

قلوبى وعميرة

حاشيتا الإمامين المحققين المنقذين
الشيخ شهاب الدين القلوبى والشيخ عميرة
على شرح العلامة جمال الدين المصطفى
على منارج المطالبين للشيخ محيى الدين النوروى فى فقه
مذهب الإمام الشافعى وبالهامش شرح المنكسور

دار الكتب العربية
في مصر

إهداء ٢٠٠٦
المرحوم / علي حسن عبد الكافي
الإسكندرية

قليوبي وعميرة

حاشيتا الامامين المحققين المدققين الشيخ شهاب الدين القليوبي
والشيخ عميرة على شرح العلامة جلال الدين المحلى
على منهاج الطالبين للشيخ محي الدين النووي
في فقه مذهب الإمام الشافعى
وبالهامش الشرح المذكور
رحم الله الجميع
ونفعنا بهم
آمين

(تنبيه)

(قد وضعت حاشية العلامة القليوبي بأعلى الصفحة وحاشية الشيخ
عميرة أسفلها مفصلاً بينهما بجدول والتعقيب لحاشية عميرة)

الجزء الثالث



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ كتاب الاقرار ﴾

هو شبه الوكالة من حيث ان المقر قبل اقراره متصرف فيما بيده وليس له وقد عزل عنه باقراره ومعناه لغة الثبوت من قرأ الشيء ثبت وشرعا اخبار بحق لغيره عليه وعكسه الدعوى ولغيره على غيره الشهادة وقيد ذلك ابن حجر بالأمر الخاص والأفعن محسوس رواية ومع الزام حكم والافتوى ونظريه بأن في الرواية اقرارا بمشيخة غيره عليه ودعوى السماع على غيره وفي الافتاء والحكم اخبار بحق لغيره وهو للقلد بفتح اللام على غيره وهو المستفتى أو المحكوم عليه الآن يقال هو اصطلاح (قوله الاعتراف) تفسير بالمرادف لدفع توهم ارادة التقرير أو عدم الاعتراض أو موافقة حديث فلان اعترفت فارحمها (قوله من مطلق التصرف) هو صفة لموصوف هو أحد أركان الأربعة التي هي للقر والمقر له والقربة والصيغة (قوله وسيأتي الخ) جواب عن سكوت المصنف عنه هنا (قوله أنسي والمجنون) ولو بدعواهما ولو بعد اقرار أو تصرف حيث أمكن ذلك ولا يخلف حال صباه (قوله بالاحتلام) وكذا لو أطلق ولا يجب استقصاله ونقل عن شيخنا الرملي أنه يجوز أو يندب واليئة بذلك كذلك (قوله تسع سنين) تحديدية في الامناء وتقريرية في الحيض هو العتد كما تقدم في الحجر (قوله صدق) وان كذبه أبوه وسيدته ولو ادعى الصبا ثم ادعى البلوغ قبل وان لم يقل كنت كاذبا (قوله ولا يخلف) أي ما لم تكن مزاحمة لغيره والا كطلب سهم الغنيمة وثابت اسمه في الرزقة فيحلف وجوباً بان اتهم والافتد بالقال شيخنا الرملي ومثل ذلك طلبه ضرب الجزية عليه وفيه نظر (قوله كذلك) أي تصدق ولا تخلف نعم لو علق زوجه باطلاقها حيضها فادعته فلا بد لوقوع الطلاق من تخلفها ان اتهمها (قوله وان ادعاء) قال شيخنا الرملي ولا يحتاج ان كان فقيها الى استفعال في الدعوى ولا في اليئة والقول به يحمل على النذب أو على غير الفقيه (قوله طوب) ولو غريبا بينة رجلين ويكنى أربع نسوة تشهد على وقت الولادة (فرع) اقرار الرشيد بجناية في الصغر مقبول فيلزمه أرغها ان كانت

﴿ كتاب الاقرار ﴾

(قول الذين يصح من مطلق التصرف) يستثنى النائم عنده من مجمله مطلق التصرف واعلم أن الأصل أن كل من ملك الانشاء ملك الاقرار ومن لا فلا وقد استثنى من الطرد الوكيل بالتصرف وولي الثيب ومن العكس المرأة بالنكاح واقرار المجهول بالرق أو الحرية والاقرار بالنسب والفلس يبيع الأعيان والأعنى بالبيع والوارث بدين على مورثه والمريض في ارثه بأنه قد وهبه وقوله من ملك الانشاء الخ قال الشيخ عز الدين هو بالنسبة الى الظاهر وفي الباطن بالعكس (تفسيه) قال الرافعي لو زيد في الضابط من قدر على انشاء يستقل به الخ خرج ما ورد على الطرد (قول الذين صدق ولا يخلف) مثله لو أقر ثم ادعى أنه صغير وأما لو ادعى أنه كان حين الاقرار صغيرا واحتمل فانه يصدق بيمينه (قول الذين طوب بينة) ولو كان غريبا خامل الذكر (فرع) لو ادعى البلوغ ولم يبين ما به البلوغ ففي تصديقه وجهان

﴿ كتاب الاقرار ﴾

أي الاعتراف (يصح من مطلق التصرف) أي البالغ العاقل غير المجنون عليه وسيأتي انه لا يصح اقرار مكره (واقرار الصبي والمجنون لاغ) ذكر اكان كل منهما أو أثني (فان ادعى) الصبي (البلوغ بالاحتلام مع الامكان) له بأن استكمل تسع سنين كما تقدم في باب الحجر (صدق) في ذلك (ولا يخلف) عليه اذا فرض ذلك في خصومة يبطلان تصرفه مثلا لان ذلك لا يعرف الا من جهته ودعوى الصبية البلوغ بالحيض في وقت امكانه وهو تسع سنين كما تقدم في باب الحيض كذلك (وان ادعاء بالنسبة) بأن استكمل خمس عشرة سنة كما تقدم (طوب بينة) عليه لامكانها (والسفيه والفلس سبق حكم اقرارهما)

في بابي الحجر والتفليس (ويقبل اقرار الرقيق بموجب عقوبة) بكسر الجيم كالقتل وقطع الطرف والزنا وشرب الخمر والتسلف والسرقة
لبعد عن التهمة في ذلك فان كل نفس مجبولة على حب الحياة والاحتراز عن الآلام وأظهر القولين انه يضمن مال السرقة في ذمته تالفا
كان أو باقيا في يده أو يد السيد اذا لم يصدق فيها فان صدقه تعلق (٣) برقبته والثاني يتعلق برقبته (ولو أقر

بدين جنابة لا توجب
عقوبة) كجنابة الخطأ
واتلاف للال (فكذب
السيد) في ذلك (تعلق
بذمته دون رقبته) يتبع
به اذا عتق وان صدقه
السيد تعلق برقبته فيباع
فيه الآن يفديه السيد
بأقل الأمرين من قيمته
وقدر الدين واذا بيع وبقى
شيء من الدين لا يتبع به
اذا عتق (وان أقر بدين
معاملة لم يقبل على السيد
ان لم يكن مأذونا له في
التجارة) بل يتعلق للقر
به بذمته يتبع به اذا عتق
صدقه السيد أم لا (ويقبل)
على السيد (ان كان)
مأذونا له في التجارة
(ويؤدى من كبسه وما في
يده) كما تقدم في بابها الآن
يكون للقر به بما لا يتعلق
بالتجارة كالقرض فلا
يقبل على السيد ولو أقر
بمذبحج السيد عليه بدين
معاملة اضافته الى حال
الاذن لم تقبل اضافته في
الاصح وقبل الحجر لو أطلق
الاقرار بالدين لم ينزل على
دين للعامة في الاصح
(ويصح اقرار المريض

عما ياتر في الضرر بأن كانت باتلاف ولا يقبل اقراره بنحو بيع أو قرض (قوله ويقبل اقرار الرقيق)
خلافًا للزنى والامام أحمد والكتاب كالحرق والبعض في بعضه الحرق وفي الرقيق كالرقيق وان كانت
مهاياة ولا ياتر به دفع ما يقابل الرق من ماله نعم ان كان عن معاملة يصح تصرفه فيها فهو كالحرق فيقضى بما
في يده على ما فيه (قوله يضمن مال السرقة في ذمته) خرج مال الجنابة بعفو مستحقها فيتعلق برقبته
فهرأ على السيد (قوله أو باقيا) لأنه لا ينزع من يدهما بلا تصديق السيد فان صدقه واجب رده ان كان باقيا
ولا يتعلق بذمته ان كان تالفا بل برقبته وان كان مرهونا أو جانيا لكن يقدم المرتين والجنى الأول فان
ثبتت الجنابة الثانية بينة اشترك في رقبته الجنى عليهما وعلى ذلك يحمل قول شيخنا الرملى بعلم تعلقها
به (قوله اذا لم يصدق فيها) فان صدقه تعلق برقبته فقط جريا على القاعدة وللسيد فداؤه بأقل الأمرين ولا
يتبع بما فضل بعد عتقه كما سيأتى (قوله فكذب السيد) أى لم يصدق (قوله اذا عتق) أى جميعه على العتق
(قوله تعلق برقبته) وان كان مرهونا أو جانيا على ما تقدم (قوله كالقرض) وكذا اشراء معين وبيع فاسد
ولو للتجارة فيتعلق بده لا بمنه في البيع بذمته فقط (قوله لم تقبل اضافته) فيتعلق بذمته فقط أى مالم
يصدق السيد والاتعلق بكسبه أيضا (قوله لم ينزل على دين للعامة) فيتعلق بذمته فقط ومحل ان تنفرت
مراجعتة والإوجبت ويعمل بمقتضى تفسيره واقراره بعد عتقه بما كان قبله كاقارره بعد الحجر بما
كان قبله وكل ما يقبل اقراره به فالدعوى به عليه ومالا فعلى سيده (فرع) عبدنى يدانسان أقرب
لشخص وأقر العبد بقره لآخر قبل اقرار من هو في يده دونه واقرار السيد على عبده لا يقبل الا في دين
جنابة يتعلق برقبته واذا بيع فيها وبقى منها شيء لم يطالب به بعد العتق على العتق (قوله ويصح اقرار
المريض) ويحسب ما أقرب به من رأس المال الانحوية أو ابراء أطلقه فيحمل على وقوعه في المرض
فيحسب من الثلث (قوله بدين أو عين) فيدينهما لأنهما محل الخلاف في الاقرار للوارث المظوف عليه
فلا يردانه يصح اقراره بموجب عقوبة ونكاح وغيرهما (قوله وكذا الوارث) خلافا للثلاثة وتغيره
من الورثة تحليفه ان الاقرار عن حقيقة وكذا لم تحليف الاجنبى على العتق واذا انكل من طلب تحليفه
حلفوا وبطل الاقرار ومنه اقراره بقبض دين له على وارث وقبضها صدقها من زوجها (قوله لأنه منهم)

قال الاذرى المختار استفساره (قول الشارح في بابي الحجر الخ) لم يسبق حكم اقرار السفه بالذكاح وهو
باطل لكن قال الرافى انه يشكل بقبول اقرار المرأة مع عدم القدرة على الانشاء وتوقف صاحب المطلب
في عدم القبول ادا طرأ السفه حالافاته يحتمل أن يكون النكاح سابقا على السفه (قول المتن ويقبل اقرار
الرقيق الخ) وقال الزنى رحمه الله لا يقبل لأنه ملك الغير (قول المتن لا توجب عقوبة) خرج بهذا المال
في اقراره بالسرقة وان كان حكمه كذلك الا ان فيه خلافا سبق في كلام الشارح لكن قوله عقوبة يرد
عليه النصب والاتلاف عمدا وسرقة مادون النصاب فانها توجب التعزير ويتعلق المال بالذمة قطعا
كذية الخطأ (قول الشارح يتبع به الخ) لو كان عن شراء مثلا فالذى يتبع به القيمة لا الثمن (قول الشارح
صدقه السيد أم لا) أى بخلاف دين الجنابة عند تصديق السيد لأن العامل مقصر (قول الشارح بدين)
ففي العبارة حنف من الثانى لدلالة الأول وعكسه (تنبيه) مذهب أبى حنيفة رحمه الله تقديم دين

مرض الموت لأجنبي (بدين أو عين) (وكذا الوارث على المذهب) والقول الثانى لا يقبل لأنه منهم فيه بحرمان بعض الورثة والطريق الثانى
القطع بالأول وعلى الثانى الاعتبار في كونه وارثا بحال الموت وفي قول بحال الاقرار وعليه لو أقر زوجته ثم أبانها ومات لم يعمل باقراره ولو أقر
لأجنبية ثم زوجها ومات عمل باقراره (ولو أقر في محته بدين) لانسان (وفي مرضه) بدين (لآخر لم يقدم الأول)

في الصحة أو المرض (ولو أقر في صحته أو مرضه) بدين رجل (وأقر وارثه بدموته) بدين (آخر لم يقدم الأول في الأصح) لأن أقرار الورث كإقرار المورث فكانه أقر بالدينين والثاني يقدم الأول لأنه بالموت تعلق بالتركة فليس للورث صرفها عنه (ولا يصح إقرار مكره) على الإقرار (ويشترط في المقر له أهلية استحقاق المقر به فلو قال هذه الدابة على كذا فلفو) لأنها ليست أهلا للاستحقاق (فلو قال) على (بسيها ماله) كذا (وجب) وحمل على أنه جنى عليها أو أكرهاها (ولو قال لمل هند) على أو عندي (كذا يارث) عن أبيه مثلا (أو وصية) له من فلان (لزمه) ذلك لأن ما أسنده إليه يمكن (وإن أسنده إلى جهة لا يمكن في حقه) كقوله أقرضني أو باعني به شيئا (فلفو) وقيل صحيح ويلغو الإسناد لأنه غير معقول وقيل فيه قول لا تعقيب الإقرار بما رخصه وفي الشرح تصحيح الطريق الثاني وتعقبه في الروضة بأن الأصح البطان وبه قطع في المحرر (وإن أطلق) أي لم يسند إلى شيء (صح في الظاهر)

أجيب بأنه وصل إلى حالة لا يكذب فيها ظاهرا (قوله بل يتساويان) خلافا لأبي حنيفة نعم يقدم إقرار بعين على دين ولو قضى دين بعض الغرماء لم يشارك غيره فيه (قوله بدين رجل) قيد بالدين في هذا وما قبله وما بعده مراعاة لأول كلام المصنف لا لأجل الحكم كما تقدم وفي كلام المصنف الحذف من الثاني لدلالة الأول وعكسه ويسمى في البديع الاحتباك (قوله لم يقدم الخ) أي في تساويان من حيث صحة الإقرار وإن كان للمقر له بالعين يقدم بأخذها ولو على نحو مؤنة تجهيزه مثلا (قوله بالدينين) فلو كان للمقر به دين واحد أقر به المريض لشخص والورث لشخص آخر لم يصح الإقرار للثاني ولا غرم له وكذا يقال في العين وكذا لو أقر المريض بعين لواحد ثم لآخر ولا غرم للثاني أيضا على العتد (فرع) لو أقر أحد حائزين للآخر كزوجة وابن أقر لها بدين على أبيه ولم تكذب به ضاربت مع الغرماء بسبعة أمان ذلك الدين لصور الإقرار عن عبارته نافذة في سبعة أمان الميراث (قوله مكره على الإقرار) ويقبل قوله في الإكراه مع قرينة وتقدم بينته على بينة الاختيار إن لم تشهد بتقدم إكراه عليه ولا تجوز الشهادة على إقرار نحو محبوس وذو ترسيم لوجود أمانة الإكراه وتثبت الأمانة بإقرار المقر له وبالبينة بها وبالبينة المردودة ولو أقر بالطوعية في نحو بيع ثم ادعى الإكراه عليه لم يقبل الابينة أنها كره على الطوعية وكالمكره النائم والسكران غير المتعدي وأما المرتد فأقراره بحقوقه متعلق بدينه مقبول وبالمال موقوف وقيد الإقرار في النهج بقوله بغير حق فانظر ما صورته بالحق وخرج بالإقرار مالوا كره ليصدق ولو بالضرب واستشكه الأذرعى وهو حقيق بالاشكال خصوصا في هذا الزمان الذي فسده أمر الولاة (قوله أهلية استحقاق) وكذا تعينه ولو في محصور كأحد هؤلاء أو أهل البلد وهم محصورون ويعين من شاء من ذكر فان قال أحدهم هو أنا وخالفه المقر صدق المقر ولو لم ينحصروا لم يصح وينزع الحاك منه لأنه مال ضائع مالم يدع أنه لقطعة (قوله لهذه الدابة) أي الملوكة أمان نحو خيل مسيلة ونحو مسجدور باط فصحيح مطلقا (قوله ماله) أي حال الإقرار إن لم يقيد بغيره والافهولن عينه فان سكت عنه رجع وعمل بتفسيره فان تعذر وقف بين ملاكها للاصطلاح (تنبيه) الإقرار لعبد إن كان مكاتباً فله أو موصى به فله موصى له أو موقوفاً فله موقوف عليه أو مبعوضاً فله ذى النوبة والافهولن عتق والافهولن عتق ولورد العبد الإقرار لم يرتد وإن كان مأذوناً له على العتد لأن الحق لسيدته نعم يصح رده في الوصية وانظره في نحو المكاتب ممن ذكر (قوله وإن أسنده الخ) منه إقراره بدين أو عين عقب الثبوت لغيره أو بذلك العبد عقب عتقه (قوله فلفو) أي الإقرار من أصله واعتمده شيخنا تبعاً لوالد شيخنا الرملي خلافاً لابن حجر والخطيب وشيخ الإسلام في قولهم بصحة الإقرار والقائه الإسناد لأن هذا هو الوجه الثاني في كلام الشارح ويصرح بكونه لاغى هو الإقرار جريان القولين بعده في حالة الإطلاق المقتضى للقطع بالنائه في حالة الإسناد المذكور وهو صريح كلام المصنف وحينئذ فالوجه المذكور في الشارح من تخرج الأصحاب وكان حق الشارح أن ينبه عليه فتأمل (قوله وقيل صحيح) هذه الطريق الثانية المشار إليها في كلامه الآتي (قوله وقيل فيه) أي الإقرار أخذاً بما بعده فهذا طريق ثالث

الصحة (قول المتن ولا يصح إقرار مكره) لقوله تعالى الامنأ كره وقله مطمئن بالإيمان فإذا أسقط أثر الكفر بالأولى غيره ولو أكره ليصدق صح إقراره (قول الشارح على أو عندي) هذا تركه للمصنف اختصاراً واعتماداً على ما سيصرح به في الصيغة (قول الشارح تصحيح الطريق الثاني) راجع لقوله وقيل صحيح (قول الشارح لا ضرورة) علل أيضاً بأن الغالب وجوب المال بالمعاملة وهي مستحيلة هنا

إذا انفصل حيا (قوله حيا) فان انفصل ميتا فالوجه أن يستل المقر فان أسنده لنحو ارث أو وصية عمل بتفسيره فان تعذر بطل ولو ولدت حيا وميتا فليت كالمدم (قوله لدون ستة أشهر) أي من وقت الوصية أو الموت ان علم والافن وقت الاقرار وهذا يجمع التناقض (قوله الى دون أربع سنين) صوابه الى فوقها لان الاربعة ملحقة بما دونها (قوله أو أثني فلها النصف) أود كروأثنى فالثلاث الا في نحو اخوة لأم فان أطلق الارث عن كونه من أب أو أم سئل وعمل بتفسيره فان تعذر جعل سوية كما لو كان عن نحو وصية مطلقا (قوله المقر له) ومثله وارثه (قوله بمال) عين أودين (قوله في يده) على جهة الملكية فله التصرف فيه لو كان عيناً حتى لو كان أمة فله وطؤها الا ان علم انه للمقر له (قوله وسقط اقراره) أي بطل كفا في الروضة ولا ينافيه صحة الرجوع بعده فتأمل (قوله في حال تكذيبه) ليس قيدا فبعد رجوع المقر له كذلك (قوله الا باقرار جديد) أي ان لم يكن في ضمن معاوضة والا فهو تابع لها كفا في الخلع

فصل في صيغة الاقرار التي هي أحداً ركانه وقد منها في النهج اهتمامها بالانها سابقة على وصفه بالاقرار (قوله لزيد كذا صيغة اقرار) أي هذا اللفظ من صيغ الاقرار كما أشار اليه الشارح فليس المراد ما صدقه كما سيأتي (قوله على أو عندي) وكذا هذا التوب مثلاً وخرج على أو عندي الذي زاده الشارح لفظ كذا وحده فليس صيغة اقرار أي صريحة فهي كناية (قوله صيغة اقرار) أي ان لم يقل فيما أعلم أو أظن والا فلقو (قوله للدين) وله تفسير على العين وسيأتي (قوله للعين) وله تفسير هما بالدين لانه أغلظ (قوله حتى الخ) ظاهره حمل العين على ما يعم الوديعة وغيرها وفي الروضة حملها على الوديعة وإذا فسرهما بغيرها قبل (تنبيه) قبل بفتح الموحدة وجهتي صالح للعين والدين وكل ما جاز تفسيره بالعين جاز تفسيره بالدين (قوله يمينه)

(قول الشارح إذا انفصل حيا) أما لو انفصل ميتا فانه يرجع بالمال لورثته من ذكر للمقرانه ورثته أو للوصى أو لورثته ان أسنده الى وصية هذا حكم الحال الاول وأما في الحالين الاخيرين فان المقر يستل حسبة عن جهة اقراره ويعمل به على ما ذكرنا فان مات قبل البيان فكما لو أقر لانسان فكذبه (قول الشارح ان استحق بوصية الخ) أي فهذا الحكم يختص بالحال الاول وكذا بالأخيرين فيما يظهر اذا بين الجهة كذلك اما عند عدم البيان في الحالين الاخيرين فالكل للحمل ذكر كما كان أو أثني وبنهما بالسوية ان كان ذكر أو أثني اذ من المحتمل أن تكون الجهة وصية وكان ينبغي للشارح التنبيه على ذلك (قول المتن ترك المال في يده) هل يترك ملكه أولا لا لا نعرف مالكة قضية كلام أبي اسحق في المذهب الاول وكلام الرافعي وغيره الثاني وقال ابن الرفعة انه الاشبه ويحفظه الى ظهور مالكة وان رأى أن يجعله تحت يد المقر جاز (قول المتن في حال تكذيبه) يوهم انه لو رجع بعد رجوع المقر له لا يفيد وليس مراداً بل مراده في المسئلة التي فرض فيها التكذيب **فرع** يجري هذا الخلاف في كل من نفي عن نفسه حقاً ثم رجع (قول الشارح وان رجع المقر له الخ) قال الفزالي كذلك تقول في كل من نفي عن نفسه حقاً ثم رجع (قول الشارح وان أقام يمينه الخ) يحتمل عوده للمسئلتين

فصل قوله لزيد كذا الخ (قول الشارح على أو عندي) قال الاسنوي لا بد من ذلك ان كان المقر به منكراً يحول يذوب مثلاً ما لو كان معينا في يده أو غائباً يحول يذوب هذا التوب أو التوب الفلاني فانه يصح من غير توقف على عندي وعلى لان اللام تدل على الملك (قول المتن ومعنى الخ) ولو قال له على ومعنى عشرة فالقياس أنه يرجع اليه في تفسير بعض العشرة بالدين وبعضها بالعين (قول الشارح أوردها الخ) أي بعد ذلك في زمن يمكن (قول المتن ولو قال لي عليك) قال السبكي الظاهر أنه لا فرق في ذلك بين أن يردها بالخبر أو الاستفهام انتهى أقول وكذا لو صرح بإدانة الاستفهام فيما يظهر بل هو مراد السبكي (قول المتن فقال زن) مثله قوله وهي صحاح

قوله يمينه ذكر ذلك في الروضة عن البغوي وأقره (ولو قال لي عليك ألف فقال زن أو خذا وزنه أو خذه أو اختم عليه

إذا انفصل حيا لدون ستة أشهر أو لها فأكثر الى دون أربع سنين وأمه غير فراش كما سيأتي في كتاب الوصايا ثم ان استحق بوصية فله الكل أو يارث عن الأب وهو ذكركذلك أو أثني فلها النصف (إذا كذب المقر له للمقر) بمال كسوب (ترك المال في يده في الاصح) لان يده تشعر بالملك ظاهراً وسقط اقراره بمعاوضة الانكار والثاني ينتزعه الحاكم ويحفظه الى ظهور مالكة (فان رجع المقر في حال تكذيبه وقال غلطت) في الاقرار (قبل قوله في الاصح) بناء على ان المال يترك في يده والثاني لا بناء على ان الحاكم ينتزعه منه وان رجع المقر له وصدق المقر بنينا على أنه يترك في يده لا يسلم للمقر له الا باقرار جديد وان بنيانا على ان الحاكم ينتزعه لا يسلم اليه وان أقام يمينه على أنه ملكه لم نسمع

فصل (قوله لزيد كذا) على أو عندي (صيغة اقرار وقوله على وفي ذمتي للدين ومعنى وعندي للعين) أي عمول عند الإطلاق على الاقرار بالعين حتى اذا ادعى انها وديعة وانها تلفت اوردها يقبل

أو اجعله في كيسك فليس
 باقرار) لأن ذلك يذكر
 للاستهزاء (ولو قال بلى
 أو نعم أو صدقت أو برأتني
 منه أو قضيت أو أنا مقرب به
 فهو اقرار) بالالف وعليه
 بينة الإبراء أو القضاء
 والرافع في الأخير بحث
 بأنه يجوز أن يراد بالقرار
 لغيره فيضم إليه لك ولم
 يذكره في الروضة (ولو قال
 أنا مقرب أو أنا مقرب به فليس
 باقرار) بالالف لاحتمال
 الأول للاقرار بغيره
 كوحداية الله تعالى
 والثاني للوعد بالقرار به
 بعد (ولو قال أليس لي
 عليك كذا فقال بلى أو نعم
 فقرار وفي نعم وجه) أنه
 ليس باقرار لأنه موضوع
 للتصديق فيكون مصدقا
 له في النفي بخلاف بلى فإنه
 لرد النفي ونفي النفي أثبات
 وأجيب بأن النظر في
 الأقرار إلى العرف وأهله
 يفهمون الأقرار بنعم فيما
 ذكر (ولو قال أقض
 الألف الذي لي عليك فقال
 نعم أو أقض غدا أو أمهاني
 يوما أو حتى أقعد أو أفتح
 الكيس أو أجد) أي المفتاح
 مثلا (فقرار في الأصح)
 والثاني يقول ليست
 بصريحة فيه

(فصل) (يشترط في
 المقر به أن لا يكون ملكا

أي في الرد والتلف لاقى أنها ودية فيقبل بلايين (قوله أو اجعله في كيسك) أو كل ما قلت عندي أو أكثر
 من ألف أو مع مائة أو اكتبوا له على ألفا فليس ذلك اقرارا وكذا بسم الله كما قال شيخنا في شرحه (قوله
 أو برأتني منه) وكذا أبرئني منه فهو اقرار بخلاف أبرأتني أو أبرئني من دعواك أو قد أقررت ببراءتي أو
 بالاستيفاء مني فليس اقرارا كما يأتي (قوله أو قضيت) أي الألف فلو قال قضيت منه خمسمائة فهو اقرار
 بهادون ما بقي من الألف وعليه بينة بالقضاء ولو لم يقل منه لم يكن اقرارا كما لو قال قد أقرانه أبرأتني أو
 استوفيتني أو بسم الله كالمقر (قوله أو أنا مقرب به) أو أشهدوا على به أو إذا شهد به على فلان فهو صادق أو
 عدل أولا أنكر ما تدعيه أو لست منكر له أو إذا شهد على فلان وفلان أو شخصان فهما صادقان أو عدلان
 فهو اقرار في جميع ذلك وإن لم يكن من ذكره من أهل الشهادة كصبي وعبد وكذا لو قال لمن شهد عليه
 هو صادق فيما شهد به أو عدل في ذلك فإن لم يقل فيما شهد به أو قال إذا شهد فلان وفلان على صدقتهما
 أو فلان صدقته أو أن شهدا على فهما صادقان أو عدلان أولا أنكر شهادتهما أو أن قال ذلك فهو عندي
 فليس اقرارا ولو قال أشهدكم أن له على كذا فهو اقرار بخلاف أشهدكم بكذا ولو كتب في ذمته لزيد
 على ألف ثم قال أشهدوا على بما فيها فليس اقرارا وإن قال وأنا عالم بما فيها على التمسك فان علم ما فيها وحفظه
 كان اقرارا (فرع) لو أقر بأنه لا يستحق عليه شيئا ثم ادعى شيئا معينا وقال نسيت حال الأقرار سمعت
 دعواه أو ادعى نوعا منه لم يقبل كما لا يقبل دعواه النسيان لو قال لا أستحق عليه حقلا عمدا وسهوا ولا
 نسيانا مثلا (فرع) لو قال أشهدوا على أن هذا وقف صر وقفا (قوله فهو اقرار) إن لم يقرن به قرينة
 استهزاء والافليس اقرارا ولو قال لزيد على أكثر من مائة فان فتح اللام من مائة لم يكن اقرارا وإن كسرهما
 كان اقرارا (قوله بعد) أجاب عنه السبكي بأن الضمير في به راجع للألف فلا يقبل أنه أراد غيره (قوله
 أليس) وكذا هل على التمسك ولو أسقط الاستفهام كان اقرارا مع بلى لامع نعم (قوله أو نعم) وإن كان
 نحو يا نظرا للعرف (قوله أو أجد أي المفتاح مثلا فقرار) وكذا منه قول الروضة أو أبعث من يأخذه أو
 اصبر حتى أصرف الدراهم أو أقعد حتى تأخذ أو أجد اليوم أو لا تدم المطالبة أو ما أكثر ما تنقضي أو والله
 لأقضيئك قال وكلها اقرار عند أبي حنيفة أيضا

(فصل في بقية شروط أركان الأقرار) ولذا كورهنائها القرب وشروطه (قوله إن لا يكون الخ)
 أي بأن لا يكون في صيقته ما يقتضي أن يكون ملكا وإن لا يعلم كونه ملكا له (قوله فهو ولو) أي الآن
 يراد بالقرار بذلك لأنه غلط على نفسه ويراد بالاضافة الملبسة (قوله لأن الاضافة تقتضي الملك)

(قول المتن بلى أو نعم) مما حرق تصديقي إذا تقدمهما خبر مثبت ولو مستفهما عنه (قول الشارح فإنه لرد النفي)
 أي بخلافها في جواب الانبات كما سلف فإنه اقرار قطعا وليس لنفي مثبت قال ابن الرقعة وكذا يكون اقرارا
 قطعا في جواب الاستفهام الداخل على الخبر نحو ألي عليك ألف ولو وقعا أعني نعم و بلى في جواب الخبر للنفي
 نحو ليس لي عليك ألف قال الأسنوي فينتجه أن يكون اقرارا مع بلى بخلاف نعم (قول المتن فقال نعم الخ)
 قال السبكي أمانهم فقرار وأما الباقي فقال الرافعي أنها صيغ اقرار عند أبي حنيفة والأصحاب يضطربون
 فيها والبل إلى موافقته أكثر وقال في الحرر أنه الأشبه وتبعه في التهاج قال والأشبه عندي خلافه انتهى
 (فصل يشترط في المقر به الخ) (قول المتن أو ديني الخ) قال الأصحاب بخلاف الدين الذي على زيد
 لعمره واسمى في الكتاب عارية فإنه يصح قال السبكي لو تناقض كأن شهدوا في الكتاب بأنه أنشأ الشراء
 لنفسه لم يصح نقله ابن الرقعة عن مشايخه قال أعني السبكي فلو شهدوا على اقراره بأنه أنشأ الشراء لنفسه
 فإذا أقر ولم يقل الذي اشتريته لنفسي فينبغي أن يقبل لانه اقرار بعد دعوى ولا تناقض أما لو قال هذا الذي

بخلاف الدين الذي على زيد لعمر وفصحيح وان شهدت بينة أنه اشتراه لنفسه أو كان كذلك في كتابة الوثيقة أو لم يقل واسمى في الكتاب عارية فلو كان به وثيقة كرهن انتقل بها إلا أن حمل على الحوالة كقوله صار لعمر و (قوله ويصنع بأوله) فهو اقرار وعكس ذلك اقرار أيضا عملاً بآخره لأنه جملتان ولو شهدت البينة بمثل هذه الصيغة لم تقبل لأنها شهادة على الغير يبطلها التناقض (قوله المعين) بخلاف الدين لعدم تأني ماسياً في فيه فإرادتها متعينة (قوله في يد المقر) أي لا عن ولاية أو وكالة ولو أقر بائع بما باعه في زمن خياره ولو مع المشتري كما هو ظاهر كلامهم انفسخ العقد وقيل يتبين بطلانه ويقدم تصرف غائب على حاكم وهذا الشرط للعمل بمقتضى الاقرار لا يصحته كما يعلم كلامه (قوله في الحال) نعم لو أقر برهنه عند شخص ثم صار بيده بيع في الدين (قوله ثم اشتراه) أي لنفسه لا لغيره بنحو وكالة قال شيخنا وظاهر ذلك جواز العقد وهو ظاهر بل ربما يجب ان تعين الخلاص به فليراجع وقوله حكم بحريته وصح الشراء نظراً لتعديق صاحب اليد ولأنه وسيلة للعتق وكالحرية الاقرار بوقف دار مثلاً (قوله أعتقه) أي هو أو غيره (قوله وقيل بيع من الجهتين) وقيل افتداء من الجهتين فالمبرعنه بالمذهب الوجه المفصل من الأوجه الثلاثة في طريقة وهناك طريق أخرى بحكاية وجهين من جهة المشتري والقطع بالبيع من جهة البائع قبل وهذه مراد الشارح فراجع (قوله فيثبت فيه الخياران) وكذا خيار العيب في الثمن وإذا رد الثمن رد العبد وإذا ظهر العبد معيباً فلا رث ولومات قبل القبض سقط الثمن فيرده البائع ان كان أخذه أو بعد القبض فلا يسقط وليس عليه ولا لاحد ان قال هو حر الاصل فماله لورثته أو لبيت المال وليس للمشتري أخذه من ماله أخذه جميعه ان قال أنا أعتقته وله أخذ قدر الثمن من تركته ان قال للبائع أنت أعتقته لانه بعض ماله في الكذب وقدر ما ظلمه به في الصديق وله أقل الأمرين من الثمن الذي غرمه البائع لمن اشتراه منه والثمن الذي دفعه المشتري للبائع ان قال أعتقه غير البائع وعينه فان لم عينه فكحر الاصل ولو أقر بحريته فقط استفصل وعمل بتفسيره فان تصرف كحر الاصل ولو استأجره المقر من هو في يده فهو افتداء للمنفعة فيلزمه الاجرة وليس له استعماله ولو نكح من أقر بحريته أصبح وان لم تحل له الامتلاك لا يحل له الوطء إلا ان نكحها باذنها وسيدها عندهم بالولاء أو غيره (قوله ويصح الاقرار) ولو في جواب دعوى عند حاكم بالمجهول الشامل للمبهم كأحد العبدین (قوله قبل تفسيره) وله أن يحلفه أنه ليس له عليه شيء غير هذا وسواء قال على أو عندي وكذا في ذمتي إلا في نحو الكلب (قوله بكل ما يتمول) قال الأذرى هو ماله قيمة وقال غيره ما يحصل بدفع ضرر أو جلب نفع فقوله كرهيف يراد به على الأول ما يساوى درهما للمبرع عنه في كلامه

اشترى به لزيد فهو متناقض (قول الشارح اذ هو اخبار سابق الخ) أي وليس ازاله ملك عن المقر به ولو قال هذا إلى هذا لزيد فاقرار لانهما جملتان بخلاف مسألة الكتاب فيكون حاصل هذا اقرار بعد انكار (قول المتن وليكن المقر به الخ) أي يشترط في الحكم بتسليمه حالاً كونه في يده حساً أو شريعاً والافهود دعوى على الغير أو شهادة بغير لفظها وقوله العين احتراز به عن الدين (قول المتن وان كان قال) لو قال أعتقه ماله كقبل شراء البائع له كان كحرية الاصل (قول المتن فافتداء) أي اجراء لكل عاقد على ما يستقده ووجه الثاني أن الشارع لما صدق البائع غلبنا جانبه فجعلناه بيعاً من الجهتين قال الاسنوى وعبر بالمنه لان طريقة الامام أحد ثلاثة أوجه والتفصيل بيع من جهتهما افتداء من جهتهما وطريقة الاكثرين القطع بالبيع في جانب البائع واجراء الخلاف في المشتري قال فالطريقان أعماهما في البائع (قول المتن قبل تفسيره) أي ويحلف أنه ليس عليه شيء غير هذا (قول المتن ولو فسر الخ) لو كانت الصيغة في ذمتي لم يقبل بهذا ونحو لانها لا تثبت في التهمة قاله السبكي رحمه الله

ما يتمول وإن قل) كرهيف وفلس (ولو فسر بما لا يتمول لكن من جنسه

كعبة حنطة أو بما يحل اقتناؤه ككلب معلم للصيد (وسرجين) أي زبل (قبل في الأصح) لأن ذلك يحرم أخذه ويجب على أخذه مردده والثاني لا يقبل فيهما لأن الأول لا قيمة له (٨) فلا يصح التزامه بكلمة على والثاني ليس بمال وظاهر الإقرار للمال (ولا يقبل) تفسيره

(بما لا يقتنى) ككلب وخنزير لا نفع فيه من صيد ونحوه إذا لا يجبر مردده فلا يصدق به قوله على بخلاف ما إذا قال له عندي شيء فيصدق به (ولا) يقبل تفسيره أيضا (عبادة ورد سلام) لبعده فهمهما في معرض الإقرار إذا لمطالبة بهما (ولو أقر بمال أو مال عظيم أو كبير أو كثير قبل تفسيره بما قلناه) وإن لم يتمول كعبة حنطة ويكون وصفه بالعظم ونحوه من حيث أم غلبه وكفر مستحله (وكذا) يقبل تفسيره (بالمستولدة في الأصح) لأنها ينتفع بها وتستأجر وإن كانت لا تباع والثاني ينظر إلى امتناع بيعها (لأنها بكملة) لأنه لا يصدق عليهما اسم المال وفي الروضة كمالها والمحرر إذا قال له على مال إلى آخره ومنه القبول بالمستولدة والناسب فيها أن يقول له عندي مال (وقوله) له (كذا) على (كقوله) له (شيء) على فيقبل تفسيره بما تقدم فيه (وقوله شيء شيء) أو كذا كذا (كالولم يكرر) لأن الثاني تأكيد (ولو قال شيء شيء أو كذا وكذا

بالفلس فتأمل (قوله كعبة حنطة) وكثير بمحل تكرار كالبصرة والأفصح قطعا (قوله ككلب معلم) أي قابل للتعليم وليس الصيد قيدا كما يؤخذ من كلام المصنف بعده ولو عممه الشارح هنا أخذنا منه لكان أولى (قوله ويجب على أخذه مردده) ومنه ميتة المضطر وخمرة غير محترمة لذمي (قوله بكلمة على) فلو قال في ذمتي لم يقبل شيء من ذلك قاله شيخ شيخنا عميرة قال شيخنا ومقتضاه أن ما لا يتمول لا يثبت في الذمة فراجع (قوله في معرض الإقرار) أي الذي بلفظ شيء ويقبل فيه مال أو أقر بحق وكون الشيء أعم من الحق من حيث اللغة لا ينافي خلافا من حيث العرف (فرع) لو قال غصبتك أو غصبتك ما علم لم يصح أو غصبتك شيئا صح وهو من اللبهم ومنه أيضا مال أو أقر له بدار فله جميع ما فيها فلو تنازعا في شيء كان فيها حال الإقرار صدق للمقروا وإنه كذلك ولو كان في الدار ساكن ولو زوجة المقر قبل قوله بنصف ما فيها وإن لم يصلح له (قوله ولو أقر) بلفظ عندي أو معي أو على وكذا في ذمتي في غير المستولدة ونحوها (قوله أو كثير) بالثلاثة وكذا بآثار من مال فلان أو ماعلى فلان مما في يد فلان أو مثل ما عليه تعين مقدار ذلك عددا بأي جنس كان لتبادر التولية للعقد الساوي بخلاف الأثرية ولأنك قال الشافعي رضي الله عنه أصل ما أئني عليه الإقرار أن أئني اليقين وأطرح الشك ولا أستعمل الغلبة والراد باليقين الظن الغالب (قوله وكذا بالمستولدة) أي يصح تفسير المال فيها أن لم يقبل في ذمتي ومثلها الكتاب وغيرهما ولا تصح بالموقوف عليه مطلقا (قوله وتستأجر) ويبحث بها من حلف أنه لا مال له وسواء قال في إقراره على أو عندي على للعتد كما شمله كلام المصنف وتقدمت الإشارة إليه خلافا لما في الشارح (قوله أو كذا كذا) وإن زاد في التكرار في هذا وما يأتي لجواز تعدد التأكيد (قوله لأن الثاني تأكيد) فان نوى به الاستئناف لزمه شيان (قوله شيء شيء) والقاء ونم وبل كالواو (قوله أو كذا وكذا) ومثله شيء وكذا أو كذا شيء لأن المراد من كذا هنا لفظها لا كونها كناية عن العدد ولا أصلها المركب من كاف التشبيه واسم الإشارة كما مررت الإشارة إلى ذلك ولو قال درهم بل درهم لزمه درهم فقط لأن الثاني عين الأول بخلاف كذا بل كذا لاحتماله لغيره فتأمل (قوله أو بدل) أو خبر لمبتدأ محذوف (قوله والجرحن) عند البصريين وأجازوه الكوفيون بأن كذا مثل كم وبذلك علم أن كذا مبتدأ لأنها اسم عين فسقط ما لا ينهشام هنا ولو سكن الدرهم وقفا فكذا ذلك وكذا في الأحوال الآتية ودعوى لزوم عشرين في النصب لأنها أقل عدد يميز بمفرد منصوب كما قال به الحنفية مردود بأنه يلزم عليه لزوم مائة في الجرح لأنها أقل عدد يميز بمفرد مجرور ولا فائده ودعوى لزوم بعض درهم في الجرح بتقدير من مردود بأن كذا لا آحاد لا لكسورها (قوله كذا وكذا) وإن زاد في التكرار كما مر في عدم العطف كذا قاله شيخنا

(قول المتن لا بكتب الخ) أي ويكون فيهما خلاف أخذنا مما سلف بطريق الأولى ثم رأيت الشيخ ابن شهاب قال إن هذه المسئلة مفرقة على الأصح في المسئلة السابقة انتهى قلت ويمكن حمل عبارة المتن هنا على ما لو قال له عندي مال دون له على وقد أثار فيما سياتي له من ذكر عبارة الروضة وأصلها والمحرر إلى أن عبارة الكتاب أحسن من جهة تناول المستولدة أي نظرا إلى إمكان تصويرها بما قلناه (قول الشارح وفي الروضة الخ) يريد بهذا أن عبارة التهاج أحسن لا مكان تصويرها بله عندي مال الخ (قول المتن كذا) هي في الأصل مركبة من كاف التشبيه واسم الإشارة ثم نقلت فصارت يكتفى بها عن العدد وغيره وهي في مثاله بمعنى شيء

وليست

وجب شيان) يقبل كل منهما في تفسير شيء لاقتضاء العطف المغيرة

(ولو قال له) كذا درهما أو رفع الدرهم أو جرحه لزمه درهم) والمنصوب تمييز والمرفوع عطف بيان أو بدل والجرحن (والمنه) أنه لو قال كذا وكذا درهما بالنصب وجب درهما

وفي قول درهم وفي قول درهم وشي نظرا الى أن الدرهم تفسير لكل من البيهين أو لجموعها والثاني فقط والطريق الثاني القطع بالاول (و) للذهب (أنه لورفع أو جر) الدرهم (فدرهم) والمعنى في الرفع همد درهم والجر محمول (٩) عليه وقيل في صورة الرفع قولان ثانيهما

يجب درهمان ونقل
الساوردي عن الشافعي
وجوب درهمين في الجر
(ولو حذف الواو فدرهم
في الاحوال) الثلاث
النصب والرفع والجر لاحتمال
التأكيد (ولو قال ألف
ودرهم قبل تفسير ألف
بغير الدراهم) من المال
كألف فلس (ولو قال خمسة
وعشرون درهما فالجميع
دراهم) على الصحيح
وقيل الخمسة باقية على
الابهام (ولو قال الدراهم
التي أقررت بها ناقصة الوزن
فان كانت دراهم البلد
الذي أقر فيه (تامة الوزن
فالصحيح قبوله ان ذكره
متصلا) بالاقرار (ومنعه
ان فصله عن الاقرار)
كالاستثناء وفي قول من
طريقة في التصل لا يقبل
عملا بأول الكلام وفي وجه
في المنفصل يقبل لان اللفظ
محتمل له والاصل براءة
الذمة (وان كانت) دراهم
البلد (ناقصة قبل) قوله
(ان وصله) بالاقرار
(وكذا ان فصله) عنه (في
النص) حملا على وزن البلد
وفي وجه لاحتمال على وزن
الاسلام (والتفسير
بالمشوشة كهو بالناقصة)

فراجع (قوله وفي قول النخ) فهي أقوال ثلاثة في طريق وتعليلها بعدها على اللف والنشر المرتب وعلم
من كلام الشارح أن المناسب للمصنف أن يعبر في الاولى بالذهب وفي الثانية بالصحيح (قوله في الاحوال
الثلاث) فجملة ما في كلامه تسع صور لان كذا امام فردا ومكررا ومعطوف والدرهم امام رفوع أو منصوب
أو مجرور ومع السكون تكون الصورتان عشرة في كذا ومثلهما في شيء ومع عدم ذكر الدرهم ست صور
فالجملة اما ثمانية عشر أو أربعة وعشرون أو ثلاثون ومع الجمع في شيء وكذا ستة وأربعون أو خمسون فتأمل
(قوله بغير الدراهم) لان العطف لازمة لا للتفسير الذي قال به أبو حنيفة والزمه به في معطوف مكمل أو
موزون أو معدود ورد عليه أيضا بعكس الصورة للذكورة كالف حبة حنطة ودرهم نعم لو قال ألف ودرهم
فضة فالجميع فضة ان نصب فضة وله تفسير ألف بغير الدراهم من الفضة فان أضاف فضة الى درهم كان ألف
مبهما قاله شيخنا الرملي ولو قال ألف وقفيز حنطة فالألف مبهم مطلقا ولو قال ألف درهم بلاضافة قبل تفسير
الألف بما لا تنقص قيمته عن درهم فقط ولو قال خمسة وعشرون درهما فالجميع دراهم وكذا مائة أو ألف
 وخمسة وعشرون درهما (قوله من المال) كذا في شرح الروض وشطب عليه في المنهج بعد أن ذكره
وظاهره أنه ليس قيد فراجع (قوله ناقصة الوزن) أي عن الدراهم الاسلامية كما سيذكره الشارح
فالدرهم المطلقة محمولة عليها لا على الدراهم والفلس نعم ان هجرت أو قال نقرة حمل على الفلس لانها
المروقة في بلاد مصر والدينار يحمل على الشرعي من الذهب والأشرف في يحمل على ذلك أيضا فان فبره
بشرة أنصاف قبل لاطلاقه عليها والدوكلات كالأشرف في ولو فسر الدراهم بتامة غير سكة البلد قبل مطلقا
وقارق البيع بأنه هنا اخبار بحق سابق والدرهم الكامل ستة دوانق والناقص دونها كالطبري لانه أربعة
دوانق والحوارزمية فانه أربعة دوانق ونصف دنانق واذ قبل بالناقص حمل اطلاقه على الأقل ان تعذرت
مراجعته والافما يقوله (قوله ان فصله) أو سكت عنه (قوله لزمه تسعة) ومن واحد الى مائة يلزمه تسعة وتسعون
والخارج أبدا واحد وما بين واحد وعشرة يلزمه ثمانية أخذنا مقتضى بين الخرجة للطرفين (قوله عشرة
ادخلا للطرفين) كما لو قال أنت طالق من واحد الى ثلاث وأجيب بحصر عدد الطلاق (قوله اخر احالها)

وليست كناية عن العدد (قول الشارح نظرا النخ) وذلك لانه لما أتى بلفظين مبهمين وعقبهما بقوله درهما
كان الظاهر أنه تميز لكل واحد منهما وقال ابن الرفعة لان التميز وصف والوصف يعود الى كل مقدمه (تنبيه)
قياس مذهب أبي حنيفة أن يجب هنا أحد وعشرون درهما (قول الشارح والمعنى في الرفع همد درهم) أي
فالدرهم خبر مبتدأ محذوف ووجه الاستنوي بأن قوله له كذا كلام مستقل وكذا درهم معناه وكذا
الذي تقدم كمنطقي به درهم فيكون عطف جملة على جملة قال ويمكن أيضا أن يكون من عطف للمفرد
ويكون درهم عطف بيان من المجموع وقوله والجر محمول عليه أي لانه لحن فحمل على الأقل وهو الرفع
ووجه وجوب الدرهمين في الرفع أنه يسبق الى الفهم أن الدرهم تفسير وان كان لحن (قول الشارح وجوب
درهمين في الجر) وقيل أيضا يلزمه فيه شيء وبمعنى درهم وعبرة الرافعي ويمكن أن يخرج فيه خلاف أنه
يلزمه شيء وبمعنى درهم انتهى وحيث قدالتعير بالمذهب بالنسبة الى الجر أيضا صحيح (قول الشارح وفي قول
من طريقة) به تعلم أنه كان الاولى أن يعبر في الاولى بالمذهب وفي الثانية بالصحيح (قوله عملا بأول الكلام)
أي كما لو قال له على ألف بل خمسمائة فانه يلزمه ألف ورد بأن ذلك صفة وهذا اضراب (قول المتن وكذا ان
فصله) لو سكت عن بيان حمل على الناقصة أيضا (قول المتن والشارح ولو قال له على النخ) هذه المسئلة حكمها
هنا وفي الضمان والابراء والوصية والطلاق واليمين والنذر واحد

(٢ - قليوبى وعميرة - ثالث) ففيها التفصيل السابق (ولو قال) له (على من درهم الى عشرة لزمه تسعة على الاصح)
وقيل عشرة ادخلا للطرفين وقيل ثمانية اخر احالها والاول اخرج الثاني دون الاول لانه مبدا الاقرار (وان قال) له (درهم في عشرة فان

درهما ووردت في معنى مع
في قوله تعالى ادخلوا في أمم
أي معهم (أو الحلب
فخسرة) لأنها موجبة
(والا) بأن أراد الطرف
أولم يرد شيئا (فدرهم لانه
اليقين)

فصل إذا قاله

عندي سيف في غمد
بكسر القين للمجدة (أو

ثوب في صندوق) بضم

الصاد (لا يلزمه الطرف)

أخذ باليقين (أو غمد فيه

سيف أو صندوق فيه ثوب

لزمه الطرف وحده) لما

ذكر (أو عبد على رأسه

عمامة لم تلزمه العمامة على

الصحيح) لما ذكر والثاني

تلزمه لان العبد له يد على

ملبوسه ويده كيد سيده

(أودابة بسرجه أو ثوب

مطرز) بتشديد الراء (لزمه

الجميع) لان الباء بمعنى مع

والطراز جزء من الثوب

(ولو قال) له (في ميراث

أبي ألف فهو اقرار على

أبيه بدين ولو قال) له

(في ميراثي من أبي) ألف

(فهو وعده) نص

الشافعي رضي الله عنه على

المستلئين وخرج بعضهم

في الثانية أنه اقرار من نصه

على أن قوله له في مالي ألف

اقرار (ولو قال) له (على

درهم درهم لزمه درهم) حملا

على التأكيذ (فان قال

ودرهم لزمه درهمان

كالوقال بعتك من هذا الجدار الى هذا الجدار وأجيب بأن المراد هنا التحديد لا التعداد (قوله البية) أي
للسندة الى القرلة أي مع عشرة له فان أراد مع عشرة لزمه واحد كالأوذ كرلفظ مع وعلى هذا فذكر مع
وارادتها سواء فسقط ما للاستوى وغيره هنا قال شيخنا الرملي والاطلاق مع ارادة البية كالاول فيلزمه
أحد عشر وفيه نظر والوجه أنه لا يلزمه الا درهم أخذ باليقين كما مر (قوله شيئا) أي من معية أو ظرفية أو حساب
وكذا لو أراد حسابا ولم يعرفه كما ذكره في النهج وغيره فلا يلزمه الا درهم

فصل في بيان أنواع من الاقرار وما معها (قوله سيف في غمد) ومثله فص في خاتم ونعل في حافر وحمل
في بطن دابة وثمر على شجرة وسرج على دابة وحكم عكسه عكس حكمه نعم اذا أطلق في الخاتم دخل فصه
لانه اسم للجميع وبذلك فارق ما لو أطلق في الدابة حيث لا يدخل حملها لانه لا يصح استثناءه منها نحوه على
دابة الاحملها وبذلك فارق أيضا دخوله في البيع لعدم صحة استثناءه فيه قال الامام القفال وغيره والضابط
أن ما لا يدخل في البيع لا يدخل هنا وما يدخل فيه يدخل هنا لا الحمل والثمره غير المؤبرة وأس الجدار نظرا
للعرف هنا (قوله لم يلزمه الطرف) ومنه ثوب في منديل أو زيت في جرة خلافا لآبي حنيفة (قوله
عمامة) بكسر العين وضمها (قوله دابة بسرجه) ومثله عبد بصمامته كما في الروض أو بنيه أودار
بفرشها أودابة بحملها ونحو ذلك فيدخل الكل بخلاف مع في جميع ذلك أي اذا لم تكن إضافة نحو دابة
مع سرج والان نحو دابة مع سرجها فيلزمه الجميع كما صرح به ابن حجر وهو ظاهر (قوله مطررز) بخلاف
عابه أو فيه طراز فلا يلزمه طرازه على العتمد سواء في الطراز فيهما الطارئ على الثوب وغيره (قوله
بمعنى مع) ولو صرح بمع فهو مثل في (قوله والطراز جزء من الثوب) وبذلك فارق نحوه على فرس
مسرج فلا يلزمه السرج (فرع) لو قال له على ألف في هذا الكيس لزمه ألف وان لم يكن في الكيس
شيء أو ألف الذي في هذا الكيس لزمه ما فيه وان نقص فان لم يكن فيه لم يلزمه شيء (قوله في ميراثي)
ومنعت الاضافة الدين نظرا للعرف فيها (قوله ألف) ومثله جزء شائع ويحمل على نحو وصية مع اجازة
فيها (قوله وعده) ان لم يأت بصيغة على ولم يرد الاقرار والافهوا اقرارا ويتعلق بجميع التركة ان كان
حائزا أو صدقة الورثة والاف بقدر حصته فقط ويلزم ألف وان تلفت التركة (قوله نص الخ) اعتراض على
المصنف بعدم الخلاف ولعل عنده ما قيل ان النص المخرج منه من غلط النسخ وحاصله ان النصين سواء
(قوله من نصه الخ) وهذا النص مرجوح أو مؤول بما مر (قوله حملا على التأكيذ) قال شيخنا وان
كرره مرارا ولوفى بحالس فليس المراد التأكيذ النحوي (قوله ودرهم) وثم كالواو وكذا الفاء ان أراد
العطف والا كالتفريع فدرهم فقط وفارق الطلاق بأنه انشاء ولا بد في بل من قصد الاستئناف وقال بعضهم
ان عطف بل كمن أو يبل لزمه الاكثر مما قبلهما وبعدهما ان وجدوا لا فاحدهما نعم ان اختلف للقربة
فيهما ولو وصفة أو كان معين الزمهم بل أو لكن دينارا وهذا الدرهم بل هذا الدرهم

(قول المتن لانه اليقين) عللت الأولى أيضا بأن الاقرار بالمظروف لا يلزمه الاقرار بالطرف
فصل قال له عندي الخ (قول الشارح أخذ باليقين) وكذا لو قال غصبت منه ثوبا في منديل أو زيتا
في جرة خلافا لآبي حنيفة لنا القياس على ما لو قال غصبت منه دابة في اصطبل ولو قال له عندي خاتم ثم أحضره
وعليه فص وقال أردت ما عدا النص لم يقبل بخلاف الجارية مع الحمل (قول المتن بسرجه) أي
بخلاف ما لو قال مسرجة أو عليها سرج واستشكل الفرق (قول الشارح من نصه) هذا النص قال
الاستوى أوله الأكثر وقال السبكي قيل انه غلط من النسخ (قول المتن فان قال ودرهم الخ) مثله
العطف بثم وكذا بالفاء ان أراد العطف والا فالنص درهم اذا التقدير فالدرهم لازم لي بخلاف نظيره من
الطلاق لانه انشاء

(لاقتضاء) العطف للغايرة (ولو قال له درهم ودرهم ودرهم لزومه بالأولين درهمان) كما تقدم (وأما الثالث فإن أراد به تأكيد الثاني) باطفيه (لم يجب به شيء وإن نوى) به (الاستئناف لزومه ثالث وكذا أن نوى) به (تأكيد الأول وأطلق) يلزمه درهم (في الأصح) ثالث أخذنا بظاهر اللفظ ونية التأكيد مع تحلل الفاصل ملغاة وفي وجه يعمل بها وفي قول من (١١)

ثالثي يعمل على التأكيد أخذنا باليقين (ومنى أقر بمهم كشيء ونوب وطول بالبيان فامتنع فالصحيح أنه يجبس) لامتناعه من أداء الواجب عليه والثاني لا يجبس لامكان حصول الفرض بدون الحبس (ولو بين) اليهم بما يقبل (وكذبه للمقر له) في أنه حقه (فليبين) جنس الحق وقدره (وليدع) به (والقول قول المقر في نفيه) فإذا بين المقر بمائة درهم فقال المقر له مالي عليك الامانة دينار وادعى بها حلف للمقر أنه ليس عليه مائة دينار ولا شيء منها وبطل إقراره برد للمقر له وإن قال لي عليك مائة درهم حلف للمقر أنه ليس له عليه الامانة درهم (ولو أقر له بألف) في يوم (ثم أقر له بألف في يوم آخر لزومه ألف فقط) لأن الإقرار أخبار وتعدد لا يقتضي تعدد الخبر عنه (ولو اختلف القدر) كأن أقر بألف ثم بخمسمائة أو عكس (دخل الأقل في الأكثر) لجواز الإقرار

(قوله لاقتضاء العطف للغايرة) أي وعدم محبة التأكيد بزيادة الثاني (قوله وإن نوى به الاستئناف) وكذا لو اختلف العاطف كدرهم ودرهم ثم درهم يلزمه ثلاث بكل حال (قوله بمهم) وتسمع الدعوى به والشهادة كالوصية (قوله يجبس) وليس من محل القولين ما يمكن معرفته بدون حبس نحو لعمر وعلى ألف ونصف ما يزيد ولز يد على ألف ونصف ما لمعروف فانه يستخرج بالقواعد للذكورة في الحساب ومنها الجبر والمقابلة كأن يقال هنا يفرض لعمر ومثل ما يزيد وشيء فله بألف ونصف شيء فلعمر وألف وخمسمائة وربع شيء فالثاني ألفان ويقوم وارث للمقر مقامه في التمين فإن امتنع لم يجبس لكن توقف التركة فيمنع من التصرف فيها لكن يجعل الوارث كذا كل فله المقر له أن يعين قدرا ويحلف عليه ويأخذه فإن كذب المقر له الوارث حلف الوارث وليس للمقر له حينئذ تعين ولا حلف وغيبته كمنكوله (قوله وادعى بها) أو ادعى أنه أرادها بالإقرار (قوله وبطل إقراره) أي إن لم يصدق عليها ولا ثبت باتفاقهما (قوله لي عليك مائة درهم) وادعى بها أو بأنه أرادها بإقراره (قوله الامانة درهم) وبطل الإقرار بالمائة الأخرى إن لم يصدق عليها ولا ثبت باتفاقهما عليها ويحلف على نفي الإرادة في صورة الدعوى بها ولا يحلف المقر له على نفيها لعدم الإطلاع عليها (قوله ثم أقر له بألف في يوم آخر) وإن حكم بكل حاكم وكتب وثيقة أو شهد بكل شاهدان (قوله مختلفتين) لا حاجة اليه وما أجاب به بعضهم عنه ليس فيه جدوى فراجع (قوله لزومه الألف) وله اثبات القضاء ومثلها ما لو قال كان له على ألف قضيته فإن لم يقل في هذه قضيته كان لغوا ولو أشهد على نفسه

(قول الشارح مع تحلل الفاصل الخ) من جملة الفاصل الحرف العاطف بدليل لزوم درهمين في درهم ودرهم ولو أراد التأكيد فيه لا يقبل فيه باتفاق (قول الشارح وفي وجه يعمل بها) بخلاف نظيره من درهم ودرهم باتفاق (قول الشارح وفي وجه يعمل بها) بخلاف نظيره من درهم ودرهم لأن الثالث معطوف على الثاني على رأي فأمكن أن يؤكد الأول به قاله الأسنوي (قول الشارح أخذنا باليقين) رجع الأول بأن التأسيس أولى من التأكيد وقوله باليقين عبارة الأسنوي كون الأصل أعمال اللفظ عارضة أصل براءة الذمة فتساقط فلم يبق للثالث مقتضى فاقصر على اليقين انتهى وهو يرجع إلى ملخص الشارح رحمه الله (قول المتن ومنى أقر بمهم كشيء ونوب) أشار بهذين المثالين إلى الوجه القائل بأنه يجبس في التوب ونحوه دون الشيء ونحوه لصدقه بما ليس مما لا يتأتى الحبس عليه وعبارة السبكي بناء على قبول تفسيره بالحجر ونحوه (قول الشارح لامتناعه الخ) بل أولى من الدين لأنه لا سبيل إلى معرفة المقر به إلا منه (قول الشارح لا مكان الخ) عبارة الأسنوي لأنه قد لا يعلمه وطريقة فصل الخصومة ما سيأتي أي أن يعين للمقر له مقدار أو يدعي به (فرع) لو ادعى أنه أقر له بشي في سماعها وجهان يرجح السبكي سماعها وهذا الوجهان جاريان في الشهادة كذلك وفيما لو ادعى بالإقرار نفسه وإن كان للمقر به معلوما ولو مات المقر قام وارثه مقامه في البيان وتوقف جميع التركة حتى بين وتوقف فيه ابن الرفعة إذا كان المجهول شيئا ونحوه لشموله الاختصاصات ولو غاب عين المقر له قدرا وادعى به وأنه أراد ما حلف عليه وسلمه له الحاكم (قول المتن مختلفتين) مستدرك ولنا أسقطه من الجهتين قاله الأسنوي وفيه نظر لأن العبارة بدونه تصدق بأن يقول بألف صحاح ثم يقول ألف صحاح متلاقتا مل (قول المتن من نعم النسخ) لو فصله لم يقبل بلا خلاف

ببعض الشيء بعد الإقرار بأكمله أو قبله (فلو وصفها بصفتين مختلفتين) كصحاح ومكسرة (أو أسندهما إلى جهتين) كبيع وفرض (أو قال قبضت يوم السبت عشرة ثم قال قبضت يوم الأحد عشرة لزما) أي القدران في المورثات الثلاث (ولو قال) له (على ألف من ثمن خمر أو كلب أو ألف قضيته لزومه الألف في الأظهر)

عملاً بأول الكلام والثاني لا عملاً بآخره لكن للقرلة تحليف المقرأن من الجهة المذكورة أو أنه قضاء (ولو قال) له على ألف (من ثمن عبد لم أقبضه إذا سلمه سلمت قبل على المذهب وجعل ثمناً) والطريق الثاني طرد القولين السابقين أحدهما لا يقبل عملاً بأول الكلام (ولو قال) له على ألف (أن شاء الله لم يلزمه شيء على المذهب) لأنه علق الإقرار بمشيئة الله تعالى وهي غيب عنا والطريق الثاني طرد القولين السابقين أحدهما يلزمه عملاً بأول الكلام (ولو قال) له (١٢) على ألف (لا يلزم لزمه) لأن قوله لا يلزم لا ينتظم مع ما قبله فأنى (ولو قال) له (على

ألف ثم جاء بألف وقال أردت) به (هذا وهو ودية فقال للقرلة لي عليه ألف آخر) دينا (صدق للقر في الإظهار يمينه) أنه ليس عليه ألف آخر والثاني يصدق للقرلة يمينه أن له عليه ألفاً آخر نظراً إلى أن على للوجوب فلا يقبل التفسير بالودية فيه وأجيب باحتمال إرادة الوجوب في حفظ الودية (فإن كان قال) ألف (في ذمتي أو دينا) إلى آخر ما تقدم منهما (صدق للقرلة على المذهب) يمينه أن له عليه ألفاً آخر والطريق الثاني وجهان ثانيهما يصدق للقر يمينه أنه ليس له عليه ألف آخر وقوله في ذمتي يحتمل أن يريد به أن تلفت الودية لآتي تعديت فيها (قلت) أخذاً من الشرح (فاذا قبلنا التفسير بالودية فالأصح أنها أمانة فيقبل دعواه التلف بعد الإقرار ودعوى الرد) بعده ومقابل الأصح قول الإمام عن

أنه سيقرب بما ليس عليه ثم أقر بشي لزمه ولا ينفعه ذلك إلا شهادة ولو قال لي عليك عشرة قضيتني منها خمسة فالمدعى عليه نفي العشرة وليس له الطلب بالحسنة التي ادعى أنه قبضها هكذا تحرر مع شيخنا فراجع (قوله عملاً بأول الكلام) الذي هو جملة واحدة ويلغو آخره وان كان للقر كافر أو ممن يعتقد صحة بيع نحو الكلب نعم أن رفع الحاكم يرى ذلك فلا الحكم بمقتضيه ولو عكس ما ذكر كان قال له من ثمن خمر على ألف أوله على من ثمن خمر ألف فلو أخذ من العلة وصرح به في الروضة (قوله من ثمن عبد) ولا بد من ذكر هذا متصلاً (قوله لم أقبضه) سواء قاله متصلاً أو منفصلاً وما بعده إيضاح (قوله أحدهما لا يقبل الخ) أي قياساً على ما مر في ثمن خمر ورد بأن ما هنا لا يرفع ما قبله (قوله إن شاء الله) وكذا إن يشأ أي أو أراد أو يريد أو شاء زيد أو أراد أو يريد زيد أو إذا جاء رأس الشهر أو زيد مثلاً نعم أن أراد برأس الشهر أو عجمي زيد التأجيل فهو إقرار مؤجل إن صح الأجل والأفعال (قوله لأنه علق) فلا بد من قصد التعليق وحده مع بقية شروط الاستثناء الآتية وفسر بعضهم التعليق هنا بقصد الإتيان بالصيغة وإن لم يقصد التعليق وفيه نظر ومن التعليق ما مر في قولهم إن شهد على فلان إلى آخر ما مر (قوله وهي غيب) ذكره لكون التعليق المذكور بمشيئة الله وقد علمت أنه ليس قيداً عما تقدم (قوله أحدهما يلزمه الخ) ورد بعدم الجزم هنا بالالتزام (قوله صدق للقر له الخ) ظاهر هذا ثبوت الألف الذي جاء بها وأنها انتفاع عليها فراجع (قوله يحتمل الخ) فلو أراد ذلك لكونها تلفت بتقصير قبل (قوله أي بتفسيره) أعاد ذكره مراعاة لكلام المصنف والافدعوى التلف والرد قبل التفسير وبعد الإقرار مقبولة (قوله لم يقبل) أي وإن قال كنت ظاناً بقاء ما عندي أوجهلت تلفها (قوله ولو قال له على ألف ودية) أي قال ذلك متصلاً لأن هذه محترمة ما مر بقوله ثم جاء الخ (قوله واقباض فيها) أي الهبة

(قول الشارح عملاً بآخره) أي ولأن أمثال هذه للعاملة الفاسدة تجري بين الناس على فسادها والإقرار أخبار عما جرى وأما المسئلة الأخيرة فلأن تقريرها كان له على ألف قضيته وهو لو صرح بذلك لم يكن إقراراً ويجري القولان في كل ما ينتظم لفظه عادة ويبتطل حكمه شرعاً كما لو أضاف إلى بيع فاسد ونحوه (قول المتن إذا سلمه سلمت) قيل مستدرك وقوله جعل ثمناً أي عليه أحكام الثمن قيل ويغني عن ذلك أولاً قبل (قول الشارح أحدهما لا يقبل عملاً بأول الكلام) لأن آخره يرفع أوله على تقدير عدم تسليم العبد (قول الشارح أحدهما يلزمه عملاً بأول الكلام) أي لأن آخره يرفع أوله (قول المتن ولو قال ألف لا يلزمه) لو قال أنا أريد الآن أن أقر بما ليس على من مال أو طلاق ثم أقر بذلك قال أبو عاصم لا يصح إقراره قال للتولي هو كقوله ألف لا يلزم (قول الشارح أنه ليس له عليه الخ) زاد الأسنوي وأنه ليس عليه إلا هذا (قول الشارح لآتي تعديت فيها) يعني يكون اتصف بالتعدي وقت الإقرار (قول المتن قلت الخ) هذا لا يتجه جريانه في مسألة في ذمتي أو دينا فتأمل (قول الشارح ولو قال الخ) لو كان بدل على في ذمتي فسكت عنه الرافعي وهو محل نظر (قول المتن واقباض) أما لو اقتصر على الإقرار بالهبة فلا يكون مقراً بالقبض وكذا لو قال وهبته وملكها قاله البغوي لأنه قد يظن الملك بالهبة وكذا لو قال وقبضتها بغير رضاي (فرع) ولو أقر

بالقبض

الأصحاب أنها مضمونة نظراً إلى قوله على الصادق بالتعدي فيها وأجيب بصدقه بوجوب حفظها وقوله بعد

الإقرار أي بتفسيره متعلق بالتلف فلا بدعى التلف أو الرد قبل الإقرار لم يقبل لأن التالف والردود لا يكون عليه (وإن قال له عندي أو ممي ألف صدق في دعوى الودية والرد والتلف قطعاً والله أعلم) لأن اللفظ مشعر بالأمانة ولو قال له على ألف ودية قبل وأولت على بوجوب الحفظ وقيل لا يقبل في قول

قبوله إذا ادعى التلف أو الرد قبل في الأصح (ولو أقر ببيع أو هبة واقباض) فيها

فلوسكت عن الاقباض قبل عدمه ولو قال ملكها أو خرجت اليه عنها لم يكن اقرارا بالاقباض نعم لو كان ممن
يقطع بصدقه كبدوى جلف صدق في دعوى الفساد وكان فقيها لا يخفى عليه بوجه ان ملكها بالقبض أو
كانت بيد المقر له فهو اقرار بالقبض (قوله ثم) المراد منها الترتيب فقط (قوله وعبارة المهر راجح) هي أولى من
عبارة الكتاب لأن الأعيان لا توصف بالبراءة الآن يؤول بالبراءة من العهدة أو من الدعوى كما قاله شيخنا
الرملي (قوله بل لعمر و) والفاء وثم مثل بل وسواء قال ذلك متصلاً أو منفصلاً ولو بعد طول الزمن (قوله
بل من عمرو) أو غصبتها من زيد وهو غصبها من عمرو وقال غصبتها من زيد والملك فيها لعمر وسلمت
لزيد لا احتمال اجارته ولا غرم كما لا غرم فيما لو قال في عين من ركة مورثة هذه لزيد بل لعمر ولم يسم كمال اطلاعه
(قوله بغرم قيمتها) ولو مثلياً أخذ من العلة على الاعتماد في شرح شيخنا غرم المثل في المثلية ووافقنا عبارة
المنهج (قوله ويصح الاستثناء) سواء في الخبر أو الانشاء خلافاً للعنفية في الأمر مأخوذ من الثاني وهو
الرجوع لرجوع المقر عن مقتضى لفظه ولو قال أخط أو استثنى أو أخرج فقيته وجهان في الحاوي (قوله
ان اتصل ولم يستغرق) وتلفظ به أو سمع نفسه ولو بالقوة ونواه قبل فراغ الستني منه في جزء من لفظه ولو مع
آخره وسواء قدم الستني أو أخره ولم يجمع الفرق عند الاستغراق لاني الستني ولا في الستني منه ولا فيهما
فلو قال له على ثلاثة دراهم الادرهما ودرهما لزمه درهم ولو جمع لزمه ثلاثة لأنه مستغرق ولو قال له على
درهم ودرهم ودرهم الادرهما لزمه ثلاثة ولو جمع لزمه درهم فقط ولو قال درهم ودرهم ودرهم الادرهما
وادرهما لزمه ثلاثة ولو جمع فيهما لزمه درهم وفي هذا رجوع الاستثناء للأخير وحده ومحلّه عند اتحاد الجنس
فلو قال له على ألف درهم ومائة دينار الا خمسين رجع لكل منهما فقط من كل خمسة وعشرون فراحه
(قوله وتلزمه عشرة) لأنه مستغرق فيلغوا لان الحق بآخرفلو قال له على عشرة الا عشرة الأربعة لزمه
الأربعة فقط وليس من المستغرق له على الشيء الا شيئاً أوله على مال الا شيئاً أو عكسه أوله على مال الا مالا أوله
على شيء أو مال الا عشرة أو عكسه أوله على ألف الادرهما للايهام في الجميع ويرجع الى تفسيره فان بين
بمستغرق لهما كما سيأتي ولو قال ليس له على شيء الا خمسة لزمته أو ليس له على عشرة الا خمسة لم يلزمه شيء لأن
عشرة الا خمسة هو خمسة وقد تسلط النفي عليها وشمل ما ذكر الوصية وقول بعضهم انه فيها صحيح لا بطلاله
ما قبله كما لو كان له ابنان وأوصى لزيد بمثل نصيب أحدهما الا نصف المال أجيب عنه بأن البطلان من حيث
انه لفظ يفيد الرجوع عن الوصية لا من حيث محبة الاستثناء فتأمل (قوله ولو سكت) أي لا لنفس أو عي
ويصدق اذا ادعاء (قوله بكلام أجنبي) نعم لا يضراً استغراقه لا غيره كالحمد لله كما نص عليه في شرح
الارشاد (قوله الثمانية) أي بغير عطف لأنه مع العطف يرجع الجميع للأول ويلغونه ما حصل به
الاستغراق سواء ذكر الامع العطف أو سكت عنها وتقوم الامقام العطف ان لم يذكره ولو قال له على ثلاثة
الادرهما الادرهما لزمه درهم ولو قال له على عشرة الا خمسة أو ستة لزمه أربعة لطرح الشك ولو قال له عشرة فيما

بالقبض ثم أنكر قبل التحليف ولو أقر بقبض ثم البيع ثم زعم أنه أقر ولم يقبض ففي النهاية ان ظاهر
المذهب عدم القبول بخلاف ما سبق وفي الطلب أن كلام القاضي يشعر بأنه للنصوص (قول المتن لم يقبل)
أي لأن الاسم يحمل عند الاطلاق على الصحيح (تنبيه) الظاهر أن هذا لا يجري فيه خلاف مدعى
الصحة والفساد قال الأسنوي لأن قبوله هنا يؤدي الى خلاف الظاهر مرتين أي في الاقرار والبيع قال
ويحتمل جريان الخلاف هنا أيضاً (قول الشارح وحكم بطلان البيع الخ) هي أولى لأن الكلام في عين لاني
دين (قول المتن بل من عمرو) مثله ثم لعمر و (قول الشارح لأنه حال الخ) أي والحيولة القولية كالفعلية (قول
الشارح وتلزمه عشرة) قال الأسنوي لم لا أخر جوده على الجمع بين ما يجوز وما لا يجوز

(ثم قال كان) ذلك (فاسداً)
وأقررت لظني الصحة لم
يقبل في قوله بفساده
(وله تحليف المقر له) أنه لم
يكن فاسداً (فان نكل)
عن الخلف (خلف المقر)
أنه كان فاسداً (وبرى)
من البيع والهبة وعبارة
المهر و الروضة كاصليها
وحكم ببطلان البيع والهبة
(ولو قال هذه الدار لزيد
بل لعمر و أو غصبتها من
زيد بل من عمرو سلمت
لزيد ولا يظهر أن للمقر
بغرم قيمتها لعمر و) لأنه
حال بينه وبينها (بالاقرار)
الأول والثاني لا يضرم له
لمصادفة الاقرار بهاله ملك
الغير (ويصح الاستثناء
ان اتصل ولم يستغرق)
الستني منه نحوه على عشرة
الاثلاثة بخلاف الا عشرة
فلا يصح وتلزمه عشرة
ولو سكت بعد الاقرار أو
تكلم بكلام أجنبي ثم استثنى
لم يصح الاستثناء وهو من
الاثبات نفى ومن النفي
اثبات (فلو قال له على عشرة
الا تسعة الا ثمانية وجب
تسعة)

لأن اللغى الاتسعة لا تلزم
 الأثمانية تلزم فتلزم الثمانية
 والواحد الباقي من العشرة
 (ويصح من غير الجنس
 كالف الاتوب أو يبين ثوب
 قيمته دون ألف) فان بين
 ثوب قيمته ألف فالبيان
 لغو ويبطل الاستثناء لأنه
 بين ما أراد به فكأنه تلفظ
 به وقيل لا يبطل فيبينه بغير
 مستغرق (و) (يصح من
 العين كهذه الدار له الا هذا
 البيت وهذه الدار له الا
 ذا درهم) أو هذا القطيع
 له الا هذه الشاة (وفي العين
 وجه شاذ) أنه لا يصح
 الاستثناء منه لأنه غير
 معتاد والمعتاد الاستثناء
 من المطلق (قلت) كما قال
 الرافعي في الشرح (لو قال
 هؤلاء العبيد له الواحد
 قبل ورجع في البيان اليه
 فان ما أتوا الا واحدا وزعم
 أنه المستثنى صدق يمينه)
 أنه الذي أراد بالاستثناء
 (على الصحيح والله أعلم)
 والثاني لا يصدق للهمة
 (فصل) إذا (أقر بنسب
 ان أحقه بنفسه) بأن قال
 هذا ابني (اشتراط لصحته)
 أي اللاحق (أن لا يكذبه
 الحسن) وتكذيبه بأن
 يكون في سن لا يتصور أن
 يكون أباً للمستلحق (ولا
 الشرع) وتكذيبه (بأن
 يكون) أي المستلحق
 (معروف النسب من غيره
 وأن يصدق المستلحق ان كان أهلاً للتصديق) بأن كان عاقلاً بالغاً لأن له حقاً في نسبه (فان كان بالناف كذبه

أظن فليس باقرار أصلاً (قوله لأن اللغى الخ) هذا اللغى أحد الطرق في بيانه ومنها أن يسقط كل واحد مما
 قبله مبتدأ من الآخر كأن يسقط في هذا الثمانية الأخيرة من التسعة قبلها فيبقى واحد فيسقط من العشرة
 قبلها يبقى تسعة وهي الواجب ومنها أن يجمع للثبوت وحده سواء انفرد أو تعدد والنفي وحده كذلك ويسقط
 للنفي من الثبوت فالباقي هو الواجب كأن يجمع هنا العشرة والثمانية لأنهما منفيان وينفي منها التسعة
 لأنهما منفية فيبقى تسعة كما مر ويظهر هذا كله فيما لو قال له على عشرة الاتسعة الأثمانية الأسبعة وهكذا إلى
 الواحد (قوله ويصح من غير الجنس) خلافاً للإمام أحمد في بطلانه مطلقاً ولا إمام أبي حنيفة في بطلانه في غير
 المكيل والوزون (قوله العين) ومنه هذا الثوب له الا كنه هذا ولو أقر بثياب بدنه دخل جميع ملبوسه
 ولو فروة وخفا (قوله ورجع في البيان اليه) ويحجر عليه ويخلفه وارثه فيه لومات (فرع) أقر لورثة
 أبيه بشي وهو منهم لم يدخل لعدم دخول التكليف في عموم كلامه وان نص على نفسه دخل (قائده) عليه
 ألف لشخص وله عليه قيمة نحو عبد أو قدر معلوم ويخشى أن يقر بألف فيجحد الآخر ما عليه فطريقه أن
 يقول له على ألف الا كذا بقدر الذي له وله الحلف عليه قاله ابن سراقه (تنبيه) الاستثناء في الطلاق
 وغيره يأتي في محله

(فصل في الاقرار بالنسب) وهو واجب على الفادق وحرام على غيره وما ورد من أنه كفر برأيه كفران
 النعمة أول من استحله (قوله اذا أقر) أي ذكر بالغ عاقل غير ممسوح مختار ولو سفيهاً أو كان رقيقاً أو
 كافراً (قوله هذا ابني) ومثله أنا أبوه والأول أولى للإضافة إلى المقر لا هذا أبي خلافاً لابن حجر لأنه من
 اللاحق بالغير وهو الجحد وشرح شيخنا الرملي كابن حجر أولاً ومخالف له آخر في اللاحق بالغير ولعله تبعه في
 الأول غافلاً عما يأتي بعده ولا هذه أي لا مكان إقامة اليانة كما لو قالت هذا ابني وخرج نحو يده أو رأسه
 خلافاً لابن حجر في الثانية (قوله اشتراط لصحته) أي اللاحق أي من حيث النسب وأما العتق فينفذ
 مطلقاً لم يكذب به الحسن سواء كذبه الشرع أو لا ظاهر أو باطن ولا يحكم بكفر من استلحقه الكافر الا ان ثبت
 نسبه بينه (قوله في سن) لو أسقطه كان أولى لي بدخل عدم التصور بنحو الزمن كما لو تزوج مشرق
 بمغربية ولم يمض زمان امكان اجتماعهما عادة ولا عبرة بامكان انفاذ منيهما واستدخاله ولا باحتمال كونه
 ممن تطوى له الأرض أو الزمن وكما لو علم أنه ممسوح قبل اجتماعهما (قوله معروف النسب) لعل المراد به
 النسبة لي بدخل ولد الزنا لأنه لا يصح استلحاقه ويدخل النفي لأنه ليس لغير الثاني استلحاقه ومحله ان نفى
 عن فراش نكاح صحيح قال نفى عن فساد أو عن وطء شبهة فغير الثاني استلحاقه (قوله وان يصدق الخ)

(قول المتن ويصح من غير الجنس) منه أحمد رحمه الله مطلقاً وأبو حنيفة في غير المكيل والوزون ولذا
 ذكر المصنف الثوب (قائده) ذكرها ابن سراقه عليه ألف رجل وله عليه قيمة عبد أو ثوب أو
 عشرة دنانير مثلاً ويخشى أن يقر له بألف فيجحد الذي له فطريقه أن يقول له على ألف الا كذا ويقوم
 الذي عنده ويخلف عليه (قوله تلفظ به) الضمير فيه راجع لما من قوله لأنه يبين ما الخ (قول المتن ومن
 العين) أي لأنه كلام صحيح ليس بمحال قاله الشافعي رضي الله عنه ولو قال هذه الدار لقلان وهذا البيت
 منها لي أو قال لعمر و بدل نفسه قبل أيضاً خلافاً للقاضي في الثانية (قول الشارح للهمة) علل أيضاً بندرة
 هذا الاتفاق قال الرافعي وهذا الوجه ضعيف باجماع من نقله (فرع) لومات قام وارثه مقامه (خاتمة)
 لو قال له على عشرة فيما أظن فليس باقرار

(فصل أقر بنسب) منه ان يقول هذا أبي ويصدق فلو كذبه لم يثبت لكن يجري بينهما الأيمان
 ككسبه وقوله أنت أبي أحسن من قوله أنا ابنك وقول الأب أنت ابني أحسن من قوله أنا أبوك وكل صحيح
 (قول المتن ان كان أهلاً) أي فالشرطان الأولان يمان الأهل وغيره ومن الشرط أن لا يكون منفياً

لم يثبت) نسب (الا بينة) فان لم تكن له بينة حلفه فان حلف سقطت دعواه وان نكل حلف المدهى وثبت نسبه ولو سكت عن التصديق والتكذيب لم يثبت نسبه كما قاله الرافي انه قضية اعتبار التصديق وشمل السكوت (١٥) قول الروضة فان استلحق بالغافل

صدقه لم يثبت النسب الابينة (وان استلحق صغيرا ثبت) نسبه (فلو بلغ وكذبه لم يبطل) نسبه (في الاصح) لان النسب يحتاج له فلا يدفع بعد ثبوته والثاني يبطل لان الحكم بكونه غير اهل للانكار وقد صار أهلا له وأنكر ويجرى الخلاف فيها واستلحق مجنوناً فافاق وأنكر (ويصح أن يستلحق ميتاً صغيراً وكذا كيرا في الاصح) والثاني لانفوات التصديق (و) على الأول (يرثه) أي الميت المستلحق ولا ينظر الى التهمة (ولو استلحق اثنان بالنائب) نسبه (لمن صدقه) منهما فان لم يصدق واحدا منهما عرض على القاتل كما سيأتي في كتاب العتق (وحكم الصغير) الذي يستلحقه اثنان (يأتي في) كتاب (اللقيط ان شاء الله تعالى) كما سيأتي فيه حكم استلحاق المرأة والعبد (ولو قال لولد أمته هذا ولدي ثبت نسبه) بشرطه (ولا يثبت الاستيلاء في الاظهر) لاحتمال أنه أولدها بنكاح ثم ملكها والثاني يثبت حملها على أنه أولدها بالملك

ولا يقبل رجوعه بعد التصديق وان اتفقا عليه (قوله ولو سكت عن التصديق والتكذيب لم يثبت نسبه) وفارق السكوت في الاموال بالاحتياط في النسب نعم ان مات قبل امكن التصديق ثبت النسب وعليه يحمل ما نقل عن الشيخين وعلم أنه لا يكفي المرض هنا على القاتل لعدم التنازع (قوله فلو بلغ وكذبه لم يبطل نسبه) وفارق ما لو حكم باسلام لقيط تبعاً للدار ثم بلغ واختار الكفر حيث يقر عليه لان اللاحق بها ضعيف (قوله فيما لو استلحق مجنوناً) وان كان قد استلحقه قبل جنونه وأنكر على المعتمد من وجهين ولا عبرة بانكاره بعد افاقته وليس له حينئذ تخليف المقر لانه لا يقبل رجوعه ومثله الصبي بعد بلوغه وقول المقر المجنون هذا أبي لا يلحقه الا اذا صدقه قاله الروياني وهو مبني على طريقته من اعتبار التصديق بعد الافاقة فيما لو قال للمجنون هذا ابني أضافه كرشخنا الرمي له ليس في محله مع أن هذا عنده من اللاحق بالغير كما تقدم عنه فلم يذكره لما غفلة عن ذلك (قوله وكذا كيرا) هو منصوب كما وجد بخط المصنف وقول الجلال السيوطي ان جميع ما بعد كذا في المتهاج مرفوع الا في ستة مواضع ولم يعد هذا منها لا ينافي ذلك لاحتمال أنه مرفوع في النسخة التي اطلع عليها قال بعضهم هذا ان قلنا ان خط المصنف تعدد فليراجع (قوله ولا ينظر الى التهمة) بالارت ولا باسقاط القصاص لو وجد (قوله فان لم يصدق واحدا منهما) بأن كذبهما أو سكت أو صدقهما أو كذب أحدهما وسكت عن الآخر عرض على القاتل ان لم تكن بينة واللاحق القاتل حكم لا استلحاق فلا ينافي عدم اعتباره فيما مر عند عدم التنازع (قوله يأتي في كتاب اللقيط) وهو أنه يقدم بينة ثم يسبق استلحاق ثم بقايف ثم بتصديقه بعد البلوغ (قوله حكم استلحاق المرأة) أي كونها تستلحق غيرها فهو من اضافة المصدر الى فاعله وسيأتي أنه لا بد في استلحاقها من البينة لامكانها بالولادة (قوله والعبد) هو عطف على المرأة لكنه من اضافة المصدر الى مفعوله أي كونه يستلحقه غيره فان استلحقه سيده عتق مطلقاً وثبت نسبه ان لم يكن أهلاً للتصديق أو صدقه ان كان أهلاً أو غير سيده لحقه ان كان أهلاً أو صدقه والا فلا ولا يخرج بتصديقه عن رقب سيده اذ لا يلزم بين النسب والحرية ولو استلحق عتق غيره فكذلك والولاء لمعتقه وقاعدة ثبوت النسب فيه تقديم عصبة على عصبة الولاء (قوله لولد أمته) أي التي ليست فراشا (قوله هذا ولدي) وان قال من زنا وان قاله من صلا (قوله بنكاح) مثلاً كوطء شبهة (قوله ثم ملكها) خرج مالو ذكر مدة لا يمكن فيها ذلك كقوله وهي ملكي من عشر سنين وعمر الولد دون ذلك فيثبت الاستيلاء أيضاً وتظير بضمه فيه بأنه قد يكون أحبلها وهو معسر ويبت ثم اشتراها مبني على عدم ثبوته الاستيلاء بالشراء وهو مرجوح (قوله بأن أقر بوطئها)

بلمان عن فراش نكاح صحيح وأن لا يبطل به حق الغير ان كان صغيراً كما في العبد والعتيق الصغيرين (قول المتن الابينة) أي كسائر الحقوق (قول المتن ثبت نسبه) قد وافقنا عليه أبو حنيفة وهو حجة عليه في مخالفته في الميت الصغير وقد يقال في الميت قطع ميراث بيت المال (قول المتن في الاصح) أي كالتاب بالبينة ومحل الخلاف اذا لم يشاهد فراشا والا فلا أثر للانكار وكذا لو صدقه الصغير قبل البلوغ (فرع) لو بلغ ليس له تخليف الأب لانه لو رجع لا يقبل (قول الشارح مجنوناً) لو قال المجنون هذا أبي لم يثبت النسب حتى يفيق ويصدق واستشكل الروياني الفرق (تنبيه) مسألة الشارح صورها السبكي بما لو اتصل المجنون بالبلوغ (قول الشارح لنفوات التصديق) علل أيضاً بأن تأخير الاستلحاق الى الموت يشعر بانكاره لو وقع في حياته (قول الشارح فان لم يصدق الخ) ظاهره ولو كذبهما

والاصل عدم النكاح (وكذا لو قال) فيه هذا (ولدي ولدت في ملكي) لا يثبت به الاستيلاء في الاظهر لاحتمال أنه أحبلها بنكاح ثم ملكها والثاني يحمله على أنه أحبلها بالملك (فان قال علقته به في ملكي ثبت الاستيلاء) وانقطع الاحتمال (فان كانت فراشاً له) بأن أقر بوطئها (لحقه)

الولد (بالفراس من غير استلحاق) قال صلى الله عليه وسلم في ابن أمة زمة الولد للفراس رواه الشيخان (وان كانت مزوجة فالولد للزوج) لان الفرأس له (واستلحاق السيد باطل) أى لا اعتبار به (وأما اذا ألحق النسب بغيره كهذا أخى أو عمى فيثبت نسبهم من الملحق به) كالأب والجد في ذكر (بالشروط السابقة) في اللاحق بنفسه (ويشترط) أيضا (كون الملحق به ميتا ولا يشترط أن لا يكون نفاه في الاصح) فيجوز الحاقه به بعد نفيه اياه كالمو استلحقه هو بعد أن نفاه بلعان أو غيره والثاني يشترط ما ذكر فلا يجوز اللاحق المذكور لأن في الحاق من نفاه به بعد موته الحاق عار بنسبه (ويشترط كون المقر) في الحاق النسب بغيره (وارثا حائزا) لتركه للملحق به واحدا كان أو أكثر كابنين أقربا بنات فيثبت نسبهم ويرث معهم (والاصح) فيما إذا أقر أحد الحائزين بنات وأنكره الآخر (أن المستلحق لا يرث) لانه لم يثبت نسب (ولا يشارك المقر في حصته والثاني يرث

لان الامة لاتنير فراسا الا بذلك بخلاف الزوجة لان المقصود في الاماء الاستخدام بالامالة (قوله زمة) بفتح للمعجمة وسكون الليم وفتح الهمزة اسم رجل صحابي (قوله بغيره) شمل الرجل والمرأة وهو كذلك وما في المنهج ضعيف وما علل به ممنوع (قوله كهذا أخى) وان قال من زنا ولو متصلا كما مر نعم ان قال من رضاع أو في الاسلام صدق ان قاله متصلا ويشترط بيان جهة الاخوة من حيث انها من أب أو أم أوهما وكذا في اليئنة (قوله عمى) ومثله أبى كما تقدم ولو استلحق بمجنونا فكما تقدم (قوله والجد) أى وان كان الأب حيا حيث قام به مانع من الارث كما يأتي (قوله ميتا) خرج المحي ولو مجنونا لان شأنه أن يثبت نسب بنفسه فلا حاجة لغيره ويشترط أيضا كون المقر لولاء عليه فلو أقر من عليه ولاء باب أو أخ لم يقبل لتضرر من له الولاء بمنعه من الارث مع امكان ثبوت النسب هنا من غير المقر وبذلك فارق مثل ذلك في الحاقه بنفسه (قوله وارثا) ولو عاما أو بولاء واحدا أو متعددا أو بالزوجة فلو أقر واحد من متعددين فلا بد من تصديق البقية وخرج بوارث مالم يخلف ولدين مسلما وكافرا فيمكن اقرار من شارك لليت في دينه منهما تأمل (قوله حائزا) ولو مالا كما سيأتي أو بواسطة كأن أقر بهم وهو حائز لتركه أي به الحائز لتركه جده كما في الاقرار بالأخ فيما يأتي وقول الحائز أبى عتيق فلا يثبت له عليه الولاء ان لم يعرف له أم حرة الاصل (قوله ويرث معهم) كذا قاله الشارح وتبعه شيخنا في شرحه وغيره وهوان كان مبنيا على الرجوع فظاهر والافهوخالف لما مر من اعتبار الحيابة التي امتنعت المشاركة لاجلها في المسئلة التي قبل هذه وفي المسئلة الآتية اذ لو اعتبرت الحيابة وقت الموت أو الاقرار فقط لورث الابن الذي أقر به الأخ وبذلك علم رد ما ذكره شيخنا بقوله ولا ينافي ذلك اعتبار الحيابة لانها معتبرة وقت الموت لا وقت اللاحق حتى لو قام به مانع وقت الموت ثم زال لم يكن له اللاحق ان انفرد ولا يحتاج لتصديقه مع غيره لو كان (قوله ولا يشارك الخ) خلافا للثلاثة فانهم قالوا بالمشاركة ظاهرا وباطنا مع عدم ثبوت النسب اتفاقا وهذه حكمة ذكر للمشاركة في كلام للصنف المستغنى عنها بذكر

(قول الشارح رواه الشيخان) لفظه اختصم سعد بن أبي وقاص وعبد بن زمة في غلام فقال سعد بن رسول الله ابن أخى عتبة عهد الى أنه ابنه فانظر الى شبهه به وقال عبد بن زمة أخى ولد على فراس أبى من وليدته فنظر رسول الله ﷺ الى شبهه فرأى شيئا ينافي بعبدة فقال يا عبد بن زمة الولد للفراس وللعاهر الحجر واحتج بي منه يا سودة فلم تره قط والأمر بالاحتجاب ورعا لمكان النسب والعلام اسم عبد الرحمن وكانت أمه يمانية وقد خالف أبو حنيفة فلم يعتبر فراس الامة وعول على الاستلحاق وحجتنا هذا الحديث واعتذر بأنه له بمعنى أنه عبده (قول المتن فيثبت نسب) لحديث عبد بن زمة ولان الورثة يخلفون المورث في حقوقه وهذا منها وخالف البيهقي واعتذر عن الحديث بأن النبي ﷺ كان يعلم الفرأس الذي لزمة **فرع** لو قال هذه أمى لم يصح لامكان اقامة اليئنة على الولادة ولو قال هذا أخى ثم فسر به بأخوة الرضاع لم يقبل كما لو فسر به بأخوة الاسلام (قول المتن ميتا) خرج المحي ولو مجنونا (قول المتن وارثا حائزا) والا فلا يكون خليفة المورث وقيل لا يشترط موافقة الملقق والزوج والزوجة ولو خلف ابنين وأحد هما غير وارث كفى الحاق الوارث كما أفادته العبارة وكذا لو ألحق كافرا مسلما بكافرا أو عكسه ولو كان به مانع عند الموت ثم زال ففي حجة استلحاقه نظر ولو أقر بمومة مجهول وهو حائز لتركه أي به وكان أبوه حائز لتركه جده الملحق به صح (قول المتن ولا يشارك) قال الاسنوى وهو بالقاء كما في المحرر والشرح قال وخالفنا في ذلك الأئمة الثلاثة فقالوا يشارك المقر في حصته قال الامام ومن لم يعترف بأشكال هذه المسئلة فليس في التحقيق على نصيب قال ابن الرفعة والجواب المفتى عن التكلف القياس على مالم كان المستلحق معروف بالنسب من الغير

عدم الارث كما أشار إليها الشارح (قوله بثلته) أي بثلث ما يبد المقر فقط نظر إلى أن ما يبد كل واحد مستحق للثلاثة (قوله وقيل بنصفه) أي بنصف ما يبد المقر فقط أيضا نظرا إلى أن قضية الميراث أنه لا يسلم لاحد الورثة شيء الا ويسلم للأخر مثله كذا قال بعضهم وفيه نظر إذا الكلام فيما يلزم في الباطن وهو مع كذب المقر لا شيء لهذا الثالث ومع صدقه انما يلزمه الثلث فقط فتأمل وانظر (قوله وأنكر الآخر) وكذا لو سكت لكن في هذه ثبتت نسبه بعد الموت بخلاف فراجع (قوله ثبت النسب) ظاهره أنه لا يحتاج إلى اقرار جديد وهو كذلك ومثله ما لو كان المقر غير وارث وقت الموت ثم مات الوارث وورثه المقر كما قاله الاسنوي وبه يرد ما مر آتفا عن شيخنا من اعتبار الارث في وقت الموت فقط فراجع (قوله المورث الاصل) وهو الأخ الميت لانه الأصل في ارث الباقي (قوله لم يؤثر فيه انكاره) ويرث معه في هذه لانه لم يحجب حرمانا كما قاله شيخنا وفيه نظر كما مر لخروجه عن الحيابة وعلى ثبوت نسب الثاني لو أقر معا بثالث فأنكر هذا الثالث نسب الثاني بطل نسب الثاني وهذه المسئلة قولهم أدخلني أخرجك ولو أقر باخوة مجهولين فأنكر كل منهما الآخر لم يؤثر فلو صدق أحدهما وكذب الآخر ثبت نسب المصدق فقط لأن يكونا توأمين فيثبت نسبهما (قوله ولا ارث له) للزوم الدور قال الأئمة وفي هذا قطع الدور من وسطه وفي الوجه الثاني قطعه من أصله وانما لم يرث هناع المقر لانه يحجبه حرمانا فلو أقر بينت ثبت النسب وورثت معه لعلم ما ذكره بقي الارث فيما ذكر بحسب الظاهر كما مر ولو ادعى الحاجب على الأخ أنه ابن الميت فأنكر الأخ ورد اليمين عليه وحلف فان قلنا ان اليمين مردودة كاليثنة ورث وحجب الأخ وان قلنا انها كالاقرار ففيه ما في الاقرار المذكور ولو أقرت بنت وأخت بآب سلم للاخت حصتها لانه يحجبها حرمانا ولو أقر ابنان من ثلاثة بنين بأخ لهم وأنكر الثالث تحت شهادتهم ما عليه وثبت نسب الرابع لانهما أولى من الاجانب في ذلك فتأمل

كتاب العارية

(قوله بتشديد الياء وقد تخفف) وأصلها عورية تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا مأخوذة من التعاور بمعنى التناوب أو من عار اذا ذهب وجاء بسرعة وقال السبكي الاعارة مصدر والعارة اسم المصدر كأطاق اطاقه وطاقه (قوله اسم لما يعار) أي لغة وشرا عا اسم للعقد للمقيد بما يأتي أو اسم لباحة منفعة عين مع بقائها بشروط مخصوصة وكانت واجبة في صدر الاسلام بمقتضى التواعد عليها بقوله تعالى ويمنعون الماعون المفسر عند الجمهور بما يعار وفسره بعضهم بالزكاة وعلى الأول جرى الامام مالك وأما عند الشافعي فقد نسخت إلى التنب فهو الاصل فيها وقد تجب كاعارة نحو ثوب لدفع حر وبرد مبيحين للتيمم ونحو سكين لدمج شاة وان جاز للمالكها تركها وان ماتت ومع

فانه لا يأخذ شيئا مع وجود الاعتراف (قول الشارح بأن يشارك المقر) يريد بهذا ان الخلاف انما هو في المشاركة وأما النسب فلا يثبت قطعا (قول الشارح بثلته وقيل بنصفه) هما جاريان أيضا إذا قلنا بمقابل الاصح (قول المتن لا ينفرد) أي لأنه ليس حائزا (قول المتن وأنكر الآخر) لو لم يصدر منه الا السكوت ثم مات ثبت النسب قطعا (قول الشارح فيحتاج إلخ) أي لانه معترف بنسب المجهول والمجهول قد أنكره قال الامام وهو ركيك (قول المتن ولا ارث) أي للزوم الدور قال الأئمة هذا الوجه فيه قطع الدور من وسطه والوجه الثاني قطعه من أصله (قول الشارح لو لا اقراره) أي فيكون كما لو أقر ابن حائز بآب آخر فان الاول حائز لو لا اقراره أقول قد يفرق بين الوارث لو لا اقراره والحائز لو لا اقراره

كتاب العارية

يشركه فيما يرثه في الاصح بثلته وقيل بنصفه (و) الاصح (ان البالغ من الورثة لا ينفرد بالاقرار) بل ينتظر بلوغ الصبي والثاني ينفرد به ويحكم بثبوت النسب في الحال لانه خطير لا يجازف فيه (و) الاصح (انه لو أقر أحد الوارثين) الحائزين بثالث (وأنكر الآخر ومات ولم يرثه الا المقر ثبت النسب) لان جميع الميراث صار له والثاني لا يثبت نظرا إلى انكار المورث الاصل (و) الاصح (انه لو أقر ابن حائز باخوة مجهول فأنكر المجهول نسب المقر لم يؤثر فيه) انكاره (ويثبت أيضا نسب المجهول) والثاني يؤثر الانكار فيحتاج المقر إلى اليمين على نسبه والثالث لا يثبت نسب المجهول لزعمه أن المقر ليس بوارث (و) الاصح (انه اذا كان الوارث الظاهر يحجبه للمستحق كآخ أقر بآب الميت ثبت النسب) للابن (ولا ارث له) والثاني لا يثبت النسب أيضا لانه لو ثبت ثبت الارث ولو ورث الابن لحجب الأخ فيخرج عن أهلية الاقرار فينتفي نسب الابن والميراث والثالث يثبتان ولا يخرج الأخ

الوجوب لا يلزم المالك البذل مجانباً لطلب الاجرة ثم ان عقديها ووجدت شروط الاجارة فهي اجارة صحيحة والا فاجارة فاسدة وعلى هذا ففي جعل ذلك من العارية تسمح نظر اللفظ وقد نكره وسيأتي قالوا وقد تحرم كافي اعارة الجوارى لنحو الوطء ونحو ذلك وفيه نظر اذ مع الحرمة لا اعارة لفساد العقد الا ان يؤول بحرمة العقد فتأمل (قوله وملكه للنفعة) بالمعنى الشامل للاختصاص فيعبر بموقوف عليه الموقوف باذن الناظر وموصى له بالنفعة ولو مدة ولا يعبر من أوصى له أن يتنفع أو مدة حياته لانه اباحة فيهما وصحح شيخنا في الثانية صحة العارية وتصح اعارة كلب الصيد ونحوه واعارة أضحية وهدي ولو مندوبين وتصح اعارة الفقيه خلوته ولو لغير أهل شرطها وان حرم مكث المستعير فيها قاله شيخنا وبوزع في الصحة مع الحرمة ولا تجوز مطلقا اعارة الامام أموال بيت المال كالولي في مال طفله ولذلك لا يصح أن يشتري منه عبدا لنفسه ولولعته (فرع) سيأتي في الوقف أن وقف الأثر من بيت المال صحيح بحسب اتباع شروطهم فيه على الاعتماد حيث لم يعلم رقبهم حالة الوقف (قوله فيعبر مستأجر) أي اجارة صحيحة والافهي مضمونة عليهما كالمنسوب والقرار على من تلف عنده (قوله لاستعير) أي بغير اذن المعبر والاقتصح ولا تبطل عارية الاول ولا يخرج عن الضمان الا ان عين له الثاني وأعاره (قوله يكفي الخ) ورد بأن الاباحة لا تفيد نقل اليد بدليل ان الضيف لا يتصرف فيما قدم له (قوله صحة قبوله التبرع) عليه وكونه معينا كما سيأتي (قوله الصبي) ومثله المجنون والسفيه نعم يصح اعارة السفيه نفسه لما لا يقصد من منفعة كغناه واعارة الصبي ولو من وليه لذلك كخدمة من يتعلم منه ومثله السفيه ولو لهما وأن يستعير لهما اعارة غير مضمونة بأن يكون من نحو مستأجر وتصح اعارة الفليس من ماله زمنا لا يقابل بأجرة (قوله من يستوفى) وليس أثقل من المستعير ولا بد أن يعلم أن المعبر يرضى بركوبه مثلا (قوله كونه منتفعا به) أي حالة العقد قاله شيخنا كابن حجر واعتمد شيخنا الرملي والخطيب محتفيا بما يتنفع به في المستقبل في العارية المطلقة أو المقيدة بعمدة يتأتى فيها الانتفاع ولا بد من كون الانتفاع مباحا مقصودا كما يأتي (قوله الاطعمة) أي لا كل فان كان يعمل على مثلها صح ومثلها النقد فتصح اعارته للضرب على صورته أو لغيره لا غير ذلك (قوله في استهلاكها) لانه لا يوجد النفع بدون استهلاكها وبذلك فارق نحو التوبى وخرج به استهلاك عين منها فتصح اعارة شجرة لأخذ ثمرها وشارة لأخذ لبنها ودواة للكتابة منها وهذه الأعيان مأخوذة بالاباحة والمعار محالها على الراجح وعلى هذا لو رجع المعبر قبل الانتفاع بالمذكورات ضمنها المنتفع ولو قبل علمه بالرجوع كسائر المباحات كذا قالوا وفيه نظر لان لفظ العارية ليس فيه اباحة عين ولا تصح الاباحة به فان كانت الاباحة صدرت قبله بشرطها فهو محتمل فتأمل وتصح اعارة الماء للوضوء والغسل ولو من نجاسة والذهب منه كما يحق التوب نعم ان تنجس الماء لقلته لم يصح قاله شيخنا والوجه خلافه (قوله ولا لخدمة ذكر) ومثله الأمرد ولو لم يكن لا يعرف بالفجور أو عنده حيلة فيهما (قوله غير محرم) الا ان دعت ضرورة الى خدمته (قوله فتجوز) أي فيهما واعتمده شيخنا الرملي وخالفه شيخنا الزايدى فجوزه في الصغيرة لافي القبيحة كالاسنوي ولا تصح اعارة مسلحة لكافة لحرمة نظرها ولا يصح كون الخنثى معبرا ولا مستعبرا واعارة عبد لامرأة كعكسه (قوله الفساد) هو الاعتماد قال شيخنا وتجب الاجرة (قوله ويكره) هو الاعتماد وكذا يكره أن يستعير الولد والده الا

(قول المتن منتفعا به) أي منفعة مباحة (قول الشارح) فلا تجوز اعارة الاطعمة والشمع للإيقاد وكذا السراج وما أشبه ذلك (قائده) لو أخذ كوزا من السقاء ليشرب مجانا قال كوز في يده عارية وان كان بأجرة أو عادته الاجرة فهو أمانة لانه مستأجر لكوز مشتر للماء زاد السبكي ثمراء فاسدا وبيعار فاسدا (قول الشارح) ولا لخدمة الخ) نازع فيه في الطلب وحاول الصحة قال لانه يمكنه أن يستخدمها بحضور من تدفع به الخلوة أو

(وملكه للنفعة فيعبر مستأجر لاستعير على الصحيح) والثاني يقول يكفي في المعبر أن تكون النفعة مباحة له وشرط للمستعير أخذا بما ذكر في المعبر صحة قبوله التبرع فلا تصح اعارة الصبي ولا استعارته (وله) أي للمستعير (أن يستنيب من يستوفى للنفعة) له كأن يركب الدابة للاستعارة وكيله في حاجته (و) شرط (لlestعار كونه منتفعا به مع بقاء عينه) فلا تجوز اعارة الاطعمة لان منفعتها في استهلاكها (وتجوز اعارة تجارية لخدمة امرأة أو ذكر) (محرم) للجارية ولا يجوز اعارتها للاستمتاع بها ولا لخدمة ذكر غير محرم لخوف الفتنة الا اذا كانت صغيرة لا تنتهى أو قبيحة فتجوز في الاصح في الروضة والمفهوم من نفي الجواز الفساد وقال في الوسيط في الخدمة بالصحة مع الحرمة (ويكره اعارة عبد مسلم لكافر) كراهة نفيه زاد في الروضة صرح الحرجاني وآخرون بأنها حرام ولكن الاصح

لترفه والاعارة كالاستعارة ولو من أصله نعم ان خدمه أبخله بغير طلبه لم يكره وان كان فيه اعارة على مكروه وهذه هي التي في حاشية شيخنا ويدل لها قول شيخنا الرملي انها ليست عارية حقيقة وعليها يحمل ما في النهج فتأمل (قوله ويكره الخ) اعلم أن الخلاف في الكراهة والحزمة هو بالنسبة للعقد وأما خدمة المسلم للكافر غرام مطلقا سواء بعقد أو بغير عقد كما صرحوا بها في باب الجزية وأشار بقوله كراهة تنزيه الى انه المراد وأشار الى تصحيحه بقول الروضة الاصح الجواز أي مع الكراهة وفيه اعتراض على المصنف بعدم ذكر الخلاف هنا وتعليل شرح المهنّب حرمة العقد للذكورة عن الجرجاني وآخرين بحزمة الخدمة يجاب عنه بأنه لا يلزم من صحة العقد جوازها ولا وجودها كما صرحوا به في الاجارة من جواز عقدتها ولا يمكن للكافر من استخدام المسلم بل يؤثر بإزالة الملك عنه في اجارة العين ويستتبع المسلم كافر يقوم عنه بها في غيرها فقول شيخنا بجواز الخدمة هنا غير مستقيم فراجع وحرر ولا تصح اعارة سلاح لحربي ونحو مصحف لسكافر ونقل عن شيخنا الرملي الصحة فيهما مع الحرمة وخالفه شيخنا وهو الوجه ولا يصح اعارة صيد لحرم (تنبيه) لو استعار كتاب علم أو مصحفاً أو كتاب حديث فوجد فيه خطأ وجب اصلاحه في القرآن والحديث مطلقا وكذا في غيرهما ان كان وقفوا والاجاز ظاهره ولو منعه مالكه وفيه نظر وقال ابن حجر لا يجوز الا برضا مالكه ومحل الجواز والوجوب في خط مناسب لذلك والافلا في الجميع (قوله لفظ أحدهما مع فعل الآخر) فلا يكفي سكوت أحدهما من غير فعل ولا الفعل منهما الا في نحو ظرف مبيع أو هدية جرت عادة به وعلم أنه لا يشترط تعيين المعار فيمكن خذ من دوا بني ماشتت وأنه لا يشترط الفور في القبول والاعتمادان العقد يرتد بالرد وكون العارية من الاباحة من حيث جواز الاتفاقات ولذلك صحت بلفظ الاباحة (قوله حتى لو أعطى الخ) الاعتماد أنه اباحة فيهما (فرع) لو قال احمل متاعي على دابتك ففعل فهو عارية أو أعطني متاعك لأحمله على دابتي فهو ودعة واستشكل الفرق بينهما لأن غايته أن فيه تقديم القبول على الإيجاب وقد يقال ان المحكوم عليه بالودعة في الثانية هو المحمول وان الدابة معارة كالأولى وحيثما لم يتأخر أمانة فيهما والدابة معارة فيهما فلا مخالفة (قوله بعلقك) ليس قيدا فيعلق كذلك لجهة الفعل وتقييده به لأجل التنبيه المذكور بدهولا بدمن القبول فيما ذكره لياتي فيه الخلاف المذكور (قوله هي اجارة صحيحة) هو للتعتمد ولا يضر فيها جهالة العمل كالتقديم للدابة لأنه تابع فهو معتقر خلافا لابن حجر (قوله على المالك) وهو كذلك فلو علقها المستعير لم يرجع الا ان علف باذن الحاكم أو اشتهاد وشمل ذلك ما لو استعار زوجته الامة المسلمة ليل أو نهارا من سيدها فمؤنتها على السيد لأن الزوج استحق منقبتها بالاعارة ولو استعار زوجته الحرة صح كما لو أذن لها في اعارة نفسها لغيره كما في الاجارة فيهما ويتجه أنه تسقط نفقتها كما لو سافرت لغرضها وحدها قاله شيخنا وفيه نظر لعدم خروجها هنا وهل تبطل العارية اذا أطلقها فراجع (قوله وقال القاضي) هو مرجوح (فرع) الضمان الواقع في بلاد الريف تقدم في الشركة فراجع ولو أعطى دزما لمن يسقيه أو يطلب منه أن يسقيه بعوض أو مطلقا نظرا الى أن الغالب العوض فأعطاء الماء في ظرف فالظرف مأخوذ بالاجارة الفاسدة فهو غير مضمون والماء مأخوذ بالبيع الفاسد فهو مضمون ان كان بقدر ما يشتره فان زاد قال رائد أمانة فلا يضمنه ولو سقاه من غير عوض لم

يوكل امرأة في استخدامها (قول الشارح وعلل الخ) يريد بهذا أن منعه بقريئة التعليل خاص بالاعارة للخدمة ولهذا جمع ابن الرقعة فقال التحريم محمول على الخدمة والكراهة على غيرها (فرع) يحرم اعارة الصيد للحرم ولو فعل حرم على المحرم الارسال (قول الشارح وقيل هو اعارة فاسدة) قضيته أن لا يجب أجرة التل على هذا وبه صرح في المطلب واستتبعه من حيث أنه لم يبدل النفعة مجانا

الريق وهو موافق لما في البيان عن الصيمري وقال القاضي حسين على المستعير علف الدابة وسقيها وطعام العبد

وشرابه (ومؤنة الرد) للعارية
(على المستعير) من المالك
أو المستأجر ان رد عليه فان
رد على المالك فالمؤنة عليه
كما لو رد عليه للمستأجر
(فان تلفت لا باستعمال
ضمنها وان لم يفرط) قال
النبي عليه السلام على اليد ما
أخنت حتى تؤديه وقال في
أدرع أخذهما من صفوان
ابن أمية عارية مضمونة
رواهما أبو داود وغيره
وسياقها أنها تضمن بقيمة
يوم التلف وتلف بعضها
مضمون وقيل لا كتلفه
باستعمال (والاصح انه لا يضمن
ما يمتحق) من الثياب (أو
يفسحق بالاستعمال) والثاني
يضمنهما (والثالث يضمن
للمتحقق) أي البالي دون
المنسحق أي التالف بعض
أجزائه وجه الأول بأن ما
بهما حدث عن سبب مأذون
فيه والثاني قال حق العارية
أن ترد وقد تعذر ردها في
الأول فتضمن في آخر حالات
التقويم وفاترد بعضها في
الثاني فيضمن يده والثالث
فرق بوجود مردود في
الثاني دون الأول ونشأ
الثالث

يضمن للماء لأنه مباح ويضمن الظرف لأنه معارفلو كانوا جماعة ففي العارية يضمن الكل والقرار على
من ينسب إليه التلف وفي الاجارة كذلك لأنها فاسدة بأن تلف في يده أو قصر كأن وضعه في غير ملك المالك
أو فيه في محل لم تجر العادة بوضعه فيه ومثل ذلك ما لو أعطى سائلا مثلا طعاما في اناه لا كله مثلا ومنه اعطاء
دواة ليكتب منها أو مكحلة ليكتب حل منها أو اقلاما ليكتب بواحد منها أو كتابا لينسخ منه أو مصحفا
كذلك أو قنديلا ليستضي به وكل ما زاد على قدر ما شرط أمانة كبقية الماء ولو دفع الى يباع أو طبياخ مثلا ظرفا
ليضع له فيه ما يشتره فوضعه فيه قتلف الظرف فان كان البيع معيناً أو أقرره بنحو كيل أو وزن لم يضمن
الظرف والا ضمنه ولو دفع له الثمن فوجده زائدا عدداً أو كيلاً أو غيرهما ضمن الزائد لأنه أخذ لغرض نفسه
كالمتقترض ولو وجد في الطعام بعد وضعه في الظرف نحو فارة وادعى كل أنها كانت في ظرف الآخر صدق البائع
لأنه مدعى الصحة ولو اشترى نحو سم في ظرفين من شخصين ووجد في أحدهما نجاسة واشتبه نقول له
اجتهد واعمل باجتهادك فان تحير قلنا له نحن مقتنون لا نجبر ون كما قاله الشافعي رضي الله عنه (قوله ومؤنة
الرد على المستعير) ويجب الرد فور امتي بطلت العارية فان أخر لزمه الأجرة مع مؤنة الرد وعليه الضمان
ان قصر وله الركوب في الردوان لم تجر به عادة لزمه له ويرأيه ان وصلت الى المالك أو وكيله أو محل أخذها
منه ان علم بها المالك ولو بنحو رتقة (قوله فان رد على المالك) أي بعد فراغ المدة والا فلا يجوز ردها
غير اذن المستأجر لقوات النفعة عليه وانما لزم مؤنة الرد في العارية لأنها احسان فلو لم تجعل على المستعير
لربما امتنع الناس منها (قوله فان تلفت) ولو باتلاف للمالك بنحو ضياع (قوله لا باستعمال) أي
مأذون فيه ومثل المأذون فيه عقرها وعرجها وعثورها بشقل حمل أذن فيه ويصدق المستعير في دعوى تلفها
بالمأذون فيه عكس ما لو أقام بيبتين (قوله ضمنها) وان شرط أنها أمانة لأنه شرط مفسد على المعتمد
وشرط رهن بها أو ضمانها بقدر معين كذلك وشرط ان لا ضمان فاسد لا مفسد ويضمن نحو كافها أيضا
ولا يضمن ولدها للوجود حال العارية وان صرح باستعارته الا ان استحفظه عليه أو وضع يده عليه أو
كانت أمه لا تمنى الابن كذا عن شيخنا الرملي ولو ولدت حال العارية فالولد أمانة شرعية يلزمه ردها ان
تمكن ويضمنه ان قصر ولا يضمن ثياب رقيق ولا جادا أضحية منذورة كالناذر ولا مستعاراً للرهن ولا
صيداً مستعاراً من محرم وعكسه يضمن الجزاء والقيمة ولا كتاباً وقفاً على طائفة هو منهم ولا ما أخذه من
مال بيت المال وله فيه حق والحكم بان هذا من العارية مجاز (قوله في أدرع) بدال مهملة جمع
درع أو معجمة كما في رواية (قوله بقيمة يوم التلف) ولو مثلية على المعتمد لأن ضمان المثل يؤدي الى
ضمان ما تلف بالاتفاق المأذون فيه (قوله مضمون) أي بما نقص من قيمتها على وزان ما قبله (قوله
من الثياب) ومنها أو مثلها نحو سرج فرس لأنه يدخل في اعارتها لتوقف انتفاعه عليه وشمل ما ذكر

(قول المتن فان تلفت) كلاً أو بعضاً ولو استعار عبداً وعليه ثيابه لم يضمنها بخلاف سرج البانة كما سياتي (قول
المتن بالاستعمال) قال أبو حنيفة لا يضمن الا بالتعدي وهو قول عندنا (فرع) لو أعاره بشرط أن لا ضمان
لنا الشرط وصح العقد كما لو أقرضه بشرط أن يرد مكسراً عن صحيح (قول الشارح يضمنها) أي لا إطلاق
حديث على اليد ما أخنت حتى تؤديه كذا علماء الاسنوي وعلمه الشارح بما سياتي قال السبكي وعند التحقيق
الثالث أضعف من الثاني لأن المستحق بعض المتمحق (قول الشارح أي البالي) عبارة الاسنوي الانعحاق
هو التلف بالكلية مثل أن يلبسها الى أن تبلى والانسحاق هو النقصان قال وتلف الدبة بالركوب والحمل الا
المعاد كالانعحاق وعرقها وعرجها كالانسحاق (قول الشارح فتضمن في آخر النسخ) يعني آخر حالة يمكن
تقويمه فيها ومقابله يضمنها كلها

المز يد على الحرر من جمع المستعيرين (والمستعير من مستأجر لا يضمن) المؤلف (في الاصح) لانه نائبه وهو لا يضمن والثاني قال يضمن كالمستعير من المالك (ولو تلفت دابته في يد وكيل بعثه في شغلها أو في يد من سلمها اليه ليروضها) أي يعلمها (فلا ضمان) على الوكيل أو الرائض لانه لم يأخذها لغرض نفسه فليس مستعيرا (وله) أي للمستعير (الاتفاق بحسب الاذن فان (٢١) أعاره لزراعة حنطة زرعها ومثلها)

ودونها في ضرر الأرض (ان لم ينه) عن غيرها فان نهى عنه لم يكن له زرعها وليس له ان يزرع ما فوقها كالنرة والقطن (أو لشعير لم يزرع ما فوقه كحنطة) فان ضررها فوق ضرره (ولو أطلق الزراعة يصح في الاصح ويزرع ماشاء) لاطلاق اللفظ والثاني لا يصح لتفاوت الضرر قال الرافعي ولو قيل يصح ولا يزرع الا أقل الأنواع ضررا لكان منهيًا وسكت عليه في الروضة (واذا استعار لبناء أو غراس فله الزرع ولا عكس) لان ضررها أكثر (والصحيح أنه لا يضر من مستعير لبناء وكذا العكس) لاختلاف جنس الضرر اذ ضرر البناء في ظاهر الأرض أكثر وضرر الغراس في باطنها أكثر لا انتشار عروقه والثاني يجوز ما ذكر لأن كلامه من البناء والغراس لا تأبى (و) (والصحيح) أنه لا يصح اعادة الأرض مطلقا بل يشترط تعيين نوع المنفعة من زرع أو غيره كالاجرة والثاني يصح

مالوم يبق في الباقي منفعة أو تلف جميعه وهو كذلك ومثله ماء الوضوء ونحوه (قوله المز يد على الحرر) وعلى الروضة والشرح (قوله من مستأجر) أي اجارة صحيحة ظاهرة ولو بعد التعتدي فيها من المستأجر ويلحق به كل مالك منفعة كموصى له ومنفعة هي رأس مال أو صداق أو مصالح بها أو سلم أو موقوفه عليه (قوله دابته) أي المالك ومثله المستعير حيث جازت له الانابة (قوله يعلمها) أي السير التي يستريح به راكبها (قوله فلا ضمان) مالم يستعملها في غير المأذون ومثله مالم يسلمه عبدا ليعلمه حرفة واستعمله في غيرها كخدمة (فرع) لو استعار عبيدين من مالهما فقتل أحدهما الآخر فاقص المالك فلا ضمان على المستعير كما قاله ابن حجر (قوله بحسب الاذن) أي بحسب ما يقتضيه العرف فيه ومنه تكرار الاتفاق بنحو ليس ثوب وركوب دابة وسكنى دار مالم يقيد بجمرة أو مدة ولو عدل عن الطريق للمأذون فيه وأجاز محلأذن له في وصوله صار ضامنا لزمته اجرة ما جاوز فقط وله الركوب في العود منه كما مر (قوله وليس له ان يزرع ما فوقها) وإذا زرع ذلك صار متعديا ويلزمه جميع اجرة التل والمالك قلعه بجناوا والمارية باقية فله زرع ما يبيع له بعد قلع الأول وفي شرح شيخنا ما يفهم خلافه فراجع ولا يزرع الامرة واحدة ولا تجوز الزيادة عليها الا باذن جديد (قوله كحنطة) والقول دونها وفوق الشعير (قوله ماشاء) أي عما اعتيد زرع في تلك الأرض على العتمد ولونادرا أو مضرا (قوله لاطلاق اللفظ) بقوله زرع (قوله لتتفع بها كيف شئت) هذا تعميم (قوله تصحيح الصحة) هو العتمد قال شيخنا الرملي وله ان يزرع ماشاء جزما وقيد شيخنا بما جرت به العادة كالاتفاق المتقدم ولا يجوز دفن الميت الا بالنص عليه (قوله يتفع به بوجه واحد) وكذا ما المقصود من الاتفاق به بوجه واحد

(فصل) في بيان ان العارية من العقود الجائزة وما يتبع ذلك (قوله متى شاء) وهو في الوقتة قبل فراغ مدتها لأنها تنتهي بفراغها ولا اجرة على المستعير قبل علمه برجوع المير وفارق ضمان ثمر بستان مثلا رجوع عن اباحته بضعف المنفعة هنا وخرج برجوعه نحو جنونه فتلزم الاجرة فيه قاله شيخنا تبا والوالد شيخنا الرملي (قوله ورد الميراث) فيه اشارة الى أن المراد بالعارية في كلامه العقد وهو كذلك لمناسبة

(قول المتن والمستعير من مستأجر) لو كان هذا المستأجر مستأجرا من غاصب وتلفت العين عند المستعير رجع بما غرمه على المستأجر وهو يرجع على الغاصب (قول المتن زرعها ومثلها) تعرض هنا لما يجوز وتركه ما لا يجوز وعكس في الشعير اذ لكل منهما على الآخر (فرع) لو فعل ما منع منه قال الأسنوي المتجه ان عليه اجرة التل لاما زاد على المسمى من اجرة التل لانه بدوله عن المستحق له كالأرامل أبيع له ورجع السبكي الأول لأن العارية عنده لا تبطل بذلك (قول المتن ولو أطلق الزراعة) صورة الاطلاق أن يقول لزرع ماشاء فهو عام في زرع ماشاء ولا يأتي فيه الخلاف (قول الشارح ويحتمل فيها) أي لأنها مكرمة ومعونة وأيضا يجوز الرجوع فيها بخلاف الاجارة (قول الشارح كيف شاء) قال الرافعي الا دفن الموتى لانه يؤدي الى اللزوم أي فلا يستفاد الا بالنص عليه أقول وهذا يجري في مسألة الشارح الآتية على العتمد (فصل لكل منهما رد العارية متى شاء) لأنها تبرع بالمنافع المستقبلية والتبرع اذ لم يتصل بالقبض وكذا

ويحتمل فيها ما لا يحتمل في الاجارة ويتفع بها كيف شاء وقال الروياني يتفع بما هو العادة فيها قال الرافعي وهذا حسن وسكت عليه في الروضة وعلى الأول لو قال أعزتها لتتفع بها كيف شئت فوجهان يؤخذ تصحيح الصحة من نظير المسئلة في الاجارة وكالأرض فيما ذكر الدابة تصلح للركوب والحمل أما ما يتفع به بوجه واحد كاللباس الذي لا يصلح الا للفرش فلا حاجة في اعارته الى بيان الاتفاق (فصل) (لكل منهما) أي المستعير والمير (رد العارية متى شاء) سواء في ذلك المطلقة والموقتة ورد المير بمعنى رجوعه به عبر في الحرر وغيره

ما بعده ولأنه قد يمنع الرجوع في العين مع صحة الرجوع في العقد لأجل أنه يستحق الأجرة من وقت رجوعه كمتاع في سفينة في اللجة وثوب للصلاة مطلقا أو صلاة نقل أو لحرا أو بردا أو محل لسكنى معتدة أو سكنى لذيبح أو سيف لقتال ولو نزع الثوب من الصلى أتم صلاته عاريا أن عجز عن السترة ولا إعادة عليه نعم لو عين له فرضا وشرع فيه امتنع الرجوع ولا أجرة له لقصر زمنه (قوله فلا يرجع) ظاهر كلامه رجوع ضميره للمعير وفي الأسنوى أنه راجع لكل منهما وهو الصواب ويمكن حمل كلام الشارح عليه (قوله حتى يندرس) فلا رجوع في نبي وشهيد دائما (قوله على حرمة البيت) أن علم أنه محترم كالآدمي فلا يمنع في غيره (قوله قبل وضعه) أي البيت شمل ما لو كان نيبا أو شهيدا (قوله وكذا بعد الوضع) للتعتمد امتناع الرجوع بإدلائه في القبر لأن في عوده ازراء به ويجب عود دفنه لو أظهره نحو سبيل إلا أن أمكن دفنه في محل مباح قريب منه أو أوصله السبل إليه وكذا يعاد لو نبش لما لا يطول زمنه كتوجه لقبة وشهادة على صورته والا كفصل جاز الرجوع وإذا جفر الوارث ورجع المعير غرم له أجرة حفرة لأنه ورطه فيما لا يمكن إلا به كما لو حرت أرضا لا يمكن زرعها إلا بالحرث فإن كان الحافر البيت قبل موته لم يغرم (قوله انفسخت الاعارة) أي بنحو جنون فلا أجرة كأرض يمكن زرعها بغير الحرث واعارة الكفن كاعارة القبر كما سيأتي (قوله بسفه) وكذا بفلس (قوله وإن مات المستعير انفسخت) ويجب على الورثة الرد ولو بلا طلب فورا فإن أخروا لعنف فلا أجرة ولا ضمان ومؤنة الرد في التركة أو بغير عنف فعليه الأجرة وال ضمان ومؤنة الرد وكالموت الجنون والاعماء وحجر السفه لا حجر الفليس نعم لا تنفسخ في السفه إن لم تضمن لأنه يجوز ابتداءها حينئذ (تنبيه) يجب تعيين البيت إن كان نحو شهيد لا ذكر طوله وغلظه ونحوهما كاسلام وكفر ويتبع ما جرت به العادة في تلك الأرض منهما أو من أحدهما ولا يلزم للمستعير العلم بعد الرجوع وحيث امتنع الرجوع فلا أجرة لمدة الدفن ومثله الكفن ولأهل زيارته وجلسهم على قبره بما جرت به العادة وكذا لغير أهله ويمنع مالك الأرض مما يضر البيت ولو بزرع أو حفر نحو سرداب ولا تصح اعارة أرض موقوفة ولو على معين للدفن فيها (قوله لزمه) قال شيخنا الرملي ولو شرط تسوية الأرض أو التبقية بالأجرة أو غرم الأرض لزم أيضا وإذا اختلف في شرط شيء من ذلك صدق المعير بيمينه (قوله لم يشترط عليه القلع) لم يذكّر بجائز الإشارة إلى أن ذكره ليس شرطا وقد يكون احترازا عن نحو شرط الأرض كما مر ولو بني أو غرس جاهلا بالرجوع قلع بجائز كما لو حمل السيل بذرا (قوله لأنه قلع بجائزا باختياره) ظاهره أن من قلع بذره الذي حمله نحو السيل من أرض غيره لا يلزمه التسوية وليس كذلك بل يلزمه أخذ بقوله ولو امتنع لم يجبر عليه

الإباحة يجوز الرجوع فيه ولا تنهاه عانة ومكرمة فلو منعنا المالك من الرجوع لامتنع الناس منها ولو استعمل المستعير العارفة قبل العلم بالرجوع فلا أجرة عليه وخرجه ابن الرفعة على ما لو رجع البيع ولم يعلم المباح له بالرجوع وهذا التخرج يحق قال السبكي ومنه تعلم أن الراجح وجوب الأجرة (قول المتن إذا أعار الخ) يرد على هذا الحصر مسائل منها اعارة الكفن ومنها استعارة الدار لسكنى المعتدة لارمة من جهة المستعير فقط ومنها ما لو قال أعيروا دارى بعمق شهر أو غير ذلك (قول المتن حتى يندرس الخ) قال الماوردي و يمنع من التصرف على ظاهر القبر (قول الشارح انفسخت) قال الرافعي فيجب على الورثة الرد وإن لم يطلب المعير زاد غيره ومؤنة الرد في التركة فإن لم يخلف شيئا فالواجب عليهم التخلية (قول المتن بجائزا) قال الأسنوى مستدرك أقول مراده ما قاله الشارح أن يكون من غير شرط غرم النقص وغرض الأسنوى أنه لا يحتاج إلى لفظ بجائزا لأن الإطلاق محمول عليه (فرع) لو بني أو غرس جاهلا بالرجوع قلع بجائزا كما لو حمل السيل بذرا إلى أرضه (قول المتن ولا يلزمه تسوية الأرض) قال ابن الرفعة الخلاف يلتفت إلى الخلاف في الذي يتلف

(الإذا أعار الدفن) وفعل (فلا يرجع) في موضعه (حتى يندرس أثر المدفون) محافظة على حرمة الميت وله الرجوع قبل وضعه فيه قال للتولى وكذا بعد الوضع ما لم يوارء التراب (تنبيه) يؤخذ مما ذكر من جواز العارية ما ذكره في الروضة أنه لو مات المعير أو جن أو أغشى عليه أو حجر عليه بسفه انفسخت الاعارة كسائر العقود الجائزة وإن مات المستعير انفسخت أيضا اهـ (وإذا أعار للبناء أو الغراس ولم يذ كر مدة ثم رجع) بعد أن بني المستعير أو غرس (إن كان شرط) عليه (القلع بجائزا) أي بلا إرض لنقصه (لزمه) فإن امتنع قلعه المعير بجائزا (والا) أي وإن لم يشترط عليه القلع (فإن اختار المستعير القلع) قلع ولا يلزمه تسوية الأرض (في الأصح) لأن علم المعير بأن المستعير القلع رضائيا يحدث منه (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (الأصح يلزمه) التسوية (والله أعلم) لأنه قلع باختياره ولو امتنع منه لم يجبر عليه فيلزمه رد الأرض

الى ما كانت عليه (وان لم يختار) ان يقلعه (لم يقلع مجانا) لأنه محترم (بل للمعير الخيار بين (٢٣) ان يبقية باجرة أو يقلع ويضمن

أرض النقص) وهو قدر التفاوت بين قيمته قائما ومقاولا (قيل أو يملكه بشيئته) أي حين التملك وفي الروضة كالمصلا ضمن الثالث الى الأولين في مقالة واسقاط الاول مع الثالث في مقالة لانهم باجرة ويبيع لا بد فيهما من رضا المستعير وضم الثالث والثاني فقط في مقالة وأنها أصح اه واذا اختار ماله اختياره لزم المستعير موافقته فان أتى كلف تفرغ الأرض ذكره الرافعي وأسقطه من الروضة (فان لم يختار) أي المعير شيئا (لم يقلع مجانا ان بذل) بالمعجزة أي أعطى (المستعير الاجرة وكذا ان لم يبنها في الاصح ثم) على هذا الاصح (قيل يبيع الحاكم الأرض وما فيها) من بناء أو غراس (ويقسم بينهما) على ما يذكره بعد فصلا للخصومة (والاصح انه يعرض عنهما حتى يختارا شيئا) أي يختار المعير ماله اختياره ويوافقه المستعير عليه لينقطع النزاع بينهما وفي الروضة كالمصلا يختار بل ألف أي المعير وبأني بعد اختياره ما سبق (وللمعير) على هذا الاصح (دخولها والاتفاق بها) والاستئلال بالبناء والشجر (ولا يدخلها المستعير بغير إذن لتفريج ويجوز) (دخولها) (السقي والاصلاح) (للجدار) (في الاصح)

مع أنهما جزأ عليهما واحدة (قوله الى ما كانت عليه) للرادع والتراب الذي أزيل بالقلع الى مكانه لا تحصيل تراب من غيره بل للمالك منعه منه (قوله باجرة) أي بعقد مستقل على المعتمد قال الاسنوي وتعتبر الاجرة بما صرف حق البناء وتبعه ابن حجر ويلزم عليه ان له ان يخرس موضع ما قلع ولو من غير جنسه وان له اجارة ما بين المغروس وفي شرح شيخنا لتصرح بالأولى ومثلها الثانية ان كانت الاجارة لجميع الأرض فان كانت للحل للمغروس فقط فلا (قوله أو يقلع) أي المعير الغراس والبناء وان كان قد وقف مسجد اخلافا لابن الرفعة قال في العباب ومؤنة القلع على المستعير ومحل القلع أن لا يكون المعير شريكا ولم يكن على الغراس ثم لم يبدل صلاحه ولم يوقف الغراس أو البناء والاتعين علم القلع في الأولى والتبعية الى الجنداز في الثانية وامتنع التملك في الثالثة نعم له في الثانية الرجوع لتفريم الاجرة وعليه يحمل ما في شرح شيخنا كابن حجر وله في الثالثة القلع أو التبعية بالاجرة كما مر وله في وقف الأرض القلع ان كان فيه مصلحة للوقف والامتنع الا بقاء بالاجرة أو التملك للوقف من ريعه ان لم يخالف شرط الواقف (قوله ويضمن أرض النقص) أي للبناء أو الغراس أو الثمار عليه مثلا (قوله قائما) أي مستحق القلع (قوله قيل أو يملكه) هو المعتمد كما في النهج وغيره ولا بد لهذا التملك من عقد مستقل ولو لم يررض المستعير بذمة المعير أجبر المعير على التسليم أولا وعلى الوضع تحت يد عدل (قوله لزم المستعير موافقته) نعم لو اختار قلع بعض وتبعية بعض مثلا لم يلزمه موافقته (قوله في الاصح) سكت الشارح عن مقابله لانه أحد الامور الثلاثة السابقة لا يفيد كونه مجانا (قوله حتى يختارا) قال شيخنا والمعير الرجوع في الأرض ليطالب المستعير بالاجرة وفي العباب وعلى المستعير اجرة مدة التوقف وفي شرح شيخنا انه لا اجرة لمدة الاعراض ويمكن حمله على ما قبل الرجوع وما في العباب على ما بعده (قوله أي يختار المعير الخ) الأولى أن يقال يختار أحد ماله اختياره كما هو في النهج وغيره وحمل عبارة الروضة عليه أولى مما فعله الشارح والمعنى أن للمستعير ان يعود ويختار القلع وان للمعير ان يختار أحد الامور الثلاثة كما في الابتداء ولعل سكوتنا عن الأول لعدم احتياجه لموافقته الآخر فتأمل (قوله) لو وصل غصنا بشجرة غيره فالثمره للمالك الغصن ثم ان كان باذن المالك خير المالك بين التبعية بالاجرة أو القلع مع غرم الأرض كما لو أعار رأس الجدار للبناء ولا يملكه بالقيمة قاله شيخنا الرمي فراجع (قوله والمعير على هذا الاصح) وهو الاعراض (قوله والاستئلال) وان منعه منه كما مر في الجدار وليس له نحو جالس عليه أو استناد يضر (قوله للجدار) الأولى اسقاطه ليعم الشجر وان لم يكن في الروضة ولا أصلها ولا الحجر قال شيخنا الرمي والمراد اصلاح الجدار بآلته جديدة قال شيخنا لم يشوقف الاصلاح عليها وهذا كما ترى ظاهر في أن المراد بالجدار البناء للمالك للمستعير والوجه ان يراد به للمالك المعير المحيط بالبناء والغراس واليه يرشد عدول الشارح الى التعبير به عن التعبير بالبناء والعلة لاتفاق ذلك فتأمل

من أجزاء الثوب بالانسحاق من الاستعمال قال الاسنوي وكان مراده الحفر للاساس فلا ينبغي أن يضمنه بخلاف الجفر لقطع الاساس فينبغي أن يضمنه (قول المتن بل للمعير) لان في ذلك الجمع بين مصلحة حتميها وخير المعير لانه المحسن ولان الأرض تستبيع (قول الشارح أي حين التملك) أي مع ملاحظة كونه مستحق الزوال (قول الشارح اجارة وبيع) منه تعلم انه لا بد من عقد وليس كالشفيع (قول المتن وكذا ان لم يبنها) أي لان المعير مقصر بترك التنجيز ومقابل الاصح يقول قد انتهت العارية فلا بد من اجرة (قول المتن والاصح انه يعرض عنهما الخ) وذلك لان المستعير لا يقصر منه وأما المعير فالضرر عليه (قوله) شخص وصل غصنا بشجرة غيره فالثمره للمالك الغصن ثم ان كان باذن المالك فينبغي أن يتخير بين التبعية بالاجرة أو القلع وغرامة أرض النقص فقط كما لو أعار رأس الجدار للبناء (قول الشارح والاستئلال) قال الرافعي ولا يربط بها شيئا ولا

اذن لتفريج ويجوز) (دخولها) (السقي والاصلاح) (للجدار) (في الاصح)

صيانة ملكه عن الضياع والثاني يعارض بأنه يشغل بدخوله ملك غيره الى ان يصل ملكه (ولكل) منهما (بيع ملكه) للآخر ولثالث (وقيل ليس للمستعير ببيع ثالث) لأن ملكه غير مستقر اذا لمعير ملكه وأجيب بأن هذا ليس مانعا من بيعه ثم المشتري من المعير يتخير تخيره والمشتري من المستعير ينزل منزله (٢٤) فيتخير المعير كما سبق والمشتري فسخ البيع ان جهل الحال (تمة) لو اتفق

المعير والمستعير على بيع الارض بما فيها شمن واحد جاز في الاصح للحاجة ثم كيف يوزع الثمن هنا وفيما اذا باعهما الحاكم على وجه سبق قال المتولى هو على الوجهين فيما اذا غرس الراهن الارض المرهونة أى وهما السابقان في رهن الأم دون الولد وقال البغوي يوزع على الارض مشغولة بالغراس أو البناء وعلى ما فيها وحده فحصة الارض للمعير وحده ما فيها للمستعير (والعارية المؤقتة) للبناء أو الغراس (كالملقة) فيما تقدم من الاحكام (وفي قول له القلع فيها مجانا اذا رجع) بعد المدة ويكون هذا فائدة التاقية ومقابله يقول فائده طلب الاجرة وفي وجه ليس له الرجوع قبل مضي المدة (واذا أعار لزراعة ورجع قبل ادراك الزرع فالصحيح ان عليه الابقاء الى الحصاد) والثاني له ان يقطع ويغرم أرض النقص والثالث له تملكه بالقيمة كالفراس و الفرق الأول بأن للزرع أمدا ينتظر (و) الصحيح على الأول

(قوله صيانة للملك الخ) نعم ان تعطلت بدخوله منفعتها على مالكها فله منعه الا باجرة قاله شيخنا الرملي وهو واضح ان قلنا لا أجر لمدة الاعراض والافلا معنى لذلك الا أن يراد أجره لدخوله زيادة على أجره الارض فراجع (قوله يعارض الخ) ويرد بأن ما ذكره لا يعارض دليل الأول (قوله يشغل) هو بفتح التحتية والغين (قوله ليس مانعا من بيعه) فهو كبيع الشقص المشفوع مع تمكن الشفع من الاخذ (قوله فيتخير المعير) لو قال فله القلع مجانا واذا امتنع تخير المعير لكان أولى وكلامه فيما اذا باع أحدهما فلو باعا معام يتغير الحكم ويحل المشتري من كل منهما محله فيأله (قوله والمشتري) أى منهما أو من أحدهما فسخ البيع ان جهل الحال من الاعارة والاستعارة والتخير وغيره وكلامه شامل لما قبل الرجوع وبعده فراجع (قوله للحاجة) وبها فارق بيع عبيد جمع شمن (قوله على وجه سبق) وتقدم أن الشارح أشار الى هذا فيه بقوله على ما ذكره بعد (قوله وقال البغوي) هو يعتمد فتقوم الارض وحدها بصفة كونها مشغولة بغراس مثلا يستحق القلع بالارش ويقوم الغراس وحده بتلك الصفة ثم يجمع بينهما ويوزع الثمن عليهما بالنسبة الى مجموعهما فهذه طريقة قاطعة يقابلها طريقة المتولى الحاكية التي على قياس الرهن والاصح فيها أن غير المرهون لا يقوم وحده والفرق اختلاف المالك هنا (قوله فحصة الارض الخ) أى حصة كل منهما من الثمن بنسبة القيمة كما مر (قوله فيما تقدم من الاحكام) فلا ينافي أنها قد تخالفها في ان المطلقة قد يجوز فيها تكرار المعار له دون المقيدة كذا قاله العلامة السباطي وفيه نظر لانه قد يكون التكرار في المقيدة أظهر فراجع (قوله بعد المدة) أشار الى أن المراد بالرجوع الانتهاء ولو عبر به كان أولى فتأمل (قوله وفي وجه) هو اعتراض على المصنف من أن مقتضى التشبيه القطع بجواز الرجوع قبل فراغ المدة (قوله كالغراس) لا يبعد رجوعه للوجهين قبله (قوله بتأخير الزراعة) وكذا بالزراعة كأن كان على الارض نحو سبل وتأخر بسببه عن أوان الزراعة قال الاسنوي وكذا لو أبدل الزرع العين بغيره (قوله فيدخل فيه) أى فيما قبلها ولو قال ومفهومه انه اذا لم يقصر الخ لكان أولى اذ ليس هناك غير هذا الداخل فتأمل (قوله ما اذا لم يقصر) كان تأخر الحرا أو برد أو مطر أو لبناء ثانيا بعد كل نحو جراد أو لتعيين المعير مدة يعلم انه لا يدرك فيها وانما تبطل العارية في هذه كما تقسم في دفن الميت لا مكان ابدال الزرع بغيره مما هو دونه ولا كذلك في الميت فراجع (قوله نعم) هو مستثنى من التبقية الى أوان الحصاد ان كان هذا ليس من أوان الحصاد (قوله بما يستاد قطعه)

يستند اليها والظاهر حمل الاستناد على ما فيه ضرر (قول المتن وقيل الخ) الظاهر انه جار ولو أذن المعير (قول الشارح السابقان في رهن الأم الخ) أصحهما يقوم للمرهون وحده ثم مع الآخر والثاني يقوم المرهون وحده ثم الآخر وحده والظاهر ان هذا الثاني هو قول البغوي الآتي فيكون معنى قوله مشغولة ان صفة الشغل تلاحظ في تقوم الارض من غير ضم قيمة الغراس أو البناء اليها لكن قوله بعد وعلى ما فيها وحده قد ينافي في ذلك هذا ولكن الظاهر والله أعلم ان غرض الشارح من قوله قال المتولى الخ ان المتولى جعل المسئلة على وجهين وان البغوي اقتصر على وجه (قول الشارح وعلى ما فيها) قال في البيان واذا قومنا الغراس قومناه مستحق الاخذ (قول الشارح لانه انما أباح الخ) أى وأيضا فكما لو أعار دابة لحمل متاع الى مكان ثم رجع في أثناء الطريق فانه يحمله الى مأمن ولكن باجرة (قول الشارح ما اذا لم يقصر) من صورته ان يأكل الزرع الجراد ثم يبت ثانيا (قوله فرع) أعار للزرع أو

(ان له الاجرة) من وقت الرجوع الى الحصاد لانه انما أباح المنفعة الى وقت الرجوع والثاني لا أجر له الغراس لان منفعة الأرض الى الحصاد كالمستوفاة بالزرع (فلوعين مدة ولم يدرك فيها لتقصيره بتأخير الزراعة قلع) المعير الزرع (مجانا) وهذه الصورة كالمستثناة مما قبلها فيدخل فيه ما اذا لم يقصر فان حكمه وحكم الاعارة المطلقة ما تقدم به الزرع بما يستاد قطعه

قبل ادراكه مكلف المستعير (ولو حمل السيل بذرا) لغيره (الى أرضه فبنت فهو) أى الثابت (لصاحب البذر) بذال معجزة (والاصح انه يجبر على قلعه) لان المالك لم يأذن فيه والثاني لا يجبر لانه غير (٢٥) متعدفه ومستعير فينظر في الثابت

أهو شجر أم زرع ويكون الحكم على ماسبق (ولو ركب دابة وقال للمالكها أعرتنيها فقال أجر نكها) مدة كذا بكذا (أو اختلف مالك الأرض وزارعها كذلك فالمصدق المالك على المذهب) نظرا الى انه انما يأذن في الاتفاقات غالبا بمقابل فيحلف لكل منهما انما أعاره وانما أجره ويستحق أجره المثل والقول الثاني للمصدق الراكب والزارع لان الأصل براءة الذمة من الأجرة فيحلف كل منهما أنه ما استأجر والثالث المصدق في الأرض المالك وفي الدابة الراكب لانه تكسر الاعارة فيها بخلاف الأرض وقطع بعضهم بهذا (وكذا لو قال الراكب أو الزارع (أعرتني وقال) المالك (بل غصبت مني) فالمصدق المالك على المذهب لان الأصل عدم اذنه فيحلف ويستحق أجره المثل والقول الثاني للمصدق الراكب والزارع لان الأصل براءة الذمة من الأجرة والثالث الفرق بين الأرض والدابة كما تقدم وقطع به بعضهم (فان تلفت العين) قبل ردها (فقد اتفق على الضمان)

وكذا لو لم ينقص بقطعه وان لم يعتد قاله شيخنا الرملي ومن ذلك فسيل وهو صغار النخل ويقول يعتاد ثقلها والافهي كالبناء (فرع) وكل شخص يزرع له بذره في أرضه فزرعه في غير أرض الموكل غلطا فالزرع للموكل لانه من بذره وعلى الوكيل أجره الأرض وضمان الزرع ولو تلف ولو بقلع صاحب الأرض وضمان نقص الأرض ان حصل فيها نقص بالزرع أو قلعه لتعديبه (قوله ولو حمل السيل بذرا لغيره) ولو نحو نواة لم يعلم أن مالكا الذي يصح اعراضه عنها عرض عنها فان علم ذلك ملكها صاحب الأرض قال العلامة ابن قاسم وكذا لو كانت مما جرت العادة بالاعراض عنها وقيد بعضهم بما اذا لم يدع مالكا عدم الاعراض والحجارة كالبنذر (قوله فهو لصاحب البذر) ولا يلزمه قلعه قبل الطلب ولا أجره عليه قبل القلع لعدم تعديبه وعدم فعله وتجب أجره مدة القلع ويلزمه تسوية الأرض ان قلع باختياره والا فلا على التعمد في جميع ذلك قاله شيخنا (قوله مدة كذا بكذا) في شرح شيخنا صحة الدعوى بالاجارة المطلقة (قوله فالمصدق المالك) أى في استحقاق الأجرة والقيمة لاني بقاء العقد ولو نكل المالك عن الممين لم يحلف الراكب والزارع لانهما يدعيان العارية وهي غير لازمة وكلام المصنف فيما اذا مضى زمن له أجره كما يشير اليه كلام الشارح والا فالمصدق الراكب والزارع جزا فان نكل الحلف المالك على الاجارة واستحقق للمسمى لان الممين للرودة كالأقرار (قوله فيحلف لكل منهما) يميننا تجمع نفيا واثباتا كما صوره الشارح ولا يكفي الاقتصار على نفي العارية لاتفاقهم على أصل الاذن وانما المراد استحقاق الأجرة (قوله ويستحق أجره المثل) لا للمسمى وان حلف عليه كما لو اختلفا في نفس الأجرة بل هنا أولى ويجب رد الدابة ان لم تلف مطلقا والا فلا شيء للمالك ان تلفت بالمستأجر له وهو المراد بقولهم ان تلفت بالمأذون فيه أو لم تزد قيمتها على أجره المثل والا فلا ركب مقوله بالزائد وهو ينكره فتأمل (قوله والقول الثاني الخ) وفارق تصديق المالك بلا خلاف فيما لو زعم الفسال والحياط أنهما فعلا بأجرة وأنكر المالك بأن هاهنا فوتنا منفعة أنفسهما ويدعيان العوض وهناك فوتنا منفعة غيرهما ويدعيان الاسقاط (قوله فيحلف كل منهما) يميننا واحدة كما أشار اليه (قوله انه ما استأجر) ظاهره أنه لا يحتاج الى اثبات العارية فراجع (قوله فيحلف) أى أنه غصبه وان سكت عن الأجرة للزوم النصب لعدم الاذن وبذلك فارق ماسر في دعوى الاجارة ومحل ما ذكر ان مضت مدة ثلثها أجره والارد الدابة ولا حلف (قوله ما يدعيه للمالك)

الغراس لم يزرع أو يفرس الامرة واحدة (قول المتن والاصح الخ) قال الأسنوي قضية كلامهم أنه لا يجب عليه القلع إلا بأمر المالك نعم لو لم يشعر به المالك فهو محل نظر (فرع) قلع صاحب النبات نباته لزمه تسوية الأرض قاله الرافعي وقضيته أنه لو أجبره للمالك لا تلزمه التسوية وذلك لأنه علله بالمباشر بالاختيار (قول المتن على المذهب) قال الأسنوي انما عبر به لانه نص على تصديق الراكب دون الزارع فذهب الأكثرون الى حكاية قولين فيهما وبعضهم قرر النصين وفرق بينهما ويتلخص من الطريقتين ثلاثة أقوال أى كما ذكر الشارح (قول الشارح ويستحق أجره المثل) أى دون المسمى وان حلف عليه هذا قضية كلام الرافعي أى لا بد من ذكر الأجرة ومع ذلك يستحق أجره المثل وقال الامام ان قلنا يأخذ المسمى وجب الحلف على معين والا كفى الحلف على الأجرة (قول المتن يوم التلف) وجه ذلك أننا لو ضمنت فيها الأقصى أو يوم القبض لادى ذلك الى تضمين الأجزاء المنسحقة بالاستعمال وقيل بالأقصى لانها لو تلفت في تلك الحالة لأوجبنا قيمتها وقيل يوم القبض كالقرض

(٤) - (فليوبى وعميرة) - ثالث (لما اختلف جهته ومعلوم ان المنسوب يضمن بأقصى القيم من يوم القبض الى يوم التلف (السكر) الاصح ان العارية تضمن بقيمة يوم التلف بأقصى القيم ولا يوم القبض) وهما مقابل الاصح (فان كان ما يدعيه المالك) بالنصب

وهو أقصى القيم وأجرة للثل (قوله حلف للزيادة) وهي الأجرة مطلقا وما زاد على قيمة يوم التلف ان كان (تنبية) لو انعكست الدعوى في الأولى بأن ادعى المالك الاعارة وذواليد الاجارة صدق المالك يمينه فان لم يعض زمن له أجرة وجبر الدابة فقط فان تلفت بالمأذون فيه فلا شيء والا فالمالك مدع لقيمتها فهي له وان مضى ما ذكر وجبر الدابة ان بقيت وذواليد مقر بالأجرة لمنكرها وان تلفت بالمأذون فيه فكذلك ولا شيء في الدابة أو بغيره فله قدر الأجرة بلا يمين ويحلف ان زادت على القيمة لما زاد فان زادت القيمة فالزائد مقر بمنكره ولو نكل المالك حلف ذواليد واستوفى المدة ولو انعكست الدعوى في الصورة الثانية بأن ادعى المالك العارية وذواليد النصب صدق المالك يمينه أيضا فان تلف العين ولم يعض زمن لثله أجرة فلا شيء سوى ردها وان مضى ذلك فذواليد مقر بالأجرة لمنكرها وان تلفت ولم يعض ذلك الزمن فان لم يزد أقصى القيم على قيمة يوم التلف فهو للمالك وان زاد فذواليد مقر بمنكره وان مضى زمن لثله أجرة فهو مقر بمنكرها أيضا ولو ادعى المالك النصب والراكب الاجارة صدق المالك كذلك ثم ان لم يعض زمن له أجرة وجب الرد فقط ان بقيت الدابة والا فللمالك أقصى القيم يمينه وان مضى ذلك فان ساوى المسمى أجرة للثل فهو للمالك بلا يمين وان زادت أجرة للثل حلف للزائد أو للمسمى فذواليد مقر بمنكره ويجب رد الدابة ان بقيت والا فكامل ولو انعكست هذه الصورة بأن ادعى المالك الاجارة والراكب النصب صدق المالك أيضا ويجب رد الدابة ان بقيت والا فالراكب مقر بالقيمة لمنكرها وان مضى زمن له أجرة فالمالك يدعى المسمى وذواليد مقر بأجرة للثل فان تساوى أخذه المالك بلا يمين والا فالزائد من المسمى يحلف عليه المالك والزائد من أجرة للثل مقر بمنكره ولو ادعى المالك النصب وذواليد الوديعة فالمدق المالك يمينه ان وجد استعمال من الآخذ والاصدق بلا يمين وللمالك قيمة العين الاقصى ان تلفت وأجرة للثل مطلقا ولو ادعى المالك بعد تلف المال عند الآخذ أنه قرض وادعى الآخذ أنه وديعة صدق المالك أيضا خلافا للبعوى ولو ادعى المالك العارية وذواليد الوديعة صدق المالك يمينه ان تلفت العين أو استعمالها ذو اليد والافعل قياسا ما مر أنه يصدق بلا يمين وتجب القيمة في الأولى والرد في الآخرين وهو في الثانية مقر بالأجرة لمنكرها

﴿ كتاب النصب ﴾

ذكره عقب العارية لما فيها من الضمان بالتلف والاتلاف وغير ذلك وهو كبيرة في المال وان قل كحبة بر قاله شيخنا الزيادي وقيدته شيخنا الرملي بنصب السرقة تبعا للهروي وصغيرة في غير ذلك كاختصاص وقيام من نحو مسجد (قوله هو) أي شرعا وأما لغة فهو أخذ الشيء ظلما بجاهرة والاستيلاء هو القهر والغلبة ولو حكما فيدخل موت ولد شاة بذبحها لتعين اللبن لذاته ويخرج ما لم يمنع مالك زرع أو دابة من السقي فهلك ومالو غصب دابة فتبعها ولدها أو أم النحل فتبعها النحل فلا ضمان في ذلك قال شيخنا ومثله ما لو أخذ بيد رقيق ولم ينقله أو نقله بلا قصد استيلاء أو خوفه بتهمة نحو سرقة ثياب فلا يضمنه (قوله أي بغير حق) أي فالمراد العدوان ولو في الواقع فيدخل فيه أمانات تعدى فيها وان جهلها ويدخل فيه أيضا السرقة وغيرها لانه ان أخذه من حرز مثله خفية فهو سرقة أو بجاهرة في محراء فهو محاربة أو معتمدا المرب فهو اختلاس أو جحد

﴿ كتاب النصب ﴾

هو الاستيلاء الخ أي هذا أمر يفعله شرعا وأما لغة فهو أخذ الشيء ظلما بجاهرة فان كان من حرز سمي سرقة أو مكابرة في صحراء سمي محاربة أو جهارا واعتمد المرب سمي اختلاسا وان جحد ما اتهم عليه سمي خيانة (قول المتن الغير) اعترض بأن غير تلزم التنكير فلا يصح دخول آل عليها

(أكثر) من قيمة يوم
التلف (حلف للزيادة)
أنه يستحقها ويأخذ
ماعداهما والساوى بلا يمين
(كتاب النصب)
(هو الاستيلاء على حق
الغير عدوانا) أي بغير حق

وبمعبر في الروضة وعدل

عن قول المحرر وغيره مال
الغير لأنه لا يدخل فيه
ما ينصب وليس بمال
كالكلب وجلد الميتة
والسرجين والاختصاص
الحق كحق التحجر ويدخل
ذلك في قوله حق قاله في
الدفاتق والروضة (فلو
ركب دابة أو جلس على
فراش فغاصب وان لم
ينقل) ذلك قال في أصل
الروضة سواء قصد الاستيلاء
أم لا والرافعي حكى في عدم
القصد وجهين كعدم النقل
(ولو دخل داره وأزعجه
عنها) فخرج منها وفي
الروضة كأصلها دخل بأهله
على هيئة من يقصد السكنى
(أو أزعجه وقهره على الدار
ولم يدخل فغاصب) وسواء
في الأولى قصد الاستيلاء
أم لا لأن وجوده يغني عن
قصده (وفي الثانية وجه
واه) أنه ليس بغاصب قاله
الغزالي خلاف ما دل عليه
كلام عامة الأصحاب وبعبارة
المحرر فالأشهر أنه يصير
غاصبا (ولو سكن بيتا) من
الدار (ومنع المالك منه
دون باقي الدار فغاصب
للبيت فقط) أي دون باقي
الدار (ولو دخل) الدار
(بقصد الاستيلاء وليس
المالك فيها فغاصب) لها وان
كان ضعيفا والمالك قويا

أمانة فهو خيانة بالخاء المعجمة وتخرج العارية والسوم والضيافة ونحوها (قوله وبه عبر الخ) أي بقوله بغير
حق والحاصل أن الغصب قد يعرف باعتبار الضمان والاثم وهو ما قاله في المحرر وقد يعرف باعتبار الاثم سواء
كان معه ضمان أولا وهو ما سلكه في النهاج قبل التأويل للذكور وقد يعرف باعتبار الأعم من ذلك وهو
ما سلكه في الروضة الذي حمل عليه الشارح عبارة للنهاج فتأمل (قوله كالكلب) أي غير العقور والأفلا
يد عليه ولا يجبرده كالفواسق الخمس (قوله ويدخل ذلك الخ) كما دخل فيه السرقة والبيع الفاسد خلافا
لرافعي في السرقة لأنها بالغصب أولى من أخذ مال غيره يظنه ماله فتأمل (قوله وان لم ينقل ذلك) أي الدابة
والفراش فخرج بركوب الدابة سوقها فليس غصبا وان لم يكن مالها معها ولو ركب مع مالها فهو غاصب
لنصفها كما يأتي في الدار وخرج بالجلوس ضمه إلى بعضه بغير حمل فليس غصبا أيضا والدابة والفراش غيرهما
من النقولات فلا بد في غصبهما من الاستيلاء بالنقل فلو استخدم عبد غيره ولو بيعته في حاجته لم يضمه ونقل
عن شيخنا الرملي أنه يضمه إذا بعته لأنه كالأستيلاء بالبيع ولو وافقه شيخنا عليه إلا أن كان باذن سيده لأنه عارية
نعم لو حضر مالك الدابة أو الفراش ولم يزعه الغاصب فغاصب لنصفه ولو لم يعد مستوليا على المالك فليس
بغاصب كما سيأتي في المقار قال العلامة العبادي ومعنى حضوره في الفراش جلوسه عليه لا وجوده عند
الجالس ولو جلس على الفراش آخر بعد قيام الأول فهو غاصب أيضا كالأول وكذا ثالث وهكذا والقرار على
الآخر وان تلف بعد قيامه عنه على التجه للناسب للقواعد فنانقل عن العبادي مما يخالفه فيه نظر وانظر
لو كان الفراش كبيرا هل يضم جميعه أو قدر ما استولى عليه ولو تعدد الغاصب على فراش كبير فهل يضم
كل منهم الجميع أو قدر ما عد مستوليا عليه فقط يظهر الثاني فيهما فراجع (قوله سواء قصد الاستيلاء
أم لا) قال شيخنا الرملي كل ما يحصل به القبض في البيع غصب سواء حصل معه قصد الاستيلاء أولا لا في نحو
جحد ودية وظاهر كلام الشارح أن ما في الروضة من التعميم خاص بالدابة والفراش (قوله والرافعي الخ)
فيه اعتراض على الروضة في عدم ذكر الخلاف في عدم قصد الاستيلاء وعلى النهاج في عدم ذكر الخلاف
في عدم النقل فتأمل (قوله وأزعجه) أي أخرجه لأنه المراد من الإزعاج في هذا الباب كإذ كره الشارح (قوله
بأهله الخ) يفيد أنه ليس قيدا ولذلك أسقطه من النهاج وقد يحتج به عمالوهجم عليه وأخرجه منها لنحو
حاكم ولم يقصد الاستيلاء (قوله فغاصب) أي للدار وكذا لما فيها من النقول وان لم ينقله ولم يقصد الاستيلاء عليه
ولم يمنع مالكه من نقله لأنه تابع لها ونوزع في عدم النزع (قوله وسواء في الأولى) وكذا في الثانية وتقيد
الشارح لمناسبة التعليل ونزع فيها العلامة ابن قاسم (قوله لأن وجوده يغني عن قصده) هذا التعليل يرشد
إلى أنه غاصب وان قصد عدم الاستيلاء فخرره (قوله وليس للمالك) ولأنه كمتأجر ومستعير فيها (قوله
وان كان ضعيفا) وان لم يعد مستوليا على مالها (قوله للمالك فيها) وان كان ضعيفا جدا والغاصب
قويا ولو تعدد المالك أو الغاصب فالغصب بعد الرءوس ولا نظر لأهل وعشيرة لأحد مما معه (قوله ولم يزعه)

(قول الشارح كالكلب) أي الذي للصيد ونحوه أما العقور والغراب لا يقع بقبضة الفواسق فلا يد عليها ولا
يجبردها (قول اثنين وقهره على الدار) هذه العبارة تفيدك أنه لا بد هنا من قصد الاستيلاء وهو ظاهر
وأشار إليه الشارح بقوله وسواء في الأولى الخ (قول المتن ولو دخل الخ) قال القاضي لو دفع إلى عبد الغير
شيئا ليوصله إلى بيته أو استعمله في شغل كان غاصبا للعبد وقال البغوي لا يضمن إلا إذا اعتقد طاعة الأمر
كعبد المرأة مع زوجها اه وقول القاضي إلى بيته كأن الضمير عائدا إلى بيت الدافع (قول المتن بقصد الاستيلاء)
خرج مالم يقصد النظر إليها لينتقل مثلها مثلا ولو تلفت في هذه الحالة فلا ضمان بخلاف نظيره من النقول
(قول المتن الآن يكون الخ) أي فلا أثر لقصد الاستيلاء لأن تحققه غير ممكن فقصد وسوسة وحديث

(وان كان) المالك (فيها ولم يزعه) عنها (فغاصب لنصف الدار) لاستيلائه مع المالك عليها (الآن يكون ضعيفا لا يعد مستوليا على

أى ولم يخرج منها (قوله فلا يكون غاصباً لشيء منها) لعله إذا لم يقصد الاستيلاء ليجامع ما تقدم الآن يقال
 ان قصد الاستيلاء هنا لم يعتبر من حيث الضمان وان كان حراماً لاجتماعه مع المالك بخلاف ما مر حرره
 (قوله لينظر هل تصلح الخ) أوليتفرج عليها السكن تازمه أجرة مدة إقامته فيها كالبيتان ومنها أخذ شيئاً
 الرمى عدم الضمان في النقول السابق إذا وجد فيه ذلك كما لو أخذ كتاباً من مالك ليتفرج عليه فتلّف
 فلا يضمنه لعدم الغصب (تنبيه) متى حكم بأنه غاصب للدار أو لبعضها ضمن الأجرة ولو أنه دمت ضمنها
 (قوله وعلى الغاصب الرد) بنفسه أو وليه أو وكيله فوراً وان تكلف عليه أضعاف قيمته نعم ان دفعه
 للمالك في مغارة بشرط للثبوت على الغاصب الدافع له لم تترحم الغاصب لأنه وعد والرد الواجب على الغاصب
 يكون على النصوص منه ولو مستعيراً لامتقطاً وقد يجب مع الرد القيمة للحياولة كما لو حملت بحر وردها
 ويرأى الغاصب برد نحو ثياب عبد غارضى السيد بدفعه له على العبد ولو صغيراً وكذا على حر صغير نعم يجوز
 التأخير لنحو شهادة ووصول سفينة إلى البر لاخراج لوح منصوب أدرج فيها (قوله للنصوب) أى المحترم
 ولو غير مال أو غير متمول كزبل وحية بر نعم ان ملكه كأخذ شيء من حر بي فها فلا رد له (قوله فان
 تلف عنده) ولو حكماً كفعل يسرى إلى التلف ضمنه (قوله حيث يكون مالا) أى متمولاً محترماً والغاصب
 أهلاً للضمان بخلاف حبة برو نحوها وبخلاف ماله أُلّف مرتداً أو صائلاً وبخلاف ماله كان التلف حربياً
 لمال مسلم أو ذمى وان أسلم أو عقلت له ذمة بدتلفه أو اتلافه ولا ضمان وشمل ما ذكر ماله وطراً الصيال
 أو الردة بعد الغصب قال بعض مشايخنا وهو كذلك لأن ذلك يقطع أثر الغصب وفيه نظر لأن اتلاف المالك
 له ردته أو لصياله عليه لا يبرأه الغاصب وصور العلامة ابن قاسم ماله كان الغصب والتلف حال الصيال فراجع
 ويستثنى من الاتلاف ما مر من اتلافه للمالك ومثله رقيقه غير للكاتب وما ذونه فيه واقتصاصه (قوله
 ولو أُلّف) أى من يضمن والمراد باتلافه نسبة التلف إليه ومنه مصروع فيضمن ما تلف بوقوعه
 وصرعه وصبي في الهذ فيضمن ما تلف بوقوعه من مهد نعم لا يضمن ما تلف بوقوع دابة وقعت ميتة
 تحت راكبها ولا بوقوع راكبها عنها ميتاً ونحو ذلك (قوله مالا) أى متمولاً محترماً كما مر بالأولى
 (قوله في يد مالك) بأن لا يكون منصوباً حين اتلافه فلو سخر دابة في يد مالكها فتلفت فلا ضمان
 إلا ان حملها على ما سيأتى في الأجرة (قوله استطرادا) هو ذكر الشيء في غير محله مع غيره لمناسبة
 بينهما فحملهما الجنائيات ومناسبتها للغصب من حيث الضمان (قوله بالباشرة أو التسبب) بيان للغير
 فأسباب الضمان ثلاثة يد عادية ومباشرة وسبب وسيأتى في الجنائيات أن للباشرة ما يؤثر في التلف
 ويحصل وأن السبب ما يؤثر فيه ولا يحصله كالامساك للقتل والمراد به هنا ما يعم الشرط وهو ما لا يؤثر
 في التلف ولا يحصله ولكن يحصل التلف عنده كحفر البئر فتأمل (قوله ولو فتح الخ) ولو بحضرة المالك
 وقدرته على دفعه وهذه المسئلة وما بعدها من السبب وما قبلها من الباشرة (قوله فخرج ما فيه بالفتح)
 أو بفعل من ليس من جنس العقلاء أو بشمس أو بريح هابة وقت الفتح (قوله فسقط بالفتح) أى بسببه
 يقينا فدخل ماله سقطاً بما تقاطر منه بعد الفتح وخرج ماله وشك في سبب سقوطه وفارق ماله وحل رباط
 نفس (فرع) لو انعكس الحال فالظاهر الضمان ويحتمل خلافه (فرع) حيث لا غصب هنا فلا
 أجرة أيضاً (قول المتن وعلى الغاصب الرد) أى ولو غرم عليه أضعاف قيمته (فرع) دفعه للمالك بشرط
 على الغاصب مؤنة النقل لم تترحمه قاله البيهقي لأنه ينقل ملك نفسه (فرع) لو غصب من مودع ومستأجر
 ومهر من ثمرد اليهم برى وفي الرد إلى المستعير وجهان ولو انتزع من العبد ثياب ملبوسه ونحو ذلك
 من الآلات للدقوعة إليه من المالك برى بالرد إلى العبد (قول الشارح استطرادا) أى والا فقد ذكر ذلك

صاحب الدار) فلا يكون
 غاصباً لشيء منها ولو دخلها
 لا على قصد الاستيلاء
 ولكن لينظر هل تصلح
 له أو ليتخذ مثلها لم يكن
 غاصباً لشيء منها (وعلى
 الغاصب الرد) للنصوب
 لحديث أبي داود وغيره
 على اليد ما أخذت حتى
 تؤديه (فان تلف عنده)
 بأقفة أو اتلاف (ضمنه)
 حيث يكون مالا وهو الغالب
 بما سيأتى وغير المال كالكلب
 والسرجين لا يضمن (ولو
 أُلّف مالا في يد مالكه
 ضمنه) هذه المسئلة
 والمسائل التي بعدها ذكرها
 استطرادا لما يضمن بغير
 الغصب بالباشرة أو التسبب
 (ولو فتح رأس زق مطروح
 على الأرض فخرج ما فيه
 بالفتح أو منصوب فسقط
 بالفتح وخرج ما فيه ضمن)
 لأن الخروج المؤدى إلى
 التلف ناشئ عن فعله (وان

سفينة ففرقت وشك في سبب غرقها حيث يضمنها بأن الماء معدن غرق السفن (قوله بعارض ربح لم يضمن) ومثله الزلزلة قال شيخنا هر أو وقوع طير عليه وفيه نظر مع ما مر عنه أن فعل غير العاقل كالربح الهابة الآن يقال ان المراد بوقوعه هنا سقوطه بغير اختياره بخلافه فيما مر فراجع ذلك وحرره وخرج بالعارضة الهابة كما مر وفارق الضمان بطاوع الشمس مطلقا بأن طالعها محقق نعم لو كان هناك حاجب من وصول الشمس فأزاله شخص ولو غير مميز فالضمان على اللزيل كما لو خرج ما فيه بتقريب نار فان الضمان على المقرب (قوله لا بفعله) الوجه سقوط هذه العلة لوجود مثلها فيما قبل ذلك فتأمل (قوله طائر) هو مفرد جمعه طير كما قاله جمهور أهل اللغة كراكب وركب وجمع الطير طيور وأطيار كعين وعيون وفرخ وأفرخ وليس المراد به اسم الفاعل بمعنى التصف بالطيران كما توهم وهو مثال وللمراد غير المميز كصبي ومجنون ولو رقيقا وحلر باطه وفتح باب عليه وأمره بارسال طير في يده مثلا كفتح القفص في التفصيل المذكور في ضمانه ويضمن أيضا ما تلف بسببه كأكلة نحو شعير في وعاء قريبة من محلر باطه ووقوع نحو فارة في زق كذلك وكسر نحو زجاجة في طريقه وصدم جدار كذلك وأما للميز فلا ضمان فيه ولو رقيقا كأن فتح بابا عليه فأبى وان كان عادته الأباق والضمان المذكور هنا العام في سائر الأزمنة لا ينافي بالتفصيل الآتي في الصيال من كون الاتلاف ليلا أو نهارا ونحو ذلك لأنه مفروض في دابة منسوب حفظها اليه والتلف فيه مرتب على الحفظ وعدمه بخلافه هنا فتأمل ذلك فان به يجمع ما تناقض وتنافر من كلامهم والله الموفق (تنبيه) هل الضمان هنا بقيمة وقت السبب كالفتح أو بوقت التلف أو بتحقيق الفعل أو أقصى القيم في ذلك ويظهر الآن الأخير وهو أقصى القيمة في ذلك الاتلاف في يد مالكه فبوقت تلفه فراجع (قوله ضمن) أي تعلق به الضمان ويجوز بناؤه للفاعل أي التسبب وللفعل التالف (قوله ان طائر في الحال ضمن) وكذا بعدمشيئه الى باب القفص أو بعد تردده فيه لأجل أن يجد فرجة يخرج منها حتى وجدها ونحو ذلك (قوله ثم طائر فلا يضمن) وكذا لا يضمن ما تلف بسببه كما مر ولو اختلفا في كونه طائرا حلالا أولا فالقياس الضمان نظرا لتعدى فراجع (قوله والثاني يضمن مطلقا) كما لو أرضعت صغيرة متزوجة فانه لم ينظر الى الارتضاع الذي هو فعل الصغيرة كما هنا وأجاب بعضهم بأن القام الثديي الجاء عادي فتأمل (قوله أيدي ضمان) قال شيخنا ضمان غصب وان جهل وكانت يده أمانة في الأصل ولم يتلفه نعم لا ضمان على حاكم ونائبه بالأخذ لصلحة لجواز الأخذ بل يجب عليهما الأخذ اذا علموا ضياعه على مالكه بعدم الأخذ ولا على الأخذ من غاصب حربي أو من عبد غاصب مال سيده ليرده لمالكه فيهما ولا على متزوج النصبوبة من غاصب جاهلا بالنصب فلا يضمن قيمتها ان مات بغير الولادة والا ضمنها بأقصى القيم كما يضمن مهرها وأرش بكارتها مطلقا ومثلها من أولاد أمة غيره بشبهة ولو غر الزوج بحرية للنصبوبة انعقد الولد حرا فاذا ردها حاملا لزمه قيمتها للحياة فان لم تمت بالولادة ردت القيمة على الغاصب ويلزم الواطي مهرها وأرش بكارتها وقيمة الولد (قوله ان علم) ويصدق في عدم علمه سواء قال له الغاصب أعلمتك أو علمت

في الجنائيات أشبه (قول المتن وان اقتصر الخ) قالوا في المرأة اذا ارتضعت صغيرة متزوجة ان الأمر يتعلق بالرضعة مطلقا ولا ينظر الى الارتضاع الذي هو فعل الصغيرة قال الغزالي الفرق بين المستلئين غامض قال السبكي الفرق أن القام الثديي الجاء عادي (قول المتن ان علم الخ) لو اختلفا في العلم بأن قال الغاصب قد قلت لك انه منصوب وأنكر الأخذ صدق أو قال علمت النصب من غيري صدق الأخذ قاله الماوردي وقال الأسنوي الرجة تصديق الأخذ مطلقا واعلم أن الأسنوي ذكر ذلك كله وفرضه في مسألة الأكل وقد ظهر لي عدم الاختصاص تفقوا فلذا فرضت المسألة فيما هو أعم من ذلك قال السبكي نقلا عن الماوردي لو

سقط بعارض ربح لم يضمن (لأن الخروج بالربح لا بفعله) (ولو فتح قفصا عن طائر وهيجه فطار ضمن وان اقتصر على الفتح فلا ظهر أنه ان طار في الحال ضمن وان وقف ثم طار فلا يضمن والثاني يضمن مطلقا لأن الفتح سبب الطيران والثالث لا يضمن مطلقا لأن للطائر اختيارا في الطيران والأول يقول طيرانه بعد الوقوف يشعر باختياره في هذه الحالة بخلاف التي قبلها (والأيدى للترتبة على يد الغاصب أيدي ضمان وان جهل صاحبها النصب) وكانت أيدي أمانة (ثم ان علم) من ترتبت يده على يد الغاصب النصب (فكغاصب من غاصب

فيستقر عليه ضمان ما تلف عنده) ويطالب كالاول (وكذا ان جهل النصب) (وكانت يده في أصلها يد ضمان كالعارية) فيستقر عليه ضمان ما تلف عنده (وان كانت يد أمانة كوديعة فالقرار على الناصب) فيما تلف عند اللودع ونحوه (ومتى تلف الآخذ من الناصب مستقلاً به) أي بالاتلاف (فالقرار عليه مطلقاً) أي في يد الضمان ويد الأمانة لقوة الاتلاف (وان حمله الناصب عليه بأن قدم له طعاماً منصوباً ضيافة فأكله فكذا) القرار على الآكل (في الاظهر) والثاني على الناصب لانه غراً الآكل (على هذا) أي الاظهر (لوقدمه للمالك فأكله برى الناصب) وعلى الثاني لا يبرأ

﴿فصل﴾ تضمن نفس الرقيق بقيمته بالغة ما بلغت (أنتلف) بالقتل (أو تلف تحت يد عادية) بتخفيف الباء (و) تضمن (اباضه التي لا يتقدر أرشها من الحر) كالبراءة (بما نقص من قيمته) تلفت أو أنتلفت (وكذا المقدرة) كالبند تضمن بما نقص من قيمته (ان تلفت) بأفة (وان أنتلفت) بجناية (فكذا في القديم)

من غيرى على العتد عند شيخنا (قوله فيستقر عليه) أي أقصى القيم من وقت وضع يده (قوله كالعارية) والبسوم والهبة وان كانت أمانة والقرض والبيع واللفظة بعد التملك لأنها قبله أمانة (قوله ضمان ما تلف عنده الخ) أي بأقصى القيم وان كانت العارية إنما تضمن بقيمة يوم التلف نعم لو غرم الناصب أجره رجع به عليه ان لم يكن اتفع والا فلا ولو أبرأ المالك الثاني برى الأول ولا عكس (قوله كوديعة) وقراض ولو قتله مصول عليه فلا ضمان عليه والضمان والقرار على الناصب (قوله ومتى أنتلف الآخذ) وكذا لو تلف بتقصيره كوديعة قصر فيها (قوله وان حمله الخ) أي وليس للناصب غرض والا كذب شاة وقطع ثوب فالقرار على الناصب ويضمن الناج والقاطع أرش الذبح والقطع فقط خلافاً لما يرويه كلام النهج وغيره (قوله بأن قدم له طعاماً) أي لم يفعل فيه فعلا يسرى إلى التلف والا فلا ضمان على الآكل مطلقاً ولا يقل هو ملكي والا فلا يرجع من غرم منهما على الآخر ولو قدمه الناصب لرقيق ولو باذن سيده فأكله تعلق الغرم برقبته فيرجع الناصب في قيمته اذا غرم أو قدمه له قيمة الغير رجع الناصب عليه ان كان باذنه والا فلا (قوله قدمه) ليس قيداً والراد بهيته التي غصبه عليها أخذاً مما تقدم (قوله برى الناصب) ويرأ أيضاً برده لمستأجر ومرتهن ومستعير حيث غصبه منهم كما مر ويدفع الدراهم للمالك ولو يشتري الناصب بهاشيتاً وباعارته للمالك واقراضه له ويبيعه له ولو جاهلاً في ذلك وبوضعه بين يديه مع تمكنه من أخذه وعلمه انه لو برده إلى الاصطبل مع علم المالك ولو بخبر ثقة وبوقوع عتقه عنه ولو بأمر الناصب ولو مع جهله نعم ان قال له الناصب أعتقني ففعل وقع عن الناصب وهو يبيع ان ذكر عوضاً والافهية ولا يبرأ باجارته للمالك ولا يبايداعه ولا يبرؤ ويجهله ذكره ان كان استولداً لامة ولو بمقارضته له ولا برهنه لعدم التسلط التام في جميع ذلك ولو اقتص المالك من المنصوب أو من قاتله برى الناصب ان كانت الجناية قبل النصب والا فلا وارث للمالك مثله ولو قتله المالك لصياله عليه بعد النصب لم يبرأ الناصب كما مر

﴿فصل﴾ في بيان ما يضمن به المنصوب وغيره (قوله بقيمته) أي يوم التلف في غير المنصوب وبالأقصى فيه (قوله بالغة ما بلغت) وقال الحنفية ما لم تزد على دية الحر (قوله أو تلف) باتلاف أو بدونه (قوله عادية) أي ضامنة ولو بغير غصب (قوله كالبراءة) وان زالت بغير الوطء ويجب معها في الوطء مهرئيب (قوله بما نقص الخ) وان زاد على مقدار عضوه فان لم ينقص فلا غرم (قوله ان تلفت بأفة) فلو لم تنقص قيمته فلا شيء على هذا القديم الرجوع في هذا وما قبله كما لو سقط ذكره وأنثياه فزادت قيمته

وهب الناصب كما لو قال أعلمتك بالنصب وأنكر صدق الناصب بخلاف ما لو قال علمت من غيرى قال السبكي والخيار تصديق للو هو ب له مطلقاً قال في مسئلة الضيافة فلا ينجه غيره أيضاً والله أعلم (قول المتن) فالقرار على الناصب أي لأنه نائبه (قول المتن وان حمله الخ) قسم قوله مستقلاً

﴿فصل﴾ تضمن نفس الرقيق الخ (قول الشارح بالغة ما بلغت) خالفت الحنفية فقالوا ما لم تزد على دية الحر وخالف أحمد في رواية عنه فجعل كل متقوم ضمن بالمثل وحجتنا قوله ^{من أعنت} من أعنت شركاه في عبد وكان له مال يبلغ قيمة العبد قوم عليه رواه الشيخان وإنما قدم المصنف الكلام في ضمان الآدمي لشرفه وضمان الأحرار يأتي في الجنائيات (قول الشارح عادية) هي تأنيث عاد بمعنى متعد ولو قال ضامنة بدل عادية لتشمل نحو المستعير ولكن الباب معقود للبد العادية (قول المتن بما نقص) أي بالاجماع (قول المتن ان تلفت) لأن الساقط بالآفة لا يجب فيه قصاص ولا كفارة ولا يضرب على العاقلة فكان كالأموال (قول الشارح بما نقص من قيمته) أي كالبهيمة بجامع الأموال (قول المتن وعلى الجديد) وجهه أنه أشبه الحر في التكليف وكثير من

قوله) ولو قطعها غاصب
له لزمه أكثر الأمرين
من نصف القيمة والأرض
وسياي في آخر كتاب
الديات مسألة الرقيق مع
زيادة (و) يضمن (سائر
الحيوان) أي باقيه
(بالقيمة) تلف أو أتلّف
(ويضمن ما تلف أو أتلّف
من أجزائه بما نقص من
قيمته (وغيره) أي
الحيوان (مئلي ومتقوم
والاصح أن المئلي ما حصره
كيل أو وزن وجاز السلم
فيه كماء وثراب ونحاس)
وحديد (وتبر) وسبيكة
(ومسك) وعنبر (وكافور
وقطن وعنبر) ورطب
وسائر الفواكه الرطبة
(ودقيق) وحبوب وزبيب
وتمر (لاغالية ومعجون) هما
بما خرج بقيد جواز السلم
وخرج بقيد الكيل أو
الوزن ما بعد كالحوان أو
ينزع كالثياب والوجه الثاني
سكت عن التقييد بجواز
السلم والثالث زاد على
التقييد به التقييد بجواز
بيع بعضه ببعض فيخرج
به بعض الأمثلة من الغنم
وغيره (فيضمن المئلي
بمثله تلف أو أتلّف فان تعذر)
المثل بأن لا يوجد في ذلك
البلد وحواليه (فالقيمة
والاصح أن المعتبر أقصى
قيمته) بالهاء (من وقت
النصب إلى تعذر المثل)
والثاني إلى التلف

(قوله لزمه أكثر الأمرين الخ) نعم لو قطعها المالك أو عبده لم يلزم الغاصب إلا ما زاد على نصف القيمة وكذا
لو قطعت في نحو قصاص وكذا لو قطعها أجنبي في يد الغاصب فعليه النصف وعلى الغاصب الزائد وهو طريق
في ضمان النصف أيضا والزموم فيما ذكر بعد الاندمال ولو لم تنقص قيمته فلا شيء من حيث الغصب وأما في
الجنابة فيقدر النقص قبيل الاندمال فان لم ينقص فثاقبه وهكذا إلى وقت الجنابة فان لم ينقص فرض
القاضي شيئا باجتهاده كما سياتي ذلك في كتاب الجنابات وشمل الرقيق للكاتب والمستولدة وأما البعض فيعتبر
بما فيه من الرق والحرية ففي يده ربع الدية وأكثر الأمرين من ربع القيمة ونصف الأرض (فرع) ولو
غصب الراهن عبده انرهون من الرهن وتلف عنده أو أتلّفه فالوجه أنه يلزمه أقل الأمرين من أقصى
قيمته والدين وقول شيخنا الرمي بزموم قيمته يوم التلف فيه نظر فراجع (قوله سائر الحيوان) (فرع) *
ذهب الامام مالك رحمه الله تعالى إلى أنه لو قطع ذنب حمار ذي هيئة أو طيلسانه لزمه دفعه إليه ويلزمه تمام
قيمته (قوله مئلي ومتقوم) وذهب الامام أحمد إلى أن جميع الأشياء متقومة وتضمن بمثلها ولو في الرقيق
(قوله حصره) أي ضبطه كيل وان لم يتدفيه (قوله أو وزن) أي شرعا والأقليات توزن (قوله كماء)
وان أغلى خلافا لابن حجر وسواء العنب والمالح ويلزمه أرض قصه بالمئلي ومثله الحل وان دخله الماء وكذا
سائر المائعات فهي مثلية وان دخل فيها الثلي هنا وفي باب الربا (قوله ونحاس) ولومها أثناء فيلزمه
مثل النحاس وزنا وقيمة الصنعة ان حلت وكذا بقية المتطرقات ومثله دراهم أبطالها السلطان وقطعها (قوله
ودقيق) ونخالة ومسك وقطن وان لم ينزع حبه وتبر وعنبر وكافور وتلج وجمد وصوف وعنبر ورطب وبقول
وفواكه وحبوب ولحم طري وخالول ولومع ماء وتين لادريس (قوله وغيره) كالذقيق (قوله بمثله)
أي ان بقي له قيمة ولم يكن لحمله إلى مكان غصبه مؤنة والا كما غصبه بمفازة ثم ظفريه في محل ليس له فيه
قيمة ولو تافه فيطالبه بقيمته في المفازة لا بمثله ودخل في المثلية الجنس والنوع والصفة والكيل في الكيل
والوزن في الوزن فلو غصب ماء بار دالزمه بارد مثله أو ساخن مع غرم تفاوت قيمته ودخل أيضا البر المختلط
بشعر فيجب أن يرد قدرا من كل منهما يغلب على الظن أنه لا ينقص عنه وإنما امتنع السلم فيه للهيئة
الاجتماعية المانعة من العلم بالمائلة فتأمل (قوله وحواليه) أي إلى مسافة القصر (قوله إلى تعذر المثل) هنا
مع ذكر الخلاف بعده صريح في أن ضمير قيمته عائد إلى النصب ويلزمه اعتبار قيمته بعد تلفه مع وجود
مثله وهو كذلك ضرورة لان قيمة مثله مساوية لقيمته لانه عينه لو كان باقيا وما قيل من ان الضمير عائد إلى
المثل غير مستقيم لان رجوعه إليه مع اعتبار القيمة من وقت النصب يلزمه اعتبار قيمة مثله مع بقاءه وهو
فاسد اذ لا يجوز اعتبار قيمة غيره مع بقاءه ولان الوجه الثاني يعتبر القيمة إلى التلف ورجوع الضمير إلى
المثل يلزمه أنه هو التالف وهو فاسد أيضا لان الفرض ان المثل هو الوجود وأن التالف هو النصب ولانه

الاحكام كايجاب القصاص والفطرة والتحليف والحدود ووجوب الكفارة في قتله (قول الشارح ولو قطعها
غاصب) مثله لو قطعت عند الغاصب فيجب ذلك على الغاصب (قول المتن كماء وثراب الخ) خص الشيخ هذه
الامثلة لحقائها ولجريان الخلاف في بعضها (قول المتن بمثله) أي لابل القيمة ونظر ذلك بعدم جواز العمل
بالاجتهاد مع وجود النص (قول المتن تلف أو أتلّف) زاد في المحرر تحت يد عادية قال الاسنوي لاخراج
المستعير لانه يضمن بالقيمة مطلقا كما بينه في بابها قال وقد اعترضنا على المؤلف في ذكر عاداته أول الفصل فلو حذفه
هناك وآتى به هنا كان أولى (قول الشارح بأن لا يوجد في ذلك البلد الخ) أي كاتقطاع السلم فيه (قول الشارح
إلى تعذر المثل) لان وجود المثل كوجود عين النصب (قول الشارح والثاني إلى التلف) أي بناء على أن
الواجب قيمة النصب لاقية المثل ووجه الثالث أن المثل لا يسقط بالاعواز بدليل ان له الصبر إلى وجدانه

بالقيمة في الحال) للحيولة
(فإذا ردها) واسترده
(فإن تلف في البلد المنقول
إليه طالبه بالمثل في أي
البلدين شاء) لأنه كان له
مطالبته برد العين فيهما
(فإن فقد المثل غرمه قيمة
أكثر البلدين قيمة) لأنه
كان له مطالبته بالمثل فيه
(ولو ظفر بالغاصب في غير
بلد التلف فالصحيح أنه
إن كان لامؤنة لنقله كالنقد
فله مطالبته بالمثل والأفلا
مطالبة بالمثل) ولا للغرم
تكليفه قبول المثل لما في
ذلك من الضرر (بل
يغرمه قيمة بلد التلف)
والثاني له مطالبته بالمثل
مطلقا (فرع) إذا غرم
القيمة ثم اجتمعا في بلد
التلف هل للمالك رد
القيمة وطلب المثل وهل
للاخر استرداد القيمة
وبذل المثل فيه الوجهان
فيما لو غرم القيمة لفقد
المثل ثم وجده هل له
ولصاحبه ما ذكر أحدهما
لا (وأما التقوم فيضمن)
في الغصب (بأقصى قيمة
من الغصب إلى التلف وفي
الاتلاف بلا غصب بقيمة
يوم التلف فإن جنى) على
الماخوذ بلا غصب (وتلف
بسراية فالواجب الأقصى
أيضا) من الجناية إلى

يقال في عدم المثل فقد مثلا كما أشار إليه الشارح والنصف ولا يقال تلف فسقط بما ذكرنا معترض به عليه
وما قيل أنه مبني على مرجوح وغير ذلك كما في حاشية شيخنا وغيرها (قوله ولو نقل للغصب) وكذا لو
انتقل بنفسه كالحیوان وتقييده بالمثلي بالنظر للتفرع بعده (قوله إلى بلد آخر) أي إلى مكان آخر واحد
فأكثر (قوله بالقيمة) أي بأقصى قيمة في أي البلدين ويضمن ماله أرش في الرقيق كيدنه بأكثر الأمرين من
نقص القيمة والمقدور أنه يأخذ عن القيمة أمة تحل له ولو كان يتمتع عليه وطؤها لانهما مأخوذة للحيولة
وقولهم أنه يملكها كالتفرض مرادهم في الجملة (قوله ردها) أي إن بقيت مع زيادتها للتفصل وأما التفصل
فالمغصوب منه كما قاله العلامة البرلسي وليس له حبسها فإن توافقا على عدم رد البديل فلا بد من عقد على
الاعتماد فإن تلفت رد بدلها من مثل في المثل وقيمة في التقوم (قوله غرمه قيمة الخ) أي غرمه أقصى
قيم البلدين وما بينهما وإن بطلت المساقاة بينهما على الاعتماد من وقت الغصب إلى وقت فقد المثل فتعتبر قيمة
لنصوب بعد تلفه بتقدير وجوده لأن قيمة مثله بعد ما إلى فقدته مساوية لقيمتها ضرورة كما مر كذا في
كلامهم والوجه أنه لا تعتبر قيمته في بلد الاستدعاء به إلا ما قبله كما هو ظاهر جلي فراجعوا إذا غرم القيمة
فهو للقيسولة ولا يعتبر وجود المثل بعده والا بأن لم يغررها حتى وجد المثل طالبه به لا بها حتى يفقدوها كذا
وسيا (قوله لامؤنة لنقله) وكالمؤنة ارتفاع الأسعار عند شيخنا (قوله تكليفه الخ) فلو طلبه من
الغاصب لزمه الدفع وظاهر كلامهم أنه لا يطالب الغاصب بسفره إلى بلد الغصب ليس له فيه (قوله قيمة بلد
التلف) أي إن كانت أكثر أو المعبر أقصى قيم كل مكان حل به (قوله أصحهما) هو الاعتماد كما مر (قوله
من الغصب الخ) أي بأقصى قيم محل حل به بنقل أو غيره كما مر (تنبيه) لو صار المثل مثليا كجعل السمسم
شبرجا أو للتلي متقوما كجعل الدقيق خبزا والمتقوم مثليا كجعل الشاة لحما ثم تلف ضمن الثاني في الجميع لأنه
أقرب إلى المطالبة إلا أن يكون الآخرا أكثر قيمة فيطالب بمثله في التلي وقيمتها في التقوم والمالك في المثليين
غير في المطالبة بأيهما شاء وإن تفاوتت القيمة وأما لو صار المتقوم متقوما كجعل الخبز هريرة طالبه بأقصى
القيم أي بالأكثر قيمة منهما وتمثيل شيخ الإسلام لذلك بجعل اناء النحاس حليا مبني على وجوب القيمة
فيه وهو مرجوح وقدم أن الاعتماد أنه يلزمه مثل النحاس وزنا مع قيمة الصنعة (قوله بقيمة يوم
التلف) نعم لا تعتبر زيادة القيمة بمحرم كهراس نحو ديك وغناء قال الخطيب في شيء ويضمن في الذكر
فراجعوا ولا يأتي هنا تعدد المكان لأنه بالنقل يكون غاصبا والفرض أنه لا غصب (قوله مثلها) أي المماثلة
لها وليس المراد أنها مثلية فتأمل (قوله الخمر) ومثله كل منتجس كدهن تنجس وسواء الخمر المحترمة وغيرها
(قوله ولا تراق على ذي) ولو غير محترمة ومثله المؤمن (قوله إلا أن يظهر شر بها) لو أسقط لفظ
الشرب والبيع لكان أولى ليشمل غيرهما كالمهبة والهبة والمراد بظهارها الإطلاع عليها بغير تجسس

(قول المتن فللمالك) هو من جملة تناوله عموم قوله أولا وعلى الغاصب الرد (قول المتن وأن يطالبه بالقيمة)
أخذ القيمة المذكورة لا يمنع من غرامة أجرة الغصب بذلك (فرع) لو كان الغصب أم ولد وعنت
رجع الغاصب بالقيمة (فرع) لو أعطاه جارية عوضا عن هذه القيمة ففي جواز الوطء نظر (قول المتن
في الحال) متعلق بقوله وأن يطالبه (قول الشارح ردها) لو زادت زيادة منفصلة فهي للمغصوب منه وبصور
ذلك بأن يكون أخذ عن القيمة عوضا (قول المتن أي البلدين شاء) وكذا بينهما (قول الشارح فيهما) بل لو
عاد إلى بلد الغصب ثم تلف كان الحكم كذلك (قول الشارح والثاني له مطالبته بالمثل) قياسا على ما لو تلفه
في وقت الرخص فانه يلزمه وقت الغلاء وغيره

(قول)

التلف فإذا جنى على بهيمة مأخوذة بسوم مثلا وقيمتها مائة ثم ملكت بالسراية

وقيمة مثلها خمسون وجب عليه مائة (ولا ضمن الخمر) لمسلم ولا ذي (ولا تراق على ذي إلا أن يظهر شر بها أو بيعها) فتراق عليه في ذلك

(وورد عليه) في غير ذلك (إن ثبت العين) لاقراره عليها (وكذا المحترمة إذا غصبت من مسلم) ترد عليه لأن ما سماها لتبصر خلا وهي التي عصرت بقصد الخلية أو بلا قصد الحرية (والأصنام) والصلبان (وآلات اللاهی) (٣٣) كالظنور وغيره (لا يجب في إبطالها

شيء) لأنها محرمة الاستعمال ولا حرمة لصنعتها (والاصح) أنها لا تكسر الكسر الفاحش بل تفصل لتعود كما قبل (التأليف) لزوال الاسم بذلك والثاني تكسر وترض حتى تنتهي إلى حد لا يمكن اتخاذ آلة محرمة منه لا الأولى ولا غيرها (فإن عجز النكر) على الأولى (عن رعاية هذا الحد) أي التفصيل المذكور (لمنع صاحب النكر) منه (أبطله كيف تيسر) إبطاله ولا يجوز إحراقها لأن ضاها، تمول ومن أحرقها فعليه قيمتها مكسورة بالحد الشرع ومن جاوزه بغير الإحراق فعليه التفاوت بين قيمتها مكسورة بالحد الشرع وبين قيمتها منتهية إلى الحد الذي أتى به قال في الروضة الرجل والمرأة والعبد والفتى والصبي المميز يشتركون في جواز الإقدام على إزالة هذا النكر وسائر المنكرات ويتأب الصبي عليه كما يتأب البالغ وإنما تجب إزالته على المكلف القادر (وتضمن منفعة إندار والعبد ونحوهما) كما يستأجر كالدابة (بالتفويت

ولو من الجار المسلم (قوله وترد عليه) فثبت على الغاصب (قوله المحترمة) ولو بالشك بخلاف غيرها فلا ترد بل تراق عليه وللأمة كسر أو أني المحر ولو على السلم وإن لم يكن فيها المحر ويصدق للسلم في دعوى أن المحر محرمة إن كانت قرينة والا فلا ولو أظهرها الكافر وادعى احترامها لمقبل وظاهر كلامهم أن المحترمة تراق على الكافر إذا أظهرها وفيه بعد فراجع (قوله أو بلا قصد الحرية) هو العتد في الإطلاق محترمة وتتغير عن الاحترام أو إليه بتغير القصد وعلى هذا لو ادعى الكافر احترامها قبل إظهارها صدق بخلافه بعده كما مر لا سها (تنبيه) يلحق بالمحر كل مسكر ولو بالتخدير كبنج وحشيش والأولى في حق مريق السكر الرفع إلى الحاكم قبله دفعا للفتنة (فرع) قال أبو حنيفة يلزم من أراق خمر على ذي قيمتها لأنه مقرر عليها (قوله والأصنام والصلبان) عطفها مرادف أو الصنم ما كان مصورا للصلب غيره (قوله كالظنور) مثل مالا وتر فيه فراجع (قوله أبطله كيف تيسر) ويصدق إذا ادعى ذلك (قوله والفتى) أي بغير الكفر فليس للكنار ذلك لأنهم ليسوا من أهل الولاية شرعية ومع ذلك يعاقبون على عدم الإراقة في الآخرة كما في الصلاة فانهم ممنوعون من فعلها مع عقابهم عليها لتمكنهم من الاتيان بشرط ذلك الذي هو الاسلام فليس هذا مستثنى من التكليف بفروع الشريعة كما قيل فتأمل (قوله في جواز الإقدام) أي مع سلامة العاقبة بالأمر ولو على المال أو العرض (قوله على المكلف) أي المسلم كافر وخرج بوجوب ذلك منه فيطلب ولو مع الخوف ولا ينافيه التي بقوله تعالى ولا تألفوا بأيديكم إلى التهلكة المقتضى للتحريم لعل التي على الكراهة أو لانه محصوص بغير ما فيه إزالة منكر (قوله الدار) أي كان غصبها كذلك فلو غصب أرضا بني فيها دارا فإن بناها من ترابها الزمه أجره الدار والأجرة العرصة فقط (قوله مما يستأجر) أي مما تصح إجارته فخرج غيره من نحو كلب وخنزير وآلة لحو ونحو حبة برفلا أجرة فيها لعدم المالية أو الحرمة أو عدم المنفعة اه وقال الحنفية لا تلزم الأجرة ولو بالتفويت إلا في ثلاث مسائل الوقف ومال اليتيم وما أعد للاستقلال (قوله واستخدم العبد) نعم لو اصطاد العبد ضيدا فهو للمالك وعلى الغاصب أجرة زمن الصيد أيضا بخلاف ما يصيده نحو كلب مغصوب فهو للغاصب والفرق أن الأول من جنس من يملك (قوله بأجرة المثل) أي بأقصاها ولو تفاوتت الأجرة في الأزمته ضمن أجرة كل زمن بما يناسبه قال الخطيب فلو كان له منافع ضمن أجرة أعلاها إن لم يمكن اجتماعها والأضمن أجرة الجميع كخياطة وحراسة وتعليم قرآن نعم لا ضمن في الحر الأجرة ما فوقة فقط (قوله بدن الحر) وثيا به مثله

(قول المتن وترد) اقتضى وجوب الأجرة فيه وفيه اشكل على عدم الضمان عند التلف ولهذا نسب الإمام إلى المحققين أن الواجب التخليه فقط (قول المتن وآلات اللاهی) لو وجد الظنور مثلاً من غير وتر فهل يكسره توقف فيه ابن الرفعة (فائدة) قال الغزالي ولو كان بالاشتغال بتفريغ المحر يتعطل شغلها فله الكسر قال وللولة كسر ظرفها زجرا وتأديبا وليس ذلك للاخذ (قول المتن والقوات) قال السبكي لك أن تقول القوات موجود في التفويت وكان ينبغي الاقتصاد على القوات إلا أن يقال هذا لا يمنع من التعليل به قال وهذا البحث ينفع في نقص الثوب ونحوها بالاستعمال فتية له (قول المتن أيضا والقوات) خالف فيه أبو حنيفة رضي الله عنه (قول الشارح لأن اليد الخ) يدل لذلك أن غصب الزوجة لا يسقط عن الزوج المهر بخلاف غصب العين المؤجرة وإن التنازعين في نكاحها يدعيان عليها ولا يدعى أحدهما على الآخر (قول المتن وكذا منفعة بدن الحر الخ) كذلك الثياب التي على الحر ولو صغيرا جدا

(٥) - (قليوبى وعميرة) - ثالث) والقوات في يد عادية) بأن سكن الدار واستخدم العبد وركب الدابة أو لم يفعل ذلك وتضمن بأجرة المثل (ولا تضمن منفعة البضع إلا بتفويت) بأن وطئ وتضمن بمهر المثل كما سيأتي ولا تضمن قوات لأن اليد لا تثبت عليها فيزوج السيد للمصوبة واليد في بضع المرأة (وكذا منفعة بدن الحر) لا تضمن إلا بتفويت (في الاصح) كأن قهره على عمل والثاني تضمن بالقوات

أيضا لأنها تقوم بها في عقد الإجارة الفاسدة تشبه منفعة المال والاول يقول الحر لا يدخل تحت اليد فمنته تفوت تحت يده (واذا نقص
 المنصوب بغير استعمال) كسقوط يد العبد بأقاة (وجب الارش مع الأجرة) للنقص والقوات وهي أجرة مثله سلبا قبل النقص ومعيبا بعده
 (وكذا لو نقص به) أي بالاستعمال (بأن يلي الثوب) باللبس يجب الارش مع الأجرة (في الأصح) والثاني لا يلج يجب كثر الأمرين من الأجرة
 والارش لان النقص نشأ من (٣٤) الاستعمال وقد قوبل بالأجرة فلا يجب له ضمان آخر ودفع بأن الأجرة في مقابلة

القوات لا للاستعمال
 (فصل) اذا (ادعى)
 الغاصب (تلفه) أي
 المنصوب (وأكر المالك)
 ذلك (صدق الغاصب
 يمينه على الصحيح) لانه
 قد يكون صادقا ويعجز
 عن البينة فلو لم تصدقه
 لتخلد الحبس عليه والثاني
 يصدق المالك يمينه لان
 الاصل بقاؤه (فإذا حلف)
 أي الغاصب (غرمه المالك
 في الأصح) بدل المنصوب
 من مثله أو قيمته والثاني
 لا يغرره بدله لبقاء عينه
 في زعمه أجاب الاول بأنه
 عجز عن الوصول اليها
 يمين الغاصب (ولو اختلفا
 في قيمته) بعد اتفاقهما
 على تلفه (أو) اختلفا
 في (التياب التي على العبد
 المنصوب أو في عيب خلق)
 به بعد تلفه كأن قيل كان
 أعنى أو أعرج خلقه (صدق
 الغاصب يمينه) في المسائل
 الثلاث لان الاصل براءته
 من الزيادة في الأولى وعلم
 السلامة من الخلق في الثالثة
 ولتبوت يده في الثانية على
 العبد وما عليه (و) في
 الاختلاف (في عيب

ولو صغير انعم لو قهر مرتد اعلى عمل ولو أثنى بوطئها فلا ضمان ان مات مرتدا وكالحر للسجد والرباط والمدرسة
 والشوارع والمقابر ومنى وعرفة ومزدلفة فإذا أشغل شيئا بما لا يحتاج اليه الجالس فيها ضمن أجرة جميعه
 ان أشغله جميعه أو بعضه أو منع الناس من باقيه والضمن أجرة ما أشغله فقط فان منع الناس منه بلا شغال
 فلا أجرة عليه قال بعض مشايخنا ومثله مالو أشغله بما لا ينسب اليه شغل جميعه كما لو رمى فيه نحو ثوب
 وأغلقه عليه فلا أجرة فيه وظاهر كلامهم يخالفه فراجع (فرع) وضع الخزان في الساجد لا يجوز
 الاطالة الانتفاع بها للواضع أو غيره فلا يجوز وضعها اذا وعد بوقفها واذا استغنى عنها برحيله من المسجد
 مثلا وجب ازالته ما لم ينتفع غيره بها ولو أغلقه مع اشغال بعضه بما يجوز وجب أجرة مثل أجرة جميعه ولو
 شغله بمتاع بقدر ما يصل مثلا كما في أمتعة الطوافين لزم أجرة محلها ما لم يخف على وضعها في غيره (قوله
 للنقص) راجع للارش فلو غصب برا قيمته خمسون فطحنه فصارت عشرين فخره فصارت خمسين ثم
 تلف لزمه ثمانون اهـ

(فصل) في الاختلاف في تلف المنصوب وما يذ كرمه (قوله صدق الغاصب) على التفصيل التي
 في الوديعة (قوله بعد اتفاقهما على تلفه) أو بعد حلف الغاصب عليه ولو أقام المالك بينة بقدر
 سمعت أو بزيادة على ما قدره الغاصب سمعت أيضا ويطلب ما قدره الغاصب وللغاصب أن يزيد الى قدر
 تقول البينة انه لا يز يدعيه ولا تصح اقامة البينة بالصفات فلو اعترف بها الغاصب فللمالك الزيادة في القيمة
 الى حد يقول أهل الخبرة بأنها لا تزيد عليه (قوله بعد تلفه) أي عند الغاصب في هذه والتي بعدها وهو
 قيد لخراج الرد الآتي (قوله لان الأصل براءته من الزيادة) ورجح الاول بأن الحادث يقدر بأقرب
 زمن (قوله وفي الروضة الخ) فيه اعتراض على المصنف من حيث الخلاف واستشهاد على تقييده كلام
 المصنف بما بعد التلف فتأمل (قوله لو رد المنصوب) سواء تلف عند المالك أو بالقوة جانب الغاصب
 بالرد وسواء كان الغيب خلقيا أو حادثا (قوله زاد في الروضة) أي على أصلها الذي هو كلام الرافعي (قوله
 لم يلزمه شيء) أي من القيمة وتلزمه الأجرة ان كانت (قوله لزمه خمسة) أي مع أجرة المثل أيضا ولو صارت
 قيمة الثوب بعد ذلك عشرين درهما لم يلزمه ما زاد لان الزيادة بعد التلف كالعلم ويصدق الغاصب يمينه

(قول المتن وكذا لو نقص به) قال الأسنوي لان كلامهما يجب ضمانه عند الانفراد فكذا عند الاجتماع
 (فصل ادعى الخ) (قول الشارح لبقاء عينه) يؤخذ منه انه لو عاد وصدق غرمه قطعا وهو كذلك قال
 الأسنوي ولو فرغنا على هذا الوجه فيبقى في المتقوم أن يأخذ المالك القيمة وان لم يعد الى التصديق لانه
 يستحقها اما بدلا عن التلف واما للحيولة (قول الشارح أيضا لبقاء عينه) أي والحيولة انما توجب
 القيمة قطعا للمثل في المثل والقيمة في المتقوم كذا قاله السبكي وهو يرشد الى وجوب القيمة للحيولة
 على هذا (قول الشارح صدق الغاصب) أي لانه رد العين والاصل كونها على هذه الصفة المردودة عليها
 بخلاف ما لو تلفت

حادث) بعد تلفه كأن قيل كان أقطع أو سارقا (يصدق المالك يمينه في الأصح) لان الأصل السلامة من ذلك
 والثاني يصدق الغاصب يمينه لان الأصل براءته من الزيادة وفي الروضة وأصلها حكاية الخلاف قولين وانه لو رد المنصوب به عيب وقال غصبته
 هكذا وقال المالك حدث عندك صدق الغاصب قاله المتولي زاد في الروضة وابن الصباغ (ولو رده) أي المنصوب (ناقص القيمة لم يلزمه شيء)
 لبقائه بحاله (ولو غصب ثوبا قيمته عشرة فصارت بالرخص درهما ثم لبسه فأبلاه فصلرت نصف درهم فرده لزمه خمسة وهي قسط التلف

في أن الغلاء بعد التلف ولو غصب ثوب باقتنحس لزمه ما نقص بسبب التجاسة ولا يجوز تطهيره بغير إذن مالكه فان طهره بلاذن غرم نفسه بالطهارة أيضا وبأذنه فلا قان رده بلا تطهير لزمه مؤنة تطهيره ولو غصب عبدا فحم فردته ثلث بالحمي لزمه جميع قيمته وفي شرح الروض انه يغرم ارش نفسه فقط وهو الوجه على نظير ما لو استعاره فحم فردته ثلث فانه يلزمه ارش نفسه فقط ولو جاء الغاصب بثوب قيمته خمسة وقال للمالك هذا الذي غصبته منك فقال المالك غصبت مني ثوبا بقيمة عشرة غير هذا صدق الغاصب بيمينه وجعل الثوب كالتلف ولزم الغاصب خمسة ولو جاء بعد وقال هذا الذي غصبته منك فقال بل غصبت مني ثوبا بقيمة عشرة غير هذا صدق الغاصب بيمينه في نفسه واسقط حق المالك منها يمين الغاصب ومن العبد برد الاقرار به وهذا يخالف مسألة الثوب المذكورة وقد يقال انه في مسألة الثوب لم تتحقق مخالفة عين المدعي به لاحتمال أن الثوب واحد ودعوى المالك أنه غيره من حيث زيادة القيمة فتأمل (قوله خفين الخ) ومنهما كل ما ينقص اذا انفرد عن قرينه كطير وزوجته وأشار بقوله أي فردى خف الى دفع ما يومه كلام المصنف بما ليس مرادا (قوله في يده) أي الغاصب أقاده أن الاتلاف بعد الغصب وحيتذ فالتلف كذلك (قوله له) أي لأحدهما فصح التفريع بقوله فأتلف عطف على غصب وان دفع بذلك ما قيل ان غصب مشترك لأن أتلف عطف على تلف في حيز الغصب بل لا يخفى على التأمل سخافة هذا الاعتراض فان الفردة المتلفة اما منصوبة مع أختها أو منصوبة وحدها أو ليست منصوبة كأختها والاحوال ثلاثة ويلزم على هذا الاعتراض سكوت المصنف عن الثانية منها وتعيينه بالتلف في الأولى والاتلاف في الثانية للاشارة الى استواء الحكم فيهما كما أشار اليه الهارح فهو من جناس الاحتباك فتأمل وأشار بقوله في يده أي الغاصب الى بيان ما عطف عليه الطرف بعده وبقوله أتلفه الى أن أتلف المذكور قبله مبني للفاعل خلافا لمن زعم خلافه فافهم (قوله أو أتلفه) أي أحدهما في يد مالكه خرج بيد مالكه ما لو أتلفه في يد غاصب فيلزم التلف درهمان كذا في شرح شيخنا وفيه نظر لانه ان كانت الفردة الأخرى باقية فالتلف كغاصب من غاصب فيلزم ما يلزم الأول والقرار عليه والأول طريق في الضمان وان كانت تلفت قبل غصب الثانية فلا يلزم التلف غير البرهين سواء كان هو الغاصب أو الذي أتلفها في يده فراجع وحرره (قوله والقيمة لها الخ) أشار الى أن القيد المذكور في الأولى معتبر في المسألتين بعدها أيضا فاعلم ما يومه اعتبار العطف المذكور في الثانية فتأمل (قوله واقتصر الرافعي في الأولى) وهي غصب الفردتين معا ومن كلامه يعلم أن ذكر الخلاف في الثانية والثالثة ليس في الرافعي ولا في الروضة فتأمل مع ما قبله (قوله وعبرا) أي الرافعي والروضة (قوله في الأولى) هو بفتح الهمزة بمعنى أن جريان الخلاف في الاتلاف في عبارة المصنف أولى منه في التلف الذي في الروضة وأصلها فلا اعتراض عليه في العدول عنهما وقيل بضم الهمزة بمعنى انه يقاس الاتلاف في الصورة الثانية على التلف في الصورة الأولى ولا حاجة اليه لأنه معلوم بل ولا يصح لأن المصنف عبر بالتلف في صورتين فكان حقه أن يقول ويقاس التلف في الثانية على التلف

(قول الشارح وهو نصف الثوب) راجع لقول المتن التالف (قول المتن غصبا) الأحسن غاصبale (قول الشارح وفي الثانية) أي بشقيها وجه قال في زوائد الروضة هو الأقوى بعد أن قال ان الأكثرين على الأول وعليه العمل وهذا الوجه الثاني قاسه الرافعي على ما لو أتلف أحدهما فردة وأتلف الآخر الأخرى يعني معا (قاعدة) اتفقوا على أنه لا يقطع اذا لم تبلغ قيمة أحدهما نصابا وان ضماها ذكر (تنبيه) ما ذكرته لك عن الروضة والرافعي قالا في الثانية والثالثة ولا ينافيه كلام الشارح لانه أراد بالثانية الاتلاف لأحدهما ما في يد الغاصب أو في يد المالك في واحدة ولها شقان

من أقصى القيم) وهو نصف الثوب (قلت) أخذنا من الرافعي في الشرح (ولو غصب خفين) أي فردى خف (قيمتهما عشرة فتلف أحدهما وزد الآخر وقيمته درهمان أو أتلف أحدهما) في يده (غصبا) له فأتلف عطف على غصب (أو) أتلفه (في يد مالكه) والقيمة لها والباقي ما ذكر (لزمه عناية في الاصح والله أعلم) وهي قيمة ما تلف أو أتلفه وارش التفريق الحاصل بذلك والثاني يلزمه درهمان قيمة ما تلف أو أتلفه وفي الثانية وجه ثالث انه يلزم خمسة قيمة كل منهما منضمنا الى الآخر واقتصر الرافعي في الأولى على الأول وزاد في الروضة فيها الثاني وزيد عليهما فيها الثالث عن التثمة وعبرنا في الثانية في شق الغصب بالتلف ويقاس به الاتلاف في الأولى (ولو حدث) في الغصب

في الأولى فتأمل (قوله يسرى الى التلف) منه خلط دراهم غصبا ولو من جماعة بدرهمه أو زيت غصبه كذلك برزته ولم يتميز فيهما فيلزمه مثل الدراهم والزيت لملكهما وخرج بخلط مالهو اختلط بنفسه فيصير مشتركا بين أصحابه ومنه مالهو كتب في الورق البياض فيملكه ويرم قيمته لملكه وأما نحو الكتابة منه فيلزمه رده ولا غرم عليه ان لم تنقص قيمته والا فيغرم أرش النقص فان تلف بالحو لزمه قيمته وعلى كل يلزمه أجره الكتابة ومنه مالهو بذر على بذر غيره فيملكه ويلزمه الاول مثل بذره وأجرة الارض لمستحقها كذا قالوا وفيه نظر اذ ليس البذر فعلا يسرى الى التلف فالوجه انه ان يتميز بذر الثاني أو نباته وكان هو المتعدي وجب قلعه ودفعه اليه فان لم يقلع فهو له وعليه مع الأول أجره الارض بالنسبة وان لم يتميز فالكل مشترك بينهما وعليهما أجره الارض كذلك وان تعدى الأول بالبذر فلم يستحق له قلعه بلا أرش نقص لتعديه فان لم يقلعه وبذر عليه فان يتميز لكل لصاحبه والا فهو مشترك وعليهما أجره الارض بالنسبة كما مر فراجع وحرر وتأمل (قوله بأن) الأولى كأن (قوله جعل الخ) خرج مالهو صار هريرة من غير قلعه فهو لملكه مع الارش كما لو تعفن خبز غصبه (قوله عصيدة) بخلاف مالهو جعله خبزا (قوله فكاتالف) فليس تالفا حقيقة فيملكه الغاصب ملكا مراعى فلا يجوز له التصرف فيه ولو بأكل حتى يرد بده وان خاف تلفه بالكلية خلافا لبعضهم بدليل ما صرح به شيخنا مر وغيره من امتناع الاكل من الكوارع للطبوخة وان جهلت أعيان ملاكها لأنهم معلومون فهي من الأموال المشتركة وما نقل عنه من أنها من الأموال الضائعة وأمرها لبيت المال لم يثبت عنه بل هو باطل لأنه يؤدي الى جواز أكل الظلمة أموال الناس بنحو طبخها ولا قاتل به وما نقل عن الحنفية من أنه اذا تصرف الغاصب في الغصوب بما يزيل اسمه ملكه كطبخ الحنطة وخبز الدقيق أنكره أصحابنا أشد انكار ونقل عن بعض الحنفية انكاره أيضا فراجع وقوله فيملكه الغاصب قال شيخنا مر عن والده نقلا عن الخادم ان كلام الأصحاب مفروض في التلى فقط لقطعهم بأنه لو جرح عبد اجراحة يقطع بموته بها ومات بها أنه باق على ملك ماله ويلزمه تجهيزه وانما يلزم الجراح قيمته فقط انتهى وفيه نظر واضح لأنه ان لم يكن البديدا فظاهر والا فيجب اختصاص هذا الحكم به أو بما يخرج عن الملكية بقتله نحو حمار وبغل أما ذبح نحو شاة وبعر فلا يسع القول ببقائه على ملك ماله وتقرير الغاصب قيمته لتضاعف الغرم فيه فالوجه ان الغاصب لا يملكه ولا يلزمه الارش نقصه فقط فتأمل وراجع (قوله ولو جنى الغصوب) أي في يد الغاصب فقط فالوجه قبل غصبه وبعده وبيع في الجنائتين واستغرقا قيمته لم يلزم الغاصب الارش الجنابة التي في يده فان تلف البدي في يد الغاصب عزم للمالك أقصى القيم فان أخذ المجنى عليه عند المالك أرشه من الغاصب رجع به على المالك وان أخذ المجنى عليه عند الغاصب أرشه من المالك رجع به على الغاصب (قوله لزم الغاصب تخليصه) وكذا يلزمه أرش العيب الحاصل بالجنابة عنده (قوله قيمته) أي وقت الجنابة وان كانت قبلها أكثر (قوله أقصى قيمته) وله أخذ بدل القيمة وهو للقيصولة وقول شيخنا مر

(نقص يسرى الى التلف بأن جعل الحنطة هريرة والسمن والدقيق عصيدة) (فكاتالف) لا شرافه على التلف فيضمن بده من مثل أو قيمة (وفي قول يرد مع أرش النقص) وفي ثالث يتخير بين الأمرين وفي رابع يتخير للمالك بينهما قال في الشرح الصغير وهو حسن ومالا يسرى الى التلف يجب أرشه وقد تقدم (ولو جنى الغصوب فتعلق برقبته مال لزم الغاصب تخليصه) لحصول الحناية في يده (بالأقل من قيمته وإنال) الذي وجب بالجنابة (فان تلف في يده غرمه للمالك) أقصى قيمته (وللمجنى عليه تقيمه)

(قول المتن فكاتالف) قال السبكي هذا القول مشكل يكاد يعكر على أصل الشافعي رضي الله عنه واختار الرابع (قول المتن وفي قول يرد) أي كما في التعيب التي يسرى الى الهلاك (قول المتن بالأقل) جزم هنا بذلك ولنا في جنائته اذا كان في يد المالك قول انه يفديه بالارش بالناس ما بلغ وعلل بأنه قد منع بيعه باختيار الفداء ولو سلم للمبيع لربما ظهر راغب وهذا المعنى مفقود في الغاصب فلذا اقتصر على الجزم بهذا قلت هذه طريقة للتولي وغيره أجرى الخلاف نظرا الى أن الغصب منع من جعل ذلك على المالك فكان الغاصب منع منه (قاعدة) من عيوب المبيع جنائيات الخطأ اذا كثرت وكذا العمد

ان لم يكن غرم له (وان يتعلق بما أخذه المالك) لانه بدل الرقبة (تم يرجع المالك) بما أخذه منه (على الغاصب) لانه أخذ بجناية في يده وقبل
الاخذ منه لا يرجع كما قاله الامام لاحتمال أن يرى المجنى عليه الغاصب فيستقر للمالك ما أخذه (ولو رد العبد الى المالك فبيع في الجناية يرجع
المالك بما أخذه) منه (المجنى عليه على الغاصب) لما تقدم (ولو غصب أرضا فنقل (٣٧) ترابها) بالكشط (أجبره المالك

على رده) ان بقي (أورد
مثله) ان تلف (واعادة
الأرض كما كانت) قبل
النقل من انبساط أو غيره
(وللناقل الرد وان لم يطالبه
المالك ان كان له فيه
غرض) كان دخل الأرض
نقص يرتفع بالرد أو نقله
الى مكان وأراد تفريغه
منه (والا) أي وان لم يكن له
في الرد غرض (فلا يرد
بلاذن في الأصح) والثاني له
رده بلاذن ان لم يمنعه المالك
(ويقاس بما ذكرنا حفر
البئر وطمها) فعليه الطم
بترابها ان بقي وبمثله ان
تلف بطلب المالك وله ذلك
وان لم يطالبه المالك ليدفع
عن نفسه الضمان بالسقوط
فيها الا أن يمنعه منه ولا
غرض له فيه غير دفع
الضمان فان كان له غرض
غيره فله الطم في الأصح
(واذا أعاد الأرض كما
كانت ولم يبق نقص فلا أرض
لكن عليه أجرة التسل
لمدة الاعادة) من الرد والطم
وغيرهما وان كان آتيا
بواجب ومعلوم أنه يلزمه
أجرة ما قبلها (وان بقي
نقص وجب ارشه معها)
أي مع الاجرة (ولو غصب

انه للحياولة ولو كان أمة حرم عليه وطؤها غير مستقيم (قوله الخ) كلامه يفيد أنه ليس للمجنى عليه
أن يطالب المالك قبل أخذه القيمة وهو كذلك نعم للمالك أن يغرم للمجنى عليه من غير مطالبة (قوله
وقبل الأخذ منه لا يرجع) عليه هو مستفاد من الترتيب ثم (قوله غصب أرضا) أي غصب ترابها
بأخذه لانفسها ولذلك لو لم تنقص بالأخذ فلا ضمان فيها (قوله ترابها) أي غير المسد بالزبل والافلا
يضمنه ولا يلزمه رده بل ولا يجوز الادفع نقص حصل في الأرض يز ون يردده (قوله بالكشط) قيد لأن
الحفر سيأتي وخرج به أخذ القمامات (قوله على رده) وان لم يكن له قيمة (قوله مثله) ان كان له
مثل موجود والزمه أرش نقص الأرض فقط كما في شرح الروض ويؤخذ منه أنه لا يضمن قيمة التراب
لو كان له قيمة وهو ما يشعر به كلام الأسنوي (قوله كما كانت) فلو احتاجت الى تراب آخر لنقص بها
وجب عليه تحصيله ان لم يمنعه المالك والامتنع ولزمه أرش نقص الأرض (قوله من انبساط) ان لم
يمنعه المالك منه (قوله يرتفع بالرد) أي ولم يبرته المالك منه (قوله الى مكان) أي غير نحو موات
(قوله وأراد تفريغه الخ) أي ولم يجد نحو موات يردده اليه وان لم يكن في طريقه حيث كان أسهل من الرد
(قوله فلا يردده) أي ولا يضمنه بل للمالك أن يكافئه بقله اذا أعاده (قوله الا أن يمنعه) ويمنعه يراوان لم توجد
صيغة ابراء خلافا لما في النهج وكذا لو كان غرضه دفع نقص في الأرض ومنعه المالك من الطم فانه يبرأ
أيضا (قوله دفع الضمان) أي بالسقوط كما ذكره الشارح أو بالنقص كما مر (قوله غيره) أي غير الضمان
كالتمريض فيما تقدم (قوله فله الطم) أي وان منعه المالك واغتفر جعل ما هنا قبضا لما في الذمة للحاجة
(تنبيه) لو شق الثوب أو كسر الاناء أو جرح العبد لم يجبر على الرقي والاصلاح والمعالجة وفارق الأرض
بما مر لأنها غير منصوبة ولو خصى العبد لزمه قيمته أو وقع الاتلاف بأفة لم يلزمه شيء لزيادة قيمته به (قوله
ونحوه) أي من الأدهان قال شيخنا مر واللين منها أو مثلها ولو تنجس الزيت ونحوه لزمه رده وغرم مثله
كما في العصور اذا تخمر (قوله دون قيمته) أي دون قيمة ما بقي منه (قوله أقل من نصف درهم) فيلزمه تمام
نصف درهم (قوله فلا أرش) ويغرم نقص العين فقط ولو غصب عصيرا أو ماء فأغلاه فنقصت قيمته لزمه
الأرش أو مع عينه لزمه مثل الذاهب مع أرش نقص قيمة الباقي ان كان أو عينه فقط فلا شيء لأن الذاهب منه
مائة لا قيمة لها بخلاف الدهن كما مر هكذا ذكره في شرح النهج وشرح شيخنا وغيره والمراد منه صورة خاصة

اذا لم يرب وحيث قد يضمن الغاصب أرش هذا العيب أيضا (قول الشارح ان لم يكن غرم له) أي ان لم يكن قد
وقع منه تخليصه قبل تلفه فضمن له للمجنى عليه ولا يصح عوده الى المالك لما يلزم عليه من فساد عبارة النهج
وان أردت ايضاح ذلك فراجع الأسنوي وغيره من كتب المذهب والظاهر ان الحكم كذلك لو كانت
العين باقية ولكن كان الغاصب سلمها للمالك (قول الشارح وقبل الأخذ منه الخ) هذا الحكم يستفاد من
تعديل المصنف ثم (قول الشارح لما تقدم) عبارة الأسنوي لأن سبب البيع وهو الجناية مضمون (قول المتن
وان لم يطالبه) قال الأسنوي بل لو منعه (قول المتن فلا يردده بلاذن) علله الرافعي بأنه تصرف في المكان والتراب
بغير اذن مالكة (تنبيه) لو خالف ورد كلفه المالك النقل (قول الشارح ان لم يمنعه) أي فعالة المنع لارد
فيها جز ما لأن القرض إقفاء القرض (قول الشارح ولا يجبر الخ) نظير ذلك خصاء العبد اذا زادت به قيمته
(قول الشارح بزيادة قيمته) الضمير فيه راجع لقول المتن يردده

زيتا ونحوه وأغلاه فنقصت عينه دون قيمته رده ولزمه مثل الذاهب) منه (في الأصح) ولا يجبر بقصه بزيادة قيمته والثاني قال يجبر بها
لحصولها بسبب واحد (وان نقصت القيمة فقط لزمه الارش وان نقصت غرم الذاهب ورد الباقي مع ارشه ان كان نقص القيمة أكثر) من نقص
العين كما اذا كان صاعا يساوي درهما فرجع بالأغلاء الى نصف صاع يساوي أقل من نصف درهم فان لم يكن نقص القيمة أكثر فلا أرش وان

لم تنقص واحد منهما فلا شيء غير الرد (والأصح أن السمن لا يجبر نقص هزال قبله) فيها إذا غصب بقرة مثلاً سمينة فهزلت ثم سمنت عنده لأن السمن الثاني غير الأول وقائل (٣٨) الثاني بقيمة مقامه (و) الأصح (أن تذكر صنعة نسيها يجبر النسيان) لها

لأنه لا يعد متجددا عرفاً والثاني يقول هو متجدد كالسمن وللغنى أن النسيان والتذكر عند الغائب (وتعلم صنعة) عنده (لا يجبر نسيان أخرى) عنده (قطعا) وإن كانت أرفع من الأولى (ولو غصب عصيرا فتخمر ثم تخلل) عنده (فالأصح أن الحل للمالك) لأنه عين ماله (وعلى الغاصب الأرض إن كان الحل أنقص قيمة) من العصور لحصوله في يده فإن لم ينقص عن قيمته فلا شيء عليه غير الرد والثاني يلزمه مثل العصور لأنه بالتخمر كالتلف والحل قيل للغاصب والأصح أنه للمالك لأنه فرع ملكه (ولو غصب خمرًا فتخللت) عنده (أو جلد ميتة فذبحه فالأصح أن الحل والجلد للمنصوب منه) لأنهما فرع ما اختص به فيضمنهما الغاصب إن تلفا في يده والثاني هما للغاصب لحصول المالية عنده والثالث الحل للمنصوب منه والجلد للغاصب لأنه صار مالا بفعله والرابع عكسه لأن الجلد يجوز للمنصوب منه أصلاً بخلاف الخمر (فصل) (زيادة المنصوب

وهي ما لو لم تنقص قيمته بعد الإغلاء عن قيمته قبله كان غصب رطل عصير قيمته درهم فأغلاه فنقص عن الرطل مع بقاء قيمته على كونها درهما فلا يلزمه مثل الذهب فراجعه قال شيخنا ويؤخذ من العلة أنه لو كان للذهب قيمة لزمه مثله وفارق عدم ضمان الذهب هنا ضمانه للبائع في الفلس بأن للفلس شريك بالزيادة فالولم تضمنه لأجفنا بالبائع والزيادة هنا كلها للمالك كذا ذكره بعضهم فراجعه (قوله إن السمن) بكسر السين وفتح الميم وإن أفرط ومثله الحسن (قوله سمينة فهزلت) وعكسه كذلك كمالو غصبها هزيلة فسمنت سمنا تنقص به القيمة فيلزمه أرش على المتمد (قوله ثم سمنت) ولو تبدد الهزال والسمن ضمن نقص الكل قاله شيخنا وفيه نظر لأن فيه تضاعف الغرم بوصف واحد (قوله عنده) ليس قيدا وإنما ذكره لأنه محل نزه الجبر (قوله وإن تذكر صنعة نسيها يجبر النسيان) وخرج بتذكرها تعامها بمعلم فإن كان عند الغاصب جبر والا فلا والسكلام في صنعة جائزة والا كغناء فلا يحتاج إلى جابر ومثل تذكر الصنعة فيما ذكر عود نحو الشعر والوبر والصوف والسن وزوال المرض نعم إن كان نحو الشعر الأول له قيمة ضمنه (قوله عند الغاصب) ليس قيدا بل تذكرها عند المالك جابر أيضا على المتمد وحيث قيل بالجبر فيرجع بما كان دفعه للمالك في مقابلتها (قوله وتعلم صنعة) ولو يعلم لا يجبر نسيان صنعة أخرى (تنبيه) كبر العبد تنقص يضمن أرشه (قوله ثم تخلل) فقبل التخلل يجبر رده على ما تقدم أواراقته وعلى كل غرم مثل العصور إن غصبه منه فإن تخللت رجع فيه ولزمه رد الحل مع نقص أرشه عن العصور إن كان (قوله إن الحل للمالك) ومثله فرخ بيض غصبه ونبات بذر كذلك وفقر نسجه وقياس مامر في الحل أنه لو تنقصت قيمة النبات مثلا عن قيمة البذر لزمه أرش نقصه ولو وجب لحل البذر أجرة فقياس مامر في فرع غلط الوكيل لزومها للغاصب (قوله خمرًا) ولو غير محترمة وإن لزمه إراقته ولم يفعل (قوله لأنهما فرع ما اختص به) أي أصالة أو غالباً فلا يرد غير المحترمة كما تقدم كذا قاله شيخنا وهو لا حاجة إليه فتأمل

(فصل فيما يطرا على المنصوب) (قوله وغير ذلك) كثر ويقدر وكشي لحم ونسج غزل (قوله لتعديه) أي بالفعل وإن لم يكن متعدياً وبذلك فارق جعل الفلس شريكاً للبائع كما مر (قوله تكليفه) وإن لم يكن للمالك غرض وللغاصب الرد بلا طلب إن كان له غرض نعم إن كان غرضه البراءة وأبرأه المالك امتنع عليه الرد ولا حاجة لمنع المالك مع الإبراء خلافاً لما يرويه كلام المنهج ولا يكفي المنع هنا من غير إبراء بخلاف مامر في الحفر لأن المبرأ منه هنا محقق (قوله النقرة) هي اسم للفضة مطلقاً والمضروب عنها وقد يطلق على قدر معين كقولهم في كتب الأوقاف درهم نقرة وقد ضبط أنه يساوي ثلاثة عمامة من الفلوس النحاس

(قول المتن نقص هزال) أشار بهذا إلى أن السمن المفرط الذي لا يحصل بزواله نقص غير مضمون نعم لو سمنت عند الغاصب بهذا السمن ردها ولا شيء عليه قاله ابن الرفعة لأنه لا يعد نقصاً (قول المتن وأن تذكر الخ) أي وكذا تعلمها (قول المتن ولو غصب الخ) مثله في الحكم وجريان الخلاف ما لو فرخ البيض ونبت البذر وأعلم أن الخنفية يقولون إذا تصرف الغاصب بما يبطل اسم الأول ملكه نحو طحن الخنطة وخبز البقيق وأصحابنا يشكرون ذلك أشد إنكار (قول الشارح والأصح أنه للمالك) هنا بشكل على ترجيح السبكي إن المهرسة للغاصب فيما سلف ويمكن الجواب عنه (قول الشارح لأنهما فرع الخ) أنما يصح في الحرمة المحترمة (قول الشارح بخلاف الحر) أنما يصح في غير المحترمة (فصل في زيادة المنصوب الخ) (قول المتن وللمالك تكليفه) أي وإن لم يكن له غرض

(قول)

إن كانت أرباحاً كقصارة) للتوب وطحن للخنطة وغير ذلك (فلا شيء للغاصب بسببها) لتعديه بها (وللمالك تكليفه رده كما كان إن أمكن) كان صاغ النقرة طلياً أو ضرب النحاس أماناً

(وله) (أرض النقص) ان
 نقصت قيمته بالزيادة عما
 كانت عليه قبلها فيلا يمكن
 رده أو نقص عما كان
 فيما يمكن رده ورده (وان
 كانت عينا كبناء وغراس
 كلف القلع) لها من الارض
 واعادتها كما كانت وأرض
 نقصها ان كان مع أجره
 المتل (وان صبغ)
 الغاصب (التوب بصبغه)
 الحاصل به فيه عين مال
 (وأمكن فصله) منه (أجبر
 عليه في الاصح) كفاي قلع
 الغراس والثاني قال يضيع
 بفصله بخلاف الغراس
 (وان لم يمكن) فصله (فان
 لم تزد قيمته) أي التوب
 بالصبغ (فلا شيء للغاصب
 فيه وان نقصت لزمه الارش)
 لحصول النقص بفعله
 (وان زادت) بالصبغ
 (اشتركا فيه) أي التوب
 بالنسبة فاذا كانت قيمته
 قبل الصبغ عشرة وبعده
 خمسة عشر فلصاحبه
 الثلثان وللغاصب الثلث
 وان كانت قيمة صبغه
 قبل استعماله عشرة وان
 صبغه تمورها فلا شيء له
 (ولو خلط المصوب بغيره
 وأمكن التمييز) كحفظه
 بيضاء بحمراء أو بشعر
 (لزمه) التمييز (وان شق)
 عليه (فان تضر) كان خلط
 الزيت بالزيت (فالمذهب
 أنه كالتلف

وسياتي في الوقف (قوله وله) أي المالك على الغاصب أرض النقص مع أجره المتل (قوله بالزيادة) أما
 النقص بالرد فلا يضمنه ان وجد طلب من المالك أو غرض من الغاصب والاضمنه أيضا (قوله كبناء
 وغراس) أي من مال الغاصب وكذا البئر (قوله كلف القلع) لحديث ليس لعرق ظالم حق وفي النهاية
 جواز تسوين عرق واضافته للغاصب قلعهما قهرا على المالك ولا يلزمه اجابة المالك لو طلب الابقاء بالجره
 أو التملك بالقيمة والمالك قلعهما قهرا على الغاصب بلا أرض لعدم احترامهما عليه فلو قلعهما أجنبى لزمه
 الأرض ولو كانا من مال المالك امتنع قلعهما الا بطلب المالك فيجب مع أرض نقص الأرض ولو كانا لأجنبى
 فله حكم مالك الأرض فيما مر (قوله واعادتها) منه علم وجوب التوبة (قوله أجبر عليه) وان لزم عليه
 الحسارة والضياح والغاصب قلعه قهرا كما مر فلو تراضيا ببقائه فهما شريكان (قوله بالصبغ) بكسر
 الصادعين ماصبغ به وبفتحها الصنعة وكلام الشارح في الأول وان انضم اليه الثاني لاني الثاني وحده
 لانه فعل الغاصب وهو هدر كما يأتي (قوله اشتركا فيه) أي مجاورة هذا بصبغه وهذا بثوبه وعليه لو كانت
 الزيادة بارتفاع سعر أحدهما فهي لصاحبه أو بسبب الصنعة وزعت عليها كما مر أو نقص سعر أحدهما
 لا بفعل الغاصب فلا شيء فيه ولا يصح أن يبيع أحدهما ماله لثالث ولو باعاه له معاصح ويلزم الغاصب اجابة
 الآخر ان طلب البيع دون عكسه كما يجبر على تسليم الثوب لصاحبه لو تنازعا ولو كان الصبغ من مالك الثوب
 فالكل له وله تكليف الغاصب فصله وله منعه منه وعليه الأرض لو نقص أو من مالك آخر اشتركا كما مر ولهما
 منعه من الفصل وعليه الأرض لو نقص وليس لأحد منهما فصله بغير اذن الآخر (تنبيه) أفهم تسميره بصبغه اعتبار
 فعله فلو طيرت الريح ثوبا فان صبغ بصبغ آخر اشتركا فيه ولا يكلف أحدهما بيعا ولا فصلا ولا أرض نقص ولو
 استأجره لصبغ ثوب بقدر معين فوقع بالدين بغير علمه فان صبغ زيادة عليه اشتركا فيه أيضا (قوله فلا شيء له) أي
 في التوبة وان زادت قيمة الثوب به (قوله ولو خلط المصوب بالخر) قال شيخنا الرملي أو اختلط عنده لأن هذا مما
 لا يسرى اليه التلف كذا ذكره عنه وهو مخالف لما يأتي فربا ان اختلاطه بغير فعله يجعله مشتركا بين ملاكه
 فراجع (قوله بغيره) سواء بمال الغاصب أو غيره من مفسوب آخر أو غيره (قوله لزمه التمييز) وان شق لكاه
 أو بعضه (قوله بالزيت) أو بالشيرج وكالزيت كل مثلي كالحبوب والبراهم على الاعتماد بخلاف المتقوم فلا
 يأتي فيه ذلك بدليل وجوب الاجتهاد في اشتباه شاته بشاة غيره وفي اختلاط حمام البرجين قاله شيخنا الرملي
 (قوله كالتلف) أي من حيث تعلق بدله بغيره ويمتنع عليه التصرف فيه الى رد بدله كما مر نعم لو ميز من
 الخلوط بمثله قدر المصوب جاز له التصرف في باقيه كذا قاله شيخنا ولو تضر ملكه للمصوب كتراب وقف
 خلطه بسرجين وجعله آجرا وجبرده للناظر وغرم مثل التراب لان السرجين يستهلك بالنار ولو خلط
 مفسوبين باذن مالكهما أو اختلطا لا بفعله فهو مشترك بين المالكين وليس لأحد منهما أخذ شيء منه بلا
 رضا الآخر وليس للغاصب تقديم أحدهما بل ما يأخذه أحدهما باق على الشركة ولهما قيمته بنسبة الأجزاء لا

(قول المتن وأرض النقص) جعله الاسنوي منصوبا عطفًا على الرد (قول المتن كلف القلع) لحديث ليس
 لعرق ظالم حق (قول المتن أجبر عليه في الاصح) وان لزم على ذلك الحسارة والضياح (قوله للغاصب قلعه
 قهرا وان نقص الثوب ولو تراضيا على الابقاء فهما شريكان) (قول الشارح قال يضيع) وقال أيضا الغراس يضر
 في المستقبل بمقتضى انتشار عروقه وأغصانه بخلاف هذا (قول المتن فلا شيء) قال السبكي به تعلم ان حكم
 الاصحاب بأن الصبغ عيب اعماه وعند زيادة القيمة (قول المتن وأمكن التمييز) لو أمكن التمييز لبعض كلف
 به أيضا (قول المتن فالمذهب انه كالتلف) لو خلط الزيت بالشيرج مثلا فهو تلف لبطان خاصته وقيل يأتي
 فيه القول بأنه يكون شريكا كما لو خلط بالجنس واعلم ان السبكي رحمه الله اعترض القول بجعله هالكا واستشكاه

خلطه بمثله أو أجود أو أردأ (٤٠) (قوله) أي المنصوب منه (تقريره) أي الغاصب (والغاصب أن يعطيه من غير المخلوط) ومن

المخلوط بالمثل أو الأجود دون
الأردأ الآن يرضى به فلا
أرث له والطريق الثاني
قولن أحدهما هذا والثاني
يشتركان في المخلوط والمنصوب
منه قدر حقه من المخلوط
وقيل إن خلطه بمثله اشتركا
والا فكالتلف هذا مافي
أصل الروضة وفي الشرح
ترجيح طريق القولين
(ولو غصب خشبة وبني
عليها أخرجت) وردت
إلى مالكها أي يلزمه ذلك
وأرث نقصها إن نقصت مع
أجرة المثل فإن عفت
بحيث لو أخرجت لم
يكن لها قيمة فهي
كالتلف (ولو أدرجها في
سفينة فكذلك) أي يلزمه
إخراجها وزدها إلى مالكها
وأرث نقصها مع أجرة
المثل (الا أن يخاف) من
إخراجها (تلف نفس
أو مال معصومين) بأن
كانت أسفل السفينة وهي
في لجة البحر فيصير المالك
إلى أن تصل الشط ويأخذ
القيمة للحياولة ومن غير
المستثنى أن تكون السفينة
على الأرض أو مرصاة
على الشط أو تكون
الخشبة في أعلاها أولا
يخاف تلف ما ذكره وخرج
بالمعصومين نفس الحربى
وماله (ولو وطئ) الغاصب
الامة (المنصوبة علما

القيمة ويحبر صاحب الأردأ عليها دون عكسه وإذا باعها قسم ثمنه بنسبة القيمة لا الأجزاء (تنبيه) قال
شيخنا الرملى لوجهل أرباب الاموال بأن لم يعلم لها مالك فمال ضائع أمره ليت المال وأما نحو الأكارع
المأخوذة في المكوس الآن فالوجه تحريمها ولو لمطبوخة وان لم يعلم عين مالكها لانه معلوم كحاضر (قوله) ان
يعطيه الخ) ويحبر المالك على القبول في غير المخلوط وفي المخلوط بالمثل أو الأجود لا بالأردأ لتوقفه على رضاه
كما ذكره وهل يحبر الغاصب على ما يطلبه المالك ولو من الأردأ ينبغي نعم لخروج الغاصب من الأثم مع رضاه
بدون حقه في الأردأ راجعه (قوله قولن) وفي نسخة قولان وهو المناسب أو الواجب (قوله) وقيل إن خلطه
الخ) قال الأسنوى ٥٠٠ قول قيل انه منصوص وقال شيخنا هو طريق قاطع أو مقصود فقوله هذا مافي أصل
الروضة دفع للاعتراض على تعبيره فيه بغيره وعلى حمله المذهب على طريق القطع تأمل (قوله) أخرجت من
البناء لبقاء ملكها وقال أبو حنيفة يملكها الغاصب ويغرم بدلهما وشمل وجوب إخراجها ما لو غرم عليه
أضعاف قيمتها أو أنهدم منه الجدار نعم إن خيف تلف الجدار ولو بالهدم أو تلف معصوم ولو للغاصب لم يجب
إخراجها وسيأتي في فرع ٥٠٠ قال الماوردي لو أدرج حجر منصوب في منارة مسجد نقصت وعليه غرم نقصها
للمسجد وإن كان هو المتطوع بالبناء لأنها خرجت عن ملكه بينائها للمسجد اه فانظره مع ما قبله وما بعده
الآن يحمل على هدم ما جاور الحجر منها فراجع (قوله) لم يكن لها قيمة) أي ولو تافهة كما مر في الماء ويلزمه
مثلا (قوله) الا أن يخاف الخ) يمكن رجوعه لمسألة الجدار فجعله في المنهج من زيادته فيها فيه نظر (قوله) تلف
نفس) المراد به ما يخشى منه ولو بالتوهم محذور تيمم (قوله) أو مال) أي ولو للغاصب ومنه السفينة بالفرق
كما ذكره الشارح أو بتكسر الواحها بخلاف ما يتلف بنفس إخراجها من أجرة من يخرجها أو تفصيل الواح
السفينة أو كسر مجاورها منها ولعل هذا هو المراد بقولهم ولو تلف من مال الغاصب على إخراجها أضعاف قيمتها
كما مر فلا ينافي ما قبله وهو واضح فتأمل وحرره (قوله) إلى أن تصل الشط) أي شط أقرب مما تأن فيه ولو غير
مقصده (قوله) ويأخذ القيمة للحياولة) في هذه وما قبلها للبناء عليها ومحلها أن أخرجت ولها قيمة كما مر
والافهى للفيصوله كما مر في المال أيضا (قوله) نفس الحربى وماله) قال شيخنا الرملى ومثله المرتد وتارك
الصلاة بعد أمر الامام والزاني المحسن ولورقيقا كأن التعجب بدار الحرب بعد زناه واسترق ولم ير أع تلف
الحربى بنحو غرق لانه ليس تعذيبا في فروع ٥٠٠ نصب خيطا وخط به شيئا فان بلى وجبت قيمته والاوجب
نزعه ورده الامن حيوان محترم يخشى من نزعه منه ولو محذور تيمم فان كان الخط آدميا ياذنه فالقرار عليه
ولو وقع دينار في بحيرة أو فصيل في بيت وتغنى الإخراج الا بالكسر أو الهدم فعل ولا غرم لصاحبه ان فرط
فان فرط الآخر فعليه الغرم فان فرط فاعليه ما معا سواء ولو أدرج في بيت بهيمة رأسها في قدر لم تذبح ولو ما كولة
بل تكسر القدر وفي التفريط مأمور ولو ابتلعت بهيمة شيئا لم تذبح كما مر ثم ان فسد بالابتلاع لزمه قيمته
للفيصوله والا فلا للحياولة وفي التفريط مأمور ولو غصب لؤلؤة ودجاجة فابتلعها يقال له ان ذبحت الدجاجة

وقال كيف يكون التعدي سببا للملك وساق أحاديث جملة واختار ان ذلك شركة بينهما كالتوب المنصوب قال
وفتح هذا الباب فيه تسليط الظلمة على ملك الاموال بخلطها (قول الشارح يشتركان) أي كما لو اختلط بنفسه
أو خلطاه برضاهما (قول الشارح) والمنصوب منه قدر حقه) أي باعتبار القيمة لكن لا يجوز قسمة عين الربوى
على نسبة القيمة لانه ربا ولو دفع اليه الغاصب قدر حقه عند خلطه بالأجود وجب عليه القبول (قول المتن
أخرجت) أي خلافا للحنفية حيث قالوا يملكها ويغرم قيمتها لنا حديث على اليد ما أخذت وحديث ليس
لغرق ظالم حق (قول المتن الا أن يخاف الخ) ظاهر اطلاقه ولو ترجعت السلامة (قول المتن معصومين) ولو
لغاصب (قول الشارح كأن قرب) أي اذا كان يظن ان النصب يبيع الوطء أمالوظنها زوجته أو أخته فلا يحتاج

(وفي الحالين يجب المهر الآن تطاوعه) في الوطء (فلا يجب على الصحيح) كالزانية والثانية قال هو السيد هافلايسة طواعيتها (وعليها الحدان علمت) حرمة الوطء فان جهلتها فلا حد ولو كانت بكر افعليه مهر بكر أو أرش (٤١) البكارة مع مهر ثيب وجهان أحدهما

الثاني (ووطء المشتري من الغاصب كوطئه في الحد والمهر) فان علم حرمة الوطء حدوان جهلها بجعل كونها مفصولة مثلاً فلا حد وعليه للمهر الا أن تطاوعه وأرش البكارة (فان غرمه) أي المهر (لم يرجع به على الغاصب في الاظهر) لانه مقابل فعله والثاني يرجع به عليه في حالة الجهل بكونها مفصولة لانه غره بالبيع والخلاف جار في أرض البكارة فلا يرجع به في الاظهر (وان أجبل) الغاصب أو المشتري منه (علماً بالتحريم) للوطء (فالولد رقيق) للسيد (غير نسيب) لانه من زنا (وان جهل) التحريم (فحر نسيب) للشبهة بالجهل (وعليه قيمته يوم الانفصال) حياً للسيد (ويرجع بها المشتري على الغاصب) لانه غره بالبيع له وان انفصل ميتاً بغير جناية فلا قيمة عليه أو بجناية فعلي الجاني ضمانه وللمالك تضمين الغاصب ويقاس به المشتري منه ويقال مثل ذلك في الرقيق الانفصل ميتاً بجناية وفي ضمان الغاصب له بغير جناية وجهان أحدهما نعم لثبوت اليد عليه تبعاً

غرمناك أرضها والا غرمناك قيمة الثلثة وتقدم بعض ذلك في موضع آخر (قوله يجب المهر) ويتعدد بتعدد الوطء كما سيأتي في محله حيث علم في الكل أو البعض أو دفعه كذلك أو اختلقت الشبهة وأمكن هنا (قوله الآن تطاوعه) ويصدق هو في عدم الكراهة على المتمدن وقال مالك وأبو حنيفة بهم لزوم مهر السكره (قوله فلا يجب) أي المهر وأما أرش البكارة فيجب مطلقاً ولو باذن السيد (قوله كالزانية) يقتضي عدم وجوب المهر لو طاعته جاهلة بالتحريم وليس كذلك فالصواب أن يقال لانها زانية (قوله بكر) أي وأزال بكارتها والا كالفوراء فالواجب مهر بكر غوراء (قوله أحدهما الثاني) وهو مهر ثيب وأرش بكارة وهو المتمدن ومثلها المجني عليها ويجب مهر بكر بلا أرش في النكاح الفاسد ومهر بكر وأرش بكارة في البيع الفاسد فله يتضاعف غرم البكارة لما مر في بابها قال بعضهم ويتكرر الغرم أيضاً محرم قتل صيداً مملوكاً فيلزمه الجزاء لحق الله وقيمه للمالك كما مر في الحج وفي ووطء الولد زوجة أبيه لانه يلزمه مهر لها ومهر لأبيه لتفويت البضع عليه فراجع (قوله بجعل كونها مفصولة) وكذا بنحو قرب العهد كما مر (قوله وعليه للمهر) أي المتقدم وهو مهر ثيب مع أرش البكارة كما في شرح شيخنا ونقل عنه وجوب مهر بكر لانه من البيع الفاسد كما تقدم واعتمد شيخنا الأول وخص ما في البيع الفاسد بغير المشتري من الغاصب اذ من المرجحات ذكر الشئ في بابها وهو ظاهر لان اليد للترتبة على يد الغاصب لما حكم النصب كما مر (قوله والخلاف الخ) ويمكن دخوله في كلام المصنف ولعل الشارح مشى على ما هو الظاهر من عبارته (قوله وعليه قيمته) وان أذن له في الوطء كالمهر (قوله ويرجع بها المشتري على الغاصب) قال شيخنا الرمي بخلاف التهب من الغاصب فلا يرجع (قوله أحدهما نعم) المتمدن انه لا ضمان لعدم تحقق حياته (قوله ويضمنه) أي يضمن الغاصب والمشتري منه الرقيق الميت بلا جناية على الوجه المرجوح كذا قاله شيخنا ولا يبعد رجوعه لضمانه مع الجناية أيضاً لان الحكم فيه كذلك وهو الوجه (قوله ويقاس به المشتري منه) أي فيضمنه بعشر قيمة أمه قال العلامة البرلسي وهذا يخالف ما مر في الشراء الفاسد من أن المشتري يضمنه بالأقل من قيمته لو انفصل حياً والفرقة قال شيخنا والمتمدن ما هنا ويخص ما مر بغير المشتري من الغاصب كما مر وعلم مما ذكر أن ضمان الغاصب والمشتري منه للمالك إنما هو من حيث الرق فهو بعشر

إلى شرط (قول المتن الآن تطاوعه) قال الاسنوي اذا كانت جاهلة بالتحريم وجب المهر اه وبعبارة الكتاب تشر بخلافه الآن يقال ما قاله الاسنوي من أن قوله ان علمت قيد في الحكمين قبله (قول الشارح فلا يسقطه) أي كما لو أذنت في قطع يدها وأجيب بأن المهر يتأثر بها كما لو ارتدت قبل الدخول (فرع) لو زعمت الموطوءة الاكراه وأنكر الزاني فقولان في المصدق منهما كما لو اختلف صاحب الدابة وراكبها (قول الشارح أحدهما الثاني) صحح السبكي مهر بكر وأرش بكارة وقال قد صححه الرافعي في ووطء المشتري شراء فاسداً وهذا أولى وهو متجه لانه استمتع ببكر وأزال البكارة فلا يتدخل الاخلان كالأجرة مع أرش الثوب الناقصة بالاستعمال ونبه على أنه اذا زالت البكارة قبل استكمال الحشفة ينبغي أن يجب مهر ثيب والأرش قطعاً وانه لو كانت غوراء قدخلت الحشفة قبل الإزالة ينبغي أن يجب مهر بكر غوراء مع الارش قطعاً لثبوت اليد الخ وبهذا فارق الحر الانفصل ميتاً بغير جناية (قول الشارح ويقاس به المشتري منه) هذا يشكل عليه قولهم في باب المضمون بالشراء الفاسد ان المشتري فيه يضمن في الولد الحر النازل بجناية ميتاً الأقل من قيمته لو انفصل حياً والفرقة (قول الشارح في الجناية عليه) أي سواء كان حراً أم عبداً هكذا ينبغي أن يفهم

لاما ويقاس به المشتري منه ويضمنه بقيمته يوم انفصاله لو كان حياً

(٦ - (قليوبي وعميرة) - ثالث)

ويضمنه الجاني بعشر قيمة أمه وضمان الحر على الجاني بالفرقة عبداً أو أمة وتضمن المالك في الجناية عليه للغاصب بعشر قيمة أمه ويقاس به

للمشتري منه وسيأتي في باب الجنائيات ان الغرة تحملها العاقلة وكذا بدل الجنين الرقيق المحني عليه تحمله العاقلة في الاظهر (ولو تلف الغنوب عند المشتري وغرمه) للمالك (لم يرجع) بما غرمه على الغاصب وانما يرجع عليه بالثمن وعن صاحب التقريب انه يرجع من المهرم بما زاد على الثمن (وكذا لو تعيب عنده) باقاة (٤٢) لا يرجع بارشه الذي غرمه على الغاصب (في الاظهر) لأن التعيب باقاة من ضمان

للمشتري كما لو عيبه (ولا يرجع) عليه (بغير منفعة استوفاه) كالسكنى والركوب والبس (في الاظهر) لانه استوفى مقابله ومقابل الراجح في المسائل الثلاث يقول غره بالبيع (ويرجع) عليه (بغير ما تلف عنده) من منفعة غير استيفاء (وبارش نقص) بالمهمة (بنائه وغراسه اذا نقص) بالمعجمة من جهة مالك الارض (في الاصح) لانه غره بالبيع والثاني في الاولى ينزل التلف عنده منزلة اطلاقه في الثانية يقول كانه بالبناء والغراس متلف ماله (وكل ما لو غرمه للمشتري يرجع به) على الغاصب عما ذكر (لو غرمه الغاصب) ابتداء (لم يرجع به على المشتري) لان القرار عليه (ومالا فيرجع) أي وكل ما لو غرمه للمشتري لا يرجع به على الغاصب عما ذكر لو غرمه الغاصب ابتداء يرجع به على المشتري (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (وكل من أنبت يده على يد الغاصب) غير للمشتري

القيمة مطلقا سواء الحر والرقيق فافهم (قوله تحملها العاقلة) قال شيخنا الرملي ولا يفرم الواطي حتى يأخذها فراجعه (قوله بما زاد على الثمن) لعل مع الرجوع بالثمن وقيل بما زاد فقط (قوله منفعة) ومثلها الثمرة وكسب العبد والنتاج فلا يرجع بغير ما استوفاه من ذلك ولا يرجع بالمنفعة مطلقا ولا بخراج الارض فلو علم الشارح كان أولى (قوله ومقابل الراجح) لم يقل مقابل الاظهر لان من جملة المقابل ما مر عن صاحب التقريب (قوله اذا نقص) بالصاد للعجمة كما ذكره ولعله ادفع التكرار في كلام المصنف بقوله بارش نقص أول دفع توهم وجود النقص فيه مع بقاءه وهو غير مستقيم ولو جعل بالصاد قيداً في النقص لكان محيياً ويلزم بها كونه بغيره من البناء وقيل الغراس فتأمل (قوله وكل ما لنخ) تكسب كل موصولة بالاضافة الى ما ان كانت ظرفية والاففصولة كما في رسم المصنف هنا (قوله عما ذكر) كقيمة ولو بمنفعة لم يستوفها (قوله لا يرجع به على الغاصب عما ذكر) كالمهر وقيمة العين ومنفعة استوفاه (قوله يرجع به) نعم لو اعترف الغاصب بالملك للمشتري لم يرجع لانه غير ظالمه ولو زوج الغاصب الأمة فمات عند الزوج لم يضمن قيمتها ان ماتت بغير الولادة كما مر (قوله في الرجوع وعدمه) أي لا في الاستقرار وعدمه كما تقدم بقوله والايدي النخ

﴿ كتاب الشفعة ﴾

لما أخذ فيها للشفيع قهر اعلى للمشتري فذكرت عقب الغصب وهي باسكان الفاء وحكي ضمها لغة الضم من الشفع ضد الوتر لضم أحد النصيبين الى الآخر أو من الشفاعة لان الاخذ في الجاهلية كان بها أو من الزيادة والتقوية وشرعاً ما سجد كره (قوله في الاصل) يقابله التابع الآتي بمعنى محل ورودها (قوله أن يكون النخ) أي ما يذ كر في ذلك لان المصدر الذي هو الكون ليس هو المحل (قوله فيثبت لشريكه) وان استأذنه قبل البيع وامتنع وما ورد بما يخالف ذلك مؤول (قوله قهراً) ظاهر كلامه انه راجع الى ثبت لا لما بعده وهو خلاف ما ذكره بقوله حق تملك قهري يثبت للشريك القديم على الشريك الحاد في ملكك بغرض حيث قالوا يجوز في قهري الرفع صفة لحق والجر صفة لملك ويمكن تأويل كلام الشارح ليرجع اليه (قوله هو مسمى الشفعة شرعاً) ولذلك الحق ثلاثة أركان أخذ وما أخذ منه وما أخذ وأما الصيغة فاعانجب

(قول المتن لم يرجع) لان للبيع بعد القبض من ضمان المشتري (قول المتن في الاظهر) على ابن مريج مقابله بأن ضمان العقد يوجب ضمان الجملة ولا يوجب ضمان الاجزاء على الانفراد واحتج بأن البيع لو تعيب قبل القبض فليس للمشتري استرداد ما يقابله بل اما أن يرضى به معيباً أو يفسخ ولو تلف استرد كل الثمن هنا غاية ما يمكن في التوجيه والا فالحكم مشكل اذ كيف يرجع ببدل الاجزاء دون النفس (فرع) لو تعيب بفعل للمشتري لم يرجع قطعا (قول المتن ما تلف) يجوز أن يجعل شاملاً للثمرة والكسب والنتاج ولا يختص بالمنفعة خلافاً للشارح في اقتضائه عليها (قول المتن وبارش نقص بنائه) هل يرجع أيضاً بالاتفاق على العبد الصحيح لا رجوع (فرع) زوج الغاصب الأمة لمات عند الزوج وغرم له الرجوع على الغاصب (قول المتن وكل ما لنخ) (فائدة) كل ما ان كانت ظرفاً تكسب موصولة والاففصولة كما في لفظ المصنف هنا (قول الشارح في الضابط للذكر النخ) أي لا في الاستدراك

﴿ كتاب الشفعة ﴾

(قول)

﴿ كتاب الشفعة ﴾

(فكالمشتري والله أعلم) في الضابط المذكور في الرجوع وعدمه

محلياً في الاصل ان يكون اعتبار اثنين مثلاً يبيع أحدهما نصيبه منه لغير شريكه فيثبت لشريكه حق تملك المبيع قهراً بمثل الثمن أو قيمته كما سيأتي فعحق التملك فيما ذكر هو مسمى الشفعة شرعاً

(لا ثبت في منقول بل) تثبت (في أرض وما فيها من بناء وشجر تبعاً) لها (وكذا علم) (٤٣) (يؤبر) تثبت فيه تبعاً للأرض (في)

(الأصح) كشجرة والثاني يقيسه على المؤبر فانه اذا بيع مع الشجر والأرض لا تثبت فيه الشفعة بل يأخذ الشفع الأرض والشجر حصتهما من الثمن روى مسلم عن جابر قال قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة في كل شركة لم تقسم بعة أو جائط الأول المنزل والثاني البستان ولا شفعة في بناء أو غراس أفرد بالبيع لا تقاء التبعية (فلا شفعة في حجرة بنيت على سقف غير مشترك) بأن اختص به أحد الشريكين فيها أو غيرها اذ لا أرض لها (وكذا مشترك في الأصح) لما ذكر والثاني يجعله كالأرض (وكل مالو قسم بطلت منفعة المقصودة كحمام ورحى) أي طاحونة صغيرين (لا شفعة فيه في الأصح) هو مبني على ان علة ثبوت الشفعة في المنقسم دفع ضرر مؤنة القسمة أي أجرة القاسم والحاجة الى افراد الحصة الصائرة له بالرافق كالمعد والنور والبالوعة ونحوها والثاني مبني على ان العلة دفع ضرر الشركة فيما يدوم وكل من الضررين حاصل قبل البيع ومن حق الراغب

في التملك كما سيأتي (قوله في أرض) خرج نحو السفينة والدواب والياب وسيأتي (قوله من بناء) وان انهم بعد ثبوتها تثبت في نقضه قاله العلامة ابن قاسم وقياسه ثبوتها في شجر قلع بعد الثبوت أيضاً (قوله تبعاً لها) والمراد بالتابع ما يدخل في البيع عند الإطلاق وان نص على دخوله لأنه تأكيد خلافاً لابن حجر كفتح غلق والأعلى من حجرى الرافق أنها لا تثبت في شجرة يابسة بيعت مع الأرض ولا في شجرة بيعت مع مفرسها ولا في شجر لأحد مع الأرض ولا في ثمرة مؤبرة شرط دخولها (قوله لم يؤبر) أي عند البيع أو الإخذوان حدث بعد البيع (قوله لم تقسم) وأقاد النبي لم أنه قابل للقسمة كما سيأتي بخلاف النبي بلاولئك زاد في رواية فاذا وقعت الحدود وصرف الطرق فلا شفعة وصرفت مشدداً لراه بمعنى يثبت أو فرقت أو مخففة بمعنى تفرقت أو تبينت (قوله أفرد بالبيع) فإن بيع معهما ثبتت معهما عند الامام مالك رحمه الله تعالى (قوله فلا شفعة في حجرة الخ) وعكس هذه بأن كان السقف مشتركاً دون الحجرة فباعها مع حصته من السقف ثبتت الشفعة بالسقف ولو كان السقف مشتركاً دون العلو ثبتت في السفل وحده (قوله طاحونة) تفسير بالمرادف وعدل المصنف عنه وان كان في المهر للاختصار ولا نظر لتخالفهما في العرف والمراد مكان الطحن وتابعه لأن الحجر منقول ثبت فيه تبعاً والمراد بطلان الشفعة وعدمه في الحصة المأخوذة ولذلك ثبتت الشفعة لمالك بمشردار باع شريكه بقيتها لا عكسه لعدم الفائدة فيه ولأن الأول يجبر على القسمة دون الثاني (قوله لشريك) ولو ذمياً مع مسلم أو مكاتب مع سيده أو عبداً لسيده أو مرتداً وعاد الى الاسلام والأفلام أو كان الشريك هو البائع بأن وكلة شريكه في بيع حصته نعم لا شفعة لولي في بيعه حصته مولى للشارك له فيها التهمة ولا شفعة لمل فان كان وارث غيره أخذ الكل ولا رجوع عليه ولو انفصل المل حيالو وارث المل شفعة لم يصح أن يأخذ له الولي الا بعد انفصاله حياً والمراد بالشريك مالك الزقبة لا موسى له بالمنفعة ولا موقوف عليه لأن الوقف لا يؤخذ له ولا به ولا لشريكه فلو كانت أرض ثلثها وقف لمسجد مثلاً وثلاثها مملوكة كان لثنين فباع أحدهما حصته فلا شفعة للآخر الا ان كانت القسمة افراز على العتد فلنأظر المسجد الاخذ بالشفعة حينئذ كما لو كان للمسجد شقص لم يوقف وباع شريكه حصته فلا اخذاً أيضاً ومثله الامام (فرع) قال شيخنا كابن حجر وأراضى مصر كلها وقف لأنها فتحت عنوة فلا شفعة فيها ونوزع فيه ونقل عن شيخنا الرملى خلافة وهو الوجه الذي جرى عليه الناس في الاعصار وخرج بالشريك غيره كنفسه كأن مات عن دار شريكه فيها وارثه فبيعت حصته اليه في دينه فلا شفعة لوارثه لأن الدين لا يمنع الملك فهو غير شريك فتأمل (قوله بخلاف الجار) نعم ان حكم له ولو شافعيًا حاكم حنفى بهام ينقض حكمه وحل له الأخذ باطنا (قوله ولو باع داراً) خرج مالو باع حصته من للمرفقت ثبت فيه الشفعة وان لم يمكن اخذات بمردار وقال

(قول المتن في منقول) خالف مالك فأثبتها فيه تبعاً لغيره اذا بيع معه (قول المتن لم يؤبر) أي حدث بعد الشراء وقبل الأخذ ولو كان عليها وقت الشراء غير مؤبر ثبتت فيه الشفعة وان عرض تأييده قبل الأخذ (قول التارح كشجرة) أي بجامع الدخول في البيع (تنبيه) هذا الحكم ثابت ولو حدثت الثمرة المذكورة بعد البيع وقبل الأخذ ولو كان البقل يحجز مزارعاً لجزء الظاهرة كالثمرة المؤبرة والاصول كالشجر (قول المتن وكذا مشترك) (فرع) لو كان السفل مشتركاً أو أعلاه لانسان فقط فباع العلوم حصته من السفل ثبتت الشفعة في حصته من السفل خاصة والله أعلم (قول التارح قبل البيع) أي على تقدير القسمة بالنسبة للضرر الأول (قول التارح في كل مال يقسم) أقهم عدمها في المقسوم وهو الجاور (قول المتن ولو باع الخ) مثل ذلك في الخلاف والتصحيح الشركة في بئر المزرعة دونها وفي مسيل الماء للأرض دونها وفي حن الخان دون بيوت

فيه من الشريكين أن يخلص صاحبه منهما بالبيع له فإذا باع لغيره سلطه الشرع على أخذه منه (ولا شفعة الا لشريك) بخلاف الجار روى البخارى عن جابر قال انما جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم الشفعة في كل مال يقسم (ولو باع داراً وله

شريك في عمرها) التابع لها بأن كان يدرب غير نافذ (فلاشفعة فيها) لاتقاء الشركة فيها (والصحيح ثبوتها في الممران كان للمشتري طريق آخر إلى الدار أو أمكن فتح باب لها) (إلى شارع والا) أي وإن لم يمكن فتح باب ولا طريق (فلا) ثبت فيه حذرا من الاضرار بالمشتري والثاني ثبت فيه والمشتري هو الضرر بنفسه بشرائه هذه الدار والثالث للشريك الأخذ بالشفعة أن أمكن المشتري من المرور جمعاً بين الحقين وألحق الشيخ أبو محمد بعدم الامكان في الخلاف ما إذا كان في اتخاذ الممر الحاد عشر أو مؤنة لها وقع ويؤخذ من ذلك وجه بعدم الثبوت في الشق الأول وهو مقابل (٤٤) الصحيح فيه العبر به في أصل الروضة أيضاً ووجه بأن في الثبوت ضرراً للمشتري

شيخنا بعدم الشفعة إذا لم يمكن أحداث عمر أو أمكن بمؤنة لها وقع (قوله أو أمكن) أي بلا مؤنة لها وقع والا فلاشفعة على العتمد في شرح شيخنا (قوله وألحق الشيخ أبو محمد) في جريان الخلاف وكذا في الحكم كما تقدم ~~في تنبيه~~ لا يخفى ما في كلام المصنف والشارح من عدم كيفية تحرير الخلاف فتأمل واعلم أن مثل ذلك ومثل الممر مجرى النهر ومحن الحان وبئر الزرعة (قوله متأخراً) ولومن حيث السبب فلو باع أحد شريكين حصته بخيار له فباع الآخر حصته بلا خيار في زمن خيار لأول فالشفعة للمشتري الأول لتقدم سبب ملكه أن لم يشفع بآتاه (قوله كبيع) هو بالميم قبل الموحدة كما قاله الاسنوي ويجوز غيرها (قوله والوصية) ومنها أن يوصي لامرأة بنصف شقص أن خدمت أولاده بعد موته شهراً سواء أم ولده وغيرها (قوله فالواجب فيها الابل) أي والواجب في العمد قيمتها يوم الجناية كما في شرح شيخنا كابن حجر وسيأتي وفي الخادم أن الواجب فيه الابل أي لقيمتها واعتمده شيخنا وفيه نظر لأنه يلزم عليه عدم الضحة كما في الخطأ وشبه العمد على أن اعتبار قيمتها في العمد يلزمه معرفتها ويجري مثله في غير السمد فلا فرق بين إيجاب الابل أو قيمتها في الجهل بها أو عدمه والوجه أن يراد في الصلح في العمد أن يقع عن القصاص بشقص وهو لا يكون في غير مولدك قيد به الشارح فتأمل (قوله عطف على دم) أي ولا يصح عطفه على مبيع كما قيل وذلك أن عقد الكتابة بالشقص غير ممكن لأن العبد لا يملك المعين ومنع شيخنا الرمي له مردود والوجه بل الصواب أنه عطف على مبيع ويصور بمالو كاتب السيد عبده على دينار ونصف عقار موصوفين في الذمة فإذا ملك العبد نصف عقار بتلك الصفة ودفعه لسيدته فله شريكه أخذه بالشفعة ولعل هذا ما أشار إليه المصنف لأن مثل هذا لا يخفى على من هو دونه فضلا عنه وقدمال إليه شيخنا الرمي وما فهمه الشارح غير مستقيم فتأمل وافهم (قوله ولو شرط الخ) هذا مفهوم قيد اللزوم فيما مر في مفهومه تفصيل ومثل ذلك لا يعترض به خصوصاً مع جريان الخلاف الذي شأن للنهاج الاعتناء به فاعتراض به في النهج في غير محله فتأمل (قوله وأراد رده الخ) ولو لم يعلم الشفيع بالبيع إلا بعد الرد بأقالة أو حلف أو عيب فله الأخذ بالشفعة وإبطال الرد من حينه على الوجه فالزوائد بين الرد والأخذ للبائع قاله شيخنا ولعله في الزوائد المنفصلة لما مر أن الثمرة غير المؤثرة حالة الأخذ للشفيع فراجع ولو انفسخ البيع بتلف الثمن المعين قبل قبضه لم يأخذ على العتمد (قوله اشترى اثنان) أي معا في الزمان وإن تعدد العقد وفي هذه لكل

(قول الشارح في الخلاف) أي لا في الترجيح أيضاً (قول المتن كبيع) قال الاسنوي هو بالميم قبل الباء وهو أحسن من التعبير بالبيع لأنه يشمل شرط الخيار في الثمن المعين وذلك مانع من الأخذ مطلقاً (قول الشارح أم موقوف) بحث الاسنوي أن الأخذ في هذه الحالة لو صدر بوقف أيضاً وقف تبين (قول الشارح ينظر الخ)

والصحيح يقول يتنفي بما شرط وحيث قيل بالثبوت فيعتبر كون الممر قابلاً للقسمة على الأصح السابق أما الدرب النافذ فغير مملوك فلاشفعة في عمر الدار للبيعة منه قطعاً (وأما ثبت) الشفعة (فيما ملك بمعاوضة ملكاً لازماً متأخراً عن ملك الشفيع كبيع ومهر وعوض خلع وصلح دم ونجوم وأجرة ورأس مال سلم) فلاشفعة فيما ملك بغير معاوضة كالارث والوصية والهبة بلا ثواب وسيأتي ما احتراز عنه باللازم وما بدوقوله وصلح دم هو في الجناية عمداً فإن كانت خطأ فالواجب فيها الابل ولا يصح الصلح عنها لجهالة صفاتها وقوله ونجوم عطف على دم يعني والصلح عن نجوم الكتابة على الوجه للرجوح بصحته (ولو شرط في البيع الخيار لها) أي للتبايعين (أو للبائع)

وحده (لم يؤخذ بالشفعة حتى ينقطع الخيار) سواء قلنا للملك في زمنه للبائع أم للمشتري أم موقوف (وان شرط للمشتري وحده فالأظهر أنه يؤخذ) بالشفعة (أن قلنا للملك) في زمن الخيار (للمشتري) نظراً إلى أنه آيل إلى اللزوم والثاني ينظر إلى أنه غير لازم الآن (والا) أي وإن قلنا للملك في زمن الخيار للبائع أم موقوف (فلا) يؤخذ بالشفعة لعدم تحقق زوال الملك وقيل يؤخذ لا تقطاع سلطنة البائع بل لزوم العقد من جهته (ولو وجد المشتري بالشقص عيباً وأراد رده بالعيب وأراد الشفيع أخذه ويرضى بالعيب فالأظهر إجابة الشفيع) حتى لا يبطل حقه من الشفعة والثاني إجابة المشتري وأما يأخذ الشفيع إذا استقر العقد وسلم عن الرد (ولو اشترى اثنان داراً أو بعضها فلاشفعة لأحدهما على الآخر)

لحصول الملك لها في وقت واحد (ولو كان للمشتري شرك) بغير الشين أي نصيب (في الأرض) كان كانت بين ثلاثة ثلاثة أرباع أحدهم نصيبه لأحد صاحبيه (فالأصح أن الشريك لا يأخذ كل المبيع بل) يأخذ (٤٥) (حصته) وهي فيما ذكر السدس والثاني

يأخذ كل المبيع ولا حق فيه للمشتري لأن الشفعة تستحق على المشتري فلا يستحقها على نفسه والأول قال لاشفعة في حصة المشتري فملكه مستقر عليهما بالشراء (ولا يشترط في التملك بالشفعة حكم الحاكم ولا احضار الثمن ولا حضور المشتري) ولا رضا بل يوجد التملك بهامع كل مما ذكر ومع غيره كما سيأتي (ويشترط لفظ من الشفيع كتملكت أو أخذت بالشفعة) وإن علم الثمن (ويشترط مع ذلك ما تسليم العوض إلى المشتري فإذا سلمه) أو ألزمه القاضي التسليم أن امتنع منه أو قبض القاضي عنه كما زاده في الروضة (ملك الشفيع الشقص وأما رضا المشتري بكون العوض في ذمته) أي الشفيع (وأما قضاء القاضي له بالشفعة إذا حضر مجلسه وأثبت حقه) فيها وطلبه (فيملك به) أي بالقضاء (في الإصح) والثاني لا يملك به حتى يقبض العوض أو يرضى المشتري بتأخيره (ولا يملك شقصا لم يره الشفيع على

الدعوى على الآخر بسبق عقده فإن حلف كل فلاشفعة ومن نكل سقط حقه (قوله لحصول الملك) أي سببه وهو العقد سواء وجد خيار لهما أو لا أحدهما ولا كما تقدم (قوله بل يأخذ حصته الخ) ولو قال له المشتري خذ الكل أو اتركه لم يلزمه إجابته ولا يسقط حق القائل من الشفعة (قوله لاشفعة في حصة المشتري) بل دفع الشريك عن أخذ حصته فقط (قوله بل يوجد الخ) أشار الشارح إلى أن التملك في كلام المصنف على حقيقته والمعنى أنه لا يشترط خصوص هذه المذكورات ولا خصوص واحد منها بل يكفي واحد منها مع انضمام ما سيأتي من اللفظ ومأمعه وأوله شيخنا الرملي تبعاً لما في التهج باستحقاق التملك على معنى أن المراد أنه لا يشترط فيه خصوص هذه المذكورات ولا خصوص واحد منها ولا غيرها وأما التملك فيشترط فيه ما سبذكره وكلام الشارح صريح في خلافه وموافقة الأول كما أشار إليه بقوله كما سيأتي أي في الفصل بعده فيما لو أقر البائع بالبيع الخ (قوله وإن يعلم الثمن) أي حالة التملك ولو بعد الأخذ (قوله تسليم العوض) أي بما يحصل به قبض المبيع ولو بالوضع بين يديه مع تمكنه منه وله رفع الأمر إلى الحاكم ليأمره به أو يقبضه عنه فلو أبرأه منه حصل التملك أيضاً وإن لم تصح البراءة فإن استعمل أمهله القاضي ثلاثة أيام فأقل فإذا مضت ولم يفعل فسخ القاضي تملكه (قوله بكون العوض في ذمته) أن لم يكن ربا ولا كدار فيها صمايح تقديراً فلا (قوله بالشفعة) أي بثبوتها وهو حق التملك كما مر لأن نفس التملك ولأن القضاء إنما يكون حكمه بأمر سابق (قوله فيملك به) ولا يملك بالاشهاد ولو مع فقد الحاكم (قوله وليس للمشتري منه من الرؤية) بل يجبره الحاكم على تمكنه منها كما يجبره على تسليم الشقص من البائع ليأخذه الشفيع ولا يكفي أخذه من البائع لأنه يفوت التسليم فيبطل البيع فلاشفعة وإذا تملك بغير دفع الثمن لم يجبر المشتري على تسليمه حتى يأخذ الثمن وفارق البيع لثلاثي مجتمع على المشتري قهران

﴿فصل﴾ فيما يؤخذ به الشقص الشفوع وما يذكر معه (قوله بمثل) أن يفسر بأن وجد في دون مرحلتين وإن لم تكن له قيمة أو قدر بغير معياره الشرعي كقنطار بر فياً أخذ بوزنه فإن فقد التل فبقيته نعم لو اتقل للتل إلى الشفيع تعين الأخذ بعينه وكذا التقويم الآتي قال شيخنا لم يتراضا بغيره ولو تراضا في الثمن بأخذ

زاد الأسنوي والأخذ يؤدي إلى لزوم العقد واثباته على المشتري ﴿تنبيه﴾ ثبوت الأخذ في هذه المسألة وارد على قول الثن لازماً (قول الثن حكم الحاكم الخ) المراد أن كل واحد منها بخصوصه لا يشترط فلا ينافي اعتبار أحدهما أو ما يستلزمه فيما يأتي كذا قاله الأسنوي والسبكي لكن قول الشارح بل يوجد الخ يدل على ثبوت الغيرة بين ما هنا وما يأتي فليتنامل (قول الثن وأما رضا المشتري الخ) لو أبرأه من الثمن فهل يكون ذلك صحيحاً لأن الأبراء يقتضي الرضا فيكون بمنزلة قال ابن الرفعة فيه احتمالان أقواهما نعم أقول فيه بحث لأن الرضا من غير لفظ لا يفيد الدال عليه هنا لفظ الأبراء وبه يحصل الملك والأبراء معامع أن صحة الأبراء تتوقف على سبق الملك وقد يجاب بأن المراد أن البراءة تقوم مقام الرضا لأنها صحيحة في نفسها (قول الثن بالشفعة) أي بثبوت حق الشفعة لا بالملك قاله ابن الرفعة والامام الغزالي قال الأسنوي وهو مقتضى كلام الرافعي والنووي أقول هو في الحقيقة إيضاح لكلام الأصحاب وإفصاح عن مرادهم لأن مسمى الشفعة حق التملك كما صرح به الشارح وغيره فيصير معنى قول الأصحاب أو القضاء بالشفعة القضاء بحق التملك ووجهه من حيث المعنى ما قاله هؤلاء الأئمة أن القضاء إنما يكون بشئ سابق والسابق حق التملك لا التملك فانه لا يحصل بمجرد اللفظ والله أعلم

﴿فصل﴾ ان اشترى الخ

المذهب) وليس للمشتري منه من الرؤية وفي قول يملكه قبل الرؤية بناء على صحة بيع الغائب وله الخيار عند الرؤية والطريق الثاني القطع بالأول لأن الأخذ بالشفعة قهري لا يناسبه اثبات الخيار فيه ﴿فصل﴾ (ان اشترى بمثل) كنفذ وجب (أخذه) الشفيع بمثله أو بمقوم كنوب وعبد

أوالتيقوم أن يكون مسلما
فيه بالنقص أو مصالحه
بالنقص أو نجوم كتابة
معوضا عنها بالنقص
و يصدق الدين بما ذكر
بالحال ويقابله قوله (أو
بمؤجل فلا ظهر أنه) أي
الشفيع (مخير بين أن
يجل ويأخذ في الحال أو
يصبر إلى الحل) بكسر الحاء
أي الحلول (و يأخذ) ولا
يبطل حقه بالتأخير للعمر
وليس له الأخذ بمؤجل
والثاني لذلك تزيلا
منزلة المشتري والثالث
يأخذه بسلعة تساوي
التمن إلى أجله (ولو بيع
شفيع وغيره) كثوب
صفقة واحدة (أخذه) أي
الشفيع (بخصته) أي
بمثل حصته (من القيمة)
من التمن فإذا كان التمن
مائة وقيمة النقص ثمانين
وقيمة المضموم اليه عشرين
أخذ النقص بأربعة
أخماس التمن وتعتبر القيمة
يوم البيع ولا خيار للمشتري
بتفريق الصفقة عليه
لخوله فيها عالما بالحال
وعبارة المحرر وزع
تمن عليها باعتبار
نيتها وأخذ الشفيع
لنقص حصته أي من
تمن كافي الشرح والروضة
(و يؤخذ) النقص

(المهور) لامرأة (بمهر مثلها وكذا عوض

دراهم عن دنانير أو عكسه سقطت الشفعة وكان هذا تملكا جديدا قاله في الحاوي وقيد بما إذا علم الشفيع
الحال والآن لم تبطل شفيعته كذا قاله وفيه نظر لأنه ليس الغنى بسقوط الشفعة في كلامه سقوط حقه بل بمعنى
أنه إذا وقع عقد بما ذكره كان الملك في النقص ناشئا عن عقد بيع مستقل لا عن الشفعة وأثبت خير بأن
ذلك واقع بمصلحة الأخذ بالشفعة قبله فلا معنى لبطانها بذلك المقدم من العالم دون الجاهل فتأمل ويلزم على
ما ذكره بطانها في التراضي بأخذ مثل عن متقوم أو عكسه ونحو ذلك وهو غير مستقيم فراجع (قوله
في قيمته) علم أن ما هنا كالتصديق منه يؤخذ أنه لو ظهر الشفيع بالمشتري ببلد آخر فله اجبار المشتري على
قبض المثل قاله شيخنا مر هنا وإن كان لتقله مؤنة فإن أخذ القيمة فهي الفصول وفي هذا الاعتماد وما هو
فيه نظر فتأمل (قوله يوم البيع) في البيع أن لم يحصل في الثمن زيادة أو حط في زمن الخيار والافها استقرار عليه
العقد كما يأتي وسيأتي غيره (قوله مسلما فيه) فيعتبر مثل السلم فيه أو قيمته وقت السلم ولو اختلفا في قدر
القيمة صدق الأخذ منه لأنه غارم ولو حط بعض الثمن عن المشتري قبل الزوم انحط عن الشفيع أو كاه
بطلت الشفعة (قوله أو نجوم كتابة) أي بناء على الوجه للرجوع القائل بصحة الاعتراض عنها كذا قيل
وقد تقدم نافية وأنه مردود (قوله بمؤجل) كذا أو بعضه وما يصدق به النجم فإن شاء دفع السكك وأخذ أو
صبر إلى آخر الأجل وليس له دفع ما يقابل كل قسط وأخذ مقابله (قوله مخير) ما لم يرض المشتري بذمته والافلا
يخير فإن لم يأخذ سقط حقه لعدم عذره ويجبر المشتري على الأخذ في التعجيل ما لم يكن له غرض كزمن
نهب (قوله أو يصبر إلى الحل) أي إلى حلول الأجل المذكور وإن حل قبله بنحو موت ولو أراد بعد
صبره أن يعجل مكن منه ولو باع المشتري النقص قبل الحل خير الشفيع بين الأخذ بالعقد الثاني والصبر إلى
الحل فبأخذ بالعقد الأول ويبطل الثاني (قوله بسلعة تساوي الثمن) أي للسلعة لو بيعت مؤجلة بذلك الأجل
ساوت ذلك الثمن (قوله من القيمة) متعلق بخصته ومن الثمن متعلق بمثل وذكره الشارح لاصلاح
كلام المصنف والمراد أخذه بقدر حصته من التمن باعتبار القيمة ولو قرر الشارح كلامه على هذا التقدير
لكان أوفق ولعله الذي أراده المصنف لبعده أن يخفى عليه مثل ذلك وقال الامام مالك ثبت فيه الشفعة
تبعاً كما مر (قوله عالما بالحال) هو الغالب فلا مفهوم له فالجهل كالعلم (قوله) ويؤخذ النقص المهور
بمهر مثلها) وكذا الخلع هذا إن وقع عوضا فلا مهر شقفاً محجولا أو خالع به وجب مهر المثل على الزوج

(قول المتن يوم البيع) أي لأنه وقت استحقاق الشفعة كذا علله الرافعي وهو في الحقيقة بلائم الوجه الثاني
لأن الشفعة لا تثبت إلا بعد انقضاء الخيار ورأيت بعضهم عليه بأنه وقت سبب الشفعة (قول المتن وقيل يوم
استقراره) أي قياسا على قدر الثمن ولو وجد في غير بلد العقد فهل يملك به ويجبر المشتري على قبوله
أو بالقيمة أو يأخذ بالمثل ولا يجبر عليه بل يدفع القيمة للحيلولة أو يكون ذلك عنرا في تأخيره إلى بلد
العقد احتمالات لابن الرفعة (قول الشارح غير) هل يجب تنبيه المشتري على أنه طالب وجهان قال الرافعي
الاشبه بكلام الأصحاب عدم الوجود وانعكس ذلك على النووي فصحيح في أصل الروضة الوجوب قاله
الاسنوي (فرع) لو كان الثمن منجما فحكمه كالمؤجل حتى إذا حل القسط الأول خير بين دفع الجميع
والصبر وليس له دفع البعض وأخذ مقابله حنرا من التقييط (فرع) باع المشتري قبل حلول الأجل
خير الشفيع بين الأخذ حالا بالتمن الثاني وبين الصبر بذلك إلى حلول الأجل (قول الشارح وليس له
الأخذ الخ) لأن التمن يختلف ولو رضى المشتري بذمته فالظاهر عدم التخير وهو أصح وجهين في
الحاوي (قول الشارح والثاني) عليه قيل يأخذه مطلقا وقيل لا بد أن يكون مليتاقة (قول الشارح تساوي
التمن الخ) لأن ذلك أقرب إلى العدل (قول المتن بخصته) وقال مالك يأخذ الاثنين (قول المتن بمهر مثلها)
فيشترط أن يكون نظير ما للشفيع

دراهم أو حطة أو غيرها
(وتلف) الثمن من غير علم
بقدره (امتنع الأخذ فان
عين الشفيع قدرا وقال
المشتري لم يكن معلوم القدر
حلف على نفي العلم) أي انه
لا يعلم قدره (وان ادعى علمه
به ولم يعين قدرا لم تسمع
دعواه في الاصح) والثاني
تسمع ويحلف المشتري انه
لا يعلم قدره وان لم يتلف الثمن
ضبط وأخذ الشفيع بقدره
فان كان غائب لم يكلف البائع
احضاره ولا الاخبار عنه
(واذا ظهر الثمن مستحقا)
بعد الأخذ بالشفعة (فان
كان معينا) كأن اشترى
بهذه المائة (يطلب البيع
والشفعة) لترتبها عليه
(والا) بأن اشترى في الذمة
ودفع عما فيها (أبدل)
المدفوع (وبقيا) أي
أي البيع والشفعة (وان
دفع الشفيع مستحقا لم تبطل
شفعته ان جهل) كونه
مستحقا بأن اشبه عليه
بماله وعليه ابداله (وكذا)
أي لم تبطل شفعته (ان علم)
كونه مستحقا (في الاصح)
والثاني نزل دفع المستحق مع
العلم بمنزلة التمسك للشفعة ثم
قبل الخلاف في الأخذ بمعين

أو الزوجة ولا شفعة لبقاء النقص على ملكهما كما نص عليه في الأم وفيه تأمل (قوله والاعتبار بمهر للثل
يوم النكاح ويوم الحلج) وتعتبر الشفعة بتمتع مثلها يوم الامتاع ويؤخذ في الاجارة بأجرة الثل مدتها وفي
الجمالة بعد العمل بأجرة مثله وفي القرض بقيمته وان كان القرض يراد للثل صورة وفي صلح العبد بقيمة الابل
يوم الجناية على للتعبد عند شيخنا كما مر وتقدم ما فيه فارجع اليه (قوله ولو اشترى بجزاف الخ) هذا
من الحيل المسقط للشفعة وهي حرام بعد ثبوت الشفعة ومكروها قبله قال بعضهم وفي تصويره بعد ثبوت
الشفعة نظر لانه في حالة العقد وكذا في جعل هذا من الحيل للمسقط لها اذا للشفيع أن يدعى قدرا ويحلف
للمشتري الى آخر ما سياتي فراجع (قوله حلف على نفي العلم) ولا يكفيه في الجواب أن يقول نسيت القدر ولو
قامت بينة بأن الثمن كان ألفا وكذا من الدراهم دون المائة مثلا للشفيع الأخذ بها ويحرم على المشتري أخذ
ما زاد على الثمن (قوله ولم يعين قدرا) فان عين قدر اسمعت دعواه ويحلف المشتري ان لم تكن بينة أو تعارض
بينتان فان حلف عليه فله أن يز يدوي بحلفه وهكذا حتى تمتنع من المعين فيحلف الشفيع ويأخذه وكذا متى
نكل المشتري ولا تصح شهادة البائع لاحدهما لانه فعل نفسه ولا يكفيه في الحلف أن يقول اشترى به بمجهول
لاحتمال علمه به بعد الشراء (قوله ظهر الثمن مستحقا) أي كاه أو بعضه وتنفق الصفقة ببيعها وشفعة وكما ظهره
مستحقا لما ظهر نحاسا لانه من غير جنسه ألو خرج ردينا فالبايع مخير بين الرضا به ورده وأخذ الجيد فان رضى
به لم يلزم المشتري الرضا به بل له أن يأخذ من الشفيع الجيد ولو خرج معينا كعبد ظهر به عيب ورضى البائع به لزم
الشفيع قيمته معيبا على المتعبد في ذلك وفارق الردي بأن العيب شأنه الزوال فافهم وقد مر في الخط ما يقتضي أن
محل هذا ان كان الرضا قبل اللزوم والالزمة قيمته سليما فراجع (قوله بهذه المائة) يفيد ان التمين في العقد مبطل
له وان لم يصرح بوصفها وقال بعضهم محله ان صرح بوصفها كهذه المائة دينار والا كهذه المائة فهو على نظير
بيع الزاجحة على ظنها جوهره فراجع (قوله ودفع عما فيها) شامل للدفع في المجلس ويدل له كلام الشارح الآتي
وقال شيخنا انه كالعين في العقد فراجع (قوله وعليه ابداله) ولا يملك الشفيع الا بدفع البديل فالزائد قبل الدفع
للمشتري وكذا فيما بعدها (قوله ثم دفع) شامل للمجلس وفيه ما مر (قوله الصحيح الفرق) هو المتعبد
وقال شيخنا الرمي هذا من حيث لقاء حقه أمام من حيث الملك ففي العين يتبين انه لم يملكه والزائد
للمشتري كما مر فيحتاج تملكه جديدا كذا في المنهج وظاهره أنه يحتاج الى عقد وفيه نظر
فحرره (قوله كبيع الخ) خرج مالوزرع الارض أو غرس أو بنى فيها ثم علم الشفيع وأخذ بالشفعة فله
القطع بجائنا لا بحق الشفعة بل لعدوانه على شريكه فلو قسمت الارض بوجه لا يقتضي بطلان الشفعة

(قول المتن لم يكن معلوم القدر) مثل هذا في الحكم ما لو قال نسيت القدر (قوله المتن لم تسمع دعواه
في الاصح) لانه لم يدع حقه وقال الثاني هو يتنفع بذلك في الحق ثم اذا قلنا بالثاني فنكل عن المعين حلف
الشفيع انه يعلم وجب حتى يتبين وعلى الاول فيسأله أن يعين قدرا بعد قدره وهكذا ويحلفه عليه (فرع)
قامت بينة بأن الثمن كان ألفا وكذا من الدراهم دون مائة فقال الشفيع أنا أعطى ألف ومائة أفنى الغزالي
بأن له ذلك وفازع ابن أبي الهم في قبول هذه الشهادة (أقول) لو قال أنا أخذ بمائة والثمن دونها
يتبين ان الشفيع المشتري أنه ما يعلم نقص الثمن عنها فقباس قول الغزالي ان له ذلك ولا يأتي فيه بحث ابن أبي الهم
(قول المتن وكذا ان علم في الاصح) لانه لم يقصر في الطلب والاخذ اذا أبقينا حقه علما كان أو جاهلا
فهل نقول انه ملكه بالأخذ والثمن دين عليه أو نقول تبين عدم ملكه وجهان المفهوم من كلامه كما قال

كقوله أخذت بالشفعة بهذه المائة فان قال بمائة ثم دفع المستحقة لم تبطل شفعة قطعا وقيل الخلاف في الحالين قال في الروضة الصحيح الفرق
بين الحالين وظاهر السكوت عن ذلك في قسم الجهل انه لا فرق فيه بين الحالين (وتصرف المشتري في النقص كبيع ووقف واجارة) وهبة

(مخير) لانه ملكه (والشفيع نقض مالاشفعة فيه كالوقف) والمبة والاجارة (وأخذه) أى النقص (ويخير فيما فيه شفعة كبيع) واصداق (بين أن يأخذ بالبيع الثاني) والاصداق (أو ينقضه ويأخذ بالأول) لأن حقه سابق (ولو اختلف المشتري والشفيع في قدر الثمن صدق للمشتري) يمينه لانه أعلم بما بشره (٤٨) (وكذا لو أنكر الشراء أو كون الطالب شريكا) يصدق يمينه انه اشتراه

بل ورثته أو اتهمه وأنه لا يعلم أن الطالب شريك (فإن اعترف الشريك) في صورة انكار الشراء (بالبيع فالاصح ثبوت الشفعة) فلا آخر ومقابله ينظر الى انكار الشراء (ويسلم الثمن الى البائع ان لم يعترف بقبضه) من المشتري (وان اعترف بقبضه منه) فهل يترك في يد الشفيع أم يأخذه القاضي ويحفظه فيه خلاف سبق في الاقرار نظيره) فيما اذا كذب المقر له المقر بمال كسوب وان الاصح انه يترك في يده (ولو استحق الشفعة جمع أخذوا على قدر الحصص وفي قول على (الرموس) فاذا كان لواحد النصف والآخر الثلث والآخر السدس من دار فباع صاحب النصف أخذ الآخران أثلاثا على الأول ونصفين على الثاني وجه الأول ان الشفعة من مرافق الملك فتقدر بقدره ووجه الثاني ان سبب الشفعة أصل الشركة وهما في ذلك سواء (ولو باع أحد الشريكين نصف حصته لرجل ثم

وزرع المشتري أو بنى أو غرس في حصته ثم أخذ الشفيع لم يقطع مجازا لان تصرف المشتري وقع في ملكه واذا قطع باختياره لا يلزمه تسوية الأرض واذا حصل نقص في الأرض أخذها الشفيع ناقصة وترك الأخذ ويلزمه ابقاء الزرع والثمر بلا أجرة لما روينا ويعد في التأخير الى أو ان الحصاد لا في التأخير الى جذاذ الثمر لا مكان الاتفاق بالأرض معه ولو اختلفا في قسم البناء صدق المشتري أنه حادث (قوله لانه ملكه) شامل لما بعد أخذ الشفيع باللفظ وقبل دفعه الثمن ولو بعد قضاء القاضي به وقد مر ما يشير اليه فراجع (قوله نقض) أى بالأخذ فالأخذ نقض ولا يحتاج الى تقلم نقض قبله فمطف الأخذ بعده تفسيره وبطل التصرفات المذكورة بالأخذ الا الاجارة فان فسخها فواضح والا فالاجارة للمشتري ومن ذلك يؤخذ أنه لو حصل في المبيع زيادة منفصلة بنحو ثمر شجر دخل تبعا أنه للمشتري بالأولى من الملك في زمن الخيار له وقد مر أنه لو لم يؤثر عند الأخذ فهو للشفيع (قوله كالوقف) ولو مسجدا (قوله لان حقه سابق) وجاز له الأمران لانه قد يكون أحدهما أيسر اليه (قوله صدق للمشتري) وان كان الثمن كثيرا كالف دينار فيما يساوى دينارا مثلا (قوله ثبوت الشفعة) لان اقراره بالبيع يتضمن ثبوت حق المشتري وحق الشفيع فلا يبطل حق أحدهما بانكار الآخر فيعذر الشفيع بعدم الفورية في انكار الشراء (قوله الى البائع) فان سلمه فذاك وعهدة البيع عليه لان الملك متعلق منه والافله مطالبة المشتري على الرجوع فان حلف المشتري فلا شيء عليه وان نكل حلف البائع وأخذ منه الثمن وعهدة عليه (قوله في يد الشفيع) الأولى في ذمته وتعيير الشارح باليد فيما يأتي لمراعاة كلام المصنف والشفيع التصرف في الشقص مع بقاء الثمن في ذمته على المعتمد ولا يشكل بما مر من اجبار القاضي الممتنع الخ لان ذلك مع اعتراف المشتري بالشراء (قوله يترك في يده) هو المعتمد وان اعترف المشتري بعد ذلك سلم له الثمن ولا يحتاج الى اقرار جديد لانه في ضمن معاوضة (قوله وفي قول على الرموس) قياسا على سريان العتق وقرق الاول بأن العتق من باب الاتلاف فلو مات شفيعان كل منهما عن ولدين فعفا أحد الولدين اتقل حقه لأخيه وله نصف الشفوع كالولدين الآخرين وقول بعضهم يكون الشفوع بينهم أثلاثا لعله مبني على اعتبار الرموس فراجع (قوله ثم باقية الخ) خرج مالو باعهما معا فالشفعة فيهما للأول (قوله بما ذكر) أى في توجيهه الوجه (قوله بعد البيع الثاني) وكان التأخير لعذر

الرافعي الثاني (قول المتن كالوقف كذلك الحكم لوجهه مسجدا) (قول المتن في قدر الثمن) كذلك لو كان عرضا تلف واختلفا في قيمته ﴿ فرع ﴾ لو أقام كل واحد بينة بالمقدار تعارضتا وكان لاينة ولا تقبل شهادة البائع لأحدهما (قول الشارح وأنه لا يعلم) حاول الاسنوي انه يخلف على حسب جوابه ﴿ فرع ﴾ اذا حلف انه لا يعلم الشركة لم يكن للمدعي اقامة البينة بأن بعض الدار في يده بل لابد من الشهادة بالملك ولو شاهدا ويمينا (قول الشارح ووجه الثاني الخ) وشبه الثاني بأجرة من يكتب الصك وبما لو كان عبد بين ثلاثة مختلفي الانصاء فأعتق اثنان مع اليسار في وقت واحد فان قيمة نصيب الثالث عليهما بالسوية وأجيب بأن هذا اتلاف ومما فيه سواء

(قول

باقيةا لآخر فالشفعة في النصف الأول للشريك

القديم) وقد يفو عنه (والاصح أنه ان عفا عن النصف الأول شاركه للمشتري الأول في النصف الثاني والافلا) يشاركه فيه والوجه الثاني يشاركه فيه مطلقا لانه مالك حالة بيعة والثالث لا يشاركه فيه مطلقا لان ملكه للبيع مزلزل بتسليط الآخر وظاهر ما ذكر ان كلام من العفو والاخذ بعد البيع الثاني ويؤخذ منه انه ان عفا قبله ثبتت الشركة قطعا أو أخذ قبله انتفت قطعا (والاصح انه لو عفا أحد الشفيعين سقط حقه

الاقتصار على حصته فقط
والثالث يسقط حق الاثنين
كالقصاص والرابع لا يسقط
حق واحد منهما قطليا
للتبوت (و) الاصح (أن)
الواحد اذا أسقط بعض حقه
سقط كله) كالقصاص
والثاني لا يسقط شيء منه
كحد القذف والثالث يسقط
ما أسقطه ويبقى الباقي قال
الصيدلاني ومحل ما اذا رضى
المشتري بتبعيض الصفقة
فإن أنى وقال خذ الكل أو
دعه فله ذلك والخلاف قال
الامام اذا لم يحكم بأن
الشفعة على الفور فإن
حكمناه فمنهم من طرده
اذا بادر الى طلب الباقي
ومنهم من قطع بالسقوط
في الكل (ولو حضر أحد
شفعين فله أخذ الجميع في
الحال فاذا حضر الغائب
شاركه) وليس للحاضر
الاقتصار على حصته ثلاثا
تبعض الصفقة على
المشتري لو لم يأخذ الغائب
وما استوفاه الحاضر من
المنافع وحصل له من الاجرة
والثمرة لا يزاحمه فيه
الغائب (والاصح ان له
تأخير الاخذ الى قدوم
الغائب) لعنره في أن
لا يأخذ ما يؤخذ منه والثاني
لا يتمكن من الاخذ
والخلاف مبنى على أن
الشفعة على الفور (ولو

(قوله وتخير) هو بلفظ الماضي عطفا على سقط لانه من مدخول الاصح وفي بعض النسخ بلفظ المضارع عطفا
على لو عفا لذلك والاولى أولى لا يهاجم هذه الاستشاف (قوله وليس له الاقتصار) وان رضى المشتري (قوله
والثاني) هو المقابل لقوله وليس له الخ والثالث وما بعده مقابل لقوله يسقط حقه أي فقط (قوله كالقصاص) علم منه
أنه لا عبرة برضا المشتري بالتبعيض وأنه لو ورث الشفعة على نفسه سقطت كما لو كان المشتري ولدا للشفيع
فمات الشفع عنه وولد آخر فراجعة (قوله والثاني الخ) وفارق القصاص بأن له بدلا ومقتضى التشبيه بحد
القذف عدم السقوط برضا المشتري به وأن حد القذف لا يسقط بالعفو عن بعضه اذا كان الوارث واحدا فراجعة
(قوله ومحل) أي الثالث فلا اعتراض (قوله فان حكمناه) وهو المعتمد وهو المذكور من حيث جريان
الخلاف التوجه للاعتراض على تعبير المصنف بالاصح (قوله وليس للحاضر الخ) وان رضى المشتري كما في
شرح شيخنا وهو المعتمد ولو عفا الحاضر ثم مات الغائب وورثه الحاضر فله الاخذ الآن بحق الارث (قوله
أن له تأخير الاخذ الى قدوم الغائب) ولا يلزمه اعلام المشتري بأنه طالب لها (فرع) دار بين أربعة سواء فباع
أحدهم حصته وأحد الثلاثة الباقيين حاضر فأخذ الكل فاذا حضر الثاني ناصفه بنصف الثمن أو أخذ ثلث
مامعه ثلث الثمن واذا حضر الثالث أخذ ثلث مامع كل في الاولى أو نصف مامع الاول في الثانية وله فيها
أخذ ثلث مامع الاول وثلث مامع الثاني وله أيضا أخذ ثلث مامع الثاني ويضمه لمامع الاول ويناصفه لان
كل جزء له فيه ثلث وعلى هذا تصح قسمة الشقص من ثمانية عشر لان ثلث الثلث واحد من تسعة يضم
الى ستة الاول فلا تصح قسمتها عليهما فيضرب عددهما في تسعة وحينئذ فللثاني أربعة ولكل من
الاخرين سبعة واذا كان ربع الدار ثمانية عشر فجلتها اثنان وسبعون قال شيخنا هر ولا يرجع
الثاني على واحد من الباقيين لتقصيره فراجعه وبقى من الاحوال أن للثاني أخذ ثلثي مامع الاول واذا حضر
الثالث ناصفه أو أخذ ثلث مامع الثاني وثلث مامع الاول أو أخذ ثلث مامع الاول وضمه لمامع الثاني ويناصفه
ولو كان الحاضر اثنين فهل يتعين عليهما الاخذ مناصفة أو لاحدهما أن يأخذ الثلث والآخر الثلثين واذا
صبر أحدهما الى حضور الغائب دون الآخر فهل يجبر الآخر على الصبر أو له الاخذ واذا أخذ فهل يتعين عليه
أخذ الكل أو له أخذ النصف أو الثلث أو الثلثين فراجع هذه الاحوال من محلها وانظر وحرر واعرف
ما تصح فيه القسمة من الاعداد كما مر ومنه ما لو شفع الحاضر ان سوية ثم غاب أحدهما ثم حضر
الثالث فإن شاء أخذ نصف مامع الحاضر أو ثلثه فإن حضر الغائب وغلب الحاضر أخذ منه السدس في
الاولى والثلث في الثانية ويقسم الشقص على الاول من اثني عشر للحاجة الى عدله نصف ونصف
نصف وسدس واذا كان الربع اثني عشر فكله ثمانية وأربعون وعلى الثاني من ستة للحاجة الى
عدله نصف ونصف ثلث واذا كان الربع ستة فالكل أربعة وعشرون (قوله ولو اشترى بالغن)
فروع في تعدد الشفعة وهي تعدد بتعدد الصفقة من البائع أو المشتري أوهما وبتفصيل الثمن
وبتعدد المحل وبتعدد المالك وان اتحد العاقد (قوله ونصيب أحدهما وحده) لتعدد المشتري

(قول المتن وتخير الآخر) أي لان حق الشفعة ثبت لكل واحد في جميع الشقص على الاستقلال
لوجود مقتضيه وهو الشركة وانما قسم عند التزاحم على الاخذ لعدم الرجوع (قول الشارح تغليب التبوت)
أي وليست بما تسقط بالشبهة (فرع) لو استحق الشفعة واحدهم مات عن ورثة فحكمهم هكذا (قول
الشارح كالقصاص) ردها بأن القصاص ثبت لبيت أو لا وهذا ثبت لكل واحدا ابتداء (قول الشارح
يسقط ما أسقطه) أي لانه حق مالي قابل للاقتسام (قول المتن والاصح أن له الخ) لكن ينبغي أن يأتي
في وجوب التنبيه على الطلب ما أسلفته في الحاشية في شأن ثمن المؤجل (قول المتن ونصيب أحدهما) أي

(ولو اشترى واحدا من اثنين فله) أى الشفيع (أخذ حصة أحدا البائعين فى الأصح) لتعدد الصفقة بتعدد البائع والثانى لا لأن المشتري ملك المحتسب معا فلا يفرق ملكه عليه (٥٠) (والأظهر أن الشفعة على الفور) لأنها حق ثبت لدفع الضرر فكان على

الفور كالرد بالعيب والثانى تمتد ثلاثة أيام فانه قد يحتاج الى نظر وتأمل فتقدر بالثلاثة كخيار الشرط (فأذا علم الشفيع بالبيع) على الاول (فليبادر على العادة) فى طلبها (فان كان مريضا أو غائبا عن بلد المشتري أو خائفا من عدو فليؤكل) فى طلبها (ان قدر) على التوكيل فيه (والأفضل شهد على الطلب) لها (فان ترك المقدور عليه منهما) أى من التوكيل والاشهاد (بطلت حقه فى الاظهر) لتقصيره والثانى لا يبطل لانه قد تلحقه منة أو مؤنة فيما ذكر وفى تسييره بالأظهر تغليب الثانية على الاولى المبرر فيها فى الروضة كأصلها بالأصح (فلو كان فى صلاة أو حمام أو طعام) أو قضاء حاجة (فله الاتمام) ولا يكف قطعها ولا يلزمه الاقتصار فى الصلاة على أقل ما يجزى ولودخل وقت الصلاة أو الاكل أو قضاء الحاجة جاز له تقديمها على طلب الشفعة (ولو أخر) الطلب لها (وقال لم أصدق الخبر) يبيع الشريك (لم يضر ان أخبره عدلان) ذكر ان أو ذكر وامرأتان بذلك (وكذا

(قوله بتعدد البائع) ولو اشترى اثنان من اثنين فالشفيع أختر بع للبيع لانها أربعة عقود ولو اشترى ربع شقص بكذا ور به بكذا فالشفيع أخذ أحد الاربعين ولو باع نصف كل من دارين فللمالك الشريك فى كل دار أخذ ما يبيع منه بدون الاخرى وان اتحد مالهما ولو باع وكيل عن مالكين حصتهما من ذلك فالشفيع أخذ حصة أحد المالكين دون الآخر (قوله لانها حق) أشار الى أن الفورية فى الاخذ باللفظ وأما التملك للتوقف على دفع الثمن أو غيره مما مر فهو على التراخي على المعتمد (قوله فإذا علم الشفيع) ولو بالأخبار كما سيأتى وخرج بعلم مالو لم يعلم فلا يسقط حقه وان طال الزمن بشهور أو سنين ولو ادعى عدم العلم أو الجهل بأن له الشفعة أو أنها على الفور وأمكن ذلك صدق بيمينه وللولي عليه الاخذ به كما له وان عفا عليه (قوله فليبادر) أى بنفسه وله التوكيل مع قدرته ويجب عند عنده كما سيأتى وله الرفع الى الحاكم ولو مع حضور المشتري ولا يلزمه الاشهاد اذا لقي الشهود فى طريقه بخلاف الرد بالعيب لان ما هنا وسيلة المقصود ولان تسلط الشفيع أقوى بدليل نقضه تصرف المشتري كما مر قال بعض مشايخنا فان أشهد سقط عنه الذهاب كما مر فى الرد بالعيب فراجع (قوله مريضا) أى مريضا لا يحتمل عادة لا بنحو صداع يسير (قوله أو غائبا) وان لم تكن غيبته طويلة لان المقصود اثبات أنه طالب فورا وأما الحكم له فيتوقف على ما فى القضاء على الغائب (قوله عن بلد المشتري) أو عكسه (قوله من عدو) أو من فرط برد أو حر (قوله فليؤكل) أى وجوبا وان جهل مقدار الثمن حاله التوكيل (قوله والا) بأن لم يقدر بنفسه وعجز عن التوكيل أى وعن الرفع للحاكم أيضا فليشهد وجوبا ولا يكفى الاشهاد مع القدرة على واحد مما ذكر واذا أشهد ولو شاهدا ليحلف معه سقط عنه الذهاب وان قدر عليه أو على التوكيل بدمه ولو أنكر الشهود الشهادة لم يسقط حقه (قوله فى صلاة) ولو تقلا مطلقا وله الزيادة فيه الى حد لا يعد فيه مقصرا عادة (قوله ولودخل وقت الصلاة) يقتضى عدم الشروع فى النفل المطلق والمعتمد أن له ذلك ما لم يعد مقصرا عادة كما فى الرد بالعيب (قوله أو قضاء الحاجة) أو الحمام لتنظف محتاج اليه لا عبثا كما يقتصر لو كان فيه على ما ليس عبثا أيضا ولو ادعى الشفيع مرضا أو غيبة أو نحو ذلك صدق ان عهده والصدق المشتري (تنبيه) له التأخير لخلاص البيع من نحو غاصب ولمعرفة قدر الثمن ولادراك زرع وحصاده بلاجرة لاجل اذ ثمر كما تقدم وفى البناء والغراس ما مر (قوله عدلان) أى عند الحاكم قال شيخنا أو عند الناس أو عنده ولو ادعى الجهل بعد التمهات ان أمكن (قوله من لا يقبل خبره) أى ولو لم يعتقد صدقه (قوله من الفساق) الذين لا يحتمل تواطؤهم على الكذب ولو كفارا ومثلهم الصبيان والعبيد ولا يعنر لأفاده العلم بهم (قوله بألف الخ) لو أخبر بمشتري

ولو قلنا باتحاد الصفقة فانه يأخذ بنظر المعنى ومن ثم قالوا ان الصفقة هنا تعد بتعدد المشتري قطعا وبتعدد البائع على الأصح وفى الرد بالعيب على العكس (قول الشارح على الفور) أى لحديث الشفعة كحل العقال أى تقوت بترك المبادرة كما يفوت البعير الشرود عند حل العقال اذا لم يبادر اليه ثم الراد فورية الطلب لا التملك فيه عليه ابن الرقعة (قول الشارح والثانى تمتد ثلاثة أيام) لان التأيد يضر بالمشتري والمبادرة تضر بالشفيع لعدم تمكنه من النظر فى الاحتياط فنيط بالثلاثة وأصلها ولا تمسوها بسوء فياخذكم عذاب قريب فعقروها فقال تمتعوا فى داركم ثلاثة أيام (قول المتن على العادة) أى فماعد فى العادة تروا نياضروا مالا فلا (قول المتن فليؤكل) أى ولو جهل مقدار الثمن حال التوكيل (قول الشارح لانه قد تلحقه) أى والأظهر لا ينظر الى اللنة ولا الى اللؤنة (قول المتن وكذا ثقة) أى لانه اخبار واخبار الثقة مقبول

(قوله فى الأصح) حر أو عبدا وامرأة والثانى بمنزلة لان الحاجة لا تقوم بواحد (ويمنران أخبره من لا يقبل خبره) ككافر وفاسق وصبي ولا يمنران أخبره عددا من الفساق لا يحتمل تواطؤهم على الكذب (ولو أخبر بالبيع بألف فترك قبلان بخمسة

معين أو جنس أو حاول أو قرب أجل أو مشتريين فيان خلافه بقي حقه أخذاً من العلة (قوله فسلم عليه) أي وكان ممن يشرع عليه السلام أخذاً من العلة والا كفاسق بطل حقه ان علم بحاله نعم لو وجد المشتري يقضي حاجته أو يجمع فله تأخير الطلب الى فراغه قاله شيخنا الرملي وعليه لو سلم عليه لم يضر لأنه كسكوت عنه وقد يقال انما يبطل حقه بالسكوت لموافقه للدأب وحيث خالفه فحقه تقديم طلب حقه على السلام فراجع (قوله أو قال الخ) قال شيخنا هي مانعة خلو جميع الدعا مع السلام لا يضر (قوله وفي الدعاء وجه) أي ان كان فيه خطاب والا كبارك الله فيه لم يضر قطعاً قاله الاسنوي وأشار اليه الشارح بقوله لك ولا يضر سؤاله عن الثمن ولو علم باله أو عن جنسه أو نوعه بخلاف سؤاله عن الرخص أو الغلاء (قوله ولو باع) لا بشرط الخيار وان عادت الحصة اليه وخرج ماله وكل في البيع فلا يبطل حقه ولو صالح عن الشفعة بمال أو ببعض الشقص لم يصح الصلح لأن حق الشفعة لا يقابل بمال ثم ان كان عالماً بالفساد بطل حقه منها والا فلا (قوله حصته) أي كلها أمالو باع بعضها فان كان عالماً بالشفعة بطل حقه والا فلا نعم لو بيع بعض حصته قهر عليه كأن مات الشفيع قبل الأخذ وعليه دين فيبيع البعض في ذلك الدين قهر ا على الوارث لم يبطل حقه على الرجوع واذا لم تبطل الشفعة بزوال البعض فله الأخذ بقدر حصته الأصلية قاله شيخنا ولو باع الورثة بعض دار الميراث في دين كان عليه لم يشفعوا وان كانوا شركاء له فيها لأن للبيع ملكهم فلا يأخذون ما خرج عن ملكهم بما بقي منه وأما أخذ كل منهم حصة غيره منهم بالشفعة فلا مانع منه

﴿ كتاب القراض ﴾

بكسر القاف هو كالمقارضة لغة أهل الحجاز من القرض بمعنى القطع لأن المالك دفع للعامل قطعة من ماله ومن الربح ومنه القراض لأنه آلة للقطع وتطلق للمقارضة على المساقاة كما في الربح (قوله والمضاربة) هي لغة أهل العراق من الضرب بمعنى السفر لأنه لا يخلو عنه غالباً (قوله أن يدفع) أي عقد يقتضي الدفع الخ كما هو ظاهر اذا دفع لا يسمى قراضاً ويؤخذ بما ذكره أن أركانه ستة صيغة ومالك ومال وعامل وعمل ورجح ونوزع في كون العمل ركناً لأنه مستقل عن العقد إلا أن يراد ذكره كالرجح فتأمل (قوله ودليل صحته اجماع الصحابة) وقياسه على المساقاة بجامع أن العامل قد لا يملك مالا والمالك قد لا يعرف التصرف ولذلك قال بعضهم ينبغي تأخيرها عنها الآن يجاب بالظن في دليلها كما سيأتي ولم يستدل كما لا وردي بقوله تعالى ليس عليكم جناح أن تنفقوا فضلاً من ربكم لأنها نزلت لما تأمت جماعة من المسلمين أن يتجروا في مواسم الحج ولا بمضاربه صلى الله عليه وسلم لحديجة بما لها الى الشام حين أنفقت معه عبداً ميسرة لأن ذلك كان قبل تزوجه بها بنحو شهرين وعمره اذ ذاك نحو خمس وعشرين سنة (قول المتن أو قال) لو جمع بين السلام والدعاء لم يضر أيضاً (قول الشارح لا شعاره) قال الاسنوي محل الخلاف فيه اذا خاطب به كأن يقول بارك الله لك وأما بارك الله فيه فلا يضر جزماً كما أوضحته في المهمات (قول المتن ولو باع الشفيع الخ) لو باع بعضها بطلت في حال العلم دون حال الجهل

﴿ كتاب القراض ﴾

منه القراض لأنه يقطع وأما المضاربة فمن حيث ان فيه سفر أو السفر يسمى ضرباً في الأرض قال تعالى واذا ضربتم في الأرض أي سافرتم واعلم أن القراض لغة أهل الحجاز والمضاربة لغة أهل العراق (قول المتن أن يدفع) اعترض بأن القراض العقد المقتضي الدفع لا نفس الدفع (قول المتن والرجح مشترك) خرج الوكيل (قول الشارح اجماع الصحابة) من الأدلة القياس على المساقاة بجامع الحاجة وذلك لأن مالك الشجر قد لا يحسن العمل أو لا يتفرغ له والذي يحسنه قد لا يكون له شجر وهذا المعنى موجود هنا

بقي حقه) لأن الترك للرجح تبين كذبه (وان بان بأكثر بطل حقه) لأنه اذا ابرغب فيه بألف فبأكثر أولى (ولو لقي المشتري فسلم عليه أو قال له) (بارك الله) لك (في صفقتك لم يبطل) حقه لأن السلام سنة قبل الكلام وقد يدعو بالبركة ليأخذ صفقته مباركة (وفي الدعاء وجه) انه يبطل به حقه لا شعاره بتقريره (ولو باع الشفيع حصته) أو وهبها (جاهلاً بالشفعة فلا يصح بطلانها) لزوال سببها والثاني لا يبطل لوجود سببها حين البيع ولم يسقط حقه ولو كان عالماً بها بطل حقه قطعاً وان قلنا بالشفعة على التراخي لزوال ضرر المشاركة ﴿ كتاب القراض ﴾ (القراض والمضاربة) والمقارضة (أن يدفع اليه) أي الى شخص (مالا ليتجر فيه والرجح مشترك) بينهما ودليل صحته اجماع الصحابة رضي الله عنهم أجمعين (ويشترط لصحته كون المال دراهم

أودنانير) خالصة (فلا يجوز على تبر وحلى) ومغشوش من الدراهم أو الدنانير (وعروض) وفلوس وقيل يجوز على المغشوش الرابع وقيل يجوز على الفلوس (ومعالم) فلا يجوز (٥٢) على مجهول القدر قال ابن يونس وغيره أو الصفة (معينا وقيل يجوز

على احدي الصرتين) المتساويتين في القدر والصفة كأن يكون كل منهما ألفا صحاحا قال في الروضة فعلى هذا يتصرف العامل في أيهما شاء فيتعين للقراض وفيها كأصلها لو قارض على دراهم غير معينة ثم عينها في المجلس قطع القاضى والامام بجوازه كالصرف والسلم وقطع البغوى بالمنع وعبارة الشرح الصغير جاز وفي التهذيب أنه لا يجوز وفي المحرر وغيره لا يجوز أن يقارضه على دين في ذمته أو ذمة غيره (ومسلما الى العامل فلا يجوز شرط كون المال في يد المالك) يوفى منه ثمن ما اشتراه العامل لأنه قد لا يجد عند الحاجة (ولا) شرط (عمله معه) لان انقسام التصرف يفضى الى انقسام اليد (و يجوز شرط عمل غلام المالك معه على الصحيح) والثاني لا كشرط عمل اليد لأن يد عبده يده وفرن الاول بأن العبد مال جعل عمله تبعا للمالك بخلاف السيد نعم ان ضم الى عمله أن يكون بعض المال في يده أو أن لا يتصرف العامل دونه فسد العقد قطعا قال

وقد يجاب عن الأول بأن العبرة بعموم اللفظ وعن الثاني بأنه أقره بعد البعثة كذا قيل والوجه خلافه لأنه صلى الله عليه وسلم لم يكن مقارضا لأن خديجة لم تدفع له مالا وإنما كان مأذونا له في التصرف عنها فهو كالوكيل يجعل كما هو ظاهر فراجع (قوله أودنانير) هي مائة خلو (قوله خالصة) وان أبطها السلطان قال الأذرى إلا أن عز وجودها أو خيف عزه (قوله فلا يجوز على تبر) هو اسم للذهب والفضة قبل ضربهما أو للاول فقط وللراد الاعم (قوله ومغشوش) أى غير مستهلك غشه والاجاز كافي دراهم مصر والراد باستهلاكه أن لا يحصل منه شئ بعرضها على التارقاله شيخنا وفيه بحث قوى (قوله وفلوس) عطف خاص للخلاف فيها لأنهما من العروض (قوله مجهول القدر) خصه لأنه الذى في الروضة وأصلها وكلامه يشمل مجهول الصفة واليه يشير كلام الشارح ويشمل مجهول النوع أو الجنس أيضا وهو معلوم بالاولى ولا يكفي لو عين في المجلس وما يأتى عن القاضى محمول على ما علم فيه ذلك أخذ من التشبيه (قوله وقيل يجوز على احدي الصرتين) فالاصح عدم الجواز وفهم من قيد التساوى عدم الصحة قطعا في غيره ومحل البطلان فيها ما لم تعين المرادة منهما في المجلس والاصح فيها على المعتمد (قوله غير معينة) أى وهى في ذمة المالك معلومة الجنس والقدر والصفة كما في الصرتين (قوله بجوازه) هو المعتمد (قوله لا يجوز) يحمل على ما بعده (قوله في ذمته) أى ذمة العامل أو غيره أى أجنبي بأن كان ديننا عليهما للمالك فلا يصح فيها قال ابن حجر وان عين في المجلس لفساد العقد يكون للمالك لا يقدر على تعيين ما في ذمة غيره وبذلك قال شيخنا واعتمده ومن الدين النفع فلا يصح القراض عليها ولو في ذمة المالك كأن يدفع اليه دارا مثلا ليؤجرها مرة بعد أخرى وما زاد على أجرة الثل يكون بينهما (تنبيه) شمل كلام المصنف الشاع كأن يختلط ألفين له بألف لآخر ويشاركه على أحدهما ويقارضه على الآخر وهو جائز ويتصرفان في الثلثين وينفرد العامل بالثلث ولو قارضه على ألفين وله نصف ربح أحدهما ونلشر ربح الآخر صرح ان عين كل واحد منهما (قوله ومسلما الخ) ولو بعد مجلس العقد قبضه في المجلس ليس شرطا فيصح القراض على مغشوش ولو من الغاصب وعلى وديعة من الوديع (قوله ولا شرط عمله معه) ولا بشرط مراجعة المالك ولا جعل شخص مشرفا عليه (قوله لان يد عبده كيد) فلا يصح على الوجه الثانى ويصح على الاول وهو المعتمد ويفرق وكلامه يفيد أن الخلاف في المملوك ومثله دابته وكذا الحر المستحق منفعة للمالك ويجوز شرط نفقتهم على العامل ويتبع فيها العرف ولا يشترط تقديرها على المعتمد وما في شرح شيخنا من تبع فيه ابن حجر والنقول عنه اعتمادا خلافا (قوله ليشترى حنطة الخ) فالوفى فعل ذلك العامل من غير شرط لم يفسد القراض وأجرته عليه ويصير ضامنا ولو شرط

(قول المتن أودنانير) أوهما (قول الشارح وقيل يجوز على المغشوش) قال السبكي هو الذى قوى عندي أن أفتى وأحكم به ان شاء الله إذ لا دليل على منعه وحاجة داعية اليه الآن كما دعت الى أصل القراض فساغ (قول الشارح فلا يجوز على مجهول القدر) لأنه يلزم من ذلك جهالة قدر الربح (قول الشارح لان انقسام التصرف الخ) يريد بهذا توجيه صحة تفرع قوله ولا عمله معه على قوله ومسلما الى العامل دفعا لما قيل استقلال العامل بالتصرف شرط مستقل ليس متفرعا على كون المال مسلما اليه (قول المتن غلام المالك) أى الرقيق (قول المتن ووظيفة العامل الخ) أى فكل ما هو عليه لا يصح الاستتجار عليه من مال القراض بل من مال نفسه وما ليس عليه لو تبرع بفعله فلا شئ له فمن الثانى وزن الامتعة الثقيلة ونقل المتاع الى الخانوت والنداء عليه ومن الاول حفظه والنوم عليه في السفر ووزن الاشياء الخفيفة

(قول)

في الكفاية وصورة المسألة أن يكون الغلام معلوما بالمشاهدة أو الوصف فان لم يكن معلوما فسد العقد

أو غفلة العامة. التجارة وتوابعها كنشر الثياب وطبها) وذرعها وغير ذلك مما سياتى أنه عليه (فالوقارضه ليشترى حنطة فيطحن ويخبز)

ويبيعه (أو غز لا ينسجه ويبيعه فسد القراض) لأن الطحن والحبز والنزل والنسج ليست من وظائف العامل وهي أعمال مضبوطة يستأجر عليها فلا يحتاج إلى القراض عليها المشتغل على جهالة العوضين للحاجة (ولا يجوز أن (٥٣) يشترط عليه شراء متاع معين) كقوله

لا تشتري هذه السلعة (أو نوع يندر وجوده) كقوله لا تشتري الخيل البلق (أو معاملة شخص بعينه) كقوله لا تبع إلا لزيد ولا تشتري إلا منه لأن المتاع المعين قد لا يرعى فيه والنادر قد لا يجده والشخص المعين قد لا يتأتى من جهته ربح في بيع أو شراء ولا يشترط تعيين نوع يتصرف فيه (ولا يشترط بيان مدة القراض) فإن الربح انقصود منه لا ينضب وقته (فلو ذكر مدة ومنعه التصرف) أو البيع كافي الحرر وغيره (بعدها فسد) العقد فانه قد لا يرعى فيه (وإن منعه الشراء بعدها فلا) يفسد العقد (في الأصح) لحصول الاسترباح بالبيع الذي له فله بعدها والثاني يفسد للتأقيت وفي الرخصة كأصلها حكاية الخلاف في قوله لا تشتري بعدها ولك البيع وما هنا كالحرر والتنبية يصدق مع ذلك ومع السكوت عن البيع قال في المطلب وهو الذي يظهر وإن اقتصر على قوله قارضتك سنة فسد العقد وقيل يجوز ويحمل

على العامل استئجار ذلك من مال القراض جاز قاله شيخنا عن شيخنا الرملي وفي شرحه خلافه فراجع (قوله وهي أعمال مضبوطة) فهو تفسير لما قبله لا فاده أن معنى كونها ليست من وظائف العامل لكونها لا تسمى تجارة ولا فاعلها عاملا بل تسمى حرفة وفاعلها محترفا (قوله العوضين) وهما العمل والربح وهما الأصل في القراض (قوله شراء متاع معين) ويجوز منع شرائه (قوله أو نوع يندر الخ) قال الماوردي إلا في محل يغلب وجوده فيه (قوله أو معاملة شخص بعينه) بخلاف منع ماملته وشرط البيع في حائوت معين مفسد بخلاف شرط سوق معين قاله الماوردي والأذن المطلق يرجع فيه للعرف والأذن في البز بالزاي للمعجمة يتناول كل جنس لا الفرش والأكسية وفي الفا كهيئة لا يتناول البقول والقثاء والخيار وفي الطعام يتناول الخنطة لا الدقيق وفي البحر لا يتناول البر وعكسه (قوله ولا تشتري إلا منه) هو أمام معنى المعاملة والواو فيه بمعنى أو (قوله ولا يشترط تعيين نوع) أي فلا يضر تعيينه إن لم يندر وجوده كما مر والجنس كالنوع بالأولى فتأمل (قوله مدة القراض) خرج به نحو قارضتك ما شئت أنت أو شئت أنا فيصح (قوله ومنعه التصرف) أو علقه ونجز القراض فانه لا يصح وإن علقه بموته (قوله منعه الشراء الخ) صريح كلامه الصحة بقوله قارضتك سنة ولا تشتري بعدها قال شيخنا الرملي وهو كذلك إن ذكر ولا تشتري بعدها متصلا فإن فصله فهي ما ذكره الشارح بعد وحكمها البطلان قيل وعليها يحمل ما في النهج وفيه نظر ظاهر والوجه البطلان مطلقا كما بينته في حاشيتي شرح التحرير بظاهر بين فليراجعه من أراد وقول شيخنا الزبدي بالصحة فيها مطلقا غير مستقيم بالأولى ولو قال قارضتك ولا تشتري بعدها صح ولو حمل كلام المصنف والنهج على هذه لكان هو الوجه الوجيه (تنبيه) يشترط في المدة أن يمكن فيها الربح لأن نحو ساعة وعلم بما ذكرناه لا يصح تعليق القراض ولا توقيته ولا تطبيق التصرف بخلاف الوكالة لنفاة غرض الربح (قوله فلا يجوز الخ) هو محترز اختصاصهما به وسكت عن محترز اشتراكهما فيه لأنه المذكور في كلام المصنف (قوله لغيرهما) أي مع عدم العمل فإن شرط عليه العمل فهو قراض لا تين كذا قاله شيخنا (قوله إلا عبد الخ) تقدم المراد به وعلم أنه لو شرط نصف الربح للعامل ونصفه للمالك فسد القراض لما مر وكذا في المالك وكذا لو قال المالك للعامل ونصفه لك على أن تعطى ابنك أو زوجتك منه كذا فهو فاسد نعم لو قال العامل على أن أعطى من نصبي كذا زوجتي فهو صحيح لأنه وعده به (قوله أي توكل الخ) أي فهذا هو المراد من الإبضاع الذي هو في الأصل

(قول المتن ولا يجوز أن يشترط) لونهاء عن هذه الأمور صرح لأن في غيرها مجالا واسعا (قول المتن فلو ذكر مدة) لو بنجز القراض وعلق التصرف على وقت فسد لأن الغرض من القراض التصرف وهو لا يعقبه (قول الشارح وإن اقتصر الخ) أفهم أنه لو قال قارضتك سنة ولا تشتري بعدها صح سواء قال ذلك البيع أو سكت كما سلف وهذا الذي أفهمه من أنه لو قال قارضتك سنة ولا تشتري بعدها يصح هو صريح عبارة الروضة والرافعي فلا تشتري بما في شرح النهج مما يخالف ذلك فانه مخالف لما قول حملة عليه ظاهر عبارة الروض (قول المتن اختصاصهما) انظر هل هذا يعني عما بعده أولا (قول المتن واشتركا) أي ليكون المالك أخذًا بملكه والعامل أخذًا بعمله (قول المتن وقيل إبضاع) لك أن تقول إن كان الإبضاع عقدا مستقلا غير التوكيل احتاج إلى دليل (قول الشارح أيضا إبضاع) البضاعة هي الشيء المبعوث وهذا قد بحث المال معه ليتجر بلا جعل (فرع) قال تصرف والربح كله لك فهو قرض أو كله لي فهو إبضاع لأن التصرف صالح للجميع بخلاف

على المنع من الشراء (و يشترط اختصاصهما بالربح واشتركا كما فيه) فلا يجوز شرط شيء منه لغيرهما إلا عبد المالك أو العامل فما شرط له مضموم إلى ما شرط لسيدته (ولو قال قارضتك على أن كل الربح لك فقراض فاسد وقيل قراض صحيح وإن قال كله لي فقراض فاسد وقيل إبضاع) أي توكيل بلا جعل الأول في السائلين

ناظر الى اللفظ والثاني الى المعنى وسيأتي بيان الاجرة في ذلك (و) يشترط (كونه) أي للشرط من الربح (معلوما بالجزئية) كالنصف أو الثلث (فلو قال) قارضتك (على) (٥٤) أن لك فيه شركة أو نصيبا فسد) القراض (أو) أنه (ينبنا فلاصح الصحة

ويكون نصفين) لتبادره الى الفهم والثاني يفسد لاحتمال اللفظ لغير الناصفة فلا يكون الجزء معلوما (ولو قال لي النصف فسدى الأصح) والثاني يصح ويكون النصف الآخر للعامل (وان قال لك النصف صح على الصحيح) والنصف الباقي للمالك لأن الربح فائدة للمال فهو للمالك الا ما ينسب منه للعامل ولم ينسب له في الأولى شيء منه ومقابل الصحيح يشترط بيان مال المالك كالعامل (ولو شرط لأحدهما) أيا كان (عشرة) من الربح والباقي منه بينهما (أو ربح نصف فسد) لان الربح قد ينحصر في العشرة أو في ذلك النصف فيفوت على الآخر الربح (فصل) يشترط ايجاب وقبول في القراض كغيره من العقود (وقيل يكفي القبول بالفعل) فيما اذا قال خذ هذا الالف مثلا واتجر فيه على أن الربح بيننا نصفين فأخذوا من الايجاب ضاربك وعاملتك (وشرطها كوكيل وموكل) أي العامل كالوكيل والمالك

اسم للشيء المبعوث (قوله ناظر الى اللفظ) أي لفظ القراض فلو سكت عنه كأن قال خذ ونصرف فيه والربح كله لك فقراض صحيح أو كله لي فابضاع وكذا لو اقتصر على أضعفك فان قال ونصف الربح لك فقراض صحيح ولو قال اتجر في هذه الدراهم لنفسك كان هبة على الأصح (قوله معلوما بالجزئية) وان توقف على حساب كأن يقول ثلث الربح لي وثلث باقية لك فالخرج تسعة للعامل منها اثنان والباقي وهو سبعة للمالك (قوله بيننا) فان زاد على ذلك لفظا غير الناصفة فسد كقوله ما بيننا أثلاثا مثلا لم ينفى من الجهل بمن له الثلث أو الثلثان فان عينان من له أحدهما فصحيح (قوله وان قال) أي المالك وكذا لو قال للعامل لي النصف فيصح (قوله والباقي منه بينهما) ليس قيذا ولعل اسقاط للنصف له من المحرر لذلك فلا فرق في الفساد بين أن يقول والباقي بيننا أولك أولى أو يسكت عنه

(فصل في أحكام القراض) وبقية أركانه وما يستبرفها (قوله ايجاب وقبول) ومنه ذكر الربح فان لم يذكر فسد العقد فالمراد من الشرطية في الصيغة اعتبار اللفظ فيها من الجانبين فلا ينافي الركنية (قوله في القراض) لم يقل للقراض للاشارة الى أن المذكور ركن لا شرط فتأمل (قوله خذ الخ) أفاد أن الخلاف في صيغة الأمر كافي الروضة وأصلها ولا يصح بالفعل في غيرها قطعا ومنه ما ذكره بقوله ضاربك وعاملتك فلم أنه لا يكفي الفعل هنا ولو من أحد الجانبين وان أشبه الوكالة لوجود النص هنا فراجع (قوله والمالك كالموكل) فيجوز أن يكون أعمى أي من حيث صحة العقد ويوكل في التعيين والاقباض (قوله ويجوز لولي الخ) سواء الأب والجد والوصي والقيم ولو في المبيع جزاءه وفارق الوكالة بتوقع الربح هنا والسفاه كالطفل وشرط العامل في جميع ذلك أن يجوز الأيداع عنده ولا يصح أن يقارض الولي لنفسه مع مولي ولو أبا أو جدا ويجتهد الولي في أن يكون ما شرطه للعامل من الربح قدر أجره مثله فأقل فان زاد لم يضر كذا ذكره في الرضى بقولهم والرضى أن يقارض ولا يحسب ما زاد على أجره مثل العامل من الثلث لأنه لا يحصل معدوم (قوله ليس شركه الخ) يفيد أنه ليس عاملا مستقلا بل هو كالمساعد الأول (قوله لم يجز في الأصح) والأول باق على محنته ثم ان عمل الثاني وحده فلا شيء للأول والربح كله للمالك وعليه الثاني أجره مثل عمله لأنه

القراض والابضاع فلو قال أضعفك على أن الربح كله لك فهل هو ابضاع أو قرض فيه الوجهان أو على أن نصفه لك فهل هو ابضاع أو قراض فيه الوجهان (قول الشارح فلا يكون الجزء معلوما) نظيره بترك باللف ذهب وفضة ونظير الأول كثير من الاقرار والوصية والوقف والبيع لزيد وعمر وغير ذلك (قول الشارح والثاني يصح الخ) أي لأنه انما يسبق الى الفهم ونظيره قوله تعالى وورثه أبواه فلا شيء للثالث فانه يسبق الى الفهم أن الباقي للأب (قول المتن ولو شرط لأحدهما الخ) هذا محترز قوله بالجزئية وما قبلها محترز قوله معلوما (فصل يشترط) بمعنى لا بد منه (قول المتن وقيل يكفي التبول بالفعل) المراد بالفعل الأخذ لكن عبارة الروضة كالشرحين في هذا وقيل لا يحتاج الى القبول على وجه انتهى وقضيتها أنه لو تصرف من غير أخذ نفذ عنده هذا القائل (قول الشارح خذ هذا الالف) من ثم تعلم ان هذا من صيغ القراض ومثلها خذ وبع فيه واشتر على أن الربح بيننا ولو قال بعد افاقته من الجنون أو قال وارثه بدموته أقررتك على ما كنت عليه كان كافيا (قول الشارح أن يقارض) يجوز أيضا أن يأذن له في السفر حيث يجوز للولي (قول الشارح والثاني يجوز) قال الامام عليه لو انفرد أحدهما بالعمل ولم يعمل الآخر شيئا لم يستحق غير العامل شيئا

كالموكل فلا يجوز أن يكون واحدا منهما سفيا ويجوز لولي الطفل والجنون أن يقارض بماله (ولو قارض لعامل آخر باذن المالك ليشركه في العمل والربح لم يجز في الأصح) والثاني يجوز كما لو قارض للمالك اثنين ابتداء وأجاب الاول بأن القراض على خلاف القياس وموضوعه أن يعقد المالك والعامل فلا يمدل الى أن يعقده

(قول

عاملان ولو قارصه بالاذن لينفرد بالرجح والعمل جاز (وغير اذنه فاسد فان تصرف الثاني فتصرف غاصب) تصرفه فيضمن ما تصرف فيه (فان اشترى في الذمة) وسلم المال في الثمن ورجح فيما اشترى (وقلنا بالجديد) فيما اذا اشترى (٥٥) الغاصب في الذمة وسلم المضمون في الثمن

ورجح فيما اشترى ان الرجح له (فالرجح هنا للعامل الاول في الاصح) لان الثاني وكيل عنه (وعليه الثاني أجرته) لا له لم يعمل بجانا (وقيل هو الثاني) كالغاصب والقديم في الغاصب ان الرجح للمالك وعلى هذا فالرجح هنا في الاصح نصفه للمالك لرصاه به في الاصل ونصفه بين العاملين بالسوية عملا بالشرط بعد خروج نصيب للمالك (وان اشترى بعين مال القراض فباطل) شراؤه لانه فضولي (ويجوز أن يقارض الواحد اثنين متفاضلا ومتساويا) في المشروط لهما من الرجح كأن يشترط لاحدهما لعين ثلث الرجح وللآخر الرجح أو يشترط لهما النصف بالسوية قال الامام وأما يجوز أن يقارض اثنين اذا أثبت لكل واحد استقلال فاذا شرط على كل واحد مراجعة الآخر لم يجز قال الرافعي وما أظن الاصحاب يساعدونه عليه وفي الطلب المشهور الجواز مطلقا كما ظنه الرافعي (والاثنان واحدا والرجح بعد نصيب العامل بينهما

عمل باذنه وان علم الفساد ولم يكن في المال ربح وان عملا معا القياس أن الأول يستحق من الرجح بقسط ما حصل والباقي للمالك وعليه الثاني أجرته مثل ما عمل نعم ان قصد الثاني اعانة الأول فلا شيء له مطلقا والاول على ما شرط له (قوله عاملان) أي بغير نيابة عن المالك فلا ينافي ما بعده فتأمل (قوله ولو قارصه بالاذن لينفرد بالرجح) هو محتز ليشركه أي اذن المالك للعامل الاول في أن يعمل عاملا آخر وفي أن الآخر ينفرد بالعمل والرجح فهو حينئذ عامل مستقل (قوله جاز) أي وصح قال شيخنا وان شرط على كل منهما مراجعة الآخر وفيه نظر ظاهر لان العامل الاول ينزل كما يأتي فليس فيه عاملان وحيث جاز في شرط أن يكون المال الآن بحيث يصح القراض عليه ابتداء لان هذا ابتداء قراض وينزل الاول بمجرد الاذن ان ابتداء للمالك العامل الاول بأن يقارض الثاني والا كأن قال العامل انذن لي أن أقارض أو قال الثاني للمالك قارضني الخ انزل الاول بالعقد معه (قوله فاسد) أي القراض الثاني والاول باق على صحته كما يأتي (قوله فان اشترى) أي العامل الثاني في الذمة أي في هذا القراض الفاسد وقصد وقوع العقد للعامل الاول وحده لياتي ما بعده فان قصد نفسه فالحكم له لانه الغاصب حينئذ وكذا ان أطلق فان نوى نفسه مع الاول فالوجه أنه مشترك بينهما وفي ابن حجر أنه للثاني وفيه نظر (قوله بالجديد) المذكور في الروضة وأصلها (قوله ان الرجح له) هذا هو الجديد وهو للتعتمد (قوله فالرجح) أي يرجح المال جميعه للشرط فقط للعامل الاول (قوله هنا) أي في صور القراض المذكورة (قوله في الاصح) والتقابل له ما قبله من أن الرجح للمالك كما مر (قوله وان اشترى) أي الثاني بعين مال القراض فباطل سواء قصد الشراء للعامل الاول أو لنفسه أو أطلق (قوله لانه فضولي) وحينئذ فالاول باق على صحته وله أن ينزع المال من الثاني ويتصرف فيه ﴿تنبيه﴾ كالعامل فيما ذكر الوصي اذا أراد أن يقيم غيره مقامه واخراج نفسه من الوصاية وكذا الناظر بشرط الواقف قال شيخنا ولو عزل نفسه انزل وللقاضي أن يولي غيره فراجع (قوله قال الامام الخ) اعتمده الشيخ الخطيب والسنياطي واعتمد شيخنا ما بعده عن المطلب قال لانهما كعامل واحد وفيه نظر لتوقف اذن أحدهما على الآخر أو حضوره (قوله فاذا شرطا) بألف التثنية كما في بعض النسخ وهو الموافق لما بعده وعلى اسقاطها فضميره عائد لكل من المالكين أو لأحدهما باذن الآخر وان شرط مبنى للمجهول وينزل على ما ذكر (قوله نقد تصرف العامل الخ) نعم ان فسد لفساد الصيغة أو لعدم أهلية العامل أو كان مقارضا لغيره كالولي والوكيل

(قول المتن فالرجح للعامل الاول) هذه المسألة تقتضي أن الغاصب اذا دفع لشخص المال على وجه القراض يكون ما يشترى به في الذمة للغاصب له ربحه وعليه أجره العامل وقد استبعد السبكي واختار في مسألة الكتاب أن الرجح للعامل الثاني وقال في مسألة الغاصب الذي فرضها هذه انعم فيها العقد بالكلية فلا يتصرف العامل بالاذن ولا يلحق بالقراض الفاسد (أقول) واطلاق الاصحاب الكلام في القراض الفاسد يخالفه (قول الشارح والقديم) وجه التحذير من اتخاذ الناس ذلك ذريعة والجديد يقول بالتصرف صحيح والاعطاء فاسد ﴿فرع﴾ لو لم يخطر بذهنه حين الشراء أن ينقد من المضمون فلا يجزى القول القديم أي فيما لو نقد منه بعد العقد (قول الشارح نصفه للمالك) أي فيجعل كالتالف لتعذر العمل فيه بالشرط المذكور (قول المتن ويجوز أن يقارض الواحد اثنين) كعقدين (قول المتن والاثنان واحدا) أي كما لو قارض كل منهما على ماله المتميز (قول المتن نقد تصرف العامل) لان الذي فسد هو القراض لا الاذن فيه وسواء علم الفساد أم لا (قول المتن أيضا نقد تصرف العامل) حاول السبكي أن يستثنى من هذا ما لو دفع الغاصب المال للمضمون

بحسب المال (فاذا شرطا للعامل نصف الرجح ومال أحدهما مائة ومال الآخر مائة اقتسما النصف الآخر أثلاثا فان شرطا غير ما تقتضيه النسبة فسد العقد لا فيه من شرط الرجح لمن ليس بمالك ولا عامل (واذا فسد القراض نقد تصرف العامل) للاذن فيه

قارضتك وجميع الرجح لي
وقبل فلاشي له في الاصح)
لرضاء بالعمل بحانا والثاني
له أجرة المثل كغير ذلك من
صور الفساد (ويصرف
العامل محتاطا) في تصرفه
(لابنين) في بيع أو شراء
(ولا نسبة) في ذلك (بلا
اذن) أي في النسبة والنسبة
والمراد به الفاحش كما في
الوكيل وبالأذن يجوز ذلك
ويأتي في تقدير الاجل
واطلاقه في البيع ما تقدم
في الوكيل ويجب الاشهاد
في البيع نسبة فان تركه
ضمن ووجه منع الشراء
نسبة أنه كما قال الرافعي
قد يتلف رأس المال فتبقى
العهد متعلقة بأي فتتعلق
بالمالك (وله البيع بعرض)
لانه طريق في الاسترباح
(و) له (الرد بسبب تقتضيه)
أي الرد (مصلحة) وان
رضى المالك بالعيب لان
للعامل حق في المال وجملة
تقتضيه صفة الرد
ولامه للجنس ونظيره قوله
تعالى وآية لهم الليل نسلخ
منه النهار (فان اقتضت
الامساك فلا) يرد (في
لاصح) والثاني له الرد كالوكيل
وفرق الأول بأن الوكيل
ليس له شراء المبيع بخلاف
العامل اذا رأى فيه رجحا
فلا يرد ما فيه مصلحة

لم ينفذ التصرف أصلا (قوله لانه لم يعمل الخ) صريحه عدم الاستحقاق مع علم انفساد وخالفه شيخنا واعتمد
الاستحقاق وان علم الفساد وأنه لا أجرة له ان لم يحصل رجح (قوله فلاشي له في الاصح) هو العتمد عند
شيخنا وان جهل الفساد وظن ان له الأجرة خلافا لابن حجر فانظره مع ما قبله وقد يفرق (قوله في النسبة في
البيع والشراء) كما هو صريح كلام الشارح نعم يحتاج في السلم الى النص عليه بخصوصه ولو منعه من البيع
حالا فسد العقد (قوله والمراد به) أي بالعين بل قال الماوردي لا يجوز الشراء بثمن المثل ان لم يرجح رجح
(قوله ويجب الاشهاد) أي على تسليم البيع والافرار بالعقد لا على نفس العقد ويكفيه شاهد ليحلف معه
ولو نهاه عن الاشهاد لم يمتنع وله تركه (قوله وله البيع) وكذا الشراء (قوله بعرض) وبغير البلد ان راج
(قوله وله الرد) بل يجب عليه (قوله وجملة الخ) ذكره ليوافق الجمهور من منع محي الحال من المبتدأ ووضح
كونه صفة من العرف بأل الجنسية لانه في معنى النكرة وقد أجاز سيبويه محي الحال من المبتدأ وليس بضعيف
فيصح وقوعه هنا (قوله فان اقتضت الخ) بقي ما لو اتفقت المصلحة في الرد والامساك أو استوت فيهما
واعتمد شيخنا جواز الرد فيهما ولا يجب أخذا بمفهوم الجملتين (قوله وللمالك الرد) أي على البائع ان كان
الشراء بالعين والافعل العامل وله الرد على البائع ان شاء فعمل أنه يقع للعامل برد المالك وهذا حيث جاز
للعامل شراء للمعيب وهو العتمد والافيق للعامل ابتداء ويأتي فيما لو ساء في العقد أو بعده وصدق البائع
أو كذبه مامر في الوكيل قاله العلامة البرلسي (قوله حيث يجوز للعامل) وهو ما اذا كانت المصلحة في الرد
وحده كما هو صريح كلام المصنف والشارح وليس في كلامهما الاستوى الرد والامساك في المصلحة أو
عدمها كما تقدم والعتمد فيهما هنا جابة العامل (قوله فيه) أي في الرد من حيث المصلحة بأن ادعاها أحدهما
فيه ونقاها الآخر فيه (قوله عمل بالمصلحة) أي عمل الحاكم بما رأى فيه المصلحة فان استوت عنده فيهما
رجع للعامل كما مر (قوله لان المال له) صريحه امتناع معاملة وكيله في ماله وما ذونه بخلاف مكاتبه ولو فاسدا
وكذا امتناع معاملة أحد العاملين للآخر في ماله وان ثبت لكل منهما الاستقلال واعتمد شيخنا وصرح
به شيخنا الرملي في شرحه وخرج بمال المالك مال غيره كأن كان وكيلاً عن غيره فتجوز معاملته له فيه
(قوله ولا يشترى للقراض بأكثر الخ) أي ولا يبيع رجسه فلورأي ما يباع بالدراهم ورأس المال دنائير
باعها بالدراهم واشترى بها محل محل منع الشراء بالأكثر بغير اذن ويمكن رجوع قول المصنف الآتي بغير اذنه

فراضا قال لان حقيقة العقد لم توجد فلا يصح التصرف مطلقا ولا يتضمن ذلك الاذن في الشراء في الزمة
(قول الشارح لانه نعام ملكه) أي وانما يستحق العامل بعضه في العقد الصحيح (قول المتن وعليه للعامل أجرة
مثل عمله) وان لم يكن في المال رجح (قول المتن الا اذا قال الخ) وقلنا انه قراض فاسدا ما اذا قلنا انه ابضاع فلا
يستحق العامل شيئا جز ما أقول قضية هذا صفة الابضاع على هذا الوجه ولك أن تقول هو توكيل فكيف
يصح مع العموم فان قلنا الابضاع عقد مستقل في ذلك احتاج الى دليل من الشرع (قول الشارح والثاني له
أجرة المثل) أي كما ان النكوحه على غيره تستحق مهر المثل وأيضا فلا يلزم من رضاه بعدم السمي أن يكون
طامعا في أجرة المثل (قول الشارح ويجب الاشهاد الخ) هل يشترط حضور الشهود العقد أم يكفي أن لا يسلم المبيع
حتى يشهد شاهدين على اقراره قال في المطلب الاشبه الثاني لان تكليف ذلك عند العقد عسر ويحث الاسنوي
الاكتفاء بشاهد كما في الوكالة بأداء الدين (قول المتن وله الرد بسبب) بحث الاسنوي الوجوب (قول الشارح
حيث يجوز للعامل) بل للمالك أولى (قول المتن عمل بالمصلحة) قال الاسنوي فلو استوى الحال في الرد والامساك
قدم العامل اذا جوز ناله شراء المعيب لانه لما كان متمكنا من ذلك التصرف رجعنا الى اختياره

بخلاف الوكيل (وللمالك الرد) حيث يجوز للعامل (فان اختلفا) فيه فأراد أحدهما وأباه الآخر (قول
(عما بالمصلحة) في ذلك (ولا عامل للمالك) بأن يبيعه شيئا من مال القراض لان المال له (ولا يشترى للقراض بأكثر من رأس المال)

فان فعل لم يقع مازاد عن جهة القراض (ولا) يشتري (من يعتق على المالك) من أصوله وفروعه (غير اذنه وكذا زوجته) لا يشتريه بغير اذنه
ذكر اكان أو اثني (في الاصح ولو فعل) أي اشترى القريب أو الزوج (لم يقع) (٥٧) للمالك) لئلا يتضرر بتفويت

المال أو انفساخ النكاح
(ويقع) الشراء (للعامل
ان اشترى في الذمة) فان
اشترى بعين مال القراض
بطل ومقابل الاصح في
الزوج ينظر الى توقع الربح
في شرائه واطلاقه على
الاثني كما في قوله تعالى
ويا آدم اسكن أنت
وزوجك الجنة وأصلحنا
زوجه (ولا يسافر بالمال
بلاذن) لما فيه من الخطر
والتعريض للتلف فهو
سافر به من غير اذن ضمنه
قال في الروضة واذا سافر
بالاذن لم يجز سفره في
البحر الابنص عليه
ومراذه الملح (ولا ينفق
منه على نفسه حضرا
وكذا سفرا في الاظهر)
لان له نصيبا من الربح فلا
يستحق شيئا آخر والثاني
ينفق منه ما يزيد بسبب
السفر كالحنف والادوية قال
في الروضة وزيادة النفقة
واللباس والكراء ونحوها
اه ويكون ذلك بالمعروف
ويحسب من الربح لانه
انقطع بالسفر عن
التكسب لنفسه فان لم
يحصل ربح فهو خسران
لحق المال ولو شرط نفقة
السفر في العقد صح على
الثاني وفسد على الاول

الى هذا قال ابن حجر وفيه نظر لان الفرض هنا أن الشراء بالعين وهو كما قال الشارح لا يقع فيه ما قابل الزائد
للقراض بل يبطل أو يقع للعامل فان جعل كلام المصنف في الشراء في الذمة وفعل وقع الكل للقراض
والزائد فرض على المالك فلا يصح ما قاله الشارح فتأمل وافهم والكلام فيما اذا لم يكن الاعقد واحدا
فلو اشترى عبد اعمال القراض ثم اشترى به آخر فالثاني باطل للقراض ويقع للعامل ان اشترى في الذمة سواء
كان الشراء الاول بالعين أو في الذمة لانه استحق دفعه له سواء أذن له المالك في الزيادة أولا وادأ سلم المالك
في ثمن الثاني صار ضامنا له واذا تلف حيثما انفسخ العقد الاول ان كان الشراء بعينه والافعل المالك دفعه
لان العقد له وعلى العامل مثله فان سلم العامل من ماله للثلث للبائع الاول باذن المالك خصل التقاص
والابري المالك وبقى المال في ذمته للمالك والعبد الاول مال قراض نعم ان وقع الشراء الثاني في زمن
خيار الاول له أو لهما صح وكان فسخا للاول فتدبر (قوله لم يقع مازاد عن جهة القراض) وفيه ما تقدم
(قوله من أصوله وفروعه) كلام المصنف يشمل غير ذلك نحو من أقرب بحريته أو مستولده ويبيعت لنحو
رهن فلو قال الشارح كأصله وفرعه لكان أولى (قوله بغير اذنه) فان كان باذنه عتق على المالك
وبرجع رأس المال لما بقي ان كان والابطال القراض فان كان ربح استقر للعامل على المالك حصته
منه ومثل ذلك ما لو أعتق المالك عبدا من مال القراض وخرج بالمالك العامل فله شراء زوجه
ومن يعتق عليه ولا يفسخ النكاح ولا يعتق عليه ان لم يكن ربح وكذا ان كان على مافي النهج
وغيره وفي شرح شيخنا خلافه والتجبه الاول لعدم ملك العامل حصته (قوله أي اشترى) جاهلا
كان أو عالما كما مر وفارق الوكيل بغرض الربح هنا (قوله لئلا يتضرر بتفويت المال) يؤخذ منه
جواز شرائه لو كان ذميا لمصحف ونحوه قال شيخنا وهو كذلك لانه للقراض ولاملك للشترى فيه
(قوله ضمنه) وله البيع في البلد الذي سافر اليه بمثل قيمة البلد المأذون فيه أو دونها بقدر يتسامح به
ويستمر ما قبضه من الثمن في ضمانه حتى يعود الى البلد الاول (قوله الابنص عليه) أو على محل لا يصله الا
بالسفر فيه وألحق الأذرعى به الانهار العظيمة ولا يجوز السفر في البحر ولومع الاذن الا ان غلبت السلامة
فيه (قوله ولا ينفق) الاولى يمون ليشمل غير النفقة أو المراد بالنفقة المؤنة وخالف الامام مالك فجوز النفقة
والصدقة على العادة (قوله لان له الخ) لعل شأنه ذلك فيدخل ما لو لم يربح أو كان العقد فاسدا فراجع
(قوله ما يرب يد الخ) يفيد أن قدر نفقة الحضر ممنوعة قطعا (قوله ويكون الخ) أي على الثاني (قوله وفسد
على الاول) هو المعتقد (قوله بالرفع) عطفا على فعل فالوزن عليه وان لم تجر به العادة واعتمده شيخنا
الرملي وصرح بمافي النهج خلافه فيكون مجرورا عطفا على طي وانما فصل الشارح ما ذكر ليصح ضبط
المصنف نحوه بالرفع المعطوف على الأمتعة المرفوعة بالنيابة عن وزن المضاف اليها المقتضى أن وزنها ليس
عليه وان جرت به العادة كحمل الأمتعة من السوق الى الحانوت فليس عليه كما ذكره الشارح ويصح الجر
(قول الشارح ضمنه) ويجوز له البيع في البلدة التي سافر اليها ان كانت القيمة بها مثل قيمة البلدة
المأذون فيها أو أقل بقدر يتسامح به واذا قبض الثمن استمر في ضمانه ولو عاد الى البلدة الأولى (قول
الشارح لانه انقطع الخ) أي فأنشبه الزوجة وعليه لو قام في بلد في أثناء الطريق يتوقع الربح أنفق
ولو طال واذا رجع ومعه فضل زاد أو ماء وجبرده

(٨ - قليوبى وعميرة - ثالث) كشرط نفقة الحضر (وعليه فعل ما يعتاد كطبي) التوب وقد تقدم
(ووزن الخفيف) بالرفع (كذهب ومسك لا الأمتعة الثقيلة) فليس عليه وزنها (ونحوه) بالرفع بضبط المصنف أي نحو وزنها كحملها
وقلها من الحان الى الحانوت (وما لا يلزمه الاستتجار عليه) من مال القراض ولو فعله بنفسه فلا أجر له وما يلزمه لو استأجر من فعله

غير مستقر لا يتسلط على التصرف فيه لاحتمال الخسران بعد ذلك وعلى الاول له فيه قبل القسمة حق مؤكد يورث عنه ويقدم به على القرماء لتعلقه بالعين (وثمار الشجر والنتاج وكسب الرقيق والمهر الحاصلة من مال القراض يفوز بها المالك) لانها ليست من فوائد التجارة (وقيل) هي (مال قراض) لانها من فوائده وعلى هذا هي من الربح وقيل هي شائعة في الربح ورأس المال والنتاج يشمل ولد البهيمة والجارية والمهر بوطنها بشبهة ولا يجوز للمالك وطؤها ولا تزويجها (والنقص الحاصل بالرخص محسوب من الربح ما أمكن ومجبور به) لاقتضاء العرف ذلك وألحق به النقص بالمرض والتعيب الحادثين (وكذا لو تلف بعضه) أي مال القراض (بآفة) سبب أو غصب وكسحريق (أو غصب وسرقه) بأن تعذر أخذه أو أخذ بدله (بعد تصرف العامل) بالبيع والشراء محسوب من الربح (في الاصح) والثاني لا يحسب منه لانه لا تعلق له بالتجارة بخلاف الرخص

فيهما أيضا (قوله فلاجرة من ماله) أي العامل فلا ودفعها من مال القراض ضمنها (قوله بالقسمة) ومع المالك بها لو حصل بعدها في المال خسران جبر بالربح لانه لا يستقر ملكه الا ان نص رأس المال أو فسخ العقد (قوله والنتاج) الحاصل بعد الشراء في مدة الترابص للمالك دخل فيه الحمل فهو للمالك وهل يمتنع بيعها حاملا راجعه (قوله والمهر الخ) نعم للمهر الحاصل بوطء العامل مال قراض ربحا ورأس مال لانه حصل بقوله وعليه الحدان علم والولد رقيق وهو مال قراض أيضا والا فلا حد والولد حر نسيب وعليه قيمته قال والشيخنا الرملي يكون مال قراض أيضا وخالفه ولده فيها ومال شيخنا الاول وهو ظاهر (قوله والمهر بوطنها بشبهة) مبتدأ وخبر فان أريد منها فواضح والا فليست الشبهة قيدا كما ذكره الأذرعى والصوف والشعرون نحو كالثمرة يفوز بها المالك (قوله ولا يجوز للمالك وطؤها) وينفذ استيلاده ولا شيء عليه بالوطء الا حصة العامل من الربح من قيمة الولدان حصل استيلاده لان الولد منه حر نسيب وظاهر ما ذكر أنه لا يلزم للمالك بوطئه مهر ولا حصة العامل منه وهو ظاهر معلوم مما مر ومن الزوائد أيضا أجرة الاراضى والدواب ونحوها فهي للمالك وان كان المستعمل لها هو العامل ولا يجوز للمالك استعمال نحو دواب القراض فان خالف فليس عليه سوى الاتم والمراد بالحاصلة الحادثة بعد التصرف فلا تشتري حاملا فالحمل مال قراض ونحو ذلك (قوله ولا تزويجها) وكذا ليس للعامل أيضا (قوله بآفة سبب) خرج غيرها وسيأتي في اتلاف جميعه (قوله بأن تعذر الخ) فان لم تعذر ما ذكره فالقراض مستبصر فيه أو في بدله والحصم فيه المالك ان لم يكن ربح والا فالعامل أيضا (قوله بعد تصرف العامل) شامل للمالعين وفي الزمة وبالجميع أو البعض وهو كذلك (قوله بما ذكر) أي بالآفة السبب فان تلف بغيرها ففيه ما مر في نحو الغصب والسرقة (قوله وظاهر أنه لو تلف جميعه) أي بآفة سبب فان تلف بالمالك فكذلك أو بأجنبي ولم يتغير بدله بقي فيه القراض وكذا اتلاف العامل على العتد واتلاف بعضه كاتلاف جميعه فيما ذكر والمراد باتلاف العامل ما يشمل اتلافه بتفريطه ولو ادعى المالك على ورثة العامل بعدموته تفريط مورثهم حلفوا على نفي العلم أو أنهم فرطوا حلفوا على عدمه ولو لم يوجد في تركته مال القراض ولا ما يصلح أن يكون بدله فلا ضمان (فرع) لو جنى على عبد القراض قبل ظهور ربحه فللمالك أن يقتص وأن يعفو ولو جانا أو بعد ظهوره

(قول المتن بالقسمة) اعلم انه قبل فسخ العقد لا يجبر واحد منهما عليها (قول الشارح كالمالك) أي وقياسا على المساقاة أيضا (قول المتن يفوز بها) كذلك الدواب والاراضى قال السبكي وحينئذ فينبغي أن لا يكون للعامل ولاية على ذلك فلا يتصرف فيه (فرع) لو استعمل العامل دواب القراض وجبت عليه الأجرة للمالك ولا يجوز له استعمالها الا لفرض القراض (قول المتن وقيل مال قراض) هذا يؤيد قولهم في زكاة التجارة انها مال تجارة قال السبكي ويحتاج الرافعي الى الفرق بينهما قال وكانه والله أعلم ان النظر في الزكاة الى عين النصاب وقد تولاه منه (قول الشارح وعلى هذا من الربح) هو مرجع الفرز الى قال السبكي وكلام التهذيب يوافقه (قول الشارح والنتاج) يشمل ولد البهيمة لكن لو اشتراها حاملا فيظهر تخريجها على نظيره من الرذيل العيب والفلس (قول الشارح ولا يجوز للمالك وطؤها الخ) فلو وطئها فلا شيء للعامل بسبب ذلك (فرع) لا يجوز للمالك استعمال دواب القراض الا باذن العامل فان خالف فلا شيء عليه سوى الاتم (قول الشارح أو أخذ بدله) أي والا فيؤخذ والقراض مستمر كما كان ثم ان كان في المالد ربح كانت الخاصة لكل منهما والا فللمالك فقط (قول الشارح والشراء) هي بمعنى أو (قول المتن في الأصح) الراجح في التلف بآفة طريقة القطع وكذا لو كان الناصب والسارق عا لاضمان عليهم كالحر بن

(فصل) (لكل) من المالك والعامل (فسخه) أى القراض متى شاء (ولومات أحدهما أو جن أو غمى عليه افسخ) كالوكالة (ويلازم العامل الاستيفاء للدين إذا فسخ أحدهما وتنضيض رأس المال ان كان) المال (٥٩) (عرضا) بأن يبيعه بنقد (وقيل

لا يلزمه التنضيض ان لم يكن ربح) لأنه لا فائدة له فيه ودفع بأنه في عهدة أن يرد المال كما أخذتم ما استوفاه أو نضضه ان لم يكن من جنس رأس المال حصله به وتقييد التنضيض برأس المال لأن الزائد عليه حكمه حكم عرض مشترك فيه اثنان لا يكلف واحد منهما بيعه (ولو استرد المالك بعضه) أى المال (قبل ظهور ربح وخسران رجع رأس المال الى الباقي) بعد المسترد (وان استرد بعد الربح فالمسترد شائع ربحا ورأس مال) على النسبة الحاصلة له من مجموعهما (مثاله رأس المال مائة والربح عشرون واسترد عشرين فالربح سدس المال) جميعه (فيكون المسترد سدسه) بالرفع (من الربح) وهو ثلاثة وثلاث (فيستقر للعامل المشروط منه) وهو واحد وثلاثان ان شرط له نصف الربح حتى لو عاد مافى يده الى ثمانين لم يسقط ما استقر له (وباقيه) أى المسترد وهو ستة عشر وثلاثان (من رأس المال) فيعود الى ثلاثة وثمانين وثلاث (وان

فلكل منهما التقصاص والعفو ويسقط بفقوا أحدهما ولو مجانا ومن عفا منهما يبدل فهو ما يستحقه **(فصل) في بيان كون عقد القراض جائزا من الجانبين من حيث القراض والاختلاف فيه (قوله من المالك) ومن فسخه أن يقول للعامل لا تصرف واعتاقه واستيلاده واسترداده المال ومنه لا قراض بيننا كإني زوائد الروضة (قوله ولو مات أحدهما) فان كان الميت للمالك فالعامل أن يبيع ويستوفى الدين من غير إذن ولومات العامل لم تصرف وارثه الا باذن للمالك فان امتنع فبأمين حاكم ولا يبيع العامل هنا الا بنقد البلد (قوله ويلزم العامل) أى ان طلب للمالك أو كان له حرج عليه وفيه مصلحة ويجوز ان لم يطلب للمالك ويمتنع ان منعه ويعمل بتقويم عدلين في العروض ولو ترك العامل حقه ليخلص من ذلك لم يلزم المالك القبول ولو أراد للمالك أن يعطى للعامل حصته ناضا أجيب فان توقعوا ربحا أجيب العامل (قوله للدين) أى لجميعه ولو أربح أو لم يربح (قوله اذا فسخ) أو انفسخ بجنون أو غم أو لوليهما تقرير القراض مع العامل ولا يلزم المالك تقرير ورثة العامل على القراض بل ولا يصح ان كان المال ناضا لأنه ابتداء قراض (قوله لأن الزائد الخ) نعم ان نقصت قيمته بانقراده وجب بيع الكل ولو طلب للمالك قيمته عروضا أجيب أو طلب القيمة ولا رغب فكذلك (قوله شائع) أى ان أخذ بغير رضا العامل أو به ولم يصرح بأنه من رأس المال أو الربح والاختصاص بما خصصه به ونيتها ان تنفقت كالتصريح والافكا لاخذ بلاذن ويملك العامل حصته بما في يده على الاشاعة فيما اذا خصصه من الربح ولا ينفذ تصرف المالك فيما أخذه براضاه وان لم يملك العامل بالظهور وعلى الاشاعة تكون حصته للعامل قرضا على المالك وقيل هبة قال بعضهم وعلى كونه قرضا أو هبة ففي منع تصرف المالك نظر فراجع (قوله فيستقر للعامل الخ) وله أن يستقل بأخذه مافى في يده كما استقل للمالك بالاخذ وفارق الشريك بمنعه من الاخذ من المشترك ابتداء (قوله فيعود) أى رأس المال (قوله الخسران) منه رخص وعيب وتلف باقاة أو شبه غضب وتغرر أخذ بدله أو بالتصرف فيه قال شيخنا وليس منه رجوع النقد الى مقدار قليل ولو بأمر السلطان (قوله ويصدق العامل الخ) أى ما لم يقر قبله بما يخالف دعواه والا لم يقبل وان ذكرنا أو لا لكن له تحليف المالك ولا يخرج العامل بذلك عن أماته**

(فصل لكل فسخه الخ) (قولى المتن ويلزم العامل) قال الرافعى بطلب المالك لكن ذكره في التنضيض والاستيفاء مثله (تنبيه) علل الرافعى ذلك بأنه أخذ منه ملكا تاما فليرده كما أخذ والدين ملك ناقص قال الاسنوى قضية هذا التعليل أنه يستوفى قدر رأس المال فقط كالتنضيض لكن صرح ابن أبى عسرون بأنه يستوفى الجميع كما هو ظاهر النهاج (قول المتن وقيل لا يلزمه الخ) اقتضى هذا أن الاستيفاء واجب قطعا (قول الشارح لأنه الخ) هو معنى قول غيره لثلاث وجب عليه عملا بلا مقابل (قول الشارح فيعود الخ) أى ويكون حصة العامل التى استقرت في جملة العشرين التى أخذها المالك بأخذ منها أو بما في يده هذا مراده فيما يظهر ثم رأيت للسلفى كلام ابن الرفعة قال ان حصة العامل تكون فى الذى استرده المالك ان بقى وفى ذمة المالك ان تلف قال وكلام البسيط يفهم أنها تتعلق بما فى يد العامل وجرى عليه الرافعى ولم يتعقبه فى الروضة (قول الشارح منه) الضمير فيه وفى قول المصنف سابقا المشروط منه يرجع للمال من قول المصنف

استرد بعد الخسران فالخسران موزع على المسترد والباقي فلا يلزم جبر حصة المسترد لو ربح بعد ذلك مثاله المال مائة والخسران عشرون ثم استرد عشرين (فربح العشرين) بالخسران (حصة المسترد) منه فكانت استرد حصة وعشرين (ويعود رأس المال الى خمسة وسبعين) فلو بلغ ثمانين قسمت الحصة بينهما نصفين ان شرط المناصفة (ويصدق العامل يمينه فى قوله لم أربح) شيئا (أول أربح الا كذا) لموافقته فبانقاه

للأصل (أو اشترت هذا للقراض) وإن كان خاسرا (أولى) وكان رابحا لأنه مأمون (أو لم تنه عن شراء كذا) لأن الأصل عدم النهي (وفي قدر رأس المال) لأن الأصل عدم دفع الزائد على ما قاله (ودعوى التلف) لأنه مأمون فإن ذكر سببه فهو على التفصيل الآتي في الوديعة (وكذا دعوى الرد) على المالك (في الأصح) لأنه اتهمه كالمدع والثاني لا كالمترهن وفرق الأول بأن المترهن قبض العين لمنفعة والعامل قبض لمنفعة المالك واتفاعة بالعمل (ولو اختلفا في الشروط له) كأن قال شرطت لي النصف وقال المالك بل الثلث (تحالفا) كاختلاف المتبايعين في قدر الثمن (وله أجره المثل) لعمله وللمالك الرجوع قال في الروضة وهل يفسخ العقد بالتحالف أم بالفسخ حكمه حكم البيع قاله في البيان

(كتاب المساقاة)

هي أن يعامل إنسانا على شجر ليتعهدا بالسقي والتربية على أن مارزقه الله تعالى من ثمر يكون بينهما والأصل فيها ما روى الشيخان عن ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم عامل أهل خيبر بشطري ما يخرج

(قوله أولى) نعم إن قامت بينة بأنه اشتراه بعين مال القراض بطل العقد ولا يقع للقراض على الأرجح من وجهين (قوله أولم تنه الخ) أي بعد اتفاقها على الإذن منه فيه فإن اختلفا في أصل الإذن صدق للمالك (قوله ودعوى التلف) وكذا فيما لو قال رددت له المال وحصته من الربح وهذا الذي في يدي حصتي فإنه يصدق كما قاله الإمام وهو المتمد وأن خالف الأصح في الشركة ولو اختلفا فقال العامل أنه قراض والمالك أنه قرض صدق العامل قبل تلف المال والمالك بعده على المتمد وتقدم بينة للمالك ولو ادعى المالك أنه قرض والآخر أنه وديعة صدق للمالك على المتمد (قوله واتفاعة بالعمل) مبتدأ وخبره أي حاصل به (قوله تحالفا) ويتجه البداء بالمالك نعم لو كان المال لمحجور عليه ومدعى العامل أقل من أجره المثل فلا تحالف ولو اختلفا في جنس رأس المال صدق العامل يمينه أو في أنه وكيل ومقارض صدق للمالك يمينه ولا أجره عليه للعامل (قوله حكم البيع) هو المتمد في فسخته أو أحدهما أو الحاكم والله أعلم

(كتاب المساقاة)

مأخوذة لغة من السقي بسكون القاف لاحتياجها إليه لكونه أكثر أعمالها أو من السقي بكسر القاف وتشديد الباء وهو صغار النخل ونسبت إليه لأنه الأصل فيها والغنب مقبس عليه ولأن النخل أفضل من الغنب كما يأتي (قوله هي) أي شرعا أن يعامل الخ فاركانها ستة صيغة وعاقدان وعمل وثمر ومورد وقد مر في القراض ما يتعلق بذلك (قوله والأصل فيها الخ) وجوزها مالك وأحمد قياسا على القراض المجمع عليه ومنعها أبو حنيفة وأجاب عن الخبر بأن معاملة الكفار يحتمل فيها الجهالة وخالفه أصحابه ولأجل هذا الخلاف قدم القراض عليها وقيل إنها أصل للقراض لأن الحاجة لما دعت إليها بكون المالك قد لا يحسن التعهد ومن يحسنه قد لا يملك أشجارا فجوزت وهذا المعنى موجود في القراض فجوز أيضا وقد يقال إنها لما أخذت شيئا من القراض وشبهها من الأجرة جعلت بينهما (قوله عامل أهل خير) وفي رواية دفع إلى يهود خير أرضها ونخلها فالمراد بالثمر ثمر النخل (قوله أو زرع) هو المزارعة وسيأتي ما فيها (قوله من جازر التصرف الخ) أي مع مثله اذ يشترط في العاقدين ما مر في القراض فيهما (قوله لنفسه) ذكره لبيان المعطوف عليه بما بعده ولدفع إيراد أن الولي من جازر التصرف (قوله ولصي ومجنون) ومثلها

مثاله المال مائة والخمران عشرون (قول المتن وكذا دعوى) لو قال رددت له المال وحصته من الربح وهذا الذي في يدي حصتي قال الإمام صدق واعترضه الأسنوي بأنهم محجوفون نظير مدعي الشركة عدم التصديق (فرع) اختلفا في جنس رأس المال صدق العامل أو في أنه وكيل أو مقارض صدق المالك ولا أجره للعامل ولو تلف المال فادعى المالك القرض ليحب عليه مثله والآخذ للقراض صدق الآخذ قاله البغوي وابن الصلاح لأنهما اتفقا على جواز التصرف والأصل علم الضمان ولو أقاما بينتين ففي الرجوع منهما وجهان قال في الخادم الظاهر ترجيح بينة المالك لأن المدعى عليه يدعى سقوط الضمان مع اعترافه بقبضه (قول المتن وله أجره المثل) أي ولو زادت على ما يدعيه العامل

(كتاب المساقاة)

(قول المتن تصح من جازر التصرف) أي لا تصح إلا منه هذا هو المراد (قول المتن ولصي ومجنون) أي على وفق المصلحة وما اعتاد الناس الآن من الرفع في أجره الأرض وتقليل الجزء المشروط للمالك قال ابن الصلاح يجوز في حق الصبي أيضا قال الزركشي أنما يتجه إذا نزلنا السكل منزلة العقد لو أحلوا لأفوه بعيد ونبه الزركشي على أن قوله تصح من جازر التصرف يعني عن قوله ولصي ومجنون لأنه يشمل الملك والولاية والشارح رحمه الله أشار إلى الجواب بقوله لنفسه ثم لو قال المحجور عليه ليشمل السفه كان أولى (فرع) مثل الولي ناظر الوقف

(وموردها) في الأصل (النخل) للحديث السابق (والغنب) لانه في معنى النخل (وجوزها القديم في سائر الاشجار المثمرة) كالتين والتفاح والشمش والحاجة والجديد المنع والفرق انها تنمو من غير عهد بخلاف (٦١) النخل والغنب وعلى المنع لو كانت

بين النخل أو الغنب فساقى عليها معه تبعافقها وجهان قال في الروضة أصحهما الجواز ذكره في آخر باب المزارعة والشجر ماله ساق وما لا يشمر منه كالصنوبر لا تجوز المساقاة عليه ولا على غير الشجر كالبطيخ وقصب السكر ويشترط أن تكون الشجرة المساقاة عليها مرئية معينة فلا تجوز على أحد البستانين المرتين من غير تعيين (ولا تصح الخابرة وهي عمل الأرض ببعض ما يخرج منها والبنر من العامل ولا المزارعة وهي هذه المعاملة والبنر من المالك) روى الشيخان عن جابر أنه عليه السلام نهى عن الخابرة وروى مسلم عن ثابت ابن الضحاك أنه عليه السلام نهى عن المزارعة (فلا كان بين النخل بياض) أي أرض خالية من الزرع وغيره (صحت المزارعة عليه مع المساقاة على النخل) تباعه لصرا الأفراد وعلى ذلك حمل معاملة أهل خيبر السابقة ومثل النخل فيما ذكر الغنب كما ذكره المصنف في تصحيح التنبية (بشرط اتحاد العامل) أي أن يكون عامل المزارعة هو عامل

السفيه وفي معنى الولي ناظر الوقف في بساتينه والامام في بيت المال وفيما لا يعرف مالكة (قوله في الأصل) سيا في مفهومه ولو أخرج الشارح لفظ الأصل عن النخل لكان واضحا (قوله النخل) ولو ذكرنا (قوله وجوزها القديم) وبه قال الامام مالك وأحمد واختاره النووي من حيث الدليل وحمله الجديد على النخل لأنه من باب المطلق والمقيد نظرا لمفهوم الحديث المصريح بالنخل لا من باب الخاص والعام والمراد بالثمرة ما شأنها الأثمار وأفضل الأشجار النخل ثم الغنب ثم غيرها مثلها وفضل النخل لأنه من فضل طينة آدم ولأنه ورد الحديث باكرامه ولأنه الشجرة الطيبة في القرآن وليس في الأشجار ما فيه ذكر وأنثى غيره كذا قيل وفيه نظر وعبرة الخطيب وليس في الشجر ما يحتاج اناته الى ذكره غيره وفيه نظر أيضا الآن يراد به التلقيح من حيث تصوره وقد ورد النهي عن تسمية الغنب كرم ما قال الزمخشري لقوله تعالى ان أكرمكم عند الله أتقاكم وقال غيره لا مكان اتخاذا الحرم منها وقد ورد الكرم بسكون الراء الرجل المؤمن وقد يطلق أيضا على الكريم (قوله أصحهما الجواز) هو العتمد وعليه فيشترط فيها ما يأتي في المزارعة (قوله وما لا يشمر) أي ما لا يقصد ثمره ومنه الصنط والائل (قوله لا تجوز الخ) ظاهره ولو تبعوا وغير الشجر كذلك لأنه عطفه عليه وفي كلام السباطي ما يفيد الجواز تبعافق كل منهما (قوله مرئية) فلا تصح مساقاة الأعمى وفارق صحة شركته لأنها توكل (قوله فلا تجوز الخ) هو محترز معينة كما صرح به (قوله من غير تعيين) أي في العقد ولا يكفي التعيين في المجلس لأن العقد لازم وإلزام متأخر وبهذا فارق صحة القراض على أحد الصريتين اذا عينت في المجلس (قوله ولا تصح الخابرة) وفاقا للآئمة الثلاثة وهي مأخوذة من الخير أي الزرع وهي اسم شرعي بما ذكر فيها ويضمن العامل أجره الأرض ان أخرج حتى فات الزرع وعليه حمل افتاء النووي بالضمان في المزارعة (قوله ولا المزارعة) خلافا للامام أحمد ولا يضمن العامل فيها أجره الأرض اذا أخرج حتى فات الزرع لأنه أمين واذا وقع منه ذلك مع صحة العقد كما يأتي ضمن لأن عليه حينئذ الحفظ (قوله بين النخل) وكذا بجانبه لأن الدار على عسر الأفراد (قوله أي أرض الخ) هو تفسير الحقيقة البياض والمراد هنا الأعم فيشمل الزرع الذي لم يبد صلاحه ومنه البطيخ وقصب السكر ونحوها (قوله صحت المزارعة) ويشترط بيان ما يزرعه وفارق الاجارة بأن للمالك هنا شرك (قوله وعلى ذلك حمل الخ) أي لأن البنر فيها كان من المالك ولو سكت على البياض في المساقاة لم يجز زرعه وجوز له الامام مالك اذا كان قليلا ولو شرط في المزارعة البقر على العامل صح وكان للمالك اكتر اموال بقره (قوله أن يكون الخ) فالمراد بالاتحاد عدم استقلال المزارعة بعامل والمساقاة بعامل لعدم تعدده (قوله وعسر) هو المعتبر وعليه

(قول المتن وموردها النخل) هو شامل لفحول النخل ولو منفردة وهو كذلك (قول المتن والغنب) خرج غيرهما ولو مورزا (قول المتن في سائر الاشجار) أي لا إطلاق حديث خير السابق واختاره النووي من حيث الدليل وحمله الجديد على النخل للرواية الأخرى الصريحة به لا يقال هذا من باب ذكر بعض افراد العام بحكم العام لأننا منع حجية عموم الحديث السابق بكونه من لفظ الراوي (فائدة) هذا القديم قال به مالك وأحمد (قوله أصحهما الجواز) قيد ذلك لما ورد بالقليل وبحث الزركشي بحجج الشروط المذكورة في تبعية للمزارعة للمساقاة (قول المتن وهي عمل الأرض الخ) أي عقد على عمل الأرض (قول المتن صحت المزارعة) أي اذا كانت مدة المساقاة يمكن الزرع فيها (قول المتن والأصح الخ) لو قال عاملتك على الشجر والأرض بكنا كان هذا اللفظ كافيا لأنه صالح لهما صرح بذلك الامام وحكي فيه الاتفاق وقول الشارح الآتي بأن

المساقاة (وعسر افراد النخل بالسقي والبياض بالعمارة) أي المزارعة وعبر في الروضة كأصلها بالتعذر قال فان أمكن الافراد لم تجز المزارعة (والأصح انه يشترط أن لا يفصل بينهما) أي المساقاة والمزارعة في العقد

(وأن لا تقدم المزارعة) بأن يأتي بها عقب المسافة في عقد واحد والثاني يجوز الفحل بينهما لحصولها لشخص واحد ويجوز تقديم المزارعة وتكون موقوفة أن ساقاه (٦٢) بعدها بان صحها والافلا (و) الاصح (ان كثير البياض كقليله) في حصة المزارعة عليه

للمحاجة والثاني قال الكثير لا يكون تابعا والنظر في الكثير الى زيادة النماء أو الى مساجعة البياض ومغارس الشجر وجهان قال في الروضة أصحهما الثاني (و) الاصح (أنه لا يشترط تساوى الجزء للشروط من الثمر والزرع) فيجوز أن يشترط العامل نصف الثمر وربع الزرع والثاني قال التفضيل يزىل التبعية (و) الاصح (أنه لا يجوز أن يخبر تبعا للمسافة) لعدم ورود ذلك والثاني قاسه على المزارعة (فإن أفردت أرض بالمزارعة فالمثل للمالك وعليه للعامل أجره عمله ودوابه وآلاته وطريق جعل الغلة لها ولا أجره أن يستأجره بنصف البئر) شائعا (ليزرع له النصف الآخر) من الأرض (و) بعيره نصف الأرض) شائعا (أو يستأجره بنصف البذر ونصف منفعة الأرض) شائعا (ليزرع له) النصف الآخر) من البئر (في النصف الآخر من الأرض) فيكون لكل منهما نصف المثل شائعا وإن أفردت أرض بالخبرة فالمثل للعامل وللمالك الأرض عليه أجره مثلها وطريق جعل المثل

يحمل التعذر الذي في عبارة الروضة (قوله وأن لا تقدم المزارعة) بأن يقدم المسافة أو يجمعهما معا نحو عاملتك على الشجر والبياض بكذا وما ذكره الشارح مثال قال بعضهم وفيه نظر لأن المعتبر تقديم لفظ الشجر على لفظ البياض ومقارنتهما لا تصور لما ذكره الشارح متعين بأنه لو قال عاملتك على هذين بنصف ما يخرج منهما مثلا وقلنا بالصحة كانت من المقارنة (قوله أصحهما الثاني) هو للتعذر قال بعضهم ولا فائدة لهذا الخلاف مع ما مر أن المعتبر عسر الأفراد فتأمل (قوله فيجوز الخ) لو لم يجعل له شيئا من الزرع وجعل الجزء الذي من الثمر عنهما فالظاهر كما قاله العلامة العبادي عدم الصحة وعكسه كذلك (قوله والثاني قاسه الخ) وفرق بأن المزارعة أشبه بالمسافة لأنه ليس على العامل فيها غير العمل ثم في استناد الثاني للقياس دون الحديث دليل على الرد على من قال إن أهل خير مخبرون لأنه لم يرد أنه يدفع لهم بذرا وذلك لأنه لا يمكن أن يكون في الأرض زرع مع أنه لم يرد أنه يدفع لهم بذرا ولأنه شرط البذر عليهم فهي واقعة فعلية والاحتمال يسقطها فتأمل وتقدم ما يلزمه إذا وقعت (قوله وعليه للعامل الخ) سواء سلم الزرع أولا كالتقراض وفارق الشريك بأن عمله لنفسه ولو زادت قيمة الأرض بعمل العامل وأراد المالك بيعها لم يصح لأنها موهوبة بأجرته كالتقاصرة (قوله وطريق جعل المثل الخ) ذكر المصنف لذلك طريقين والفرق بينهما أن الأجرة في الأولى عين فقط وأن له الرجوع في الأرض متى شاء وأنه يلزمه قيمتها إذا فسد منها لأنها معارة بخلاف الطريق الثانية فإن الأجرة فيها عين ومنفعة وليس له الرجوع في الأرض ولا يلزمه القيمة ويقاس على ذلك الطريقان في المخارة بعدها التي ذكرها الشارح وما ذكره من الطرق ليس فيها بل له طرق أخرى منها أن يقرض المالك للعامل نصف البئر ويؤجره نصف الأرض بنصف عمله ومنافع آلاته ومنها غير ذلك فراجع

(فصل) في بقية شروط المسافة المتعلقة بالركان الثلاثة الباقية وما يتبعها (قوله تخصيص الثمر بهما) ادخال الباء على المقصور عليه لغة صحيحة والاصح ادخالها على المقصور كما فعل في القراض فيما مر وخرج بالثمر الجريد والكرناف ونحوهما كالليف والساعد فللمالك وأما القنو وهو مجمع الشماريخ فهو بينهما

يأتي بها عقب المسافة يخالف هذا وليس مرادا (قول الشارح ويجوز تقديم المزارعة) هو مقابل الاصح في الثانية قبل ويلزم فائده أن يصح بيع الثمرة قبل بدو الصلاح من غير شرط قطع ويكون موقوفة على بيع الشجرة لمن اشترى الثمرة (قول الشارح والثاني قال الخ) وأيضا في بياض خير كان أقل لأن الثمر فيها كان أكثر من الشعير (قول المتن والاصح أنه لا يجوز أن يخبر الخ) في بعض روايات مسلم دفع إلى أهل خير نخل خير وأرضها على أن يعملوها من أموالهم وهو يدل للصحة تبعا وأجيب بأن المراد ما يحتاجون إليه من الآلات قال السبكي وهو تخصيص بلا دليل (قوله فالمثل للعامل) أي وتجب تبعية الزرع إلى أو أن الحصاد ولو كان البئر منهما فهو بينهما ولكل على الآخر أجره ما أنصرف من منفعة على حصة صاحبه (فرع) لو سلم الأرض ليزرعها والبئر على العامل فترك الزرع وجب على العامل أجره مدة التعطيل للأرض بخلاف ما لو شرط البئر على المالك فلا شيء على العامل لمدة تعطيله

(فصل بشرط الخ) اعلم أن العوض يشترط أن يكون من الثمرة فلا يجعله من غيرها فسد لكن إن ذكر أعمالا مضبوطة حيث تدفان نظرنا إلى المعنى جعلناه اجارة بلفظ المسافة أو إلى اللفظ فسده هو الأصح وحيث تقرر أن العوض لا بد أن يكون من الثمار أشبهت القراض فيتفرع عن ذلك ما ذكره الشيخ رحمه الله

(قول)

لها ولا أجره أن يستأجر العامل نصف الأرض بنصف البئر ونصف عمله ومنافع دوابه وآلاته أو بنصف البئر ويتبرع بالعمل والمنافع (فصل) (يشترط) في المسافة (تخصيص الثمر بهما واشترائها

فيه والعلم بالنصيبين بالجزئية كالتراض) فلو شرط بعض الثمر لغيرهما أو كله لأحدهما أو جزءا منه للعامل أو للمالك غير معلوم فسدت وهو قال على أن الثمر ينبتا وأن نصفه لى أو نصفه لك وسكت عن الباقي صحت في الأولى (٦٣) مناصفة والثالثة دون الثانية على الأصح في

الثلاث أو على أن ثمر هذه النخلة أو النخلات لى أولك والباقي بيننا أو على أن صاعا من الثمر لك أولى والباقي بيننا فسدت (والأظهر صحة المساقاة بعد ظهور الثمر لكن قبل بدو الصلاح) والثاني لافوات بعض الاعمال وهو ما يخرج به الثمرة وعارضه الأول بأن العقد بعد ظهورها أبعد عن الفرر بالوثوق بالثمر الذي منه العوض فهو أولى بالجواز أما بعد بدو الصلاح فلا يصح جزا لفوات معظم الاعمال (ولو ساقاه على ودى) بفتح الواو وكسر الدال المهملة وتشديد التحتانية وهو صغار النخل (ليغرسه ويكون الشجر لها لم يجز) كما لو سلم اليه البذر ليزرعه وأيضا الغرس ليس من عمل المساقاة فضمه يفسدها لما سيأتى (ولو كان) الودى (مفروسا) وساقاه عليه (وشرط له جزءا من الثمر على العمل فان قدر مدة يثمر فيها غالبا صح) ذلك ولا يضر كون أكثر المدة لا ثمر فيها كأن ساقاه عشر سنين والثمر يظل وجوده في العاشرة خاصة فان اتفق أنه لم يثمر لم يستحق العامل شيئا كما لو ساقاه

كالشمارخ (قوله بالجزئية) وإن تفاوتت في السنين للشروطة حيث عين في كل سنة ما يخصها أو أطلق الجزء في جميعها وإن اختلف النوع أو الجنس فيستحق ذلك الجزء في كل سنة ولو ساقاه على نوعين مثلا وجعل له النصف في أحدهما والثلث في الآخر صح أن عين كل نوع والافلا (قوله لغيرهما) أى وليس نحو عبد أحدهما كما في القراض (قوله على الأصح) هو للتعتمد وهذا إن كان القائل للمالك فان كان العامل صحت في الأولى والثانية دون الثالثة على ما هو الوجه وإن تعدد المالك أو العامل أو مالهما يصح في الأولى ويشترط في تعدد العامل بيان ما يخص كل واحد منهم بتفاوت أو تساوى (قوله أو على أن ثمرة هذه النخلة الخ) ومثله على أن ثمرة العنب لى والنخل لك أو عكسه وقياسه الفساد فيما لو شرط للعامل نحو الجريد بما يختص به المالك أو شرط اختصاص أحدهما بما اشتركا فيه كالقنوأ واشتركا فيهما فيما يختص به المالك نحو الجريد خلافا للزركشى وإليه مال العبادى وفى كلام الخطيب اعتماد كلام الزركشى ولو شرط للعامل غير الثمر كدراهم فسدت أيضا نعم إن وجدت شروط الاجارة فهي اجارة لمساقاة ولو تعدد المالك أو نوع المساقى عليه وشرط للعامل من حصة كل مالك جزء معلوم أو من كل نوع كذلك صحت وإن اختلفت الاجزاء كنصف من مالك معين أو من نوع معين ورع من آخر وهكذا نعم إن اتحد العامل وشرط له نصف الثمر مثلا صح وإن لم يعلم قدر حصة كل واحد من المالكين (قوله بعد ظهور الثمر) ويملك العامل حصته بمجرد العقد في هذه أخذا بما يأتى (قوله بعد بدو الصلاح) ولو لبعضه كما في التأخير (قوله على ودى) ويقال له القسيل بالقاء (قوله لم يجز) ولا يصح للعامل أجره مثل عمله وإن علم الفساد على المتعتمد عند شيخنا كما في القراض وإن كان الغراس للعامل فله أجره الأرض أو الأرض فله على مالك الغراس أجره مثلها (قوله يثمر فيها) أى يقينا أو ظنا فقط (قوله لم يثمر) أى في العاشرة لم يستحق شيئا من الثمر ولا من الاجرة ولو تأخر قبلها فلا شيء له منه أيضا ولو تأخر في العاشرة وتأخر ادراكه لنحو برد لزم للمالك تمام العمل وللعامل ما شرط له ولو تأخرت ثانيا فيها فهو للمالك ولو كان الثمر يظل وجوده في واحدة من العشر فآثر قبل العاشرة لزم العامل تمام المدة وله ما شرط له (قوله لا يثمر فيها غلبا) أى يقينا أو ظنا أو احتمالا أو جهلا أخذنا من الخلاف المذكور (قوله وعلى عدم الصحة) أى في صورة الاحتمال الشاملة لجهل الحال (قوله يستحق الاجرة) أخذنا من العلة ولا أجره له في صورتى العلم والظن لذلك أيضا (قوله وله مساقاة شريكه) وصورة عقده معه ما في الاجارة لارضاع رقيق وسيأتى ولاحد الشريكين مساقاة أجنبي لكن باذن شريكه على التعمد عند شيخنا مر والام يصح ونوزع فيه (قوله زيادة على حصته) أى ولم يستوف جميع حصة الشارط فان استوفها كأن ساقاه على أن كل الثمر له لم تصح لكن يستحق في هذه أجره عمله وقيد في الروضة بما

(قول المتن بعد ظهور الثمر) أى بشرط أن يجعل حصة العامل من ذلك الثمر فلو شرطها من ثمر العام القابل فسد قاله الماوردى (قول المتن الثمر) خرج الليف والجريد والكمر نافع فانها للمالك فلو شرط ذلك بينهما كالثمر فوجهان أو اختصاص العامل بها بطل وأما الشمارخ فهي شركة بينهما (قول الشارح وهو ما يخرج به الخ) قال للماوردى كما أن وجه صحة القراض للحاجة كون العمل يستخرج به الربح فكذا ينبغي أن يكون العمل مما يخرج به الثمار (قول الشارح كما لو سلم اليه البذر) أى وكما لو دفع اليه سلعة ليبيعها ويكون عنها قراضا (قول الشارح عشر سنين) أى فتكون الاعوام هنا كالأشهر من السنة الواحدة

على النخيل المثمرة فلم تثمر (والا) أى وإن قدر مدة لا يثمر فيها غالبا (فلا) يصح ذلك كالمساقاة على الشجر الذي لا يثمر لخلوها عن العوض (وقيل إن تراض الاحتمال) أى احتمال الأثمار واحتمال عدمه (صح) لأن الثمر مرجو فان تأخر الشجر استحق العامل ما شرط له والافلا شيء له وعلى عدم الصحة يستحق الاجرة وإن لم يثمر لانه عمل طامعا (وله مساقاة شريكه في الشجر اذا شرط له زيادة على حصته) كأن كانت

له بالعمل (ويشترط أن لا يشترط على العامل ما ليس من جنس أعمالها) فان شرط ذلك كأن شرط أن يبنى له جدر الحديقة لم يصح العقد لانه استتجار بموض مجهول واشترط عقد في عقد (و) يشترط (أن يفرد بالعمل وباليد في الحديقة) ليمكن من العمل متى شاء فلو شرط مشاركة المالك في العمل أو اليد فسد العقد ولو شرط معاونة غلامه في العمل جاز ولا بد من معرفته بالرؤية أو الوصف ويكون تحت تدبير العامل وان شرطت نفقته عليه جاز (و) يشترط (معرفة العمل بتقدير المدة كسنة أو أكثر) لانها عقد لانهم كالاجارة (ولا يجوز التوقيف بأدراك الثمر في الاصح) لاجل بوقته فانه يتقدم تارة ويتأخر أخرى والثاني نظرنا في أنه للقصود (وصيغتها ساقيتك على هذا النخل بكذا) أي بنصف الثمر مثلا (أو سلمته اليك لتعبد) بكذا أو تعبد بكذا أو أعمل عليه بكذا وهذه الثلاثة يحتمل أن تكون كناية وأن تكون صريحة قاله في الروضة

إذا جهل الفساد وتقدم عن شيخنا ما يخالفه والوجه أنه لا شيء له في هذه وفيما لو قال على أن حصتي من الثمر على نظير ما لو قال المالك لمعامل القراض قارضتك على أن جميع الربح لي وتقدم فيها أنه لا شيء للعامل فيكون هنا كذلك فتأمل (قوله ان لا يشترط على العامل الخ) وحيث نزلوا فعلم العامل بلاذن فلا أجرة له أو باذن فله الاجرة انما استحق بالاذن من غير استتجار لانه تابع لعمل فيه أجرة وبذلك فارق نحو اغسل ثوبي (قوله جدر) بضم الجيم والذال جمع جدار وفي نسخة بالافراد وهو مضاف فيعم (قوله غلامه) والمراد به من يستحق منفعة ولو حرا (قوله جاز) وان لم يقدر النفقة وتحمل على العرف كما في القراض ولو شرط له جزء معلوم من الثمرة جاز أيضا وهو المالك (قوله بتقدير المدة) فلا تصح مؤبدة ولا مطلقة وفارق القراض لان الربح فيه غير معلوم وقته (قوله صريحه) هو الاعتماد ومثلها على أن الثمر يمتثل ساقيتك عاملتك وعلم أنه لا بد من ذكر العوض المشار اليه بقوله بكذا فلو سكنت عنه فسدت وله الاجرة ولا تصح بلفظ الاجارة كما مروكنا عكسه وليست كناية اذ شرطها أن لا تجد نقاد في موضوعها وأن تقبل العقد التوي قاله شيخنا مر (قوله ويشترط القبول) أي لفظا فلا يكفي الفعل من أحد الجانبين وفي الكتابة وإشارة الاخرس ما مر في الضمان وجميع ما ذكر هو من صور المساقاة على العين ومن صورها على الذمة ألزمت ذمتك كذا بكذا ونحو ذلك والمساقى على ذمته أن يساقى غيره وان منعه المالك لكن لا يلزم المالك تمكينه من العمل مع قسرة العامل كما يأتي في التبرع وأما المساقى على عينه ففيه ما مر فيما لو قارض العامل عاملا آخر (قوله فلا يشترط) أي تفصيل الاعمال وان عقدت بغير لفظ المساقاة ويحمل على العرف ان كان وعرفه الماقدان والا لم يصح العقد بلافصيل (قوله وعلى العامل) قال شيخنا عطفه على العرف يفيد أنه على العامل وان جرى العرف بخلافه وبه قال شيخنا مر لانه قال كل مانصوا أنه على العامل أو على المالك اتبع وان خالفه العرف والارجع فيه الى عرف كل ناحية بما فيها ومثله مانصوا فيه على اتباع العادة وقال ابن حجر انه يذبح العرف في كل ناحية وكل مانصوا عليه انما كان بحسب العرف في زمنهم فلو جرى العرف في ناحية بخلافه عمل به (قوله ما يحتاج) أي فعل ذلك وكذا ما بعده كما يفيد تغييرهم فيها بالمصدر وأما الذي يفعل به ذلك من الاعيان كالغاس والمنجل فعلى المالك ولو ترك العامل بعض ما لزمه من الاعمال لم يسقط شيء

(قول المتن كسنة أو أكثر) فرع ساقى الى مدة فأدركت الثمار قبل فراغها وجب عليه أن يعمل بقيتها بغير أجرة وان انقضت وعليها طلع فعلى المالك التمسك بالادراك قاله البغوي والرافعي وقال ابن أبي عصرون مؤنة السقي والحفظ عليهما ولا يلزم العامل لتبقيتهما أجرة وان لم يحصل طلع الا بعد المدة فلا شيء للعامل فيه ويضيع تعب في المدة اذ لم يكن فيها ثمرة لانه دخل على ذلك فرع المراد بالادراك في هذه المسائل الجداد وكذا في قول المتن ولا يجوز التوقيف بأدراك الثمر (قول المتن وصيغتها) اعلم ان هذا الذي ذكره من صور المساقاة على العين هو الذي يقع في وثائق القضاة بمصر وحيث قلنا فلينس للعامل أن يساقى غيره وعمل الناس على خلافه فليتنه ظن لذلك (قول المتن بكذا) فلو تركه فسدت والظاهر عدم الاجرة (قول المتن أو سلمته اليك لتعبد) قال السبكي الظاهر أنه كتابة ولو ساقاه بلفظ الاجارة فهي اجارة فاسدة نظرا للفظ وكذا لو تعاقدا على الاجارة بلفظ المساقاة فقال المالك ساقيتك على كذا مدة كذا بدرهم معلومة فسد أيضا غلبا للفظ وعلى الامام المستلثين بأن اللفظ الصريح في شيء لا يصرف لغيره بالنية وتوقف فيه السبكي من حيث انه لم يجد نقاد في موضوعه فهو كونهت كذا باللفظ فانه يصح ثم حاول الجواب بأن بين معنى الاجارة والمساقاة تنافيا وأطال في بيانه (قول الشارح ويشترط فيها الخ) أي قطعا ولا يجري فيها وجه القراض للزومها

كالصلها ومثل النخل في ذلك الغيب (ويشترط) فيها (القبول) للزومها (دون تفصيل الاعمال) فلا يشترط (قول) (ويحمل المطلق في كل ناحية على العرف الغالب) فيها في العمل (وعلى العامل ما يحتاج اليه لصالح الثمر واستزادته

ما يتكرر كل سنة كسقي وتنقية نهر) أي مجرى الماء من الطين ونحوه (واصلاح الاجاجين التي ثبت فيها الماء) وهي الحفر حول الشجر يجمع فيها الماء لتسرب به شبيه باجانات الغسيل قال الجوهرى والاجانة واحدة الاجاجين (وتلقيح) للتخل وهو وضع شيء من طلع الذكور في طلع الاناث (وتنحية حشيش وقضبان مضرة) بالشجر (وتعريش) للغيب (جرت به عادة) (٦٥) وهو أن ينصب أعوادا ويظلمها ويرفعه عليها (وكذا) عليه (حفظ الثمر) عن السارق والطير (وجداده) بفتح الجيم وكسرها واهمال الدالين في الصحاح أي قطعه (وتجفيفه في الاصح) لانها من مصالحه والثاني ليست عليه لان الحفظ خارج عن أعمال المساقاة وكذا الجداد والتجفيف لانهما بعد كمال الثمر وفي الروضة وأصلها كالتئمة حكاية الثاني في الحفظ أنه على المالك والعامل بحسب اشتراكهما في الثمر وفي البسيط وغيره حكاية أنه على المالك وفي الكفاية حكاية أن الجداد والتجفيف على المالك والروضة كأصلها ساكتان عن ذلك وفيهما بعد حكاية الخلاف في التجفيف تصحيح وجوبه على العامل اذا طردت العادة به أو شرطه وظاهر أنه بهذا التقيد ليس من محل الخلاف فان الثاني لوجوبه لا يسهه مخالفة العادة أو الشرط وقد ذكر الماورى في الجداد وجهين أحدهما لا يجب على العامل إلا بالشرط والثاني يجب عليه

عما شرط له كالشريك والقول باستحقاقه بالقسط مبني على أنه كالأجير ومتى حصل فسخ أو انقضاء استحق العامل بقدر ما مضى من أجرة التل لامن الثمرة قاله شيخنا الرملي (قوله حشيش) هو اسم للربط واليابس كما قاله الأزهرى وقال غيره الحشيش والمشمع اسم لليابس فقط والعشب والحلا بالقصر اسم للربط فقط والكلا يعملهما فراجع (قوله عن السارق والطير) أي ونحوهما وأن يجعل لكل عتقود قوصرة مثلا ولو كثر السارق أو كبر البستان وعجز عن الحفظ ضم اليه مساعد وأجرته عليه وقال الأذرعى على المالك (قوله واهمال الدالين في الصحاح) وفيها أيضا جواز اعجامها واعجام أحدهما (قوله في الاصح) في الثلاثة وإن لم تجز به عادة ومحل الخلاف عند الإطلاق كما سبذ كرم الشارح (قوله والثاني ليست عليه) أي ليس على العامل شيء من الثلاثة على هذا الوجه المرجوح كما يشير اليه الشارح بعد وحاصل كلامه أن في الثلاثة ثلاثة أوجه أحدها أنها على العامل وهو الاصح والثاني أنها على المالك كما في البسيط والكفاية وليس في الروضة ولا أصلها والثالث أنها على المالك والعامل معا وهذا قد ذكره في الروضة وأصلها والتئمة في الحفظ وحده وقاس عليه الشارح الجداد والتجفيف وأشار بقوله وظهر الخ إلى الرد على الروضة وأصلها في اجراء الخلاف مع العادة أو الشرط مع أنه مما خلاف فيه واستشهد بذلك بما قاله الماورى فتأمل هذه المناقشات من هذا الامام مع قوة الاختصار في الكلام (قوله لا يسهه مخالفة العادة) أي للوافق لما نصوا عليه لا المخالفة له والالزم بطلان ما مر عن شيخنا الرملي فتأمل (قوله كبناء الحيطان) وكذا ما بينى به ومثله ما بعده (قوله جديد) أي ابتداء أو بعد انهيائه ومثله نصب باب ودولاب وحرث وما يحترث به من الآلات وما يحترث عليه كبقر وخرج بجديد ترقيع النهر والحيطان ووضع نحو شوك عليها ونحو ذلك فيتبع فيه العادة قاله شيخنا (قوله بالظهور) قد مر أنه يملكها بالعقد بعده فهي من أفراد هذا (قوله كالأجارة) بجامع أن كلامهما عقد على عمل يتعلق بعين مع بقائها (قوله فلو هرب) أو امتنع أو حبس أو مرض (قوله من العمل) أي ولو قبل الشروع فيه (قوله وآتاه المالك) أي فعله ولو من ابتداءه كما علم آتاه بنفسه أو بعاله

(قول المتن ما يتكرر) من العمل والافير الطلع الذي يلقح به متكرر كل عام وهو على المالك (قول المتن حشيش) أطلقه على الأخضر وهو في اللغة اليابس ولو عبر بالكلا كان أولى لانه يعملهما (فرع) وضع الشوك على الجدران وسد التلم البسيرة في الجدار يتبع فيه العرف (قول المتن حفظ الثمر) أي قياسا على مال القراض فان لم يحفظ بنفسه فآلؤنة عليه (قول الشارح لان الحفظ خارج الخ) أي لان أعمالهما يتعلق بتنمية الثمار (قول الشارح ويأتي وجه الخ) وجهه ما سلف لنا في رأس الصفحة في تعليل عدم وجوب الحفظ على العامل (قول الشارح فيه) الضمير فيه يرجع لقوله في الحفظ (قول المتن جديد) مثله ما عرض انهيائه (قول المتن والمساقاة لازمة) أي ولو قبل العمل والجامع لهما مع الاجارة أنهما عقدان على عمل يتعلق بالعين مع بقائها بخلاف القراض وأيضا لو جازت وفسخ المالك قبل ظهور الثمار فلتعمل العامل بخلاف القراض فان فسخته قبل التصرف لا يضر قال السبكي ولك أن تقول اذا فسخ بعد العمل وقبل ظهور الثمر هلاصح وتلزمه الأجرة كالجعالة قال ولم يبين لي دليل ظاهر على لزومها (قول المتن وآتاه المالك) مثله الاجنبى

(٩ - (قليوبي وعميرة) - ثالث) بغير شرط ويأتي مثل ذلك في الحفظ أيضا ويأتي وجه الاشتراك فيه في الجداد والتجفيف (وما قصد به حفظ الأصل ولا يتكرر كل سنة كبناء الحيطان وحفر نهر جديد فعلى المالك) فالو شرطه على العامل في العقد بطل العقد وكذا ما على العامل لو شرطه في العقد على المالك بطل العقد (تمة) يملك العامل حصته من الثمر بالظهور وقيل في قول بالقسمة كالقراض وقرى الاول بأن الرجوع وقاية لرأس المال والثمر ليس وقاية للشجر (والمساقاة لازمة) كالأجارة (فلو هرب العامل قبل الفراغ) من العمل (وآتاه المالك)

عليه من يتمه) بعد ثبوت المساقاة وهرب العامل من ماله ان كان له مال والا اقترض عليه من المالك أو غيره ويوفى من نصيبه من الثمر (وان لم يقدر على الحاكم فليشهد على الانفاق) لان تمام العمل (ان أراد الرجوع) بما ينفقه ويصرح فى الاشهاد بالرجوع فان لم يشهد كما ذكر فلا رجوع له وان لم يمكنه الاشهاد فلا رجوع له أيضاً فى الاصح لانه عن نادر (ولومات) العامل (وخلف تركه آثم الوارث العمل منها) بأن يستأجر عنه للزومه للمورث (وله أن يتم بنفسه أو بماله) ويستحق المشروط وان لم يخلف تركه لم يقترض عليه وللوارث أن يتم العمل بنفسه أو بماله ويسلم له المشروط وان كانت المساقاة على عين العامل انفسخت بموته كالاجير المعين ولا تنفسخ المساقاة بموت المالك بل تستمر ويأخذ العامل نصيبه (ولو ثبتت خيانة عامل) فيها بينة أو اقرار (ضم اليه مشرق) الى أن يتم العمل (فان لم يتحفظ به استؤجر من ماله عامل) يتم العمل وعليه أجره المشرف أيضاً

أو بمتبرع عليه أو على العامل وان لم يعلم به أو كان يحضرتهما أو استغنى الشجر عن العمل (قوله بقى النخ) سواء فى المساقاة على العين أو الذمة لانه كقضاء دين الغير بغير اذنه (قوله استأجر الحاكم) أى أو اذن للمالك فى الانفاق ليرجع أو يقترض الحاكم عليه ان لم يكن له مال ولم يجد من يعمل بمؤجل الى ظهور الثمرة فلا يقترض اذا ظهرت ويستأجر منها ومحل استئجار الحاكم ان كانت المساقاة على الذمة والامتنع لتمكن للمالك من الفسخ فيخير بين الفسخ وتركه كما أشار اليه الشارح فيما يأتى (قوله وان لم يقدر على الحاكم) لعدم أو عدم اجابته له أو توقفه على أخذ مال له وقع أو بعده فوق مساقاة العدوى ومثله عجز المالك عن اثبات هرب العامل فليشهد على الانفاق أو على عمله بنفسه ان أراد الرجوع بما ينفقه أو بأجرة عمله ويصدق فى قدره حيث وافق العرف (قوله كما ذكر) ومنه التصريح بالرجوع نعم يعذر فى تركه لجهله به لافى ترك الاشهاد ولو تعذر العمل والانفاق لم يفسخ ان ظهرت الثمرة وهى لها والا فلاه الفسخ وللعامل أجره مثل ما عمل (قوله ولومات) أى فى المساقاة على الذمة كما سبقت ذكره (قوله آثم الوارث الخ) أى ويلزمه الحاكم ان امتنع من الاتمام بواحد مما ذكر أو يستأجر الحاكم عليه من التركة من يتم (قوله بنفسه) ويلزم المالك تمكينه ان كان ثقة عارفاً والا فلا ومثله من يعمل عنه ولو بأجرة (قوله لم يقترض) أى لا يجوز وللوارث ان شاء فلا يجبر عليه واذا لم يعمل فللمالك الفسخ (قوله انفسخت بموته) فبده السبكي وغيره بما اذا ملت قبل تمام العمل والابان لم يبق الانحو التجفيف فلا تنفسخ (قوله ولا تنفسخ المساقاة بموت المالك) نعم ان كان الوارث هو العامل أو كان البطن الثانى فى الوقف انفسخت (قوله بينة أو اقرار) وكذا يمين مردودة من العامل على المالك فالصدق ابتداء العامل ولا بد فى دعوى المالك الحياة أن يعين قدر ما حصل به ان أراد أن يغرمه فان أراد رفع يده عن الشجر سمعت مجهولة (قوله استؤجر) أى فى مساقاة الذمة والا فلا للمالك الفسخ (قوله وعليه) أى العامل فى حال ظهور الحياة لا باساعتها فان استأجر فيها فالأجرة على المالك وسواء فى ضم المشرف المساقاة على العين أو الذمة (قوله بخروج الشجر) مثال فيشمل الوصية بالثمر قبل المساقاة كذا فى شرح شيخنا وفى استحقاق العامل الاجرة مع خروج الأشجار مستحقة نظر فراجع (قوله أجره المثل لعمله) أى حيث جهل والا فلا نسي له قطعاً وفارقته هذه الصورة غير هامة من صور الفساد حيث يستحق فيها الأجرة وان علم بعدم ملك المالك هنا ولو باع المالك الشجر للعامل مع المشتري كما كان مع البائع (تنبيه) تصح الاقالة فى المساقاة ولا شئ للعامل من الثمر ان كان ولا يلزم المالك رد ما تقطع ولو تلف بقطعه الثمر أو بجائحة أو نحو غصب يلزم العامل اتمام وان تضرر به ولا شئ له ولو تلف بعض الثمر بذلك

(قول المتن بقى استحقاق العامل) قال الامام هو مشكل لانه استحقاق بغير عمل اهـ والاصحاب نزّلوا ذلك منزلة التبرع بقضاء الدين قال السبكي رحمه الله ومن قولهم هنا وفى الجمالة لو تبرع متبرع بالعمل استحق العامل قلت قد يقال بمثله فى امام المسجد ونحوه من ولاية الوظائف اذا استناب وان كان المصنف وابن عبد السلام أفتيا بعدم استحقاق النائب والمستنيب معا قلت قد يفرق بأن غرض الواقف مباشرة من عينه أو عينه الناظر بخلافه هنا فانه وان كان غرضه مباشرة أيضاً اذا وردت المساقاة على العين لكن النيابة فى مسألة الوظائف أقوى (قول المتن وان لم يقدر على الحاكم) أى كأن يكون فوق مساقاة العدوى أقول ينبغى أن يكون مثله ما لو توقف ذلك على كلفة يأخذها بغير حق (تنبيه) لو اختلفا فى قدر الانفاق فقد صحح الرافعى فى نظيره من هرب الجمال تصديق الجمال (قول المتن ولو ثبتت) قضيته أنها اذا لم تثبت لاضم لكن قضية كلام الوسيط أن للمالك أن يضم بأجرة عليه واستشكله الرافعى لما فيه من الحرج على العامل فى اليد (قول الشارح بخروج الشجر) ليس بمنع لانه قد يوصى بما سيحدث من الثمر ثم يساقى عليها ثم محل

خير العامل فان فسخ فلا شيء له وان أجاز آتم العمل وله حصته مما بقى وانما لم يفسخ في تلف الكل لانه لم يبق ما يرجى بقاؤه لأجله ولو لم يبق أحدهما يبدل صاحبه وبدا صلاح الثمر فله خصره وتعيين حصته الآخر كما في الزكاة ولهما بعد أو ان الجذاذ القسمة ان قلنا افراز ولكل بيع حصته للآخر ولثالث واختلافهما في قدر للشروط من الثمر وفي الرد وفي الهلاك وفي قدر الشجر المساقى عليه كما في القراض فيتخالفان في الأول ويصدق العامل في غيره والله أعلم

﴿كتاب الاجارة﴾

بتقليد الهمة والكسر أشهر مأخوذة من أجره بالمدي يجره إيجاراً أو من أجره بالقصر يأجره بضم الجيم وكسرها أجراً وهي لفظة اسم للاجرة واشتهرت في العقود وفيه أن المعنى الشرعي أعم من اللغوي وهو خلاف الأصل فيه فتأمل (قوله هي) أي شرعاً وعرفاً بضمهم بأنها عقد على منفعة معلومة مقصودة قابلة للبذل والإباحة بعوض معلوم وضماً فخرج بالمنفعة الأعيان كالبيع وبمعلومة نحو الجمالة وبمقصودة نحو تفاعلة لشمها وبقابلة للبذل نحو البضع وبالإباحة نحو جارية للوطء وبعوض العارية وبمعلوم نحو ساقاة وبوضاً ما وقعت الجمالة مثلاً على عوض معلوم فتأمل واستغنى الشارح عن ذلك بقوله بشروط تأتي ولو عبر بدل التملك بالعقد لكان أولى (قوله فلا بد فيها) أي على سبيل الركنية لأن أركانها أربعة عاقدة ومعقود عليه وأجرة وصيغة أو ثلاثة يجعل الاجرة من العقود عليه واقتصر الشارح على ما ذكره لضرورة رجوع الضمير في شرطهما وأل المهدي في الصيغة الخ (قوله من الرشد الخ) سكت عن اشتراط الاسلام لأنه هنا يصح مع الكراهة أن يستأجر الذي مسلم ولو اجارة عين ويستنيب المسلم كافر يقوم عنه بخدمة الكافر وجوباً في اجارة الذمة ويؤمر وجوباً بإزالة ملكه عنه في اجارة العين وللحاكم منعه منها ولا يجوز لمسلم خدمة كافر ولو يغير اجارة ويصح أن يستأجر الأعمى نفسه أو يؤجرها ولا يصح أن يؤجر السيد للعبد نفسه وان صح بيعها لم يصح أن يؤجر السفينة نفسه لما لم يقصد من عمله كما قاله الماوردي قال شيخنا المراد ما لا يقصد الحجر عليه بسببه كالحج وقضاء الحاجة ونحو ذلك وتصح اجارة الوقوف من ناظر لناظر آخر (قوله والصيغة أجرتك الخ) أي مثلاً فالحصر المستفاد مما ذكره ليس مراداً (قوله منافعه) راجع للأخيرة فقط ولا يصح رجوعه لما قبلها فتأمل ما سيأتي (قوله سنة) هو ظرف للنافع أو مفعول لمقدر أي واتفع به سنة وليست ظرفاً لأجرت لأن زمنه يسير والمراد منه الانشاء أيضاً (قوله على الاتصال) المفهوم من الفاء إذ يشترط في الصيغة هنا ما يشترط فيها في البيع الا اتفاقاً فإنه يشترط هنا وبعبارة النهج تفيد الصحة مع عدم ذكر الوقت وليس مراداً (قوله ومنعها الخ) فلا تصححها وليست كناية على الاعتماد ومن الكناية أسكن داري شهراً بكذا أو جعلت لك منفعتها سنة بكذا ومنها الكتابة بالفوقانية وفي إشارة الآخر من مامر في الضمان (قوله الخ) أي من ذكر المدة والعوض والوقت وهذا على سبيل الأولوية من القابل وشرط من المتبدى ومن منع ارادة ذلك من كلامه فهم أن المراد الاشتراط عن يقبل العقد فقال المراد إلى آخر صيغ القبول المذكورة اذ بقي منها ملكك مثلاً (قوله مفسد) لمنافاة وجوب ذكر التوقيت لوجوب علم ذكره وقال السبكي لأنه يقتضي

﴿كتاب الاجارة﴾

الرجوع اذا كان جاهلاً

(قول الشارح أي للتوَجُّر والمستأجر) للمفهوم ان من الاجارة (قول المتن منافعه) ظاهر صنيعة ان الصيغتين قبله متنازعتان فيه وليس مراداً بل هو متعلق بالأخيرة بدليل ما يأتي قريباً (قول المتن سنة) من ثم تعلم أنه لا بد من المدة (قول الشارح على الاتصال) هو مفهوم من الفاء (قول المتن قبلت) لأنها بيع (قول الشارح الخ) بيان لما هو المعتاد (قول الشارح مفسد) كما لا ينعقد البيع بلفظ الاجارة (قول الشارح قد ذكر المنفعة معه مفسد)

﴿كتاب الاجارة﴾

هي تملك منفعة بعوض بشروط تأتي فلا بد فيها من عاقدين وصيغة (شرطهما) أي المؤجر والمستأجر (كبايع ومشتري) أي كشرطهما من الرشد وعدم الإكراه كما تقدم في البيع (والصيغة أجرتك هذا أو أكريتك هذا أو ملكتك منافعة سنة بكذا فيقول) على الاتصال (قبلت أو استأجرت أو أكرت) الخ (والاصح انعقادها بقوله أجرتك منفعتها) أي الدار الخ (ومنعها) أي منع انعقادها (بقوله بتك منفعتها) الخ لأن المنفعة معلومة بالاجارة قد ذكرها فيها تأكيداً ولفظ البيع وضع لملك العين قد ذكره في المنفعة مفسد والثاني في الأولى قال لفظ الاجارة وضع مضافاً للعين قد ذكر المنفعة معه مفسد وفي الثانية نظر إلى المعنى وهو أن الاجارة صنف من البيع (وهي) أي الاجارة

أن يكون للنفعة منفعة وليس كذلك ولأن ذكر الوقت للإعلام بقدر النفعة فهي كالكيل في الكيل وليس
توقيتاً للعقد بدليل صحة التحالف بعد فراغ الوقت اهـ (قوله على عين) أي على منفعة متعلقة بعين كما
ذكره بعده فمورد الاجارة للنفعة مطلقاً وقيل مورد هاهنا العين العين قال الشيخان والخلاف لفظي لأن
من قال بالأول لا يقطع النظر عن العين ومن قال بالثاني لا يعني به أن العين تملك وأورد بعضهم لذلك الخلاف
فوائد منها أن استئجار حلي الذهب بالذهب أو الفضة بالفضة أو الكلب للصيد أو بيع الدار المستأجرة صحيح
أن قلنا موردها للنفعة ولا يصح أن قلنا موردها العين ورد ذلك العلامة ابن شهاب فراجع (قوله واردة
على الذمة) أي على منفعة متعلقة بالذمة (قوله في العقار) أي الكامل أمانه فقل فيجوز أن يكون
في الذمة لتبوتها فيها سلماً وقرضاً والسفينة كالعقار وقال الخطيب أنها كالذواب كما قاله البلقيني ولو أذن
الأجير للعين لغيره في العمل وعمل فلا أجر إلا الأول مطلقاً وعليه الثاني أجره مثل عمله أن جهل الفساد واللا
فلا شيء له أيضاً وفارق القراض والمساواة بأن العامل فيها ما وقع معه عقدو بأن العقد للاستحقاق (قوله
استأجر نك) ومنه ألزمتك عمل كذا على الأصح من وجهين (قوله ويشترط في اجارة الذمة) وإن
عقدت بغير لفظ السلم (قوله ولا يجوز فيها تأجيل الاجرة) ولا الاستبدال عنها ولا الحوالة بها ولا عليها
ولا البراءة منها وإذا وقع شيء من ذلك بطل العقد في الأول وكذا فيما بعده أن تفرق قبل القبض وقيل يبطل
وإن لم تفرق كما في عقد السلم وقد يفرق بأن في عقده خياراً وما ذكر اجارة فهي كالتفرق ولا كذلك
هنا وقياس عقد السلم أنه لو قبض بعض الاجرة صح فيما يقابله وهو محتمل فتأمل (قوله ذلك) أي
التسليم وتجوز الحوالة بها وعليها والبراءة منها ان كانت في الذمة ولو في مجلس العقد ولا يمين مجلس العقد
لتسليمها (قوله وهو أعم بما قبله) أي من عبارة للصنف والروضة لتسليمه ما في الذمة مطلقاً كانت
أو مؤجلة نعم لا تستحق الابتسليم العينان تنازعاً فكما في البيع (تنبيه) لو أجز الناظر في وقف
الترتيب العين للموقوفة مدة طويلة وقبض أجرها فله تسليم جميعها للبطن الأول وإن علم موتهم قبل مضيا
وإذا ماتوا لم تنسخ الاجارة ويرجع من بعدهم على تركتهم ولا ضمان على الناظر ولا على المستأجر
كما أفتى به ابن الرفعة واعتمده شيخنا الزبدي والرملي كوالده وخالفهم الخطيب في اللدة الطويلة وهل
لمن ابتقل اليهم الاستحقاق فسح الاجارة فراجع (تنبيه) آخر سيأتي أن ملك الاجرة بالعقد ملك
مراعي بمعنى أنه كلما مضى زمن على السلامة يمين أن المؤجر استقر ملكه على ما يقابله ان قبض المستأجر
العين أو عرضت عليه وامتنع (قوله ويشترط كون الاجرة معلومة) جنساً وقدرًا وصفة ويكفي رؤيتها في
المعينة والعبارة فيها بنقد البلد وقت العقد وفي اجرة التل بوقت تلف النفعة نعم يصح الاستئجار للحج بالرزق
توسعة فيه وفي الروض أنه ليس اجارة وإنما هو نوع من التراضي وجوز مالك وأحمد الاجارة بالنفقة

قال السبكي لأنه يقتضي أن يكون للنفعة منفعة (قول المتن قسماً واردة على عين) أي مرتبطة بها فلا ينافي
تصحيحهم أن موردها للنفعة بدليل صحة اجارة حلي الذهب بالذهب (قول المتن كاجارة العقار) كما أن العقار
لا يصح السلم فيه لا يجوز اجازته في الذمة (قول الشارح ان يكن غنياً وفقيراً إلى آخر الآية) يعني يجوز عود
الضمير مثني عند ارادة التنويع فلا ينافي قولهم عود الضمير والوصف والاخبار عن أحد الشبهين يكون مفرداً
(قول المتن ويجوز فيها) الضمير فيه يرجع للاجارة من قوله واجارة العين (قول الشارح أي بنفس العقد) كما
لا يملك المستأجر النفعة بنفس العقد ثم ملكه الاجرة ملكاً مراعي بمعنى كلما مضى جزء من الزمان استقر ملكه
على ما يقابله (فرع) لو أجز الناظر الوقف ستين مثلاً وتبطل الاجرة فلا يدفع للبطن الأول إلا بقدر ما مضى
من الزمان فإن زاد على ذلك ضمن (قول المتن ويشترط كون الاجرة معلومة) وسواد العراق كان ضرورة

(قسماً واردة على عين)
كاجارة العقار ودابة أو
شخص معينين) والتثنية
بعد العطف بأو كما في قوله
تعالى ان يكن غنياً وفقيراً
فألقه أولى بهما (و) واردة
(على الذمة كاستئجار دابة
موصوفة وبأن يلزم ذمته
خياطة أو بناء) واقتصر
في العقار على اجارة العين
لأنه لا يثبت في الذمة ولو
قال استأجر نك لتعمل
كذا فاجارة عين) للإضافة
إلى المخاطب (وقيل) اجارة
(ذمة) لأن المقصود حصول
العمل من جهة المخاطب
فله تحصيله بغيره (ويشترط
في اجارة الذمة تسليم الاجرة
في المجلس) كراس مال السلم
لأنها سلم في المنافع ولا يجوز
فيها تأجيل الاجرة (واجارة
العين لا يشترط ذلك فيها)
كالتمن في البيع (ويجوز)
في الاجرة (فيها التعجيل
والتأجيل ان كانت في
الذمة) بخلاف المعينة فانها
ماتوجهل (وإذا أطلقت
تعملت وان كانت معينة
ملك في الحال) أي
بنفس العقد وفي الروضة
وأصلها أن المطلقة تملك
بنفس العقد أيضاً وفي التثنية
تملك الاجرة بنفس العقد
سواء كانت في الذمة أو
عين مال وهو أعم مما قبله
(و يشترط كون الاجرة معلومة)

(بالعمارة والطف) بسكون اللام وفتحها بضبط المصنف وهو بالفتح ما تلف به للجهالة في ذلك (ولا يسلخ) الشاة (بالجلد ويطحن) الحنطة (ببعض الدقيق) كثلثه (أو بالنخالة) للجهالة بشاة الجلد وبقدر الدقيق والنخالة (ولو استأجرها) أي المرأة (لترضع رقيقا) ببعضه في الحال جاز على الصحيح (للعلم به والثاني) قال ينبغي أن يقع عمل الأجير في خالص ملك المستأجر ولو كانت الاجارة ببعضه بعد الفطام لم تصح جزما للجهرل به اذ ذاك (وكون المنفعة متقومة) أي لها قيمة (فلا يصح استئجار بيع على كلة لاتعب وان روجت السلعة) اذ لا قيمة لها (وكذا دراهم ودنانير للترين وكاب لصيد) أو حراسة لا يصح استئجارها لما ذكر (في الأصح) لأن الترين بالنقد لا يقصد الانادرا والتادر كالمعوم فلا قيمة له والكاب لا قيمة له فكذا المنفعة والثاني ينازع في ذلك (وكون المؤجر قادرا على تسليمها) أي المنفعة حسا أو شرعا (فلا يصح استئجار

أو الكسوة ويحمل على الوسط فيهما (قوله للجهالة في ذلك) هو لا غلب فيما يلف به فالعلوم فيه كذلك لضم العمل المجهول اليه فان لم يضم العمل اليه وقد ذكر وا قدر اعلوا واذن له خارج العقد بصرفه في العلف أو العمارة جاز واغتفر كونه قابضا ومقبضا من نفسه لوقوعه ضمنا ومنه قبض المستحق من مستأجر الوقف ما سوغه به الناظر عليه من معلومه ومنه اذن رب الدين للديون في اسلاف ما في ذمته لقلان مثلا ومنه اذن الناظر لمستأجر الوقف في الصرف في عمارة قال شيخنا مر هذا ان كان الصرف من أجرة عليه فان أريد الصرف ليكون ديناً على الوقف فلا يكفي اذن الناظر بل لابد من اذن القاضي وقال شيخنا الطبلاوي لابد من اذن القاضي مطلقا ولا يكفي اذن الناظر وحده واكتفى بعض مشايخنا باذن الناظر وحده مطلقا خصوصا اذا لزم على اذن القاضي غرامة مال قال بعضهم وهو وجيه لا بدول عنه ومال اليه شيخنا الزياي آخر واعتمده ويصدق في صرف القدر اللائق وتكفي شهادة الصانع ان لم يعلم أنهم يعنون أنفسهم (قوله بالجلد) أي جلدها (قوله ببعض الدقيق) أي منها وان عين قدره كصاع مثلاً والنخالة كذلك والعلة للأغلب والأولى أن يعلل بعدم القدرة قبل التسليم حالة العقد (قوله أي المرأة) ومثلها الرجل وخرج بهما نحو شاة فلا يصح لعدم قدرة التسليم (قوله رقيقا) ومثله الدابة (قوله ببعضه) أي العين بالجزئية كربع والمفهوم من كلام المصنف أن يقول استأجرتك لارضاع هذا الرقيق بر به الآن فيصح ويترى على ملك المستأجر قال شيخنا مر وكذا لو قال لارضاع كاه أو جميعه خلافا لشيخ الاسلام في كتبه والوجه ما قاله شيخ الاسلام كما يأتي فان قال لارضاع ثلاثة أر باع بر به أو بر به لارضاع باقية صح بلا خلاف وما هنا يجري في المساقاة كما مرث الاشارة اليه قال شيخنا مر أيضا ويجري مثل ذلك في صورة الطحن السابقة ولعله لو قلنا بصحتها فتأمل أو المراد بجزء معين من البر لا من الدقيق فراجع (قوله متقومة) أي ومباحة ومقدور على تسليمها ومقصودة ومملوكة له واقعة للكسوة ولا تتضمن استيفاء عين قصد وتسوي من العين مع بقائها وكل ذلك يعلم من كلامه (قوله لها قيمة) فليس المراد بها ما قبل التلية (قوله على كلة لاتعب) ولو في غير مستقر القيمة والضربة كالكامه والمراد ما شأنه ذلك وان حصل به تعب والمراد بالكلمة اللغوية وقال السباطي يستحق أجرة التل اذا كان فيها تعب نعم ان كانت مع تأمل كضربة لتقويم نحو سيف أو فصد صحت الاجارة وخرج بما ذكر الأذان والاقامة فتصح الاجارة لكل منهما (قوله دراهم ودنانير) بخلاف الحل فيصح اجارته (قوله للترين) قال شيخنا الرملى أو للضرب على صورتها فلا تصح الاجارة فيهما وانما صحت الاغارة فيهما لعدم المال وثان شيخنا الزياي بصحة الاجارة للضرب المذكور كالعار بقله وحمل النع فيها ما لم يكن لها عرى ولو منها والاصح لأنها حينئذ كالحل (قوله لا قيمة لعينه) فيصح استئجار نحو هرة لصيد فأر وفهد لصيد وفر د لحراسة وطاوس للونه وطير كغذليب لصوته وهجرة لظلمها أول بط دابة بها ومسك لشمه وفتح كثير كذلك لانفاحة واحدة لأنه نافه فيها والشبكة لصيد وحبل لفش ثياب عليه وحجر لسد كوة وحش لقضاء حاجة وبستان للتفرج فيه وكتب مباحة لفتح فيها القراءة أو كتابة ويصح استئجار القسي والرماح لا للشباب الاتبع للقسي على الأوجه (قوله قادر اعلى تسليمها) وان لم يملك محلها كاستأجر

(قول المتن بالعمارة والطف) هما مثالا للزمة والاتمان بهما مثالا العين في تنبيه ذهب مالك وأحمد الى صحة استئجار الأجير بنفقته وكسوته وتحمل على الوسط (قول الشارح أي لها قيمة) ليس المراد مقابل التل (قول المتن فلا يصح استئجار بيع الخ) نظيره عدم صحة بيع حبة الحنطة (قول الشارح ينازع في ذلك) أي ويقول هي منافع تستباح بالاغارة فاستحققت بالاجارة (فرع) اجارة الشمع للايقاد فاسدة وهذه عممت بها البلاوي (قول المتن على تسليمها) كالبيع قبل الأحسن أن يقول القدرة على تسليمها (فرع) الاقطاع أفتى

وما أقطعه الامام ومنه نحو أراضي مصر خلافا للفرزالي فان حمل على من منعه الامام فواضح (قوله آبق) ومنذور العتق ومشتري بشرط العتق ومنصوب لغير من هو بيده وغير قادر على انتزاعه حالا ومنه كون الدار مسكن الجن مثلا (قوله للحفظ) أي بالبصر والاجارة على عينه ومثله غير قاري لتعليم القراءة وان اتسع الزمن بقدر ان يتعلم ويعلم لأن النفعمة المتعلقة بالعين لا تتأخر (قوله وأرض) ومثلها الحمام (قوله للزراعة) قيد لا اعتبار بالساء وعدمه المذكور فان استأجرها لغير الزراعة تصحت حيث أمكن فيها ما استأجرها له ولو أجزها مقيلا ومراحا أو عم كقوله لتتفع بما شئت صحح ويتفع فيها بما اعتيد ولو بالزراعة لا بغيره وبناء فان قال مقيلا ومراحا وللزراعة ان أمكن صح ان أراد التعميم أو بين مال الكل واحدة من ذلك والابطال (قوله وفي الروضة الخ) ذكره ليفيد أن المراد بالاعتباد الغالب فلا يكفي مع احتمال التساوي أو التدور (قوله نادر) أي غير غالب وهو راجع لمطر وسيل (قوله دائم) أي يحصل في وقت ارادة حصوله على الدوام وتصح اجارته قبل حصوله وحال وجوده عليها وان لم تكن مرتبة لأنه من مصالحها أو بعد انحساره عنها ولولم ترو أو لم ينحسر الساء عنها انفسخت الاجارة أو عن بعضها أو لم يرو بعضها انفسخت فيه وثبت الخيار في الباقي فورا (قوله من نهرا الخ) أي موجود حالة العقد والزم المؤجر ايجاده قبل مضي زمن ثلثة اجرة (قوله والغالب الخ) راجع الى المطر والتلوج كما مر (فرع) لو لم تجر العادة بنكر الزرع لم يكر روائه بقيت المدة بعد حصاه مثلا فان فعل لزمته اجرة التل ولولا تأخر أو ان الزرع بلا تقصير لزم التلوج ابقاءه بلا اجرة أو بتقصير لزم الاستأجر اجرة ما زاد ولو أكله نحو جر ادلم يسقط شيء من الاجرة ولو ثبت ثانيا بقي الى تمام المدة وله زرع غيره بعد تلقه ان بقي من المدة ما يسعه (قوله من سن صحيحة) أي لغير قود ونحوه (قوله الوجعة) أي هي أو ماتحتها بحيث يقول أهل الخبرة بز والالأم بقلعها ويستحق الاجرة بتسليمه نفسه ومضى زمن امكان القلع وان منعه منه أو سقطت لا مكان الابدال وقول بعضهم بسقوط الاجرة وردها لو أخذها مني على عدم جواز ابدال المستوفى به وهو مر جوح كما سيأتي (قوله ولا حائض لخدمة مسجد) اجارة عين في زمن الحيض أو في زمن تحيض فيه والابان كانت المدة قدرا لا تحيض فيه صحت فان حاضت فيها انفسخت الاجارة في زمن الحيض تقرقا للصفقة والكلام في المرأة المسلمة بخلاف الكافرة لجواز تمكينها من دخول المسجد مع أمن التلويث كذا قاله شيخنا والوجه عدم التقييد بالامن المنكحور فراجع (قوله لحرمة المكث) ولا تستحق اجرة لو خدمت ومثل ذلك كل محرم كذى سلس وجراحة نضاحة وتعليم توراة وانجيل وسحر وفحش وتنجيم ورمل وحمل مسكر لغير اراقته وتصوير حيوان ونياحه ونحو ذلك ولا يجوز بذل مال فيه لغير ضرورة ومثله أيضا استئجار كافر مسلما لبناء نحو كنيسة وان أقروا عليها لحرمة ما نقل عن الزركشي من جوازه محمول على كنيسة للمارة ومثله استئجار أجنبي أجنبية لخدمته ولو أمة لأنه لا يخلو عن النظر غالبا قال شيخنا وهذا في اجارة العين فراجع .

النووي بأن المقطع يؤجر وخالفه الشيخ الفرزاري ولده وغيرهما من أهل الشام وفصل بعضهم بين اذن الامام أو اطراد عادة وبين غير ذلك (قول الشارح ولا تسقي بماء غالب الحصول الخ) لو قال المكري أنا أحفر بئرا أسوق منها الماء لك أو أسوقه من مكان آخر صح قاله الر ويأتي وابن الرفعة (فرع) لو أجزها والماء عليها صح أيضا وان لم يرها قبل ذلك لأنه من مصالحها (قول المتن فلا يصح استئجار لقلع سن صحيحة الخ) ولو استأجر أجنبي أمة تخدمه فوجهان وينبغي أن يكون الأصح التحريم لأنه لا ينفك عن النظر غالبا (قول المتن وكذا من كوحه لرضاع الخ) (فرع) امرأة خلية أجزت نفسها لترضع صبيا ثم أجزت نفسها مرة أخرى فالثانية باطلا خلافا لأبي حنيفة رحمه الله وعليه ابن الصباغ بأنه لا بد من تقدير المدة في الرضاع وأفتى

آبق ومنصوب وأعمى
للحفظ) أي حفظ المتاع
(وأرض للزراعة لا ماء لها
دائم ولا يكفيها المطر
المعتاد) وفي الروضة كاصلها
ولا تسقي بماء غالب الحصول
من الجبل وان أمكن
زرعها باصابتها مطر عظيم أو
سيل نادر (و يجوز ان
كان لها ماء دائم) من نهرا أو
عين أو بئر (وكذا ان
كفاها المطر المعتاد أو
ماء التلوج المجتمعة والغالب
حصولها في الأصح) والثاني
لا يجوز لعدم الوثوق
بحصول ما ذكر ويجرى
الخلاف في أرض مصر
التي تروى من زيادة النيل
غالبا قبل ربيها (والامتناع
الشرعي) للتسليم (كالخس)
المتقدم (فلا يصح استئجار
لقلع سن صحيحة) بخلاف
الوجعة (ولا حائض لخدمة
مسجد) لحرمة المكث
(وكذا من كوحه لرضاع أو
غيره بغير اذن الزوج في
الأصح)

(قوله لان أوقاتها الخ) قال شيخنا هو ظاهر في زوج حاضر يمكن استمتاعه والا كغائب وصغير فلها الاجارة مدة غيبته أو عدم تمكنه وهو كذلك ولو حضر في أثناء المدة انقضت فيما بقي (قوله وباذنه يصح) كالمو استأجرها هو لحتمته مثلا وينبغي سقوط نفقتها كما لو سافرت لفرضها فراجعها والمرأة استأجر زوجها ولها منعه من الاستمتاع بها وقت العمل لكن تسقط نفقتها (قوله أما الأمة) أي غير المكاتب لانها كالحره **تنبيه** ليس للمستأجر منع الزوج من وطء زوجته حره كانت أو أمة قال بعضهم الا في وقت يعطل عليه المنفعة (قوله أي مستهله) هو تفسير لاوله أي يحمل على ذلك على الاعتماد (قوله ولا تجوز اجارة عين لمنفعة مستقبله) وجوزها الأئمة الثلاثة (قوله كاجارة الدار الخ) ومثلها دار لا يمكن تفرقها الا بعد مضي مدة لها اجرة الا ان كانت الامتعة للمستأجر (قوله للمستأجر الاولى) أي لمستحق من نفقتها آخر السنة الاولى ولو غير المستأجر الاول كان آجر المستأجر الاول نصف السنة الآخر لمستأجر آخر فتصح اجارة السنة الثانية من الثاني لأن الاول (١) وان لم تفرغ مدة الاول ان أمكن وسواء في ذلك اجارة المملوك والموروث والموقوف من الناظر أو غيره نعم ان شرط الواقف أن لا يؤجر أكثر من ثلاث سنوات مثلا لم يصح العقد قبل انقضائها على المعتمد ما لم تدع ضرورة اليه كأن تتوقف عمارته على أكثر فيجوز بقدر الحاجة ابتداء ودواما ولو تقابل المستأجر في العقد الاول لم يبطل الثاني (قوله وهذا كالمستثنى الخ) ومنه اجارة الارض قبل أو أن الزرع كما هو ومنه الاجارة للحج قبل الاحرام به لكن في وقت خروج أهل بلده لاقبله وتصح اجارة نحو جمال وعكام للحج لان شغلها ليس مانعا من أعمال الحج ومنه كراء العقب الآتي (قوله العقب) سمي بذلك لان كل واحد يعقب صاحبه في استيفاء المنفعة (قوله دابة) ومنها الرقيق للخدمة مثلا ويصح استئجارها لعمل الليل دون النهار أو عكسه ولا يجوز مثل ذلك في نحو الدار فيشترط اتصال المدة فيها والفرق عدم قدرة الاولين على التواصل (قوله بعض الطريق) المراد بالبعض هنا وفيما بعده زمن مقدر تحتمله الدابة بلامشقة فذكر الايام في كلامه ليس مرادا (قوله والمؤجر الخ) أي ان كان وانما ذكره لقوله يقسمان والافقد مرصحة اكرأ الليل دون النهار مثلا والركوب غير لازم (قوله البعضين) فيه تشبيه لفظ بعض وادخال آل عليه وقد منعه جمهور النجاة وعلم بما ذكر أنه لا يجب في العقد تعيين المتقدم من الراكبين فيقدم أحدهما بتراضيهما أو بقرعة ان تنازعا وان شرطاه عمل به (قوله ثم يقسمان) ويجب مراعاة النصفة في القسمة فلا تطول زمانعي فيه الدابة أو يشق على الآخر مشقة شديدة واذا اقتسما بحسب الزمان لم يحسب زمن النزول لنحو استراحة أو علف فله

بعضهم بعدم صحة استئجار العكابين للحج لان الاجارة وقعت على عينهم فكيف يستأجرون بعد ذلك للحج ونظر فيه العراقي وقال يمكن أن يقال لاتنافي بينهما (قول للأن ويجوز تأجيل المنفعة) أي لان الدين يقبل التأجيل (قول الشارح أي مستهله) يريد أن هذا هو المراد والافقد قالوا في السلم لا يصلح أن يجعل محله أول الشهر لانه يصدق بجميع النصف الاول خلافا للبعوى حيث قال بالصحة ويحمل على مستهله (قول المتن ولا يجوز الخ) أي خلافا للأئمة الثلاثة لنا القياس على البيع (قول الشارح لاتصال المدينين) نظير ذلك بيع الثمر قبل بدو صلاحه غير شرط القطع يصح من صاحب الشجرة دون غيره ولو شرط الواقف أن لا يؤجر أكثر من ثلاث سنين فأوجر ستاني عقدين أفتى ابن الصلاح بعدم الصحة لان مقتضى الصحة في اجارة مدة تلي مدة في غير الوقف اتصال المدينين وكونهما في معنى العقد الواحد وهذا المعنى يقتضي النفع في الوقف عملا بشرط الواقف وخالفه ابن الاستاذ نظر الى مطابقة اللفظ للحقيقة (قول المتن كراء العقب) سميت بذلك لان كل واحد يعقب صاحبه (قول المتن دابة) في معناها العبد وخارج الدار والثوب اذا استأجرهما

لان أوقاتها مستفرقة بحقه والثاني يصح وللزوج فسحه حفظا لحقه وباذنه يصح جزما والكلام في الحره أما الامه المزرعة فللسيد استأجرها قطعاً لان له الاتفاق بها (ويجوز تأجيل المنفعة في اجارة الذمة) كالزمت ذمتك الحمل لكذا (الى مكة أول شهر كذا) أي مستهله كالسلم المؤجل (ولا تجوز اجارة عين لمنفعة مستقبله) كاجارة الدار السنة الآتية (فلو أجز السنة الثانية لمستأجر الاولى قبل انقضائها جاز في الاصح) وهذا كالمستثنى مما قبله لاتصال المدينين والثاني لا يستثنى (ويجوز كراء العقب) أي الثوب (في الاصح) وهو أن يؤجر دابة رجل لا يركبها بعض الطريق (أي والمؤجر يركبها البعض الآخر على التناوب) أو يؤجرها (رجلين ليركب هذا أياما وذا أياما) على التناوب (ويبين البعضين) أي في صورتين (ثم يقسمان) أي المكثري والمكثري

(١) قوله لان الاول الخ هذه العبارة غير واضحة وهي في الاصل بهذا النص

الركوب من توبة الآخر بقدره قاله شيخنا (قوله في الأولى) ويجب فيها تقديم توبة المكثري على المكري لأجل اتصال المنفعة بالعقد كذا قاله شيخنا تبة الشيخنا الرملي لكن يؤخذ من الوجه الثالث المقابل في الشرح ما يصرح بعدم اشتراطه لأنه جعل تقديم المالك مورد الخلاف فراجع (قوله للمين) أي بذكرهما ويحمل الإطلاق عليه حيث كان به عرف وذكر الشارح الفراسخ في الأولى والأيام في الثانية تصوير ولو سكتا عن التناوب صحت الاجارة وركباها معا ان احتملتها والاتناوب يفرع بينهما ان تنازعا فيمن يقدم **﴿ تنبيه ﴾** لومات الراكب لم يلزمه حمله على الدابة وليس للآخر ركوب في مدة كانت له

﴿ فصل في بقية شروط المنفعة ﴾ ومنها أن لا تتضمن استيفاء عين قصدا كما مر فلا يصح استئجار بستان لاخذ ثمرته ولا بركة للأصطياد منها ونحو ذلك وخرج بقصد انحو اللين في الاجارة للأرضاع لأنه تابع (قوله معلومة) بالمعنى الشامل للمعينة فلا يصح اجار أحد هذين والعلم في اجارة العين بالتعين وفي اجارة الذمة بالوصف وفي كل منهما بالقدر (قوله كالبيع) الا في المشاهدة لان المنفعة لا تشهد (قوله يجب بيان المراد منها) وبه يعلم أن ماله منفعة واحدة لاحاجة فيه للبيان كالسباط وحل وجوب البيان في غير ما استثنى كدخول حمام فيعتقر فيه الجهل بقدر للكث فيه وبقدر استعمال آتانه كالطاسة والثوب وبقد الماء والاجرة في مقابلة غير الماء والماء بالاباحة فماعداه غير مضمون لأنه بالاجارة ولو الفاسدة وكذا ثياب الداخل فلا تضمن الاعلى من استحفظه عليها قال شيخنا أودفع له شيئا في مقابلة حفظها (قوله تارة) هو نصب على المصرية ومعناه المرة كما قاله الجوهرى أو الوقت والحين كما قاله غيره (قوله كدار للسكنى) بأن يذكر حدودها كما في البيع أو تكون معروفة وأن يقول أجرتكها للسكنى سنة أو لتسكنها سنة فان قال على أن تسكنها أو بشرط أن تسكنها أو لتسكنها وحده لم تصح قال شيخنا هذا ان كان من المؤجر فان كان من المستأجر صحت كما قال الصيمري انه لو قال استأجرتها لتسكنها وحدي صح على الاصح وليس له سكنى زوجته معه وان حدثت بعد العقد تقدم انه لا بد من ذكر الاجرة فلو قال أجرتكها كل شهر بدينار لم تصح الا في اكتره الامام للاذان والاقامة ولو قال أجرتكها هذا الشهر بدينار وما بعد بحسابه أو أجرتكها شهرا بدينار فاذا مضى فقد أجرتك شهر آخر بحسابه صحت في الشهر الاول فقط ولو قال أجرتكها شهرا ثلاثين يوما كل يوم بدينار فبان تسعة وعشرين بان بطلانها لتعذر الجمع كذا قيل والوجه حمل الشهر على العددي لا الهلالي الا ان صرح باسمه كسهر كذا ولو قال أجرتكها سنة كل شهر بدينار صح ويكفي في تقدير المنفعة في السكنى تقدير زمن يقابل باجرة ولودون يوم على المعتمد واعلم ان منافع العقار والسياب والاواني ونحوها لا تقدر الا بالزمن لأنه لا عمل فيها وكذا الارضاع والاكتحال والمداواة والتجصيص والتطين ونحوها لاختلاف أقدارها (قوله كدابة) شمل المعينة كهذه الدابة أو مافي الذمة كدابة صفتها كذا (قوله الى مكة) يخيد انه لا بد من بيان الناحية التي تركب اليها ولا بد من بيان محل التسليم في الدابة فلو استأجر دابة للركوب شهر اصح وحينئذ فلا بد من بيان مكان تسليمها في عودته أو في مقعده سواء كان الشهر ذهابا فقط

للاستغناء لئلا فقط مثلا فانه لا يصح والفرق ان الأولين لا يطبقان العمل دائما ومن ثم تعلم أنه لو استأجر العبد والدابة ليتنفع الايام دون الليالي صح وهو كذلك كما قاله في التكملة آخر الفصل وفي قطعة السبكي لو أجره لركب بعضا ويمشي بعضا صح أيضا

﴿ فصل يشترط كون المنفعة معلومة ﴾ عينا وقدر او صفة فلا يصح أجرتك أحد العبدین ولا الغائبة ولا الحاضرة بغير تقدير بمدة أو محل عمل كما سيأتى نعم يستثنى دخول الحمام فانه جائز من غير تقدير (قول المتن ثم تارة) أي مرة (قول المتن سنة) معينة متصلة بالعقد لانه لا يبرى قسر السكنى فبذلك المدة تصير المنفعة معلومة

في الأولى أو المكثري ان في الثانية ملهما من الركوب على الوجه المبين كفسخ لهذا ثم فسخ لاخر في الأولى ويوم لهذا ثم يوم لاخر في الثانية وهكذا والوجه الثاني المنع في صورتين لانها اجارة ازمان متقطعة والثالث المنع في الاولى لانها لم يتصل زمن الاجارة فيها بخلاف الثانية والرابع المنع فيهما في اجارة العين لاشتغالها على اجارة الزمان المستقبل ودفع بأن التأخر الواقع في ذلك من ضرورة القسمة فلا يضر

﴿ فصل ﴾ (يشترط كون المنفعة معلومة) كالبيع فماله منافع يجب بيان المراد منها (ثم تارة) تقدير المنفعة (بزمان كدار) للسكنى (سنة وتارة) تقدير (بمحل كدابة) للركوب (الى مكة)

وذهابا وإيابا وليس له الرجوع بها في الأول منه بل يسلمها للتائب لذلك ان كان والا فالى الحاكم كذلك والا فالى أمين الحاكم فان تعذر فله الرجوع بها ولا يجوز أن يركبها لانه لا يلزمه الرد وبذلك فارق جواز عود المستعير اكلها وليس له اذا استأجر للركوب في العود أن يقيم في مقعده أكثر من المهود فان أقام لحوف على الدابة مثلا كان في ذلك الزمن كالمودع فلا تحسب عليه تلك المدة (قوله ذا التوب) أي أو توب باصفته كذا وبين نوع الحيطة وغير ذلك مما يحتاج اليه (قوله والمعنى بمحل العمل) العمل في الدابة سيرها أو ركوبها ومحل مسافة ذلك وهي التي تقدر والعمل في التوب في فعل الحيطة كفرز الابرة ومحل نفس الحيطة وهي التي تقدر وقد يطلق المحل على نفس الدابة والتوب وليس مراد افتاؤا بل الشارح دفعا لما يؤممه كلام المصنف من الصحة لو قال ألزمت ذمتك عمل الحيطة شهر وليس كذلك ولا بد أن يبين نوع الحيطة ومحلها من أنه توب أو غيره وأنه قيس أوقباء أو غيره وكون الحيطة رومية أو فارسية أو رومية بفرزتين والفرسية بفرزة واحدة نعم ان اطراد العرف بنى من ذلك حمل الاطلاق عليه (قوله ليخيطه) أي التوب مثلا وان كان صغيرا جدا (تنبيه) الاستئجار لجرد الحيطة باطل لانها عمل مستقبل لتوقفها على القطع والقطع والحيطة صحيح (قوله والثاني يقول الخ) فان علم ذلك صح على الاول أيضا وعلى الثاني يستحق الاجرة بأسرع الأمرين (قوله تعليم القرآن) أي جميعه أو شئ منه على التفصيل الآتي واذا أطلق انصرف لجميعه الاقرينة (قوله أصح وأقوى) هو المتمدون في كلامه اعترض على المصنف لان ظاهر كلامه انه ليس في المسئلة خلاف (قوله أو تعيين) علم أنه لو جمع بين المدة وتعيين السورة مثلا لم يصح وهو كذلك لانه جمع بين المحل والزمان كما مر (قوله بأن يسمعها الخ) راجع الى الآيات وأما السورة مثلا فانها معلومة بتعيينها فلا حاجة الى سماعها ولا تصح مع اطلاقها ولا يكفي تعيين الآيات في المصحف من غير سماع وفي تقدير الزمان لا يحتاج لشي من ذلك ويعلمه ماشاء قليلا أو كثيرا أو يشترط في جميع ذلك تعيين المتعلم وان لم ير أو يختبر حفظه ويشترط كونه مسلما أو يرجى اسلامه وتعيين محل القراءة من بيت التعلم أو غيره ان اختلف به غرض لا تعيين حرف كقراءة نافع مثلا وتحمل على عرف محله من حفظ أو استخراج أو غيرها فان لم يكن عرف وجب التعيين ومتى عين شئ معين (تنبيه) لو كان للتعلم نفس ما يتعلمه وجب اعادته ان كان بعض آية والافلا ولو استأجره لقدر معين فعلم بعضه ثم ترك فان أمكن البناء على ما فعل استحق القسط والا كان مات المتعلم لم يستحق شيئا وهذا يجري في سائر الاجارات كالبناء والحيطة ولو استأجره لتعليم القرآن كله في مدة لم يصح لانه من الجمع بين المحل والزمن واذا قلنا بالصحة فتعلمه كله في بعضها استحق بالقسط وتنفسخ في الباقي وكذا يقال في غير ذلك كالمداواة والا كنتحال ولو استأجره لحرف أو قدر فعلم غيره لم يستحق شيئا (فرع) تصح الاجارة لقراءة القرآن لحى أو ميت ويحصل له الثواب ان قرأ بحضرته أو نواه بها أو أهدى له الثواب بعدها كأن يقول اللهم اجعل ثواب ذلك أو مثل ثوابه فلان وما جرت به العادة من نحو زيادة في شرفه صلى الله عليه وسلم أو واصلا له أو به مندوب اليه خلافا لما نزع فيه ويحصل مع ذلك ثواب القراءة للقارى كذا قالوه فانظره مع قولهم كل عبادة كان الحامل عليها أمرا دينيا لا ثواب فيها للفاعل وعلى الاول تفارق الجمع بعدم امكان تعدده واذا قرأجنبيا ولو ناسيا لا يستحق أجرة (فرع) يجوز الاجارة على كل

(قول الشارح والثاني الخ) عليه يستحق الاجرة بأسرعها تماما وقيل المعتبر الزمان وقيل المعتبر العمل (قول الشارح للنوع) أي لتفاوت السور والآيات صعوبة وسهولة وعلى الاول الظاهر دخول الجمع مالم تطرد عادة باستثنائها ثم المراد ما يسمى قرآنا ذلوا ريدا للجمع بطل لانه جمع بين العمل والمدة (قول الشارح وقيل لا بد من تعيينها) الضمير فيه يرجع للسورة من قوله من غير تعيين سورة (قول المتن وفي البناء يبين الخ) أي اذا استأجر شخصا للبناء

وكحيطة ذا التوب) والمعنى بمحل العمل كما في المحرر (فلو جمعهما) أي الزمان والعمل (فاستأجره ليخيطه بياض النهار لم يصح في الاصح) لان الزمان قد لا ينفى بالعمل والثاني يقول ذكر الزمان للتعجيل (ويقدر تعليم القرآن بمدة) ككشهر قطع به الامام والغزالي وايراد غيرها يقتضى المنع زائد في الروضة أن الاول أصح وأقوى (أو تعيين سور) أو سورة أو آيات بأن يسمعها المستأجر قبل العقد كما ذكره بعضهم وقيل يكفي ذكر عشر آيات مثلا من غير تعيين سورة وقيل لا بد من تعيينها (وفي البناء يبين الموضع والطول والعرض والسماك) بفتح السين أي الارتفاع

لبناء وزراعة وغراس
اشترط تعيين النفعة) من
الثلاثة لان ضررها اللاحق
للارض مختلف (ويكنى
تعيين الزراعة عن ذكر
ما يزرع) فان قال آجرتكها
للزراعة فتصح (في الاصح)
ويزرع ماشاء والثاني
لاصح لان ضرر الزرع
مختلف ودفع بأن اختلافه
يسير ولو قال للبناء أو
للفراس ولم يذكر ما يبنى
أو يفرس صحت في الاصح
أيضا (ولو قال لتتفع بها
ما شئت صح) ويصنع
ماشاء (وكذا لو قال ان
شئت فازرع وان شئت
فاغرس) فانه يصح (في
الاصح) ويتخير
للمستأجر بينهما والثاني
لاصح للابهام وفي الاولى
وجه أنها لا تصح (ويشترط
في اجارة دابة لركوب)
اجارة عين أو ذمة (معرفة
الراكب بمشاهدته أو
وصف) تام له في ذلك (وقيل
لا يكتفى الوصف) فيه لان
الغرض يتعلق بثقل
الراكب وخفته بالضخامة
والنحافة وكثرة الحركات
وقلتها والوصف لا يفي بذلك
وجوابه النسخ (وكذا
الحكم فيما يركب عليه
من محمل) بفتح الميم الاولى
وكسر الثانية ذكره

مستنون كالاذان والاقامة والاجرة عليهما بصفتهما وعلى أذكار الله تعالى من غير القرآن حيث كان فيها
كلفة لا على رفع صوت في ذلك ولا على رعاية الوقت ولا على الحيطتين كما قيل به (قوله وما يبنى به) وكذا
صفة البناء من كونه منضدا أو مجوقا أو مسننا (قوله بالعمل) أي بمحله كما مر ولو اكرت محلا للبناء اشترط
بيان ما ذكر أيضا ان كان على غير أرض كسقف فان كان على أرض اشترط بيان المحل والطول والعرض
دون غيرها لان الارض تحمل كل شيء ويكنى فيما يبنى به اذا كان حاضرا رؤيته مطلقا (قوله فان قدر بالزمان
لم يحتج الى بيان ما ذكر) أي لم يشترط بيان جميعه فيشترط بيان بعضه وهو ما يبنى به وكذا صفة البناء المذكورة
ولم يذكرها الشارح لسكوت المصنف عنها وما ذكره يسقط الاعتراض على الشارح كما فعل شيخ الاسلام
وحرمته فتأمل (تنبيه) تصح الاجارة للخدمة ثم ان عين نوع تعيين والاحمل على ما يليق بالتأجير
والمستأجر ولا تصح الاجارة بالنفقة لانها مجهولة ولا عادة فيها الا في خادم الزوجة وفي الحج بالرزق كما مر
(فرع) لا يدخل في الاجارة بالزمان أوقات الصلوات ولا يوم السبت في استئجار يهودي نحو شهر مثلا
ولا يوم أحد في نصراني كذلك ولو نص على اخراج ذلك في العقد بطل الا فيما علم قدره فلا يضر (فرع)
آخر يصح الاستئجار للنساجة وبين كيفية الخط وغلظه وعدد الاوراق وسطور كل صفحة كذا
وقدر القطع ان قدر بالمحل واذا غلط الناسخ غلطاً فاحشا فعليه أرش الورق ولا أجر له ولا فله الاجرة ولا
أرش عليه ويلزمه الاصلاح والضرب اللبن بكسر الموحدة وبين طول القالب بفتح اللام وعرضه وسمكه
وكذا العدان قدر بالمحل والرعى وبين مدته ونوع الحيوان وعدده مطلقا ووصفه ان كان في الذمة
(قوله آجرتكها الخ) بحث الزركشي وجوب البيان اذا كان المؤجر ولي القاضى (قوله ويزرع ماشاء)
أي بما جرت به العادة في تلك الارض ولو مرة (قوله صحت في الاصح) وله في هذا ان يغرس بعضا ويبني بعضا
لتساوى الفراس والبناء وكذا لو قال افعل أيهما شئت (قوله ويضع ماشاء) ولو غير زرع لكن بما جرت به
العادة أيضا (قوله ان شئت فازرع الخ) وكذا يصح لو قال ان شئت فابن وان شئت فاغرس وله التبعيض
كما مر ولو قال ازرع اغرس أو ازرع واغرس أو ازرع النصف واغرس النصف ولم عين عين كل منهما
لم يصح الثلاثة نعم ان أراد في الاولين التعميم صح (قوله بمشاهدته) ولا يحتاج معها الى وزن فانه انزاع
فان شرط اتبع (قوله بمشاهدته) أي مع امتحانه بيد أو بوزن وهذا المراد بالوزن فيه في عبارة التهج
فتأمل (قوله أو وصف تام) كضخامة ونحافة وفي الوزن مامر وهذا اذا كان في الذمة وقال بعضهم
مطلقا (قوله في ذلك) أي في العرفة (قوله من محمل) ويدخل فيه الوطاء دون التطاء الا ان شرط
وفيهما ما في المحمل من مشاهدة أو وصف ويشترط في المحمل ونحوه ذكر كونه مغطى أو مكشوقا لانه يختلف
به الغرض بحسب الثقل بالهواء (قوله كزاملة) وهي تطلق لغة على البعير وعلى نحو ثياب مجموعة يركب عليها
كالبرذعة وهذا هو المراد (قوله وفي المحرمه) وهو المراد وان لم تكن ملوكه (قوله وذكر في الاجارة) نعم
ان كان فيه عرف مطرد لم يحتج لذكره وكذا التطاء والوطاء في المحمل كما مر (قوله أو وصفه التام)

(قول الشارح الى بيان ما ذكر) قال في شرح التهج الاصفة البناء (قول الشارح أو وصف تام) (فرع)
لو استأجر لارضاع صبي لم يكف وصفه عن رؤيته كما سيأتي (قول الشارح لان الغرض الخ) قال الزركشي
والقياس على البيع (قول المتن وكذا الحكم فيما يركب عليه الخ) ولا بد من بيان ما يفرش فيه وما يظلل به واذا
تعرض لما يظلل به فلا بد من بيان صفته ان لم تكن له عادة (قول الشارح أو وصفه التام) لكن لا بد معه هنا من
الوزن وكذا في المالقي الآتية

على ما يشاء من زاملة أو غيرها (ولو شرط) في الاجارة (حمل المعلق) كالسفرة والاداة للقاء والقدر ونحوها (مطلقا) أي من غير مشاهدة ولا وصف (فسد العقد في الاصح) لاختلاف الناس في مقاديرها والثاني يصح ويحمل المشروط على الوسط المعتاد نقله الشافعي رضي الله عنه عن بعض الناس عقب نصه على الأول فقال بعض الأصحاب انه عني نفسه وجعل في (٧٥) المسئلة قولين وقطع بعضهم بالأول وأنه

عني غيره أي وهو أبو حنيفة ومالك (وان لم بشرطه) أي حمل المعلق (لم يستحق) لاختلاف الناس فيه وقيل يستحق المعتاد (و يشترط في اجارة العين) للركوب ليتحقق (تعيين الدابة وفي اشتراط رؤيتها الخلاف في بيع الغائب) والراجح عدم صحته فيكون الراجح اشتراط الرؤية (و) يشترط (في اجارة الذمة) للركوب (ذكر الجنس) للدابة كالابل والخيول (والنوع) لها كالبحاثي أو العراب (والذكورة أو الانوثة) فالأشئ أسهل سيرا والذكر أقوى (و يشترط فيهما) أي في اجارتي العين والذمة (بيان قدر السير كل يوم إلا أن يكون بالطريق منازل) مضبوطة (فينزل) قدر السير (عليها) ان لم يبين (ويجب في الاجارة للحمل) اجارة عين أو ذمة (أن يعرف المحمول فان حضر رآه وامتنحه بيده ان كان في ظرف) تخميناً لوزنه (وان غاب قدر بكيل) في المكيل (أو وزن) في الموزون والتقدير بالوزن

من ضيق وسعة وغير ذلك مع وزنه أيضا (قوله على ما يشاء) أي بما هو متعارف كما يأتي (قوله للمعلق) جمع معلوق بضم الميم أو معلق (قوله والاداة) كالركوة (قوله ونحوها) كالابريق والصحن والقصة والخدة والمضربة والزااد (قوله وجعل) ضميره يعود للامام الشافعي رضي الله عنه وفي كلام الشارح اشارة الى أن تعبير المصنف بالاصح معترض (قوله أي من غير مشاهدة الخ) فشرط حملها مع للشاهدة والامتحان كما مر أو مع الوصف مع الوزن كما مر بوجوب حملها ولا يفسد العقد (قوله وقيل يستحق للمعتاد) يعلم منه أنه لا يستحق حملها وان اعتيدت أو بعضها (قوله ويشترط الخ) ولا بد من قدرة الدابة على ما تستأجره مطلقا في اجارة العين والذمة (قوله ليتحقق) أي لتكون اجارة عين فذلك شرط للصحة فسقط ما لبعضهم هنا (قوله فالأشئ أسهل الخ) ويشترط أيضا بيان صفة السير ككون الدابة مهملة أو بحرا أو قطوفا والمهملة بضم الليم الأولى وفتح الهاء وسكون الليم الثانية وكسر اللام وبالجميم سريعة السير أو حسنة السير مع السرعة والقطوف بفتح القاف وضم الطاء بطيئة السير والبحر بفتح الباء بالوحدة وسكون الحاء وبالراء المهملة ما بينهما أو الواسعة الخطا قال الماوردي وهذه الاوصاف للخيول وألحق بها البغال ولا يوصف بها غيرها أي لغة والمراد هنا الاعم (قوله كل يوم) أي كل وقت من ليل أو نهار أو كونه ليلا أو نهارا (قوله فينزل عليها) أي عند الامن فيها والافلا بد من تعيين غيرها نحو من بلد كذا الى بلد كذا للضرورة ولو زاد السير في وقت أو نقص لم يجز بما بعده ويجوز ان لحوف ضرر ولحصب لا غنى عنه ولا يحسبان من المدة كما مر (قوله رآه وامتنحه) وبكفي أحدهما حيث وجد العلم بمقالواو بمعنى أو كما في النهج وبه قال شيخنا وأصل الحكم ان الشاهدة ليس لها دخل في المقصود وأن الامتحان هو الاعتبار فكان هو المول عليه فلا حاجة للشاهدة معه وان أمكنت المعرفة بها كفت فلاجل ذلك اكتفي بأحدهما فتأمل (قوله ان كان الخ) ليس قيذا (قوله وان غاب) قيد لا مفهوم له كما أشار اليه الشارح بقوله والتقدير بالوزن الخ وعلم بما ذكر أنه لا يصح أن يقول لتحمل عليها ما شئت (قوله مائة رطل) خرج المكيل كما أنه صاع مما شئت فلا يصح أخذا بما بعده في الاقفة والصاع أربعة أمداد والمدر رطل وثلاث بنادى أي مقدر بذلك والافهوكيل والقفيز مكيل يسع اثني عشر صاعا والعرق بفتح العين والراء المهملتين مكيل يسع خمسة عشر صاعا ويحسب من المائة الظرف والحبل ونحوهما وعلم بما ذكر أن معرفة الجنس انما هي في المكيل (قوله الصواب) هو المعتمد

(قول الشارح على ما يشاء) بحث الزركشي اشتراط الوصف نظر الحظ المكثري (قول المتن تعيين الدابة) اعترض بأنه ان أراد بالتعيين مقابل الموصوف في الذمة فهي لا تقع الا كذلك والشئ لا يكون شرطا في نفسه وان أراد بالتعيين مقابل الابهام فذلك معلوم من أول الفصل (قول المتن الخلاف) قال السبكي بل هذا أولى بالبطلان لأن المنافع التي بين العقد والرؤية تفوت (قول المتن كل يوم الخ) قال الامام لو استأجر دابة ليركبها الى بلد يود راكبها فلا يسوغ له أن يقيم في البلد أكثر من المهود فان مكث احتياطا للخوف على الدابة كان في ذلك الزمن كالمدود حتى لا تحسب عليه تلك المدة (قول المتن فينزل عليها) أي كالتقديرات (قول المتن بكيل أو وزن) كذا يصح أن يقدره بالظرف كالتراثر المعروفة (قول الشارح وأن يعرف جسده) أي سواء

في كل شئ أولى وأخصر (و) أن يعرف (جنسه) أي المحمول لاختلاف تأثيره في الدابة كما في الحديد والقطن فانه يتناقل بالريح نعم لو قال آجرتكها لتحمل عليها مائة رطل مما شئت صح في الاصح ويكون رضامنه بأضر الاجناس ولو قال عشرة أقفزة مما شئت فالفهرم من كلام أبي الفرج السرخسي أنه لا يغني عن ذكر الجنس لاختلاف الاجناس في الثقل مع الاستواء في الكيل قال الرافعي لكن يجوز أن يجعل ذلك رضا بآثقل الاجناس كما جعل في الوزن رضا بأضر الاجناس قال في الروضة الصواب قول السرخسي والفرق ظاهر

الاستواء في الوزن يسير
بمخلاف الكيل وأين ثقل
للح من ثقل الذرة اه
(لاجنس الدابة وصفها)
أى لا يجب أن يعرفها
(ان كانت اجارة ذمة)
بمخلاف ما تقدم فيها في
الركوب لأن المقصود هنا
تحصيل اللتاع في الوضع
للشروط فلا يختلف
العرض بحال حامله (الآن
يكون المحمول زجاجا ونحوه)
كالخزف فلا بد من معرفة
حال الدابة في ذلك صيانة
له أما اجارة العين للحمل
فيشترط فيها تعيين الدابة
ورؤيتها كما تقدم في اجارة
العين للركوب

(فصل) (لاتصح اجارة
مسلم لجهاد) لوجوبه
عليه عند حضور الصف
بمخلاف الذي فتصح
اجارته للامام وسأتيان في
كتاب السير (ولا عبادة)
أى لا يصح اجارة لعبادة
(تجب لها نية) كالصلاة
لأن المقصد منها امتحان
الكف بكسر نفسه
بالفعل ولا يقوم الاجير
مقامه في ذلك (الا الحج)
فانه يجوز عن البيت والعاجز
لما تقدم في بابه (وتفرقة
زكاة) فانها تجوز فيها
الاستنابة لحصول المقصود
بها ومنها تفرقة
الكفارة (ونصح) الاجارة

(قوله وصفها) ومنه ما مر من كونها بحرا أو قطوفا (قوله زجاجا) بتقليد أوله (قوله كالخزف) والبيض
قال القاضي وفي معناه أن يكون في الطريق نحو وحل أو طين (قوله في ذلك) أى الجنس أو الصفة ومنها
الذكورة والانوثة وصفة السير كما مر ويدل له كلام ابن حجر وغيره فقول الرافعي لم ينظروا لصفة الدابة
في سائر المحمولات يحمل على غير ما ذكر كما قاله ابن الرفعة وغيره (تنبيه) لو ثقل المحمول بنحو نداوة أو
الراكب بنحو سمن أو موت خير المؤجر ان لم يبدله المستأجر بمثل له بين أن يتبرع بحمله أو يفسخ العقد أو
يبقيه بأجرة مثل الزائد قاله شيخنا الرملي ولو خف المحمول بنحو جفاف أو هزال لم يكن للمستأجر ابدال ولا
زيادة ولا فسخ

(فصل) في بقية شروط الاجارة وما يتبعها (قوله لوجوبه عليه) لو قال لعدم انضباطه كان أولى ليدخل
عدم محته للرفق والصبي والمرأة ويخرج بقية فروض الكفايات للانضباط كما يأتي وفيه نظر لورود صحة
اجارة الكافر الا أن يقال ان العقود مع الكفار يقتصر فيها الجهة والمراطة كالجهاد قاله البلقيني وخرج
بالمسلم الكافر فتصح اجارته للجهاد من الامام ولو بنائبه فقط واذا سلم في اثباته انفسخت (فرع)
أفتى ابن الصلاح بصحة استئجار من يحبس مكانه في الحبس قاله العلامة البرلسي وفيه نظر لانه عقوبة
ولى به أسوة وقد يقال ان للنظر اليه الضبط (قوله تجب لها نية) أى توقف صحتها عليها في شمل صلاة
النافلة ومتعلق ماله نية مثله كإمامة الصلوات والخطبة ولا تصح لتدريس ولا قضاء ولا إعادة ولو لقرآن أو
حديث ولا تملك مباح نعم لو قدر بالعمل كأن تخطط لى شهر أو عين شئ من ذلك محته كتدريس مسائل
مخصوصة أو أعادتها أو القضاء فيها أو اصطيا دمعين أو نحوه ولا تصح لزيرة القبور ولو قبره صلى الله عليه وسلم
للدعاء عنده وعند غيره كما علم بما مروى تصح الجمالة في جميع ذلك (تنبيه) قال شيخنا ونصح انابة الطلبة
ان لم يعينهم الواقف بأعيانهم لأن مقصوده احياء المكان بحضور المدرس معهم ونصح الاستنابة في الوظائف
والامامة والخطبة وغير ذلك والمنع السابق انما هو من حيث سلب ثواب الاجير عنه وحصوله للمستأجر
كأن يستأجر من يصلى اماما أو يصلى هو منفردا ويحصل له ثواب امامة الاجير وهكذا البقية وأما اقامة شعائر
الوقف فلا ريب في صحة الانابة فيها الكن شرط شيخنا مر في استنابة الوظائف أن يكون المستناب مثل
الستيب أو أعلى فراجع (قوله وتفرقة زكاة) ومثلها الهدى والذبح ونحوهما ومثل الحج العمرة ويدخل
فيهما ركعتا الطواف تبعا كما مر (قوله لتجهيز ميت) وان تعين نعم لا تجوز في الصلاة عليه لأنها مقصودة
ونصح في الصوم عنه من قريبه (قوله ودفنه) عطف خاص لانه قد يجب وحده كما في حربي يؤذى ريحه
(قوله وتعليم القرآن) وان تعين على المعلم فقوله لم تعين أى أصالة وفي الشرح الجواب عن تكرار تعليم

حضر أو غاب (قول المتن لاجنس الدابة الخ) قال الرافعي رحمه الله ولم ينظروا هنا الى سرعة سيرها وبطء
وتخلفها عن القافلة وفوتها وضعفها ولو نظروا اليه لم يكن بعيدا

(فصل لاتصح اجارة مسلم لجهاد) ولورقيقا قال الزركشى وان كان قضية التعليل الجواز فيه واعلم أنه قد
ورد للغازي أجره وللجاعل أجره وأجر الغازي وحمل على الاعانة (قول الشارح كالصلاة) قال الغزالي يصح
الاستئجار على الامامة وله الاجر في مقابلة اتعاب نفسه بالحضور الى موضع معين والقيام بهافي وقت معين
(قول المتن الا الحج) يريد بهذا استثناء ما يقبل النيابة ومنه ذبح الضحايا والهدى وركعتا الطواف وتفرقة
النذور (قول المتن ونصح لتجهيز ميت الخ) وان تعين لانه غير مقصود بفعله وأصله مرتبط بمحل معين وهو
التركة وكذا التعليم أصله واجب على كل أحد وجوب عين وان كان نشر القرآن فرض كفاية (قول
المتن وتعليم القرآن) وان تعين قاله الزركشى خرج تدريس العلم فان كان عاما امتنع أو مسائل مخصوصة

وهو عبادة لأجرب لها نية وذكر التعليم من حيث أنه عبادة مع ذكره السابق من حيث التقدير لا تكرار فيه وان استلزم ذكره السابق صحة الاستتجار له (و) تصح (الحضانة وارضاع معا ولا أحدهما فقط) وتقدر بالمدة (٧٧) ويجب تعيين الرضيع لاختلاف

الفرض لاختلاف حاله وتعيين موضع الارضاع من بيت البستاجر أو بيت المرضعة لاختلاف الفرض في ذلك فهو في بيتها أسهل عليها وبينه أشد وثوقا (والأصح أنه لا يستتبع أحدهما الآخر) في الاجارة لافراد كل منهما بالعقد والثاني يستتبع لتلازمهما عادة والثالث يستتبع الارضاع الحضانة دون عكسه وفي الطلب حكاية عكسه (والحضانة حفظ صبي) أي جنسه الصادق بالذكور والأنثى (وتعده بغسل رأسه وبدنه وثيابه ودهنه وكحله وربطه في اللهد وتحريكه لينام ونحوها) مما يحتاج اليه والارضاع أن تلقمه بعد وضعه في حجرها مثلا الثدي وتصره عند الحاجة ويتبع هذه المنفعة في الاستحقاق بالاجارة اللبن الرضع به وقيل الأصل اللبن وفعل المرضعة تابع (ولو استأجر لهما) أي للحضانة والارضاع (فانقطع اللبن فالذهب انفساخ العقد في الارضاع دون الحضانة) لأن كلا منهما مقصود وقيل ينفسخ فيهما

القرآن هنا مع ما سبق واذا علم ولو جهنا استحق الأجرة بخلاف قراءة الأجير كما مر ولو ترك الأجير بعض آيات مما استؤجر له لزمه إعادتها إلا الاستئناف ودخل في القرآن منسوخ الحكم قال شيخنا مر وكذا منسوخ التلاوة أوهما معا وفيه نظر فراجع (قوله وتقدر بالمدة) لا بالحمل كما مر (قوله تعيين الرضيع) بالرؤية وكذا بالوصف على التعمد وسواء كان آدميا أو غيره ولو كلبا محترما وسواء في الارضاع اللبن أو غيره وسواء في المرضعة الصغيرة ولودون تسع أو الكسيرة والأنثى والخنثى والذي ذكره كرام والمسلمة والكافرة والحررة والأمة سواء وقع الاستتجار منها أو من زوجها أو سيدها ولو أَرْضَعَتْ لبن غيرها كجارتها أو أجنبية فإن كان في اجارة الذمة استحققت الأجرة أو العين فلا وتكلف تناول ما يرضع اللبن أو يصلحه وترك ما يضر ولو وطء حليلها وإذا امتنعت أو تعير لبنها أو نقصت الخبار للاستأجر (قوله والحضانة) مأخوذة من الحضان بكسر الحاء لضم الحاضنة الطفل اليه وهو ما بين الابط والكشح (قوله حفظ الخ) عبر فيه بالمصادر للإشارة إلى أن المراد الأفعال وأما الأعيان كالدهن والكحل بضم أوله فيهما فعلى الولي وإن جرت العادة بخلافه وقال الخطيب تعتبر العادة كما في خبر الناسخ الآتي (قوله ودهنه وكحلها) بفتح أولهما كما مر (قوله والارضاع) ويسمى الحضانة الصغرى (قوله ويتبع) فلونقي في المقدم يصح (قوله والأصح أنه الخ) قال شيخنا مر وهذا كله في اجارة الذمة ولا يجب في اجارة العين الاتسليم نفسه أو الدابة عارية فقط إلا في السرج فيجب مطلقا كالبرذعة (قوله حبر) هو ما من الخبار بالضم وهو التأثير لتأثيره في الورق أو من التحجير وهو التحسين لأنه يحسن به الكتب والقلم والدواة كالحبر وتقدم ما يجب ذكره لصحة الاجارة وما يلزمه اذا غلط مثلا (قوله وخيط وكحل) وكذا صبغ الصباغ وطلع الملحق وابرة الخياط ومرود الكحال وذروره ومرهم الجر المحمي وصابون الفسال وماؤه وحطب الخبار

لأشخاص معينين جاز لا تضباطه (فرع) قال ابن الصلاح يجب على السلطان اخراج أهل المنطق من المدارس (فرع) يجوز الاستتجار على الاصطياد ونحوه من اللباحات وأفتى ابن الصلاح بصحة استتجار رجل يحبس مكانه في الحبس وفيه نظر لأنه عقوبة (قول الشارح ويجب تعيين الرضيع) أي فلا يكفي فيه الوصف (قول الشارح دون عكسه) أي لتأخير العين مقصودة بالاجارة قال التولي والخلاف في الحضانة الكبرى وأما الصغرى فتدخل في الرضاع قطعا (قول المتن والحضانة) أي السابقة في كلامه وهي الكبرى (قول المتن ودهنه) هو بالفتح وأما بالصم ففيه وجهان أحدهما أنه على الأب والثاني اتباع العادة (قول الشارح ويتبع الخ) أي فالمنفعة أصل واللبن تابع والمراد بالمنفعة هي الاقام للثدي ووضع الصغير في الحجر وعصره له عند الحاجة وتسمى هذه الحضانة الحضانة الصغرى فلا يشكل هذا بما سلف لأن تلك حضانة كبرى (قول المتن فالمنهج الخ) الذي في الشرح والروضة أنا ان قلنا للعقد عليه اللبن والحضانة تابعة انفساخ العقد بالكلية أو بالعكس فلاو يتخير أوهما وهو الأصح انفسخ في الرضاع وفي الحضانة قولان فريق الصفقة فحينئذ تعبير المصنف بالمذهب صحيح بالنسبة للحضانة فان هذا من صور فريق الصفقة في الدوام وفيه طريقان أحدهما قولان فريق الصفقة في الابتداء والثانية القطع بالتفريق وإذا تأملت كلام الشارح وجدته أشار إلى هذا (فرع) لو أَرْضَعَتْ جارية يتها قال ابن كج ان شرط ارضاعها بنفسها لم تستحق واذا أطلق استحققت (قول الشارح وبقاء الحضانة) معطوف على قوله يسقط (قول المتن لا يجب) أي لأنها أعيان واعتقر اللبن للضرورة

لأن الحضانة تابعة وقيل لا ينفسخ في واحد منهما وللاستأجر الخبار لأن انقطاع اللبن عيب وعلى الأول يسقط قسط الارضاع من الأجرة وبقاء الحضانة مبني على الرجوع من خلاف فريق الصفقة وفي الروضة كآصلها حكاية الخلاف أوجها (والأصح أنه لا يجب حبر وخيط وكحل على وراق) أي ناسخ (وخياط وكحل) في استتجارهم للنسخ والخياطة والكحل والثاني يجب ما ذكره الحاجة الفعل اليه كاللبن

في الارضاع ودفع بأن دخول اللبن للضرورة والثالث ذكره بقوله (قلت صح الرافعي في الشرح الرجوع فيه الى المادة) قال (فان اضطر بتوجب البيان والا) أي وان لم يبين (فتبطل الاجارة واقفه أعلم) وعبر في هذا بالاشبه وفي الأول في الحرر بالمشهور وحكي في الشرح الخلاف طرقا

(فصل) (يجب) على المكري (تسليم مفتاح الدار الى المكري) ليتمكن من الانتفاع بها (وعمارتها على التوجير) كبناء وتطمين سطح ووضع باب وميزاب واصلاح منكرس وغلق بصرفته (فان بادر واصلاحها) فلا خيار (والا فلمكري الخيار) لتضرره بنقص المنفعة (وكسح الثلج عن السطح على التوجير) لأنه كعمارة الدار (وتنظيف عرصة الدار عن تلج وكناسة على المكري) أما الكناسة فلحصولها بفعله اذ قسروها بما يسقط من القشور والطعام ونحوه وأما الثلج فقال في الروضة ليس المراد أنه يلزم المستأجر نقله بل المراد أنه

(قوله الرجوع فيه الى المادة) هو للتمسك بمتى وجب شيء من ذلك على المستأجر ودفعه للاجبر فان كان نحو الصبغ والخيطة والخبر ملكه بأخذه وله التصرف فيه وان كان نحو اللبن والكحل وماء الأرض فهو باق على ملكه كذا في عبارة بعضهم والوجه أن يقال ان ما وجب على المستأجر لا يملكه الاجير بأخذه فيرد ما فضل منه مالم يوجد اعراض عنه وما وجب على الاجير يملكه للمستأجر بوضعه في ملكه أو استعماله فيه فلو دفع له نحو كحل لم يملكه الا باستعماله مالم يكن اعراض كما مر فتأمل (تنبية) شرط الطيب أن يكون ماهرا بمعنى أن يكون خطؤه نادرا وان لم يكن ماهرا في العلم فيما يظهر فتكفي التجربة وان لم يكن كذلك لم يصح العقد ويضمن ويرجع عليه بما أخذه من أجره وغيرها ويستحق الأجرة حيث صحت اجارته ويملك ما يأخذه من نحو ثمن الأدوية وان لم يحصل الشفاء فلو شرط في العقد الشفاء والعود عليه بما أخذه فسد العقد لأن الشفاء بمحض صنع الله تعالى الا ان وقع العقد جمالة ويعتبر كل زمان ومحل بعرفه وان خالف هنا بما نصوا عليه (قوله وجب البيان) أي لمن هو عليه مؤجرا أو مستأجرا ولا يجب تقديره لأنه تابع كالمالك فان اضطرب العرف في قدره وجب ذكره والافسد العقد (قوله وعبر في هذا الخ) هذا جواب عن الاعتراض على المصنف حيث لم يوافق في تعبيره ما في الحرر ولا ما في الشرح ونقل عنه التصحيح بالمعنى فتأمل وتقدم أن كل ما لا يصح الاستئجار له لا يستحق فاعله أجره وكل ما يصح له الاستئجار اذا فعله من غير عقد لا يستحق أيضا غالبا

(فصل) فيما يجب على المكري وغيره مما يأتي (قوله مفتاح الدار) أو مفتاح الضبة لمفتاح القفل ولا القفل أيضا ولو تلف المفتاح ولو بتقصير فهو على التوجير واذا امتنع من تسليمه أو تجديده انفسخت الاجارة مدة الامتناع وللمستأجر الخيار نعم يلزمه قيمة المفتاح اذا تلف بتفريطه (قوله واصلاح منكرس) وكذا اعادة رخم ولو بقلع المستأجر ويضمن نقصه ان قصر وتنفسخ في مدة عدم الاعادة وله الخيار نعم يسقط الخيار باعادة بلاط بدله ان لم يشرط اعادته بعينه أو بمثلها ولو وكف السطح من نحو مطر أو تولد من وكفه نقص فله الخيار (قوله والا فللمكري الخيار) صريح في توقف ثبوت الخيار على عدم الاصلاح لا في الابتداء (قوله عن السطح) أي الذي لا يتنفع به المستأجر كالجملون والاف كذلك ابتداء وكالعمرة دوما (قوله كعمارة الدار) فمعنى لزومه ثبوت الخيار ان لم ينقله ونقصت المنفعة (قوله على المكري) بمعنى أنه لا خيار له بها كما يأتي (قوله فلحصولها بفعله) فالكلام في الدوام والحاصل أن ازالة نحو الكناسة كالرماد وتفريغ نحو الحش كالبالوعة على التوجير مطلقا الا ما حصل منها بفعل المستأجر فعليه في الدوام وكذا وجد الفراغ في نحو الكتابة تجر بان المادة بنقلها شيئا فشيئا وليس المراد بكون شيء من ذلك على المستأجر بمعنى نقله الى نحو الكيان مثلا بل المراد جمعه في محل من الدار أو معتادها فيها قال شيخنا ويتبع في ربط الدواب

ومثل هذا الصباغ (قاعدة) الخبر من الخبر بالضم وهو التأثير لأنه يؤثر في الورق وقيل من التحجير وهو التحسين (قول المتن وجب البيان) ظاهره أنه لو بين شرطه على التوجير جاز وجزم في الشامل والبحر بالفساد قال في الكافي ولعله جواب على أحد القولين في الجمع بين البيع والاجارة والذي في فتاوى الفقهاء ان شرط على أحدهما جاز وان أطلق بطل

(فصل يجب الخ) (قول المتن فان بادر الخ) اقتضى هذا أنه لا يجبر على العمارة وهو كذلك فقوله وعمارتهما على التوجير أي ان أراد دوام الاجارة أو المراد من ذلك أنها ليست على المستأجر نعم الوقف ومال المحجور عليه يجب عمارتهما (قول الشارح أما الكناسة الخ) اعلم أن اللدة اذا انقضت وجب على المستأجر تنظيف المكان من الكناسة قال السبكي ولا يجب تفريغ البالوعة والحش أي السنداس قال السبكي أيضا ولا يجوز

لا يلزم المؤجر وكذا التراب المجتمع بهبوب الرياح لا يلزم واحد منهما اه (وان أجردا بئر كوبر فعلى المؤجر كلف وبرذعة) بفتح الباء والذال المعجمة والاكاف بكسر الهمزة تحت البرذعة وقيل فوقها (وحزام وثقر) بالثلاثة (٧٩) (وبرة) بضم الباء وتخفيف

الراء حلقة تجعل في أنف البعير (وخطام) بكسر الحاء أي زمام يجعل في الحلقة لأنه لا يتمكن من الركوب بدونها (وعلى المكثري حمل ومظلة) بكسر الميم أي ما يظل به على الحمل (ووطاء وغطاء) بكسر أولهما والوطاء ما يفرش في الحمل ليجلس عليه (وتوابعها) كالحبل الذي يشده الحمل على الحمل أو أحد الحملين إلى الآخر (والاصح في السرج للفرس) اتباع العرف) أي في موضع الاجارة والثاني على المؤجر كالا كاف والثالث ليس (١) لاضطراب العرف فيه (وظرف المحمول على المؤجر في اجارة الذمة) لأنه التزم النقل ف عليه تهية أسبابه (وعلى المكثري في اجارة العين) اذ ليس على المؤجر فيها الا تسليم الدابة كما يأتي (وعلى المؤجر في اجارة الذمة الخروج مع الدابة لتعهدا واعانة الراكب في ركوبه ونزوله بحسب الحاجة) فنيخ البعير للمرأة والضعيف بمرض أو شيخوخة ويقرب البغل والحمار من تنزيله عليه الركوب (ورفع الحمل وحطه وشد الحمل وحله) وشد أحد

العادة (قوله لا يلزم المؤجر) أي فلا خيار للمستأجر به (قوله لا يلزم واحد منهما) أي لا ابتداء ولا دواما (تنبيه) محل عدم لزوم العمارة في غيرولى البيت وناظر الوقف فيجب عليهما الامن حيث الاجارة ولا يجوز لمستأجر دار فعل ما يضر بشئ منها من غير ما جرت العادة به في مثلها وتخليص التصوب ابتداء ودواما كالعمارة فهو على المؤجر وكذا دفع حريق ونهب نعم ان سهل على المستأجر الدفع بلا مشقة لزمه فان قصر ضمن كالوديع ولو انهدمت الدار على متاع المستأجر لزم المؤجر التخلية وأما ضمان ما تلف فلا (فائدة) (العمرة اسم للخلايين الدور وجمعها عراض وعرصات) (قوله وان أجردا بئر) أي اجارة عين أو ذمة كما في شرح شيخنا (قوله فعلى المؤجر) أي عند اطلاق الاجارة فان شرطوا شيئا خلاف ما يأتي اتباع وانما وجب نحو الا كاف على المؤجر لتوقف أصل الانتفاع عليه بخلاف غيره فانه كمال الانتفاع كما يؤخذ من التعليل (قوله بكسر الهمزة) وبضمها أيضا وأبدلها العوام لا ما مضمومة (قوله وقيل فوقها) وهو المعروف الآن وهو خشب يوضع على جانبي البرذعة والقول بأنها تحتها بناء على انه جلس على ظهر الدابة وقيل هو البرذعة وهو جلس غليظ محشومضرب ولعله مشترك والمراد هنا في كلام الفقهاء ما تحتها كما ذكره الشارح (قوله وحزام) بكسر الهمزة وبالزاي من الحزم وهو القوة لأنه يشده الا كاف والبرذعة (قوله وثقر) بفتح التثنية والفاء سمي بذلك لجوارته ثقر الدابة وهو فرجهامذكرة أو مؤنثة ولو من آدمى أو طير (قوله حلقة الخ) وتعرف بالحزام بضم الحاء المعجمة والزاي المعجمة وأصل الحلقة من الحديد والحزام من الشعر والمراد الاغم منها (قوله يجعل في الحلقة) أي أصالة والمراد به ما يقاد به المعروف بالمقود ومثله اللجام والرسن (قوله لا يتمكن من الركوب بدونها) أي المذكورات (قوله وعلى المكثري) أي المستأجر يحمل ولا يستحق حمله كما قال شيخنا لا بشرطه والقطاء وما معه تابع له (قوله كالحبل الخ) اعتمد شيخنا الرملي ان الحبل الأول على صاحب الحمل (قوله في موضع الاجارة) وان خالف عرفا قبله وتقدم أن هذا في اجارة الذمة ولو اضطرب العرف فيه وجب البيان وهذا لا يخالف ما مر من كون البرذعة على المؤجر لا طراد العرف فيها بذلك فلا اضطرب العرف فيها أيضا وجب البيان (قوله الا تسليم الدابة) وعليه حفظها وضمانها ان قصر كالوديع (قوله وعلى المؤجر) ولو بنائبه (قوله فنيخ البعير للمرأة) ولو قوية ومثلها الخنثى والضعيف ولو بعد العقد (قوله نشر) بنون فمعجمة مفتوحتين فزاي معجمة هو المكان المرتفع هنا يطلق على عظام الميت وكبر السن (قوله الركوب) وكذا النزول لما يحتاج اليه كصلاة فرض لا نحو كل ولا يلزمه تخفيف الصلاة وليس له تطويلها على الاعتدال فان طول ثبت الخيار وله النوم عليها وقت العادة فقط ولا يلزمه النزول الا في وقت لا يخل بمروءته المثنى فيه وعلى المؤجر أيضا في اجارة الذمة حفظ المتاع في المنزل وأجرة البنقرة والقائد والسائق والدليل ونحو الدلو والرشا وعليه الايصال الى ما لا تقصر فيه الصلاة من سور أو غيره لا وصوله الى منزله الا ان قرب بحيث يشامح به (قوله في وجهه) هو

ربط الدواب في الدور المستأجرة للسكنى (قول المتن وان أجردا بئر) أي اجارة عين أو ذمة (قول المتن فعلى للمؤجر الخ) وذلك لأن التمكن واجب عليه وهو لا يحصل بدون ذلك سواء في ذلك اجارة العين والذمة كذا قال الزركشي ثم قال بعد ذلك ان كان الموجب لهذه العرف فذاك والا فاللفظ قاصر عنها فينبغي تخصيصه بما اذا طرد العرف فان اضطرب وجب البيان والافسد العقد (قول المتن وظرف المحمول) قال السبكي مؤنة الدليل والبنقرة أي الحفارة وحفظ المتاع في المنزل كالطرق قال ولا يمنع الراكب من

الحملين إلى الآخرة ما بعد على الأرض في وجه صححه في الروضة والثاني هو على المكثري لانه لصالح ملكه (وليس عليه) أي المؤجر (في اجارة

محل المنفعة (ويثبت الخيار بعينها) كأن تعترف المشي أو تخرج فتتخلف عن القافلة (ولا خيار في الجارة الذمة) بعيب الدابة المحضرة بل يلزمه الابدال ولا تنسخ بتلفها (والطعام المحمول ليؤكل ببدل اذا أكل في الاظهر) والثاني لا يبدل ويشتري المكثري في كل منزلة قدر الحاجة ولو أكل بعضه أبدل في الراجع والخلاف في الروضة كاصلا في الكل وجهان وفي البعض قولان ويقال وجهان ومحلها اذا كان يجد الطعام في المنازل المستقبلية بسعر المنزل الذي هو فيه أما اذا لم يجد أو وجده بأعلى فله الابدال قطعا (فصل) (صح عقد الاجارة مدة تبقى فيها العين غالبا) فيؤجر العبد والدار ثلاثين سنة والداية عشر سنين والثوب سنة أو ستين على ما يليق به والارض مائة سنة وأكثر (وفي قول لايزاد على سنة) لاندفاع الحاجة الى الاجارة بها (وفي قول) على (ثلاثين) سنة لأنها نصف العمر الغالب (ولا مكثري استيفاء المنفعة بنفسه وبغيره فيركب ويسكن

المعتمد (قوله الاتخلية) أي التمكين (قوله ركوب) ولا حمل ولا غيرهما عام (قوله بتلف الدابة) حلول في أثناء الطريق ويستحق من الاجرة بقدر ما مضى حيث وقع مسلما (قوله ويثبت الخيار بعينها) أي على التراخي على المعتمد (قوله يلزمه الابدال) فان عجز عنه ثبت الخيار (قوله اذا أكل) فلا يلزم مالكة الأكل منه ولا يطالبه المؤجر بالأكل وان جرت العادة به ولا يبيعه كذلك ولا باجرة وان جرت العادة بابداله (تنبيه) متى مضى مدة بعد وجوب الابدال فعليه أجرهما من المسمى الى الفسخ أو فراغ المدة (فصل) في تقدير المنفعة بالزمان وما يتبعه (قوله والارض مائة سنة وأكثر) سواء الارض الوقف والمالك الا ان خالف شرط الواقف ولو زاد في العقد على ما شرط الواقف بطل في الجميع ولا تفرق الصفة نعم ان دعت الحاجة زيد بقدرها كما مر والثلاثين في العبد من حين ولادته والعشرة في الدابة كذلك كذا قالوا وفيه نظر بل لا يستقيم والوجه اعتبار العمر الغالب في العبد بأن يكون الثلاثون سنة فيه والعشرة في الدابة ببقية ما غلب بقاؤها اليه ولذلك اعتمد شيخنا انه لا تقدير بل المعتبر ما يغلب على الظن بقاء العين فيه وفي الخطيب مثله (قوله بنفسه وبغيره) فلو شرط عدم ابداله فسد العقد بخلافه في المستوفى فيه وبه فيجوز شرط منع ابدالهما ويتبع وفرق بأن في الأولى حرجا لانه كمنع بيع المبيع فتأمل (قوله ولا يسكن حداد او لا قصارا) حيث لم يكن هو كذلك وان عم له في المنفعة كقوله لتسكن من شئت الا بالنص عليهما وفي شرح شيخنا ما يصرح بجواز اسكانهما في هذه الصورة الأخيرة وعبارته قال جمع ولو قال لتسكن من شئت جاز اسكان الحداد والقصاص كالأرض ما شئت خلافا للأذرع ولا يجوز ابدال ركوب بحمل ولا حديد بقطن ولا حداد بقصار وعكسها وان قال أهل الحبرة لا يتفاوت الضرر اه فراجع (قوله معينة) راجع الى الدابة اذا الدار لا تكون الامعينة كما مر وخرج ما في الذمة فيجب ابداله مع التلف أو التعيب ويجوز بدون ذلك بالرضا ويجوز الاعتياض عن منفعة العين دون الذمة ولو بعد قبض العين كما مر (قوله لا يجوز ابداله) النوم عليها في قبة ويمنع في غير ذلك (قول الشارح فليس عليه الخ) بيان للمراد بالتخلية هنا (قول المتن وتنسخ) أي في المستقبل (قول المتن بعينها) أي القديم والحادث ووجهه في الحادث أنه قديم بالنسبة للمنافع الآتية لأنها لم تقبض بعد (فرع) لو لم يعلم بالعيب حتى انقضت المدة فالتحيار وله الارش ثم الخيار على التراخي لانه يتجدد بمرور الاوقات لحديث النقص بها قال الزركشي وغلط جماعة فقالوا هو على الفور كالد بالعب (قول المتن والطعام المحمول ليؤكل الخ) فينبغي جريان الخلاف في المتاع الذي جرت العادة ببيعه في الطريق قال الزركشي وأما الماء فظاهر أنه يبدل قطعا

(فصل صح الخ) (قول المتن تبقى فيه الخ) أي يخلب على الظن بقاء العين اليها قال الزركشي ومحل الخلاف عند عدم الحاجة فعها يجوز مطلقا قطعا ثم ما ذكر في غاية المدة وأما في أقلها فان كان مثلها أجرة جاز والافلا في الزرع ونحوه يكون ممكنا في المدة (فرع) اجارة أراضى بيت المال لا يكتفى فيها أن يقول كل شهر بكذا بخلاف سواد العراق فان الذي صدر من عمر رضي الله عنه مستثنى للصلحة وكذا استتجار الامام للأذان من بيت المال بكذا وهل للوذن الامتناع بعد القبول أو لا محل نظر (قول الشارح لاندفاع الحاجة) أي لان أنواع المنفعة تتأتى فيها (قول المتن ثلاثين) أي تقريبا (قول المتن والمكثري استيفاء المنفعة) ولو عينا كالماء والخبر (قول المتن ولا يسكن حداد الخ) أي ولو قال له وتسكن من شئت فيما يظهر لكن خالف في ذلك الجرجاني وصاحب العدة والبيان وغيرهم (فرع) له الاعتياض عن منفعة العين دون المنفعة التي في الذمة لانها سلم في المنافع والسلم لا يجوز الاعتياض عنه فلو قبض العين فله الاعتياض (قول المتن ودابة معينة) لم يقل معينين لان الدار لا تكون الامعينة

(وما يستوفي به كسب وصبي عين) أي المذكور (للخياطة والارتضاع يجوز ابتداءه في الاصح) لأنه طريق الاستيفاء كالراكب لا معقود عليه
والثاني المنع كالمستوفي منه (ويد المكري على الدابة والتوب) مثلاً (بأمانة مدة الاجارة وكذا بعد ما في الاصح) تبعاً لما فيكون كاللودع
والثاني يضمن كالمستعير فيضمن ما يتلف على هذا دون الاول وفي ضمان (٨١) ما يتلف من المنافع وجهان أحدهما

المنع أخذاً من الاصح
السابق (ولور بط دابة
أو أكثرها حمل أو ركوب
ولم يتلف بها) فتلفت (لم
يضمن الا اذا انهدم عليها
اصطبل في وقت) لا لتلف
(لو اتلف) بها فيه (لم يضمن
المسلم) فانه يضمن لان
التلف جاء من ربطها وقت
الاتلف بها كبعض النهار
دون جنح الليل في الشتاء
(ولو تلف المال في يد أجير
بلا تعد كسب استوجب
لحياطته أو صبغه لم يضمن
ان لم ينفرد باليد بأن قد
المستأجر منه) حتى يعمل
(أو أحضره منزله) ليعمل
لان المال غير مسلم اليه في
الحقيقة وإنما استعان
المالك به في شغله كما يستعين
بالوكيل (وكذا ان انفرد)
باليد لا يضمن (في أظهر
الاقوال) والثاني يضمن
كالمستام لانه أخذ لمنفعة
نفسه ودفع بأنه أخذ لمنفعة
المستأجر أيضاً فلا يضمن
كامل القراض (والثالث
يضمن) الاجير (المشترك
وهو من التزم عملاً في ذمته
لا المنفرد وهو من أجر
نفسه مدة معينة لعمل)
لان منافعه مختصة

ظاهراً ولو بالرضاع وتنفسخ الاجارة بتلفه أو تعيبه (قوله وما يستوفي به) ومثله ما يستوفي فيه كالطريق (قوله
عين للخياطة والارتضاع) أي بأن وقع العقد على عينه كهذا الثوب أو الصبي وما في شرح شيخنا من تصويره
بتعينه عملاً في الذمة غير مستقيم فتأمل (قوله يجوز ابتداءه) ولو بغير رضا اللوثر سواء تلف ما ذكر أولاً (قوله
والثوب مثلاً) ويجب في الاستيفاء مراعاة العادة في اللبس ليلاً ونهاراً فلا ينال في ثوب التجميل ولو نهاراً
ولا في غيره ليلاً وان جرت العادة بخلافه لا تدرى ولا يترى بالقميص ولا بالرداء وله عكسه والتعميم بهما (قوله
مدة الاجارة) وله السفر بهما ولو بلا حاجة (قوله وكذا بعد ما) ولا يسافر بها الا لحاجة كاللودع (قوله وفي
ضمان ما يتلف من المنافع) أي بعد المدة وجهان أحدهما اللع هو الاعتماد الا ان استعمل أو حبس العين
ولم يعلم المالك بها فيلزمه أجره للثل فلواستأجر حائضاً أو غلقها في الشهر الثاني ولم يسلم المفتاح ولم يعلم
المالك لزمه أجرته وكذا لو غاب المستأجر قبل فراغ المدة فيضمن ما بعدها وخرج باغلاقها ما لو تركها مفتوحة
فلا أجره عليه وان خشى عليها ولا يلزمه مراجعة الحاكم (فرع) لو أكرى قدراً لطبخ فيه ثم حملاه على
دابة ليده فسقطت الدابة فانكسر القدر فان سهل حملاه عليه ولاق به ضمنه لتقصيره والا فلا (قوله ولور بط)
أي بلا عذر مانع له من الاستعمال ذلك الوقت من نحو مرض أو خوف (قوله الا اذا انهدم الخ) صريح
كلامه عدم الضمان بغير انهدام السقف وبه قال شيخنا كالخطيب وشرح شيخنا بوقوعهما اعتماداً أو مخالفةً
تعليلاً ونظراً في اعتياده بأنه لا وجه له لان الضمان هنا لما ضامن جناية كما عند شيخنا الرمي في تقييد بالتقصير
ولو بغير الانهدام كنهش حية أو عقرب أو سرقة أو ما ضامن به فيضمن وان لم يقصر كالعارية (قوله أو صبغه)
بفتح أوله وسكون ثانيه بلفظ المصدر (قوله المشترك) سمي بذلك لانه يلزم في ذمته أعمال المتعدين ابتداءً
أو دوا ما فقد اشتركوا في منفعته (قوله اذا تعدى) ومنه اسراف وقود خباز وموت متعلم بضرب معلم ودفع
ما استوجب رعيه لغيره برعاه والقرار على الثاني ان تلفت العين تحت يده وعلم الحال والافعل الاول ويصدق
بيمينه في عدم التعدى ما لم يشهد به خيران (قوله فانه يضمن) أي بأقصى القيم من وقت التعدى الى وقت
التلف ويضمن قيمته مخيطة أو مصبوغة وان وقع العمل مسلماً أو الانخال عنهما نعم لو تلفه في هذه الثانية أجتبي
فللمالك فسخ الاجارة واجازتها فان أجاز لزمته الأجرة وغرم الاجنبي قيمة الثوب مخيطة أو مصبوغة وان فسخ
طالب الاجير الاجنبي بأجرته وطالبه صاحب الثوب بقيمة ثوبه خالياً عن ذلك وصاحب الصبغ بقيمة صبغه
وعلم بما ذكر ان الاجير لحفظ حائض لا يضمن متاعها اذا سرق ومثله الخفراء (تنبيه) مؤنة اللوثر من دابة
وغيرها على مال كونه ونحو صابون وماء لغسل ثوب اتسخ ويظهر أنه ليس للمستأجر غسله بغير اذن مالكة
فراجعه (قوله دفع ثوب الخ) هذا مثال فكل عمل كذلك وان لم يمكن فعله من صاحبه كحلق رأس (قوله
ولم يذ كر أجرة) ولا ما يقتضيها كارضيك أو ترى ما يسرك أو ما يطيب بمخاطرك أو أطعمك أولاً أخيب
عملك ويلزم في ذلك أجرة للثل ويرجع على الاجير بما أكله أو شربه (قوله فلا أجرة) هو الاعتماد ومحلّه في
عامل أهل تبرع والا كفن وصبي وسفيه ونحوهم فيجب أجرة للثل (قوله وقد يستحسن) ومع

(قول المتن في الاصح) قال الشيخان هذا الخلاف جارٍ في الانفساخ بالتلف لكن صحح النووي في الخلع
الانفساخ (قول المتن معينة) هي مستدركة لانه قد يصور أيضاً ما لو قدر بالعمل (فرع) الاجير لحفظ

(١١ - (قليوبي وعميرة) - ثالث) بالمستأجر في المدة فيده كيد الوكيل مع الموكل بخلاف المشترك واحترز بقوله بلا تعد عملاً اذا
تعدى فانه يضمن مطلقاً قطعاً (ولو دفع ثوباً الى قصاريه قصره أو خياط ليخيطه ففعل) أي قصره أو خاطه (ولم يذ كر أجرة فلا أجرة له) لعدم
الزامها (وقيل له) الاجرة لاستهلاك الدافع عمله (وقيل ان كان معروفاً بذلك العمل) بالاجرة (قوله) الاجرة (والا فلا) أجرة له (وقد يستحسن)

هذا العمل فيه بالمادة والمراد فيه أجره المثل كما أفصح به في الروضة في الثاني (ولو تعدى المستأجر بأن ضرب الدابة أو كبسها) بالموحدة والمهمة أي نجحها بالاجام (فوق المادة) هو راجع الى الاثنين (أو أركبها أثقل منه أو أسكن حدادا أو قصارا) دق (ضمن العين) أي صار ضامنا لها أما الضرب المعتاد ونحوه (٨٢) إذا أفضى الى تلف فلا يوجب ضمانا (وكذا لو أكرى دابة) لحل

مائة رطل حنطة فحمل مائة شعيرا أو عكس) أي يصير ضامنا لها لأن الشعير أخف لما أخذه من ظهرها أكثر والحنطة أثقل فيجتمع ثقلها في الوضع الواحد (أو عشرة أقفزة شعير فحمل) عشرة (حنطة) أي يصير ضامنا للدابة لزيادة ثقل الحنطة (دون عكس) لحفة الشعير مع استوائهما في الحجم (ولو أكرى دابة لثلاثة فحمل مائة وعشرة لزمه أجره للمثل للزيادة وإن تلفت بذلك ضمنها إن لم يكن صاحبها معها) لأنه صار غاصبا لها بحمل الزيادة (فإن كان) صاحبها معها (ضمن قسط الزيادة وفي قول نصف القيمة) لأن التلف بمضمون وغيره فتوزع القيمة بالقسط أو بالسوية الأول أقرب في الحرر والشرح وأظهر في الروضة (ولو سلم المائة والعشرة الى التاجر فحملها جاهلا) بالزيادة بأن قاله هي مائة كاذبا فتلفت الدابة بها (ضمن للكثير على المذهب) كما لو حملها بنفسه وفيما يضمنه القولان

استحسانه مرجوح الا في داخل الحمام وراكب السفينة بلا إذن فعليهما الاجرة ولا أجره مع الاذن على المتمدن سواء سير السفينة بعلم مالكها أم لا (قوله بالموحدة الخ) وقد تبدل بالفوقية أو بالميم ويقال أ كبح أيضا (قوله فوق المادة) لمثل تلك الدابة وهو راجع للمستثنى قبله (قوله صار ضامنا) وعلى هذا فلا حاجة لقوله دق وظاهر كلامه الضمان في الحداد وإن لم يجاوز المادة وهو كذلك إن كان متعديا بالسكنى والافيض من مخالف عادة مثله والضمان للذكور في الدابة ومامعها ضمان يد كما قاله العلامة العبادي ولو تركب مثله أو دونه فتعدى الراكب فالقرار والضمان عليه لعدم تعدى الاول ولو أرفد غيره معه فكما لو حملها زيادة على ما استأجره ولو أرفد غيره على دابة نفسه فمأريه والضمان بعدد الرؤوس أو حمل متاع غيره معه وهو راكم والفرق إن للراكب بدلا بخلاف المحمول (فرع) اشترى حطبا على دابة بشرط حملها الى محله فهي اجارة فاسدة فتضمن الدابة في الثانية لأن سيرها مالكا بغير أمر المشرى (قوله وكذا لو أكرى الخ) والحاصل أنه يضمن في الوزن مطلقا وفي الكيل إن عدل الى الاتقل (قوله أي يصير ضامنا) أي ضمان جنابة (قوله أقفزة) جمع قفيز وتقدم أنه يسع اثني عشر صاعا (قوله بذلك) وكذا غيره لأنه ضمان يد فهو ضمن الجميعها وانما قيد بقوله وإن كان صاحبها معها لأنه حينئذ ضمان جنابة (قوله غاصبا) فعليها الضمان وإن علم صاحبها (قوله الاول أقرب) هو للتمدن (قوله فحملها) أو سيرها بعد الوضع من المستأجر (قوله القولان) أحدهما ضمان القسط قال شيخنا هذا إن كان صاحبها معها والاضمن الكل كما في التي قبلها (قوله وإن حملها) أو سيرها كما مر (قوله ولو وزن للتاجر وحمل) أو حمل بلا وزن أو سير بعد الوضع كما تقدم سواء وزن للمستأجر أو لا فلا أجره للزيادة ولا ضمان للدابة على المستأجر (قوله لعدم الاذن في ثقلها) فيجب على التاجر رد الزيادة لحملها وعليه ضمانها لو تلفت (قوله وسكت) فإن قال له المستأجر أحمل هذه الزيادة فستعير ويضمن القسط إن تلفت بغير الحمل ولا أجره للزائد ولو نقص المحمول بما يقع بين السكيلين مثلا لم يؤثر أو بأكثر منه حط قسطه من الأجرة في اجارة الزمة وفي اجارة العين أيضا إن لم يعلم به المستأجر ولو سخر دابة الخانوت اذا سرق متاعها لا ضمان عليه ومن ثم تعلم أن الحفراء لا ضمان عليهم (قول الشارح بالموحدة الخ) يقال أيضا بالميم بدل الباء وكذا بالتاء التثنية وأ كبح أيضا ففيها أربع لغات (قول المتن ضمن العين) أي ثم إن كانت يد الثاني يدأمانة فالقرار عليه إن علم دون ما إذا جهل وإن كانت يد ضمان كالمستعير فالقرار عليه مطلقا (قول الشارح أي يصير ضامنا) ولو تلفت بغير هذا السبب (قول المتن أقفزة) جمع قفيز والقفيز مكيل معروف يسع اثني عشر صاعا (قول المتن فحمل مائة وعشرة الخ) أشار بالعشرة الى اشتراط أن تكون الزيادة أكثر مما يقع التفاوت بين السكيلين (فرع) لو أكرى يتبايع فيه مائة أردب فوضع فيه أكثر منها فإن كان أرضا فلا شيء عليه لعدم الضرر وإن كان غرفة فطريقان أحدهما تخيير للتاجر بين السمي وأجرة المثل للزيادة وبين أجره المثل والثانية قولان أحدهما السمي وأجرة المثل والثاني أجره المثل لكل اه (قول المتن وإن تلفت بذلك) أو غيره (قول المتن ضمن قسط الزيادة) أي فهو ضمان جنابة لا ضمان يد فلا بد أن يكون التلف بذلك فتقييد النهاج أو لا بقوله بذلك تافع في هذه الصورة (قول الشارح ولم يقل له المستأجر الخ) بخلاف ما لو قال له أحمل هذه الزيادة فهو مستعير (قول المتن وحمل) خرج ما لو حمل للمستأجر فانه يضمن علم أو جهل

والطريق الثاني في ضمانه قولان تغارض الضرر والمباشرة قال الرافعي وسواء ثبت الخلاف أم لا فالظاهر (قول) وجوب الضمان وإن حملها غالبا بالزيادة ولم يقل له المستأجر شيئا فحكمه كما ذكره في قوله (ولو وزن للتاجر وحمل) بالتشديد (فلا أجره للزيادة) لعدم الاذن في ثقلها (ولا ضمان إن تلفت) بذلك الدابة سواء غلط التاجر أم لا وسواء جهل المستأجر الزيادة أم علمها وسكت (ولو أعطاه ثوبا

ليخطه) بقطعه (نقله قبا وقال أمرتني بقطعه قبا فقال) للمالك (بل ليسا فالأظهر صدق المالك يمينه) لأنه لم يصدق في أصل الإذن فسكن في صفته فيحلف أنما أذن له في قطعه قبا (ولا أجره عليه) إذا حلف (٨٣) (وعلى الحياط ارش النقص) لثوب

وهو ما بين قيمته صحيحا ومقطوعا أو ما بين قيمته مقطوعا قبيضا ومقطوعا قبا وجهان وعلى الثاني أن لم ينقص القبا فلا شيء عليه ورجح بعضهم الأول والقول الثاني تصديق الحياط يمينه لأن للمالك يدعى عليه الثرم والأصل عدمه فيحلف أنما أذن له في قطعه قبيضا وأنه أذن له في قطعه قبا قاله في الشامل وفي الروضة عن الشيخ أبي حامد الاقتصار على الشق الثاني فإذا حلف فلا ارش عليه ولا أجره له يمينه وقيل له التسمية وقيل أجره للثل وعلى الأول أي انتفاء الأجرة أنه يدعى بها على المالك ويحلفه فان نكل في تجديد اليمين عليه وجهان قال في الروضة ينبغي أن يكون أحدهما التحديد وهذه قضية مستأنفة وقال فيا قضاة عن الشيخ أبي حامد أنه أصح أن لم تثبت الأجرة لأن هذا القدر كاف في ثبوت الثرم وإن أثبتناها فقوله صاحب الشامل هو الصواب (فصل) (لا تنسخ أجرة) ولا تنسخ (بئر) (أطلق الرافعي ثبوت الفسخ بافلاس المستأجر بالأجرة قبل انقضاء المدة وسلمه ابن الصلاح إذا كانت الأجرة حالة قال فان كانت تستحق كل شهر فلا يتصور لأن قبل انقضاء الشهر لم يستحق الأجرة وبه مضى المنفعة أقول كأن مرادهم

ومأجها فقبل استعمالها لاضمان لو تلف وبه عار فان لم يكن مأجها معا فتنصب ولو اختلفا في الزيادة أو قدرها صدق للسكر ولو تبرأ كل منهما من الزيادة تركت في يمين هي في يده (تنبيه) لو أكرى موصفا يضع فيه شيئا كحب معين فوضع أكثر منه فان كان أرضا فلا شيء عليه لعدم الضرر والا كفرقة فطريقان أحدهما أنه يضمن أجرة التل للكل والثاني التخيير بين التسمية وأجرة التل والقياس الأول (قوله بعد قطعه) فيدخل الخلاف فقبله يتحالفان قطعا ويبدأ في الكل بالمالك كالأول اختلفا في الأجرة أو المنفعة أو قدر المستأجر به أو المدة وبعدها الفسخ يجب أجرة التل (قوله ما بين الخ) هو العتد ولا شيء للحياط في مقابلة خيوطه وله نزاعها وغرم ارش النقص بها ولو استأجره لتضريب ثوب بخيوط معدودة وقسمه معاومة فخطاه على خلاف ما شرط فان أمكن إتمامه على ما شرط أتمه واستحق الأجرة كلها أو أمكن البناء على بعضه استحق القسط والإفلاشي (قوله وعلى الأول) أي البني على الثاني (فرغ) لو اختلفا في أن المحضر هل هو ثوبه أو لاصدق الحياط وحيث أنه مقرر به له وهو ينكره فيحتاج لقرار جديد ولو جحد الحياط مثلا لثوب وأقر به أثبت بحجة استحق الأجرة إن كان خطاه قبل الجمع والإفلا ولو أحضر ثوب بالحياط وقال له هل يكفي فقال نعم ففصله فلم يكفه لم يضمن نقصه ولا أرشته وإن قال له إن كان يكفي فافطعه فقطعه فلم يكفه ضمن ارش نقصه

(فصل) (فيما تنسخ بالأجرة وما يقبضه) (قوله لا تنسخ الخ) أي ولا يثبت بمخير خلافا لأبي حنيفة (قوله وقود) بفتح الواو ما يوقد به وبضمها الصدر أي الفعل وكذا تعذر من يدخله لنحو خراب ما حوله أو منع حاكم منه ومثله ابطال حاكم التفرج لمن أكرى دار أو سفينة له وقياسه أنه لا فسخ ولا خيار في دار وجد بها عمارا وعن شيخنا ثبوت الخيار (قوله وسفر عرض الخ) يفيد أن سفر عطف على تعذر ويجوز عطفه على وقود كطروخوف في طريق مسافر ويجوز سكون الفاء جمع مسافر أي تعذر رفقة يخرج معهم (قوله لم تؤثر في منفعة الأرض) منه يؤخذ أن غرق الأرض يفسخ الأجرة لقوات عين العقود عليه وبذلك فارق جعله عيبا في البيع لبقاء عين العقود عليه ومنه يؤخذ أنه لو تلفت الأرض قبل تلف الزرع استرد للسمي ولو لما قبل تلفها فان تلفت بعد تلف الزرع ولم يمكن إبداله بعد التلف وقبل الانقاسخ

(قول الشارح والقول الثاني) أعلم أن هذه طريقة حاكم لقولين للذكورين الطريق الثاني أقوال ثالثها التحالف والطريق الثالث القطع بالتحالف ورجحه القفال والشيخ أبو حامد وأتباعه كسليم والبندنجي والحاملي وأبي اسحق والطبري والماوردي والجرجاني والشاشي وغيرهم وهو قضية القواعد لأنهم اختلفوا كذلك والثوب صحيح تحالفا فكذا ينبغي والثوب مقطوع (تمة) أحضر الحياط الثوب فقال به البت هذه ثوب في القول قول الحياط

(فصل لا تنسخ أجرة بئر) قال السبكي ولا يثبت به فسخ خلافا للحنفية (قول المتن بئر) أي كما لا تنسخ بئر عن بئر لا تنسخ بئر في غير العقود عليه كالبيع (فرغ) أجر الشريك حصته وقيل لا يجبر الشريك على لهاية قال القفال فلم يستأجر الفسخ (قول المتن كتنزرو وقود الخ) (قائمة) أطلق الرافعي ثبوت الفسخ بافلاس المستأجر بالأجرة قبل انقضاء المدة وسلمه ابن الصلاح إذا كانت الأجرة حالة قال فان كانت تستحق كل شهر فلا يتصور لأن قبل انقضاء الشهر لم يستحق الأجرة وبه مضى المنفعة أقول كأن مرادهم

لثوب الأول (كتنزرو وقود حمام) على مستأجره (وسفر) عرض مستأجر دار مثلا (ومرض مستأجر دابة لسفر) عليها والثاني كرض مؤجر دابة عجز به عن الخروج معها وتأهل من أكرى دارا وحضور أهل المسافرين (ولو استأجر أرضا لزراعة فزرع فهلك الزرع بحائجة) من شدة حر أو برد أو سيل أو كثرة مطر أو جراد أو نحوها (فليس له الفسخ ولا حظ شيء من الأجرة) لأن الجائحة لم تؤثر في منفعة الأرض

(وتنسخ) الاجارة (بموت المالك والاحير للمعين في) الزمان (للتقبل) لغوات محل النفعة فيه (للاضى) اذا كان مثله اجرة (في الاظهر) لاستقراره بالقبض (فيستقر قسطه من السمي) أى باعتبار اجرة التل فاذا كانت مدة الاجارة سنة ومضى نصفها واجرة مثله مثلا اجرة النصف الباقي وجب من السمي (٨٤) ثلثا وان كان بالعكس فثلثه والقول الثانى تنسخ في الماضى مساواة بين الزمانين

ويسقط للسعي ونجب
أجرة التل للمضى واذا لم
يكن مثله اجرة تنسخ فيه
قطعا واحترز بالمعينين عما
في الذمة فانهما اذا احضرا
وماتا في خلال المدة وجب
ابداهما (ولا تنسخ)
الاجارة (بموت الماقدين)
أو أحدهما بل تبقى الى انقضاء
للمدة ويخلف المستأجر
وارثه في استيفاء النفعة (و)
لا تنسخ بموت (متولى
الوقف) الذى أجره الا في
صورة ذكرها في قوله (ولو
أجر البطن الأول) أى من
للقوف عليهم الوقف
(مدة ومات قبل تمامها)
وكل بطن له النظر مدة
استحقاقه (أو) أجر (الولى
صيا مدة لا يبلغ فيها بالسن
فبلغ) فيها (بالاحتلام فالاصح
انفساها في الوقف
لا الصبي) لأن الوقف انتقل
استحقاقه بموت المؤجر
فغيره والصبي بنى الولي تصرفه
على المصلحة فيلزم والثاني
في الوقف لا تنسخ كالمالك
وفي الصبي تنسخ لتبين
عدم الولاية فيما بعد البلوغ
ولو كانت المدة يبلغ فيها
بالسن بطلت الاجارة فيما

استحق من السمي بقدر ما قبل التلف (فرع) لو ثبت نحو حشيش في أرض عطلت عن الزراعة فهو
للمالكها ولا يسقط شئ من أجرتها (فرع) لو أجر الشريك حصته وقلنا لا يجبر شريكه على الهياة قال
القفال فلم يستأجر النسخ (قوله وتنسخ بموت المالك) وتقدم ان حضور زوج من غيبته كذلك اذا حضر
في أثناء المدة فتتنسخ في باقيها ومثله ما لو أجر مدبره أو أم ولد أو الملق عتقه بصفة ومات أو حدثت الصفة في
أثناء المدة فيهما وتصح اجارة الدار من الموصى له مدة حياته بالنفقة لا بأن يتنفع وتنسخ بموته لا بموت الموصى
له بالدار حياته لأن النفعة تابعة (قوله للستيا) من وقت الموت (قوله باعتبار اجرة التل) أى وقت العقد
لا ما بعده وعلى نسبة المدين بل باعتبار اجرة مثل المدين فقوله ثلثا وثلاثة معتمد (قوله وجب ابداهما)
وتقدم ما لو لم يبدل (قوله ولو أجر البطن الأول) أى لأجنبي أو لبطن بعده أو لبعضهم (قوله الوقف) أى
حصته منه (قوله النظر) أى بذاته أو بوصف كالارشدية في حصته فقط (قوله مدة استحقاقه) أى
حياته وخرج بما ذكره لو كان له النظر مطلقا وعلى جميع الوقف أو لم يقيد بمدة حياته أو كان الناظر
غيرهم فلا تنسخ سواء كان المستأجر بعضهم أو أجنبيا من بعدهم كذا قرر شيخنا تبعا لشيخنا
الرملي وتقدم الكلام فيما لو دفع الناظر الاجرة لأهل الوقف واذا انفسخت بموته رجع بما يقابل ما بقى على
تركته لأنه الناظر والقابض لنفسه وسواء كان أجر بأجرة التل أو دهنها لأن الحق كان له (قوله أو أجر الولي
صيا) ومثله ماله وكالصبي المجنون والسفيه نفسا ومالا على المعتمد في ذلك واقافة المجنون ورشد السفيه
كالبلوغ بالاحتلام فلا تنسخ (قوله بطلت) أى في الزائد على زمن السن وهو ما زاد على خمس عشرة سنة
وصحت فيما دونه على الاصح من قولى تفريق الصفة (قوله بطلت) أى ظاهرا فلا يبلغ سفيا استمرت ولو
بلغ غائبا ولم يعلم الولي رشده تصرف الحاكم لا الولي قاله الاسنوى (قوله تبيين البطلان) أى فيما بعد الموت
(قوله بانهدام الدار) أى جميعها وفى انهدام بعضها الخيار ان لم يصلحه المكري قبل مدتها اجرة كما مر
(قوله بسوق المال اليها) فان تعذر سوقه انفسخت الاجارة ومثله ما بشر الرحي أو الحمام وتقدم أنه لو لم
ينحصر الماء عن الأرض أو بعضها انفسخت فيما لم ينحصر عنه وله الخيار في البعض الباقي فورا (قوله بل
ثبت الخيار) قال شيخنا الرملي على التراخي لعدم تفريق الصفة واذا أجازوا التقدير بالعمل استوفاه

المجور عليه (قول الشارح لغوات محل النفعة فيه) كتلف للبيع قبل القبض (قول المتن في الاظهر) قال
الزركشى الراجع هنا طريقة القطع كما لو تلف أحد العيدين قبل القبض (قول الشارح واجرة مثله الخ) أى
فليقتطبا باعتبار قيمة المدة وهي الاجرة لا باعتبار المدة نفسها لأنها قد تتفاوت (فرع) الاعتبار بتقوم النفعة
حالة العقد لا بما بعده (قول المتن ولا تنسخ بموت الماقدين) خلافا لأبي حنيفة (قول المتن متولى الوقف)
لو كان المتولى من الموقوف عليهم انفسخت بموته لأن نظره لنفسه ليس كنظره لسكهم قاله المنوردي
والجرجاني والامام أقول كيف يتجمع مع قولهم ان البطن الأول اذا شرط له النظر مطلقا فأجر ثم
مات لا تنسخ الاجارة بموته والعجب ان الزركشى ساق هذا عقب سوق الأول ولم ينبه عليه ولكن النسخة
فيها سقم (قول الشارح والاصح) لو كان ايجاره بدون اجرة المثل فالظاهر كما قال ابن الرفعة الانفساخ قطعا
(قول المتن بل ثبت الخيار) على التراخي وقد غلط فيه جماعة كما قاله الزركشى أقول وكذا ينبغي أن

يقال بعد البلوغ به وفيما قبله فلا تفريق الصفة واستبعد الصيد لاني والامام وطائفة تعير الجمهور في الوقف بالانفساخ وعده لا
يشعر بسبق الانقضاء وجعلوا الخلاف في أنه هل تبيين البطلان لأننا تبيننا أنه تصرف في غير ملكه (و) الاصح (انها تنسخ بانهدام الدار)
للأجرة لزوال الاسم بغوات السكنى (لا انقطاع ماء أرض استؤجرت لزراعة) لبقاء الاسم وامكان الزرع بسوق الماء اليها (بل ثبت الخيار)

لأن يسق المؤجر الماء اليها من موضع آخر والانفساخ في الأولى وثبوت الخيار في الثانية هو المتصور عليه فيهما ومنهم من نقل وخرج وجعل في المستلذين قولين وجه الانفساخ في الثانية فوات الزرع ووجه عدم الانفساخ (٨٥) في الأولى إمكان الانقطاع فيها

من وجه آخر (وغصب الدابة وابق العبد ثبت الخيار) في اجارة العين فان باذر المؤجر وانتزع من الغاصب قبل مضي مدة مثلها اجرة سقط خيار المستأجر وفي اجارة النعمة لا خيار وعلى المؤجر الابدال (ولو أكرى جمالا وهرب وتركها عند المكثري راجع القاضى ليمونها من مال الجمال فان لم يجد له مالا اقترض عليه) القاضى (فان وثق بالمكثري دفعه اليه) لينفقه عليها (والاجعله عند ثقة) لذلك (وله أن يبيع منها قدر النفقة) عليها قال في الروضة كأصلها اذا لم يجد مالا آخر ولا يخرج على الخلاف في بيع المستأجرة لأنه محل ضرورة اهـ (ولو أذن للمكثري في الانفاق من ماله ليرجع جازي في الأظهر) والثاني المنع ويجعل متبرعا وعلى الأول القول قوله في قدر ما أنفق قال في الروضة عن الأصحاب اذا ادعى نفقة مثله في العادة اهـ ويدخل في النفقة عليها نفقة من يتعهدا ونصدق العبارة باجارة النعمة

بعد عود العين ولزمه جميع الأجرة أو بالزمان انفسخت فيما مضى بقسطه من السمي واستعمل العين فيما بقي منه ان كان والانفسخت الاجارة وسقط للسمي ان لم يكن بتفريط من المستأجر قاله للماوردي فراجع ذلك وحرره (قوله وغصب الخ) وليس للمستأجر خاصة الغاصب الا ان تعذرت خاصة السالك أو خاصم بدعوى استحقاق النفقة (قوله في اجارة العين) أي القدرة بالزمان فان قدرت بالعمل فله استيفاؤه بعد زوال الغصب والابق اذا أجاز كما (قوله فان باذر الخ) علم أن الخيار فيه على الفور وهو كذلك لأنه خيار تفريق صفقة كذا قاله شيخنا وفيه نظر بل ينبغي ثبوت الخيار له كل وقت لقولهم انه كل مضي زمن مع الغصب انفسخت فيه لا فيما بقي منها فهي تنفسخ شيئا فشيئا فيتجدد له الفسخ فان أرادوا الفور مع فور الخيار بعد عود العين فواضح قال شيخنا وحيث جازله الفسخ فله فسخ جميع المدة أو ما بقي منها وفي فسخ جميع المدة نظر فتأمل له واذا عادت العين وبقي من المدة شيء استوفاه ولزمه أجرته ان لم يكن فسخ فيه (قوله وعلى المؤجر الابدال) ويجبره عليه كما ويستأجر عليه لو امتنع (قوله ولو أكرى جمالا) سواء في العين أو النعمة وسيد كره (قوله اقترض عليه القاضى) ولو من مال المستأجر نعم ان كان فيها فضل على حاجة المكثري فله أن يؤجر الزائد ويمونها من أجرته وتوقفوا في تصويره وقد يتصور بنحو ماله أكثرها شهرا مثلا ليحمل عليها زرع المحصول من محل حصاده الى محل آخر كالبيدر فتعذر الحصاد في بعض الأيام أو خلت من الحمل في بعض اليوم لقلة المحصول مثلا فللحاكم أن يؤجرها في مدة الخلو بما يمونها به فراجع ذلك وحرره ولو كانت الاجارة في النعمة وأمكن الحاكم بيعها كلها وتملم العمل من ثمنها لزمه ذلك قاله الأذرعى لأنه من التصرف للغائب بالمصلحة له (قوله وله أن يبيع) أي ان تعذر ما مر (قوله منها) أفهم أنه لا يبيع جميعها وهو كذلك الا ان خشي أن تأكل جميعها واذا انصرف البيع في البعض فهو كتعذر بيع الكل (قوله ولا يخرج الخ) أي فجواز البيع هنا خلاف فيه (قوله جازي في الأظهر) فان تعذر الحاكم أشهد على الانفاق ليرجع فان لم يشهد لم يرجع وان قصدا لجوع لندوره ولو تعذر الاقتراض والبيع خير للمستأجر بين الفسخ والصبر (تنبيه) لو فرغت مدة الاجارة فالجمال أمانة عند المستأجر أو الحاكم وفي الانفاق عليها ما مر (قوله ومتى قبض) ولو حكما فيشمل ما لو عرضت عليه وان امتنع من أخذها أو وضعت بين يديه مع تمكنه منها ولو منقولة خلافا لبعضهم فيها (قوله وأمسكها)

يقال في خيار المسئلة الآتية (تنبيه) لو أجاز في مسئلة الأرض للذكورة بدمضى مدة لمثلها أجرة لزمه جميع السمي ولو فسخ قبل يلزمه شيء لمدة الانقطاع للماضية هو محل نظر يجوز أن يقال لا يلزمه شيء كنظيره من الاباق والغصب ويجوز أن يفرق بوجودها في يده الا أن يقال لا أثر له مع تعذر الانقطاع أي اذا انحصر في الزراعة (قول المتن وغصب الدابة الخ) (فرع) قال ابن كج أكثرى ثوبا لبسه ثلاثة أيام فضاغ ثم وجده فليس له لبسه وعليه الأجرة ان كان غصبا أو ضاع بتقصيره والافلاشي عليه (قول المتن ثبت الخيار) أي اذا لم يكن ذلك بتفريط من المستأجر كما قاله للماوردي والظاهر أن هذه مقالة للماوردي لا يعول عليها لأن تعيين المستأجر للعين للؤجرة للعين ثبت الخيار (تنبيه) هذا اذا لم تنقص المدة والافتسخ الاجارة ولا خيار للمستأجر كما قاله الزركشي تقلا عن الشيخين قال ولا فرق بين

واجارة العين (تنبيه) لو هرب المؤجر بها فان كانت الاجارة في النعمة أكثرى الحاكم عليه من ماله فان لم يجد له مالا اقترض عليه وأكثرى فان تعذر الاكثرى عليه فالمستأجر الفسخ وان كانت اجارة عين فله الفسخ كما اذا نبت الدابة (ومتى قبض المكثري الدابة أو المار وأمسكها حتى مضت مدة الاجارة استقرت الاجارة) عليه

(وان لم يتفق) تلف التهمة تحت يده (وكذا لو اكرى دابة ركوب الى موضع) معين (وقبضها ومضت مدة امكن السير اليه) ولم يسرقن
الاجرة تستقر عليه (وسواء

(٨٦)

فيه اجارة العين والذمة اذا سلم) المؤجر (الدابة الموصوفة) في اجارة الذمة

الى المستأجر (وتستقر في

الاجارة الفاسدة اجرة

للمثل بما يستقر به المسمى

في الصحيحة) سواء اتفق

أم لا وسواء كانت اجرة

المثل أقل من المسمى أم

أكثر (ولو اكرى عينا

مدة ولم يسلمها حتى مضت)

أي المدة (انفسخت) أي

الاجارة لقسوت المنفعة

قبل القبض (ولو لم يقدر

مدة وأجر) دابة (ركوب

الى موضع) معين (ولم

يسلمها حتى مضت مدة

السير) اليه (فالأصح انها)

أي الاجارة (لا تنفسخ)

اذ لم تعذر استيفاء المنفعة

فيها والثاني تنفسخ تسوية

بين المستلئين في المكري

كالمكثري وعلى الأول ففي

الوسيط ان للمكثري

الخيار لتأخر حقه قال

الرافعي ويخالفه قول

الأصحاب لا خيار له ولو

كانت الاجارة في الذمة

ولم يسلم ما يستوفى المنفعة

منه حتى مضت مدة يمكن

فيها تحصيل تلك المنفعة

فلافسخ ولا انفساخ بحال

(ولو أجر عبده ثم اعتقه

فالأصح أنه لا تنفسخ

الاجارة وان لا خيار للمبد

في فسخها ويستوفى

للمستأجر منه (والأظهر

وان تمتر عليه العمل وليس له أن يلزم للثالث بمردها ولا خيار له أيضا (قوله وقبضها) كما مر (قوله تستقر

عليه) أي ان لم تمت الدابة والاسقطت من وقت اللوث لعدم استبدال المستوفى منه وبهذا فارق سقوط

السن كما مر وتقدم أنه ليس له جدر فراغ للمدرك كواب الدابة ولا سفر بها وقبل فراغ المدة له السفر ان شرطه أو

جرت به عادة والأفلا (قوله بما يستقر به الخ) نعم لا بد من القبض الحقيقي هنا فلا يكفي العرض عليه ولا الوضع

بين يديه (قوله ولم يسلمها) أي ولو لأجل قبض الاجرة ولو حبسها أجنبي فكذلك لأنه غصب كما مر ولو

حبس بعضها انفسخ فيه وله الخيار ولا يبدل زمان بزمان (قوله حتى مضت) ولو مضى بعضها انفسخت

فيه وله الخيار فوراً كما تقدم لأن هذه من أفراد الغصب وفيها ما مر (قوله ولم يسلمها) ومثله ما لو حبسها

أجنبي بخلاف ما لو حبسها للمستأجر فتستقر عليه الاجرة كما مر (قوله قول الأصحاب لا خيار له) على التعمد

(قوله ولا انفساخ) ولا خيار وان كانت اجارة عين أو عين زمن الاستيفاء وفات (قوله ولو أجر عبده)

ولا تصح اجارة المبد لنفسه لأنه ليس عقد عتاقه وبذلك فارق صحة بيعه لنفسه كما مر (قوله ثم اعتقه لم

تنفسخ الاجارة) وكذا لو وقفه ونفقته بطوقه وعتقه في بيت المال وشمل كلامه ما لو اعتقه من جزا

أو مطلقا بصفة ووجدت في زمن الاجارة نعم ان سبق التطبيق على الاجارة انفسخت لاستحقاق العتق

أن تصب من يد المالك أو يد المستأجر خلافا لابن الرقعة (قول المتن وان لم يتفق) سواء كان ذلك بمسفر

أم لا قال في الحاوي الا اذا كان العتق قائما بالدابة كرضها أقول فيه نظر فان هذا مثبت للخيار لا مسقط للاجرة

وبالجملة هذا الكلام قضيته أنه لو ترك الفسخ حتى انقضت المدة لا يلزمه شيء فيجب أن يقال بمثله في انقطاع

ماء الأرض في المسئلة السابقة أي عند انحصار المنفعة في الزراعة وكه مشكل والذي يخطر بذهني أن كلام

المأوردى هذا وجه في المذهب والفتوى على خلافه فان مرض الدابة كمرحها بخلاف الآبق والمنسوب

لخلو اليد منهما ثم رأيت السبكي في قطعه حاول أن يكون ذلك وجهاً مرجوحاً (قول المتن وقبضها) مثله

العرض عليه (قول المتن وسواء فيه اجارة العين الخ) قطع في التنبيه بأن الاجرة فيها لا تستقر الا بالعمل

(قول المتن وتستقر الخ) أي كما في البيع بخلاف المهر لا يجب في النكاح الفاسد الا بالوطء لأن البضع لا يدخل

تحت اليد ثم يرد على التهاج أن عوض العين تستقر به الاجرة في الصحيحة دون الفاسدة ولو كان المؤجر

عقاراً لم يكف في الفاسدة التخلية (فرع) يجب فيما لو عقد غير الامام لأهل الذمة وسكتوا حتى مضت المدة

المسمى دون اجرة المثل (فرع) لو اكرى صبي بالفاو عمل فلا شيء له (قول الشارح المنفعة الخ) ولو مضى

بعضها انفسخ فيه وفي الباقي الخلاف في تلف المبيع قبل القبض فان قلنا ينفسخ فللمستأجر الخيار ولا يبدل

زمان بزمان (قول المتن ولم يسلمها الخ) لو غصب الدابة أو العبد انجحه أن الحكم كذلك لكن ثبت الخيار

صرح به في البهجة (قول الشارح كالمكثري) لو كان هو الحابس في المستلئين استقرت الاجرة ولزمه المسمى

فكما استوفى حكمه في المستلئين فليست وجب المكثري في المستلئين (قول الشارح لا خيار له) أي كما لو حبس

البائع المبيع ثم سلمه ووجه الأول أن الاجارة لا تراد لدوام فيقوت الغرض بالتأخير بخلاف المالك (قول

الشارح فلافسخ ولا انفساخ بحال) أي لا ندين تأخر وفاؤه (قول المتن ولو أجر عبداً الخ) مثله موته بعد

ايجار المستولدة على ما قال الزركشي انه القياس ونسبه لصاحب الكافي بعد أن نقل عن قضية كلام الرافعي

البطلان أقول قضية كلام الرافعي هو الحق بدليل ما لو صدر تطبيق عتق المبد على صفة قبل الايجار ثم

وجدت الصفة في مدته فان الاجارة تنفسخ (قول الشارح لتفويت السيد له) أي فمراف كان كما لو اكرهه على

أنه لا يرجع على سيده بأجره وما بعد العتق) والثاني يرجع بأجرة مثله لتفويت السيد له ومقابل الأصح قياس في الأولى العمل

على ما اذلت البطلان الأول قبل تمام مدة الاجارة وفي الثانية على ما اذا عتقت تحت رقبتك ويدفع الثلاثة أن الاعتاق تناول الرقبة خالية عن

أنه لا يرجع على سيده بأجره وما بعد العتق) والثاني يرجع بأجرة مثله لتفويت السيد له ومقابل الأصح قياس في الأولى العمل

على ما اذلت البطلان الأول قبل تمام مدة الاجارة وفي الثانية على ما اذا عتقت تحت رقبتك ويدفع الثلاثة أن الاعتاق تناول الرقبة خالية عن

أنه لا يرجع على سيده بأجره وما بعد العتق) والثاني يرجع بأجرة مثله لتفويت السيد له ومقابل الأصح قياس في الأولى العمل

على ما اذلت البطلان الأول قبل تمام مدة الاجارة وفي الثانية على ما اذا عتقت تحت رقبتك ويدفع الثلاثة أن الاعتاق تناول الرقبة خالية عن

قبلها والمراد بالعبد ما يشمل الامه ولو مستولدة أو استولدها بعد الاجارة نعم لو عتقت بموته انفسخت ان سبق الاستيلاء على الاجارة ولو أقر بعتق سابق على الاجارة لم يقبل في فسخ الاجارة والعبد عليه أجرة مثله قال في العباب ولو استأجر حر يافرق انفسخت الاجارة فراجع (قوله بقية مدة الاجارة) ولو انفسخت الاجارة ملك منفعة نفسه ولو أجر داره ثم وقفها انفسخت الاجارة فالمنافع ترجع للواقف على العتد عند شيخنا الرملي كوالده والفرق لا محذور وسيأتي (قوله للكثري) فلو باعها للكثري بعد الشراء لآخر انتقلت بمنافعها على العتد حتى لو استثنى منافعها بطل العقد (قوله ولو باعها لغيره) أو وهبها أو وقفها لم تنسخ أيضا وسواء قدرت الاجارة بزمان أو عمل (قوله لقلة زمنه) يفيد أنه لو كانت مشحونة بأمته كثيرة يطول زمنها أنها لا تسلم له ولم يرتضه شيخنا ناظر إلى أن شأنها قلة الزمن (قوله ان جهل انها مستأجرة) وكذلك علم الاجارة جهل المدة خلافا للذريعى وكذلك علم المدة وظن أن له الاجارة في باقيها خلافا للشاشي لانه مما يخفى ولو انفسخت الاجارة فنسخت بقية المدة للبائع كما قاله ابن الرفعة وهو العتد وفارق ما مر في العبد بصيرورته من أهل الملك ❦ تنبيهات ❦ لا تنسخ الاجارة بزيادة أجرة بعد العقد ولا بحدوث طالبها بعده ولو في اجارة وقف كما سبذ كره المصنف في باب الوقف فلو كان الطالب موجودا حالة العقد فهو باطل ولو تعارض يثبتان في أن العقد وقع بأجرة التل أو دونها فان كانت العين باقية ولم تخبر عمل بمقتضى الحال فان كان العقد بدون أجرة التل حكم بطلانه والا فلا ولو حكم بما حكم بصحة الاجارة بدون أجرة التل أو بعدم الفسخ بالزيادة أو بظهور رغب بها فان كان الحاكم شافيا فلم يخالف تقضيه لانه افتاء أو غير شافى لم ينقض لانه حكم ولو استأجر أرضا لزراعة بأجرة مؤجلة وزرعها ثم ملت حلت الاجارة بموته وللموثر أخذها من تركته فان زرعها غيره متعديا انفسخت الاجارة وارفع الحلول ويرد الموثر ما أخذه للورثه ويطلب الزارع بأجرة التل وليس للورثة شريك به ولو استأجر شيئا بأجرة مقسطة فكسبها الشهود اجمالا ثم تفصيلا بما لا يطابق الاجمال فان لم يمكن الجمع تحالف السقوطهما بالتعارض والا كان قالوا أربع سنين بأربعة آلاف درهم كل شهر مائة درهم وعشرة دراهم حمل على تقسيط المبلغ على أول المدة فيفضل بعد تسعة عشر شهرا عشرة دراهم فتقسط على ما يخصها من الشهر وهو يوم وثلاثة أسابيع يوم من أول الشهر العشرين لانه خص كل يوم سبعة كذا قاله شيخنا الرملي فراجع

❦ كتاب احياء الموات ❦

أي عمارة الارض التي لم تعمر شبت عمارتها باحياء المواتي لما فيها من احداث منفعة بأمر جائز قال بعضهم الارض ملك الله ثم ملكها للشارع ثم ردها للشارع على أمتة المسلمين وقال الزركشي الارض اما مملوكة أو محبوسة على حقوق عامة أو خاصة أو متفكة عن ذلك وهو الموات (قوله هو مستحب) أي أصله ذلك فلا ينافي بعض ما يأتي (قوله ويحصل به الملك) أي المحي على ما يأتي (قوله فهي له) هذا دليل للملك فلم منه اختصاصه بالمسلم لان الكافر لا يملك دار الاسلام على ما سيأتي وقدم هذا الحديث على ما بعده على خلاف ما قبله من تقديم الاستحباب على الملك لان الاستحباب انما ينشأ عن الملك لاحتمال أن الاستحباب في الحديث الثاني ليس لنفس الاحياء بل لما ينشأ عنه من نحو أكل العوائق كما سيأتي فتأمل (قوله فله فيه)

العمل ولو ملت السيد فأعتقه الوارث لم يرجع بلا خلاف (قول المتن ولو باعها لغيره الخ) لان المنفعة مستتناة شرعا لا لفظا نعم لو كان المشتري جاهلا بالمدة أجهل البطلان (قول الشارح لان يد المستأجر الخ) أي بحق لازم فكانت أولى من يد الغاصب

❦ كتاب احياء الموات ❦

للمنفعة بقية مدة الاجارة (ويصح بيع العين) (للمستأجرة للمكثري ولا تنسخ الاجارة في الاصح) والثاني تنسخ لان المنفعة تابعة في البيع للرقبة وجوابه أن التابعة هي المملوكة للبائع حين البيع (ولو باعها لغيره جاز في الاظهر ولا تنسخ) الاجارة بل تستوفى مدتها والثاني لا يجوز لأن يد المستأجر مانعة من التسليم وأجيب بما قاله الجرجاني ان العين تؤخذ منه وتسلم للمشتري ثم تعاد اليه ولا خيار له بذلك لقلة زمنه والقولان أذن للمستأجر أم لا والمشتري فسخ البيع ان جهل أنها مستأجرة

❦ كتاب احياء الموات ❦

هو مستحب ويحصل به الملك والاصل فيها أحاديث منها حديث ومن أحيأ أرضا ميتة فهي له ورواه أبو داود وغيره وحديث من أحيأ أرضا ميتة فله فيه أجر رواه السائي وغيره ويؤخذ مما سيأتي أن اللوات

أى الأحياء أجر أى ثواب به أو بما يترتب عليه كفى حديث وما أكلت العوافى جمع عافية أو عاف أى طلاب الرزق من انسان أو طير أو غيرهما منها له صدقة والشرب كالأكل وهما لا غلب (قوله لم تعمر) أى فى الاسلام بأن لم تعلم عمارتها فيه بدليل كشجرو نهر وجدار وأوتاد ونحوها فلا تنضر عمارتها فى الجاهلية (قوله فللمسلم) ولو غير عمر وغير حر ويملكه سيده (قوله تملكها) أى فعل ما تملك به إذا حاجة إلى صيغة لأنه إعطاء عام منه عليه السلام فإن الله تعالى أعطاه أرض الدنيا والجنة يعطى منها من شاء ما شاء ولذلك أتى السبكي رحمه الله بكفر من عارض أولاد تميم الدارى بما أقطعه النبي عليه السلام له بأرض الشام وبما قررناه اندفع الاعتراض على المصنف بأن التملك يقتضى اشتراط التكليف لأنه حمل التملك على الصفة فاقتضى ما ذكره قافهم (قوله وليس هو) أى الأحياء لذى فقير من الكفار أولى بالمنع فلا عبرة بأحيائه خلافاً لآبى حنيفة وللمسلم أن يأخذ منه ويملكه فإن كان فيه عين له كزرع رده المسلم إليه فإن أعرض عنه فهو لبيت المال وليس لأحد التصرف فيه ولا أجره عليه مدة أحيائه لأنه ليس ملكاً لأحد وللذى والمستأنس الاحتياط والاحتشاش والاصطلاح ونقل تراب لا ضرر فيه علينا كما أخذ من موات بدارنا وهو ساكن فيها بالأجرة غالباً وليس ذلك لحرى لكن لو فعل ملكه (قوله وكذا لمسلم أحيائها) فيملكها به لا بالاستيلاء لأنها غير مملوكة لهم لكن يصير به متحجراً على العتمد وسواء فى ذلك ما يذبون عنه وغيره (قوله لما لا يذبون المسلمين) أى لا يمنعونهم عنها (قوله فإن ذبواهم الخ) قال السبكي وقد صالحناهم على أن الأرض لهم أو كانت أرض هدية أو لا فيملكه المسلم بالأحياء مطلقاً والكلام فيمن دخل دارهم بغير قوة ومنعة والا بأن فتحوا بلادهم عنوة كالغنائم فيملكون عامرهم ومواتهم على ما يأتى فى القسمة وما أعرض عنه الكافر من ملكه عاد مواتاً على العتمد وإذا استولينا على موات يذبون عنه فالغنائم أحق بأحياء أربعة أخماسه وأهل الخمس بأحياء خمسة فإن أعرض بعض كل فباقيهم أحق بجميعه فإن أعرض الغنائم فأهل الخمس أحق بالجميع أو عكسه فملكه أو أعرض كل فليس أحياء من المسلمين واستشكل فى الروضة كيف يتصور اعراض أهل الخمس وأجاب بعضهم بأن الاعراض من التامى من أوليائهم ومن غيرهم ان انحصروا (قوله دون الآن) بأن كان خراباً الآن وعبارة ابن حجر والمنهج وان كان خراباً الآن وهو يقيد ملك المعنور بالأحياء أى الاستيلاء فذكر بلاد المسلمين ليس بقيد وسيأتى (قوله اسلامية) ولو احتيالا (قوله إلى ظهور مالكة) ان يرجح ظهوره والافهوليت المال وللإمام إقطاعه ويملكه الآخذ بذلك قال شيخنا مير كوالده ويحل بيعه وأكله ومنه الكوس والجلود ونحوها المأخوذة الآن اه وفيه نظر فقد صرح هو كوالده وشيخنا الزياى فى باب الغصب بحرمة الكوارع وغيرها كما مر لان أربابها معروفون موجودون حاضرون عندها فهى من المال المشترك ان لم يعرف كل من أصحابها ماله ويصرح بهذا قولهم انه لو أقطعه الإمام ثم ظهر مالكة بعد إقطاعه وجبرده إليه أو بعد بيعه دفع إليه ثمه ولا يفسد البيع لمسوغه الشرعى فى بوقته على اعدا ختمالين والوجه خلافه بل يبين بطلان البيع لظهور فساد البيع (قوله جاهلية) أى يقيناً أو احتمالاً بأن جهلنا دخوله فى أيدينا أموال جهلنا هل هى جاهلية أو لا تملك بالأحياء

(قول المتن وليس هو لذى) أى خلافاً لآبى حنيفة (قول المتن وما كان معموراً) شمل مالوا أحياء ثم تركه لكن خالف فيه مالك رحمه الله لنا حديث من أحياء أرض ضامية ليست لأحد (قول المتن وإن كانت جاهلية) أى والقرض كما سلف أنها ببلاد الاسلام ولهذا قال الإمام محل الخلاف إذا لم يعلم كيفية استيلاء المسلمين عليه قال فإن علم أنه يقتال فللغنائم والافنى وقال الزركشى التحقيق أنه لا يملك بالأحياء لتحقيق سبق المالك اه وسيأتى أن الذى ببلاد الكفار كذلك كما سنبه عليه الشارح (قول المتن أنه) قال الزركشى الضمير فيه

الأرض التى لم تعمر قط ولا هى حرم المعمور كما قال (الأرض التى لم تعمر قط ان كانت ببلاد الاسلام فللمسلم تملكها بالأحياء) اذن فيه الامام أم لا (وليس هو لذى) وان اذن فيه الامام (وان كانت ببلاد كفار فلهم أحيائها وكذا لمسلم أحيائها) ان كانت مما لا يذبون المسلمين عنها بكسر المعجمة وضمها فإن ذبواهم عنها فليس للمسلم أحيائها كما صرح به فى المجرى وغيره (وما كان معموراً) دون الآن وهو ببلاد الاسلام (فمالكة) مسلماً كان أو ذمياً (فان لم يعرف والعمارة اسلامية فما ل ضائع) لمسلم أو ذمى الأمر فيه إلى رأى الامام فى حفظه أو بيعه وحفظ ثمنه إلى ظهور مالكة (وان كانت جاهلية فالأظهر) ويقال الأصح (أنه

كأمر (قوله بملك بالاحياء) نعم ان كان بلادهم وذبو ناعنه وقد صولحو على أن الأرض لهم كما هم ملكة بالاحياء كما تقدم آتفا (قوله ولو كان المعمور الخ) قال راجع أنه كوات بلادهم ففيه التفصيل المذكور ولو عرف مالكه فكالمعمور (تنبيه) المراد ببلاد الاسلام ما بناء للمسلمون كبغداد والبصرة أو أسلم أهلها عليه كالمدينة واليمن أو فتح عنوة كخير مصر وسواد العراق أو صلحا والأرض لناوهم يدفعون الجزية وفي هذه عمارتها وفي مواتها متحجر لأهل التي وحفظه على الامام وان صالحناهم على أن الأرض لهم فمواتها متحجر لهم ومعمور هانك لهم (فرع) لوركب الأرض ماء أو رمل أو طين فهي على ما كانت عليه من ملك ووقف فان كان ذلك الرمل مثلاما كالمالكه أخذه وان لم ينحسر عنها ولو انحسر ماء النهر عن جانب منه لم يخرج عن كونه من حقوق المسلمين العامة وليس للسلطان إقطاعه لأحد كالنهر وحريمه ولو زرعه أحد لم يجره لأجره لصالح المسلمين ويسقط عنه قدر حصته ان كان له حصة في مال الصالح نعم للإمام دفعه لمن يرتفع به بما لا يضر المسلمين ومثله ما ينحسر عنه الماء من الجزائر في البحر ويجوز زرعه ونحوه لمن لم يقصد احياءه ولا يجوز فيه البناء ولا الفراس ولا ما يضر المسلمين هذا ما اعتمدته شيخنا نبحا لشيخنا مر والتع في الانكار على من ذكر شيئا مما يخالفه والله أعلم (قوله حريم المعمور) سمي بذلك لحرمة التصرف فيه على ما سياتي (قوله بملكه مالك المعمور) بمعنى أنه يمنع غيره من احيائه بجعله دار امثلا وليس له منع غيره من المرور فيه ولا من رعى كلاقيه ولا الاستقاء من ماء فيه ونحو ذلك وهكذا يقال في حريم القرية وغيره مما سياتي (قوله مرتكض) بفتح الكاف وآخره ضاد معجمة محل سوق الخيل لتجول السباق وان لم يكن لهم خيل لاحتمال حدوثها وكذا يقال فيما يأتي (قوله كراح الغنم) وملعب الصبيان ومسيل المياه والطرق وكذا للرعى والمهتطب وقيد الأذرعى بالقرينين قال وأما البعidan فان فحش بدها بحيث لا يبدان من مرافقها فظاهر والافكا القرينين (قوله البئر) أى العينة كما يأتي (قوله المحفورة) فيه إشارة إلى أن الحفر صفة للبئر لا حال لعدم وجود شرطه فيه فلام البئر للجنس وكذا يقال في البنية الآتي (قوله موقف النازح) من جانب أو أكثر دابة كان أو غيرها ومنه موضع دوراته (قوله بمصب الماء) فالمراد ما يسيل فيه الماء إلى محل الاجتماع الآتي (تنبيه) لو حفران ثرا على أنها لأحد مما فحريمها لمالكها ولا آخر أجره عمله (فرع) حريم النهر كالنيل ما عس الحاجة إليه في الاتقاع به كالتقاء الأمتعة وما يخرج منه عند حفره أو تنظيفه فيهدم ما يبنى فيه ولو مسجدا كما عليه الأئمة الأربعة وان بعد عنه النهر جدا بحيث لا يصير محتاجا إليه فيه كما هو كذا في القرية وغيرها ويجب على الامام منع من يتعاطى بناء أو نحوه بجانب النيل أو الخليج أو غيره كبور الدماء ومصل الأعياد في الصحراء ونحوها وأما الابنية على ذلك التي لم يعلم حدوثها فلا تعرض لأهلها لاحتمال وضعها بحق ولا يجوز لصاحب بيت أن يأخذ أجره من جالس بجانبه في حريم أو شارع الا ان كانت عادة لم يعلم حدوثها وقد عمت البلوى بخلاف ذلك فلا حول ولا قوة الا بالله

يرجع إلى الموات الذي كان معمورا إلى المعمور الآن فان الذي يحيا انما هو الموات نفسه (قول الشارح ونو كان المعمور الخ) اذا نظرت إلى هذا مع قوله أولا وهو ببلاد الاسلام لاحك من ذلك أن كلامه هنا شامل للإسلامي وغيره مما هو ببلاد الكفر (قول الشارح كراح الغنم) ومسيل الماء وملعب الصبيان وأما المرعى والمهتطب فنقلا عن البغوي أنه كذلك وعن آخرين التفصيل بين القريب والبعيد (قول المتن موقف النازح) قال الزركشي لو كان ينزح بالدابة فحريمها قدر عمقها من سائر الجوانب (قول المتن ومتردد الدابة) ينبغي أن يعد أيضا للوضع الذي حفر فيه بئر لنقص ماء هذه فانه في الحريم وذلك لأنه يتمتع على الهي فعله وان ساغ نظيره في الاملاك

وغيره عقب الدولاب وفي الروضة كأصلها ان كان الاستقاء بهما والموضع الذي يطرح فيه ما يخرج من الخوض ونحوه وكل ذلك غير محدود وانما هو بحسب الحاجة اهـ والدولاب يطلق على ما يستقى بالنارح وما يستقى به بالباة وقوله في الموات هنا و بعد تصريح بما الكلام فيه (وحریم الدار) المبينة (في الموات) مطرح (٩٠) رماد وكناسة وتلج وعمر في صوب الباب) قال في الروضة كأصلها لا على امتداد

الموات فغير ما لكها احياء ما في قبالة الباب اذا أتى الممر له (وحریم آبار القناة ما لو حفر فيه قص ماؤها أو خيف الانهيار) أي السقوط ويختلف ذلك بصلابة الارض ورخاوتها وآبار بهمة بعد الموحدة الساكنة بظن المصنف على الاصل ويخوّر تقديم الهمزة وقلبها ألف (والدار المحفوفة بدور لا حریم لها) والافها يجعل حریمها ليس بأولى من جعله حریم لاخرى وتصور المسئلة بأن أحييت كلها ما (ويتصرف كل واحد) من الملاك (في ملكه على العادة) ولا ضمان عليه ان أقضى الى تلف (فان تعدى) العادة (ضمن) ما تعدى فيه (والاصح أنه يجوز أن يتخذ داره المحفوفة بما كن حماما واصطبلًا) وطاحونة (وحانوته في البرازين حانوت حداد) أو قصار (اذا احتاط وأحكم الجدران) بما يليق بمقصوده والثاني يمتنع ذلك لما فيه من الضرر وعورض بأن في منعه اضرارا به

(قوله وتلج) ومصب ميزاب لماء الأمطار (قوله وعمر) ويقدر بالحاجة وما ورد من تقديره بسبعة أفرع عند الاختلاف محمول على عرف المدينة الشريفة (قوله آبار القناة) هي المحفورة من غير طي ليجمع للماء فيها ويؤخذ لتحويل الزارع وبئر الاستقاء السابقة كانت مطوية وينبع الماء منها ويظهر أن الطي ليس قيدا هنا (قوله ما لو حفر الخ) ويعتبر هنا في بئر الاستقاء أيضا ولا يحتاج هنا الى موقف نازح ولا غيره مما مر (قوله بضبط المصنف) لانه أكثر استعمالا (قوله معا) أي يقينا أو احتمالا (تنبيه) علم عاذ كراهته لو انتهى الأحياء الى مملوك فلا جريم (قوله الى تلف) أي لمل الجار أو جداره أو نقص ماء بئر ونحو ذلك كحفر حش ويمنع مما يؤدي الى تلف نفس أو عضو وتحترم (قوله ضمن ما تعدى) أي ضمن ما تلف بسبب ما تعدى به كأن دق دقاعين فافزع عجب أبنية جاره أو حبس الماء في ملكه فانتشرت الندوة الى جداره (قوله بما يطبق بمقصوده) لان ذلك لا يضر للملك وان ضرر المالك فالخاص أن له فعل ما وافق العادة وان ضرر الملك والمالك وان له فعل ما خالفها ان لم يضر للملك وان ضرر المالك وكذا لو ضرر الاجنبي بالأولى ويكفي في جريان العادة كون جنسه يفعل بين الابنية وان لم تجر بفعل عينه ومنه حداد بين بزلزين فخرج نحو معمل النشار فيضمن فاعله بين الابنية ما تولد منه ومثله معمل البارود نعم ما جرت العادة بالتنبيه على فعله بالمناداة كبيوت الاخلية فيضمن ما تلف به من نفس أو مال اذا لم يناد عليها (تنبيه) شمل ما ذكر من جواز التصرف للعتاد ما لو أخرج في ملكه سراجا ولو بنجس ولزم عليه تسويد جدار جاره ولو مسجدنا ولو مسجده صلى الله عليه وسلم وقدمال اليه شيخنا الرملي على تردد (فرع) لو شمت حامل نحو سمك أو لحم مشوي له أو ثيبره وخيف عليها الاجهاض وجب عليه دفعه لها وان لم تطلب أو لم تعلم به فان قصر في ذلك ضمن لكن لا يلزمه البذل بغير عوض فان امتنع لم يضمن (قوله موات الحرم) هل يكره احياءه كما في بيع دور مراجه (قوله دون عرفات) هو كالاستثناء المنقطع لانها من الحل (قوله ومزدلفة ومنى) خرج المحصب فلا يلحق بهما خلافا للزركشي وتقدم تحديد الكل في الحج (قوله وجهان) في الاول والثاني فتأمل (قوله بحسب الفرض) فلا حفر قبر املكه بالحفر أو بتراف كذلك ان قصد ملكها

(قول المتن مطرح الخ) أي هو مطرح للثلاثة جميعا (قول المتن وعمر) سكت عن مقداره عرضا وهو منوط بالحاجة وما ورد من التقدير بسبعة أذرع عند الاختلاف حمل على عرف المدينة (قول المتن آبار القناة) وهو قسم آبار الاستقاء أي فهذه لا تحتاج الى موقف نازح ولا غيره مما مر وانما يحتاج الى حفظ ما منها هذا الضابط بالنظر الى حفر بئر أخرى لا مطلقا فلو بني الغير هناك جاز وعمله أيضا في اللوات والافلا المالك أن يحفر في ملكه بئر ولو نقص ماء البئر المذكورة (قول المتن موات الحرم) هل يكره احياء موات مكة كما يكره بيع عامرها فإما قاله الروياني خروج من الخلاف قال الزركشي فيه نظر (قول الشارح فلا تملك به) دفع لما يقال انما حكى للمصنف الخلاف في الجواز ولا يلزم منه عدم الملك بالأحياء (تنبيه) صنع المتن يوهم أن عرفات من الحرم وليس مرادا (قول الشارح والثاني يجوز) الظاهر أن محل الخلاف اذا لم يحج الجميع (قول الشارح وجهان) اذا قلنا بالبقاء قالوجه أن يكون من الزوال الى الفجر لا ما يصدق عليه وقوف قاله ابن الرفعة رحمه الله (قول الشارح به) الضمير

(و يجوز احياء موات الحرم) المقيد للملك كما أن معموره يملك بالبيع ونحوه (دون عرفات) فلا يجوز احياءها فيه فلا تملك به (الى الاصح) لتعلق حق الوقوف بها والثاني يجوز فتملك به كغيرها وفي بقاء حق الوقوف على هذا فيما ملك وجهان وهل بقاؤه مع اتساع النافي أو بشرط ضيقه عن الحجيح وجهان (قلت ومزدلفة ومنى كعرفات والله أعلم) أي فلا يجوز احياءهما في الاصح كما عبر به في نصحيح التنبيه وفي الروضة ينبغي أن يكون الحكم فيهما كعرفات لوجود المعنى (ويختلف الأحياء بحسب الفرض) منه (فان أراد مسكنا

(اشتراط) لحصوله (تحويط البقعة) بأجر أولين أو محض الطين أو الواح الخشب والتصبي بحسب العادة (وسقف بعضها) لتهيأ للسكنى (وتطبيق باب) أى نصبه لأنه العادة في ذلك (وفي الباب) أى تطبيقه (وجه) أنه لا يشترط لأنه للحفظ والسكنى لا يتوقف عليه (أو زربية دواب فتحويط) ولا يكفي نصب سقف أو أحجار من غير بناء (لا سقف) لأن العادة فيها عدمه (وفي الباب) أى تطبيقه (الخلاف) في للسكن (أو مزرعة فجمع التراب حولها) لينفصل الهي عن غيره وأعد الضمير عليها باعتبار المال وفي معنى التراب نصب وحجر وشوك ولا حاجة إلى تحويط (ونسوية الأرض) بطم المنخفض وكسح (٩١).

وحرارتها وتلين ترابها فان لم تيسر ذلك الإبقاء يباقي إليها فلا بد منه لتهيأ للزراعة (وترتيب ماء لها) بشق ساقية من نهر أو حفر بئر أو قناة (إن لم يكفها المطر المعتاد) فإن كفاها فلا حاجة إلى ترتيب ماء (لا الزراعة في الأصح) لأنها استيفاء منفعة وهو خارج عن الأحياء والثاني لا بد منها لأن الدار لا تصير بحياة إلا إذا حصل فيها عين مال المحي فكذا المزرعة (أو بستانا فجمع التراب) أى حول الأرض كالزراعة إن لم تجر العادة بالتحويط (والتحويط حيث جرت العادة به) أى نفسه وما تحوط به من بناء أو قصب أو شوك هذا ما في الروضة وأصلها في جمع التراب والتحويط (وتهية ماء) كما سبق في المزرعة (ويشترط الفرس على المذهب) وقيل

لتمييز عما إذا كانت الارتفاق العام وكذا كل ما هو كذلك بخلاف حفرها في أرض مسبلة فلا يختص بها (قوله تحويط البقعة) أى بجدران أربعة أو أكثر أخذنا من اشتراط السقف نعم إن أراد موصفا لزمه أو نصب نحو خيمة لم يحتج فيها بالسقف ولا بناء (قوله لأنه العادة) فلو جرت العادة بعدم نصبه لم يشترط نصبه (فرع) لو حوط بقعة لأجل جعلها مسجدا صارت مسجدا وإن لم تلتفظ بأوليين فيه أو لم يسقف ومثله ممل العبد واعتبر السبكي في للسجدة بالسقف (قوله فتحويط) كما مر (قوله الخلاف في للسكن) والأصح اشتراط نصبه أيضا وذكر الدواب ليس قيداً بل التلاد والتلار كذلك (قوله مزرعة) بتطبيق الرأ والفصح أفصح ويسمى ما يزرع فيها زريعة مخفقا وجمع زرايع كثر يمتد زرايع للأموال التي يتوصل بها إلى غير ما مثلاً (قوله فلا بد منه) أى إن أمكن والألم يحتج البعل على الأصح (قوله وترتيب ماء لها) أو يمنع عنها كإرض البطائح بالعراق لأنها دائماً مملوءة بالماء (قوله في جمع التراب والتحويط) أى في ذكرهما أما الجمع بينهما أو الاقتصار على أحدهما فيراعى فيه العادة وكذا تهية الماء (قوله ويشترط الفرس) ولا بد من فرس قدر يسمى به بستانا عرفاً (قوله ورجعها إلخ) ولم يحمل كلام المصنف عليها بناء على مرجوح فلا اعتراض على الروضة في ترجيحها (قوله الماء) بتسديد اللام وفي نسخة لما عمل هو أولى لشمولها القسمين (قوله لأنه لم يملكه) هو شامل لما لو كان ما عمله لا يكفي لمرض من الأغراض ولما كفى لمرض غير الذي قصد ابتداء وقصد الآن كان قصده للسكنى وعمل ما يكفي للزربية وقصد حيث تنزل عليها زربية والذي اعتمد شيخنا الرملي إيمان عمل بتدبير قصده ما يناسب ما قصد الآن ابتداء أو تكميلاً بملكه والا فلا يملك شيئاً منه ولو عمل بناءه ولو بني غيره على بناءه ملك البقعة والبناء الأول لما لكه فله تقضه وأخذه (قوله وفي المزرعة إلخ) أشار به إلى أن الصواب ما في عبارة النهاج فتأمل (قوله وإن كان ممنوعاً إلخ) يفيد أنه آثم بذلك ما لم يمرض عنه الأول ولا يجوز نقل آثمه خيراذنه (فرع) لو فوض الأحياء إلى غيره صار أحق به كإلى الأنوار (قوله قاله السلطان) وجواباً وكذا الأحاد لأنهم من الأمر بالمعروف قاله ابن حجر

فيه يرجع للأصح من قوله أحياء ومما في الأصح (قول الشارح بحسب العادة) حتى في البلد (قول المتن مزرعة) اسم البئر الذي يبذر فيها زريعة بتخفيف الرأ وجمعه زرايع كثر يمتد زرايع (قول المتن فجمع التراب) حمله الزركشي على إصلاح تراب الأرض وتهية ليرادله لاجمع حولها (قول المتن ويشترط الفرس) أى فرس ما يسمى به بستانا كذا بحثه الزركشي قال فلا يكفي الشجرة والشجرتان في الفضاء الواسع (قول الشارح وفرق الأول إلخ) وأيضاً فالفراس للدوام فالتحق ببناء الدار (قول الشارح ولم يتمه) الضمير فيه يرجع للعمل من قوله في عمل (قول الشارح لأنه لم يملكه) فكان كحق الشفعة قال الزركشي وكذا الحق

لا يشترط كالزراع في المزرعة وفرق الأول بأن اسم المزرعة يقع على الأرض قبل الزرع واسم البستان لا يقع عليها قبل الفرس ومن شرط الزرع في المزرعة شرط الفرس في البستان بطريق الأولى كما قاله الرافعي فهذه طريقة ثانية قاطعة بالاشتراط ورجعها في أصل الروضة (ومن شرع في عمل أحياء ولم يتمه أو أعلم على بقعة بنصب أحجار أو غرز خشب فتحجر) لذلك المحل في المسائل الثلاث (وهو أحق به) من غيره أى مستحق لعدم غيره ما علم فيه (لكن الأصح أنه لا يصح بيعه) لأنه لم يملكه والثاني يصح وكأنه يبيع حق الاختصاص كذا في الروضة كأصلها وفي المهر ليس له أن يبيع هذا الحق (ب) الأصح أنه (لو أحياء آخر ملكه) وإن كان ممنوعاً عن أحيائه والثاني لا يملكه كي لا يبطل حق المتحجر (ولو طالت مدة التحجر) ولم يحى والر جوع في طولها إلى العادة (قاله السلطان أحى أو أترك) أى المحل

(قوله وعبرة الروضة الخ) ذكرها لأنها للراية من عبارة للنهاج (قوله فان استعمل الخ) يفيد أن حقه باق قبل الاستعمال وهو كذلك على التعمد (قوله بعد الاعتذار) اقتضى أنه لو لم يعتذر بطل حقه وكذا لو علم الامام منه الاعراض فيزعه منه حالا ولا يملكه ومثل ذلك القدر الزائد على حاجته أو على قدرته ويراجع وجوبه كما قاله شيخنا في ما يرد (قوله ولا تقدر بثلاثة أيام) لأنها موكولة الى رأى الامام على الاصح (قوله بطل حقه) أى فليس متحجرا فلا يأتى غيره بحياته وكذا ما ذكر آتينا (قوله ولو أقطعه الامام) أى ارفاقا (قوله مستحقا) فليس أقبل التفصيل مرادا (قوله فالحكم كما سبق في التحجير) أى فإذا أحياء غيره ملكه وان كان آتيا وهذا في غير اقطاع التملك والا فيملكه بالاقطاع بشرطه الآتى ومثل ما ذكر الأموال التي جهلت أربابها ارفاقا وتملكا كما مر (قوله قادرا) أى مسلما كما مر (قوله وقدر الخ) فان زاد عليه لم يصح اقطاعه ارفاقا وتملكا ويحرم على الامام ذلك ومقتضى ذلك بطلانه في الجميع ولا تفرق الصفقة لعدم تعيين القدر فيبقى الكل على أصله موافكا لكتفى مقتضى ما بعده في التحجير أنه يختص البطلان بالزائد فقط وحينئذ ينظر في تعيين محله من أى الجهات (قوله أى لا يتحجر) أى يحرم عليه ذلك (قوله قال المتولى الخ) هو التعمد كما ذكره عن الروضة كذا قاله شيخنا تبعا لشيخنا الرملي وقد ينظر فيه بأن القولين متفقان على احياء الزائد لانه على الثانى أولى منه على الأول لعدم صحة التحجير فيه عنده فان كان الاعتماد من حيث صحة التحجير وعدمه فواضح وان لم يكن كلامهم مامشعرا به فتأمل ذلك وراجع (قوله فغيره الخ) محله في اقطاع غير النبي صلى الله عليه وسلم ولوارفاقا كما مر (تنبيه) ما في الموات من نحو غرس وحشيش يملك بملك البقعة تبعا لها لا باحياء ذلك الشجر مثلا (فرع) علم عامر أنه لا يصح اقطاع عامر ولوارفاقا قال شيخنا الرملي وسكوا عن الاقطاعات الواقعة للجند في الاراضى العامرة لاستقلالها ويظهر أنه يملك منفعتها وله ايجارها مالم يزرعها الامام وما يأخذ الجندى منها حلال بطريقه (قوله والاصح) وفي نسخة الاظهر (قوله ان للامام) ولو بنائبه وكذا لولاة النواحي (قوله أن يحصى) بفتح أوله يمنع وبضمه يجعل حصى (قوله نعم) أى موافقى وخارج بالرعى الشرب فليس للامام أن يحصى الماء المعدل شربا ما ذكر وهو بكسر العين وبالذال المهملة المشددة الذي لا تنقطع مادته بكونه تابعا من ثرا وعين (قوله التقيع) بالنون المفتوحة وغلط من جعله بالموحدة وبكسر القاف وسكون التحتية وآخره عين مهملة سمي بذلك لأنه منتقع للماء وهو أشرف الاحماء وأفضلها حماء النبي صلى الله عليه وسلم لحند المسلمين وحماء صاحباه بعده لأنه طيب التربة يغيب الراكب في كتفه وهو صدر وادى العقيق يمانى المدينة الشريفة على أربعة برد منها على الاصح وقيل عشرين فرسخا وقيل عشرين ميلا وطوله يريد وعرضه ميل لأنه صلى الله عليه وسلم صلى في محل منه وأمر رجلا أن ينادى بأعلى صوته ففعل فكان مدى صوته ذلك المقدار

في مقاعد الاسواق والوظائف لأنه ملك أن يتفقد به ولم يملك النفقة اه أقول لكن السبكي حاول الحاق الوظائف بالخلع (فرع) لو وهبه حق التحجير قال الماوردى لا يجوز وقال الداريمى يجوز (قول المتن ولو أقطعه الخ) قد أقطع النبي ﷺ الزبير وأقطع وائل بن حجر أرضا بحضر موت (قول الشارح وأحياء غيره الخ) يستثنى من ذلك ما أقطعه النبي ﷺ (فرع) اقطاع أراضى بيت المال العامرة جائز كما سلف في الاجارة ولا يملكه الملقط وله الايجار على ما سلف لكن قال الزركشى لم تعرضوا لذلك هنا وقولهم لا يجوز الاقطاع الا فى الموات مانع منه ويحتاج هذا الى دليل ثم ساق ما يقتضى من افتاء النووي بأن له الايجار وغير ذلك (قول الشارح لا يصح تحجيره) أى بالسكينة (قول المتن لرعى نعم جزية الخ) وخيل المجاهدين (قول الشارح اذ لم يضر بهم) لكن يقتصر مالو أحوجهم الى الابداد قليلا

وعبرة الروضة كأصلها أو أرفع يدك عنه (فان استعمل) بعد الاعتذار (أمهل مدة قريبة) ليستعد فيها العمارة بقدرها السلطان برأيه ولا تقدر بثلاثة أيام في الاصح فاذا مضت ولم يشتغل بالعمارة بطل حقه (ولو أقطعه الامام مواتا صار أحق بحياته) من غيره أى مستحقا له دون غيره (كالتحجير) واذا طالت المدة بلا احياء أو أحياء غيره فالحكم كما سبق في التحجير ولا يقطع الا قادرا على الاحياء وقدر يقدر عليه) أى على احيائه لأنه ممنوط بالصلحة (وكذا التحجير) أى لا يتحجر الانسان الا ما يقدر على عمارته فان زاد عليه قال المتولى فغيره أن يحصى الزائد وقال غيره لا يصح تحجيره قال في الروضة قول المتولى أقوى (والاصح ان للامام أن يحصى بقعة موات لرعى نعم جزية وصدقو) نعم (ضالة) ونعم انسان (ضعيف عن النجعة) بضم النون أى الابداد في الذهاب لطلب الرعى لأن يمنع الناس من رعيها اذا لم يضر بهم لأنه ﷺ حصى التقيع بالنون لحيل المسلمين رواه ابن حبان

والثاني النع حديث لاهمي
الا لله ورسوله واهل البعاري
(والأظهر ان له نقض حماء
للحاجة) اليه أي عندها
كافي الحرر بأن ظهرت
المصلحة فيه بعد ظهورها
في الحمى والثاني النع كما لو
عين بقعة لمسجد أو مقبرة
(ولا يعنى لنفسه) ولا
حمى لغيره أصلا

(فصل) (منفعة الشارع)
الأصلية (المرور) فيه
(ويجوز الجلوس به
لاستراحة ومعاملة ونحوهما
إذا لم يضيق على المسار ولا
يشترط اذن الامام) في
ذلك لاتفاق الناس عليه
على تلاحق الأعصار من
غير تكبر (وله تظليل
مقدمة) فيه (ببارية) بقشيد
التحتانية (وغيرها) مما
لا يضر بالمارة وهي منسوج
قصب كالخصر (ولو سبق
اليه) أي الى مقعد (اثنان)
وتنازع فيه (أقرع) بينهما
(وقيل يقدم الامام)
أحدهما (برأيه ولو جلس)
بموضع (للعاملة ثم فارقه
تار كالجرقة أو منتقلا الى
غيره بطل حقه) منه (وان
فارقه ليعود لم يبطل) حقه
(الا ان تطول مفارقتة)
بحيث ينقطع معاملته (عنه)
ويألفون غيره) فيبطل
حقه وسواء فارق بغير
سفر أو مرض أم بلا عن

كذا قيل وفيه نظر لأن ذلك يقتضي وقوف جماعة بأطرافه يسمعون الصوت ويقتضي تساوي طوله وعرضه
أو استدارته فتأمل وقد جعلوا موضع صلاته ﷺ فيه مسجدا (قوله لاهمي الا لله ورسوله) وأجيب
بأن المعنى لا يعنى لنفسه الرسول الله ﷺ لأنه من خصائصه وان لم يقع ولو وقع كان للمسلمين لأن
مصلحته مصلحتهم أو بأن المعنى لاهمي الا حمى مثل حمى الله ورسوله من كونه لا عوض فيه ولا غير ذلك فانه
يحرم على الامام أخذ الموضع ممن يرى فيه كالموت ولا يرى موثى نفسه فيه ويمنع الأقوياء من الرعي
أيضا لكن لو وقع منهم رعي فيه لم يضرهم شيئا ولا يضرهم وان علموا على العتد (قوله نقض حماء) وكذا
حمى غيره ولو الخلفاء الراشدين الا حمى رسول الله ﷺ والى استغنى عنه لأنه نص مقدم على الاجتهاد
ولو غرس فيه أو بنى قلع قال السبكي ويكفر من ينقضه للاجماع بهليه كما مر (قوله كما لو عين الخ) وأجيب
بأن نحو المسجد انقلك عن اختصاص الأديين (قوله ولا حمى لغيره أصلا) أي الا لولاة النواحي كما مر
(تنبيه) الحمى مقصور ويجوز مده وجمعه احماء فيهما اهـ

(فصل في بيان أحكام النافع المشتركة) (قوله منفعة الشارع) ومثله حریم الدور وأفتيتها واعتابها
فيجوز المرور منها والجلوس فيها وعليها ولو لنحو بيع ولا يجوز أخذ عوض منهم على ذلك كما مر وان
قلنا بالمعتمدان الحریم مملوك (قوله الأصلية) احتراز عن نحو الجلوس الآتي (قوله ويجوز الجلوس الخ)
سواء في ذلك المسلم والكافر الا في التظليل عند شيخنا زى فيمنع منه الكافر قال السبكي كابن الرفعة
ولا يجوز لأحد من الولاة أو غيرهم أخذ عوض على ذلك ولا أدري بأي وجه يلقى الله من فعل شيئا من ذلك
قال الأذرى ويقال بمثله في الحرم ونحوه مما تقدم ومنه حریم للمسجد لارحبتة وليس لأحد ازعاج جالس
في شيء من ذلك حيث لا ضرر وهو أحق بمجلسه مدة دوامه فيه ولا يجوز ازعاجه مع الضرر وليس
لجالس منع من يبيع مثل بضاعته مثلا ولو بجانبه وله منع من يضيق عليه ولو لكيله أو وزنه أو أخذه أو
اعطائه أو منع رؤيته من يرد معاملته أو منع وصوله اليه ويختص كل بقدر مكانه ومقر امتعته ووقوف من
يعمله كما مر ويجوز للامام اقطاع بعض الشارع لمن يرتفق به حيث لا ضرر (قوله وله) أي المسلم كما تقدم
ويمنع الكافر أيضا من اغتساله في المغاطس المشهورة للمسلمين ولو خارجة عن المسجد الا باذن مكلف وكذا
من قضاء حاجته في سقاية مسجد المسلمين (فرع) وضع السرير حيث جرت العادة به كالخصر وهو
المعروف بالكيب بكسر الكاف كالتظليل المذكور (قوله أقرع بينهما) نعم لو كان أحدهما مسلما قدم بلا
أقرع ولا ينسحب الذي اذا سبق لأجل المسلم (قوله بطل حقه) وان كان قد أقطع له الامام كما مر (قوله ليعود)
أو بلا قصد (قوله لم يبطل حقه) ومنه الأسواق المروقة في كل جمعة أو شهر أو سنة سواء كان في بناء أو لا
ومنه محل الأجران المهودة في القرى (قوله بحيث ينقطع الخ) المراد ما شأنه ذلك أو انقطاعهم بالفعل ولو في
الابتداء ويؤخذ من ذلك أن الكلام فيمن تعود الجلوس فيه مرة بعد أخرى أما في الابتداء فيعتبر قصده

(قول الشارح والثاني النع حديث الخ) والأول يحمله على معنى الأعلى مثل ما فصل النبي ﷺ أقول أو
المراد أن يكون للمصالح لنفسه أي الالجهة الله ورسوله بأن يرد مصالح المسلمين لمصالح نفسه
(فصل منفعة الشارع الخ) (قول المتن لاستراحة ومعاملة الخ) ولو تقدم عهده وخيف دعوى المالك
(قول المتن وغيرها) الأسن ونحوها فان شرط الجواز أن يكون ذلك ينقل معه ولا يجوز إتيانه كبناء
الدكة (قول المتن يقدم الامام) أي كما يفعل في مال بيت المال (قول الشارح أحدهما) لا يقال هذا وجهه قوى
لأن للامام الاقطاع في الشوارع لأننا نقول سبقهما منع تصرف الامام بالاقطاع قاله السبكي

(قوله ونحوها) ومنه من يفتد كل يوم مثلاً في سوق أو في موضع آخر من السوق (تنبه) من فارق ولم يبطل حقه لا يجوز لغيره الجلوس في موضعه والبيع ونحوه مدة غيابه (قوله من السجدة) أو المرسدة (قوله ويقرى) بضم أوله أي يعلم الناس القرآن ولو بنحو القراءات السبع أو بحفظ الألواح ومثله من تعلم منه كما يأتي وخرج بذلك من يقرأ ما يحفظه أو لحفظ ما في كوحه مثلاً أو لقراءة في مصحف وقف أو كتابة سنة أو قراءة نحو سبع فينقطع حقه بفارقه الالتحور وضوءاً واجابة داع ومثله من جلس لذكر نحو ورد أو صلاة على النبي ﷺ ولو في نحو غيباء ولو في نحو ليلة جمعة مع جماعة (قوله ونحوها) كجلوس بين يدي مدرس لكن بشرط أن يفيد أو يستفيدوا فلا جرح له (قوله كالجالس الخ) منه التظليل بنحو بارية فراجعه ومنه علم الحاجة لأذن الامام له حيث جرت العادة به (قوله لصلاة) ومثلهما اعتكاف أن قدر عدة وشمل جلوس الصلاة من لم يكن أهلاً لتلك المحل كعدم صحة استخلافه وهو كذلك والجلوس قبل دخول وقتها وهو كذلك أن عدم انتظار المساعرة لا نحو بطل صبح لا تظلم ظهر وهو ظاهر إلا أن استمر جالسا (قوله ليعود) أو بلا قصد كإمساك (قوله لم يبطل اختصاصه) فيحرم على غيره الجلوس فيه بغير إذنه أو علم رضاه نعم لو أقيمت الصلاة واتصل الصفوف فغيره سد مكانه وإن علم حضوره فيها لأنه لا يجبر الخلل الواقع قبله فإن كان له فيه نحو سجادة دفعا بنحو رجله أو عوداً لا يدخل في ضمانه ومثله فرشها في غير وقت الصلاة أو في مكة خلف المقام أو في الروضة الشريفة ويحرم فرشها في ذلك لما فيه من التحجير والتمنع من الصلاة بل يمنع الجالس خلف المقام من الجلوس فيه لما ذكر وفارق ما هنا بقاء الحق لمن فارق في نحو للقاعد كما مر بأن غرض العامة يختلف فيه بخلاف بقاء المسجد واعتبار فضيلة الصف الأول منوطة بوقوف الامام لا بالبقعة (فرع) يتلبد منع من جلس فيه لحرقه أو معاملة بل يجب أن كان فيها ازدرابه ويحرم حينئذ فعلها فيه وكذا لو كان فيها تضيق على أهله ولو باجتماع الناس عليه كالكتاب بالاجرة ويتلبد منع من يتطرق خلق الفقهاء والقراء توقيرهم (قوله إلى موضع) أي وفي الدخول شرط من يدخله ولا يحتاج إلى إذن الامام أو ناظر (قوله ولم يبطل حقه) أي أن لم تطل غيبته عرفاً أخذنا مما بعده فإن كان لتبرجاجة أو لمساو طالت غيبته بطل حقه (تنبه) شمل كلامه ما لو طالت اقامته في ذلك وهو كذلك إلا أن خالف شرط واقف أو عرفاً أو مدة السفر في محل مسافر أو ترك طلب العلم فيملا لتعلم فيزعج مدرس ترك التدريس في المساجد مثلاً ومتعلم ترك التعلم وصوفي ترك مهياً للتعبير أو ما يقع الآن من بطالة للدرسين في المدارس فيمنع استحقاق معلومها على شيخ لم يدرس ومتعلم لم يحضر إذا حضر وجد للدرس لأن زمن بطالتهم غير معهود فيما سبق في زمن الواقف فيحرم عليهم أخذ المعلوم كله أو بعضه حيث لم يراعوا ما كان في زمن الواقف بأن كان من يترك المال وخرج بقولهم في التعلم إذا حضر المدرس ما إذا لم يحضر المدرس فلا يسقط معلوم التعلم (فروع) لبيوت الأرباط والمدارس ونحوها حكم مقاعد الأسواق فيأمر ولا يباح سكنها إلا لفقهاء مطلقاً أولئك في شرط واقفها ولكل أحد دخول المساجد ونحوها كمن فيه لتحووا كل وشرب ونوم وغير ذلك مما جرت به العادة مما يضيق ولم يقدر ولم يطلب تركه فيها كما مر

(فصل في أحكام الأعيان المستفادة من الأرض) (قوله المدن) من المدن وهو الإقامة ومنه جنات

(قول المتن ولو جلس فيه لصلاة) خرج ما لو أرسل سجدته ففرشت (قول المتن لشراء حاجة) منه تعلم اشتراط العنق قال ابن الرقعة قال بعض علمائنا المدارس التي بنيت في زمن اعتياد فيه بطالة أشهر يستحق المعلوم في زمن البطالة المذكورة بخلاف غير المدارس المذكورة (فرع) سكنى غير المتفقهة في بيوت المدارس أن كان هناك شرط اتباع والافالظاهر منه مقال في الروضة

(فصل المدن الظاهر الخ) (قول المتن كنفط) قال الزركشي هو دهن يكون على وجه الماء في العين

ولو جلس لاستراحة ونحوها
بطل حقه بفارقه (ومن
الف من المسجد موضعا
يفتي فيه ويقرى) القرآن
أو الحديث أو الفقه ونحوها
(كالجالس في شارع لعامة)
ففيه التفصيل السابق (ولو
جلس فيه لصلاة لم يصراً حق
به في غيرها) أي في صلاة
أخرى (فلو فارق) قبلها
(لحاجة ليعود) كتجديد
وضوء واجابة داع (لم يبطل
اختصاصه) به (في تلك الصلاة
في الأصح وإن لم يترك أزاره)
فيه والثاني يبطل لفارقه
كما في صلاة أخرى (ولو سبق
رجل إلى موضع من رباط
مسبل أو فقيه إلى مدرسة
أو صوفي إلى خاتمة لم يزعم)
منه (ولم يبطل حقه) منه
(بخروجه لشراء حاجة
ونحوه) وإن لم يترك متاعه
فيه روى مسلم حديث إذا
فلم أحدكم المن بجلته لم
يرجع إليه فهو أحق به
(فصل) (المدن الظاهر
وهو ما خرج بلا علاج)
وإنما العلاج في تفصيله
(كنفط) بكسر النون
أفصح من فتحها

(و كبريت) بكسر أوله (وقار) وهو الزفت (وموميا) بضم أوله يمد ويقصر وهو شئ يلقى البحر الى الساحل فيجمد ويصير كالقار لا التي تؤخذ من عظام اللوتى فانها نجسة (وبرايم) بكسر أوله حجر يعمل منه القدور (واحجار رحي لا يملك باحياء ولا يثبت فيه اختصاص بتحجر ولا اقطاع) بالرفع أى من السلطان بل هو مشترك بين الناس كالماء الجارى والكلا والخطب ولونى عليه دار المملك البقعة وقيل يملكها به (فان ضاق نيله) أى الحاصل منه (عن اثنين) مثلاً جاء اليه (قدم السابق) اليه (٩٥) (بقدر حاجته) قال الامام يأخذ ما تقتضيه العادة لأمثاله

(فان طلب زيادة فالاصح ازعاجه لأن عكوفه عليه كالتحجر) والثاني يأخذ ما شاء لسبقه (فلو جا ١٠) اليه (مما أقرع) بينهما (فى الاصح) والثاني يقدم الامام من يراه أحوج والثالث ينصب من قسم الحاصل بينهما (والمدن الباطن وهو ما لا يخرج الا بعلاج كذهب وفضة وحديد ونحاس لا يملك بالحفر والعمل فى الاظهر) والثاني يملك بذلك كالموت اذا أحيى وفرق الأول بأن الحي يستغنى عن العمل والنيل مبثوث فى طبقات الأرض يحوج كل يوم الى حفر وعمل على الملك لا بد من قصد التملك وخروج النيل وهو قبل خروجه كالتحجر وعلى عدم الملك هو أحق به لكن اذا طال مقامه فى ازطاجه الخلاف السابق فى الظاهر ولو ازدحم عليه اثنان فليلاوجه السابقة ولا سلطان اقطاعه على الملك وكذا على

عدن وهو فى الاصل اسم للسكان ثم أطلق على ما يستخرج (قوله وهو شئ يلقى البحر) يؤخذ منه أن العنبر كذلك لان الاصح أنه ينبت فى قاع البحر ثم يقذفه للماء بموجه الى البر (قوله وبرايم) جمع رمة بالضم (قوله لا يملك الخ) ولا بقعته ان علمه فان جبهه ملكه وبقعته وكذا الباطن على التعمد فيهما (قوله ولا اقطاع) ولو للارفاق على التعمد (قوله بالرفع) عطفا على اختصاص لا فائدة نفي الاقطاع لا بالجر عطفا على تحجر لاقتضائه نفي الاختصاص به وليس مراداً (قوله بين) الناس أى للسليين والكفار (قوله كالماء) وكذا الملح المائى والجلبى نعم لو حفر بجانب الساحل وساق الماء اليه فاعتقد ملحا جاز احياءه واقطاعه ولو تملكها وكذا الواحتاج الجلبى الى حفر (فرع) من الظاهر ممك البرك وصيد البحر والبر وجواهرها وشجر الأيكة ونمارها فلا يجوز فيها تحجر ولا اختصاص ولا اقطاع ولوارقا ولا أخذ مال أو عوض ممن يأخذ منها شيئاً وقد عمت البلوى بهذا فلا حول ولا قوة الا بالله نعم يملكها تبعاً للبقعة اذا ملكها كالماء (قوله لا يملك البقعة) هو المتعمد كالماء (قوله فان ضاق) بخلاف ما لو اتسع فبأخذ كل من جانب (قوله بقدر حاجته) أى مادام ما كفا فان انصرف فقير ممن سبق أولى (قوله والثاني الخ) نعم ان أضر بغيره أزعج قطعا (قوله معاً) يقينا أو احتمالاً وتنازعا فى الابتداء (قوله أقرع بينهما) نعم ان كان أحدهما مسلماً قدم ولا أقرع (قوله ونحاس) وبرايم وفضة وذهب وقوت وغيرهما من الجواهر (قوله لا يملك) أى مع العلم كما مر (فرع) لقطعة ذهب مثلاً أظهرها السيل مثلاً حكم المدن الظاهر (قوله والسلطان اقطاعه) أى اقطاع ارفاق لا تملك على التعمد ولا يثبت فيه تحجير (قوله ولا يقطع الخ) فان زاد منع منه كما مر فى الاحياء (قوله باطن) ليس قيد او جميع ما ذكره الشارح ينزل على ما تقدم فى حالة العلم وعدمه (قوله البقعة) للراد بها ما حوط عليه لا محل للمدن فقط (قوله كالنيل) وعمارتها واصلاحها من بيت المال وكذا سائر الترع والخجان وسواحل ما ذكر مثلها ويمتنع البناء وغيره فيها كما مر نعم يجوز بناء نحو الرحي فيها حيثئذ لعموم السليين على الاقرب وكذا بناء القناطر عليها (فائدة غريبة) بهذا ذكر الجلال كغيره أن للرصد من بيت المال لحفر خجان اقليم مصر وترعه وعبور ونسوية جسوره مائة وعشرون

(قول المتن وكبريت) هو عين تجرى وتقى فى موضعه فاذا قارقه زال ضوءه (قول الشارح كالماء الجارى الخ) بجامع الظهور والنفع العام لعدم الاحتياج الى مؤنة فى التحصيل (قول المتن قدم السابق) قال ابن الرقعة مادام فى ذلك المجلس فان قام فقير ممن سبق اليه أحق منه (قول الشارح كالتحجر) أى فهو كتحجر الماء العد ويغارق مقاعد الاسواق لشدة الحاجة الى الماد (قول المتن وهو ما لا يخرج الخ) لو أظهر السيل معدن ذهب مثلاً سائر من الظاهر (قول الشارح كالموت اذا أحيى) بجامع أن كلاً يتوقف على العلاج والمؤن (قول الشارح لانه من أجزاء الأرض) أى بخلاف الركاز كذا قاله بعضهم ولكن تقدم فى الزكاة أن الحي يملك الركاز أيضاً (قول الشارح والثاني القطع بالملك) رجحه ابن الرقعة وغيره (قول الشارح وأما البقعة الخ) مقابل قوله فان علم به (قول الشارح أو ظاهر ملكه) القنوى على هذا وسواء كان جارياً أو جامداً

عدمه فى الاظهر ولا يقطع الاقدرا يتأتى للقطع العمل عليه والأخذ منه ويجوز على القولين العمل فيه والأخذ منه بغير اذن الامام فانه متردد بين الظاهر واللوات (ومن أحياء ما تافظهم فيه معدن باطن) لم يملك به (ملكه) لانه من أجزاء الأرض وقد ملكها بالاحياء فان علم به وأخذ عليه فزاد فى ملكه طريقان أحدهما على القولين السابقين والثاني القطع بالملك وأما البقعة الحية فلا تملك بالاحياء وقيل تملك به وتقدم ان للمدن الظاهر لا يملك بالاحياء وفى الحاوى وغيره أن من أحياء أرضاً ما تافظهم فيها بعد الاحياء معدن باطن أو ظاهر ملكه لانه لم يظهر الا بالاحياء (والىاه للباحة من الأودية) كالنيل والفرات (والصيون فى الجبال) وسيل الامطار

(يستوى الناس فيها) بأن يأخذ كل (٩٦) منهم ما يشاء (فإن أراد قوم سقى أرضهم) بفتح الراء بلا ألف (منها فضاقي الماء)

عنهم وبعضهم أعلى (سقى
الأعلى فالأعلى وحبس كل
واحد) منهم (الماء حتى يبلغ
الكعنين) لأنه صلى الله
عليه وسلم قضى بذلك
صححه الحاكم على شرط
الشيخين (فإن كان في
الأرض ارتفاع) من طرف
(وانخفاض) من طرف
(أفرد كل طرف بسقى)
بما هو طريقه قال في
الروضة طريقه أن يسقى
للتخفيض حتى يبلغ
الكعنين ثم يسده ثم يسقى
المرتفع ولو كان الماء في
الجميع سقى من شاء منهم
متى شاء (وما أخذ من هذا
الماء في أثناء ملك على
الصحيح) والثاني لا يملك
لكن آخذه أولى به من
غيره (وخاف بئر بموات
للارتفاع) دون التملك
(أولى بماها حتى يرتحل)
فإذا ارتحل صار كغيره
وقبل ارتحاله ليس له منع
ما فضل عنه عن محتاج إليه
للشرب إذا استقى بدلو
نفسه ولا منع مواشيه وله
منع غيره من سقى الزرع به
(والحفرة للتملك أوفى
ملك يملك) حافرهما (ماءها
في الأصح) لأنه نماء ملكه
كالثمرة والثاني لا يملكه
لحديث الناس شركاء في
فلاة في الماء والكلا والنار
رواه ابن ماجه باسناد جيد

ألف قطاع بالطواري والاعلاق منهم سبعون ألفا لخصوص الصيد والباقي لبقية الاقليم (قوله يستوى
الناس فيها) ولو كفار فلا يثبت فيها تحجر ولا اقطاع ولا ارفاق فيحرم على الامام فعلها جماعة نعم ما وجد تحت
يد أحد ولم يعلم أصله يحكم بملكه لا خيال كونه بوجه صحيح قال الاذري مالهم يكن منجم من موات أونهر
عظيم (قوله ما يشاء) أي ان اتسع وكفى الجميع والاقسم عطشان ولو مسبقا على غيره وآدمي محترم على غيره
وسابق على غيره فإن استوا أقرع لحاجة أنفسهم ثم لحاجة دوابهم ولا تدخل دوابهم في قرعهم نعم قياس
ما مر أنه يقدم للسلم على الكافر ولا اقطاع (قوله الأعلى) أي الأقرب إلى الماء فالأقرب وهذا ان علم تقديم
الأقرب أو جهل الحال فإن علم سبق الأبعد قدم فإن استوا أقرع أو جهل الأسبق وأحيوا معا أقرع وجوبا
والأبعد منع من يريد احياء موات أقرب منه خشية اثبات حق سبقه قاله شيخنا الرملي (قوله وحبس كل
واحد) وإن لزم هلاك زرع غيره (قوله حتى يبلغ الكعنين) للتعبد اعتبار عادة الزرع والأرض والوقت ولو
احتاج بعضهم لسقى ثانيا مكن كما يأتي (قوله في أثناء) ومنه كيزان نحو الدوالي ومنه نحو الأحواض والمصادر
ولا يحرم رده إلى الماء ولا يصير شريكاً به عند جميع الأصحاب وخرج بما ذكره مالو أدخل الماء ملكه من نحو
سيل أونهر فلا يملكه لكن هو أحق به ولغيره السقى منه والأخذ منه بنحو دلو واستعماله نعم إن سد عليه
ملكه إن قصد تملكه وان كثر (قوله للارتفاع) أي ارتفاع نفسه سواء تلفظ بذلك أو لا فإن لم يقصد نفسه
فهو كغيره مطلقا (قوله كغيره) أي ما لم يقصد العود ولم تطل غيبته (قوله والحفورة) أي في الموات (قوله للتملك
أوفى ملك) أي ملكه (قوله يملك حافرهما) والنابعة في الثانية كالحفورة (قوله لحديث الخ) وحمل
على غير المملوك منها وقدم القياس قبله عليه لا اعتضاده بحديث لا يحمل لامرئ من مال أخيه إلا ما كان عن
طيب نفس ففيه جمع بين الدليلين وبذلك علم أن الراد بالنار ما كانت في حطب مباح أو المراد الارتفاع
بضوئها أو بالاضاءة منها إذ ليس لملكها المنع من ذلك نعم له اطفائها ولو بقصد منع غيره ونقل عن شيخنا
الرملي الميل إلى حرمة ذلك وفيه بعد أما أخذ جزء من جرمها فممنوع بغير رضائه لملكه أو مختص بصاحبها
(قوله وسواء ملكه أم لا) أي على الأصح ومقابله ولا يصح رجوعه لمسئلة الارتفاع لأنه يلزم التكرار في
كلام الشارح الآن يقال هذا أعم من ذلك لتقييد الأول بالشرب فتأمل (قوله بذلك ما فضل الخ) يفيد
أنه لا يجوز له طم البئر بعد حفرها في الموات وأنه لا يلزمه بذلك لا استقاء كدلو ورشاً ولا بذل الكلا
مطلقا وأشار إليه بقوله فيما مر إذا استقى بدلو نفسه (قوله عن حاجته) أي الناجزة فيما يخلف والافطلقا

(قول المتن يستوى الناس فيها) أي فلا تملك باقطاع ولا يثبت فيها تحجر وكذا حكم حافتي النهر فلا يجوز
للإمام بيع شيء منها ولا اقطاعه وقد عمت البلوى بالبناء على حافتي النهر كما عمت بالبناء في القرافة مسيلة (قول
الشارح صححه الحاكم) وفي الصحيحين يازير اسقى ثم احبس الماء حتى يبلغ الجدر ثم ارسل إلى جارك قال في البحر
وإذا بلغ الماء إلى الكعنين بلغ أصل الجدر وهو بفتح الجيم وسكون الدال الحائط (قول المتن على الصحيح)
أي كالاخطاب والاحتشاش وخرج بالأناة دخول السيل في ملكه فإنه لا يملكه على الأصح (فرع)
لورد الماء الذي حازه إلى النهر لم يصير شريكاً فيه بالاجماع (قول المتن للارتفاع) أي لا ارتفاع نفسه بخلاف
مالو حفر بلا قصد ارفاق ولا تملك أو بقصد ارتفاع المارة (قول في الماء والكلا الخ) قال الاذري أراد بالماء
ماء السماء وماء العيون التي لا مالك لها وأراد بالكلا مراعى الأرض التي لا مالك لها وأراد بالنار الشجر الذي
يختطبه الناس فيتنفون به وقال غيره النار إذا أضرمت في حطب غير مملوك اه أما المملوك فالجمر نفسه
لا يجوز الأخذ منه بغير إذنه وأما الجرم المضي فالوجه عدم منع من يقتبس منه ضوءا كالاخذ بالجار النير
وأظن ذلك مذكوراً في باب الصلح

(قول)

(وسواء ملكه أم لا لا يلزمه بذل ما فضل عن حاجته لزج ويجب لماشية

وشمل حاجته لنفسه ومواشيه وزرعه فزرعه مقدم على نفس غيره وماشيته نعم يقدم عليه ذو روح محترم
 حالة اضطرار وقال الامام أحمد بوجوب بذل ما فضل مطلقا (قوله لم يجد صاحباه ماء مباحا) هذا القيد يجري
 في مسئلته لارتفاق السابقة ويشترط أيضا كون الماشية ترعى في كلا مباح قريب من الماء وأن لا يجوز
 الفضل في اناء مثلا والا فلا يجب بدله مطلقا واشترط للواردى أيضا أن لا يكون في وصول الماشية الى الماء
 ضرر بزرع أو شجر مثلا غيره والمراد بالبذل المذكور التمكين منه لا الاستقاء له واذا رد الماء من أخذه الى
 البحر لم يكن شريكا فيه كما مر (قوله لا يجوز أخذ غرض) انتهى عن بيع فضل الماء وبذلك فارق بيع
 الطعام المضطر وهو العتمد على مقابله معيار الماء بالكيل والوزن ولا يجوز برى الماشية لكثرة اختلافه
 وكذلك الشرب من السقاهين واعتقر الخطيب الشرب من السقاه لقله غرره (تنبيه) يجوز الشرب
 وسقى الدواب ونحو ذلك من الجداول المملوكة ولو لم يجز عليه والموقوفة ولو على معين لاذن العرف في ذلك
 ما لم يضر بمالكها أو الموقوفة عليه (قوله ماؤها) أي الحاز من نحو نهر مباح لانه يملك بدخولها كما مر
 (قوله قدر الحصص) أي حصصهم من القناة المشتركة فان جهلت فعلى قدر الاراضى ورجح شيخنا الرملى
 اعتبار العادة الطردة والقرينة ولا يتقيد بالكعين ولا بجانبها الأسفل ولا بجانبها الأعلى خلافا لابن الرفعة
 ولو أراد أحدهم السقى ثانيا يمكن منه كما مر قال العلامة العبادى ظاهره ولو بعد شروع غيره في السقى وفيه
 بعد فحرره ولو زاد ما يخص أحد الشركاء على سقى أرضه لم يلزمه بذله لبعيتم بل له التصرف فيه بما شاء فان
 أكرهه غيره عليه رجع بأجرة عمله في الزائد لان الاشتراك بقدر العمل (قوله ولكل منهم الرجوع الخ) وإذا
 رجع بعد أخذنونه وقبل أخذ غيره فعليه أجرة مثل أخذه من النهر وتعين المهايأة في قناة يكثر ماؤها أو يقل
 وليس لأحدهم تصرف القناة بنحو حفر أو غرس بجانبها بغير إذن باقيهم وعمارتهما على قدر الملك وليس لأحدهم
 سوق الماء الى أرض أجنبية لايهاه ثبوت الحق لها ولو وجد لأهل الاراضى نهر تسقى منه ولم يعلم هل هو بحفر
 أو خرق حكم بملكه لهم باليد ولو وجد لهم ساقية لا شرب لها من غيره حكم بشرها منه عملا بالظاهر

﴿ كتاب الوقف ﴾

هو لغة الحبس من وقف كذا حبسه وأوقف لغريدته عليها العامة عكس حبس وأحبس وجمعة وقوف
 وأوقف وشتر عا حبس مال يمكن الاتقاء به مع بقاء عينه على مصرف مباح ولا حاجة لمازاده بعضهم فيه
 وعدل عنه الشارع الى ما ذكره لسلامته مما اتقد عليه (قوله شرط الواقف) الذي هو أحد أركان الاربعة

(قول الشارع لحرمة الروح) ولحديث لا تمنعوا فضل الماء لتمنعوا به الكلا أي رعى الكلا وانما خالف اليها
 الزرع لحرمة الروح ولانه ليس في منعه منه منعه من الكلا المشترك وهذا الحديث الشريف هو المخصص لما
 عمنك به الامام من عموم النهى عن بذل فضل الماء (فرع) الشرب وسقى الدواب من الجداول
 المملوكة جائز اقامة للاذن العرفى مقام اللفظى نعم لو كانت لتيتم ونحوه أتجه لمنع (قول المتن مهايأة)
 جعله الزر كشي حالا من المبتدا الذي هو القسمة على مذهب سيبويه أقول له مندوحة عن ذلك بأن يجعل
 حالا من فاعل الظرف

﴿ كتاب الوقف ﴾

مصدر وقف وأوقف لغة تيم وهو عكس حبس فان التصحيح أحبس قال الراغب ومعناه لغة المنع من الحركة
 اه وشتر عا حبس مال يمكن الاتقاء به مع بقاء عينه بقطع التصرف في رقبته على مصرف مباح (قول المتن
 وأهلية التبرع) هو ممن عما قبله (فرع) أفتى ابن أبى عسرون والنووى وغيرهما بصحة وقف
 الامام من بيت المال لان له تملكه وكما فعل عمر رضى الله عنه في أرض سواد العراق وقال السبكي لا أفتى
 ولا يمنعه ولا أعتقه

لم يجد صاحبها ماء مباحا
 (على الصحيح) لحرمة
 الروح والثاني لا يجب كالماء
 المحرز في اناء وعلى الاول
 لا يجوز أخذ غرض عنه
 على الصحيح للنهى عن بيع
 فضل الماء رواء مسلم من
 حديث جابر والثاني يجوز
 كما يطعم المضطر بالعوض
 (والقناة المشتركة) بين
 ملاكها (يقسم ماؤها
 بنصب خشبة في عرض
 النهر فيها ثقب متساوية
 أو متفاوتة على قدر
 الحصص) ويجوز أن
 تكون متساوية مع تفاوت
 الحصص بأن يأخذ صاحب
 الثلث مثلاً ثقبه والآخر
 ثقبين ويسوق كل واحد
 نصيبه الى أرضه (ولهم
 القسمة مهايأة) كأن يسقى
 كل واحد منهم يوما أو
 بعضهم يوما وبعضهم أكثر
 بحسب حصته ولكل منهم
 الرجوع عن المهايأة متى شاء
 ﴿ كتاب الوقف ﴾
 هو كقوله وقفت دارى
 على الفقراء فيتحقق
 بواقف وموقوف وموقوف
 عليه وصيغة وآتى بالاربعة
 مع ما يشترط فيها على هذا
 الترتيب فقال (شرط
 الواقف صحة عبارته وأهلية
 التبرع) أي

وباقية الوقوف عليه والوقوف والصيغة وهو يشمل الاعمي والامام من بيت المال على معين ولوعلى
 اولاده أو جهة على العتمة ويشمل الكافر ولوعلى مسجد لان الوقف ليس قرينة محضة وبذلك فارق عدم
 صحة تفرده ولو وقف على اولاده الامن يسلم منهم فقال شيخنا الرمي لم يصح الوقف وقال السبكي يصح ويلتزم
 الشرط للذكور ويشمل للبعض عاملا كما يحضه الحر لانه اهل تبرع فيه وعدم صحة عتقه في بعض الصور
 لنقصه عن اهلية الولاء (قوله فلا يصح وقف الصبي والمجنون والسفيه) ولو بمباشرة اوليائهم ولا بحجور الفليس
 (قوله والمسكاتب) ولو باذن سيده (قوله دوام الانتفاع) أي بحسبه كما يأتي قال شيخنا بحيث يبقى مدة يصح
 الاستئجار فيها بأن يقابل بأجرة وفيه بحث فراجع (قوله بالرفع يعني الخ) فيبدأ به مطوف على مبتدأ
 مخذوف مع خبره العلم بهما أي ما يدوم نفعه يصح وقفه لا مطعوم ولا يصح رفعه عطفًا على دوام وهو ظاهر
 ولا جره عطفًا على انتفاع لعدم صحة تسليط الدوام عليه ولا على مجرور مخذوف أي يصح وقف ما يدوم
 لا مطعوم للزوم عمل الجار مخذوفًا في غير ان وأن الشدة والمصرية (قوله لسرعة فساد) فيبدأ بالكلام
 فيما ليس مزروعًا ولا فيصح سواء ما تؤخذ ثمرة مرة أخرى أو جزئه كذلك والمراد به كل ذي ربح طيب
 وكذا يصح وقف ما يدوم شمه نحو مسك وعفرا لا نحو عود (قوله وفي ضمن الخ) أي حصول الانتفاع لازم
 من دوامه ولو ما لا يخرج ما لا تنفع فيه أبدا كزمن لا يرجي رؤه وما وصي به أو بمنفعته أبدا فلا يصح
 وقفهما نعم لو برأ الزمن للذكور فالوجه تبين صحة وقفه فراجع ويشترط كون النفع مباحا أي غير محرم
 ولا مكروه فلا يصح وقف آلهة ولو لا دراهم غير معرأة وكونه مقصودا فلا يصح وقف دراهم معرأة للزينة
 سواء نقشها أو ما يحصل منها بنحو تجارة لان الزينة غير مقصودة وغيرها لا دوام له وفارق صحة اعارتها
 للزينة لعدم اعتبار الدوام فيها واعتمد شيخنا صحة وقفها تصاع حليا (قوله ويصح وقف عقار)
 بالمعنى المقابل للنقول فيشمل الارض والبناء والقرس ويشمل للتوجير مدة وغير التوجير ويشمل
 وقف المسجد وغيره والوصي بمنفعته أو بعينه مدته وإذا وقف للتوجير مسجدا وانفسخت الاجارة في أثناء
 المدّة رجعت المنفعة في بقيتها للواقف فلا يجارها وفارق نظيره في عتق عبد مؤجر حيث يملك منفعة نفسه
 بأنه من أهل الملك أصالة كما مر في محله (قوله ومنقول) أي غير مسجدا فان ثبته بنحو تسليمه ان كان
 محله يجوز الانتفاع به وقال شيخنا يختص بمنفعته بنحو احيائه أو وصيته لا بنحو مسجدا وشارع فلا يصح وفيه
 نظر ولا يضر نقله بذلك وحيث يصح الاعتكاف عليه ولو في هوائه لا تحته وكذا يحرم السكن من الجنب
 فوقه لا تحته ولا يحرم عليه حمله كذا قال بعض مشايخنا فراجع لان فيه نظرا لانه مع هواء المسجد وان لم
 يكن عليه والوجه الحرمة فيهما والا قرب صحة الاعتكاف تحته ولو لحمله حيث كان داخلًا في هوائه ولا يضر
 تجديد هواء وزواله كما مر في بلاط مسجداً خدمته وشمل ما ذكر للوصي به مدة وغير الوصي كما مر والتوجير
 كذلك وللنصب وان عجز عن تخليصه والدبر ومطلق العتق بصفة وان عتق بطل الوقف كذا قاله شيخنا
 تبع الشرح شيخنا وفيه نظر ادا الوقف كالباع وهو لا يبطل بوجود الصفة أو الموت بعده فان حصل عتقهما
 على فرض وجوده على معنى اذا قلنا بعتقهما الخ وعبارة شرح شيخنا تشرونا نصح به لمن تأملها وهو
 مرجوح أو على معين تبين عتقهما قبل الوقف بوجود الصفة أو الموت قبله وهو واضح فراجع ويدل لهذا

فلا يصح وقف الصبي
 والمجنون والسفيه والمسكاتب
 (و) شرط (الموقوف دوام
 الانتفاع به لا مطعوم)
 بالرفع يعني فلا يصح
 وقفه لان منفعته في
 استهلاكه (وريجان) فلا
 يصح وقفه لسرعة فساد
 وفي ضمن دوام الانتفاع
 حصوله لكن لا يشترط
 حصوله في الحال بل يجوز
 وقف العبد والجحش
 الصغيرين والزمن الذي
 يرجي زوال زمامته (ويصح
 وقف عقار) بالاجماع
 (ومنقول) لاتفاق
 المسلمين على وقف الحصر

(قول المتن دوام الانتفاع) يرد عليه الدبر والعلق عتقه بصفة فانه يصح وقفه ويبطل عند وجود الصفة ثم قضية
 عبارته صحة وقف غير المرتضى وهو كذلك على الاصح في الروضة وقضيته صحة وقف الاعمي ولم يذكره ثم اذا
 وقف غير المرتضى فلا خيار له عند الزوارة (قول الشارح لاتفاق المسلمين) اجتدل أيضا بحديث وأما خالده فقد
 احتبس أدراعه وأعتاده في سبيل الله تعالى والاعتاد ما يده الرجل من مركوب وسلاح وروى وأعتده

والتقديرات والزلا في كل عصر ومن المتقول العبد والواب (ومشاع) وقف عمر رضى الله عنه مائة سهم من خير مشاعرواه الشافعي
والمشاع صدق بالمتقول كنصف عبد ولا يسرى وقفه الى النصف الآخر (٩٩) (لا عبد وثوب في الذمة) أى

لا يصح وقفها لعدم
تعيين مافى الذمة وهذا
كالمتقنى من المتقول فى
بعض أحواله (ولا) يصح
(وقف حر نفسه) لأنه
لا يملك رقبته (وكذا
مستولدة وكتب معلوم واحد
عبدية فى الاصح) لأن
المستولدة آيلة الى العتق
فكانها عتيقة والكتب
غير مملوك واحد العبدية
مبهم ومقابل الاصح فيه
يقبس الوقف على العتق
وقيامه يقبس وقفه على
اجارته (فرع) ممالك المنفعة
دون الرقبة كالمتأجر
والموصى له بالمنفعة لا يصح
وقفه اياها (ولو وقف بناء
أو غراس فى أرض مستأجرة
للمأفلاصح جواره) والثانى
المنع اذ لمالك الأرض
قلعها فلا بدوم الانتفاع
بهما قلنا يكفى دوامه الى
القلع بعد مدة الاجارة
فان قلع البناء وبقي
منتفعابه فهو وقف كما كان
وان لم يبق فيصير ملكا
للموقوف عليه أو يرجع
الى الواقف وجهاً ويقاس
بالبناء فى ذلك الفراس
(فان وقف على معين
واحداً وجمع اشترط امكان

تسيير معتقدون أن يقول اذا وجدت الصفة أو اللوت مثلاً (قوله والزلا) نوع من البسط (قوله ومن
للمتقول الخ) خص ذلك بالذكر لأن النصف ذكره فيما يدو يشير اليه الشارح (قوله ومشاع) ولو مسجداً
وتجيب قسمة ويكون مستقنى من علم محققه الوقف للطلق للضرورة وقبل القسمة حكم المسجد فى
حرمة الكتب المحجب والمخاض وفى تدب التحية لأنه اكرام ولا يصح فيه الاعتكاف ولا يجوز التباعد
فيه على ثمانية ذراع بين الصلوتين (قوله وقف عمر رضى الله عنه) وهو أول وقف وقف فى الاسلام (قوله
ولا يسرى الخ) وفارق العتق لعدم من يسرى عليها (قوله لا عبد وثوب فى الذمة) فلا يصح وقفه فيها
ولا حمل لكن اذا وقفت أمه تبعها (قوله وكذا مستولدة) ومكاتب كتابة صحبة بخلاف الفاسدة (قوله
آيلة الى العتق) أى لزوماً فلا يرد نحو للدبر كما مر (قوله على اجارة) هو مبني على مرجوح فى الكتب
(قوله لا يصح وقفه اياها) لأن الوقف يستدعى أصلاً تستحق منفعة على التوام (قوله ولو وقف بناء)
ولو مسجداً كما يعلم مما مر (قوله فى أرض مستأجرة) ولو اجارة فاسدة ومنها أرض محتكرة لبنى فيها غير
ما كانت عليه ولا تصح اجارتها لذلك ويصح فى اللطارة بخلاف التصوبة ومنها سواحل الانهار فلا يصح
وقف ما فيها ومنها لى أو غرس بعد فراغ مدة الاجارة لأنه الآن يبرحق فلا يصح أيضاً (قوله قلنا يكفى الخ)
ربما يوهم تقييد وقفه بمدة الاجارة وليس كذلك بل يستمر بعدها كما يعلم مما مر (قوله منتفعابه)
أى من الوجه الذى كان ينتفع به قبل القلع (قوله وجهان) أهمهما الأول ومحلها اذا كان لا ينتفع به أصلاً
فان أمكن بيعه يبيع وجوباً واشترى شقص أو بضم مكانه وهذا ما جمع به شيخنا الرملى بين التناقض فى
كلامهم ويفعل بأرض نقصه كذلك (تنبيه) يصح وقف للفقولات فى الأرض للتصوبة بخلاف للسبكي
وابن الرفعة كالحزائن الموضوعة فى الساجد ولو يبرحق لا يمكن الانتفاع بها خارج الأرض للذكورة
وبذلك قارفت البناء ونحوه كما مر (قوله أهلاً لملك) أى لملك ما يوقف عليه فلا يصح وقف مصحف
أو عبد مسلم على كافر وهذا يقتضى أنه يصح وقف أصله أو فرعه السلم عليه لأنه يملكه وقد يتوقف فيه
والفرق ظاهر (قوله على جنين) أى استقلالاً أو تبعاً كولد يوحمل زوجتى نعم يدخل فى الوقف على
النرية والنسل والعقب الاعلى الاولاد لأنه لا يسمى ولداً قبل انفصاله (قوله ولا على العبد لنفسه) والمراد به
رفيق غيره وأما رقيقه فلا يصح مطلقاً ولو مكاتباً وأم ولد نعم يصح مكاتب غيره ثم ان عجز نفسه فنقطع
الاول أو قيد بمدة الكتابة كقوله مكاتب فلان أو مدة كتابته فنقطع الآخر والاستمر له ويعتبر فى الوقف
على البعض ذوات النوبة فى الهياكل والاوزع فلان قصد الواقف شيئاً عمل بقصد هو يصح وقف بعضه الرقيق على
(قول المتن فى الذمة) أى سواء ذمة نفسه وذمة غيره كعبد مسلم فيه (فرع) يصح عتق الحمل ولا يصح وقفه
(قول الشارح لعدم تعيين الخ) فكان كعتقه (قول الشارح ولا يصح وقف حر) أى ولو قلنا ملك للموقوف
لواقف ومن ثم تعلم أن الشخص اذا ملك المنافع فقط لا يصح وقفها وذلك لأن المنفعة فرع الرقبة فهي تابعة لها
فلا يقال هلا يصح نقل منافعها كما يجرها (قول الشارح يقبس الخ) فرق الأول بأن العتق أقوى دليل
السراية والتعلق (قول الشارح يقبس وقفه الخ) فدلى هذا اذا عتقت المستولدة بموت السيد بطل الوقف
(قول الشارح لا يصح وقفه الخ) لأنها فرع الرقبة (قول المتن ولا على العبد) يصح الوقف على مكاتب الغير
عند الماوردى والمتولى وكذا على البعض أى على النصف الحر ولو وقف مالك نصفه نصف الرقيق على
النصف الآخر صح أيضاً كما يحسنه الزركشى (قول المتن فهو وقف الخ) وبشرط قبول العبد

تمليكاً بأن يكون موجوداً حال الوقف فى الخارج أهلاً لملك (فلا يصح على جنين ولا على العبد لنفسه) فلو أطلق الواقف عليه فهو وقف
على سيده) أى يحمل على ذلك

ليصح (ولو أطلق الوقف على
 بهيمة لنا وقيل هو وقف
 على مالها) كفاي الوقف
 على العبد و فرق الأول
 بأنها ليست أهلا للملك
 بحال بخلاف العبد فإنه
 أهل له بتملك سيده في
 قول ولو وقف على علفها
 ففيه الخلاف (و يصح)
 الوقف (على ذمي) من مسلم
 أو ذمي (لا) على (مرتد
 و حر في نفسه) أي الواقف
 (في الأصح) في الثلاث لأن
 للرتد والحربي لا دوام لها
 والوقف صدقة دائمة وهو
 تملك منفعة فتمليكها
 نفسه تحصيل للحاصل
 ومقابل الأصح في المرتد
 والحربي يقيسهما على الذمي
 وفي النفس يقول استحقاق
 الشيء وقفا غير استحقاقه
 ملكا ومن الوقف على
 نفسه أن يشترط أن يأكل
 من ثماره أو يتنفع به ففيه
 الخلاف (فرع) لو قال
 لرجلين وقف هذا على
 أحدهما يصح وفيه احتمال
 للشيخ أبي محمد تفرع على
 أنه لا يشترط القبول (وان
 وقف على جهة معصية
 كعمارة الكنائس فباطل)
 لأنه إغارة على المعصية (أو
 جهة قريبة) كالفقراء
 والعلماء والمساجد والمدارس
 صح جزما (أو جهة لا تظهر

بعضه الحرو وكذا الوصية له به (قوله ليصح) ويقبل العبد وان منه سيده (قوله ليست أهلا للملك بحال)
 ومنه يعلم عدم صحة الوقف على الميت وعلى الدار ولو على عمارتها إلا أن قال على طارقيها أو كانت وقفا (قوله
 ففيه الخلاف) ولكن الأصح على هذا الصحة وعاله في النهج بأنه وقف على مالها ومقتضاه أنه
 وان مات الدابة أو باعها وأنه بموته يكون منقطع الآخر وأنه لا يتعين صرفه في علفها فراجع مافي الوصية
 فان قصد مالها صحت قطعاً أو نفسها بطل قطعاً (تنبيه) غل ما ذكر في الوقف على معين والا كالوقف
 على الأرقاء للموقوفين على خدمة نحو الكعبة أو على الدواب في سبيل الله أو على حمام مكة فصحيح وان
 قلنا بالأصح من عدم صحة الوقف على الوجوش والطيور المباحة (قوله ويصح على الذمي) ويبطل بمحاربه
 فيصير منقطع الوسط أو الآخر نعم ان قيد بوصف تظهر فيه المعصية كأن كان خادم كنيسة لا تعبد بطل وان
 لم يعلم به كما هو ظاهر وسواء ذكر اسمه مع وصفه أو لا قاله شيخنا والمعاهد والؤمن كالأدنى فيما ذكر وينقطع
 بعودهما إلى دار الحرب وللراديهم الجنس فيصح على الذميين والمعاهد واليهود والنصراني وقطاع
 الطريق لا على من تهود أو تنصر أو قطع الطريق كذا قالوا ويظهر أن يقال ان كان المراد في القسم الأول
 بالقطاع أو الذميين منهم كذلك في وقت وقفة وأنه يستمر لهم اذا تابوا أو أسلموا فواضح وان كان المراد ماداموا
 كذلك أو كل من اتصف بذلك فهو من القسم الثاني فلا يصح على الوجه الوجهيه فراجع (قوله
 لا على مرتد وحر في) هما الجنس أيضا وسواء ذكر اسمه مع وصفه أو لا (قوله لا دوام لهما) أي
 مع كفرهما فلا يرد صحته على الزاني المحسن (قوله وفي النفس الخ) وعلى هذا جماعة أجلة من الأصحاب
 كابن مريج وابن الصباغ وأكثر مشايخ خراسان وجوز الروياني الافتاء به ومع ذلك هو غير معتمد في
 المذهب (قوله أن يأكل من ثماره) أو يقضي منه دينه أو يشرب منه أو استعماله من ماء بئر وقفها
 (قوله أو يتنفع به) كطالعه في الكتاب أو طبخه في القدر نعم يصح بشرط أن يحج عنه منه أو يذبح
 عنه منه أو يسرج له في مسجده أو أن يشترط النظر لنفسه بمقابل قدر أجره مثله فأقل أو أن يتنفع به
 اذا اتصف بوصف من وقفه عليهم كالفقراء أو أن يصف الموقوف عليه بوصف لا يوجد في غيره كآفته أو لاد
 أبيه مثلا وهذا من حيل الوقف على النفس وليس من الوقف على النفس قول عثمان رضي الله عنه
 لما وقف بئر رومة دلوى فيها كدلاء المسلمين لأنهم من الأخبار بأن للواقف الاتناغ بوقفه العام كغيره كما
 تقدم (قوله كعمارة الكنائس) أي التي للتعبد فان كانت لزول المارة ولو من غير المسلمين صح فان شرك
 بينهما بطل ولا يصح الوقف على كتابة التوراة مثلا ولا يصح وقف دار على فقراء أهل الذمة لأنها نصير
 كالكنيسة فان ضم اليهم مسلما صح قاله شيخنا وفيه بحث بما مر قبله (قوله كالفقراء) المراد بهم مافي
 الزكاة الا المكتسب لا يكتسب فهو هنامهم وكالوقف على المسلمين فيصح (قوله والعلماء) وهم علماء الشرع
 (قول المتن وقيل الخ) منه يؤخذ أن الوقف على الطيور الغير المأوكة لا يصح جزما (قول الشارح لا على مرتد)
 لو قال وقفت على المرتدين أو الحريين بطل قطعاً (قول المتن ونفسه) لو كانت المنافع مباحة كأن يقف
 مكانا مسجدا أو عمرا فلا يضر التصريح بنفسه مع الناس بخلاف وقف البستان ونحوه فإنه يبطل عند التصريح
 وان كان يدخل عند الإطلاق بطريق التبعية فيالو وقف على الفقراء ثم اتصف بالفقر (قول الشارح وفي
 النفس الخ) عليه جلة من الأصحاب كابن مريج وابن الصباغ وأكثر مشايخ خراسان وقال الروياني
 يجوز أن يقتري به (فرع) لو قال وقفت على فلان ثم على نفسي ثم على الفقراء فالحكم كذلك أي فيكون
 منقطع الوسط (قول المتن أوجه) لو قال وقفت على جميع الناس قال الماوردي والروياني لا يصح لعدم إمكان
 التعميم بخلاف الفقراء والمساكين لأن عرف الشرع فيهم لا يوجب الاستيعاب لكن استثنى منه الزركشي

فيها القربة كالأغنياء صح في الأصح) نظرا إلى أن الوقف تملك والتاني ينظر إلى أنه قربة ولا قربة في الأغنياء (ولا يصح الابلغظ) كغيره من التملك (وصريحه وقف كذا) على كذا (أو أرض موقوفة عليه والتسبيل (١٠١) والتحسيس صريحان) أيضا (على

الصحيح) والثاني هما كنيان لا تنهما لم يشتهرا اشتها الوقف والثالث التسبيل فقط كناية لأنه من السبيل وهو منهم (ولو قال تصدقت وكذا صدقة محرمة أو موقوفة أو لا تباع ولا تهب فصرح في الأصح) لذكر التحريم أو الوقف أو حكمه والثاني هو كناية لاحتماله التملك المحض (وقوله تصدقت فقط ليس بصرح ان نوى) يعني فلا يحصل به الوقف وان نواه (الآن يضيف إلى جهة عامة) كالفقراء (وينوى) الوقف فيحصل بذلك فيكون كناية فيه بخلاف المضاف إلى معين واحد أو أكثر فانه صريح في التملك المحض فلا ينصرف إلى الوقف بنيت فلا يكون كناية فيه فقوله ليس بصرح لا مفهوم له (والأصح أن قوله حرمة) أي للمساكين (أو أبدله ليس بصرح) لأنه لا يستعمل مستقلا وإنما يؤكد به كاتقدم والثاني هو صريح لا فادنه الغرض كالتحسيس (و) الأصح (أن قوله جعلت

كالوصية (قوله كالأغنياء) المقابله للفقراء فيما روي قبل دعوى الفقير من لم يعرف له مال ولا تقبل دعوى الغني الابينة (قوله الابلغظ) نعم قد مر أنه تكفي النية في البئر والمسجد في الموات ومثله من يأخذ من الناس أموالا لبنى بها نحو مدرسة أو رباط أو بئر أو مسجد أو آلات بناء ذلك فهي لا يزول ملك ملاكها عنها إلا بوضعها في محلها من البناء مع قصد تحويل المسجد أو بقوله هي للمسجد ونحوه مع قبول ناظره وقبضها والافهى عارية لكن قد مر في باب القصب عن الماوردي ما يصرح بزوال ملك مالكها بوضعها في البناء من غير احتياج إلى ما ذكره فراجع فانه الوجه الوجه (قوله تصدقت الخ) يفيد أن الوقف من الصدقة فيحرم على الأنبياء حرمة الصدقة عليهم فراضا وتغلا (قوله ولا تهب) الواو بمعنى أو (قوله وان نواه) فهو ليس كناية أيضا وهذا في الظاهر وأما في الباطن فيصير وقفا (قوله فانه صريح في التملك المحض) خرج بقوله المحض العامة فانها وان قبلت التملك كما في الوصية للفقراء فهو غير محض كما لا يخفى (قوله جعلت البقعة مسجدا الخ) فلو قال جعلتها للصلاة فيها أو للاعتكاف أو للتجعة صارت وقفا ولا يثبت لها حكم المسجدية إلا بلفظها كذا قاله شيخنا الرملي والوجه الوجه إلا كنفاء في المسجد يجعله للاعتكاف أو التجعة لتوقفها عليه فراجع (قوله على معين) وهو ماعدا الجهة واحدا كان أو متعددا كبنى زيدان انحصروا (قوله يشترط فيه قبوله) هو المعتبر منه ولد الواقف كوقفت على ولدي فلان نعم لو وقف في مرض موته على ورثته الخازن ثلث ماله بقدر حصصهم أو على أحد ورثته عينا قدر ثلث ماله نفذت عليهم ولا يرتد بردهم فيهما فان زاد على الثلث توقف على اجازتهم كالوصية (قوله فليكن متعلا) أي من البطن الأول ولا يشترط قبول من بعده لتأخره ضرورة فلم يعتبر وجوده منه على العتد (قوله بطل حقه) أي اراد فان كان واحدا بطل الوقف أو متعددا وردا لكل فكذلك أو رد بعضهم استحق غيره الجميع ويبطل براد البطن الأول لا براد من بعده ويبطل حقه فهو ما منقطع الوسط ان كان بعده بطن آخر مثلا ولا ينقطع الآخر ولو عاد اراد وقبل لم يعد إليه (قوله على جهة عامة) وهي ماعد المعين كما مر وان انحصرت ومنها الوقف على سبيل البراء والخير والثواب

بمثال القناطر والرباط قال فلا ينبغي أن يضر التعميم فيها (قول المتن كالأغنياء) لو ضم معهم غيرهم صح جزما كما بحث ابن الرفعة (فرع) الغني هنا من تحرم عليه الصدقة (قول المتن ولا يصح الابلغظ) أي ولو كان بناء مسجد بخلاف مالواحيام أو تانية المسجد أو المقبرة أو البئر أو الرباط أو المدرسة وما أشبه ذلك كما به عليه الزركشي رحمه الله ويزول ملكه عن الآلة بعد استقرارها في مواضعها (قول المتن صريحان) أي لا يشتهرهما في ذلك (قول الشارح والثالث) استدله بحديث حبس الأصل وسبيل الثمرة فلم يستعمل التسبيل في الأصل (قول المتن أو موقوفة) قيل ذكرها تحريف اذ كيف يكون أرض موقوفة صريحاً بقطعاً وتصدت بكذا صدقة موقوفة صريحاً على الأصح (قول الشارح لاحتماله التملك) أي وتكون هذه الصفات مؤكدة (قول الشارح فلا ينصرف إلى الوقف) الذي في الزركشي أن محل ذلك في الظاهر وأما في الباطن فانه يؤاخذ به (قول الشارح أي للمساكين) مثله عليهم لكن ينبغي فيه أن يكون كناية قطعاً ولو قال حرمة وأبدنه معافو كناية فيما يظهر (قول الشارح يشترط فيه قبوله) قال الزركشي لو قال على ولده فلان ومن يحدث له من الأولاد قال بعضهم فهو في حكم الجهة فيما يظهر وليس كالوقف على معدوم وموجود كي يصح في النصف فقط وخرجه الزركشي عند الرد على منقطع الابتداء (قول الشارح والثاني ينظر الخ) كالعتق (قول المتن شرطنا القبول أم لا) لأنه ان شرط فكالوصية ولا فكالوكالة (فرع) وقف على ابنه دارا

البقعة مسجد اتصير به مسجدا) والثاني لا يصير به مسجدا لأنه ليس فيه شيء من ألفاظ الوقف وأجيب بأنه قائم مقامه لاشعاره بالمقصود واشتهاره فيه (و) الأصح (ان الوقف على معين يشترط) فيه (قبوله) نظرا إلى أنه تملك فليكن متصلا بالايجاب كالحبة والثاني ينظر إلى أنه قربة (ولو رد بطل حقه) منه (شرطنا القبول أم لا) أما الوقف على جهة عامة كالفقراء أو على المسجد والرباط

فلا يشترط فيه القبول جزماً (ولو) (١٠٣) قال وقفت هذا سنة فباطل) لأن شأن الوقف التأيد (ولو قال وقفت على أولادي

أو على زيد ثم نسله ولم يزد
فالأظهر صحة الوقف)
ويسمى منقطع الآخر
والثاني بطلانه لا تقطاعه
والثالث أن كان للموقوف
حيواناً صح الوقف إذ
مصيب الحيوان إلى الهلاك
فقد يهلك قبل الموقوف
عليه بخلاف العقار (فلذا
انقراض المذكور)
بناء على الصحة (فالأظهر
أنه يبقى وقفاً) والثاني يعود
ملكاً للواقف أو ورثته
إن مات (و) الأظهر على
الأول (أن مصرفه أقرب
الناس إلى الواقف يوم
انقراض المذكور) لما
فيه من صلة الرحم ويختص
بفقراء قرابة الرحم فيقدم
ابن البنت على ابن العم
والثاني مصرفه المساكين
والثالث المصالح العامة
مصارف خمس الخمس (ولو)
كان الوقف منقطع الأول
كوقفته على من سيولد لي
ثم الفقراء (فالمذهب
بطلانه) لا تقطاع أوله
والطريق الثاني فيه قولان
أحدهما الصحة ويصرف
في الصورة المذكورة في
الحال إلى أقرب الناس إلى
الواقف على ما تقدم بيانه
وقيل إلى المذكورين بعد
الأول ومن صورته وقفت

ويصرف لأقرباء الواقف ثم لأهل الزكاة ثم للعاملين والولادة وعلى سبيل الله ويصرف للزكاة الذين هم
أهل الزكاة فإن جمع هذا مع ما عداه صرفته لأقربائه وتلك للزكاة وتلك لباقي أهل الزكاة غير العاملين
والولادة ومنها الوقف على كفاية اللواتي أو تجهيزهم أو للتسليم لهم أو الخفارين لهم قال ابن الرضا ولا
يصرف إلا لمن يجب ذلك في ماله وكذا مال من يجب عليه تقفته فراجع ومنها الوقف على الأواني لمن تنكسر
منه وعلى الفقهاء وهم من حصل من علم الفقه ما يهتدى به إلى باقيه وإن قل وعلى المتفهمين وهم المستغنون
بالفقه ولو للتدوين وعلى الصوفية وهم المستغنون بالعبادة للمرضون عن الدنيا وإن كان لهم قدرة على
الكسب أو على الاكتساب بحرفة أو لم يكن لهم حرفة ولا فهم أهلية تدريس أو وعظ ونحو ذلك (قوله فلا
يشترط) هو المعتمد (قوله سنة) أي مثلاً نعم إن قال ألف سنة أو بقاها الدنيا صح لأن مقصوده التأيد وكذا
إن قال جعلته مسجداً سنة فيصح ويقوِّد كراثة سنة ويكون مؤبداً (قوله فباطل) نعم إن عقبه بمصرف
عام كوقفته على زيد سنة ثم على الفقراء لم يطل (فرع) أتى ابن الصلاح بأن من وقف كذا لمن يقرأ
على قبره فمات ولم يعرف قبره أن الوقف يبطل لكن سيأتي ما يخالفه (قوله أقرب الناس إلخ) إلا أن كان
الواقف الأعم فيصرف للمصالح للمساكين وجوباً إن كانت لهم وإلا خير بينهما وتمثل ذلك وقف جهلت أربابه
ومن ذلك ما مر عن ابن الصلاح أي فلا يبطل الوقف ويقدم في النظر أنه إن كان الوقف على قراءة على قبر
الواقف فليقرأ ما عينه الواقف إن علمه أو ما تيسر ويهدي نوابه للواقف وإن كان الوقف على شراء شيء
من ربه والتصدق به عنه فليقبل كذلك وهكذا فينظر ويراجع (قوله فيقسم) أي وجوباً ولا يفضل
ذكر على شيء ويستوى حاله وعمة لاستوائهما قراً (قوله الثاني مصرفه للمساكين إلخ) حمل على ما إذا
فقد الأقارب أو كانوا أكملهم أغنياء (قوله للمصالح العامة) حمل على كونه الأهم أو فتن من قبله ولا يختص بفقراء
بلد الواقف أو الوقف بخلاف الزكاة (فرع) لو قال الواقف يصرف من ربه لفلان كذا
وسكت عن باقيه فحكم ذلك الباقي ما ذكر (قوله ومن صورته) فهي من محل الخلاف

هي قدر ثلث ماله وكان ذلك في مرض موته فهو وصية ولا ترتد إلى الوراء ويحتاج إلى اجازة كذا في الزر كنس
نقل عن الشيخين (قول المتن فالأظهر إلخ) لأن مقصوده الثواب فإذا بين مصرفه حالاً سهلاً أدامته
على وجه الخير والثاني ظن أن يشبه الذي أسند إلى غير مالك فكان كمنقطع الأول قال الامام وهو
الأصح وبه الفتوى اهـ (قول الشارح لا تقطاعه) فكانت موقت (قول المتن فالأظهر أنه يبقى وقفاً)
وجهه أن وضع الوقف على النوام كما لو نذر هدداً إلى مكة فردة فقراؤها (قول الشارح إن مات) لأن
بقائه بلا مصرف متعذر وصرفه لغير من عينه الواقف كذلك (قول الشارح لما فيه إلخ) عبارة غيره
لأن الصدقة على الأقارب أفضل القربات (قول الشارح والثاني) وجهه أن المساكين أعم كما أن وجه الثالث
أن المصالح أعم من الكل (فرع) لو كان الوقف من بيت المال صرف للمصالح لا لأقارب الامام (قول
الشارح المساكين) هل المراد مساكين بلد الواقف أو الوقف الظاهر الثاني نظراً إلى اعتبارهم في الزكاة
فقراء بلد المال (قول الشارح ثم بالفقراء) هو دفع لما بقاها هذا المال منقطع الآخر أيضاً ولا خلاف في
بطلانه وغير المصنف إضاح الحال لأن ذكر الأول يفهمه (تنبيه) منقطع الأول فيه تعليق ضمني
كما أن منقطع الآخر فيه تأقيت ضمني (قول الشارح فيصرف إلخ) أي بخلاف المثال السابق والفرق لا مح
فليتأمل (قول المتن منقطع الوسط كوقفت على أولادي إلخ) ربما يكون هذا أولى بالفساد من منقطع
الآخر (قول المتن محته) أي لوجوده للصرف في الحال والمآل (قول الشارح بناء إلخ) أما على القول في

على ولدي ثم على الفقراء ولا ولد له فيصرف على القول بالصحة في الحال إلى الفقراء وذكر الأول لمع (أو) منقطع
كان الوقف (منقطع الوسط كوقفت على أولادي ثم رجل ثم الفقراء فالمذهب محته) وقيل لا يصح بناء على عدم الصحة في منقطع الآخر

وعلى الصحة يصرف بعد الأول فيه مصرف منقطع الآخر على الخلاف المتقدم فيه (ولو اقتصر على وقفت) كذا (فلا يظهر بطلانه) لعدم ذكر مصرفه والثاني يصح ويصرف مصرف منقطع الآخر على الخلاف المتقدم فيه (١٠٣) (ولا يجوز تعليق كقوله اذا جاء زيد فقد

وقفت) الى آخره (ولو وقف بشرط الخيار) أى فى ابقاءه والرجوع فيه متى شاء (بطل على الصحيح) والثاني يصح ويبطل الشرط (والاصح انه اذا وقف بشرط أن لا يؤجر اتبع شرطه) والثاني لا تضمنه الحجر على مستحق المنفعة فيفسد الشرط والقياس فساد الوقف به قاله فى الروضة كأصلها (و) (والاصح) انه اذا شرط فى وقف المسجد أى وقف المكان مسجدا (اختصاصه) أى المسجد (بطائفة كالشافعية اختصاص) بهم أى قصر عليهم (كالنيسة والرباط) أى فانه اذا شرط فى وقفهما اختصاصهما بطائفة اختصاص بهم قال فى أصل الروضة قطعا والثاني لا يختص المسجد بهم قال الامام ويلغو الشرط وقال المتولى يفسد الوقف لفساد الشرط واقتصر عليه فى الروضة كأصلها وفيهما والمحرر التعبير باتباع الشرط (ولو وقف على شخصين) معينين (ثم الفقهاء فمات أحدهما فالاصح المنصوص ان نصيبه يصرف الى الآخر) لانه أقرب الى غرض الواقف والثاني يصرف

(قوله الخلاف المتقدم فيه) محله ان علم أمد الوسط كمد فلان لنفسه و بدموته يصرف لمن ذكره الواقف بعده فان لم يعلم له أمد كما فى مثال المصنف فيصرف بعد الأول لمن ذكره الواقف بعد الرجل (تنبيه) لو عتق العبد قبل انقراض من قبله فهل يستحق الربع لانه صار من أهل الملك هو محتمل ويظهر علم استحقاقه لأن الباطل لا ينقلب صحيحا خروجه (قوله بطلانه) أى وان أضافه الله على المصنف كقوله وقفته لهما وفيما شاء الله بخلاف الوصية والصدقة لان موضعهما الفقراء ولو قال وقفته على من شئت وفيما شئت فان كان عينه قبل ذلك صح والافلا (قوله ولا يجوز تعليق) أى الابالموت أصلا واعطاء كوقفته بدموتى أو وقفته على فلان ولا يعطى الا بعد موتى قال شيخنا وهو حينئذ وصية فله الرجوع فيه (قوله اتبع شرطه) أى ان أمكن الانتفاع به بلا اجارة والا فقال شيخنا يفسد الوقف ومنه ما لو شرط أنه يمنع من من شاء يعطى من شاء أو أن له الادخال والاخراج أو أنه يبيعه متى شاء أو اذا افتقر أو اذا احتاج الى بيعه ونحو ذلك فلا يصح الوقف فى شئ من ذلك ومحل اتباع شرطه أيضا ما لم تكن ضرورة ولو مدة طويلة والا كنحو خراطة فلا يتبع شرطه ومنه ما لو شرط أن لا يؤجر أكثر من ثلاث سنين مثلا ودعت ضرورة ولو مدة طويلة الى عمارته ولم يوجد من يستأجر مالا بأكثر من ذلك فتجوز الزيادة بقدر العماره للضرورة قال شيخنا هر بقود متعددة خلافا لابن أبى عصرون وفيه نظر والوجه عدم التوقف على تعدد العقود فراجع (قوله اختصاص بهم) فان انقضوا صار عاما (قوله كالنيسة والرباط) وكذا المقبرة ومعنى اختصاص المسجد ونحوه بالطائفة الموقوف عليها أنه يمنع غيرهم من دخوله والجلوس فيه ولو لصلاة أو اعتكاف فيحرم على غيرهم ذلك لشرطية لغرض الواقف وان كان ذلك الشرط مكرها ومنه ما لو شرط فى مدرس كونه شافعيًا فلا يجوز تولية ذلك المدرس لغير شافعي ولا يجوز تفرس غيره أيضا فى مكان خصه به كما هو ظاهر جلى وفى شرح شيخنا ما يصرح بذلك (قوله فى الروضة النخ) فهمي أحسن من عبارة المصنف لان ما لا يحصل الا بالشرط كما هنا لا يحسن فيه التعبير بالاختصاص (قوله على شخصين) أى ولم يفصل والا كان قال لهذا نصه ولنا كذا نصه فمما وقفان ثم ان كان قال ثم الفقراء صرف نصيب الميت لهم وان كان قال ثم من بعدهم الفقراء كان للاخر ولو وقف على زيد ثم بكر ثم عمرو ثم الفقراء فمات واحد منهم قبل استحقاقه ثم مات من قبله انتقل لمن بعده فلو مات بكر قبل زيد ثم مات زيد انتقل لعمرو ولو أوصى لزيد بكنا وللأشراف المقيمين ببلد كذا بكنا فاقام زيد بها وهو منقطع الآخر فهنا يصح بالأولى هذا مراده فيما يظهر به تعلم وجه التعبير بالذهب ثم رأيت السبكي قال الطريق الثانى القولان فى منقطع الآخر (قول الشارح وعلى الصحة يصرف النخ) فيهرد على ابن القري حيث يقول فى مثل مثال المتن المذكور انه يلغى المجهول ويصرف لمن بعده (قول الشارح بعد الأول) يرجع لقول المصنف على أولادى (قول المتن فلا يظهر بطلانه) كالبيع والهبة اذا لم عين المشتري والتهب (قول الشارح والثاني يصح النخ) كما لو قال الله على أن أتصدق بهذا ولم عين المصدق عليه وكما لو قال أوصيت بثلث مالى واقتصر عليه و فرق النووي بأن غالب الوصايا للمساكين وبأن مبناه على المساهلة بدليل محتمل بالمجهول والنجس وقد اختار السبكي الثانى عند قوله الله (قول المتن ولا يجوز تعليق) مثله فيما يظهر لو نجزه وعلق المصرف على وقت لانه شرط فاسد (قول الشارح والثاني يصح ويبطل الشرط) دليله أن شخصا عمره وشرط أن يكون لورثته بدموته فأبطل النبي ﷺ شرطه فقط (قول المتن فالاصح المنصوص) وجه السبكي ذلك بأن كل واحد يثبت له جميع الاستحقاق ولكن لضرورة المراجعة وقع الاشتراك فاذا زالت انفرد بالاستحقاق

الى الفقراء كنصيبهما اذا ماتا قال فى المحرر كالشرح والقياس أن يجعل الوقف فى نصيبه منقطع الوسط قال فى الروضة معناه يكون مصرفه مصرف منقطع الوسط لأنه يحى خلاف فى صحة الوقف انتهى ويوافق البحث حكاية وجه بعده بالصرف الى أقرب الناس الى الواقف

(فصل) قوله وقت على أولادى (١٠٤) وأولاد أولادى يقتضى التسوية بين الكل أى جميع الافراد وادخال آل على كل أجزائه

شريف استحق معهم جزءا مضافا لما معه وفارق ماله أوصى لزيد بشىء وللفقراء بشىء وكان فقيرا فانه لا يستحق معهم شيئا لان الوصية للفقراء لم تثبت لزيد استحقاقا خاصا وللوصى حرمانه والله تعالى أعلم

(فصل) فى أحكام الوقف اللفظية (قوله يقتضى التسوية) أى فى الاعطاء وقدر المعطى سواء ألد كروا لاني والحقيق نعم ان زاد على أن من مات منهم فنصيبه لولده فان ولده بعده وانه يختص بنصيبه ويشارك الباقيين إذا ساواهم فى الدرجة (قوله جميع الافراد) أى لا الأنواع وهما ولده وولده بعده (قوله ماتنا سوا) قيد فى الثانية بعده حتى لا يكون منقطع الآخر وظاهر كلامه أن من تناسل يكون فيه الترتيب كالمذكور وهو كذلك نظرا للظاهر ولو اختلفوا فى أنه وقف ترتيبا أو تسوية صدق من هو فى يده من ناظر أو غيره مالا حلقوا أو قسم بينهم (قوله بطنا) هو فى كلام المصنف منصوب على القولية وفى كلام الواقف على الحالية ويصح رفعه مبتدأ خبره ما بعده وسوغه الوصف المحذوف أى منهم (قوله للتسوية) هو العتد سوا الأسافل والأعلى على مامر (قوله بالجر) ويجوز نصبه حالا (قوله بدلا) منصوب بترغ الحافض (قوله ولا يدخل الخ) أى حملا على الحقيقة فان تعذرت بأن لم يكن له ولد حمل على الجواز فلو حدث له ولد بعده شارك أولاد الأولاد ولا يحجبهم قال بعضهم فلور تب ثم مثلا بطل لأنه منقطع الأول ونوزع فيه والمراد بالأولاد الجنس فيشمل الولد الواحد فيستحق الكل فلو حدث له ولد بعده شاركه ولا يدخل الحمل لأنه لا يسمى ولدا الا اذا لم يكن له ولد ولا ولد له ولد حذر من الغاء عبارة الواقف ويستحق وهو جنين ويدخل فى نحو الذرية ولا يدخل الرقيق واذا عتق استحق ولا يدخل المنقى بلعان فان استلحقه استحق حصته فيما مضى فيرجع بها قاله شيخنا الرملى كوالده ويدخل الحقيق فى الاولاد ويدفع له المتيقن أن فاضل وبوقف ماشك فيه الى اتضاحه ولا يدخل فى البنين ولا فى البنات ولا يوقف له شىء فان جمع بينهما دخل على مامر ولا يدخل بنون فى بنات ولا عكسه (فرع) قياس ما ذكر أن الامهات لا تشمل الجدات وما قيل من دخولهن لصيغة الجمع تقدم ما يفيد رده فلو لم يكن الاجداد دخلن كما فى الاولاد ومثل ذلك الآباء والاجداد ويدخل الجد من الام فيهم (قوله ويدخل اولاد البنات الخ) نعم ان قيد اولاده مثلا بالمهاشيين لم تدخل اولاد البنات الا ان كان أبومهاشيا (قوله نظرا الى القيد المذكور) أى ان كان معتبرا شرعا بأن يكون الواقف ذكرا فان كان أنثى دخلوا بحمل الانتساب لقويا (قوله مواله) اسم للمفرد والجمع وكذا مولاه (قوله معتق بكسر التاء) سواء المباشر ولو بواسطة وعصبته الذين شملهم الولاء بخلاف نحو أخيه (قوله ومعتق بفتحها) بالمعنى المتقدم وخرج أم الولد والمدير (قوله قسم الوقف) على جميع الافراد سواء تعددوا من الجانبين أو من أحدهما تسوية بين الرءوس المذكور والانات وان خالفه ظاهر عبارة المصنف (قوله بينهما) ان وجداهما حال الوقف والا اختص بالموجود منها ولا يشاركه الآخر لو حدث لوجود حقيقة الاسم هنا وبذلك فارق مامر فى الاولاد (تنبيه) الترتيب فى طبقات الموالى

(فصل) (قول المتن يقتضى التسوية الخ) قال ابن الرفعة وقياس من جعلها للترتيب تأخر اولاد الأولاد لم يذكره وأيده الزركشى بحريان الخلاف فيما لو قال لغير المدخول بها أنت طالق وطالق (قول المتن ماتنا سوا) هو بمنزلة قوله وان سفلوا (قول الشارح فانه) الضمير فيه يرجع لقول المصنف أول الفصل قوله (قول المتن أو على أولادى الخ) لم يذكر الشيخان فى هذا المثال ماتنا سوا وحيث قدم وجد أولاد الأولاد منقطع الآخر (قول الشارح والثانى يدخلون) استدله بقوله تعالى يا بنى آدم وحديث ارموا بنى اسمعيل (فرع) لو لم يكن له الا أولاد أولاد حمل عليهم فلو حدث له بعد ذلك ولد فالظاهر دخوله (فرع) لو قال وقت على أولادى أو اخوتى دخل الموجود والحادث (قول المتن وقيل يبطل) مأخذ الخلاف أن المشتري هل هو مجمل أو كالعام والمسكى عن الشافعى فى الاصول الثانى

الاخفى وغيره (وكذا لو زاد) على ما ذكر (ما تناسلوا أو بطنا بعد بطن) فانه أيضا للتسوية بين الجميع إذ للزيد للتعميم فى النسل وقيل للزيد فيه بطن بعد بطن للترتيب (ولو قال على أولادى ثم أولادى أو أولادى ثم أولادى ماتنا سوا أو على أولادى وأولاد أولادى الأعلى فالأعلى أو الأول فالأول فهو للترتيب) فلا يصرف للبطن الثانى مثلا شىء ما بقى أحد من الأول وقوله الأول بالجر بدلا (ولا يدخل أولاد الاولاد فى الوقف على الاولاد فى الاصح) اذ يصح أن يقال فى ولد الولد لشخص ليس ولده والثانى يدخلون حملا على الحقيقة والجواز والثالث تدخل اولاد البنين لا تنسابهم اليه دون اولاد البنات (ويدخل اولاد البنات فى الوقف على الذرية والنسل والعقب وأولاد الاولاد) لصدق اللفظ بهم (الا أن يقول على من ينسب الى منهم) أى فإن اولاد البنات لا يدخلون فيمن ذكر نظرا الى القيد المذكور (ولو وقف على مواله وله معتق) بكسر التاء (ومعتق) بفتحها (قسم الوقف) بينهما

وعبارة المهر رجع كلا
مرجعون وفي الشرح
الاول أصح في التنبيه
والثاني أرجح في الوجيز
وزاد في الروضة الأصح
الاول (والصفة المتقدمة
على جمل معطوفة تعتبر في
الكل كوقوف على
محتاجي أولادي وأحفادي)
وهم أولاد الأولاد (وأخوتي
وكذا المتأخرة عليها
والاستثناء) يعتبران في
الكل (إذا عطف) فيهما
(بواو كقوله) وقفت (على
أولادي وأحفادي وأخوتي
المحتاجين أو لا أن يفسق
بعضهم) فإن كان العطف
بسم اختصت الصفة
والاستثناء بالجملة الأخيرة
وقوله عليها المقابلة وفي المهر
عنها وفي تسمية ما ذكر
جملا نسمع
(فصل) (الظاهران
الملك في رتبة الموقوف
ينتقل الى الله تعالى أي
ينفك عن اختصاص
الآدمي) كالعتق (فلا يكون
للوأقف ولا للموقوف عليه)
والثاني لا ينتقل عن
الواقف بدليل اتباع شرطه
والثالث ينتقل الى الموقوف
عليه كالصدقة وسواء في
الخلاف الموقوف على
معين أم جهة عامة ولو جعل
البقعة مسجدا أو مقبرة
انفك عنها اختصاص
الآدمي قطعا (ومنافه) أي
الموقوف (ملك للموقوف عليه يستوفيه بنفسه وبغيره باعارة

يعتبر بما صرف الأولاد (قوله وعبارة المهر الخ) ذكرها لانتها تقيده بعد الرجوع لكل من الوجهين بخلاف
عبارة الشارح (قوله وزاد في الروضة) كما زاده هنا على المهر من غير تمييز (قوله الأصح الاول) هو
للعتمد (قوله تعتبر في الكل) ما لم يكن فصل طويل والاختصاص بما عليه كوقفت على أولادي على أن من
مات منهم وله ولد فحصة ولده والأفل من في درجته وعلى أخوتي المحتاجين (قوله محتاجي الخ) والحاجة هنا
تعتبر بأخذ الزكاة (قوله وأخوتي) هو ولد كور ولا يدخل الإناث وأخواتي بعكسه فإن جمعها دخل
الحثي والأفلا كما مر (قوله يعتبران) أي الصفة المتأخرة والاستثناء والظاهر من عطفه على للتأخرة أنه
التأخر ويدل له المثال المذكور بعده ويحتمل أن يراد به الأعم الشامل للتقدم والمتوسط فيهما فافق المعتمد
وسكت عن الصفة المتوسطة والمعتمد اعتبارها أيضا فلو قال عبدی هذا حر ان شاء الله وزوجتي طالق لم تطلق
ما لم يقصد انشاء طلاقها (قوله بواو) فهم الشارح أن الواو قيد فأخرج ما ينتمى للعتمد خلافا لقاله وشم كذلك
إذا اعتبر حرف مشترك ومنه حتى بخلاف لا وبل ولكن كما قاله في النهج كغيره وظاهر كلامهم أن بل في ذلك
للاتقال لا للأضراب المقتضى لابطال الوقف الاول فليراجع ويحرر (قوله يفسق) أي بما رده الشهادة
(قوله عليها المقابلة) أي لقوله قبله على جمل فالمناسب هنا عنها كما في المهر (قوله وفي تسمية الخ) ولذلك
مثل الامام للجمل بقوله وقفت على أولادي داري وخبيست على أقاربى ضعيفي وسببت على خدمي يتي
المحتاجين أو الامن يفسق منهم واعتمده شيخنا الرملی (فرع) لو وقفت على فقراء أولاده أعطى من هو
فقير أو من افتقر بعد غناه أو على أرامل بناته أعطيت من لم تزوج أصلا أو من طلقت بعد زواجها بشرط
فقرها فيهما ولو وقفت على أمهات أولاده الامن تزوجت أو استغنت فمن تزوجت أو استغنت خرجت عن
الاستحقاق ولا يعود اليها بعد طلاقها أو فقرها لاحتمال أن مراده أنها تاتي له بعد حلقه عليها وظاهر هذا أنه
يعود لبناته بذلك الشرط ولا بعد فيه على نحو ما مر ولو قال وقفت على أولادي فإن انقرضوا هم وأولادهم
فلفقراء فنقطع الوسط ولو قال على فلان ان سكن هنا ثم بعده للفقراء فنقطع الاول واختار السبكي انه
صحيح وعروض اعراضه عن السكنى لا يقتضي عدم محته (تنبيه) ليست الرجعية أرملة بل مزوجة
(فرع) لو قال وقفت على ولدي فلان وولدي فلان ثم على ولدي فلان إذا كان له ولد أصليه ثالث دخل ولده
دونه كذا بجملته السبكي فراجع

(فصل) في أحكام الوقف المعنوية (قوله ينفك عن اختصاص الآدمي) فنسبة الملك اليه مجاز على معنى
الاختصاص وإنما حقيقة الملك لله تعالى (قوله والثاني لا ينتقل عن الواقف) وبه قال الامام مالك (قوله الثالث
ينتقل الى الموقوف عليه) وبه قال الامام أحمد (قوله ولو جعل) هو تخصيص لغوم كلام المصنف من حيث
الخلاف (قوله مسجدا أو مقبرة) أو رباطا أو مدرسة أو بئرا

(قول المتن وأحفادي) يقال رجل محفود إذا كان له خدام وأعوان يشرعون في طاعته ومنه نسعى ونحفد
أي نسرع (قول الشارح فإن كان العطف بتم الخ) لكن قال الرافعي في باب الطلاق نقلا عن المتولي أن الشرط
يعود الى الجملتين إذا كان العطف بتم

(فصل الاظهر الخ) (قول المتن أي ينفك الخ) ير بدأن هذا هو المراد والاف جميع الموجودات ملك له
سبحانه وتعالى في سائر الأوقات (قول الشارح بدليل اتباع شرطه) وأيضا فقد حبس الأصل وسبل الثمرة
وذلك لا يستدعي انتقال ملكه (قول المتن ملك للموقوف عليه) أي فليس للواقف انتفاع لكن يستثنى
المسجد والبئر والمقبرة ونحو ذلك فلو واقف فيها ما لم يغيره (قول المتن وغيره) هذا في الوقف على معين أما
على غيره كالمدارس والرباط فله أن ينتفع خاصة دون الأيجار قاله الزركشي ومنه تعلم أن بيت المدرس ونحوه

والجارة) من نظره فان
وقف ليسكنه لم يكن
له اسكان غيره (ويملك
أجرته وقوائمه كشمرة)
ومنها أغصان شجر الخلاف
(وصوف) ووبر (ولبن
وكذا الولد في الأصح
والثاني يكون وقفا) تبعا
لأمه ولو كانت حلالا حين
الوقف فولدها وقف على
الثاني وكذا على الأول ان
قلنا للحمل حكم المولود ولو
وقف دابة على ركوب انسان
فمروها ونسلها للواقف قاله
البنوي (ولو ماتت البهيمة
اختص) للوقوف عليه
(بجلدها) فان دبحه ففي
عوده وقفا وجهان قال
للنولي أحدهما العود (وله
مهر الحارية اذا وطئت
بشبهة أو نكاح ان صححناه
وهو الأصح) تحصيلها
والثاني لا يصح لانها قد
تموت من الطلق فيفوت
حق البطن الثاني منها وعلى
الصحة وقولنا الملك في
الموقوف لله تعالى بزوجه
السلطان ويستأذن
الموقوف عليه وان قلنا
للملك للواقف زوجها باذن
الموقوف عليه أيضا أو
للموقوف عليه زوجها ولا
يحتاج الى اذن أحد قال في
الروضة ولو طلبت التزويج
فلهم الامتناع (والمذهب
انه) أي الموقوف عليه

(قوله من نظره) أي في الاجارة والاعارة أومنه باذن الناظره فيهما (قوله ليسكنه) منه محل مؤدب
الأطفال وخلاوة للدرس (قوله لم يكن له اسكان غيره) بالاجارة مطلقا وكذا الاعارة عند الخطيب واعتمد
شيخنا مر جواز الاعارة لجريان المادة بمساحة الناس بذلك وقد نقل عن امامنا النووي رحمه الله
أنه لا يولى مدرس دار الحديث وفيها قاعة للدرس أسكنها لغيره ولم يسكنها ولو حصل في هذه فوائد
فهي للواقف كما مر (قوله ويملك أجرته) وتدفع له جميعها ولو لم يكن مستقبل على القسط وقدم حكم
المولود في أثناء اللدة وقيل يدفع له الناظر شيئا فشيئا بقدر ما يستقر منها (قوله كشمرة) أي حادثة
ببدالوقف والافهي للواقف ان كانت مؤجرة والافهي وقف قبيل ويشتري بقدر ثمنها من جنس
أصلها فان تمتر فقيرة فان تمتر عادت ملكا للوقوف عليه فان تمتر فلاقرب الناس الى الواقف ثم
للفقراء أخذا بما ساءل وكذا يقال في الصوف ونحوه (قوله الخلاف) هو نوع من الصفاف أو نفسه
وكذا نحوه ما يستأد قطعه أو شرط الواقف قطعه نعم قال الامام ان شرط قطع الأغصان التي لا يتاد قطعها
مع ثمارها كانت له كذا في الخطيب فراجع وتلهم (قوله الولد) أي الرقيق والا كوطء شبهة فقيمته
(قوله ان قلنا للحمل حكم المولود) وهو للوقف كما مر (قوله الواقف) هو للوقف ولا يجوز للوقوف
عليه استعمالها في غير الركوب بما يضر بها ولو عجزت عنه جاز في غيره ومثل الركوب الانزال (١) مثلا
وكذا لو وقفها لتدفع له أجرتها لمتنع عليها ركوبها (قوله ماتت البهيمة) فلو لم تمت وأشرقت على اللوت
فصل الحاكم ما فيه للصلحة من بيعها قبل ذبحها أو ذبحها ويقتل بلحمها ما يراه مصلحة من يبيع أو غيره
فان تمتر ذلك عادت ملكا للوقوف عليه (قوله فان دبحه) أو اندبغ بنفسه (قوله أحدهما العود) الى
الوقف أو ووطء (٢) أحدهما وهو للوقف (قوله وله مهر الحارية) خرج بما رث البكارة لانه بدل جزء منها
(قوله بشبهة) أي منها والافلامهر لها ومن الشبهة النكاح الفاسد ومنه نكاح الواقف أو للوقوف عليه
مع الطرفيها والافهي كقيمة العبد الآتية فليهما الحد الحرمة وطء عليهما وأعلم به الحد للوصي له ملكه
للتفعة بدليل أنها تورث عنه ويجب للمهر على الواقف لا للوقوف عليه لانه (قوله ان صححناه) بأن
كان لاجني كإعلم ولو وقف زوجته عليه انفسخ نكاحه ان قبل كما مر وأقلنا بعدم شرط القبول فالورد في
الثانية احتتمل علم الانفساخ (قوله بزوجه السلطان) ولا دخل للولي الخاص هنا كالأب (قوله
ويستأذن للوقوف عليه) أي للعين والأفانظر (قوله ولو طلبت الخ) فليس لهم إجبارها على النكاح
(قوله فلهم الامتناع) أي السلطان والواقف والوقوف عليه (قوله أي ألقه أجنبي) ليس قيدا من حيث
الحكم كما ذكره الشارح بعدم الإراد ألقه اتلاف مضمنا والابأن لم يقصر فلا ضمان كما لو ألقه في نحو صيال
وخرج بالوقوف كالأو بعضه كنقص رصاص حمام فان كان بتقصير مضمنا والأفلا كالألق منه كوز سبيل
للشرب منه ولو أوجب اتلافه فودا فلحاكم أن يقتص ويفوت الوقف وله الفوق بمال ولا يفوت ولو جنى
لا تجوز اجارته ولا اعارته (فرع) لو نقص رصاص الحمام بالاستعمال ضمن الموقوف عليه ما نقص قاله
ابن الرفعة بخنا (قول المتن واجارة) أي ما لم يشترط نفيها وكذا الاعارة (قول الشارح من نظره) متعلق
بقول المصنف واجارة (قول المتن كشمرة) أي بدالوقف أما الموجوده عنده فان كانت مؤجرة فهي ملك
الواقف أو غير مؤجرة فوجهان قال الزركشي وكذا الموجود في البئر عند الوقف ينبغي أن يكون ملكا
لواقف (قول المتن والثاني يكون وقفا) هو نظير ما صححناه في ولد الموصي بمنفعتها والفرق قوة الملك هنا
(قول المتن ان صححناه) ر بما يروى أنه ليس له على تقدير الفساد وليس مرادا (قول الشارح تحصيلها)
أي ولانه عقد على التفعة كالأجارة

عندما يكون وقفا مكانه فان تصرف بعض عبد) وقيل ملكها الموقوف عليه بناء (١٠٧) على أن الملك في الموقوف له وقيل

الواقف بناء على أن الملك له ويتهى الوقف والطريق الثاني القطع بشراء عبد بها إلى آخره فلا يتصل غرض الواقف وحق باقي البطون وسكت في الروضة كأصلها عن ترجيح واحد من طريقين وإن أُلغى عبد الموقوف عليه أي الواقف فان قلنا القيمة في ألاف الأجنبي فلا قيمة عليه والأحكام كما تقدم أي فيشترى بالقيمة الواجبة عليه عبدا إلى آخره ويشتري الحاكم على قولنا الملك في الموقوف لله تعالى والموقوف عليه ان قلنا الملك له والواقف ان قلنا الملك في أحد الوجهين ويقفه من يباشر شراؤه وقيل يصير وقفا بالشراء والجارية كالعبد في جميع ما ذكر ولا يجوز شراء عبد بقيمة الجارية ولا عكسه وفي جواز شراء الصغير بقيمة الكبير وعكسه وجهان أقواما في الروضة المنع (ولو جفت الشجرة) الموقوفة (لم ينقطع الوقف على المذهب بل ينتفع بها جذعا) ادامة الوقف في عنها وقيل نصير ملكا للموقوف عليه (وقيل تباع والتمن بقيمة العبد)

للموقوف بما يوجب القصاص جازا لا قصاصا ويقتضى الوقف كما مر أو بما يوجب مالا أو عني عليه فداء الواقف وان مات العبد قبل الفداء بأقل الأمرين من قيمته والارلى فان كان الواقف قد مات فداء بيت المال ولا ينفى من كسبه مطلقا ولا من تركه الواقف وجنباة كام الولد (تنبيه) قال شيخ شيخنا البرلسي (فرع) اشترى بناء في أرض محتكرة ثم وقفه أفتى بن عدلان بأن الواقف تلزمه الاجرة كما يلزمه جنباة عبد وقفه بجامع ان الوقف مفوت للبيع فيما وقال الزركشي الظاهر أنها تكون في الريع ان وجدوا فلا ملك مطالبته بالتفريع قال والفرق أن رقبته العبد محل لتعلق الجنباة لولا الوقف ولا كذلك البناء اه فراجع (قوله بعض عبد) فان تصرف ملكه للموقوف عليه ولو زادت قيمته على عبد فحكم الزائد ما ذكر (قوله وان أُلغى) أي تبديا والعبد مفعوله (قوله ويشتريه الحاكم) هو للتمسك أختا من التفريع (قوله ويقفه) بصيغة من ألفاظ الوقف السابقة لأن القيمة ليست ملكا لأحد ويملك فارق بدل الاضحية كذا قالوا وفيه كما قال المبادئ بحسب دقيق ان ما اشترى من ريع الوقف أو بدله لا يحتاج إلى وقف بل يكون وقفا بنفسه كما يدل به كلام الصنف ولو حصل منه كسب قبل الوقف فكالموصى به قاله البرلسي (قوله من يباشر شراؤه) وهو الحاكم كما مر لا الناظر العام ولا الخاص أما ما يشتريه الناظر من ماله أو من ريع الوقف فيقفه الناظر وأما ما ينييه الناظر من ماله أو من ريع الوقف في جدران الوقف ولو غير مسجد فيصير وقفا بالبناء أو ما غيرهم فقد تقدم مع زيادة في نحو للسجد فراجع مع ما فيه ولعل ما ذكر في وقف على غير أرض محتكرة فراجع (قوله أقواما في الروضة للنوع) هو للتمسك إذا تصرف ملكه للموقوف عليه (قوله ولو جفت الشجرة إلخ) فلو أخلفت بدلهما كالموز فله حكمها وكذا لو فرغت من جوانبها ولو مع بقائها ولا يحتاج إلى إنشاء وقف ومثله ولما وقف في سبيل الله (قوله جذعا) أو دعة أو الواح لنحو باب أو سقف فان خرجت عن الصلاحية صارت للواقف قاله شيخنا وفي شرح شيخنا كابن حجر أنها للموقوف عليه وكل من صارت له ينتفع بها ولو في نحو الاحراق لا ينحو بيع ومثله بناء أو غراس وقف في أرض مستأجرة ولم يزد ريعه على أجره وقد مر عن البرلسي كلام في هذا آتفا (قوله وقيل تباع) وعليه فليباشر للشراء والوقف الحاكم كما مر

(قول الشارح وقيل ملكها إلخ) أي والأصح على هذه الطريقة عدم الملك بل يشتري على سائر الأقوال لأننا وان قلنا الملك للموقوف عليه فلا يملك التصرف فيها وإنما يملك منفعتها ولهذا رجح بعضهم طريقة القطع (قول الشارح وسكت إلخ) ان قلت اقتضى صنع الشارح رحمه الله ترجيح الطريقة الحاكمة للخلاف قلت أخذت من قول المهرر أصح الوجهين فانه مشعر بذلك (قول الشارح ان قلنا الملك) أي في الموقوف نفسه لا في قيمة الموقوف لأن الكلام حيث يفسد (قول المتن لم ينقطع) أي وان لم يصح وقفها ابتداء لقوة الدوام على الابتداء (قول المتن بل ينتفع بها جذعا) حتى في جملها بما مثالا قاله ابن القري وشرط فيه تصرفه بالاتفاق باجازه خشبا قال فان لم يمكن الاتفاق الا بالايقاد فعل ويصير ملكا للموقوف عليه كما نقله عن اختيار التولي وأقره قال ابن الاستاذ ولو كان الغراس موقوفا في أرض مستأجرة ور يسهل لا يبق بالاجرة أو يبق بها فقط ساغ قلعه والاتفاق به ان أمكن والاملكه الموقوف عليه (فرع) اشترى بناء في أرض محتكرة ثم وقفه أفتى بن عدلان بأن الواقف تلزمه الاجرة كما يلزمه جنباة العبد الذي وقفه بجامع أن الوقف مفوت للبيع فيما وقال الزركشي الظاهر أنها تكون في الريع ان وجدوا فلا ملك مطالبته بالتفريع قال والفرق ان رقبته العبد محل لتعلق الجنباة لولا الوقف ولا كذلك الغراس (قول الشارح ومقابل المذهب) يريد أن الخلاف السابق من تقاريع الأول

ف قيل يشتري به شجرة أو شقص شجرة من جنسها لتكون وقفا وقيل ملكه للموقوف عليه ومقابل المذهب ينقطع الوقف فينقلب الحطب ملكا للواقف هذا مافي الروضة وأصلها في مسألي العبد والشجرة فالذهب فيها

(قوله بمعنى الراجح) لعنم الطريق (قوله والاصح جواز بيع حصر للسجد وجذوعه الخ) وهو العتمد (قوله وجذوعه) وكذا جذوع عقاراته الوقوفة عليه وأبقيتها ومثل انكسارها مالوا أشرفت على الانكسار أو الهدم أو كانت في أرض مستأجرة ولم يزد ريعها على أجرها فإن له قلعها (قوله ولم تصلح) أي الحصر والجذوع إلا للاحراق دخل في السقني منه ما وصلحت لحلط طين ولو بنشرها أو جعلها في بناء بدل الأجر أو السقف أو نحو ذلك فلا تباع كما مروى مثل حصر للسجد وجذوعه غيرها من الوقوفات على العتمد كما علم (قوله ويصرف عنها في مصالح السجد) أي إن لم يمكن شراء حصر أو جنع به كما في شرح شيخنا الرملي (قوله اشترت) أي من ريعه بمباشرة ناظر (قوله وهبت له) بأن لم تكن من ريعه (قوله ولم توقف) أي من مالها أو من الناظر من ريع الوقف وليست من بدل متلف والافن الحاكم كشرائها كما مروى تقدم ما فيه (قوله ولو اتهم مسجد) أي وتعذر الصلاة فيه لحراب ما حوله مثلا (قوله وتعذر اعادته) أي بنقضه ثم انرجى عوده حفظ نقضه وجوبه ولو بنقله إلى محل آخر ان خيف عليه لو بقي والحاكم هدمه ونقل نقضه إلى محل أمين ان خيف على أخذه لو لم يهدم فإن لم يرج عوده بنى به مسجد آخر لا نحو مدرسة وكونه بقربه أولى فإن تعذر للسجد بنى به غيره وأما غلته التي ليست لأرباب الوظائف وحصره وقناديله فكقضية والافهي لأربابها وان تعذر لعدم تقصيرهم كدرس لم تحضر طلبته بخلاف إمام لم يحضر من صلى به فلا يستحق إلا ان صلى في البقعة وحده لأن عليه فعل الصلاة فيه وكونه اماما فإذا تنسأ أحد هما بقي الآخر وهذا في مسجد تمكن فيه تلك الوظائف والاكسجد محام البحر مثلا وصار داخل الحجّة فينبغي نقل وظائفه أي مع بقائها مع أربابها لا ينقل إليه نقضه **(تنبيه)** علم بما ذكر أنه يقدم حفظ غلته لرجاء عوده فإن تعذر صرفت إلى أقرب المساجدان احتيج إليها ولا صرفت لأقرب الناس إلى الواقف ان وجدوا والا فللقراء وعلى ذلك يحمل ما في كلامهم من التناقض **(فروع)** عمارة المسجد هي البناء والترميم والتجصيص للأحكام والسلام والسواري والمكائس والبواري للتظليل أو لمنع صب الماء فيه لدفعه نحو شارع والساحي وأجرة القيم ومصلحته تشمل ذلك وما لم يؤذن وامام ودهن للسراج وقناديل لتلك والوقف مطلقا يحمل على المصالح ولا يجوز صرف شيء من الوقف ولو مطلقا في تزويق ونقش ونحوهما بل الوقف على ذلك باطل وقال شيخنا بصحة الوقف على الستور ولو بحري وان كان حراها وفيه نظر ثم رجع عنه ولا يجوز صرف ما وقف لشيء من ذلك على غيره منه ولا يجوز سراج لا تنفع فيه ولو عموما وجوز ابن عبد السلام احترامه ودفع الوحشة بالظلمة **(تنبيه)** لو زاد ريع ما وقف على المسجد لمصالحه أو مطلقا دخرا لعمارة وله شراء شيء به مما فيه زيادة غلته ولو زاد ريع ما وقف لعمارة ولم يشتر منه شيء وبقيت عمارة عقاره على عمارة وعلى المستحقين وان لم يشترطه الواقف كذا في الباب ويجب على ناظر الوقف ادخار شيء مما زاد من غلته لعمارة وشراء عقار بياقيه وأفتى بعض المتأخرين بجواز الاتجار فيه ان كان من وقف مسجد والا فلا وسيأتي إقراره **(تنبيه)** لو أراد شخص ترميم مسجد مثلا من ماله وفي ريعه كفاية فله ذلك قاله الزركشي قال ومن منعه بناء على أن الملك للواقف فراجع **(تنبيه)** لا يجوز تغيير شيء من عين الوقف ولو لأرفع منها فان شرط الواقف العمل بالمصلحة أتبع شرطه وقال السبكي يجوز تغيير الوقف بشروط ثلاثة أن لا يغير مسماه وأن يكون مصلحته كزيادة ريعه وان لا تزال عينه فلا يضر نقلها من جانب إلى آخر نعم يجوز في وقف قرية على قوم أحداث مسجد ومقبرة وسقاية فيها **(فروع)** يصدق الناظر في قدر ما أنفق مما يوافق العادة فان اتهمه

بمعنى الراجح (والاصح جواز بيع حصر للسجد) الوقوفة (اذا بليت وجذوعه اذا انكسرت ولم تصلح الا للاحراق) لتلا تضيع ويصرف عنها في مصالح السجد والثاني لا تباع بل تترك بحالها أبدا وحصره التي اشترت أو وهبت له ولم توقف يجوز بيعها عند الحاجة جزما (ولو اتهم مسجد وتعذر اعادته لم بيع بحال) لا مكان الصلاة فيه في الحال

(قول الشارح للوقوفة) أي بان يصرح بوقفها لفظا ولا يكفي الشراء لجهة الوقف وحيث قد لا يوجد الآن بالمساجد يباع عند الحاجة لأنهم لا يصرحون فيه بوقفية (قول المتن اذا انكسرت) أو أشرفت عليه

(فصل) (ان شرط الواقف النظر لنفسه أو غيره اتبع شرطه (والا) أى وان لم يشرط لأحد (فالنظر للقاضى على المذهب) والطريق الثانى فيه ثلاثة أوجه قيل للواقف وقيل للموقوف عليه وقيل للقاضى بناء على ان الملك فى الموقوف للواقف أو للموقوف عليه أو لله تعالى والطريق الثالث للواقف من غير خلاف وفى الروضة كأصلها والمحرم الذى يقتضى كلام معظم الأصحاب الفتوى به أن يقال ان كان الواقف على جهة عامة فالتولية للحاكم أو على معين فكذلك ان قلنا الملك ينتقل الى الله تعالى وان جعلناه للواقف أو للموقوف عليه فكذلك التولية وشرط الناظر العدالة والكفاية والاهتمام إلى التصرف هو للمهم من الكفاية ذكر للتنبيه عليه وهو مزيد على الروضة وأصلها (ووظيفته العارة والاجارة وتحصيل العلة وقسمتها) على مستحقها وفى الروضة كأصلها وحفظ الأصول والعقالات على الاحتياط وكأن السكوت عن ذلك لظهوره وهنا إذا أطلق

الحاكم جلفه وفى معناه الصرف لجهة كالفقر أو لا يصدق على الوقوف عليه المعين لأنه لم يأت به ويجوز لأهل الوقف المهايأة لا قسمته ولو افترضا فى السجد مع غيره كما مر (قائدة) أستاذ الكعبة للوقوفة كحصر للسجد فيما مر قال شيخنا وقال ابن الصلاح الأمر فيها إلى رأى الامام وقد تقدم فى باب الحج ما فيه كفاية فى ذلك فليراجع

(فصل) فى النظر على الوقف وشرط الناظر ووظيفته (قوله أو غيره) قال شيخنا الرملى وقبوله كالوكيل اهـ (قوله اتبع شرطه) أى فى استحقاقه النظر وكذا فيما شرط له من ربيع الوقف وهو أجرة التل فى الواقف وفى غيره مطلقا فان لم يشرط له شئ فهو متبرع الا إن فرض له الحاكم أجرة التل بعد دفعه له فان أخذ شيئا من مال الوقف قبل ذلك أو بعده بغير ما قرر له ضمنه ولا يبرأ الا برده للقاضى وخرج بذلك ما يؤخذ ضياقة أو حلو ان قال شيخنا الرملى بجواز نظر العادة ومنعه شيخنا الزياى ويظهر أنه ان بذله دافعه عن طيب نفس بلا اكراه وبلا خوف زوال الوقف عنه وبلا نقص أجرة وقفه جازوالا فلا وبهذا يجمع بين كلامهما فراجع (قوله للقاضى) أى قاضى بلد الوقف من حيث اجارته وحفظه ونحوهما وقاضى بلد الموقوف عليه من حيث التصرف وقسمة العلة ونحوهما كافى مال اليتيم وليس لأحد القاضيين فصل ما ليس له قاله شيخنا (قوله على المذهب) هو طريق قاطع أخذنا بما بعده سواء فى الوقف على المعين أو الجهة وهو المعتمد (قوله وشرط الناظر) وان كان هو الواقف كافى شرح شيخنا وشمل الأعمى والأثنى (قوله العدالة) أى الباطنة فلا يصح لدى ولوم من ذمى (قوله هو المهم الخ) أى قد كره من عطف الجزء على الكل وحكمته ما ذكره ولو زالت الأهلية استقل النظر للحاكم لامن بعده ممن شرط له النظر على العتد ولو عادت الأهلية عادت له الولاية ان كان بشرط الواقف بالنص على عينه والافلا وثبوت أهليته فى مكان من جملة الوقف يسرى على بقية من حيث الأمانة مطلقا وكذا الكفاية ان كان أعلى من البقية والافلا بد من ثبوتها فى الجميع وعلم بما ذكر أن الناظر بشرط الواقف لا يعزل ولو عزل نفسه أو غيره ولا يبدل بغيره وان عروض عدم أهليته مانع من تصرفه لاسالب لولايته (قوله وقسمتها على مستحقها) ويراعى زمنا عينه الواقف فلا يجوز له ولا لغيره أخذ معلوم قبل وقت استحقاقه وله جعل المال تحت يده من حيث الولاية لا الاستحقاق لياخذ هو وغيره منه قدر معلومه فى وقته من شهر أو سنة أو غيرها ولا يجوز مثل ذلك للجانبى ولا للعامل ولا غيرهما الا باذنه وهم نوابه فيه وله التولية والعزل وتنزيل الطلبة وتقديم رجوا امكهم لا لمدرس بلانظر ولو جهل الناظر مراتب الطلبة زلهم المدرس باذنه وله اقراض مال الوقف كافى مال اليتيم وله الاقتراض على الوقف ولو من ماله عند الحاجة ان شرطه الواقف أو اذن فيه الحاكم ويجوز الاستئابة فى الوظائف قاله شيخنا تبعا لشيخنا الرملى تبعا للسبكى ولا يستتبع الامثلة أو أعلى منه كما مر وأجرة النائب على من استئابه لا على الوقف وسواء فى ذلك الوقف من بيت المال أو غيره خلافا لما ذكره الجلال السيوطى حيث قال بعدمها فى الثانى (فرع) يراعى فى الزول عن الوظائف ما شرطه الواقف فلا يجوز الزول عنها لمن ليس فيه شرطه ولا يصح

(فصل ان شرط الواقف الخ) (قول الشارح وفى الروضة الخ) محصله أن فى الجهة العامة كالطريقة الأولى وفى المعين يكون الحكم نظير ما يتحصل من أوجه الطريقة الثانية (قول المتن ووظيفته الخ) ولو قلنا الملك للموقوف عليه (قول المتن وقسمتها) (وأما التولية والعزل فقضية كلامه ان ذلك ليس اليه وبه جزم الشيخ عز الدين بن عبد السلام فقال ان المدرس هو الذى يقرر الفقهاء وليس ذلك للناظر ونازعه الزركشى متمسكاً بأن له القسمة فله التعيين (فرع) من عين لاستحقاق لا يجوز عزله بغير سبب كما صرح به النووي فى الأجناد المرتين فى الديوان وهذا أولى

تقرره فيها ويجرم ذلك على الحاكم وغيره ولا يستحق معلومها ويجرى ذلك في الوقف وفي وظيفة من ليس أهلا لها (قوله لم تعد) ولو أطل السلطان مائسرة الواقف لم يجز تغييره مادام له قيمة (فرع) حرر درهم النقرة في كتب الأوقاف في سنة عشرة بعد الألف فوجدناه قدر ستة عشر درهما من الدراهم الفلوس معاملة ذلك الوقت ثم حرره شيخنا الزيادي في سنة عشرين بعد الألف فوجدناه يساوي عماية عشر درهما من ذلك (قوله لم يستقل أحدهما بالتصرف) على ما في الوصية لاثنتين (تبيينه) لو شرط النظر للأرشد فالأرشد من أولاده دخل أولاد البنات ومتى يتبرشدا وحل لم يتقل عنه برشد غيره ما لم يتبر حاله ولو قارض بيتان برشد اثنتين مثلا اشتراكا حيث وجدت الأهلية وسقط الرشد لتعارض فيه ولو طال الزمن بين البيتين قدمت الناقلة (قوله وللواقف عزل من ولاء) خرج غيره من أرباب الوظائف والدرس والامام والطلبة ونحوهم فليس لهم ولا الناظر ولا الامام الأعظم عزلهم بغير سبب ولا ينفذ عزلهم ويفسخ عزلهم ويطلب بسببه إلا أن علمت صيغته وديارته وأما ما وعلمه (فرع) المراد بالسيد إذا شرطه الواقف من مريد للطلبة ما قرأ للدرس لا يباح أو تقيم ويؤخر محل التدريس عن تفرقة للمعلم في الطلبة ولو فضل من ريع الوقف شيء بقي مع من يصرف لا لفقراء ولو طلب المستحقون من الناظر كتب الوقف لمرة استحقاقهم وجب دفعه لهم (قوله أجر الناظر) خرج به المستحق فله اجارة حصته بدون اجارة مثلها (قوله أو ظهر) أي طرأ بعد العقد (فرع) لو ضاق الوقف عن مستحقه لم يقدم بعضهم على بعض بل يقسم بينهم بالحاجة لأنه لا يجوز تخصيص بعضهم على بعض وليس للناظر أحداث وظيفه لم تكن في شرط الواقف ولا يجوز له صرف شيء من الوقف فيها ولا يجوز لمن قرر فيها أخذ شيء من المعلوم فيها ولا يجوز إبطال وظيفة مما شرطه الواقف ويفسخ فاعل ذلك ويتعزل به ولا يجوز للناظر تقديم بعض المستحقين على بعض في الاعطاء ولو أندرست مقبرة موقوفة ولم يبق لها أثر لم يجز للناظر اجارتها للزراعة مثلا وإن قصد صرف أجرها لنحو مصالح الوقف أو للسجد ولو أندرست شرط الواقف وجعل الترتيب بين أرباب الوقف ومقدار حصصهم قسمت القلة بينهم بالسوية وإن اختلفوا أولا بينة عمل بقول الواقف بلا يمين إن كان حيا والاقوارته والاقناطر من جهته ويقدم على الوارث لو اختلفوا والافدوا بينهم فإن كانت اليد لكل قسم بينهم ولا يعتبر بقول ناظر الحاكم ونفقة الموقوف ومؤنة تجهيزه وعمارته من حيث ما شرطه الواقف والأمن منافع الموقوف ككسب العبد فإن لم يوجد في بيت المال ما عدا المارة واقفا علم

كتاب الهبة

من هب بمعنى مرلر وره من يدالي أخرى أو بمعنى تيقظ لتيقظ فاعلها الخبير فهي مندوبة وقد تخرج عن التنب إلى غيره كما سيأتي (قوله هي الخ) أي بالمعنى الأعم وأما بالمعنى الأخص فهي مقابلة لها (قوله التملك الخ) خرج به نقل اليد عن اختصاص فيصح ولا يسمى هبة العارية والضيافة لأن الملك يترتب عليها الوضع في الفم أو بالازدراء على الأصح ومثلها الوقف لأنه لا تملك فيه وشمل التملك ما يهدى لغيره من نحو أضيحة أو هدى فانه تملك وان امتنع عليه التصرف فيه بنحو بيع والمراد بقوله بلا عوض التطوع فيخرج

(قول الشارح يفسخ) اقتضاء هذا الانقضاء من غير توقف على فسخ (فرع) فضل من ريع الوقف شيء هل يجوز الاتجار فيه أفتى بعض المتأخرين بالجواز إن كان للسجد والافلا (خاتمة) أراد بعض الناس ترميم الوقف وفريه كفاية نقل ابن دقيق العيد عن بعضهم منعه لما فيه من تعطيل غرض الواقف عليه من تحصيل الأجر قال الزركشي ولعله مفرغ على أن الملك للواقف

كتاب الهبة

(قول المتن التملك الخ) يرد عليه الوصية وقضيتها أيضا إن الاختصاصات لا تجرى فيها الهبة وهو كذلك على

النظر له (فان فوض اليه بعض هذه الأمور لم تعد) ولو فوض الى اثنين لم يستقل أحدهما بالتصرف (ولو واقف عزل من ولاء) النظر (ونصب غيره) وهذا حيث كان النظر له (الأن يشترط نظره حال الوقف) فليس له عزله لأنه لا نظره بعد شرطه بالنظر لتغيره كما ذكره في الروضة عن ابن الصلاح (وإذا أجر الناظر) مدة بأجرة (فزادت الاجرة في المدة أو ظهر طالب بالزيادة) عليها (لم يفسخ العقد في الأصح) لأنه جرى بالنقطة في وقته والثاني يفسخ لتبين وقوعه على خلاف النقطة في المستقبل وضعفه للمصنف في فتاويه

كتاب الهبة

هي شاملة للصدقة والمهدية كما سيأتي (التمليك بلا عوض هبة) ذات أنواع

(فان ملك محتاجا لثواب الآخرة) أى لأجله شيئا (فصدقة فان نقله الى مكان الموهوب لها كراما له فهدية) فكل من الصدقة والهدية هبة ولا عكس وغيرهما اقتصر فيه على اسم الهبة وانصرف الاسم عند الإطلاق (١١١) اليه ومن ذلك قوله (وشرط الهبة)

أى لتتحقق (ايحجب وقبول لفظا) نحو وهبت لك هذا فيقول قبيل (ولا يتترط أن في الهدية على الصحيح بل يكفي البعث من هذا والقبض من ذاك) كما جرى عليه الناس في الأعصار والمشرط قاسها على الهبة وحمل ما جرى عليه الناس على الإباحة ورد تصرفهم في البعوث تصرف المالك وفي الروضة كأصلها الصدقة كالهبة بلا فرق وقوله لفظا تأكيد ونسبه بزرع الحافض الباء (ولو قال) بدل وهبتك (أعمرت هذه الدار) أى جعلتها لك عمرك (فاذا مت فهي لورثتك فهي هبة) طول فيها العبارة (ولو اقتصر على أعمرتك) هذه الدار (فكذا) أى هي هبة (في الجديد) والقديم البطلان كما لو قال أعمرتك سنة (ولو قال) بهذه (فاذا مت عادت الى فكذا) أى هي هبة (في الأصح) على الجديد ويلغو الشرط والثاني يبطل العقد لفساد الشرط وعلى القديم تبطل من باب أولى كما ذكر في المحرر (ولو قال أرفبتك) هذه الدار

البيع ونحوه والنذر والكفارة ولا بد من قيد كونه في حياة لتخرج الوصية لانها بعد الموت والقبول (قوله محتاجا لثواب الآخرة) ليس قيدا على الاعتماد فقوله لأجله أى في الثواب الواقع وان لم يقصد حال الاعطاء أولم يعرفه وقد يكون ذكره احترازا عن ثواب الدنيا الآتى الذي تكون الهبة منه فيما لا خصوص ثواب الآخرة فتأمل (قوله فان نقله) لعله لا غلب لان من الهدية العقار مثلا وليس فيه نقل والمراد بالنقل ما يشمل البعث به اليه مع وكيله مثلا فقول بعضهم الأولى أن يقول وان بالواو لايها الفاء ان الهدية قسم من الصدقة مردود لما علمت أن الصدقة لازمة للهدية وبفرض عدم ذلك فقد يجتمعان كما لو اجتمع النقل والحاجة (قوله اكراما) أى في الواقع وقد يحترز به عن محورشوة واعطاء نحو شاعر خوافا من هجوه (قوله فهدية) ولمل منها خلع المالك المعروفة وكسوة نحو الحاج اذا قصد دفعها علم الرجوع فيها (قوله ولا عكس) أى بالمعنى اللغوي فليس كل هبة صدقة وهدية وتظهر فائدته في الحلف فمن حلف لا يتصدق لم يحنث بهبة أو هدية أو حلف لا يهدي لم يحنث بصدقة وهبة أو لا يهب يحنث بهما وعق عبده وبراءة مدينه من الصدقة كما يأتى في الإيمان (قوله ومن ذلك) يفهم أن هناك قسما آخر وليس مرادها وكلها مندوبة وأفضلها الصدقة نعم تحرم على كل من علم أنه يصرفها في معصية (قوله لتتحقق) يفيد أن المراد بالشرط الركن وأركانها أربعة واهب وموهوب وموهوب له وصيغة (قوله ايحجب وقبول) ولو ضمنا كاعتق عبدا عنى وخرج بذلك لباس الولي حليا مثلا لمجوره أو الزوج لزوجته فليس هبة على المتمد وهو باق على ملكهما ويصدقان انه ليس هبة باليمن وللمعتبر في الصيغة هنا ما في البيع فلا واجب له شيئين فقبل أحدهما أو شيئا فقبل بعضه لم يصح كما قاله شيخنا عن والده خلافا للخطيب وان نقله عن شيخنا المذكور ولو وهب له على أنه يرجع فيه اذا احتاج اليه لم يصح ولو في الولد وما ورد أنه ^{عليه السلام} أهدي له سمن وأقط وكبش فرد الكبش وقبل الآخرين فذلك من الهدية لا الهبة (قوله نحو وهبت لك) أو وهبتك أو منحتك أو عظمتك أو ملكتك أو أكرمتك أو أحتلتك أو أطعمتك ولو تغير طعام وكلها صرائح ومن الكناية كسوتك هذا الثوب لانه يحتمل العارية (قوله لفظا تأكيد) لان الإيجاب والقبول لا يكونان إلا به ولا يراد إشارة لاخرس لقيامها مقام اللفظ (قوله الدار) أو الدابة مثلا (قوله فهي هبة) ان عرف معنى ذلك اللفظ ولا بد من القبول في هذه وما بعدها ويصدق من ادعى الجهل بمعناه وأمكن ومنل جعلته لك وهبتك ومنل عمرك ما عشت بخلاف عمرى أو عمر زيد أو سنة فلا تصح وشمل ما ذكره الوارقب كل من شريكي أو مالكي دارا على الآخر أو قال كل هي لآخرنا موتا فيصح (قوله ويلغو الشرط) وان ظن لزومه أو محتمه وليس لنا موضع يلغو فيه الشرط الفاسد الا هذا

ما في الروضة هنا (قول المتن محتاجا) مثله غيره وقوله لثواب الآخرة قضيته أنه لو غفل عن ذلك وملكه لأجل حاجته لا يكون صدقة وفيه نظر (قول المتن فان نقله) الواو أحسن لتلايهم أن الهدية نوع من الصدقة (قول المتن اكراما) خرج به الرشوة وما يعطى للشاعر خوفا من هجوه (قول المتن فهدية) منها الهدى لانه يحمل الى مكة (قول الشارح والقديم البطلان) أى لقول جابر رضى الله عنه أنما العمرى التي أجاز رسول الله ^{صلى الله عليه وسلم} أن يقول هي لك ولعقبك فاما اذا قال هي لك ما عشت فانها ترجع الى صاحبها (قول المتن أى ان مت الخ) قال الزركشى هو تفسير للصورتين قبله اه وقضية للنهاج ان التفسير المذكور الخ يقتضى الثانى وعلى الأول فيكون الذى في النهاج صورة السكوت وعلى الثانى يكون الذى فيه صورة التفسير (قول الشارح الثابى القطع بالبطلان) لان هذا اشتراط في العمرى كذا قال الزركشى وفيه نظر

(أوجعلتها لك رقبى أى ان مت قبلى عادت الى وان مت قبلك استقرت لك فالذهب طرد القولين الجديد والقديم) فالجديد يصح هبته ويلغو الشرط المذكور وهو ان مت قبلى عادت الى والقديم يبطل العقد والطريق الثانى القطع بالبطلان والرقبى من الرقبى فكل منهما يزقب موت

صاحبه وفي الروضة كاصلا
ذكر الطريقين في صورتي
التفسير والسكوت عنه أي
للعلم به وفي الصحيحين
حديث العمري ميراث
لاهلها (وما جاز يبعه جاز
هبة ومالا) يجوز بيعه
(كمجهول ومنصوب وضال)
وآبق (فلا) يجوز هبة
(الاحبتي حنطة ونحوهما)
فانهما لا يجوز بيعهما كما
تقدم ويجوز هبتهما كما
ذكره في الدقائق لا تنفاه
المقابل فيها وهذا الاستثناء
الزائد لم يذكره في الروضة
وفيها كاصلا أمر العاقلين
واضح أي من البيع وغيره
(وهبة الدين للدين ابراء)
منه ولا يحتاج الى قبول
اعتبارا بالمعنى وقيل يحتاج
اليه اعتبارا باللفظ (ولغيره
باطلة في الاصح) والثاني
صحيحة وهما مفرعان في
الشرح على القول بضحة
بيعه وعبرة الروضة وان
وهبه لغير من عليه لم يصح
على المذهب وقيل في صحته
وجهان (ولا يملك موهوب
الا بقبض باذن الواهب
فلو مات أحدهما بين الهبة
والقبض قام وارثه مقامه)
فيتخير وارث الواهب في
الاقباض ويقبض وارث
للموهوب له ان أقبضه
الواهب (وقين يتفسخ
العقد) لجوازه كالشركة
والوكالة وفرق الأول بأنه

وذلك للاخبار الصحيحة بمن اعتبره (قوله وفي الروضة الخ) يقيد أن قول المصنف أي ان مت الخ
من كلام الرقيب ويصرح به قول الشارح ويلغو الشرط المذكور يقتضي أن محل الطريقين عند ذكره
وان حالة السكوت انما طرد فيها الطريقان بناء على أن السكوت عنه ملحق بذكره لافادة اللفظ له وعلم
بما ذكر أن التفسير عائد الى الصور قبله (قوله وما جاز يبعه) أي من الاعيان فلا يصح هبة موصوف
في الذمة وتصح هبة للنافع وتقبض بقبض محلها على العتد وتلك باستيفائها ومحلها أمانة في يده (قوله
فلا يجوز هبته) بالمعنى الاخص وتجوز صدقته وهديته كما مرو تصح في المنصوب لقادر على انتزاعه أو لغاصب
ولا يصح توكيل الغاصب في القبض عن الموهوب له (قوله الاحبتي حنطة) أو حبة كذلك على العتد
(قوله وتجوز هبتهما) وهو عليك على العتد ويستثنى أيضا هبة لحم الاضحية وصوفها ولبنها وما تحجره
من الموات وأرض مع بذر أو زرع لا يفرد بالمقد وثمر قبل بدو صلاحه بخير شرط قطع وزرع كذلك
واختلاط ثمره بثمر غيره أو حمامه بحمام برج غيره مثلا فتصح هبة ذلك لا يبعه قاله الخطيب وشيخنا واعتمدوه
(قوله أمر العاقلين واضح) فيشترط في الواهب أهلية التبرع وفي الموهوب له أهلية التملك فلا تصح هبة
مكاتب بخير اذن سيده ولا ولي من مال محجوره قال شيخنا ولا يصح عقد الاعمي أي أن يهب ولا قبضه
ما صدق به عليه أو أهدي له أو وهب له ولا اقباضه ما صدق به أو أهدي له لغيره أخذًا بمقتضى ما ذكره وخالفه
بعض مشايخنا في جميع ذلك لا طبق الناس على فعله وهو الوجه الا في الهبة الخاصة وسيأتي في قسم الصدقات
ما يدل له ويصح لمحجور لكن يقبل له الحاكم ان لم يكن له ولي أو كان فاسقا أو لا يقبل له وليه ولو وصيا
أو قيا فان لم يقبل انزل الا ان كان أبا أو جدا ولو وهب الولي لمحجوره قبل له الحاكم وللأب والجد تولي
الطرفين والهبة للعبد والداية كالوقف عليهما فلا يصح ان قصدهما أو أطلق في الداية ويصح في غير ذلك
ويقبل مالك الداية ما وهب لها ويقبل العبد ما وهب له وهو ليس له الا في المكاتب فهو له وان كان الواهب
سيده (قوله ابراء منه) صريح بلفظ الهبة أو التصديق وكناية بلفظ الترك (قوله ولا يحتاج الى قبول) هو
المعتد (قوله ولغيره باطلة) هو المعتد خلافا لما في المنهج وان قلنا بضحة يبعه هو المعتد كما مر قال شيخنا
مر ومنه يعلم علم علم حجة تبرع أحد الموقوف عليهم بأجرة حصته على غيره ولو من الموقوف عليهم وان أذن
للجاني في دفعه له اذ قبضه (قوله موهوب) بالمعنى الاعم (قوله بقبض) ولو باتلافه أو وضع بين يديه باذن
فيهما والا فلا ويحصل القبض في الهبة الفاسدة بما في الصحيحة في غير ما يأتي ويضمن ما يتلفه (تنبيه)
جهاز البنت ليس ملكا لها الا ان ملكها بصيغة أو قال هذا جهاز بنتي ويصدق ان ادعاه في حياتها أو بعد
موتها كما مرّت الإشارة اليه (قوله باذن) بعد تمام العقدان وقع في أثناءه لغا الاذن وصح العقد ويشترط
بقاء أهلية الاذن الى تمام القبض والابطال الاذن ويصدق الواهب ان ادعى العارية أو نحوها (قوله فلو
مات أحدهما) أو جن أو أغمى عليه أو حجر عليه ولو بفلس بين الهبة والقبض أي بين تمامهما (قوله قام
وارثه مقامه) في الموت ومثله ولي المجنون والسفيه دون المقمى عليه الا ان أيس من زواله فكالمجنون ويقبض
محجور الفلس بنفسه لكماله (قوله وارث الواهب) بالمعنى الاعم الشامل للهدية والصدقة خلافا للجرجاني
(قول المتن كمجهول) في الزر كشي لو أخرج بعض الورثة نفسه من بين وجعل حصته لهم جاز ذلك مع الجهل
بها (قول المتن ولغيره باطلة في الاصح) لانه غير مقدور على تسليمه اذ ما يقبضه عين لادين (قول المتن
موهوب) هو بالمعنى الاعم الشامل للهدية والصدقة وسواء كان بصيغة العمري والرقبي أم لا (قوله فرع)
لا يحصل القبض هنا بالاتلاف ولا بالتخلية بينه وبينه أعني في المنقول لانه غير مستحق كقبض الوديمة
(قول المتن قام وارثه مقامه الخ) كالبيع الجائر

يؤول إلى الزوم بخلاف ما في الروضة كأصلها ضم الهدية إلى الوهب ومثلها للتصدق به وقولهم قبض بأذن الواهب ظاهر في القبض من غيره فلا يحتاج في إقباضه إلى أذنه كما صرح به الروياني وغيره في الروضة كأصلها عن النص لوقيل له وهبت دارك لفلان وأقبضته فقال نعم كان إقرارا بالهبة والاقباض وفي زيادة الروضة عن فتاوى الغزالي ما يؤخذ منه (١١٣) الاكتفاء بالاقباض أيضا وكيفية

القبض في المقار والمنقول كما سبق في البيع (ويسن للوالد العدل في عطية أولاده بأن يسوي بين الذكر والأنثى وقيل كقسمة الارث) فإن لم يعدل فقد فعل مكرها زاد في الروضة أن الأم في ذلك كالأب وكذلك الجد والجدة وكذا الولد لوالديه قال الدارمي فإن فضل فليفضل الأم انتهى (وللأب الرجوع في هبة ولده وكذا لسائر الأصول) من الأم والأجداد والجدات من جهة الأب والأم (على المشهور) والثاني لارجوع لغير الأب قال صلى الله عليه وسلم لا يحل لرجل أن يعطي عطية أو يهب هبة فيرجع فيها إلا الوالد فيها يعطى ولده صححه الترمذي والحاكم قصره الثاني على الأب وعمه الأول في كل من له ولادة (وشروط رجوعه) أي الأب أو غيره من الأصول (بقاء الموهوب في سلطنة المتهب فيمتنع الرجوع بيبعه ووقفه) وكتابه وإيلاده (لأبرهته وهبته قبل القبض) فهما

(قوله فلا يحتاج في إقباضه إلى أذنه) هو المعتمد (قوله كما سبق في البيع) في قبض العين وفي الإجارة في قبض المنفعة نعم لا يكفي الاتفاق هنا بغير إذن ولامعه إلا في نحو أكل ولا يكفي الوضع بين يديه إلا في الهدية قاله شيخنا الرملي (قوله للوالد) والأخوة كالأولاد (قوله في عطية الخ) الشامل للصدقة والوقف والهدية ومثلها الكلام والتودد ولو نحو صلة (قوله فعل مكرها) ما لم تكن مزية لأحدهم كعلم وفضل وحاجة نعم يندب حرمان نحو فاسق وعاق بل يحرم أن زاد عقوبه أو فسقه به كما مر (قوله الجد والجدة) لأمهما الجنس فيشمل الأعلى مع من دونه وكذا في الولد والخنثى كالتذكر (قوله الرجوع) وإن أسقطه أو تراخى فيه ومنه ما لو أقر أنه لولده وادعى أنه بالهبة وله الرجوع في الكل أو البعض لا في منفعة دون رقية ولا في أم دون ولد يمتنع فيه التفريق أو عكسه (قوله في هبة الخ) بالمعنى الأعم (قوله ولده) وعبد ولده غير الكاتب مثله والكلام في الولد الحر الماقل الحمي في هبة عين ليس له فيها حق فلا رجوع في الهبة للعبد لأنها لسيده وهو أجنبي ولا المجنون ونحوه حتى يفتق ولا بعد الموت ولو ارتد الولد توقف الرجوع على عودته إلى الإسلام ولو وهب المسلم لولده الكافر ثم مات الأب وورثه الجد فليس له الرجوع ولا فيما لو وهب دينار عليه ولا كما لو دفع له من أضحية أو زكاة بشرطها ودخل في ولده النقي بلعان لكن بعد استلحاقه والرجوع مباح إذا استوى مع عدمه ومستحب فيما يميز به غير مزية ومكرهه أن استوى كما مر وواجب أن أنجز به عن نحو فسق وحرام أن زاده الفسق وبعد الرجوع يكتفون في بدل الولد أمانة إلى أخذه منه (قوله بيبعه) أن زال ملكه به بأن لم يكن خيار أو كان للشترى ومن البيع قسمة الرد والتعديل وبيعه لأصله كغيره (قوله وكتابه) أي الصحيحة وإذا عجز جاز له الرجوع (قوله وكذا الإجارة) ولا تنفسخ بالرجوع كالزويج والأجرة للولد ولا شيء عليه للأب (فرع) الاستيلاء يمنع الرجوع كالوقف وكذا لو كان للموهوب حيا وزرع أو يضاف فرح أو صيدا وأحرم الولد (قوله ويمتنع الرجوع بالرهن) بعد قبضه إلا أن كان المرتهن هو الأصل أو قضى الأصل دين الرهن كله أو أنفق بغير ذلك فله الرجوع وأرض الجنابة كالرهن فيما ذكر ويمتنع الرجوع بحجر السفه وحجر الفلوس وتخمر العصير وموت الدابة ومرض الموت فإن زال ذلك بفك الحجر وتخلل العصير ودبغ الجلد جاز الرجوع ولو ادعى الأصل الرجوع قبل زوال السلطنة لم يقبل (قوله لا يرجع فيها الجد) وإن رجع الأب (قوله زال ملكه) خرج ما لو زالت سلطنته وعادت فلا يمنع الرجوع كما مر فلا اعتراض على المصنف كما في النهج ليس في محله فتأمل

(قول الشارح كان إقرارا بالهبة الخ) أي من غير توقف على الاعتراف بأذن فيكون فيه شاهدا سلف له من أن الإقباض يبنى عن الأذن (قول المتن ويسن للوالد العدل) لأن التفاضل يفضي إلى العفوق والتحاسد (قول المتن بأن يسوي بين الذكر والأنثى) أي لما في الحديث أيسرك أن يكونوا لك في البر سواء قال بلى قال فلا إذا (قول المتن في هبة ولده) قال في الروضة في باب الإقرار ولو أقر الأب لابنه بعين فله الرجوع قال التكمون عليها تنزى لا على أضعف المالكين وهو الهبة (قول المتن لسائر الأصول) أي كما في وجوب النفقة وحصول العتق وسقوط القصاص ثم الحكمة في تخصيص ذلك بهم وفور شفقتهم فلا يرجعون إلا من حاجة أو ضرورة غالبا (فرع) لو وهب المسلم لولده الكافر ثم مات المسلم فورته جد الابن فليس له الرجوع

(١٥) - (قليوبى وعميرة) - ثالث

(وتعليق عتقه) وتديره (وتزويجها وزراعتها) لبقاء السلطنة (وكذا الإجارة على المذهب) ومقابله قول الامام أن لم تصح بيع التاجر في الرجوع تردد ويمتنع الرجوع بالرهن والهبة بعد القبض ولو كانت الهبة لولد للمتهب لا يرجع فيها الجد (ولو زال ملكه) أي الموهوب (وعاد) بارت

أو غيره (لم يرجع فيه في الأصح) لأن ملكه الآن غير مستفاد منه والثاني ينظر إلى ملكه السابق (ولو زاد رجوع فيه بزادته التسلية) كالسمن (لا التسلية) كالسب لوقته رجوع فيه من غير أرش النقص (ويحصل الرجوع رجعت فيها وهبت أو استرجعته أو رددته إلى ملكي أو نقصت الهبة) أو أبطلتها أو فسختها وفي وجه أن الثلاثة الأخيرة كنايةات تحتاج إلى التنية (لا يبيعه ووقفه وهبته واعتاقه ووطئها في الأصح) في الخمسة والثاني يحصل الرجوع بكل منها كما يحصل به من البائع في زمن الخيار فسخ البيع وقرق الأول بأن الملك في زمن الخيار ضعيف بخلاف ملك الولد للوهورب اذ ينفذ تصرفه فيه وعلى الأول يلزم بالوطء مهر التل ويلغو غيره عما ذكر وعلى الثاني لا ولا وظاهر أن المراد عليه الهبة التامة بالقبض وفي الروضة (١١٤) لا خلاف أن الوطء حرام على الأب وإن قصد به الرجوع كذا قاله الإمام انتهى

التامة بالقبض وفي الروضة

وقال الفارقي إن قلنا يحصل به الرجوع فهو حلال (ولا رجوع لغير الأصول في هبة مقيدة بنفي الثواب) أي العوض وسيأتي الرجوع في المطلقة (ومنى وهب مطلقاً) أي من غير تقييد بثواب أو عدمه (فلا ثواب إن وهب لدونه) في الرتبة (وكذا الأعلى منه في الظاهر ولنظيره على للذهب) لأن اللفظ لا يقتضيه والمقابل ينظر إلى العادة والطريق الثاني في الأخيرة يطرد فيها الخلاف فيما قبلها (فإن وجب ثواب على الرجوع) فهو قيمة للوهورب في الأصح) يوم القبض والثاني ما بعد ثوابا مثله عادة (فإن لم يشبهه فالرجوع) في الوهورب إن بقي فإن تلف ربيع بقيته قال في الروضة ولا يجب في الصدقة ثواب بكل حال قطعا صرح به البغوي وغيره وهو ظاهر وأما

(قوله أو غيره) كالأقالة والرد بالعيب (قوله كالسمن) وتعلم صنعة أو حرفة لا بتعليم وحرث وإن زادت به القيمة وحمل قارن القبض (قوله كالسب) والحمل الحادث بعد القبض وإن قارن الرجوع فهو للولد فيأخذه بعد انفصاله والتمروان لم يؤثر ويبقى إلى أو أن الحصاداً والجداد بلا أجره ويشارك بنحو القسامة وطحن الحب وتعلم صنعة يعلم كاعلم ولا يرجع بأرش نقص ولو بجناية القرع وفي البناء والغراس ما في الإغارة (قوله ويحصل الرجوع) ولا يصح تعليق وليس نقاسخ الهبة وتقاليلها رجوعاً فلا تنفسخ بهما (قوله ولا رجوع لغير الأصول) وإنما يصح الرجوع في الأصول لأنهم لسفقتهم لا يرجعون إلا لمناسب ولذلك كان برهم أفضل البر ويحرم أذا هم بغير الهبة إلا في واجب ولو دعوه للبس حرام أو أكله تطف في دفعه أو تقليله بقدر الامكان (قوله فلا ثواب) ما لم تدل قرينة عليه والا كقضاء حاجة ولم تقض فيجب الثواب أو الرد ولو اختلفا في البذل صدق التهب يمينه إلا فيما كان عليه دين فيصدق الواهب أنه جعله عنه ولو دفع إليه ولم يبعث صدق الدافع ويكره شراء ما وهبه من التهب لأنهم الصدقة (قوله فهو قيمة للوهورب) ولو مثلياً وبغنى عن هارد للوهورب بعينه كما مر (قوله بكل حال) ما لم تقم قرينة كما مر وكذا في الهدية (قوله بث) ليس قيداً (قوله كقوصرة) بفتح القاف والصاد بينهما وأوسا كنهو بعدها مهمة مشددة وعاء التمر ولا تسمى بذلك إلا وفيها التمر والأفهي مكيل وزنيل (قوله فهو هدية) فيملكه التهب كمكتوب الرسالة ما لم تقم قرينة على رده (قوله جرت العادة برده) أو اضطربت (قوله فيجوزاً كلفه) ويراعى في كل قوم عادتهم فيه من تفرقه حالاً أو باقياً هبة مدة أو غير ذلك (فرع) لا يضمن ضيف ما وضع له من طعام وإنائه وحصير ونحوها سواء قبل الأكل بعده ولا يلزمه دفع نحو هبة عنه فإن حمل الأثناء مثلاً بخيراذن ضمن فإن وضعه يرى منه كإتاني في الولية وينتدبر دظرف الهدية حالاً (فرع) جرت العادة لذوى الأفراح بحمل الهدايا إليهم ووضع نحو طاسة لوضع الدراهم فيها وإعطاء خادم الصوفية الدراهم ونحوها وحكم ذلك أن الملك لمن قصد الدافع من صاحب الفرح أو ابنه أو الزين مثلاً أو الخادم أو الصوفية انفراداً وشركة والا فلا أخذه لأنه المقصود عرفاً أو عادة ومثل ذلك ما لو نثر شيئاً لولي ميت فإن قصد تملكه لنا أو تملك خدمته

(قول الشارح والثاني يحصل الرجوع النخ) وتصح (قول المتن في الظاهر) هو جار في الهبة وأما الصدقة فتشوبها على الله تعالى وسيأتيان في كلام الشارح (فرع) أهدي له هدية على أن يقضى له حاجة أو يخدمه فلم يفعل وجبردها إن بقيت وبذلها إن تلفت قاله الأصطخري رحمه الله (قول المتن فهو قيمة للوهورب) أي كافي النكاح بلا مهر حيث تجب قيمة البضع وهو مهر التل (فرع) لا تجب القيمة عينا بل هو مخير بينها وبين رد الوهورب (قول الشارح وعاء الذي يكثر فيه النخ) ولا تسمى بذلك إلا بالترفيه

فإن

الهدية فظاهر أنها كالهبة اه ونقله في الكفاية عن البندنجي (ولو وهب بشرط ثواب معلوم فلا يظهر

صحة العقد ويكون بيعاً على الصحيح) نظراً إلى المعنى والثاني يكون هبة نظراً إلى اللفظ فلا يلزم قبض ومقابل الظاهر بطلان العقد لمنافاة شرط الثواب للفظ الهبة المقتضى للتبرع (أو) بشرط ثواب (مجهول) كنوب (فالذهب بطلانه) أي العقد لتعذر تصحيحه فيما بجهالة العوض وهبة بذكر الثواب بناء على أنها لا تقتضيه وقيل يصح هبة بناء على أنها تقتضيه (ولو بعث هدية في ظرف فإن لم تجر العادة برده كقوصرة تمر) بنشد الرأ وعاءه الذي يكثر فيه من البواري قاله الجوهري (فهو هدية أيضاً ولا) أي وإن جرت العادة برده (فلا) يكون هدية (ويحرم استعماله إلا في كل الهدية منه إن اقتضته العادة) فيجوزاً كلفه حقيقة

مثلا فلم والاصرف في مصالح قبره ان كان والا فمن جرت العادة بقصدهم عنده (قوله ويكون عارية) فهو مضمون الا اذا كان بمقابل فهو اجارة فلا يضمن كما مر نعم هو بعد فراغ الاكل منه امانة فيهما (فروع) روى انه صلى الله عليه وسلم كان لا يأكل من هدية حتى يأمر صاحبها بالاكل منها لمكان التراجع المسموم وصار ذلك عادة الملوك ولو في غير الهدايا وروى ان امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه رأى رجلا يطوف بأمه حاملا لها وهو يتشدو ويقول

أنا لها مطية لا أنقر • اذا الركاب ذعرت لا أذعر

ما حملت وأرضعتني أكثر • الله زبي ذو الجلال أكبر

(فائدة) تحصل صلة الرحم للتدوية بارسال سلام أو كتاب أو ارسال هدية أو نحو ذلك والله أعلم

(كتاب اللقطة)

هي من أنواع الاكتساب فلذلك ذكرت عقب الهبة (قوله في الشهور) اسكان القاف فيهما (١) وقيل بالفتح اسم للاقط ويقال لها اللقطة وكذا اللقطة بفتح اللام والقاف فيهما أيضا (قوله الشيء الملقوط) أي لقة (قوله وهو) أي الملقوط شرعا ماضع من مال أو اختصاص محترم كمال حر في دخل داره للتجارة بأمان وان لم يكن هو محترما فان لم يكن له أمان فالأخذ منه غنيمته للقطة وبذلك خرج ما ألقته الريح في ملك انسان أو ألقاه هارب في حجره ولم يعلم مالكة أو ألقته البحار على السواحل من الفرق (٢) أو وجده عند مورثه من الودائع المجهولة ولم تعرف ملاكها فأمره لبيت المال يتصرف فيه الامام نعم ان كان جارا فأمر ملن هو في يده فان عرف المالك في شيء من ذلك ولو بعد زمان طويل فهو باق على ملكه ولا رجوع لأخذه على مالكه بما أنفق عليه ولو حيوانا ومنه جمل أعبي أو أثقله الحمل فترك الحمل مالكة في البرية مثلا وعند الامام أحمد والبيت يملكه من أخذه وعند الامام مالك لا يملكه ولكن يرجع على مالكه بما صرفه عليه (قوله أو غفلة) ومنه ابدال فعله بغيره وليس له استعماله الا بعد تعرفه أو اعراض مالكة عنه فان علم تعدده فهو من باب الظفر (قوله أو نحوهما) كنوم وعلم بما ذكر أن أركانها ثلاثة لاقط وملتقوط ولقط وفي اللقط معنى الامانة والولاية من حيث انه أمين فيما لقطه وان كان الشارع ولاء حفظه كالولي في مال محجوره وفيه معنى الاكتساب من حيث التملك على ما يأتي والغلب منها الثاني بدليل صحة التقاط الصبي وليس من أهل الولاية والاعتبار في الاقط الاسلام والتكليف والحرية والعدا لعدو عدم وجود حجر سفة عليه وفي أضداد ذلك تفصيل يأتي (قوله يستحب)

فان أفردت سميت زنبیلا (قول الشارح ويكون عارية) أي اذا لم تقتض نوابها والا فهو امانة كالاجارة الفاسدة

(كتاب اللقطة)

هي بفتح القاف وقد تسكن الشيء الملتقط وقال الخليل بفتحها هي الشخص الملتقط كالضحكة بالتحريك وصوبه ابن بري ويقال أيضا لقاطه وكذا لقط بفتح اللام والقاف وهي لقة ما وجد على نطلب قال تعالى فالتقطه آل فرعون وشرعوا ما وجد من مال أو مختص ضائع لغير حربي ليس بمحرز ولا تمتنع بقوته ولا يعرف الواجد مالكة وخرج بالمحرز المال الموجود في المكان المملوك ونحوه ولا يعرف مالكة فانه مال ضائع يحفظ ولا يجوز تملكه بل يحفظه الامام أو يبيعه ويحفظ ثمنه أو يقترضه على بيت المال قال ابن عبد السلام وغيره الا اذا أتى من يعرف مالكة فسيبيله سبيل أموال بيت المال ثم ذكرها عقب الهبة نظر الا لاكتساب ولو ذكرت عقب القراض لكان متجها أيضا فاننا نملك بها ممتلكه وعند الحنفى ممتلك الصدقة ولهذا منع الغني منها (قول الشارح صيانة للمال الخ) ردها بأنها امانة ابتداءا اكتساب اتهام وكل لا يجب نعم لو عين للاخذ وخاف الضياع ينبغي الوجوب (قول المتن ولا يستحب لغير واثق) استشكل السبكي جزمهم بذلك مع

قال البغوي ويكون عارية

(كتاب اللقطة)

بضم اللام وفتح القاف في الشهور أي الشيء الملقوط وهو ما ضاع من مالكة لسقوط أو غفلة أو نحوهما في محال تأتي (يستحب الالتقاط لو اثنى بأمانة نفسه وقيل يجب) عليه صيانة للمال عن الضياع (ولا يستحب لغير واثق)

(١) في القاموس: واللقطة

كحزمة وهزمة ونمامة ما التقط

(٢) لعله أموال الفرق

بأمانة نفسه (و يجوز) له (في الاصح) والثاني يحرم لحوف الحياة (ويكره لفاسق) لأنه بما تدعوه نفسه إلى كتمانها وفي الوسيط لا يجوز (والذهب أنه لا يجب الاشارة على الالتقاط) لكن يستحب وقيل يجب والطريق الثاني القطع بالأول ويذكر في الاشارات صفات لللتقط أو يسكت عنها وجهان أحدهما (١١٦) عند البغوي الثاني لتلاي توصل كاذب اليه وقال الامام يذكر بعضها ليكون في الاشارة

فائدة وصححه في الروضة (و) الذهب (أنه يصح التقاط الفاسق والصبي والذمي في دار الاسلام) كما طيادهم والطريق الثاني ان قلنا المقلب في الالتقاط الأمانة والولاية فلا يصح التقاطهم أو الاكتساب بالتملك بعد التعريف ومما وجهان ويقال قولان فيصح التقاطهم وطريق القطع في الذمي مرجوح في الروضة كما أصلها (ثم أظهر أنه ينزع) الملتقط (من الفاسق ويوضع عند عدل) والثاني لا ينزع ولكن يضم اليه عدل مشرف (و) الأظهر (أنه لا يعتمد تعريفه بل يضم اليه) عدل (رقيب) ثلاثون فيه والثاني يعتمد من غير رقيب ثم اذا تم التعريف فله التملك (وينزع الولي لقطة الصبي ويعرف ويتملكها بالصبي ان رأى ذلك حيث يجوز الاقتراض له) فان التملك في معنى الاقتراض فان لم يره حفظها أو سلمها للقاضي (و يضم الولي ان قصر في انتزاعه) أي الملتقط

نعم يجب ان غلب على ظنه الضياع بتركه (قوله ويجوز له) أي لغيره وانفق مع كونه خلاف الأولى (قوله لحوف الحياة) فان علمها حرم (قوله ويكره لفاسق) ان التلق للتملك ويحرم للحفظ ومن أخذها منه حيث نذ فهو اللاقط ومنه للرتد والكافرو يؤخذ من العلة انه ان علم من نفسه السكبان حرم (قوله لا يجوز) يحتمل الكراهة والحرم وقد علم (قوله لكن يستحب) أي ما لم يخش منه الضياع والا لم ينسب بل يحرم ويضمن لو فعل (قوله أحدهما) حمل على ما اذا خيف من جائر أخذها منه (قوله يذكر بعضها) أي ندبا ويكره استقصاؤها الا اذا خيف ضياعها في حرم وفارق حرمة استقصائها في التعريف الآتي لأن في الاشارة احتياطا ومتى خالف ضمن أيضا كذا قاله شيخنا الرمل والوجه حرمة الاستيعاب هنا مطلقا للعلة للذكورة واليه مال شيخنا (قوله يصح التقاط الفاسق) فحفظ ما بعده من عطف الخاص لافادة دفع توهم الخصوص وهذا نصريح بما علم من كراهته (قوله والصبي) ان كان له نوع تميز ومثله المجنون وكذا السفية ولا عبرة بقصد هم تملكها أو حفظا (قوله والذمي) ومثله المعاهد والمؤمن (قوله في دار الاسلام) هو راجع الى الثلاثة قبله كما هو ظاهر كلام الشارح والمراد بها ما فيها مسلم والافه وغنيمة تخمس (قوله انه ينزع الملتقط) أي ينزعه الحاكم من الفاسق ومنه الكافر والمرتد كما مر وسيد كره فان ذكروا قبل النزاع استمرت معهم (قوله عند عدل) وأجرته في بيت المال والافضل لللتقط (قوله لا يعتمد تعريفه) أي الفاسق وكذا من ألحق به وسيأتي (قوله رقيب) وأجرته عليه اذا تملك (قوله وينزع الولي) أي لأجل الحفظ فان نزاعها على وجه الالتقاط جاز كالأجنبي والمجننون والسفيه كالصبي (قوله ويعرف) أي الولي ولو كما ولا يصح تعريف الصبي ولا المجنون نعم يصح تعريف السفية باذن الولي والصبي بحضرة الولي ويراجع الولي الحاكم في مؤنة التعريف ان لم يكن هو الحاكم والافحا كم آخر يبيع جزءا منها لمؤنتها (قوله ويضمن الولي) ولو عامما وكالصبي من الحق به (قوله والضمان في مال الولي) ولو في اتلاف المحجور (قوله بغير تفریط) أي من الولي ولا عبرة بتفريط الصبي (قوله فلا ضمان) أي على أحد (قوله فلا ضمان عليه) أي الولي أو الصبي وكذا لو لم يعلم بالتقاطه حتى كمل بالبلوغ فلا ضمان على الولي والمجننون كالصبي (قوله وان أتلفه) أي الصبي كما في بعض النسخ ضمنه كغيره (قوله لأنه ليس الخ) فما أخذه مال ضائع قال ابن عبدالحق ويضمن ما التقطه للمالك في رقبته كالفاسق ولو أعنته سيده فاللقيط حينئذ له وكأنه التلق الآن

حكاية وجهه هنا بالوجوب وأجاب بأن الوجوب لحق للمالك ويجهاد نفسه والاستحباب يجامعه ترك الفعل فأخذه مع الخوف خطر يمكنه اجتنابه (قول المتن ويجوز في الاصح) لأن الأصل عدم الحياة (قول المتن انه لا يجب الخ) لعدم الأمر به في حديث زيد بن خالد وغيره (قول الشارح وقيل يجب) أي الحديث أبي داود ومن أخذ لقطة فليشهد ذاعدا أو ذوى عدل ولا يكتم وهذا الحديث حمل على الندب ويحتاج الى دليل (قول المتن انه يصح) قيل الغرض من الصحة أحكام اللقطة تثبت له وان منعناه الاخذ فلا تكرار فيه مع ما سبق قلت يجوز أن يقال ذكره هنا توطئة لما بعده (قول المتن في دار الاسلام) متعلق بقوله والذمي (قول المتن ويوضع عند عدل) لأنه لا يلي مال ولده فكيف يلي مال غيره ونظر الثاني الى حق التملك (قول المتن والأظهر) أي سواء قلنا ينزع من يده أم لا (قول الشارح والثاني محتمل) كالاخطاب

(قول)

(حتى تلف في يد الصبي) أو أتلفه والضمان في مال الولي ثم يعرف

التالف وان تلف قبل انتزاعه بغير تفریط فلا ضمان وان لم يشعر بالتقاطه وتلف في يد الصبي فلا ضمان عليه وان أتلفه ضمن (تتمة) الذمي كالفاسق في انتزاع الملتقط منه وما يترتب عليه (والأظهر بطلان التقاط العبد) لأنه ليس من أهل الولاية والملك والثاني محتمل ويكون

لسيده والقولان اذا لم يأذن له فيه ولم ينه عنه ولو اذن فيه فطرد ابن أبي هريرة القولين فيه وقطع غيره بالصحة ولو نهاه عنه قطع الاصطخري بالمنع وطرد غيره القولين فيه قال في الروضة طريقة الاصطخري أقوى (ولا يعتد بتعريفه) على البطلان (فلو أخذه) أي لللتقط (سيده منه كان التقاطا) له ولو أقره في يده واستحفظه عليه ليعرفه وهو أمين جاز فان لم يكن أمينا فهو متعديا لقرار فكأنه أخذه منه وورده اليه (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (للمذهب صحة التقاط المكاتب كتابه صحيحة) (١١٧) لأنه مستقل بالملك والتصرف

والقول الثاني لا يصح لما فيه من التبرع بالحفظ والتعريف وليس من أهل التبرع والطريق الثاني القطع بالصحة كالحراما المكاتب كتابه فاسدة فلا يصح التقاطه كالقن وقيل يصح كذى الكتابة الصحيحة واذا صح التقاط المكاتب عرف وتملك (و) المذهب صحة التقاط (من بعضه حر) و بعضه رقيق حكى الرافعي فيه الطريقين في المكاتب زاد في الروضة المذهب والمنصوص صحة التقاط (وهي) أي اللقطة (له) ولسيده) يعرفانها ويتملكانها بحسب الرق والحرية كشخصين التقاط هذا ان لم يكن بينهما مهايأة (فان كانت مهايأة) أي مناوبة (فلا صاحب النوبة) اللقطة (في الأظهر) فان وقعت في نوبة السيد عرفها وتملكها وان وقعت في نوبة العبد عرفها وتملكها والاعتبار بوقت الالتقاط وقيل بوقت التملك

(قوله بالصحة) هو للتعبد (قوله بالمنع) هو للتعبد أيضا (قوله فلو أخذه سيده) وكذا الأجنبي (قوله جاز) ويحكم بالتقاط من وقت الاقرار وسواء في الاذن العام والخاص (قوله فان لم يكن أمينا الخ) فالضمان فيهما عليهما فيتعلق برقة العبد وسائر أموال السيد فيغرم السيد وان هلك العبد ويقسم به على الغرماء لو أقلس السيد كما لو رآه يتلف مالا ولم يمنعه ولو عتق العبد قبل أخذه منه فله تملكها ان بطل الالتقاط والافهي للسيد لأنها من كسبه فله أخذها وتعريفها وتملكها (قوله والمذهب صحة التقاط المكاتب كتابه صحيحة) لاستقلاله بالاكتساب (قوله عرف وتملك) فان عجز أو مات قبل التملك أخذها الحاكم لا السيد وحفظها لما لكها ولو تلفت بعد التملك فبذلها في كسبه ولا يقدم مالها على الغرماء قال الزركشي ومثله الحر للفلس واليت (قوله ومن بعضه حر) وان لم يأذن السيد الا في نوبة السيد وحده فلا بد من اذنه ويكفي في المشترك اذن أحد سيديه وما التقطه يكون بينهما (قوله عرفها وتملكها) أي ان كان قد اذن له لأنه فيها كالقن قاله شيخنا الرملي وعليه لو لم يأذن له يعود مامر في الرقيق وان فرغت نوبة السيد فراجع (قوله والاعتبار بوقت الالتقاط) هو للتعبد ولو اختلفا في وقوعها في نوبة أيهما صدق ذواليد فان كانت بيدهما أو لا بيد أحد حلف كل وقسمت بينهما ولو تخللت نوبة السيد في مدة تعريف العبد أناب من يعرف (قوله من الأكتساب) والمبرة فيها بوقت الوجود ومنها الصدقة عليه (قوله من المؤن) والمبرة فيها بوقت الاحتياج لا بوجود السبب وما ذكره الشارح يحمل على ذلك والافهم مرجوح ومنها زكاة الفطر (قوله الأرض الجنابة) أي منه أو عليه كما قاله الزركشي (قوله وهذا المستثنى الخ) لحمله أنه في الشرح ساكت عن المؤن وأرض الجنابة وزاد عليه في الروضة الثاني وحده وزاد مع الأول في النهاج أيضا فقوله على الشرح متعلق بمزيد فيهما

(فصل) في حكم لقط الحيوان وغيره (قوله للمالك) خرج به نحو كلب يقتني فيحل لقطه وبعد تعريفه

(قول الشارح والقول الثاني) عليه يأخذها القاضي ويحفظها دون السيد لأنه لا ولاية له على المكاتب أقول هذا فيه نظر فانهم قالوا ان الأجنبي اذا انتزع من العبد اللقطة صح التقاطه (قول المتن فلصاحب النوبة في الأظهر) بناء على دخول الكسب النادر في للمهايأة والثاني مبنى على عدم دخوله (قول الشارح ومقابله يشتركان) أي لأن النادر لا يخطر بالذهن عندهما يشهما (قول الشارح فليس على من وجدت) قال الزركشي ولا له فيما اذا جنى قال وحيث لا استثناء من المؤن والأكتساب لأن المؤن فقط (قول الشارح استقلال) يعني زاده في الروضة ولم يذكر فيها المستثنى منه وهو المؤن وقوله ومزيد معه الخ يريد به أن زاده النهاج هنا بقوله قلت كله في الشرح الأرض الجنابة والمؤن فهما في النهاج من يدان على الشرح وفي الروضة زاد الارش فقط هذا مراده كما يعلم بمراجعة الروضة

﴿ فصل والحيوان الخ ﴾

(قول المتن للمالك) كذلك المختص كالكلب والبعير النذور هديه يلتقطه للنحر والوقوف

والقول الثاني كما لو لم تكن مهايأة (وكذا حكم سائر النادر) أي باقيه (من الأكتساب) كالوصية والهبة والركاز (و) من (المؤن) كأجرة الطبيب والحجام ومن الدواء المعنى أن الأكتساب لمن حصلت في نوبته والمؤن على من وجد سيدها في نوبته في الأظهر فيهما ومقابله يشتركان فيهما (الارض الجنابة والله أعلم) أي فليس على من وجدت الجنابة في نوبته وحده بل يشتركان فيه جزم لأنه يتعلق برقة وهي مشتركة وهذا المستثنى بتوجيهه مزيد في الروضة استقلالاً ومزيد معه للمستثنى منه على الشرح وظاهر أنه اذا لم يكن بينهما مهايأة يشتركان في سائر النادر من الأكتساب والمؤن (فصل) (الحيوان، للمالك)

للمتنع من صغار السباع) كالذئب والثعلب والفهد (بقوة كبير وفرس) وحمار وبغل (أوبندو) أي جرى (كأرنب وطي أو طيران كحمام إن وجد بمفازة) أي مهلكة (فللقاضي التقاطه للحفظ وكذا لغيره) أي لغير القاضي من الأحاد التقاطه للحفظ (في الأصح) لثلاث يأخذه خائن فيضيع والثاني النع اذ لا ولاية للأحد على مال الغير (ويحرم التقاطه لملك) على كل أحد لأنه مضمون بالامتناع عن أكثر السباع مستغن بالرعي إلى أن يجده صاحبه (١١٨) لتطلبه فمن أخذه لملك ضمنه ولا يبرأ من الضمان برده إلى موضعه فإن دفعه إلى

القاضي يرى في الأصح (وان وجد بقرية) أو موضع قريب منها أو بلدة (فالأصح جواز التقاطه لملك) والثاني المتنع كالمفازة و الفرق الأول بأنه في العمران يضيع بامتداد اليد الحائثة إليه بخلاف المفازة فإن طرق النامس بها لا يعم ولو وجد في زمن نهب وفساد جاز التقاطه لملك قطعاً في المفازة والعمران (وما لا يمتنع منها) أي من صغار السباع (كثاة) وعجل وفصيل (يجوز التقاطه لملك في القرية) ونحوها (والمفازة) صيانة له من الحومة والسباع (و يتخير أخذه من مفازة فإن شاء عرفه وتملكه) بعد التعريف (أو باعه) أي وان شاء باعه استقلالاً ان لم يجد حاكماً وباذنه في الأصح ان وجد (وحفظ عنه وعرفها) أي اللقطة المبيعة (ثم علكه) أي الثمن (أو أكله) أي وان شاء أكله متملكاً له أخذاً مسياً (وغرم قيمته ان

يختص به ويتنفع به ونحو ذلك بغيره قلادة مثلاً ما هو قرينة على أنه هدي فيعرفه واجده ويذبحه وقت النحر يعني ويفرق ليه باذن الحاكم ندباً فان ظهر صاحبه وأنكر كونه هدياً صدق بيمينه وعلى الذابح له ما بين قيمته حياً ومذبحاً وعلى الآكل غرم اللحم والذابح طريق فيه والأوجه جواز ملك منفعة موقوف أو موصى بها بعد تعريفها (قوله للمتنع) أي بالفعل ولو مع حمل على ظهره مثلاً فان أنقله الحمل أو كان به نحو كسر رجل فكثير للمتنع وإذا لقطه فهو لقط لماعليه من الحمل وعكسه وتقدم حكمه (قوله كالذئب النخ) مثال لصغار بالنسبة لنحو الأسد وقيل المراد صغار للذكور رات (قوله مهلكة) وسيت مفازة تفاقولا وذكر بعضهم أنها من أسماء الأضداد يقال فاز اذا نجأ أو هلك (قوله في الأصح) محل الخلاف في زمن الامن فبزمن الخوف يجوز قطعاً ولو آمن عليه يقينا ولم يعرف مالكة امتنع أخذه وان عرف مالكة جاز أخذه برده إليه وهو أمانة معه (قوله ويحرم) أي زمن الامن في المفازة لملك (قوله لملك قطعاً النخ) فعلم أنه يجوز للحفظ مطلقاً وكذا لملك الامن مفازة آمنة (قوله يجوز التقاطه) أي غير المتنع لملك وكذا للحفظ سواء زمن الامن أو غيره في المفازة وغيرها وانما قيد بالملك ليترب عليه ما بعده (قوله الحومة) بفتح الحاء المعجمة وفتح الواو جمع خائن (قوله يتخير أخذه) أي غير المتنع لملك أو ما أخذه لملك ولو من للمتنع (قوله أو باعه) أي حالا (قوله وعرفها) لم يذكر الضمير هنا دفعا لتوهم عوده إلى الثمن (قوله أو أكله) أي حالا بعد ملكه ان وجد في مفازة فان وصل به إلى العمران فقال العبادي يمتنع أكله وتملكه قبل التعريف وجوز للساو ردي فيه خصلة رابعة وهي أن يملكه حالا ويبقيه حياً ليتنفع برده أو نسله (قوله ولا يجب النخ) أي مادام في الصحراء ولا فيجب (قوله والحصول الأولى النخ) هذا اذا استوت الخصال في

ينبغي أن يلتقط لملك منافعه (قول المتن فللقاضي التقاطه) قال الزركشي ينبغي أن يكون محله اذا خاف الضياع والافيترك ولا يتعرض له (قول الشارح لأنه مضمون بالامتناع النخ) في حديث زيد بن خالد في الأبل مالك ولها (قول الشارح كالمفازة) لاطلاق الحديث (قول الشارح بخلاف المفازة) أي والجواب عن الحديث أنه ظاهر في المفازة بدليل قوله فيه ترد الماء وترعى الشجر (قول الشارح بعد التعريف) كغيره (قول المتن أو باعه) لأنه أولى من الأكل (قول الشارح أي اللقطة المبيعة) يعني لا الثمن (قول المتن أو أكله) الأحسن أكلها وهو كذلك في بعض النسخ (قول المتن أيضاً أو أكله) بالاجماع على هذه الحصة قاله الزركشي فالولم يأكل حتى حضر به إلى العمران امتنع فيما يظهر ويحتمل خلافه (قول الشارح أخذاً) يرجع لقوله متملكاً له (قول المتن وغرم قيمته) قال ابن المنذر دليله القياس على اثبات ذلك في لقطة الذهب والفضة (قول الشارح ولا يجب) هو مستفاد من صنيع التهاج حيث ذكر التعريف في الحصلتين الأوليين وتركه من الأخيرة (قول الشارح من الثالثة) أي لما فيها من تعجيل الاستباحة قبل التعريف (فرع) لم يراعوا هنا وجوب اتباع الاخط وراعوه فيما يحقق كما سيأتي فما الفرق ثم رأيت الأسنوي اعتبره هنا أيضاً

ظهر مالكة) ولا يجب بعد أكله تعريفه في الظاهر للإمام من وجهين لماسياً عنه والحصول الأولى أولى من الثانية (قول) والثانية أولى من الثالثة (فان أخذ من العمران فله الحصلتان الأوليان) بضم همزة وبالتحتانية (لا الثالثة في الأصح) وفي الروضة كأصلها الأظهر والثاني له الثالثة أيضاً كالمفازة ودفع بأن الأكل فيها لأنه قد لا يجد فيها من يشتري بخلاف العمران ويشق النقل إليه ولو كان الحيوان غبرماً كولد كالجحش ففيه الحصلتان الأوليان ولا يجوز ملكه في الحال في الأصح وإذا أمسك الملتقط الحيوان وتبرع بالانفاق فذاك وان أراد الرجوع فلينفق ما ذن الحاكم فان لم يجد حاكماً

أشهد (و يجوز أن يلتقط عبدا لا يميز) في زمن أمن أو نهب وميزا في زمن نهب بخلاف الأمن لأنه يستدل فيه على سيده فيصل اليه والامة كالعبد
ويؤخذ من غرضون كلامهم ان فيهما الحصلتين الأوليين ففي الروضة وأصلها (١١٩) يجوز تملك العبد والامة التي لا تحمل

كالجوسية والمحرم وان كانت
عن تحمل فعلى قولين
كالافتراض لان التملك
بالالتقاط افتراض وينفق
على الرقيق مدة الحفظ من
كسبه فان لم يكن كسب
فعلى ما سبق في غير الآدمي
واذا بيع ثم ظهر المالك
وقال كنت أعتقته قبل قوله
في الاظهر وحكم بفساد
البيع والثاني لا كما لو باع
بنفسه انتهى (ويلتقط غير
الحيوان) كما كسول
وثياب وتقود (فان كان
يسرع فساد كهرية)
ورطب لا يمتد (فان شاء
باعه) أي استقللا ان لم
يجد كما وباذنه ان وجد
أخذا مما سبق (وعرفه)
بعديعه (ليتملك منه)
بعد التعريف (وان شاء
تملكه في الحال وأكله)
وغرم قيمته سواء وجد
في مفازة أو عمران (وقيل
ان وجدته في عمران وجب
البيع) وامتنع الأكل
وعلى جوازه في القسمين
في التعريف بعده وجهان
أصحهما في العمران وجوبه
وفي المفازة قال الامام
الظاهر أنه لا يجب لانه
لا فائدة فيه (وان أمكن
بقاؤه بعلاج ككرطب

الاحظية أو عدمها والاوجب فعل الاحظ للمالك (قوله أشهد) فان لم يشهد لم يرجع وان نوى الرجوع فان
فقد الشهود فله الرجوع ان نواه فان اختار البيع فكما تقدم وليس له بيع بعضه ولا أن يقتض على المالك
للفتنة لانه قد يستغرق فيه وفارق الاتفاق كما قاله شيخنا الرمي بأن ما اقتضه قد يتلف قبل اتفاقه وفيه بحث
ظاهر (قوله أن يلتقط عبدا لا يميز) مطلقا ويرفرفه بلامه كالجينة والزنجي أو باخبار برقه من عرفه
قبل أو بنحو ملك فان عرف مالكا وأخذه ليرده اليه لم يضمنه (قوله وميزا) يشمل البالغ فراجع (قوله
في زمن نهب) في عبارة غيره خوف (قوله كالاقتراض) فالعتمد عدم صحة التملك (قوله وينفق الخ) سواء
التقطه للحفظ أو للتملك كما قاله شيخنا الرمي (قوله أعتقته) وكالتق غيره من التصرفات كما في ابن حجر
وغيره ما يزيل الملك ولو عادوا كذب نفسه ليأخذ الثمن ففي قبوله وجهان (قوله غير الحيوان) يشمل
الاختصاص نحو كلب معلم وخمر محترمة وزبل ولقطة لحفظ أو اختصاص بعد التعريف ثم ان ظهر المالك أخذ
الموجود ولا ضمان فيما تلف ولو بالتلف كما تقدم وانما لم يذكره الشارح لعدم تأني ما بعده فيه من التفاصيل
(فرع) يجوز التقاط السنابل للتملك ان أعرض مالكا عنها أو علم رضاه ولو كانت في مال زكوى
ولا زكاة على المالك فيها لانها لما كانت في محل الاعراض من المالك جعلت كذلك من المستحقين تبعاً
(قوله وباذنه) وجوبا ان لم يخف منه عليه والاستقل (قوله وغرم قيمته) أي وقت أكله حال اللقطة أو
بعده ولا يلزمه افرازها لان الذمة أحفظ فان أفرزها فهي أمانة وله تملكها بعد التعريف كالثمن (قوله سواء
وجدته في مفازة أو عمران) وسواء عز من أمن أو غيره وتقدم في الحيوان منع الأخيرة للتملك ويؤخذ الفرق
من التعليل السابق فيه (قوله في القسمين) أي الحيوان وغيره أخذ من ذكره أو لا بقوله لما سيأتي عنه
أي الامام (قوله أنه لا يجب) أي مادام في المفازة والاوجب كما مر والتخير المذكور عند الاستواء في
الاحظية للمالك والاوجب الاحظ كما مر أيضا (قوله فان كانت اللقطة الخ) ولا يجوز هنا التملك والأكل
حالا لبقائه بخلاف ما تقدم (قوله أو في تجفيفه) أو استوى العمران (قوله وتبرع به) الواجد أو غيره
(قوله والايبيع بعضه) وتقدم في الحيوان منع بيع بعضه خوف استغراقه (قوله ومن أخذ) وهو أهل
(قوله لقطة للحفظ الخ) أي فنحوصي اذا رأى وليه أن يملك له لم يصرف مؤنة التعريف من ماله بل يرفع
الامر للحاكم ليبيع جزءا منه

(قول الشارح والامة كالعبد) الا في شيء واحد وهو منع لقطة من تحمل له للتملك (قول الشارح ثم يجوز) وجه
استدلاله التعبير ثم فانه يقتضي تأخر التملك عن التعريف فيبقى التملك حالا وأما خصلة البيع فكأنها مأخوذة
من قولها الآتي واذا بيع ثم ظهر المالك فانه من كلام الروضة وأصلها (قول الشارح كما كسول وثياب الخ) وكذا
خمر محترمة (قول المتن فان شاء باعه) وهو أولى من الخصلة الآتية بالاتفاق (قول المتن وان شاء الخ) ولا تأني
هنا الخصلة الثالثة (قول المتن وقيل ان وجدته الخ) هو نظير ما سلف في الشاة من امتناع الأكل فيها في
العمران (قول الشارح في القسمين) هما الحيوان وغير الحيوان (قول الشارح لانه لا فائدة فيه) أي لان
التعريف لغرض ظهور صاحبه قبل التملك وقد وجد وفارق العمران بأنه يرجي فيه ظهور مالكا
(قول المتن فان كانت اللقطة الخ) قال صاحب الذخائر ولم أر لأصحاب جواز الأكل هنا قال الزركشي
صرح القاضي أبو الطيب بالتخير بين الأكل والبيع كغيره وأشار الروياني الى تفرد لاماكان ببقية
فلا ضرورة للأكل بخلاف الحيوان وما يسرع فساد (قول المتن لتجفيف الباقي) ويخالف الحيوان
حيث يجوز بيع كله لان الفتنة تأكله

يتجفف فان كانت اللقطة في بيعه أو في تجفيفه وتبرع بالواجد جفقه والايبيع بعضه لتجفيف الباقي) حفظه والمراد بالعمران الشارع
والسجد لانهم مع الموات محال اللقطة (ومن أخذ لقطة للحفظ أمدا

فهى أمانة) في يده (فان دفعها الى القاضى لزمه القبول) وكذا من أخذها لملك ثم دفعها الى القاضى يلزمه القبول (ولم يوجب الا كثرون التعريف والحالة هذه) أى الأخذ بالحفظ أبدا قالوا لان التعريف انما يجب لتحقيق شرط التملك وأوجبه غيرهم وصححه الامام والنزالي لثلاث يكون كتماننا مفوتا للحق على صاحبه (١٢٠) قال في الروضة هذا أقوى وهو المختار وقال في شرح مسلم انه الاصح وعلم بما ذكر أن

التعريف في الأخذ لملك واجب قطعا (فلو قصد بعد ذلك) أى بعد الأخذ لا يحفظ أبدا (خيانة لم يصبر ضامنا في الاصح) بمجرد القصد والثاني يصبر (وان أخذ بقصد خيانة فضامن وليس له بعده أن يعرف ويتملك على الذهاب) وفي وجه من الطريق الثاني له ذلك لوجود صورة الالتقاط (وان أخذ ليعرف ويتملك) بعد التعريف (فأمانة مدة التعريف وكذا بعدها ما لم يختر التملك في الاصح) ومقابلته نصبر مضمونة عليه اذا كان غرم التملك مطردا قاله النزالي كالامام والأول قاله ابن الصباغ والبعوى (ويعرف) بفتح الياء الملتقط (جنسها) أذهب هي أم ففة أم ثياب (وصفتها) أهروية أم مروية (وقدرها) بوزن أو عدد (وعفاصها) أى وعاءها من جلد أو خرقة أو غيرها (ووكاها) أى خيطها المشدودة به روى الشيخان قوله صلى الله عليه وسلم لسائله عن لقطه الذهب أو

(قوله فهى أمانة) وكذا زوائدها من نحو درونسل ويجرى فيها ما في أصلها من تخفيف ما يسرع فسادها وغير ذلك (قوله الى القاضى لزمه القبول) وهنا في قاض أمين والام يجوز دفعها له ولا يلزمه القبول ويضمنها دافعها له (قوله لملك) أو الاختصاص أولا بقصد شئ ونسيه أو بقصد واحد لا بينه (قوله ثم دفعها الخ) فيه مامر ويراد دفعها الى القاضى (قوله قالوا) صيغة تير لانه قد يقال الوجوب ليظهر للمالك (قوله وصححه الامام والنزالي) هو للتعبد ولو أراد العود لملك وجب التعريف قطعا (قوله للحفظ) وكذا لملك (قوله بمجرد القصد) فان فعل صار ضامنا بخلاف (قوله بقصد خيانة) وعلم ذلك القصد يقينا ولم ينسبه والا فأمين (قوله بعده) أى مادام مصراعليه وبأخذها الحاكم منه قهر اعليه فلو عاد الى الامانة ولو بعد أخذ الحاكم أو الخيانة فيها بالفعل ليصرف ويتملك جاز ويخرج عن الضمان خلافا لبعضهم كمالو سلمها للحاكم والتعريف للمنوع ما كان لاجل أن يتملك فان كان لاجل أن يعرف صاحبها ليدفعها له فلا مانع (قوله ليعرف ويتملك) ليس قيدا كما علم (قوله مطردا) أى مستمر الم يتخلله قصد حفظ ~~في~~ تنبيه ~~في~~ التعريف ممنوع على من خاف به أخذ ظالم لها وتكون عنده أبدا أمانة فان خالف ضمن (قوله ويعرف) سياى أنه مستحب ويندب كتابة أوصافها ووقت لقطها وموضعه (قوله مروية) بسكون الراء نسبة الى مروقرية بأرض العجم كهراة (قوله وعاءها) هو أحد ماصدقات العفاص قال في القاموس العفاص مشترك بين الوعاء الذى فيه النفقة من جلد أو خرقة وعلاق القارورة والجلد الذى يخطى برأسها (قوله ثم يعرفها) أى لللتقط سنة وجوبا ولو اختصاصا سواء انفرد أو تعدد وفي التعدد توزع السنة عليهم على التعبد ويكفى أحدهم ولو بلا إذن من الباقيين ويكفى اذنتهم لاجنبي ولو أسقط بعضهم حقه من الالتقاط لم يسقط وبنى الوارث على تعريف مورثه ويعتبر فيمن يعرف كونه مكلفا موثوقا به ولو سفيها أو غير عدل وليس معروفا بالخلاعة والمجون ويبنى عن تعريفها دفعها للحاكم كما في لقطه الحرم (قوله أو أقرب البلاد الى موضعه من الصحراء) أى ان كان في جهة مقصده والا فالمعتبر مقصده وان بدأ وعرض له مقصده بعد غيره (قوله تبعهم) أى ان كان سيرهم الى جهة مقصده والامرض لهم بالمناداة فقط ~~في~~ فرع ~~في~~ لو وجد لقطه في بيته فعليه التعريف لمن يدخله (قوله ولا يعرف في المساجد) أى يكره على التعبد ولا يكره أن يسأل بعض من فيها من غير صورة تعريف وشملت المساجد مسجد المدينة الشريفة والاقصى

(قول المتن فهى أمانة) كذلك درها ونسلها (قول المتن لزمه القبول) أى بخلاف الوديعة فانه قادر على الرد الى المالك (قول الشارح قالوا) صيغة تير وجهه أنه قد يمنع ذلك ويقال بل وجب ليظهر للمالك ولا يكون الملتقط كائما فقد ورد النهى عن السكم (قول الشارح وعلم بما ذكر) أنه لو أخذ بالحفظ ثم بدله التملك فلا بد من استئناف التعريف كذا في الزركشى لكن سياى في الصفحة بعدها ما يفيدك أن محل ذلك اذا قلنا ان التعريف في حقه غير واجب (قول الشارح بمجرد القصد) كالوديعة (قول الشارح والثاني يصبر) اذ سبب أمانته مجرد نيته (قول الشارح ومقابلته نصير الخ) كالمستام ويفرق بأن المستام قد قبض لغرض نفسه وهذا حين الأخذ معظم غرضه الحفظ على صاحبها وصون ماله عن الضياع (قول المتن ويعرف الخ) سياى في كلام الشارح عند آخر الصفحة أن ذلك مستحب

الورق اعرف وكاهها وعفاصها ثم عرفها سنة وقيس على معرفته خارجها فيه معرفة داخلها وذلك ليعرف صدق واصفها (ثم يعرفها) بالتشديد (في الاسواق وأبواب المساجد) عند خروج الناس من الجماعات (ونحوها) من مجامع الناس في جلد الالتقاط أو قريبته أو أقرب البلاد الى موضعه من الصحراء وان جازت به عاقلة تبعهم وعرف ولا يعرف في المساجد قال الشافى

الافى المسجد الحرام على الأصح (سنة) للحديث ويقاس على ما فيه غيره وليست على الاستيعاب بل (على العادة يعرف أولا كل يوم مرتين طرفي النهار ثم كل يوم مرة ثم كل أسبوع) مرة أو مرتين كما في المحرر وغيره (ثم كل (١٢١) شهر) بحيث لا ينسى أنه تكرار

للاول كذا في الروضة وفي أصلها للماضى وسكتا عن بيان السد في ذلك وفي التهذيب ذكر الأسبوع في السنة الأولى ويقاس بها الثانية (ولا يكفي سنة مفردة في الأصح) كأن يعرف شهرا ويترك شهرا وهكذا لا يظهر فيه فائدة التعريف (قلت الأصح تكفي والله أعلم) لأنه عرف سنة وصححه في الروضة أيضا ولا تجب المبادرة في التعريف في الأصح كما أفاده ثم (ويذكر) الملتقط (بعض أوصافها في التعريف ولا يستوعبها للتأنيدها الكاذب وذكروا مستحب وقيل شرط وهو مسبوق بمعرفة فيأتي فيها الخلاف (ولا يلزمه مؤنة التعريف ان أخذ لحفظه) بناء على وجوب التعريف عليه السابق عن غير الأكرين (بل يرتبها القاضي من بيت المال أو يقتض على المالك) أو يأمر الملتقط بها يرجع على المالك وعلى عدم وجوب التعريف عليه ان عرف فهو متبرع (وان أخذ لملك لزمته) مؤنة التعريف لوجوبه عليه وسواء تملك أم لا (وقيل

(قوله الافى المسجد الحرام) فلا يكره التعريف فيه على الأصح وهو العتمد وسأني حكمته (قوله سنة) على التحديد نعم ان كانت قبل قصد التملك وجب بعده سنة أخرى وسأني حكمه في الشرح في الفصل بعده واعتبرت السنة لعدم انقطاع القوافل فيها غالبا ولان في الزيادة عليها ضرارا باللاقط (قوله بحيث لا ينسى) هو ضابط واضح لا بد من مراعاته في كل السنة والتقيد بما ذكره من مرتين في بعض الأيام وهكذا ليس متعينا بل هو مستحب وابتداء السنة من ابتداء التعريف واذا حصل النسيان وجب استئنافها (قوله ويقاس بها الثانية) فهي أسبوع كالأولى وفي النهج أو أسبوعين ثم كل أسبوع مرة أو مرتين ثم سبعة أسابيع ثم كل شهر مرة أو مرتين الى تمام السنة (قوله الأصح تكفي) أي بالشرط السابق أي من عدم النسيان ويجب أيضا بيان زمن وجدانها ومكانه فان فقد شرط من هذه الثلاثة وجب استئناف سنة قاله شيخنا في شرحه وانظر هل يجب الاستئناف بعدم ذكر الزمان أو المكان في مرة من التعريف أو في غالب المرات أو في جميعها في جميع السنة (قوله ولا تجب المبادرة في التعريف) بل الواجب أن ينسب لزمن الالتقاط ومآله بعضهم من وجوب المبادرة اذا غلب على ظنه قوت معرفة المالك لها مدفوع بما مر من وجوب ذكر زمنها ومكانها (قوله ولا يستوعبها) فيحرم ويضمن ان فعل كالودل على الوديعة (قوله وذكروا مستحب) هو العتمد (قوله مسبوق بمعرفة) المتقدمة بقوله ويعرف الخ (قوله فيأتي فيها الخلاف) للذكور المقتضى لحرمة استيعابها وتنبذ كرم بعضها واعتمد شيخنا أنه فيها واجب ان قصد التملك والا فندوب قال وهذا عند الالتقاط وأما عند التملك فواجب قطعا يعرف ما يدفعه للمالك اذا ظهر (قوله لحفظه) للراد بغير تملكه على مامر (قوله على وجوب التعريف) الذي هو العتمد كما تقدم (قوله من بيت المال) تبرعا ويقدم على ما بعده ويجب فيما بعده مراعاة الاخط للمالك (قوله أو يقتض على المالك) اما من بيت المال بأن يرتبها الحاكم فيه ومنه أمر اللاقط بها كذا ذكره ولو كانت الأجرة بقدر قيمة اللقطة بيعت بنقد وحفظ لعدم احتياجه الى مؤنة قاله ابن عبد السلام أو يقتضها على المالك من اللاقط أو غيره الخ (قوله فهو متبرع) ان كان غير محجور عليه والاف كامر (قوله لملك) ولو بدأ أخذها بالحفظ فالتؤنة عليه والمراد بالملك علم الاخذ بالحفظ كما مر (قوله لزمته) ومال شيخنا الرملى الى أنها على المالك كالتى قبلها (قوله لا يعرف) قال بعضهم الافى الحرم لمنع

(قول الشارح الافى المسجد الحرام) وجه ذلك بأن لقطة لا تملك بخلاف غيره أي فيكون التعريف لقرض التملك بمنزلة البيع في المسجد أقول فيه نظر فان هذا الحكم ثابت ولو كانت اللقطة للحفظ فقط فالوجه الفرق بأنه مثابة للناس وكثرة الناس بمظنة لوجود صاحبها وأرساله من نظرها قال القفال ولو التقط درهما في يته فعليه التعريف لمن يدخل يته (قول المتن يعرف أولا الخ) انما كانت مرات التعريف في الأوائل أكثر لان الطلب فيها أكثر (قول الشارح ويقاس بها الثانية) يرجع لقول المصنف كل يوم مرة (قول الشارح لانه عرف سنة) وكما لو نذر صوم سنة ولا طلاق الخبر وقيد الامام بما اذا لم يؤد الى نسيان التوب السابقة انتهى ويشترط أيضا بيان زمن الوجدان واستنادها الى ذلك الوقت كذا ذكره الامام أيضا (قول الشارح كما أفاده ثم) المراد بها ما في قول المصنف ثم يعرفها (قول المتن ولا يلزمه الخ) قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام فلو كانت الأجرة لا تنأى في السنة لا بقيمة اللقطة فينبغي أن تباع بأحد التقدين فان حفظه سهل لا يحتاج الى مؤنة (قول المتن من بيت المال) قرض على صاحبها (قول الشارح بأن ظهر مالها) قال الزركشى وينبغي جريان هذا الوجه فيما لو تملك ثم ظهر المالك (قول الشارح التمول) خرج القليل الذي لا يتمول

(١٢٦) - (قليوبي وعميرة) - ثالث (ان لم تملك) بأن ظهر مالها (فعلى المالك) المؤنة لعدم فائدة التعريف اليه (الأمعان الحقيق) أي القليل التمول (لا يعرف سنة بل زمنا يظن أن فاقده يعرض عنه غالبا) بعد ذلك الزمن ويختلف

ذلك باختلاف المال قال الروياني فدائق الفضة يعرف في الحال ودائق الذهب يعرف يوماً ويومين أو ثلاثة والثاني يعرف سنة كالكثير وقيل يعرف ثلاثة أيام أما القليل غير المتمول كحبة الخنطة والزبيبة فلا يعرف ولو أجدده الاستبداد به وقدر بعضهم القليل المتمول بما دون نصاب السرقة والأصح لا يتقدر بل هو ما غلب على الظن أن فاقده لا يكثر أسفه عليه ولا يطول طلبه له غالباً (فصل) (إذا عرف) أي الملتقط للملك كما صرح به الرافعي في الشرح اللقطة (سنة) على (١٢٢) ماتقدم (لم يملكها حتى يختاره) أي الملك (بلفظ كتملكت) ونحوه (وقيل

تكنفي النية) أي نية التملك
لفقد الإيجاب (وقيل يملك
بعض السنة) اكتفاء
بقصده عند الأخذ لتمام
بعد التعريف فمن التلقظ
للحفظ دائماً وقلنا بوجوب
التعريف عليه وعرف سنة
فبداله التملك لا يأتي فيه
هذا الوجه كما صرح به
الامام والغزالي في البسيط
وان لم نوجب التعريف
عليه فعرف ثم بداله قصد
التملك لا يعتد بما عرف من
قبل (فان تملك) الملتقط
اللقطة (فظهر المالك)
وهي باقية بحالها (واتفقا
على رد عينها فذاك) ظاهر
ويقاس به اتفاقهما على
العدول الى بدلها (وان
أرادها المالك وأراد الملتقط
العدول الى بدلها أوجب
للمالك في الأصح) والثاني
الملتقط واستدل الاول بما
في الحديث السابق فان جاء
طالبها فأداها اليه وقصره
الثاني على ما قبل التملك ولو
ردها الملتقط لزم المالك
القبول (وان تلفت غرم
مثلها) أي ان كانت مثلية

لقطته فراجعها فان الوجه خلافه (قوله ولو أجدده الاستبداد) أي الاستقلال قال بعضهم بصيغه تملك ولم يرتضه
شيخنا (قوله والأصح لا يتقدر الخ) هو للتمتع (قوله لا يكثر أسفه عليه) سواء كان مالاً أو اختصاصاً نعم
ان ظهر مالاً كوادعي عدم الاعراض عنه وجب دفعه له ان كان باقياً مطلقاً وبطلان ان كان متمولاً والا فلا شيء له
(فصل) فيما تملك به اللقطة وما تضمن به وغير ذلك (قوله على ماتقدم) أشار به الى أن السنة ليست قيداً بل
للدائر على وجود تعريف معتد به ولو دون سنة فيما يكنى فيه (قوله بلفظ) منه أو من وليه أو وارثه لو مات
فيهما وكاللفظ ما في معناه كما مر في الضمان نعم تقدم عن شيخنا أن غير المتمول لا يحتاج فيه الى تملك (قوله
كتملكت) أي فيما يملك ونحو تملك الاختصاص الى نفسه في غيره (قوله وقيل تكنفي النية أي نية التملك)
أي الآن فلا يكنى ذلك عند الأخذ قطعاً (قوله وقلنا بوجوب الخ) هو محل توهم محي الوجه للذكور فانه لا يأتي
مع القول بملك الوجوب بطريق الاولى (قوله هذا الوجه) وهو القائل بالملك بمعنى السنة (قوله وان
لم نوجب الخ) ليس قيداً بل مع الوجوب لا يستدعيه أيضاً فلا بد فيهما من استئناف سنة أخرى فعلم أن التعريف
قد يجب سنتين وانظر عكس هذه بأن قصد التملك أولاً وعرف سنة ثم قصد الحفظ والذي يتجه عدم وجوب
سنة أخرى بل يملك متى أراده بعد (تنبيه) قد تقدم ما يفيد أن التعريف قد يكون أكثر من سنتين
أيضا كما لو لم يذكر مكانها أو زمانها أو حصل نسيان في أثناءه فراجع (قوله فظهر المالك) أي مالها وان
لم يظهر فلا مطالبة على اللاقط في الآخرة ان عزم على ردها اذا ظهر (قوله بحالها) أي بلا نقص ولا زيادة
ولا تعلق حق كرهن بما يمنع بيعها فان تعلق بها ذلك تعين البدل نعم ان باعها الملتقط بشرط الخيار له أو لهما
فظهر المالك فيه انفسخ وان لم يفسخه (قوله على رد عينها) ومؤنة الرد على المالك قبل التملك وبعده على
الملتقط (قوله ان كانت متقومة) ولا نظر للثلل الصوري وان وجب في القرض للقبضة عليه لان مبناه على
الثلية ولا ضمان فيما لا قيمة لعينه ولا لمنافعه كالكلب والسرجين كما مر (قوله بزيادتها المتصلة) وكذا
المتصلة على المعتمد ولا أرض لو نقصت بغير تقصير (قوله دون المتصلة) ومنها الحل الحادث بعد التملك وان

فانه يملك في الحال كما سيأتي في كلام الشارح (قول الشارح كالكثير) لظاهر الحديث
(فصل اذا عرف الخ)

(قول الشارح أي نية التملك) أي احداث هذه النية فلا يكنى بنية ذلك عند الأخذ (قول الشارح اكتفاء
بقصده) وفي الحديث فان جاء صاحبها والافهى لك ولذا قال في العدة انه ظاهر النص ولا يخالفه حديث
والافسانك بها (قول الشارح فمن التلقظ الخ) منه تعلم أن قول للزركشي وغيره أن من عرف عاماً وقد
التقط بقصد الحفظ ثم بداله التملك لا بد من تعريف عام آخر محله اذا قلنا ان التعريف غير واجب عليه
والأصح في شرح مسلم الوجوب خلافاً لما سلف عن الأكثرين (قول الشارح واستدل الاول) من الأدلة
أي القياس على القرض (قول المتن أو قيمتها الخ) هذا يدل على أن قولهم يملك بها مملك القرض ليس
من كل وجه (قول الشارح لا أرض) لحصول النقص في ملكه (قول الشارح وعليه لو أراده) الضمير
فيهما يرجع لقوله الاول

(قول)

(أو قيمتها) أي ان كانت متقومة (يوم التملك) لانه

يوم دخولها في ضمانه (وان نقصت بعيب) ونحوه (فله أخذها مع الارش في الأصح) لان الكل مضمون فكذا البعض والثاني لا أرض
وله على الوجهين الرجوع الى بدله اسلمة أفصح به البغوى على الثاني لاقتصاره عليه ومثله الاول وعليه لو أراده الملتقط وأراد المالك الرجوع
الى البدل أوجب الملتقط في الأصح وان زادت أخذها بزيادتها المتصلة دون المتصلة ولو ظهر المالك قبل التملك أخذها بزيادتها المتصلة

والنفصلة (واذا ادعاها رجل) مثلا (ولم يصفها ولا يئنه) له بها (لم تدفع اليه) الآن يعلم لللتقط انها له فيأزمه الدفع اليه (وان وصفها ووطن) الملتقط (صدقه جاز الدفع) اليه (ولا يجب على المذهب) وفي وجهه من الطريق الثاني يجب (فان دفع) اليه (فأقام آخر يئنه بها حوت اليه) عملا باليئنه (فان تلفت عنده فلصاحب اليئنه تضمن الملتقط والدفع اليه والقرار عليه) أي (١٢٣) على الثاني فيرجع الملتقط بما غرمه

عليه ان لم يقر له بالملك فان أقر لم يرجع مؤاخذه له وان لم يظن صدقه لم يجز الدفع اليه على المذهب وحكي الامام ترددا في جوازه (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (لا تحل لقطة الحرم) أي حرم مكة وفي الروضة كأصلها مكة وحرمها (لتملك على الصحيح) أي وتحل للحفظ أبدا جزما (ويجب تعريفها) أي التي للحفظ (قطعا والله أعلم) استدلال الأول المحرم بحديث

الشيخين ان هذا البلد حرمه الله لا يلتقط لقطته الا من عرفها وفي رواية للبخاري لا تحل لقطته الا لمنشد أي لمعرف والمعنى على الدوام والأفسار البلاد كذلك فلا تظهر فائدة التخصيص والثاني المحلل قال المراد من الحديث انه لا بد من تعريفها سنة كما في سائر البلاد لئلا يتوهم ان تعريفها في الموسم كاف لكثرة الناس وحكاية الخلاف وجهين كما في الروضة مخالف لحكايته في كثير من نسخ الشرح قولين وقوله قطعا زاده في الروضة وقال للحديث وقال

لو ينقل بخلافه قبله (قوله ولا يئنه) فلو أقامها لزمه الدفع ان شهدت عند الحاكم وأمره بالدفع والا فلا ولو فقد الحاكم أو خيف منه فحكم (قوله فيأزم النخ) لعلها أنها له (قوله ووطن الملتقط صدقه) أو أخبرته يئنه كما مر (قوله جاز) بل ندب ما لم تعد له اصف والامتنع الدفع الا بحجة (قوله حوت اليه) والزوائد قبل الحجة لللتقط لا لمن كانت عنده وتسمع اليئنه بوصفها بعد تلفها ولو عند الاخذ من الملتقط (قوله تضمن الملتقط) ان لم يكن دفع بأمر جازم (قوله والدفع اليه) أي ان كان الذي أخذه عين اللقطة فان كان بدلها لتلفها مثلا لم يطالبه الملك لأن ما أخذه مال الملتقط (قوله فان أقر) ولو بعد أمر الحاكم له بالدفع اليه (قوله لم يجز النخ) هو المعتمد (قوله مكة وحرمها) هو من عطف العام على الخاص لأن مكة منه وهو المراد عند الاطلاق وخرج به الحل كعرفة ومصلى ابراهيم صلى الله عليه وسلم (قوله لتملك) بقصد أو مطلقا (قوله للحفظ) أي بقصد فقط والحكمة في ذلك ان الله تعالى جعل هذا البيت منابة للناس أي يعودون اليه للنسك فرما يعود مالكها أو نائبه وان طال الزمن (قوله لمعرف) يقال أنشد اذا عرف ونشد اذا طلب فالمنشد للمعرف والناشد الطالب (قوله والثاني النخ) وبه قال الأئمة الثلاثة (قوله زاده في الروضة) ولو أبدله بقوله أبدا لكان أولى (قوله الى الحاكم) أي الامين (قوله عن لقطة المدينة) ومنه الاقصى (قوله فلا تلحق بمكة) هو المعتمد وكذلك مصلى ابراهيم لأنه من الحل كعرفات كما مر

﴿ كتاب اللقيط ﴾

هو فاعيل بمعنى مفعول أي اللقوطة أي بيان حقيقته وما يفعل به وما معه وغير ذلك (قوله طفل) أصالة ومنه المجنون وخرج به البالغ (قوله لا كافله) أي معينا (قوله يسمى) أي لغة ومعناه الشرعي ما ذكره قبل ويعلم منه أن أركانه ثلاثة لقط ولقيط ولاقط (قوله ومنبوتا) ودعي لأن غيره يدعيه وذكر التنبذ لكونه في كلام الصنف وتسميته لقيطا ومنبوتا باعتبار طرفي حاله ومنشأ التنبذ عار يتبع الام أو فقد والدين أو أحدهما (قوله فرض كفاية) على من علم به وتعدد فان انفرده ففرض عين وفارق اللقطة حيث لم يجب لقطها كما مر أن الغلب فيها الاكتساب والنفس تميل اليه فاستغنى به عن الوجوب ولا يحتاج في اللقط الى اذن الحاكم (قوله ويجب الاشهاد عليه أي على التقاطه) خرج نسليم الحاكم للعدل فلا يشهاد

(قول الشارح لم تدفع اليه) لحديث لو يعطى الناس بدعواهم (قول المتن جاز الدفع) شبه ابن سريج بقول الهدية من الرسول وشراء ما يشتره ممن يزعم انه ملكه ﴿ فرع ﴾ وصفها جماعة لا تدفع لأحدهم الا بيئنه (قول المتن ولا يجب) أي لأنه مدع فيحتاج الى بيئنه كغيره (قول الشارح يجب) لأن إقامة البيئنه قد تعسر وبذلك قال مالك وأحمد (قول المتن تضمن الملتقط والدفع اليه النخ) لو تلف العين الملتقط بعدمضي الحول وغرم قيمتها للواصف ثم أقام آخر البيئنه فليس له مطالبة الدفع اليه (قول الشارح أي لمعرف) يقال أنشد اذا عرف ونشد اذا طلب فالمنشد للمعرف والناشد الطالب (قول الشارح والثاني) به قال الأئمة الثلاثة

﴿ كتاب اللقيط النخ ﴾

(قول الشارح ومنبوتا) هذا التنبذ منشؤه عار يبلغ الام أو فقد أيه أو فقد أبو به قال القاضي والامام هذا الولد

يلزم الملتقط الاقامة للتعريف أو دفعها الى الحاكم وسكت عن لقطة المدينة الشريفة فلا يلتحق بمكة كما صرح به الدارمي والرويان وقضية كلام صاحب الانتصار خلاف ذلك وروى أبو داود في حديث المدينة ولا تلتقط لقطتها الا لمن أشار بها أي رفع صوته وهو بالمعجمة ثم المهمة ﴿ كتاب اللقيط ﴾ بمعنى اللقوطة وهو كل طفل ضائع لا كافله يسمى لقيطا وملقوطة باعتبار انه يلقط ومنبوتا باعتبار انه نبذ أي ألقي في الطريق ونحوه (التقاط للتبذ) بالمعجمة (فرض كفاية) صيانة للنفس المحترمة عن الهلاك (و يجب الاشهاد عليه) أي على التقاطه (في الاصح)

خيفة من استرقاق الملتقط له والثاني لا يجب اعتمادا على الأمانة لكن يستحب والثالث ان كان ظاهر العدالة لم يجب أو مستور هو وجب وفي
الروضة كأصلها ترجيح القطع بالأول وعليه لو ترك الاشهاد قال في الوسيط لا تثبت له ولاية الحضانة ويجوز الانتزاع منه ثم الطفل صدق بالميز
وفي التقاطه تردد للامام والأوفق لكلام الاصحاب أنه يلتقط وعلى مقابله يلى أمر الحاكم ومن له كافل كآب أو وصى أو قاض أو ملتقط يرد الى
كافله أى يجبر دة اليه (واعتثبت ولاية الالتقاط لمكف حر مسلم عدل رشيد) وبين المختز عنه بقوله (ولو التقط عبد بغير اذن سيده انتزع)
أى اللقيط (منه) لأن الحضانة تبرع (١٢٤) وليس من أهل التبرع (فان علمه فأقره عنده أو التقط باذنه فالسيد الملتقط) والعبد نائبه

في الأخذ والتزيت ولو التقط
المكاتب انتزع منه وان
أذن فيه السيد لأن حق
الحضانة ولاية وليس
المكاتب أهلا لها فان قال
له السيد التقط لى فالسيد
هو الملتقط ومن بضعه حر
اذا التقط فى نوبته فى
استحقاقه الكفالة وجهان
(ولو التقط صبي) أو مجنون
(أو فاسق أو مجبور عليه)
بتبذير (أو كافر مسلما
انتزع) منه لعدم أهلية
الصبي والمجنون ولأن الفاسق
والمبذر غير مؤتمنين شرعا
وان كان الثانى عدلا والكافر
لا يلى المسلم وله التقاط
الكافر وللمسلم التقاط
المحكوم بكفره وسيأتى
ومن ظهر من حاله الأمانة ولم
يختبر لا ينتزع منه لكن
يوكل القاضى به من يراقبه
بحيث لا يعلم ثلاثا ذى فاذا
وثق به صار كعلوم العدالة ولا
يشترط فى الملتقط الذكورة
والأنثى اذا الحضانة بالاناث

مستحب قطعا (قوله خيفة من استرقاق الملتقط له) وبهذا فارق عدم الوجوب فى اللقطة ويجب الاشهاد
على مامعه تبعا (قوله وفى الروضة الخ) فيه اعتراض على المصنف من حيث الخلاف (قوله ويجوز الانتزاع
منه) أى ما لم يقب ويشهدوا فلا ينتزع منه ويكون ذلك لقطا جديدا والمنتزع هنا وفيما يأتى هو الحاكم فلو
أخذه غيره ولم يقر عليه وفارق الابتداء بوجود اليد هنا (قوله انه يلتقط) أى وجوبه وهو العتد (قوله أو
ملتقط) وان تركه نابذاله (قوله لمكف الخ) أى بصير ليس به محبور من ولا عصى وقيد شيخنا الرملى ذلك
بما اذا بشر بنفسه (قوله لمكف حر مسلم عدل رشيد) وفى أضداد ذلك تفصيل يأتى (قوله عدل) أى فى
الرواية فلا ينافى ما قبله وما بعده (قوله فأقره الخ) منه يعلم أن له انتزاعه منه كالحاكم وفى المكاتب المنتزع الحاكم
كأمر (قوله التقط لى) فان لم يقل لى فسد اللقط له وللسيد ولا تصح نيابته عن السيد وفى ابن حجر مخالفته
لبعض ذلك (قوله وجهان) أحدهما علم الصحة كما لو لم تكن مهايأة الاباذن كالمكاتب وينتزع الحاكم
(قوله انتزع منه) أى ينتزع الحاكم وجوبه وأقر الضمير للعطف بأوفى راجع لأحد الخمسة وقيد الحجر
بالتبذير لأن الفلاس أهل (قوله وله) أى الكافر العدل فى دينه الالتقاط الكافر وان اختلفا دينانم للذمى
التقاط حرى لا عكسه (قوله لا ينتزع) أى لا يجوز انتزاعه منه مالم يرد سفرا (قوله يوكل القاضى) قال بعضهم
وجوبه وفيه تردد (قوله بغير أخذ) ومثل الأخذ الجرا لا وضع اليد (قوله انه يقدم غنى) أى فى الزكاة ولو بخيلا
(قوله وعدل) ولو فقيرا على مستور ولو غنيا يقدم من الغنيين غير البخيل عليه وتقدم مرضعة فى رضيع
على غيرها وخلية على متزوجة ولا يقدم مسلم على كافر فى كافر ولو بالدار الا ان كان المسلم عدلا باطنا ولا امرأة
على رجل فى غير مامر نعم يقدم للقيم مطلقا على المسافر والبلدى المقيم على الطاعن والقروى المقيم على
البلدى الطاعن أيضا ولا يقدم باختيار اللقيط وفارق الحضانة لعدم الولادة هنا المقتضية الليل الطيبى (قوله وقوله
كأصله وهما الخ) هو اعتراض على المصنف وجواب عنه وفيه اشارة الى أولوية السكوت عنه كما فى الروضة

له اسمان مأخوذان من طرفى حاله اذا اللقيط والنبيوذ من اللقط والنبيذ (قول التين لمكف الخ) وذلك لأنها ولاية
ثبتت على الغير فكانت شبيهة بالقضاء وقوله رشيد قيل انه مستدرك بمدالة (قول للتين انتزع) قال
الزركشى المنتزع منهم هو الحاكم نقل ذلك عن صاحب التعجيز ولو زال المانع قبل الانتزاع فيأتى فيه ما سلف
فى اللقطة أى فيقر بأيديهم من الآن (قول النارج والثانى يستويان الخ) علل أيضا فى المسألة الأولى بأن نفقة
اللقط لا تجب على ملتقطه فلا فرق بين غنى وفقير وفى الثانية بأن المستور لا يسلم مؤنة الآخر ويقول لا أترك
حق سبب جهلهم حالى (أقرع) لو اجتمع غنيان لم يقدم أغناهما على الآخر نعم لو كان أحدهما بخيلا نجح
تقديم الآخر (قول النارج على أن الثانى) يرجع للفقير والمستور من قول المصنف يقدم غنى على فقير وعدل

الليق والفقير لا يشغله عهدها طلب القوت (ولو ارد حرم اثنان على أحده) بأن قال كل واحد منهما أنا آخذه (جعلها الحاكم عند
من يراه منهما أو من غيرهما) اذا حق لواحد منهما قبل أخذه (وان سبق واحد فالتقطه منع الآخر من مزاحمة) لسبقه بالتقاط ولا تثبت السبق
بالوقوف على رأسه بغير أخذنى الاصح (وان التقطاهما وهما أهل فالأصح أنه يقدم غنى على فقير) لأنه قد برأيه بحاله (وعدل على مستور)
احتياطا للقيط والثانى يستويان فى المسألتين لأهليتهما وقوله كأصله وهما أهل المسكوت عنه فى الروضة كأصلها للتنبيه على ان الثانى فى
المسألتين أهل فانه لم يذكر قبل والا فلا بد من ذكر الأهل فيما قبل أيضا (فان استويا) فى الصفات (أقرع) بينهما عند تشاحهما ولو ترك
أحدهما حقه قبل القرعة انقرده الآخر كالشقيمين ولا يجوز لمن خرجت القرعة ترك حقه إلا حركا بالسر ٣ نرد نقل حقه الى غيره (واذا

وجد بلدي لقيطاً ببلد فليس له نقله إلى بادية) لحشونة عيشها وفوات العلم بالدين والصناعة فيها (والأصح أن له نقله إلى بلد آخر وإن للفرياد
التقط ببلده أن ينقله إلى بلد) لا تنفاه ما ذكر في البادية والثاني في المسألتين لا لما فيه (١٢٥) من تعريض نسبة للضياع فإنه

يطلب غالباً حيث ضاع (وإن
وجدته) أي البلدي (بيادية
فله نقله إلى بلد) لأنه أرفق به
(وإن وجدته بدوي ببلد
فكالحضري) أي فليس
له نقله إلى بادية وله نقله إلى
بلد آخر في الأصح (أو)
وجدته أي البدوي (بيادية
أقرب إليه) وإن كان أهل
حلته ينتقلون (وقيل إن
كانوا ينتقلون للنجدة)
بضم النون أي الذهاب
لطلب للرعي وغيره (لم
يقر) لما فيه من تعريض
نسبة للضياع والبلدي ساكن
البلد والبدوي ساكن
البادية والحضري ساكن
الحاضرة وهي خلاف
البادية كالبلد (ونفقته في
ماله العام كوقوف على
اللقطاء) أو الوصية لهم (أو
الحاص وهو ما اختص به
كثياب ملفوفة عليه)
وملبوسه (ومفر وشة
تحت) ومنطى بها (وماني
جيبه من دراهم وغيرها
ومهده) الذي هو فيه
(ودنانير منشورة فوقه
وتحت) لأن له يداو اختصاصاً
كالبالغ والأصل الحرية
مالم يعرف غيرها (وإن
وجد في دار) ليس فيها

(قوله فليس الخ) حاصله أنه يجوز النقل للثل والأعلى للدون إلا في بادية يسهل معها تحصيل ما ذكر ولا
يجوز النقل مطلقاً إلا مع تواصل الأخبار وأمن الطريق والمقصد (قوله فله) بل يجب مع علم الأمن (قوله
والبلدي الخ) حاصله أن المارة أن قلت فقرية أو كثرت فبادياً وعظمت فمدنية وقيل غير ذلك كما ذكره الفقهاء
في الجمعة وهو أن البلد ما فيه حاكم شرعي أو شرطي أو أسواق للعامة وإن جمعت الكل فمصر ومدينة وإن خلت
عن الكل فقرية. وعلم من كلامه أن البلدي أخص من الحضري (قوله على اللقطاء) أو الفقراء لأنه منهم
(قوله أو الخاص) ويقدم على العام على العتمد (قوله كنياب الخ) وكذا دابة زمامها في يده أو مربوط
عليها بنحو وسطه أو ركب عليها ولومع سائق وقائد وما عليها تبع لها (قوله في دار) فهي له وكذا في
قرية لا في بابها ولا في بستان لم تجر العادة بالسكنى فيه والأفكالدار وما في الدار والبستان تابع لهما ملكاً
وعدمه (قوله ليس فيها غيره) فإن كان معه غيره فله حصته بعده بحسب الرؤوس (قوله لما تقدم) من
كونه أن له يداو أو اختصاصاً فيثبت له الحاكم التصرف في جميع ذلك ويحكم له به عند من ينزاع فيه لا مطلقاً
مالم يعلم خلاف شيء منه (قوله وليس له مال مدفون تحت) وإن كان فيه رقعة مكتوب فيها أنه له ثم إن كان
فيه خيط مربوط بنحو يده مثلاً فهو له كما يحسنه الأذرع واعتمده الخطيب وشيخنا الرمل وكذا لو حكم
حاكم بأن المكان له فهو له تبعاً للمكان (قوله أنه ينفق عليه من بيت المال) ولو محكوماً بكفره وإذا اتفق
من بيت المال فلا رجوع أخذاً من المقابل (قوله فإن لم يكن) بيت مال أو كان غيره أهم أو منع ظلماً وكلام
المصنف شامل لذلك فكان الأنسب للشارح ذلك وإن خالف المهرر وغيره (قوله قام المسلمون) أي
المياسير بما في نفقة للزوجة ويقدم عليهم بعديت المال الاقتراض عليه إن رآه الحاكم ويوزعها على
مياسير بلده فعلى من يراه منهم فيتخير أن استنوا (قوله قرضاً بالقاف) هو العتمد وسيأتي ماله
ظهر له مال (قوله وفي قول نفقة) أي فلا رجوع بها وهذا يوافق ماني السير من وجوب الطعام المحتاج وقد
يجاب عن الأول بأن ذاك فيمن تحققت حاجته وكونها نفقة على الثاني إنما هو في الظاهر وأما في الواقع

على مستور (قول الشارح لحشونة عيشها) وأيضاً فظهر ونسبه بمحل التقاطه أغلب لافرق بين سفر النقلة
وغيره (قول الشارح لما فيه من تعريض إلى آخره) والأول لم يعتبر هذه العلة ونظر إلى استوائهما في العيش
وتعلم الدين والصناعة فإنها العلة الصحيحة (قول الشارح لما فيه الخ) أجاب الأول بأن أطراف البادية كمحال
البلدة الواسعة (قول الشارح كالبلد) مثال بخلاف البادية ومثاله أيضاً القرية والحاصل أن البلدي أخص
من الحضري هذا مراده فيما يظهر (قول المتن في ماله) أي كافي الطفل الذي له أب موجود وأولى ولا تجب
على اللقط بالاجماع (قول المتن كنياب الخ) قال الزركشي المراد أن يكون ذلك له جواز التصرف ودفع
للمنازع له لأن ذلك يكون طريقاً للحكم الحاكم بصحة ملكه له ففطن له فإنه لا يسوغ للحاكم بمجرد
ذلك أن يقول ثبت عندى انتهى أقول فيه شبه تدافع لأن المنازع لا يدفع إلا بالحاكم ثم رأيت السبكي ذكر
أنه طريقاً للحكم يدفع المنازع لا للحكم بالملك (قول المتن وليس له مال مدفون تحت) أي لأنه لا يقصد بالدفن
الضم إلى الطفل (قول المتن موضوعة بقر به) لو كانت في دار هو فيها فالظاهر أنها له كالدار ومثله يقال
في الدفين السابق (قول المتن من بيت المال) قال عمر رضي الله عنه للقط لقيط لك ولاؤه وعلينا نفقته ثم
لا فرق في هذا بين اللقيط المسلم والكافر (قول المتن قرضاً) قال الزركشي هو مشكل مع قولهم إن وجوبها

غيره (فهي له) لما تقدم (وليس له مال مدفون تحت) وكذا ثياب وأمتعة موضوعة بقر به (ليست له) (في الأصح) كالبعيدة عنه (فإن لم يعرف
له مال فالظاهر أنه ينفق عليه من بيت المال) من سهم المصالح والثاني يقتضيه عليه من بيت المال أو غيره لجواز أن يظهر له مال (فإن لم يكن)
أي فيه مال كافي المهرر وغيره (قام المسلمون بكفايته قرضاً) بالقاف (وفي قول نفقة)

(وللتقط الاستقلال بحفظ ماله في الأصح) كحفظه والثاني يحتاج الى اذن القاضي (ولا ينفي عليه منه الا باذن القاضي قطعا) أي على الوجهين كما في المحرر وغيره اذا أمكنت مراجعته فان أنفق بلاذنه ضمن

(فصل) (اذا وجد لقيط بدار الاسلام وفيها أهل ذمة أو بدار فتحوها) أي المسلمون (وأقروها بيد كفار صلحا) أي على وجه الصلح (أو) أقروها بأيديهم (بعد ملكها بجزية وفيها مسلم) في الصورتين (حكم باسلام اللقيط) في المسائل الثلاث تظليلا للاسلام فان لم يكن فيما فتحوها مسلم فاللقيط كافر (وان بدار كفار فكافران لم يسكنها مسلم وان سكنها مسلم كآسير وتاجر فمسلم في الأصح) تظليلا للاسلام والثاني هو كافر تظليلا لدار (ومن حكم باسلامه بالدار فأقام ذمي يئنه بنسبه لحقه وتبعه في الكفر) للينة (وان تقتصر على الدعوى فالمذهب انه لا يتبعه في الكفر) لانه قد حكم باسلامه فلا يغير بمجرد الدعوى والطريق الثاني فيه قولان ثانيهما يتبعه في الكفر كالنسب

ففيه تفصيل وهو انه ان ظهر أنه رقيق غرم سيده ما أنفق عليه أو حر وله مال فعليه والا فلي من تارمه موته ولم تسقط هنا بعض الزمن لوقوعها قرضا باذن الحاكم مع أن عدم مطالبة القريب هنا لعدم معرفته فان لم يكن في سهم الفقراء والمساكين والغارمين أي مما فضل عن كفايتهم فان لم يكن وحصل في بيت المال شيء قبل يساره قضى منه وقولهم انه اذا لم يكن له مال ولا من تارمه موته تبين ان النفقة ليست قرضا فلا رجوع بها على بيت المال محمول على من تحققت حاجته وللتفق غنى كما مر كما لو افتقر رجل وحكم الحاكم بنفقته على الأغنياء لارجوع لهم عليه اذا أيسر (قوله فان قام الخ) ظاهر كلامه ان هذا راجع الى القولين ويلزمه ان القرض واجب على الكفاية هنا فراجع وتأمله (قوله وللتقط) حيث يجوز ايداع مال القيم عنده الاستقلال بحفظ ماله غير التي للنفقة (قوله كحفظه) وليس له أن يخاصم من تارعه فيه الا باذن القاضي (قوله الا باذن القاضي) ويكفي أول مرة فان تعفرت مراجعته أشهد فان لم يشهد صار ضامنا ولو أنفق اللتقط من ماله فلا بد من اذن الحاكم والا لم يرجع لأنه نادر

(فصل) في الحكم باسلام اللقيط أو عدمه وغير ذلك (قوله اذا وجد لقيط بدار الاسلام) بأن استولى عليها المسلمون ابتداء وان منعهم الكفار منها بعد ذلك وطالت مدة منعهم (قوله وفيها مسلم) أي يمكن كون اللقيط منه سواء كان مجتازا بها أو تاجرا أو أسيرا مطلقا وسواء نفاه أولا فهو مسلم (قوله في الصورتين) أي الأخيرتين بخلاف الأولى نظر الأصل الدار فيها (قوله فيما فتحوها) الشاملة للصورتين اللذين كورتين سابقا ولو عبر هنا كما مر لكان أقرب (قوله وان بدار كفار) وهي خلاف ما تقدم قبلها فكافران لم يسكنها مسلم (قوله وان سكنها مسلم) أي وجد فيها مدة تقطع السفر وأمكن كونه منه ولا يكفي الاجتياز هنا ولا عبرة بأسير محبوس في نحو مطمورة والبادية كالبلد (قوله فمسلم) فان نفاه اتقى نسبه لاسلامه كما مر (قوله حكم باسلامه) هو جواب اذا المسائل الثلاث قبله (قوله فأقام ذمي) المراد كافر (قوله يئنه) ومثلها القاتق وكذا بمحل منسوب للكفار ليس به مسلم لحقه في النسب والدين فهو كافر في كل ذلك نعم لو كانت الينة أربع نسوة ثبت النسب دون الكفر (قوله أنه لا يتبعه في الكفر) لاحتمال أنه من وطء مسلمة بشبهة وقيد ما ورد في الخلاف بما اذا لم يصدر منه صلاة أو صوم والافسح قطعاً ويندب أن يحال بينه وبين من ادعاه لحقه في النسب فان بلغ ووصف الكفر قرر عليه ولكنه يهد فلعلمه مسلم وحيث حكم بكفره فنفقته في بيت المال كما مر لعدم نفقته على المسلمين من أنه ربما يقر بالجزية (فرع) ذمية أمت بولد من زنا بمسلم قال الطبري انه مسلم تبعاً لابن حزم نظراً للدار وخالف العلامة الخطيب وشيخنا مر قال لانه ليس فيه واحد من أسباب الاسلام الثلاثة التي هي تبعية الأصل أو السابى أو الدار (قوله لا تفرضان الخ) فذكرها فيه استطرادى (قوله أحد أبويه) المراد أحد أصوله بحيث ينسب اليه ويرث منه ولو بالرحم من جهة الأب أو الأم ولو رقيقاً أو ميتاً أو كان الأقرب منه حياً كافراً وخالف الامام مالك في الام

في بيت المال نفقة لا قرضاً ثم وجه كونها قرضاً الحاقه باطعام المضطرو وجه النفقة الحاقه بالصبي والمجنون العاجزين (قول الشارح يحتاج الى اذن القاضي) لعدم ولايته (فصل اذا وجد) (قول لاثنين أو بدار فتحوها الخ) قال الزركشي كلا القسمين دار اسلام أيضا على نظر في الاول قال ولو منعوا من الثاني فهو دار كافر (قول المتن مسلم) أي يمكن أن يولد له ذلك الولد قال الزركشي ينبغي أن يكون اشتراط وجود المسلم راجعاً للقسم الاول أيضا (قول المتن وان سكنها مسلم الخ) وان نفاه (قول الشارح فلا يغير بمجرد الدعوى) انظر لو انضم الى الدعوى الحاق القاتق (قول المتن لا تفرضان في لقيط) أي وانما يذكر ان في باب اللقيط استطرادا

(قوله مسلما) وان ارتدومات مرتدا (قوله وقت العاوق) أو بعده وقبل بلوغه ولو بالاحتلام ولا تقبل دعواه البلوغ الامع أمانة كسبت العانة خشنة كما مر في الحجر فهو مسلم تبعا **﴿ تنبيه ﴾** علم بما ذكر أنه لومات الولد قبل اسلام أحد أصوله فهو كافر وأنه لو كان الولد من حي كافر بأن أسلم أصله بعد بلوغه وكان العاوق به بعد موت الأصل المسلم فهو مسلم وتردد بعض الفضلاء في ذلك لوجه له بل حكم الغفلة واعلم أن البالغ اذا جن ثبت له حكم الولد المذكور ومنه يعلم أنه لو جن ولد بالغ من بالغ عاقل كافر حي بدموت جده المسلم فهو مسلم بلا مزية وتردد بعضهم فيه على نظير ما تقدم (قوله أعرب الخ) فالمراد وصف نفسه بالكفر (قوله مرتد) لكن لا تنقض الأحكام السابقة على رده بمقتضى الاسلام كما رتب من مسلم وعقده عن كفارة وغير ذلك (قوله بين كافرين) ليس لها أصل مسلم (قوله ثم أسلم أحدهما) أو من فوقهما (قوله فان بلغ) كما مر أو أفاق من جنونه (قوله فيعتبر بنفسه) علم منه ان الاسلام على الأول بالتبعية كالاسلام بالنفس فقول الحلبي والغزالي ان اسلام من أسلم تبعا لأحد أبويه لا يثنى عن اسلامه بنفسه مبني على هذا القول للرجوح أو هو سبق قلم (قوله اذا سبي مسلم) ولو صبيا أو مجنوناً ذكر أو أنثى حراً أو رقياً منفرداً أو متعدداً وحده أو مع كافر (قوله طفلاً) أو مجنوناً ذكر أو كل منهما أو أنثى منفرداً أو متعدداً (قوله تبع السابي في الاسلام) وان كان الثاني بالغاً كما مر (قوله ان لم يكن معه أحد أبويه) أي أحد أصوله من جهة الأب أو الأم (قوله فاذا كان معه في السبي أحدهما لم يتبع السابي) أي بأن سبي مع سبي أحد أبويه أو بعد سبي أحدهما لانه لا ساوي أصله في وصف السبي كانت تبعيته له أقوى من تبعية السابي فان سبي قبلهما تبعه فهو مسلم (قوله في جيش واحد وغنيمة واحدة) فهو عطف تفسير لأن المقصود اجتماعهما في الغنيمة (قوله ولو سباه ذمي) المراد كافر انفراداً أو تعدد ولو غير ذمي ولم يشاركه مسلم كما مر (قوله لم يحكم باسلامه) بل هو على دين سايه وان خالف دين أصوله فلو كان سايه نصرانياً فهو كذلك وان كان أصله مجوسياً مثلاً وبذلك يتصور عدم اتفاق الوارثين في الدين المذكور في الفرائض فليراجع وعلم بما ذكر من اعتبار الكفر حالة السبي أنه لو أسلم السابي بعده لم يتبعه وكذا لو أسلم حربي بعد أخذه قهراً أو أسلم من اشتراه فلا يحكم باسلامه تبعا على الاعتماد في ذلك **﴿ تنبيه ﴾** من أخذه الكافر سرقة من دار الحرب مثل مسيئه لأنه ملكه لا غنيمة على الراجح (قوله تبعا للسابي) ولو غير مكاف كما مر وخرج به من حكم باسلامه تبعا للدار فانه اذا بلغ وأعرب بالكفر فهو كافر أصلي لضعف تبعيته وأوليه فتتقضى الأحكام التي كانت أجريت عليه بأحكام الاسلام وكذا لومات قبل أن يعرب ولا يحكم بكفره قبل موته وأعرابه ولا تنقض الأحكام الاسلامية التي أجريت عليه نعم ان تمحض المسلمون بالدار ثم أعرب بالكفر فهو مرتد على الاعتماد (قوله القولان) وأصحهما أنه مرتد كما مر (قوله ولا يصح اسلام صبي) أي بالنسبة لأحكام الدنيا أما في الآخرة فهو من الفائزين اتفاقاً ولو تعبد لعبادته غير صحيحة كما نص عليه لكن لا يمنع منها عمرتنا ولا يؤمر بها لعدم محبتها وفارق صحتها من السلم المميز الأصلي لا تتفاهه بها لانه تقع له نفلا وعلى هذا يحمل ما في النهج

(قول الشارح تبعا له) قال تعالى والذين آمنوا واتبعهم ذريتهم بإيمان ألحقنا بهم ذريتهم وحديث كل مولود يولد على الفطرة وأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه فجعل موجب كفره كفرهما جميعاً ثم هو اجماع في اسلام الأب وكذلك الأم عندنا خلافاً لما لك (قول الشارح هو كافر أصلي) قال الرافعي في الظاهر من فوائد القولين وجوب التلقظ بالاسلام بعد البلوغ على الثاني دون الأول (قول المتن تبع السابي) وذلك لأن السبي يستفتح للسبي وجوداً كانه ولده (قول المتن أحد أبويه) مثلها سائر الأصول في: يظهر (قول المتن ولو سباه ذمي الخ) أي ويكون على دين سايه لان السبي يستفتح للسبي وجوداً كانه ولده

مسلماً وقت العاوق فهو مسلم) تغليباً للاسلام (فان بلغ ووصف كفراً) أي أعرب به عن نفسه كما عبر به في المحرر والشرح هنا وبعد (مرتد) ولو علق بين كافرين ثم أسلم أحدهما حكم باسلامه) تبعا له (فان بلغ ووصف كفراً) فمرتد في قول) هو (كافر أصلي) لأنه كان محكوماً بكفره وأزيل ذلك بالحكم بالتبعية فاذا استقل انقطعت فيعتبر بنفسه (الثانية اذا سبي مسلم طفلاً تبع السابي في الاسلام ان لم يكن معه أحد أبويه) لأنه صار تحت ولايته فاذا كان معه في السبي أحدهما لم يتبع السابي لأن تبعية أحد الأبوين أقوى ومعنى كون أحدهما معه كما قال في الروضة أن يكونا في جيش واحد وغنيمة واحدة ولا يشترط كونهما في ملك رجل (ولو سباه ذمي لم يحكم باسلامه في الأصح) والثاني يحكم به تبعا للدار الذي من أهل دار الاسلام ودفع بائنه لم يؤثر فيه فتؤثر في مسيئه ثم في الله باسلامه تبعا للسابي اذا وأعرب بالكفر القول الذي قبله فعلى قول الكافرين أصليان تلحق به بدار الحرب (ولا يصح اسلام صبي) بغير استقلال على الصحيح (النصوص

(قوله والثاني صح) كما صح اسلام على رضى الله عنه قبل بلوغه وأجيب بأن اسلامه كان قبل عام الخندق وكانت الأحكام في ذلك الوقت منوطة بالتمييز وانما طلقت بالبلوغ بعده وقيل انه كان قد بلغ بالاحتلام وقيل انه خصوصية له (قوله وعلى الأول يستحب) معتمد (قوله فان أصرر ذالبيهم) ظاهره انه كافر أصلي فراجعه **﴿ فرع ﴾** من مات من أولاد الكفار قبل بلوغه يدخل الجنة على الأصح ويكون خادما لأهلها

﴿ فصل ﴾ في الحكم بحرية القبط وعدمها وحكم استلحاقه (قوله اذا لم يقر القبط برق فهو حر) وان ادعى رقه لاقطه أو غيره أو وجد بدار حرب ليس فيها مسلم ولا ذمي على المعتمد (قوله الا أن يقيم أحد بينة برقه) سواء لاقطه وغيره (قوله بشرطه الآتي) وهو تعرضها لسبب الملك كسراء ونحوه ولا يكفي اطلاق الرق لأن أمره خطر وبذلك فارق الأموال (قوله وان أقر وهو بالغ عاقل) ولو سفيها به لشخص فصدقه أو سكت قبل ان لم يسبق اقراره بحرية والام لم يقبل اقراره بالرق لا للدعي ولا لتبهره (قوله وان كذبه) أي ولم يسبق ما ذكر لم يقبل اقراره به أي الرق وان عاد للكذب وصدقه لانه بتكذيبه ثبتت حرته ويتعذر اسقاطها ولا لتبهره الكذب لثبوت الحرية أيضا بعلم اقراره فهو حر الأصل وبذلك علم انه لاقيمة عليه لأحد بخلاف اقرار المرأة بالنكاح **﴿ فرع ﴾** لو ادعى شخص برق لقيط فأنكر ثم اعترف له به فان قال في انكاره لست برقيق لك قبل وان قال لست برقيق أصلا لم يقبل (قوله قضى منه) فان فضل من المال شيء فلمن أقر له وان فضل من الدين شيء ففي ذمته ولا يوفى من كسبه (قوله أما الأحكام الماضية الخ) فلو كان القبط امرأة متزوجة ولو بمن لا يحل له نكاح الأمة وأقرت بالرق لم ينفسخ نكاحه وله الخيار ان شرط الحرية وإذا لم ينفسخ سلعت له ليلا ونهارا وان تضرر السيد وله السفر بها كذلك وولدها قبل اقرارها حر لظنه حريتها ولا قيمة عليه فيه وتعد بثلاثة أقراء للطلاق لأنه حق آدمي وله الرجعة في الطلاق الرجعي وشهرين وخمسة أيام للموت لأنه حق الله تعالى وبطلاقها قبل الدخول يسقط المسمى ولا يطالبه للقر له بشيء لزعمه فساد العقد وبعده للمسمى وان فسح قبل الدخول فلا شيء أيضا أو بعده لزمه أقل الأمرين من المسمى ومهر المثل ومتى كان دقع لما شيئا منه أجزاء ولا مطالبة عليه بغيره وان كان المقر بالرق هو الزوج انفسخ نكاحه ولزمه المسمى بعد الدخول ونصفه قبله ويؤدي من كسبه الحاصل والمستقبل فان لم يكن ففي ذمته **﴿ فرع ﴾** لو جنى على غيره ثم أقر بالرق ففي العمد يقتص منه سواء كان المجنى عليه حرا أو رقيقا وفي غير العمد يقضى بما في يده كالحجر بالفلس ولثلاث تضرر المجنى عليه فان لم يكن تخلق برقبته والزائد عليها في بيت المال (قوله لم يقبل) لكن لا ينزع من يده على الأوجه خصوصا ان أشهد بحريته

(قول الشارح والثاني صح) بدليل قصة على رضى الله عنه وهو قوي لأن العبادات تصح منه فهلا كان الاسلام كذلك ولما قال الامام هذا الوجه ضعيف نقلا قوي توجيها قال وقد صححو احرامه والفرق بينه وبين الاسلام عسر وقوله تصح منه الظاهر ان الضمير راجع للصبي المسلم لا لهذا الصبي الذي الكلام فيه فليتنا مل **﴿ فصل اذا لم يقر القبط الخ ﴾** (قول الشارح وهو بالغ عاقل) زاد بعضهم الرشد بحثا وقال أشار اليه ابن عبد السلام (قول المتن بل يقبل اقراره الخ) قال السبكي قال أبو الطيب بن سلمة في قبول أصل الإقرار قولان وأصح الطريقين القطع بقبول أصل الإقرار وثبوت حكم الأرقاء له في المستقبل مطلقا وتخصيص القولين بأحكام التصرفات الماضية فأحدهما القبول في أحكامها أيضا وأصحهما المنع فيما يضر غيره والقبول في الذي يضر به (قول المتن وأحكامه للمستقبل) أي ولو وضرت الغير واستشكل عا لو باع عيننا ثم ادعى أنها وقف أو ملك غيره فانه لا يقبل أقول هذا حكم ماض لا مستقبل وان كان صدور الإقرار مستقبلا

بلغ ووصف الكفر هدد وطول بالاسلام فان أصر رد اليهم أما الصبي غير المميز فلا يصح اسلامه قطعا **﴿ فصل ﴾** (اذا لم يقر القبط برق فهو حر) لأن غالب الناس أحرار (الا أن يقيم أحد بينة برقه) أن يقيم أحد بينة برقه) فيعمل بها بشرطه الآتي (وان أقر) وهو بالغ عاقل (ب) أي بالرق (لشخص فصدقه قبل ان لم يسبق اقراره بحرية) فان سبق اقراره بها لم يقبل اقراره بالرق وان كذبه لم يقبل اقراره به أيضا (والمذهب انه لا يشترط) في قبول اقراره بالرق (أن لا يسبق) منه (تصرف يقتضى تقوذه) بالمعصية (حرية كبيع ونكاح بل يقبل اقراره) بعد التصرف للذكور (في أصل الرق وأحكامه المستقبل) وفي قول من الطريق الثاني لا يقبل فيبقى على أحكام الحرية (لا) الأحكام (الماضية المضرة بغيره) أي لا يقبل اقراره بالنسبة اليها (في الأظهر) فلو لزمه دين فأقر برق وفي يده مال قضى منه) على هذا وعلى مقابله لا يقضى منه والمال المقر له ويبقى الدين في ذمة المقر أما الأحكام الماضية المضرة به فيقبل اقراره بالنسبة اليها قطعا (ولو ادعى رقه من ليس في يده بلاينة لم يقبل) لأن الظاهر الحرية

(وكذا ان ادعاء الملتقط) أى بلاينة لم يقبل (فى الاظهر) لان الأصل الحرية والثانى يقبل ويحكم له بالرق كفاى يد غير الملتقط وسيأتى وفرق الاول بان القبط محكوم بحريته مظهر بخلاف غيره (ولو رأينا صغيرا ميرا أو غيره فى يد من يستره ولم نعرف استنادها الى التقات حكم له بالرق) بدو له لانه الظاهر من حاله ولا أثر لانكار الصغير ذلك (فان بلغ وقال أنا حر لم يقبل قوله فى الاصح الا بينة) لانه قد حكم برقه فلا يرفع ذلك الحكم الا بحجة والثانى يقبل قوله الا أن يقيم المدعى بينة برقه (ومن أقام بينة برقه عمل بها ويشترط أن تعرض البينة لسبب الملك) له من ارث أو شراء أو غيرهما الثلاثة مظهر يد الالتقاط (وفى قول يكنى (١٢٩) مطلق الملك) كفاى النار والثوب وغيرهما وفرق الاول بأن

أمر الرق خطير فاحتيط فيه (ولو استلحق القبط) للمسلم (حر مسلم لحقه) بشروطه السابقة فى الاقرار سواء الملتقط وغيره (وصار أولى بتريقته) من غيره أى أحق بها بمعنى انه مستحق لها دون غيره واستلحق الكافر الكافر كاستلحق المسلم المسلم (وان استلحقه عبد لحقه) لامكان حصوله منه بنكاح أو وطء شبهة (وفى قول يشترط تصديق سيده) لان الحقوق يمنعه الارث لو أعتقه (وان استلحقته امرأة لم يلحقها فى الاصح) والثانى يلحقها كالرجل وفرق الاول بإمكان اقامتها البينة على ولادتها بالشهادة بخلاف الرجل والثالث يلحق الحلية دون المروجة وعلى الثانى لا يلحق زوجها وقيل يلحقه واستلحق الامة كالحره ان جوزنا استلحق العبد فان أثبتناه لم يحكم

(قوله بسخاء) أى مع حلقه ولا بد من بيان السبب (قوله الا بينة) نعم له تحليفه كما قالا اه (قوله برقه) أى الملقوط ومثله غيره (قوله ولو استلحق القبط) أى الصغير وغير القبط كذلك حر مسلم سواء الرشيد والسفيه والملتقط وغيره لحقه فى النسب والحرية والاسلام والارث ولا يلحق زوجته الا بينة ويندب للقاضى استفساره بكونه من زوجته أو أمته أو من شبهة لاحتمال أن يظن أن الالتقاط يفيد النسب ويبحث الزر كشى الوجوب ممن يخفى عليه ذلك (قوله واستلحق الكافر الكافر) وكذا للمسلم وان لم يتبعه فى الكفر كما مر (قوله وان استلحقه عبد لحقه) أى من حيث النسب لافى الرق ويقر فى يد الملتقط ونفقته من بيت المال وتقدم أن الكافر لو أقام بينة لحقه الولد فى الكفر وفارق عدم لحوقه فى الرق هنا بأن فيه اثبات ملك للغير هنا وبأن احتمال حرية الولد بكونه من حره تزوج بها العبد أو بكونه من وطء شبهة أقوى من احتمال وجود أصل مسلم للكافر (قوله لم يحكم برق الولد لولاها) هو للتعلم ولا يلحق زوجها (فرع) يصح استلحق الختن ويثبت النسب منه ولو مات هذا الولد فانظر ماذا يرث منه الختن (قوله اثنان) أى معافان سبق أحدهما قدم ان كان له يد عن غير لقط والافكالعية المذكورة (قوله عرض على قاتف) أى بعد فقد سبق للذكور و يقدم السابق لو تعارض قاتقان ولا يصح رجوع القاتف عن قوله الاول لان الاجتهاد لا ينقض بمثله (قوله فان لم يكن قاتف) أى لم يوجد فى دون مسافة القصر فهو فيها كالمدوم (قوله أمر) أى وجوبا وحس حتى تقر لكن بعد بلوغه كاذ كره عن الروضة وأصلها (قوله لا بمجرد التشهى) بل يحرم عليه ذلك وشروط لما وردى استقامة طبيعته واتصاف ذكائه ومعرفة (قوله رجع الخ) أى ان أنفق باذن الحاكم

(قول المتن وكذا ان ادعاء الملتقط) لكن هل ينزع من يده مال الزنى لا وقال الماوردى نعم لانه بطلت أمانته عليه واعترض باحتمال صدقه (قول المتن ومن أقام بينة برقه) أى القبط (قول المتن ولو استلحق الخ) وجه ذلك ان اقامة البينة على النسب عسرة فلو كاف الشخص ذلك ولم يكف فيه بالدعوى لصاعت الأنساب ولا فرق فى الاستلحق بين الرشيد والسفيه والملتقط وغيره لكن يستحب للقاضى أن يسأله من أين له ذلك أمن أمة أم حره من شبهة أو نكاح فانه قد يظن الاكتفاء فى ذلك بالالتقاط ثم أحكام النسب ثبتت من الجانبين فيرث كل منهما الآخر وقول الشارح المسلم ذكره توطئة لتقييد المتن الملتقط بالمسلم (قول المتن مسلم) لو استلحق الذى لقيط محكوما باسلامه بالدار لحقه ولا يتبعه فى الكفر كما سلف وحينئذ فلا يصير أحق بتربيته ولا يسلم اليه (قول المتن لحقه) أى فى النسب فقط وهو باق على حرية (قول الشارح بنكاح الخ) لكن لا يسلم اليه لانه مشغول بأمر الرق (قول المتن وفى قول يشترط تصديق سيده) مثل تصديقه ما لو كان اذن له فى النكاح (قول المتن أمر القبط) أى بشرط أن يكون ناحيين ويكون رضى الفطنة صحيح الذكاء (قول الشارح رجع الآخر عليه) قال فى الخادم نقلا عن الرافعى محل هذا اذا أنفق باذن الحاكم انتهى فاندفع الاشكال بأن نفقة القريب تسقط بمضى الزمان

(١٧) - (قلىوبى وعميرة) - ثالث) برق الولد لولاها وقيل يحكم به (أو) استلحقه (اثنان لم يقدم مسلم وحر على ذمى وعبد) بناء على صحة استلحق العبد بل يستوى المسلم والذى والحر والعبد لان كلا منهم أهل لو انفرد فلا بد من مرجح (فان لم نسكن بينة) لو احدى منهم (عرض) القبط (على قاتف فيلحق من ألحقه به) وسيأتى بيان القاتف فى فصل آخر كتاب الدعوى والبيئات (فان لم يكن قاتف أو) وجد لكن (تخيروا ونفاه عنهما أو ألحقه بهما أمر) القبط (بالانتساب بعد بلوغه) وعبارة الروضة كأصلها ترك حتى يبلغ فاذا بلغ أمر بالانتساب (الى من يميل طبعه اليه منهما) بحكم الجبله لا بمجرد التشهى وعليهما النفقة مدة الانتظار فاذا انتسب الى أحدهما رجع الآخر عليه

بما أتفق أى الحرفه
بهولم ينتسب الى واحد
منهما فقد لليل بقى الامر
موقوفا ولو انتسب الى
غيرهما وادعاء ذلك الغير
ثبت نسبة منه (ولو أقاما
بينتين) بنفسه
(متعارضتين سقطتا في
الظاهر) ويرجع الى قول
القائف والثاني لا يسقطان
وترجح احدهما الموافق
لما قول القائف بقوله فما ل
الاثنين واحد وهما وجهان
مفرعان على قول التساقط
في التعارض في الاموال
ولا يأتى هنا ما فرع على
مقابله من أقوال الوقف
والقسمة والقرعة وقيل
تأتى القرعة هنا وعبرة
المحرر تساقطتا على القول
الظاهر وهي أقرب

كتاب الجمالة

بكسر الجيم (هي كقوله
من رد آتق فله كذا) أورد
دابتي الضالة ولك كذا
وسياى من رد عبد زيد فله
كذا ويلحق به رد عبد
زيد ولك كذا وشرط
الجاعل أن يكون مطلق
التصرف (ويشترط) فيها
لتتحقق (صفة) من
الجاعل (بدل على العمل)
بشرط أو طلب كما تقدم
أى على الاذن في العمل كما
في المحرر وغيره (بعوض
ملتزم) كما تقدم من الصيغ
ونحوها (فلاو عمل) العامل
(بلاذن أو أذن لشخص

أو أشهد عند فقهه والا فلا رجوع وان نواه قاله شيخنا هر نعم قد مر عنه في اللقطة الاكتفاء بنية
الرجوع فراجع قال ولو كان التنازع بين امرأتين فلا رجوع مطلقا (قوله لفقد الليل) خرج مالو كان
لعناده فيؤمر به وجوبا ويحبس كما مر (قوله ثبت نسبة منه) وقياس ذلك رجوع للثيق منهما عليه (قوله
متعارضتين) كأن لم يؤرخا بتاريخين مختلفين (قوله فما ل الاثنين) أى القولين أى مرجعهما واحد
فالخلاف لفظي (قوله وهما وجهان) فيه اعتراض على المصنف وعنده تبعية أصله كما سيأتى عنه (فرع)
لو ألحق نفسه بأحد المتداعيين ثم ألحقه القائف بالآخر عمله وبطل الاول والحق اليقنة يقدم على القائف
فيبطل الحاقه لانه أقوى

كتاب الجمالة

هي كالجعل والجميلة لغة اسم لما يجعل للانسان على فعل شئ* وشرعا التزام عوض معلوم على عمل فيه كلفة
ولو غير معين وأصلها ما روى أن أباسعيد الحنري رضى الله عنه رقى مملوغا بمقرب بالقائمة على قطيع
ثلاثين رأسا من الغنم وأقره صلى الله عليه وسلم على ذلك وهي كالأجرة الا فى أربعة أمور جوازها ومحتها
مع غير معين وعلى عمل مجهول وتوقف استحقاق العوض فيها على فراغ العمل وبقى أمر خامس وهو عدم
قبول العامل وسادس وهو جعل العوض وسابع وهو سقوط كل العوض بفسخ العامل ولذلك ذكرها
بعضهم عقب الأجرة واختار للمصنف ذكرها هنا لان فيها مطلب ضائع كاللقيط واللقطة (قوله بكسر الجيم)
على الأصح ويجوز الفتح والضم وجمعها جعائل (قوله هي كقوله) أى للمالك ولو شربا كان بنفسه أو وكيله
أو وليه وكذا الأجنبي كما يأتى ومن ذلك تعلم أن أركانها أربعة وخمسة وهي العاقب والعمل والعوض والصيغة
(قوله أورد الخ) أشار الى دفع إيهام الحصر في كلام المصنف فلها صور أربع لان الجاعل امامالك
أو غيره والعامل امامعين أو غير معين (قوله مطلق التصرف) أى صحيح التصرف فيما يجعله عوضا فدخل
الولى وخرج الصبي والمجنون والسفيه وشرطه الاختيار أيضا لخرج للكره (قوله لتتحقق) إشارة الى
أنها ككن كما تقدم ولا تصح مؤقتة ولا معنقة ومنها إشارة الأخرس والكتابة ولا يشترط توافقهما فلو
قال له رد عبدى بدينار فقال أردته بدرهم ثم رده فله الدينار (قوله صيغة من الجاعل) فلا يشترط قبول
العامل ولو معينا كما يأتى ولا تبطل رده على ما سيأتى نعم لو قال له العامل أرد لك عبدك ولى دينار فقال له نعم
أورده كفى (قوله كفى المحرر) فهو أولى مما عبر به المصنف (قوله فلاو عمل بلاذن) فلا شئ* له وان عرف

(قول الشارح ولا يأتى هنا ما فرع على مقابله) من ثم قال النووي رحمه الله في نكت التنبيه ليس لنا موضع
تسقط فيه الأقوال الثلاثة في أعمال البينتين إلا هذا الموضع ومسألة الشك في النجاسة وعبرة صاحب العدة ان
قلنا يستعملان لم يحسن الاتفاق ولا شئ* من الأقوال ولنا قال الجرجاني تساقطت ولا واحد وتجيء القافة
انتهى (فرع) لو كان يبدأ أحدهما قبل للنازعة وهو يستلحقه رجعت بينته (قول الشارح وهي أقرب)
أى أقرب الى افادة أن الحكم وجهان مفرعان على قول السقوط في الاموال

كتاب الجمالة

(قول الشارح أورد) هو يفهم من مثال اللين بالاولى وقوله وسياى الى آخره إشارة الى أن قول اللين آتق ليس
بشرط (قول اللين صيغة) أى لانها معاوضة (فرع) تأقيتها مفسد (قول اللين على العمل) أى ولو مجهولا
(قول اللين ملتزم) يفهم من الالتزام اشتراط أن يكون معلوما وهو كذلك كما يأتى وكذا يشترط أن يكون
مقصودا بخلاف الدم ونحوه (قول الشارح ونحوها) الظاهر ان الضمير لما لانها مؤثثة معنى لان عوده
على الصيغ يلزمه أن يكون نحوها تقدم (قول اللين فلاو عمل بلاذن) خالف في ذلك أبو حنيفة اذا

بذلك العمل خلافاً لآبي حنيفة أو كان صبياً ولو ميّزاً أو مجنوناً كذلك (قوله فعل غيره فلاشيء له) أي إن لم يقصد إغارة المأذون له كما يأتي (قوله نعم لو كان الغير عبد المأذون له الخ) قال السبكي بشرط أن يستعين به سيده والأفلاشي له فراجع (قوله غير عالم) قال شيخ شيخنا عميرة ويكفي عمله قبل تسليمه للمالك وإن لم يعلم حال رده فراجع (قوله وظاهر أن من عمل بأذن علمه يستحق الجعل) ولو مجنوناً علم بالنداء قبل جنونه أو له نوع تميز أو صبياً له تميز وإن لم يأذن له وليه وفي صبي لا قدرة له على العمل ترددوا للغير قدرته وقت العمل وفي كونه لا قدرة له مع كونه رده بالفعل تنافى فتأمله وسيأتي ما فيه نعم لو قال من سمع نداي فرده من علم ولم يسمع لم يستحق شيئاً (قوله أجنبي) ومنه الشريك كما مر (قوله استحقه الراد) أي استحق الراد جميع الجعل على الأجنبي وإن كان ذلك الراد شريكاً للمالك في الرقيق (قوله لأنه التزمه) وإن لم يقل على وهو للتمسك نظر المتبادر (قوله لم يستحق عليه) أي القاتل ولا تقبل شهادته على زيد إذا أنكر زيدا القول للسند إليه (قوله ممن يعتمد خبره) وكذلك لو اعتقد الراد صدقه والأفلا يستحق الراد شيئاً (تنبيه) مكاتب السيد والبعض في نوبة نفسه من الأجنبي (قوله ولا يشترط قبول العامل) أي باللفظ مثلاً فالمعتبر فعله كما في الوكالة وقد أشار الشارح إليه وقد مر أنه لا يعتبر رده وسيأتي ما فيه (قوله وعبرة الروضة كأصلها الخ) أشار إلى شمول عبارة المصنف لما فيهما فإن عدم الاشتراط صادق بعدم مكانه وإلى الاعتراض عليهما في نفي التصور إذ قد يسمع النداء العام من يريد العمل كما علم عامر فيتصور قبوله فتأمل (قوله وفيهما الخ) أي الروضة وأصلها هذا إشارة إلى اعتبار شرط لم يذكره المصنف وهو أهلية العامل بأن يكون في قدرة على العمل المطلوب منه ويظهر أنه لا حاجة إلى ذكره لأن اعتبار العمل يستلزم القدرة عليه بل عدم ذكره أولى لأن اعتباره في العين يقتضي عدم اعتباره في غيره وليس كذلك لأن اعتبار حالة التعيين غير مستقيم أيضاً صرح به شيخنا الرملي وغيره من أن العامل هنا كالوكيل يجوز له أن يستنبد فيما عجز عنه عند علم المالك به ولأن العمل غير فوري فيمكن قدرته عند وجوده فتأمل وحرر (قوله ونصح الجمالة على عمل مجهول) أي إن كان عامراً بضبطه والأفلا بد من علمه كبناء حائط وخباطة ثوب كافي الاجارة فإن وجد فيه القبول وقدر الزمن فهو اجارة حقيقة نعم قال شيخنا الرملي لا تصح الجمالة على الحج بالنفقة وقال ابن حجر بصحتها وردد في أن اللازم نفقة مثل العامل أو الجاعل وتقدم في الحج عن شيخنا الرملي موافقة ابن حجر فراجع (تنبيه) يعتبر في العمل مطلقاً أن يكون فيه كلفة كافي الاجارة وأن لا يكون متعيناً على العامل فدخل نحو مداواة ورقية وتخليص من نحو حبس وقضاء حاجة ودفع ظالم وإن تعين لأنه عارض وخرج نحو رواية خبر ودلالة على شخص أو طريق أو رد مغصوب ومعار عن القاصب^(١) والمخير وإن كان فيهما كلفة (قوله ويشترط كون الجعل معلوماً) جنساً وصفة وقدرًا كالثلث وكونه مظاهراً مقصوداً أي فيلزم بعينه والا فليس له في التجسس أجرة الثلث وإن علم الفساد ولاشيء له في غير المقصود كالم (قوله فله ثوب) وكذا

كان العامل معروفاً بذلك العمل (قول المتن فلاشيء له) أي ويضمن بوضع اليد (قول الشارح لم يستحق) لوردة وهو غير عالم ثم علم النداء في البلد قبل أن يسلمه استحق (قول المتن فله كذا) أي وإن لم يقل على (قول الشارح وإن كان صادقاً) لو كذب زيد فشهد عليه للنادي قال في البيان تقبل وتازعه النووي من حيث أنه متهم في ترويح قوله (قول المتن ولا يشترط) لكن هل يرتد رده يشبه أن يأتي فيه مافي الوكالة (قول المتن قبول) لأنه تضيق بنا في موضوع الباب (قول المتن عمل مجهول) أي بقباس الأولى على القراض وذلك لأننا احتملنا الجهالة في القراض لحصول زيادة فلرد الجاعل أولى ثم إذا صحت على المجهول فعلى المعلوم أولى (قوله إن كان الجعل معلوماً) أي مالا معلوماً

ولو قال من رد آتي فله كذا فرده من لم يبلغه نداؤه لم يستحق شيئاً ولو قال إن رده زيد فله كذا فرده زيد غير عالم بأذنه لم يستحق شيئاً ولو أذن في الرد ولم يشترط عوضاً فلاشيء للراد وظاهر أن من عمل بأذن علمه يستحق الجعل للملتزم (ولو قال أجنبي من رد عبد زيد فله كذا استحقه الراد) العالم بذلك (على الأجنبي) لأنه التزمه (وإن قال زيد من رد عبد زيد فله كذا وكان كاذباً لم يستحق عليه ولا على زيد) لعدم التزامهما وإن كان صادقاً استحق على زيد قاله البغوي وهو ظاهر إذا كان الخبر ممن يعتمد خبره (ولا يشترط قبول العامل وإن عينه) الجاعل بل يكفي الاتيان بالعمل وعبرة الروضة كأصلها إذا لم يكن العامل معيناً فلا يتصور قبول العقد وإن كان معيناً لم يشترط قبوله وفيهما يشترط عند التعيين أهلية العمل في العامل (وتصح) الجمالة (على عمل مجهول) كرد الآتي (وكذا معلوم) كخباطة وبناء موصوفين (في الاصح) والثاني النع استغناء بالاجارة (ويشترط

كون الجعل معلوماً) إذ لا حاجة إلى جهالة بخلاف العمل (فلو قال من رده) أي آتي (فله ثوب أو أرضيه فسد العقد وللراد أجرة

له ثياب العبد أو ربه وليس معلومين والا فهو اجارة ان وجدت شروطها والا فله عين الشروط (قوله فرده من أقرب منه فله قسطه) وكذا لو أخذ المالك منه في الطريق ولو رده من مثل المسافة من جهة أخرى استحق جميع الجمل (قوله فله قسطه) أي له من أجرة التل أو من الشروط بنسبة ما قطعه من الطريق إلى البلدتين كان نصفه فله النصف وهكذا ولا يدخل زمن التسليم في التقسيط نعم لو اختلف الطريق صعوبة وسهولة اعتبر كل بما يناسبه فلو كان النصف الذي قطعه قدر ضعف الباقي في الشقة فله ثلثا الجمل وعكسه (قوله فلا زيادة له) أي لا شيء له في مقابلة الزائد على المسافة للشروط وان كان أكثر منها أو أصب (قوله اشترى كافى الجمل بالسوية) فهو على عدد الرسوم لأن الجمل مجهول وليس أحدهما يسمى رادا وحده وعملهما معا واقع للمالك وبذلك فارق مالو قال شريكان في عبد فله دينار فانه يوزع الدينار على قدر ملكيهما لأنه معلوم فعلى من له ثلث العبد ثلث الدينار ومالو قال من دخل دارى فله درهم فدخلها اثنان مثلا فلكل منهما درهم لأن كلا منهما يسمى داخلا ومالو قال من حج عنى فله دينار فخرج عنه اثنان فانه يقع عنه واحد منهما فان سبق أحدهما تعين له الدينار والاستحقاق أحدهما غير معين (تنبيه) محل الاشتراك الذي كوراد الم يقصد أحدهما عانة الآخر أو للمالك بأن قصد نفسه أو أطلق والافقيه ما في المسئلة بعد هذه (قوله ان قصد عاتيه الخ) فلو قصد عانة العامل والمالك معا فلهما ثلثا تأرباع الجمل ولا شيء لهما وان قصد نفسه والعامل فلهذا الربع والباقي للعامل كما مروا ان قصد نفسه والمالك فله الربع والاول النصف وان قصد الثلاثة فله السدس والعامل الثلثان وان قصد نفسه أو أطلق فله النصف كما مر (تنبيه) لو أذن لثنين في رد عبيدين بدينار فرد أحدهما العبدان استحق نصف الدينار وأحد العبدان استحق ربه تمام العمل في الردود وبذلك فارق مالو جاعله على خياطة ثوب فخط نصفه ثم تركه فلا يستحق شيئا على ما يأتي واعلم أن جميع ما تقدم فيما إذا علم العامل أو كل من العاملين بالتداء وليس أحدهما وكلا عن الآخر والافلاشي لمن عمل بغير علم كما مروا لمن لم تصح وكالته أو صحت ولم يجعل له للوكل على نفسه شيئا والافله عليه ما التزمه له (فرع) استنبط الزركشي من المسئلة الأولى من هاتين فيما إذا شرط الواقف للدرس أو الطالب في كل شهر كذا ولم يحضر في يوم غير معهود البطالة أنه يستحق بقسط ما حضر الا ان كان في عدم حضوره مشغلا بالعلم لأن للقصور نفعه وأنه اذا حضر لا يصد الاشتغال بالعلم لا يستحق شيئا وإنه اذا أكره مستحق وظيفة على علم مباشرتها استحق للمعلوم قال ابن حجر وكذا لو غاب عن كنف طريق أو علمه أن المدرس لا يحضر وكذا لو غاب المدرس لعله أنه لا يحضر أحدهما الطلبة اذا حضر ويجب عليه اعلام الناظر بهم اذا علم أنه يجبرهم على الحضور وهو ظاهر واستنبط السبكي من المسئلة الثانية منهما ان الاستنابة في الوظائف التي تقبل النيابة جائزة اذا كان النائب مثل السنتيب أو أعلى ويستحق للسنتيب جميع المعلوم وان جعل للنائب شيئا وجب

منه) كالأجارة الفاسدة (ولو قال) من رده (من بلد كذا) فله كذا بناء على الصحة في المعلوم (فرده من أقرب منه فله قسطه من الجمل) ولو رده من أبعد منه فلا زيادة له لعدم التزامها (ولو اشترك اثنان فرده اشتركا في الجمل) بالسوية (ولو التزم جملا لمعين) كقوله ان رددته فلك دينار (فشاركه غيره في العمل ان قصد عاتيه فله) أي للمعين (كل الجمل وان قصد العمل للمالك

(قول المتن فشاركه الخ) لو كان العامل معيناً وكل غيره ولم يفعل هو شيئا فلا جعل لأحد وان كان عاماً قطع به شخص ثم وكل استحق الأول هنا يحصل بحث الشيخين خلافاً للعزالي في الأولى (قول المتن فله كل الجمل) منه استنبط السبكي استحقاق السنتيب في الوظائف لكل الجمل اذا كان النائب مثله أو خير منه خلافاً للنووي وابن عبد السلام حيث قالوا بعلم استحقاق واحد منهما ونصرهما الزركشي بأن هذا ليس من باب الاجارة ولا الجمالة لأن شرطهما أن يقع العمل للمستأجر والجاعل فلم يبق الا كونه اباحة بشرط الحصول ولم يوجد قال فان استناب باذن الواقف فهو كما اذا فوض اليه القضاء والوكالة وأذن له في الاستنابة أي فيكون عن الموكل وحيث فلا يتمكن الوكيل من عزل النائب ولا ينزل بانعزاله انتهى أقول ان قوله ان شرط الجمالة أن يقع العمل للجاعل غفلة عن مسئلة من رد عبد زيد فله كذا انما قاله السبكي قويم والله

دفعه له واعتمده شيخنا تبعاً لشيخنا الرملي خلافاً للزركشي (قوله ولكل منهما الفسخ) فهو عقيدتنا من
 الجانبين ومنه يعلم أنه يفسخ بموت أحدهما وجنونه وانغمائه وادامت المالك في أثناء العمل فردده العامل
 لو ارثه استحق بقسط ما عمل في الحياة فقط أو مات العامل في أثناءه فردده وارثه للمالك استحق الوارث القسط
 إن كان العامل معيناً ولا فيستحق جميع الجمل (قوله فإن فسخ) بالبناء للمفوض أي العقد وفسخه
 من المالك أي الجاعل بقوله فسخ العقد أو رددته أو أبطلته أو رجعت فيه أو أبطلت ندائي أو نحو
 ذلك ومن العامل بقوله فسخ العقد أو أبطلته أو رددته نعم قد ذكر شيخنا في شرحه أنه لا عبرة برد العامل
 كما هو وينتج أن يراد بالرد هناك قصد عدم العمل وهنارد المقد كما يفيد ظاهر كلامهم هنا فليراجع وأشار
 بقوله العامل المعين إلى أنه لا يتصور الفسخ من غيره قبل الشروع في العمل وفيه بحث إذ قد يقال إن علم
 المولى غير المعين بمنزلة قبوله لطلب العمل منه حيث قد خصص ما مر من علم اشتراط القبول باللفظ فتأمل
 (قوله أو فسخ العامل بعد الشروع) شمل العامل المعين وهو ظاهر وغير المعين لأنه بالشروع يتعين وسواء
 فيهما فسخ وحده أو مع المالك تعليلاً للمانع (قوله فلا شيء له في المستثنين) وهما الفسخ قبل الشروع
 مطلقاً ومن العامل بعد الشروع (قوله لأنه لم يعمل في الأولى) هو يبين للواقع والا فلا يستحق وإن عمل
 لأنه بعد الفسخ (قوله ولم يحصل غرض المالك في الثانية) يقال فيها كالتى قبلها فتأمل (قوله وإن فسخ
 المالك بعد الشروع) ومنه يمنع العامل من العمل فعليه أجره للثلث (قوله والمالك) أي الجاعل ولو غير
 المالك (قوله وفائده) أي المذكور من الزيادة والنقص في الجمل (قوله بعد الشروع فيه) أي العمل
 خرج ما قبل الشروع الصادق به كلام المصنف فالعبرة بالثاني إن علمه العامل والافله أجره للثلث على الأوجه
 عند شيخنا الرملي (قوله وجوب أجره للثلث) سواء علم بالنداء الثاني أو لا نعم لو شاركه من علم بالنداء
 الثاني فله نصف أجره للثلث من جميع العمل والثاني نصف المسمى الذي علمه (قوله لأن التغير بما ذكر فسخ
 للأول) وقولهم لا شيء لمن عمل بعد الفسخ محله في فسخ لا يوجد فتأمل ﴿ تنبيه ﴾ لو زاد المالك في العمل
 فإن لم يررض العامل فله الفسخ ويستحق أجره مثل ما عمل ﴿ قوله ولومات الآبق في بعض الطريق ﴾ أي قبل
 تسليمه لسيدته ولو على باب داره نعم إن مات يقتل سيده استحق العامل أجره مثل ما عمل (قوله أو هرب)
 ولو بعد دخول دار سيده حيث لم يتسلمه ومثله ما لو اعتقه وإن لم يعلم العامل بعتقه وما في النهج مرجوح (قوله
 فلا شيء للعامل) في جميع ذلك سواء وصل العبد لسيدته أولاً (قوله لأنه لم يرده) أي والجعل إنما يستحق
 بتمام العمل فلم يحصل شيء من مقصود الجاعل وبذلك فارق لومات الأجير في الحج قبل تمامه فإنه يستحق
 بقسط ما عمل ﴿ تنبيه ﴾ حاصل ما قاله شيخنا الرملي واعتمده شيخنا هنا كالأجرة أنه إن سلم العامل
 ووصل ما عمل فيه للمالك استحق الكل وإن تلف العامل فقط كعامل مات وسفينة غرقت وسلم حملها
 وجب القسط وإن سلم العامل فقط وتلف ما عمل فيه قبل تمام العمل فإن وقع مسلماً بأن كان بحضرة المالك
 أو في ملكه وظهر آثره على المحل أو مكن الاتمام عليه كالحياطة والتعليم والبناء استحق القسط أيضاً ولا
 بأن لم يقع مسلماً للمالك بما مر أو لم يظهر آثره كجرة انكسرت أو لم يمكن الاتمام عليه ككثوب أحرق
 بعد خياطة أو متعلم مات في أثناء تعلمه فلا شيء للعامل كما تقدم في الأجرة وفي شرح شيخنا كابن حجر
 استحقاق القسط في هاتين الصورتين وهو مخالف لما مر فليراجع وليحرر ولو تلفاً معاً كسفينة غرقت

فالأول) أي المعين
 (قسطه) أي النصف
 (ولاشي للمشارك بحال)
 أي في حال بما قصده لعدم
 الالتزام له (ولكل منهما)
 أي الجاعل والعامل
 (الفسخ قبل تمام العمل
 فإن فسخ قبل الشروع)
 فيه من المالك أو العامل
 المعين القابل (أو فسخ
 العامل بعد الشروع) فيه
 (فلا شيء له) في المستثنين
 لأنه لم يعمل في الأولى ولم
 يحصل غرض المالك في
 الثانية (وإن فسخ المالك
 بعد الشروع فعليه أجره
 المثل) لما عمل (في الأصح)
 والثاني لا كما لو فسخ العامل
 والفرق ظاهر (وللمالك
 أن يزيد وينقص في الجمل
 قبل الفراغ) من العمل
 (وفائده بعد الشروع) فيه
 (وجوب أجره المثل) له
 لأن التغير بما ذكر فسخ
 للأول (ولومات الآبق
 في بعض الطريق أو هرب
 فلا شيء للعامل) لأنه لم يرده

للموفق (قول الشارح أي النصف) يريد أنه بحسب الرءوس (قول المتن أو فسخ العامل) أي سواء وقع العمل
 مسلماً أم لا (قول المتن وينقص) أي كما في البيع في زمن الخيار بطريق الأولى (قول المتن ولومات الآبق)
 ﴿ فرع ﴾ تولى وظيفة ثم أكره على ترك مباشرتها بسفر أو غيره أفتى الشيخ تاج الدين الفزاري بأنه يستحق

يحملها فلا شيء للعامل أيضا واقم أعلم (قوله فليس له حبسه لقبض الجمل) ولما أنفق عليه ان استحققه بأن أنفق باذن الحاكم أو أشهد عند فقده والافلاشي له وان نوى الرجوع به (قوله لأنه انما يستحقه بالتسليم) ولذلك لو تلف الردود قبله سقط الجمل كما مر (قوله ويصدق للمالك) أي الجاعل ولو أجنبيا كما مر (قوله اذا أنكر شرط الجمل) أي أنكر التزامه وخرج بذلك ما لو أنكر سماع العامل النداء فالصدق العامل يمينه (قوله أو سعيه) أي ويصدق الجاعل اذا أنكر سعي العامل في الرد كما أشار اليه الشارح ولو عبر بهذه العبارة لكان أصح مما ذكره كأن قال للمالك للعامل ان العبد جاء بنفسه أو انه رده غيرك أو ان هذا غير العبد الجاعل عليه (قوله فان اختلفا) أي بعد اتفاقهما على استحقاق الجمل أو ثبوته بالبينه بالعمل أو باليمين للردودة (قوله في قدر الجمل) أي في قدر ما يستحق منه كله أو بعضه ابتداء أو دواما ومثل القدر الجنس والصفة والمحل (قوله تحالفا) كما مر في البيع وينبني البداءة هنا بالمالك (فرع) لو سرق العبد الأبق قطع كغيره وعلى حاكم علم بإبقه أخذه وحفظه لسيده فان طال انتظار سيده باغوه وحفظ ثمنه واذا حضر فليس له الا الثمن ووضع العامل يده على العبد جاز وهو أمان مقرر ضامالكة به ان كان باذنه ولا يضمنه مالم يقصر كتركه بمضيعة والا فيضمنه لو وضع يده عليه وتقدم أن ما أنفق عليه يقع تبرعا الا ان أنفق باذن الحاكم أو بأشهاد عند فقده واذا وجد العامل العبد أو غير العامل شخصا مغشيا عليه أو مريضًا عاجزا عن السير في مغارة مثلا وجب عليه اللقاه معه ان لم يخف على نفسه ولزمه حملها ان قدر عليه واذا مات لزمه حمل متاعه الى أهله ان قدر عليه وهو أمين عليه فلا يضمنه ولو قال عمر داري من مالك على ان ترجع على بما تمره فليس لازم لأنه ضمان مالم يجب ولم يجر سبب وجوبه ولو مات صبي في أثناء تعليمه فله علم القسط على مامر عن شرح شيخنا هنا وفي باب الاجارة خلافه ولو ترك للعلم التعليم فلا شيء له بخلاف مثل ذلك في الاجارة كما مر فيها والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ كتاب الفرائض ﴾

أخره عن العبادات والعمالات لاضطرار الانسان اليهما أو الى أحدهما من حين ولادته دائما أو غالبا الى موته ولأنهما متعلقان بادامة الحياة السابقة على الموت ولأنه نصف العلم فناسب ذكره في نصف الكتاب (قوله أي مسائل الخ) إشارة للتغليب الآتي بجمل الفرض بالمعنى الشامل للتعصيب (قوله جمع فريضة) نظرا للجمع المذكور وسيأتي التعبير بالفروض وهو جمع فرض ومعناها واحدا وهو لغة القطع والتبيين والانزال والاحلال والعطاء والايجاب ونحو ذلك وشرعا هنا نصيب مقدر شرعا للوارث ولا حاجة لقول بعضهم زاد بالرد وينقص بالعول بل ولا يصح وان جعله لبيان الواقع لأنه ليس من حقيقته (فائدة) كان الجاهلية يورثون الرجال والكبار دون غيرهما ثم كان في أول الاسلام بالتحالف والنصرة ثم نسخ الى التوارث بالاسلام والمجزة ثم نسخ الى وجوب الوصية ثم نسخ بآيات الموارث وبهذا يعلم ان قول السيوطي ان الذي تكرر نسخه أربع غير مستقيم كما يعلم من محله وقد يقال كلامه في شيء واحد نكر رحله وحرمة بخلاف ما هنا (قوله بمعنى مفروضة) فهي اسم مفعول ولا يصح كونها اسم فاعل بمعنى فارضة لأن الفارض اسم للفرضي ويقال له الفرائض أيضا (قوله أي مقدره) لا بمعنى الأخوذة للوارث فها (قوله لما فيها) أي

(واذا رده فليس له حبسه لقبض الجمل) لأنه انما يستحقه بالتسليم (ويصدق المالك اذا أنكر شرط الجمل أو سعيه) أي الطالب له (في رده) أي الأبق لأن الأصل عدمها (فان اختلفا) أي الجاعل والعامل (في قدر الجمل تحالفا) وللعامل أجره المثل والله أعلم ﴿ كتاب الفرائض ﴾ أي مسائل قسمة الموارث جمع فريضة بمعنى مفروضة أي مقدره لما فيها من السهام المقدره

وبحث الزركشي خلافه من حيث انه جملة ولم يحصل الجمل. أقول انظر كيف اعترض هنا بأنه جملة وقد أنكره في مسألة السبكي السابقة والله أعلم

﴿ كتاب الفرائض ﴾

(قول الشارح لما فيها) الضمير يرجع لقوله أي مسائل وقوله فقلت يرجع لقوله السهام

الفرائض بذلك المعنى (قوله فقلت) أى السهام للقدرة أو الفرائض وهو أولى وأنسب وإنما غلبت على الأصح لشرفها بتقديمها على التعصّب لانه قد يسقط بها وقيل التعصّب أشرف لان به قد يستغرق المال (قوله وعلموه) أى علم الفرائض العلوم من تعلموا وفي رواية وعلموها (قوله فانه نصف العلم) هو علة للبحث على تعلمه وتعليمه ولانه أول علم ينسى وأول علم يفقد من الأرض وأول علم ينزع منها أى بموت أهله وهو محتاج الى علوم ثلاثة بمعنى أنها حقيقة علم الفتوى بمعنى معرفة ما يخص كل وارث من التركة وعلم النسب بمعنى كيفية انتساب الوارث لليت وعلم الحساب بمعنى العدد الذى تصح منه للسئلة أو أصلها حقيقة مركبة من الفقه والحساب (قوله لتعلقه بالموت المقابل للحياة) هو علة لكونه نصف العلم أى لان العلم يتعلق بالإنسان حيا وميتا وهما حالتان فالعلم يتعلق بأحدهما نصف وقيل للراد بالنصف الصنف وهو بعيد من معنى الحديث وقول شيخنا للراد بالنصف الشطر لا خصوص النصف فيه نظرو قيل غير ذلك (قوله تركه) هى ما تخلف عن الميت ولو بسبب أو غير مال كاختصاص ولو خرا تخلت بعموته وحدقنف وخيار وشفعة وما وقع من صيد بعموته فى شبكة نصيبا قبله وان اتقل ملك الشبكة للوارث ودية قتل ولو بغفوع عن قصاص من وارثه ﴿ تنبيه ﴾ لو عاش بعموته معجزة لنبى أو كرامة لولى لم يملكه اليه وسيأتى للسخ فى الطلاق (قوله بمؤنة تجهيزه) أى إن لم يجب على غيره كزوجة ومؤنة تجهيز عموته ان مات فى حياته أو معه مثله وخالف شيخنا فى المعية واذا ضاقت التركة عن الجميع قدم بما فى زكاة الفطر (قوله بالمعروف) أى بحسب يساره واعساره ولا عبرة بما كان فى حياته من اسراف أو تقير (قوله تنفذ) قدره لعدم صحة تسليط القضاء على الوصايا ونظر فيه بعضهم بأن مثل ذلك خاص بالعطف بالواو فلو ضمن تقضى معنى تؤدى لكان أولى مع أن المراد بالقضاء هنا الاداء فراجع والمراد بدينه المطلق فى الذمة أخذ ما يأتى ويقسم منه دين الله كزكاة وكفارة وحج على دين الآدمى عكس ما فى الحى لبناء حق الآدمى على المشاحة وكالوصايا علق بالموت وتبرع نجز فى مرضه (قوله من ثلث الخ) هى ابتدائية فى شمل ما لو استغرقت الوصايا الثلث كله (قوله ثم يقسم) يفيد أن المتأخر هو القسمة وأن الملك سابق على المؤن وتقديم الوصية فى القرآن فى اللفظ للاهتمام بها وما اقتضاه من مساواتها للدين غير مراد ﴿ تنبيه ﴾ الترتيب فى هذا وما يأتى إنما هو باعتبار الرتبة خصوصا عند ضيق التركة لافى الاداء والتصرف (قوله فان تعلق الخ) أى لا يحجر فلس فتقدم مؤنة التجهيز على ديون الغرماء (قوله كاللأل الخ) يفيد أن الزكاة هى الحق وأن المال هو عين التركة وإنما قدر ذلك ليناسب ما بعده ولو بقى بعض المال تعلق بقدر ما يخصه منها فلو مات عن شاة من أر بعين فالتقديم بر بعشرها وتقدم الزكاة اذا اجتمعت مع الرهن أو الجناية كما فى عبد التجارة اذا كان مرهونا أو جانيا (قوله كالمرهون) فليس مرهونا حقيقة لان تعلق الزكاة بالمال تعلق شركة على الصحيح وليس كالشركة حقيقة لجواز الاعطاء من غير التركة فى ادخال الزكاة فى التركة تجوز أو تخليب وشملت الزكاة ما لو كانت من غير الجنس كشاة عن خمس من الابل فيتعلق بين الابل قدر قيمة الشاة (قوله والمرهون) أى لا بموته بأن رهنه فى حال حياته وان لم يحصل فيه قبض (قوله مفلسا) أى عاجزا عن ثمنه وان لم يكن محجورا عليه (قوله لتعلق حق فسخ البائع به) يفيد أن ذلك فيما اذا لم يتعلق به حق كرهن وكتابة ولو زال التعلق المذكور بعد (قول اللان يبدأ من تركه للميت الخ) أى كما يبدأ فى حياته بكفايته مقدما على الديون ولانه صلى الله عليه وسلم أمر فى ميت أن يكفن فى ثوبه ولم يسأل هل عليه دين أولا (قول اللان تقضى ديونه) أى لانه أحق بماله من ورثته والمراد غير المتعلقة بالعين لما سيأتى وسواء فى ذلك ديون الله تعالى وديون الآدمى أعنى ديون الله تعالى التى لم تتعلق بالعين كالحج ونحوه (قول اللان مفلسا) أى سواء حجر عليه أم لا

فقلت على غيرها وفى حديث ابن ماجه وغيره تعلموا الفرائض وعلموه فانه نصف العلم أى لتعلقه بالموت المقابل للحياة (بدأ من تركه الميت) وجوبا (بمؤنة تجهيزه) بالمعروف (ثم تقضى ديونه ثم تنفذ وصاياه من ثلث الباقي ثم يقسم الباقي بين الورثة) على ما يأتى بيانه (قلت) كما قال الرافعى فى الشرح (فان تعلق بعين التركة حق كالزكاة) أى كالمال الذى وجبت فيه لانه كالمرهون بها (والجاني) لتعلق أرش الجناية برقبته (والمرهون) لتعلق دين المرتهن به (والمبيع اذا مات المشتري مفلسا) لتعلق حق فسخ البائع به (قدم) ذلك الحق (على مؤنة تجهيزه والله أعلم) فلا يباع واحد من المذكورات الذى هو عين التركة فى مؤنة التجهيز كما ذكر فى الروضة وأصلها

الموت قال شيخنا فله الفسخ حينئذ ويقدم به فراجعته (تنبيه) بقى من الذى يتعلق بالعين والنذر والقراض والقرض والكتابة وغير ذلك وقد نظم ذلك بعضهم بقوله

يقدم فى للبراث نذر ومسكن • زكاة ومرهون مبيع لمفلس
وجان قراض ثم قرض كتابة • ورد ببيع فاحفظ العلم ترأس

وأوصلها العلامة السنباطى الى نحو ثمان عشرة صورة فراجعته (قوله وأسباب الأثر الخ) لم يذكر أركانها وهي مورت ووارث وموروث لعلها ما تقدم به ذكر تركه لليت وقسمتها على الورقة ولا شروط لعلها ما سيأتى فى ميراث نحو للفقود وسيد كرموانه آنفا (قوله قرابة) هي لمة الرحم مطلقا وعرفا هنارحم خاص ليخرج ذوو الارحام وهي الأبوة والبنوة والادلاء بأحدهما ويورث بهما من الجانبين تارة ومن أحدهما أخرى (قوله ونكاح) وهو لمة الضم أو الوطء وعرفا عقد الزوجية الصحيح وان لم يوجد وطء ولا خلوة ويورث بهما من الجانبين غالبا ولو فى طلاق رجعى كما أشار اليه الشارح (قوله وولاء) وهو لمة القرابة والقوة والمصافاة ونحو ذلك واصطلاحا عصوبة سببها نعمة للمعتق شرعا على رقيق ويورث بهما من أحدا الجانبين كما أشار اليه بقوله ولا عكس أى من حيث كونه عتيقا فلا يرد تصوير عكسه بمالو أعتق كافر عبدا والتحق المعتق بدار الحرب واسترق وملكه عتيقه واعتقه فكل منهما يرث الآخر لكن من حيث كونه معتقا (قوله أى جهته) وهي بيت المال للسند اليه الارث بعده وما قيل انه فعل ذلك دفعا لتوهم نسبة الارث الى الاسلام وهو أمر معنوى لا يصح نسبة الارث اليه مردود باتيان مثل ذلك فى القرابة ونحوها مما مروى ما قيل انه فعل ذلك لان الوارث هو المتصف بالاسلام مردود أيضا لزوم بطلان الوصية بثلت للمال للمسلمين ممن لا وارث له خاص بما مر وليس كذلك ولتلازم منع تخصيص طائفة من المسلمين به وليس كذلك أيضا الوجه أن يقال انه إنما فعل ذلك لتلازم أن كل مسلم يرث كل مسلم وهو باطل اجماعا فتأمل (قوله ارثنا) أى مراعى فيه المصلحة فيعطى منه من أسلم أو عتق أو ولد بعد الموت لارقيق ولو مكاتب ولا كافر ولا قاتل (تنبيه) تتصور الاسباب الأربعة فى امام ملك بنت عمه وأعتقها وتزوج بها ثم ماتت عنه كذا قالوا وفيه نظر فى الامام كما علم مما مروى بأنه ليس وارثا بالاربعة فى ذلك (قوله يرثه) أى لليت للعلوم من اللقائم أولاد كور من التركة أو التركة باعتبار كونها موروثا والمراد بالمسلمين جهتهم كما تقدم (قوله بالعصوبة) للعلومة من استغرق جميع التركة (قوله وابنه) احتاج ذكره مع الاستثناء عنه بما بعده لدفع ادخال ابن البنت (قوله وأبوه) ذكره لدفع شموله لآبى الام

(قول المتن ونكاح) دليل النكاح والقرابة الآية ودليل الولاء حديث الولاء لحمة كاحمة النسب والمراد القرابة الخاصة ويورث بها فرضا وتصيبا بالنكاح فرضا فقط وبالولاء تصيبا فقط وضم بعضهم خامسا وهو سبق النكاح على القديم فى البتة فى الرض بدليل أنه لا يرثها لو ماتت والنكاح يورث بهما من الطرفين وينبى أن يعدل الرحم عند عدم الانتظام كالاسلام عند فقد العاصب (قول المتن فيرث) نبيه هذا على أن الولاء يورث به من طرف فقط نعم لو أعتق ذمى ذميا لم يتحقق المعتق بدار الحرب واسترقه العتيق وأعتقه ثم أسلمها ورث كل منهما الآخر ولنا لو اشترى العتيق أبا للمعتق وأعتقه صار له الولاء سراية على ابنه الذى هو معتق المشتري (قول الشارح أى جهته) كان المراد بيت المال لبيت المال ارثنا أى بخلاف من لا وارث له من التميمين فانه يتقل فينا (فرع) لو مات ذمى ولا وارث له مستغرق هل تركهم أو نطلب الباقي وتأخذهم وان لم يترافعوا اليانصيب الزركشى الثانى (قول المتن من الرجال) المراد بهم الذكور (قول المتن وابنه) قيل فيه وفي ذكر أبى الأب بسط والمصنف مشى على طريق الاختصار (قول الشارح أى الابن) فيه عود الضمير على المضاف اليه

فى فصل الكفن (وأسباب الارث أربعة قرابة) فيرث بعض الاقارب من بعض على تفصيل يأتى (ونكاح) فيرث كل من الزوجين الآخر (وولاء فيرث المعتق العتيق ولا عكس) أى لا يرث العتيق المعتق (والرابع الاسلام) أى جهته (فتصرف التركة لبيت المال ارثا اذا لم يكن وارث بالاسباب الثلاثة) أى يرث المسلمون بالعصوبة (والجميع على ارثهم من الرجال عشرة) وبالبسط خمسة عشر (الابن وابنه وان سفل والأب وأبوه وان علا والاخت) لأبوين ولأب ولأم (وابنه) أى ابن الاخت (الامن الأم) أى ابن الاخت لأبوين وابن الاخت لأب (والعم والام) أى لأبوين ولأب (وكذا ابنه) أى ابن العم لأبوين ولأب (والزوج والمعتق ومن النساء سبع) وبالبسط عشر (البنت وبنت الابن وان سفل) أى الابن (والأم والجدة)

أم الأب وأم الأم وإن علنا (والأخت) من جهاتها الثلاث (والزوجة والمعتقة) ويدخل في العم عم الأب وعم الجد والمراد بالمعتق والمعتقة من أعتق أو عصبة أدلى بمعتق (فلما اجتمع كل الرجال ورث الأب والابن والزوجة فقط) (١٣٧) لأن غيرهم محجوب بخير الزوج (أو)

اجتمع (كل النساء فالبنت وبنت الابن والأم والأخت للأبوين والزوجة) وسقطت الجدة بالأم والمعتقة بالأخت للذكورة كما سقط بها الأخت للأب وبالبنت الأخت للأُم (أو) الذين يمكن اجتماعهم من الصنفين فالأبوان والابن والبنت وأحد الزوجين أي الذكر إن كان للبنت امرأة والأُنثى إن كان رجلا (ولو فقدوا كلهم) أي الورثة من الرجال والنساء للذكورين (فأصل المذهب أنه لا يرث ذوو الأرحام) وسيأتي بيانهم (و) أصل للمذهب فيما لا تستغرق الورثة المال أنه (لا يرث على أهل الفرض) أي التقدير ما بقي من المال بعد المفروض (بل المال كله أو الباقي بعد المفروض) (لبنت المال) أرنا وقال المزني وابن سريج بنوريث ذوي الأرحام في الأولى وبالرد في الثانية على غير الزوجين ولم يقولوا إذا لم ينظم أمر بيت المال (واقفي المتأخرون) من الأصحاب (إذا لم ينظم أمر بيت المال) لكون

بمثل ما تقدم في الابن (قوله لأن غيرهم الخ) ظاهره يقتضي أن للابن دخلا في حجب الأخوة ومن بعدهم مع وجود الأب وفيه نظر بقولهم إن حجبهم بواسطة حجبهم لأب كما يأتي ولأن كل من أدلى بواسطة فهي الحاجبة له وقد يقال إن الحجب قائم بهم بشرط تقدم من قبلهم كإثبات النكاح وغيره فراجعهم ومستلهم من اثني عشر (قوله فالبنت الخ) ومستلهم من أربعة وعشرين (لأن أخت منها واحد لها عصبة مع البنات) (قوله إن كان للبنت أختي) ومستلهم من اثني عشر ونصف من ستة وثلاثين (قوله إن كان رجلا) لو قال ذكرنا لكان أولى ومستلهم من أربعة وعشرين ونصف من اثنين وسبعين وعلم بما ذكرنا أنه لا يجتمع الزوجان في مسألة كما أشار إليه بقوله الذين يمكن اجتماعهم وما نقل عن نص الشافعي رضي الله عنه من إمكانه فيما لو ادعى رجل معه أولاد على ميت ملفوف أنه زوجته وأن هؤلاء أولاد منها وادعت امرأة كذلك أنه زوجها وأن هؤلاء أولادها منه وأقام كل بيعة بما ادعاه فكشف عنه فإذا هو خنثى وإن المال يقسم بينهما وأولادهما نصيبين فبني على عدم ترجيح أحدي البيعتين وللعهد ترجيح بيعة الزوج لصحة استلحاقه فإلما له ولأولاده فقط قالوا وكيفية القسمة على ذلك النص أن يعطى للأبوين السدسان ولكل من الزوجين الثلث فلهما ربع المال والباقي يقسم بين أولادهما للذكر مثل حظ الأنثيين فراجع ذلك في الطولات (قوله فأصل المذهب) أي للعروف للناس به (قوله فيما الخ) أشار إلى أن جملة لا يرث معطوفة على جملة مقدرة معطوفة على لو فقدوا للتقدمة من تأخير لدفع ما يرد على كلام المصنف من الفساد فتأمل (قوله أهل الفرض) أي الفروض المقدرة انفردت أو اجتمعت ولم تستغرق كما مر (قوله أرنا) أي في السلم كما تقدم وفي الكافر يكون فينا ونطالبهم وإن لم يترافوا إلينا (قوله واقفي المتأخرون) وهم من بعد الأربعمائة موافقة لبعض المتقدمين (قوله غير عادل) أو غير أهل أولم يوجد (قوله بأن يرد) احتاج إلى هذا لأن عمل المصدر للسبوك ضعيف في العربية وفارق ما هاندفع الزكاة للإمام غير العادل بأن غرض الزكي براءة ذمته منها ودفع الضمان بتلفها ودفع مؤنة التفرقة عنه ولعدم انحصار المستحقين غالبا بخلافه هنا فإنه لما عذر الصنف للإمام عاد ما بقي من التركة إلى من أخذ بعضها لأنه محصور (قوله على أهل الفرض) مسلما كان

(قول الشارح أم الأب وأم الأم) لهذا التعميم لم يقل في اللين الأم وأما كما قال فيما سلف الأب وأبوه (قول اللين والابن والبنت) اقتضى هذا الصنيع أنهم لا يقولون الابن وليس كذلك بل يقولونه في تغليب الابن والابنة (قول اللين لا يرث ذوو الأرحام) أي لعدم ذكرهم في القرآن ولأنه صلى الله عليه وسلم ركب إلى قباء يستخير الله في الحالة والهمة فأمر الله لا ميراث لهما رواه أبو داود ومرسل وهو محتج به لكونه ورد مسندا من وجه آخر ولأنهم لو ورثوا لما قدم عليهم أهل الولاء (قول اللين ولا يرد) أي لأن الله يقول فلها نصف ما ترك وكيف تأخذ الكل (قول اللين على أهل الفرض) لحديث النسائي إن بنت حمزة أعتقت شخصا فماتت عن بنت فأعطاها النبي ﷺ نصف المال وصرف الباقي للمعتقة أقول هذا الدليل فيه نظر لأن الكلام عند فقد العصبة حتى من الولاء (قول الشارح أرنا) لأن المسلمين موجودون وإن اختلف أمراءهم للمستوفي لهم فلا يوجب ذلك سقوط حقهم (قول الشارح بتوريث ذوي الأرحام) أي كذهب أبي حنيفة وأحمد (قول اللين واقفي للمتأخرون) اعترض بأن ابن سراقه وهو قبل الأربعمائة قال هو قول عامة شيوخنا وقال للماوردي أنه مذهب الشافعي وغلط الشيخ أبو حامد في مخالفته (قول اللين بالرد) فيه أعمال للمصدر المعروف وهو ضعيف في العربية

(١٨) - (قليوبي وعميرة) - ثالث

الإمام غير عادل (بالرد) أي بأن يرد (على

أهل الفرض غير الزوجين ما فضل عن فروضهم) أي مقداراتهم بالزوجين (بالنسبة) أي نسبة سهام من يرد عليه في بنت وأم وزوج يبقى بنسب خارج فروضهم سهم من اثني عشر ثلاثة أرباعها للبنت وربعه للأُم فصح المسئلة

من ثمانية وأربعين و ترجع بالاختصار الى ستة عشر للزوج أربعة و البنت تسعة و للام ثلاثة و في بنت و أم و زوجة يبقى بعد اخراج فروضهن خمسة من أربعة و عشرين للام أربعة و أسهم و يرجع فتصح المسئلة من ستة و تسعين و ترجع بالاختصار الى اثنين و ثلاثين للزوج أربعة و البنت أحد و عشرون و للام سبعة و في بنت و أم يبقى بعد اخراج فرضيهما سهمان من ستة للام أربعة و بها نصف سهم فتصح المسئلة من اثنين عشر و ترجع بالاختصار الى أربعة و البنت ثلاثة و للام واحد و يقال على وفق الاختصار ابتداء في هذا المسألة تجعل سهامهما من الستة و في التين قبلها الباقي من مخرجي الربع و الثمن للزوجين (١٣٨) بعد نصيهما لا ينقسم على أربعة سهام البنت و الأم من مسئلتيهما فتضرب في كل من

لخرجين ولو كان ذوا الفرض واحدا كبنت رد اليها الباقي او اثنين كبنتين فالباقي بينهما بالسوية و قوله غير الزوجين بالنصب استثناء مزيد على المحرر موجه في الشرح بأنه لا رحم لهما فان المورث بالرد هو المورث بالرحم و قدم أهل الفرض بالرد لقوتهم (فان لم يكونوا) أي أهل الفرض أي لم يوجد أحد منهم (صرف) المال (الى ذوى الأرحام) أي اربا (وهم من سوى المذكورين) بالارث (من الأقارب) هو بيان لمن وفي الروضة كأصلها هم كل قريب ليس بذى فرض ولا عصة (وهم عشرة أصناف أبو الأم وكل جد وجدة ساقطين) منه أبو أي الأم و أم أي الأم و هؤلاء نصف (و أولاد البنات) للصلب أولاد من ذكور و اناث (و بنات الاخوة) لأبوين أو لأب أو لأم (و أولاد الأخوات) لأبوين أو لأب أو لأم من الذكور و الاناث

اليت أو كافرا كما قاله شيخ الاسلام وغيره (قوله من ثمانية وأربعين) بضرب مخرج الربع وهو أربعة في الاثنى عشر أصلها (قوله من ستة و تسعين) بضرب أربعة مخرج الربع في أربعة و عشرين أصلها (قوله من اثنين عشر) أي باعتبار مخرج النصف و هو اثنان أو من أربعة و عشرين باعتبار مخرج الربع و هو أربعة و ترجع الاولى الى ثلثها أربعة و الثانية الى سدسها أربعة (قوله على وفق الاختصار) أي طريقته و مناسبتها (قوله الباقي) و هو ثلاثة من مخرج الربع أو سبعة من مخرج الثمن (قوله فتضرب) أي الاربعة (قوله بالنصب) استثناء أو حالا من المضاف و يجوز الجر بدلا من أهل (قوله أي اربا) خرج نحو رقيق و كافر فلا يعطى منه شيئا كما مر (قوله بالارث) خرج به المذكور لا لارث كالعالم للام (قوله وفي الروضة الخ) دليل للبيان وان كان أعم (قوله و هم) أي اصطلاحا و أما شرعا فكل قريب كما مر (قوله عشرة) بل أحد عشر كما يأتي (قوله و بنو الاخوة للام) و تقدمت بناتهم (قوله بالرفع) عطف على أبو الام لا بالجر عطف على الأعمام المقتضى ارادة بناتهم للقتضى لتكرره مع ما بعده و للسكوت عنهم (قوله بالعشرة) فهو حادى عشر و في ذلك تجوز لان النصف الاول لم يبق من يدلى به فالمراد غيره من التسعة بعده (قوله ولا يسمى عصة) هو أحد وجهين وهو مرجوح عند شيخنا هر و أكثر الفرضيين و يعتمد خلافة لدخوله في تعريف العاصب بأنه من ليس له سهم مقدر و الاول معني على أنه يزداد في التعريف من المجمع على اربهم (قوله وفي المجتمع الخ) حاصله أن في كيفية ارث ذوى الارحام مذهبين أحدهما مذهب أهل التنزيل و هو الصحيح يعتمد بأن ينزل كل واحد منهم منزلة من يدلى به من حيث الارث فيأخذ ما كان يأخذه لو كان موجودا و يقدم الأسبق الى الوارث لا الى الميت و خرج بالارث المحجب في زوجة و بنت بنت للزوج و الربع و الثاني مذهب أهل القرابة بأن يقدم الأقرب الى الميت ففي بنت بنت و بنت بنت ابن المال بينهما أربعة على الاول و كله للأولى على الثاني لقربها للميت (تنبيه) لو لم يوجد أحد من ذوى الأرحام فحكمه كما قال العزيز بن عبد السلام أنه اذا جارت للملك في مال المصالح و ظفر بما أحدي عرف للمصارف و يجب عليه صرفه فيها و هو مأجور على ذلك

﴿فصل﴾ في ذكر الفروض و ذويها (قوله بمعنى نصيب) لا بمعنى مقدر لتلازم تحصيل الحاصل بقوله

(قول الشارح على وفق الاختصار) أي على موافقة الاختصار انتهى سلف (قول الشارح أي اربا) وقال الرافعي مصلحة (قول المتن و هم من سوى الى آخره) أي في اصطلاح الفرضيين و الا فالرحم شرعا شامل لكل قريب (قول الشارح هو بيان لمن) هذا يلزمه ان البيان أعم من البيان فهلا جعلها تبعية (قول الشارح منه) الضمير فيه يرجع لقول المتن و كل جد (قول المتن و بنو الاخوة) الاحسن و أولاد الاخوة (قول الشارح أي بالعشرة) أي فهو غير العشرة ولهذا عددهم شيخنا أحد عشر ﴿فصل الفروض﴾

المقدرة

(و بنو الاخوة للام و العلم للام) أي أخوال الأب لأمه (و بنات الاعمام)

لأبوين أو لأب أو لأم و يضم اليهن بنو الاعمام للام (و العماء) بالرفع (و الاخوال و الحالات) كل منهم من جهاته الثلاث (و المدلون بهم) أي بالعشرة و هو مزيد على الروضة و أصلها و من انفرد منهم حاز جميع المال ذكرنا كان أو أنثى و لا يسمى عصة و في المجتمع منهم كلام طويل في الروضة و أصلها يرجع (تنبيه) لو وجد أحد الزوجين صرف الباقي بعد فرضه لذوى الأرحام فان كان منهم من ولد الحوالة أو المومة و حده حاز

الباقى بالرحم ﴿فصل﴾ الفروض جمع فرض بمعنى نصيب

زوجته ولدا ولولا ابن
قال تعالى ولكم نصف
ماترك أزواجكم لم يكن
لهن وندو ولداً بن كالأولاد
فى ذلك اجماعاً (وبنت أو
بنت ابن أو أخت لأبوين
أولاً بمنفردات) قال
تعالى فى البنت وان كانت
واحدة فلها النصف
ومثلها فى ذلك بنت
الابن بالاجماع وقال تعالى
وله أخت فلها نصف
ماترك المراد أخت لأبوين
أولاً دون الأخت لام
لان لها السدس لآية
الآية واحترز بمنفردات
عما اذا اجتمع مع
اخوتهن أو اخواتهن أو
اجتمع بعضهن مع بعض
على ما سيأتى بيانه (والربع
فرض زوج لزوجته ولد
أو ولد ابن) قال تعالى فان
كان لهن ولد فلكم الربع
وولد الابن كالولد فى ذلك
اجماعاً (وزوجة ليس لزوجها
واحد منهما) قال تعالى
ولهن الربع مما تركتم ان لم
يكن لكم ولد ومثل الولد
فى ذلك ولد الابن اجماعاً
(والثمن فرضها) أى الزوجة
(مع أحدهما) أى الولد
وولد الابن قال تعالى فان
كان لكم ولد فلهن الثمن
أو ولد الابن كالولد فى ذلك

للقدره (قوله للقدره) سميت بذلك لأنها لا تزيد إلا فى الرد ولا تنقص إلا فى العول كذا قالوا والوجه
ترك هذا الاستثناء فهما لأن الزيادة والنقص فى ماصدقه الذى هو المال لا فى عينه فهو لقلة المال وكثرة
اذ لا يقال فى زوجة وأبوين وبنتين ان فرض الزوجة التسع ولا فى بنت وأم ان فرض الأم الربع وهكذا
فتأمل وراجع (قوله فى كتاب الله) خرج ما يفرض للجد فى بعض أحواله وثلاث الباقي للام كذلك (قوله
للورثة) بيان لانحصارها فى الستة (قوله ستة) أى مقداراً وعدداً وخمسة مخرجاً كما يأتى ويعبر عنها
بعبارة فىقال هى النصف والثلاثان ونصف كل منهما ونصف نصفه ويقال هى الثمن والسدس ونصف كل
ونصف نصفه ويقال هى الربع والثلاثون ونصف كل ونصف نصفه وهذه أخصرها (قوله النصف) بدأ به لأنه أكبر
كسر مفرد لأن فى مستحقه من لا يتصور تعدده وهو الزوج كذا قالوا وفيه نظر لأنه لا يتصور تعدد غيره مع
استحقاق النصف أيضاً الآن يقال المراد التعدد من حيث هو وفيه نظر فتأمل هو بعضهم بدأ بالثلاثين اقتداء
بالكتاب العزيز الذى بدأ فيه بالأولاد لاهتمامهم بشأنهم لأنهم أهم عند الآدى (قوله الذى هو أحدها) أثر هذه
العبارة التى فيها حنف مبتدأ وخبر على أن يقول أحدها النصف وهو فرض الخ لا لازم عليه حنف مبتدأ
وهو أقوى فى المراجعة من الخبر وان كان كل منها عمدة مع أن كلامه يفيد أن المحذوف بدل موصوف لا مبتدأ
ولا خبر فتأمل (قوله زوج) يجوز فيه الجر والرفع وكذا النصب لولا الرسم وبدأ به لعدم تصور تعدده فى ذاته
كما مر فهو أسهل ولتقديم الزوجية على الولدية فى نحو الفطرة (قوله منفردات) حال عما قبله بجمل أو بمعنى
الواو (قوله مع اخوتهن) الأولى مع معصين ليشمل الأخت مع الجد والبنت (قوله أو اجتمع بعضهن الخ) ظاهره
أن كلام من المجتمعات يخرج عن النصف وليس مراد ايل ان غير الأولى منهن هو للتقل عنه ما الى
فرض دونه أو الى تعصيب ولومثله ككأخت مع بنت وزاد بعضهم أن يفردن عن محجبهن حرماناً أو
تقصاناً وأسقطه الشارح لأن الأول لا يوجد فى البنت والثانى داخل فى اجتماع بعضهن مع بعض نعم هو محتاج
اليه فى اجتماع البنات مثلاً فتأمل (قوله ولداً ولداً بن) لو قال فرع وارت فى هذا وما قبله وما بعده لكان
أولى وأخصراً وعم (قوله وللزوجتين الخ) هو ايراد على النصف وفيه قصور ولو قال لجنس زوجة فى حل
كلام المصنف لشمّل ذلك وشمل ما لوزدن على أربع كفى نكاح نحو المجوس (قوله وسيأتى الخ) هو
ايراد دليل تأويل بأن يراد زوجة ولو فيها مضى (قوله فرض بنتين الخ) لو قال فرض من تعدد من أصحاب

للقدره فى كتاب الله تعالى) احترز بذلك عن استحقاق الجد الثالث فى مسائل الاخوة والأم ثلاث الباقي فى
مسئلة زوج وأبوين وقال الزركشى وأما الارتقاء الى السبع والتسع فى مسائل العول فأصلها الفروض الستة
غاية الامر أن الثمن مثلاً صار تسعاً ومن ثم قالوا ثمن عائل قال الرافعى فى مسائل العول الثلاثان تضعيفاً للثلاث وانما
جعل فرضاً رأسه لان النظر الى القدرات التى يستحقها النصف الواحد من الورثة (قول الشارح كالولد) قال
الزركشى اما لان لفظ الولد يشمله أو بالقياس كما فى الارث والتعصيب قال ابن أبى هريرة وانما جعل للزوج
نصف ما للزوجة فى الحالين لان فيه ذكورة وهى تعصيب فكان لأبوين مع البنت (قول الشارح المراد) قال
ابن الرفعة بالاجماع (قول الشارح واحترز الخ) يعنى أن مراده الاحتراز من هذا الاجتماع الخاص لا عن مطلق
الاجتماع بأن لهما مع الزوج مثلاً النصف (قول الثمن والربع) قيل يرد على الحصر الأم فى مسئلة زوج وأبوين فان
لهما ثلاث الباقي وهو فى الحقيقة ربع لكنهم تأدبوا مع لفظ القرآن (قول الشارح وللزوجتين) قال الزركشى
ولذا لم ترد فى القرآن الا بلفظ الجمع بخلاف البنات والأخوات فانهم من جهة واحدة بلفظ الواحدة وتارة
بلفظ الجمع (قول الشارح وبنتي ابن) يعنى منفردتين عن بنت الصلب والا فلها السدس كما سيأتى

بالاجماع وللزوجتين والثلاث والاربع ما ذكره للواحدة من الربع أو الثمن بالاجماع وسيأتى فى كتاب الطلاق والرجعة ان الزوجين فى عدة الطلاق
الرجعى يتولان (والثلاثان فرض بنتين فصاعداً وبنتي ابن فأكثر وأختين فأكثر لأبوين أو لأب) يعنى منفردات

من اخوتهم قال تعالى في البنات فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلث ما ترك وفي الاختين فان كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك نزلت في جابر مات عن أخوات فدلّت (١٤٠) على أن المراد منها الاختان فصاعدا والبنات مثلهما بنتا الابن مقيستان على الاختين

وبنات الابن مقيسات على بنات الصلب (والثالث فرض أم ليس لميتها ولد ولا ولداً بن ولا اثنين من الاخوة والاخوات) قال تعالى فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فلا مه الثلث فان كان له اخوة فلامه السدس وولد الابن ملحق بالولد في ذلك والمراد بالاخوة الاثنين فصاعدا والاثنى كالتدكر لما قام عندهم في ذلك (وفرض اثنين فأكثر من ولداً الام) قال تعالى وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس فان كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث المراد أولاد الام قرأ ابن مسعود وغيره وله أخ أو أخت من أم (وقد يفرض) الثلث (للجد مع الاخوة) كما سيأتي في فصله (والسدس فرض سبعة أب وجد ليهما ولد أو ولد ابن) قال تعالى ولا يورث لذكر واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد وألحق به ولد الابن وقيس الجد على الأب (وأم لميتها ولداً أو ولداً بن أو اثنين من اخوة وأخوات) لما تقدم في الآيتين (وجدة) لام

النصف لكان أخصر (قوله عن اخوتهم) فيه مامر (قوله نزلت في جابر) أي نزلت في بيان حاله حين مرض وسأل من رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كيفية ارث أخواته منه اذ مات فقوله مات جملة مستأنفة لان جابر عاش بعد النبي صلى الله عليه وسلم زمناً طويلاً وقيل المراد منه افادة دليل آخر هو اجماع الصحابة على ذلك بعدموت جابر فتأمل (قوله عن أخوات) أي سبع (قوله والبنات الخ) هو مبني على أن لفظ فوق في القرآن غير صلة والافهونص لاقباس (قوله ملحق) هو بمعنى مقيس كما ذكره قبل ذلك غير مرة وذلك بناء على أن لفظ الولد ليس حقيقة في ولد الولد والا كما قيل به فهو نص لاقباس وكذا ان قلنا ان اللفظ مستعمل في حقيقته وبجازه معاً كما يقول به الامام الشافعي رضي الله عنه (قوله والبراد بالاخوة) بالمعنى الشامل للاخوات كما هو المراد في القرآن خلافاً لبعض الصحابة (قوله والاثنى) وكذا الخنثى (قوله لما قام الخ) هو علة لمساواة الاثنى لذكر هنا ولشمول جمع الذكور وللانات قبل والذى قام عندهم هو اجماع على ذلك أو ادلائهم عن لا عصوبة له أو غير ذلك (قوله من ذلك) أي الواحد (قوله قرأ الخ) هو دليل لذلك المراد اذ القراءة الشاذة كنخبر الواحد في الدلالة على الحكم بها (قوله وقد يفرض) فهو زائد على ما في الكتاب العزيز من حيث ثبوته بالاجتهاد لا من حيث المقدار والمخرج كما علم فيما مر (قوله سبعة) صرح بالعدد هنا وفي النصف المتقدم دون ما بينهما لدفع إيهام أن الاخوات من الأبوين والأب قسم واحد هناك على قياس عددهم في المجمع على أرثهم مع الاختصار كما مر وأن الجد والأب قسم واحد هنا كقولهم الأب وان علا تأمل (قوله لميتها ولداً الخ) وينسب الحجب بالفعل للولد اذا اجتمع مع الاخوة لانه أقوى منهم (قوله أو اثنين) أي يقينا ولو حكما فخرج بالاول مالم يتحقق جلال على امرأة بشبهة وأنت بولومات قبل الحاقه بأحدهما ولا أحدهما ابناً فللام منه الثلث لاحتمال الحاقه بمن لا ولده ودخل بالثاني مالم كانا ملتصقين وأعضاء كل منهما كاملة حتى الفرجين فلهما حكم اثنين في جميع الاحكام حتى ان لكل منهما أن يتزوج سواء كانا ذكرين أو اثنيين أو مختلفين فان تقست أعضاء أحدهما فان علم حياة أحدهما استقلالاً كنوم أحدهما ويقظة الآخر فكانت اثنتين أيضاً ولا فكو واحد ودخل أيضاً مالم حجب الاثنين بالشخص (قوله وسيأتي) هو إيراد أو مراد بأن الجدة للجنس والمراد جدة غير ساقطة كما علم مما مر (قوله وسيأتي) فيه ما علمت تنبيه على علم ما ذكر أن من يرث بالفرض ولو مع التعصيب ثلاثة عشر أربعة من الذكور الزوج والأب والجد والابن والام وتسعة من الاناث غير ذوات الولاء وان من يرث منهم بالفرض فقط سبعة الزوجان والجدتان والام وولداها وان من يرث منهم بالفرض تارة وبالعصيب تارة ويجمع بينهما تارة اثنين الام والجدوان من يرث منهم كذلك ولا يجمع بينهما أربعة البنات وبنات الابن والاخوة الشقيقة والاخوة للاب وان من يرث بالتعصيب فقط اثناعشر وهم من بقي من الورثة والله أعلم

ومثل هذا يقال أيضاً في الاخوات لاب (قول المتن ليس لميتها الخ) قيل كان ينبغي أن يقول أيضاً ولا زوجة أو زوج وأب فان فرضها مع ذلك انقص من الثلث (قول المتن وفرض اثنين فأكثر من ولداً الام) انما أعطوا الثلث والسدس لانهم يملكون بالام وهما فرضها وسوى بينهم لانه لا تعصيب فيمن أدلوا به بخلاف الاشقاء لما كان فيهم تعصيب جعل للذكر مثل حظ الانثيين كالاولاد ذكر ما بن أبي هريرة رحمه الله (قول المتن وقد يفرض الخ) مثاله أن ينقص حقه بالمقاسمة عن الثلث كما لو كان معه ثلاثة اخوة (قول المتن أب) نعم اذا كان

ولأب روى أبو داود وغيره عن المغيرة أنه أعطى الجدة السدس وسيأتي أن

للجدات السدس (ولبت ابن مع بنت صلب) تفصاته صلى الله عليه وسلم بذلك رواه البخاري عن ابن مسعود وسيأتي أن لبنات الابن مع بنت الصلب السدس (ولاخت) لأب (وأخوات لا يجمع أخت لا يورث) كما في بنات الابن مع بنت الصلب (ولابن مع ولداً الام) لما تقدم

﴿ فصل ﴾ (الأب والابن والزوج لا يحجبهم أحد) عن الارث (وابن الابن) وان سفل (لا يحجبه) من جهة العصبية (الا ابن أو ابن ابن اقرب منه) ويحجبه أصحاب فروض مستغرة كابوين وبتين أخذنا ماسيأتي (١٤١) انها تحجب كل عصبية (والجد) وان علا

(لا يحجبه الامتوسط بينه وبين الميت) كلاب وأبيه (والاخ لابوين يحجبه) (الأب والابن وابن الابن) وان سفل اجماعا (والاب يحجبه هؤلاء وأخ لابوين) لانه أقوى منه (و) (والاخ لام يحجبه أب وجد وولد وولدين) (وابن سفل) (وابن الاخ لابوين يحجبه ستة أب وجد وابن وابنه وأخ لابوين) (و) (أخ لاب) لانه أقرب منه (و) (ابن الاخ لاب يحجبه هؤلاء) (الستة) (وابن أخ لابوين) لانه أقوى منه (والعم لابوين يحجبه هؤلاء) (السبعة) (وابن أخ لاب) لانه أقرب منه (و) (العم لاب يحجبه هؤلاء) (الثمانية) (وعم لابوين) لانه أقوى منه (وابن عم لابوين يحجبه هؤلاء) (التسعة) (وعم لاب) لانه أقرب منه (و) (ابن عم لاب يحجبه هؤلاء) (العشرة) (وابن عم لابوين) لانه أقوى منه (و) (والمعتق يحجبه عصبية النسب) لانهم أقوى منه (و) (والبنت والام والزوجة لا يحجبين) عن الارث (و) (بنت الابن يحجبها ابن أو بنتان اذا لم يكن معها من عصبها) كأخ

﴿ فصل في الحجب ﴾ وهو لغة للنسب مطلقا وشرعا هنا منع من قام به سبب الارث منه بالسكنية أو من أوفر حظيه ويسمى الثاني حجب نقصان ويدخل على جميع الورثة ويسمى الأول حجب حرمان وهو اما بالوصف وقد مر ويدخل على جميع الورثة أيضا واما بالشخص ولا يدخل على جميعهم كما يعلم عما يأتي وهو المراد هنا كما أشار اليه المصنف بقوله أحد ومنه الاستغراق كما يأتي وهو ستة أقسام لانه اما انتقال من فرض الى فرض كالأم أو من فرض الى نصيب كالأب أو من نصيب الى نصيب كالأخت مع أخيها أو مع البنت أو من نصيب الى فرض كالأخ في الشركة أو كالأب أو بمزاحمة في فرض كالبنات وكالاخوة للام أو بمزاحمة في نصيب كالاخوة الاشقاء هكذا ذكره فتأمل ومدار الحجب على قواعد ثلاثة الجهة ثم القرب ثم القوة وقد أشار اليها بعضهم بقوله

فبالجهة التقديم ثم بقربه * وبعدهما التقديم بالقوة اجمالا

(قوله الا الابن) سواء كان أباه أو عمه (قوله يحجبه الأب) لانه يدل على الابن لانه يحجب عصبية الأب فلان يحجب من يدل به أولى فاذا اجتمع مع الجد نسب حجب للأب لانه يحجب فرضه وعصبية ولانه بلا واسطة بخلاف الابن أو اجتمعا مع الأخ نسب حجب للأب أيضا لانه بلا واسطة بخلاف الابن وتقدم ما فيه (قوله والأب يحجبه) أي حجباه مطلقا لا يرد أنه يحجبه أيضا أخت لابوين مع بنت أو بنت ابن لانه يحجب بشرط اجتماع بعضهم قال ان هذا من حجب الاستغراق وفيه نظر على أنه ليس في كلام المصنف حصر حجب فيما ذكره (قوله وجد) وان علا (قوله والعم) والمراد به وابن العم الميت وابن عمه لاعم الجد وابن عمه لأن ابن عم الميت يحجب عم الجد وهكذا (قوله لانهم أقوى منه) أي لان النسب أقوى من الولاء وعلم من كلام الشارح أنه اذا اختلفت الدرجة أو الرتبة يبر بالقرب واذا اتحدت يبر بالقوة (قوله والبنت الخ) هؤلاء الثلاثة من الاناث وتقدم نظيرهن ثلاثة من الذكور هؤلاء الستة لا يحجبهم أحد مضاف لهم كل من أدلى الى الميت بلا واسطة غير من له الولاء أو يقال كل من أدلى الى الميت بنفسه وليس فرع عن غيره لان الولاء فرع النسب أو يقال كل من أدلى الى الميت بالنسب بلا واسطة

﴿ فصل الاب الخ ﴾

معه بنت أخذ السدس فرضا والباقي تعصبا (قول المتن لا يحجبهم أحد) أي لان كلامهم يدل على الميت بنفسه وليس فرعاً لغيره واحتراز بالخير عن المعتق (قول المتن أحد) فيه لطيفة وهي الإشارة الى أن الحجب بالشخص وأما بالوصف فيحجبون به كغيرهم (قول المتن أو ابن ابن اقرب منه) يفيدك أن قوله أو لا ابن الابن مراده به وان سفل كما صرح به الشارح حتى يتنظم مع هذا (قول المتن يحجبه الأب الخ) أما الأب فلان الاخ يدل به وأما الابن وابنه فلانهمما يمنعان عصبية الأب ويردانه الى الفرض فلا يمنعان عصبية الاخ بالاولى (قول المتن أب وجد الخ) دليله قوله تعالى وان كان رجل يورث كلالة (قول المتن وولد) أي وبنت (قول المتن ستة أب الخ) أي لانه يحجب أباه فهو أولى والجد في درجة أبيه وأما أبو الجد فقيل يستويان ورد بأن الجهة مقدمة الى آخرها فأبو الجد مقدم عليه على المذهب والجد مقدم قطعا وأما الابن وابنه فلانهمما يحجبان أباه وأما الاخ لابوين فلانه ان كان أباه فواضح والافهوا أقرب منه وكذا يقال في الاخ لاب وانما قيدنا بالعدد دون غيره هذا الموضع خوفا من اللبس في قوله الآتي ولاب (قول المتن هؤلاء السبعة) وجه ذلك في الاخ أنه ابن أبي الميت والعم ابن جده (قول المتن لا يحجبين) أي لما سبق في الاب والابن والزوج وكان ينبغي أن يقول هنا أيضا لفظ أحد (قول الشارح أو ابن عم) أي ولو كان أسفل منها

أو ابن عم فان كان أخت معه الباقي بعد ثلثي البنتين بالتعصيب (والجدة للام لا يحجبها الا الأم وللأب يحجبها الأب والأم) لان أرثها بطريق الامومة والأم اقرب منها (والقربى من كل جهة

محجب البعدي منها) كأم أم أم أم أم أب (والقربى من جهة الأم) كأم أم (محجب البعدي من جهة الأب كأم أم أب والقربى من جهة الأب) كأم أب (لا محجب البعدي من جهة الأم) كأم أم أم (في الظاهر) بل يشتركان في السدس والثاني تحجبها كالقربى من جهة الأم وقرق الأول بقوة (١٤٢) قرابة الأم محجبها الجدات (والأخت من الجهات كالأخ) فيا محجب به في محجب

الاخت لابوين الاب والابن وابن الابن ولا أب هؤلاء وأخ لابوين ولا أم أب وجد وولد وولد ابن (والاخوان) الخالص لاب محجبين أيضا أختان لابوين) فان كان معهن أخ عصبن كما سبأني (والعتقة كالعتق) يحجبها عصبة النسب (وكل عصبة) عن محجب يحجبها أصحاب فروض مستفرقة للمال كزوج وأم وجد وعم لاشئ للعلم (فصل) (الابن يستغرق المال وكذا البنون) والابن بالاجماع في المسائل الثلاث وللبن النصف ولبنين فصاعدا الثلثان ولو اجتمع بنون وبنات فالمال لهم للذكر مثل حظ الانثيين) أي نصيبهما قال تعالى يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الانثيين فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك وان كانت واحدة فلها النصف وتقدم قياس البنين على الاختين (وأولاد الابن اذا انفردوا كأولاد الصلب) فيا ذكر بالاجماع (فلو اجتمع

(قوله محجب البعدي منها) أي من تلك الجهة فلو ورثت الجدة بالجهتين فلو حجبته من احدها ورثت بالأخرى كأن تزوج شخص بنت خالته وأتت بولد ومات هذا الولد عن أمه فقط أو عن أبيه فقط وعن أم خالة أبيه التي هي أم أم أم أم أم أبيه (قوله والأخت من الجهات كالأخ) نعم هي لا تسقط عند الاستغراق ولها من الاب مع الشقيقة السدس وليس هو كذلك فيهما كذا قالوه وفيه نظر دقيق (قوله أختان لابوين) وكذا شقيقة مع بنت أو بنت ابن كأم (قوله من محجب) خرج الابن (قوله محجبها أصحاب الخ) أي مالم ينقلب الى فرض كالشقيق في الشركة قال بعضهم وتسمية الاستغراق حجباً لا ضرراً فيه وكلام المصنف صريح في أنه من المحجب بالشخص لا سنده الى الاحد فيأمر والى أصحاب الفروض هنا وعليه فنسبة بعضهم هذا المحجب الى الفروض أو الى الاستغراق فيه تجوز فافهم وتأمله (قوله وجد) بناء على الاصح أن الجد يرث في هذه بالفرض كما قاله ابن الهائم

(فصل في كيفية ارث الاولاد) حقيقة أو مجازاً (قوله مثل حظ الانثيين) أما تفضيل الذكر على الانثى فلصلاحيته للنصرة والجهاد والامامة وتحمل العقل أي الديعة ونحو ذلك دونها وأما جعله مثلها فلان له حاجتين لنفسه وزوجته وليس لها الا الاولى وقد تستغني عنها بالزوج (قوله اذا انفردوا) أي عن أولاد الصلب (قوله فيا ذكر) وهو أن الواحد فأكثر يستغرق التركة وأن للواحدة النصف وأن للبنين فصاعدا الثلثين وأنه اذا اجتمعا كان للذكر مثل حظ الانثيين (قوله المصنفان) أي أولاد الصلب وأولاد الابن والمراد به الجنس الذكور وأولاد الذكر الواحد (قوله السوية) حيث اتحدت درجاتهم سواء كانوا اخوة بأن اتحد الابن أو أولادهم لبعضهم بأن تعدد الابن (قوله وأولاد كور) والانات على ما تقدم (قوله ولاشي لانات الخالص)

(قوله للثلاث لا محجب البعدي) لان التي من جهة الأم لها قوة بدليل أن الأب لا يحجبها والام محجب أم الأب فقوتها جبرت تراخيا وكما أن الأب لا يحجب الجدة من جهة الأم فكذلك أمه بالاولى (قول الشارح يحجبها الجدات) أي بخلاف الأب فانه لا يحجب الجدات من جهة الأم (قول الشارح فيا محجب به) يرد عليه ان الأخ يسقط بأصحاب الفروض المستفرقة بخلاف الأخت وقد يجب أن المراد بالخالج الذي مر (قول المتن أختان لابوين) لان فرض الجنس الواحد من الاناث لا يزيد على الثلثين وقوله أيضاً أي مع حجب الأب والابن وابن الابن والاخ لابوين لمن (قول المتن وكل عصبة الخ) يستثنى من هذه القاعدة مستثنان العصبة لابوين في الشركة الثانية الأخت لابوين أو لاب في الاكدرية (قول الشارح وجد) هو هنا وارث بالتعصيب دون الفرض فلو قال بدل جد أو أخ لام كان أولى

(فصل الابن يستغرق الخ) أعاق قسم الاولاد على غيرهم جريا على نظم الآية الكريمة (قول المتن مثل حظ الانثيين) وذلك لان الذكور قوامون على النساء بالاتفاق وغيره وكان الجاهلية يحرمون الاناث فجعل الله لمن حظا من البراث قال الشيخ عز الدين الذكر له حاجة لنفسه وحاجة زوجته والاشي حاجتها واحدة (قول الشارح تكلمة الثلثين) مراد العلماء بذلك هذا أن السدس ليس فرضا مستقلا لمن هنا بل هو تكلمة الثلثين والا لوجب لمن عند استغراق بنات الصلب الثلثين (قول المتن ولاشي الخ) وذلك لان الله سبحانه

والصنفان فان كان من ولد الصلب ذكر حجب أولاد الابن بالاجماع (والا فان كان للصلب بنت) فقط (فلها النصف) كما تقدم (والباقي لولد الابن الذكور) بالسوية (أو الذكور والانات) للذكر مثل حظ الانثيين (فان لم يكن) من ولد الابن (الا شي أو انات فلها أولهن السدس) تكلمة الثلثين (وان كان للصلب بنتان فصاعدا أخذتا) وأخذن (الثلثين) كما تقدم (والباقي لولد الابن الذكور) بالسوية (أو الذكور والانات) للذكر مثل حظ الانثيين (ولاشي لانات الخالص) منهم مع بنتي الصلب

(الأن يكون أسفل منهن ذكر فيعصبهن) في الباقي المذكور مثل حظ الاثنين ولم يستثن للساوي في الدرجة أيضا دخوله فيما قبله أما الأعلى فيسقطن به (وأولاد ابن الابن مع أولاد الابن كأولاد الابن مع أولاد الصلب) فيما ذكر (وكذا سائر النازل) أي باقيا كأولاد ابن ابن الابن مع أولاد ابن الابن (وأما يعصب المذكور النازل) منهم عن الاناث (من في درجته) كأخته وبنت عمه بخلاف من هي أسفل منه فيسقطها كما تقدم (ويعصب من فوقه) كبن عم أبيه (ان لم يكن لها شيء من الثلثين) كما تقدم فان كان فلا يعصبها

(فصل) (الأب يرث بفرض اذا كان معه ابن أو ابن ابن) وفرضه (السدس) كما تقسم فيأخذه والباقي لمن معه (و) يرث (بتعصيب اذا لم يكن معه ولد ولا ولد ابن) فان كان معه (١٤٣) وارث آخر كزوج أخذ الباقي بعده

والأخذ الجميع (و) يرث (بهما) أي بالفرض والتعصيب (اذا كان معه بنت أو بنت ابن له السدس فرضا والباقي بعد فرضهما) له (بالعصوبة) وهو الثلث (والأم الثلث أو السدس في الحالين السابقين في الفروض) وذكرت هنا بذلك توطئة لقوله (ولها في مسئلتى زوج أو زوجة وأبو بن ثلث ما بقى بعد فرض (الزوج أو الزوجة) لثالث الجميع ليأخذ الأب مثلى ما تأخذ الأم واستبقوا فيها لفظ الثلث موافقة للآية وورثه أبواه فلا ثمه الثلث والمسئلة الاولى من سنة والثانية من أربعة (والجد) في الميراث (كأب الأب أن الأب يسقط الاخوة والاخوات) لليت كما تقدم (والجد يقاسمهم ان كانوا ابوين أولاب) وسيأتى بيانه

سواء كن أخوات أو لا تحلت درجتهن أو تعدت (قوله من فوقه) وان تعدت الدرجات وأصحابها (قوله لها) ضميره عائدين باعتبار معناها والراد بها الجنس ويسمى الاخ أو ابن الابن للذكر اذا عصب الساقطة بالاخ للبارك أو بابن الاخ للبارك أو بابن العم للبارك لعود بركنه على من عصبها بارئها معه ولو لم يرث وضد هذا يسمى بالاخ الشؤم كأخ لأب مع أخته اذا اجتمع مع بنت وأخت شقيقة لانه لو لم يرث فتأمل (فصل) في كيفية ارث الاب والجد والام في حالة (قوله الاب يرث بفرض) أي فقط وبدأ به لقوته على التعصيب كما تقدم (قوله ويرث بتعصيب) أي فقط بقياس الفحوى على الاخ المنصوص عليه بقوله تعالى وهو يرثها ان لم يكن لها ولد (قوله أو بنت ابن) هي مانعة الخلو كذا قيل والوجه أنها مانعة الجمع بدليل قول الشارح وهو الثلث (قوله فرضيهما) فيه تثنيتان وهما الفرضان وصاحباهما وهما الأب مع احدى البنتين أوهما وفي نسخة أنه مفرد مضاف وهو الافصح (قوله في مسئلتى الخ) أي ويلقبان بالترابين لشهرتهما كالسكوكب الاغرو والعمرتين لقضاء عمر رضى الله عنه فيهما عاذ كروا بالتريبتين لعدم النظر لهما (قوله من ستة) قال شيخنا الرملى في شرحه تصحيحا وتقل عنه أنه تأصيل لانه أقل عدله نصف وثلث ما يبقى وهذا الموافق للقاعدة العددية والفرضية وهو مجمع عليه والقول بأنها صحيح وهم كما قاله في كشف الغوامض (قوله والثانية من أربعة) فيه ما ذكر (قوله والأب يسقط أم نفسه) وكذا الجد وان علا فلا مخالفة في هذه (قوله للجدتين) ويقاس ما زاد عليهما بهما فلا يزالان على السدس شيء (قوله وأم الاجداد) هي بمعنى الجمع بدليل الاضافة وضمير الجمع بعدها (قوله بوارث) هو محل الرد على القول الثاني فتأمل

وتعالى جعل غاية البنات الثلثين (قول الشارح فيما قبله) يرجع لقول المتن أو الذكور والاناث (قول الشارح فلا يعصبها) لا يقال هلا أخذت السدس فرضا وشاركت في الباقي تعصبا لانا نقول ذلك شيء من خصائص الآباء ولا يرد به الأخ للأمة اذا كان ابن عم حيث يرث بهما لانه بجبهتين

(فصل الاب يرث الخ) (قول المتن وبتعصيب) وذلك لان الله سبحانه وتعالى جعل للأخ جميع المال عند الانفراد فالأب أولى بذلك (قول المتن وبهما) لحديث فمأبقت الفرائض فلا ولي رجل ذكر (قول المتن بنت أو بنت ابن) كذلك الحكم لو كانا معه أو كان معه بنتان (قول المتن والباقي بعد فرضيهما) قال الزركشى أي بعد فرض البنت أو بنت الابن والأب ولا يصح رجوعه الى البنتين لان الضمير بعد العطف بأو يفرد (قول المتن وأبو بن ثلث الخ) لو قال وأب لكنتي (قول الشارح والمسئلة الاولى من ستة) لانها من نصف وثلث الباقي (قول المتن أم الأب وأمهاتها كذلك) وذلك لان الجدتين جاءتا الى أبي بكر رضى الله عنه فأعطى أم الأم فقط

(والأب يسقط أم نفسه) كما تقسم (ولا يسقطها الجد) لانها لم تدل بخلافها في الأب (والأب في) مسئلتى (زوج أو زوجة وأبو بن يرد الأم من الثلث الى ثلث الباقي) كما تقدم (ولا يرد لها الجد) الى ذلك لانه لا يساويها في الدرجة بخلاف الأب (وللجدة السدس) كما تقدم (وكذا الجدات) يعنى الجدتان فصاعدا كما في المحرر لمن السدس روى الحاكم عن عبادة بن الصامت انه قال قضى للجدتين من ايراث بالسدس بينهما وقال صحيح على شرط الشيخين (وترث منهن أم الأم وأمهاتها اللديات باناث خلص) كأم أم الأم ولا يرث من جهة الأم الا واحدة (وأم الأب وأمهاتها كذلك) أي اللديات باناث خلص كأم أم الأب (وكذا أم أبي الأب وأم الاجداد فوقه وأمهاتهن) يرثن (على المشهور) لادلائهن بوارث والثاني لا يرثن لادلائهن بجد كالأدلاء بأن أم الأم (وضابطه) أي ارث الجدات

أن يقال (كل جدة أدلت بمحض أنثى) كأم أم الأم (أو) بمحض (ذكور) كأم أبي الأب (أو) بمحض (أنثى إلى ذكور) كأم أم أم الأب (ترث ومن أدلت بذكرين اثنين) كأم أبي الأم (فلا) ترث كما تقدم أنها مع الذكور من ذوى الأرحام وأنهم لا يرثون في أصل المذهب (فصل) (الأخوة والأخوات لا يرثن إذا انفردوا) أى عن أولاد الأب (ورثوا كأولاد الصلب) لذكر الواحد فأكثر جميع المال ولا تثنى النصف ولا اثنين فصاعداً للثلاث (١٤٤) ولذكور مثل حظ الاثنتين في اجتماع الذكور والاناث (وكذا ان كانوا لأب) أى

ورثوا كما ذكر ويتناول أولاد الأبوين وأولاد الأب قوله تعالى ان امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك وهو يرثها ان لم يكن لها ولد فان كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك وان كانوا أخوة رجالاً ونساء فللذكر مثل حظ الأنثيين (الأنثى المشتركة) بفتح الراء المشددة (وهى زوج وأم وولداً أم وأخ لأبوين فيشارك الأخ) لأبوين (ولدى الأم في الثلث) فرضهما لا شترا كما معهما في ولادة الأم لهما (ولو كان بدل الأخ) لأبوين (أخ لأب سقط) فليس كالأخ لأبوين في الإرث في هذه المسئلة المشتركة فيها بين ولد الأم وولد الأبوين (ولو اجتمع الصنفان) أى أولاد الأبوين وأولاد الأب (فكاجتماع أولاد الصلب وأولاد ابنه) أى فان كان من أولاد الأبوين ذكر حجب أولاد الأبوان كان أثنى فلها النصف والباقي

(فصل) في ميراث الحوائى (قوله أى عن أولاد الأب) وكذا عن الأولاد وأولادهم كما يشمله كلام المصنف ولعل الشارح استغنى عن ذكرهم بقوله ورثوا وخرج به حجبهم فليسوا كأولاد الصلب فيه لانهم يججبون باستغراق القروض (قوله وكذا) فصل به لاجل الاستثناء بعده (قوله لا الخ) هو استثناء مما تضمنه كلامه من عموم التشبيه والافهوه منقطع (قوله بفتح الراء) أى على الافصح وهو من باب الحذف والإيجال والأصل للترك فيها ويجوز الكسر على النسبة المجازية وتسمى الحمازية والحجرية والجمية والتبعية (قوله وأم) ومثلها الجدة (قوله وولداً) أى فأكثر (قوله وأخ لأبوين) للرادعية شقيقة ولو ذكروا وانما فلا قال شقيق لكان أولى وأعم ولعل الراعى القسمة للشار إليها في كلامه (قوله في الثلث) أى من الستة التى هى أصلها ونصحب من ثمانية عشر ويختلف التصحيح بحسب عدد أولاد الأم والأشقاء (قوله فرضهما) فيه إشارة إلى أن ما يأخذه الأخ الشقيق بالفرض فلو كان معه أثنى فلها مثله خلافاً للرافعى (تنبيه) ارث الأخ بالفرض لا يخرج عن اعتبار بقاء الصورة فيه فيحجب الأخوة والأخوات من الأب ولو كانوا معه خلافاً لمن فانه زاع فيه كما ذكره في كشف القوامض (قوله أخ لأب سقط) ولو كان معه أخت لأب فأكثر سقطت تبعاً له ولذلك يقال له الأخ للشؤم كما مر لانها لو انفردت عنه لم تسقط فان كانت واحدة فرض لها النصف وأكثر فرض لهن الثلثان وتعال المسئلة أو خشي عمل بالأحوط فيقدر في حقه ذكوره فلا تثنى له وهى من ستة وفى حق غيره أو توفى بمال له بالنصف على الستة إلى تسعة والجامعة لهما ثمانية عشر للتوافق بالثلث يوقف منها أربعة فان بان أثنى أخذ هذا أو ذكر اراد على الزوج ثلاثة وعلى الأم واحد (قوله ذكر) وان تعدوا وكان معه أثنى أو اناث (قوله كما تقدم) فنذكره توطئة لما بعده (قوله فلا يصحبها الخ) أى لانه لا يصحب أخه فعمته أولى وعكسه ابن الابن (قوله فتسقط) من أسقط والأخت فاعله والأخوات مفعوله

فقال له أصحابه أعطيت التى لومات لم يرثها وحرمت التى لومات لورثها فشارك بينهما فيه (فصل الأخوة والأخوات الخ) (قول المتن فيشاركه الأخ) لو كان ولد الأبوين المذكور ذكراً أو أنثى فالزركشى لا يضمن تساويهم في الأخلاص لانهم إنما يأخذون بقراءة الأم ثم حكاة عن صاحب التعجيز وأن الرافعى رحمه الله قال يجوز أن يقال اذا تقاسموا الثلث بالسوية يؤخذ ما يخص الأشقاء ويقسم للذكر مثل حظ الأنثيين كما فى العادة (فرع) لو كان بدل الشقيق أخت لأبوين أو لأب فلها النصف وتعال فلو كان مع الأخت للأب أخ لأب أسقطها وهو الأخ للشؤم (قول الشارح لا شترا كما الخ) وفي قول غريب الشافعى رضى الله عنه أنه يسقط واختاره ابن البان وابن المنذر والاستاذ أبو منصور وأبو خلف الطبرى واستدل له أبو منصور بأن الشخص لو أوصى لولمأمه بمائة وشقيقة بباقي الثلث وكان الثلث مائة استحقها ولداً الأم بلا مشاركة (قول الشارح فلا يصحبها ابن أخيها) وذلك لانه لا يصحب أخت نفسه اذ هى من ذوى الأرحام فكيف يصحب عمته بخلاف ولد الوفاقة (قول المتن وللواحد الخ) لم يذكر اجتماع الثلاثة والحكم ان للأخ للأم السدس

لأولاد الأب الذكور وأولاد كور والاناث وان لم يكن منهم الا أثنى أو اناث فلها أولهن السدس تسكماً للثنتين وان كان ولد الأبوين اثنتين فأكثر فلها أولهن الثلثان والباقي لولداً الأب الذكور وأولاد كور والاناث ولا تثنى للاناث الخ لخص منهم مع الأختين لأبوين ولا يأتى هنا الاستثناء السابق في بنات الابن كما قال (الا أن بنات الابن يصحبهن من في درجتهم أو أسفل) منهم أى كما تقدم (والأخت لا يصحبها الا أخوها) أى فلا يصحبها ابن أخيها فليست كبنات الابن في هذه المسئلة فتسقط ويختص ابن أخيها بالباقي بعد الثلثين (وللواحد

من الاخوة أو الاخوات لأم السدس ولاثنين فصاعداً) منهم (الثالث سواء ذكرهم واناثهم) كما تقدم (والاخوات لأبوين أو لأب مع البنات وبنات الابن عصبة كالاخوة فتسقط أخت لأبوين مع البنات الاخوات لأب) فالمراد بالاخوات والبنات الجنس روي البخاري أن ابن مسعود سئل عن بنت وبنت ابن وأخت فقال لا قضين فيها بما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم لابنة النصف ولابنة الابن السدس وما بقي فلا أخت (وبنوا الاخوة لأبوين أو لأب كل منهما كآبائهما واجتماعاً وانفراداً) ففي الانفراد يستغرق الواحد والجماعة للمال وفي الاجتماع يسقط ابن الأخ لأب بآبائهم (لكن يخالفونهم) أي آباءهم (في أنهم لا يردون الأم) (١٤٥) من الثالث (الى السدس) بخلاف

آبائهم كما تقدم (ولا يردون مع الجد) بخلاف آبائهم كما تقدم (ولا يصوبون اخواتهم) بخلاف آبائهم كما تقدم (ويستقون في الشركة) بخلاف آبائهم الاشقاء كما تقدم (والم لأبوين أو لأب كأخ من الجهتين اجتماعاً وانفراداً) فمن انفرد منهما أخذ جميع المال وإذا اجتمع سقط الم لأب بالم لأبوين (وكذا قياس بنى الم وسائر) أي باقي (عصبة النسب) كبنى بنى الم وبنى بنى الاخوة وهم ومن العصبة عم الأب لأبوين أو لأب وعم الجد كذلك وبنوهما كما تقدم (والعصبة من ليس له سهم مقدر من المجمع على توريتهم فيرث المال) ان لم يكن معه ذو فرض (أو ما فضل بعد الفروض) أو الفرض ان كان معه ذوو فروض أو ذو فرض أي سهم مقدر وتقدم بيان من له فرض وأن بعضهم يرث بالتعصيب في حالة الفرض

(قوله سواء الخ) أي لان أرثهم بطريق الرحم لا بالعصبة وسواء اجتمعوا أو انفردوا ويرثون مع من أدلوا به وذكرهم أدلى بأشئ ويرث ويحبسون من أدلوا به فمما انفردت عنه أحكام تخصهم (قوله فالمراد) أخذ من الاسقاط المذكور (قوله وما بقى) فيه اشعار بأن أرثها بالعصبة وحيث انفردت بحجب الاخوة للأب المذكور كالاناث كما تقدم (قوله والعصبة) أي من يوصف بهذا اللفظ مفرداً أو متعدداً ذكرراً أو أنثى والمراد بقوله من ليس له سهم مقدر أي من حيث التعصيب فيشمل أقسام العاصب الثلاثة وهي العاصب بنفسه وهم ذوو الولاء ولوأشئ ورجال النسب غير الأخ للأب والعاصب مع غيره وهن الاخوات لأبوين أو لأب مع البنات أو بنات الابن سواء انفردن أو تعددن والعاصب بغيره وهن البنات مع اخوتهن وبنات الابن مع اخوتهن أو بنى عمهن أو من هو أزل منهن والاخوات لأبوين أو لأب مع اخوتهن أو مع الجد سواء انفردن في جميع ذلك أو تعددن (قوله من المجمع على توريتهم) تقدم أن التعمد اسقاطه يشمل أرث ذوى الارحام فإنه بالعصبة كما تقدم عن شيخنا الرملى تبعاً لكثير القرضيين

(فصل) في الارث بالولاء (قوله وله معتق) أي استقر ولاؤه فيخرج عتيق حر يرق وملكه مسلم وأعتقه فولأؤه على النص فهو الذي يرثه دون الحر (قوله أي يوجد معتق) أي مطلقاً أو بصفة الارث فيرث المسلم ابن الكافر عتيق أي به السلم في حياة أبيه المذكور (قوله لآبنته وأخته) أشار بالاولى الى العصبة بالغير وبالثانية الى العصبة مع الغير وسواء انفردت كل منهما أو لا وحمل الشارع كلام المصنف على حالة الاجتماع ليس مراداً إلا أن يقال ذكره لانه يحل التوهم (قوله لكن الخ) أي لانه لا فرض في الولاء وكذا

والباقي للشقيق ويسقط الآخر وفي الاناث للشقيقة النصف ولتي للأب السدس تكلمة الثلثين ويفرض لتي للأم السدس أيضاً (قول المتن ولا يصوبون اخواتهم) أي لانهم من ذوى الارحام (قول المتن والعصبة) هي من عصبوا به اذا احتاطوا به قال الزركشي كل من ذكر من الرجال عاصب الزوج والاخ للأب وكل من ذكرت من النساء ذات فرض الالفة (قول المتن من ليس له سهم مقدر) أي حال تعصبيه من جهة التعصيب وان كان له في حالة أخرى أو في تلك الحالة من غير جهة التعصيب فدخل الأب والجد والاخوات والبنات (قول المتن من المجمع على توريتهم) خرج ذوو الارحام فانهم ليسوا بعصبة (قول المتن فيرث المال الخ) ليس هو من تمة الجد لا يترحم الدور بل هو حكم من أحكام العصبة دليله حديث فأنبت الفروض فلاولى رجل ذكر (قول الشارع وغيره) عطف على نفسه والباء معتدلة يرث بهذا أن الابن مع أخته يرثان جميع المال فصدق أن العصبة بنفسه وبغيره معاً أخذ جميع المال (قول المتن لآبنته وأخته) قال ابن سريج رحمه الله تعالى وذلك لان الولاء أضعف من النسب المتراخي وإذا تراخى النسب ورث المذكور دون الاناث كبنى الأخ وبنى الم وأخوانهم (مغالطة) اجتمع أبو المعتقد ومعتق الابن من الاول الجواب أن هذا العتيق مسبه الرق فولأؤه لآبى معتقه ولأولاه لمعتق أبيه (قول المتن لكن الاظهر الخ) وذلك لان تعصيب الاخ يشبه تعصيب الابن

(١٩) - (قليوبي وعميرة) - ثالث) أو في حالة أخرى فيتناوله من هذه الجهة الحد المصدق على العصبة بنفسه كالابن وبغيره كالبنات بأخيه ومع غيره كالأخت مع البنت وقوله فيرث المال صادق بالعصبة بنفسه وبغيره معا وما بعده صادق بذلك وبالعصبة مع غيره ثم العصبة يسمى بها الواحد والجمع ولذا كرواؤت قاله الطرزي (فصل من لا عصبة له بنفسه وله معتق فماله أو الفاضل) منه (عن الفروض) أو الفرض (له) أي للمعتق (رجلاً كان أو امرأة) بالاجماع (فان لم يكن) أي يوجد معتق (فلعصبة ينسب التعصبيين بأنفسهم) كآبائه وأخيه (لآبنته وأخته) مع أخويهما العصبيين لهما (وترتيبهم كترتيبهم في النسب) فيقدم ابن المعتق ثم ابن ابنة ثم أبوه وهكذا (لكن الاظهر أن أختا

علي جده) والثاني لا يقدمان عليه بل يشاركه الأخ ويسقط به ابن الأخ كافي النسب (فإن لم يكن له عصبه) من النسب (فلمعنى العقى ثم عصبته كذلك) أي كما في عصبه للعق (ولآثر امرأة بولاء الامتقها) بفتح التاء (أو منتميا إليه بنسب) كابنه (أو ولأه) كعتيقه فانها رثت بالولاء من ذكر ويشاركها الرجل في ذلك ويزيد عليها بكونه عصبه معق من النسب وتقدم كل ذلك الامسئلة الانماء بالنسب

(فصل) (اجتمع جدواخوة وأخوات لابوين أولأب فإن لم يكن معهم ذوفرض فله الاكثر من ثلث المال ومقاسمتهم كأخ) فاذا كان معه أخوان وأخت فالثلث أكثر وأخ وأخت فالمقاسمة أكثر وإذا استوى الأمران يعبر الفرضيون فيه بالثلث لانه أسهل (فإن أخذ الثلث فالباقى لهم) للذكر مثل حظ الأنثيين (وإن كان معهم ذوفرض) فله الاكثر من سدس التركة وثلث الباقي بعد الفرض (والمقاسمة) بعد الفرض في بنتين وبنين وأخوين وأخت السدس أكثر من

يقدم عم العقى على أبي جده وهكذا ويقسم في ابني عم أحدهما أخ لأم هذا على الآخر فلاشيء له (قوله بل يشاركه الأخ) أي مقاسمة أبدا (قوله كافي النسب) وفرق بأنه لا فرض في الولاء كما مر (قوله الامتقها) أي من وقع عليه عتقها فيدخل أبوها إذا ملكته فلا يعتق هذا الأب عبدا ثم ماتت أم العبد عنها وعن أخيها فميراثه لا يخادونها لانها عصبه نسب بنفسه ويقال لهذه مسئلة القضاة لانه كما قيل أخطأ فيها أو بمسألة قاض غير المتفقه حيث جعلوا للبراث للبنت وقيل مسئلة القضاة غير هذه (قوله وتقدم كل ذلك) أي فهو مكرر وذكره هنا ليوضح وعبارة التهج كما علم أكثر ذلك وما هنا أولى نعم مسئلة الانماء المذكورة لم تقدم

(فصل) في ميراث الجد والاخت والأشقاء أولأب أو أم أو أحوالهم من منتظمة ابتداء في خمسة لان له خير أمرين للمقاسمة أو ثلث جميع المال مع عدم الفرض وخير ثلاثة أمور في المقاسمة وسدس المال وثلث الباقي مع وجوده وإذا ضربت الخمسة في أحوال الاخوة الثلاثة وهي كونهم أشقاء ولأب ومجتتمعين كانت خمسة عشر حالا وصورتلك الأحوال كثيرة تراجع من محلها ونسباً في بعضها وإذا اعتبرت المساواة في تلك الأحوال الخمسة كانت خمسة أيضاً وإذا ضربت تلك العشرة في الأحوال الثلاثة كانت ثلاثين حالا (قوله فله الاكثر) لانه اجتمع فيه جهتا فرض وتصيب فأخذت أكثرهما (قوله ثلث المال) لانه إذا اجتمع مع الأم كان له مثلاًها غالباً والاخوة لا ينقصونها عن السدس فلا ينقصونه عن ضعفه (قوله ومقاسمتهم) لانه كأخ في أدلته بالأب (قوله أخوان وأخت) أي فأكثر وضابطه أن يزيدوا على مثليه ولا تنحصر صورته (قوله فالثلث أكثر) أي وارتفعه بالفرض كما رجحه ابن المهام ويصرح بما قاله المصنف فيما مر بقوله وقد يفرض للجد الثلث الخ وما أورده بعضهم بقوله لو كان كذلك لكان للاخوات الأربع مع الثلثان لعدم نصيبه لمن والفرض له مع ذى فرض معهم يجلب عنه بأنهم نظروا فيه للجهتين كافي الأخ في الشركة (قوله وأخ وأخت) وضابطه أن ينقصوا عن مثليه وصورته خمسة بنى منها أخت فقط أخ فقط أختان فقط ثلاث أخوات (قوله وإذا استوى الأمران) وصورته ثلاثة أخوان أخ وأختان أربع أخوات وضابطه أن يكونوا مثليه (قوله يعبر الفرضيون الخ) ظاهر كلامه اختصاص ذلك بحالة استواء الأمرين وقدر مثله في حالة الزيادة على مثليه ويحتمل رجوع كلام الشارح لها أو هي معلومة منه بالأولى عما هنا (قوله بالثلث) أي فرضاً وفيه ما تقدم ويتفرع على القولين الوصية بجزء بعد الفرض وكذا أصيل للمسئلة فيما إذا كان معه أربع أخوات فأصلها ثلاثة على اعتبار الفرض ويحتاج الى تصحيح وستة على اعتبار المقاسمة ولا يحتاج اليه (قوله ذو فرض) والذي يتصور معهم منه خمسة بنتاً أكثر وبنت ابن فأكثر وأم وجدة فأكثر وأحد الزوجين وأقل فرض يوجد معهم ثمن وأكثره نصف وثلث ربع ولا يرثون معه إلا إذا كان الفرض أقل من نصف وثلث (قوله السدس أكثر) لانه نصف سهم وثلث الباقي ثلث سهم والمقاسمة سبعان من سهم وأصل المسئلة في هذه من ستة ونصف من ثلاثين من ضرب خمسة عدداً الاخوة في أصلها (قوله ثلث الباقي أكثر) لانه

لادلائه بالبنوة ونصيب الجد يشبه نصيب الأب ولو اجتمع هنا الأب والابن قدم الابن وكان القياس تقديم الأخ في الميراث لكن صدعته الاجماع ووجه ذلك في ابن الأخ قوة البنوة كما يقدم ابن الابن وإن سفل على الأب هنا (قول المتن وابن أخيه) القول بتقديمه مبنى على القول بتقديم الأخ (قول الشارح والثاني لا يقدمان) عليه يكون الاصح للمقاسمة أبداً إذا لا يتصور الفرض في باب الولاء (قول الشارح وتقدم كل ذلك) الإشارة راجعة الى كل من قوله ويشاركها وقوله ويزيد عليها

(فصل) اجتمع جد الخ (قول المتن من سدس التركة) وذلك لان الأولاد لا ينقصونه عن السدس فالاخوة أولى ووجه المقاسمة وثلث الباقي أن صاحب الفرض إذا أخذه فمكأن لا فرض وهو مع عدمه يستحق الخير من الثلث والمقاسمة

وأخت للقاسمة أكثر (وقد لا يبقى) بعد الفروض (شيء كبتين وأم زوج) مع الجد والاختوة (في فرض له سدس ويزاد في العول) في هذه المسئلة فانه من اثني عشر وعالت بواحد في زاد في العول اثنان نصيب الجد (وقد يبقى دون سدس كبتين وزوج) مع الجد والاختوة (في فرض له) أي السدس (وتعال) المسئلة بواحد على اثني عشر (وقد يبقى سدس كبتين وأم) (١٤٧) مع الجد والاختوة (في فرض له الجد وتسقط الاختوة في هذه

الاحوال) الثلاثة (ولو كان مع الجد اختوة وأخوات لابوين ولاب حكم الجد ماسبق) من أن له إلا أكثر مما تقدم (ويعد أولاد الابوين عليه أولاد الاب في القسمة فإذا أخذ حصته) وهي الأكثر مما تقدم (فان كان في أولاد الابوين ذكر فالباقى بعد نصيب الجد لهم) (وسقط أولاد الاب) مثاله جد وأخت لابوين وأخت وأخت لاب (والا) أي وان لم يكن في أولاد الابوين ذكر (فتأخذ الواحدة) منهم مع ما خصها بالقسمة (إلى النصف) أي تستكمل (أو) تأخذ (الثلاث فصارا) مع ما خصهن بالقسمة (إلى الثلثين) أي يستكملنهما (ولا يفضل عن الثلثين شيء) لأن الجد له الثلث مثاله جد وأختان أو ثلاث لابوين وأخت لاب فيسقط (وقد يفضل عن النصف فيكون) الفاضل (لأولاد الاب) مثاله جد وأخت لابوين وأخت وأختان لاب للجد الثلث وللأخت

سهمان وثلث سهم والسدس سهمان كالمقاسمة فأصلها اثنا عشر ينكسر فرض الجد على مخرج الثلث فيضرب كل فيها فتبلغ ستة وثلاثين ثم نصيب الاختوة منها يباينهم فيضرب عددهم وهو خمسة فيها فتبلغ مائة وثمانين هذا على طريقة للتقدمين وأما طريقة للتأخرين في الأصلين الزائدين في باب الجد والاختوة فأصلها ستة وثلاثون وتصح مما تقدم (قوله للقاسمة أكثر) لأنها خمس سهم ومما أكثر من سدس المال الذي هو ثلث سهم للساوي لثلث الباقي فأصلها اثنان وتصح من عشرة ويقال لها العشرية وعشرية زيد فهي من ملقباته رضي الله عنه قال الفرضيون ولا أكثر من الثلاثة ضابط هو أن يقال ان كان الفرض نصفاً فأقل فالمقاسمة أكثر ان نقص الاختوة عن مثليه وثلث الباقي أكثر ان زادوا على مثليه فان كانوا مثليه استويا وقد نستوى الثلاثة وان كان الفرض ثلثين فالمقاسمة أكثر ان كان معه أخت فقط والا فالسدس أكثر وان كان الفرض بين النصف والثلثين كنصف وثلث فالمقاسمة أكثر ان كان معه أخ وأخت أو أختان فان زادوا فالسدس أكثر (قوله في زاد في العول اثنان) أي فتصير خمسة عشر (قوله وتسقط الاختوة في هذه الاحوال الثلاثة) سواء المذكور والانات انفردوا أو تعدوا الا في الاكثريه خلافاً لأبي حنيفة فانه أسقطهم منها أيضاً (قوله ذكر) واحداً أكثر مما أتى أو أكثر وكذا لو كان اثني معها بنت أو بنت ابن كما تقدم (قوله وسقط أولاد الأب) وقد حجبوه مع حجبتهم كأولاد الأم معها لا شرا كههم في الولادة قال شيخنا الرملي وهذا وما بعده من الارث بالتعصيب بالغير بدليل عدم العول وعدم أخذ الذكور مثلي الأثني لاختلاف الجهة بالجدودة والاختوة (قوله مثاله جد الخ) هي من ثلاثة للجد واحد وللأخت من الابوين الباقي (قوله مع ما خصها بالقسمة) أي عند اعتبار الاختوة (قوله أي تستكملها) لو أتى كلام النصف على ظاهره لكان أولى اذ قد يبقى أقل من النصف فتقصر عليه كزوجة وأم وجد وشقيقة وولد أب ومثل ذلك يأتي في الثلثين فانه قد يبقى دونهما فيقتصران عليه كأم وجد وشقيقتين وولد أب فتأمل (قوله جد وأختان أو ثلاث لابوين وأخت لاب) فهما من ثلاثة هي مخرج الثلث الذي هو فرض الجد على الأصح في الأولى وقطعاً في الثانية وتصح في الأولى منها وفي الثانية من تسعة (قوله وهو والجميع من ستة) لأن أصلها ثلاثة مخرج فرض الجد لأنهم زادوا على مثليه فهو خير له من المقاسمة له منها واحد ويخص الأخت لابوين منها من مقاسمة الاختوة لاب ربع سهم فيكمل لها عليه إلى نصف المال وهو واحد ونصف والنصف كسر ومخرجه اثنان فيضرب في الثلاثة يحصل ستة ولا يعتبر مخرج الربع لأنه ليس حصه كاملة وما يقتضيه كلامه من أنه جل مخرج فرض الجد والاخت أصلها خلاف الطريقة الجادة في الفرائض (قوله فلا يفرض الخ) أي عند استغراق الفروض الا في الاكثريه فلا ينافي ما نقل في جد وشقيقة وأخت لأب أنها تأخذ النصف فرضاً وان كان مبنياً على

(قول المتن ولو كان مع الجد الخ) أي ما سلف فيما إذا كان معه أولاد الابوين فقط (قول الشارح مثاله الخ) أي في أخذ الجد الثلث والباقي للأخت لابوين (قول المتن فتأخذ الواحدة إلى النصف) مثاله جد وشقيقة وأخت لأب هي من خمسة على عدد الرموس للجد سهمان وللأخت سهم وللأخت سهمان يرد منهما على الأخت تمام النصف وهو سهم ونصف يبقى في يده نصف سهم فتضرب مخرجه في المسئلة تبلغ عشرة ومنها تصح قاله في الكفاية وقس عليه (قول الشارح فلا يفرض لمن معه) أي كما يفرض لمن مع الأخ لتقصه أي فلما لم ذلك ترجع

للأبوين النصف والباقي لأولاد الاب وهو واحد من ستة على أربعة فتضرب فيها الستة فتصح المسئلة من أربعة وعشرين (والجد مع أخوات كآخ) فلا يفرض لمن معه الا في الاكثريه وهي زوج وأم وجد وأخت لابوين أو لاب فلزوج نصف وللأم ثلث وللجد سدس وللأخت نصف فتعول المسئلة من ستة إلى تسعة (ثم ينقسم الجد والأخت نصيبهما) وهما أربعة (أثلاثاً له الثلثان) ولها الثلث فتضرب التسعة في

الجدول بمصها فباقي لنقصه
بتعصيا فيه عن السدس
فرضه واقتسام فرضيهما
كما تقدم بالتعصيب ولو كان
بدل الاخت أخ سقط أو
أختان فللام السدس
ولهما السدس الباقي
وسميت الاكثرية قيل
لان سائلها اسمها كثر
وقيل لغير ذلك

(فصل) (لايتوارث مسلم
وكافر) وقال صلى الله
عليه وسلم لا يرث المسلم
الكافر ولا الكافر المسلم
رواه الشيخان (ولا يرث
مرتد) من أحد (ولا يرث)
أي ولا يرث أحد وماله في
(يرث الكافر الكافر
وان اختلفت ملتهم)
كاليهودي من النصراني
والنصراني من المجوسي
والمجوسي من الوثني
وبالعكس (لكن
الشهور أنه لا توارث بين
حربي وذمي) لا تقطع
الولاية بينهما فيكون
التوارث بين ذميين
وحريين والثاني يقول
وبين ذمي وحربي لشمول
الكفر والمعاهد والستامن
كالذمي فالتوارث بينهما
وبينه وبين كل منهما
(ولا يرث من فيهرق)
لنقصه (والجد يد أن من

مرجوح (قوله للجد ثمانية الخ) ويلغز بها فيقال خلف أربعة من الورثة فأخذ أحدهم ثلث المال وآخر
ثلث الباقي وآخر ثلث باقي الباقي والرابع الباقي فالأول الزوج والثاني الأم والثالث الأخت والرابع الجد
(قوله وانما فرض الخ) وانما تقسط كما سقطت في بنتين وأم وجدواخت شقيقة لأن لكل من الجد
والأخت هنا فرضا اذا انفردا وتعصيا اذا اجتمعا ولا كذلك البنات والأخت لأنها عصبة معهن أبدا
وعكس ولأنه اذا سقط تعصيهما من جهة الجد بقي تعصيهما من جهة البنات فتأمل (قوله واقتسام) مبتدأ
خبر بالتعصيب أي فرضها بالرحم فروعي الجانبان (قوله ولو كان بدل الخ) ولو كان خنثى لكان مسئلة تقدير
ذكورته من ستة وتقدير أنوته من سبعة وعشرين كما مروجا معتمدا أربعة وخمسون لتوافقهما بالثلث
والاحوط تقدير أنوته في حق الزوج والام فله ثمانية عشر ولها اثناعشر وذكورته في حق الجد فله تسعة
ويوقف خمسة عشر فان بان ذكر أعطي للزوج منها تسعة والام ستة أو أنثى فله ثمانية وللجد سبعة (قوله
لغير ذلك) منه تكديرها على زيد معنجه بمخالفتها القواعد الفرضية ومنه تكدير أقوال الصحابة فيها
باختلافهم

(فصل) في موانع الارث وماعها (قوله لايتوارث) الأولى أن يقول لا ارث اذا للفاعلة غير معتبرة واستفاء
الارث لعدم الناصرة وللولاية للبنى هو عليها فلا يرث جواز نكاح السلم كافر لأنه نوع من الاستخدام
بقضاء الوطر (قوله رواء الشيخان) وفي رواية للحاكم زيادة الآن يكون عبده أو أمته اه وهذا
الاستثناء مشكل وقد أجيب عنه بأن معنى الارث فيه بقاء المال الذي بيده لسيده كما كان في الحياة كما
يصرح به لفظ العبد والامة (قوله ولا يرث مرتد) وان عاد الى الاسلام بدموت مورثه على العتد (قوله وماله
في) أي لبيت المال وان لم ينظم ومثله الزنديق وهو من لا يتحلل دينه أي لا يستقر عليه أو من يخفى الكفر
ويظهر الاسلام ومثلها للتقل (قوله ويرث الكافر الكافر) والاعتبار بحالة الموت فلا يرث
ارث حمل كافر من كافر أسلمت بدموته (قوله كاليهودي الخ) لأن للثلث وان كانت حقيقتها مختلفة
فهو في البطلان كلمة واحدة قال تعالى فماذا بعد الحق الا الضلال (قوله لشمول الكفر) وجواب ما مر
من انقطاع للولاية (قوله والمعاهد والستامن كالذمي) ان كان بدارنا (قوله فالتوارث الخ) سواء من كان
بدارنا أو بدارهم ويتصور اختلاف دينهم بصور منها ما قاله الرافعي أنه لو كان أحد أبوي يهوديا والآخر
نصرانيا بنكاح أو وطء شبهة فانه يتخير بعد بلوغه حتى لو كان له ولدان واخترا أحدهما اليهودية والآخر
النصرانية حصلا بالتوارث بينهما بالابوة والأمومة والاختوة (قوله من فيهرق) خرج به الحر وان كانت منافعه
مستغرقة لغيره كأن أوصى بها سيده قبل عتقه (قوله والتقديم لا يرث الخ) أي لا يرث عنه ماله كما بيعته
الحر بل هو مالك باقيه وبه قال مالك وأبو حنيفة قياسا على ما لو أوصى له بشي أو وهبه وفرق بأن هذه عقود
اختيارية نعم لو جنى على كافر حال حرته وأما ثم استرق ومالكه انسان ومات بالسراية في الرق فالواجب
قيمه يرث قريبه منها قدر الدية ومازاده لسيده وهذه على العكس مما سأل في الجناية فيما لو جرحه حال رقه
ثم عتق ومات بالسراية فان لورثته من دينه ما زاد على قدر قيمته تقديرا لحالة الجرح فيها السبقه (قوله قاتل)

الى أصل فرضه وهو السدس فكذلك رجعت الى أصل فرضها لكن لما لم تقصها عليه لو استقلت بما فرض
لها قسم بينهما بالتعصيب مراعاة للجهتين قال الرافعي هنا ما قاله وقياس كونها عصبة بالجد سقوطها
والرجوع الى الفرض وجوابه أن ذلك عسوية من وجه وفريضة من وجه فالفرض حيث الرحم والقسمة
بالتعصيب (فصل لايتوارث مسلم وكافر الخ) (قول الشارح بينهما وبينه) الصير فيمراجع للذمي من قوله

بعضه حر يورث أي يرثه فيما يملكه بعضه الحر قريبه ومعتقه وزوجته والقديم لا يرث ويكون مامله مملكه كالذمي
الباقى (ولا) يرث (قاتل) من مقتوله مطلقا

لحديث الترمذي وغيره ليس للقاتل شيء من الميراث (وقيل ان لم يضمن) بضم أوله أي القتل كأن وقع قصاصا أو حدا (ورث) القاتل ويحمل الحديث على غير ذلك للمعنى ومن المضمون القتل خطأ فان العاقلة تضمنه وما يجب (١٤٩) فيه الكفارة فقط كمن رمى صنف

الكفار ولم يعلم فيهم مسلما فقتل قريبا له المسلم فانه لادية فيه (ولومات متوارثان بفرق أو هدم) أو حريق (أو في غربة معا أو جهل أسبقهما) علم سبق أو جهل (لم يتوارثا وما ل كل) منها (لباقى ورثته) ولو علم أسبقهما ثم التمس وقف للميراث حتى يتبين أو يطلخوا (ومن أسر أو فقد وانقطع خبره ترك ماله حتى تقوم بينة بموته أو تمضي مدة يغلب على الظن أنه لا يعيش فوقها فيجتهد القاضي ويحكم بموته ثم يعطى ماله من يرثه وقت الحكم) بموته ولا يرث منه من مات قبيل الحكم ولو بلحظة لجواز موته فيها (ولومات من يرثه المفقود) قبل الحكم بموته (وقفنا حصته وعملنا في الحاضر بين الأسوأ) في حقهم فمن يسقط منهم بالمفقود لا يعطى شيئا حتى يتبين حاله ومن ينقص حقه منهم بحياته أو موته يقدر في حقه ذلك ومن لا يختلف نصيبه بهما يطاه ففى زوج وعم وأخ لأب مفقود يعطى الزوج نصفه

أى من له مدخل فى القتل ولو بسبب أو شرط ما عدا المقتى وراوى الدليل والخبر به نعم أفتى البلقينى فى رجل اشترى لحما ووضع فى يثقه فأكلت منه حية ثم أكلت منه زوجته فماتت أمة يرثها (قوله لحديث الخ) ولأن القاتل قطع الميراث ولا يشبهه استعجاله فى بعض الصور وحسب الباب فى الباقي وقدير القتل من قاتله كأن يجرحه ويموت هو قبله (قوله متوارثان) ليس التفاعل على بابه وهذا شروع فيما يعلم منه شروط الارث وهى ثلاثة تحقق موت المورث أو الحاقه بالموتى حكما وتحقق حياة المورث بعده أو الحاقه بالأحياء حكما والعلم بجهة الارث وكذا مثل هذا فى اللوائح للشعر بأنه منها مبنى على أن عدم الشرط بعد ما ناهى وهو مجاز كفاى جهل النسب باتقاء السبب كالمبنى بالعمان قال شيخ الاسلام والأوجه وفاة الابن المات فى غير شرح كفايته أن اللوائح ستة وأن عد غيرها ما ناهى مجاز وهى القتل والرق واختلاف الدين والردة واختلاف العهد والصور الحكمى وهو أن يلزم من ثبوت الارث عدمه كأنه أقرب ابن لليت (قوله هدم) هو بفتح أوله وثانيه الهدوم وبسكون ثانيه الانهدام ولو بغير فعل وبكسر أوله وسكون ثانيه التوب بالبالى والهدمة الدفعة من المال والمهضم المصلح على القدر المقبول (قوله حتى تقوم بينة) أى بين يدي حاكم بعد دعوى وان لم يحكم بها الحاكم ولو أسندت الموت لوقت سابق اعتبر (قوله مدة) ولا تقدر بقدر على الاعتماد (قوله لا يعيش) أى باعتبار أقرانه (قوله ويحكم) أى صريحا أو ضمنا كقسمة ماله بعد ارفع اليه ولا عبر بقسمته قبل الرفع لأن تصرف الحاكم بغير رفع ليس حكما على الاعتماد (قوله قبيل الحكم) وكذا معه على الاعتماد (قوله حصته) أى نصيبه ولو جميع المال (قوله بالمفقود) أى بحياته أو موته كالأخ المبارك (قوله وفى حق الأخ الخ) هو محتاج اليه من حيث منع الأخ من الزائد عن النصف (قوله لا محالة) أى بكل تقدير أخذنا بما بعده (قوله بعد انفصاله) متعلق بيرث وهو قيد لتحقيق الارث والأفوه وارث قبل انفصاله على الراجح للنبه عليه بقولهم لنا جماديرث (قوله كحمل أخيه لايه) فانه ان كان ذكر أو رث أو أنثى فلا اه كذا قالوه وهو كلام صحيح فى نفسه ولكن ما صورته هنا لانه اذا كان الميت هو أخواله فحمله وارث مطلقا وهى من أفراد قولهم أو كان من قدي يحجبها الحمل وان كان غير ذلك فانظر ما صورته ولو أسقط الضمير من أخيه وأبيه فى هذا وما بعده لكان صوابا هكذا قال بعضهم ولعله ناشئ عن فهم أن الحمل من الميت الذى أخوه من أبيه حى وهو فاسد وانما صورته أن شخص مات عن زوجة حامله ثم مات أخوه من أبيه بعده مع بقاء حمل زوجة الأول فتأمل وكم من عائب قولنا صحيح الخ (قوله حمل أبيه) أى حمل زوجة الميت الذى هو أبوالخى سواء كان من أمه أيضا أم لا كذا قاله شيخنا وهو غير مستقيم لأن صورة المسئلة أن امرأة ماتت

كالذى (قول المتن لم يتوارثا) أى لعدم تحقق شرط الارث من الحياة بدموت رفيقه فكان ذلك كالجنين اذا انتظر ثم خرج ميتا وأشار مالك رحمه الله تعالى الى اجتماع الصحابة فيه وأن من قتل يوم الحمل وصفين والحرمة لم يجعل بينهم توارث الامع علم تأخر الحياة فلومات شخص وأبوه فى غرق مثلا عن زوجته وأخ أخذت الزوجة الربع والباقي للأخ قيل والقياس أن تعطى الزوجة الثمن ولا يعطى الأخ شيئا ويقف الأمر حتى يصطلحا كفاى الخفى والى ذلك صار ابن اللبان وحكاة عن ابن سريج (قول المتن ومن أسر أو فقد) عقد فى الحرر هنا فصلا لبيان أسباب التوقف فى صرف الميراث حالا وهى أربعة الشك فى الوجود والنسب والحمل والذكورة (قول الشارح فلا لأخ) أى الأخ الشقيق وذلك لانه بعد الأخ لأب ويسقطه

ويؤخر العلم وفى جد وأخ لأبوين وأخ لأب مفقود يقدر فى حق الجد حياته فى أخفى السدس وفى حق الأخ لأبوين موته فى أخفى النصف ويبقى السدس ان تبين موته فلا جد أو حياته فلا لأخ (ولو خلف حملا يرث) لا محالة بعد انفصاله بأن كان منه (أو قد يرث) بأن كان من غيره كحمل أخيه لأبيه فانه ان كان ذكر أو رث أو أنثى فلا وحمل أبيه ميراث زوج وأخت لأبوين فانه ان كان أنثى فلها السدس وتعمل به المسئلة أو ذكر أسقط

(عمل بالأحوط في حق وحق غيره) قبل انفصاله وسيأتي بيانه (فان انفصل حيا لوقت يعلم وجوده عند الموت وورث والا) بأن انفصل ميتا أو حيا لوقت لا يعلم وجوده عند الموت (١٥٠) (فلا يرث (ميتا) أن يقال (ان لم يكن وارث سوى الحمل أو كان من قديمه بحجبه)

الحمل (وقف المال) الى أن
ينفصل (وان كان) أي
وجد (من لا يحجبه وله)
سهم (مقدر أعطيه عائلا ان
أمكن عول كزوجة
حامل وأبو ين لها من
ولهما سدسان عائلات)
بالقوانية لاحتمال ان الحمل
بتان فتعول للمستلة من
أربعة وعشرين الى سبعة
وعشرين (وان لم يكن له
مقدر كأولاد لم يطوا) شيئا
حتى ينفصل الحمل اذ لا ضبط
له حتى يضم الى الأولاد
(وقيل أكثر الحمل أربعة
فيعطون) أي الأولاد
(اليقين) بأن تقدر الأربعة
ذكورا أو كونها أكثر الحمل
بحسب الوجود عند قتاله
والأول قال وجد خمسة في
بطن واثنا عشر في بطن
ومعلوم أن الحامل الزوجة
تعطى نصيبها (والحنثي
الشكل ان لم يختلف ارثه)
بالذكورة والآنوتة (كوله
أم ومعتق فذاك) ظاهر
أي قدر ارثه (والا) أي
وان اختلف ارثه بهما
(فيعمل باليقين في حقه
وحق غيره ويوقف
الشكوك فيه حتى
يتبين) الحال مثاله كافي
المحرر زوج وأبو ولد
حنثي للزوج الربع وللأب

عن زوج وعن أخت شقيقة وعن حمل أيها التي مات قبلها فالحمل ان كان ذكر أو فيه ذكر سقط لاستفراق
الفروض التركة بأخذ الزوج النصف والأخت الشقيقة النصف وان كان أنثى فأكثر فرض له السدس
وتعال المسئلة وهذا معنى قولهم ان كان ذكر الميراث أو أنثى وورث وما ذكره شيخنا يقتضي أن الميت رجل وله
ابن حي وزوجة حامل فالحمل أخو الحيا فان كان من أمه أيضا فهو شقيق يرث مطلقا والا فلا يرث مطلقا
ذكر أو كان أنثى فيهم ملوأتى بضمير أي به مذكرة باعتبار الميت والافهم مؤنث ولو حذفه كان صوابا كما يأتي
فتأمل وهذا يسمى جهل التبريج وهو العلم بالمعية أو الجهل بها أو العلم بالسبق دون عين السابق (قوله فان
انفصل) أي كانه فان مات قبل تمام انفصاله ولو بجزء رقبته لم يرث وان وجب فيه القصاص (قوله يعلم وجوده)
أي ولو بالظن كإقرار الورثة بوجوده عنده أو انفصل لدون ستة أشهر مطلقا أو لأربع سنين فأقل وليست
فراشا لمن يمكن كون الحمل منه (قوله ان لم يكن وارث سوى الحمل) كأن يكون من أمه أو من مطلقة بائنا
(قوله من قديمه بحجبه الحمل) كأنه لم يمت (قوله لاحتمال الخ) ومنه يؤخذ أن احتمال الحمل مانع أيضا كقرب
عهد بوطء وان لم تدعه كما هو ظاهر كلام الشيخين (قوله فتعول الخ) وتسمى المنبرية لأن عليا رضي الله عنه
كان يخطب على منبر الكوفة قائلا الحمد لله الذي يحكم بالحق قطعا ويجزي كل نفس بما تسعى واليه المآب
والرجى فستل عنها حينئذ فقال ارتجلا صار بمن المرأة تسعوا مضى في خطبته (قوله لم يطوا شيئا) وحينئذ من
له مال غير هذا أو كسب أنفق على نفسه منه والافكال لقيط (قوله واثنا عشر في بطن) بل قال القاضي ان بعض
نساء سلاطين بغداد ولدت في بطن واحد أربع ولدا كالأصابع وانهم عاشوا وركبوا الخيل مع أيهم بيعة داد
(قوله ومعلوم الخ) هو ايراد على ما دخل في ضمير لم يطوا شيئا الشامل للزوجة وأجاب بأنه معلوم فلا حاجة
للتنبية عليه والمراد بنصيبها الثمن ان كان هناك ولد غير الحمل والا أعطيته ووقف لها بقية الربع الى الانفصال
(قوله والحنثي) مأخوذ من خنث الطعام اذا جهل طعمه أو اختلط حاله أو أشكل أمره وأصله التكسر
والثنى يقال خنث السقاء اذا تفتت حافته الى خرج للشرب منه (قوله حتى يتبين) ولو بقوله وان اتهم
(قوله للزوج الربع الخ) فالمسئلة من اثني عشر والباقي منها واحد (قوله ماله) الأولى من له لأنه من جنس
من يعقل (قوله فرج الرجال) وهو الذكر والأثنيان فان فقد أحدهما فهو أنثى (قوله وفرج النساء) وهو
القبل ولم يقل أوله ثقبه لانه لا يشبه واحدا منهما لأنه لا يأتي فيه التبين المذكور في كلام المصنف (تنبيه) لو مات
الحنثي قبل اتصاحه لم يبق الا الصلح في الموقوف له ولا بد من جريان لفظ الصلح أو التواهب ولا يصالح ولي
محجور بدون حصته بفرض ارثه (قوله جهتا الخ) خرج الأب والجد لأنهما فيه بجهة واحدة وهي الابوة
(قوله وتصيب) شمل ما بنفسه وبالغير ومع الغير وهذا موضع استدراك للمصنف المذكور بعد
(قوله وتموت عنها) أي تموت الكبرى عن الصغرى بدموت الأب (قوله وقيل بهما) وبه قال ابن أبي

(قول الشارح بينه وبين الأب) أي فان تبين ذكورته أخذها أو أنوتته أخذها الأب بالتعصيب ثم الباقي في هذه
المسئلة سهم من اثني عشر (قول المتن كزوج الخ) انما لم يمتل أيضا بان عم هو أخ لأم مع أن حكمه كذلك لأنه
انما يتصور اذا لم يكن هناك وارث يقطع أخوة الأم فان كان كما لو خلفت بنتا وابني عم أحدهما أخ لأم فللبنت
النصف والباقي بين الأخوين بالسوية ولك أن تقول هذا المثال في هذه الحالة لم يجتمع فيه جهة فرض لأنها
محجوبة (قول المتن وقيل بهما) به قال أبو حنيفة وأحمد وصححه ابن أبي عاصرون في الاتصاف كافي وولد الم

إذا

السدس وللحنثي النصف ويوقف الباقي بينه وبين الأب والحنثي ماله فرج الرجال وفرج النساء (ومن اجتمع

فيه جهتا فرض وتعصيب كزوج هو معتق أو ابن عم وورث بهما) فيستغرق المال ان انفرد (قلت) أخذ من الرافعي في الشرح (فلو وجد في
نكاح المحوس أو الشبهة بنت هي أخت) لأب بأن يطأ بنته فتلد بنتا وتموت عنها (ورثت بالبنوة) فقط (وقيل بهما) أي البنوة والاخوة (والله أعلم)

فتستغرق المال ان اتفردت وهذا استدراك على قول المهر في نهج الغرض والتعصيب ورث بهما واستغنى بذلك عن أن يقول في الاخت لاب (ولو اشترك اثنان في جهة عصوبة وزاد أحدهما بقراءة أخرى كإني (١٥١) عم أحدهما أخ لام فله السدس)

عصرون من أئمتنا والامام أبو حنيفة والامام أحمد (قوله وهذا الخ) وقال بعضهم انه زيادة محضة لأن المفهوم من التعصيب عند الإطلاق العصبه بنفسه نعم فيه دفع نهم العموم (قوله بذلك) أي الاستدراك (قوله عن أن يقول) أي عن تقييد الاخت بكونها من الأب كما قيدها الشارح للعلم بأنها عصبه مع البنت فلا تكون إلا من الأب فقوله لأب مقول يقول (قوله ترجيحاً الخ) ورد بأن الأخوة هنالما كانت يورث بها منفردة وقد حجب سقط اعتبارها بخلاف أخوة الأم في الشقيق فانها مرجحة من الابتداء كافي الولاء (قوله بأن تحجب أحدهما الأخرى) أي حرمانا كما مثل أو تقمانا كما إذا نكح من ذكر بنته فتلد بنتا ويموت عنها فلهما الثلثان ولا عبرة بالزوجية لحجبها من الربع إلى الثمن (قوله فتلد) أي أمه من وطئه بتنا هذه البنت بنته وأخته من أمه فترث منه إذا ماتت بالبنتية لأن أخوة الأم محجوبة بها فهذه البنت بنت الأم وبنت ابنها والأم معها أمها وجدتها أم أيها (قوله بأن يطأ بنته) فتلد بنتاً والبنت الثانية مع الواطي بنته وبنت بنته ومع الأولى بنتها وأختها من أيها وهي للراية والأولى أم الثانية وأختها من أيها (قوله فالأولى أم أمه) أي الولاء وأخته من أيها والثانية أمه وأختها من أيها وهو ابن الثانية وابن بنت الأولى وأخوها من أيها وهو ابن الواطي وابن بنته وابن بنت بنته والثانية بنت الواطي وبنت بنته (قوله فترث منه بالجدودة دون الاختية الخ) فلا حجب بالجدودة التي هي القوية ورثت بالاختية الضعيفة كالومات الواطي هذه عن أمه وأمها المذكورتين فترث العليمانه النصف بالأخوة لأن الجدودة حجبت بأمه التي هي بنتها وللام في هذه الثلث ولا يحجبها أخوة نفسها مع الأخرى عنه ويلغز بها فيقال أم لم تحجب الجدة التي هي أمها وجدة ورثت مع الأم التي هي ابنتها وجدة ورثت النصف مع أم ورثت الثلث وأم ورثت الثلث مع عدمن الأخوات فتأمل وتقل عن بعضهم ان أخوة الأم المذكورة تحجبها إلى السدس فراجع

عصرون من أئمتنا والامام أبو حنيفة والامام أحمد (قوله وهذا الخ) وقال بعضهم انه زيادة محضة لأن المفهوم من التعصيب عند الإطلاق العصبه بنفسه نعم فيه دفع نهم العموم (قوله بذلك) أي الاستدراك (قوله عن أن يقول) أي عن تقييد الاخت بكونها من الأب كما قيدها الشارح للعلم بأنها عصبه مع البنت فلا تكون إلا من الأب فقوله لأب مقول يقول (قوله ترجيحاً الخ) ورد بأن الأخوة هنالما كانت يورث بها منفردة وقد حجب سقط اعتبارها بخلاف أخوة الأم في الشقيق فانها مرجحة من الابتداء كافي الولاء (قوله بأن تحجب أحدهما الأخرى) أي حرمانا كما مثل أو تقمانا كما إذا نكح من ذكر بنته فتلد بنتا ويموت عنها فلهما الثلثان ولا عبرة بالزوجية لحجبها من الربع إلى الثمن (قوله فتلد) أي أمه من وطئه بتنا هذه البنت بنته وأخته من أمه فترث منه إذا ماتت بالبنتية لأن أخوة الأم محجوبة بها فهذه البنت بنت الأم وبنت ابنها والأم معها أمها وجدتها أم أيها (قوله بأن يطأ بنته) فتلد بنتاً والبنت الثانية مع الواطي بنته وبنت بنته ومع الأولى بنتها وأختها من أيها وهي للراية والأولى أم الثانية وأختها من أيها (قوله فالأولى أم أمه) أي الولاء وأخته من أيها والثانية أمه وأختها من أيها وهو ابن الثانية وابن بنت الأولى وأخوها من أيها وهو ابن الواطي وابن بنته وابن بنت بنته والثانية بنت الواطي وبنت بنته (قوله فترث منه بالجدودة دون الاختية الخ) فلا حجب بالجدودة التي هي القوية ورثت بالاختية الضعيفة كالومات الواطي هذه عن أمه وأمها المذكورتين فترث العليمانه النصف بالأخوة لأن الجدودة حجبت بأمه التي هي بنتها وللام في هذه الثلث ولا يحجبها أخوة نفسها مع الأخرى عنه ويلغز بها فيقال أم لم تحجب الجدة التي هي أمها وجدة ورثت مع الأم التي هي ابنتها وجدة ورثت النصف مع أم ورثت الثلث وأم ورثت الثلث مع عدمن الأخوات فتأمل وتقل عن بعضهم ان أخوة الأم المذكورة تحجبها إلى السدس فراجع

﴿فصل﴾ في أصول المسائل وما يتبعها والأصول جمع أصل وهو لغة ما ينشأ عليه غيره كبناء التصحيح عليه هنا وقد يتحدان إذا حجت من أصلها وعرفا هنا عدد مخرج فرض المسئلة أو فروضها أو عدد رؤوس العصبه ان لم يكن فيها فرض (قوله عصبات) شمل العاصب بنفسه وبغيره ومع غيره فيما يخصه كذا قيل وفيه نظر لانه لا يفرد غير الأول بمسئلة استقلالاً فتأمل (قوله المال) أي التركة (قوله تمحصوا) أي الورثة وادخال محض الاناث في ضمير المذكور صحيح نظر العموم أول الكلام (قوله بالسوية) خرج بهما لو اختلفت فهي كالقرض كما قاله شيخنا وفي تصويره نظر (قوله من النسب) خرج الولاء وقد مر (قوله أصل المسئلة)

إذا كان أخالاً أم أقول قد يفرق بأن هاتين القرايتين يجتمعان في الاسلام اختياراً بخلاف الأوليين ﴿فرع﴾ لو مات الصغرى أولاً فالكبرى أمها وأختها لا يها فترث بالأمومة قطعاً ولا يجري الوجه المذكور لأن هنا فرضين وفي تلك فرض وعصوبة (قول الشارح واستغنى بذلك) لانه لو فرض أخوة أم كان الجهتان فرضيتين فيكون مندرجا في قوله الآتي ومن اجتمع فيه جهتا فرض الخ نعم قد استشكل بعضهم كون البنت تعصب نفسها ومنع الاجتماع بواسطة ذلك (قول المتن بقراءة أخرى) خرج بلفظ أخرى نحو ابني مفتق أحدهما أخ لام (قول المتن وقيل الخ) اعتمده ابن الحداد واحتج له بنص الشافعي في الولاء

﴿فصل﴾ ان كانت الورثة عصبات ﴿قول الشارح بالسوية بينهما﴾ أعاقيد بهذا ليطابق قول المتن بالسوية (قول المتن وعدد رؤوس الخ) لو كانوا أهل ولواء والانصاء مختلفة فأصلها مخرج كسور أنصابتهم

الام انما يحجبها الام والاخت يحجبها جماعة كما تقدم ﴿فصل﴾ (ان كان الورثة عصبات قسم المال بالسوية) بينهم (وان تمحضوا ذكورا) كثلاثة بنين أو أخوة (أو أانا) كثلاث نسوة أعتنق عبداً بالسوية بينهم (وان اجتمع الصنفان) من النسب (قدر كل ذكر اثنين) ففي ابن وبنت يقسم المال على ثلاثة لأن سهمان، فالبنت سهم (وعدد رؤوس المقسوم عليهم أصل المسئلة) أي يسمى بذلك كالثلاثة فيما ذكر

ففي زوج وأخ لأب أو زوج وأخت لأب للمسئلة من اثنين مخرج النصف كما قال (لمخرج النصف اثنان والثلاث ثلاثة والرابع أربعة والسادس ستة والثمن ثمانية) والثلاثان كالثلاث لان أقل عدد نصف صحيح اثنان وكذا الباقي (وان كان فرضان مختلفا المخرج فان بداخل مخرجهما فأصل للمسئلة كثرهما كسدس وثلاث) في مسئلة أم وولدي أم وأخ لأب فهي من ستة (وان توافقا ضرب وفق أحدهما في الآخر والحاصل أصل للمسئلة كسدس وثمان) في مسئلة أم وزوجة وابن (فالأصل أربعة وعشرون) حاصلة من ضرب وفق أحد المخرجين وهو نصف الستة أو الثمانية في الآخر (وان تباينا ضرب كل منهما في كل والحاصل الأصل كثلث ورابع) في مسئلة أم وزوجة وأخ لأب (الأصل اثناعشر) حاصلة من ضرب ثلاثة في أربعة (فالأصول سبعة اثنان وثلاثة وأربعة وستة وثمانية واثناعشر وأربعة وعشرون) والاخيران مزيدان على الخمسة السابقة فحسن قوله فالأصول بالفاء (والذي يعول منها الستة الى سبعة كزوج وأختين) لابوين أو لأب للزوج ثلاثة ولكل أخت اثنان (والى ثمانية كهم وأم) لها السدس واحد (والى تسعة

مرفوع خبر عن عدد أو عكسه أو نائب فعل محذوف أي يقال أو منصوب بمحذوف أي تسمى قال بعضهم وهذا ظاهر كلام الشارح وفيه نظر لان لو كان كذلك لقدمه فتأمل (قوله وان كان فيهم) أي الورثة لا بقيد كونهم عصبات فالضمير عائدة على القيد بخير قيده (قوله أو ذوا) هو مثنى أي صاحب فرضين وتتابع الثنية فيه أسهل من إيهام اجتماع فرضين لواحد فتأمل (قوله من مخرج) هو أقل عدد يصح منه الكسر صحيحا سواء كان مفردا كثلث من ثلاثة أو مضافا كنصف ثلث من ستة أو معطوفا كنصف ورابع من أربعة أو نصف وثلث من ستة أو ربع وثلث الباقي من أربعة أو نصف وثلث الباقي من ستة وللكرر كالمفرد كثلثين فهما كالثلاثين ثلاثة (قوله أو زوج وأخت لأب) وتسمى هذه المسئلة اليثيمة والنصفية لانه ليس في القرائض ما يورث به المال مناصفة فمساغرها (قوله وكذا الباقي) وكلها مأخوذة من أسماء أعدادها الا النصف فانه من التناصف فكان المقتسمين تناصفا للمال ولو أخذ من اسم العدد لقليل لثني بضم أوله وكسره مع سكون ثانيه وكسره وقول بعضهم ان أسماء أعدادها مأخوذة من أسماء مقابولها وان كان صحيحا في ذاته فتأمل (قوله ضرب كل في كل) أي ضرب جملة أحدهما في جملة الآخر هذا مراد النصف وتقدير الشارح يوهم خلاف ذلك والذي أحوجه اليه بقاء المتن على اعرابه اللازم عليه سلوكه في الاعراب اللفظي الظاهر (قوله فالأصول سبعة) منها خمسة لازمة في حالة الانفراد وقد توجد في حالة الاجتماع حيث لم يخرج الفروض بالجمع عنها ومنها اثنان حالة الاجتماع خرجا عن الخمسة وهما الاثنا عشر والأربعة والعشرون وزاد للتأخرون أصليين آخرين في باب الجد والاختوة اذا زادوا على مثليه أحدهما الثمانية عشر في كل مسئلة فيها سدس وثلث الباقي لانهما أقل عدله ذلك كما وجدوا اختوة واثنيهما الستة والثلاثون في كل مسئلة فيها ربع وثلث الباقي لانها أقل عدد لذلك كزوجة وأم وجدوا اختوة واعتذر الامام عن التقديمين بأن في ثلث الباقي خلافا (قوله مزيدان على الخمسة) أي وهي ناشئة منها فحسن التفريع بالفاء لان ما بعدها يتبع عما قبلها بالدليل العقلي (قوله يعول) أي يزيد على عدده (قوله الستة) وكذا ضعفها وضعف ضعفها كما يأتي وانما عالت هذه الثلاثة لانها أعداد تامة اذ كل عدد اذا اجتمعت أجزاؤه ساوته أو زادت عليه يقال له تام وغيره ناقص (قوله والى ثمانية) من صورها الباهلة وهي زوج وأخت لغير أم وأم سميت بذلك لانه لما قضى فيها الامام عمر رضي الله عنه بما يأتي خالفه ابن عباس بعدموته فجعل للزوج النصف وللأم الثلث وللأخت ما بقى ولا عول فقليل له الناس على خلاف رأيك فقال فان شاء وافلتدع

(قول المتن فرضين) أو ذوا وفروض (قول المتن من مخرج) هو عدد واحد ذلك الفرض (قول المتن اثنان الخ) اختصار هذا أن تقول اثنان وضعفها وضعف ضعفها وثلاثة وضعفها وضعف ضعف ضعفها وأربعة وضعفها وضعف ضعف ضعف ضعفها وانما انحصرت في سبعة مع أن الفروض ستة لان للفروض حالة انفراد واجتماع ففي الانفراد يحتاج خمسة لان الثلث ينفي عن الثلثين وفي حالة الاجتماع يحتاج لمخرجين آخرين لأن التركيب لا بد له من تماثل أو بداخل أو تباين أو توافق ففي الأولين يمكنني بأحد الثلثين أو الأكبر في الأخيرين يحتاج الى الضرب فيجتمع اثناعشر وأربعة وعشرون (قول المتن والذي يعول منها) اعلم أن الأصول قسمان تام وناقص فالتام هو الذي تساويه أجزاؤه الصحيحة أو يزيد عليه والناقص ما عداها فالسبعة أجزاؤها تساووها والاثناعشر والأربعة والعشرون أجزاؤها تزيد عليها بخلاف الخارج الأربعة الباقية فان أجزاء كل تنقص عنه فهذا ضابط الذي يعول والذي لا يعول (فرع) الاصلان المزيدان لا عول فيهما لان السدس وثلث ما بقى لا يستغرقان ثمانية عشر والسدس والرابع وثلث الباقي لا يستغرق ستة وثلاثين (قول المتن كزوج الى آخره)

كهم وأخ لأم) له السدس واحد (والى عشرة كهم وأخ لأم) له واحد (والاثنان عشر الى ثلاثة عشر كزوج وأختين) لأبوين أو لأب والزوجة ثلاثة وللأم اثنان ولكل أخت أربعة (والى خمسة عشر كهم وأخ لأم) له السدس اثنان (و) الى (سبعة عشر كهم وأخ لأم) له اثنان (والاربعة والعشرون الى سبعة وعشرين كبتين وأبوين وزوجة) للبتين ستة عشر وللأبوين ثمانية وللزوجة ثلاثة والعول أخذاما ذكر الزيادة على أصل المسئلة ما بقى من سهام ذوى الفروض ليدخل النقص على كل منهم بقدر فرضه كنقص (١٥٣) أصحاب الديون بالخاصة (وإذا تماثل

المدان) كثلاثة وثلاثة
مخرجى الثلث والثلثين
في مسئلة ولدى أم وأختين
لأب (فذاك) ظاهر أى
فيقال فيهما اثنان (وان
اختلفا وفي الأكثر بالأقل
مرتين فأكثر فتداخلان
كثلاثة مع ستة أو تسعة
وان لم يفهما الا عدد ثالث
فتوافقان بجزئية كأربعة
وستة بالنصف) لانها يقينها
الاثنان وهو مخرج النصف
(وان لم يفهما الا واحد)
ولا يسمى عددا (تباينا
كثلاثة وأربعة) يفنيهما
الواحد فقط (والتداخلان
متوافقان ولا عكس) أى
ليس كل متوافق متداخل
فالثلاثة مع الستة متداخلان
ومتوافقان بالثلث والاربع
مع الستة متوافقان من
غير تداخل (فرع اذا
عرفت أصلها) أى المسئلة
(وانقسمت السهام عليهم)
أى الورثة (فذاك) ظاهر
كزوج وثلاثة بنين هي
من أربعة لكل واحد سهم
(وان انكسرت على
صنف) منهم (قولات)

أبناء نوا وأبناءهم ونساءنا ونسائهم وأنفسنا وأنفسهم ثم نقتل فنجعل لعنة الله على الكاذبين فقبل لم
سكت عن ذلك في زمن عمر فقال كان رجلا مها بآهنته والبهلة بالفتح والضم اللعنة ومعنى يقتل تقول بهلة
الله على الكاذبين منا ومنكم (قوله كهم وأخ لأم) الأولى كهن الا أن يقال لانضمام الأخ للذكور كذا قيل
وفيه نظر وفى ذلك ادخال الكاف على الضمير وهو خلاف الفصيح (قوله والى عشرة) وتسمى أم الفروع
بالحاء المعجمة وبالجم لكثر ما فرخت وكثرة الاناث فيها وتسمى الشريحية لانها لما رفعت للقاضى شريح
جعلها من عشرة ولا تعول الستة لما فوق السبعة الا ويكون فيها ليلت أى عكس الاثنى عشر (تنبيه)
متى نسب ما يزيد على الستة اليها حصل اسم الكسر الذى هو مقدار الزيادة ومتى نسب المجموع حصل اسم
مقدار الكسر الذى نقص من كل وارث مثاله في العول للسبعة اذا نسب الواحد للسته كان سدسا فيقال
عالت سدسها واذا نسب السبعة كان سبعا فيقال نقص من حصة كل وارث سبع ما نطق له به وهكذا (قوله
الزيادة) أى فيه زيادة ومفعوله ما بقى لان للصدر للقرن بأل لا يعمل (قوله ولا يسمى عددا) أى عند بعض
أهل الحساب واختاره الشارح هنا لمقابته لما قبله فتأمل (قوله والتداخلان متوافقان) لان المراد
بالتوافق هنا مطلق الاشتراك الصادق بالتمائل والتداخل والتوافق لا التوافق الذى هو قسم التداخل
للشروط في عدديه أن لا يفنيهما الا عدد ثالث فتأمل (قوله أى ليس الخ) يفيد أن المراد بالعكس القوى
وهو تبديل الطرفين مع اختلاف الايجاب والسلب فتعكس فيه الكلية للوجبة الى كلية سالبة لا العكس
النطقى للتعريف بقاء الايجاب والسلب فتعكس فيه الكلية للوجبة الى جزئية موجبة نحو كل انسان
حيوان فينعكس الى بعض الحيوان انسان فتأمل (قوله فرع) زاد الترجمة به لطول الكلام قبله والمذكور
فيه تصحيح المسائل الذى هو أحد الامرين من الفصل المذكور قبله كما تقسم ومعرفة نصيب كل واحد من
الورثة من ذلك المصحح (قوله اذا عرفت) خطاب لكل من يريد ذلك وفعله (قوله وانقسمت) بأن دخل
كل فريق في سهامه أو مائته (قوله تباينا) أى السهام وعددا الصنف بأن لم يكن بينهما اشتراك بجزء من
الاجزاء (قوله ضرب عدده في المسئلة) أى اذا كان البابين صنفًا واحدا وانقسمت على غيره (قوله من اثنين)
مخرج النصف فرض الزوج (قوله منها تصح) ويقال على وفق ما سياتى من له شئ من أصلها يضرب به فيما
ضرب فيها وهو المسمى بجزء السهم فلزوج واحد من الاصل في اثنين جزء السهم فله اثنان وللأخوين
كذلك فلكل أخ واحد (قوله من ستة) هى الحاصلة من ضرب اثنين مخرج نصف الزوج في ثلاثة مخرج الثلثين
فرض الأخوات (قوله خمسة) عدد الأخوات (قوله سبعة) هى المسئلة بالعول (قوله ضرب وفق عدده فيها)
لومات عن أم وأجد وأختين لأبوين أو لأبوين اثنين من ولدا لأم فهى من ستة وتعول الى سبعة أيضا قالوا
ولا يتصور في الفرائض أن يكون الميت أحد الزوجين الا في هذه المسئلة (قول المتن فتداخلان) يعنى ان الأقل
داخل في الاكثر ان اقتضت العبارة ان كلا داخل في الآخر (قول الشارح من غير تداخل) لان شرط
التداخل أن لا يزيد الأقل على نصف الاكثر

(٢٠ - (قليوبى وعميرة) - ثالث)

أى سهامه (بعده فان تباينا ضرب عدده في المسئلة بعولها ان

عالت) مثاله بلاعول زوج وأخوان لأب هي من اثنين للزوج واحد يبق واحد لا يصح قسمه على الاخوين ولا موافقة فيضرب عددهما
في أصل المسئلة تبلغ أربعة منها تصح ومثاله بالعول زوج وخمس أخوات لأب هي من ستة وتعول الى سبعة وتصح بضرب خمسة في سبعة من
خمس ولا يتبين (وان توافقت بضرب وفق عدده فيها) أى المسئلة بعولها ان عالت (فما بلغ محتمنه) مثاله بلاعول أم وأربعة أعمام لأب هي

من ثلاثة لأم واحد يبقى اثنان يوافقان عدد الأعمام بالنصف فتضرب نصفه اثنين في ثلاثة تبلغ ستة منها تصح ومثاله بالعول زوج وأبوان وست بنات هي بمولها من خمسة عشر وتصح من خمسة وأربعين (وان أنشكست على صنفين قوبلت سهام كل صنف بمده فان توافقا) أي سهام كل صنف وعنده (رد الصنف الى وفاقه والا) بأن تباينا (ترك) الصنف بحاله وكذا ان كان التوافق في صنف والتباين في آخر وقد تحتمل العبارة دخول هذا القسم بأن يقال في قوله توافقا أي السهام والعدي في الصنفين أو أحدهما وكذا في تباينا (ثم ان تماثل عدد الروس) في الصنفين بالرد الى الوفاق أو البقاء على حاله أو الرد في صنف والبقاء في آخر (ضرب أحدهما) أي العددين التاملين (في أصل المسئلة بمولها) ان عالت (وان تداخلا) أي العددين (ضرباً كثرهما) فيأذ كر (وان توافقا ضرب وفق أحدهما في الآخر ثم الحاصل في المسئلة) بمولها (وان تباينا ضرب أحدهما في الآخر ثم الحاصل في المسئلة) بمولها (فما بلغ) به الضرب في كل عماد كر (صحت منه) أي المسئلة فيه أمثلة ذلك في الرد الى الوفاق أم وستة

(١٥٤)

أي حيث انقسمت على غيره (قوله من ثلاثة) مخرج الثلث فرض الام (قوله من خمسة عشر) وأصلها اثنا عشر حاصلة من ضرب اثنين نصف مخرج ربع الزوج في ستة مخرج أحد السدسين أو عكسه ومخرج ثلث البنات داخل فيه والسدس الآخر مماثل له وعالت بربعها ثلاثة ونقص من حصة كل وارث خمسها (قوله خمسة وأربعين) هي الحاصلة من ضرب ثلاثة وفق البنات في خمسة عشر أصلها بالعول (قوله في صنفين) أي وصحت على غيرهما (قوله بالرد الى الوفاق) أي في الصنفين (قوله أو البقاء) أي في الصنفين (قوله أمثلة ذلك) أي التي تقسم من الأحوال الأربع بقية الروس في الأحوال الثلاثة بين الروس والسهام فهي اثنا عشر مثالا ومع العول وعدمه أربع وعشرون وقد اقتصر الشارح على اثني عشر مثالا من النوعين أربعة منها عائلة (قوله أم وستة أخوة الخ) هو مثال للماتلة في الروس مع الموافقة في الصنفين مع سهامهما (قوله أم وثمانية أخوة الخ) هو مثال للداخل في الموافقة أيضا (قوله أم واثنا عشر أخا الخ) هو مثال للموافقة في الموافقة (قوله أم وستة أخوة لأم الخ) هو مثال للباينة في الموافقة وبتم أحوال الموافقة الأربعة (قوله مع بقاء الخ) أي مع مباينة كل صنف لسهامه (قوله من ثلاثة) مخرج ثلث البنات الثلاث لمن اثنان مباينان لمن وللأخوة الثلاثة واحد كذلك فهو مثال للماتلة في المباينة (قوله ثلاث بنات الخ) فيها ما في التي قبلها وهو مثال للداخل في المباينة (قوله تسع بنات الخ) فيها ما ذكر أيضا وهو مثال للموافقة في المباينة (قوله ثلاث بنات وأخوان الخ) فيها وزن ما تقدم وهو مثال للمباينة في المباينة ويقال لها صام. وكذا كل مسألة عملها التباين وبتم الأمثلة الأربعة في مباينة سهام الصنفين لهما (قوله يرد عدد البنات الى ثلاثة) أي ويبقى عدد الأخوة بحاله ثلاثة (قوله ويضرب إحدى الثلاثين الخ) فهو مثال للماتلة في مباينة أحد الصنفين وفق الآخر (قوله وهما داخلان الخ) فهو مثال للداخل في وفق الواحد من الصنفين وبقاء الآخر (قوله هو توافق الخ) فهو مثال للموافقة مع بقاء أحد الصنفين ورد الآخر

للأخوة سهمان يوافقان عددهم بالنصف فيرد الى ثلاثة وللأخوات أربعة أسهم توافق عددهن بالربع فتد الى ثلاثة تضرب أحد الثلاثين في سبعين تبلغ أحدا وعشرين ومنه تصح أم وثمانية أخوة لأم وثمان أخوات لأب ترد عند الأخوة الى أربعة والأخوات الى اثنين وهما متداخلان فتضرب الأربعة في سبعة تبلغ ثمانية وعشرين ومنه تصح أم واثنا عشر أخلا م وست عشرة أختا لأب ترد عند الأخوة الى ستة والأخوات الى أربعة وهما متوافقان بالنصف فتضرب نصف أحدهما في الآخر تبلغ اثني عشر

(قول الشارح بأن يقال الخ) هذا القول ان اعتبرناه في توافقا لم يصح اعتباره فيما بعد الا وان اعتبرناه فيما بعد

تضرب في سبعة تبلغ أربعة وثمانين ومنه تصح أم وستة أخوة لأم وثمان أخوات لأب ترد عدد الأخوة الى ثلاثة والأخوات الى اثنين وهما مباينان فتضرب أحدهما في الآخر تبلغ ستة تضرب في سبعة تبلغ اثنين وأربعين ومنه تصح وأمثلة ما ذكر من الأربعة مع بقاء عدد الروس بحاله ثلاث بنات وثلاثة أخوة لأب هي من ثلاثة والعددين متماثلان يضرب أحدهما ثلاث في ثلاثة تبلغ تسعة ومنه تصح ثلاث بنات وستة أخوة لأب العددين متداخلان تضرباً كثرهما ستة في ثلاثة تبلغ ثمانية عشر ومنه تصح تسع بنات وستة أخوة لأب العددين متوافقان بالثلث تضرب ثلث أحدهما في الآخر تبلغ ثمانية عشر تضرب في ثلاثة تبلغ أربعة وخمسين ومنه تصح ثلاث بنات وأخوان لأب العددين متباينان تضرب أحدهما في الآخر تبلغ ستة تضرب في ثلاث تبلغ ثمانية عشر ومنه تصح وأمثلة الأربعة أيضا في الرد الى الوفاق في صنف والبقاء في الآخر ست بنات وثلاثة أخوة لأب ترد عدد البنات الى ثلاثة وتضرب إحدى الثلاثين في ثلاثة تبلغ تسعة ومنه تصح أربع بنات وأربعة أخوة لأب ترد عدد البنات الى اثنين وهما داخلان في الأربعة فتضربها في ثلاثة تبلغ اثني عشر ومنه تصح ثمان بنات وستة أخوة لأب ترد عدد البنات الى أربعة وهي توافق الستة بالنصف فتضرب نصف أحدهما في الآخر تبلغ اثني عشر تضرب في ثلاثة تبلغ ستة وثلاثين

ومنه تصح أربع بنات وثلاثة أخوة لاب ترد عدد البنات إلى اثنين وجميع الثلاثة متباينان تضرب أحدهما في الآخر تبلغ ستة تضرب في ثلاثة تبلغ ثمانية عشر ومنه تصح (ويقاس على هذا) المذكور كله (الإنكسار على ثلاثة أصناف وأربعة ولا يزيد الكسر على ذلك) لأن الوارثين في الفريضة لا يزيدون على خمسة أصناف كما علم مما تقدم في اجتماع من يرث من الرجال والنساء أحدها الأب ولا تعد فيه وكذا الزوج (فإذا أردت) بعد تصحيح المسئلة (معرفة نصيب كل صنف من مبلغ المسئلة فأضرب نصيبه من أصل المسئلة) بموطلان عالت (فما ضربته فيها فمبلغ فهو نصيبه ثم تقسمه على عدد الصنف) مثاله جدتان وثلاث أخوات لاب وعم لابهي من ستة وتصح (١٥٥)

بضرب ستة فيها من ستة وثلاثين للجدتين واحد في ستة بستة لكل جدة ثلاثة وللأخوات أربع في ستة بأربعة وعشرين لكل أخت ثمانية وللم واحد في ستة بستة وزوجتان وأربع جدات وست أخوات لابهي من اثني عشر وتعمل إلى ثلاثة عشر وترد عدد الجدات إلى اثنين والأخوات إلى ثلاثة وتضرب فيها أحد للتأثيل اثنان تبلغ ستة تضرب في ثلاثة عشر تبلغ ثمانية وسبعين للزوجتين ثلاثة في ستة ثمانية عشر لكل زوجة تسعة وللجدات اثنان في ستة باثني عشر لكل جدة ثلاثة وللأخوات ثمانية في ستة ثمانية وأربعين لكل أخت ثمانية $\frac{1}{2}$ فرع في للتأثيل (مات عن وريثة مات أحدهم قبل القسمة فان لم يرث الثاني غير الباقي وكان ارثهم منه

(قوله متباينان) فهو مثال لمباينة في موافقة أحد الصنفين ومباينة الآخر وبه تم أحوال هذا القسم الأربعة ويكمل به اثنا عشر مثالا مما تقدم (قوله على ثلاثة أصناف) كجدتين وثلاثة أخوة لأم وعمين فهي من ستة مخرج سدس الجدتين لدخول مخرج ثلث الأخوة فيهم وسهام الأصناف الثلاثة تباينها لأن للجدتين سهمان وللعمين ثلاثة أسهم وللأخوة الثلاثة سهمين فيضرب أحد الصنفين الأولين لتماثلهما في الصنف الثالث لمباينته يحصل جزء سهمهما ستة ونصف من ستة وثلاثين (قوله وأربعة) كزوجتين وأربع جدات وثلاثة أخوة لأم وعمين وهي من اثني عشر لأن مخرج فرض الأخوة وهو ثلاثة داخل في مخرج فرض الجدات وهو ستة وهي توافق مخرج فرض الزوجات وهو أربعة بالنصف والحاصل منهما اثنا عشر فهي أصلها وسهام غير الجدات تباينها ورأبهن وهو اثنان مماثل للعمين والزوجتين فيضرب أحدهما في عدد الأخوة الثلاثة يحصل ستة هي جزء سهمها وتصح من اثنين وسبعين من ضرب ستة في اثني عشر (قوله ولا يزيد الكسر) أي بالاستقراء في غير الولاء (قوله وكذا الزوج) وكذا الأم (قوله جدتان الخ) هو مثال خال عن المول (قوله زوجتان الخ) مثال لما فيه عول والله أعلم (قوله فرع) زاد الترجمة به لما مر لأن للتأثيل نوع من تصحيح للسائل فهو من أفراد النوع السابق قبله الداخلين في الفصل قبلهما لكن هذا بالنسبة لأكثر من ميت وهي من عويص علم الفرائض (قوله للتأثيل) هي جمع مناسبة مفاعلة من النسخ لغة بمعنى الإزالة كما في نسخت الشمس الظل إزالته أو بمعنى النقل كنسخت الكتاب إذا نقلته بأشكال صورته لما فيها من إزالة المسئلة الأولى والثانية ونقل الحكم إليها واصطلاحاً حال يموت من وريثة الميت الأول وارث فأكثر قبل قسمة تركته وبذلك علم أن للمفاعلة ليست على بابها إذ ليس هنا لا نسخة أو منسوخة وقد يقال من صححت في غير الأولى والأخيرة أذاك كل ما بينهما فأنسخة ومنسوخة (قوله بالنظر إلى الحساب) أي لا بالنظر إلى وجوده أو استحقيقه أو نحو ذلك (قوله بطريق ارثهم من الأول) وهو الأخوة (قوله بخلاف الأولاد) فإن ارثهم من الأول بالبنوة ومن الثاني بالأخوة وعلم من الكاف عدم اشتراط كون جميع الباقيين وارثين من الأول أو كون بعضهم وارثاً منه أو كونهم أمهات فرض أو كونهم عصبة كان ماتت عن زوج وابنين من غيره فمات أحدهما قبل القسمة فنفرض أنها ماتت عن زوج وابن فلزوج الربع ولابن الباقي (قوله بأن شركهم غيرهم) أو كان الوارث غيرهم (قوله بأن تبايناً) هو حصر لمعوم النبي قبله ألا يأتي هنا التماثل ولا التداخل لانها مع التماثل منقسمة وكذا مع تداخل المسئلة في

الأم يصح اعتباره في توافقها وذلك لا يضرب الشارح فيما حواه فتأمل (قول المتن ولا يزيد الكسر على ذلك) قال الزركشي كذا أطلقوه ويجب تقييده بغير الولاء (قول المتن جعل كأن الثاني لم يكن) به يظهر وجه تسميتها مناسخات وذلك لأن القسمة الثانية نسخت الأولى

كارثهم من الأول جعل) الحال بالنظر إلى الحساب (كأن الثاني لم يكن) من وريثة الأول (وقسم) للال (بين الباقيين كالأخوة وأخوات) من الأب (أو بنين وبنات مات بعضهم عن الباقيين) بدأ بالأخوة لأن ارثهم من الثاني بطريق ارثهم من الأول بخلاف الأولاد (وان لم ينحصر ارثه في الباقيين) بأن شركهم غيرهم (أو انحصر) فيهم (واختلف قدر الاستحقاق) لهم من الأول والثاني (فصحح مسألة الأول ثم مسألة الثاني ثم انقسم نصيب الثاني من مسألة الأول على مسئلته فذاك) ظاهر (والا فان كان بينهما موافقة تضرب وفق مسئلته في مسألة الأول والآخر) أي وان لم يكن بينهما موافقة بأن تبايناً تضرب (كلها فيها فمبلغ محتمل منهم) قل (من له شيء من) مسئلته

(الاولى اخذته مائة وباقيا ضرب فيها) من وفق الثانية او كلها (ومن له شيء من الثانية اخذه مضروبا في نصيب الثاني من الاولى اوفى وفقه ان كان بين مسئلته ونصيبه وفق) مثال الانقسام زوج واختان لأب ماتت احدهما عن الاخرى وعن بنت المسئلة الاولى من ستة وتصل الى سبعة والثانية من اثنين (١٥٦) ونصيب ميتها من الاولى اثنان منقسم عليهما ومثال الوفق جدتان وثلاث اخوات

متفرقات ماتت الأخت للام عن أخت لأم وهي الاخت لابوين في الاولى وعن أختين لابوين وعن أم أم وهي احدى الجدتين في الاولى للمسئلة الاولى من ستة ونصف من اثني عشر والثانية من ستة ونصف ميتها من الاولى اثنان يوافقان مسئلته بالنصف فيضرب نصفها في الاولى تبلغ ستة وثلاثين لكل من الجدتين من الاولى سهم في الثلاثة بثلاثة وللوارثة في الثانية سهم منها في واحد بواحد وللأخت للابوين في الاولى ستة منها في ثلاثة بثمانية عشر ولها من الثانية سهم في واحد بواحد وللأخت للاب في الاولى سهمان في ثلاثة بستة وللأختين للابوين في الثانية أربعة منها في واحد بأربعة ومثال عدم الوفق زوجة وثلاثة بنين وبنت ماتت البنت عن أم وثلاثة اخوة وهم الباقيون من الاولى المسئلة الاولى من ثمانية والثانية نصف من ثمانية عشر ونصيب ميتها من الاولى سهم لا يوافق مسئلته فتضرب في الاولى تبلغ مائة وأربعة وعشرين للزوجة من الاولى سهم في ثمانية عشر ومن الثانية ثلاثة في واحد بثلاثة ولكل ابن من الاولى سهمان في ثمانية عشر بستة وثلاثين ومن الثانية خمسة في واحد بخمسة

السهم وفي عكسه ترجع الى الوفق لأنها أخصر (قوله وعن أختين) ولم ير ثامن الأول لوجود مانع (قوله نصفها) هو ثلاثة (قوله تبلغ مائة وأربعة وعشرين) وهي الجامعة للمسئلتين فيجعل مسئلة أولى فاذمات ثالث فمسئلته تصبح ثمانية وهكذا

(كتاب الوصايا)

أخرها عن الوت نظر القبول والرد فيها للعتبرين بضده ولمعرفة قدر الثلث للتوقف على معرفة قدر المال ونحو ذلك (قوله جمع وصية) وهي تطلق على العين للوصي بها وعلى المقدار المراد هنا وهي بهذا المعنى لغة الإيصال من وصي الشيء بكذا واصله لأن الوصي وصل خير دنياه بخير عقياه وقيل عكسه والأول أنسب وأشهر وشرعا تبرع بحق مضاف لما بعد الوت ولو تقدير اليس بتقدير ولا تعليق عتق بصفة ونحو ذلك وأشاروا بقولهم ولو تقدير السمول نحو أوصيته بكذا فان بعد الوت مقدّم مع قول بعضهم ليشمل التبرع في مرض الوت فإنه معتبر من الثلث فيه نظر وغير مستقيم لأنه ليس وصية وان كان له حكمها فيما ذكر وعليه فقولهم ليس بتقدير الخ مستدرك فتأمل (قوله بمعنى الإيصال) أي بمعنى العقد لأنه الذي يتعلق به الاركان والشروط لا بمعنى العين وحينئذ فهي شاملة للإيصال الذي سيأتي كما قاله شيخ الاسلام ولكن التعريف للذكر كورلها هنا لا بمعناه فمن فهم من كلامه أن الإيصال بالمعنى الآتي أعظم من الوصية اما مخطئ أو ساه فتأمل (قوله وتحقق) أي توجد حقيقتها وأشار الشارح بهذا إلى أن هذه الآية كورة أركانها وأخر الصيغة إلى الرض الخوف لمناسبتها له (قوله وموصي له) ولو ضمنا كأوصيت بثلث مالي ويصرف للفقراء فان قال الله صرف في وجودها خير وفارق عين ذكر للوقوف عليه لأنه قيل بنقل الملك له فيه حالة الوقف فكان أنه أشبه الهبة مثلا (قوله تصح وصية الخ) أي مطلقا وأصلها التذمؤ كذا وكانت واجبة قبل آية الموارث فنسخ الوجوب بها وأفضلها القريب غير وارث وتقديم محرم نسب فزاع فصاهرة فولاة بخوار أفضل ولا يخفى أن ما ذكره فيها تخطيط والوجه أن يقال انها من حيث ذاتها مندوبة مطلقا وعزو الأحكام من حيث السندة اليه وبذلك يعلم أنه لا حاجة إلى دعوى النسخ فيها وانما هو من حيث كونها لا قارب مثلا ومنه قولهم انها قد تجب اذا لم من تركها ضياع حق وقد تحرم ان يلزم عليها فساد وقد نكره كما سيأتي والحرمة والكراهة هنا من حيث المقدّم في محبة فلا ينافي ما سيأتي وقد تباع وعليه حمل قول الرافعي انها ليست عقد قربة أي دائما كذا قالوا وفيه نظر اذا ما وضعه على التدبلا يكون مباحا فهي مندوبة وان كان للوصي له مباحا كعمارة المسجد الآية اذا ملازمة فقد مر أنها قد تكرر في القرية فتأمل (قوله مكلف) ولو حكما فشمّل السكران ولا بد من قيد الاختيار أيضا (قوله حر) ولو مبعضا ولو بالتق (قوله وان كان كافرا) كوقفه

(كتاب الوصايا)

قال الزركشي كانت واجبة بكل المال للوارث ثم نسخ بآية الموارث (قول المتن تصح وصية الخ) أي بالاجماع وكان من حقّه أن يستثنى السكران لأنه غير مكلف عنده ووصيته صحيحة (قائدة) لو كان حرا عند الوصية ثم سبي واسترق وكان للمال عندنا قال الزركشي فالظاهر بقاء الوصية (قول المتن وان كان كافرا) هو شامل للمرتد اذا مات على الردة وليس كذلك قاله الأذرعى ونازعه في شرح الروض على قول

الوقف

ونصيب ميتها من الاولى سهم لا يوافق مسئلته فتضرب في الاولى تبلغ مائة وأربعة وعشرين للزوجة من الاولى

سهم في ثمانية عشر ثمانية عشر ومن الثانية ثلاثة في واحد بثلاثة ولكل ابن من الاولى سهمان في ثمانية عشر بستة وثلاثين ومن الثانية خمسة في واحد بخمسة (كتاب الوصايا) جمع وصية بمعنى إيصال وتحقق بموصى له وموصى به وصيغة كقوله أوصيت للفقراء بثلث مالي أي تبرعت لهم به بدموتي وبدأ للمنفذ بالموصى فقال (تصح وصية كل مكلف حر وان كان كافرا)

هو صادق بالذمي وبه عبر في الوسيط وبالحرى وصرح به اللوردى (وكذا محجور عليه (١٥٧) بسفه) هو من جملة الضابط فتصح

وصيته (على الذهب) والطريق الثاني قولان أحدهما لا تصح للحجر عليه فالسفيه بلا حجر تصح وصيته جزما والمحجور عليه بالفلس تصح وصيته كما ذكر في باب في الروضة كأصلها (لا يجنون ومنه) عليه وصي) أي لا تصح وصية كل واحد منهم (وفي قول تصح من صبي مميز) لتعلقها بالموت بخلاف الهبة والاعتاق (ولارقيق) أي لا تصح وصيته (وقيل إن عتق ثم مات تحت) لا مكان تنفيذها والكتاب كالرقيق (وإذا أوصى لجهة عامة فالشرط أن لا تكون مصيبة كهمارة كنيصة) من كافر أو غيره فلا تصح الوصية لها وتصح لغيرها من قسرية وجائز كهمارة مسجد وفك أسرى الكفار من أيدي المسلمين (أو) أوصى (الشخص) أي معين كافي الحرر وغيره (فالشرط أن يتصور له الملك فتصح لمل وتنفذ) بالمعجزة (إن انفصل حيا وعلم وجوده عندها) أي الوصية (بأن انفصل بدون ستة أشهر) منها (فإن انفصل لستة أشهر فأكثر) منها (وللرأة فراش زوج أو سيد لم يستحق) الوصى به لاحتمال حدوثه بعد

وفارق عدم صحة نذره بأنه قرية محضة بخلافهما كما مر عن الرافعي (قوله صادق بالذمي) وكذا بالمرتد لكنها موقوفة على عوده للإسلام فإن مات مرتدا بطلت (قوله وبالحرى) وإن استرق بعدها فإن مات رقيقا بطلت لأنه حينئذ ليس من أهل الملك وقد ينظر فيه بما يأتي في الكتاب كذا قالوه ويتجه أن يقال أنه إن قيل ببقاء ملكه بعد استرقاقه فلا وجه لبطانها وإن مات رقيقا وهو ما تقتضيه الغاية المذكورة ويترجم من ذلك دفع ماله إليه بعد حرته فراجعوا وان قيل بزوال ملكه واسترقاقه فلا وجه لبقائها إن تعلق بماله وإن عا دحرا فإن تعلق بذمته فيحتمل بقاءها وتؤخذ من ماله لو عا دحرا فاقبل ذلك (قوله هو من جملة الضابط) فذكره لأجل الخلاف فيه (قوله لتعلقها بالموت) ورد بفساد عبارته (قوله وقيل إن عتق الخ) ورد بعدم أهلية الملك فيه فلا تصح وإن أذن سيده (قوله وللكتاب كالرقيق) نعم إن أذن له سيده محتوان مات رقيقا لا انقطاع الرق بالموت مع استقلاله بالتصرف عندها وفي محتوانها العتق تردد وتقل عن شيخنا مر اعتماد الصحة وتقدم محتوان البعض ويؤخذ عما ذكر اعتبار كون الوصى به مملوكا للموصي فلا تصح بمال أجنبي وقال النووي تصح ويصير موصى به إذا ملكه فراجع (قوله كهمارة كنيصة) أي لتعبد لهم فيها ولو مع زول المارة فإن كانت لزول المارة فقط ولو كفارا محت وكفارها نحو أسرارها (قوله لغيرها) أي المصيبة شمل للكره واعتمد شيخنا الرمي عدم الصحة فيه كالحرام (قوله وجائز) أي مباح (قوله أي معين) هو معلوم من شرطه المذكور والراد به ما قابل الجهة فيشمل التعدد كالأولاد زيد وخرج بالمعين البهم كأوصيت لأحدهذين فلا تصح نعم إن كان بلفظ الاعطاء كأعطوه لأحدهذين صح ويعطيه الوارث من شاء منهما لأنه أذن في التملك وليس تملك كمنه (قوله فالشرط) أي زيادة على عدم العصية والكراهة كافي الجهة وبه صرح شيخ الإسلام فيخرج أوصيت لحادم الكنيسة أو لمن يرتد بخلاف زيد خادم الكنيسة أو زيد المرتد فتصح لبقائها له وإن زال الوصف وسيأتي (قوله إن يتصور له الملك) أي إن يقال أنه ممن يملك حالة الوصية يخرج به من سيحدث فلا تصح له قال شيخنا مر ولو تعا ونوزع صحة الوقف تبعا وقد يفرق لدوام الوقف وفيه نظر فالأولى الفرق بأن الوصية تملك ويخرج به الميت أيضا الأفيلا لا يتوقف على ملك نحو مائة أولى الناس به أو تسله وللراد الأولى في محل الوصى أو في محل المال وقال الرافعي ليس في هذه وصية لميت بل هي لوليه لأنه الذي يتولى أمره فراجع (قوله فإن انفصل) ولو أحدا التوأمين عند

الوقف وتقل عن النووي أنه صح في باب الردة الصحة انتهى (قول المتن ولارقيق) أي لأن الله تعالى جعل الوصية حيث التوارث والعبد لا يورث (قول الشارح والكتاب كالرقيق) بحث الزركشي محتوان منه إذا عتق قبل الموت ثم لو أذن السيد للكتاب فلا كلام في الصحة لأنها تبرع وتبرعاته صحيحة لا إذن (قول المتن لشخص الخ) أي فلا تصح لميت نعم إن قال أصرفوا هذا الساء لأولى الناس به وهناك ميت قدم على الحي المتنجس قال الرافعي ولا يشترط أن يكون له وارث يقبل له (قائدة) قضية كلام الرافعي في باب الوقف إن الشخص لو قال أوصيت بثلاث مالى واقتصر عليه من غير أن يذكر الوصى له أنه يصح ويصرف للفقراء والمساكين وعبارة الروضة هنا لو قال أوصيت بثلاث مالى لله تعالى صرف في وجوده البر (قول الشارح ولا مبالاة) كأنه يريد هذا ما صرح به في شرح التهج من أن زمن العلق محسوب من الستة أشهر فلا يقدح في ذلك نقص مكث الحمل في البطن عن ستة أشهر باعتبار كون زمن العلق من جملة الستة ثم اعلم أن هذا لا يشكل بما سيأتى من الاستحقاق إذا ولدته لأربع سنين ولم تكن فراشا لأنها إذا مشينا على مقتضى ما تقرر بأن حسبنا زمن العلق من جملة الأربع لا اشكال في الاستحقاق حينئذ لأنه صدق أنها لم تلده لأزيد من أكثر مدة الحمل فليتأمل فإنه قد يلتبس

الوصية والأصل عدمه عندها ولا مبالاة ينقص مدة الحمل في ذلك عن ستة أشهر

بلحظة الوطء والملاق
أخفا ما ذكر (فان لم تكن
فراشا وانفصل لا كثر من
أربع سنين فكذلك) لم
يستحق لعدمه عند الوصية
(أولونه) أي دون الأكثر
(استحق في الاظهر) لان
الظاهر وجوده عند الوصية
والثاني لا يستحق لاحتمال
حدوثه بعدها واعتبار هذا
الاحتمال فيما تقدم لموافقة
فيه للاصل ويقبل الوصية
للحمل من بلى أمره بعد
خروجه حيا (وان أوصى
بعد فاستمر رقه فالوصية
لسيده) أي تحمل على ذلك
لتصح ويقبلها العبد دون
السيد لان الخطاب معه
ولا يقتقر الى اذن السيد في
الاصح (فان عتق قبل
موت الموصي فله) الوصية
(لانه وقت القبول حروان
عتق بدموته ثم قبل بنى
على ان الوصية بم تملك)
الى قلنا بالموت بشرط القبول
وهو الاظهر فللسيد أو
بالقبول بعد الموت فللعبد
وتقدم ان الوقف على العبد
لنفسه لا يصح فيأتي مثله
في الوصية كما قاله في المطلب
(وان وصى لداية وقصد
تمليكها أو أطلق فباطلة)
وتقدم في الوقف المطلق
عليها حكاية وجه الوقف على

شيخنا الرملي فلا يستحق (قوله بلحظة الوطء والملاق) فاللحظة لها واحدة لأن الملاق قد يقارن الوطء
وقد يتأخر عنه فلو حسبت تلك اللحظة من الاستلزام مقارنة الوصية لها فيلزم الاحتمال المشار اليه بقوله مما
ذكر وانما الحق الولي بالزوج مع هذا الاحتمال احتياطا للنسب ولذلك اعتبر لحظة الوضع أيضا (قوله فان لم
تكن فراشا الخ) نعم لو لم يعلم لما تقدم فرائش قط أولم تصور غشيا بها لنحو صفر لم تصح الوصية ابتداء قاله
شيخنا وفيه نظر ظاهر وفرائش نحو مسح كعظمه والراد بالفرائش وجود وطء يمكن كون الحمل منه بعد وقت
الوصية وان لم يكن من زوج أو سيد بل الوطء ليس قيدا اذ للدار على ما يحال وجود الحمل عليه فتأمل (قوله
أي دون الأكثر) فالأربعة ملحقين بعادتها وهو العمد خلافا لبعضهم (قوله والثاني لا يستحق) وقارق
لحق النسب بما مر (قوله واعتبار الخ) هو اعتراض على الاظهر في جعله الاحتمال مانعا فيما مر لا هنا وأجاب
عنه بأن اعتبارها فيما تقدم لا نهوى بموافقة للاصل الذي هو عدم الحمل عندها أي ولم يعارضه ظاهر بخلافه
هنا فتأمل (قوله بعد خروجه) متعلق بقوله بلى أمره فيصح القبول له منه ولو قبل انفصاله على العمد
ودخل فيمن بلى أمره السيد في عبده ولو قيد الحمل بكونه من فلان اشترط لحوقه به وعدم نفيه له (قوله وان
أوصى لعبد) أي وليس بمالكه ولا مكاتب ولو مضافا كان له وأوصى له برفقته أو ببعضها عتق ما يخرج
من الثلث ويرقف الزائد ان كان على الاجازة فان أوصى له مع ذلك بمثل فهي وصية لمن بعضه حر وبعضه
للوارث فلا يصح في الجزء المقابل للرق كما يأتي بعده ولو أوصى لمديره بمال قدم عتقه عليه فان وسع ثلثه زيادة
على عتقه وأجاز الوارث فهو له وان كان العبد مكاتب فهي له وان كان مضافا فينه وبين سيده على نسبة الرق
والحرية ما لم تكن مهايأة عند اللوث والافلصاحب الثوبة نعم لو خصها للموصي بجزء الرق أو الحرية عمل به
وان كان مالا كالوارث فهي وصية لوارثه (قوله لسيد) أي عند اللوث ولو غيره عند الوصية أو أعتقه بدموت
الموصي (قوله تحمل على ذلك) يفيد أن كلام المصنف في حالة الاطلاق فان قصد سيده فبالأولى وان قصد
العبد فسيأتي (قوله ويقبلها العبد) ان كان أهلا باختياره فان لم يكن أهلا للقبول قبل سيده وان أجز
عليه لم يصح (قوله ولا يقتقر الخ) بل وان شاء (قوله فان عتق قبل موت الموصي) وكذا منه على العمد
خلافا لابن حجر (قوله فله الوصية) أي ان عتق كله والافلصا على نسبة الرق والحرية ولا نظر لمهايأة
هنا بخلافه فيما مر لو جود التمييز هناك في الابتداء (قوله لانه وقت القبول حر) الوجه وقت اللوث
ليطابق للدلول الذي هو المعتبر (قوله بدموته) لانه خلافا لابن حجر كما مر (قوله فيأتي مثله في الوصية)
فتكون الوصية للعبد لنفسه باطلة هنا أيضا وبه قال شيخنا تبعا لشيخنا الرملي وقال ابن حجر
بالصحة هنا وفرق بأن الوقف بوضعه أن يكون ناجزا وفيه نظر لان العبد ليس أهلا للملك في وقت وجود
الملك في كل منهما وكونه مالا أو مالا غير معتبر واعتبار كون العبد بما يعتق قبل وقت الملك في الوصية
انما هو فرع عن صحته وهذا الاحتمال غير صحيح لما بل قد يقال ان البطالان في الوصية أولى منه في
الوقف لانه لا يملك بخلافها ولا نظر لكون ظاهر شرح شيخنا موافقا لابن حجر لعدم استدراكه عليه ولعله

(قول الشارح لاحتمال حدوثه) أي ولا يضر ثبوت النسب لانه يثبت بمجرد الامكان بخلاف الوصية لا بد
فيها من التيقن وأجاب الاول بأن الشبهة نادرة وتقدير الزنا اساءة ظن (قول الشارح للاصل) ير يد الاصل
الذي لم يعارضه ظاهر (قول الشارح بعد خروجه حيا) متعلق بقوله ويقبل الوصية (قول الشارح ولا يقتقر
الى اذن السيد) بل لو نهاه لم يضر كخلفه مع نهى السيد عنه (فرع) لو كان العبد صغيرا فهل ينظر كماله أو
يقبل السيد كولي الحر الظاهر الثاني (قول المتن فان عتق) لو عتق بعضه فلمما (قول المتن لانه وقت القبول)
الاولى أن يقول وقت الموت (قول المتن فباطلة) أي بخلاف العبد فانه يخاطب ويتأني منه القبول

لظهوره (قوله الى من ملك) أي جنسه وبهذا الفرق يعلم صحة الوصية المطلقة في العبدون الدابة (تنبيه)
 تصح الوصية للدواب السبلة كضحة الوقف عليها قصدا كما مر (قوله الفرق أصح) أي فلا يأتي هنا الوجه
 للذكور في الوقف بل الوصية لها ليست وصية للمالكها قطعا فالفرق من حيث الخلاف إذ الحكم بالطلاق
 فيها متجه وكالدابة دار يصرف في عمارتها فلا يصح في الإطلاق قطعا فلا يقصد عمارتها على الأصح
 كما يأتي (قوله وان قال) أي الوصي أو قامت قرينة على ذلك ووارثه مثله فيعمل بقوله وان خالفه للوصي
 له وان بطلت الوصية (قوله علفها) بفتح اللام مائلا وهو بسكونها تقديم العلف لها الذي هو فعل العالف
 فيصرف لأجرته (قوله ويتعين الخ) ما لم تقم قرينة على أن ذكر الدابة لتحتوئها أو ببساطة والافه
 للمالك وان انتقلت الدابة عنه ولا يلزمه صرف في علفها مطلقا (قوله رعاية الخ) يفيد أنها انتقلت الى غيره
 استمر الصرف في علفها ولا يجب أن يسلم علفها للمالك الأول ولا الثاني بل يتولاها الوصي فان لم يكن
 فالقاضي ولو بنائبه وإذا ماتت الدابة كان الوصي به المالكها عنصموت للوصي (قوله وتصح لعمارة
 مسجد) أي موجود كما مر ومثله الرباط والدرسة وضريح الأولياء والعلماء انشاء وتزينا في جميع ذلك
 الا في أرض مسبلة (قوله ومصلحه) عطف عام (قوله وبحث الرافعي محتها) وان قصد تملك للسجد وهو
 للتعبد وعلم من تعليقه بان المسجد ملك الخ الفرق بينه وبين الدابة وخرج بنحو للسجد الوصية لدار
 لعمارتها فباطلة كما مر (قوله وتصح لذي) ولوفى الواقع كان ذكر اسمه فقط أو وصفه بالتمية مع ذكر
 اسمه والراد به الجنس فتصح الوصية للذمين على ما ذكر (قوله وكذا حربي) فيه ما تقدم نعم ان قال
 للحريين ولم يذكر أسماءهم أو لمن يحارب لم تصح (قوله ومرتب) أي مع ذكر اسمه فان قال لمن يرتد
 أو المرتدين لم تصح ولو مات المرتد على ردة بطلت (تنبيه) ما ذكرهنا من صحة الوصية للكافر لا بخلاف ما مر
 من شرط عدم المعصية لأن القصد هنا الشخص وان زال الوصف فلم يظهر قصد الوصف فيه الذي هو المعصية
 مع أن وصف نحو الذمية والحريية ليس مختصا بالكافر أصالة وانما غلب عليه من حيث العرف فتأمل (قوله
 وصورتها الخ) يفيد انه لو قال أوصيت لمن يقتلني لم تصح وكذا لو قال لمن يقتل المسلمين أو غيرهم فيهرق
 وكلام الصنف يشمله وكذا لو أطلق فيما يظهر لأنه لا ينصرف اليه عرفا فان قال بحق محنتي بذلك علم صحة
 وصية الحربي لو قال أوصيت لمن يقتلني لأن قتله جائز فالمراد بالحق هنا الجائز (قوله ان أجاز الخ) متعلق
 بمحذوف أي وتنفيذان أجاز باقي الورة ولا يصح تعلقه بتصحيح ما لا يخفى والراد بالورة المطلقة التصرف
 فلا تصح اجازة محجور ولا وليه بل بوقف الأمر الى تأمله (تنبيه) شملت الوصية للوارث ما لو كانت بين
 ولو مثلية ولو قدر حصته لكن مع تمييز خاصة كل منهم وكالوصية في اعتبار اجازة إرثه والمبطله والوقف
 عليه نعم لو وقف عليه ما يخرج من الثلث على قدر نصيبه لم يحتاج الى اجازة وليس له إبطاله كما لو كان له دار قمر

(قول الشارح كالصدقة عليه) لو قال لأهل الحرب أو لأهل الردة بطلت بخلاف أهل الذمة (قول الشارح كالهبة)
 بجامع ان لا تملك بعقد (قول الشارح كالارث) أي بجامع ان كلاما يستحق بالموت بل أولى من الارث
 لسكونه فغير ياتم الخلاف ثابت سواء كان القتل عمدا أم خطأ بحق أو غيره كالغارات (قول المتن ولو ارث الخ)
 الدليل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم لا وصية لوارث الا ان شاء الورثة وقروا اليه في الثاني احتج بما ورد
 من ذلك بغير الاستثناء المذكور (قائدة) لا تجوز لولي المحجور ولو أجاز لم يضمن ما لم يقبض (قرع) لو
 وقف ما يخرج من ثلثه على ووقته بقدر أنصباهم في مرض الموت صح من غير احتياج الى اجازة ذكره
 الزركشي ولو دل أو ميت لزيد بألف ان يبيع لولدي بخمس مائة صح واذ قبل لزمه دفع الخمس مائة للولد قوله
 الزركشي وقال انه حيلة على الوصية للوارث وصورها الدبري بقوله أوصيت لفلان بألف بشرط أن يتبرع

تصح (لوارث في الاظهر ان أجاز باقي الورة) بخلاف ما اذا ردوا والثاني لا تصح له وعلى الاول اجازة تنفيذ الوصية (ولا عبرة بردهم

يملك قال في الروضة
 الفرق أصح (وان قال
 ليصرف في علفها فالتقول
 محتها) لأن علفها على
 مالها فهو المقصود
 بالوصية في شرط قبوله ويتعين
 الصرف الى جهة الدابة
 رعاية لفرض الوصي وقوله
 فالتقول أشار به الى ما في
 الروضة كأصلها أنه يحتمل
 محي وجه بالطلاق من
 الوقف على علفها (وتصح)
 الوصية (لعمارة مسجد)
 ومصلحه (وكذا ان
 أطلق) الوصية للمسجد
 تصح (في الأصح وتحمل
 على عمارته ومصلحه)
 والثاني تبطل كالوصية
 للدابة فان قال أردت
 تملك المسجد فقبل تبطل
 الوصية وبحث الرافعي
 محتها بأن المسجد ملكا
 وعليه وقف قال في الروضة
 هذا هو الاقبح والارجح
 (و) تصح (لذي) كالصدقة
 عليه (وكذا حربي ومرتب
 في الأصح) كالذي والثاني
 لا اذ يقتلان (وقائل في
 الاظهر) كالهبة وسواء
 كان بحق أم بغيره والثاني
 كالارث وصورتها ان
 يوصي لرجل فيقتله ومن
 ذلك قتل سيد للوصي له
 الوصي لأن الوصية للعبد
 وصية لسيد كما تقدم (و)

أي بوقته (والوصية لكل وارث بقدر حصته نحو) لأنه يستحقه بلا وصية (وبين هي قدر حصته صحيحة وتقتصر الى الاجازة في الأصح) لاختلاف الأغراض في الأعيان والثاني لا تقتصر (وتصح) الوصية (بالحمل ويشترط انفصاله حيال الوقت يعلم وجوده عندها) ويقبلها الوصي له قبل الوضع إن قلنا الحمل يعلم (وبالتامع) كالأعيان (وكذا بثمره أو حمل سيحدثان في الأصح) والثاني لا لدمهما الآن (و) تصح (بأحد عبده) وبينه الوارث (وبنجاسة يحل الانتفاع بها ككلب معلم وزبل وخر محترمة) لتبوت الاختصاص فيها بخلاف الكلب العقور والحزير (ولو أوصى بكلب من كلابه) أي المنتفع بها في صيد أو ماشية أو زرع (أعطى) للوصي له (أحدها) بتعيين الوارث (فإن لم يكن له كلب) منتفع به (لفت) وصيته (ولو كان له مال وكلاب) منتفع بها (ووصى بها أو ببعضها فالأصح نفوذها) أي الوصية (وإن كثرت) أي الكلاب للوصي بها (وقل المال) لأنه خير منها اذ لا قيمة لها

ثلاثه فوقف ثلثها على ابنه وثلثها على ابنته ولا وارث غيرهما ولو أجاز الوارث ثم ادعى انه انما أجاز لظنه كثرة التركة أو عدم مشارك فبان خلافه لم يصدق إن كانت الاجازة في عين والاصدق يمينه وطلت اجازته وقول التهج فان أوصى لوارث عام كان وارثه يت للمال فالوصية بالثلث فأقل صحيحة دون ما زاد مراده بالوارث العام رجل من المسلمين معين هو الامام لأنه وارث بجهة الاسلام لا بالقرابة الخاصة والكاف بمعنى الباء للوحدة (فرع) لو أوصى لزيد بألف إن تبرع لابنه فلان بخمسائة مثلاً لم يحسب لاجازة ولا يشترك فيها أحد منهم وهذه حيلة في الوصية للوارث من غير توقف على اجازة من باقي الورثة (قوله في حياة الوصي) وإن طالت (قوله لكل وارث) خرج مال الوصي لبعض ورثته ولو بقدر حصته فانها صحيحة كان أوصى لأحد بنيه الثلاثة بثلث ماله أو بقدر حصته أو بثلثها فهي صحيحة فسقوط لفظ كل من عبارة التهج سبق قلم ولو أوصى له حصته من غير ذكر لفظ قدر أو مثل فهي صحيحة والفتي على تقديره كما هو الراجح للعمد فراجع (قوله بالحمل) أي الوجود حال الوصية كما يؤخذ مما تقدم ويرجع في كونها حاملاً لأهل الخبرة في غير الآدمي وفيه لما تقدم (قوله حيا) خرج مال الوارث قبل الوصية إن لم يكن مضموناً بأن كائناً جناية مطلقاً أو بها في غير حمل الأمة لأن أم مضمونة بما تنقص من قيمتها فإن كان حمل أمة بجناية قبله للوصي له لأنه في مقابلته نعم جنين المذكاة للوصي بحملها يملكه للوصي له (قوله قبل الوضع) أي و بدموت للوصي (قوله يعلم) أي يعطى حكم المعلوم من حيث مقابلته بنقص من الثمن وهو الأصح والحمل مثال والرادحة الوصية بالمجهول كالابن في الضرع (قوله بثمره أو حمل) ويستحقهما على الدوام ما لم تين مدة وبهذا يعلم أن الشجرة والنبات التي تحمل معينان وإن لم يكونا مملوكين له حالة الوصية إذا ملكهما قبل موته كقوله أوصيت ببنين يدوان لم يقل إن ملكته أو بكتاب وإن لم يقل إن عجز نفسه (قوله يعلم) أي قابل للتعليم ولولم لا يحل له اقتناؤه لا مكان نقل اليد عنه (قوله محترمة) وهي ما عصرت لا بقصد الحرية وإن أيس من عودها خلاو خرج غير المحترمة فلا تصح بها كنسج لا يتفع به (قوله مال) أي متمول ولولم يكن له مال وأوصى بثلثها أو أوصى بثلثه لواحد بالكلاب لا خراعتير ثلث الكلاب فيهما عددا لا قيمة على للعمد فإن انكسرت كاربعة فله واحد من الثلاثة وثلث الرابع شائما كما لو لم يكن له غيره (قوله والثالث تقوم الخ) قياسا على ما لو كان له كلاب ونحو زبل فأوصى بثلثها فاقسمها اعتبر قيمتها قال ابن حجر عند من يرى لها قيمة وقال شيخنا فرض بوصف

لواحد بألف (فرع) ولده الفكر لو قال في مرض موته وقفت دارى على زيد مدة حياتي و بدموتي على ولدي فلان وثلثي بثلثها ما هل لبقية ورثته بدموته اعتراض فيما خص به ولده يتأمل ذلك (قول الشارح لاختلاف الأغراض) من هذا التعليل تعلم أنه لا يجوز ابدال مال الغير بثلثه (قول الشارح والثاني لا تقتصر) أي والاصح بيع المريض التركة بثمن مثلهما فبها (قول المتن وتصح بالحمل) أي مع الام أو منفردا عنها وكانهم اغتفروا هذا التفريق لكن طرد ابن كج في ذلك قولي التفريق (قول المتن يعلم وجوده الخ) ويرجع لأهل الخبرة في حمل البهائم (قول الشارح كالأعيان) أي بجامع إن كلابا يقابل بالاعراض (قول المتن وكذا بثمره) وتصح بالابن في الضرع والصوف على ظهر الغنم ومهما حدث بعد الوصية فالوارث فلو اختلفا في القدر فالقول قول الوارث يمينه (قول المتن سيحدثان) أي كما يصح ملك المعلوم بمقدار السلم والضابط أن يكون مقصودا يقبل النقل ثم هذا التعبير جار على مذهب السكوفيين وللانتم لمذهب البصريين أن يقول سيحدث من غير تنبيه (قول الشارح لتبوت الاختصاص فيها) ولا تها تورث وتوهب والحاصل ان التصرف في ذلك بالوصية وغيرها على معنى نقل اليد (قول الشارح بتعيين الوارث) قضية اطلاقه كغيره أنه لو كان الوصي له يعاني الزرع مثلاً دون الصيد لا يتعين كلب الزرع لكن جزم الدارمي بخلافه قال الزركشي وهو الأقوى لان ذلك قرينة على ارادة الوصي له ومال السبكي الى الاول (قول المتن لفت) أي لتعذر تحصيله

حيوانات مثلها لقيمة كفاي فرض الحر قيقا وسكت عن الزبل فأنظر بماذا يفرضه وأجيب بأنه لما انفرد اعتبار العدد هنا رجع إلى اعتبار القيمة فتأمل (قوله ولو أوصى بطبل الخ) أي والوصية لمعين غير نحو مسجد ولا كالفقراء والمسجد فتصح الوصية مطلقا ويحمل على ما يحل أن كان والأفعلى ما لا يحل لأنه ينتفع برضائه (قوله حملت الخ) أي اشمول اسم الطبل لما عاود بذلك فارق عدم محتها فيها لو أوصى يعود وله عود له وغيره لا تصرف الاسم للأول وحده ومحلها في غير ما ذكرنا (قوله بطبل اللهو) بأن صرح بوصفه أو أشار إليه (قوله لفت) أي في غير ما مروى ونقل عن شيخنا الرملة البطلان في هذه مطلقا (قوله بأن يبر الخ) أي تغير لا يمنع اسم الطبل ولم يكن فيه مشقة لا تختمل عادة

(فصل) في الوصية بالزائد على الثلث وحكم التبرعات (قوله ينبغي) أي ينبغي على الراجح أو يجب على قول القاضى وعبارة الحرر لا ينبغي وهي تصدق بالمباح وليس مرادا (قوله ماله) أي للوجود حالة الوصية كما يدل له الحديث المذكور وإن كان المعتبر أصالة الماله عند الموت كما يأتي (تنبيه) ما ذكره المصنف في حق غير الوارث ويكره للوارث مطلقا (قوله لسعد) هو ابن أبي وقاص حين عاده صلى الله عليه وسلم في مرضه وسأله عن الوصية بماله كله فلم ير ضه فقال بثلثه فلم ير ضه فقال بنصفه فلم ير ضه فقال بثلثه فقال صلى الله عليه وسلم الثلث والثلث كثير هكذا حكاه بعضهم فراجعهم من محله (قوله مكروهة) هو للجملة (قوله محرمة) مرجوح أو محمول على قصد حرمان الوارث واستشكل بعضهم الحرمة مع التوقف على الإجازة على أن الزيادة غير محققة لاحتمال تغير المال عند الموت بالزيادة الآن يقول بنصف ماله مثلا عند الموت وقد يقال إن الحرمة من حيث آتيانه بالمريض به النبي صلى الله عليه وسلم وفيه نظر فتأمل (قوله أن ينقص) فالمعنى يكره أو يحرم أن يز يد على الثلث لأن نفس الزيادة مكروهة أو محرمة فهو كصلاة الحافن مثلا فسقط ما قيل أن في ذلك صحة الوصية بالمحرم أو بالمكروه وقدم أنها باطلة وإنما كان النقص أحسن لأنه في الحديث قد استكره (قوله لأنه حقه) يؤخذ منه أنه لو كان عليه ديون مستغرقة كان المعتبر أصحها لأن الحق الآن لهم فتقدم إجازتهم على رد الوارث كما قاله الزركشي وفيه بحث ظاهر فراجعهم (قوله وإن أجاز) أي الوارث الكامل ببلوغ وعقل ورشد ولا انتظار كماله فإن أيسر منه حكم ببطلان ما يتوقف على إجازته ظاهر أفلوكل وأجاز تبين نفوذها ولا يصح رجوع بعد إجازة الأفيامر (قوله ويعتبر المال) أي التركة ومنها ديته لو قتل (قوله يوم الموت) أي وقته (قوله وقيل يوم الوصية) كالنذر وفرق بعدم لزوم هنا فتأمل (قوله أيضا) عائد إلى أن يعتبر فهو عطف على ينبغي كالذي قبله وليس راجعا لقوله من الثلث المحجوج إلى رجوعه لأول الكتاب المذكور سابقا بقوله تنفذ وصاياهم من ثلث الباقي كما قاله البلقيني وإن استحسنه بعضهم لأنه في غاية البعد بل لا يصح لمن أحسن التأمل

فصل ينبغي الخ

(قول الشارح محرمة) يشهد لذلك حديث سعد (قول المتن فأجازته تنفيذ الخ) من فوائد هذا الخلاف أن إجازة الوارث إذا كان مريضا تحسب من ثلثه على الثاني دون الأول وقوله تنفيذ لأنه تصرف مبادف للملك وحق الوارث إنما يثبت بعد وقوله عطية مبتدأة أي يشترط فيها شروطها قاله الزركشي (قول المتن لنو) أي لأنها حق الوارث (قول الشارح لأن الحق للمسلمين) قال للمتولى هذا إذا قلنا ينتقل أرنا فإن قلنا على جهة الصلحة فيشبه القطع بالجواز (قول المتن يوم الموت) أي لأنها تملك بعد الموت وحيث تلتزم (قول المتن ويعتبر من الثلث) قال الزركشي هو عطف على قوله ينبغي الخ بدليل قوله أيضا (قول المتن عتق) قيل يستثنى عتق المستولاة فالجواب الاستثناء لأن الاستيلاء استمتاع واتلاف وهو لا يحسب من الثلث

علق بالموت) سواء علق في الصحة أم في المرض (ونخرج من مرضه كوقفه وهبه وعتق وإبراءه وإذا اجتمع تبرعات متعلقة بالموت وعجز الثلث عنها (فان تمحض العتق) (١٦٢) كأن قال إذا مت فأتهم أحرار (أقرع) بينهم فمن خرجت فترعت عتق منه ما بقى بالثلث

ولا يعتق من كل شخص (أو غيره) أي تمحض غير العتق (قسط الثلث) على الجميع فلا وصى لز يد بمائة ولعمرو بخمسين ولبكر بخمسين وثلث ماله مائة أعطى زيد خمسين وكل من عمرو وبكر خمسة وعشرين (أو هو) أي اجتمع العتق (وغيره) كأن أوصى بعتق سالم ولزيد بمائة (قسط) الثلث عليهما (بالقيمة) للعتق فإذا كانت قيمته مائة وثلث مائة عتق نصفه ولزيد خمسون (وفي قول يقدم العتق) فلا يكون لز يد في الثلث شيء (أو) اجتمع تبرعات (منجزة) كأن أعتق وتصدق ووقف (قسم الأول) منها (فالأول حتى يتم الثلث) ويتوقف ما بقى على اجازة الوارث (فان وجدت دفعة) بضم الدال (واحد الجنس كعتق عبيد أو إبراء جمع) كأن قال أعتقتكم أو أبرأتكم (أقرع في العتق) حنرا من التشقيص في الجميع (وقسط في غيره بالقيمة) كما تقدم (وان اختلف) الجنس (وتصرف وكلاء) فان لم يكن فيها عتق) كأن تصدق واحد ووقف آخر

(قوله علق بالموت) خرج ما توقف عليه الموت كأنه حر قبل موتى فهو من رأس المال (قوله في مرضه) أي الذي مات فيه ولو اختلف أهل مات فيه أو لا مات الوارث ان كان مخوفا (قوله وهبه) ويصدق من الهبة في يده لو اختلف أهل وقت في الصحة أو المرض ولا صدق مدعى الصحة وتقدم بينة ضده ويعتبر بما يبق للورثة أقل قيمة من وقت الموت إلى وقت القبض وفي المضاف إلى الموت بوقت الموت وفي المنجز من نحو الهبة والوقف والعتق قيمة وقت التنجز ويكتفي في اعتبار الهبة من الثلث قباضها في المرض وان وقعت في الصحة نعم لو تنجز عتق أم ولد في مرضه فهي من رأس المال وان استولدها فيه وكذا لو وهب له أصله أو فرعه في مرض الموت فهو من رأس المال أيضا بخلاف ما لو اشتراه في حيا من الثلث فان كان بمحابة فقد رخص المحابة من رأس المال ومتى عتق من رأس المال ورث والا فلا ولو أوصى بعتق عن كفارة له خيرة اعتبر من الثلث ما زاد على الأقل منه ومن الكسوة أو الأ طعام (تنبيه) يعتبر من الثلث كل ما قل على الورثة فلا قال كل من ادعى شيئا بعد موتى فأعطوه فهو وصية ويعتبر من الثلث ولا يطالب بحجة ولا يمين ويعطون جميع ما ادعوه ان لم يزد على الثلث والا فيوزع عليهم بحسب دعواهم لو تسدوا فلا وتقسما الثلث ثم طرأ غيرهم أعطى ما ادعاه ان لم يزد على الثلث والا فالوجه أنه يرجع عليهم بنسبة دينهم كما في جناية أم الولد فراجع (قوله تبرعات) أي غير مرتبة والأقدم الأول فالأول على التعمد سواء كان منه كذا لمست فسلم حر ثم غانم وهكذا أو بأمره كأعتقوا بعد موتى سالما ثم غانموا وهكذا أو أعتقوا سالما ثم أعطوا زيدا كذا أو بدر عبده ثم أوصى له بمال فيقسم فيه العتق على الوصية كما تقدم ولو بدر عبدا وأوصى بعتق آخر فهما سواء وان احتاج الثاني إلى إنشاء عتق كذا قاله والوجه تقديم الدبر لسبق عتقه على نظير ما قبله وما بعده فتأمل وراجع له ولو قال سالم حر وغانم حر بعد موتى فهما سواء فان كان عتق سالم منجزا فهو ترتيب (قوله أو غيره) هو عطف على العتق فغيره فاعل تمحض فانظر لماذا آخره الشارح عنه تأمل (قوله قسط الثلث على الجميع) والعبرة بالقيمة في التقويم منها بالاجزاء في غيره كذا قالوا وانظر كيف تعرف النسبة في انضمام الاجزاء للقيمة في هذا وما بعده (قوله أي اجتمع) قدره لعدم صحة تمحض الذي يقتضيه كلام المصنف (قوله بالقيمة) نعم ان تسد العتق أقرع فيما يخصه (قوله للعتق) هو بفتح التاء وأما غيره فعلى ما مر (قوله وتصدق ووقف) لم يأت بحرف الترتيب ليصح التقسيم بعده وان كان المراد هنا الترتيب (قوله واتحد الجنس) بأن كان عتقا فقط أو غير عتق فقط فهما جنسان دائما تأمل (قوله حنرا من التشقيص) نعم ان علم الترتيب ثم نسي ولم يرج معرفته اعتبر التشقيص (قوله بالقيمة) لو أسقطه كان أولى لما مر أن المعتبر في الترتيب الاجزاء قال شيخنا الرملي ومن القيمة أجرة التمل في نحو الحج (قوله وتصرف وكلاء) إشارة إلى علم تصور منه وصورة الاستنوى وغيره بأن يقال له أعتقت فلانا ووقف كذا وتصدق بكذا وأبرأت من كذا فيقول نعم فراجع (قوله أي لا ثالث لهما) إشارة إلى أنه المراد لا علم المال بالسكية لانه يناقيه ما بعده من عتق جميع غانم فتأمل (قوله عتق غانم) أي ان وفي به الثلث والاعتق بقسطه ولو زاد الثلث عليه عتق من الآخر بقدر الزائد كما أشار إليه الشارح

(قول المتن قسط الثلث) أي ولا يقدم بالسبق قال الشافعي رضي الله عنه كما في العول (قول المتن وفي قول يقدم العتق) لقوته لتعلق حق الله تعالى وحق الآدمي به (قول الشارح بالقيمة) أي اذا كانت التبرعات أعيانا وباعتبار المقدار اذا كانت إبراء (قول المتن وتصرف وكلاء) هو تصوير للمعينة وليس بمعين اذ منه أن

وأبرأ آخر دفعة (قسط) الثلث عليها (وان كان) فيها عتق (قسط) الثلث عليها أيضا (وفي قول يقدم العتق) كما تقدم وقال ولو كان بعضها منجزا وبعضها معلقا بالموت قدم المنجز منهما (ولو كان له عبدان فقط) أي لا ثالث لهما (سالم وغانم فقال ان أعتقت غانما فسلم حر ثم أعتق غانما في مرض موته) ولا يخرج من الثلث إلا أحدهما فقط (عتق) غانم فقط

(ولا اقرار) لاجتبال أن تخرج القرعة بالحرية لسالم فيلزم ارفاق غام فيغوث شرط (١٩٣) عثق سالم ولو خرجا من الثلث عتقا

(قوله غائب) أي بحيث يتعذر الوصول اليه والافسك الحاضر والدين كالثائب (قوله لا يتسلط) أي ظاهر اقلو تصرف وبأن أنه لصح (قوله لا يتسلط) أي وشرط تسلط الوصي له على الوصي كأن يتسلط الوارث على مثليه ولم يوجد فلا يقال ان ثلث الحاضر للوصي له مطلقا فلا يمنع من التسلط عليه والمراد أنه لا يتسلط عليه بما يزيل الملك وله التصرف بنحو اجارة واستخدام ولو تصرف فيه فبان تلف الغائب صح في الثلثين على نظير ما قبله اعتبارا بالواقع في المفقود

فصل في بيان المرض الخوف وما الحق به من حيث الحجر في التصرف على ما يأتي (قوله ظننا) ضميره عائد الى الفقهاء باعتبار ما بلغهم عن الاطباء العدول أو عن النصوص وقد يرتقى الظن في ذلك الى العلم واليقين لنحو تواتر فساد بالظن ما يشمله وللرأى بالمرض ما هو واقع بالتصرف بالفعل قال بعضهم وجملة ما يستري الانسان خمسة وثلاثون ألف مرض والخوف منها ما نصوا عليه بذلك (قوله يخاف منه الموت) مقتضى هذا التفسير أن يقال مخيف ولهذا قال بعضهم انه الصواب والمراد أن لا يكون الموت به نادرا (قوله تبرع) منجز أولا (قوله زاد على الثلث) أي عند اللوث كما مر واعتباره حال الوصية من حيث الظاهر بمعنى عدم النفوذ فيه أن يتوقف في صرفه على اجازة الورثة والافهم صحيح مطلقا (قوله الفجاءة) في الحديث أنه راحة للمؤمن وحمل الخبر الأخير بأنه أخذت أسف على غير المستند (قوله مخوف) أي حكا فعمل أنه متى وقع الموت فهو مخوف مطلقا وحمل التفصيل اذا لم يثبت به وملت بغيره (قوله لم يثبت) أي كونه مخوفا أو غير مخوف ويصدق من ادعى أنه غير مخوف حيث لا يثبت (قوله اعتبارا بالشهادة) يفيد اعتبار كونهما ذكرين أيضا فلا يثبت برجل وامرأتين ولا بمحض النسوة الا ان كان علة باطنية بامرأة كما قاله غير واحد وفيه بحث لانه ان كان المراد معرفة النسوة بدون الرجال فظاهر الفساد أو اطلعهم عليه غالبا فكذلك لجواز اطلاق الرجال عليه لاجل منعه كما هو جائز فيما هو أخفى من المرض أو المراد اخبارهم به لمن عرفه من الرجال فهو لم يثبت بهن فتأمله وعند الاختلاف في المرض يقدم من المختلفين الا علم قالوا كثر من قال انه مخوف أو يتولد عنه مخوف نعم من صار الى حركة مذبح بمرض أو جرح لا يعتبر بقوله لانه في حكم الاموات (قوله قولنج) وان اعتاده وسلم منه وينفعه ابتلاع الصابون غير المبلول وأكل التين والزبيب والتي بالماء الحار ويضره حبس الريح والماء البارد وأشار بمن الى عدم حصر الامراض المخوفة وانما ذكرنا منها ما يغلظ وقوعه (قوله وذات جنب) وتسمى ذات الحاضرة وهي للرض المعروف بالقصة ومن علاماتها

يقال اعتقت وأبرأت ووهبت فيقول نعم (قول المتن ولا اقرار) أي فهي مستثناة مما تقدم ومثلها أن يقول ثلاثة أعبد ثلث كل منكم حر بدموتي فانه لا اقرار لعدم السراية بعد الموت (قول المتن والاصح أنه لا يتسلط الخ) خص الزركشي منع تصرف الوصي له والوارث بالبيع ونحوه دون الاستخدام ونحوه فصل اذا ظننا الخ (قول المتن مخوفا) أنكر بعضهم هذا وصوب أن يقال مخيفا قال لان الاول في الخوف المتعلق بالاسر ونحوه والثاني فيما يتولد منه الخوف كالمرض لكن النووي جوز الامرين قاله الزركشي (قول الشارح بفتح الراء) هي لغة أهل الحجاز ولغة غيرهم الكسر (قول المتن على الفجاءة) قال الزركشي المعروف في اللغة تنكيرها وأما التعريف ففي المحكم استعماله تلعب فلا أدري من كلام العرب أم من كلامه (قول المتن لم يثبت الخ) أي لانه حق آدمي اما الوارث أو الوصي له ثم قضية اطلاقه صحة الشهادة هنا على النقي كان يقول لا يس بمخوف وقد تبع في ذلك المتولي (قول الشارح عدلين) هذا ان أريد به عدل الشهادة أغنى عن قوله حرين والافليذ ذكر بقية شروط الشهادة من التكليف وغيره (قول الشارح بفتح اللام) عبارة الزركشي هو بكسر اللام وعن الفراء أنه سمع فتحها (قول المتن وذات جنب) من علاماتها الحمى

(ولو أوصى بعين حاضرة هي ثلث ماله وباقيه غائب لم تدفع كلها اليه في الحال) لاجتبال تلف الغائب (والاصح أنه لا يتسلط على التصرف في الثلث) منها (أيضا) لان الوارث لا يتسلط على الثلثين منها لاجتبال سلامة الغائب والثاني يقطع النظر عن الوارث (فصل) اذا ظننا المرض مخوفا أي يخاف منه الموت (لم ينفذ تبرع زاد على الثلث) لانه محجوز عليه في الزيادة (فان برأ) بفتح الراء (نفذ) لتبين عدم الحجر (وان ظنناه غير مخوف فبات فان حمل على الفجاءة) بضم الفاء والمد وفتحها وسكون الجيم (نفذ والا) أي وان لم يحمل عليها (فمخوف) ككاسهال يوم أو يومين (ولو شككنا في كونه مخوفا لم يثبت الا بطيبين حرين عدلين) اعتبارا بالشهادة (ومن الخوف قولنج) بفتح اللام وكسرهما وهو أن تنفقد أخلاط الطعام في بعض الأمعاء فلا تنزل ويصعد بسببه البخار الى الدماغ فيؤدي الى الهلاك (وذات جنب) وهي قروح تحدث في داخل الجنب بوجع شديد ثم تنفتح في الجنب ويسكن الوجع وذلك وقت الهلاك

(ورعاف) بتليث الرء (دام) لانه يسقط القوة بخلاف غير الدائم (واسهال متواتر) لانه يشترط طولان البدن بخلاف غير المتواتر كان ينقطع بعد يوم أو يومين (ودق) (١٦٤) بكسر الدال وهو داء يصيب القلب ولا تسمى الحياة غالبا (وابتداء فالج) بخلاف

استمراره وسببه غلبة الرطوبة والبلغم فاذا حاج رعا أطفا الحرارة الغريزية وأهلك (وخروج الطعام غير مستحيل) بأن تنخرق البطن فلا يمكنه الإمساك (أو كان يخرج بشدة ووجع) (أو ومعه دم) أي من عضو شريف ككبد بخلاف دم البواسير وذكر كان مع للضارح لافادة التكرار كما في قولهم كان حاتم يكرم الضيف (وحى مطبقة) بكسر الباء أي لازمة لا تبرح (أو غيرها) كالورد وهي التي تأتي كل يوم والنب وهي التي تأتي يوما وتقطع يوما والثالث وهي التي تأتي يومين وتقطع يوما وحى الاخوين وهي التي تأتي يومين وتقطع يومين (الا الرابع) وهي التي تأتي يوما وتقطع يومين فليست بخوفة لان المصوم بها يأخذ قوة في يومى الإفلاع والحى البيرة ليست بخوفة بحال والرابع والثالث والنب والورد بكسر أولها (والذهب أنه يلحق بالخوف أسركفار اعتادوا قتل الأسرى والتحام قتال بين متكافئين وتقديم قصاص أو رجم واضطراب ربح وهيجان موج في

ضيق النفس والسعال والحى الازمة وينفعها شرب البسج وصادها به والفرقة على الريق مجرب (قوله ورعاف داء) هو معنى متتابع ومتواتر وهي ألقاظ مترادفة فتعدد ذكرها تفنن أو خوف لبس على نحو كاتب وبعضهم جعل الدائم ما يكثر منه الموت والمتواتر ما كان معه اتصال كقوله تعالى ثم أرسلنا رسلا تترى وللتتابع ما كان بلا فصل (قوله بعد يوم أو يومين) يفيد أن المتواتر ما زاد على ذلك (قوله ودق) خرج به السيل وهو داء يصيب الرئة فليس بمخوف وبعضهم جعله من أنواع القصة وليس كذلك كما يعلم من محله واعلم أن الحق من أنواع الحميات وينفعه حليب البون وكل حلو رطب كماء القرع والسكر معا (قوله وابتناء فالج) هو ما قبل سبعة أيام وقبل سبع ساعات والمراد بالفالج هنا استرخاء أى عضو كان من أعضاء البدن وبعضهم خصه باسترخاء أحد شتى البدن وينفعه كل الثوم وعسل النحل والفلفل (قوله وخروج الطعام) هو مرتب على الاسهال الذي تقدم أنه غير مخوف فكان الانسب ذكره معه فاسهال يوم أو يومين غير مخوف كما مر الا ان كان معه واحد من هذه الثلاثة (قوله بشدة ووجع) ويسمى الزحير (قوله وذكر كان الح) أشار به الى اعتبار التكرار للمبر عنه بالاسهال المتواتر كما تقدم أى فهو معنى عن ذكره واقادة التكرار لها عرفا لا وضعا (قوله مطبقة بكسر الباء) أى على الأشهر ومعنى كونها لا تبرح بأن تتجاوز يومين أخذها بما بعدها (قوله كل يوم) أى في كل يوم ولم تستغرقه ولا تنقيد بقدر زمن (قوله تأتي يوما) أى فيه وان استغرقته (قوله وتقطع يوما) فلا تأتي في جزء منه ويقال مثل ذلك فيما بعده (قوله الرابع) وتسميها العامة الثلاثة نظرا ليومى إفلاعها مع يوم مجئها والأول نظرا ليومى إفلاعها ويومى مجئها (قوله بكسر أولها) أى الازمة مع الثلثين في الثلث ومع الثين للمجموعة في الثب (قوله أسركفار) ليس قيدا بل المراد من يتأذى قتل الأسرى كالبيعة وقطاع الطريق (قوله وتقديم الح) خرج به الحبس لذلك (قوله وهيجان موج في ركب سفينة) في بحر أو نهر عظيم كالنيل وان عرف السباحة وكان قريبا من البر (قوله وطلق حامل) لا بطلقة أو مضغة ولا مشيمتها وموت الحمل في البطن مخوف ولو بلا وجع على العتمد (فرع) يلحق بالخوف أيضاً من الوباء والطاعون لمن غلب في أمثاله دون غيره ويحرم دخول بلده والخروج منها مطلقا (فائدة) روى البخارى في تاريخه حديثا في مصر ولفظه مصر يساق اليها أقل الناس أعمارا فاتخذوا خيرا ولا تتخذوها دارا (قوله والخلاف الخ) فيه اعتراض على المصنف في تغييره بالذهب في مسألة الطلق وفيه إشارة الى أنه غلب غيرها عليها ويستفاد من كلامه أن المبر عنه بالذهب في مسألة القصاص هو أحد القولين من الطريق الحاككة

والوجع الناجس تحت الأضلاع وضعف النفس وتواتر موافق الحديث ما كان الله ليعذبني بها (قول للثن فالج) هو في عرف الأطباء الاسترخاء لشي من البدن وليس هنا معناه في اللغة (قول الشارح فاذا حاج) الضيف في راجع لقوله وسببه (قول الشارح بأن تنخرق البطن الخ) وكذا قوله الآتى وذكر الخ كأنه دفع لما عترض به من أنه يشترط في الثلاثة المذكورة اتصالها بنوع اسهال (قول الشارح بكسر الباء) أى ويجوز الفتح وفى الحديث الحى رائد الموت لكن في اسناده ضعف ولان اطبا قها يذهب القوة التي تدوم بها الحياة (قول المثنى الا الرابع) قال الزركشى وتسميها العوام الثلاثة (قول الثن وهيجان) أى خارج عن العادة (قول الشارح تستعقب الهلاك غالبا) ولا يتدفع بدواء كالمرض وقوله لم يجب بدن الانسان مشكل في الطلق وما بعده (فائدة) خص الماوردى مسألة الطلق بالابكار والاحداث دون كبار النساء قال الزركشى وهو حسن (قول الشارح قولان) قال

الزركشى ركب سفينة وطلق حامل وبعد الوضع طام تنفصل المشيمة) وهي التي تسمىها النساء الخلاص لان هذه الاحوال تستعقب الهلاك غالبا ووجه عدم إلحاقها بالمرض أنه لم يجب بدن الانسان فيها شي والخلاف في مسألة الطلق الى آخرها قولان وفيما قبلها

طريقان حاكية لقولين وقاطعة في التقديم لقصاص بضم اللاحق وفي غيره باللاحق كما نص عليه فيهما والفرق أن مستحق القصاص لا تبعث منه الرحمة والمفوط معاني الثواب والمال ولا خوف في أسر من لم يقتل الأسرى (١٦٥) كالروم ولا فيما إذا لم يلتمح القتال وإن كانا

يتراعيان بالنشاب والحرب ولا في الفريق الغالب ولا فيما إذا كان البحر ساكنا وقوله متكافئين الزيد على المحرر قال في الروضة سواء كانا مسلمين أو كفارا أو مسلمين وكفارا (وصيقتها) أي الوصية (أوصيت له بكذا أو أوفيتوا إليه) بعدموتى كذا (أو أعطوه بعدموتى) كذا (أو جعلته له) بعدموتى (أو هو له بعدموتى) فلو اقتصر على قوله (هو له) فقراره أن يقول هو له من مالي فيكون وصية وفي الروضة كأصلها تجمل كناية عن الوصية (وتعقد بكناية) بالنون مع النية قال الرافعي وفي كلام الامام وغيره اشعار بأنه لا يجيء فيه الخلاف في البيع وقال في الروضة بخلاف ولذلك أسقط من المحرر قوله فيها الأظهر (والكتابة) بالتاء (كناية) وإذا كتب وقال نويت الوصية صحت كره الرافعي في الشرح بخنا وسكت عليه في الروضة كما هنا (وان وصي لغير معين كالفقراء) لزم بالموت بلا قبول (أي من غير اشتراطه ويجوز

للخلاف لطريق القطع وفي غيرها اما طريق القطع أو للوافق لحسن الحاكية (قوله والفرق) أي من حيث مخالفة طريق القطع لامن حيث الحكم (قوله ولا خوف) أي ليس من الخوف بخلاف (قوله مسلمين) هو بصيغة الجمع ليناسب ما بعده نظرا للمعنى وانظر لو كانا مفردين (قوله وصيقتها الخ) هو الركن الرابع وأما آخرها إلى هنا المناسبة كما مر (قوله أو صبت الخ) وإن لم يقل بعدموتى (قوله بعدموتى) ومثله بعدموتى وإن قضى الله على الموت ونحو ذلك فإن اقتصر على ادفعوا له كذا فهو وكيل يرتفع بالموت أو اقتصر على أعطوه كذا فوعده بة أو اقرار بوديعة أو اقتصر على جعلته له احتمال الوصية والهبة فإن لم يمل أحدهما بطل ولو قال وهبته كذا أو تصدقت عليه أو جعته أو ملكته فبها ناجزة فإن زاد بعدموتى فوصية ولو قال كل ما في جريدتي أي دفتري قد قبضته فقرار بما علم أنه فيها وصية بما لم يعلم أنه فيها (قوله وتجمل كناية) هو للعمد (قوله وتعمد بكناية بالنون) ومنها قلت مالي لزيد أو لفقراء فلا بد من النية فإن لم تعلم بطلت (قوله قال الرافعي الخ) فيه اعتراض على الرافعي حيث قال في الشرح أن انعقاد الوصية بالكناية لا خلاف فيه مع ذكره خلافا في المحرر لقوله الأظهر ولعلك أسقطته في المنهاج (قوله والكتابة) بالتاء كناية سواء من الناطق وغيره على ما مر في الضمان وفي الإشارة ما مر فيه أيضا ومنها ما قيل لمريض أو صيت بكنا فأشار برأسه مثلا أن نعم فقوله وقال نويت أي كتب نويت مطلقا أو تلفظ الناطق به (قوله لغير معين) قال شيخنا الرمي الراديه هنا ما يسرعه وإن أمكن وعليه يحمل كلام الشارح (قوله على ثلاثة منهم) ولا يتعين فقراء بلد الوصي (قوله للمعين) منه ما لو أوصى له برفقة فلا بد من قبوله بخلاف للدير ومثله من أوصى بمتقه ونفقة هذا على الوارث قبل اعتاقه وإذا اعتق رجع بها عليه بشرطه ويتعين أن كسبه له من الموت ولو نادرا ومن العين الصبي فيقبل له وليه ومنه نحو السجدة فيقبل ناظره (قوله اشترط القبول) أي لفظا فلا يكفي الفعل ولا التصرف كره من ولو قبل البعض صح فيه وبطل في غيره وشيخنا الزيايدي اكتفى عن الفعل بنحو الهدية (قوله كالفقراء) في لزوم الموت وعدم القبول وعدم التسوية إلا أن عين محللا وسهل عدمن فيه وهذا يجري في الفقراء أيضا فلا بد من قبولهم وتجب التسوية بينهم حيث سهل عدهم كما مر في الإشارة

الزركشي يخرج من كلام ابن الرفعة طريقة قاطعة بأن أطلق مخوف فكلام النووي على إطلاقه (قول الشارح طريقان حاكية لقولين) هي الصحيحة (قول الشارح والفرق الخ) قديدي احتال الرجوع في الزنا الثابت بالاقرار ويرد بأن من أقر ارادة التطهر بالحديد عد منه الرجوع وإن أدلقت الحجارة (قول الشارح لا تبعث منه الرحمة) لو قتل كافر كافرا ثم أسلم القاتل وأقارب للقتول كفارت تخلف هذا التوجيه فيحتمل أن يتخلف هذا الخلاف لذلك (قول الشارح تجمل كناية عن الوصية) أي لأنه يحتمل الهبة الناجزة ويحتمل الوصية (قول الشارح فيه) الضمير فيه يرجع إلى قول المتن وتعمد بكناية (قول الشارح ولعلك أسقط) فاعله النووي في المنهاج وقال الزركشي لعل الذي في المحرر من كتابة بالتاء وقوله عقه والكتابة كناية ببيان كناية (قول الشارح قوله) الضمير فيه يرجع للمحرر (قول الشارح بخنا) مقابله نقل عن التتمة عدم الانعقاد بالكتابة بالتاء (فائدة) قال في البحر لو قال كل من ادعى على بعد موتى فأعطوه ما يدعيه ولا تطلبوا منه حجة كان كالوصية يعتبر من الثلث ولا يتوقف على حجة انتهى وقال غيره هو اقرار بمجهول فيرجع فيه لتفسير الوارث (قول المتن لزم بالموت) قضية إطلاقه أن الحكم كذلك فيما لو كانت الصيغة أعطوهم كذا حتى يملك الآكساب الحاصلة بين الموت والاعطاء وفيه نظر (فائدة) ما لا يحتاج إلى قبول لا يرتد بردهم أيضا (قول المتن اشترط القبول) أي كالهبة

الاقتصار على ثلاثة منهم ولا تجب التسوية بينهم (أولعين) كزيد (اشترط القبول) وإن كان المعين متعددا كيني زيد اشترط مع القبول استيعابهم والتسوية بينهم وإن كان المتصدق قبيلة كيني هاشم فهم كالفقراء فيما تقدم

بدموته) أي الموصي
(الفور) في القبول (فان
مات الموصي له قبله) أي
قبل الموصي (بطلت أو
بطلت) قبل القبول (فيقبل
وارثه) أو يرد (وهل يملك
الموصي له) المعين للموصي
به (بموت الموصي أم بقبوله
أم) هو (موقوف فان قبل
بان أنه مملك بالموت والابان
لوارث أقوال أظهرها
الثالث وعليها بني الثمرة
وكسب عبد بمصلا بين
الموت والقبول ونفقته
وفطرته) بينهما على الأول
والثالث للموصي له الثمرة
والكسب وعليه النفقة
والفطرة وعلى الثاني والثالث
لا ولا ولو رد فعلى الأول له
وعليه ما ذكر وعلى الثاني
والثالث لا ولا وعلى النفي
في الموضعين يتعلق ما ذكر
بالوارث (ويطالب) بكسر
اللام أي العبد (الموصي له)
به (بالنفقة ان توقف في
قبوله ورده) فان أراد
الخلاص رد

فصل إذا أوصى
بشاة تناول صغيرة الجنة
وكبيرتها سليمة ومعينة
ضأنامعزا) لصدق الاسم
بما ذكر (وكذا ذكر
في الأصح) والماء في الشاة
للوحدة والثاني لا يتناوله
للعرف (لا تسحل والعناق
في الأصح) لأن الاسم لا يصدق بهم أصغر منهما والثاني قال يصدق والسحلة تقع

إليه (قوله في حياة الموصي) ولا مع موته وليس لمن رد بعد الوفاة أن يعود إلى القبول ولا عكسه ولو قبل
القبض ومن كناية الرد لا حاجة لي بها أنا غني عنها هي لا تليق بي (قوله ولا يشترط الخ) نعم يجب الفور
على ولي رأى المصلحة والوارث مطالبة الموصي له بالقبول أو الرد فان أبي حكم عليه الحاكم بالرد (قوله قبله)
وكذا منه (قوله فيقبل وارثه) ولو عام أو يقضي منه دين مورثه لأن الوارث كمورثه ولو قبل بعض الورثة
ملك بقدر حصته من الموصي به (قوله لو أوصى رجل بغيره أو بغيره) وروى أبو قبيس الوارث موقوف ولا يرت
لدور (قوله بمصلا الخ) جملة حالية من كسب العبد والثمره ولا لها الجنس (قوله وعلى النفي في الموضعين)
النفي هو لا ولا ولا ولا والموضع الأول هو قبول الموصي له على القول الثاني والموضع الثاني هو رده على القول
الثاني والثالث وما ذكر هو الكسب والثمره والنفقة والفطرة وتعلق ذلك بالوارث يعني أن عليه الأخيرين
وأن له الأولين وليس بركة كبقية الزوائد (قوله بكسر اللام) وفي شرح شيخنا حجة الفتح مبني على المجهول
فهو لكل من صلحت منه الطالبة كالوارث والولي والموصي والقرار في النفقة على من تم له الملك بعد على
القول الرابع وتقدم مقابله

فصل في أحكام الوصية اللفظية ومدارها على أن اللفظ يحمل على معناه الثوري ثم يعرف العام ثم
الخاص ببلد الموصي ثم باجتهاد الموصي ثم الحاكم فلو أوصى بطعام حمل على عرف الموصي لا عرف الشرع الذي
في الربا (قوله أوصى بشاة) بأن قال أوصيته بشاة ولم يزد فان قال اشترى والهاء شاة عين السليم أو وصفها بحلوب
عين الأنثى أو بآراء عين الذكر وهكذا (قوله أصغر سنهما) فلا يدخلان في اسم الشاة فانها اسم ما بلغ سنة
فأكثر وهما اسمان لما لم يبلغا ولتقط السحلة يعني عن العناق لأنها فرد منها كما ذكرنا وأول سنهما من
الولادة على الأصح في الروضة وقيل أول سن العناق إذا بلغت أربعة أشهر أو قويت (قوله والسحلة تقع

(قول المتن ولا يصح قبول الخ) قال الزركشي كان بعض الأكابر ينزع المانع من صحة القبول قبل الموت
وما الدليل على جواز تراخي عن الموت (فائنة) لو قبل بعد الموت ثم رد قبل أن يقبض فالأصح في الروضة
عدم الردور جمع في صحيح التنبيه خلافاً لقال الزركشي وهو للنصوص في الأم قلت يؤيد ما في الروضة قولهم
لو قبل ثم مات انتقلت إلى وارثه سواء قبضها قبل الموت أم لا (قول المتن ولا يشترط بدموته الفور) أي والا
لا يعتبر عقب الإيجاب (فائنة) لو كان للقبول ولي القاصر واقتضت المصلحة القبول فالمتجه وجوبه
فورا (قول المتن وهل يملك الخ) قد استعمل هل هنا بمعنى الممثلة لطلب التعيين بدليل الاتيان بأم (قول
المتن بموت الموصي) أي بشرط القبول لكنه قد يشكك بما سيأتي من أن الرد على هذا القول لا يمنع من
استحقاقه الاكساب الحادثة بين الموت والردو يجب بأن المراد أن يملك بالموت ويستقر بالقبول كما لو
شرط الخيار لشترى ثم فسح (قول المتن وعليها بني الخ) هو من عرف جنسي ثلاثة وأنه يطلب فصلا حلالا
والمعطوف عليه يطلب صفة لأنه نكرة (قول المتن ويطلب الخ) أي كما لو امتنع مطلق أحدي زوجتيه
من التعيين قال الزركشي وهذا التفريع على قول القبول وهو مشكك وأما على قول الوقف فالمتجه أن
النفقة عليهما معا كاتنين عقدا على امرأة وجهل السابق منهما

فصل أوصى بشاة (قول المتن صغيرة الجنة) خصها بعض الفرويين بالجسم اذا كان جالسا (قول المتن
ومعينة) هذا يخالف اشتراط السلامة في نظير ذلك من الكفارات والتوكيل في الشراء وأجيب بأن ذلك
الأمرا تدعى مقتضى اللفظ (قول المتن ضأنامعزا) صرح الزركشي بأن ذلك وضع اللفظ (قول المتن
وكذا ذكر) أي لأنها اسم جنس كإنسان (قول الشارح للوحدة) مثل حماية وحمام (قول الشارح لان
الاسم الخ) أي كما لا يسمى الطفل رجلا

(فأت بولدين فلهما) بالسوية ولا يفضل الذكر على الأنثى (أو) أنت (بجي وميت فكله للحي في الأصح) والثاني للحي نصفه والباقي لوارث اللوصى (ولو قال إن كان حملك ذكرا أو قال) إن كان (أنثى فله كذا فولدتها) أي ولدت ذكرا وأنثى (لقت) وصيته لأن حملها جميعه ليس بذكر ولا أنثى (ولو قال إن كان بيطنها ذكر) فله كذا (فولدتها) أي ولدت ذكرا أو أنثى (استحق للذكر) لأنه وجد بيطنها وزيادة الأنثى لا تصرف (أو ولدت ذكرا أو قال) (صحتها) أي الوصية (ويعطيه) أي اللوصى به (الوارث من شاء منهما) والثاني المنع لاقتضاء التنكير التوحيد والثالث يوزع عليهما (ولو وصى لجيرانه فلا ربعين دارا من كل جانب) من جوانب داره الأربعة لحديث في ذلك بروا الميهقي وغيره قال في الروضة ويقسم المال على عدد الدور لأعلى عدد سكانها (والعلماء) في الوصية لهم (أنحاب علوم الشرع من تفسير وحديث

وسيد كر الجواب عنه وتفسير الغزالي بالأظهر عن الأصح غير مناف له لأنه لا اصطلاح له فيه (قوله يجوز شراؤه) أي عند العجز عن الكامل كما اعتمده شيخنا (قوله بولدين) أي من ذلك الحمل ولو توأمين (قوله فلهما) وكذا لم لو كانوا أكثر (قوله فولدتها لقت) فإن ولدت ذكرا فقط فله وإن تعدد أو أنثى فلكذلك وخرج بذكر وأنثى مالم قال ابن أو بنت فهو فيهما للأفرد فقط فإن ولدتها معا بطلت أو ولدتا بنين أو بنتين فلكذلك (قوله من شاء منهما) قال شيخنا ونظيره هذه مالم الوأوصى لهما بن بنته بكذا وله بنتان لكل منهما ابن اسمه محمد فيعطيه الوارث من شاء منهما وفي كلام شيخنا الرمي ما يفيد أنه يوقف الأمر إلى المصلح فإن ادعى أحدهما أنه للراد وحلف دون الآخر أعطى للحلف فراجع وحرر (قوله والثاني المنع) هذا بمقابل الصحة في الأول والثالث مقابل التخيير فيه وانظر لم عدل عن البطلان إلى المنع الموهوم لعدم البطلان تأمله (قوله ولو وصى لجيرانه) بكسر الجيم وفتحها لحن وليس منهم من يساكنهم ولا من سكن بغير حق ولا وارث للوصى ويأتي هذا في الوصية للعلماء وغيرهم من يأتي فلا يدخل اللوصى ولا واره وإن كان فيهما الوصف المستحق بالوصية (قوله فلا ربعين دارا) والمسجد كدار وكذا الربع إن كان للوصى خارجه والا اعتبر دور كغيرها ويقسم عنصريق الوصى به من الجيران الأقرب فالأقرب من كل جانب حتى الأعلى والأسفل (قوله داره) قال بعضهم ولا يتصور هنا تعددها وفيه نظر وإذا تعددت اعتبر بمافي حاضري الحرم أو بمافي الجمعة وقال الزركشي يعتبر مامات بها فأكثرهما سكنى فإن استويا قال جيرانهما (قوله الأربعة) هو للأغلب فلوزادت لسة دارا اعتبر الزائد أيضا وإن زاد العدد ولو من أعلى وأسفل كما في الربع لمن هو فيه كما لو علم أحد الجوانب سقط ولا يؤخذ به من الباقي أو نقص عدد جانب كل عدده من الباقي وقال شيخنا لا يكمل مطلقا وقال الخطيب يكمل مطلقا (قوله على عدد الدور) والمسجد كدار وكذا الربع على مامر (قوله لأعلى عدد سكانها) وأما ما يخص كل دار فيوزع على عدد سكانها سواء الصغير والكبير والذكور والأنثى والسلم والكافر والحرو والرقيق وحصته لسيده إن لم يكن مكاتب ولا مبعضا فإن كان مكاتباً فله أو مبعضا وزعت على الرق والحرية فإن كانت مهايأة فلصاحب النوبة وقت الموت وما يخص المسجد يوزع على مجاوريه وقال شيخنا يصرف على مصالحه فقط ثم قال وما يخص الربع يقسم على دور أولاً ثم على سكانها على مامر ولورد أحد الجيران جعل كالعالم أو كان له داران أعطى بهما وقول شيخنا يعتبر بمافي تعدد دار الوصى فيه نظر إلا أن كان مراده اعتبار من يأخذ حصته منها تأمل (قوله والعلماء) وهم من أدرك طرفاً من فنه يهتدى به إلى باقيه وإن لم يكن مجتهداً فيه (قوله من تفسير) وهو علم يعرف به معاني كتاب الله تعالى وما أثر يده ظاهراً (قوله وحديث) وهو علم يعرف به حال الراوى والروى وصحيحه وسقيمه وعمله (قوله وفقه) وتقدم تعريفه أول الكتاب وخرج به المتفق وهو من أدرك طرفاً صالحاً من الفقه لا شيئاً يسيراً كتحوشه ولوشك في فقهه رجع فيه لعلبة الظن والورع له الترك ولو اجتمعت الثلاثة في شخص أعطى بأحدها بخبرته (قوله فإن السماع المجرد ليس بعلم) وكذا الحفظ المجرد (قوله لا مقرر) وهو من عرف علم القراءات (قوله وأديب) وهو من عرف علم الأدب كالنحو والصرف (قول المتن فلهما) لأنه مفرد مضاف فيعم كالموقوف على ولدين وله أولاد (قول المتن لجيرانه) في الحكم الجار المجاور وعينه واو وجمعه أجوار وجيرة وجيران (قول المتن وفقه) نقل النووى في كتاب البيع من شرح المهذب عن الواقى أن الوصية للفقهاء تدخل الفاضل لا المبتدى من شهر ونحوه وللتوسط بينهما درجات يجتهد للفتى فيها والورع لهذا للتوسط الترك وإن أفتاه الفتى بالدخول

والعلم والبيان والماني والمروض ونحوها وعدّها الزنجري اثني عشر علما (قوله ومعر) وهو العالم
 بناو بل الرؤيا (قوله وطيب) وهو العالم بالطب وهو علم يتوصل به الى قضاء حاجة البدن أو زوال مرضه (قوله
 وكذا مشككم الخ) هو العلم وهو العالم بعلم الكلام وهو علم أصول الدين وأما العالم بأصول الفقه فقيل هو
 من الفقهاء ولم يرضه شيخنا (فرع) القراء جمع قارئ وهو من يحفظ جميع القرآن عن ظهر قلب
 وأعلم الناس الفقهاء وأكبر الناس وأعظمهم الزهاد وهم من ترك من الحلال ما فوق حاجته وأدخل الناس
 مانع الركاة أو من لا يقرى الضيف وأخفى الناس السعفاء أو من يقول بالتبليغ وسيد الناس الخليفة وسادة
 الناس الأشراف والسيدوا الشريفة المنسبون لأحد السبطين لانه المتعارف عند أهل مصر والشريف
 أصالة لقب اسكل من محرم عليه الركاة من أهل البيت كما يأتي والورع تارك الشهات وأهل الناس عبدة
 الأوثان فان قيل المسلمون ساء الصحابة وبعضهم استنكب كل صحة الوصية في هذه لانهما جهة معصية فليل
 المراد بيان حقيقتهم وجميع المذكورين يعطون مع الفقر والمعنى وبشرط الفقر في البنيان وهو من لا أب له
 ولو في الأتي وفي الأيم والأرملته وهي غير المروحة وفي الأعراب وهو غير المزوج وفي الوصية لا يحتاج
 والارمين والزمي والمسجونين ونكبين المولى وحرف نورهم وعبدك (قوله الفقراء الخ) ويخص
 بمن له أحد الركاة (قوله منهما) فبده نظر الظاهر فيصح رجوعه للعلماء فله (قوله ثلاثة) فلو أعطى
 الدافع الموصى به كله لاثبت منهم حرم عليه مع العلم وصمن مطلقا لثالث أقل منمولو بدفعه مع الجهل
 وكذا مع العلم ان تاب والادفعه للحاكم لفسقه وبدفعه للحاكم لثالث ويحب استرداد ما لثالث من الاثني
 مطلقا كذا قالوا وانظر اذا استرد لمن يعطى راجعه والوجه عدم استرداده (قوله وله التفضيل) وهل يكنى
 اعطاه واحدا قدرا لا يتمول راجعه ويقدم داخرية فرحم (قوله لزبد) بشرط أن لا يمين له مقدارا وأن
 لا يصفه بغير صفته وأن يكون العطوف جمعا من جنس من ملك والا فله ما عينه في الاول والصف كاه في
 الثاني وله في الثالث بسببه ما عطف عليه ففي زبد وحز بل له النصف وفي زبد وحز بل ومبائيل له الثلث
 وهكذا وكذا في محوز بدوال محوز بدوال محوز بدوال محوز بدوال المحذران والملائكة أو الراجح أقل منمول
 ويبطل فيما عدا ما يأخذ من بدو لوقال لزبد وفيه صرف النصف الآخر للفقراء كذا قاله شيخنا واعتمده
 فراجع (قوله وقيل له النصف) ومقطع أبو منصور ولعل المصنف غير بالذهب نظرا اليه وكان حق الخارج
 ذكره مضمرا أسقطه عائدا لقوله والاولان الخ وأشار بقوله وغير في الروضة بأصح الاوجه الى الاعتراض
 عليها أيضا لان في المسئلة نصا ومقابله كذا ذكره فتأمل (قوله كالمالوية) وهم المسويرون لسيدنا علي رضي
 الله عنه وان لم يكونوا من ذرية فاطمة رضي الله عنها قال الجلال السيوطي رحمه الله تعالى حمله أولاد علي رضي
 الله عنه من آل كوز أحد وعشرون والذي أعقب منهم خمسة الحسن والحسين ابنا فاطمة الزهراء وعبدن
 الحنفية نسبة لبني حنيفة والعباس بن السكلاية وعمر بن النخيلة نسبة لقبيلة يقال لها طلب بالمشاة
 والتمين المحجمة ومن الاناث ثمان عشرة والتي أعقب منهن واحدة فقط وهي زبديت السبطين من
 فاطمة الزهراء فانه تزوجها ابن عمها عبد الله بن جعفر فولد له منها علي وعون الأكبر وعباس ومحمد
 وأم كلثوم ثم قال فجميع أولاد علي قال لهم من آل علي الله عليه وسلم لانهم من بني هاشم وتحرم عليهم الصدقة
 ويستحقون سهم ذوي القربى ويقال لهم أشراف في الأصل قبل تخصيص العرف بأولاد السطين كما مر
 آنفا ويستحقون من وقف بركة الحبش لان وقفها في سنة أربع وخمسة وستمائة وقف نصفها على ذرية الحسين
 والحسين خاصة ونصفها على ذرية فاطمة وأولاد علي وكل أولاد فاطمة وذرية بناتها قال لهم أولاد علي الله عليه وسلم
 (قول المتن ومعر) الافصح وعابر لانه يقال عبرت بالتحفيف قال تعالى ان كنتم لرؤى يا نبرون وأسكر
 بعضهم التشديد وفي الحديث الرؤى بالأول عابر

ومعبر وطيب) برفع
 الاربعة عطفا على
 أصحاب أي ليسوا من علماء
 الشرع (وكذا مشككم عند
 الاكثرين) وقال التولي
 هو منهم قال الرافعي وهو
 قريب (ويدخل في وصية
 الفقراء الساكنين وعكسه)
 لوقوع اسم كل منهما على
 الآخر عند الانفراد (ولو
 جمعهما شرك) بضم أوله
 (اصفين وأقل كل نصف)
 متهما (ثلاثة وله التفضيل)
 بين آحاد الثلاثة فأكثر
 (أو) وصي (لزيد والفقراء
 فالذهب أنه كأحدهم في
 حوار اعطاه أقل منمول
 لكن لا يحرم) كما يحرم
 أحدهم لعدم وجوب
 استيعابهم للنص عليه وان
 كان غنيا وقبل هو كأحدهم
 في سهام القسمة فان ضم
 البدارية من الفقراء كان
 له الخمس أو خمسة كان له
 السدس وهكذا وقيل له الربع
 لان أقل من يقع عليه اسم
 الفقراء ثلاثة وقيل له
 النصف لانه مقابل للفقراء
 والاولان فسرهما قول
 الشافعي انه كأحدهم كما
 ذكره الرافعي وأسقطه
 من الروضة وعرفها بأصح
 الاوجه (أو) وصي (لجمع
 معين غير محصر كالمالوية
 صحت في الاظهر وله
 الاقتصار على

ثلاثة) كالفقر أو الثاني لا يصح لأن اللفظ يعصى الاستعاب وهو ممتنع ولا عرف يخصه بخلاف الفقراء فإن العرف خصه بالاكتفاء فيه بثلاثة للتعرف من الصحة وأوجب بأن الصحة فيه لما صارت أصلاً جازاً أن يلحق به فيها من ذكر ونحوهم كالحاشية (أو) وصى (لأقارب يزيد دخل كل قرابة) له (وإن بعد) (١٧٠) مسلماً كان أو كافراً فقيراً أو غنياً وارثاً أو غيره (الأصل وفرعاً في الأصح)

أي الأبوين والأولاد كافي الروضة كأصلها إذا لم يسمون أقارب في العرف ويدخل الأجداد والأحفاد وقيل لا يدخل أحدهما من الأصول والفروع ويوافق تمييز المهر بالأصول والفروع وقيل يدخل الجميع (ولا تدخل قرابة أم في وصية العرب في الأصح) لأنهم لا يقتضون بها والثاني تدخل كافي وصية المعجم قال الرافعي وهو الأقوى وغير في الروضة بالأصح (والجدة بأقرب جد ينسب إليه زيد ونعم أولاده قبيلة) فلا يدخل أولاد جد فوقه فلو أوصى لأقارب حسني لم تدخل الحسينيون (ويدخل في أقرب أقاربه الأصل والفرع) أي الأبوان والأولاد كما يدخل غيرهم عند اتفانهم (والأصح تقديم ابن على أب وأخ على جد) والثاني يسوي بينهما لاستواء الأولين في الرتبة والأخيرين في الدرجة والأول نظر إلى قوة إرث الابن وعصوبته وإلى قوة البنوة في الأخ وفي الروضة كأصلها في

ونزله لئلا يترك لأقرب اليهم الأولاد السبطين خاصة لنصه صلى الله عليه وسلم على ذلك وكل أولاد على لا يمتنعون من لبس العمامة الخضراء بل ولا غيرهم من سائر الناس إذ ليس لها أصل في الشرع وإنما حدثت في سنة ثلاث وسبعين وسبع مائة بأمر الملك الأشرف شعبان بن حسين والله أعلم (قوله فيه) أي لفظ الفقراء (قوله لأقارب) هم جمع أقرب وفي شموله لا بد منظر (قوله كل قرابة) فلو كان واحداً أخذ الجميع وإذا انحصر وأوجب استنباطهم والتسوية بينهم (قوله أو غيره) شمل ولد البنت وليس من الأحفاد فأما يقال له سبط وشمل الرقيق وهو كذلك إن لم يدخل سيده وحصته لسيدته كالكسب (قوله ويوافق تمييز المهر بالأصول والفروع) وسكت عن موافقة تمييز النكاح أيضاً لأنه لا ذكرهما بالأفراد كان أقرب إلى إرادة الأصل الأول والفرع الأول فتملأه (قوله قرابة أم) أي قرابة لليت من جهة أمه كخاله (قوله والثاني تدخل) هو للتعهد هنا وقول الأول لا يقتضون بهما مردود بالحديث الصحيح سعد خالي فليرثني امرؤ خاله (قوله جد ينسب إليه) ولومن الأم (قوله أي الأبوان إلخ) اقتصر على ذكر ما خرج من الأول لأنه المحتاج إليه (قوله ابن) أي وبنات وان سفلوا ولومن أولاد البنات تقديم الفروع على الأصول ويقدم منهم الأقرب فالأقرب فيقدم ابن بنت على ابن ابن كما يأتي (قوله على أب) أي وأم وان علوا ولومن جهة الأم تقديم للأصول على الحواشي ويقدم منهم الأقرب فالأقرب فيقدم أب وأم على أبي أبي أب (قوله وأخ) ولومن أم على جد ولومن أب تقديم الحاشية الأصل الأقرب على نفس الأصل إلا بدونه قول ابن الرفعة يقدم عم الليث وعمته وخاله وخالته على جده من الجهتين قال بعضهم وولاء العم والعمته وولاء الخال والحالة كذلك كافي الولاء وفي كلام شيخنا الرملي ما يقتضي خلافه وهو للتعهد وعليه فيقدم جد الجدوة الأخوة ثم أولادها ثم العمومة ثم أولادها والخولة والعمومة سواء وكذا أولادها ما يقدم مدلى بجهتين كالشقيق على مدلى بأحد هما ولا تدخل أخوات في أخوة كمنه وكذا بقية المجموع نظراً إلى قوة إرث الابن وعصوبته أي في الجملة فلا يرث ابن البنت (قوله وإلى قوة البنوة في الأخ) أي في الجملة فلا يرث الأم (قوله لأقارب نفسه) ومثله لأقرب أقارب نفسه

(قول للثمن دخل كل قرابة) لأن هذا اللفظ يذكّر عرفاً لا إرادة جهة القرابة حتى لو لم يكن إلا واحداً أخذ الكل وقد استشكل إدخال البعيد مع أن أقارب جمع أقرب أقرباً فعمل تفضيل وأوجب بأن التسوية ثابتة بالعرف كما أنه يدخل في قوله تعالى وأقرب غيرك الأقربين سائر قرينين ثم محل هذا إذا انحصر أو الإفك الملوية غير المحصورين (قول الشارح إذا لم يسمون إلخ) وقد استدلوا عليه أيضاً بظاهر قوله تعالى للوالدين والأقربين فإن العطف يقتضي التباين (قول للثمن ينسب إليه زيد) قال الزركشي هو يفهم أنه لا يعتبر جد الأم قال نعم لو اشترى به ككثير من الأسباط ففيه نظر انتهى (قول الشارح والثاني يسوي بينهما) هذا الوجه قال الزركشي هو قوي فإن الموصى إنما اعتبر الأقربية ومما فيه سواء وقول الشارح الأول نظر إلى قوة إرث الابن الخ رد عليه أن قضيته تقديم أولاد البنين على أولاد البنات والأعمام على الأخوال ولم يقلوا به (قول الشارح وإلى قوة البنوة في الأخ) أي كافي الولاء لكن قضية هذا تقديم العم على الجد كافي الولاء ولم يقلوا به (قول للثمن ولو أوصى لأقارب نفسه إلخ) مثله ملو أوصى لأقرب أقارب نفسه

فصل

الثانية قولان (ولا يرجع بذكره ووراثته بل يستوى الأب والأم والابن والبنت) والأخ

والأخت (ويقدم ابن البنت على ابن ابن الابن) لأن الأول أقرب (ولو أوصى لأقارب نفسه لم يدخل ورثته في الأصح) لأنهم لا يوصون لهم فيختص بالوصية الباقون والثاني يدخلون لتناول اللفظ لهم ثم يبطل نصيبهم ويصح الباقي لغير الورثة قال الرافعي ولك أن تقول يجب اعتناص الزوجين بتوحيتهن وتوحيتهن بائناً فان وقفناهما على الإجازة فليقطع بالوجه الثاني قال في الروضة الظاهر أنه لا فرق في جريانهما

(قوله خلاف العادة) فعل الوجه الأول لا يدخلون وعلى الثاني يدخلون لكن لا يطون نظرا للعادة (تنبيه) آل الرجل أقاربه وأهله من تلامه تفقته وأهل بيته أقاربه وزوجته وآبؤه أصوله الذكور ولومن الأم وأمهاته أصوله الإناث كذلك والأخوة أم الزوج والأصهار الإخوة والاختان والمحرم من لا ينقض له الوضوء والمولى ما في الوقف (قائدة) الناس غلمان وصبيان وأطفال وذراير إلى البلوغ ثم شبان وفتيان إلى الثلاثين ثم كهول إلى الأربعين ثم شيوخ كذا في الروض وغيره وفي كلام النووي وغيره مخالفة لبعض ذلك

(فصل) في أحكام الوصية للعنوة وما يتبعها (قوله بمنافع) أعادها هنا مع ذكرها أول الباب ليرتب عليها ما يأتي ويصح بها لأنها تقابل بالأعواض كالأعيان (قوله عبد) بالمعنى الشامل للامة وإذا جنى وقتل أو بيع في الجناية بطلت كالموت وان قدى أحد ماله بقي له وبيع ماله آخر وان فنياء أو أجنبي عنهما أو أحدهما استمرت الوصية فيحصل فيه الفداء من كراه أو بضعه وبيع غيره وإذا بيع كله أو بعضه وزاد الثمن على الأرض اشترى الوارث لا غيره بالزائد بدله ولو شقضا مكانه كما لو قف بجناية مضمونة ولو قطع طرفه فطارثه للوارث لبقاء الموصى به فان سرى اليه ومات أو قتل القاطع فالوجه ضم أرض الطرف لبقية قيمته ويشتري بدله بالجميع ويتردد النظر فيما لو لم يتغير سرية كأن قتل غير القاطع أو مات حتف أنفه أو بجناية غير مضمونة هل يبقى أرض الطرف للوارث راجعه الظاهر من العلة أنه لا يبقى له في الأولى بل يشتري بمشقص وإن ما بعد الأولى مثلها أيضا (قوله ودار) فلواتهمت بطلت الوصية فلان أعيت ولو من أجنبي بنقضها عادت الوصية (قوله ومؤقته) أي بمن معين فخرج ماله أو وصى له مدة حياته أو حياته يدفعه إباحة لا عليك وماله لم يمين للدة كأوصيت له بمدة فيرجع ليمين الوارث قاله شيخنا (قوله وغلة معطوف الخ) لأن المراد عين الغلة لا منافعها قال السبكي الناشئ عن المنفعة ما عين كأجرة الدار والعبد ثمرة الشجرة وصوف الشاة ولبنها وما ينبت في الأرض فيسمى غلة وأما غير عين كالسكنى والاستخدام وحبس الدابة في المكان وربطها بالشجرة فيسمى منفعة وهذه لا يستحقها الموصى له بالغة إلا أن قامت قرينة على إرادتها بالوصية انتهى وقياسه أن الموصى له بالمنفعة لا يستحق الأعيان كالأجرة إلا بقرينة على هذا فلا يصح أن يؤثر الموصى له العبد المذكور ولأنه يمكن بنفسه الحائز المذكور وكلام للصف باستحقاق الأكل كسب العادة مخالف لذلك لانها من الغلة وصرح كلامه وكلام الشارح وكلام السبكي المذكور أن المنفعة لا تشملها وأنها لا تسمى منفعة وعلى هذا فكان صواب عبارة السبكي أن يقول الناشئ عن الموصى به الخ فتأمل ذلك وراجعه وحرره (قوله ويملك الخ) فله أن يبيع ويؤجر وتورث عنه وغير ذلك نعم لو أوصى له أن يسكن الدار مثلا لم يكن له ذلك لأنه كالعارية والإباحة وبهذا يجمع التناقض ولعل المراد بالإباحة هنا الاستحقاق اللازم لا عين ملك لأنه يجب على الوارث امتثال قول مورثه وامتناع الرجوع فيه فتأمل وقال أبو حنيفة الوصية إباحة مطلقا ولو قال أطعم زيد رطل خبز من مالي فهو عليك أو اشتر خبزا من مالي وأطعمه لغيري إباحة قاله شيخنا الرملي وفيه بحث لأن الدفع في صورتين يحصل للملك لأقبله فلا معنى للإباحة بعد الدفع في الثانية كأخذ الفقراء ما يبيع لهم وليس للموصى به منفعة كالسكنى فيما مر فتأمل (قوله إذا تزوجت) وللزوج لها الوارث باذن الموصى له ومثلها العبد

(فصل تصح بمنافع عبد) أي بالاجماع والسئلة مكررة لسبقها أول الباب وذكرها هنا ليرتب عليها ما بعدها وانما بحث بالمنافع لأنها تقابل بالأعواض كالأعيان وانظر لو أوصى بشجرة بستانه عشر سنين كيف التقويم (قول الذين يملك الموصى له) خلافا للحنفية في جعلها إباحة (قول الذين منفعة العبد) يؤخذ من قوله بالمنفعة دون

لان مأخذها ان الاسم يقع لكنه خلاف العادة (فصل) (تصح الوصية بمنافع عبد ودار وغلة حائز مؤبد ومؤقته ومطلقة والاطلاق يقتضي التأيد وغلة معطوف على منافع) ويملك للموصى له منفعة العبد وأكسبه للعادة (كالاختطاب والاختشاش والاصطياد وأجرة الحرقه بخلاف النادرة كالحبة والقطعة لانها لا تقصد بالوصية) وكذا مهرها أي الامة الموصى به بمنفعتها اذا تزوجت

أو وثلث بشبهة يملكه
 للوصي له (في الاصح)
 لأنه من نساء الرقة كالسكيب
 والثاني لا بل هو لوارث
 للوصي لأنه بدل منفعة
 البضع وهي لا يجوز الوصية
 بها فلا يستحق بدلها
 بالوصية والاول يمنع هذا
 الاخير وقال في الروضة
 كأصلها الثاني الاشبه
 (الاولها) من نكاح أوزنا
 أي لا يملكه الوصي له (في
 الاصح بل هو كالام منفعة
 له ورقيقته لوارث) لأنه
 جزء منها والثاني يملكها
 للوصي له كمكسبها (وله
 اعتاقه) أي لوارث اعتاق
 العبد للوصي بمنفعته كما
 عبر به في المهر وغيره لأنه
 مالك رقيقته لكن لا يجزى
 اعتاقه عن الكفارة لعجزه
 عن الكسب وإذا اعتقه
 تبق الوصية بحالها (وعليه
 نفقته ان أوصى بمنفعته
 مدة وكذا أبدأ في الاصح)
 والثاني على الوصي له
 والفقرة كالنفقة (ويصح
 ان لم يؤبد) أي للوصي
 للنفقة (كالمتأجر) فيصح
 للوصي له واعتبره على
 الراجح (وان أبد) النفقة
 (فالاصح أنه يصح بيعه
 للوصي له دون غيره)

(قوله بشبهة) ليس قيد بل متى وجب المهر فهو للوصي له ومنها وطء الوصي له لأنه لا يحده ولو لم يكن لامهر عليه
 لأنه لا يجبه على نفسه شيء ثم يلزمه أرش البكارة للوارث ان كانت بكر أو لا ثبت استيلاده لو أحبلها
 وولده منها حر ويلزمه قيمته يشترى بهامته مكانه كافي الوارث الآتي ويجوز للوارث وطؤها إذا لم تحبل
 والاحرم وانما حرم على الزاهر مطلقا لحجره على نفسه مع تمكنه من زواله وإذا أحبلها الوارث ثبت استيلاده
 والولد حر نسب وعليه قيمته يشترى بهامته مكانه كما مر (قوله يمنع هذا الأخير) وهو استحقاق البدل قال
 بعضهم المعنى يمنع الملازمة بينهما وفيه نظر فراجع (قوله الثاني الاشبه) مرجوح (قوله لا ولد لها) أي الوجود
 حال الموت وما بعده ولو من زنا ليس للوصي له بل هو كالام أما التفصل قبله فهو للوارث (قوله منفعة له)
 واستبعده الامام والغزالي لأنها كالنمرة (تنبيه) العبد الوقوف لا يجوز تزويجه وان انحصر
 للمستحقون وأذنوا بخلاف الأمة للوقوفة فيزوجها الحاكم بإذن للوقوف عليهم ان انحصر وا لا فبإذن
 الناظر كما سيأتي في باب النكاح مع زيادة جلية (قوله أي لوارث اعتاق العبد الخ) دفعه توهم عود
 الضمير للولد الذي هو الظاهر لأنه ليس في المهر وان كان صحيحا لأن حكم أبيه وقديقال رجوع الضمير له
 أولى لأنه يعلم منه حكم الاب بالاولى لأنه تقدم وجهان الولد مملوك للوصي له فتأمل وحيث عتق فله حكم الاحرار
 في سائر الامور حتى في لزوم الجمعة والارث وله استمارة نفسه من الوصي له والأمة في جميع ما تقدم كالعبد نعم
 لو كانت موصى بها محله وتزوجت ولو بغير انفق ولولها رقيقا مملوكا للوصي له به على التمسك وهذا رقيق
 بين حرين ولا يتزوجها الحر الا بشروط الآية كما يأتي (قوله لا يجزى) اعتاقه عن الكفارة (ولا عن النذر
 لأنه كواجب الشرع ولا بكتايته نعم لو كان الباقي من زمن الوصية قريبا بحيث لا يحتاج فيه الى نفقة كما قاله
 ابن حجر أجزأ اعتاقه عماد ذكر وكتايته (قوله وإذا اعتقه تبق الوصية بحالها) فتتقلا كسبها النادرة له
 لأنها كانت لمن اعتقه (قوله وعليه نفقته) أي الوارث كما تقدم ولو أعتق الضمير فيهما على مالك الرقة المعلوم
 من المقام لكان أولى ليدخل مال الوصي بمنفعته لشخص ورقيقته لآخر وان تأخر والمراد بنفقته مؤنته
 (قوله ان أوصى) أثره لجريانه على الالسنه (قوله مدة) أي زمنا معينا ولو بتعيين الوارث كما مر عن
 شيخنا وتقييد بما عينه وان لم يمتل بالموت نعم لو قال سنة ثلاثين اتصالها به فلا يجوز تأخيرها عنه فلو مضت
 ثم قبل رجوع بمقابلها على من استوفها ورجعت النفقة للوارث عقبها وفي المدة المجهولة ما مر عن شيخنا
 (قوله ويصح) يجوز عطفه على اعتاقه ويجوز كونه مبتدأ خبره كالمتأجر وهذا ظاهر كلام الشارح (قوله
 انه يصح الخ) محله ما لم تكن المدة مجهولة والافهوا كاختلاط حمام البرجين (قوله دون غيره) نعم لو اتفقا

أن يتفق أنه يؤجر ويبيع ويوصى بها وتورث عنه الى غير ذلك وهو كذلك قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام
 ما زلت أستشكل ملك الرقة دون النفقة أقول ما الذي يستفيد ويحصل له من ملكها حتى رأيت قائلا في
 النوم يقول لو ظهر في الارض معدن ملكه مالك الرقة دون النفقة (قول الشارح هذا الأخير) يرجع الى
 قوله فلا يستحق بدلها (قول الشارح الثاني الاشبه) قال الزركشي أي من حيث البحث (قول المتن بل هو كالام)
 محله إذا كان موجودا وقت الإيصال أو حدث بدموت الوصي (قول المتن منفعة له) قد استبعد ذلك الامام
 والغزالي من حيث ان استحقاق النفقة لا يتعدى لمنافع الولد كافي الاجارة (قول المتن وله اعتاقه) أي
 ويكون الامر على نظير ما كان في الاكسب للعتادة والبادرة وهل له أن يستعير نفسه منه كالحر للوثر قال
 الزركشي لم أر تفرقا فيه (قول الشارح لعجزه عن الكسب) أي فاشبه الزمن (قول المتن وكذا أبدا)
 أي بأن يقول مدة حياة العبد أو يقول أبدا أو يطلق (قول الشارح والثاني على الوصي له) أي كزوج
 الرقيقة (قول المتن فالاصح أنه يصح) قال الزركشي سكتوا عما لو أوصى بمنفعته مدة حياة الوصي له

اذلا فائدة لغيره فيه والثاني
يصح مطلقا لكمال الملك
والثالث لا يصح مطلقا
لاستفراق المنفعة بحق
الغير (و) الأصح (أنه
تعتبر قيمة العبد كلها) أي
قيمتها بمنفعته (من الثلث
ان أوصى بمنفعته أبدا) لأنه
حال بين الوارث وبينها
والثاني تعتبر منه ما بين
قيمتها بمنفعته وقيمتها بلا
منفعة لبقاء الرقبة للوارث
فإذا كانت قيمته بمنفعته
مائة وبدونها عشرة اعتبر
من الثلث على الأول مائة
وعلى الثاني تسعون (وان
أوصى بهامدة قوم بمنفعته
ثم مسلو بها تلك المدة ويحسب
الناقص من الثلث) فإذا
كانت قيمته بمنفعته مائة
و بدونها تلك المدة ثمانين
فالوصية بعشرين (وتصح)
الوصية (بحج تطوع في
الأظهر) بناء على الأظهر
من دخول النيابة فيه قياسا
على الفرض ومقابله يقول
الضرورة في الفرض منتفية
في التطوع وظاهر على
الصحة انها تحسب من
الثلث (و يحج من بلده أو
المقات كما قيل وان أطلق
فمن المقات في الأصح)
والثاني من بلده لأن الغالب
التجهيز للحج منه وعورض
بأنه ليس الغالب الاحرام
منه (وحجة الاسلام من
رأس المال) كغيرها من الديون (فان أوصى بها من رأس المال أو الثلث

على البيع الثالث صح (قوله اذلا فائدة) أي ظاهرة فلا يرد عتقها كسبها النادرة ويؤخذ من ذلك أنه
لو كانت الوصية ببعض منافعه صح بيعة للغير مطلقا (فرع) لصاحب المنفعة يبيعها الوارث الموصى ولغيره
مطلقا كبيع حق المر (فرع) لو كان الوارث والموصى له والعبد كفرا وأسلم العبد وحده حيل بينهما
ومنه واستكسبه عند عدل وكذا لو أسلم الموصى له أيضا ولا يغير أحدهما على بيع ماله فيهما وقيل بحج الوارث
في الثانية (قوله أبدا) قال شيخنا ومثله المدة المجهولة وفيه نظر مع ما تقدم عنه أنه يرجع لتعيين الوارث
(قوله مائة) أي ان وفيها الثلث والافقده وتصور المنفعة مشتركة بين الوارث والموصى له وله فيها أن يتباها
مع الوارث على الأصح (قوله وان أوصى بها) أي بمنفعته فقط فان أوصى برفقة أيضا اعتبر كل من الثلث
(نفيه) لو أوصى بشمرة بستاته مدة كعشرين مثلا كيف التقوم راجعه وحرره (قوله ونصح
الوصية بحج تطوع) أي ومثله حجة الاسلام لمن مات من غير استطاعة حكا وخلافا كذا قاله شيخنا وسيأتي
عنه في حجة الاسلام ما يخالفه فالوجه عدم اللاحق. لا يقال اللاحق من حيث حجة الوصية به من الثلث لأن
الواجب مع الاستطاعة كذلك كما يأتي لعدم صحة اتحادهما في الخلاف فتأمل (قوله تحسب من الثلث) أي
ان وسعها والابطال وعاد المال للوارث على ما يأتي (قوله من بلده أو المقات) أي حيث وسع الثلث ذلك
فان عجز الثلث عما قبل للمقات فمن حيث وسع أو عن المقات بطلت وعاد المال للوارث كذا قاله
شيخنا واعترض بأن هذا لا يصح في حجة الاسلام التي ألحقها بالتطوع هنا كما سيأتي عنه وبأنه يمكن
استتجار من هودون المقات بما يفي به وبأنه قد يقال لاساءة في المجاوزة في هذه للمعرو وبأن الاساءة
لا تبطل الحج ثم رأيت ابن حجر ذكر البطلان في شرحه ونسبه شيخنا في شرحه أولا ثم ضرب عليه بالقلم
وحينئذ فالذي يتجه عدم البطلان الا ان كان ذلك القدر لا يفي بأجرة من حج مطلقا فتأمل (قوله
كما قيل) فان خالف ولم يحاوز المقات فلا دم ويلزم بالوصية أكثر من حجة الا ان قال بثلث مالي
و وسع الأ كثر فيجب وان زاد على حجتين (قوله وحجة الاسلام) قيده بتضميمهما اذا وجبت عليه
قبل موته بالاستطاعة وقال شيخنا مطلقا سواء استطاع قبل موته أولا وتقدم عنه آتيا ما يخالفه حيث
ألحق حج من لم يستطع قبل موته بالتطوع وتقدم ما فيه فراجع وكحجة الاسلام ما وجب بالنذر في الصحة
والافن الثلث (قوله من رأس المال) ومثلها كل واجب بأصل الشرع كعمرة وزكاة ولولم يف للمال
بالحج من المقات وجب من حيث أمكن من دون المقات كما اعتمده شيخنا هنا وبذلك علم عدم

أومدة حياة يندو القياس البطلان مطلقا لجهالة مدة استحقاق المنفعة (قول الشارح اذلا فائدة لغيره فيه)
يرد على ذلك صحة بيع العبد الزمن لأن من فوائده العتق قلت ومن القوائد أيضا ملك للشترى للأ كسب
النادرة (قول المتن وان أوصى بهامدة) أي بشرط أن لا يوصى مع ذلك بالرقبة لآخر والا اعتبر الجميع من
الثلث (قول المتن تلك المدة) الظاهر أن قوله تلك المدة راجع لقوله مسلو بها خاصة كما يرشد اليه قول
الشارح الآتي فإذا كانت قيمته الخ (قول المتن ونصح بحج تطوع في الأظهر) مما جريان أيضا فيمن مات
من غير حج لعدم الاستطاعة وان كان الحج عنه يقع عن فريضة الاسلام (قول الشارح تحسب من الثلث)
أي فان احتمله فذاك والابطال وعاد للورثة (قول المتن ويحج من بلده) أي ان احتمله الثلث والافن حيث
احتمل (قول الشارح كغيرها من الديون) يدل على ذلك تشبيهه ^{بغيرها} اياها بالدين في قصة المرأة المشهورة
(نفيه) عبارته نفدك انه لو قال أوصيت لفلان بقضاء دينه من الثلث زاحم الوصايا فان عجز الثلث كل
من أصل المال وهو كذلك كما قالوا بمثله في حجة الاسلام ويلزم الدور (قول المتن أو الثلث) أي ويكون فائدة
ذكر الثلث الفرق بالورثة في مزاحمة الوصايا فيه ثم ان لم يف الثلث كل من رأس المال وتندور المسئلة حينئذ

رأس المال) كغيرها من الديون (فان أوصى بها من رأس المال أو الثلث

صححة اللاحق السابق عنه والحاصل أن يقال إن حجة الاسلام وإن لم تجب قبل موته تكون من رأس المال
ويجب لأحرام بهامن الميقات إن وسعه المال والأمن حيث يمكن بمادونه وأنه إذا أوصى بهامن الثلث
صح وإذا لم يوص ما يخصه بهامن الميقات كل من رأس المال ما بقي بهامن فإن عجز مع ذلك عنه فمن دونه كما مر والله
للوفى (قوله عمل به) وقائده في الثلث مزاجحة الوصايا به رفقا بالوارث ولو لم يوص ما يخصه بهامن الميقات وجب
التكميل من رأس المال كما مر وقد يلزم الدور في ذلك وسيأتي ولو عين لليت قدره للحج وجب الاستئجار
بالقدر فلا يكفي إذن الوارث ولا رضى الفاعل بغير اجازة ولا جمالة ولا رضى الفاعل بدون التقدير فإن كان
للقدر قدر أجره للثلث جاز ورجع الباقي للارث أو أكثر من صرف جميعه للفاعل خصوصا إن كان عينه
لأنه ربما قصد إرفاقه ولو حج غير العين أو بغير القدر رجع جميعه للوارث كما قاله شيخنا وغيره وفيه بحث
ظاهر ولا يجوز ولا يجبر تأخير الحج عن العام للعين من الليت أو الوارث إن كان الحج على الفور كان عصى
بتأخيره والاجاز ويجوز في حج التطوع فقط إن يكون الأجير قنا وصغيرا غيرا ولا يجوز إلا قاله بعد المقدالا
لغير كمجز الأجير وخوف جيبه أو فلسه أو خياته ويقتل قول الأجير في أنه أتى بجميع أعمال الحج وفي
أنه حج مالم يقطع بكذبه الحس كأن شوهه بمصر ليلية عرفة (قائده) جميع ما فعل عن الليت لا يناب عليه
الاماعن في تأخيره كذلك لو أهنا وفيه نظر واضح كما يأتي (قوله لا يجب من دونه) لعل المراد بدونه ما قبله
من دورة أهله مثلا (قوله ولا جني أن يحج عن الليت حجة الاسلام) وإن لم تجب عليه قبل موته كما مر
(قوله أي الوارث) قيد به لأنه محل الخلاف إذ مع إذنه عن إذن الليت صحيح قطعا (قوله والوارث أن يحج
عنه) أي حجة الاسلام كما مر (قوله وليس للأجنبي الحج) وكذا الوارث على التمسد وإن أوصى كلام الشارح
خلافه فالحاصل أن الفرض ولو بحسب الأصل كحجة الاسلام ممن مات قبل الاستطاعة صحيح منهم ما مع
عدم الوصية وأن النفل غير صحيح منهم ما مع عدم الوصية كما علم والمراد بالأجنبي غير الوارث قاله شيخنا ويدل
له كلام الشارح وقياس الصوم إن يراد به غير القريب بالأولى من الصوم لأن الصوم عبادة بدنية محضة ولذلك
لم يصح من غير القريب ولو فرضا أو أوصى به فتأمل (تنبيه) قد تقدمت الإشارة إلى لزوم الدور
وهو توقف كل من يثبت على الآخر وهنا يتوقف معرفة ماتم الحجة به على معرفة ثلث الباقي لتعرف حصة
الواجب منه ويتوقف معرفة ثلث الباقي على معرفة ماتم به ولا استخراج طرق منها طريق الجبر والمقابلة
مثاله أوصى بحجة الاسلام من الثلث والاجرة لمائة مائة وأوصى لزيد بمائة والتركه ثلثمائة فافرض ماتم به
أجرة الحج شيئا بقي ثلثمائة الأشيا أخرج منها ثلثها وهو مائة الاثنتي عشرة انقسم بين الحج وزيد بمائة
فيخص الحج خمسون والاسدس شيء يضم إليها التي أخرج فخمسون وخمسة أسداس شيء تعطى لمائة الاجرة
خمس النسي مستون من رأس المال ونصف ثلث الباقي أربعون فهي مائة فغير الاجرة كذا في عبارة بعضهم
فراجعه والوجه في كيفية الدور أن يقال إن معرفة القدر الذي تم الحجة به متوقعة على معرفة المقدار الذي

فعل به وإن أطلق الوصية
بها فمن رأس المال) على
الأصل (وقيل من الثلث)
لأنه مصرف الوصايا فيحمل
ذكر الوصية عليه (ويحج
من الميقات) إذ لا يجب
من دونه (ولا جني أن
يحج عن الليت) حجة
الاسلام (بغير إذنه) أي
الوارث (في الأصح) كقضاء
الدين والثاني لا بد من إذنه
للافتقار إلى النية والوارث
أن يحج عنه وإن لم يوص
كذا ذكره في المحرر وليس
للأجنبي أن يحج عنه
تطوعا إذا لم يوص به
(ويؤدى الوارث عنه)

(قول المتن وإن أطلق الوصية بهامن رأس المال) أي ويحمل الإيصاء على التأكيذ (قول المتن ويحج من
الميقات) قضيته الجزم بذلك مطلقا وليس كذلك بل إن قلنا من رأس المال فسلم وإن قلنا من الثلث فمن الميقات
على الأصح كالتطوع نية عليه الزركشي (قائده) لو حج من ميقات أبطم من ميقات بلده لكن بأجرة
ميقات بلده فليلجب الدم للمخالفة والأظهر المنع ولو عين قدره للحج فاستأجر ببعضه فهل يرجع الباقي
للوثة أولا أو يفرق بين أن تكون الأجرة أجرة للثلث أولا محل نظر (قول الشارح أي الوارث) كذا في
الروضة ولكن ظاهر كلامه هنا عود الضمير لليت وليس بواضح لأن إذنه يتوقف على جال جواز الاستئابة
بخلاف الوارث لا شرط فيه والحاصل أن محل الخلاف إذا فعل الأجنبي من غير وصية ولا إذن من الوارث

في كفارة مرتبة) ككفارة
الوقاع من اعتاق وإطعام
والولاء لبيت (ويطعم
ويكسوفي الخيرة) ككفارة
اليمين (والاصح أنه
يقع أيضا) لأنه نائبه
شرعا فاعتاقه كاعتاقه
والثاني قال لا ضرورة
هنا إلى الاعتاق (و)
الاصح (أن له) أي في
المرتبة والخيرة أخذا من
الاطلاق (الاداء من ماله
اذا لم تكن تركة) كقضاء
الدين والثاني لا بعد
العبادة عن النيابة
والثالث يمنع الاعتاق
فقط بعد اثبات الولاء
لبيت (و) (الاصح) أنه
يقع (أي الطعام أو
الكسوة) عنه لو تبرع
أجنبي بطعام أو كسوة
كقضاء الدين والثاني
لا بعد العبادة عن النيابة
(لا اعتاق) أي لا يقع
عنه (في الاصح) لاجتماع
بعد العبادة عن النيابة
وبعد الولاء لبيت والثاني
يقع عنه كغيره وهذا
التصحيح في الخيرة والمرتبة
أخذا من الإطلاق ولا ينافي
ذلك ما في الروضة كأصلها
في كتاب الإيمان من
تصحيح الوقوع في المرتبة
بناء على تعليل المنع في الخيرة
بسهولة التكفير بغير اعتاق

بخصها من التركة ومعرفة ما يخصها منه متوقفة على إخراج القدر الذي يتم به من رأس المال وما ذكره بقوله
فخمسون وخمسة أسداس شيء الخ صوابه أن يقال فخمسون وشيء وسدس شيء يعدل مائة وسدس شيء
ويطرح للشرك وهو خمسون وسدس شيء وما ذكره بقوله فخمسة الشيء مستون صوابه أن يقال فالثي
ستون لأن الخمسين الأسدس شيء إذا أزيل الاستثناء منها يجبرها سدس من الشيء للنظم لها على كلامه
صارت خمسين وخمسة أسداس شيء تعادل المائة في طرح من المائة خمسون مساواتها الخمسين للمائة فيبقى
منها خمسون تقابل خمسة أسداس الشيء الباقية فسدس الشيء عشرة فالثي الكامل ستون فتأمل ذلك
وحرره (قوله من التركة) قيد للوجوب على الوارث ويجوز له أن يستأجر من يحج عنه من ماله ولو لمع وجود
التركة وسيأتي (قول الواجب المالي) خرج به البدني فيصح في الصوم وقد تقدم في الحج بما فيه (قوله
ككفارة الوقاع) والظهار ودم التمتع (قوله من اعتاق وإطعام) مما يبان للواجب المذكور (قوله ككفارة
اليمين) والخلق ونذر اللجاج ويتمين في الخيرة أقل الحاصل أن كان ثم محجور عليه (قوله إذا لم يكن تركة)
وكذا أن كانت كما تقدم (قوله أي الطعام أو الكسوة) لو قال والاصح أنه يقع عنه ما يفعله أجنبي الخ لكان
حسنا لأن فيها ذكره خلا من وجوده لأنه ينحل إلى قولك ويقع عنه الطعام والكسوة أن تبرع أجنبي بطعام
أو كسوة ولأنه جعل لفظ اعتاق معطوفا على ضمير يقع ويلزمه الجهل بمن أوقفه وعدم تسلط التبرع عليه
وكان الوجه كونه مجرورا عطفا على طعام لا فائدة ذلك وذلك يظهر بالتأمل (قوله أجنبي) وللرأيه غير
الوارث كما تقدم وسواء كان تركة أو لا (قوله وهذا التصحيح الخ) هو للتعديل لكون الإطلاق مقتضيا
لجريان وجه تقدم الوقوع في المرتبة وفيه نظر أن لم يكن في كلام الأصحاب فراجعه (قوله بناء الخ) أي
ما في الروضة من الوقوع في المرتبة مبني على التعليل بسهولة التفكير بغير العتق في الخيرة أي وهو تعليل
مرجوح فالمتبني عليه كذلك (قوله صدقة عنه) كوقف مصحف وحفر بئر وغرس شجر فهو كما لو فعله
في حياته لأن معنى نفعه بمحصل ثوابه لأنه فعله وفي وسع الله ما يشيئ الفاعل أيضا كما قاله الشارح عن الإمام
الشافعي رضي الله عنه ومعنى نفعه بالدعاء حصول الدعوى به لأنه إذا تفضل الله ببلابته وهذا لا يسمى ثوابا
أما نفس الدعاء فتوابه للداعي لأنه شفاعته أجره للشافع وهذا فارق الصدقة نعم دعاء الولد لو أله يحصل نفس
ثوابه لأنه من عمله قال ابن حجر وفيه نظر ظاهر (فائدة) قيل يحرم الدعاء للنبي صلى الله عليه وسلم بالرحمة
وفارقت الصلاة وإن كانت بمعناها بأن في لفظ الصلاة اشعارا بالتعظيم وفي لفظ الرحمة اشعارا بالذنب

ومنى وجدا أحدهما جاز قطعا (قول المتن ويطعم ويكسو الخ) قال الشيخ أبو علي السنجي تعيين أقل الحاصل
(قول المتن إذا لم تكن تركة) قضيته اعتبار ذلك في مسألة الأجنبي الآتية بالاولى وفيه نظر ولعله موافقة الغالب
(قول المتن وينفع الميت صدقة) قال الزركشي معنى ذلك على المشهور أن يصير الميت كأنه صدق أي بخلاف
الدعاء فإنه شفاعته أجره للشافع ومقصودها للميت ثم إطلاق الصدقة يشمل الوقف وقد حكاه الرافعي عن
صاحب المدة في وقف المصحف وقال ينبغي أن يلحق به كل وقف ثم أفهمت عبارة الكتاب عدم نفع القراءة
للميت وهو المشهور خلافا للامة الثلاثة لكن اختار الوصول جماعة من أئمتنا منهم ابن الصلاح قال وينبغي
أن يقول اللهم أوصل ثواب ما قرأناه لفلان قال والآية والخبر لا يدلان على بطلان هذا أما الآية فلأن المراد
لاحق له ولا جزاء الا في ما سعى ولا يدخل في ذلك ما تبرع الغير به إذ لا حق له فيه ولا حجازة وإنما أعطاه غيره تبرعا
والحديث وارد في عمله وهذا يشمل غيره وحمل غيره المنع على ما إذا قصد أن يكون ثواب القراءة للميت عن
غير دعاء عقبه (فائدة) قيل لا يجوز أن يدعى للنبي صلى الله عليه وسلم بالرحمة المجردة عن الصلاة لما في
الصلاة من التعظيم

فليتأمل (وينفع الميت صدقة) عنه (ودعاء) له (من وارث وأجنبي) بالاجماع

عن الوصية وعن بعضها بقوله نقضت الوصية أو بطلتها أو رجعت فيها أو فسختها أو هذا الوارثي) مشيرا إلى ما وصى به لأنه لا يكون لوارثه إلا إذا انقطع تعلق الموصي له عنه (وبيع واعتاق واصداق) لما وصى به لخروجه عن ملكه (وكذا هبة أو رهن) له (مع قبض وكذا دونه في الأصح) لظهور صرفه بذلك عن جهة الوصية الثاني بطل بقاء ملكه (وبوصية بهذه التصرفات) فيما وصى به (وكذا توكيل في بيعه وعرضه عليه في الأصح) لأنه توسل إلى ما يحصل به الرجوع والثاني يقول قد لا يحصل بيعه (وخلط حنطة معينة) وصى بها (رجوع) لأنه أخرجها عن إمكان التسليم (ولو وصى بصاع من صبرة فخلطها بأجود منها فرجوع) لأنه أحدث زيادة لم تتناول الوصية (أو بطلها فلا وكذا بأردأ في الأصح) لأنه كالتميب والثاني يقول غيرها عما كانت كالغير بالأجود (وطحن حنطة وصى بها بذرها) بالمعجمة (وعجن دقيق) وصى به (وغزل قطن) وصى به (ونسج غزل) وصى به (وقطع ثوب) وصى به (فبنا وبنا وغراس في عرصة) وصى بها (رجوع)

(فرع) ثواب القراءة للفقاري ويحصل مثله أيضا لغيره لكن إن كانت بحضرة أو بنيتة أو بجعل مثل ثوابها لم يدر اغها على الضم في ذلك وقول الناعى اجعل ثواب ذلك لفلان على معنى التولية وما ادعاه بعضهم من منع اهداء القراءة للنبي صلى الله عليه وسلم ممنوع مخالف لما عليه المحققون وعلم بما مر أن المدقة أولى من البناء وهو أولى من القراءة وأما قول الله تعالى وأن ليس للإنسان إلا ما سعى فنسوخ أو عام مخصوص بل قال بعض الأئمة إن ثواب جميع العبادات عن الميت يحصل له حتى الصلاة والاعتكاف وإن كان مرجوحا عندنا (فصل) في الرجوع عن الوصية وغيرها (قوله عن الوصية) خرج التبرع للنجز ولو في مرض الموت فلا رجوع فيه (قوله بقوله نقضت الوصية الخ) ولا يقبل قول الوارث بالرجوع ولا يثبت به إلا إذا تعرضت لصدوره قبل الموت ولا يكفي قولها رجعت عن وصايا وهذا وما بعده من الرجوع بالقول وسيد كر الرجوع بالفعل بقوله وخط حنطة الخ (قوله أو رددتها) (أو هي حرام على الموصي له أو حرمتها عليه) (قوله هذا الوارثي) بخلاف هذا تركي ولو قال هدايمرات غني أو لقريني أو غني فرجوع بخلاف ما لو وصى به لشخص ثم أوصى به لآخر فانهما يترك في مناصفة لأن كلا منهما وصية (قوله وبيع) ولو بخيار البائع (قوله واعتاق) ولو مطلقا أو استيلا أو كتابة ولو فاسدة لا وطموظ واستمتاع واستخدام ونحوها كالأجرة والاعارة وتزويج الصبا والأمة والتعليم والركوب وليس التوب سواء في جميع ذلك بفعله أو أذنه نعم لو أوصى له بأمة ينسري بها تم زوجها كان رجوعا قاله الأذرع (قوله وكذا دونه) أي القبض في الرهن والهبة بعد القبول فهو رجوع وكذا ما رجوع لو كانا فاهدين أو يلاقبول فيهما (قوله والثاني بطل بقاء ملكه) ظاهره يشمل الرهن بعد القبض ولا خلاف فيه (قوله بوصية بهذه التصرفات) لو قال بما ذكر لكان أخصر وأعم لشموله للوصية بكونه لوارثه مثلا (قوله كلامه ظاهر في كون التصرف في جميع ما وصى به فلو كان في بعضه فقال شيخنا فكذا فيكون رجوعا في الجميع أيضا راجعه (قوله وعرضه) بالجر على الأولى (قوله وخلط حنطة) أي بفعل الموصي مطلقا أو بأذنه بأخرى له فإن كانت لأجنبي فهو غصب أو نهي إذا ن فليس رجوعا والحنطة مثال لكل حب ومائع كذلك (قوله لأنه أخرجها الخ) يفيد أنها لو تميزت لم يكن رجوعا وشمل ما ذكر الخلط بأجود أو أردأ (قوله فخلطها) أي على ما مر (قوله لأنه كالتميب) هذا يقتضي أن التميب ليس رجوعا وفي شرح شيخنا ما يخالفه لأنه جعل بل الحنطة من الرجوع ولو لم يبق من الصبرة الأصاع فهل يتعين كالبيع راجعه مما قبله (قوله وطحن حنطة) بالمعنى الشامل لجر ثوبها رجوع والحنطة مثال فغيرها مثلها كالقول والعدس (قوله وعجن دقيق) وطبخه وخبزه وخبز عجينة وطبخ لحم وشبه وكذا تقديمه إن كان لا يفسد ببقائه والأفلا وتفتت خبز وزرع نوي رطير رجوع لا تضره وبناه الخشبة وجعلها بابا رجوع وجعل القطن حشوا رجوع لأنزعه من جوزة والضابط لأفراد ذلك أن يقال يحصل الرجوع في كل ما زال به الملك أو زال به الاسم مطلقا أو كان بفعله أو أشتمر بالأعراض اشعارا قويا (قوله وغزل قطن) وحشوه رجوع كما مر (قوله وقطع ثوب) رجوع لا خياطته مفصلا (قوله وبنا وغراس في عرصة) وصى بها رجوع (فبنا وغراس أو بنى فيمدون الخالي من البناء والغراس وتقدم عن شيخنا ما يفيد كونه رجوعا في الجميع (فصل له الرجوع عن الوصية) دليله الإجماع ولو أدارها على الرجوع لزم لكن يمكنه فكها بإدارة العزل فيما يظهر (قول المتن له الرجوع عن الوصية) أي المضافة للموت دون المنجزة من التبرعات (قول الشارح لخروجه عن ملكه) نظر بعضهم فيه بأن الوصية تصح فيما يملكه قال فالأولى التعليل بأنه دال على الاعتراض (قول المتن وعرضه عليه) أي بخلاف التدبير فإن العرض فيه لا يؤثر (قول الشارح والثاني الخ) أي فيكون رجوعا في التصرف كالوصية لشخص بأن يبيع عليه الزر كشي وفيه نظر (قول المتن وخلط حنطة) أي

وزرع ما تبقى أصوله كالغراس (قوله وصى بثلاثه) أي ولم يقيد بما هو موجود عند الوصية كما يعلم بمصر (فروع) انكار الوصية لعرض ليس رجوعا ولو وصى بمعين لشخص ثم وصى به لآخر كان بينهما نصفين كما مر فلوردا أحدهما كان جميعه للآخر بخلاف ما لو وصى به لاثنتين ابتداء فرد أحدهما فللآخر النصف ولو وصى له بتخاتم دخل فسه لانه من مساه ولا نه جزء منه وهذا ظاهر ان كان فسه من جنسه والآنحو معدن في نقد فلا فرجة ولو وصى له بدار أو بتخاتم وآخر بأبنتها أو بقصه فالعرصة والتخاتم للاول والابنية والقص بينهما بخلاف ما لو وصى له بدار أو عبد ولا آخر سكنها أو خدمته فلا يشرك بينهما في السكنى والخدمة بل هما للثاني وحده لانهما ليسا جزءا من الدار والعبد وهذا صريح في أن منفعة الدار وخدمة العبد لا تدخل في الوصية بالدار والعبد فرجة مع ما تقدم ومع ما يأتي ولو وصى له بأمة حامل ولا آخر يحملها فالحمل مشترك بينهما والامة لمن وصى له بها وفيه نظر يعلم بمقابلته ولو وصى له بشي ثم وصى بنصفه لآخر فهو بينهما أثلاثا خلافا للاسنوي فانه نسب فيا قاله للسهو راجعه ولو وصى ببيع شي وصرف ثمنه للفقراء ثم وصى ببيعه وصرف ثمنه للمساكين لم يكن رجوعا ولو وصى بشي للفقراء ثم وصى ببيعه وصرف ثمنه للمساكين كان رجوعا

(فصل) في الايضاء الخاص وهو لغة كالوصية وشرعا ثبت تصرف مضاف لما بعد الموت (قوله ورد المظالم) صرح بها واستند لما في الروضة وأصلها ليرأى من عهدته ذكرها للودي للكرار ولعل حكمة ذكرها فيه ما أنها قد تكون أعيانا فقلب غيرها عليها والافراد من ردها الخروج عنها كاستحلال من غيبة مثلا (قوله في أمر الأطفال) بالمعنى الشامل للحمل ولو ما سيحدث وكذا المجانين والسفهاء وبحث الأذرع وجوب الايضاء على أطفال خيف ضياع أموالهم ثقة مأمون وجيه ولو لم يوص لليت بها نصب القاضي من يقوم بها أي الوصايا وأمر الأطفال ولعل النص المذكور مندوب ولا يبعد وجوبه على القاضي فراجع (فروع) اذا وجب الايضاء تعين على الوصي القبول ان توقف حفظ أموال الأطفال عليه بأن كان منفردا فان تعدد فهو فرض كفاية في حقهم لكن يتعين على من طلب منه القبول خوف التواكل كما في الوديعة (قوله الذي يعجز عنه) أي المذكور من المظالم والدين (قوله من ثبت بقوله) قال شيخنا الرملي ولو واحدا ليحلف معه قال ابن حجر ولو وارثا وخالفه شيخنا المذكور وقال أيضا يكفي خطه اذا كان في البلد من يثبته ولو وصى له أخذ موصى به معين بغير إذن وارث وكذا لا يجني ليدفعه له وكذا انحو وديعة وليس للحاكم نزع موصى به ولا انحو وديعة من الوارث (قوله وحرية) أي كاملة ولو ما لا كدبره ومستولته ومستأجر العين لكامل نظره (قوله وعدالة) وله ظاهرة على المعتمد الا عند التنازع فتشترط الباطنة وشرطه أيضا عدم العداوة الدنيوية قال شيخنا وشرطه أيضا النطق ليخرج الأخرس وان كان له إشارة مفهومة خلافا لابن حجر وان تبعه شيخنا في شرحه لكن يوافقهما ما ذكره في ضابط الأخرس من أنه يعتد بإشارته في غير حث وصلاة وشهادة فراجع (قوله واسلام) أي في الوصى له ان كان الولد مسلما وان كان أبوه كافرا كالولد السفية أو كان الوصى

خط الوصى ومثله الوكيل في ذلك فيما يظهر (قول الشارح لظهور هذه الافعال الخ) هذا ميل من الشارح الى أن فعلها من الاجنبي لا يضر وهو ما رجحه الأذرعى لكن في شرح الكمال المقدسى ان الاصح البطلان عند زوال الاسم انتهى قلت وليس في الروضة كأصلها تصرح بترجيح

(فصل) يسن الايضاء (قول المتن والنظر في أمر الأطفال) قال الزركشي كان القياس منعه لانقطاع سلطنة الوصى بالموت لكن قام الدليل على جوازه (قول المتن وشرط الوصى) قال صاحب الصحاح الوصى يطلق على الوصى وعلى الوصى له انتهى ومراد للصنف الثاني (قول المتن لكن الاصح جواز وصية ذي) مقابله المنع قياسا على الشهادة

لظهور هذه الافعال في
الصرف من جهة الوصية
(تمة) لو وصى بثلاثه
ثم تصرف في جميعه يبيع
أو عتاق أو غيرهما لم يكن
رجوعا لان العتق بثلاثه
عند الموت لا عند الوصية
(فصل) يسن الايضاء
بقضاء الدين) ورد للمظالم
كما في الروضة كأصلها
(وتنفيد الوصايا والنظر في
أمر الأطفال) فان لم يوص
بها نصب القاضي من يقوم
بها قاله في الروضة كأصلها
وزاد فيها أن الايضاء في رد
المظالم وقضاء الدين الذي
يعجز عنه في الحال واجب
وفيها كأصلها في أول الباب
من عنده وديعة أو في ذمته
حق لله تعالى كزكاة وحج
أو دين لآدمي يجب عليه
أن يوصى به اذا لم يعلم به
غيره زاد فيها المراد اذا لم يعلم
به من يثبت بقوله وعلم بما
ذكر أن سن الايضاء بقضاء
الدين ورد المظالم اذا كانا
معلومين (وشرط الوصى
تكليف) أي باو وعقل
(وحرية وعدالة وهداية
الى التصرف الوصى به
واسلام لكن الاصح جواز

وصية ذمي الى ذمي) أي عدل في دينه كما في الروضة وأصلها ولا يعتني عنه بقوله السابق وعدالة لم يحتاج في الجواز الى قول الوجيز في أولاده الكفار لظهور أنه المراد اولاد ولاية الكافر (١٧٨) على أولاده المسلمين ولا يوصى على أولاده الا من له ولاية عليهم كما سيأتي تفرج

مسلم ولو على ولد الكافر (قوله وصية ذمي) أي كافر ولو حرياً (قوله الى ذمي) أي كافر غير حربي وان اختلفت ملتحمها (قوله عدل في دينه) حال الموت وتعرف عدالته باخبار عدد تواتر منهم أو باخبار عدلين أسلم منهم (قوله ولم يحتاج الخ) اعتذار عن سكوت المصنف عنه (قوله والفاسق) ولا يعتد بتفرقه ما فوض اليه الا في نحو رد ودبعة مما لك الاستقلال بأخذه كما مر فان فعل شيئاً مما لا يعتد به منه ضمنه ولم يردده فان تعذر استرده الحاكم (تنبيه) ليس للحاكم تفتيش على أيتام كفار في أموالهم بأيديهم ما لم يترافعوا اليه أو يتعلق بها حق مسلم ولا على أطفال تحت ولاية أب أو جد أو قيم بخلاف الوصي فيجب التفتيش عليه قال ذلك الماوردي والرويانى (قوله وأم الأطفال) أي غير البالغين ولو ذكورا (قوله وهي) أي الشروط في الأم تعتبر عند الموت هو العمد من حيث اعتبار الصحة وأما الاولوية فاعتبر فيها شيخنا الرملى أن تكون موجودة عند الوصية أيضا وزاد اعتبار سفة الرجولية أيضا في قوله التصرف ثم قال وللحاكم أن يفوض أمر الطفل لامرأة رأى فيها الكفاية في التصرف (قوله بالفاسق) ومنه تأخير الصلاة عن وقتها بلا عذر وتقدم حكم تصرفه نعم ان فسق بمالو عرض على موليه رضى به لم ينزل وكذا يقال فيما بعده (قوله وفي معناه قيم القاضى) ومثلها الأب والجد والأم لو كانت (قوله وكذا القاضى) وكذا غيره من بقية الولاية أخذ من الاستثناء بعده (قوله وفيه وجه) فالاصح في كلام المصنف مسلط على الاستثناء أيضا فلا اعتراض عليه (تنبيه) للحاكم نصب أمين على من توهم فيه الحياة توهم قويا بلا أجره فان ظنها جاز بالاجرة ومثله ناظر الحسبة المعروف وللحاكم عزل قيمه بمجرد التوهم لانه الوصى (قوله مكلف) ومثله السكران (قوله قال بعضهم) هو ابن النقيب وهذا تمهيد لجواب اعتراض على المصنف (قوله دائرة) هي صورة يشار بها الى انفصال الكلام عن بعضه (قوله بهما) أي يصح وتنفيذ وحينئذ فليس قضاء الدين مكررا في كلامه اذ الترض هنا بيان للوصى فساوى ما فى أكثر النسخ الذى هو صريح في تعلقهما للذكور (قوله الأطفال) بالمعنى السابق (قوله ابتداء) هو معلوم من كلام المصنف المذكور بعده فلا حاجة لاستدلاله عليه ولا لقوله من الأهل لانهم من جملة الوصى (قوله وليس لوصى إصاء) خلافا للآئمة الثلاثة قال شيخنا وهذا في حق الأطفال وله أن يوصى في المال كما هو ظاهر كلامهم وكلام المصنف

(قول المتن ذمي الى ذمي) قال ابن الصلاح ليس للحاكم الترض لأموال أيتام أهل الذمة ما لم يترافعوا اليه أو يتعلق بها حق مسلم ونازع الزركشى في ذلك وقال لعل المراد أنه لا يتكشف عنها ويحيل الأمر على العدم أما من علم بذلك فعليه العمل بمقتضاء (قول الشارح وفي معناه قيم القاضى) مثلها أيضا الأب والجد لكن لو تابعت الولاية بخلاف الاولين (فائدة) قال الماوردي والرويانى وليس للقاضى أن يتكشف عن حال أطفال الأب والجد وكذا القيم بخلاف من تكلم في الوصى ففيه وجهان قال الماوردي أحصهما عندى أن عليه ذلك (قول الشارح وهو معطوف الخ) هو إشارة الى رد ما اعترض به الزركشى من لزوم التكرار على هذا الضبط من حيث ان الوصية بقضاء الدين تقدمت أول الفصل وتقدم أنها سنة فلا فائدة للحكم ثانيا بصحتها وأيضا يلزم عدم بيان متعلق النفوذ انتهى (قول المتن أن يكون له ولاية عليهم الى آخر كلام الشارح) من جملة ما خرج بهذا الأب والجد فيمن طرأ سقمه فان وليه الحاكم قال الزركشى وكذا الأب والفاسق لا يصح أن يقيم وصيا خلافا للآئمة الثلاثة أي لان الاول لم يوص بتصرف الثاني

الصبي والمجنون ومن فيه رفق والفاسق ومن لا يهتدى الى التصرف لسفه أو هرم أو غيرهما فلا يصح الإصاء اليهم (ولا يضر العمى في الاصح) والثاني يضر لان الاعمى لا يقدر على البيع والشراء لنفسه فلا يفوض اليه أمر غيره ودفع بانه يוכל فيما لا يتمكن من مباشرته (ولا يشترط الذكورة) فيجوز أن يكون الوصى امرأة (وأم الأطفال أولى من غيرها) اذا حصلت الشروط فيها وهي تعتبر عند الموت وقيل وعند الوصية أيضا وقيل وما بينهما أيضا (وينزل الوصى بالفاسق) بتعد في المال أو بسبب آخر وفي معناه قيم القاضى (وكذا القاضى) أي ينزل بالفاسق (في الاصح لا الامام الأعظم) لتعلق للمصالح الكلية بولايتهم وقاس عليه مقابل الاصح وفيه وجه بالانزال أيضا (ويصح الإصاء في قضاء الدين وتنفيذ الوصية من كل حر مكلف) قال بعضهم كذا في أكثر النسخ وتنفيذ بتحتانية بين الفاء والذال كما في المحرر والروضة

وأصلها وفي خط المصنف تنفيذ بتحتانية مضموم الفاء والذال بعد دائرة أي وهو معطوف على يصح ويتعلق بهما قوله من الى آخره (ويشترط في أمر الأطفال مع هذا) للذكور من الحرية والتكليف (أن يكون له ولاية عليهم) قال في الروضة كأمها ابتداء من الشرع لا بتفويض أي فيوصى الأب أو الجد دون غيرهما من الأهل (وليس لوصى إصاء

فان اذن له فيه جاز في الاظهر) والثاني لا يجوز والثالث ان عين الوصى جاز والا (١٧٨) فلا ولو قال اوصيت اليك الى بلوغ

صرح فيه وحكمه كالوكالة (قوله فان اذن له فيه جاز) ثم ان قال له اوص عنك اوصى عن نفسه والابان قال اوص عني اوصنا اوصرتني اوص سواء عين له شخصا او قال له اوص من شئت واطلق اوصى عن الولي كذا قال شيخنا وفي بعض العبارات مخالفة له في بعض ذلك فانظره (قوله الى بلوغ ابني) خرج ما لو قال فاذا مات أنت فوصي من توصي اليه اوصوصيك وصي فهو باطل وهذه للسئلة بصورتها مقدمة من تأخير فتأمل (قوله فهو الوصى) أي ان كان أهلا والا انتقلت للحاكم ولا تبق له لئلا (قوله ولا يجوز) ولا يصح فيحرم حيث كانت صفة الولاية موجودة في الجدد حال الايصال والا فلا والمراد أن ذلك بحسب الظاهر فالو خرج الجدد عن الصفة حال الموت تبين محتها للاجنبي ولا عبرة بعود الصفات بعد ذلك ومثل الأب كل جد مع أعلى منه نعم لو استلحق خنثى طفلا فله الايصال عليه لاجنبى مع وجود الجد بلا خلاف لانه ليس هناك أبوة محقة كذا قالوه فراجعهم (قوله والجد حي) ولو غابا (قوله وهو) أي الوصى غير الأب أولى من أبيه والحاكم أولى منهما (قوله ولا يجوز) أي ولا يصح كما مر (قوله كما قمتك مقامي) أو وليتك أو أنتك أو جعلتك مكانى أو وكتك ولا بد من لفظ بدموتى فيما عدا اوصيت ليكون من الصراح مخفان لم يذكره فهو كناية (قوله نحو ماسبق) هو اشارة الى تأخير هذه عن محلها كما مر اشارة اليه (قوله اوصيت اليك سنة واذا جاء فلان فهو وصي) هذه كلها صيغة واحدة جامعة للتأقيت والتعليق معادلة على محتملها وليست مكررة مع ماسبق خلافا لمن زعمه (قوله كقضاء الدين الخ) فان خصصه بواحد منها لم يتجاوزوه وهو في الثالث حفظ الاموال والتصرف فيها ويشركه في الحفظ قاضى بل لللال وفي التصرف قاضى بل للطفل ولو قال اوصيت اليك في كل أموري شمل جميع ما تقدم (قوله ويشترط القبول) ولو على التراخي الا لقتض ويندب ان علم امانة نفسه ويحرم ان علم خيانتها (قوله وجهان) أصحهما قيامه فيك كالوكالة (قوله في حياته) ولا مع موته كما تقدم (قوله على هذين الوجهين) فالاصح عدم صحة ذلك الرد في حياته وهذه ذكرها تسميا لكلام المصنف وأشار بقوله فعلى الأول الذى هو الاصح الى صحة القبول بعد الموت وسكت عن الثاني لان الرد عليه صحيح ولا يرجع بعده (قوله ولورد) خرج ما لو سكت لان القبول على التراخي كما مر (قوله ولو وصي اثنين) كقوله اوصيت اليك أو فلان وصي وفلان وصي وان تراخي الثاني (قوله لم ينفرد أحدهما) فان انفرد ضمن ولو فلما أنفق على الاطفال فان عدم أحدهما بموت أو عدم أهلية أو عدم قبول نصب الحاكم بدله نعم يجوز الانفراد فرد ودية وعارية ومغضوب وقضاء دين في التركة جنسه وقيدته في الروض وغيره بما اذا اذن صاحب ذلك بوضع يدها عليه والايتم عليه تصرف في ملك الوصى كفتح باب وحل وكاء ولعل المراد بالحق المذكور في كلام الروض العين اذ الدين التى في التركة جنسه لا وجه

(قول المتن جاز في الاظهر) أي بشرط أن يقول عني أو يضيف الى نفسه كأن يقول بتركتي فان قال اوص الى من شئت ولم يقل ذلك لم يصح (قول المتن ولو قال الخ) قال الزركشى كان ينبغي تأخير هذا الى قوله ويجوز فيه التوقيت الخ فانه مثال له (قول المتن فاذا بلغ أو قسم) ظاهر كلامهم انزال الأول بمجرد التقدم والبلوغ وان لم يكونا بصفة الولاية فليد الحاكم (قول الشارح والجد حي) ظاهره ولو كان غائبا (قول الشارح ويجوز له) في قول للنهاج والجد اشارة اليه (قول الشارح لا يزوج الصغير والصغيرة) رد عليه السفهية فالاحسن التعليل بأن الاجنبى لا يعتنى بدفع العار عن النسب (قول الشارح واذا جاء الخ) هي صيغة مستقبلية فاندفع ما عساه يتوهم من قول الشارح ونحو اوصيت الخ أنه عين ماسلف (قول المتن لنا) قال الزركشى ويتجه أن مثل هذا جعلتك وصي (قول المتن والقبول) أي ولا يشترط الفور كالوصية (قول المتن ولو وصي اثنين الخ) قال العبادى في الزيادات لو قال اعمل برأى فلان

ابني أو قدوم زيد فاذا بلغ أو قدم فهو الوصى جاز) ذلك واغتفر التأقيت في الايصال الى الأول والتعليق في الايصال الى الثاني ونحوه اوصيت اليك سنة وبعدها وصي فلان (ولا يجوز) للأب (نصب وصي) على الاطفال (والجد حي بصفة الولاية) عليهم لان ولايته ثابتة شرعا ويجوز له نصب وصي في قضاء الديون وتنفيذ الوصايا وهو أولى من أبيه (ولا يجوز الايصال بتزويج طفل وبنت) لان غير الأب والجد لا يزوج الصغير والصغيرة (ولفظه) أي الايصال (اوصيت اليك أو قومت) اليك ونحوهما كما قمتك مقامي (ويجوز فيه التوقيت والتعليق) نحو ماسبق ونحو اوصيت اليك سنة واذا جاء فلان فهو وصي (ويشترط بيان ما يوصى فيه) كقضاء الدين وتنفيذ الوصايا وأمر الاطفال (فان اقتصر على اوصيت اليك لنا) هذا القول (و) يشترط (القبول) أي قبول الايصال وفي قيام العمل مقامه وجهان أخذا من الوكالة (ولا يصح) القبول (في حياته) أي الوصى (في الاصح) كالوصى له

والثاني يصح كماله وكاله بعمل يتأخر يصح القبول في الحال والرد في حياة الوصى على هذين الوجهين فعلى الأول لو رد في حياته ثم قبل بدموته جاز ولو رد بعد الموت لنا الايصال (ولو وصي اثنين لم ينفرد أحدهما) بالتصرف (الا ان صرح به)

لا اعتبار اذن صاحبه فيه لانه لا يملكه الاقبضه (قوله أى بالانفراد) والتصریح به كأن يقول أو صبت الى كل منكأ أو كل منكأ وصي أو أتأ وصي أو فارق هذا أو صبت اليكما كما مر لانه هنا ثبت وصف الوصية لكل منهما كذا في شرح شيخنا وغيره وتصرف السابق من المنفردین نافذ يرجع في كونه بالمصلحة للحاكم وله نصب بذل من فقد منهما كما مر وله قسم المال بينهما ان أمكن ويقرعه بينهما في أحد القسمين ان تنازعا ويتصرف كل في حصته بالمصلحة ولو نص الوصي على اجتماعهما عين ويبطل تصرف أحدهما بدون الآخر وليس لشرف أو ناظر حصة تصرف بل يتوقف صحة تصرف غيره على مراجعته فلا بد من اذنه قال الأذرعى الأني حشيش كحزمة بقل ولو قال اعمل برأى فلان أو بأمره أو بحضرة أو بعلمه جازت مخالفته فان قال لا تعمل إلا برأيه وهكذا امتنع الانفراد لهما وصيان قاله العبادي (قوله الآن يتعين الخ) أى فيحرم حينئذ عزل الوصي له وعزله نفسه ولا يتفقد العزل من كل منهما ومحل الجواز في غير ذلك مالم يكن أجازة والا فلا يتصور العزل من أحدهما ولا من غيرهما وذلك كأن استأجره قبل موته الحاكم بعد موت الوصي أو كان الوصي استأجره قبل موته على عمل معلوم وعلى التصرف في أمرا طفاله بدموته وتفتقر حينئذ الجاهلية للحاجة كذا قاله شيخنا في شرحه (قوله والوصي الرجوع) فهو المراد في عبارة المصنف لكنه غلب العزل عليه (قوله وتنازعه في الاتفاق) أى في أنه أسرف أو أنه من اللائق ولو عين قنبرا عمل بمقتضى الحال (قوله صدق الوصي) وكذا واره والقاضي والأب والجد والقيم كالوصي وكالطفل غيره عن تقديم (قوله أو في دفع اليه) أو في دفع زكاة أو في وقت موت الأب أو في وقت ملك للمال صدق الولد (تنبيه) لو تنازعا في التصرف هل وقع بالمصلحة صدق الأب والجد وكذا الام دون غيرهم والمشتري من كل منهم مثله وما صرفه الولي من مال نفسه ولو دفع ظالم عن مال الولد لا يرجع به الا ان كان باذن حاكم أو اشهاد لابنية رجوع الأني الأب والجد وكذا غيرهما عند تمرر الحاكم والاشهاد وليس لولي شراء مال الولد لنفسه بل يبيعه له الحاكم كالوكيل كذا قاله شيخنا فانظره مع ما مر في البيع من تولية الطرفين في بيع ماله لطفله وعكسه الا أن يحمل الولي هنا على غير الأب والجد فراجع وانظر ويصدق الولي في دفع شيء من مال الطفل لظالم لدفعه عن مال الطفل لاني دفعه لحاكم لسهولة البيعة فيه ويصدق في عدم الحياة (فرع) لا يطالب أمين من وصي وقيم ووكيل ومقارض وشريك بحساب وفي شرح شيخنا الرجوع الى نظر الحاكم والله أعلم

﴿ كتاب الوديعة ﴾

ذكرها عقب الوصية لانها من جملة ما يوصى به ندبا أو وجوبا ولان مال اليت بلا وارث يصير كالوديعة في بيت المال للمسلمين وهي تقال على العين لغة وشرعا فهي عين موضوعة عند غير صاحبها أمانة وتقال شرعا للإيداع وهو وضع عين النخ وللعقد المركب من الإيجاب والقبول وهو المراد هنا من ودع يدع بمعنى سكن يسكنونها عند الوديع أو من قولهم فلان في دعة أى راحة لانها في راحته أيضا ويقال لدفعها مودع بكسر الدال ولأخذها مودع بفتحها ووديع وشملت العين للمال والاختصاص والاحكام الآتية متعلقة بجانب القبول غالبا وأشار الشارح الى بعض ذلك بقوله هي العين النخ (قوله حرم) أى القبول قال شيخنا مالم يعلم بحاله المالك المتصرف عن نفسه والأبيح قبولها فراجع (قوله أى أخذها) فيه اشعار بأن مجرد العقد لا يحرم وقد يقال انه وسيلة فيحرم أيضا (قوله كره) على ما مر في الحرمة (قوله لا ينبغي) تفيد الإباحة نصا أو بعلمه أو بحضرة جاز أن يخالفه فيعمل دون أمره بخلاف ما لو قال الابأمره الا بعلمه الا برأيه فانها وصيان (قول اللان أو في دفع اليه) لم يظهر وجه تنكير هذا دون الاتفاق

﴿ كتاب الوديعة ﴾

أى بالانفراد فيجوز (والوصي والوصي العزل متى شاء) أى للوصي عزل الوصي والوصي عزل نفسه قال في الروضة الآن يتعين عليه أو يطلب على ظنه تلف المال باستيلاء ظالم من قاض وغيره وعبرة الحرر والروضة وأصلها والوصي الرجوع (واذا بلغ الطفل وتنازعه) أى الوصي (في الاتفاق عليه صدق الوصي) يمينه كما صرح به في الروضة كأصلها (أو في دفع اليه بعد البلوغ صدق الولد) يمينه كما صرح به الرافعي في الشرح والفرق أنه لا يسر إقامة البيعة عليه في ذلك بخلاف الاتفاق وفي وجه صدق الوصي تقدم مثله في القيم في آخر الوكالة

﴿ كتاب الوديعة ﴾

هي العين التي توضع عند شخص ليحفظها يسمى مودعا بفتح الدال والواضع مودعا بكسرهما (من عجز عن حفظها حرم عليه قبولها) أى أخذها (ومن قدر) على حفظها (ولم يشق بأمانته) فيها (كرهه) قبولها وعبرة الحرر لا ينبغي

أن يقبلها وفي الروضة
 كأصلها هل يحرم قبولها أو
 يكره وجهان (فان وثق)
 بأمانته فيها (استحب)
 له قبولها (وشرطها) أي
 اللودع واللودع المتعلقين
 بها (شرط موكل و وكيل)
 لان الإبداع استنباط في
 الحفظ (ويشترط صيغة
 اللودع كاستودعتك هذا
 أو استحفظتك أو أنتك
 في حفظه والأصح أنه
 لا يشترط القبول لفظا
 ويكتفى القبض) والثاني
 يشترط والثالث يشترط
 في صيغة العقد نحو ما تقدم
 دون صيغة الأمر كاحفظ
 هذا وتقدم نظير هذا
 الخلاف في الوكالة (ولو
 أودعه صبي أو مجنون مالا
 لم يقبله فان قبل ضمن)
 ولا يزول الضمان إلا بالرد
 إلى ولي أمره (ولو أودع
 صبي مالا تلفت عنده لم
 يضمن وإن ألتفقه ضمن في
 الأصح) كما لو ألتف مال
 غيره والثاني لا يضمن
 لأن اللودع سلطه عليه
 (والمجور عليه بسفه
 كالصبي) في إبداعه
 والإبداع عنده وهو مراد
 المهرر وغيره بالسفيه
 (وترفع) الوديعة من
 حيث الإبداع المتعلق بها
 أي تنتهي (بموت اللودع
 أو اللودع وجنونه وانغماته)
 كالوكالة (ولها الاسترداد والرد كل وقت) أي للمودع الاسترداد لأنه مالك أو نائب عنه

والحرمة أو الكراهة احتمالا لعبارة المصنف تفسير لها (قوله وفي الروضة) اعتراض على المصنف بعدم ذكره الخلاف (قوله استحب) أي القبول بل يجب إذا تعين لعدم غيره أولا من عنده دون غيره مع سلامة العاقبة وله أخذ الأجرة فلا يجبر على ضياع منفعة ومنفعة حرزه مجانا ويجبر المالك عليها إن امتنع من دفعها ولو تعدد الامناء وجب على المستول خوف التواكل وعلم بما ذكر أنها تقتربها الأحكام الخمسة كما قاله شيخنا ونوزع في الإباحة فيما مر عنه لأن ما وضعه على النيب لا يخرج عنه إلى الإباحة فراجع (قوله المتعلقين بها) أي فانهما ركنان كالصيغة والعين فأركانها أربعة والمصنف إنما ذكر شرطيهما صريحا أو تأويليا (قوله شرط موكل و وكيل) فلا يودع كافر مصحفا ولا مسلمانا ولا محرم صيدا ولا أعمى عينا وقال شيخنا الرملي بصحة الإبداع في الجميع بمعنى العقد لكن لا توضع العين تحت يد الأولين ويوكل الأعمى من قبض له (قوله صيغة الخ) التي اعتمده شيخنا الرملي اعتبار اللفظ من أحد الجانبين مع اللفظ من الآخر أو الفعل منه ولو متراخيا كافي الوكالة والإيصال ولا يكفي السكوت منه خلافا للخطيب فان حمل على ما يقع بعده فعل فظاهر فلو قال له احفظ متاعي هذا مثلا فسكت لم يكن وديما ويخفى عن القبول أخذ الأجرة ولم يرتض هذه شيخنا الزبدي ولو قال خذ يوما وديعة ويوما غير وديعة فوديعة أبدا أو عكسه فأمانة غير وديعة أبدا ولو قال خذ يوما وديعة ويوما غير وديعة فوديعة أبدا أو عكسه فأمانة غير وديعة وقال شيخنا في الأولى مضمون أبدا ولو أودعه ثوبا وأذنه بلبسه فهو عقدان فاسدان وهو قبل لبسه غير مضمون وبعده مضمون إذا فسد كل عقد كصحيحة (قوله ولو أودعه) أي أودع غير كامل بباو وعقل وحرية ورشد ولو حكا (قوله لم يقبله) فيحرم وأشار بقوله ضمن إلى أن فاسد العقد هنا ليس كصحيحة لا امتناع وضع اليد ولو بلا عقد أو لانه لا عقد فيكون ضامنا مطلقا أولا لان العقد باطل لافساد (قوله بالرد) واتلاف الصبي لها عند الوديع مبرى له وعبرة شرح شيخنا ولو ألتف نحو صبي وديعته برى الوديع لان فعله لا يمكن انضباطه وتضمنه مال نفسه محال فتعينت براءة الوديع انتهى وهذا يقتضي أن المجنون والسفيه كالصبي فتأمل ولو أخذ شيئا من نحو الصبي حسبة ليرده لوليه وخشي ضياعه لو لم يأخذه لم يضمن (قوله ولو أودع) أي كامل بما مر غير كامل لكونه صبييا أو مجنونا أو سفيا كما يأتي أو رقيقا ولو بالتنا غير إذن سيده على المتمدن في الرقيق ضمن كل منهم إن ألتف لان تلف عنده بمقتضى لو أودع ناقص ناقصا فمضمون مطلقا تلف أو ألتف فرط أو لم فرط هكذا تحرر مع شيخنا في حرسه واعتمده (قوله من حيث الإبداع) أي لا من حيث الأمانة بل هي أمانة شرعية يجب على وارث الميت منهما أو وليه اعلام مالها بها فورا وإن لم يطلبها حيث تمكن (قوله ولها) أي حيث لم تجب كما مر (قوله أي للودع) أشار إلى أن

حكى السكسائي أنه يقال أودعه بمعنى قبل وديعته فهي إذن من الاضداد (قول المتن شرط موكل و وكيل) أي فلا يجوز استبداع المحرم صيدا ولا الكافر المصحف (قول المتن كاستودعتك الخ) هي صرائح ومن الكناية خذ ونحوها (قول المتن ويكتفى القبض) أي وإن لم ينقل فيما يظهر وإن كان مقتضى العبارة خلاف ذلك فقد نقل عن التهذيب أنه لو قال ضعه فوضعه كان إيداعا (قائمة) فدل على اشتراط العلم اشتراك الوديعة في الوكالة في العاقبة والصيغة وذلك بخلاف المودعة لا اشتراط العلم بالموكل فيه بخلاف العين المودعة (قول الشارح والثاني يشترط الخ) نظرا إلى أنها عقد مجرد لا إذن (قول المتن ولو أودعه صبي الخ) قال الزركشي حكم العبد كالصبي إلا في شيء واحد هو أنها إذا تلفت تحت يد العبد بتفريط ضمن (قول المتن فلن قبل ضمن) أي فليس الفاسد هنا كالصحيح (قول المتن ولو أودع صبييا) مثله المجنون (قول المتن وترفع) أي وبعد الارتفاع عليه الرد وقيل يتوقف على الطالب (قول المتن وانغماته) استشكل الزركشي

كالوكالة (ولها الاسترداد والرد كل وقت) أي للمودع الاسترداد لأنه مالك أو نائب عنه

الكلام على التوزيع وان أوهم كلامه خلافه (قوله وأصلها) أي وضعها والناسب فيها والغالب عليها الأمانة وان حرمت أو كرهت (قوله بعوارض) أي عشرة نظمها بعضهم بقوله

عوارض التضمن عشر ودعها * وسفر وتقلها وجحدتها
وترك إيصاله ودفع مهلك * ومنع ردها وتضييع حكي
والاستفاد وكذا الخالفه * في حفظها ان لم يرد من خالفه

وأخسر من ذلك قولي

عوارضها عشر ضياع وديعة * وتقل وجحد منع رد المالك
مخالفة في الحفظ ترك وصية * وسفر بها نفع بها ترك هالك

(قوله فيضمن) أي يصير طريقا في الضمان والقرار على من تلفت تحت يده وسواء كان المالك حاضرا أو غائبا وان طالت غيبته (قوله واذا لم يزل يده عنها) بأن استمر الإيداع (قوله بمن) أي بثقة أو صبي مأمون مطلقا أو غيرهما ولازمه وكذا يقال في الشريك في الخزانة (قوله بحملها) وان سهل عليه حملها ولاقيه (قوله واذا أراد سفرها) أي مباحا وان قصر ان يرد لها لغير مال كها ونائبه والا فلا يتقيد السفر بالمباح أي ردها لغير مال كها ونائبه لا يجوز الا في السفر للمباح ورودها للمباح يجوز ولو في غير المباح بل لا يتقيد بالسفر لجواز العقد من الجانبين (قوله أو وكيله) ولو عام أو وليه كذلك (قوله أو نحوها) كحبس المالك وتواريه (قوله وعليه قبولها) أي يجب على القاضي أخذها من الوديع حفظها بخلاف دين غائب وأخذ من صوب لا يلزمه قبولها لأن بقاءها أحرز للمالك (قوله أي يرد لها إليه) أي يعلمها بها وبمحلها ولا يلزم الاشهاد في ردها لو ائتمن من ذكر واذا أذن له المالك في السفر بها وعين له طريقا أو محلاتين والالزمه سلوك أكثر الطريقين أمنا فأقصرهما واذا رجع لزمه أخذها من دفعها له وان علم به المالك وأقره (قوله فان دفنها بموضع) ولو حرزا لمثلها ضمن والدفن ليس قيدا (قوله لأن اعلامه الخ) يفيد أن اعلامه مؤخر عن اعلام المالك ووكيله والحاكم (قوله يسكن) ليس قيدا ويشترط كون الموضع حرزا لها (قوله ولو سافر بها)

افراد الضمير هنا وثنيته فيما يأتي وقال الأوجه التسوية في الافراد لتقدم العطف بأو (قول المتن وأصلها الأمانة) يعني أن الأمانة مقصودة منها بحسب وضعها الأصلي وليست بتابعة ككافي الرهن ومال القراض وأشجار المساقاة ونحو ذلك (قائدة) قال في الكافي لو أودعه ثوبا أو أذن له في لبسها فهو إيداع فاسد لا يقتضيه بشرط ففسد فان تلفت قبل اللبس لم يضمن الحاقا للفساد بالصحيح بخلافه بعد اللبس فيضمن الحاقا للفساد العارية بصحيحها قاله الزركشي (قول المتن ولا عنتر) قال الزركشي منه التضجر من الحفظ على المذهب (قول المتن فيضمن) وله تضمين الثاني أيضا ثم الثاني يرجع على الأول في حال الجهل دون حال العلم (قول المتن فيضمن أيضا) قيل هو مستدرك لا غناء ما قبله عنه (قول الشارح سواء الخ) أي بخلاف ما لو استعان بأحد يده عليها فانه جائز مثل أن يرسلها مع ولده والسقي ونحوه كما سيأتي في المتن (قول المتن واذا لم يزل يده عنها) قال الزركشي حقه أن يقول ولا بصره فانه للنقول عن ابن سريج قال الرافعي وتابعه عليه الأصحاب (قول المتن واذا أراد سفرها) أي وان قصر (قول المتن فاقضى) قال الزركشي متى حملها إليه قبل أن يأمره بحملها له ويعلم يضمن (قول المتن فان لم يزل يده عنها) فان تركها بمنزله وسافر ولم يفعل شيئا من ذلك ضمن وهذا أمر يقع للناس كثيرا فليتنظروا (قول المتن أمينا) قال النووي رحمه الله في نكت التنبيه صورة السئلة عند فقد الحاكم انتهى قال الزركشي الأحسن أن يحمل الأمين على ما يشمل الوكيل والحاكم والعدل على الترتيب السابق (قول المتن يسكن) مثله المراقبة من غير مسكن (قول المتن الا اذا وقع حريق الخ) هذا اذا تأملت مقتضى

والمودع الرد لانه متبرع بالحفظ (وأصلها الأمانة) وقد نصير مضمونة بعوارض منها أن يودع غيره بلا إذن من المودع (ولا عنتر) له (فيضمن) سواء أودع زوجته وولده وعبيده والقاضي وغيرهم (قيل ان أودع القاضي لم يضمن) لأن أمانة القاضي أظهر من أمانته (واذا لم يزل) بضم التحتية وكسر الزاي (يده) عنها جازت الاستعانة بمن يحملها الى الحرز أو يضعها في خزانة بكسر الحاء بضبط للصف (مشاركة) بينه وبين ابنه مثلا كما في الروضة كأصلها عن القفال (واذا أراد سفرها فليرد) الوديعة (الى المالك أو وكيله) ان كان (فان فقدهما) لقيمة أو نحوها (فالقاضي) أي يرد لها اليه وعليه قبولها (فان فقد فأمين) أي يرد لها اليه ولا يكلف تأخير السفر فارادته عنتر في الرد الى غير المودع (فان دفنها بموضع) وسافر (ضمن) ان لم يعلم بها من يذكر (فان أعلم بها أمينا يسكن الموضع لم يضمن في الأصح) لان اعلامه بمنزلة إيداعه والثاني يمنع ذلك (ولو سافر بها) من الحضر (ضمن) لأن حرز السفر دون حرز الحضر (الا اذا وقع حريق

أوغارة وعجز عن دفعها اليه كاسبق) فلا يضمن بل يلزمه السفر بها في هذه الحالة (١٨٣) (والحريق والتفارة في البقعة واشتراف

الحريز على الخراب) ولم يجد حريزا ينقلها اليه كما في الروضة كاصلها (أعذار كالسفر) في الرد الى غير المودع (واذا مرض مرضا مخوفا فليردها الى المالك أو وكيله) ان وجده (والا فالحاكم) أي يردها اليه ان وجده أو يوصي اليه بها كما في الروضة كاصلها (أو يردها) الى أمين أو يوصي بها) اليه ان لم يجد الحاكم كما في الروضة كاصلها وفيهما للرد بالتوصية الاعلام والأمر بالرد وأنه يشترط أن بينهما ويميزها عن غيرها (فان لم يفعل) ماذكر (ضمن) لانه عرضها للفوات اذا الوارث يعتمد ظاهر اليد ويدعيها لنفسه (الا اذا لم يتمكن بأن مات فجأة) وفي المحرر وغيره أو قتل غيلة أي فلا يضمن بترك ماذكر (ومنها) أي من عوارض الضمان (اذا نقلها من محلة أودار الى أخرى دونها في الحريز ضمن والا) أي وان لم تكن دونها فيه بأن كانت مثلها فيه أو أحرز منها (فلا) يضمن ولو نقلها من بيت الى بيت في دار واحدة فلا ضمان وان كان الاول أحرز قاله البغوي (ومنها أن لا

أي بغير علم المالك وبغير إذنه ولو ضمنا كان أودع في السفر (قوله غارة) هي أرا الاغارة فهي الغدر أصالة (قوله بل يلزمه السفر بها) ولو مخوفا ان علم سلامتها فان ظنه جاز ولو طرأ في الطريق خوف أقام بها فلا وجهم عليه فطاع فأنكرها منهم فخلقوه قال الاذرعى ويجب عليه الحلف لاحترازها وعلى كل اذا حلف حنت سواء حلف بالطلاق أو بالله ولم يور لانهم لم يكرهوه على الحلف عينا واذا لم يحلف فان أخذوها منه قهرا لم يضمن والابأن سلمها لهم أودعهم عليها وعين موضعها ضمنها ولو دفعها بموضع ولولرجاء سلامتها أو طرحها في منطفف كذلك فتلفت ولو بغير أخذ ضمنها (قوله في هذه الحالة) وفي غيرها يجوز السفر ولا يلزمه (قوله واذا مرض مرضا مخوفا) ومثله ما ألحق به الا الحبس للقتل فانه كالمرض غير المخوف (قوله أمين) ولو وارثا ولو ظهر غير أمين ضمن الوديع ان كان وضع يده عليها والا فلا (قوله ان لم يجد الحاكم) فهو مقدم على الأمين وما بعده فأول التنويع وللرد بعدم وجوده ان لا يكون في مسافة العدوى وفي عبارة شيخنا أن لا يكون فيما دون مسافة القصر (قوله ان بينهما ويميزها عن غيرها) ولو بالاشارة أو الوصف فان لم يفعل ذلك ضمن الا اذا كان قاضيا أميناً فلا يضمن وان لم توجد الوديعة بعده في تركته لانه أمين الشرع وحمل الضمان في سائر الأماء اذا تلفت بعد اللوث لا قبله ولو لم يوجد في ركة الوديع ما عينه أو أشار اليه فلا ضمان أو وجد وأنكره الوارث لم يقبل ولو قصر الوارث في ردها ضمن ويصدق في عدم تقصيره وفي أن مورثه ردها وفي عدم تقصيره أيضا وفي تلفها عنده وفي عدم علمه بحالها ولو وجد بعده متعدد عما وصفه لم يرد الوارث ضمن (تنبيه) لا أثر لكتابتها على شيء هذا ودية فلان مثلاً وفي جريدته عندي لفلان كذا الا ان أقربه أو قامت به بينة أو أقربه الوارث (قوله فان لم يفعل ماذكر ضمن) أي لا بمجرد الترك وفي كلام السبكي أنه لا يضمن في غير الابداع والابساء الا بالتلف بعد اللوث كما مر واعتمده شيخنا (قوله اذا نقلها) أي لا يظن أنها ماله والا فلا يضمن (قوله دونها) ضميره عائدا الى المحلة أو الدار بدليل ما أورده عليه ولو جعله عائدا الى الوديعة لم يرد عليه (قوله فلا يضمن) أي مالم يكن نهى من المالك عن النقل ولا تعيين للحل والا فيضمن مطلقا ولو تلفت في محلها مع النهي عن نقلها ولو بنحو حريق فلا ضمان فلو نقلها صيانة لها وتلفت لم يضمن أيضا (قوله متلفاتها) بكسر اللام أي القادر على دفعها بلا ضرر عليه ولا مشقة لا تحتل عادة فلو وقع حريق في محلها وفيه متاع له معها فقدم متاعه لم يضمن الا ان سهل نقلها معه ولو كان فيه ودائع فنقل بعضها وتلف بعضها لم يضمن الا ما قصر في نقله منها ولا يصدق في دعوى عدم التحكك في هذه الابينة (قوله بسكون اللام) فهو الفعل الذي هو التقديم لما يلف به معه على ما يأتي (قوله ضمن لوجوبه الخ) أي صار ضامنا لجميعها ان مضت مدة يموت مثلها فيها غالبا أو دونها وبها جوع سابق وعلم به والا فلا ضمان أصلا وفارق ضمان القسط في الجنایات في هذه بتعديده نعم يضمن الارش هنا (قوله فان نهى المالك) أي المطلق التصرف فان لم يكن كذلك كولي محجور وعلم به ضمن والا فلا (قوله عنه) أي العلف

أن العجز عن الرد الى من سلف لا يبيح السفر بها الا مع الحريق ونحوه وليس كذلك فانه لا يضمن بالسفر عند العجز اذا كان الطريق آمنا قاله في الأنوار (قول الشارح أو يوصي بها) قلت فاذا الاحسن حمل قول المتن الآتي أو يوصي بها على ما يشمل الحاكم والأمين (قول المتن ضمن) أي اذا وقع التلف بعد الموت دون التلف الكائن بين الترك والموت هذا ما يفهم من كلام الزركشي رحمه الله (قول المتن ضمن) استثنى الزركشي منه ما لو نقلها وهو يظنها ملكه (قول المتن ضمن) قال الزركشي وان لم يمت على ما في الرافعي ونقله النووي في نكت التنبيه عن البغوي

يدفع متلفاتها) لوجوب الدفع عليه لانه من حفظها الواجب (فلا وأودع دابة فترك علفها) بسكون اللام (ضمن) لوجوبه عليه لانه من حفظها (فان نهى) المالك (عنه فلا) يضمن بتركه (على الصحيح)

كما لو قال اقتل دابتي فقتلها لكن يعصى لحرمة الروح والثاني يضمن تعديده بالعصيان (فان أعطاه المالك علقا) بفنح اللام فيالم ينه (علقها منه والا فبراجحه أو وكيله) ليعلقها (أو يستردها) فان فقد (فالحاكم) أي راجحه ليقترض عليه أو يؤجرها أو يصرف الأجرة في مؤنتها أو يبيع جزءا منها (ولو بشئها مع من (١٨٤) يسقيا) وهو أمين (لم يضمن في الاصح) لجري العادة بذلك والثاني يضمن لخراجها

من يده مع امكان أن يسقيا بنفسه فان كان لا يتولى ذلك بنفسه عادة فلا يضمن قطعا قاله في الوسيط ولو بشئها مع غير أمين ضمن قطعا (وعلى المودع تعريض ثياب الصوف للريح كي لا يفسدها الدود وكذا لبسها عند حاجتها) لتعقب بها رائحة الآدمي فتدفع الدود فان لم يفعل وفست يضمن الآن ينهاء عنه فلا يضمن وأشار في التتمة الى أنه يجي فيه الوجه السابق في العلف ولولم يعلم بها بأن كانت في صندوق أو كيس مشدود فلا ضمان (ومنها أن يعدل عن الحفظ المأمور) به من المودع (وتلفت بسبب العدول فيضمن فلو قال له لا ترقد على الصندوق فرقدوا وكسر ثقله وتلف مافيه ضمن) لمخالفته المؤدية الى التلف (وان تلف بغيره) أي بغير ثقله (فلا) يضمن (على الصحيح) والثاني يضمن لان الرقود عليه يوهم السارق نقاسة مافيه فيقصده (وكذا لو قال لا تقفل عليه

الذي هو التقديم وان كان قد دفع له ما يعلقها به (قوله كما لو قال الخ) يؤخذ منه أنه لو كان بها علة يضر معها العلف ونهاه لاجلها فعلقها معها ضمنها (قوله فيما لم ينه) فيه إشارة الى أن هذا مؤخر عن محله الذي هو قبل تركه التقديم فتأمل (قوله علقها) أي بنفسه أو يدفع ما يعلقها به للوديع (قوله فان فقد) قال الخطيب هو بضمير التثنية كما في خط للمصنف والمراد منه عدم وجودهما فبادون مسافة العدوى أو دون مسافة القصر كما مر (قوله فالحاكم) فان فقدته أشهد فان لم يشهد لم يرجع وان نوى الرجوع لانه عن نادر كهر ب عامل المسافة (قوله في مؤنتها) أي التي تصونها عن تلف أو تعيب لانحوس من ويجب تسريع مراعية مع ثقة ان تيسر (قوله وهو أمين) ولو صيبا نعم ان وضعها الأمين في محل لم يعرفه الوديع ضمنها الوديع لزوال نظره ويده عنها (فرع) لو أخذ الظافر غير جنس حقه وأودعه انسانا فردته على مالكه لم يضمن أو جنس حقه ضمن (قوله مع امكان الخ) المراد به أن يليق به عادة أخذها بما بعده (قوله ولو بشئها مع غير أمين ضمن) أي وان لم يلق به نعم ان لاحظ لم يضمن كما مر (قوله ثياب الصوف) ومثله الورير والشعرونحوهما ومنه كما قال الأذري تركه سقى شجر لم ينه عن سقيه ولم يشرب بعروقه والا فلا ضمان (قوله لبسها) بنفسه أو بغيره ولو توقف على أجرة لزمته وفي الرجوع بها مامر في العلف وله طلبها وان فعل بنفسه وله لبس نحو حرير لم يجد من يلبسه ممن يحل له لبسه بجانا (قوله وأشار في التتمة الخ) أي فعلم ذكر المصنف ان لم يكن لعدم اعتنائه به فهو غفلة عنه (قوله في صندوق) أي ولم يعلم بها كما ذكره أو علم بها ولم يطمع مفتاحه والاوجب فتحه لها فان لم يفعل ضمن (قوله أن يعدل) الى ما هو دون المأمور به ويخالف ما نهى عنه كما يعلم بما يأتي (قوله بضم الصاد) على الافصح فيجوز فتحه (قوله بغيره) أي النقل ورجوعه للعدول كما فعل ابن حجر يردده ذكر الخلاف مع أنه فاسد كما يعرف من تأمله (قوله فلا يضمن) نعم ان سرق من موضع لو لم يرقد فوقه لم قد فيه أو من موضع أمره بالرقود فيه فخالف ضمن وفي كلامه تصريح بأن المراد بالغير هو السرقة فقط وفيه نظر فراجعه (قوله يعني الخ) لعل حملة على ذلك لكونه المذكور في كلامهم أو لاقبله فلا خفاء والاف كلامه شامل لانهى عن القفل من أصله وهو ولي بعدم الضمان بما بعده (قوله اربط) بكسر الباء أشهر من ضمها كما مر (قوله فأمسكها في يده) أي بدلا عن الربط أو معه أخذها بما بعده فان امتثل ور بطها في كفه فان لم يحكم ر بطها ضمن مطلقا أو كان فوق مار بطها فيه ثوب آخر لم يضمن مطلقا والا فان ر بطها من خارج فضاعت بأخذ طرار ضمن أو باستر سال فلا ور بطها من داخل فعكسه (قوله فلا يضمن) ما لم يكن نهائيا عن اليد والا فيضمن مطلقا ولو لم يربط كفه عليها فضاعت سهوا أو بقض كفه أو باستر سال وهي خفيفة لا يشعر بها ضمن والا فلا

(قول الشارح والثاني يضمن) هذا زيفه الامام بأنه يقتضي الضمان في نحو اقتل عبدي أو أحرق ثوبي قال وهو خرق للاجماع (قول المتن فان فقد فالحاكم) قال الزركشي فان لم يجد فقياس نظائر من هرب بالجمال ونحوه أن يتعاطاه بنفسه ويشهد كما صرح بذلك للواردى والدارمي وغيرهما فان لم يشهد ففي الرجوع وجهان انتهى (قول المتن لا تقفل) يصح أن يكون من أقفل ومن قفل (قول المتن ولو قال اربط البraham الخ) لونهاء مع ذلك عن المسك باليد خرجه الامام على النقل الى الاحرز عند النهي عن النقل قلت ولو قال أمسكها في يدك فربطها في كفه فالظاهر انعكاس الحكم

قفلين) بضم القاف يعني لا تقفل الا واحدا (فا قفلها) أو لا تقفل عليه فاقفل لا يضمن بذلك على الصحيح وتوجيه (قول الضمان بما تقدم لا يسلم الأول أنه يقتضيه) (ولو قال اربط البraham) بضم الباء وكسر هاء (في بكك فأمسكها في يده) فتلقت فالذهب أنها ان ضاعت بنوم ونسيان) أي بواحد منهما (ضمن) لانها لو كانت مربوطة لم تضع بهذا السبب فالتلف حصل بالمخالفة (أو) تلقت (بأخذ غاصب فلا) يضمن

لان اليد أحرز بالنسبة اليه والطريق الثاني اطلاق قولين والطريق الثالث ان اقتصر على الامساك ضمن وان أمسك بعد الربط لم يضمن (ولو جعلها في جيبه بدلا عن الربط لم يضمن) لانه أحرز لا اذا كان واسعا (١٨٥) غير مزور وكافي الروضة وأصلها

(وبالعكس) وهو أن
يربطها في الكم بدلا عن قوله
اجعلها في جيبك (يضمن)
لتركه الاحرز (ولو أعطاه
دراهم بالسوق ولم يبين
كيفية الحفظ فربطها في
كمه وأمسكها بيده أو جعلها
في جيبه لم يضمن) لانه
بالغ في الحفظ الا أن يكون
الجيب واسعا غير مزور
فيضمن لسهولة تناولها
باليده (وان أمسكها بيده
لم يضمن ان أخذها غاصب
ويضمن ان تلفت بغفلة أو
نوم) لتقصيره (وان قال
احفظها في البيت فليمنع
اليه ويحرزها فيه فان أحرز
بلا عن ضمن) لانه لم يحفظها
فيه من التأخير (ومنها أن
يضعها) بأن يضعها (في غير
حرز مثلها أو يدل عليها
سارقا) بأن يعين موضعها
(أو من يصادر المالك) بأن
يعلمه بها فيضمنها بذلك
(فلو أكرهه ظالم حتى سلمها
اليه فللمالك تضمينه في
الاصح) لتسليمه (ثم
يرجع على الظالم) والثاني
ليس له تضمينه لا كراه
ويطالب الظالم وله على
الاول مطالبته أيضا ولو
أخذها الظالم من المودع
فهرافلا ضمان على المودع
(ومنها أن ينتفع بها بأن

يضمن ولو وضعها في كور عمامته ضمنها (قوله والطريق الثالث ان اقتصر على الامساك ضمن) أي مطلقا
ليخالف ما في الطريق الاول وكذا لم يضمن بعده (قوله في جيبه) أي التي بازاء حلقه على صدره أو الذي
على وركه وليس فوقه ثوب آخر واللم يضمن مطلقا (قوله واسعا الخ) وكذا لو وضعها بين ثيابه ولو سهوا أو
كان جيبه مثقوبا وقت الوضع وان جهله فيضمن مطلقا بخلاف ما لو طرأ له الثقب (قوله بالسوق) أي مثلا
فالصحراء كذلك لانه في هذه لم يذكر مكانا ولا كيفية فرجع فيها الى المادة وهي ما ذكره المصنف
وخرج ما لو أعطاه له في البيت وقال له احفظها فيه فانه متى خرج بها منه مع امكان حفظها فيه ضمن الا ان
ربطها على جسده لانه أحرز من البيت قاله شيخنا الرملي (قوله وان قال) أي وقد أعطاه له في السوق كما
هو الفرض في كلامه (قوله فان آخر) بأن لم يذهب حالا (قوله بلا عن) والعرض هنا ما كان ضروريا
أو قار به ان ليس منه ما لو جرت عادته أن لا يذهب من حانوته مثلا لامع آخر النهار وان كان حانوته حرزا لها
(قوله أن يضعها) كأن ينام عنها وليس عنده نحو رفقة تحفظها وكأن ينساها ولو بعد وضعها عن يده
ليرتاح من حملها أو يدفنها أو يطرحها أو يهرب عنها خوفا من قاطع كما تقدم وكأن يذهب بها نحو فار في جدار
مثلا ولا يكلف مال كهدمه بلا أرش لعدم تعديه وكأن يخبر عنها وقد نهاه عنه وان لم يعين محلها (قوله بأن
يلبس الثوب) أو يجلس عليه أو يجز صوف الشاة أو يقطع أذنها الا ان حليها فيضمن اللبس فقط أو ان
يقرأ في الكتاب من غير فتح والافسياني وأراد المصنف بقوله خيانة الراجع لينتفع عدم وجود عن
كما سيذكره (فرع) يعتبر في الانتفاع في نحو الحاتم المادة قلبه مضمن في حق المرأة مطلقا وفي حق
الرجل والخنثى في الخنصر وكذا في غيره ان اعتيد أو قصد استعماله والا فلا ان لم ينه أو انكسر وسفل
كل أصبع أحرز من وسطه وهو أحرز من أعلاه وما قوى استمساكه أحرز واليد اليمنى أحرز وعكسه في
الاعسر ويستويان في العامل بهما سواء (قوله فيضمن بما ذكر) أي بالاتفاق أو بالأخذ وان لم ينتفع
لتعديده ويؤمن العلة أنه لو ظن مالكة ولم ينتفع وردها لم يضمن واعتمده شيخنا الرملي ولو أخذ بعضا

(قول الشارح اطلاق قولين) لان كلا من الربط والوضع في اليد يدفع شيئا غير ما يدفعه الآخر (قول المتن
يضمن) قال الزركشي استثنى الشافعي رضي الله عنه في الأم ما أذا ربطها بين عضده وجنبه فلا يضمن لانه
لا يجدين ثيابه أحرز من ذلك للوضع (قول المتن وأمسكها) أي أمالور ربطها فقط فهو كما لو أمره بالربط
فامثل وحكمه أنه ان جعل الحيط من خارج فضاعت بالطرار ضمن أو بالاسترسال فلا وان جعله
من داخل انعكس الحكم (قول المتن أو جعلها في جيبه) قال الماوردي لو أراد وضعها في الجيب فوضعها
في كور عمامته ولم يشدها ضمن انتهى ثم محل التفصيل المذكور في المتن ما لم ينته الى البيت والاوجب للوضع
فيه لانه أحرز فلورج بها بعد ذلك في كمه أو يده أو جيبه ضمن قاله الماوردي (قول المتن فان آخر الخ)
استثنى الفارقي وابن أبي عصرون ما اذا تأخر بها في حانوته للتجار ونحوه ثم ذهب بها بعد انتهاء أمره
اذا كان من عادته الجلوس في السوق الى وقت معلوم قال الزركشي ولو أودعه وهو في حانوته فوضعها
بين يده فسرق قال الماوردي ان وضعها ليرتاد لها موضعا لم يضمن وان كان اهمالا ضمن (قول الشارح
بأن يضعها الخ) منه ما لو هجم عليه قطاع الطريق فآلقها في مضيق أو أداة الاخفاء فضاعت (قول الشارح
بأن يعلمها) أي ولو مكرها على ما قاله الروياني واختاره السبكي (قول المتن فللمالك الخ) وان كان
الائم منتفيا (قول المتن خيانة) يرد عليه ما لو استعملها يظنها ملكه فانه يضمن (قول المتن فيضمن)
أي بالقيمة والأجرة

(٢٤) - (قليوبى وعميرة) - ثالث

يلبس الثوب (أو يركب الدابة) (خيانة) بالحاء (أو يأخذ

ثوب) من عمله (يلبسه أو يركبها) من عملها (لينفقها فيضمن) بما ذكره وقوله خيانة أي لغير عنده احتراز به عن اللبس

الصحيح) لانه لم يحدث فعلا
والثاني يضمن لنيته الحياة
(ولو خلطها بماله ولم يميز
ضمن) لتعديه (ولو خلط
دراهم كبسين المودع ضمن
في الاصح) لخالفته للعرض
في التفريق والثاني يقول
قد لا يكون له فيه غرض
(ومتى صارت مضمونة
باتساق وغيره) كما تقسم
(ثم ترك الحياة لم يبرأ) من
الضمان (فان أحدث له
المالك استئمانا) كأن قال
استأمنتك عليها (برى) في
الاصح) والثاني لا يبرأ حتى
يردها اليه (ومتى طلبها
للمالك لزمه الرد بان يغلى
بينه وبينها) وليس عليه
حملها اليه (فان آخر بلا عذر
ضمن) وان تلفت في زمن
العذر كقضاء الحاجة فلا
ضمان (وان ادعى تلفها
ولم يذكر سببا أو ذكر
سببا (خفيا كسرقة صدق
ييمينه) لانه اتهمه (وان
ذكر) سببا (ظاهرا
كحريق فان عرف الحريق
وعموه صدق بلا يمين وان
عرف دون عمومه صدق
ييمينه) في التلف به لاحتماله
(وان جهل) الحريق
(طوب بينة) على وجوده
(ثم يحلف على التلف به)
وان نكل المودع عن
اليمين حلف المالك على نفي
العلم بالتلف واستحقاق

من الدراهم ليتسفع به ضمنها كلها ان قض نحو حتم والاضمن ما أخذ فقط فان رده فكنك ان تميز أو تلفت
كلها فان تلف بعضها ضمن بقسطه فقط فيضمن نصفه ان تلف نصفها كذا قالوه وقالوا أيضا انه لو رده ببدله
ضمن الكل ان لم يميز والاضمنه وحده (فرع) دفع له ثوب بالبحرقه فالتسفع به ضمنه وأجرته وان أحرقه
بعد فان أكرهه على احراقه عيناه يضمنه وقراءة الكتاب كلبس الثوب في جميع ما تقسم (قوله لدفع المودع)
أي مثلاو يصدق في ارادته ييمينه (قوله و يأخذ) معطوف على يتسفع أي لا على يلبس اذ لم يتسفع هنا وهذا
ظاهر وان خالفه شرح شيخنا كابن حجر (قوله ولو نوى الاخذ) أي بعد عقد الوديعة فان نواه حال
أخذها ضمن مطلقا وخرج بنية الاختلاط ترد فيه وخطوره بيباله فلا يضمن بهما (قوله ولم يأخذ لم يضمن) فان
أخذ ضمن من وقت النية وان تقدم على الاخذ (قوله ولو خلطها) ولو سهوا وتقل عن شيخنا الرملى
خلافه (قوله بماله) أو مال غيره (قوله ولم يميز) أي لم يسهل تمييزها ضمن فشمخل خلط بر بشعير فان تميزت
كما ذكر لم يضمنها فان تقصت بالخلط ضمن أرشها ولو لم يميز بعضها ضمنه فقط (قوله والثاني يقول الخ)
محل الخلاف اذ لم يقض خبا ولم يقطع كيسا أو يكسر صندوقا والاضمن قطعا ولا ضمان بحل خيط قد ربط به
رأس كيس أو نحو رزمة فاش لانه يمنع الانتشار لا لكم (قوله فان أحدث له المالك استئمانا برى) خرج
بالمالك غيره كوصى ووكيل وخرج بأحدث استئمانا لو أبرأه بما فعله من غير أحداث (قوله استأمنتك
عليها) أو استحضفتكها أو أبرأتك منها أو أودعتكها أو نحو ذلك (قوله ومتى طلبها المالك) أي المطلق
التصرف ولم يتعلق بالوديعة حق والا كسفيه ومفلس فالرد الى الولي أو نحوه قال ابن حجر ولو حجر على
الوديع بالفلس نزعته منه الوديعة ولم يرتضه شيخنا ولو طلب أحد شريكين أو دعاه حصته دفعها باذن حاكم
يقسمها (قوله وليس عليه حملها اليه) نعم عليه ذلك في ردها بعد جردها وكالوديعة الامانة الشرعية كثوب
ألقته الريح في داره فيلزمه اعلام المالك به لا حملها اليه (فرع) لو دفع له خاتما أمانة على حاجة فله حكم الوديعة
(قوله كقضاء حاجة) من يول أو غائط وصلاة وطهارة أو كل ونحو ذلك مما في الرد بالميب ولو طال زمن العذر
كاعتكاف نحو شهر مندور لزمه بثها مع وكيل أمين فان فقده فمحق حاكم فان لم يفعل ضمن ولو قال ردها الى من
شئت من وكلائى فأخراها عن طلبها منهم أو لا لم يضمن بخلاف ما لو قال أدفعها لأحد وكلائى فأخراها عن
طلبها منهم أو لا فانه يعصى ويضمن (تنبيه) لو ذهب بها ليردها على المالك فهو باق على الامانة وان أخرجها
عن الحرز حتى يسلمها اليه فان تلفت بلا تقصير لم يضمن (قوله وان ادعى تلفها) ولو بعد أن طلبها للمالك
وقال له أردها (قوله كسرقة) من نحو خالوة والاطول بينة قاله شيخنا الرملى قال في الجواهرى والنصب
كالسرقة وألحق بعضهم به السقوط منه (قوله صدق ييمينه) ولا بد في التلف أن يقول انه غير تقصير (قوله
ظاهرا) منه موت حيوان ذكر أنه بحضرة جمع (قوله بلا يمين) أي ان لم يمينهم والاحلف وجوبا لان الاصل
بقاء الوديعة وبذلك فارق نذب الحلف في الزكاة لان الاصل برائة النعمة (قوله وان ادعى) أي الوديع الذى
لا يضمن (قوله من اتهمه) أي الاهل للقبض ولو وكيلا أو قبا أو حاكما ومنه طبا دعى الدفع لمن استعمله

(قول الشارح لنيته الحياة) أي وكما أن نية القنية تقطع حول التجارة (تنبيه) عبارة للنهاج تفهم أنه لو
أخذ ضمن من حين النية لا من حين الاخذ فقط (قول المتن كبسين) لو كانا مشدودين ضمن بمجرد الحل وان
لم يخلط (قول الشارح من الضمان) أي كما لو وجد هائم اعترف (قول الشارح كأن قال استأمنتك) قال
الفاروق لو قال استودعتك اياها برى قطعا (قول المتن صدق ييمينه) أي بالاجماع (قول المتن أو على غيره)
هذا بعمومه يشمل الامانات الشرعية كالثوب التى ألقاها الريح والقطعة وهو كذلك خلافا للفقهاء في جزمه
بالتصديق من غير بينة

على الجباية ووكيل ادعى الدفع لموكله وأمين ادعى الرد على الوديع بعد عودته من نحو سفر وشمل ما ذكره مالو ادعى بدموته الرد عليه قبله ومالو ادعى ورثة الوديع ردوا عليهم قبل موته (قوله أميناً) أى لم يمينه المالك (قوله وجحودها) بأن يقول لم تودعنى يضمن بخلاف لا ودية لك عندى فيقبل بعده فى دعوى الرد والتلف ويعترف بدعوى النسيان قبل التلف لابعده (تنبيه) اذ اردت اليمين على المالك فى التلف حلف على نقي العلم به (فروع) اودعه ورقة مكتوبة باقرار أو نحوه فتلفت بتقصير يضمن قيمتها مكتوبة مع أجره مثل الكتابة بخلاف مالو اودعه ثوباً مطرزاً فتلف كذلك فإنه يضمن قيمته مطرزاً فقط وفرق بأن الكتابة تنقص قيمة الورقة بخلاف الطراز فى الثوب ولو ادعى اثنان على وديع بودية فإن صدقهما فالخصومة بينهما وإن صدق أحدهما فلا آخر تحليف الوديع فإن نكل حلف الآخر وغرمه قيمتها ولو قال هى لأحدكما وأنسىته وكذباه فى النسيان ضمن والأمر فى اللقطة بعد نسيانها وفى ثوب ألقاه الريح فى داره وأيس من معرفة مالهما لبيت المال ان لم يكن جاثراً ويجوز لمن هما فى يده فى هذه الحالة أن يصرفهما فى مصارفهما أو فى بناء نحو مسجد كير باط كما لو كان الامام جاثراً والله أعلم

﴿كتاب قسم النية والغنيمة﴾

ذكره عقب الودية لأن المال الحاصل فيه كالودية فى بيت المال للمسلمين أولان المال عند الكفار كالودية للمسلمين كما يدل له معنى النية الآتى أولان الودية قد يؤول أمرها لبيت المال أو غير ذلك والقسم بفتح القاف وسكون السين بمعنى القسمة هنا ويطلق على العدل بين الزوجات وبفتحهما بمعنى اليمين وبكسر القاف مع سكون السين بمعنى النصيب ومع فتحها جمع قسمته والنية بقاء مفتوحة فتحية ساكنة فهمزة مصدر قائم اذا رجع ثم استعمل فى المال الراجع اليها من الكفار لأن الله خلق الكون وما فيه لمنافع عباده المؤمنين وهو تحت يد الكفار كالعارية أو الودية فإذا أخذه المؤمنون فقد رجع الى محله والغنيمة فعيلة بمعنى مفعولة من الريح والشهور تغايرهما كما سيأتى وبدليل المطف وقيل كل منهما يطلق على الآخر اذا انفردا فإذا اجتمعا افترقا كالفقير والنسكين وقيل يطلق النية على الغنيمة دون عكسه وقيل تطلق الغنيمة على النية دون عكسه كما فى قولهم لم نحل الغنائم لأحد قبل الاسلام فان المراد بهما اسم النية بل كانت الانبياء اذا غنموا مالا جمعوه فتأتى نار من السماء فتأخذه ثم أحلت للنبي صلى الله عليه وسلم وكانت فى صدر الإسلام له خاصة لأنه كالمقاتلين كلهم نصرة وشجاعة بل أعظم ثم نسخ ذلك بما استقر عليه الأمر فيما يأتى ومعنى أخذ النار له حرقه بها فى موضعه وهو بظاهره شامل لما لو كان فيه حيوان فراجعهم رأيت فى حاشية العلامة الطقمى على الجامع الصغير ما يصرح باستثناء الحيوان من الحرق لكن ينظر ماذا كان يفعل به وقد يقال بجواز حرقه فى شرائعهم اذ لا يلزم أن يكون شرع من قبلنا كشرعنا مع أنه فى شرعنا قد يجوز حرق الحيوان كما فى النمل والقمل اذا نضرو دفعه الا بالحرق على أن هذا الاشكال ساقط من أصله لأن الحرق هنا ليس من فعل البشر والله أن يفعل فى خلقه ما يشاء فتأمل (قوله مال) وكذا غيره ولو أسقط اللام لشمه (قوله حصل) أى لنا بمعنى دخوله فى قبضتنا لانه فى بيت المال (قوله من كفار) ولو غير حر بين أولم تبلغهم الدعوة مما حولهم فخرج صيد دارهم

(قول المتن أودعى وارث اللودع الخ) لو ادعى أن مورثه رد على المالك قبل موته صدق على الأصح (قول

المتن على المالك) خرج به دعوى الرد على المستأجر نفسه فإنه يصدق

﴿كتاب قسم النية والغنيمة﴾

(قول المتن مال) هو باعتبار الغالب والا فلا اختصاصات كالاموال قيل لو قيد الحصول بكونه على سبيل الغلبة

أو ادعى وارث اللودع الرد على المالك أو أودع عند سفره أميناً فدعى الامين الرد على المالك طوبى كل ممن ذكر (بينية) بالرد على من ذكره (وجحودها بعد طلب المالك مضمن) بخلاف انكارها من غير طلبه ولو كان يحضرته لان خفاءها أبلغ فى حفظها ﴿كتاب قسم النية والغنيمة﴾ (النية مال حصل من كفار بلا قتال

(و) بلا (ايحاف) أى اسراع
(خيل وركاب) أى ابل
كجزية وعشر تجارة (وما
جلوا عنه خوفا) من المسلمين
عند سماع خبرهم (وما
مرتد قتل أومات و) مال
(ذمى مات بلا وارث
فيخمس) خمسة أخماس
قال تعالى ما آفأ الله على
رسوله من أهل القرى فله
والرسول ولذى القربى
واليتامى والمساكين وابن
السبيل وكان ^{ما آفأ} يقسم له
أربعة أخماس وخمس خمس
ولكل من الأربعة المذكورين
معهم خمس خمس ويصرف
ما كان له بعده من خمس
الحس لمصالح المسلمين ومن
الأخماس الأربعة للترزقة
كما تضمن ذلك قول المصنف
(وخمس خمسة أحدها
مصالح المسلمين كالنفور
والقضاء والعلماء يقدم
الأهم) فالأهم (والثاني
بنوهاشم و) بنو (المطلب)
وهم المراد بذى القربى
في الآية لاقتصاره ^{بنو} في
القسم عليهم مع سؤال غيرهم
من بنى عمهم نوفل وعبد
شمس له رواء البخارى
(يشرك) فيه (الغنى
والفقير والنساء ويفضل
الذكر كالارث) فله
سهمان وللاثنى سهم

فهو كدارنا وخرج مال مسلم عندهم (قوله خيل وركاب) ذكرهما للتبرك بالقرآن فمثلها غيرهما كرجالة
وسفن ومنه للسروق لوجود الايحاف فيه ومنه اللقطة والضالة والصغير منهم وأما ما أهداه الكفار لنا
والحرب قائمة فهولن أهدى له وليس فينا ولا غنيمة لعدم الايحاف ولأنه باختيارهم (قوله أى ابل) هو
كالركاب لا واحد لهما ومفردهما بغير أو راحلة (قوله خوفا من المسلمين) ليس الخوف وللمسلمون قيذا
غيرهم ولو نحو مرض كعجز عن حمل شيء كذلك (قوله بلا وارث) أى مستغرق قتاله أو الفاضل منه فى
ان انتظم بيت المال والارد على الوارث كما فى السلم (قوله فيخمس) خلافا للاثمة الثلاثة حيث صرفه كله
لمصالح المسلمين (قوله ما آفأ الله) لكن ليس فى الآية تصريح بذكر التخمس وإنما ذكر فى آية الغنيمة
خمل ما هنا عليها ولذلك ذكر الشارح الحديث بعدها لبيان (قوله فله) ذكره للتبرك (قوله يقسم) بالبناء
للفاعل أو للمفعول والمراد أنه يستحق ذلك إذا لم يقع والاملا خييج للحمل السابق ويجب فيه تقديم الأهم
فالأهم (قوله وخمس خمسة) ويتميز بالقرعة كما سيأتى (قوله كالنفور) بالثلاثة والعجمة المضمومتين جمع ثمر
بفتح فسكون وهو محل الخوف من أطراف بلاد الاسلام وأصله محل الفتح (قوله والقضاء) أى فى البلاد
لا قضاء العسكر الذين معه يحكمون لأهل النى قاتهم منهم (قوله والعلماء) والمراد بهم المشتغلون بأى علم ولو
مبتدئين كعلم القراءة والطب وعلوم الأدب كالتحقيق والائمة والؤذون ومن يريد حفظ القرآن وسواء
فى الجميع الغنى والفقير وقدر للمعطى الى رأى الامام بالمصلحة ويختلف بضيق المال وسعته قال الغزالي ويعطى
الفقير العاجز عن الكسب أيضا (فرغ) قال ابن عبد السلام لومع السلطان حق المستحقين لم يجز لهم
الظفر لأنه لا يكون فى الأموال العامة وهذا أحد أقوال أربعة ذكرها الغزالي ثانيها أنه يأخذ كل يوم
قدر قوته ثالثها أنه يأخذ كفاية سنة رابعها أن يأخذ قدر ما كان يعطيه الامام قال وهذا هو القياس وأقره
فى المجموع قال العلامة الخطيب وهو الظاهر (قوله يقدم) أى وجوبا (قوله بنوهاشم الخ) فيه تغليب
الذكر أى النسب الى من ذكر فخرج ولد غيرهم ولو من بناتهم كما سيذكره (قوله وهم المراد بذى القربى
فى الآية) أى وليس المراد مطلق القرابة الشامل لغيرهم وبذلك لذلك المراد ما بعده (قوله بنى عمهم) هو
متنى ويبدل منه ما بعده (قوله يشرك الخ) أى من حيث الاستحقاق وينبئ تقديم الأخوج فالأخوج
(قوله كالارث) أى فى التفضيل وكذا فى عدم محبة اعراضهم عنه لافى غير ذلك فيجوز اعطاء الأخ مع
الأبوين الابن مع الابن ويستوى ذوا الجهتين كالشقيق مع ذى الجهة كالأخ للاب قال الاذرى ويعطى

لخرج ما أورد من نحو المال المسروق منهم فانه غنيمة لافى (قول المتن وايحاف خيل وركاب) واحده راحلة
من غير لفظه قال الزركشى ينبغى أن تكون الواو فى الموضعين بمعنى أو والتقدير ما حصل عند انتفاء أحد
هذه الأمور الذى هو أعم من انتفاء كل واحد يلزم من انتفاء الأعم انتفاء الاخص (قول المتن خوفا) مثله
ما جلوا عنه بغير خوف وعند المصنف موافقة الغائب (قول المتن فيخمس) أى خلافا للاثمة الثلاثة حيث
قالوا يصرف الجميع للمصالح محتجين بأن آية النى ليس فيها تخمس بخلاف الغنيمة وأجيب بأن المطلق محمول
على المقيد أى ترك بيان التخمس فى آية النى حالة على بيانه فى آية الغنيمة كذا ذكره الزركشى قلت
وقولهم ليس فيها تخمس محل توقف نعم ليس فيها التخمس الذى قاله انتهى (قول المتن والعلماء) قال
الغزالي بعد ذكر العلماء ونحوهم ويجوز أن يعطى هؤلاء مع الغنى ويكون الى رأى السلطان بالمصلحة حكاه
عند النوى فى باب البيع من شرح المهذب قلت وعبارة النهاج تقتضيه حيث أطلق فيه وقيد فى الايتام
(قول المتن كالارث) يريد أن هذا عطية من الله سبحانه وتعالى يفعل فيها ما ذكر كالارث بخلاف الوصية

الجنسي نصيب أثني بلا وقف واعتمده شيخنا وفي شرح شيخنا بوقفه تمام نصيب ذكر ولعله ان رجي
اتصاحه لتعذر الصلح فراجع (قوله كما فعل الأولون) أي فهو اجماع مخصص لما قبله (قوله أي اليتيم) أي
الذي هو مفرد اليتامى معناه لغة صغير ولو أثني أو خثنى ولو ميمزا لأب له أي معروف شرعا فدخل ولد الزنا
واللقيط والمنقذ باللعان وإذا ظهر الأب فيهما رجوع عليهما بما دفع لهما كذا نقل عن شيخنا الرملي وخالفه
شيخنا الزبدي فيهما وهذا في حق الآدمي سواء كان له جد وأم أم لا وفاقد الأم منه يقال له منقطع وأما اليتيم
في البهائم فهو فاقد الأم وفي الطيور فهو فاقد أبويه معا (قوله ويشترط) أي من حيث الاعطاء لا من حيث
الاسم كما ذكره مقابل المشهور (قوله فقره) بالمعنى الشامل للسكنة ويشترط اسلامه أيضا (قوله
السالكين) بالمعنى الشامل للفقراء فيشترط الاسلام أيضا (قوله وابن السبيل) أي الطريق بشرط الفقر
والاسلام وإباحة السفر (قوله يعم) أي وجوبه بالان وفي اللال (قوله الأصناف) وكذا أحادها وله التفضيل
في الأصناف والآحاد (قوله الأربعة للتأخرة) حيث ثبت اتصافهم بالاستحقاق وهو بالينة في ذوى القربى
أو بالاستفاضة فيهم كما قاله شيخنا الرملي وبالينة في اليتامى وكذا في السالكين ان عرف للدعى مال وادعى
تلفه أو ادعى عيالا والاصدق يمينه كإبن السبيل ولا بد من الينة في أهل الخمس الأول مطلقا ويجوز ان
يجمع الامام للفقراء مع الخمس نصيبهم من الزكاة والكفارة فيجتمع لهم ثلاثة أموال ومن اجتمع فيه
وصفان أخذ بأحدهما باختياره فان كان أحدهما غزوا جاز الأخذ بهما وقول بعضهم لو اجتمع في شخص يتم
ومسكنة أخذ باليتيم لأنه وصف لازم مردود ناشئ عن غفلة لأن الفقر مشروط في استحقاق اليتيم فتأمل
ولو فقد واحد من الأصناف صرف ما يخصه الى الباقيين منهم (قوله وقيل يخص) ظاهره وجوبا (قوله وان
لم يعم) قال بعضهم المناسب وان عم الجميع بأن كان كثيرا فراجع وقدير ادبالأول وان لم يعم الامام بالاغطاء
جميع من في تلك الناحية والثاني وان عم اللال لكثرة جميع الأصناف واختار الشارح الأول لأنه في مقابلة
التعميم الذي يجب على الوجه الأول (قوله بقدر الحاجة) مقتضاه ان ما زاد على قدرها يمنع نقله بلا خلاف
وليس كذلك كما علم مع أن النظر لعموم الآية الذي جعله علة للجواب لا يفيد ذلك القيد فتأمل وفارق ما هنا
من جواز النقل ما في الزكاة من منعه بنسوف أهلها إليها بأن الغالب ان المال يفرقها كذا أجاب بعضهم
وفيه بحث لأن ما ذكره إنما يفيد الأولوية لا النع والوجه أن يقال لأن فقراء المحل قدموا على الزكاة قبل
صرفها بخلاف التي فتأمل (قوله للمرتزقة) ومنهم فقاتهم وأتمتهم ومؤذنتهم ونحوهم كما مر وسموا بذلك
لطلبهم من الامام أرزاقهم (قوله الرصدون للجهاد) بخلاف التطوعة فيعطون من الزكاة كما سيأتي آنفا
(قوله وعلى الأول) انما خصه لأن ما سيأتي فيما اذا فاضلت لا يتأتى على غيره (قوله فيضع) أي تدب على
العمد (قوله ديوانا) هو في الأصل اسم شيطان وسيأتي في الشرح ان أول من وضعه أمير المؤمنين عمر بن
الخطاب رضي الله عنه (قوله بكسر الدال) أي على الألفصح ويجوز الفتح وهو فارسي معرب وقيل عربي
للاقارب فاتها عطية آدمي على أن الزنى وأبائهم رزقها الى التسوية كالوصية واعلم أنه يسوى بين الدلى
بجهتين والدلى بجهة وانهم لو أعرضوا عنه لم يسقط حقهم بالاعراض (قول الشارح ولا يعطى أولاد البنات)
هذا قد يشكل عليه عدمه من خصائصه عليه الصلاة والسلام انتساب أولاد بناته اليه والجواب قول الشارح
كما فعل الأولون (قول المتن فقره) أي بالمعنى الشامل للمسكنة (قول الشارح والثاني لا يشترط) استدله
لما وردى بأنه لو اشترط الفقر لدخل في السالكين وأجيب بأن فائدة النص عليه عدم جواز الحرمان (قول
المتن للمرتزقة) لو لم يعمهم وهم فقراء جاز اعطاؤهم من سهم سبيل الله (قول الشارح والثالث الخ) مأخذه
ظاهر آية الحشر لأنها كانت للنبي ﷺ لحصول النصرة به فتصرف من بعد ملن به النصرة (قول الشارح
وعلى الأول) كان الشارح خص التفريع بالأول لان قوله الآتي فان فضلت الا خمس الخ لا يأتي على غيره

ولا يعطى أولاد البنات كما فعل
الأولون (والثالث اليتامى
وهو) أي اليتيم (صغير
لأب له ويشترط فقره على
المشهور) لأن لفظ اليتيم
يشعر بالحاجة والثاني
لا يشترط لشمول الاسم
للفتي (والرابع والخامس
للسالكين وابن السبيل)
وسياأتي بيانهما وبيان
الفقر في الكتاب التالي
لهذا (ويعم الأصناف
الأربعة للتأخرة) بالاعطاء
(وقيل يختص بالحاصل
في كل ناحية من فيهم)
وان لم يعم الجميع للشقة
في النقل وأجيب بأن النقل
لناحية لاشئ فيها أول
يف ما فيها بمن فيها بقدر
الحاجة لعموم الآية
(وأما الا خمس الأربعة
فلا تظهر أنها المرتزقة وهم
الأخذاء الرصدون للجهاد)
لعمل الأولين والثاني أنها
للمصالح كخمس الخمس
وأهمها تهمة المرتزقة فيرجع
الى الأول ويخالفه في
الفاضل عنهم والثالث أنها
تقسم كما يقسم الخمس خمسها
للمصالح والباقي للأصناف
الأربعة وعلى الأول
(فيضع) الامام (ديوانا)
بكسر الدال وهو

كافي الشامل الذي ثبت فيه أسماء الرزقة وأول من وضعه عمر بن الخطاب رضي الله عنه (وينصب لكل قبيلة أو جماعة عرفها) ليعرض عليه أحوالهم ويجمعهم عند الحاجة (١٩٠) ونصبه قال في الروضة مستحب (ويبحث عن كل واحد منهم

(وعياله وما يكفيهم فيعطيه كفايتهم) نفقة وكسوة وغيرهما ليتفرغ للجهاد (ويقدم في إثبات الاسم والاعطاء قريشا) استحبابا لشرفهم بالنبي ﷺ ولحديث قدموا قريشا رواد الشافعي بلاغا وابن أبي شبة باسناد صحيح (وهم ولد النضر بن كنانة أحد أجداده ﷺ) (ويقدم منهم بني هاشم) جده الثاني (و بني المطلب) شقيق هاشم (ثم) بني (عبد شمس) شقيق هاشم (ثم) بني (نوفل) أخى هاشم لأبيه عبد مناف بن قصي وتقديم بني المطلب لما تقدم من تسوية النبي بينهم وبين بني هاشم في القسم (ثم) بني (عبد العزى) ابن قصي لأنهم أصهاره ﷺ فان زوجته خديجة بنت خويلد بن أسد بن عبد العزى (ثم) سائر البطون الأقرب فالأقرب إلى رسول الله ﷺ) منهم بعد بني عبد العزى بنو عبد الدار بن قصي (ثم) بعد قريش (الأنصار) لأنهم الحميدة في الإسلام وهم حيان الأوس والخزرج (ثم) سائر العرب (أي باقيهم) (ثم) يعطى (العجم) لأن العرب أقرب منهم إلى النبي ﷺ وهذا الترتيب مستحب

(قوله وينصب) أي الامام ومنصوبه يسمى صاحب جيش وهو ينصب النقباء وهم ينصبون العرفاء فالعريف منصوب الامام بواسطة وسمى بذلك لأنه يعرف أسماء من هو منصوب عليهم (قوله ونصبه) قال في الروضة مستحب وهو للتمدد (قوله ويبحث) وجوبا (قوله وعياله) ممن عليه مؤنتهم كنزواته وان حدثن ولم يحتج اليهن وأمهات أولاده كذلك وقيد بهن بالمحتاج اليه منهن وفارقن الزوجات بانحصارهن في أربع وأولاده وان حدثوا لعدم اختياره في حدوثهم وعبيده المحتاج اليهم حتى لو لم يكن له عبد واحتاج اليه لزمانة أو خدمة وكان ممن خدم أعطى عبدا ومؤنته وكذا الفرس لمن يقاقل فارسا بخلاف غيره لا يعطى دواب ولا مؤنتها واشترط شيخنا الرملي في كل من يعطى لأجله أن يكون مسلما وبعضهم لم يشترط ذلك في أصوله ولاني زوجاته وبه قال شيخنا وهذا كله في حال حياته وسيأتي ما بعد موته (قوله وما يكفيهم) ويراعي في ذلك الزمان والسكان والرخص والغلاء وعادته مروءة وضدها ويزاد بزائدة موحدة (قوله فيعطيه كفايتهم) ويملك ما يعطاه على الرجح ولولز وجته وولده ويصير اليهم من جهته قال شيخنا وله التصرف فيما يأخذ ولو بغير الاعطاء لم لان الثروة التي عليه لدفعها من أي شيء أراد (قوله ويقدم) أي استحبابا كما سبذ كره (قوله قريشا) سمو بذلك لتقرشهم أي تجمعهم أولسدتهم أو غير ذلك (قوله رواد الشافعي بلاغا) أي بصيغة بلغني (قوله ولد النضر) وقيل ولد فهر بن مالك بن النضر (قوله ابن كنانة) وهو ابن خزيمية بن مدركة بن الياص بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان الى هنا انتهى النسب المجمع عليه (قوله أحد أجداده) هو بدل من النضر وهو الجد الثاني عشر وسيأتي (قوله جده الثاني) هو بدل من هاشم وقبله عبد المطلب (قوله عبد مناف) هو جده الثالث وهو أبو الاربعة المذكورين (قوله ابن قصي) بضم القاف وفتح المهملة وتشديد اللام هو جده الرابع وهو ابن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بالهمز وتركه ابن غالب بن فهر بن مالك بن النضر المتقدم واذا ضم هذا الى ما سبق انتظم له عشرون جدا متفق عليها وهم عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي ابن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمية بن مدركة بن الياص بن مضر بن نزار بن معد ابن عدنان اهـ (قوله بني عبد العزى) بضم المهملة وتشديد الزاي للعجمة هو أخو عبد مناف وأشار الى علة تقديمهم بقوله لأنهم أصهاره ﷺ لأن زوجته خديجة بنت خويلد بن أسد بن عبد العزى (قوله بنو عبد الدار) هو أخو عبد مناف أيضا فهو لاء الثلاثة أولاد قصي ثم تقدم بعد بني عبد الدار بنو زهرة بن كلاب لأنهم أخواله صلى الله عليه وسلم ثم بنو مخزوم لمكان أبي بكر (١) وعائشة رضي الله عنهما ثم بنو عدى لمكان عمر رضي الله عنه ثم بنو جحثم بنو سهم ثم بنو عامر ثم بنو الحارث (قوله حيان) مثنى حى بمعنى قبيلة ويبدل منها الأوس والخزرج ويقال لهم بنو قبيلة بقاف مفتوحة فتحنية ساكنة اسم جدتهم العليا ويقدم منهم الأوس لأنهم من ورثة أخواله ﷺ (قوله ثم سائر العرب) أي بعد الأقرب الى الأنصار كمضر فريضة فعدنان فقحطان ويقدم في العرب والعجم بالقرب فسبق الاسلام فبالدين فبالسن فبالهجرة فبالشجاعة فباختيار الامام وقدم السن هنا عكس امامة الصلاة نظرا للافتخار هنا (قوله وهذا الترتيب مستحب) وهو ما مر بقوله ويقدم في إثبات (قول الشارح كافي الشامل) أي خلافا لما قال غيره المراد به من يضبط الأسماء (قول الشارح ونصبه الخ) سكت عن بيان الديوان وكذا في الروضة وهو يفهم الوجوب لكن صرح الامام بالاستحباب (قول المتن ثم الأنصار) هم من ولد قحطان

(قوله)

(ثم) يعطى (العجم) لأن العرب أقرب منهم إلى النبي ﷺ وهذا الترتيب مستحب

(١) للذكور في نسب أبي بكر أنه تيمى

(ولا يثبت في الديوان أعني ولا زمننا ولا من لا يصلح للفرو) غير مما العجز أو غيره وأما ثبت لا قويا المستعدين للفرو من الرجال للكافرين
الاحرار زاد في الروضة المسلمين (ولو مرض بعضهم أوجن ورجى (زواله) أي زوال مرضه أوجنونه

(١٩١)

(أعطى) لتلاي رغبت الناس
عن الجهاد ويستغلوا
بالكسب (فان لم يرج)
زواله (فلا يظهر أنه يعطى)
أيضا (وكذا) تعطى
(زوجته وأولاده اذامات)
لتلاي شغل الناس بالكسب
عن الجهاد اذ اعلموا ضياع
عيالهم بعدهم (فعطى
الزوجة حتى تنكح والاولاد)
الذكور (حتى يستقلوا)
بالكسب والانات حتى
يتزوجن كما اقتضاء كلام
الوسيط والقول الثاني
لا يعطى هو ولا عياله بعده
لعدم رجاء نفقه وزوال
تبعيتهم له (فان فضلت)
بالتشديد الأخماس الأربعة
(عن حاجت المرتزقة وزرع)
الفاضل (عليهم على قدر
مؤتهم والأصح أنه يجوز
أن يصرف بعضه في
اصلاح الثغور والسلاح
والسكرع) أي الحيل لأن
ذلك عدة لهم ويكون الموزع
الباقى بعد ذلك والثاني المنع
بل يوزع جميع الفاضل
(هذا حكم منقول النية
فأما عقاره) وهو الدور
والاراضي (فالذهب أنه
يجعل وقفا) بأن يقفه الامام
(وتقسم غلته) كل سنة
(كذلك) أي مثل قسم

الاسم الى هنا (قوله ولا يثبت) أي تدبا فيكره عند شيخنا الرمي والزيادي وقال ابن حجر وجوبه باق حرم
وهذا في اثبات أسماء المرتزقة أعيالهم فيثبتهم مطلقا (قوله أعطى) وان محي اسمه من الديوان قال شيخنا
ومحو اسم من لم يرج وطال مرضه مندوب وفي ابن حجر وجوبه ولعل الاعطاء المذكور في هذا وما بعده
واجب (قوله لتلاي شغل الناس الخ) وبذلك فارق عدم وجوب اعطاء اولاد العالم وظائقه بدموته لرغبة
الأنفس في العلم لاعنه وهذا في الأوقاف وأما أموال المصالح فأولاد العالم بعده يسطون كما هنا (قوله فيعطى
الزوجة) وان تعدت وكذا المستولدة (قوله حتى تنكح) أو تستغنى أو تموت (قوله الذكور) قيد به
لمناسبة قوله ليستقلوا الخ ولو أدخل الاناث في كلامه لكان أولى لايهام ماذ كره بقاء اعطاء البنات قبل الزوج
وان استقلوا وليس كذلك وقيد شيخنا الرمي من يعطى في جميع من ذكر بالاسلام والخيرة في قدر للعطى
وزمن الاعطاء للامام وله اسقاط بعضهم لكن بسبب ولبعضهم اخراج نفسه ان استغنى والا امتنع ويجب
من طلب اثبات اسمه ان كان أهلا ورآه مصلحة وفي الناس سعة (فرع) من مات من المرتزقة قبل جمع المال
فلا شيء له ولا لانصيبه لو ارته (قوله بالتشديد) أي في الضاد للمجتمعة مع فتح الفاء وجوز بعضهم التخفيف
وفيه ايهام بقاء جميع الاخماس الأربعة (قوله وزرع الفاضل عليهم) أي الرجال البالغين من المرتزقة لا على غيرهم
ولا ذرارهم (قوله على قدر مؤتهم) لعل المراد على قدر نسبة ما أعطى لكل منهم من جملة ما أخذه الجميع
فراجعه (قوله يصرف بعضه) أي الفاضل لاجمعيه (قوله والسكرع أي الحيل) وكذا في غير ذلك كبناء الربط
والمدارس عند المصلحة وله صرفه في غير مصرفه ويعوضهم عنه وله صرفه لهم عن عام قابل والغرض من ذلك
أن الامام لا يبقى في بيت المال من البقية شيئا مما وجد له مصرفا ولا يدخر منه شيئا لنحو خوف نازلة والعياذ
بالله تعالى واذا نزلت واجتاحت الناس فعلى أغنياء المسلمين وقال المحققون له الادخار (فرع) قال في الروضة
من عجز بيت المال عن اعطائه بقي ما كان يأخذ مدينا عليه لا على ناظره (قوله بأن يقفه الامام) وغلته أربعة
أخماسها المرتزقة وخمسها لأهل الخمس الخمسة وهذا ان رآه مصلحة وله بيعه ان رآه مصلحة وقسم غلته على
ما ذكره وقسمه ان رآه كذلك الا خمس الخمس الذي للمصالح لأنه لا يتصور قسمته فوقه أولى (قوله ومقابل
الذهب الخ) فيه أن التعبير بالذهب في غير محله (قوله ووجه أنه يقسم) وقدم ترجيح ان رآه مصلحة ومر
عدم تصوره في سهم للمصالح ولذلك استثناء

(فصل) في الغنيمة وما معها من تخميس وغيره ومر معناها لغة وما ذكرنا معناها شرعا (قوله مال)
ونحوه كما مر (قوله حصل) أي حصله الكاملون من ابلوغ وعقل وحرية وقود كورة والا فيقسم ما بقي منه
بعد اخراج الخمس عليهم على حسب ما يراه الامام وأما ما حصله النعميون بقتالهم لأهل الحرب فهو لهم ولا
يتعرض لهم فيه فلو أخذ مسلم وكافر خمسة حصصه للسلم وحده (قوله من كفار) أي حربيين فقط

(قول المتن ولا من لا يصلح للفرو) وهو من عطف العام على الخاص (قول المتن زوجته وأولاده) أفراد الأول
وجمع الثاني ر بما يورهم الاقتصار على زوجته وليس كذلك والجواب انه مفرد مضاف فيعم ولو كانت الزوجة
ذمية قال الزركشي لم أر فيه تقلاص استغرب أنها تعطى (قول المتن وزرع) قال الزركشي هنا فرع للامام
صرف مال اتى في غيره ويعطيهم من غيره اذا رأى المصلحة في ذلك بخلاف الزكاة

(فصل الغنيمة) ان حصل قال الزركشي الأحسن حملناه ليخرج ما حصل بقتال أهل الذمة لهم فليس
بغنيمة لنا ولا يجب تخميسه وقوله من كفار أي أهل حرب بقرينة القتال وقوله واجبا للواو بمعنى أو وهو

للقول أربعة أخماسها المرتزقة وخمسها للمصالح والاصناف الأربعة سواء ومقابل المذهب وجه أنه يصير وقفا من غير جعل ووجه أنه يقسم
كل نقول الاسم المصالح (فصل) (الغنيمة مال حصل من كفار بقتال

وايجاف) بنجيل وركاب (فيقدم منه السلب للقاتل) السلم حرا كان أو عبدا صيبا كان أو بالنا ذكرنا كان أو أني قال **ب** من قتل قتيلا فله سلبه رواه الشيخان (١٩٢) (وهو ثياب القتييل والحف والران) بالراء والنون وهو خف بلا قسم (وآلات

الحرب كدراع) أي زردية (وسلاح ومركوب وصرح ولجام) ومقود (وكذا سوار) وطوق (ومنطقة وخاتم ونفقة معه) بهميائها (وجنيبة تقاد معه) وفي الحرر وغيره بين يديه (في الاظهر لاحقية مشدودة على الفرس) بما فيها من الأمتعة والبراهم (على للذهب) والطريق الثاني يطرد القولين فيها وجه أولهما أن هذه الأشياء في يده تمتد طمع القاتل اليها والثاني قال ليس مقاتلابها والفرق بين الجنيبة والحقية أن الجنيبة في معنى للمركوب (وإنما يستحق) السلب (بركوب غرر يكفي به شر كافر في حال الحرب فلا رمي من حصن أو من الصف أو قتل نائما أو أسيرا أو قتله) أي الكافر (وقد انهزم الكفار فلا سلب له) لا تتفاء ركوب الفرر الذي كور (وكفاية شره أن يزيل امتناعه بأن يفتقأ عينيه أو يقطع يديه ورجليه وكذا لو أسره أو قطع يديه أو رجليه في الاظهر) والثاني يقول في الاسر لم يندفع به شره كله وفي قطع اليدين قد يهرب ويجمع القوم وفي

(قوله بنجيل وركاب) أي ابل وكذا رجليه وسفن ومنه ما سرق أو لقط كما مر (قوله ذكرنا كان أو أني) أعجميا كان أو مجنونا لادمية ولا عبدا مسلما لذي ولا مرجقا ولا مخذلا بل ينعمان من الخروج كما يأتي وقيد بعضهم القتل بغير السكر وه فلا سلب في قتل نحو أبوبخير الحرام فلا سلب في قتل امرأة وصبي لم يقاتلا واعتمده شيخنا في الثاني دون الأول (قوله قال صلى الله عليه وسلم) فيرد على من قال أنه من قول أبي بكر بحضرته صلى الله عليه وسلم ولم ينكر عليه (قوله وهو ثياب القتييل) أي اللبوسة له وإن زادت على الحاجة وكذا ما بعدها (قوله وسلاح) أي معه ولو حكما فبشمل ما معه وإن زاد على الحاجة وما يحتاجه وليس معه وإن تعدد بخلاف مالا يحتاجه كما في شرح شيخنا أي وليس معه (قوله ومركوب) أي بالفعل أو زمامه بيده لا ما يبد غلامه ولا ولد مركوبه ولا عبده ولا ما يحمل ثقله ونحو ذلك (قوله ونفقة معه بهميائها) أي كبسها (قوله وجنيبة) أي واحدة وإن تعددت والخبرة فيها للقاتل (قوله وفي الحرر الخ) فعبارة الصنف أولى إذ لا فرق بين كونها بين يديه أو خلفه أو بجانبه (قوله لاحقية) وسميت بذلك لكونها على حقو البعير (قوله بما فيها من الأمتعة والبراهم) يفيد أنه ليس فيها آلة حرب والافيه مامر (قوله بركوب) أي ارتكاب غرر يكفي به أي الركوب ومنه اغراء نحو كلب عقور عليه لانحو أعجمي ومجنون كما مر لأنهم ممن أهل الملك (قوله أو أسيرا) أي ممنوعا من الحرب فلولم يمنع من أسرهم من الحرب فإن قتله فله سلبه أو قتله غيره استحق سلبه أو قتله هو وغيره اشتراك في سلبه (قوله وقد انهزم الكفار) أي وكان المقتول من المهزمين والافيه السلب وخرج ما لو تحرفوا أو تحيزوا أو قصدوا الخديعة فالسلب في ذلك باق للقاتل (قوله يفتقأ عينيه) المراد زوال ضوءهما ومن له عين واحدة تكفي إزالتها (قوله وكذا لو أسره) أي وحده فله سلبه إن منعه من الحرب كما مر فلو قتله غيره لم يستحق هذا القاتل سلبه وكذا من قتله بعد قطع يديه ونحو ذلك مما يأتي ولو اتخنه واحد فقتله آخر فالسلب للاول ولو قطع واحد رجلاه وآخر رجلاه الأخرى مثلا فإن وقعا معا اشتراك في سلبه والا فالوجه أنه للثاني لأن الاول لاحق له كما يأتي وقول بعضهم أنه لهما كما في مسألة الاستواء السابقة فيه نظر فراجع (قوله ويجري الخلاف في قطع يدورجل) سواء قطعهما معا أو مرتبا فله السلب (قوله بخلاف قطع احدهما) أي اليدين أو الرجلين فلا سلب لقاطعهما إن لم يحصل بهما النخاع والافيه السلب كما مر وعليه يحمل ما وقع في قصة أبي جهل (قوله ولا يخمس السلب) أي إن استحقه القاتل والابان لم يستحقه أو بعضه فيخمس كبقية الغنيمة يرد مالها (قوله تخرج مؤنة الخ) أي قدر أجرة مثل ذلك فلا تجوز الزيادة

لموافقة الغالب (قول المتن للقاتل) يشترط أن لا يكون ذلك القتل منهيا عنه كما في النساء والاطفال وأما من يكره قتله من الأقارب كالأب فمحل نظر (قول الشارح وهو خفي بلا قسم) أي فنفعه خاص بالساق (قول المتن وسلاح الخ) لو كان القلام بحمله ويناوله ما يحتاج اليه قال الامام يجوز أن يكون كالفرس المجنوب ويحتمل خلافه اه ولو جاوز العادة في السلاح ونحوه قال الامام قال زائد محمول لاسلاح انتهى ولو كان لفرسه مهر لم يدخل (قول المتن وجنيبة) تعيره يفهم الاقتصار على واحدة وهو كذلك نعم عند التعدد يختار واحدة كما اختاره النووي لأن الزيادة كما قال الزركشي إن لم تكن نافعة فلا ينبغي أن تكون ضارة (قول المتن لاحقية) سميت بذلك لأنها تجعل على حقو البعير (قول المتن بأن يفتقأ عينيه) المراد إزالة الضوء بفتقأ أو غيره (قول المتن أو قطع يديه ورجليه) ولو قطع يديه في مجلس ثم قطع الأخرى غيره قبل انقضاء القتال فهل يشتر كان محل نظر (قول المتن على المشهور) لقوله صلى الله عليه وسلم له سلبه أجمع

قطع الرجلين قد يقال يقابل را كبا يديه ويجري الخلاف في قطع يدورجل بخلاف قطع احدهما (ولا يخمس السلب) (قول على المشهور) والثاني يخمس فتخمس لاهل الخمس والباقي للقاتل (وبعد السلب تخرج مؤنة الحفظ والنقل وغيرهما) الحاجة الى ذلك

(ثم خمس الباقي خمسة لأهل خمس التي يقسم) بينهم (كما سبق) قال تعالى واعلموا أنما غنمتم من شيء فأن لله خمسة ورسول الآية (والاصح أن النفل) بفتح النون والفاء (يكون من خمس الخمس للرصد للمصالح (١٩٣) ان نفل مما سيغنم في هذا القتال)

والثاني من أصل الغنيمة
والثالث من أربعة أخماسها
(ويجوز أن ينفل من مال
المصالح الحاصل عنده
والنفل زيادة بشرطها الامام
أو الأمير لمن يفعل ما فيه
نكايه في الكفار)
كالهجوم على قلعة والدلالة
عليها وحفظ مكن
وتجسس حال (ويجهد)
الشارط (في قدره) بقدر
العمل وخطره فان كان مما
سيغنم فيذكر جزءا كربع
أو ثلث وتحتل فيه الجهالة
للحاجة وان كان من
الحاصل عنده فيشترط
كونه معلوما ويجوز أن ينفل
من غير شرط من ظهر منه
في الحرب مبارزة وحسن
اقدام وأثر محمود ما يليق
بالحال (والأخماس الأربعة
عقارها ومنقولها للغانمين)
أخذنا من الآية حيث
اقتصر فيها بعد الإضافة
اليهم على إخراج الخمس
(وهم من حضر الواقعة بنية
القتال وان لم يقاتل) ومن
حضر لابنيته وقاتل في
الظاهر الآتي ومن حضر
غير كامل فله الرضخ في
الظاهر الآتي (ولاشئ لمن
حضر بعد انقضاء القتال
وفيما قبل حيازة المال
وجه) أنه يستحق (ولو
مات بعضهم بعد انقضائه والحيازة فحقه لوارثه وكذا

عليها ولو فعل ذلك متطوع امتنع الإخراج من أصله كمال القيمة (قوله خمسة لأهل خمس التي الخ) أي ويميز
خمس لهم بقرعة وتجب ان احتيج اليها بأن تؤخذ خمسة أوراق ويكتب في واحدة لله أو للمصالح وعلى البقية
الغانمين وتدرج في بنادق ويخرج عليها (قوله والفاء) أي وفتح الفاء ويجوز اسكانها وهو لغة الزيادة وشرعا
ما ذكره المصنف هنا (قوله ان نفل) يتخفيف الفاء وتشديد ها ويتعدى في الثاني لاثنتين (قوله الامام
أو الأمير) ويتعين الاصلح منهما (قوله لمن يفعل) ولو غير معين (قوله ويجهد الشارط) من امام أو أمير (قوله
كربع أو ثلث) أي من الخمس المذكور (قوله ويجوز الخ) فهذا قسم آخر من النفل (قوله والأخماس الخ)
ويندب قسمتها بينهم بعد إفراز الخمس وقبل قسمته بين أهله ويكره تأخير قسمتها بينهم والافضل قسمتها
بدار الحرب بل تجب ان طلبوها ولو بلسان الحال ولا يجوز شرط من غنم شيئا فهو له خلافا للائمة الثلاثة وما
نقل أنه صلى الله عليه وسلم فعله لم يثبت وبفرض ثبوته فالغنيمة كانت له يتصرف فيها بما يراه (قوله
عقارها) وفارق ما هنا تخيير الامام في عقار التي كما مر لانه هنا حصل بفعلهم (قوله للغانمين) وهم السرايا
البعوثة لدار الحرب سواء اتحدت سريةهم أو تعددت وسواء اتحدت جهتهم أو اختلفت بشرط اتحاد باعهم
أو معاونة بعضهم والافضل كل سرية حكم وحدها فيما غنمته (قوله وهم من حضر الواقعة) قبل الفتح ولو
بعد الاشراف عليه وشمل ما ذكر غير الكامل معه لامتفردا كما مر فقوله ومن حضر لابنيته وقاتل الخ
تسمي لأقسام الغانمين الذي أشعر كلام المصنف بأنهم ليسوا منهم ودخل أيضا فيهم جاسوس ومكين ومتأخر
لحراسة العسكر من هجوم العدو وكافر أسلم وحضر وان لم يقاتل وأسير هرب من الكفار وان لم يقاتل أو
قاتل لخلص نفسه ومنتحيزا إلى فئة قريبة ومنتحرف لقتال ويصدق بيمينه في ذلك ان عاد قبل انقضاء الحرب
والا فلا يصدق (قوله ومن حضر غير كامل) شامل لما اذ لم ينو القتال ولم يقاتل وظاهر ما سيأتي يوافقه
وقيده بعضهم بما اذا حضر بنية القتال أو قاتل فقوله في الاظهر متعلق بمن حضر لا بالرضخ لانه لا خلاف فيه
كما سيأتي (قوله ولا شئ لمن حضر الخ) وكذا لا شئ لمن أخذ أو مرجف وان حضر بنية القتال وقاتل ولا
لمنهم غير متحرف ولا منتحيز ان لم يعد فان عاد قبل انقضاء الحرب استحق من المحوز بعد عوده ومثله من
حضر في أثناء القتال (قوله وكذا بعد الخ) وعكسه كذلك (قوله بناء الخ) وهذا مرجوح والحامل
للتأخر على هذا البناء جعله الحق في كلام المصنف بمعنى النصيب الذي ملكه ولو جعل الحق فيه بمعنى حق

(قول المتن ان نفل) ضبطه المؤلف بالتخفيف ومعناه جعل النفل فيكون متعديا لواحد ويجوز التشديد
فيتعدى لاثنتين (قول المتن يجوز أن ينفل الخ) قال الزركشي ان هذا القسم يتعين فيه سهم المصالح ولا
يجري فيه الخلاف السابق (قول المتن لمن يفعل) أي معين أو غيره (قول الشارح في الاظهر الآتي) لك أن
تقول وكذا على مقابل الاظهر أيضا لانه من أهل الرضخ حينئذ وأصحاب الرضخ من الغانمين (قول الشارح
ومن حضر غير كامل) أي فهو من جملة الغانمين والعبارة تشمل لان الكلام فيمن يستحق من الأخماس
الأربعة لا فيمن يستحق السهم فقط وقوله الاظهر الآتي في قوله وحله الأخماس الأربعة في الاظهر وذلك لان
الكلام هنا في بيان الغانمين المستحقين للأخماس الأربعة ولا يكون غير الكامل منهم على الاظهر المذكور لان
مقابله يجعل الرضخ من أصل المال أو من الخمس وقوله في الاظهر حال من قوله من حضر (قول المتن بعد انقضاء
الخ) مثل ذلك ما لو حضر قبل الانقضاء ولكن بعد الحوز خلافا للامام والغزالي (قول المتن فحقه لوارثه)
قال ابن الرفعة اذا قلنا الغنيمة لا تملك الا بالقسمة أو باختيار التملك وهو الصحيح ومات قبل ذلك فينبغي أن

(ولومات في القتال فالذهب أنه لا شيء له) والطريق الثاني فيه قولان أحدهما أنه يستحق بحضوره بعد الوقعة والثالث أن حصلت الحيازة بذلك القتال استحق (١٩٤) أو يقتل جديد فلا (والأظهر أن الأجير لسياسة الدواب وحفظ أمتعة

والتاجر والمحترف
يسهم لهم إذا قاتلوا)
لشهودهم الوقعة والثاني
لا اذ لم يقصدوا الجهاد
(وللراجل سهم وللفرس
ثلاثة) سهمان للفرس
وسهم له للاتباع رواء
الشيخان (ولا يعطى)
وان كان معه فرسان (الا
لفرس واحد عربيا كان
أو غيره) كالبرذون أبواه
هجينان والمهجين أبوه
عربي وأمه عجمية وللقرف
بضم الليم وسكون القاف
وكسر الراء أبوه عجمي
وأمه عربية (لالبعير
وغيره) كالفيل والبغل
والحمار لان هذه الدواب
لا تصلح للحرب صلاحية
الحيل لها بالسكر والفرالذين
تحصل بهما النصره نعم
يرضخ لها ورضخ الفيل
أكثر من رضخ البغل
ورضخ البغل أكثر من
رضخ الحمار (ولا يعطى
لفرس أعرج) أي مهزول
(وما لا غناء فيه) بفتح
المعجمة والد أي تقع
كالسكر والمهرم (وفي
قول يعطى ان لم يعلم نهى
الأمير عن احضاره) كما
يعطى الشيخ الكبير اذا
حضر وفرق الاول بأن

الملك لسلم من ذلك (قوله ولومات في القتال فالذهب أنه لا شيء له) على ما يأتي وكذا الوجن أو أغنى عليه وخرج
بذلك جرحه ومرضه وموت فرسه فلا يسقط حقه ولا حق فرسه لانه تابع ولوماتا معا فالحكم كذلك وقال
شيخنا لا شيء لهما وفيه وقفة (قوله لا شيء له) أي فيما غنم بدموته ولوارثه حصته فيما حيز قبله ان وجد (قوله
أن الأجير) يسهم له اذا قاتل والا فلا وهذا في اجارة العين أما اجارة الذمة فيعطى وان لم يقاتل لتمكنه من
انابة غيره عنه وسواء في الشقين للسلم وغيره وسواء كانت المدة معلومة أو لا أما الاجير للجهاد فان كان
كافرا فله أجرته فقط وان كان مسلما انفسخت بحضوره الصف فليس له أجره ولا سلب ولا سهم ولا رضىخ
على المقتد عند شيخنا الرملى وشيخنا الزياى وتقل عن والشيخنا الرملى استحقاؤه السلب (قوله
والتاجر والمحترف) هما منصوبان عطفا على التاجر في سهمان ان قاتلا (قوله سهمان للفرس) وان
ملأ أو باعه أو ضاع وان قاتل غيره عليه أو كان مستعارا أو مستأجرا وكذا مغبوب ولم يحضر مالكة
الوقعة أو قاتل على غيره والافسهما مالكة ولو حضرا اثنان بفرس فلكل منهما سهمه وأما الفرس فله
سهمان ان قاتل عليه أحدهما بعد الآخر أو ركبا معا وصالح للسكر بهما والافله الرضىخ ويقسمان ما خصه
ويوزع بحسب الملك ان كان ولو قاتل في سفينة ومعه فرس فان قرب من البر بحيث يتمكن من القتال عليها
فيه أسهم له والافلاشي له (قوله ولا يعطى الافرسي) أي ان بلغ سنة ولو في أثناء القتال (قوله كالبرذون الفخ)
قال بعضهم هذه الأوصاف يتصف بها الأدنى فراجعهم (قوله ورضخ الفيل أكثر من رضخ البغل) وكذا
رضخ البعير ان صلح للسكر والافدون البغل وهذا جمع به شيخنا الرملى كوالده ما تناقض في كلامهم (قوله
ولا يعطى) أي لا يسهم لفرس أعرج أي من أول القتال بل له الرضىخ والابق سهمه كالأومات (قوله وما لا غناء
فيه) أي لا يسهم له بل يرضخ كما مر (قوله بفتح المعجمة والد) أما بكسر هاء فتح القصر ضد الفقر ومع الد
انشاد الاشعار ونحوها (قوله كالسكر والمهرم) ومثله الحرون والجوح وما لم يبلغ سنة كما مر وما تولد بين
ما يرضخ له وغيره فيرضخ للجميع (قوله والعبد) بالمعنى الشامل للآمة (قوله والصبي) بالمعنى الشامل للصبية
(قوله والمرأة) ومثلهما الحنثي نعم ان اتضح بعد القتال بالذكورة أسهم له (قوله والذي) المراد به الكافر
المعصوم كالمعاهد والوثمن وكذا حرى يجوز لنا الاستعانة به ويلحق بهؤلاء الاعمى والزمن وفاقد الأصابع
أو جميع الأطراف وتاجر ومحترف لم يقاتل (قوله اذا حضروا) قال في المنهج وفيهم نفع ليخرج نحو طفل صغير
وسياى في كلام الشارح ما يدل له وشمل ما ذكر ما اذا اتقى منهم القتال ونيتهم معا وفيه مامر (قوله فلهم
الرضخ) أي ولحليهم أيضا وشرط شيخنا أن لا يبلغ رضىخ الوالد ورضخ فرسه أي مجموعهما سهم راجل
يقتل الى الورثة حق التملك لا الملك اه وعبارة المؤلف لا تأباه (قول المتن الافرسي) أي بشرط أن يكون
جذعا أو ثيبا نية عليه الرافعي في باب السابقة (قول الشارح لان هذه الدواب الخ) استأنسوا لذلك أيضا
بقوله تعالى ومن رباط الحيل الآية حيث اقتصر عليها ولتولد بين ما يسهم له وما لا يسهم له لم يسهم له
قاله أبو الفرج الزاز (قول المتن وما لا غناء فيه) من عطف العام على بعض أفرادهم ثم المراد من اتصف
بما ذكر في أول الأمر وأما اذا عرض له ذلك في أثناء القتال فمستأله أخرى (قول المتن نهى الأمير)
قال الزركشى لو قيد الاعتبار بعلمه نهى الشرع لكان أولى (قول المتن اذا حضروا) أي لو حضروا
منفردين وغنموا فلهم حكم الكاملين على الاصح (قول المتن فلهم الرضىخ) هولة العطاء القليل وجوز
ان يونس فيه الحاء المهملة أيضا

الشيخ يتفهم برأيه ودعائه وقوله ان لم يعلم نهى الأمير صادق بما في الروضة
كاملها ان لم يمتد ولم يبلغ النهى (والعبد والصبي والمرأة والذي اذا حضروا) الوقعة (فلهم الرضىخ) للاتباع رواء في العبد الترمذى ومحمده وفي
النساء والصبيان خبر السبق مرسلات في قوم من اليهود بأوداء فقط أسهم وحمل على الرضىخ

(قول)

وسواء أذن السيد والولي والزوج في الحضور أم لا (وهو دون سهم) وإن كانوا فرسانا (١٩٥) و (يجتهد الامام في قدره) بحسب

ما يرى ويفوت بين أهله بحسب تقمهم فيرجع للقاتل ومن قتله أكثر على غيره والفارس على الراجل والمرأة التي تداوى الجرحى وتسقى العطاش على التي تحفظ الرجال (ومحله الخامس الأربعة في الاظهر) والثاني أصل الغنيمه والثالث خمس الخمس سهم المصالح وهو مستحق وفي قول مستحب (قلت) أخذنا من الرافعي في الشرح (أما يرضخ لذي حضر بلاجرة وبأذن الامام على الصحيح والله أعلم) فإن حضر بغير اذنه لم يرضخ له على الصحيح لأنه منهم بموالة أهل دينه بل يعزروه إن رأى ذلك وإن حضر بأجرة فله الاجرة فقط

(كتاب قسم الصدقات) أي الزكوات لمستحقها وهم ثمانية أصناف يذكرون على ترتيب ذكرهم في قوله تعالى إنما الصدقات للفقراء والمساكين إلى آخره (الفقير من لا مال له ولا كسب يقع موقعا من حاجته) كمن يحتاج إلى عشرة ولا يملك أو يكسب إلا درهمين أو ثلاثة (ولا يمنع الفقر مسكنه وثيابه)

كامل فراجعته والرضخ لغة العطاء القليل وهو بالصاد والحاء للعجمتين وجوز بعضهم في الحاء الالهة أيضا وشرعنا سيد كره (قوله وسواء أذن السيد الخ) فرضحه لسيدنا لم يكن مكاتب ولا مبعضا فان كان مكاتباً فله أو مبعضا فلصاحب النوبة إن كان مهابة والأفلهما (تفنيه) من كل من هؤلاء في أثناء القتال أسهم له (قوله وهو مستحق) بفتح الحاء أي واجب بسبب الحضور كالسهم إلا أنه ناقص عنه فذلك كان من الأخماس الأربعة (قوله وبأذن الامام) ولو مكرها (قوله فله الاجرة) ظاهره وإن زادت على سهم الراجل وهذا فيما إذا استأجره وله أجره الثلث فيما إذا كرهه ولا شيء له في علم الاذن بل يعزروه إن رآه مصلحة والله أعلم (كتاب قسم الصدقات لمستحقها)

والقسم بفتح فسكون بمعنى تقدير الانصاء هنا والصدقات جمع صدقة سميت بذلك لاشعارها بصدقنية باذنها وهي شاملة للندوبة وتخصيصها بالزكوات لأنه المراد هنا وذكر هنا لما فيها من قسم الامام وتعلقها بسبب المال كما يأتي (قوله لمستحقها) أي عليهم وأشار بذلك إلى أن ذكرهم زيادة على الترجمة وليس معيبا (قوله وهم ثمانية) وأتوا بما يجب فيه الزكاة أيضا غمانية ابل وبقر وغنم وذهب وفضة وزرع ونخل وكرم وهذا في زكاة العين فلا ترد التجارة بل هي راجعة إلى الذهب والفضة (قوله للفقراء الخ) أضاف فيها الصدقات إلى الأصناف الأربعة الأولى باللام للفيدة للملك وإلى الأربعة الأخيرة بنى الفيدة للظرفية للإشارة إلى إطلاق الملك في الأولى وتقييده بصرفه في مصارفه في الأخيرة حتى لو لم يصرفه فيها استرجع منهم كله أو ما بقي وذكر الظرفية في كل صنفين من هذه الأربعة للإشارة إلى أن الأولين منها يأخذان لغيرهما والآخرين منها يأخذان لأنفسهما (قوله الفقير) الذي هو مفرد الفقراء ممن يستحق الزكاة (قوله يقع) أي كل منهما أو أحدهما (قوله من حاجته) أي كفايته لعمره الغالب أو بقيته ولا يعتبر عمره بمونه ولو كان عنده كفاية ذلك وعليه ديون لم يبط حتى يصرفه فيها (قوله أو ثلاثة) قال شيخنا الرملي أو أربعة فإن زاد عليها فهو من المسكين (قوله وثيابه) وحلى المرأة كالتياب (قوله لتجمل) أي ولو مرة في العام أي مع كونها لا تقه به كالحلى وكذا يقال في السكن نعم إن استغنى بسكنى نحو المدارس قال شيخنا أو بنحو الأجرة منع مسكنه فقره (قوله وعبد) أي اللاتق به ومثله خيل الجندي غير المرتزق أو لم يعطه الامام وكذا آلة المحترف وكتب العالم المحتاج إليها ولو من نحو طب أو وعظ أو تعدت من فن واحد نعم إن تعدت من كتاب ترك له الأصح ومثل كتب العلم توارى الخلفاء الأربعة لا غيرهم وأشعار نحو اللغة (قوله وماله الغائب) ولو حكما كحاضر حيل بينه وبينه (قوله وللوجل) وإن قصر الأجل وقيد شيخنا الاعطاء لهذين بما إذا لم يجد من يقرضهما فراجعته (قوله إلى أن يصل إلى ماله) صوابه إلى أن يصل إليه ماله أو اسقاط لفظ إلى لأن

(قول الشارح فإن حضر الخ) مثله فيما يظهر عبد الكافر المسلم إذا حضر بغير إذن الامام لأنه لسيدته وهو كافر (قول الشارح فله الاجرة) أي ولو بلغت سهم الراجل على الأصح في باب السير قلت والظاهر أنها لو بلغت سهم الفارس جاز أيضا بحسب الحاجة

(كتاب قسم الصدقات)

سميت بذلك لاشعارها بصدق باذنها (قول المتن ولا كسب) قال الزركشي لم يجملوا الغنى بالكسب كالمال فيما يجب عليه كالحج بل فيما يجب له كالزكاة قيل كان من حق المؤلف أن يذكر الآية كما فعل المحرر ثم يسوق بيان الاصناف ليكون الكلام مرتبطا ببعضه ببعض وأما بدأ في الآية بالفقير لشدة حاجته (قول المتن مسكنه وثيابه) أي اللاتقان به فيما يظهر (قول المتن وماله الغائب) أي قياسا على فسح المرأة النكاح بمثل ذلك قاله البغوي قال الزركشي والقياس أنه يعطى من سهم ابن السبيل لا من سهم الفقراء

وإن كانت لتجمل قال ابن كج وعبد الذي لا يحتاج إلى خدمته ذكره عنه في الروضة على وفق بحث الرافعي وقال وهو متعين (وماله الغائب في مرحلتين وللوجل) فيأخذنا بكفيه إلى أن يصل إلى ماله وإلى أن يحل الاجل

(وكسب لا يقيق به) فيتركه ويأخذ (١٩٦) (ولو اشتغل بعم) شرعى كفاي الروضة وأصلها (والكسب يمنعه) من الاشتغال به (فقير)

فيشتغل بالعم ويأخذ (ولو اشتغل بالنوافل فلا) أى فليس بفقر فيكسب ولا يشتغل بها والفرق أن الاشتغال بالعم فرض كفاية (ولا يشترط فيه) أى في الفقير الذى يأخذ الزمانة ولا التعفف عن المسئلة على الجديد) والقديم بشرطان لأن غير الزمن يمكنه الكسب وغير التعفف إذا سأل أعطى ومنع الأول التوجيهين (والكفى بنفقة قريب أو زوج ليس فقيرا في الاصح) لأنه غير محتاج كالكسب كل يوم قدر كفايته والثاني ينظر إلى أنه لا مال له ولا كسب ومنع تشبيهه بالكسب (والسكين من قدر على مال أو كسب يقع موقفا من كفايته ولا يصح فيه) كمن ملك أو يكسب سبعة أو ثمانية ولا يكفيه الا عشرة وفي الروضة كاصلها وسواء كان ما يملكه من المال أو يكسب نصا أو أقل أو أكثر والمعتبر من قولنا يقع موقفا من كفايته للطعم والمشرب والملبس والسكن وسائر ما لا بد منه على ما يقيق بالحال من غير اسراف ولا تقدير لشخص ولين هو في

ما ذكر من أفراد ابن السبيل فتأمل (قوله وكسب لا يقيق به) أو يقيق به ولم يجد من يستعمله فيه ولو كان من ذوى البيوت الذين لم تجر عاداتهم بالكسب فله الأخذ وان قدر عليه لأنه غير لائق به عرفا (قوله بعم) شرعى ولو عاين الباطن كالصوف ومثل العلم آتسه كالنحو وكذا حفظ القرآن لا تلاوته وكذا نصوص الدهر حيث جاز (قوله فيشتغل بالعم) ان كان فيه تحصيل والا فلا يعطى شيئا (قوله ويأخذ) أى ما يكفيه ويكفى بموته اللازمة نفقته كأبيه وولده وعبد المحتاج اليه لازوجه قاله شيخنا الرملى فراجع (قوله بالنوافل) ولو مؤكدا ومؤقتة فلا يعطى (قوله فرض كفاية) أى أصالة أو غالباً يدخل المجتهد فيعطى وكل فرض كفاية كذلك وفرض العين بالأولى (قوله الزمانة) هى العاهة كفاي الحكم وفي الصحاح آفة في الحيوان والمراد هنا ما يمنع من التكسب (قوله والسكنى) قال شيخنا فالولم يكفه فله أخذ تمام كفايته ولو من زكاة للنفق عليه من زوج أو قريب كالأزواج الفقير أن يأخذ من زكاة زوجته وان أعادها لها عن النفقة ومنعهم دفع زكاته لمن تلزمه نفقته يحمل على من تكفيه النفقة وعلم بما ذكر أنه لو امتنع قريبه من الاتفاق عليه واستحى من رفعه إلى الحاكم كان له الأخذ لأنه غير مكفى أيضا ومثله مالو أعسر الزوج عن النفقة أو غاب وان قدرت على الفسخ بذلك ومثله المومات للنفق ولقريبه الأخذ من زكاته بعد موته كما قاله شيخنا (قوله بنفقة زوج) ولو في العدة أو ناشز قدرتها على الطاعة حالا كما يأتي (قوله ليس فقيرا) عبارة أصله والشرحين وأروضة لا يعطى وما سلكه المصنف أولى لايهام عبارتهم أنه من الفقير فلا يعطى فيخرج عن الحد المتقدم ولا تعطى الناشز قدرتها على الطاعة حالا كما مر (قوله سبعة أو ثمانية) وكذا ستة أو خمسة كما مر عن شيخنا الرملى وخالفه شيخنا الزبائدى في الخمسة (قوله على ما يقيق الخ) قال شيخنا الرملى ولو اعتاد مادونه لم يزد عليه (قوله ساع) وهو الجاني (قوله وكاتب) يكتب ما أعطاه أو باب الأموال (قوله يجمع الخ) هو تفسير لا حاشر وكذا من يجمع ذوى السهمان ومنه العريف الذى صرف أو باب الاستحقاق كالنقيب والشهود منه الكيال والعداد والوزان ان فعلوا ذلك في مال المستحقين فان فعلوه لتمييز الزكاة من المال فأجرتهم على المالك (قوله وحافظ لها) أى للأموال التى هى الزكاة ومثله الراعى لها والحازن ونحوهم ومحل ذلك قبل قبض الامام لها والافأجرتهم في جملة السهمان من مال المصالح لافى سهم العامل (تنبيه) اذا فرق المالك أو جعل الامام لمن يعمل جعلاً من بيت المال فلا عامل كما سيأتى (قوله لا القاضى والوالى الخ) أى اذا قاموا بما يعملهم العامل بما ذكر لا يعطون من الزكاة شيئا (قوله وانؤلفة) أى من المسلمين أما مؤلفة الكفار وهم من يرجى اسلامه أو يخاف من شره فلا يعطون من زكاة ولا غيرها لأن الله تعالى أعز الاسلام وأهله وأغنى عن التأليف ومجاء كما قال بعضهم أن لا ينزل بالمسلمين والى الله نازلة (قوله وبنية ضعيفة) أى ليس لها قوة من نشأ مسلماً لاثم انزلته في الاسلام (قوله أوله شرف) أى أو من قوى اسلامه لكن له شرف الخ

(قول المتن ولو اشتغل بالنوافل فلا) أى لأن نفقهها قاصر بخلاف العلم (قول المتن الزمانة) هى العاهة قاله في الحكم (قول المتن أو زوج) لو أعسر بالنفقة استحققت من الزكاة ولا تسكف الفسخ (قائدة) لومات القريبو عليه زكاة فهل تدفع لأقارب به أجاب الفقهاء بأنهم ان كانوا ممن تجب نفقتهم في حال الحياة فلا تدفع لهم والا فنعيم ثم قال ويحتمل الجواز مطلقاً لأنها ساقطة عنه بالموت قال الزركشى الذهب عدم الجواز لبقاء البعضية (قول المتن ساع) هو الاصل والبواقي أعوان (قول المتن لا القاضى والوالى) قال الزركشى أى اذا قام بذلك لاحق لها فيها قال الزركشى وبعض اللذكوارات يدخل في ولاية القاضى الا أن يكون الامام أقام لها ناظرا

نفقته (والعامل ساع وكاتب) وحاسب (وقاسم وحاشر يجمع ذوى الأموال) وحافظ لها (لا القاضى والوالى) أى والى الاقليم (قول والامام فلا حق لهم في الزكاة ورزقهم اذا لم يتطوعوا) خمس الخمس المرشد للمصالح العامة لان عملهم عام (والؤلفة من أسلم وبنية ضعيفة أوله شرف

يتوقع باعطائه اسلام غيره والذهب أنهم يعطون من الزكاة) والقول الثاني من سهم المصالح وقوة كلام الروضة كأصلها يقتضي القطع بالأول
للآية (والرقاب المكاتبون) في دفع اليهم ما يعينهم على العتق ان لم يكن معهم ما يفي (١٩٧) بنجومهم ويشترط كون الكتابة

صحيفة ويجوز الدفع قبل
حلول النجم وبغير اذن
السيد (والغارم ان استدان
لنفسه في غير معصية)
كنفقة عياله (أعطى)
بخلاف المستدين في معصية
كالخمر والاسراف في النفقة
فلا يعطى (قلت الاصح
يعطى اذا تاب والله أعلم)
صحته في الروضة أيضا
ووجه مقابله بأنه قد يتخذ
التوبة ذريعة للاخذ
ويعود والرافعي حكى
الوجهين وتصحيح كل منهما
عن جماعة (والاظهر
اشتراط حاجته) بأن لا يقدر
على وفاء ما استدان والثاني
لا يشترط لعموم الآية
(دون حلول الدين) فلا
يشترط (قلت الاصح
اشتراط حوله والله أعلم)
ليكون محتاجا الى وفائه
والاول ينظر الى وجوبه
(أو) استدان (لاصلاح
ذات البين) أى الحال
بين القوم كأن يخاف فتنة
بين قبيلتين تنازعنا في قتل
لم يظهر قتاله فيتحمل الديّة
نسكنا للفتنة (أعطى مع
الغنى) بالعقار والعرض
والنقد لعموم الآية (وقيل
ان كان غنيا بنقد فلا)
يعطى والفرق ان اخراجه

(قوله يعطون من الزكاة) أى سواء قسم الامام أو المالك وسواء احتيج اليهم أو لا وما في المنهج من شرط أن
يقسم الامام وأن يحتاج اليهم ليس في محله في هذين القسمين وقد يحتاج اليه في القسمين الباقيين من المؤلفه
وهم من يكفينا شر من يليه من الكفار أو ما نعى الزكاة فان حمل كلامه على ذلك فواضح (قوله والرقاب) جمع
رقبة عبر بها عن الشخص لان الرق كالخبل في عنقه ثم غلب استعماله في المكاتبين كما ذكره المصنف (قوله
في دفع) أى يدفع الامام مطلقا أو المالك غير السيد والسيد من غير زكاة نفسه كما قاله شيخنا الرملى وغيره قال
لانه مملوك له وهو لا يدفع المملوك (قوله اليهم) أو الى سيدهم وهو أولى (قوله ويشترط كون الكتابة صحيفة)
وأن تكون لجميعه وأما مكاتب البعض فان كان باقية حراف كذلك والا فلا يعطى شيئا لان كتابته فاسدة
كما يعلم من محلها ولا عبرة بمهاياة كما هو المعتمد (قوله والغارم) وهو ثلاثة أقسام ما لنفسه أو لاصلاح ذات
البين أو لضمان ويعتبر الفقر في غير الثاني كما يأتي (قوله لنفسه) ومثله لا قراء ضيف أو بناء مسجد أو رباط
ونحو ذلك فيشترط فيه الحاجة الآتية (قوله في غير معصية) ولا بد من بينة بقصد ذلك تشهد عليه بالقرائن
(قوله أعطى) وان صرفه في معصية (قوله بخلاف المستدين في معصية) أى وصرفه فيها كما يؤخذ من
كلام الشارح والا أعطى أيضا (قوله والاسراف في النفقة فلا يعطى) وهو مجرور عطفا على الحرف وهو حرام
لكونه باستدانة أمواله كان من مال عنده فلا يحرم (قوله اذا تاب) ولا بد من بينة على توبته كما مر (قوله
ووجه مقابله) بضم الواو مع تشديد الجيم المكسورة بأنه قد يتخذ التوبة ذريعة للاخذ ويعود ومنع بأن
الاصل عدم ذلك (قوله بأن لا يقدر) أى يفقد عنده ولا يكلف بيع نحو مسكنه ولا غيره قال شيخنا
الرملى ولا يكلف الكسب وان عصى بالدين ولو في دينه من قرض لم يرجع عليه بما أخذه لبقاء الدين أو بإبراء
استردوان طرأ دين بعده قبل الرد (قوله الاصح) عدل اليه عن الاظهر المعبر به في التحرر وتبعمه المصنف
ليفيد أن الخلاف أوجه كما في الشرح ليوافق اصطلاحه (قوله أى الحال بين القوم) هو بيان لذات
البين (قوله في قتل) ولو من غير آدمى كنحو كلب بل ليس قيدا كما سيذكره (قوله لم يظهر)
ليس قيدا أيضا (قوله الديّة) قد علم أنها ليست قيدا بل القيمة وغيرها كذلك (قوله أعطى الخ)
أى ان كان ما استدانه باقيا وحل أجله فان وفاه من ماله أو لم يحل أجله لم يبط شيئا (قوله في مال) ليس
قيدا كما مر (قوله أمهما نعم) لان للمال كالنفس لما علل به وهو المعتمد (قوله بغير اذن) وكذا باذن

(قول الشارح والقول الثاني من سهم المصالح) انظر ما الجواب عن الآية حيث قد قال الزركشى ولو فرق المالك
سقط سهم المؤلفه أى لان الامام هو الذى يطهيم اذا دعت الى ذلك حاجة ودعا اليه اجتهاده قاله ابن الرفعة
والماوردى وغيرهما (قول المتن المكاتبون) أى خلافا للمالك وأحمد في جعلهما المراد أن يشتري بذلك
رقاب العتق لان اقترانهم في الآية مع الغارمين وكما أنه يدفع للغارمين كذلك الرقاب (قول المتن والاظهر
اشتراط حاجته) كالمكاتب فائدة محل الخلاف في غير الاستدانة للمعصية والا فلا بد في الاعطاء من
الحاجة قطعا ولو قدر هذا الغارم على الكسب لم يكلف نعم ان كان استدان في معصية فمحل نظر (قول المتن
قلت الاصح) هذا يقتضى أن الخلاف وجهان وهو ما في الشرحين وصدر عبارة المتن يقتضى أنه قولان (قول
الشارح أى الحال) تفسير لذات البين قال المطرزي قولهم اصلاح ذات البين يعنى الاحوال التى بينهم واصلاحها
بالتعهد ولما كانت ملازمة للبين وصفت به فقليل لها ذات البين كما قيل للإسرار ذات الصدور كذلك انتهى
(قول المتن أعطى مع الغنى) لو استدان لعارة مسجدا أو قراء ضيف لم يعط مع الغنى قال الزركشى بل هو

في الغرم ليس فيه مشقة بيع العقار أو العرض فيه ولو كان الشر متوقفا في مال فتحمل قيمة التلف في اعطائه مع الغنى
وجهان أمهما نعم لما فيه من المصلحة الكلية والثاني النع لأن فتنة الم أشد ولولزمه للدين بالضمان بغير اذن وهو معسر أعطى ما يقضى

وهم المرتزقة الذين لهم حق في التي فلا يعطون من الزكاة (وابن السبيل منشي سفر) من بلده أو بلد كان مقبلا به (أو محتار) ببلد في سفره (وشرط الحاجة وعدم المعصية) بسفره فان كان معه ما يحتاج اليه في سفره أو كان سفره معصية لم يعط فيعطى في الطاعة كالسفر للحج والزيارة وفي المباح كالسفر لطلب الآبق والزهية وفيه وجه أنه لا يعطى (وشرط أخذ الزكاة من هذه الاصناف الثمانية الاسلام) فلا تعطى لكافر لحديث الشيخين صدقة تؤخذ من أغنيائهم فقد في فقرائهم (وأن لا يكون هاشميا ولا مطلبيا) فلا تحل لها قال صلى الله عليه وسلم ان هذه الصدقات انما هي أوساخ الناس وانها لا تحل لمحمد ولا آل محمد ورواه مسلم وقال لأهل لكم أهل البيت من الصدقات شيئا ولا غسالة الايدي ان لكم في خمس الخمس ما يكفيكم أو يغنيكم أي بل يغنيكم رواء الطبراني (وكذا مولا لهم) أي مولى بني هاشم وبني المطلب فلا تحل له (في الاصح) لحديث مولى القوم منهم

وأعسر هو الاصيل (قوله وسبيل الله) سمي بذلك لانه طريق موصل الى الله تعالى (قوله غزاة) هو خبر عن سبيل الله بخلاف من الأول أو الثاني أي أهل سبيل الله وأحال غزاة فراجع (قوله ولم يتجردوا له) أي لم يرتزقوا من التي كما سيذكره (قوله فلا يعطون من الزكاة) وان تعذر الصرف لهم من التي وعلى أغنياء المسلمين اعابهم حيث (قوله وابن السبيل) أي ابن الطريق نسب اليها بالولادة مبالغة ملازمة لها سلوكها فيها (قوله منشي سفر) خلافا لمالك وأبي حنيفة رضي الله عنهما (قوله أو محتار) وفاقا للثلاثة (قوله معه) خرج به ماله أو كان كسوبا أو وجد من يقرضه فلا يمنع من اعطائه على المعتمد خلافا في المنهج وفارق عدم الاعطاء لمن له مال غائب اذا وجد من يقرضه بأن السفر أشق والحاجة فيه أشد (قوله والنزهة) فيعطى وان كانت حاملة على سفره ولوتاب العاصي بسفره أعطى من حين التوبة ولا يعطى المهام لانه من العاصي بسفره فيعطى العاصي في سفره لانه كما علم من تقييد الشارح به (قوله وفيه) أي في السفر المباح ودخل في الطاعة الواجب والتدبوسكت عن المكروه كسفر التجارة في أكفان الموتى فيعطى فيه لانه غير معصية ولو ذكره بدل المباح أو معه لكان أولى (قوله وشرط أخذ الزكاة) أي من حيث كونها زكاة فلو كان باجارة ولو من سهم العامل جازت من كافر وهاشمي وغيرهما (قوله الاسلام) وكذا الحرية الكاملة الا في المكاتب كما مر ولا يعطى المبعوض شيئا كما مر (قوله وأن لا يكون) أي الآخذ ولو أثنى (قوله هاشميا ولا مطلبيا) أي منتسبا اليهما أو لاحدهما فخرج أولاد بناتهم من غيرهم لانهم لاحق لهم في خمس الخمس (قوله وكذا مولا لهم) أي عتيقهم ولو أثنى وكذا أولاده ومن له الولاء عليه أيضا نعم يتجه اعطاء أولاد بناته من غيره أخذا بما مر بالأولى (تنبيه) ذكر شيخنا الرملي في شرحه أنه يلحق بالزكاة في شرط الأخذ المذكور كل واجب بأصل الشرع كالنذر والكفارة والأضحية الواجبة انتهى وفيه بحث ظاهر يدرك بمراجعة مواضع هذه المذكورات فراجع (قوله مولى القوم منهم) أي منسوب اليهم ويرتونه فخرج نحو ابن الاخت وان ورد ابن أخت القوم منهم لعدم ما ذكر (تنبيه) علم ما ذكر أن للاعشى دفعها وقبضها لنفسه ولغيره وأنه يصح قبضها ليلا ونهارا ولو مع علم العلم بصفتها كذا قاله شيخنا كغيره واعتمده هنا وهذا مخالف لما مر عنه في الهبة أن الصدقة والهبة لا تصح من الاعشى ولاله فلعل الوجه أن ما هناك كما هنا فليراجع (فرع) ذكر ابن عبد البر كما نقل عنه أن زوجته صلى الله عليه وسلم لا يعطون من الزكاة لوجوب نفقتهم عليه صلى الله عليه وسلم بعد موته كما في حياته فراجع وحرره انتهى

(فصل) في مقتضى صرف الزكاة وصفة من يأخذ منها وما يؤخذ منها (قوله من طلب) ليس قيدا (قوله وعلم) بالمعنى الشامل للظن (قوله الامام) ومثله غيره ممن له ولاية الاعطاء (قوله استحقاقه) أي للزكاة ومثلها الوصية للفقراء والوقف عليهم بخلاف الوقف على الأغنياء لا بد فيه من بينة (قوله عمله) وفي نسخة

كالاستدانة لنفسه (قول المتن أو محتار) هذا بالاجماع وأما الأول فخالف فيه أبو حنيفة ومالك لان السبيل هو الطريق فلا يضاف الا لمن لا به وقواه الشيخ عز الدين بن عبد السلام من حيث ان اللفظ لا يتناول الا لمجاز الأول وهو محذور مغلوب فلا يجمع بينه وبين الحقيقة الغالبة كما ألحقه لا ينال على فراش لا يحنث بالنوم على الأرض (قول الشارح فان كان معه الخ) لو كان كسوبا جاز الاعطاء وفارق ما سلف في الفقير لضرورة السفر هنا (قول المتن ولا مطلبيا) قال بعضهم أجمعوا على جواز دفعها لبني المطلب الا الشافعي وهو منهم (فرع) أولاد بنت بني هاشم والمطلب تحل لهم الصدقة باتفاق لانه لاحق لهم في الخمس (فصل من طلب زكاة) (قول المتن عمل بملءه) قال الرافعي ولم يخرجوه على القضاء بالعلم قال ابن الرفعة

بعلمه ولم يخرج على القضاء بالعلم لعدم الحكم هنا ولو قامت بينة بخلاف علمه لم يعمل بهامالم تنكر ثقله من حالة الى غيرها ولو قامت بخلاف ظنه عمل بها لأنها أقوى منه (قوله ويجوز لمن الخ) نعم ان كان محجورا عليه بسفه قال دفع لولي له (قوله أى لم يعلم واحدا منهما) دفع به توهم أن عدم العلم بأحدهما لا يستلزم عدم العلم بالآخر مع أن المقصود عدم العلم بهما معا فتأمل (قوله ادعى فقرا أو مسكنة) أى وأنه غير كسوب (قوله فان عرف له مال) سواء منع صرف جميع الزكاة اليه أو بعضها ويعطى في الثاني ما زاد على ماله بلايين (قوله كاف البينة) أى فيما يحتاج في دعوى تلفه اليها والاصدق يمينه أو بلايين على التفصيل في الوذيعه على العتمد (قوله ادعى عيالا) أى تازمه مؤتمهم (قوله يكاف البينة في الأصح) ومقابله لا يكاف البينة قال الزركشى ولا بد عليه من اليمين ولم يذكر الشارح هذا للقابل ولعله لكونه يعلم عاقبه أو أنه من أفراد قترأمله (قوله وحاله يشهد الخ) قيد محل القطع والافقيه وجهان في الروضة أحدهما أنه كذلك وهو العتمد (قوله فان لم يخرج استرد منهما) أى بعد مدة الامهال التي في كلام الشارح المقدرة بثلاثة أيام وقال شيخنا انما يسترد منهما اذا مضى عام الأخذ فقبل مضيه يطالب الغازى بالغزو أو الرد ولو عاد بعد السفر فان كان قبل دخوله بلاد الحرب أو بعدها ولم يقاتل مع قرب العدو استرد منه الجميع أيضا والا فلا ولو رجع بعد الغزو وفضل معه شيء فان كان سيرا أو قتر على نفسه لم يستردوا الاستردو يطالب ابن السبيل بالسفر أو الرد فان عاد بعد السفر استرد الفاضل منه مطلقا سواء قتر على نفسه أو كان الفاضل سيرا وكذا لو لم يصرفه وعاد به وصرفه ولو في غير حاجة السفر رجع عليه بما لا يحتاج اليه في حاجة السفر وكما يسترد يجبرده بعينه ان كان باقيا والافيدله (قوله ويحتمل الخ) يفيد أن الاعطاء حالة ارادة الخروج والراد بالتأخر ثلاثة أيام فأقل (قوله بالعمل) هو جواب الزركشى وبه سقط ما أطل به بعضهم من أنه كيف يحتاج العامل الى بينة مع الامام مع أنه الذي ولاه وأجاب بأنه يصور بما اذا اختلف الامام أو ولاه نائبه ولم يعلم هو به أو أن الامام نسي توليته لأن ذلك مبني على أن البينة تجبر بأنه عامل وهو ليس مراد انهم يحتاج الى ذلك مع المالك (تنبيه) لو عتق المكاتب بغير ما أخذه أو برى الثارم من الدين بغيره أو استغنى في غير الثارم لذات البين بغيره استرد من كل ما أخذه ولا يكتفى قول صاحب الدين أخنت الدين منه لاحتمال أنه أعطاء من غير ما أخذه من الزكاة (قوله والوصف الثاني من للؤلؤة) وهو من له شرف في قومه يضرب بينة ومثله الصنفان الآخران وهما مانع شر الكفار وماتى الزكاة فيطالبان بالبينة أيضا وهذا ان كانا مسلمين كما يعلم مما مر (قوله والأول) وهو ضعيف النية في الاسلام يقبل قوله أى بلايين ولا بينة (قوله اخبار عدلين) وكذا رجل وامرأتان أو عدل واحد أو فاسق ظن صدقه أو

لأنه ليس بحكم وقال النووي لأنه ليس فيه اضرار بمعين بخلاف الحكم انتهى وقوله من طلب الحكم هو كذلك وان لم يطلب (قول المتن لم يكاف الخ) دليله أن النبي ﷺ أعطى الذين سألوه بعد أن أعلمهما أنه لا حظ فيها لغنى وكذا صدق في دعوى عدم الكسب قال الماوردي وإذا كان ظاهر حاله مخالفا لمسلته وقوة بدنه وحسن هيئته فينبغي أن يقول له على طريق الوعظ ما قاله ﷺ للذين سألوه لاحظ فيها لغنى ولا تذى قوة يكتسب ثم هذا لا يختص بالزكاة ففي الوقف على الفقراء والوصية لم كذلك كما صرح به الماوردي في الأولى وبجته الزركشى في الثانية بخلاف الوقف على الأغنياء فان الغنى لا يقبل منه الا بينة (قول الشارح البينة لسهولة) قال الماوردي ولا يشترط كونها من أهل الخبرة الباطنة بخلاف الشهادة بفقره (قول المتن في الأصح) لم يذكر الشارح مقابله وهو عدم تكليف البينة قياسا على دعوى الفقر قال الزركشى وعليه فلا بد من اليمين قطعا (قول الشارح بلايين ولا يمين) قال الزركشى لأنه في أمر مستقبل (قول الشارح ويحتمل تأخير الخروج الخ) هذا يفيد أنه انما يعطى اذا كان وقت الخروج وبه صرح الرافعي في الغازى

ويجوز لمن علم استحقاقه (والا) أى وان لم يعلم استحقاقه أو عدمه أى لم يعلم واحدا منهما (فان ادعى فقرا أو مسكنة لم يكاف بينة) لسرها ولا يخلف ان اتهم في الأصح (فان عرف له مال وادعى تلفه كاف البينة) لسهولة (وكذا ان ادعى عيالا) يكاف البينة (في الأصح) ولو قال لا كسبلى وحاله يشهد صدقه بأن كان شيخا كبيرا أو زمنا أعطى بلايين ولا يمين (ويعطى غاز وابن سبيل بقولهما) بلايين ولا يمين (فان لم يخرج استرد) منهما ويحتمل تأخير الخروج لا تظلم الرقعة وتحصيل الاهبة وغيرهما (و يطالب عامل ومكاتب وغارم بينة) بالعمل والكتابة والغرم لسهولة والصنف الثاني من للؤلؤة يطالب بينة والاول يقبل قوله (وهى) أى البينة في هذه المسائل وما تقدم (اخبار عدلين)

(وكذا تصديق رب الدين)
 في الغارم (والسيد) في
 للكاتب يضمن عنها (في
 الاصح) لظهور الحال
 والثاني لا يفتي لاحتمال
 التواطؤ (و يعطى الفقير
 والسكين) أى كل منهما
 اذا لم يحسن الكسب بحرفة
 ولا تجارة (كفاية سنة)
 لان الزكاة تسكر كل سنة
 فتحصل بها الكفاية سنة
 (قلت الاصح النصوص
 وقبول الجمهور) يعطى
 (كفاية العمر الغالب
 فيشترى به عقارا يستغله)
 ويستغنى عن الزكاة (والله
 أعلم) ومن يحسن الكسب
 بحرفة يعطى ما يشتري به
 آلاتها قلت قيمتها أو
 كثرت أو بتجارة يعطى
 ما يشتري به مما يحسن
 التجارة فيه ما يفي ربحه
 بكفايته غالبا فالبقلي
 يكتفى بخمسة دراهم
 والبقلائي بعشرة والفاكهى
 بشرين والحجاز بخمسين
 والبقال بمائة والطار
 بألف والبراز بألفين
 والمير في خمسة آلاف
 والجوهري بعشرة آلاف
 (و) يعطى (الكاتب
 والغارم) أى كل منهما
 (فردينه) فان قدر على
 بعضه أعطى الباقي (و) يعطى
 (ابن السبيل ما يوصله

جمع يبعد تواطؤهم على الكذب ولو ثلاثة (قوله وتفتى عنها) أى البيئة ظاهرة في جميع هذا الفصل أخذنا من
 نعيمه السابق وفيه بحث يعلم بالتأمل (قوله تصديق رب الدين والسيد) أى ان ظن صدقه ومثله ما تقدم
 قريبا (قوله ويعطى الخ) قال الزركشى جميع ما مر في صفة من يأخذ من هناء قدر ما يأخذ (قوله أى كل
 منهما) قدر ذلك لاجل افراد الضمائر الآتية (قوله اذا لم الخ) تقييد لحل كلام المصنف ولاخراج من سيد كره
 بعد (قوله قلت الاصح الخ) لم يتقدم في كلام المحرر ذكر خلاف يستدرك عليه ولم يذكر الشارح مقابله مع
 احتمال كلام المصنف لكون الخلاق نسا أو أوجها أو أقوالا أو طرقا فراجع (قوله العمر الغالب) وهو
 ستون سنة و بعده يعطى سنة بعد سنة (قوله فيشترى به الخ) يفيد أنه لا يعطى من التقدم يكفيه لما ذكر
 بل مقدارا يكون غنا لعقار تفي غلته بذلك أو بما يتم به ذلك ان كان مالكا لبعضه ويشتري به المالك لكن بعد
 قبضه أو الامام ولو قبل قبضه أو يلزمه بالشراء ويمنعه من التصرف فيه بغيره ويملك ما يشتري به ولو يورث عنه
 نعم يمتنع الشراء بأكثر مما يعطى له من مال الزكاة (قوله قلت الخ) نعم ان كان ما يعطى له لا يفي بقيمتها لم يزد
 عليه كما مر في الشراء (قوله ما يشتري) مفعول يعطى الثاني (قوله ما يفي ربحه بكفايته غالبا) أى بحسب عادة
 بلده ويختلف ذلك باختلاف الأشخاص والأماكن والأزمنة فيراعى ذلك على الأوجه وما ذكره الاثمة انما
 هو بالنظر للغالب في زمانهم ومن له أكثر من حرفة يعطى لما يكفيه منها فان كفاه كل واحدة من حرف
 متعددة أعطى لأدناها وان لم تكفه واحدة زيد له قدر كفايته كذا قال شيخنا الرملى فانظره مع ما مر
 (قوله فالبقلي) بالوحدة المفتوحة من يبيع البقول وهى الخضراوات (قوله والبقلائي) بتخفيف اللام
 أو تشديدها على ما مر هو من يبيع البقال وهو الفول ولومساوقا (قوله والبقال) هو بالوحدة المفتوحة
 والقاف الثقيلة ويقال له الفامى بالقاء وهو من يبيع الحبوب قيل أو الزيت ومن جملة بالنون فقد صحفه فان
 ذلك يسمى النقلي بالنون للضمومة بغير ألف بعد القاف وهو من يبيع نحو اللوز والجوز (قوله والبراز)
 بموحدة ثم معجمتين بينهما ألف بائع البرازى الاقمشة وأصل البراز اسم لتاع البيت (قوله والغارم) أى لغير
 اصلاح ذات البين لما مر أنه يعطى مع الغنى (قوله ما يوصله الخ) فان أراد الرجوع أعطى مدة ايا به أيضا وكذا
 مدة اقامة لا تمنع الترخص ولو ثمانية عشر يوما ولو رجع من بعض المسافة وقد أنفق جميع ما أخذه فان
 كان لنحو غلاء الاسعار لم يرجع عليه والارجع عليه بما يقابل ما لم يسافر كما مر (قوله قدر حاجته) له ولعاليه
 (قوله في الثغر) هو بفتح التثنية أوله محل الخافقة والمراد بقدر اقامته بحيث ما تظن فيه الاقامة فان زادت زيد

ومثله ابن السبيل (قول الشارح ولا يحتاج) لو قال فلا يحتاج لكان أولى لان هذا مستفاد من تعبيره بالاخبار
 (قول الشارح لاحتمال التواطؤ) هو في مسئلة قرب الدين أقوى لان الكاتب يظهر حاله من الاستقلال بسبب
 العتق بعد الاداء ولهذا قال ابن أبى عسرون بقبول السيد دون رب الدين (قول المتن ويعطى الفقير الخ)
 قال الزركشى اعلم أن الكلام من أول الفصل الى هناء الصفات المتقضية للاستحقاق ومن هنا الخ في كيفية
 الصرف وقدره (قول الشارح لان الزكاة الخ) عضده بعضهم أيضا بما في الصحيح من أنه ﷺ كان يدخر
 لاهله كفاية سنة (قول المتن فيشترى به الخ) اشارة الى أنه لا يدفع له ما يكفيه عمره دفعة وانما يدفع على
 الوجه المذكور بدليل أن من قدر على الكسب الكافي له يوم ما فيوما لا يعطى شيئا قال الرافعى وكان هذا فيما اذا
 أمن أهل الضياع والاقية من نصب عامل يتجرله ويعطى ولا يتعين شراء العقار (قول الشارح أى كل
 منهما) قدر ذلك لاجل افراد الضمير الآتى (قول المتن قدر حاجته) قال الرافعى وسكت الجمهور عن نفقة عياله
 واعطاؤها ليس يفيد قال الزركشى وبه جزم الفارق وقوله ومقيا أى ويجهد المعطى في قدر مدة الاقامة فان

زادت

(يعطى) (الغازى)

مقصده) بكسر الصاد (أو موضع ماله) ان كان له في طريقه مال وان احتاج الى كسوة أعطيها (و) يعطى (الغازى)
 قدر حاجته لنفقة وكسوة ذاهبا ورجعا ومقيا هناك (أى في الثغر) (وفرسا) أن كان يقابل فرسا (وسترحا) وعبارة الحرر ويشتري له الفرس

له ولو قصد عدم الرجوع لم يعط مؤنة الاياب وينبغي ان يعطى لمدة الإقامة بقدر الحاجة للغزو دون ما زاد
 فليراجع (قوله ويصير ذلك) اسم الإشارة على ظاهر كلام المصنف راجع لما يعطاه ومنه الفرس والسلاح
 وهو صحيح في الاول دون الآخرين لانه لا بد فيهما من التملك فان أعطى قيمتهما فكلاهما فذكر عبارة
 الروضة لبيان المراد من عبارة المصنف والمحرر والحكم بملكه لا ذكر بحسب الظاهر حين الاعطاء فلا
 ينافي ما مر من استرداد الفاضل لتبين عدم ملكه فتأمل (قوله يجوز ان يستأجر له) أى الفرس والسلاح
 أى يستأجرهما الامام ويعطيهما له ويجوز ان يبرهما له اذا اشتراهما من هذا السهم سواء وقفهما أو لا اذله
 ذلك منه وليست هذه عارية حقيقة اذا الامام غير مالك فلا ضمان لوتلفا ويصدق في تلفهما يمينه (قوله
 ويهيأ له) أى من جهة الامام ولا يملك ان كان ذلك ولو بتمليك الامام فيسترد منهما اذ ارجعا (قوله مركوب)
 أى غير الذى يقابل عليه الغازى (قوله ان كان السفر طويلا) أى وليس سفر نزهة على المعتد قاله شيخنا
 فانظره مع ما مر واعتمد الخطيب الاعطاء فيه (قوله وما ينقل الخ) عطف على مركوب وهو نحو بغل
 وحمار (قوله ما يراه الامام) أى ان فرق فان فرق المالك فميراه المالك (قوله يعطى) أى ان لم يكن
 مستأجرا ولم يتطوع كما مر (قوله أجرة مثل عمله) فان لم يعمل لم يعط شيئا (قوله فان زاد سهمه) انظر ما سهم
 العامل الذى تعتبر زيادته على الأجرة أو نقصه عنها (قوله ثم يقسم) أى مال الزكاة بعد تقسيم أجرة العامل
 (قوله كفقر غارم) فيه تأمل ومثله قول الماوردى كيتيم مسكين فهو معترض أيضا لان شرط اعطائه
 الفقر (قوله يعطى) أى يأخذ لان الخيرة له (قوله باحداهما) أى من زكاة واحدة وبقي معه ما أخذه
 منها والا فله الأخذ بصفة من زكاة وأخرى من أخرى ولو أخذ بصفة الغرم ودفع ما أخذه لغريمه فله الأخذ
 بصفة الفقر أيضا نعم ان كانت إحدى الصفتين عزوا أعطى بهما معا لان الغزو يعود نفعه علينا (قوله
 والثانى) أى مقابل الاظهر وليس فى المسئلة طرق وخالف بعضهم فيه بما قال الماوردى للامام أن يجمع
 للفقراء بين الزكاة والخمس والكفارة

(فصل) فى حكم استيعاب المستحقين ونقل الزكاة وغير ذلك (قوله يجب استيعاب الأصناف) أى ولو
 فى زكاة الفطر (قوله ان قسم الامام) ولو بنائبه ومنه العامل اذا أذن له الامام فى عزل نصيبه وتقديم أنه

زادت زاده بعد ذلك (قول المتن ويصير ذلك ملكا له) قضيته أنه لا يسترد منه اذ ارجع وبه صرح
 الفارقى قال لانه أعطى لتحصيل غرض وهو تحقيق الغزو وقد وجد ويشبه أن يأتى فيه ما سلف فى فاضل
 النفقة انتهى قاله الزركشى (قول المتن ويهيأ له الخ) أى ويسترد ذلك منه اذ ارجع كما يفهم من قوة
 العبارة ثم قضية كلامه تهيئة ذلك لابن السبيل حتى فى سفر النزهة وهو بعيد (قول المتن فى الاظهر)
 المسئلة فيها طرق ثلاث قال الزركشى ولا يقال كان ينبغي التعبير بالمذهب لان الاصح طريقة القولين
 انتهى قلت هذا بناء منه على ان التعبير بالمذهب انما يكون أو يحسن اذا أريد به الطريقة القاطعة
 وليس كقالك (تنبيه) حكم الصفات كالصفتين فى جريان الخلاف المذكور ثم المراد منع الاعطاء بها
 دفعة واحدة أموالا أعطاء بالغرم فأداه لغريمه جاز اعطاؤه بعد ذلك بالفقر قال الزركشى ولو قال أخذ
 باحداهما كان أولى لان الخيرة له لا للمعطى ثم المراد صفات استحقاق الزكاة والا فله اشعى الغازى يأخذ
 من النى بهما قطعا كما سلف فى باب

(فصل) يجب استيعاب الأصناف قال الامام لو صرف سهم الفقراء وللساكين الى الفقراء نظرا الى أن
 احتياج الفقراء أشد فهو نظرا باطل لان مقصود الشرع أن يزول حاجة المحتاجين وللساكين أقرب الى
 حصول ذلك فيهم من الفقراء فلا يمتنع أن يكون غرض الشارع صرف سهم الساكين حتى يتأسكوا
 ولا يصيروا الى حد الفقر (قول المتن ان قسم الامام) مثله العامل يقسم فيعزل حصة نفسه ثم يفرق الباقي

والسلاح وفى الروضة
 كأصلها يعطى ما يشترى بهما
 به (ويصير ذلك ملكا
 له) ويجوز أن يستأجر
 له (ويهيأ له ولا بن السبيل)
 أى لكل منهما (مركوب)
 ان كان السفر طويلا أو
 كان هو (ضعيفا لا يطيق
 المشى وما ينقل عليه الزاد
 ومتاعه الا أن يكون قدرا
 يعتاد مثله حمله بنفسه) فلا
 وكذا لو كان السفر قصيرا
 وهو قوى والثلفة يعطون
 ما يراه الامام قال الماوردى
 على قدر كفتهم وكفايتهم
 والعامل يعطى أجرة مثل
 عمله فان زاد سهمه عليها
 رد الفاضل على سائر
 الأصناف وان نقص كل
 من مال الزكاة ثم يقسم
 ويجوز أن يكمل من سهم
 الصالح (ومن فيه صفتا
 استحقاق) كفقر غارم
 يعطى باحداهما فقط فى
 الاظهر) لأن عطف بعض
 المستحقين على بعض فى
 الآية يقتضى التفاضل والثانى
 يعطى بهما بجعل تعدد
 الوصف كتعدد الشخص
 (فصل) يجب استيعاب
 الأصناف الثمانية فى القسم
 ان قسم الامام

وهناك عامل والا بأن
قسم للمالك أو الامام ولا
عامل بأن حمل أصحاب
الأموال زكاتهم إلى الامام
(فالقسم على سبعة
فان فقد بعضهم) أيضا
(فعل للوجودين) منهم
فان لم يوجد أحد منهم
حفظت الزكاة حتى يوجدوا
أو يوجد بعضهم (واذا
قسم الامام استوعب من
الزكوات الحاصلة عنده
آحاد كل صنف) وجوبا
(وكذا يستوعب المالك)
الآحاد وجوبا (ان انحصر
للمستحقون في البلد ووفى
بهم المال والا فيجب اعطاء
ثلاثة) من كل صنف ذكره
في الآية بصفة الجمع وهو
للمراد بنى سبيل الله وابن
السبيل الذي هو للجنس
ولا عامل في قسم المالك
ويجوز أن يكون واحدا
بحسب الحاجة كما استغنى
عنه فيما تقدم (وتجب
التسوية بين الأصناف)
وان كانت حاجة بعضهم
أشد الا العامل فلا يزداد
على أجرته مثل عمله كما سبق
(لا يبين آحاد الصنف)
فيجوز تفضيل بعضهم على
بعض (الا أن يقسم الامام
فيحرم عليه التفضيل مع
تساوي الحاجات) قاله في
التسوية ونقبه في الروضة
بأنه خلاف مقتضى اطلاق
الجمهور استحب التسمية

فقد أجرته مثل عمله فقط (قوله وهناك عامل) سواء أذن له الامام في العمل أم لا قال شيخنا ويستحق
حصة جميع الصنف وان كان واحدا وفيه نظر مع ما مر أنه لا يزداد على أجرته مثل عمله فراجع (قوله بأن حمل
الح) وكذا لو تبرع بعمله أو استأجره الامام أو جعل جزءا من بيت المال (قوله فان فقد بعضهم) أي في البلد
بالنسبة للمالك أو مطلقا للامام ولو امتنعوا من أخذها قوتلوا (قوله استوعب) أي ان وافي المال واستوت
الحاجات والاداء الاحوج ان كان والاعمل بالمصلحة (قوله من الزكوات) أي مجموعها لا من كل واحدة
فله اعطاء كزكاة مالك لمستحق واحد (قوله آحاد كل صنف) ولو في غير البلد الذي هو فيه (قوله وكذا
يستوعب المالك الآحاد وجوبا) على المعتمد وكذا تجب التسوية بينهم بذلك الشرط (قوله ان انحصر
الح) أي وقت الوجوب في محل الوجوب بأن سهل عدهم بما في النكاح قاله شيخنا الرملي وفيه نظر (قوله
ووفى بهم المال) أي بحاجاتهم التاجزة قاله شيخنا الرملي (قوله وان كانت حاجة بعضهم أشد) فيجب بل
ما زاد عن صنف إلى صنف ناقص (قوله فيحرم) هو المعتمد بالتسوية واجبة خلافا لما في الروضة المذكور
(تنبيه) علم بما ذكر أنه يجب على الامام تعميم الأصناف والتسوية بينهم وتعميم الآحاد وكذا
التسوية بينهم عند تساوي الحاجات وأنه يجب على المالك الأولان وكذا الثالث والرابع على المعتمد ان
انحصروا ووفى بهم المال فقوله لا يبين آحاد الصنف هو فيما اذا لم ينحصروا (فرع) لو أخل الامام أو المالك
بصنف ضمن كل نصيبه أو بواحد من صنف ضمن له أقل متمول وضمان الامام في الزكوات ان تبقى منها
شيء عنده والا ففى ماله وضمان المالك في ماله وللمستحقين حيثما ابرأوه منها وتسقط عنه كالتبة ولهم مطلقا
التصرف في حصصهم قبل قبضها بالاستبدال أو ابراء واذا ماتوا فمضى لورثتهم ولو أغنياء فان كان الوارث
للمالك سقطت عنهم الزكاة والنية ولا يضر غناهم بعد وقت الوجوب ولا غيتهم عن البلد بعده (قوله منع
نقل الزكاة) المراد بنقلها أن يعطى منها من لم يكن في محلها وقت الوجوب سواء كان من أهل ذلك المحل
أو من غيرهم وسواء أخرجه عن المحل أو جاءه بعد وقت الوجوب اليه نعم لو لم ينحصر المستحقون في البلد
جاز اعطاء من جاءه بعد وقت الوجوب قاله شيخنا فراجع ولو خرج مع المستحقين إلى خارج المحل ودفعها
لهم حينئذ لم يمتنع وخرج بالزكاة غيرها كالكفارة والوصية والنذر والوقف فيجوز النقل فيما لم يخص
منها (قوله من بلد الوجوب) أي إلى محل يجوز قصر الصلاة فيه للمسافر من أهل ذلك البلد والمراد
بالبلد محل الوجوب كالقرية والحلة ومحل الإقامة لدى الحيايم والسفينة لمن فيها فان لم يكن في ذلك المحل
مستحق تعين أقرب محل يوجد فيه المستحق إليه وقت الوجوب نعم يجوز في الدين اخراج زكاته في كل من
محل الدائن والمدين وقت الوجوب أو بعده وكذا لو تنقص النصاب ببلدين كعشرين شاة ببلد وعشرين
بأخرى فله اخراج شاة في احدهما مع الكراهة فان أخرج في كل بلد نصفها لم يكره (قوله أي يحرم
قاله الزركشي (قول المتن على سبعة) أي وليس للامام أن يأخذ منهم العامل لنفسه وان تولاه لان
نظره عام وحقه في الشيء (قول المتن فان فقد بعضهم الح) المراد هنا الفقد مطلقا وأما من البلدة خاصة
فسيأتي في المتن (تنبيه) لو فقد بعض صنف رد على باقيه ولو فضل شيء عن كفاية من وجد فالظاهر
ان الامام يحفظه إلى وجود أهله ولا يرد على الباقي الامام بصفة الاستحقاق ويدل على ذلك قولهم
لو فقد بعض الأصناف من البلدة خاصة وفضل للمال عن كفايته وجب النقل (قول المتن من الزكوات)
يريد أن الزكوات في يده كزكاة واحدة فله اعطاء شخص زكاة واحدة لكن استشكل ذلك الناشئ
بأن كل صدقة ملك للمستحقين فكيف يتأتى التخصيص (قول الشارح وجوبا) ان ووفى بهم المال
(قول الشارح الذي هو للجنس) طقة لابن السبيل (قول المتن الآن يقسم الامام الح) مثله المالك اذا
انحصروا ووفى بهم المال

(والاظهر منع نقل الزكاة) من بلد الوجوب مع وجود المستحقين فيه إلى بلد آخر فيه المستحقون بأن تصرف اليهم أي يحرم (قول

ولا يجزى لما في حديث الشيخين صدقة تؤخذ من أغنيائهم فتد على فقرائهم والثاني يجوز النقل ويجزى للاطلاق في الآية (ولو عدم الاصناف في البلد وجب النقل) الى أقرب البلاد اليه (أو) عدم (بعضهم) (٢٠٣) وجوزنا النقل مع وجودهم

(وجب) نقل نصيب المدوم الى مثله (والا فبرد على الباقيين وقيل ينقل لوجود مستحقه والأول يقول عدمه في محله كالعدم المطلق وفي الروضة كأصلها الخلاف في جواز النقل وتفرقه ظاهر فيما اذا فرق رب المال زكاته أما اذا فرق الامام فربما اقتضى كلام الاصحاب طرد الخلاف فيه وربما دل على جواز النقل له والتفرقة كيف شاء وهذا أشبه انتهى (وشرط الساعي) وهو العامل وصف بأحد أوصافه السابقة (كونه حرا عبدا فقيها بأبواب الزكاة) يرف ما يأخذ من تدفع اليه (فان عين له أخذ ودفع لم يشترط الفقه) المذكور وتقدم شرط أن لا يكونها شميلا ولا مطلبيلا ولا مولاها وكذا ولا مرتزقا مما ذكر في سهم الغزاة (وليعلم) أي الساعي (شهرًا لاخذها) أي الزكاة ندبا ويستحب أن يكون المحرم لانه أول السنة الشرعية وذلك فيما يعتبر فيه الحول المختلف في حق الناس بخلاف ما لا يعتبر

ولا يجزى) هو تفسير للنوع (قوله والثاني يجوز النقل ويجزى) واختاره جماعة من أصحاب الشافعي كابن الصلاح وابن الفركاح وغيرهم قال شيخنا تبعنا لشيخنا الرملي ويجوز للشخص العمل به في حق نفسه وكذا يجوز العمل في جميع الاحكام بقول من يثق به من الأئمة كالاذنعي والسبكي والاسنوي على المتمد (قوله ولو عدم الاصناف الخ) وكذا لو فضل عنهم شيء يجب نقله لما ذكر (قوله وجوزنا النقل) أي على المرجوح (قوله فبرد) أي ان لم يفضل عنهم والاوجب نقل الفاضل لأمير (قوله وفي الروضة الخ) هو تقييد لاطلاق المصنف منع النقل بكونه على المالك لا الامام (قوله وتفرقه) المشار اليه بقوله أو عدم بعضهم الخ كذا قاله شيخنا وفيه نظر والوجه أن يراد به التفرقة كما يؤخذ مما بعده وتفرقه بحرور عطا على جواز (تنبيه) مؤنة النقل حيث جاز على المالك قبل أخذ الساعي والافهي في الزكاة فيبيع جزء منها له وكذا لا نقادها من نحو خطر (فرع) لو قال فرق هذا على الساكن لم يدخل هو ولا ماله وان نص عليه كذا قاله شيخنا واعتمده وفيه نظر (قوله فرق الامام) ولو بنائبه ومن نائبه المالك اذا أذن له في التفرقة (قوله جواز النقل) وان انحصر المستحقون في البلد على ما تقدم (قوله وهذا أشبه) وهو المتمد (قوله وشرط الساعي الخ) وسيأتي ان عنه واجب على الامام (قوله حرا عدلا) المراد بالعدل في الشهادة فلا حاجة لقوله حرا كما فعل شيخ الاسلام في النهج قال شيخنا ومقتضاه اشتراط السمع والنطق والذكورة وعدم التهمة ونحو ذلك وليس كذلك على المتمد (قوله بأبواب الزكاة) وان لم يعرف غيرها (قوله فان عين له أخذ ودفع) ان أراد أخذ شيء معين ودفعه لمعين لم يشترط شيء مما ذكر فيجوز كونه كافرا أو فاسقا أو عبدا وغيرهم وان أراد غير ذلك اشترط العدالة دون الفقه ولعل هذا يحمل كلام المصنف وفيه على ذلك تأمل فحرره وقوله دون الفقه أي فلا يشترط وكذا الحرية والذكورة قاله شيخنا فتأمل (قوله وتقدم شرط الخ) فلو استعمل الامام واحدا من هؤلاء أعطاه من سهم المصالح لا من الزكاة (قوله أي الساعي) أي بأمر الامام لانه المعتبر (قوله المحرم) أي في حق من يتم حوله عنده والافند تمام حوله (قوله فوق الوقت الوجوب) أي وقت انعقاد الزكاة في ذلك الوقت والا فلا خراج عند التصفية والجناد (قوله واجب على الامام) سواء في المال الحولي وغيره (قوله موسم) بالمهلة الساكنة وقيل بالمعجمة أيضا وهو لغة التأثير بالسكناء والنار وقيل الأول لما في الوجه خاصة والثاني أعم (قوله نعم الصدقة والتي) هو قيد للتدبير فقيرها مباح وموضعه مثلها وأما السكنى لغير الموسم فحرام مطلقا لان فرض شرعي وأما الحصاء فحرام الا في ما كوله صغير عرف الطيب لجه كما مر في البيع وأما الانزاع فجاز فيما لا يضر نحو مثله أو مقار به كخيل بمثلها أو بحمير والافحرام كخيل لبقرا أو

(قول الشارح والثاني يجوز الخ) هو ما أفق به ابن الصلاح وابن الفركاح عند وجود مصلحة من قريب ونحوه قال البغوي وعليه أكثر العلماء انتهى وقوله يجوز قال الزركشي الذي في الشرحين والروضة ان الخلاف في الاجزاء وأما التحريم فلا خلاف فيه وقيل عكسه وقيل فيهما اه وظاهر كلام المتن جريان الخلاف ولو كان الفقهاء محصورين بالبلد (تنبيه) لو فضل شيء عن كفايتهم وجب نقل الفاضل (قول الشارح للاطلاق في الآية) أي وقياسا على الكفارات (قول المتن والافيرد) هذا صادق بما اذا كان الوجود واحدا من صنف فقط (قول المتن نعم الصدقة) مراده بها الابل والبقر والغنم ومثلها غيرها من الخيل والبيغال والحمير والقبيلة وغيرها لقوله والتي والموسم يجوز بعضهم فيه الاعجام وقيل بالاهمال الوجه وبالاعجام لسائر الجسد

فيه كالزروع والثمار فوق الوجوب فيه اشتداد الحب وادراك الثمار وذلك لا يختلف في الناحية الواحدة كثيرا اختلاف ثم بحث السعاة لاخذ الزكوات واجب على الامام (ويسن موسم نعم الصدقة والتي) للتابع في بعضها في الصحيحين وقياس الباقي عليه وفيه فائدة تميزها عن غيرها وان يردوها واجدها لو شردت أو ضات (في موضع) قال في الروضة كأصلها

غنم وما ورد من النهي بين الخيل والحمار يراد به الكراهة خشية قلة الخيل (قوله صلب) بضم الصاد واسكان اللام (قوله ظاهر) بالظاء المشالة أي للناس (قوله في الغنم) بالمعنى الشامل للغنم ومثلها ما قاربها كالغزال (قوله وفي الابل والبقر الافخاذ) وكذا الخيل والبغال والحمير والبقيلة ونحوها ووسم الغنم اللطيف وفوقه الحمار وفوقه البقر والبغال وفوقه الابل وفوقه البقيلة (قوله الاصح يحرم) أي في الوجه وهو المعتمد ومقابله الكراهة قبله ولم ينبه الشارح على أن الخلاف طرق وأوجه مع احتماله لها فراجع (قوله لعن الله الخ) وفي نسخة لعن فاعله بالاضافة وجاز لعنه لانه غير معين وإنما يحرم لمعين ولو غير حيوان كالجماد نعم يجوز لعن كافر معين بعد موته (قوله زكاة أو صدقة) أو طهرة أو لله وهو أبرك وأولى ولا ينظر لما يتوهم من ملاقاته لنجاسة مثلاً (قوله وفي نعم الجزية من النقي جزية أو صغار) وفي بقية النقي في ويكفي عن اللفظ أكبر حروفه كال كاف من زكاة والجمع من الجزية

فصل في صدقة التطوع بمعنى غير لواجبة فصح الاخبار (قوله سنة) أي مؤكدة وهذا باعتبار دفعها أي إعطائها سنة من كل أحد ولو نية أو كافراً الأمانع كإعانة على معصية وذكر الحل الآتي باعتبار أخذها وقبولها وهو جائز أيضاً ولو لها شئ ومطلبي على ما يأتي لالنبي صلى الله عليه وسلم فلا تحل له وانظر بقية الانبياء والظاهر عدم الحل فيهم أيضاً (قوله وتحل) بمعنى تحل قبولها كما مر بل يجب على نحو مضطر من نفسه أو غيره (قوله لعني) بما في الزكاة قاله شيخنا نقلاً عن شيخنا الرملي وفي شرحه اعتبار الفطرة كإن حجر (قوله وكافر) أي غير حرابي وكذا له مع رجاء اسلام أو قرابة مثلاً (قوله ويكره) هو بيان لمفهوم يستحب وتفسير المراد بالتزهر فالمراد بما يعم قبولها وسؤالها ولو بلسان الحال وهذا إذا لم يظهر الفاقة كما يأتي (قوله لا يحل له) أي يحرم أخذها بعده (قوله أو بصنعة) وكذا بكسب (قوله سؤاله حرام) أي عند اظهار الفاقة أو مع الحاج أو أيا ذاء لنفسه أو للمستول أو الجاء إلى الاعطاء لحياء منه أو من غيره (قوله وما يأخذه حرام عليه) أي عند شئ ما تقدم أو عند فقد صفة أعطى لأجلها قال شيخنا وحيث حرم لا يملك ما أخذه ويجب رده إذا علم للعطى بحاله فيملكه ولا حرمة والآن أخذه بسؤال أو اظهار فاقته فيملكه مع الحرمة وفي شرح شيخنا وحيث أعطاه على ظن صفة وهو في الباطن بخلافها ولو علم به لم يملك ما أخذه ثم قال ويجزى ذلك في سائر عقود التبرع كهبة وهديّة ووقف ونذر ووصية فراجع (قوله تنبيه) متى حل له الأخذ وأعطاه لأجل صفة معينة لم يجز له صرف ما أخذه في غير ما فاقه أو أعطاه درهماً يأخذ به رغيفاً لم يجز له صرفه في إدام مثلاً أو أعطاه رغيفاً يأكله لم يجز بيعه ولا التصديق به وهكذا إلا أن ظهرت قرينة بأن ذكر الصفة لنحو تجمل كقوله لتشرب به قهوة مثلاً فيجوز صرفه فيما شاء (قوله فرع) ينسب التزهر عن قبول صدقة لنحو شك في حل أو هتك مروءة أو دناءة أو ظنه أنها لنرض ولو أخرجها أو علم بما ذكر أنه لا يحرم أخذ الصدقة ممن في ماله حرام وإن كثر

(قول الشارح وفي نعم الجزية الخ) أي والسمة في نعم الجزية التي هي بعض النقي جزية أو صغار فالخبر قوله جزية وما عطف عليه وأما بقية النقي من غير الجزية فيكتب عليه في (قوله تنبيه) السكى بالتأرجح للحاجة وبركة توكل أفضل ويجوز خصاء ما يؤكل لحمه في الصغر فقط ويحرم في غيره والظاهر أن مرجع الصغر العرف ويحرم التحريش بين البهائم ويكره أنزاع الحمار على الخيل لانه سبب في قتلها

فصل صدقة التطوع سنة ذهب بعضهم إلى وجوب قبولها عملاً بمقتضى الأمر في قول تعالى فان طبن لكم الآية وقوله ﷺ ما آتاك من هذا المال وأنت غير مستشرف ولا سائل فخذ (قول المتن وتحل لعني) أي بشرط أن لا يظن الدافع فقره والافتي الأحياء ان علم الآخذ ذلك لم يحل له تناوله وكذا إذا دفع إليه لعله أو صلاحه أو نسبه لم يحل له إلا ان كان كذلك

صلب ظاهر (لا يكثر شعره) والأولى في الغنم الآذان وفي الابل والبقر الافخاذ (ويكره في الوجه) قال في الروضة قاله صاحب العدة وغيره (قلت الاصح يحرم وبه جزم البغوي) في التهذيب (وفي صحيح مسلم لعن فاعله والله أعلم) روى مسلم عن جابر نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الضرب في الوجه وعن الوسم في الوجه وأنه صلى الله عليه وسلم مر عليه حمار قد وسم في وجهه فقال لعن الله الذي وسمه ثم السمة في نعم صدقة زكاة أو صدقة وفي نعم الجزية من النقي جزية أو صغار

فصل في (صدقة التطوع سنة) لما ورد فيها من الكتاب والسنة (وتحل لعني وكافر) قال في الروضة يستحب لعني التزهر عنها ويكره له التعرض لأخذها وفي البيان لا يحل له أخذها مظهراً للفاقة وهو حسن وفي الحاوي لعني بمال أو بصنعة سؤاله حرام وما يأخذه حرام عليه انتهى

خلافًا للغزالي إلا أن علم حرمة المأخوذ بعينه ولم يقصد رده لما لسه ان عرفه ولا يخفى الورع (قوله ودفعها سرا) بعدم اطلاع غيره عليه (قوله وفي رمضان) وعشره الأخير أفضل من باقيه ويقدم عليه في الفضيلة ما يكون عند الأمور المهمة كسفر ومرض واستسقاء وكسوف ويؤخر عنه عشر ذي الحجة ثم نحو مكة ثم المدينة ثم الأفضل فالأفضل من الأزمنة أو الأماكن بناء على أن بعضها أفضل من بعض في ذاته وهو الصحيح (فرع) يندب التصديق عقب كل معصية كما مر في الحيض ونحو ثوب قديم لمن لبس بدله جديدًا (قوله ولقريب) وإن لم تلزمه نفقته أو بعد في القرابة أو بعدت داره بعدا لا يمنع تقل الزكاة أو كان كافرا وأفضله محرم نسب ويقدم منه الأقرب فالأقرب ثم زوج ثم محرم رضاع ثم مصاهرة ثم مولاه الأعلى ثم الأسفل والعدو من هؤلاء أفضل من غيره وأهل الصلاح منهم أفضل من غيرهم أخذًا بما يأتي (قوله وجار) أي بعد القريب ويقدم منه الأقرب فالأقرب وأهل الصلاح منهم أفضل وكذا من غيرهم والأحوج في جميع المذكورين أفضل من غيره والمسلم أفضل من الكافر (قوله أفضل) بمعنى أن الصدقة الواقعة في شيء مما ذكر أفضل من الواقعة في غيره لا بمعنى أنه يطلب تأخير الصدقة إليها واكثر الصدقة في المذكورات أفضل أيضا (قوله من دفعها جهرا) إلا نحو اقتداء به وخلافة عن نحو رياء وسمعة والاكساف الامام الزكاة للفقراء في المال الظاهر والباطن فجهرًا أفضل فيهما وكذا المالك في المال الظاهر فقط (تنبيه) اختلف في قبول الزكاة والصدقة أيهما أفضل والعمد أنه يختلف بحسب الأحوال فقبول الزكاة لنحو كسر نفس أو بمن لو لم يقبلها منه لمنها أفضل وعكسه (قوله ومن عليه دين) ولو مؤثلا والله (قوله أوله من تلزمه نفقته) أي مؤثته ومنه نفسه كما سيذكره عن الروضة (قوله يستحب أن لا يتصدق) هذه العبارة لا تصدق بالمباح وعبارة المحرر وغيره لا يستحب وهي تصدق بالباحة (قوله خلاف المستحب) وهذا استفاد من عبارة النهاج وغيره (قوله ور بما قيل يكره) وهذا استفاد من عبارة النهاج وحده (قوله الأصح تحريم صدقته بما يحتاج إليه) مما مر ومع الحرمة يملكه الأخذ على العتد ونقله ابن حجر عن الشافعي والأصحاب قال الأذري وفارق عدم محبة الله بعد دخول الوقت بتعلق حق الله هناك بخلافه هنا والضيافة كالصدقة في التفصيل المذكور على العتد وقيل لا تحرم إلا بما يحصل به أدنى ضرره أو لمونه والمراد بما يحتاج إليه في يوم وليلة (قوله لنفقة من تلزمه نفقته) نعم إن أذن من تلزمه نفقته للتصدق في التصديق وقدر على الصبر لم يحرم التصديق كما سيأتي (قوله أولدين) أي والتصدق به مما يتاد أن يصرف في الدين لا نحو لقمة أو رغيف (قوله من جهة أخرى) أي ظاهرة نعم الإبراد من حيث الخلاف صحيح لأن الأصح هنا بعكس ما مر فليس من محل الاستدراك السابق في كلامه وإن كان متساو يافي الحكم على العتد الآتي (قوله وفيها الخ) أو رده على كلام المصنف نظرا للظاهر من عبارته وقد شملها كما تقدم ولو عند حلوله (قوله قيل يحرم) وهو العتد أن لا يقدر على الصبر والافلا حرمة كما مر في غيره وعلى هاتين الحالتين في هذا وما قبله تحمل الأحاديث الواردة بالمنع أو بالجواز وحيث لا حرمة فيما ذكر فهو مكر ومكر على العتد قاله شيخنا وفيه نظر مع قصة سيدنا علي رضي الله عنه فالوجه أن يقال بعدم الكراهة إن كان التصديق عليه أحوج وعليه تحمل القصة المذكورة فراجع (قوله بما فضل عن حاجته) أي حاجة يوم وليلة وكسوة فصل قاله شيخنا مر وفي ابن حجر عن حاجة سنة واعتراض بأن هذا ليس من محل الخلاف لندب التصديق به مطلقا بخلاف ويجب عند الإضافة ويجبره الحاكم على يمينه عند ذلك (قوله على الإضافة) أي الضيق من أضاق الشخص

(قول المتن ودفعها سرا) أي ولا يتحدث بها بذلك (قول المتن تحريم صدقته) قال ابن الرقعة وهل يملكه التصديق عليه في هذه الحالة ينبغي أن يكون فيه خلاف هبة الله بعد دخول الوقت وقضيته أنه لا يملكه

(ودفعها سرا وفي رمضان ولقريب وجار أفضل) من دفعها جهرا وفي غير رمضان وغير قريب وغير جار لما ورد في ذلك من القرآن والسنة (ومن عليه دين أوله من تلزمه نفقته يستحب أن لا يتصدق) وفي المحرر وغيره لا يستحب له التصديق (حتى يؤدي ما عليه) فالتصدق بدون أدائه خلاف المستحب ور بما قيل يكره (قلت الأصح تحريم صدقته بما يحتاج إليه لنفقة من تلزمه نفقته أولدين لا يرجوله وفاء) لو تصدق (والله أعلم) فإن رجاء وفاء من جهة أخرى قال في الروضة فلا بأس بالتصدق وفيها أن التصديق بما يحتاج إليه لنفقة نفسه قيل يحرم وإن الأول أصح أي أنه لا يستحب ور بما قيل يكره (وفي استحباب الصدقة بما فضل عن حاجته) لنفسه وعياله ودينه (أوجه أحسنها أن لم يشق عليه الصبر) على الإضافة (استحب) له

يضيق اذا ذهب ماله والمراد هنا تحمل المشقة لامن ضاق بمعنى بخل (قوله فلا يستحب) بل يكره والله اعلم
﴿ كتاب النكاح ﴾

هو لغة الضم والوطء وشرعا عقد يتضمن اباحة وطء بلفظ انكاح أو تزويج فهو ملك انتفاع لا ملك منفعة وهو حقيقة في العقد مجاز في الوطء فيحمل عليه بقرينة قوله تعالى حتى تنكح زوجا غيره و بقرينة حديث حتى تذوق عسيلته أي حتى يوجد الوطء المقتضى غالباً للذة المشبهة بالعسل وقال الحنفية حقيقة في الوطء وبنوا عليه أن من زنى بامرأة حرم عليه أمهاتها وبناتها وحرمت على آباءه وأبنائه وأصله الاباحة فلا يصح نذره وان ندب نظر الأصل خلاف لابن حجر وقال الخطيب وغيره أصله الندب وتعبير بعضهم بالاباحة مراده عدم الوجوب وعليه قالوا بجهالة ابن حجر والمراد نذر القبول لانه الذي يستقل به الناذر وفائدته حفظ النفس وتقرين ما يضر حبسه من المتى وحصول اللذة وهذه هي التي في الجنة (قوله أي التزويج) أي القبول ولو آخر هذا عن الضمير لكان أنسب (قوله هو مستحب) ولو لم يسوح الا بدار حرب صونا لولده عن الرق أو الكفر وقد يجب في نحو من طلقها ولها حق قسم ونحو خائف عنت تعين عليه وقد يحرم في نحو من علم من نفسه عدم القيام بواجبه وسياق كراهته (فرع) يجري في التيسر مثل ما في النكاح (قوله بأن تتوق) فسر الحاجة بذلك ليناسب ما بعده والافيندب لنحو خدمة وإيناس كما مرّت الإشارة اليه (قوله من مهر) أي الحال منه (قوله وغيره) هو نفقة يوم وكسوة فصل (قوله ويكسر الخ) أي الرجل لانه لا دخل له في كسر شهوة المرأة قاله ابن حجر وفيه نظر واضح فراجع (قوله ارشادا) أي من الشارع فهو مثاب عليه كما مر في الماء المشمس وما قيل من أن الصوم مثب للحرارة المقضية الى زيادة الشهوة مردود أو محمول على من داوم عليه وليس مراد هنا (قوله فعليه بالصوم) أي ولا يطلب منه أن يتزوج ففيه عدم الطلب الذي هو أعم من طلب الترك المعبر به في كلام المصنف (قوله بالمد) أي مع المثناة وأما بالقصر والماء فهو الجماع أو شهوته (قوله لا يكسرها بالكافور ونحوه) بل يحرم ان قطع الفسل ويكره ان فتر الشهوة (فرع) قطع الحبل من المرأة على هذا التفصيل (قوله بأن لم تتق) أي ظاهره الكراهة وان احتاج للاستئناس وفيه نظر كما مر (قوله لكن العباداة أفضل) أي ذاتها لا التخلي لها بدليل تأويل الشارح المذكور ولو أبقى أفضل على حقيقته وقدر التخلي للعبادة لكان أولى لانه محل الخلاف بين الاثمة ولأن العباداة أفضل قطعاً وما ذكر صريح في أن النكاح ليس من العباداة واختار النووي أنه منها ان قصده اعفاف أو ولد ونحو ذلك والافلا وهو المعتمد (قوله قلت الخ) هو استدراك على ما بعد الا المفيد لعدم الكراهة لو اجد الأهبة مع عدم الحاجة للعلة المذكورة وعلى اطلاق تفضيل العباداة ولو غير التعبد فلم من ذلك أنه من ألف والنشر غير المرتب فتأمل

﴿ كتاب النكاح ﴾

قال الزجاج يوضع نكح في كلامهم للزوم الشيء راكبا عليه و يطلق على الوطء لما فيه من معنى الضم وعلى العقد لأنه سببه اهـ وهو حقيقة في العقد مجاز في الوطء وقيل بالعكس وقيل مشترك وذهب أبو حنيفة الى الثاني (قول المتن هو مستحب) نقل الشافعي عن ابن عمر رضي الله عنهم ما رأيت مثل من ترك النكاح بعد قوله تعالى ان يكونوا فقراء يغتهم الله من فضله (قول الشارح مؤن النكاح) عبارة الزركشي القدرة على المؤن وأما الباء بالقصر فهو الوطء (قول الشارح بأن لم تتق نفسه) قضيته انه لو كان مع ذلك يحتاج اليه لغرض الاستئناس لا لتتق الكراهة وفيه نظر (قول الشارح فلا يكره) لو كان الشخص غير جائز التصرف فالظاهر أنه يحرم على الولي انكاحه (قول المتن لكن العباداة أفضل) قضية هذه العبارة أن النكاح في نفسه ليس عباداة وهو كذلك وانما يكون عباداة بواسطة ما عرض له بدليل صحته من الكافر

(والافلا) يستحب والثاني
 يستحب مطلقا والثالث
 لا يستحب مطلقا

﴿ كتاب النكاح ﴾

أي التزويج (هو مستحب
 محتاج اليه) بأن تتوق نفسه
 الى الوطء (يجد أهبتها) أي
 مؤنته من مهر وغيره
 تحصينا للدين وسواء كان
 مشتغلا بالعبادة أم لا (فان
 فقدتها استحب تركه
 ويكسر شهوته بالصوم)
 ارشادا قال عليه السلام عمار واه
 الشيخان يامعشر الشباب
 من استطاع منكم الباءة
 فليتزوج فانه أغض
 للبصر وأحصن للفرج
 ومن لم يستطع فعليه بالصوم
 فانه له وجاء أي دافع لشهوته
 والباء بالمد مؤن النكاح
 فان لم تنكسر بالصوم
 لا يكسرها بالكافور ونحوه
 بل يتزوج (فان لم يحتج)
 اليه بأن لم تتق نفسه الى
 الوطء (كره) له (ان فقد
 الأهبة) لما فيه من التزام
 ما لا يقدر عليه من غير
 حاجة وسواء كان به علة
 أم لا (والا) أي وان لم يفقد
 الأهبة أي وجدها وليس به
 علة (فلا) يكرهه (لكن
 العباداة أفضل) له منه أي
 فاضلة عليه (قلت فان لم

(قوله بالنكاح أفضل) أي فاضل واستغنى بما قبله عنه وحيث كان النكاح مطلوبا وقدمه على الحج ومات قبل الحج لم يعض ان كان خائف الغت والاعصى كذا قاله شيخنا ويتجه أن يقال ان خرج بما يصرفه في النكاح عن الاستطاعة في أول سني الامكان فلا ثم مطلقا أو بعدها فإثم مطلقا على نظير ما في الصلاة فتأمل (قوله أو تعنين) أي دائم أيضا وهو من عن عن الشيء معجز عنه (قوله وليست المسئلة الخ) أي بحسب اطلاعه والا فهي فيهما (تنبيه) التفصيل للذكر في الرجل يجري في المرأة كما نص عليه في الام نعم لو لم تندفع عنها الفجرة الابيه وجب واحتياجها للنفقة نظير وجود الاهبة في الرجل (قوله بخلاف الفاسقة) أفاد أن المراد بالدينه من فيها صفة العدالة لا العفة وحدها بل قال بعضهم ان نكاح كافرة أولى من نكاح مسلمة تاركة للصلاة مثلا (قوله بكر) أي غير مدخول بها ولو ثيبا وغير البكر المدخول بها ولو بكرا (قوله كان تضعف الخ) أوله عيال تقوم عليهم كافي الحديث (قوله نسبية) أي طيبة الاصل معروفة وان لم تكن رفيعة فخرج بنت الفاسق واللقطة وبنت اللقيط ومن لا يعرف لها أب قال شيخنا بل يكره في ذلك فذكر بنت الزنا لمفهوم له ويستحب جملة بحسب طبعه ولو بد باعتباره اقرار بها ولا يعتبر كونها غنية كثيرة المال وأما حديث تنكح المرأة لاربع للمهاو لجمالها ولحسبها ولدينها فظفر بذات الدين تربت يداك فهو اخبار عما يرغب الناس فيه بحسب طبائعهم وليس من الامر في شيء الا لذات الدين ومعنى تربت افتقرت فكأنها التصفت بالتراب أو ان الذي فيها تراب ان لم تظفر بذات الدين من المذكورات وما قيل ان معنى تربت استغنت بأن صار ما فيها من المال لسكنته كالتراب ولو كان مراده افتقرت لقال آرتبت فاسد منابذ المراد من الحديث الا ان حمل على معنى ان فعلت أي ظفرت بذات الدين فتأمل (قوله والبعيدة) من الاقارب أولى من الاجنبية هو المعتمد لمكان أن النسب معروف وما ورد عن النص من النهي عن النكاح من العشرة يحمل على الاقربين (تنبيه) كل ما طلب في حق المرأة للرجل يطلب في عكسه كذلك (قوله أنسب) أي لاتفاق الصفات في الافراد والاسمية (قوله قصد نكاحها) أي للمرأة بكرا كانت أو ثيبا مفردة أو مع غيرها فلو قصد نكاح واحدة من نسوة فله نظره من دفعة كما قاله شيخنا واعتد به مع تقييده النظر بكونه دفعة فيه نظر (قوله سن نظره) أي ان رجلا جابا وعلم أنها خالية عما تحرم به الخطبة ولا حرمة ان لم يعلم ذلك كما يأتي وخرج بالنظر اللبس فيحرم ولو لا عمى أو تعذر النظر (قوله اليها) لا الى اختها ولو لمزوجة ولا نحو أخيها واذا تعذر نظره كالأعمى وكل نحو امرأة تنظر له نعم ان تعذر نظره لها واخبره ثقة أن أخاها مثلها جاز له نظره وهذا اذا كان النظر له مع شهوة والا فله النظر من غير تقييد على الرجح الآتي (قوله قبل الخطبة) قيد للتنبه فيجوز بعدها قال ابن حجر واعتد شيخنا بعبارة شيخنا الرملة أنه مندوب أيضا والتقييد لدفع توهم المنع قبلها العلم التأكد بتقديمها (قوله وان لم تأذن) ولو مع شهوة أو

(قول المتن بالنكاح أفضل) كان الشارح رحمه الله ترك تأويل هذا بالفاضل احالة على ما سبق قريبا (قول المتن أو تعنين) قيل الاولى تقييده بالموام ليخرج من من وقتادون وقت والتعنين مادته من عن اذا عرض قال الزركشي فكأنه يتعرض للنكاح ولا يقدر عليه (قول المتن دينه) قال الزركشي لو كانت تاركة للصلاة فيحتمل ان التسمية أولى منها لان نكاحها يجمع على محته وهذه مرتدة عند الامام أحمد رضي الله عنه وفي وجه عندنا فلا يصح نكاحها حينئذ (قول المتن بكر) كذلك يستحب للشخص أن لا يزوج ابنته الا من بكر أي لم يتزوج قبلها (قول الشارح بخلاف بنت الزنا) يدل على أنه أراد بالنسبية من لها نسب لاشرفقة النسب (قول الشارح بأن تكون أجنبية) يريد أن عبارة المؤلف من باب نفي للوصف مقيدا بالصفة (قول الشارح كان أنسب الخ) كان وجهه أن تكون الصفات كلها مفردة

يتعبد بالنكاح أفضل له) من تركه (في الاصح) كما ذكره الرافي في الشرح كيلا تفضى به البطالة الى الفواحش والثاني تركه أفضل منه للخطر في القيام بواجبه (فان وجد الاهبة وبعدة كهرم أو مرض دائم أو تعنين كره) له (والله أعلم) لاتتفاء حاجته اليه مع الخطر في القيام بواجبه وليست المسئلة في الروضة ولا أصلها وتوقف بعضهم في الكراهة فيها (ويستحب دينه) بخلاف الفاسقة (بكر) الا لعذر كأن تضعف آتية عن اقتضاها (نسبية) بخلاف بنت الزنا (ليست قرابة قريبة) بأن تكون أجنبية أو قرابة بعيدة لضعف الشهوة في القرابة فيجوز الولد نحيفا والبعيدة أولى من الاجنبية ولو قال بدل ليست غير كان أنسب بما قبله (واذا قصد نكاحها سن نظره اليها قيل الخطبة) لها (وان لم تأذن) فيه للامر به في حديث الترمذي وغيره عن المغيرة أنه خطب امرأة فقال له النبي صلى الله عليه وسلم انظر

خوف فتنة لامع خلوة والأولى كون النظر من غير علمها لثلاثين له (قوله ان يؤدم) مبنى للجهول
وبعد أوله همزة قد تبدل بالواو قيل أصله يؤدم فقدمت الواو على الدال وهمزت فهو من الدوام وقيل لا تقديم
وانما هو من الادام لان الطعام بطيب به وتفسير الشارح بما لا يوافق واحدا من هذين فتأمل (قوله بيان
لوقت النظر) يحتمل أن مراده أنه بيان لوقت النظر للندوب فيوافق ما مر عن ابن حجر ويحتمل أنه بيان
لوقت النظر الأكمل فيوافق ما مر عن شيخنا ويحتمل أنه بيان لوقت النظر الجائز فيمتنع بعد الخطبة وهو
ظاهر كلام الشارح بعده فتأمل (قوله وقوله في الحديث) كان الانسب التفرغ بالفاء لما لا يخفى فتأمل
(قوله أي عزم) هو تأويل دفع حرمة النظر قبل الخطبة مع أنه للندوب والجائز أو الأكمل لانه يسن بعدها
كما مر (قوله وله تكرير نظره) ولا يتقيد بعدمادام الحاجة اليه والافحرم (قوله لانه) أي غير العورة
(قوله منها) أي في الصلاة وهذا يفيد أن الكلام في الحرمة أو الامة فينظر منها غير ما بين السرة والركبة وظاهر
كلام المصنف استواء الحرمة والامة لعدوله عن العورة الى الوجه والكفين وبه قال بعضهم وهو مرجوح
ويسن للمرأة أن تنظر من الرجل أيضا غير ما ذكر حرمة كانت أو أمة فالحاصل أن كلامهما ينظر من الآخر
ما عدا عورة الصلاة (تنبيه) فرقوا في النظر هنا بين الحرمة والامة بخلاف ما سيأتي في نظر الأجنبية لان
النظر هنا مأذون فيه ولومع خوف الفتنة فأنيط بغير العورة وما يأتي غير مأذون فيه فهو منوط بخوف
الفتنة فأنيط بما يخاف منها فيه ولو غير العورة (قوله ويحرم نظر فحل) هو مصدر مضاف لفاعله وسيأتي
عكسه والتقيد بالفعل لانه محل الاتفاق ومثله الحصى والمجبوب على الراجح كما يأتي والخشى يحتاط فيه
ناظرا ومنظورا (قوله بالغ) هو قيد لعدم الخلاف أيضا وسيأتي غيره (قوله الى عورة النخ) هو قيد كما مر
وسيأتي غيرها والحاصل أنه يحرم رؤية شيء من بدنهما وان أيمن كظفر وشعر عانة وابط ودم حجم وفصد
لأنه بول كلين والعبرة في المبان بوقت الابانة فيحرم ما بين من أجنبية وان نكحها ولا يحرم ما بين من
زوجة وان أبانها وشمل النظر ما لو كان من وراء زجاج أو مهمل النسيج أو في ماء صاف وخرج به رؤية الصورة
في الماء أو في المرأة فلا يحرم ولومع شهوة ويحرم سماع صوتها ولونحو القرآن ان خاف منه فتنة أو التذبه
والافلا والأمرد فيما ذكر كالمرأة (قوله حرمة) ولو مبعدة لانها في مقابلة الامة الآتية ويندب للمرأة تقليظ
صوتها في خطاب أجنبي (قوله أجنبية) هي غير من لا يحل له نكاحها من محارمه كما يأتي (قوله مطلقا) أي مع
شهوة أو خوف فتنة أولا وأشار بقوله قطعا الى عدم الخلاف فيما ذكره كما مر الإشارة اليه (قوله التي
لا تشهى) أي لم تبلغ حد الشهوة لنوى الطباع السليمة (قوله وكفها) هو مفرد مضاف كما أشار اليه (قوله
ونحوه) أي نحو خوف الفتنة وهو الشهوة بأن يلتذ بالنظر (قوله لأن النظر النخ) فيحرم عليهن الخروج
سافرات الوجوه لانه سبب للحرام وفارقها الرجل لما يأتي (قوله وهو) أي ما ظهر (قوله نعم بكرة) أي على
الثاني (قوله المعصم) هو مفصل الكف من الساعد (قوله من محرمه) أي من معتقد حرمة نكاحها فمحرم
نحو المجوس الذين يعتقدون حلها كالأجانب معهم قاله الزركشي (قوله ما سواه) شمل نفس السرة والركبة
خلافا لما في الروض نعم يحرم نظر الجزء الملاصق للعورة لانه مما لا يتم الواجب الابنه (قوله والزينة مفسرة الخ) هذا

ولو كان وقته بعدها لثق على المرأة ترك الناظر لها نكاحها وقوله في الحديث خطب امرأة أي عزم على خطبتها (وله تكرير نظره) ليتبين هيئتها فلا ينسج بعد نكاحها عليه (ولا ينظر غير الوجه والكفين) لانه عورة منها وفي نظرهما كفاية فانه يستدل بالوجه على الجمال وبالكفين على خصب البدن وينظرهما ظهرا وبطننا (ويحرم نظر فحل بالغ الى عورة حرمة كبرى أجنبية) مطلقا قطعا والمراد بالكبرى غير الصغيرة التي لا تشهى (وكذا وجهها وكفها) أي كل كف منها (عند خوف فتنة) أي داع الى الاختلاء بها ونحوه (وكذا عند الامن) من الفتنة فيما يظهر له من نفسه (على الصحيح) لان النظر مظنة الفتنة ومحرك للشهوة وقد قال تعالى قل للؤمنين يغضوا من أبصارهم والثاني لا يحرم لقلوبه تعالى ولا يبدن زينتهن الا ما ظهر منها وهو مفسر بالوجه والكفين نعم بكرة والكف من رموس الاصابع الى المعصم لا الراحة فقط (ولا ينظر من محرمه بين سرة وركبة) أي يحرم نظر ذلك (ويحل) نظر (ما سواه) قال تعالى ولا يبدن زينتهن الا لبعولتهن أو آبائهن والآية والزينة مفسرة بما عدا ما بين السرة والركبة (وقيل) يحل نظر (ما يبدن في

(قول الشارح ان يؤدم ينسكا) قال الزركشي ومعنى يؤدم يؤدم تقدم الواو على الدال وقيل من الادام مأخوذ من ادام الطعام لانه بطيب به حكى الماوردي الأول عن العراقيين والثاني عن أهل اللغة (قول المتن فحل) خرج به المسوح وسيد ذكره والحصى والمجبوب وحكمها كالقفل عند الأكثرين (قول المتن الى عورة حرمة) المبعضة كالحرمة قطعا وقيل على الاصح (قول الشارح فيما يظهر له) دفع لما اعترض به من أن الامن حقيقة لا يكون الا

تفسير مراد لضرورة عطف الآباء عليه فهي في كل موضع تفسر بما يطبق به وقد تفسر بجميع البدن كما في زينة الصلاة لقوله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد (قوله المهنة) بفتح اليم وكسرها الخدمة (قوله الى الأمة) الكاملة الرق كما مر (قوله والنظر بشهوة حرام قطعا) هو مفهوم كلام المصنف قبله الذي هو محل الخلاف ومراد الشارح بذلك دفع ما يقال بتقييد المصنف بعدم الشهوة لاعتباره لان الحرمة معها أيضا وحاصل الدفع أن الحرمة مع الشهوة معلومة لا تحتاج الى تنبيه والتعرض لها ليس لأجل اعتبار مفهوم وإنما هو لأجل حكمة تتوقف على التأمل والمراد بكل منظور اليه مما هو محل الشهوة لا نحو بهيمة وجدار قاله شيخنا الزيادي ولم يوافق بعض مشايخنا وجعله شاملا حتى للمجاهد وفيه نظر ظاهر وكلام الشارح ظاهر في الاول فتأمل (قوله والتعرض له) أي للنظر بشهوة كما هو ظاهر كلامه أو تذكر الشهوة اتباعا أو نفيها وهذا أولى أو متعين للتأمل وستأتي الإشارة اليه فالضمير عائد المحذوف أو عائد اليها وذكره باعتبار المضاف أو المحذوف المذكور (قوله لحكمة الخ) الوجه فيها أن ذكرها يكون تارة لتقيد محل عدم الخلاف وتارة لجواز النظر بدونها وتارة لوقوع استدراك بعدها ونحو ذلك وإن عدم ذكره تارة يكون للتقيد بمحل الخلاف وتارة لنفي الشهوة في ذاتها وتارة لغير ذلك وما قيل في حكمها بغير هذا غير معمول عليه ولا منظور اليه كما يعلم من مراجعته وتأمله (قوله والاصح الخ) أشار الى أن الى صغيرة معطوف على الى الأمة لا بقيد عدم الشهوة لا تنافيها هنا في ذاتها بدليل ما علق به وتقييد النهج وغيره بهامع ذكر العلة ببيان للواقع أو بحسب ما فهموه من كلامهم وبذلك يرد قول بعضهم أنه أشار الى أنه من عطف الجمل دفعا لما يلزم عليه من المحذور وهو العطف على معمول عاملين مختلفين فتأمل (قوله الى صغيرة) والصغير مثلها على العتيد خلافا للشيخ الاسلام نظرا الى أن فرجها أفحش (قوله أما الفرج) أي من الصغيرة والصغير كما علم والمراد به ما ينقض مسه الوضوء من القبل والدبر وكذا محل نبات العانة فيهما قاله شيخنا (قوله فيحرم نظره) فيهما الحاجة كزمن الرضاع والترية لنحو الأم وغسل نجاسة ومداداة ونحو ذلك (قوله زاد في الروضة) ذكره لرد دعوى الاتفاق لا للحكم (قوله والاصح أن نظره الخ) أشار الى أن نظره العبد والمسوح معطوف على حل قبله فيفيد أنه مقيد بعدم

من معصوم (قول المتن في المهنة) قال ابن السيد الهن الصدر والمهنة المرة الواحدة وبالكسر المهنة ومعناها الابتذال للخدمة (قول المتن حل النظر بلا شهوة) قيده الاذرعى أيضا بأن لا يخاف الفتنة وهو ظاهر (قول الشارح في بعض المسائل) أي كالأمة والأمرد (قول الشارح لحكمة الخ) هي في الأمة التوطئة لبيان محل استدراكه الآتي وكذا في الأمرد فإن قلت كان يلزمه حينئذ أن يتعرض لمثل ذلك في مسألة نظر المرأة الى بدن الأجنبية قلت قد قال فيها إن لم يخف فتنة وهو محصل للعرض لأنه يفيد اشتراط عدم الشهوة أيضا فإن قلت قوله والى صغيرة عطف على قوله الأمة فيكون قيد عدم الشهوة مذكورا فيها وليس فيها معنى مما ذكرته قلت قد أشار الشارح الى أن قيد عدم الشهوة لم يرد فيها حيث قال والاصح حل النظر الى الصغيرة ولم يقل بلا شهوة نعم كل هذا الذي قلناه إنما يحسن اعتذارا عن المؤلف وأما الاعتذار عن المحرر فالوجه أن يقال فيه قيد بهافي الأمرد لأنه لا يرى الحرمة الا عند الشهوة وتعرض لها في مسألة الأمة نظرا الى كثرة اختلاف الأصحاب فيها فاعتنى بها وحرر محل اختلافهم ومثله يقال في مسألة نظر المرأة الى بدن الأجنبية والله أعلم ثم اطلعت على المحرر فرأيت أنه لم يتعرض لذكر الشهوة في مسألة الأمة فليقتبسه لذلك والله تعالى أعلم (قول الشارح والثاني يحرم الخ) قال ابن الصلاح لم أجد حكاية الخلاف في وجهها الا في الوسيط ويكاد أن يكون خرقا لاجماع والتعليل باطل بالحارم فإنه لا خلاف في جواز النظر الى وجوههن وهذه أولى لحرورهن عن مظنة الشهوة في حق جميع الناس (قول الشارح والثاني يحرم الخ) محل الخلاف في للمسوح في النظر خاصة كما فرضها المؤلف وأما الدخول عليهن فخاف

في المهنة أي الخدمة (فقط) كالرأس والعنق والوجه والكف والساعد وطرف الساق اذا لضرورة الى غيره وسواء فيما ذكر المحرم بالنسب والمصاهرة والرضاع (و) الاصح (حل النظر بلا شهوة الى الأمة الا ما بين سررة وركبة) فيحرم نظره لانه العورة منها والثاني يحرم نظرها كالحرمة وسيأتي ترجيحها والثالث يحرم نظرها لا يبدو منها في المهنة فقط والنظر بشهوة حرام قطعا لسكل منظور اليه من محرم وغيره غير زوجته وأمته والتعرض له هنا في بعض المسائل ليس للاختصاص بل لحكمة تظهر بالتأمل (و) الاصح حل النظر (الى صغيرة الا الفرج) لأنها ليست في مظنة الشهوة والثاني يحرم لانها من جنس الاناث أما الفرج فيحرم نظره قال الرافعي كصاحب العدة اتفاقا زاد في الروضة قوله قطع القاضي حسين بحله (و) الاصح (ان نظره العبد الى

سيدته ونظر مسوح) أي ذاهب إلى الأجنبي (كالنظر إلى محرم) فيجعل نظرها نظرا محرما قال تعالى أو ما ملكت أيمانهم أو
التابعين غير أولى الأربعة من الرجال (٢١٥) والثاني يحرم نظرها كثيرهما والمراد بالآية الاماء والمغفلون الذين لا يشتهون

النساء (و) الاصح (ان المراهق كالبالغ) فيلزم الاولى منه من النظر الى الأجنبية فيلزمها الاحتجاب منه لظهوره على العورات بخلاف طفل لم يظهر عليها قال تعالى أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء والثاني أنه ليس كالبالغ فله النظر كالدخول من غير استئذان الا في الأوقات الثلاثة قال تعالى ليستأذنكم الذين ملكت أيمانكم والذين لم يبلغوا الحلم منكم ثلاث مرات الآية وعلى هذا فنظره كالنظر إلى محرم (و) يجعل نظر رجل إلى رجل الا ما بين سيرة وركبة) فيحرم نظره لانه عورة (و) يحرم نظر أمرد بشهوة) وهو أن ينظر فيلذبه (قلت وكذا خبرها على الاصح المنصوص) لانه يخلف من نظره الفتنة كالمرأة اذ الكلام في الجميل الوجه كما يفيد به للتولى وغيره والمصنف في فتاوه وغيره والثاني لا يحرم والا لامر المرد بالاحتجاب كالنساء وأجيب بأنهم لم يؤمروا بالاحتجاب للشقة عليهم فيعفى ترك الأسباب اللازمة

الشهوة فتأمل وكذا يقال في المراهق الآتي والمراد بالعبء الملوك كاهل سيدته وليس مكاتبها على المصنف كالمكاتب والبعض والمشارك كالأجنبي معها بخلاف المكاتب والبيضة والمشاركة مع سيدته فمكاتبه محرمة قاله العلامة الطنطاوي (قوله إلى سيدته) أي وعكسه كما يأتي قال بعض مشايخنا وان اختلفا اسلاما وكفرا فراجع مع ما يأتي (قوله ونظر مسوح) أي النظر منه والحلوة كالنظر بخلاف المس (قوله أي ذاهب إلى) أي بحيث لم يبق له شهوة فان بقيت فكالمفعل قاله شيخنا الرملي (قوله إلى أجنبية) وكذا عكسه وتقييده بها المناسبة ما قبله ولو أبدل المصنف إلى مع لكان أعم لشموله لكون النظر من كل منهم أو إليه وظاهر كلام الشارح أن العبد شامل للمسوح وأن السيد مع العبد لا يقال لها أجنبية فافهم (قوله فيجعل نظرها) ضمير المتني عائدة للعبد والمسوح وشرط حل النظر فيهما المعدلة للمبر عنها في النهج بالعفة في الاول ومثله الثاني كما صرح به شيخنا الرملي وشرط في الثاني أيضا اتفاق الدين قال شيخنا لانه لا يتقاعده عن المرأة كما يأتي ولا بد من العفة في كل من العبد وسيدته في حل نظر كل منهما كما في النهج قال بعض مشايخنا ويؤخذ منه أيضا أنه لو كان أحدهما عفيفا دون الآخر امتنع النظر على كل منهما ونوزع فيه بأن مفاد النهج عدم حل نظر كل منهما عند اتفاق عفتهم وذلك لا يفيد منع حل نظر العفيف منهما الا آخر فتأمل وهو مردود بل مفهومه المنع فيهما (قوله أو ما ملكت أيمانهم) دليل العبد (قوله أو التابعين) دليل المسوح (قوله والمراد بالآية الاماء) أي في ملك اليمين (قوله والمغفلون) أي في التابعين (قوله أن المراهق) وهو من قارب زمن البلوغ والمراد به من يظهر على العورات أي الذي قدر على أن يحكي ما يراهم من النساء ما من لم يبلغ هذا الحد فان بلغ حد الشهوة فمكاتبه والمحرم والاف كالمصغر (قوله كالبالغ) يفيد أن الكلام هنا في كونه ناظرا وكونه منظورا سياتي (قوله ويجعل نظره رجل إلى رجل الا ما بين سيرة وركبة) والمراد به في الشقين ما يسم المراهق (قوله ويحرم نظره أمرد) ولومع محرمية أو ملك وهو أشد أمانا من نظر الأجنبية والمراد بنظره من بدنه ولو تسرا ونظرا وان أيقن كإسره وهو ما بين بلوغ حد الشهوة إلى أو ان طلوع اللحية بعده أجرد وأتط بالثناء المفتوحة قبل الطاء المهمة الثقيلة (قوله شهوة) وكذا بخوف فتنة كإسره (قوله وكذا خبرها على الاصح) عنده والمصنف عدم الحرمة هنا وعليها يفيد عدم الملك هنا والمحرمية (قوله في الجميل الوجه) قال ابن حجر النقي البدن (قوله والثاني لا يحرم) هو المصنف كما علم (قوله للشقة عليهم) كإسره الرجال (قوله وفي ترك الأسباب) لفظ ترك ساقط من بعض النسخ ومذكور في بعضها وهو أولى ويدل له ذكره كبر اللازم (قوله الداركي) هو بفتح الراء كما في المهمات (قوله نص الأم) وفي نسخة نص الشافعي (قوله فآخذ) أي المصنف وفيه اعتراض عليه (قوله ما شملته عبارته في المنهاج) وعبر فيه بالاصح نظرا لقول صاحب المذهب وغيره والمنصوص نظرا لنص الأم (قوله وان لم يصرح هو ولا غيره الخ) فيه تجامل كثير على المصنف حيث اخترع في المذهب ما ليس منه

قطعا نقله الزركشي عن القاضي حسين ولو كان كافرا اتجه التحريم قطعا بناء على تحريم نظر الذمية إلى المسلمة (قول الشارح والمغفلون) انظر ما وجه حل نظرهم وما المراد بهم (قول الشارح لم يظهر والخ) أي لم يبلغوا أن يصفوا العورات (قول المتن ويحرم نظره أمرد) يقال غصن أمرد أي لا ورق عليه قال في الكافي وهو أعظم أمانا من الأجنبية لانه لا يحل بحال انتهى (قول المتن قلت الخ) قال الزركشي تقلا عن زوائد الروضة وكما ثبت التحريم في حق الأجنبية ثبت في القريب وكأه يعني غير المحرم (قول الشارح بحكايتها) الضمير فيه راجع لقوله من

لموعلى غيرهم غرض البصر عند توقع الفتنة والخلاف حكاه الرافعي في الشرح عند خوف الفتنة وجزم عند عدمه بالجواز زاد عليه في الروضة قوله أطلق صاحب المذهب وغيره أنه يحرم النظر إلى الأمر لتغير حاجته ونقله الداركي عن نص الشافعي فآخذ من هذا الاطلاق ما شملته عبارته في المنهاج من الحرمة عند خوف الفتنة حسب الباب وان لم يصرح هو ولا غيره بحكايتها

في المذهب ولم يبال بتعليل صاحب المذهب ما أطلقه بخوف الافتتان ولا تعليل صاحب البيان ما نقله الدارمي عن النص بأنه يغفل وقد اعترض بعضهم على المصنف في ذلك وقال ماذا كرم من الحرمة عند علم خوف الفتنة مخالف لما عليه (٢١١) الناس في مخالطة الصبيان من

عصر الصحابة إلى الآن في المكاتب ومحال الصنائع وغيرها وكان المصنف استشر ذلك فدفعه بما سيأتي له أنه يباح النظر للتعليم (والأصح عند المحققين أن الأمة كالحرمة) في حرمة النظر إليها (والله أعلم والمرأة مع المرأة كرجل ورجل) فيحل نظرها إليها إلا ما بين سره وركبة فيحرم نظره (والأصح تحريم نظر ذميمة إلى مسلمة) لقوله تعالى أو نساكنهن والذميمة ليست من نساء المؤمنات فلا تدخل الحمام مع المسلمات نعم يجوز أن يرى منها ما يبدو عند المهنة وقيل الوجه والكفين فقط والثاني لا يحرم نظرا إلى اتحاد الجنس (و) (الأصح) (جواز نظر المرأة إلى بدن أجنبي سوى ما بين سره وركبته إن لم تخف فتنة) لأن ما سوى ما بينهما ليس بمورة منه (قلت الأصح التحريم كقول) أي كنظره (إليها والله أعلم قال تعالى) وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن والثالث يجوز إلى ما يبدو في المهنة فقط إذا الحاجة إلى غيره فان خافت

(قوله ولم يبال الخ) هو راجع لقوله فأخذ الخ وفيه تحامل أيضا عليه وقد يقال أنه مبال به ولكنه فهم من التعليل أن المراد أن شأنه ذلك لا وجوده بالفعل وبذلك له تعليل صاحب البيان بالمضارع (قوله وقد اعترض الخ) هذا غير الاعتراض السابق (قوله من عصر الخ) بضم أوليه معا أو بفتح فسكون (قوله وللرأة الخ) والمراد بها ما يشمل المراهقة ولو فاسقة في الشقين على العتمد خلافا لابن عبد السلام في جعلها كالذميمة (قوله تحريم نظر ذميمة) المراد كافرة ولو مرتدة أو زوجة مسلم (قوله إلى مسلمة) أي ولا عداوة ولا محرمية وأما عكس ما ذكر وهو نظر المسلمة إلى الذميمة فإثر لغير ما بين السرة والركبة على العتمد (قوله نعم يجوز أن ترى) أي الذميمة من المسلمة ما يبدو وعند المهنة وهو للعتمد فيقيد به كلام المصنف (قوله والثاني لا يحرم) أي في غير العمرة كما مر (قوله قلت الأصح التحريم) فيجب على الرجل أن يستر ما يعلم أن المرأة تنظر إليه منه كمكة (قوله كقولها) للفق على حرمة لأنهن محل الشهوة أصالة والمراد بها ما يشمل المراهقة كما مر الإشارة إليها ومن هنا علم اختصاص النساء بالمنع من خروجهن سافرات الوجوه ولأن سترهن أسهل من ستر الرجال ولقلة بروزهن في الأسواق ونحوها وغير ذلك فليتأمل (قوله وهو) أي ما يبدو في المهنة أي في حق الرجل وتقدم خلافا في حق المرأة وعلم بما ذكره أن الخلاف في نفس السرة والركبة فقط فتأمل (قوله ومنى حرم الخ) ومنه ما بين من أجنبية أو أمرد كشعر وظفر كما مر (قوله لأنه أبلغ) بدليل بطلان الصوم بالأزال منه لا مع النظر (قوله ويجوز من فوق أزار) ولورقيقا حيث منع من نقض الوضوء قال بعضهم نعم يحرم نظر زوجته صلى الله عليه وسلم ولو في الأزار ولعل بقية الانبياء كذلك (قوله إن لم تخف فتنة) أو شهوة والاحرم ولو كان الحائل كشيءا جدا قال شيخنا سواء اتحد الجنس في ذلك أو اختلف على ما هو للعتمد (قوله وقد يحرم المس حيث لا يحرم النظر) ولا يرد على المصنف لأنه عكس ما فيه ولا يستثنى مما فيه منى (قوله كس وجه الأجنبية) ومثله مس العبد شيئا من بدن سيده

الحرمة (قول المتن والأصح الخ) أي لقوله تعالى قل لأزواجك وبناك ونساء المؤمنين الآية قال ابن القطن الصحيح أنها عامة في الحرائر والإماء (قول المتن تحريم نظر ذميمة) مثلها فيما يظهر الفاسقة المساجقة وقوله ذميمة أي غير عداوة مسلمة ومثلها محارم الكافرات فيما يظهر (قول المتن قلت الأصح التحريم كقولها) أي وأما حديث طائفة في رؤيتها للجب الحبة فقد أوله اللودى رحمه الله تعالى على رؤيتها للعب والحراب دون الإبدان انتهى (قول الشارح إلى ما يبدو في المهنة) أعلم أنه فيما سلف قد فسر ما يبدو في مهنة المرأة بمثل الرأس والعنق والوجه الخ فيحتمل أن يريد به هنا أيضا مثل ذلك لكن سيأتي قريبا تفسير ما يبدو في مهنة الرجل المحرم بما فوق السرة وتحت الركبة فالظاهر جريان ذلك هنا أيضا لأن الرجل يبدو في مهنتهم ذلك غالبا اللهم إلا أن يخجل فارق من حيث أن المحرم الرجل مع محارمه الإناث يبدو في مهنته معهن مثل ذلك بخلاف الأجنبي مع الأجنبية وهذا الفرق وإن كان فيه نظر لا يخفى إلا أن صنيع الشارح يؤيده حيث ترك هنا التفسير بما فوق السرة وتحت الركبة ولم يتعرض لذكره إلا في مهنة الرجل المحرم والله تعالى أعلم وعلى الأخير يلزم اتحاد التثنية الأولى إلا في نفس السرة والركبة (قول الشارح وهو ما فوق السرة وتحت الركبة الخ) عبارة الإمام والمحققون على أن ما فوق السرة وتحت الركبة من الرجل لا يبدو عند المهنة من المرأة انتهى ثم التفاوت بين الوجهين يظهر في السرة والركبة (قول المتن ومنى حرم النظر حرم المس) يستثنى منه طردا وعكسا

فتنة حرم قطعا ونظرها إلى محرمها كمكة) أي كنظر الرجل إلى محرمه فتنتظر منه ما سوى ما بين سرته وركبته وقبل ما يبدو منه في المهنة فقط وهو ما فوق السرة وتحت الركبة (ومنى حرم النظر حرم المس) لأنه أبلغ في الأذى منه فيحرم على الرجل ذلك فخرج رجل بلا حائل ويجوز من فوق أزار إن لم تخف فتنة وقد يحرم المس حيث لا يحرم النظر كس وجه الأجنبية فيحرم

ولن قيل بجواز نظره وكفمن (٢١٢) الرجل ساق محرمه أو رجلها وعكسه فيحرم مع جواز النظر إلى ما ذكر ولو قال بدل مني

حيث كافي في الحرر كان أقرب
للمراد لأن حيث اسم مكان
وللمراد أن المحرم الذي يحرم
نظره يحرم به ومتى اسم
زمن ولا موقع لارادته الآن
يؤول بغيره (ويباحان)
أي النظر والمس (لقد
وحجامة وعلاج) لئلا
للحاجة إلى ذلك وليكن
ذلك بين الرجل والمرأة
محذور محرم أو زوج
ويشترط أن لا توجد
امرأة تعالج المرأة أو رجل
يعالج الرجل وأن لا يكون
ذمي مع وجود مسلم (قلت
ويباح النظر للحاملة) يبيع
أو غيره (وشهادة) تحملا
وأدام (وتعليم) وهو لا مرد
خاصة لما سيأتي ونحوها
كإرادة الرجل شراء جارية
أو المرأة شراء عبد (بقدر
الحاجة) في الجميع (والله
أعلم) فينتظر في إرادة شراء
الجارية أو العبد ما عدا
ما بين السرة والركبة
وينظر في تحمل الشهادة
على المرأة وأدائها وجهها
فقط ومسئلة التعليم مزيدة
على الروضة وأصلها والقصد
بها تعليم المرد خاصة فانه
لما قال بحرمه النظر إليه
مطلقا ولا غنى للمرد عن
تعلم الواجبات وغيرها ولا
يتأتى تعليمهم بدون النظر

وعكسه وكذا مس مسح أو عكسه (قوله وان قيل بجواز نظره) أي على الرجوع أوله نحو تعليم (قوله
وكفمن) بمجمعتين بينهما ميم هو التوكيد للمعروف لغة (قوله ساق محرمه) هذا ما في الروضة قال
الاسنوي وهو مخالف للاجماع واعتمد شيخنا الرمل أنه لا يحرم ولو بلا حاجة ولا شفقة الامع شهوة أو
خوف فتنة (قوله وللراد الخ) قد يقال عدول المصنف عما في الحرر مقصودا لما لأن الزمان يمكن فيه
ما ذكر أيضا كاجنية تزوجها وأمر دكر عن زمن الردانية وصغيرة كبرت ونحو ذلك أو للإشارة إلى
استعمال متى فيما يعزم الزمان والمكان لكونها أقرب إليهما من حيث واستعمال اللفظ في الحقيقة والحجاز معا
جائز كما عليه الشافعي رضي الله عنه فقوله ولا موقع لارادته هنا ممنوع ولا حاجة لتأويله بغيره الذي هو
حيث اذمن البعيد أن المصنف يعدل من اللفظ إلى لفظ مساو له ثم يحتاج إلى تأويله بما عدل عنه فتأمل ذلك
(قوله للحاجة) بالمعنى الشامل للضرورة لأنه يكفي في الوجه والكفين أدنى حاجة وفي غير الفرجين مبيع
نيم وفيهما ضرورة (قوله لافرق بين الرجل والمرأة) أي عند فقد الشرط الآتي (قوله أن لا توجد
امرأة) ولو ذمية (قوله أو رجل) ولو ذميا (قوله وأن لا يكون) أي للعلاج ذمي مع وجود مسلم
أي مع اتحاد الجنس فيقدم في المرأة المسلمة امرأة محرم مسلمة ثم أجنبية مسلمة ثم صبي غير مراهق مسلم ثم
صبي غير مراهق كافر ثم بالغ محرم مسلم ثم محرم بالغ كافر ثم محرم مسلم ثم محرم بالغ كافر ثم ذمية محرم ثم ذمية
غير محرم ثم مراهق مسلم ثم مراهق غير مسلم ثم بالغ أجنبي مسلم ثم بالغ أجنبي كافر والحاصل أنه يقدم الجنس
على غيره ويقدم المحرم على غيره ويقدم من نظره أكثر على غيره ويقدم عند اتحاد النظر الجنس على غيره
ثم المحرم على غيره والموافق في الدين على غيره وهكذا فإذا فقد ذلك عالج الأجنبي بشرطه المذكور من حضور
نحو محرم (قوله تحملا) وان وجد غيره وكذا الاداء ولا يجوز نظر الشاهد لها إذا عرفها ولو باسم وسب
فان عرفها بتعريف عدل اكتفى به جاز النظر وإذا امتنع من كشف وجهها كشفته امرأة غيرها
ويجوز نظر فرجها للشهادة بالزنا أو الولادة ونظر الثدي في الرضاع وكالشهادة بالحكم لها أو عليها (قوله
وهو لا مرد خاصة لما سيأتي) أي في باب المداق وهذا مرجوح وسيأتي هنا الجواب عنه والاصح
جواز التعليم للأمرد والمرأة الا الزوجين بعد الفراق لما سيأتي (قوله في الجميع) لا يبعد رجوعه للقصد
والحجامة والعلاج أيضا (قوله وفي شرح مسلم) فهو دليل ثان لتخصيصه الذي ادعاه فهو عطف على
فتاويه أي أن المصنف صرح في فتاويه وفي شرح مسلم بتخصيص التعليم المذكور بالأمرد (قوله أما المرأة
فلا تفقد الخ) فيه تصريح بجواز تعليم الأجنبي للمرأة عند تقدم ذكر من المحرم والمرأة وحيث قد يقال ان
الحكم يكفي في ثبوت الفرد النادر فلا وجه لنتعه في غيره فتأمله الآن يقال مراده بعدم التقدم من شأنه
ذلك فافهم (قوله وسيأتي في المداق) هو دليل ثالث ادعاه والاعتماد جواز تعليمها وإنما تعذر في
الزوجين لانه قد تعلقت آمال كل منهما بالآخر فربما وقع بينهما ما وقع التحذير منه بخلاف الأجنبية نعم
قالوا في المضامين يحرم نظره دون مسه وحلقه وير الزوجية يحرم نظرها على ما قاله الدرايم دون مسها وفرج
الزوجية يحرم نظره على وجهه ولا يحرم مسه والثاني ذكره الشارح والمستثنى من الطرد كما تقر ذكره الزركشي
ومسئلة المضوم أرهاق غيره وهي محل نظر (قول الشارح ولو قال الخ) أو رده الزركشي ثم نظره فيه بأن الزمان
منظور إليه أيضا فان الأجنبية يحرم نظرها فإذا عقد عليها حل فإذا طلقها حرم والطفلة على العكس (قول
للتن شهادة) لو عرفها في النقاب جازت الشهادة عليها من غير كشف وحيث يحرم النظر (قول الشارح
المرأة) مفهوم قوله سابقا للأمرد خاصة

ليهم ذكر جوازه لذلك كما صرح به في فتاويه وفي شرح مسلم في حديث الاسراء أما المرأة فلا تفقد من يعلمها من محرم (فصل
أو امرأة فلا يجوز نظر الأجنبي لها للتعليم وسيأتي في المداق أنه لو أصدقها تعليم قرآن وطلق قبل الدخول تعذر تعليمه (والزوج النظر إلى

لا يشترط في الخلوة لتعليم الأمر حضور محرم أو نحوه ويشترط العدالة في الجميع قاله شيخنا (قوله كل بدنها) الامناع كعدة شبهة وعكس ذلك مثله فلها نظر كل بدنه نعم له منعها من نظر عورتها فقط فيحرم عليها نظرها حيث يتدب بخلاف عكسه (قوله لكن يكره نظر الفرج) سواء القبل والبرز ظاهر او باطنا بل قيل نظر الباطن منه يورث العمى في الناظر وقيل في ولده (قوله كالزواج فيما ذكر) من جواز نظره لكل بدنها الامناع كتزويج وعدة واستبراء وكتابة وتوثيق فيحرم ما بين السرة والركبة في كل منهما في جميع ذلك (تنبيه) هذا الحكم مقيد بالحياة أما بعد الموت ففي تحريم النظر على الزوج وغيره ما ذكرناه من التفصيل في باب الجنائز وخرج بالنظر الممنوع فلا خلاف في حله في جميع بدنها ولو للفرج ظاهرا وباطنا بلا كراهة الامناع أيضا كعدة شبهة وحيض ونفاس ونحوها (فروع) يجوز نوم اثنين فأكثر في فراش واحد أو ثوب واحد حيث وجد حائل يمنع الماسة للابدان ويحرم ذلك مع العري وان تباعدا أو اتحاد الجنس وكان محرمية كآب وأم أو وجد صغير لكن مع بلوغ عشرين فأكثر ويكره نظره فرج نفسه عبثا وتحرم مصافحة وتقبيل ومعاينة في نحو أمر دو يكره ذلك في ذي عاهة كبرص وجذام ويسن ذلك في غير من ذكر مع اتحاد الجنس خصوصا لنحو قدوم سفر ويندب تقبيل طفل ولو لغير شفقة ووجه ميت لنحو صلاح ويد ونحو عالم وصالح وصديق وشريف لأجل غنى ونحوه والقيام لهم كذلك وبحث بعضهم وجوب ذلك في هذه الأزمنة لأن تركه صار قطيعة

(فصل في حكم الخطبة) بكسر الحاء من الخطاب الذي هو اللفظ أو من الخطب بفتح فسكون بمعنى الشأن والحال أو الأمر المهم وشرعا التماس النكاح ممن يعتبر منه (قوله يحل) أي إن حل النكاح والافتحرم فلها حكمه وجوباً وندبا وكراهة وتحريم ما قاله شيخنا الرملي (قوله خطبة) أي ولو بدعواها سواء قالت كنت زوجة فلان مثلاً وطلقتني وانقضت عدتي أو سكنت ولولي اعتماد قولها في ذلك وتزويجها نعم للحاكم تزويجها في الثانية دون الأولى وقيل يمنع مطلقاً (قوله عن نكاح) أما الأمة فإن لم تكن فراشاً للسيد فكالحلية والا ففي زمن الفرائش كالمسكوة وفي زمن الاستبراء كالرجعية وفي غير ذلك كالبائن قاله شيخنا فراجع حرره (قوله لا تصرع للعتدة) وكذا في عدة وفاة وشبهة وسيأتي (قوله ولا تصرع لرجعية) وإن أذن الزوج لأن الحق لله تعالى ومثلها معتدة عن ردة الزوج (قوله ويحل تمرى في عدة وفاة) وكذا عدة شبهة وبائن (قوله فإن لم تحل له) أي لذاتها كما مثل أمام من يمنع نكاحها لعرض كآخت الزوج وخامسة

(فصل يحل خطبة) بل تستحب إن كان الخطيب ممن يستحب له النكاح ونكره إن كان ممن يكره له النكاح لأن حكم الوسيلة حكم المقصد وإن كان هذا التعليل ينتقض بالحرم فإنه يحل له الخطبة دون النكاح والظاهر أنه يحل خطبة الثيب الصغيرة وإن لم يحل نكاحها الآن قال الزركشي نعم يرد عليه حل خطبة المعتدة عن وطء الشبهة ثم نقل عن الماوردي أنه لو كان تحتها أربع سواها حرمت الخطبة اه قلت ما ذكره في المعتدة بشبهة تبع فيه ابن المقرئ وقد أنكره عليه الكمال للقدسي ونقل عن البغوي وغيره حرمة التصريح دون التمرى في سنن الدارقطني أنه ^{عليه السلام} دخل على أم سلمة فقال لقد علمت أي رسول الله وخبرته من خلقه وموضع في قومي فكانت تلك خطبته (قول المتن خطبة) هي بالكسر وحكى الضم وهي أمام من الخطاب أي الشأن أو من الخطاب بمعنى الكلام (قول الشارح ونحرم خطبة المسكوة) يعني أن يكون مثلها السرية وأم الولد إذا لم تعرض السيد عنها (قول المتن لا تصرع للعتدة) قال الماوردي حكمته أن في المرأة من غلبة الشهوة والرغبة في الأزواج ما يدعوها إلى الكذب في انقضاء العدة (قول الشارح فيحرم أيضا) لو أذن الزوج في التمرى للرجعية فهل ترتفع الحرمة هو محتمل (قول الشارح فإن لم تحل له الخ)

كل بدنها) لانه محل استمتاعه لكن يكره نظر الفرج وسيد الأمة التي يجوز له الاستمتاع بها كالزواج فيما ذكر (فصل) (تحل خطبة خلية عن نكاح وعدة) تمرىضا وتصرعاً وتحرم خطبة المسكوة كذلك أجماعاً فيهما (لا تصرع للعتدة) فيحرم رجعية كانت أو بائناً أو في عدة وفاة أجماعاً (ولا تصرع لرجعية) فيحرم أيضاً لأنها في معنى المسكوة (ويحل تمرى في عدة وفاة) قال تعالى ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء وهي واردة في عدة الوفاة (وكذا البائن) بطلاق أو فسخ (في الاظهر) لا تقطع سلطنة الزوج عنها والثاني يحرم إذا صاحب العدة أن ينكحها فأشبهت بالرجعية فإن لم تحل له

أو إذا انقضت عدتك
نكحتك والتعريض نحو
من يجد مثلك أو إذا حلت
فأذني وحكم جواب
المرأة تصریحاً وتعريضاً
حكم الخطبة (وتحرم خطبة
على خطبة من صرح بإجابته
الإبادة) أو بترك الحديث
الصحيحين واللفظ لمسلم
لا يبيع الرجل على بيع أخيه
ولا يخطب على خطبة أخيه
الآن ياذن له وفي رواية حتى
يفر ولو صرح برده حلت
(فإن لم يجب ولم يرد) أي لم
يصرح بإجابة ولا رد بأن
سكتت عنهما أو ذكر
ما يشعر بالرضا نحو لا رغبة
عندك (لم تحرم في الأظهر)
وقطعه في السكوت لأنها
لا تبطل شيئاً مقرر أو الثاني
تحريم إطلاق الحديث
وتعتبر الإجابة والرد في
لاغية الأذن من الولي وفي
معتبرته منها وفي الرقيقة
من السيد وتجاوز خطبة
من لم يهرأ خطبت أم لا
ومن لم يهرأ يجب خطبها
أم رد لأن الأصل الإباحة
وسواء فيما ذكر الخطاب
المسلم والذي في التسمية
وقوله في الحديث على
خطبة أخيه جرى على
الطلب وقيل هو في المسلم
فقط لظاهر الحديث (ومن

وثنية وصغيرة ثيباً أو بكر بلا مجبر فلا تحرم الخطبة فيهن لعدم المعنى في غيرهن (قوله كالملقة الخ) وتحرم
خطبتها على المطلق والمفارق مطلقاً وأما صاحب العتدة فله التعريض والتصریح بمطلقاً سواء عن نكاح أو
شبهة (قوله والتصریح) وهو ما يقطع بالرغبة في النكاح ومنه النفقة عليها ومنه عندي جماع يرضى من
جهومت ومنه رضيتك زوجتي مثلاً (قوله والتعريض) وهو ما يحتمل إرادة النكاح وغيره فهو من
الكنية وكون الكنية أبلغ من الصريح في علم البيان لا ينافي ذلك ومنه أن أراغب فيك أو يبرأغب فيك
إن الله سائق إليك خيراً (قوله فأذني) هو بالمبدأ أي أعلمني (قوله وحكم جواب المرأة) أي الجواب من
جهتها ولو قال وحكم جواب الخطبة لكان أولى وأعم (قوله حكم الخطبة) أي من الحل والحرم والتعريض
والتصریح وغير ذلك تماماً (قوله وتحرم خطبة الخ) وكذا تحرم خطبة امرأة رجل معاً بغير أولم يرد غير
من معه أو غير من خطبها (قوله على خطبة) أي جائزة وعلم الثاني بها وبجوازها (قوله من صرح بإجابته)
من يعتبر إجابته كما يأتي ولو في زائدة على الأربع فلا يخطب خمساً حرم خطبة غيره لو واحدة منهن حتى يسكن
أربعاً منهن وكذا نحو أختين (قوله الإبادة) أي الخطاب لا مع قرينة نحو تهكم (قوله أو بترك) هو بلفظ
المصدر المحرور بالوحدة عطف على أذنه ولم يصفه للضمير ليشمل ترك الولي مثلاً وسواء الترك بالصريح أو
بالقرينة كعدم اتفاقه في اللوازم وعدم قبوله ما يربطه إليها قال شيخنا ومنه إجابة الولي مثلاً للخطاب الثاني
فهو أعراض عن الأول وإن حرمت وفيه نظر ولم يوافق عليه بعض مشايخنا (فرع) قال في البحر لو قالت
لوليها زوجني عن شئت جاز لكل أحد خطبتها ولو على خطبة غيره إياه وفيه نظر وقياس بعضهم له على
سلعة يطاق بها على من يشتري ممنوع لما لا يخفى مع أن إجابة الخطاب هنا كاستقرار الثمن في السلعة فتأمل
(قوله لا يبيع) بخلاف التحية لأجل التهي (قوله وفي رواية) ظاهره أنها لمسلم أيضاً (قوله حتى يفر)
أي يترك فهي دليل لما زاده (قوله أي لم يصرح) هو حمل لكلام المصنف المفهم لخلافه أخذاً بما قبله (قوله
وقطعه في السكوت) ففيه طريقان فذكر الأظهر فيه تغليب (قوله في لاغية الأذن) ومنها ثيب صغيرة
وصغيرة بكر بلا مجبر لمسلم من حل خطبتها وتحرم الخطبة بعدها على العتدة (قوله من الولي) أي الخاص أو
العام كالسلطان في الجنونة البالغة عند فقد الخاص والمعتبر من الأولياء من في محل أن يزوج وإن توقف
تزوج على زوال مانع كما مر في الثيب الصغيرة فلا يعتبر الولي البعيد مع وجود الولي القريب كالعم مع الأب
(قوله وفي معتبرته) أي الأذن بأن يتوقف صحة نكاحها على إذنها (قوله منها) وحدها إن كان
الخطاب كفوًا والافع الولي (قوله وفي الرقيقة) أي غير للكتابة كتابة صحيحة وغير البعثة (قوله
من السيد) أي وحده ومنه معها في الكتابة ومنه معها مع الولي في المبعثة إن كان الخطاب غير كف
والافعها فقط إن كانت غير مجبرة والافع الولي فقط (قوله ونحو زالخ) اقتصار الشارح على ما ذكره لأنه
الذي في كلام المصنف والافاضاب أن يقال تجوز الخطبة الثانية إذا كانت الأولى غير جائزة أو جائزة ولم
توجد الإجابة فيها أو وجدت بغير الصريح أو به ولم يعلم الثاني أو علم بها ولم يعلم بالإجابة فيها أو علم بها ولم يعلم أنها
بالصريح أو علم أنها به وجهل الحرمة أو علم بها وحصل أعراض (قوله جرى على الغالب) أي ذكر الأخ
في الحديث الذي هو للمسلم جرى على الغالب (قوله ومن استشير) ليس قيداً بل وإن لم توجد استشارة (قوله
في خطاب) غير قيد بل كل من أراد الاجتماع عليه ولو لأخذ علم أو صناعة أو معاينة ولو كان هو المستشار
أو الذي يراد الاجتماع عليه (قوله ذكر) أي وجوباً لكن بشرط سلامة العاقبة بأن يأمن إذا كره على
نفسه وماله وعرضه ونحو ذلك (قوله مساويه) أي مساوي من أراد الاجتماع عليه المتعلقة بالأجل الاجتماع
يريد أن فيها طريقة قاطعة بالحل وطريقة حاكية للخلاف ومن ثم قال الزركشي كان من حقه أن يميز ذلك ويصير

وقياس الفرد مساويا كسكن واستغنى عنه بسوءه كافي حسن ومحاسن (و يستحب تقديم خطبة) بضم الحاء (قبل الخطبة) بكسرهما (و) أخرى (قبل العقد) الحديث أني داود وغيره كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله فهو أقطع أي عن البركة وفي رواية كل كلام فيحمد الله تعالى الخاطب ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويوصي بتقوى الله تعالى ثم يقول جئتكم خطبا كرىمتكم ويخطب الولي كذلك ثم يقول لست بمرفوب عنكم أو نحو ذلك ويحصل للمستحب بالخطبة قبل العقد من الولي أو الزوج أو أجنبي (ولو خطب الولي) وأوجب كأن قال الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وزوجت إلى آخره (فقال الزوج الحمد لله والصلاة على رسول الله قبلت) إلى آخره (صح النكاح) مع ما تخلل بين الإيجاب والقبول (على الصحيح) لأن التخلل مقدمة القبول فلا يقطع للوالة كالأقامة بين صلاة الجمع والثاني لا يصح لأن التخلل ليس من العقد (بل) على

فيذكر لمن أراد النكاح المساوي المتعلقة بالنكاح دون البيع مثلا وهكذا ويجب تقديم الأخف بالأخف نجو لا يصلح أولا أصلح فان توقف على ذكر أشخاص الميب ذكرها وقال بعضهم ان استنير في نفسه وجب ذكر الميبان كان مما ثبت به الخيار كمنه والا فان لم يكن مصيبة كبخل من ذكره والاوجب عليه التوبة منه وسر نفسه (قوله عيو به) أي الشرعية والعرفية (قوله لأن ذكرها بسوءه) فهي من النصيحة وانما جازت بذلا النصيحة كما تقدم وهذا أحد المحال التي تجوز فيها النصيحة وبعضهم عداهاسته ونظمها بقوله

لقب ومستفت وفسق ظاهر • ظلم وتحذير إزالة منكر

ويجوز الكذب في مواضع في الجهاد لتفريق الكفار وفيما يتجهر به الفاسق وفي دفع ظالم عن ماله أو غيره أو عرض كذلك وفي ستر مصيبة منه أو من غيره وفي إصلاح ذات البين وفي جبر خطر امرأة أو ولد أو نصيبة وصف الغير ولو بالقلب بما يكره ولو عرف في نفسه أو ولده أو زوجته أو ماله نعم لا تحرم بالصالح ونحوه وان كرهه وقال الغزالي لا يجوز غيبة العالم بما هو متجهر به لأن الناس اذا سمعوا ذلك نساهاوا في ارتكاب المعاصي والاستخفاف بالدين والعلم وأهله وواقعه أعلم (قوله قاليا) أي في آخره بدل من الحمزة لوقوعها طرفا خفت بالابدال (قوله قياس الخ) لأن صيغة الجمع الذي على وزن مفاعل يجب أن يكون مفردا هذا إذا غلبت ثلاثة أحرف (قوله ويستحب) أي ان جازا التصريح في الخطبة (قوله كل أمر الخ) تقدم ما يتعلق به في أول الكتاب (قوله وفي رواية كل كلام) هو فرد من أفراد أمر التقدم عليه وذكره لأنه نص في المقصود هنا ولا يصح حمل ما قبله عليه لأن فرد العالم بحكمه لا يخصه وليس من المطلق واللقيد (قوله فيحمد الله الخ) سكت عن قراءة الآية والدعاء للؤمنين مع تدبيرا أيضا كما قاله للأوردى مع أنها لا تسمى خطبة إلا بذلك أمالته للذكر في كلام الامام الشافعي أو لغير ذلك (قوله قبل العقد) يوه أن مثل ذلك لا يأتي في الخطبة التي في أثناء العقد ولا في خطبتي الخطبة بكسر الحاء ولعله ليس مرادا وإنما اقتصر على ذكر هذا لاجل كلام المصنف بعده وقد يقال كلامه شامل لما قبل للخطب الأربع بأن يراد بما قبل المقدمة قبل تمامه وان تقدم عليه (فائدة) في ذكر خطبة النبي صلى الله عليه وسلم حين زوج بته فاطمة لعلي ابن عمه أبي طالب ولفظها الحمد لله الحمد بنعمته المعبود بقدرته المطاع بسلطانه للرهبوب من عذابه وسطوته النافذة أمره في أرضه وسمائه الذي خلق الخلق بقدرته وسيرهم بأحكامه ومشيئته وجعل للماهرة سبيلا لاحقا وأمرامقرضا أو شج (أي شبك) بالانام وأكرم به الارحام فقال عز من قائل هو الذي خلق من الماء بشرا الآية وكل قدر أجل ولكل أجل كتاب بمحوا الله ما يشاء وينتو عنده أم الكتاب (قوله إلى آخره) هو في الموضعين شامل لبقية الخطبة وبقية الصيغة لأن المعنى إلى آخر ما يطلب لا إلى آخر ما ذكره في الماضي (قوله وسكت على استحبابه في الروضة) ولم يستدرك عليه فكانه أرفضاه وهو يخالف ما هنا (قوله وليس الخ) زيادة اعتراض لا يهمل استحبابه بخلاف

فيه بالمذهب (قول المتن ويستحب الخ) قال الزركشي احتج به البخاري بقوله ^{عليه السلام} ان من لبيان السحرا ففيه استئصال الرغوب اليه بالبيان والسحر وذلك لاجل ما في النفوس من الانفة في أمر الوليت (قول المتن قلت الصحيح الخ) ذهب السبكي وغيره إلى بطلان التقديبه على هذا القول قال الزركشي والذي في الشرحين والروضة حاصله وجهان أحدهما البطلان لأنه غير مشروع والثاني استحبابه والقول بأنه لا يستحب ولا يبطل خارج عنهما اهـ (قول المتن فان طال الذ كرا الخ) هذا الكلام مع ما سبق يستفاد منه أن غير الذ كرا من الكلام يضر ولو يسيرا

الصحة (يستحب ذلك) الذ كرا بينهما الحديث السابق (قلت الصحيح لا يستحب واقعا علم) بل يستحب تركه كما صرح به شارح التمجيز خروج من خلاف من أبطل به وسكت على استحبابه في الروضة وليس فيها ولا في أصلها حكاية مقابلة (فان طال الذ كرا) التماسل بينهما

(قوله قال الرافعي الخ) فيه اعتراض على عدم الخلاف وأجيب بأن مقدمة الشيء لا تزيد عليه غالباً وخرج بالخطبة الكلام الأجنبي ولو يسيراً والسكوت للشعر بالأعراض فلا يصح العقد معهما مطلقاً (فرع) دفع الخاطب بنفسه أو وكيله أو وليه شيئاً من مأكول أو مشروب أو نقد أو ملبوس لمخطوبته أو وليها ثم حصل اعراض من الجانبين أو من أحدهما أو موت لهما أو لأحد هما رجع الدافع أو وارثه بجميع ما دفعه إن كان قبل العقد مطلقاً وكذا بعده إن طلق قبل الدخول أو مات إلا أن مات هي ولا رجوع بعد الدخول مطلقاً

(فصل) في أركان النكاح ومأمنا وهي خمسة صيغة وزوج وزوجة وشاهدان وولي وقدم الصيغة لأنها الأهم والسبب في وصف الزوجية ثم الشاهدين لأنها سبقت في صحة العقد المرتب عليه ما ذكرتم الولي لطول الكلام عليه والزوج داخل في ضمن الصيغة والزوجة في ضمن الولاية فهما متقدمان على الشاهدين (قوله زوجتك) وكذا زوجتك أو أليك أو زوجتك بذكر الضمير ولا يضرب بدل الجيم زاي أو عكسه ولا بدال الكاف همزة ولا زيادة همزة كزوجتك ولا تنقصها في أنكحتك ولا فتح تاء المتكلم وضم تاء المخاطب ولا غير ذلك مما هو لحن سواء كان عامياً أو لا وسواء كانت لقته أم لا على المعتمد عند شيخنا تبحر الشيخنا الرملي نعم إن عرف لفظ منها تخالف المراد وقصد لم يصح وعلى هذا يحمل كلام ابن حجر وغيره ممن خالف في بعض ما ذكر (قوله إلى آخره) هو هنا وفيما يأتي إشارة إلى ذكر ما بقي من تمام الصيغة وجوبا فيما يتوقف عليه العقد كضمير الزوجة أو اسمها أو اسم إشارة لها أو قصدها ويطغى الاسم إذا عارضه القصد أو الوصف نحو زينب الكبيرة فإن تعارض وصفان كصغيرة طويلة تساقطا وبطل العقد وتندافيا لا يتوقف عليه كذكر الصداق والنفقة والكسوة ونحو ذلك وسواء في جميع ذلك المتوسط وغيره ولا يكفي الإضافة إلى جزئها وإن لم تنش بدونه كقلبها أو رأسها أو يدها نعم اعتمد شيخنا صحة البيع في ذلك إن قصد به الجملة فيحتمل أن يقال بمنه هنا ويحتمل أن يفرق وهو أقرب (قوله بمعنى النكاح) أي أن ذلك هو المراد في عبارة العاقد سواء غرضه وقصد أم لا وسواء أتى بلفظ المصدر أو لا وليس المراد به حقيقة المركبة من الإيجاب والقبول كما مر (قوله ليوافق الإيجاب) بقوله أنكحتك ولا يحتاج مع القبول بالمصدر إلى ضمير ولا غيره مما تقدم لكن ظاهر كلام الشارح اعتبار اسم الإشارة قبله ليرجع إليه كقوله هذا النكاح فراجع (قوله وكذا قبلت) ومثله رضيت وأحببت وأردت ونحوها على المعتمد لا فلت بخلاف البيع قال بعضهم ولا يصح بزوجة نفسي بتك وفيه نظر فراجع (قوله ولا يصح إلا بلفظ الزوج أو الانكاح) ولذلك قال البلقيني وليس لنا عقد يتوقف على لفظ بعينه الثلاثة النكاح والسلم والكتابة كما مر في السلم وسواء نطق في الجانبين بهما أو بأحدهما من جانب وبالأخر من الجانب الآخر ومثلها ما اشتق منهما ومنه أنام تزوج أو ناكح بتك وخرج بذلك لفظ نعم فلا يصح به ولو مع متوسط ولو اقترن باللفظ ما يخرج عن الإنشاء لفظاً أو معنى لم ينقد به نحو تزوجني بتك أو زوجتني بتك (قوله فلا يصح الخ) أشار به إلى أن المراد إخراج غير هذين اللفظين لاعتين المصدر للفظ به فيهما كما تقدم ولو قال فلا يصح غيرهما كالأباحة والاحلال لكان أولى فتأمل (قوله وقطع بعضهم الخ) فيه اعتراض على المصنف في تعبيره بالأصح والشق الأول راجع لقوله إن أحسنه والشق الثاني راجع لقوله والأصح لعجزه (قوله ماعدا العربية) ولا يتعين عليه لقته إذا أحسن غيرها (قوله إذا فهم كل من العاقدين كلام الآخر) وكذا الشاهدان (قوله وأخبره ثقة بمعناه) منهما أو من

(فصل) في ما يصح النكاح الخ (قول المتن وهو زوجتك) لو قال زوجت لك أو أليك فهل يصح أولا جزم الغزالي في فتاويه بالصحة قال لأن الخطأ في الصلاة إذا لم يخل بالمعنى ينزل منزلة الخطأ في الأعراب بالتدكير والتأنيث ولو قال زوجتك وأشار إلى ابنته صح اه

(لم يصح) النكاح قطعا قال الرافعي ويجوز أن يقال إذا كان الذكر مقدمة القبول فلا يضرب اطالبه لأنها لا تنشر بالأعراض (فصل) في ما يصح النكاح بإيجاب وهو زوجتك أو أنكحتك إلى آخره (وقبول بأن يقول الزوج تزوجت أو نكحت) إلى آخره (أو قبلت نكاحها أو تزويجها) أو هذا النكاح والنكاح هنا بمعنى الانكاح ليوافق الإيجاب (و يصح تقدم لفظ الزوج على لفظ (الولي) في تزوجت ونكحت وكذا قبلت كما صرح به الشيخان في مبحث التوكيل لحصول المقصود مع التقدم كالتأخر (ولا يصح) النكاح (إلا بلفظ الزوج أو الانكاح) لأن القرآن ورد بهما فيقتصر عليهما فلا يصح بلفظ الأباحة أو الاحلال (و يصح) بمعنى اللفظين (بالعجمية) وإن أحسن العاقد العربية (في الأصح) اعتبارا بالمعنى والثاني لا اعتبارا باللفظ الوارد فمن لم يحسنه يصبر إلى أن يتعلمه أو يوكل والثالث أن أحسنه لم يصح غيره والأصح لعجزه وقطع بعضهم بالشق الأول وبعضهم بالتأنيث والمراد بالعجمية ماعدا العربية والمسئلة فيما إذا فهم كل من العاقدين كلام الآخر فإن لم يفهموا وشيخنا

ففي الصحة هنا بناء على الصحة هناك وجهان (لا بكناية) نحو أحلتك ابنتي فلا يصح بها النكاح (قطعا) بخلاف البيع لأنها لا بد فيها من النية والشهود شرط في صحة النكاح كما سيأتي ولا اطلاع لهم على النية (ولو) (٢١٧) قال الولي (زوجتك) إلى آخره

(فقال) الزوج (قبلت) مقتصرا عليه (لا ينعقد) بذلك النكاح (على المذهب) لا تنفاه التصريح في القبول بأحد اللفظين ونيته لا تفيد في قول ينعقد بذلك لا تصرف القبول إلى ما أوجب الولي وقطع بعضهم بالأول وبعضهم بالثاني (ولو قال) الزوج (زوجتي) بنتك إلى آخره (فقال) الولي (زوجتك) إلى آخره (أو قال الولي زوجها) أي بنتي الخ (فقال) الزوج (زوجت) إلى آخره (صح) النكاح في المستثنين بما ذكر لوجود الاستدعاء الجازم الدال على الرضا وفي ظاهر ذلك من البيع خلاف تقدم لأنه قد يذ كرفيه لاستنباط الرغبة بخلاف النكاح لخطره على أنه حكى فيه الخلاف أيضا (ولا يصح تعليقه) أي النكاح كأن يقول إذا جاء رأس الشهر فقد زوجتك إلى آخره كالبيع وأولى منه لاختصاصه بوجه الاحتياط (ولو بشر بولد فقال) لجليسه (إن كان أتى فقد زوجتكها) إلى آخره فقبل (أو قال) له (إن كانت بنتي طلقت)

الشاهدين وأجنبي حر أو رقيق ذكر وأتى (قوله وجهان) العتمد منهما عدم الصحة إن تأخر الأخبار عن تمام الصيغة أو تأخر أخبار أحدهما عن لفظه والابان أخبر كل منهما بمعنى لفظ قبل نطقه به ولو بعد لفظ الآخر صح على العتمد (قوله لا بكناية) أي في غير العقود عليه سواء الزوج أو الزوجة فلو كان له أبناء أو بنات ونوى العاقدان معينا فيهما صح وإشارة الآخر أن فهمها كل أحد فصريحة فيصح العقد بها وإن اختص بفهمها فطنون فكناية فلا يصح العقد بها ويصح أن يوكل بها من يعقده كما في المجموع (قوله لأنها) أي الكناية ومنها الكتابة بالفوقية فلا يصح العقد بها (قوله قبلت) ومثله قبلته وقبلنا وقبلناه وقبلنا العقد أو ذلك العقد كما يؤخذ مما ذكره بعد فلا ينعقد بشيء من ذلك لعدم ذكر لفظ النكاح فيه ونحوه (قوله لا تصرف الخ) ويرد بأن هذا من أفراد الكناية وقد مر عدم الاكتفاء بها (قوله أي بنتي الخ) هو بيان للضمير لا لعدم الاكتفاء به (قوله لوجود الاستدعاء) أي معنى في الأولى ولفظا أيضا في الثانية (قوله لاستنباط الرغبة) أي ظهورها (قوله على أنه الخ) فترك للمصنف التنبيه عليه إما لعدم ثبوته عنده وإما لعدم اعتداده به أو لغير ذلك (قوله ولا يصح تعليقه) نعم في أن شئت ما مر في البيع وكذا إن شاء الله لا يضر أن قصد به التبرك كذا قالوه ومقتضاه عدم الصحة في الإطلاق فانظره مع ما مر من أن الإطلاق في العقود لا يضر بخلاف العبادات لمكان النية فيها المعتبر فيها الجزم (قوله ولو بشر بولد) أي ولم يعلم أنوته ولم يظنها أخذًا مما يأتي فخرج ما لو علم أنوته أو بشر بينت وصدق الخبر فيصح العقد وتكون أن بمعنى إذ وعلى هذا يحمل ما قيل بالصحة هنا فلا يخالف ما في كلام المصنف من البطلان ويندفع التناقض الواقع في كلامهم فراجع (قوله إن كانت بنتي) أي ولم يعلم بحالها المذكور والا فيصح على نظير ما تقدم (قوله أذنت) أي أو كانت مجبرة وقد وجبت فيها العدة بنحو استدخال مني (قوله لفساد الصيغة) أي مع عدم العلم في العلم بتساوي ما هنا وما هناك من الصحة في التعليق على التأويل المتقدم (قوله يحزم الصيغة هناك) بعدم التعليق فيها فإن علق لم يصح كما هنا أي مع عدم العلم كما تقدم ومقتضى هذا الفرق الصحة لو جزم هنا وليس كذلك وقد يقال البطلان هنا لتردد في أنوته الولد في الأولى وفي طلاق بنته في الثانية فلا يصح مع عدم التعليق أيضا فراجع ذلك وتأمله فانه ربما يمتاز فيه

(قول المتن لا بكناية) لو كانت الكناية في العقود عليه كأن قال زوجتك بنتي ونحوها واحدة قال العراقيون يصح واعتراض ابن الصباع بأن الشهود لا يطلعون على النية قال الرافعي والاعتراض متين (قول المتن ولو قال زوجتك الخ) أعلم أنهم في نظير ذلك من البيع قالوا ينعقد ويكون صريحا واشتراكه الزركشي بأنه إن كان المقدر كالمفوض لزم الانقضاء في النكاح والأفلا يكون صريحا في البيع اهـ (فائدة) إذا قلنا بالصحة هنا فهي في النكاح والمسمى بخلاف قبلت نكاحها فانه يلزم مهر للثل لأنه لما خص النكاح بالقبول لم يلزمه المسمى قاله الماوردي والرو ياتي (قول الشارح أي بنتي الخ) يوهم عدم الاكتفاء بما قبله وليس كذلك (قول الشارح وإن البنت أذنت) هذا تصويره مشكل وقد صور به بعضهم بمالو قالت البنت أذنت لاني في تزويجي ان طلقت واعتدت ذكره الزركشي وذكر أيضا ان بعضهم صور مسألة الكتاب بالمجنونة قلت ولا يحتاج إلى ذلك لا مكان أن يكون طلقت واعتدت بمعنى أذنت إذا نازجا ثم قال ان كانت طلقت الخ وهذا واضح والله أعلم (قول المتن فالذهب بطلانه) قال الزركشي وسواء كان الأب عالما بالحال أم لا أه قلت ويشكل على هذا ما قالوه من الصحة فيما لو بشر ببنت فقال

(٢٨) - (قليوبي وعميرة) - ثالث

أومات زوجها (واعدت فقد زوجتكها) فقبل وبان الأمر كما قدر وإن البنت أذنت لأبيها في تزويجها (فالذهب بطلانه) أي النكاح لفساد الصيغة بالتعليق والطريق الثاني في محته وجهان من القولين فيمن باع مثل مورثة أو زوج أمه ظانا حياته فإن ميتا حين البيع أو التزويج وقرق الأول بينهما يحزم الصيغة هناك (ولا) يصح

(قوله الى شهر) أو الف سنة أو بقاء الدنيا أو عمر ك أو حياتك وفارق صحة البيع في غير بقاء الدنيا كما سيذكره
الشارح من النهي هنا (قوله للنهي عن نكاح المتعة) إنما بطل هنا للنهي الواقع في عام حجة الوداع الناسخ
لما قبله من الجواز للتكرار فانه كان جازا في أول الاسلام للضطر ثم حرم عام خيبر ثم رخص فيه عام الفتح
ثم حرم عام حجة الوداع ويشارك للمتعة في تكرير النسخ ثلاثة أيضا القبلة والحرة والوضوء مما عمن النار وقد
نظمها الجلال السيوطي بقوله

وأربع تكرير النسخ لها • جاءت بها النصوص والآثار

قبلة ومتعة وحر • كذا الوضوء مما عمن النار

وزاد بعضهم خلسا وهو الحر الأهلية بل ادعى أنها التي في النظم المذكور وعليه فزاد الحرة وعلى كل فهي
خسة وقول الامام الشافعي رضي الله عنه لم يقع تكرير النسخ في غير المتعة له قاله قبل اطلاعه على
البقية أو أراد يقينا أو غير ذلك فراجع (قوله الشغار) بمجمتين أولهما مكسورة وآخره مهملة
وسياق معناه (قوله وضع كل واحدة) خرج به بضع الزوج كقول الولي زوجتك بنتي و بضعك
مداق لها فالقصد صحيح لكن يفسد الصداق ويرجع لمهر المثل (قوله كأن يقول الخ) قال بعضهم أو
يقول قبلت المقدين وفيه نظر بغير بل ولا يصح قبلت النكاحين أو قبلت الزوجين لانه موجب
وقابل فتأمل نعم لو عكس ما ذكره الشارح فينبغي انتمثلا أصله (قوله مأخوذ) لو قال مذكور لكان
أنسب فتأمل (قوله من آخر الحديث) أي عقبه أو بناء على انه من الحديث (قوله المحتمل)
وصف لآخر (قوله لان يكون) أي الآخر (قوله من تفسير النبي) صلى الله عليه وسلم فيكون قطعة
من الحديث (قوله وأن يكون من تفسير ابن عمر) فيكون مدرجا فيه من ابن عمر الراوي للحديث
أو من تفسير نافع الراوي له عن ابن عمر رضي الله عنهم فهو من سلسلة الذهب (قوله ف يرجع اليه) أي الى
التفسير لان الراوي أدرى بمواقع الحديث من غيره (قوله والمعنى الخ) قال الامام ينفى الاعراض عن
هذه المعاني والتعميل على الحديث قال بعضهم بل هذا الاعراض متعين لانه لا تشريك في الحقيقة لان
بضع كل واحدة بكامله قد جعل صداقا لآخرى ولأنه لا يطبق في المقدوم ما هو من باب الشرط كما سيذكره
ولان خلوا المقدم عن المهر لا يقتضي بطلانه فتأمل (قوله التشريك) قيل من حيث تعدد المتحقق (قوله
مورد النكاح وصداق الاخرى) عبارة غيره مورد النكاح وصداقا لآخرى (قوله شفر البلد الخ) أو من
شفر الكلب اذا رفع رجله وقت بوله عند بلوغه فكان كل واحد منهما يقول لا آخر لا رفع رجل بنتي حتى

ان صدق الخبر فقدرت زوجتها نعم قيد شيخنا مسألة الكتاب بقوله ولم ينفق صدق الخبر (قول الشارح
لنهي عن نكاح المتعة الخ) كان رخصة في أول الاسلام للضطر كالحكم الميتة ثم حرم عام خيبر ثم رخص فيه
عام الفتح وقيل عام الوداع ثم حرم أبدا قال الشافعي رضي الله عنه ولا أعلم شيئا حرم ثم أبيع ثم حرم الا
المتعة وعن البيهقي تصحيح تحريمه عام الفتح لئلا يلزم النسخ مرتين ونصر هذا القول ابن أبي هريرة
وأجاب عن حديث النهي عن متعة النساء ولحوم الحرم يوم خيبر بأن ذكر المتعة أدرجه الراوي (قول الشارح
كأن يقول الخ) قال الزركشي قضية المتن الاكتفاء بقوله قبلت المقدين وفيه نظر وعبارته فيقبل أو يقول
مثله (قول الشارح حيث جعل الخ) أي فاشبه الزوج بمجم من رجلين قال الزركشي وهو ضعيف فان الفساد
انما يحصل اذا نزل على حكم الزوجية وانما أضافه هنا على حكم جهة التملك والموضوعة وقال المتولي قوله و بضع
كل صداق الاخرى يقتضي استرجاعه ليجعله صداقا فترجع عما أوجبه قبل القبول فبطل انتهى وعول
الامام على الخبر وضعف المعاني التي ذكرت في ذلك (قول الشارح ولذلك سمي شغارا) قال القفال

(توقيته) كأن ينكح الى
شهر أو الى قدوم زيد للنهي
عن نكاح المتعة في حديث
الصحيحين وهو المؤقت
سمى بذلك لان الغرض
منه مجرد التمتع دون التوالد
وغيره من أغراض النكاح
(ولا) يصح (نكاح
الشغار) للنهي عنه في
حديث الصحيحين (وهو
زوجتكها) أي بنتي
(على أن تزوجني ببتك
وبضع كل واحدة) منهما
(صداق الاخرى فيقبل)
ذلك كأن يقول تزوجت
بتك وزوجتك بنتي على
ما ذكرته هذا التفسير
مأخوذ من آخر الحديث
المحتمل لان يكون من
تفسير النبي وأن يكون
من تفسير ابن عمر الراوي
ف يرجع اليه والمعنى في
البطلان التشريك في
البضع حيث جعل مورد
النكاح وصداق الاخرى
وقيل التطبيق وقيل الخلو
عن المهر ولذلك سمي
شغارا من قولهم شفر البلد
من السلطان اذا خلاعه
(فان لم يجعل البضع صداقا)

بأن سكت عن ذلك (فالأصح الصحة) في النكاحين لا تبفاء التبريك المذكور ولكل واحدة مهر التل والثاني بطلانها لوجود التطبيق واعتراض بأنه ليس فيه الا شرط عقد في عقد وذلك لا يبطل النكاح (ولو سميا) (٢١٩) ملامع جل البضع صدقا) كان

قبل و بضع كل واحدة
و ألف صدق الأخرى
(بطل) نكاح كل منهما
(في الأصح) لوجوه
التبريك المذكور والثاني
يصح لأنه لم يخل عن المهر
(ولا يصح) النكاح (الا
بحضرة شاهدين) الحديث
ابن حبان لا نكاح الا
بولى وشاهدى عدل وما
كان من نكاح على غير
ذلك فهو باطل والذى
في اشتراطهما الاحتياط
للإبضاع وصيانة النكحة
عن الجحود ولا يشترط
احضارهما كما يؤخذ
من قوله بحضرة (شرطهما
حرية وذكورة وعدالة
وسمع وبصر) فلا يصح
بحضرة من اتفق فيه بشرط
مأذكر (وفي الأعمى
وجه) أنه يصح بحضرة
وفي الصحة بحضور
الأخرى وجهان بناء على
الخلاف في قبول شهادته
والأصح عدم قبولها
ويجريان في ذى الحرفة
الدينونة ولو عقد بخنثين
فبأن ذكرين صح في
الأصح ولا يصح بمن
لا يعرف لسان التعاقدين
فان كان يضبط اللفظ ففيه

أرفع رجل بتك (قوله بأن سكت عن ذلك) أى البضع ولا حاجة لتفصيله كلامه (قوله مهر التل)
أى لأن السكوت عن ذكر المهر يوجب أن شرك في بضع واحدة دون الأخرى بطل فيمن شرك فيها
وصح في الأخرى بمهر التل (قوله للتطبيق) قيل المراد بهما وفيما مر من حيث الذى ولذلك لم يمول عليه
القائل بالبطلان فيما مر (قوله و بضع كل واحدة وألف) فان جعل بضع احدهما فقط بطل فيها وصح في
الأخرى كما مرولها مهر التل لفساد المسمى بانضمامه رفق العقدي (قوله لأنه لم يخل عن المهر) ورد بما مر
أن هذا التعليل مرفوض كما تقدم (قوله شرطهما) أى الشاهدين حرى قأى حالة العقد وان توفقت
على شيء آخر كان ولصمت من مريض مرض الموت لم يده وخرج من الثلث وأجاز الورثة قولهم يخرج
من الثلث ولم تجز الورثة تبين بطلانه كذا ذكره غير واحد فراجعه (قوله وفي الصحة بحضور الأخرى)
ذكره وما بعده لسكوته عنه وفي كلامه اعتذار بوجود الخلاف (قوله والأصح عدم قبولها) أى شهادة
الأخرى وهو المتمد فيكون الأصح عدم الصحة بحضوره هنا (قوله الحرفة الدينونة) أى الخلة
بالمرودة والأصح عدم الصحة أيضا (قوله صح في الأصح) هو للتمدد لأنهما حالة العقد ذكران في الواقع
قال شيخنا ويجرى ذلك في بقية الشروط كأن بانا حرين أو مطلقين ولا يشترط معرفة الشاهدين
الزوج والزوجة لأنهما إنما يشهدان على جريان العقد وهذه الأوصاف معتبرة في الشاهد هنا عند العقد
كالدوام وفي غير النكاح عند الاداء فقط لعدم توقف الصحة في غيره عليها (قوله ففيه وجهان) أحدهما
عدم الصحة وسكوته عن صحته بالجن وقياس قول شيخنا الرملى بصحة أن نكحتهم صحته بهم وبه قال
شيخنا وما نقل عن شيخنا الرملى عن والده من عدم صحته بهم لتغير أبنائهم يقال عليه هو كوت الشهود
المبينين (قوله باني الزوجين) وكذا أبراهما حيث عقد غيرهما اذ لا يصح أن يكون أحدهما
عاقدا وشاهدا معا (قوله أى باني كل) دفع به توهم ارادة الشقيقين فيشمل ماله كانا من الزوج فقط
أو الزوجة فقط أو واحد من واحد والآخر من الآخر وكذا يقال في عدويهما ولو طلق بالابن سيدأذن
لبده في النكاح وولى سفيه أذن له فيه لا بوكيل وموكل فيه ما وان تعدد للوكل كاخوة وكلوا في نكاح
أختهم فان وكل أحدهم صح شهادته غيره (قوله في الجملة) أى في غير ما ذكر كأن ادعت عليه زوجته فانكر
فشهد عليه ابنائه أو عكسه فانه ثبت الزوجية بهما (قوله وقطع بعضهم) فيه اعتراض على للصف (قوله
وينعقد بابنيه مع ابنيها) فهما أربعة أولاد وكذا ما بعده فهم أربعة أعداء ويحل لذلك ضمير الجمع بعده

في المحاسن كأنهما قصدا قضاء الحاجة من غير نكاح (قول الشارح والثاني بطلانها) علله بعضهم باطلاق
النهي عن الشغار وبأن المفهوم منه جعل بضع كل صدق الأخرى وان لم يصرح به قال الزركشى وهذا الوجه
الثاني هو نص الام (قول الشارح التطبيق) أى تطبيق العقد (قول الشارح لأنه لم يخل عن المهر) هذا مبنى على
أن علة البطلان في الأول الخلو عن المهر (قول المتن ولا يصح الخ) قال في الوسيط حضور الشهود شرط لكن
نساهلنا في عدم ركننا (قول المتن بحضرة شاهدين) أى بشرط أن يسما العقد بالفعل (قول المتن حرية)
الظاهر أنه يكفي بمن عتق في مرض الموت قبل موت العتق اذا كان بحيث يحتمل الثلث الآن فان طرأ
بعد ذلك نقص في المال وردت الورثة الزائدة على الثلث تبين البطلان ويحتمل خلافه وقوله سمع وبصر
أى لأن الأقوال لا تثبت الا بالمعينة والسماع (قول المتن باني الزوجين) مثلها الاجداد وكذا أبو الزوج

وجهان لأنه ينقله الى الحاكم ولا يصح بالمفعل الذي لا يضبط بخلاف من يحفظ وينسى عن قريب (والأصح انقاده) أى النكاح (باني الزوجين)
أى باني كل منهما وابن أحدهما وابن الآخر (وعدويهما) أى كذلك ثبوت النكاح بهما في الجملة والثاني لا يضر ثبوت هذا النكاح كما
في المستبين وقطع بعضهم بالانقاد في الثانية وفرق بأن المساواة قد تزول وينعقد بابنيه مع ابنيها وعدويهما مع عدويها قطعا

لا مكان اثبات شقيه بهم (و ينقد بمستوى العدالة) وهما المعروفان بظاهر الاباطنا (على الصحيح) لأن التكاح يجري بين أوساط الناس والعوام ولو اعتبر فيه

(٢٢٠)

(قوله وينقد) أي ظاهرا ولو عند الحاكم وليس عليه البحث عن حال الشهود بخلاف الزوجين (قوله بها ظاهرا) ولذلك سميت بالعدالة الظاهرة وهي التي لم تثبت عند الحاكم وسواء كانت معرفتها بالخطاة أو لا على العتد (قوله ولا غالب) قيد لكونه يسمى مستورا فان غلب المسلمون أو الأحرار سمى بظاهر أو لا يصح به أيضا أخذنا بعده ومثلها مستورا الباطن ويقبل قول الشاهد أنه مسلم أو حر أو بالغ (قوله بان فسق) ومثله كل ما يبطل العقد واللام في الشاهد للجنس ومثله الولي والظرف بقوله عند العقد متعلق بفسق لا بشاهد كما لا يخفى (قوله بينة) ولو حسبة ولا بد من تفصيلها بخلاف بينة الفسق قبل العقد فتقبل من غير تفصيل لتأكد النكاح بالعقد وعلم الحاكم المجتهد كالينة لأنه الذي يحكم بطله (قوله أو اتفاق الزوجين) أي في حقهما كرجوع بغير مثل ولهما العقد حيث لا يحلل لو كان طلقها ثلاثا لأنه تابع أفعالها اتفاقا عليه أو أقاما به بينة بعد طلاقها ثلاثا لا إسقاط التحليل لم يقبل منهما لأنه حق الله تعالى (فرع) سمعت من شيخنا الرملي والزياي حين سأله ثم رأيت أيضا بخط شيخنا الزياي ما نصه سألت شيخنا الرملي رحمه الله تعالى عن الأنكحة الواقعة بين العوام الذين لا يعرفون شروط الأنكحة والغالب فسادها هل يحتاجون فيها إلى تحليل إذا وقع منهم الطلاق ثلاثا فأجاب بأنه سأل والدم رحمه الله عن ذلك فقال قد سئلت عن ذلك وأفتيت بأنه لا بد فيها من التحليل ولا تجوز بغيره (قوله بأن نسياء الخ) تصوير لعذرهما في إقرارهما به ومحل قبول إقرارهما به إذا لم يقرأ قبله بالعدالة ويحكم بها حكم والام يقبل ولها العمل بما يعلمانه ولا يتعرض لها أحد غير الحاكم (قوله وفي الصورة الأخيرة) وهي مالو عرف أي بان لها الآن معرفة عينه وفسقه حالة العقد فقه فيه عند العقد متعلق بفسقه ولو وقع وطء فيها فهو وطء شبهة نظرا لقول أبي حنيفة بصحته (قوله لا تنفاه الستر) أي الذي علل به الطريق الثاني (قوله وعليهما التعويل) فلا التفات للستر على أنفسهما (قوله على الزوجين) أما على أنفسهما فيقبلان كأن حضرا عقداً أختما ثم مات ولم يزد مهر مثلها على المسمى (قوله فرق) أي لأن النكاح انفسخ ولا يحتاج لفاسخ أصلا فهي فرقة فسخ كما أشار إليه الشارح وقد يشكل على ذلك مالو أقبر متزوج أمة بأنه كان قادرا على طول حرة حال عقده حيث قالوا إنها فرقة طلاق وقد يجاب بأنه لا يتصور صحة النكاح مع الفسق ويتصور مع القدرة على الطول كما في المال الغائب وبأن الفسق

الامر عليهم ويشق والثاني لا ينقد بحضورهما لتعذر ثبوت بهما (لا مستور الاسلام والحرية) وهو من لا يصرف اسلامه وحرية بآن يكون في موضع محتاط فيه المسلمون بالكفار والأحرار بالارقاء ولا غالب فلا ينقد به لسهولة الوقوف على الاسلام والحرية وكذلك لا ينقد أيضا بظاهر الاسلام والحرية بالدار حتى يعرف حاله فيهما باطنا (ولو بان فسق الشاهد عند العقد فباطل على للذهب) لطقات العدالة والطريق الثاني هو صحيح في أحد قولين اكتفاء بالستر يومئذ (وانما يبين) فسقه (بينه) تقوم به (أو اتفاق الزوجين) عليه بأن نسياء عند العقد وقد كراه بعده أولم يعرف عين الشاهد عند العقد عرفاه مع معرفتهما بفسقه أو عرفا عينه وفسقه عند العقد وفي الصورة الأخيرة قال الامام تبين البطلان بلا خلاف لا تنفاه الستر عليهما يومئذ وعليهما التعويل في التحريم والتحليل (ولا أثر لقول الشاهدين كنافقين) عند العقد لأن الحق ليس

وأما أبو المرأة فانه لا يصح نعم يمكن تصويره بأن تكون أمة وزوجها السيد (قول الشارح وهما المعروفان الخ) اقتضى أن من لم يعرف حاله في العدالة لا ينقد به وهو كذلك على ما رجحه النووي (قول المتن لا مستور الاسلام الخ) ظاهر العطف جريان خلاف هنا قال الزركشي وهو كذلك (قول المتن ولو بان الخ) من هنا أخذ السبكي أن انعقاده بمستوى العدالة في الظاهر فقط وتوابع على ذلك بحيث أثبت شيخنا في متن النهج أقول فيه بحث وذلك لأن قضية النظر إلى هذا المأخذ لا يخص مفاته بالمستورين بل يلزمه أن يقول بمثل ذلك في العدلين باطنا أيضا وذلك لأن الشهود متى تبين فسقهم تبين البطلان سواء كانوا عند الحاكم أو لا أم كانوا مستورين والله أعلم (قول المتن فباطل على المذهب) هذا شامل لما إذا تقدم الحكم بالعقد وتعديل الشهود وهو كذلك (تنبيه) لو ادعى الزوج النكاح وأراد اثباته قال صاحب النامل يبحث القاضي عن الشهود ولا يبحث عن حالهما حين العقد كذا ذكره الشيخ أبو حامد ونظر فيه في الدخائر بأن محله إذا شهد غير من حضر العقد والافلا بد من النظر في حالهما عند العقد (قول الشارح وعليهما التعويل الخ) أي فلا التفات إلى الستر على الولي (قول الشارح فلا يقبل قولهما على الزوجين) أي أما في حق أنفسهما فقد يكون لذلك أثر مثل أن

لها فلا يقبل قولها على الزوجين (وإذا عترف به) أي بالفسق (الزوج وأنكرت فرق بينهما) تكون
لا عتد بهما تبين به بطلان نكاحه (وعليه نصف المهر) المسمى (ان لم يدخل بها والا) أي وان دخل (كله) لأنه لا يقبل قوله عليها

في المهر وهي فرقة فسخ لاتنفس عدد الطلاق لو نكحها كالأقرب بالرضاع وقيل فرقة (٢٢١) ملقة بائنة ولو اعترفت الزوجة بالفسق

وأنكره الزوج فالأصح قبول قوله عليها لأن العصمة بيده وهي تريد رفعها والأصل بقاؤها فان طلق قبل دخول فلا مهر لانكارها أو بعده فلها أقل الأمرين من التمسى ومهر التل ويستحب الأشهاد على رضا المرأة بالنكاح بقولها كأن قالت رضيت به أو أذنت فيه (حيث يعتبر رضاها) بأن تكون غير مجبرة احتياطا ليؤمن انكارها (ولا يشترط) في صحة النكاح لأن رضاها ليس من نفس النكاح المشترط فيه الأشهاد وإنما هو شرط فيه **فصل** (لا تزوج امرأة نفسها باذن) من وليها ولا دون اذنه (ولا غيرها بوكالة) عن الولي ولا بولاية (ولا تقبل نكاحا لأحد) بولاية ولا وكالة قطعا لما عن هذا الباب لا يلبق بمحاسن العادات دخولها فيه لما قصد منها من الحياء وعدم ذكره أصلا وقد قال تعالى الرجال قوامون على النساء وتقدم حديث لانكاح الابولى وروى ابن ماجه حديث لا تزوج المرأة المرأة ولا المرأة نفسها وأخرجه الدارقطني باسناد على شرط الشيخين (والوطء في نكاح بلا

وصف في غير المقرب فيعرب فيه التدليس من اليهود والقدرة وصف للمقرب بها فيبعد التدليس منه فيها باقدامه على العقد والحكم عليه بالفرقة من باب الاقرار بالطلاق فهو تغليظ عليه وبأن الشهود ركن في العقد والاعتناء به أشد فتأمله (قوله في المهر) إنما تظهر فائدة ذلك اذا زاد التمسى على مهر التل ومثل المهر غيره فترته أيضا لكن ان حلفت أن العقد بعدلين (قوله قبول قوله) أى يمينه وهذا هو العتد ومثله ما لو قالت تزوجني بلاولى أو بلاشهود خلافا للشيخ الاسلام (قوله فلا مهر) أى الا ان كانت سقيمة أو كانت قبضته فلا يسترد منها (قوله بأن تكون غير مجبرة) هو قيد من حيث اعتبار الرضا فيسن استئذان مجبرة بالغة وكذا عزيمة على العتد (قوله ولا يشترط) وحيث يكتفى اقرارها أو تصديق الزوج مع اخبار الولي أو عكسه ولو عند الحاكم على العتد ويكتفى أيضا اخبار صبي أو عبدا أو فاسق أو امرأة حيث ظن صدقهم ولا يكتفى في الاذن هنا سكوتها

فصل في عاقد النكاح الذى هو بعض الأركان السابقة ومأمعه (قوله لا تزوج امرأة) ومثلها الخنى (قوله ولا غيرها بوكالة عن الولي) أى بأن يوكلها الولي لتعقد لنفسها عنه فان وكلها لتوكل من يعقد لها عنه فقط صح فان قال وكلى عنك أو عنا ووكلت كذلك لم يصح ويصح أن يوكلها أجنبي لتوكل عنه من تزوج موليته ولا يصح اذنها لعبدها أو نحوه في أن تزوج وخرج باذنها أو وكيلها لمن يزوجهها فلا يصح مطلقا وسيأتى حكم تحكيمها (قوله ولا بولاية) نعم ان وليت الولاية العظمى صح تزويجها بالضرورة لنفسها أو غيرها كما يشاهد ظاهر كلامهم فراجعهم (قوله ولا تقبل الخ) سواء في الشقين المسلمون والكفار نعم لو عقدت في الكفر لنفسها أو غيرها وأسلموا أقروا على النكاح (قوله وقد قال تعالى الخ) فمعنى قوامون على النساء قيامهم بمصالحهن ومنها ولاية تزويجهن كما يرشد اليه الحديث بعده وتذكر الولي فيه دليل على ذكوره وإرادة التغليب فيه مدفوعة بدليل الحديث الثانى ويقاس قبولها على إيجابها أو ان تزويج شامل لهما ولعله مراد الشارح بسكونه عن قبولها (قوله والوطء) ولو في الدبر وان حرم بوجوب على الزوج الرشيد ولو رقيقا مهر مثل أى مهر تيب فيها ومهر بكر فيها لأرث بكرة لأن فاسده كصحيحه وفارق وجوب الارش في البيع الفاسد لعدم الاذن الصريح فيه لأنه غير لازم فيه الوطء (قوله فان أبا حنيفة يصححه) أى في الصورة المذكورة والامام مالك يصححه بغير شهود والامام داود الظاهري يصححه بدونهما معا ولا حد

تكون الزوجة أختها متلاثم تمت قبل الدخول وهما ذارتاها فلا مهر (قول الشارح كأن قالت الخ) أى فلا يراد أن التعبير بالاذن أولى من التعبير بالرضا (قول المتن ولا يشترط) قال الإمام فيه اشكال لأن الأشهاد في النكاح ركن والغرض منه الاثبات والاحتياط في شأن الابضاع والوفاء بهذا الغرض يوجب الأشهاد على رضاها اهـ وعلل في الذخائر عدم الاشتراط بأنه اذن كالاذن في سائر التصرفات

فصل لا تزوج امرأة نفسها (قول الشارح ولا بولاية) أى ولا ملك (قائدة) استثنى بعضهم ماله تغلبت امرأة على الامامة العظمى فانها تنفذ أحكامها للضرورة فلها على هذا مباشرة عقد النكاح (قول المتن ولا تقبل نكاحا لأحد) أى وليست كالفاسق يكون وكيله لأن مانعه غير لازم قال الزركشى ولا يعتبر اذنها في نكاح غيرها الا في ملكها أو سقيم أو مجنون هي وصية عليه (قول الشارح ولا للمرأة نفسها) زاد الزركشى فيما نقله عن ابن ماجه فان الزانية هي التي تزوج نفسها (قول الشارح لفساد النكاح) أى ولما روى الترمذي وحسنه إنما امرأة نكحت بغير اذن وليها فنكاحها باطل فان دخل بها فلها المهر بما استحل من فرجها ثم الوطء في عبارة المؤلف مبتدأ ولله في القبل والدبر لأن كلامهما يقرر بالمهر قال الزركشى نقل النووي في شرح المذهب عن النص والأصح أن الوطء في النكاح الفاسد يوجب المهر دون أرش البكرة

ولي) بأن تزوجت نفسها (بوجوب مهر التل) دون التمسى لفساد النكاح (لا أحد) لتبينة اختلاف العلماء في صحة النكاح فان أبا حنيفة يصححه

ثم يزور معتقد تحريره
(ويقبل اقرار الولي بالنكاح
ان استقل بالانشاء) وقت
الاقرار بان كان مجبرا
لقصرته على انشاء النكاح
سيتذ (والا) أي وان لم
يستقل بالانشاء النكاح وقت
الاقرار به بان كان غير مجبر
(فلا) يقبل اقراره به عليها
لاقتفاء قصرته على انشاء
يهون رضاها (ويقبل
اقرار البائنة العاقلة
بالنكاح) لمن صدقها
(على الجديد) لأن النكاح
حتى الزوجين فيثبت
بصدقهما كالبيع وغيره
والقديم لا يقبل اذا كانا
جليدين لأنه يسهل عليهما
اقامة البينة بخلاف الثريين
وعلى الجديد يقبل بحسب
الطلاق الاقرار والأصح
أنه لا بد أن تفصل فتقول
زوجتي منه ولي بمحضور
خدين ورضائي ان كانت
عن يمين رضاها (وللاب
تزوج البكر صغيرة وكبيرة
بغير اذنها) لكامل شفقتها
(ويستحب استئذانها)
أي الكبيرة تطيبا لحاظها
(وليس له تزويج ثيبا لا
بأذنها فان كانت صغيرة

فيهما أيضا نعم ان حكم ما كميطلانه حدان علم قبل وطه (قوله يزور) قال شيخنا هو مبنى للفاعل
ومعتقد تحريره فاعله عاد إلى الحاكم ليدخل ماله رفع اليه من معتدله فانه يزوره نعم ان حكم بصحته ما كمي
فلا تميز عليه (قوله ويقبل اقرار الولي) للراد به المخير فتدخل المجنونة ويشمل السيد ولا بد من تفصيل
الاقرار اذا لم يكن في جواب دعوى وشمل ما ذكره الكذب الزوج والزوج والشهود فراجع (قوله وقت
الاقرار) أي لا قبله (قوله ويقبل اقرار البائنة العاقلة بالنكاح) ثم ثبت النكاح ولو سفية أو فاسقة أو بغير
كف أو كذبها الولي واليهود والكسرى كالعاقلة (قوله لمن صدقها) شامل العبد لكن لا بد من تصديق
سيده والسفيه ولا بد من تصديق وليه وان لم يوجد تصديق منهما لكان ممنوع عليه وعليها التزويج
الابطلاق أو موت ويقبل اقرار البالغ العاقل بنكاح امرأة ان صدقته كعكسه وخرج بالتصديق ماله
كذبها أو عكسه فلا يثبت ولا رث لأحدهما من الآخر لو مات لكن لها الرجوع عن التكنيب
ولو بدمونه وحيث تترث منه ولا مهر لها عليه ومالها وسكت أو عكسه فلا يثبت أيضا لكن رث الساكت
من الآخر دون عكسه ولو قامت بينة بطلاقها ثلاثا قبل موته وأخرى أنه أقر بأنها في نكاحه قبل موته
فان أمكن سد المقدم عمل بهما والا فلا ولو أقرت لواحد ولها الآخر عمل بالسبق فان وقعا معا عمل
باقرارها على التمسد ولو علم سبق ونسي وجب التوقف ولو جهل السابق أو عين السابق وجب التوقف أيضا
ان رجى والابطلا وانظر اذا قدمنا اقرارها فباتقدم وملت من أقرت له أو طلقها هل ترجع للأخبر أو لا
(قوله فيثبت الخ) وعلى هذا ليس لها أن تزوج حتى يطلقها أو يموت وتقتد (قوله والأصح الخ)
هو التمسد ومحل ان لم يكن اقرارها في جواب دعوى كإمر (قوله وللاب) وان لم يل لها كطر وسفبه
بغير اذنها (قوله صغيرة وكبيرة) عاقلة أو مجنونة وسياق انه يزوج البنت المجنونة ولو صغيرة (قوله بغير اذنها)
ويشترط لصحة العقد عدم عداوة ظاهرة من الولي لها بأن يطلع عليها أهل محلها وكون الزوج كفوا
وموسرا أي قادر على حال الصداق ليس عدوا لها ولو باطنا حتى لو تبين شيء من ذلك بعد العقد تبين بطلانه
ويشترط لجواز الاقدام على العقد كونه بمهر للثل من نقد البلد حلالا كله والمراد بنقد البلد ما جرت العادة
به فيها ولو عروضا وكذا يقال في الحلول والمراد بقدرته أن يكون مالها كقدره ما يباع في الدين قال شيخنا
واذا حرم الاقدام فدعوى الصداق فقط والنكاح صحيح ويرجع إلى مهر التل وفيه نظر اذا كان غير نقد
البلد أكثر منه قال وانما عقد شرط من شروط الصحة بطل النكاح كإمر وفيه نظر أيضا في نحو ما لو عقد
لمن مهرها مائة بمائتين حاليين وهو قادر على مائة فقط فراجع وخرج بالعداوة الكراهة لنحو بطل
أو عي أو نشوه خلقه فيكره التزويج فقط قال في شرح الروض ولا حاجة لاشتراط عدم عداوة الزوج
لأن شفقة الولي تدعوه إلى أنه لا يزوجه من عدوها انتهى وفيه نظر ووكيل الولي مثله فيما ذكر (تنبيه)
مقتضى اعتبار تلك الشروط عدم صحة العقد مع جهل الولي بها فراجع مع ما تقدم في اعتبار التحليل عن شيخنا
الرملي ومحل اعتبارها ان لم يكن من المرأة اذن في التزويج كما يأتي في الخيار (قوله أي الكبيرة) وكذا الممثلة
ويندب أن لا تزوج حتى تبلغ (قوله تبين) وان عادت بكارتها (قوله صغيرة) أي حرة عاقلة أو كسرى كإمر
بخلاف الوطء في البيع الفاسد لان اطلاق البكارة مأذون فيه في النكاح الفاسد كالصحيح بخلاف البيع فانه
لا يلزم منه الوطء (قول الشارح نعم يزوالخ) منه علم ان في الحد لا فرق فيه بين معتقد التحريم وغيره
(قول الشارح والقديم لا يقبل) قال الزركشي قضية كلامهم على هذا جواز نكاحها التيمم ونقل الرافعي عن
القفال منع ذلك حتى يطلقها كافي نظيره من الوكيل وغيره (قول الحق وللاب الخ) شامل هذا الاطلاق
الرتقاء والقرناء والصغيرة التي لا تحتمل الوطء

(قوله لم تزوج) خلافا للاثمة الثلاثة (قوله والجد) أي من جهة الأب كالأب إلا في جواز تولي الطرفين في الجد كما يأتي (قوله عند عدمه) أي عدم أهليته (قوله وسواء زالت البكارة الخ) فالقوراء بكر مطلقا ومثلها من خلقت بغير بكارة (تنبيه) لو تعدد الفرج لم يزل الاجبار بالوطء في الزامه فيقتلوا في أحد للشبهين لشك في زوال الولاية ويحول بالوطء في أحد الأصليين فلا بد من اذنها قاله شيخنا ويتبعه في تزويجها في الثالث اعتبار مهر بكر نظر الأصل الآخر وجوب مهر بكر بالوطء فيه بل مع أرض بكارة ويتبعه مثل ذلك في الشبهين واعتبار اذنها احتياط نعم لاحد هنا يوطئها للنسبة فتأمل (قوله بوطء حلال أو حرام) وكذا ووطء الشبهة والنائمة وقد يدخلان في الحلال على أن يراد به ما عدا الحرام (قوله فهي في ذلك كال بكر) أي من حيث بقاء الاجبار والاقبال واجب بوطئها مهرت وبمثلها القوراء (قوله لم تمارس الخ) هو للاغلب والافتحوا القرد كالرجل ومارسة القوراء كعدمها (تنبيه) تصدق المرأة في دعوى بكارتها بلا عين وكذا في ثبوتها إلا ان ادعت بعد العقد أنها كانت ثيبا قبله فلا بد من يمينها وقال العلامة الخطيب يصدق الولي يمينه هنا ثلاثا يلزم بطلان العقد ولا يثبت عن سبب زوال بكارتها ولو أقام الولي يمينه ببكارتها قبل العقد لاجبارها قبلت ولو أقامت يمينه بعد العقد أنها كانت قبله ثيبا يبطل العقد (قوله والوطء في الدبر كال بكر) وان زالت بكارتها به وهذا تنقيح للوطء الحرام السابق (تنبيه) لو أفضاها بالوطء في الدبر فإن لم يزل البكارة لم توجد بصورة ووطء في القبل فهي كال بكر أيضا والافهي كال ثيب وهذا ما ظهر فليراجع (قوله ومن على حاشية النسب) أي فيها لا يزوج بجنونة ولو كبيرة ولا صغيرة ولو بكر عاقلة (قوله الثيب البالغة) العاقلة ولو سفهة أو سكري بكر أو ثيبا (قوله بصرع الاذن) أي بالنطق به من الناطقة وبالإشارة أو الكتابة من غيرها فإن لم يكن ذلك فهي كالجنونة فلا يزوجها مطلقا ومن صرع النطق قولها رضيت بما يفعلني أو أمي أو أخي أو همي أو رضيت بما يرضونه أو رضيت أن أزوج أو رضيت فلان تزوجا وأما ان رضيت أمي مثلا فقدر رضيت فليس اذنا (قوله اذا استؤذنت) أي في النكاح أما غيره مما يتعلق بالدبر فلا بد من التصريح به ولا عبرة باذنها قبل استئذنها ولو رجعت قبل عقد لم يصح وان لم يعلم برجوعها وأفتى شيخنا الرمي بصحة الاذن من المروجة اذا أذنت للولي أن يزوجه اذا طلقت بخلافه اذن الولي لو كفل في تزويج البكر اذا طلقت قبل الدخول فلا يصح وخالفه شيخ شيخنا عميرة وقال بصحة أيضا (قوله سكونها) ان لم يقرن بما يدل على عدم الرضا كضرب خد أو صياح (قوله والثاني الخ) يفيد الاكتفاء به في الأب قطعا في

(قول المتن والجد كالأب) وهل الحق به قياسا أو الاسم شامل له وجهان في الحاوي والبحر أحدهما الأول قال الزركشي وكان ينبغي أن يقول عند عدمه أو عدم أهليته ليضمحل مالو ولله بنت في كمال التاسعة فإنها تلحق به ولا يحكم ببلوغه لانه لا يثبت بالاحتمال بخلاف النسب اهـ ونبه أيضا ان الجد قد يزد على الأب كما في تولي الطرفين الآتي (قول المتن بوطء حلال أو حرام) يرد عليه ووطء الشبهة لانه لا يرضى بحمل ولا حرمة (قول المتن ولا آراخ) الظاهر أن هذا خاص بما ذكره الشيخ هنا مما يتعلق بالاجبار وكذا الاكتفاء بالصمت وأما لو وطئها انسان فالظاهر أنه لا يلزمه الامهرت (قول المتن بصرع الاذن) أي ولو بلفظ التوكل (قول الشارح لمن على حاشية النسب) أقادك بهذا انه كاف في حق الآباء قطعا وهو كذلك لمزيد الحياة في حقهم نعم السكوت كاف وان لم تعلم انه كاف خلافا لابن التندروسي يأتي في القضاء ان شاء الله تعالى انه لا يشترط في الحكم بالنكول تقسيم اعلام الناكل بموجب نكوله ولو كان الزوج غير كف كني السكوت أيضا قال الزركشي ينبغي أن يقيد بما اذا علمت حاله ونبه أيضا على أن السكوت كاف في اذنها للحكم حيث جوزناه

لم تزوج حتى تبلغ) لان الصغيرة لا اذن لها (والجد كالأب عند عدمه) في جميع ما ذكر (وسواء) فيما ذكر في الثيب (زالت البكارة بوطء حلال أو حرام) كقوله (ولا أثر لزوالها بلا ووطء كسقطه) واصبح وحيدة حيض (في الاصح) فهي في ذلك كال بكر لبقتها على حياتها حيث لم تمارس أحدا من الرجال والثاني انها كال ثيب فيما ذكر فيها لزوال العفة والموطوءة في الدبر كال بكر في الاصح (ومن على حاشية النسب كاخ) وعم وابن كل منهما (لا يزوج صغيرة بحال) أي بكرا كانت أو ثيبا لانه انما يزوج بالاذن ولا اذن للصغيرة (وتزوج الثيب البالغة بصرع الاذن) فلا تبأ وغيره (ويكفي في البكر) البالغة اذا استؤذنت (سكونها في الاصح) لحديث مسلم واذنها سكونها والثاني لا يكفي لمن على حاشية النسب كال ثيب (والصنف) وصيته (والسلطان

كلامه قليب (قوله فيما ذكر فيه) أي في الأخ لاني غيره (قوله وأحق الأولياء الخ) فيه إشارة إلى نبوت الحق لجميعهم وإن توقف تصرف بعضهم على فقد غيره (قوله لأن لكل منهم الخ) هذه علة لتقديمهم على غيرهم لا لتقديم بعضهم على بعض وقد يؤخذ هذا مما يأتي بقوله لزيادة القرب والشفقة (تنبيه) الخ حتى منهم لا يزوج بل يزوج من بعده باذنه وجوبا سواء في النسب والولاء (قوله أو لأب) سكت عن ترتيبه للخلاف المذكور بعده وكذا في غيره (قوله كالأرث) راجع للأخوة ومن بعدهم (قوله ولا يزوج ابن يئنة) خلافا للأئمة الثلاثة وللمزني من أئمتنا وخرج بالبنوة نحو السيادة ككتاب ملك أمه فيزوجها بها لكن باذن سيده (قوله لا مشاركة) لأن كلا ينتسب لأبيه (قوله فلا يعتنى بدفع العار عنه) أي عن النسب كذا قالوا ولا فائدة له لأنه لا يكرهها على النكاح وليس له تزويجها بغير كفء بغير رضاها وإذا رضيت به فليس له منعها منه فتأمل (قوله فإن كان ابن عم) أوقاضيا أو معتقا أو أخا لغير أم بوطء شبهة أو نكاح مجوس أو وكلاء عن الولي زوج ويقدم ابن عم هو أبناها وابن معتق أو ابن عم أخ لأم على غيره ويقدم ابن عم شقيق على ابن عم لأب معتق (قوله زوج المعتق) أي الذكر وعصبته المذكور وإن كان هو أمثي (قوله وقد تقدم بيانه) ومنه أن يقدم ابن المعتق على أبيه وأخوه وابن أخيه على جده وعمه على أبي جده (قوله ويزوج عتيقة المرأة) إذا لم يكن للعتيقة ولي من النسب وعلوكة المرأة مثل عتيقتها لكن بشرط اذن المالكه صريحا (فروع) لا تزوج مدبرة للفلس ولو باذن الغرماء ولا أمة المرتدة والمرتد ولا الولي أمة صغيرة ثيب إلا أن كانت الصغيرة مجنونة ويزوج الولي أمة محجورة للمصلحة ويزوج السيد أمته المأذون لها في التجارة وأمة عبده كذلك لكن باذن الغرماء فيهما إن كان عليهما دين وليس للسيد بيع أمة عبده بعد الحجر عليه إن كان عليه دين ولا هبتها ولا وطؤها ولا يزرعه المهر بوطئها وينفذ إيلاده إن كان موسرا والأفلا ويزوج المصوبة سيدها ولو لم عاجز عن انتزاعها ويزوج الجانية والمرهونة سيدها باذن المستحق ويزوج للوقوف كلها الحاكم باذن الموقوف عليه ولو كافرا أو باذن وليه أو باذن ناظره في نحو مسجد أو جهة وفي موقوفة البعض وليها أو سيدها مع من ذكر وبفت الموقوفة مثلها إن حدثت بعد الوقف واختار البلقيني أنها وقف أيضا ويزوج الموصى بمنفعها الوارث باذن الموصى له أو وليه ويزوج المشتركة ساداتها أو أحدهم باذن الباقي إن وافقها في الدين ويزوج أمة الكافر المسلمة الحاكم باذنه وجوبا وفيه بحث ويزوج أمة القراض المالك باذن العامل ويزوج أمة الخنثى وعتيقته من يزرعها لو كان أمثي باذنه وجوبا ويزوج البيعة من له الخيار فان شرط لها أو لا جنبي اعتبر اذنها وجوبا ويزوج المبيعة وليها باذن السيد أو الموقوف عليه كما تقدم ويزوج أمتها من يزوجها لكن باذن السيدة صريحا

(قول الشارح فيما ذكر فيه) قيده بذلك لتلايرد أنه يخالفه في تزويج المجنونة وغير ذلك مما يأتي في قول المتن كالأرث قال الزركشي الأحسن أن يعود إلى قوله ثم سائر العصبات دون جميع ما تقدم لتلايرد أن الجد هنا مقدم على الأخ بخلاف الأرث (قول المتن كالأرث) أي فانه مقدم فيه قطعا وكذا في الولاء والوصية بخلافه هنا وتحمل العقل أي الدية وصلاة الجنازة فان فيه خلافا (قول المتن ولا يزوج ابن الخ) خالف في ذلك الأئمة الثلاثة (قول المتن فإن كان ابن الخ) لو كان لابن ابن العم المذكور أخ من أبيه فقيهما خلاف الأخ الشقيق مع الأخ للأب فتكون البنوة مرجحة قاله الزركشي قال شيخنا ولو كان أحد المستويين معتقا أو أخا لأم قدم على قائدة قد يتصور تزويج الابن لأمه في غير هذه الصورة كما لو كان مكاتباً وملكها فانه يزوجها بالملك باذن سيده وكما لو تولت قرابة من أنسكة المجوس أو بوطء الشبهة (قول المتن زوج المعتق) أي الذي كره قوله ثم عصبته أي سواء كان المعتق ذكرا أم أمثي (قول المتن ويزوج عتيقة المرأة) مثلها في هذا أمة المرأة إلا أن السيدة

عنه (فإن كان ابن ابن عم) لها (أو معتقا) لها (أوقاضيا زوج به) أي بما ذكر ولا يضره البنوة لأنها غير مقتضية لا مانعة (فإن لم يوجد نسب زوج المعتق ثم عصبته) بحق الولاء (كالأرث) أي كترتيبهم في أرثهم وقد تقدم بيانه في باب (ويزوج عتيقة المرأة

من زوج العتقة مادامت حية) لانه لما انتفت ولاية المرأة للنكاح استتبت الولاية عليها الولاية على عتيقها فيزوجها أبو العتقة ثم جدها على ترتيب الأولياء ولا يزوجه ابن العتقة ويعتبر في تزويجها رضاها (ولا يعتبر اذن العتقة (٢٢٥) في الاصح) لانها لا ولاية لها

والثاني يعتبر لان الولاية لها والعصبة انما تزوج لادلته بها فلا أقل من مراجعتها فان امتنعت ناب الحاكم عنها في الاذن وزوج عليها (فاذا ماتت زوج من له الولاية) من عصباتها فيقدم ابنها على غيرها (فان فقد العتق وعصبته زوج السلطان) بالولاية العامة (وكذا يزوج اذا عضل القريب) من النسب (والعتق) لان التزويج حق كل منهما فاذا امتنع منه وفاء الحاكم وهل تزويجه بالولاية أو النيابة عن الولي وجهان (وانما يحصل العضل اذا دعت بالغة عاقلة الى كفه وامتنع) الولي من تزويجه وان كان امتناعه لنقص المهر لان للمهر تمحض حقا لها بخلاف ما اذا دعت الى غير كفه فلا يكون امتناعه عضلا لان له حقا في الكفاءة ولا بد من ثبوت العضل عند الحاكم ليزوج بأن يمتنع الولي من التزويج بين يديه بعد أمره به والبرأة والحاطب حاضران أو تقام البيينة عليه لتعززا وتوار بخلاف ما اذا حضر فانه ان زوج فقد حصل الغرض والا

ويزوج السكاتب أمته ومكاتبته باذن سيده ويزوج السكاتب سيدها ويزوج أمة بيت المال الامام كاللقطة باذنها وكبت الرقيق من الحرية الأصلية ولا يعتبر اذن أيها وكبت الحر الأصلي من العتقة بعلمونه لا موالى أمها ويزوج بنت العتيق من الحرية الأصلية معتق أيها خلافا للزركشي ولا يصح تزويج العبد للوقوف وان انحصر المستحقون وأذنوا (قوله من زوج للعتقة) بكسر الفوقية دخل فيه العتيق وعصبته ولو اعتقها أكثر من واحد كاتنين اعتبر مباشرتهما أو اذنتهما لو وكيل عنهما أو وكيل أحدهما لا آخر ويزوجها أحدهما لا آخر مع السلطان ولومات أحدهما استقل الآخر بتزويجها (قوله رضاها) أي العتقة ولو بالسكوت في البكر فان كانت صغيرة لم ينصح حتى تبلغ وتاذن (قوله ولا يعتبر اذن للعتقة) بل ولو منعت أو خالفت دين العتقة حيث وافق الولي العتقة في الدين كما يأتي (قوله فان امتنعت) أي على الوجه الثاني (قوله زوج السلطان) أي من شملتها ولايته عموما أو خصوصا كالقاضي وان لم يكن الزوج في ولايته بأن وكل ولا يزوج الخارجة عن ولايته ولو لم يهونها (تنبيه) قد علم مما ذكر أنه ليس للمرأة أن توكل في تزويجها مطلقا كما مر نعم لها أن تحكم مع الزوج من زوجها ان كان مجتهدا مطلقا أو غيره مع عدم قاضي ولو ضرورة أو توقف الرفع اليه على دفع مال له وقع (قوله وكذا يزوج) أي السلطان وهذا ما قبله موضعان من خمسة يزوج فيها السلطان وسيأتي باقيها (قوله اذا عضل) من العضل وهو الامتناع (قوله القريب) لو قال الولي كان أخصروا ولي (قوله وجهان) للتمندانة بنبابة اقتضتها الولاية (قوله وامتنع الولي) أي دون ثلاث مرات ولو بالسكوت والافتقار فسقط فتشغل الولاية للابعد دون السلطان نعم ان غلبت طاعته على معاصيه ولو بالفعل أو امتنع لعذر كطلب الكفاءة أو حلف بالطلاق لا يزوجه أو قال هو أخوها من رضاع مثلا أو قال مذهبي لا يرى حلها له أو امتنع من التحليل ولو لا جهاد لم يكن عضلا فلا يأنم ولا يزوج الحاكم ولو أمره الحاكم في الحلف وزوج لم يحث (قوله لنقص المهر) أو كان غنيا أو مجبوا بالانه حقها (قوله ولا بد من ثبوت العضل عند الحاكم) فامتناعه قبله وان تكرر لا يحصل به العضل مطلقا (قوله حاضران) ويغني عن حضور الزوج تعيينه (قوله البيينة عليه) أي الولي بدليل ما بعده (قوله كفؤا غيره) ولو أقل مهرا (قوله فله ذلك) ومثله ما لو دعت الى واحد من أ كفاء حاضرين وعين الولي غيره منهم أو من غيرهم فله ذلك أيضا ولو دعى الولي الى أ كفاء من ذكرته فان كان ذلك الا كفاء حاضرا أجيب الولي وعلى هذا يحمل ما مر عن شيخنا الرملي أو غائب أفاضل وعليه يحمل ما في شرح النهج فتأمل ذلك وحرره (تنبيه) توبة العاضل تحصل بتزويجه فتعود ولايته به وهذه زائدة على من ذكره يعود ولايته بالولاية جديدة فراجعه ولو زوج الحاكم للعضل ثم ادعى الولي أنه رجع عن العضل وزوج قبل تزويج الحاكم لم يقبل البيينة (قوله من عينته) أي من الاكفاء

(فصل) في موانع ولاية النكاح والمراد هنا الموانع الخاصة واستثناء الامام الاعظم هو بالنسبة اليها بدليل أنه تزوج بناته الأبنكار اجبارا فتأمل ذلك (قوله لا ولاية) خرج الوكالة فسيأتي صحتها في الرقيق والسقي في بعض الاحوال (قوله لرقيق) أي ولو مكاتبيا أو مبعضا وتزويجه أمته بالملك كما مر الكاملة يعتبر اذنها نطقا ولو بكرا (قول الشارح) يعتبر في تزويجها رضاها) ويكفي السكوت من البكر (قول المتن القريب الخ) لو قال بدله الولي كان أخصروا شمل (فصل لا ولاية لرقيق)

(٢٩ - (قليوبي وعميرة) - ثالث) فعاصل فلامعني البيينة عند حضوره (واوعيت كفؤا أو أراد الأب) المجر كفؤا (غيره) فله ذلك في الاصح) لانه اكمل نظرا منها والثاني لا اعفا فلهما وهو قوي أما غير المجر فليس له تزويجها من غير من عينته جزما (فصل) (لا ولاية لرقيق) لنقصه (وصي) لسلب عبارته (ومجنون) أطبق جنونه لعدم تميزه أو تقطع كما صححه في أصل الروضة

تقليب الزمن الجنون فيزوج الابد في زمن جنونه دون افاقته والاشبه في الشرح الصغير انه لا يزال الولاية كالانغماء فتتظر افاقته ولو قصرت نوبة الافاقة جدا فهي كالعدم (٢٢٦) كما قاله الامام (ومحتمل النظر بهرم أو خبل) أصلى أو عارض لعجزه عن

البحث عن أحوال الأزواج ومعرفة الكف منهم وفي معناه من شغله عن ذلك الاسقام والآلام (وكذا محجور عليه بسفه) بأن بذر في ماله (على للذهب) لانه لنقصه لا يلي أمر نفسه فلا يلي أمر غيره والطريق الثاني يلي في وجه لانه كامل النظر في أمر النكاح وإنما حجر عليه لتلايض ماله فان لم يحجر عليه قال الرافعي فما ينبغي أن يزول ولايته وهو أحد وجهين في الحاوي وصح في المطلب كالتخاير زوالها أمان بلغ مفسدا ليدنه فاشتر الحجر عليه فهو من صور مسألة الفاسق الآتية والمحجور عليه بالفلس يلي لكامل نظره والحجر عليه لحق الغرماء لانقص فيه (ومتى كان الأقرب ببعض هذه الصفات فالولاية للأبعد) فيزوج مع وجود الأقرب فاذا زالت عادت الولاية للأقرب (والانغماء ان كان لا يدوم غالبا) كأن حصل بهيجان المرة الصفراء (انتظر افاقته) لانه قريب الزوال كالنوم (وان كان يدوم أياما) فأقل أي يوما ويومين وأكثر كما عبر به

(قوله تقليب الزمن الجنون) الصواب اسقاط هذا المخالفة للتفريع بعده مع أن العتمد أنه يزوج في زمن افاقته مطلقا وان قل ولا يصح تزويج غيره فيه وعكسه زمن الجنون كذلك ولو وكل في زمن افاقته صح عقد وكيله في زمن الافاقة دون زمن الجنون لانه ينزل به (قوله فهي كالعدم) أي من حيث الخلاف لا من حيث الحكم كما تقدم وفي شرح شيخنا أنه لو قصر زمن الجنون جدا كيوم في سنة انتظر كالانغماء فراجع (قوله خبل) بفتح الواو وسكونها خلل في العقل أو كالجنون (قوله لعجزه) فهو غير أهل وليس له أمد ينتظر فسقط ما لبعضهم هنا (قوله وفي معناه) أي من حيث العجز المذكور وعطف الآلام على الاسقام مرادف أو بينهما عموم وخصوص (قوله بأن بذراخ) صريح كلامه هذا وما بعده أن الخلاف فيمن بذر بعد شده وسيأتي ما فيه (قوله وهو أحد وجهين) هو العتمد وهذا هو السفيه الممهل (قوله أمان بلغ الخ) اذا تأملت ما ذكره رأيت أن من فسق بعد شده ليس في كلامه هنا وكذا من بلغ غير مصلح لماله ودينه معا وقد يجعل كلامه شاملا لهذه بأن يراد مفسدا ليدنه أي فقط أو مع ماله وأما الأولى فاخراجها متعين لانها من مسألة الفسق الآتية فادخلها هنا يقتضي تكرارها ولذلك جعل ما هنا من أفرادها دون عكسه نعيم قد يشكل ويقال التبذير في المال من الحرام وهو مفسق فهو من أفراد ما يأتي أيضا فان حمل على تبذير غير مفسق فليس في كلامه ما يخصه مع أنه ليس مانعا من الولاية فراجع ذلك وتأمله (قوله بالفلس) وهو مكاف (قوله للأبعد) من الأقارب أو العتق أو عصبة فلو مات العتق عن ابن صغير وأخ كبير فالولاية على عتيقته للأخ على العتمد (قوله عادت الخ) فلو زوج الابد جاهلا بغوده لم يصح فان اختلفا اعتبر قول الزوجين لا قولهما على العتمد (قوله والانغماء) ومثله السكر بلاتعد (قوله والانغماء ان كان لا يدوم) بأن لم يبلغ مقدار يوم فقط انتظر افاقته بخلاف وان احتاجت (قوله وأكثر) أي أكثر من يوم الى مقدار ثلاثة أيام فقط انتظر على الاصح فان زاد عليها انتقلت الولاية عنه قطعا للأبعد على العتمد عند شيخنا الرملي وقال ابن حجر تنتقل للسلطان كالفائب ولو قال أهل الخبرة انه يدوم ثلاثا انتقلت الولاية للأبعد من أولها قاله شيخنا الرملي وقال شيخنا الزبدي انه كالتيبة فيما يأتي (قوله ولا يقدح العمى) لكن يוכל في قبض المهر فان عقده

والاقتصار على نفي الولاية يفهم جواز الوكالة أعني أن يكون وكلا وهو كذلك في القبول دون الإيجاب على الاصح فهما فان أذن السيد جاز القبول قطعا ومثل الرقيق المحجور عليه بسفه فيصح توكله في القبول دون الإيجاب (قول الشارح دون افاقته) لو وكل هذا الولي في حال الافاقة شخصا اشترط في صحة العقد ايقاعه قبل عود الجنون أي لانه ينزل بالجنون قاله في الروضة (قول المتن أو خبل) هو فساد في العقل وفسره بعضهم بالجنون (قول المتن فالولاية للأبعد) دليله أن النبي ﷺ تزوج أم حبيبة رضي الله عنها بولاية خالد بن سعيد ابن العاص أو عثمان بن عفان وكلاهما ابن عم أبيهما مع وجود أبي سفيان كافر ثابت ذلك في الكفر فيقاس الباقي عليه (فائدة) قال الأقرب للأبعد تزوجت بعد تأهلي فتزويجك باطل وقال الابد بل قبله فتزويجي صحيح لا اعتبار بقولهما والرجع في ذلك للزوجين (قول الشارح أي يوما ويومين الخ) حملة على ذلك موافقة عبارة الروضة وأصلها واقتضاء التعبير بالأيام أن اليوم واليومين خارج عن محل الخلاف مع أنه منه (قول المتن انتظر) الاحسن في هذا ما قاله امام الحرمين ان كانت مدته بحيث يعتبر فيها اذن الولي الغائب ذهابا وإيابا انتظر والأزواج الحاكم قال الزركشي لانه اذا زوج الحاكم مع صحة عبارة الغائب فمع تعذر ذلك باغمائه أولى (قول المتن ولا يقدح العمى في الاصح) قيل محل الخلاف اذا عقد بنفسه أمالو وكل فيصح

قطعا

في الروضة وأصلها (انتظر) الافاقة منه أيضا لان مدته

قربة (وقيل الولاية للأبعد) كما في الجنون (ولا يقدح العمى في الاصح) لحصول المقصود منه من البحث عن الكفاء ومعرفة بهم بالسباع

وقيل يقدح لانه نقص يؤثر في الشهادة فأشبه الصغر في زوج الأبد (ولا ولاية لفاسق على الذهب) مجبراً كان أو غيره فسق بشرب الخمر أو غيره أعلن بفسقه وأسرره لان الفسق نقص يقدح في الشهادة فيمنع الولاية كالزوجة في زوج الأبد والقول الثاني انه يلى لان الفسقة لم يمنعوا من الزوج في عصر الأولين ولان أمر النكاح خطير فالاهتمام بشأنه (٢٢٧) وان كان الشخص فاسقاً أقرب من

تركه قال الرافعي وبهذا يفتي أكثر المتأخرين لاسيما الحراسانيون وقطع بعض الأصحاب بالأول وبعضهم بالثاني وبعضهم بأن المجبر يلى بخلاف غيره لكمال شفقتهم وبعضهم بعكس ذلك لان المجبر قد يضعها عند فاسق مثله بخلاف غيره لتوقفه على اذنها فتتأمل لنفسها وبعضهم بأنه ان فسق بغير شرب الخمر يلى أو بشره فلا يلى لاضطراب نظره وغلبة السكر عليه وبعضهم بأنه ان أسرف فسقه ولى أو أعلن به فلا يلى وأفتى النزالي بأنه ان كان لو سلب الولاية لا تنقلت الى حاكم فاسق ولى والا فلا واستحسنه في الروضة وقال ينبغي أن يكون العمل به وههنا أمور أحدها الامام الاعظم اذا لم ينزل بالفسق وهو الصحيح فانه يزوج بناته وبنات غيره بالولاية العامة تفخماً لسانه وقيل لا كغيره فيزوجهن من دونه من الحكام الثاني الفسق يتحقق بارتكاب كبيرة أو اصرار على صغيرة

معينا صح النكاح بمهر المثل في الذمة وفي شرح شيخنا كابن حجر أنه لا يصح من الحاكم أن يولى الا على عقد الانكحة لانه من القضاء ونقل عن والده شيخنا الرملي صحة توليته (قوله فأشبه الصغر) ورد بصحة شهادته بما قبل العمى ومحل القولين فيما لو عقد بنفسه فان وكل صح قطعا (تنبية) تقديم ما يتعلق بعقد الآخر (قوله ولا ولاية لفاسق) فان تاب وزوج في الحال على المعتمد عند شيخنا الرملي وأتباعه وينبغي الاكتفاء هنا بعزمه على وفاء الحقوق التي عليه وان كان قادراً عليها فراجع (قوله على الذهب) هو أحد القولين من الطريق الحاكية ويقابلها سبع طرق يجعل كلام النزالي طريقة مستقلة (قوله لان الفسقة) أي الذين طرأ فسقهم (قوله وأفتى النزالي الخ) وردوه بأن الحاكم تنفذ أحكامه للضرورة (قوله وهو الصحيح) وهو المعتمد (قوله بناته) أي ولو بالاجبار في الابكار وعلى هذا فنقول شيخنا لا بد من اذنه نطقاً فيه نظر ومحل ذلك ما لم يكن له ولي خاص أقرب منه وكذا بنات غيره (قوله بالولاية العامة) يفيد أنه انزل عن الولاية الخاصة وعلى هذا فلا حاجة لاستثنائه مما قبله لان غيره كذلك وقد يقال ان ولايته العامة سبب في بقاء الولاية الخاصة له بدليل ما مر من تزويجه بناته بالاجبار فصح الاستثناء نعم ينبغي أنه اذا كانت الام هي الامام الاعظم فلا بد من اذن بناتها لمناطقاً كما هو واضح (قوله أو اصرار على صغيرة) أي ما لم تغلب طاعته كما مر (قوله فان المستور يلى) هو المعتمد وفيه بحث دقيق مع ما مر بقوله أعلن بفسقه أو أسره (قوله الحرف الدينية) المحلة بالمروءة (قوله يلون كارجح في الروضة القطع به) وهو المعتمد وحيث قلنا الفاسق لا يلى انتقلت الولاية للابن ان كان بلا خلاف (قوله ولى الكافر الكافرة) وان زوجها مسلم أو كانت عتيقة مسلم وفارق عدم صحة شهادته بأنها ولاية محضة وفي الزوج حق لنفسه بنحو دفع العار (قوله اذا لم يرتكب الخ) هذا أولى من قول غيره عدل في دينه لان المعتمد علم الفسق لا العدالة كما في المسلم كما تقدم ويعرف أنه كذلك باخبار عدد متواتر أو بشهادة اثنين أسلم منهم كانا يعرفانه (قوله ولا يلى الخ) يفيد أن ذلك في غير الزوج بالملكية لما سيأتي من صحة تزويج السيد للمسلم أمته الكافرة وولى أي السيد ولو أثنى مثله ولا يزوج الكافر أمته المسلمة (قوله فان فقد) أي الولي الخاص في المستثنين فالحاكم ولو قاضى ضرورة زوج فيها بالولاية العامة والمراد بالحاكم من له ولاية على محل الزوجة وزوج حاكم المسلمين لهم وحاكم الكفار لهم (قوله يلحق بالارث) وهو المعتمد كما يشير إليه وهو يفيد أن المعاهد والمؤمن كالذي ولاه لا يلى الحربي

قطعا كنظيره من البيع ثم اذا قلنا يلى وكان الصداق عيناً لم ينب كما في شراء الغائب قاله الشيخان (قول الشارح وقيل يقدح) الظاهر على هذا أن الولاية للأب بعد كما نقله الجليلي عن الامام واعتمده الشارح رحمه الله تعالى وقال الرويانى بوجوب كل فان لم يفعل زوج القاضى (قول المتن ولى الكافر) أي الاصل (قول الشارح أم مسلماً) لا يشكل ذلك بعدم اعتقاده بالشاهد لان الفارق الضرورة في الولي دون الشاهد (قول الشارح ولا يلى الكافر المسلم الخ) قال الفقهاء المعنى فيه أن أصل الولاية يتعلق باتفاق الاديان اذا لعداوة أشد من الاختلاف في الدين فوقعت التهمة في الاختيار واستدل على امتناع تزويج الكافر للمسلمة بقصة أم حبيبة رضي الله عنها (قول الشارح والكافر في الثانية) أي والأب والجد الكافر

كالفضل مرات أقلها فيما حكى بعضهم ثلاث الثالث لا يلزم من أن الفاسق لا يلى اشتراط أن يكون الولي عدلاً فان المستور يلى بلا خلاف كما قاله الامام وأصحاب الحرف الدينية يلون كارجح في الروضة القطع به بدخاكية وجهين (ولى الكافر الكافرة) اذا لم يرتكب محظورات دينه فان ارتكبه فلا كما في المسلم الفاسق وسواء كان الزوج كافراً أم مسلماً في الذمة ولا يلى الكافر المسلمة ولا المسلم الكافرة بل يلى الأب والمسلم في الأولى والكافر في الثانية فان فقد فالحاكم يزوج بالولاية العامة وهل يلى اليهودى النصرانية وعكسه قال الرافعي يمكن أن يلحق بالارث

أي فيل ويمكن أن يمنع لان اختلاف الال وان كانت باطلة منشأ العداوة وسقوط النظر ويؤخذ من هذا المشير الى البناء على أن الكفر ملة أو ملل
كإبناء للتولي ترجيح الاول من عموم (٢٢٨) عبارة المنهاج والمرشد لا يلى مرتدة ولا غيرها (وإحرام أحد العاقدين) من

ولي ولو كان السلطان أو
زوج أو وكيل عن أحدهما
(أو الزوجة) بالحج أو
بالعمرة أو بهما (يمنع صحة
النكاح) لحديث مسلم
لا ينكح المحرم ولا ينكح
(ولا تنقل الولاية) الى
الابعد (في الأصح) لبقاء
الرشد والنظر (في زوج
السلطان عند إحرام الولي
لا الابعد) وقيل زوج الابعد
بناء على انتقال الولاية
اليه (قلت) أخذنا من
الرافعي في الشرح (ولو
أحرم الولي أو الزوج) بعد
التوكيل (فبعد وكيله
الحلال لم يصح) العقد
(والله أعلم) لان الوكيل
مفبر محض فكان العاقد
الوكيل على أنه قيل ينزل
الوكيل بإحرام الموكل
والأصح لا فيزوج بعد
التحلل ولو أحرم السلطان
أو القاضي جاز لخلفائه أن
يعقدوا الانكحة كما
ذكره الخفاف لان
تصرفهم بالولاية لا بالوكالة
(ولو غاب الأقرب الى
مرحلتين زوج السلطان)
نيابة عنه لبقائه على الولاية
ولا يستأذن لطول مسافته
(ودونهما لا يزوج الاباذنه
في الأصح) لقصر مسافته
والثاني بزوجه السلطان

غيره وعكسه وهو كذلك (قوله أي فيل) هو المعتمد (قوله والمرشد لا يلى) أي لا يملك لولاية ولا بوكالة
(قوله وإحرام أحد العاقدين) من زوج أو ولي ولو غابا أو وكيل عن أحدهما يمنع من صحة عقده حالة إحرامه
وكذا اذنه لعبد أو وليه لا يصح وان وقع العقد بعد التحلل ولو بأذنه له كذلك نعم يصح أن يزوج الولي
الحلال أمة موليه الحرام (قوله أو وكيل عن أحدهما) أي وهما حلالان فهو عكس ما سيأتي (قوله
لا ينكح المحرم ولا ينكح) بكسر الكاف فيهما وفتح التحتية من أحدهما وضمها من الآخر وهو بمعنى
العقد (قوله بعد التوكيل) ليس قيدا بل توكيله حالة إحرامه كذلك وسواء فيهما قيد التوكيل بالعقد
حالة الإحرام أو أطلق بل يبطل التوكيل في الأول بخلافه في الثاني فله أن يعقده بعد تحلله لحل الإطلاق عليه
كما لو وكلة ليعقد له بعد التحلل وخرج بما ذكره المالوك كل خلال محرما في أن يوكل حلالا ليعقده ولم يقل عن
نفسك ولا غنا فيما يظهر فيصح مطلقا فان قال عن نفسك أو غنا لم يصح كما مر وهذا يجمع التناقض (قوله
لم يصح العقد) أي ان علم أنه وقع حالة الإحرام والافهم صحيح لانفاء الشك (قوله ولو أحرم السلطان
أو القاضي الخ) ليس واردا على كلام المصنف لان بالولاية العامة لا بالوكالة عن المحرم منهما فلذلك لم يضر كما
سيذكره (قوله ولو غاب) هذه والتي قبلها موضعان أي من الخمسة التي يزوج بها السلطان أيضا بعد الموضعين
السابقين وسيأتي الخامس وقد نظم بعضهم ذلك مع زيادة بقوله

وتزوج الحاكم في صور أنت • منظومة تحكي عقود جواهر
عدم الولي وفقدته ونكاحه • وكذلك غيبته مسافة قاصر
وكذلك اغما وجبس مانع • أمة لمجور توارى القادر
إحرامه وتفرزع عضله • اسلام أم الفرع وهي لكافر

اتهي فانظره وتأمله (قوله الى مرحلتين) أي بين الولي وموليته ولا يعتبر السلطان أو القاضي مسافة معهما
ولامع أحدهما (قوله زوج السلطان) تألغني الشامل للقاضي كما علم نعم ان كان للغائب وكيل حاضر قدم على
السلطان (قوله لقصر مسافته) نعم لو تعذر الوصول اليه لنحو جبس ولو في جبس السلطان زوج في ذلك
السلطان بلاذن منه قاله الاذرعى (قوله ولو ادعت الخ) هو تعميم في الغيبة في كلام المصنف الشاملة لما
لو كانت بدعواها (قوله وأنها خلية الخ) أي ولم تعين زوجها والا فلا بد في صحة عقد الحاكم لها من اثبات طلاقه
بخلاف غير الحاكم (قوله أصحهما الأول) وهو العمل بقولها وهو المعتمد ويندب تخليفها على مادعته

(قول الشارح لحديث مسلم الخ) روى مسلم أيضا أنه عليه السلام تزوج ميمونة وهو محرم رواء ابن عباس
رضي الله عنهما وبه أخذ أبو حنيفة وقدم امامنا الأول لأمر منها قول أبي رافع تزوجها وهو حلال وأنا
كنت الرسول بينهما حسنة الترمذي وأيضا قال ابن عباس كان يرى أن من قلد الهدى صار محرما ولعل النبي
عليه السلام تزوجها بعد تقليد الهدى فكانت روايته على وفق مذهبه وأيضا فدلينا محرم وقول وذلك
محلل وفعل وعند التعارض يصار الى ترجيح المحرم والقول قال الزركشي وكان ينبغي أن يقول المتن عوض
الزوجة أو أحد الزوجين فان الظاهر أنه لو أحرم الصبي باذن وليه الحلال فعقد عليه جبر المصالح وكذا يقال
في السيد مع عبده ثم أنه كما لا يصح نكاح المحرم لا يصح اذنه لعبد الحلال (قول المتن لم يصح) أي بخلاف
مالو عقد الوكيل في حال صلاة الموكل لان الصلاة لا تمنع حتى لو عقد فيها ناسيا صح قاله النووي في شرح المهذب
(قول المتن ولو غاب الأقرب الخ) لو زوج السلطان على ظن الغيبة الشرعية ثم تبين قرب مكانه فالعقد باطل

ولا ينتظر اذنه لانه قد يفوت الكف الراغب بالتأخير فتتضرر به ولو ادعت غيبة وليها وأنها خلية عن السكاح والعدة (قول)
فهل يحول الحاكم عليها في ذلك وزوجه أم لا بد من شهادة خيرين بما احتياطا للاضرار وجهان أحدهما الأول فان العقود يرجع فيها الى قول

أربابها (وللمجبر التوكيل في التزويج بغير اذنها) كما يزوجهما بغير اذنها (ولا يشترط) في جواز التوكيل (تعيين الزوج في الأظهر) والثاني يشترط لاختلاف الأغراض باختلاف الأزواج وقد لا يكون للوكيل شفقة داعية إلى حسن الاختبار ودفع هذا بأن شفقة الولي تدعوه إلى أن لا يوكل إلا من يشق بحسن نظره واختباره (ويحتاج الوكيل) حيث لم عين له الزوج (٢٢٩) (فلا يزوجه غير كفء) فان زوج

به لم يصح (وغير المجبر) بأن كان غير الأب والجد مطلقاً أو أحدهما في الثيب (ان قالتا وكل وكل وان نهته) عن التوكيل (فلا) يوكل لأنها إنما تزوجه بالاذن ولم تأذن في تزويج الوكيل بل نهته عنه (وان قالت زوجني) وسكنت عن التوكيل (فله التوكيل في الأصح) لأنه تصرف بالولاية فيتممكن من التوكيل بغير اذن كالوصي والقيم والثاني لأنه يتصرف بالاذن فلا يوكل إلا باذن كالوكيل (ولو وكل قبل استئذنها في النكاح لم يصح) توكيله (على الصحيح) لأنه لا يملك التزويج بنفسه حينئذ فكيف يوكل غيره فيه والثاني يصح لأنه لا يملك تزويجها بشرط الاذن فله تفويض ماله إلى غيره ولا يزوجه الوكيل حتى تأذن هي للولي ولا يكفي اذنها للوكيل كما في الروضة كأصلها وقال ابن الرفعة الأشبه أنه يكفي ولو قالت وكل بتزويجي واقتصرت عليه فله التوكيل وكذا التزويج بنفسه في

وعلى أنها لم تأذن للولي أن يزوجهما في غيبته ان توقف على اذنه وعلى أنه لم يزوجهما في الغيبة ولأنها لم تأخير عقده ليظهر له الأمر حيث رآه مصلحة لمافية من الاحتياط ولو تزوجهما لما لم يكن لظن بعده فبان قريياً أو عكسه اعتبر الواقع فيبطل في الأول دون الثاني (قوله والمجبر) وهو الأب وان علف في البكر ولو حكما والمجنونة كما سيذكره بعد (قوله بغير اذنها) بل وان نهته عنه وينزل وكيله بغير اذنها يز وال بكارتها لزوال الاجبار على العتمد (قوله لاختلاف الأغراض الخ) وقياساً على توكيل الزوج للشرط فيه تعيين الزوجة للوكيل كفلاية وفرق بأن الوكيل فيها مقيد بالكفء ونحوه بخلاف الزوج نعم يكفي تعميم الزوج للوكيل كزوجني من شئت بخلاف زوجني امرأة (قوله الاختبار) هو بالباء الموحدة وكذا اختبار المذكور بعده (قوله بأن شفقة الولي الخ) أي فدعوى الثاني عدم شفقة الولي ممنوعة وأنها نادرة يجعل قلة التقليل فلا يعول عليها فتأمل (قوله فلا يزوجه غير كفء) ولا كفؤاً مع طلبها كفأته ويقدم في المستوين المومنين متى خالف في شيء من ذلك لم يصح العقد بخلاف قلة المهر وكثرته فخالفته لا تبطل العقد لأنه يرجع إلى مهر المثل ان كان المسمى دونها ولا يصح بالمسمى (قوله كالوصي والقيم) هو مرجوح والمعتمد أنهما كالوكيل لأن تصرفهما بالتوكيل لا بالولاية بخلاف وكيل الولي لكن المعتمد هنا جواز التوكيل منهما ولو عيقت للولي زوجا وجب تعيينه للوكيل والافسد التوكيل والعقد (قوله قبل استئذنها) الأولى اذنها (قوله لم يصح) نعم يصح من الحاكم أن يوكل من يزوجهما قبل اذنها لأنه استخلاف (قوله لأنه الخ) فهو في غير المجبر كما مر (قوله ولا يزوجه الوكيل) أي على الثاني (قوله ولا يكفي) أي على الثاني أيضاً (قوله وقال ابن الرفعة) هو مرجوح على الثاني (قوله في الأصح) هو المعتمد (قوله لم يصح الاذن) نعم ان دلت قرينة على أن منعها له لنحو شفقة عليه فهو كالذي قبله فيصح (تنبيه) من التوكيل لفظ الاذن منها ولو معلقاً كاذنتك في تزويجي أو اذا طلقني زوجي وانقضت عدتي فزوجني ولا يصح مثل ذلك من الولي للوكيل (قوله بنت فلان) وان لم يقل من موكلتي نعم ان لم يعلم الزوج أو الشهود بالوكالة وجب ذكرها أو اعلامهم بها (قوله فلانا) وان لم يقل موكلتك نعم لو لم يعلم نسب الزوج وجب انشاده وثبت الوكالة بقول مدعيها حيث اعتقد الشهود والزوج أو الولي صدقه وليقل وكييل الولي لو كمل الزوج زوجت بنت فلان (قوله فان لم يقل له ونوام يصح النكاح) أي في الفرض المذكور فلو اقتصر الولي على زوجتك بنتي واقتصر الوكيل على قبلت نكاحها وقع العقد للوكيل ولا عبرة بالنية لغيره وهذه غير النية التي تقدم الاكتفاء بها في العقود عليه فتأمل

(قول المتن بغير اذنها) وقيل لا يجوز الا باذنها فيمنع في الصغيرة وعلى الأول يستحب للوكيل استئذنها خروجاً من الخلاف (قول المتن تعيين الزوج في الأظهر) لأنه يملك التعيين فيملك الاطلاق كالوكالة في البيع (قول السارح لاختلاف الأغراض الخ) قال الزركشي قضية هذا التعليق أن الأب ولو وكل الجد صح قطعاً ويجب أيضاً اختصاص الخلاف بما اذا لم تصرح المرأة باسقاط الكفاءة (قول المتن ولو وكل قبل استئذنها الخ) لو كان الولي الحاكم فأمر رجلاً بتزويجها قبل الاستئذان فنقل عن فتاوى البغوي أنه يصح ان قلنا الاستنابة منه في شغل معين استخلاف وهو الأصح (قول المتن زوجت بنتي فلانا الخ) ولو قال

الأصح لأنه يبعد منه عماله التوكيل فيه فان نهته عن التزويج بنفسه لم يصح الاذن لأنها منعت الولي وردت التزويج إلى الوكيل الأجنبي فأشبه التفويض إليه ابتداء (وليقل وكييل الولي) للزوج (زوجتك بنت فلان) فيقبل (وليقل الولي لو كمل الزوج زوجت بنتي فلانا فيقول وكييله قبلت نكاحها) فان لم يقل له ونوام يصح النكاح لان الشهود للشرط حضورهم فيه كما تقدم لا اطلاع لهم على النية (ويلازم المجبر)

أي الأب أو الجد (تزوج مجنونة بالغة) كذا في المحرر (ومجنون ظهرت حاجته) هو مراد المحرر بقوله عند ظهور الحاجة وفي الروضة وأصلها يلزمه تزويج المجنونة والمجنون عند الحاجة بظهور أمارات التوقان أو بتوقع الشفاء عند إشارة الأطباء أي بقول عدلين منهم كما ذكره في المطلب في المحرر والنهاج اكتفى في المجنونة بالبلوغ عن الحاجة لأنه مظنتها واقتصر في المجنون على الحاجة الظاهرة لاستلزامها للبلوغ بخلاف الخفية التي أشار إليها الأطباء فكانه قيل بالغة محتاجة وبالغ ظاهر الحاجة والحكمة في المخالفة بينهما أن تزويجها يفيد لها للهر والتفقة وتزويجه يفرمه إياهما (لا صغيرة وصغير) عاقلين لعدم حاجتهما إليه في الحال وسيأتي الكلام في المجنونين (و يلزم المجير وغيره ان تعين) كالأخ واحد أو عم واحد (اجابة ملتزمة التزويج) تحسینا لها (فان لم يتعين كاخوة فسألت بعضهم) أن يزوجها (لزمت الاجابة في الأصح) كيلا يتواكلوا فلا يفنوها والثاني لا يلزمه لعدم تعيينه للولاية (واذا اجتمع أولياء في درجة كاخوة أو أعمام) استحب

(قوله أي الأب أو الجد) فيه إشارة إلى أنهما للراد بالمخير هنا وإن لم يوجد جبار حقيقة كما في الثيب البالغة ومثلها القاضي هنا (قوله هو مراد المحرر) أي بحسب ما فهمه المصنف وتبعه الشارح وإن كانت عبارة كل منهما يفهم منها شيء غير ما يفهم من الأخرى فلو قال وعبرة المحرر كذا والمراد منها كذا لكان أولى كما استعرف مما يأتي وللراد للطبق جنونهما والاليز وجا حتى يفيقا ويأذنان في غير البكر و بعدو جنونهما يبطل الاذن وقارعا المحرم ببقاء الأهلية فيهما (قوله عند الحاجة) راجع لهما معا ولم تقيد الحاجة فيهما بالظهور وهو للعمد واكتفى بالحاجة عند البلوغ لازومه لها كما يأتي في كلامه فقوله بظهور أمارات التوقان الخ بيان لوجود الحاجة لا لظهورها فيهما ومثل ذلك الاحتياج للخدمة فيهما وقيد في النهج في الذكر بأن لا يكون في عماره من يقوم بها ومؤنة النكاح أخف من شراء أمة وبذلك صرح الدميري وغيره واحتياج الأنثى للهر والتفقة كذلك (قوله عدلين) قال بعض مشايخنا ولو في الرواية وفي الخطيب وغيره عدلين شهادة واعتمد مشيخنا وفي شرح شيخنا الاكتفاء بحد واحد (قوله لاستلزامها) هو علة للحاجة ولا يصح أن يكون علة لظهورها فتأمل وفي كلام المصنف نوع من البديع يسمى الاحتباك وهو اسقاط شيء من أحد أمرين استغناء بذكره في الآخر (قوله التي أشار الخ) إن أراد بذلك ما مر من توقع الشفاء فهو غير مستقيم فتأمل (قوله والحكمة الخ) مبني على ما قرره في كلامه وهو غير معتمد كما تقدم (قوله ويلزم المجير وغيره) فيحرم عليه الامتناع وسيأتي ما يترتب عليه (قوله كاخوة) أي في درجة واحدة كإشقاء فقط أو لأب فقط وكذا الأعمام وغيرهم (قوله فسألت بعضهم) أي معينا مفردا فان تعدد فقيه ما يأتي (قوله لزمت) أي عينا إن انفراد وكفاية إن تعدد (قوله لزمت الاجابة) فان امتنع فعاصل ويزوج من يساويه لا الحاكم الا اذا عضوا كلهم كافي الروضة (قوله واذا اجتمع أولياء) أي الخواص من النسب أمالوا أذنت لجماعة من قضاة بلد ما فلكل الانفراد بالمقدبلا اقراع على الاعتماد أو ما للعتقون فلا بد من اجتماعهم على العقد ولو باذن بعضهم لبعض وأما عصبتهم فعصبة كل واحد تقوم مقامه كذا قالوه وفيه اقتضاء أنه لا بد من اذن جميع العصبة للمتعددين سواء كانوا لكل معتق أو لبعضهم ولو كل واحد لواحد منهم ولعل المراد اعتبار من له الولاية اذ ذاك منهم كأولياء النسب وأنهم اذا تعددت عصباتهم أو عصبة واحد منهم واتحدت درجاتهم يعتبر اذن كلهم كأولياء النسب أيضا (قوله واذا اجتمع أولياء في درجة استحب الخ) والصورة أنها قد أذنت لكل منهم كما سيذكره ولو بقولها أذنت لكل منكم أن يزوجني أو من شاء منكم فليزجني أو أذنت لواحد منكم أو أذنت لأحدكم أو لأحد أوليائي وكذا أذنت لكم في

زوجت بتي منك للمخاطب الذي وكلك لم يصح أيضا الا في وجه حكام صاحب البحر (قول الشارح أي الأب والجد) أي فهم المراد بالمخير لا بقيد كون للولاية بحجة (قول الشارح هو مراد المحرر الخ) لم يقل هو بمعنى قول المحرر كأنه لما قديتوهم من عبارة المحرر خلاف ذلك وذلك بأن يضر عند ظهور الحاجة بمثل الظهور الذي هو البلوغ سواء وجدت الحاجة بالفعل أم لا (قول الشارح بالبلوغ عن الحاجة) أي عن التصريح بشرائطها والا فهي مشروط بذلك على أن هذا مراده قوله الا في فكانه قيل بالغة محتاجة (قول الشارح والحكمة في المخالفة بينهما) أي باعتبار ما في المحرر والنهاج والا فالذهب استواءهما في الاكتفاء بطلاق الحاجة كما سلف عن الروضة والله أعلم (قول الشارح عاقلين) الظاهر أن التعميم أولى وكانه فر من ذلك لزوم التكرار وإيهام العبارة الجواز في المجنون الصغير وهو لا يجوز (قول المتن لزمت الاجابة) قال الزركشي قضيته أنه يصير بالامتناع عاصلا فيزوجها القاضي وهو مشكل اذ كيف يزوج مع وجود ولي آخر قال والا قرب أنه يزوج لكن بآذنتهم انتهى قلت وحاصله ان القاضي لا يستقل الا بعد امتناع الجميع والله أعلم **فائدة** الزامه بالاجابة بترتب الأثم عند المخالفة والله أعلم

أن يزوجها أقفهم) بالنظر إلى غيره لأنه أعلم بشرائط النكاح (وأسنهم) بالنظر إلى غيره لزيادة تجربته وكذا أورعهم لأنه أشق وأحرص على طلب الحفظ (برضاهم) أي برضا باقيهم لتجتمع الآراء ولا

(٢٣١)

(فان تشاخوا) بأن لم يرضوا
بواحد منهم وأراد كل
منهم أن يزوج (أقرع)
بينهم فمن خرجت قرعته
زوج (فلو زوج غير من
خرجت قرعته وقد أذنت
لكل منهم) أن يزوجها
(صح) تزويجه (في الأصح)
لأن في الثاني لا يكون
لقرعة فائدة وأجيب بأن
فائدتها قطع النزاع بينهم
لأن في ولاية البعض (ولو
زوجها أحدهم زيدوا الآخر
عمرا) وقد أذنت لهم
في التزوج وسبق أحد
التزويجين (فان عرف
السابق) منهما (فهو
الصحيح) والآخر باطل
(وان وقعا معا أو جهل السابق
والحية فباطلان) لتدافعهما
في اللمعة للحققة والتمتمة
اذ ليس أحدهما أولى من
الآخر فيها مع استناع الجمع
بينهما ولتعذر امضاء العقد
في السابق للمتمم لعدم
العلم بهما (وكذا لو عرف
سابق أحدهما ولم يتعين)
أي فهما باطلان (على
المذهب) أما الثاني منهما
فظاهر وأما الأول فلتعذر
امضاءه لعدم تعيينه) وفي قول
مخرج يوقف الأمر حتى
يتبين وبضمهم أي تخريجه

تزوجي سواء عينت زوجا في ذلك أولا فان قالت زوجوني تعين اجتماعهم على العقد ولو باذنتهم لواحد منهم
أو من غيرهم واذا عينت واحدا بعد ما تقدم لا ينزل غيره ولو أذنت ابتداء لواحد فقط تعين دون غيره (قوله
بالنظر الخ) دفع به في هذا وما بعده علم صحه تفصيل المضاف على المضاف إليه أو عدم صحه تفصيل الشخص
على نفسه ولومع غيره فلو قال الأفقه لكان أولى اذ يصح أن يقال زيد أفضل الاخوة ولا يصح أن يقال
زيد أفضل اخوته فراجع (قوله لأنه أعلم بشرائط النكاح) فيه إشارة إلى أن المراد بالفقه هنا ما يتعلق
بالنكاح وان لم يكن فقيها في غيره فتأمل (قوله وكذا أورعهم) هو مقدم على الأسن بعد الأفقه فلو
ذكره عقبه لوافق المتمد وتعبيره بما ذكره جرى على سنن المصنف ولو قال الأورع لكان أولى كما مر
(قوله بأن لم يرضوا الخ) لو قال بأن لم يرض كل واحد منهم بأن يزوج غيره لكان صوابا عما ذكره فافهم
(قوله أقرع) أي وجوبا وكون القارع الامام أولى وهذا اذا اتحد الخاطب والاعتين من عيته والاعتين
الامام الأصح ولا يصح العقد بغير ما ذكر (قوله وقد أذنت لكل منهم) أي وانفق الزوجان في الكفاءة
أو أسقطوها وهذا تصوير لصحة العقد من كل واحد منهم وخرج به ما لو أذنت لمعين مفرد منهم فلا يصح
عقد غيره وما لو عينت اجتماعهم على العقد فلا يصح العقد مع فقد واحد من عيته كما مر فتأمل (قوله فائدتها
قطع النزاع) فلا اثم بتركها قاله شيخنا وفيه نظر مع ما مر من وجوبها ولا يصح أن يراد به التأكيد
فراجع وعلم بما ذكر أنه لا تنتقل الولاية للسلطان وأما خبر فان تشاخوا فالسلطان لم يحصل على ما اذا
عضوا كلهم كما مر (قوله عرف) أي بيينة أو بتصادق (قوله والآخر باطل) أي الثاني وان دخل بها خلافا
للامام مالك في الدخول اذا لم يعلم بعقد الأول (قوله فباطلان) ظاهره او باطنا في الأولى وظاهرا في الثانية
فان علم بعد ذلك فهي له نعم ان وقع فسخ من الحاكم انفسخ باطنا أيضا فلا سود له وان علم وكذا يقال فيما
يأتي (قوله في السابق المحتمل) نعم ان رجي وجب التوقف (قوله لو عرف سبق أحدهما) أي ولولم
يرج زواله والا وجب أن يتوقف أيضا (قوله مخرج) أي من سبق إحدى الجمعيتين وفرق بأن الجمعه اذا صحت
لا يطرأ عليها ابطال بخلافه هنا كما لو فسخ الحاكم لأنه يتبدل به هنا فسخه (قوله وجب التوقف) ولما رفع
أمرها للحاكم لأجل المهر والنفقة كما يأتي وله الفسخ اذا سأله للضرورة (قوله وليس لواحد منهما
وطؤها) فان وطئها لزمه أقل الأمرين من مهر التل والسمي (قوله أو يموتا) ويوقف من تركه كل ميت
منهما ارث زوجة ومهرها (تنبيه) يجب عليهما نفقة ما مدة التوقف بحسب حالهما يسارا وغيره ثم يرجع
السبق عليها بما أنفقته ان كان باذن الحاكم ثم يشهدوهي ترجع على السابق بتمام ما يلزمه من النفقة الكاملة
كذا قاله السكال الدميري وغيره وهو الوجه وتقل عن شيخنا مر عدم اعتناده فليراجع (قوله فان
ادعى) أي في غير اللمعة المحققة (قوله عليها) وكذا على وليها الجبر لصحة اقراره بالنكاح وخرج بذلك دعوى

(قول الشارح بالنظر إلى غيره) أي وان لم يكن فقيها في عرف الشرع وقس على ذلك الأورع والاسن هذا
مراده فيما يظهر والله أعلم (قول الشارح والثاني الخ) قال الامام لا أدري هل قاتل هذا شخصه بقرعة السلطان
أو يعم قال وعلى الأصح يكره التزوج في قرعة السلطان دون غيره اهـ (قوله والآخر باطل) أي سواء دخل
بها الثاني أم لا خلافا لما لاك رحمه الله تعالى قاله الزركشي (قول المتن فباطلان) استشكل البطلان في الثانية
بأن الاصل عدم اللمعة (قول المتن فان ادعى كل زوج الخ) ليس تقر بما على الخامسة بل للمعنى أن جميع ما تقدم
اذا اعترف الزوجان بأن الحال كما ذكر فان تنازعا وزعم كل أنه السابق وأنها علم ذلك ففيه هذا التفصيل

وقطع بالاول (ولو سبق معين ثم اشتبه) بالآخر (وجب التوقف حين يبين) فلا يجوز لواحد منهما وطؤها ولا الثالث نكاحها قبل أن يطلقها
أو يموتا أو يطلق أحدهما ويموت الآخر وتنقضي عدة الوفاة وبضمهم أجرى هنا قول البطلان فيما قبله (فان ادعى كل زوج) عليها

واحد يميننا أى أنها لا تعلم
سبق نكاحه وعن القفال
إذا حضرا مجلس الحكم
وإدعى أى معا حلفت لها
يميننا واحدة أى أنها لا تعلم
سبق نكاح واحد منهما
بينه (وان أقرت
لأحدهما) بالسبق (ثبت
نكاحه) بأقرارها (وسماع
دعوى الآخر وتحليفها)
أنها لا تعلم سبق نكاحه
(ينبنى على القولين فيمن
قال هذا لا يدل لعمرو هل
يهرم لعمرو ان قلنا نعم)
وهو الاظهر (فنعم) أى
تسمع الدعوى وله
التحليف رجاء أن تقر
فيقرمها وان لم تحصل له
الزوجية وان قلنا لا يهرم
لعمرو فلا تسمع الدعوى
هنا لا تتفاء فائدتها لأنها
لو أقرت له أو نكحت عن
اليمين خلف هو فيكون
كما لو أقرت على الاظهر
لا تهرم له شيئا على القول
الذى عليه التفرع وحيث
غرمت فالواجب عليها هو
الواجب على شهود الطلاق
البائن اذا رجعوا بعد
تفريق القاضى وهو كما
سيأتى فى باب مهر التل
وفى قول نصفه ان كان
قبل وطء (ولو تولى طرفى
عقد فى تزويج بنت ابنه
بأبن ابنه الآخر صرح فى الاصح)

أحد الزوجين على الآخر فلا يصح على التعمد سواء قبل حلفها أو بعده (قوله علمها بسبقه) أو أنها زوجته
(قوله قال البغوي لكل واحد يميننا) هو التعمد (قوله وعن القفال) هو مرجوح (قوله وان أقرت
لأحدهما) أى حقيقة أو حكما بأن نكحت وحلف هو (قوله رجاء أن تقر) أو تنكر فيحلف هو كما مر
(قوله فيقرمها) أى مهر مثلها وهو الحيلولة كما يأتى لأنه اذا مات الأول مثلا عادت زوجة لهذا بعد عديتها
للأول وترجع عليه بما أخذ منها (تنبيه) شمل ما ذكره ما لو ادعى معا أو أحدهما بعد الآخر سواء كان
حاضرا أو غائبا ولو أقرت لها معا أو نكحت وحلفا لم تسقط للطالبة عنها لالغاء اقرارها وتعارض حلفها
وتؤمر بما مر ولو حلف أحدهما فقط ثبت له ولو حلفت لها قال شيخنا بى الاشكال فى صورة النسيان
وبطل النكاحان فى غيرها وفيه نظر ظاهر (قوله لا تتفاء فائدتها) أى الدعوى بعدم الغرم فالمدعى به
والخلاف عليه هو النكاح بينه والغرم أمر مرتب على ذلك كالنتيجة له فهو كدعوى المال فى السرقة
للمرتب عليها القطع وبذلك سقط ما لبعضهم هنا (قوله لأنها الخ) هو بيان لعدم فائدة الدعوى أى أن مقابل
الاظهر هنا يقول بعدم غرمها اذا أقرت حقيقة أو حكما يمينه الردود بناء على الاظهر أنها كالأقرار فلا فائدة
للدعوى لعدم حصول زوجية أو غرم فلا تسمع فقوله لا تهرم الخ جواب لو وعلى الاظهر متعلق بالتشبيه
بقوله كما لو أقرت فيكون تقريرا على نكولها وحلفه فتأمل (قوله وحيث غرمت) وهو على القول الاظهر
فى الأقرار لا يزيد وعمره والذكور ولو عبر به لكان أقرب للراد (قوله مهر التل) هو التعمد كما مر فى الإشارة
إليه (قوله ولو تولى) أى الولي المخير كما قيد به شيخنا اثرملى وبعضهم جعل اذن البالغة العاقلة الثيب كذلك
وللراد هنا الجدوان علا وليس دونه ولى أقرب (قوله بأبن ابنه) أى الذى فى حجره (قوله صح) ويكفيه
قبلت نكاحها له ولو بنى رواه وخرج بالجد وكيه وهو ووكيله معه وخرج السيد فى عبده وأمه والحاكم فى
مجنونة ومجنون فينصب واحدا فى أحد الطرفين ويتولى هو الطرف الآخر وللم تزويج بنت أخيه بأبنه البالغ
ولابن الم تزويج بنت عمه بأبنه البالغ لعدم تولى الطرفين فيهما فان كان صغيرا قبل له من الحاكم فهو وليها
حينئذ لا يكلف الصبر إلى البلوغ (قوله ولا يزوج ابن الم) أى مثلا فكل الأولياء كذلك أى لا يزوج واحد
من الأولياء موليته لنفسه بتولية الطرفين بل يزوجه بها نظيره فى درجته ويقبل هو لنفسه فلا ولاية حينئذ
فان لم يوجد من فى درجته زوجها له القاضى وهذه تمام المسائل الخمس التى يزوج فيها الحاكم وقد نظمها بعضهم

بصرف هذا بمراجعة الرافعى الكبير (قول المتن وسماع دعوى الآخر الخ) استشكل ابن الرفعة البناء للذكور
بأن الدعوى على النكاح إنما هو لعيته لا لما يازم عنه من الغرم فكيف يحلف على ما يدعه والحلف إنما
يكون لتفى المدعى به ونبه الزركشى على أن المدعى اذا ذكر أن له يمينه يبنى أن تسمع بلا خلاف قلت وكذا
لو لم يذكر يمينه ولا حلفا لاحتمال أن يدعى ثم يقيم اليمين (قول الشارح فيكون كما لو أقرت له على الاظهر)
مقابله أنها كاليمين وعليه فقيل تسمع لاحتمال أن ينكح ويحلف فتسلم له وتنزع من الأول والصحيح عدم
السماع لأنها كاليمين فى حق المتداعيين دون غيرها ولو عملنا بها لزم بطلان نكاح الأول والله أعلم كذا فى
الكمل وغيره (قول المتن فى تزويج الخ) مثل ذلك تزويج الأمة بعده الغيران قلنا له اجباره وفى البحر لو
أراد القاضى تزويج المجنون بمجنونة لانص له والقياس أن لا يتولى الطرفين يحتمل للنهب غيره اه ومن
لا ولى لها الا القاضى يجوز أن ينصب شخصا يزوجه المجنون المحتاج والقاضى يقبل وبالعكس (قول الشارح
لقوة ولايته) هذا التعليل يؤخذ منه اشتراط أن يكون مجبرا وبه صرح ابن الرفعة حتى لا يجوز فى بنت ابنه
التيب البالغ العاقل وبه صرح الماوردى وغيره (قول المتن ولا يزوج ابن الم نفسه) مثله ابنه الصغير

(قول) لقوة ولايته والتأني لا يصح لان خطاب الانسان مع نفسه لا ينتظم وانما يجوز ذلك فى البيع (قول)
للطفل ومنه لكثرة وقوعه (ولا يزوج ابن الم نفسه بل يزوجه ابن عمه فى درجته) ان كان (فان فقد القاضى) ولا تنتقل الولاية الى الأبعد

ومسائل خمس تقرر حكمها • فيها يرد العقد للحكام
فقد الولي وعضله ونكاحه • وكذلك غيبته مع الاحرام

وزاد بعضهم عليها مسائل آخر تعود الى هذه وقد تقدمت فلتراجع (قوله فلو أراد القاضي الخ) هذه من جملة افراد ما رأى اذا أراد القاضي أن يتزوج من هو ولي لها فقد الولي الخاص فلا يتولى الطرفين كما مر (فرع) لو قالت لابن عمها زوجني من نفسك جاز أن يزوجه القاضي ولو قالت تزوجني من شئت لم يصح أن يزوجه مطلقا لان المفهوم من ذلك تزويجها بغيره

(فصل) في الكفاءة بالمدهى لغة المساواة والمعادلة واصطلاحا أمر يوجب فقد عارا واعتبارها في النكاح لاصحته غالباً بل لكونها حقاً للولي والراة فلهما اسقاطها (قوله زوجها الولي) ومثله وكيفية ذلك بالرضا نعم لو قالت زوجني من شئت جاز للولي تزويجها بغير كف دون وكيفية قوله شيخنا الرملي وفيه نظر مع الاذن وهذا في غير الحالك لانه لا يجوز له تزويجها بغير كف وان رضيت كما يأتي (قوله برضاها) ولو سفيهة وسكونها كاف ان صرح لها بأنه غير كف أو عينه لها أو عينته له والا فلا بد من التصريح باسقاطها لفظاً وعلم من كلام المصنف ان عقد الولي كاف عن تصريحه باسقاطها نعم في تعدد الاولياء لا بد من تصريح غير العاقل لفظاً أو ما يقوم مقامه (تنبيه) ظاهر كلامهم أن ما ذكر فيمن عرف معنى الكفاءة واعتبارها في العقد وأما من لم يعرف ذلك من الزوجة أو الاولياء كغالب العوام فهل سكوتها عنها كاف في اسقاطها وصحة العقد أو لا فراجعه والذي يظهر أخذ من كلامهم أن العقد صحيح ان وقع اذن من الزوجة في التزوج والا فلا لكن ظاهر افتاء والشيخنا الرملي بوجوب التحليل كما مر يقتضي صحة العقد مطلقاً وهو غير بعيد فراجعه (قوله ورضا الباقيين) نعم لو زوجها له ثانياً لنحو طلاق بعد رضاهم به أو لا لم يحتج الى رضاهم في العقد الثاني (قوله فليس للابعد اعتراض) المراد به من ليس له حق في التزوج ولو أقرب كاخ صغير مع عم كامل (قوله بغير كف) أي بغير جب وعنة والافرضاها كاف ولا يعتبر رضاهم لان الحق لها (قوله رضا باقيهم) أي ولو غائباً مرحلتين فأكثر (قوله ويجرى القولان في تزويج الأب والجد بكرة) وكذا غيرهما في التزوج مطلقاً بكرة أو لا فهو باطل بغير رضاها

(قول المتن أو خليفته) غلله الزر كشي بأن حكمه نافذ عليه وبأنه لا تملك عزله بلا سبب بخلاف الوكيل فيهما ولو استناب شخصاً في هذا التزوج فقط فالظاهر أنه لا يكفي ويحتمل الكفاية عند انفراد القاضي بالبد (قول الشارح كخلفاء القاضي) أي فان بعضهم زوج بعضاً وهم مستوون (قول الشارح والثاني يجوز الخ) لنا وجه ثالث بالجواز للجد دون غيره ذكره الزر كشي وقال عقبه تنبيه مقتضى تعليلهم ان الجد لو وكل وكلاً في تولي الطرفين صح وقضية كلام الرافعي المنع اه وقوله يجوز للجد دون غيره يجب تفرعه على القول بأن الجد لا يتولى الطرفين كما يلوخ ذلك من عبارة الرافعي رحمه الله تعالى

(فصل) زوجها الولي (قول المتن صح) يدل له حديث تزوج قاطمة بنت قيس القرشية من أسامة وتزوج بنته صلى الله عليه وسلم من علي وغيره ولا مكافي له صلى الله عليه وسلم (قائدة) يكره التزوج من غير الكف عند الرضا المصلحة ويكفي في الرضا السكوت في البكر ولو أطلقت الاذن فلم تعين رجلاً فبان الزوج غير كف قال الامام صاحب اتفاق الاصحاب قال البغوي ولكن لما حق الفسخ كما لو أذنت في رجل ثم وجدت به عيباً (قول الشارح لان النقصان الخ) ربما يوهم اختصاص الخلاف بالعيب وقضية كلامهم التعميم في سائر خصال الكفاءة (قول المتن ويجرى القولان الخ) خص بعضهم الخلاف بحالة جهل الأب وقطع عند العلم بالبطلان كذا نقله ابن الرفعة عن مقتضى كلام العراقيين وتصريح للواردى فلينظر عني هذا أي حالة ثبت فيها الخيار للاولياء والمرأة بالجنون والجدام والبرص كما صرحوا به في باب الخيار والجواب ان صورتهما لو أذنت البالغة في معين فبني الولي الحال على ظن السلامة ثم بان معيباً قال الرافعي وجوابه اذا

(فلو أراد القاضي نكاح

من لا ولي لها) خاصاً (زوجاً) ايها (من فوقه من الولاية) كالسلطان (أو خليفته) ان كان له خليفة أو مساويه كخلفاء القاضي (وكما لا يجوز لواحد تولي الطرفين) غير الجد كما تقدم (لا يجوز أن يوكل وكلاً في احداهما) ويتولى الآخر (أو وكيلين فيهما في الاصح) لان فعل الوكيل في ذلك منزل منزلة فعل الموكل بخلاف تزويج خليفة القاضي له لان تصرفه بالولاية والثاني يجوز لان القصد رعاية التعدد في صورة العقد وقد حصل

(فصل) (زوجها الولي) المنفرد كالأب والاخ (غير كف) برضاها أو بعض الاولياء المستوين) كاخوة أو أعمام غير كف (برضاها ورضا الباقيين صح التزوج) لان الكفاءة حقها وحق الاولياء وقد رضيت معهم بتركها (ولو زوجها الاقرب برضاها) غير كف (فليس للابعد اعتراض) اذ لا حق له الآن في التزوج (ولو زوجها أحدهم أي أحد المستوين) بغير كف برضاها دون رضاهم أي رضا باقيهم (لم يصح) التزوج لان لهم حقاً في الكفاءة فاعتبر رضاهم بتركها كالمرأة (وفي قول يصح ولهم الفسخ)

(٣٠) (فليوني وعمة) ثالث (لان النقصان يقتضي الخيار لا البطلان كما في عيب البيع) (ويجوز القولان في تزويج الأب) أو الجد (بكرة)

صغيرة أو بالغة غير كفء بغير رضاها) أي رضا البالغة (ففي الإظهار) التزويج (باطل) لأنه خلاف الغبطة كالنكاح في المال على خلافها بل أولى منه لأن البضع محتاط فيه (وفي الآخر يصح والبالغة الخيار والصغيرة) أيضا (إذا بلغت ولو طلبت من لا ولي لها) خاصة (أن يزوجه السلطان) أو القاضي (بغير

(٢٣٤)

و يصدق الولي يمينه إذا ادعى صفرها وقت التزويج والزواج غير كفء حيث أمكن الصغر وقته وتبين بطلان النكاح وكذا تصدق هي إذا بلغت وادعته كذلك (قوله من لا ولي لها خاصة) هو قيد محل الخلاف أما من لها ولي خاص ولكن زوج الحاكم لغيته أو إحصائه أو عضله فالزواج باطل قطعا (قوله بغير كفء) أي بغير جب وعنة على المتمد كما مر (قوله لم يصح) وإن رضيت نعم لم يوجد من يكافئها أولم يرغب فيها من يكافئها صح تزويجها وقال ابن حجر لا بد من فقد ما كرم يرى صحة تزويجها أيضا والأزواج باقوان امتنع قلها تحكيم من يرى الصحة أيضا فإن لم يوجد زوجها الحاكم الأول وجوبا (قوله من ترك الحظ) أي في حق الولي بمن هو كالتائب فلا يراد الجلب والعنة فيما مر (قوله للعتبة) أي حالة العقد نعم الفاسق بالزنا لا يعود كفوا بالتوبة (قوله فيها) ظاهر كلامه عود الضمير للكفاءة وقال بعضهم راجع للزوجة المعلومة من المقام وهو الأنسب بما بعده بل هو التمين لقوله مثلها فتأمل (قوله خمسة) أي اتفاقا وفي السادس وهو اليسار خلاف والأصح عدم اعتباره وقد نظمها بعضهم بقوله

شرط الكفاءة خمسة قد حررت • ينيك عنها بيت شعر مفرد

نسب ودين حرقة حرية • فقد العيوب وفي اليسار تردد

والحاصل فيها أن كلام الدين المبرع عنه بالعفة والحرقة وفقد العيوب يعتبر في الشخص وآبائه وأمهاته وإن الحرية والنسب يعتبران في الآباء فقط (قوله فمن به) أو بأحد آباءه أو أمهاته (قوله في الأصح) هو المتمد (قوله ويجرى الخلاف) أي بتصحیحہ فليس كفوا لها وللعترة رضاها دون الولي كما مر (قوله للعتبة) بفتح الشدة الفوقية وفي نسخة العتقة والبعض كفوا لبعضه أن استويا أو زادت حرته والأفلا (قوله قال الرافعي) هو مرجوح والمتمد ما في الروضة أنه لا يؤثر ررق الأمهات كما مر (قوله عربية) هو جار على أصل أن الرق لا يدخل في العرب والواقع خلافه (قوله كان ينتسب) أي الشخص إلى أب يشرف ذلك الشخص بنسبه إليه بالنظر إلى مقابله من أب تنسب الزوجة إليه وتشرف به (قوله كالعرب) وكذا العلماء

ظنت زيدا كفوا وأذنت في تزويجها منه ثم بان أنه غير كفء فلا خيار والتقصير منها ومن الولي حيث لم يبيحنا وليس هذا كظن سلامة العيب لأن الظن فيه يبنى على الغالب وهنا لا يقال الغالب كفاءة الخاطب اهـ وهذا كما ترى صريح في صحة النكاح عند جهل العيب وأما غير هذه الصورة فلا يصح فيها النكاح نظر المولية جهل الولي الحال أو علم والتخصيص بهذه الصورة أخذته من كلام نقله ابن الرفعة لكن قضية الحاشية للسطرة في رأس الصفحة التي على قول المتن أن يضم إليها أخرى هي ما لو أذنت في غير معين وكان الولي جاهلا (قول المتن من لا ولي لها) أي بأن يكون معدوما بالكلية أما الزوج السلطان في المسئلة للذكورة لغيته الخاص أو إحصائه ونحوهما فهو باطل قطعا وأما لو كان حاضرا وهو فاسق مثلا وليس بعده إلا السلطان فالظاهر أنه من محل الخلاف ويحتمل خلافه (قول الشارح لما فيه الخ) عبارة الزركشي لأنه نائب المسلمين ولهم حظ في الكفاءة كالوكيل (قول الشارح والثاني يصح كما الخ) قوى هذا الزركشي وغيره واستدلوا بظاهر حديث فاطمة بنت قيس فإن ظاهره أن النبي ﷺ زوجها واختار ما لجو بنى والامام والغزالي والعبادي وقال في الاختار أنه المذهب ومقابله ليس بشيء

يصح كما في الولي الخاص (وخال الكفاءة) أي الصفات للعتبة فيها يعتبر مثلها في الزوج خمسة (سلامة من العيوب الثبته للخيار) وسيا في بابها فمن به بعضها كالجنون أو الجذام أو البرص لا يكون كفاً للسليمة عنها لأن النفس تعاف صحبة من به ذلك ولو كان بها عيب أيضا فإن اختلف العيان فلا كفاءة بينهما وإن اتفقا وما به أكثر فكذلك وكذا إن تساويا أو كان ما بها أكثر في الأصح لأن الإنسان يعاف من غيره ما لا يعاف من نفسه ويجرى الخلاف فيما لو كان مجبوبا وهي رتقاء أو قرناء (وحرية فالريق ليس كفاً لحرية أصلية كانت أو عتيقة لأنها تعبر به وتتضرر بأنه لا ينفق إلا نفقة الميسرين (والعتيق ليس كفاً لحرية أصلية) بخلاف للعتقة ومن مس الرق أحد آباءه ليس كفاً لمن لم يس أحد من آباءها أو مس أباً أبداً قال الرافعي ويشبه أن يكون الرق في الأمهات مؤثرا ولذلك تعلق بها

(قول)

الولاء زاد في الروضة قوله المفهوم من كلام الأصحاب أنه لا يؤثر وصرح

بصاحب البيان فقال من ولده قبيحة كفء لمن ولدها عريية لأنه يتبع الأب في النسب (ونسب) كان ينتسب إلى من يشرف به بالنظر إلى

مقابله كالعرب فإن الله فضلهم على غيرهم (قال مجتبى ليس كفء

والصلحاء بخلاف عطاء الدنيا والظلمة (قوله والاعتبار بالأب) أي إلا في حقه صلى الله عليه وسلم فإن أولاد بنته فاطمة وهم الحسن والحسين وأولادها من الذكور ينتسبون إليه وهم الاشراف في عرف مصر وإن كان الشرف أصالة لقباً لكل من أهل البيت وأما أولاد زينب بنت فاطمة وكذا أولاد بنات الحسن والحسين وأولادها من غيرهم فانهم ينتسبون إلى آبائهم وإن كان يقال للجميع أولاده صلى الله عليه وسلم وذريته (قائدة) قال الجلال السيوطي رحمه الله لم يعقب من أولاده صلى الله عليه وسلم إلا فاطمة الزهراء فانها ولدت من على رضى الله عنه الحسن والحسين وزينب وتزوجت زينب هذه بابن عمها عبد الله فولدت منها علي وعون الأكبر وعباس ومحمد وأم كلثوم وكل ذرية فاطمة يقال لهم أولاده صلى الله عليه وسلم وذريته لكن لا ينسب إليه منهم إلا الذكور من أولاد الحسن والحسين خاصة لنصه على ذلك اه وتقدم هذا مع زيادة في الوصية فليراجع (قوله ولا تقدموها) بخلاف إحدى الثاءين أو من قدم بمعنى تقدم (قوله من كنانة) أي من ابنه وهو النضر (قوله نحن) أي بنو هاشم (قوله بنو هاشم الخ) نعم الاشراف الاحرار منهم لا يكافئهم غيرهم وخرج بالاحرار ما لو تزوج هاشمي برفيقة بشرطه وولدت بنتا فهي عملاوكة لسيد الأمة وله تزويجها برفيق ودنىء النسب وإن كانت هاشمية لأن تزويجها بالملكية ولذلك لو زوجها السلطان بذلك لم يصح وبهذا يجمع التناقض في كلامهم (قوله وغير قریش من العرب الخ) المتمد خلافة وان بعضهم يقدم على بعض فتقدم مضرتهم ربيعة ثم عدنان ثم قحطان وهكذا والمعتبر في العربي النسبة إلى قبيلة من قبائلهم والا فان عرف له نسب اعتبر والا فعجمي (قوله في العجم) فيقدم بنو اسرائيل لكثرة الانبياء فيهم ثم الفرس لكثرة الاسلام فيهم وهكذا (قوله وعفة) ولو في غير المسلمين من الكفار (قوله فليس فاسق الخ) أي بالزنا وان تاب كما مر وبغيره ما لم يتب والفاسق كفؤ لفاسقة ان اتحد نوع فسقهما واتحد في قدره أو زاد فسقها والا فلا (قوله وحرقة) سميت بذلك لانحراف الشخص إليها لطلب الرزق اعتبارا بما من شأنها أو غالباً ومنها العلم والقضاء وضدها كما يعلم بما يأتي وهي أعم من الصناعة لأنها لما كان بآلة بخلاف الحرقة والدينثة منها كل مادلت ملاسته على انحطاط مروءة أو سقوط نفس (قوله ليس كفء أرفع منه) وذلك معتبر بما نصوا عليه وإن اطرده العرف بخلافه وفي غيره عبادة بلد الزوجة حالة العقد ويعتبر فيمن لها أكثر من حرقة ما هو منسوب إليها فان نسب لكل اعتبار لا دنى ولو ترك حرقة لأرفع منها أو عكسه اعتبر قطع نسبته عن الأولى وليس تعطى الحرقة الدينثة لتواضع أو كسر نفس أو لنفع المسلمين بغير أجره مضراً في الكفاءة (قوله فكناس) أي هو أو أحد آبائه أو أمهاته وكذا يقال فيما بعده (قوله وراغ) ولا يرد أنه صفة مدح في حق الانبياء لأنه كعدم الكتابة في حقه صلى الله عليه وسلم (قوله وقيم حمام) وهو المعروف بالبلان الذي يكبس الناس (قوله ليس) أي واحد من الخمسة كفؤ بنت خياط ومثلهم الفصاد والحافن والقمام والقصار والزبال والكحال والدباغ والاسكاف والجزار والقصاب والسلاخ والجمال والدلال والجمال والحائك والملاح والحلاد والهراس والفوال والحداد والصواغ ويرجع فيهم لعادة البلد كما مر (قوله تاجر) وهو أصالة من قلب المال لغرض الربح واعتبر فيه

(قول المتن عربية) قال العراقي ان أراد بالعرب من كان منتسباً إلى أحد قبائل العرب فأما الحضرة والمتولدة فمن كان منهم مضبوط النسب فكالعرب والعجم انتهى (قول المتن والأصح الخ) علله الزركشي بالقياس على العرب (قول المتن وعفة) قال الله تعالى آمن كان مؤمناً مكن كان فاسقاً (قول المتن فصاحب حرقة دينثة ليس كفء أرفع منه) فكناس وحجام وحارس وراغ وقيم الحمام ليس كفء بنت خياط ولا خياط

أو بزاز ولا هابنت عالم وقاض) نظرا للعرف في ذلك (والأصح أن اليسار لا يعتبر) لأن المال غاد ورائع ولا يفتخر به أهل الروءات والبصائر
والثاني يعتبر لأنه إذا كان مصراتتضرر هي بنفقتة وعدم انفاقه على الولد وعلى هذا قيل يعتبر اليسار بقدر المهر والنفقة فيكون بهما
كفوا لصاحبة الألوفا والأصح أنه لا يكفي (٢٣٦) ذلك لأن الناس أصناف غني وفقير ومتوسط وكل صنف أكفاء وان

اختلفت المراتب ولا يعتبر أيضا الجمال نعم يعتبر اسلام الآباء وكثرتهم فيه فمن أسلم بنفسه ليس كفوا لمن لها أبوان أو ثلاثة في الاسلام وقيل انه كفوا لمن له أبوان في الاسلام ليس كفوا لمن لها عشرة آباء في الاسلام وقيل انه كفء لها لأن الأب الثالث لا يذكر في التعريف فلا يلحق العار بسببه (و) الأصح (ان بعض الخصال لا يقابل ببعض) فلا يزوج سليمة من الميوب دينية بحسب نسب ولا حرة فاسقة بعبد عفيف ولا عربية فاسقة بمعجمي عفيف ولا عفيفة رفيقة بفاسق حر لما بالزوج في الصور للذكورة من النقص المانع من الكفاءة ولا يتجبر بما فيه من الفضيلة الزائدة عليها ومقابل الأصح ان دناءة نسبه تتجبر بعفته الظاهرة وأن الأمة العربية يقابلها الحر المعجمي قال الامام والتقى من الحرف الدينية يعارضه الصلاح وفاقا واليسار ان

في العرف الآن كونه ملازما لحانوت والبراز من يبيع البرزوقيل ثياب البيت وليس ملازما لحانوت (قوله بنت عالم) أي من في أحد أصولها عالم كما هو معتبر تلك الحرف في الزوجين أيضا وان أوهم كلام المصنف خلافة في بعضها كما تقدم (تنبيه) لا أثر للعلم مع الفسق لأن النسبة اليه عار وتضمحل معه سائر الفضائل كما قاله الغزالي وكذا يقال في بقية الحرف (قوله وقاض) فهو من الحرف الشريفة كالعالم وهذا كما قال الأذرعى في غير قضاة زماننا الذين تجد الواحد منهم كقريب العهد بالاسلام (تنبيه) علم بما ذكر أن العلم والقضاء أرفع الحرف كلها في كافتان سائر الحرف فلو جاءت امرأة لا يعرف نسبها إلى قاض ليزوجها لا يزوجه إلا من ابن عالم أو قاض دون غيرهما لاحتمال شرفها بالنسب إلى أحدهما (قوله غاد) هو بالنسب المعجمة بمعنى ذاهب ورائع عكسه ومنه حديث من راح إلى الجمعة أي أتى إليها (قوله المروءات) جمع مروءة وهي صفة تمنع صاحبها عن ارتكاب الحاصل الرذيلة (قوله والبصائر) جمع بصيرة وهي النظر بالقلب في الأمور والاخلاق الحميدة بخلاف البصر (قوله ولا يعتبر) أي على الاعتماد (قوله الجمال) ولا عكسه كتنسوه الصورة ولا العمى ولا العرج ولا قطع نحو طرف ولا غير ذلك نعم السفية لا يكفي رشيدة كما قاله شيخنا الرملي (قوله نعم يعتبر) على الاعتماد اسلام الآباء بالمعنى الشامل للأمهات ومن أسلم بنفسه أشرف ممن أسلم تبعا (قوله لها أبوان) وكذا أب واحد كما قاله شيخ الاسلام (تنبيه) علم بما ذكر أن الصحابي لا يكفي بنت تابعي وليس في ذلك نقص لمرتبة الصحابي كما فهمه بعض سخفاء العقول (قوله لا يقابل ببعض) سواء في الشخص وأصوله فيعتبر أن لا يكون في واحد من جهة الزوج نقص عمن يقابله من جهة الزوجة وان كان غير مقابله أكل فليس عالم ابن جاهل كفوا لجاهلة بنت عالم ولا عكسه وهكذا كما يصرح به كلامهم (قوله وان الأمة النخ) هو من مقابل الأصح كما يفيد العطف وكذا ما بعده عن الامام ومحل الخلاف في التزوج بالولاية كما لو أراد ولي المرأة أن يزوج أمته فلا يخالف ما مروا مسياتي من أن للسيد أن يزوجه برفيق ودنيء النسب لأنه بالملك (قوله يعارضه) أي يقابله (قوله وكذا معية) أي لا يجوز أن يزوجه ابنة الصغير بمعية بميوب النكاح وكذا غيرها كعجوز وعمياء ومقطوعة الطرف وهرمة ويصح أن يزوجه بنته الصغيرة بهؤلاء وان حرم عليه قال الجمهور (قوله فلا يصح) راجع لتزوج ابنة بالمعية كما يرشد إليه ما بعده والأولى رجوعه لتزويجه بالأمة أيضا لئلا يلزم سكوته عنه فتأمل (قوله وقطع بعضهم النخ) يفيد أن الطرق في الرققاء والقرناء فقط في تعيره بالمذهب تغليب لهما على غيرهما فتأمل (قوله نعم ثبت له الخيار اذا بلغ) هو الاعتماد

(قول المتن والأصح ان اليسار لا يعتبر) قال أبو طالب في خطبته عند تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم لحديجة رضي الله عنها ان كان في المال قل فان المال ظل زائل وأمر حائل (قول المتن لا يقابل ببعض) أي كما في القصص (قول الشارح ومقابل الأصح النخ) منه تعلم أن ما اقتضاه ظاهر المتن من عموم الخلاف لصور التقابل ليس مرادا وقوله وان الأمة العربية يقابلها الحر المعجمي أي فيكون الأصح خلاف ذلك وحينئذ فكيف يجتمع هذان قولاه في آخر الفصل الآتي وله تزويجها يعني الأمة من رقيق ودنيء النسب لأنه لا نسب لها وقد يفتنر بأن المراد هنا بيان عدم الكفاءة ليجتنب ذلك غير السيد كوكيله في تزويج أمته من غير

اعتبر يعارض بكل خصلة غيره (وليس له تزويج ابنة الصغيرة) لاتقاء خوف الزنا الشرط في جواز نكاحها (وكذا معية على المذهب) لأنه خلاف الغبطة فلا يصح وفي قول يصح وينتبه الخيار اذا بلغ وقطع بعضهم بالطلاق في تزويجه الرققاء أو للقرناء ما فيه من بذل مال في بضع لا ينتفع به (و يجوز من لا تكافئه بباقي الخصال) كالنسب والحرفة (في الأصح) لان الزوج لا يعير باستفراش من لا تكافئه نعم ينتبه الخيار اذا بلغ والثاني لا يجوز ذلك لأنه قد لا يكون فيه غبطة

(فصل) (لا يزوج مجنون صغير) لأنه لا يحتاج اليه في الحال بعد البلوغ لا يدري كيف يكون الأمر بخلاف الصغير العاقل فإن الظاهر حاجته اليه بعد البلوغ (وكذا) أي لا يزوج مجنون (كبير الحاجة) كأن تظهر رغبته في النساء بدورانه حولهن وتعلقه بهن ونحو ذلك أو يتوقع الشفاء به بقول عدلين من الأطباء (فواحدة) لاندفاع الحاجة بها ويزوجه (٢٣٧) الأب ثم الجدم السلطان دون سائر العصابات

كولاية المال وقد تقدم أنه يلزم المجهتر تزويج مجنون ظهرت حاجته (وله) أي لولي (تزوج) بيع صغير عاقل أكثر من واحدة) لأنه قد يكون في ذلك مصلحة وغبطة تظهر للولي ويزوجه الأب والجد دون الوصي والقاضي لعدم الحاجة انتفاء كمال النفقة (ويزوج المجنونة أب أوجد ان ظهرت مصلحة) في تزويجها (ولا تشترط الحاجة) اليه بخلاف المجنون لأن التزويج يفيد لها المهر والنفقة ويغرم المجنون (وسواء) في جواز التزويج (صغيرة وكبيرة) ثيب وبكر) وقد تقدم أنه يلزم المجهتر تزويج مجنونة بالغة (فإن لم يكن أب وجد لم تزوج في صغرها) لعدم الحاجة اليه (فإن بلغت زوجها السلطان في الأصح) كما يلي ما لها لكن بمراجعة أقاربها وبها وبقي وجه صحته البغوي لأنهم أعرف بمصلحتها وندبا في آخر تطيبا لقلوبهم والثاني يزوجه القريب باذن السلطان مقام اذنها

(تنبيه) كل ما ذكر في الصغير يجري في المجنون إلا أنه يجوز تزويجه بالامة بخلاف الصغير كما مر وسيأتي حكمه على الاثر

(فصل في تزويج المجنون عليه) والحجر هنا مجنون أو صغر أو سفه أو فليس أو ورق سواء الذكور والانات (قوله لا يزوج) بالبناء للمفعول مجنون ذكر صغير أي لا يجوز ولا يصح ولو مرأهاقا واحتاج الى الخدمة وظهر على عورات النساء (قوله ونحو ذلك) كالخدمة ومعنى الجواز الوجوب لأنه بعد منع كما تقدم مع اللزوم بالحاجة في الفصل السابق (قوله فواحدة) أي ولو بأمة لا بمعية ولو بغير عيوب النكاح كما مر (قوله لاندفاع الحاجة بها) ولا نظر لحاجة خدمة بعد الواحدة لأن اللاجنبيات أن يقمن بها وفي شرح شيخنا أنه يزاد عليها لأجل الخدمة لا للنكاح وللرأد بالمجنون المطبق جنونه والافلا يزوج الا في حال افاقته واذنه وكالمجنون مختل العقل ومعنى عليه أي من افاقته (قوله وقد تقدم الخ) أي فيقال في السلطان كذلك وخرج بمن ذكر الوصي فهو كالعصابات فلا يزوجه مطلقا (قوله وله تزويج صغير عاقل) أي للولي ذلك بشرط المصلحة ان كان غير ممسوح والافلا يصح تزويجه مطلقا (قوله أكثر من واحدة) ولو أربعا وان استغرق ماله (قوله ويزوج المجنونة أب أوجد) ولا يشترط هنا عدم العداوة بخلاف ما مر في الانثى لأنه اذا بلغ باختياره (قوله ولا تشترط الحاجة) أي في الجواز لا في تزويجها مع الحاجة واجب كما سيذكره (قوله ثيب) وفارق الصغيرة العاقلة بأن لها أمدا ينتظر (قوله وقد تقدم الخ) فالجواز فيها الشامل له كلام المصنف بمعنى الوجوب كما مر (قوله زوجها) أي المجنونة البالغة السلطان وجوبا (قوله بمراجعة أقاربها) أي الذين لهم الولاية كالأخ والعلم الأقرب فالأقرب (قوله وجوب باق وجه) هو مرجوح (قوله وندبا) هو العتدوير اذ بالاقارب على هذا العلم الشامل للخال ونحوه (قوله باذن السلطان) يفيد أن المراد بالقرب من له الولاية الأقرب فالأقرب كما مر (قوله للحاجة) وتقدم أن منها الخدمة والنفقة ونحوهما فنفيها للذكر بعده فيما إذا لم تكن حاجة لشيء من ذلك على العتد (تنبيه) لا بد من ثبوت الحاجة للخدمة عند الحاكم هنا وفيما يأتي كما قاله شيخنا الرملي (قوله أي تنذير في ماله) حمل كلام المصنف على الحجر الحسي لأنه الظاهر من عبارته بطرو الحجر عليه ولكن الحكم لا يتقيد به فمن بلغ غير رشيد كذلك ويمكن شمول كلامه له بأن يراد من وصفه بأنه مجنون عليه وأما من يذبح بغير رشده ولم يحجر عليه فهو كالرشيد (قوله بل ينكح باذن وليه) فإن لم يأذن ففاضل وله التزويج بلا إذن ان خاف العنت والراد بوليها هنا الأب وان علا ثم السلطان لا الوصي على العتد (قوله ويعتبر في نكاحه حاجته) هو العتد لكن ظاهره أن المراد حاجة النكاح فقط وقال شيخنا الرملي كابن حجر وكذا حاجة الخدمة (قوله ولا يزاد الخ) أي ان اندفعت الحاجة

تعيين زوج وكافي تزويج ولي المرأة أمتها (فصل لا يزوج مجنون الخ) (قول المتن فواحدة) أي ولو أمة بشرطها ويجوز في واحدة الرفع والنصب (قول الشارح ثم السلطان الخ) ويأتي في مراجعة الأقارب ما سيأتي في تزويج المجنونة (قول الشارح وندبا في آخر) على هذا يقال لنا موضع يزوجه فيه السلطان جبرا من غير استئذان أحده وهو هذا دون غيره

(للحاجة) كأن تظهر علامات غلبة شهوتها أو يتوقع الشفاء بقول عدلين من الأطباء (للمصلحة) من كفاية نفقة وغيرها (في الأصح) ومقابله يلحق السلطان بالمجبر (ومن حجر عليه بسفه) أي تنذير في ماله (لا يستقل بنكاح) لتلافي ماله في مؤنه (بل ينكح باذن وليه أو يقبل له الولي) باذنه كما سيأتي لأنه حر مكلف صحيح العبارة والاذن ويعتبر في نكاحه حاجته اليه بالأمارات الدالة على غلبة الشهوة وقيل بقوله ولا يزاد على واحدة وقيل تكفي في نكاحه للمصلحة (فإن أذن) له الولي

(وعين امرأة لم ينكح غيرها وينكحها بمهر التل أو أقل فان زاد) عليه (قال المشهور صحة النكاح بمهر التل) أي بقدره (من المسمى) للعين وبلغ الزائد والثاني بطلانه للزيادة وقال ابن الصباغ القياس على الصحة انه يبطل للمسمى ويثبت بمهر التل في الذمة (ولو قال انكح بألف ولم عين امرأة نكح بالأقل من ألف (٢٣٨) ومهر مثلها) فان نكح امرأة بألف ومهر مثلها ألف أو أكثر صح النكاح بالمسمى أو أقل

من ألف صح النكاح بمهر التل ولما الزائد ولو قال انكح فلانة بألف وهو مهر مثلها فنكحها به أو بأقل منه صح النكاح بالمسمى أو بأكثر منه لما الزائد (ولو أطلق الاذن) فقال تزوج (فالأصح محنة) أي الاذن والثاني بلفظ والا لم يؤمن أن ينكح شريفة يستغرق مهر مثلها ماله وهذا مدفوع بقوله (و ينكح بمهر التل من تليق به) فان نكحها بمهر مثلها أو أقل صح النكاح بالمسمى أو أكثر لما الزائد وان نكح الشريفة للذكورة لم يصح النكاح كما اختاره الامام وقطع به الغزالي لا تنفاه المصلحة فيه والاذن للسفيه لا يفيد جواز التوكيل (فان قبل له وليه اشترط اذنه في الأصح) لما تقدم والثاني لا يشترط لأن النكاح من مصالحه وعلى الولي رعايتها فلا يحتاج في فعلها الى اذن كافئ الاطعام والكسوة (و يقبل بمهر التل فأقل) لمن تليق به (فان زاد) عليه

بها والا يزيد عليها بقدر الحاجة وعن شيخنا الرملي أنه كالمجنون في زاد للخدمة لا للنكاح كما مر ولم يرافقه شيخنا ولو كان مطلقاً بأن طلق ثلاث مرات ولو من امرأة تسرى أمة فان تبرم بها أبدلت ولو تبرم بالزوجة كان جنت مثل تركت تحتها وزوج غيرها عينا ان عينه والا فلي الأصح من تسرا وتزويج (قوله وعين امرأة) أي لا ثقة به وكذا في المال للعين (قوله لم ينكح غيرها) فان فعل لم يصح هم ان لم يزد عليها مهر او نفقة وزادت جمالا أو حسبا أو ديناصح على الاعتماد وما في شرح شيخنا من اعتبار نقص المهر والنفقة غير مراد (قوله العين) أي في العقد (قوله القياس) أي على ما لو نكح له الولي وفرق بأن هذا تصرف في مال نفسه فقصر الائتفاء على الزائد (قوله بمهر التل) أي بقدره من المسمى كما مر وان كان جفسا غير ما عينه الولي ولو نكح بأكثر من ألف لم يصح ان كان مهر مثلها أكثر من ألف أيضا والأصح بمهر التل (قوله لما الزائد) أي الذي سماه زائدا على الألف فان كان مهر التل في هذا أكثر من ألف بطل النكاح على قياس ما مر (قوله وينكح بمهر التل من تليق به) ير بما يفهم من هذا جواز أن يكون ما عينه الولي من القدر فيما مر زائدا على مهر مثل لا ثقة به وأن تكون المرأة التي عينها الولي غير لا ثقة به ولعله غير مراد بل لا يصح لأنه من غير المصلحة وقد مرت الإشارة اليه فتأمل (قوله لم يصح النكاح) هو الاعتماد نعم ان نكحها بمهر لا ثقة به ولم يلزمه اخذها فالحاجة الصحة نظير ما مر (قوله صح النكاح بمهر التل) أي ولما المسمى كما تقدم (قوله بلا اذن) أي صحيح فيشمل ما لو قال له انكح من شئت بما شئت فان الاذن باطل لأن رفع الحجر بالكلية فنكاحه باطل خلافا للاسنوي القائل بأنه اذا نكح لا ثقة به بمهر مثلها صح كافي العبد وفرق شيخنا الرملي بأن للعبد ذمة بخلاف السفيه فتأمل (قوله لم يلزمه شيء) أي لمالكه أمرها ظاهرا ولا باطنا على المعتد وهي البالغة العاقلة الحرة الرشيدة المختارة (قوله في كسبه) فيستثنى من تطلق الحجر به في الغرماء (قوله باطل) لعدم اذن سيده فان وطئ فعليه المهر مطلقا يتعلق بذمته في مالكة أمرها وبرقبته في غيرها ولا حد عليه مطلقا (قوله وبإذنه) أي السيد وليس محرما وان صرح بأنه بعد الاحرام لأنه لفظ اذاردلنا وبذلك فارق صحة التوكيل كذلك

(قول الشارح وبلغ الزائد) لأنه تبرع من سفيه (قول الشارح وقال ابن الصباغ) قدر جمع الرافعي مثل مقالة ابن الصباغ فيما لو عقد لطفل بفوق مهر التل قال الزركشي ولا فرق بينهما ولهذا سوى البغوي بينهما في التهذيب وأي فرق بين كون المحجور صغيرا أو سفيا (قول الشارح القياس) أي على ما لو عقد لطفله بفوق مهر التل فقد رجع الرافعي فيها وفق ما قاله ابن الصباغ وفرق بعضهم بأن الولي متصرف على الغير وهذا في مال نفسه (قول الشارح كافي الاطعام والكسوة) أي والتصرفات السالبة (قول المتن وفي قول يبطل) أي كما لو اشترى له بأكثر من ثمن التل والوجه هو الأول كما لو زوج موليته بأقل من مهر التل فان النكاح صحيح (قول المتن وقيل مهر مثل) قال الزركشي خص الماوردي الخلاف بالمطوعة فان كانت مكرهة لم يلزمه مهر التل قولا واحدا ونقل عن البصريين تخصيص الخلاف بحالة جهل السفيه والحجر والا فلا مهر قولا واحدا وقيل الخلاف في الحالين اه واستشكل الرافعي عدم وجوب المهر حالة الجهل وأجيب بأن حقها بطل بالتكليف (قول المتن ونكاح عبيد بلا اذن سيده باطل) وقضية اطلاقه أنه لو وطئ لم يلزمه شيء كالسفيه

(صح النكاح بمهر التل وفي قول يبطل) للزيادة (ولو نكح السفيه بلا اذن فباطل) فيفرق بينهما (فان وطئ لم يلزمه شيء) (قول) وان لم تعلم الزوجة سفهه للتفريط بترك البحث عنه (وقيل) يلزمه (مهر مثل) لشبهة النكاح المسقط للحد (وقيل أقل متمول) لتمييز النكاح عن السفاح (ومن حجر عليه الفليس صح نكاحه) لأنه صحيح العبارة وله ذمة (ومؤن النكاح في كسبه لا قيامه) لتعلق حق الغرماء بمافي يده (ونكاح عبيد بلا اذن سيده باطل) للحجر عليه (وبإذنه صحيح) لصحة عبارته وسواء كان السيد ذكرا أم أنثى (وله إطلاق الاذن وله

تقييده بامرأة) معينة (أو قبيلة أو بلد ولا يدل مما أذن فيه) مراعاة لحقه فان عدل بطل النكاح نعم لو قدر له مهر فزاد عليه قال زائد في ذمته مطالب به اذا عتق وله في اطلاق الاذن نكاح الحرية والامة في تلك البلدة وغيرها وليس له من الخروج الى البلدة الأخرى ولو طلق لم ينكح أخرى الا باذن جديد (والاظهر أنه ليس للسيد اجبار عبده على النكاح) صغيرا كان (٢٣٩) أو كبيرا لانه لا يملك رفعه بالطلاق

فلا يملك اثباته والثاني له اجباره كالامة بأن يزوجه بغير رضاه قال البغوي أو يكرهه على القبول لانه اكراه بحق وخالفه المتولي والثالث له اجبار الصغير دون الكبير (ولا عكسه) أي ليس على السيد تزويج العبد اذا طلبه في الاظهر لما في وجوبه من تشويش مقاصد الملك وفوائده والثاني يجب عليه حذرا من وقوعه في الفاحشة (وله اجبار أمته) على النكاح (بأي صفة كانت) من صغر وكبر وبكارة وثبوبة وعقل وجنون لان النكاح يرد على منافع البضع وهي مملوكة له وبهذا تفارق العبد لكونه لا يزوجه بغير كفء بيب أو غيره الا برضاها فان خالف بطل النكاح وفي قول يصح ولها الخيار وله تزويجها برقيق ودنى والنسب لانها لانسب لها (فان طلبت لم يلزمه تزويجها) لانه ينقص قيمتها ويفوت الاستمتاع عليه فيمن تحل له (وقيل ان حرمت

(قوله فالزائد في ذمته) قال شيخنا هذا في مالكة أمرها ويتعلق برقبته في غيرها كما مر ومنها الميرة نعم ان نهاء السيد عن الزيادة فالنكاح باطل (قوله اذا عتق) أي كذا مر في ابن حجر (قوله وله في اطلاق الاذن) بالمعنى الشامل لتعميمه كقوله انكح من شئت بما شئت وتقدم الفرق بينه وبين السفية والزائد على مهر المثل في الاطلاق كالزائد على المقتدر (قوله في تلك البلدة) أي بلد العبد (قوله وليس له من الخروج) وله الرجوع عن الاذن فلو نكح قبل علمه بالرجوع لم يصح كما في تصرف الوكيل (قوله لم ينكح) خرج الرجعية فهي له ولو بلاذن (قوله أخرى) وكذا من طلقها ومحل ذلك في النكاح الصحيح والافله نكاح غير من فرق بينه وبينها بلاذن لبقاء الاذن الاول لانه لا يتناول الفاسد قال بعض وكذا من فرق بينه وبينها أخذ من العلة الامناع (قوله بأن يزوجه الخ) هو تفسير للاجبار (قوله والثالث له الخ) أي قياسا على الولي في الصغير وقرئ بدوام الحجر هنا بعد البلوغ (قوله وله اجبار أمته) أي غير المرتدة والمكاتبة والمبعدة كما مر (قوله بأي صفة كانت) أي ما لم يتعلق بها حق فلا تزوج أمة موهنة الا لمرتهن أو باذنه ولا أمة مقلس بغير اذن الفرء ولا أمة قراض بغير اذن العامل والالم يظهر رجوع ولا جانبية تتعلق برقبته مال بغير اذن المجني عليه نعم ان كان السيد موسرا صح التزويج وكان مختارا للفداء وفارق عدم صحة البيع قبل اختيار الفداء بأن فيه فوات الرقبة ولا يزوج السيد أمة مأذون له عليه دين بل لو وطئها السيد لزمه المهر مطلقا حتى الفرء (قوله لكون لا يزوجه بغير كفء بيب أو غيره الا برضاها) وهو المعتمد (قوله وله تزويجها برقيق ودنى) النسب) وكذا الحرفة فهو مستثنى بمقابلته وهو المعتمد (قوله لانها لانسب لها) أي يعتبر لان الرق تضمحل معه الحاصل (قوله مؤبدا) قيد لتحل الخلاف والا فالحكم عدم لزومه تزويجها مطلقا (قوله فيزوج مسلم أمته الكافرة) أي بخلاف عكسه بل ولا يتصرف فيها الا بما يزيل الملك فيجب ازالة ملكه عنها ان أمكن (قوله أي الكناية) أي قطعا ومثلها غيرها على الاصح ما عدا المرتدة فقوله لان غيرها

(قول الشارح فالزائد في ذمته) لم يقولوا بمثل ذلك في السفية وكان الفرق كون الرقيق صالحا للتصرف في نفسه لا يتوقف نفوذه على سوى اذن السيد ولا كذلك السفية (قول المتن اجبار عبده) يقال جبره على كذا واجبره عليه (قول الشارح لانه لا يملك رفعه) هذه العلة موجودة في تزويج الطفل العاقل وهو صحيح كما سلف وفرق القفال وغيره بين اجبار الطفل العاقل دون العبد الصغير بأن ولاية الأب التي تزوج بها ابنه الصغير تنقطع ببلوغه بخلاف ولاية السيد لا تنقطع ببلوغ عبده فاذا لم يزوجه بها بعد البلوغ مع بقائها فكنا قبله كالتيب العاقلة هذه الحاشية محلها عند القول الثالث الآتي في الشرح (قول الشارح والثالث) حكى عكسه أيضا لان له في الكبير غرضا في صيانة ملكه (قول الشارح اجبار الخ) قال الزركشي وكلام المصنف في الرضاع يقتضيه حيث قال ولو تزوج أم ولده عبده الصغير وهو ظاهر النص وجرى عليه أكثر العراقيين واقتضى كلام الرافعي أنه المذهب في باب التحليل والرضاع اه (قول المتن وقيل ان حرمت عليه الخ) هو صادق بامة المرأة (قول المتن واذا زوجها الخ) هذا الخلاف مطرد في العبد على قول الاجبار كما سيذكره الشارح (قول المتن فيزوج مسلم أمته الكافرة) أي من غير مسلم فانها لا تحل للمسلم حرا كان أو عبدا

عليه) مؤبدا كان تكون أخته (لزمه) اذ لا يتوقع منه قضاء شهوة ولا بد من اعفائها بخلاف مالو وطئ احدى أختين ملكهما فانه لا يلزمه تزويج الأخرى قطعا لان تحريمها عليه قد يزول فتتوقع منه قضاء الشهوة (واذا زوجها فالاصح انه بالملك لا بالولاية) لانه يملك الاستمتاع بها والثاني انه بالولاية لاعليه من رعاية الحظ حتى انه لا يزوجه بغير كفء كما تقدم ويجوز بيعها من مجنوم ونحوه ويجرى الخلاف في تزويج العبد بناء على اجباره (فيزوج) تفريعا على الاصح (مسلم أمته الكافرة) أي الكناية كما عبر به

لا يحل نكاحها أى في وجهه مرجوح وحمل كلامه على هذا أولى من غيره فتأمل (قوله ومكاتب) أى
 زوج أمته لكن باذن سيده (قوله ولا يزوج ولى عبد صبي) والمراد به ما يشمل الصبية (قوله ويزوج أمته)
 أى زوج الولى أمة الصبي بالمعنى السابق ان صح أن يزوج سيدها فلا يزوج أمته الصغيرة الثيب العاقلة
 ولا يزوج غير الأب والجد أمة صغير وصغيرة (قوله والاصح انه الخ) هو العتد (قوله ولى النكاح) أى وقت
 التزوج وفي شرح شيخنا ولى النكاح أو المال ولعله تحريف بذكر أو بدل الواو
 ﴿باب ما يحرم من النكاح﴾

ويبر عنه بموانع النكاح وهو الانسب والاوفق بالمراد لكن المناسب لقوله تحريم أم الخ الأول لان المانع
 الامومة لا الام واختلاف هل منها اختلاف الجنس كالآدمي والجن لم يتعرض له الشيخان وعده منها ابن
 عبد السلام وابن يونس وخالفهما القمولى فجوز نكاح آدمي لجنية وعكسه واعتمده شيخنا الرملى وأتباعه
 وعليه فتثبت الاحكام للانسي فقط قاله شيخنا الزياى فللا دمية تمكين زوجها الجنى ولو على صورة نحو
 كلب حيث ظن تزوجته ولا آدمي وطء زوجته الجنية ولو على صورة نحو كلبة حيث ظن تزوجتها ولا ينتقض
 الوضوء بمس أحد مما لا آخر في غير صورة الآدمي لانه حينئذ كالهيمة ولا يصير أحدهما بوطئه في هذه الحالة
 محصنا وتثبت هذه الاحكام ان كانا على صورة الآدمي وقال بعض مشايخنا ثبتت الاحكام في الحالة الأولى أيضا
 وتقدم ما فيه في باب الحدث وتردد شيخنا في منعها من كل نحو عظم وفي أمرها بملازمة المسكن ونحو ذلك
 فليراجع وفي ضبط أحكام الباب عبارات منها أن يقال يحرم على الرجل أصوله وفصوله وفصول أول
 أصوله وأول فصل من كل أصل بعد الأصل الأول فصوله الامهات وفصوله البنات وبنات الأولاد وفصول
 أول أصوله الاخوات وبناتهن وبنات الاخوة وان سفلوا وأول فصل من كل أصل بعد الأصل الأول هن
 العمات والحالات وأخرج الأصل الأول لانه لم يبق من بدلى به ويقاس بالرجل المرأة ولو عبر بالشخص
 لشملها وكذا يقال فيما بعده ومنها أن يقال تحريم من نسب ورضاع أبدا الامن دخلت تحت اسم ولد العمومة
 أو الخوالة وهذا أخص وأخص وعلى الأنثى أنص وأوفق بالقرآن كقوله تعالى وبنات عمك الخ (قوله
 نكاحهن) أى ولا يصح ولو في الواقع أو لاجل الاحترام كزوجاته صلى الله عليه وسلم اللاتي دخل بهن قال
 القناعى ومثله سائر الأنبياء يحرم على أمهم تزوج نسائهم ثم قال وتحل زوجات الأنبياء للأنبياء وفيه نظر
 خصوصا في نبينا لان نفقة زوجاته باقية عليه بعد موته فكأنهن في عصمته ولان جميع الأنبياء من أمته كما قاله
 السبكي لان كلامهم مأمور باتباعه اذا أدركه بل ولا حاجة الى وصف الامومة في التعليل الاول لان من
 كانت في عصمة رجل لم يجز نكاحها لغيره فتأمل (قوله فهي أمك) أى حقيقة في الكل أو مجازا في غير
 الأولى منهم فهو على هذا من استعمال اللفظ في حقيقة ومجاز كما عليه الشافعى رضي الله عنه

(قول الشارح والاصح أنه ولى النكاح الخ) قضية هذا أن الأب والجد لا يزوجان أمة الثيب
 الصغيرة العاقلة وبه صرح الشيخان تبعاً للبخارى وصاحب الكافي لكنهما نقلا عن الامام ان لها
 تزويجها قال الزركشى وهو القياس كما يزوج الولى أمة السفية والمجنون غير المحتاجين وان لم
 يجزله تزويجهما اه قلت قد يفرق بأن تبلغ الصغيرة له غاية محققة الحصول فتنتظر بخلافهما
 وأيضا لا بد في تزويج أمة السفية من اذنه

﴿باب ما يحرم من النكاح﴾

من تبعه قضية (قول المتن فهي أمك الخ) ظاهره اطلاق الام على الجدات حقيقة وكذا يقال في البنت وغيرها
 بما يأتى (قول الشارح ودليل التحريم) هذا بناء منه على أن لفظ الام شامل ومتناول للعليا ولفظ البنت
 متناول للسفلى وذلك اما بالنزاع كون ذلك من الحقيقة العرفية أو من حيث استعمال اللفظ في حقيقة

في المهر لان غيرها لا يحل
 نكاحها كما سيأتى (وقاسق
 ومكاتب) أمته وعلى الثانى
 لا يزوج واحد من الثلاثة
 من ذكرت لان المسلم
 لا يل الكافرة والفسق
 يسلب الولاية والرق يمنعها
 كما تقدم (ولا يزوج ولى
 عبد صبي) لما فيه من
 انقطاع اكتسابه عنه
 (ويزوج أمته في الاصح)
 اكتسابا للمهر والنفقة
 والثانى لا يزوجها لانه
 ينقص قيمتها وقد تحبل
 فتهلك ومن يزوجها قيل
 ولى المال كالوصى والقيم
 والاصح انه ولى النكاح
 الذى يلى المال وهو الأب
 أو الجد وعبد المجنون
 والسفيه وأمتها كعبد
 الصبي وأمته فيما ذكر
 ويحتاج الى اذن السفية
 في نكاح أمته

﴿باب ما يحرم من النكاح﴾
 (تحريم الامهات) أى
 نكاحهن وكذا الباقي
 (وكل من ولدتك أو ولدت
 من ولدك) ذكرنا كان
 أو أثنى بواسطة أو غيرها
 (فهى أمك) ودليل
 التحريم فيها وفي بقية
 السج الآتية قوله

تعالى حرمت عليكم أمهاتكم إلى آخره (والبنات كل من ولدتها أو ولدت من ولدها) ذكرنا (٢٤١) كان أو أثنى بواسطة أو غيرها

(فبتك قلت) أخنا من
الرافعي في الشرح (والخالوة
من) ماء (زناه تحل له) إذ
لا حرمة لماء الزنا نعم نكره
له خروجاً من خلاف من
حرماً عليه كالحنفية
(ويحرم على المرأة ولدها
من زنا والله أعلم) ثبوت
النسب والارث بينهما
(والأخوات) وكل من
ولدها أبواك أو أجدما
فأختك (وبنات الأخوة
د) بنات (الأخوات)
وان سفلن (والعمات
والحالات) وكل من هي
أختك (ولدك) بواسطة
أو غيرها (فعمتك) وقد
تكون من جهة الأم
كأخت أبي الأم (أو أخت
أثنى ولدتك) بواسطة أو
بغيرها (نخالتك) وقد
تكون من جهة الأب
كأخت أم الأب (ويحرم
هؤلاء السبع بالرضاع أيضاً)
لحديث الصحيحين يحرم
من الرضاع ما يحرم من
الولادة وفي رواية من
النسب وقال تعالى
وأما أمهاتكم اللاتي أرضعنكم
وأخواتكم من الرضاعة
(وكل من أرضعتك أو
أرضعت من أرضعتك
أو) أرضعت (من
ولدك) بواسطة أو غيرها

(قوله حرمت عليكم أمهاتكم) أي نكاحهن كما تقدم ادلا يجوز حملها على تحريم الذات ولا تحريم
الكلام ولا تحريم النظر ولا تحريم المس ولا تحريم نحو الأكل للأعلم من محالها فتعين إرادة النكاح
ولم يحمل على الوطء لأن حرمة لا تختص بالأقارب فتأمل وكذا يقال في الباقي ثم لما كانت
الحرمة في السبعة النصوص عليها في الآية من جهة النسب ترجع إلى أنها بالأمومة في القسم الأول
منها أو بالولادة من الشخص أو من أصوله في الستة الباقية اقتصر في الرضاع على ذكرهما فقط (قوله
فبتك) فيه ما تقدم في الأم (تنبيه) لا حاجة لقوله في الأم أو ولدت من ولدك ولا لقوله في البنت أو
ولدت من ولدها وأخصر بما ذكر أن يقال في الأم كل أثنى ينتهي نسبك إليها وفي البنت كل أثنى ينتهي نسبها
إليك (قوله والخالوة من ماء زناه تحل له) والمراد بماء الزنا ما كان حال خروجه فقط على وجه محرم في ظنه
والواقع معاً ومنه ما خرج من وطء السكره أو من وطء حليلة في دبرها أو من الواطء ولولفسه أو من إتيان
البهائم ولو في فرجها أو من الاستمناء بغير يد حليلته ولو بيده أو أن خاف العنت وقتلنا بحمله حيث نظرنا لأصله
وليس من المحرم الاستمناء بيد حليلته ولا الخارج في نحو نوم ولو باستدخال أجنبية ذكره وشمل ما ذكر
ما لو استدخلته زوجته وحملت منه لكن قال الزركشي في هذه ينبغي أنها نسيبة لأنها لاحقاً له بالفراش ومال
إليه شيخنا والمرضة بلبن زناه تحل له أيضاً (تنبيه) لم يتعرض لذكر النسيبة باللعان وظاهر كلامه أنها
ليست كبنت الزنا لأنه لم يذكرها معها فتعذر كما يأتي واعتمد شيخنا فيها ما قاله شيخنا الرملي من أنها
لا تثبت لها الحرمة ولا يحل له نكاحها ولا يحل نظرها ولا ينظر لها ولا الخلو بها ولا يقتل بقتلها ولا يقطع
بقطعها ولا يسرقته مالها ولا يحذفها ولا يتنقض الوضوء بلمسها ومثلها الرضعة بلبنها فحرره (قوله
كالحنفية) وكذا الخنابلة وقال عمرو بن العاص رضي الله عنه فيه حديث مرفوع (قوله ويحرم على
المرأة ولدها من زنا) وكذا على محارمها (قوله لثبوت النسب) لأنه كعضومنها وقد انفصل عنها وهو
إنسان ولا كذلك النطفة (قوله والأخوات) ولو احتمالاً كالمستلحقة حتى لو كانت تحتها قبل استلحاقها
ولم يصدق أباه في استلحاقها أو كان صغيراً لم ينفسخ نكاحها ولا يتنقض وضوءه فلو طلقته منه امتنع عليه
العقد عليها إذا بانته وأرجعها إذا لم تبين وذكرا بن حجر أن عكس المسئلة مثلها بأن استلحق أبوها زوجها
ولم تصدق هي وبحت فيه بعضهم بما يعلم رده في محله (قوله أبواك أو أجدما) أي حقيقة بلا واسطة (قوله
وان سفلن) راجع لبنات الأخوة والأخوات (قوله وقد تكون الخ) فهو من جملة الضابط وذكرا لحقائه
(قوله من أرضعتك) وقد بلغت تسع سنين تقريباً والافلبنها لا يحرم (قوله أو أرضعت الخ) لا حاجة إليه
مع التعميم بقوله بواسطة أو غيرها (قوله أو ذالبنها) أي من ولدها وكذا من أرضعته (قوله وقس الباقي

ومجازه وهذا الثاني متعين في العمات والحالات كما لا يخفى ثم رأيت الزركشي تعرض لهما وأثبت
فيهما خلاف الأمهات والبنات على أنه يجوز الحاق غير النصوص بما ذكر قياساً (قول المتن من ماء زناه)
الظاهر أن ضابط ذلك أن يكون خروجه بسبب محرم وانظر لو خرج بسبب محرم ثم استدخلته زوجته
كيف الحكم والوجه ثبوت النسب (قول المتن ويحرم على المرأة) مثلها المحارم للدلون بها كبنتها وأما
نسباً أو رضاعاً (قول المتن وبنات الأخوة الخ) لو أخرجه عن العمات والحالات تأسيساً بالقرآن لكان أحسن
وقوله والعمات والحالات منه مع الذي قبله يفهم حل بنات العمات والحالات (قول الشارح وقال تعالى) قدم
الحديث لعموم دلالة وقيل إن الله سبحانه وتعالى نبه بالمدكورين في الآية على باقي السبع حكاه البيهقي عن
الشافعي رضي الله عنه ووجهه أن السبع حرم من لحن الولادة والأخوة يظهر ذلك بالتأمل (قول المتن أو ذالبنها)
وكذا مرضعة الفحل

(أو ولدت مرضعتك) بواسطة أو غيرها (أو ذالبنها) وهو
الفحل بواسطة أو غيرها (فأرضاع وفس الباقي) بما ذكر

فكل من أرضت بلبنك أو بلبن من ولده بواسطة أو غيرها وأرضتها امرأة ولدتها بواسطة أو غيرها وبتها من نسب أو رضاع وإن سفلت فبنت رضاع وكل من أرضتها أمك أو أرضت بلبن أيك أو ولدتها من ضمتك أو الفحل فأختر رضاع وأخت الفحل وأخت ذكر ولده بواسطة أو غيرها من نسب أو رضاع عمه رضاع وأخت للرضعة وأخت لأبي ولدتها بواسطة أو غيرها من نسب أو رضاع خالة رضاع وبنت ولد للرضعة والفحل من نسب

(٢٤٢)

أو رضاع وإن سفلت

نسب أو رضاع وإن سفلت
و بت ولدا أرضته أمك
أو ارتضع بلبن أيك من
نسب أو رضاع وإن سفلت
بنت أخ وأخت رضاع (ولا
يحرم عليك من أرضت
أخاك) أو أختك ولو
كانت أم نسب كانت أمك
أو زوجة أيك فتحرم
عليك (ونافلتك) وهو
ولدا الولد ولو كانت أم نسب
كانت بنتك أو زوجة ابنك
فتحرم عليك (ولا أم
مرضعة ولدك وبتها)
أي بنت للرضعة ولو كانت
للرضعة أم نسب كانت
زوجتك فتحرم أمها عليك
وبتها فهذه الأربع
يحرم من في النسب ولا
يحرم من في الرضاع فتستثنى
عند بعضهم من قاعدة
يحرم من الرضاع ما يحرم
من النسب والجمهور كما قاله
في الروضة لم يستثنوها
لاتقاء جهة الحرمة في
النسب عن الرضاع فإن
أم الأخ مثلاً حرمت عليك
في النسب لكونها أمك
أو زوجة أيك وذلك

أي من السبع المحرمات بالرضاع (قوله فكل من أرضت) هو مبني للجهول أي أرضت (قوله بلبن من ولده) المراد به الذكر والامثلة مستتر (قوله أو رضاع) مستتر مع ما قبله (قوله أمك) من نسب أو رضاع (قوله أيك) من نسب أو رضاع (قوله بواسطة أو غيرها) متعلق بالفعل و بولده ومن نسب أو رضاع متعلق بأخت في الموضعين (قوله بواسطة أو غيرها) متعلق بالمرضعة و بأثى (قوله من نسب أو رضاع) متعلق بأخت في الموضعين أيضا (قوله والفحل) أي ولد الفحل (قوله نسب أو رضاع) متعلق بالولد (قوله وإن سفلت) أي البنت (قوله من نسب أو رضاع) راجع لأختك ولأخيك ولبنتها (قوله سفلت) عائذ بالبنت (قوله بنت أخ) في الأول وأخت رضاع في الثاني وهما مضافان لرضاع ولو عبر بأوك فاعل غيره كان أولى لشمولهما من ارتضعت من الجهتين بجهلها ما نفعه خلو (قوله ولا يحرم عليك من أرضت أخاك) أي أو أرضت أختك ولأن من أرضت نافتك أي ولدها ذلك ذكر كان أو أثنى ويقال لولدا ابن حفيد ولولدا البنت سبط (قوله لا أم مرضعة ولدك وبتها) وأم المرضعة ولدك فتحل ولوفى النسب فتأمل (قوله جهة الحرمة) أي الغنى الممل به فيها (قوله ولذا سكت المصنف الخ) كما سكت عن أم العم والعمة وأم الحال والحالة فلا تحرم بنت زوج الأم ولا أمه ولا بنت زوج البنت ولا أمه ولا أم زوجة الربيب ولا بنتها ولا أم زوجة الابن ولا بنتها ولا زوجة الربيب ولا زوجة الأب ولا أم أخى الابن وصورة هذه الأخيرة أن تكون امرأة لها ابن ارتضع على امرأة أجنبية لها ابن فالمرأة الأولى أم أخى هذا الابن من أمه ولا يحرم عليه نكاحها كذا قالوه وفيه نظر لأنه إنما تزوج بأم أخيه لأمه من الرضاع لا بأم أخى ابنه كما هو ظاهر إلا أن تجعل الإضافة في الأخ والابن بيانية وللرأى أن أخى الابن نفس الأخ أي لا يحرم على الابن أم أخ هو ابنها ولا يحرم على ابن امرأة أم أخى ذلك الابن أو أن العبارة مقبولة وللرأى أنه لا يحرم على المرأة أخواتها وحيتتد فهذه مساوية لقول المصنف ولا تحرم عليك من أرضت أخاك غير أن هذه الأم أم نسب وفي كلام المصنف أم رضاع ولذلك قال بعضهم الأولى أن يصور برجل لها ابن ارتضع على امرأة لها ابن فللرجل أن يتزوج بها وهي أم أخى ابنه فتأمل وافهم (قوله متعلق بالأخت) أي لمناسبتها لكلام المصنف (قوله لأم أخيك) أي لأبيك (قوله لأبى أخيك) أي من أمك (قوله لأخيك) أي لأبيك أو لأمك أولهما قد كرر شيخ الإسلام الأول ليس للتقييد (قوله وتحرم) أي بالعقد في النكاح الصحيح وبالوطء في غيره وهو ووطء الشبهة الآتى (قوله من ولدت) بناء على الخطاب (قوله أو ولدك) بالفعل

(قول الشارح من نسب أو رضاع) متعلق ببنت الولد المذكور لا بالولد لقوله بعد وبنت ولد أرضته أمك الخ (قول الشارح لأخيك) أي شقيقا كان أو لأب أو لأم خلافا لما في شرح النهج (قول الشارح في الشقين) راجع لقول المتن بنسب ولا رضاع (قول الشارح بواسطة) أي وهل دخوله بالدليل الآتى بالقياس أو شمول الاسم فيه الخلاف السابق في الحاشية وكذا يقال فيما يأتى

(قول)

منتف في كونها أم رضاع وكذا الباقي كما تقدم ولهذا سكت المصنف هنا عن الاستثناء

(ولا) تحرم عليك (أخت أخيك بنسب ولا رضاع) هو متعلق بالأخت (وهي) في النسب (أخت أخيك لأبيك لأمه) بأن كان لأم أخيك بنت من غير أبيك (وعكسه) أي أخت أخيك لأمك لأبيه بأن كان لأبى أخيك بنت من غير أمك وفي الرضاع أخت من الرضاع لأخيك بأن أرضتها أجنبية لأنها أجنبية منك في الشقين (وتحرم) عليك (زوجته من ولدت أو ولدك من نسب أو رضاع) بواسطة أو غيرها

(وأمهات زوجتك منهما) أي من النسب أو الرضاع بواسطة أو غيرها (وكذا بناتها) أي الزوجة من نسب أو رضاع بواسطة أو غيرها (إن دخلت بها) أي بالزوجة قال تعالى وحلائل أبنائكم وقوله الذين من أصلا بكم لبيان أن (٢٤٣) زوجة من تبنه لا تحرم قال تعالى

ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء وقال وأمهات نسائكم وبائكم الذي في حجبكم من نسائكم الذي دخلتم بهن وذكر المحجور جري على الغالب وإذا لم يدخل بالزوجة لا تحرم بنتها (ومن وطئ امرأة بملك حرم عليه أمهاتها وبناتها) وحرمت على آباءه وأبنائه لأن الوطء في ملك الميم نازل منزلة عقد النكاح (وكذا للوطء شبهة في حقه) بأن ظنها زوجته أو أمته بنكاح أو شراء فاسدين أو غير ذلك تحرم عليه أمهاتها وبناتها وتحرم هي على آباءه وأبنائه كما ثبت هذا الوطء النسب ويوجب العدة وسواء ظنته كما ظن أم لا (قيل أو حقه) بأن ظنته كما ذكر وهو عالم بالحال فالحرمة كما ذكر أيضا والأصح المنع لاتقاء ثبوت النسب والعدة هنا وقيل فيما إذا ظنتونه تحرم على أبيه وابنه ولا تحرم أمها وبناتها عليه وفيما إذا ظن دونها حرمت عليه أمها وبناتها ولا تحرم هي على أبيه وابنه

الماضي فهو عطف على وليست لا على من (قوله وكذا بناتها أي الزوجة) قال الماوردي يطلق الربيعة على بنت الزوجة وعلى بنت ابنها وإن سفل كل منهما من نسب أو رضاع (قوله إن دخلت بها) أي إن حصل وطء ولو في الدبر ومثله استدخال المني المحترم ولو في الدبر أيضا (قوله وإذا لم يدخل الخ) بخلاف عكسه لاحتياج العاقد لمكاملة الأم عقب العقد لترتيب أموره ومحل التحريم بالدخول إن كان في الحياة من واضح والافلا تحرم البنت به وشملت البنات فيما تقدم النفيات بالامان وقد مر آنفا ودخل في أم الزوجة من طرأت أمومتها بعد العقد كأن طلق صغيرة فأزعتها امرأة كما قاله الزركشي (قوله ومن وطئ امرأة بملك) أي في الحياة ولو في الدبر وقد مر أن استدخال المني المحترم كذلك (قوله حرم عليه أمهاتها وبناتها وحرمت على آباءه وأبنائه) وكذا ثبت الحرمة أيضا بخلاف وطء الشبهة قال شيخنا ومنه وطء المجنون والشركة بخلاف الوطء بالأكراه فليس من وطء الشبهة كما مر فلا يترتب عليه تحريم ولا محرمة قال في الروضة وأصلها أن استدخال المني ثبت به المصاهرة والنسب والعدة دون الاحصان والتحليل وتقرير للهرو وجوبه في المفوضة وثبوت الرجعة والفصل وللهراه لكن للتعتمد ثبوت الرجعة به (قوله وكذا للوطء شبهة الخ) أي تحرم على آباءه وأبنائه وتحرم عليه أمهاتها وبناتها لكن لا يثبت لها محرمة (قوله ولو اختلطت) فيه إشارة إلى أنه ليس ثم علامة يحصل بها تمييز كنسب ونحوه وأشاروا بهذه المسئلة إلى أن الحل والحرمة يوجدان مع غير اليقين

(قول المتن إن دخلت بها) أي ولو كان العقد فاسدا وأما الثلاثة الأولى فأنها تحرم بمجرد العقد الصحيح وكذا بالدخول وإن كان فاسدا وقول الشارح الآتي بواسطة قال الزركشي هي مسئلة نفيسة يقع السؤال عنها كثيرا ومثل الدخول استدخالها ماء المحترم (قول الشارح قال تعالى وحلائل أبنائكم الخ) هذه الأدلة التي ذكرها خاصة بجهة النسب وأما جهة الرضاع فقالوا دليلها الحديث السالف ولك أن توقف فيه من حيث إن زوجة الأب مثلا إنما حرمت على الولد بالمصاهرة فلا يتناولها الحديث (قول الشارح ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم الخ) قال الفقهاء في محاسن الشريعة وإذا كان الله سبحانه وتعالى حرم الربائب لأنهن في معنى البنات فكذلك امرأة الأب لأنها في معنى أمه قال وحكي عن بعض العلماء أنه قال من عجائب الشريعة كون الرجل محرما لامرأة أبيه بعد ينيوتها منه ولا يكون الأب محرما لها ووجه أن من تزوج امرأة فقد أثبت لها بالنكاح حرمان مؤبدة فمن ولدت صار لولده منها ماضيا لولدها منه ولو طلقها الزوج الذي هو أبو ولدها لم يكن له من الحرمة ما للولد فكذلك الزوج لما تصور بصورة ولدها فأثبت حرمة له وقوله في معنى أمه الضمير يرجع لولد الأب لا للاب وقوله منها متعلق بصار الأول وكذا منه يتعلق بصار الثاني وقوله ما للولد أي ولد الأب منها وقوله وكذا ولد الزوج أي من غيرها والله أعلم (قول المتن ومن وطئ الخ) هذا الوطء يثبت للمحرمة أيضا بخلاف وطء الشبهة والفرق احتياج الأصول إلى المخالطة في الأول دون الثاني (قول المتن وكذا للوطء شبهة) أي تحرم أصولها وفروعها ولا يثبت الحرمة بخلاف الوطء بالملك (قول المتن لا الزنى بها) وذلك لأن الله تعالى امتن على عباده بالنسب والصهر ولا يجوز أن تكون الحرمة التي امتن بها من الزنا الذي فاعله عاصي لله تعالى قاله في الأم (قول المتن وليست مباشرة) خرج النظر ولو إلى الفرج (قول الشارح في الشبهة) كأن ياترهابا بقصد فاسد ونحو ذلك مما سلف لامع علم الحال ورأيت في الزركشي ما نصه يرد عليه يعني المصنف لمس الأب جارية الابن فأنها تحرم لأمه من الشبهة في ملكه بخلاف لمس الزوجة ذكرها الإمام والظاهر أن الإمام فرعه على القول بأن المس يؤثر (قول الشارح والثاني نعم الخ) هل أيضا بآبائه استمتاع يوجب القديعة على

رعاية للظن والعلم في الطرفين (لا الزنى بها) فأنها لا تحرم على الزاني أمها وبناتها ولا تحرم هي على أبيه وابنه كما لا يثبت الزنا بالنسب (وليست مباشرة) كفاخذة وليس (بشهوة) في الشبهة (كوطء في الأظهر) لأنها لا توجب عدة والثاني نعم بجامع التلذذ بالمرأة فتحرم أمها وبناتها عليه وتحرم هي على أبيه وابنه واحتراز بالشبهة عن عدمها فلا ترابط مباشرة في ذلك (ولو اختلطت)

فيهما (قوله محرم) ولو متعددة ولو غير محصورة لو كان لو وزع غير المحرم عليه خص كل فرد محصور أو كان غير المحرم مثله أو أقل منه كالف محرم بألف أو أقل قاله ابن حجر واعتمده شيخنا ونقله عن شيخنا الرملي ونقل عن العلامة ابن قاسم للنوع في المساوي والأقل مطلقا وله الوجه الوجه فتأمل (قوله من نسب النخ) ومثل ذلك محرمه بلعان أو نفي أو كفر أو غيرها فلو قال محرمه بدل محرم لشمل ذلك واختلاط الرجل المحرم على المرأة برجال غير محارم كملكه (قوله كالف امرأة) فأكثر أو أقل إلى أول الستائة قاله شيخنا (قوله نكح منهن) ولا يتنقض وضوءه بلمس من ينكحها منه واستفيد من لفظ من أنه لا يستوفي الجميع فيجوز إلى أن يبقى محصور كما قاله شيخنا تبع الشيخنا الرملي في شرحه وهذا شامل لما لو كان محرمه غير محصور أيضا وبما قال شيخنا وفيه نظر ظاهر لكن نقل العلامة ابن قاسم عن شيخنا الرملي للنوع إذا وصل إلى قدر محرمه وهو الوجه الوجه للوافق لغيره من الأواني وغيرها كما علم بمأمر (قوله فانه وان سافر النخ) مقتضاه منع النكاح من المشتبهات مع تيقن حلال وليس مرادوا بذلك علم عدم صحة الفرق بين مافي الأواني وما هنا وان كان للعلم هناك أنه يستعمل حتى يبقى قدر المشتبه عند شيخنا كغيره كما مر وخرج بنكح ما لو اختلطت زوجته بغيرها فليس له الوطء بغير عقد ولو باجتهاد إذ ليس له علامة (قوله كالعشرة والعشرين) قال شيخنا وما فوقها إلى آخر المائتين وأما فوق ذلك إلى آخر الخمسمائة فيستفتى فيه القلب (قوله وقيل يصح للشك النخ) ورد بأن الشك في الحمل هنا بغير أصل فهو مؤثر في المنع احتياطا للأبضاع فلا يرد حل من شك في رضاعها لأن الحل فيها متيقن أصالة فلا يزال بالشك فتأمل (قوله مؤبد محرم) بكسر اللوحدة ويجوز فتحها من إضافة الصفة والرد التحريم على من هي حلال له لا للواطئ لحرمتها عليه قبل وطئه (قوله على نكاح) خرج ملك اليمين كوطء الأبأمة ابنه ولم تحبل كذا قاله وسيأتي مافيه (قوله قطعه) وان كانت اللوطوءة حراما على الواطئ قيل وطئه حرمة أصلية كبنات أخيه مع ابنه (قوله كوطء زوجة أبيه بشبهة النخ) أي والواطئ واضح بخلاف الحنفي لاحتمال الزيادة ويتصور أن يكون له ابن بما لو استلحقه أو وطئ أمته وأنت بولده أو تزوج بميله إلى النساء أو وطئ وولده فانه يلحقه في ذلك ولا يحكم بكورته لو وطئ امرأة بشبهة فلا يبه أو ابنه وطؤها بملك اليمين قاله الزركشي وظاهر كلامهم إقراره عليه وأنه صحيح وفيه نظر واضح فانه مخالف لصريح كلام المصنف فان التشبيه بقوله وكذا للوطوءة بشبهة راجع لقوله حرم عليه أمهاتها وبناتها وحرمت على آبائه وأبنائه وهو صريح في شموله للحرمة بالنكاح أو بملك اليمين فان حمل كلام الزركشي على شبهة في حقها فقط فواضح لكن لا يختص الجواز فيه بملك اليمين إلا أن يقال إن كلام المصنف في شبهة مع تحقق منع قبلها فراجع وتأمل (قوله فينفسخ نكاحها) ويجب للاب عليه نصف الهر قبل الدخول وكله بعده (قوله ويحرم) أي في الدنيا لا في الآخرة وتحريم هذا الجمع عام في حق نبينا صلى الله عليه وسلم وبقية الأنبياء وأئمتهم كما في العباب (قوله أو عمتها أو خالتها) ولو بواسطة فيهما (قوله من رضاع أو نسب) خرج بها جمع المرأة وأمتها أو أم زوجها أو بنته أو ربيته أو زوجته ولدها أو جمع أختي رجل من أبيه وأمه فلا يحرم الجمع في ذلك وعلم بذلك أنه لا حاجة للضابط الذي

محرم من نسب أو رضاع أو مصاهرة (بنسوة قرية كبيرة كالف امرأة نكح منهن) واحدة مثلا ولا لا تمتنع عليه باب النكاح فانه وان سافر إلى بلد آخر لم يأمن مسافرتها إلى ذلك البلد أيضا (لا بمحصورات) كالعشرة والعشرين فانه لا ينكح منهن إذا لا يمتنع عليه باب النكاح بذلك فلو نكح منهن لم يصح النكاح لغلبة التحريم وقيل يصح للشك في سبب منع للنكوة ولا مدخل للاجتهاد في ذلك لفقد علامة الاجتهاد (ولو طرأ مؤبد تحريم على نكاح قطعه كوطء زوجة أبيه وابنه (بشبهة) أو وطء الزوج أمها أو بنتها بشبهة فينفسخ نكاحها (ويحرم جمع المرأة وأختها أو عمتها أو خالتها من رضاع أو نسب) قال تعالى وأن تجمعوا بين الأختين وقال ﷺ لا تنكح المرأة على عمتها ولا العمة على بنت أخيها ولا المرأة على بنت خالتها ولا الحالة على بنت أختها

للمحرم فكان كالوطء وبه قال جمهور العلماء قال الرافعي وهو قوي (قول المتن منهن) يؤخذ منه علم جواز نكاح الجميع وهو كذلك وهل ينكح إلى أن تبقى واحدة أو إلى أن يبقى عدد محصور اختار الروياني الثاني وقول المتن نكح مثله شراء الأمانة (قول الشارح لفقد علامة الاجتهاد) نازع الرافعي في هذا التعليل فالأحسن التعليل بأن العلامة لم تأيد بأصل الحل (قول المتن ابنه) قال الزركشي ضبطه للمصنف بخطه بالنون وبالياء (قول المتن ويحرم النخ) لما انتهى قسم اللؤ بد شرع في غيره

ولا الصغرى على الكبرى
رواه أبو داود وغيره وقال
الترمذي حسن صحيح
ونحو صدره في الصحيحين
(فان جمع بعقد بطل أو
مرتبا فالثاني) باطل (ومن
حرم جمعها بنكاح حرم
في الوطء بملك لا ملكهما)
فيجوز شراء أختين مثلا
ويحرم وطؤهما وله وطء
أيهما شاء (فان وطئ
واحدة) منهما (حرمت
الأخرى حتى يحرم الأولى)
بمحرم (كبيع) لكلها
أو بعضها (أو ببيع) أي
تزوجها (أو كتابة لا حيض
واحرام) لأنهما لم يزيلا
الملك ولا الاستحقاق
(وكذا رهن في الأصح)
لأنه لم يزل الحل اذ يجوز الوطء
معه باذن الرهن والثاني
يكفي الرهن كالتزويج فلو
عادت الأولى كان ردت
بغير قبل وطء الأخرى
فله وطء أيهما شاء بعد
استبراء العائدة أو بعد
وطئها حرم تلك العائدة
حتى يحرم الأخرى (ولو
ملكها ثم نكح
أختها) الحرة (أو عكس)
أي نكح امرأة ثم ملك
أختها (حلت للنكوة
دونها) أي دون الملاوة ولو
كان وطئها في الصورة الأولى
لان الاستباحة بالنكاح
أقوى منها بالملك اذ يتعلق به

ذكره بعضهم بقوله يحرم جمع امرأتين لو فرضت احدهما ذكر احرم تنا كجهما في نسب أو رضاع لانه ان
أراد لو فرضت كل واحدة فهو لا يتصور الا في النسب والرضاع وقد ذكرهما وان أراد فرض واحدة منهما
فهو خارج بذكرهما فتأمل وتدبر (قوله لا الكبرى الخ) هو تنا كيد لما قبله على اللف والنشر غير المرتب
وفيه دفع توهم تقييد المنع بكون العمدة أو الحالة هي الكبرى كما هو الغالب فتأمل (قوله مرتبا) أي وعلم
عين السابق يقينا ولم ينس فان نسي وجب التوقف وان وقعا معا أو جهل السبق أو السابق بطلا معا نعم ان
رجى معرفة السابق وجب التوقف أيضا وفي وجوب التوثيق حال الوقف مامر في تزويجها من اثنين فراجع
(قوله حرم في الوطء بملك لا ملكهما) ولا غير الوطء من الاستمتاع كإتيان الروضة والأتوار (قوله
فان وطئ) ولو في الدبر ولا عبرة باستدخال المني هنا (قوله واحدة منهما) أي حالة كونها واضحة فلا
عبرة بوطء الخنثى نعم ان اتضح بالآتوة فله حكمها (قوله حرمت الأخرى) أي حرم وطؤها ولا تخرج به
الأولى عن الحل لأن الحرام لا يحرم الحلال فلو كانت احدهما حراما عليه بمحرمة أو تمجس أو نحوه فوطؤه
لها لا يحرم الأخرى مطلقا وفارق الوطء في الدبر كما مر بأن الموطوءة ثم حلال في ذاتها فآثر وطؤها في تحريم
غيرها ولا كذلك الموطوءة هناك كذا ذكره فانظر مع مامر في وطء الأبزوجة ابنة أو عكسه (قوله
كبيع) ولو لبعضها بلا خيار أو بخيار للشترى وحده قال شيخنا الرملي مع قبض ياذنه ولعله مجرد تصوير
والافقيه نظر فان عدم الخيار للباتع موجب للتحريم عليه وعود الحل بنحو فسخ لا نظر اليه كإتيان
تمجيز للكتابة والفسخ بالعيب بعد القبض فتأمل (قوله أو كتابة) أي صحيحة (قوله لانه الخ) وبهذا
التعليل يعلم رد قياس الوجه الثاني (قوله فله وطء أيهما شاء) نعم لو كانت أما أو بنتا حرمت غير
الموطوءة مؤبدا كما مر (تنبيه) لو ادعى الأمتان أن بينهما ما يمنع من الجمع كآخوة رضاع مثلاً قبل
قولها ان كان قبل التمكن قال بعضهم أو ادعتا عن الرجل الجهل (قوله الحرة) قيد به لانه لا يصح نكاح الحر
أمة وتحتة أمة نفعه فان فرض وقوعه فنادر (قوله امرأة) لم يقيد بالحرة لبشمل الأمة لان سبقها
للحرة لا ينسركا لذي قبله فرحم الله هذا الشارح ما أدراه بأساليب الكلام (قوله لان الاستباحة الخ)
لما فيه من الطلاق والظهار والرجعة وغيرها فهو من حيث الاستباحة أقوى بخلاف ملك الممين فهو
أقوى من ملك الاستباحة ولذلك لو ملك زوجته بطل النكاح (قوله فلا يندفع بالاضغف) علم من هذا
أنهما لو وقعا مرتبا أو معا حلت المنكوة أيضا وحدها وهو ما صرح به شيخ الاسلام وسكوت الشارح
عنه لما قيل انه ليس في كلام الأصحاب ولا في كلام الامام (قوله وللحرار بيع) قيل كان في شريفة موسى عليه
السلام جواز النكاح للرجل بلا حصر رعاية لمصلحة الرجال وفي شريفة عيسى عليه السلام لا يجوز
الزيادة على واحدة رعاية لمصلحة النساء وقد اعتدلت شريفة محمد عليه السلام برعاية لمصلحة الفريقين
وحكمة تخصيص الأربع كما قيل أن غالب أمور هذه الشريعة مبني على التثليث وترك الزيادة عليه كما في
الطهارات وامهال مدة الشرع ونحو ذلك فلو زيدنا على الأربع لكانت نوبة كل واحدة لا تعود الا
بعد أكثر من ثلاث ليال وفيه مخالفة لما مر وقيل الحكمة مراعاة الأخلاط الأربعة في الانساق التولد
عنها أنواع الشهوة ورد بعضهم هذه بعدم اعتبارها في الرقيق مع تمام الاختلاط فيه (قوله مثني) أي
اثنين وثلاث أي ثلاث ورابع أي أربع والمعنى أن اللبايح واحدا من هذه لا مجموعها التي هو تسعة ولا
اثنان منها وليس المراد بمثنى اثنين اثنين مكررا وهكذا البقية كما استدل به بعض اللطفة فجوز له ثمانى
عشرة امرأة فان ذلك كله مدفوع بالحديث المذكور بقوله أمسك عليك الخ فان فيه منع الزيادة على الأربع
(قول المتن حرم في الوطء) وذلك لأن الوطء أولى بالتحريم من عقد النكاح (قول الشارح فيجوز شراء الخ)
أي كما يجوز أن يشتري أخته ويمتنع عليه نكاحها (قول المتن فقط) يرجع الى قوله امرأتان وقوله أربع
الطلاق وغيره فلا يندفع بالاضغف بل يدفعه (وللعبد امرأتان وللحرار بيع فقط) أما الحر فلقوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى

في الدوام في الابتداء أولى وتقدم ما يتعلق به (قوله وأما العبد) أي من فيدرك ولو مبعضا وسيأتي قوله على النصف في سائر الأحكام الممكن فيها التجزئة فهو قياس وما بعده اجماع (قوله عتية) مصفر عتية بمهمة مضمومة ففوقية مفتوحة فتحنية ساكنة فوحدة قبل آخره ومخف من جعله خبر ذلك (قوله جلن) نعم ان كان فيهن من يحرم جمعه كاختين أو يحرم نكاحه كجوسية بطل فيه وصح في الباقي حيث لم يزد على الأربع في الحر ولا على اثنين في العبد (قوله لم يحل له) أي لم يحل له وطؤها ولو بالملك (قوله حتى تنكح) أي يوجد العقد فلا يكفي الوطء بالملك (قوله ويغيب) ولو في نومها أو جنونها (قوله بقبلها) بخلاف دبرها ولا بد من زوال البكارة ولو في غوراء أو صغيرة يسر وطؤها ولو أزالها بنحو أصبعه ثم وطئ بعده كفي لا عكسه (تنبيه) لم يجعلوا الوطء في الدبر هنا كالتقبل وهو أحد اللواضع التي فرقوا بينهما فيها وقد ظمها بعضهم بقوله والبر مثل القبل في الايمان لا الحبل والتحليل والاحسان

وفيشة الايلا ونفي الغنه والاذن نطقا واقتراش الغنه وزاد بعضهم على ذلك بعض مسائل تراجع من عملها ولم يجعلوا الوطء بملك الحين كالوطء في العقد وقوفا مع حقيقة لفظ النكاح والزواج في الآية الشريفة ولم يجعلوا استدخال للتي كالوطء وقوفا مع مجاز لفظ النكاح في الآية للتحين بحقيقة ذوق المسيلة في الحديث وحكمة ذلك زيادة التنفير عن ايقاع الطلاق الثلاث والحلف به فتأمل (قوله حشفته) ولو في نومها مع الانتشار ولا يكفي ادخالها مع عدم الانتشار ولا ادخال بعضها مطلقا ولا استدخال للتي وهذا علم أنه لا يحصل التحليل بالعقد من غير وطء بخلاف ما قيل عن ابن السبب وغيره لا يجوز الاعتماد عليه ولا العمل به ولو للشخص نفسه خصوصا مع النقل عنه أنه رجع عنه وأنه قال لا يحل لأسنان ينسبه الى والده أعلم (قوله لاطفلا) ولو مع الانتشار وللردية من لم يبلغ حدا ينسب الى والده أعلم (قوله لاطفلا) ولو كان الوطء محنونا أو مسلما في كفرة أو خصيا أو كان الوطء في حيض أو احرام أو محائلا أو في عدة طارئة عليه أو في ظهار أو صغيرة لا تنهي أو لم ينزل أو مع ضعف انتشار وان استعان على دخول الحشفة بنحو أصبعه لا مع عدم الانتشار أصلا ولو في السليم فلا يكفي كما مر والتحليل في الجن مع الانس مثله في الانس بناء على جواز ما كرهتم الذي هو الاعتماد في الكفار مثله في المسلمين بناء على صحة أن كرهتم الذي هو الرجوع وتصدق في عدم الامانة وان اعترف بها المحلل فليس الأول تزويجا وتصدق في دعوى الوطء اذا أنكركم المحلل أو الزوج كما تصدق اذا ادعت التحليل وان كذبها الولي أو الشهود أو الزوج أو اتان من هؤلاء الثلاثة لان كذبها الجميع وبكره نكاح من ظن كذبا فيه ولو رجع

وثلاثون باع وقال
لبيان وقد أسلم ونحوه
عشر نسوة أسكنها ما
وفارق سائرهن صحته ان
حبان والحاكم وأما العبد
فلا نه على النصف من الحر
وقد أجمع الصحابة على أنه
لا ينكح أكثر من اثنين
رواه الشيخ عن الحكمين
عتية (فان نكح خمسا
معا جلن أو مرتبا الخامسة)
يبطل نكاحها (وتحمل
الانثى والخامسة في عدة
بائن لا رجعية) لانها في
حكم الزوجة (واذا طلق
الحر ثلاثا والعبد طلقين)
قبل التحول أو بعده (لم
تحل له حتى تنكح) زوجها
غيره (ويغيب بقبلها
حشفته أو قدرها) من
مقطوعها (بشرط الانتشار)
في الذكر (وصحة النكاح
وكونه عن يمكن جماعه
لا طلاقا على الذهب فيهن)
وفي وجه قطع الجمهور
بخلافه أنه يحصل التحليل
بلا انتشار لشل أو غيره
لحصول صورة الوطء
وأحكامه وفي قول أنكره
بعضهم يكفي الوطء

(قول الشارح لبيان) حديث عيلان في الدوام في الابتداء بالاولى (قول الشارح وأما العبد فلا نه على النصف من الحر) قال الفقهاء النكاح من باب الفضائل فكما لا يلحق الحرفية مرتبة النبوة لا يلحق العبد مرتبة الحر (قول المتن لم يحل له الخ) أي لم يحل نكاحها ولا وطؤها بالملك لو كانت أمة فاشتراها (قول المتن ويغيب بقبلها) أي ولو في حال نومها أو نومها ذكره في شرح البهجة (قول الشارح من مقطوعها) لم يقل منه كما سلف له في باب الفصل لان صير حشفته هنا من عن ذلك (قول المتن بشرط الانتشار) قال الزركشي ليس لنا وطء بشرط فيه الانتشار الا هذا ونقل عن صاحب الطلب فيه أنه لا يشترط الانتشار بالفعل بل بالقوة ثم قال أغنى الزركشي قلت قد عزم الشيخ أبو حامد وأتباعه من العراقيين باعتبار الانتشار بالفعل وقوة كلام الرافعي يقتضيه ولعلنا قالوا ان المصلي الذي لا يتأتى منه الجماع لا يحل فليحمل كلام التتوي في النهاج على اطلاقه لم واعتمد شيخنا في شرح البهجة ما قاله الزركشي (قول المتن لاطفلا) يراد بطفلا لا يتأتى جماعه أما من يتأتى جماعه وان لم يكن بالغانه محلل كما صرح به في شرح الارشاد وغيره وأما الطفلة التي

في النكاح الفاسد لان اسم
النكاح يتناوله وفي وجه
نقل الامام اتفاق الاصحاب
على خلافة أن الطفل الذي
لا يتأتى منه الجماع يخلل
(ولو نكح) الثاني (بشرط)
أنه (إذا وطئ مطلقاً أو بانت)
منه (أو فلا نكاح) بينهما
(بطل) النكاح لانه ضرب
من نكاح المتعة (وفي
التطبيق قول) أن شرطه
لا يبطل النكاح ولكن
يبطل الشرط والمسمى
ويجب مهر المثل ولو نكح
بلا شرط وفي عزمه أن يطلق
إذا وطئ كرموصح العقد
وحلت بوطنه

(فصل) (لا ينكح من ملكها
أو بعضها ولو ملك زوجته أو
بعضها بطل نكاحه) أي انفسخ
لان ملك اليمين أقوى من
النكاح لانه يملك به الرقة
والمنفعة والنكاح لا يملك
به الا ضرب من المنفعة
فسقط الاضعف بالا أقوى
(ولا تنكح من تملكها أو
بعضه) ولو ملك زوجته
أو بعضه انفسخ النكاح
لان أحكام النكاح والملك
متناقضة لانها تطالب بالسفر
الى الشرق لانه عبدها وهو
يطالبها بالسفر معه الى المغرب
لانها زوجته وإذا دعاها الى
الفراش بحق النكاح بعثته
في أشغالها بحق الملك وإذا
تضرر الجمع بينهما بطل
الاضعف وثبت الاقوى وهو الملك (ولا ينكح) (الحرمة غيره

الزوج عن التكذيب قبل أو رجعت هي عن الاخبار بالتحليل قبلت قبل عقد الزوج لا بعده (فرع) رجوع من غيبته وادعى موت زوجته حل له نكاح نحو أختها أو رجعت إحدى الاختين وادعت موت الأخرى لم تجل لزوج أختها التي ادعت موتها والفرق أن الزوج قادر على حل نحو الاخت بنفسه بطلاق مثلاً بخلافها (قوله في النكاح الفاسد) مرجوح فلا يحصل التحليل فيه ومثله ما لو اختل النكاح الصحيح كوطء في ردة أحدهما وإن عاد الى الاسلام وكوطء في طلاق رجعي كأن استدخلت ماء المحلل ثم طلقها رجعيًا ثم وطئها قبل الرجعة فلا يكتفى وإن راجعها (قوله بشرط) أي في العقود يكره قصده ولا يبطل العقد (فصل) فيما يمنع النكاح من الرق وما يجوز معه وما يفتق ذلك (قوله لا ينكح) أي لا يصح أن يعقد على من يملكها أو بعضها وإن قل (قوله ولو ملك) ملكاً تاماً بأن لا يكون لواحد منهما خيار مجلس أو غيره حتى لو كان الخيار للشترى وحده ثم انفسخ البيع لم يبطل النكاح قال في التلخيص وهذا محترز للملك التام وفي شرح شيخنا كان حجة موافقته ثم قال ابن حجر وللوافق من حيث المعنى خلاف ذلك فراجعه ويجوز الوطء إن كان الخيار للشترى وحده بالملك أو للبائع وحده بالزوجة لبقائها وكبيع إن كان الخيار لهما لجهل المبيع وأشار بقوله انفسخ لدفع توهم بطلان عقده السابق (قوله لانه يملك به الرقة والمنفعة) هذا بيان لوجه القوة ولا يتوقف الحكم على ملكهما مطلقاً أو في كلامه بمعنى أولان ملكه الرقة أو بعضها مانع وكذا استحقاقه المنفعة أو بعضها بوصية أو وقف ولو مؤقتين أو بالحسنة كذا قاله شيخنا وقال ابن حجر بعدم الفسخ في المؤقتة لانها كالمؤجرة ولم يرتض شيئا فلم يأت أثر للمكس بالاجارة (قوله ولا تنكح من تملكه أو بعضه) على ما تقدم وعلم من ذلك أن لها نكاح عبداً يها أو ابنها وأن لابن نكاح أمة أبيه على المتعمد وفارق عكسه وحده بشبهة الاعفاف على الولد وقيد ابن حجر للنكح في العكس بالولد المورس لانه الذي يجب عليه الاعفاف وسيأتي عن شرح شيخنا موافقته والتوجه هنا للتم مطلقاً بدليل سقوط المدعنه مطلقاً فراجع (قوله ولو ملكك) هو تميم لستلوه وهو على ما تقدم (تنبيه) قال ابن حجر ملك مكاتب مثل ملكه فلا ينكح سيده أمة وإذا ملك زوجة سيده انفسخ نكاحه كما يشير اليه الشارح ويحرم نكاح المكاتب لأتمه كغيره بل يحرم عليه التسرى بها أيضاً فراجع من محله (قوله ولا ينكح الحر) أي كامل الحرية (قوله أمة غيره) أي التي لم يستحق منفعتها بنحو الاجارة كما مروان علق عتقها على تزويجها أو علق عتق أولادها على ولادتها أو شرط حرية أولادها أو عتقت بصدقية أو ولادها على المتعمد خلافاً

لا تحتل الجماع فان وطأها محلل على المذهب (قول المتن ولو نكح الخ) على هذا حمل حديث لمن الله المحلل والمحلل له قال ابن عبد البر المالكي في التمهيد لان ارادة المرأة الرجوع الى زوجها الاول اذا لم يقدح في العقد كادل عليه حديث امرأة رفاعة وقوله (تنبيه) ترديد أن رجعي الى رفاعة مع أن لها فيه حظاً فالنكاح كذلك والمطلق أخرى أن لا يراعى فلم يبق إلا أن يكون معنى الحديث اظهار الشرط فيكون كالمنفعة فيبطل وما روى عن عمر لا أتى بمحلل الا رجته محله التغليظ لانه صرح عنه عدم حله الجاهل بالتحريم فكيف بالتناول ولا خلاف أنه لا رجم عليه اه وهو مع حسنه طريقه أن ارادة امرأة رفاعة العود المأخوذ من الحديث قد يكون عروضها بعد القبول ليس في الحديث ما يقتضي سبقها بل فيه قرينة على تأخيرها أعني قولها وإنما معه مثل هدية الثوب والله أعلم وقوله فالنكاح كذلك لعله فالنكاح حينئذ كذلك

(فصل لا ينكح من ملكها) مثل ذلك الموقوف وان قلنا الملك لله وكذا الموصى بمنفعتها قيل وعبرة المؤلف تشمل ذلك يحمل الملك شامل للملك للنافع وقوله ولو ملك زوجته الخ محصل ما في الزر كشي أن المؤثر للملك التام فلا يضر في زمن الخيار وإن قلنا الملك للشترى (قول الشارح لان ملك اليمين الخ) أي ولتناقض

الاضعف وثبت الاقوى وهو الملك (ولا ينكح) (الحرمة غيره

الا بشرط أن لا يكون تحته حرة) مسلمة أو كتابية (تصلح للاستمتاع قيل ولا غير صالحة) له كأن تكون صغيرة أو مجنونة أو مجنونة أو برصاء أو ارتقاء لاطلاق النهي (٢٤٨) في حديث نهى أن تنكح الأمة على الحره رواه البيهقي عن الحسن مرسلًا والاول يقيد

بالصالحه للاستمتاع نظرا
للمعنى وقوله أمة غيره مقيد
بمساكن في فصل الاعفاف
أنه لا يحل له نكاح أمة وله
وأمة مكاتبه (وأن يعجز عن
حرة) مسلمة أو كتابية
(تصلح) للاستمتاع (قيل
أولا تصلح) له بأن لا يجدها
أولا يقدر على صداقها قال
تعالى ومن لم يستطع منكم
طولا أن ينكح المحصنات
الآية والمراد بالمحصنات
الحرار وقوله الثمنات
جرى على الثالب والوجه
للمرجوح في غير الصالحة
كالقرناء والرقاء يوجب
بحصول بعض الاستمتاع
بها والتولى بنى الخلاف
فيها على الخلاف فيما اذا
كانت تحته والبغوى جزم
بجواز الأمة هنا مع الجواب
بالمعنى هناك (فلو قدر على
غائبة حلت له أمة ان لحقه
مشقة ظاهرة في قصدها أو
خلف زنا مدته) أي مدة
قصده والافلا تحل له الأمة
وضبط الامام المشقة المعتبرة
بأن ينسب محتملها في طلب
الزوجة الى الاسراف
ومجاوزة الحد (ولو وجد حرة
بمؤجل أو بدون مهر مثل)
وهو قادر عليه (فلا يصح

للخطيب في هذه اذا تزوجها بمسوح أو اللوصى له بأولادها (قوله الابشروط) أي ثلاثة وان عم الثالث الحر
وغیره (قوله تحته حرة) ليس قيدا وسيأتي (قوله تصلح) أي عرفا لا بالنظر لطبعه ولو ما لا كصغيرة آمن
الزنا الى صلاحها (قوله لا يحل له نكاح أمة ولده) وان سفل وقدم رافيه وأمة مكاتبه ولو كتابة صحيحة
وقد مر أيضا (قوله لا يقدر) أي بنفسه بماله أو بكسبه ولا بولده قال شيخنا كغيره ومحل في الولد
الواجب عليه اعفافه بأن لم يملك كل منهما أو ممازنا على ما يجب بذله في الفطرة ما يبذل صداقا بقدر ما رضى
به الحره وان زاد على مهر مثلها أو مثل لا ثقة به (قوله والتولى بنى الخلاف الخ) أي اذا قيل بالجواز اذا
كانت تحته فيقطع بالجواز هنا والا فوجهان وبذلك علم صحة قطع البغوى المذكور وفي ذلك اعتراض على
المصنف حيث لم يعبر بالمذهب (قوله ولو قدر على غائبة) هو ظاهر فيمن ليست تحته وظاهر كلام الشارح أنها
تحته ويؤيده نقل ابن حجر الأولى عن بعض المتأخرين ولو جعل كلام المصنف شاملا لها من حيث الحكم
صح لاستوائهما فيه ولو لم ترض الغائبة بالثقة الى بلده فهي كالمعدومة قال شيخنا وكالغائبة زوجته المعتدة
اذا خاف الزنا مدة العدة وكذا لو ادعت أنه طلقها ثلاثا وأنكر وصارت تهرب منه اذا طلبها وكذا
المتحيرة حيث منع من وطئها مع خوف العنت على المرجوح السابق والزانية كعدمها أيضا (قوله بأن
ينسب الخ) وان لم يكن في ذلك غرم مال والمراد من الاسراف ومجاوزة الحد واحده هو أن يحصل له لوم
وتعير من الناس بقصدها (قوله بمؤجل) أو بلامهر حلت له الأمة فيه ما شمل ما لو قصر الاجل وعلم قدرته
عند الحلول فراجع وفارق وجوب شراء ماء الطهارة في ذلك لما يلزم هنا من مؤن النكاح بعده وربما
تنفسخ بصدقيعود ما كان لاجل الجواز (قوله أو بدون مهر مثل) لم تحل له الأمة حيث قدر عليه وكذا بمهر
للمثل أيضا وخرج بذلك الزيادة عليه وان قلت الزيادة وقدر عليها أي فله نكاح الأمة نعم ان ساوى الاكثر
ما يطلبه سيد الأمة قدم الحره عليها وجوبا ولا يلزم قبول هبة المهر ولا التمسك به (قوله وهو قادر
عليه) قال شيخنا ليس قيدا أخذنا من العلة وفيه نظر لان غير القادر أولى بجواز الأمة من المؤجل
فراجع (قوله ضعف شهوته) وكذا لو ساءت تقواه ولو من حياء أو مروءة وكذا محبوب
ومسوح بخلاف الحصى والعين اذا خاف العنت والمراد بخوف العنت عمومها فلو خافه من أمة بعينها

أحكامهما فلا يرد شراء العين المؤجرة (قول المتن الابشروط) أي وعند اجتماعها قيل يستحب لقوله
تعالى فانكحوهن باذن أهلن وقيل الامر بالإباحة بدليل وأن نصبر واخير لكم الأول لابن السمعاني والثاني
لنزر كشي هذا الشرط الأول مستفاد من الآية بقياس الأولى وقول المتن حره الا حسن منكوبة (قول المتن
تصلح للاستمتاع) في فتاوى البغوى يعتبر أن لا يجدهم حرة وسطا لا يجوز ولا قبيحة (قول المتن قيل ولا غير
صالحة) مدخول الوالو المذكورة مفرد وهو معطوف على جملة تصلح لانها في تأويل المفرد وأما الوالو فالظاهر أنها
واو التلقين كما في قوله ومن ذريتي وذلك لان المتعاطفين هنا أحدهما القاتل والآخر الآخر (قول الشارح لاطلاق
النهي) أي ولا مكان الوطء في غير الفرج (قول المتن وأن يعجز عن حرة) وذلك يصدق أن يقدر على المهر ولا
يجد من يرغب فيه ومثله لو كان المال غائبا (قول الشارح ومن لم يستطع) قال الشافعي رضي الله عنه لا أعلم الآن
أحدا يعجز عن طول حرة (قول الشارح فيما اذا كانت تحته) قاله الرافعي وأولى بالجواز (قول الشارح الى
الاسراف) أي وان لم يكن في ذلك غرم مال هذا ما ظهر من كلامهم (قول المتن أو بدون مهر مثل) أي
بخلاف ما لو رضيت بلامهر فان الأمة تحل لوجوبه بالوطء

حل أمة في الأولى دون الثانية) لانه في الأولى قد لا يقدر على المهر عند حلوله وفي الثانية قادر على نكاح حرة ووجه الثاني (قول)
في الأولى تمكنه من نكاح حرة وفي الثانية النية بالنقص وأجيب بأن التنفية قليلة الجريان العادة بالمساحة في المهور (وأن يخاف زنا) بأن تطلب
شهوته ويضعف تقواه بخلاف من ضعف شهوته أو قوى تقواه قال تعالى ذلك لمن خشي العنت منكم أي الزنا وأصلها المشقة تسمى بالزنا لانه سببها في

الحذف الدنيا والعقوبة في
الأخرى وعلم من هذا الشرط
ان من تحته أمة لا ينكح
أخرى (فلو أمكنه نسر)
بشراء أمة (فلا خوف في
الاصح) فلا يحل له نكاح
الأمة والثاني يحل له لأنه
لا يستطيع طول حرة وهذا
هو الشرط في الأمة ولوقال
المصنف كالمحرر لم ينكح
الأمة كان أحسن فان
الخلاف في ذلك لا في الخوف
للقطع باتفاقه (واسلامها)
فلا تحل الكناية للحر
المسلم لقوله تعالى فما ملكت
أيماكم من قياتكم
المؤمنات (وتحل لحر وعبد
كتابين أمة كناية على
الصحيح) لاستوائهما في
الدين والثاني يقول كفرها
مانع من نكاحها (لأبعد
مسلم في المشهور) لأن
كفرها مانع من نكاحها
والثاني تحل له لاستوائهما
في الرق ولا بد في حل نكاح
الحر الكتابي الأمة الكتابية
من أن يخاف زنا ويفقد
الحرية كما فهمه السبكي من
كلامهم وان لم يصرح به
الرافعي ولا غيره (ومن
بعض رقيق كرفيقة) فلا
ينكحها الحر الا عند
اجتماع الشروط المذكورة
(ولو نكح حرأمة بشرطه
ثم أيسر أو نكح حره لم
تنفسخ الأمة) لقوة الدوام

لميله اليها لم يجز نكاحها وان فقد الطول على الاعتماد (قوله في الحذف الدنيا) أي شأنها ذلك وان لم يوجد وكذا
العقوبة في الآخرة وظاهر كلامه أنه يعاقب وان حذوفه تفصيل يطلب من محله مرتب على أن الحدود
جواباً أو زواجر (قوله لا ينكح أخرى) نعم تجوز لتقية كالتى تقدمت ولولا ربيع امام (قوله لأنه لا يستطيع
الخ) صريحه أن محل الخلاف في ثمن ليس قدر طول حرة وأنه ان كان قدره لم تحل الأمة قطعا أو زائد عليه
حلت قطعا وليس كذلك لان القدرة على التسري مانعة من نكاح الأمة مطلقا (قوله ولو قال الخ) صريح في
أن عبارة المحرر أولى وفيه نظر اذ لا يسع القول بالحل مع اتقاء شرطه الذي هو الخوف فالوجه جريان الخلاف
في كل بل عبارة المصنف أولى لا فادتها ترتب الحل وعدمه على الخوف وعدمه فيستفاد من عدم الخوف
عدم الحل دون عكسه ولعل هذا ما لم يحظ المصنف فلا زالت سحائب الرحمة والفرحان تنهل على توى قبره
مدى الزمان (قوله واسلامها) بحرور عطف مصدر صريح على مؤول بدل من شروط ويجوز غيره ولا يشترط
اسلام سيدها على الاصح وهذا في العقد بالنكاح والاقلام مسلم الحروط أمته الكافرة ان كانت ممن يحل نكاح
حرثهم كما في العباب وسيأتي قريبا (قوله للحر) قيد به لأنه محل الاتفاق أخذنا بما بعده (قوله لقوله تعالى
الخ) وكانت دليلا للحر لذكر الملك فيها (قوله ولا بد الخ) محله اذا توافر ما ينافسقط ما لبعضهم هنا (قوله
كما فهمه السبكي) هو الاعتماد وتقييده بالكتابين لقوله أمة كناية والافلا يتقيد (قوله كرفيقة) أي من
حيث اعتبار الشروط في نكاحها كما أشار اليه الشارح لأنه يجب تقديمها على كاملة الرق لان ولد للبعضة

(قول المتن فلو أمكنه نسر) أي والفرض أنه عاجز عن طول حرة كما صرح به الشارح في توجيهه مقابل
الاصح (قول الشارح بشراء أمة) خرج ما لو كانت الأمة في ملكه فانه لا يتزوج بأمة في هذه الحالة قطعا
قاله الزركشي (قول الشارح وهذا هو الشرط في الأمة) هذه العبارة تقتضي انحصار الشرط فيما ذكر من
العجز عن طول الحرة دون خوف الزنا ويجب أن معنى كلامه أن من خاف الزنا لا يشترط فيه سوى
العجز عن طول الحرة لا العجز عن التسري واقطاع علم (قول المتن واسلامها) مرفوع وهو من عطف
للمصدر الصريح على المصدر للنسب من أن والفعل (قول الشارح فلا تحل الكناية) لا يخفى أن الكلام
في النكاح وأما التسري بها فجاز وانما محل الكناية لانه اجتمع فيها نقص الكفر والرق فكانت
كالحرية الوثنية اجتمع فيها الكفر وعدم الكتاب ثم اذا قلنا بالقديم وهو أن العربي لا يجري عليه رق
فلا يشترط في حق العربي المسلم سوى الاسلام (قول المتن على الصحيح) تظهر فائدة الخلاف في التأني
وفيما لو طلبوا من قاضينا أن يزوجهما لأحد منهما في الخلاف في العبد مرتب على الخلاف في الحر وأولى بالجواز
(قول الشارح لان كفرها مانع الخ) أي فكانت كالمرتدة وقوله لاستوائهما في الرق أي ولا يضر الاختلاف
في الدين كما ينكح الحر المسلم الحر الكناية (قول الشارح الكتابي) أي الحر قال الزركشي وظاهر
القرآن خلاف ذلك قال وكذا المعنى فان الكافر غير الكامل يرق بالاسر والكمال يتخير فيه الامام فيبعد
النظر هنا للمعنى الملاحظ في الحر المسلم (قول الشارح كما فهمه السبكي الخ) هذا قد يشكل عليه ما سيأتي
من ان أمن الزنا واليسار اذا قارنا عقد الكافر ثم أسلم لا يقدح الا اذا كان مقارنا بعد ذلك لاجتماع
الاسلامين فانه يفيد أن هذا الشرط غير معتبر في حق الكافر والالاتر عند مقارنة العقد مع أحد الاسلامين
كغيره من المفاسد كالعدة ونحوها (قول المتن ثم أيسر الخ) لوزال العنت بتعنين مثلاً قال الغزالي قدوافق
للزنى هنا على علم الانفساخ وخالف في صورتين يعني اللتين في المتن (قول الشارح لقوة الدوام) أي وكما
في الردة والفترة والاحرام وقال الزنى بنفسه في صورتين الخالف لنكاح الأمة بأكل لليته وأشار الشافعي الى
جوابين جواز نكاح الأمة في الجملة وكون أكل لليته بمنزلة الضرورة أمرا ابتدائيا بخلاف التزويج
ولهذا لا يحتج باستدامته

(ولو جمع من لا تحل له أمة حرة وأمة بقعد) كأن يقول لمن قال له زوجتك بنتي وأبنتي قبلت نكاحهما (بطلت الأمة) فطما لا تفاء شروط نكاحها (لا الحرة في الاظهر) تقرى بالصفقة والثاني تبطل الحرة أيضا فرار من تبعض المقد ولو جمعها من تحل له الأمة بقعد كأن رضيت الحرة بتأجيل الهر بطلت الأمة قطعا لانها لا تقارن الحرة كما لا تدخل عليها ولا تستغنائها عنها وفي الحرة طريقان أرجحهما في الشرح الصغير أنه على القولين والثاني القطع بالبطلان لانه جمع (٢٥٠) بين امرأتين يجوز افراد كل منهما فيمتنع الجمع بينهما كالأختين وفرق الاول بأن نكاح

الحرة أقوى من نكاح الأمة والاختان ليس فيهما أقوى قال في الروضة ولو نكح أمتين في عقد بطل نكاحهما قطعا كالأختين (فرع) وله الأمة للتكوة رقيقا للكهة تبطلها وان كان زوجها الحر عربيا وفي قول قديم ان ولد العربي حر وهل عليه قيمته كالغريب أولا شي عليه لرضا سيدها حين زوجها عربيا قولان

(فصل) (محرم) على السلم (نكاح من لا كتاب لها كوثنية ومجوسية وتحمل له (كتابية) قال تعالى ولا تسكعوا الشركات حتى يؤمن وقالوا المحصنات من الذين أتوا الكتاب من قبلكم أي حل لكم (لكن نكراه) كتابية (حرية) لما في الإقامة في دار الحرب من تكثير سوادهم وقد تشرق وهي حامل منه ولا يقبل قولها ان حملها من مسلم (وكذا) نكراه (ذمية على الصحيح) لانه يخاف من الميل اليها الفتنة في الدين وقوله ومجوسية ظاهرة

ينعقد بمضا على الرجوع بقدر ما فيها من الحرية والرق ويوجب تقديم قليلة الرق على كثيرته وتقديم من علق حريقا ولادها بولادتها على غيرها وتقديم أمته على أمته أجنبي الحكم بقعه على أبيه (قوله ولو جمع من لا تحل له) قيد بمحل الخلاف وسيد كرمقابه (قوله حرة) صالحة أولا على العتد وتصوير الجمع بقوله بنتي وأمتي لاجل القيل المذكور في كلام المصنف أولا جل الخلاف ومثله عكسه وقيل بالبطلان فيه لتقديم الباطل والمظن عليه ولو قال الزوجان بنتان أو نحوهما فبطلت الأولى وخرج بقدمها لو جمعها بقدمين وقدم الأمة فيصح فيها ومنه ما لو قال زوجتك الأمة بكذا والحرة بكذا فقبلهما لان التفصيل بعد العقد (قوله لانها الح) ظاهره اختصاص الحكم بالحرة الصالحة وليس مرادها كما تقدم (قوله على القولين) والاظهر منهما الصحة في الحرة كما مر (قوله بالبطلان) أي في الأمة والحرة (قوله ولو نكح) أي الحر كما مر أما الرقيق فالجمع فيه صحيح مطلقا (قوله في عقد) فان كان في عقدين محتملا لولي ان حلته الأمة والباطل فيها كالثانية (قوله رقيقا للكهة) وله حكمها فيمتنع نحو بيع ولد السلولية كأمه (قوله تبطلها) فله من ولد البعضة بقدر حصتها وتقدم انه ينقدم مضا كامة (قوله قولان) أحدهما الثاني على هذا القديم والله أعلم (فصل) فيمن يحرم نكاحها أولا من الكفار المسلمين أو الكفار وما يقبضه (قوله يحرم) أي ولا يصح (قوله على السلم) ومثله الكافر لكن ان ترافقوا البنا والافلا تعرض لهم (قوله نكاح) ومثله التسري (قوله وتحمل له) أي السلم وكذا لغيره ما عدا نبينا محمدا صلى الله عليه وسلم فيحل له التسري لا النكاح وفي عبارة بعضهم أن بقية الأنبياء كذلك فليراجع (قوله لكن نكراه) أي ان لم يرج اسلامها ووجد مسلمة ولم يخف الفت والافلا كراهة بل يسن في الاولى والكرهية فيها أشد منها في الذمية أخذنا من الخلاف الآتي (قوله على الصحيح) ومقابله لا كراهة لان الاستفراش اهانة ولم يذكروا الشارح ولعله لوجود مثله في الحرية ولم يقولوا فيها به فراجع (قوله والاشبه) هو العتد (قوله قيل يعني) سواء الصور وغيره وقيل المضم ما كان من حجر مصور والوثن ما كان من نحو عحاس كذلك (قوله يهودية أو نصرانية) ويثبت ذلك بما ثبت به علم آباءنا الآتي وكذا قولها عند شيخنا الرملي وفيه نظر (قوله لا متمسكة بالزور) لداود وصحيف شيت وهي خمسون صحيفة وأدر يس وهي ثلاثون صحيفة وإبراهيم وهي عشرة صحائف على الاصف والعشرة الباقية من المائة أنزلت على موسى قبل التوراة وقيل أنزلت على آدم

(قول الشارح كأن يقول الخ) أي بخلاف ما لو قال زوجتك بنتي بألف وأمتي بمائة فقبل البنت ثم الأمة فانه يصح في البنت قطعا ولو اقتصر في مسألة الشارح على قبول البنت فالظاهر جريان الخلاف في الحرة أيضا نظرا للرجحان (قول الشارح وفي قول قديم الخ) على هذا القول لا يشترط في نكاح العربي للأمة سوى اسلامها

(فصل) يحرم نكاح الخ (قول المتن وتحمل له كتابية) يستثنى التي (قوله) فلا تحل له الكتابية الا بملك اليمن (قول الشارح لانه يخاف الخ) أي بخلاف ما على ولده من الفتن والثاني لا كراهة لان الاستفراش اهانة وهذا الثاني لم يذكروا الشارح (قول المتن يهودية أو نصرانية) أي لقوله تعالى انما أنزل الكتاب

المظن على وثنية وهو مبني على أحد القولين ان الهوس لا كتاب لهم والاشبه انه كان لهم كتاب يبدلوه على فرغ لكن لا تحل منا كعتهم لانه لا كتاب بأيديهم الآن ولا نفيقته من قبل فنجتاط ويحتمل أن يعطف على من فيوافق الاشبه والوثنية عابدة الوثن ومثلهما عابدة الشمس النجوم والصور التي يستحسنونها والوثن والمضم قبل يعني واحد وقيل الوثن ما كان غير مصور والمضم ما كان مصورا (والكتابية يهودية أو نصرانية لا متمسكة بالزور وغيره) كصحيف شيت وأدر يس وإبراهيم عليهم الصلاة والسلام

ماذ كرم نزل بنظم بدرس
ويتلى وانما أوحى اليهم معانيها
وقيل لانه حكم ومواعظ
لأحكام وشرائع (فان لم
تكن الكناية اسرائيلية)
أي من ولد اسراييل وهو
يعقوب عليه الصلاة
والسلام (فلا تظهر حلها)
للمسلم (ان علم دخول قومها
في ذلك الدين) أي دين
موسى أو عيسى عليهما
الصلاة والسلام (قبل
نسخه وتحريفه) لتمسكهم
بذلك الدين حين كان حقا
(وقيل بكفى) دخولهم في
ذلك الدين (قبل نسخه)
سواء دخلوا قبل تحريفه أم
بعده لتمسكهم بالدين قبل
نسخه والثاني لا تحل له مع
وجود الشرط المذكور
لاتقاء النسب إلى اسراييل
ولو كانت من قوم علم دخولهم
في ذلك الدين بعد تحريفه
ونسخه كن يهود أو تنصر
بعد بئسنا عليه أفضل
الصلاة والسلام فلا تحل
وكذا من يهود بعد بئسنا
عيسى عليه أفضل الصلاة
والسلام في الأصح وكذا
لو كانت من قوم لم يعلم أنهم
دخلوا في ذلك الدين قبل
التحريف أو بعده أو قبل
النسخ أو بعده لا تحل أخذها
بالاحتياط أما الاسرائيلية
فتمحل من غير نظر إلى أن
آباءها دخلوا في ذلك الدين
قبل تحريفه أو بعده وقبل

(قوله أوحى اليهم) أي الأنبياء معانيه فعبروا عنها بالفاظ من تلقاهاهم وبذلك سقطت حرمة فهو كالأحاديث
للرواية عندنا كذا قالوا ولا يخفى على ذي مسكة عدم منحه لان مثل ذلك لا يسمى أن لا فيبطل قولهم الكتب
المنزلة من السماء كذا ولا نه يلزم عليه أن جميع ما يقوله النبي معدود من كتابه لانه لا ينطق الا عن الوحي ولا قائل
به قالوجه أن يقال ان جبريل نزل عليهم بالفاظ من عند الله اما بالعربية كما هو الأصح من قولين وهم يعرفونها
لانها مركوزة في طباعهم أو أن الله قد ألهمهم معانيها لانهم لا يعرفونها فعبروا عنها بالفاظ توافق قومهم
واما بالفاظ من لغتهم لكنهم لم يؤمروا بالتقييد بها فعبروا عنها بما يوافق طباع قومهم فتأمل ذلك فانه مما
لا يجوز العدول عنه والله الموفق (قوله وقيل لانه حكم) جمع حكمة ومواعظ جمع موعظة والاقرب فرق
القفال بأن في الكناية نقضا واحدا وهو الكفر وفي غير هاتين الكلمتين الفساد الدين واستشكل القول
بالفساد لانه بعد أن يقال نزل فاسدا وان أراد به الآن ورد أن التوراة ونحوها كذلك والجواب بأن تمسكهم
به فاسد لانهم لم يؤمروا باتباعه فيه نظر ولا يستقيم فراجع (قوله فان لم تكن إلخ) صريح في أن الاسرائيلية
تكون من اليهود ومن النصارى فانظره (قوله اسراييل) معناه عبد الله وكذا كل ما أضيف إلى ايل
الذي هو اسم الله بالعبرانية نحو جبرائيل وميكائيل واسرافيل (قوله فائدة مهمة) اسم الله بالعربية الله
وبالعبرانية ايل وآيل وإيلا وبالسريانية ايل أو عيلاو بالفارسية خدای وبالخرمية تندك وبالرومية
شمخشاو بالهندية مشطيشاو بالتركية ييلتور بالحفاجية أغان وفي معجمة جدهمة مضمومة وبالبلغارية
تكري وبالتفرغرية بمجمتين ومهمتين بعد الفوقية أله بهمة ولام مضمومتين والله أعلم (قوله ان
علم) أي بعد التواتر أو بعد أن أسلم منهم لا بقول الزوجين أو العاقدين على المصداق (قوله دخول قومها)
أي دخول أصولها سواء الذكور والإناث من جهة الأب أم الأم قاله شيخنا الرمل والمراد اعتبار من تنسب
إليه من هؤلاء قال شيخنا وان خلفه غير مولود من بعده وفي ابن حجر مخالفة لبعض ذلك ونسبه شيخنا في
شرحه ثم ضرب عليه بالقلم واظن لو نسبت إلى أبي بن عتق في النخول والوجه فيها المنع تطيبا للمانع
(قوله أم بعده) أي التحريف ولم يجنبوا الحرف والاحل قطعاً (قوله ولو كانت) أي غير الاسرائيلية وهذا
المعترض عنه بقوله قبل نسخه وتحريفه وسيأتي أن الاسرائيلية كذلك في هذا المقرد (قوله كن يهود) أي
وأصوله يهود أو تنصر وأصوله نصارى والافهم من المنقل وسيأتي كذا قاله بعضهم فحرره موقد رادها
الاعم والاتقال الآتي انما هو بعد وجود الاسلام (قوله بعد بئسنا إلخ) لانها ناسخة للشريعة
المذكورة في كسائر الشرائع قبلها (قوله بعد بئسنا عيسى) لانها ناسخة لشريعة موسى عليهما الصلاة
والسلام وخرج هذه الشرائع الثلاثة ما بينها وما قبلها فليس ناسخة لغيره فلا يعتبر تمسكه به ولا عدمه فلا يضر
استقالات التوراة إليه وبذلك علم أنه لا يخالف ما قيل ان التمسك بزور داود وهو بين موسى وعيسى لا تحل
المشورة اليها اتفاقا لانه فيمن تمسك به ابتداء (قوله وكذا لو كانت إلخ) هو المعترض عنه بقوله علم وهذا محل
مخالفة غير الاسرائيلية لها (قوله من غير نظر) أي في حالات عدم العلم المذكورة قبلها أما من علم دخول
من تنسب إليه من أصولها في شريعة بعد نسخها فلا تحل كغيرها ومن علم دخول من تنسب إليه في شريعة
قبل نسخها فتحل بالأولى من غيرها (قوله أو بعده) أي التحريف ظاهره سواء تجنبوا الحرف أولا
على طائفتين من قبلنا وقوله لا تمسك إلخ أي وان كان الأصح تقريرهم بالجزية (قول الشارح لان ما
ذكره البخاري) عبارة الزكي عن هذه الآية وحى وليست بكلام الله تعالى وتعبير الشارح أحسن فان الذي
قاله محل تأمل (قول المتن فان لم تكن الكناية اسرائيلية) قال الزركشي كالروم (قول الشارح لتمسكهم
بذلك الدين) مما يدل على اعتبار الدين وان تخلف النسب إلى اسراييل (قوله في كتاب هرقل

نسخه لشرف نسبها أما بعد
النسخ ببعثة نبينا عليه أفضل
الصلاة والسلام فلا تفارق
فيه الاسرائيلية غيرها
(والكتابية المنكوحة
كسلمة في نفقة وقسم
وطلاق) بخلاف التوارث
(وتجبر على غسل حيض
ونفاس) ان امتنعت منه
لتوقف الحل عليه ويعتقر
عدم النية للضرورة كما في
المسلمة المجنونة (وكذا
جنابة) أي غسلها (وترك
أكل خنزير) فتجبر عليهما
(في الاظهر) لما في أكل
الخنزير وترك الغسل من
الاستقذار وترك التنظف
والثاني لا تجبر على ذلك لانه
لا يمنع الاستمتاع (وتجبر
هي ومسلمة على غسل
ما نجس من اعضائهما)
ليتمكن من الاستمتاع بها
(وتحرم متولدة من وثني
وكتابية) لان الانساب
الى الاب وهو بمن لا تحل
منا كحته (وكذا عكسه)
أي تحرم متولدة من كتابي
ووثنية (في الاظهر) تغليباً
للتحريم والثاني لا تحرم
لان الانساب الى الأب
وهو بمن تحل منا كحته
(وان خالفت السامرة)
وهي طائفة تعد من اليهود
(اليهود والصابئون) وهم
طائفة تعد من النصارى
(النصارى)

(قوله أما بعد النسخ) أي بعد العلم بدخول من تنسب اليه من آباؤها بعد النسخ كما تقدم وهذا من أفراد المحترز
عنه بقول المصنف قبل نسخه فاحتفظ بهذه القيود التي أهلها المصنف والشارح هنا (قوله نفقة) بالمعنى
الشامل للكسوة وغيرها (قوله بخلاف التوارث) وكذا الحد بقذفها (قوله وتجبر) أي ويجبرها الزوج
بخلاف عكسه (قوله لتوقف الحل عليه) أي على الغسل من الحيض والنفاس وهذا يقتضي أنه لو كان حنفياً
يرى الحل أو عكسه لم تجبر وليس كذلك فالعلة لا غلب أو لما شأنه ذلك (قوله ويعتقر عدم النية) أي منها
فيجب أن ينوي الزوج عنها كما يجب عليها أن تنوي عند عدم الامتناع ومثلها المجنونة على المعتمد (قوله
فتجبر عليهما) أي على غسل الجنابة وتركها كل الخنزير ولو معتدة أو رتقاء أو قرناء أو متحيرة أو الزوج
ممسوحاً وكذا جميع ما يأتي (قوله على غسل ما نجس من أعضائهما) أي الكافرة والمسلمة ولو نجاسة معفوا
عنها أو مغلظة بالسبع مع التريب ويجبران على إزالة الاوساخ من ثيابهما ولو طاهرة وكذا بدنهما وكذا إزالة
ريح ذي ریح كربه أو لونه أو على ترك أكله كبصل وثوم ومسكرو ولو نبذاً وعلى إزالة ظفر أو شعر ولو من لحية
نبت لها وان كان لا يجب عليهما إزالتهما بغير أمره وان قصدت التشبه بالرجال كما قاله شيخنا (قوله وتحرم
متولدة) أي بين من تحل ومن لا تحل وكذا متولد كذلك ومثلها المتولدين آدمي وبهيمة ولو على صورة
الآدمي ذكر أو أنثى أيضاً (قوله تغليباً للتحريم) وان بلغت واختارت دين الكتابي على المعتمد
(قوله وان خالفت) ولو احتمالاً (قوله السامرة) نسبة الى السامري عابد العجل (قوله والصابئون) جمع
صابي بهمزة بعد اللوحدة أو تركها ولو قال الصابئة لكان أولاً لانه عطف على السامرة وهو نسبة الى صابي
عم نوح عليه السلام وقيل هو بمعنى المنقلب من دين الى آخر من صاب بمعنى رجع وقال بعضهم ان النسويين

ويأهل الكتاب والروم ليسوا من بني اسرائيل فقد اعتبر الكتاب وجعلهم من أهله (قول الشارح أما بعد
النسخ ببعثة نبينا الخ) هذا الكلام يقتضي أن الدخول في شأن الاسرائيلية قبل بعثة نبينا ﷺ لا يضر
ولو بعد النسخ لشريعة عيسى ﷺ وقد يلزم ذلك لشرف نسبها وبعبارة الروضة صريحة في
ذلك حيث قال بل لا يحرم من الاسرائيليات الا من علم دخول آباؤها بعد النسخ ببعثة نبينا ﷺ
انتهى وههنا سؤال وهو أن هذا الكلام كما ترى يقتضي أن الاسرائيليات تنقسم الى من تحل وتحرم وان
ما به التحريم من الدخول بعد بعثة نبينا ﷺ أمر ممكن في حقها وحيث لا يفكر كيف يجتمع ذلك
مع ما نقله الزركشي عن امام الحرمين حيث قال قال الامام من ضرورة كونها من ولد اسرائيل أن يكون
أول آباؤها دخل في الدين وهو غير محرم فيجتمع شرف النسب والتعلق بالدين قبل التغير انتهى وكان نهر حبه
الله بني كلامه هذا على أن سائر بني اسرائيل آمنوا بعيسى ﷺ قبل التحريم لم يتخلف أحد منهم
وفيه نظر اذ يحتمل تخلف بعضهم فالحق ما قاله الشيخان والله أعلم اذ المراد بالآباء مطلق الاصول ولو جده
ذكره في شرح الارشاد (قول المتن في نفقة) عبارة الشافعي رضي الله عنه في المختصر هي كسلمة فيما لها وعليها
الا لتوارث وهي أحسن (قول الشارح ويعتقر عدم النية الخ) قال الزركشي قطع المتولي يعني عند عدم الامتناع
بأنه لا بد من نيتها ورجوعه في التحقيق أما اذا امتنعت فيغسلها الزوج ويستقيحها وان لم توجد نية وقيل
ينوي عنها وهو ضعيف كما قاله في شرح المهذب قال يعني في شرح المهذب ولو امتنعت المسلمة فغسلها قهراً
حلت وهل يقتضي نية الزوج الظاهر أنه على الوجهين في المجنونة ورجوعه في التحقيق اشتراط نية الزوج في
المجنونة انتهى كلام الزركشي (قول المتن في الاظهر) هذان القولان جاريان في اجبار المسلمة على الغسل
من الجنابة (قول المتن على غسل ما نجس من أعضائهما) ينبغي أن يكون التوب المتنجس أودات الرائحة
الكرهة كذلك (قول الشارح تغليباً للتحريم) لم يقلوا بمثل ذلك في المتولدين مسلم وكافر لان الاسلام عار

في أصل دينهم حزم والافلا) أي وان لم يخالفهم في الأصول وانما خالفهم في القروع فتجوز منا كحتمهم وما نقل عن السامري من قولين في منا كحة السامرة والصابئين محمول عند الجمهور على التفصيل المذكور للنصوص عليه في مختصر الزني وقد نقل ان الصابئين فرقان فرقة توافق النصاري في أصول الدين وأخرى تخالفهم وتعبد الكواكب السبعة وتضيف الآثار إليها وتنفي الصانع المختار وقد أفنى الاصططخري بقتلهم لما استفتى القاهر الفقهاء فيهم (ولو تهود نصراني أو عكسه) أي تنصر يهودي (٢٥٣) (لم يقر في الأظهر) لأنه أحدث ديننا

بإطلاعه بعد اعترافه ببطلانه فلا يقر عليه كما لو ارتد المسلم والثاني يقر لتساوي الدينين في التقرير بالجزية (فان كانت امرأة لم تحل لمسلم) تفرى ما على أنه لا يقر (فان كانت منكوحته) أي المسلم (فكرهه مسلمة) فان كان اليهود أو التنصر قبل الدخول تنجزت الفرقة أو بعده توقفت على انقضاء العدة (ولا يقبل منه الا الاسلام) لأنه أقر بطلان ما انتقل عنه وكان مقرا بطلان الانتقال اليه (وفي قول أودينه الأول) لتساوي الدينين في الحكم ولو أني أو الاسلام على القول الأول الاسلام ودينه الأول جميعا على القول الثاني فني قول أو وجه يقتل والاشبه لا بل يلحق بآمنه (ولو توثن) يهودي أو نصراني (لم يقر وقبلا يقبل) منه (القولان) أحدهما الاسلام فقط والثاني هو أودينه الأول وفي ثالث أو مساويه فان كانت امرأة تحت مسلم تنجزت الفرقة قبل الدخول وتوقفت بعده

لم نوحهم الفرقة الذين يعبدون الكواكب الآتي ذكرهم (قوله في أصل دينهم) وهو النبي والكتاب والقروع ما عداهما فأصل دين اليهود موسى والتوراة وأصل دين النصاري عيسى والانجيل (قوله فتجوز منا كحتمهم) لأنهم كبتدعة الاسلام نعم ان كفرهم اليهود والنصارى معاً لم تحل منا كحتمهم كما في الروضة عن الامام (قوله وأخرى تخالفهم) وهم أقدم من النصاري ولا مانع من موافقة بعض صابئة النصاري لهم وعليه يحمل ما نقل عن الرافعي (قوله وتنفي الصانع المختار) وهو لا لا تحل منا كحتمهم ولا يبيحهم ولا يقرن بالجزية (قوله بقتلهم) أي عباد الكواكب من الأقدمين مع ما انضم اليهم في ذلك من النصاري كما مر (قوله لما استفتى القاهر الفقهاء فيهم) فبذلوا له مالا كثيراً فتركهم (قوله ولو تهود الخ) ولو قبل بلوغه أو بعد عقد الجزية لا ولا تعقله ان علم اتقاه وكذا يشال فيما يأتي (قوله لم يقر) لكن يبلغ مأمنه ثم هو حر في ان ظفر نابه جاز لنا قتله فان أسلم قبلناه (قوله بعد اعترافه) أي ولو حكماً فلا ينافي ما مر (قوله لم تحل لمسلم) خرج به الكافر فان لم يرحلها فكالمسلم والاحلت له قاله شيخنا وهذا يقتضي أنها تفر وهو يخالف ما تقدم فهو امام مستثنى أو محمول على ما قبل الظفر بها أو نحو ذلك أو المراد بيان حكمها لو بقيت (قوله توقفت الخ) ولا نفيقة لها وان أسلمت في العدة (قوله والاشبه لا) هو العتد كما تقدم (قوله وفي ثالث) فيه اعتراض على المصنف ولا يجري هذا القول فيما مر لعدم ما يساوي أحد الدينين (قوله ويتعين الاسلام) ولا يأتي هنا القولان السابقان (قوله لا تفر) قيد اخرج حل الكناية (قوله ولا من الكفار) ولو مرتد أمثلها (قوله معاً) المراد منه وجود الردة منهم ما ولو بلامعية ومن رده ما لو قال لغيره لست مسلماً لم يكفر لزعم المعتزلة وجود أراد الشتم أو أطلق مثلاً وغير الزوجين في هذا كذلك ولو قال لغيره لست مسلماً لم يكفر لزعم المعتزلة وجود واسطة (قوله قبل دخول) أي وطء ولو في الدبر وفي معناه استدخال النبي في القبل (قوله توقفت) لأنه اختلاف

ويغلب (قول الشارح وقد نقل الخ) هذا لا ينافي كلام المتن لأن الغرض من هذا الاعلام بما نقل ان الصابئين فرقان وان الفرقة الثانية تعبد الكواكب السبعة الخ قال بعضهم في هذه الثانية انها أقدم من النصاري (قول المتن لم يقر) بحث الزركشي احتصاص ذلك بمن صدر منه ذلك في غير الحراة أخذاً من قولهم اذا امتنع من الاسلام الحق بآمنه قال أما لو تهود النصراني في دار الحرب ثم جاءنا وقبل الجزية فانه يقر لمصلحة قبولها والله أعلم قلت وقوله لمصلحة قبولها يشعر بأنه لو كانت امرأة لم تحل منا كحتمها (قول المتن وفي قول أودينه الأول) ليس المراد على هذا تخيره بينهما لأن الباطل لا يؤمر به ولكن نقول له لا يقبل منه الا الاسلام فان باهر ورجع الى دينه الأول ترك وعن ابن أبي هريرة لا مانع من التخيير وليس دعاء الى الكفر بل هو اخبار عن حكم الله تعالى كما ان الدعاء الى الجزية ليس رضا بالكفر (قول الشارح لتساوي الدينين) راجع لكل من قول المتن الا الاسلام ودينه الأول (قول المتن ويتعين الاسلام) فان أبي قتل أي بعد الحاق بآمنه ان كان له أمان (قول الشارح فان أبي) أي المرتد (قول الشارح القتل) الضمير فيه راجع لقول المتن كسلم ارتد (قول الشارح ولا من الكفار) هو شامل للمرتد هو كذلك (قول المتن تنجزت الفرقة) حكى الماوردي في ذلك الاجماع قلت لكن خالف أبو حنيفة في المعية

على انقضاء العدة (ولو تهود وثني أو نصر لم يقر) لا تنقاه عما لا يقر عليه الى باطل والباطل لا يفيد فضيلة الاقرار (ويتعين الاسلام كسلم ارتد) فانه يتعين في حقه الاسلام فان أبي قتل على ما سيأتي في باب المرتد (ولا تحل مرتدة لأحد) لامن المسلمين لأنها كافرة لا تفر ولا من الكفار لبقاء علة الاسلام فيها (ولو ارتد زوجان) معاً (أو أحدهما قبل دخول تنجزت الفرقة) لعدم تأكد النكاح بالدخول (أو بعده وقفت

فان جمعهما الاسلام في العدة دام النكاح) بينهما (والا فالفرقة من الردة) منهما أو من أحدهما (ويحرم الوطء في التوقف) لنزول ملك النكاح بما حدث (ولاحد) (٢٥٤) فيه تشبيه بقاء النكاح ونجس العدة منه كالو طلق امرأته ثم وطئها في العدة

(باب نكاح المشرك)
هو الكافر على أي ملة كان (أسلم كتابي أو غيره) كوثني أو مجوسي (وتحت) كتابية دام نكاحه) لجواز نكاح المسلم لها (أو) أسلم وتحت (وثنية أو مجوسية فتخلقت) عنه أي لم يسلم منه (قبل دخول تجزيت الفرقه) بينهما (أو) بعده وأسلمت في العدة دام نكاحه (والا) أي وان لم يسلم فيها بأن أصرت إلى انقضائها (فالفرقة) بينهما حاصلة (من) حين (اسلامه ولو أسلمت) أي الزوجة الكافرة (وأصر) الزوج على كفره (فكمكسه) أي فان كان ذلك قبل دخول تجزيت الفرقه أو بعده وأسلم في العدة دام نكاحه وان لم يسلم فيها فالفرقة بينهما من حين اسلامها والفرقة فيما ذكر فرقة فسخ لا فرقة طلاق (ولو أسلم بعد دام النكاح) بينهما (والمعية بآخر اللفظ) الذي يحصل به الاسلام لا بأوله (وحيث أدمننا) النكاح (لا تنضم مقارنة العقد) أي عقد النكاح (للفسد هو زائل عند

دين طرأ بعد تأسيس فلا يوجب الفسخ في الحال كالاسلام أحد الزوجين (قوله فان جمعهما الاسلام) ولو بقوله كان غاب ثم عاد بعد انقضاء العدة وقال أسلمت قبل انقضائها ولم تكذب فان كذبته قبل قولها كافي الرجعة قال بعضهم ويمكن بحسب التفصيل فيها هنا فراجع (قوله ولا حد فيه) أي بل فيه التعزير (قوله طلق امرأته) أي رجعي لأن الردة كالطلاق الرجعي فلا يجوز له نكاح نحو اختها فيها ويوقف ظهاره وإيلاؤه وطلاقه فيها ثم لو طلقها فيها ثلاثا أحل له نحو اختها لأنها باتت بأحد الأمرين الطلاق الثلاث أو الردة (فرع) له زوجتان مسلمة وكافرة فأقر باسلام الكافرة وبكفر المسلمة ارتفع نكاحهما يزعمه ان كان قبل الدخول وكذا بعده الا ان صدقناه وعادت للمسلمة الى الاسلام قبل انقضاء العدة

(باب نكاح المشرك)

أي الحكم بصحته أو فساد أو دواؤه أو رقبه وما يتعلق بذلك وهو ما خوذ من أشرك أو من التثريبك لادعائه شريكاً لله تعالى غالباً (قوله هو) أي المشرك المراد هنا وظاهر كلامه ان ذلك اطلاق حقيقي لانه فراجع (قوله على أي ملة كان) وقد يطلق على مقابل الكتابي كقوله تعالى لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين (قوله أسلم) ولونبعا (قوله كتابية) أي تحمل له ابتداء فخرج الرقيقة ومطلقته ثلاثاً وغيرها عامر (قوله قبل دخول) أي وطء ولو في الدبر ومنها استدخال التي في القبل (قوله الي انقضائها) فان قرن اسلامها بالانقضاء انبغضت تغليباً للمانع قاله شيخنا الرمي وتوقف فيه العلامة العبادي (قوله وأصر) كان الوجه اسقاطه لأنه لمن لم يسلم في العدة وليس مراداً كما أشار إليه الشارح باطلاق تفسيره (قوله فكمكسه) أي فالحكم فيه كالحكم في عكسه وهو اسلامه أولاً كما ذكره الشارح وما اعترض به كلام المصنف غير مستقيم (قوله والمعية بآخر اللفظ) أي منهما ان أسلمت استقلالاً أو من أبيهما ان أسلمت تبعاً فلو أسلم أحدهما تبعاً والآخر استقلالاً كان أسلمت الزوجة مع أبي الطفل أو عقبه قبل الدخول بطل النكاح على المعتقد فيهما لتقدم اسلامها في الأولى وتأخره في الثانية لأنه حكمي وخرج بآخر اللفظ أوله كما ذكره الشارح ومثله وسطه (قوله العقد) المراد به ما يعتقدون به وجود النكاح ولو فعلاً كوطء لا نحو غضب ذي النمية (قوله لفسد) قال ابن حجر المراد به ما أجمع عليه علماء ملتنا ولو غير الأربعة كداود الظاهري وفيه نظر لاقتضائه الاقرار على النكاح للوقت لأنه كالتمتع وقد قيل بصحته وقيل غير ذلك بما رد عليه طرداوعكسا (قوله هو زائل عند الاسلام) أي غير موجود وقت لم يعتدوا حال العقد فساد به هذا الزائل (قوله وكانت بحيث الخ) احتراز به عما لو نكح في الكفر أمته بالشروط ثم نكح حرة ثم أسلموا فان الأمة تدفع وليس في هذه مفسد عند العقد حتى يقال انه لم يزل فمن اغترض على المصنف بذلك هذا القيد غير مصيب اذا تخرج هذه الصورة الابيه فتأمل (قوله وان بقي) أي وجد للفسد وقت الاسلام ولو طارفاً بعد العقد كوطء الابن وزوجة ابنة بشبهة فالفسد هنا أعم مما قبله وأل فيه للعهد الشرعي أو الذكري لا بقيد مقارنة العقد فلو قال ولو وجد وقت الاسلام مفسد لكان أولى فتأمل (قوله وفي عدة) ولو من شبهة (قوله عند الاسلام) أي اسلامها أو لتقدم منهما

(باب نكاح المشرك)

(قول المتن أسلم كتابي) أي ولو تبعاً لأحد أبويه (قول المتن دام نكاحه) أي بالاجماع ولأنه أولى من الابتداء

الاسلام وكانت بحيث تحمل له الآن) تخفيفاً بسبب الاسلام (وان بقي للفسد) عند الاسلام (فلا نكاح) (قول) بينهما يدوم (فيقر على نكاح بلاولي وشهود وفي عدة هي منفضة عند الاسلام) لا تنفاه للفسد عنده بخلاف غير النقضية فلا يقر على النكاح فيها لبقاء الفسد (و) يقر على نكاح (مؤقت) بمدة كعشرين سنة

(ان اعتقدوه مؤبدا) ويكون ذكر الوقت لتواخلف ما اذا اعتقدوه مؤقتا فانه اذا حصل الاسلام وقد بقي من الوقت شيء لا يفر على نكاحه (وكذا لو قارن الاسلام عدة شبة) بأن أسلم بعد عرضها وقبل (٢٥٥) انتقضت فانه يفر على النكاح الذي

عرضت له (على المذهب) لانها لا ترفع النكاح وفي وجه من الطريق الثاني لا يفر عليه كما لا يجوز نكاح المعتدة (لانكاح محرم) كبنه وأمه وزوجة أبيه أو ابنه فانه لا يفر عليه لزوم للفسد له (ولو أسلم) الزوج (ثم أحرم ثم أسلمت) في العدة (وهو محرم أقر) النكاح (على المذهب) لان الاحرام لا يؤثر في دوام النكاح وفي قول قطع به بعضهم لا يفر عليه كما لا يجوز نكاح المحرم (ولو نكح حرة وأمة) معا أو مرتبا (وأسلموا) أي الزوج والمرأتان معا (تضمنت الحرة) وأنفقت الأمة على المذهب) لانه لا يجوز له نكاح أمة مع وجود حرة تحتة وفي قول من الطريق الثاني لا تندفع الأمة نظرا الى أن الامساك كاستدامة النكاح لا كابتدائه (ونكاح الكفار صحيح) أي محكوم بصحته (على الصحيح) قال تعالى وامراته حمالة الحطب وقالت امرأة فرعون (وقيل فاسد) لان الظاهر اخلاصهم بشروط النكاح لكن لا يفرق بينهم لو ترفعوا البنا رعاية للمهد

(قوله ان اعتقدوه) والمبرة باعتقاد أهل ملة الزوج (قوله بأن أسلم) أي معا وكذا مرتبا وان طال الزمن كان كانت عدة الشبهة بالحمل فلا تحرم وكذا لو أسلم أحدهما فيها والآخر بعد فراغها وقبل عروضها بأن أسلم الزوج فوطئت بشبهة ثم أسلمت لكن لا يقال في هذين انهما أسلما فيها والكلام في شبهة لم تحرم كوطء الأب المتقدم (قوله لانكاح محرم) وان طرأ التحريم بعد العقد كما علم (قوله ولو أسلم الزوج) لم يقل أسلم أحدهما ليشمل عكس ما ذكره لقول المصنف ثم أسلمت والا فلا حكم فيهما واحد (قوله وفي قول قطع به بعضهم) فالمعبر عنه بالمذهب أحد القولين من الحاكية الخالف للقاطعة وفي ترجيح تقديم الدوام في المسئلة بعد هذه عكس ذلك (قوله أو مرتبا) وان تقدمت الامتة وكان نكاحها بالشروط كما مر (قوله معا) ليس المراد حقيقة المية بل عدم التخلف عن الاسلام فيشمل ما لو أسلموا مرتبا (قوله وأنفقت الأمة) أي ان كانت الحرة صالحة على التعمد والابقيا لان هذا يشبه الدوام بخلاف العقد عليها ابتداء كما مر (قوله أي محكوم بصحته) أي رخصة لان الفاسد لا ينقلب صحيحا وتأويل الصحيح بذلك لان الصحة موافقة للفعل ذي الوجهين الشرع ولا شرع عندهم وشمل ما لو علمنا منهم فسادهم ولا نسألهم عن فسادهم لو ترفعوا البنا وشمل نكاح المحارم أيضا فيجب به المسمى أو نصفه كما يأتي (قوله لكن لا يفرق الخ) أي على هذا الوجه ولعل محله عند الترافع فيما اذا لم تعلم فسادهم أخذنا ما سيأتي (قوله فان تصور علمنا) لو قال فان وقع باجتماع

(قول المتن ان اعتقدوه مؤبدا) ظاهر كلامهم اعتبار اعتقاد الزوجين جميعا (قول الشارح وقد بقي الخ) أي أما اذا لم يبق شيء فقد فلت النكاح (قول الشارح معا أو مرتبا) أمامع المية أو تقدم نكاح الحرة فلا اشكال في اندفاع الأمة لان المفسد قارن العقد والاسلام وأما عند تقدم نكاح الأمة فلم يوجد فيه ذلك وانما أفسدوا فيه نكاح الأمة ناظرين في ذلك الى أنه كالأبتداء دون الدوام بخلاف نحو العدة الطارئة بعد العقد قال الرافعي لان نكاح الأمة بدل يعدل اليه عند تنعير الحرة والابدال أضيق حكامن الاصول فلذا غلب هنا شائبة الابتداء انتهى قلت وكذا لو طرأ اليسار وأمن العنت بعد نكاح الكافر الأمة بحيث قارن اجتماع الاسلامين أنفقت الأمة (فائدة) قال الزركشي المفسد للنكاح ان قارن العقد واستمر الى الاسلام اكتفى في كونه دافعا بمقارنة أحد الاسلامين وان طرأ وقتا نكاحه كاليسار وأمن العنت في الأمة اشترط مقارنته للاسلامين انتهى ومراده بمقارنة الاسلامين مقارنته اجتماعهما فانه لو أسلم أولا وهو مبصر ثم طرأ اليسار واستمر حتى قارن اسلامها أنفقت كما سيأتي في الفصل بعده واعلم أنه يرد على صدر كلامه لو قارن اليسار وأمن العنت العقد واستمر فانه لا يضر الا ان قارن الاسلامين كما في البهجة وغيرها (قول الشارح مع وجود حرة تحتة) أي بالشرط السابق وهو التلاحية للاستمتاع قال الزركشي لحصل ما سلف ان كل امرأة يجوز ابتداء نكاحها يجوز اما كما بقده مضى في الشرك والا فلا الا في العدة والاحرام الطارئين (قول الشارح أي محكوم بصحته) يراد به هذا دفع ما اعترض به من أن الصحة موافقة للفعل ذي الوجهين الشرع ونكاح الكفار ليس كذلك وقال بعضهم التحقيق أنها يعني أن نكاحهم ان وافقت الشرع فهي صحيحة والا فمحكوم لها بالصحة رخصة وترعى في الاسلام قال الامام قد خرج الشافعي رضي الله عنه هنا عن قياس مذهب من تكليف الكافر النزع للاخبار والترغيب في الاسلام (قول المتن على الصحيح) قال امام الحرمين لا خلاف في صحة بيعهم وتصرفاتهم (قول الشارح لكن لا يفرق الخ) استثنى السبكي ما لو ترفعوا البنا في شأن صحة النكاح وفساده قال فيفرق بينهم

والذمة ونقرهم بعد الاسلام عليه تخفيفا (وقيل) موقوف (ان أسلم وفررتيننا صحتة والا فلا) أي وان لم يفررتيننا فسادهم قال في الروضة فان تصور علمنا باجتماع الشروط في نكاح

حكمنا بصحته قطعا (فلى الصحيح) وهو صحة نكاحهم (لو طلق ثلاثا لم يحل له) (الا يحل) بخلافه على الفساد فتحل بلا محل (ومن قررت فلها المسمى الصحيح) وأما الفاسد كخمر فان قبضته قبل الاسلام فلا شيء لها) لانفصال الأمر بينهما وما انفصل حل الكفر لا يتبع ومنهم من حكى قولاً بأن لها مهر المثل لفساد القبض (والا) أى وان لم تقبضه قبل الاسلام (فهر مثل) لها لانه لم يرض الا بالمهر والطالبة بالخير المسمى فى الاسلام (٢٥٦) متممة فرجع الى مهر المثل كالو نكح للمسلم على خمر ومنهم من حكى قولاً بأنه لا شيء لها

لأنها رزقت بالخير وتزهر قبضها له بعد الاسلام فسقطت الطالبة بالمهر (وان قبضت بعضه فلها قسط ما بقى من مهر مثل) ولا يجوز تسليم الباقي منه ويأتى قول بأن لها مهر المثل وقول بأنه لا شيء لها كما تقدم (ومن اندفعت باسلام بعد دخول) بأن أسلم وأصرت الى انقضاء العدة أو العكس (فلها المسمى الصحيح ان صحح نكاحهم والا) أى وان لم يصحح نكاحهم أى أقصد (فهر مثل) لها فى مقابلة الوطء (أو قبله) أى قبل الدخول (وصحح) نكاحهم (فان كان الاندفاع باسلامها فلا شيء لها) على المذهب لان الفراق من جهتها وفى قول من الطريق الثانى لها نصف المهر لأنها أحسنت بالاسلام فكان من حقه أن يوافقها فاذا امتنع انتسب الفراق الى تخلفه (أو باسلامه فنصف مسمى ان كان صحيحا) لها (والا) أى وان لم يكن

الشروط كان أولى (قوله حكمنا الخ) قال بعضهم لو قال فهو صحيح لكان أولى وقد تقدم ما يعلم منه رد ذلك (قوله لو طلق ثلاثا) وان لم يستقدم مطلقا (قوله لم يحل له) ولو بالوطء بالملك كما مر (قوله وأما الفاسد) أى وليس مسلما ولا ما يختص به ولا كافرا معصوما ولا ما يختص به فان كان شيئا من ذلك لم يصح قبضه مطلقا كخمر وخنزير وميتة (فرع) لا يجوز لمسلمه على كافر دين أن يحتال به على ثمن نحو خمر باعه لنحو كافر مثلا (قوله قبل الاسلام) ولو لواحد منهما قبضه بعد اسلام أحدهما كعدمه ودخل فى قبضها قبض وليها وهى غير رشيدة (قوله قسط ما بقى) والتقسيط يعتبر بالقيمة عند من يراها ان كان متقوما أو مثليا مع متقوم أو مثليا اختلفت قيمته ولو بسبب وصف كخمر غيبا كثر قيمة من خمر غيره والا فالتقسيط يعتبر بالكيل أو الوزن وان اختلف جنسه كبول وخمر قاله شيخنا الرملى وفارق ما هنا ما لو قبض من مكاتبه بعض ما كاتبه عليه من الفاسد حيث يلزمه بقية ذلك الفاسد مع تمام القيمة بأن الكتابة لا يتبع حكمها وفيها نوع تعليق (قوله) لو كانت الزوجة حرة ومنعها زوجها من صداقها ولو صحيحا أو ديننا قاصدا بملكه والغلبة عليها فيه سقط وليس لها مطالبة به بالاسلام وان وطئ فيه وكذا لو كانت مفوضة واعتقادهم أن لا مهر أصلا (قوله ومن اندفعت) ولو بمجرمية وما ذكره الشارح تصوير لقول المصنف باسلام سواء كان منها أو منه (قوله فلها المسمى الصحيح) وان لم تكن قبضته وفى الفاسد ما مر فى المقررة وفى المفوضة ما تقدم قريبا (قوله فلا شيء لها) انظر ما لو كانت قبضت المهر كله أو بعضه على قولى الصحة والفساد فى هذه وما بعدها (قوله على المذهب) فيه اعتراض على المصنف والمراد به طريق القطع أخذنا بما بعده فتأمل (قوله ولو ترافع) أى طلب من الحكم ولو من واحد وان لم يرض غيره والحاصل أنه ان كان أحد الطالبين ذميا أو مسلما وجب الحكم والافيجوز ومنى وقع الحكم بينهم استوفى منهم ما ثبت ولو حذرا أو قطع سرقة وان لم يرضوا به نعم لا يحدون بشرب خمر لقوة أدلة حله فى عقيدتهم قاله الرافعى

(قول الشارح حكمنا بصحته قطعا) أى ولا يضرب فى ذلك اعتقادهم فيه الفساد (قول الشارح بخلافه على الفساد) قال الزركشى أما على قول الوقف فقد أطال فيه ابن الرقعة والظاهر أنه يقع فى كل عقد يقر عليه فى الاسلام وهو مقتضى كلام الاصحاب (قول المتن ومن قررت فلها المسمى) قال الزركشى هذا يتعلق له بالتفريع بل هو مستأنف ووجهه أنه كما ثبت الصحة للنكاح ثبت للمسمى قال وهو ظاهر على قول التصحيح أو الوقف وأما على الفساد فقضية كلامهم كذلك ويحتمل وجوب مهر المثل لان القاعدة ان كل عقد قد يسقط به المسمى الا فى عقد الامام للكفار سكنى الحجاز انتهى (قول المتن وأما الفاسد كخمر الخ) قال الزركشى قضية كلامهم هنا أن الكافر يملك ثمن الخمر وحينئذ فلا دفع للمسلم من ذلك فى دينه وجب قبوله وبه أفتى القفال لكن قال الرافعى فى باب الجزية أصح القولين لا يجبر بل لا يجوز قبوله ويحتاج الى الجمع بين الكلامين انتهى (قول المتن أو باسلامه) قال الزركشى كان ينبغي للمصنف أن يقول وصحح انتهى وهو عجيب فان هذا مبنى على قوله السابق وصحح (قول الشارح كيهوديين الخ) احتراز عن اليهودى مع النصرانى فان الحكم يجب

المسمى صحيحا (فنصف مهر مثل) لها فان لم يسلم مهر وجبت متممة وان لم يصحح نكاحهم فلا شيء لها مطلقا لان الفساد قطعا لا يجب فيه قبل الدخول شيء (ولو ترافع اليناذى ومسلم وجب) علينا (الحكم) بينهما جزما (أو ذميا) كيهوديين أو نصرانيين (وجب فى الاظهر) قال تعالى وأن أحكم بينهم بما أنزل الله والثانى لا يجب لان الله تعالى قال فى المعاهدين فان جاءوك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم ويقاس عليهم أهل الذمة لكن لا تتركهم على النزاع بل تحكم بينهم أو رددهم الى حاكم ملتهم

وأجيب بأن الآية الثانية منسوخة بالاولى كما قاله ابن عباس رضي الله عنهما ولو كان الذميان مختلفي الملة كيهودي ونصراني وجب الحكم جزما لان كلا لا يرضى بجملة الآخر وقيل على القولين (ونقرهم) فبما رافعوا فيه (على ما نقر لو أسلموا ونبتل ما لا نقر) لو أسلموا فاذ رافعوا اليها في نكاح بلاولي وشهود أو في عدة هي منقضية عند الترافع أقررتاه بخلاف ما اذا كانت باقية وبخلاف نكاح المحرم فنبطاه في ذلك

(فصل) (أسلم وتحتة أكثر من أربع) من الزوجات الحرار (وأسلمن معه) قبل الدخول أو بعده (أو) أسلمن بعد إسلامه (في العدة أو كن كتابيات) لزمه اختيار أربع (منهن) (ويستدفع) نكاح (من زاد) منهن على الأربع المختارة والاصل في ذلك أن غيلان أسلم وتحتة عشرين سنة فقال النبي صلى الله عليه وسلم له أمسك أربعا وفارق سائرهن صححه ابن حبان والحاكم وسواء نكحهن معا أو مرتبا واذا نكح مرتبا فله

(١) (قوله في هذا طريق) هذا التعبير يخالف مانص عليه في أول الكتاب في بيان مراتب الخلاف

(قوله وأجيب الخ) واعترض النسخ بأنه يلزمه وجوب الحكم بين المعاهدين والذهب خلافه كما مر الا أن يقال ان ابن عباس يقول بالوجوب فدعواه النسخ موافقة لمقتضاه أو أنه سقط بالنسخ الاستدلال بالآية ويستفاد التخيير بدليل آخر والقول بأن النسخ من حيث القياس فلا يقاس أهل الذمة عليهم غير مستقيم اذ لا معنى للنسخ مع بقاء الحكم ولا خصوص نفي القياس مع نفي الحكم لانه تابع له (قوله ولو كان الخ) أورده على كلام المصنف من حيث الخلاف لانه في هذا طريق (١) (قوله ونقرهم الخ) أي ان ذكر واما يقتضي التقرر أو عدمه والا فلا نسألهم عنه ولا تعرض لهم بالبحث عنه (قوله وبخلاف نكاح المحرم) وكذا نكاح الأختين فنبطلها معا وله المقدر في أيهما شاء الا ان علمنا سبق احدهما فنبطل الثانية فقط وبما في شرح شيخنا وغيره مما يخالف هذا غير مستقيم وان تكلف بعضهم الجواب عنه فراجع

(فصل) في حكم من أسلم على أفراد نساء كل فرد منها مباح له وجمعتها أكثر من مباحة من أربع في الحزب الكامل وثلثين في غيره (قوله أسلم) أي الزوج وفي عكسه بأن أسلمت المرأة على أكثر من زوج فان عقدوا معاً تفرع واحد أو مرتبا أقرت مع الاول نعم ان مات الاول في الكفر أقرت مع من بعده ان اعتقدوا صحته (قوله وتحتة أكثر من أربع) أي في الحر أو أكثر من ثنتين في غيره ولو قال وتحتة أكثر من مباحة كما قال غيره لكان أولى وأعم (قوله لزمه) أي فورا ان كان أهلا يبايع وعقل والا فندناؤه ولا يجوز اختيار وليه وقيل يجوز في المجنون كما له تزويجه ابتداء فراجع (قوله اختيار أربع) أي للنكاح في الحر وثلثين في غيره كما مر ولو على التدرج ولا يجوز الاقتصار على مادون ذلك ولو في محجور عليه ولو اختار دفع من زاد على الأربع مثلا لغير النكاح تعين الأربع أو اختار دفع بعض من زاد اندفع وبقي الاختيار في الباقي وهكذا (قوله ويندفع) أي يتعين اندفاع من زاد من وقت الاسلام (قوله غيلان) بفتح المعجمة اسم رجل من قبيلة تقيف وهو واحد من ست رجال من تلك القبيلة أسلم كل منهم على عشرين سنة وباقيهم مسعود بن مصعب ومسعود بن عامر ومسعود بن عمرو وعروة بن مسعود وسفيان بن عبد الله وخص غيلان بالذكور لانه الذي وقع منه الخطاب مع النبي صلى الله عليه وسلم (قوله أمسك) هو وفارق فعلا أمر

قطعا وقيل على الخلاف وسيأتي ذلك في كلام الشارح (قول الشارح وأجيب الخ) يقال عليه اذا كانت الثانية منسوخة بالاولى وقد سلف أن الثانية في المعاهدين يلزم من ذلك لزوم الحكم بين المعاهدين وقد ذهب الشافعي رضي الله الى النسخ ويجب بأن النسخ في الحقيقة لقياس أهل الذمة على المعاهدين الذين وردت فيهم الآية ولما كانت الآية أصلا للقياس جعلت الآية الأخرى ناسخة لها من حيث النسخ من صحة القياس عليها فليتأمل (قول الشارح ولو كان الذميان الخ) مثله في نفي الخلاف ما لو شرط في عقد الجزية التزام أحكامنا به عليه الزركشي نقلا عن الماوردي (قول الشارح جزما) استشكله الامام وقال يلزم عليه الجزم بالحكم بين التقيين اذا لم يكن لهما حاكم أو كان وامتنع أحدهما اذ يبعد أن يلزمهما حكم الكفر (قول الشارح في ذلك) الاشارة فيه راجعة الى قوله فاذ رافعوا الى آخره

(فصل) أسلم وتحتة أكثر من أربع لزمه الخ مراده عدم جواز الزيادة (قول المتن ويندفع من زاد) أي من حين الاسلام وكذا العدة (قول الشارح فقال النبي صلى الله عليه وسلم له أمسك أربعا وفارق الخ) قال السبكي الذي أفهم منه أن أمسك للإباحة وفارق للوجوب لحقهن في رفع الحبس عنهن فالسكوت عن الكل لا محذور فيه الا اذا طلبن فيجب كسائر الديون والام لا يجب فينبغي حمل كلامهم عليه وتعبه الأذرع بأن السكوت مع الكف يلزم منه أمسك أكثر من أربع في الاسلام وذلك محذور اه (قائدة) لو تزوجت في الشرك بزوجة ثم أسلموا قال القاضي لا يعرف للشافعي فيها نص ويحتمل أنها تختار أيهما شامت وفي التهمة

أما الاختيار وإذا مات بعضهن فله اختيار البتة ويرث من كل ذلك ترك الاستفصال في الحديث (وإن أسلم معه قبل دخول أو) بعده (في العدة أربع فقط نعين) (٢٥٨) وأندفع نكاح من بني (فلو أسلم وتحت أم وبنتها كتابتان أو) غير كتابتين

و (أسلمتا فإن دخل بهما حرمتا أبدا) بناء على صحة نكاحهم وفساده (أولا) أي وإن لم يدخل (بواحدة) منهما (تعتبت البنت) وأندفت الأم بناء على صحة نكاحهم (وفي قول بتخير) بينهما بناء على فساد نكاحهم فإن اختار البنت حرمت الأم أبدا أو الأم أندفت البنت ولا تحرم مؤبداً بالدخول بالأم (أو) دخل (بالبنت) فقط (تعتبت) وحرمت الأم أبدا (أو) دخل (بالأم) فقط (حرمتا أبدا) لأن الدخول بالأم يحرم بنتها مطلقاً والعقد على البنت يحرم أمها بناء على صحة نكاحهم (وفي قول بتقي الأم) بناء على فساد نكاحهم وسواء فيما ذكر نكحهما معا أم مرتباً (أو) أسلم (وتحت أمة أسلمت معه) قبل دخول أو بعده (أو) أسلمت بعده (في العدة أقر) النكاح (إن حلت له الأمة) حينئذ أي حين اجتماع المسلمين لأنه إذا حل له نكاح الأمة أقر على نكاحها فإن لم يحل له الأمة أندفع نكاحها (وإن تخلفت) عن إسلامه (قبيل دخول تنجزت

اختار الأذرى أن أسلك للوجوب وقارق للإباحة وضمده شيخنا الرملي واختار السبكي عكسه واعتمده غير واحد واختار بعض مشايخنا وجوب أحدهما إذا بوجوده يتعين الآخر وفي جميع ذلك نظر إذا لمعني تعين لفظ أحدهما معينا أو مبهما وإباحة الآخر كذلك ولا تعين معنى أحدهما من الإبقاء والدفع كذلك فالوجه أن الواجب هو القدر المشترك بينهما للوجود في ضمن أيهما وجد وهو تمييز مباحة من غيرها والجمع بينهما كما يدل ظاهر الدليل فتأمل (قوله لترك الاستفصال الخ) هو إشارة إلى قاعدة ذكرها الإمام الشافعي رضي الله عنه في الوقائع القولية بدليل آخرها بقوله ترك الاستفصال في وقائع الأحوال ينزل منزلة العموم في المقال وله قاعدة أخرى في الوقائع الفعلية وهي وقائع الأحوال إذا طرق إليها الاحتمال كسها ثوب الاجمال وسقط بها الاستدلال كما في وضع يد عائشة رضي الله عنها على عقبيه صلى الله عليه وسلم في جلالة واستمر فيها فإنه يحتمل أنهن فوق حائل فلا دليل فيه لأني حنيفة على علم تقص الوضع بالس (قوله أو بعده) ينبغي عود الضمير إلى الدخول لا إلى الزوج لأن الدار على اجتماع إسلامه وإسلامهن في العدة من غير نظر إلى ترتيب فتدبر (قوله نعين) أي الأربع قال في النهج ما لم تكن تحت كتابية ولا حاجة إليه (قوله أو غير كتابتين وأسلمتا) أو أحدهما غير كتابية وأسلمت (قوله فإن دخل بهما) ولو احتمل أحدهما حرمتا أبدا (قوله أو لا بواحدة) أي يقينا بأن يتقن أنه لم يدخل بواحدة منهما (قوله تعتبت البنت) من غير تجديد عقد (قوله بناء الخ) والام تدفع لعدم الوطء فإني النهج غير مستقيم (قوله أو دخل بالبنت) ولو احتمل مع يقين عدم الدخول بالأم تعتبت البنت أيضا (قوله أو دخل بالأم) ولو احتمل اسواء يتقن عدم الدخول بالبنت ولا حرمتا أبدا (قوله بعد إسلامه) الوجه اسقاطه لأن ما قبله كذلك (قوله أقر النكاح) أي وإن كان طلقها رجيا ولم راجعها (قوله إن حلت له) بأن كان عبدا أو فيه شروط نكاح الأمة (قوله وإن تخلفت عن إسلامه) أي أو عكسه (قوله قبل دخول) أي أو بعده وأتقت العدة (قوله بعد إسلامه) وكذا قبله كما مر (قوله اختار أمة) أي إن كان حرا والاعتين اختيار أمتين (قوله عند اجتماع إسلامه وإسلامهن) المصواب وإسلامها لأنه لو أسلم معه ثنتان من أربع فتقت أحدهما ثم أسلم الأخرى انقضت بهذه الحرة على العتد ولو أسلمت واحدة وهي محل له ثم أخرى وهي لا تحل له ثم ثالثة وهي محل له لم يجز له اختيار الثانية وله اختيار إحدى الآخرين إلا أن كان اختيار الأولى عقب إسلامها فيمتنع عليه اختيار الثالثة أيضا كذا قالوه فراجع وظاهر كلامهم تعين الواحدة وإن لم تنف وهو محتمل وقد يوجه بأنه مقصر باختيارها وقد يقال بجواز اختيار ثانية كما لو كانت تحت وهذا الوجه فقد حرم أنه لو كان تحت حرة وأمة وأسلموا أقرت الأمة إن كانت الحرة غير صالحة وما هنا مثله ثم في تعين الواحدة فيما ذكره نظر بناء على صحة نكاحهم وجعلهم التقرير

لا بخلافه في علم تخيير الزوجين وفي المرأة وجهان والصحيح عدم ثبوته واعلم أن المخالف حمل حديث غيلان على الأوائل وهو بعيد وأبعد منه حمل أسلك على ابتدئ ولنا ظاهر اللفظ وأنه لم ينقل تجديد عقد وأنه لو احتاج إلى التجديد لم يجعل الحيرة له لتوقف ذلك على الرضا (قول للثن وفي قول الخ) لا يقال قضيته أن الرجوع تعين البنت على قول الفساد أيضا أي كما يتعين على القول الرجوع القائل بصحة نكاحهم لانا نقول لما صرح بأن قول التعمين مبني على الصحة امتنع ذلك (قول للثن تنجزت الفرقة) أي كتابية كانت أو غير كتابية وسواء كان الزوج حرا أم عبدا (قول للثن اختار أمة إن حلت له الخ) أي ولا يقدح في ذلك صدور الاختيار عند عروض اليسار فيما يظهر

(قول)

الفرقة) كافي الحرة (أو) أسلم وتحت (أما أو أسلمت معه) قبل دخول (أو)

بعد إسلامه (في العدة اختار أمة إن حلت له عند اجتماع إسلامه وإسلامهن) لانه إذا جاز له نكاح الأمة جاز له اختيارها (والا) أي وإن لم يحل له

الامة حيثئذ (انذمن أو) أسلم ونحوه (حره واماء وأسلمن معه) قبل دخول أو بعده (أو) أسلمن بعد اسلامه (في العدة تعينت) أي
الحره (وانذمن) أي الاماء لأنه يمنع نكاح الامة لمن نكحه حره فيمنع (٢٥٩)

اختيارها (وان أصررت)
أي الحره (فانقضت عدتها
اختار أمة) ان حلت له كالأول
لم تكن حره لتبين أنها بانت
باسلامه (ولو أسلمت) أي
الحره وعقن ثم أسلمن
في العدة (فكحرائر)
أصليات (فيختار أربعا)
عن ذكرن (والاختيار)
أي القاطنه الدالة عليه
(اخترتك أو أقررت
نكاحك أو أمسكتك أو
ثبتك) وإرادهم يشعرون
بأن جميع ذلك صريح كما قاله
الرافعي قال لكن الأقرب
أن يجعل قوله اخترتك أو
أمسكتك من غير التعرض
للكاح كناية وسكت عليه
في الروضة ومثله ثبتك
(والطلاق اختيار) للطلقة
لأنه إنما يخاطب به
للكوحة فإذا طلق أربعا
انقطع نكاحهن بالطلاق
واندفع الباقيات بالشرع
(الظهار والايلاء) فليسا
باختيار (في الأصح) لأن
الظهار محرم والايلاء حلف
على الامتناع من الوطء
وكل منهما بالاجنية أليق
منه بالنكوة والثاني
يقول هما تصرفان
مخصوصان بالنكاح كالطلاق
(ولا يصح تعليق اختيار
ولا فسخ) كقوله ان

كالوأم فكان يتعين عليه اختيار أربع لا يقال الحر لا يزيد على واحدة ابتداء ودواما لانه مردود بما من
جواز التعدد لمن لا تمنعه ولم يحصل له مشقة في القابلة بالوصول إليها (تنبيه) الاختيار هنا وفيما يأتي لا يتعين
عليه الا بعد اسلام جميع من تحته أو بعد انقضاء العدة بمن لم تسلم (قوله حره) أي تصلح للتمتع على الاعتماد
كما مروا أخذنا من العدة (قوله وأسلمن) أي الحره والامامعه (قوله أو أسلمن) أي الحره والامامعه أو
مرتبا سبق اسلام الحره أولا (قوله بعد اسلامه) أو قبله (قوله فانقضت عدتها) أولم تسلم مع قبل
الدخول (قوله اختار أمة) أي بعد انقضاء العدة وله بعدها نقض اختياره قبلها بل لو أسلمت الحره فيها
بعد اختيار غيرها بطل اختياره قهر عليه وتعينت الحره وليس له اختيار أمة حيث تعينت الحره وان ماتت
أو ارتقت ولو قبل اسلام الاماء وانما يمنع اليسار اختيار أمة أسلمت قبلها أو بعده كما مر لا نهوسيلة لتحصيل
الحره والوسائل تقتصر (قوله وعقن ثم أسلمن الخ) للغير في كون كل واحدة كالحر أن يجتمع اسلامها
مع اسلام الزوج وهي حره سواء تقدم اسلام الزوج عليها أو تأخر سواء تربت اسلامهن أولا وسواء تقدم
عقنهن على اسلامهن أولا ومقارنة العتق لاجتماع الاسلامين كتحقق العتق (قوله لكن الأقرب) هو
للعتمد (قوله ثبتك) ومثله أردت ذلك وهذا عند الاطلاق فان قال باخترتك للفسخ أو أردت ذلك واخترت فسوخ
نكاحك أو أردت أن صرفتك أو دفعتك عن النكاح أو دفعتك عنه أو صرفت نكاحك أو دفعتك كانت
كلها للفسخ (قوله والطلاق) صريحه وكنايته منجزا ومطلقا اختيار كما يأتي (قوله فليسا) أي
الظهار والايلاء باختياره يوافقان فإذا اختارها للنكاح حسب ما من وقت الاختيار فيصير عاتقا بعده والوطء
ليس اختيارا وعليه للهر ان لم يخترنكاحها (قوله بالاجنية أليق) وبالزوجه لا تقي فلا يحصل بالفسخ
أيضا (قوله ولا فسوخ) أي لا يصح تعليق الفسخ ما لم يرد به الطلاق والافصح ويكون اختيارا للنكاح
(قوله ولو علق الطلاق) أي بلفظ من القاطنه صريحة كائنا وكنايه ومنها لفظ الفراق هنا (قوله
والصحيح محته) هو الاعتماد كقوله ان دخلت الدار فأنت طالق أو من دخلت الدار منك في طالق
ويتوقف الاختيار على الدخول فلو مات قبله فله اختيار غيرها أو اختار أربعا قبل دخولها اندفعت
كغيرها فلو أسلم على ثمان فقال لأربع منهن فسخت نكاحهن ولم يرد بالطلاق تعين الباقيات للنكاح

(قول المتن فانقضت عدتها اختار أمة) يفهم أنه لو اختار الأمة قبل انقضاء عدة الحره لا يفيد ويحتمل أن
يقال بانقضاء تعين اعتباره ثم رأيت في شرح البهجة أن الاختيار قبل اليأس عن الحره يلغى واقعا علم (قول
المتن والاختيار الخ) يحصل الاختيار أيضا بما لو اختار فراق من زادت على الأربع مثلا لأنه يتعين الأربع
للكاح ونبه الماوردي على أن للفسخ أيضا صرائح وكنايات فالأول كفسخت نكاحها ورفضته والثاني
كصرفتها وأبعدتها (قول المتن والطلاق اختيار) قيل ان أراد لفظ الطلاق ورد عليه أنه يصح بمعناه كلفظ
الفسخ ان أريد به الطلاق وان أراد الاعم ورد عليه لفظ الفراق فانه هنا عند الاطلاق فسوخ على الأصح قلت
له أن يختار الثاني والفراق يصح به الطلاق هنا إذا نواه (قول المتن في الأصح) يجوز أن يكون راجعا للطلاق
أيضا فان لنا وجهها بأنه لا يكون اختيارا للنكاح لما في قصة فيروز طلق أيهما شئت وأجيب بأن الراوي ذكر
لفظ الفراق بالمعنى (قول المتن ولا يصح تعليق اختيار ولا فسوخ) علمته أن الاختيار كالنكاح أو كالرجعة وكل
منهما لا يصح تعليق الفسخ يتضمن اختيار الأخرى وكأنه علق وأيضا العقود التي يمنع تعليقها بمنع
تعليق فسوخها وقوله ولا فسوخ محله ما لم ينو به الطلاق

دخلت الدار فقد اخترت نكاحك أو فسخت نكاحك ولو علق الطلاق فليل لا يصح لان الطلاق اختيار وتعليق الاختيار بمنع والصحيح
متمم وحصول الاختيار بالطلاق ضمنى ويستقر في ضمنى ما لا يستقر في المستقل

(ولو حصر الاختيار في خمس اندفع من زاد) لجواز هذا الحصر اذ يخف به الابهام (وعليه التعين) لاربع من الخمس (ونفقتهن) أي الخمس (حتى يختار) أربعاً منهن لانهن محبوبات بسبب النكاح (فان ترك الاختيار حبس) الى أن يختار فإن أصر عزز بضرب أو غيره مما يرام (الامام) (فان مات قبله) أي قبل (٣٦٠) الاختيار (اعتدت حامله) أي بوضع الحمل (وذات أشهر وغير مدخول بها

بأربعة أشهر وعشر وذات
أقرباً بالاكثر من الأقراء
وأربعة وعشر) لأن كلا
منهن على انفرادها
يحتمل أن تكون زوجة
بأن تختار فتتعدد الوفاة
وأن لا تكون زوجة بأن
تعارق فلا تعد عدة الوفاة
فاحتيط بما ذكر في ذات
الأقراء ان مضت الأقراء
الثلاثة قبل تمام أربعة
أشهر وعشر اكملت وان
مضت الأربعة وعشر قبل
تمام الأقراء اكملت وابتداء
الأقراء من اسلامها معا
أو اسلام السابق منها
(ويوقف نصيب زوجات)
من ربع أو ثمن (حتى
يصلحن) لعدم العلم
بمين مستحقه فلو لم يعلم
استحقاق الزوجات
للأثر كما لو أعلم على ثمان
كتايبات وأسلم معه أربع
منهن ومات قبل الاختيار
فالأصح أنه لا يوقف
للزوجات شيء لجواز أن
يختار الكتايبات ويقسم
التركة بين باقي الورثة وقيل
يوقف لمن لأن استحقاق
غيرهن نصيبهن غير معلوم
(فصل) (اسلامها استمرت

(قوله في خمس) أي مثلاً (قوله وعليه التعين) قال شارح التعجيز وفي تعبيرهم بالتعين سر لطيف وهو
الإشارة الى أن ما زاد على اللباح اندفع نكاحه بالاسلام فهو كالطلاق الميهم فليس فيه انشاء زوال وبذلك
سقط ما قبل ان الاسلام قارن الزيادة فيبطل في الجميع كالنقد على نحو خمس (قوله ونفقتهن) أي مؤثنتهن
عليه ولو صغيرا وسفيا وغيرهما كما مر (قوله أي الخمس) قيد به لأجل مناسبة ما بعده ولو أعاده على الموقوفات
لكان أكثر فائدة (قوله حبس) ولو بلا طلب كما مر ولا ينوب عنه الحاكم في الاختيار كالولي ولو
طلب الامهال جاز امهاله للعدة للسرعة (قوله عزز بضرب) وكما يرى من ألم الضرب زيد منه وعلم من
كلامه أن الحبس للتروي لا مزيرو ولو أغشى عليه أو جن فيه أطلق حتى يبرأ (قوله بوضع الحمل) ولو كانت
ذات أقراء (قوله وذات أقراء) مدخول بها (قوله فلا تعد عدة الوفاة) هو أولى من قول غيره فتتعدد
الفراق لعدم شمول غير المدخول بها (قوله اكملت) وابتداءها من الموت وبناء اكملت للجهول أولى
ومثله آتت (قوله وابتداء الأقراء الخ) فالمراد منها ما بقى وقت الموت (قوله حتى يصلحن) ولهن القسمة
بتساوٍ وتفاوت فم ليس لولي محجورة لصغر أو جنون أو سفه أن يصلح بدون ما يخصها من عدد من كعشر
من عشرة قال المصيري وطريق الصلح ليقع عن اقرار أن تترك كل منهن لصاحبها بالزوجية وتسألها ترك
شيء من حقها لها ولا تجوز للصالحه على مال من غير التركة لأنه بيع من غير تحقق ملك وحيث وقع الصلح
ففيه شبهة ضمنية لا تحتاج لصيغة ولا قبول ولا قبض وخروج بالصلح ما قبله فلا تغطي واحدة منهن شيئا الا ان
طلب منهن من فيه وارثه يقينا فيعطين بقدرها فلو كن ثمانيا فطلب منهن أربع فأقر لم يعطين شيئا وخمس
أعطين ربع الوقوف أو ست فنصفه أو سبع فثلاثة أرباعه ولهن قسمة ما أخذته والتصرف فيه ولا ينقطع به
تمام حقهن قال بعضهم ويجرى في الصلح هنا ما وفيه وقفة فراجع

(فصل) في حكم مؤنة الزوجة مع الاسلام أو غيره (قوله أسلمها) بقولهما أو بينة وتقبل الشهادة بأنهما
أسلمتا حين طلوع الشمس لامع طلوعها لعدم تحقق المقارنة لطلوع جميع قرص الشمس (قوله وأصرت)
ولو لم تترك كصروج جنون فلا نفقة لها وان استغرق العدة (قوله وأصر) أي ولو لم تترك كما مر فلها نفقة العدة
(قوله الأولى) وهو ما لو أسلم في العدة ولو اختلفا في سبق الاسلام صدقت لأن الأصل عدم السقوط أو في قدر
مدة التخلف صدق هو لأن الأصل براءة ذمته ولو اتفقا على وقت فكالرجعة (قوله وقيل) هو مقابل

(قول المتن ولو حصر الاختيار) قال الزركشي أي المختارات انتهى والظاهر صحة العبارة بدونه (فائدة)
لو قال حصرت المختارات في العدد الفلاني قال الزركشي لم يندشينا (قول المتن وعليه التعين الخ) جوز في
هذا أن يكون من تمام الذي قبله ويؤيده قول المحرر في ندفع غيرهن ويؤمر بالتعين فيهن ولأن وجوب
أصل التعين قدمه أول الفصل وأن يكون كلام مبتدأ ويؤيده أن المصنف عمل بخطه فاصلة قبله وأن حكم
النفقة وما بعدها لم يسبق لها ذكر قال شارح التعجيز وفي التعبير بالتعين سر وهو الإشارة الى أنه بمجرد
الاسلام زال نكاح ما زاد فالاختيار تعيين لأمر سابق لا انشاء ازالة (قول الشارح فلا تعد عدة الوفاة) عبارته
في غاية الحسن اذ لو قال بدلها فتتعدد الفراق لزمه أن غير المدخول بها تعد عن الفراق وهو فاسد
(فصل أسلمها مع الخ) (قول المتن وان أسلمت الخ) ينبغي استثناء ما اذا كان التخلف لعن من صغرا أو

النفقة) لاستمرار النكاح (ولو أسلم وأصرت حتى انقضت العدة) وهي غير كتابية (فلا) نفقة لنشوزها بالتخلف نحوه
(وان أسلمت فيها لم تستحق لمدة التخلف في الجديد) لما ذكره القديم أنها تستحق لأنها لم تحدث شيئا والزواج هو الذي بدل الدين وتستحق
من وقت الاسلام قطعا (ولو أسلمت أولا فأسلم في العدة أو أصر) الى انقضائها (فلها نفقة العدة على الصحيح) وهي في الأولى لمدة التخلف وقيل

الصحيح في المسئلتين (قوله وتستحق من وقت الاسلام) وان كان الزوج غائبا لزال المانع وفارق مآلو رجعت عن النشوز وهو غائب حيث لا تستحق لبقاء المانع وهو علم المتع (قوله ولو ارتد امة فلا نفقة) هو المتمد (قوله وسكت) أي في الرخصة عليه فهو برضا

باب الخيار في النكاح والاعفاف ونكاح العبد

وذكر من أقسام الخيار ثلاثة العيب والتغير والعق وذكرك شرط الخيار معه ليس من العيب ولو آخر الخيار عن الاعفاف ونكاح العبد كان أنسب لدخوله فيهما الا ان يقال انه قدر اعي الأعل أول قوة مناسبة الخيار لما قبله لأن في كل منهما فسخ نكاح (قوله وجد) يفيد أنه جاهل به فمع العلم لا خيار له قال الزركشي الا في العنة لأنها تكون لامرأة دون أخرى وفي نكاح دون آخر (قوله جنونا) ومنه الصرع والحبل بفتح الموحدة ومثله الاغماء اذا آيس منه بقول الأطباء (قوله مطبعا أو متقطعا) مستحكما أو لا وفارق غيره بافضائه الى البطش بالآخر غالبا نعم ان قل كيوم في سنة فلا خيار به (قوله أوجندا أو برصا) لأن كلا منهما تعافى النفس ويعدى في الزوج أو الزوجة أو الولد (قوله رتقاء أو قرناء) وان كان هو محبوبا أو عينا على المتمد ولا تجبره على ازالة ذلك فان فعلته وأمكن الوطء فلا خيار ولا يجوز لامة فعله بغير إذن سيدها (قوله ويخرج البول الخ) تبع في هذا صاحب الكفاية وهو ناسي عن توهم أن يخرج البول ومدخل الذكر واحد وليس كذلك اذ يخرج البول مستقلا فوق مدخل الذكر (قوله عينا) وليس صيبا ولا جنونا وهو مأخوذ من عنان الدابة لانطفائه والتواتر ومثله من يمرض مريض من لا يقدر معه على الوطء (قوله عن الوطء) أي وطئها وان قدر على غيرها وشمل ما ذكر نكاح الأمة لأن العنين أن يتزوج بها كما مر مع احتمال طرو العنة فلا يبطله (قوله مقطوع الذكر) أي ولم يبق منه قدر الحشفة والا فلا خيار

نحوه (قول المتن فلها نفقة العدة) هو بعمومه ليشمل ما لو كان للزوج عتق من صغر ونحوه وهو محتمل (قول المتن وان أسلمت في العدة) قال الرافعي رحمه الله ولا يجيء فيه التقديم للتقدم لأنها هناك أقامت على دينها ولم تحدث شيئا قال المصنف وطرده جماعة (قول الشارح ويشبه أن يجيء فيه خلاف) أي كما في تنطير المهر بردها قال الزركشي وهو غير مسلم لان باب النفقات لا يبنى على مسائل التنطير

باب الخيار

ذكر من أقسامه ثلاثة خيار العيب والتغير والعق ثم الدليل على الخيار بالبرص حديث الفقار بن الوليد عن النبي ﷺ بكشفها بياضا وفعل عمر لان مثله لا يقال الا عن توقيف وفعل عمر وقع في البرص والجنون والجنون وقيل الباقي على ذلك (قول المتن وجد أحد الزوجين) يفهم أن العالم لا خيار له وهو كذلك في غير العنة (قول الشارح وهو بياض شديد مبقع) يذهب مع عدم الجلد وعلامته أن يعصر المكان فلا يخرج (قول الشارح وقيل بلحم) أي فيكون الرق والقرن واحدا وهو ما رواه القاضي أبو الطيب وقوله ويخرج البول الخ راجع للكل (قول الشارح أي عاجز عن الوطء) منشؤه ضعف في القلب أو الدماغ أو الكبد أو الآلات (قول المتن ثبت الخيار) قال الامام النووي رحمه الله تعالى قد أجمعوا على ثبوت الخيار في البيع بهذه العيوب فمادونها لقوات مالية يسيرة فقوات مقصود النكاح أي انتهى واستشكل بعضهم ثبوت الخيار للمرأة بسبب العيب المقارن لأنها ان علمت به فلا خيار وان لم تعلم فالتنقي من العيوب بشرط لصحة النكاح قال في الكفاية وهو غفلة عن قسم آخر وهو ما لو أذنت له في التزوج من معين أو من غير كفه وزوجها الولي منه بناء على أنه سليم فاذا هو معيب فان المذهب صحة النكاح كما صرح به الامام في باب الوكالة وللراجحة ذكره

واجب عليها فلا يسقط به نفقتها

كما لو صلت أو صامت (وان ارتدت) أي الزوجة (قوله نفقة) لها (وان أسلمت في العدة) لنشوزها بالردة وتستحق من وقت الاسلام في العدة (وان ارتدت) الزوج (فلها) عليه (نفقة العدة) لأنها لم تحدث شيئا والزواج هو الذي أحدث الردة ولو ارتد امة فلا نفقة قاله البخاري قال الرافعي ويشبه أن يجيء فيه خلاف وسكت عليه المصنف

باب الخيار والاعفاف ونكاح العبد

اذا (وجد أحد الزوجين بالآخر جنونا) مطبعا أو متقطعا (أوجندا) وهو على يحم منها العضو ثم يسود ثم يتقطع ويتأثر (أو برصا) وهو بياض شديد مبقع (أو وجدها رتقاء أو قرناء) أي منسدا محل الجماع منها في الأول بلحم وفي الثاني عظم وقيل بلحم ويخرج البول من ثقبه ضيقة فيه (أو وجدته عينا) أي عاجزا عن الوطء (أو محبوبا) أي مقطوع الذكر (ثبت) للواجد (الخيار في فسخ النكاح) لقوات الاستمتاع المقصود منه بواحد ما ذكر وحكي الامام عن شيخه أن أوائل

وتستبرح شفته بأقرانه في غير مقطوعها ويستبر فيه شفته وإن جاوزت العادة في الكبر أو الصغر ويصدق
هو في بقاء قدرها لو أنكرته وخرج به الحصى وهو مقطوع الاثنان فلا خيار لها به لقدرته على الوطء بل قيل
أنه أقدر من غيره عليه (قوله المستحكم) هو العمد لكن الراد به في البرص أن لا يقبل العلاج أو أن يزمن
أو يزايد في الجنام الأسود مع قول أهل الحبرة كما سبذ كره لا التقطع وما في حاشية شيخنا عن شيخه
الرملي من عدم اشتراط الاستحكام فيمبني على أن الاستحكام هو التقطع وأن الأسود دلل كور لا يسمى
استحكاما فلا خلاف ولا اعتراض فتأمل (قوله من الجنام أو البرص) بيان لما يتصور فيه للثلية ولم يدخل
فيه الجنون لأجل ما سبذ كره بعده فيه (قوله أما الجنونان) هذه من أفراد ما دخل في كلام المصنف
وأخرجها منه لعدم الخيار فيها كما مر (قوله فيتعذر الخ) لأنه لو كان بأنفسهما فيمكن في حالة الجنون
للتطبيق أما في غيره فليس كذلك الخيار في حالة إفاقته أو بوليها فلا يتصور لأنه إن كان الجنون مقارنا للعقد والولي
جاهل به فالتعذر باطل لعدم الكفاءة وإن كان علما به فلا خيار إن قلنا بصحة العقد وإن حدث بعد العقد
فلا خيار للولي به كما سيأتي وما ذكره شيخنا من ثبوت الخيار لوليها وتصوره بما إذا أذنت في معين
ثم جنت وعقد الولي مع وكيل الزوج ثم تبين أنه مجنون فيه مع التكلف الزائد نظر ظاهر (قوله واضح)
حال العقد فيهما فلا خيار كما لا خيار باستحاضة وإن استحكمت ولا بقرح سيالة وإن أزممت ولا بإجارة
ولو عينية ولا بصيق منفذ إلا أن أفضاها كل أحدا أنه حيث من الرق ولا خيار ببالة الزوج أي كبراً له
إلا أن عجز عن طاعتها كل النساء واعتبر ابن حجر أمثالها تخافة وضدها وتبعه شيخنا في شرحه (قوله
ظنية) كالحيض (قوله أما للشكل) أي حالة العقد وإن اتضح بعده لأنه معقود عليه فيحتاج له وبذلك
فارق التصاح الشاهد والولي كما تقدم (قوله فلا يصح نكاحه) أي لا يصح عقد النكاح الواقع عليه زوجا
كان أو زوجة فلو عبر بهذه العبارة لكان أقرب المراد أو مستقياً (قوله ولو جبت ذكره) أي قطعه ولو بعد
الوطء وطول الزمن (قوله ثبت لها الخيار) فلورضيت به وحصل لها رتق ثبت الخيار على العمد عند شيخنا
(قوله الاعنة) هي بالضم العجز عن الوطء هنا وتطلق أيضاً لغة على حظيرة أو خيمة تجعل من أعواد الشجر
للاستظلال بها مثلاً (قوله بعد دخول) أي وطء في القبل فقط ولو مرة وباعانة بنحو أصبع في دخوله (قوله
إلى حقها منه) قال شيخنا وهو تقرير للهر والتحسين وليس واجبا عليه وفيه نظر بمطالبة بها في الفبسة
في الإيلاء ولو حمل قوله بعدم وجوب الوطء على الزوج على غير المرة الأولى لم يكن بعيدا ومال إليه شيخنا
وبعض مشايخنا قالوا يجب عليه عقد النكاح عليها إذا طلقها قبله وفيه نظر فراجع

الزركشي في التكملة (فرع) لو وجدته مجبواً بالباء فرضيت به ثم وجدته رتقا أو قرنا فهل يثبت له
الخيار محل نظر قلت وقول الزركشي فيما حكاه عن ابن الرفعة من غير كف الخ معناه ولو قال بدله أو من غير
معين لو ائتم ما سلف عن الزركشي تعلقا عن الامام عند قول النهاج فصل زوجها الولي غير كف الخ حيث
قال ولو أطلقت الاذن فلم تعين رجلا فبان الزوج غير كف قال الامام صح باتفاق الأصحاب قال البغوي
ولكن لما حق الفسخ كما لو أذنت من معين ثم تبين به عيب انتهى وقوله فبان الزوج غير كف يقتضي أنه
لو كان الولي عالما بالحال لم يصح النكاح وهو ظاهر (قول الشارح وأما يثبت المستحكم) خالف في ذلك
الساوري والهاملي فقال لا يشترط الاستحكام (قول الشارح قدر أو خشا) زاد الزركشي ومحلا (قول
الشارح أما الجنونان) مفهوم قوله من الجنام والبرص (قول المتن تحيرت) قال القفال عمدة الأصحاب في هذا
القياس على حدوث عتق الأمة تحت زوجها الرقيق (قول المتن الاعنة بعد دخول) أي لحصول مقصود
النكاح لها من تقرير للهر والحصانة ولم يبق إلا التلذذ وهو شهوة لا يجبر الزوج عليها مع احتمال عنته للزوال

البصائر باستحكام العتق
وقول المصنف ثبت جواب
لأذا المقدره قبل وجد
ليرتبط الكلام وقوله وجد
أحد الزوجين إلى آخره
أعم من أن يكون به عيب
مثل ما وجدته بالآخر بأن
كانا مجزومين أو أبرصين
أولا وهو صحيح (وقيل
أن وجد به مثل عيبه)
من الجنام أو البرص
قدر أو خشا (فلا) خيار
له لتساويهما ورد بأن
الإنسان يناف من غيره مالا
يمانه من نفسه أما الجنونان
فيتعذر الخيار لهما لا تغاير
الاختيار (ولو وجدته خشي
واضحاً) بالنكحورة أو
الآتوة (فلا خيار) له (في
الظاهر) لأن ما به من زيادة
تعبه في الرجل أو سلمة في
المرأة لا تفوت مقصود
النكاح والثاني له الخيار
بذلك لنفرة الطبع عنه
وسواء أوضح بعلامة قطعية
كالولادة أو ظنية أم باختياره
أما للشكل فلا يصح نكاحه
(ولو حدث به) بعد العقد
(عيب تحيرت) لحصول
الضرر به سواء حدث
قبل الدخول أم بعده
ولو جبت ذكره ثبت لها
الخيار في الأصح كالمستأجر
إذا خرب الدار المستأجرة
بخلاف المشتري إذا عيب
المبيع قبل القبض فإنه قابض
لحقه (الاعنة بعد دخول) فلا خيار لها بها لأنها عرفت قدرته على الوطء ووصلت إلى حقها منه

بخلاف الجب على الأصح لانه يورث اليأس عن الوطء والعنة فديرجى زوالها (أو) حدث (بها) عيب (تخير في الجديد) سواء قبل الدخول أو بعده كما لو حدث به والتقديم لا خيار له لتكتمه من الخلاص بالطلاق وضف بتضرره بنصف الصداق أو كله (ولا خيار لولي بحادث) لانه لا يبر بذاك (وكذا بمقارن وجب وعنة) لما ذكره ضرره يوردها (٢٦٣) (ويتخير بمقارن جنون) وان رضيت

لانه يبر به (وكذا جذام و برص في الأصح) لتغير بهما والثاني لا يتخير بهما لأن ضررها مختص بها (والخيار) هنا (على الفور) كنخيار العيب في البيع ومنهم من حكى فيه قولي خيار العتق أحدهما أنه يمتد ثلاثة أيام والثاني إلى أن يوجد صريح الرضا به أو ما يدل عليه (والفسخ) بعيبه أو عيبها (قبل دخول يسقط للهر) لارتفاع النكاح الحالى عن الوطء بمسواه كان

العيب مقارنا للعقد حادثا بعده (و) الفسخ (بعده) أى بعد الدخول بأن لم يعلم بالعيب إلا بعده (الأصح أنه يجب) به (مهر مثل إن فسخ بمقارن) للعقد (أو بحادث بين العقد والوطء جهله الواطئ) والسمى ان حدث بعد ووطء (لأن الوطء في النكاح لا يخلو عن مقابل والثاني يجب للسمى مطلقا لتقرره بالدخول والثالث مهر للثل مطلقا لأن الرضا من الجانبين بالسمى فيمن هو

(قوله أو كله) فيه نظر لأنه واجب بالفسخ أيضا الآن يقال لو كان أكثر من مهر للثل (قوله ولا خيار لولي بحادث) ومنه سيد الأمة في هذا وما بعده (قوله ويتخير) أى لولي المرأة بخلاف لولي الزوج لأن عقده باطل وان لم يعلم بالعيب (تنبيه) لو علم بالعيب بعد زواله أو بعد الموت فلا خيار (قوله على الفور) أى لمن علم به وبفوريته ويعذر من جهلها وأمكن ولو غلطنا (قوله كنخيار العيب) فيبادر بالرفع إلى الحاكم على العادة وبالرفع في العنة بعد السنة والفسخ بعد ثبوتها بعد السنة (قوله ومنهم الخ) هو اعتراض على المصنف من حيث الخلاف (قوله يسقط للهر) وكذا للثة (قوله والفسخ بعده) قال شيخنا الرمل أومعه وفي تصويره نظر (قوله بأن لم يعلم الخ) هو تصحيح لمعوم كلام المصنف الشامل للوطء قبل الوطء وفسخ بعدهم أنه لا فسخ في هذه وإن عذر في التأخير على الاعتماد والتعليل للغالب ولو ادعى أحدهما علم الآخر بالعيب قبل الوطء صدق النكر يمينه (قوله فسخ) مبنى للجهول وكذا يعلم للذكر قبله وان كان خلاف ظاهر كلامه فيشمل جانبها وجانبها (قوله والوطء) أى تمامه فيشمل للمقارن له واستشكل هذا التفصيل بأن الفسخ ان رفع العقد من حينه وجب المسمى مطلقا ومن أصله فمهر للثل مطلقا وهذا غير الوجهين للقالين للأصح في كلام الشارح وأجيب بأن العقود عليه هنا النافع وهي لا تقبض حقيقة إلا بالاستيفاء التام فتأمل (قوله مهر للثل) أى على الراجح (قوله وقيل) فيه إشارة إلى أنه ليس من مقابل الأصح فتأمل (قوله اذا علم قبل الوطء) أى ولم يبادر بالفسخ قبله (قوله بعد الفسخ) أى بالعيب

بخلاف الجب (قول للثل ولا خيار لولي بحادث) أى لأن حق الأولياء ما عارض في الابتداء دون الدوام بدليل ما لو عتقت تحت رفيق ورضيت به فانه ليس لهم اعتراض ولا كذلك الابتداء (قوله للثل وعنة) هي بالضم العجز عن الوطء وخيمة أو خطيرة تتخذ من أغصان الشجرة قاله ابن مالك وانظر كيف تصور للمقارن مع قولهم انه قد بين عن امرأة دون أخرى وفي نكاح دون آخر قبل وقد يصور بمال تزوجها وبنت العنة فطلقها ثم أراد تجديد نكاحها (قول الشارح لأنه يبر به) هذا الملة ترشد إلى أن المراد بالولي ولي القرابة (قول للثل والخيار على الفور) قال القفال لأنه لو كان عمد المهر الزوج ما هي فيه وما يؤول أمرها فلا تدوم صحبة ولا تقع معاشرة وكذا في المرأة فانها تصير في معنى غير النكوة ثم معنى كونه على الفور أن الرفع إلى القاضي يجب للبادرة به (قول الشارح قولي خيار العتق) أى للزوجين والا فلا يظهر فيه أيضا أنه على الفور (قول للثل يجب مهر مثل ان فسخ الخ) أى لأن قضية الفسخ رجوع كل منهما إلى عين حقه أو بدله ان تلف فيرجع الزوج إلى المسمى والزوجة إلى بدل نفسها وهو مهر للثل لقوات حقها بالدخول وهما سؤال وهو أن الفسخ ان رفع العقد من أصله فينبغي وجوب مهر للثل مطلقا ومن حينه فالسمى مطلقا لمواجهة التفصيل والجواب أن العقود عليه هنا النافع وهي لا تقبض حقيقة إلا بالاستيفاء بخلاف البيع قاله الزركشي (قول الشارح وقيل في المقارن الخ) قيل هذا لا يتبعه غيره لأن بدل للسمى في التمتع بسليمة وقد استوفاه (قول للثل ولا يرجع الخ) أى لثلاث تكون جامع بين العوض والمعرض (قول الشارح الذي غرمه) فليس للمراد المهر السابق الذي جعله قسما للسمى بل المراد ما يشمل المسمى كما سيصرح به رحمه الله لكن لا يخفى أن للسمى انما

سالم عن العيب أبدا وقيل في المقارن ان فسخ بعينها فمهر للثل وان فسخت بعينه فالسمى وقوله جهله الواطئ ذكر بيان لعل الفسخ فانه اذا علمه قبل الوطء لا فسخ لرضاه في التيب ويأتى مثل ذلك من جانب الزوجة (ولو انفسخ) النكاح (بردة بعد ووطء) بأن لم يجمعهما الاسلام في العدة (فالسمى) لتقرره بالوطء (ولا يرجع الزوج بعد الفسخ بالمهر) الذي غرمه بالدخول (على من غره في الجديد) والتقديم يرجع به للتدليس عليه باخفاء العيب المقارن للعقد أما الحادث بعد اذا فسخ به فلا يرجع بالمهر فيه قطعا لاتفاء التدليس وسواء على القديم كان

للقوم مهر المثل أم المسمى والغرم الولي أم الزوجة بأن سكت عن العيب وكانت أظهرت له أن الزوج عرفه (ويشترط في العتق رفع إلى حاكم) ليفعل ما سيأتي بعد ثبوتها (وكذا سائر العيوب) أي بما فيها يشترط في الفسخ بكل منها الرفع إلى الحاكم (في الأصح) لفسخ محضرته بعد ثبوتها والثاني لا يشترط ذلك وينفرد (٢٦٤) كل من الزوجين بالفسخ كما في فسخ البيع بالعيب (وتثبت العنة باقراره)

عند الحاكم (أو بينة على اقراره) ولا تصور ثبوتها بالينة لأنه لا اطلاع للشهود عليها (وكذا) تثبت (بيمينها بعد نكوله) عن اليمين المبوق بانكاره (في الأصح) لا مكان اطلاعها على عنته بالقرائن والثاني يمنع ذلك ويقول لا تخلف ويقضي بنكوله (وإذا ثبت ضرب القاضي له سنة) كما فعله عمر رضي الله عنه رواه البيهقي قال الرافعي وتابعه العلماء عليه وقالوا تنذر الجماع قد يكون لعارض حرارة فتزول في الشتاء أو برودة فتزول في الصيف أو ببوسة فتزول في الربيع أو رطوبة فتزول في الخريف فإذا مضت السنة ولا إصابة علمنا أنه عجز خلق وابتداء السنة من وقت ضرب القاضي وإنما يضرب (بطلبها) أي المرأة فلا يصحكت لجهل أو دهشة فلا بأس بتبيينها ويكفي في الضرب قولها إني طالبة حتى على موجب الشرع وإن جهلت الحكم على التفصيل ولا فرق في ضرب السنة بين الحر

(قوله أم المسمى) على الرجوع وذكر النهج لهذا العمل (قوله والغرم) عطف على القوم فهو اسم كان والولي والزوجة خبرها (قوله بأن سكت الخ) هو تصور لوجود التفرير منها وقد يكون منها حقيقة بأن عقدت بنفسها وحكم ببعثته حاكم براه (قوله رفع إلى حاكم) فإن لم تجده أو توقف على أخذ مال فلها نصب محكم فإن لم تجده استقلت بالفسخ إن مضت السنة وهو معدوم (قوله وينفرد) على الثاني (قوله باقراره) فلا يلزم تكليفه وإن كانت الزوجة أمة كما تقدم (قوله أو بينة على اقراره) أي عند الحاكم أو غيره فتقيد اقراره بالحكم ليفسخ التكرار فقط (قوله سنة) أي هلالية (قوله قال الرافعي) ظاهر كلامه أنه أول من ابتكر هذا القول في الحكمة وتابعه العلماء بعده عليه وفيه اكتفاء بأحادي صفتي كل فصل عن الثانية فيه اذ في الصيف مع الحرارة الببوسة وفي الشتاء مع البرودة الرطوبة وفي الربيع مع الرطوبة الحرارة وفي الخريف مع البرودة الببوسة واقتصرهم على الصفات المذكورة فيه نظر لأنه إن كان لمضادتها لبعضها الببوسة في الصيف والرطوبة في الشتاء ضدان والحرارة في الربيع والبرودة في الخريف ضدان وإن كان لشهرتها فالحرارة في الربيع والبرودة في الخريف أشهر فلو ذكرنا في كل فصل صفتها كان أولى وأشهر فتأمل وافهم (قوله عجز خلق) أي مطلقا أو لخصوص امرأة أو زمن كما مر فسقط ما لبعضهم هنا (قوله بطلبها) أي لا يطلب وليها ولو محجورة بصغر أو جنون أو ورق (قوله حتى) قال شيخنا وهو تقرير للهر وتقدم ما فيه نقلا (قوله الحر والعبد) والسلم والكافر وقال مالك يضرب للعبد نصف سنة فقط ورد بأن ما يتعلق بالطبع لا يختلف فيه الحر وغيره (قوله رفته) إن كان بالغا عاقلا ولا انتظرت افاقته أو كماله (قوله ولم تصدقه) الأولى أن يقول وكذبت بل هو الصواب ليخرج ما لو صدقته أو سكت فانه يسقط حقها من الفسخ وإن لم تزل البكارة لرقته ذكره من ألقاه وطء معتبرا في التحليل (قوله حلف) ولا حاجة لمراجعتها إن كانت بكر غير غوراء حلفت هي ولو مع بينة بمنزتها على التمسك ولو اختلفا في وجود بكارة مشروطة تصدقت في أنها بكر لرفع الفسخ وصدق هو في عدمها لعدم كمال المهر فلو طلقها قبل الدخول نشطر (قوله حلفت) فإن نكحت حلفتان نكلا فسخت بلا يمين (قوله أنه ما وطئ) أو أنه لم يصبها أو أن بكارتها أصلية (قوله استقلت) هو للتعبد لكن بعد قول القاضي ثبت حق الفسخ أو ثبتت العنة يتصور في التفرير فيه على القول بوجوبه مطلقا ما سيأتي أن العيب الحادث لا رجوع فيه قطعا لعدم التفرير (قول الشارح أم المسمى) أي على القول بوجوبه مطلقا (قول المتن وكذا سائر العيوب) أي لأنها مجتهدة فيها فأشبه الفسخ بالأعسار (قول المتن باقراره) يخرج به الصبي والمجنون (قول الشارح عند الحاكم) إنما قيد بذلك لتلايقال ما بعدهما أعني قوله أو بينة إلى آخره يعني عنه (قول الشارح والثاني يمنع ذلك) أي لأنه قد يكرهها أو يستحي منها (قول الشارح وتابعه العلماء عليه) قال الامام قد أجمع المسلمون على اتباعه في هذا (قول الشارح علمنا أنه عجز الخ) قال ابن الرفعة وهذا التحليل يحدشه كون الشخص بمن عن امرأة دون أخرى وعن مأتى دون غيره ولو كان للفصل أثر لآثر مطلقا (قول الشارح من وقت ضرب القاضي) لأنها مجتهدة فيها لثبوتها باجتهاد عمر بخلاف الإيلاء لثبوتها بالنص فيكون من وقت الحلف قلت وهذا التحليل فيه نظر فإن الحجة في العام الإجماع (قول المتن رفته) ظاهر العبارة وجوب القوم

والعبد (فإذا تمت) أي السنة (رفته إليه) قال (وطئت) في السنة أو بعدها ولم تصدقه (حلف) أنه وطئ كذا ذكر (فإن نكلا) عن اليمين (حلفت) هي (فإن حلفت) أنه ما وطئ (أو أقر) هو بذلك (استقلت) هي (بالفسخ وقيل تحتاج إلى إذن القاضي) لها به (أو فسخته

ولو اعتزلته أو مرضت أو حبست في اللدة) جميعها (لم تحسب) وتستأنف سنة أخرى بخلاف ما لو وقع مثل ذلك للزوج في السنة فأنها تحسب عليه ولو وقع لها مثل ذلك في بعض السنة وزال القياس أن تستأنف السنة (ولو مرضت وحدها) (٢٦٥)

بطل حقها) من الفسخ أي سقط لرضاها بالعيب (وكذا لو أجلته) بعد السنة مدة أخرى كسهر أو سنة فإنه يبطل حقها من الفسخ (على الصحيح) لأنه على الفور والتأجيل مفوت للفور والثاني لا يبطل لاحسانها بالتأجيل فلا يلزمها فلها الفسخ متى شئت (ولو نكح وشرط فيها اسلام أو في أحدهما نسب أو حرية أو غيرهما) ككونها بكرا أو ثيبا أو كناية أو أمة أو كونه عيدا (فأخلف) للشروط (فلا ظهر صحة النكاح) لأن العقود عليه معين لا يتبدل بخلاف الصفة المشروطة والثاني بطلانه لأن النكاح يعتمد الصفات والأسماء دون التعيين والشاهدة فيكون اختلاف الصفة فيه كاختلاف العين ولو اختلفت العين بأن قالت زوجني من زيد فزوجها من عمرو لم يصح فكذا هنا ويفرق بينهما ولا شيء على الزوج أن لم يدخل بها وأن دخل فلا حد لشبهة اختلاف

وان لم يقل حكمت بذلك ولو رجعت بعد انكارها وصدقته قبلت وسقط الفسخ (تنبيه) تصديق الزوج هنا مستثنى من قاعدة تصديق الثاني للوطء كما استثنى منها الوادي الولي الوطء وأنكرت فيصدق هو يمينه وما لو ادعى الحلل عدم الوطء وادعته فتصدق هي يمينها وما لو أنت بولد للأمان منه وأنكر الوطء من أصله فهي المصدقة وما لو ادعت في بكرة مشروطة في العقد أنه أزالها وأنكرت فتصدق هي كما تقدم قريبا ويلحق بهذا ما لو علق طلاقها بعدم الوطء ثم ادعاه وأنكرت فيصدق هو وما لو علق أنه متى تزوج عليها وأبرأته من كذا من صداقها فهي طالق فتزوج وادعى أنه دفع لها صداقها وأنكرت فهو للصدق من حيث عدم وقوع الطلاق بإبرائها من حيث سقوط مهرها عنه (قوله ولو اعتزلته) أو لم يمكنه وصدق هو إذا ادعاه على المعتد (قوله أو حبست) ولو من جهته أو ظاهرا لم تحسب اللدة بخلاف ما لو وقع له مثل ذلك فتحسب اللدة فيه وبخلاف ما لو حاضت أو نفست فتحسب اللدة فيها (قوله فالقياس الخ) هذا مرجوح والمعتد ما في الروضة من أنه يلزمها أن لا تعتزل في مثل الوقت الذي كانت اعتزلته فيه ولم يذكره الشارع لقول ابن الرقعة أنه يلزمه فيه الاستئناف أيضا ومنع لزوم ظاهره خصوصاً لأن كانت اعتزلته في أول السنة للضرورة فتأمل (قوله ولو وضعت الخ) هذا مستثنى عنه بالفورية للشرطية في المراسم (قوله أي سقط) دفعه ما يقتضيه البطلان من وجود حق قبل الرضا (قوله بعد السنة) ولا عبرة برضاها قبل العلم بثبوت الحق (قوله ولو نكح) أي ولو وقع نكاح كما يدل له ما بعده ويجوز فيه ويتعين في شرط أن يكون نسبنا للجهول بدليل الرفع بعده في اسلام وتابعه وهو يشمل ما لو كان الشرط الزوج أو الزوجة أو غيرهما من تنول العقد (قوله ككونها) لو قال بكارة وثبوتها ليشمل ما لو شرطت الزوجة بكارة الزوج أو ثبوتها كما شمله كلام المصنف لكان أولى وشرط نحو البياض كذلك (قوله لأن العقود عليه الخ) وقياساً بالأولى على البيع الذي لا يتأثر بالشروط الفاسدة مع أنه معاوضة محضة فتأمل (قوله ويفرق) أي يفرق القاضى بينهما على القول الثاني (قوله ان بان خيراً مما شرط) أي ان بان الموصوف بوصف أكمل من الوصف المشروط فيه أو ان بان الوصف خيراً من الوصف المشروط والاول أقرب الى كلام الشارع أي فلا خيار والنظور اليه كمال الوصف في ذاته من غير نظر الى مراد الشارع كما تأتي الإشارة اليه (قوله فبان بكراً فلا خيار) وان كان الزوج ضعيفاً لآله (قوله ودونه) منه ما لو شرط كونه بكراً فبان ثيباً فلا خيار ظاهره وان كان هو ثيباً أيضاً فيه كما يأتي ومن الدون التي فيه الخيار

(قول الشارع من الفسخ) بناء على أنه فوري (قول المتن فيها اسلام) لم يقل في أحدهما إشارة الى أن ضابط المذكور ههنا أن يكون النكاح يصح مع قطع النظر عن الشرط فلو شرطت الكفاية اسلامه فأخلف اطراد القولان (قول الشارع ككونها بكراً) لو اختلفا فزعمت زوال البكارة للشرطية بوطئه وأنكرت صدقت يمينها رفع الفسخ وصدق يمينه لرفع كمال الله حتى لو طلق قبل الدخول وجب الشرط (قول المتن فلا ظهر صحة النكاح) هذا بعمومه يشمل ما لو كانت المنكوحه قاصرة وشرط الولي حرية الزوج أو نسبه أو نحو ذلك من صفات الكفاءة وأخلف والذي يظهر فساد النكاح ومثله أيضاً فيما يظهر ما لو زوج القاصرة من غير شرط ولكن على ظن الكفاءة فأخلف ثم رأيت الزركشي صرح في فصل زوجها الولي غير كف بالمسئلة الأخيرة ودكر فيها ما حاولته (قول الشارع والثاني بطلانه) انظر لو كان خيراً مما شرط هل يتخلف هذا القول أم لا ظاهر الاطلاق العموم (قول الشارع ويفرق بينهما)

(٣٤) - (غليوي وعميرة) - ثالث

العلماء وعليه مهر المثل (ثم) على الصحة (ان بان) الموصوف (خيراً مما

شرط) فيه كأن شرط في الزوجة أنها كتابية فبان مسلمة أو أمة فبان حرة أو ثيب فبان بكراً وفي الزوج أنه عبد فبان حراً (فلا خيار وان بان دونه) كأن شرط أنها حرة فبان أمة

وهو حر يحل له نكاح الأمة وقد أذن السيد في نكاحها أو أنه حر فإن عبدا وقد أذن له السيد في النكاح والزوجة حرة (فلها خيار وكذا في الإصح) والثاني لا خيار له تمكنه (٢٦٦) • من الخلاص بالطلاق ولو كان الزوج في المسئلة الأولى عبدا ففي أحد قولين صححه

البغوى انه لا خيار له لتكافئها ولو كانت الزوجة في الثانية أمة ففي أحد وجهين لا خيار لتكافئها وقطع بمقابله ويكون الخيار للسيد ولو شرط في الزوج نسب شريف فإن خلافه فإن كان نسبه دون نسبها فلها الخيار كما شملته العبارة وإن رضيت به فلا وليا لها الخيار لقوات الكفاءة وإن كان نسبه مثل نسبها أو فوقه فلا ظهر وقطع به أنه لا خيار لها ولا لاولياء لا تتفاء العار ولو شرط النسب في الزوجة فإن خلافه فإن كان نسبها دون نسبها فلها الخيار كما شملت العبارة وإن كان مثله أو فوقه فلا خيار له في أحد القولين وقيل لا خيار له مطلقا تمكنه من الطلاق (فرع) خيار الخلف على الفور وقيل فيه خلاف خيار العتق الآتي قال البغوى وينفرد من له الخيار بالفسخ ولا يفتقر إلى الحاكم كخيار عيب البيع وتعقبه الرافعي بأن الخلف يبطل العقد على قول فليكن كخيار عيب النكاح (ولو ظنها مسلمة أو حرة فبانت كناية أو أمة وهي تحل له فلا خيار له (في الاظهر)

مالو شرط كونها مسلمة فبانت كافرة تحل له وفارق عدم ثبوت الخيار في البيع في هذه زيادة القيمة المنظور اليها فيه ومنه مالو شرط كونها يتيما فبانت سمرأ أو كونه أبيض فإن أسمر أو كون أحدهما جديلا فإن قبيلها وهكذا فكل منهما الخيار كما شمله كلام المصنف فليجمع (قوله وهو حر يحل الخ) تصوير لصحة النكاح وكذا ما بعده (قوله ولو كان الخ) هذا شروع فيما لو بان مثله الذي ظاهره كلام المصنف فلو قال ثم إن بان دونه ثبت الخيار والافلال كان أولى وأعم (قوله الأولى) وهي شرط انها حرة فبانت أمة (قوله صححه البغوى) هو للتعبد (قوله لتكافئها) أي مع تمكنه من الخلاص بالطلاق وبذلك فارتفعت هذه ثبوت الخيار على التعبد للقطوع به في التي بعدها ومن ذلك مالو شرط في أحد الماحرية الأصل فإن عتيقا أو مكوثه ببعض فإن رقيقا أو مبعضا ولو مثله فثبت الخيار في ذلك لمسا لاله لما ذكر كذا قاله شيخنا وهو يقتضي أن الخيار فيما لو بان دونه إنما يثبت لمسا لاله في جميع الصور وقد مر خلافه فراجع (قوله وقطع بمقابله) وهو ثبوت الخيار وقد مر أنه للتعبد (قوله للسيد) لأنه اجبارها على نكاح العبد وبذلك فارق ثبوت الخيار لها في العيب (قوله كما شملته العبارة) قد ذكره لاجل تسميم الأقسام وكذا ذكر الفوقية أيضا وأعمال ينفه عليه لوجود الخلاف فيه فهو لم تشمل العبارة من حيث الخلاف فافهم وكذا يقال في المسئلة بعدها (قوله فلا ظهر وقطع به أنه لا خيار لها) كما يأتي وهو للتعبد (قوله كما شملته العبارة) للناسبه أن لا يجعل هذه مما شملته العبارة لوجود الخلاف فيها العلوم بقوله وقيل لا خيار له مطلقا وما سلم من الاعتراض أحد وإن بلغ الغاية القصوى (قوله فلا خيار له) هو للتعبد (قوله على الفور) هو للتعبد (قوله وينفرد الخ) هو للتعبد (قوله وتعقبه الرافعي الخ) يقال عليه حيث قيل بالبطان في الخلف فهو أقوى من عيب النكاح فلا يقاس (تفهيان) أحدهما محل عدم الخيار إذا بان مثله على ما تقدم في غير الصوب بقرينة ما سبق قال شيخنا ومحله أيضا في النسب والخرفة والعفة أما غيرها كالنكاح والبياض والسرة والحيوة والجمال فالتالية فيها لا تسقط الخيار لهما فراجع ثانيهما أنه استفيد مما ذكر أن عدم الكفاءة هنا وبما يأتي لا يبطل النكاح وقد تقدم في موضعها خلافه فلينظر التوفيق بين الموضعين وحمل ما هنا على ما سيأتي في خلف الظن لا يستقيم (قوله ولو ظنها الخ) هو لبيان أن الظن ليس كالشرط وذكره مثال لقاعدة هي لو ظن أحد الزوجين في الآخر وصفا فأخلف فلا خيار والراد في غير الصوب بقرينة ما سبق ومبشر الشارح اليه (قوله وهي) أي السكانية أو الأمة تحل له (قوله البحث أو الشرط) قالوا في عبارة النهج بمعنى أو (قوله وهذا هو للتصوص الخ) فيه اعتراض على المصنف في تعبيره بالآظهر لأن الخلاف طرق كذا ذكره الشارح على أنه لا يجوز نسبة مقابل النص للشافعي كما مر في محله (قوله ومنهم من قرر النصين) وهم عدم ثبوت الخيار للزوج في الثانية وهي الأمة وثبوتها في الأولى وهي الكافرة (قوله بالتليس) فلا تقصر من الزوج قوله الخيار بخلاف الثانية فلا خيار له فيها وهذا الفرق من

أي على القول الثاني القائل بالبطان (قول الشارح في أحد القولين) المراد بهما الاظهر ومقابله (قول الشارح وقيل لا خيار له مطلقا) هذا هو مقابل الإصح السابق في المتن فكان ينبغي أن يقول كما شملته العبارة كما قال فيما سلف (قول المتن فلا خيار) أي كما لو ظن العبد للبيع كاتبا متلا فآخلف (قول الشارح وهذا هو للتصوص) أي ومقابله مخرج من النص في الأولى كما أن مقابل النص في الأولى مخرج من النص في الثانية (قول الشارح وفرق الخ) هذا الفرق رده ابن الرفعة بأنها للتضررة بالفسخ فكيف يجعل تقرير غير هاسبيا لضررها

لتقصيره بترك البحث أو الشرط وهذا هو للتصوص في الثانية ووجه الثاني للتصوص في الأولى الحاق خلف الظن بخلف الشرط لأن الأصل فيمن هو في دار الاسلام الحرية والاسلام ومنهم من قرر النصين وفرق بأن ولي الكافرة كافر يتميز بعلامة كالغيار وخفاء الحال على الزوج أعما يكون بالتليس بترك العلامة وولي الأمة لا يتميز عن ولي

(قول)

الحرية (ولو أذنت) للولي (في تزويجها من ظنته كفوا) لها (فبان فسقه أو دثامه ونسبه محرقة فلا خيار لها) لتقصيرها بترك البحث (قلت ولو بان معييا أو عبدا فلها الخيار والله أعلم) لموافقة ما ظنته من الحرية والسلامة من العيب الغالب في الناس والمسلتان ذكرهما الرافعي والأولى مستغنى عنها بما تقدم في العيوب والثانية بطرفها خلاف ماذا ظنها حره فبانت أمة كما (٢٦٧) أشار إليه الرافعي وتبعه المصنف وتعقبه

في مسألة الفسق بأنه ذكر قبيل الصداق عن البغوي ان لها حق الفسخ به وتعجب بما قال هنا مع ما نقله عن البغوي (ومنى فسخ بخلف) للشرط بناء على صحة النكاح (فحكم المهر أو الرجوع به على النار ماسبق في العيب) فان كان الفسخ قبل الدخول فلا مهر أو بعده بأن لم يعلم بالحال إلا بعده فمهر للتلقا وقيل المسمى ولا يرجع بما يخرجه على النار في الجديد (والمؤر) للفسخ بخلف الشرط (تقرير قارن العقد) كقوله زوجتك هذه المسلمة أو البكر أو الحرة وهو وكيل عن السيد أو صفها له بذلك مرغبا في نكاحها ثم زوجها منه على الاتصال بخلاف ما لو زوجها منه بعد أيام (ولو غر بحرية أمة) في نكاحه أباهما كأن شرطت فيه (ومحناه) أي النكاح بأن قلنا بالظاهر ان خلف الشرط لا يبطله وحصل منه ولد (فالولد) الحاصل (قبل العلم) بأنها أمة (حر) لظن الزوج حرينها حين حصوله سواء

حيث الخلاف والا فالعقود عدم الخيار مطلقا كما تقدم (قوله ولو أذنت) أي لغير مطلقا أو لغيره وعينت الزوج سواء علم الولي بحال الزوج أولا وما مر من البطلان في عدم الكفاءة محمول على غير ما ذكر كذا قالوا فراجع من أركان النكاح فيما مر من باب الكفاءة (قوله بمن ظنته كفوا) وهو معين مطلقا أو غير معين في المير كما تقدم أو غير معين مطلقا لان العقد صحيح كما قال الامام باتفاق الاصحاب كذا قالوه وفيه نظر اذ كيف لا يكون معين ما أذنت فيه وكيف يصح النكاح اتفاقا مع عدم الكفاءة فراجع (قوله الغالب) مفعول للموافقة (قوله والمسلتان ذكرهما الرافعي) أي في الشرح ولم ينفه الشارح عليه بل قلنا كما هو عادته لاجل ما ذكره فيها فتأمل (قوله والأولى) وهي ما لو بان معييا وأشار بقوله مستغنى عنها إلى أنها مكررة ولمل ذكرها لتتميم أقسام خصال الكفاءة فتأمل (قوله بطرفها خلاف الخ) والحكم فيها للعقود بثبوت الخيار هنا وتقدم الفرق بينهما اذ لا يلزم من اتحاد الخالف اتحاد الترجيح (قوله وتعقب الخ) أي تعقب للمصنف في الروضة الرافعي في الشرح وتعجب للمصنف من الرافعي فيما ذكر من مخالفة كلامه في موضعين على مسألة واحدة قال بعضهم فالمصنف أولى بالتعجب بما ذكره هنا والحق انه لا تعجب على واحد منهما وقد دفعه السباطي ببعض ما يناسب رده فراجع (قوله للشرط) هو قيد لمراعاة كلام المصنف والاختلاف الظن كذلك كما يشير إليه (قوله فحكم للنار الخ) وحكم للون من ثقة وكسوة وغيرهما عدم وجوبها لكل مفسوخة الاسكنى للعقود الحامل كذا قاله شيخنا الرملي وقال شيخنا الزبيري بوجوبها في الفسخ خبر المقارن ثم قال والكلام في الرجوع على النار وأما هي فلا رجوع عليها مطلقا (قوله وهو وكيل) ذكره ليوافق ما سيأتي (قوله على الاتصال) ذكره لكونه منالا للقارة في كلام المصنف وليس شرطا للتقرير لحرية الولد ولا للرجوع بقيمته وعلى كل فذكر الشارح له ليس في محله لان كلامه في التقرير الموجب للفسخ ولأنك حذر منه شيخ الاسلام في التهج فراجع (قوله ولو غر بحرية أمة) سواء وقع التقرير في العقد أو قبله أو بعده كما نقله العلامة العبادي عن شيخنا الرملي (قوله حر) أي يعتقد حرا على العقد (قوله أم عبدا) وهذا حري بن رقيقين (قوله حرا كان الخ) وبطال الحر حالا وكذا الكتاب والمبعض وبطال غيرهم بعد العتق

(قول المتن بمن ظنته كفوا) مثل ذلك فيما يظهر مالم وجهات كون الكفاءة معتبرة ثم ما ذكره هنا إلى قوله والله أعلم يفيد ان كون الاخلاص بالكفاءة مفسدا للنكاح محله اذا كانت البكوة بحرية لم تأذن وعلم الولي الحال وكنا لو جهل فيما يظهر وأما غير الحرية اذا كان الاذن لغير معين أو لمعين فالنكاح صحيح ولا خيار الا في العيب والرق على ما تقرر هنا مع ملاحظة ما أسلفناه في الحاشية أول الفصل نقلا عن ابن الرفعة والامام نعم لو أذنت لغير معين وزوجها الولي بغير كفء مع علم الحال اتجه البطلان (قول الشارح كما أشار إليه الرافعي) أي محنا قال الزركشي وقد سعد في ذلك البحث فانه نص امام المذهب رضى الله عنهما وعن الزركشي وعن سائر المسلمين (قول الشارح وتعجب بما قاله هنا) قلت ولما تعجب بعضهم من النووي رحمه الله في اتباعه للرافعي هنا (قول الشارح للشرط) لم يقل أو الظن لقول المتن أو الرجوع على النار به فان مسألة الخلف فيما لو ظنته حرا فبان عبدا فيها بحث الشيخين السابق (قول الشارح والمؤر للفسخ) مثله البطلان أيضا على قوله (قول الشارح حر) أي اعتقد حرا خلافا لاحتمال عن الشيخ أي على بأنه يعتقد رقيقا ثم يعتق (قول الشارح ويرجع بها على النار) قال الامام بالاجماع انتهى

كان حرا أم عبدا وسواء فسخ العقد أم أجازها اذا ثبت له الخيار (وعلى الضرر بقيمته لسيدها) لانه فوت عليه رقة التابع لرقها بظنه حرينها فتستقر في ذمته حرا كان أو عبدا وتعتبر قيمته يوم الولادة لانه أول أيام اسكان تقويمه (ويرجع بها على النار) لانه الواقع له في غرامتها وهو لم يدخل في العقد على أن يخرمها بخلاف المهر وانما يرجع اذا غرم كالضامن واحتمل بقوله

قبل العلم عن الحاصل بعده فهو رقيق والمراد بالحصول الفلوق وقوله وصححناه لا مفهوم له فان الحكم كاذب كذا بطل تشبه الخلاف وكذا اذا بطل يكون الزوج لا يحل (٢٦٨) له نكاح الامة لشبهه التقرير (والتقرير بالحرية لا يتصور من سيدها) لانه اذا

قال زوجتك هذه الحرة أو على أنها حرة أو نحو ذلك عتقت (بل) يتصور (من وكيله) في نكاحها في صلب العقد أو قبله كما تقدم والقوات في ذلك بخلف الشرط تارة والظن أخرى (أو منها) والقوات فيه بخلف الظن ولا عبرة بقوله من ليس بمأقود ولا معقود عليه (فان كان منها مملوك الغرم بدستها) فتطلى بغير العتق ولا يتعلق بكسبها ولا برقبته (ولو انفصل الولد ميتا بلا جناية فلا شيء فيه) لان حياته غير متيقنة بخلاف ماله انفصل بجناية ففيه لان عقاده حرا غرة لو ارته على عاقلة الجاني أجنبيا كان أو سيد الامة أو المبرور فان كان عبدا تعلقت الغرة برقبته ضمنه المبرور لسيد الامة لتفويته رقه بعشر قيمته لانه القدر الذي يضمن به الجاني الرقيق وليس للسيد الا ما يضمن به الرقيق والغرة عبد أو أمة كما سيأتي في الجراح ولا يتصور ان يرث منها في مسئلة تامة الأب الحرة غير الجاني الا أم الأم الحرة (ومن عتقت تحت رقيق أو من فيه رق تخيرت في فسخ النكاح) قبل الدخول

ولو لبعضه أعتق من مطالبة البعض كما تقدم لكن بعد البتار ولو قال المصنف ذلك كما يدل سيدها كان أولى ومعلوم أنه لو كان المبرور عبدا لمالك الولد لم يلزمه شيء (قوله قبل العلم الخ) ويعلم كونه قبله أو بعده بالولادة فان وضعه قبل ستة أشهر ولحظتين من وقت العلم فهو حر قاله الزركشي (قوله لا يتصور) قال شيخنا الرملي هو لا غالب فلا يرد كون سيدها مريضاً عليه دين مستغرق أو سفياً أو مفلساً أو مكاتباً أو أذن لهم في التزويج أو كونها موهنة أو جانية وزوجت كذلك أو كون اسمها حرة أو أريد بالحرية العفة عن الزنا لظهور القرينة (قوله عتقت) قال شيخنا الرملي مؤاخذة له باقراره لا بقوله المذكور وفيه نظر لانه يلزم سبق حرمتها على العدة فيتوقف على اذنها فتأمل (قوله من وكيله) فيرجع الزوج عليه وهو على من غرسوا هي أو سيدها وعلى هذا لو وجد منها ما عاقب كل نصف الغرم كما في النهج (قوله بخلف الشرط) راجع للعقد والظن راجع لما قبله وتقدم ان ما بعده كذلك فهو من خلف الظن أيضا (قوله بعد العتق) أي ولو لبعضها أو اليسار مالم تشكركم كتابة والاطول حالاً كما (قوله الجاني) أي الحر (قوله عبدا) أي لغير سيدها (قوله برقبته) فان كان عبداً للمبرور فحق سيدها على سيد المبرور (قوله للسيد) أي لامة الأولى لمالك الولد كما من (قوله ولا يتصور الخ) لان الأم رقيقة فلا ترث وحصتها أم الأم المذكورة في رتبة الرقيق كما من فان كانت رقيقة أيضاً فكلها للاب فان كان رقيقاً أو جانياً فكلها للأم الأم الحرة والافليت المال فتأمل (قوله ومن عتقت) ولو بنكال حرمتها في مبعة أو بوجود صفة في معلقة أو بأداء نجوم في مكانة وكذا بتصديق زوجها لما في ذغواها الحرية لكن يصدق السيد ان أنكرها ولا يسقط من المهر شيء لو فسخت قبل الدخول لانه حقه وليس لزوجه الوعتق ان يتزوجها لان أولادها أرقاء بزعم السيد وهل للسيد تزويجها مع زعمه بقاء الزوجية راجعه (قوله تخيرت) أي ان كانت كاملة والا كصغيرة ومجنونة فتحتي تكمل وللزوج وطؤها قبل الفسخ وعليه لعقها المهر المسمى ان وطئ قبل العتق والا فمهر المثل (قوله بريرة) بموحدة مفتوحة فمهملة مكسورة فتحتية ساكنة فمهملة مفتوحة وقوله عبدا واسمه مغيث (قوله تحت حر) خلافاً لأبي حنيفة (قوله ولو عتقها) وكذا الوما أو عتق بعد عتقها وقبل فسخها فلا خيار أيضا

وهذا بخلاف المهر كما سبق (قول المتن والتقرير بالحرية الخ) جعل الجيلي من صور التقرير ماله قال زوجتك أختي هذه ونظر فيه الزركشي بأنه يجوز أن تكون أخته وهي رقيقة له (قول المتن من وكيله) مثله وليه قال الزركشي في الوكيل والمرأة صور الشافعي المبرور فكان ذلك حاملاً لا صاحب على قولهم أنه لا يتصور من السيد وانما أراد الشافعي التخييل بأن ذلك يكون من السيد في صور وساقها (قول الشارح والظن أخرى) راجع لقوله أو قبله ومن هنا يعلم أن قوله السابق أو يصفها له بذلك الخ مراده به أنه ملحق بخلف الشرط لانه منه (قول الشارح ولا عبرة بقول الخ) أي فلا يكون الولد حراً ولا رجوع ومنه مسئلة المتن السابقة فيما لو طنتها حرة فبانت أمة (قول المتن ومن عتقت الخ) هو شامل للبعضة التي كمل عتقها تحت (فرع) لو أنكر السيد العتق وصدق الزوج صدق السيد وهل يفسخ قال صاحب الكافي قال شيخنا سمعت شيخنا أبا علي يسأل عن ذلك فقال يحتمل وجهين والأصح ثبوت الخيار لانها حرة في زعمهما والحق لا يرد ما قال صاحب الكافي فعلى هذا لو فسخت قبل الدخول لم يسقط الصداق لانه حق السيد ولو عتق العبد أو أيسر فليس له نكاحها لان أولادها أرقاء (قول الشارح تخيرت في فسخ النكاح) لو مات أو عتق قبل اختيارها فلا خيار (قول الشارح أما من عتقت تحت حر فلا خيار) خلافاً لأبي حنيفة رضي الله عنه

وبعد لانها تنغير بمهر فيه ، قوله الاصل في ذلك أن بريرة عتقت فخيرها رسول الله ﷺ وكان زوجها عبداً فاخترت نفسها رواه مسلم عن عائشة أم المؤمنين عتقت تحت حر فلا خيار لها لان ما حدث لها من النكاح متصف به الزوج ولو عتقها

فلا خيار (والأظهر أنه) أي الخيار (على الفور) كخيار العيب في البيع وغيره والثاني يعتمد على ثلاثة أيام ومبدؤها من حين علمت بالعتق وثبوت الخيار والثالث يعتمد على أن تصرح بإسقاطه أو تمكن من الوطء طائفة (فإن قالت) بعد تأخيرها الفسخ مريده له (جهلت الحق صدقت بيمينها إن أمكن) جهلتها (بأن كان العتق غائباً) عنها حين العتق والابتن كانت معه في بيته وبعد خفاء العتق عليها فالصدق الزوج وكذا إن قالت جهلت الخيار به) أي بالعتق فانها تصدق بيمينها (في الأظهر) لأن (٢٦٩) ثبوت الخيار به حتى لا يعرفه إلا

الخواص والثاني يمنع ذلك ويبطل خيارها بالتأخير ولو ادعت الجهل بأن الخيار على الفور فقال المبادئ إن كانت قديمة العهد بالاسلام وخالطت أهلهم تعسر وإن كانت حديثة العهد به أو لم تخالط أهلهم فقولان وأطلق الغزالي أنها لا تعسر ووجهه بأن الغالب أن من علم أصل ثبوت الخيار علم أنه على الفور كخيار العيب (فرع) الفسخ بالعتق لا يحتاج إلى المراجعة إلى الحاكم لأنه ثابت بالنص والاجماع (فإن فسخت قبل وطء فلا مهر) وليس لسيدها منعها من الفسخ لضررها بتركه (أو بعده بعتق بعده وجب المهر) (أو بعتق قبله) بأن لم تعلم بالعتق إلا بعد الوطء (فهر مثل) لا المسمى لتقدم سبب الفسخ على الوطء (وقيل المسمى) لتقرر به بالوطء قبل العلم وما وجب من مهر التسل أو المسمى فللسيد (ولو عتق بعضها أو

(قوله على الفور) نعم لو طلقها رجعيًا قبل العتق أو بعده وقبل سقوط الخيار أو تخلف اسلام فلها انتظار البينة فإن فسخت حينئذ وقف إلى تبين الحال (قوله مريده له) حال من فاعل قالت (قوله إن أمكن) أي بأن لم يكذبها ظاهر الحال كما عبر به في الشرح والروضة (قوله فقال المبادئ الخ) للتعتمد أن لها الخيار مطلقاً خلافاً للمبادئ والغزالي كما يؤخذ مما قبله لأنه إذا كان الخيار لا يعرفه إلا الخواص فعدم الفورية فيه بالأولى (قوله لا يحتاج إلى المراجعة إلى الحاكم) فلها الاستقلال به فوراً (قوله أو بعتق قبله أو معه) (قوله فهر مثل) أي لعتيقه (قوله فللسيد) لأن سببه وهو العتق وقع في ملكه فسقط ما استشكله ابن الرفعة فراجع (قوله ولو عتق بعضها) ولو بسبب الدور كان اعتقها في مرض موته قبل الوطء ولم يخرج من الثلث إلا بالصدق فلا خيار لأنها إن فسخت سقط المصدق وهو من جملة المال فينقص الثلث عنها فيرق بعضها فيسقط خيارها فجعل النهج هذه من زياداته مع إمكان شمول كلامه هنا ما فيه نظر

فصل في الاعفاف من أعف متعدياً أي أوصل العفة إلى أصله فصدره في الأصل العفة وهي هنا ترك نحو الزنا وفي العرف العام ما يدل على شرف النفس وأما عفو فهو لازم ومصدره العفاف وليس مرادها هنا (قوله الولد) أي الوسير بما يعف به زيادة على مؤنة يوم وليلة كما في النفقة (قوله ذكرنا أن أو أثني) مسلماً كان أو كافراً كامل الحرية أو مبعوضاً صغيراً أو كبيراً بواسطة أو بغيرها وارثاً أو غير وارث مفرداً أو متعدداً ويقدم الأقرب ولو غير وارث ثم الوارث إذا استووا فرباً أو تساوا فرباً أو ثارناً أو عدمه وزع في غير الوارث بحسب الزموس وفي الوارث بحسب الارث ويلزم ولي المحجور الأقل من الأمور الخمسة الآتية إلا أن يلزمه حاكم بغيره (قوله الأب) الكامل بالحرية الكاملة والعصمة بخلاف المهر ومن فيهرق (قوله والأجداد) فيجب اعفاف الكل إن قدر عليهم والأقدم العاصب وإن بعد على غيره ويقدم منهما الأقرب فالأقرب ثم بالقرعة (قوله بأن يعطيه) أي بعد العتق لأنه قبله لا يسمى مهرًا فلا يلزمه قبله وشمل ما لو طرأ أعسار الأب بعد عقده وهو كذلك حيث يجوز لها الفسخ به (قوله أو ثمنها) أي بعد الشراء لأنه قبله لا يسمى ثمنًا ولا يلزمه من

(قول الشارح من حين علمت) عبارة الزركشي في حكاية هذا القول قال الامام وأبتدأوها من وقت تخييرها انتهى وزاد الدارمي وجهها آخر ما لم يحسمها قال الزركشي المرجح في الدليل في أبي داود في قصة برة أن قربك فلا خيار لك وأطال الزركشي في ذلك (قول الشارح وثبوت الخيار) عطف على قوله العتق (قول المتن إن أمكن) الأحسن عبارة المحرران لم يكذبها ظاهر الحال ووجه الأحسنية أن دائرة الامكان واسعة (قول المتن بأن كان العتق) الأحسن كأن (قول المتن والثاني يمنع ذلك) أي كافي البيع ورد بأن عيوب المبيع شهيرة قاله الزركشي (قول الشارح وقيل المسمى) ذهب إليه الامام والغزالي لأن المهر للسيد وهو محسن بالعتق (قول الشارح فللسيد) استشكل ابن الرفعة ما إذا كان الوطء متأخرًا عن العتق قال لأنها وطئت وهي حرة انتهى وهو مذهب مالك رحمه الله

(فصل يلزم الولد) لو تعدد الولد اعتبر الأقرب ولو غير وارث ثم الوارث ثم التوزيع (قول الشارح اعفاف الأب)

كوتبت أو عتق عبد تحت أمة فلا خيار لها ولا له لأن معتمدها الخيار الحبر وليس شيء من الصور المذكورة في معنى صورته لبقاء النقص في الأولى والثانية ولأنه لا يعتبر باستفراش الناقصة ويمكنه التخلص بالطلاق (فصل) (يلزم الولد) ذكرنا أن أو أثني (اعفاف الأب والأجداد) من جهة الأب والأم (على المشهور) لأنه من وجوه حاجاتهم للهمة كالنفقة والكسوة والثاني لا كما لا يلزم الأب اعفاف الابن والاعفاف (بأن يعطيه مهر حرة أو يقول) له (انكح) وأعطيك المهر أو ينكح له باذنه ومهر أو يملكه أمة (أو ثمنها) ولا فرق في الحرة النكوة بين المسلمة والكنانية ولا يكفي أن يزوجه أو يملكه عجوزاً شوهاء

أومعية لأنها لا تسفه ولا أن يزوجه أمة لأنه مستغن بماله (ثم عليه مؤتمها) أي مؤنة الأب والراة التي أعف بها من نفقة وصكسوة
 وغيرهما ان لم يقدر عليها الأب (٢٧٥) أما لزوم مؤنته فظاهر لما سياتي في النفقات وأما مؤنتها فلا تنها من تمة الاعفاف والمهر اقتصر على

مؤنتها (وليس للأب تعيين النكاح دون التسري ولا) تعيين (رفيعة) بجمال أو شرف للنكاح لأن المطلوب دفع الحاجة وهي تندفع بالتسري وبغير ربيعة المهر (ولو اتفق على مهر فتصينها للأب) لأنه أعرف بغيره في قضاء شهوته (ويجب التجديد اذا ماتت) زوجة كانت أو أمة (أو اتفخ) النكاح (ردة) منها (أو فسخته) أو فسخته (ببب وكذا ان طلق) أو أعتق بغير مكشفاق أو نشوز (في الأصح) كالوط ولا يجب التجديد في الرجعي إلا بعد انقضاء العدة ووجه مقابل الأصح انه للفوت على نفسه وان طلق أو أعتق بغير عنر فلا يجب التجديد لأنه للقصر والفوت على نفسه (وإنما يجب اعفاف قاقدمهر) وان قدر على للؤنة (محتاج الى نكاح) بأن تنوق نفسه الى الوطه وليس تحته من تدفع حاجته فالقادر على المهر أو التسري وان كان بدون مهر الحرة لا يجب اعفافه ومن تحته من لا تدفع حاجته كصغيرة أو عجوز

المهر والتمن الا القدر اللائق به دون ما زاد ولو دفع له المهر والتمن فأيسر لم يرجع عليه به (قوله أو معية) أو عمية أو عرجاء أو ذات استحاضة أو قروح سيالة (قوله لأنه مستغن الخ) فان عجز ولده جازت الأمة (قوله والمهر اقتصر على مؤنتها) وتبعه التهاج في بعض النسخ قال في التوسيع وهو متعين لأن مؤنته تعلم من بابه ور بما عجز الأب عن المهر دون النفقة لكسبه لها وللراة بالنفقة اللازمة ما يجوز لها الفسخ بها لا نحو آدم وتصير ديناً على الولد ولو بلا قرض قاض وان كانت أم الولد مراعاة لجانب الاعفاف ويلزمه في هذه مراعاة لجانب الامومة (قوله وليس للأب الخ) أي لا يلزم الولد موافقة الأصل فيما عينه كما لا يلزمه أكثر من واحدة حرة أو أمة وان احتاج الى زيادة عليها سكن سياتي في الشرح انه اذا كان تحته من لا تسفه وجب اعفافه فحصل ما هنا على من تحته ولا يلزمه أكثر من نفقة واحدة وان كانت تحت الأب زوجات أو أماء ويلزمه صرفها من تحته على الوجه وقال شيخنا وزع وفيه نظر فراجع (قوله التسري) أصله التسري لأنه مأخوذ من السر وهو الوطه لأنه يكون سرا (قوله على مهر) أي على مال مقدر بمرضاها (قوله فتصينها للأب) فان نكح أو اشترى به ولو من مهرها أو قيمتها دونه فواضح والافلاان الرجوع فيها بقى كذا قاله شيخنا فانظر مع ما مر في الوطه فأيسر وقد يفرق بتحقق الزيادة على الحاجة هنا وقت دفعها وفيه نظر (قوله اذا ماتت) ولو بقتل من غير مطلقاً أو منه نحو صيال (قوله ردة منها) أي وحدها لا منهما ولا منه الا ان ماتت والرباع كالردة كان أرضت من أعف بها زوجة له صغيرة (قوله أو أعتق بغير) ومنه عند شيخنا مهر تسري البيع بعدم مشراً واستيلاد ونظر فيه بإمكان الاتباع بها بغير العتق فراجع (قوله كسحاق أو نشوز) وكذا ربية (قوله بغير عنر) ومنه قتلها لغير نحو صيال ولا يقبل لو أعتق بآه لا يولد لأمه من (قوله فلا يجب التجديد) أي الا ان ماتت أو ارتدت كما لو كانت في عصمته وظاهر كلامهم عدم التجديد في قتلها لغير عنر مطلقاً ولو أعتق بموت أقرانها لم يكن مبعداً فراجع (تنبيه) لو كان مطلقاً بأن طلق ثلاث مبهات ولو من زوجة لادونها ولو ثلاثاً فدية ومن زوجتين تسري أمة قالوا وصيال الحاكم في الحجر عليه في عتقها ولا يحتاج في فكها الى قاض وفيه نظر ظاهر لأنه ان أعتق لعنر وجب التجديد والافلاان معنى هذا الحجر ومن أي الأنواع هو وما وقت انفكاكه راجعه (قوله قاقدمهر) ولو بعد العقد وقبل الدخول كما مر (قوله الى نكاح) وكذا لخدمة تبنت لنحو مرض نظراً للعرف (قوله الى الوطه) فلا عبرة بالحاجة للاستمتاع (قوله بالقادر) ولو بكسب في مدة لا تحتمل التعزيب وفارق النفقة بشكر رها مع عدم قيام البينة بدونها فتشق على الأب (قوله من لا تدفع حاجته) أي حاجة النكاح بأن تكون التي تحته لا تسفه كما مثلها الشارح فان كانت تعف لم يزدها لأنها لا يزداد على واحدة الحاجة النكاح كعدة شهونه له مثلاً كما مر (قوله والواجب عليه نفقة واحدة (١)) وفيها ما مر (قوله ظهرت الحاجة) ولو بقوله (قوله بلايين) ان لم يكذب ظاهر حاله كذبي استرخاء والا فيحلف

أي الحر للصوم (قول اللين ثم عليه مؤتمها) كذا هو بخط المصنف بالثنية قيل وفيه نظر لأن مؤنة الأب لازمة قبل الاعفاف وبدون في بعض النسخ مؤنتها بالافراد وهو ما في المهر (قول الشارح وغيرهما) حكى الرافعي في النفقات عن البغوي أنه لا يلزمه آدم ونفقة الخادم لأن فقدهما لا يثبت الخيار قال الرافعي وقياس قولنا أنه يحتمل ما لزم الأب وجوبهما لانهما يلزمان الأب مع اعساره (قول الشارح التسري) هو مأخوذ من السر وأصله التسري وهو الوطه لأنه يكون سرا (قول اللين أو فسخته) حكم هذا يفهم بالاولى (قول اللين قاقدمهر) اعتبر فقداً يمكن به من الاستمتاع ولو بمن سرية (قول اللين اذا ظهرت الحاجة)

شوهاً يجب اعفافه (ويصدق اذا ظهرت الحاجة) الى النكاح وقضاء الشهوة (بلايين) لأن تحليفه في هذا المقام لا يليق بحرمته لسكن لا يحل له طلب الاعفاف الا اذا صدقت شهوته بحيث يخاف الزنا أو يضر به التعزيب يشق عليه الصبر والأب

الكافر يجب اعفائه في الاصح بخلاف الرقيق (ويحرم عليه وطء أمه ولده) لانها ليست (٢٧١) بزوجه ولا علو كته (والمنه

وجوب مهر لا حد) بوطه
لأنه في مال ولده شبه
الاعفاف الذي هو من
جنس ما فعله فاتنى عنه
بها الحد ووجب عليه لولده
المهر وفي قول من الطريق
الثاني يجب الحد على هذا
ان طاعته فلامهر في أحد
الوجهين وان أكرها
وجب المهر ولو قال المصنف
والمنه لا حد ووجب مهر
كان أوضح عما قاله في حكاية
الخلاف (فان أحبل)
الاب بوطه (فالولد حر
نسيب) للشبهة (فان كانت
مستولدة للابن لم تصر
مستولدة للاب) لان أم
الولد لا تقبل النقل (والاب
أى وان لم تكن مستولدة
للان (فالأظهر أنها نصير)
مستولدة للاب للشبهة
موسرا كان أو معسرا
ويقدر انتقال الملك فيها
اليقيل الملقوق والثاني
لأنه لا يصير لأنها ليست ملكا له
ولا حاجة الى تقدير انتقال
الملك فيها اليه (و) الاظهر
(أن عليه قيمتها)
لصيرورتها مستولدة له
(مع مهر) لانه وجب
بالوطء كما تقدم ومقابل
الأظهر مبنى على أنها لا نصير
(لقيمة ولد في الاصح)
لانتقال الملك فيها يقيل

(قوله الكافر) أى المصوم كما تقدم (قوله ويحرم عليه) أى الأب وان علا أو كان رقيقا وطء أمه ولده وان سفل
أو كان أنثى وكذا عكسه فيحرم على الولد وان سفل وطء أمه وأصله وان علا أو كان أنثى نعم لا ينتقل الملك فيها
للولد اذا أحبلها لأنه لا يثبت به استيلاء ولا نسب والولد رقيق ويلزمه للمهر مطلقا والحدان لم يضر وفارق عدم
قطعه بسرقة مال أصله لوجود شبهة النفقة فيه فتأمل (قوله والمنه وجوب مهر) أى على الأب في ذمتان
كان حرا أو مكاتباً والافق رقبته ومحل وجوبه ان لم تصر أم ولده مطلقا أو صارت وتأخر الانزال عن مغيب
الحشفة ويقبل دعواه علم تأخره وهو مهر مثل مطلقا كما قاله ابن قاسم عن ابن حجر في شرحه وتبعه شيخنا
الرملي في شرحه أنه في البكر مهر بكر وأرش بكارة وقال شيخنا في البكر مهر تيب وأرش بكارة وهو مخالف لما
سياكى عنه ولا يسقط بمطاعونها لأنه لشبهة قال شيخنا ولا يتكرر بتكرار الوطء لان اتحاد الشبهة أى مالم يؤد كما
سيأتى (قوله لأحد) أى لا يجب على الأب حد بوطئه أمه فصره وان كان الأب كافرا أو رقيقا أو كانت مستولدة
للولد لكنه يزر لحق الله ان علم التحريم ولا قيمة لها على الأب لضفء ملك الولد ويحرم وطؤها على الابن
مطلقا وكذا على الاب ان كانت موطوءة للابن قبله (قوله بوطئه) ولوفى الدبر خلافا لابن حجر (قوله لأن
له الخ) يفيد أن الكلام في ولد النسب (قوله شبهة الاعفاف) أى في الجملة (قوله ولو قال للمصنف الخ) فيه
نظر لأن المنه مسلط على النقي والتبتمما تقدم أو تأخر فان أراد أنه لا يتسلط على وجوب المهر اذا تأخر
فلا دليل عليه مع أنه يلزم القطع بوجوبه وليس كذلك على ان عادة الشارح جهة التعبير بالمنه في خلاف
مبنى على خلاف آخر وأنه قد يغلب احدى السلتين على الأخرى في جمعها تحت خلاف احدهما فتأمل
(قوله فان أحبل الاب بوطئه فالولد حر) أى ينقل الولد كله حرا وان كان الاب رقيقا الأمة مشتركة
فقد رخصه الابن منه حرو يسرى لباقيه (قوله أنها نصير مستولدة للاب) ان كان حرا ولو مكاتبه أو مزوجة
أو موصى بها أو مسلمة وهو كافر أو مرهونة وهو موسر (قوله فيها) أو فيما ملكه منها ويسرى (قوله وان
عليه قيمتها) ويصدق في قدرها أو يعتبر آخر وطء يمكن كون الحمل منه ان نكرر ويعلم بالوضع (قوله مع مهر)
على ما تقدم فيه من الخلاف (قوله لا انتقال الملك) فان لم ينتقل لرق الاب مثلا وجب قيمة الولد فقط كما مر
(قوله ويحرم عليه الخ) أى لا يصح أن يتزوج الأب الحر أمه ولده من النسب بخلاف عكسه فللولدان
يتزوج أمه أصله التي لم يطأها أصله ولا يثبت به استيلاء ولا حرية ولولد الاب الرقيق ولو مبعضا ومكاتباً تزويج
أمة ولده ولا يثبت به أيضا استيلاء ولا حرية ولد وان ثبت استيلاء للبعض لأمة نفسه دون المكاتب وكذا

عبارة الرافعي اذا أظهر حاجته وهى أحسن لاقتضاء الأولى التوقف على ظهورها لنا بالقرائن (قول المتن
ويحرم عليه) أى بالاجماع (قول المتن أمه ولده) أى وان نزل وكذا حكم ثبوت الاستيلاء وغيره كما سيأتى
هذا حاصل ما في الزركشى (قول المتن وجوب مهر) يجب أيضا أرش البكارة (قول المتن لأحد) أى ولو
كانت مستولدة للابن ولو كان الاب رقيقا وان كان التعليل قاصرا عن افادة ذلك (قول الشارح في أحد
الوجهين) كأنه عرفهما إشارة الى أنهما الوجهان في وطء أمة الغير المطاوعة (قول الشارح ويجب مهر) معنى
كلام الشارح رحمه الله أن المتن لو قال هذا كان المنه معبرا عن الطريق القاطعة ووجوبه مفرعا عليها وأما
عدم وجوب المهر فن تفاريع طريقة الخلاف (قول المتن فالولد حر) أى ولو كان الاب رقيقا كما نقله
الشيخان عن القفال خلافا للقاضي (قول الشارح موسرا كان أو معسرا) مسلما كان أو كافرا ولو كانت
الأمة مسلمة وتدخل في ملكه فقهر كالارث (قول الشارح قليل الملقوق) أو فمه (قول الشارح لانه وجب
بالوطء) هذا محله اذا تأخر الانزال عن دخول الحشفة كما هو الغالب (قول المتن ونكاحها) أى اذا كان حرا
وهو معطوف على قوله وطء أمة ولده أى ويحرم عليه نكاحها

الملقوق ومقابله يقول ينتقل الملك بعد الملقوق لتحقق الصيرورة حيثئذ (ونكاحها) أى ويحرم عليه نكاح أمة ولده لانها الماله في مال ولده من
شبهة الاعفاف والنفقة وغيرهما كالشركة

في الأصح) لأنه يقتصر في الدوام لقوته مالا يقتصر في الابتداء وليس ملك الولد ملك الوالد في رفعه النكاح والثاني بتفسخ كالمملوكها الابلا له في مال ولده من شبهة الملك بوجوب الاعفاف وغيره وقوله الذي لا تحل له الأمة لا مفهوم له فانه اذا حلت له لم يتفسخ النكاح أيضا من باب أولى وانما فرض عدم الحل صاحب الوجه الثاني ليقرب به من الصحة (وليس له نكاح أمة مكاتبه) لئلا في ماله ورقبته من شبهة الملك بتعجيزه نفسه (فان ملك مكاتب زوجة سيده انفسخ النكاح في الأصح) كما لو مملوكها السيد لما ذكر والثاني يلحقه بذكر الولد زوجة أبيه ودفع بأن تعلق السيد بمال المكاتب أشد من تعلق الأب بمال الابن

(فصل) (السيد بآذنه في نكاح عبده لا يضمن مهورا ونفقة في الجديد) والقديم يضمنهما (وهما في كسبه بعد النكاح للعقد) كالاصطياد والاحتطاب وما يحصل بالحرفة والصنعة (والنادر) كالحاصل بالهبة والوصية

للأب من الرضا نكاح أمة ولصحته ولا يثبت بما ذكر (قوله قلوملك الولد زوجة والده) حرا أو رقيقا (قوله حين الملك) كأن طرأ أساره (قوله لم يتفسخ النكاح) قوله رقيق ولا يعتق على المشتري لأنه أخوه (قوله من باب أولى) فهو مقطوع به كما في شرح شيخنا (قوله ليقرب به من الصحة) أي صحة التوجيه المذكور فيه (قوله وليس له نكاح أمة مكاتبه) ولو كتابة صحيحة (قوله فان ملك مكاتب) كتابة صحيحة أو فاسدة (قوله زوجة سيده انفسخ النكاح) وخرج بزوجة سيده ملكه لأصل سيده وفرع سيده فلا يعتقان على سيده وخرج أيضا جز سيده كان كاتب بمحض رقيقا فاشترى بعض سيده الرقيق فلا يعتق عليه وخرج جزء نفسه كان اشترى مكاتب جزء نفسه من سيده فلا يعتق عليه كما لو اشترى أصله أو فرعوه ويقال في هذه اجتمعت الملكية والبضعية في ملك شخص واحد ولم يعتق عليه

(فصل) في نكاح الرقيق الذكر والأنثى وهو من إضافة المصدر إلى فاعله ومفعوله (قوله السيد) أي المالك لرقبة العبد ومنفعته فان اختلف كوصي بمنفعته اعتبر اذن مالك الرقبة في الاكساب النادرة واذن الوصي له في الاكساب المعتادة ولا يدخل باذن أحدهما مالا لآخر وظاهر هذا صحة نكاحه باذن أحدهما فراجع (قوله بآذنه) متعلق بضمن عبده وليس الاذن سببا لتقضي الضمان كما قد يتوهم ويصدق السيد في عدم الاذن ان أنكره (قوله لا يضمن) وان شرطهما في العقد أو ضمنهما الا بعد وجوبهما والمراد بالنفقة جميع اللؤن (قوله وهما في كسبه) أي مع كونهما في ذمته فله ولزوجته الدعوى على السيد بتخليته لكسبهما (قوله بعد النكاح) الأولى بعد وجوبهما وهو في المهر الحال بالعقد وفي اللؤن قبل بحال وفي النفقة ونحوها بالتمكين ويقدم منه النفقة على المهر كل يوم ولا يدخر للزوج شيء نعم يقدم مهر حال توقف التسليم عليه (قوله قبل النكاح) ولو بعد الاذن وفارق صرف الكسب في الضمان بعد الاذن لثبوت المضمون قبله وقد ذكر في النهج هذا الفرق هنا وفي باب الضمان نعم لو زوج أمته بعبده وجبت مؤنتهما عليه من حيث الملكية

(قول المتن لم يتفسخ) أي والولد الحاصل بعد ذلك يتفقد رقيقا لأنه يطؤها بحجة النكاح ولا نظر للشبهة (قول الشارح لا مفهوم له الخ) كلامه كما ترى يقتضي جريان الوجه الثاني اذا كانت تحل له وهو ظاهر في الاب الحر بخلاف الأب الرقيق فانه يجوز له ابتداء نكاح أمة ولده فينبغي الجزم بعدم تأثير طريان ملك ولده لها والله أعلم ثم رأيت الزركشي نقاه وادعى أن التقييد في المتن لا فائدة لقطع في هذه

(فصل السيد بآذنه في نكاح عبده لا يضمن) يؤهم أن اتقاء الضمان تسبب عن الاذن وليس مراد اقال الامام حقيقة الخلاف أن الأثر ينحصر في الكسب أو يعم أموال السيد وليس بضمان حقيقة لأن قدر النفقة مجهول انتهى قلت ولأنه لم يجب بعد ثم على القول بالضمان الصحيح في الشرح الصغير أن الوجوب لا في العبد ثم تحمله السيد عنه حتى لو أبرى العبد يرى السيد ويطالبان بخلافه على مقابل الصحيح وقول المتن في كسبه الخ قال الزركشي الظاهر أنه مفرع على القولين انتهى أقول كيف يكون ذلك وقد قال المتن بعد بالنكاح مع ما سلف عن امام الحرمين في أن معنى القديم التعلق بسائر أموال السيد (قول المتن في الجديد) لأنه لم يلزم شيئا والقديم يقول التزمهما ضمنا (قول الشارح والقديم يضمنهما) القولان جريان في كل دين أذن له في الجملة كالضمان ونحوه (قول المتن وهما في كسبه) وذلك لأن الاذن فيه اذن في لوازمه وكيفية الصرف البداء بالنفقة وما فضل للمهر قاله الرافعي (قول المتن بعد النكاح) خرج الذي قبله ولو بعد الاذن بخلاف نظير ذلك من الاذن في الضمان والفرق لا مح

لأنه كسبه سواء حصل قبل النكاح أم بعده (وكذا رأس مال في الأصح) كدين التجارة والثاني لا كسب أموال السيد (وان لم يكن مكتسبا ولا مأذونا له) في التجارة (ففي ذمته) كالقرض للزومه برضا مستحقه (وفي قول على السيد) لأن الأذن في النكاح لمن هذه حاله التزام لونه (وله السفر به وهو يفوت الاستمتاع) بالزوجة عليه لأنه مالك الرقبة فيقدم حقه (واذا لم يسافر) به (لزمه تخليته ليلا للاستمتاع) لأنه محله (ويستخدمه نهارا ان تكفل المهر والنفقة والا

(٢٧٣)

فيخليه لكسبهما وان استخدمه بالتكفل لزمه الأقل من أجره مثل) لمدة الاستخدام (و) من كل المهر والنفقة) لمدة الاستخدام لأنه ألتف منفعة باستخدامه مع اذنه في النكاح القنضي لتعلقهما بكسبه ولو خلاه للكسب وكسب أكثر منهما فله أخذ الزيادة أو أقل لم يلزمه الاتمام (وقيل يلزمه المهر والنفقة) وان كانا أكثر من أجره المثل لأنه لو خلاه للكسب تلك المدة لربما كسب ما بقي بهما (ولو نكح فاسدا) بأن نكح من غير إذن السيد أو باذنه وخالفه فيما أذن له فيه (ووطئ) فيه قبل أن يفرق بينهما (فمهر مثل) يجب (في ذمته) للزومه برضا مستحقه كالقرض الذي ألتفه (وفي قول في رقبته) كغير الوطء من الاتلافات (واذا زوج) السيد (أتمه استخداما نهارا وسلمها للزوج ليلا) لأنه يملك منفعتي استخدامهما والاستمتاع بهما وقد نقل الثانية للزوج فتبقى له

(قوله لأنه كسبه) يفيد تعلقهما بما في يده ولو قبل الأذن في النكاح (قوله في ذمته) وله فسخ النكاح ان جهلت حاله كما مر (قوله وفي قول) هو مكرران كان قديما ومخالفا سبق ان كان جديدا (قوله وله السفر به) ان لم يتعلق به حق كرهن أو اجارة أو كتابة وله استصحاب زوجته وعلى السيد تخليته معها على العادة وأجرها السيدها في كسبه واذا امتنع بعد طلبه ولو بمنع سيدها فناشزة (قوله ليلا) أي أونها را على العادة في الراحة وعدم الخدمة (قوله ان تكفل) وهو مومرا أو أداها ولو معسرا واعتبر شيخنا الأداء مطلقا (قوله فيخليه) وحيث يؤثر نفسه يوم ما فيوما فربما احتاج السيد لخدمته وفي شرح البهجة الجواز مطلقا ويمنع السيد عنه مدة الاجارة (قوله وان استخدمه) ولونها را فقط اذ لا يلزم السيد أجره الليل وان استخدمه فيه قاله الماوردي وجبته كاستخدامه (قوله من كل المهر) أي الحال منه والنفقة فيهما مقابلان للأجرة (قوله لمدة) متعلق بالنفقة (قوله لأنه ألتف الخ) أي شأنه ذلك ولو في مستقبل (قوله وقيل يلزمه المهر والنفقة) مطلقا وقيل يلزمه أجره المثل مطلقا كما لو استخدمه أجنبي وفرق للنهج بأن سبق الأذن من السيد أو جب التزامه فراجع (قوله فاسدا) أي بغير إذن فيه والافساح الصحيح فراجع (قوله للزومه الخ) يفيد أن ذلك فيمن يعتبر رضاها والا كناية ومحنة ومكره ومحجورة سفه وأمة لم يأذن سيدها فيتعلق برقبته (قوله استخدمها) أي ان كان فيها خدمة وليست مكتوبة ولا مبعة والا فلا يمنعها من الزوج نعم المبعة في نوبة سيدها كالقنة لكن في شرح شيخنا منع تسليم المكتوبة للزوج ان أدى الى فوات النجوم (قوله لأنه محل الاستراحة) يفيد أن تسليمها للزوج وقت عدم شغلها ويقدم به ولو رقيقا على سيدها لو عارضه لأنه المقوت على نفسه ولا يرد سفره بها لأنه ليس منع من سيدها ولا يأتي هذا التعارض في العبد وان ذكره فيه العلامة المبادئ عن شيخنا الرمي فتأمل (قوله ولا نفقة على الزوج الخ) أي وان فوت على السيد خدمتها ولو بنحو حبس لكن يلزمه أجره مثل ما فوته للسيد لأنه غاصب ولا شيء على السيد اذا استخدمها ليلا أو نهارا (قوله في داره) أي مثلا (قوله لم يلزمه) نعم لو كان الزوج ولدا للسيد وخشى

(قول الشارح سواء الخ) الظاهر أن مثل ذلك أكسبه بغير التجارة التي بعد الأذن ولو قبل النكاح (قول المتن في ذمته) لوجهات الحال ثبت لها الفسخ قاله الزركشي (قول المتن وفي قول على السيد) قال الزركشي الظاهر أنهما القولان الأولان يعني الجديد ومقابله انتهى (قول المتن له السفر به الخ) أي بشرط أن يتكفل المهر والنفقة كما في الاستخدام قاله الزركشي وتعبير المصنف يوهم أن العبد ليس له استصحابها وليس كذلك فلو فعل وجب على السيد تخليته لها ليلا (قول الشارح ان تكفل) المراد من ذلك الالتزام والأداء لاحقيقة الضمان قال الزركشي فلو كان معسرا فالتجه أن التزامه لا يفيد (قول الشارح لمدة الاستخدام) لو استخدمه ليلا ونهارا قال الماوردي اعتبر مدة النهار فقط (قول الشارح وخالفه) لو عين له مهرا فزاد عليه صح وثبت الزيادة في ذمته ولو أذن له في نكاح فاسد تعلق بكسبه

(٣٥) - (فليوبي وعميرة) - ثالث)

الآخرى يستوفيهما في النهار دون الليل لأنه محل الاستراحة

والاستمتاع (ولا نفقة على الزوج حيثئذ) أي حين استخدامهما (في الأصح) لا تنفاه التسليم والتمكين التام والثاني يجب لوجود التسليم الواجب والثالث يجب بشرطها توزعها على الزمان فلو سلمها ليلا ونهارا وجبت قطعا (ولو أخلى) السيد (في داره) يتا وقال للزوج تخلوها فيه لم يلزمه ذلك (في الأصح) لأن الحياء والروءة يمنعه من دخول داره ولو فعل ذلك

للائقة عليه والثاني يلزمه ذلك لتدوم يد السيد على ملكه مع تمكن الزوج من الوصول الى حقه وعلى هذا يلزمه النفقة (والسيد السفر بها) لا مالاً رقبتهما فيقسم على مالك (٢٧٤) الاستمتاع (والزوج محبتها) في السفر ليستمتع بها ليلاً وليس للسيد منعه من السفر

عليه نحو فخور لزمه (قوله فلائقة) لاتقاء التمكين التام (قوله والسيد) أي لا للزوج بغير اذن السيد (قوله السفر بها) وان لم يرخص الزوج ولا يحرم عليه الخلوة بها لانها معه كالحرم نعم ان تعلق بها حق لم يسافر بها بغير اذن صاحب الحق كما مر في العبد (قوله ليستمتع بها ليلاً) أي وقت الراحة كما مر وفي لزومه ما مر (قوله واذا لم يسافر) أو سافر ولم تسلم له ليلاً ونهاراً كما في الحضر (قوله أن السيد لو قتلها) ولو مع غيره أو قتل زوجها كذلك سقط كل للهر تطليبا بجانب السيد وقال الخطيب في صورة الاشتراك بسقوط ما يقابل السيد وفعلها مع واحد يسقط النصف توزعاً عليهما (قوله أو قتل نفسها) أو زوجها كما مر ولو مع غيرها سقط كل للهر أيضاً وفيه ما مر (قوله وأن الحرة لو قتل نفسها) لم يسقط للهر بخلاف ما لو قتل زوجها فيسقط للهر قبل الدخول كما في الأمة في هذه (قوله أو قتل الأمة) أي أو الحرة (قوله أجنبي) ومنه زوجها لم يسقط كما لو هلكا بقتل أو غيره (تنبيه) شمل القتل في كلام المصنف العمداً والخطأ ولو بسبب أو بشرط وهو كذلك ودخل في الأمة البعثة وهو الذي اعتمدته شيخنا الرملي وقال شيخنا الزبيدي كالحطيب يسقط ما يقابل الرق فقط (قوله في المستثنين) فالتعريف عنه بالمذهب في غيرهما تطليبا لهما (قوله أرجعهما للنصوص فيهما) ولعله للمبرع عنه بالمذهب لانه الرجوع من الطريق الرجوع (قوله وفي وجه) هذا وما بعده هما المقابلان للمذهب قال شيخ شيخنا عميرة وهو في الأولى قول وبقى بما ذكر موت الحرة ولم يذكر له الشارح مقابلاً (قوله ولو باع) ومثله العتق (قوله المسمى) قيد به لصحة اطلاق المصنف لان بدله وهو مهر للثلث ان وجب بتسمية فاسدة فكذلك أو بفرض أو وطء في مفوضة أو نكاح فاسد أو موت فان وجد ذلك قبل البيع أو العتق فالبايع أو بعده فالمشتري أولهما والحاصل أن يقال للهر لمن وجب في ملكه وهي بالعتق ملكت نفسها (قوله ولو لزوج أمته بعبده) أي ولا كتابة فيهما أو في أحدهما والاوجب للهر ويجب في البعض بقسطه وخرج عبده غيره فيجب ولا يسقط بملك سيدها له بعد ولو شرط في العقد أن أولادها بين السيدين بطل الشرط فقط والأولاد لملك الأم (قوله لم يجب مهر) وان ذكر أو دخل بها بعد العتق قال شيخنا ولا يسند ذكره في العقد خلافاً لبعضهم وكلام الشارح ظاهر في عدم سنه (قوله فيسمى) أي تدبأ على (قول الشارح فله أن يسترده) أي في مسألة سفر السيد بها أما إذا استخدمها تارة أو سلمها ليلاً فلا يجوز له الاسترداد نية عليه في شرح الارشاد (قول الشارح بخلاف ما إذا دخل بها) يرجع لكل من قوله ولا يلزمه تسليم المهر وقوله وان سلمه فله أن يسترده (قول الشارح لو قتل نفسها) أي أما لو قتلها أجنبي أو الزوج أو مات قبل الدخول فان للهر لا يسقط بخلاف (قول الشارح قبل الدخول) هو مستفاد من قول المتن بعد دخول وانما قيد بذلك وان اتحاد الحكم لمكان الخلاف في الأول دون الثاني (قول الشارح في قتل السيد أمته) زاد الزركشي أنه يصدق أيضاً في قتلها نفسها وجعل ذلك مثل قتل السيد في اجراء الطريقين أقول ما ذكره من أن فيها نصاً مسلم لكنه مفرع على القول بالسقوط في قتل السيد وما ذكره من جريان الطريقين فيها ممنوع يعرف ذلك بمراجعة الراعي فالحق ما سلكه الشارح من أن فيها قولاً ووجهاً والله أعلم (قول الشارح والفرق الخ) فرق أيضاً بأن الفرض من الحرية الوصله وقد وجدت بالعقد والفرض من نكاح الأمة الوطء بدليل اشتراط خوف العنت ولم يحصل المقصود فرجع الى المهر (قول الشارح فلا حاجة الى تسميته) أي تستحب أيضاً (قول الشارح وقيل يجب ثم يسقط) زيفه الامام بأن المقتضى لسقوطه دواماً فترن بالعقد

ولا الزام به لينفق عليها واذا لم يسافر فلا نفقة عليه ولا يلزمه تسليم المهر ان لم يدخل بها فان سلمه فله أن يسترده بخلاف ما إذا دخل بها (والذهب أن السيد لو قتلها أو قتل نفسها قبل دخول سقط مهرها) الواجب له لتفويته محله قبل تسليمه وتفويتها كتفويته (وأن الحرة لو قتل نفسها أو قتل الأمة أجنبي أو مات فلا) يسقط للهر قبل الدخول (كما لو هلكا بعد دخول) وما ذكر في قتل الحرة هو للنصوص فيها عكس للنصوص السابق في قتل السيد أمته والفرق أن الحرية كاللمحة الى الزوج بالعقد اذله منعها من السفر بخلاف الأمة وللاصحاح في المستثنين طريقان أشهرهما في كل قولان بالنقل والتخريج أرجحهما النصوص فيهما والطريق الثاني للقطع بالنصوص فيهما وفي وجه أن قتل الأمة نفسها لا يسقط للهر لانها ليست المستحقة له وفي وجه أن قتل الأجنبي لها أو موتها يسقط للهر كفوات البيع قبل القبض بناء على أن السيد يزوج بالملك (ولو باع مزوجة) قبل الدخول أو بعده (فالمراد المسمى للبايع) لانه وجب بالعقد الواقع في ملكه (فان طلقت) بعد البيع (قبل دخول فقصه) الواجب (له) لما ذكر (ولو لزوج أمته بعبده لم يجب مهر) لان السيد لا يثبت له على عبده دين فلا حاجة الى تسميته وقيل يجب ثم يسقط فيسمى حتى لا يمرى النكاح عن المهر

كتاب

بالملك (ولو باع مزوجة) قبل الدخول أو بعده (فالمراد المسمى للبايع) لانه وجب

بالعقد الواقع في ملكه (فان طلقت) بعد البيع (قبل دخول فقصه) الواجب (له) لما ذكر (ولو لزوج أمته بعبده لم يجب مهر) لان السيد لا يثبت له على عبده دين فلا حاجة الى تسميته وقيل يجب ثم يسقط فيسمى حتى لا يمرى النكاح عن المهر

هذا القول كما سيأتي (قوله لأن عروه) أي خلو العقد عنه أي عن لاهر أي عن ذكره ووجوب به أخذها قبله (فروع) قال لأتمه أعتقتك على أن تنكحني زيدا أو تنكحيني فقبلت فوراً أو قالت له أعتقتني على أن أنكحك فأعتقها فوراً عتقت ولزمها قيمتها وقت الاعتاق ولا يلزمها الوفاء بالنكاح ولو قالت له امرأه أعتق عبدك على أن أنكحك أو قال له رجل أعتق عبدك على أن أنكحك ابنتي فأعتقه عتق ولزم القائل القيمة لا الوفاء بالنكاح أيضاً ولو قالت لعبدها أعتقتك على أن تزوجني عتق وإن لم يقبل ولا قيمة ولا نكاح ولا يلزمه الوفاء به ولو قال لأتمه إن كان في علم الله أن أنكحك بعد عتقك فأنت حرة فلا عتق ولا نكاح للدور وله جعل عتق صغيرة أو مجنوناً صداقاً لها عتقت ولا يلزمها قيمة ولا وفاء بالنكاح والله تعالى أعلم

﴿ كتاب الصداق ﴾

من الصديق دلالة على صدق رغبة بآذله وهو بفتح الصاد أشهر من كسرهما عوض وقيل نكحة للزوج والمخاطب به في الآية الأزواج وقيل الأولياء لأنهم كانوا يأخذونه في الجاهلية وسمى نكحة أي عطية من الله مبتدأة لأن استمتاع أحد الزوجين في مقابلة استمتاع الآخر به فالمرئيس لمقابل وينسب كونه من القضة وجمعه أصدقة في القلة وصدق بضمين في الكثرة (قوله هو المهر) وقيل الصداق ما وجب بالعقد والمهر ما وجب بخيره (قوله صدقة بفتح أوله وضم ثانيه) أي على الأفصح ويجوز في ثانيه الفتح والكسر والسكون ويجوز ضم أوله مع ضم ثانيه أو سكونه فهي متلفعات تؤخذ كالمصاحف هذا لأجل الدليل المذكور وذكر لفظ المهر لذكر المصنفه فيما سيأتي وله أسماء أخرى وأوصل بعضهم أسماءه إلى أحد عشر ونظامها بقوله

صداق ومهر نكحة وفريضة • حياء وأجر ثم عقر علائق

وطول نكاح ثم خرس تمامها • فقرد وعشر عدد ذلك موافق

وزاد بعضهم عطية أيضاً وتقدم أنه صدقة أيضاً فحملتها ثلاثة عشر أسماً وقد نظمها بقولي

أسماء مهر مع ثلاث عشر • مهر صداق طول خرس أجر

عطية حياء علائق نكحة • فريضة نكاح صدقة عقر

وعلى كل فهو ما وجب بمقدار ووطء أو تفويت بضع قهراً كإرضاع وسواء كان الوطء في القبل أو الدبر فلا يجب باستدخال المرأة مني زوجها أو غيره ولو في القبل ولا يجوز خلوة ولا في نحو رتقاء كما يأتي ومقتضى ما ذكر أن ووطء الأجنبية في دبرها يوجب المهر ولعله يفارق الذكراً بأنه ليس محلاً للوطء كالهيمة أو يخص الوطء في الدبر لكونه في الزوجة وهو الوجه نظر الوجود العقد فيها فراجع (فروع) يسن أن لا يدخل بالزوجة حتى يدفع لها شيئاً من صداقها وهو ظاهر في المهر الحال ويحتمل شموله أيضاً للتوكل إذا ما منع من التمتع (قوله وغيره) أي ما ذكر من الدليل وقيل عطف على صدقة للإشارة إلى بقية أسمائه للذكورة (قوله يسن) في غير تزويجه أمته بعبده كما مر وقد يجب لصاحبه كرشيدة رضيت لمجور بدون مهر مثل أو رشيد رضى لمجورة بأكثر منه (قوله ويجوز) أي مع الكراهة وقد يحرم ذكره كولي مجنون محتاج إلى النكاح ولم يجزئ له إلا من طلب زيادة على مهر التل فسكوت الولي عنه يلزم فيه مهر التل ولا بعده فيه وإن كان لو ذكره لنا كما تقدم (قوله أجماعاً) فهو صارف للوجوب المفهوم من الحديث للذكورة المحمول على عقده عليه السلام

﴿ كتاب الصداق ﴾

هل الصداق عوض أو نكحة وفضيلة للزوج قولان حكاهما الرعشي والمستحب أن يكون من الفضة قاله الزركشي (قول المتن أخلاؤه منه) أي من غير ذكره أجماعاً وقوله تعالى لا جناح عليكم إن طلقتم النساء الآية قال في الروضة ولم يكن ركناً كالبيع لأن الغرض من النكاح الاستمتاع وتوابعه وذلك قائم بالزوجين فهما

لأن عروه عنه من خصائص

رسول الله ﷺ

﴿ كتاب الصداق ﴾

هو المهر ويقال فيه صدقة

بفتح أوله وضم ثانيه

والأصل فيه قوله تعالى

وآتوا النساء صدقاتهن

نكحة وغيره (يسن تسميته

في العقد) لأنه عليه السلام لم يخل

نكاحاً منه (ويجوز أخلاؤه

منه) أجماعاً

(وما صح ميباع صدقا) قل أو أكثر فان انتهى في القلة الى عدل لا يتمول فسدت التسمية ويستحب أن لا ينقص عن عشرة دراهم خالصة لان أيا حيفه رضي الله عنه لا يجوز أقل منها وان لا يزاد على خمسمائة درهم خالصة صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم لأزواجه واهم مسلم عن عائشة (واذا أصدق عينا فتلفت في يده ضمنها ضمان عقد) كالبيع في بدالبائع (وفي قول ضمان يد) كالاستام (فعلى الأول ليس لها بيعه قبل قبضه) كالبيع بخلافه على الثاني (٢٧٦) (ولو تلف في يده) بآفة (وجب مهر مثل) لانفساخ عقد الصداق بالتلف بخلافه على الثاني

فلا يفسخ ويجب مثل
التلف ان كان مثليا أو
قيمه ان كان متقوما وهي
أقصى القيم من يوم الاصداد
الى يوم التلف لاستحقاق
التسليم في كل وقت من
ذلك وقيل قيمته يوم التلف
لعم التعدي فيه وقيل
قيمه يوم الاصداد وقيل
الأقل من قيمته يوم الاصداد
الى يوم التلف (وان أتلفته)
الزوجة (فقاضة) لحقها
على القواين وفيما إذا أتلف
لشترى البيع قبل القبض
وجه أنه لا يكون قابضاً بل
يضم قيمته للبائع ويترد
التمن وقياسه كما قاله الشيخان
أن ترم الزوجة الصداق
وتأخذ مهر التل (وان
أتلفه أجنبي تخيرت على
المذهب) بين فسخ
الصداق وإبقائه (فان
فسخت الصداق أخذت
من الزوج مهر مثل) على
القول الأول ومثل
الصداق أو قيمته على الثاني
وبأخذ الزوج المهر من
للتلف (والا) أي وان لم
تفسخ الصداق (غرمت

لغيره بخلاف عقده لنفسه كما في الواهبة نفسها (قوله وما صح ميبعا) الأولى ثمان لأن الزوج مشتر
ومشى عليه في التهج ولعل للمنف لاحت أنه مشبه بالبيع في الأحكام المذكورة فتأمل (قوله صح صدقا)
أي في نفسه وان امتنع لعارض كجعل أصل صغيرة صداقا لها أو أم ولد صداقا له كان أولدها بنكاح ثم ملكها
لأنه يلزم دخول كل منهما في ملك الصغير فيعتق عليه (تنبيه) يستدب أن لا ينقص المهر عن عشرة
دراهم وأن لا يزيد على خمسمائة درهم صداق بناته وزوجاته صلى الله عليه وسلم غير أم حبيبة (قوله لا يتمول)
ومثله ما لا يقابل بمال كحق شفعة وحقوق (قوله لأزواجه) وبناته أيضا (قوله عينا) ليست
قيدا لا لمناسبة المذكور بعدها (قوله فتلفت) لو أسقطه كان أولى لأن كونها ضمان عقدا لا يتقيد بتلفها
(قوله ضمان عقد) وهو ما يضمن بالمقابل (قوله ضمان يد) وهو ما يضمن بالمثل في التلى والقيمة
في التقوم (قوله كالاستام) أي من حيث الضمان وان اختلف للضمنون به كقول شيخنا الرملى ان
الاستام يضمن بقيمة يوم التلف ولو مثليا فيخالف كونها بأقصى القيم فراجع (قوله ليس لها بيعه) ولا
غيره من التصرفات ويصح الاعتياض عنه والتقابل فيه نعم ان كان نحو علم صنعة منع فيه الاعتياض
لأنه كالمسلم فيه (قوله أتلفته الزوجة) أي الرشيدة ولو جاهلة بأنه للمهر مثلا اتلافها مضمنا أما اتلاف غير
الرشيدة والاتلاف لنحو صيال أو قصاص فلا لأنه يفسخ العقد فيه ويلزم غير الرشيدة البذل (قوله
أتلفه أجنبي) أي أهل الضمان غير حق بخلاف الحربي ونحو الصيال (قوله تخيرت) فورا (قوله
ومقابل المذهب) لم يقل والطريق الثاني مثلاً لأنه ليس في المسئلة طرق ولا يصح جعل البحث للمذكور
طريقاً فتأمل (قوله وان أتلفه الزوج) ولو غير أهل أو بحق فكلفه بالآفة (قوله فتلفت) أي تلفا لا ضمان فيه

الركن (قول المتن وما صح ميبعا) قد يدعى شموله لثنايف لأن الاجارة بيع منافع نعم يرد الدين على
غيرها فانه يصح بيعه ممن هو عليه ولا يصح جعله صداقا وكذا القود عليها أو على عبيدها يصح جعله صداقا
ولا يصح بيعه وكل ذلك لأمر خارج فلا يراد (قول المتن واذا أصدق عينا) مثلها المنفعة (قول الشارح
كالاستام) أي بدليل أنه لا يفسخ النكاح بتلفه ووجه الأول أنه ملوك بمقد معارضة كالبيع (قول المتن
فعلى الأول) فرع القاضي حسين صحة الاقالة في الصداق على القولين فيصح على الأول دون الثاني (قول
المتن ليس لها بيعه) لو كان ديناً صح الاعتياض عنه فلو قال يبيعها لسلم من اراد ذلك عليه (قول
المتن وجب مهر مثل) أي ولو طلبته منه قبل ذلك فامتنع وانما وجب مهر التل لان البضع بالعقد كالتلف
وعوض البضع مهر التل (قول الشارح وقيل قيمته يوم الاصداد) قال الرافعي لأنها التي تناولها العقدان
فرضت زيادة وجب أن لا يضمنها لأنه غير متعقد (قول الشارح فقاضة) هو شامل للجاهلة (قول الشارح
وقياسه الخ) قال ابن الرفعة أن يتجه ذلك على قول ضمان العقد (قول المتن تخيرت على المذهب)
أي على القولين وسيأتي بحث النسخين في ذلك (قول الشارح ومثل الصداق الخ) قضية منية أنها
لا تطالب بالتلف وهو ظاهر (قول الشارح وبحث الرافعي) كأن وجه التعبير بالمذهب النظر لهذا البحث
(قول الشارح فيما ذكر) راجع لقول المتن تخيرت على المذهب (قول المتن فتلف عبد) أي بآفة بدليل قوله

التلف) التل أو القيمة وليس لها مطالبة الزوج على الأول ولها مطالبة بالقرم على الثاني ويرجع هو على التلف
ومقابل المذهب أنها لا تخير ويكون الحكم كما لو تلف بآفة وبحث الرافعي فيما ذكر من ثبوت الخيار على القولين فقالون تبعه للمنف يجوز
أن يقال انما ثبت لها الخيار على قول ضمان العقد فأما على ضمان البدل فلا خيار وليس لها الا طلب التل أو القيمة كما اذا أتلف أجنبي المستعار في
هذا المشعر (وان أتلفه الزوج فكلفه) بآفة (وقيل كأجنبي) أي كاتلافه وقد تقدم حكمهما (ولو أصدق عبيدين فتلف عبد

قبل قبضه انفسخ) عقد الصداق (فيه لافي الباقي على المذهب) من خلاف تقرير الصفقة (ولها الخيار) فيه (فان فسخت فمهر مثل والا فحصة التالف منه) هذا كله على القول الأول وعلى الثاني لا ينفسخ الصداق ولها الخيار فان فسخت رجعت الى قيمة العبدان وان أجازت الباقي رجعت الى قيمة التالف (ولو تعيب قبل قبضه) كعني العبد ونسيان الحرفة (تخيرت على المذهب) بين فسح الصداق وابقائه (فان فسخت فمهر مثل والا فلا شيء) لها كما اذا رضى المشتري بحسب البيع هذا كله على القول (٢٧٧) الأول وعلى الثاني ان فسخت

رجعت الى بدل الصداق من مثله أو قيمته وان أجازت فلها أرض العيب ومقابل المذهب أنها لا تتخير فيكون لها أرض العيب كالأول أجازت وان لم يصرح به الشيخان (والنافع الفلانة في يد الزوج لا يضمنها وان طلبت التسليم فامتنع علي ضمان العقد) بخلافه على ضمان اليد فيضمنها من وقت الامتناع بأجرة التل فحيث لا امتناع لضمان علي القولين (وكذا التي استوفاهما برصوب ونحوه) كابس واستخدام لا يضمنها (على المذهب) نظرا مع البناء على ضمان العقد الى أن اتلافه كالتلف بأفة ومقابل المذهب أنه يضمنها بأجرة التل نظرا مع البناء للذكور الى أن اتلافه كالتلف الأجنبي أو بناء على ضمان اليد واستشكل بعضهم على ضمان العقد عدم الضمان في المستثنين لتعدي بالامتناع في الأولى

(قوله ولو تعيب) غيرها ولو أجنبيا أمالو عييته فهي قابضة لما عييته فلا خيار على ما مر في التالف (قوله تخيرت) على القولين كما يعلم من الشرح (قوله فمهر مثل) أو يطالب الزوج الأجنبي في صورته بالأرض (قوله فلا شيء لها) أي على الزوج مطلقا ولها مطالبة الأجنبي في صورته بالأرض (قوله ومقابل المذهب) فيه ما مر لانه ليس له مقابل على قول ضمان العقد كما في الروضة (قوله وان لم يصرح به) أي بالأرض (قوله واستشكل الخ) وأجيب بضعف ملكها باحتمال عودها اليها (تنبيه) دخل في النافع وطء الأمة المصدقة فلا مهر به ولا حد ولا استيفاء ولو حبلت قاله شيخنا وخرج بالنافع الز واندفع في له وان فسخت (قوله لان لها به) أي بالاتلاف حق الفسخ بناء على ان اتلافه كالأجنبي كما يعلم من كلامه (قوله ولها حبس نفسها) وكذا لوليها في المحجورة ولسيدتها في الأمة ولو مكاتبه (قوله لتقبض المهر) أي للمالك لها بالعقد والا فليس لها الحبس كما لو زوج أم ولد ثم مات لا نه ملك لوارث أو أعتقها لا نه ملك له أو زوج أمته ثم باعها لا نه ملك للبائع أو أعتقها ثم أوصى لها به لا نه ملكه عن غير النكاح وعلى الثالثة يحمل ما في المنهج بحمل الضمير عائد الى الأمة لا بقيد كونها أم ولد فلا حاجة لقول بعضهم أو باعها أو هبتها في بعض الصور وبغرضه لا حاجة له لا مكان حملها على بيعها من نفسها فتأمل (قوله لا المؤجل) قال شيخنا ومثله تعليم نحو قرآن وهو الأخير من قولي شيخنا الرمي بعد أن قال فيما نقل عنه انه يفسخ العقد ويرجع لمهر التل ونحبس نفسها كالحال (قوله في الأصح) هو المقتصد (قوله حتى تسلم) أي تسلم الزوجة نفسها له أو يسلم الزوج الصداق لها سواء للمعين وما في الذمة وفارق البيع بفوات البضع هنا (قوله والأظهر يجبران) وهو المقتصد (قوله عدل) وهو نائب

انفسخ الصداق أمالو أتلفته فقابضة لحصته أو أتلفه أجنبي فانه لا ينفسخ ويتخير بين فسح الصداق وعدمه على القولين مع اختلاف البحث الشيخين كما سلف نظيره في اتلاف الكل مع تقريره السابق (قول المتن قبل قبضه) أي سواء قبض غير التالف أم لا لكنه اذا قبض يكون الأولى بدم الانفساخ سواء تلف للقبوض أو بقي هذا ما قالوه في البيع والظاهر جزيانه هنا (قول الشارح من خلاف تقرير الصفقة) هو طريقان احدهما قاطعة بدم الانفساخ فيه والثانية حاكية لقولين وللرجح طريقة القطع (قول الشارح فيه) راجع لقول المتن لافي الباقي (قول الشارح وعلى الثاني ان فسخت الخ) مقتضى هذا أن الخيار على القولين (قول الشارح ومقابل المذهب الخ) ظاهره أن هذا المقابل جار على القولين وهو ممنوع في الرافعي وأما نقصان الصفقة كعني العبد وشله فللمرأة الخيار وعن ابن الوكيل لا خيار على قول ضمان العصب والمذهب الأول اه قلت وقد يجاب بأنه مراد الشارح بدليل قوله كما لو أجازت فانه يعين قول العصب (قول الشارح وان لم يصرح به) الضمير فيه راجع لقوله فيكون لها (قول الشارح لا يضمنها) أي كتنظيره في البيع وان امتنع البائع من التسليم (قول الشارح واستشكل بعضهم الخ) الاشكال قوي لأن الحناية على النافع وهي حادثة لا على عين الصداق وانما جعلت جنابة البائع ومثله الزوج على العين كالأفة لتلايتيها على العين ضمانات ولا كذلك النافع اذ هي بمنزلة الزوائد الحادثة

وبالاستيفاء في الثانية وليس كالتلاف عين الصداق لأن لها به حق الفسخ والرجوع الى مهر التل (ولها حبس نفسها لتقبض المهر المعين والحال لا المؤجل) لرضاها بالتأجيل (فلو حل قبل التسليم فلا حبس في الأصح) لوجوب تسليمها نفسها قبل الحلول والثاني ينظر الى حلوله ويلحقه بالحال ابتداء (ولو قال كل) من الزوجين للآخر (لا سلم حتى تسلم في قول يجبر هو) على تسليم الصداق أولادونها لأن استرداد الصداق يمكن بخلاف البضع (وفي قول لا اجبار ومن سلم أجبر صاحبه) لاستوائهما في ثبوت الحق لكل منهما على الآخر (والأظهر يجبران فيؤمر بوضعه عند عدل وتؤمر بالتمكين فاذا سلمت أعطاهما العدل) قال الامام

وان لم يأتها الزوج قال فلوهم بالوطء بعد الاعطاء فامتنعت فالوجه استرداده (ولو بادرت فكنيت طالبتك) بالصداق على الأقوال كلها (فان لم يأتها امتنعت حتى يسلم) الصداق ويكون (٢٧٨) الحكم كما قبل التمكن (وان وطئ مولا) أى فليس لها أن تمتنع وفيه وجه نعم لو وطئها

مكرهة فلها الامتناع وقيل
لأن البضع بالوطء كالتلف
(ولو بادرت فسام) الصداق
(فلتمكن) أى يلزمها ذلك
إذا طلبه (فان منعت بلا
عذر استردان قلنا انه يجبر)
أولا لأن الاجبار مشروط
بالتمكن فان قلنا لا يجبر
فليس له أن يسترد لتبرعه
بالمبادرة وقيل له الاسترداد
لعدم حصول الفرض (ولو
استمهل لتنظف ونحوه)
كاستحداد (أمهلت ما يراه
قاض) كيوم أو يومين
(ولا يجاوز ثلاثة أيام) وهذا
الامهال واجب وقيل
مستحب (لا ينقطع
حيض) لأن مدته قد
تطول ويتأني الاستمتاع
كله معه بغير الوطء (ولا تسلم
صغيرة ولا مريضة حتى
يزول مانع وطء لتضررها
به وان قال الزوج لا أقربها
حتى يزول المانع لأنه
قد لا يني بذلك كما قاله في
البسيط (ويستقر المهر
بوطء وان حرم كحائض)
لاستيفاء مقابله (ويعت
أحدهما) لانتهاى العقد
به ويستثنى من ذلك
ما تقدم أن الأمة إذا قتلت
نفسها أو قتلها السيد سقط
مهرها ونبه الجيلي على أنه
لا يستقر بالموت في النكاح

عن الشرع لا عنهما ولا عن أحدهما على العتد (قوله فالوجه استرداده) وهو العتد (قوله فكنيت) من
الوطء في غير نحو الرقاة ومن الاستمتاع فيها (قوله وان وطئ) أو استمتع كما مر قال شيخنا الرملي والوطء
في الدبر كالقبول ومما فيه (قوله مكرهة) أو صغيرة ولو بتسليم الولي لصلحة أو مجنونة كذلك أو خرج
الصداق مستحقا فلها الامتناع بذلك وهل مثله مال وجهت أن لها الحبس ومال بعض مشايخنا إلى أنه
ليس مثله فخره قال الأذرى والعبرة بالتسليم في محل العقد واعتمد شيخنا أن العبرة بمحل الزوج وان
بعد عن محل العقد ولها نفقة مدة الامتناع لأن التقصير منه (قوله بلا عذر) ليس قيدا (قوله يجبر) أى
وحده على القول المرجوح (قوله فليس له أن يسترد) هو العتد (قوله ولو استمهل) أى الزوجة قال
شيخ شيخنا وكذا الزوج (قوله واجب) هو العتد قال شيخنا ولها النفقة مدته (قوله لا ينقطع
حيض) فلا تمهل له وان علم أنه يطأ فيه ومثله النفاس والصوم والاحرام والسمن والجهاز ونحوها (قوله ولا
نسلم) أى بكره لولي في الصغيرة ولها في غيرها ولو ادعى الولي موت الصغيرة لم يقبل الابينة (قوله ولا مريضة)
وكذا ذات الهزال (قوله حتى يزول) أى بالاطاقة وصدق فيها اتنان من محارمها أو أربع نسوة وتصدق
المريضة يمينها في بقاء ألم بدالبه (قوله لتضرر مما به) فهو حرام عليه (قوله وان قال الخ) نعم يجاب
ان كان ثقة في غير الصغيرة (قوله ويستقر المهر) أى يحصل الأمن من سقوطه (قوله بوطء) أى يغيب
حشفة ذكر أو قدرها في فرج ولودبرا كمار و بغير انتشار ولو لصغرا ولم تزل البكارة (قوله وموت) ولو
في المفوضة أو بالقتل بدليل الاستثناء بعده (قوله أن الأمة الخ) اقتصر على ما ذكره لأنه الذي تقدم وقدر
غيره (قوله ونبه الجيلي الخ) هو العتد (قوله لا بخاوة) ولا باستمتاع ولو بنحو ريقه وباستدخال مني
ولو في القبل كمار ولا بمدون الحشفة (قوله ونحوه) أى التقديم (تنبيه) لو اعتق مريض أمة لا يملك
غيرها وتزوجها وأجاز الورثة العتق استمر النكاح ولا مهر لها لأنه لو وجب لكان جزءا منها فيلزم أن
تملك بعضها ويلزم منه دخوله في ملكه قبلها فيصير كأنه نكح ملك نفسه وهو باطل فتأمل ذلك ولو أذن
لعبده أن يتزوج بأمة غيره ويجعل رقبته صداقا لم يصح النكاح وملكه مال كها فلو طلقها قبل الدخول
استمر العبد مملوكا لسيدها فان اعتقه قبل الطلاق رجع على سيدها بنصف قيمته وسيأتي ذلك في فصل التشطير
(فصل) في الصداق الفاسد وأسبابه كما قال بعضهم ستة عدم للمالية وتفريق الصفقة والشرط الفاسد

(قول الشارح وان لم يأتها) أى لم يطأها (قول المتن ولو بادرت فسلم الخ) لو سلمها الصداق فسلمت ووطئ
ثم خرج مستحقا فهل لها الامتناع محل نظر (تنبيه) محل التسليم منزل الزوج ذكره في التنبيه لكن
حكاي عن الحنابلة انه موضع العقد فاذا عقد ببغداد على امرأة بالكوفة لا نفقة لها قبل التسليم ببغداد (قول
المتن أمهلت ما يراه قاض الخ) الظاهر أن استمها له مثل استمها لها (قول المتن ولا تسلم الخ) لولا
عرضت على الزوج لزمه قبول المريضة دون الصغيرة ولو اختلفا في إمكان الوطء قال الاصطخري فالقول قول
الأب (قول المتن بوطء) أى وان كان لا يحصل به التحليل فيما يظهر كالصغير الذي لا يتأتى جماعه (قول
الشارح لانتهاى العقد) أى وانتهى كاستيفاء المفقود عليه كافي الاجارة

(فصل) (قول المتن نكحها بخمر) مثل ذلك الدم ونحوه لكن خالفوا ذلك في الخلع فجعلوه رجيا اذا كان
على دم ونحوه قال الزركشي فيطلب الفرق فان قضية ما في الخلع أن يكون هنا كالمفوضة قيل ووقع
لرافعي في باب الخلع التعرض للسئلة وقال ان قضيته في الخلع أن يكون في الحال مسئلتنا كما لو سكت

الفاسد (لا بخاوة في الجديد) والقديم يستقر بها لأنها مظنة الوطء وان لم تدعه المرأة ومحل حيث لم يكن بها مانع حسي كرتق على
وكذا شرعى كحيض في أحد الوجهين وعزاه في الوسيط إلى المحققين ولا يستقر بها في النكاح الفاسد قطعا (فصل) (نكحها بخمر أو حر

أو مفعوب) كنوب بأن أشار إلى ما ذكر ولم يصفه أو وصفه بما ذكر أو بخلافه كصير أو رقيق أو مملوكه (وجب مهر مثل) لفاسد المداق
باتقاء كونه مالا في الأول والثاني وملكاً في الزوج في الثالث (وفي قول قيمته) (٢٧٩) أي ما ذكر بأن يفسد الحر رقيقاً والمحرر

عصيراً لكن يجب مثله
وكذا للنصوب المثل يجب
مثله والاكثر فيها اذا قل هذا
الحز القطع بوجوب مهر
المثل لفاسد المداق وطعن
بهذا المحر وهذا النصوب
(أو بمملوك ومنصوب بطل
فيه وصح في المملوك في
الظاهر) من قول تفریق
الصفقة (وتخير) هي بين
فسخ المداق وإبقائه
لان المسمى لم يسلم لها
(فان فسخت فمهر مثل
وفي قول قيمتهما) ويأتي
القولان على مقابل الاظهر
أيضاً ولو قال بدلها ليشمل
المثل كان أحسن (وان
أجازت فلها مع المملوك
حصة النصوب من مهر
مثل بحسب قيمتهما)
فاذا كانت مائة بالسوية
بينهما فلها عن النصوب
نصف مهر المثل وفي قول
قيمتها أو مثله (وفي قول
تقنع به) أي بالمملوك
لاجازتها (ولو قال زوجتك
بنتي وجنتك ثوبها بهذا
العبد صح النكاح وكذا
للهر والبيع في الاظهر)
من قول جمع الصفقة محتلفي
الحكم (ويوزع العبد
على الثوب ومهر المثل)
فان كان مهر المثل ألقا
وقيمة الثوب خمسية

وتفريط الولي والمخالفة والدور كما في جعل الأمة صداقاً له كالمهر (قوله أو وصفه) عطف على أشار لا فائدة
أن الإشارة منفردة والوصف منفرد به صرح الخطيب وغيره لما سيأتي أن في الجمع بين الإشارة والوصف
طريقين ولا يصح عطفه على لم يصفه ولا يضر دخوله في كلامه وهو ظاهر كلام الشارح (قوله باتقاء كونه
مالا) فكل ما ليس مالا كذلك كالحشرات والميتة والدم وفارق عدم وجود العوض وقوع الطلاق رجعي
في الخلع على الدم بأن عدم العوض هنا موجب للمهر وكذا عدم تفریق الصفقة في البيع كما سيأتي آنفاً
(قوله والمحرر عصيراً) كذا قدره هنا في تفریق الصفقة خلافاً لما يقدره في نكاح الشريك شتاً بل أوجبوا
قيمتها عند من يراها وظاهر كلام الرافعي اعتبار كل محل بما فيه فليست حكمته المخالفة وقد يقال في الحكمة أنه
لما وقع العقد مع الحر فاسداً اعتبره وقت صحته وهو كونه خلافاً وعصيراً واعتبر الخلل في البيع لان لزومه مستقل
عن العقد فبما فسخ بعده فنسقط المطالبة فاعتبر بما يؤول إليه حال الحر بخلاف عقد النكاح فاعتبر بوقت
سابق له فيه قيمة وهو كونه عصيراً أو أماناً نكاح المشرک فالعقد وقع صحيحاً بالحر عندهم ولما امتنع المطالبة
به بعد الاسلام رجع إلى قيمته وقته لان اعتبار غير وقته يؤدي إلى اعتبار الشيء في غير وقت صحته وبما يقع
اجحاف لان قيمته عند من يراها أقل غالباً من قيمة الخلل أو العسر فتأمل ذلك فانه من عثرات الأفهام
المستخرج من دقائق نفائس الالهام (قوله بمملوك ومنصوب) وكما للنصوب الآبق والمرهون وكل غير
متمول أو غير مال كالم فأن كان مع الفاسد صحيح وجب ما يقابل من مهر للمثل الا الدم والحشرات فلا
شيء في مقابلته ولا خيار وان لم تعلم به وانما وجب المهر فيه اذا انفرد لان غايته أن يكون كالعدم كما مر (قوله
حصة النصوب) في صورته وفي غيره كذلك الا الدم ونحوه مما مر (قوله بحسب قيمتهما) أي المملوك
والنصوب ويقدر الحر رقيقاً والميتة مذكاة والمحرر خلافاً كذا قيل هنا وقد مر في كلامه أنه يقدر عصيراً وهو
الوجه قلعل من قدر الخلل هنا سري إليه من تقدير ذلك في البيع وليس معتبراً هنا فهو سهو أو سبق فلم فليتنبه
له (قوله وكذا المهر والبيع) ان كان الثوب لها كما أفادته الاضافة وكان له جواز بيعه بولاية أو وكالة ولم يكن
من قاعدة مدعجوة والابطال ورجع مهر المثل وصورة الاخيرة أن يقول زوجتك بنتي ومالكك هذه المائة
درهم من مالها بتين المائتين من الدراهم (قوله فثلث العبد عن الثوب) فان لم يساو ثمن مثله بطل البيع
ان لم تكن أذنت فيه بدونه (قوله وثلثا صداق) ان كان قدر مهر المثل والابطال ان لم أذن كذلك ورجع
بمهر المثل (قوله يرجع الزوج النخ) وترجع هي في الثوب اذا تلف العبد قبل القبض ولها مهر المثل المذكور
ولها نصيب العبد رد حصة الثوب وحدها أو حصة الصداق وحدها ان شاءت (قوله وما ذكره الخ) جواب

عن المهر فيجب مهر المثل واعترض على الرافعي بأن قضية الخلع جعلها كالمفوضة (قول المتن أو
منصوب) في معناه الآبق والمرهون للعجز عن التسليم (قول المتن وفي قول قيمته) علل ذلك بأن
ذكرهما العوض يقتضي أنه قد هما دون قيمة البضع ولو عبر بالبدل كان أولى والمعجب أن الرافعي
أنكر على الغزالي في تعبيره بالقيمة وعبر بها في المحرر (قول الشارح والمحرر عصيراً) قد قدره في نكاح
المشرک بالقيمة عند أهلها وفي تفریق الصفقة بالخل قال الرافعي والاضطراب بما يؤيد الاصح قوة وهو
وجوب مهر المثل (قول الشارح والاكثر النخ) أي فما اقتضاء عموم المتن من ترجيح طريق الخلاف في
هذه الصورة ليس مراداً (قول المتن وفي قول تقنع به) أي بناء على أن المشتري يقنع ببعض المبيع
اذا خرج بغيره مستحقاً (قول الشارح وما ذكره المصنف النخ) دفع لما غشاه يتوهم من التكرار وفيه رد
على الزركشي حيث قال ان الزائد هنا هو التصور لا غير ووجه الرد عليه أن قوله ويوزع النخ لم يسبق هناك

فثلث العبد عن الثوب وثلثا صداق يرجع الزوج في نصفه اذا طلق قبل الدخول ومقابل الاظهر بطلانها ووجوب مهر المثل وما ذكره
للمصنف هنا في المسئلة أبسط مما ذكره فيها في المناهي من البيع (ولو نكح بآلف على أن

لأبيها أو أن يعطيه ألفاً فالذهب فساد الصداق ووجوب مهر مثل) في المستثنين لأنه جعل بعض ما التزمه في مقابلة البضع لغير الزوجة والطريق الثاني فساد في الأولى دون (٢٨٠) الثانية كما نص عليه في مختصر المزني لأن لفظ الاعطاء لا يقتضي أن يكون المعطى

للأب والطريق الثالث في كل قولان بالنقل والتخريج أحدهما الصحة بالألفين ويلغو ذكر الأب ولو شرط خيار في النكاح بطل النكاح لأن شأنه التزوم (أو في المهر فالأظهر صحة النكاح لا المهر) لأنه لكونه العوض في النكاح لا يليق به الخيار ولا يسرى فساد إلى النكاح لاستقلاله والثاني يصح المهر أيضاً لأن المقصود منه المال كالبيع والثالث يفسد النكاح لفساد للمهر وعلى صحتها يثبت الخيار لها فإن أجازت فذاك وإن فسخت رجعت إلى مهر المثل كما ترجع إليه على قول فساد للمهر وقيل لا يثبت لها خيار (وسائر الشروط) أي باقيا (إن وافق مقتضى النكاح) كشرط أن ينفق عليها أو يقسم لها (أو لم يتعلق به غرض) كشرط أن لا يأكل إلا كذا (لأن ذكر الشرط لا تنافي فأنه) (وصح النكاح والمهر وإن خالف) مقتضى النكاح (ولم يخل بمقصوده الأصلي كشرط أن لا يتزوج عليها أو لا نفقة لها صح النكاح وفسد

من اعتراض عليه (قوله لأبيها) أو غيره (قوله تعطيه) بالفوقية والتحتية كما في شرح شيخنا قال وهو بالفوقية وعدمها لأبيها فتأمل (قوله ألفاً) من الصداق أو غيره (قوله لأنه جعل النكاح) أي إن كانت الألف من المهر والاف هو شرط عقد في عقد (قوله لأن لفظ الاعطاء النكاح) سيأتي في الخلع أن لفظ الاعطاء لا يقتضي النكاح بطل) ظاهره ولو بالعيوب المبنية للخيار وبه صرح شيخنا في شرحه وفيه نظر بما يأتي وسواء صرح بلفظ النكاح أو أسقطه وبه قال شيخنا وفيه نظر لا يمكن حمل على الخيار في المهر فراجع (قوله أن ينفق عليها النكاح) ومنه كما قال بعضهم شرط أن له الخيار بالعيب وهو واضح لا وجه لغيره وقد تقدم عن شيخنا ما يخالفه والوجه أن يقال إن صرح بأن الخيار بالعيب لم يضر لأنه نص صريح بالمقتضى مع بقاء العقد على لزومه كما في البيع وإن صرح بالخيار في عقد النكاح فساد العقد لأنه يخالف مقتضاه من جواز مدة الخيار على أن اطلاق الخيار عن المدة مفسد للعقد كما في البيع وإن أطلق ففيه ما مر عن شيخنا فراجع (قوله أن لا يأكل) انظر هل يأتي هنا ما في البيع فيما لو جمع بين شيئين فيفسد النكاح والصداق هنا أو يفسد الصداق وحده راجعه والمتجه الثاني (قوله لنا) من حيث عدم تأثيره في النكاح وهو في الأول تأكيد لعدم الفائدة فيه باعتبار عدم وجود أمر زائده (قوله أو لا نفقة لها) أي مطلقاً وعليه قال ابن حجر وكذا لو شرط نفقتها على غيره لا يضر في صحة النكاح وخالفه شيخنا الزايد تبعاً لشيخنا الرمي وأجاباً بأنه عهد سقوط النفقة عنه ولم عهد وجوبها على غيره ولا يرد إلا في الاعاقف لأنه سرأييه ولا الأمة لأن اتفاق السيد عليها بالملكية لا بالنسبة عن الزوج (قوله كأن لا يوطأ) أي مطلقاً أو الأمرة أو في وقت لا يتمتع الوطء فيه والاستمتاع كالوطء فيبطل النكاح بشرط عدمه كذلك وكذا بشرط أن لا توارث مع اتفاقهما في الدين والافلا يضر إلا أن أراد أو أن زال المانع (قوله كما يقع النكاح) فها هنا أعم فلا تكرار فيه (قوله وقيل إن كان النكاح) هذا هو المتمد قال شيخنا واعتبروا هنا المبتدئ بالشرط دون موافقة الآخر عليه المقتضية لاجتماع مقتضى ومانع وحقه البطلان لقوة النكاح مع ضعف الموافقة عن التصريح فهو من المقتضى وغير المقتضى (قوله نعم النكاح) هو المتمد (قوله من لا يتحمل) أولاً يجوز وطؤها كالتحيرة (قوله في الحال) فلو لم يتحمل أبداً وشرط أيضاً (قول الشارح لأن شأنه التزوم) أي ولا نه عقد معاوضة لا مدخل للخيار فيه فيفسد باشرطه كالصرف (قول الشارح والثالث الخ) هو نصه في الاملاء ومنه خرج قول بفساد النكاح في كل موطن فسد فيه الصداق ومنهم من أنى التخريج وقال إن دخول الخيار في البذل كدخوله في المبدل أي فليس الفساد بغير الخيار كالفساد به فلا تخريج (قول الشارح وعلى صحتها يثبت الخيار) قال ابن الرفعة حيث ثبت فالقياس ثبوته للزوجين (قول للثنا لنا) قال ابن الرفعة ليس باطلا بل هو مؤكد لمقتضى العقد يعني فيما يوافق مقتضاه (قول الشارح أو لا نفقة لها) مثله فيما يظهر ما لو قال لا نفقة لها على بل على فلان ثم في جعلهم الزوج عليها من مقتضى العقد نوع خفاء ولو قال للثنا والافان لم يخل بمقصوده الخ لكان واضحاً فإنه حينئذ يكون مثلاً لما يتعلق به غرض (قول للثنا كأن لا يوطأ) أي مطلقاً أو ليلاً أو نهاراً أو أن يوطأها مرة (قول الشارح كما يقع في نكاح الجمل) كأنه يريد بهذا أنه لا تكرار في الكتاب في مسألة شرط التطليق كما زعم الزركشي وبيان ذلك أن السابق في التحليل شرط طلاق بعد الوطء وهنا أعم من ذلك (قول الشارح وقيل النكاح) هو المصحح في الشرح والروضة

الشرط والمهر) أيضاً لانها لم ترض بالمسمى الا بشرط أن لا يتزوج عليها ولم يرض بالمسمى الا بشرط أن لا نفقة لها (وإن أخل) (قوله بمقصود النكاح الأصلي) (كأن لا يوطأ أو) أن (يطلق) كما يقع في نكاح الجمل شرط الطلاق بعد الوطء (بطل النكاح) للاختلاف المذكور وفي قول يصح ويلغو الشرط وقيل إن كان الشرط لترك الوطء الزوج صح لأن الوطء حقه فله تركه بخلافه فيها نعم من لا يتحمل الوطء في الحال إذا

شرط في نكاحها على الزوج أن لا يطأها الى زمن الاحتمال صح لانه قضية العقد صريح بالبغوى في فتاويه (ولو نكح نسوة بمهر) واحد كأن زوجه بن أبوابا بن أو معتق أو وكيل عن أوليائه (فلا ظهر فساد للمهر) للجعل بما يخص كلا منهن في الحال (ولكل مهر مثل) والثاني صحته ويزع على مهور أمثالهن (ولو نكح لطفل بفوق مهر مثل) من مال الطفل ومثله المجنون (أو نكح بنتا لارشيده) كالمجنونة والبكر الصغيرة أو السفية (أو رشيدة بكر بلاذن بدونه) أي بدون مهر مثل (فسد المسمى) لا تنفاه الحظ والمصلحة فيه (والاظهر صحة النكاح بمهر مثل) والثاني فساد لفساد للمهر بما ذكر ولو عقد لابنه بأكثر من

(٢٨١)

مهر المثل من مال نفسه ففي فساد للمسمى احتمالا لان الامام لانه يتضمن دخوله في ملك الابن وقطع النزالي وغيره بالصحة حذرا من اضرار الابن بلزوم مهر المثل في ماله وقول المصنف بنتا بموحدة ثم نون كما ضبطه بخطه ولا في قوله لارشيده اسم بمعنى غير ظهرا عرابها فيما بعدها لكونها على صورة الحرف وقوله بلا اذن أي في النقص عن مهر المثل لتعلقه بالبكر التي لا يحتاج في انكاحها الى اذن وسيأتي الكلام فيمن يحتاج الى اذنها في النكاح (ولو توافقوا على مهر سرا وأعلنوا زيادة فالمنهوب وجوب ما عقده) فان عقد سرا بألف ثم أعيد العقد علانية بألفين تجملا فالواجب ألف وان توافقوا سرا على ألف من غير عقد ثم عقد علانية بألفين فالواجب ألفان وعلى هاتين الحالتين حمل نص الشافعي في موضع على أن للمهر السر وفي آخره على

عدمه أبدأ المضر (قوله الى زمن الاحتمال) ظاهره أنه لا بد من التصريح بهذا قال بعضهم وبني حمل الاطلاق عليه خصوصا اذا دلت قرينة وهو وجيه (قوله للجعل بما يخص كلا) أي مع اختلاف للمالك فلا يرد أن السيد أن يزوج أمتيه مثلاً بمهر واحد لانه اذا فسح في احدهما وزع للمسمى على مهر مثلهما (قوله ولو نكح لطفل) أي لا تقبّه والابطال النكاح (قوله المجنون) وكذا السفية (قوله ففي فساد للمسمى الخ) وأما النكاح فصحيح اتفاقا (قوله وقطع النزالي الخ) هو للتعبد (قوله حذرا الخ) لانه اذا فسد لم يدخل في ملك الولد بل يبقى على ملك الأب فسقط بذلك الاعتراض عليه (قوله بموحدة ثم نون) أي لا بمثلثة ثم تحنية ثم موحدة كما قال بعضهم أخذنا من تقييد التي بعدها بالبكر لان النكاح في هذه باطل (قوله ما عقده) أو ما سبق العقد ولو تكرّر (قوله فالواجب ألفان) فان صرحوا في العقد بألف لا يلزم الألف فسد للمهر ورجع للمهر المثل (قوله ثم للغير الخ) تصحيح لضمير الجمع في توافقوا (قوله ولو قالت) أي المحتاج الى اذنها في النكاح كما وعد به الشارح سابقا بكرا كانت أو غيرها (قوله فنقص عنه) وان كان ما عقده بأكثر من مهر المثل ولو في سفية ترجع الى مهر المثل على التعبد (قوله بطل النكاح) هو مبرجوح كما سيأتي الا اذا لزم على المخالفة بطلان الاذن في النكاح من أصله فانه لا يصح كما لو قالت لوليها زوجني فلان بألف ان رضى بها لانه غير مأذون في النكاح اذا نقص قال بعضهم ولو وقع مثل ذلك من الولي لو كيله بطل النكاح أيضا ولم يعتمد شيئا وخرج بالنقص ما لو زاد على ما عينته فان نهته عن الزيادة أو عينت الزوج بطل عقد الصداق ورجع الى مهر المثل وان كان أقل مما عينته والاصح العقد بالمسمى (قوله وفي قول) هو للتعبد كما يأتي وفيه اشارة الى أن قول المصنف بعد وفي قول راجع للمستثنين (قوله من الطريق الثاني) فيه اعتراض على المصنف حيث لم ينبه عليه وافادة أن في بطلان النكاح طريقة قاطعة في المسئلة الاولى وليس في الثانية الا قولان ففي كلامه تغليب فتأمل

(قول الشارح على مهور أمثالهن) أي لا على عدد موهن كما قيل به (قول للثمن بدونه الخ) لوزوج ابنته الصغيرة أو المجنونة بعرض أو غير نقد البلد قال البغوي جاز كبيع ما لها عند النظر فان كانت بالغة لم يصح بيعي المهر على أصح القولين وفي البيان مثله قال ومثل البالغة ما لو كان الولي غير الأب والجد اه والمراد بالصحة وعدمها في المهر أما النكاح فهو صحيح على كل حال (قول الشارح ولا في قوله الخ) هو رد على ما عترض به الزركشي من أن لا اذا دخلت على مفرد وهو صفة لسابق وجب تكرارها كقوله تعالى لا فارض ولا بكر لاشرقية ولا غريبة (قول الشارح ومنهم الخ) قال الزركشي لا يتجه خلاف فيها (قول الشارح ثم للغير) هو توجيه لضمير الجمع في عبارة اللثمن (قول الشارح وفي قول من الطريق الثاني) أفاد بهذا أن المرجح في هذه المسئلة على طريق الرافعي اعما هو طريق القطع خلاف ما يوهمه ظاهر المنهاج من رجوع قوله الآتي وفي قول يصح الخ للمستثنين معافيتة قضى استواءهما في الخلاف والترجيح وليس كذلك

(٣٦ - (قليوبي وعميرة) - ثالث)

أهمهر العلانية والطريق الثاني اثبات قولين في الحالة الثانية نظر في الاكتفاء بمهر السر الى أنه المقصود ومنهم من أفتى في الحالة الاولى أيضا نظرا في مهر العلانية اليها ثم اعتبر توافق الولي والزوج وقد يحتاج الى مساعدة المرأة (ولو قالت لوليها زوجني بألف فنقص عنه بطل النكاح) للمخالفة وفي قول من الطريق الثاني يصح بمهر المثل (فلا وأطلقت) بأن سكنت عن المهر (فنقص عن مهر مثل بطل) النكاح لان الطلق محمول على مهر المثل وقد نقص عنه (وفي قول يصح) بمهر مثل

(فصل) في التفويض هو لغة رد الأمر إلى الغير مطلقا أو مع البراءة من الحول والقوة نحو فوضت أمري إلى الله أو الأهل لقولهم

لا يصلح الناس فوضي لاسراة لهم • ولا سراة إذا جهلهم سادوا

والسراة بفتح السين أهل الحل والعقد كالأمراء واصطلاحا رد أمر المهر من المرأة إلى غيرها نحو زوجني بما شئت أو شاء فلان وهذا في الحرة أو رد أمر البضع إلى الزوج مطلقا أو إلى الولي في الحرة وهو المراد هنا ويقال للمرأة مفوضة بكسر الواو في القسمين ويصح فتحها في الثاني لأن الولي فوض أمرها للزوج قال في التحرير والفتح أقصَح قال بعضهم وفي الفصاحة نظرمع اختلاف اللغى الآن براد كثرة الاستعمال (قوله قالت رشيدة) ولو حكما (قوله لوليا زوجني بلامهر) أو على أن لامهري وإن زادت مع ذلك لا قبل الوطء ولا بعده ولا حالا ولا ما لا فان سكنت عن ذكر المهر فليس تفويضا وكذا لو ذكرته مقيدا بغير مهر المثل قدر أوصفه ويزوجها بما ذكرته (قوله ونفي المهر) أو سكنت عنه أو قيده بدون مهر المثل أو بغير نقد البلد أو نحو ذلك فهو تفويض منه على العتد بخلافه منها كما تقدم وفارق السكوت هنا ما من وجوب المهر فيه بالعقد لاستناده هنا إلى تفويض وذكرا السيدون مهر المثل أو غير نقد البلد مثلا ليس تفويضا فيقع العقد بماسماه (قوله قال سيد أمة) أي غير مكاتبه (قوله زوجتكها بلامهر) أو سكنت كما يأتي ويصح تفويض الكاتبة كتابه صحيحة لأن تبرعها جائز بأذن السيد ويصح تفويض المريضة إن لم تمت أو أجاز الورثة لأن تبرعها موقوف على إجازتهم كذا قالوا وفي كون ما ذكرته نظرا سيأتي من وجوب المهر بالفرض أو الوطء الآن يقال بالنظر إلى صورة العقد أو إلى فرض دون مهر المثل وفيه نظر لأن ذلك لا يتوقف على إجازة فراجع (قوله أو سكنت عنه) لأنه لا يستبر في تزويجه لها مصلحة وبذلك فارق سكوت ولي الحرة (تنبيه) سكوت الموكل من ولي أو سيد عن ذكر المهر للوكيل ليس تفويضا على العتد وكذا سكوت الوكيل عن الولي أو السيد حال عقده وإن كان مفوضا إليه (قوله لا يجب شيء) فلا يصح الإبراء منه ولا إسقاطه ولا غير ذلك (قوله والثاني يجب) عليه فعن التفويض إخلاء العتد عن ذكره (قوله فان وطئ فمهر مثل) استثنوا من ذلك صورتين لامهر فيهما بالوطء أحدهما لو زوج أمته بسببه ثم اعتقها أو باعها أو أحدهما ثم وجد الوطء فانيهما لو نكح في الكفر مفوضة واعتقدهم أن لامهر ثم أسلما ثم وطئ والترافع اليها كالأسلام (قوله ويستبر بحال العقد) أي إن كان فيه أكثر والثاني بحال الوطء أي إن كان فيها أكثر وكذا ما بينهما لأن المتمدن المعتبر لا أكثر من العقد إلى الوطء أو الموت

(قول المتن الاظهر الخ) لو كانت سفية وسمى دون تسميتها ولكنه كان زائدا على مهر المثل فينبغي أن لا يضيع الزائد عليها كما يحسنه الزركشي ثم ما صححه النووي يشهد له في نكاح المهر بدون مهر المثل وقد وافق الرافعي على صحته وأيضا وافق على صحته في السفية كما سلف وأيضا لو أطلق الأذن لنحص في الخلع فاختلعت بدون مهر المثل صح بمهر المثل وقد يفتقر عن الرافعي رحمه الله

(فصل) قالت رشيدة (قول الشارح غير رشيدة) الأحسن غير مطلقة التصرف فان من طرأسفها بسبب رشدها غير رشيدة ومع ذلك تصرفها نافذ إلى أن يحجر عليها (قول الشارح لا يجب شيء) إذ لو وجب لتشطرب قبل الدخول وقد دل القرآن على أنها لا تستحق سوى النعمة وقوله تفويض صحيح احتري به عن الفاسد كالحجر وكغير الرشيدة فانه يجب مهر المثل بنفس العقد (قول الشارح والثاني يجب مهر المثل) قال الزركشي لا يكون الوجوب على هذا أيضا منقضا بالعقد بل يقتصر مع ذلك إلى حالة الوطء والالتشطرب بالطلاق قبل الدخول وهو لا يجب قطعا إلا على وجه شاذ اه وتوجيه مقابل الاظهر النظر إلى أن البضع يجب للزوج بالعقد وإلى أن المهر

(قلت الاظهر صحة النكاح في صورتين بمهر المثل واقدا علم) كسائر الأسباب المفسدة للضد

(فصل) إذا (قالت رشيدة) لوليا (زوجني بلامهر فزوج ونفي المهر أو سكنت عنه) فهو تفويض صحيح (وسيا تي حكمه) (وكذا لو قال سيد أمة زوجتكها بلامهر) أو سكنت عنه فهو تفويض صحيح (ولا يصح تفويض غير رشيدة) فإذا قالت السفية زوجني بلامهر استفاد به الولي الأذن في النكاح ولما التفويض (وإذا جرى تفويض صحيح فالأظهر انه لا يجب شيء بنفس العقد) والثاني يجب مهر المثل وعلى الأول (فان وطئ فمهر مثل) لأن الوطء لا يباح إلا باحتمال فيه من حق الله تعالى (ويستبر) المهر (بحال العقد في الأصح) لأنه المقتضى للوجوب بالوطء والثاني بحال الوطء لأنه الذي لا يعرى عن المهر بخلاف العقد

(ولها قبل الوطء مطالبة الزوج بأن يفرض مهرًا وحبس نفسها بالفرض) لتكون على بصيرة في تسليم نفسها (وكذا التسليم للفروض في الأصح) كالسمي في العقد الثاني لا لمساحتها بالمهر فكيف يضائق في تقديمه (ويشترط رضاها بما يفرضه الزوج) ليتعين كالسمي فإن لم ترض به فكأنه لم يفرض (لا علمها) حيث تراضيا على مهر (بقدر مهر المثل في الأظهر) لأنه (٢٨٣) ليس بدلا عنه بل الواجب أخذها والثاني يشترط علمها بقدره

بناء على أنه الواجب ابتداء وما يفرض بدل عنه (ويجوز فرض مؤجل في الأصح) كالسمي والثاني لا بناء على وجوب مهر المثل ابتداء ولا مدخل للتأجيل فيه فكذا بدله (وفوق مهر مثل وقيل لأن كان من جنسه) بناء على وجوب مهر المثل ابتداء فلا يزداد البديل عليه فإن كان من غير جنسه كعرض تزيد قيمته على مهر المثل فيجوز قطعا لأن الزيادة غير محققة لارتفاع القيم وانخفاضها (ولو امتنع) الزوج (من الفرض أو تنازعا فيه) أي في المفروض أي كم يفرض (فرض القاضي نقد البلد حالا) وان رضيت بالتأجيل وتؤخر هي ان شامت (قلت ويفرض مهر مثل ويشترط علمه به والله أعلم) حتى لا يزيد عليه ولا ينقص منه نعم القدر اليسير الواقع في محل الاجتهاد لا عبرة به ولا يتوقف لزوم ما يفرضه على رضاها به فانه حكم منه

(قوله وحبس الخ) لأن السبب الذي هو العقد قد وجب فسقط ما لم يضمنه هنا ولها النفقة وغيرها من وقت الطلب (قوله لتسليم الفروض) ان لم يكن مؤجلا كالا ابتداء (قوله رضاها) أي ان تقص ما يفرضه عن مهر مثلها والا فلا (قوله لا علمها) أي قبل الوطء بخلافه بعده لأنه اعتياض ولا بد من علم ولي المحجورة به اذا طرأ الحرج حتى لا ينقص عنه (قوله مؤجل) وغير نقد البلد مثلا (قوله فرض القاضي) أي الذي تقع الدعوى بين يديه اذا بد من دعوى صحيحة سواء قاضي بلد الزوجة أو غيره (قوله نقد البلد) أي بلد الزوجة على المعتمد حالة الفرض وهو بلد القاضي وبلد الفرض عند من عبر به ماله لا بد من حضورها عند القاضي ولو بوكيلها فتؤدي العبارات واحد وحيفتد فلا حاجة لاعتماد بعضه دون بعض فتأمل وفي هذا مع اعتبار مهر المثل قدرا أو جنسا وصفة بحث دقيق يحتاج الى تأمل (قوله وان رضيت بالتأجيل) أو كان هو الولي لها أو جرت عادة البلد به نعم ينبغي في هذه أن ينقص منه قدر ما يقابل الأجل للعقد وعقد الحالك ابتداء فيمن لا ولي لها غيره كما هنا في شرح شيخنا أنه كعادة البلد (قوله ويفرض مهر مثل) وان رضيت بخيره من نقص أو زيادة (قوله علمه به) فان لم يعلمه لم يصح فرضه وان وافق الواقع (قوله ولا يتوقف الخ) لاجابة اليه لما مر أن قدر مهر المثل لا يعتبر معه رضا (قوله ولا يصح فرض أجنبي) وهو من ليس وكلا عن أحدهما ولا وليه ولا مال كاله ولا من يلزمه للهرك لوله في الاعفاف (قوله من ماله) أي للمعين بلا اذن فيه كما مر ولا يصح في الدين قطعا (قوله والفرض الصحيح) خرج للفروض الفاسد فهو كعدمه بخلافه في العقد كما مر (قوله لأن الموت الخ) قدم القياس على النص لاحتمال الخصوصية فيه مع أنه ليس فيه نفي

يستقر بالموت (قول المتن ولها قبل الوطء مطالبة الزوج الخ) قال الزركشي أي سواء قلنا لم يجب بالعقد أو وجب به ولا يشترط كما هو المذهب ليتقرر الشرط اه سؤال أوردته في البسيط ان قلنا يجب بالعقد فامعنى للمفوضة وان قلنا لا يجب فكيف يطلب ما لم يجب اه قيل والقدى في البسيط فامعنى الفرض (قول المتن بأن يفرض مهرا) أي مهر المثل (قول المتن ويشترط رضاها الخ) لو طلبت قدر امعينا ففرضه الزوج لم يحتج لرضاها ذكره الرافعي وبحث الزركشي عدم التوقف على الرضا اذا فرض قدر مهر المثل قال واليه يشير كلام الصيدلاني والامام (قول المتن لا علمها بقدر الخ) هذا قبل الدخول أما بعده فلا بد من العلم لأنه قيمة مستهلك قاله الماوردي (قول الشارح لأنه ليس بدلا عنه) عبارة الزركشي في آخر الفصل مانصه وحكي في الوسيط تردد في ان الواجب أحدهما لا بعينه اذا اصل مهر المثل والمفروض بدل عنه (قول المتن وفوق مهر مثل) أي وأنقص ولكن بخلاف واستشكل بأن الفرض الآن لا يصح الحاقه بالعقد السابق اذ ليس بحر به ولا بالوطء الا لاحق لأنه ابراه بما لا يجب (قول المتن فرض القاضي الخ) قال الزركشي ينبغي اذا زوج القاضي امرأة لا ولي لها سواء أن يجوز له تأجيل المهر بالمصلحة كما يبيع مالها كذلك بها (قول المتن ولا يصح الخ) قضية كلامهم أن الحكم كذلك ولو قلنا يجب المهر بالعقد ونه ابن الرفعة على أن محل الخلاف في العين أما الدين فلا يصح فرضه منه لأنه لا يملك ادخاله في ملك الزوج كي يقع عنه (قول الشارح وقيل يجب النطر الخ) أي والصحيح لا يجب بناء على هذا أيضا ذكره الزركشي

(ولا يصح فرض أجنبي من ماله في الأصح) لأنه خلاف ما يقتضيه العقد والثاني يصح ويلزم رضا الزوجة كما يجوز أن يؤدي الأجنبي المسمى عن الزوج بخير اذنه وعلى الصحة يلزم الأجنبي ولا شيء على الزوج (والفرض الصحيح كسمي فيتشترط بطلاق قبل وطء ولو طلق قبل فرض ووطء فلا شطر) وقيل يجب الشطر بناء على وجوب مهر المثل بالعقد (وان مات أحدهما قبلهما لم يجب مهر مثل في الأظهر) كالطلاق (قلت الأظهر وجوبه والله أعلم) لأن الموت كالوطء في تقرير المسمى فكذا في إيجاب مهر المثل في التفويض وقسروى أبوداود وغيره أن

بروع بنت واشق نکحت بلامهر فماتت زوجها قبل أن يفرض لها فقصي لها رسول الله صلى الله عليه وسلم مهر نسائها وبالميراث قال الترمذی حسن صحيح (فصل) (۲۸۴) (مهر المثل ما يرغب به في مثلها وركنه الاعظم نسب فيراعى اقرب من تنسب) من نساء

العصبة (الى من تنسب)
هذه (اليه) كالاخوات
والعمات دون الجدات
والخالات (وأقربهن أخت
لابوين ثم لاب ثم بنات
أخ) لابوين ثم لاب (ثم
عمت كذلك) أى لابوين
ثم لاب ثم بنات الأعمام
كذلك (فان فقد نساء
العصبة أول من ينكحهن أو جهل
مهرهن فأرحام كجدات
وخالات) تقدم الجهة
القربى منهن على غيرها
وتقدم القربى من الجهة
الواحدة كالجدة على غيرها
وليس للراد بفقد نساء
العصبات موتهن بل يعتبر
بهن بعدموتهن فان تضررت
ذوات الأرحام اعتبرت
بمثلهما من الأجنياب وتعتبر
العربية بعربية مثلها والأمة
بأمة مثلها وينظر الى شرف
سيدها وخسته المعتقد
بمعتقد مثلها ولو كانت نساء
العصبة ببلدين هي في
أحدهما اعتبر نساء بلدها
(ويعتبر سن وعقل ويسار
وبكارة وثبوبة وما اختلف
بمغرض) كجمال وعفة
وعلم وفصاحة وشرف نسب
فيعتبر مهر من شاركتهن
للطالب مهرها في شيء مما
ذكر (فان اختصت)

الوطء أيضا (قوله بروع) بوزن جعفر وما نقل عن الحديثين من جواز كسر الموحدة أوله غير صحيح بل قيل
انه خطأ اذ لم يوجد في اللغة بهذا الوزن الا خروج اسم نبات وعنود اسم مكان والله سبحانه وتعالى اعلم
(فصل) في اعتبار مهر اللثل وما يتعلق به (قوله ما يرغب) أي ما وقعت الرغبة به فيمن تماثلها فالمراد
بالمضارع للماضي فسقط ما لبعضهم هنا (قوله في مثلها) أي على عادة الناس فلا يرد ما لو شئت واحدة
أو شذ واحد (قوله في راعي أقرب من) أي امرأة من نساء العيبة أي النساء اللواتي يكن عصبتو
كن ذكورا (قوله تنسب الى من) أي جد أي أقرب جد تنسب الزوجة اليه (قوله بنات أخ) وان
سفلن (قوله فان فقد نساء العيبة) أي أصلا كافي الشرحين والروضة لامن بلدها فقط خلافا
لما وردى ومن تبعه (قوله فارحم) وهن قرابات الأم هنا لاما في الفرائض (قوله تقدم الجهة الخ)
فتقدم أم النكوة فأختها لأنها جدها فخالها فينت أختها لأنها فينت خالها وبذلك علم استواء أم
الأب وأم الأم خلافا لبعضهم (قوله كالجدات) فتقدم جدتها على جدة أمها (قوله اعتبر نساء بلدها)
أرحامها أو غيرهم على نساء أرحامها أو غيرهم في بلد أخرى نعم ان كان نساء الأخرى أقرب قدمن على
للعتمد ولو كان نساء العيبة خير بلدها قدمن على الأجنبية عن الاعتماد أيضا (قوله ويعتبر) أي في
الزوجة وكذا في الزوج أيضا لأن ذلك أمر يختلف به الغرض في زيادة اللهر ونقصه ان لم يكن فقد عارا
وبذلك فارق عدم اعتباره في الكفاءة (قوله زيد في مهرها أو نقص) أي وجوبا في تزويج القاضي
فينقص قدر ايليق بالأجل ولا يؤجل ولا يجب ما ذكر في الولي ولو لم يجوره (قوله ولو ساحت) خرج به
النقص لما يقلل الرغبة فانه يعتبر نقصه ومثله بزل من منصب أو فسق أو نحو ذلك وفيه نظر (قوله
ولو خفضن) كلهن أو بعضهن ولو الأقل (قوله للعشيرة) مثلا فطام وصالح ونحوهما كذلك والشاحة
كالساعة (قوله وفي وطء نكاح فاسم مهر مثل) أي مهر ثيب في الثيب ومهر بكر في البكر لا أرض بكرة كما

(فصل مهر الثل ما يرغب به في مثلها) (قول المتن وركنه الاعظم نسب) لأن المهر يقتخر به فينظر فيه الى النسب كالكفاءة في النكاح وبحث الرافي استثناء العجم أخدامن قولهم لا يمتنون بحفظ الانساب ولا يدونونها (قول الشارح من نساء العصبة) استدلووا على ذلك بأنه ^{عليه} قضى في مهر بروع بنت واشق بمهر نساها قالوا لأن المطلاق لفظ نساها ينصرف الى نساء العصابات وتازع صاحب النخائر في ذلك بأن النساء من الجانبين نساؤها بل هو عام ويخص بالمعنى لأن مهر للثل قيمة البضع وتعرف قيمة الشيء بالنظر الى أمثاله وأمثالها كفساء عشيرتها المساويات لها في نسبها لأن النسب معتبر في النكاح ومن لا ينتهي الى نسبها لا يساويها فيه اه أقول وأخصر منه أن يقول المعنى المخصص هو أن المهر يقتخر به فيراعى فيه النسب كالكفاءة ومراعاته تعيين نساء العصابات (قول المتن ثم عمات) يومهم تقدمهن على بنات ابن الاخ وليس مراد ايل جهة الاخوة مقدمة على جهة العمومة فتقدم جد بنت الاخ بنت ابن الاخ وان نزل ثم العمات دون بناتهن ثم بنات الاعمام ثم بنات بناتهم ثم بنات أعمام الاب ثم بنات بناتهم وهكذا (قول المتن فأرجام كجدات) ليس المراد بالارحام هنا ما سلف في الفرائض بدليل عدالام والجدة ونحوهما فتعتبر الام ثم الاختلام ثم الجدات ثم الحالات ثم بنات الاخوات ثم بنات الاخوال ذكره الماوردي (قول المتن ويعتبر الخ) به صاحب الكافي على اعتبار حال الزوج أيضا من اليسار والعلم والعفة والنسب ونحو ذلك (قول الشارح العشرة) هي الاقارب

عنهن (بفضل أو نقص) عما ذكر (زيد) في مهرها (أو نقص) منه (لا تقبال حال ولو ساحتوا حدة) منهن (لم يجب موافقتها) (قوله اعتباراً للعالم ولو خص من الصغير فقط اعتبر) ذلك في المطالب بمهرها في حق الشيرة دون غيرهم (وفي بوطء نكاح فاسد مهر مثل)

نقله في شرح المهذب عن الأصحاب وكذا ساروطه الشبهة للذكور خلافا لابن حجر وتقدم عن شيخنا في
وطه الأب أمة ابنه مهر ثيب وأرش بكارة وهو ما تابع لابن حجر هنا وهو مرجوح أو مستثنى فراجع
(قوله فان تكرر) ونصكرره اما بقضاء الوطرا أو بانقضاء الوطرا مع قصد الترك فمع تواصل الأفعال كالمرّة
الواحدة (قوله فمهر واحد) أي ما لم يؤد المهر والالتكرار وتقدم عن شيخنا في وطه الأب أمة ولده عدم
تكرار المهر بوطنه الشامل لما لو أداه وهو يخالف ما هنا فيحمل على الذكور هنا وسيأتي (قوله فان تعدد
جنسها) كظنها تارة زوجته وتارة أمتها وتارة بنكاح فاسد وهكذا تعدد المهر وكذا تعددت الشبهة كأن
نكحها فاسدا وفرق بينهما ثم نكحها كذلك ونحو ذلك فلا أسقط لفظ جنسها لكان أولى (قوله
تعدد المهر) بعدد الوطآت ويعتبر مهر كل مرة بوقتها وفي كلام الخطيب ما يقتضي اعتبار أعلى الأحوال وفيه
نظر إلا أن يحمل على تعدد الوطه في شبهة واحدة فراجع (قوله وطه منصوبة) هذا محتر ز الشبهة وكذا
ثائمة وكذا مطاوعة لشبهة اختصت بها ومشتري من غاصب عالم بالانصب (قوله ولو تكرر وطه الأب)
أي بلا إحبال كما تقدم فمهر (قوله وسيد مكاتبه) أي بلا إحبال كذلك فان أحبلها خبرت بين بقاء الكتابة
ولها المهر أو فسخها لتصير أم ولد ولا مهر فان اختارت البقاء ثم وطئها خبرت أيضا فان اختارت البقاء لزمه
مهر آخر وهكذا نص على ذلك في الأم واعتمد شيخنا الرملي وفيه نظر ويمكن حمل النص على ما إذا دفع
المهر في كل مرة كما تقدم فراجع وحرره

(فصل) فيما يسقط المهر وما ينصفه وغير ذلك (قوله الفرقه) هي مصدر أو اسم مصدر لفارق ففادها
واحد فاقبل ان التعبير به أولى منها ممنوع والمراد هنا فرقة الحياة ومنها المسخ حيوانا ففسخها ولو بعد الدخول
ينجز الفرقه ويسقط المهر قبله أيضا ولا تعود الزوجية بعودها آدمية ولو في العدة كعكسه الآتي وفارق الردة
ببقاء الجنسية فيها ومسخه ينجز الفرقه أيضا ولا يسقط المهر ولو قبل الدخول لعدم عوده اليه لخروجه
عن أهلية الملك أو لورثته لبقاء الحياة وقال العلامة السبكي بشرطه قبل الدخول والأمر في النصف العائد
اليه لراي الامام كباقي أمواله وأما المسخ حجرا فكالنوت ولو بعد مسخه حيوانا ولو بقي منه جزء آدميا
فحكم الآدي باق له مطلقا ولو مسخ بعضه حيوانا وبعضه حجرا فالحكم للآدي فان كان طولاه فهو حيوان
وينفق عليه من ماله مادام حيوانا فان عاد آدميا عاد اليه ملكه وان مات أو انقلب حجرا ورث عنه ولو مسخ
الزوج امرأة وعكسه تنجز الفرقه ولا تعود وان عادا كما مر ثم ان كان انقلابهما مجرد تخيل فلا فرقة
(فائدة) قالوا ان المسوخ لا يعيش فوق ثلاثة أيام وانه لا عقب له وما وجد من جنس المسوخ فمن
نسل غيره كما في الحديث وقيل بما ولده المسوخ قبل موته في الايام الثلاثة قال الجلال السيوطي رحمه الله
وجملة المسوخات ثلاثة عشر لما أخرج الزبير بن بكار والديلمي في مسند الفردوس عن علي بن أبي طالب

(قول الشارح نظرا الى يوم الاتلاف لا يوم العقد) كما في المفوضة (قول المتن فمهر) أي في أعلى الأحوال
محل هذا اذا كان الحال عند عدم الشبهة لا مهر فيه فان كان عند عدمها يجب فيه المهر متعديا فالحال
مستمر ولا أثر لانحاد الشبهة كما لو وطئ المشتري من الغاصب على ظن الحل فقد صرح الامام بأنه يتعدد
المهر ذكره الزركشي قلت وهو محل النظر ثم رأيت ابن قاضي عجلاون قال ان وطه المنصوبة في حال الجهل
لا يعدد المهر (قول الشارح واحدا كما في النكاح الصحيح) أي لان حكم الفاسد في الضمان كحكم الصحيح
(قول المتن فان تعدد جنسها) لو قال فان تعددت كان أخصر وأشمل فتأمل (قول الشارح منصوبة)
صورته أن يكررها فهو مغلغلة عما بعده وقد يجاب بأن هذا أعم لشموله مال وطئها وهناك شبهة من جهتها
أو ثائمة (قول المتن وطه الأب) أي من غير إحبال (فصل) (قول المتن الفرقه) أي في الحياة

يوم الوطه (كوطه الشبهة)
نظر الى يوم الاتلاف لا يوم
العقد لأنه لا حرمة للعقد
الفاسد (فان نصكرره)
الوطه (فمهر) واحد كما في
النكاح الصحيح ليمكن
(في أعلى الأحوال)
للموطوءة من أحوال
الوطآت فيجب مهر تلك
الحالة لانه لو لم يقع الا الوطاة
فيها لوجب ذلك المهر
فالوطآت الزائدة اذا لم تقتض
زيادة لا توجب نقضا (قلت
ولو تكرر وطه بشبهة
واحدة فمهر) واحد (فان
تعدد جنسها تعدد المهر)
بعد الوطآت (ولو تكرر
وطه منصوبة أو مكرهة على
زنا تكرر المهر) بتكرار
الوطه (ولو تكرر وطه
الأب) جارية ابنه
(والشريك) لأمة مشتركة
(وسيد مكاتبه فمهر) واحد
لشمول شبهة الاعفاف
والملك لجميع الوطآت (وقيل
مهور) بعدد الوطآت
(وقيل ان اتحاد المجلس
فمهر أو لا فمهور والله أعلم)
(فصل) (الفرقة قبل وطه
منها) كفسخها

لأنهما من جهتها (ومالا)
أى والى لا تكون منها ولا
بسيها (كطلاق واسلامه
ورده ولعانه وارضاع
أمه) لها وهى صغيرة
(أو أمها) له وهو صغير
(بشطره) أى ينصف المهر
أما فى الطلاق فلقوله تعالى
وان طلقتموهن من قبل
أن تمسوهن وقد فرضتم
لهن فريضة فنصف
ما فرضتم وأما فى الباقي
فبالقياس عليه وشراؤها
زوجها يسقط جميع المهر
وشراؤه زوجته يشطره
على الأصح للنصوص فيها
(ثم قيل معنى التشطران
له خيار الرجوع) فى
النصف ان شاء رجع فيه
ونكح وان شاء تركه
(والصحيح عوده) اليه
(بنفس الطلاق) لظاهر
الآية السابقة وكذا غير
الطلاق من صور الفراق
السابقة (فلو زاد) للمهر
(بعده) أى بعد الطلاق
(فله) نصف الزيادة لحدوثه
فى ملكه سواء كانت متصلة
أم منفصلة وعلى الوجه
الأول ان حدثت قبل
اختيار الرجوع فكأها
للزوجة فى المنفصلة بخلاف
المتصلة فنصفها للزوج فى
الأصح (وان طلق والمهر
تألف) بعد قبضه (فنصف

أن النبي ﷺ سئل عن المسوخ فقال ثلاثة عشر الفيل وكان رجلا جبارا لوطيا والذب وكان رجلا نحنا يدعو الناس الى نفسه والتحزير وكان من الذين كفروا بالمائدة والقرد وكان من اليهود الذين اعتدوا في السبت والحريش وكان رجلا ديونا يدعو الناس الى حليته والضب وكان رجلا يسرق الحاج بمحجنه والوطواط وكان رجلا يسرق الثمار من الشجر والعقرب وكان رجلا لا يسلم أحدا من لسانه والدعموص وكان رجلا نما والنعكبت وكانت امرأة سحرت زوجها والأرب وكانت امرأة لا تظهر من الحيض وسهيل وكان رجلا عشارا والزهرة وكانت من بنات الملوك ففتت مع هاروت وماروت اه والحريش نوع من الحيات أو شبهها والدعموص يضم أوله نوع من السمك وعن علي رضي الله عنه ان المسوخين تسعة وعشرون انسانا فليراجع من محله (قوله بعيه) أو باعساره بمهر أو نفقة والمراد بالعيب المقارن بخلاف الحادث فلا يسقطه (قوله أو اسلامها) ولو تبعا خلافا لابن حجر ولا شيء على الأب ترغيبا في الاسلام وفارق ارضاع أمة لها وعكسه بأن الارضاع فعل اجتمع فيه مقتض ومانع ولذلك لودبت فار تضعت سقط مهرها (قوله أو ردها) أي وحدها (قوله بعيها) ولو الحادث على الاعتماد وفارق نظيره في الزوج كما مر لأنه غارم كما قاله شيخنا الرملي (قوله كطلاق) ولو في خلع أو تقويض اليها أو بتعليقه على فعلها باتنا أو رجعا لكان لا بد في الرجعي من انقضاء العدة وما نقل عن شيخنا بما يخالف ذلك لم يثبت عنه (قوله وورده) وحده أو معها (قوله أمه لها) أو أمها أو بنته أو بنته (قوله أي ينصف المهر) لأن الأصل في الشرط أن يكون للنصف وسواء في المهر في الشقين المسمى في العقد ابتداء والمفروض بعده ومهر المثل (قوله وشراؤها زوجها) (الخ) هو من أفراد كلام المصنف ولعل ذكره لأجل الخلاف (قوله على الأصح) هو الاعتماد وغير الشراء من أسباب الملك مثله (قوله عوده اليه) أي الى اللؤدي مطلقا زوجها كان أو أجنبيا إلا ان أداء أب أو جد عن محجوره فيعود له لا لها أي ان لم يقصد ارضاء له ويصدقان في فقدهما ذلك ولو أداء مأذون رجع اليه ان عتق قبل الفراق أو معه فان باعه رجع للمشتري لأنه للمالك عند الفراق فلا واذن لعبد أن يتزوج بأمة غيره برقبته ثم حصلت فرقة فكله لسيده الأمة نصفه بالشرط ونصفه بالملكية عند الفراق فان أعتقه مالك الأمة أو باعه قبل الفراق لزم سيدها كل القيمة أو نصفها أو لمشتريه (تنبيه) دفع الثمن عن المشتري أو غيره كدفع الصداق يرجع اذا فسخ العقدين دفعه على التفصيل المذكور على الاعتماد عند شيخنا وقال شيخنا الرملي يرجع للمشتري مطلقا (قوله فلا زاد الخ) أما لو نقص بعد الفراق فان كان بعد قبضه فله كل الارش أو نصفه مطلقا أو قبله فكذلك ان عييه أجنبيا أو الزوجة والأفلاشيء له كذا قالوه لكن لا معنى لكون الارش له اذا كان هو الذي عييه الا أن يؤول بعدم مطالبة غيره به فتأمل (قوله وقوله) أي بحسب التضمن (قوله كالجهور) يقتضي أن الجهور لم يبر وأ بقيمة النصف وفي المنهج انهم عبروا بكل من

(قول

بدله من مثله) في المثلى (أو قيمة) في المتقوم وقوله كالجمهور نصف القيمة ظل الامام فيه تساهل

وانما هو قيمة النصف وهي أقل من ذلك (وان تعيب في يدها فان قنع به) (٢٨٧) أخذه بلا أرض (والا فنصف قيمته سلبا)

دفعها للضرر عنه (وان تعيب قبل قبضها) ورضيت به (فله نصفه ناقصا بلا خيار) ولا أرض لانه نقص حال كونه من ضمانه (فان طاب بجنابة وأخذت أرضها فالاصح ان له نصف الأرض) لانه بدل القاتل والثاني لاشي له منه لانها أخذته بحق الملك فهو كزيادة منفصلة (ولها زيادة منفصلة كالولد والابن والمكسب سواء حصلت في يدها لم في يده فيرجع في نصف الأصل دونها) وخيار في متصلة كالسمن وتعلم صنعة (فان شئت) فيها (فنصف قيمته بلا زيادة) أي يقوم من غير تلك الزيادة وله نصف تلك القيمة (وان سمعت) بها (لزمه القبول) وليس له طلب نصف القيمة وقيل له دفعا للثمة (وان زاد ونقص كصغير عبد وطول نخلة وتعلم صنعة مع برص) والنقص في العبد من حيث القيمة لان الصغير يدخل على النساء ولا يعرف الغوائل ويقبل التأديب والرياضة وفي النخلة من حيث ان ثمرتها تقل والزيادة فيها بكثره الحطب وفي العبد لانه أقوى على الشدائد والاسفار وأحفظ لما يستحفظ (فان اتفقا بنصف العين) فذاك (والا فنصف قيمة)

العبارتين كالشافعي رضي الله عنه وأجاب بأن التعبير بكل من العبارتين منهم يدل على أن مؤداهما عندهم واحد بأن يراد بنصف القيمة نصف قيمة كل نصف منفردا فيرجع الى قيمة النصف أو يراد بقيمة النصف قيمته منضمما فيرجع الى نصف القيمة وهذا هو للتعهد خلافا للامام لانه أكثر رعاية لجانب الزوج كما روعيت الزوجة بثبوت الخيار فيما يأتي قال بعضهم ويؤخذ من الرعاية أنه لو كانت قيمة النصف أكثر اعتبرت ولا مانع منه (قوله وان تعيب) أي قبل الفرقه ولو بغير اختيارهما (قوله فنصف قيمته سلبا) أو نصف مثله (قوله ورضيت به) فان لم ترض فنصف مهر مثل (قوله فان طاب) أي تعيب في يدها أيضا (قوله وأخذت) ليس قيدابل وان أبرأت منه أو كانت هي التي عيبته (تنبية) جميع ما ذكر اذا كانت الفرقه لاسببها والا فحكم الكل مثل حكم النصف المذكور (قوله ولها) وان كانت الفرقه بسببها أو بسبب مقارن للعقد (قوله كالولد) ولو ولد أمة لم يميز لكن يلزم في هذه أخذ نصف قيمة الأم ولا يجاب لو قال أخذ النصف وأتركه حتى يميز والحمل كالولد الا ان كان موجودا حال الاصل وان فصل قبل الفرقه ولم يميز فله نصفهما ولها كذلك فان لم ترض به أخذت نصف قيمة كل منهما وتعتبر قيمة الحمل وقت الانفصال (قوله والابن) والصوف والوبر من الزيادة المنفصلة فهي لها ان حصلت بعد الاصل (قوله وخيار) أي ولها الخيار في زيادة متصلة ان حدث قبل ثبوت حق الفسخ له والابن فسخ بمقارن للعقد أو بعده وقبل حدوثها فكلها له وانما لم تتبع الزيادة هنا الاصل بخلاف سائر الابواب لان هنا ابتداء ملك بلا فسخ (قوله كالسمن) ولو بعد هزال لا عود بصري بعد عمى ولا صوغ نقدانا (قوله وتعلم صنعة) ولو بعد نسيانها أو بلا علم وكذا صوغ حل بعد كسره وله في هذه نصف وزنه ونصف أجرته قبل كسره على التعهد فان رضيت له بنصفه بعد صوغه لزمه القبول (قوله وان سمعت) وليست محجورة ولا لها غرام (قوله وان زاد ونقص) أي قبل فرقه لاسببها (قوله كصغير عبد) وعود حل بعد كسره وتعلم صنعة بعد نسيانها (قوله لان الصغير يدخل الخ) قال شيخنا وكبره الى خمس سنين زيادة محضة كما أن كبره بعد قوته الى سن الشيخوخة نقص محض (قوله بنصف العين) أي ان لم يكن الفراق بسببها والا فله كل العين (قوله والا) بأن لم يتفقا أو كانت محجورة ولو بالعكس (قوله ولا تجبر) ظاهره أنه لو رضيت بترك الزيادة أجبر الآخر وليس بعيدا قاله بعض مشايخنا

(قول الشارح وانما هو قيمة النصف) هذا أي دما من الرقة بأن الشريك اذا اعتقد غرم قيمة النصف لان نصف القيمة قال في التوضيح الفرق صحيح ان أراد بقيمة النصف قيمته منفردا ونصف القيمة نصف قيمة الكل مجموعا كما هو ظاهر الاطلاق ويحتمل أن يراد بقيمة النصف قيمته مجموعا أيضا ونصف قيمة الكل قيمته مجموعا فلا فرق وأن يراد بقيمة النصف قيمته منفردا ونصف قيمة الكل قيمته منفردا فهذه معان تحتملها العبارة ولا يصح الفرق الاعلى واحدها والأولى أن لا يحمل عليه لانا رأينا من عبر بهذه قد عبر بالآخرى كصاحب التنبية فانه عبر بنصف القيمة فيما اذا كان ناقصا بقيمة النصف فيما اذا كان زائدا ولا فرق بين الزيادة والنقص في ذلك فدل على أن العبارتين عنده بمعنى اه (قول المتن وان تعيب في يدها) يجب جملة على تعيب قبل الفراق فلو تعيب بجنابة أجنبي فله الأرض صرح بذلك في شرح الارشاد كالمسئلة الآتية وان كان ظاهر صنيع المتهاج خلافا على أنه يحتمل أن يكون كلامه الآتي في جنابة الاجنبي راجعا للمستلئين (قول المتن فان طاب بجنابة الخ) أي صار ذا عيب ويجوز استعماله متعديا قاله في الصحاح (قول الشارح وخيار في متصلة) اعلم أن المتصلة تتبع في سائر الامور كالفسل والمبة المرجوع فيها وغير ذلك بخلاف هذا الباب وفرق بأنه ابتداء ملك لا على سبيل الفسخ (قول الشارح دفعا للثمة) رداً عنها تاجعة تفرد ببطية فلا ينظر اليها

يستحفظ (فان اتفقا بنصف العين) فذاك (والا فنصف قيمة) للعين خالية عن الزيادة والنقص ولا تجبر هي على دفع نصف العين للزيادة

ولا هو على قبوله لنقص (وزراعة الأرض نقص) لأنها تستوفي قوة الأرض (وحرثها زيادة) لأنه يهيئها للنوع المعدلة فان اتفعا على نصف الأرض المحروقة أو المزروعة وترك الزرع إلى الحصاد فذاك والأرجح بنصف قيمة الأرض بلا زراعة ولا حرثة (وحمل أمة وبهيمة زيادة) لتوقع الولد (ونقص) أما في الأمة (٢٨٨) فللضعف في الحال وخطر الولادة وأما في البهيمة فلان المأكولة يردأ لحمها وغيرها

نصف قوتها (وقيل البهيمة) أي حملها (زيادة) بلا نقص لا تنفاه خطر الولادة (وإطلاع نخل زيادة متصلة) وقد تقدم حكمها (وان طلق وعليه ثم مؤبر) والتأثير تشقيق الطلع (لم يترمها قطفه) أي قطفه ليرجع هو إلى نصف النخل لأنه حدث في ملكها فتمكن من إبقائه إلى الجداد (فإن قطف تمين نصف النخل) حيث لم يمتد من القطف ولم يحدث به نقص في النخل بانكسار سنف وأغصان (ولو رضى بنصف النخل وتبقى الثمر إلى جدداه أجبرت في الأصح وبصر النخل في يدها) كسائر الأملاك المشتركة والثاني لا يجبر لأنها قد تضرر بيده ودخوله البستان (ولو رضى به) أي بما ذكر من أخذه نصف النخل وتبقى الثمر إلى الجداد (فله الامتناع) منه (والقيمة) أي طلبها لان حقه ناجز في العين أو القيمة فلا يؤخر الإبراء (ومتى ثبت خيار له أو لمها) لحدوث نقص أو زيادة أولها لاجتماع الأمرين كما سبق (لم يملك

فحرره (قوله وزراعة الأرض) ولو بعد حرث لانعدام زيادته بالزرع (قوله لأنه يهيئها الخ) بفيدها إنما زرع للحرث وأنه في وقته والافهو نقص محض (قوله وترك الزرع الخ) أي بغير أجرة ولا يجبر على قبول الزرع وفارق الثمرة بأنها من عين الأصل (قوله وحمل النخ) فان أخذها فولدت عنده ونقصت فالتقص من ضمانه (قوله لم يترمها قطفه) بالقاء أي قطعه بالعين وان اعتيد (قوله فان قطف) أو قالت له ارجع وأنا أقطفه تمين نصف النخل (قوله لم يمتد) زمنا يقابل بأجرة (قوله أجبرت) ان رجوع لان قال أنا أصبر إلى أو ان القطع وان أبرأها من ضمانه (قوله أي طلبها) أي القيمة ولا يجبر على القبول لو سمحت له بنصف الثمر لانه الآن زيادة منفصلة فهو كالزرع وبذلك فارق الطلع فيما تقدم قاله بعض مشايخنا (قوله أو لمها) يجوز دخوله في كلام المصنف بجعل أمانة خلو نعم ثبوت الخيار له وحده لا يتصور مع الزيادة المحضة (قوله وليس هذا الخيار على الفور) هو الملتزم لكن ان لم يطلب الآخر والالزم فوراً ولا يعين في طلبه عيناً ولا قيمة لأنها بخيرة بل يطلب حقه منها ولا تجبر لو امتنع بل تترك العين من يدها وتمنع من التصرف فيها فان أصرت أعطاه الحاكم نصف العين ان ساوى قدر الواجب لو باعه والاباع منها بقدر الواجب ودفعه له فان تعذر باع الجميع ودفع له منه قدر الواجب لكن لا يملكه في هذه الا ان حكم له به (قوله أو تلف) أي قبل الفراق والا فالضمان بقيمته يوم التلف مالم يمتنع بعطله والا فكالتصعب (قوله اعتبر الأقل) هو الملتزم (قوله قيمتي يومى الاصداق والقبض) وكذا ما بينهما على الملتزم (قوله ولو أصدق تعليم قرآن) أي جعل تعليم القرآن لها بنفسه أو في ذمته صدقاً لها وتعليمها تعليمه لبيدها مطلقاً وأولادها الواجب عليها نفقته وفي الرقيقة لمن عين السيد تعليمه قال بعضهم ولو أجنبياعنه فراجعه وشمل ما ذكر تعليم القرآن لكافرة يرجي اسلامها وهو كذلك وكالقرآن في صحة جعله صدقاً سماع حديث أو حكم أو وعظ أو شعر من كل ما يحل تعليمه وفيه كلفة بحيث تصح الاجارة عليه ويقدر جميع ذلك بالزمن كيوم أو بعينه كسورة كذا أو بقراءته مع سماعها مثلاً ولا تجمع بينهما والابطل كافي الاجارة وقد سئل الامام المزني رضى الله عنه عن صحة جعل الصداق شعراً فقال يجوز ان كان مثل قول القائل وهو أبو البرداء الانصارى

يريد المرء أن يعطى منه • ويأبى الله الا ما أراد

يقول المرء قاتلنى وزادى • وتقوى الله أعظم ما استفادا

(قوله بنفسه) وهو قادر على التعليم حال العقد والام يصح لان الاعيان لا تؤجل وتقيده بالنفس لقوله تعذر تعليمه لانه اذا كان في النعمة لا يتعذر لانه يستاجر من يعلمها ولا بد من كون التعليم لها

(قول الشارح لانه يهيئها الخ) يريد أن كلام المتن محله في الأرض المعدلة لذلك (قول المتن وبهيمة) قد خالف في الروضة في باب الخيار فقال ان الحمل ليس عيباً في البهيمة بخلاف الأمة وقد يجب بأن لا يلزم من كونه هنا نقصاً أن يلحق بالعيوب (قول الشارح لانه قد تضرر الخ) أي وقد يمنعها السقي اذا تضرره الشجر واحتاجت هي إليه للثمر (قول المتن اعتبر الأقل الخ) قال الزركشى يستثنى ما لو تلف في يدها بعد الفراق وقتلنا بالمنهب انه مضمون عليها فيعتبر قيمته يوم التلف لان الرجوع وقع الى عين الصداق ثم تلف تحت يد ضامنه اهـ وقول الشارح أو تلف بخالفه الا أن يحمل على تلف بعد القبض وقبل الفراق (قول المتن فالاصح) قال الزركشى موضع الخلاف

نصفه حتى يختار ذوا الاختيار) منهم أو من أحدهما وليس هذا الخيار على الفور (ومتى رجع بقيمة) زيادة أو نقص أو تلف حيث (اعتبر الأقل من) قيمتي (يومى الاصداق والقبض) لان الزيادة على قيمة يوم الاصداق حادثة في ملكها لا تعلق للزوج بها والنقص عنها من ضمانه فلا يرجع به عليها وجوز الامام اعتبار قيمة يوم الطلاق لانه يوم ارتداد النظر اليه (ولو أصدق تعليم قرآن) بنفسه (وطلق قبله فالاصح

تفتر تعليمه) لا تهاصرت
محرمه عليه لا يجوز
الاختلاء بها والثاني لا يتعذر
بل يعلمها من وراء حجاب
في غير خلوة الكل ان
طلق بعد الوطء أو النصف
ان طلق قبله (ويجب)
على الاول (مهر مثل) ان
طلق (بعد وطء ونصفه)
ان طلق (قبله) وفي قول
تجب أجرة التعليم أو نصفها
ولو طلق بعد التعليم وقبل
الوطء رجع عليها بنصف
أجرة التعليم ولو أصدق
التعليم في ذمته وطلق قبله
استأجر امرأة أو محرما
يعلمها الكل ان طلق بعد
الوطء أو النصف ان طلق
قبله (ولو طلق) قبل
دخول وبعد قبض
الصداق (وقد زال ملكها
عنه) كبيع أو هبة مع
اقباض أو عتق (فنصف
بدله) من مثل في المثل
وقيمة في المتقوم (فان كان
زال وعاد) قبل الطلاق
المذكور (تعلق) الزوج
(بالعين في الاصح)
لوجودها في ملك الزوجة
والثاني يتقل الى البدل
لان الملك في العين مستفاد
من جهة غير الصداق (ونو
وهيته له ثم طلق) قبل
الدخول (فلا ظهر أن له
نصف بدله) من مثل أو قيمة
لأنه ملكه قبل الطلاق من
غير جهته والثاني لا شيء له

أيضا بخلاف غيرها وولدها وسيأتي بقية الشروط (قوله تفتر تعليمه) أي ان لم تحل له كتزويجه بها
ثانيا ولم تصر محرما له كرضاع أو وطء شبهة وتعذر التعليم في مجلس واحد بحضرة نحو محرم وسام الحديث
كالتعليم على المعتمد وفارقت الزوجة الأجنبية بقوة التعلق بينهما وحصول نوع ود فقويت التهمة
(قوله النصف) أي باتفاقهما عليه والافسخ العقد وقال ابن حجر يرجع الى خيره (قوله ان طلق قبله)
أي لا يسبها والا فالكل كما مر (قوله وفي قول النخ) فيه اعتراض على النصف ومحل هذا القول ان كان
للتعليم أجرة فان لم يكن له أجرة فمهر مثل اتفاقا وانظر هل يشترط في أجرة التعليم على القولين أن تكون
فهر مهر المثل (قوله ولو طلق بعد التعليم النخ) أي لا يسبها كما مر (قوله رجع عليها بنصف أجرة التعليم)
أو بكلمها ان فارق سبها وانما لم يرجع بنصف المهر كعكسه لانه كمين قبضها وتلفت فيرجع الى بدلها وهو
هنا الاجرة (قوله امرأة أو محرما) أو أجنبية على الراجح من جواز تعليم الأجنبية الا في الزوجين لما مر
او متى وجب التعليم عليه أو منه فان عينوا حرافتين والاحمل على تعليم غالب أهل البلد فان لم يكن غالب تخير
كما في الاجارة (تنبيه) قول المنهج في علم تعذر التعليم كأن كانت صغيرة لا تستهي قال شيخنا هو في
تزوج سيد الأمة ولا يأتي في المخير لانه اذا خالف تقدا للبلد وجب مهر المثل ابتداء فتأمل (قوله أو النصف)
ويأتي هنا ما مر على القول المرجوح عن شيخنا الرملي وابن حجر (قوله كبيع) وان كان فيه خيار
للمشتري وحده (قوله مع اقباض) أي في الهبة ليصح كونها مثالا لزوال الملك والافتقار للحق كذلك
كرهن واجارة وتزوج وله في هذه الصبر الى زوال الحق ان رضيت والا فلها الزامه بأخذ نصف البدل أو نصف
العين حالا والزامه بقبضها ممن هي تحت يده وعودها اليه لغير من ضلتها (قوله عتق) أي لكه وسيأتي
ما يعلم منه عتق بعضه والتدبير والتعلق بصفة كالعتق ولو مصرة وقال شيخنا مر ان له اذا كانت مصرة
الرجوع في نصفه ويبقى نصفه الآخر مطلقا أو مدبرا (قوله فنصف بدله) ان لم يكن بسبها والافسكه كما مر
(قوله فان كان زال) أي الملك وكذا الحق المتقدم وعاد وجوده الى ملكها أو بزوال التعلق المذكور فالزائل
العائد هنا كالذي لم يزل (قوله قبل الطلاق) الاولى قبل أخذ البدل ولو بعد الطلاق (قوله والثاني النخ)
وأجيب بأنه لا فائدة لاختلاف الجهة مع مساواة البدل للعين غالبا وبذلك فارق المفلس على المعتمد خلافا
لشيخ الاسلام لان الثمن دون القيمة غالبا فروعى المفلس وكذا هبة الفرع لان حق الاصل انقطع (قوله
ولو وهبته له) ولو بلفظ المفوهنا كما في الآية وظاهر شرح شيخنا تعيين لفظ الهبة فراجع ولا بد أن تكون
أقبضته له وسكت عنه الشارح لأجل الخلاف المذكور فيه (قوله والثاني لا شيء له) وبه قال الأئمة الثلاثة

حيث يمكنه تعليم مع اتقاء الخلوة فان لم يقدر على تعليمها الا مع خلوتها فقد المحرم ونحوه فقد تعذر التعليم
قطعا (قول المتن تفتر تعليمه) لم ينظروا في ذلك الى عدم التعذر بأن يراضيا على استئابة شخص يعلمها
عن محل نظره وقد يوجه ذلك (قول الشارح والثاني لا يتعذر النخ) عليه جمع كثير ووجه الزر كشي (قول
الشارح وفي قول تجب أجرة التعليم) أي بناء على أن تلف الصداق يوجب قيمته (قول الشارح أو النصف ان
طلق قبله) النصف المشاع غير ممكن وهذا النصف دون ذلك تحك وأيضاً يختلف صعوبة وسهولة ويؤدي
الى النزاع فلينظر كيف الحكم على هذا الوجه وكذا مسألة صداقه في الذمة الآتية في الشرح (قول المتن
وقد زال ملكها) مثله ما لو تعلق به حق لازم وألحق بذلك التدبير لانه يتقاعد عن الزيادة المتصلة قال صاحب
الكافي والقياس الرجوع (قول الشارح كبيع) يستثنى ما اذا كان بشرط الخيار وقتنا الملك للبائع وهذا
لا يحتاج اليه لان ملكها لم يزل (قول المتن ولو وهبته له ثم طلق) مثله ما لو جرى ما يوجب رد الجميع (قول
الشارح والثاني لا شيء له) هو مذهب الأئمة الثلاثة واختاره المزني والبخاري وفي الكافي أنه المذهب وبه قال عامة
العلماء كما في تهجيل الزكاة والدين

قطعا (وعلى هذا) أي
الظاهر (لو وهبته النصف
فله نصف الباقي ورع بدل
كله وفي قول النصف
الباقي) لأنه استحق
النصف بالطلاق وقد وجده
فيأخذه وتنحصر هبتها
في نصيبها (وفي قول
يتخير بين بدل نصف كـ
أو نصف الباقي ورع بدل
كله) ولو قال نصف بدل كـ
كافي المحرر كان أوفق
ولو عبر بدل أو الجارية
على الألسنة في مثل هذا
الكلام بالواو كان أقوم
(ولو كان) الصداق (دينا
فأبرأته) منه ثم طلق قبل
الوطء (لم يرجع عليها على
الذهب) بخلاف هبة
للعين والفرق أنها في
العين لم تأخذ منه مالا ولم
تتحصل على شيء والطريق
الثاني طرد قولي الهبة
واتفق مثبتوها على أن
الظاهر عدم الرجوع
وسكت الرافعي عن ترجيح
واحد من الطريقين
وعبارة الروضة كالتهاج
(وليس لولي عفو عن
صداق على الجديد)
كسائر الديون للولية
والقديم للعفو بعد
الطلاق قبل الدخول في
الصغيرة المأقولة بناء على أنه
الذي بيده عقدة النكاح
وحمله الجديد على الزوج
يعفو عن نصفه

وعامة علمائنا كالبعوي والزنبي (قوله وسواء الخ) مبني على أن ضمان يد والصحيح أنه ضمان عقد كإم
وعليه فلا تصح هبته قبل قبضه (قوله وقيل الخ) والناسب لهذا التعبير بالذهب (قوله وتنحصر) ولذلك
سمى هذا قول الحصر والذي قبله قول الأشاعة (قوله أوفق) أي لقول الجمهور للتقدم (قوله الجارية)
جواب عن المصنف (قوله أقوم) لأنه لا يطف بها بعدين (قوله فأبرأته) ولو بلفظ هبة أو عفو كما مر وذلك
قبل قبضه كما يفيد لفظ الإبراء فإن قبضته وأعادته إليه فهو من هبة العين (قوله ثم طلق) صريح في تقديم
الإبراء عليه قال ابن حجر وكذا لو قارنه وكان في مقابلته كقولها أبرأتك من صداقي على أن تطلقني ففعل
فلا يرجع بشيء أيضا خلافا للحضري القائل بالرجوع ولا بن عجيل القائل بطلان الخلع وفي شرح شيخنا
هنا كلام فيه بعض مخالفة لذلك ولم يرضه شيخنا (قوله واتفق مثبتوها) أي الطريقين هذا اعتذار
عن نفسه في حمله كلام المصنف على طريق القطع (قوله الذي بيده عقدة النكاح) أي في آية أو يعفو الذي
بيده عقدة النكاح ومنع بأنه لم يبق بيده بعد العقد عقدة والمراد به الزوج (قوله عن نصفه) أي ليس لها
كل مهر

(فصل) في المتعة وهي لغة من التمتع بالأموال وشرعا مال يجب على الزوج لمفارقة بشروط وفي حاشية
شيخنا عن النووي أنه ينبغي تعليمها للنساء ويشاع أمرها بينهن ليعرفنها وانظر هل معنى وجوبها لزومها
لذمة الزوج موسعا أو مضيقا فإثم بتأخيرها أو يتوقف لزومها على طلبها راجعه (قوله المطلقة) أي لمفارقة
يجب لها مظهر مهر وان كان الفراق بخلع ولعان ولو ذمية أو أمة وان كان الزوج كافرا أو عبدا وهي في كسب
العبد ولسد الأمة نعم يستثنى منه تزويج أمته بعبدته فلا تمتع فيه (قوله لا جناح) أي لا تبعه بأثم ولا مهر كما قاله

(قول الشارح وسواء قبضته الخ) هذا يؤهم صحة الهبة قبل القبض وهو تقرير على مرجوح أعني جعل
الصداق مضمونا على الزوج ضمان يد ولو كان دينا فقبضته ثم وهبته فهو كالعين ابتداء ولو باعته محاباة
رجع قطعا قاله الامام وأيضا غرض الشارح رحمه الله أن القولين ثابتان سواء كانت الهبة بعد القبض
أم قبله على القول بصحتها وذلك إذا قلنا بضمان اليد (قول المتن بدل كـ) أي لأن الهبة وردت على مطلق
الحملة فيشيع (قول المتن وفي قول يتخير الخ) أي لما في الوجه الأول من التشقيص عليه (قول الشارح
كان أوفق) أي لما عبر به هنا وفيما سلف وان كانت هذه العبارة هي للوافقة لاختيار الامام أعني قيمة
النصف دون نصف القيمة وأما تسييره يرجع البديل فلا إشكال في موافقته (قول المتن ولو كان دينا الخ)
نظير هذا لو أبرأ للضمون له الضامن فلا رجوع له أو قبض منه ثم وهبه فله الرجوع (قول الشارح والفرق
الخ) لك أن تقول برده عليه ما تقدم في الهبة قبل القبض وقد يفرق (قول الشارح والقديم للعفو الخ)
قال الزكي كشي يشترط أن يكون الصداق دينا قاله المرازمة وغيرهم ونازع فيه الشيخ أبو محمد (قول الشارح
وحمله الجديد على الزوج) يرشد إلى ذلك قوله وأن تعفوا أقرب للتقوى فانه لو أريد الولي لم يحسن أن يقال
عفو الولي أقرب للتقوى من عفو الزوجة إذا عفوان حيث نمن جهة واحدة بخلاف حمله على الزوج لكن قد
يعترض هذا بأنه يجوز أن يكون قوله وأن تعفوا أجمالا لا زواجا ولا يقدح ذلك في تفسير الذي بيده عقدة
النكاح بالولي وفيه بعد وأما تغيير التكلم في الأول بالقبية أعني قوله تعالى أو يعفو الذي بيده الخ وان كان
مرجحا للقديم بحسب الظاهر فيجانب بأن الالتفات فن من البلاغة ثم وجه القديم ترغيب الكف في المولية
بحسن معاملة أوليائها

(فصل) المطلقة أي ولو بخلع (قول الشارح قال تعالى لا جناح عليكم الخ) قال البيضاوي مفهوم الآية يقتضي
تخصيص إيجاب المتعة بالمفوضة التي لم يمسها الزوج وألحق السافعي في أحد قوليه الممسوسة المفوضة وغيرها
قياسا وهو مقدم على المفهوم

ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضا لمن فريضة ومتوهن فان وجب لها الشطر (٢٩١) (بسمية أو بفرض في التفويض

الجلال (قوله أو تفرضا) دخول أو في حيز النفي مفيد لا تقام الأمرين جميعا كقوله تعالى ولا تطع منهم أباً
أو كفوراً فلا حاجة لجعلها بمعنى الواو كما قيل أو لجعلها بمعنى إلى أو لا لأن هذا ناظر إلى أصل اللغة وذلك إلى
استعمالها (قوله وفي قول) قيل أنه اعتراض على المتن وليس كذلك فتأمله (قوله وكذا اللطوءة)
ولو في الدبر أو رجعية ولو في العدة وتكرر بتكرار الرجعة على التعمد ولا تسترد منها لومات في العدة
واستدخال النني ليس كالوطء فلا متعة فيه لأنه من القسم الأول وان وجبت به العدة (قوله لقوله) أي
لعمومهم ولم ينظر لهذا العموم فيمن وجب لها الشطر كما تقدم لمعارضته فيها بقوله تعالى فنصف ما فرضتم ولم
بذكرها متعة والخصوص مقدم وماسلكه شيخ الاسلام هنا في الدليل فيه بحث فراجع (قوله لا بسببها)
أي ولا بسببها معا ولا بملكها ولا بموت لها ولا بأحد ما فلامتعة في شيء من ذلك كما سيأتي (قوله)
كردته واسلامه) أي وحده فيهما (قوله بسببها) أي ولومعه فيشمل ما بسببها معا كما مر (قوله كاسلامها
وردها) ولومعه فيهما بخلاف التشطير كما مر لأنه لا يجتمع معها وغلب جانبها هنا لأن المتعة لا يحاشها وفعالها
ينافي أو يعارضه ولأنه هنا لم يسبق للمتعة سبب يوجب فيها جانبها فتأمل ولو سببها معافان كان الزوج صغيراً أو
مجنوناً فالفرقة بسببها معا وكاملاً فبسببها وحدها لا يهترق بنفس الأسر ولو ملكها بشراء أو غيره فلا
متعة لأنها لو وجبت كانت عليها ولو مات أو أحدهما فلامتعة أيضاً لأنه لا يحاش وفي موته وعدم متعة
لا مستوحشة (قوله أن لا تنقص عن ثلاثين درهما) أو ما يساويها (قوله وأن لا تزاد على خادم) وفي شرح
شيخنا أن تبلغ نصف مهر التل وهي أولى من اعتبار الخادم لأنه لا ضابط له ولو نقص نصف للمهر عن ثلاثين
درهما لعارض فقال ابن حجر يراعى الأقل اهـ واختلف في المراد بمراعاة فقال بعضهم بمعنى أنه يقتصر عليه
وقال شيخنا معناه أنه لا ينقص عن الأقل ولا يبلغ الاكثر فراجع (قوله تراضيا بشيء) وان زاد على
مهر التل وفيه مخالفة للندوب السابق بدلوغه نصف مهر التل فمراعاة للندوب حيث بدأولى (قوله قدرها
القاضي) أي وجوباً ولا يجوز أن يبلغ بها مهر التل ويأتي فيه التعارض والتنبه للتقدم (قوله حالهما) أي
ان علمه والاراعى للعلوم منهما والافأما لهما (قوله وعلى تقديره) أي للتقدم في اعتبار حالهما على اراجع
أو اعتبار أحدهما (قوله يجب ما يقدره) ظاهره وان خالف الواجب فيما مر من عدم بلوغه مهر التل والوجه
خلافه بل في مخالفة الندوب نظر فراجع

(فصل في التحالف اذا وقع في المهر التحالف (قوله أي الزوجان) سواء قبل الدخول أو بعده في
العصمة أو بعدها (قوله في قدر مهر مسمى) خرج ما لو اتفقا على مهر التل واختلفا في قدره فان علم له مرجع
فظاهر والالوفرض جهله فالصدق الزوج لأنه غارم (قوله كأن قالت الخ) وفي عكس المثال لا تحالف ويبقى
الزائد في يده لأنه مقر لها به وهي تسكره (قوله أو في صفته) وكذا في جنسه ونوعه وعينه وغير تعدا البلد

(قول الشارح وفي قول يجب الخ) قال السبكي هو قوى جدا لظاهر الآية (قول الشارح لا طلاق قوله تعالى
وللطلاق متاع) الاستدلال بهذا يخالف ما سلف عن البيضاوي في رأس الصفحة من الاستدلال بالقياس
ووجه المخالفة أن شرط القياس أن لا يكون حكم القرع ثابتاً بالنص (قول الشارح ووطء أيه) أي بشبهة
(قول المتن وقيل خاله) أي كالنفقة وظاهر الآية (قول الشارح وعلى تقديره) الضمير فيه راجع لقول
المتن قدرها القاضي

(فصل في اختلاف قدر مهر) (قول الشارح مسمى) هذا احتراز عما ذكره الزركشي من أنه لو وجب مهر
للتل لفساد التسمية مثلاًم اختلاف في مقداره فلا تخالف ويصدق الزوج لأنه غارم والأصل براءة الذمة
من الزيادة

(وقيل حالهما) فقط (وقيل) لا يقدرها بشيء بل الواجب (أقل متمول) وعلى تقديره يجب ما يقدره (فصل في اختلاف أي الزوجان) (في قدر مهر)
مسمى كأن قالت نكحتني بألف فقال بخمسائة (أو) في (صفته) كأن قالت بألف محببة فقال بل مكسرة (مخالفاً) كما مر في البيع في كيفية

وأما نكحها بخمسائة (أو يتحالف وارثاها ووارث واحد) منهما (والآخر) إذا اختلفا فيما ذكر ويحلف الوارث في طرف النفي على نفي العلم وفي طرف الإثبات على البت فيقول وارث الزوج والله لا أعلم أن مورثي نكحها بألف وأما نكحها بخمسائة ويقول وارث الزوج والله لا أعلم أنه نكح مورثي بخمسائة إنما نكحها بألف (م) بعد التحالف (يفسخ المهر) على ما جرى في البيع من أنهما يفسخانه أو أحدهما أو الحاكم ولا يفسخ بالتحالف (ويجب مهر مثل) وإن زاد على ما دعت الزوجة وقيل ليس لها في ذلك إلا ما دعت (ولو ادعت تسمية) لقدر (فأنكرها) والمسمى أكثر من مهر المثل (تحالفا في الأصح) لرجوع ذلك إلى الاختلاف في القدر لأنه يقول الواجب مهر المثل وهي تدعي زيادة عليه والثاني لا تحالف والقول قوله يمينه لموافقته للأصل ولو ادعى تسمية فأنكرتها والمسمى أقل من مهر المثل فالقياس كما قال الرافعي

بالأولى من الصفة وقدير ادب الصفة ما يشملها (قوله ومن يبدأ به) لكن يبدأ هنا الزوج لقوة جانبه ببقاء البضع له ولعل سكوت الشارع عنه لأنه باع عند المصنف بقوله فيما تقدم ما صح مبيعاً صح صداقاً (قوله فتحلف الزوجة الخ) وأما حلفت على البت مع أنه فعل غيرهما لأنها لما كان فعل الولي مقيداً بما تأذن له فيه فكانها القاعلة أولاً تنفي محصور يسهل الإطلاع عليه (قوله وارثاها) وسكت عن الولين قال ابن حجر لا فيه من التفصيل إذ لا يجوز لولي الزوج أن يزيد على مهر المثل من مال المحجور ورده بعضهم بأن دعوى ولي الزوجة بالمهر الزائد على مهر المثل صحيحة خصوصاً مع عدم قبول قول ولي الزوج أن المهر من مال محجوره فالوجه أن عدم ذكره لأنه سيأتي كالولين قد ذكره هنا تكراراً (قوله على نفي العلم) على القاعدة في الحلف على نفي فعل الغير ونقل الرافعي عن الصيدلاني أنه يحلف على البت لأن من قطع بألف قاطع بعدم ألفين (قوله إنما) تقدم في البيع أنه لا حاجة للحصر في النفي بعد الإثبات فيأتي مثله هنا أيضاً (قوله يفسخانه الخ) وينفسخ ظاهراً وباطناً فسخاً أو الحاكم أو المحقق منهما والافظاها فقط (قوله وإن زاد على ما دعت الزوجة) وكذا لو زاد على ما دعت الزوجة والولي عن المحجور فراجع (قوله وقيل ليس لها الخ) فيه اعتراض على المصنف بعدم ذكر الخلاف مع أنه يمكن حمل كلام المصنف على ما لا خلاف فيه فتأمل (قوله فأنكرها) أي وإن لم يدع نفو يضا ولا حلف كل على نفي دعوى الآخر عملاً بأن الأصل عدم التسمية والأصل عدم التفويض (قوله والمسمى أكثر) خرج المساوي فلا اختلاف والأقل وقد تقدم (قوله فأنكرها) أي ولم تدع نفو يضا فإن ادعت ولو قبل الدخول على المصنف حلف كل كما تقدم (قوله والمسمى) أي الذي ادعاه أقل (قوله فالقياس) أي على المسئلة قبله لأنه يرجع إلى الاختلاف في قدر المهر (قوله محي الوجهن) أي فيتحالفان على الأصح (تنبيه) لم يذكر المصنف هذه مع الاختلاف في قدر المهر وصفته كما تقدم مع وجود التحالف فيها إلا أن التحالف هنا مختلف فيه أولاً لأنه ليس من الاختلاف في التسمية لأنها من أحدهما فقط فادخلها فيه كما فعل في المنهج غير مستقيم فتأمل (قوله ومهر مثل) هو مفهوم ما مر بقوله ادعت تسمية واعلم أن هذه المسئلة كالتى قبلها إلا أن كلا منهما في تلك ادعى تسمية صحيحة وفي هذه ادعت الزوجة تسمية فاسدة وادعى الزوج عدمها وفي الواقع أن التسمية صحيحة كما يصرح به تكليفهم له بالبيان فقوله بأن لم تجر تسمية صحيحة تصحيح لدعواها مهر المثل والراد ما تضمنه ذلك من كون التسمية فاسدة أو أنها صرحت بها وأنكر الزوج ذلك المهر الفاسد الذي تضمنته الدعوى أو صرحت به أو سكت عنه في جوابه معتمداً فيه على أن المهر الفاسد الذي ذكرته نفي في العقد أو لم يذكر فيه وأما الذي ذكر فيه تسمية صحيحة لكنه لم يصرح بها فلذلك كلف بيانها وأما لو ادعت نفي المهر في العقد أو السكوت عنه فيه ووافقها على ذلك أو ادعت تسمية فاسدة وأجاب بنفي المهر في العقد أو السكوت عنه فيه أو وافقها عليها فالواجب في جميع ذلك مهر المثل اتفاقاً ولا حاجة (قول الشارح فتحلف الزوجة) السنة البداءة بالزوج لقوة جانبها ببقاء البضع له (قول الشارح على نفي العلم) قال الرافعي وأحسن بعضهم فقال يحلف الوارث على البت فيهما لأن من قطع بألف قطع بأنه غير ألفين واستبعده بعضهم بأنه قد يجوز جريان عقدين وذلك يمنع من القطع بأنين بخلاف العائد نفسه وفي النهاية وغيرها تقول المرأة لا أعلم أن أبي زوجني بألف ولقد زوجني بألفين واختاره الزركشي قال خصوصاً إذا زوجتوهي صغيرة (قول الشارح والمسمى أكثر من مهر المثل) قال ابن الرفعة مثله قدر مهر المثل إذا كان من غير نقد البلد قال بعضهم أو ادعت عينا معينة لتعلق الغرض بها (قول الشارح لأنه يقول الخ) عبارة الرافعي رحمه الله لأن الزوج إذا لم يدع نفو يضا فكانه يقول الواجب مهر المثل (قول الشارح والقول قوله يمينه) أي فإذا حلف وجب مهر مثل كما لو تحالفا (قول المتن وأنكر) أي قال لا تستحق على مهر يؤخذ ذلك من عبارة الشارح في حكاية الوجه الثاني

أوسكت) عنه بأن نفي في العقد ولم يذكر فيه (فالأصح تكليفه البيان) أي بيان مهر لأن النكاح يقتضي المهر (فإن ذكر قدر أو زادت) عليه (تحالفا) وهو تحالف في قدر مهر المثل (وإن أصر منكرا) للمهر (حلفت) أنها (٢٩٣) تستحق عليه مهر مثلها (وقضى لها)

به الوجه الثاني أنه لا يكلف بيان مهر والقول قوله يمينه أنها لا تستحق عليه مهر لأن الأصل براءة ذمته والثالث أن القول قولها يمينها لأن الظاهر معها (ولو اختلف في قدره زوج وولي صغيرة أو مجنونة) كان قال الولي زوجتكها بألفين فقال الزوج بل بألف وهو مهر مثلها (تحالفا في الأصح) أما الولي فلا نه المأقوله ولاية قبض المهر وأما الزوج فواضح والثاني لا تحالف لانا لحلفنا الولي لا ثبتنا يمينه حق غيره وذلك محذور وإذا لم يحلفه لا يحلف الزوج و ينتظر بلوغ الصغيرة لتحلف معه ولأن يحلف قبل بلوغها ولو كان مادعا مال الزوج أقل من مهر المثل أو أكثر منه فلا تحالف ويرجع في الأول إلى مهر المثل لأن نكاح من ذكرت بدون مهر للمثل يقتضيه وفي الثاني إلى مدعي الزوج حذرا من الرجوع إلى مهر المثل ولو بلغت الصغيرة قبل حلف الولي حلفت دونه ولو اختلف الزوج وولي البكر البالغة حلفت دون الولي (ولو قالت في دعواها) نكحتني يوم كذا (كالخبس

إلى تكليف بيان ولا إلى تحالف ولا حلف أيضا كذا يجب أن يفهم في هذا اللقاه فانه مما اتسع فيه الكلام وتزاحمت فيه الأفهام وزلت فيه الأقدام والله ولي التوفيق والالهام (قوله وهو تحالف في قدر مهر المثل) أي تحالف في تسمية وقعت حالة المقدم مساوية لمهر المثل أولا وأما مهر المثل فلا تقع الحالفه فيه لأن له مرجعا معر وقابلية أو أجنبية ولنا لو حلفت رجعت إليه اتفاقا (قوله والثالث الخ) ليس في كلام المصنف ذكر خلاف مقابل له وإنما هو مفرع على الوجه الثاني القائل بعدم تكليفه البيان لأنه اعتبر قبول قوله عليه وهذا مقابله وكان حق الشارح التنبيه على ذلك فتأمل (قوله في قدره) أي المسمى أخذا بما بعده فهو معلوم من المقام (قوله زوج) أو وكيله ووكيل الولي كذلك فشملم ما لو اختلف الوليان أو الوكيلان أو أحدهما مع الآخر أو مع الزوج أو الزوجة (قوله وهو مهر مثلها) أي قدره فقط وهو قيد لحل التحالف كما صرح به بعده بمفهومه (قوله تحالفا) هو واضح إذا بدى بالولي والالام يخرج لحلف الولي بمثل الزوج لتبوت مهر المثل بحلفه فلا فائدة في حلف الولي وأجيب بأن فائدة تساوي الطرفين ولو كونه يسمى تحالفا ولو نكل الزوج حلف الولي وثبتت الزيادة (قوله وذلك محذور) وأجيب بأن حلف الولي إنما هو على أن العقد جرى كذلك فهو حلف على فعل نفسه وإنما ثبت المال تبعاً وهو مقتدر وما في الدعوى لا يحالف ما هنا (قوله لا يحلف الزوج) أي إذا قلنا بالتحالف كما مر وقال الزركشي وغيره تبعاً للبقيني واستظهر شيخنا الرملي أنه لا تحالف ابتداءً وإنما يحلف الزوج رجاءً أن ينكل فيحلف الولي وتثبت الزيادة (قوله وينتظر بلوغ الصغيرة) أو كمال المجنونة (قوله وله) أي الزوج بناء على المرجوح من عدم التحالف (قوله ولو كان الخ) أي مع كون دعوى الولي أكثر من مهر المثل (قوله ويرجع في الأول) أي إن حلف الزوج على ما ادعاه فإن رد الميمن على الولي حلف وثبتت الزيادة (قوله إلى مدعي الزوج) أي بلا يمين وهو واضح إن كان مدعي الولي لا يزيد عليه ولا فينبغي أن يحلف فر بما ينكل فيحلف الولي وتثبت الزيادة فقوله حذرا الخ أي إذا قلنا بالتحالف (قوله حلف) أي على البت في صورتين على المعتمد كما مر في حلف الزوجة (قوله ولا حاجة إلى التعرض الخ)

(قول المتن أوسكت) زاد الرافعي على هذا ولم يدع التفويض ولا إخلاء النكاح عن ذكر المهر (قول الشارح وهو تحالف الخ) ربما يخالف ما سلف في الحاشية عن الزركشي من أن القول قول الزوج (قول المتن تحالفا) قال في المهمات إذا بدأنا بالزوج وحلف فأى فائدة في تحليف الولي بذلك إذ مهر المثل ثبتت يمين الزوج (قول الشارح أقل من مهر المثل) بحث في المهمات جريان التحالف في هذه الصورة قال العراقي في نكته الحق عدم التحالف إن كان مدعي الولي فيها قدر مهر المثل فإن كان أكثر انجبه التحالف رجاءً أن ينكل الزوج فينفرد الولي بالحلف وتثبت الزيادة قال وإذا جلت هذا صابا للتحالف أتضح لك أمره اه قلت إذا بدأنا بالزوج وحلف حذر المعنى الذي نظر إليه العراقي فأى فائدة في تحليف الولي بذلك (قول الشارح ويرجع في الأول إلى مهر المثل الخ) هذا نقل الزركشي عن الرافعي ونظر فيه بأن الزوج على طريق الرافعي معترف بفساد النكاح أقول نظره مردود لأن الرافعي لم يقل بذلك في الصغيرة والمجنونة وقوله لأن نكاح من ذكرت الخ وقع في الرافعي قريب من هذا التعليل قال الزركشي وهو مشكل على طريقته فإنها تقتضي فساد النكاح في هذه الصورة أقول مسئلتنا في غير الرشيدة والرافعي قائل فيها بصحة النكاح فلا إشكال (قول الشارح لا مكان صحة العقدين الخ) قال الزركشي كذا قالوه والتحقق أنه يلزمه الألف ونصفه لأن الأصل عدم الدخول في الأول الآن ثبت

(بألف يوم كذا) كالسبت (بألف) وطالبته بألفين (وثبت العقدان باقرار ما بينة) أو يمينها بعد نكوله (لزم ألفان) لا مكان صحة العقدين بأن يتخللها خلع ولا حاجة إلى التعرض له ولا للوطء في الدعوى (فإن قال لم أطأ فيها أو في أحدهما صدق يمينه) لموافقه للأصل

وانظر اذا تعرضت لذلك هل يحتاج الى سنة (قوله وسقط الشطر) أى حقيقة في الأول وكذا في الثاني ان يطلق فيه والا فالمراد الحكم فيه بالسقوط لو فارق (قوله تجديد لفظ) أو رجعة بلفظ العقد (قوله لم يقبل) لندوره (فرع) لو دفع لها مالا ولو من غير جنس للمهر وادعى أنه منه صدق مكن عليه دين فان لم يكن دين صدق الآخذ في نفي العوض عنه كما مر في الرهن ويقبل الزوج في دفع صداق لولي محجورة أو رشيدة أذنت للولي بأخذه نطقا والا فلا يصدق الولي في دعوى الاذن له في القبض ولو اختلفا في عين النكحة صدق كل فيما نفاه يمينه وحيث قد ان ادعى نكاح امرأتين بألف فقالت احداهما بل أنا بالألف تحالفوا يقبل قول الأخرى في نفي النكاح ولو أصدقها جارية ثم وطئها قبل الدخول فلا حد أو بعده حد ما لم يضر لانه قبل الدخول متعرض لعود نصفها اليه فهو شية

(فصل في الوليمة) من الولم وهو لغة اسم للاجتماع يقال أولم الرجل اذا اجتمع عقله وخلقه ولا استدعاء الناس للطعام أو اصلاح الطعام لذلك أو للطعام المتخذ للعرس أو لكل طعام يتخذ لسر وزغالبا اذا أطلقت فهي للعرس وجملة الولام عشرة فلعقد النكاح املاك بكسر أوله ويقال له شنبخي شين معجمة مكسورة فتون سا كنة فذل مهمل فحاء معجمة مكسورة رتين فتحتية مشددة والدخول فيه وليمة والولادة خرس معجمة مضمومة فراء مهمل سا كنة فسین مهمل أو صاد كذلك وللولود عقيقة وللختان اعذار بهزمة مكسورة فمين مهمل سا كنة فذل معجمة وآخره مهمل وتستحب في الذكر ولا بأس بها للأنثى للنساء فيما ينهن ولحفظ القرآن حذاق بمهمل مكسورة فذل معجمة وآخره قاف وللبناء وكيرة وللقدوم من السفر تقيمة سواء فعلها القادم أو غيره لاجله وقيد الذرعى بالسفر الطويل لانه نحو أيام مسيرة والضيعة بفتح الواو وبكسر الصاد للمعجمة وبلا سبب مأدبة بضم الدال الهملة وفتحها قبل موحدة وبعدهزة سا كنة ونظمها بعضهم بقوله

ان الولام في عشر جمعة • املاك عقد واعذار لمن ختنا
عرس وخرس نقاس والعقيقة مع • حذاق ختم ومأدبة المريد تنا
تقيمة عند عود للمسافر مع • وضيعة لمصاب مع وكبر بنا

(قوله وليمة العرس) بضم العين مع ضم الراء واسكانها هي وليمة الدخول ويدخل وقتها بالعقد والافضل كونها بعد الدخول ولا تقوت بالطلاق ولا بالموت على الاعتماد وقال الميرى وابن أبي شريف انها بعد ست أو سبع قضاء وفعلها ليلا أفضل تبعاله قال شيخنا الرملی وهو متجه ان ثبتوارادة التسرى بالاماء كالعقد والدخول كالدخل (قوله سنة) مؤكدة أى للرجل دون المرأة وتعمد بتعدد الزوجات أو الاماء ولو في عقد واحد ودخول واحد وتسكنى واحدة قصديها الجميع وان تعدد العقد والدخول قبل فعلها قال شيخنا وكذا لو أطلق فان قصديها واحدة بينهما بقى طلب غيرها وسئل شيخنا الرملی هل تتداخل الولام فقال

(قول البن وسقط الشطر من الألفين) هذا يدل على أن صورة المسئلة أن يكون نكاح الولي في الثانية بعد الطلاق (قول الشارح لانه خلاف الظاهر) قال البلقيني هذا الظاهر عارضه أصلان بقاء النكاح الاول وبراءة ذمة الزوج من صداق ثان

(فصل وليمة العرس) الوليمة مشتقة من الولم وهو الاجتماع وبعضهم نظم أسماء وليمة العرس وغيرها فقال
وليمة عرس ثم خرس ولادة • عقيقة مولود وكيرة باني
وضيمة ذى موت تقيمة قادم • عذيرة اعذار ويوم ختان
ومأدبة الحلان لاسبب لها • حذاق صخير عند ختم قران

(قول الشارح وليمة العرس) يخرج به التسرى قال الزركشي والظاهر استحبابها له ولو تزوج أربعها

(وسقط الشطر) من
الألفين أو من أحدهما
(وان قال كان الثاني تجديد
لفظ لا عقدا لم يقبل) لانه
خلاف الظاهر نعم له تحليلها
على نفي ذلك

(فصل في وليمة العرس
سنة لتبوتها عنه
قولا وفلا

نعم تتداخل (قوله فقد أول) هو دليل الفعل وسيأتي القول (قوله بحس) هو بفتح الحاء المهملة وسكون
التحنية وآخره سين مهملة تمرو من وأقط مخلوطة وقد يجعل بدل الأقط دقيق وبذلك علم أنها لا تقيد
بقدر مخصوص فتحصل بكل طعام وقارقت الحقيقة بالنص فيها على شاتين أو شاة لكن أقل الكمال هنا
للممكن بما في الفطرة شاة (قوله والثالث يحمله على التنب) قياسا على الاضحية وبقية الولائم (قوله
للجواب اليه) وهو الوليمة لأنها مندوبة وأورد عليه رد السلام مع ابتدائه وانظار المعسر مع ابرائه إلا أن يقال
لا نقض بالمستثنى لأن ما خرج عن الأصل لا يقاس عليه (قوله ويدفع ذلك) أي حمله على التنب (قوله يدعي
الخ) حال مقيدة لكونها شر أو ما قيل ان للرد التنفير أو غير ذلك فغير صحيح (قوله ومن لم يجب الخ) أي
إذا خلت عن ذلك القيد لا مطلقا وعلى هذا فلا إشكال ولا اعتراض والقول بوجوب الاجابة مع وصف
الوليمة بكونها من الثمر من أبعد البعيد إذا بشر بما يطلب البعد عنه فكيف يتوهم أنه صلى الله عليه وسلم
يأمر أو يجوز الحضور اليه فضلا عن الوجوب فتأمل (قوله للمعهودة) فحمل الاطلاق عليها وبطل
هذا الحمل حديث وإذا دعا أحدكم أخاه فليجب عرسا كان أو غيره كما رواه أبو داود لكنهم حملوه على
التنب في غير وليمة العرس لما قام عندهم في ذلك ومنه طلب الاعلان في النكاح النصوص عليه بحديث
أعلنوا هذا النكاح واضربوا عليه بالدفوف ولوفي المساجد لكنه ضعفه الترمذي (قوله أما
غيرها) ومنه وليمة التسرى (قوله وقيل على الخلاف) أخذنا بظاهر الحديث السابق (قوله وانما يجب)
أي في وليمة العرس على الراجح وفي غيرها على المرجوح (قوله أو تسن) على الراجح في غير وليمة العرس
وفيها على المرجوح وسواء في طلب الحضور على الوجوب وغيره المحرول أو شيء باذن حليتها في دعوة النساء
كما يأتي والمحجور كالرشيد والرفيق والبعض وهو في نوبته كالحر وفي غيرها كالقن فيحتاج الى اذن
السيد والمكاتب ولا يحتاج الى اذن السيد إلا ان كان الحضور يفوت عليه الكسب وقال العلامة الخطيب
لا يجب على المكاتب مطلقا (قوله بشرط) هو مفرد مضاف أي بشروط أوصلها بعضهم الى نحو عشرين
شرطا أو أكثر وستأتي كلها أو غالبها منها اسلام داع ومدعو فلا وجوب مع كفر أحد هما من حيث المطالبة
في الدنيا وإن عوقب في الآخرة بل يكره حينئذ الجوار أو رجاء اسلام أو قرابة أو نحو ذلك وسواء وليمة
العرس وغيرها لأن مخالطتهم مكروهة والميل اليهم حرام ومنها أن لا يكون بالمدعو مطلقا مخصص في ترك
الجماعة أو الجمعة ومنها أن لا يكون الداعي مراده المباهاة أو فاسقا أو شريرا أو نحو ذلك كطالم ومنها أن
لا يتعدد الداعي فإن تعدد قدم الاسبق ثم الاقرب رحا ثم دارا ثم يفرع وجوبا في ذلك في وليمة العرس ونوبا
في غيرها ومنها أن لا يكون قاضيا الا في أصله أو فرعه فيجب عليه فيهما وألحق به الأذرعى كل ذي ولاية
علمة ومنها أن لا يكون على محل الوليمة حاجب يتوقف المدعو في الدخول على استئذانه وهو ظاهر ومنها
أن لا يعتبر المدعو للداعي ويقبل عفره ومنها أن لا يعارض الدعوة أهم منها كصلاة جنازة وأداء شهادة

مثلا هل يكفي وليمة واحدة أم تتعدا أم يفرق بين أن يقعد عليهن معا أو مرتبا محل نظر (قول المتن واجبة) هو
شامل للمعسر (قول الشارح والأول يحمله على التنب) لقوله ^{عليه السلام} لسأله هل على غيرها قال لا إلا أن
تطوع وقياسا على الاضحية لأنها لو كانت واجبة لوجب الشاة وقد أجمعوا على عدم وجوبها قلت وفي الأخير
نظر (قول الشارح موافقة للجواب اليه) يرد رد السلام (قول الشارح يدعي لها الاغنياء الخ) هو حال مقيدة
بسببها تكون الوليمة شر الطعام فلا دعا طامم تكن شرا لكن سياق الحديث يقتضي أنه مع ذلك لا يسقط
الطلب فيشكل عليه قولهم ان تخصيص الاغنياء مانع من الوجوب (قول الشارح بشرط أن لا يخص
الاغنياء) أي لقوله ^{عليه السلام} شر الطعام الحديث وانظر ما سلف في الحاشية السابقة

قطعا وقيل على الخلاف (وانما يجب) الاجابة (أو تسن) كما تقدم (بشرط ان لا يخص الاغنياء) بالدعوة فإن خصهم بها اتى طلب الاجابة عنهم

ومنها تعيين المدعو لان قال ليحضر من شاء ومنها أن لا يكون الداعي امرأة أجنبية وان لم تكن خلوة
ومنها ما قاله العلامة الخطيب أن تكون الدعوة في وقت طلب الوليمة وأوله وقت العقد فهو احتراز عما
لودعاه قبل العقد اذ لا آخر لوقتها كما مر كذا قيل فراجع ومنها أن لا يكون المدعو ممن يتوهم فيه ريبة
كالمرد وكذا عكسه ومنها أمن الخلوة مع اختلاف الجنس وأن يأذن حليل وهذا في غير وليمة العرس وفيها
من حيث كونها مدعوة لأمراً أنها لا تطلب منها ومنها أن لا يكون في مال الداعي حرام يقينا وان لم تعلم عينه
أولاً يمكن أكثر ماله ومنها الهدايا الخوف وأحياناً لأن لها حكم الغصب وان كانت كراهة للعامة مقيدة بالكثرة
نظراً للتخفيف فيها ومنها أن لا تكون الوليمة من مال محجور ولو بأذن وليه ولا من مال غيره ولو ولياً إلا
أبواجداً ومنها أن تكون الوليمة من مال الداعي أو من مال أجنبي بأذنه ومنها ما ذكره بقوله أن لا يخص
الاعنياء وان خص الفقراء خلافاً لشيخ الاسلام وليس دعوة أهل حرفته فقط من التخصيص وان كانوا
كلهم أغنياء فان خص اتفق طلب الاجابة الا ان كان تخصيصهم لقلة ما عنده مثلاً ومنها ما ذكره أيضاً بقوله
وأن يدعو في اليوم الأول أي أن يخص الدعوة به ومنها كون الدعوة بلفظ صريح كاسألك الحضور أو
أحب أن تحضر لان شئت فاحضر أو جملنا بحضورك بل ولا تسن في ذلك الا ان ذكره على وجه الادب
ونحوه فتجب وسياق بقية الشروط صريحاً أو ضمناً (قوله أو بمرسالة) أي نائبه الثقة والمميز المأمون أو
من اعتقد المدعو صدقه كما في نظائره (قوله فلا تطلب) بل تكره الا فيما تقدم (قوله أكل المراد الخ) لانه
ليس في كلام المصنف أنه شرط لجعله الشرطية فيه للتخصيص بالدعوة فلم شرطية اليوم انما علم بما بعده
(قوله ثلاثة أيام) أي أوقات الاضيق منزل أو تمدد مدعو بجنس بعد جنس (قوله دون استحبابها في
الأول) أي على القول بنديه أو في غير العرس (قوله حق) أي مطلقاً بطلبها مؤكداً من قاعها ويسن له
أن يقصد باجابه الاقتداء بالسنة اقامة للطلوب واكرام أخيه وزيارته ليشاب على ذلك ويكون من
المتزاورين والمتحابين في الله لاقضاء شهوة ونحو ذلك (قوله لرياء وسمعة) أي الغالب ذلك فان وجد
حقيقة كان حراماً (قوله وأن لا يحضره) أي ومن الشروط أن لا يكون طلب حضوره لحوف منه على
نفس أو مال أو عرض أو لطمع في جاهه أو ماله أو حضور غيره ممن فيه ذلك لاجله بل يدعو للتقرب أو الصلاح
أو العلم أو نحو ذلك (قوله وأن لا يكون ثم الخ) أي ومن الشروط أن لا يكون من الحاضرين في محل
الدعوة أحد يتأذى المدعو به اذا حضر لعداوة بينهما مثلاً قال ابن حجر بخلاف عكس ذلك ولم يرتضه شيخنا
ومنها التأذي بزحمة لا تحتمل عادة ولا عبرة بعداوة بين الداعي والمدعو فلا يسقط بها الطلب (قوله أولاً
يليق الخ) أي ومن الشروط أن لا يكون من الحاضرين في محل الدعوة أحد لا يليق بالمدعو بحالته
عرفاً وفي عكسه مأمراً (قوله كأراذل) أي في أمور الدنيا ما في الدين فتحرم بحالته (قوله ولا منكر)

(قول المتن وأن يدعو) يستفاد منه أنه لو فتح باباً وقال ليحضر من شاء فلا وجوب وهو كذلك
وأما عدم السنية فمحل نظر والظاهر عدمها أيضاً أخذنا من قوله في الحديث اذا دعى أحدكم لهذه
الحاشية سطرته قبل النظر في كلام الشارح ثم رأيت صرح بحاصلها وأشار الى استفادة ذلك من
المتن بالفاء في قوله فان فتح الخ (قول الشارح وقوله في اليوم الأول الخ) مراد الشارح من هذا ان
عبارة المتن أولاً لما كانت تقتضي عدم الاستحباب حقاً في اليوم الثاني أكل مراده بما يدفع ذلك
حيث اقتصر في كلامه الآتي على نفى الوجوب (قول المتن لم تجب في الثاني) بحث الزركشي الوجوب
على من لم يدع في الاول لمن ثم دعى في الثاني (قول الشارح واستحبابها فيه الخ) عبارة المنهج لا تفيد
الاستحباب (قول المتن ولا منكر) منه أن يكون هناك من يضحك الناس بالمفحش والكذب
قال الغزالي ومن الموانع أن يكون المولم متكلفاً طالبا للباهة والتفخر اه قال الماوردي اذا لم

حتى يدعو الفقراء معهم
(وأن يدعو في اليوم الاول)
أي يخصه بالدعوة بنفسه
أو بمرسالة فان فتح داره
وقال ليحضر من شاء أو
من شاء فلان فلا تطلب
الاجابة هنا وقوله في اليوم
الاول أكل المراد باشرطه
بقوله (فان أول ثلاثة أيام) لم
تجب في الثاني قطعاً
واستحبابها فيه دون
استحبابها في الاول
(وتكره في الثالث) قال
صلى الله عليه وسلم الوليمة في
اليوم الاول حق وفي الثاني
معروف وفي الثالث رياء
وسمعة رواه أصحاب السنن
الأربعة (وأن لا يحضره
لحوف) منه لو لم يحضر (أو
طمع في جاهه) بل يكون
للتقرب أو التودد فان
أحضره أي دعاه للخوف
أو الطمع المذكورين اتفق
عنه طلب الاجابة (وأن
لا يكون ثم من يتأذى)
هو (به أو لا يليق به
بحالته) كالاراذل فان
كان فهو معذور في
التخلف (ولا منكر)

كشرب خمر وضرب ملاء
 واستعمال أوأى الذهب
 أو الفضة (فإن كان يزول
 بحضوره فليحضر) اجابة
 للدعوة وازالة المنكر
 وإن لم يزل بحضوره حرم
 الحضور لانه كالرضا بالمنكر
 فإن لم يعلم به حتى حضر نهاهم
 فإن لم يتنهم وأوجب الخروج
 إلا إذا خاف منه بأن كان
 بالليل فيقتد كارها
 ولا يستمع ولو كان المنكر
 مختلفا فيه كشرب النبيذ
 حرم الحضور على معتقد
 تحريمه (ومن المنكر فراش
 حرير وصورة حيوان)
 منقوشة (على سقف أو
 جدار أو سادة) منصوبة
 (أوستر) معلق (أو ثوب
 ملبوس ويجوز ما على
 أرض وبساط) يداس
 (ومخدة) يتكأ عليها
 (ومقطوع الرأس وصور
 شجر) والفرق أن ما يوطأ
 وي طرح مهان مبتذل
 والنصب مرتفع يشبه
 الأصنام (ويحرم تصوير
 حيوان) على الحيطان
 والسقوف وكذا على
 الأرض وفي نسيج الثياب
 على الصحيح قال صلى الله
 عليه وسلم أشد الناس
 عذابا يوم القيامة الذين
 يصورون هذه الصور (ولا
 تسقط اجابة بصوم) الحديث
 مسلم إذا دعى أحدكم وهو
 لم يأت فليجب (فإن شق

أى ومن الشروط أن يكون هناك محرم عند الدعو من حيث سقوط الاجابة وعنده وعند فاعله
 من حيث حرمة الحضور كما سيأتى قال شيخنا ومن المنكر اطلاق النساء على الرجال ولو من نحو كوة
 واختلاطهم بهن ومنه مضحك للناس بفحش أو كذب (قوله وضرب ملاء) أى بحيث يسمع ولو في غير
 محل الحضور لكنه في دار الداعي لا يجوز له قال بعضهم إلا أن كان لأجله كضيق محله فراجع (قوله فليحضر)
 أى وجوبه ولو في غير وليمة العرس من حيث ازالة المنكر وإن نلب من حيث الاجابة (قوله حرم الحضور)
 أى الجلوس في محله ويكره دخوله لا للرور به نعم يحرم فيهما أن يرضى به أحدهما من العلة (قوله ولا يستمع) أى
 لا يقصد السماع (قوله حرم) على معتقد حرمة الحضور إن كان الفاعل يعتقد الحرمة أيضا فإن لم يعتقد
 الفاعل الحرمة جاز لمعتقد الحرمة الحضور لكن يسقط عنه وجوبه وهنا على وزان الانكار كما في السير
 وشيخنا وافق على ذلك تبعاً لوالد شيخنا الرملى (قوله ومن المنكر فراش الحرير للرجال) قال ابن
 العماد ومتى جلس شهود التكاح على الحرير فسقوا ولا يصح العقابهم وأما ستر الجدران به ونصب وفرش
 جلود الثور فحرام على الرجال والنساء والزركش بالنقد كذلك ومثله نحو المنصب وخارج بالفرش ومما
 بسطه على الأرض يداس ورفع على عود أو فوق حائط مثلاً فلا حرمة (فرع) قال شيخنا وعلمنا ذكر أن
 ما يقع في مصر من الزينة بأمرولى الأمراء يحرم التفرج عليه وللرور عليه الحاجة مع الانكار ويحرم
 فعله إلا القدر الذى يحصل الاكراه عليه ونازعه بعضهم في بعض ذلك فراجع (قوله وصورة حيوان)
 أى ومن المنكر ذلك ولو لا النظير له كبقرة متفارة (قوله أو ثوب ملبوس) قال شيخنا في شرحه تبعاً لابن
 حجر المراد به الملبوس بالقوة أعنى ما شأنه أن يلبس ومنه للوضوع على الأرض لا ليداس ثم قال ويجوز ليس
 ما عليه صورة ذلك الحيوان ودوسه ووضع في صندوق أو منطى فتأمله (قوله ويجوز ما على أرض وبساط)
 وطبق وخوان وقصة لا نحو اربق (قوله ومقطوع الرأس) وكذا كل حالة لا يلبس معها كتنخرق بطن ولا
 يحرم التفرج على ذلك أيضاً (قوله ويحرم تصوير حيوان) ولو على هيئة لا يلبس معها أو لا نظيره كما مر
 أو من طين أو من حلاوة ويصح بيعها ولا يحرم التفرج عليها ولا استدانتها قاله شيخنا الرملى وخالفه شيخنا
 الزياى في الأخيرين فحرمهما ويستثنى لب البنات لأن عائشة رضى الله عنها كانت تلبس بها عنده صلى
 الله عليه وسلم رواه مسلم وحكمته تفرق بين على أمر التبريت وخروج الحيوان نحو شجر وقروشمس فلا
 يحرم فيها شئ مما مر (قوله أشد الناس) أى من أشدهم وفي رواية إن الملائكة لا تدخل بيتا فيه كلب ولا صورة
 والمراد ملائكة الرحمة وفي رواية زيادة نحو الجرس ومافيه بول منقوع (قوله ولا تسقط اجابة بصوم) الا فى
 رمضان قبل الغروب إذا كان الحاضرون كلهم صياماً ولا يكره أن يقول أى صائم إذا سلم من الصلاة (قوله
 فليجب) ونعم الرواية فإن كان مفطراً فليطعم وإن كان صائماً فليصل أى فليدع كما في رواية فليدع بالبركة

يشاهد الملاحى لم يضره سماعها كالذى يجوز له وكذا قيد صاحب التعلية علم الوجوب بأن يكون المنكر
 في الموضع الذى يجلسون فيه وقول الشارح واستعمال أوأى الذهب والفضة يقتضى أن وجود ذلك من غير
 استعمال ليس عذراً في التخلف لكن الزركشى بحث الحاق ثياب الحرير غير لللبوسة باللبوسة في كونها
 منكر أو قياسه في الأواني كذلك وأولى (قول المتن فراش حرير) هذا لا يتناول نصبه على الجدار مع أنه
 حرام على الرجال والنساء قاله الزركشى (قول الشارح منصوبة) أى بقرينة اللطوف عليه كما قيد المحدة
 بقرينة ما عطف عليه (قول المتن ويجوز ما على أرض) أى استعمال ذلك على الوجه المذكور لامتناه
 صرح به الشيخ أبو محمد الجوينى وأما التصوير فحرام على هذا الوجه وغيره كما سيأتى في كلام الشارح ولك
 أن تقول قضية جواز استعمال ممتنه جواز التصوير لهذا الغرض كفسخ الحرير لمن يحله ولكن اطلاقهم

ويطعم بفتح أوله وثالثه أى يأكل (قوله ويستحب للفطر الاكل) ان لم يكن شبيهة وهو العمد والامرف الحديث للندب (قوله ويأكل الضيف) أى مراعى القران القوية والعرف للطرد وجوبا فتحرم الزيادة على السبع العرفى وان لم تضره ما لم يعلم رضاه ويضمنها كذلك على العمد ويحرم أكل لقمة كبر وسرعة ابتلاع خصوصاً ان قل الطعام أو لم حرمان غيره ويحرم عدم النصف مع الرفقة كجمع تمرتين أو زيادة على ما يخصها أو ما يملأهم فيه لو كان أكل أو ما لا يعلم رضاه للمالك به وتكره الزيادة على السبع من مال نفسه وتحرم ان حصل بها ضرر وللراد بالضيف هنا من حضر طعام غيره بدعوى ولو عموماً أو يعلم رضاه وأصل الضيف النازل بغيره لطلب الاكرام سمي باسم ملك يأتي برزقه لأهل المنزل قبل مجيئه بأربعين يوماً وينادى فيهم هذا رزق فلان كما ورد في الخبر مأخوذ من الضيافة وهي الاكرام وضد الطفيل مأخوذ من التطفل وهو حضور طعام الغير بغير دعوة وبغير علم رضاه فهو حرام فلو دعا عالماً أو صوفياً فحضر بجماعته حرم حضور من لم يعلم رضاه للمالك بمنهم (قوله مما قسم له) فلا يأكل الجميع الا ان جرت عادة أو علم رضاه للمالك به ويندب التبسط له ان لم يكن تكلف والاحرم مع العجز وكره مع القدرة ولا يحرم الغلو في ضيفه مطلقاً وملكه بوضعه في القم على العمد ويتم ملكه بالازدراء فلو عاد قبله رجع للمالك نعم ما يقع من تفرقة نحو لحم على الأضياف يملكه ملكاً تاماً بوضع يده عليه وكذا الضيافة للشروطة على أهل القمة يملكها بوضعها بين يديه فلا ارتحال بها والتصرف فيها بما شاء قاله شيخنا الرملى قال شيخنا وكذا لو فعل الضيفه فلا يسرى الى التلف وفيه وقفة (قوله ينتظر حضور غيره) أو تمام سباط فيما قسم أو بجى نوع من الأطعمة أو نحو ذلك فلا يأكل الا باذن للضيف ولو بنائبه في ذلك اما لفظاً أو ما يقوم مقامه كإشارة (قوله ولا يتصرف) أى لا يجوز في حرم (قوله فلا يطعم الخ) أى الا ان علم الرضا به (قوله ويجوز ان يلقم منه غيره من الأضياف) ان لم يعلم تخصيص من المالك بنوع ولو ساقلاً في حرم على من خصص به القام غيره منه مطلقاً أو قبل كفايته مثلاً ومنه تناقل الأواني بالأطعمة ولو انكسرت ضمنوها لاتهاارية (قوله وله أخذ الخ) ظاهر مرجوع الضيف للضيف والضيف له ولا يختص هذا الحكم بهما بل لكل أحد ان يأخذ من مال غيره حاضراً أو غائباً نقداً أو مطعوماً أو غيرهما ما يظن رضاه به ولو بقرينة قوية فالمراد بالعلم ما يشمل الظن بدليل مقابله بالشك وقد يظن الرضا للشخص دون آخر وفي نوع أو وقت أو مكان دون آخر فلكل حكمه ويتقيد بالتصرف في المأخوذ بما يظن جوازه فيه من مال له من أكل أو غيره وما نقل عن بعضهم هنا ما يخالف شيئاً من ذلك مؤول على هذا أو غير مراد فراجع وتأمله (فرع) لا يضمن الضيف ما قسم له من طعام وأناه وحسب ما يجلس عليه ونحوه سواء قبل الاكل وبعده ولا يلزم دفع نحوهرة عنه ويضمن أناه حمله بغير اذن ويرأى بوجه مكانه (قوله ويحل ثمر سكر) والتمر بالمائة أو الثلثة والذهب والفضة وغيرها (قوله في الاملاك) بكسر الهمزة وهي وليمة عقد

في شرح مسلم نقل عن الزهري تحريم الاستعمال في المتن أيضاً وقال انه مذهب قوى قال الزركشى وهو كما قال ويجب عن قطع السترو سادتين بأن القطع ذهب بصورة التماثيل انتهى (قول الشارح وأقله) الضمير راجع لكل من قوله يستحب وقيل يجب (قول المتن مما قسم) يفيد أنه ليس للسفلة اذا قدم لهم نوع أن يتجاوزوه الى ما قسم لغيرهم من الامتثال قال الماوردى وتحرم الزيادة على السبع ولو زاد لم يضمن وقال ابن عبد السلام لا تحرم الزيادة على السبع الا من جهة أنه مؤذن لرجاه مضيق لما أقسده من الطعام (قول الشارح أو يأذن للضيف لفظاً) مثله الإشارة فالمراد عدم الاكتفاء بقرينة التقديم (قول المتن ولا يتصرف فيه) أى سواء قلنا يملكه بالوضع بين يديه أو بالراجح من أنه بالازدراء يتبين للمالك قبله (قول الشارح ويجوز ان يلقم منه غيره الخ) يستثنى ما اذا قاوت بينهم في الطعام

على الداعي صوم نقل
فالقسط أفضل من اتمام
الصوم وان لم يشق عليه
فاتمامه أفضل أما صوم
الفرض فلا يجوز الخروج
منه مضيقاً كان أو موسعاً
كالنذر المطلق ويستحب
للفطر الاكل وقيل يجب
وأقله لقمة (ويأكل كل الضيف
مما قسم له بلا لفظ) من
الضيف اكتفاء بقرينة
التقديم نعم ان كان ينتظر
حضور غيره فلا يأكل كل حتى
يحضر أو يأذن للضيف
لفظاً (ولا يتصرف فيه
الا بأكل) فلا يطعم منه
السائل والهمزة ويجوز أن
يلقم منه غيره من الأضياف
(وله أخذ ما يعلم رضاه به)
فان شك حرم الأخذ
(ويحل ثمر سكر وغيره)
كاللوز والجوز والتمر (في
الاملاك) على للمرأة

النكاح وفي الحتان (ولا يكره في الاصح) لكن الأولى تركه وقيل يكره لعداءه في التقاطه (٢٩٩) بالتهاب وقد يأخذه من غير ما يجب

إلى صاحب النار (ويحل التقاطه وتركه أولى) كالنثر إلا إذا عرف أن النار لا يؤثر بعضهم على بعض ولم يقدح الالتقاط في مروءة للثقات فلا يكون الترك أولى ولا ينجي كراهة الالتقاط تقريبا على كراهة النثر ويكره أخذ النثر من الهواء بazar أو غيره فإن أخذه كذلك أو التقطه أو وقع في حجره بعد بسطه له لم يؤخذ منه ويملكه وإن لم يسطح حجره لم يملكه لأنه لم يوجد منه قصد تملك ولا فعل نعم هو أولى به من غيره ولو أخذه غيره لم يملكه ولو سقط من حجره قبل أن يقصد أخذه أو قام فسقط بطل اختصاصه به ولو نفعه فهو كالموقع على الأرض (كتاب القسم والنشوز)

بفتح القاف (يختص القسم بزوجات) لا يتجاوزهن إلى الاماء فلا حق لمن فيه وإن كن مستولات قال تعالى فإن خفتن أن لا تعدوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم أشعر ذلك بأنه لا يجب العدل الذي هو فائدة القسم في ملك اليمين فلا يجب القسم فيه لكن يستحب كيلا يحقد بعض الاماء على بعض والمراد من القسم للزوجات والأهل فيه الليل كما سيأتي

النكاح كما تقدم (قوله وفي الحتان) وكذا في سائر الولائم على الاعتماد (قوله لكن الأولى تركه) بشرطه الآتي (قوله بالتهاب) والنثر وسيلة إليه وقد ورد النهي عن التهب في مسلم أنه علامة على طعام المنافقين والاعتماد عدم الكراهة (قوله وقد يأخذ من غيره أحب) من فاعل يأخذ وغير مبتدأ وأحب خبره (قوله فلا يكون الترك) أي للنثر والالتقاط أولى (قوله ويملكه) أي اللالاقط ولو صيبا أو عبدا وهو لسيده ولا يزول ملكه عنه بسقوطه منه فيجب على أخذه رده (قوله لأنه لم يوجد منه قصد تملك ولا فعل) ومنه مالو عشن طائر في ملكه أو دخل سمك في حوضه أو وقع ثلج في أرضه ونحو ذلك فلا يملكه وتغيره مأخذه ويملكه الأخذ فان قصد بذلك التملك لما يوجد فيه أو فعل ما يدل على قصد التملك كتحويل الأرض له ملكه وليس لتغيره أخذه ولا يملكه الآخذ ويجبر رده كما يأتي في الصيد (قوله لم يملكه) المتعمدا أنه يملكه كما تقدم (قوله بطل اختصاصه به) فليس أولى به من غيره فمن أخذه ملكه بلا خلاف والله أعلم

كتاب القسم والنشوز

ذكر القسم عقب الوليمة نظرا إلى المتعارف من فعلها قبل الدخول فهو عقبها وإن كان الأفضل تأخيرها عنه كما مر وعقبه بالنشوز لأنه يقع بعده غالباً وجمعهما لأنه يلزم من نفي أحدهما وجود الآخر وعكسه والصحيح أنه لم ينسخ وجوب القسم في حقه ^{بفتح القاف} فهو كغيره فيه وفي عدد الطلاق وفي منع تزوجه في عدة غيره وتحريم جمعه بين نحو الاختين وفي منع الزيادة على الأربع بمن كان معه (قوله بفتح القاف) أي مع سكون السين بمعنى العدل بين الزوجات أو مطلقاً ومع فتحها بمعنى اليمين وبكسر القاف مع سكون السين بمعنى النصيب ومع فتحها جمع قسمة واستغنى عن ضبط السين بذكره مع النشوز الذي هو شرعا الخروج عن طاعة الزوج لا عكسه وهو لغة الخروج عن الطاعة مطلقاً ^{بفتح القاف} فائدة حقوق الزوج عليها طاعته وملازمة المسكن وحقوقها عليه المهر والقسم والنفقة ونحوها وأما العائشة بالمعروف فهي حق لكل منهما على الآخر (قوله بزوجات) دخول الباء على للقصور عليه في حيز الاختصاص وما اشتق منه على الأصل إلا أن يؤول بالتمييز ونحوه كما قاله ابن حجر فالاعتراض على المصنف غفلة عن ذلك فراجعوا دحل في الزوجات ما لو كن اماء أو كتايات أو بهن عيب كرتق ويرص أو حرم وطوهرن لنحو حيض أو أحرام (قوله أن لا تعدوا) أي في الواجب فلا يتعارض مع آية ولن تستطيعوا أن تعدوا لأنه في المنسوب والأعم أو الآية الأولى في القسم الحسي الآتي في كلام المصنف والثانية في المعنوي المتعلق بالقلب كالحبة وعليه حديث اللهم هذا قسمي فيما أملك فلا تؤاخذني فيما تملك ولا أملك (قوله أشعر) أشعر دلالة (قوله والأصل فيه) أي المتبر فيه أصالة (قوله أن بيت) أي صبر ولو نهاراً ولو في السفر حيث وجب عليه القضاء والمراد وجوده في المسكن ولو بلا مضاجعة ولا نوم وكذا جميع ما يأتي (قوله لزمه) أي فوراً ولو بلا طلب حتى يتم الدور

(قول الشارح ويملكه) أي بخلاف طعام الوليمة فإنه لا يملكه إلا بإذنه على ما رجح من الأوجه (قول الشارح ولو أخذه غيره لم يملكه) بخلاف المتحجر إذا أحياء غيره والأخذ متصرف في ملك غيره اهـ يريد ملك النار (قول الشارح ولو سقط) أي فيما إذا لم يسطح حجره

كتاب القسم والنشوز

(قول للنشوز) أي الارتقاء والامتناع عن الحق الواجب عليه (قول للنشوز) تستثنى المعتدة عن وطء شبهة في حال الزوجية (قول الشارح إلى الاماء) أي المملوكات (قول الشارح أشعر ذلك الخ) كأن مراده بالأشعار عدم التصريح بالحكم والأقالية مفيدة ذلك بلا نزاع (قول الشارح فله تركه) أي كسكني الدار المستأجرة (قول الشارح ما تضمنه) أي وهو التسوية بينهما في البيات إذا فعله (قول النشوز ومن بات) ربما يفهم أن من يعتبر في حقه الليل

أن بيت عندهن ولا يلزمه ذلك ابتداء لأنه حقه فله تركه وأما ما تضمنه قوله للمصنف من بات عند من

من يتي) منهم فيعصى بتركه نسوة يمتنعن سواء بات عند البعض بقرعة أم لا وسيأتي وجوبها لذلك ولا تجب التسوية بينهما في الجمع وغيره من الاستمتاعا لكن يستحب (ولو أعرض عنهن أو عن الواحدة) التي ليس تحتها غيرها فلم يمتعدهن ولا عندها (لم يأت) لما تقسم وكذا لو أعرض عنهن بعد القسم (٣٠٠) والتسوية بينهما مدة حاز (ويستحب أن لا يعطلهن) بأن يبيت عندهن

(قوله بتركه) أي تأخيرها لانه لا يسقط (قوله وغيره) كالتبرعات المالية (قوله لكن يستحب) وكذا يستحب أن ينام مع كل واحدة في فراش واحد حيث لا عنبر (قوله ليس تحتها غيرها) أي من الزوجات وله تعطيلها ولو أبدا بالامانة (قوله وكذا الخ) كلام المصنف يشملها وأوله أفردا لا اعتبار الشرط فيها (قوله مدة) وكذا أبدا وكذا يستحب (قوله مريضة) نعم من تخلفت عن السفر معه لمرض لا قسم لها وتجب نفقتها قاله الماوردي وهو للتعبد قال شيخنا ومثلها مجنونة خاف منها (قوله ونفساء) ومحرمه ومظاهر منها ومولى منها ونحو ذلك كما مر (قوله لاناشرة) وان لم تأتم به نحو صغيرة ومجنونة في جميع ما يأتي وألحق به صغيرة لا تجتمل الوطء ومعتدة عن شبهة ومحبوسة وأمة غير مسلمة ومن ادعت طلاقا ولو كذبا (قوله كأن خرجت) أي لا عنبر كما يأتي (قوله ليدخل) أو ليخرج في غير حقها (قوله لم يمكنه منها) ولو تغير جماع ولا عنبر بازالة نحو ربح كريبه ولا استحداد وليس من النشوز سبها له وان آتمت به (قوله لا تستحق القضاء) أي لما فات ولا ليوم المود أوليته لانه يسقط جميعه بنشوز جزء كالنفقة قاله شيخنا ونقله عن شيخه الرملي ونقل العلامة ابن قاسم عن شيخنا الرملي أنها تستحق من وقت المود بخلاف النفقة لانها لا تنقبض (قوله كل زوج) وان كان به عنة أوجب أو مرض وكذا محبوس صلح محله للسكنى وهو كالمتفرد بالسكن الآتي (قوله عاقل) خرج المجنون فقل له أن يدور به زمن جنونه ولو غير مطبق ان برآه مصلحة كتوقع الشفاء به أو ميله لمن أو كان عليه بقية قسم والا فلا يجب ولا قضاء عليه لما وقع منه زمن الجنون بعد الافاقة وان آتم به الولي (قوله أو مراهما) المراد به من يطبق الوطء (قوله فالأثم على وليه) قال بعض مشايخنا ولا يلزم قضاء ولو بلغ كافي المجنون (قوله صوتا لمن) واقتداء به صلى الله عليه وسلم (قوله ومن امتنع) أي لا عنبر كمرض وتغدير وكون مسكنا لا يليق بها أو خوف وكل مشقة لا تحتل عادة (قوله أو خوف عليها) أو كونها شريفة أو بقرعة (قوله ويلزم من دعاها) وليست بمنفورة وعليها مؤنة الحضور كاجرة مركوب فان كانت بمنفورة فالمؤنة عليه لانه لا يلزمها الحضور (قوله أن يقيم) أي يمكنه ولو قليلا قال الزركشي الا في السفر للمشقة (قوله يمكن واحدة) وان كان ملكا للزوج أو لم تكن هي فيه ويجوز الجمع في سفينة أو خيمة للسافر (قوله ضربتين)

ويحصنهن وكذا الواحدة وأدنى درجاتها أن لا يخلها كل أربع ليال عن ليلة اعتبارا بمن له أربع زوجات (ويستحق القسم مريضة ورتقاء) وقرناه (وحائض ونفساء) لان المقصود منه الانس لا الوطء (لاناشرة) أي خارجة عن طاعة الزوج كان خرجت من مسكنه خير اذنه أو لم تفتح له الباب ليدخل أو لم يمكنه منها فانها لا تستحق القسم وإذا عادت الى الطاعة لا تستحق القضاء والمستحق عليه القسم كل زوج عاقل بالغا كان أو مراهما رشيدا أو سفيها فان وقع جور من المراهق فالأثم على وليه بخلاف السفه فالأثم عليه (فان لم ينفر بمسكن دار عليهم في بيوتهم وان انفر) بمسكن (فالا فضل للضي اليهن) صوتا لمن عن الخروج من المساكن (وله دعاؤهن) الى مسكنه وعليهن الاجابة ومن امتنعت منهن فناشرة (والاصح تحريم ذهابه الى بعض ودعاء بعض) الى مسكنه لما فيه من تفضيل

لو أقام عند واحدة نهارا دائما جاز له ذلك من غير قسم وعليه منع ظاهر قال الزركشي فليؤول بات بصر ثم قوله ومن بات بوجههم عدم توقف البداءة على القرعة وليس مرادا (قول المتن لم يأت) أي ولو طلبته لذلك قبل فلو قال كما في المحرم لم يكن لمن الطلب كان أصوب (قول المتن مريضة الخ) لو سافر بسائر نساءه وتخلفت واحدة لمرض فلها النفقة ولا قسم لها مثل المريضة ومن ذكر معها المريض والعنين والابرص والمحبوب ونحو ذلك فيجب القسم على الجميع (قول الشارح فلا يحرم عليه) تنقضي الحرمة أيضا بما لو أقرع لذلك كالسفر قاله الرافعي بلفظ وجب أن يجوز والنوى بلفظ ينبغي القطع بالجواز واستشكاه السبكي وقال السفر فيه عنرفان فرض هنا عنرفانك (قول المتن أن يقيم) قال الزركشي ينبغي أن تكون الإقامة أياما كالإقامة دوما (قول المتن ويدعوهن) لو أجنبته لذلك فلصاحبة البيت للنسب وان كان البيت ملك الزوج نقله الزركشي عن بعض الأصحاب (قول المتن وأن يجمع ضربتين) مثلها الزوجية والسرية ويجوز أن تشملها العبارة وبحسب الزركشي استثناء حالة السفر

بعضهن على بعض والثاني جواز ذلك كما يجوز له للسافرة ببعضهن دون بعض (الانفرض من كقر بمسكن من مضى اليها) دون الأخرى (أو خوف عليها) دون الأخرى كان تكون شابة والأخرى عجوزا فلا يحرم عليه ما ذكر ويلزم من دعاها الاجابة فان أبت بطلان حقها (ويحرم ان يقيم بمسكن واحدة ويدعوهن) أي الباقيات (اليه) لما في انباتهن بيتا الضرة من المشقة عليهن وتفضيلها عليهن (وأن يجمع ضربتين) مثلا (في مسكن الابرصاها) لان جمعها فيه مع تباينها ما يولد كثرة المحاصمة ويشوش

العشرة فان رضيتاه جازا لكن بكره وطء احداهما بحضرة الأخرى لأنه بعيد عن الرواة ولا يكرها الاجابة اليه ولو اشتملت دار على حجر مفردة المرافق جازا سكان الضرات فيها من غير رضاهن وكذا سكان (٣٠١) واحدة في السفلى وأخرى

في العلو والمرافق متميزة لأن كلاهما ذكر مسكن (وله أن يرتب القسم على ليلة ويوم قبلها أو بعدها والأصل الليل والنهار تبع) لأن الليل وقت السكون والنهار وقت التردد في الحوائج قال تعالى هو الذي جعل لكم الليل لتسكنوا فيه والنهار مبصرا وقال وجعلنا الليل لباسا والنهار معاشا (فان عمل ليلا وسكن نهارا كحارس فعكسه) أي الأصل في حقه النهار والليل تابع له هذا كله في المقيم أما المسافر الذي معه زوجته فيماد القسم في حقه وقت النزول ليلا كان أو نهارا قليلا كان أو كثيرا (وليس للأول) وهو من الأصل في حقه الليل (دخول في نوبة على أخرى ليلا لا ضرورة كرضها الخوف) ولو ظنا (وحينئذ ان طال مكته قضى) مثل ما مكث في نوبة المدخول عليها (والا فلا) يقضى وكذا لو تعدى بالمدخول ويقضى ان طال المكث والا فلا لكن يعصى وقدر القاضي حين الطويل ثلث الليل والصحيح لا تقدير (وله

خرج الزوجة والأمة فالعبرة برضا الزوجة فقط (قوله بكره) ما لم يكن ايذاء أو نظير عورة والا حرم (قوله بحضرة الأخرى) عبارة شيخنا الرملي سلم الأخرى فراجع (قوله المرافق) منها السطح لا المغلق والدهليز (قوله مسكن) أي حيث لاق بها (قوله ليلة) وأولها الغروب وآخرها الفجر عند بعضهم وطلوع الشمس عند بعضهم وقال الأذري والزركشي الوجه أن يعتبر في آخر الليلة وأولها بالغالب من عادة أهل الحرف (قوله أو بعدها) وهو أولى لأن الليل أول الشهور والاعوام والتواريخ مبنية عليه (قوله مبصرا) أسند الابصار اليه مجازا لأنه مقتضى الأبصار بذاته ولذلك لم يقل تبصروا فيه بخلاف الليل (قوله والنهار معاشا) وفي نسخة وجعلنا النهار معاشا وهي المواب لأنها التلاوة (قوله فعكسه) فان عمل ليلا نارا ونهارا تارة أو عمل بعض الليل وبعض النهار فالأصل في حقه وقت عدم العمل نعم ان قل عمله في الليل كليلة في جمعة لم يخرج الليل عن كونه أصلا في حقه قال شيخنا والأصل في حق المجنون وقت إفاقته ان كانت (قوله وقت النزول) بل وقت خلونه ولو حال السير ولا نظر لتفاوت الزمن فيها نعم ان أقام قدرا يسع القسم كيومين ومعه زوجته فكالخضر (قوله دخول) ولا خروج لنحو جماعه في نوبة واحدة دون أخرى (قوله كرضها) وطلقها ونحو حريق ونهب (قوله ولو ظنا) أو احتمالا (قوله قضى) قال شيخنا وان ماتت الربيعة أو انفردت للقضى لها وخالف في ذلك البرلسي والسنباطي والخطيب (قوله مثل ما مكث) أي قدره ولو في غير وقته كآخر الليل عن أوله سواء كان من نوبة المدخول عليها أو لا من نوبة واحدة منهم فتقييد بعضهم بالأول لا مفهوم له فراجع (قوله وكذا لو تعدى) ومنه ما لو أطل دخوله زيادة على قدر الضرورة فالمراد بالتعدى ما ليس بالضرورة (قوله والأفلا) هو العتمد (قوله لكن يعصى) أي في الدخول تبعيا سواء لزمه القضاء أولا وظاهر كلام الشارح رجوعه للثانية وعليه فالأولى بالأولى (قوله لا تقدير) فالمدخول عليه العرف في قدر زمن الضرورة أو الحاجة طال أو قصر (قوله لوضع متاع الخ) هو الحاجة المذكورة فيما يأتي (قوله وينبغي) قال في شرح شيخنا يندب فعله خلاف الأولى وقال ابن حجر يجب وهو الوجه لما بعده من وجوب القضاء (قوله يجب القضاء) أي لما طوله لا لما طال بقدر الحاجة وهو الذي في قول المصنف والصحيح الخ فقوله ولم يذكره الشيخان غير مستقيم أو مؤول بعدم ذكره صريحاً فتمل (قوله الحاجة) أي بقدرها وان طال (قوله وان له الخ) ظاهره أن هذا الجواز في التابع وأنه في الأصل يمتنع الاستمتاع كالوطء وبما قال شيخنا الزبدي والخطيب وخالفها العلامة العبادي ناقله عن شيخنا الرملي وهو الوجه وما وقع له في محمول على أنه كان

من أصل المسئلة لمكان الكلفة ولأنه غير دائم (قول الشارح والنهار معاشا) نظم القرآن في سورة عم وجعلنا الليل لباسا وجعلنا النهار معاشا (قول الشارح ولو ظنا) بل لو احتمل ذلك وأراد الدخول ليتبين حال المرض كان الحكم كذلك (قول المتن قضى) أي ولو بعدموت المظالم بسببها وان انفردت الزوجة اذ معنى القضاء حينئذ وجوب البيت وهذا وجه والصحيح فوات القضاء ولو فارق المظومة ثم عادت بعد طلاق المظالم بسببها فلا قضاء سواء أنكح غيرها أم لا (قول الشارح وكذا لو تعدى بالدخول) هو يفيدك ان قول المتن وحينئذ راجع لحالة الضرورة كما هو ظاهر العبارة (قول الشارح لكن) استدراك على قوله يقضى ان طال المكث وعلى قوله والأفلا (قول المتن وينبغي الخ) قال الزركشي عبارة تشعر بأن الطول خلاف الأولى (قول الشارح كافي الليل) منه تعلم ان صورة المسئلة مع الطول كما تقدم في الليل فقول الشارح السابق يبين كره الشيخان أي صريحا

الدخول نهارا لوضع متاع ونحوه) كأخذ متاع وتسليم نفقة (و ينبغي ان لا يطول مكته) فان طوله قال في المذهب يجب القضاء ولم يذكره الشيخان (والصحيح انه لا يقضى اذا دخل الحاجة) كما ذكره والثاني يقضى كافي الليل (وان له ما سوى وطء من استمتاع)

والثاني لا يجوز أكل الوطء
فيحرم جزما (وأنه يقضى
إذا دخل بلا سبب) والثاني
لا يقضى (ولا يجب تسوية
في الإقامة نهارا) لتبعيته
الليل (وأقل نوب القسم
ليلة) فلا يجوز ببعض ليلة
ولا بلييلة وبعض أخرى لما
في التبعض من تشويش
العيش (وهو أفضل)
لقرب المهدبه من كلهن
(و يجوز ثلاثا) وليتين
(ولا زيادة على المذهب)
من غير رضاهن لما فيه
من طول العهد بهن وقيل
في قول أو وجه زائد على
الثلاث وعلى هذا قيل لا يزداد
على سبع لأنها مدة تستحق
لجديدة كما سيأتي وقيل
يزاد عليها ما يبلغ أربعة
أشهر مدة تر بص المولى
(والصحيح وجوب قرعة)
بين الزوجات (للابتداء)
بواحدة منهن (وقيل
يتخير) بينهما في ذلك
فيبدأ بمن شاء منهن وعلى
الأول يبدأ بمن خرجت
قرعتها بعد تمام نوبتها
يقرع بين الباقيات ثم بين
الآخرين فإذا تمت النوب
راعى الترتيب ولا يحتاج
إلى إعادة القرعة ولو بدأ
بواحدة بلا قرعة فقد
ظلم ويقرع بين الثلاث
فإذا تمت النوب أقرع
للابتداء (ولا يفضل في قدر

برضاهن وعلم بما ذكر أن الوطء حرام مطلقا في الأصل والتابع وإن قصر الزمان وكان لضرورة فيهما قال
الامام واللاق بالتحقيق أن الجماع لا يوصف بالتحريم بل التحريم في إيقاع العصية لا في وقوعها العصية اه
أي أن تحريم الجماع لا لعينه بل لأمر خارج وهو ظاهر فراجع (قوله بلا سبب) أي أن طلال الزمن والافلا
كما في الأصل بل أولى بعدم القضاء (تنبيه) حاصل ما يصرح به كلام شيخنا الرملي أن الوطء أو
الاستمتاع لو وقع لا يقضى مطلقا وإن عصى به وأن دخوله إذا لم يطل لا يقضى مطلقا ولو متعديا به وأن
الزمن الذي من شأنه أن تمتد الضرورة والحاجة إليه لا يقضى أيضا مطلقا وأنه يقضى ما زاد على ذلك مطلقا
وقال شيخنا الزياتي أنه في الأصل يقضى السكل سواء طال أو أطلاله وفي التابع لا يقضى شيئا إن طال ويقضى
الزائد إن أطلاله وفسر الطول باشتغاله بالحاجة زيادة على زمنها العرفي والاطالة بمكته بدفع رايها والوجه
أن كلامهما اطالة (فروع) لو احتاج إلى الإقامة عندها أياما لنحو مرض أو خوف عليها في منزل
لا يأمن عليها وحدها فيه ولم يتيسر نقلها لغيره جازله ذلك مع وجوب القضاء ولو نقص من نوبتها شيئا
كخروجها من عندها ولو مكرها أو بعد منزلها أو لغير ضررتها وجب قضاءه كزمن الدخول المتقدم ولا يقضيه
من نوبته غير التي خرج لها وبدفع رايه يجب خروجه إلى مسجد أو نحوه (قوله في الإقامة) أي أصلا أو قدرا
ولو بلا حاجة (قوله نهارا) ويجب في الليل كما مر والمراد بالنيار وبالليل الأصل كما مر (قوله وأقل نوب القسم)
أي لكل واحدة فسقط ما لبعضهم هنا (قوله ولا زيادة على المذهب) وإن تفرق في البلاد وقال امام الحرمين
لا يجب القسم لمن ليست في بلد الزوج وبما قال الامام مالك رحمه الله (قوله من غير رضاهن) أمابه فيجوز
ولو مشاهرة كشهر وشهر أو مسانحة كسنة وسنة وعليه يحمل ما في الاملاء (قوله وجوب قرعة) ان لم يكن
منهن رضا بدونها بعد تمام الدور بالرضا لا حاجة إلى قرعة ان كانت ليلة كل واحدة بالتعيين والاحتياج
إليها وقال بعضهم لا حاجة للقرعة مطلقا قال الزركشي وما ذكر في القرعة للقسم بالليل البكامة أما دون
ليلة أو الطواف عليهن في ساعة ففي وجوب القرعة نظر فراجع (قوله يقرع) أي فورا كما مر وهذه
قرعة ثانية وسيأتي بعدها ثالثة وهذا محل نظر إذ كيف تعدد القرعة وهي إما بكتابة الأسماء والاخراج
على اللبالي أو عكسه ولا يقال بكتابة اسم واحدة واحدة فتأمل (قوله ويقرع بين الثلاث) وإن لم يقرع
فقد ظلم أيضا وههنا (قوله للابتداء) أي للجميع كما مر وإذا تمت النوب بالقرعة لا يجوز إعادة نوبتها
لأنه ربما تخرج على خلاف الأولى فيلزم المخدور (قوله لحره) ولو كانت كافرة أو كان أولادها
أرقاء (قوله مثلا) هو مبتدأ مشي مرفوع بالأنف مضاف إلى أمة وخبره في الظرف قبله والمراد بها
(قول الشارح والثاني لا يجوز) لأنه يقضى إلى الوطء (قول الشارح فيحرم جزما) هو قضية المتن قال
الزركشي وليس كذلك بل يحرم على الصحيح (قول المتن إذا دخل بلا سبب) أي وطال (قول المتن
في الإقامة) قال الزركشي أي في قدرها كافي الروضة وغيرها وأما أصلها فلم أر من ذكره اه قال امام
الحرمين لو كان يخرج في نهار واحدة ويلزم في أخرى فإن اتفق ذلك لشغل فلا قضاء وإن كان عن قصد
ففيه احتمال ظاهر مأخوذ من كلامهم اه قلت يحتمل أن يكون محل الاحتمال إذا لم يوجد داع من ميل
قلي ونحوه ويحتمل عدم اعتبار ذلك لما فيه من ضرر الأخرى (قول المتن وأقل نوب القسم ليلة) أي وليلة
لأنه عبر بالنوب (قول الشارح فلا يجوز ببعض ليلة) لأن النهار تبع (قول الشارح ولا بلييلة وبعض أخرى)
عبارة النهاج لا تفيد هذه المسئلة (قول المتن والصحيح الخ) قال الزركشي هذا في ابتداء ما هو قسم أما ما دون
ليلة أو الطواف عليهن في ساعة ففي وجوب قرعة الابتداء نظر (قول المتن وقيل يتخير) علل ذلك بأن
له الأعراض عنهن قال الزركشي وقضية هذه العلة أنه على قول التخيير لو بات عند واحدة يجب الإقراع
بين الباقيات لا تنفاه العلة المذكورة

نوبه) وإن ترجحت أحدها من يشرف وغيره فتجب التسوية بين السابعة والكتابية في ذلك (لكن لحره مثلاً) كان (قول)

سبق نكاح الامة بشروطه
على نكاح الحرة أو كان
الزوج عبداً قدر وهما ثلاث
ليلتان للحرة وليلة للامة
وانما تستحق الامة القسم
اذا استحققت النفقة بأن كانت

مسلمة للزوج ليلاً ونهاراً
كالحرة (وتخص بكر جديدة
عند زفاف بسبع بلا قضاء)
للاخريات (وثيب ثلاث)
لحديث ابن حبان سبع
للبركات ثلاث للثيب (وبس
تخيرها) أي الثيب (بين
ثلاث بلا قضاء) للاخريات
(وسبع بقضاء) لمن كما فعل
صلى الله عليه وسلم بأمة سلمة
رضي الله عنها والتخصيص
للدكور واجب على الزوج
لتزول الحشمة بينهما وتجب
موالاة ما ذكر لان الحشمة
لا تزول بالمفروق فلو فرقه لم
يحسب واستأنف وقضى
المفروق للاخريات ولو كانت
ثيباً بغير وطء فهي
كالبركات في الاصح وسواء
كانت الجديدة حرة أم أمة
وقيل للامة نصف ما ذكر
من غير جبر للكسر وقيل
يجبره فللبكر أربع وللثيب
ليلتان ولو زاد البكر على
السبع قضى الزائد
للاخريات وكذا لو زاد
الثيب على ثلاث بغير
اختيارها يقضى الزائد كما
يقضى السبع اذا اختارتها
(ومن سافرت وحدها بغير

من فيها رق ولو مبعدة (قوله سبق) أو كانت الحرة لا تحفه كما سر (قوله ليلتان للحرة وليلة للامة) ولا يجوز
غير هذا فلو عبر به المصنف كان أولى لا يهاجم عبارة جواز غيره كثلاث ليال وليلة ونصف أو أربع ليال وليتين
وقول شيخنا في شرحه ان هذا مردود على قوله فيما مر ولا زيادة على المذهب غير مستقيم فتأمل واعلم أنه
يجرى في النهار لمن هو أصله جميع ما ذكر في الليل ولو عتقت الامة قبل تمام ثوبتها صارت كالحرة أو بعدها
بقي للحرة ليلتها ولا يجب على الزوج قضاء ما فات قبل علمه بالعتق (قوله بكر) بالمعنى السابق في استئذانها
كما يشير اليه (قوله جديدة) ولورقيقة ولو بعقدتان منه أو مستفرشة أعتقها ثم تزوجها لا يرجه نعم ان
بقي لها بعض من زفافها الأول وجب آتاه لها بعد عودها بعقد أو رجعة منضمها لها بالعقد الثاني (قوله
وثيب ثلاث) ولو بعقد منه ثان كما مر والحكمة في السبع والثلاث أن السبع عند أيام الدنيا وما زاد عليها
تكرار لها وان الثلاث مقترة في الشرع (قوله أي الثيب) بخلاف البكر لا يأتي فيها تخيير اذ ليس هناك
من له أكثر من حقها والمراد يكونها بكر أو ثيباً عند الدخول لا عند العقد (قوله واجب على الزوج) الذي
يجب عليه القسم فيما مر حراً أو غيره وفي وليه ما تقدم نعم ان لم يكن عنده غيرها أو كان ولم يبت عنده فلا
وجوب ويجب تقديمه على بقية دور من عنده ان لم ترض بتأخيرها لانه حقها فلها أن تسقطه واذا تم الدور
والزفاف أقبرع للابتداء للجميع ولا يسقط بالطلاق كالقسم فتجب الرجعة أو التجديد لتوفيقته قال شيخنا
ويحرم عليه أيام الزفاف الخروج لمعة وجماعة أو لنحو عيادة مريض وغير ذلك الا برضاها قال واذا رضيت
لم يسقط حقها ما لم تصرح باسقاطه واذا بقي فهل يقدمه على بقية دور من عنده كما في الابتداء أو يؤخره عنه
لرضاها بالتأخير يظهر الآن الثاني ولو زفله امرأتان قدم السابقة فان كانا معا أقبرع وجوبا (قوله وتجب
موالاة ما ذكر) ما لم ترض بغيرها ولا يجب الفور اذا أراد أن يدور بالقسم لغيرها أو كان في أثناء دور كما مر
(قوله قضى الزائد للاخريات) سواء اختارت الزيادة كعشر مثلاً أو لانه لم تطمع في حق غيرها (قوله
بغير اختيارها) ولو للسبع أو باختيارها للمادون السبع لا تقدم (قوله كما يقضى السبع) واذا قضى بقضى
موزعاً عليهن وانما قضى السبع لا ما زاد على الثلاث التي لها مالة لانها طمعت في حق غيرها ولقوله عليها
لما خير أم سلمة كما مر ان شئت سبعت عندك وسبعت عندهن وان شئت ثلثت عندك ودرت
أي بالقسم فاخترت الثلاث رضي الله عنها (قوله ومن سافرت) لما يجوز فيه النفل على الدابة ودونه حضر
وخروجها فيه ولو لشغلها كدابة مثلاً باذنه أو علم رضاها لا يسقط القسم ولا النفقة (قوله وحدها) خرج ماله
سافرت معه فغير ناشئة الا ان نهاها عنه سواء قدر على ردها أو لا خلافاً للبلقيني نعم ان استمتع بها لم يسقط
حقها (قوله فلا قسم لها) أي بعد النشوز فلو كان لها قسم سابق لم يسقط حقها (قوله وباذنه لغرضه يقضى
لها) ولو مع غرضها على المعتمد وغرض الاجنبي بسؤال أحدهما كغرضه وبسؤالها كغرضها ولو سألت

(قول الشارح قدر وهما ثلاث) أي ولا يجوز ليلتان وأربع لما يلزم من مجاوزة الثلاث وهو ممتنع (قول
التم عند زفاف بسبع) أي ولا وكذا الثلاث (قول الشارح واجب على الزوج) أي اذا كان في نكاحه
غيرها يبيت عندها نعم ذكر الشيخان أنه لو تزوج جديدتين ليس في نكاحه غيرها يجب لها حق
الزفاف وحمل على مالها اذ القسم لها (قول التمن ومن سافرت الخ) أي بلا ضرورة كخراب البلد والزوج
غائب يستثنى الامة اذا سافر بها السيد بعد أن بات عند الحرة ليلتين فانها باقية على حقها من القسم
وربما يفهم ذلك من قول المصنف وحدها قال البلقيني ولا يخالف ذلك قولهم انما يجب لها القسم اذا سلمت
ليلاً ونهاراً لانها استحققت حقها لما قسم للحرة وقد كانت تستحق النفقة فلما سافر بها لم يسقط لعدم
التقصير بخلاف الناشئة (قول التمن ولغرضها) لو كُن لغرضها فقياس المتعة والتشطير عدم القضاء

بذنه ناشئة) فلا قسم لها سواء سافرت لحاجتها أم لحاجته (وباذنه لغرضه) كان أرسلها في حاجته (يقضى لها) ما فاتها (ولغرضها) كحج

هي الزوج لغرض الاجتناب من غير سؤاله فكفرضا (قوله لنقله) وان قصر جدا ويعتبر قصد النقلة في الابتداء وان غيره بعد (قوله حرم) أي غير رضاهن ولهن الرجوع قبل مسافة القصر وخرج باستصحاب بعضهن تركهن فلا حرمة ولا قضاء خلافا لبعضهم (قوله أو يطلقهن) هي مانعة خلو فطلق بعضا ويستحب الباقيات وليس له بيع بعضهن مع وكيل له محرم أو نسوة واستصحاب الباقيات لنافيه من رفعة مقام من معه وقضى الباقيات سواء خرج بقرعة أم لا كذا في كلام شيخنا كان حجروا غيره وكلامهم في ذلك متدافع والوجه أن يقال أنه إن نقلهن كهن دفعة فلا حرمة ولا قضاء سواء كن معه أو مع وكيله أو بعضهن معه وبعضهن مع وكيله وإن نقلهن مرتبا وجب القضاء في المتخلفات سواء كان هو مع السابقات ووكيله مع الباقيات أو بالعكس أو لا مع أحد منهما فتأمل وراجع (قوله وفي سائر الأسفار) أي التي تجوز فيها الرخص والاقضى مطلقا بقرعة أو ساكن المصحوبة أو لا قاله شيخنا كالخطيب وقال غيره مأخذا بما يأتي أنه لا يقضى إلا ما يقضيه لو كان السفر مباحا كما يؤخذ من قولهم ويجب على من طلبها حاجته وإن كان عاصيا فإن امتنع سقط حقها ولو محجورة وقد يقال وجوب طاعتها من حيث حكمها معه ووجوب القضاء تغليظا عليه فتأمل (قوله بعضهن) سواء صاحبة النوبة أو الزفاف أو غيرها ولا يسقط حقها من النوبة أو الزفاف فيقضى لها إذا عاد (قوله بقرعة) أن لم يرتضين بواحدة والأفلاحة لقرعة ولا قضاء ولهن الرجوع قبل السفر قاله الماوردي وكذا بعده ما لم يقطع مسافة القصر فإن سافر بغير من خرجت لها القرعة قضى لها زيادة على البقية ما لا يقضيه لمن قاله شيخنا فانظر مع ما بعد عن شيخنا الرمي (قوله ولا يقضى) أي سواء سافر بها بقرعة أولا وإن عصى بأخذها قاله شيخنا الرمي (قوله وصار مقما) أي يمتنع عليه الترخص وسأكن المصحوبة لأن الضابط أنه يقضى مدة عدم الترخص إن ساكن المصحوبة والأفلاحة سواء في مقصده أو غيره ولو تجاوز مقصده وقال شيخنا يقضى ما جاوز مطلقا والأول منقول عن النص لأن له الترخص فيه ولو كتب يستحضر المتخلفات قضى من وقت الكتابة لانه أول إقامته فإن أقام قبل الكتابة يقضى من وقت الإقامة أخذنا من الأمة أو قبل إقامته اعتبرت إقامته (تنبيه) علم من هنا أن سفر غير النقلة ينقلب إليها دون عكسه كما مر وتقدم عن شيخنا الرمي أن القضاء يكون موزعا فأي شيء هنا وقال السبكي هنا يقضى لكل واحدة متواليا بقدر حقها ويحتاج إلى القرعة في تقديم بعضهن على بعض ويقدم مدة الزفاف على غيرها فراجع (قوله ومن وهبت حقها) ولو بعد ثبوت الدور بينهما (قوله يلزم الزوج الرضا) فله الرد وليس لنهاية تتوقف على رضا غير الموهوب له الأهذه لأنها ليست على قواعد الهبات ولذلك كان لها الرجوع متى شئت ولو في أثناء ليلتها ويلزم الزوج الخروج إليها حالاً إن علم ومافاته قبل علمه لا يلزمه قضاؤه ولو ليالي وفارق ضمان ما أصبح نحو ثمر بستان بعد الرجوع وقبل العلم على المعتمد لانه من باب الغرامات والاتلافات وليس للواهب أن تأخذ عن حقها عوضا ويلزم موارده لو أخذته وتستحق القضاء قال بعض مشايخنا بما

شيخنا ما لم تعلم بالفساد

(قول الشارح وإن يخلفهن) أي في حال الاطلاق ولو كان البلد المنقل إليه قريبا جدا وهو محتمل (قول الشارح) لو أقرضت فخرجت وأخذ غيرها قال الزركشي فالظاهر أنه يقضى للظلمة فقط لا تحصر الحق فيها (قول الشارح في مدة سفره) أي ذهابا (قول المتن وصار مقما) أفاده هذا القيدان الرجوع الفوري لا قضاء فيه لمدة الرجوع قطعا (قول المتن قضى مدة الإقامة) أي إن لم يعتزلها تلك المدة (قول المتن فإن رضى الخ) قال الزركشي ليس لنهاية يقبل فيها غير الموهوب له الأهذه (قول الشارح كل ليلة في وقتها) قال الزركشي هو منقضيها من قوله ليلتها

وعمرة وتجارة (لا) يقضى لها (في الجديد) وأذنه يرفع الأثم عنها والتقديم يقضى لوجود الأذن (ومن سافر لنقلة حرم أن يستصحب بعضهن) بقرعة ودونها وإن يخلفهن حذر من الأضرار بل ينقلهن أو يطلقهن فإن سافر ببعضهن قضى للمتخلفات وقيل لا يقضى مدة السفر إن أقرع (وفي سائر الأسفار الطويلة وكذا القصيرة في الأصح يستصحب بعضهن بقرعة) وقيل لا يستصحب في القصيرة لأنها كالإقامة (ولا يقضى مدة سفره فإن وصل المقصد) بكسر الصاد (وصار مقما قضى مدة الإقامة لا الرجوع في الأصح) وقيل يقضى مدة الرجوع لأنها سفر جديد بغير قرعة (ومن وهبت حقها) من القسم لغيرها على ما سنبين (لم يلزم الزوج الرضا) بذلك لأن الاستمتاع بها حقه فلا يلزمه تركه وله أن يبيت عندها في ليلتها (فإن رضى) بالهبة (ووهبت لمعينة) منهن (بات عندها ليلتين) كل ليلة في وقتها متصلتين كائنا أو منفصلتين (وقيل) في المنفصلتين (يواليهما)

بأن يقدم ليلة الواهة على وقتها ويصلها بليلة اللوهوبة أو يقدم ليلة اللوهوبة على وقتها ويصلها بليلة الواهة لان ذلك أسهل عليه والتقدير
لا يختلف وعورض ذلك بأن فيه تأخير حق من بين اليلتين وبأن (٣٠٥) الواهة قد ترجع بينهما في الشق

الاول والوالاة تفوت حق الرجوع وقوله رضى بشعر بأنه لا يشترط رضا اللوهوب لها وهو الصحيح (أو) وهبت (لمن سوى) بينهم فيجعل الواهة كالمعدومة ويقسم بين الباقيات (أو) وهبت (له) فله (التخصيص) أى تخصيص واحدة بنوبة الواهة لانها جعلت الحق له فيمعه حيث يشاء ويأتى في الاتصال والانفصال مسبق (وقيل يسوى) بين الباقيات ولا يخص لان التخصيص يورث الوحشة وانعقد فيجعل الواهة كالمعدومة ويقسم بين الباقيات (فصل) (ظهرت أمارات نشوزها) قولا كأن تجيبه بكلام خشن بعد أن كان بلين أو فعلا كأن يجد منها اعراضا وعبوسا بعد لطف وطلاقة وجه (وعظها بلا هجر) ولا ضرب فلعنها تسدى عنرا أو تتوب عما جرى منها من غير عنر والوعظ كأن يقول اتق الله في الحق الواجب لى عليك واحذرى العقوبة وبين لها أن النشوز يسقط النفقة والقسم (فان تحقق نشوزا ولم يتكرر وعظ

(قوله بأن يقدم الخ) سكت عن جواز التأخير في الصورتين بأن يؤخر ليلة الواهة الى ليلة اللوهوبة أو عكسه برضا اللوهوبة والاعتماد جوازه قال شيخنا ولا يضر تقديم حق من بينهما وان لم ترض به (قوله فيه تأخير حق الخ) أى بغير رضائهم والاجاز وفارق اعتبار عدم الرضا مع التقسم لان فيه سرعة براءة الذمة وحيث جاز فليس للواهة الرجوع بعدم بيت ليلتها لان ليلتها الأصلية صارت مستحقة لغيرها وقولهم لان الواهة قد ترجع لتعليل ترك التقديم لجوازه بعد وقوعه والالزام حالة الخلاف فتأمل (قوله أو وهبت لمن) أى أسقطت حقها مطلقا (قوله أو له فله تخصيص واحدة) أى من أراد منهم وان اختلفت في كل دور (تنبيه) بقى من أطراف المسئلة ما لو وهبت لمبهمة أو لاثنتين منهم أوله ولو واحدة منهم أوله ولافتين منهم أوله للجميع ففي الاولى الهبة باطلة وما عداها يعلم من الأخيرة وحكمها أنه في كل دور ليلة فيقرع بينه وبينهم في أول دور فان خرجت لواحدة اختصت بها أوله جعلها لمن أراد منهم ثم بعد دور آخر ليلة أيضا فيقرع لها بين من بقى لان من خص بليلة لا يدخل في القرعة بعده فمن خرجت له خص بها كما مر وهكذا حتى يتم أربع ليال بعد أو أكثر وحينئذ تعينت كل ليلة لمن خص بها فلا حاجة الى قرعة بعد ذلك وقد انتظمت الادوار والليالي ووقوع تلك الليلة بعد تمام الأدوار لا يخل بها فتأمل وافهم وما نقل عن شيخنا مما يخالف ذلك غير مستقيم ولم تصح نسبتها اليه وهذا اذا وهبت ليلتها دائما فان وهبت ليلة فقط مثاله لمن خص كلا بربع دور به يخص به من شاء ويقرع في الابتداء في الكل وهذا يجرى في الاولى اذا جعل كل ليلة في دورها ولومات الواهة بطلت الهمة وكذا لو فارقها ولو أنكرت الهبة لم يقبل عليها الا برجلين (فرع) يعصى بطلاق من دخل وقت حقها قبل وفائه قال ابن الرفعة فان سأله فلا يعصى ويجب الوفاء لها بعد عودها ولو بمقد جديد من نوبة المستوفية له ان كانت معه فان لم تكن معه فلا قضاء ولا يحسب مبيته مع الظلومة بعد عودها من القضاء فتأمل وسيأتى حكم النزول عن الوظائف في باب الخلع ان شاء الله تعالى

(فصل) في حكم الشقاق بين الزوجين (قوله بعد أن كان الخ) خرج بالبعدية في هذا وما بعده من هي دائما كذلك فليس نشوزا الا ان زاد (قوله اعراضا وعبوسا) لانه لا يكون الا عن كراهة وبذلك فارق السب والشم لانه قد يكون لسوء خلق لكن له تأديبها عليه ولو بلا حاكم (قوله وعظها) أى ندبا (قوله كأن يقول الخ) ويندب أن يذكر لها ما في الصحيحين من حديث اذا باتت المرأة هاجرة فراش زوجها فالتفتا للثالثة حتى تصبح وما قاله ابن عباس أيما امرأة عبت في وجه زوجها الا قامت من قبرها مسودة الوجه ولا تنظر الى الجنة وما في الترمذى أيما امرأة باتت وزوجها راض عنها دخلت الجنة (قوله في المضجع بفتح الجيم) قال شيخنا الرملى وهو بكسر الجيم اسم للوطء والفراش فراجع (قوله الاظهر يضرب) أى ان أفادنى ظنه والامتنع (قوله يجوز له الثلاثة) واعتمد شيخنا الزياى وشيخنا الرملى كابن حجر والخطيب أنه لا يرتقى لمرتبة مع الاكتفاء بما دونها كفى الصائل ولا يبلغ به حدا كالتعزير بل هو منه ولذلك يضمن به (قوله والاول) القائل بعدم الضرب أبقاء أى الخوف على ظاهره فلم يجعله بمعنى العلم كالأخر

(فصل ظهرت الخ) (قول المتن ولم يتكرر وعظ الخ) لو صدر منها شتم له وبذاءة لسان فهل له تأديبها أو يرفع الامر الى الحاكم وجهان أحدهما في زوائد الروضة أن لذلك لان في رفعها الى الحاكم مشقة وعارا وجزم به الرافعى في باب التعزير (قول المتن ولا يضرب في الأظهر) قال الرافعى لان ما جرى قد يكون لما رضى

(٣٩ - (قلىوبى وعميرة) - ثالث)

وهجر في المضجع بفتح الجيم (ولا يضرب في الاظهر

قلت الاظهر يضرب والله أعلم) أى يجوز له الثلاثة قال الله تعالى واللاتى تخافون نشوزهن فعظوهن واهجروهن فى المضاجع واضربوهن والخوف هنا بمعنى العلم كفى قوله تعالى فمن خاف من موصى جنفا أو انما الأول أبقاء على ظاهره

وقال للرادوا هجروهن ان نشزن واضربوهن ان اصررن على النشوز وهذا ما ذكره بقوله (فان تكرر ضرب) ولو قدمه على الزيادة وقيد
الضرب فيها بلم التكرار كان (٣٠٦) أقدم ولا يأتي بضرب مبرح ولا على الوجه والمالك والاولى له العفو وأفهم

قوله في المضجع أنه لا يهجرها في الكلام وهو صحيح فيما زاد على ثلاثة أيام ويجوز في الثلاثة كما قاله في الروضة للحديث الصحيح لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث (فلا يمنعها حقها كقسم وثيقة الزمة القاضي توفيقه فان أساء خلقه وأذاها) بضرب أو غيره (بلا سبب نهاء) عن ذلك (فان عاد) إليه (عززه) بما رواه هذا فيما اذا تعدى عليها وما قبله فيما اذا تعدت عليه (وان قال كل) منهما (ان صاحبه مقعد) عليه (تعرف القاضي الحال بثقة) في جوارهما (بخبرهما) بفتح أوله وضم تائه (ومنع الظالم) منهما من عوده الى ظلمه اعتمادا على خبر الثقة وظاهر اطلاقهم الاكتفاء بقول عدل واحد قال المصنف نبعا للرافعي ولا يخلو عن احتمال (فان اشتد الشقاق) أي الخلاف بينهما بأن داما على التساب والتضارب (بث) القاضي (حكما) من أهله وحكام من أهلها لينظرا في أمرهما بعد اختلاف حكميه وحكمها بها ومعرفة ما عندهما في ذلك و يصلحا بينهما أو

(قوله أقدم) لم يقل أحسن أو أوضح أو أقوم لاستواء العبارتين في تأدية المعنى لكن ماسلكه الشارح أدخل في تركيب الكلام وبلاغة ومن فهم عنه غير هذا واحتاج الى الجواب فهو من التكلف الذي هو يرى منه وتقول عليه (قوله والاولى له العفو) للمفهم من ترك حظ نفسه وبذلك فارق كون الأولى لولى الصبي عدم العفو لانه لتأديب (قوله لا يهجرها في الكلام) ولا في غيره من قسم وثيقة ونحوهما (قوله ويجوز في الثلاثة) ويجوز فيمأزاد عليها الا ان قصدها عن العصية أو اصلاح دينها اذا هجر ولودائما ولو تغير الزوجين جاز لغير شرعي كفسق وابتداع وايداء وزجر واصلح لها جرحا أو للهجور كما وقع في قصة الثلاثة الذين تخلفوا عن غزوة تبوك فأنه صلى الله عليه وسلم هجرهم ونهى الصحابة عن كلامهم وهم مراءة بن الربيع وكم بن مالك وهلال بن أمية وقلبك قيل أو اقل أسألمهم مكوا وأخرا أسألمهم عكة (تنبيه) قال العلماء ليس لنا موضع يضرب فيه المستحق من منع حقه الا هنا والعبد وذلك ليس الحاجة لهما وعدم الاطلاع لاحد عليه ولتلك لو ضرب وادعى أنه بسبب النشوز وأنكرت فهو للمصدق على المتمد من حيث جواز الضرب لا لسقوط نحو الثقة نعم ان علمت جراءة عند الناس صدقت هي قال ابن حجر (قوله بلا سبب) ولا يقبل قولها فيه الا بينة (قوله نهاء) ولا يبرأ لان التعزير يورث وحشة بين الزوجين فربما يلتزم الحال بينهما وينبغي للحاكم اسكانهما بجوار عدل ويحول بينهما ليظهر الصادق منهما قال الزركشي وهذا في الزوج وأما الزوجة فتعزير ابتداء (قوله تعرف القاضي) بتشديد الراء اللهملة أي استخبر عن حالهما من يعرفهما وجوبا عند الحاجة اليه مخرج بالتعدي كراهة الصعبة لنحو كبر أو مرض فلا شيء فيه لكن يندب استعطاف الكاره بما يرضيه ولو ترك بعض حقه (قوله بثقة) واكتفى به لسراينة (قوله ومنع الظالم) على وزان مأمور من نهى أو تعزير (قوله عدل) ولورواية لانه الذي يبر عنه بالثقة ولولم يرتفع الظلم بينهما حال القاضي بينهما ولا يقبل قول الزوج انه رجع عن ظلمه الا بقرينة ظاهرة (قوله بعت) أي وجوبا كما ذكره عن الروضة وهو للتمد (قوله من أهله) فدا وكذا من أهلها وسيأتي (قوله بعد اختلاف الخ) وينبغي أن لا يخفى أحد الحكمين عن الآخر شيئا اذا اختلف به (قوله صحيح في الروضة وجوبه) هو للتمد (قوله وكيلان) فلو من أحد الزوجين أو أغنى عليه ولو بعد استعلام الحكمين حالهما انزل

سريع الزوال غير محتاج الى التأديب (فرع) لو ضربها وادعى أنه بسبب نشوزها وادعت عدمه ففيه احتمالان في المطلب قال والذي يقوى في ظني أن القول قوله لان الشرع جعله واليا في ذلك (قول الشارح وقال للراد الخ) قيل يدل لذلك أنه سبحانه وتعالى يرب العقوبات على خوف النشوز ولا خلاف في اتقاء الضرب قبل اظهاره وأيضا ذكره العقوبات متعاعدة على الوجه للين في الآية فيه تنبيه ظاهر على الترتيب أقول الثاني مسلم الدلالة وأما الاول فجوابه أن الخوف بمعنى العلم على أنه يمكن الجواب عن الثاني أيضا بأن يجعل حكمة ذكرها متعاعدة الاشارة الى أنه لا ينتقل الى نوع وهو يرى مادونه كافيا فان ذلك شرط على كل قول والله أعلم (قول المتن فان تكرر ضرب) أي بشرط أن لا ينفع غيره من الوعظ والمهجر واذا أئلف ضمن لانه تبيين انه أئلف لا اصلاح (قول المتن ألزمه القاضي) أي ولا تجبره هي كما يجبرها لمجزها عنه ولقوله تعالى الرجال قوامون على النساء الآية والاستدلال بالآية لم أره لاحد وهو ظاهر (قول الشارح هذا الخ) توطئة لكلام المتن الآتي (قول الشارح قوله تعالى وان خفتم شقاق بينهما الخ) اعلم أن الضميرين من قوله ان يريدوا وقوله بينهما مرجع الاول

يفرقا ان عسر الاصلاح على ما سيأتي قال تعالى وان خفتم

شقاق بينهما فابعدوا حكما الخ وهل يشترط واجب أو مستحب وجهان صحيح في الروضة وجوبه لظاهر الأمر في الآية (وهما وكيلان لهما وفي قول) كما كان (موليان من الحاكم) لان الله تعالى بهما حكيمين والوكيل مأذون ليس بحكم ووجه الاول أن الحال قد يؤدي الى الفراق

والبضع حق الزوج والمال حق الزوجة وهما شيدان فلا يولى عليهما حقهما (قنلى) (٣٠٧) الاول يشترط رضاها) ثبت

الحكمين (فيوكل) هو
(حكمه بطلاق وقبول
عوض خلع وتوكل) هي
(حكمها ببذل عوض
وقبول طلاق به) ويفرق
الحكمين بينهما ان رأياه
صوابا وعلى الثاني لا يشترط
رضاها بيبث الحكمين
واذا رأى حكم الزوج
الطلاق استقل به ولا يزيد
على طلاقه وان رأى الخلع
ووافق حكمها تخالعا وان لم
يرض الزوجان ثم الحكمين
يشترط فيهما على القولين
معا الحرية والعدالة
والاهتداء الى ما هو المقصود
من بينهما دون الاجتهاد
وتشترط الدكورة على
الثاني وكونهما من أهل
الزوجين أولى لا واجب

(كتاب الخلع)

(هو فرقة بمعوض)
مقصود لجهة الزوج (بلفظ
طلاق أو خلع) كقوله
طلقتك أو خالعتك على كذا
فتقبل وسيأتى محته بكنيات
الطلاق فالمراد بقوله بلفظ
طلاق لفظ من ألفاظه
صريحا كان أو كناية
ولفظ الخلع من ذلك كما
سيأتى وصرح به لأنه
الاصل في الباب (شرطه
زوج يصح طلاقه) يعني أن
يكون الزوج يصح طلاقه
بأن يكون بالغاً عاقلاً مختاراً

حكمه لا ان غاب (قوله فيوكل هو حكمه بطلاق) وليس له حيثنذ أن يخالع (قوله وقبول عوض خلع)
وليس له حيثنذ أن يطلق بجائنا ومثله في حكمها واذا عجز الحكمين بيبث القاضي غيرهما فان عجز أيضا
أدب القاضي الظالم منهما وأخذ حق الآخر منه ويلزم كلام الحكمين أن يحتاط فلو قال أحدهما لحكمه
خلفا لأمته وطلق أو خالع أو عكسه تعين أحد اللال أو لا وان قال طلق أو خالع ثم خذ جاز تقديم أحد اللال
وعكسه كذا قاله الأذرى وذكر عن شيخنا مخالفته فليراجع (قوله يشترط فيهما) أى على القولين وكذا
يشترط فيهما الاسلام وان كان الزوجان كافرين والتكليف اللازم للعدالة وانما اشترط فيهما ذلك
مع كونهما وكيلين لتعلق وكالهما بنظر الحاكم ويشترط الدكورة على الثاني وتندب على الأول وفاقه
سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

(كتاب الخلع)

بضم الحاء من الخلع بفتحها وهولمة النزاع لأن كلا منهما لباس الآخر فكأنه نزع لباسه وشرطا ماسيا
والغنى في جوازه أن الزوج لما ملك الاتفاح بالبيع جازت إزالة معوض كالبيع وفيه دفع ضرر عن المرأة
غالباً وأصله الكراهة ولو منع الشقاق وقال شيخنا الرملى ان حكم الطلاق وهو صحيح وان منهما نحو ثقة
تختلعه منه على العتد وان حرم عليه ذلك عند شيخنا الرملى وسيأتى عن شيخنا خلافه وهو من الطلاق
وقدمه عليه لكونه غالباً عن الشقاق وأول خلع وقع في الاسلام ثابت بن قيس في امرأته بقوله صلى الله عليه
وسلم له اقبل الجديدة وطلقها تطليقة كما رواه البخارى وهو مخلص من الطلاق الثلاث مطلقاً كما ذكره الباجي
وشيخ الاسلام والخطيب وغيرهم واعتمد شيخنا الزياى تبعاً لشيخنا الرملى أنه لا يخلص في الاثبات
للقيد نحو لأفعلن كذا في هذا الشهر لما فيه من تقويت البر باختياره فراجع (قوله مقصود) خرج نحو
الدم فهو رجعى ولا مال (قوله لجهة الزوج) نفسه أو سيده أو مع غيره كان أبرأتى وزيداً فيجب سهر التل
وتصح البراءة لهما بخلاف ان أبرأت زيداً فرجعى قال شيخنا والبراءة صحيحة أيضاً في براءة زيدى
الصورتين نظر فراجع ودخل فيما ذكره مالو قال خالعتك على عشرة مثلاً خمسة لى وخمسة لى زيداً ففرده وانظره
(قوله وسيأتى الخ) إشارة لاخراج لفظ الطلاق عن ظاهره مود كلفظ الخلع معه (قوله يبنى الخ) فيه تنبيه
على أن الشرط هو وصف الزوج لا نفسه لأن مكرن من أركان الخمسة كالعوض والبضع واللتزم والصينة
(قوله بأن يكون الخ) بيان لذلك الوصف فيخرج به الصبي والمجنون والمكره ويدخل فيه الرقيق والسفيه
والمفلس والمريض وهم من المحجور عليهم فأحتاج لذكرهم

منهما للحكمين والثاني للزوجين وقيل للحكمين وقيل للزوجين وفى الآية تنبيه على أن من أصلح نيته
فيما يتعراه أصلح الله مبتغاه

(كتاب الخلع)

قال القفال هو ضرب من الجمالة مشا كل للمعاوضة لأن بضعها فى معنى الملوكة للزوج بالمهر فاذا خالعا فقد رد
بضعها وجوزها الشارع دفعا للضرر اه (قول للثمن بموض) أى وان لم يذكر (قول للثمن بلفظ طلاق
أو خلع) قال الزركشى هذا يوم أنهم من تسمية التعريف هنا لئلا يسمى بالخلع لاللفظ الخلع (قول الشارح
يعنى أن يكون الزوج الخ) يريد بهذا دفع عذور الاخبار بالذات عن الحدث وأيضاً الزوج ركن لا شرط
(قول الشارح وان لم يأذن السيد) كذا قطعوا به ولم يجروا فيه الخلاف فيما إذا قبل هبة أو وصية بغير إذن سيده
هل يصح القبول أو لا لأنه جرى في ضمن الطلاق وهو خارج عن الجبر قاله الامام في باب نكاح العبد (قول
للثمن ووجب دفع العوض الخ) لو دفعته للسفيه فتلف في يده فلا ضمان ولا ترجع عليه بغير شدة بخلاف
مالود دفعته للعبد وتلف في يده فانه يرجع عليه بعد العتق والفرق أن الجبر على العبد لحق السيد فينتفى الضمان
كما سيأتى في باب (فلو خالع عبداً أو محجوراً عليه بسفه صحيح) لوجود الشرط وان لم يأذن السيد والولى (ووجب دفع العوض) ديناً كان

أوعينا (الى مولاه ووليه) ليرأ الدافع منه ويملكه السيد كائناً كساب العبد ولو قال السفية ان دفعت الى كذا فانت طالق لم تطلق الا بالدفع اليه وتبرأ به كما قال الماوردي وكذا يقال في العبد وأسقط المصنف من المحرر أنه يصح خلع المفلس لتقدمه في بابه (وشرط قابله) أي الخلع من الزوجة أو الأجنبي بجواب أو سؤال ليصح خله (الطلاق تصرفه في المال) بأن يكون مكلفاً غير محجور عليه (فان اختلفت أمة بلا اذن سيد بدين) في ذمتها (أو عين ماله بابت) لذكر العوض (وللزوج في ذمتها مهر مثل في صورة العين وفي قول قيمتها) أو مثلها لفساد العوض باتتفاء الاذن فيه وفي صورة الدين المسمى (وفي قول مهر مثل) ورجعه في المحرر والشرح الصغير ورجع في أصل الروضة الاول ثم طابقت في ذمتها انما تطالب به بعد العتق (وان اذن) السيد (وعين عينه) أي من ماله (أو قدر دينه) في ذمتها كالف درهم (فامتثلت تعلق بالعين)

(قوله الى مولاه) فان دفعه اليه برى أيضاً ان كان مأذوناً له أو مكاتباً أو مبعوضاً ووقع الخلع في نوبته أو دفعه بعد حرته أو أخذه السيد من العبد أو أذن لمن أخذه منه أو قصر في أخذه منه قال شيخنا وهو عين كالسفيه والاميرأ الدافع ويرجع عليه السيد بالعوض ويرجع الدافع على العبد بشرطه (قوله ووليه) أوله باذن الولي وكذا لو أخذه وليه منه أو قصر في أخذه وهو عين لأنه ضامن لها والا فلا يبرأ الدافع ويرجع الولي عليه بالعوض ويرجع الدافع على السفية في ماله فعملوا كان العوض عينا وتلفت رجع الولي بمهر المثل لا بقيمتها كذا قاله شيخنا فراجع (قوله ولو قال الخ) هو استثناء من الدفع الى الولي (قوله دفعت) قال شيخنا الرمل أو أعطيت أو ملكت وفيه نظر فراجع (قوله لم تطلق الا بالدفع اليه) لأنه تعلق على صفة وفارق غيره بأن الطلاق يقع على عوض في النعمة فيه بخلاف هذا (قوله وتبرأ به) صريح في أنه يملكه قال شيخنا وهو مقيد بما اذا اقترن بالدفع ما يدل على الملك نحو أن تصرف فيه أو أصرفه في حوائجي والا وقع رجعا ولزمه رد العوض اليها (قوله وأسقط الخ) جواب عن المصنف وأما الكره وللريض فسيأتيان (قوله وشرط قابله) وهو للزوم للعوض ولو أجنبي (قوله ليصح خله) أي ليقع الخلع معه صحيحاً بالمسمى دائماً (قوله غير محجور عليه) فيه غنية عما قبله ودخل فيه السفية للمهر وخرج به الكره كأن أكرها الزوج على الاختلاع فانه باطل ويقع الطلاق رجعياً فان سمي مالا لم يقع شيء لأنها مكرهة على القبول ولو أقامت بينة بالا كراماً فآقر بالخلع وأنكر الا كرامات ولا مال ولزمه رد ما أخذه ولو منعها نفقته مثلاً لتخلع منه فهو من الاكره بخلاف ما لو منعها ذلك فافتدت نفسها منه فانه صحيح ولعل هذا مراد شيخنا الرمل في ما مرهنا شرط لصحة المسمى مطلقاً (قوله أمة) أي برشيدة ولو حكماً فغيرها كالحررة السفية ولو مكاتباً على العتد والبيعة في ماله كالحرة بمال سيدها كالأمة وبالماله لكل حكمه (قوله أو عين ماله) أي السيد وماله غيره أو اختصاص (قوله مهر مثل في صورة العين) هو للعتد (قوله وفي صورة الدين المسمى) هو للعتد ولو في المكاتبه كما في شرح شيخنا وقال شيخنا ان للعتد فيها وجوب مهر المثل لأنها ممنوعة من التبرع وهو الوجه كما في هذه الآية اذ يحل فيها اذا لم ينقص المسمى عن مهر المثل فراجع ولزوم

مادام حقه باقيا والحجر على السفية لحق نفسه بسبب النقصان فينتفي الضمان حالاً وما لا (قول المتن الى مولاه) ولو كان العبد مبعوضاً ولا مهايأة دفعه فبطلت حرته والباقي للسيد (قول الشارح ليصح خله الخ) أي من حيث التزام المال بخلاف الطلاق بدليل ما سيأتي من أنه لو خال سفية وقبلت وقوع الطلاق رجعياً وقد يمتنع عن الشارح بأن خلعها للذكر غير صحيح لعدم ترتباً من اليقونة وللحال لكن يرد عليه الأمة غير الاذن فكان غرضه ليصح خله من حيث التزام المال وجوب دفعه حالاً وأيضاً قضية قوله يصح خله أن الخلع اذا لم يترتب أثره على الوجه الذي صدر لا يكون صحيحاً وان ترتب عليه حصول اليقونة بدليل مسائل الأمانة غير مطلقة التصرف واليقونة حاصلة بل والمسمى لازم لها في مسائل الدين وغاية الامرانه لا مطالبة بالحال وفي كون الخلع الذي بهذه الصفة فاسداً نظر ظاهر (قول الشارح غير محجور عليه) دخل فيه من سفه بعد رشده وهو كذلك (قول المتن فان اختلفت أمة) أي ولو مكاتبه كما في الروضة (قول المتن وللزوج في ذمتها الخ) أي سواء علم أنها مأذونة في التصرف أم لا (قول الشارح ورجعه في المحرر والشرح الصغير الخ) هو للوافق لشراؤه غير اذن سيده قال العراقي والفرق على الأول بأنه لو صح الشراء لم يمكن جعل المبيع للعبد ولا للسيد لكونه ثمر من لزمه الثمن بخلاف الخلع لا يجبي فيه ذلك لأنه يصح مع الأجنبي والبضع غير حاصله (قول الشارح أيضاً ورجعه في المحرر) من هنا قال الزركشي تصحيح المصنف لم يقع عن قصد لأنه لم يبنه على أنه من زيادته (قول الشارح ثم ما ثبت الخ) أي ولا يضر جهالة الوقت لأنه تأجيل ثبت بالشرع

في صورة العين (و بكسبها في الدين) فان زادت على ما قدره طولبت بالزائد بعد العتق (وان اطلق الاذن يقتضي مهر مثل من كسبها) فان زادت عليه طولبت بالزائد بعد العتق وان قال اختلعي بما شئت (٣٠٩) اختلعت بمهر التل وأ كثر منه

وتعلق الجميع بكسبها ثم ما يتعلق بكسبها يتعلق بما في يدها من مال التجارة ان كانت مأذونا لها فيها وهل يكون السيد باذنه في الخلع بالدين ضامنا له فيه الخلاف السابق في مهر زوجة العبد (وان خالغ سفية) أي محجورا عليها بسفه بلفظ الخلع كقوله خالعتك على ألف (أو قال) لها (طلقتك على ألف فقبلت طلق ترجيا) ولنا ذكر المال وان أذن الولي فيه لأنها ليست من أهل التزامة وظاهر أنه لو كان ذلك قبل الدخول طلقت باتنا بلا مال كما قاله للصف في نكت التنبيه (فان لم تقبل لم تطلق) لأن الصيغة تقتضي القبول فأشبه الطلاق المعلق على صفة (و يصح اختلاع المريضة مرض الموت) اذ لها التصرف في مالها (ولا يحسب من الثلث الا زائد على مهر التل) بخلاف مهر التل وأقل منه فمن رأس المال لأن التبرع إنما هو بالزائد وليس وصية لو ارت حرج الزوج بالخلع عن الارث ويصح

للمسمى يقتضي حصة الخلع منهما وهو بخلاف الشرط السابق فان قيل بفساده فمهر مثل (قوله وبكسبها) أي الحاصل بعد الخلع كما في نكاح العبد (قوله فان زادت) هو خارج بقوله امتثلت وخرج به أيضا رجوعه عن الاذن في الدين الى العين أو عكسه وهو جائز في الثاني دون الأول ويلزمه في هذا مهر التل (قوله على ما قدره) هو راجع للدين لأنه للذ كور فيه التقدير وسكت عمالو زادت على العين فقال ابن حجر أنها إنما تطالب ببذل الزائد من مثل أو قيمة لا بحصته من مهر التل وفارق اختلاعها بجميع العين بلا اذن بأنه هنا وقع تابعا للوجه أن يقال ان زادت ديننا تعلق بذمتها أو عيننا فالواجب بدلها ان كانت قيمة العين للأذن فيها تساوى مهر التل والا فبحصتها منه وكذا يقال فيما لو زادت على مهر التل (قوله بعد العتق) فان شرطت فسد ووجب مهر التل على العتق (تنبيه) شملت العين رقبته وهو كذلك الان كان الزوج حرا أو مكاتباً لأن الملك يقارن الخلع فيبطله ومن ثم لو علق طلاق زوجته للملك كملو رته بموته لم تطلق (قوله وان قال اختلعي الخ) هذا تعميم وما قبله اطلاق (قوله بما في يدها) ولو حصل قبل الاختلاع (قوله فيه الخلاف الخ) والراجع عدم لزوم كإمرك (قوله سفية) وان لم يسم بالسفه على التعمد والسفية الهمة كالرشيعة كما مر وخرج بالسفية الصغيرة والمجنونة فالخلع معهما لاغ ولا طلاق (قوله بلفظ الخلع) جواب عن اعتراض على قول المصنف أو قال الخ للفتى أنه ليس من الخلع لاقتضاء العطف للغيرة وقرر الجواب أنه منه لكن بغير لفظه (قوله طلقت) أي ان لم يكن تعلق والافلا يقع الطلاق لعدم صحة الإبراء والاعطاء منها (قوله رجعا) ان لم يكن قبل الدخول والافباتنا ولا مال (قوله لأنها ليست من أهل التزامة) وليس للولي صرف مالها لمثل ذلك نعم ان خشي على المأمن الزوج ولم يدفع الا بالخلع صح قاله شيخنا الرملي (قوله لم تطلق) سواء ذكر مالا أولا نعم ان نوى الطلاق ولم يضر التماس قبولها وقع الطلاق وظاهر كلامهم أنه لا بد من نية الطلاق هنا ولو بلفظه فخره (فرع) لو خالغ رشيدة وسفية معا كقوله طلقتك كما بألف فان قبلتا وقع فيهما لكن باتنا بمهر مثل في الرشيدة ورجعا بلا مال في السفية وان لم يقع قبول منهما أو من احدهما لم يقع شيء (قوله الا زائد الخ) فان لم يسه الثلث فله فسخ المسمى ويرجع بمهر التل (قوله لخروج الزوج الخ) فلو لم يخرج عن الارث بجهة أخرى كإبن عم أو معتق فهو وصية لو ارت فيحتاج الى اجازة الورثة فان زادوا ولم يرض بما فضل رجع الى مهر التل (قوله ويصح خلع المريض الخ) هذا في الزوج فلو خالغ أجنبي في مرض موته من ماله اعتبر من الثلث أخذا من التلطيل (قوله لا بائن) بانقضاء عدتها ولو معاشرة فلا يصح خلعها وان لحقها الطلاق كما يأتي (قوله ديننا) أي في ذمتنا فنشئنا أو في ذمته تبرئ منه ولو أكثر من مهر

(قول للثمن من كسبها) كنظيره في الاذن العبد في النكاح قال ابن الرفة ينبغي اختصاص ذلك بقولنا ان الخلع بغير اذن المال يقتضي للمال والافلا يتعلق بالكسب (قول الشارح ان كانت) راجع لقوله التجارة (قول للثمن طلقت رجعا) قيد الزر كشي عدم الوقوع أصلا بما لو جهل السفه (قول الشارح بخلاف مهر التل) استشكل القفال ذلك بما لو نكحت امرأة في مرض موتها بدون مهر التل فان العوض يفسد ويجب مهر التل قال فسلكوا بالبضع عند التملك مسلك الأموال ولم يسلكوا به هنا للسلك عند إزالة الملك أقول ويجري اشكاله هذا في المسئلة الآتية في كلام الشارح بالاولى (قول الشارح والثاني لا علم الحاجة الخ) كيف تقتضي الحاجة مع افادته قطع سلطنة الرجعة (قول للثمن قليلا وكثيرا) أي ولو زاد على الصداق

خلع للمريض مرض الموت بدون مهر التل لأن البضع لا يبق لو ارت لم يخالغ (ورجعية في الأظهر) لأنها كالزوجة في كثير من الأحكام والثاني لا لعدم الحاجة "الافتداء" الذي هو القصد بالخلع وعلى هذا يقع الطلاق رجعا اذا قبلت كالسفية (لا بائن) بخلع أو غيره فلا يصح خلعها اذ لا فائدة فيه (ويصح عوضه) أي الخلع (قليلا وكثيرا ديننا وعينا

مثلها أو صدقها بشرطه فلو قال إن أبرأتني من دينك أو صدقتك قال شيخنا أو من متعتك وفيه نظر فأن
 طالق فان حمت البراءة منه بأن علمه وقت الجواب وكانت غير محجورة ولم يتعلق بهز كانه وقع باثنا واللام يقع
 طلاق فان قال بعد ذلك أنت طالق فان ظن صحة برأتها وطابق الثاني الأول وقصد الاخبار عما مضى لم يقع
 والواقع رجحنا وإن لم تصح البراءة قال شيخنا الرمي وليس من التعليل قولها بذلك لك صدق على طلاق
 فقال أنت طالق بل يقع رجحنا ولا براءة لأنه من تعليل الأبرام وهو باطل ومن ثم لو قالت بذلك لك صدق على
 طلاق فقال أنت طالق على ذلك وقع بمهر للثلث لانه وقيد شيخنا الزيادة بمن جهل الفساد والواقع رجحنا
 ولا براءة ومثل ذلك لو قالت ان طلقني فأنت بريء من صدقي أو طلقني وأنت بريء من صدقي فيقع رجحنا
 ولا براءة لما فيه من تعليل الأبراء ولو قال طلقك فأبرأتني وقع رجحنا ولا براءة ولو قال ان أبرأتني
 من مهر ك أو من حقك على فأنت طالق فأبرأته منه وقد كانت أحواله عليه أو أبرأته منه أو أقرت به لغيره
 لم يقع طلاق وإن علم بالحالة أو الاقرار مثلا على التمسك ولو قال ان أبرأتني من مهر ك مثلا طلقك فقالت
 أبرأتك فقال أنت طالق بريء والطلاق رجحنا ان لم يقصد التعليل ويصدق في ارادته يمينه واللام يقع طلاق
 ان لم يصح الأبراء ولو قالت طلقني واحدة بألف فقال أنت طالق واحدة وطالق ثانية وطالق ثالثة فان قصد
 بالموض واحدة وقعت باثنا ويقع ما قبلها لا ما بعدها (تنبيه) لا يصح جوابها بقولها أبرأك الله وإذا
 ادعت الجهل بالبراءة صدقها أو غيره صدقت يمينها ان أمكن والامتنع هو يمينه (قوله ومنفعة)
 ومنها علم القرآن ونحوه مما صرف في الصدق فان كان بنفسها فسد ثمنه فيجب مهر للثلث وكذا لو خالها
 على البراءة من سكنها لأنه ممنوع من اخراجها (قوله كالصدق) فلا بد أن يكون مالا متمولا فيقيد
 به كلام الصنف (قوله ولو خال بمجهول) وحده أو مع معلوم ومنه على ما في كفاها وان علم ما علم شيئا
 فيه نعم ان كان فيها نحو دم وقع رجحنا وان علم به كالمال عليه (قوله كالهم) والخبرات التي لا يصح
 بيعها (قوله لأنها قد تصدق) أي فكل ما يقصده كذلك كتزير وحدقنف وموئل بمجهول
 ومنسوب وحررهم ان وقع الخلع في الكفر بخمر مثلا وأسلموا بعد قبضه فلا شيء كما تقدم في المهر ولو خال
 بصحيح وفاسد معلوم وجب في الفاسد ما يقابل من مهر للثلث بالقيمة وصح في الصحيح (تنبيه)
 هذا اذا وقع الخلع معها فان كان مع أب أو جد أو أجنبي فان لم يصرح بوصفه وان علم به وقع باثنا بمهر للثلث
 والا وقع رجحنا ولا مال ونحمل الراهم ان خال عليها في الخلع للنجز على نقد البلد الخالص فان أعطته
 منشوشا يبلغ خالصه القدر الخال عليه طلق ومثلها كنهه لحقارته في العلق على دراهم الاسلام الخالصة
 الكاملة فان أعطته منشوشا فكم أمرا أو ناقصا لم تطلق قاله شيخنا (قوله وله أن يزيد) أي ما لم تنه عن
 الزيادة والافكان نقص فلا تطلق أخذنا من العلة المذكورة (قوله بدون المائة) لم تطلق وكذا بغير جنسها
 أو صفتها أو بموئل أو بغير نقد البلد لأنها تحمل عليه كالمهر وسواء كان النقص قدرا يتخاين به أولا (قوله
 وبدون مهر للثلث) لم تطلق على كلام الرافعي وهو مرجوح كما ذكره ومثله لو خال بغير جنسه أو صفته ومنها

ومنفعة) كالصدق (ولو
 خال بمجهول) كتوب
 غير معين أو غير موصوف
 (أو خمر) معلومة (بانت
 بمهر للثلث) لأنه المرد عند
 فساد الموض (وفي قول
 ببطل الخمر) وهو قدرها من
 العسير كالقولين في اصدقها
 ولو خال على مالا يقصد
 كالهم وقع رجحنا بخلاف
 الميتة لأنها قد تقصد
 للجوارح والضرورة
 (ولها التوكيل) في الخلع
 (فلو قال لو كيله خالها بمائة
 لم ينقص عنها) وله أن يزيد
 عليها من جنسها أو غيره
 (وان أطلق لم ينقص عن
 مهر للثلث) لأنه المرد وله
 أن يزيد عليه من جنسه
 وغيره (فان نقص فيهما)
 بأن خال بدون المائة في
 الأول وبدون مهر للثلث في
 الثانية (لم تطلق) لخالفته
 للأذن فيه والمراد (وفي
 قول يقع بمهر للثلث) لفساد
 المسمى بنقصه عن المأذون

(قول للثمن ومنفعة) قضية ما قالوه في كتاب الصدق في تفسر التعليم أنه لا يصح أن يخالها على تعليم
 سورة مثلا (قول للثمن أو خمر) يستثنى من ذلك ما لو كان الخلع على خمر أو منسوب ووصفا بالخرية
 والنصب وكان ذلك مع أجنبي ولو أباه فانه يقع الطلاق رجحنا (قول الشارح وله أن يزيد الخ) استشكل ذلك
 البلقيني بحزمهم في التوكيل بالبيع من معين يمنع الزيادة على معين وعلته قصد الحاباة منها وهي آتية هنا ثم
 حاول الفرق بأن الزوجة متعينة أبدأ بخلاف المشتري فاذا عينه ظهر قصد الحاباة وفرق العراقي بأن الخلع ليس
 من المعاوضات البنية على الغائبة تارة والحاباة أخرى فلم ينظر فيه لتعيين (قول للثمن واذا طلق الخ) اما بأن

فيه والردود ورجحه في أصل الروضة في الثانية بخلاف الأولى لمخالفتها فيها لصريح الاذن (ولو قالت لو كيلها اختلج بألف فامتثل نفذ) وكذا لو اختلجا بأقل من ألف (وان زاد فقال اختلجها بالثمن من مالها بوكالتها بانت و يلزمها مهر مثل) لفساد للسمى بزيادته على الأذن فيه (وفي قول الأكثر منه وما سمته) لرضاها بما سمته زائدا على مهر التل كذا حكى هذا القول في المحرر والشرح وزاد في الشرح في بيانه أنه إذا كان مهر التل زائدا على مائة الوكيل لا يجب

(٣١١)

الزائد عليه رضا الزوج به ثم قال

والعبارة الوافية بمقصود القول أن يقال يجب عليها أكثر الأمرين مما سمته هي ومن أقل الأمرين من مهر التل ومائة الوكيل وعلى هذا اقتصر في الروضة في حكايته (وان أضاف الوكيل الخلع إلى نفسه فخلع أجنبي) وهو صحيح كما سيأتي (ولل مال عليه) دونها (وان أطلق) الخلع أي لم يصفه إليها ولا إلى نفسه (فلا ظهر أن عليها ما سمته وعليه الزيادة) فعلى كل منهما في المور قلل كورة ألف والقول الثاني عليها أكثر الأمرين مما سمته ومن مهر التل ما لم يزد على مسمى الوكيل كما تقدم وعليه التكملة ان نقص عن مائة ولو أضاف الوكيل ما سمته إليها والزيادة إلى نفسه ثبت للمال كذلك وحيث يلزمها للمال بطلان الزوج به ولو أطلقت التوكيل بالاختلاع لم يزد الوكيل على مهر التل فان زاد عليه

الحلول وكونه من تعد البلد كما تقدم نعم يقتصر هنا القدر الذي يتغابن به عادة (قوله ورجحه في أصل الروضة) وهو للتعبد (قوله نفذ) ولا يسل الوكيل الألف غير اذن على التعبد (قوله بأقل) اذ لم تنه عن النقص على قياس ما مر (قوله وان زاد) أي من غير اذنها في الزيادة بانت بمهر التل عليها سواء قال بوكالتها أو أطلق وذكر الوكالة إنما هو لعدم مطالبة الوكيل (قوله ويلزم مهر التل) بخلاف الوكيل لا يلزمه شيء على التعبد الا ان ضمن كأن قال وأنا ضامن فيطالب من حيث الضمان ومثل مهر التل ما لو زاد على مائة الوكيل (قوله وفي قول الأكثر منه) أي مائة الوكيل وليس الضمير عائدا لمهر التل هكذا افهم ولا اعتراض وصح في الزيادة من وكيلها تناول يصح في النقص من وكيل الزوج الذي هو نظير الزيادة هنا لأن الخلع من جانب الزوج فيه شائبة تعليق ولأن مخالفة وكيلها غايتها فساد العوض وهو لا يمنع الوقوع كما تقدم (قوله إلى نفسه) بأن قال من مالي وظاهره أن للمال عليه وان نواها (قوله وان أطلق) أي لم يصفه أي ولم ينوها ولا نفسه والا فالتنية كاللفظ يصدق في ارادتها لأنها لا تملك الا منه فراجع ذلك (قوله عليها ما سمته) أي من حيث الاستقرار والا فالوكيل مطالب بالجميع ويرجع عليها بما سمته ان لم يقصد عدم الرجوع (قوله كما تقدم) في العبارة الوافية (قوله ان نقص) أي الأكثر (قوله والزيادة) أي جميعها فان أضاف بعضها فكما لو زاد جميعها ونية الزيادة مثل ذكرها كما تقدم (قوله كما لو زاد) على القدر فيأتي فيه الاضافة وغيرها مما تقدم (تنبيه) لو خالع وكيل بفساد غير اذن لنا الخلع أو بآذنه وجب مهر التل ولو خالع وكيلها بذلك سواء أذنت أو لا بانت بمهر التل (قوله ذميا) وحر يباو مرندا (قوله فان أطلق) بأن لم يصف للمال إليها لفظا ولا عبرة بالنية هنا أو أضافه إلى نفسه بالأولى (قوله ولو وكلت عبدا في الخلع جاز) ولو غير اذن

يقول خالع فقط أو يقول على مال (قول للثمن ويلزمها مهر مثل) والفرق بين ذلك وبين وكيل الزوج اذا نقص عن معينة أن الزوج مالك للطلاق فلا يقع الا كما أذن والزوجة مالكة للعوض فمخالفة وكيلها لا تدفع طلاقا أو قهرا مالكة وانما تؤثر في العوض وأن الخلع من جانب الزوج نازع منزع التعليق فكأنه علق الطلاق بالمقدر بخلاف جانب المرأة (قول الشارح ثم قال والعبارة الوافية الخ) يرجح بعضهم عبارة للتهاج على هذه من حيث ان الغرض زيادة الوكيل على ما قدرته فكيف يقال الأكثر مما قدرته وأقل الأمرين والحال أن أحدهما تسمية الوكيل وهي أكثر مما سمته اه وفيه نظر نعم عبارة الرافعي المذكورة لا تفيد حكم ما لو كان مهر التل قدر مسمى الوكيل فالعبارة الوافية أكثر الأمرين مما سمته ومن مهر التل ما لم يزد على مسمى الوكيل فيجب مائة (قول الشارح والقول الثاني الخ) لم يسلك في تقديره ما قال الرافعي انه العبارة الوافية لما سلف ملك في الحاشية التي قبل هذه (قول الثمن ذميا) مثله الحربي (قول الشارح الا اذا أضاف للمال إليها) أي لفظا لتلا يكون طريقا الضمان (قول الشارح فان أطلق الخ) لأن أن تقول في هذا وجب للمال عليها لما سلف في الرشيد من أن حال الاطلاق ينصرف إلى الوكيل ما عدا الزائد ويجب بأن الوكيل يتعلق به العدة فيلزم

فيجب مهر التل كما لو زاد على القدر ولا يجب قول وجوباً أكثر الأمرين (و يجوز توكيله) أي الزوج في الخلع من مسلمة (ذميا) لصحة خلعه من أسلمت تحته في العدة ثم أسلم (وعبدا وعجورا عليه بسفه) ولا يشترط اذن السيد ولو لأنه لا يتعلق بوكيل الزوج في الخلع عهدة بخلاف وكيل الزوجة فلا يجوز أن يكون سفيا وان أذن الولي له الا اذا أضاف للمال اليه فحينئذ لا يضرر عليه في ذلك فان أطلق وقع الطلاق رجما كاختلاع السفية قاله البغوي وأقره الشيخان ولو وكلت عبدا في الخلع جاز وان لم يأذن له السيد فان أضاف المال إليها لم يضر

للطالبة به وان أطلق ولم يأذن السيد في الوكالة

طوب بالمال بعد العتق وإذا غر مرجع به على الزوجة إذا قصد الرجوع وإن أذن السيد في الوكالة تعلق المال بكسب العبد فإذا أدى منه رجوع به على الزوجة ويجوز توكيله (٣١٢) في الخلع ذميا أيضا (ولا يجوز توكيل محجور عليه في قبض الموضع) في الخلع فإن وكاله

وقبض في التمتع أن المختلع يبرأ والموكل مضيق للماله وأقره الشيخان (والأصح صحة توكيله امرأة خلع زوجته أو طلاقها) لأن المرأة تطليق نفسها بقوله لها طلق نفسك وذلك أمان عليك للطلاق أو توكيله إن كان توكيله فذلك أو توكيله ممن جاز عليك الشيء جاز توكيله به والثاني لا يصح لأنها لا تستقل بالطلاق ولو وكلت الزوجة امرأة باختلاعها جاز بلا خلاف لاستقلال المرأة بالاختلاع (ولو وكل رجل) في الخلع (تولى طرفا) منه مع أحد الزوجين أو وكيله ولا يتولى الطرفين كما في البيع وغيره (وقيل) يتولى (الطرفين) لأن الخلع يكتفى فيه اللفظ من أحد الجانبين كما لو قال إن أعطيتني ألفا فأت طالق فأعطته ذلك يقع الطلاق خلما وعلى هذا في الاكتفاء بأحد شقي الخلع خلاف كافي بيع الأب مال نفسه من ولده

(فصل) (الفرقة بلفظ الخلع طلاق) ينقص العدد فإذا خالها ثلاث مرات لم ينكحها إلا بمحل (وفي قول فسخ لا ينقص عددا)

سيده فإن أضاف للمال اليها فهي للطلالبة به وإن أطلق أو أضاف للمال إلى نفسه طوب بعد العتق واليسار إن لم يأذن السيد له وطالب هي حال إن قلنا أنه يرجع عليها والأفلا كما لو أضافه إلى نفسه (قوله إذا قصد الرجوع) كذا في شرح شيخنا والمفهوم عنه الرجوع في الإطلاق واعتمده شيخنا فيرجع مالم يقصد التبرع (قوله بكسب العبد) وما في يده كما مر (قوله رجوع) أي السيد مالم يقصد التبرع أيضا (قوله ذميا) وكذا حر بي ومريد كما مر في الزوج (قوله ولا يجوز) أي ولا يصح توكيل محجور عليه أي بالسف في الخلع ولا في قبض الموضع ومثله العبد نعم إن أذن الولي والسيد صح (قوله فإن وكاله وقبض في التمتع أن المختلع يبرأ) وهو العتق إن كان الموضع عينا أو كان مطلقا على دفعه كما تقدم والأفلا يبرأ (قوله أو توكيله) هو للعتق كما يأتي للتكاح وهي لا يصح توكيله فيه

(فصل) في ذكر صيغة الخلع وبامعها (قوله وفي قول فسخ لا ينقص عددا) وبما قال الأئمة الثلاثة وأفتى به كثير من أصحابنا وأفتى به البلقيني متكررا وحمل كونه لا ينقص عددا إن لم ينويه بالطلاق لأنه كناية كما سيذكره (قوله أنه) الضمير فيه وفيه بعده ما تدل على الفسخ (قوله وللغداة) أي ما اشتق من لفظها كما أشار إليه وكذا مصدرها ولفظ الخلع كذلك وكانت المصادر هنا صريحة بشرطه بخلافها في الطلاق والسراح والفراق لوجود الاشتغال والاستعمال هنا قال شيخنا ولا حاجة إليه لأن الصراحة هنا من انضمام ذكر المال مثلا

أن يكون السفية طريقا في الضمان بخلاف ما إذا أضاف اليها فإنه ليس طريقا في الضمان (قول الشارح طوب بالمال) ظاهر صيغة أن الزوج ليس له مطالبة الزوجة الآن ويشكل عليه ما سلف في حالة الإطلاق من الحر الرشد (قول الشارح في التمتع أن المختلع يبرأ) خص بعضهم ذلك بالعين قال وأما الدين فلا يبرأ إلا بقبض صحيح (قول المتن أو طلاقها) يستثنى ما إذا أسلم على أكثر من أربع نسوة فلا يصح توكيل للمرأة في طلاق بعضهن لتضمن ذلك الاختيار

(فصل) (قول للثلاثين الفرقة بلفظ الخلع) احتراز عن الفرقة بلفظ الطلاق على عوض فإنه طلاق جزما (قول المتن طلاق) أي لا تملكه كان فسخا لا جاز على غير الصداق لأن الفسخ يوجب استرجاع البذل كما أن الأقالة لا تجوز بغير الثمن الأول ثم المراد هنا الحكم بالطلاق في الجملة وأما الصراحة وعدمها فتأتي (قول الشارح ينقص) خبر ثان أو صفة كاشفة (قول المتن وفي قول فسخ الخ) هذا القائل احتج بقوله تعالى فإن طلقها فلا تحل له من بعد الخ فإن تعقبه الخلع بعد ذكر الطلقتين يقتضي أن يكون طلقه راجعا لوقوع الخلع طلاقا أو أجيب بأن قوله تعالى فإن طلقها يتعلق بقوله الطلاق مرتان وتفسير لقول أو تسرع بإحسان اعترض بينهما ذكر الخلع دلالة على أن الطلاق يقع بمجاناة مرة وبموضع أخرى قال الشيخ أبو حامد وغيره من العراقيين محل الخلاف إذا لم يقصد بالخلع الطلاق والا لكان طلاقا جزما لكن حكى الإمام خلافا في انصراف الخلع إلى الطلاق بالنية إن جطناء فسخا قال والمحققون على النع (قول المتن أيضا وفي قول فسخ) به قال الإمام مالك وأبو حنيفة وأحمد واختاره كثير من الأصحاب (قول الشارح كناية في الطلاق) أي كالمصدر من غير ذكر مال وليس بصريح لأنه لم يرد في القرآن ولم يشتهر عرفا فيه (قول الشارح كما أنه على قول الخ) أي ولا يكون على هذا القول كناية في الطلاق لأنه لا يوجد نقاذا في موضوعه وهو صريح في بابه وكل ما كان كذلك لا يكون كناية في غيره (قول الشارح فيه) الضمير فيه راجع لقول الفسخ (قول المتن وللغداة) معطوف على قوله لفظ الفسخ (قول الشارح فقالت قبلت الخ) أشار بهذا إلى دفع ماعساه يتوهم من اشترط لفظ للغداة في الإيجاب والقبول مع أخذ من التعبير بالغداة وقوله وفي صراحته الآية

و يجوز تجديد التكاح بعده من غير حصر (فعلى الأول لفظ الفسخ) كأن قال فسختك كما حكى باللف فقبلت (كناية) في الطلاق يحتاج في وقوعه إلى نية كما أنه على قول الفسخ صريح فيه (وللغداة) كأن قال فاديتك بكذا فقالت قبلت أو فتدبت

كما يأتي فتأمل (قوله كخلع) هو خبر المفاداة والجملة عطفت على جملة ولفظ الفسخ كناية ويصح كونه من عطف المفرد وهو أولى (قوله في صراحته الآتية) فالتشبيه لما يأتي لا لما مضى للتقضي أن الخلاف في أنها مطلق أو فسخ خلافا لما جرى عليه شيخنا الرملي في شرحه وماسلكه فيه الشارح أقصد بل متعين لما يلزم على الأول من إحالة مقابل الأصح فتأمل (قوله جزما) فيه إشارة إلى أن للبر عنه بالأصح طريق حاكية كما يفيد التشبيه ومنه يستفاد أيضا أن الراجح من القولين فيها هو القول بالصراحة المخالفة لطريق القطع فافهم (قوله في العرف والاستعمال) لعله تفسير للعرف (قوله بغير ذكر مال) أي وبغير نيته لأنها كذا كره وجريانه مع أحدهما صريح بخلاف (قوله كأن قال الخ) فيه إشارة إلى أنه نوى التماس قبولها وقبلت لأنه محل الصراحة على الأصح ولولم تقبل لم يقع شيء ولولم يضمن التماس قبولها فهو كناية فإن نوى الطلاق وقع رجعا والأفلا سواء قبلت فيهما أولا ولونقي الموضع وقع رجعا مطلقا سواء نوى التماس قبولها وقبلت أم لا (قوله وجب مهر مثل) أي إن جرى الخلع معها وهي أهل للإلزام والابتن كان مع أجنبي أو لم تكن أهلا وقع رجعا مطلقا (قوله يأتي على الثاني) أي إن نوى التماس قبولها وقبلت لأنه محل كونه كناية في الطلاق عنده كما هو ظاهر تقرير الشارح وعليه لولم يضمن ما ذكر كان كناية في الطلاق بخلاف عبارة الزركشي أي كلف الخلع فيجوز القولان لوروده في القرآن ومصورته فديتك بألف والثاني أنه كناية لأنه لم يتكرر ولم يشتر اهـ قلت من تعليل هذا الثاني وكذا الأول يتضح له أن للرد القولان الآتيان في المتن السابقان (قول الشارح والثاني أنه كناية جزما) يعلم من هذا أن الوجه الأول يجري فيه قول الخلع الآتيان لكن بعبارة أخرى هذا قول الشارح في صراحته ويجلب بمنع المخالفة بقرينة قوله الآتية (قول الشارح لأنه لم يتكرر) أي بخلاف الطلاق (قول الشارح ولاشاع الخ) أي بخلاف الخلع (قول المتن ولفظ الخلع صريح) معطوف على قوله ولفظ الفسخ قال الزركشي هذا إذا ذكر الموضع كما يفيد في تصحيح التنبيه وإليه يشير قوله بعد فلي الأول لوجري بغير ذكر مال والأفلا صحيح أنه كناية وقد صرح في الروضة بأنه يشترط في صراحته ذكر الموضع اهـ (قول الشارح لشيوعه الخ) قال الرافعي من علل بهذا جعله صريحا وإن لم يذكر المال بخلاف من علل بذكر المال (قول المتن وفي قول كناية) قال الزركشي هذا هو الراجح نقلا ودليلا (قول المتن فلي الأول الخ) قال الزركشي هذا يفيد وقوع الطلاق جزما وهو مخالف لما في الروضة من أنه عند عدم ذكر المال كناية اهـ وكذا قال ابن النقيب قال العراقي الحق أنه لا مخالفة فانه ليس في التهاج أنه صريح مع عدم ذكر المال فلي مراده أنه جرى بغير ذكر مال مع وجود مصحح وهو اقتران النية به قال ويدل على ذلك أنه في الروضة عقب اشتراطه في الصراحة قال وهل يقتضي الخلع للطلاق الجاري بغير ذكر المال ثبوت المال وجهان أحدهما عند الامام والغزالي والرويان نعم ثم قال فإن أثبتنا المال فإن جعلناه فسخا أو صريحا في الطلاق أو كناية ونوى وجب مهر المثل وحصلت البينة وإن جعلناه كناية ولم ينولها اهـ وفي الرافعي اختلاف في مأخذ القولين يعني الصراحة والكناية فمن الأكثرين بناؤها على أن اللفظ إذا شاع في العرف والاستعمال للطلاق هل يلحق بالمتكرر في القرآن ومنهم من بناء على أن ذكر المال هل يلحق بالصريح فمن أخذ بالأول أثبت الخلاف وإن لم يجز ذكر المال ومن أخذ بالثاني قال إذا لم يجز ذكر المال فهو كناية لا محالة وهو ما أورده في التسمية وفي المجلة تعليل القول بأنه كناية بقوله لأنه لا كان كناية فيه بغير عوض كان كناية فيه مع الموضع كسائر كنياته اهـ وفي شرح البهجة لوقال خالعتك فقط ولم يلمس جوابا قضية كلام الروضة أنه كناية وهو الظاهر وقضية كلام الآتوار والبقيني وغيرهما أنه صريح اعلم أن هذا المحل الذي حاوله العراقي بأباه قول الشارح الآتي وما ذكره على الأول يأتي على الثاني أيضا الخ (قول المتن بغير ذكر مال) أي عوض (قول الشارح لا طراد العرف الخ) أي وكما لو جرى

كخلع) في صراحته الآتية (في الأصح) لورود القرآن به قال تعالى فلا جناح عليهما فيما اقتلت به والثاني أنه كناية جزما لأنه لم يتكرر في القرآن ولا شاع في لسان حملة الشريعة (ولفظ الخلع صريح) في الطلاق لشيوعه في العرف والاستعمال للطلاق (وفي قول كناية) فيه حطاله عن لفظ الطلاق المتكرر في القرآن ولسان حملة الشريعة (فعلى الأول لوجري بغير ذكر مال) كأن قال خالعتك فقبلت (وجب مهر مثل في الأصح) لا طراد العرف يجريان الخلع على المال فإذا لم يذكر رجوع إلى مهر المثل لأنه للمرد وحصلت البينة والثاني لا يجب شيء لعدم ذكر الموضع ويقع الطلاق رجعا وما ذكره على الأول يأتي على الثاني أيضا لكن مع نية الطلاق

(و يصح) الخلع (بكتابات الطلاق مع النية) له وسياق معظمها في بابه وعلى قول الفسخ يصح بالكتابة أيضا على الأصح ومنها مسألة بعتك نفسك الآتية (و) يصح بالعجمية نظرا للمعنى والمراد بهامعا للمرية ولا يجزئ فيه الخلاف للذكور في النكاح الناظر لما ورد فيه (ولو قال بعتك نفسك بكذا فقالت (٣١٤) اشتريت) أو قبلت (فكتابة خلع) سواء جعل بلفظه طلاقا أم فسحا (وإذا بدأ

الزوج (بصفة معاوضة) كطلقتك أو خالعتك بكذا فقبلت (وقلنا الخلع) في الصورة الثانية (طلاق) وهو الرجوع (فهو معاوضة فيها شوب تعليق) لتوقف وقوع الطلاق فيه على القبول فإن قلنا فسخ فليس فيه شوب تعليق (وله الرجوع قبل قبولها) نظرا لجهة المعاوضة (ويشترط قبولها بلفظ غير منفصل) كما في البيع (فلو اختلف ايجاب وقبول كطلقتك بألف فقبلت بألفين وعكسه) كطلقتك بألفين فقبلت بألف (أو طلقتك ثلاثا بألف فقبلت واحدة بثلاث ألف فلو) في المسائل الثلاث وفي الشامل في الأولى أنه يصح ولا يلزمها الألف (ولو قال طلقتك ثلاثا بألف فقبلت واحدة بألف فالأصح وقوع الثلاث ووجوب ألف) لأن الزوج يستقل بالطلاق والزوجة إنما يعتبر قبولها بسبب المال وقد وافقته في قدره والثاني لا يقع طلاق باختلاف الإيجاب والقبول والثالث يقع واحدة نظرا إلى قبولها

(تنبيه) علم مما تقرر أن لفظ الخلع واللفاد أو ما اشتق منهما صريح مع أحد أمور ثلاثة ذكر المال أو نيته أو إضمار قبولها ويقع في الكل أن قبلت باثنا ويلزمه في الأول السمي وفي الثاني مانو ياه أن اتفقت نيتيها أو مانو اه الزوج فإن اختلفا في النية ترجع لمهر التل وفي الثالث مهر التل مطلقا وهذا ما جرى عليه شيخ الإسلام وشيخنا الرملي كوالده وشيخنا الزياي ومافي حاشيته أو غيرها أماموول أو مرجوح وإذا لم تقبل ففيه مام من عدم الوقوع أن نوى التماس قبولها والأف هو كناية والله الموفق والمهدي (قوله ومنها) وإن لم يذكره المصنف فمأسياتي في بابه ودفع المايو همه كلام المصنف من عطفها عليها أنها ليست منها (قوله بعتك نفهك) أو بعتك طلاقك وكذا قولها بعتك نوبى بطلاق (قوله فقالت) أي فورا (قوله فكتابة خلع) خلافا للزركشي ومن تبعه لأنه عالم بجذوقا في موضعه (قوله بدأ) بالهمز بمعنى ابتداء وهو المراد هنا وبتركه بمعنى ظهر مثلا (قوله فهو) أي الخلع للذكور أو ما ذكر (قوله قبولها) بلفظ أو باعطاء أو بكتابة مع نية أو بإشارة من خرساء (قوله بثلاث ألف) لأن الألف موزعة على العدد مالم نصح بخلافه (قوله وفي الشامل في الأولى) وهي إذا قبلت بألفين أنه يصح كما لو قال إن أعطيتني ألفا أعطته ألفين وأجيب بأن الإعطاء ليس جوابا ولا إيجابا تأمل (قوله فالأصح الخ) وهذه مستقناة بما قبلها وأعمال يصح نظيرها في البيع لأنه محض معاوضة (قوله وافقته في قدره) فلوزادت عليه لم يصح (قوله وعلى هذا) أي الوجه الثالث في وقوع الثلاث وهو الوجه الأول فهو مقابل لقوله ووجوب الألف المخطوف على وقوع الثلاث المفيد لجرى الانصاف فيه (قوله متى ما أعطيتني) والإبراء كالأعطاء وكذا الهبة فلا يشترط فيهما الفور في ذلك أيضا (قوله فتعلق) وفيه شوب معاوضة لكنه غير منظور إليه لعدم فائدته (قوله لفظا) بل ولا يكفي اللفظ وحده (قوله وإن زادت) وفارق مام نظرا لشوب المعاوضة هناك (قوله إن) بكسر الهمزة مطلقا وكذا بفتحها في غير نحوى والواقع باتنا ولا مال ظاهرا قاله ابن حجر وله تحليفها والإبراء كالأعطاء فيشترط فيه الفورية هنا

على خمر أو خنزير مثلا وكما في النكاح (قول المتن ويصح بكتابات الطلاق) أي كما يصح بصرائحه (قول الشارح له) الضمير فيه راجع لقول المتن الطلاق (قول الشارح وعلى قول الفسخ الخ) منه تعلم أن سائر ما سلف في المتن مفرع على قول الطلاق (قول الشارح يصح بالكتابة) أي الكتابات المذكورة (قول الشارح منها) الضمير فيه راجع لقوله بالكتابات (قول الشارح سواء جعل بلفظه طلاقا أم فسحا) حكى القاضي وجهها أنه صريح إذا قلنا فسخ (قول المتن فهو معاوضة) لأنه يأخذ ما لا في نظير ما يخرج عن ملكه (قول الشارح لتوقف وقوع الخ) متعلق بقول المتن شوب تعليق (قول الشارح فليس فيه شوب تعليق) أي بل هو كابتداء البيع لأن الفسخ لا تقبل التعليق (قول المتن وله الرجوع) لم يعبر بإلقاء لأنه يلزم أن يكون التفريع على المعاوضة والتعليق معا (قول الشارح كما في البيع) أي تشترط الموافقة في المعنى نحو قبلت أو ضمننت لا خصوص اختلفت والفصل بالكتابة الأجنبية لا يضر كما سيصرح به في المتن آخر الفصل (قول الشارح قيل يجب الخ) أي فالأصح وجوب الألف على وقوع الثلاث كما في المتن والأصح على وقوع الواحدة أيضا وجوب الألف خلافا لهذا الوجه المرجوح فيهما (قول المتن في المجلس) أي مجلس التواجب وهو ما يرتبط به القبول بالإيجاب دون مكان العقد قاله في المهر وقول الشارح أي على الفور إشارة لذلك (تنبيه) لو قال متى لم تعطني ألفا فأت طالق فمضى زمن ممكن فيه الإعطاء ولم تفعل طلقت (قول الشارح وإن زادت على ما ذكره) بخلاف

فإنها لو لم تقبل شيئا لا يقع شيء وعلى هذا وقوع الثلاث قيل يجب مهر مثل ردا بالاختلاف المذكور إلى التأثير في العوض فيفسده (وإن بدأ بصفة تعليق كتي أو متى ما أعطيتني) كذا فأت طالق فتعلق (فلا رجوع له) قبل الإعطاء (ولا يشترط القبول لفظا ولا الإعطاء في المجلس) أي على الفور فتي وجنا إعطاء طلقت (وإن قال إن أو إذا

أعطيني (كذا فانت طالق) (فكذلك) أي تعليق لارجوع الزوج فيه قبل الاعطاء ولا يشترط فيه القبول لفظاً (لكن يشترط) فيه (اعطاء على الفور) لانه قضية العوض في المعاوضة وانما تركت هذه القضية في متى (٣١٥) لانها صريحة في جواز التأخير شاملة لجميع الاوقات كأي وقت وان لا تشملها واختار الشيخ ابو اسحق الشيرازي في المذهب الحاق اذا بمعنى محتجاً بأنه اذا قيل لك متى ألقاك جهازاً أن تقول ان تقول متى شئت ولا يجوز أن تقول ان شئت وقيل لا يشترط الفور بل يكفي الاعطاء قبل التفرق وان طألت المدة كما في القبض في الصرف والسلم (وان بدأت بطلب طلاق) كأن قالت طلقني على كذا (فأجاب فتعاضة مع شوب جمالة) لأنها تبذل المال في تحصيل ما يستقل به الزوج من الطلاق المحصل للغرض كما أن الجمالة بذل الجاعل للمال في تحصيل ما يستقل به العامل من الفعل المحصل للغرض (فلها الرجوع قبل جوابه) لان هذا شأن المعاوضة والجمالة كليهما (ويشترط فور لجوابه) لان شأن المعاوضة ولا يفرق فيما ذكر بين ان تطلب بصيغة معاوضة أو تعليق ولا بين أن يكون التعليق بان أو بمعنى نحو ان طلقني أو متى طلقني فلك كذا وإن أجابها بأقل مما ذكرته لم يضر (ولو طلبت ثلاثاً بالف) وهو يملكها

ومثل ان واذالو ولولا ولوما واذما (قوله كذا) للرد به معلوم كالف أو هذا الثوب والا كان أعطيني ثوباً فانت طالق فأعطته ثوباً لم تطلق مطلقاً كاعطاء الحرمة مفصلاً فيلزمياً (قوله على الفور) أي في الحرمة والمكاتبه بخلاف الأمة لأنها لا تملك نعم ان علق بنحو خمر فهي كالحرة فيشترط فيها الفورية ويعتبر الفور في الغائبة من بلوغ الخبر وفي الحاضرة بالجلس وإذا أعطته الأمة ما علق به ولو من كسبها أو مفصلاً باطلقت ويرد له عليها مهر للتلف في ذمتها وكذا المكاتبه لأنها تبين بمهر للتسل ولو في الدين كما مر عن شيخنا وكذا غيرهما فيما لا يملك ويملك ما يأخذ منها مما يملك بالاعطاء (قوله في جواز التأخير) مع كون الغلب من جانب الزوج التعليق فلا يرد ما يأتي (قوله واختار الشيخ الخ) وهو مردود بأن الزمن في متى عام وفي اذا مطلق فلا يلزم الاشتراك (تنبيه) جميع ما تقدم في التعليق في الاثبات وسيأتي النفي ويشترط فور لجوابه ان أجاب لا على الفور وقع رجباً فان ادعى جهل الفور يصدق بيمينه ان أمكن (قوله لم يضر) أي ويقع به (قوله سكت عن العوض) قال شيخنا أو سكت عن طلقته قال الشيخان وكذا عن النية (قوله بثلثة) فلو صرح بخير الثلث في الطلقة لم يصح الخلع ولو طلق طلقين فله ثلثان ولو طلق نصف طلقته فله سدس الألف لأن للغير ما أوقعه وان زاد على الثلاث لا بما وقع حيث لم يستوف نحو خالعتك على ألف كما سبق (قول المتن فكذلك لكن يشترط) يريد أن هذه المسئلة لوحظ فيها المعاوضة والتعليق معاً (قول الشارح لأنه قضية العوض) بسط ما في الرافعي حيث قال أما اشتراط الاعطاء في المجلس فلان ذكر العوض قرينة تقتضي التعجيل لأن الاعراض تعجل في المعاوضات وانما تركت هذه القضية في متى وأخواتها لأنها صريحة في جواز التأخير شاملة لجميع الاوقات وان واذالو تشملها وانما تقتضي التعليق والاشتراط فقط ألا ترى أنه ينتظم أن يقال ان أو اذا أعطيني الآن أو ساعة كذا ولا يقتظم متى أو أي وقت أعطيني الآن أو ساعة كذا فلم تصح ان واذادافمة للقرينة المقتضية لا تعجيل اه وسبقه الى ذلك الامام فقال ليس ذلك لاقتضاء ان واذا الفور بقائه شرط والشرط ينسب على الا زمان بل للاقتضاء بالمعوض المقتضية للتعجيل بخلاف متى فانها صريحة في التأخير لأنها عامة في الا زمان ومقتضى النصوص لا تدروا القرآن اه واعلم أنهم فرقوا بين ان واذا في جانب النفي في باب الطلاق حيث قالوا لو قال اذالم أطلق فانت طالق تطلق بمعنى زمن يمكن فيه الطلاق من غير طلاق ولو قال ان لم أطلقك فانت طالق لا تطلق الا بالياس وفرقوا بان ان حرف شرط لا اشعار له بالزمان بخلاف اذا واعلم أيضاً أنه لا فرق في الفورية هنا بين الحرمة والأمة كما قاله ابن الرفعة خلافاً للقول وانما لو قال ان أعطيني بالفتح طلق في الحال والله أعلم (قول المتن فمعاوضة) قال الرافعي لأنها تحصل للملك في البضع بما تبذله من العوض وأما شوب الجمالة فله بما ذكره الشارح وزاد عليه ولأن الجاعل ملتمس ما فيه خطر قد يتأتى وقد لا يتأتى والمرأة تلتبس من الزوج الطلاق القابل للتطبيق بالاطار والإقرار اه (قول الشارح لأنها تبذل المال) علة لقول المتن مع شوب جمالة (قول الشارح لأن شأن المعاوضة) فان قيل لم يجوزتم التأخير نظراً لسابقة الجمالة كما يجوز التطبيق لما قلت أجيب بتيسر التعجيل عليه وتيسره على عامل الجمالة قال الزركشي وينبغي أن يستثنى ما لو صرح بالتراخي (قول الشارح ولا فرق الخ) قال الرافعي لأن للمال هو الذي من جهتها وهو لا يقبل التعليق بخلاف الطلاق من جانب الرجل ثم قال وقياس كونه معاوضة عدم جواز التعليق فيه كما لو قال ان بعثني فلك كذا لكن لما هن من شائبة الجمالة احتملت صيغة التطبيق

(فطلق طلقته بثلثة) أو سكت عن العوض (فواحدة بثلثة) تغليباً لشوب الجمالة ولو قال فيها رد عبيدي الثلاثة ولك ألفي فرد واحداً استحق ثلث الألف بخلاف ما تقدم أنه لو قال الزوج طلقك ثلاثاً بالف فقبلت واحدة بثلثة انه لم ينعى صيغة معاوضة اختلف فيها الإيجاب والقبول وسيأتي الكلام فيما اذا كان لا يملك الاطلة

نحو خالعتك على ألف كما سبق (قول المتن فكذلك لكن يشترط) يريد أن هذه المسئلة لوحظ فيها المعاوضة والتعليق معاً (قول الشارح لأنه قضية العوض) بسط ما في الرافعي حيث قال أما اشتراط الاعطاء في المجلس فلان ذكر العوض قرينة تقتضي التعجيل لأن الاعراض تعجل في المعاوضات وانما تركت هذه القضية في متى وأخواتها لأنها صريحة في جواز التأخير شاملة لجميع الاوقات وان واذالو تشملها وانما تقتضي التعليق والاشتراط فقط ألا ترى أنه ينتظم أن يقال ان أو اذا أعطيني الآن أو ساعة كذا ولا يقتظم متى أو أي وقت أعطيني الآن أو ساعة كذا فلم تصح ان واذادافمة للقرينة المقتضية لا تعجيل اه وسبقه الى ذلك الامام فقال ليس ذلك لاقتضاء ان واذا الفور بقائه شرط والشرط ينسب على الا زمان بل للاقتضاء بالمعوض المقتضية للتعجيل بخلاف متى فانها صريحة في التأخير لأنها عامة في الا زمان ومقتضى النصوص لا تدروا القرآن اه واعلم أنهم فرقوا بين ان واذا في جانب النفي في باب الطلاق حيث قالوا لو قال اذالم أطلق فانت طالق تطلق بمعنى زمن يمكن فيه الطلاق من غير طلاق ولو قال ان لم أطلقك فانت طالق لا تطلق الا بالياس وفرقوا بان ان حرف شرط لا اشعار له بالزمان بخلاف اذا واعلم أيضاً أنه لا فرق في الفورية هنا بين الحرمة والأمة كما قاله ابن الرفعة خلافاً للقول وانما لو قال ان أعطيني بالفتح طلق في الحال والله أعلم (قول المتن فمعاوضة) قال الرافعي لأنها تحصل للملك في البضع بما تبذله من العوض وأما شوب الجمالة فله بما ذكره الشارح وزاد عليه ولأن الجاعل ملتمس ما فيه خطر قد يتأتى وقد لا يتأتى والمرأة تلتبس من الزوج الطلاق القابل للتطبيق بالاطار والإقرار اه (قول الشارح لأنها تبذل المال) علة لقول المتن مع شوب جمالة (قول الشارح لأن شأن المعاوضة) فان قيل لم يجوزتم التأخير نظراً لسابقة الجمالة كما يجوز التطبيق لما قلت أجيب بتيسر التعجيل عليه وتيسره على عامل الجمالة قال الزركشي وينبغي أن يستثنى ما لو صرح بالتراخي (قول الشارح ولا فرق الخ) قال الرافعي لأن للمال هو الذي من جهتها وهو لا يقبل التعليق بخلاف الطلاق من جانب الرجل ثم قال وقياس كونه معاوضة عدم جواز التعليق فيه كما لو قال ان بعثني فلك كذا لكن لما هن من شائبة الجمالة احتملت صيغة التطبيق

(فطلق طلقته بثلثة) أو سكت عن العوض (فواحدة بثلثة) تغليباً لشوب الجمالة ولو قال فيها رد عبيدي الثلاثة ولك ألفي فرد واحداً استحق ثلث الألف بخلاف ما تقدم أنه لو قال الزوج طلقك ثلاثاً بالف فقبلت واحدة بثلثة انه لم ينعى صيغة معاوضة اختلف فيها الإيجاب والقبول وسيأتي الكلام فيما اذا كان لا يملك الاطلة

(وإذا خلع أو طلق بغير عوض فلا رجعة) سواء جعل الخلع فسخا أم طلاقا وسواء كان العوض صحيحا أم فاسدا (فإن شرطها) كان قال خالتك أو طلقك بدينار على أن لي عليك (٣١٦) الرجعة (فرجى ولا مال) لأن شرط المال وشرط الرجعة يتنافيان فينسا قاطان

و يبقى مجرد الطلاق وقضيته
ثبوت الرجعة (وفي قول
بأن بغير مثل) لفساد العوض
بشرائط الرجعة (ولو قالت
طلقني بكذا وأردت) عقبه
(فأجاب إن كان) الارتداد
(قبل دخول أو بعده
وأصرت) على الردة (حتى
انقضت العدة بانت بالردة
ولامال) ولا طلاق (إن
أسلمت فيها طلقت بثلث)
السمي حين الجواب ونحسب
العدتين وقت الطلاق (ولا
يضر تخلل كلام يسير بين
إيجاب وقبول) في الخلع كما
في مسألة الارتداد بالقول
بخلاف الكلام الكثير
فيض لأن قائله يبدى معرضا
(فصل) (قال أنت طالق
وعليك أو ولي عليك
كذا) كآلف (ولم يسبق
طلبها بمال وقع رجعا قبلت
أم لا ولا مال) لأنه لم يذكر
عوضا وشرطا بل جملة معطوفة
على الطلاق فلا يترتب بها
الطلاق وتنفرد في نفسها
وهذا بخلاف ما إذا قالت طلقني
وعلى أو ولك على ألف فانه
يقع باثنا بالالف والفرق أن
الزوجة يتعلق بها الترام للمال
فيحمل اللفظ منها على الالتزام
والزوج ينفرد بالطلاق فإذا

الثلاث فلو طلبت عشرة آلاف فطلق فتبين فله خمس الألف أو ثلاثا فأكثر فله كل الألف ولو طلق بدها مثلا
بانت بغير مثل للمجهول بما يقابل اليد (قوله وإذا خلع أو طلق) هو عطف خاص كما تقدم (قوله على أن لي
عليك الرجعة) بخلاف ما لو قال على أن متى شئت رددت العوض وراجعت فيقع باثنا بغير المثل ولا رجعة لأنه
رضي بسقوطها وإذا سقطت لا تعود (قوله وأردت) أو أردت أو هما أو أفاد بالواو عدم اشتراط الترتيب
(قوله فأجاب) أي على الفور بعد الردة أو معها على التعمد كما في شرح شيخنا الرملي ولو تراخت الردة أو
الجواب احتلت الصفة (قوله فيض) ولو من غير المحجب (فرع) خالع زوجته وقبلت ثم أثبت وليها أنها
سفيهة وقع رجعا فان كذب الزوج وقع باثنا ولا شيء عليها عملا بدعواه في البيئونة

(فصل) في اللفاظ للزوجة للعوض (قوله قال الخ) وعكس ذلك مثله (قوله رجعا) نعم إن شاع عرف
بذلك صدق في إرادته وان لم تصدق فيه وعلى هذا يحمل كلام التتولي (قوله معطوفة) ولم يجعل للحال لأن
العطف أظهر وفيه نظر (قوله فان لم تقبل) أي في حال تصديقها كما هو القرض لم يقع الطلاق قاله ابن حجر
وكذا لو كذبت وحلف بمن الرد وفيه نظر ولعله سبق فلم (قوله فان لم تصدق) شامل للمال وسكتت والوجه
فيها مطالبتها بالتصدق أو تكذب فيرتب على كل ما فيه (قوله حلفت) فان نكحت حلف هو وثبت المال (قوله
ان كانت قبلت) ويقع باثنا ولا مال مؤاخذه بقراره (قوله فلا حلف) وقال ابن حجر ينبغي أن تحلف لأنها

(قول للثمن فلا رجعة) وذلك لأن الله سبحانه وتعالى ذكر الطلاق بغير عوض وشرع معه الرجعة ثم ذكر
الطلاق بعوض ولم يذكر بغير رجعة وأيضا جعله فدية والفدية خلاص النفس ولا خلاص مع سلطنة الرجعة
وخالف الحنفية في ذلك (قول للثمن ولا مال) مستدرك أي قياسا على ما لو طلق حاملا بشرط عدم العدة
والنفقة (قول للثمن وأردت) مثله ارتدادها أو ارتدادها وحده (قول للثمن فأجاب) أشار بالتعبير بالفاء إلى
أنه لو أجاب قبل ردتها صح الخلع ووجب للمال وكلامه يقتضي أن الحكم كذلك فيما لو قارن الجواب الردة
وبمصرح شيخنا في شرح المنهج لكن قال الزركشي هكذا سكتوا عنه ويظهر بينوتها بالردة اهـ

(فصل قال أنت طالق الخ) (قول النارح لأنه لم يذكر عوضا الخ) قال الزركشي من هذا التعليل يؤخذ أنه
لو قال خالتك ولي عليك ألف أنه كما لو أطلق لفظ الخلع ولم يذكر مالا وتلقى هذه الجملة اهـ يعني فيقع باثنا
بغير المثل (قول النارح بخلاف ما إذا قالت الخ) لو قالت طلقني وأعطيت ألفا أو أبرئك من صداتي فطلق
وقع رجعا ولا يلزمها شيء (قول النارح والفرق الخ) زاد الزركشي ولأن الواو الجواب الأمر والأمر كالشرط
هكذا قاله الخليل لما سأله سيبويه وعليه يخرج أحمل هذا ولا بد منهم (قول للثمن فكهموى) (صالح الخ) علل
هذا بأن اللفظ هنا يصلح كناية عن الالتزام قال ابن الرفعة وهذه العلة تشر بالتمنع أن لم تصحح الخلع بالكناية
وفيه نظر لأن الكناية هنا في العوض لا في صيغة العقد التي هي محل الخلاف هناك اهـ (قول النارح ويكون
المعنى الخ) محصل هذا أن الصيغة تكون كناية في الالتزام (قول النارح لأن اللفظ لا يصلح للالتزام) أي
لأنه أحبار (قول النارح فكان لا إرادة) أي فيقع رجعا قبلت أولا (قول النارح ان كانت قبلت) قال في
شرح المنهج في هذه الصورة ويقع باثنا ولا مال لكن قول النارح الآتي وعلى كل كان لا إرادة يقتضي أنه يقع
رجعا (قول النارح فان لم تقبل فلا حلف) أي ويقع رجعا قبلت أم لا أحدا من قول النارح الآتي وعلى
كل كان لا إرادة (قول النارح وعلى الوجه الثاني فلا حلف) أي ويقع رجعا قبلت أولا أحدا من قول
النارح الآتي

لم بات بصيغة معاوضة حمل اللفظ منه على ما ينفرده (فان قال أردت ما يراد بطلقك بكذا وصدقته فـ في الأصح) أي (قوله
فتبين منه بالمسمى ان كانت قبلت ويكون المعنى عليك كذا عوضا فان لم تقبل لم يقع شيء والثاني لا يرفق في ذلك لأن اللفظ لا يصلح
للا التزام فكان لا إرادة فان لم تصدق حلفت على الاول أنها لا تعلم أنه أردت ذلك ان كانت قبلت فان لم تقبل فلا حلف وعلى الوجه الثاني لا حلف

لأنه لا أثر للتصديق عليه وعلى كل كان لا ارادة (وان سبق) طلبها للطلاق بمالك كالف (بانت بالمد كور) لتوافقهما عليه فان قصد ابتداء الكلام لا الجواب وقع رجعا كما قاله الامام قال والقول قوله في ذلك يمينه (وان قال أنت طالق على أن لي عليك كذا فالذهب أنه كطقتك بكذا فاذا قبلت) على الفور (بانت ووجب المال) وذكر الغزالي أنه يقع الطلاق رجعا ولا يثبت (٣١٧) المال لأن الصيغة صيغة شرط

والشرط في الطلاق يلغوا إذا لم يكن من قضاياها كما لو قال أنت طالق على أن لا أتزوج بعدك أو على أن لك على كذا أو حكى وجهين فيما إذا فسر بالالزام هل يقبل أولا أي مع انكار المرأة ارادة ذلك بخلاف انكارها في قوله ولي عليك كذا حيث لا يقبل عليها قطعا لأن الصيغة هنا أقرب إلى الإلزام إن لم تكن ظاهرة فيه من تلك والمصنف حيث عبر بالذهب ساق ما ذكره الغزالي طريقة لأنه ذكره حكاية للذهب (وان قال ان ضمنت لي ألفا فانت طالق فضمنت في الفور بانت ولزمها الألف وان قال متى ضمنت لي ألفا فانت طالق (فتي ضمنت طلق) والفرق ما تقدم في ان أعطيتي ومتى أعطيتي وليس للزوج الرجوع قبل الضمان ولا يشترط القبول لفظا كما تقدم هناك (وان ضمنت دون ألف لم تطلق) لا تنفاه المطلق عليه (ولو ضمنت ألفين طلقت لوجود المطلق عليه مع مزيد

ر بما ترد اليمين عليه فيحلف ولا يقع شيء (قوله وعلى كل) أي من صورتي عدم الحلف على الوجهين وهما على الأول إذا اتقى التصديق والقبول معا وعلى الثاني مطلقا (قوله كان لا ارادة) فيقع رجعا ولا مال (قوله وان سبق طلبها) أي وصدقت على ذلك فان أنكرت السابق صدقت بيمينها وبانت باقرارها ولا مال وكذا لو أنكرت ذكر المال فان وافقها على ذكر عدم المال فكما لو لم يسبق طلبها كما تقدم (قوله كالف) أشار إلى أنه لا بد من تعيين المال لقوله بانت بالمد كور ويشترط في جوابه ذكر الألف أو سكوتة عن المال فان أبهم كان أجابها بقوله طقتك بمال أو أبهم معا وقع بالتأخير للتل وان أبهمت وعين جعل كأنه ابتدأ فان قبلت به وقع والا فلا (قوله في ذلك) أي القصدي لكور فاذا اتقى التصديق جواب (قوله قبلت) ولو بلفظ ضمنت قاله شيخنا عميرة (قوله أي مع انكار المرأة) تمهيد للفرق من حيث الخلاف وظاهر التعليق جريان الوجهين فيما إذا صدقت فراجع (قوله والمصنف الخ) جواب عن المصنف بأنه عبر بالذهب حيث لا طرق وتقرر الجواب أن الغزالي حكى المقابل عن الأصحاب فهو وجه وانكر مقابله بدليل أنه نقل الوجهين في كلام الأصحاب فيما إذا فسر بالالزام فهو قاطع فالمعبر عنه بالذهب أحد الوجهين المخالف لطريق القطع فتأمل (قوله ان ضمنت الخ) أو عكسه (قوله فضمنت) بلفظ الضمان فلا يكتفى بحقوق قبلت ولا شئت ولا التزم خلافا لابن حجر في هذه لأنه تعليق ينظر فيه إلى اللفظ المنطوق به (قوله كما تقدم هناك) من الاكتفاء بالدفع له فوراً في نحو ان ومطلقاً في نحو متي (قوله طلق نفسك الخ) أو عكس ذلك (قوله وضمنت) بلفظ كما مر (قوله فلا ينوثة) أي ولا طلاق أصلاً ولم يذكره لعدم سبقه (قوله على الفور)

(قول الشارح وعلى كل كان لا ارادة) أي فيقع الطلاق رجعا هذا قضية كلامه في المسائل الثلاث واستشكله الزركشي بأن هذه الجملة تحتل الحالية فتكون مقيدة وقد ادعى ارادة ذلك فكيف يقع الطلاق مع هذا الاحتمال ونبه على أن الوقوع انما هو بحسب الظاهر وأما بينه وبين الله تعالى فلا قطعا (قول المتن وان سبق) أي في مسألة الكتاب (قول الشارح طلبها للطلاق بمالك كالف) أشار بهذا إلى أنها سألت بمعين قيل وهو يؤخذ من قول المتن بالمد كور أما إذا كان السؤال بمبهم فان أجاب على معين فهو كابتداء فلا بد من إيجاب صحيح فان قبلت بانت به والا فلا طلاق وان أجاب بمبهم أو لم يذكر ما لا طلقت بمهر المثل (قول المتن فاذا قبلت الخ) أي ولو بلفظ ضمنت كما هو صريح كلام الماوردي (قول الشارح شرط) أي الزامياً أما التعليق فلا كلام في اعتباره (قول الشارح هل يقبل أولا) أي ويقع باتنا بالمعوض المسمى (قول الشارح لأنه ذكر الخ) أي لم يذكره اختياراً لنفسه والضمير في قوله لأنه راجع للغزالي (قول الشارح ولا يشترط القبول لفظاً) أي في المسئلتين قال الزركشي ولا يكتفى بالإعطاء من غير لفظ الضمان وقال أيضاً مقتضى كلامه أنه لا بد أن تقول ضمنت فلوقالت شئت لم يقع بدون قبلت اه ولو كان له على شخص ألف فضمنتها فكلا ضمان فيما يظهر أعني ان الصفة لا تحصل به (قول الشارح لفظاً الخ) وأما ضمنت فلا بد منها وتكون كالإعطاء هناك (قول المتن بانت بألف) علل اشتراط الإتيان بهما على الوجه المذكور بأن أحدهما شرط في الآخر يعتبر اتصاله به فمما قبل واحد فاستوى تقديم أحدهما وتأخير الآخر وقال الماوردي يشترط تقديم الضمان لأنه جملة شرط في الطلاق قال بعضهم وهو قوي إذا جعلنا التفويض إليهما توكيلاً كما لو قال لآخر طاعة ما ان ضمنت لي ألفا اه

بخلاف ما تقدم في طاعة بألف فقبلت باليمين أنه لغو لأنها صيغة معاوضة يشترط فيها توافق الإيجاب والقبول ثم المزمع بدفع ضمانه ولو نقصت أو زادت في التعليق بالإعطاء فالحكم كما ذكرهنا والقبوض الزائد على ما علق به أمانة عنده (ولو قال طلق نفسك ان ضمنت لي ألفا فقالت طلقت وضمنت أو عكسه) أي ضمنت وطلقت (بانت بألف فان اقتصر على أحدهما فلا) ينوثة ولا مال لا تنفاه الموافقة وفي الموافقة يشترط وجود التطبيق والضمان على الفور وقيل يكفي وجودهما قبل التفرق ولا يشترط إعطاء المال في المجلس ولا يخفى أن المراد بالضمان هنا

القبول والالتزام دون الضمان المقتدر إلى الأصالة (وإذا علق بإعطاء فوضته بين يديه طلق) وإن امتنع من قبضه لأن تمكينها إياه من القبض إعطاء منها وهو بالامتناع (٣١٨) من القبض مفوت لحقه وقيل لا تطلق لأن الإعطاء انما يتم بالتسليم والتسلم

(والأصح دخوله) أي للعطى (في ملكه) ملك للزوجة البضع بوقوع الطلاق والعوضان يتقارنان في الملك والثاني لا يدخل في ملكه لأن حصول الملك له من غير لفظ ملك من جهتها بعيد فريد للعطى ويرجع المهر المثل (وإن قال إن أقبضتني) كذا فانت طالق (فقيل) هو (كالا عطاء) في جميع ما ذكر فيه ومنه اشتراط الفور وملك للقبوض نظر إلى أنه يقصد به ما يقصد بالإعطاء (والأصح) أنه (كسائر التعليق) لأن الإقباض لا يقتضي التملك بخلاف الإعطاء ألا ترى أنه إذا قبض إعطاء عطية فهم منه التملك وإذا قبض قبضه لم يفهم منه ذلك (فلا يملكه) أي للقبوض ولا يرجع إلى مهر المثل (ولا يشترط للإقباض مجلس قلت ويقع) الطلاق (رجعيا ويشترط لتحقيق الصفة) وهي الإقباض للتضمن للقبض وأخذه بيده منها (لو مكرهه والله أعلم) فلا يكفي الوضع بين يديه ولا يمنع الأخذ كرها من وقوع

لأن التعليق بأن ومثلها إذا كما مر فإن كان بنحو متى لم يشترط الفور كما مر (قوله والالتزام) أي الذي على سبيل العوضية لا للبند لأنه إنما يكون بالنذر (قوله إلى الأصالة) أي إلى أصل فلا وأراد أنه فهو تعليق بصفة كقوله إن ضمننيز بدافانت طالق فيقع رجعيا ولا مال (قوله فوضته) فوراني نحو إذا بحيث لا يعضي زمن يمكن فيه الوضع ولا يكفي وضع أقل منه بل لا بد من وضع جميعه أو أكثر كما مر وهي رشيدة ولو يوكيلها بحضرتها أو في غيبتها وقصدت دفعه عن العوض وتصدق في قصدها (قوله بين يديه) المراد قريبا منه بحيث يتمكن من أخذه بلامانع من نحو حبس أو جنون أو متغلب أو نحو ذلك والابتاء كالا عطاء وكذا المجيء إذا اقترن به ما يفيد الملك وكلامهم هنا شامل للسفيه فراجع مع ما تقدم ولا يكفي الوضع بين يدي وكيل الزوج ولو بحضرتها (قوله في ملكه) إن كان قال إن أعطيتني فإن قال إن أعطيتني زيد قال شيخ شيخنا عميرة طلق وقال بعض مشايخنا طلق رجعيا ولا عليك أصلا لأنه تعليق بصفة وعبارة بعضهم بآنت وفي جميع ذلك نظر لأن إعطاء زيد يحتمل أن يكون له عليه ويحتمل أن يردها ملكه له ويحتمل أن يريد تملك نفسه والمعنى إن أعطيتني على يدي زيد يحتمل أن يكون المراد إن دفعت لزيد فليراجع ذلك وليحذر (قوله لأن حصول الملك الخ) دفع ذلك بأنه إن أراد عدم الملك من غير لفظ مطلقا ورد نحو الصدقة والهبة وإن أراد خصوص هذه لأجل العوضية فيها ورد نحو الابتاء (قوله أقبضتني) ولم يقرن به ما يدل على الملك والا فهو كالا عطاء قطعا (قوله للتضمن للقبض) يشير إلى أنه المقصود من التعليق بالإقباض لاهول أنه لا يكفي فيه الأخذ مع الإكراه بخلاف ولذلك جعله شيخ الاسلام سبق قلم لأن فعل المكره لغو شرعا واعتماد شيخنا الرملي لما في التنازع غير مستقيم ولا ينبغي التعويل على ما ذكره بعضهم هنا مما لا يناسب المقام والله ولي التوفيق والاطم (قوله أخذه بيده) قال بعضهم ولو بوكيله منها قال شيخنا الرملي أو من وكيله بحضرتها (قوله فلا يكفي الوضع) سواء في التعليق في القبض أو الإقباض إلا أن الحق بالإعطاء كما تقدم (قوله بخلافه) أي بخلاف عدم الاكتفاء بالإكراه (قوله وقال الامام) هو مرجوح في السئلتين (قوله أو بها) أي وصح بيعه كإسباني (قوله فله) ولو بولي أو سيده (قوله رده بالعيب) نعم إن كانت قيمته أكثر من مهر (قول المتن فوضته بين يديه) أي فوراني وإن وإذا دون متى ونحوها كما سلف قال الزركشي وينبغي أن يشترط علمه بوضعه (قول الشارح لأن حصول الملك الخ) هو قوي بالنظر إلى القواعد (فرع) لو قال إن أعطيت زيد ألقا فانت طالق فهو تعليق على مجرد صفة فتى أعطته طلق (قول الشارح فريد للعطى الخ) انظر لما إذا يقع رجعيا كافي إن أقبضتني ويجب بأنه نظيران أعطيتني عبدا (قول الشارح ومنه اشتراط الفور) أي في إن وإذا دون متى ونحوها لماسلف (قول المتن والأصح الخ) استثنى المتولي ما إذا سبق منها التماس البدل نحو طلقني على ألف فقال إن أقبضتني ألقا فانت طالق فانه يكون كالتعليق على الإعطاء وأقره الشيخان (قول المتن ولا يشترط الخ) أي لأن اشتراط الفورية في إن أعطيتني إنما جاء من حيث إن الإعطاء يفيد التملك (قول الشارح أخذه بيده) أنكره البلقيني وغيره وأما قوله ولو مكرهه فعمله السبكي على الوهم أقول سيأتي في الطلاق أنه لو علق بفعل من يبالى به ولم يقصد حثا ولا منعا أنه يحث بالفعل جاهلا أو ناسيا أو مكرها وذلك مؤيد لما في التنازع (قول الشارح من وقوع الطلاق) وذلك لأنه تعليق محض لا يختلف بالإكراه وعدمه لأنه لا يقصد به حث ولا منع كطالع الشمس (قول الشارح المقتضى للتمليك) أي وهنما كان الإقباض لا يحصل به التملك لم يلتفت إلى كون الدفع اختيارا

الطلاق لوجود الصفة بخلافه في التعليق بالإعطاء المقتضى للتمليك لأنها لم تعط وقال الامام يكفي الوضع بين يديه (قول وحكي في الأخذ كرها قولين أرجحهما المنع) (ولو علق) الطلاق (بإعطاء عبدا وصفه بصفة سلم فأعطته) عبدا لا بالصفة لم تطلق أوها سلبا طلق وملكه الزوج أو (معيافله) مع وقوع الطلاق به (رده) بالعيب (ومهر مثل وفي قول قيمته سلبا) وليس له أن يطالب بعبد بتلك الصفة تسليم

لوقوع الطلاق بالمطى بخلاف ما لو قال طلقك على عبد صفتك كذا فقبلت وأعطته عبداً بتلك الصفة معيباً له رده والطالبة ببسليم لان الطلاق وقع قبل الاعطاء بالقبول على عبد في التمة وفي وجهه في مسئلة الكتاب لا يراد بالعبد (٣١٩) يأخذ أرش العيب (ولو قال) في

التعليق بالاعطاء (عبداً) ولم يصفه (طلقت رجداً) على أى صفة كان (الا مقصوباً في الاصح) لان الاعطاء يقتضى التملك كما تقدم ولا يمكن عليك المنسوب والثاني تطلق بالنسب كالمملوك لان الزوج لا يملك المطى وان كان مملوكاً لها لما سياتى فلا معنى لاعتبار ملكها له (وله مهر مثل) بدل المطى لتعذر ملكه له لانه يؤخذ عوضاً وهو مجهول عند التعليق والمجهول لا يصلح عوضاً ولا يأتى قول بالرجوع الى القيمة لان المجهول لا تعرف قيمته حتى يرجع اليها ويعلم ما تقدم اشتراط الفور في التعليق بان دون متى واقتصر المصنف على استثناء المنسوب وان كان المشترك مثله فيما ذكر لانه منسوب البعض ولو وصفه بصفة دون صفة السلم فاعطته بتلك الصفة طلق وله مهر مثل بدله لا تقدم كما قاله الماوردى (ولو ملك طلاقاً فقط فقالت طلقنى ثلاثاً بألف فطلق الطلاق فله ألف) لانه حصل بتلك الطلاق مقصود الثلاث وهو الحرمة الكبرى

لثلاث وكان محجوراً عليه بسفه أو فلس معين علم الرد كما يتعين الرد لو كان الثمن أكثر في هذه الحالة والاقله الرضا به (قوله لان الطلاق) أى في هذه لكونها صيغة معاوضة (قوله طلق) لان المطى يصح عليك له وانما رجع المهر المثل لجعل صفة كما يأتى (قوله بعد) ولو أباه وهل الخش كالعبد راجعه (قوله على أى صفة) كانه تعميم لصحة الاستثناء بعده لانه لا يكون الامن عام ولفظ العبد مطلق (قوله الا مقصوباً) أى فلا تطلق أصلاً كما يصرح به المقابل والمزاد انها غاصبة لهن غيرها بخلاف المنسوب منها مع غيرها نعم ان وصف في التعليق العبد بالمنسوب أو أشار اليه وقع بمهر المثل لانه من العوض الفاسد فيما مر (قوله لان الزوج الخ) علم رده بما مر (قوله المشترك) ومثله كل ما لا يصح معها له نحو مكاتب وجان تطلق به مال ومهرهون وموقوف واقتصر على المشترك لانه لا يمكن شمول كلام المصنف بل يمكن شمول كلامه لجميع ما ذكر لان فيه استنباط غير حق (قوله ولو وصفه) هذه مفهوم ذكر صفات السلم فيما مروى به اتم الاقسام (قوله بتلك الصفة) أى فأكثر لا بدونها فطلاقاً أصلاً كما مر (قوله وله مهر مثل بدله) وله الرضا به الا فيما مر (تنبيه) جميع ما تقدم في الحرية ويتعين مهر المثل في الامة (قوله ولو ملك طلاقاً فقط) والطلقتان كالطاقة الاولى (قوله فطلق الطلاق) أو بعضها على المستند خلافاً لابن حجر وأما أكثر منها (قوله لانه حصل الخ) فالزم يحصل ذلك فليس له الا القسط مما نطق به وان كان للطلوب أكثر من الثلاث فلو ملك عليها الثلاث فقالت طلقنى خمسا بألف فطلق واحدة فله خمس الألف وهكذا الى الثلاث فيستحق الألف فلو فرق في الجواب في سؤالها ثلاثاً بألف وهو يملكها كقوله طلقك ثلاثاً واحدة بألف وثنتين بجائنا وقع الثلاث ولزمها ثلث الألف فقط فان قال طلقك واحدة بألف وثنتين بجائنا وقع الثنتان دون الواحدة لانه خالف في ابتداء الصيغة بخلاف ما قبلها وان قال طلقك واحدة بثلاث ألف وثنتين بجائنا وقعت الاولى فقط لينبذتها وان عكس وقع الثلاث في الدخول بها فتأمل ذلك (قوله وقيل ثلثة) كما في الجملة ورد بما مر من التعليق (قوله وقيل يرجع الى مهر المثل) ظاهره وان كان أكثر من ألف (قوله وقيل لا شيء) كما في اختلاف صيغ المعاوضات ورد بما مر (قوله لرضاها) مع انه يستقل بالطلاق

(قول الشارح لوقوع الطلاق بالمطى) أى فصار كالمعين في العقد (قول المتن عبداً) لو قال ان أعطيتنى زق خمر فاعطته زق خمر منسوباً طلق بمهر المثل (قول الشارح على أى صفة كان) لو كان أباً الزوج قال الطبرى رحمه الله تعالى يحتمل وجهين أحدهما قلت الظاهر الوقوع لانه لا يملكه وهو ممن يصح تملكه اياه وان كان يعتق عليه ثم فى أصل المسئلة اشكال لان ان أعطيتنى محتمل لتمليك وللإقباض فان أريد التملك فينبى أن لا يقع الطلاق لعدم وجود الملك وان أريد الإقباض وقع رجعيًا والعبد فى يده أمانة قلت يجاب باختيار الشق الأول ولكن لما تعذر ملكه لجعله فسد العوض ووجب مهر المثل كما لو قال ان أعطيتنى هذا المنسوب (قول الشارح أيضاً على أى صفة كان) أشار رحمه الله تعالى بهذا الى تصحيح الاستثناء لانه لا يكون الامن جهة عام والعبد مطلق (قول الشارح ويعلم ما تقدم الخ) ينبى أن يرجع هذا أيضاً للمسئلة التعليق باعطاء المال السالقة بل هو مراده قطعاً (قول المتن ولو طلبت طلاقاً بألف) (تنبيه) أهمل المصنف ما ذكره لسقوطه من نسخة من المخرجهنا وهو قوله ولو قالت طلقنى واحدة بألف فقال أنت طالق ثلاثاً وقع الثلاث واستحق الألف ولو أعاد ذكر الألف فكذا فى الاظهر

(وقيل ثلثة) توزيماً للسمى على العدد المستول كما لو كان يملك الثلاث فطلق واحدة (وقيل ان علمت الحال) وهو أنه لا يملك الا طلاقاً (فألف) لان المراد والحالة هذه كمل الى الثلاث (والاقل ثلثة) لما تقدم والأول نص عليه في المختصر والثاني قاله المزنى والمفصل حمل الأول على حالة العلم والثاني على حالة الجهل وقيل يرجع الى مهر المثل وقيل لا شيء لانه لم يطلق كما سألت (ولو طلبت طلاقاً بألف فطلق) طلاقاً (بماتة وقع) بماتة لرضاها بها

(وقيل بألف) كما لو سكت عن العوض ويلغو ذكر المائة موافقة لها (وقيل لا يقع) لخالفه كما لو قال أنت طالق بألف فقبلت بمائة والفرق ظاهر (ولو قالت طلقني غدا بألف فطلق غدا أو قبله بأن) لأنه حصل مقصودها وزاد بتعجيله في الثانية (بمهر مثل) قطعا (وقيل في قول بالمسمى) وفي القول الآخر (٣٢٠) الظاهر بمهر المثل ووجه القطع به بأن هذا الخلع دخله

شرط تأخير الطلاق وهو فاسد لا يعتد به فيسقط من العوض ما يقابل به وهو مجهول فيكون الباقي مجهولا والمجهول يتعين الرجوع فيه إلى مهر المثل وقيل إن طلقها عا لما يبطلان ما جرى منها وقع رجعا ولا يجب مال ولو قصد ابتداء الطلاق وقع رجعا فإن أهمته حلف قاله ابن الرفعة وله طلقها بعد مضى الغد نفذ رجعا لأنه خالف قولها فكان ميتدنا فان ذكر مالا فلا بد من القبول (وان قال اذا دخلت) الفار (فأنت طالق بألف فقبلت ودخلت طلق على الصحيح) لوجود المطلق عليه مع القبول وقيل لا تطلق لان المعاوضة لا تقبل التعليق فيمتنع معه ثبوت المال فينتفي الطلاق المربوط به وأشار بالقاء في قوله فقبلت الى اشتراط اتصال القبول وقال التفتال يحتمل أن يخبر بين أن يقبل في الحال وبين أن يقبل عند وجود الصفة (بالمسمى) ككما في الطلاق المنجز (وفي وجه

(قوله وقيل بألف) كما في الجملة اذا قيل لمرء عبدى يدينار فقال أردته بنصفه فاذا رده استحق الدينار وأجيب بأن ما وقع من العامل وعدلانه قبل وقت الاستحقاق (قوله كما لو سكت عن العوض) أي هنا ورد بصرح المخالفة (قوله والفرق ظاهر) لانه اذا بدأ كان القلب من جانبه للمعاوضة والمخالفة فيها تضر و اذا بدأت هي فالقلب الجملة والمخالفة فيها لا تضر (قوله طلقني غدا) أو ان طلقني غدا فلك كذا (قوله قطعا) فيه اعتراض على المصنف حيث لم يصر بالذهب (قوله بالمسمى) قال الزركشي الأولى بيدل المسمى أو بمثله لان هذا الطريق مبني على فساد الخلع فليراجع (قوله دخله شرط تأخير الخ) لانه سلم في الطلاق وهو لا يثبت في الذمة ولذلك لو قالت اذا جاء الغد وطلقني فلك ألف فاذا طلقها استحق الألف (قوله لان المعاوضة لا تقبل التعليق) أجيب بأن ذلك في المعاوضة المحضة (قوله اتصال القبول) وهو كذلك وأما الدخول فأشار بالواو فيه الى أنه لا فرق بين أن يوجد قبله القبول ولم يمنع اتصاله أو بعده ولو على التراخي وهذا في التعليق بنحو ان وأما نحو مني فلا فور في القبول ولا الدخول على نظير ما في غير هذا للوضع (قوله وقال التفتال) مرجوح (قوله وظاهر العبارة) من تعلق الجار بطلقت ويحتمل تعلقه بالصحيح أو بنحو تين مقدرا فتأمل (قوله وهو في المسمى وجه) وأما مهر المثل الشامل له المال فيحتمل التوقف فيه قطعا ويحتمل عدم التوقف قطعا وفهم العلامة البرلسي الثاني (قوله والاصح في أصل الروضة) هو التعمد (قوله تسليمه) أي المال سواء للمسمى على الراجح أو مهر المثل على مقابله (قوله في الحال) ويملكه ويتصرف فيه بما يريد

(قول الشارح كما لو قال أنت طالق الخ) لو قال في هذا المثال فقبلت بألفين لكان انسب في توجيه هذا القول فليتأمل (قول المتن ولو قالت طلقني الخ) مثله كما في الشرح الكبير ان طلقني غدا فلك ألف في اشتراط الفور (قول الشارح وزاد بتعجيله) نازع البلقيني في ذلك وقال كيف تطلق قبل الغد وقد يكون غرضها بقاء العصمة اليه واستمرار حقوقها (قول المتن وقيل في قول بالمسمى) أي ويكون الخلع صحيحا وهو ما في الوجيز وهناك قول آخر بيدل المسمى وهو مع قول مهر المثل مفرعان على فساد الخلع ولذا قال الزركشي الصواب تعبير المنهاج بيدل المسمى لان القولين من الطريقة الثانية مفرعان على فساد الخلع وأما لزوم المسمى فانه انما يتفرع على محته (قول الشارح ووجه القطع الخ) قريب منه قول غيره لانه سلم في الطلاق وهو لا يثبت في الذمة (قول الشارح فان أهمته حلف) قال الزركشي لانها لو سأله اي قاع الطلاق ناجزا بعوض فطلقها لم قال لم ارد جوابها بل الابتداء صدق يمينه فهنا أولى (قول الشارح الى اشتراط اتصال القبول) لك أن تبحث فيه بأن الذي في حيز القاء القبول والدخول المعطوف عليه بالواو فيكون التعقيب في جملة ذلك لاني القبول فقط كما قيل يمثل ذلك في قوله تعالى اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا الخ رداعلى ضعيف زعم أن القاء تعقيد سبق غسل الوجه على غيره وقس عليه باقي الاعضاء (قول المتن سمي) اقتضت عبارته عدم التردد في كون ايجاب المسمى وجها والذي في المحرر كما قاله الزركشي ان الواجب مهر المثل أو المسمى وفيه وجهان أو قولان ثم من هنا علم ان الخلع يصح تعليقه نعم لو كان الاجل مجهولا فالظاهر وجوب مهر المثل (قول الشارح وهو في المسمى وجه) أي اما على وجوب مهر المثل فيسلم حالا بخلاف هذا مراده فيما يظهر (قول الشارح وجوب تسليمه في الحال) لان الاعواض المطلقة يجب تسليمها في الحال والمعوض تأخر بالتراضي لوقوعه في التطبيق بخلاف المنجز يجب فيه تقارن

أو قول بمهر مثل) لان المعاوضة لا تقبل التعليق وان قبله الطلاق فيؤثر في فساد العوض ويرجع الى مهر المثل وظاهر العبارة ان المال انما يجب بالطلاق وهو في المسمى وجه والاصح في أصل الروضة وجوب تسليمه في الحال وتبع المحرر في التردد في أن الخلاف وجهان أو قولان وفي الروضة وأصلها وجهان ويقال قولان

(و يصح اختلاع أجنبي وان كرهت الزوجة) ذلك والتزامه للمال فدام لها كالتزام المال لعنق السيد عبده وقد يكون له في ذلك غرض صحيح
كتخليصها عن يسي العشرة لها ويمنعها حقوقها وسواء اختلعها بلفظ طلاق أم بلفظ خلع بناء على أنه طلاق فان قلنا انه فسخ لم يصح لان
الفسخ بلا سبب لا يفرد به الزوج فلا يصح طلبه منه (وهو كاختلاعها) (٣٢١) لفظا وحكما) فهو من جانب

الزوج ابتداء معاوضة
فيها شوب تعليق ومن
جانب الاجنبي ابتداء
معاوضة فيها شوب جعالة
فاذا قال الزوج للأجنبي
طلعت امرأتى على ألف
في ذمتك فقبل أو قال
الأجنبي للزوج طلق
امرأتك على ألف في ذمتي
فأجاب به وقع الطلاق باتنا
بالمسمى وللزوج أن يرجع
قبل قبول الاجنبي نظرا
لشوب التعليق وللأجنبي
أن يرجع قبل اجابة الزوج
نظرا لشوب الجعالة الى
غير ذلك من الاحكام
(ولو كيلها) في الاختلاع
(أن يختلع له) كماله أن
يختلع لها بأن يصرح
بالاستقلال أو الوكالة أو
ينوي ذلك فان لم يصرح
ولم ينو قال الغزالي وقع لها
لمود منفعته اليها (ولأجنبي
توكيلها) في الاختلاع
(فتخير هي) أيضا بين
الاختلاع لها والاختلاع له
بأن تصرح أو تنوي ذلك
كما تقدم فان أطلقت وقع
لها على قياس ما تقدم عن
الغزالي وحيث صرح
بالوكالة عنها أو عن الأجنبي
فالزوج بطالب الموكل

ثم ان دخلت فواضح وان تعذر رجعت عليه بما دفعته له ان بقي وبيده ان تلف (قوله أجنبي) منه أمها
ووليها (قوله لعنق السيد عبده) بخلاف غير العنق فلو قال بيع عبدك لزيد بألف وعلى ألف أو بعهه بألف
في مالي لم يلزم القاتل شي وان صح البيع في الاولى لانه لا يجوز أن يكون شي من الثمن على غير المشتري (قوله
فهو من جانب الخ) بيان للفظ (قوله معاوضة) ان أتى بصيقتها والافتعليق فيه شوب معاوضة ولا رجوع
فيه كما مر (قوله ومن جانب الاجنبي) سواء صيغة للمعاوضة وغيرها كما مر (قوله وللزوج أن يرجع الخ)
بيان لقوله وحكما (قوله لشوب التعليق) في نسخة لشوب للمعاوضة وهي الصواب (قوله من الاحكام)
ومنها ما لو كان الأجنبي رقيقا تعلق للمال بذمته يتبع به بعد العنق ولو كان سفيها وقع رجعا ولا مال ولا بد
من القورية في نحو ان ومن الزوج ولو في نحو متي وغير ذلك نعم يستثنى من ذلك أمور منها أن خلع
الاجنبي عنها في الحيض حرام دونها وأن المال منه اذا كان خلع في مرضه يحسب كله من ثلثه وأن الخلع معه
على نحو مقصوب يقع رجعا ولا مال ولو خالع زوجته على مال في ذمة أجنبي وقع به عليهما ومعهما لا بد من
التفصيل والافق بمهر المثل على كل منهما (قوله قال الغزالي) هو المتمد (قوله وقع لها) أي ان لم يخالفها
فيما قدرته له والا فلا فهو لا يخالف ما تقدم آتفا (قوله على قياس) هو المتمد (قوله صرح) بالبناء للجهول
ليناسب ما بعده (قوله الموكل) وهو الزوجة في الاولى والاجنبي في الثانية وقضية ذلك أنه لا يطالب الوكيل
ويخالف ما في البيع الا أن يفرق بقوة التوكيل في البيع بدليل وقوع العقد في بعض الصور (قوله
حيث نوى الخلع له) أو أطلق وكيلها (قوله لم تطلق) فان اعترف الزوج بالوكالة بانت ولا مال (قوله وأبوها)
وكذا أمها كما مر ولو قالت له خالع بتي على مؤخر صداقها في ذمتي فأجابها بانت بمثل المؤخر في ذمة الأم فان
قالت وهو كذا لزمها ما سمت زادا ونقص (قوله في ذلك) وان كان وليا عليها لكونها في حجرها فان اعترف
الزوج بوكالته وولايته في ذلك فكما مر يقع باتنا ولا مال (قوله أو باستقلال) أي صرح به كما يعلم عما يأتي آتفا

الموضين كذا في شرح المنهج والذي في الزركشي لان الاعواض المطلقة يجب تسليمها في الحال والمعرض
لا يتأخر بالتراضي وهذا تحريف فقد رأيت المسئلة في الشرح الكبير كما قاله شيخنا ثم نقل عن الامام أنه قال
لا خلاف في أن المال لا يثبت في ذمتها ما لم تتحقق الصفة فان الطلاق يقع عند وجودها ويستحق ثبوت
المال مقدما على حصول الفراق قال أعني الزركشي وهذا هو الوجه فان ملك الموضين وقت واحد كما
صرح به الرافعي في مواضع (قول المتن ويصح اختلاع أجنبي الخ) يؤخذ من هذا جواز بدل المال لاسقاط
الحق من الوظيفة وان توقف الاستحقاق على تقرير الناظر (قول المتن وحكما) يستثنى ما لو قال الاجنبي
طلعتها على هذا المقصوب أو أخرجها أو عبدز يد فطلق فانه يقع رجعا بخلاف نظير ذلك في المرأة وما لو سأل
الأجنبي الطلاق في الحيض فانه حرام بخلاف خلعها فيه ثم قضية التشبيه أنه يشترط الفور وان علق الأجنبي
بمتي ونحوها (قول الشارح لشوب التعليق) فيه نظرا والصواب لشوب للمعاوضة (قول الشارح حيث نوى
الخلع له) مثله ما لو طلق وكيلها (قول المتن أو باستقلال) صورته خالعتك على عبدها لنفسى أو عني ونحوه
أو خالعتك على نوبها عني لكن لك أن تقول قد قالوا في تصريح الأجنبي بالنصب انه يرجعى اللهم الا أن
يفرق بين الأب والاجنبي أو تصور مسألة الأب بما لو قال خالعتك على هذا ولم يصفه بأنه لها لكن كلام المتن
والشرح أعم منه خصوصا قول الشارح الآتي مقتصر على ذلك فانه يعين التصور الاول والا حسن بل

(٤١) - (قليوبى وعميرة) - ثالث

والاطالب المباشر ثم يرجع على الموكل حيث نوى الخلع له (ولو اختلع

رجل وصرح بوكالته كاذبا) فيها (لم تطلق) لان الطلاق مربوط بالمال ولم يلزمه واحد منهما (وأبوها كأجنبي فيختلع بماله) أي يجوز له
ذلك (فان اختلع بماله وصرح بوكالته) عنها كاذبا (أو ولاية لم تطلق) لانه ليس يولى في ذلك ولا وكيل فيه (أو باستقلال

نقله بمنسوب) لانه بالتصرف المذكور في مالها غاصب له فيقع الطلاق باتنا ويلزمه مهر مثل وفي قول بدل المال المبذول كما تقدم أول الباب في اختلاع الأمة بين مال السيد وان لم يصرح بشيء مما ذكر كأن اختلعا بعبد أو غيره ذكر أنه من مالها مقتصر على ذلك وقع الطلاق رجعا للحجر عليه في مالها بما ذكر كما في خلع السفينة وخرج القاضي حسين من الخلع بمنسوب وقوع الطلاق باتنا ويعود القولان في الواجب (٣٢٢) (فصل) ادعت خلعا فأنكر صدق يمينه اذ

الاصل عدمه فان أقامت به يمينه رجلين قضى بها ولا مال لانه ينكره الآن يعود ويعترف بالخلع فيستحقه قاله للوردى (وان قال طلقك بكذا فقالت) طلقني (مجانا بآنت) بقوله (ولا عوض) عليها اذ الاصل عدمه فتصدق يمينتها في نفقة ولها النفقة فان أقام يمينه أو شاهد أو حلف معه ثبت كما قاله في البيان (وان اختلفا في جنس عوضه أو قدره) أو صفته كأن قال خالعتك على دنانير فقالت بل على دراهم أو قال على مائتين فقالت بل على مائة أو قال على صحاح فقالت بل على مكسرة (ولا يمينه) لواحد منهما (مخالفا) كالتبايعين في كيفية الحلف ومن يبدأ به ثم يفسخان أو أحدهما أو الحاكم العوض وتبين (ووجب مهر مثل) لانه للرد فان كان لأحد هما يمينه عمل بها أو لسل منهما يمينه سقطتا وفي قول يقرع بينهما وان اختلفا في عدد الطلاق كأن قالت سألتك

(قوله باتنا) أي ان لم يصرح بأنه منسوب والاوقع رجعا ولا مال كما تقدم (قوله عما ذكر) وهو الوكالة والولاية والاستقلال (قوله ذكر أنه من مالها) فان لم يذكر ذلك وقع باتنا بمهر المثل وان علم الزوج أنه من مالها (قوله وقع الطلاق رجعا) قال شيخنا الرملي لم يضمن الأب المهر لثبوت وقوع الطلاق باتنا بمهر المثل (قوله من الخلع بمنسوب) أي معها (قوله في الواجب) من كونه بدله أو مهر المثل

(فصل) في الاختلاف في الخلع أو عوضه (قوله فيستحقه) ولا يحتاج لقرار جديد لانه في ضمن معاوضة (قوله بآنت) ولا يرثها نعم ان أقر بما يتوقف الوقوع عليه كقبض مال لم يلزمه شيء الا بعد قبضه (قوله ولها النفقة) والكسوة وترثه (قوله فان أقام) يمينه أو صدقته (قوله وان اختلفا) أي للتخالفان (قوله أو صفته) ومنها أجله وقدر أجله (قوله على مائتين) وفي عكس هذه لا تحالف (قوله ومن يبدأ به) وهو الزوج هنا كما مر (قوله يمينها) أي اليمينتين (قوله يمينه) ظاهر ما يمين أخرى غير يمين التحالف (قوله ونو يا نوعا) أي اتفاقا على نية وقدره فان اختلفا في قدره أو نوعه أو صفته فلا تحالف ويرجع لمهر المثل (قوله لا غالب منهما) قيل هو قيد للمقابل فراجع (قوله فان لم ينو يا شيئا لزم مهر المثل) وفي شرح شيخنا فان لم ينو يا شيئا لزم نقد البلد الغالب فان لم يكن لها غالب فمهر مثل وكان حق الشارح ذكر هذا لأجل ما تقدم بقوله ولا غالب ولعله اعلم ذكر القيد أولا بغيره مواسق مضمونه هنا لانه يتوقف على نية قدره من غير تعرض لوصفه فتأمل ذلك (قوله تحالفا)

للتعيين التزام التصوير الاول وأن تقول محل الرجعي في الأجنبي اذا قال من مالها أو بهذا العبد المنسوب ولم يقل غني أو لنفسي والا فيقع باتنا بمهر المثل كالخلع على البراءة من صداقتها اذا صدر من أيها بشرط الضمان فيكون الأب والأجنبي سواء وهذا حسن ان شاء الله تعالى والله أعلم (قول الشارح كأن اختلعا بعبد الخ) مثل هذا ما لو اختلعا الأب على صداقتها أو على البراءة منه ولم يصرح بضمان (تنبيه) قولهم في هذه المسائل بمالها قال الامام علم الزوج بذلك كذكر الأب له هذا حصل ما في السكينة لكن في التصحيح لو اختلعا أبوها بمالها ولم يذكر نيابة ولا استقلالاً ولأنه من مالها نخلع بمنسوب وان علم الزوج أنه من مالها في الاصح (قول الشارح وخرج القاضي الخ) فرق الاول بأن الزوجة تبذل المال لتصير منفعة البضع لها والزواج لم يبذل الملك لها مجانا فزومها للمال والأب متبرع بما يبذله لا يحصل له فيه فائدة فاذا أضاف الى مالها فقد صرح بترك التبرع وبني البغوى على الفرق أن الأجنبي لو خالع على منسوب أو غير مال يقع رجعا

(فصل ادعت خلعا الخ) (قول المتن وان قال طلقك بكذا الخ) قال الزركشي صورة المسئلة أن يقر أن المال بما يتم الخلع بدون قبضه فان أقر بأنه خالعها على تعجيل شيء لا يتم الخلع الا بقبضه لم يلزمه شيء الا بدفعه قاله الشافعي في مختصر البويطي اهـ ومثال ذلك فيما يظهر أن يقول طلقك على اعطاء ألف فتقول مجانا (قول الشارح لزم) أي واحتمل ذلك فيه لانه ليس معاوضة محضة بخلاف البيع (قول الشارح للجهالة في اللفظ) كما أن البيع لا يصح بذلك

ثلاث طلاقات بألف فأجبتني وقال بل سألت واحدة بألف فأجبتك تحالفا ووجب مهر مثل والقول في عدد الطلاق الواقع قوله يمينه (ولو خالع بألف ونو يا نوعا) من نوعين مثلاً بالبلد لا غالب منهما كدراهم فضة أو فلوسا (لزم) الحاقاً للنوى بالملفوظ (وقيل) لزم (مهر المثل) للجهالة في اللفظ ولا عبرة بالنية فان لم ينو يا شيئا لزم مهر المثل جزماً (ولو قال أردنا) بالألف (دنانير فقالت بل دراهم فضة أو فلوسا) ويعرف كل منهما مراد الآخر بالقرينة (تحالفا على الاول) الاصح وهو لزوم النوى كالملفوظ لانه يرجع الى الاختلاف في جنس

كتاب

لأن كلا منهما كذب على الآخر فان تصادقا فلا طلاق فان كذب أحدهما على الآخر بانت ولا مال فان لم يكن صادق ولا تكاذب بانت بمهر مثل ولا تخالف على الأول الأصح ويجب مهر مثل (فائدة) أخذ السبكي وغيره من صحة الخلع هنا أنه يصح إسقاط صاحب وظيفة حقه لآخر فيها عوض ويملك العوض وله التصرف فيه لكن لو لم تحصل له الوظيفة بأن قرر الحاكم فيها غيره لأن له ذلك رجوع على الفارغ بما دفعه وان أبرأه منه لأنه كان على ظن الحصول ولم تحصل ونقل عن شيخنا الرملي أن لمن أسقط حقه أن يرجع فيه قبل التقرير وفيه نظر وعن العلامة العبادي أن البادل لا يرجع بوضعه إلا أن شرط الرجوع وفيه نظر أيضا فراجع ذلك وحرره

﴿ كتاب الطلاق ﴾

قال القاضي والامام لفظ جاهلي جاء الشرع بتقريره فهو ليس من خصائص هذه الأمة وهولاء حل القيد كالاطلاق وشرعا حل قيد النكاح بلفظ طلاق أو نحوه وعرفه النووي بقوله تصرف بمالك للزوج بحديثه بلا سبب فيقطع النكاح وتعتبر به الأحكام الخمسة فواجب كطلاق للولي أو الحكمين كإمساك وحرام كطلاق البدعة ومندوب كطلاق عاجز عن القيام بحقوق الزوجية أو من لا يميل إليها بالكلية أو بأمر أحد الأبوين لغيرتعت ومكروما خلا عن ذلك وأشار الامام إلى اللباس بمن لا تسمح نفسه بمؤتمها للمسلم ميله إليها ميلا كاملا ﴿ تنبيه ﴾ من الندوب طلاق سيئة الخلق بحيث لا يصبر على عشرتها مطلقا لأن علم سوء الخلق محال كما أشار إليه صلى الله عليه وسلم بقوله الصالحة في النساء كالتراب الأعصم أي الأبيض الجناحين أو الرجلين أو أحدهما (قوله يشترط لنفوذ) أي ولو بتطبيق التكليف في المطلق فهو أحد أركان الخمسة وباقيها الزوجه والصيغة والولاية والقصد وستأتي (قوله وهو غير مكلف) فهو مستثنى من المفهوم (قوله بامر جديد) وهذا لا يخالف ما قبله لأن هذا تكليف في المال لا في الحال إلا أن يقال نزل منزلة المكلف (قوله لا تتفاء الفهم) لوصوله إلى حالة يخرج بها عن التميز قال الشافعي رضي الله عنه وهو الذي اختل كلامه المنظوم وانكشف سر السكوم ومرجع فيه العرف وهذا انما يحتاج إليه في غير التعدي أو في التعليق على السكر لأنه هنا مؤاخذ مطلقا تعديه بما أزال عقله من دواء أو شراب أو غيرها ولو بالقاء نفسه من نحو شاق (قوله ونفوذ طلاقه) وغيره من سائر تصرفاته له وعليه كما سيأتي في محله (قوله من قبيل) أي من جهز ببط الأحكام كوقوع الطلاق (قوله بالاسباب) كالتلفظ بالطلاق فلا يعتبر فيها تميز ولا تكليف (قوله وأجاب الخ) لا حاجة لهذا الجواب فان الخطاب واقع حالة الصحو قبل وقت السكر لا في حاله فان قيل الخطاب بشئ قبل فعله مخاطب به حال فعله قلنا ان دامت أهليته والافلا أنه يرد عليه نحو النائم ولا يلزم عليه بطلان الجواب من أصله فتأمل (قوله النشئ) بنون فوقية فمعجمة من النشوة أي الطرب وهذه أول حالاته الثلاثة والثالثة أن يسقط كالمغشي عليه والثانية بينهما وسيأتي ذلك في كلام الشارح (قوله بصريحه) وهو ما لا يحتمل غير حل عصمة النكاح ولا بد فيه وفي الكناية أن يتلفظ بحيث يسمع نفسه وغير ذلك مما يأتي (قوله بلانية) أي لا يقاؤه والأولى لارادته فلا ينافي ما يأتي من اعتبار قصد اللفظ لعناء

﴿ كتاب الطلاق ﴾

هو تصرف بمالك للزوج بحديثه بلا سبب فيقطع النكاح (قول الشارح أي فاته يتفد) هذا يعلم به أن الاستثناء من مفهوم المتن فتأمل (قول الشارح لم يستثن أنه) راجع لقوله ومرادنا (قول الشارح بلانية) أي بلانية الإيقاع بخلاف الكناية ما قصد اللفظ فلا بد منه ليخرج سبق اللسان قالوا ولا بدأ أيضا من قصد اللفظ لعناء قال الزركشي ليخرج المعجمي إذا قلن كلمته وهو لا يعرفها اهـ ولك أن تقول المازل يقع عليه وهو لم يقصد اللفظ لعناء ويرد بأنه استعمال اللفظ في معناه ولكن لم يقصد الإيقاع وليس بشرط في الصريح كما سلف قال الزركشي

العوض (ووجب مهر المثل بلا تخالف في الثاني) لا تقسم فيه
﴿ كتاب الطلاق ﴾
(ويشترط لنفوذ التكليف) في المطلق أي أن يكون مكلفا فلا ينفذ طلاق الصبي والمجنون قال المصنف زيادة على الرافعي وغيره (السكران) أي فاته ينفذ طلاقه كما سيأتي وهو غير مكلف كما نقله في الروضة عن أصحابنا وغيرهم في كتب الأصول قال ومرادهم أنه غير مخاطب حال السكر ومرادنا هنا أي حيث لم يستثن أنه مكلف بقضاء العبادات بامر جديد انتهى وانتفاء تكليفه لا انتفاء الفهم الذي هو شرط التكليف فلا نصح منه الصلاة ونفوذ طلاقه من قبيل ربط الأحكام بالاسباب كما قاله التزالي في المستصفي وأجاب عن قوله تعالى لا تقربوا الصلاة وأتم سكرى الذي استند إليه الجويني وغيره في تكليف السكران بأن المراد به من هو في أوائل السكر وهو النشئ لبقاء عقله (و يقع) الطلاق (بصريحه بلانية)

(قوله فصرحه الطلاق) أي ما اشتق منه وكذا ما جئتموه يضاف إليها ما مر في الخلع وما يأتي في غير الطلاق ونحو
نعم في جواب أطلقت زوجتك والعبرة في الكفار أي في الصريح بما يستقدون صراحته وان خالف ما عندنا
ما لم يترافوا اليها (قوله لورودها) فإخذ الصراحة على الاعتماد وورد اللفظ في الكتاب أو السنة أو اشتهاه مع
ورود معناه في ذلك سواء تكرر أو لا وبذلك يعلم أن أنت على حرام من الكناية كما قاله النووي وإن اشتهر في
الطلاق وسيأتي قريباً (قوله وفارقوهن بالمعروف) التلاوة أو فارقوهن بمعروف فعله من تحريف الشارح
(قوله كطلقتك) فلا بد من استناد اللفظ للمخاطب أو عينه أو ما يقوم مقامها (قوله وأنت طالق) والطلاق
لازم لي أو واجب علي ويلزم من الطلاق ويلزمك الطلاق وعليك الطلاق وطلقتك الله وأنت نصف طالق وأنت
طالقان وطوالق ويقع واحدة فقط ويقع في أنت طالق ثلاثاً على سائر المذاهب ثلاث على الاعتماد وقيل لا يقع
شيء من الثلاث في بعض المذاهب فإن لم يقل ثلاثاً وقع واحدة فإن أراد طلاقاً اتفقت عليه المذاهب يرجع إلى
ذلك وفي بعض نسخ شرح شيخنا مخالفة لذلك فليراجع وابدال الطاء مثناة كناية على الاعتماد ولولم يكن هي
لغته وكذا الطلاق فرض أو لزمني كناية على الاعتماد (تنبيه) الاعتماد في الطلاق أنه صريح وفي
البحر عن الزني أنه كناية وفي فتاوى ابن الصلاح عدم الوقوع بموان نوى لأنها صيغة يمين أو نذر ومنها في
الطلب عن الطوسي تلميذ ابن يحيى صاحب النزالي ومثنى عليه ابن المقرئ ومحمده في روضه وعلى الفراق
وعلى السراح كناية بلا خلاف وعلى الطلاق ما أفعل كذا معلق على الفعل وأما نحو على الطلاق من فرسي
مختلفه كالاستثناء وسيأتي وأما الطلاق ما فعلت كذا أو فعلته ونحو ذلك فلفظ كما مر في الإشارة إليه (قوله
بفتح الطاء) أي مع فتح اللام للشبهة أمام كسر هاء كناية (قوله لأن الوارد الخ) تقدم ما يعلم منه رد هذا
من أنه يكفي فيما اشتهر وورد معناه (قوله وترجمة الطلاق) أي ما اشتق من لفظه صريح لا من لفظ السراح

وصريح الطلاق كناية في حق المكره إن نوى وقوعه والأفلا (قول المتن وبكناية) احتجوا على
ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم للعائدة الحق بإهلك واحتج بعضهم على عدم الوقوع عند فقد النية بقول
كعب بن مالك رضي الله عنه الحق بإهلك وكوفي عندهم حتى يقضى الله تعالى في هذا الأمر حيث لم تطلق
منه لعدم النية ولو تكلم سراج حيث لم يسمع نفسه فنقل قولين من غير ترجيح ورجع النووي في زوائد
الروضة عدم الوقوع (قول الشارح وغيره) الضمير فيه راجع لقوله معنى (قول الشارح لاشتهاره الخ) قال
الزركشي لا شبهة أنه يفيد ذلك من حيث الوضع العرفي لا اللغوي (تنبيه) قال الماوردي كل ما كان عند
المشركين صريحاً في الطلاق أجرى عليه حكم الصريح وإن كان كناية عندنا وكذلك كل ما كان كناية
عندهم يعطى حكمها وإن كان صريحاً عندنا لأن عقودهم تلحق بمعتقدهم فكذا إطلاقهم (قول الشارح
والسراح) قال الأزهرى هو اسم وضع موضع المصدر يقال سرحت الناقة إذا أرسلتها أقول وظاهر أن الطلاق
كذلك (قول الشارح وفارقوهن بالمعروف) فيه أن التلاوة أو فارقوهن بمعروف (قول الشارح والثاني
أنهما كنايةتان) قديراً بما لو أسلم على أكثر من أربع نسوة ثم قال لواحدة فارقتك فإنه فسخ لإطلاق
على الأصح (قول المتن وأنت طالق ومطلقة) لو اقتصر على الخبر أو البدأ أو حذف حرف النداء قال
الزركشي لم يقتض كلاً منهم عدم الوقوع وإن نوى وقد صرح به الثقفال في طالق اه وقوله وأنت مفارقة الخ
يعني إذا قلنا بالمشهور السابق فهذه صريحة على الأصح وقوله بدو أنت فراق عطف على قوله فارقتك الخ
(قول الشارح كقوله الخ) عبارة الزركشي لكثرة إيقاع المصدر موقع اسم الفاعل حتى صار ظاهراً فيه
(قول الشارح ويقاس بما ذكر فارقتك الخ) المراد بما ذكر قوله طلقك إلى قوله في الأصح الصريح بمنقاس
على الصريح والكناية منقاسة على الكناية (قول الشارح فهما صريحان) أي على المشهور (قول المتن
وترجمة الطلاق الخ) يحتمل أن يريد الطلاق من حيث هو لا خصوص لفظه فيوافق ما في المحرر

وبكناية بنية) والكناية
ما تحتمل معنى الصريح
وغيره (فصرحه الطلاق)
لاشتهاره فيه لغة وشرعا
(وكذا الفراق والسراح
على المشهور) لورودهما في
القرآن بمعناه قال تعالى
وسرحوهن سراح جيلا
وقال وفارقوهن بالمعروف
والثاني أنهما كنايةتان
لأنهما لم يشتهرا اشتها
الطلاق ويستعملان فيه
وفي غيره ومثال لفظ الطلاق
(كطلقتك وأنت طالق
ومطلقة) بفتح الطاء
(ويطالق لأن طلاق
والطلاق في الأصح) لأن
للمصدر إنما تستعمل في
الأعيان توسعاً فيكونان
كنايتين والثاني أنهما
صريحان كقوله يطالق
ويقاس بما ذكر فارقتك
وصرحتك فهما صريحان
وأنت مفارقة ومسرحة
وبامفارقة وبامسرحة فهي
صريحة وقيل كناية
لأن الوارد في القرآن من
اللفظين الفعل دون الاسم
بخلاف الطلاق قال تعالى
والطلقات يتربصن وأنت
فراق والفراق وسراح
والسراح فهي كنايات في
الأصح (وترجمة الطلاق

بالمعجبة صريح على الذهب) لشهرة استعمالها عند أهلها شهرة استعمال العربية عند أهلها والطريق الثاني وجهان أحدهما أنها كناية
اقتصاراً في الصريح على العربي لوروده في القرآن وتكرره على لسان حملة الشرع (٣٢٥) (وأطلقتك وأنت مطلقة) بكون

الطاء (كنية) لعدم
اشتهاره في معنى الطلاق
(ولو اشتهر لفظ الطلاق
كالحلل) بالضم (أو حلال
الله على حرام) أو أنت على
حرام (فصريح في الأصح)
عند من اشتهر عندهم لظية
الاستعمال وحصول التفاهم
بمعنهم (قلت الأصح
أنه كناية والله أعلم) لأن
الصريح إنما يؤخذ من
ورود القرآن به وتكرره
على لسان حملة الشريعة
وليس للذكور كذلك
أما من لم يشتهر عندهم
فهو كناية في حقهم قطعاً
ولو قال أنت حرام ولم يقل
على فهو كناية قطعاً
(وكنيته) أي الطلاق
(كأنه خلية برة) أي
من الزوج (بنة) أي
مقطوعة الوصلة (بنة)
أي متروكة النكاح (بأن)
أي مفارقة (اعتدى
استبرئ رحمك) أي لآتي
مطلقتك وسواء في ذلك
للدخول بها وغيرها وقيل
إن ذلك في غير الدخول
بها لقولها لبيث محلاً
لعدة واستبراء الرحم
(الحق بأهلك) أي لآتي
مطلقتك (حبلك على

والفراق بل هما كناية على الاعتماد عند شيخنا (قوله بالمعجبة) هي ته يشبه أي أنت مطلقة كما سيأتي
(قوله صريح) ولو من يحسن العربية (قوله بسكون الطاء) شمل فتح اللام وكسرها فراجع
(قوله بالضم) صوابه بالرفع لأنها حركة اعراب والمحكمي الجملة وقول ابن حجر كشيخنا أنها حركة حكاية
غير مستقيم وذكره لدفع توهم أن اشتهار لفظ الطلاق يكون كاشتهار لفظ الحلال وهو فاسد لأنه مثال
له (قوله أنت على حرام) أو أنت حرام على أو الحرام يلزمي أو لازم لي أو على الحرام أو حرمتك أو على
الحلال أو عكسه أو الحلال يلزمي أو لازم لي أو نحو ذلك (قوله قلت الأصح أنه كناية) وهو الاعتماد كما مر
(قوله وتكرره) قد مر أنه غير قيد (قوله وكنيته) وهي للبنداء والخبر على الاعتماد كانت بائن لابن
وحده ويكفي اقتران النية بجزء من ذلك (قوله بنة) بموحدة فوقية وكدامثلة بمثلثة من مثله به
جدعه (قوله بائن) أو بائنة وإن كان خلاف الأصح وإن زاد على ذلك يسنوثة لا تحلين بعدها (قوله وقيل
الخ) فيه اعتراض على المصنف ولم يحمل كلامه على ما لا خلاف فيه لتلاخلف ما قبله وما بعده (قوله الحق)
بفتح الهمزة وكسر الحاء وعكسه (قوله بفتح السين وسكون الراء الابل) وبكسرها الجماعة من الظباء والقطا
وهو كناية أيضاً (قوله ونحوها) منها تقتضي تستري برئت منك الزمي الطريق أو الزمي أهلك لا حاجة لي بك أو
فيك أنت وشأنك أنت وولية نفسك سلام عليك أو السلام عليك أو سلامي عليك كلى اشترى على الاعتماد فيهما
بارك الله لك وهبتك لأهلك مثلاً أو أوقعت الطلاق في قبضتك أنت طلاق أو الطلاق أو نصف طلاق أو كل
طلاق على الاعتماد طلقت نفسي منك أنا طالق أو بائن وإن لم يقل منك فيهما أثمرتك مع فلانة وقد طلقت
منه أو من غيره ومنها ما لو قالت له أنا مطلقة فقال ألف مرة فهو كناية في الطلاق والعقد وما قيل له
طالق فقال ثلاثاً وما لو طلبت منه الطلاق فقال اكتبوا لها وما لو قال امرأة يز يد واسم يزيد أو امرأة من في
الطريق وهو فيها طالق إن أراد نفسه والافقو ومنها أنت كاليتة أو الكلب أو الكلبة أو البسم أو الخنزير
وليس منها نحو نأى إرقدى انظري اسمي ما أنت في بيتي قوي أفعلى اغزلى اقر بي أسقيني أطعميني

ويحتمل أن يريد خصوص لفظه فيوافق ما صححه في الروضة من أن ترجمة الفراق والسراح كناية
والفراق اشتهار لفظ الطلاق في كل لغة قاله الزركشي (قول للثمن صريح) وإن أحسن العربية (قول
للثمن وأنت مطلقة) لو قال أنت أطلق من امرأة فلان وكانت مطلقة قال الزركشي فالظاهر أنه كناية
نحو أنت أزني من فلان (قول للثمن على حرام) راجع لقوله كالحلال أو حلال الله على (قول الشارح لأن
الصريح الخ) زاد غيره والافأى فرق بين الفراق والينونة قال الزركشي ومثل هذا على الحرام الحرام
يلزمي وأما على الطلاق ففي البحر عن الزني أنه كناية وفي شرح الكفاية للصمري أنه صريح وأفتى ابن
الصلاح بعدم الوقوع لكونها صيغة يمين وكذا حكى في الطلب عن الطوسي تلميذ ابن يحيى صاحب الغزالي
أنه كان يفتي بعدم الوقوع وإن نوى في قول القائل الطلاق يلزمي لأنه التزام ما لا يلزمه وكان يقول الطلاق
وضع لحل النكاح لا لليمين قال الزركشي بعد حكاية ذلك والحق الوقوع لا اشتهاره في معنى الطلاق وكأنه لم
يشهر له في ذلك الزمان ونقل في شرح البهجة أن الرافي في كتاب الإيمان والنووي في التلخيص ما بالصراحة
في الطلاق لازم لي (قول للثمن كأنه خلية) فعيلة بمعنى فاعلة (قول للثمن بنة) منه النهي عن التبتل
(قول للثمن بائن) ولو قال عقب ذلك يسنوثة لا تحل لي أبداً (قول للثمن ونحوها) قال الزركشي الضابط

غار بك) أي خليت سبيلك كما يخلى البعير في الصحراء وزامه على غار به وهو ما تقدم من الظهر وارتفع من العنق ليرعى كيف يشاء (لا آله
صربك) أي لا هم بشأنك والسرب بفتح السين وسكون الراء الابل وما يرعى من المال وآدم أزجر (اغزني) بمهولة ثم زاي أي من الزوج
(اغزني) بمهولة ثم زاي أي صبري غريبة بلا زوج (دعيني ودعيني) لأنك مطلقة (ونحوها) كمتجردي أي من الزوج وتزودي أي خريجي

سافري لأني مطلقتك
(والاعتاق كناية طلاق
وعكسه) لا شترأ كهما
في ازالة لللك فاذا قال
لزوجته أعتقتك أو أنت
حرة ونوى الطلاق طلقت
واذا قال لعبد مطلقتك
ونوى العتق عتق (وليس
الطلاق كناية ظهار وعكسه)
وان اشتركا في افادة
التحريم لأن تنفيذ كل
منهما في موضوعه ممكن فلا
يعدل عنه (ولو قال)
لزوجته (أنت على حرام
أو حرمتك ونوى طلاقاً أو
ظهاراً حصل) أي النوى
لأن الظهار يقتضي التحريم
إلى أن يكفر فجاز أن يكنى
عنه بالحرام والطلاق سبب
محرم وهذا الطلاق رجعي
وان نوى فيه عددا وقع
مانواه (أو نواهما) أي
الطلاق والظهار معا (تخير
وثبت ما اختاره) منهما
(وقيل) الواقع (طلاق) لأنه
أقوى بإزالته لللك (وقيل
ظهار) لأن الأصل بقاء
النكاح ولا يثبتان جميعا
لأن الطلاق يزيل النكاح
والظهار يستدعي بقاءه (أو
تحريم عينها) أو فرجها أو
وطئها (لم تحرم) عليه
(وعليه كفارة يمين) كالأو
قال ذلك لأنه أخذنا من
قصة مارية لما قال رسول الله

أحسن الله جبرك وأحسن الله عزاءك تعالى ما أحسن وجهك أنا معتمد منك لا أستبري منك رحي أغناك
الله أكثر الله خيرك أكثر الله مالك بارك الله فيك أو عليك أو في جوابك زوجة فلا يقع الطلاق بشيء
من هذه وان نواه لأنه قصد اللفظ بما لا يفيد كإيأتي (قوله والاعتاق) أي صريحه وكنايته كناية
طلاق وعكسه أخذنا من قاعدة ما كان صريحاً بما به ولم يجد نقاداً في موضوعه كان كناية في غيره لأن لفظ
الطلاق صريح في حل عصمة النكاح ولا نقاد له في حل الملك اذا استعمل في الأمة فكان كناية فيه وكذا لفظ
العتق صريح في بابه ولا نقاد له اذا استعمل في الزوجة فكان كناية فيها فالمراد بموضوعه وفي غيره
ما استعمل فيه وهذا في الصريح هو لا يحتاج إلى تعليل في الكناية لبقائها على أصلها ويستثنى من كناية الطلاق
ما لو قال لعبد اعتداً واستبري رحك أو نحو ذلك فلا عتق وان نواه وكذا لو قال لأمته أنا منك حراً وأعتقت
نفسى منك (قوله وعكسه) عطف على الجملة في جزأ النفي أي وليس الظهار كناية طلاق وقيل عكسه مبتدأ
خبره محذوف أي كذلك (قوله لأن تنفيذ كل الخ) فيه إشارة إلى أنه من قاعدة ما كان صريحاً في بابه
وجد نقاداً في موضوعه لا يكون كناية في غيره لأن الطلاق صريح في تحريم الزوجة واذا استعمل فيها
بمعنى الظهار فقد استعمل فيها له فيه نقاد فلا يكون كناية لتلازم عدم طلاقها إذا لم ينوه وهو باطل كما مر
وحيث خرج الصريح عن أن يكون كناية فالسكناء أولى (قوله ونوى) فهو كناية على الأصح مع لفظ
على وقطعاً مع عدمها كما تقدم وتقدم أيضاً ما هو مثله من ألفاظ الحرام أو الحلال (قوله جميعاً) ظاهره يشمل
ما لو نواهما أو مرئياً وهو في الأول واضح ولا تخير في الثاني على التعميد بل إن سبق الظهار وقامها
وهو غير عائد على ما يأتي وان سبق الطلاق وكان باتناً لنا الظهار والآن توقف على الترجمة (قوله أو تحريم
عينها) أو رأسها أو يدها أو نحو ذلك لم تحرم وعليه كفارة إن كانت حلالاً وإن حرم وطؤها كحائض
ونفساء فإن كانت حراماً عليه كرجعية أو أجنبية ومجوسية ومعتدة عن شبهة فلا كفارة قال شيخنا ومثل
ذلك في لزوم الكفارة إذا لم ينو به الطلاق ما لو قال أنت كالميتة أو ألبس أو ألخزير أو أوالحر أو الكلب ثم في
مرة رجع عن لزوم الكفارة ثم في مرة تردد فيها (قوله أو فرجها أو وطئها) وهو حلال له والا كحائض
ونفساء وماتمة ونحوها فلا كفارة (قوله وعليه كفارة يمين) أي مثلها لا نه ليس يميناً ولا تعدد وان
تعدت الزوجة إلا أن تعدد اللفظ ولم ينو التأكيد بالكل أو البعض (قوله كما لو قال الخ) فهو قياس
لجامع تحريم الحلال كما في الآية (قوله قصة مارية) جاريته عليها السلام القبطية حين واقعها عليها السلام في بيت حفصة
أن يكون لفظ اشترق قريب بالفرقة ولم يشع استعماله فيه شرعاً ولا عرفاً ومن الكناية أحلتك
وتقني وتسترى والزنى الطريق ولا حاجة إلى فيك وأنت وشأنك ذلك الطلاق عليك والطلاق وكلي واشترى
دون أغناك الله واقعدى واغزلى وقرى وما أحسن وجهك وتعالى واقربى واسقني وأطعميني وأحسن الله
عزاءك وزودني ونحو ذلك مما يحتمل الفراق بتعسف (قول المتن وعكسه) قال الزركشي هو عطف على
الجملة ومرجع الضمير مضمون الجملة السابقة للفهوم منها قبل النفي أي وعكس كون الطلاق كناية في الظهار
كذلك (قول المتن أنت على حرام) ذكر الراجح في الظهار أن هنا أمر مكره ثم مثل ذلك في الحكم رأسك
أو فرجك على حرام (قول الشارح معاً) احتراز عما لو نواهما مرتباً فقد قال ابن الحداد إن قدم الظهار وقع بعده
الطلاق وان قدم الطلاق وكان باتناً فلا يقع الظهار بعده أو رجعيان راجع وقع والا فالطلاق فقط وجعله الشيخ
أبو علي مثل المية ومشى عليه شيخنا في شرح التلخيص قلت وكلامه مبني على أن النية في الكناية لا يعتبر اقترانها
بكل اللفظ ثم رأيت في نسخة من الشرح التعبير بجميعاً بدل معا وعلى ذلك فالشارح ما شئ على كلام أبي علي
وهو المرجح في الروضة (قول المتن وعليه كفارة يمين) أي كفارة مثل كفارة اليمين لأن هذا اللفظ يمين
لما تقرر أنها لا تنعقد إلا باسم الله أو صفته سبحانه ولهذا يجب الكفارة من غير توقف على الوطء كما سيأتي

صلى الله عليه وسلم هي على حرام نزل قوله تعالى يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك إلى أن قال قد فرض الله عليكم تحية إيمانكم أي أوجب عليكم كفارة إيمانكم والاصح أن وجوب الكفارة لا يتوقف على الوطء وقيل يتوقف عليه كالمين على ترك الوطء (وكذا) عليه كفارة يمين (ان لم تكن نية في الاظهر والثاني) ذلك اللفظ منه (لغو) فلا كفارة عليه (٣٢٧) وقد تقدم أن أنت على حرام ونحوه اذا

اشتهر عند قوم للطلاق كان صريحاً فيه عندهم على أحد الوجهين فإذا نوى به على هذا الوجه غير الطلاق لفت نيته وتعيين الطلاق (وان قاله) أي أنت على حرام أو نحوه (لا منه ونوى عتقا ثبت) أو طلاقاً أو ظهاراً لنا اذا لا مجال له في الامة (أو تحريم عينها أولاً نية) له (فكالزوجة) فيما تقدم فلا تحرم عليه ويلزمه كفارة يمين قطما في الأولى وعلى الاظهر في الثانية وقيل قطعاً لأن الامتناع الاصل في ورود الآية السابقة (ولو قال هذا التوب أو الطعام أو العبد حرام على فلغو) لأنه غير قادر على تحريمه بخلاف الزوجة والامة فإنه قادر على تحريمها بالطلاق والعتق (وشرط نية الكناية اقترانها بكل اللفظ وقيل يكفي بأوله) وينسحب ما بعده عليه وقيل يكفي بآخره لأنه وقت الوقوع فلو تقدمت وتأخرت لفت قطعاً وفي أصل الروضة لو اقترنت بأول اللفظ دون آخره أو عكسه طلقت على

على فراشها وكانت غائبة فلما جاءت وعلمت بذلك شق عليها فقالت يا رسول الله وفي نوبتي وعلى فراشي فقال لها مسرا إليها هي حرام على فزلت الآية ولفظه صلى الله عليه وسلم يدل على جوازه وهو كذلك على المعتمد لكنه مكروه وهل كفر صلى الله عليه وسلم قال مقاتل نعم بعقوبة مؤمنة وقال الحسن لم يكفر لأنه مغفوره (قوله فان قاله لا منه ونوى عتقا ثبت) سواء كانت حراما عليه أو حلالا له حرم وطؤها عليه أولا (قوله أو تحريم عينها) ونحوها محرم أي وهي حلال له حرم وطؤها فيدخل الحائض والنفساء والمحرمات والصائمة وخرج نحو المجوسية والزوجة والمعتدة عن شبهة مثلاً والمرتبة فلا كفارة فيهن فان نوى تحريم وطئها فلا كفارة أيضاً في الحائض ونحوها محرم كزوجه كإمام (قوله فكالزوجة) أي في الخلاف والحكم كما أشار إليه وقد أشار أيضاً إلى اعتراض عليه بأن هنا طرقت قطا في الثانية والحق فيها التعبير بالذهب (قوله لأنه غير قادر على تحريمه) ولم يلتفتوا إلى تحريمه بنحو بيع أو وقف لا مكان الاتفاح به بنحو عارية أو اجارة (قوله بخلاف الزوجة والامة) يقيدان ما عداهما من الأموال وغيرها سواء فلو قال لامرأة أو لرجل أنت حرام على فلغو فاذ كرر المصنف مثلاً ولا كفارة في جميع ذلك (قوله ورجع في الشرح الصغير الخ) قال شيخنا المعتمد لا اكتفاء بجميع ما ذكره وبغيره في كفي اقترانها بجزء من المبتدأ والخبر وهما أنت أو زوجتي أو فلانة بآئن مثلاً وصدق يمينه في علم نيته وكذا واره ويخلف على نفي العلم بها لا مكان اطلاعه عليها فان نكل حلفت هي أو وارثها لما ذكره ولو أتى بكناية ثم بعد العدة طلقها فلانا ثم ادعى أنه نوى وقت ذكر الكناية لم يقبل لأنه يقتضي رفع التحليل اللازم بالثلاث وهو حق الله تعالى (قوله بطلاق) خرج محل الطلاق كالإشارة إلى إحدى زوجتيه بالطلاق وخرج غير الطلاق كافتاء وامان حربي فيعتد بها فيهما (قوله فهمي لا تقصد للافهام) أي من الناطق الا نادرا لقرينة عرفية كما مر (قوله ويعد بإشارة أخرى) ذكرنا أو أثنى وإن قدر على الكتابة (قوله وغيرهما) من العقود في الاول ومن الحلول في الثاني أو المراد الاعم كافر أو دعوى واقفاء لأنه يستدعي كل الأحكام الا في الصلاة فلا يبطل بها

في كلام الشارح وقوله كما لو قال الخ يعني أن النص ورد في الامة وقسنا عليها الحرة (قول الشارح تحلة إيمانكم) أي تحليلها وهو حل ما عقدته بالكفارة قاله البيضاوي (قول المتن وكذا ان لم تكن نية) أي لعدم قصة مارية رضي الله عنها ولا يشكل كونه صريحاً في الكفارة بصحة صرفه إلى الطلاق أو الظهار كما سلف لأن وجوب الكفارة حكم رتبة الشرع على التلفظ بهذه الصيغة وليس مدلولاً للفظ والطلاق الصراحة هنا يجوز (قول الشارح فلا كفارة عليه) كلفوا المين (قول الشارح وقد تقدم الخ) غرضه من هذا أن مسألة المتن هنا محلها فما لم يشتهر لأنه كلام المحرر (قول المتن فكالزوجة) قيل فيه فقدان الأول أنه يورثهم اتحاد الخلاف وليس كذلك كما يعلم من كلام الشارح الثاني أنه يفهم أن الحرة أصل في الباب والامة مقيسة عليها والامر بالعكس (قول المتن بكل اللفظ) أي لفظ الكناية وهو بآئن من قولك أنت بآئن وانما اشترط لأن جزء اللفظ غير مستقل بالإفادة (قول المتن بطلاق) كأنه احتراز بمعنى الإشارة للحل في التكملة قضية كلام الروضة أنه لو قال امرأتى طالق وأشار لواحدة من زوجتيه الجزم بالوقوع من النشار إليها قال ولو ادعى مع هذه الإشارة المرأة الأخرى قبل على الاصح في الروضة (قول المتن لحصول الخ) أي وكافي في الكتابة

الاصح ورجع في الشرح الصغير في اقترانها بأوله ووقوع الطلاق (واشارة ناطق بطلاق) كأن قالت له طلقني فأشار بيده أن اذهب (لغو) لأن عدوله عن العبارة إلى الإشارة يفهم أنه غير قاصد للطلاق وان قصد به افهى لا تقصد للافهام الا نادرا (وقيل كناية لحصول الافهام بها) في الجملة (ويعد بإشارة أخرى في العقود) كالبيع والتكاح وغيرهما

(والحلول) كالطلاق والعق وغيرهما للضرورة (فان فهم طلاقها كل أحد فصرحتوا واختص بفهمه فطنون) أي أهل الفطنة والذكاء (فكناية) تحتاج الى النية ومنهم من أوقع الطلاق بإشارته المفهمة نوى أولم ينو وليس في الشرحين ولا في الروضة ترجيح لواحدة من اللغتين وما ذكر في الطلاق يقال في غيره (٣٢٨) (ولو كتب ناطق طلاقا) كان كتب زوجتي طالق (ولم ينو فلفو)

وتكون كتابته لتجربة القلم أو المداد أو غير ذلك وفي وجه أن الكتابة صريحة كالعبارة يقع بها الطلاق (وان نواه فلا يظهر وقوعه) لان الكتابة طريق في افهام المراد كالعبارة وقد اقترنت بالنية والثاني لا يقع لأنها فصل والفصل لا يصلح كناية عن الطلاق كما لو أخرجها من يمينه ونوى الطلاق وقطع قاطعون بالأول وآخرون بالثاني وهما في الغائب والحاضر لان الحاضر قد يكتب الى الحاضر لاستحيائه منه أو غير ذلك وقيل هما في الغائب وكتابة الحاضر لقو قطعاً لانها على خلاف الغائب وقيل هما في الحاضر وكتابة الغائب كناية قطعاً ويتحمل من هذا الخلاف المختصر ثلاثة أقوال أو أوجه ثالثاً أنها كناية في حق الغائب دون الحاضر ويجري الخلاف في غير الطلاق مما لا يحتاج الى القبول كالاتفاق والبراء والعفو عن القصاص وما يحتاج الى القبول فيه على وقوع

وشهادة فلا يصح بها وحنث فلا يحنث بها اذا حلف أن لا يتكلم مثلاً وتقدم أن إشارته الى القرآن مع الجنابة فيها خلاف ومال شيخنا كالخطيب الى الحرمة وفيه نظر ولذلك لم يوجبوا عليه للعاجز عن قراءة الفاتحة (قوله الفطنة والذكاء) هو من عطف العام وهو المراد هنا اذا الفطنة حدة الذكاء التي هي جودة الفهم (قوله فكناية) وتعرف نية بإشارة أخرى أو كناية وان لم يفهمها أحد فلفو قطعاً كما هو صريح كلام الشارح خلافاً لابن حجر (قوله ومنهم الخ) فيه اعتراض على المصنف (قوله يقال في غيره) أي مما تقدم مما عدا الثلاثة المستثناة فيما تقدم (قوله وفي وجه) فيه اعتراض كما مر (قوله وان نواه فلا يظهر وقوعه) وفارق إشارته باختلافها باختلاف الاحوال والاشخاص وبما ذكره الشارح فيها (قوله والثاني) هو مخرج من الرجعة حيث لا تحصل بالفعل كالوطء وتقدم أنه لا يجوز نسبة المخرج الى الامام الشافعي رضي الله عنه فكلام المصنف معترض من وجهين كما يأتي (قوله ثلاثة أقوال) نظر الالظهر لانه منصوص في الام والاملاء والاوجه نظراً لمقابله المخرج كما تقدم وكان حق المصنف أن يبر بالنص أو للنهب (قوله ثالثاً) هو الطريق الثاني في كلامه (قوله وكتابة الاخرى بالطلاق) وكذا خبره بما يصح بالكتابة منه كناية كالناطق قد كرر المصنف الناطق لا مفهوم له (قوله ولو تلفظ) هو قيد لحل الخلاف في كلامه فيقبل بيمينه (قوله فان كتب) ناطق أو أخرج كما مر لا على ماء وهو ماء (قوله اذا بلغك كتابي) أو كتابي هذا أو الكتاب أو هذا الكتاب أو المكتوب أو هذا المكتوب أو مكتوب أو مكتوب في هذا فلهذا صور ثمانية (قوله تطلق بياوغيه) أي وقوعه في يدها حقيقة أو حكماً كرميه في حجرها أو أمامها فلا يكفي اخبارها به ويكفي في الأولى بلوغ لفظ أنت طالق بحيث يقرأ أو ان يحا لمعه لانه لا عكسه وكذا يكفي ذلك في الثلاثة بلدها عند شيخنا وخالفه السباطي تبعاً للعلامة البرلسي وتردد شيخنا في الأربعة الباقية ومال الى اعتبار بلوغ الجميع فيها ثم اذا ادعى انه أراد الجميع صدق بيمينه في الكل ولو قال اذا بلغك خطي فأى شئ وصل اليها من الكتاب وقع به ولو ادعت عدم وصول الكتاب اليها أو أنه ليس خطه لم يقع الا بيينة بذلك (قوله قرأت كتابي) انظر الالفاظ السابقة (قوله وهي قارئة) أي في الواقع أو ظناً أو احتمالاً فالمراد أن لا يعلم أنها أمية (قوله فقرأته) قال العلامة العبادي قرأت مقاصده

(قول للثن والحلول) أي وغير ذلك كالأقارير والدعاوى (قول للثن فلا يظهر وقوعه) بخلاف إشارته لاختلافها باعتبار الاحوال والاشخاص والاختلاف في فهمها بخلاف الكتابة فانها حروف موضوعة للافهام كالعبارة وقد سلف قول الشارح ان الإشارة لا تقصد للافهام الا نادراً (قول الشارح ثلاثة أقوال أو أوجه) اعلم أن الامام الرافعي لما ساق الاظهر السابق ومقابله قال ان الأول منصوص في الام والمختصر والثاني يحكى عن الاملاء ومنهم من خرج من قوله في الرجعة حيث قال انها لا تحصل بالوطء لانه لما لم يكن نكاح ولا طلاق الا بكلام كذلك الرجعة وعبر بعضهم عن الخلاف بالوجهين لمكان التخرج اه وبه تعلم توجيه تردد الشارح المذكور (قول الشارح ثالثاً الخ) وجه أخذ هذا مما سلف أن من قال هما في الحاضر وكتابة الغائب كناية قطعاً قد نسب الى الامام رضي الله عنه قولاً بالكناية في الغائب دون الحاضر وهو القول بأنها في الحاضر لقو عند أصحاب هذه الطريقة ومثل ذلك يقال فيمن قال هما في الغائب وكتابة الحاضر لقو قطعاً (قول للثن فانما تطلق بياوغيه) ولو انمحي ما عدا سطر الطلاق (قول للثن فقرأته) قال الزركشي

الطلاق وجهان أرجحهما في غير النكاح كالبيع والاجارة والهبة والاعتقاد وفي النكاح المنع لان الشهود شرط فيه ظاهر ولا اطلاع لهم على النية والخلاف في الغائب والحاضر كما سبق وكتابة الاخرى بالطلاق كناية وقيل صريح ولو تلفظ الناطق بما كتبه وقع به الطلاق الا أن يقصد قراءة ما كتبه فيقبل ظاهراً في الاصح وفرع على وقوع الطلاق بالكتابة مسائل فيها تطبق بشرط ذكرها بقوله (فان كتب اذا بلغك كتابي) فانت طالق فانما تطلق بياوغيه (وان كتب اذا قرأت كتابي) فانت طالق (وهي قارئة فقرأته) فانت طالق

وقال شيخنا الرملي يكفي قراءة لفظ أنت طالق كما مردون بقيته وقال بعضهم يستبر هنا اعتبار قراءة ما يستبر بلوغه فيما تقدم ويتجه هنا اعتبار قراءة جميع الكتاب في جميع الصور نظرا للعرف ولأن العصة محققة فراجعها ولا يكفي اعلامها بما فيه من غير قراءة وسيأتي أن من القراءة الطالبة (قوله قال الامام وكذلك لو طالته) كفي في الوقوع هو الاعتماد الا ان قال أردت التلغظ فيصدق يمينه (قوله فلا تطلق) وان عميت أو نسيت القراءة ولو قبل وقت حالة الكتابة قاله شيخنا الرملي لكن التعليل بخالفه الا أن يقول بأن المراد بالقدرة بحسب ما في ذهنه لعدم علمه بأنها غير قارة فتأمل (قوله وان لم تكن قارة) بأن علم بذلك حال الكتابة (قوله فقرأ عليها) ولا يكفي اخبارها بما فيه ولا علمها من غير قراءة ولو نعلت القراءة وقرأه بنفسها في هذه وقع قاله شيخنا الرملي وفيه نظر بما مر عنه ولو قرأ عليها في هذه فظاهر كلام شيخنا الرملي الوقوع أيضا وخالفه بعض مشايخنا (فرع) أمر غيره بالكتابة والنية كفي ووقعه أو بأحدهما وفعل هو الآخر لنا

(فصل) في تفويض الطلاق للزوجة (قوله له تفويض طلاقها اليها) وكل منهما مكلف فان كان بمال اشترط رشدها أيضا وخرج بالطلاق بتفويض تعليقه فلا يصح مطلقا وبقوله اليها ما لو فوضه الى الله معها أو الى زيد معها أو الى زيد مع الله فلا يصح فيها نعم لو فوضه الى زيد مثلا وحده صح وهو توكيل ولو فوضه الى اثنين فطلق أحدهما لم يقع (قوله ان شئت) ليس قيدا ان آخره فان قدمه لم يقع طلاق أصلا لانه تعليق وسيأتي انه مبطل (قوله خير نساءه) أي فلولم يكن لاختيارهن أثر لم يكن للتخير فائدة واعتراض بأنه لا يقع الطلاق باختيارهن بل لا بد لا يقع عليهن من انشاء طلاق منه بدليل ما بعده بقوله فتعالين الآية وأجيب بأنه لما جاز أن يفوض اليهن سبب الفراق وهو اختيار الدنيا جاز أن يفوض اليهن السبب الذي هو الفراق قاله الخطيب فراجع (قوله وهو عليك) هو الاعتماد لكن فيه شوب لتعليق نعم ان جرى بلفظ التوكيل فهو توكيل قاله شيخنا ويشمله كلام الشارح الآتي في التوكيل (قوله على فور) الا ان كان بنحو متي ولو مع مال (قوله لم يقع) نعم يقتصر يسير كلام كقولها كيف أطلق ولو متعنتة ويكفي قبولها وان لم تعلم

ظاهر العبارة قراءة الجميع والوجه الاكتفاء بالمقاصد (قول الشارح والثاني تطلق) أي كافي التعليق برؤية الهلال ويرد بأن العرف قاض في الهلال بذلك بخلاف هذا (قول المتن فقرأ عليها طلقت) استشكله الاسنوي بعدم الوقوع فيما لو علق على مستحيل نحو ان طلعت السماء فانت طالق قال بل هذا أولى بعدم الوقوع لانه ممكن في الجملة وفيه نظر فان هنا حالة تصح أن ترادولا كذلك مسألة المستحيل

(فصل له تفويض طلاقها) أي لا تفويض تطبيقه لانه يمين ولو في العتق (قول الشارح والاصل فيه الخ) هذا الكلام بشكل عليه أن زواجه عليه السلام لو فرض ان واحدة منهن اختارت الفراق حين خبرها لم تطلق لقوله تعالى فتعالين أمتعن وأسرحكن سراحا جيلا وأيضا فاختيارهن لم يكن واجبا على الفور لما تمت في الصحيح من قوله صلى الله عليه وسلم لعائشة اني اذا كركك أمر افلاتي ادريني بالجواب حتى تستأمرى أبو بك ثم رأيت ابن الرفعة رحمه الله قال لاحجة في الحديث لانه عليه السلام لم يخبرهن في ايفاع الفراق بأنفسهن وانما خبرهن حتى اذا اخترن الفراق طلقهن بدليل قوله تعالى فتعالين أمتعن الخ (قول المتن وهو عليك) أي اذا لم يكن ذلك بلفظ التوكيل والا فلا فور قاله الزركشي (قول المتن في الجديد) انما كان تمليكاً لان فائدته ترجع اليها دون الوكيل وكان كالمهبة (قول الشارح لان تطبيقها نفسها متضمن للقبول) هذا التعليل في الشرح والروضة قيل وقضيته الا كتفاء بقولها قبلت اذا قصت به الطلاق خلاف ما يفهمه ظاهر للنهاج (قول الشارح متضمن للقبول) متعلق بقول المتن وهو عليك وقوله وفي قول توكيل عطف على قوله في الجديد

قال الامام وكذلك لو طالته وفهمت ما فيه ولم تتلفظ بشيء تطلق باتفاق علمائنا (وان قرأ عليها فلا) تطلق بذلك (في الاصح) لا تتفاء الشرط المقدور عليه والثاني تطلق لان المقصود اطلاعها على ما في الكتاب وقد وجد (وان لم تكن قارة فقرأ) عليها طلقت لان القراءة في حق الامي محمولة على الاطلاع على ما في الكتاب وقد وجد

(فصل) (له تفويض طلاقها اليها) كأن يقول لها طلقي نفسك ان شئت والاصل فيه أنه صلى الله عليه وسلم خير نساءه بين المقام معهن وبين مفارقتهم لما نزل قوله تعالى يا أيها النبي قل لأزواجك ان كنتم تردن الحياة الدنيا الى آخره (وهو عليك) للطلاق (في الجديد) فيشترط لوقوعه تطبيقها (على فور) لان تطبيقها نفسها متضمن للقبول فلو أخرته بقدر ما ينقطع به القبول عن الإيجاب لم يقع الطلاق (وان قال تطلق) نفسك (بألف فطلقت) بانت ولزمها ألف وهو عليك بالمعوض كالبيع واذا لم يذ كر عوض فهو كالمهبة

(وفي قول) نسب الى القديم (توكيل) بالطلاق (فلا يشترط) في تطبيقها (فور في الاصح) كما في توكيل الأجنبي والثاني يشترط لان التفويض يتضمن عليكها نفسها بلفظ (٣٣٠) تأتي به وذلك يقتضي جوابا عاجلا (وفي اشتراط قبولها) لفظا (خلاف

الوكيل) للتقسم في باب الوكالة وهو ثلاثة أوجه أحدها لا يشترط وثالثها يشترط في الاتيان بصيغة العقد نحو وكتك بطلاق نفسك دون صيغة الأمر نحو طلق نفسك (وعلى القولين له الرجوع) عن التفويض (قبل تطبيقها لان التملك) والتوكيل يجوز الرجوع فيهما قبل القبول والتصرف (ولو قال اذا جاز رمضان فطلق) نفسك (لما على التملك) كما لو قال ملكتك هذا العبد اذا جاز رمضان لان التملك لا يقبل التطبيق وجاز على قول التوكيل كما لو وكل أجنبيا بتطبيق زوجته بعد شهر وتقدم في الوكالة انه لا يصح تطبيقها بشرط في الاصح وانه اذا نجزها وشترط للتصرف شرطا جاز فليتأمل الجمع بين ما هنا وما هناك (ولو قال أيني نفسك فقالت أنت ونوي) عند قولهما الطلاق (وقع) كما يقع بالصريح (والا) أي وان لم ينو يا أو أحدهما (فلا) يقع لانه ان لم ينو لم يفوض الطلاق واذا لم تنو هي ما امتثلت (ولو قال طلق) نفسك

بالتفويض اعتبارا بالواقع ولو قال لرجل طلق زوجتي ان شئت فلا بد من مشيئته ولو متراخيا ولا بد أن يخبر الزوج بمشيئته ولا يكفي اخبار غيره ولو قال له طلقها ان شئت اشترط مشيئتها فورا عند عرض الوكيل عليها ثم يطلق (قوله نسب الى القديم) هذا صريح كلام المصنف في تعبيره بالجديد سابقا ولعل عدول المصنف عن لفظ القديم للشك فيه كما أشار اليه الشارح (قوله في الاصح) أي بناء على هذا القول ومحل الخلاف في غير محتمى (قوله وفي اشتراط الخ) أي بناء على قول التوكيل (قوله فليتأمل الجمع الخ) قد يقال لاجابة الى الجمع فضلا عن التأمل فان ما هنا من تطبيق التصرف والوكالة منجزة لانها ضمنية فقوله اذا جاز رمضان فطلق ليس فيه الا شترط تأخير الطلاق الى رمضان فكأنه قال وكتك في طلاقك الآن ولا تطلق حتى يجيء رمضان ويصرح بذلك ما ذكره بقوله كما لو وكل أجنبيا بتطبيق زوجته بعد شهر فان الطرف متعلق بتطبيق لا بوكيل كما هو واضح جلي ثم رأيت عن العلامة ابن أبي شريف التصريح بما ذكرته فالله ولي التمام يلزم البطلان هنا فيما لو قال اذا جاز رمضان فقد وكتك في طلاق نفسك فما هنا وما هناك سواء فالاشكال والأمر بالتأمل ناشئ عن عدم التأمل وما أجاب به شيخنا الرملي من أن الوكالة باطلة وان التصرف بعموم الاذن كما هناك غير محتاج اليه بل غير مستقيم لان فيه إيهام باليس مراد افا نظر وتأمل وافهم (قوله أيني) إشارة الى أن ما من من التفويض بالصريح وما هنا من الكناية ومنها الصريح اذا أضيف الى غير محله كما لو قال طلقيني أو أنا طالق منك فقالت طلقتك فان نوى التفويض ونوت خي الطلاق صح والا فلا (قوله نفسك) وتكفي نية هذا عن التلفظ به (قوله الطلاق) هو مفعول نوي وفيه تجوز لانه ينوي تفويض الطلاق لانفسه وصرح بذلك شيخنا في شرحه وكثيره ويدل لذلك ما بعده بقوله لانه اذا لم ينو لم يفوض (قوله ونوت) أي الطلاق (قوله ونوي) أي التفويض كما مر (قوله بأن علمت نيته) أو وقع اتفاقا (قوله وان لم تنو هي عددا) صادق بعدم النية أصلا وبواحدة وبقي من المفهوم نية اثنين ولم يذكره الشارح لان فيه يقع ثنتان فلا يصح دخوله في كلامه وبقي أيضا ما لنوي هو الواحدة أو اثنتين أو لم ينو شيئا ونوت هي واحدة أو لم تنو شيئا فيقع واحدة أيضا وكلام المصنف يشملها وسكت عنه الشارح نظر الظاهر (قوله فواحدة في الاصح) ولما ايقاع الباقي فورا (قوله فوحدت) أي لفظا أو نية فان لم تنو شيئا وقع ثلاث لانه جواب

(قول المتن قبولها لفظا) أي بأن تقول قبلت أو وكالة (قول الشارح وجاز على قول التوكيل) قال الصيمري في الايضاح ينبغي عند مجي المعلق أن يكون لما الطلاق في المجلس خاصة وكذا قال القاضي حسين قال وليس هو منافيا للوكالة بل هو تملك مطلق اه أقول هنا الكلام يلزم قائله أن يقول بملكه في التفويض للنجز على قول التوكيل وهو مرجوح كما سلف اللهم الآن يفرق بأن التوكيل في المسئلة السابقة صحيح وهنا فاسد لتطبيقه (قول الشارح فليتأمل الجمع الخ) يمكن الجواب بأن الوكالة للعلة وان فسدت يسوغ التصرف بعموم الاذن وهو المراد من الجواز هنا لالحكم بالصحة (قول المتن ونوي) استشكل بعض المتأخرين التوقف في هذه للسائل على نية المرأة وقال ينبغي الاكتفاء بنية الرجل أقول ما أدري ماذا يقول هذا في قول للمرأة أبت عند قول الرجل طلق (قول الشارح وان لم تنو هي عددا) أي أما اذا نوت اثنين فلا يقع غير مانوته قطعا وكذا لو نوت واحدة أو لم ينو الزوج شيئا بل أطلق والحاصل ان الشارح انما خص هذه الحالة لان الخلاف للذكر لا يتجه في غيرها والله أعلم لكن ينبغي أن مراد الشارح بالعدد ما يشمل الواحدة لثلاث تقتضي عبارته جريان

الخلاف

(فقلت أنت ونوت أو أيني) نفسك (ونوي فقالت طلق ووقع) الطلاق ولا يضر اختلاف

لفظهما (ولو قال طلق) نفسك (نوي ثلاثا فقالت طلق ونوتهن) بأن علمت نيته (فثلاث) لان اللفظ يحتمل العدد وقد نوي به (والا) أي وان لم تنو هي عددا (فواحدة في الاصح) وقيل ثلاث حمل على منوي به (ولو قال طلق) نفسك ثلاثا فوحدت أو عكسه أي قال طلق نفسك واحدة

فطلقت ثلاثا (فواحدة)
لأنها الموقع في الأولى
والمأذون فيه في الثانية
(فصل) (مر بلسان نائم
طلاق لنا) لا تنفاه القصد
اليه وإن قال بعد الاستيقاظ
أجزت ذلك والمغنى عليه
كالنائم (ولو سبق لسان
بطلاق بلا قصد لنا) لما
تقدم (ولا يصدق ظاهرا
الا بقرينة) كأن دعاها
بعد ظهرها من الحيض إلى
فراشه وأراد أن يقول أنت
الآن طاهرة فسبق لسانه
وقال أنت الآن طالقة ولو
كان اسمها طالقا فقال
باطلاق وقصد النداء لم تطلق
وكذا إن أطلق في الأصح
حملا على النداء لقربه
والثاني تطلق احتياطا ولو
قصد الطلاق طلقت (وإن
كان اسمها طارقا أو طالبا)
أو طالعا (فقال بباطلاق وقال
أردت النداء) باسمها
(قالتف الحرف) بلساني
(صدق) لظهور القرينة
(ولو خاطبها بطلاق هازلا
أولاعبا) كان تقول له في
معرض الاستهزاء أو
الدلال والملاعبة طلقني
فيقول طلقتك (أو وهو
يظنها أجنبية بأن كانت في
ظلمة أو نكحها له وليه
أو وكيله ولم يعلم) بذلك
(وقع) الطلاق لقصد
إياه والمزول واللعب وظن

(قوله لا للموقع الخ) إذا حصل أنه يقع ما اتفقا عليه في تبيينهما فإن لم ينو شيئا فواحدة وانما يصح مع الاختلاف مع أنه عليك لأمرا أن فيه شائبة توكيل أو تعليق

(فصل) في بقية شروط أركان الطلاق وانما قسم التفويض لانه من جملة تطلقات الالفاظ الصريحة والكتابة (قوله لا تنفاه القصد) فهو محترز عنه بقوله فيما مر شرطه التكليف الذي هو معنى فهم الخطاب وشيخ الاسلام جعله كالذي بعده خارجا بشرط قصد لفظ الطلاق لمعناه لانه ذكر موفيه نظره وهو خلاف لفظي (قوله والمغنى عليه كالنائم) ومثله الجنون ومن زال تمييزه بما لا يأت به والصبي ولو ادعى الصبا والجنون أو النوم مثلا حالة التللف بالطلاق صدق ان أمكن الصبا وعهد غيره (قوله بلا قصد) أي لفظ الطلاق (قوله ظاهرا) ويصدق باطنا مطلقا ولما تمكينه حيث ظنت صدقه ويحرم على من ظن صدقه أن يشهد عليه أيضا (قوله باطلاق) بضم القاف أو سكونها أو فتحها (قوله لم تطلق) وإن هجر الاسم أخذنا بما يأتي (قوله لقربه) أفهم أنه لو هجر الاسم وقع وهو كذلك (قوله ولو قصد الطلاق) أي وعلم منه ذلك فإن مات قبل علمه فلا طلاق (قوله وقال أردت) خرج ماله وأطلق فيقع كالمقصود الطلاق (قوله لظهور القرينة) أي في إرادته غير معنى الطلاق وإن بقيت القرينة كأن غير اسمها وقال أردت الاسم الأول ومن ذلك ما لو حكى طلاق غيره كان يقول قال فلان زوجتي طالق وماله أو أراد تصوير السائل لغيره وماله طلب من قوم شيئا فلم يسطروه فقال طلقتم وفهم زوجته وإن علم بها أو أتى بضمير الاناث على المعتمد (قوله ولو خاطبها) ولو بصيغة تعليق ولم تكن محاورة والا بأن كانت محاورة أي منازعة في كونها زوجته أولا فهو حلف فيرجع فيه إلى ما في ظنه وإن خالف الواقع (قوله الاستهزاء) عائد للمزول (قوله والملاعبة) تفسير للدلال (قوله يظنها أجنبية) ومنه ماله وكله في طلاق امرأة فبانت زوجة الوكيل فيقع على المعتمد (قوله وقع الطلاق) ظاهرا وباطنا (قوله لقصد إياه) أي لقصد لفظ الطلاق واستعماله في معناه مع معرفته (قوله لا يدفعه) أي لا يدفع الطلاق الذي هو معنى اللفظ أي فقصد الاستهزاء مثلا لا يخرج اللفظ عن معناه وعطف اللب على المزول مرادف والمزول قصد عدم المعنى واللعب ليس قصد وجود المعنى ولا قصد عدمه وعلى هذا يحمل ما في المنهج وبذلك سقط ما لبعضهم هنا فتأمل (قوله ثلاث) وغير الثلاث مثلها وانما

الخلاف في صورتها

(فصل مر بلسان نائم) هذا ينشأ عنه اشتراط التكليف فيما سبق (قول للثلاث بطلاق) أو صفته كالثلاث (قول الشارح لما تقدم) وكان كالنائم (قول الشارح وقصد النداء) قال الزركشي أي باسمها والا فالتداء موجود عند إرادة الطلاق أيضا (قول للثلاث وكذا إن أطلق) هذا محله إذا كان اسمها ذلك حين النداء والا بأن كان اسمها ذلك قبل النداء ثم غير قائمها تطلق عند الإطلاق (قول المتن هازلا أو لاعبا) قال الزركشي كلام أهل اللغة يقتضي ترادفهما قال الزخشرى هما من وادى الاضطراب وفي الكافي للخوارزمي المازل هو الذي يأتي بلفظ الطلاق لا للحكم المقصود الذي شرع له في النهاية المازل الذي يقصد اللفظ دون معناه واللاعب هو الذي يصد منه اللفظ من غير قصد (قول المتن أيضا هازلا) عبارة الرافعي رحمه الله في توجيه الوقوع فيه لانه خاطبها بالطلاق عن قصد واختيار وليس فيه إلا أنه غير راض بحكم الطلاق ظان أنه إذا كان مستهزئا غير راض بوقوع الطلاق لا يقع الطلاق وهذا الظن خطأ انتهى أقول وهذا الكلام قد يشكل على قول الامام وغيره ان المازل لم يقصد اللفظ لمعناه وما قاله الرافعي رحمه الله هو الحق وصدق عليه أنه هنا قصد اللفظ لمعناه غاية الامر انه لم يرض بوقوعه ويعتقد أنه غير مؤثر لاجل هزله وكذا قول الشارح في تحليله الآتي لقصد إياه موافق لما قاله الرافعي كما لا يخفى (قول المتن وقع الطلاق) أي ظاهرا وباطنا هذا هو الظاهر خلافا للامام في المازل فانه عنده

غير الواقع لا يدفعه وفي الحديث ثلاث جدهن

جد وهزل من جد الطلاق والنكاح والرجعة قال الترمذي حسن قريب والحاكم صحيح (ولولفظ أعجمي به بالعربية ولم يعرف معناه) كان لقنه (لم يقع) لا تنفاه (٣٣٢) قصده (وقيل ان نوى) به (معناها) أى العربية (وقع) لانه نوى الطلاق

ورد بأنه اذا لم يعرف معنى الطلاق لا يصح قصده ولولم يعرف معناه وقصده قطع النكاح لم تطلق كما لو أراد الطلاق بكلمة لا معنى لها (ولا يقع طلاق مكروه) لحديث لا طلاق في اغلاق رواء أبو داود وصححه الحاكم على شرط مسلم وفسر الشافعي وغيره الاغلاق بالاكراه (فان ظهرت قرينة اختيار بأن اكراه على ثلاث فوحد أو صريح أو تعليق فكفى أو نجز أو على طلقت فصرح أو بالعكس) أى اكراه على واحدة قتل أو على كناية فصرح أو على تنجيز فعلق أو على أن يقول سرحت فقال طلقت (وقع) الطلاق ولو وافق للمكروه ونوى الطلاق وقع لا اختياره وقيل لا يقع فلاكراه بمجرد النية لا يعمل (وشرط الاكراه فترة المكروه على تحقيق ما عده به) عاجلا (بولاية أو قلب وعجز المكروه عن دفعه بهرب وغيره) كالاستغاثة بغيره (وظنه انه ان امتنع حققه ويحصل) الاكراه (بتخويف بضرب شديد

خست بالذكر لتعلقها بالابضاع المختصة بزيادة الاحتياط (قوله بالعربية) وتقدم ترجمته بغيرها وصيقتها العجمية ته يشبه أى أنت مطلقة كما مر (قوله ولم يعرف معناه) وان كان مخالطانا ويصدق في دعوى علم معرفته ان أمكن ومن هذا لو شكت زوجته بوجع وطلبت منه رقيها فقال لا أعرف رقيها فقالت له أعلمك رقياً تنفع فقال ما هي فقالت قل على رأسي أنت طالق فقال لها فلا يقع حيث جهل معناه والا فهو كاللاعب فيما تقدم (قوله مكروه) أى على الطلاق أو على فعل صفة كان علق بها كما قاله والشيخنا ولا تنحل اليمين قال ومن الاكراه ما لو حلف ليطأها قبل نومه فغلبه النوم بحيث لم يتمكن من دفعه ومنه ما لو حلف ليطأها في هذه الليلة فوجدها حاضاً وما لو حلف أنه لا يجدي في البيت شيئاً الا كسره على رأسها فوجدها وناقاه الخطيب وخالفه شيخنا الرملي وما لو حلف لتصوم من غدا فحاضت وما لو حلف ليقضيه حقه غداً فاعسر نعم ان تضمن حلقه معصية خنت ويقع عليه كما لو حلف لا يصلي الظهر أو يصوم الله والكلام في المكروه بغير حق كما قاله شيخنا واختلف في تصوير المكروه بحق فقبل كالمولى وليس بصحيح لان للقاضي أن يطلق عنه وقيل كما لو تزوج امرأة وكان فطلق أختها ولها حق قسم وطلبت (قوله اغلاق) بكسر الهمزة ثم معجمة سمي بذلك لان للكره أغلق عليه باباً لا يخرج منه الا بالطلاق (قوله فوحد) أو ثني وان لم يملك غير ذلك أو زاد كسبعين مثلاً (قوله على واحدة) أو على مطلق الطلاق على المعتمد ولا يتقيد في هذه صيغة معينة (قوله لا يعمل) وفي نسخة لا يفيد (قوله أو قلب) كما مر من أنه اذا عصى اسطوا بأنفسهم أو بغيرهم كنسليط الحاكم من شيوخ البلاد ونحوهم (قوله وعجز الخ) هذا في غير اكراه الحاكم الشرعي والا فأمر الحاكم من حلف لا يكلم فلا ناعلى كلامه اكراه فلا يحنث به بقدر ما أمره من مرة أو أكثر أو دائماً (قوله المكروه) بفتح الراء (قوله كالاستغاثة) بالمعجمة والثالثة أو المهملة والنون (قوله وظنه) فلو بان خلاف ظنه فينبغي علم الوقوع أيضاً ومنه تخويف أخرق بما يحسبه مهلكاً والآخرق بمعجمة فمهملة منه توحه ففاف من لا يعرف النافع من الضر فيحسبه بمعنى ظنه (قوله بتخويف الخ) الضابط أن كل ما يسهل على المكروه بفتح الراء ارتكابه دون الطلاق ليس اكراهاً وعكسه (قوله بضرب) هو وما بعده في حق المكروه بفتح الراء بخلاف ضرب ولده أو والده أو قتلها فليس اكراهاً وفي شرح شيخنا أن الاكراه يقتل بعضه للعصوم وان علا أو سفلا كراهه وهو وجيه كما يؤخذ من الضابط السابق ومنه قول الوالد لولده طلقها والقتلت نفسي فهوا كراهه وكذا عكسه على المعتمد فيهما (قوله اتلاف مال) أو نفس بالأولى ومنه قول المرأة تزوجها طلقني والأطعمتك سماً مثلاً وغلب على ظنه ذلك (قوله ويختلف ذلك) أى ما ذكر من الضرب أو غيره فغير يدين لكن قضية كلام الروضة فيمن ظن الاجنبية التدين (قول الشارح الطلاق والنكاح والرجعة) أى وغير هذه مثلها من باب أولى (قول للثمن ولولفظ أعجمي به بالعربية) وكذا عكسه (قول الثمن ولا يقع طلاق مكروه) أى ولو وكلافيه (قول الشارح في اغلاق) قال البغوي كأنه يعلق عليه الباب ويحبسه حتى يطلق (قول الشارح بالاكراه) أى لا بالنصب (قول الثمن وظنه الخ) قال الزركشي قد يقال الاول يفتى عن هذا انتهى وفيه نظر ولو خوف أخرق بما يحسبه مهلكاً فلاماً فيه احتمالان من الخلاف فيما اذا رأوا سواداً ظنوه عدوا فصلوا فبان خلافه قال في البسيط لعل الوجه عدم الوقوع لانه ساقط الاختيار (قول الثمن بضرب شديد) قال الدارمي وغيره ان الضرب غير الشديد اكراه في حق أهل المروآت انتهى وقد يقال عبارة المصنف تشمله لانه شديد بالنظر اليهم (قول الشارح ويختلف ذلك) في التخيوف بقتل الاصل والفرع أو قطعهما وجهان

لوجس أو اتلاف مال ونحوها) كاختلاف ذلك باختلاف طبقات الناس وأحوالهم (وقيل يشترط قول) قتل) بالتخويف بغيره لا يحصل به اكراه (وقيل) يشترط (قتل أو قطع) لطرف مثلاً (أو ضرب مخوف) أى يخاف منه الملاك والتخويف

بغير ذلك لا يحصل بها كراه ولا يحصل الا كراه بالتخويف بالعقوبة الآجلة كقوله لأضر بنك غدا (ولا تشترط) في عدم وقوع طلاق السكره (التورية بأن ينوي غيرها) أي غير زوجته كأن ينوي بقوله طلقت فاطمة غير زوجته (وقيل ان تركها بلا عذر) من جهل بها أو دهشة أصابته لا كراه (وقع) طلاقه لا شعرت تركها بالاختيار ورد بالمنع (ومن أثم عزيل عقله من شراب أو دواء نفذ طلاقه وتصرفه له وعليه قولنا وفلا) كالنكاح والعق والبيع والشراء والاسلام والردة والقتل والقطع (على المذهب) (٢٣٣) وفي قول لا) ينفذ شيء من تصرفه لأن ليس

له فهم وقصد صحيح ويجب أن ما عنده من الفهم والقصد يكفي في نفوذ التصرف اذ هو من قبيل ربط الأحكام بالأسباب كما تقدم عن الغزالي (وقيل) ينفذ تصرفه (عليه) كالطلاق والاقرار والضمان تغليظا عليه لينزج ردون تصرف له كالنكاح لما تقدم وأصل الخلاف أن الشافعي رضي الله عنه نص على وقوع طلاق السكران وتقل عنه في ظهاره قولان عن القديم طردا في غيره من تصرفاته وفي تصرفات من شرب دواء مجننا لغير تداء ونفي بعضهم قول المنع وطرد الآخر في جنس النصوص من التصرفات التي عليهما فقط فحصل من ذلك ما حكاه المصنف واحتراز بقوله أثم عمن لم يأت بما ذكر كمن أوجر مسكرا أو أكره على شرابه أو لم يلم أنه مسكر أو تناول دواء مجننا بقصد التداء ويرجع في حد السكران إلى العرف فإذا انتهى قبح الشارب إلى حالة يقع عليه اسم

الضرب الشديد لنوى للرؤية أو بحضرة اللا كراه والتخويف بالزنا أو اللواط كراه ولو لنوى الفجور ونحو خمسة دنائير من غنى غير كراه وهكذا (قوله ولا يحصل) هو محترز عاجلا فيما تقدم ونظر فيه الأذرعى فيمن تحقق منه في التدولم برتضه شيخنا (قوله التورية) انما يحتاج اليها في الصريح لتوقف الكناية على نية الطلاق (قوله من شراب أو دواء) وكذا غيرهما كالقاء من شاقق كما تقدم (قوله طلاقه) أي بالصريح لأن الكناية لا بد لها من نية كإمارة (قوله ويجاب الخ) لا حاجة للجواب مع ما ذكره بقوله اذ هو من قبيل ربط الأحكام بالأسباب (قوله من تصرفاته) الشاملة له وعليه فقيه قياس ماله على ما عليه في جريان الخلاف من حيث كونه تصرفا لمعبر عنه بالمذهب أحد هذين القولين من هذه الطريق الحاككية والقول الآخر منها هو المعبر عنه بقوله وفي قول لا) (قوله وفي تصرفاته) عطف على غيره فأدبه أن جريان القولين فيه ليس خاصا بالاصالة التي اقتضاها كلام المصنف (قوله ونفي بعضهم قول المنع) المعبر عنه بقوله وفي قول لا كإمارة لعدم وجوده في الطلاق في كلام الشافعي فهو قاطع بالقول الأول (قوله وطرد الآخر) وهو المشار إليه بقوله وقيل عليه وفيه اعتراض على المصنف في حكاية بقيل (قوله النصوص) الذي هو الطلاق (قوله من التصرفات) بيان للجنس (قوله عليهما) أي السكران ومن شرب دواء (قوله أكره على شرابه) ويصدق بيمينه ولا يجب استفساره خلافا للأذرعى (قوله أولم يعلم الخ) ويصدق كذلك أيضا (قوله ويرجع الخ) هذا لا يحتاج إليه في التعدى ويحتاج إليه في غيره ولعل ذكره عقبه للإشارة إلى ذلك (قوله السكران) بالمعنى

(قول الشارح لا يحصل بها كراه) لأنه يخاف منه التلفور بما يجامعه النظر والاختيار (قول المتن بأن ينوي غيرها) أو ينوي حل الوثاق أو يقصد بطلقت العزم على الطلاق في المستقبل أو الأخبار كاذبا فلا عبر بالكاف كان أولى ومثل ذلك أن ينوي بقلبه التعليق على مشيئة الله تعالى كإفنى والروضة واعترضه ابن الرفعة بأن النوى لذلك في الاختيار لا يدين إلا أن تلفظ سرا وأجاب الزركشي بأن السكره يكفي فيه القصد القلبي كما نقله القاضي عن الأصحاب انتهى واعلم أنه لو قصد التوقف على مشيئة زيد دفعه بلا إشكال لأن من قصد ذلك اختيارا يدين بخلاف مشيئة الله تعالى كما سيأتي في آخر فصل السنن والبدعي (قول المتن من شراب أو دواء) قضيته أنه لو ألقى نفسه من شاهق فزال عقله لا يكون كذلك وفيه نظر (قول المتن نفذ طلاقه الخ) قال الماوردي لأنه مؤاخذ بسكره فوجب أن يؤاخذ بما يحدث منه كالسرابة في الجنابة (قول الشارح اذ هو من قبيل ربط الأحكام الخ) قلت فحينئذ لا يحتاج إلى أن يكون له فهم وقصد إلا أن يقال هذا من الشارح ميل إلى عدم تكليف الطافح الذي لا فهم له ولا قصد أصلا كما سيأتي عن إمام الحرمين رحمه الله (قول المتن وقيل عليه) عبارة المحرر في هذا وقرق فارقون بين ماله فجعله على القولين فقطعوا بنفوذها عليه قال الزركشي وهذا لا يفهم من منيع النهاج (قول المتن عليه) لو كان التصرف له عليه كالأجارة والبيع قال الرافعي ينفذ على هذا تخليبا للذي عليه (قول الشارح ويرجع في حد السكران الخ) قال الغزالي السكر عبارة عن حالة تحصل من استيلاء أبخرة متصاعدة من المعدة على معادن الفكر (فائدة) لو قال

السكران عرفا فهو محال كالكلام وعن الشافعي رضي الله عنه أنه الذي اختل كلامه المنظوم وانكشف سره المكتوم وحقق الإمام فقال شارب الخمر معتريه ثلاثة أحوال أحدها هزلة ونشاط اذ أدبت الخمر فيه ولم تستول عليه والثانية نهاية السكر وهي أن يصير طافحا يسقط كالمغشي عليه لا يتكلم ولا يكاد يتحرك والثالثة متوسطة بينهما وهي أن تختلط أحواله فلا تنظم أقواله وأفعاله ويبقى تميز وكلام وفهم فهذه الثلاثة محل الخلاف في طلاق السكران وأما الأولى فينفذ الطلاق فيها قطعا لبقاء العقل وأما الثانية فلا ينفذ فيها اذ لا قصد له كالغنى عليه

ومهم من جملة على الخلاف لتمديه بالتسبيل الى هذه الحالة قال الرافعي وتبعه للشافعي وهذا أوفق لاطلاق الأكثرين تليظا عليه (ولو قال ربك أو بعضك أو جزؤك أو كبدك أو شعرك أو ظفرك) أو سنك أو يدك أو رجلك (طالق وقع) الطلاق قطعا بطريق السرية من المضاف اليه الى الباقي كما يسرى في العتق (٣٣٤) وقيل بطريق التعبير بالجزء عن الكل لأنه لا يتصور الطلاق في المضاف اليه وحده

بخلاف العتق وتظهر قائمتها فيما اذا قال ان دخلت الدار فيمينك طالق فقطعت يمينها ثم دخلت ان قلنا بالثاني طلق والا فلا (وكذا دمك) طالق يقع به الطلاق (على المذهب) لأن به قوام البدن وفي وجهه لا يقع لأنه كفضلة وقطع بعضهم بالأول (لافضلة كريق وعرق) كان قال ريقك أو عرقك طالق قائما لا يقع بها الطلاق لأنها غير متصلة اتصال خلقة بخلاف ما تقدم (وكذا مني ولبن) كان قال منك أو لبنك طالق قائما لا يقع بهما الطلاق (في الأصح) والثاني يقع بهما لأن أصل كل منهما الدم ودفع بأنها تمهيا للخروج بالاستحالة فأشبهها الفضلة (ولو قال لمقطوعة يمين يمينك طالق لم يقع على المذهب) والثاني في وقوعه وجهان تخريجيا على الوجهين في أن الوقوع عند وجود المضاف اليه بطريق السرية أو بطريق التعبير عن الكل بالجزء ان قلنا بالثاني وقع والا فلا

الشامل لمن شرب دواء (قوله ومنهم من جعله النخ) هذا هو المتمد (قوله وهذا أوفق) هو المتمد فتتخذ تصرفاته له وعليه على الراجح كما مر (قوله أو كبدك) إشارة الى أن الأعضاء الباطنة كالظاهرة فيقع بها ومنها الحصى (قوله شعرك) كله أو بعضه ولو شعرة واحدة ولو من نحو حاجب فيقع بها (قوله يدك النخ) أي المتصلة منها كما سيأتي في كلامه (قوله بطريق السرية) هو المتمد (قوله اليه) مستدرك اذا الأصل من المضاف الذي هو الجزء الباقي أو مؤول بأن يقال من الجزء المضاف اليه الطلاق الى جملة الباقي فتأمل (قوله لأنه لا يتصور النخ) هذا منع للقياس المذكور (قوله دمك) أو بعض دمك وكالدم الروح ان أراد بها الدم والنفس بسكون الفاء كالروح وكالدم السمن ورطوبة البدن والشحم والبيض الذي لها وهو الحصى كما مر والحياة ان أراد بها الدم أيضا (قوله كريق وعرق) ومثلهما السمع والبصر والكلام والحركة والسكون والحسن والقبح والعقل والذكر والظل والصحة والضجة والمرض والطريق والملاحة والسمع والنفس بفتح الفاء والاسم ان لم يرد المسمى والروح والحياة ان لم يرد الدم فيهما كما مر والحياة ان لم يكن فيها شعر فكل ذلك لا يقع به على المتمد عند شيخنا (قوله وكذا مني) ومثله الجنين والحمل (قوله ولبن) قال شيخنا ويلحق به الأخلط كالبلغم ومحل ان أراد بها ما ينفصل من الغذاء في المعدة قبل سريانه في البدن والافهي أجزاء من البدن لتركيبه منها كالدم حتى لو أراد بالدم المنفصل عن الغذاء أيضا لم يقع به فراجع (قوله لمقطوعة يمين) بأن لم يبق منها شيء وهي من الكتف كما قاله الأذري (قوله لم يبق) أي وان أعادتها والتصقت وحلتها الحياة لأنها حالة الحلف معدومة فان كانت ملتصقة حالة الحلف فان خيف من ازالها عن نور تيمم وحلتها الحياة وقع والا فلا وعلى ذلك يحمل كلام شيخنا الرمي والاذن والشعر كاليد كما في شرح شيخنا المذكور وبذلك علم أن تعليل شيخنا في الشرح المذكور بقوله لأن الزائل العائد كالذي لم يعد لا حاجة اليه بل لا موقع له هنا فراجع (قوله ولو قال النخ) هذا محله الصيغة المتقدمة فلو قدمها كان أنسب وذكره هنا لمناسبة الاضافة لما قبله (قوله أنا منك) بلفظه أو نيته

السكران بعدما طلق شر بت الحمر مكرها أو لم أعلم أنه مسكر صدق يمينه قاله في البحر (قول الشارح من المضاف اليه الى الباقي) قال ابن السمعاني هذا غلط وانما البعض كالكل في محل الطلاق (قول الشارح كما يسرى في العتق) بجامع أن كلاهما ملك تحصل بالصرح والكنية لكن نظر بعضهم في القياس بأن الجزء يصح عتقه ولا يصح طلاقه نعم احتجوا بالاجماع ثم يشترط في الجزء أن يكون متصلا اتصالا أوليا وعلل الرافعي الوقوع بأن الرجل من أهل الطلاق فلا يمكن الفاء قوله ولا يمكن أن يقع الطلاق على بعضها دون بعض لأن المرأة لا تتبع في حكم النكاح فلم يبق الا ان يتم حكمه انتهى (قول الشارح لان به النخ) قيل قضية هذا التعليل أنه لو أضاف لبعض الدم لا طلاق وفيه نظر (قول المتن لا فضلة) مثلها الاخلط المستهلكة في البدن كالبلغم والمرتين قيل وفي كلامه مؤاخذه من جهة أن الدم من الفضلات وشرط العطف بلا عدم صدق المعطوف على المعطوف عليه (قول المتن يمين) قيل الصواب يعني لأن اليد مؤنثة (قول المتن لم يقع على المذهب) كما لو قال لحيتك طالق (قول المتن ولو قال أنا منك طالق النخ) قال في التتمة لو قال لرجل طلق امرأتى فقال له طلقك ونوى وقوعه عليها لم تطلق لان النكاح لا يتعلق به بخلاف المرأة مع الزوج انتهى (قول الشارح لأن عليه النخ) وقيل لأن الزوج معقود عليه كالمرأة وضعف بعدم استحقاقها منافعه وقيل لأن المرأة

مقيدة ودفع التخريج بأنه على القول بالثاني لا بد من وجود المضاف اليه لتنظيم الاضافة (ولو قال أنا منك طالق ونوى تليظها طلق) لأن عليه حجرا من جهتها حيث لا ينكح معها أختها ولا أرباعها ولا يزوجها فصح اضافة الطلاق اليه

لحل السبب القضي لهذا الحرج مع النية (وان لم ينو طلاقا فلا) تطلق لان اللفظ كناية من حيث اضافته الى غير محله (وكذا ان لم ينو) مع نية الطلاق (اضافته اليها) لا تطلق (في الاصح) لانها محل الطلاق وقد اضيف الى غير محله فلا بد في (٣٣٥) وقوعه من صرفه بالنية الى محله والثاني تطلق

لوجوب نية الطلاق ولا يحتاج الى التعرض للحل (ولو قال أنا منك بائن اشترط نية الطلاق وفي الاضافة اليها (الوجهان) أمهما الاشتراط

فإذا نوى الطلاق مضافا اليها وقع والا فلا لا تقدم (ولو قال أستبرئ رحي منك فلقو) وان نوى به الطلاق لان اللفظ غير منتظم في نفسه والكناية شرطها احتمال اللفظ للمعنى المراد (وقيل ان نوى طلاقها وقع) والمعنى المراد أستبرئ الرحم التي كانت لي

(فصل) خطاب الاجنبية بطلاق كقوله لها أنت طالق (وتعليقه بنكاح وغيره) حكاه ان نكحتك فأنت طالق أو كل امرأة أنكحها فهي طالق أو ان دخلت البئر فأنت طالق (لقو) أي فلا تطلق على زوجها ولا بنكاحها ولا بدخولها الدار بعد نكاحها لا تنفاه الولاية من القتال على الحل وقد قال صلى الله عليه وسلم لا تطلق الا بعد نكاح صححه الترمذي (والاصح صحة تعليق العبد ثلاثة كقوله ان عتقت أو ان دخلت البئر) فأنت طالق ثلاثا فيقمن اذا عتق أو

(قوله من حيث) قيد لجملة كناية (قوله لا تطلق) وان نوى طلاق نفسه (قوله من صرفه بالنية الى محله) فهما يتبان نية الطلاق ونية الاضافة ولا بد من نية أخرى وهي كون الاضافة اليها (قوله أستبرئ) قال الاذرعى هو بلفظ المضارع فانظره مع المعنى المذكور (قوله وقيل الخ) ظاهره انه لا يحتاج على هذا الى نية الاضافة فراجع

(فصل) في بقية شروط أركان الطلاق وهي الولاية على المحل (قوله أنت طالق) أو فلا تطلق والمحطاب ليس قيدا (قوله وتعليقه) عطف على طلاق فهو مجرور (قوله وغيره) عطف على نكاح (قوله ان نكحتك) خلافا لآبي حنيفة ومالك أو كل امرأة خلافا لآبي حنيفة (قوله لقو) فلا تطلق على زوجها ولا بنكاحها ولا بدخولها الدار بعد نكاحها قال ابن حجر تبعا للولي المراقى وللحاكم الشافعي نقض حكم غيره بصحته اذا رفع اليه سواء قبل النكاح وبعده واعتمد شيخنا قال لأنه افتاء لا حكم وبه أفتى شيخنا الرملي أولا ثم رجع عنه وراجع ابن قاسم ولم يوافق شيخنا على الرجوع والوجه أن يقال أخذنا بما أتى في القضاء في الكلام على الحكم بالصحة أو الموجب أنه ان كان الرفع قبل وجود النكاح لم يصح النقض أو بعده صح لأنه محل الاحتياج اليه وبذلك يجمع بين الكلامين المذكورين فتأمل (قوله بعد عتقه) أي معه على المعتمد (قوله بملك الرجعة) أي في الجملة فلا ترد العائشة (قوله لا تختلف) ولا بائن بانقضاء العدة الا المعاشرة فانه يلحقها الطلاق بعدها ولا يصح خلعهما كما تقدم (قوله مثلا) فالمراد بالدخول ما يعمه وغيره وما يعم فعله أو فعلها أو فعل غيرهما اثباتا كان أو نفيًا مقيدا كان أو مطلقا وتقدم ما فيه فراجع (قوله بطلاق) أو فسخ (قوله ثم نكحها الخ) تصور لا مكان وقوع طلاق (قوله ان كانت الخ) فدخولها بعد النكاح تكرار لما وقع منها قبله وهو قيد لحل الخلاف كما يعلم من كلام المصنف والوجه أن يقال ان العطف بقوله ثم دخلت على بابت

مقيدة والزوج كالقيد قال القاضي وسواء جعل معقودا عليه أم لا يصح اضافة الطلاق اليه لفظا وان كانت مرادة للعلاقة (قول الشارح لحل السبب) وهو العصمة التي يملكها منها (قول الشارح مع النية) أي نية الطلاق أو الاضافة اليها كما سيأتي (قول المتن وكذا ان لم ينو) أي سواء اقتصر على مجرد نية الطلاق أو نوى تطبيق نفسه فانها لا تطلق (قول المتن ولو قال أستبرئ) اختار الزركشي أنه فعل مضارع لا أمر

(فصل خطاب الاجنبية الخ) (قول المتن لقو) أي باتفاق في الأولى والأخيرة وخلافا لملك وأبي حنيفة في الثانية ولآبي حنيفة في الثالثة (قول الشارح في الحديث لا تطلق الا بعد نكاح) قال الماوردي لا يجوز حمله على وقوع الطلاق دون عقده لأنه أمر معلوم غير محتاج الى البيان بل هو عام للأمرين أي لا تطلق واقع ولا معقود وناظر الكسائي أبا يوسف في هذه المسئلة وتعلق بقولهم السبل لا يسبق المطرات هي وقال الرافعي احتج الاصحاب بما روى عن عبد الرحمن بن عوف قال دعني أي الى قرابة لها فزودوني في المهر فقلت ان نكحتها فهي طالق ثلاثا فسألت النبي ﷺ فقال أنكحها فانه لا طلاق قبل النكاح وبأنه يمين بالطلاق قبل النكاح فيأنفوا كالتعليق المطلق كأن يقول لا جنبية ان دخلت الدار فأنت طالق ثم نكحها ثم تدخل فانه لا يقع اتفاقا انتهى (قول المتن رجعية) لو قال زوجاتي طوائق دخلت الرجعية فيهن (قول المتن لا تختلف) أي خلافا لآبي حنيفة حيث قال يلحقها صريح الطلاق والظاهر أنه يختص بذلك بما قبل انقضاء العدة (قول المتن ان كانت دخلت) هذا الدخول غير الدخول المراد من قوله ثم دخلت فلا تدافع في كلامه خلافا للزركشي

دخلت بعد عتقه) لأنه يملك أصل النكاح وهو يفيد الطلاق الثلاث بشرط الحرية وقد وجدوا الثاني لا يصح لأنه لا يملك تنجيزها فلا يملك تعليقها فيقع فيها ذكر طلقين (وطبق) الطلاق (رجعية) لبقاء الولاية عليها بملك الرجعة (لا تختلف) لا تنفاه الولاية عليها (ولو علقه بدخول) مثلا (فبانت) بطلاق قبل الدخول بها أو بعده (ثم نكحها ثم دخلت لم يقع ان) كانت (دخلت في بينونة) لانحلال اليمين بالدخول

فيها (وكذا) لا يقع (ان لم تدخل) في البيئونة (في الاظهر) لارتفاع النكاح الذي علق فيه والثاني يقع لوجود الصفة في النكاح من غير أن توجد قبله (وفي ثالث يقع (٣٣٦) ان بان بدون ثلاث) لأنها العودها يباقي الثلاث تعود بصفته من التعليق المذكور

بخلاف ما اذا بان ثلاث فلا يقع لاستيفائه بالثلاث معلق (ولو طلق دون ثلاث وراجع أو جدد ولو بعد زوج عادت ببقية الثلاث) دخل بها الزوج أم لم يدخل (وان ثلث) أي طلق ثلاثا وجدد بعد زوج دخل بها وفارقها (عادت بثلاث) كما لو ابتدأ نكاحها (وللعبد طلقان فقط وللحر ثلاث) سواء كانت الزوجة في كل منهما خرة أم أمة والمبعض والمدير والمكاتب كالقن (ويقع) الطلاق (في مرض موته) كما يقع في صحته (ويتوارثان) أي الزوج المريض والزوجة (في عدة رجعي) لبقاء آثار الزوجية في الرجعية بل حقوق الطلاق بها كما تقدم وصحة الإيلاء والظهار واللعن منها كما سيأتي في الرجعة ووجوب النفقة لها كما سيأتي في النفقات (لابان) لا تقطع الزوجية (وفي القديم تره) لان تطبيقها بغير اختيارها يدل على قصد حرمانها من الارث فيعاقب بنقيض قصده فان اختارت الطلاق بأن سألته أو اختلعت أو علق الطلاق على مشيتها فشاءته لم ترث

وان ما بعده تفصيل له فلا تكرار في تنبيهه محل ما ذكر فيها اذا أمكن التخليص بالجمع والابحوا متى لم تدخل فانت طالق ثلاثا فانه يقع الطلاق حالا فلا معنى للخلع بعده (فرع) حلف أنه لا يخالع ولا يوكل فيه فخالع لم يقع المعلق به لانها تبين به (قوله دون ثلاث) أي في الحردون اثنتين في العبد (قوله دخل بها الزوج) الثاني خلافاً لابي حنيفة فانه قال اذا دخل بها زوج آخر عادت بالثلاث ويهدم الزوج ما بقي من طلاقات الزوج الأول اه فيبني أن يحمل ما في المنهج على هذا (قوله عادت بثلاث) لأن دخول الثاني بها أفاد حلها للأول ولا يمكن بناء العقد الثاني على الأول (قوله للعبد) أي من فيرق حالة الطلاق وان طرأ عتقه بعدها فان عتق بعد واحدة عادت له ببقية الثلاث لأنه صار حراً قبل استيفائها ولو تقارنا كان علق سيده عتقه بصفة وعلق العبد بطلاق زوجته بها فوجبت ملك الثلاث فلا يحرم عليه ولو شك في سبق العتق حرمت احتياطاً فان اختلفا فكلا رجعة (قوله وللحر) أي حالة الطلاق وان طرأ رقه فلو طلق ذمي حر طلقين ثم التحق بدار الحرب فسي واسترق فله نكاحها بلا محل لأن الرق الطاريء لا يهدم حللاً كان قبله (قوله حرية أم أمة) خلافاً لابي حنيفة في اعتباره الزوجة وبه قال ابن سريج من أئمتنا (قوله مرض موته) وكذا كل حالة يعتبر فيها تبرعه من الثلث (قوله وفي القديم تره) وبه قال الأئمة الثلاثة وعمله ان مات في ذلك المرض به

فصل في تعدد الطلاق ومأمه (قوله ونوى) أي في جزء من اللفظ (قوله وقع مانواه) لأنه الأكثر

(قول الشارح لارتفاع النكاح الخ) أي وأما النكاح الثاني فلا يصح ارادته ثلاثاً بزم تعليق الطلاق قبل النكاح والثاني ينظر الى قيام النكاح في حالي التعليق والصفة (قول المتن ولو بعد زوج) أي وأصابته فانه موضع الخلاف (قول الشارح دخل بها الزوج أم لم يدخل) خالف الحنفية في حالة الدخول واحتجوا بأن ذلك يهدم الثلاث فيهدم مادونها بالأولى وأجيب بأنه لا يهدم بل يرفع التحريم والدفع غير هادم لامرين كون الواقع لا يرتفع ولو ارتفع لحلت بغير عقد قال الشافعي لما كانت الطلقة الثالثة توجب التحريم كانت أصابة زوج غيره توجب التحليل ولما يكن في الطلقة والطلقتين ما يوجب التحريم لم يكن لأصابة زوج غيره معنى يوجب التحليل بعد استيفاء ثلاث في مجموع النكاحين انتهى (قول المتن وللعبد طلقان) قد يتصور ملكه لثلاثة في حال رقه كما لو طلق الذي طلقين ثم تقض العهد والتحقيق بدار الحرب واسترق ثم تزوجها فانه يملك عليها الثالثة لان طريان الرق لا يمنع الحل الذي كان ثابتاً وقيل لا يملك الثالثة والله أعلم (قول الشارح سواء كانت الزوجة الخ) وذلك لأن الطلاق يملك فاعتبر بمالكه وخالف أبو حنيفة فجعل الاعتبار فيه بحال النساء كالعدة واختار ما بن سريج (قول الشارح أي الزوج المريض) انما خص الأمر به لمكان السياق وقوله بعد وفي القديم تره فانه لا يتصور في غير المريض (قول المتن في عدة رجعي) أي اجماعاً (قول المتن وفي القديم تره) قال الأئمة الثلاثة قيل ويرده اتفاقهم على أن أسباب الارث القرابة والنكاح والولاء والاسلام ثم هل ذلك مقيد بانقضاء العدة أو أبدأ والى أن تنسحب أقواله ولو صح من المرض ثم مات ومات فيه بعرض كقتل ونحوه لم تره في القديم وكذا لو كانت رقيقة وطلقها قبل العلم بعتقها

فصل قال طلقك الخ (قول الشارح وقع مانواه) قد جزموا بذلك هنا وأجروا وجهين فيما لو قال الله على أن أعكفونوى أي اما قال الزركشي كأن الفارق دخول النية في الطلاق دون الاعتكاف (قول الشارح لاحتمال اللفظ) عبارة الرافعي لأن الفعل والاسم المشتقين من المصدر يشيران به ويدلان عليه وهو يصلح للواحدة

جزماً (فصل) (قال طلقك أو أنت طالق ونوى عدداً) من طلقين أو ثلاث (وقع) مانواه (وكذا) وللجنس (الكتابة) اذا نوى فيها عدداً وقع مانواه لاحتمال اللفظ وسواء في هذا المدخول بها وغيرها كما زاده في الروضة (ولو قال أنت طالق واحدة)

وعكسه كذلك فتى اختلاف اللفظ والنية عمل بالأكثر منهما في الصريح وبالنية مطلقا في الكناية (قوله بالنصب) ليس قيد ابل الرفع والجروا السكون كذلك في الوجهين قال بعضهم وانما قيد بالنصب لكونه الذي في الروضة (قوله وقيل النوى) هو المعتمد كما صححه في أصل الروضة (قوله بالرفع) ليس قيد ابل فيه مامر (قوله ثمان) أوارت قبل الدخول أو أسلمت كذلك أو أمسك على فيه أو نحو ذلك (قوله قبل تمام طالق) أي قبل تمام الطلاق منه فيشمل المية قال شيخنا وفيه بحث دقيق يترك بالتأمل الحقيقي (قوله قبل ثلاثا) أي قبل تمامه فيشمل المية أيضا كما قاله شيخنا وفيه مامر (قوله وحقق الخ) هو المعتمد (قوله أنت طالق الخ) ولا يشترط ذكر لفظ أنت في غير الاول ولا كون الفاظه كالصريح ولا اتحاد لفظه والتجزؤ والملق في ذلك سواء الا في الاطلاق فيقع في الملق فيه واحدة ويقع الثلاث في غيره بدخول واحد لان التكرار في الايمان لا في الدخول (قوله وتخلل فصل) فيه نظر اذا لم يمد لفظ طالق وحده لا يقع به شيء وطول الفصل يقطعه عما قبله فلمل التعميم في كلامهم محمول على غير هذه لا يقال يحتمل على ما اذا قصر الزمان عرفا لانه مع ذلك يصح التأكيذ والفرض عدم صحته فتأمل (قوله ونحوها) كالنوى

والجنس فكانا محتملين للعدد واذا جاز الاحتمال وانضمت النية وجب أن يقع انتهى (قول الشارح بالنصب) قال الزركشي ولا يصح قراءته هنا بالرفع لان الاصح عندهما اذ ذاك وقوع النوى (قول الشارح بظاهر اللفظ) أي من واحدة صفة للطلقة للفترة وعبارة غير لان اللفظ يناقض النوى والنية مع اللفظ الذي يحتمل لا يعمل (قول الشارح عملا بالنية) أي والمعنى حالة كونك واحدة أي متوحدة من الزوج بسبب العدد النوى أي يحتمل على هذا والافظاها أنه لو زعم ارادة ذلك قبل كما قاله الشيخان بمثله فيما لو قال أردت واحدة ملفقة من أجزاء ثلاث (قول الشارح بالرفع) أي وأما أنت واحدة بالنصب فالظاهر أنه مثل أنت طالق واحدة به فيأتي فيه ما سلف لكن قال الشيخ برهان الدين بن الفركاج الظاهر صحة قراءة المؤلف بالأوجه كلها وكل على الوجهين المذكورين (قول الشارح لان السابق الخ) أي فيكون التقدير أنت ذات تطبيق واحدة ثم حذف للضاف وأقيمت صفة للضاف اليه مقامه (قول الشارح ففيه الخلاف) أي والتعليل ماسبق وانما كان حكم النصب على مامشي عليه للنهاج فيما سبق مخالفا لحكم الرفع هنا لان النصب يجعل واحدة بحسب الظاهر صفة للطلقة للعدة والرفع بحسب الظاهر يجعلها صفة للمرأة فافترقا والله أعلم قال الزركشي ولو قال أنت واحدة بالجر أي ذات واحدة أو بالسكون على الوقف فينبغي أن يقع ما نواه وهو مقتضى تعليلهم (قول المتن ثمان قبل الخ) مثله ما لو سد شخص فمأ أو أسلمت وأرتمت قبل الدخول (قول المتن قبل ثلاثا) أي قبل تمامها كما لو اقتصر قلت ان كان ذلك مع نية فلا يصح الحكم بوقوع واحدة وان كان مع علمها لم يلاق تعليل الاول وبهذا علم أن الحق تحقيق البوشنجي الآتي (قول الشارح لان الكلام الواحد لا يفصل) راجع لقول المتن وقيل واحدة (قول الشارح ولا يبطى بضمه حكم كله) راجع لقول المتن ثلاث (قول المتن وان قال أنت طالق الخ) مثله أنت طالق أنت مسرحة أنت مفارقة (قول الشارح كأن سكت الخ) قال الامام هو كالاستثناء في الاتصال لا كالايجاب والقبول فانه كلام شخص واحد ثم قال في باب الاستثناء ان الكلام البسير يقطعه بخلاف الايجاب والقبول انتهى لكن أطلق الشيخان في باب البيع أن الكلام يضرو لم يتعرضا لبسير ولا كثير ثم هذا في الطلاق المنجز أما المعلق اذا انفصلت صبيغ التعليق فتقبل في دعوى التأكيذ كما نقله الامام في باب الايلاء عن المحققين (قول الشارح لم يقبل) أي بخلاف ما لو أقر باللف في مجالس فانه يقبل دعوى التأكيذ واردة اعادة الاول لانه اخبار وهذا انشاء فاذا تعددت كلمة الايقاع تعدد الواقع (قول المتن فان قصدنا كيدا) فينبغي أن يجري في هذا نظير ما سياتي في الاستثناء من اشتراط قصده قبل فراغ

تبع البغوى وغيره والاول صححه الغزالي وعبارة المحرر فيه رجع (قلت ولو قال أنت واحدة) بالرفع (ونوى عددا فالنوى) حلا للتوحد على التفرد عن الزوج بالعدد للنوى لقربه من اللفظ (وقيل واحدة والله أعلم) لان السابق الى الفهم من ذلك التطبيق بواحدة ولو ذكر قبل واحدة طالق ففيه الخلاف (ولو أراد أن يقول أنت طالق ثلاثا قبل تمام طالق لم يقع) لخروجها عن محل الطلاق قبل تمام لفظه (أو بعده قبل ثلاثا فتلا) لتضمن ارادته للذكورة لقصد الثلاث وقدم معه لفظ الطلاق في حياتها (وقيل واحدة) كما لو اقتصر على أنت طالق لانه الذي صادف الحياة (وقيل لاشي) لان الكلام الواحد لا يفصل بضمه عن بعض في الحكم ولا يبطى بضمه حكم كله وحقق اسمعيل البوشنجي فقال ان نوى الثلاث بقوله أنت طالق وقصد أن يحققه باللفظ ثلاث والا فواحدة (وان قال أنت طالق أنت طالق أنت طالق وتخلل فصل) بين هذه الصيغ كأن سكت بينها

فوق سكتة التنفس ونحوها (ثلاث) فان قال أردت التأكيذ

(٤٣) - (قيلوبى وعميرة) - ثالث

لم يقبل ويدين (والا) أي وان لم يتخلل فصل (فان قصدت كيدا)

بما بعد الأولى لها (فواحدة) لأن التأ كيد في الكلام معهود والتكرار من وجوه التأ كيد (أو استثناء فثلاث وكذا إن أطلق في الأظهر)
 عمل بظاهر اللفظ والثاني لا يقع الا واحدة لان التأ كيد محتمل فيؤخذ باليقين (وان قصد بالتأنية تأ كيداً وبالتأنية استثناء أو عكس) أي
 قصد بالتأنية استثناءاً وبالتأنية تأ كيداً (٣٣٨) الثانية (فثنتان أو بالتأنية تأ كيداً الأولى) مع الاستثناء بالتأنية (فثلاث في الأصح)

لتخلل الفاصل والثاني لا يقع الا ثنتان لان الفصل السببي محتمل (وان قال أنت طالق وطالق وطالق صح قصد تأ كيداً الثاني بالثالث) لتساويهما (لا الاول بالثاني) لاختصاص الثاني بواو العطف الموجب للتغاير (وهذه الصور في موطوءة فلو قل لمن غيرها فطلقة بكل حال) لأنها تبين باللفظ الاول فلا يقع بما بعده شيء (ولو قال لهذه) أي لغير للدخول بها (ان دخلت فأنت طالق وطالق فسخت فثنتان في الأصح) لانهما جميعاً معلقتان بالدخول ولا ترتيب بينهما والثاني لا يقع الا واحدة كما لو تجزولو آخر الشرط فقبل على الوجهين وقيل يقطع بوقوع التثنية لا تنفاه احتمال تعليق الشرط بأحد اللفظين بخلافه في الاول (ولو قال لموطوءة أنت طالق طلقة مع) طلقة (أو معها طلقة فثنتان) معاً وقيل مرتباً وينبئ عليهما قوله (وكذا غير موطوءة في الأصح) فصل في اللعبة يقع ثنتان وعلى الترتيب واحدة تبين بها (ولو قال)

(قوله بما بعد الأولى) وان زاد على الثلاث على التعمد ولو قصد بكل واحدة تأ كيد ما قبلها كأن قصد بالتأنية تأ كيداً الأولى وبالتأنية تأ كيداً الثانية وهكذا فواحدة أيضاً يمكن ادخالها في كلامه (قوله ان أطلق) أي علم منه الاطلاق أو لم يعلم قصده وان تعذرت مراجعته (قوله وبالتأنية استثناء) أي أو أطلق بها فالاطلاق كقصد الاستثناء في جميع ما ذكر (قوله بواو العطف) خرج بالواو والفاء وثم سواء أتى بكل منهما في الكل أو البعض كما قاله شيخنا الرملي تبعاً لابن حجر وفي الباب خلافه ومال اليه شيخنا اذا اتحد الحرف (قوله ولا ترتيب) فلو رتب كالفاء وثم سواء أتى بكل منهما في الكل أو البعض وقمت الأولى فقط كما لو قال لها أنت طالق احدى وعشرين فانه يقع الأولى فقط وكذا لو قال ما بين واحدة وثلاث فيقع واحدة فقط بخلاف ما لو قال لها احدى عشر فيقع ثلاثاً وكذا لو قال من واحدة الى ثلاث أو ما بين واحدة الى ثلاث فيقع الثلاث فيهما وسواء للدخول بها وغيرها في هذه ما قبلها ولو قال أنت طالق ان دخلت الدار ثلاثاً فطلقت واحدة ان دخلت الدار ثلاث مرات كما في الروضة واعتمده شيخنا ولو قال على الطلاق الثلاث ان رحت الى بيت أهلك فأنت طالق وقع الثلاث كما نقل عن افتاء والده شيخنا الرملي ونقل عن ولده وقوع واحدة فقط ومال اليه شيخنا قال لان أول الصيغة حلف لا يقع به شيء ولذلك لو قال بدل أنت طالق أطلقك أو طلقتك لم يقع شيء لانه وعد لو قال أنت طالق عدد الرمل أو الشجر أو نحو ذلك من كل ما له افراد وقع ثلاث أو أنت طالق ملء البيت أو البلد أو السماء أو الارض أو الجبال أو عدد التراب أو الماء أو كبر الطلاق بالوحدة أو أعظمه أو أشده أو كلها حلت حرمت أو عدد شرا بليس أو ألوانا من الطلاق وأطلق أو عدد سمك هذا الحوض ولم يعلم ما فيه أو عدد ملاح بارق أو عدد ماشي الكلب وان لم يقل حافياً أو حرك ذنبه ولا هناك بارق ولا كلب أو أنت كما أنه طالق ونحو ذلك وقع في جميع ذلك طلقة واحدة فان كان ثم بارق أو كلب وأراد ما يحدث من البرق أو الحركة أو الشيء الآن تقيد بما يقع من ذلك فيقع في مرتين ثنتان وفي ثلاث ثلاث فان أراد قدر من يمكن فيه ذلك عمل بمقتضاه ولو قال أكثر الطلاق بالثلاثة أو كله أو قال ياماً طالق أو أنت طالق أو عدد شرفلان ولم يعلم عدد شرفه ولو ميتاً أو لا قليل الطلاق ولا كثيره وقع في جميع ذلك الثلاث وفي عكس هذه الأخيرة يقع واحدة ولو قال أوسط الطلاق وأراد في العدد وقع ثنتان والا فواحدة (قوله قبل طلقة) وتحت وفوق مثل قبل وبعد (قوله لجواز الخ) فلو ادعى انه أراد ذلك دين على التعمد

للتأكد لا يقال هذه ألفاظ صريحة فكيف قبلت الصرف بالتأنية مع امكان نفاذها لانا نقول ارادة التأ كيد منعت من الصراحة (قول الشارح بما بعد الأولى لها) ولو زاد على الثلاث بل هو أولى كما نبه عليه البلقيني (قول لئن وكذا ان أطلق في الأظهر) لو تعذرت مراجعته فالظاهر حمله على الاطلاق (قول الشارح لان التأ كيد الخ) في هذا التعليق نظر لان صورة المسئلة انه أطلق فلم يقصد تأ كيداً ولا استثناءً (قول الشارح وينبئ عليهما الخ) نازع ابن الرفعة في هذا البناء بأن لنا وجهاً في أن طالق ثلاثاً انه يقع الثلاث عند قوله طالق فينبغي أن يكون لنا وجهاً أنها يقعان معاً عند قوله أنت طالق طلقة مع طلقة (قول الشارح لجواز الخ) هذا التعليق يجري فيما لو قال أنت طالق طلقة مع طلقة أو معها طلقة ولم يتقدم فيه حكاية الوجه المذكور (قول الشارح ويلغوز كذا الخ) أي كما لو قال أنت طالق أمس يقع في الحال ويلغوز قوله أمس

أنت طالق (طلقة قبل طلقة أو بعدها طلقة فثنتان في موطوءة وطلقة في غيرها) تبين بها الترتيب (ولو قال) أنت طالق (طلقة بعد طلقة أو قبلها طلقة فكذا) أي يقع ثنتان في موطوءة واحدة في غيرها (في الأصح) فيهما وقيل لا يقع في موطوءة الا واحدة لجواز أن يكون المعنى بطلقة عماو كذا أو قبلها طلقة عماو كذا وعلى الاول قبل تقع الشجرة أولاً وتقعها للضمنة ويلغوز كذا

مردوقبل والاصح في أصل الرضة وقوع للضمنة أولاً ثم للنجزة وعلى هذا قيل يقع في غير اللطوة ثنتان ويلغوز كرمردوقبل وكأنه قيل طلقين (ولو قال) أنت طالق (طلقة في طلقة وأراد مع) طلقه (فطلقتان) ولقطة في تستعمل بمعنى مع كما في قوله تعالى ادخلوا في أمم (أو الظرف أو الحساب أو أطلق فطلقة) لأنها مقتضى الظرف وموجب الحساب والمحقق في الاطلاق (ولو قال) أنت طالق (نصف طالقة في نصف طلقة فطلقة بكل حال) مما ذكر من ارادة للمعية وهو ظاهر أو الظرف أو الحساب أو علم شيء (٣٣٩) لان الطلاق لا يتبع بعض ولقطة نصف

الثانية مكتوبة في هامش نسخة المصنف خير خطه وهي صواب كما ذكر في المحرر والشرح اذ لو أسقطت وأريد للمعية وقع طلقان كما في الشرح (ولو قال) أنت طالق (طلقة في طلقين وقصد معية ثلث أو ظرفاً فواحدة أو حساباً وعرفه فثنتان) لأنها موجبة (وان جهله وقصد معناه) عند أهل الحساب (فطلقة وقيل ثنتان) لقصد معنى الحساب وضعف بأن ما لم يعلم لا يصح قصده (وان لم ينو شيئاً فطلقة) لأنها المحقق (وفي قول ثنتان ان عرف حساباً) حملاً عليه (ولو قال) أنت طالق (بعض طلقة فطلقة أو نصف طلقة فطلقة الآن يريد كل نصف من طلقة فيقع طلقان) ووقوع الطلقة بذكر بعضها مبهما أو معينا قال الشيخ أبو حامد وغيره بطريق السراية وامام الحرمين بطريق التعبير بالبعض عن الكل (والاصح أن قوله) أنت

(قوله والاصح) هو للتمدد (قوله ارادة مع) وكذا لفظها (قوله وهي صواب) وهذا هو الوجه الوجيه وما في شرح شيخنا تبعاً لاسنوي والبقيني من اعتماد وقوع طلقين مع ذكر نصف الثاني عند ارادة المعية فيه نظر ظاهر وما عسكوا به من القياس على نصف طلقة ونصف طلقة أجاب عنه شيخ الاسلام في المنهج بما هو واضح جلي وقياسه على ما في الاقرار غير مستقيم نعم ان أراد كل نصف من طلقة وقع طلقان اتفاقاً (قوله أبو حامد) في نسخة أبو محمد وهو الجويني وابنه امام الحرمين المذكور (قوله بطريق السراية) هو للتمدد وقائدة الخلاف تظهر فيما لو طلبت ثلاثاً باللف فطلق واحدة ونصفاً فلي الأول له نصف الأول وعلى الثاني ثلثاه (قوله لأنها نصفهما) أي مع تأملهما فلا يرد ما لو أقر به نصف عبيدين حيث يلزم نصف كل منهما وهذا بناء على أن المراد بنصفهما واحدة منهما ويحتمل أن المراد أنها مجموع نصفهما فلا يرد اولاً جواب فتأمل (قوله نظراً إلى نصف كل طلقة) أي على انفراد لا مجموعاً مع نصف الأخرى فلا يعارض ما قبله (قوله وأن قوله الخ) لم يقل والاصح كما هو قضية اللين لأن الخلاف ضعيف كما في الروضة كذا ذكره بعضهم فتأمل (قوله ثلاثة أنصاف طلقة) أي ولم يرد كل جزء من طلقة والواقع الثلاث (قوله إلى تكرار الخ) سيد كر محترز التكرار والمطف

(قول الشارح وقوع للضمنة الخ) ليس للراد أن للضمنة تقع قبل تمام اللفظ بل يقعان بعد تمامه للضمنة عقب اللفظ ثم للنجزة في لحظة عقبها قال في الروضة (فرع) اذا فرغنا على هذا فالطلقة التي تقع في غير اللطوة هل هي للضمنة أو للنجزة (قول اللين فطلقتان) قال الزركشي صورها لا ما في المسوسمة وأما غيرها فيتجه أنه كقوله طلقة مع طلقة انتهى أي فيقع طلقان أيضاً لكن على الاصح وقول الشارح ولقطة في الخ قال الغزالي والاحتمال البعيد يقبل في الإيقاع وان لم يقبل في نفي الطلاق (قول الشارح لأنها مقتضى الظرف) وذلك لأن الذي أوقعه إنما هو الظروف دون الظرف فصار كما لو أقر بالظروف لا يكون اقراراً بالظرف وعكسه لأن الطلاق لا يصلح ظرفاً لنفسه فيلغو (قول الشارح من ارادة المعية وهو ظاهر الخ) الذي في الزركشي أن غير المعية ظاهر وأما المعية فلا نه في معنى نصف طلقة قال والذي يقتضيه القياس وقوع طلقين لأن التقدير نصف طلقة مع نصف طلقة قال ثم رأيت في الاستقصاء وان قال نصف طلقة في نصف طلقة طلقاً واحدة الآن يريد نصف طلقة أخرى غير التي بدأ بنصفها انتهى (فرع) لو قال نصف طلقة ونصف طلقة وقع ثنتان (قول الشارح وهو ظاهر) منع الزركشي ظهوره بأنه لو صرح بالمعية وقع طلقان وهذا لم أره لتبرم والتجه وقوع واحدة في مسئلته أيضاً (قول الشارح وهي صواب) أي لأن عند اسقاطه و ارادة للمعية يقع طلقان (قول الشارح ثلث) لو كانت غير مدخول بها فيه الوجه السابق فإنه لا يقع سوى واحدة (قول الشارح وقيل طلقان) أي كما لو أقر بنصف عبيدين (قول الشارح وان قوله) والاصح أنه قوله كما هو قضية العطف في اللين لثلاث يلزم كون الخلاف في الثانية قوياً مع أنه ضعيف كما في الروضة (قول اللين ثلاثة أنصاف) لو زادت الاجزاء على طلقين نحو خمسة أنصاف طلقة كان الخلاف في أنه يقع طلقة أم ثلاث (قول الشارح وفي الثانية) قال البيانون النكرة اذا أعيت كانت غير الأولى قال الزركشي من فوائد الخلاف اذا

طالق (نصف طلقين) يقع به (طلقة) لأنها نصفها وقيل طلقان نظراً إلى نصف كل طلقة (و) أن قوله أنت طالق (ثلاثة أنصاف طلقة أو نصف طلقة وثلث طلقة) يقع به (طلقان) نظراً إلى الأولى إلى زيادة النصف الثالث على الطلقة فيحسب من أخرى وفي الثانية إلى تكرار لفظ طلقة مع العطف وقيل لا يقع فيهما الا طلقة الفاء للزائد في الأولى

تكرر لفظ طلاق ولو قال
أنت طالق نصف طلاقاً ثلاث
طلاقاً لم يقع الا واحدة
لا تنفاه العطف (ولو قال
لأربع أوقت عليهن أو
يمكن طلاقاً أو طلاقين أو
ثلاثاً أو أربعاً وقع على كل
طلاقاً) لأن ما ذكر اذا
وزع عليهن حصصاً كل منهن
طلاقاً أو بعضها فتكمل
(فان قصد توزيع كل طلاقاً
عليهن وقع) على كل منهن
(في اثنين ثلثان وفي ثلاث
وأربع ثلاث) كما يقع في
واحدة واحدة وعند
الاطلاق لا يحمل اللفظ على
هذا التقدير لبعده عن
الفهم (فان قال أردت
يمكن بعضهن) أي فلاة
وفلاة مثلاً (لم يقبل
ظاهراً في الاصح) لأن
ظاهر اللفظ يقتضي
شركتهن ويدين والثاني
يقبل لاحتمال يمكن لما
أراد به بخلاف عليهن فلا
يقبل أن يريد به بعضهن
جزماً قاله الامام والبعوى
(ولو طلقها ثم قال لا أخرى
أشركتك معها أو أنت
كهي) أو مثلها (فان نوى)
بذلك طلاقها (طلاقاً والا
فلا) تطلق لاحتمال اللفظ
لغير الطلاق (وكذا لو قال
آخر ذلك لامرأته) أي قال

(قوله اذا وزع) أي باعتبار أفرادها فان قصد توزيع كل واحدة على الاربع فسيأتي ولا حاجة الى ذكر الاربع
فيه وخرج بما ذكره من زاد عليه كخمس أو ست أو سبع أو ثمان فيقع على كل طلاقين فان قال تساو وقع على
كل ثلاث مطلقاً كما لو عطف كقوله أوقت عليهن طلاقاً وطلاقاً وطلاقاً أو نصف طلاقاً وربع طلاقاً وسدس
طلاقاً فانه يقع على كل ثلاث فيهما (قوله وأربع) لا حاجة اليه كما مر (قوله لم يقبل) نعم ان قال أردت فلاة
ثنتين مثلاً وطلاقاً واحدة مثلاً وتوزيع الباقي على الباقيات قبل (قوله ولو طلقها) أي منجزاً بخلاف ما لو
علق طلاقها بدخول ثم قال لا أخرى أشركتك معها فراجع فان قصد أن الأولى لا تطلق حتى تدخل الأخرى
لم يقبل ولا يدين لأنه لا يصح الرجوع عن التعليق وان قصد تعليق طلاق الثانية على دخولها أو دخول الأولى
عمل به وان أطلق فهو كقصد الأولى (قوله وأشركتك معها) خرج ما لو قال قسمت الطلاق بينكما فلا يصح
لأنه لا ينقسم وأشركتك معها إنشاء كذا قاله شيخنا وفيه نظر اذ كون الطلاق لا ينقسم بمعنى لا يقع بعضه
من غير تكميل صحيح وأما وقوع بعضه ويكمل فلا خلاف فيه فراجع (فرع) حلف بالطلاق الثلاث
أو أوقفه على غير معينة وتحت زوجات فله تعيينه في واحدة وان مات أو أباها أو كان يملك عليها دون الثلاث
على التمسك لحصول اليقونة الكبرى وكذا لو علقه بصفة ووجبت قبل الموت أو الأمانة ولو قال على الطلاق
من زوجاتي أو نسائي وقع على كل منهن الثلاث وامتنع التوزيع فان قال زوجتي طالق وله أكثر من واحدة
وقع على واحدة منهن ويرجع لتعيينه (فرع) سئل والشيخنا الرملي عن حلف لا يكتب مع فلان في
شهادة فأجاب بأنه ان لم يرد اجتماع خطهما في ورقة لا يحجب ان كتب خطه قبل رفيقه قال ولده شيخنا وحل
هذا ان قلنا ان استدانة الكتابة ليس كإبدائها والافيه حث لأن ما يكون استدانة كإبدائه كالغفود
يحجب به مطلقاً ويقاس به نظائره

(فصل) في الاستثناء وهو من الشيء بمعنى الانقطاع والاتواء واصطلاحاً الاخراج بالا أو احدى أخواتها
مالم يولد داخل في الكلام قبله ومن الاستثناء هنا من حيث الحكم التعليق بنحو ان شاء الله وانما رفع الطلاق
لوجود النص فيه (قوله يصح الاستثناء) سواء قدمه أو أخره ويؤيد لما قبله من متعاطفات وان كثرت
حيث لا تخلل كذا قالوا فانظر مع اعتبار قصده (قوله في الطلاق) وكذا في غيره كما مر في الاقرار

فوائد الخلاف اذا قالت طلقني ثلاثاً على ألف فطلقها طلاقاً ونصفها فيستحق الثلثين على الثاني والنصف على
الأول والصحيح استحقاق النصف ووقوع الطلاق لا يحتاج الى نية وحكي الرافعي في صراحته وكنايته
وجهين ثم الوقوع بذلك البعض ثابت بالاجماع وذلك لأنه اذا اجتمع محل ومحرم غلب المحرم (قول الشارح
ونظر في الثانية) أي ولا يضر تكرار لفظة طلاق لاحتمال التأكيد (قول المتن ولو طلقها ثم قال الخ) لو
علق طلاق امرأته بدخول الدار مثلاً ثم قال لزوجة الأخرى أشركتك معها فان قالت أردت أن الأولى لا تطلق
حتى تدخل الأخرى لم يقبل والظاهر أنه لا يدين لما يلزم من تغيير التعليق الأول بعد إبدائه وان قال أردت اذا
دخلت الأولى طلق الثانية قبل لأنه كناية وان قال أردت تعليق طلاق الثانية بدخولها نفسها كما في الأولى
فلا يصح الصحة لأنه جائز في التنجيز فكذا في التعليق

(فصل يصح الاستثناء) حده عمرون من النجاة بأنه يقتضي عن الثاني ما ثبت لغيره بالأو كلمة تقوم مقامها
بشرط اتصاله خلافاً لابن عباس رضي الله عنهما والظاهر أنه لا يشترط قصد الاخراج قبل فراغ الكلام لكن
نقل الزركشي عن الفارسي أنه حكى الاجماع على عدم تأثيره اذا طرأ بعد تمام الكلام وفيه نظر فالمسئلة ذات
خلاف وعن قال بالصحة الاستاذ أبو اسحق والميمري وحكاها الروياني عن الاصحاب قال ابن الرقعة وظاهر

منه فان انفصل لم يؤثر (ولا يضر) في الاتصال (سكنة تنفس وعي) لأنها لا تعد فاصلا بخلاف الكلام اليسير الأجنبي فيضرب على الصحيح (قلت ويشترط أن ينوي الاستثناء قبل فراغ العين في الأصح والله أعلم) والثاني لا يشترط ذلك بل يكفي أن يسدوله الاستثناء بعد تمام المستثنى منه واعتراض ذلك بأنه يلزم عليه رفع الطلاق بعد وقوعه (ويشترط عدم استغراقه) للمستثنى منه فلو قال أنت طالق ثلاثا الا ثلاثا لم يصح الاستثناء ووقع الطلاق (ولو قال أنت طالق ثلاثا الا اثنين وواحدة فواحدة وقيل ثلاثا) الثاني يجمع المستثنى فيكون مستغرقا والأول لا يجمعه ويلقى قوله وواحدة لحصول الاستغراق بها (أو) أنت طالق (تثنين وواحدة الا واحدة فثلاث وقيل ثنتان) الثاني يجمع للمستثنى منه فتكون الواحدة مستثناءة من الثلاث والأول لا يجمعه فتكون الواحدة مستثناءة من الواحد فيلغوا الاستثناء (وهو) أي الاستثناء (من نفي اثبات وعكسه) أي من الاثبات نفي (فلو قال) أنت طالق (ثلاثا الا اثنين الاطلاق فثنتان) لأن المستثنى الثاني مستثنى

(قوله بشرط اتصاله) ومعرفة بمعناه والتلفظ به بحيث يسمع نفسه لو كان معتدلا السمع وان لم يسمع غيره وانما اشترطوا سماع غيره لقبوله لأنها تصدق بيمينها في نفيه فان قالت لم أسمع صدق هو ولو أنشأه غيره لم يكف الا ان اعتقد نفيه لجهله مثلا قاله شيخنا الرمل (قوله سكنة تنفس وعي) ونحو سعال وعطاس وانقطاع صوت وتذكر (قوله فيضرب) الا نحو استغراقه بحاله تعلق به ما يقع بين الزوجين نحو يازانية (قوله قبل فراغ العين) ولما كان الاستثناء ظاهري الإيمان جرى على استهم لفظ العين ومنها لفظ ثلاثا مثلا (قوله بأنه يلزم عليه رفع الح) وقد يقال الصيغة الواحدة تعتبر بتامها بل قال ابن عباس رضي الله عنهما بصحة الاستثناء التفصيل وان طال الزمن وورده الائمة الأعلام بل قال بعضهم ان نسبته اليه من الخطأ بدليل قول الله لأيوب وخديدة ضغنا فاضرب به ولا تحنت (تنبيه) من أفراد ما ذكرهنا ما لو قال على الطلاق من ذراعي أو من نحو رأسي أو من ظهر فرسي أو نحو ذلك فلا بد من نية قبل فراغ العين كما مر (قوله عدم استغراقه) أي عدم استغراق لفظه الثاني لما تلفظ به قبله فهو ما أوقع لا ما وقع فلو قال أنت طالق طلقة ونصفا الا طلقة ونصفا وقع ثنتان وقول شيخنا يقع واحدة نظرا لما وقع فيه نظر ظاهر وان قال به الزركشي مع أن فيه جمع للفرق في المستثنى والمستثنى منه وهو باطل اتفاقا ومن المستغرق أيضا ما لو قال كل امرأة لي طالق غيرك أو سواك أو سوى التي في المقابر وليس له غيرا مخاطبة فان أخر لفظ طالق عن أدوات الاستثناء لم يكن مستغرقا فلا وقوع وكذا لو قصد أن أداة الاستثناء في الأول وصف للمرأة وأعر بها بأعرابها وكان نحو يا فلانة فان لم يضاف إلى نفسه كقوله النساء طوالت أو كل امرأة طالت الا فلانة لم يقع مطلقا وان لم يكن له غيرها خلافا لبعضهم (قوله لم يصح) أي ما لم يلحقه باستثناء آخر كما يأتي (قوله والأول لا يجمعه) وهو للتعبد لأن الجمع عند الاستغراق باطل في المستثنى وفي المستثنى منه كما مثل ما الصنف وفيهما معا نحو أنت طالق ثنتين وواحدة الا واحدة وواحدة فيقع ثلاث ولو قال أنت طالق ثنتين لا يقع واحدة منهما فيقع ثنتين لأنه كالاستغرق وقيل واحدة و يتجه أن يقال ان قصد عدم وقوع واحدة فقط وقت الأخرى فقط والاقوا معا فراجع ولو قال أنت طالق واحدة فقط وقت الأخرى وثانية لا تقع وقع واحدة وكأنه قال لا تقع الثانية ولو قال أنت لا طلقت أو أنت لا طالق واحدة أو لا شيء لم تطلق ولو قال أربعتن طوالت الا فلانة أو الا واحدة طلقن جميعا لان أربع ليس من صيغ العموم قاله القاضي واستوجه الشيخان خلافا لصحة الاستثناء من الأعداد كافي الإقرار وكذا لو قال أربعتن الا فلانة طوالت (تنبيه) لا يشترط اتحاد حرف العطف فيما تقدم (قوله اثبات) لم يقولوا واقع لأنه لا يلزم من الاثبات الوقوع فقد يقع كافي الطلاق وقد لا يقع كما لو حلف لا يطار وجهه في

النص يقتضيه لأنه اعتبر أن يستثنى قبل قطع الكلام ولان لفظ الاستثناء أقوى من نية اه (قول الشارح بعد تمام المستثنى) أي ولكن على الاتصال (قول المتن ويشترط عدم استغراقه) أي بالاجماع ويشترط أيضا التلفظ به فجرد النية لا يؤثر شيئا لا ظاهرا ولا باطنا أي اذا كان مستغرقا أو مثل أربعتن طوالت وأراد الا فلانة أو تعليقاً بمشيئة الله قال الزركشي ويشترط أيضا تأخره على وجه مرجح الرافعي خلافاً في كتاب الإيمان انتهى وقولنا ان مجرد النية لا يؤثر ليس في كل التعليقات كما يعلم ذلك بمراجعة شرح البهجة من آخر الطلاق ومراجعة ما يأتي آخر فصل السني والبدعي (قول المتن ولو قال الح) ير بدأن هذا ليس من الاستغراق على الأصح بخلاف المسئلة الثانية (قول المتن فثلاث) قال الاسنوي قياس قولهم الاستثناء يعود إلى كل الجملة قبله أن يقع طلقان (قول الشارح والأول لا يجمعه) علل عدم الجمع في هذا والذي قبله بأن العطف يقتضي أفراد كل من المتعاطفين بحكم وان كان بالواو التي هي لمطلق الجمع كما لو قال لغير الدخول بها أنت طالق وطالق لا يقع سوى واحدة (قول المتن من نفي اثبات) قال العراقي سئل عن طلب منه البيت عند شخص خلف لا يبيت سوى الليلة الفلانية ليلة مستقبلة هل يحث بترك مبيتها فأجبت بأن مقتضى قاعدة النفي

من الأول فيكون المستثنى في الحقيقة واحدة (أو ثلاثا) الاثلاثا اثنتين فثنتان) لما ذكر (وقيل ثلاث) لأن الاستثناء الأول مستغرق فيلقو والثاني مرتب عليه فيلقو أيضا (وقيل طلقه) الآن الاستثناء الثاني صحيح فيعود إلى أول الكلام (أو) خمس الاثلاثا فثنتان وقيل ثلاث) اعتبارا للاستثناء من الملقوط لأنه لفظي وقيل من المملوك (أو ثلاثا) النصف طلقه فثلاث على الصحيح) تكميلا للنصف الباقي بعد الاستثناء وقيل ثنتان تكميلا للنصف المستثنى (ولو قال أنت طالق إن شاء الله أو إن لم يشأ الله) أي طلاقك (وقصد التطبيق لم يقع) أي الطلاق لأن المعلق عليه من مشيئة الله أو عدمها غير معلوم ولأن الوقوع بخلاف مشيئة الله تعالى محال وقال صاحب التلخيص بالوقوع في الثانية لأن شرط الوقوع بما يصادف من عدم مشيئة الله له فهو كما إذا قال أنت طالق طلاقا لا يقع عليك واحتراز بقصد التطبيق عن قصد التبرك بذكر الله فانه يقع (و) كذا (يمنع التطبيق بالمشيئة انعقاد تطبيق) نحو أنت طالق إن دخلت الدار إن شاء الله (وعتق) نحو أنت

الشهر الامرة أو لا يشكو غيره الامن حاكم شرعي أو لا يبيت عند فلان في الشهر الالية أو الالية الفلانية أو لا يلبس الا الحرير فلا يحث بترك ذلك (قوله لما ذكر) وهو القاعدة المذكورة كافي النهج وابن حجر وغيرهما وقيل للتعليل للذكور (قوله نصف طلقه) أو قال الانصاف وقع ثنتان حملا على نصف الثلاث الا ان أراد نصف طلقه فيكون كالمؤذ كره (قوله ان شاء الله) ومثل ان بقية أدوات التطبيق نحو متى ولو ولو لا ومثل ان شاء الله رضى الله أو أحب الله أو اختار الله أو أراد الله أو حكم الله أو من الله بخلاف وعلم الله أو أمره أو قدره أو حكمته فتطلق في الحال لأنه ليس تعليقا سواء في الجميع آتى بالياء للوحدة أو في نحو أنت طالق رضا الله أو في رضاه في القسم الأول أو بعلم الله أو في علمه في القسم الثاني فراجع ذلك (فرع) لو تعدد المستثنى منه رجع الاستثناء إلى الجميع على الاعتماد خلافا لمن خصه بما قبله فلو قال أنت طالق واحدة وثنتين وثلاثا ان شاء الله لم يقع شيء أو قال أنت طالق وطالق وطالق بطف أو دونه ان شاء الله لم يقع شيء أيضا ومثل مشيئة الله مشيئة الملك والهيمة وأما مشيئة زيد مثلا فان وجدت يقينا في حياته وعلم بها المعلق وقع والا فلا ولو قال أنت طالق لولا الله أو لولا أبوك لم يقع شيء أيضا ومنه قول ابن الصلاح انه لو حلف بالطلاق أنه لا يفعل كذا الا ان سبقه القضاء والقدر ثم فعله وقال قصدت اخراج ما قدرته عن المحين فلا يحث (قوله عن قصد التبرك) وعن الاطلاق أيضا ولو شك هل قصد التطبيق أولا أو هل ذكر المشيئة أولا فهو مثل التبرك ومثله أيضا قصدان كل شيء بمشيئة الله ونحو ذلك (قوله فانه يقع) أي خلا كما لو فتح حمزة ان أو أبدا ما بدا أو بما سواه النحوي وغيره وكما لو قال أنت طالق ان شاء الله تعالى وان لم يشأ الله فتطلق حالا على الاعتماد ولو قال أنت طالق اليوم ان شاء الله ثم طلق فيه وقع النجس والمعلق أولم يشأ الله فمضى اليوم ولم يطلق وقع المعلق بعد ما ولو جمع بين هذين فالحكم كذلك كأن قال أنت طالق اليوم طلقه ان شاء الله وان لم يشأ فطلقتين فان طلقها اليوم وقع ثنتان للنجسة والمعلقة وان لم يطلق فيه وقع المعلقان على عدم المشيئة كما مر (قوله وكذا يمنع) مع قصد التطبيق فقط كما تقدم

والاثبات الحث لكن أفتى شيخنا البلقيني بحضوري فيمن حلف لا يشكو غيره الامن حاكم شرعي هل يحث بترك الشكوى مطلقا فأجاب بعدمه ووافقته تصحيح النووي في الروضة فيمن حلف لا يظلم في السنة الامرة أنه لا يحث بترك الوطء مطلقا وهو ناظر للمعنى مخالف للقاعدة المتقدمة اهـ (قول المتن فثنتان) أي تصحيحا للاستثناء الأول بسبب تعليقه بالثاني لأن الكلام انما يتم بآخره (قول الشارح وقيل من المملوك) قضيته أنه لو ملك اثنين مثلا اعتبرا (قول المتن أو ثلاثا الخ) لو قال في هذه الصورة الانصاف فراجع فان لم تمكن مراجعته أو أطلق حمل على نصف الثلاث ولو قال أنت طالق طلقه الانصاف طلقه واحدة قطعا ولو قال أنت طالق طلقه ونصفا الا طلقه ونصفا فنقل الزركشي عن بعض فقهاء عصره أنه أفتى بوقوع طلقه قال لأننا نكمل النصف في جانب الإيقاع ثم نستثنى طلقه ونصفا فيبقى نصف طلقه (قول الشارح تكميلا للنصف) لأنها حوط (قول المتن وقصد التطبيق الخ) قال الزركشي أي قبل فراغ اللفظ كما سبق نظيره في الاستثناء قال وليس هذا خلاصا بالمشيئة بل كل تطبيق كذلك اهـ ثم هنا التفصيل للشارح في النهاج خصه شيخنا في شرح البهجة بالمسئلة الأولى (قول الشارح لأن المعلق عليه الخ) أي وكما في التطبيق بالصفات وغيرها من الشروط وهذا التعليل على طريقة الفقهاء وأما طريق التكلمين من أصحاب الشافعي فعلاوا ذلك بأنه يقتضي التطبيق على مشيئة جديدة ومشيئة الله تعالى قديمة فلما تكرر وقوع الصفة لم يقع الطلاق وجوابه بين والله أعلم (قول الشارح لأن شرط الوقوع بما يصادف) وذلك لأنه لا يقع الا بالمشيئة (قول الشارح عن قصد التبرك الخ) مثله سبق للسان ومالو قصد أن كل شيء بمشيئته تعالى وكذا لو أطلق على ما اقتضاه كلامهم (قول المتن وكذا يمنع الخ)

حران شاء الله (ويعين)

نحو والله لأفعلن كذا ان شاء الله (ونذر) نحو الله على أن أتصدق بمائة ان شاء الله (وكل تصرف) غير ما ذكر كبيع وغيره (ولو قال ياطلق ان شاء الله وقع في الأصح) نظر الصورة النداء للشعر بحصول الطلاق حاله والحاصل لا يعلق بالمشيئة والثاني لا يقع نظرا الى أن المعنى بالنداء إنشاء الطلاق وهو يقبل التعليق بالمشيئة (أو قال أنت طالق الآن يشاء الله) أي الطلاق (فلا) يقع (في الأصح) لأن استثناء المشيئة يوجب حصر الوقوع في حالة عدم المشيئة وذلك تعليق بميم المشيئة وقد تقدم له لا يقع الطلاق فيه والثاني يقع لانه أوقعه وجعل المخلص عنه للمشيئة وهي غير معلومة فلا يحصل الخلاص

(فصل) (شك في طلاق) منجز أو مطلق أي هل وقع عليه أولا (فلا) يحكم بوقوعه لأن الأصل بقاء النكاح (أوفي عند) كأن شك هل وقع عليه طلقان أو واحدة (فالأقل) يأخذ به لأن الأصل عدم الزيادة عليه (ولا ينحى الورع) فيما ذكر بأن يحتاط فيه فإن كان الشك في أصل الطلاق الرجعي راجع

فلا يمنع الاطلاق هنا وفارق النية في العبادات نحو الصلاة والوضوء لمنافاته للجزم المعتبر في صحة النية فيها (قوله لأفعلن) هو للمستقبل ويمنع في الماضي أيضا على الاعتماد في قوله في شيء فعله والله ما فعلته ان شاء الله (قوله لصورة النداء) ولذلك لو كان اسما مطلقا لم يقع به شيء كما مر ولو جمع بين النداء وغيره فكل حكمه كقوله أنت طالق ثلاثا ياطلق ان شاء الله أو ياطلق أنت طالق ثلاثا ان شاء الله فيقع فيهما واحدة بالنداء وتقديم المشيئة كتأخيرها كقوله ان شاء الله ياطلق أنت طالق ثلاثا فيقع فيهما واحدة أيضا والعطف كغيرها أيضا كقوله هند طالق وزينب طالق ان شاء الله فيرجع اليهما حيث قصدهما على الاعتماد (قوله والحاصل لا يعلق) وبذلك فارق أنت طالق لأنه يستعمل في قريب الحصول ومتوقفة كما يقال للمريض أنت صحيح (تنبيه) علم بما ذكر أن الفصل بقوله ياطلق بين التعليق والعلق لا يضر لأنه ليس أجنيا قال بعض مشايخنا ومنه ما لو قال أنت طالق ثلاثا الا واحدة ان شاء الله فراجع (فرع) لو قال قصبت بقولي ياطلق الطلاق الثلاث الذي قبله قال بعض للتأخيرين لم يقبل ويدين

(فصل) في الشك في الطلاق وهو أربعة أنواع لأنه إما شك في أصله أو في عدد أوفى محله أو في صيغته الواقعية قبل تنجيز أو تعليق وهذه لم ينكح المصنف عليها وقياس ما مرآ تفا من الوقوع فيها والشك هل قصد التعليق بالمشيئة أولا أن يقع هنا فراجع (قوله شك) أي تردد (قوله هل وقع عليه) وهو في المعلق شك في وجود صفته (قوله فالأقل) خلافا للإمام مالك (قوله الورع) هو في الأصل الكف عن الحرام ثم استعبرنا للكف عن الحلال (قوله راجع) احتياطا ويعتد بهذه الترجمة لوتبين له وقوع الطلاق فلا يحتاج الى اعادتها

علله بعضهم بأنه اذا منع النجس المعلق أولى (قول المتن ويعين) يدخل في عموم هذا نحو والله ما فعلته ان شاء الله فقد أفتى البارزى فيه بأنه يحنث لأنه لم يعلق الفعل على المشيئة بل على القسم واستشهد بأن من قال في حلفه عند القاضي والله ما غصبته ان شاء الله يجعل ناكلا قال الزركشى بمدحكاة ذلك وهو يعني قول البارزى ضعيف لأن الاستثناء انما يتعلق بالمستقبل دون الماضي (قول الشارح ان شاء الله) أمالو قال ان شاء زيد ثم شاء فنقل الرافعي عن القاضي عدم لزوم وخطأه الإمام بأنه مثل ان قدم زيد فله على كذا (قول المتن وكل تصرف) يلحق بذلك ما لو قصد التعليق في نية الصلاة ونحوها من العبادات (قول المتن ولو قال ياطلق الخ) فرق الرافعي بين هذا وبين أنت طالق ان شاء الله بأن ياكذا يقتضي حصول الوصف حالة النداء ولا يقال للحاصل ان شاء الله وأنت كذا فقد يستعمل عند القرب منه وتوقع الحصول كما يقال للقريب من الوصول واصل ولقريب الشفاء أنت صحيح فيصح الاستثناء وينظم (قول الشارح وقد تقدم) أي فالعلة هناك هي العلة هنا (قول الشارح فلا يحصل الخلاص) كما لو قال أنت طالق الآن يشاء زيد ولم تعلم مشيئته فانه يقع الطلاق ويفرق بإمكان معرفة المعلق عليه في هذا دون الأول ثم ان الوجه الثاني رجحه العراقيون وقال الرويانى انه للذهب ورجحه القاضي والبعوى ولاوردي (فرع) طلقها ثلاثا بحضرة شاهدين فشهدا أنك قلت عقبه ان شاء الله قال صاحب السكافي ان كان له حالة غضب أخذ بقولهما والالم يلتفت اليهما ونظر فيه الزركشى بأن فعل الشخص لا يرجع فيه للغير كالمصلى والشاهد

(فصل) (قول المتن شك في طلاق) أي باستواء أو رجحان كتنظيره في الحدث (قول الشارح لأن الأصل بقاء النكاح) كما أن الأصل التحريم عند الشك في النكاح (قول الشارح لأن الأصل عدم الزيادة الخ) خلافا لما كان حيث أوقع الاكثر كنجاسة في ثوب جهل موضعها وأجيب بأنها ليست في قدر معلوم من الثوب كي يستحب العلم في غيره وانما نظير المسئلة تحقها في طرف من الثوب مع الشك في اصابه غيره

ليكون على يقين من الحل أو البائن بدون ثلاث جدد النكاح أو ثلاثاً أمسك عنها وطلقها ثلاثاً لتحل لغيره يقينا وإن كان الشك في العدد أخذ بالاكثر فإن شك في وقوع (٣٤٤) طلقين أو ثلاث لم ينكحها حتى تنكح زوجا غيره (ولو قال إن كان ذا الطائر غرابا

فانت طالق وقال آخر إن لم يكن فامرأتى طالق وجعل لم يحكم بطلاق أحد) منها لا تملأ انقربا قلة لم يحكم بوقوع طلاقه فملئى الآخر لا يغير حكمه (فإن قالوا رجل لزوجتيه طلقتهما) لوجود إحدى الصفتين (ولزمه البحث) عن الطائر (والبيان) لزوجه إن اتضح له تعلم للطلقة من غيرها وعليه الامتناع عنهما إلى أن يقين الحال (ولو طلق أحدهما بينهما) كأن خاطبها بالطلاق أو نواها عند قوله أحدا كما طالق (ثم جهلها) بأن نسبها (وقب) الأمر من قربان وغيره (حتى يذكر) للطلقة أى يتذكرها (ولا يطالب ببيان) للطلقة (إن صدقها في الجهل) بها فإن كذبتا وبادرت واحدة وقالت أنا الطلقة لم يكفه في الجواب لا أدري بل يحلف أنه لم يطلقها فإن نكل حلفت وقضى بطلاقها (ولو قال لها ولأجنبية أحدا كما طالق وقال قصدت الأجنبية) قبل في الأصح يمينه لاحتمال

(قوله جدد) ويتبدل هذا التجديد وان تبين له وقوع الطلاق أيضا ويلزمه ما عقده من الصداق (قوله لتحل الخ) علة لقوله طلقها وانما ذكر ثلاثا كالروضة لأجل علمه بما تعود به ولو نكحها بعد أن طلقها دون ثلاث وعادته لم يملك عليها غير طلاق واحدة (قوله وجعل) فإن علم عمل بمقتضاه لم تكن محاورة والأفهر حلف فلا يقع وإن علم الحال لا اعتبار غلبة الظن فيه كما مر (قوله ولزمه) أى فوراً في البائن وفي الرجعي صدق قضاء العدة وعمله إن أمكن معرفة الطائر وطلب بئانه كما قاله شيخنا الرملي وعمله أيضاً إن لم تكن محاورة كما مر والأفلا وقوع أصلاً (قوله وعليه الامتناع عنهما) وهذا يفيد امتناع القسم لزوجه غيرها (قوله إلى أن يقين الحال) يفيد أن معنى البيان إظهار الزوجة التي صفة الوقوع لها تعلم له وتبره فسقط ما لبعضهم هنا (قوله ثم) ليستلزم (قوله بأن نسبها) الأولى كأن يدخل ما لو كانت في ظلمة مثلاً (قوله يتذكرها) فيه إشارة إلى أن يذكر مشدد الدال للمعجمة (قوله إن صدقها) وله مراجعة كل منهما بيمينها لا بقوله راجعت للطلقة منكما أو أحدا كما (قوله فإن كذبتا) الأولى فإن لم تصدقا (قوله بل يحلف الخ) وهل تبين الأخرى للطلاق راجعه (قوله وقضى بطلاقها) وليس له تنسج بالباقية لأن الإقرار حكمي هنا فلا وادعت أيضاً أنها للطلقة حلف فإن نكل حلفت وقضى بطلاقها أيضاً وحيث حكم بطلاقها بحلفها فهو في الظاهر فلو تبين له للطلقة بعد ذلك فالأخرى زوجته فيدين فيها ولها مطاوعته إن ظنت صدقه وله إقامة بينة عليه إن أمكن (قفيه) استشكل البقيني عدم قبول قوله لا أدري مع أنها خبر بما عنده والزامه البيان من غير تحقق تمتع وقد يجاب بمنع أنها خبر بما عنده لاحتمال تدليس وبأن ذلك تغليظ عليه لأنه للورط لنفسه (قوله ولأجنبية) حرة كانت أو أمتوامة نفسه كالأجنبية وخرج بها الأجنبي والبهيمة فلا يقبل وتطلق زوجته قطعا نعم إن كانت الأجنبية مطلقة ولو من غيره لم تطلق زوجته إلا إن قصد لها لأن الأصل بقاء الزوجية مع صدق لفظ أحدهما عليها صدقا واحداً ويجرى ما ذكر فيما لو قال لأمر زوجته بتك طالق (قوله ولو قال) أى ابتداء أو جواباً قاله شيخنا (قوله يعرفها) مثال وقيل قيد للخلاف (قوله فلا يقبل) وقارق ما قبله بعدم صدق اللفظ هنا باطنا نعم إن كانت زينب مطلقة ولو من غيره وعرف فوادعي قصد صدق يمينه والابان قصد واحدة لا بعينها أو قصد مائة أو لم يقصد شيئاً طلق أحدهما وعلى الثانية

(قول الشارح وطلقها ثلاثاً) كذا في الروضة (قول الشارح لتحل لغيره يقينا) من فوائد الثلاث أنها إذا عادته بعد الزوج تعود بالثلاث (قول المتن ولزمه البحث) أى حيث أمكن (قول الشارح أو نواها عند قوله الخ) هذه بيمينها هي للسئلة الآتية في قول التهاج الآتي وقصد معينة ولكن وجه المخالفة دعوى النسيان هنا بخلاف الآتي ثم إن سائر الأحكام المرتبة على للسئلة الآتية جارية في مثال الشارح هذا والمثال لند كور قبيله وكذا في تعليق الرجل طلاق زوجته بمناقضين السابقة في المتن كما صرح بكل ذلك في الإرشاد وهو ظاهر (قول المتن وقال قصدت الأجنبية) احتراز عما لو أطلق فانه يقع على الزوجة واستشكله ابن الرفعة بأن اللفظ متردد بين الزوجة والأجنبية (قول الشارح لأنه خلاف الظاهر) فرق الزركشي بين هذه السئلة والسئلة قبلها بما حاصله إن أحداً كما موضوع للغير المشترك بخلاف زينب فانه لا يتناول بحكم الوضع إلا محلاً واحداً فلن هذا قبلت الإرادة في ذاك دون هذا (قول المتن والا فاحداً قال الزركشي هو يشمل ما لو نوى أحدهما بيمينها أو أطلق أو نواها

اللفظ لذلك والثاني لا يقبل لأنها محل الطلاق فلا ينصرف إلى الأجنبية بالقصد (ولو قال زينب

طالق) واسم زوجته زينب (وقال قصدت أجنبية) اسمها زينب يعرفها (قلا) يقبل (على الصحيح) لأنه خلاف الظاهر ويدين والثاني يقبل يمينه لاحتمال اللفظ لذلك (ولو قال لزوجتي أحداً كما طالق وقصد معينة) منهما (طلقوا أحدهما

ويؤثره البيان في الحالة الأولى والتعيين في الثانية) تعرف الطلقة منهما (وتنزلان عنه إلى البيان أو التعيين وعليه البدار بهما) أي بالبيان أو التعيين في الطلاق البائن وكذا الرجعي في وجهه فإن أخر عصى وإن امتنع عزز (٣٤٥) والاصح في الرجعي لا بدار عليه لأن

الرجعية زوجة (ونفقتها في الحال) إلى أن يبين أو يعين لجسها عنده حبس الزوجات إلى ذلك وإذا عين أو عين لا يستر المصروف إلى المصلحة لما ذكر (ويقع الطلاق باللفظ) في حالي التعيين وعدمه (وقيل إن لم يعين فعند التعيين) لأن الطلاق لا ينزل إلا في محل معين ودفع هذا بأنه ممنوع منهما إلى التعيين كما تقدم فلو لا وقوع الطلاق قبله لم يمنع منهما (والوطء) لأحدهما (ليس بيانا) في الحالة الأولى أن للطلقة الأخرى لاحتمال أن يظا للطلقة (ولا تعيينا) في الحالة الثانية لعدم الوطء للطلاق بل يطالب بالبيان والتعيين فإن بين للطلقة بتفسير للوطء قبل وكذا بالوطء لكن عليه الحد إن كان الطلاق باتنا والمهر لجهلها بأنها المطلقة وله أن يعين للطلاق غير الوطء وكذا الوطء (لكن عليه المهر) بناء على وقوع الطلاق عند اللفظ (وقيل) الوطء (تعيين) فلا يمنع من وطء أيهما شاء (ولو قال مشيرا إلى واحدة هذه المطلقة في بيان) لها أو هذه

ينزل كلام الإمام الذي ذكره في التهج (قوله وعليه البدار) قال شيخنا الرمل أن لم يدفع نسيانا وطلبناه كما قاله ابن الرضا لأنه حقهما وانما حق الله الاعتزال وقد وجد وهو متجه المترك وإن كان ظاهر كلامهم بخالفه (قوله والاصح) هو للعمدة ما تنقض العدة ولا يعمل لو استعمل في كل مامر وما يأتي (قوله ونفقتها) بمعنى للزوجة يجب عليه (قوله في الحال) أي فلا تؤخر إلى بيان أو تعيين فسقط ما لبعضهم هنا (قوله باللفظ) وتجب العدة منه في البيان ومن التعيين فيكون تأخير حساباتها لا يضر كما في طلاق الحائض (قوله ليس بيانا إلخ) لأن ملك النكاح لا يحصل بالفعل ابتداء فلا يتدارك به كالرجعة وخرج بملك النكاح ملك غيره فيحصل بالفعل كالسبي والاحتطاب والملك لو قال لامتيه احدا كاحرة ثم وطئ واحدة عتقت الأخرى (قوله لكن عليه المهر) أي لا الحد وإن كان الطلاق باتنا على التمسك بالشبهة (قوله في بيان لها) أنها المطلقة فإن ادعت الأخرى أنها المرادة بالطلاق فلها تخليفه فإن لم يخلف طفت وطلقت أيضا ولا يأتي مثل ذلك في التعيين لأنه إنشاء (قوله فإن نواهما جميعا) أي بقوله احدا كما طالق فالوجه أنهما لا يطلقان أي معا بل تطلق واحدة فقط فبساوى ما قبله فهو دفع لتوهم طلاقهما معا إذا نواهما معا وخرج في هذه من البيان إلى التعيين كما مروى بحكم معاو والثالثة صرح الإمام كما نقله عنه الرافعي قال ولا يعي فيه التردد في القول أنت طالق واحدة ونوى ثلاثا لأن حمل إحدى الرأتين عليهما لا وجه له (قول الشارح ويؤثره البيان إلخ) قال ابن الرضا لا وجه لا يجاب ذلك قبل الطلب لأنه لمحض حق الزوجين وحق الله سبحانه وتعالى هو الانزال عنهما وقتا وجبناه له وقوله لمحض حقهما كأنه لما فيه من تطويل العدة عليهما (قول المتن وتنزلان عنه) أي إن لم نجعل الوطء تعيينا فإن جعلناه فلا حبس في مسئلته (قول المتن وعليه البدار بهما) اقتضى هذا أنه لو استعمل لا يعمل وقال ابن الرضا يجهل كمن أسلم على أكثر من العدد الشرعي فإنه يجهل ثلاثا وهذا القياس صحيح إذا عين نفسي أو أبهم فإن عين ولم يدع النسيان فلا وجه للإمهال وقال البلقيني لا نسلم لزوم ولا العصيان بالتأخير مادامت العدة قائمة له (قول الشارح والاصح في الرجعي لا بدار عليه) أي مدة العدة (قول المتن في الحال) قيل مستترك لأنه قال ونفقتها بالتثنية (قول الشارح لا يستر المصروف) قال الإمام وهو من النواذر لا تنافق بآتي (قول الشارح لأن الطلاق لا ينزل إلخ) تتمته في الرافعي ولكن قول الزوج احدا كما طالق جزء منه بالإيقاع فاقضى الحيولة فإن الطلاق وإن لم يتم قد صدور لا يرد فلم يستقل بمستقل ليقع ولم يعلق لينتظر وكان مقتضاه الزام الزوج أعامه ولو بعد حين فإذا آتاه وقع فكأنه أوجب الطلاق ولم يوقعه (قول الشارح يمنع منهما) ولأن التعيين بين التي اختارها للنكاح فيكون اندفاع نكاح الأخرى باللفظ السابق نعم العدة من وقت التعيين (قول المتن ليس بيانا) أي لأن الطلاق لا يقع بالفعل فكذا الأخبار به (قول المتن وقيل تعيين) أي لأن التعيين إنشاء اختيار الوطء دال عليه كوطء البيعة في زمن الخيار ورد بأن ملك النكاح لا يحصل بالفعل فلا يتأول به بخلاف ملك الميم وقد نص الشافعي رضي الله عنه على النكاح منهما ولو كان تعيينا لما امتنع منهما ورد ابن الرضا الأخير بأنه لا يلزم من كونه تعيينا أن يكون حلالا وتبعه الزركشي وقال إن الأكثرين عليه (قول المتن في بيان) أي لأنه أخبار عن ارادة سابقة (قول المتن أردت) منه فلم ان محل كلامه هنا عند سبق التعيين فيكون الكلام في البيان وذلك لأنه إذا كان السابق ابهاما فلا ارادة معه وأما حكم هذه العبارات عند المطالبة بالتعيين فسيأتي في كلام الشارح رحمه الله (قول الشارح لا قرار به) أي فالطلاق أعامه بقرار لا بقول احدا كما طالق فإنه لا يصلح لطلاقهما معا كما أسلفناه وسيصرح به الشارح قريبا

(٤٤) - (قليوبى وعميرة) - ثالث)

الزوجة في بيان أن غيرها المطلقة (أو) قال مشيرا إلى كل منهما (أردت هذه وهذه أو هذه بل هذه) أو هذه مع هذه وهذه هذه (حكم بطلاقهما) في الظاهر لا قرار به بما قاله ورجوعه بذلك عن الإقرار

ملاة الأ. لا نقا. أما بالوطء فالطلقة منه. أما فقط قاله الإمام قال فإن نواهما جميعا

فالوجه أنهما لا يطلقان اذ لا وجه لمل أحدا كما عليهما جميعا ولو قال أردت هذه ثم هذه أو هذه فهذه حكم بطلاق الأولى فقط كما في التهذيب والتمتع
لفصل الثانية بالترتيب والتعقيب ونقله الامام عن القاضي حسين في ثم واعترضه يتضمن الكلام الاعتراف بالطلاق فيهما فليحكم بوقوعه فيهما
كما في الواو وسكت عن ذكر الفاء وهي كتم قال الرافعي والحق الاعتراض لكن رجح في الروضة الأول ولو قال عند المطالبة بالتعيين هذه المطلقة وهذه
أو بل هذه أو ثم هذه تعينت الأولى ولنا ذكر غيرها لأن التعيين انشاء اختيار لا اخبار عن سابق وليس له الاختيار واحدة فيلغو ذكر اختياره
غيرها (ولو ماتا أو أحدهما) (٣٤٦) قبل بيان وتعيين بقيت مطالبته (أي للمطالبة بالطلاق بهما) (بيان الارث) فاذا بين

أوعين لم يرث من المطلقة
ان كان الطلاق بائنا وان
قبل بوقوعه عند التعيين
لسبق الايقاع ويرث من
الاخرى (ولو مات) قبل
البيان أو التعيين (فلا يظهر
قبول بيان وارثه لا قبول
(تعيينه) لان البيان
اخبار يمكن وقوف الوارث
عليه بخبر أو قرينة
والتعيين اختيار شهوة
فلا يخلفه الوارث فيه
والثاني يقبل بيانه وتعيينه
كما يخلفه في حقوقه كالرد
بالعيب والأخذ بالشفعة
وغیرهما والثالث لا يقبل
بيانه ولا تعيينه لأن
حقوق النكاح لا تورث
(ولو قال ان كان هذا
الطائر (غرابا فامرأتي
طالق والا فعبدي حر
وجعل منع منهما) لزوال
ملكه عن أحدهما فلا
يستمتع بالزوجة ولا
يستخدم العبد ولا يتصرف
فيه (الى البيان) لتوقفه
وعليه نفقتهما اليه (فان
مات لم يقبل بيان الوارث

بطلاق الأولى منهما كما يأتي وهذا هو الذي يجب فهمه في كلام الامام وما قيل بخلاف ذلك فلا وجه له فليتأمل
(قوله حكم النخ) هو للعمد كما سبذ كر رجحه عن الروضة (قوله بالترتيب) ومثله القبلية والبعدية فلو قال
هذه قبل هذه أو بعدها هذه حكم بطلاق الأولى فقط أو هذه بعدها هذه أو قبلها هذه حكم بطلاق الثانية كما في
الخطيب وغيره (قوله والتعقيب) مستدرك أو هو لرفع توهم جواز طول الفصل بينهما الذي تفيدته ثم (قوله
واعترضه النخ) وقد يجاب بأن الاعتراف بما لا يحتمله الكلام غير صحيح اذ يبعد كل البعد قصد طلاقين
لا مرأتين مرتين بل فقط احدا كما قبأمل (قوله أو ثم هذه) أو فهذه (فرع) قال النووي لو أجلس زوجته
الأربع صفا فقال الوسطى منكن طالق طلقت احدي التوسطتين وعليه التعيين وقيل يطلقان وقيل لا يقع
شيء (قوله أي المطالبة النخ) يشير الى ان المصدر مضاف لمفعوله و يعلم من المطالبة أن الكلام في غير الرجعية
لانه لا مطالبة فيها كما تقدم ولا نهاتر وقدر أن المطالبة فورية (قوله ويرث من الاخرى) فان نازعه
ورثها فلهم تحليفه فان حلف طالبوه بكل المهران وطى والا فنصفه وان نكل حلفوا ولا يرث ولولم يكن
ارث بأن كانت كتابية والزوج مسلم فلا بيان ويوقف من ركة كل عند الارث حصه زوج (قوله ولو مات
قبل النخ) ولو قبل موتها أو موت أحدهما على للعمد (قوله ولو قال النخ) ويأتي مثل ذلك في الزوجين وهما
حكم الزوجة في جميع ما يأتي (قوله ولا يستخدم العبد) يؤخذ منه انه لا يجتمع من الكسب لو كان كسوبا
(قوله الى البيان) للسبوق بالبعث فلا يلزم أيضا على الفور كما تقدم لكن مع الطلب على نظير ما مر عن
شيخنا الرملي واذا بين في العبد عتق وللزوجة تحليفه فان نكل حلفت وطلقت وكذا عكسه (قوله لتوقفه)
فلولم يتوقع فلا بيان ولا يأتي هنا التعيين (قوله وعليه نفقتهما) وينبغي أن لا يكلف بها في العبد الكسوب
من غير كسبه لانه اما حر أو هو من مال السيد كالعبد (قوله فان مات) أي قبل البيان في صورة العبد
(قوله لم يقبل بيان الوارث) أي في مسألة العبد وقبل في مسألة الزوجين كما علم عامر (قوله لانه منهم) أي فيما
ذكره الشارح فان بين في الزوجة قبل قطعا وببحث البلقيني أنه يقرع لو كان على الميتدين نظر الحق العبد في
العتق واليت في الرق ليوفي دينه منه (قوله فيه قول النخ) ومر أن العتق منهما القبول (قوله وخرج من الثلث)

(قول الشارح فالوجه أنهما لا يطلقان) أي بل تطلق واحدة فقط (قول الشارح بالترتيب والتعقيب)
عبارة الرافعي فقد أثبت في الثانية طلاقا على موجب الترتيب وهو لم يطلق الا واحدة (قول الشارح
غيرها) سواء قلنا تطلق باللفظ أو بالتعيين لان التعيين انشاء مشتم للفظ السابق لا اخبار عما وقع
(قول المتن بقيت مطالبته) هذا في الرجعي لا وجه له لان اليراث فيه ثابت على كل حال (قول
الشارح بمنع المرأة من الارث) فلو قال حنت في العبد قبل قطعا (قول الشارح قولا الطلاق للبهيم)
أي والاصح منهما القبول لانه من باب البيان من حيث ان الطلاق أو العتق ارتباط بعين ولكن
لا يعرفه (قول الشارح فانها مؤثرة النخ) أي فكان ذلك كما لو شهد رجل وامرأتان بنكاح فانه ثبت

على المذهب) لانه يهتم في بيان أن الطائر غراب بمنع المرأة من

الارث وابقاء العبد في الرق والطريق الثاني فيه قولا الطلاق للبهيم بين الزوجتين (بل يقرع بين العبد والمرأة) فعمل القرعة تخرج
على العبد فانها مؤثرة في العتق دون الطلاق (فان قرع) أي خرجت القرعة عليه (عتق) بأن كان التعليق في الصحة أو في مرض اللوث
وخرج من الثلث ورث المرأة الا اذا ادعت أنها طلقت بالتعيين وكان الطلاق بائنا (أو قرعت) أي خرجت القرعة عليها (لم تطلق) اذ لا أثر
لقرعة في الطلاق

والورع أن ترك الليرات (والأصح أنه لا يرق) أي لا يرجع إلى تمحض الرق بل يبقى على حاله من تعليق عتقو يستمر الاشكال بحاله والثاني يرق فيتصرف فيه الوارث كيف يشاء ويزول الاشكال وجهه ان القرعة تؤثر في الرق كالعتق فكما يعتق اذا خرجت عليه يرق اذا خرجت على عديله ودفع بأنها تؤثر في عديله فلا تؤثر فيه (فصل) (الطلاق سني وبدعي ويحرم البدعي وهو ضربان) أحدهما (طلاق في حيض ممسوسة) أي موطوءة وحرمة هذا لمخالفته لقوله تعالى اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن أي (٣٤٧) في الوقت الذي يشرعن فيه في العدة

وبقية الحيض لا تحسب من العدة والمعنى فيه ضررها بطول مدة التبرص (وقيل ان سألته) أي سألت الطلاق في الحيض (لم يحرم) لرضاها بطول المدة (ويجوز خلعها فيه) حاجتها الى الخلاص بالمفارقة حيث اقتنت بالمال وقد قال تعالى لاجناح عليهما فيما اقتنت به (لا أجني) أي لا يجوز خلع في الحيض (في الأصح) لأنه لم يعلم فيه وجود حاجتها الى الخلاص بالمفارقة والثاني يجوز لأن الظاهر ان الأجنبية إنما يبدل المال لحاجتها الى الخلاص ويحرم الطلاق في النفاس كالحيض لأن المعنى المحرم شامل له (ولو قال أنت طالق مع آخر حيضك فسنى في الأصح) لاستعقابه الشروع في العدة بناء على ان القرعة الطهر المحتوش بدمين وهو الأظهر كما سيأتي في العدة والثاني بدعي بناء على أن القرء الا يقال من الطهر

أي كانه فان خرج بضمه عتق فقط ما لم يجز الوارث في الكل (قوله والورع ان ترك الليرات) ظاهر كلامه رجوعه للثانية وفيه أنه لم يثبت لها ارث فتترك لبقاء الاشكال الا أن يقال بمعنى أنها لا تطالب الورثة وأما رجوعه للاولى فواضح تأمل (قوله أي لا يرجع إلخ) دفع لما توهمه العبارة من حرية العبد (قوله ويستمر الاشكال) ولا تعاد القرعة كما في شرح الروض

(فصل) في الطلاق السني والبدعي وسيأتي في كلامه المراد بهما (قوله الطلاق) خرج الفسخ وعتق المستفرشة فلا توصف بسنة ولا بدعة (قوله ويحرم البدعي) وينفذ (قوله طلاق) ولو من وكيل لم ينض له موكله عليه على التعمد (قوله في حيض) بوقوع جميع لفظه فيه أي لا مع آخره فلا ابتداء فيه وتم في الآخر لم يكن بدعياً فلا يحرم وأما عكسه بأن وقع لفظ أنت في الطهر ولفظ طالق في الحيض فلا يحرم ويحسب ذلك الجزء المقارن لأنك مكان قرء كما قاله ابن الرفعة نعم لو علق عتق أمة بطلاقها في الحيض لم يكن بدعياً تشوقاً للعتق (قوله موطوءة) ولو في الدبر ومثله استدخال المني ولو في الدبر أيضاً لرجعية لأنها تبنى على التعمد (قوله ويجوز خلعها فيه) أي ان كان بمالها وسواها والا فبدعي قاله شيخنا الرملي (قوله أنما يبدل المال) فهو ليس بمالها والاجاز كما مر (قوله مع آخر حيضك فسنى) أو في آخره أو عند آخره فسنى منها على الأصح في شرح شيخنا خلافاً لابن حجر أنه بدعي وكذا يقال في الطهر المذكور بعده فهو سني أيضاً قاله شيخنا وفيه نظر فتأمل (قوله عينه) هو قيد لم يرفعه لأنه اذا أطلقه فقيل يحمل على طهر بل التعليق وقيل يحمل على الطهر الذي قبل موتها كذا قيل وفيه نظر يظهر بالتأمل (قوله فالمراد بالمذهب إلخ) لغرض على المصنف هنا وفي الروضة (قوله وطى فيه) ولو في الدبر واستدخال الماء كذلك كما تقدم (قوله ان تكون البقية إلخ) فيه إيهام أن محل الخلاف اذا كان الوطء بعد أول الحيض وليس مراداً

المال دون النكاح (قول الشارح والورع أن ترك الليرات إلخ) هو يوهم أن لها الآن سبيلاً الى الليرات وليس مراداً فان الاشكال مستمر كما سيصرح به الشارح

(فصل) (قول الشارح الطلاق سني وبدعي) خرج بالطلاق الفسوخ وعتق للمستفرشة فإنه لا يكون بدعياً وتعليقه ظاهر (قول المتن ويحرم البدعي) أي وينفذ لأنه اذا ملك مبيعة على التغليب فلا يمنع ضرر المالك (قول المتن ممسوسة) ولو في الدبر ومثل ذلك استدخال المني وليس من البدعي ما يقع في الحيض من طلاق المولى والحكمين وكذا قوله أنت طالق مع آخر حيضك كما سيأتي والعلق ينظر فيه الى وقت الصفة وقائدة كونه بدعياً استحباب المراجعة ادلائهم نعم ان أوقع الصفة باختياره أو علم وقوعها في زمن البدعة فالظاهر التأني (قول الشارح لرضاها بطول المدة) رد بأنه ^{عليه السلام} لا أنكر الطلاق في الحيض لم يستفصل (قول الشارح بناء على ان القرء إلخ) انظر هل يقول هذا بتحريم طلاق الممسوسة في طهر لم تمس فيه الظاهر لا (قول الشارح وحرمة هذا إلخ) استدلو له بحديث ابن عمر رضي الله عنهما ثم ان شاء طلقها قبل أن يمسه (قول المتن فطلقها) أي من غير مس كما يفهمه القاء وانما قيدنا بذلك لمقابل الأصح

الى الحيض فلا يستعقب الشروع في العدة (أومع آخر طهر) عينه (لم يطأ فيه بدعي على المذهب) لأنه لا يستعقب الشروع في العدة بناء على الراجح في تفسير القرء وقيل سني بناء على مقابله فالمراد بالمذهب هنا للمبر به في الروضة أيضاً الراجح (و) الضرب الثاني (طلاق في طهر وطى فيه من قد تحبل) بأن لا تكون صغيرة ولا آيسة (ولم يظهر حمل) وحرمة هذا الأداته الى الندم عند ظهور الحمل فان الانسان قد يطلق الحامل دون الحامل وعند الندم قد لا يمكن التدارك فيتضرر الولد (فلا وطى) حائضاً وطهرت فطلقها بدعي) أيضاً (في الأصح) فيحرم لاحتمال العلق المؤدى الى الندم كما تقدم والثاني ليس يبدعي فلا يحرم لا لشعار بقية الحيض بمرامة الرحم ودفع باحتمال أن تكون البقية مما دفعته

الحمل يعد احتمال النسم ولو كانت الحامل ترى النسم وقالت هو حيض لم يحرم الطلاق فيه لأن عدتها بوضع الحمل (تنبية) سكوت المصنف عن بيان معنى السنن وحكمه يشعر بأنه ماعدا البدعي وأنه جائز وذلك ما شاع على أحد الاصطلاحين أن السنن الجائز والبدعي الحرام والاصطلاح الثاني المشهور أن السنن بعض الجائز كطلاق ممسوسة في طهر لم يطأها فيه وليست بحامل وإن طلاق الحامل والآيسة والمصغرة وغير الممسوسة ليس بسنن ولا بدعي وهو جائز والأمر في ذلك يسير والأول لأنضباطه أولى (ومن طلق بدعيًا سن له الرجعة ثم إن شاء طلق بعد طهر) الحديث الصحيحين أن ابن عمر طلق امرأته وهي حائض فذكر ذلك عمر للنبي ﷺ فقال مره فليراجعها ثم ليطلقها طاهرا أي قبل أن يمسه إن أراد كما صرح بذلك في بعض رواياتهما ويقاس غير هذه الصورة من البدعي عليها (ولو قال الحائض ممسوسة أو لنفساء) أنت طالق للبدعة وقع في الحال أول السنة حين تطهر) ولا

(قوله ويحل خلعها) أي إن كان بما لها بسؤالها كحرم ولو بسؤالها على المتمد كما تقدم نعم إن كان لها بقية قسم حرم ولو بما لها لأجله (قوله من طهر حملها) وليس من زنا وكذا منه إن كانت تعد معه بالاقراء والافيدعي لتوقف الشرع في العدة على وضعها وطهرها من النفاس ومن البدعي الطلاق في عدة شبيهة مطلقا قاله شيخنا فراجع وسيأتي آتفا (قوله ولو كانت الخ) يشير إلى أن هذا طلاق في حيض وليس بدعي (قوله وهو جائز) ومنه طلاق الحكمين وطلاق المولى وطلاق من علم تقصيره في حقها لأنه واجب وطلاق من خاف تقصيره في حقها لأنه مندوب وطلاق من لا تسمح نفسه بتفقتها لأنه مباح وطلاق في زمن البعدة بعد طلاق في زمن السنة لأنها تنبئ وطلاق المتحيرة والعبرة في الطلاق المنجز بوقته وفي المطلق بوقت وجود الصفة فإن جهلت فبدعي لا تم فيه كما لو لم يعلم باستدخالها ماء ولو علم بوجود الصفة في وقت البعدة أو وقت باختياره فيها فقال شيخنا الرمي لا تم فيه وإن كان بدعيًا أيضا وفيه نظر فراجع (قوله ومن طلق بدعيًا) وإن لم يأت به كإمر (قوله سن له الرجعة) ويكره تركها وينتهي زمن السنة باتهامه من البدعة وهو في طهر وطى فيه أو في حيض قبله بفراغ مع زمن الحيض بعده وفي حيض خال عن الوطء بفراغه وبالرجعة يسقط الاتم من أصله لأنه لحقها وقد وقاه وإنما لم يجب وإن كانت توبة خلافا للإمام مالك وأبي حنيفة نظرا لما ذكر ولأن التوبة لم تنحصر في الرجعة لحصولها بمساحتها مثل (قوله مره فليراجعها) والأمر بالأمر ليس أمرا كما قرر في محله (قوله حين تطهر) أي ما لم يطأها في الحيض والافحين تطهر بعد الحيض ما لم يطأها فيه وهكذا وعلم بما ذكر أن اللام هنا للتوقيت لا أنه شأنها فيما يتكرر ويعدا تنظاره وفي غيره للتعليل فلو

(قول المتن ويحل خلعها) لو سأته في هذه الحالة الطلاق من غير عوض قال القاضي عياض لم يحل الطلاق لما فيه من حق الولد ولم يحك فيه الخلاف السابق فيما إذا سأته في الحيض (قول الشارح وظهور الحل الخ) احتجوا أيضا على صورة الحل بما روى مسلم عن سالم عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال مره فليراجعها ثم ليطلقها طاهرا أو غائلا قال البيهقي فيه دلالة على أنه لا بدعة في طلاق الحامل وبه قال الشافعي وهي عنده كغير المدخول بها وقال القفال طلاق الحامل سنن للحديث قال وكان الشافعي لم يبلغه ذلك اه وتفس كلام القفال أن الأصح المشهور في مذهب الشافعي أن طلاق الحامل ليس بسنن ولا بدعي والحديث يقتضي أنه سنن فكأنه لم يبلغه (قول الشارح ماعدا البدعي) راجع لقوله معنى السنن وقوله أنه جائز الضمير فيه راجع لقوله وحكمه (قول الشارح والاصطلاح الثاني الخ) هذا الاصطلاح لا يصح أن يريد المصنف لئلا يلزم في عبارته السابقة الأخبار بالاختصاص عن الأعم (قول الشارح وليست بحامل) لم يقل ولا صغيرة ولا آيسة لقوله في طهر (قول المتن ثم إن شاء طلق بعد طهر) يعني بعد الطهر الثاني كما ورد في الحديث قيل وفي إفادة التنكير الكمال اشعار بذلك (قول الشارح مره فليراجعها) احتج به مالك رضي الله عنه على ما ذهب إليه من وجوب الرجعة وأجاب أئمتنا بأن الأمر بالأمر بالشئ ليس أمرا بذلك الشئ والالكان أمر الشخص بأن يأمر فلانا بضرب عبده تعديا وأيضا فقوله ﷺ مروا أولادكم بالصلاة ليس أمر منه للأولاد واستشكل بأن قوله ﷺ فليراجعها أمر منه عليه الصلاة والسلام قال الزركشي إلا أن يكون المراد فليراجعها لأجل أمرك اه على أن مالكًا قاتل بأن الطلاق في طهر الممسوسة بدعي حرام ولم يقل فيه بوجوب الرجعة وقال الإمام النووي رضي الله عنه ينبغي كراهة الترك لظاهر الحديث ولما فيه من الإيذاء اه ثم قضية اطلاقهم أن سن الرجعة يستمر إلى انقضاء العدة وهل يرفع الاتم إذا راجع حكى النووي عن شيخه الكمال سلا حكاية وجهين (قول الشارح كما صرح بذلك) الإشارة راجعة لقوله قبل أن يمسه (قول المتن حين تطهر) يستثنى ما لو وطئها في آخر الحيض واستمر إلى أول الطهر وكذا إن لم يستمر بناء على الأصح أنه بدعي ولو وطئها شخص بشبهة في دوام الزوجية وكان ذلك في

(لمن في طهر لم تمس فيه) وهي مدخول بها (أنت طالق للسنة وقع في الحال وإن مست فحين تطهر بدحيض أو) قال لمن في طهر أنت طالق (للبدعة في الحال) يقع (إن مست فيه والّا) أي وإن لم تمس فيه وهي مدخول بها (حين تحيض) أي ترى دم الحيض فإن انقطع الدم قبل يوم وليلة ولم يعتن أن الطلاق لم يقع وهذا كما رأيت خطاب لمن يكون طلاقها سنيا أو بدعي (٣٤٩) فلو قال لمن لا يتصف طلاقها بذلك

كغير المسوسة والصغيرة وغيرهما أنت طالق للسنة أو البدعة وقع في الحال مطلقا وبلغ ذكر السنة والبدعة (ولو قال أنت طالق طلاقه حسنة أو أحسن الطلاق أو أجمله فكالسنة) فإن كانت في حيض لم يقع حتى تطهر أو في طهر لم تمس فيه وقع في الحال أو مست فيه وقع حين تطهر بعد حيض (وطلاقه قبيحة أو أقبح الطلاق أو أقبحه فكالبدعة) فإن كانت في حيض وقع في الحال وكذا في طهر مست فيه والّا حين تحيض ولو خاطب بهله الالفاظ من ليس طلاقها سنيا ولا بدعي كالحامل والآيسة وغيرهما وقع في الحال مطلقا كما لو قال للسنة أو للبدعة (أو سنية بدعية أو حسنة قبيحة وقع في الحال) وبلغ ذكر الصفتين لتضادهما (ولا يحرم جمع الطلقات) أي أن يطلق ثلاثا دفعة لا تشاء المحرم له والاولى له تركه بأن يفرقهن على الأقراء أو الأشهر ليتمكن من الرجعة أو التجديد إن ندم (ولو قال) للمسوسة (أنت طالق ثلاثا أو ثلاثا للسنة وفسر بتفريقهما

أراد لم يقبل ويدين (قوله لم تمس فيه) ولا في حيض قبله وتقدم أن مس الأجنبية بشبهة كذلك (قوله وإن مست) أو استدخلت ماءه كما مر (قوله وإن لم تمس فيه) أي الطهر قبل التعليق ولا بعده فإن مسها بعده وقع بمغيب الحشفة ويجب النزع حالا ولا مهر ولو طلقا وكان الطلاق باثنا لأن ابتداء مباح واستدامة الوطء ليست وطأ قاله شيخنا الرمي فراجع (قوله فإن انقطع) خرج ما لو مات لأن الأصل استمراره لو عاشت (قوله وهذا) أي توقف الطلاق على زمن علق به وإن نواه حالا لأن اللفظ ينفيه (قوله وقع في الحال مطلقا) لأن اللام فيه للتعليل كما علم فلا يتوقف على وقت وإن صرح بالوقت كقوله لو وقت السنة أو لو وقت البدعة فإن أراد غير ما ذكرنا يمكن لم يقبل ويدين (قوله سنية بدعية) أو لاسنية ولا بدعية كذا ما بعد (قوله وقع في الحال) فإن قال سنية بدعية وقع حالا إن لم يتصف طلاقها بهما والاتوقف على محي الأخرى كما لو قال أنت طالق اليوم أو غدا فإنه يتوقف على محي القدر ولو قال في حال البدعة أو في حال سنة فأنت طالق فلا طلاق ولا تعليق فإن قال لها طلاقا سنيا الآن وقع حالا ولو قال أنت طالق للسنة إن قدم زيد وأنت طاهر فإن قدم وهي طاهر طلقته فلا طلاق وإن طهرت بعد (قوله) قال الامام الرافعي لو قال أنت طالق كالتلج أو كالنار طلق حالا وقال الامام أبو حنيفة إن أراد كالتلج في البياض والنار في الاضاءة طلق في حال السنة أو أراد كالتلج في البرودة والنار في الاحراق طلق في حال البدعة انتهى وهو ظاهر وإن لم يرد شيئا من ذلك فينبغي الوقوع حالا وعليه يحمل كلام الرافعي المذكور فراجع وانظر لو قال طلاقه كالتلج أو كالنار وقع حالا على العتد (قوله وبلغ ذكر الصفتين لتضادهما) فلو فسر الحسن من حيث الوقت والقبيح من حيث العدد قبل على الصحيح ولو طلق ثلاثا بعضها للسنة وبعضها للبدعة عمل بما أراد فأن أطلق شطرت فيقع ثنتان حالا والأخرى في الأخرى (قوله أي أن يطلق ثلاثا) أي ولو في أكثر منها كسبعين ولا حزمة ولا تعزير على العتد (قوله بأن يفرقهن) أي بالفعل أو باللفظ كأن يقول أنت طالق ثلاثا في كل قرء طلاقه (قوله طاهرا) وإن لم يسبق لها حيض (قوله وطلبها) هو بالوحدة بعد اللام وفي نسخة باللقاف فالواو بمعنى أو كما هي كذلك في بعض النسخ أيضا (قوله ولها تمكينه)

الحيض المذكور فلا يطلقها الا في الطهر الكائن بعد انقضاء عدة الشبهة (قول المتن حين تحيض) قال الزركشي في التوقف على الحيض اشكال لانه اذا وطئ في ذلك لغير صدق الصفة فيقع الطلاق (قول الشارح كالحامل والآيسة) أبرزهما هنا كما أبرز فيما سلف غير المسوسة والصغيرة ليكون ذا كرا أولا ما أبهمه آخره وذا كرا آخرهما أبهمه أولا (قول المتن ولا يحرم جمع المطلقات) احتج الأصحاب بأن عورئنا المجلاني عقب لعانه زوجته قال كنبت عليها أن أمسكها هي طالق ثلاثا قال الزركشي وقال ذلك قبل أن يعلم بأنها تبين باللعان ولم ينكر عليه النبي عليه الصلاة والسلام وبأن فاطمة بنت قيس حكمت أن زوجها طلقها فبنت طلاقها قال الشافعي رضي الله عنه تعني ثلاثة (قول الشارح بأن يفرقهن على الأقراء) أي بوقع طلاقا في طهر قرء ثم يصبر إلى قرء ثم بوقع فيه طلاقا في آخر وهكذا (قول الشارح أو التجديد) أي فيما إذا كان باثنا بدون ثلاث (قول المتن والاصح أنه يدين) لانه لو صرح بذلك لاتنظم مع كلامه السابق كما في أردت أن شاء زيد بخلاف

على أقراء أي وقال في كل قرء طلاقه (لم يقبل) في الظاهر لخالفته لمقتضى اللفظ من وقوع الثلاث دفعة في الحال في الاولى وفي الثانية إن كانت المرأة طاهرا وحين تطهر إن كانت حائضا ولا سنة في التفريق (الاعمى يعتقد تحريم الجمع) الثلاث دفعة كالمالكي فيقبل لموافقة تفسيره لاعتقاده (والاصح) على عدم القبول (انه يدين) فيما نواه فيعمل به في الباطن إن كان صادقا بأن يراجعها ويطلبها ولها تمكينه إن ظنت

صدقه بقرينة والافلا وفي ذلك قال الشافعي رضي الله عنه الطلب وعليها الحرب والوجه الثاني لا يدين لان اللفظ لا يحتمل للراد والنية انما تعمل فيما يحتمل اللفظ (ويدين (٣٥٠) من قال أنت طالق وقال أردت ان دخلت) الدار (أو ان شاء زيد) بخلاف ان شاء

الله لانه يرفع حكم الطلاق وما قبله يخصه بحال دون ذلك (ولو قال نسائي طوالت أو كل امرأة لي طالق وقال أردت بضمهن) كفلاثة وفلاثة دون فلاثة (فالصحيح أنه لا يقبل ظاهرا) لخالفته لعموم اللفظ المحصور أفراده القليلة (الاقربينة بأن خاصته) زوجته (وقالت) له (تزوجت) على (فقال) منكرا لذلك (كل امرأة لي طالق وقال أردت غير الخاصة) فيقبل في ذلك رعاية للقرينة والثاني يقبل مطلقا لان استعمال العام في بعض أفرادها شائع والآثار لا يقبل مطلقا والقرينة الحالية لا تصرف مثل هذا العام عن عمومها وانما تصرفه اللفظية كالاستثناء وعلى عدم القبول يدين

(فصل) (قال أنت طالق في شهر كذا أو في غرته أو أوله) أو رأسه (وقع) الطلاق (بأول جزء منه) وهو أول جزء من الليلة الأولى منه ووجه في شهر كذا بأن المعنى اذا جاء شهر كذا ومجيئه يتحقق بمجيء أول جزء منه (أو

وللقاضي التفريق بينهما اذا اجتماعا وهل يحده حيث تنزاجه (قوله والافلا) بأن شكت في حاله أو ظنت كذبه فلا تمكنه فيكره تمكنه في الأولى ويحرم في الثانية وعلى هذا يحمل قول الامام الشارح بقوله وفي ذلك قال الشافعي الخ (قوله الطلب) شامل للزوجت بغيره ممن لم يصدقه ولو رجعت الى تصديق الأول ولو بعد فراق الثاني لم تقبل لأن هذه الأحكام لا تتغير بالرجوع عنها وان حكم قاض بخلافها قاله شيخنا الرملي (قوله وما قبله يخصه الخ) يؤخذ منه ان كل ما هو كذلك فهذا حكمه نحو نسائي طوالت الافلاثة كما مر في الاستثناء وتقدم في الاستثناء ما يطلب مراجعته (تنبيه) أشعر كلام ذلك البعض ان الكلام فيمن له غير الخاصة والافقدم في الاستفراق حكمها فراجع

(فصل) في تعليق الطلاق بالاوقات وما يذكر منه (قوله أو رأسه) أو مجيئه أو ابتدائه أو استقباله أو أول أجزائه (قوله بأول جزء منه) ان علق قبله فان علق فيه بعد ذلك الجزء اعتبر ذلك الجزء من العام القابل وينتبه الشهر برؤية الهلال في بلد التعليق وان اتفق لغيره أو بتمام العدة ثلاثين فيه أو شهادة عدلين فيه أيضا تم اعتبار بلد التعليق هنا بخلاف ما في الصوم من اعتبار حكم البلد المنتقل اليه الا أن يقال ذاك في أمر مستقبل وفيه بعد والوجه انه لا يخالف لمن تأمل (قوله ووجه في شهر كذا) ومثله يوجه في غرة كذا لأنها اسم للثلاثة الأول (قوله في فجر أول يوم) وفارق الاعتكاف بأنه موكول الى نيته ولذلك لو عين أوله هنا كان كالاعتكاف كما في المسئلة الآتية (قوله اذا مضى) لو أسقطه طلقت حالا مطلقا سواء نصب اليوم أو رفعه أو لانعم لو قاله ليلا وقال أردت اليوم الذي بعده قبل ولو قال كل يوم طلقت طلقت واحدة حالا وبفجر كل يوم طلقة أو بنصف يوم كذا فيزوله أو بنصف شهر كذا فيغروب خامس عشره أو بنصف نصف الشهر فيفجر ثامنه أو بأول آخره فيفجر آخر يوم منه أو بأول آخره فيغروب شمس أول يوم منه عند الشيخين وبآخر أول ليلة منه عند العلامة السنباطي أو بأول آخره فيزول اليوم الأول منه عند الشيخين أو بأول نصف الليلة الأولى عند السنباطي أو بأول آخره فيعند زوال اليوم الآخر منه وفاقا لشيخ الاسلام في ذلك وقول شيخنا الرملي بخلافه غير مستقيم فتأمل ولو قال بأخر يوم موتي لم يقع شيء كما لو قال بموتي فان قال بأخر جزء من عمري فقبل موته ولو قال قبل موتي بأربعة أشهر وعشرة أيام ومات بعد تلك للدة فأكثر تبين وقوعه بقدرها قبل موته فلا عدة عليها ولا ارث لها ولا يمنع من تمتعه بها قبل موته ولو قال اذا مضت أيام أو الايام فتلاثة على المعتد فيهما ولو قال قبل موتي طلقت حالا وفيه نظر ولو قال ليلا أنت طالق اليوم وقع حالا وعكسه لأنه يلغو

أردت ان شاء الله كما سيجيء وان اتظم مع كلامه السابق لكن فيه رفع لأصل الطلاق ولا يرد ما لو قال أنت طالق وقال أردت من وثاق ولا قرينة فانه يدين وان كان فيه رفع لأصل الطلاق لأن اللفظ يشعر به ومن هنا تعلم أن قولهم ما كان صريحا في بابه لا يكون كناية في غيره اذا وجد نقاذا في موضوعه محله باعتبار الظاهر (قول الشارح والافلا) لكن لو شكت كره التمكين (قول المتن ويدين من قال الخ) بشرط أن يقصده قبل فراغ النطق بالطلاق (قول الشارح مثل هذا العام) أي عماله أفراد قليلة محصورة

(فصل قال أنت طالق الخ) (قول المتن بأول جزء) أي كما أن التعليق بدخول الدار تحصل فيه الصفة بأول الدار ولا يعتبر فيه وسط الدار ولا أقصاها (قول المتن أو في نهاره) اعلم أن لنا وجهين أن النهار من طلوع الشمس بخلاف اليوم فانه من الفجر قطعا وضمير نهاره ينبغي أن يعود على الشهر لأجل قوله أوائل يوم منه

في نهاره أو أول يوم منه في فجر أول يوم منه على قياس ما تقدم (أو آخره فبآخر جزء من الشهر وقيل بأول النصف الآخر) اذ كل آخر الشهر فيقع بأوله ورد بسبق الأول الى الفهم (ولو قال ليلا اذا مضى يوم) فأنت طالق (فيغروب شمس غده) قول

تطلق (أونهارا في مثل وقته من غده) تطلق (أو اليوم) أي قال إذا مضى اليوم فانت (٣٥٨) طالق (فان قاله نهارا فيغروب

شمسه) تطلق (والا) أي
وان لم يقله نهارا بأن قاله ليلا
(لنا) أي لا يقع شيء (وبه)
أي بما ذكر (يقاس شهر
وسنة) والشهر والسنة
فاذا قال ليلا أونهارا اذا
مضى شهر فانت طالق
طلقت بمضي ثلاثين يوما
ومن ليلة الحادى والثلاثين
أو يومه يقدر ما سبق
التعليق من ليلته أو يومه
واذا قال في أثناء شهر اذا
مضت سنة فانت طالق
طلقت بمضي أحد عشر
شهرا بالاهلة مع اكمال
الأول من الثالث عشر
ثلاثين يوما واذا قال اذا
مضى الشهر أو قال السنة
فانت طالق طلقت بمضي
بقية ذلك الشهر أو تلك
السنة (أو) قال (أنت طالق
أمس وقصد أن يقع في الحال
مستندا اليه وقع في الحال)
ولغا قصد الاستناد الى
أمس لاستحالة (وقيل
لغو) أي لا يقع به شيء
لقصده به مستجيلا (أو
قصد أنه طلق أمس وهي
الآن معتدة صدق يمينه)
في ذلك وتكون عدتها
من أمس المذكوران
صدقه ومن وقت الاقرار
ان كذبه (أو قال طلقت
في نكاح آخر) أي غير
هذا النكاح (فان
عرف) الطلاق المذكور بنكاحه (صدق يمينه) في ارادته (والا فلا) صدق ويحكم بوقوع الطلاق في الحال كما قاله في الشرح

تسمية الزمان بغير اسمه لعدم ذكر المضي كما مر (قوله لنا) وقياسه لو قال ليلا إذا مضى الليلة فما بقي منها
وان قل أوليلة فمثل ما مضى منها من الليلة القابلة أو قال نهارا إذا مضت الليلة لنا ولو قال إذا مضى ليل فبمضي
ثلاث ليال على الاعتماد عند شيخنا الرملى كما في شرحه تبع الافتاء والده (قوله وبه يقاس النكاح) لكن لا يأتي
هنا الافتاء (قوله اذا مضى شهر) وكذا لو قال الى شهر ما لم يرد بالتعجيل فلو قال شهر فثلاثة وتعتبر بما في
أجل البيع فراجع ولو قال إذا مضت الشهور فما بقي من السنة ولو دون ثلاثة على الاعتماد أو بأول الاشهر
الحرم فيبذى القعدة لانه أو لها على الاعتماد وقيل بالحرم وقيل غير ذلك (فرع) لو حلف لا يقيم بمحل
كذا شهرا فأقامه متفرقا حث ولو حلف لا ينيل في بلد كذا حث باقامته فيها أيام الزيادة كذا قاله شيخنا
ويظهر أن ذلك في نحو مصر والقاهرة والا كبلى لا يدخلها النيل الا بعد أيام الزيادة فينبى اعتبار أيام
اقامة الماء فيها فراجع (قوله في أثناء شهر) ليلا أونهارا (قوله مضت سنة) فان قال سنون أو السنوات
فثلاث سنين مطلقا على الاعتماد (قوله بالاهلة) فلا يقبل منه غيرها كالرومية والقبطية قال الاذرعى الا ان
كان منهم أو ببلادهم فينبى قبوله على نظير ما مر من اعتبار بلد التعليق (قوله ثلاثين يوما) وفي جزء
الليلة أو اليوم ما مر (فرع) لو قال ساعة اعتبرت ساعة فلكية أو الساعة فبما هو وساعات فثلاث أو الساعات
فما بقي من اليوم والليلة أو في أفضل ساعات النهار فطالع الفجر وقيل بالتروب وقيل بفراغ الصلاة في يوم الجمعة
نعم في اعتبار الساعة الفلكية نظر خصوصا لمن لا يعرفها فراجع (قوله مستندا اليه) هو من جملة المقصود
فالمقصود شيان الوقوع حالا مع الاستناد المذکور وهو قيد محل الخلاف والابان قصد الوقوع حالا فقط أو
أطلق أو قصد وقوعه أمس فقط وقع حالا فقط وكذا لو تضمن معرفة قصده بأن مات أو جن أو خرس ولا اشارته
(قوله لقصده به مستجيلا) قياسا على ما علق على وجوده مستحيل شرعا كمنفخ صوم رمضان أو غلة
كعود السماء أو عقلا كالجمل بين الضدين فانه لا يقع وان وجدت الصفة كالعود مثلا على الاعتماد عند
شيخنا وأجيب بأن ما هنا قصد مستحيل لا تعليق بمستحيل كما أشار اليه الشارح بالتعليل ولو قال أنت طالق
غدا أمس أو أمس غد بالإضافة وقع حالا ان قال ذلك نهارا أو ليلا في الثانية والواقع في الغد ولما ذكر
أمس كما لو لم يضاف ولو قال أنت طالق اليوم غدا وقع واحدة حالا وكذا في اليوم وغد وما بعده فان قال في اليوم
وفي غد وقع في كل منهما طلقة (قوله ومن وقت الاقرار) أي بحسب عدتها منه ان كذبه ففائدة اليمين
الوقوع في أمس فقط وهذا في حقها وأما هو فتحتسب العدة من وقت تعيينه من أمس مطلقا فيمنع من
رجعتها بعد انقضاء عدتها من ذلك الوقت ويحذروا وطها بعد هالانه زان بزعمه قاله شيخنا ومثل تكذيبه
ان كذبه ما لو سكت (قوله بنكاحه) ضميره عائدا الى الطلاق أي عرف لها نكاح سابق وطلاق فيه ولو من
أجنبي أو باقرارها كما قاله شيخنا الرملى فلفظ طلقت مبنى للجهول وتاؤه للتأنيث لامبني للفاعل وتاؤه
للتكلم أو باقرارها كما قاله شيخنا الرملى فلفظ طلقت مبنى للجهول وتاؤه للتأنيث لامبني للفاعل وتاؤه
للتكلم فافهم (قوله ويحكم بوقوع الطلاق في الحال) هو الاعتماد وفيما ذكره اعتراض على المصنف (فرع)
لو قال أنت طالق قبل أن تخلق وأطلق طلقت حالا وان أراد قبل تمام لفظ الطلاق فلا وقوع قاله شيخنا الرملى

(قول المتن في مثل وقته) أي لأن اليوم حقيقة في جميعه متواصلا كان أو متفرقا واستشكله الرافعى
بما لو نذر اعتكاف يوم فانه لا يجوز تفريق ساعاته على الاصح (قول المتن والالغا) لو قال ليلا أنت طالق
اليوم وقع حالا لانه أوقع الطلاق وسمى الزمان بغير اسمه فلفت التسمية (قول الشارح ومن ليلة
الحادى إلخ) فيه رد لما يقول الزركشى انه لا يتصور في القيس زيادة بخلاف القيس عليه (قول
المتن وقصد أن يقع في الحال) احتراز عما لو قصد ايقاعه بالأمس فان الحكم كذلك ولكن
على النص الذى قطع به الأكثرون كذا قال الزركشى ولم أدر لم كانت هذه أولى بالحكم المذكور
(قول المتن وهي الآن معتدة إلخ) ظاهره أنه لو قال بدل وهي الآن معتدة ثم راجعها يختلف

عرف) الطلاق المذكور بنكاحه (صدق يمينه) في ارادته (والا فلا) صدق ويحكم بوقوع الطلاق في الحال كما قاله في الشرح

الصغير وتقل فيه عن الامام أنه ينبغي أن يقبل فيما قاله لاحتاله واقتصر في الكبير على بحث الامام من غير عزو اليه وتبعه في الروضة والاول نقله
الامام والبنوي عن الاصحاب (وأدوات) (٣٥٢) التعليق من كمن دخلت في الدار من زوجاني فهي طالق (وان

واذا ومتى ومتى ما وكلما)
نحو ان دخلت الدار واذا
أومتى أومتى ما وكلما
دخلتها فانت طالق (وأي
كأي وقت دخلت الدار
فانت طالق (ولا يقتضين
فورا) في المعلق عليه (ان
علق بآيات) أي بمثبت
كال دخول فيما ذكر (في
غير خلع) أمافيه فيشترط
الفور في بعضها للمأوضة
نحو ان ضمننت واذا أعطيت
كما تقدم (الا أنت طالق ان
شئت) فانه يقتضي الفور
في المثبتة لتضمنه تملك
الطلاق كطلاق نفسك (ولا
نكرر الا كلما) فانها
تقتضيه وسيأتي التعليق
بالتنقي (ولو قال اذا
طلقتك فانت طالق ثم طلق
أو علق بصفة فوجست
فطلقتان) واحدة بالطلاق
بالتنجيز أو بالطلاق بصفة
وجدت وأخرى بالطلاق
به (أو) قال (كلما وقع
طلاق) عليك فانت طالق
(فطلق ثلاث في مسوسة)
واحدة بالتنجيز وثلاث
بالطلاق بكما واحدة
بوقوع المنجزة وأخرى
بوقوع هذه الواحدة (وفي
غيرها) أي غير المسوسة
(طلقة) لانها تبين بالمنجز

ولا وجه له اذ ليس بين خلقها ولفظ الطلاق مناسبة والوجه أن يقال وان أراد قبل خلقها في الرحم أو قبل تمام
خلقها فيه فلا وقوع فتأمل (قوله من) أي منها من الخ ومنها ما وما واذا ما وأيان وأياما وكيف وحيث وحيثما
وأي وأين وأينما والحق بعضهم أي باذلول ولولول ولولولا كما قال أنت طالق لولا دخلت الدار أو لادخلت الدار فان
أطلق فلا وقوع وان أراد امتناع أو تحضيضها عمل به قاله والده شيخنا الزملي (قوله بمثبت) ومنه متى خرجت
شكوتك على المعتد فان قصد الفورية عمل به (قوله الا أنت الخ) يفيد أنه لا بد أن يكون التعليق بان أو اذا
على مثبتها خطا ولو في غير المثبتة غيرها ولا بالنية ولو حاضرة كما سيأتي وان علق بمثبتها وغيرها
فلكل حكمه (قوله وسيأتي التعليق بالنفي) وجميعها فيه للفور الا ان فقط وقد نظم بعضهم حكم الأدوات
المذكورة بقوله

أدوات التعليق في النفي للفور • رسوى ان وفي الثبوت رأوها

لترأى الا اذا ان مع الما • ل وثنت وكلما ككرروها

وشمل ما ذكره ما لو قال ان دخلت الدار ابدا الا باذني فانت طالق فبالدخول مرة تنحل الميثان ولا حنث ان
أذن (قوله طلقك) أو أوقعت طلاق عليك أو وقع طلاق عليك (قوله وقع) خرج أو وقعت أو طلقت
فكلها كغيرها في وقوع تثني (قوله فطلق) أي بنفسه أو بوكيله أو بوجود الصفة وبالتفويض اليها وطلقت
والحاصل أن التعليق وحده لا يوصف بايقاع ولا بوقوع ولا بطلاق وأن وجود الصفة التعلق بها يوصف
بالوقوع فقط ومثله طلاق الوكيل على المعتد وأن مجموع التعليق والصفة يوصف بالثلاث كطلاقه بنفسه
وتفويض الطلاق اليها كالتعليق وطلاقها كوجود الصفة ومجموعهما مثلها (قوله عتق عشرة) وتعيينهم
اليه ويجب تعيين من عتق بكل واحدة في الترتيب لاجل نحو الكسب ولو علق بغير الواو كتم والفاء عتق
واحد في المعية وثلاثة في الترتيب (قوله ولو علق بكما) ولو في التعليقين الأولين فقط لأنه لا تكرار بعدهما في
الأربع ولذلك لو كان بأكثر من أربع فلا بد منها إلى نصف العلق به فلو علق بصلاة عشر ركعات كررها ولو في
الجنس الأولى ويعتق بها منهم سبعة وثلاثون وبغيرها خمسة وخمسون ولو علق إلى عشرين ركعة كررها ولو في
التطبيقات العشر الأولى ويعتق بها ثمانية وتسعة وثلاثون وبغيرها مائتان وعشرة ويعلم ذلك من الضابط

الحكم (قول الشارح فيشترط الفور في بعضها) عبارة الزركشي في ذلك في جميع الصبغ بل في ان واذا
(قول المتن ان شئت) مثلها اذا شئت (قول المتن ولا تكررا) هو شامل لمثل ان دخلت الدار ابدا فانت
طالق وهو كذلك (قول المتن الا كلما) وجهه ان عمرويه بأن ما من كلام مع ما بعدها مصدر فمعنى كلما دخلت
كل دخول وكل معناه الاحاطة فتناول كل دخول (قول المتن أو علق الخ) احتراز عن مجرد وجود الصفة
ان كان تعليقها سابقا على قوله اذا طلقك فانت طالق (قول المتن فطلقتان) أي في مسوسة (قول المتن
فثلاث في مسوسة) قال الزركشي اذا قلنا العلة تقارن العلول في الزمان فلا يتجه الا وقوع طلقين لان
تكرار كلما انما هو في الاوقات فاذا طلقها بعد التعليق المذكور وقعت طلقة فيقع معها في ذلك الوقت
أخرى مشروطة بغيرها وتقع الثالثة فانه لم يأت وقت آخر وقع فيه طلاق فلم يظهر لتكرار كلما فائدة
لانه لم يتعدد وقت الطلاق اهـ ولك أن تقول سلمنا أن العلة تقارن العلول زمانا ولكن ذلك الزمان
مع ملاحظة وقوع العلة فيه غير مع ملاحظة العلول فهو وان اتحد ذاتا مختلف اعتبارا وذلك كاف في
ترتب ما قالوه (قول المتن عتق عشرة) قال الزركشي لو قيل في الأولى لا يعتق الا أربع اذ لا

فلا يقع للعلق بعدها (ولو قال وتحت أربع) وله عيب (ان طلقت واحدة فعبد حروان) طلقت (ثنتين فميدان) حران
(وان) طلقت (ثلاثا فثلاثة) من عبيدي أحرار (وان) طلقت (أربع فأربعة) من عبيدي أحرار (فطلق أربع فأربع) من عبيدي أحرار
من عبيده واحد بطلاق الأولى واثنيان بطلاق الثانية وثلاثة بطلاق الثالثة وأربعة بطلاق الرابعة ومجموع ذلك عشرة (ولو علق بكما

خمس عشرة) عبدا (على الصحيح) واحد بطلاق الأولى وثلاثة بطلاق الثانية لأنه صدق بطلاق واحدة وطلاق اثنين وأربعة بطلاق الثالثة لأنه صدق به طلاق واحدة وطلاق ثلاث وسبعة بطلاق الرابعة لأنه صدق به طلاق واحدة وطلاق اثنين غير الأولين وطلاق أربع والوجه الثاني يعتق سبعة عشر باعتبار صفة الاثنين في طلاق الثالثة والثالث يعتق عشرون (٣٥٣) باعتبار صفة الثلاث أيضا في طلاق

الرابعة والرابع يعتق ثلاثة عشر باسقاط صفة الاثنين في طلاق الرابعة (ولو علق) الطلاق (بنفي فعل فالذهب أنه ان علق بان كان لم تدخل) أي الدار فانت طالق (وقع عند اليأس من الدخول) كأن مات قبله فيحكم بوقوع الطلاق قبيل الموت (أو غيرها) كذا (فعند مضي زمن يمكن فيه ذلك الفعل) من وقت التعليق ولم تفعل يقع الطلاق هذا هو النص في صورتي ان واذا والفرق بينهما أن ان حرف شرط لا إشعاره بالزمان واذا ظرف زمان كفي في التناول للأوقات فاذا قيل متى ألقاك صح أن تقول متى شئت أو اذا شئت ولا يصح ان شئت فقله ان لم تدخل الدار معناه ان فأنك دخولها وفواته بالموت وقوله اذا لم تدخل الدار فانت طالق معناه أي وقت فأنك الدخول فيقع الطلاق بمضي زمن يمكن فيه الدخول ولم يؤت به والطريق الثاني في كل من الصورتين قولان بتخريج قول من كل منهما إلى الأخرى أحدهما أن

الآتي (قوله خمسة عشر) وضابط هذا وغيره أن جملة مجموع الأحاد هو الجواب في غير كلاوي زاد عليه مجموع ما تكرر منها في أمثاله في الأربع أن يقال مجموع الأحاد واحداتان وثلاثة وأربعة وجملة عشرة وتكرر فيه الواحد ثلاث مرات بعد الأول والاثنان مرة فقط وجملة خمسة زاد على العشرة وهذا ضابط سهل قريب (تنبيه) لفظ كلما منصوب بإضافته إلى ما الظرفية للقيدة للعموم في الأوقات وتقدم أنهار سم حيث تم موصولة بما فان لم تكن ظرفية فصلت عنها (قوله يعتق عشرون) وبه قال أصحاب أبي حنيفة (قوله عند اليأس) ان لم يقصد زمننا مقربا أو بعيدا والارجح تقصده كأن مات أو مات هو (قوله قبله) أي الدخول فان دخلت قبل الموت ولو بخنونة برلان فعل المجنون معتبه في البر قاله شيخنا وفي الخنث أيضا قاله العبادي عن شيخنا الرملي (قوله قبيل الموت) أي زمن لا يمكن فيه الدخول فلو كانت غائبة عن البلد فقبله زمن يمكن فيه الوصول وخرج بالموت ما لو أباها قبله فلا طلاق وان مات قبل الدخول على العتد خلافا للأشعري (قوله كذا) فان أراد بهما معنى ان قبل ظاهرا أو باطنا كعكسه (قوله أحدهما الخ) وبه قال أحمد وأبو حنيفة (قوله يمكن فيه الدخول) أي مع تمكثها منه فان أكرهت على تركه لم يقع (قوله على الرجح) هو العتد (تنبيه) قال شيخنا يدخل في النفي المذكور ما لو كان ضميا نحو على الطلاق تدخلين هذه الدار أو أمرها فامتنعت فقال لا على الطلاق تدخلين فان المعنى لو لم تدخل فانت طالق فان قصدت اشتراط الفورية أو قصدت ان قال بعض مشايخنا أو أطلق فلا يشترط فليحذر ولو قال لا على الطلاق ما تدخلين وقع بدخولها كما أفتى به والشيخنا ولو قال أنت طالق طالق أو أنت طالق يصدق في العرف تطبيق الواحدة والثنتين والثلاث الامع الاقتصار عليها وفي الثانية لا يعتق الا واحد حملا لقوله طلقت اثنين على طلاقهما معا وكذا الثلاث والأربع لم يعد (قول الشارح غير الأولين) لم يقل في الواحدة غير الأولى لأنه يجوز الى ذكر ذلك في الثانية وما بعدها (قول الشارح والوجه الثاني) قال الشيخ أبو حامد والامام يلزم قائل هذا أن يقول بوجه العشرين (قول الشارح في طلاق الثالثة) انظر هلا اعتبر صفة الاثنين الأولين أيضا في طلاق الرابعة (قول الشارح والثالث يعتق عشرون) به قال أصحاب أبي حنيفة رضي الله عنه واحتج للأول بأن من قال كلما كنت نصف مائة فمبني عبيدي حرثا كل مائة يعتق عبدان ولا يعتق ثالث باعتبار الأربع الثاني مع الثالث لانهما اعتبار مائة فلا يعتبران أخرى (قول المتن عند اليأس) أبدى الامام احتمالا أنه باليأس يقع عقب اللفظ كتعصية مؤخر الحج على وجهه قال ولم أذكره ليكون وجهها في المذهب فانهم مجمعون على خلافه والزوج منسلط على الوطء بالاجماع اهـ ومال ابن الرقعة الى هذا الاحتمال ونقل عن ابن دقيق العيد أنه قال لا يتجه غيره (تنبيه) لو قال مثلا ان لم أطلقك فانت طالق فاليأس يتحقق قبيل الموت بزمن لا يسع أنت طالق فاذا قلنا بالوقوع في أول هذا الزمن اقتضى ذلك أن زمن الوقوع سابق على وقت الموت بزمن يسير متوسط بينهما ولا مانع من التزام ذلك فيما يظهر ولو قال ان لم تدخل الدار فانت طالق ثم حصل موتها في بلدة نائية عن الدار فالظاهر استناد الطلاق الى زمن سابق على الموت بقدر لا يمكن فيه الدخول كما يرشد الى ذلك قولهم بالوقوع قبيل الجنون الذي اتصل به الموت فيما لو قال ان لم أطلقك فانت طالق ثم جن (قول الشارح أحدهما الخ) به قال أحمد وأبو حنيفة

(٤٥) - (قليوبي وعميرة) - ثالث
الطلاق انما يقع فيهما عند اليأس من الفعل لا بمضي زمن يمكن فيه الفعل ولم يفعل كما في طرف الاثبات لا يختص التعليق بالزمان الأول والقول الثاني يقع في كل منهما بمضي زمن يمكن فيه الفعل ولم يفعل لأنه أول وقت حصل فيه عدم الفعل المعلق به والطلاق يقع بأول حصول الصفة وألحقوا باذا غيرها من أخواتها فيما ذكر كما شملته عبارة المصنف نحو متى أو أي وقت لم تدخل الدار فانت طالق فتطلق بمضي زمن يمكن فيه الدخول ولم تأت به على الرجح

(ولو قال أنت طالق ان دخلت) المار (أو ان لم تدخل بفتح أن وقع في الحال) لأن المعنى للدخول أو لدخولها بتقدير لام التعليل كما في قوله تعالى أن كان ذامال وبنين وسواء كان فيا علل به صادقاً أم كاذباً (قلت الا في غير نحوى فتعلق في الاصح واقفاً علم) لأن الظاهر قصده له وهو لا يميز بين أن وان والثاني يحكم بوقوعه في الحال الا (٣٥٤) أن يقول قصدت التعلق فيصدق بيمينه قال الرافعي

وهذا أشبه أى بالترجيح ورجحه ابن الصباع وصح الاول في الروضة

(فصل) (علق بحمل) كان قال ان كنت حاملاً فأنت طالق (فان كان) بها حمل ظاهر وقع الطلاق في الحال (والا) أى وان لم يكن بها حمل ظاهر نظر (فان ولدته لدون ستة أشهر من التعلق بان وقوعه حين التعلق) لوجود الحمل حينئذ اقل مدته ستة أشهر (أو) ولدت (لا) أكثر من أربع سنين (من التعلق) (أو) بينهما) أى بين الستة أشهر والأربع سنين (ووطئت) بعد التعلق (وأمكن حدوثه به) أى حدوث الحمل بالوطء بأن كان بين الوطء والوضع ستة أشهر فأكثر (فلا) يقع بالتعلق طلاق لتبين انتفاء الحمل في الصورة الاولى اذا كثر مدة الحمل أربع سنين ولا احتمال حدوث الحمل من الوطء بعد التعلق في الثانية والاصل بقاء النكاح (والا) أى وان لم يطأها بعد التعلق

ان دخلت المار طالق لم تطلق في الحال فان طلق وقع ثنتان في الاولى وكذا في الثانية ان دخلت بعد طلاقه ولو قال أنت ان كنتك طالق لم يقع ما لم يرد به الفاء الخبر وأن نصبه لمن ولو قال أنت طالق ان أو ان لم وقال أردت التعلق فان كان ثم مانع صدق ظاهر ايمينه والا فلا يصدق فيقع عليه خلافاً لا سنوى ولو قال أنت طالق في البحر أو الظل أو نحو ذلك مما لا يستقبل وقع حالاً ما لم يرد التعلق أو الشتاء فتعلق لانه مما يمكن أن يستقبل كما مر ولو علق بشرط على شرط نحو ان كنت ان شربت فأنت طالق اشترط للوقوع تقديم الثاني على الاول (قوله بفتح أن) مثلهذا واذن في النحوى وغيره (قوله وقع في الحال) فان ادعى أنه اراد التعلق قبل ظاهراً ولو جهل حاله هل هو نحوى أو لا يقع ولو قال أنت طالق ان شاء الله بفتح الهمزة وقع مطلقاً في النحوى وغيره قاله الزركشى وفيه نظر وقدم (قوله في الاصح) هو للتعتمد كما سيذكر من الروضة

(فصل) في تعليق الطلاق بالحمل والحيض وما يتبعهما بما يأتي (قوله حمل ظاهر) هو بتصدق الزوج أو بشهادة رجلين ولا يكفي في رجل وامرأتان ولا أربع نسوة وان ثبت بهن النسب والارث وغيرهما (قوله) أى بين الستة أشهر والأربع (لو فسر كلام المصنف بظاهره لموافق للمصنفان الستة ملحقة بما فوقها والاربع ملحقة بما دونها فكان يقول دون الستة والأكثر من الاربع (قوله وهو الاصح) هو للتعتمد لكن يندب استبرأؤها وهذا بخلاف ما لو قال ان كنت غير حامل أو حاملاً فأنت طالق فيحرم الوطء قبل الاستبراء وبعد موته يحكم بالطلاق وتحسب مدته من المدد ويلزم للهر إذا بان مطلقة لا الحدلشبهة ولو ولدت فلي العكس

(قول الشارح بتقدير لام التعليل) أى وتعليل للنجز لا يرفعه بل يؤكده بخلاف اللام في نحو أنت طالق للسنة أو للبدعة فانها لام التوقيت قال الزركشى ومثله وان سكتوا عنه أنت طالق ان جاءت السنة أو ان جلت البدعة فلا تطلق الا وقت السنة أو البدعة اهـ وضابط الذي تكون فيه التوقيت كما قال بعضهم أن يكون ذلك الوصف من شأنه أن يجيء ويذهب (قول المتن قلت) استشكل ذلك بما رجحه الشيخان من الوقوع مطلقاً في الحال في أنت طالق ان شاء الله بفتح أن وأجيب بأن مشيئة الله سبحانه وتعالى لما كانت مفيدة لم يحسن جعل المفتوحة هنا للتعلق فتخصص التعليل ذكره في شرح الارشاد (قول الشارح والثاني يحكم بوقوعه) اعتباراً بالغة

(فصل علق بحمل) (قول المتن حمل ظاهر الخ) قال العراقي الراد بظهوره أن تدعيه المرأة وصدقها الزوج أمالو شهد بذلك أربع نسوة ففي فتاوى القفال أنها لا تطلق لان الطلاق لا يثبت بالنسوة نقله عنه في الروضة وأقره قال ابن الرفعة ولو كذبها الزوج لم تطلق حتى تلد (فرع) لو شهد بذلك رجلان فالظاهر وقوع الطلاق (قول الشارح أى بين الستة أشهر والأربع) قال الزركشى مرجع الضمير الستة والأكثر لا الستة والأربع لان حكم الأربع حكم مادونها كما قاله موضح بمصاحب الكافي لكن عبارة الوسيط تقتضي أن لها حكم ما فوقها وعليه مشيئة ابن الرفعة ووجهه أن أكثر للدة أربع سنين فإذا أنت بها من وقت الحلف لم تكن حاملاً وقت الحلف والا زادت مدة الحمل على أربع سنين (قول المتن ووطئت) منه أو من غيره (قول الشارح لتبين وجود الحمل) ينبغي أن يأتي فيه ما سلف في الستة قبلها من التفصيل بين الستة الأشهر

أو وطئها بعده ولم يمكن حدوث الحمل بذلك الوطء بأن كان بينه وبين الوضع دون ستة أشهر (فالاصح والوطأين وقولهم) لتبين وجود الحمل عند التعلق ظاهراً والثاني لا يقع لاحتمال حدوث الحمل بعد التعلق باستد ظاهريه والاصل بقاء النكاح (تنبيه) التعرض للوطء حيث لم يكن حمل ظاهر يشعر بجوارزه وجواز الاستمتاع وهو الاصح لأن الأصل عدم الحمل وبقاء النكاح وقيل

يحرم ذلك احتياطاً في محل التردد إلى أن يستبرئها بقره وقيل بثلاثة (٣٥٥) (وان قال ان كنت حاملاً بذكر

فطلقة) أي فانت طالق
طلقة (أو أثى) فطلقتين
(فولدتها وقع ثلاث) لتبين
وجود الصفتين وتنقضي
العدة في الصورة المذكورة
بالولادة (أو) قال (ان)
كان حملك ذكراً فطلقة
أو أثى فطلقتين فولدتها
لم يقع شيء) لان قضية اللفظ
كون جميع الحمل ذكراً أو
أثى (أو) قال (ان ولدت
فانت طالق فولدت اثنين
مرتباً طلقت بالأول)
لوجود الصفة (وانقضت
عدتها بالثاني) سواء كان
من حمل الأول بأن كان بين
وضعيهما دون ستة أشهر
أم من حمل آخر بأن وطئها
بعد ولادة الأول وأنت
بالثاني لأقل من أربع
سنين (وان قال كلما
ولدت فانت طالق فولدت
ثلاثة من حمل) مرتباً
(وقع بالأولين طلقتان
وانقضت) عدتها بالثالث
ولا يقع به ثالثة على
الصحيح (اذ به يتم انفصال
الحمل الذي تنقضي به العدة
فلا يقارنه طلاق والثاني
يقع به طلبة ثالثة وتعد
بعده بالأقراء ولا محذور
في مقارنة الطلاق لانقضاء
العدة حتى لو قال للرجعية
أنت طالق مع انقضاء
عدتك يقع الطلاق

بما مر في ان كنت حاملاً (قوله أي فانت طالق الخ) بيان لتمام صيغة العلق لتكون صريحة وما في كلام المصنف
كناية ونية ما ذكر لانه حقه به (قوله أو أثى) عطف على ذكر وهو بقية صيغة العلق وهو ما قدره الشارح
وأو بمعنى الواو أي وان كنت حاملاً بأثى فانت طالق طلقتين (قوله فولدتها) مما أو مرتباً وبينهما دون
سنة أشهر فان ولدت ذكراً فأكثر فطلقة أو أثى فأكثر فطلقتان أو خنتي فطلقة ووقفت أخرى أو ذكر
أو خنتي أو خنتين فطلقة ووقفت ثنتان فيهما أو أثى وخنتي فطلقتان ووقفت واحدة (قوله لتبين وجود
الصفتين) يفيد أن العلق والضفة توصفان بالذكورة والانوثة ولا مانع منه وفي مدة الولادة في هذه وما بعدها
ما تقدم من التفصيل (قوله وتنقضي العدة في الصورة المذكورة بالولادة) لأن الطلاق وقع من حين لفظه
والتوقف على الولادة هو عبده فقط فتأمل (قوله كون جميع الحمل ذكراً) وان تعدد (قوله أو أثى)
كذلك فان ولدت خنتي ووقفت واحدة ووقفت واحدة أو ذكر أو أثى أو خنتي أو خنتين وقف الحال
ولا يخفى الحكم اذا تبين الأمر وتنقضي العدة بالولادة كالتى قبلها ولعل سكوت الشارح عنها هنا
لعلها مما هناك (تنبيه) شمل الذكر أو الأثى فيما تقدم مالمو كان على غير صورة الآدمى أو من غير
الآدمى قاله العلامة العبادى ولى به أسوة وان كان في شرح شيخنا ما يقتضى خلافه ومثل حملك ما في
جنتك نعم لو قال ان وضعت ما في جنتك لم تطلق بالولادة لأنه يتناول الاحشاء قاله في الباب وخرج بالذكر
والأثى فيما مر مالمو قال ابن أو بنت فانه للفرد فقط وكذا صبي وصبيته على مالمو اليه شيخنا وهل يتقيد في
هذا بكونه على صورة الآدمى يظهر نعم (قوله مرتباً) بأن يتم انفصال الأول قبل خروج شيء من الثاني والا
فهو من العدة فيقع واحدة وتشرع في العدة من حين الوضع وفي كلام شيخنا الرملى ما يقتضى خلاف ذلك
(قوله بالأول) ولو ناقصاً وعلى غير صورة الآدمى وفي شرح شيخنا الرملى خلافه (قوله بالثاني) فان ولدت
بعد مما لم يقع به شيء لمقارنته لانقضاء العدة الا ان كان التطبيق بكلاً كما يأتي بعده (قوله لأقل من أربع سنين)
أي أولاً ربع سنين كما مر وظاهر كلامه توقف انقضاء العدة على الحمل الثاني وان حاضت قبله فراجع (قوله
فولدت) ولا تسمى ولادة الا لما تم تصويره وتم انفصاله ولوميتا أو سقطا (قوله من حمل) قال الزركشى أو
من حملين أو أكثر حيث لحق بالزوج (قوله مرتباً) فان ولدتهم معا وقع ثلاث ان نوى ولداً والافواحدة
وتشرع في العدة من حين الوضع فيهما (قوله وانقضت عدتها) أي الحاصلة بالأول وأما الثاني فيجب حمل أن
عدته داخلية في عدة الأول أو انه لأعدته كما سبأى ولا تنقضي به عدة الأول أخذاً من التعليق (قوله وتعد
بعده) أي للطلقة الثالثة الواقعة بولادة الثالث الذي تنقضي به عدة الأول كما صرح به بقوله ولا محذور الخ
وهذا صريح في أن الثاني لا تنقضي به عدة الأول اتفاقاً وان وقع به الطلاق وفي كونه له عدة ما تقدم (قوله
حتى لو قال الخ) هو مرجوح كالمبنى عليه (قوله فلو عبر الخ) تقدم صحة التعبير في مثل هذا على ارادة
الصحيح من الطرفين لأنه الذي عليه الا كثرون وجوابه نص موافقه ومخرج مخالفه (قوله كما
ذكر) أي مرتباً (قوله وتنقضي العدة بالثاني) أي العدة التي للطلاق الواقع بالأول تنقضي بولادة
والوطأين وغير ذلك مما سلف (قول الشارح لان قضية اللفظ الخ) وذلك لان اسم الجنس للضاف من صيغ
العموم (قول المتن فولدت اثنين مرتباً) لو ولدتها معا وقع الطلاق أيضاً لكن العدة بالأقراء (قول الشارح
من حمل) لو كانوا من حملين وكان الثاني والثالث لاحقين بالزوج فالحكم كذلك قاله الزركشى (قول
المتن على الصحيح) راجع لقوله وانقضت بالثالث ولا يقع به ثالثة (قول الشارح حتى لو قال الخ) أي على هذا
القول والراجح خلافه حتى في مسألة الرجعية (قول الشارح والا كثرون نفوه) وبعضهم حملة على مالمو
ولدت ثلاثة معا

مع الأول المشهور للنصوص عليه في الأم وغيره والثاني منقول عن الاملاء وبعضهم أثبتوا بالأول فلو عبر المصنف
بذل الصحيح بالذهب لوفى باصطلاحه في ذلك هنا ولو ولدت اثنين كما ذكره وقع بالأول طلبة وتنقضي العدة بالثاني وهل يقع به ثالثة وتعد

بعد فيه الخلاف المذكور ولو وليت أربعة فيقع بالثلاثة ثلاث وتنقضي العدة بالاربع (ولو قال لأربع) حوامل (كما وليت واحدة) منسكن
(فصاحبها طواق فولدت معاطلقن ثلاثا ثلاثا) لأن لكل واحدة منهن ثلاث صواب فيقع بولادتها على كل من الثلاثة طلاقة ولا يقع بها
على نفسها شيء ويصدقن جميعا بالاقراء وصواب جمع صاحبة كضارب وضارب وقوله ثلاثا الثاني دافع لاحتمال ارادة طلاق المجموع ثلاثا
(أو) ولدت (مرتبا طلق الرابعة ثلاثا) بولادة كل من صوابها الثلاث طلقه وانقضت عدتها بولادتها (وكذا الاولى) طلق ثلاثا بولادة كل
من صوابها الثلاث طلقه (ان بقيت (٣٥٦) عدتها) عند ولادة الرابعة (و) طلق (الثانية طلقه) بولادة الاولى (والثالثة

طلقتين) بولادة الاولى
والثانية (وانقضت عدتهما
بولادتهما) والاولى تعد
بالاقراء وفي استئنافها
العدة للطلقة الثانية والثالثة
الخلاف في طلاق الرجعية
وهو طريقان أحدهما
تستأنف في قول وتبنى في
قول والثاني القطع بالبناء
والراجح البناء وان أثبتنا
الخلاف (وقيل لا تطلق
الأولى) أصلا (وتطلق
البقيات طلقة طلقة)
بولادة الاولى لانهن
صاحبها عند ولادتها
لاشتراك الجميع في الزوجية
حينئذ وبطلانها انتفت
الصحة بين الجميع فلا
تؤثر ولادتهن في حق الاولى
ولا ولادة بعضهن في حق
بعض ودفع هذا بأن
الطلاق الرجعي لا يبنى
الصحة والزوجية فانه لو
حلف بطلاق نسائه دخلت
الرجعية فيه (وان ولدت
ثنتان معاشم ثنتان معا
طلقت الاوليان ثلاثا ثلاثا)

الثاني هنا لفراغ الرحم من الحمل وهذا صريح في أنه لا تنقضي به عدة الأولى في الصورة السابقة كما مر
الإشارة اليه فراجع (قوله حوامل) قال البرلسي ليس قيداً فيما يظهر وهو واضح (قوله كلاً) قال
شيخنا الرمي وليس غير كلاً مثلها وفيه نظر لأن المنظور اليه هنا العموم لا التكرار فما يفيد العموم كذلك
نحو أي من ولدت منسكن أو أي يكن ولدت الخ فراجع (قوله جمع صاحبة) فهو على القياس ويجمع بقلة على
صاحبات (قوله دافع لاحتمال الخ) أي بالتوزيع والفاط الجامع لأفراد هذه المسئلة أن يقال تطلق كل
واحدة بعد من سبقها ومن لم يسبق بثلاث (قوله عند ولادة الرابعة) قيد للتشبيه في كلام المصنف المفيد
لوقوع الثلاث كما ذكره الشارح فان انقضت عدتها قبل الرابعة توقع عليها بعد من ولدت قبل انقضائها (قوله
وانقضت عدتها الخ) نعم من تأخر يومها منهن إلى ولادة الرابعة طلق ثلاثا (قوله والراجح البناء) هو
للعتمد وأشار بقوله وان أثبتنا الخلاف إلى أنه ينبغي القطع بالبناء هنا وان قلنا بجريان الطريقين في الرجعية
أي فلا يجري هنا خلاف أصلا والفرق ظاهر فتأمل (تنبيه) أفراد هذه المسئلة الممكنة عقلاً ثمانية ذكر المصنف
منها أربعة وهي ما لو وليت ثلاث معاشم الرابعة فيطلقن ثلاثا ثلاثا وفي عكسه تطلق الأولى ثلاثا وكل من البقيات
طلقة ولو وليت واحدة ثم ثنتان معاشم واحدة تطلق من الأولى والرابعة ثلاثا ومن الآخرين طلقه وان ولدت
ثنتان معاشم ثنتان مرتبا طلق الثلاث طلقتين وكل من البقيات ثلاثا وكل من ولدت بعد وقوع الطلاق
عليها تنقضي عدتها بولادتها وكل من بقيت عدتها إلى ولادة من بعدها يقع عليها بعده (قوله اذا علقها) بأن
قال ان حضت أو ان رأيت الدم لأنه المفهوم فان قال ان رأيت دم شمل دم النفاس ودم الفساد ولو علق
بالحيض في ثنتائه فلا بد من حيضة أخرى ويقع الطلاق بمجرد رؤيته الحيض فان لم يتم اتصاله يوما وليلة
تبين عدم الوقوع نعم ان مات حكم بالوقوع قاله ابن حجر ونوزع فيه (قوله لجواز الخ) يفيد أن المتعذر كونه
حيضا لا كونه دما وعلى هذا يحمل ما في الشهادات ولو قال ان حضت حيضة فلا بد من تمامها فان انقطعت
قبله لم يقع قال شيخنا وكذا الوما توفارت ما قبلها بأن للطلق عليه الحيض وقد وجد في هذه حيضة ولم توجد
وهل المتعذر في هذه يوم وليلة أو عاداتها يظهر الثاني راجحه (قوله اذا علق الخ) هو قيد في محل الخلاف فلا
تصدق في حقوق الولد بل تطالب لا بد من تصديقه أو شهادة أربع نسوة أو عدلين

(قول الشارح حوامل) كذا في الحرر وغيره وليس بقيد فيما يظهر (قول الثن كلاً) قال الزركشي مثلها
أيتسكن (قول الشارح وعلى ما تقدم الخ) لم يذكر هذا فيما سلف من قول النهاج والثانية طلقه والثالثة طلقتين
لأن المرأة منهن لا تطلق بولادة نفسها (قول الثن عينيها) إنما حلفت للهمة لأنها تتخلص به من النكاح (فرع)
لو ادعت الحيض ولم تكن في زمن اليأس فالظاهر تصديقها لقولهم انها لو حاضرت رجعت العدة من الأشهر إلى
الاقراء (قول الشارح لأنها أعرف منه) استدلل على تصديقها في ذلك بقوله تعالى ولا يحل لمن أن يكمن ما خلق

الله

أي طلق كل منهما ثلاثا بولادة كل من صوابها الثلاث طلقه (وقيل طلقه) فقط بولادة رفيقتهما وانتفت الصحة

من حينئذ (والآخر بان طلقتين طلقتين) أي طلق كل منهما طلقتين بولادة الاولين ولا يقع عليهما بولادة الأخرى شيء وتنقضي عدتهما
بولادتهما وعلى ما تقدم نقله عن الاملاء يقع على كل منهما طلقه أيضا بولادة الأخرى ويعتدان بالاقراء (وتصدق بينهما في حيضها اذا علقها)
أي علق طلاقها (به) وقالت حضت وأنكره الزوج لأنها أعرف منه به ويتعذر إقامة البينة عليه وان شوه هذا الدم لجواز أن يكون دم استحاضة
(لا في ولادتها) اذا علق الطلاق بها فقالت ولدت وأنكر الزوج وقال هذا الولد مستعار (في الأصح)

لامكان اقامة البينة عليها والثاني تصديقها يمينها لانها مؤتمنة في رجمها حيا وطهر او وضع حمل في العدة (ولا تصديق فيه في تعليق غيرها) كان قال ان حضت فضررتك طالق فقالت حضت وانكر الزوج اذ لو صدقت في ذلك (٣٥٧) يمينها لزم الحكم للانسان يمين غيره

وهو ممتنع فيصدق الزوج جري على الأصل في تصديق النكر (ولو قال) لامرأته ان حضتا فأتتا طالقان والمعنى أن طلاق كل واحدة منهما معلق بحضتها جميعا وينبني عليه ماسياتي من تكذيب احدهما (فرع مناه وكذبها صدق يمينه ولا يقع) الطلاق لأن الأصل عدم الحيض وبقاء النكاح (وان كذب واحدة) فقط (طلقت فقط) اذا حلفت أنها حاضت لثبوت حيضها يمينها وحيض ضررتها بتصديق الزوج لها والصدقة

لا يثبت في حقها حيض ضررتها يمينها لأن اليمين لا تؤثر في حق غير الخالف فلم تطلق (ولو قال ان أو اذا أوتيت طلقك أنت طالق قبله ثلاثا فطلقها وقع النجس فقط) أي دون المعلق لأنه لو وقع لم يقع النجس لزيادته على المملوك واذا لم يقع للنجس لم يقع المعلق لأنه مشروط به فوقعه محال بخلاف وقوع النجس (وقيل) وقع (ثلاث) الطلقة للنجسة وثنان من المعلق ولغت الثالثة لأدائها الى المحال (وقيل لاثني) يقع من النجس والمعلق لأنه لو

(قوله لامكان اقامة البينة) ومثل الولادة كل ما يمكن فيه البينة ومثل الحيض كل ما لا يعلم الامنها (قوله ووضع حمل في العدة) أي في انقضائها فهو من جملة حق نفسها فوضع منصوب عطف على حيضها وفي العدة متعلق بمؤتمنة أو بوضع (قوله غيرها) ولو غير صورتها وعكسه كذلك (قوله وهو ممتنع) فلا تحلف ولا يقع الطلاق لو حلف (قوله ان حضتا) وكذا لو قال ان حضتا حيضة فان قال حيضة واحدة فلا وقوع لأنه تعليق بمحال لأن الواحدة نص فيها ولفظ ولدا مثل لفظ حيضة فيها ذكر (قوله فرع مناه) أي ادعتا وجوده بعد من يمكن فيه واستعمال الزعم في القول الصحيح خلاف الأصل (قوله صدق يمينه) فلورجع فكما لو كذبها (قوله لأن الأصل الخ) لعل هذا الأصل تطيل للأصل السابق بقوله جري على الأصل في تصديق النكر فتأمل وعله عدم تصديقهما تقدمت (قوله واختاره) أي الوجه الثالث (قوله كثير من اصحاب) غير ابن سريج المذكور وبذلك علم رد ما قاله شيخنا الرملي تبعه ابن حجر من رد نسبتها لابن سريج أما ولا فلان الشارح لا يقاومه غيره في نقل المذهب ولا في تحرير الخلاف ولا في نسبة الواجهة الى اصحابها وأما ثانيا فلأن نفي المسئلة عن ابن سريج لا ينفى نسبتها الى غيره من الاصحاب كما ذكره وأما ثالثا فلأن استواء القائلين به وبالأول كما يفيد كلام الشارح يقتضي أن قوته كقوة الأول وأقوى لأن الامام ذكر أنه عن معظم الاصحاب ومنهم القفالان وابن الحداد وأبو اسحق المرزوي وكذا الشيرازي وأبو حامد والبندنجي والجرجاني والرويانى والقاضى أبو الطيب ونقله عن النص أيضا وأما رابعا فلان القواعد الكلية والبراهين القوية ناطقة بقوله وحكمة بحكمه وأما خامسا فلان كونه من المحال لا يوجب رده بل لا يجوز رده كما مر في التعليق بالمشيئة ونحوها وأما سادسا فان منعه من وقوع الطلاق على فاعله دائما لا مانع منه عقلا ولا عرفا ولا

الله في أرحامهن لانه لما حرم الكتم دل على اعتبار القول ومقابل الاصح الآتي تمسك بمومها (قول الشارح والثاني تصديق فيها يمينها) أي بالنسبة للطلاق خاصة دون لحوق النسب (قول المتن ولا تصديق فيه في تعليق غيرها) قال الزركشى اعلم أن عدم تصديقها ليس لكونها متهمة في حق الضررة بل لانا لا نقبل قولها في حق غيرها حتى لو علق طلاق زوجته على حيض أجنبية فرع مناه لا يقبل قولها كما صرح به الامام وقال لا خلاف فيه وأورد ابن الرفعة أن الانسان يقبل قوله فيما لا يعلم الامن جهته بغير يمين ويقضى بذلك على غيره كما في التعليق على مشيئة زيد قال ولا نظر الى اتهامها في طلاق ضررتها لان ذلك لزوم وقد علقه بما لا يعلم الامن جهتها (قول المتن صدق يمينه) لورجع بذلك وصدق واحدة ينبغى أن تطلق الأخرى اذا حلفت (قول المتن النجس فقط) قال الرافعي رحمه الله لان الجمع بين النجس والمعلق ممتنع ووقع أحدهما غير ممتنع والنجس أولى لانه أقوى من حيث افتقار المطلق اليه ولانه جعل الجزاء سابقا على الشرط بقوله قبله والجزاء لا يتقدم فيلغو ولان الطلاق تصرف شرعي والزوج أهل له وهي محل له فيبعد التبذله اه واعلم أن هذه المسئلة أفردا جماعة من الاصحاب بالتصنيف كالشيخ أبي اسحق والتزالي والشاشي وغيرهم وقال ابن الصباغ وددت لو بحث هذه المسئلة وابن سريج يرى مما نسب اليه فيها (قول الشارح ولغت الثالثة) عبارة الرافعي رحمه الله ويلقى قوله قبله لأن الاستحالة جاءت منه (قول الشارح في المدخول بها) لو كان لا يملك عليها سوى طلقة فكثير المدخول بها (قول الشارح قاله ابن سريج) وافقه على ذلك القفالان وابن الحداد والشيخ أبو اسحق المرزوي وكذا الشيرازي والشيخ أبو حامد والبندنجي والجرجاني والرويانى وغيرهم ونقل في البحر عن أبي الطيب أن الشافعي رضي الله عنه نص على ذلك وحكاها الامام عن معظم الاصحاب (قول الشارح وبها اشهرت)

وقع النجس لو وقع المعلق قبله بحكم التعليق ولو وقع المعلق لم يقع النجس واذا لم يقع النجس لم يقع المعلق وهذا الوجه والاول في المدخول بها وغيرها والثاني في المدخول بها اذ غيرها لا يتعاقب عايبا طلاقا والثالث قاله ابن سريج وبه اشهرت المسئلة بالسريجية واختارم كثير من الاصحاب

كما اختار كثير منهم الاول (ولو قال ان طهرت منك أو آليت أو لعنت أو فسخت) النكاح ببيعك فانت طالق قبله ثلاثا (ثم وجد المعلق
 به) من الظهار أو غيره (ففي حقه الخلاف) (٣٥٨) فلي الاول الرجوع يصح ويلغو تعليق الطلاق لاستحالة

وقوعه وعلى الثالث يلغوان
 جميعا ولا يأتي الثاني هنا
 (ولو قال ان وطئتك) وطأ
 مباحا (فانت طالق قبله ثم
 وطئ لم يقع) طلاق (قطعا)
 لانه لو وقع لخرج الوطء
 عن كونه مباحا وخرجه
 عن ذلك محال وسواء ذكر
 ثلاثا أم لا وانما لم يأت
 خلاف بالوقوع من الوجه
 الثاني في مسألة التعليق
 بالطلاق السابقة لان التعليق
 به يقصد به سد باب الطلاق
 فمؤمل قائله بنقيض قصده
 بأن أوقع عليه مع النجس
 بعض المعلق فليظاوا التعليق
 هنا لكونه بغير الطلاق
 لا يسد بابه (ولو علقه
 بمشيتها خطابا) كأن
 قال أنت طالق ان شئت
 (اشترطت) أي مشيتها
 (على فور) لتضمن ذلك
 لتخليكها الطلاق كطلاق
 نفسك كما تقدم (أو غيبة)
 كأن قال زوجتي طالق ان
 شئت (أو بمشيتها أجنبي)
 كأن قال له ان شئت فزوجني
 طالق (فلا يشترط الفور)
 في المشيئة (في الأصح)
 لاتقاء التملك في الثاني
 وبعده في الاول باتقاء
 الخطاب فيه والثاني يشترط

شرع مع أن العتدلة يجوز للانسان أن يعمل بها لنفسه اللازم عليه ما ذكر وغير ذلك من الارادات
 وقولهم انه قد يتخلف الجزاء عن الشرط يتوقف على كون هذا منه وقياسه على العتق غير صحيح للفرق
 الواضح من أن العتق يرتكب فيه ما لا يرتكب في غيره لتشوف الشارع اليه وأيضا لما يلزم فيه من ارقاق
 حر يحرر المالك حريته وغير ذلك فتأمل هذا المقام وما فيه من مواقع الافهام ومن توارد وطء الاقدام
 وأنت في حل مما عثرت به الأوهام والله ولي التوفيق والالهام (قوله ببيعك) قيد لحل الخلاف فانه لو قال
 ببيعي صح الفسخ قطعا كذا قالوا (قوله ولا يأتي الثاني هنا) لعدم الجنسية للقضية للتكميل فالمراد
 بالخلاف نوعه أو في الجملة (قوله ثم وطئ) أي ولو في نحو حيض كعدة شبيهة طرأت عليها لأنه مباح في
 ذاته والافهوه غير مطلق عليه كالوطء في الدبر أو بشبهة لأنه لا يوصف بحل ولا حرمة (قوله لأن التعليق به النخ)
 يرد بما مر من جواز العمل لنفسه (قوله خطابا) ولو في غيبتها أو بالكتابة اليها وكذا في الغيبة (قوله أنت
 طالق ان شئت) وكذا ان شئت فانت طالق واذا مثل ان يخلف متى ونحوها فلا يشترط فيها الفورية كما
 تقدم لأنه لا تملك فيه كما يؤخذ من التطيل (قوله على فور) بما في صيغة البيع في الغائبة وقت بلوغها
 الخبر ولو شامت اتفاقا قبل بلوغها اكتفى به كما مال اليه بعض مشايخنا (قوله أو غيبة) وان كانت حاضرة
 (قوله زوجتي طالق ان شئت) أي وليس له غيرها والا فان شامت واحدة طلقت أو أكثر تلقن واحدة
 ويحتاج الى تعيينها كما قاله بعض مشايخنا وقياس ما مر أن تطلق كل من شامت ولو قال لزوجتي طلقت كما ان
 شتافشامت واحدة منهما أو شامت كل منهما طلاق نفسها فلا طلاق ولو قال لزوجته أنت طالق ان شئت أو
 أبيت وقع حالا أو شئت أو أبيت فتعلق أو كيف شئت أو على أي وجه شئت طلقت ان شامت فورا وقيل
 تطلق حالا وان لم تنسأ ولو قال ثلاثا ان شئت فشامت أقل لم تطلق أو واحدة ان شئت فشامت أقل لم تطلق أو
 واحدة ان شئت فشامت أكثر طلقت واحدة (قوله أجنبي) أي تمكن مشيئته عرفا بخلاف بهيمة أو ملك
 فلا وقوع لأنه محال (قوله ولو قال) أي باللفظ في الناطق وبالاشارة في الآخر ولو طارئا على العتد (قوله
 شئت) أي بهذا اللفظ فلا تعليق ولا تأقيت فلا يكفي شئت ان رضى أي مثلا ولا شئت يوما ولا نحو أردت
 كعكسه فلا بد من الجواب باللفظ الذي نطق به المعلق على العتد (قوله كارها) هو محل الخلاف ففي غيره

الضمير فيه راجع لابن مريج (قول الشارح ولا يأتي الثاني هنا) قال الزركشي اذا
 قلنا بوقوع النجس ويكمل فينبغي هنا وقوع طلقين اه وكان مراده وقوع الطلقين ويعود اللعان
 والظهار والايلاء لأنها صح من الرجعية (قول الشارح وانما لم يأت الخ) هذا يصلح أن يكون جوابا
 لبحث الزركشي الذي سقناه عنه على قول الشارح ولا يأتي الثاني (قول الشارح والتعليق هنا الخ) أقول
 وأيضا فيلزم على ذلك خروج الوطء عن كونه مباحا لأن وطء الرجعية جرم (قول المتن خطابا أو غيبة)
 قيل لا تقابل بينهما فقد يجتمعان كما اذا كتب اليها أنت طالق ان شئت ونوى فوصل اليها وقد يفقدان
 كقوله بحضورها هي طالق ان شامت فان كان العتد حقيقة الخطب فكان ينبغي أن يقول خطابا أو غير
 خطاب وان كان العتد الاستدعاء فليقل حضورا أو غيبة هنا حاصل ما في الزركشي والظاهر أن مسألة
 الكتاب من الخطاب دون الأخرى فالمراد بالخطاب ما كان بصيغته العتادة حضر الشخص أو غاب وبالعقبة
 ما كان بصيغتها كذلك (قول المتن وقيل لا يقع) قيل منشأ الخلاف في المسئلة ان المشيئة هنا هل هي القول أم
 ارادة القلب وقد سلف لك قول الشارح رحمه الله وانما يقصد التعليق باللفظ فالراجح هو الاول

(قول)

الفور نظرا الى تضمن التملك في الاول والى الخطاب في الثاني

ولو قال أنت طالق ان شاء فلان أو زوجي طالق ان شاء فلان فلا يشترط فيه فور قطعا لاتقاء التملك والخطاب (ولو قال المعلق بمشيئته) من
 والزجة أو الأجنبي (شئت كارها بقلبه وقع) الطلاق ظاهرا وباطنا (وقيل لا يقع باطنا) لاتقاء المشيئة في الباطن ودفع ذلك بأن ما في الباطن لحقاته

لا يقصد التعليق به وإنما يقصد التعليق باللفظ الدال عليه وقد وجد فيما نحن فيه (ولا يقع بمشبهة صبية وصبي) علق الطلاق بها كان قال لزوجته الصبية أنت طالق ان شئت أو لأجنبي صبي ان شئت فزوجتي طالق فقال كل منهما شئت لا يقع (٣٥٩) الطلاق وان كان عيضا لانه لا اعتبار

لقول غير البالغ في التصرفات (وقيل يقع بمميز) أي بمشيشته فتهبر كما اعتبرت في اختيار أحد الأبرين ولو علقه بمشيشة بالغ مجنون من زوجة أو أجنبي فقال شئت لم يقع قطعا لأن المجنون ليس له قصد صحيح (ولا رجوع له) أي للعلق (قبل المشيشة) من العلق بمشيشته نظرا إلى أنه تعليق في الظاهر وان تضمن تعليكا كما لا يرجع في التعليق بالاعطاء قبله وان كان معاوضة (ولو قال أنت طالق ثلاثا الآن يشاء زيد طلاقه فشاء طلاقه لم يعلق) نظرا إلى أن المعنى الآن يشاء فلا تطلقين أصلا كما لو قاله الآن يدخل زيد الدار فدخلها (وقيل يقع طلاقه) نظرا إلى أن المعنى الآن يشاء طلاقه فلا يزداد عليها (ولو علق) الزوج الطلاق (بفعله) كأن علقه بدخول الدار (ففعلا) المعلق به (ناسيا للتعليق أو) ذا كراهة (مكرهه) على الفعل أو طامعا جاهلا بأنه المعلق عليه (لم يعلق في الظاهر) لحديث ابن ماجه وغيره ان الله وضع

يقع قطعا والسكران كالسكر (قوله لا يقصد التعليق به الخ) هو ظاهر فيما يتعلق باللفظ أما لو علقه بمشيشته أو رضاها عنه فقالت ذلك كارهة فلا وقوع (تنبيه) لو علق بمشيشته أو غيرها فلكل حكمه (قوله ولا يقع بمشيشة صبية) أي مالم يرد اللفظ بذلك (قوله فقال كل منهما) ولو بدلو عنه على المعتمد (قوله مجنون) أي وقت التعليق أو وقت المشيشة على المعتمد لم يقع قطعا مالم يرد اللفظ كما مر (قوله زيد) خرج مشيشة الله تعالى والملائكة والبهيمة لم يقع قطعا مالم يرد طلاقا كما مر (قوله فشاء طلاقه) ولو في أكثر منها وفي عكس الصورة فشاء ثلاثا (قوله نظر الخ) فلو قال أردت وقوع طلاقه إذا شاءها وقت أو عدم وقوعها إذا شاءها وقع طلاقان لأنه غلط عن نفسه (قوله بفعله) أي فعل نفسه وان لم يسأل لان شأنه ذلك أولم يقصد اعلام نفسه لانه عالم (قوله ناسيا أو مكرها) ولو احتملا فيهما ولو كان الاكراه ينحى كما نقله ابن حجر عن الشيخين واعتمده شيخنا فقبل له ان شيخنا الرملي ذكر في أول الطلاق ان فعل المكره ينحى كالأخبار فرجع إليه (قوله جاهلا بأنه المعلق عليه) أو جاهلا بوقوع الطلاق به كان فعله ناسيا فظن الوقوع ففعله ثانيا أو أفتاه من صدقه ولو غير أهل للافتاء بعدم الوقوع به ففعله أو أخبره بموت زوجته ففعله فبانت حياتها قال شيخنا الرملي ويتحصل من كلامهم وان ظن تناقضه أن من خلف بالله أو بالطلاق ان الأمر الفلاني لم يكن أو كان أو سيكون أو ان لم يكن ففعلت أولم أكن فعلت أو فلان لم يفعل كذا أو فعله أو هو في الدار أو ليس فيها أو نحو ذلك وقصد حين حلفه أن الأمر كذلك في ظنه أو اعتقاده أو أطلق فلا حنت عليه وان قصد أن الأمر كذلك في الواقع وبان خلافه حنت على المعتمد نعم ان كانت محاورة فلا حنت مطلقا كما لو لم تكن صيغة تعليق كواقتر يدليس في الدار مثلا فتأمل (قوله لم يعلق) ولا تنحل اليمين لأن لها جهة واحدة بخلاف نحو لا تخرجني الا باذني أو لا أكلمه الا في شر كما مر (قوله بفعل غيره) أي الميز والاك طفل وبهيمة فلا وقوع بدخوله مكرها قاله شيخنا واعتمده (قوله يبالي بتعليقه) أي وقت تعليقه ولو احتملا فيهما ولا نظر لما قبله ولا لما بعده ودخل فيه الزوجة وقال بعض مشايخنا لا حاجة فيها إلى مبالاة لأنه شأنها كما مر في نفسه فراجع (قوله فلا يخالفه فيه لصداقة أو نحوها) كحياء ومروءة وحسن خلق وخوف وغير ذلك من كل ما لا يسهل عليه الوقوع على المخالفة (قوله وعلم به) أي وعلم المخوف عليه بالتعليق ولا بد من قصد منعه أيضا كما يأتي (قوله أو جاهلا) بما مر أو باليمين (قوله لا يقع)

(قول الشارح والثاني طلق الخ) بهذا في ابن الصلاح وابن عبد السلام وقال ابن المنذر انه المشهور من مذهب الشافعي قال الزركشي وقد يوجه بأن التعليق مع الصفة تعليق وصدر النسيان حالة الفعل كحال التلفظ بالطلاق مع نسيان الزوجية وتوقف جمع من قدماء الاصحاب عن الاقتناء في هذه المسئلة ثم المعروف أنه لا فرق في صورة النسيان بين المستقبل والماضي كان ينسى فيحلف على ما لم يفعله أنه فعله أو بالعكس صرح به الرافعي في أثناء تعليق الطلاق وخص البغوى عدم الحنت بالنسيان في المستقبل دون الماضي ووافقه ابن الصلاح قال الزركشي بعد ذكر ذلك ويستثنى ما لو قال لا أدخل عمدا ولا سهوا فدخل ناسيا فانه يحنت بلا خلاف كما في زوائد الروضة وجزم به الرافعي في كتاب الامان اهـ (فرع) لو حلف بالطلاق أن ولده أو دابته أو غيرهما يفعل الشيء الفلاني ناسيا فالتجته عدم الحنت بل هو أولى بذلك من الحلف على فعل نفسه فتأمل ولكن لم أر فيه شيئا (قول الشارح وليس النسيان ونحوه دافعا) لانه متعلق بآدمي (قول المتن وعلم به) قال الزركشي يشترط مع ذلك أن يقصد الزوج حنه أو منعه كما جزم به وفاقا للإمام وغيره فانه قد يقصد التعليق بصورة

عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه أي لا يؤاخذهم بذلك والثاني طلق لوجود المعلق به وليس النسيان ونحوه دافعا للوقوع (أو) علق الطلاق (بفعل غيره من يبالي بتعليقه) فلا يخالفه فيه لصداقة أو نحوها (وعلم به فكذلك) أي اذا فعله ناسيا أو مكرها أو جاهلا لا يقع الطلاق في الاظهر

(والا) أى وان لم يكن يبالى بتطبيقه كالسلطان أو كان يبالى به ولم يعلم به ولم يقصد الزوج اعلامه به كفاى الروضة وأصلها (فيقع) الطلاق بفعله (قطعا) وان اتفق في بعض صور (٣٦٠) نسيان أو نحوه لان القرض حيثئذ مجرد التعليق بالفعل من غير أن ينضم اليه قصد المنع

منه فان قصد المنع منه بان قصد الاعلام به ولم يعلم بالتعليق من يبالى بفعله فيأتى في الوقوع الخلاف كما أفهمه كلام الروضة وأصلها **فصل** (قال) لزوجه (أنت طالق) وأشار بأصبعين أو ثلاث لم يقع عدد إلا بنية له عند قوله طالق ولا اعتبار بالإشارة هنا (فان قال مع ذلك) القول والإشارة (هكذا طلقت في أصبعين طلقتين وفي ثلاث ثلاثا) كما تطلق في أصبع طلقة (فان قال أردت بالإشارة) في الصورة الثانية (للقبوضتين صدق يمينه) فلا يقع أكثر من طلقتين (ولو قال عبد) لزوجه (إذا مات سيدى فانت طالق طلقتين وقال سيده) له (إذا مت فانت خرفتق) به) أى بموت السيد بان خرج من ثلث ماله (فلاصح أنها لا تحرم) عليه (بل له الرجعة) في العدة (وتجديد) بعد انقضاءها (قبل زوج) والثانى تحرم فلا تحل له إلا بعد زوج ومعلوم ان الطلاق والعنق وقعا معا فالأول غلب العنق فكانه تقدم والثانى عكس فان لم يخرج العبد من الثلث بقي رق مازاد عليه وحرمت عليه لان البعض كالقن في عدد الطلاق (ولو نادى احدى زوجته فاجابته (قول

ولا تنحل المين كما مر سواء كان الحلف بالله أو غيره سواء كان على مستقبل أو ماض كما تقدم فم ان قال ان لم تدخل الدار اليوم فدخلت ناسية انحل المين ولا نهى المين لها جهتان كما مر (قوله كالسلطان) أى لغير نحو أخيه ونظيره وصديقه ونحو ذلك مما مر (قوله ولم يقصد المنع) هو تفسير لما قبله كما يؤخذ مما بعده (قوله فيقع) أى ما لم يقين أنه من يبالى حالة التعليق كما تقدم (قوله بأن قصد الاعلام به) صريحه ان قصد المنع هو قصد الاعلام وهو واضح ان دللت قرينة على انه المراد منه والا فلا قصد الاعلام أعم فتأمل (قوله كما فهمه كلام الروضة) هو المعتمد

فصل في الإشارة للطلاق بالأصابع ونحوها (قوله وأشار) أى إشارة يفهم منها ارادة الطلاق (قوله طالق) أى عند أنت لانه من جملة الصيغة (قوله ولا اعتبار بالإشارة) ولا بانته هكذا ولا بانته الثلاث فلا يقع شيء وان نوى الطلاق (قوله في أصبع طلقة) فلو قال أردت طلاق الاصبع دون الزوجة لم يقبل قال شيخنا الرملى ويدين وخالفه شيخنا ومثل هذه لو قال أردت الإشارة بأصبع فارتفعت الأخرى معها ولو أشار بجمع الكف وقعت واحدة (قوله بأن خرج الخ) أى أو أجاز الوارث (قوله وقعا معا) فالمدار على اتحاد الصفة ولو غير موت السيد فلو قال في آخر جزء من حياة سيدى مع قول سيده ما مر فلا بد من محل (قوله غلب العنق) لتشوف الشارع اليه فلو علق الزوج طلاق زوجته الامة غير المدبرة ولو مكاتبه بموت سيدها فمات وهو وارثه انفسخ النكاح ولا طلاق أو مدبرة طلقت ولافسخ (قوله فان لم يخرج العبد) ولم يحز الوارث كما مر (قوله لم يقصد بالطلاق) وانما المقصود المناداة كما هو فرض كلام المصنف وصريح كلام الامام الآتى فقول شيخ الاسلام أنها تطلق أيضا في هذه فيه نظر ظاهر ولو علم أو ظن أن المحببة غير المناداة فان قصد المحببة فقط طلقت فقط أو المناداة ولو مع المحببة طلقتا معا وتطلق للقصد ظاهرا وباطنا وغيرها ظاهرا ويدين وعلم بتعريف الأخرى أنها زوجته أيضا فقول بعضهم ولو أجنبية غير مستقيم لأنه لا يلزم قولهم قصد طلاقها ونحو ذلك ولو لم يقصد طلاق المناداة لم تطلق كما علم ولو أجابه زوجتان وقصد هما ففيه ما مر وان قصد واحدة منهما طلقت ويرجع الى التعيين كما مر في أحدا كما (قوله وقيل الوجهان الخ) فالمناسب التعبير بالذهب (قوله واحتمل الامام الخ) ان أراد بقوله ظاهرا ما قابل الباطن فهو الطريق المذكور قبله وان أراد به سياق البحث بمعنى ان الظاهر ان المحببة تطلق بخلاف فهو طريق ثالث ويدل لهذا اثباته

الفعل اه وينبغي جريان مثله في مسألة فعل نفسه السابقة (قول المتن والافيقع) شامل لثلاث صور (١) أن لا يبالى ويعلم بالتعليق ولا يبالى ولا يعلم والأوليان لا اشكال فيهما وأما الأخيرة فمحتمل ان يقصد الزوج منعه كما قاله الشارح **فرع** قال لما ان لم تدخل الدار اليوم فانت طالق فنسبت الحلف ودخلت في ذلك اليوم هل يتخلص بذلك أولا قال الزركشى فيه احتمال والا قرب الانحلال

فصل قال أنت طالق الخ (قول المتن لم يقع عدد الابنية) وذلك لان الطلاق لا يتعدد الا بلفظ أو بنية ولم يوجد واحد منهما وأفهم قوله عندان الواحدة تقع وهو كذلك (قول المتن فان قال مع ذلك الخ) وجهه أن اللفظ مع الإشارة يقوم مقام اللفظ بالعدد كما في قوله صلى الله عليه وسلم هكذا وهكذا وأشار بأصبعه وخمس ابهامه في الثالثة وأراد تسعا وعشرين (قول الشارح طلقت في أصبعين) أى وان لم ينو (قول المتن نفي الخلاف) أى قال يقع ظاهرا بخلاف لكن انظر ما مذهبه في الوقوع باطنا على المخاطبة

يخرج العبد من الثلث بقي رق مازاد عليه وحرمت عليه لان البعض كالقن في عدد الطلاق (ولو نادى احدى زوجته فاجابته (قول الأخرى فقال أنت طالق وهو يظنها المناداة لم تطلق المناداة) لانها لم تخاطب بالطلاق وظن خطابها به لا يقتضى وقوعه عليها (وتطلق المحببة في الاصح) لانها خوطبت بالطلاق والثانى لا تطلق لانها لم تقصد بالطلاق وقيل الوجهان في الوقوع باطنا ولا خلاف في الوقوع ظاهرا واجتمعت الامام نفي الخلاف (١) قوله شامل لثلاث صور لم يذكر الاثنتين فقط

الحلف في النداء وجزم الغزالي به (قوله فطقتان) فان غلق برجع رمانة أيضا فثلاث لوجود الصفات الثلاث بأكلها فان أكلت نصفها فطقتان كما لو قال ان كلت زيدا وان كلت رجلا وان كلت فقيها فكلمته وهو فقيه فانه يقع الثلاث ولوعلق بأو كان قال ان كلت زيدا أو كلت رجلا أو كلت فقيها فكلمته وهو فقيه فانه يقع الثلاث (قوله التعليقان) أو للتعليق الثاني فقط لانه لا تكرار في الرمانة ولوعلق بأكل برجع رمانة بكلمة وقع الثلاث بأكلها تكرره فيها ثلاثا وخرج برمانة مالوا أكلت نصفي رماتين أو حبا من رمانات متعددة وان كان أكثر من رمانة فلا وقوع (تنبيه) العبرة في النصف بالعذر فلا يقي أكثر من النصف لم يقع شيء أو يقي من الرمانة شيء وقع ما علق بالنصف وحده (تنبيه آخر) هذه الأحكام باعتبار العرف فلا تخالف القاعدة النحوية ان النكرة اذا أعيدت فهي غير الاولى على أن القاعدة أغلبية كما في قول الله تعالى وهو الذي في السماء إله وفي الأرض إله (قوله والحلف) بفتح الحاء مع كسر اللام أو سكونها ويقال فيه محلوف بوزن مفعول بمعنى القسم لكن الحلف يكون بالله وبغيره بخلاف القسم واليمين (قوله بالطلاق) أو بغيره (قوله ما تعلق) أي بما اقتضته الصيغة ولم يقصد (قوله ح) له أو لغيره وكذا ما بعده (قوله ان حلفت الخ) ولو كرره وقع بقدر ما كرر فلو كرره أربع مرات وقع الثلاث وينحل بكل مرة ما قبلها وفي شرح الروض أنه لا يصح قصد التأكيدها لأنها أوصاف واعتمده شيخنا (قوله ان خرجت) أي ولم يقيد بشيء والارجع لما قبله وانما أطلق هنا لانه في بيان ما يسمى حلفا فلو قال ان خرجت الا باذن ثم انها خرجت بعد اذنه وان لم تعلم به أو رجع عنه أو كانت نحو صغيرة أو مجنونة لم يحنث وانحلت اليمين ولوعلق بكلمة فليأذن لها أو بنحو مني ولو قال ان خرجت لغير الحمام حنث ان خرجت بقصد غيره فقط عند الخروج والافلا فان قال الى غير الحمام حنث مطلقا ولو قال ان خرجت لاسية حرير خرجت غير لاسية ثم لاسية حنث بالثانية ولا تحلل بالأولى لان اليمين جهة واحدة كما تقدم (قوله وهي في العدة) قيد للوقوع ولو في النفي خلافا للأسنوي كما تقدم (قوله ولو قال) أي من غير محاورة أو آفة وحلف فيقع به أيضا (قوله جاء الحجاج) المراد معظمهم وقال شيخنا الرملي كالحطيب ما يصدق عليه اسم الجمع وهو المراد بالجمع للمعبر به في بعض نسخ شرحيهما ويعبر بحجيتهم الى

(قول المتن فطقتان) استشكله الزركشي بأن النكرة اذا أعيدت تكون غير الاولى ولو قال ان أكلت رمانة فأكلت نصفين من رماتين لم تطلق ولو قال ان أكلت هذا الرغيف فأنت طالق وان أكلت نصفه فأنت طالق وان أكلت ربعه فأنت طالق فأكلته طلقت ثلاثا وان أكلت نصفه قال الصيمري فكذلك ولم يوجهه واستشكل (قول المتن والحلف بالطلاق الخ) وذلك لأن الحلف بالطلاق فرع الحلف بالله وهو مشتمل على ذلك وسواء كان الحث والمنع لنفسه أو لغيره أو لهما والحلف بفتح الحاء وكسر اللام وبسكونها ويقال فيه محلوف مصدر على وزن مفعول وهو لغة القسم ثم الغرض من كلام المتن بيان الفرق بين الحلف بالطلاق والتعليق المحض على صفة (قول المتن أو تحقيق خبر) أي منه أو من غيره (قول الشارح وهي في العدة) ظاهره اشتراط ذلك في الجميع وفي توقف الأخيرة والأولى على ذلك نظر بل ينبغي اذا حصل اليأس ان يقع الطلاق في الأولى والأخيرة ثم الثالثة مشكلة أيضا على قولهم لا حنث في الحلف على غلبة الظن وقوله أيضا وهي في العدة يقتضي ان الصفة اذا تحققت بعد انقضاء العدة لا حنث بها والتجبه في الأولى والأخيرة توقف الامر على اليأس حتى لو فرض في الأولى موتها بعد العدة من غير خروج يقضى بوقوع الطلاق قبيل انقضاء العدة ثم الحكم المذكور في الأخيرة مشكل على نظيره من الحلف على غلبة الظن (قول المتن اذا طلعت) عبر هنا باذا وفيما سلف بان اشارة الى أنه لا فرق بينهما وهو المذهب وقيل هو بان حلف فيهما وبأذا توقيت فيهما (قول الشارح ويقع المعلق الخ) الظاهر انه لو ملت بعضهم بعد التعليق أو تخلف

في الوقوع قلها وثبوته في طلاق النداء لانها المقصودة بالطلاق ومنشئ على ذلك الغزالي جازم به (ولو علق بأكل رمانة وعلق بنصف) كأن قال ان أكلت رمانة فأنت طالق وان أكلت نصف رمانة فأنت طالق فأكلت رمانة (فطقتان) لحصول الصفتين بأكلها ولو كان التعليقان بكلمة طلقت ثلاثا لانها أكلت رمانة مرة ونصف رمانة مرتين (والحلف بالطلاق ما تعلق به ح) على الفعل (أو منع) منه (أو تحقيق خبر) ليصدق فيه (فاذا قال ان حلفت بطلاق فأنت طالق ثم قال ان لم تخرجي أو ان خرجت أو ان لم يكن الأمر كما قلت فأنت طالق وقع المعلق بالحلف) لان ما قاله حلف بأقسامه السابقة (ويقع الآخر ان وجدت صفته) من الخروج أو عدمه أو عدم كونه الأمر كما قاله وهي في العدة (ولو قال) بعد التعليق بالحلف (اذا طلعت الشمس أو جاء الحجاج فأنت طالق لم يقع المعلق بالحلف) لانه ليس بحث ولا منع ولا تحقيق خبر ويقع المعلق

بالصفة اذا وجدت (ولو قيل له (فيمن) استخبار اطلقتها) أي زوجتك (فقال نعم فقرار به) أي بالطلاق فان كان كاذبا

فهو زوجته في الباطن (فان قال أردت) طلاقا (ماضيا وراجعت صدق بيمينه) في ذلك (وان قيل) له (ذلك التماسا لانشاء فقال نعم فصرح) لأن نعم قائم مقام طلقها المراد بذكره في السؤال (وقيل كناية) فتحتاج الى النية (فصل) (علق) الطلاق (بأكل رغيف أو رمانة) كان قال ان أكلت هذا الرغيف أو هذه الرمانة أو رغيفا أو رمانة فانت طالق (فيقي) من ذلك بعد أكله (لبابة أو حبة لم يقع) طلاق لأنه يصدق أنها لم تأكل الرغيف أو الرمانة وان تسامح أهل العرف في الطلاق أكل الرغيف أو الرمانة في ذلك وقال الامام في فتاوى يدي مدركة لا أثر له في بطلان حيث نظرا للعرف (ولو أكل) أي الزوجان (تمرا وخطا نواهما فقال) لها (ان لم تيزي نواك) عن نواي (فانت طالق فجعلت كل نواة وحدها لم يقع) طلاق (الأن يقصد تعينا) لنواها عن نواه فلا يخلص من اليمين بما فعلت (ولو كان بفمها ثمرة فعلق بيلعها ثم برميها بمسكها) كان قال ان بلعتها فانت طالق وان رميتها فانت

محل جرت العادة بطلاقهم فيه في تلك البلد ولو في غير أوانه (قوله بالصفة اذا وجدت) وهي في الحجاج مامر وفي الشمس بطاوعها كلها من الاتفاق وان كانت مستورة بالقيم وقيل يكفي طالع جزء منها وقيل في الحجاج وصولهم الى محل يمنع قصر الصلاة فيه ويحتمل كل حال بيلده (قوله اطلقتها) خرج ما لو قيل ألك عرس أو زوجة فقال لا أو أنا عزب فهو كناية عند شيخنا وتوعد عند الخطيب لأنه كذب محض (قوله نعم) أو جيرا أو أجل أو بلى أو أي بكسر الهمزة أو طلقت على العتد في ذلك (قوله فهي زوجته) في الباطن فيدين (قوله صدق) وان لم يعرف له طلاق سابق فان قال كان باثنا وجددت لم يصدق الا ان عرف له طلاق سابق (قوله نعم) ومثلها مرادفها مما مر (تنبيه) ظاهر ما ذكر ان الاعتبار بقصد السائل وان خالفه قصد الزوج وبه قال شيخنا وتوقف فيه العبادي ولي به اسوة ولو جهل حال السؤال حمل على الاستخبار وينبغي اعتبار قصد الزوج فيه ان وجد وخرج بنحو نعم ما لو أشار وهو ناطق أو قال كان ذلك أو بعض ذلك أو الأمر على ما تقول فلعن ولو قيل له هي طالق فقال ثلاثا فان قصد بناء على مقدر نظير ما في السؤال ونوى الثلاث وقعن والام يقع شيء ولو قال لزوجته طلقك يوم كذا فظهر أنها كانت فيه باثنا وقع عليه وحمل على انه غلط في التاريخ ولو قال له يلزمك الطلاق ما فعلت كذا فقال نعم فهو صريح بخلاف ان فعلت كذا فزوجتك طالق فقال نعم فهو لتوقله شيخنا الرمل

(فصل) في أنواع من تطبيق الطلاق (قوله رغيف) هو المتعارف بين الناس لا ما يجعل صغيرا للآولياء تبركاهم ونحو خبز سيدي أحمد البديوي (قوله في فتاوى يدي مدركة) بأن لا يسمى قطعة خبز كما قاله الامام أيضا ولو كان الفتات لوجع صار كثيرا اعتبر قاله الخطيب وخالفه شيخنا كوالد شيخنا الرمل وبعض الحبة في الرمانة كالفتات ولو علق بأكل رمانة وعدم أكلها لم يخلص بما ذكر ويحتمل في عدم الأكل بالياس (قوله وحدها) بحيث لا تماس غيرها ولا يشترط الفور في التميز لان التعليق بان في نفي فان علق بنحو مني اشترطت كما تقدم (قوله فلا يخلص من اليمين بما فعلت) قال شيخنا الرمل ثم ان أمكن التميز عادة وميزت لم يقع والا فتعلق بمسحيل فيحتمل حالا وقال شيخنا يقع حالا مطلقا وفيه نظر في جميع ما يمكن فيه وجود الصفة خصوصا مع التراخي ولو وضع شيئا ونسبه ولم تعلم به فقال لها ان لم تعطيني فانت طالق فيحتمل بمضي زمن يمكن فيه الاعطاء على العتد عندهما (قوله ثم برميها) لا حاجة الى ثم هنا لأن المدار على تأخير الامساك لأنه لو لم تؤخره حتمت بالامساك زمن غيره بعده (قوله مع فراغه) أي بعده على الفور على ما مر (قوله بأكل بعض) أو بيلعه كما في علق وفي عدوله الى الأكل إشارة الى أن اشتغالها بالمضغ للتعريف مسمى الأكل لا يضرب بل لو أكلها كلها بمضغ لم يحتمل لان البلع غير المضغ في الطلاق بخلافه في اليمين بالله نظر العرف في اليمين (قوله وري) هي خير أو لان الجمع بينهما لا يشترط (قوله بأكل البعض) أو رمية ولو علق بشرب ماء كوز وصبه ثم ابقائه فبادرت بشرب بعضه أو بل خرقة به لم يحتمل ولو علق بخروجها من ماء ثم بمسكها فيه فان كان جاريا أو حملت منه حالا لم يحتمل ولو كانت على سلم فعلق بصعودها ونزولها ثم بمسكها فبادرت بوثبة الى الأرض أو سلم

لأرض لا يؤثر وانما لجاء الأكثرا كتنبيه ولو تخلفوا عن وقت مجيئهم عادة فمحل نظر (قول المتن وقيل كناية) لو قال نعم طلقت فهو صريح قطعا

(فصل) علق بأكل رغيف الخ (قول المتن وحدها) أي بحيث يتعد التماس بين اثنين منه (قول الشارح فلا يخلص الخ) هي عبارة عن الحرر والشرح وظاهر ما عدم الوقوع حالا وظاهر عبارة التماس كما قال الزركشي الوقوع في الحال قلت وهو الحق لأن من التعليق بالمسحيل مع النفي (قول المتن ثم برميها) مثلها الواو (قول المتن وري بعض) بمعنى أو

طالق وان أمسكها فانت طالق (فبادرت مع فراغه) من التعليق (بأكل بعض) منها (وري بعض لم يقع) (قول طالق فان لم تبادر بأكل البعض وقع الطلاق للامساك) (ولو اتهمها)

آخر أو يحملها من معد بها أو يزل بغير أمرها أو يمن على الأرض أو بغير أمرها فلا حنت (قوله لم تصدقيني)
فإن قال لم تعلميني لم يخلص بما ذكر (قوله فقالت) يفيد الفورية في الجواب وهل يشترط اتصال اللفظين
أولا يضر التراخي في الثاني راجعه ومحل الفورية أن دلته خبرية عليها والافتعال بان مع النفي لا فورية
فيه كما تقدم وكذا يقال فيما يأتي (قوله كلامين) دفعا لما عساه أن يتوهم من جعل ما أسما موعولا مثلا
معمولا لسرقة الأولى (قوله بعد حب هذه الرمانة) ومثله بعد رمان هذه الشجرة (فائدة) نقل عن
ابن عباس رضي الله عنهما أن في كل رمانة حبة من رمان الجنة وتقل الدميري أنها إذا عنت الشرافات التي
على خلق رمانة فإن كانت زوجا فعدد حب الرمانة زوج وعدد رمان الشجرة زوج أو فردا فهما فرد
(قوله قبل كسرهما) لعله أول التبعين أنهن صيغة المطلق فتأمله (قوله لا تنقص عنه) دخل فيه المساوي
(قوله ثم زيد) وكذا عكسه بأن تذكر عددا ثم أنها لا تزيد عليه ثم تنقص واحدا فواحدا وهكذا وكذا
لو جمعت بينهما بأن تذكر عددا متوسطا ثم زيد وتنقص وهكذا ونقل عن الرافعي أنه لا بد من توالي الأعداد
ولم يوافق عليه شيخنا وفيه نظر لا احتمال أن العدد الذي تسقطه هو للوافق لعدد حب الرمانة المحلوف عليها
فالوجه ما ذكره الرافعي وفارق ما هنا ما لو قال من أخبرني بقدم زيد فبقي طالق فأخبرته به فتطلق ولو
كاذبة فيه بأنه في الرمانة أخبر عما وقع بخلاف هذا قاله شيخنا وقال غيره أن الرمانة عدد خاص من أعداد كثيرة
فهو للراد بخلاف ذلك فتأمل ولو وقع حبر فقال إن لم تخبرني عن رمانة فأنت طالق فقالت رمانة مخلوق لم يحث
ما لم يرد نسيئا (قوله تعريفا) أي تمييزا لأحد الأمرين في السرقة ولعدد مخصوص في الرمانة أي الواقع في
كل منهما فلا يخلص من اليقين وفي الحث ما تقدم في تمييز النوى (قوله ثلاث) أي من زواجه (قوله
يوم جمعة) وإن لم يقصد وكذا ما بعده (قوله لم يقع) ما لم يقصد تمييزا كما مر ولو قال إن خالفت أمرى خالفت
نهي لم يحث أو عكسه حث ويفرق بأن مدلول النهي أعم مطلقا ومدلول الأمر خاص مطلقا فتأمل ولو
علق بجماعه فطعت عليه ولم يتحرك لم يحث أو باعطائها كذا بدشهر اشترط الفور بعد الشهر إن علق
بغيره أو بها فبالإس لأنه في معنى النفي أو أن قصدتك بالجماع فقصدته لم يحث أو أن قصدت جماعك حث
أو أن جئت لم يحث بصومها أو أن أكلت أكثر من رغيف وأكلت مع أدام حث أو أن أكلت الأرغيف
فأكلت وكذا حث أو أن لبست قميصين فلبستهما ولو متواليا حث أو أن تمت على ثوبك لم يحث بوضع رجله
أو يده أو توسد نحو مخدتها (قوله أوزمان) أودهر أو حقبولو بضم القلق وقيل الحقب سبعون سنة وقيل
ثمانون سنة فإن أراد ذلك دين فإن قامت قرينة صدق ولو حلف لا يصوم ما نأحت بالشروع أو ليصوم من
أزمنة بيوم ولو قال أنت طالق في مكة أو البحر أو الظل أو نحو ذلك مما لا يتصور وقوعه حالما لم يرد التعليق كما مر
ولو علق بدخوله فحمل ولو مع القدرة على الامتناع لم يحث وتقدم لو علق بمستحيل (قوله بعضي لحظة)
وفارق لأقضي حقتك إلى حين لأنه وعد بجاز تأخير والطلاق إنشاء فاعتبر فيه الفورية (قوله برؤية زيد)

(قول الشارح إن لم تصدقيني) قال البغوي بخلاف إن لم تعلميني بالصدق (قول الشارح كلامين) دفع به ما عساه
يتوهم من كلام اللين أن يكون كلاما واحدا يحمل ما أسما موعولا معه ولا لسرقة الأولى (قول الشارح
فتقول مائة وواحد) ظاهره اشتراط الولاء بغير الرافعي حيث قال على الولاء له والوجه عدم اشتراطه
واعلم أن الخبر أعم من الصدق فكان ينبغي الاكتفاء بأي عدد ذكره صادقة أو كاذبة ومثله يقال في المسئلة
الآتية وأجيب بأن القرينة هنا تقتضي الأخبار بالصدق وبأن الشيء الذي وقع لا بد في الخبر عن وقوعه من
الصدق بخلاف محتمل الوقوع وعدمه (قول الشارح فلا يخلص من اليقين الخ) أي ولكن لا يقع خلافا
لظاهر النهاج هذا حاصل ما أشار إليه الزركشي والوجه ما اقتضاه ظاهر النهاج لأنه تعليق بالمستحيل مع النفي
كقوله إن لم تصدقني السماء فأنت طالق قال الكمال للقدس والتعليق بالمستحيل مع النفي يقع في الحال

بسرقة فقال إن لم تصدقيني
فأنت طالق فقالت (كلامين
أحدهما) (سرفت) والآخر
(ماسرفت لم تطلق) لأن
صادقة في أحد الكلامين
(ولو قال إن لم تخبرني بعد
حب هذه الرمانة قبل كسرهما)
فأنت طالق (فالحلاص)
من اليقين (أن تذكر عددا
يعلم أنها لا تنقص عنه) كقائمة
(ثم زيد واحدا واحدا)
فتقول مائة وواحد مائة
واتان وهكذا (حتى تبلغ
ما يعلم أنها لا تزيد عليه)
فتكون عجرة بعدها
(والصورتان) هذه والتي
قبلها (فيمن لم يقصد
تعريفا) فإن قصد فلا
يخلص من اليقين بما ذكره
(ولو قال ثلاث من لم تخبرني
بعدد كمات فرائض اليوم
والليلة فهي طالق فقالت
واحد وسبع عشرة) أي
في الغالب (وأخرى خمس
عشرة) أي يوم جمعة (وثالثة
أحدى عشرة) أي لسافر
(لم يقع طلاق) على واحدة
منهن لصدقهن فيما ذكره
من العدد كما تقدم (ولو قال
أنت طالق إلى حين أو زمان
أو بعد حين) أو زمان
(طلعت بعضي لحظة) لصدق
الحين والزمان بها وإلى معنى
بعد (ولو علق) الطلاق
(برؤية زيد)

أولسه وقفه تناوله) التطبيق (حياوميتا) أمانى الرؤية والس فواضح وأمانى القذف فلان قذف لليت كقذف الحى فى الأم والحكم ويكنى رؤية شىء من البدن أولسه من غير حائل ولا يكنى بلس الشعر والظفر (بخلاف ضربه) إذا علق الطلاق به فلا يتناوله التعليق ميتا لان القصد فى التعليق بالضرب التشويش والليت لا يحس بالضرب حتى يتشوش به (ولو خاطبته) زوجته (بمكروه) كإنسفيه يا خبيس فقال ان كنت كذاك) أى سفيها أو خبيسا (فأنت طالق ان أراد مكافأتها بإسباع ما نكره طلقت وان لم يكن سفه) أو خسة (أو التعليق اعتبرت الصفة) فان لم تكن موجودة لم تطلق (وكذا ان لم يقصد) شيئا تعتبر الصفة (فى الأصح) نظرا لوضع اللفظ فلا تطلق عند عدمها والثانى لا تعتبر الصفة بل يحكم بوقوع الطلاق فى الحال نظرا الى العرف فى قصد المكافأة بما ذكر (والسفه منافى اطلاق التصرف) أى هو صفة لا يكون الشخص معها مطلق التصرف كأن يبلغ مبذرا يضع المال فى غيره الجائز (والخسيس قيل من باع دينه بدنياء) بان ترك دينه لاستغاله بدنياء (ويشبه أن يقال هو من يتعاطى غير لائق به بخلا) بما يليق به

غير عيباء والا فهو مستحيل فمعرفة الهلال تحمل على العلم به ولو برؤية غيرها أو تمام الشهر فيكنى من العمياء إلا أن يقصد بالرؤية العمانية فيصدق فى غير العمياء ويدين فيها الابقرينة فيصدق فيها أيضا ويقال له هلال فى الثلاثة الأولى وبدها قمر (قوله ويكنى رؤية شىء من البدن) ولو من وراء زجاج أو فى ماء صاف أو أحدهما سكران ولا بد أن تسمى رؤية عرقا ولا تكتفى الرؤية فى مرآة لأنه خيال إلا فى رؤية وجهها ولا رؤية بعض بدنه من كوة الأوجه لشرفه ولا رؤية فى منام إلا صلى الله عليه وسلم لأنه الممكن وقيد شيخنا بما إذا أراد رؤية للناس والا فهو من التطبيق بمستحيل (قوله والظفر) وكذا السن والس كاللس فيما ذكر فيه (قوله لأن القصد الخ) وفارق الأيمان لبنائها على العرف ولو علق بكلامها زيداً حث بخطابها له بحيث يسمع ولو كان هو ثقيل السمع لأصم ولو مع جنون أحدهما أو سكره أو بكلامها رجلا دخل محرما وزوجها فان ادعى إرادة غيرهما صدق أو بكلامها حراما أو ميتا أو نائما أو غائبا فهو تعليق بمستحيل أو بتقيلها اختصاص بالحياة أو بتقيل أمه شملها ميتة أو على فعله مضى فترك واجبا لم يحث أو على ترك واجب ففعل حراما كذلك أو قال لا رأيت شيئا فى البيت إلا كسرت على رأسك فرأى هاونا طلقت حالا أو قال لا أطأ أمتى إلا بادنك فقالت طأها فى عينها لم يكن إذا لا إذا دلت قرينة على عدم التخصيص (قوله والبيت لا يحس) أى بحسب العرف ولو شهيدا (قوله ولو خاطبته بمكروه الخ) قال شيخنا الرملى ان اللفظ يحمل على العرف ان لم يضرب والافعل اللغة (قوله والسفه) أى لغة وأما عرفا فهو بقاءة اللسان والنطق بما يستحى منه (قوله هو صفة الخ) وظاهره إخراج من يذر بغير شدة ولم يحجر عليه أو فسق بده وليس كذلك فقد قال الرافعى ان من بلغ رشدا ثم فسق فى دينه يسمى سفيها وفى عبارة العباب والسفه ما يحجر به فيحمل كلام الشارح على هذا فراجع (قوله والخسيس) أى لغة وأخص الإخساء من باع دينه بدنياء غيره كالسكاس (قوله ويشبه أن يقال) أى عرفا والبخل شرعا من لا يؤدى بالزمن وعرفا من لا يقرب بالطعام والسفه من يتاد الأفعال الدينية والحقية لفة الفقير وعرفا فاحش القصر ضئيل الشكل ولا عبرة بعرف النساء أنه قليل النفقة والاحق من يضع الشىء فى غير محله مع علمه بقبحه والتعوى من يخالط الأراذل ويخاصم بلاموجب والقلاش من يذوق الأطعمة فى نحو الأسواق غير شراء والقواد من يجمع الرجال مع النساء ولو غير أهله أو الرذ حراما فيهما والقرطبان من لا يمنع الزانى بأهله أو محارمه والديوث من لا يمنع الداخل عليهن وقليل الحمية من لا ينار عليهن والقعجة البغي وهى الحبة كناية عن الرجولية فإذا زلحيت فقالت لم رأيت مثله كثيرا فقال ان كنت رأيت مثله فأنت طالق فان أراد المكافأة أو أطلق طلقت والا فتعلق فتعتبر الصفة (فرع) قال لسان لم أقل كما تقولين فأنت طالق ثلاثا فقالت له أنت طالق ثلاثا فخلاصه أن يقول أنت طالق ثلاثا شاء الله ويقصد التعليق أو من وثاق أو يقول أنت قلت أنت طالق ثلاثا ولو قالت له كيف تقول إذا طلقتنى فقال أقول أنت طالق لنا ولا يقع به شىء (فرع) لا يحث من حلف أنه من أهل الجنة ان كان مسلما نظرا لظاهر النصوص فان كان كافرا حث لذلك فان مات المسلم مرتدا أو الكافر مسلما تبين الحث فى الأول وعدمه فى الثانى

(قول الشارح لأن القصد فى التطبيق بالضرب التشويش) فلا بد فى الضرب من الإيلاء على الأصح (قول الشارح نظرا لوضع اللفظ الخ) اعلم أنه اذا تعارض مدلولان لقوى وعرفى قدم الأول عند الجمهور لانه الأصل والعرف لا يكاد ينضبط وقدم الثانى عند الامام لانه التبادر بدليل ما لو حلف ليضربنها حتى تموت فانه يبر بالضرب الموجه جدا

(تم الجزء الثالث من القليوبى والشيخ عميرة على شرح المحلى
ويليه الجزء الرابع أوله كتاب الرجعة)

صفحة	
٢	كتاب الاقرار
٥	فصل قوله لزيد كذا النخ
٦	فصل يشترط في القرب به النخ
١٠	فصل اذا قال له عندي سيف في عهد النخ
١٤	فصل اذا اقر بنسب ان الحق به نفسه النخ
١٧	كتاب العارية
٢١	فصل لكل منهما أى المستعير والمعير رد العارية متى شاء النخ
٢٦	(كتاب النصب)
٣٠	فصل تضمن نفس الرقيق بقيمته
٣٤	فصل اذا ادعى الناصب تلفه أى المنصوب النخ
٣٨	فصل زيادة المنصوب ان كانت آراء محضا فلا تنسب للنصاب النخ
٤٢	(كتاب الشفعة)
٤٥	فصل ان اشترى بمثل النخ
٥١	(كتاب القراض)
٥٤	فصل يشترط ايجاب وقبول النخ
٥٩	فصل لكل من المالك والعامل فسخه النخ
٦٠	(كتاب المساقاة)
٦٣	فصل يشترط تخصيص الثمر بهما النخ
٦٧	(كتاب الاجارة)
٧٢	فصل يشترط كون المنفعة معلومة النخ
٧٦	فصل لا تصح اجارة مسلم للجهاد النخ
٧٨	فصل يجب تسليم مفتاح الدار الى المكثري النخ
٨٠	فصل يصح عقد الاجارة مدة تبقى فيها العين النخ
٨٣	فصل لا تنفسخ اجارة بمنزلة النخ
٨٧	(كتاب احياء الموات)
٩٣	فصل منفعة الشارع المرور النخ
٩٤	فصل المعدن الظاهر وهو ما خرج بلا علاج النخ
٩٧	(كتاب الوقف)
١٠٤	فصل قوله : قفت على اولادى واولاد اولادى يقتضى التسوية بين الكل
١٠٥	فصل الاظم ان الملك في رقبة الموقوف ينتقل الى الله تعالى
١٠٩	فصل ان شرط الواقف النظر لنفسه أو غيره اتبع شرطه

- ١١٠ كتاب الهبة
 ١١٥ (كتاب اللقطة)
 ١١٧ فصل الحيوان المملوك للمتع من صغار السباع الخ
 ١٢٢ فصل اذا عرف سنة لم يملكها حتى يختار الخ
 ١٢٣ (كتاب اللقيط)
 ١٢٦ فصل اذا وجد لقيط بدار الاسلام الخ
 ١٢٨ فصل اذا لم يقر اللقيط برق فهو حر الخ
 ١٣٠ (كتاب الجمالة)
 ١٣٤ (كتاب الفرائض)
 ١٣٨ فصل الفروض المقررة في كتاب الله الخ
 ١٤١ فصل الأب والابن والزوج لا يحجبهم أحد
 ١٤٢ فصل الابن يستغرق المال وكذا البنون
 ١٤٣ فصل الأب يرث بفرض اذا كان معه ابن أو ابن ابن
 ١٤٤ فصل الاخوة والأخوات لأبوين اذا انفردوا ورثوا
 ١٤٥ فصل من لا عصبة له بنسب الخ
 ١٤٦ فصل اجتمع جدوا وخوة الخ
 ١٤٨ فصل لا يتوارث مسلم وكافر
 ١٥١ فصل ان كان الورثة عصبات قسم المال بالسوية
 ١٥٥ فرع في المناسخت
 ١٥٦ (كتاب الوصايا)
 ١٦١ فصل ينبغي أن لا يوصى بأكثر من ثلث ماله
 ١٦٣ فصل اذا ظننا الرض مخوفا الخ
 ١٦٦ فصل اذا أوصى بشاة تنلول صغيرة الجنة وكبيرتها الخ
 ١٧١ فصل تصح الوصية بمنافع عبد ودار وغلة جانوت
 ١٧٦ فصل له الرجوع عن الوصية الخ
 ١٧٧ فصل يسن الايصال بقضاء الدين
 ١٨٠ (كتاب الودية)
 ١٨٧ (كتاب قسم النفي والغنيمة)
 ١٩١ فصل الغنيمة مال حصل من كفر بقتال وإيجاف
 ١٩٥ (كتاب قسم الصدقات)
 ١٩٨ فصل من طلب زكاة وعلم الامام استحقاقه أو علمه عمل به
 ٢٠١ فصل يجب استيعاب الاصناف الخ
 ٢٠٤ فصل صدقة التطوع سنة

- ٢٠٦ (كتاب النكاح)
 ٢١٣ فصل تحمل خطبة خلية عن نكاح وعد
 ٢١٦ فصل انما يصح النكاح بايجاب وقبول
 ٢٢١ فصل لا تزوج امرأة نفسها الخ
 ٢٢٥ فصل لا ولا يقر قبيل الخ
 ٢٣٣ فصل زوجها الولي الخ
 ٢٣٧ فصل لا يزوج مجنون صغير الخ
 ٢٤٠ باب ما يحرم من النكاح
 ٢٤٧ فصل لا ينكح من علكها أو بعضها
 ٢٥٠ فصل يحرم على المسلم نكاح من لا كتب لها
 ٢٥٤ باب نكاح للشرك
 ٢٥٧ فصل أسلم وتحتأكثر من أربع
 ٢٦٠ فصل اسما من استمرت النفقة
 ٢٦١ باب الخيار والاعفاء ونكاح العبد
 ٢٦٦ فرع خيار الحلف على الفور
 ٢٦٩ فرع الفسخ بالعق لا يحتاج الى الرافعة الى الحاكم
 ٢٦٩ فصل يلزم الولد اعفاف الاب والجداد
 ٢٧٢ فصل السيد بآذنه في نكاح عبده لا بمن مهورا ولا نفقة في الجديد الخ
 ٢٧٥ (كتاب المداق)
 ٢٧٨ فصل نكحها بخمر أو حرا أو منسوب
 ٢٨٢ فصل اذا قالت رشيدة توليها زوجي بلامهرا الخ
 ٢٨٤ فصل مهر الثل ما يرغب به في مثلها
 ٢٨٥ فصل الفرق قبل وطء منها الخ
 ٢٩٠ فصل الطلقة قبل وطء متعة
 ٢٩١ فصل اختلاف في قدر مهر الخ
 ٢٩٥ فصل وليمة العرس سنة
 ٢٩٩ (كتاب القسم والنشوز)
 ٣٠٥ فصل ظهرت أمارات نشوزها
 ٣٠٧ (كتاب الخلع)
 ٣١٢ فصل الفرق بلفظ الخلع طلاق
 ٣١٦ فصل قال أنت طالق وعليك أو ولي عليك كذا الخ
 ٣٢٢ فصل ادعت خلعاً فانكر صدق يمينه
 ٣٢٣ (كتاب الطلاق)

- ٣٢٩ فصل له تقوى يض طلاقها اليها
 ٣٣١ فصل من بلسان نائم طلاق لما
 ٣٣٥ فصل خطاب الأجنبية بطلاق الخ
 ٣٣٦ فصل قال طلقتك أو أنت طالق ونوى عندا وقع
 ٣٤٠ فصل يصح الاستثناء في الطلاق
 ٣٤٣ فصل شك في طلاق منجز أو مطلق فلا يحكم بوقوعه
 ٣٤٧ فصل الطلاق سني وبدعي
 ٣٥٠ فصل قال أنت طالق في شهر كذا الخ
 ٣٥٤ فصل علق بحمل فان كان حمل ظاهر وقع
 ٣٦٠ فصل قال لزوجته أنت طالق وأشار بأصبعين أو ثلاث لم يقع عند الابنية
 ٣٦٢ فصل علق الطلاق بأكل رغيف أو مائة الخ

﴿ تمت ﴾

قليوبي وعميرة

حاشيتا الامامين المحققين المدققين الشيخ شهاب الدين القليوبي
والشيخ عميرة على شرح العلامة جلال الدين المحلى
على منهاج الطالبين للشيخ محي الدين النووي
في فقه مذهب الامام الشافعي
وبالهامش الشرح المذكور
رحم الله الجميع
ونفعنا بهم
آمين

(تنبيه)

قد وضعت حاشية العلامة القليوبي بأعلى الصفحة وحاشية الشيخ
عميرة بأسفلها مفصولا بينهما بجدول والتعقيب لحاشية عميرة

الجزء الرابع



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الرجعة

بفتح الراء أفصح من كسر هاء قاله الجوهري وقال الأزهرى الكسراً كثر وأصلها الإباحة وتعتريها أحكام النكاح وهي لغة المرأة من الرجوع وشرط ما ذكره الشارح وتؤخذ أركانها الثلاثة مما ذكره وهي صيغة ومحل ومرجع وهي كابتداء النكاح تارة وكدوامه أخرى وهذا كترك ما يعلم بما يأتى (قوله بالنكاح عاقلاً) شمل المحرم والسفيه والعبد ومطلق أمة تحت حرة والسكران ويشترط الاختيار أيضاً كما يأتى (قوله فلا تصح رجعة مرتد) وفارق المحرم بأن الردة تزيل النكاح (قوله ولا صبي) أى فرضا أو بنحو وكالة أو بعد حكم ما كى بطلاقه (قوله ولو طلق فجن الخ) سكت عن ولى الصبي لعدم تصويره فلو وجد جاز بشرط المصلحة كابتدائه أيضاً (قوله بأن يحتاج الخ) اقتضى هذا وجوب الرجعة كابتداء النكاح وقال بعضهم لا يجب لامكان أن يزوجه غيرها ونظريه بأن فيه غرامة لصداق آخر من غير حاجة اليه والولى ممنوع من مثله فتأمل (قوله والخلاف مبنى الخ) يشير الى أن الخلاف هنا طريقان فلا يناسب تغييره بالصحيح (قوله راجعتك) ولو قال للضرب مثلاً إلا أن قصد الضرب وحده فلا تحصل الرجعة (قوله وهذه الثلاثة صريحة) ومثلها كل ما اشتق من الرجعة كأنتم راجعة ويقوم مقام الضمير هذه أو فلانة ولو حاضرة فلا يكتفى راجعت فقط وهل تكفى الإضافة الى جزئها (قوله كقوله الخ) يفيد أن المراد المشتق منهما فان المصادر كلها كنيات كالطلاق (قوله صريحان أيضاً) هو الاعتماد لكن مع شرط الرد الآتى في كلامه (قوله لو رودهما) لان الاعتماد أنه يكتفى فى الصراحة للورود وباللفظ فى الكتاب مطلقاً وبالمعنى مع الشهرة ولا يشترط التكرار (قوله أحق)

كتاب الرجعة

هل هي كابتداء النكاح أو كدوامه قال الشيخان لا يطلق الترجيح بشئ لا اضطراب فزوجه قال الزركشى وسكتوا عن سنيتهما لا اختلاف ذلك بحسب الحال (قول الشارح ولا صبي) أى بأن يوكل فيه مثلاً أى فالصبي لا يتصور طلاقه (قول المتن على الصحيح) نوقش من وجهين الأول من المقابل بحث للرافعى قال الزركشى وهو غير مساعد عليه من جهة المعنى فان تصرف الولى أقوى من تصرف الوكيل لانه بالولاية فالظاهر الجواز وان منعنا التوكيل فى الرجعة الوجه الثانى اعتبار جواز الابتداء بحث فيه الزركشى وغيره أيضاً بأنه إنما يتجه اذا قلنا الرجعة كالا ابتداء فان قلنا كالدوام فقد يقال يكتفى بالمصلحة وان توقف الابتداء على الحاجة لان الابتداء يلزم بلا خلاف قرب مصلحة تهض بالتسوية فى الدوام دون الابتداء (قول الشارح صريحة) أى لشيوخها ورودها فى الاخبار وأفهم الاسناد الى الضمير جواز الظاهر بالأولى وينبئ أن تكون المصادر

النكاح بنفسه) بأن يكون بالنكاح عاقلاً فلا تصح رجعة مرتد ولا صبي ولا مجنون (ولو طلق فجن فلولى الرجعة على الصحيح حيث له ابتداء النكاح) بأن يحتاج المجنون اليه كما تقدم والخلاف مبنى على الخلاف فى جواز التوكيل فى الرجعة فالصحيح جوازه كالتوكيل فى ابتداء النكاح لان كل واحد من النكاح والرجعة يستباح به محرم (وتحصل) الرجعة (براجعتك ورجعتك واريجعتك) وهذه الثلاثة صريحة ويستحب الإضافة معها كأن يقول راجعتك الى أو الى نكاحي (والأصح أن الرد والامساك) كقوله رددتك أو أمسكتك (صريحان) أيضاً للورودهما فى القرآن قال تعالى وبعولتهن أحق بردهن فى ذلك أى فى العدة ان أرادوا اصلاحاً أى رجعة كما قال الشافعى رضى الله عنه وقال تعالى الطلاق مرتان فامسك بمعروف أو تسريح بإحسان والثانى أنهما ككنايتان يحتاج معهما الى النية لأن الأول لم يكرر فى القرآن والثانى

لا يكون صريحا في غيره كالطلاق (وليقل ردتها الى اوالى نكاحي) بناء على أن الرد صريح ولم يقترن بنية وقيل لا تشترط الاضافة المذكورة
كفاي لفظ الرجعة وقرئ بينهما بأن لفظ الرجعة مشهور في معناها (٣) بخلاف لفظ الرد المطلق لايهامه المعنى المتقابل

للقبول أو الرد الى الابوين
بسبب الفراق قال الرافي
ويشبه أن يجيء خلاف
اشتراط الاضافة في لفظ
الامساك بناء على أنه
صرح والذي أورده في
التهديب أنه يستحب أن
يقول أمسكتك على زوجتي
مع حكاية الخلاف في الاشتراط
في لفظ الرد وتبعه في الروضة
على ذلك وأفهم ما ذكرناه
لا يأتي الاشتراط بناء على
أنهما كنيان لوجود النية
(والجديد أنه لا يشترط
الاشهاد) في الرجعة لأنها
في حكم استدامة النكاح
السابق والقديم للنصوص
عليه في الجديد أيضا أنه
يشترط لا لكونها بمنزلة
ابتداء النكاح بل لظاهر
قوله تعالى فأمسكوهن
بمعروف أو فارقهن
بمعروف وأشهدوا ذوي
عدل منكم أي على الامساك
التي هو بمعنى الرجعة وعلى
المفارقة وأوجب بحمل ذلك
على الاستحباب كما في قوله
تعالى وأشهدوا اذا تباعدتم
للان من الجحود (فتصح
بكناية) بناء على عدم الاشتراط
ولا تصح بهامع النية بناء
على الاشتراط لان الشهود
لا يطلعون على النية

أي مستحقون اذ لاحق لغيرهم (قوله لا يكون صريحا) أي فهو كناية لأنه لم يجد تنافذا في موضوعه
التي هو الاجنبية (قوله أنه يستحب) أي فليست الاضافة شرطا في صراحته على التعمد بخلاف
الرد (قوله لأنها في حكم استدامة النكاح) ولذلك لا يحنث بها من حلف لا يتزوج على التعمد ولو حلف
لا يراجع حنث برجعه بنفسه أو وكيله (قوله على الاستحباب) فيسن الاشهاد على الرجعة سواء كانت
بلفظ صريح وهو واضح أو كناية على اللفظ المنطوق به كما قاله الزركشي ويسن على الاقرار بها أيضا وثابت
على ذلك وان كان فيه ارشاد لأنه ليس لمحض الارشاد (قوله تصح الرجعة بغير العربية) وترجمة الصريح
صرحوا بالكناية كناية وفي اشارة الأخرس هنا في غيرها (قوله ولا تقبل تطليقا) أي ولا توقيتا نحو
رجعتك شهرامثلا (قوله ان شئت) بكسر الهمزة فلو قسحها أو أبدلها بأذ صحت من النحوى دون
غيره وتاء شئت مكسورة لأنه خطاب لها فلو ضمها فقال بعض منايحنا بالصحة لأنه نصريح بالمقتضى
وفيه بحث فتأمل (قوله بفعل) غير كناية وأشارة أخرى (قوله كوطء) خلافا لآبي حنيفة فلو كانت شافعية
فوطئها وهو حنفي فله الطلب وعليها الهرب نعم لو وجد من كفار واعتقدوه رجعة أقرروا هم عليه بعد
الترافع أو الاسلام بخلاف ما لو ترفع حنفيا فلا تقرهم الا ان حكم لها بصحتها كم (قوله وتختص الرجعة
النخ) جملة ما ذكره ستة شروط وهي كونها موطوءة مطلقة بجنا باقية في العدة لم يستوف عدد طلاقها قابلا
للحل وسياقي كونها معينة (قوله بموطوءة) ولولم تزل بكارتها ولوفى الدبر واستدخال للنبي ولوفى الدبر
كالوطء (قوله طلقت) ولو احتمالا (قوله باقية في العدة) خرج للمعاصرة فلا رجعة بعد فراغ العدة
وان لحقها الطلاق بعدها والراد قبل انقضاء عدتها كما أشار اليه الشارح فيدخل ما لو طلقت في
الحيض فله الرجعة فيه وان لم تشرع في العدة وما لو وطئت في أثناء عدة الطلاق التي بغير الحمل بشبهة فحملت فله
الرجعة فيها وان لم تكن في عدة الطلاق وله الرجعة قبل انفصال تمام الولد أو قبل ثاني التوأمين نعم لا رجعة

كناية كنظيره من الطلاق (قول الشارح بناء الخ) كلامه يوهم أن الخلاف السابق في صراحة الرد مع قطع
النظر عن هذه الصلة وفيه نظر لا يقال قد نقل الزركشي عن الامام التصريح بذلك قلنا لعل الامام يرى أنه
صرح معتبر عند الصلة (قول الشارح وعلى المفارقة) قد أجمعوا على أنه ليس بواجب على المفارقة فكان
ذلك قرينة على عدمه فيما قرن بها ولذا نقل الزركشي عن الشافعي استحباب الاشهاد لظاهر الآية اه (قول
الشارح على الاستحباب) لو تركه فهل يستحب بذلك على الاقرار وجهان في الحاوي (قول الشارح ولا
تصح بها الخ) هو مستفاد من الفاء في المتن (تنبيه) اجراء هذا الخلاف بشكل على قولهم في البيع أن الذي
يستقل به الشخص ينفذ بالكناية قطعا ولو اختلفت القرائن بالكناية هنا قال الزركشي صح قطعا كما قالوا
في البيع اه أقول فيه نظرا لاشتراط الشهود على قوله (قول الشارح لأن ذلك الخ) عبارة غيره لأن الوطء
يوجب العدة فكيف يقطعها بخلاف الوطء في زمن الخيار فانه لا يوجب الخيار بحال فجاز أن يقطعها ولأن
الملك يحصل بالفعل كالسبي (قول المتن بموطوءة) قيل هو أحسن من قول غيره معتدة لشموله من طلقت في
حيض فانها تراجع في حال الحيض وهي غير معتدة بل في حكمها كما قال الزركشي (قول المتن باقية في العدة)
لو وطئها في أثناء العدة استأنفت ودخل فيها بقية الاولى ويراجع في تلك البقية لا غير كما سيأتي في المتن ولو
خالطها في العدة لم تنقض ولكن الرجعة في زمن الاقراء والاشهر خاصة تعليلها عليه

فرع تصح الرجعة بغير العربية وقيل لا وقيل ان أحسن العربية لم تصح بغيرها والاصح بها (ولا تقبل) الرجعة (تعليلها)
كالنكاح فاذا قال راجعتك ان شئت فقالت شئت لا تحصل الرجعة (ولا تحصل بفعل كوطء) ومقدمته لأن ذلك حرم بالطلاق كما سيأتي
ومقصود الرجعة حله فلا تحصل به (وتختص الرجعة بموطوءة طلقت بلا عوض لم يستوف عدد طلاقها باقية في العدة) بخلاف

من طلقت قبل الوطء أو بعده بموضع أو بدونه واستوفى عدد طلاقها أولم يستوف وانقضت عدتها لحصول اليئونة فيها ذكر وبخلاف من انفسخ نكاحها باختصاص الرجعة بالطلاق (محل الحل لا مرتدة) فانها لا تحل لأحد كما تقدم في محله فلو ارتدت الرجعية في العدة لم تصح رجعتها لأنها آيلة إلى الفراق بالردة حتى لو راجعها ثم عادت إلى الإسلام قبل انقضاء العدة لا بد من استئناف الرجعة (وإذا ادعت انقضاء عدة أشهر) كأن تكون آيسة (وأنكر (٤) صدق يمينه) لرجوع ذلك إلى الاختلاف في وقت طلاقه والقول قوله فيه (أو وضع

حمل لمدة امكان وهي بمن تحيض لا آيسة فالأصح تصديقها يمين) لأن النساء مؤتمنات على أرحامهن والثاني لا وتطالب بالينة لامكانها فان القوابل تشهدن الولادة غالبا أما الآيسة من الحيض فلا تصدق في دعوى الوضع لأنها لا تحبل وأما مدة الامكان فينبها بقوله (وان ادعت ولادة) ولد (تام فامكانه ستة أشهر ولحظتان من وقت النكاح) لحظة للوطء ولحظة للولادة (أو) ولادة (سقط مصور فمائة وعشرون يوما ولحظتان) من وقت النكاح (أو) ولادة (مضغة بلا صورة فثمانون يوما ولحظتان) من وقت النكاح وهذه الثلاثة أقسام الحمل الذي تنقضي به العدة على خلاف في الثالث يأتي في بابها فان ادعت الوضع في أي قسم لأقل مما

له مادامت فراشا للواطء ولو كان الوطء للشبهة منه راجع فيما بقي من عدة الطلاق فقط وان تداخلت العدتان الا ان حملت فله الرجعة إلى الوضع لوقوع الحمل عن العدتين معا (قوله من طلقت) فلو شك في طلاقها فراجع ثم ظهر له الحال صح لأن العبرة بالواقع فيها لا يتوقف على نية (قوله قبل الوطء) وتصدق في نفي الوطء ونفي استدخال للنبي فلا رجعة له (قوله وانقضت عدتها) ولو معاشرة (قوله فلو ارتدت) أو ارتد هولم تصح الرجعة وتستأنف لوعاد للرد إلى الإسلام (نفيه) بقي شرط سابع وهو كونها معينة فلو طلق زوجته ثم راجع احدهما مبهم لم يصح أو طلق احدي زوجته مبهم ثم راجع قبل التعيين ولو بقوله راجعت للطلق منكما أو احدا كما لم يصح أو نسي للطلق راجع كذلك قبل البيان لم يصح خلافا لابن حجر في هذه (قوله وأنكر صدق) وفي عكس هذه تصدق هي من حيث تطويل العدة عليها فلا يجوز لها النكاح ولها النفقة ويصدق هو من حيث جواز نكاحه نحو أختها وخرج بأنكر ماله مات فتعذر لوفاء ولا تصدق في انقضاء عدتها قبل موته ولا ترمة قال الأذرى فان كان الطلاق باثنا صدقت ولو مات فادعى وارثها الانقضاء قبل موتها صدق الوارث في عدة أشهر كما في غيرها (قوله فيه) أي الوقت كالطلاق (قوله تصديقها) أي من حيث انقضاء العدة وان خالفت عاداتها وخرج بالعدة غيرها كطلاقها وطلاق ضررتها كما مروا كنبوت الاستيلاء في الأمة والنسب للولد فلا بد من بينة على الولادة لأن السيد والزوج ينسكرا لها ولهما نفيه ان لم تقم بينة ولحق الولد للزوج بالفراش فيما لم ينسكروا وضعه (قوله أما الآيسة من الحيض) وكذا الصغيرة ونحوها كقرب زمن الطلاق (قوله فلا تصدق) ويصدق هو يمينه كما تقدم وقال بعضهم لا حاجة ليمين خصوصا فيما لا يمكن عقلا (قوله في دعوى الوضع) وأما الحيض فتقدم قبول الآيسة فيه (قوله ستة أشهر) قال شيخنا تبعا للبلقينى عديدة أخذنا بما بعده وفيه نظر مع الاستدلال بالآيتين وفي شرح شيخنا عديدة هلالية وفيه نظر فراجع (قوله مصور) أي فيها صورة ظاهرة أو خفية بقول القوابل وهذه ثبت بها الاستيلاء ولا يجب فيها الغرة (قوله بلا صورة) أي لا ظاهرة ولا خفية لكن لا بد من شهادة القوابل أنها أصل آدمي والام تنقض بها العدة كالعلاقة ويثبت لها خيفة من الأحكام وجوب النسل وثبوت النفاس وفطر الصائمة (قوله من حين امكان الاجتماع) أي عادة ولا نظر لامكانه خرقا للعادة من نحو ولى

(قول المتن فالأصح تصديقها) لقوله تعالى بولا يحل لمن أن يكتمن الآية قوله الرجعة بين التوأمين قبل تمام انفصال الولد ثم تصديقها قاصر على باقي الولدون بالنسب وكذا في استيلاء الأمة ونحوها (قول المتن فمائة وعشرون يوما) ذكر الرافعي في باب العدة أنه يعلور في ثمانين وكذا قاله في الشامل والحاوي ونقل عن العراقيين قال الزركشي ويشهد له رواية في مسلم (قول المتن أو مضغة بلا صورة) اذا لم يكن فيها صورة ظاهرة ولا خفية فلا بد في انقضاء العدة بها أن يكون مبتدأ خلق آدمي بشهادة القوابل

(قول)

ذكر فيه لم تصدق وكان للزوج رجعتها

وقوله من وقت النكاح بناء على الغالب من امكان اجتماع الزوجين وقت النكاح وفي غير الغالب كالشرقي مع المغربية تكون للد للذكورة من حين امكان الاجتماع ودليل المدة الأولى أي اعتبار مدة الحمل بستة أشهر قوله تعالى وحمله وفصاله ثلاثون شهرا مع قوله

وفصالة في عامين ودليل الدة الثانية والثالثة حديث الصحيحين ان أحكم بجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوما نطفة ثم يكون علقه مثل ذلك ثم يكون مضغة مثل ذلك ثم يرسل الملك فينفخ فيه الروح إلى آخره (أو) ادعت (انقضاء أقرانها) كانت حرة وطلقت في طهر فأقل الامكان اثنان وثلاثون يوما ولحظتان) وذلك بأن تطلق وقد بقي من الطهر لحظة ثم تحيض أقل الحيض يوما وليلة ثم تطهر أقل الطهر خمسة عشر يوما ثم تحيض وتطهر كذلك ثم تطعن في الحيض لحظة وهذه اللحظة لاستبانة القرء (٥) الثالث وليست من نفس العدة وقيل

هي منها حتى تصح الرجعة فيها واللحظة الاولى قيل لا تعتبر بناء على القول المرجوح أن القرء الانتقال من طهر إلى دم ويصور على ذلك بما اذا علق بآخر جزء من طهرها (أو) في حيض فسبعة وأربعون يوما ولحظة) وذلك بأن يعلق الطلاق بآخر جزء من الحيض ثم تطهر أقل الطهر خمسة عشر يوما ثم تحيض أقل الحيض يوما وليلة ثم تطهر وتحيض كذلك ثم تطهر أقل الطهر ثم تطعن في الحيض لحظة وهذه اللحظة للاستبانة كما تقدم ولا حاجة هنا إلى لحظة في الاول (أو) أمة وطلقت في طهر فستة عشر يوما ولحظتان) وذلك بأن يطلق وقد بقي من الطهر لحظة ثم تحيض أقل الحيض وتطهر أقل الطهر ثم تطعن في الحيض لحظة لاستبانة القرء الثاني وهو تمام عدة الأمة وقيل لا حاجة إلى اللحظة في الاول لما تقدم (أو) في (حيض فأحد وثلاثون) يوما (ولحظة)

(قوله وفصالة) أي رضاعه في عامين أي مدة عامين وهما أربعة وعشرون شهرا فإذا سقطت من ثلاثين شهرا تبقى ستة أشهر فهي مدة الحمل واعتبار زيادة اللحظتين لما مر (قوله ان أحكم) أي كل واحد منكم يا بني آدم يجمع أي يضم ويحفظ خلقه أي مادة خلقه وهو التي أربعين يوما أي فيها بعد سبعة منها أوفى آخرها ففي رواية ان النطفة اذا وقعت في الرحم وأراد الله أن يخلق منها بشرا طارت في بشرة المرأة تحت كل ظفر وشعر وعرق وعضو فإذا كان يوم السابع جمعه الله تعالى وفي رواية أنها عمت كذلك أربعين ليلة ثم تصير دما في الرحم فذلك جمعها ثم تكون عقب تلك الأربعين في ذلك الحمل علقه أي قطعة دم تجده شينا فثينا مثل ذلك أي أربعين يوما ثم عقب هذه الأربعين الثانية تكون في ذلك الحمل أيضا مضغة أي قطعة لحم قدر ما يعض وتغوى شينا فثينا مثل ذلك أي أربعين يوما ثم عقب هذه الأربعين الثالثة يرسل الله الملك الموكل بالرحم ومعنى إرساله أمره بالتصرف فيها لما في الحديث ان الملك الموكل بالرحم من الابتداء يقول أي رب نطفة أي رب علقه أي رب مضغة فينفخ فيه بعد تشككه على هيئة الانسان الروح وهو ما يعش به بأمر الله تعالى وفي هذه الرواية أن إرسال الملك في أول الأربعين الرابعة وفي أخرى في الثالثة وفي أخرى في الثانية وفي أخرى في الاولى وقد انتشرت أقوال العلماء في ذلك ووقع الجمع بينهما بأقوال مختلفة منها أنه بعد الاولى لتصويره الخفي والثانية لتصويره الظاهر والثالثة لتشككه والرابعة لنفخ الروح ومنها أنه بعد الاولى لمبادئ تخطيطه الخفي وبعد الثانية لمبادئ تخطيطه الظاهر وبعد الثالثة لمبادئ تشككه وهكذا وإنما ذكرنا ذلك لمسيس الحاجة إليه واضطراب الأحوال فيه فانهز بدو ما يحتاج إليه في ذلك وتصوير الاحاديث بنم التقضية للتراخي مؤول فراجع (قوله لاستبانة القرء) أي لمعرفة أتمامه فلا رجعة فيها ويصح المقدم فيها لو وقع (قوله فسبعة وأربعون يوما ولحظة) ومثلها لعلق طلاقها بولادتها ولم ترتقا وكانت معتادة فتتقضى عدتها بذلك (قوله أو أمة) أي من فيهارق (قوله ولحظة) هي اللحظة الثانية في الحرة والأمة

(قول الشارح واللحظة الاولى الخ) كذلك لنا قول ان اللحظة الثانية لا تسكن بل لا بد من مضي يوم وليس له احتمال انقطاع ذلك قال الزركشي وهو قوي نظرا للاحتياط (قول الشارح ويصور) أي ويصور الامكان على هذا بهذا (قول الشارح بآخر جزء) وهذا بخلافه على الاول فانه لا بد أن يبقى من الطهر بعد الطلاق لحظة وان أوههم قول النهاج في طهر خلاف ذلك (قول المتن أو حيض الخ) لو شكت فلم تدر هل هي طلقت في الحيض أو الطهر قال الماوردي حمل أمرها على الأقل وقال شيخه الصيمري لم تخرج الا بيقين وهو الوجه (قول الشارح فالحكم الخ) أي فيكون للحرة اثنان وثلاثون يوما ولحظة للأمة ستة عشر يوما ولحظة وقوله وقد تقدم أي في كلام الشرح قال المحشي هذه حاشية صحيحة فينبغي تأملها

وذلك بأن يعلق الطلاق بآخر جزء من الحيض ثم تطهر أقل الطهر وتحيض أقل الحيض ثم تطهر أقل الطهر ثم تطعن في الحيض لحظة (تنبيه) قوله في طهر المسألتين أي مسبوق بحيض أما من ابتدأها الحيض بعد الطلاق فأقل الامكان فيها حرة ثمانية وأربعون يوما ولحظة وأمة اثنان وثلاثون يوما ولحظة بناء فيها ما على الرجحان أن القرء الطهر المحتوش بدمين فان قلنا بالرجوح فالحكم كحكم من حاضت قبل الطلاق وقد تقدم (وتصدق) للمرأة في ادعائها

انقضاء العدة بأقل مدة الامكان يمينها (ان لم تخالف) فيما ادعته (عادة) لها (دائرة وكذا ان خالفت في الاصح) لان العادة قد تغير والثاني لا تصدق للزوجة (ولو وطئ) الزوج (رجعته واستأنفت الاقراء من وقت الوطء راجع فيما كان بقي) من اقراء الطلاق دون ما يزداد عليها الوطء (ويحرم الاستمتاع بها) أي (٦) بالرجعية بوطء وغيره لانها مفارقة كالباثن (فان وطئ فلا حد) وان اعتقد

تحريره لشبهة اختلاف العلماء في حله فان الامام أبا حنيفة قال بحله لحصول الرجعة به عنده (ولا يضر الامتداد بتحريره) بخلاف معتقد حله والجاهل بتحريره (ويجب مهر التل ان لم يراجع وكذا ان راجع على للذهب) للتصوص والطريق الثاني لا يجب في قول مخرج من نفسه فيما اذا ارتدت بعد الدخول فوطئها الزوج ثم أسلمت في العدة أنه لا يجب مهر وخرج قول بوجوبه من النص في وطء الرجعية والراجع تقرير النص والفرق أن أثر الردة يرتفع بالاسلام وأثر الطلاق لا يرتفع بالرجعة والحل بعدها كالمستفاد بمقد آخر (و يصح ايلام وظهار وطلاق ولعان) من الرجعية لبقاء الولاية عليها بملك الرجعة (ويتوارثان) أي الزوج والرجعية لبقاء آثار الزوجية فيها بصحة ما ذكر وتقدم مسائل التوارث والطلاق في بابه وستأتي الإشارة إلى المسائل الباقية في أبوابها والترض من

ولا حاجة لاعتبار اللحظة الاولى فيهما لاحتمال طلاقها في آخر جزء من الحيض ونظريه في شرح الروض ولو جهلت المطلقة أنها طلقت في حيض أو طهر حل الأمر على الحيض احتياطاً لانقضاء قال شيخنا وله الرجعة فيها ونظر بعضهم فيها فراجعهم (قوله انقضاء العدة) وكذا في بقائها وان وصلت إلى سن اليأس ولها النفقة (قوله بأقل مدة الامكان) فلا تصدق لو ادعته قبلها فان عادت وادعته بعدها صدقت (قوله يمينها) ظاهره أنها تخلف وان لم تهم وأنها لا يجب استقصاؤها وفي شرح شيخنا وجوب استقصاها وانما تخلف اذا اتهمت (قوله بالرجعية) وفي نسخة بهاء الضمير بعد الفوقية وتقل أنه بخط المصنف فراجعهم (قوله الاقراء) خرج الحمل فله الرجعة ما لم تضع كما مرلانه عن العدين والاشهر كالاقراء (قوله من وقت الوطء) أي فراغه لتوقع العاوق قبله بذلك فارق الصوم بل لاشكال ولا فرق فتأمل (قوله دون ما يزداد) فلو وطئها بعد منقضى قرين من عدة النكاح استأنفت ثلاثة اقراء والقرء الاول منها واقع عن العدين فله الرجعة فيه دون القرءين الاخيرين لتمتعها لمدة الوطء (قوله وغيره) منه النظر والمس (قوله فلا حد) عليه ولا عليها وان تكرر وعلم بالحرمة (قوله لا يضر) هو مبني للجهول وضيمه عائداً للوطئ وحله ان يرفع الحاكم بمقتضى التحريم وكذا يضر بمقتضى الحل اذا رفع لمقتضى التحريم أيضاً لان العبرة بعقيدة الحاكم ولو قرئ يضر بالبناء للفاعل لتكمل الصورتين وضيمه للحاكم وكلام الشارح بخالفه فكان الأولى حمل على ذلك فتأمل (قوله ويجب مهر التل) لبكر في البكر ونيب فيها ولا يتكرر بتكرار الوطء لان اتحاد النسبة وهو النسبة لا للمقدنم ان دفعه لماتكرر بقدر الدفع (قوله أنه لا يجب مهر) هو للمعتمد كما ذكره (قوله ان أثر الردة) وهو القتل وحرمة الوطء وأثر الطلاق وهو نقص العند في الاسلام يتبين حل الوطء بخلاف الرجعة فلا يجب للمهر فيه بخلافها (قوله واذا ادعى والعدة منقضية) أي ولم تسكح غيره فان نكحت غيره فله الدعوى عليها وعلى الزوج على المعتمد لا تفاقم على زوجية الأول فان ادعى على الزوج فأنكر صدق يمينه لصحة العقد ظاهراً بعد انقضاء العدة وعدم الرجعة فان أقرا أو نكل فحلف للدعي بطل نكاح الزوج ولها عليه مهر التل ان استحقها للدعي والا فالسمى أو نصف أحداهما ولا ترجع زوجته الا باقرار جديد

(قول المتن ان لم تخالف عادة) وذلك بأن لا تكون لها عادة مستقيمة أو عاداتها أقل الحيض والطهر أو لم يكن لها عادة أصلاً (قول الشارح والثاني لا تصدق) قال الشيخ أبو محمد انه للذهب والرواية انه الاختيار في هذا الزمان قال الزركشي وحكاها الشيخ أبو محمد عن النص ونص عليه في الأم وهو الصواب لأنه يعضده أصل وظاهر اه ولو مضت العادة فادعت مزبداً وأن العادة تغيرت فتقل في العدة عن الامام أن الذي يدل عليه كلام الأصحاب تصديقها وجهها واحد وعلى الزوج السكنى ثم أبدى الامام فيه احتمالاً بأن لا يصدقناها لرجوعها إلى سن اليأس وفيه اجحاف بالزوج ((قول الشارح لا يرتفع الح) أي لان تلك المطلقة حبست ولم يحلها الرجعة ثم قضية اطلاق المتن أن المهر يجب ولو علمت الزوجة التحريم واعلم أن ابن عبد البر قال لأعلم أحداً أوجب مهر التل في وطء الرجعية غير الشافعي رحمه الله قال وشبهته قوية لانها محرمة عليه الا برجعة (قول الشارح لبقاء الولاية عليها)

ولان

جميعهم الخمس هنا الإشارة إلى قول الشافعي رضي

الله عنه الرجعية زوجة في خمس آيات من كتاب الله تعالى أي آيات المسائل الخمس المذكورة وسيأتي في النفقات وجوب نفقتها (واذا ادعى والعدة منقضية رجعة فيها فأنكرت فان اتفقا

على وقت الانقضاء كيوم الجمعة وقال راجعت يوم الخميس فقالت بل السبت صدقت يمينها) انها لا تعلم راجع يوم الخميس لأن الأصل عدم الرجعة الى يوم السبت (أو على وقت الرجعة كيوم الجمعة وقالت انقضت الخميس وقال السبت صدق يمينه) (٧)

أنها ما انقضت يوم الخميس لأن الأصل عدم انقضائها الى يوم السبت (وان تنازعا في السابق بلا اتفاق) بأن اقتصر الزوج على أن الرجعة سابقة والزوجة على أن انقضاء العدة سابق (فالأصح ترجيح سبق الدعوى فان ادعت الانقضاء ثم ادعى رجعة قبله صدقت يمينها) أن عدتها انقضت قبل الرجعة وسقطت دعوى الزوج (أو ادعاه) أي الرجعة (قبل انقضاء) للعدة (فقال بصدقه صدق يمينه) أنه راجع قبل انقضائها (قلت فان ادعى ما صدقت يمينها والله أعلم) نقله الرافعي عن البغوي وغيره وأسقط النووي الغزو من الروضة والوجه الثاني تصديقها مطلقا والثالث تصديقه (ومنى ادعاه) أي الرجعة (والعدة باقية) وأنكر (صدق يمينه) لقدرته على انشاءها وقيل هي المصدقة لأن الأصل عدم الرجعة فان أرادها أنشاها (ومنى أنكرتها وصدقت) كما تقدم (ثم اعترفت) بها (قبل اعترافها) كن

منها أو حلفه بعد نكولها وان ادعى عليها فان حلفت سقطت دعواه وان أقرت له أو نسكت فحلف غرمت له مهر المثل لحياولتها يمينه وبين حقه بازتها في نكاح الآخر أو تمكينه ولا حدة عليه لأن اقرارها لا يسرى عليه واذامات أو طلق رجعت الأولى ويرد عليها ما أخذوا أو أقيم للدعي يمينه برجته قبل الانقضاء نزع من الثاني وسلمت له ولها على الثاني مهر مثل ان وطئ. والأفلاشي (قوله على وقت الانقضاء) أي على وقت يحصل به الانقضاء كفراغ الشهر مثلا فلا ينافي ما قيل انه كيف يدعى الزوجة مع موافقته على الانقضاء (قوله انها ما انقضت) فلا يكفي الحلف على نفي العلم به هنا وما بعده وفارقا ما قبلها بأنه حلف على فعل الغير (قوله سبق الدعوى) لاستقرار الحكم بقول السابق ولأنه ان سبقت فقد انقضاء على الانقضاء وان سبق فقد انقضاء على الرجعة على ما تقدم (قوله صدق يمينه) سواء تراخى كلامها عن كلامه أو لا على العتمد ويصدق هو أيضا فيما لو علم الترتيب في الدعوى وجهل أيهما السابق وعلم ثم نسي ولم يرج يمينه والافلاشي (تنبيه) ماذ كرمهنا لا يخالف ماذ كراه في العمد فيما لو ولدت وطلقها واختلغا في التقسم منهما من أنه لو اتفقا على وقت الولادة صدق الزوج والطلاق صدقت الزوجة أو لم يتفقا صدق وان سبقت فهو على الممكن مما هنا والولادة كالانقضاء والطلاق كالرجعة لأنهما نظرا للأصل في للوضعين وان كان المصدق في أحدهما غيره في الآخر وبأنهما اتفقا هنا على انحلال العصمة في الثاني ثم لافرق في سبق الدعوى بين أن تكون عند حاكم أو محكم على العتمد (قوله لقدرته على انشاءها) فدعواه اقرار لا انشاء ويترتب على كونه اقرارا عدم الجواز له باطنا اذا كان كاذبا وعلى كونه انشاء الجواز مطلقا ولو وطئها في العدة وادعى سبق الرجعة عليه صدق ولا مهر ولو سأل الزوجة زوجها أو نائبه عن انقضاء العدة وجب عليها اخباره بخلاف الأجنبي لو سألها ولو راجعها بعد اخبارها بالانقضاء ولم يصدقها ثم اعترفت بكذبها صحت الرجعة (قوله وقيل النخ) فيه اعتراض على المصنف بعدم ذكر الخلاف وعطف منى على ترجيح بعيد جدا (قوله قبل اعترافها) وان تزوجت وقهره للمهر كامر وانما قبل اعترافها لأنه رجوع عن نفي لا يناقضه وبذلك فارق الاقرار (قوله صدقت يمينه) ولها الزوج حالاً ويستنع عليه نكاح أختها لاقراره (قوله لأن الأصل عدم الوطء) وفارق عدم قبولها في نفي وطء الولي والعنين لأن

ولأن الله ساء بعلا في قوله تعالى وبعولتهن أحق بصدقاتهن فثبت أحكام البعولية الا فيما استثنى كالوطء (قول الشارح الانقضاء) للراد وجوب ما به الانقضاء عادة لاحقيقة لأن دعواه الرجعة قبل ذلك يمنع من اتفاقها عليه حقيقة (قول الشارح الأصل الخ) علل أيضا بأن دعواه الرجعة بعد فوات سلطتها يشبه دعوى الوكيل بعد عزله التصرف قبله (قول الشارح أنها ما انقضت النخ) قضيته أنه لا يكفي أن يحلف أنه لا يعلم انقضاءها يوم الخميس وكان الفرق بينه وبين ما سلف في الأولى من أنها تحلف على نفي العلم بالرجعة يوم الخميس كون الانقضاء ليس من الأفعال الحاصلة بالاختيار بل ليس فعلا وانما هو أثر الفعل وحكمه (قول الشارح أن عدتها انقضت النخ) قضيته أنه لا يكفي بحلفها على نفي علمها بسبق الرجعة (قوله صدق) اقتضى اطلاقهم هذا أن الحكم كذلك ولو كان وطئها في العدة ثم أسند الرجعة لوقت سابق على الوطء لأن المرأة تحاول رفع النكاح فيها وهو ثابت وهناك وقوع الطلاق وهو يدعى اثبات الرجعة بالوطء قبله والأصل عدمه (قول الشارح لأن الأصل عدم الوطء) أي وان وقعت خلوة

أنكر حقا وحلف عليه ثم اعترف به لان الرجعة حق الزوج (واذطلق دون ثلاث وقال وطئت فلي رجعة وأنكرت) ووطء (صدق يمينه) أنه ما وطئها لان الأصل عدم الوطء (وهو مقر لها بالمهر فان قبضته فلا رجوع له) بشئ منه عملا باقراره (والافلاشي طالبه الانصاف) منه

ذكره اليمين في بعض صور
التصديق للعلم بوجوبه من
البعض الآخر

(كتاب الايلاء)

هو حلف زوج يصح طلاقه
بأن يكون بالنكاح عاقلا

(ليمتنع من وطئها) أي الزوجة

(مطلقا أو فوق أربعة

أشهر) كأن يقول والله

لا أطوك أو والله لا أطوك

خمس أشهر فيمهل أربعة

أشهر ثم يطالب بالوطء

أو الطلاق كما سيأتي والاصل

فيه قوله تعالى للذين يؤلون

من نسائهم الآية ويصح ايلاء

العبد والذمي والمريض

كغيرهم وايلاء السكران

كطلاقه صحيح على المذهب

وتقدم صحة الايلاء من

الرجعة في باب الرجعة

وسياأتي ضرب المدة من

الرجعة ويصح الايلاء من

الامة والذمية والمريضة

والصغيرة (والجديد انه

لا يختص بالحلف بالله تعالى

وصفاته بل لو علق به) أي

بالوطء (طلاقا أو عتقا)

كقوله ان وطئتك فضررتك

طالق أو فعبدي حر) أو

قال ان وطئتك فله على

صلاة أو صوم أو حج

أو عتق كان موليا) لانه

يمنع من الوطء لما علقه به

من وقوع الطلاق أو العتق

أو التزام القربة كما يمنع

منه بالحلف بالله تعالى

النكاح فيهما ثابت وهي تريد رفعه والاصل بقاءه (قوله عملابانكارها) ولا نفقة لها ولا كسوة ولا
سكنى ولا توارث واذا أخنت النصف ثم اعترفت بالوطء لم يأخذ النصف الآخر الا باقرار جديد
ونظر فيه بعضهم بأنه في ضمن معاوضة وفيها لا حاجة لاقرار جديد فتأمل (تنبيه) ما ذكره المصنف
في الصداق اذا كان ديننا فان كان عينا امتنع من قبول نصفه رفقا به كما في الوكالة لئلا يأخذ أو يرثها منه
فان صمم على الامتناع أعطاها النصف ووقف النصف الآخر الى الصلح أو غيره والله أعلم

(كتاب الايلاء)

بكسر الهمزة مصدر آلى بالمد يولي اذا حلف فهو لغة الحلف وكان طلاقا لرجعة فيه في الجاهلية فغير
الشرع حكمه الى ما سيأتي وشرع الحلف زوج على الامتناع من وطء زوجته مدة على ما يأتي وهو كبيرة كالظهار
وقال الخطيب انه صغيرة (قوله يصح طلاقه) ويمكن وطؤه أيضا (قوله من وطئها) أي المشرع لفظا
أو تنزيلا في مسألة لا أطوك الا في الدبر بخلاف غيرها وسياأتي ما فيه فخرج الاستمتاع بغير الوطء والوطء
في نحو حيض أو دبر وسياأتي (قوله مطلقا) أي من غير تقييد بمدة أخذها بعده (قوله أو فوق أربعة
أشهر) خرجت الأربعة وما دونها فليس ايلاء وان أم به لا يذء وهو دون أم الايلاء وقال في المطلب يجوز أن
يكون فوقه لانه في الايلاء يمكن زوال الضرر طلبها بعد الأربعة بخلاف هذا فراجع وشملت الزيادة ما لو لم
تسع الرفع الى القاضي وهو كذلك وان انحل الايلاء بغير اغيا (قوله ويصح ايلاء العبد) والذمي والمريض
والخصي كما سيذكره والعنين (قوله من الامة) أي من زوجها والذمية والمريضة ولو متعجزة ولا تحسب
المدة الامن زوال المرض أو الشفاء من التعجير (قوله والصغيرة) ولو غير المحتملة للوطء ولا تحسب
المدة الامن اطلاقها فان لم يبق بعدها قدر المدة فلا ايلاء (قوله انه لا يختص بالحلف بالله وصفاته) لانه ما علق
به حث أو منع كما مر فهو أعم من اليمين الذي لا يكون الا بالله أو صفته وحينئذ فالمعنى الشرعي أعم من
الغوي وفي معنى الحلف الظاهر كأنه على كظهر أمي سنة كما يأتي (قوله أو صوم) محله ان لم يفيد الصوم بكونه
من المدة والافلا ايلاء لا انحلال اليمين بلها ولو قال ان وطئتك فعلى صوم الشهر الذي أطاف به فهو ايلاء فاذا وطئ
في أثناء شهر لزمه مقتضى اليمين ويجزئه صوم بقية الشهر ويقضى يوم الوطء (قوله من وقوع الطلاق)
فان لم يكن بصيغة التعليق بل بصيغة التزام كلى طلاقك أو طلاق ضررتك فلا يقع الطلاق لو وطئ لأن الطلاق
لا يلزم بالنذر وهو مولوعليه كفارة وفي شرح شيخنا الميل الى عدم الايلاء من أصله (قوله أو التزام القربة)

(كتاب الايلاء)

هو مصدر آلى يولي ايلاء أي حلف (قول الشارح زوج) خرج به السيد والاجنبى (قول المتن من وطئها) أي
المشروع خرج غيره من بقية الاستمتاع (قول المتن أو فوق أربعة أشهر الخ) الآية الكريمة تفيد أن الأربعة
فادونها لا ايلاء فيها وذلك لان هذه المدة لا معنى لامر فيها بالتر بص أربعة أشهر لان المدة تنقضي قبل ذلك
أو معه ويكون بعد ذلك متمتعا بغير يمين فلا يكون موليا وفي هزمرد على ابن حزم حيث زعم أن الايلاء
يحصل بأي زمن وانما التربص حكم من الشارع بعد ذلك (تنبيه) قوله أو فوق أربعة أشهر في معنى هذا
تعليقه بمستبعد الحصول فيها فلا يرد ذلك على الحد نعم قيل هو ليس بحاجع لعدم شموله ما علق بالوطء التزام
شيء ولا مانع لشموله لما جاز عن الوطء يجب ونحوه قلت يجب عن الشق الأول بأن التعليق المذكور حلف
فهو داخل وعن الثاني بأنه غير مراد بقريته ذكره في المتن بعد ذلك (قول الشارح يؤلون من نسائهم) ضمن
معنى الامتناع فعدي بمن وكذا يقال في استعمال الفقهاء ذلك (قول المتن والجديد الخ) أي لان ذلك يسمى

والتقديم أنه يختص بالحلف بالله تعالى أو صفة من صفاته لانه للهود لأهل الجاهلية الحاكين بأن الايلاء طلاق وقد أطل الله الحكم

دون الصفة بقوله للذين يؤلون من نسائهم الآية (ولو حلف أجنبي عليه) أى على الوطء كأن قال والله لا أطوك (فيمين محضة) أى خالية عن الإيلاء (فإن نكحها فلا إيلاء) بحلفه المذكور فلا تضرب له مدة ويلزمه بالوطء قبل النكاح أو بعده كفارة يمين في الحلف بالله تعالى (ولو آلى من رتقاء أو قرناء أو آلى محبوب) أى مقطوع الذكركه (لم يصح) هذا الإيلاء (على المذهب) لأنه لا يتحقق فيه الفرض في الإيلاء من قصد إيذاء الزوجة فلا امتناع من وطئها لامتناعه في نفسه والقول الثاني يصح لعموم الآية السابقة وقطع بعضهم بالأول وبعضهم بالثاني وعلى الصحة لا تضرب مدة للرتقاء أو القرناء لأن الامتناع من جهتها قاله ابن الصباغ وفائدة الصحة التأنيم فقط ومن جب بعض ذكره وبقي منه قدر الحشفة يصح الإيلاء ولو بقي دون قدرها فكجب جميعه والخصى يصح الإيلاء ومن جب ذكره بعد الإيلاء لا يبطل الإيلاء على الراجح (ولو قال والله لاوطئتكم أربعة أشهر فإذا وطي فوالله لاوطئتكم أربعة أشهر وهكذا مراراً فليس (٩) بمول في الأصح) لا تنفاه فائدة الإيلاء

من المطالبة بموجبه في ذلك إذ بعد مضي أربعة أشهر لا يمكن المطالبة بموجب اليمين الأولى لانحلالها ولا بموجب الثانية لأنه لم يمض مدة الهلة من وقت انعقادها وبعد مضي الأربعة الثانية يقال فيه مثل ذلك وهكذا إلى آخر حلقه والوجه الثاني هو مول بما قاله لا ضرارها به فإنه يمتنع به عن وطئها حذراً من الحث وفائدة الإيلاء على هذا أنه يأتى به ثم للمولى وعلى الأول هل يأتى ثم الإيذاء أو لا يأتى أصلاً لعدم الإيلاء احتمالاً للامام قال في الروضة الراجح تأنيمه (ولو قال والله لاوطئتكم خمسة أشهر فإذا مضت فوالله لاوطئتكم سنة) بالنون (فإيلاء إن لكل) منهما (حكمه) فلها المطالبة

نعم إن خرج إلى التبر كآن كانت مريضة مثلاً وقال إن وطئتكم فعلى صوم مثلاً وقصد المجازاة فلا إيلاء ولا أثم ويصدق في ذلك (قوله محبوب لم يصح) أو أشل كذلك نعم إن تأخر ذلك عن الإيلاء لم يبطل حكمه وسيأتي (قوله لامتناعه في نفسه) فهو ممتنع شرعاً كما لو قال لا أطوك في المسجد أو في نهار رمضان أو في الدبر أو في الحيض وكذا لو قال لا أطوك إلا في ذلك على الاعتماد عند شيخنا تبعاً لنسرح شيخنا وفي الخطيب خلافه واستوجهه بعضهم لأن فيه الامتناع من الوطء الجائر ضمناً فإن أراد شيخنا أن يمينه لا تنفقد فهو ظاهر لكنه بعد جداً نعم لو قال لا أطوك إلا في الدبر فمول واستثنى هذا لمنعه في ذاته (قوله من جهتها) ظاهره أنها تضرب لنحو المحبوب وفيته باللسان كما لو وجب بعد الإيلاء وسيأتي (قوله على الراجح) هو الاعتماد (قوله ولو قال الخ) أى قال ذلك بعنه متصل ببعض فإن فصله بزائد على نحو سكتة تنفس فليس واحد منهما إيلاء قطعاً (قوله الراجح تأنيمه) هو الاعتماد ثم الإيذاء وهو دون أثم الإيلاء كما مر (قوله فإذا مضت) لا حاجة إلى الأمن حيث أنه إذا حذفه تداخلت الدتان وانحلا بوطء واحد كما علمت (قوله فوالله) ولو حذف لفظ الله فهو إيلاء واحد (قوله بالنون) لأنه الذي في الروضة وفي المحرر ستة أشهر وهي صحيحة لأنه كالمضاف إليه إذ لو أسقط احتمال ستة أيام أو جمع وليس مراداً ولذلك حمل الشارح كلام المصنف على سنة بالنون ولو حمله على ما في المحرر لكان أقرب (قوله بمسئد الحصول) فمحقق عدم الحصول بالأولى كعود السماء (قوله كنزول عيسى) عليه السلام أو حتى

حلفاً فشملت الآية (قول الشارح دون الصفة) أى الصفة التي كانوا يفعلونها وهي الحلف بالله على الامتناع من الوطء (قول الشارح للرتقاء أو القرناء) احتراز عن المحبوب لأن المدة تضربه ويطلب بالفيئة باللسان بأن يقول له في وقت لو قدرت لأصبتك (تنبيه) لو طرأ الفجر بعد الحلف لم يبطل الإيلاء على المذهب وسيأتي تصريح الشارح بذلك في الجب الموهوم أن الرق والقرن بخلافه وقد يوجه كلام الشارح بأنه لا معنى لبقائه فيهما إذ لا مطالبة مع قيام المانع والتعين بقاؤه فيهما لاحتمال الزوال وإن كانت المطالبة بمنفعة مادام المانع في الزوجة قائماً (قول الشارح وهكذا مراراً) قيل لا حسن أن يقول وإن قاله مراراً (قول المتن كنزول عيسى) قد

(٢ - (قليوبى وعميرة) - رابع)

في أشهر الخامس بموجب الإيلاء الأول من الفيئة أو الطلاق فإن طالبت فيه وفاء خرج عن موجبه بانقضاء الشهر الخامس تدخل مدة الإيلاء الثاني فلها المطالبة بعد أربعة أشهر منها بموجبه كما تقدم فإن أخرت المطالبة في الإيلاء الأول حتى مضى الشهر الخامس منه فلا مطالبة به لانحلاله وكذا إذا أخرت المطالبة في الثاني حتى مضت سنة (ولو قيد) الامتناع من الوطء (بمسئد الحصول في الأربعة) الأشهر (كنزول عيسى صلى الله عليه وسلم) أو خروج الدجال كأن قال والله لا أطوك حتى ينزل عيسى عليه السلام أو حتى يخرج الدجال (فمول) لظن تأخر حصول المقيده عن الأربعة الأشهر (وإن ظن حصوله قبلها) أى حصول المقيده قبل مضي الأربعة أشهر كأن قال في وقت غلبة الأمطار والله لا أطوك حتى تجيء الأمطار (فلا) أى فليس بمول للظن المذكور وهو عاقد يميناً (وكذا لو شك) في حصول المقيده قبل مضي الأربعة أشهر أو بعدمضيها لا يكون مولياً (في الأصح) لا تنفاه ظن التأخر عن الأربعة أشهر حتى لو تأخر عنها لا تطاله

الضرر لها في ذلك (ولفظه)
 أي اللفظ المستعمل في
 الايلاء لافادة معنى الوطء
 (صريح وكناية فمن
 صريحه تضييذ كبرفرج
 ووطء وجماع واقتضاض
 بكر) كأن يقول والله
 لا أغيب ذكرى بفرجك
 أو لأطوك أو لأجامعك
 أو لا أقتضك وهي بكر
 لاشتهار ذلك في معنى الوطء
 فان قال أردت بالوطء
 الوطء بالقدم وبالجماع
 الاجتماع وبالاقتضاض
 الاقتضاض بغير الذكر لم
 يقبل في الظاهر ويدين في
 الاولين وكذا في الثالث
 على الاصح كذا في الروضة
 وأصلها وفي الكفاية
 في الثالث أنه يقبل في
 الاصح وتغيب الحشفة
 كتغيب الذكر (والجديد
 أن ملامسة ومباضة
 ومباشرة واتيانا وغشيانا
 وقرانا ونحوها) كالمس
 والافضاء كقوله والله لا أمسك
 أولا أفضى اليك (كنايات)
 مفتقرة الى نية الوطء لعدم
 اشتها رافيه والقديم أنها
 صرائح لكثرة استعمالها
 فيه (ولو قال ان وطئت
 فعبدي حر فزال ملكه
 عنه) كأن مات أو أعتقه
 أو باعه أو وهبه (زال
 الايلاء) لانه لا يلزمه بالوطء

بعد ذلك شيء فلو عاد الى ملكه لم يعد الايلاء وفيه قول عود الخنت

(ولو قال) ان وطئت فعبدي حر عن ظهاري

أموت أو تموت أو يموت فلان نعم ان بقي لزول عيسى دون الأربعة أشهر كالיום الثاني من أيام
 الدجال أو كان فلان المذكور غائبا وبقى من مدة يحكم القاضي بموته فيها دون الأربعة فلايلاء فيها
 لعدم المدة كما مر (قوله لاتقاء تحقيق الخ) لو قال لاتقاء ظن التأخر المقتضى للاضرار لو افق ما قبله
 بل هو أولى فتأمل (تنبيه) انما قيدت المدة بالأربعة أشهر لانها المدة التي تصبر المرأة عن الجماع
 فيها وبعدها يفنى صبرها أو يقل كما نقل عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه مر ليلة في شوارع المدينة
 فسمع امرأة تنشد

لقد طال هذا الليل وازور جانبه * وأرقت أن لا خليل الأعبه

فوالله لولا الله تخشى عواقبه * لحرك من هذا السرير رجوانه

مخافة ربي والحياء يصديني * مخافة بلى أن تنال مراتبي

فسأل عنها فقالوا ان زوجها في الغزاة فرجع الى أبنته حفصة زوج رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألها
 كم تصبر للمرأة عن النكاح فقالت أربعة أشهر وبعدها يفنى صبرها أو يقل فتأدى حيث تد أن لا تزيد غزوة
 على أربعة أشهر (قوله ولفظه) ولو بالعجمية حيث عرف معناها على العتمد والافلا وكاللفظ الكتابة
 وإشارة الآخرس (قوله ذكرى) وأراد الحشفة أو أطلق لملء عند الاطلاق عليها فان أراد جميع الذكرين فان
 قال جميع ذكرى أو كل ذكرى فلايلاء يدفع ضررها باذخال الحشفة منه (قوله بفرجك) ولم يقل أردت
 الدبر ولا دين فلا يكون موليا باطنا (قوله لأجامعك) أو لأجامع فرجك أو نصفك الأسفل ولايلاء في غير
 ذلك من الأعضاء أو الاجزاء كيدك ورجلك ووركك ونصفك ولم يزد الأسفل (قوله وهي بكر) وان كانت
 غورا وعلم حالها ولا تحصل الفية الا بزوال بكارتها كما يأتي (قوله وكذا في الثالث) هو العتمد ومعنى التدين
 ما مروى محل ذلك ما لم تقم قرينة على ما أراده والاقبل ظاهر ولا تدين في النيك كما في التنبيه والحاوي (قوله
 وتغيب الحشفة) فلو قال أردت حشفة تمر مثلا لم يقبل ويدين ولو قال لأجامعك الاجتماع سوء فان
 أراد ما دون الحشفة فقول أو غير ذلك فلا وفي شرح شيخنا مع هذه ما لا ينبغي القول به فراجع وتأمل (قوله
 فزال ملكه عنه) أي كاه وانظر لوزال عن بعضه وظاهر كلام الشارح بقاء الايلاء للعلة المذكورة والموت
 كالبيع بخلاف الاستيلاء والتدير ونحوهما ولا يعود الايلاء بعوده بعد زوال ملكه كما ذكره (قوله أو
 باعه) أي يبعلا زما أو بشرط الخيار للشترى وحده ولا يعود الايلاء بفسخه لتجدد الملك فيه (قوله أو وهبه)

يقال انه الآن محقق البعد نظرا الى ماورد من تأخيره عن الدجال (قول الشارح حيث تأخر الخ) يريد أن هذا
 هو محل الوجه للرجوح لا ما توهه العبارة من الحكم به حاله على هذا الوجه ثم قضية قوله فلها المطالبة أنه
 بمجرد التأخر عن الأربعة تتوجه المطالبة من غير توقف على مضي مدة أخرى وهو ظاهر (قول للتن
 تضييذ كبر) صورة الشارح فيما يأتي بأن يقول لا أغيب ذكرى وهو الواقع في كلامهم قال ابن الرفعة
 له تأويلان الاول أن لا أغيب شيئاً منه والثاني أنهم عبروا بالذكر عن الحشفة لانها العمدة في ترتيب
 الاحكام انتهى (قول للتن واقتضاض بكر) لو كانت غورا وعلم حالها قبل الحلف قال الزركشي فلا ينبغي
 أن يكون موليا الا أن يقال الفية في حق البكر تخالف الفية في حق الثيب (قول الشارح فان قال أردت
 بالوطء الخ) اقتضى صنيعة أنه لو قال أردت بالتغيب تضييذ جميع الذكر لا يدين وفيه نظر بل ينبغي أن
 يدين ولا يكون موليا في الباطن (قول الشارح أو باعه) أي يبعلا لازما قال الزركشي بخلافه في زمن
 الخيار وان قلنا بزوال ملكه انتهى ولك أن تقول اذا زال ملكه لكون الخيار للشترى فقط ثم فسخ
 فكيف يعتق وقد تجدد الملك

(قول)

وكان ظاهر قول) لا تنوان لزمه عتق عن الظهار فعتق ذلك العبد وتعتق عتقه زيادة على موجب الظهار التزمها بالوطء فاذا وطئ في مدة
الايلاء أو بعدها عتق العبد عن ظهاره على الأصح وقيل لا يعتق عنه لأنه يتأدى به حق الحنت (والا) أي وان لم يكن ظاهراً (فلا ظهار ولا
ايلاء باطنا ويحكم بهما ظاهراً) لاقراره بالظهار واذا وطئ عتق العبد (١١) عن الظهار في الأصح (ولو قال) ان

وطئتك فعتق حر (عن
ظهارى ان ظاهرت فليس
بمولى حتى يظاهر) لأنه
لا يترتب منه شيء بالوطء قبل
الظهار لتعلق العتق بالظهار
منع الوطء فاذا ظاهر صار
مولى واذا وطئ في مدة
الايلاء أو بعدها عتق العبد
لوجود المعلق عليه ولا يقع
العتق عن الظهار اتفاقاً
لأن اللفظ للنفقة له سبق
الظهار والعتق انما يقع
عن الظهار بلفظ يوجد
بعده (أو) لو قال (ان
وطئتك فعتقك طالق
فمولى) من المخاطبة (فان
وطئ) في مدة الايلاء
أو بعدها (طلقت الضرة)
لوجود المعلق عليه
(وزال الايلاء) لانحلاله
(والاظهر أنه لو قال لا ربع
والله لا أجمعه فليس
بمولى في الحال) لأن المعنى
لا أطأ جميعاً فلا يحنث
بوطء ثلاث منهن (فان
جامع ثلاثاً) منهن (فمولى
من الرابعة) لحصول الحنت
بوطئها (فلا مات بعضهن
قبل وطء زال الايلاء)

أي مع قبض لأنها لا تملك إلا به (قوله وكان ظاهراً) أي وعاد (قوله فليس بمولى حتى يظاهر) قبل الوطء
هذا ان قال أردت أنه لا بد من تقدم الظهار الذي هو الشرط الثاني على الوطء الذي هو الشرط الأول فلذلك
لا يترتب منه شيء من ايلاء ولا عتق اذا وطئ قبل أن يظاهر لفوات الترتيب الذي أراده وان ظاهر بعده ومقارنة
الشرط الثاني للأول كتقدمه عليه فيما تقدم كما نبه عليه السبكي فان قال أردت أنه لا بد من تقدم الشرط
الأول على الثاني فمكس ما ذكر فاذا تقدم الظهار فلا شيء يترتب لفوات الترتيب الذي أراده وان وطئ بعده
فان وطئ قبل أن يظاهر صار مولى لأنه يمنع من الظهار حيث خاف العتق وكذا لو قال ما أردت شيئاً أو
تعتق مراجعتي حملاً على القاعدة فيما اذا توسط الجزاء بين شرطين بغير عطف فإنه يكون الشرط الأول شرطاً
للملحة الشرط الثاني وجوابه كما فسر به آية يأيا الذين هادوا وأما اذا تقدم الجزاء على الشرطين أو تأخر عنهما
اعتبر تقدم الشرط الثاني على الأول مطلقاً نحو أنت طالق ان قلت زيدا ان دخلت الدار فلا بد في وقوع
الطلاق من تقدم الدخول على الكلام وكذلك أخر أنت طالق عنهما (قوله لوجود المعلق عليه) وهو
الظهار والعتق جميعاً مع الترتيب الذي أراده كما تقدم (قوله ولا يقع العتق عن الظهار) أي في هذه الأخيرة
وتقدم أنه يقع عنه فيما قبلها كما ذكره الشارح (قوله بلفظ يوجد بعده) حقيقة أو حكماً كما مر (قوله فعتقك
طالق) بخلاف فمولى طلاق فعتقك كما مر (قوله فان جامع) ولو في الدبر أو بعد النينة نعم ان وطئ الثلاث
في عصمت قبل البائن زال الايلاء وكذلك وطئها بعد أن تزوجها (قوله فمولى من الرابعة) وان فارق غيرها
أومات بعد وطئها (قوله ومقابل الأظهر أنه مولى من الأربع في الحال) وبه قال الأئمة الثلاثة رضي الله عنهم
(قوله كل واحدة) وكذلك لو قال لأجمع واحدة منكن الا ان أراد واحدة معينة أو مبهمة اختص بها
والبقيات تخليفه في الأولى أنه لم يرد غيرها بخلاف الثانية والمدة فيهما من وقت اللفظ (قوله فمولى من كل
واحدة) فلو وطئ واحدة انحل الايلاء في الجميع كما هو ظاهر كلام الشارح وهو المتمد خلافاً للإمام

(قول المتن ويحكم بهما ظاهراً) بحث فيه الزركشي بأن ظهارى مصدر مضاف وهو لا يقتضى الوقوع على
ما صرح به النجاة كصاحب البسيط منهم حيث قال اذا قلت يعجبني انطلاقك فلا بد من الوقوع بخلاف
انك منطلق قاله الشيخ أبو حيان في باب الوصول (قول الشارح واذا وطئ في مدة الايلاء) أي بان يكون
الوطء بعد الظهار أما لو كان قبله ثم وجد فلم يصح الشارح بحكمه وفي شرح الارشاد أنه يعتق العبد ويتبين
سقوط الايلاء ثم ساق اشكالاً للرافعي فليراجع (قول الشارح فعتقك طالق) لو قال فمولى طلاق فعتقك أو
فمولى طلاقك فلا يكون مولى قاله الرافعي آخر الكلام على انعقاد الايلاء بخير الحلف بالله تعالى قال الزركشي
وهو جار على ظاهر المذهب من أنه لا يترتب بمثل هذه الصيغة شيء اه أقول ووجه عدم لزوم انها صيغة نذر
والطلاق لا يثبت في الذمة فلا ينافي وقوع الطلاق بها ابتداء (قول الشارح لأن المعنى الخ) قال الزركشي وكما
لو قال والله لا أكلم زيداً وعمر ابناً (قول المتن فان جامع ثلاثاً) أي ولو بعد فراق الثلاث ولو في الدبر قاله
الزركشي (قول الشارح ومقابل الأظهر) به قال الأئمة الثلاثة (قول المتن فمولى الخ) ظاهر كلامه أنه لو وطئ
واحدة لا يرتفع الايلاء في البقيات وهو مرجع الإمام لأن الصيغة تتضمن تخصيص كل منهن على وجه
لا يتعلق بصوابها لكن قال ان الأصح عند أكثر من الانحلال وزوال الايلاء لأنه حلف أن لا يطأ واحدة

لانحلاله بعدم الحنت بوطء من بقي ومقابل الأظهر أنه مولى من الأربع في الحال لأنه بوطء واحدة يقرب من الحنت المحذور والقرب
من المحذور محذور فتضرب لمن المدة ولكل منهن للطالبة بعدها (ولو قال) لا ربع والله (لا أجمع كل واحدة منكن فمولى من كل واحدة)
منهن في الحال لحصول الحنت بوطء كل واحدة

(ولو قال) والله (لأجامعك الى سنة الامرة فليس بمول في الحال في الاظهر) لانه لا يلزمه بالوطء مرة شئ لا استثنائها (فان وطئ) (و قد (بق منها) أي من السنة (أكثر من أربعة أشهر فقول) من يومئذ لحصول الحنث بالوطء بعد ذلك وان بقي أربعة أشهر أو أقل فهو حالف وليس بمول والثاني هو مول في الحال لانه بالوطء مرة يقرب من الحنث فتضرب المدة وتطالبه بعدها فان وطئ فلا شئ عليه ثم تضرب المدة ثانيا ان بقي من السنة مدة الايلاء (فصل) (بمهل) (أربعة أشهر) في زوجة (من الايلاء بلا قاض وفي رجعية من الايلاء والرجعة) (١٢) لامن الايلاء لاحتمال أن تبين وانما لم يحتج في الامهال الى قاض لثبوته بالآية

السابقة بخلاف العنة لأنها مجتهد فيها وقوله من الايلاء أي في التطبيق للوطء أما غيرها كصغيرة أو مريضة فمن حين اطاعة الوطء كما يؤخذ عما سيأتي (ولو ارتد أحدهما بعد دخول في المدة انقطعت) لأن النكاح يخل بالردة فلا يحسب زمنها من المدة اذا أسلم في العدة (فاذا أسلم استؤنفت) فلا يحسب منها ماضى قبل الردة لأن الاضرار انما يحصل بالامتناع التوالى في نكاح سليم (وما منع الوطء ولم يخل بنكاح ان وجد فيه) أي في الزوج (لم يمنع المدة كصوم واحرام ومرض وجنون) أي يحسب زمنه من المدة سواء قارنها أم حدث فيها (أو) وجد (فيها) أي في الزوجة (وهو حسي كصفر ومرض منع) المدة فلا يبدأ بها حتى يزول (وان حدث في

لأن اليقين واحدة وهذه من باب عموم السلب أي النفي والتي قبلها من باب سلب العموم (قوله الى سنة) فان لم يذكر لفظ سنة فتى وطئ صار موليا (قوله أو أقل) أولم يطأ أصلا في السنة

(فصل) في أحكام الايلاء من ضرب مدة وغيرها (قوله بمهل) وجوباً ولو بلا قاض (قوله المولى) ولو رقيقاً خلافاً للمالك في اكتفائه بشهرين فيه (قوله في زوجة) ولورقيقة خلافاً لابي حنيفة في اكتفائه فيها بشهرين (قوله من الايلاء) أي من تلفظه به ولو في مبهمه عنها كما مر (قوله لامن الايلاء) وان وقع في حال الزوجية ووطء الشبهة كالطلاق الرجعي (قوله ولو ارتد أحدهما بعد دخول في المدة) أي مدة الضرب وكذا بعدها كما في النهج وغيره (قوله استؤنفت) ان بقي أكثر من الاربعه من مدة الايلاء وبهذا يقال رجل وقع منه ايلاء وضرب له مدتان (قوله ولم يخل) احتراز عن الردة ونحوها (قوله كصوم واحرام) هذا مانع شرعي وأما المرض والجنون فمانع حسي (قوله منع) ان لم يمكن وطء معها كما مر (قوله حدث في المدة) لا بعدها فلها الطلب (قوله ويمنع) أي من حساب المدة تلبسها بما هو فرض من صوم ولو نذرا أو كفارة أو قضاء فوراً أو كذا قضاء موسماً على العتد خلافاً لابن حجر والاعتكاف الواجب كذلك ويمنع الاحرام ولو نقلاً أو بلائذ على العتد ولا يكف في نحو الصوم الوطء ليلاً (قوله والنفاس كالحيض) لا يمنع وهو العتد (قوله فليها) لاوليها ولا لسيدها مطالبته بعدها أي المدة خلافاً لابي حنيفة رضي الله عنه في أن الطلاق اذا علق به يقع بمضى المدة بلا طلب (قوله أو يطلق) أعادتها تردد الطلب بين الفينة والطلاق وهو العتد خلافاً لما في النهج من أنها ترتب الطلب بالفينة أولاً ثم بالطلاق وقال بعضهم ولعل فائدة الخلاف أنه في

وقد وجدو بحث الرافعي أنه ان أراد المعنى الذي قاله الامام فالوجه بقاءه والا فليكن كما لو قال لأجامعك فلا يحنث الا بوطء الجميع وفي كونه مولياً في الحال الخلاف السابق اه قال الزركشي وبق من صور المسألة ماله قال لأجامع واحدة فحكمه ما سلف أو واحدة معينة فواضح أو أطلق حمل على التعميم وقال قبل ذلك في هذه أي عند الاطلاق انه لو وطئ واحدة انحلت اليقين في الباقيات (قول المتن ولو قال لأجامعك الخ) لو ترك الوطء في جميع السنة فلا كفارة عليه على الأصح في زوائد الروضة لأن الغرض منع الزيادة

(فصل بمهل أربعة أشهر الخ)

(قول المتن ولم يخل بنكاح الخ) احتراز عن مسألة الردة والطلاق الرجعي السابقين (قول المتن كصوم) مانع شرعي ومرض مانع حسي (قول المتن كصفر ومرض) أي مانعين من ايلاج الحشفة (قول المتن وصوم نفعل) اقتضى صنيعة عنه من الموانع وهو لا يحسن لأن الزوج متمكن فيه من الوطء (قول المتن والافهام مطالبته الخ) خالف الحنفية وادعوا أنها تطلق بمضى المدة من غير طلب لأنه كان طلاقاً في الجاهلية الا أن الله جعل المخلص منه

بالمدة

للمدة) كفتور (قطعها) لامتناع الوطء معه (فاذا زال) أي الحادث

(استؤنفت) ولا تبني على ماضى لا تنفاه التوالى المعتبر في حصول الاضرار (وقيل تبني) عليه (أو شرعي كحيض وصوم نفعل فلا) يمنع المدة أي يحسب زمنه منها لانها لا تنحو عن حيض غالباً وهو متمكن في صوم النفعل من تحليها ووطئها (ويمنع فرض في الاصح) لامتناع الوطء معه وقيل لا يمنع لتمكنه منه ليلاً والنفاس كالحيض وقيل لا لندرته (فان وطئ في المدة) فظاهر أن الايلاء انحلت وتلزمه كفارة يمين في الحلف بالله تعالى (والا) أي وان لم يطأ فيها (فلها مطالبته) بعدها (بأن يتي) أي يرجع الى الوطء الذي امتنع منه بالايلاء (أو يطلق) للآية السابقة وليس لسيد الأمة مطالبته لأن الامتناع حقها وينتظر بلوغ للراقة ولا يطالب لها ولها ما تقدم (ولو تركت حقها)

بأن لم تطالب (فلها المطالبة بعده) أي بعد الترتك لتجدد الضرر (وتحصل الفينة بتغيب حشفة يقبل) ولا يكفي في الدبر لأنه مع حرمة لا يحصل الغرض (ولامطالبة ان كان بها مانع وطء كحيض ومرض) لامتناع الوطء المطلوب حينئذ (وان كان فيه) أي في الزوج (مانع طبيعي) من الوطء (كمريض طوب بأن يقول اذا قدرت فئت) لأنه يخف به الأدنى (أو شرعي كاحرام فالمنه بان يطالب بطلاق) لأنه الذي يمكنه لحرمة الوطء (فان عصي بوطء سقطت المطالبة) والطريق الثاني أنه لا يطالب بالطلاق بخصوصه ولكن يقال له ان فئت عصيت وأفسدت عبادتك وان لم تقى طلقنا عليك كمن غصب دجاجة ولؤلؤة فابتلعها يقال له ان ذبحتها غرمتها والا غرمت اللؤلؤة (وان أبي الفينة والطلاق فالأظهر أن القاضي يطلق عليه طلاقاً) نيابة عنه والثاني لا يطلق عليه لأن الطلاق في الآية مضاف اليه بل يحبس أو يعزره ليفي أو يطلق (وأنه لا يمهل ثلاثة) ليفي أو يطلق فيها الزيادة الضرر بها على الأربعة أشهر والثاني يمهل ثلاثة أيام لقربها وقد ينشط فيها للوطء (وأنه اذا وطئ بعد مطالبة لزمه كفارة يمين) لحشته

الترديد اذا طلق الحاكم لا يقع الطلاق فراجع (قوله بأن لم تطالب) هو بيان لمعنى الترتك عنده والافلها المطالبة وان أسقطت حقها باللفظ على العتد ولو اعترفت بالوطء سقط حقها ولا ترجع الى المطالبة (قوله بتغيب حشفة) ولو كان ناسيا أو مجنوناً أو نائماً أو جاهلاً أو مكرهاً وكذا يقال فيها فلامطالبة لها ولا تنحل اليمين في ذلك كله وانما تسقط مطالبته فقط فان وطئ بعد ذلك وهو كامل حنت ولزمه ما ألزم (قوله يقبل) أي مع زوال البكارة ولو في الغوراء وينحل به الايلاء وان حرم في الحيض كما يأتي (قوله ولا يكفي في الدبر) لكن ينحل به الايلاء لحشته اذا لم يقيد حلقه بغيره فلامطالبة لها بعده (قوله ولا مطالبة) أي بوطء ولا طلاق (قوله كحيض) نعم ان وقع الطلب قبله استمرت المطالبة فيه بالطلاق وهذا محل قولهم طلاق المولى في الحيض ليس بدعياً (قوله بأن يقول الخ) ونسعى في فنة اللسان (قوله كاحرام) وصوم فرض وظهار (قوله يطالب بطلاق) نعم ان بقي من زمن الاحرام أو الظهار دون ثلاثة أيام وطلب الامهال فيها أمهل وكذا يمهل في الصوم الى الليل (قوله فان عصي بوطء) بتغيب حشفة أو قدرها في قبل وهو مختار عامد عالم ولو هو محرم أو صائم أو غير ذلك من محرمات الوطء أو في دبر كذلك بقية السابق أو في حيض أو نفاس أو غيره وتعصى هي أيضا بتمكينه في ذلك لأنه اعانة على معصية (قوله سقطت المطالبة) وينحل الايلاء بذلك تنبيه على عدم ذكر أن الوطء تحصل به الفينة في غير الدبر وتسقط به المطالبة مطلقاً ولا ينحل اليمين ان كان ناسياً أو جاهلاً أو مكرهاً أو مجنوناً أو نائماً والا فينحل ولا يأتى وان لم يعص بالوطء وأن الوطء في الدبر ينحل به الايلاء ولا تحصل به الفينة قال بعضهم ومافائدة عدم حصول الفينة مع سقوط المطالبة وانحلال اليمين الا أن يقال ان المراد عدم حصول الفينة الشرعية فراجع (قوله وان أبي الخ) أي ثبت امتناعه عند الحاكم بحضور أو غيبة لنحو تمرد أو توار أو تعز (قوله يطلق عليه) بأن يقول أوقعت على فلان طلاقاً أو حكمت عليه بطلاق في زوجته أو نحو ذلك (قوله طلاقاً) ولا يز يد عليها فان زاد لم يقع الزائد عليها ولو طلق المولى ولو جاهلاً بطلاق القاضي معه أو بعده وقع ما أوقعه أيضاً بخلاف عكسه بأن طلق القاضي بعد طلاق المولى ولو بالتبين لم يقع طلاق القاضي وكذا لو طلق بعد وطئه ولو طلق الحاكم مع وطئه فقياس ما مر من وقوع طلاقهما معا أن يقع هنا والرجع عدم الوقوع تبعاً للخطيب هنا لئلا يلزم خروج الوطء عن الحل الى الحرمة على أن في وقوع طلاقهما اذا طلقا معانظراً اذا طلق القاضي انما يقع مع الامتناع ومع طلاق المولى لا امتناع فتأمل (قوله لا يمهل ثلاثة) قال شيخنا الزملي بل دونها ولم يقيد به وفي المنهج يمهل يوماً فأقل كز والنفاس أو فطر صائم أو شبع جائع أو خفة لمرض وهذا في الفينة بالوطء وأما في فنة اللسان فلا يمهل فيها مطلقاً (قوله اذا وطئ) أي عامدا عالماً مختاراً ولو بعد وطئه بغير ذلك كما مر (قوله لزمه) ان وطئ في المدة (قوله كفارة يمين) ان كان قد حلف بالله تعالى أو صفته فان كان بالزمام قرينة لم يرغب فيها لزمه ما ألزم أو كفارة يمين كنذر اللجاج فان رغب فيها لزمته عيناً وان كان بتعليق عتق أو طلاق لها أو ضررها وقع لوجود الصفة ويكفيه كفارة واحدة وكذا ووطء واحد وان تعدد الايلاء قبلها وهو يتعد اذا كرره وقصد الاستئناف أو تعدد المجلس والابن قصد التأكيد وان تعدد المجلس أو أطلق واتحد المجلس فلا يصدق يمينته في قصد التأكيد

بالمدة فلم يقع في الحال ووقع عند انقضائها قال القاضي وهذه دعوى عريضة من أين لهم أن الله سبحانه وتعالى جعل الخلع بالمدة يقع في الحال ووقع عند انقضائها فان عنوانه الايلاء فليس فيه ذلك (قول المتن بتغيب حشفة) ولو بغيره لم يكرها وان لم تنحل اليمين بذلك (قول المتن كحيض) قال في البسيط ان العجب أن الحيض يمنع المطالبة ولا يقطع المدة (قول الشارح والطريق الثاني) عبارة الزركشي وقيل لا يتعين طلب

للوطء (وأنه اذا وطئ بعد مطالبة لزمه كفارة يمين) لحشته

والثاني لا يلزمه لقوله تعالى فان قاموا فان الله غفور رحيم أي يغفر الحنث بأن لا يؤاخذ بكفارتها لضعف ضرر الزوجة ولو وطئ في اللذة قبل تحجب الكفارة قطعا لأنه منحت باختياره وقيل فيه الخلاف بأنه يبادر إلى ما يطلب منه ﴿كتاب الظهار﴾ هو مأخوذ من الظهر وصورته الأصلية أن يقول لزوجته أنت (١٤) على كظهر أمي فتلزمه كفارة بالعود ويحرم الوطء قبلها كما سيأتي والأصل فيه قوله تعالى

والذين يظاهرون من نساءهم الآية وهو حرام لقوله تعالى فيه وأنهم يقولون منكر من القول وزورا (يصح من كل زوج مكلف) أي بالغ عاقل فلا يصح من الصبي والمجنون والأجنبي حتى إذا نكحها لا يكون مظاهرا بما قاله وتقدم محته من الرجعة في باب الرجعة وسيأتي أن الرجعة عود (ولو ذميا وخميا) فانه يصح الظهار منهما ويصح أيضا من العبد والمجبوب (وظهار سكران كطلاقه) فيصح على المذهب ويصح من الصغيرة والمجنونة والرقاء والقرناء والامة والذمية (وصريحه أن يقول لزوجته أنت على أو مني أو معي أو عندي كظهر أمي) أي في التحريم (وكذا أنت كظهر أمي صريح على الصحيح) لأنه يقبدر إلى الذهن أن المعنى أنت على والثاني أنه كناية لاحتمال أن يريد أنت على غيري (وقوله جسمك أو بدنك أو نفسك كبدن أمي أو جسمها أو مجملتها صريح

كما يصدق في عدم الإيلاء أو في مدته بذلك والله أعلم

﴿كتاب الظهار﴾

بكسر الظاء للشالة وذكر عقب الإيلاء لشاركتها له فيما يأتي والقلب فيه معنى المحين وقيل معنى الطلاق (قوله هو) أي لغة مأخوذ من الظهر وخص الظهر لأنه محل الركوب للمرأة مركوب الزوج (قوله وصورة الأصلية) كفا في القاموس وأما شرعاً فهو تشبيه الزوج زوجته بمنحرمه كما يأتي (قوله وهو حرام) أي كبيرة وكان في الجاهلية وأول الإسلام طلاقاً أو حرمة مؤبدة كما يدل له السبب المذكور فغير الشرع حكمه بما يأتي وسبب الآية في نزولها أن أوس بن الصامت ظاهر من زوجته خولة بنت ثعلبة فاشتكت إلى رسول الله ﷺ فقال لها حرمت عليه فقالت انظر في أمري فاني لا أصبر عنه ومعى أولاد صفاران ضممتهم إليه ضاعوا وان ضممتهم إلى جاعوا فقال لها حرمت عليك فكررت وكررت فلما أيست منه اشتكت إلى الله تعالى فأنزل الله تعالى قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها وتشتكي إلى الله الآية (قوله كل زوج مكلف) هو أحد أركان الأربع وتبقى منها الزوجة والمشببه بالصيغة وستأتي في كلامه (قوله ولو ذميا) أي كافر أخلاقاً لا بي خيفة (قوله والمجبوب) والمسحوق (قوله والامة) من زوجها لا من سيدها (قوله كيدها) وان لم يكن لها يد لأنها من التعبير ببعض عن الكل وكذا ما يأتي في المشبه أيضا (قوله دون الصورة) لم يقل دون الصفة كما مر في الإيلاء لأن الإيلاء حلف فهو وصف والظهار صورة منذ كورة

الطلاق ويطلب منه الفينة باللسان كالمانع والطريق الثاني يقال الخ (قول الشارح والثاني لا يلزمه) قال الزركشي ليس لنا حاشا تلزمه الكفارة جزماً لا هذا

﴿كتاب الظهار﴾

(قول الشارح وهو حرام) أي كبيرة قال القفال لا أنك من أن يعمد الإنسان إلى ما أحل الله له فبشبهه بما حرمه الله عليه من كل الوجوه وأقل ما فيه الاقدام على إحالة حكم الله تعالى وتبديله اه ثم الآية المذكورة نزلت في زوجة أوس بن الصامت حين ظاهر منها سألت النبي ﷺ فقال حرمت عليه فقالت انظر في أمري فاني لا أصبر عنه فقال حرمت عليه وكررت وكررت فلما أيست شكت إلى مولاهما فزلت (قول المتن ولو ذميا) الأحسن ولو كافراً وانما تعرض له مع شمول الأول له الخلاف الحنفية فيه ناظرين إلى أن الكفارة تحتاج إلى نية لتأدية لفظ يقتضي التحريم كالطلاق والكفارة فيها شائبة الغرامة ويتصور ملكة المسلم فان لم يكن فيقال له أسلم وكفران شئت والافتقار بها كذلك إذا عسر بالعتق وقدر على الصوم لا يمكنه من العدول إلى الطعام بل يقال له ما سلف (قول الشارح لأنه الخ) عبارة الزركشي كما لو قال أنت طالق ولم يقل مني (قول المتن صريح) اقتضى كلامه أنه صريح وان لم يقل على ونحوها لكن الذي في الشرح والروضة والمحرر ذكر على قال الزركشي وهو الظاهر لأنه مع تركها يحتمل التشبيه في صورة البدن بل ذلك ظاهر فيه (قول المتن والأظهر الخ) قال الزركشي لم تعرضوا هنا لكون ذلك بطريق التعبير ببعض عن الكل أو السراية وقضية التشبيه بحيته اه ووددت لو كان نبه على ذلك عند قول المنهاج الآتي وقوله ورأسك أو ظهرك أو

لتضمنه للظهر (والأظهر أن قوله) أنت على (كيدها أو بطنها أو صدرها ظهار) كقوله

كظهرها والثاني أنه ليس بظهار لأنه ليس على صورة الظهار المعهودة لأهل الجاهلية الحاكين بأنه طلاق وقد أطل الله الحكم دون الصورة بقوله الذين يظهرون الآية (وكذا) قوله أنت على

(كعينا ان قصد ظهرا وان قصد كرامة فلا) يكون ظهرا (وكذا ان أطلق في الاصح) حملا على الكرامة والثاني يحمل على الظاهر تغليظا عليه (وقوله رأسك أو ظهرك أو يدك على كظهر أمي ظهرا في الاظهر) كقوله أنت والثاني للتحليل لأنه ليس على صورة الظاهر اليهودية في الجاهلية (والتشبيه بالجدة) كقوله أنت على كظهر جدتي (ظهرا) سواء أراد الجدّة من قبل الأم أم من قبل الأب (والمنهـب طرده) أي الحكم بالظهار (في كل محرم) تشبه بهامن نسب أو رضاع أو مصاهرة (لم يطرأ تحريمها) على التشبه كأختيه بنته من النسب ومرضعة أبيه أو أمه وزوجة أبيه التي نكحها قبل ولادته (لامرضعته وزوجة ابن) له لطرأ وتحريمهما عليه وكذا أم زوجته ومقابل المذهب في محرم النسب قول قديم ان التشبيه بهاليس بظهار لانه ليس على صورته لليهودية وفي محرم الرضاع قول وقيل وجه مفرع مع مقابله على الجديد في محرم النسب أن التشبيه بها ليس بظهار لأن الرضاع لا يقوى قوة النسب لا تتقاء بعض أحكام النسب عنه (١٥) كالولاية والارث والنفقة وقطع بعضهم

بأنه ظهار ومن طرأ تحريمها بالرضاع قطع بعضهم بأن التشبيه بهاليس بظهار وحكي بعضهم فيه الخلاف ومحرم للمصاهرة كمحرم الرضاع في جميع ما ذكر فيها وقطع بعضهم بأن التشبيه بهاليس بظهار أصلا بعد المصاهرة عن النسب بخلاف الرضاع لتأثيره في انبات اللحم ولذلك يتعدى التحريم فيها إلى الأمهات والأولاد ولا يتعدى في المصاهرة من حليلة الأب والابن إلى أمهاتهما وأولادهما (ولو شبه) زوجته (بأجنبية ومطلقة وأخت وزوجة وبأب وملاعة فلفرو) لأن الثلاثة الأول لا يشبهن الأم في التحريم المؤبد والأب أو غيره من الرجال كالابن والعم ليس محللا لاستمتاع والملاعة ليس تحريمها

بقوله أنت على كظهر أمي كما أشار إليه فيما تقدم (قوله رأسك) وشعرك وظفرك وفرجك وسائر الأعضاء الظاهرة بخلاف الباطنة في التشبه والتشبه به فلا ظهار به على المعتمد كالرأس الحياة والروح مالم يقصد بها الكرامة وخرج بالأعضاء الفضلات كاللبن والمني فلا ظهار بهما مطلقا (قوله كل محرم) وان لم توجد أو فقدت أو بدت (قوله قبل ولادته) وكذا معها (قوله لامرضعته) وكذا بنتها قبل ارضاعه بخلاف التي معه أو بعده (قوله مع مقابله) المعبر عنه بالمذهب (قوله وقطع بعضهم) تفرضا على الجديد (قوله بأجنبية) وكذا مجوسية أو وثنية (قوله وأخت وزوجة) وكذا زوجته صلى الله عليه وسلم لأن تحريمهن لحرمتهم صلى الله عليه وسلم (قوله فظاهر) ولو متراخيا (قوله فدخلتها) أي عامدة عالمة مختارة ولو في حال جنونه أو نسيانه لكن لا يصير عائدا حتى تمسكها بعد زوال عذره زمنيا يمكن فيه الطلاق ولو قال ان لم تدخلها فانت على كظهر أمي حكم به قبيل الموت وحيث لا يتصور العود (قوله واليمين) كأن يقول والله لا أكلك ان دخلت الدار (قوله قابل للتعلق) وكذا يقبل التأقيت كانت على كظهر أمي يوما أو

يدك الخ (قول المتن كعينا) مثله أنت كزوجها كذا قاله جماعة (قول المتن ان قصد) أي قصد أنها حرام عليه كظهر أمه (قول المتن رأسك الخ) قضيته التخصيص بالأعضاء الظاهرة وبه صرح صاحب الرواق واللباب قال الزركشي وهو غريب (قول الشارح كقوله أنت) أي وقيا ساعلى الطلاق (قول الشارح بالجدّة) ويكون مظاهرا بالنص لا بالقياس على الاصح قاله في البحر (قول الشارح ومقابل المذهب) الحاصل أن محرم النسب فيه قولان وما عداه فيه طرق (قول الشارح مع مقابله) هذا المقابل هو المراد فيه بالمذهب بدليل قوله فيما سبأني وقطع بعضهم بأنه ظهار فالراجح فيه اذا طريق القولين وأما من طرأ تحريمها بالرضاع فظاهر صنع الشارح الآتي أن للراد بالمذهب فيها طريق القطع وأما محرم المصاهرة فهي كمحرم الرضاع في هذا الأمر الذي نهينا عليه (قول الشارح وقطع بعضهم) يجب أن يكون هذا القطع مفرعا على الجديد أيضا فلا يقال كيف قطع هنا وجرى الخلاف هنا فتمل (قول الشارح بخلاف الرضاع) يحتمل أن أصحاب هذه الطريقة يقطعون بتأثير التشبيه بالرضاع مطلقا ويحتمل أن يجعلوه على التفصيل السابق وهو الظاهر وكلام الشارح لا ينافيه (قول المتن وظاهر) لو قال ثم ظاهرا كان أولى (قول الشارح أو بعد نكاحها صار) بشهد لهذا كما قال الزركشي قول النجاة ان الصفة في المعرفة

للمؤبد للمحرمة والوالة (ويصح تعليقه كقوله ان ظاهرت من زوجتي الأخرى فانت على كظهر أمي فظاهرا) من الأخرى (صار مظاهرا منها) ولو قال ان دخلت الدار فانت على كظهر أمي فدخلتها صار مظاهرا منها عملا بموجب التعليق وانما يصح تعليقه لأنه يشبه الطلاق لتعلق الحرمة به واليمين لتعلق الكفارة به وكل من الطلاق واليمين قابل للتعلق (ولو قال ان ظاهرت من فلانة) فانت على كظهر أمي (وفلانة أجنبية فخاطبتها بظهار لم يصير مظاهرا من زوجته) لا تتقاء للعلق عليه شرعا (الأن ير يد اللفظ) أي ان تلفظ بالظهار منها فيصير مظاهرا من زوجته لوجود العلق عليه (فلونك كجها وظاهر منها صار) مظاهرا من زوجته تلك لوجود العلق عليه (ولو قال) ان ظاهرت (من فلانة الأجنبية) فانت على كظهر أمي (فكذلك) أي ان خاطبها بالظهار قبل أن ينكحها لم يصير مظاهرا من زوجته الا أن ير يد اللفظ أو بعد نكاحها صار (وقيل لا يصير مظاهرا وان نكحها وظاهر) منها لأنها ليست بأجنبية حين الظهار فلم يوجب العلق عليه ودفع هذا بأن ذكر الأجنبية في المعلق عليه

شهرافلو قال أنت على كظهر أمي خمسة أشهر فظهر موقت وإبلاء (قوله لتعريف) لا الاشتراط وفارق
 ما وحلف لا يكلم ذا الصبي فكلمه شيخا أي بالغا حيث لا يحث بأنه يلزم على الشرطية هنا التعليق بالحال
 ويبعد حملها عليه (قوله فلفو) الآن ير يد اللفظ كما مر (قوله لاستحالة الخ) ولم يحمل على المجاز عند تعذر
 الحقيقة لضعف الظهار (قوله به) أي بما ذكره من جملة الصيغة للذكورة وضمير به الثانية كذلك (قوله
 الأولين) وهما إذا لم ينو بمجموع اللفظين شيئا أونوى به الطلاق وينضم الثانية ما لنوى مع الطلاق غيره
 نحو العتق (قوله فلم يستقل لفظه) بعدم التلفظ بالمبتدأ فيه والتقدير ليس كالمفروض فهو حيثئذ كناية ولم
 ينو ونية الطلاق به لقولنا مر في الطلاق أنه ليس كناية فيه كعكسه فقول الرافعي أنه إذا خرج كظهر أمي
 عن الصراحة ونوى الطلاق به يقع طلاقه أخرى مبرود كما قاله شيخنا الرملي وبه يعلم أيضا رد قول شيخ
 الإسلام أنه صحيح إذا قصد به طلاقه أخرى غير التي أوقعها على أنه كما قاله شيخ شيخنا عميرة لم يوجد منه قصد طلاق
 سابق حتى يقال أنه يقصد طلاقا آخر غير الذي أوقعه وقول شيخنا أن المراد بالقصد السابق اعتقاد وقوع
 الطلاق باللفظ الأول وان قصد به الظهار فلا ينافي قصد طلاق آخر باللفظ الآخر تأويل في غاية البطمع أنه مبني
 على كونه كناية وقدم رده (قوله وأما في الباقي) وهو ثلاث صور الأولى إذا نوى بمجموع اللفظين
 الظهار والثانية إذا نوى به الطلاق والظهار معا وينضم إليهما ما إذا انضم إلى كل منهما غيرهما كما مر فهذه
 أربع صور مع الثلاثة السابقة جملة التعليق بمجموع اللفظين سبع صور والثالثة ما إذا قصد بكل من اللفظين
 معنى آخر وهي تتعلق بكل لفظ على انفراده وهي صورة من اثنتين وثلاثين صورة لا يقع الظهار فيها أيضا كما
 ستعرفه (قوله لم ينو بلفظه) أي لم ينو الظهار في لفظه وحده (قوله أو الطلاق) وحده أو مع غيره بأن طالق
 والظهار وحده أو مع غيره بالباقي وهو لفظ كظهر أمي طلقت وحصل الظهار والحاصل أن الطلاق يقع مطلقا
 وأن الظهار لا يقع إلا أن نواه مع لفظه واعلم أن ما ذكره المصنف صورة من اثنتين وثلاثين صورة يقع فيها
 الطلاق والظهار جميعا بشرطه المذكور وبيان ذلك أن يقال إن اللفظ الأول إما أن ينوى به الطلاق وحده
 أو الظهار وحده أو هما وحدهما أو غيرهما كالعتق أو الطلاق مع الغير للذكورة أو الظهار معه أو هما معه
 أو لم ينو شيئا فهذه ثمانية أحوال في الأول ويأتي مثلها في الثاني فهي أربعة وستون من ضرب ثمانية في ثمانية
 فصنفا وهو ما فيه نية الظهار باللفظ الثاني يقعان فيها جميعا ونصفها وهو ما ليس فيه ذلك يقع الأول فقط فإذا
 ضم ذلك إلى السبعة السابقة المتعلقة بمجموع اللفظين حصل أحد وسبعون صورة فهذه نبذة بعض عليها
 بالتواجد والانياب وقل أن يثر عليها في كتاب وما يعقلها الأول والألباب وجمع أفرادها من العجب العجيب
 ولولا خوف التطويل والأسهاب لكشفت عن وجه إيرادها النقاب والله يقول الحق وهو يهدي إلى الصواب
 وما ذكره شيخ الإسلام في المنهج من بعض أفراد هذا الحساب وإن كان من جوامع الكلم اللاتقة

للتوضيح نحوز بد العالم وفي النكرة للتخصيص نحو ممرت برجل ظريف اه وقد أشار إليه الشارح في
 جوابه الآتي (قول المتن طلقت ولا ظهار) وجه انتفاء الظهار من الأولى ما قاله الشارح وعبارة الزركشي لأن قوله
 كظهر أمي لا يقيد لا تقطاعه عن أنت بالفصل اه وأما الثانية وهو أن ينوى بمجموع اللفظ الطلاق
 بالمجموع ويتبني أن يكون الجميع كذلك بمعنى أنها تحرم بالطلاق كظهر أمه فلما قاله الشارح قال الزركشي
 ويكون كظهر أمي تأكيذا لطلاق قال الماوردي ولا يائس فانه ما حرم محرمة لزوال الزوجية بخلاف ظهاره
 من حاجة أو معتمة وصورة الثالثة أن ينوى بمجموع كلامه الظهار وحده والرابعة أن ينو بهما بمجموعه

للتعريف لا الاشتراط (ولو)
 قال إن ظهرت منها وهي
 أجنبية) فانت على كظهر
 أمي فخاطبها بظهار قبل
 النكاح أو بعده (لفو)
 أي لا يكون مظاهرا من
 زوجته لاستحالة اجتماع
 ما علق به ظهارها من ظهار
 فلانة حال كونها أجنبية
 وقيل يحمل على التلفظ بلفظ
 الظهار في جامع الأجنبية
 (ولو قال أنت طالق كظهر
 أمي ولم ينو) به شيئا (أو
 نوى) به (الطلاق أو الظهار
 أو هما أو الظهار بأن طالق
 والطلاق بكظهر أمي طلقت
 ولا ظهار) أما وقوع الطلاق
 فلا ينافيه بصرح بلفظه وأما
 انتفاء الظهار في الأولين
 فلمع عدم استقلال لفظه مع
 عدم نيته وأما في الباقي
 فلأنه لم ينو بلفظه ولفظ
 الطلاق لا ينصرف إلى الظهار
 وعكسه كما تقدم في الطلاق
 (أو الطلاق بأن طالق
 والظهار بالباقي طلقت
 وحصل الظهار

بذلك الكتاب (تنبيه) لو عكس ما ذكره المصنف كأن قال أنت كظهر أمي طالق وقع الاول مطلقا لصراحته وكذا الثاني ان نوى معناه عند لفظه لانه كناية والافلا ويأتي فيه ما تقدم من التفصيل واعلم أنه سئل والدشيخنا الرملي رحم الله تعالى ترى قبورهما ممن قال لزوجه أنت حرام على هذا الشهر والثاني والثالث مثل لبن أمي فأجاب بأنه ان نوى بأنك على حرام الطلاق أو الظهار وقع ما نواهما ولو مرتباً تخيراً ونوى نحو تحريم غيبتها أو أطلق لزمه ككفارة يمين فقط ولفظ مثل لبن أمي نحو ان لم يرد به الظهار والافهو ظهار ويلزمه كفارة ظهار ان وطئ قبل تمام الشهر الثالث لانه حيث عادت انتهى وفيه نظر من وجوه منها ان التخير فيما اذا نواهما مرتباً بطريقة شيخ الاسلام وقدم أن للتمدانه ان سبقت نية الطلاق وقع ولنا الظهار الا في الرجعة أو الظهار وقبامها ولا عود فليراجع من محله ومنها ان اللبن ليس من الأعضاء الظاهرة بل ولا من الأعضاء مطلقاً فلا يكون نية التحريم به ظهاراً ومنها ان لبن أمه ليس حراماً عليه في ذاته بل ولا لعرض الامن جهة منع الارضاع بعد الحولين على القول به ومنها غير ذلك مما يقتضيه الجواب المذكور بما يترك بالتأمل والمراجعة فهو غير مستقيم

(فصل) في أحكام الظهار للرتبة على وجوده وصحته من قائله (قوله على الظاهر كفارة الخ) أي على التراخي كما سيأتي أنه للتمدد (قوله وهو) أي العود على القول الجديد من مذهب امامنا رضي الله عنه وعلى القديم فيه تأويلان أحدهما وبه قال الامام مالك وأحمد أنه بالزم على الوطء وثانيهما بالوطء وبه قال أبو حنيفة والحسن البصري من أئمتنا ونقل البيضاوي عن الحنفية أنه بشهوة الوطء ولو بالنظر اليها (قوله ان يمسكها) ولو جاهلاً أو ناسياً (قوله بعد ظهاره) للنجز وان كرره فاصداً للتأكد والافهو عائد بغير التوكيد بعد وجود الصفة وعلمه بها في الملق بها ولو بفعله لها ناسياً أو جاهلاً (قوله زمن امكان) وجود لفظ يحصل به فرقة أي شرعية فلو كانت حائضاً أو نفساء وان لم يعلم به وأمسكها الى زمن الطهر لم يكن عائداً الا ان مضى من زمن الطهر ما ينسج الفرقه ولم يفرق فيه (قوله وجهان) أصحهما الأول أي أنها بالظهار والعود معاً وهي على التراخي على التمدد فيهما وان عصى بالوطء (قوله اتصلت) أي عرفاً فلا

وأما الخامسة فبحث الرافعي فيها بأنه اذا خرج كظهر أمي عن الصراحة ولم يتوبه الظهار وانما نوى به الطلاق ينبغي أن يقع بطلقة ثانية اذا كان الطلاق رجعياً (قول المتن ان كان الخ) قيل مستترك لان الحكم باخصول لا يكون الا في رجعية (قول الشارح وقامت نيته الخ) عبارة غيره وهو اما على حذف الابتداء أو على تعدد الخبر وعبارة الرافعي كلمة الخطاب السابقة تقدر في الظهار اذا نوى

(فصل على الظاهر كفارة الخ) (قول الشارح لما قالوا الآية) أي بالتدراك وذلك بنقض ما يقتضيه ويحصل ذلك بالامساك المذكور اذا تشبيه يتناول حرمة لصحة استئناسها عنه فهو أقل ما ينقض به قال البيضاوي بعد حكاية معنى هذا وعند أبي حنيفة باشتباه استمتاعها ولو بنظره وعند مالك بالعزم على الجماع وعن الحسن بالجماع اه قيل ولفظة ثم من حيث اقتضاؤها التراخي قد يقصد بها غير قول الشافعي رضي الله عنه لنا أن المأمور بالكفارة لم يستفصله النبي صلى الله عليه وسلم عن صدور شيء من ذلك منه وايضا قبل السيس حجة على من اعتبر السيس (قول المتن وهو أن يمسكها الخ) قيل يرد عليه ما لو كرر ألفاظ الظهار للتأكد قيل أيضاً وقضية قوله زمن امكان أنه لو قال عقباً أنت طالق كان عائداً لا مكان أن يقول بدله طالق من غير أنت وفيه نظر لانه أخذ في أسباب الفراق وقد صور في البسيط عدم العود بقوله أنت طالق فاعترضه ابن الرفعة بذلك وهو مردود فقد قالوا لو قال عقب الظهار يا فلانة بنت فلان أنت طالق فليس يعود وكذا الوطء على عوض فلم تقبل ثبت طلاقها بحاجتنا

ان كان طلاق رجعة) وقامت نيته بالباقي مقام أن يقول فيه أنت فان كان الطلاق بائناً فلا ظهار (فصل) يجب (على للظاهر كفارة اذا عاد) لقوله تعالى والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا الآية (وهو) أي العود (أن يمسكها بعد ظهاره زمن امكان فرقة) لان العود للقول مخالفته يقال قال فلان قولاً ثم عادله وعاد فيه أي خالفه ونقضه وهو قريب من قولهم عاد في هبته وقصدوا الظهار وصف المرأة بالتحريم وامساكها بخالفه وهل وجبت الكفارة بالظهار والعود أو بالظهار والعود شرط فيه وجهان ومن قال يجب بالعود اقتصر على الجزء الأخير من الوجه الاول (قوله اتصلت به) أي بالظهار (فرقة)

بموت أو فسخ) من أحدهما بمقتضيه (أو طلاقاً بأن أودجى ولم يراجع أو جن) الزوج عقبه (فلاعود) لتعلق الفراق في الأخير وفوات
 الإمساك في الأول وانتفائه في غيرهما (وكذا لو ملكها) بأن كانت رقيقة (أو لا عنها) عقب الظهار فلاعود (في الأصح) لا تقطاع النكاح
 بالملك واللعان وقيل هو عائد في الأولى لأنه نقلها من حل إلى حل وذلك إمساك لما قيل هو عائد في الثانية لتطويله بكلمات اللعان مع إمكان
 الفرقة بكلمة واحدة وعلى الأول قال (بشرط سبق القنف ظهارة في الأصح) وكذا سبق للرافعة إلى القاضي قاله البغوي وجزم به في الشرح
 الصغير وأصل الروضة لما في تأخير ذلك (١٨) عن الظهار من زيادة التطويل والثاني لا يشترط تقدم ما ذكر

سنى لو اتصل مع كلمات
 اللعان بالظهار لم يكن عائداً
 لاستغاله بأسباب الفراق
 (ولو راجع) من طلقها
 عقب الظهار (أو أورد متصلاً)
 بالظهار بعد المخلول (ثم
 أسلم) في مدة العدة
 (فالذهب) بعد الاتحاق
 على عود الظهار وأحكامه
 (أما عائد بالرجعة لا الإسلام
 بل بعده) والفرق أن
 الرجعة إمساك في ذلك
 النكاح والإسلام بعد
 الردة تبديل للدين الباطل
 بالحق فلا يحصل به إمساك
 وأما يحصل بعده وقيل هو
 عائدهما وقيل ليس بعائد
 بهما بل بعدهما وأصل
 الخلاف قولان في الرجعة
 أظهرهما أنها عود ووجهان
 على هذا في الإسلام بعد
 الردة أحدهما أنه ليس بعود
 وقطع بضمه بالأول الفارق
 بينهما ولو ظاهر من
 الرجعية ثم راجعها فهو
 عائد بالرجعة أيضاً في الظاهر
 (ولا تسقط الكفارة بعد
 العود بفرقة) سواء فرقة

يضر نحو سكة تنفس ولا يافلاته بنت فلان وإن أطال في نسبها خلافاً لابن الرفعة (قوله بموت) أي
 لأحدهما (قوله أو فسخ) أو اتفاح بردة من أحدهما كما يسم عاباً (قوله أو طلاق) ولو بخلع
 فلم يقبل فبطلانها لم يكن عائداً (قوله أو جن) أو أغنى عليه أو خرس ولا إشارته (قوله وكذا
 لو ملكها) أو ملكه بارت أو قبول وصية أو بيع ولا يضر الاشتغال بصيغة البيع وإن تقدم الإيجاب
 على قبوله ولا تنفرد المساومة ولا يكفي للثمة بالمعنى لأنها لا تملك إلا بالقبض ولو تقديراً كأن كانت بيده
 (قوله وكذا سبق للرافعة) هو للتمتع (قوله ولو راجع من طلقها الخ) هو قيد لنوع الخلاف كما يأتي
 (قوله بعد الاتحاق الخ) جواب عن المصنف وسيد كرامته (قوله بتبديل الخ) والحل تابع له (قوله
 ووجهان على هذا) فلي مقابله يقطع بضم المود وهو المبرع عنه بالذهب في كلام المصنف في مسألة الإسلام
 وهو القاطع بالعود في الرجعة للشارح بقوله الشارح وقطع بضمهم بالأول الفارق فتأمل (قوله بعد العود)
 ولو في الظهار للوقت (قوله ويحرم قبل التكفير) أي مطلقاً في الظهار للطلاق وفي اللدة في الظهار
 للوقت كما سيذكره (قوله لأنه تعالى أوجب التكفير قبل الوطء) وورد النهي عنه بقوله صلى الله عليه
 وسلم لرجل ظاهر من زوجته وواقعها لا تقربها حتى تكفر رواه أبو داود وغيره (قوله حملاً الخ) وصرح
 شيخنا الرملي بأنه بالقياس ومما وجهان في الأصول بناء على أنه هل يحتاج لجامع أولاً وسيأتي في الباب
 بعدما أنه عند الشارح من القياس فانظر مع هذا ألا أن يؤول (قوله وفيما بين السرة الخ) فيه أمور

(قول للثمن بموت) منه أو منها (قول للثمن وكذا لو ملكها) هو شامل لما لو ورثها ولا خلاف في أنه
 ليس عوداً (فخرج) لو اشتغل بالمساومة وتقرر الثمن فهو عائد في الأصح (قول للثمن ولو راجع) هو
 محترز قوله السابق ولم يراجع ولما قال الشارح من طلقها الخ والألف عبارة شاملة لما إذا ظهر من رجعية ثم
 راجع وسيد كرامته الشارح بدو يحكي فيها قولين كما هنا ويحتمل على بعد أن تكون للمسئلة الآتية لا طرق
 فيها بل فيها قولان فقط كما قد يرشد إليه قول الشارح فيها في الظاهر دون المذهب وحينئذ فيكون قول الشارح
 هنا من طلقها الخ لأجل التعبير بالمذهب (قول الشارح إمساك) زاد الرافعي ولانها استحداث حل
 وذلك أبلغ في مخالفة الوصف بالتحريم من الإمساك على حكم الحل الثابت (قول الشارح ليس بعائدهما)
 وجهه في الرجعة أن العود هو الإمساك على النكاح فيستدعي تقدم ثبوت نكاح (قول الشارح ووجهان
 الخ) محصل ما في الرافعي أن الخلاف فيها مرتب على الخلاف في الرجعة وهو مراد الشارح من قوله ووجهان
 على هذا وقوله وقطع بضمه بالأول أي للذكور في الثمن وأعلم أن في كل طريقين وإن الأصح طريق
 الخلاف وأن صنيع الشارح أوفى في حكاية الخلاف باختصار وأعلام بأن الطرق ترجع إلى الأوجه الثلاثة
 (قول للثمن ولا تسقط الخ) وذلك لاستقرارها كالدين لا يسقط بدنيته (قول الشارح لاتحاد الواقعة)

ولأنه

الطلاق والوفاة والفسخ (ويحرم قبل التكفير وطء) لأن الله تعالى أوجب

التكفير قبل الوطء حيث قال فتحرر برقة من قبل أن يتأسا وقال فصيام شهرين متتابعين من قبل أن يتأسا ويقدر من قبل أن يتأسا في الإطعام
 حملاً للطلاق على التقيد لاتحاد الواقعة (وكذا للس ونحوه) كالتعبئة (بشهوة في الظاهر) لأن ذلك يدعو إلى الوطء ويقضي إليه والتماس في الآية
 يشمل (قلت لا يظهر الجواز والله أعلم) ونقل في الشرحين ترجيحاً عن الأكثرين والتماس في الآية محمول على الوطء كما في قوله تعالى من قبل
 أن تمسوهن وفيما بين السرة والركبة خلاف الحائض

منها أنه جعل الخلاف في هذا أوجبها وهو ضريح في خروجه عن كلام للمنف للمبر بالأقوال وعلى هذا فلا حاجة إلى الاعتراض على كلام للمنف ولا إلى تأويله أو حمله أو غير ذلك مما أطلوا به الكلام عليه ومنها أنه يقتضي أن الخلاف بين الأكثرين وغيرهم ليس فيما بين السرة والركبة كما تقدم ومنها أنه يقتضي بطلان ما قاله في التهج من أن من حمل الآية على الوطء لمحق بمغیره من التمتع كما جزم به القاضي وغيره ومنها أن ذكر المس ونحوه عقب الوطء يقتضي أنه في غير ما بين السرة والركبة لا يسمى مباشرة ومنها أن ذلك يقتضي حرمة الوطء في ذلك الغير قطعا ولا قائل بمغیره ذلك مما يدرك بالتأمل فراجع (قوله والأصح فيه التحريم) وهو للتمتع ومنه علم حرمة النظر خلافا لما يقتضيه كلام التهج والحق الظاهر بالحض لشبهه (قوله أو سنة) وهو في هذا إيلا ما يضاف لها للطلبة بعد أربعة أشهر كما مر وإذا وطئ في السنة ولو بلا طلبة لم يكره كفارة ظاهرا مطلقا وكفارة يمين إن كان قد حلف بالله كوالله أنت على كظهر أمي سنة (قوله مؤقتا) وللصان كالزمان كانت على كظهر أمي في مكان كذا والعود فيه بالوطء في ذلك المكان دون غيره (قوله نعم) أي من حيث عدم الكفارة لامن حيث الائم (قوله الأصح) هو بالرفع مبتدأ كما يعلم من التشرح (قوله في اللدة) لا مابدا كما يأتي ولا ما قبلها إذا لم تصل بظهاره (قوله الحشفة) أو قهرها من قاعدتها (قوله أو انقضاء) الأولى التيمير بالواو لاقتضائه حل الوطء بعد التكفير مع بقاء اللدة وليس كذلك بخلاف عكسه وسيد كره كذا ذكره غير واحد وفيه نظر وإنما يقتضي كلامه حرمة الوطء قبل التكفير وإن انقضت به أو قبل انقضاء اللدة وإن كفر وهو ظاهر فتأمل (قوله واستمرار الوطء وطء) يفيد أن الراد بوجوب النزع عدم الاستمرار واستشكل هذا بما صرحوا به في الإيمان من أن استمرار الوطء لا يثبت بل وحلف لا يطاق وهو جامع واستمر وقالوا استمرار الوطء لا يسمى وطأ وبما مر بقوله وإن وطئت وطأ مباحا حيث لم يحرم مواعيله الاستدامة وقالوا إنها لا تسمى وطأ وقد يقال بسقوط هذا الإشكال من أصله إذ من الواضح أن يفرق بين ما يسمى وطأ وما له حكم الوطء والاستدامة من الثاني بدليل تيميرهم بأنها لا تسمى وطأ وقولهم استدامة الوطء وطع أي بحكم بدليل أنهم لم يقولوا تسمى وطأ ولما كان للذكور في لفظ الحالف والمعلق لفظ الوطء حمل على ما يشاء فلا يشمل الاستدامة ولما لم يرد كذا للظاهر حمل على الأعم وأيضا يقال هنا للظاهر ممنوع من اللباسة بعد العود وبمغيب الحشفة حصل العود والاستدامة لا تنقص عن اللباسة إن لم تكن أعظم منها فتأمل ذلك وعرض عليه فانه من أمرار ينبوع الكلام وبما عثر عليه الأقسام (قوله والوطء الأول) أي مغيب الحشفة الذي يحصل به العود وكذا النزع منه بنية اللباسة لا تقبل العود (قوله فإن أمسكهن) أي الأربعة فإن أمسك بعضهم فماتنهم (قوله فأربع كفارات) وفارق ما لو حلف لا يكلم جماعة

ولأنه أولى بذلك لطول زمن الصوم (قول المتن ويصح الظهار للوقت) أي تقليبا لشأبة اليمين كما أنه لا يصح التوكيل في الظهار نظر ذلك أيضا ودليل هذا أن سبعة بن صخر ظاهر من زوجته حتى ينسلخ رمضان فوطئها في المدة فأمره النبي صلى الله عليه وسلم بالتكفير (قول المتن وفي قول مؤيدا) أي تقليبا لشأبة الطلاق ويغفر التآقيت (قول المتن نعم) أي لا كفارة فيه وإن كان الائم ثابتا (قول الشارح لاحتمال أن ينتظر النخ) أي وبالوطء اتقى هذا الاحتمال (قول الشارح جاز الوطء) قال الزركشي ظاهر النص بخالفه وظاهر القرآن أيضا قول وجه الأول أن الظهار وقع مقيدا بالمدة فلا يمتنع الوطء بعدها أو أمالك كفارة فقد استقرت بالعود (قول المتن وفي القديم كفارة) قال الزركشي قلنا الشافعي رضي الله عنه عمر بن الخطاب رضي الله عنه اه أقول فيه نظر فإن المجتهد لا يقلد مجتهدا واعلم أن الخلاف في هذه المسئلة مبني على أن القلب

والأصح فيه التحريم كما تقدم في باب (ويصح الظهار للوقت) كقوله أنت على كظهر أمي يوما أو شهرا أو سنة (مؤقتا) أي يصح ظهارا مؤقتا عملا بالتآقيت (وفي قول) يصح ظهارا (مؤبدا) ويغفر التآقيت (وفي قول) هو (نعم) لأنه باتقاء التأييد فيه كالتشبيه بمن لا تحرم عليه مؤبدا (فعل الأول الأصح أن عوده) أي العود فيه (لا يحصل بامساك بل بوطء في اللدة) لحصول المخالفة لما قاله بدون الامساك لاحتمال أن ينتظر به الحل بعد اللدة (ويجب النزع بمغيب الحشفة) لحرمة الوطء قبل التكفير أو انقضاء اللدة واستمرار الوطء وطء والوطء الأول جائز فإذا انقضت اللدة ولم يكفر جاز الوطء وبقيت الكفارة في ذمته ولو لم يطق أصلا حتى مضت اللدة فلا شيء عليه ومقابل الأصح أن العود في الوقت يحصل بالامساك كالمطلق وكذا إن قلنا للوقت يتأبد (ولو قال لا ربع أنتن على كظهر أمي فظاهر منهن فإن أمسكهن فأربع كفارات) كما لو ظاهر بأربع كلمات (وفي القديم كفارة) واحدة لأنه ظهار واحد (ولو ظاهر منهن بأربع كلمات

متواليه فمائد من الثلاث الاول) لامساك كل منهن زمن ظهار من وليتها فيه فان أمسك الاربعة فاربعة كفارات والاقنات (ولو كرر)
لفظ الظهار (في امرأة متصلا (٢٠) وقصدنا كيدا فظهار واحد) فان أمسكها فكفارة وان فارقها عقبه

فلا شيء عليه وقيل يلزمه
كفارة لأنه بالاستتال
بالتأكيد عائد ودفع بأن
الكلمات المكررة للتأكيد
كالكلمة الواحدة في الحكم
(أو استئنافا فالأظهر التعدد)
لفظا بحد الاستئناف
والثاني لا يعتمد (و) الأظهر
على التعدد (أنه بالمرّة الثانية
عائد في) الظهار (الاول)
للامساك زمنها والثاني
لا يكون عائدا بها لانهما من
جنس الاول فإلم يفرغ من
الجنس لا يجعل عائدا وان لم
يقصد بالتكرار تأكيدا ولا
استئنافا فالأظهر اتحاد
الظهار بخلاف الطلاق
لقوته بازائه الملك واحترز
للمصنف بقوله متصلا عن
للتفصل فانه يعتمد الظهار
فيه مطلقا وقيل لا يعتمد
في قصد التأكيد أي إعادة
اللفظ الاول

﴿ كتاب الكفارة ﴾
ذكر فيه خصال كفارة
الظهار فقط وصدقه بما
يعتبر في أنواع الكفارة
فقال (يشترط نيتها)
أي كأن يعتق بنية الكفارة
فلا يكفي بنية العتق الواجب
لأنه قد يكون عن نذر
وكذا يقال في الصوم

والاطعام (لا يمينها) بأن يقيد بالظهار أو غيره حتى لو كان

وكلهم حيث يلزمه كفارة واحدة لأن العود هنا في كل واحدة (قوله متواليه) تصوير للعود في كل واحدة
بظهار من بعدها لأنه شرط لأن غيره بالأولى منه وهو من جعل له محترزا فراجع (قوله لفظ ظهار) أي
غير مؤقت لعدم العود فيه بخير الوطء كما مر (قوله متصلا) وان تعدد المجلس (قوله وقصدنا كيدا) وان
تعدد المجلس أيضا (قوله أو استئنافا) وان أعيد المجلس (قوله بالمرّة الثانية الخ) للراد أنه بكل مرة عائد في
التي قبلها ولو قصد التأكيد في بعض والاستئناف في بعض فكل حكمه (قوله فالأظهر اتحاد الظهار)
هو للتمتع (فرع) لو ظاهر من أمة وقال سيدها أعتقها عن كفارتها ففعل عتقت عنها وانفسخ النكاح
لتضمن العتق ملكها

﴿ كتاب الكفارة ﴾

من الكفر بفتح الكاف وهو الحو أو عدم اللواخذه أو السر ومنه الكافر لأنه يسترا الحق بالباطل ومنه الزراع
مثلا لأنه يسترا الحب بالتراب وأصلها ستر جسم لجسم وحيث نفاط لا فاعلى غيره مجاز أو حقيقة عرفية وهي في
حق الكافر ومسلم لا أتم عليه زاجرة وفي حق مسلم آتم جابرة وزاجرة وهذا بحسب الأصل اذ لا جبر ولا زجر
في نحو الندوب كما يأتي وتقدم أن كفارة الظهار على التراخي على التمتع وكذا بقية الكفارات وان عصى
بسيها خلافا لظاهر ما في شرح الروض من أن كفارة الجماع في الصوم على الفور وهي من العبادات لتوقفها
على النية لكن للقلب فيها رعاية الرفق بالفقراء فصحت النية فيها من الكافر كزكاة الفطر عن نحو عبده
السلم وزكاة الرشد عن ذلك وعن ماله (قوله يشترط نيتها) وان لم يتلفظ بها أول تقترن بالفعل فكفي عند
عزل المال كما في الزكاة أو عند تطبيق العتق (قوله فلا يكفي بنية العتق الواجب) نعم لو علم أن عليه عتقا
وشك في سببه هل هو نذر أو كفارة قتل كفاه بنية العتق الواجب للضرورة (أقوله نازعة) أي ماثلة إلى
تصرف للمال وقد علم أنه لا يجب نية الفرضية فيها لأنها لا تقع الا فرضا ونظر فيه للزركشي بما قالوه
في الحج من نحو التصديق بقلعة كمن قتل نحو قلعة ورده بعضهم بأن هذه صدقة لا كفارة فراجع

في الظهار شائبة الطلاق أم شائبة اليمين (قول المتن متواليه) احتراز عن غير التواليه فان الحكم ثابت فيها من
غير خفاء (قول المتن فظهار واحد) أي كالطلاق (قول الشارح والثاني لا يعتمد) أي لأن اللفظ الثاني لم يؤثر
في التحريم فأشبه بظهار الأجنبية (قول الشارح لقوته بازائه الملك) ولأن عدده محصور والزواج يملكه
فيحمل تكراره على استيفاء العتد للمالك بخلاف الظهار في كل ذلك (قول الشارح وقيل لا يعتمد) محل
هذا اذا صدر قبل التكفير من الأول

﴿ كتاب الكفارة ﴾

قال الرازي كفارة اليمين فعل ما يجب بالحنث فيها وكفارة الظهار فعل ما يجب بالعود فيه قال الله سبحانه وتعالى
فكفارتها اطعام عشرة مساكين اه قال ابن عبد السلام وهل الكفارة زاجرة أو جابرة الظاهر الثاني لأنها
عبادات وقربات لا تصح الا بالنية وقال الامام فيها معنى العبادة من حيث الارفاق وسد الحاجات ومعنى
للاخذة والعقوبة وغرضها الأظهر الارفاق اه ونبه صاحب التقریب على أنها في حق الكافر بمعنى الزجر
لا غير وهو ظاهر (قول المتن يشترط نيتها) لحديثنا الأعمال بالنيات وقياسا على الزكاة (قول الشارح
والاطعام) هنا في العاجز عن الصوم أو في كفارة اليمين لما سيأتي أنه لا يطعم في الظهار ونحوه حتى

يسلم
عليه كفارتها ظهار وقتل فأعتق عبدا بنية الكفارة وقع محسوبا عن واحدة منهما وكذا الحكم في الصوم والاطعام وانما يشترط تعيينها في النية
بخلاف الصلاة لأنها في معظم خصالها نازعة إلى التراتب فاكنتي فيها بأصل النية فان عين فيها

وأخطأ كان نوى كفارة قتل وليس عليه الا كفارة ظهار لم يجزته ما أتى به بتلك النية مما عليه وتشرط نية الذم في الاعتاق والاطعام كاجزم به في أصل الروضة لصحتها ونيت التمييز دون التقرب ويمكن ملكه للرقبة المؤمنة كأن يسلم عبده أو عبيد مورثه فينتقل اليه وأما الصوم فلا يصح منه لتمحضه قرية ولا ينتقل عنه الى الاطعام لقدرته عليه

(٢١)

تسلك طريق حله من الصوم بأن تسلم وتأتي به ويقال له أيضا حيث لم تملك رغبة مؤمنة اما أن تترك الوطء أو تسلك طريق حله من اعتاق المؤمنة بأن تسلم فتملكها وتطلقها (وخصال كفارة الظهار) ثلاث احداها (عتق رغبة مؤمنة) قال تعالى والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رغبة الآية وقال في كفارة القتل فتحرير رغبة مؤمنة فحمل الشافعي رضي الله عنه للطلق في الاول على التقيد في الثاني قياسا بجامع حرمة سببهما من الظهار والقتل (بلا عيب يخل بالعمل والكسب) ليقوم بكفايته فيتفرغ للعبادات ووظائف الاحرار فيأتي بها تسكيلا لحاله وهو مقصود العتق والعاجز عن العمل والكسب لا يتأتى له ذلك فلا يحصل بعتقه مقصود العتق فلا يجزى و فرع على ما ذكرناه ما بينه

(قوله وأخطأ) أوعين عن كفارة فبان عدمها لم يجز صرفه لغيرها (قوله لم يجزته) وتقع نقلا له نعم له الرجوع في الاطعام بشرطه في الزكاة وفارق عدم الاجزاء هنا صحة رفع الحدث في مثله لما فيه من رفع للانعكاش لما عليه قاله شيخنا فراجعه (قوله الذم) ومثله للرد ويجزى به اخراجها حال الرد فله الوطء بعد الاسلام (قوله ويمكن ملكه للرقبة المؤمنة الخ) أوصل الخطيب كالتحرير حصول ملك الرقة للسلمة للكافر الى نحو أربعين صورة (قوله ولا ينتقل) أي ان لم يكن به عجز حسي كمرض (قوله بأن تسلم الخ) ويمكن الاعتاق بالبيع الضمني وفي الشارح أنه اذا عجز عن العتق لا يكفر بالصوم لأنه لا يصح منه ولا ينتقل الى الاطعام لقدرته على الصوم بالاسلام فيقال له اترك الوطء أو أسلم وأعتق أو صم (قوله كفارة الظهار) خصه بالذكر لكونه المحدث عنه ولو لم يذكره لشمك كفارة الجماع وكذا القتل وان لم يكن فيها اطعام وليسلم من الاعتراض الآتي في كلامه (قوله مؤمنة) ولو تبعا أو بالهار والراد للسلمة وانما عبر بالايمان تبعا للقرآن (قوله قياسا) أي لالفاظ من باب التقييد بالصفة من غير اعتبار جامع ومما قولان في الأصول كما مر (قوله والقتل) أي من حيث هو اذ الآية في الخطأ وهو لا حرمة فيه (قوله والكسب) هو من عطف الأعم أو المراد في أولها ليعمل به لتقص الوصف كالجنون وما قبله لتقص الذات كاليد واعتبر الميب هنا بما ذكر وفي الأضحية بما ينقص اللحم وفي النكاح بما يخل بالجماع وفي البيع والزكاة بما يخل بالمال فظرف في كل باب بما يليق به وتقسيم في البيع زيادة على هذا فراجعه (قوله ليقوم بكفايته) فيه نظر باجزاء الصغير (قوله وهو) أي التكميل (قوله صغير) ولو ابن ساعة أو يوم والبالغ أكمل خروجا من عينه ولو بان فيه بد كبره عيب نبين عدم الأجزاء (قوله وأعور) عورا لا يخل وفارق عدم أجزاء العوراء في الأضحية لأنه ينقص لحمها بترك الرعي ولا يجزى الأعمى أي محقق العمى وان أبصر حالا لأن عود البصر نعمة جديدة فان لم يتحقق العمى فسيأتي (قوله يفهم الإشارة) وتفهم عنه (قوله وأخشم) وأكوع أي أعوج الكوع وأكع أي ليم أو كاذب (قوله لأن كلام من الصفات الخ) قال شيخنا وعطف هذه الصفات بالواو يفيد أنها لو اجتمعت كلها أو بعضها لم يضر وهو كذلك على العتد (قوله لازم) ومنه مثل الرجل مثلا لأنه كمن به آفة تمنع من الكسب وخرج به مالا يمنع ذلك فيكفي ويجزى عتق الأجنم والأبرص والمحبوب والعين والفاسق وولد الزنا والأحمق والرتقاء والقرناء وضعيف البطش والرأى والأخرق وهو من لا يحسن صنعة وفاقد أسنانه كلها

يسلم وقد سلف أن الكلام في مطلق الكفارة (قول الشارح قياسا) أي لالفاظ بمعنى أن مجرد وجود اللفظ المتقدم مقتضى لا اعتبار القيد في المطلق من غير احتياج الى جامع كإقيل به ومنع الخنق الحمل للاختلاف فيبقى للطلق على إطلاقه والأدلة مبسطة في الأصول وحديث الجارية التي قال فيها النبي ﷺ أعتقها فاتها مؤمنة خطابا لسيدها الذي ذكر أنه عليه رغبة مؤدب لما يقوله اما من رضي الله عنه (قول المتن يخل بالعمل والكسب) قيل الأول يعني عن الثاني (قول المتن مشي) الحسن تعريفة (قول المتن وأخشم) هو فاقد الشم (قول المتن وفاقد رجل) حسا ومعنى (قول المتن خنصر) قضية كلام الجوهري حيث ذكره في

أجزاء ومنها بقوله (فيجزى صغير أقرع أعرج يمكنه تباع مشي) بأن يكون عرجه غير شديد (وأعور وأصم) وآخر من يفهم الإشارة (وأخشم وفاقد أذنيه) فاقد (أصابع رجله) لأن كلام من الصفات المذكورة لا يخل بالعمل والكسب (الازمن و) (لا) فاقد رجل أو خنصر و بنصر من يد أو آملتين

(من) أصبح (غير ما قلت أو آتاه إيهام والتماعلم) لاختلال كل من الصفات المذكورة بالعمل والكسب وعلم من ذلك أنه لا يجزى* فاقدر
ولا فاقدا أصابها ولا فاقدا أصبح من الإيهام والسبابة والوسطى وأنه يجزى فاقدر من ينصر من الأخرى وفاقدا آتاه من غير الإيهام
فلو فقلت أنا مله العليا من الأصابع الأربع أجزأ وتردد الإمام فيه ولا يجزى* الجنين وإن انفصل لما دون ستة أشهر من وقت الاعتاق لأه
لا يعلى حكم الحى وقيل إن انفصل كذلك تبيين الأجزاء (ولا) يجزى* (هرم عاجز) عن العمل والكسب بخلاف غير العاجز فيجزى* (و) لا
(من أكثر وقته مجنون) فيه تجوز بالاستناد إلى الزمان والأصل ولا من هو في أكثر أوقاته مجنون بخلاف من هو في أكثرها عاقل فيجزى*
قليل لا أكثر في الشقين ومن (٢٢) استوى فيه من جنونه وزمن أفاقته يجزى في الأصح (و) لا (مريض لا يرجى) برؤه

(قوله من أصبح غيرهما) وكذا منهما (قوله الجنين) ولا من لم يتم انفصاله لعدم تحقق حياته (قوله عاجز)
قيد كما يفيد كلام الشارح كشيخنا الرملى وابن حجر وقيل صفة كاشفة (قوله مجنون) أو معنى عليه
(قوله في أكثرها عاقل) والمعبدة بأوقات العمل ليلاً ونهاراً وتقييد بعضهم بالنهار نظراً للغالب ولو كان في
أوقات الافاقة خلل لوصفهم إلى غير الافاقة كان أكثر يجزى* وظاهر كلامهم أن المجنون لا يجزى* وإن برى*
أوطن برؤه فراجع (قوله يجزى* في الأصح) هو التعمد (قوله على ظن) وهذا فارق المعنى كما مر ولولم
يتحقق المعنى وأبصر أجزأ فيهما سواء وعلى هذا يحمل ما في الجناية (قوله والأصح أجزاءه) هو التعمد
مالم يتحقق أن موته من مرضه كما يؤخذ من قوله (فرع) لا يجزى* من تخم قتلته بعدالرفع إلى الإمام
بخلافه قبله ويجزى* من قدم لقتل مالم يقتل (تبيين) الاعشى والاختش واما من يبصر نهاراً فقط
أولاً فقط إن كان ذلك في وقت كسبه مالم يكف بالأكثر اعتاقهما وتقل عن بعضهم عدم الأجزاء مطلقاً
(قوله وذى كتابة صحيحة) أي لم يسبقها تطبيق عن الكفارة كما لو قال إن دخلت النار فانت حر من
كفارتى ثم كاتبه فإذا دخلها بغير اختيار سيده عتق عن الكفارة وبذلك علم أن اعتبار الصفات في البعد
يكفى بوجودها حال التطبيق فلا يصح لو قال لعبد الكافر إذا أسلمت فانت حر عن كفارتى ومقتضاه
أجزاء تطبيق عتق البصير عنها أو الصحيح كذلك ويجزى* وإن عصى بدماء ومرض بما لا يرجى برؤه وغير
ذلك فراجع (قوله فيقع عنهما) مما مله ضد قصده (قوله ومطلق بصفة الخ) ومنه ذك كتابه فاسدة ويجزى*
مقصوب وإن عجز عن تخليصه وحامله بغيرها ولو كان استثناء وجان ومرهون حيث تغلعتقهما
لاموصى بمنفعته ومؤجر (قوله فإن فعل الخ) أشار إلى أن ما في كلام المصنف هو صيغة الكفر وإن العتق
يقع مشقاً كما فعل وعليه لو ظهر عدم أجزاء أحد المبدئين لم يصح التكفير عن واحدة من الكفارتين أي

بإدلة خضر أن الوزن فنمل لكن صاحب المحكم ذكره في الرابح فالوزن فمل (قول الشارح بالاستناد)
أي اسناد مجنون إلى أكثر (قول للثمن ومريض لا يرجى) كالفالج وفي معنى هذا اعتاق من قدم
للقتل (قول الشارح غير صحيحة) قال في التنقيح وهو قوي لأنه غير جازم بأنه مرجو الزوال والتردد
في التنية قاذح (قول للثمن شراء قريب) مثله ملكه بغير الشراء كالمبة (قول الشارح لأن عتقه الخ)
أي فكان ظهير ما لو استحق عليه الطام في النفقة فدفعه إليه بنية الكفارة (قول الشارح وللدبر الخ) يريد
أنه تطبيق خاص فلا يرد أن ما قبله ينشئ عنه

كصاحب السل فإنه كالزمن
بخلاف من يرجى برؤه
فيجزى* (فإن برأ) من
لا يرجى برؤه بعد اعتاقه
(بأن الأجزاء في الأصح)
لأن للتع كان بناء على
ظن وقديان خلافه والثاني
لا يجزى لأن نية الكفارة
بما يظن علم برؤه غير
صحيح وإن مل من يرجى
برؤه بعد اعتاقه فقبل
لا يجزى* لتبين خلاف
للظنون والأصح أجزاءه
وموته يحتمل أن يكون
لمرض آخر (ولا يجزى*
شراء قريب) يعتق بمجرد
الشراء بأن يكون من
الاصول أو القروع (بنية
كفارة) لأن عتقه مستحق
بجهة القراة فلا ينصرف
عنها إلى الكفارة (ولا)
عتق (أم ولد وذى كتابة
صحيحة) عن الكفارة
لأن عتقهما مستحق

بالإدلاء والكتابة فيقع عنهما دون الكفارة أما الكتاب كتابة
فاسدة فيجزى* عتقه عن الكفارة على الأصح كما لرقه (ويجزى* مدبر ومطلق بصفة) يشترط عتقهما بنية الكفارة عنها لواز التصرف
فيهما والدبر من علق عتقه بموت السيد كأن يقول له إذا مت فانت حر (فلو أراد) بعد التطبيق بصفة (جعل عتق المطلق كفارة) عند حصول
الصفة بأن يبعد التطبيق ويريد فيه عن الكفارة وذلك مثل أن يقول إن دخلت النار فانت حر ثم يقول إن دخلتها فانت حر عن كفارتى (لم
يجز) ما أراد فلا يعتق المطلق بالصفة عند حصول الصفة عن الكفارة لأنه مستحق العتق بالتطبيق الأول فيقع عنه (وله تطبيق عتق الكفارة
بصفة) كأن يقول إن دخلت النار فانت حر عن كفارتى فيعتق عنها بالدخول (و) له (اعتاق عبده عن كفارتيه عن كل) منهما (نصف ذاك)
العبد (ونصف ذاك) العبدان فعل ذلك وقع العتق كذلك لحصول المقصود من اعتاق العبد عن الكفارتين بما فعل

وقيل يستق عبد عن كفارة وعبد عن الأخرى ويقتضيه النصين (ولو اعتق معسر نصين) لمن عبيد (عن كفارة) عليه (فالأصح
الاجزاء ان كان باقية حراً) بخلاف ما اذا كان رقيقاً والفرق انه (٢٣) حصل مقصود العتق من التخليص من

الرق في الأول دون الثاني
وقيل يحجزى باعتاق النصين
مطلقاً فزيلة لها منزلة
الواحد الكامل وقيل
لا يحجزى باعتاقها
مطلقاً لان الأمور باعتاق
رقبة ولم يوجد في ذلك
(ولو اعتق) عبداً عن
كفارة (بموضع) على
العبد كان قال أنت حر عن
كفارتى على أن ترد على
دينارا (لم يحجزى) ذلك
الاعتاق (عن كفارة)
لانه لم يجرى الاعتاق لها بل
ضم اليها قصد العوض
وقيل يحجزى عنها وبسط
العوض واستطرد
للعنف تبعاً لمسم بذكر
مسائل فيمن استدعى
الاعتاق بموضع فقال
(والاعتاق بمال كطلاق
به) أى فهو من جانب
للك معاوضة فيها شائبة
التعليق ومن جانب
للمستدعى معاوضة فيها
شائبة الجمالة (فبما قال
أعتق أم ولدك على ألف
فأعتق نفذ) الاعتاق
(ولزمه العوض) المذكور
وكان ذلك اقتداءً من
المستدعى باختلاع الاجنبى
(وكذا الوفاة أعتق عبدك
على كذا فأعتق) فانه

ظاهراً فلو أعتق عبد غيره مشتقاً كما فعل أولاً أجزاً (قوله وقيل يستق) هو صريح في أنه لا خلاف في
الصحة وهو ما في كلام المصنف فلا اعتراض عليه بل علم ذكر الخلاف ولما أعاد ذكر هذه لم يغيرها منها
بالأولى ولذلك قيل فيها انه يستق النصف الأول يسرى الى الباقي وان رد بأن الصيغة واحدة وذلك علم أن
الخلاف في وقوع العتق مشتقاً او لا وعلى هذا لو ظهر عدم اجزاء أحد العبدين وقع الآخر عن واحدة
من الكفارتين وعلم من ذلك أنه لو قال أعتقت نصفك عن كفارة قتل ونصفك عن كفارة ظهاري أو قال
أعتقتك نصفك عن كذا ونصفك عن كذا أنه يقع غير مشتق قطعاً لعدم التصريح بنصف كل من
العبدين لما ذكره ابن حجر وغيره هنا غير مناسبين تأمله (قوله معسر) أى بقيمة باقى العبد أو
أحدهما فان أسرى بذلك صح لكن لا يقع ما سرى عن الكفارة الا ان تراها عند الاعتاق تأمل (قوله
باقيةما) أى باقى أحدهما حر (قوله بخلاف ما اذا كان) أى باقيةما سار رقيقاً يحجزى مستق عن الكفارة
أى الآن فلو ملك بعض أحدهما بذلك وعتقه عنها بين الاجزاء كما هو صريح كلام الروض وغيره ولو خرج
أحد العبدين بغير صفة الاجزاء فى باقى الآخر ما ذكر كما مر (قوله على العبد) ليس قيداً كما يؤخذ من
التحليل فلو قال لأجنى أعتق عبدى عن كفارتى بألف عليك أو قال له أجنى أعتق عبدك عن كفارتك
بكنا على قبيل فيهما صح العتق لاعتق الكفارة ويلزم للزوم الحر العوض ويقع العتق عنه كما يأتى فان
كان بصيغة تعليق كان قال لعبدان أعطيتنى كذا فأنت حر عن كفارتى أو قال لأجنى ان أعطيتنى كذا
فببدي حر عن كفارتى عتق عن كفارة لك ولا عوض على العبد ولا غيره لكن يشترط لوجود العتق
حصول الصفة من اعطاء العوض المعلق عليه (قوله واستطرد) فهو في غير محلها لكن لما مناسبة بما هنا
(قوله قال أعتق أم ولدك على ألف) على ذلك فأعتق نفذ العتق ولزمه العوض ان لم يقل الطالب عنى أو عتق
والاعتقت ولا مال (قوله فأعتق) أى فوراً والاعتقت ولا مال (قوله ولزمه العوض المذكور) أى ان
كان صحيحاً والافقيمتها على قياس ما يأتى في العبد (قوله أعتق عبدك) ولم يقل الطالب عنى أو عنه
سواء قال أعتقته عنك أو أطلق (قوله يلزمه العوض) فى الصحيح بقيمة العبد فى الفاسد (قوله فضل)
أى قال أعتقته عنك بذلك أو أعتقته بذلك فان سكت عن ذلك فقال بعض مشايخنا عتق عن الطالب ولزمه
قيمه فان نوى العتق لنفسه أو قال أعتقته عنى عتق عن السيد ولا شئ فان قال عن كفارتى وقع عتقها لابه
وذلك لازم الطالب وان قال أعتقته عنك مجازاً عتق عن الطالب ولا شئ (قوله وعليه العوض) على ما مر

(قول الشارح بخلاف ما اذا كان الخ) أى فانه اذا كان الباقي لغيره فلا اشكال وان كان له سرى وأجزاً
النصفان وفى الأولى أعنى اذا كانا لغيره لو أسرى بعد ذلك أو ملك النصف الآخر ثم أعتقه أجزاً هذا
محصل ما فى الزركشى والشارح رحمه الله قال لما سلفه قصده به تصوير للسئلة بما اذا كان الباقي
رقيقاً لغيره ليصح التفصيل بين من باقيه حر وغيره (قول الشارح على العبد) قال الزركشى لا فرق بين
أن يكون على العبد أو غيره كما عتقت عبدك هذا عن كفارتى بألف عليك فيقبل أو يقول له
غيره أعتق عن كفارتك وعلى كذا فيفعل فان العتق يصح لاعتق الكفارة ويلزمه العوض
وكان الشارح إنما خص المسئلة بالعبد لان حملها على العموم يرد عليه نحو أعتق عبدك عن كفارتى
على ألف (قول الشارح على ألف) لو زاد لفظة عنى فنال العتق ولا عوض (قول الشارح والثانى لا يلزمه)
عبارة الزركشى والثانى كقوله عنى لقرينة العوض وسيأتى (قول المتن عتق عن الطالب)

كما ينفذ العتق قطعاً يلزمه العوض (فى الأصح) لا يلزمه اياه والثانى لا يلزمه ادلا اقتداءً فى ذلك لا مكان نقل الملك فى العبد بخلاف أم الولد
(وان قال أعتقته عنى على كذا فنال عتق عن الطالب وعليه العوض)

ولو رد للعتق العوض بعد الجواب ليقع العتق عنه ولو عن كفارته لم ينقلب فان قاله حال الجواب وقع عنها
كما تقدم (قوله لنضمن ما ذكر لبيع) بقرينة ذكر العوض ويقع عن كفارته ان كانت ونواها كما تقدم.
ولو لم يذكر العوض فان قال عن كفارتي وقع عنها ولم يمتدح والاعتق عنه ولا شيء عليه لانه مبهمة كما قاله
بعضهم والوجه عدم العوض في التي قبلها ايضا لانه مبهمة ووقعه عن الكفارة لا ينافيها فتأمل (قوله ثم) هي
لجرد الترتيب (قوله يمتق عليه) فان نواه عن كفارة عليه وقع عنها كما مر (فرع) لو قال اطعم عن كفارتي
ستين مسكينا كل مسكين كذا من جنس كذا صح وكذا الكسوة وان نوى عند الاخراج الكفارة ولو
كفارة اليمين فيهما فله بدل ما أخرجه مالم يقصد التبذير (قوله عن الكفارة) ولو كفارة اليمين أو الاذى في
الحج على الراجع وتقييد بعضهم بالمرتبة لكونها محل الكلام (قوله ومن ملك) ولو سفيها وقارفي كفارة
اليمين بأن ما هنا تادر بدوم ضرره (قوله فاضلا) حال متنازع فيها وفي جوازها في العربية بخلاف (قوله
وعبالة) أي مومنه وعن كتب فقيه وخيل جندي وآلة محترف وغير ذلك كما في الفلاس (قوله ضخامة) أي علو
مرتبة بلا منصب أو عبالة البدن وكلام الشارح يميل الى الثاني (قوله أو منصب) بحيث يلام على مخالفة ذلك
ومثله الضخامة على التفسير الأول والا فهمي من هذا ويقال في احتياج مومنه كذلك وقال بعض مشايخنا
يراد في مومنه عدم القدرة بالفعل فراجع (قوله بالمرء الغالب) هو المتعمد أي يناقيه وبعده سنة بسنة
(قوله ضيقة) هي ما يستغله الانسان من بناء أو شجر أو أرض أو غيرها سميت بذلك لان الانسان يضع
بتركها (قوله لا يفضل الخ) فان فضل لزمه بيع الفاضل ان كفي ثمن رقبة والا فلا يلزمه أيضا ولو كفي
الفاضل لكن لم يجد من يشتريه وحده لم يلزمه بيع جميعها الا ان كان الفاضل من ثمنها يكفيه العمر الغالب
فراجع وقول شيخنا المراد بالفاضل أن يكون لو أجز ذلك أو أجز فيه سنة حصل له ما يكفي العمر الغالب
غير واضح فتأمل (قوله ولا بيع مسكن) قال شيخنا الرملي نعم لو اتسع المسكن جدا بحيث يكفيه بعضه
بيع باقيه وفيه نظر لانه ان لم يكن من مألوفه فهو يباع قطعا وان كان منه لزم فوات الشرط فراجع

قال الزركشي لانه اذا عتق عن الغير في السراية بغير رضا المالك فلا يقع عنه برضا المالك
من باب أولى قال وشمل كلام المصنف ماذا كان على الطالب كفارة ونوى وهو كذلك (قول الشارح
وقيل يحصل الخ) استشكله الامام بأن فيه الجمع بين الضدين الملك وازالته وأما الاول فليس فيه سوى تأخير
العتق عن الاعتاق بقدر توسط الملك ولا يضر في العتق عن الغير ونه الزركشي على انه يدخل في ملكه قطعا
وانما الخلاف متى يحصل وان بعضهم استشكل تقدير الملك وقال ما الدليل عليه قال الزركشي وحديث
السراية هو الدليل وهو اصل في ان التقدير ان الشرعية تقدم على كمال أسبابها قولية أو فعلية كتلف البيع
قبل القبض والذي استبعد في الاقوال قرب الأمر في الافعال لان موجب اللفظ لا يتقدم على اللفظ فان
فرق بأن الاقوال تقبل الالتواء بخلاف الافعال فلذا احتجيج الى الخروج عن الاصل أوجب بأنهم قد صرحوا
بحصول العتق وانتقال الملك ولو لوحظ ذلك المعنى للعتق ولم يملك (قول المتن أو عنه فاضلا) قال الزركشي هو
حال من الثمن والعبد له وفيه نظر فان العبد نكرة اللهم الا أن يدعى أن ابتداءه بالمعرفة سهل نحى الحال منهما
(قول الشارح كمن ملك عبدا الخ) في جعل هذا خارجا عما سلف نظر ظاهر فتأمل ولذا قال الزركشي المراد بالعبد
في عبارته من لا يحتاج اليه لخدمة ونحوها ثم وقد يستدرك عن الشارح بأن من يحتاج اليه في الخدمة مثلا غير
فاضل عن كفايته من جهة النفقة لانه غير مكفي في أمر النفقة اذا عدم من يخدمه فيها (قول المتن لا يفضل الخ)

يملكه عقب لفظ الاعتاق
من الجيب كقوله أعتقته
عنك لانه الذي حصل به
الملك (ثم يمتق عليه)
لتأخير العتق عن الملك
وقيل يحصل الملك والعتق
معاندا تمام لفظ الاعتاق
لحصولهما به ثم أخذ
للمصنف في بيان من يلزمه
العتق عن الكفارة فقال
(ومن ملك عبدا أو ثمنه
فاضلا عن كفاية نفسه
وعبالة نفقة وكسوة وسكنى
وإنا لا بد منه لزمه العتق)
أي بخلاف من لم يملك ما ذكر
بوصفه كمن ملك عبدا
وهو محتاج الى خدمته
لمرض أو كبر أو ضخامة
مأنة من خدمته نفسه أو
منصب يأبى أن يخدم نفسه
فهو في حقه كالمعذور بخلاف
من هو من أوساط الناس
فيلزمه الاعتاق في الاصح
لانه لا يلحقه بصرف العبد
الى الكفارة ضرر شديد
وانما بقوته نوع رقابية
وسكنوا عن تقدير مدة
النفقة وما ذكر معها وجوز
الرافعي ان تقدر بالعمر
الغالب وان تقدر بسنة
لان الثوات تكرر فيها
والصواب كما قاله في الروضة
الثاني (ولا يجب بيع ضيقة
ورأس مال لا يفضل
دخلهما) من غلة الضيقة ورج مال التجارة (عن كفايته) لتحصيل عديته لحاجته اليهما
(ولا) بيع (مسكن وعبد نفيسين ألفهما في الاصح)

لغير مفارقة المألوف ونفاسهما بأن يجد بشمن المسكن مسكنا يكفيه وعبد يستقو بشمن العبد عبدًا يخضعه وآخر يستقو والثاني يجب بيعهما
لتحصيل عبد يستقو ولا التفات الى مفارقة المألوف في ذلك أما اذا لم يألفهما فيجب بيعهما لتحصيل عبد يستقو جزما (ولا) يجب (شراء بنين)
كان وجد عبد لا يبيعه مالكة الا بشمن غال (وأظهر الأقوال اعتبار اليسار) الذي يلزم به الاعتاق (٢٥) (بوقت الاداء) للكفارة والثاني بوقت

الوجوب لها والثالث بأي
وقت كان من وقت الوجوب
والاداء والرابع بأي وقت
كان من وقت الوجوب الى
وقت الاداء والأخير ان
مخرجان فالعسر وقت
الاداء على الاول أو وقت
الوجوب على الثاني وفي
الوقتين على الثالث فرضه
الصوم فان أعتق كان
افترض الاول والثالث
وأيسر الثاني أجزاء للترقي
الى الرتبة العليا وقيل
لاتعين الصوم عليه والموسر
وقت الوجوب فرضه على
الثاني وما بعده الاعتاق وان
أعسر بعد ذلك والعبد
المظاهر لا يتأتى تكفيره
بالاعتاق والاطعام لانه
لا يملك شيئا بتمليك غيره
السيد ولا بتمليك السيد
في الاظهر كما تقدم في البيع
وعلى الثاني اذا ملكه طعاما
ليكفر به ففعل جاز أو عبدا
ليكفر به لم يجز لاستعقاب
الاعتاق للولاء ولا ولاء
للقبيق وتكفيره بالصوم
للسيد تحليله منه ان لم يأذن
فيه ثم أخذ المصنف في بيان
الحصلة الثانية فقال
(فان عجز) أي المظاهر
(عن عتق) حسا أو شرعا
كما تقدم (صام شهرين

(قوله لعسر مفارقة المألوف) أي مع كونه هنالك بدل فلا يرد بيع ذلك في الحجر والفلس (قوله ولا يجب شراء
بنين) ولو غير فاحش ولا ينتقل الى البلد فيصير الى أن يجد ما يباع بشمن مثله لانه للورط لنفسه أصالة ولهذا
فارق المحصر وكذا غيبة ماله الى مسافة القصر فينتظره وان طالت المدة أكثر من شهرين (قوله بشمن
غال) أي غير لائق بذلك الرقيق والافدية الجمال منها غال لكنه لا تقي بها فيجب شرائها ولا يجب قبول
هبة الرقيق أو ثمنه ولا قبول اعتاقه عنه بل ينسب (قوله بوقت الاداء) أي وقت ارادته أداء الكفارة (قوله
والأخير ان مخرجان) فنسبتهما الى الامام لا تجوز ولعله غلب الاولين فصح تسميته بأظهر الأقوال (قوله
فرضه الصوم) فالشرع فيه ثم قدر على الاعتاق لم يلزمه العود اليه لكنه ينسب ويقع ما فعله تطوعا كما لو
عدل اليه ابتداء المصار اليه بقوله فان أعتق الخ وكذا يقال في الاطعام مع الصوم أو العتق (قوله للسيد
تحليله منه) هذا في كفارة غير الظهار وأما فيها فالمعتمد أنه ليس له تحليله منه ولا منعه منه ابتداء لتضرره
بطول المدة والبعض كالحرق الا في الاعتاق فلا يكفر به والسفيه كفيره هنا والباشر لنية هو والاخراج
وليه (قوله فان عجز) أي عن جميع الرقة وان قدر على بعضها بخلاف الاطعام الآتي والفرق ظاهر لان
الاطعام لا يدل له ويصير المعجز ظاهرا أو باطنا حتى لو صام قتيين يساره بنحو ارث قبل شروعه في الصوم وقع
تفلا مطلقا ولزمه الاعتاق (قوله بنية كفارة) وان لم تكن كما مر فلو صام أربعة أشهر بنية الكفارة
وعليه كفارتان كفاه فلو عين الشهر الاول عن كفارة والثاني عن أخرى وهكذا يكفه عن واحدة منهما
لعدم التتابع وبذلك فارق ما مر في العبدین وعلم أنه لا تصح النية قبل تحقق المعجز (قوله لتعذر الرجوع
فيه الى الهلال) وعدم وجوب الصبر عليه الى الهلال (قوله ويزول التتابع) ويحرم قطعه بلا عذر لان

أي بحيث لو كلف بيع ذلك عاد مسكينا وانما لم يلزم بذلك لان عود للسكنة أشق من مفارقة العبد والمسكن
لالمألوفين ولم يكلف بيعهما كما سيأتي قيل وهذا يقتضي أن يكون مبنيا على اعتبار كفاية العمر الغالب وهو
خلاف مرجح النووي في باب الكفارة كما سلف (قائدة) الضئيلة العقار (قول المتن بنين) قال الزركشي
وفي معناه ما اذا وجد جارية نفيسة تباع بألوف وهي قيمة مثلها ولكن خالصة عن العادة (قول الشارح
والثاني بوقت الوجوب) علل بأنه حق يستوفي على جهة التطهير كالحذف في الوزن وهو حر ثم رقيق أو عكسه أو وهو
بكر ثم أحسن قال الرافعي ما معناه ان القول الاول ناظر لثابتة العبادة والثاني لثابتة العقوبة اه وتوجيه
الثالث أنه حق يجب في الذمة بوجود المال فاعتبر أغلظ الأحوال كالحج يجب حتى تحقق اليسار (قول الشارح
والأخير ان مخرجان الخ) مشير الى تقد على المؤلف من حيث ان المخرج لا يطلق نسبته للشافعي من غير
بيان الترجيح أقول لكن سهل ذلك اقتران المخرج هنا بالنصوص على أنه لم يصرح بالنسبة هنا (قول الشارح
وأيسر الثاني) لم يفرض في الأولين يسرا غير افتراض لانه اذا ذاك بقوت صدر المسئلة لوجود اليسر وقت
الاداء فلا يكون منتفلا عن المرتبة الدنيا للعليا (قول المتن بالهلال) أي لانها الاشهر الشرعية لآية
يستاونك عن الآهله (قول المتن بنية كفارة) أي ولا يشترط تعيين الكفر عنه نعم لوجمل شهر عن
كفارة ثم آخر عن أخرى ثم آخر عن الاولى ثم آخر عن الأخرى لم يجزه بخلاف نظيره من العبدین لقوات الولاء
في الصوم قاله في المطلب (قول الشارح لانه هبة) أي كالاداء في الصلاة وكذا الطهارة وغيرها من الشروط
(قول الشارح ليكون متعرضا للخ) أي كنية الجمع والقصر في الصلاة (قول المتن ويزول التتابع الخ)

(٤) - (قليوبى وعميرة) - رابع (متتابعين بالهلال بنية كفارة) أي لصوم كل يوم من ليلته كما هو معلوم في صوم الفرض (ولا يشترط نية
تتابع في الاصح) لانه هبة في العبادة والهيئة لا يجب التعرض لها في النية والثاني يشترط كل ليلة ليكون متعرضا خاصة هذا الصوم (فان بدأ)
بالصوم (في أثناء شهر حسب الشهر بده بالهلال وآتم الاول من الثالث ثلاثين) يومًا لتعذر الرجوع فيه الى الهلال (ويزول التتابع بغوات يوم

بلاعتر (فيجب الاستئناف

ولو كان القات اليوم
الأخير أو اليوم الذي نسبت
النية له والنيان لا يجعل
عنا في ترك الأمور
وهل يبطل ما مضى أو
ينقلب نقلا فيه قولان
(وكذا) بفواته (بمرض)
بأن أفطريه (في الجديد)
لان المرض لا ينافي الصوم
وإنما خرج منه بطله القديم
لا يزول التسابع بالفطر
للمرض لانه أفطر بما
لا يتعلق باختياره (لا
بحيض) في كفارة المرأة
عن القتل لانه ينافي الصوم
ولا تخلو عنه ذات الأقراء
في الشهرين غالبا والتأخير
الى من اليأس فيه خطر
والنفاس كالحيض وقيل
يقطع التسابع لندرتة (وكذا
جنون) فانه لا يزول به
التسابع (على المذهب)
لثاقته للصوم كالحيض
والطريق الثاني فيه قولان
للمرض ثم أخذ المصنف في
بيان الحصة الثالثة فقال
(فان عجز عن صوم شهر
أو مرض قال الأكثرون)
من الأصحاب (لا يرجي
زواله) وقال الأقلون كالامام
والنزال يندوم شهرين فما
يظن بالعادة أو بقول الأطباء
(أول حقه بالصوم مشقة
شديدة أو خاف زيادة مرض
كفر باطعام ستين مسكينا)
للآية السابقة (أو فقيرا)

الشهرين كيوم واحد يحرم الوطء فيها ولو ليلال لكنه فيه لا يقطع التسابع خلافا لماك وأبي حنيفة و يعتبر
الشهران بالهلال فان حلت في أثناء شهر حسب ما بعده بالهلال وكل على الاول من الثالث ثلاثين يوما (قوله
بلاعتر) بأن نسي النية ليلال أو علم الحرمة وان جهل القطع نعم ان عثر في الجهل لم يقطع على التعمد وليس
من العثر للرض وان جاز بالفطر بخلاف نحو الجنون كإغماء ولو غير مسبوق حيث لم يتوليا (قوله وهل
يبطل الخ) أي اذا وقع محيحا ولو شرع في وقت يعلم أن في اللدة يوما لا يصح صومه كالصيف فشرعه باطل (قوله
فيه قولان) أصحهما عن والده شيخنا الرملي وقوعه نقلا وفي الانوار أن تسعد الفطر بطل والواقع
نقلا واعتمد شيخنا الزبدي وشيخنا الرملي والوجه الاول (قوله في كفارة المرأة عن القتل) هو اعتراض
على المصنف بذكره نافع تخصيص كلامه في الاول بالظاهر الا أن يقال هو قاعدة حكم زائد وهو غير معيب
وعدل الشارح عن تصوير الزركشي به بصوم المرأة عن طهار قريبا للبت لانه غير مستقيم وان تبعه شيخنا
الرملي فيه تبعه لابن حجر لئلا يوجب التسابع عليها حيث (قوله ولا تخلو عنه الخ) يفيد أنها لو كان لها
عادة تخلو فيها قدر اللدة وشرعت في الصوم في وقت يطرق فيه حيض لم يصح وبما قال شيخنا فقوله الشارح
على هذا غالبا لا مفهوم له (قوله لا يزول به التسابع) مالم يكن له عادة بالخلو منه مدة تسع الكفارة كما
في الحيض والاعضاء كالجنون (قوله فان عجز) في وقت ارادته كما وان قدر في غيره كأن أراد
في وقت الصيف وهو قادر في الشتاء (قوله عن صوم) فيه اشترط بأنه قادر على الاطعام بشرط كونه
قائلا عما في اعتبار التقى ومعلوم أنه لا يفي بقيمة تريق بمتقه (قوله أو مرض) عطف عام (قوله
وقال الأقلون) هو التعمد وقارق غيبة الليل كما لان من شأن الليل أن يقدر على احضاره ولانه لا يقال
معه انه غير قادر (قوله بالمادة) أي التالية لتلك الشخص في ذلك المرض (قوله بقول الأطباء) أي
عدلين منهم (قوله مشقة شديدة) بحيث لا تتحمل طاعة وان لم تبع التيمم ومنها شدة الشيق بفتح
للمعجمة وللوحدة وهو التلمذة بضم المعجمة وسكون اللام أي شدة الحاجة الى الوطء كما وانما لم يجعل
عنا في رمضان لجواز الوطء فيه ليلال ولاه لا بدله بتقليل (قوله باطعام) أي عليكم ولو بلا لفظ
(قوله ستين) فلا يكفي أقل منهم وان دفع لهم أكثر من ستين مدا ولا يشترط الاعطاء في وقت واحد
ولو دفع الأمداد للامام قتلقت قبل دفعها لسا كين لم يجزئه ادلايد للامام على الكفارات ولو دفع
للكفر لو احدهم منها ثم اشتراه ودفعه لآخر ثم اشتراه ودفعه لآخر وهكذا الى تمام الستين كفي وان
كان مكروها (قاعدة) ذكر بعضهم حكمة لكونهم ستين مسكينا وهي ما قبل ان الله تعالى خلق
آدم من ستين نوعا من أنواع الأرض المختلفة كالأحمر والأصفر والأسود والسهل والوعر والخلو والضب
وغير ذلك واختلفت أنواع أولاده كذلك فكان للكفر عم جميع الأنواع بصدقة والله أعلم ولا يبعد
لو طوى الظاهر ليلال قبل مضي الشهرين عصي والتسابع باق بحاله خلافا لأبي حنيفة ومالك رحمهما الله
احتج الشافعي رحمه الله بأننا أوجبنا الاستئناف لوقع صوم الشهرين بعد التمس ولو لم نوجبه لكان
بعضهما قبله وذلك أقرب الى الأمور بمن الاول واحتج الأصحاب بأنه جماع لا يؤثر في الصوم فلا يؤثر
في صفته كالا كل ليلال وجماع غير الظاهر عنها (فرع) لو أفطرها عمدا جاهلا بقطعه التسابع ففي
فتاوى ابن البرزى تلميذ النزال أنه لا يقطع التسابع وفيه نظر (قول الشارح عن القتل) أما الظاهر
فلا يتصور منها (قول المتن شهر أو مرض) قال الزركشي هو من عطف العام على الخاص وقد استحسنوا
قول جالينوس للرض هرم عارض والمهرم مرض طبيعي (قول المتن لا يرجي زواله) أي بخلاف الذي يرجي
زواله فانه لا يمدل به الى الاطعام كالمال القابل القادر به على التقى (قول المتن كفر باطعام الخ) فيه موافقة لنظم
القرآن وقد جاء اطعم بمعنى ملك في قولهم اطعم رسول الله صلى الله عليه وسلم الجنة السدس (تنبيه) لم يذكر

أن تكون حكمة كون الصوم ستين يوماً كذلك (قوله كافي الزكاة) فلا يكتفى الدفع لمواليهم وسيأتي في الشرح زيادة على ذلك (قوله ستين مداً) فلا يكتفى أقل منها ولو لا كفر من ستين مسكينا (قوله لكل واحد) هذا بما يقتضي أنه لا يجوز دفع الجملة للجملة وليس كذلك فله أن يجمع الأمداد والساكنين ويملكها لهم ولو وضعها بين أيديهم ولم يملكها قسمتها ولو متفاضلاً كما قاله شيخنا وفيه بحث لأن ما كان من أخذ زيادة عن الشرع كما بقدر ما أخلزم نقص غيره عنه فلا يجزى أو بتركها بقدر ما قلنس له أخذ الزكاة لأنه ليس حقوه بهذا قال الخطيب إلا أن يقال أنه من حيث مساعاة غيره بشئ من حصة فأناله ومنه يعلم جواز ترك بعضهم حصة غيره منهم أو من غيرهم وأنه لو قال لهم خذوه ولم يقبضوه لم يجز قسمته متفاضلاً لعدم ملكهم له قبل القبض وصح قبضهم بلا تقدير لأنه ليس في معاملة أواماً لم يجز دفع ثوب واحد لمشرقة مساكين في كفارة ما بين لأنه لا يسمى ثياباً ولا لكل واحد ثوب وخرج بما ذكره ما وعشاهم أو غداهم ولو بأكثر مما ذكر فلا يكتفى (فرع) دفع ستين مداً لضعفها مسكينا يكفى لأنه يخص كل واحد نصف مدو كذلك دفع ستين مداً لأحد وستين مسكينا لنقص كل واحد عن المدو دفع ثلاثين مداً أيضاً ستين منهم في الأولى كفى وله استرداد الباقي بشرطه في الزكاة (قوله من الحب) ومثله البين والاقطاع للتمسك كما شمله كلام المصنف بجملة كالقطرة (قوله بلد للكفر) أي حال وجوب التكفير حين ارادة التكفير وإن كان في غير مولد الكفر من لزومه الكفارة لا نحو (قوله وقسم الخ) جواب عن المصنف (قوله ولا من تارمه نفقة) أي إن كفر من مال نفسه والا جاز دفعها كما في الصوم (قوله استقرت في ذمته) حيث لا يحرم الوطء على الظاهر قال بعض مشايخنا وإن لم يثنى عليه تركه فراجع (قوله على خلة) ولو الأخيرة ولا عبرة بقدرته على بعض خلة من التقى أو الصوم بخلاف الاطعام إذا قدر على بعضه ولو بعض مدله أخرجه ويكون هذا من الشروع فيها فإذا قدر على أعلى منها لا يلزمه المدد إليه بل ينسب كما تقدم

(كتاب العمان)

ومنه القذف أيضاً فهو من الزيادة على الترجمة وهو غير مصيب وهو لغة الرمي وشرعاً الرمي بالزنا في معرض التصريح فخرج الرمي بغير الزنا ولو من الكبار ففيه التعزير لا الحد وخرج أيضاً الشهادة والتجريح فيها نعم لو شهد دون أربع بالزنا حذوا والمان مصدر لا عن أو جمع العن ومعناه لغة الأبعاد لأن الكاذب منهما بعيد عن رحمة الله وأبعد كل منهما عن الآخر في الدنيا أخافوا في الآخرة على ما رجحه شيخنا الرمي ولذلك اختير لفظ العمان على لفظ النصب والشهادة وإن اشتمل العمان عليهما أيضاً لأن العمان في الآية

كافي الزكاة (ستين مداً) لكل واحد (بما يكون فطرة) من الحب التي هو غالب قوت بلد للكفر كالبشر والشعر فلا يجزى الدقيق والسويق وقيل يجزى أن يطلى كل واحد طلي خبز وقيل آدم وتقسم في قسم الصدقات أن للكفي نفقة قريباً وزوج ليس فقيراً في الأصح فلا حاجة إلى أن يزداد على النفقات هنا ولا من تارمه نفقة كالزوجة والقريب فانه لا يجزى الصرف إليه مخرجاً بذكر الفقير ولا هنا اسم بمعنى غير ظهر أعرابها فيما بعدها لكونها على صورة الحرف وهو في معنى الستين ويزاد عليه العبد والكتاب فلا يجزى الصرف إليهما وقد تقدم في الصوم في كفارة الوقاع وهي كفارة الظاهر أنه لو عجز عن الجميع استقرت في ذمته في الظاهر فإذا قدر على خلة فعلها ومقابل الظاهر السقوط فيأتي مثل ذلك هنا

(كتاب العمان)

هنا فضل الاطعام عن القوت كافي الميام والظاهر محييه هنا قال الترمذي في جامعه قال الشافعي وقول النبي ﷺ للرجل خذ فاطمه أهلك يحتمل أن تكون الكفارة عن قدر عليها وهذا رجل لم يقدر فلما أعطاه النبي ﷺ شيئاً وملكه أياه قال الرجل ما أجداً فقر إليه من أقال النبي ﷺ خذ فاطمه أهلك لأن الكفارة إنما تكون من الفضل عن القوت قال أعني الترمذي واختار الشافعي لمن كان على مثل هذه الحال أن يأكله وتكون الكفارة ديناً عليه فتي ملك يوماً كفر قال الزركشي وعبرة الروضة ملكهم وهو يقتضي اعتبار اللفظ (قول للثلاثين مداً) أي ثلثي قيمة الأعرابي من أن العرق فيه خمسة عشر صاعاً (قول الشارح لكل واحد) العبارة لا تفي بهنا صريحاً (قول الشارح ولا من تارمه نفقة) نائب الفاعل (قول الشارح على خلة) أي بخلاف بعضها الاطعام

(كتاب العمان)

هو كما سيأتي قول الرجل لامرأته أربع مرات أشهد بالله أني لمن الصادقين فبارميت بهذه من الزنا إلى آخره فلذلك قال (يسبقه قذف وصريحه) أي القذف مطلقا (الزنا كقوله لرجل أو امرأة زنت أو زنت أو يازاني أو يازانية) لشهرته فيه لو كسر التاء في خطاب الرجل أو فتحها في خطاب المرأة أو قال للرجل يازانية وللمرأة يازاني فكذلك لأن اللحن في ذلك لا يمنع الفهم (والرأي بإيلاج حشفة في فرج مع وصفه) أي الإيلاج (بتحريم أو) بإيلاج حشفة في (دبر صريحان) (٢٨) فإن لم يوصف الأول بتحريم فليس بصريح لصدقه بالحلال بخلاف

مقدم على القصب ولأن لعابه قد ينفك عن لعابها ولا عكس وشرعا كلمات جعلت حجة لمن اضطر إلى قذف من لطح فراشه وألحق العار به أولئقي ولدو كانت في جانب اللدعي ابتداء كالقسامة مع أنها أيمان على الأصح بلفظ الشهادة كما في الروضة وأشار الشارح إلى ذلك بقوله هو قول الرجل الخ والتفصيل بالمضطر لا مفهوما كما سيأتي وانما هو يبين لحل السبب الواردة فيه الآيات وهو أن هلال بن أمية قذف زوجته مع شريك بن سماعة بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم فقال له البيهقي أو حذفي ظهرك فقال يا رسول الله إذا وجد أحدنا رجلا مع امرأته ينطلق بتمس البيهقي فقال له النبي صلى الله عليه وسلم البيهقي أو حذفي ظهرك فقال والله يا رسول الله أني صادق ولينزلن الله ما يرهم ظهري فنزلت الآيات وهو أول لعان وقع في الاسلام ولم يقع بعده لعان الا في زمن عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه (قوله قول الرجل) للكلف المختار الملتزم للأحكام العالم بالتحريم المحض وكذا المرأة للشارح اليها بقوله الخ سواء انفرد كل منهما عن الآخر أو لا فللعان في ضد شيء من ذلك (قوله فلذلك) أي لقوله فيما رميت بهذه من الزنا الذي اقتضى وجوب وصفه بالزنا (قوله يسبقه قذف) ان لم يكن المراد منه نفي ولدنسب والاتقاء بلا قذف (قوله مطلقا) أي ولو في غير اللعان (قوله لرجل أو امرأة) وكذا غنى ان قاله زنى فرجك فان ذكر أحدهما فكنية والمراد من يمكن وطؤه لا نحو صغير وصغيرة ففيه التعزير للإيذاء كما يأتي (قوله يازاني الخ) أو بإفحبة أو بإعاهر أو بالاط بخلاف لوطي وسيأتي (قوله لأن اللحن) ان سلم وقد يوجه (قوله بتحريم) ولم يحمل على نحو حيض لدوره ولو ادعى ارادته صدق (قوله فليس بصريح) ظاهره أنه كناية فراجعه (قوله كناية) وكذا بناء وغنث وعلق وما بون وعرض وكخن وطنجير وسوس ولوطي وبلاع للزب أو للبر ولا تردى بدلا من (قوله ولا يقبل) أي غير عيني ويقبل بها (قوله فوجهان) أرجحهما أنه صريح أيضا فالمتد أنه صريح مطلقا (قوله يانبطي) هو نسبة إلى الانباط قوم تزلون البطائح بين العراقيين أي العرب والعجم سمو بذلك لاستنباطهم أي استخراجهم للآل من الأرض (قوله ولزوجته) أو أجنبية (قوله لم أجذك عنراء) ولم يسم لها اقتضاض قبل ذلك

(قول الشارح فلذلك الخ) دفع لما يقال الترجمة قاصرة من الوفاء بما في الباب من أحكام القذف (قول للئن يسبقه قذف) لو كان هنا ولزعم أنهم وطء شبهة لا عن لنفي من غير قذف فإذا الشرط تقدم القذف أو نفي الولد ولا بد من بيان نفي الولد (قول الشارح مطلقا) أي سواء كان من الرجل أو من المرأة بينهما زوجية أو لا فالضمير عائدا على القذف من حيث هو والألف السياق في اللحن صورته أنه صدر من الرجل لامرأته لقوله يسبقه قذف فتأمل (قول الشارح لو كسر التاء الخ) جعله الزكشي داخلا في عبارة اللحن قال ونسبة المصنف إلى إهمال ذلك خطأ ونبه على أنه يشترط أن يكون الوصف بالزنا في معرض التصيير ليخرج الشاهد ونحوه وأن يكون يمكن الوطء منه أو فيه

الثاني وسواء خوطب بهما ذكر أم أتي كأن يقال له أولجت في فرج أودبر أو أولجت في دبرك ولها أولجت في فرجك أو دبرك وقوله صريحان خبر للبتداء والعطوف عليه للقدر بأو التقسيمية أي الرمي بكذا أو الرمي بكذا صريحان ولو قال صريح كان أخصر وأوضح (وزنات في الجبل) بالهمز (كنية) لأن الزن في الجبل هو الصعود فيه (وكذا زنات فقط) أي من غير ذكر الجبل (في الأصح) لأن ظاهره يقتضي الصعود والثاني هو صريح والياء قد تبدل همزة كقولهم رويت وروأت والثالث ان أحسن العربية ومواضع الهمز وتركه فكناية والا فصريح (وزنيت في الجبل) بالياء (صريح في الأصح) والثاني هو كناية لاحتمال أنه أراد الصعود ولين الهمزة والثالث ان أحسن العربية فصريح منه ولا يقبل قوله أردت الصعود وترك الهمز وان لم يحسنها فكناية منه ويقبل منه ما ذكر

(قول)

ولو قال زنات في البيت بالهمز فصريح على الصحيح لأنه لا يستعمل بمعنى الصعود في البيت ونحوه زاد في الروضة أن هذا كلام البغوي وأن غيره قال ان لم يكن للبيت درج يصعد إليه فيها فصريح قطعا وان كان فوجهان (وقوله) للرجل (يا فاجر يا فاسق) يا خيث (ولها) أي للمرأة (يا خيثة) يا فاجرة يا فاسقة (وأنت تحمين الحارة ولقرشي يانبطي ولزوجته لم أجذك عنراء) أي بكرا (كنية) لاحتماله القذف وغيره والقذف في يانبطي لا المخاطب حيث نسبته إلى غير من ينسب إليهم ويحمل

أن يريد أنه لا يشبههم في السير والخلق (فإن أنكر أراد قذف) في الكناية (صدق يمينه) وليس له أن يحلف كاذباً فقال الحد أو تحرزا من أتمام الإيذاء (وقوله) لآخر (يا ابن الحلال وأما أنا فلست بزنا ونحوه) كقوله أمي ليست بزانية (تعريض ليس بقذف وإن نواه) لأن النية إنما تؤثر إذا احتمل اللفظ للتوى ولا احتمال له هنا وما يفهم ويتخيل منه فهو أثر قرآن الأحوال وقيل هو قذف إن نواه اعتماداً على الفهم وحصول الإيذاء (وقوله) لزوجه أو لأجنبية (زيت بك اقرار بزنا) على (٢٩) نفسه (وقذف) للمخاطبة ومثله قولها

لزوجها أو لأجنبي زيت بك فهي مقرة بالزنا وقاذفة للمخاطب ورأى الإمام أن ذلك ليس صريحاً في القذف لاحتمال كون المخاطب مكرهاً وانتظام الكلام مع ذلك (ولو قال لزوجه يازانية فقالت زيت بك أو أنت أزني مني فقاذف وكأنية) لاحتمال أن تريد اثبات الزنا فتكون في الصورة الأولى مقرة به وقاذفة للزوج ويسقط باقرارها حد القذف عنه ويعزروا تكون في الصورة الثانية قاذفة فقط والمعنى أنت زان وزناك أكثر مما نسبتني إليه وأن تريد نفي الزنا أي لم يطأني غيرك ووطؤك بنكاح فإن كنت زانية فانت زان أيضاً وأزني مني فلا تكون قاذفة وتصدق في إرادة ذلك يمينها (فلو قالت) في جوابه (زيت وأنت أزني مني فقرة) بالزنا (وقاذفة) له ولو قالت لزوجه يازاني فقال زيت بك أو أنت

والأفليس كناية (قوله فإن أنكر الخ) يفيد أنه بمجرد اللفظ يحمل منه على القذف ويقام عليه الحد وبه قال شيخنا الرملي وغيره واعتمد تبعاً للأذرعى أنه يجب عليه التورية فيما علم أنه عليه فيه الحد وكان صادقاً تحرزا من الإيذاء (قوله دفعا للحد) في قذف محده (قوله أو تحرزا) في قذف لاحد فيه عما فيه تزيير (قوله من أتمام الإيذاء) أي بالحد والتعزير للسبوق بالتحريم والإيذاء (قوله ليس بقذف) قال شيخنا ولا يعزراً أيضاً وإن نواه (قوله لأن النية الخ) علم بما ذكر أن اللفظ إن لم يحتمل غير القذف فصرح وإن احتمل غيره معه فكناية والافتريض (قوله وقيل) فيه اشتداد على المصنف (قوله اقراراً بزنا) أي إن فصل في إقراره كما مر في باب الزنا فيحمل ما هنا عليه (قوله وقذف للمخاطبة) قال الأذرعى فإن ظهر أنها زوجته أو ادعى أنه لم يعرفها صدق ولا حد على واحد منهما فإرجاعه (قوله ورأى الإمام) أي ما مر ومثله ما يأتي وأجلب عنه في شرح الروض بقوله بأن إطلاق هذا اللفظ يحصل به الإيذاء التام لتبادر الفهم منه إلى صدوره عن طوعية وإن احتمل غيره فإرجاعه (قوله لزوجه) أو أجنبية كما مر (قوله وقاذفة للزوج) نعم إن أراد تزني قبل نكاحه وهو محنون مثلاً صدقت وليست قاذفة فتحد لاقرارها وتعزير لا يذاته وإن نكحت وحلف فهي قاذفة فتحد للقذف (قوله لاحتمال الخ) ويحتمل أيضاً نفي الزنا عنه وعنهما كما يقال لشخص أنت سرق فيقول سرق معك مثلاً ومراده نفي السرقة عنهما (قوله ويقاس بما ذكر الخ) ولو قالت ابتداء فلان زان وأنت أزني منه أوفى الناس زناة وأنت أزني منهم فصرح بخلاف الناس زناة أو أهل البلد زناة وأنت أزني منهم فليس قدفاً لتحقق الكذب فيه وكذا عكسه (قوله وجهان) أرجحهما علم الصراحة (قوله إلا أن يريد) فيكون قدفاً لهما فيحد لهما فإن كان القاتل عالماً بثبوت زنا فلان للذكور عزز له وحد

(قول المتن يمينه) لو ترك ولم يحلف فحكي الإمام عن الأصحاب أنه يلزمه اظهار ما هناك ليستوفي منه الحد ويحتمل أن لا يجب لما فيه من إيذاء للقذف ككنا قالا هنا ونقل الرافعي عن البغوي في باب حد الزنا التصريح بعلم الوجوب (قول المتن ليس بقذف وإن نواه) أي كأن التعريض في الخطبة لا أثر له في الحرمة بل هذا أولى لأن الحدود تدبر بالشبهات (قول المتن اقرار) اعترض بأنه غير مفصل والتفصيل شرط (قول الشارح ورأى الإمام الخ) قال الرافعي وهو متين ويؤيده أنه لو قال زيت مع فلان كان قاذفاً لهما دون فلان اه وأجاب في الوسيط بأن إطلاق هذا اللفظ يحمل به الإيذاء التام لتبادر الفهم منه إلى صدوره عن طوعية وإن احتمل غيره ولذا يحد بالنسبة إلى الزنا وإن احتمل زنا العين وتابعه الشيخ عز الدين في مختصر النهاية وقال نعم لو أول اقرار بتأويل بعيد لم يعد القبول إذ له الرجوع عنه (قول الشارح لاحتمال أن تريد الخ) هذا الاحتمال ليس بمتعين إذ يحتمل أيضاً أن يريد أنها هي الزانية دونه وعكسه وقد خصص الشارح هذا العكس بالثانية وليس بمتعين بل الاحتمالات كلها جارية في المسئلتين حتى الأول يكون جارياً في الثانية أيضاً خلافاً لصنيع الشارح رحمه الله (قول الشارح وأن تريد نفي الزنا) أي لأن مثل هذا قديم في المخاطبة للنفي

أزني مني فهي قاذفة صريحة وهو كان على وزان ما تقدم إلى آخره فلو قال في جوابها زيت وأنت أزني مني فهو مقرب بالزنا وقاذف لهما على وزان ما تقدم أيضاً ولو قال لأجنبية يازانية فقالت زيت بك أو أنت أزني مني فهو قاذف وهي قاذفة في الأولى مع الإقرار فيه بالزنا وكناية في الثانية لاحتمال أن تريد أنه أهدي إلى الزنا وأحرص عليه منها ويقاس بما ذكر قولها لأجنبي يازاني فيقول زيت بك أو أنت أزني مني ولو قالت ابتداء أنت أزني مني فني كونه قدفاً وجهان يأتیان في قوله لما ابتداء أنت أزني مني ولو قال لآخر أنت أزني من فلان فليس بقذف إلا أن يريد وقيل هو

قلف لها لأن ظاهر اللفظ يقتضي اشتراكهما في أصل الزنا واختصاص المخاطب بمزموه وخذمها ذكر في هذه المسئلة أن الراجع في التي قبلها عدم القنف أيضا وأنه على وجه القنف فيها يكون القاتل مقرا بالزنا لئلا للشكورة ودفت بأن الناس في محاوراتهم في القم والشاعة لا يتقيدون غالبا بالوضع الأصلي للفظ فلا يحمل إطلاقهم في ذلك على مقتضاه وقد جاء أفضل في ذلك لتبر الاشتراك قال تعالى حكاية لقول يوسف عليه السلام لاخوته أتم شرمكنا (وقوله) لتبره (زنى فرجك) بفتح الكاف أو كسرهما (أو ذكرك) أو قبلك أو دبرك (قنف) لأن ما ذكر آله الوطء أو محله (واللهيب أن قوله) زنى (بدك وعينك) ورجلك (ولو لمه لست مني أولست ابني مكنية ولو لمه غيره لستان (٣٠) فلان صريح اللغني بلمان) أما في الأولى فلان للفهوم من زنا

الأعضاء المذكورة المس والشي والنظر كما في حديث الصحيحين زنا العينين للنظر وقيل فيها وجهان أو قولان أحدهما أنه صريح المخاطبة بالفرج وأما الثانية والثالثة فما ذكر فيهما هو للنصوص وخرج بعضهم من كل منهما قولاً في الأخرى فحكي فيهما قولين أحدهما أنه صريح في قنف أم المخاطب لسبقه إلى الفهم وأقيسهما أنه كناية لا احتمال غير القنف وقطع بعضهم بالأول مهما وأول نص الكناية وبعضهم بالتاني وحمل نص القنف على ما إذا أراد والأصح تقرير النصين والفرق أن الأب لا احتياجه إلى تأديب ولده وزجره عما لا يليق بنسبه يحمل ما قاله على التأديب بخلاف الأجنبي ويستفسر فإن قال أردت أنه من زنا فهو قاذف

المخاطب (قوله الراجع) هو للضم كما تقدم (قوله عدم القنف) أي صريحا (قوله لتبره) ذكرنا كان أو أتى ولا بد في الخشي أن يقول زنى فرجك كالمز (قوله أو قبلك) نعم لو قال لرجل زنى في قبلك لم يكن قنفاً (قوله لولده الخ) ولأخيه لست أخى كذلك (قوله لست ابني) بخلاف يا ابن الزنا يا ولد الزنا فصرح في قنف أمه قاله الماوردي وفي كلام العلامة البرلسي الليل إلى عدم القنف فيه كالتى قبله وهو وجيه (قوله صريح) ولا نظراً لاحتال كونه من شبهة فإن ادعاء صدق يمينه فإن عين واطنا وادعاء عرض على القاتل ولو نكل حلفت ولزمت الحد كما يأتي (قوله وأول نص الكناية) وانظر ماذا تأويله (قوله لا احتياجه إلى تأديب الخ) قال شيخنا ويلحق به كل من له التأديب (قوله) فإن قال الخ) وإن قال من شبهة فقدم وإن قال من زوج قبل صدق ولم يكن قاذفاً وإن لم يعرف لها زوج وإن قال أنه مستعار صدق في نفي ولادته واتفى عنهما معا وإن نكل وحلفت الحق به وإن نكلت اتقى عنهما أيضا وإن أقامت يمينه بالولادة أو لحقه بقاؤه فله نفيه باللعان فإن لم يكن يمينه ولا قاتف أولم يلحقه به رجع إلى الحلف كالمز وإن قال ما أردت شيئا فلا حد (قوله فيقبل يمينه) فإن نكل حلفت ولحقه الولد ولزمت الحد أيضا وله اللعان لاسقاط الحد (قوله اللغني باللعان) أي قبل استلحاقه والافصر صريح فإن قال أردت حال نفيه صدق يمينه فلا يحد ويمزر للإبذاء (قوله فيسأل) ولا يحقبل السؤال

(قول الشارح ودفت) أي هذه اللمة التي استند إليها الوجه للقابل بالقنف (قول اللغني ولولده لست مني) لو قال لولده أنت ولهم زنا كان قاذفاً لأنه قاله الماوردي وبه أجاب ابن الصلاح تفقها وزادته يمزر لشتوم أقول كثيرا ما يستعمل هذا اللفظ عند عقوب الولد وعدم انقياده لأمر أبيه وشحه عليه وإيصال به للأجانب دونته فحيث أراد الأب هذا المعنى فلا إشكال في قبوله ظاهر إقراره للوفى ولو قال لامرأة أنت زانية ثم قال لزوجته وأنت أيضا فالظاهر أنه كناية لا احتمال أن يريد أن تقر بيمينه منها (قول اللغني صريح) استشكل باحتال أن يكون من وطء شبهة ونحو ذلك أقول قد يقال للفهوم منه عرفا إرادة الزنا مع الإبذاء التام لا ثم فلا تقبل إرادة مثل هذا كما أسلفنا نظيره عن التزالي في مسئلة زنى بك (فرع) قال لعرشي لست من قرش فهو كناية عند عما نازع فيه الزر كشي ونسب للنص أنه صريح ولو قال لأخيه لست أخى فالظاهر أنه كناية (قول اللغني ويحد قاذف محسن) لم يحد كرضابط القاذف أعني كونه مكلفا ملتزما مختارا لأنه سيد كرم في باب حد القنف ولنا أهل هناك شرط للقنوف وأحاله على ما هنا

لأنه أو أنه لا يشبهني خلقا أو خلقا فيقبل يمينه وقول

للصنف اللغني بلمان مستثنى من قوله صريح أي لو قال لولده اللغني باللعان لستان فلان يعني لللاعن فليس بصريح في قنف أمه فيسأل فإن قال أردت تصديق اللاعن في نسبة أمه إلى الزنا فهو قاذف لها وإن قال أردت أن اللاعن نفاء أو اتقاء نسبة شرعا أو أنه لا يشبهه خلقا أو خلقا قبل يمينه ويمزر عليه للإبذاء ثم أخذ للصنف في بيان حكم القنف فقال (ويحد قاذف محسن ويمزر غيره) أي غير قاذف المحسن وهو قاذف غير المحسن وسواء كان للقنوف الزوجة أو غيرها وسيأتي بيان الحد وشرطه في باب بيان التعز في آخر الأثرية والأصل في ذلك قوله تعالى والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة

(والمحسن مكلف) أى بالغ عاقل (حرم مسلم عفيف عن وطء محبته) بأن لم يطأ أصلاً أو وطئ وطأ لا يحبه بخلاف من وطئ وطأ محبته بأن زنى فليس بمحسن (وتبطل العفة) المعتبرة في الاحسان (بوطء محرم مملوك) له كاخته أو عمته من نسب أو رضاع مع علمه بالتحريم (على المذهب) سواء قيل بالقول المرجوح أنه يوجب الحد أم لا لدلالته على قلة المبالاة بالزنا وهو أفحش من الزنا بالأجنبيات وقيل لا تبطل العفة به على الثاني لعدم التحاقه بالزنا وقد عبر المصنف في هذا الخلاف المرتب بالمذهب على خلاف (٣١) اصطلاحه (لا) بوطء (زوجته في عدة

شبهة وأمة ولده ومنكوحته بلاولى) أو بلاشهود (في الاصح) وإن كان حراماً لقيام الملك في الأولى وثبوت النسب فيما بعدها حيث حصل علوق من ذلك الوطء مع انتفاء الحد في الجميع والثاني تبطل العفة به لحرمة وقوعه في غير ملك في غير الأولى ووطء زوجته أو أمتة في حيض أو نفاس أو إحرام أو صوم أو اعتكاف لا يبطل العفة وقيل فيه الوجهان ومقدمت الوطء كالقبلة والمس وغيرهما لا تبطل العفة بحال (ولو زنى مقنوف سقط الحد) عن قاذفه (أو أوارده فلا) يسقط الحد عن قاذفه والفرق أن الزنا يتكتم ما يمكن فظهوره يدل على سبق مثله غالباً والردة عقيدة والعقيدة لا تخفى غالباً فإظهارها لا يدل على سبق الإخفاء غالباً وفي الأولى قول قديم بعدم السقوط لطرو الزنا كالردة وفي الثانية توجه بالسقوط كالزنا (ومن زنى

(قوله والمحسن مكلف حرم مسلم عفيف الخ) وهذه الشروط تعتبر في حال القنف ولو باسناده إلى وقت اتصافها قبل قذفه (قوله بوطء محرم) ولو في دبرها (قوله بوطء محرم مملوك) وكذا وطء حليلته في دبرها يخرجها عن العفة أيضاً (قوله لدلالة الخ) ومنه يؤخذ إبطال العفة باتيان البهيمة (قوله وهو أفحش)راجع أن الزنا أفحش (قوله على خلاف اصطلاحه) فيه نظر ادعى القول بوجوب الحد تبطل العفة قطعاً فتأمل (قوله لا بوطء زوجته) أى في قبلها ففي دبرها تبطل العفة كما مر والمراد بالزوجة الحليلة ويجرى مثل ذلك فيما بعدها (قوله وأمة ولده) ولو مستولدة ولا تبطل العفة به وكذا أمة للشركة أو للزوجة أو من لم يستبرأ كذاك (قوله أو بلاشهود) أو بلاولى وشهودهما ولو علماً (قوله ولو زنى مقنوف) أى مثلاً فالمراد فعل ما يبطل العفة مما تقدم (قوله سقط الحد عن قاذفه) ولو بعد الشروع فيه فلو كان القاذف زوجاً لم يلاعن إلا نفي ولدان كان (قوله وفي الأولى الخ) فيه اعتراض على المصنف بعدم ذكر الخلاف (قوله ومن زنى) أى مثلاً كما مر والعلة للأغلب (قوله لم يعد محسناً) قال بعضهم الأولى أن يقول تبين عدم احصائه كما تشير إليه العلة وفيه بحث لأن المقصود أن صلاحه بعد زنا لا يجده له احصاءاً فتأمل (قوله كمن لا ذنب له) خصوصاً إذا صار مقبول الشهادة قال الأسنوى وهذا من حيث العقاب في الآخرة (قوله يورث) ولو للأمام فيمن لا وارث له خاص كالقصاص فيستوفيه من يرث المرتد ولو لا الردة (قوله ويسقط بفقو) أى يسقط جنى العاقب عنه أو للراد بفقو جميع الورثة (قوله وتزير القنف كذلك) أى يسقط

(قول المتن مكلف) أى لأن صورة الزنا من غيره لا توجب حداً فأشبهه بالنسب المكلف إلى وطء لا يحبه به وأما الحرية فلا نرى الرق لما منع كمال الحد عليه دل على أن الجنابة عليه بنفسه لثنا قاصرة عن الحرية بذلك وأما الإسلام فلحديث من أشرك بالله فليس بمحسن وإنما جعل محسناً في حد الزنا لأنه أهانة له وأما العفة فلمفهوم قوله تعالى والذين يرمون المحسنات ولأنه يقال شرط حد القاذف علم آتياته زنا المقنوف (فرع) لو أضاف زنا للزنا والمجنون إلى حال الإسلام والافاق حد (قول المتن عفيف) أى ولا يبحث عن ثبوت العفة وغيرها فليظا على القاذف (قول المتن بلاولى) أى سواء كان علماً بالتحريم أو جاهلاً كما في الروضة نقلاً عن البغوي قال ويغنى أن يكون الجاهل كالواطئ بالشبهة (قول الشارح وإن كان حراماً) كأنه يشير إلى أن صورة مسئلة المنكوحه بلاولى أو شهوداً أن الواطئ عالم بالتحريم (قول الشارح مع انتفاء الحد في الجميع) أى ولعدم قاندة الحرمة أيضاً ولعدم الفحش الذي في المحرم للمملوك (قول الشارح ووطء زوجته الخ) هذه المسئلة يفهم حكمها من المتن بالأولى (قول المتن ولو زنى مقنوف) مثل الزنا سائر الوطء للسقط للعفة (قول الشارح فإظهارها لا يدل على سبق الإخفاء غالباً) ولأن حد القنف موضوع للحراسة من الزنا دون الردة فإز أن يسقط بمحذو كره الماوردي ولأن الزنا معنى يبطل ماضيه الحصة في زان فيسقطها مستقبله والكفر لا يؤثر ماضيه فكذا مستقبله كالمجنون (قائمة) يمكن تصور طرو الرق بعد القنف كإسير قذفه شخص ثم اختار الامام رقه (قول المتن كل الورثة) لو قذفته شخص بدموته فالظاهر أن أجد الزوجين

مرة ثم صلح) بأن تاب وحسن حاله (لم يعد محسناً) فلا يحده قاذفه سواء قذفه بذلك الزنا ثم تاب بعد أم أطلق لأن العرض إذا انحرم بالزنا لم تنفذ ثلته بالعفة الطارئة وقال الإمام ما أرى هذا يسلم من الخلاف فإن التائب من الذنب كمن لا ذنب له (وحد القنف يورث ويسقط بفقو) لأنه حق آدمي لتوقف استيفائه على مطالبته الآدمي وهو حق الآدمي شأنه ما ذكر وتزير القنف كذلك (والاصح أنه يرث كل الورثة) حيث مات المقنوف قبل استيفائه كالمال والقصاص والثاني بره غير الزوج والزوجة

لارتفاع النكاح بالموت وانقطاع واسطة التيمر (و) الاصح (أنه لو عفا بعضهم) أي بعض الورثة عن حقه من الحد (فللباق) منهم (كلا) أي استيفاء جميعه لانه حق ثبت لكل منهم كولاية الزوج وحق الشفعة والثاني يسقط جميعه كافي القصاص ولفرق بأن القصاص بدلا يدل اليه وهو الدية بخلاف حد القذف والثالث يسقط نصيب العاق ويبقى الباقي لانه قابل للتفسيط بخلاف القصاص وعلى هذا يسقط السوط الذي يقع

(٣٣)

فيه الشركة (فصل) (له) أي للزوج (قذف زوجة علم زناها)

بالعفو واستيفاء الامام له نظرا لحق الله تعالى (قوله لارتفاع النكاح بالموت) يعلم منه أنهما لا يرثان من قذف الميت شيئا (قوله عن حقه) فلو عفا واحد عن بعض حقه لقوله استيفاء الكل (قوله فللباق) ولو واحد ولو أقلهم نصيبا (تنبيه) لا يصح عفو مبي ومجنون وليس لولي استيفاؤه فينتظر كما لها ولا يتوقف طلب غيرها على كمالها ومثل ذلك الغيبة فللكامل والحاضر الطلب واستيفاء الجميع ولا يعاد التعزير أو الحد لها بعد كمالها وإن طلباه (فروع) لومات العبد المقذوف فليس له استيفاؤه ولو قذف السيد عبده فلعبد أن يطالبه بالتعزير فإن مات العبد سقط عن السيد لارثه له وهو لا يستحقه على نفسه وظاهر هذا أنه ليس لو ارث العبد لولا الرق كإبنه لأن المطالب به فراجع ولا يجب على الحاكم البحث عن حصانة المقذوف وللقاذف تحليف المقذوف أنه مازى أو مارتكب مسقطا للعفة وكذلك تحليف وارثه أنه لم يعلم أن موروثه ارتكب ذلك

(فصل في قذف الزوج زوجته)

(قوله له) أي فيما ينهون بين الله تعالى وأما بحسب الظاهر فلا يستل عن ذلك (قوله بريد) مثلا (قوله رآهما) ولو مرة (قوله من صور الخ) صرح به مع دخوله تحت الكاف لدفع توهم أنه خبر واحد فلا يفيد الظن المؤكد ولا نه خبر من لا يقبل خبره فليس فيه ظن الا بمقتضى تصديقه له (قوله والأولى) وتأكيد الأولوية عند الظن (قوله مع امكان كونه منه) أي وألحق بظاهره والا كان أت به خفية بحيث لا يلحق به فلا حاجة لتفنيه (قوله فيلزمان) فقوله وألا له الخ جواز بعدم منع فيصدق بالواجب أي فهو واجب في هذا وظاهر كلام الشارح أن هذه ليست من أفراد ماسبق (قوله فلا يقذفها) بل يقتصر على نفي الولد وجوبا

يرث أيضا والمسئلة فيها وجهان من غير ترجيح (تنبيه) لبعضهم الاستيفاء وإن كان الباقي صغيرا أو غائبا أو حاضرا كاملا ولم يطلب (قول المتن وأنه لو عفا بعضهم) قال العلماء لا نظير لذلك فإن نظائرهما ما أن تسقط حصة العاق كالشفعة وأما أن يسقط الجميع كالقصاص

(فصل له قذف زوجة) استدلل على الجواز بآية ولم يكن لهم شهداء الا أنفسهم وبما روى أبر داود من أن هلال بن أمية أتى أهله عشاء فرأى بينه وسمع بأذنه فجاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبره فبكره النبي صلى الله عليه وسلم فأجابه فزلت الآيات وأما الجواز عند الظن المؤكد فبالقياس على التحقيق وكما في إيمان القسامة تنبئ على القرائن نعم إيمان القسامة يكتفي فيها بالأشاعة وقد منعوا كفايتها هنا وكان الفارق ما يطلب في هذه الفاحشة من السر (قول المتن بأن رآهما في خلوة) أي ولو مرة نعم قال الامام الذي أراه أنه لو رآه الزوج على استخلاه ممرارا في موطن الريه فهو بمثابة الانضمام إلى الاستفاضة مرة واحدة اه وهو متين (قول الشارح ومن صور الخ) قد أشار إليه المؤلف بالكاف من قوله كشياع (قول الشارح والافلا يقذفها) أي ولكن يلزمه التني ويقول فيارميتها به من اصابة غيري لما على فرائي وأن الولد من تلك الاصابة كما سيأتي بيان ذلك في التنبيه

بأن رآه بينه (أو ظنه ظنا مؤكدا كشياع زناها بريد مع قرينة بأن رآهما في خلوة) أو رآها تخرج من عنده ولا يكفي مجرد الشياخ لانه قد يشبهه عدولها أوله أو من طمع فيها فلم يظفر بشيء ولا مجرد القرينة للذكورة لانه ربما دخل عليها لحوف أو سرقة أو طمع ومن صور الظن للتأكد أن تخبره بزناها فيقع في قلبه صدقها أو يخبره به عن عيان من شق به وإن لم يكن عدلا وإنما جازله حيث نال القذف للرب عليه اللعان الذي يخلص به

منها لاحتياجه إلى الانتقام منها للتطمين لها فراه ولا يكاد يساعده على ذلك بينة أو إقرار أو الأولى أن يستر عليها ويطلقها إن كرهها هذا كله حيث لا واد ينفيه (ولو أنت بولد علم أنه ليس منه) مع امكان كونه منه (لزمه تقييه) لان ترك التني يتضمن استلحاقه واستلحاق من ليس منه حرام وطريق تقييه

لللعان المسبوق بالقذف فيلزمان أيضا وأما

الآتي

يلزمه قذفها إذا علم زناها أو ظنه كما تقدم في جوازها والافلا يقذفها الجواز أن يكون الولد من وطء شبهة قاله البغوي وغيره (وأما يعلم) أن الولد ليس منه (إذا لم يظن) أصلا (أو) وطئ (و) ولده لكون ستة أشهر من الوطء التي هي أقل مدة الحمل (أوفوق أربع سنين) التي هي أكثر مدة الحمل (فالولادة لما بينهما)

أي بين ستة أشهر وأربع سنين من الوطء (ولم تستبرأ) بعده (بحيضة حرم النفي) ولو رعاية للفراش ولا عبرة برؤية بجهدها في نفسه (وان ولده تفوق ستة أشهر من الاستبراء حل النفي في الأصح) لان الاستبراء أمانة ظاهرة على أنه ليس منه ولكن الأولى أن لا ينفيه لان الحمل قد ترى الدم والوجه الثاني ان رأى بعد الاستبراء قرينة الزنا للبيضة القنف أو يثقنه جاز النفي بل وجب لحصول الظن حيثئذ بأنه ليس منه وان لم ير شيئاً لم يجز ورجع الثاني في أصل الروضة والأول في الشرح الصغير والمحرر (٣٣) وليس في الكبير ترجيح ومحل الخلاف

كما يؤخذ من التعليل ما اذا أمكن كون الولد من الزنا بعد الاستبراء بأن ولده لسته أشهر من الزنا فلو ولده لدونها من الزنا وفوقها من الاستبراء لم يجز نفيه جزماً كما استدركه في الروضة والاستبراء يحصل بظهور دم الحيض كما قاله بعض المتأخرين (ولو وطئ وعزل حرم) النفي (على الصحيح) لان الماء قد يسبقه الى الرحم من غير أن يحس به ومقابل الصحيح جعل النزول مجوزاً للنفي ولو وطئ في الدبر أو فمادون الفرج فله النفي على الأصح (ولو علم زناها واحتمل كون الولد منه ومن الزنا) على السواء بأن لم يستبرأها (حرم النفي) رعاية للفراش كما تقدم وانما ذكر توطئة لقوله (وكذا) حرم (القنف) واللعان على الصحيح) ومقابله قول الامام القياس الجواز اتقانا منها كما اذا لم يكن ولد وعورض بأن الولد يتضرر بنسبة أمه الى الزنا واثباته عليها باللعان

(قوله أي بين ستة أشهر) لو أتى كلام المصنف على ظاهره لوافق الاعتماد من أن الستة ملحقة بما فوقها والاربع سنين ملحقة بما دونها (قوله من الاستبراء) وفي الروضة من الزنا بعد الاستبراء (قوله والوجه الثاني لا يحل النفي الخ) (١) وهو الاعتماد ولو حمل الشارح كلام المصنف عليه لكان أولى وكون الأول هو الذي في المحرر لا يقتضي بطلان الحمل وما في شرح شيخنا كابن حجر من حمل كلام المصنف على غير ذلك فيه نظر يعرفه ناظره بالوقوف عليه (قوله بظهور دم الحيض) فلا يتوقف حساب المدة على تمامه وهو الاعتماد (قوله بعض المتأخرين) هو ابن النقيب شيخ الشارح لازالت سحائب الرحمة منصبة على مضجعهما وقيل أراد ابن الملحق وقيل أراد الزركشي رجم الله الجميع ورضي عنهم كسائر العلماء (تنبيه) استدخال للنفي فيما تقدم كالوطء جوازاً ومنعاً (قوله على السواء) فان ظننه حرم النفي قطماً أو ليس منه حل النفي كما مر (قوله القياس) على ما مر أول الفصل (تنبيه) وطء الشبهة كالزنا في لزوم النفي وحرمة كالقنف واللعان وليس اختلاف اللون مجوزاً للنفي كولد أسود وكل من أبويه أبيض أو عكسه وان أشبه من تهم به أمه كما في قصة زيد حب النبي ﷺ

(فصل) في كيفية اللعان وشروطه ونمرته وأركانها ثلاثة لفظ وقنف سابق عليه وزوج يصح طلاقه وزاد بعضهم رابعاً وهو الحيلة (قوله فيارميت الخ) ان كان زمامها أو فيما ادعيت به عليها ان ادعاه عليها وأنكرت

الآتي في كلام الشارح الآتي في الفصل الثاني وقول الشارح لزوم قنفها لك أن تقول لا يتعين خصوص القنف بل يكفي رميها بالعلق من غيره (قول المتن حرم النفي) أي ولو علم زناها واحتمل كونه منه أيضاً كما سيأتي التصريح به في المتن وقول الشارح انه علم منها ٢ (قول الشارح رعاية للفراش) روى النسائي أي ما راجل جحدولده وهو ينظر اليه احتجب الله عنه وفضحه على رؤوس الخلائق يوم القيامة قال في الكفاية المعنى من قوله وهو ينظر اليه أنه في حالة النظر اليه يكون أرق وأشفق فإذا جحدده ونفاه كان أبلغ في ارتكاب الجريمة (قول الشارح والوجه الثاني) زاد الزركشي والثالث يجوز النفي سواء وجبت مخيلة أم لا ولا يجب بحال قال كذا ذكر الراقبي والبعثي هذه الأوجه وزعم ابن الرفعة أن الثالث هو الأول وليس الأمر كذلك فان الأول يجوز عند المخيلة ويوجب عند رؤية الزنا بخلاف الثالث فانه يجوز مطلقاً وكلام النهاية والبسيط صريح في ذلك ونبه أيضاً على أنه يجب تقييد ما في النهاج بما اذا كان هناك تهمة والاف مجرد الاستبراء لا يصح قطماً اهـ (قول الشارح ومحل الخلاف الخ) هذا عند التأمل يقتضي أن قول النهاج حل في الأصح محله عند وجود مخيلة الزنا فليتأمل (قول الشارح بظهور دم الحيض) أي فتحسب المدة من وقت الظهور وان توقف الأمر على تمام الحيضة فلا يحصل ابتداءً من الانقطاع وكأن الشارح رحمه الله عني ببعض المتأخرين الزركشي فقد بحثه في التكملة ويجوز أن يكون مسبوقاً به (قول المتن ولو وطئ الخ) انظر هل مثل ذلك مالو وطئ ولم ينزل

(فصل في كيفية اللعان)

اذ يعبر بذلك وتطلق فيه الألسنة فلا يحتمل هذا الضرر لفرض

(٥ - (قليوبي وعميرة) - راجع)

الاتهام والفراق يمكن بالطلاق (فصل) في كيفية اللعان والاصل في ذلك قوله تعالى والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهادت الا أنفسهم فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله الآيات (اللعان قوله) أي الزوج (أربع مرار أشهد بالله أني لمن الصادقين فيارميت به هذه من الزنا) أي زوجته ان كانت حاضرة (١) هذه القولة غير موجودة في الشارح

(فان غابت سها ورفع نسبها بما يميزها) عن غيرها (والخامسة ان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين في اربابها من الزنا) ويشير اليها في الحضور و يميزها في النية كما في الكلمات الأربع و يأتي بدل ضمائر النية بضمائر التكلم فيقول لعنة الله على ان كنت الخ (وان كان ولد ينفيه ذكره في الكلمات) الخمس ليتقنه (فقال وان الولد الذي ولدته أو هذا الولد) ان كان حاضرا (من زنا ليس مني) ولو اقتصر على قوله من زنا لم يكف في الانتفاء عند أكثرين لاحتمال أن يستقد أن الوطء بالشبهة زنا ومحرم البغوى أنه يكتفى بحمل اللفظ الزنا على حقيقته وجزم بتصحيفه في الشرح الصغير وأصل الروضة ولو اقتصر على قوله ليس مني لم يكف على الصحيح لاحتمال أن يريد أنه لا يشبه خلقا وخلقاً ولو أغفل ذكر الولد في بعض الكلمات (٣٤) احتاج لنفيه الى إعادة اللعان ولا يحتاج المرأة الى إعادة لعانها وقيل تحتاج

(وتقول هي) أربع مرار (أشهد بالله انه لمن الكاذبين فيما رماني به من الزنا والخامسة أن غضب الله عليها ان كان من الصادقين فيه) وتشير اليه في الحضور وتميزه في النية كما في جانبها في الكلمات الخمس وتأتي في الخامسة بضمير التكلم فتقول غضب الله على الى آخره ولا يحتاج الى ذكر الولد لان لعانها لا يؤثر فيه وقيل قد ذكره فتقول وهذا الولد له ليسوى اللعانان (تنبيه) تقدم فيما اذا أتت بولد علم انه ليس منه انه لا يقذفها اذا احتبل كون الولد من وطء شبهة وحيث قد يقول في اللعان لنفيه كما قاله الماوردي أشهد بالله اني من الصادقين فيما رميتها من اصابة غيري لها على فراشي وأن هذا الولد من تلك الاصابة ما هو مني الى آخر كلمات اللعان ولا تلاعن المرأة اذا لاحد

كما يأتي (قوله غابت) أي عن مجلس اللعان (قوله والخامسة) وهي مؤكدة لمقاد الكلمات الأربع قبلها كما كررت الشهادة في الأربع لتأكد الأمر ولانها أقيمت من الزوج مقام أربعة شهود وهي أيمان في الحقيقة (قوله ولد) أو حمل كما يأتي (قوله ذكره في الكلمات الخمس) كالشارح وغيره أي في كل منها كما يأتي (قوله ان الوطء بالشبهة) أي الوطء الواقع منه من زوجته فسقط ما لبعضهم هنا (قوله ومحرم البغوى أنه يكتفى) أن يقول من الزنا وان لم يقل ليس مني وهو العتد (قوله لم يكف على الصحيح) أي لا يكتفى أن يقتصر على لفظ ليس مني وهو العتد (قوله إعادة اللعان) بالكلمات الخمس لأجل نفي الولد ولا يحتاج الى اعادته لغيره (قوله غضب الله عليها) وخست بالغضب الذي هو البعد مع الانتقام وخص هو باللعن الذي هو الطرد والبعد لان جرعة الزنا أشد من جرعة القذف (قوله بالبناء للمفعول) لبشمل الرجل والمرأة (قوله لفظ شهادة الخ) أو لفظ الله بغيره كالرحمن (قوله بين الكلمات) أي لابين اللعانين من الزوجين (قوله فيؤثر الفصل الطويل) وكذا كل ما يضر في قطع الفاتحة قاله بعض مشايخنا وشيخنا قلاعن شيخنا الرملي (قوله أمر القاضي) ولو بناته ومثله السيد في ملاعنة رقيقه والحكم كالحاكم الا في نفي الولد فلا يجوز التحكيم فيه لان له حق في نسبه فلا يسقط برضا غيره الا ان كان بالتنا ورضى (قوله كلمته) أي الخمس (قوله فيقول قل الخ) ظاهر ما أنه لا بد من تلفظ القاضي بها ولا يكتفى الأمر منه بها وهو ما اعتمد عليه شيخنا وظاهر كلام الشارح خلافه حيث قاسه على اليمين وذلك كاف فيها ولم يرتفع شيخنا فليبالي معنى الشهادة (قوله وان يتأخر الخ) فلو حكم ما حكم بتقديمه نقض حكمه

(قول اللعان فان غابت) أي بسبب حيض أو غير من مرض أو موت ونحوه (قول الشارح في الكلمات) أي في كل منها وذكر الزاني واجب أيضا ان أراد اسقاط الحد بسببه (قول الشارح ان الوطء بالشبهة) يريد وطء نفسه (قول الشارح لاحتمال الخ) أقول فلو قال من اصابة غيري أو من وطء غيري ونحو ذلك فينبغي أن يكون كافيا وحده لا تنفاه هذا الاحتمال والله أعلم (قول الشارح ولا يحتاج للمرأة الخ) لا يقال كيف يكون ذلك مع اشتراط تقدم لعانته على لعانها لانا تقول قد تقدم وأوجب الحد عليها لولا لعانها وانما أعيد لنفي الولد خاصة هنا ما ظهر لي وهو ظاهر ان شاء الله (قول الشارح وحيث الخ) لا خفاء أنه قد يجوز أن يكون من وطء شبهة وأن يكون من نكاح للغير سابق قال الزركشي وطريقه أن يقول من اصابة غيري اه (قول اللعان لم يصح ذلك) وكذا ذكر أسماء غير الجلالة من أسماء تعالى (قول الشارح وقيل لا يصح الخ) لهذا قال الزركشي لو عجز في هذه المسئلة بالذهب لوافق اصطلاحه يعني أعدل لفظ الغضب بلفظ اللعان فان فيها طريقين (قول اللعان ويطعن)

عليها بهذا اللعان حتى يسقط بلعانها ولم يذكر الشيخان ما قاله

(ولو بدل) بالبناء للمفعول (لفظ شهادة بخلف ونحوه) كأن قيل أحلف وأقسم بالله الى آخره (أو) لفظ (غضب بلعن وعكسه أو ذكر اقبل تمام الشهادات لم يصح) ذلك (في الاصح) اتباعا لنظم الآيات السابقة وقيل يصح ذلك نظر المعنى وقيل لا يصح أن يؤتى بدل لفظ الغضب بلفظ اللعان لان الغضب أشد من اللعان بخلاف العكس وتشتطر للوالة بين الكلمات الخمس على الاصح فيؤثر الفصل الطويل (ويشترط فيه) أي في اللعان (أمر القاضي) به (ويطعن كلمته) في الجانبين فيقول قل أشهد بالله الى آخره لان اللعان يمين واليمين لا يعتد بها قبل استخلاف القاضي اون غلب فيه معنى الشهادة فهي لا تؤدى الا عنده باذنه (وأن يتأخر لعانها عن لعانها)

لان لعانها لا سقاط الحمد الذي وجب عليها بلعان الزوج (ويلاعن آخرس) بشاره مقبلة أو كتابة) كالبيع فان لم يكن ذلك لم يصح قذفه ولا لعانه ولا غيرهما لتعذر الوقوف على ما يرده (ويصح) اللعان (بالعجمة) وان عرف العربية لان اللقب فيه معنى اليمين أو الشهادة وهما باللفظ سواء وتراعى ترجمة الشهادة واللعن والتعجب (وفيمن عرف العربية وجه) انه لا يصح لعانه

(٣٥)

بالعجمة لهوله مما ورد الشرع به مع قدرته عليه وعلى الصحة بها ان أحسنها القاضي استحب أن يحضره أربعة من يحسنها وان لم يحسنها فلا بد من ترجم ويكفي من جانب المرأة اثنان لان لعانها تنفي الزنا وفي جانب الرجل طريقان أحدهما على قولي أن الاقرار بالزنا يثبت باتين أو يحتاج الى أربعة لان لعان الزوج قول يثبت به الزنا عليها كما أن الاقرار بالزنا قول يثبت به الزنا وأصحهما القطع بالاكتفاء باتين والاعتراف بثبوت الاقرار باتين (وينظر) اللعان (بزمان) وهو بدعصر جمعة) فيؤخر اليها ان لم يكن طلب أكيد فان كان في بدعصر رأى يوم كان لان اليمين الفاجرة بعد العصر أغلظ عقوبة حديث الصحيحين بالوعيد الشديد في ذلك وبدعصر الجمعة أشد لانه ساعة الاجابة فيها عند بعضهم وهما يدعوان في الخامسة باللعن والتعجب (ومكان وهو أشرف بلدة) أي بلدة اللعان (فيمكنه الركن) الاسود

(قوله ويلاعن آخرس) أصل الحرس أو طارقه ولم يرجز واليه قبل ثلاثة أيام والا انتظار وقوله بشاره تعليبا لجانب اليمين الذي هو الأصح غالباً ولو قال بدم لم أرد القذف بشارتي لم يصدق أولم أرد اللعان لم يصدق فيما عليه كالتعذر من التوب والفرقة ويقبل فيه كشيوت نسب الولد ولزوم الخلة وله اللعان لغيرها حيث لم يفت ولو نطق في أثناء اللعان نبي على ما أشار به أو كتبه ولا بد من كتابة الكلمات الخمس وله كتابة بعضها والاشارة للباقي فأوفى كلام للصنف ما قلناه ويكتب مع الكتابة اني نويت كذا (قوله ترجمة الشهادة الخ) وكذا لفظ الله كما (قوله وأصحهما) هو العتمة (تنبيه) ما ذكر في لعان الآخرس يجري في قذفه (قوله وينظر) قال شيخنا والتعليقات منوعة بنظر القاضي ولا عبرة برضا الزوجين فيها ولا تغليظ فيمن لا يعظم زماناً ولا مكاناً كالدهري والزنديق فيلاعن في مجلس الحكم كما سيأتي ويحسن أن يحلفه بالله الذي خلقه ورزقه ونحو ذلك (قوله بزمان) ولو لكافر فيما يعظمه من الأوقات عندهم ومن الأوقات عندنا الشريعة نحو رجب ورمضان والعيد وعاشوراء (قوله بعد عصر) أي بعد أول وقت فحرفه وبعد فقه أولى وكونه بعد عصر الجمعة أكد (قوله عند بعضهم) وهو قول من أحد وأربعين قولاً فيها أرجحها أنها فيما بين جلوس الخطيب على المنبر الى فراغ الصلاة كما في بابها (قوله أي بلدة اللعان) ويحرم الانتقال من بلدة الى غيرها ولو لمسكة والدينة واللعان في الاماكن الآتية في كل بلدة ما هو لمن هو فيها (قوله الركن الاسود) وصف بوصف الحجر الذي فيه والسواد طاري عليه لاني الحديث انه نزل من الجنة أشد بيضاء من اللبن فسودته سخطا بني آدم (قوله واللقام) أي للعروف بمقام ابراهيم صلى الله عليه وسلم وهو حجر نزل له من الجنة وكان يقوم عليه عند بناء البيت فيرتفع به حتى يضع حجر البناء فوق الجدار ثم يسهطه (قوله وهو) أي ما بينهما (قوله السمي بالحطيم) لما قيل انه عظم أي ملت فيه الوف من الأنبياء وغيرهم (قوله وقيل في الحجر) بكسر الحاء والأصح انه يسان عنه لأن غالبه من البيت وهو يسان عن ذلك لأنه أفضل من طمس حوله ولذا قدم الحطيم وقيل ان في الحجر قبر اسما عيل وأمه هاجر (قوله بيت المقدس) ويسمى ايلياء بكسر أوله وثالثه مع اللد (قوله عند الصخرة) وهي أشرف للسجدة لانتها قبلة الانبياء كما قيل وان نوزع فيه ولائها من الجنة أيضا (قوله ومصححه البخوي) هو للعتمة فان لم يصعدا فعند المنبر من جهة المخراب وهو في المدينة الشريفة من الروضة النقية لانتها ما بين القبر الشريف والمنبر وهي من الجنة أو تستصير جزءا من الجنة كما قيل وقد ورد أن الحلف فيها يوجب النار (قوله حاض) ولو متحيرة وكذا النفساء ويندب

من عما قبله ثم التلقين معتبر في سائر الكلمات ولا يكفي في أولها فقط (قول الشارح لان لعانها الخ) استدل الزركشي بقوله تعالى ويصر أعنها العذاب (قول المتن ويلاعن آخرس) أي بناء على أن القلب كونه يميناً فان قلنا شهادة لم يصح منه (قول المتن أو كتابة) أي فيكتب كلمات اللعان أربع مرات ثم الخامسة (قول المتن وهو بدعصر جمعة) الأولى أن يكون بعد فعلها (قول الشارح حديث الصحيحين) وفي هذا الوقت أيضاً نزل الملائكة وتصد بالاعمال (قول المتن عند المنبر) روى ابن ماجه والحاكم ومصححه لا يحلف عندها المنبر عبد ولا أمة ولو على سواك رطب الا وجبت له النار ثم الراد عند المنبر على الحجر الشريفة وهو الروضة من الله علينا برؤية ذلك قبل المات ثم الجنة من غير سابقة عذاب آمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله ومحبه وسلم (قول المتن الصخرة) في الحديث الشريف الصخرة من الجنة (قول الشارح لا يلبق) أي لا ترفقة وليس من أهلها

(واللقام) وهو السمي بالحطيم وقيل في الحجر (والدينة عند المنبر) وبيت المقدس عند الصخرة وغيرها عند منبر الجامع) وهل يصعدان منبر المدينة وغيرها ثلاثة أوجه أحدها ومصححه البخوي نعم لان النبي صلى الله عليه وسلم لا عن بين العجلاني وامرأته على المنبر رواه البيهقي لكن ضعفه والثاني لا لان الصعود لا يلبق بحالهما والثالث ان كثرة القوم صعدا ليروهموا الا فلا (و) تلاعن (حاض)

يباب للسجد) لحرمة مكثها فيه و يخرج القاصي اليها أو يبعث نائباً (وذم في بيعة) للتصاري (وكنيسة) لليهود لانهم يعظمونها كتعظيمنا للساجد (وكذا يفتنار عجوس في الاصح) لانهم يعظمونه فيحضرونه القاضي راية لاعتقادهم لشبهة الكتاب والثاني لانه ليس له حرمة وشرف فيلاعن (٣٦) في السجد وفي مجلس الحكم (لايت أصنام وثني) لانه لا حرمة له واعتقادهم فيه

غير مرعى فيلاعن في مجلس الحكم وصورة أن يدخل داراً بأمان أو هدنة (وجمع) أي ويغلق بحضور جمع من أعيان البلد (أقله أربعة) فان الزنا ثبت بهذا العدد فيحضررون اثباته باللعان (والتغليظات سنة لا فرض على للذهب) كتغليظ العيمين بتعديد أسماء الله تعالى ووجه الفرض الاتباع وهما قولان في للكان طردا في الزمان والجمع ومنهم من قطع بالاستحباب فيهما والاصح القطع به في الجمع دون الزمان (ويسن لقاض وعظهما) بأن يخوفهما بالله تعالى ويقول لهما عذاب الآخرة أشد من عذاب الدنيا وقرأ عليهما ان الذين يشتركون بهداية وأيمانهم الآية (ويبالغ عند الخامسة) منهما في الوعظ فيقول له اتق الله فان قولك على لعنة الله توجب اللعنة ان كنت كاذباً ويقول لهما مثل ذلك بلفظ الغضب لعلهما يترجران ويتركان فان أيما لقتنهما الخامسة (و) يسن (أن

امها لهما لزوال للانع (قوله بباب للسجد) فيخرج اليها الحاكم بمدقراغ لمان الرجل عند التبر (قوله لحرمة مكثها) أي لاعتقادها الحرمة فالجنب السلم كذلك وهل يلحق بهما من به نحو جراحة نضاجة أو على بدنه مثلاً نجاسة غير معفوفة مخرج للراة الكافرة ولو تحت مسلم ولو حاضوا الكافر الجنب فيدخلان السجد لعدم ما ذكر فيهما الادخول للسجد الحرام (قوله وذم) ومثله للعاهد والؤمن وكذا الذمية ولو تحت مسلم كما مر ولو طلب التمي للسجد أجيب جواز الاندباء (قوله بيعة للتصاري وكنيسة لليهود) وهذا هو الأصل والعرف الآن بعكس ذلك (قوله فيحضرونه القاضي) وكذا الجمع للتقدم نعم ان كان فيها صور محرمة حرم الحضور فيها (قوله لانه لا حرمة له) أي ليس لأهله احترام وان دخوله معصية (قوله فيلاعن في مجلس الحكم) ومثله نحو زنديق ودهري ممن لا يعظم زمانا ولا مكانا كما مر (قوله وصورة أنه يدخل دارنا بأمان) قال شيخنا وفي التصوير نظر اذ لا يمكن من اتخاذ بيت نار عندنا ولو اتخذهم ولا تنتقل معه الى بلاده لأن النقل من بلد للملاعن الى غيره لا يجوز ولو لمكة والدينة كما تقدم وحضور الاما كن التقديم فيها انما هو لمن هو فيها وقت اللعان كما مر (قوله فان الزنا الخ) يفيد اعتبار كونهم من أهل الشهادة ومن يعرف لثة للتلاعنين (قوله وعظهما) بئذان يأتي رجل من ورائه ويضع يده على فيه وامرأة من ورائها كذلك كما أمر به صلى الله عليه وسلم (قوله ويبالغ) أي ندبافهو عطف على وعظ (قوله وتجلس الخ) يفيد أن كلا منهما يكون بحيث يرى الآخر ويسمع كلامه وهو مندوب وخلافه مكروه الا لغير كسائر الندوبات هنا (تنبيه) يكفي لعان واحد في الزوجة وان تعدد الزنا والزاني سواء طلب كل واحد منهما أو أحدهما ولو قبل الآخر فله اللعان لدفع الزاني اذا طلب قبلها نعم لو ذكر بعض الزناة في لعانه فغيره مطالبته وله اللعان أيضا لدفعه وهكذا ولا يكفي لعان واحد أكثر من زوجة بل لابد من لعان لكل واحدة وان اتحد الزاني سواء قدفهن معا أم مرتبا ويرتب اللعان ندبا في المرتب وفي العية يبدأ باجتهاد قاض أو أراضا منهن أو بقرعة ان تنازعن (قوله زوج) ولو في ماضى كما يعلم بما يأتي وخارج به السيد في أمته وسيا تي (قوله يعزر للميز) منهما فان كلا سقط

(قول المتن وذم) الأحسن وكتابي ليشمل من دخل دارنا بأمان من أهل الكتاب (قول الشارح لانه ليس له حرمة وشرف) هذا يوههم أن البيع والمكائس لها حرمة وشرف وهو ممنوع فالأجسن ما قاله غيره لانه لم يكن لها حرمة قط (تنبيه) الكافرة تفعل ذلك وإن كان زوجها مسلما لكن قال الرفعي وغيره ان رضى الزوج فأفهم امتناع ذلك اذا منع منه وعلل بأن التغليظ عليها حقه فله تركه هذا يحصل من في التسكئة ولو لكن فيها بعد ذلك أن التغليظات راجعة لنظر القاضي لا تتوقف على رضا الزوجين (قول الشارح في المكان) فيه أيضا طريقة بالقطع بالاستحباب تنسب لابن القاص لكتنها شاذة فلنا تركها الشارح رحمه الله (قول المتن قائمين) الاوضح من قيام (قول المتن زوج) بما خرج به السيد في الامة (قول المتن يصح طلاقه) وذلك لانه يمين فاشترط فيه ما اشترط في الحالف دون الشاهد واحتج الاصحاب على كونه يمينتا وليس شهادة بما في الحديث في قصة هلال أحلف بالله الذي لا اله الا هو اني لصادق وبأن المرأة لم تأت به على النعت الكروه قال لا يلو الايمان لكان لي ولها شأن وبأنه يصح من الفاسق والاعمى ويؤتي به في معرض الحضرة ويلاعن للملاعن لنفسه والشخص لا يشهد لنفسه وبأن المرأة تساوى الرجل وبأن الايمان تكرر كما في القسامة بخلاف الشهادة قال البووي

يتلاعنا قائمين) ليراهما الناس ويشهر أمرهما وتجلس هي وقت لعانه وهو وقت لعانها (وشرطه) أي للملاعن (زوج يصح طلاقه) بأن يكون بالغا عاقلا وسواء الذي والرفيق والمحدود في القنف والسكران وغيرهما فلا يصح من صبي ومجنون ولا يقتضى قدفهما لعان بعد كمالهما ويعزر للميز على القنف تأديبا وللعان

من أجنبي وتقدم محنته من الرجعية في باب الرجعة وسيأتي محنته من البائن حيث كان ولد (ولو ارتد بعد طوطه فقلن وأسلم في المدة لا عن) لبقاء النكاح (ولو لا عن) حال الردة (ثم أسلم فيها) أي في المدة (صح) لعانه لتبين وقوعه في صلب النكاح (أو أصر) على الردة حتى انتقضت المدة (صادق لعانه ينفوته) لتبين الفرقه من حين الردة فإن كان هناك ولد انتفاء باللعان فهو نافذ والائتينا فساد ولا يندفع به حد القذف على الأصح (و يتعلق بلعانه فرقة) لحديث البيهقي للتلاعنان (٣٧) لا يجتمعان أبدا ولو لم تحصل الفرقه

كان الاجتماع حاصلا وهي فرقة ففسخ كالرضاع لحصولها بغير لفظ وتحصل ظاهرا وباطنا وقيل ان كانت الزوجة صادقة لا تحصل باطنا (وخرمة مؤبدة وان أ كذب نفسه) للحديث المذكور (وسقوط الحد عنه) أي حذفتها أو عزيره ان كانت غير محصنة (و وجوب حد زناها) وسيأتي سقوطه بلعانها دل على ذلك كله الآيات السابقة وسيأتي في أواخر الباب مستلطان لا يجب عليها فيها حد الزنا والتمية يجب عليها الحد بناء على وجوب الحكم بينهما اذا تراضوا البنا وهو الأظهر وعلى مقابله لا يجب حتى ترضى بحكمنا فإن رضيت ولم تلعن حدث (واتقاء نسب نقاء بلعانه) أي فيه حيث كان ولد لما في الصحيحين فإنه صلى الله عليه وسلم فرقي بينهما وألحق الولد بالمرأة (وانما يحتاج الى نفى ممكن منه فان

التعزير اكتفاء بواجب التكليف (قوله من أجنبي) منه السيد في ولادته فنفى بالاستبراء والخلف ولو ملك زوجته وأنت بولد يمكن من النكاح فقط فله اللعان لتفيده وتأييد الحرمة (قوله حال الردة) كلامه فيمن قذف حالة الردة والحكم لا يتقيد بذلك فلو قذفها قبلها أو لم يكن ولدا وكانت قبل الدخول كان كذلك وانما قيد المصنف بما ذكر لأنه الصورة التي يتبين فيها فساد اللعان حيث لا ولد وأصر واستدخال للنفي ولو في الدبر كالوطء (قوله بلعانه) ولو كاذبا أو لم تلعن هي أول حكم الحاكم به (قوله لا يجتمعان) قال شيخنا الرملي كوالده لا في الدنيا ولا في الآخرة حتى في الجنة (قوله وحرمة مؤبدة) ولو بملك لها بعده أو كانت أجنبية كوطء الشبهة (قوله وان أ كذب نفسه) لكن اذا كذب نفسه سقط الحد عنها وكذا عنه كما في المطلب ووافقه الخطيب (قوله حذفتها) ان كانت محصنة أو عزيره ان لم تكن محصنة والاعتبار في ذلك بحالة القذف لا ما بعده أو قبله وكذا حذفت الزاني وتعزيره اذا ما في لعانه فلو عم الشارح لكان أولى فان لم يسمه أعدا اللعان لأجله ولو طلب الزاني حقه قبل طلبها فله اللعان لدفعه ثم اذا طلبت لا عن أيضا كما مر (قوله مستلطان) وهو ما لو قذفها بزمان مطلق أو مضاف لما قبل نكاحه بناء في الثانية على مرجوح (قوله واتقاء نسب) وتسقط حصاتها ان لم تلعن وكذا ان لا عن بذلك الزنا الذي عينه وأطلق ولا تسقط في حق غيره ولا في حقه بغير ذلك الزنا ولا تسقط حصاته الزاني مطلقا (قوله يمكن منه) خرج المسووح ومن لم يبلغ تسع سنين (قوله بأن ولدته) وهو تام ولا فيعتبر ما تقدم في الرجعة (قوله من العقد) الأولى من امكان اجتماعهما ولا نظرن لحوار سال مائه اليها أو وصوله بنحو ولاية كما مر (قوله والنفي على الفور) بأن يأتي الى القاضي

رحمه الله في التنقيح والراد بالزوج من له علقه النكاح فلا يردها لعان الأجنبي بعد اليقونة لتني الولد أو الحد ولا لعان من وطئ بشبهة من ظنهار وجته أو أمته أو في نكاح فاسد ثم قذفها فانه يلعن لتني النسب وقوله أو الحد أي فيما اذا قذفها حال النكاح ثم أبانها فانه يلعن (قول الشارح حيث كان ولد) مثله ما لو قذفها في حال النكاح ثم أبانها كما سيأتي في أول الفصل (قول الشارح والائتينا فساد الخ) هذا محله اذا كان القذف في حال الردة كما هو صورة الشبهة التي في النهاج فان كان في حال النكاح فهو صحيح كما لو قذف زوجة ثم أبانها (قول المتن فرقة) لا يشك على ذلك قول عويمر لما تلاعاقب اللعان لأنه يحتمل أن يكون ذلك لما وجد في نفسه العلم بصدقه وكذبها وجرأتها فطلقها جاهلا بحكم اللعان قاله الشافعي رضي الله عنه (قول المتن وان أ كذب نفسه) أي لا يفيد ذلك عود النكاح ولا منع التأييد لأنهما حق له وقد بطل باللعان بخلاف الحد ولحق النسب فانهما يعودان لأنهما حق عليه وأما حدهما فهل يسقط قال في الكفاية لم أره لكن في كلام الامام ما يفهم السقوط وجزم به في المطلب فلا تحذف ولا تحتاج الى اللعان أقول وفي ذكر المتن وان أ كذب نفسه قبل هذا إشارة اليه (قول المتن وسقوط الحد) لأن ظاهر قوله تعالى فشهادة أحدهم الى آخره يفيد ذلك (قول المتن ووجوب حد زناها) أي اذا أضافه لحال الزوجية والافسيان (قول الشارح أي فيه) أراد الشارح رحمه الله تعالى بهذا أن قول الشخص وان هذا الولد ليس مني من جملة اللعان (قول الشارح لا تتفاء زمن الخ) علة للتعذر وكذا الكلام في الاتقاء بن الآتين (قول الشارح لا تتفاء امكان اجتماعهما في المدة)

تعزير) كونه منه (بأن ولدته لستة أشهر من العقد) لا تتفاء من الوطء والوضع (أو) لا أكثر من ستة أشهر بزمان الوطء والوضع و (طلق في مجلسه) أي مجلس العقد لا تتفاء امكان الوطء (أو نكح وهو بالشرق وهي بالمغرب) لا تتفاء امكان اجتماعهما في المدة المذكورة (لم يلحقه) لاستحالة كونه منه (وله نفيه ميتا) لأن النسب لا ينقطع بالموت بل يقال هذا الولد لفلان (والنفي على الفور في الجديد) كالرد بالعب بجامع الضرر بالامساك والقديم لا لأن أمر النسب خطير فيحتاج فيه الى نظر وتأمل فيمهل ثلاثة أيام أو له النفي متى شاء ولا يسقط الا باستقاطه قولان (ويحذر)

على قول الفور (لمنر) كان بلغه الخبر ليلاً فأخرجني أصبح أو حضرت الصلاة فقدمها أو كان جاثماً كل أو مريضاً أو محبوساً أو لم يجد القاضي فأخر لكن عليه أن يشهد أنه باق على النفي فإن لم يكن علن بطل حقه من النفي بالتأخير ولحقه الولد (وله نفي حمل وانتظار وضعه) ليتحقق ويتنفي احتمال كونهم يحلفان قال علمته أنه ولم وأخرت رجاء الاجهاض ميتاً فكتفى كشفه الأمر ورفع السر بطل حقه من النفي في الأصح للنصوص لتأخيره بلا علم مع علمه والثاني لأن الحمل لا يتيقن فلا أثر لقوله علمته (ومن آخر) النفي (وقال جهلت الولادة صدق يمينه ان كان غائباً) قال في الشامل إلا أن نستفيض ونقتصر (وكذا الحاضر) صدق (في مدة يمكن جهل فيها) بخلاف ما لا يمكن ويختلف ذلك بكونهما في محل أو محلتين أو دار (٣٨) أودارين (ولو قيل له تمت بولده أو جعله الله لك ولداً صالحاً فقال آمين أو نعم فمن رقبه)

لتضمن ذلك للاقرار به والاقرار لا يرتفع بالنفي (وان قال جزاك الله خيراً أو بارك الله عليك فلا) يتعذر نفيه لأن ذلك لا يتضمن الاقرار به والظاهر أنه قصد مكافأة الدعاء بالدعاء (وله اللعان مع امكان بينة برزائها) لأنه حجة كالبينية (ولها اللعان) لدفع حد الزنا عنها بلعائنه ولا يتعلق بلعائنها غير ذلك فان أثبت زناها بالبينية فليس لها أن تلاعن لدفع الحد لأن اللعان حجة ضيقة فلا يقاوم البينة (فصل) (له اللعان لنفي ولد وان عفت عن الحد وزال النكاح) بطلاق أو غيره بل يلزمه اذا علم أن الولد ليس منه كما تقدم (ولدفع حد القذف وان زال النكاح ولا ولد ولتعزيزه) أي ولد دفع تزيير القذف بأن كانت الزوجة غير محصنة

ويقول لمان الولد ليس مني بخلاف اللعان (قوله لمنر) قال شيخنا الرمل من اعدار الجملة الا قليلاً منها وظاهر قياسه على الميت كما سبق أن تعتبر اعدار هناك وفي ابن حنبل اعتبار الاضيق فيهما فانظره (قوله بطل حقه) هو للضمد (قوله جهلت الولادة) وكذا الوادعي جهل النفي أو الفورية فيه كمن أسلم وقرب عهده أو قال لم أصدق الخبر وهو غير عدل (قوله تفرقه) مالم يحمل على ولده آخره (قوله وان قال) أي في وقت لا يتنافى الفور (قوله ولها) بل يترتبها ان صدقت (تبييه) لو أسلم ذمي بدينه ولم يفرقه في الاسلام فان استلحقه ونو بدموته وقسمه تركته على ورثته الكفار تبعه وحكم باسلامه وتقتضى القسمة ورجع الارث له ولا نظر لثمة

(فصل) فيما يترتب على اللعان وحكمه (قوله ولدفع حد القذف) ان طوبى به كامر (قوله غير محصنة) أو مكرهة أو نائمة أو جاهلة بالحكم (قوله طفلة) وكذا المسوح وورثاء وقرناء ان لم يقيد بالدير ويستعمل لو أطلق (قوله الا بطلبها) أي في غير الصغير فلو يستوفيه القاضي فيها ولا يطلبها لو بلغت بده

أي لأن من بالشرق لا يمكن اجتماعه مع الذي بالمغرب والعكس في المدة لذلك كورقوهي ستة أشهر ولحظتان أي لم يلحقه أي ولداً استلحقه (قول الشارح على قول الفور) صرح الزركشي بأنه ينفي في التأخير لمنر عن الثلاث على القول بها أيضاً (قول المتن مع امكان بينة) ظاهر القرآن بخالفه ولكن صدقته الاجماع قال الزركشي ومن أحسن الأجوبة أن شرط العمل بالمفهوم ان لا يخرج على سبب وسبب الآية كان الزوج فيه فاقد البينة (قول المتن ولها دفع حد الزنا) ظاهر العبارة ان لها تركه وان كان الزوج كاذباً لكن صرح الشيخ عز الدين في القواعد بالوجوب ثلاثاً تجلداً وترجم فتفصح أهلها

(فصل له اللعان لنفي ولد) أي ولو من وطء شبهة أو نكاح فاستدوا لترض من هذا الكلام أن ثمرات اللعان للتقدمة لا يضر تخلف بعضها في مثل هذا (قول المتن ولد دفع حد) لو أضاف الزنا الى ما قبل النكاح فلا لعان كما يعلم مما سبأني (قول المتن ولتعزيزه) أي لأنه اذا كان يسقط الحد بالتعزيز أولاً والظاهر ان القرقة تثبت بهذا اللعان وانه يفعل ذلك وان زال النكاح لكن عبارة للنكاح توهم خلاف الثاني (قول الشارح تزيير نكذب) كان وجه التسمية ما في التزيير من اظهار كذب القاذف بخلاف الصغيرة التي لا يمكن وطؤها ومن يثبت زناها (قول المتن عن الحد) ومثله التزيير

(قول)

كالدمية والرقيقة والصغيرة التي يوطأ مثلها (الا تزيير تأديب لكتب)

معلوم (كقذف طفلة لا يوطأ) أو صدق ظاهر كقذف كبيرة تثبت زناها بالبينة أو باقرارها والتزيير في غير ذلك يقال فيه تزيير تكذيب ولا يستوفى الا بطلبها وتزيير التأديب في الطفلة يستوفيه القاضي منعه من الايذاء والخوض في الباطل وفي الكبيرة للذكورة لا يستوفى الا بطلبها على الصحيح (ولو عفت عن الحد وأقام بينة برزائها أو صدقته) فيه (ولا ولد) في الصور الثلاث (أو سكنت عن طلب الحد) ولم تنف (أو جنت بدقذه) ولا وادى الصورتين أيضاً (فلا لعان في الأصح) لعدم الحاجة اليه لسقوط الحد في الصور الثلاث الأولى ولا تقفاه طلبه في صورتين الأخيرتين والثاني له اللعان لترض الفرقه للزوجة والاتقام منها بما يحجب حد الزنا عليها ويستوفى في الجنونة بدافاتها ان لم تلاعن وإذا كان في الصور الخمس وادى اللعان لنفيه قطعا (ولو أباتها) بطلاق أو فسخ (أو ماتت ثم قذفها برزنا مطلقاً أو مضاف الى ما) زمن

(بعد النكاح لا عن ان كان ولد يلحقه) ير يدقيه ونقاه في لعانه كما في صلب النكاح ويسقط حد القذف عنه بلعانه ويجب به على البائن حد الزنا المضاف الى حالة النكاح بخلاف المطلق ويسقط بلعانها اذا لم يكن ولدا فلا يلعن ويحدوقيل يلعن ان اُضيف الزنا الى حالة النكاح ويدخل في الولد الحمل فيلعن قبل انفصاله في الاظهر فان لاعن وبأن أن لا حمل بان فساد اللعان (فان اُضيف) الزنا الى زمن (قبل نكاحه) فلا لعن ان لم يكن ولد) ويحد كقذف أجنبية (وكذا ان كان) ولد (في الاصح) والثاني له اللعان لأنه قد

يظن الولد من ذلك الزنا فينفيه باللعان وأجيب بأنه ككأن حقه حيث أن يطلق القذف ولا يؤرخه (لكن له انشاء قذف) مطلق (ويلاعن) نافيا للولد ويسقط عنه بلعانه حد القذف فان لم ينشئ حد وعلى مقابل الاصح ورجحه أكثرهم كما قاله في الشرح الصغير اذا لاعن سقط الحد عنه بلعانه ولا يجب به على البائن حد الزنا في أحد الوجهين لانها لم تطلع فراشه حتى ينقسم منها باللعان وحيث لم يجب عليها في هذا في المطلق فني تأبد حرمتها عليه وجهان الاصح نعم وعلى مقابله قال في الروضة هل يفتقر الى محل كالاتاق الثلاث وجهان الصحيح لا واسقط منها مسألة الموت (ولا يصح نفى أحد توأمين) بأن ولدتهما معا أو أحدهما بعد الآخر بينهما أقل من ستة أشهر لان الله تعالى لم

(قوله بعد النكاح) أي بعد عقده فهو في حال نكاحه (قوله فلا يلعن) هو المتمد (قوله في الاظهر) هو المتمد كما تقدم (قوله وكذا ان كان الخ) هو المتمد (قوله مطلق) أو مضاف لما بعد نكاحه كما مر (قوله في أحد الوجهين) هو المتمد (قوله الاصح نعم) المتمد خلافاً فلا تتأبد الحرمة (قوله الصحيح) المتمد خلافاً أيضاً فلا بد من تحليل (قوله يجمع) وفي نسخة يجمع وعلى الأولى يقرأ الفعل مبنياً للجهول بدليل رفع ولد بعده (قوله لحقه الآخر) ويحد قذفها المناقضة كلامه (قوله فسكت عن نفيه) أي لم ينفيه فوراً ومثله لومات الزوج قبل انفصال الثاني وبعد نفى الأول (قوله لحقه الأول) ولا يحد لقذفها في هذه لأنه بحكم الشرع وانما لم ينتف الثاني تبعاً للأول لقوة النسب فانه ثبت بغير استدقاق مع الامكان ولانه ثبت بدقيه ولا عكس (قوله ستة أشهر فصاعداً) فيه مع ما قبله نظر اذ ما بين الستة ودونها يصدق بلحظة وكونه معها لا يجمع ماء الرجلين وبدونها (١) لا يجمع ماؤهما تناقض لانهما قد اجتماع في جميع المدة قبل تلك اللحظة اتفاقاً وبذلك علم فساد قول بعضهم ان المراد انه لا يجمع منياناً لا يخلق أو أن في الرحم تقرباً متعددة اذ انزل النبي في واحدة انسدت فتأمل ذلك وحرر موزاجه من مظانه

(كتاب العدد)

اسم من اعتدأ وجمع عدة بكسر العين فيهما وهي لغة مأخوذة من العدد بفتحها لاشتراكها عليه غالباً وبضمها لنحو أهبة القتال وجمع هذه عدد بضم العين أيضاً (قوله وهي) أي شرطاً (قوله تعرف الخ) هذا هو الاصل فيها فان أصل مشروعيتها لصيانة الانساب وصيانة اختلاط اللبائ وقدر تكون للتعبد أو لتفجع كما سيأتي وللقلب فيها التعبد بدليل عدم الاكتفاء بقرء مع حصول البراءة به (قوله بفرقة حي) ومنها مسخه حيواناً (قوله وفسخ) منها أو منها بالمعيب مثلاً (قوله كلعان ورضاع) هما انقاسخ كالردة لافسخ فان كانا من الين للفسخ فالمراد به ما يعم الانقاسخ فتأمل (قوله بدوطة) ولو في دبر أو بد كرخصي أو صغير يمكن وطؤه كما يأتي أو ذكر أشل أو زائد على سمت الاصل فقط وضبط الزركشي الوطء الموجب للعدة بما لا يوجب الحد على الواطئ وان أوجبه على الموطوءة نعم قال شيخنا لا تجب العدة بوطء المنكره

(قول المتن بعد النكاح) أي بعد عقده (قول الشارح كما في صلب النكاح) قال الزركشي وأولى لان اللعان حجة ضعيفة فاذا ارتفع قيام الفراش فبعد انقطاعه أولى (قول المتن فان اُضيف) مثل هذا ما لو صدر منه القذف في حال الزوجية وأضافه الى ما قبل النكاح (قول الشارح في أحد الوجهين) لعل سبب التعريف انهما وجهان مذكوران في لعان الموطوءة بشبهة أو نكاح فاسد اذا كان هناك ولدتهم قذف ولا عن فان الظاهر ان في وجوب الحد عليها خلافاً وان الاصح عدم الوجوب لعدم تلطيف الفراش (قول الشارح فسكت عن نفيه) جعل الزركشي مثل ذلك ما لومات الزوج قبل انفصال الثاني وبعد نفى الأول

(كتاب العدد)

(قول المتن النكاح) خرج الوطء في غير النكاح فلا عدة فيه الا في وطء الشبهة

يجر العادة بأن يجمع في الرحم ولين ماء رجل وولد من ماء آخر فالتوأمين من ماء رجل واحد في حمل فلا يصح أن ينفي أحدهما ولو نقاهما باللعان ثم استلحق أحدهما لحقه الآخر ولو نفى أولهما باللعان ثم ولدت الثاني فسكت عن نفيه لحقه الأول مع الثاني أما اذا كان بين وضعي الولدين ستة أشهر فصاعداً فلهما حملان يصح نفى أحدهما (كتاب العدد) جمع عدة وهي مدة تتر بص فيها المرأة لتعرف براءة زوجها من الحمل (عدة النكاح) ضربان الأول متعلق بفرقة حي طلاق وفسخ) كلعان ورضاع (وانما تجب بدوطة) بخلاف ما قبله لقوله تعالى ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن (١) هذه العبارة غير مفهومة وهي طبق الأصل

لأنكم عليهن من عدة (أو استدخال منيه) لأنه كالوطء (وإن يتقن برأه الرحم) كفا في الصغيرة تعبدا (لأبخلوة في الجديد) والتقديم مقام مقام الوطء لأنها مظنته (وعدة حرة ذات أقراء) بأن كانت تحيض (ثلاثة) قال تعالى وللطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء (والقروء) الذي هو واحد الأقراء التي يعتد بها (الطهر) أي للراد به ذلك أخذا من قوله تعالى فطلقوهن لعلهن يُحْيِيَنَّ مِنْ حَيْضِهِنَّ بَأْسَهُنَّ وَلِيْلَا يَبْذُرْنَ الْبَاطِلَ فِي الْحَيْضِ حرام كما تقدم وزمن العدة يقب زمن الطلاق وقد يراد بالقروء الحيض كما في حديث النسائي وغيره ترك الصلاة أيام أقراءها والقروء بالفتح والضم مشترك بين الطهر والحيض وقيل أنه حقيقة في الطهر مجاز في الحيض ويجمع على أقراء وقروء وأقروء (فإن طلقت طاهرا) وقد بقي من زمن (٤٠) الطهر شيء (انقضت الطعن في حيضة ثالثة) لحصول الأقراء الثلاثة في ذلك

بأن يحسب ما بقي من الطهر الذي طلقت فيه قرأ سواء جامع فيه أم لا ولا بد في تسمية قرأين وبعض الثالث ثلاثة قروء كما فسر قوله تعالى الحج أشهر معلومات بشوال وذى القعدة وبعض ذى الحجة فإن لم يبق من زمن الطهر شيء كان قال أنت طالق آخر طهرك فأما تنقضي عدتها بالطعن في حيضة رابعة (أو) طلقت (حاضا ففي رابعة) أي فتنقضي عدتها بالطعن في حيضة رابعة لتوقف حصول الأقراء الثلاثة على ذلك (وفي قول يشترط يوم وليلة بعد الطعن) في الحيضة الثالثة في الأولى والرابعة في الثانية ليعلم أنه حيض وعلى الأول أي الاكتفاء بالطعن نظرا إلى أن الظاهر أنهم حيض ولو انقطع لبون يوم وليلة ولم يمد حتى مضى خمسة عشر يوما تبينا أن العدة لم تنقض بما ذكر

ويلحقه الولد كما مر لأن سقوط الحمل عنه لشبهة الإكراه لأنه مباح له بل هو آثم فراجع (قوله أو استدخال منيه) ولو في في الدبر أو من محبوب أو خصي أو غير مستحكم لأن مسح والمراد المتني المحترم بأن لا يكون حال خروجه محرما لقائفي ظنه أو في الواقع فشميل الخارج بوطء زوجته في الحيض مثلا أو باستمنائه بيدها أو بوطء أجنبية يظهر حليلته أو عكسه أو بوطء شبهة كسكاح فاسداً أو بوطء الأب أو أمة ولومع علمه بها فإذا استدخلته امرأة ولو أجنبية عالة بحاله وجب به العدة ولحقه به الولد الحاصل منه كالحاصل من ذلك الوطء وخرج بذلك الحرام في ظنه والواقع مما كالزنا والاستمناء بيد غير حليلته وألحق به شينخنا الخارج بالنظر أو الفكر المحرم فلا عبرة باستدخاله ولو من زوجته وإن ظنته غير محرم كما في شرح شيخنا لكن تقدم عن الزركشي أن الولد الحاصل بمن زوجته لاحق بمنسوب إليه وهو ظاهر من حيث الفراش وبما ذكر علم أنه كان الأولى للمصنف إسقاط الضمير في منيه فتأمل (قوله كفا في الصغيرة) أي التي يمكن وطؤها والافلاعدة به وكذا الصغير الذي لا يمكن وطؤه صرح بذلك للتولي في الأولى والزر كشي في الثانية فراجع (قوله حرة) ولو بظنه أو في الواقع فلو وطئ أمة يظهرها حرة اعتدت كحرة نظر الظنه أو حرة يظهرها أمة فكحرة نظرا للواقع (قوله وعدة حرة) ولو في ظنه وإن خالف الواقع أو عكسه كما مر والتحقق بدار الحرب بعد ذلك واسترقت ولو في أثناء العدة (قوله ذات أقراء) ولو باقرارها ولا يقبل رجوعها بعده (قوله بأن كانت تحيض) وإن كانت حاملا من زنا ولو احتمالا فيصح نكاحها بعد الأقراء ويجوز وطؤها ولومع الحمل وإن اتقى الحد في المحتمل للشبهة (قوله ثلاثة) ولو مستحاضة غير متعبرة بأقراءها المردودة إليها وإن جلبت الحيض بدواء (قوله والقروء بالفتح والضم مشترك) قال ابن الحاجب وعليه أجمع أهل اللغة (قوله ويجمع النخ) وقال ابن الأنباري إن الطهر جمعه قروء كما في الآي والقروء الحيض جمعه أقراء كفا في الحديث المذكور (قوله في حيضة) قال في الروضة ولا عبرة بالطعن في النفاس فيما هنا وما يأتي (قوله ثم لحظة الطعن) أي على القول الأول أو اليوم والليلة على القول الثاني (قوله بفتح الواو) (قول المتن وإن يتقن) أي لأن الانزال خفي فأدير الأمر على السبب الظاهر وطرد في سائر الوطآت لعموم مفهوم قوله تعالى من قبل أن تمسوهن (قول الشارح مقام الوطء) قال بذلك عمر وعلى وقول الصحابي حجة في التقديم (قول المتن والقروء الطهر) قال النزالي رحمه الله تعالى يشهد لذلك أن العدة وجبت ترصا عن النكاح وذلك جدير بأن يكون في وقت الاستمتاع بالنكاح وهو حالة الطهر دون الحيض (قول الشارح الذي هو النخ) يريد أن الذي يحكم عليه بالطهر هو هذا والا فالقروء لغة سيأتي تفسيره في كلام الشارح بأنه مشترك (قول الشارح والقروء بالفتح النخ) يريد أن ماضى تفسير مراد وهذا تفسيره اللغوي (قول الشارح وقد بقي) أي هذا هو المراد وإن كانت العبارة صادقة بغيره أيضا (قول المتن وفي قول النخ) هذا الخلاف جار في سائر الأحكام المتعلقة على الحيض (قول المتن والثاني أظهر) استشكله الرافعي وكذا النووي بوقوع الطلاق في الحال على من قال لمن لم تحض قط

أنت

ثم لحظة الطعن أو اليوم والليلة ليستا من العدة بل يتبين بهما

انقضاؤها وقيل هما منها فتضح فيهما الرجعة على هذا دون الأول (وهل يحسب طهر من لم تحض) أصلا ثم حاضت في أثناء عدتها بالاشهر (قرأ قولان بناء على أن القروء انتقال من طهر إلى حيض أم طهر عتوش) بفتح الواو (بدمين) إن قلنا بالأول فيحسب وتنقضي عدتها بالطعن في حيضة ثالثة أو بالثاني فلا يحسب وإنما تنقضي عدتها بالطعن في حيضة رابعة (والثاني أظهر) فكذا المبني عليه وهذا الخلاف في كيفية اعتبار الطهر المفسر به القروء هل هو طهر بين دمين أو طهر ينتقل منه إلى دم سواء سبقه دم آخر أم لا ثم توسع على الثاني واعتبر بنفس الانتقال قرأ حتى

اكتفى في انقضاء عدته من قال لها أنت طالق في آخر طهره أو معه بالطهر في حيضة ثالثة وعلى الآخر أنما تنقضي عدتها بالطهر في حيضة رابعة ويكون الطلاق بدعي على هذا سنيا على ذلك كما تقدم في الطلاق وقوله عتوش بدمين يصدق بدمي الحيض و بدم النفاس ودم الحيض كافي القرء الاول لمن طلق في طهرها من نفاس ثم حاضت ولو قال في القول الاول الى دم لصدق بدم النفاس أيضا فيمن بلغت بالحمل دون الحيض ولو قال لها حلة حملها أنت طالق في كل قرء مطلقا فأنها بناء على أن القرء الانتقال من الطهر الى الدم تطلق مطلقا في الحال لانه طهر ينتقل منه الى دم النفاس وعلى أنه الطهر بين البمين لا تطلق حتى تضع وتطهر من النفاس كذا ذكر في الروضة وأصلها في الطلاق عن المتولي وأقره (وعدة مستحاضة) غير متحيرة (بأقرائها المردودة) هي (اليها) حيا (٤١) وطهرا وقد تقدم في الحيض أن المعتادة ترد الى عادتها في الحيض

والطهر والميزة الى التميز الفاصل بينهما والمبتدأة ترد في الحيض الى أقبله وفي قول الى غايه وفي الطهر الى باقي الشهر أي الثلاثين يوما من حين رأت الدم فنقضي عدتها بثلاثة أشهر عديدة (ومتغيرة بثلاثة أشهر في الحال وقيل بمداييس) لتوقها قبله للحيض المستقيم وعورض بتضررها بطول الانتظار والتعطل وعلى الثاني لايزاد في ثبوت الرجاء وحق السكني على الثلاثة أشهر بخلاف حرمة نكاح غير الزوج لما احتياطا فيما يتعلق بها والاعتبار بالأشهر الهلالية فصولي الأول ان انطبق الطلاق على أول الهلال فذاك وان وقع في أثناء الشهر الهلالي فإن بقي منها أكثر من خمسة عشر يوما حسب

لانه أحاط به غيره وبكسر ما للحيض بغيره (قوله بدمي الحيض) وكذا بدمي نفاسين (قوله وعلى أنه الخ) مرجوح والاعتماد وقوع الطلاق في الحال كالتى قبلها والاحتواش انما اعتبر التكرار للتسمية ولذلك كانت من لم تحض تعتد بالأشهر وان سبق لها نفاس على التعمد (قوله ومتغيرة) وكذا مجنونة لم يعرف لها حيض ولا طهر (قوله أكثر) أي يوم و ليلة فأكثر على التعمد (قوله أو خمسة عشر) أو أكثر منها بأقل من يوم و ليلة كما تقدم (قوله قال أكثرهم) هو التعمد وانما لم يصير لحظة من الشهر الرابع لاحتمال أن آخر ما قبله طهر (قوله بأن عتق بعضها) دفعه التكرار في كلام المصنف (قوله بقرأين) نعم لو تزوج لقيطة فأقرت بالرق اعتدت للحياة كحرة نظر الحق والموت كأمة نظر الحق الله تعالى وانما اختلفت العدة في الحرة والرقبة مع أنها من نواحي الأمور الجبلية لانها كان المقصد الأصلي من العدة براءة الرحم وهي تحصل بقرء واحد وقد ورد الشرع بكونها في الحرة ثلاثا احتياطا وكانت الأمة على النصف منها اعتبر فيها قرءان وانما حكمت القرء الثاني لتعذر معرفة نصفه قبل تمامه

أنت طالق في كل قرء مطلقا وأجاب باحتمال أن ترجيحهم فيها المعنى يخصها لا لكون القرء هو الانتقال وبين الزركشي للحنى الفارق بأن الاحتواش اشترط في مسائلنا لأجل براءة الرحم ورجح الطلاق في مسائله لوجود الاسم ثم لا يخفى أن هذا الحكم القبيح كرهه الرافي رحمه الله تعالى بشكل على مسألة الشارح الآتي نقلها في الروضة عن المتولي (قول الشارح بنام الخ) هذا البناء زينة الامام بأن القاتل بالانتقال يشترطه من الطهر الى الحيض والذي تقدم للعصية لم يكن طهرا قال ابن الرضة لانهم من طهرت وذلك انما يكون حقيقة بعد حيض ولم يوجد ومقتضى ذلك أن لا يعتد به قرأ على القولين اهـ قال الزركشي ومقصود التصحيح في النهاج. للسئلة للبنى عليها ليعلم حكم البنى (قول الشارح الى دم) لم يقل الى حيض كما سبق في المتن ليشمل النفاس في المسئلة الآتية (قول المتن بثلاثة أشهر في الحال وقيل بمداييس) هذا الخلاف مبني على وجوب الاحتياط عليها فان قلنا كابتدأة فتلاثة أشهر جزما أي هلالية لا على الوجه الآتي في كلام الشارح رحمه الله تعالى لانها اذا جلت كابتدأة تحيض يوما و ليلة من أول الهلال لانه الغالب كما سلف في باب الحيض فتكون عدتها في الحقيقة بالاقراء لكن ابتداء حيضها من أول الشهر (قول الشارح على الخلاف الآتي) أي والاصح منه الاول (قول الشارح كالفئة) روى أبو داود طلاق الفئة طلقان وعدتها حيتان وفي رواية تمكلم فيه لكن اعتضد برواية أخرى وأيضاً الأمة على النصف من الحرة في الحد والقسم فكذا هنا ثم لا فرق في الأمة للذكورة بين الوطء واستدخال

(٦) - (قليوبى وعميرة) - راجع ذلك قرأ الاشتباه على طهر لا محالة وتعد بعدة شهرين هلالين أو خمسة عشر يوما فادونها ففي وجه يحسب قرأ أيضا لان الغالب أنه طهر وأن الحيض في أول الهلال والاصح لا يحسب قرأ لاحتمال أن يكون حياضا وعلى هذا قال أكثرهم لا اعتبار بالباقي وتعد بعده بثلاثة أشهر هلالية لان الاشهر ليست متصلة في حقها حتى تبني على المنكسر وأشار بعضهم الى تأصلها في حقها كمن لم تحض أو يستوعب على هذا تمكث شهرين هلالين وتكمل المنكسر ثلاثين أو تمكث تسعين يوما من الطلاق على الخلاف الآتي قريبا في الآية (وأم ولد ومكاتبة) ومدبرة (ومن في هارق) بأن عتق بعضها (بقرأين) كالفئة (وان عتقت في عد قرجية حكمت عدة حرة في الاظهر أو بينونة فأمة في الاظهر) ويتحصل من جميع المستثنين

ثلاثة أقوال أحدها تكمل عدة حرمة مطلقا وجود المتق في العدة والثاني عدة مطلقا وطرد المتق لا يغير ما وجب والثالث الاظهر تكمل الرجعية عدة حرمة لانها كالزوجة فكانت تعتقت قبل الطلاق والباين عدة أمة لانها كالأجنبية فكانت اعتقت بعدا قضاء العدة (وحرمة لم تحض) أصلا (أو يئست) من الحيض (ثلاثة) (٤٢) أشهر) قال تعالى واللاتي يئسن من الحيض من نساكم ان ارقنتم فعدن شهرين

ثلاثة أشهر واللاتي لم تحضن أي فعدن شهرين كذلك والمراد بالأشهر الهلالية والأمر ظاهر ان انطبق الطلاق على أول الشهر كان علقه أو بانسلاخ ما قبله (فان طلقت في أثناء شهر فعدت هلالان وتكمل المنكسر ثلاثين) يوما من الرابع وقبل بانكسار الشهر ينكسر ما بعده لان المنكسر يتم بما يليه فينكسر أيضا فتعد بقسطين يوما من الطلاق (فان حاضت فيها) أي في الأشهر (وجبت الأقراء) لانها الأصل في العدة وقد قدرت عليها قبل الفراغ من بدنها فتقبل اليها كالتيمم اذا وجد الماء في خلال التيمم (وأمة) لم تحض أو يئست (شهر ونصف) على النصف من الحرمة (وفي قول شهران) لانها بدل عن القرأين في ذات الأقراء (وقول ثلاثة) لأن الماء لا يظهر أثره في الرحم الا بعدها فان الولد يتخلق في عمانية يوما ثم يتبين الحمل بعد ذلك وما يتعلق بالطبع لا يختلف

(قوله ثلاثة أقوال) وفي انفراد كل على حديثا قولان وهذا في غير التحريم وأما هي فان طلقت في ابتداء شهر فكذلك أو في أثناءه فان بقي منها أكثر من ستة عشر يوما اعتدت بهذه شهر هلالا فقط ودونها لم تعتد بعده بشهرين هلالين على التعمد (قوله لم تحض) وان ولدت وراثت نفاسا كما مر (قوله في أثناء شهر) أي قبل اليوم الآخر منه والافتلات بالآلهة كافي السلم (قوله حاضت فيها) خرج ما بعدها فلا يؤثر في انقضاء العدة كذا في شرح شيخنا الرملي والخطيب وغيرهما وهذا فيمن لم تحض أصلا قبل الفرقه فتعد بالأشهر اذا لم تحض فيها وان لم تصل الى سن اليأس أو حاضت بعدها كذلك وأما الآية بعد الحيض فسيأتي حكمها وهو انه اذا حاضت ولو بعد الأشهر تعود الى الحيض ما لم تزوج (قوله وما يتطرق بالطبع الخ) تقدم الجواب عنه (قوله ومن انقطع دمها) حرمة وأمة سواء انقطع قبل الطلاق أو بعده في العدة على التعمد كما يأتي (قوله فتعد بالأشهر) وعلى هذا فيتمد زمن الرجعة الى اليأس فالشيخ شيخنا البرلسي وتصدق في بلوغها سن اليأس يمينها على التعمد قالوا وهذا امرأه ان تلقت فتصبر (نفسه) يظهر أن نفقة هذه للراءة ونحوها في اللدة التي غير محسوبة من العدة لانهم الزوج على نظير عدة شبهة تخلت في عدة طلاق وقد يفرق لكن سيأتي أنها لا تترتب فراجعه وحرره (قوله في القديم) وبما قال الامام مالك وأحمد (قوله وجبت الأقراء) فان انقطع الدم قبل عام الأقراء استأنفت الأشهر الثلاثة ولا تطلق العدة فلو عاد الدم آتت على الأقراء للماضية للماء ونحو ذلك مما سلف في الحرمة نعم لو وطئت بشبهة ملك المين وجب الاستبراء به بقره فقط (قول الشارح عدة حرمة مطلقا) رجعه المراقبون وغيرهم قال الزركشي ونص عليه وهو المختار لان ما اختلف به العدة ينظر فيه للائتمام دون الابتداء كعدة بالأشهر اذا عرض الأقراء في أثناءها ولان الاحتياط للعدة أولى من الاحتياط للعقد (قول المتن لم تحض) هو شامل كما قال الزركشي تقلا عن الروضة لمن ولدت ولم تر نفاسا ولا حيضا سابقا فانها تعد بثلاثة أشهر (قول المتن وجبت الأقراء) ولا يحسب ما مضى قرأ في الأولى وكذا الثانية الا اذا كانت تحيض قبل اليأس (قول الشارح في ذات الأقراء) أي في الحرمة ذات الأقراء فانها عند اليأس تعد بثلاثة أشهر بدلا عن ثلاثة أقراء فالشهران بدل عن قرأين (قول الشارح لان الماء الخ) أي فارق انقضاء عدتها بقرأين لان الحيضة الواحدة تدل على البراءة والزيادة عليها تصد موضوع على التفاضل فقارفت الحرمة فيه الأمة (قول المتن تصبر الخ) قضى عثمان رضي الله عنه في الرضع بذلك برأي على وز يرضى الله عنهم قال الشيخ أبو محمد وهو كالأجماع من الصحابة رضي الله عنهم أجمعين (قول المتن أو تيأس) انظر عليه هل يمتد زمن الرجعة الى اليأس أم تنقضي بثلاثة أشهر كنظيره السالف في التحريم الظاهر الاول (قول المتن أولالعدة فكذا في الجديد) أي لان الأشهر لم يجعل الامن لم تحض وللآيسة وأيضا فلا بد من سبب وان خفي (قول الشارح فتعد بالأشهر) ظاهر الخلاف كغيره ما لا فرق في ذلك بين الانقطاع بعد الطلاق وقبله وحينئذ فلو طلقها ثم حاضت مرتين متلا تم بلغت سن اليأس وانقطع الحيض تعد بثلاثة أشهر وهو موضع نظر والوجه أن يحسب لها القرءان ثم تكمل العدة بشهر ويحمل كلامهم هنا على من انقطع حيضا قبل الطلاق (قول المتن تسعة أشهر) استدل به في القديم بما رواه سعيد بن المسيب عن عمر قال البيهقي عاب الشافعي على من خالف أثر عمر وقال قضى به أمير المؤمنين بين المهاجرين والأنصار ولم ينكر عليه فكيف

بالرق والحرية (ومن انقطع دمها العلة) تعرف (كرضاع ومرض تصبر حتى تحيض) فتعد بالأقراء (أو تيأس في الأشهر) وان طالبت مدة الانتظار (أولالعدة) تعرف (فكذا في الجديد) تصبر حتى تحيض فتعد بالأقراء أو تيأس فتعد بالأشهر (وفي القديم تترصد تسعة أشهر) مدة الحمل غالبا (وفي قول) من القديم (أربع سنين) أكثر مدة الحمل (وفي قول) مخرج عليه (سنة أشهر) أقل مدة الحمل لظهور أمره فيها وجبت الأقراء

(ثم تعد بالاشهر) اذالم يظهر حمل (فعل الجديد ولو حاضت بعد اليأس في الاشهر رجعت الى الاصل) وبحسب ماضى من الطهر قرأ (أو بعدها) فأقوال أظهرها ان نكحت) زوجها آخر (فلاشيء) عليها (والا فلا اقراء) عليها والثاني لا شيء عليها مطلقا لا قضاء عدتها في الظاهر بالاشهر والثالث عليها أن تعد بالاقراء مطلقا لئلا ينقضها من ذوات الاقراء لا آيسة فيتين بطلان النكاح والاول في قوله لا شيء عليها ان نكحت نظر الى انقضاء عدتها في الظاهر مع تعلق حق الزوج بها وما ذكر على الجديد بعد اليأس يأتي مثله (٤٣) على القديم بعد التبرص فلو حاضت بعده

في أشهر العدة انتقلت الى الاقراء أو بعده قبل أن تنكح انتقلت الى الاقراء أيضا على الأصح ونسب الى النضر وقيل لا شيء عليها أو بعد أن نكحت فلا شيء

عليها ويستمر النكاح وقيل ينقض بطلانه وعليها أن تعد بالاقراء (والقصر) في اليأس على الجديد (يأس عشرين) من الابوين لتقاربهن في الطبع فإذا بلغت السن التي ينقطع فيه حيضهن فقد بلغت سن اليأس (وفي قول) يأس (كل النساء) بحسب ما يبلغ من خبره ويصرف واقضاء اثنان وستون سنة وقيل ستون وقيل خمسون (قلت) ذا القول أظهر والله أعلم) وتدل ترجيحه في الشرح الصغير عن الأكثرين وقال في الكبير ايراد أكثرهم يقتضي ترجيحه وفي المهر أن الاول أقرب الى الترجيح (فصل) (عدة الحامل بوضعه) أي الحمل قال تعالى وأولات الإحمال أحملن أن يضعن حملهن (بشرط نسبه الى ذي العدة ولو احتملا كنفى بلعان) فإذا لاعن الحامل ونفى الحمل انقضت عدتها

(قوله حق الزوج) خرج به السيد فلا يعتبر حقه فتعود الى الاقراء ولو فارقها الزوج هل تعود الى كمال العدة لزوال المانع أولا لأنه انتهى راجعه (قوله من الابوين) الأقرب فالأقرب (قوله من خبره) عائد الى كل فالمراد ما يعم غير أهل زمانها كما قاله الأكثرون وخرج عن يلقنا خبر مطوف نقباء العالم فلا يشترط وإنما اعتبر انتقالها الى الاقراء وان خالفت طاعة النساء على خلاف ما في الحيض لأن الاستقراء فيه أتم منه هنا (قوله واقضاء اثنان وستون سنة) هو للعتمد

(فصل) في انقضاء العدة بالحمل ومأمعه (قوله بوضعه) وان ماتت عقيبها أو كان وجوده بدمضى الاقراء أو الأشهر أو طالت مدته وينبغي به وجوب النفقة وغيرها فيما مضى (قوله ذي العدة) زوجها كان أو ذاهبة ولو بدعواها كما يأتي (قوله والمرأة مصدقة الخ) ولأنك لو أنت بولد لأربع سنين فأكثر وقتك لا تنقضى بموادعت أهراجها أو جلد نكاحها أو وطئها بشبهة وأمكن انقضت عدتها بموان أتت عنه لأنه لا يلحقه الابتناء بينه فقوله كنفى بلعان مثال لاستقصاء خلاف بعضهم (قوله فان لم يمكن نسبة الحمل) أي لم يعلم نسبه اليه بأن علم أنه من زنا أو جهل حاله فلا تنقضى به (قوله صبي لا يزل) أو مسجوح وكذا محجوب لا يمكن استدخال منيه والافتضا بموعلى هذا يحمل التناقض أو خرج بقوله لا يزل ما لو أمكن انزاله فتنتقضى العدة بوضعه ويلحق به الولد ولا يحكم ببلوغه ما لم يقر بالانزال فراجعه (قوله وانفصال كله) ولو بدموته كما يأتي بخلاف انفصال بعضه كغالب الاحكام (قوله ثانی توأمين) وكذا ثالث حيث كان بينهما وبين الأول دون ستة أشهر والافلا توقف العدة عليهما وان تبع التوأم الثاني (قوله وتنقضى بميت) بعد انفصاله وان مات في بطنها

يجوز مخالفتها قال البارزى وأفتيت بملاقية من دفع الضرر عن النساء لاسيا في الشواهد كافي للتجربة فتعد بثلاثة أشهر اه واعلم أن محصل أقوال القديم للذكور باعتبار مدة الحمل الغالب أو الأكثر أو الأقل (قول للثمن تعد بالاشهر) أي تعدا أو استظهارا (قول الشارح وبحسب ماضى) هذا ان كانت رأت الدم فيما مضى والافلا بمن ثلاث كذا استمر كما ذكر كشي وصوره فبين شرع في العدة بالاشهر بمن من اليأس أو قبله ثم حاضت قبل فراغها لكن لا ينبغي أن كلام للنهاج هنا فبين كانت تحيض وأما هذه الصورة فهي السالفة في قول النهاج وهل بحسب طهر من لم تحض فراقولان الخ وفي قوله وحرمة تحض مع قوله فان حاضت فيها وجبت الاقراء (قول الشارح من الابوين) الاقرب فالأقرب بخلاف مهر للثلث فانه يعتبر فيه نساء العصبات ولو اختلفت عاداتهن فينبغي مراعاة الاكثر فان لم يكن أكثر فيحتمل أقلهن عادة ويحتمل أقصاهن (فصل عدة الحامل بوضعه) (قول للثمن الى ذي العدة) زوجها أو غيره (قول اللثمن بلعان) كذلك اللثمن عنه بغير ذلك فيما لو أتت به لا أكثر من أربع سنين وادعت أهراجها أو وطئها بشبهة وأنكر فانه لا يلحقه وتنقضى به العدة والى هذا ونحوه أشار بالكاف في قوله كنفى (قول اللثمن وانفصال كله) قال ابن أبي البقم لو فصل بين ما ينقض فالبه وغيره لكان متجها واعلم أن سائر أحكام الجنين باقية ما لم ينقض كنفى توريته وسراية العتق اليه وتبعيته للام في البيع وعدم الاجزاء عن الكفار وقوايحجاب القرعة ونحو ذلك لكن ذكر في باب القرعة ما يخالفه (قول للثمن دون ستة أشهر) جعل في الوسيط لاستحكام مآذنها وغلطه الرافعي ورد ابن الرقة

بوضعه وان اتفى عنه في الظاهر لا مكان كونه منه والمرأة مصدقة في انقضاء العدة عند الامكان فان لم يمكن نسبة الحمل الى صاحب العدة فلا تنقضى بوضعه كأن مات صبي لا يزل وامرأة حامل فتنتقضى عدتها بالاشهر لا بوضع الحمل لا تنقضه عنه وكذا من مات وأطلق زوجته وأتت بولد لليون ستة أشهر من النكاح لا تنقضى عدتها بوضعه لا تنقضه عن الزوج (وانفصال كله حتى ثانی توأمين) لظاهر الآية (ومنى تخلل دون ستة أشهر) بين الوضحين (فتوأمين) بخلاف ما اذا تخلل ستة أشهر فأكثر فالثاني حمل آخر (وتنقضى بميت) كالحمل لا مطلق الآية (لا علقه) لأنها

لا تسمى حملا ولا يتيقن كونها أصل الولد (وبمضة فيها صورة آدمى خفية أخبر بها القوابل) لظهورها عندهن كما لو كانت ظاهرة عند غيرهن أيضا بظهور يدا وأصبع أو ظفر أو غيرها (فإن لم تكن صورة) أصلا لا ظاهرة ولا خفية تعرفها القوابل (وقلن هي أصل آدمى) لو بقيت لتصورت (انقضت) بوضعها (على الذهب) للنصوص لحصول براءة الرحم به وفي قول لا تنقض به خرج من نصه على أن أمية الولد لا تثبت بذلك لا تنفاه اسم الولد وقطع بعضهم بالأول ولو شكت القوابل في أنها لحم آدمى لم تنقض بوضعها قطعا (ولو ظهر في عدة أقراء أو أشهر حمل لزوج اعتدت بوضعها) ولا اعتبار بما مضى (٤٤) من الأقراء أو الأشهر لوجود الحمل (ولو ارتاب فيها) أي في العدة المذكورة

ثقل وحركة تجدهما (لم
تسكح) آخر بعد تمامها
(حتى يزول الريبة) فان
نسكحت فالنكاح باطل
لتردد في انقضاء العدة (أو
بعدها) أي اربابت بعد العدة
(وبعد نكاح) لآخر (استمر)
النكاح لانقضاء العدة في
الظاهر ونطق حمل الزوج
الثاني (الآن تلد لدون ستة
أشهر من عقده) فينبين
بطلانها والاول بالاول بخلاف
ما اذا ولدت لستة أشهر
فأكثر فالولد للثاني (أو
بعدها قبل نكاح) لآخر
(فلتصبر) عن النكاح
ندبا (لنزول الريبة فان
نسكحت) قبل زوالها
(فالمنهيب) للنصوص
(عسم ابطاله في الحال) لأننا
حكمنا بانقضاء العدة في
الظاهر ولا تنقض الحكم
بمجرد الشك بل تقف (فان
علم مقتضيه) أي مقتضى
ابطاله بأن ولدت لدون ستة
أشهر منه (أبطالناه) والا

ومكتأعواماً كثيرة ولو ادعت أنها أسقطت ما تنقضي به العدة وضاع صدقت بيمينها (قوله ولا يتيقن الخ) فيه بحث من وجوب الفصل بها وإيجاب النفاس عقبها (قوله أخبر بها) ولو بشر لفظ شهادة الأعداء حاكم (قوله القوابل) للرد أهل الخبرة بذلك ولو ذكورا وأقلمهم في النساء أربع ويكفي إخبار واحدة في الجواز باطناً (قوله من نصه على أن أمية الولد لا تثبت بذلك) ومن نصه على علم وجوب النقرة فيها وإن كان يسمى هذه مسألة التصوص وفرق بأن للدار هنا على براءة الرحم وأصل الأدنى أولى من الحيض كذا قالوا وفيه نظر لوجود مثل ذلك في الملققة مع علم الانقضاء بها كامر وتعليقها بعدم تيقن أنها أصل آدمي يجري هنا لأن قول القوابل إن الفضة أصل آدمي لا يفيد اليقين وإلّا لم يعتبر وفي الملققة فتأمل (قوله لم تنكح) فيحرم عليها ذلك (قوله باطل) أي ظاهر أفلو تبين علمها صح كالأول باع مال مورثه أو زوج أمته فأنما حياته قبيل ميتة قاله شيخنا (قوله والولد الأول) إن أمكن كونه من دون الثاني (قوله فالولد الثاني) إن أمكن كونه منه وإن أمكن كونه من الأول لقيام فراشه فإن لم يمكن من واحد منهما فالصحيح لا يبطل النكاح كما في شرح الروض وبما قال شيخنا والثاني وطء النسبة (قوله ندبا) فيكره نكاحها وفي الروضة أنه خلاف الأولى (قوله أبطلناه) إن أمكن إلحاق الولد بالأول أخذاً بقوله علم (قوله والا) بأن لم يعلم مقتضى البطلان بأن لم تلد أصلاً أو ولدت ولداً لا يلحق بواحد منهما بأن كان بينهما وبين الأول فوق أربع سنين وبين الثاني دون ستة أشهر فلا يبطله كما تقدم (قوله لحقه) وإن أقربت بانتضاء عدتها قبله ولو بالأقراء لأن حق الولد في النسب لا يلغى بإقرارها (قوله سياق كلام المصنف) بقوله أبايتها فلذلك حمل عليه (قوله وفيه تساهل) لعل المراد بالتساهل

ما قال الرافعي بأنها اذا ولدت لستة أشهر فقط لا يكون أقل مدة الحمل حاصلًا لعدم وجود لحظة الوطء واذا سقط منها لحظة الوطء تعرجت عن أقل مدة الحمل فكلام الوسيط صحيح (قول المتن أخبر بها القوابل) حكى أن ذلك وقع في زمن الاصطخري فأنكره عليهم ففسلتها فظهر التخطيط (قول المتن وقلن هي الخ) قال الروياني كان طريق علمهن بذلك أن يشاهدن شيئاً في العروق والأعصاب الدالة على أنها الحمة ولد (قول الشارح فالنكاح باطل) أي ولو انكشف بعد ذلك عدم الحمل (قول المتن فتصبر عن النكاح ندباً للخ) أي لقوله ^{عليه السلام} يدع ما يربيك إلى ما لا يربيك (قول المتن فان نكحت الخ) مثله مالوراجعها (قول الشارح تقف) قال القاضي ليس هذا كالوقوف على القديم لأننا نقضي هنا بالصحة ثم يرتفع العقل لمن يظهر (قول المتن لأربع سنين) استشكله الشيخ عز الدين من حيث كثرة الفساد في هذا الزمان (قول المتن فلا يلحقه) ولكن تنقضي بالعقدان ادعت وطء الزوج لها بشبهة وان أنكر ومثله لو كان الطلاق رجعياً وادعت رجعة وان أنكر (قول الشارح قبل الابانة) عبارة

فلا يبطله والطريق الثاني في إبطاله قولان للتردد في انتفاء المانع في الحال وإن بان انتفاؤه بناء على

القولين فيمن باع مال مورثه على ظن حياته فيان ميتا وأظهرهما الصحة كما تقدم في بابها (ولو أباتها) بخلع أو غيره (فولدت لاربع سنين) فما دونها من وقت الابانة (لحقه) الولد (أو الاكثر) منها (فلا) يلحقه لان مدة الحمل قد تبلغ أربع سنين وهي أكثر مدته كما استقرى وأطلق أكثرهم الاربع سنين من وقت الابانة كما هو سباق كلام للشافعي أيضا قال الرافعي وفيه تساهل والقويم ما قاله أبو منصور التميمي معترضا عليهم من وقت امكان العاوق قد اباانة والازادت مدة الحمل على أربع سنين (ولو طلق رجصيا) والحال ما تقدم من الاينان بولد لاربع سنين أو لاكثر (حسبت للدم من الطلاق) لان الرجعية كالبائن في تحريم الوطء فسكنافي أمر الولد الذي هو نتيجة

(وفي قول من انصرام

العدة) لأن الرجعة كالمنكحة في معظم الأحكام وفي اطلاق القولين التسهيل الذي تبين قاله في الشرح الصغير وعلى الثاني اذا أتت بولد لا كثر من أربع سنين من وقت انقضاء العدة بالا قراء لا يلحقه لانا تحقق انقضاء الحمل في الاقراء فتبين بانقضائها هذا ان أقربت بانقضائها والا فالولد يلحقه وان طال الزمان لان الطهر قد يتباعد سنين فتمتد العدة لطوله وحيث حكمنا بثبوت النسب تكون المرأة معتدة الى الوضع فيثبت للزوج الرجعة ان كانت رجعية ولها السكنى والنفقة (ولو نكحت بعد العدة فولدت لولد ستة أشهر) من النكاح (فكانها لم تنكح) ويكون الحكم كما تقدم في الاتيلن بالولد لا ربع سنين أو أكثر الى آخره (وان كان ستة) فأكثر (فالولد الثاني) لقيام فراشه وان أمكن كونه من الاول (ولو نكحت في العدة فاسدا فولدت للامكان من الاول) دون الثاني (لحقه وانقضت عدته) بوضعه ثم تعتد للثاني) أو للامكان من الثاني دون الاول (لحقه) كأن أتت به لا كثر من أربع سنين من الطلاق البائن (أو) للامكان (منهما عرض على قاتف فان ألحقه بأحد مما فكا لا مكان منه فقط) وقد تقدم حكمه وان ألحقه بهما أو اشتبه الحال عليه أو لم يكن قاتف. انتظر بلوغه

كما يقتضيه النظر القويم والفهم المستقيم انه قد يوجد قبل وقت الابانة زمن كأيام أو شهر أو مثلاً لا يمكن فيه الاجتماع واذا انضم ذلك الى الأربعة للعتبة من الابانة لزم زيادة مدة الحمل عليها ثم رأيت بعضهم نقل هذا عن التدريب وما سلكه شيخ الاسلام في النهج في معنى التسهيل غير موف بالمراد ان لم يكن غير مناسب فتأمل (قوله وفي اطلاق القولين) وهما اعتبار الطلاق على الاول وانصرام العدة على الثاني (قوله التسهيل) فالحق اعتبار امكان الاجتماع وفيه بحث اذ ربما يلزم احالة الخلاف فتأمل (قوله هذا) أي علم اللاحق على القول الثاني (قوله وحيث حكمنا) أي على كل قول من الأقوال السابقة (قوله ولها السكنى والنفقة) وغيرهما مما يقتضيه أحكام الزوجية (قوله فكانها لم تنكح) أي من حيث حقوق الولد وعدمه كما أشار اليه بقوله أو يكون الخ وأما النكاح فصحيح كما قاله في الطلب فراجع مع ما تقدم (قوله فاسدا) أي في الواقع لافي ظن الواطئ والافهور زان وعليه الحد وعليها ان علمت أيضاً وخرج به نكاح الكفار اذا اعتقدوا صحتها فهو كالصحيح عندنا فيما مر ولا يحتاج لقاتف (قوله بوضعه) أي ان فرق بينهما قبله (قوله لحقه) وانقضت عدته بوضعه بشرطه المذكور (قوله البائن) وكذا الرجعي على التمسك خلافاً للبليغي (قوله وقد تقدم حكمه) ومنه انقضاء العدة بوضعه بشرطه المذكور (قوله أولم يكن قاتف) أي في دون مسافة القصر (قوله انتظر بلوغه) وانتسابه ولا توقف العدة على ذلك بل ان أمكن أن يكون من كل من الزوجين قبل وضعه ولم يتف عنهما اعتلت به عن أحدهما ثم تعتد لآخر ثلاثة أقراء بعده والا فان اتقى عنهما اعتلت لكل ثلاثة أقراء وتقدم عتبة الاول (فرع) الحمل المجهول لا تحمد المرأة به لاحتمال أنه من شبهة ولا تنقض به العدة ولا يمنع صحة النكاح كما مر ولا يمنع الزوج من الوطء معه كما مر لاحتمال أنه من الزنا ويحصل به الاستبراء ومن ذلك ما لو شككت هل الواطئ زوج أو أجنبي بشبهة أو زان أو امتدخت ماء وشككت هل

غيره قبيل الابانة (قول المتن وفي قول الخ) على هذا القول تكون فراشا في عدة الرجعة (قول الشارح وعلى الثاني الخ) عبارة الروضة فان قلنا من وجه الانصرام فقد أطلق الشيخ أيوب وابن الصباغ وغيرهما حكاية وجهين أحدهما يلحقه متى أتت به من غير تقدير لأن الفرائض على هذا انما يزول بانقضاء العدة والثاني أنه اذا مضت العدة بالا قراء أو الأشهر ثم ولدت لأكثر من أربع سنين من انقضائها لم يلحقه لانا تحققنا أنه لم يكن موجودا في الاقراء والأشهر فتبين بانقضائها ونصير كما لو بان بالطلاق ثم ولدت لأكثر من أربع سنين وهذا الثاني هو الاصح عند الأكثرين وحكوه عن نص الشافعي رضي الله عنه ولك أن تقول هذا وان استمر في الاقراء لا يستمر في الأشهر فان التي لا تحمل تعتد بالأشهر فاذا حملت بان أن عدتها لا تنقضي بالأشهر اهـ (قول الشارح أو أكثر) أي فاذا كان لا كثر هل يبطل النكاح الثاني حملا على أنه من وطء شبهة من غيره أم يصح حملا على الزنا ووطء شبهة منه يحصل مافي شرح الروض عن ابن الرفعة والأثرعي والزر كشي الثاني (قول المتن لحقه) أي فتنتقض عدته بوضعه ثم تعتد لأول بعد النفاس (قول المتن أيضا لحقه) أي اذا ألحقه بالثاني قال البندنيجي فلا تنقض عدة المطلق بهذا الوضع وان احتمل كونه منه لأن اللاحق بخبره مانع (قول الشارح انتظر بلوغه الخ) قال البندنيجي وعليها بعد وضعه أن تستأنف ثلاثة أقراء احتياطاً لأنه ان كان من الثاني فقد احتاطت بالزيادة أو من الاول فقد أوفت عدتها من الثاني ولا يمكن أن تبقى العدة حتى تبين أمره للضرر وعبرة الروضة فاذا وضعت يمضت ثلاثة أقراء حلت للأزواج قال واذا انقضاء عنهما فمن الشيخ أبي حامد تكمل العدة عن الاول ثم تعتد للثاني قوله في الحاشية ثلاثة أقراء احتياطاً حتى لو سبق قبل الحمل قرءان مثلاً فلا عبرة بهما وتستأنف ثلاثاً احتياطاً وله الرجعة قبل وضع لابعده لاحتمال كونه منه فتكون عدته قد انقضت به

عرض على قاتف فان ألحقه بأحد مما فكا لا مكان منه فقط) وقد تقدم حكمه وان ألحقه بهما أو اشتبه الحال عليه أو لم يكن قاتف. انتظر بلوغه

واشابه نفسه وان أتت بغير زمان لا يمكن كونه فيه من واحد منهما كان ولدت له ابنة ستة أشهر من نكاح الثاني ولا أكثر من أربع شهور من طلاق الأول البائن فظاهر أنه لا يلحق واحد منهما
(فصل) اذا (لزمها عدد شخص من جنس) واحد (بأن يطلق ثم وطئ في عدة أقراء أو أشهر جاهلا) في بائن أو رجعية بأنها المطلقة (أو طالباً رجعية) بذلك بخلاف البائن فان وطئ العالم لها وطئ زنا لا حرماً له (مداخلة فتبدي عدة) بالأقراء أو الأشهر (من الوطء ويدخل فيها بقية عدة الطلاق) وتلك البقية واقعة عن الجهتين وله الرجعة فيها في الطلاق الرجعي دون ما بعدها وقال الحلبي لا تنقطع عدة الطلاق (٤٦) بالوطء وتسقط بقيتها قال بوقياس ذلك أن لا يرجع في البقية لكن

الاجماع صدعته وقد ينقطع أثر النكاح في حكم دون حكم (فان كانت احدهما حملاً والأخرى أقراء) بأن طلقها حاتلاً ثم وطئها في الأقراء أو أحبلها أو طلقها حاملاً ثم وطئها قبل الوضع وهي ترى الدم مع الحمل وقتنا بالراجع انه حيض وبالمرجوح ان العدة لا تنقضي بالأقراء مع وجود الحمل لأنها لا تدل على البراءة (مداخلة) أي دخلت الأقراء في الحمل (في الأصح) لاتحاد صاحبهما (فتنقضيان بوضعه) وهو واقع عن الجهتين (ويراجع قبله) في الطلاق الرجعي سواء كان الحمل من الوطء أم لا (وقيل ان كان الحمل من الوطء فلا) يراجع زمانه بناء على انقطاع عدة الطلاق وسقوطها بالوطء ومقابل الأصح أنها لا تندخلان لاختلاف جنسهما وعلى

هو محترم أو من زوج أو أجنبي (قوله البائن) وكذا الرجعي على التمسك كما تقدم (قوله لا يلحق بواحد منهما) ولا يبطل به النكاح كما مر

(فصل) في تداعل المدين وعديمه (قوله جاهلا) بأنها المطلقة أو جاهلا بالتحريم وقرب عهده أو نشأ بيدا عن العلماء والافهوزان في حقه قال شيخنا فراجع (قوله وقال الحلبي) مرجوح لأن عدة الطلاق أقوى فلا يرفعها الأضعف (قوله قال) ظاهر كلامه أنه راجع للحلبي وفي الروضة أن قائل ذلك العبادي ورد عليه دعوى الاجماع (قوله وبالمرجوح) هذا هو الراجح التمسك في الذهب ولعل الشارح اغتر بتبرجيع الشيخين للنبي على الضعيف ولم يقب له البناء (قوله في الأصح) هو مرجوح و بناؤه على ما ذكره قبله وكذا ما بعده مبني عليه أيضا (قوله لشخصين) أي محترمين أما الحرين فان أسلمت مع أحدهما أو ترافعا البنا اعتدت للثاني فقط بخلاف البقيتين ولت بقية عدة الأول الا ان كانت حاملاً فتعد بعده للثاني

(قول الشارح فظاهر الخ) قال في الروضة واذا انقضاء عهدهما فمن الشيخ أني حاملاً أنه لا تنقضي العدة بوضعه عن واحد منهما بل بعد الوضع تكمل العدة عن الأول ثم تعد عن الثاني اهـ (قاعدة) الحمل المجهول كما هنا يحمل بالنسبة للعدة على الزنا كما نقله عن الروياني وأقراء ما أتت به القفال وحمل الأمة المجهول بمالك ولا يحصل به استبراء فان حاضت وقتنا الحامل نجس وهو لا يظهر حل للسيد الوطء والافلابد من حيضة بعد الوضع والطهر من النفاس هكذا في بعض الشروح لكن سيأتي في باب الاستبراء أنه يحصل بوضع حمل زنا في الأصح قلت لا اشكال لأن المجهول يحتمل أن يكون من شبهة فيكون الاستبراء بعد الوضع فهذا هو الاحتياط وحمله على الزنا في مسألة العدة هو الاحتياط أيضا

(فصل) لزمها الى آخره (قول الشارح وقال الحلبي) مقالة الحلبي زيفها الامام بأن عدة الطلاق أقوى فكيف تسقط بالأضعف وقيل البقية تتمحض للأولى ثم تبدي عدة للوطء وأفسده في البسيط لأنه لو لم يبق الا نصف قرء فهو الواجب ولا عدة بوجوب نصف القرء (قول الشارح لكن الاجماع الى آخره) سيأتي فيما لو وطئها الزوج في العدة حملت حكاية وجه بعدم الرجعة بناء على سقوط بقية الأولى قال الزركشي وهو يرد على العبادي في حكاية الاجماع هنا (قول المتن والاخرى اقراء) زاد في الانوار وأشهر (قول الشارح وهي ترى الدم الخ) قيد في السائتين فان قلت ما الحامل له على هذا القيد اللزم له جعل التداعل في المتن مفرعاً على مرجوح قلت قول المتن تداعلنا (قول المتن أو لشخصين) أنظر هل الأولى أن يقول أو شخصين

(قول)

هذا ان كان الحمل لعدة الطلاق اعتدت بعد وضعه بالأقراء

وله الرجعة قبله أو لعدة الوطء آتت بعد وضعه بقية عدة الطلاق وله الرجعة في تلك البقية وكذا قبل الوضع لأنهما تكمل عدة الطلاق وقيل لا لأنها في عدة الشبهة أما اذا قلنا بالأصح وهو انقضاء العدة بالأقراء مع وجود الحمل فان كان الحمل لعدة الوطء ومضت الأقراء قبل الوضع فقد انقضت عدة الطلاق وليس للزوج الرجعة بذلك وان وضعت الحمل قبل تمام الأقراء فقد انقضت عدة الوطء وعليها بقية عدة الطلاق وللزوج الرجعة قبل الوضع وبعده الى تمام الأقراء وان كان الحمل لعدة الطلاق ومضت الأقراء قبل الوضع فذاك أولم تمض أكلت ما بقي منها بعد الوضع وله الرجعة الى الوضع (أو) لزمها عدتان (لشخصين بأن كانت في عدة زوج أو شبهة فوطئت بشبهة

أو نكاح فاسد أو كانت زوجة معتدة عن شبهة فطلقت فلا تدخل (لأنه لا تستحق بل تعدل لكل منهما عدة كاملة) فإن كان حمل قد تمت عدته) سابقا كان أم لاحقا لأن عدة الحمل لا تقبل التأخير فإن كان من المطلق ثم وطئت بشبهة فإذا وضعت انقضت عدة الطلاق ثم تعدد بالأقراء لشبهة بعد طهرها من النفاس وللزوج الرجعة قبل الوضع قال الروياني (٤٧) وقت وطء الشبهة لخروجها

حيث قد عن عدته بكونها فراشا للوطء وإن كان الحمل من وطء الشبهة فإذا وضعت انقضت عدته ثم تأتي بعدة المطلق أو بقيتها بعد الطهر من النفاس وله الرجعة في البقية وفي وقت النفاس لأنه من عدة كالحيض الذي يقع فيه الطلاق (والا) أي وإن لم يكن حمل (فإن سبق الطلاق) وطء الشبهة (أتمت عدته) لقوتها باستنادها إلى عقد جائز (ثم استأنفت الأخرى) أي عدة وطء الشبهة عتب عدة الطلاق (وله الرجعة في عدته) ويأتي في وقت الوطء ما تقدم عن الروياني (فإذا راجع انقطعت وشرعت في عدة الشبهة ولا يستمتع بها حتى تقضيها) رعاية للعدة (وإن سبقت الشبهة) الطلاق (قد تمت عدة الطلاق) لقوتها كما تقدم (وقيل) عدة (الشبهة) لسبقها وسيأتي أنه لو كان الوطء بشكاح فاسد انقطعت به عدة الطلاق أي إلى أن يفرق القاضي بينهما

(فصل) (عاشرها)

أي مطلقته (كزوج بلا وطء في عدة أقراء أو أشهر

(قوله أو نكاح فاسد) عطف خاص (قوله وللزوج الرجعة) لأنها استدامة وليس له التجديد لأنه ابتداء (قوله الا وقت وطء الشبهة) فليس له الرجعة فيه والمراد به مادامت الشبهة قائمة ولو في غير وقت الوطء أخذ من العلة وبما سبذ كره عدوان طالت المدة بينهما سواء في النكاح الفاسد أو غيره كما يأتي (قوله لأنه من عدة الخ) فيه تساهل والأولى قول غيره لأن عدة الحمل لم تنقض (قوله وله الرجعة في عدته) وله التجديد في البائن بدون ثلاث لأن العدة (قوله فإذا راجع) أوجدها انقطعت ولا يسقط باقيا كما يعلم مما يأتي ولو اشتبه الحمل بعد مرتين قبل وضعه وبعده (قوله وشرعت في عدة الشبهة) ما لم تكن حاملا من الزوج والا فلا تشرع إلا بعد النفاس (قوله ولا يستمتع) شمل النظر ولو بلا شهوة (قوله وسيأتي الخ) فلا يرد على المصنف على أن كلام المصنف في عدتين وهذه عدة وفراش لأعدة فيه وهذه من أفراد ما تقدم عن الروياني أيضا (قوله إلى أن يفرق القاضي) خرج به غيبته عنها مثلا إلا أن عزم أن لا يعود فهو كالفرق ومثله أيضا اتفاقهما على الفرق وموته وطلاقه على ظن الصحة وإذا وجد الفرق المذكور كملت عدة الطلاق ثم تشرع في عدة الشبهة (تنبيه) يقدم في عدتي الشبهة الحمل على غير مطلقا والسبق إن لم يكن حمل وهل فراش إحدى الشبهتين يقطع الأخرى إلى الفرقين قياس ما مر في النكاح القطع بالأولى هنا فراش وحرر (فصل) في حكم معاشرة المعتدة (قوله عاشرها) أي الرجعية كما يأتي ولو في أثناء العدة أو مع علمه بالتحريم وليس زانيا بوطئها ولا حد عليه به كافي شرح شيخنا وحاصل الحكم فيها أن معاشرته لها منع من حسان عدتها عن الطلاق في مدتها لأنها فراش أجنبي بوجود طلاقها لكنها كالمعتدة لتأخر عدتها إلى فراغ المعاشرة بالفرق بينهما ولها في مقدار عدتها من وقت الطلاق حكم الرجعية وفيها بعد ذلك حكم البائن إلا في حقوق الطلاق وما ألحق به وإذا انقطعت المعاشرة تشرع في عدة الطلاق كلها إن لم يسبق منها شيء على المعاشرة والا فتكملها ولها فيها حكم البائن فلا يصح رجعتها فيها وتنقض بها عدة وطء قبلها وإن تكرر لدخولها فيها فتأمل ذلك وراجع (قوله كزوج) أي كمعاشرته لها قبل طلاقه لأنه زوجته ولو أسقط الكاف لكان أنسب فالمراد بالمعاشرة أن يدوم على حاله التي كان معها قبل الطلاق من النوم معها ليلا أو نهارا والخلوة بها كذلك وغير ذلك (قوله بلا وطء) قيد به لأجل استمرار العدة مع المعاشرة لأن الوطء شبهة فيوجب عدة أخرى ويتداخلان فلا تكون عدة طلاق فقط ومثل عدم الوطء مالم يوطئ به شبهة كما يأتي (قوله ولا رجعة) هو المعتقد وكذا لا نفقة لها ولا كسوة نعم تجب لها السكنى كافي شرح شيخنا ولا يصح منها العان ولاظهار ولا إيلاء ولا نورث ولا تنقل لعدة وفاة لو مات عنها وليس له تزوج نحو أختها ولا أربع سواها ولا يصح عقد عليها ولا يصح خلعهما وليس لنا (قول للأن فلا تدخل) قال الرافعي إن العدة نوع حبس استحققه الرجل على المرأة فلا يجوز أن تكون محبوسة للأنين في وقت واحد كالنكاح (قول الشارح بكونها فراشا للوطء) قضية هنا أنه لو كان بنكاح فاسد لا يراجع حتى يفرق بينهما وبصرح في شرح الارشاد (قول الشارح وله الرجعة في البقية الخ) وكذا له الرجعة قبل الوضع دون تجديد النكاح في البائن (قول الشارح عدة الطلاق) أي إذا كانت غير حمل

(فصل عاشرها الخ)

(قول الشارح أي مطلقته) أي ولو مع علم التحريم (قول للأن ولا رجعة) لو مات عنها انتقلت إلى عدة الوفاة وهل

فأوجه أصحها إن كانت بائنا انقضت والا فلا) والثاني تنقضي مطلقا والثالث لا تنقضي مطلقا لأنها بالمعاشرة تشبه الزوجات دون المطلقات والثاني نظر إلى أن القصد من العدة مضي المدة البالغة على براءة الرحم وذلك حاصل مع المعاشرة والأول نظر إلى قيام شبهة الفراش في الرجعية دون البائن (ولا رجعة بعد الأقراء أو الأشهر)

وان لم تنقض بهما العدة احتياطاً (قلت ويلحقها الطلاق الى انقضاء العدة) كاذ كره الرافعي وقال انه مقتضى الاحتياط (ولو عاشرها أجنبي) بلا وطء أو معه (انقضت والله أعلم) ولو وطئ الزوج مع العاشره البائن علماً انقضت لانه وطء من لا حرمة له أو جاهلاً أو الرجعية مطلقاً فقد تقدم في الفصل السابق أن الوطء يجب به (٤٨) عدة بتدأ منه ويدخل فيها بقية الأولى لكن لا تشرع الرجعية فيها مادام الزوج يطؤها كما

قاله في التتمة ولو كانت العاشره في عدة حمل انقضت بوضعه بلا شك مطلقاً (ولو نكح معتدة بطن الصحة ووطئ انقطعت عدتها) من حين ووطئ (لحصول الفراش بالوطء (وفي قول) أو وجه (من العقد) لانها به معرضه عن العدة وتعود اليها من حين التفريق بينهما وقيل من آخر الوطء الواقعة في النكاح واذا لم يطأ لم تنقطع العدة لا تنفاه الفراش وقيل تنقطع لما ذكر من الاعراض عنها بالعقد (ولو راجع حاتلاً ثم طلق استأنفت) سواء وطئها بعد الرجعة أم لا يعود بها بالرجعة الى النكاح الذي وطئت فيه (وفي القديم يبنى) على ما سبق من العدة قبل الرجعة (ان لم يطأ) بعدها (أو) راجع (حامل) ثم طلقها (فبالوضع) تنقض عدتها سواء وطئها بعد الرجعة أم لا (فلو وضعت) بعد الرجعة (ثم طلق استأنفت) عدة بالاقراء سواء وطئها بعد الوضع يعود بها بالرجعة الى النكاح الذي وطئت فيه (وقيل ان لم يطأ بعد الوضع فلا عدة) عليها

امراً يلحقها الطلاق ولا يصح خلعها الا هذه وتقدم أنه لا يجب بوطئها (قوله فان لم تنقض بهما العدة) أي من حيث حقوق الطلاق كما علم (قوله ويلحقها الطلاق) أي بلا عوض كما مر ولا عبرة بذكره فيه ولا رجعة في هذا الطلاق أيضاً لأنه تليظ ويلزمها عدة لهذا الطلاق قاله شيخنا مهر وانظر ما فائدة هذه العدة (قوله الى انقضاء العدة) أي بالتفريق بينهما ولو يلزمها بعد ذلك التفريق عدة كاملة سواء اتصلت العاشره بالفرقة الأولى أو لم تصل كما مر ويدخل فيها بقية عدة طلاق قبله من الفرقة الأولى أو بعدها ان وجد وليس لها أن تزوج فيها كما قبلها والظاهر أنه لا سكتي لها فيها وأنه لا يمنع عليه نحو اختها بعد التفريق فراجع ذلك (قوله ولو عاشرها أجنبي) وليس منه السيد فعاشرته لأتمه للطلقة من زوجها كعاشره الزوج سواء بوطء أو غيره وظاهر كلام شيخنا الرملي أنه في معاشره السيد لا فرق بين الطلاق الرجعي والبائن ولم يوافق شيخنا في البائن لأنه بالأولى من الزوج بل انه توقف في الحاق السيد بالزوج اذ لا علاقة بينه وبين الفارق فراجع (قوله أو معه) أي بلا شبهة ولا فسيأني (قوله جاهلاً) أو بشبهه كما سيأتي (قوله مادام الزوج يطؤها) أي مادام معاشرها المأولو بلا وطء لكن بعد وجود وطء كما يؤخذ مما يأتي قريباً وعمام آتفا (قوله في عدة حمل انقضت) مطلقاً وان كان الحمل من وطئه لها بعد المفارقة لانحداد صاحب العدة فيهما (قوله وتعود اليها) أي على القولين وان لم يطأ بعد الوطء الأول الى التفريق (قوله واذا لم يطأ) أي ولو مع العاشره لم تنقطع العدة كما مر (قوله ولو راجع حاتلاً) خرج ماله طلقها بالرجعة فيكفيها عدة الطلاق الأول عنهما وكأنتهما وقعا معا وان كان الثاني بموضع (قوله فلا عدة) وعلى هذا يقال لتأعدة من زوج انقضت والزوجة في عصمتها (قوله بناء على الخ) يفيد أن هذا الوجه مبني على مرجوح وأنها على الراجح تستأنف هنا قطعاً فتأمل (قوله لتعذر الخ) هو عدة لعدم القول بالبناء هنا للنطوى تحت عدم العدة فافهم (قوله بعد الوضع) مفعول لقوله (قوله وأقبله) مفعول لزيد (قوله أو حذفه) عطفت على زاد (قوله موطوءة) أي له وشمل وطء الشبهة فراجع (قوله استأنفت عدة) من الطلاق بعد الوطء (قوله ودخل فيها البقية من العدة) لانها انقطعت بمجرد العقد

الوفاة وهل يثبت التوارث قال الزركشي سكتوا عنه والقياس عدم ثبوته (قول الشارح وقال الخ) أخذ ابن الرفعه رحمه الله تعالى من ذلك عدم جواز الخلع كما لا تستحق الرجعة (قول المتن ثم طلق) خرج ماله طلق الرجعية من غير مراجعة فان العدة كافية من غير استئناف (قول المتن فلا عدة) قال الزركشي أي ويحكم على هذا الوجه بأن قضاء عدتها بالوضع تحت الزوج اه قال الرافعي في توجيهه ويجوز أن تنقض العدة بالوضع تحت الزوج وان امتنع مثل ذلك في الاقراء والاشهر فقوله ويحكم بانقضاء عدتها أي عدة الطلاق الأول وقوله وان امتنع مثل ذلك في الاقراء والاشهر بعد الرجعة وقبل الطلاق ثم رأيت في الرافعي واذا قلنا بالنساء فراجعها في خلال القراء الثالث مثلاً فهل يجب ماضى منه قرأ حكى المؤلف يعني النزائي فيه وجهين أحدهما نعم لأن بعض القراء نازل منزلة جميعه فلي هذا اذا طلقها بعد ذلك لاشئ عليها على قول البناء لتحام الاقراء لما مضى والثاني لا وعليها قرء ثالث فان بعض الطهر الأول لا معنى لجعله قرأ والظاهر هو لوجه الثاني (قول الشارح بناء على أن الحامل الخ) اعلم أن غرض الشارح من هذا الكلام أن هذا الذي في المتن وجه

بناء على أن الحامل يبنى لتعذر بناء الاقراء على الحمل وفي الروضة وأصلها أنه ان وطئ قبل الوضع أو بعده استأنفت فان لم يطأها فكذا وقيل لا عدة عليها فتنى الوطء شامل لما قبل الوضع وبعده في حكاية هذا الوجه فلوزاد على قوله هنا بعد الوضع أو قبلها وحذفه كما في المحرر لوني بما ذكر (ولو خالغ موطوءة ثم نكحها) في العدة (ثم وطئ) ثم طلق استأنفت عدة لاجل الوطء ودخل فيها البقية من العدة

ولو قبل الوطء وقال ابن سريج لا تنقطع قبل الوطء كافي الأجني وردياته لا يجوز أن تكون معتدة عنده منه أي لعقد صحيح فلا ينافي ما تقدم (قوله والوطء) ذكره مضر أولا حاجة إليه لأنه ان اعتبر وجوده في نفي العدة اقتضى بقاءها بعد العقد إليه وتقدم رده وانما كتنى بالعقد في نفيها فلا حاجة إليه فتأمل (قوله بنت) أي بعد الطلاق الثاني (قوله على ما سبق) قبل عقد النكاح الثاني من عدة الطلاق الاول (قوله وأكملتها) أي عدة الطلاق الاول (قوله في نكاح جديد) أي وطلق فيه قبل الدخول بخلاف ما تقدم في الرجعية بقوله يعودها بالرجعة إلى النكاح الذي وطئت فيه فتأمل ولو كانت حاملا بعد التجديد انقضت بوضعه وتستأنف بعد الطلاق الثاني عدة

(فصل) في عدة الوفاة والمفقود وفي الاحداد وغيرها (قوله حرة) أي ولو في ظنه وان خالف الواقع كافي عدة الحياة قاله شيخنا مر وخالفه شيخنا الز يادى (قوله أربعة أشهر وعشرة أيام) وحكمة ذلك أن الحمل يظهر في الأربعة أشهر فلو كان ثم حمل لظهر وجعلت العشرة استظهارا (قوله أي عشر ليال) فسر العشر بذلك لتأنيثها والمراد أيامها وانما اعتبر الليالي لانها غرر الشهور والأيام وأشار بقوله بأيامها إلى دفع إيهام اخراج اليوم العاشر من العدة فتأمل (فرع) لو قال لها أنت طالق قبل موتى بأربعة أشهر وعشرة أيام ثم مات بعد المدة تبين وقوعه ولا عدة عليها ولا ارث لها وان كان الطلاق رجعيا يؤخذ مما يأتي أنه لا احداد عليها أيضا ولا يمنع من معاشرتها ولا من وطئها حال حياتها كما تقدم (قوله وأمة) أي من فيهارق ولو بمبعضه وفيها لو ظنها حرة مأمرا (قوله عن رجعية) أي في العدة فخرجت للمعاشرة بعدها فلا تنقل كما مر (قوله وسقطت بقية عدة الطلاق النخ) وتسقط نفقتها أيضا ولو حاملا وعدة الفسخ كالطلاق (قوله فلا تنقل) فلا تسقط نفقتها لو كانت حاملا ولا يلزمها الاحداد ومثلها في ذلك أم الولد والفرقة عن نكاح فاسد

مرجوح مفرع على قول البناء وأن الاصح على البناء وجوب الاستئناف وعبرة الرافي فان لم يمسهما وقتنا الحامل تستأنف فكذا هنا وان قلنا بالبناء يقدر بناء الاقراء على الحمل وفيها وجهان أظهرهما الاستئناف ووجه الثاني لعدة عليها وتنقض عدها بالوضع تحت الزوج بالحمل دون نظيره من الاقراء والاشهر اه ملخصا (قول الشارح بنت على ما سبق) قال الرافي رحمه الله اذا نكح التي خالها في العدة فعن ابن سريج لا تنقطع العدة ما لم يوطأ كنكاح الأجني فيها جهلا والصحيح الانقطاع بنفس النكاح واذا صارت للمرأة زوجة له لم يجز أن تكون معتدة منه فلو طلقها بعد التجديد فان كانت حاملا انقضت بوضعه وان كانت حائلا فان لم يدخل بها بنت على العدة السابقة ولا يتعلق بهذا الطلاق عدة بخلاف ما سبق في الرجعية اه أقول فلو وضعت الحمل أو انقضت الاقراء والأشهر بعد التجديد وقبل الطلاق للذكور فلا بد من البناء على الاقراء والاشهر ومن الاستئناف في مسألة الحمل وينبغي أن يجري فيها وجه بسقوط العدة كنظيرها من الرجعية وهذا كله أخذه من نظيره في مسألة الرجعية السابقة عن الرافي على قوله بناء على أن الحامل النخ

(فصل عدة الحرة) (قول الشارح أي عشر ليال بأيامها) ذهب الاذرعى إلى عشر ليال وتسعة أيام لان العشر تستعمل في الليالي دون الأيام ورد بأن العرب تغلب التأنيث في اسم العدد اذا أريد الليالي والأيام تقول سرت عشرةا وقوله تستوى في ذلك النخ أي بخلاف عدة الطلاق لان مقصود هذه العدة رعاية حق الزوج باظهار التفجع لانها غير محفوة بالطلاق ولنا وجب الاحداد ولنا لا يتخذ انكار الاصابة ذريعة ولا منازع ولان الموت يقرر المهر كالدخول وخالف مالك عند رؤية النخ في الأشهر (قول المتن انتقلت النخ) أي بالاجماع وتسقط النفقة من وقت الموت ويلزمها الاحداد (قول المتن أو بان) فلو علق الطلاق البان بالموت فينبغي أن تعدل الوفاة وان كانت لا ترث احتياطا في الموضعين

قبل الوطء بنت على ما سبق من العدة وأكملتها ولا عدة لهذا الطلاق لأنه في نكاح جديد بخلاف ما تقدم في الرجعية

(فصل) (عدة حرة حائل

ل وفاة وان لم توطأ أربعة

أشهر وعشرة أيام بلياليها)

قال تعالى والذين يتوفون

منكم وينثرون أزواجه

يتربصن بأنفسهن أربعة

أشهر وعشر أي عشر ليال

بأيامها وتستوى في ذلك

الصغيرة والكبيرة وللدخول

بها وغيرها وذات الاقراء

وغيرها وزوجة السي

وغيره لا طلاق الآية المحمول

على الغالب من الحرار

الحائلات وتعتبر الاشهر

بالأهلة ما أمكن فان

مات أول الحلال فواضح

أو في خلال شهر بقي منه

عشرة أيام أو أقل ضمت

إلى ذلك أربعة أشهر بالأهلة

وأكملت بقية العشرهما

بعدها أو أكثر من

عشرة أيام ضمت إلى ذلك

ثلاثة أشهر بالأهلة وأكملت

عليه ما بعد ما بقية أربعين

يوما وقيل اذا انكسر

شهر اعتبرت الاشهر كلها

بالعدة ثلاثين (وأمة) حائل

(نصفها) وهو شهران

وخمسة أيام بلياليها ويقاس

الانكسار بما تقدم (وان

مات عن رجعية انتقلت إلى عدة وفاة) وتسقط بقية عدة الطلاق (أو بان فلا) تنقل

الى عدة الوفاة بل تكمل عدة الطلاق (وحامل بوضعه) لقوله تعالى وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن فهو مقيد
لإطلاق الآية السابقة (بشرطه السابق) من انفصال كاه ونسبته الى ذى العدة ولو احتمالا كتنى بلعان (فلو مات صبي عن حامل قبل أشهر)
لا بالوضع لان الحمل منقضى عنه لعدم إزالته (وكذا مسح) أى مقطوع الدكر والاثنين قائم اذا مات عن حامل اعتدت بالأشهر لا بالوضع (اذ
لا يلحقه) الولد (على المذهب) لانه لا ينزل ولم تجر العادة بأن يخلق له ولو قال الامطخري وغيره يلحقه لان معدن الماء الصلب وهو ينفذ من
ثقبه الى الظاهر ومما باقيا (٥٠) ويحكى ذلك قول الشافعي رضى عنه فتنتفى عدها بالوضع على هذا (ويلحق

محبوب باقى أثنائه) لبقاء
أوعية التي وقد يصل الى
الرحم بغير إيلاج (فتتعد)
زوجته الحامل (٥) أى
بالوضع لو فاته ولا عدة عليها
لطلاقه لانه لا يتصور منه
الوطء (وكذا مسلول)
خصيته (بقى ذكره) يلحقه
الولد (على المذهب) وقيل
لا يلحقه لانه لا ماء له ودفع
بأنه قد يبالغ في الإيلاج
فيلتذ وينزل ماء رقيقا
وإدارة الحكم على الوطء
وهو السبب الظاهر أولى
من إدارته على الإزال
الحفى فتتعد زوجته الحامل
بالوضع لو فاته وطلاقه على
الاحق وبالأشهر للوفاة
وبالأقراء للطلاق على عدم
الاحق (ولو طلق إحدى
أمرأته) معينة أو مبهمة
كأن قال لهما أحدا كما خالق
ونوى معينة أولا (ومات
قبل بيان) للعينة (أو تعين)
للبهمه (فان كان لم يطق)
واحدة منهما (اعتدتا
لوفاته) لان كل واحدة منهما

والوطء شبهة لان عدة الوفاة والاحد من خواص النكاح الصحيح ودخل في البائن ما لعلق طلاقها
بموته فتتعد الوفاة ولا رث احتياطاً قاله شيخنا عميرة (قوله وحامل) حرة أو غيرها (قوله بوضعه) ولا
ثاني توأمين انفصل أحدهما قبل موت الزوج ودخل في وضعه ما لولمات في بطنها فلا بد من انفصاله وان مكث
سنتين كما مر (قوله فهو مقيد) ولا يناسب اعتبار الغالب كما تقدم مع أن الصواب التعبير بأنه مخصص فتأمل
(قوله كتنى بلعان) هو تميم لقاد الشرط السابق في كلام المصنف وان لم يتصور هنا وقال بعضهم هو تنظير
وليس بسيد وصوره شيخنا الرملى هنا بما لولا عن حامل لثني ولوله زوجة أخرى حامل ثم طلق أحدهما
ومات قبل التعيين وفيه نظر وصورها غيره بما لورماها بوطء شبهة وأنت بولد ولا عنها النفقة فانها لا تبين
منه على قول ضعيف (قوله فلو مات صبي) لم يبلغ أو ان الاحتلام (قوله وغيره) منه القاضيان والصيد لاني
والصيرى وأبو عبيدة قاضى مصر فانه قد ألحق ولد ابخصى فحمله على كتفه وخرج ينادى بين الناس يقول
ان القاضى جالس يفرق أولاد الزنا على الحصيان (قوله وقد يصل الخ) يفيد أنه لا فرق بين أن يعلم استدخال
مائه أولا وفي شرح شيخنا تقييده بما اذا علم ذلك والا فلا يلحقه ولا يعتد به فراجع (قوله ولا عدة عليها
لطلاقه) أى ما لم تستدخل ماءه وتحمل منه والاعتد له به (قوله وينزل ماء رقيقا) وقولهم ان الحضية التي
لبنى واليسرى للشعر وتلك لالحية لخصى لعله لا غلب اذ قد شوهد خلافه (قوله ان وطى كلا منهما) أو
أحدهما وهي ذات أشهر مطلقا أو ذات اقراء في طلاق رجعى ويمكن ادخال ذلك في كلامه (قوله أخذا
بالاحتياط) هذا انما يحتاج اليه اذا مضى قبل الموت أكثر من قدر عدة الرجعية وما ذكره بقوله وتقدم الخ
انما يأتي اذا لم يمض قبل الموت قدر عدة الرجعية أيضا (قوله من الطلاق) وانما اعتبرت الاقراء من الطلاق
في البهمه مع ان عدتها انما تعتبر من التعيين لانها لا يس منه اعتبر سببه وهو الطلاق وقال البلقينى تبعا
للنفوى وابن الصباغ يجعل الموت كالتعيين (قوله بالأكثر) قال في الكفاية وانظر لم يرجع الى بيان
(قول الشارح بل تكمل عدة الطلاق) فلا هنا ولما النفقة ان كانت حاملا وذكر في
النفقات خلافه وقوله الطلاق مثله الفسخ (قول الشارح فهو مقيد الخ) هذا قد يخالفه جعلها فيما سبق
محمولة على الغالب لانه حيثئذ يفنى عن التقييد (قول الشارح لانه لا ينزل) زاد غيره لان الاثنين محل
للتى تدفق بعد انفصاله من الظاهر (قول الشارح وغيره) أى كالقاضيين والصيد لاني والصيرى وأنى
عبيدة بن حرب يوهى حكى انهولى قضاء مصر فقضى بالاحق فحمله الخصى على كتفه وخرج يقول القاضى
جالس يفرق أولاد الزنا على الحصيان (قول الشارح لبقاء أوعية التي) زاد غيره وما فيها من القوة المحيلة للدم
(قول الشارح وان احتمل الخ) هذا الاحتمال محل فرضه في الرجعية اذا كان الموت بعد انقضاء الأشهر
والاقراء والا فلا يصح فرضه لا تنقلها الى عدة الوفاة (قول الشارح بالأكثر) لان الاقراء ان كانتا أكثر

كما تحتمل أن تكون مفارقة بالطلاق تحتمل أن تكون مفارقة بالموت

فأخذناه احتياطاً (وكذا ان وطى) كلاهما (ومما ذواتا أشهر) سواء كان الطلاق باتناً أم رجعياً (أو اقراء والطلاق رجعى) فانهما يعتدان
عدة الوفاة وان احتمل أن لا يلزمها الاعدة الطلاق التي هي أقل من عدة الوفاة في ذات الأشهر وكذا ذات الاقراء بناء على الغالب من أن كل شهر
لا يخلو عن حيض وطهر أخذنا بالاحتياط أيضاً وقد تقدم أن الرجعية تنقل الى عدة الوفاة أيضاً (فان كان) الطلاق في ذوات الاقراء (باتناً اعتدت
كل واحدة) منهما (بالأكثر من عدة وفاة وثلاثة من اقراءها) احتياطاً أيضاً (وعدة الوفاة من الموت والاقراء من الطلاق) فلو مضى قرأ وقرءان
قبل الموت اعتدت بالأكثر من عدة وفاة ومن قرأين أو قرء

فان

(ومن غلب) بسفر أو غيره (وانقطع خبره ليس لزوجه نكاح) تبره (حتى يتيقن موته أو طلاقه) لأن النكاح معلوم بيقين فلا يزول الا بيقين وعن القفال لو أخبرها عدل بوفاته حل لها أن تنكح غيره فيها بينها وبين الله تعالى (وفي القديم) تر بص أربع سنين ثم تعدل وفاة وتنكح) غيره قضى بذلك عمر رضي الله عنه رواه مالك وتحسب للعدة (٥١) من وقت انقطاع الخبر لكن

الوارث كما مر وقد يقال احتياطاً لحق الله تعالى في العدة وأما لأجل الارث فهو معتبر لانه الذي قدم (قوله ومن غلب) كلامه في الزوج ومثله الزوجة (قوله ليس لزوجه نكاح) ولا المستولته (قوله يتيقن) بمعنى ما يشمل الظن لشموله حكم الحاكم وأخبار اليقينة على ما مر في الفرائض (قوله وعن القفال لو أخبرها الخ) هو العتمد وجزمه ابن القري (قوله عدل) ولورواية كعب بن عمرو أنه وهل يطعن بذلك غير عدل اعتقدت صدق راجحه (قوله حل لها) لكن لا تفر عليه ظاهر ايفرق الحاكم بينهما اذا علم بهما (قوله وفي القديم) ونقل أن الشافعي رضي الله عنه رجع عنه لما علم أنه من قضاء أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه لأن المجتهد لا يقلد مثله (قوله قبله) أي قبل ضرب القاضي كما صرح به ابن حجر (قوله مكنه من أخذ زوجته) وهو صريح في أن الفسخ ينفذ ظاهره فقط وهو العتمد من الوجهين ولكن لا يستمتع المفقود بها حتى تنقضي عدة وطء النكاح بها ولا أحد عليه به ولا عليها كما يأتي (قوله للقياس الجلي) مع الاحتياط للأبضاع (قوله بعد التبر بص) لا حاجة إليه بل هو تصور وإنما للدار على كون النكاح بعد العدة سواء قبل ضرب القاضي أو بعده على ما مر عن القديم ولا يقال عطف العدة على التبر بص تفسير لأنه غيرها كما مر (قوله ميتا) قبل النكاح بمقدار العدة وخرج ما لو بان حيا فهو له على ما تقدم (قوله وقت الحكم) أيضا فيبدأ ما ذكره المصنف مبني على القديم والحكم بالصحة مبني على الجديد وصح هنا الحفاء أو الشك فلا ينافي ما مر في الرتبة (قوله في الواقع) أي مع الاستناد إلى سبب خفي فلا ينافي ما مر في الرتبة لا يستند إلى سبب ظاهر (قوله لا يطؤها) ولا يستمتع بها كما مر ولا تنفقه لها على واحد منهما لعدم صحة النكاح باطنا في الثاني ولنشوزها على الأول بنكاح الثاني نعم ان فرق بينهما وعادت لنزل المفقود وعلم بها وجبت من حيثئذ (قوله الاحداد) من

فان كانت هي المطلقة فهي عدتها وان كانت هي الزوجة فقد حصلت الأشهر في ضمنها وان كانت الأشهر أكثر فان كانت هي المطلقة فقد حصلت الاقراء وان كانت هي الزوجة فقدتها الأشهر قال في الكفاية ولم يفرضوا هنا لبناء هذه المسألة على أن الوارث هل يقوم مقام المورث في البيان وكان ينبغي بناؤها على ذلك (قول المتن حتى يتيقن موته الخ) رواه الشافعي عن علي رضي الله عنه ومثله لا يقال من قبل الرأي والقياس الجلي كما سيأتي في كلام الشارح اذ كيف يقول لا يرث وتنقضي عدتها منه (قول المتن نقض) قال القاضي والامام رجح الشافعي عن القديم اذ بان له أن تقليد الصحابي لا يجوز للمجتهد (قول المتن بدالتبر بص والعدة) أي بعدما سلف من ضرب القاضي وحكمه هذا مراده فيما يظهر وهذه الحاشية سطرها بحثا قبل اطلاعي على تصريح الشارح بمناها في قوله الآتي وقت الحكم بالفرقة قلله الحمد (قول المتن صح النكاح الخ) نظره الزركشي بما سلف من عدم صحة نكاح الرتبة اذا حصلت الرتبة وان بان أن النكاح صادر اليقينة قال وقد جعلوا من مواع النكاح الشك في حل النكاح كالمونكح من لا يدري أم عتدة أم لا وهل هي أخته من الرضاع أم لا اه أقول لا اشكال لأن الأمر هنا متنا كد بضرب القاضي وحكمه فأقل مراتبه أن يكون كالموحدت الرتبة بعد انقضاء العدة وهو لا يضركما سلف (قوله المتن ويجب الاحداد) من أجده وهو المتع لأنها تمنع نفسها التزين وتمنع الحجاب وقوله أيضا ويجب الاحداد انظر لو كانت حاملا ومكتسار بمئة أغوام هل تحمدتها أو ولدت

تفتقر الى ضرب القاضي لها في الأصح فلا يحسب ما مضى قبله واذا ضربها بعد ظهور الحال عنده قضت فلا بد من الحكم بوفاته وحصول الفرقة في الأصح وهل ينفذ الحكم بالفرقة ظاهرا وباطنا كالفسخ بالعنة أو ظاهرا فقط وجهان مستند الثاني أن عمر رضي الله عنه لما عاد المفقود مكنه من أخذ زوجته رواه البيهقي (قوله حكم بالقديم) أي بما قبل فيه من الوفاة وحصول الفرقة بعد العدة (قاضي نقض) حكمه (على الجديد في الأصح) لمخالفته للقياس الجلي فإنه لا يحكم بوفاته في قسمة ميراثه وعق أم ولده قطعا ولا فارق بينهما وبين فرقة النكاح والوجه الثاني لا ينقض حكمه بما ذكر لاختلاف المجتهدين فيه (ولو نكحت بعد التبر بص والعدة فبان) الزوج (ميتا) وقت الحكم بالفرقة

(صح) النكاح (على الجديد) أيضا (في الأصح) لحاؤه عن المانع في الواقع والثاني لا يصح لاستفاء الجزم بخاؤه عن المانع وقت عقده ولو بان الزوج حيا بعد أن نكحت فهو على القديم على زوجته كالجديتين الخطأ في الحكم لكن لا يطؤها حتى تعدل الثاني وقبل هي زوجة الثاني لارتفاع نكاح الاول بناء على نفوذ الحكم ظاهرا وباطنا وقيل الاول غير بين أن يزعمها من الثاني وبين أن يتركها أو يأخذ منه مهر التل لقضاء عمر رضي الله عنه بذلك رواه البيهقي (ويجب الاحداد)

على معتدة وفاة) لحديث الصحيحين لايجل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاث الا على زوج أربع أشهر وعشرا
 أي فانها يحل لها الاحداد عليه أي يجب بالاجماع على ارادته (لارجعية) أي لايجب عليها التوقع الرجعة قال بعضهم والاولى أن تزين بما
 يدعو الزوج الى رجعتها وروى أبو ثور عن الشافعي أنه يستحب لها الاحداد (ويستحب لبائنه) بخلع أو ثلاث (وفي قول يجب) كالتوفى
 عنها زوجها بجامع الاعتداد عن نكاح وقرق بأنها بحقوة بالطلاق فلا يلحق بها ايجاب الاحداد بخلاف ما توفي عنها زوجها (وهو ترك
 لبس مصبوغ لزينة وان خشن) لحديث الصحيحين عن أم عطية كنهته أن تحد على ميت فوق ثلاث الا على زوج أربع أشهر وعشرا
 وان نكحتل وأن تطيب (٥٢) وأن تلبس ثوبا مصبوغا (وقيل يحل ما صبغ غزله ثم نسج) كالبرود لا تنفاه

أخذ ويقال الحداد من حدو يقال بالجيم بدل الحاء وهو لغة المنع وشرعا منع مخصوص من التزين والحضاب
 ونحوهما وقال بعضهم انه اتفق فيه اللغتان (قوله على معتدة وفاة) ولو صغيرة ومجنونة بالزام وليهما ورفيقة
 وذمية ولو على ذمي والمأهول والثمن كذلك في الشقين وفيه الأذرعى بما اذا توافوا البناء والا فلا تعرض
 لهم وخرج بمعتدة الوفاة ما زاد على الأشهر فيمن تعدى بالآ كثر منها ومن الأقران فيهما وما لو ولدت عقب الموت
 ونزع فيها بعضهم وما لو كانت حاملا من شبهة عند الموت فلا تحدد الا بعد الوضع نعم ان كان الحمل عن الشبهة
 والوفاة وجب الاحداد ولا تمنع منه شبهة وظاهر مداوم الاحداد وان طال زمن الحمل الى الوضع ولو لا ريع
 سنين فراجع (قوله تؤمن بالخ) هو الغالب كما علم بعمام (قوله للاجماع) وكأنه لم ينظر الى مخالفة الحسن
 البصري في ذلك (قوله قال بعضهم) أي الأصحاب كما في الروضة (قوله والاولى أن تزين الخ) حمل على ما اذا
 كانت ترجو رجعتها ولم تكن ربيبة في فرجها بطلاقه (قوله يستحب لها الاحداد) هو العتد اذا لم ترج
 رجعة كالبائن وخرج بهما للعتدة عن شبهة أو نكاح فاستدولو بالموت فيهما وأم الولد فلا ينسب لمن
 الاحداد كما مر (قوله لبس مصبوغ) ولوليل ومستورا نعم يكفي شتره اذا لبسته لحاجة (قوله لزينة) أي
 ما جرت العادة أن يزين به لتشوف الرجال اليه ولو بحسب عادة قومها أو جنسها (قوله كالبرود) وهي
 الشهورة بالطرح أو نحو القليعة بضم أوله (قوله وكتان) بفتح الكاف وحكى كسرها (قوله أي حرير)
 فسر به البرسم اشارة لشموله للقرز ومحلها لم يحدث فيه ما يفيد الزينة من صبغ وغيره (قوله كالأسود)
 اذا لم تكن عادتهم التزين به والا كالأعراب فيحرم (قوله مستحسن يزين به) أي ان جرت عادتهم به
 والابلا وكذا ما به وهو الطراز كالنسج وحواشي العتاني كالنسج أيضا (قوله ويحرم حلى الخ) أي نهارا ويكره
 ليلا بلا حاجة ولا كراهة معها (قوله وغيرها) كالقرط وهو حلقة الأذن والدمليج وهو سوار العضد والتحلى بنحو
 النحاس ان كان للزينة أو اشبه بالذهب حرم (قوله وقال الامام الخ) هو مرجوح (قوله ويحرم لؤلؤ)
 عقب الموت هل يزول الوجوب والجواز أم الوجوب فقط أما من تعدى بالآ كثر من الأقران والأشهر ولو فرض
 زيادة الأقران فالوجه سقوطه في الزائد لأن تلك الزيادة من حيث الطلاق والله أعلم (قول المتن على معتدة
 وفاة) هذه العبارة تفيد مسألة حسنة وهي ما لو مات عنها وهي معتدة بحمل عن شبهة فلا يجب الاحداد حتى
 تنزع في عدة الوفاة بعد الوضع (قول الشارح بالاجماع) نقل ابن المنذر أن الحسن البصري خالف اه ومن
 الأدلة على الوجوب أن الاحداد كان متمعا فاذا جاز وجب كقطع يد السارق (قول الشارح وان نكحتل)
 كان هذا من عطف الجمل والمعنى وتنتهي أن تفعل كذا على زوج (قول المتن وكتان) هو بفتح الكاف
 وحكى كسرها

الزينة فيه بخلاف ما صبغ
 بعد النسج كالصفر
 والزعفر (ويباح غير
 مصبوغ من قطن وصوف
 وكتان وكذا البرسم) أي
 حرير (في الأصح)
 كالكتان اذا لم تحدث فيه
 زينة كنقش والثاني يحرم
 لأن لبسه تزين فعلى
 هذا يحرم العتاني الذي
 غلب فيه البرسم ويباح
 الخز قطع الاستتار البرسم
 فيه بالصوف الذي هو
 سدا (و) يباح (مصبوغ
 لا يقصد لزينة) بل لمصلحة
 أو احتمال وسخ كالأسود
 والكحلى لا تنفاه الزينة
 فيه وان تردد للمصوغ
 بين الزينة وغيرها
 كالأخضر والأزرق فان
 كان براقا صافى اللون
 حرم لأنه مستحسن يزين
 به أو كثر ما مشبعا فلا لأن
 للشيخ من الأخضر يقارب
 الأسود ومن الأزرق

(قول)

يقارب الكحلى (ويحرم حلى ذهب وفضة)

لحديث للتوفى عنها زوجها لا تلبس المصفر من الثياب ولا للمشفة والحلى ولا تختضب ولا تكتحل رواه أبو داود والنسائي باسناد حسن
 والمشفة للمصوغة بالمشق بكسر الميم وهي القرعة بفتحها ويقال طين آخر يشبهها ويستوى في الحلى الخللخال والسوار والحاتم وغيرها
 لا طلاق الحديث وقال الامام والغزالي يجوز لها التختيم بخاتم الفضة كالرجل وانما يحرم عليها ما تختص النساء بحله (وكذا) يحرم (لؤلؤي
 الاصح) من تردد للامام وجزم بالغزالي لظهور الزينة فيه والثاني لا يحرم لانه ليس كالذهب ولا يحرم على الرجل قال الروياني ولو تحلت
 بنبه اس أو رصاص موه يذهب أفضة أو مشابها لما بحيث لا يعرف الا بمثلها

لم يجز والافان كانت من قوم يزنون مثله لم يجز ايضا او يستعملونه لمنفعة يتوهمون فيها جاز (و) يحرم (طيب في بدن وثوب) لحديث
 أم عطية السابق وان تطيب (وطعام وكحل) غير محرم قياسا على البدن والثوب (و) يحرم (اكتحال بأمد) وان لم يكن فيه طيب لحديث
 أم عطية السابق وان نكحل (الاحاجة كرم) فتكحل به ليلا وتسحبه نهارا فان دعت الحاجة اليه في النهار جاز فيه والكحل الاصفر
 وهو الصبر بكسر الباء كالأمد في الحرمة لحديث أبي داود أنه (٥٣) دخل على أم سلمة وهي حادة

على أبي سلمة وقد جلست
 على عينيها صبيرا فقال
 ما هذا يا أم سلمة فقالت هو
 صبر لا طيب فيه فقال
 اجعليه بالليل والضحى
 بالنهار أما الكحل الأبيض
 كالتوتيا فلا يحرم لأنه
 لازية فيه وقيل يحرم
 على البيضاء حيث يزين
 به وقيل يحرم الأصفر على
 البيضاء وقيل لا يحرم الأمد
 على السوداء لأنه بسواده
 لا يفيدها جمالا (و) يحرم
 (اسفيداج) بالليل للعجوة
 (ودمام) بضم الباء للهمة
 وكسرها وهو السني بالحرمة
 لأنها يزين بها الوجه
 وكذا يحرم الأمد في الحاجب
 لأنه يزين به (وخضاب
 حناء) ونحوه لحديث أبي
 داود السابق ولا تختضب
 وذلك فيما يظهر من البدن
 كالوجه واليدين والرجلين
 ولا يحرم فيما تحت الثياب
 ذكره الروياني (و) يحل
 تجميل فراش وأثاث
 بأن تزين بينها بالفراش
 والستور وغيرها لأن
 الحداد في البدن لافي

أي نهارا كما مر وكذا بقية التحلى نعم ان دعت ضرورة الى لبسه نهارا كاحرازه جاز
 (قوله لم يجز) هو للتعبد وكذا ما بعده والتمويه ليس قيدا ونحو الصدف والعاج والودع كذلك لمن لم يزين
 به (قوله ويحرم طيب الخ) أي ليلا ونهارا والمراد بالطيب ما يحرم على المحرم نعم يجوز نحو قسط اترحيض
 وشملت الحرمة الابتداء والدوام وهو كذلك ولو احتاجت اليه فهو كالحاجة لا لاكتحال الآتي
 والحرمة كالحدة في استعمال الطيب ابتداء لا دواما كما يأتي ﴿ فرع ﴾ يحرم دهن شعر رأسها ولحيتها
 وبقية شعور الوجه لأنه زينة لادهن بقية البدن (قوله الحاجة) قال شيخنا وهي ما يبيع التيمم وفيه
 بعد الوجه الاكتفاء بما لا يحتمل عادة (قوله دعت الحاجة) قال شيخنا المراد بها هنا الضرورة
 فراجع (قوله الأصفر) ولولبيضاء والأسود ولولسودا كاسيثير اليه (قوله بكسر الباء) أي مع فتح
 الصادو باسكان الباء مع فتح الصاد وكسرها (قوله فقال اجعليه) وفي رواية فقال لافانه يشب الوجه أي
 يوقده ويحسنه (قوله فلا يحرم) ولونهارا (قوله ويحرم اسفيداج) لفظة مولدة (قوله ودمام) قال
 الأسنوي بكسر الدال المهملة ويميم بينهما ألف وفي الشرح جواز الضم أيضا (قوله السني بالحرمة)
 بالحاء للهمة المضمومة (قوله الوجه) شمل اللثة والشفة والحدين والذقن وغيره العام مثله في ذلك (قوله
 يحرم الأمد في الحاجب) وغيره مثله ويحرم تصغير الحاجب أيضا بالفاء خضابا بالصفرة لا تصغيره بالعين
 المعجمة وقيل يحرم أيضا وقال شيخنا كالحطيط وأما إزالة شعرا لا بطا والمائة والرأس وغيرها فلا حرمة
 كإزالة الأوساخ والاستحمام وغسل الثياب ونحو ذلك (قوله حناء) هو مذ كرمهموز معدود واحد حناء
 بالهمزة وللدأيا (قوله ونحوه) منه النقش والتطريش في الأصابع وتصفيف الشعر وتجميله (قوله
 أثاث) بمثلتين أمتعة البيت وسكت عن معنى التجميل فيه وفي دخوله فيما بعد فتأمل (قوله بأن تزين بينها)
 إشارة الى أن نسبة التجميل الى الفراش مجازية والمراد أنها تجميل بالفراش ومنه الوسائد والإطاع فلا يحرم
 (قوله في البدن) يفيدان النطاء بنحو الحاف كالتيبو بمقال شيخنا تبعا لابن الرفعة فيحرم ولوليل (قوله
 ليس من الزينة) أي للقصور والزوج فلا ينافي إطلاق الزينة على ذلك في الجملة (قوله عمت) ان عمت وهي
 مكلفة والاتم في غير المكلفة على وليها ان علم (قوله أي للرأة) لا لرجل فيحرم عليه ولو على نحو زوجته
 لفقد قوة الصبر في حقه التي طلب الاحداد لها في النساء وجوز ما لا ماله ثلاثة أيام ولم يوافقوه عليه (قوله
 احداد) أي تحزن بغير تغير ملبوس ونحوه مما يدل على عدم الرضا بل يحرم (قوله على غير زوج) ممن يطلب
 الحزن عليه ولو أجنبيا بلارية كصديق وعالم وصالح وصهر وسيد ومملوك

(قول للثوب يحرم طيب) لو كانت تحترق فيه لمحل نظر (قول للثوب واسفيداج) هو يؤخذ من الرصاص
 وهي لفظة مولدة (قول للثوب حناء) هو مذ كرمهموز واحد حناء (قول للثوب فراش) هو ما رقد
 عليه من مرتبة ونطم ووسادة فأما ما تغطي بمقال ابن الرفعة الأشبه انه كالتيب لا تلباس (قول الشارح
 من اللوني) قال الزركشي من الأقارب

الفراش والمكان (و) يحل (تنظيف بفنسل رأس وقلم) لاظفار (وازاله توسخ قلتو يحل امتشاط وحمام ان لم يكن فيه خروج محرم)
 واستحداد فان ذلك كله ليس من الزينة كما ذكره الرافعي في الشرح وسكت عن التقييد في الحمام (ولو تركت الاحداد) الواجب عليها كل
 للذة أو بعضها (عمت وانقضت المدة كما لو فارقت السكن) التي يجب عليها ملازمة كإسباقي فانها تنقض وتنقض عتيا بعضي للذة (ولو
 بقى الوفاة بعد المدة) أي مدة عدة الوفاة (كانت تنقض) لضي مدتها (ولها) أي للرأة (احداد على غير زوج) من اللوني

(ثلاثة أيام) فمادونها (وتحرم الزيادة) عليها (والله أعلم) وذلك مأخوذ من حديثي الصحيحين السابقين وقد ذكر هذه المسألة الرافعي في الشرح ولم يصرح بحرم الزيادة (فصل) (تجب سكنى المعتدة طلاق ولو بائن) بخلع أو ثلاث حاملًا كانت أو حائضًا قال تعالى أسكنوهن من حيث سكنتم (الناشرة) بأن (٥٤) * طلقت حال نشوزها فاتها لا سكنى لها في العدة كما في صلب النكاح قال في التتمة ولو نشزت

في العدة سقطت سكنها فان عادت إلى الطاعة عاد حق السكنى وقيل ان نشزت على الزوج وهي في بيته فلها السكنى في العدة وان خرجت واستصحت عليه من كل وجه فلا سكنى لها ونسنتي الصغيرة التي لا تحتمل الجماع فاتها لا سكنى لها بناء على الأصح انها لا تستحق النفقة حالة النكاح وكذا نسنتي الأمة حيث لا تجب نفقتها وقد تقدم في فصل نكاح العبد (ولمعتدة وفاة في الأظهر) لحديث فريسة بضم الفاء بنت مالك أخت أبي سعيد الخدري ان زوجها قتل فسألت رسول الله ﷺ أن ترجع إلى أهلها وقالت ان زوجي لم يتركني في منزل يملكه فأذن لها في الرجوع قالت فانصرفت حتى اذا كنت في الحجرة أو في المسجد دعاني فقال امكثي في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله قالت فاعتددت فيه أربعة أشهر وعشرًا صححه الترمذي وغيره والثاني لا سكنى لها كما هو قضية

(قوله ثلاثة أيام) قال شيخ شيخنا عميرة وقدم في التعزية اعتبار الثلاث من الموت والدفن فينبغي أن يأتي مثل ذلك هنا راجع وقال بعضهم فينبغي هنا اعتبارها من وقت العلم بالموت على قياس الغائب في اللوت (قوله وتحرم الزيادة) أي بقصد الاحداد والافلا

(فصل) في سكنى المعتدة وزماتها ومكاتها وغير ذلك (قوله تجب) وان أسقطتها عن الزوج لما فيها من حق الله تعالى ولأنه إسقاط لما لم يجب لوجوبها يوم ما فيوما (قوله لمعتدة) خرج أم الولد والفسوخة بسبب أو غيره كربة (قوله طلاق) خرج وطء الشبهة ولو من نكاح فاسد وان وجب عليها ملازمة للسكنى الى انقضاء العدة وعليها أجره وللزوج اسكانها (قوله بائن) مرفوع خبر مبتدأ محذوف ولم يقدره الشارح كعادته لما قيل انه وجدته محروقة ورايضط للتعصب بالقلم وعليه فهو صفة لطلاق محذوف وقول شيخنا الرملي انه نعم لطلاق المذكور فيه نظر مع الفصل بل وتأمل (قوله فان عادت) ظاهره أنه راجع لنشوزها في العدة ويجوز رجوعه للأولى أيضا ويصرح بذلك الخلاف بعده (قوله عاد حق السكنى) ولولم اليوم الذي عادت فيه وان لم تجب نفقتها فيه اذ لا تلازم بينهما كما في معتدة الوفاة ويرجع بأجرة السكنى في مدة النشوز وان كان لزوجها وله اخراجها اذا نشزت ويجب عودها اذا عادت (قوله وقيل ان نشزت الخ) وبه قال الامام مالك ولا يكون ماذكر الا اذا نشزت حال الطلاق (قوله ونسنتي الصغيرة) ويتصور وجوب العدة عليها باستدخال ماته (قوله وكذا نسنتي الأمة) نعم للزوج اسكانها بعد فراغ خيطة السيدصون الماته (قوله ولمعتدة وفاة) أي غير ناشزة أيضا وكذا معتدة الفسخ الآتية (قوله في الحجرة) أي محض داره والمسجد بجوارها وهي محل القبر الشريف الآن (قوله أرجح) لأنه الأصل فيه ما لم يمرض (قوله وفسخ) بالمعنى الشامل للانقاسخ بدليل ما بعده (قوله ورضاع) ولعمري (قوله في ارتفاع النكاح) خرج ما لو كان لها مدخل في العدة كأن طلقها وادعت الاصابة وأنكرها فهي كالناشرة على العتد (تنبيه) انما وجبت سكنى معتدة الوفاة والبائن الحامل لأنها لصيانة النساء المحتاج اليها وبذلك فارق عدم وجوب النفقة لأنها

(قول المتن وتحرم الزيادة) قال الامام لأن في ذلك اظهار عدم الرضا بالقضاء والإيق التلغع بجلباب الصبر ورخص في الثلاث لأن النفوس قد لا تستطيع ذلك فيها ولذا شرعت التعزية فيها لأن أعلام الحزن تكسر بعدها اهـ وقد سلف ان مدة التعزية من اللوت وقيل من الدفن فينبغي أن يحجى مثله هنا

(فصل تجب) (قول المتن ولو بائن) بالجر قال الزركشي والوجه نصبه (قول الشارح وكذا نسنتي الأمة) لكن هل يجب عليها ملازمة السكنى لو أراد الزوج حكي الرافعي عن الامام ان بنينا في صلب النكاح أن تكون في السكنى الذي يعينه الزوج وجبت للملازمة وان قلنا يجب السيد فوجهان وقضية البناء ترجيح وجوب الملازمة كما قال الزركشي (قول المتن ولمعتدة وفاة) لو طلقها قبل الموت طلاقا رجعيًا تمت في أثناء العدة وجب لها السكنى قطعا (قول الشارح الحجرة) أي محض الدار (قول الشارح وعيب) لم يذكر فرقة العمان لأن للبغوي جزم فيها بالاستحقاق فليست من محل الخلاف (قائدة) حيث قلنا لا تستحق فلو أراد الزوج الاسكان وجب عليها

الاجابة

اذن النبي لفريسة أو لا وقوله لها ثانيا امكثي في بيتك محمول على

التنبيه جمعا بينهما ويجب أن يحمله على الوجوب أرجح (وفسخ على الذهب) كالطلاق مجامع فرقة النكاح وفي الحياة وسواء الفسخ برودة واسلام ورضاع وعيب والطريق الثاني قولان أحدهما لا تجب لأن وجوبها بمنزلة وال النكاح مستبعد والنص انما ورد في المطلقة فيبقى غيرها على الأصل والثالث ان كان لها مدخل في ارتفاع النكاح كأن فسخت

بغير العتق أو بيع الزوج أو فسخ هو بغيرها فلا سكن لها قطعا وان لم يكن لها مدخل في ارتفاعه كان انفسخ باسلام الزوج أو رده أو الرضاع من أجنبي ففي وجوب السكنى لها القولان والرابع كالثالث في شقه الأول ويجب في الشق الثاني قطعا (وتسكن في مسكن كانت فيه عند الفقرة وليس لزوج وغيره اخراجها ولا لها خروج) منه فلو اتفقت مع الزوج على الانتقال الى غيره من غير حاجة لم يحزروا على الحاكم المنع لان في العدة حق الله تعالى وقد وجب في ذلك السكن قال تعالى لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن واضافة البيوت اليهن من جهة انها مسكنهن قال في النهاية والرجعية كغيرها في ذلك قال في المطلب ونص عليه في الأم وفي الحاوي وللذهب أن الزوج أن يسكنها حيث شاء كالزوجة وجزم به المصنف في نكت التنبيه (قلت ولها الخروج في عدة وفاة وكذا بان في (٥٥) التهار لشراء طعام وغزل ونحوه) لحاجتها الى ذلك وعبر في الروضة

كأصلها بشراء طعام أو قطن أو بيع غزل (وكذا ليلا الى دار جارة لنزل وحديث ونحوهما) للتأنس فيها لكن (بشرط أن ترجع وتبيت في بيتها) وفي البائن قول قديم انها لا تخرج لما ذكر بخلاف التوفى عنها لما ورد فيها من حديث مجاهد أن رجلا استشهدوا بأحد فقالت نساؤهم يا رسول الله انا نستوحش في بيوتنا فبيت عند احدا منا فأذن لمن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتحدثن عند احدهن فإذا كان وقت النوم تأوى كل امرأة الى بيتها رواه الشافعي والبيهقي أما الرجعية فلا تخرج لما ذكر لا بأذنه كالزوجة اذ عليه القيام بكفاتها (وتنتقل من السكن

للسلطنة للتنفية فيهما (فرع) حيث لم تجب السكنى فبذلك لا امام اسكانها ولزوج اسكانها أيضا ولا جني أيضا حيث لا رية وتجب عليها الاجابة اذا طلبت منها خصوصا اذا كانت في مسكن فورقت فيه (قوله) قال في النهاية الرجعية كغيرها) هو المتمد (قوله) ولها) أي للعدة حيث لم تجب نفقتها (قوله) لحاجتها الى ذلك) فلو احتاجت ليلا جاز كالتهار قاله شيخنا واذا لم تحتاج لم تخرج أصلا ولو لمعادة أو زيارة أو تجارة أو تنمية مال (قوله) وعبر في الروضة الخ) فيه اعتراض على المصنف الآن يؤول الشراء في كلامه بما يشمل البيع كذا قيل والوجه خلافه بل يجعل ونحوه عائد الى الشراء أولا ذكر من الشراء وغيره نعم كون النزل للبيع أقرب من كونه للشراء فتأمل (قوله) الى دار جارة) والمراد بها الملاصقة وملاصقتها لا مافي الوصية (قوله) للتأنس) أي ان احتاجت اليه (قوله) وفي البائن الخ) فيه اعتراض عليه بعدم ذكر الخلاف (قوله) بأحد) اسم الجبل الذي كانت عنده الوقعة (قوله) أما الرجعية) ومثلها البائن الحامل (قوله) الا بأذنه) أي فيما يتعلق بالنفقة لوجوبها عليه أما غيرها فلها الخروج للاحتجاج اليه كالتأنس مع الجارة وغيرها عامر (قوله) تنتقل من السكن) أي الى أقرب للسكن اليه حيث أمكن وجوبا (قوله) أو مالها) وان قل واختصاص (قوله) أذى) بفتح الهمزة منونا أي ايداء شديدا بحيث لا يحتمل عادة نعم ان تمت عليهم منعها الحاكم منه ومن الخروج (قوله) للحاجة الى ذلك) أي الخروج وكذا لو أسلمت بدار الحرب ولم تأمن مع الإقامة أو لمزها حد أو دعوى أو عيب وليست بخبرة أو لمزها قربة في زنا (قوله) الاحماء) أي غير أبويها نعم لو كان المسكن لها أو ضاقت الدار عنها وعنهم وطال التأذي منها لم أو عكسه تغلوا عنها وجوبا وأما الأبوان فلا يجب تغلها لأن الشاحنة ينهم لا طول بل ينذب تغلها فقط وقولهم وضاقت الدار عنهم صريح في انها اذا اتسعت لا يجب النقل وفيه بحث فراجع (قوله) الى مسكن) أي في البلد (قوله) قبل وصولها)

الاجارة وينبغي أن يكون مثل ذلك ارادة الوارث في التوفى عنها على القول بعدم الوجوب (قول الشارح لم يحز) قال العلماء لما كانت العدة لا تسقط بالتراضي فكنا نواجهها بما فيه حق الله تعالى (قول الشارح مسكنهن) أي لامن حيث انها مملوكة لمن والا لما اختص الحكم بالطلاق (قول المتن وكذا بان) روى مسلم عن جابر رضي الله عنه قال طلقت خالتي سليمة فأرادت أن تجذ نخلها فزجرها رجل أن تخرج فجاءت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال بل تجذى نخلك فانك عسى أن تصدق أو تغفل خيرا قال الشافعي رضي الله عنه ونخيل الانصار قريبة من منازلهم والجدلا يكون الانهارا (قول الشارح وقيل تعد الخ) قال ابن أبي العم هو الاقيس ويشهد له حديث الرجل الذي خرج تابا فمات واختصمت فيه الملائكة

لخوف من هدم أو غرق) على نفسها أو مالها (أو على نفسها) من فساق مجاورين لها (أو تأذت بالجيران أو هم بها أذى شديدا والله أعلم) للحاجة الى ذلك وقد ذكر ذلك كله الرافعي في الشرح وما يصدق به الجيران الاحماء وقد فسر قوله تعالى الآن يأتيين بغاشة مينة بالبذاءة باللسان على الاحماء (ولو انتقلت الى مسكن باذن الزوج فوجبت العدة قبل وصولها اليه اعتدت فيه على النص) لانها مأمورة بالمقام فيه وقيل تعد في الأول لانها لم تحصل وقت الفراق في الثاني وقيل تنخير بينهما لانها غير مستقرة في واحد منهما حالة الفراق ولها تعلق بكل منهما وقيل تعد في أقربهما اليها عند الفراق وان استويا تنخرت أم اذا وجبت العدة بعد وصولها الى الثاني فتعد فيه جزما

وان لم تنقل الامتعة من الأول (أو غير اذن في الأول) تعدد (وكذا لو اذن ثم وجبت قبل الخروج) منها ما اعتد فيه (ولو اذن في انتقال الى بلد فكمسكن) فيأذرك فان وجبت المدة قبل الخروج من البلد أي قبل فراق عمرانه اعتدت في مسكنها منه أو بعد الخروج منه وقبل الوصول الى الثاني ففيه الخلاف السابق أو بعد الوصول اليه اعتدت فيه جزما (أو) اذن (في سفر حج أو تجارة ثم وجبت في الطريق فلها الرجوع والمضي) وهي معتدة في سيرها (فان مضت) وبلغت المقصد (أقامت) فيه (لقضاء حاجتها ثم يجب الرجوع) في الحال (لتعقد البقية في للسكن) فان كانت المدة تنقضي (٥٦) في الطريق وجب الرجوع أيضا في الاصح للقرب من موضع المدة وان

لم تمض اعتدت البقية في مسكنها ولو وجبت المدة قبل الخروج من مسكنها لم تخرج منها أو بعد الخروج منه للسفر ولم تفارق عمران التملكزها العود اليه لانها لم تشرع في السفر وقبل تنخير من العود والمضي لتضررها بتركه للقوت لغرضها وقبل في سفر الحج تنخير وفي سفر التجارة يلزمها العود والعمره كالحج في جميع ما ذكر (ولو خرجت الى غير الدار للألوفة) لسكنها (فطلق وقال ما أذنت في الخروج صدق يمينه) لأن الأصل عدم الاذن فيجب رجوعها في الحال الى الدار للألوفة ولو وافقها على الاذن في الخروج لا يجب الرجوع في الحال (ولو قالت تفلتن) أي أذنت لي في النقلة الى هذه الدار فاعتد فيها (فقال بل أذنت في الخروج اليها) (لحاجة) ذكرها فاعتدى في الأولى (صدق) يمينه (على

أي وبعد خرجها من البيت والا وجب بقاؤها فيه وسيأتي (قوله وان لم تنقل الامتعة) وكذا لو طالت الى نقلها (قوله في الأول) ما لم يأذن لها في الإقامة في الثاني (قوله قبل الخروج منه) وان مضت أمتعتها (قوله في انتقال) أو مطلقا (قوله قبل فراق عمرانه) أي سورة الى محل تقصير فيه الصلاة (قوله في الطريق) أي بعد ما ذكر (قوله فلها الرجوع) وهو أولى (قوله أقامت فيه) أي بقدر الحاجة من تمام الحج أو غيره وان زاد على ثلاثة أيام أو بقدر مدة قدرها لها ويقتدر لها ما سدها الى ما دون الثلاث أو الى وجود رفقة ان احتاجت اليهم ونحوها من طريق (قوله لزما العود) وفي هذه والتي قبلها لو كانت أحرمت بالحج أتمته بعد المدة ان أمكن والاتحلت وعليها القضاء ودم الفوات هذا ما اعتمدته شيخنا الرملي (قوله والعمره كالحج النخ) نعم لا يتصور فيها الفوات بغير سفر الحج والتجارة مثلها ولو لم يجر حاجة أو لزعة ولو سافرت معه فوجبت المدة في الطريق أو في مقصد الزوج لزما العود حالا بالشرط السابق لا تقطع تبعيتها له مع عدم الاذن وما في النهج من اغتفار مدة للسافر غير مراد (فرع) لو جهل حال السفر والاذن فيه حمل على النقلة (قوله وقال) أي الزوج ومثله في هذه واره (قوله وهما قولان النخ) لعله إشارة الى أن المراد بالذهب الراجع بدليل تعينه به كالمصنف لا بمعنى أن الخلاف طرق وقيل إشارة الى أن أحد الخلافين مبني على الآخر فأشبه الطريق فتأمل (قوله لأنها أعرف) أي مع اتفاقهما على الاذن وبذلك فارق ما قبلها وهل تسقط سكنها اذا لم تصدق هي في السائلين راجعه (قوله ويتها من شعر) تفسير لما قبله والشعر مثال ويوت الحلة كيوت القرية والحلتان كالقريتين فيما تقدم وكذا بيوت الحان والسفينة فان عدت بيوت السفينة ولها محرم فيها مثلا أخرج الزوج منها فان تنذر اخراجه أخرجت هي الى أقرب شط تأمن فيه فان تنذر اعتدت فيها مع الاحتياط من النظر والحلوة مثلا (قوله قومها) أي أهلها وغيرهم (قوله للضرورة) فيتعين أقرب محل تأمن فيه (قوله وأهلها) أي ارتحلوا لا مع رجاء عودهم والا كان هربوا من عدو مثلا ويودون وجب عليها الإقامة حيث أمنت وكذا لو ارتحل بعض أهلها (قوله والاصح تنخير) هو العمد ولو رجعية خلافا للبليغيني (قوله بمالوكا) ولو من حيث للنقعة (قوله ولا يصح يمينه) أي لغيرها نعم لو سبق العذر هن وتنذر الوفاء من غيره بيع فيه أو سبق حجر فلس فهي

(قول الشارح ففيه الخلاف) قال الامام ولو أرادت الإقامة في بلد بين البلدين لتقضي عدتها فيه لم يحجز اتفاقا (قول للثان أو تجارة) مثل الزهدة (قول للثان ثم يجب الرجوع) أي ولو انقضت قبل ثلاثة أيام (قول الشارح لأن الأصل النخ) أي وكما لو خطبها بكناية الطلاق واختلعا في النية ولأن القول قوله في أصل الاذن فكذا في صفته (قول الشارح والاصح تنخير) خولف ذلك في الحضرة فتلزمها الإقامة وتخالف الحضرة أيضا في لو اذن الزوج البدوية في النقلة من حلة الى حلة ثم طلق في أثناء الطريق فلها الإقامة في قرية أو حلة بينهما ولا كذلك الحضرة (قول للثان ويليق بها)

قال

للذهب) لأن الأصل عدم الاذن في النقلة ومقابله تصديقها يمينها لان الظاهر

معها بكونها في الثانية وهما قولان محكيان فيما لو اختلفت الزوجة ووارث الزوج والمذهب تصديقها لانها أعرف بما جرى من الوارث بخلاف الزوج (ومنزله بدوية ويتها من شعر كمثل حضرة) فعليها ما لزمته الى انقضائها عدتها فان ارتحل في أثناء قومها ارتحلت معهم للضرورة أو أهلها فقط وفي الباقي قوة وعدد قليل تعتديتهم لتيسره والاصح تنخير بين الإقامة والارتحال لان مفارقة الابل عشرة موحشة (واذا كان للسكن) بمالوكا (هو يليق بها يمين) لان تنذيقه لما تقدم (ولا يصح يمينه الا في عدة ذات شهر فكمسناجر)

فيصح في الاظهر كما تقدم في باب الاجارة (وقيل باطل) قطعا والفرق أن الساكن يملك النفقة والعقود لا يملكها فكان للطلق باعه واستثنى
منفعتها لنفسه مدة معلومة وذلك باطل (أو مستعارا لزمتها فيه فإن رجع للعير ولم يرخص بأجرة نقلت) بخلاف ما إذا رضى بها فترام الطلاق ولا تنقل
(وكذا مستأجر انقضت مدته) فإنه إذا لم يرخص مالكه بتجديد اجارة تنقل (٥٧) منه بخلاف ما إذا رضى بذلك (أو) بما لو كان

(لها استمرت) فيه لزوما
(وطلبت الاجرة) من
الطلاق قاله صاحبها للذهب
والتهذيب وقال صاحب
الشامل وغيره وصححه
في أصل الروضة تنخير بين
الاستمرار فيه بأجرة أو
اجارة وهو أولى وبين طلب
النقل الى غيره (فإن كان
مسكن النكاح نفيسا فله
النقل الى لا تقي بها أو خبيسا
فله الامتناع) من
الاستمرار فيه وطلب
النقل الى لا تقي بها وحيث
تنقل ينبغي أن تنقل الى
قريب من المنقول عنه
بحسب ما يمكن وظاهر
كلامهم أن ذلك واجب
واستنبط الفراء الى الوجوب
وردد في الاستحباب
(وليس له مساكنتها
ومداخلتها) حيث فضلت
الدار على سكني مثلها لما يقع
فيهم لمن الخلوة بها وهي
حرام كالخلوة بأجنبية
(فإن كان في الدار محرم
لها يميز ذلك أو) محرم (له)
يميز (أشئ أو زوجة) أخرى
له (كذلك أو أمة أو امرأة
أجنبية جاز) ما ذكر
لاتقاء الخلوة فيه لكن
يكره لانه لا يؤمن معه النظر
ولا عبرة بالمجنون والصبي

كالفرماة وتقدم هي على الفرماة والورثة في غير ذلك ويصح بيعه لها مطلقا (قوله فيصح في الاظهر)
وان توقعت الحيض فيها بنحو يلوغ تسع سنين مثلا وإذا طرأ الحيض فيها تخير للشرى (قوله قطعا) إشارة
الى أن للعير عنه بقيل طريق قاطع وهو معلوم من التشبيه قبله ولكنه مخالف لاصطلاحه (قوله والفرق)
أي من حيث الخلاف (قوله مستعارا) ولو بعد الفرقة (قوله رجع للعير) أو خرج عن الاهلية بنحو جنون
أو سفه أو زوال ملكه عنه (قوله نقلت) ولا يلزمها العودة لورضى بعدها (قوله فترام الطلاق) فهي عارية
لازمة من جهته بالزام الشارع (قوله بخلاف ما إذا رضى) فيلزم للطلاق الأجرة ولا يجوز له نقلها (قوله)
وطلبت الأجرة) أي أجرة قدر ما يلقى بهامنه وسواء طلبت بنفسها أو وليها فلم تطلبها فلا أجرة حيث كانت
رشيده كما لو سكن معها في بيتها بأذن مدة ولم تطلبها وان كانت أمتعه في محل وحدها فإن لم تأذن له فلها
لمطالبته بها (قوله وصححه في أصل الروضة) أي صحح أنها تخير وهو العتمد وفيه اعتراض على المصنف وان
أمكن حمل كلامه على الجواز دون الوجوب بأن يقال استمرت ان شامت (قوله وظاهر كلامهم أن ذلك
واجب) أي نقلها الى القريب أي عين القريب وهو العتمد (قوله وليس له) ولو في رجعية (قوله ومداخلتها)
أي ولا مداخلتها وكان المناسب للشارح ذكرها (قوله حيث فضلت) قيد الجواز الآتي فغيرها يمتنع مطلقا
(قوله ذكر) ليس قيدا كما يشير اليه الشارح ولا بد في المحرم وغيره ممن يأتي أن يكون ثقة وقال شيخنا في
محرمها يكفي أن يكون له غيره ولو غير ثقة ولا بد فيمن ذكر أيضا أن يكون بصيرا وقال شيخنا يكفي أعمى
قوى الادراك (قوله أو امرأة) أو مسح أو عبدا (قوله اشترط محرم) أو غيره ممن تقدم (قوله وينبغي) أي
يجب (قوله أن يعلق) وأولى منه أن يسمر وأولى منه أن يبنى (قوله كما اشترطهما) أي العلق وعدم
المرور وهو العتمد وفي كلامه اعتراض على المصنف (قوله وعلا) والأولى اسكانها فيه لأنها بعد عن الاطلاع
عليها (فرع) يحرم خلوة امرء بامرء أو رجل بامرء أو تعدد أو بنسوة غير ثقات كذلك
نعم ان لم تكن ربة كشارع ومسجد مطروق فلا تحرم

قال الماوردي وغيره من المراقبين أنه يستبرأ منها في ملازمة للسكن أن يكون لا تقابها قال ويخالف سكن
النكاح الذي يراعى فيه حال الزوج دونها لما توجه في هذا السكن من حق الله تعالى قاله الزركشي بدسوقه
في التفقات ما يخالفه (قول المتن وطلبت الاجرة) أي أجرة للسكان الذي يكفيها منه (تنبيه) لومضت اللدة
من غير طلب فلا أجرة كالسكني في صلب النكاح بخلاف النفقة (قول المتن فإن كان في الدار الخ) أي حيث
فضلت عن سكانها ثم الظاهر أن صورة المسئلة أن الدار مع كونها فاضلة ليس فيها بيت واحد واللا تخذت مع
للسئلة الآتية لأن مثل هذا التصور لم يكتفوا فيها بالمحرم الامع بناء ما تل (قول المتن ذكر) قال الزركشي
يكفي الاشئ بالاولى ولو كانت أجنبية فكذلك تكفي على الأصح في الروضة (قول المتن والافلا يشترط)
استشكل ما ذكره المؤلف في الشقين أما الأول فلأن المحرم قد لا يكون معها عند قضاء الحاجة ولا يلزمها
على البول وأما عدم اشتراطه عند التعدد فلا بد لا يكون ثم سكان والحدود موجودة فيما إذا كانت الدار كبيرة
ذات مرافق وليس فيها غيره فالتجسس حمل كلامهم على غيرها (تنبيه) لو كانت المرافق عند التعدد خارج
الحجرة في الدار لم يجز لان الخلوة لا تنجم مع ذلك

(٨) - (قيلوني وعميرة) - راجع (الذي لا يميز) ولو كان في الدار حجرة فسكنها أحدهما والآخر الأخرى فإن انحلت المرافق كطبخ
ومستراح ومصلح الى السطح (اشترط محرم) حذر من الخلوة فيما ذكر (والافلا) يشترط (وينبغي أن يعلق ما بينهما من باب وأن لا يكون عمر
احدهما) يرميه (على الأخرى) كما اشترطه صاحب التهذيب والتمتع وغيرهما حذر من الخلوة في ذلك ومنهم من لم يشترط الثاني كافي اليتين
من الخان (وسفل وعلا وكذا حجرة) فيأذ كرم من أن ان انحلت المرافق اشترط محرم والافلا يشترط

(باب الاستبراء)

هو بالمدة طلب البراءة وشرطاً ما سيذكر وهو في الأمة كالمدة في الزوجة ولذلك ذكر عقبها وخص بهذا الاسم لأنه اعتبار أقل ما يدل على البراءة (قوله التبرص بالمرأة) الأولى تبرص المرأة والمراد بها الأمة ولو عبر بها لكان أنسب (قوله بسبب الخ) هذا هو الأصل والمراد حل الاستمتاع كما سيأتي ولو بلا حدوث أو زوال أو إرادة تزويج كافي للكتابة ونحوها وتزويج موطوءته (قوله أو تعديدا) عطف على تعرف منصوب بنزع الخافض وقيل غير ذلك (قوله بسببين) أي بأحد سببين أصالة كما مر فلا يرد وطء أمة غيره يظنها أمته (قوله أمة) ولو احتمل لا يشمل الحنث وهل يكفي استبراءه قبل اتصافه راجعاً وينبغي أن يجري فيه ما في المجوسية الآتية (قوله أو هبة) أي مع قبض أو إرث ولو قبل قبض أو بيع بعد لزومه لأقبله (قوله أو سي) أي بعد قسمة أو اختيار ملك كافي للجهاد (تبيينه) قال شيخنا الرملي يجوز وطء السراري المجلوبة الآن من الروم لاحتمال أن من جلبها لا تخمس عليه وفيه نظر ذكرناه في محله من كتاب الجهاد (قوله أو رد بعيب) خرج بذلك أمة أسلم اليه فيها وردّها للسلم لعلهم وجود الصفة فيها فلا يجب على المسلم اليه استبرأؤها وما في الروضة مبني على مرجوح (قوله أو قبول وصية) أو رجوع مقرض أو بائع مفلس أو والد في هبة فرعاً وأمة قراض بدفسخه لأمة تجارة بعد إخراج الزكاة كما مال اليه شيخنا الرملي وتوقف فيها شيخنا الزيادي والتوقف ظاهر خصوصاً مع بقائها على التجارة فراجع وتأمل (قوله ومن استبرأها البائع) ويجوز في هذه تزويجها من غير المشتري ومنه أن أعتقها قبل الاستبراء ومثلها المملوكة من صبي أو امرأة (قوله فيها) الأولى فيه لأنه عائد إلى الغير ويحتمل عود الضمير لجميع المذكورات (قوله أو طاس) بضم المهملة أفصح من فتحها اسم واد من هوازن عند حنين (قوله وألحق) أي الشافعي أي قاس كما ذكره قبله والفايزة تفتن (قوله في مكاتب) أي كتابة صحيحة كذا أمة مكاتب عجز (قوله عجزت) بضم العين وتشديد الجيم مبنياً للجهول بدليل تفسير الشارح للذكر (قوله وكذا مرتدة) وكذا ردة السيد أو هانما قال البلقيني ولو أسلمت أمة كافر ثم أسلم بعدها وجب الاستبراء (قوله لعود الخ) يفيد أن المراد بحدوث الملك فيما تقدم ملك الاستمتاع لأن ملك الميمن فتأمل قال شيخنا وما ذكر من حيث حل التمتع وأما التزويج فإن كان قد وطئ قبل الكتابة أو الردة وجب الاستبراء والافلا فراجع (قوله بذلك) أي للذكر من الصوم والاعتكاف والاحرام ولو اشتراها كذلك كفى الاستبراء في زمنه على الاعتماد ولا يتوقف على زواله (قوله لأذنه) قيد للحرمة فلا يلزم تحريم عليه لعدم إذنه فيه فهو أولى بعدم الوجوب

(باب الاستبراء)

(قول المتن أو سي) أي مع القسمة ثم محل الاكتفاء بالاستبراء إذا كان الحل يقبه كما يعلم ذلك مما سيأتي في المجوسية ونحوه حتى لو اشترى محرمة وجعل الاستبراء زمن الاحرام لم يكف ولا بد من إعادته (قول المتن ومن استبرأها البائع) أي لكن هذه يجوز تزويجها لتبرص المشتري وله أن أعتقها من غير تجديد استبراء وكذا للمملوكة من صبي أو امرأة بخلاف المستولمة إذا استبرأها ثم أعتقها لا يصح نكاحها لغيره إلا بعد الاستبراء لشبهها بالحرثاء كما سيأتي (قول الشارح لعود ملك الاستمتاع) عبارة غيره لأنها بالكتابة كالحارثة عن ملكه في تحريم الاستمتاع وإيجاب للهر بوطئها (قول المتن وكذا مرتدة) لو أسلمت جارية الكافر ثم أسلم قال البلقيني فالظاهر أنه لا بد من الاستبراء ولو زوج الشخص أمة فطلقت واعتدت وجب الاستبراء إن لم تكن مستولمة والافلا لشبهها بالحرثاء (قول الشارح بعد حرمتها على السيد بذلك) احتراز به عن التي اشتراها محرمة ونحوها فإنه

(يجب بسببين أحدهما ملك أمة بشراء أو إرث أو هبة أو سي أو رد بعيب أو تحالف أو إقالة) أو قبول وصية (وسواء بكر ومن استبرأها البائع قبل البيع ومتنقلة من صبي وامرأة وغيرها) أي غير المذكورات ويدخل فيها الصغيرة والآيسة والأصل في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم في سبائهم أو طاس لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تحيض حيضة رواء أبوداود وغيره وقاس الشافعي رضي الله عنه غير السبية عليها بجامع حدوث الملك وأخذ من الإطلاق في السبية أنه لا فرق بين البكر وغيرها وألحق من لا تحيض من الآيسة والصغيرة بمن تحيض في اعتبار قدر الحيض والطهر غالباً وهو شهر كما سيأتي (ويجب) الاستبراء (في مكاتب عجزت) أي عجزها السيد لعود ملك الاستمتاع بعد زواله بالكتابة وكذا لو فسخت الكتابة يجب (وكذا مرتدة) عادت إلى الإسلام فإنه يجب استبرأؤها (في لامح) لعود ملك الاستمتاع بعد زواله بالردة والثاني لا يجب لأن الرد لا تنافي

للك بخلاف الكتابة (لأن من حل من صوم واعتكاف واحرام) بعد حرمتها على السيد بذلك لأذنه فيها فإنها لا يجب استبرأؤها لأن حرمتها بذلك لا تغل بالملك بخلاف الكتابة (وفي الاحرام وجه) أنه يجب الاستبراء بعد الحل منه كالردة لنا كذا الحرمة به

وقطع الجمهور بأنه لا استبراء (ولو اشترى زوجته) بأن كانت أمة فانفسخ (٥٩) نكاحها (استحب) الاستبراء ولا يجب

لأنه لم يتجدد بالشراء حل
وانما استحب لتمييز ولد
النكاح عن ولد ملك اليمين
فانه في النكاح ينقصد علو كما
ثم يفتق بالملك وفي ملك
اليمين ينقصد حرا ونصير
أمة أم ولد (وقيل يجب)
الاستبراء لتجدد الملك
(ولو ملك مزرعة أو ممتدة)
عن زوج أو وطء شبهة
وهو عالم بالحال أو جاهل به
وأما البيع (لم يجب) في
الحال استبراء لأنهما مشغولة
بحق غيره (فان زالا) أي
للكوران من الزوجية
والعدة بأن طلقت قبل
الدخول أو بعده وانقضت
العدة أو انقضت عدة الشبهة
(وجب) الاستبراء (في
الأظهر) لحدوث الملك
والثاني لا يجب لأن حدوث
الملك يخلف عنه حلها فيسقط
أثره (الثاني زوال فراش
عن أمة موطوءة) غير
مستولدة (أو مستولدة
بعتق أو موت السيد) فيجب
عليها الاستبراء كما يجب العدة
على الفارقة عن نكاح
(ولو مضت مدة استبراء على
مستولدة ثم أعتقها)
سيدها (أو مات) عنها
(وجب) عليها الاستبراء
(في الأصح) لا تقسم
والثاني لا يجب ويكتفي بما

(قوله وقطع الجمهور) فالأولى التعبير بالذهب (قوله ولو اشترى) أي الحر الكامل زوجته
استحب الاستبراء بخلاف المكاتب لامتناع الوطء عليه مطلقا ولو باذن السيد ومثله للبعض (قوله
فانفسخ) يفيد أنه لا خيار في البيع أو الخيار له فقط والافله الوطء في خيار البائع وحده لبقاء الزوجية
ويمتنع اذا كان الخيار لهما لجهل البيع (قوله لأنه لم يتجدد) فلو تجدد كان ملك معتدة منه وجب
الاستبراء بعد العدة ولورجعية (قوله لتجدد الملك) ولعل عدم النظر اليه لسبق الحل للستبر عليه
(قوله ولو ملك) وسيأتي لو أعتق (قوله أو وطء شبهة) وان تعدت فلو وطئ شريكاً كان أمة مشتركة بينهما
ولو في نحو حيض أو وطئ اثنان أمة رجل ظنهما كل منهما أمة ثم استبراها في صورتين أو أراد تزويجها
وجب استبراء ان كدتين لاثنين ويقسم السابق ان كان ويجب استبراء ثالثين ملكها ولو اشتراها من
شريكين لم يطأها واحد منهما أو اشتراها من نساء أو صبيان هل يتعدد الاستبراء بتعدد البائع أو يكفيه
استبراء واحد فيه نظر (تنبيه) يجب على السيد استبراء أمة للزوجة غير مستولدة حالاً اذا طلقت قبل الوطء
وبعد انقضاء العدة اذا طلقت بعده فان كانت مستولدة لم يجب استبراء مطلقاً وهذا بالنسبة لحل الوطء أما لو
أراد تزويجها فلا يجب الاستبراء مطلقاً سواء أم الولد وغيرها كما مر في المكاتب وللردة قياساً عليهما (قوله
عن أمة موطوءة) أي لها أو مستولدة بخلاف غير الموطوءة فلا استبراء لتزويجها وكذا للوطوءة لغيره اذا زوجها
من الواطئ الذي للامنة أو من غيره وللماء غير محترم أو كان استبراها من استقلت منه اليه (قوله بعتق)
أي فيهما (قوله أو موت) أي فيهما أيضاً وقال بعض مشايخنا تبعاً لبرلسي انه راجع للمستولدة فقط وأما
الأخرى فهو من حدوث الملك للوارث ولا استبراء من حيث الموت وفيه نظر فراجع (تنبيه) يلحق
بما ذكر زوال الفراش عن وطء شبهة بنكاح فاسد بالتفريق بينهما أو بزوال الوطء عن غير نحو جارية ابن
(قوله لما تقدم) بقوله كما يجب الخ (قوله ولو استبرا أمة موطوءة) أي له والاف كما تقدم (قوله فأعتقها)
أي لم يجب الاستبراء وخرج مالومات عنها لأنها تنقل للوارث فلو لم تنقل له كذبته فكالمتولدة فيجب

لا يكتفي بالاستبراء قبل زوال ذلك لأنه يصدق أن تحريراً على السيد لأجل الاستبراء لأجل المذكورات
وأما محل الوجه الآتي في الحرمة اذا كان الاحرام خيراً اذن (قول المتن ولو اشترى زوجته) بشرط الخيار
قال الرافعي فليس له الوطء لضعف الملك (قول الشارح لتجدد الملك) قال الرافعي لأن الموجب وجنول يمكن
ترتب حكم عليه حالاً اذا أمكن رتب ولا بد في تراخي الحكم عن السبب كافي للعدة عن نكاح اذا وطئت
بشبهة تعتد بعد الفراغ من عدة النكاح عن الشبهة (قول المتن موطوءة) خرج غير الموطوءة اذا أعتقها
فلا استبراء عليها الآن يكون البائع قد وطئها ولم يستبرئها قبل البيع فانه لا بد من استبرائها ما لم يرد تزويجها
من البائع المذكور ومن ثم يعلم أن تسيير زوال الفراش أحسن من تعيير غيره بزوال الملك ثم قوله بعتق أو موت
السيد فيه نوع قصور اذ لو زال الفراش عن نكاح فاسد بالفراق أو زال فراش الأب عن وطء جارية الابن ونحو
ذلك كان الحكم كذلك (قول المتن أو موت السيد) الظاهر أن هذا خاص بالمستولدة فان غيرها ينتقل الى
الوارث فيجب الاستبراء ولو كانت غير موطوءة للسيد ويكون من القسم الأول اللهم إلا أن يريد الدبرة
والمستولدة (قول المتن فأعتقها) لم يقل أو مات عنها لأنها تنقل الى الوارث فيجب الاستبراء ويكون من
القسم الأول ولا يدفع حصول الاستبراء الحاصل قبل الموت فلو وارث تزويجها من الغير بلا استبراء وكذا
من نفسه اذا أعتقها وقولنا لأنها تنقل الى الوارث يستثنى الدبرة فانها تنقضي بموتها ويكتفي فيها باستبراء السابق
كأنه أعتقها فيما يظهر (قول المتن لم يجب عليها الاستبراء) ولو أتت بولد بعد ذلك لم يلحقه لكن هل يشترط في

مضى (قلت ولو استبرا أمة موطوءة) غير مستولدة (فأعتقها لم يجب) عليها الاستبراء (وتزوج في الحال اذ لا تشبه منكوحة) بخلاف
المستولدة ذكره الرافعي في الشرح (واقفاً علم

وحرّم زواج أمة موطوءة (ومستولدة قبل الاستبراء) حرام من اختلاط الماءين (ولو أعتق مستولدة فله نكاحها بلا اعتبار في الأصح) كما ينسحب للعدة منه والثاني لأن الاعتاق يقتضي الاستبراء فيتوقف نكاحه عليه كزواجه بالنكاح (ولو أعتقها أو مات) عنها (وهي مزوجة) في المستلّتين (فلا استبراء) عليها لأنها ليست فراشا للسيد (وهو) أي الاستبراء في ذات الأقراء (بقراءه وهو حيضة كاملة في الجديد) لما تقدم في الحديث السابق والقديم أنه طهر كما في العدة وفرق على الأول بأن العدة تكرر فيها الاقراء فتعرف براءة الرحم بالحض للتخلل بينهما وهنا لا تكرر فيعتمد الحيض الدال على البراءة ونبه بقوله كاملة على أنه لو وجد سبب الاستبراء في أثناء الحيضة لا يكفي فيه بقيتها فلا ينقض الاستبراء حتى (٦٠) فطهر منها ثم تحيض ثم تطهر وعلى القديم لو وجد السبب في أثناء الطهر اكتفى ببقائه

على أحد الوجهين كما في العدة ورجحه في البسيط وجزم البغوي بأنه لا يكفي ولا ينقض الاستبراء حتى تحيض بعده ثم تطهر ثم تحيض ورجحه في الشرح الصغير وفارق العدة بأن فيها عددا جازا أن يسر بلفظ الجمع عن اثنين وبعض الثالث (وذاث أشهر) وهي الصغيرة والآيسة (بشهر) لأنه بدل عن القمر حيضا وطهر في الغالب (وفي قول بثلاثة) نظرا إلى أن الماء لا يظهر أثره في الرحم في أقل من ثلاثة أشهر فهي أقل ما يدل على براءة الرحم لا يختلف الحال فيه بين الحرة والرقبة (وحامل مسبية أو زال عنها فراش سيد بوضعه) أي الحمل لما تقدم في الحديث (وان ملكك بشراء) وهي في نكاح أو عدة

الاستبراء (قوله ويحرم زواج أمة موطوءة) له وفي غير الموطوءة لما تقدم (قوله ولو أعتق مستولدة) وكذا موطوءاته فله نكاحها بلا استبراء (قوله يقتضي الخ) ظاهره أن الخلاف في الوجوب وأن التنبه لا خلاف فيه فراجع (قوله ولو أعتقها) أو مات وهي مزوجة أو معتدة عن نكاح لا عن شبهة (قوله فلا استبراء عليها) أي لا حالا ولا مالا كما في شرح شيخنا (فروع) لو مات سيد أمة مستولدة وزوجها فان سبق موت الزوج اعتلت له ولا استبراء عليها إلا ان مات السيد بعد فراغ عدتها فيجب الاستبراء وان سبق موت السيد أو ماتا معا فكحرة ولا استبراء عليها أيضا وان أشكل الأمر اعتلت بأربعة أشهر وعشر من وقت موت آخرهما إلا ان تخلل بين اللوتين شهران وخمسة أيام بقينا فليها حيضة ان لم تحض في العدة ولا ترث ولها تحليف الورثة أنهم لا يعلمون حرمتها عند الموت (قوله ثم تحيض ثم تطهر) فأقل الاستبراء اذا وجد سببه في آخر الطهر يوم وليله ولحظتان وفي الحيض ستة عشر يوما ولحظتان ولا يقطع الاستبراء وطء السيد في أثناءه أو قبله كما يأتي (قوله وهي الصغيرة) وكذا للتجربة ومن لم تحض أيضا لکن لو حاضت هذه ثم انقطع فلتصبر إلى سن اليأس كما في العدة (قوله بوضع حمل زنا) أي لم يحض قبل وضعه حيضة فيمن تحيض أو شهر في غيرها والا اكتفى بذلك كما في العدة (قوله بدليل محتمية) فكل ما صح يمه قبل قبضه كذلك كوصية بعد القبول وهبة فرع بعد الرجوع (قوله لتأم الملك ولزومه) بأن لم يكن خيار وكذا لو كان الخيار للشترى وحده (قوله وتسمع الخ) يمكن أن يقال يحمل كلامه على القول بحصول الملك فيها بالعقد ويعلم منه مقابله بالأولى أو يقال لاهية وان قلنا عليك بما ذكر فتأمل (قوله اشترى بحوسية أو مرتدة) وكذا معتدة عن زوج أو شبهة أو أمة مأذون عليه دين قبل سقوطه لم يكف الاستبراء قبل

عدم الحقوق أن ينفيه أو يكفي دعوى الاستبراء الظاهر الثاني (قول اللان وهي مزوجة) مثلها للعدة (قول اللان حمل زنا) سواء كان مقارنا أم حدث ولو حاضت في زمنه أو مضى شهر فيمن لم تحض فهل يكفي بذلك مع وجوده قضية ما في الروضة أن ذلك لا يكفي الأعلى القول بعدم كفاية وضع حمل الزنا نعم رأيت في شرح البهجة نقلا عن فتاوى الزركشي أنها لو كانت من ذوات الأشهر ثم طرأ حمل زنا لا يوجب منعا فالقراغ منه لا يوجب حلا وبه أتى القفال (قول اللان بارث) ألحق بعضهم به ما في معناه مما يسوغ التصرف فيه من غير توقف على القبض كرجوع الولد في هبته وقبول الوصية ونحو ذلك (قول الشارح أو مرتدة) أو محرمة أو اشترى مكاتب أمة بل جل

الرجائي

(فقد سبق أن الاستبراء في الحال) وأنه يجب بعد زوالهما في الأظهر فلا يكون

الاستبراء هنا بالوضع لأنه ما غير واجب ومؤخر عن الوضع (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (يحصل بوضع حمل زنا في الأصح وأما علم) لا إطلاق الحديث ولأن المقصود معرفة براءة الرحم وهي حاصلة به والثاني لا يحصل الاستبراء كما لا تنقض به العدة ودفع هذا باختصاص العدة بالتأكيّد دليل اشتراط التكرار فيها دون الاستبراء (ولو مضى زمن استبراء بعد الملك قبل القبض حسب ان ملك بارث) لأن المملوك به لتأكيّد الملك فيه نازل منزلة القبوض بدليل محتمية (وكذا اشراء في الأصح) لتأم الملك ولزومه والثاني لا يحسب لعدم استقرار الملك (لاهية) فإنه اذا مضى زمن الاستبراء بعد عقدها وقبل القبض لا يحسب لتوقف الملك فيها على القبض في الأظهر كما تقدم في بابها ونسحب هنا في التمييز فيها مع غيرها بالملك قبل القبض لماعى الاختصار (ولو اشترى بحوسية) أو مرتدة (خاضت ثم أسلمت لم يكف) حيضها المذكور في الاستبراء

لأنه لا يستعقب حل الاستمتاع الذي هو المقصد من الاستبراء وقيل يكفي لوقوعه في الملك المستقر (ويحرم الاستمتاع بالمستبراء) قبل انقضاء الاستبراء (بوطء) لما تقدم (وغيره) كقبلة ونس ونظر بشهوة قياسا عليه (الامسية فيحل غير وطء وقيل لا) يحل فيها أيضا كغيرها وعلى الأول فارق الوطء غيره صيانة لمباقة عن الاختلاط بماء الحربي لحرمة ماء الحربي (وإذا قالت) بماوكة في زمن الاستبراء (حضت صدقت) فان ذلك لا يعلم الا منها ولا تخلف فانها لو نكحت لم يقدر السيد على الحلف (ولو منعت السيد فقال) لها (أخبرتني تمام الاستبراء صدق) في تمامه عليها حتى يحل له وطؤها بعد الفصل لأن الاستبراء مفوض الى أمانته (٦١) ولهذا لا يحال بينه وبينها بخلاف

من وطئت زوجته بشبهة يحال بينه وبينها في عدة الشبهة وهل لها تخليفه وجهين الأصح في الروضة نعم قل وعليها الامتناع من التحسين اذا تحققت بقاء شيء من زمن الاستبراء وان أبخناها له في الظاهر (ولا نصير أمة فراشا ابوطء) وبعبارة الوطء باقراره به والبيعة عليه (فاذا ولدت للأبوان من وطئه لحقه) وأزلام يتعرف به وهذا قائم كونها فراشا ابوطء وفيه لا فراش فيها وان خلا بها بخلاف الزوجة قائم تكون فراشا بمجرد الخلوة بها حتى اذا ولدت للأبوان من الخلوة بها لحقه وان لم يتعرف بالوطء والفرق بين مقصود النكاح الاستمتاع والولد فاكنتي فيه بالأمكن من الخلوة وملك الميمن قد يقصد به التجارة والاستخدام فلا يكتفي فيه إلا بالأمكن من الوطء ولو أقر بوطء

الاسلام فيجب بعده وبدفراغ العدة وبدسقوط الدين بخلاف مرهونة وأمة مفلس فتعتد فيهما بالاستبراء قبل فك الرهن أو الحجر (قوله ويحرم الاستمتاع بالمستبراء) خرج المشتري لأن الاستبراء بعده لا معه خلافا لما توجه به بعض كبار الفضلاء ومن الاستمتاع النظر وسيأتي (قوله بوطء) وتقدم أنه لا يقطع الاستبراء وان حرم نعم ان حبلت منه قبل تمام الاستبراء انتقلت اليه فلا تحل الابوضه (قوله قياسا عليه) فيه نظر مع أن الواقعة في زمنه ^{بالبين} ولا قياس حيث لا اجتماع فراجع (قوله الامسية فيحل غير وطء) وكذا للشترأة من حربي (قوله صيانة لمباقة) أي إصالة فلا يراد بالبكر وما نقل عن نص الشافعي رضي الله عنه من حرمة التمتع فيها بغير الوطء كغيرها أجيب عنه بالاجماع على خلافه في قصة ابن عمر رضي الله عنهما وأيضا قد صح الحديث الدال بمفهومه على جوازه ومذهب الامام الحديث اذا صح كذا كره بقوله اذا صح الحديث فهو مذهبي (قوله صدقت) ويحرم عليه ان كذبها وتصدق هي أيضا في عكس هذه بأن ادعى أنها حاضت وأنكرت (قوله صدق) كما يصدق في الوطء وادعت أنها حرام عليه بوطء مورثه وأنكر لأن الأصل عدم الوطء (قوله لا يحال بينه وبينها) وان كانت جميلة جدا وهو مشهور بالزنا وعدم المسكة كما مال اليه شيخنا (قوله الأصح في الروضة) هو الاعتماد فقوله صدق أي بالميمن (قوله الابوطء) أي في القبل ومثله ادخال للنبي فلا لحوق بالدفريه ما على الاعتماد (قوله والبينة عليه) أي الوطء وقيل راجع للاقرار والأول صريح كلام النهج (قوله ونفي الولد) قال شيخ شيخنا عميرة أوسكت عنه وكذا الاستبراء فالجمع بينهما تصوير وأحدهما كاف في النفي (قوله ستة أشهر) خرج دونها من الاستبراء فيلحقه ويلحق بالاستبراء (قوله للنصوص) فالناسب التعبير بالنص (قوله ومنهم من خرج الخ) فصار في كل من المستثنين قولان بالنص

الجرجاني من ذلك أيضا ما لو اشترى صغيرة لا تحتل الوطء فاستبرأها بشهر ثم أطاقت بعد ذلك (قول الشارح لأنه يستعقب حل) علل أيضا بأن هذا الوصف لو عرض في دوام الملك وزال أوجب الاستبراء فكيف اذا اقترن ودوام (قول المتن وغيره) أي لاحتمال أن تكون أم ولد لبايعتها أو حاملا بحرمن وطء شبهة فلا يصح البيع على التقديرين ولأنه يدعو الى الوطء بخلاف ولدا الحربي في المسئلة فإنه لا يمنع الرق ولا حرمة لماته (قول المتن غير وطء) قضية هذا الاطلاق الحل حتى فيما تحت الازار وقد تردد الامام في ذلك وإيراد البند نجح يقتضي الحل (قول الشارح صيانة لماته) هذا لا يأتي في البكر مع أن حكمها كغيرها (قول المتن ونفي الولد) ظاهره أنه لو سكت عن النفي والامتناع لكان أنه يلحقه وليس كذلك فيما يظهر (قول الشارح ستة أشهر) خرج ما لو أتت به لبنونها فإنه يلحقه ولا يصح نفيه باللعان خلافا لما وقع في الروضة هنا (قول الشارح النصوص وفي قول يلحقه تخريج الخ) به نعلم أنه كان من حق العبارة أن المؤلف يقولوا على النص (قول الشارح وقد عارض الوطء) أي فلم يبق بعد المعارضة سوى مجرد الامكان وهو غير كاف في ملك الميمن

ونفي الولد ادعى استبراء بعد الوطء بحیضة وأتى الولد ستة أشهر من الاستبراء (لم يلحقه على المذهب) للنصوص وفي قول يلحقه تخريجنا من نصه فيما اذا طلق زوجته ومضت ثلاثة أقراء ثم أتت بولد يمكن أن يكون منه فإنه يلحقه والفرق على الأول أن فراش النكاح أقوى من فراش التسري بدليل ثبوت النسب فيه بمجرد الامكان بخلافه في التسري اذ لا بد فيه من الاقرار بالوطء وقد عارض الوطء هنا الاستبراء فلم يترتب عليه الحقوق ومنهم من خرج في مسألة الزوجة من نص الأمة قولاً بعدم الحقوق (فان أنكرت الاستبراء حلف أن الولد ليس منه) ولا يجب التعرض للاستبراء (وقيل يجب تعرضه للاستبراء) أيضا وقيل يكفي الحلف على الاستبراء من غير تعرض لنفي الولد وقيل يصدق بلا ميم وإذا

حلف على الاستبراء فهل يقول استبرأ ثم قبل سنة أشهر من ولادتها هذا الولد أو يقول ولدت بعد ستة أشهر بعد استبرأتى فيه وجهان (ولو ادعت استيلاذا فأنكر أصل الوطء (٦٢) وهناك ولم يحلف على الصحيح) لموافقته للأصل من عدم الوطء والثاني

والتخريج والاعتماد النص فيما (قوله حلف) فإن نكل توقف لحوق الولد على يمينها على أوجه الوجهين كما في شرح الروض فإن نكلت أنكر حلف وإذا لم يكن ولد لا يحلف قطعا (ولو قال وطئت وعزلت لحقه في الأصح) لأن الماء قد سبقه إلى الرحم وهو لا يحس به والثاني لا يلحقه كدعوى الاستبراء

﴿ كتاب الرضاع ﴾

بفتح الراء أفصح من كسر هاو يجوز إلحاقه تأنيث فيقال الرضاعة ويجوز إبدال ضاده بمشناة فوقية أيضا وهولقة اسم لمن الثدي وشرب لبنه وشرع حصول لبن امرأة أو ما حصل منه في معدة طفل أو دماغه فأركانه ثلاثة رضيع ولبن ومرضع وله شروط تأتي قال بعضهم وعلم بما ذكر أن المعنى اللغوي أخص من الشرعي على خلاف الغالب فيهما فليراجع (قوله تقدم الحرمة به) والحرمة المقيدة لجواز النظر والحلاوة وعدم تقص الوضوء باللس ولا يثبت له من الأحكام غيرها فلا توارث بينهما ولا نفقة به ولا عتق بملكه ولا إيمان لنفيه ولا سقوط قود ولا رد شهادة (قوله امرأة) اسم خاص بالآدمية كالرجال والنساء قاله ابن النقيب وغيره ويدل له ما سيذكره الشارح وأما لفظ ذكر وأنثى فعام في الجن والأنس وغيرهما وحكم الجنية هنا كالآدمية بناء على جواز نكاحهم الذي هو الاعتماد عند شيخنا الرملي وأتباعه حيث علمت أن نكاحها وإن لم يكن نكاحا أو فرجها في محله للمهود أولم تكن هي على الصورة للمهودة لا آدمي وخالفه العلامة الخطيب في الجن مطلقا (قوله حية) أي حال انفصال اللبن منها بشربها وغيره مما يأتي حياة مستقرة فإن وصلت إلى حركة مذبح فكن ذلك أن كان عن مرض فإن كان عن جراحة لم يحرم كالبيته فإن شفيت حرم (قوله بلغت تسع سنين) قرية قريبية كما في الحيض (قوله ولا بلبن خشي ما لم تظهر آتوته) ولو بعد الرضاع باتصاحه بها ثم يكره له كالأرجل نكاح من ارتضت بلبنهما (قوله ميتة) خلاف الثلاثة ويكره عندنا كراهة شديدة (قوله ولو حلبت لبنها) أي من محله للمهود فلا يخرج من غيره لقول بعضهم ينبغي أن يجري هنا ما في النسل ورده حبه العبادي والذي يتجه أنه إن كان من صورة الثدي للمهود ومن محل يكره فيه خروج اللبن منه أعطى حكمه والأفلا فراجه وحرره (قوله وهو حلال محرم) ربما يفيد هذا أن لبن الميت نجس وليس كذلك فعمل الراد من

(قول الشارح حلف) قال القاضي إنما سمعنا يمينه لأنه اختلاف في تاريخ الوطء ولو اختلفا في أصل الوطء فالقول قوله وكذا في الاختلاف في وقته وقوله ولا يجب التعرض للاستبراء أي كما في نفي ولد الحرمة واستنكاه في المطلب من حيث إن يمينه ليست منطبقة على دعوى الاستبراء الذي هو متعلق النفي قال ولذا قالوا إذا أجاب بنفي للدعي لم يحلف الأعلى ما أجاب ولا يكفيه أن يحلف على أنه لاحق له على الآن يكون ذلك جوابه وفارق الولد في النكاح فإن نفيه لم يستمد دعوى الاستبراء فيه فلذلك لم يشترط التعرض في نفيه إلى ذكره (قول المتن وهناك ولد) قال الرافعي أما إذا لم يكن ولدا فلا يحلف بلا خلاف وقال ابن الرخمة بل يحلف بلا خلاف إذا عرضت على البيع ونحوه لأن دعواها تنصرف إلى حرثها دون ولدها (قول المتن لم يحلف) وجهه للتولي بأنه لا ولاية لها على الولد حتى تنوب عنه في الدعوى ولم يثبت سبب يقتضي نسبا فلا معنى لتحليف

﴿ كتاب الرضاع ﴾

(قول المتن لبن امرأة) لو انتقح لها موضع من غير الثدي ونزل منه لبن قال بعضهم انجبه قياسه بالآلة للفتحة

(ولو حلبت) لبنها وماتت (فأوجر بعد موتها حرم) بالتشديد (في الأصح) لانفصاله منها وهو حلال محرم والثاني لا يحرم لبغا أثبات الامومة بطلوت (ولو جبن أو زرع منه زيد)

يحلف لأنه لو اعترف ثبت النسب فإذا أنكر حلف وإذا لم يكن ولد لا يحلف قطعا (ولو قال وطئت وعزلت لحقه في الأصح) لأن الماء قد سبقه إلى الرحم وهو لا يحس به والثاني لا يلحقه كدعوى الاستبراء

﴿ كتاب الرضاع ﴾

تقدم الحرمة به كالنسب في باب ما يحرم من النكاح والكلام هنا في بيان ما يحصل به وحكم عروضة بعد النكاح وغير ذلك مما سيأتي (أما يثبت بلبن امرأة حية بلغت تسع سنين) فلا يثبت بلبن رجل لأنه لم يخلق لغذاء الولد ولا بلبن خشي ما لم تظهر آتوته ولا بلبن بهيمة حتى إذا شرب منه صغيران ذكر وأنثى لم يثبت بينهما أخوة لأنه لا يصلح لغذاء الطفل صلاحية لبن الآدميات ولا بلبن ميتة كأن ارتضع منها طفل أو حلب أو أوجره لأنه من جنة منفكة عن الحل والحرمة كالبييمة ولا بلبن من لم تبلغ تسع سنين لأنها لا تحتمل الولادة واللبن المحرم فرعها بخلاف من بلغها لوصولها لنسب الحيض وسواء فيها البكر والحلية وغيرهما

(ولو حلبت) لبنها وماتت (فأوجر بعد موتها حرم) بالتشديد (في الأصح) لانفصاله منها وهو حلال محرم والثاني لا يحرم لبغا أثبات الامومة بطلوت (ولو جبن أو زرع منه زيد)

وأطعم الطفل (حرم) بالتشديد لحصول التغذي به (ولو خلط بمائع حرم ان غلب) بفتح العين على المائع (فان غلب) بضم العين بأن زالت
أوصافه الطعم واللون والريح (وشرب الكل قيل أو البعض حرم في (٦٣) الاظهر) لوصل اللبن الى الجوف والثاني

لا يحرم لان الغالب المستهلك

كالمعدوم والاصح أن

شرب البعض لا يحرم

لاتقاء تحقق وصول اللبن

منه الى الجوف فان تحقق

كان بقي من الخلوط أقل من

قدر اللبن حرم جزما على

الاظهر (ويحرم) بالتشديد

(ايجار) وهو صب اللبن في

الحلق ليصل الى الجوف

لحصول التغذي بذلك

(وكذا اسعاط) وهو صب

اللبن في الأنف ليصل الى

الدماغ فانه يحرم (على

الذهب) لأن الدماغ جوف

للتغذي كالمعدة والطريق

الثاني فيه قولان أحدهما

لا يحرم لاتقاء التغذي به

(لاحقته في الاظهر) لاتقاء

التغذي بها لانها لا سهال

ما انعقد في الأمعاء والثاني

يحرم كما يحصل بها الفطر

(وشروطه رضيع حي) يعني

أن يكون الرضيع حيا فلا

آر لوصل اللبن الى معدة

الميت لخروجه عن التغذي

(لم يبلغ ستين) فان بلغهما

لم يحرم ارتضاعه لحديث

لارضاع الا ما كان في

الحولين رواه البيهقي

والدارقطني وتعتبر الستين

بالأهلة فان انكسر الشهر

الأول كمل بالعدد من الشهر

حيث صحه الاجارة عليه لا من حيث الطهارة والنجاسة (قوله وأطعم) أي الجبن أو المزوع ز بده وهو الخيض
وكذا الز بلبقاء اللبن فيه والقشطة بالأولى بخلاف السمن الخالي عن اللبن والمصل كذلك فافهم (قوله
ولو خلط) أي اللبن المخلوب في خمس مرات كما هو معلوم ظاهر لا يحصى عنه ولا يجوز العدول الى فهم خلافه
وشربه كذلك بدليل صحة نسبة التحريم اليه العلوم بما يأتي وخمسه على المرة الأخيرة المبني عليه ما أطال به
بعضهم هنا من الاشكال من باب التحريف والاستشكال وما قيل ان كلام ابن حجر مخالف لذلك أو لبعضه
مردود بالفهم السليم فراجع وافهم وحرر ويكتفى في كل مرة قدر ما يتركه الطرف انفصلا ووصولا (قوله
بمائع) شمل لبن امرأة أخرى ولا مانع منه ويحصل التحريم بهما معا والجامد كالمائع (قوله حرم ان
غلب) اللبن بأن بقي وصف من أوصافه الآتية فان زالت أوصافه كلها حسا أو تقديرا بالإشدا كما مر (قوله
وشرب الكل الخ) أي ان شربه في خمس مرات كما تقدم وكذا البعض على المرجوح (قوله أقل من قدر
اللبن) بما يمكن أن يكون في خمس مرات على ما تقدم (قوله في الحلق) قيد لتسميته إيجارا أو الأفي كفي وصوله
بقينا الى الجوف من منفذ مفتوح ولو من جاذقة مثلا وهذا يشمل وصوله من ثقبه في البطن أو الرأس قائمة مقام
فرج منسد أو غير قائمة مقامه فهل هو كذلك راجعه لان وصوله من الفرج لا يحرم ولو قبل (قوله ليصل الى
الجوف) فان عاد بالقيء قبل وصوله اليه لم يحرم (قوله لحصول التغذي) أي بحسب الشأن والغالب فلا ينافي
كونه قليلا (قوله في الأنف) خرج به الاذن والعين والمسام نعم ان وصل من الاذن الى محل يفطر به الصائم
حرم (قوله لاحقته) ولومن القبل ويمكن جريان العلة المذكورة فيه (قوله كما يحصل به الفطر) وفي تعليل
الأول بالتغذي المتبرهنا الجواب عن هذا (تنبه) علم بما ذكر أن المعدة والدماغ هما المراد بالجوف
وأنه يحصل التغذي بالواصل اليهما فاعلم ذلك (قوله يعني الخ) تأويل لفساد الحمل اذ الرضيع ركن كما مر
والشرط حياته فتأمل (قوله الميت) ولو حكا كما يمكن في جرعة مذبوح على ما تقدم (قوله لم يبلغ) أي في ابتداء
الرضعة الخامسة فيحرم للقارن تمامها وما ورد مما يخالفه منسوخ أو خصوصية ويعتبر الحولان بالأهلة ويتم
الأول ان انكسر ثلاثين يوما بعد تمام الشهر الخامس والعشرين (قوله بتمامه) أي الولد أي انفصال جميعه
كما مر وهو للتعتمد (قوله وخمس رضعات) وحكمتهن أن الحواش التي هي سبب الادراك خمس والرضعات
جمع رضعة فاعتبر فيها التفرق واكتفى أبو حنيفة ومالك برضعة واحدة (قوله فتسجن بخمس معلومات)
ونعم الحديث فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن فيها يقرأن القرآن قال شيخ الاسلام وضيموهن
عائد الى الخمس يعني أن من لم يبلغه النسخ لتأخره أو قرب عهده بالاسلام قرأ خمس رضعات يحرم من فلما بلغه

في نقص الخارج منها وعدمه (قول الشارح وأطعم الطفل) أي ذلك الجبن والزبد أو الجبن واللبن
المزوع منه الزبد فان العبارة صادقة بذلك (قول الشارح لحصول التغذي به) قال بعضهم بل هو
أبلغ في حصول التغذي من مائع اللبن والحاصل أن الشافعي رضي الله عنه لم ينظر الى اسم اللبن واعتبر
اسم الرضاع وإنما عول على حصول عين اللبن وباقى معناه في الجوف (قول الشارح لان الغلوب
المستهلك كالمعدوم) أي كما في الحمر اذا استهلك في ماء لاحت فيها وكذا النجاسة المستهلكة
لا أثر لها وكذا الطيب للمستهلك في طعام لا فدية على الحرم فيه (قول الشارح فان تحقق الخ) أي فتكون
هذه الحالة كما لو شرب الكل (قول الشارح يعني أن يكون) تصحيح للعبارة ودفع لما يقال الرضيع
ركن لا شرط (قول المتن رضعات) لا بد من اشتراط التفرق كما يرشد اليه جمع الرضعة

الخامس والعشرين وابتدأوها من وقت انفصال الولد بتمامه (وحس رضعات) روى مسلم عن عائشة كان فيما أنزل عشر رضعات معلومات

فتسجن بخمس معلومات (وضبطهن بالعرف فلو قطع

اعراضا تعدد أو لغيره في الحال أو تحول من ثدي إلى ثدي فلا تعدد (ولو حلب منها دفعة أو جره خسا أو عكسه) أي حلب منها في خمس مرات وأوجره في مرة (فرضة) نظرا إلى انفصاله في المسئلة الأولى وإيجاره في الثانية (وفي قول خمس) نظرا إلى انفصاله في الثانية (ولو شك هل) رضع خسا أم أقل أو هل (رضع في الحولين أم بعد فلا تحريم) للشك في سببه (وفي الثاني قول أو وجه بالتحريم) نظرا إلى أن الأصل بقاء المدة (وتصير المرضعة أمه والتي منه اللبن أباه وتسري الحرمة إلى أولاده) فهم أخوة الرضيع وأخواته (ولو كان لرجل خمس مستولدات أو أربع نسوة وأم (٦٤) ولا يرضع طفل من كل رضة صار ابنه في الأصح) لأن لبن الجميع منه (فيحرم من)

على الطفل (لأنهن موطآت أبيه) ولا أمومة لمن من جهة الرضاع والثاني لا يصير ابنه لأن الأبوة تابعة للأمومة من حيث أن انفصال اللبن عنها شاهد ولا أمومة فلا أبوة فلا يحرم من على الطفل (ولو كان بدل المستولدات بنات أو أخوات) فريض طفل من كل رضة (فلا حرمة) بين الرجل والطفل (في الأصح) لأن الجدودة للآم أو الحولة إنما تثبت بتوسط الأمومة والأمومة هنا والثاني تثبت الحرمة تزيلا للبنات والأخوات منزلة الواحدة كعماني المستولدات وعلى هذا قال البغوي يحرم المرضعات لكونهم أخوات الطفل أو عماته واعترضه الرافعي والمصنف بأن ذلك إنما يصح لو كان الرجل أبوا وليس بأب وهو ما جادل أم أو خال فينبغي أن يقال يحرم من لكونهن كالحالات لأن

النسخ يرجع عن تلاوتها وهذا لا يوافق جوابه في المنهج بقوله يتلى حكمهن وفيها نظر إذا التحس ليس فيها تلاوتها مطلقا ولذلك رجح المبادي عود الضمير للعشر وقدم هذا الحديث على مفهوم حديث مسلم لا تحرم الرضعة ولا الرضعتان لا اعتقاد هذا بأصل عدم التحريم (قوله اعراضا) أو نوما (قوله تعدد) أي لم يبق الثدي في فمه وان عاد فورا كما في شرح شيخنا والافلا يتعدد (قوله أو تحول) أو حولته أو قطعته لشغل أو نحوه فلا يتعدد أن قصر زمن ذلك ولا تعدد (قوله من ثدي إلى ثدي) شمل ما لو تعددت المرضعة وعبر في المنهج بقوله إلى ثديها وقال هو أولى من تعبيره بثدي أي لأنه إذا تعددت المرضعة تعدد قطعها فراجع (قوله منها) فيدلل على خلاف فلو حلب من خمس نسوة وأوجره دفعة أو خمسًا حسب من كل رضة قطعًا بل قال بعضهم في الثانية يحصل خمس رضعات من كل منهن وهو وجه حيث امتزج لبنهن فتأمله (قوله نظرا إلى انفصاله الخ) فتعتبر الخمس انفصالا ووصولا على الراجح في الذهب ومن تعدد الانفصال ما لو خرج من الثدي بالقبض عليه خمس قطرات في خمس مرات كما قاله شيخنا الرمل وظاهره يخرج ما لو كانت القطرات الخمس من قبضة واحدة لتقطعه عند خروجه لنحو جمود أو برد وفيه نظر فراجع (قوله ولو شك) منه ما تقدم في الخلو ط إذا بقي قنبر اللبن فأكثر (قوله هل رضع الخ) أو حلب في خمس أو أقل أو هل قطع اعراضا مثلا أو لا وهل طال الزمن أولا ويمكن شمول كلام المصنف لذلك (قوله فهم أخوة الرضيع) صريح في أن ضميرا أولاده عائد إلى ذي اللبن وفي شرح شيخنا الرمل أنه عائد إلى الرضيع قال وهو أولى أي لا اتحاد الضمائر ولا اقتصار المصنف على الأولاد دون الأصول والحواشي ولعلم ذكره أولاد الرضيع فيما بعد كذا قالوا فراجع (قوله لأن لبن الجميع منه) فلو كان من غيره وارتمت طفلة لم تحرم عليه وما في الروضة مبنى على مرجوح وقول الاسنوي وثبوت

بقيادة فاعلة إذا كان اسمها أو مصدرها فتحت عينه في الجمع كغرفات وصخرات وركعات وإذا كان وصفا سكنت نحو صخرات (قول المتن ولو حلب منها) خرج ما لو حلبه من خمس وأوجره فرضه فانه يحسب من كل رضة (قول المتن فرضة وفي قول خمس) اعلم أن في الصورة الأولى طريقة قاطعة بأن ذلك رضة وكذا في الثانية لصكك الرجح في الأولى طريقة الخلاف وفي الثانية طريقة القطع وتعير المصنف يقتضي استواء هاتين جميع طريق الخلاف (قول الشارح نظرا إلى أن الأصل الخ) به تعلم أن الشك في الثانية من تعارض الأصلين وبحيث أن الرضة تثبت الحرمة دون المحرمية لأن الأصل علم المحرمية والأصل في الارضاع التحريم (قول المتن والذي منه اللبن أباه) منه تعلم أن المرأة إذا تار لها لبن بعد بلوغ التسع وقبل الولادة تثبت الحرمة بالنظر لها دون الزوج (قول الشارح لأن لبن الجميع منه) به تعلم أن صورة المسئلة أن النسوة مدخول بهن فتنى تخلف الدخول عن واحدة منهن فلا تحريم (قول الشارح منزلة الواحدة) أي البنت الواحدة أو الاخت الواحدة (قول الشارح كما في المستولدات)

فانهم

أما تكون خالة وكذا أخت الحال (وأباه المرضعة من

نسب ورضاع أجداد الرضيع) فان كان شيء حرم عليهم نكاحها (وأماها) من نسب ورضاع (جداته) فان كان ذلك حراما عليه نكاحهن (وأولاده) من نسب ورضاع أخوته وأخواته وأخواتها (من نسب ورضاع) (أخواله وخالاته) فيحرم التناكح بينه وبينهم وكذا بينه وبين أولاد الأولاد بخلاف أولاد الأخوة والأخوات لا لهم أولاد أخواله وخالاته (وأبوزي اللبن) أي أبو المنسوب إليه اللبن (جده وأخوه غمه وكذا الباقي) فأمه جدته

وولده أخوه وأخته وأخوه وعمه وعمته وأولاد الرضيع من نسب أو رضاع أحفاد للرضعة والفعل (واللبن لمن نسب إليه ولد نزل به بنكاح أو وطء شبهة لازنا) لأنه لا حرمة للبني الزنا فلا يحرم على الزاني أن ينكح

(٦٥)

الصغيرة للرضعة من ذلك اللبن

لكن يكره (ولو نفاه) أي

نفي الزوج الولد (بلعان اتني

اللبن النازل به) حتى لو

ارتضعت به صغيرة حلت

للناني فلو استلحق الولد

لحق الرضيع أيضا (ولو

وطئت منكوحة) أي

وطئها واحد (بشبهة أو

وطئ اثنين) امرأة بشبهة

فولدت بعد ذلك الوطء

ولدا (فاللبن) النازل به

(لحقه الولد) فيما ذكر

(بقائف أو غيره) بأن

انحصر الامكان فيه في

الصورة الاولى وكذا الثانية

والقائف حيث لا ينحصر

الامكان في واحد فالمرضع

من ذلك اللبن ولد رضاع

لحقه الولد (ولا تنقطع

نسبة اللبن عن زوج مات

أو طلق) وله لبن (وان

طالت للدة) كعشر سنين

بأن ارتضعت منه جماعة

مترقبون (أو انقطع) اللبن

(وعاد) لأنه لم يحدث ما يحال

عليه اذ الكلام في الحلية

وقيل ان عاد بعد أربع

سنين لا ينسب اليه كما لو

أتت بولد بعدها (فان

نكحت آخر وولدت منه

فاللبن بعد الولادة وقبلها

للاول ان لم يدخل وقت

ظهور لبن حمل الثاني)

ويقال ان أقل مدة يحدث

الأبوة دون الأمومة مشكل فقد قالوا لو ارتضعت صغيران على بهيمة لم تثبت الأخوة لأنها فرع الأمومة وإذا لم تثبت الأصل لم تثبت الفرع مردود لأن الأبوة أصل للأمومة (قوله وأخوه وأخته وعمه وعمته) ذكر الأخ مكررا لتقدمه في كلام للصنف وقد يقال ذكره لانضمامه للعمة وقيل للرد أخوال الجد وأخته وعمه وعمته بواسطة (قوله وأولاد الرضيع الخ) خرج به أصوله وحواشيه فلا حرمة بينهم وبين الرضعة وذوي اللبن وفارق أصولهما وحواشيهما بأن اللبن جزء منهما ومما وحواشيهما جزء من أصولهما فسرت الحرمة إلى الجميع وليس للرضيع جزء الأفروعه فسرت الحرمة إليهم فقط وقد نظم الامام جمال الدين القنوي ذلك بقوله

وينتشر التحريم من مريض إلى أصول فصول والحواشي من الوسط

ومن له در إلى هذه ومن رضيع إلى ما كان من فرعه فقط

(قوله نسب إليه ولد) أي الحق به ولو بمجرد الامكان من حين العقد ولا يشترط اقرار بوطء أو استدخال مني خلافا لابن القاصر رحمه الله (قوله بنكاح) ولو فاسدا بالاولى من وطء الشبهة بل هو منه واستدخال التي كالوطء كما مر ومثل وطء الشبهة ملك اليمين (قوله على الزاني) فلا تثبت الأبوة ولا أخوتها وخرج الأم فتثبت أمومتها وأخوة الأم منها (قوله حلت للناني) أي ان لم يكن وقع منه وطء للرضعة بأن لحقه بمجرد الامكان (قوله منكوحة) أي بنكاح فاسدا لان النكاح الصحيح يلحق بالولد متى أمكن ولا عبرة بالقائف فتأمل (قوله بأن انحصر الخ) بيان للغير ولو عبر بالكاف كان أولى ليدخل ما لو توقف القائف أو ألحقه بهما أولم يوجد في مسافة القصر فانه يؤمر الولد بعد بلوغه وجوبا بالانتساب ويحبس عليه ولا يجوز له الانتساب بالتشبه بل يميل الطبع ويلحق اللبن من انتسب اليه فان لم ينتسب بقي الاشكال كما لو تيسد الولد وانتسب بعضهم لواحد وبعضهم للآخر ولأولاد الولد بعد موته حكمه فيما ذكر ولا يجب الامر بالانتساب في ولد الرضاع ولو بقائف لانه لا يدخل فيه (قوله فان نكحت) مثال فالمراد وطئت ولو بشبهة أو ملك يمين أو زنا فاللبن للواطئ وان انقطع وعاد أو طالت مدته حتى تلد (قوله بعد الولادة) أي تمام انفصال الولد (قوله له) أي للواطئ أو للولد ولو من زنا كما مر (قوله ويقال ان أقل مدة يحدث فيها اللبن للحمل أربعون يوما) وقال الماوردي أول حدوثه عند استكمال خلق الحمل وقال الامام والغزالي يرجع

قائمين ينزلن منزلة للسودة الواحدة إذا أرضعت خمس رضعات (قول الشارح وولده أخوه وأخته) هذه تقدمت بدقوله ونسرى الحرمة إلى أولاده لكن ذكرها هنا استيفاء للاقسام كلها (قول اللبن لمن نسب اليه ولد) يقتضي أن الأمر كذلك ولو كانت نسبة الولد اليه بالامكان من غير أن يثبت وطء كما في ولد النكاح لكن خالف في ذلك صاحب التلخيص قال ابن الرفعة ولعله بنى مخالفته على أن للهر لا يستقر بذلك أما إذا قلنا يستقر فينبغي أنها تثبت بأبوة الرضاع الآن يقال ان ذلك انما يثبت ويستقر بعد الحين لأجل المهر وعين الرضاع لا مدخل ليمين المرأة في اثباتها وأفادت عبارة التهاج أيضا ان اللبن لو تار بالوطء قبل الحمل لا يثبت الأبوة وهو كذلك (قول اللبن فان نكحت آخر الخ) مثله وطء الشبهة اذا حملت منه وولدت وأما لو حملت من الزنا وولدت فهل يستمر اللبن للزوج قال ابن أبي السمر أرفيه تفلوا لا يبعثان ينقطع عن الزوج كالشبهة قال ويمكن الفرق بأن لبن الزنا لا حرمة له قال وهذا ضعيف بدليل ان الزانية لو ارتضعت صغيرا بلبنها تثبت الأخوة بينه وبين ولدها من الزنا (قول الشارح ويقال ان أقل الخ) وقال الشيخ أبو حامد يرجع إلى قول القوابل

(٩ - (قنوي وعميرة) - رابع)

فيما اللبن للحمل أربعون يوما (وكذا ان دخل) وقته

يكون اللبن للاول دون الثاني لان اللبن غذاء الولد لا للحمل فينبغ التفصل وسواء زاد اللبن على ما كان أم لا وسواء انقطع وعاد للحمل أم لا

(وفي قول الثاني) فيما اذا انقطع ثم عاد للحمل (وفي قولهما) وفي قول ان زاد فلها والافلا (فصل) (تحت صغيرة فأرضعتها أمه وأختها) من نسب أو رضاع (أو زوجة) أخرى (٦٦) (انفسخ نكاحه) من الصغيرة لأنها صارت أختها أو بنت أختها أو بنت

زوجته ومن الكبيرة لأنها صارت أم زوجته (والصغيرة نصف مهرها) السمي ان كان صحيحا والاف نصف مهر مثلها (وله على الرضعة نصف مهر مثل وفي قول كله) لأنها أتلفت عليه البضع وهو متقوم بمهر المثل والاول اعتبر ما يجب له بما يجب عليه (ولو رضى من نائمة فلا غرم) عليها لأنها لم تصنع شيئا (ولامهر للرضعة) لان الانفساخ حصل بفعلها وذلك يسقط للمهر قبل الدخول (ولو كانت تحتها) زوجتان (كبيرة وصغيرة فأرضعت أم الكبيرة الصغيرة انفسخت الصغيرة وكذا الكبيرة في الاظهر) لأنها صارتا أختين ولا سبيل الى الجمع بين أختين والثاني يختص الانفساخ بالصغيرة لأن الجمع حصل بارضاعها (وله) على الاظهر (نكاح من شاء منهما) لان المحرم عليه جمعهما (وحكم مهر الصغيرة) على الزوج وتزويجه الرضعة (ماسبق) فعليه للصغيرة نصف السمي الصحيح وله على الرضعة نصف مهر المثل وفي قول كله (وكذا الكبيرة ان لم تكن

الى قول القوابل وانظر هل الاربعون يوما من أول الحمل أو قبل الولادة راجعه وكلام الماوردي المتقدم بعض الثاني

(فصل) في طرو الرضاع على النكاح وغيره (قوله أمه الخ) لو قال فأرضعتها من يحرم عليه بنتها كان أعم وأولى فيشمل زوجة أصله أو فرعه أو أخيه بلبنهم (تنبيه) تقدم في العدد أن استدخل التي كالوطء وقيد شيخنا البرملي كما مر عن بلغت حدا لوطء ولم يوافق شيخنا (قوله وللصغيرة نصف مهرها) على الزوج المحرم في ماله والرفيق في كسبه وله كذلك ان لم يأت ذن ولم تكن الرضعة مملوكة له والغرم للعبد لسيدته (قوله وله على الرضعة نصف مهر) ولو مكرهه أو لم يوافقها الرضاع أو مملوكة لغيره ولو مكاتبه أو مبيعة والغرم على المملوكة في رقبته وفي المبيعة بالقسط وقرار الضمان في المكرهه على من أكرهها ولو خلعت لبنها وأمرت غيرها بايجاره فان اعتقد وجوب الطاعة فعليها والافعليه (قوله وفي قول كله) كالورجع شهود الطلاق قبل الدخول وفرق بتحقيق الفرق هنا (قوله اعتبر الخ) أي من حيث الجزئية وان اختلف القدر ولا ترجع على الكبيرة بمهرها لتلاخل النكاح عن مهر وهو من خصائصه صلى الله عليه وسلم (قوله من نائمة) وكذا منسية ظهرا كته وقولهم التمكن من الرضاع كفعله هو من حيث التحريم وفارق ضمان المحرم شعره اذا تمكن من دفع حالته بأنه في يده أمانة (قوله ولا مهر للرضعة) بل عليها في مالها مهر الكبيرة أو نصفه ولو حملت الرضيع الابن فلا غرم على أحد (تنبيه) العبرة في الغرم بالرضعة الخامسة فلو دبت الصغيرة في غير الخامسة فلا غرم عليها أو تعددت الرضعات فلا شيء على غير الأخيرة اذا حصلت الحرمة بمجموعهن وبذلك علم رد ما نقل عن شيخنا البرملي فيما لو كانت تحت صغيرة وكبيرتان فأرضعتها احداهما رضعتين والأخرى ثلاثا أن الغرم عليهما سوية كاتلاف العتق وقيل بعدد الرضعات فراجعه

وعلى ذلك جرى امام الحرمين رحمه الله وذكر الماوردي أنه لا يحدث الاعتدال استكمال خلق الحمل وجوز دلالة (قول المتن وفي قولهما) أي فيجوز أن يكون له أبوان من الرضاع وان لم يجز مثله في النسب

(فصل تحتها) اعلم أن الرضاع الطاري يقطع النكاح سواء اقتضى حرمة مؤبدة أو تحريم جمع وسيأتي أمثلة كل منهما وقوله فأرضعتها أمه وأختها لو قال فأرضعتها من يحرم عليه نكاح بنتها أو زوجة من يحرم عليه نكاح ابنته لكان أعم لشموله الجدة والبنت ونحوهما ويشمل أيضا زوجة أبيه أو ابنه أو أخيه اذا ارتضعت بلبنهم (قول المتن أو زوجة أخرى) هذه الزوجة تحرم أبدا سواء ارتضعت بلبنهم أو بلبن غيره موطوءة لأنها صارت أم زوجته وأما الصغيرة فان كانت الكبيرة موطوءة حرمت أيضا أبدا لأنها بنت موطوءاته سواء ارتضعت بلبنهم أو بلبن غيره وان لم تكن موطوءة فالتحريم فيها تحريم جمع فقط لأنها ربيبة لم يدخل بأبها وسيأتي ذلك في المتن ثم الكبيرة اذا كانت مدخولا بها فلها المهر والافلا (قول الشارح ومن الكبيرة) هذه الكبيرة اذا كانت موطوءة فلها جميع المهر لكنها أتلفت عليه بضع نفسها وفوته قال الأئمة ومع ذلك لا يرجع عليها بمهرها لتلاخي النكاح خاليا من المهر وهو من خصائص رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا بخلاف ما لو كانت الرضعة أم الكبيرة كما سيأتي (قول المتن على الرضعة) أي ولا يمنع من ذلك تعين الارضاع عليها عند خوف تلف الصغيرة (قول الشارح وفي قول) هو مخرج من شهود الطلاق قبل الدخول اذ ارجعوا وفرق بأن الفرق هنا حقيقة بخلاف تلك فان النكاح باق بزعمهم وقد حالوا بينه وبين الزوج (قول المتن فله على الرضعة الخ) (فرع) تحت كبيرتان وصغيرتان فأرضعت من واحدة رضعتين ومن أخرى ثلاثا فهل الغرم على عدد

والثاني لاشيء عليها لأن البضع بعد الدخول لا يتقوم الزوج (ولو أَرْضعت بنت الكبيرة الصغيرة حرمت الكبيرة أبدا) لأنها صارت أم زوجته (وكذا الصغيرة) حرمت أبدا (إن كانت الكبيرة موطوءة) لأنها صارت بنت زوجته للوطوء بخلاف ما إذا لم تكن موطوءة فلا تحرم هي (ولو كان تحتها صغيرة فطلقها فأرضعتها امرأة صارت أم امرأتها) فتحرّم عليه أبدا (ولو نكحت مطلقته صغيرا وأرضعته بلبنه حرمت على المطلق والصغير أبدا) لأنها صارت زوجة ابن المطلق وأم الصغيرة وزوجة ابنه (ولو زوج أم ولد عبده الصغير) بناء على القول للرجوع أنه يزوجه (فأرضعته لبن السيد حرمت عليه) لأنها أمه وموطوءة أبيه (وعلى السيد) لأنها زوجة ابنه (ولو أَرْضعت موطوءته أمة لا صغيرة) تحت بلبنه (أولبن غيره) بأن تزوجت غيره (حرمتا عليه) أبدا لصيرورة الأمة أم زوجته والصغيرة بنته أو بنت موطوءته (ولو كان تحتها صغيرة وكبيرة فأرضعتها انفسختا) لصيرورة الصغيرة بنتا للكبيرة (٦٧) واجتماع الام والبنت في

النكاح تمتنع (وحرمت الكبيرة أبدا) لأنها أم زوجته (وكذا الصغيرة إن كان الرضاع بلبنه) لأنها بنته (والا) بأن كان الرضاع بلبن غيره (فريبة) له فإن دخل بالكبيرة حرمت عليه تلك والا فلا (ولو كان تحتها كبيرة وثلاث صغار فأرضعن حرمت أبدا) لأنها أم زوجته (وكذا الصغار إن أرضعن بلبنه أولبن غيره وهي موطوءة) لأنهن بناته أو بنات مدخولته وسواء أرضعن معا أم مرثا (والا) أي وإن لم تكن موطوءة (فإن أرضعن معا بإيجارهن) الرضعة (الخامسة انفسخن) لصيرورتهن أخوات

(قوله والثاني الخ) قياسا على ما لو نكح امرأة على أختها ورد بأن نكاح الثانية باطل فلم يجتمع مع الأولى بخلافه هنا (قوله أم زوجته) أي بواسطة (قوله بنت زوجته) أي بواسطة فهي ربيبة بواسطة ولا مانع من تسميتها بذلك (قوله بلبنه) خرج لبن غيره فلا تحرم على المطلق (قوله لبن السيد) خرج لبن غيره فلا تحرم عليه وإن انفسخ النكاح (قوله ولو كان تحتها الخ) هذه تقدمت وانما ذكرها هنا لأجل ما بعدها (قوله أرضعن مرتباً الخ) ولو أرضعت ثنتين معاً الثالثة انفسخ نكاح من عداها لانفرادها وأرضعت واحدة ثم ثنتين انفسخ الكل كما علم (قوله كما لو نكح امرأة على أختها) وتقدم الجواب عنها نقاً (تنبيه) حيث لم يحرم كما مر في نكاح من شاء منهن من غير جمع كما قاله فيما مر وتبعه في التهج ومما اعترض به عليه في غير محل فراجع

(فصل في الاقرار بالرضاع ومأمعه) (قوله حرم تنا كحهما) خرج به المحرمية بينهما فلا تثبت وتحريم أصول كل منهما وفروعه على الآخر فلا تثبت ولا يقبل رجوعهما خلافاً لابي حنيفة حيث قال بصحة الرجوع وانفساخ النكاح وفارق الرجعية بدوام الحرمة هنا نعم لو أقر الولي برضاع محرم بين موليته والمخاطب ثم رجع فله تزويجهما منه ويحجر عليه ويصير عاضلاً إن امتنع قاله البغوي والقاضي الحسين (قوله باقراره)

الرموس أم على عدد الرضعات في المسألة وجهان وقضية نظيره من العتق ترجيح الأول (قول الشارح أم زوجته) أي جدة زوجته (قول الشارح فلا تحرم) أي لأن الربيبة لا تحرم الا بالدخول (قول الشارح فتحرّم عليه أبدا) أي ولا ينظر إلى طرو الأمومة بعد النكاح الخاقال للطاري بالمقارن كما هو شأن التحريم المؤبد (قول المتن فأرضعته لبن السيد الخ) احتراز عن غير لبنه فإن النكاح ينفسخ ولكن لا تحرم على السيد لأنها ليست زوجة ابنه (قول المتن انفسختا) هذه الصورة تقدمت أول الفصل وذكر هنا لبيان تأييد التحريم وعدمه وهناك لبيان الترم

(فصل قال هند الخ) (فرع) قال الأب بينها وبين المخاطب رضاع محرم ثم رجع قال البغوي وجب أن يجوز له التزويج منه فلا أصر وجب أن يحجر فإن امتنع فعاضل وأجاب القاضي الحسين بنحوه (قول المتن حرم تنا كحهما) لو رجع هو أو هي عن الاقرار لم يقد بخلاف ما لو أنكرت الرجعة حيث تصدق ثم رجعت واعترفت فانها تصدق والفرق تأبد الحرمة هنا فكان كالاقرار بالنسب وخالف أبو حنيفة رحمه الله فقال

ولا اجتماعهن مع الام في النكاح (ولا يحرم من مؤبدا) لانتفاء الدخول بأمرهن فله تجديد نكاح كل منهن من غير جمع بين بعضهن (أو) أرضعن (مرتباً يحرم من) مؤبداً لما ذكر (وتنفسخ الاولى) بارضاعها لاجتماعها مع الام في النكاح (والثالثة) بارضاعها لاجتماعها مع أختها الثانية في النكاح (وتنفسخ الثانية) بارضاع الثالثة لما ذكر من اجتماعهما في النكاح (وفي قول لا تنفسخ) لان اجتماع الاختين انما حصل بالثالثة فيختص الانفساخ بها كما لو نكح امرأة على أختها (ويجوز القولان فيمن تحتها صغيرتان أرضعتها أجنبية مرتباً أن تنفسخان أم الثانية) فقط لا يظهر انفساخهما لما ذكر ولو أرضعتها معاً بالطريق السابق انفسخ نكاحهما جزماً لما تقدم والرضعة تحرم عليه أبدا لأنها أم زوجته (فصل) (قال هند بنتي أو أختي برضاع أو قالت هو أختي) أو ابني برضاع (حرم تنا كحهما) مؤاخذه لكل منهما باقراره

بشرط الامكان قال فلاتة يثنى وهي اكبر ستانته فلتو (ولو قال زوجان يثنى رضاع محرم فرق بينهما) عملا بقولهما (وسقط المسمى ووجب مهر التل ان وطئ) (٦٨) وان لم يطأ فلا يثبت شيء (وان ادعى رضاعا فأنكرت انفسخ) النكاح

وينفسخ النكاح ظاهرا وباطنا ان صدقه الآخر والافظاها فقط (قوله بشرط الامكان) أي حيا وشرا ولم يذكر محترز الشرعي قال ابن حجر وغيره لعله لم يتم تصور هتاف راجعه (قوله زوجان) وان قضت العادة بحملها الشروط الرضاع (قوله وسقط المسمى) ان لم يكن الرضاع مضافا لما بعد الوطء والا وجب (قوله ووجب مهر مثل) ان لم تكن عالة والافلاشي لها (قوله انفسخ) وان كذبت المرأة للنسب اليها الرضاع (قوله ولها المسمى الخ) أي ان كانت معذورة (قوله ولزمه مهر التل) ان لم تكن مفوضة والافلاشي فقط (قوله صدق يمينه) فدعواها مسموعة وان لم تذكر عنرا خلافا لما في الروضة وتبقى الزوجية وعليها الامتناع ان كانت صادقة وعليه مؤتمنا على الاعتماد لاستمتاعه بها نعم ان امتنع من الذهاب الى محل طاعته فلا نفقة أي مالم يستمتع بها كما في شرح الرمي (قوله برضاها) ولو بسكوتها في البكر قال العلامة البرلسي والصورتان مما رضاها وعدمه (قوله منه) خرج به مالم كان اذنها تغير معين فهو كما لو زوجت بغير رضاها (قوله فان مكنته) أي عالة لانحو ظلمة (قوله مهر مثل) ان لم تكن قبضت المسمى والافلاشي يسترد ولو زاد مهر التل على المسمى لم تطلب بالزائد في حلقه (قوله فلاتة يثنى لها) نعم ان كانت قبضت المسمى لم يسترد منها (قوله عملا بقولها فيما تستحقه) هكذا في النهج وغيره وهو الصواب بمعنى انه عمل باقرارها فسقط المسمى الذي تستحقه وفي نسخة فيما لا تستحقه بزيادة لا وقد يوجه بان الرضاع لا يصح معه النكاح فلا تستحق معه المهر وقد اقرت بذلك (فرع) لو اقرت رقيقة بأخوة بينها وبين سيدها ولو قبل ملكه لم تقبل على الاعتماد بمصاهرة كان كانت زوجة أيه ولو قبل ملكه أيضا قبلت كالرضاع مالم يسبق منها تمكينه بلا عنر (قوله رجلا كان أو امرأة) راجعان لنكره ومدعيه ولا يضر في العموم عدم تصور الحلف من الزوج للدعي له أو عدم الرد عليه لأنه معلوم مما تقدم في مواخذته باقراره والراد في الجملة فلا ترد أيضا ونصير شيخنا الرمي له في الدعوى بمالو ادعى حصة على قاتب بينه وبين زوجته رضاع محرم فانه يحلف مع اليقينة بين الاستظهار على البتة في الرد بمال الزوجت بالاجبار ولم يسبق منها مناف ثم ادعت رضاعا محرما ورد اليقين على الزوج تكلف غير محتاج اليه مع أن للدعي حصة لا يمين عليه فراجع (قوله فعل الغير) ولا نظر للارتضاع لأنه كان في الصغر (قوله لاختصاص النساء الخ) منه الشهادة أن هذان ابن فلاتة

يصح الرجوع والنكاح قال الزركشي ويستفاد من العبارة أن المحرمية لا تثبت عملا بالاحتياط قال ولم أره منقولا (قول المتن وسقط المسمى) لو كان الرضاع مضافا لما بعد الوطء وجب المسمى (قول المتن ووجب مهر التل) أي اذا كانت جاهلة عند الوطء (قول المتن انفسخ) أي ولو كذبت المرأة التي نسب الارضاع اليها (قول المتن صدق يمينه) أي فسمع دعواها لتحليفه لكنه في الروضة قبيل الصداق قيده بمالو أدبت غيرها من نسيان ونحوه ثم الظاهر أنها تستحق النفقة لأنها محبوسة عنده لحقه (قول المتن برضاها) انظر هل منه مالو استؤذنت البكر فمكنت ثم رأيت في كلامهم انه كالنطق في هذه المسألة (قول المتن فالأصح تصديقها) لأنها ادعت أمرا محتملا ولم يسبق منها طعن فافضه فكان كالوذكرت ذلك قبل النكاح (قول الشارح في صورتين) ظاهره أن الأمر كذلك في الأم ولو كان المسمى أنقص من مهر التل وهو بعيد وسبقه الى ذلك الأذرعى فقال يجب تقييده بما اذا كان دون مهر التل أو مثله أما اذا كان زائدا فليس لها المطالبة بالزائد (قول الشارح حلف على البت) أي لأنها مثبتة (قول المتن وبأربع) خالف أحمد رضي الله عنه فأثبتته بالمرضة وحدها لظاهر حديث ورد في ذلك وحمله أصحابنا على الورع (فرع) لو كان الشرب من طرف لم يكف النساء للتحضات كذا نقل في التهمة

مواخذة له بقوله (ولها المسمى ان وطئ والا فنصفه) ولا يقبل قوله عليها وله تحليفها قبل الوطء وكذا جده ان كان مهر التل أقل من المسمى فان نكحت جلف هو ولزمه مهر التل بعد الوطء ولا شيء قبله (وان ادعته) أي الرضاع (فأنكر صدق يمينه ان زوجت برضاها) منه تضمن رضاها الاقرار بحلقه لها (والا) بان زوجها المخير (فالأصح تصديقها) يمينها والثاني يصدق هو يمينه ومحل الخلاف اذا لم يمكنه فان مكنته فكالمو رضيت (ولها) في صورتين (مهر مثل ان وطئ والافلاشي) لها عملا بقولها فيما تستحقه والورع للزوج فيما اذا لم يثبت الرضاع أن يدع نكاحها بطلقة لتحل لغيره ان كانت كاذبة (ووجب الحلف منكر رضاع على نفي علمه ومدعيه على البت) رجلا كان أو امرأة لأن الارضاع فعل الغير وفعل الغير يحلف مدعيه على البت ومنكره على نفي العلم كما سياتي في محله ولو نكل للنكر أو للدعي عن اليقين وردت على الآخر

حلف على البت (ويثبت) الرضاع (بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين أو أربع نسوة) لاختصاص النساء بالاطلاع فان عليه غالبا كالولادة وكل ثنتين برجل وما يقبل فيه النساء يقبل فيه الرجال والنوعان (والاقرار بشرطه رجلا) لانه مما يطلع عليه الرجال غالبا

(وتقبل شهادة للرضعة ان لم تطلب اجرة) عن الرضاع (ولا ذكر فطما) كأن شهدت بأن بينهما رضاعا بوصفه الآتي (وكذا ان ذكره فقالت أرضعته) أو أرضعتهما بالوصف الآتي (في الأصح) لأنها غير متهمة في ذلك (٦٩) والثاني لا تقبل ذكرها فعل نفسها

كما لو شهدت بولادتها وفزق الأول باتهامها في الولادة اذ يتعلق بها النفقة واليراث وسقوط القصاص أما اذا طلبت اجرة الرضاع فلا تقبل لاتهامها بذلك (والأصح انه لا يكفي) في الشهادة أن يقال (بينهما رضاع محرم) لاختلاف للذهب في شروط التحريم (بل يجب ذكر وقت الرضاع للاحتراز عما بعد الحولين (وعدد الرضعات للاحتراز عما دون الخمس) (ووصول اللبن جوفه ويرف ذلك بمشاهدة حلب) (بفتح اللام) (وايجار وازدراد أو قرآن) كالنظام ندى ومعه حركة حلقه بشجرع وازدراد يدعله أنها لبون) فان لم يعلم ذلك لم يحل له ان يشهد لأن الأصل عدم اللبن وقيل يحل له ذلك أخذا بظاهر الحال ولا يكفي في أداء الشهادة ذكر القرآن بل يعتمد ما يجزم بالشهادة ومقابل الأصح أنه يكفي بينهما رضاع محرم قال الرافعي ويحسن أن يقال يكفي ذلك من الفقيه العارف أي بالرضاع المحرم ولا يكفي من غيره وقد سبق مثله في

نعم لا تقبل شهادتهم على الشربيه من ظرف بل لا بد من الرجال (قوله وتقبل شهادة للرضعة) بأن كانت تعلم النصاب ولا تكفي شهادتها وحدها خلافا للإمام أحمد (قوله ان لم تطلب) أي ان لم تذكر حال شهادتها استحقاق الاجرة لو كانت مستأجرة بأن سكنت عندها ولا يضر طلبها لمسا بعد الشهادة ولا قبلها (قوله بوصفه) يفيد انه لا بد من تفصيلها في الشهادة كغيرها (قوله طلبت) على ما تقدم وهل من الطلب ما لو قالت وما أخذته من الاجرة حتى أول تطالبوني به راجعه (قوله لاتهامها) لعود نفقه عليها (قوله بل يجب الخ) ولو مات الشاهد مثلاً قبل تفصيله وجب التوقف على العتمد (قوله وعدد الرضعات) ولا بد من ذكر التفريق مع العدد للاحتراز عن اعتقاد تعددها باعتبار اللصاة والتحول من ندى إلى آخر مثلاً ويمكن أن تدخل في كلام الصنف ولا يمنع منه اقتصار الشارح في المختار فتأمل (قوله جوفه) بالمعنى الشامل لدماعه كما مر (قوله ويعرف ذلك) أي الوصول (قوله بفتح اللام) كافي خط للصنف ويجوز اسكتها بمعنى الفصل (قوله وايجار) قيد في الحلب (قوله أو قرآن) لانها تفيد الظن أو العلم (قوله عدم اللبن) مع احتمال نحو تعلل (قوله ويجزم) ولا يضر ذكر القرآن بما لجزم على انها مستندة لا على وجه الرية (قوله قال الرافعي ويحسن الخ) هو العتمد (قوله العارف) عند القاضي الموافق له في مذهبه وليس في المسألة اختلاف ترجيح وشرط ابن الرفعة كونهما مقلدين لأن الاجتهاد قد يتغير وهو واضح (قوله والافرار بالرضاع لا يشترط الخ) هو العتمد فهو كالشهادة (قوله والثاني لا يشترط) هو العتمد فلا فرق بين الفقيه وغيره (قوله تبعاله) فالعتمد القبول مع الاطلاق كافي قبول الافرار كذلك قاله شيخنا وتقدم أن الاطلاق انما يقبل من العارف وحيثئذ فالشهادة على الرضاع وعلى الافرار به كالاقرار به فتأمل

﴿ كتاب النفقات ﴾

من الاتفاق وهو الاخراج ولا يستعمل الا في الخير وعلى صرف الشيء في غيره أو فراغه نحو أنفق عمره في كذا ونفقت بضاعته ويطلق على المال للصر وف في النفقة ولو قدمها على الرضاع للاشارة الى عدم كونه من أسبابها لكان أنسب وقديقال آخرها عنه للاشارة الى أنها تجب فيه لزوجة انفسخ نكاحها به لمقتضى فتايله (قوله وأسباب) اشارة لوجه جمعها (قوله ثلاثة) وماز يدعيها ما خاص لأسباب خاصة أو على

قال الاذرعى والذي فيها أن لا يقبل إلا الرجال (قول المتن ان لم تطلب اجرة) أي وان كانت تستحقها ثم القبول لا يؤثر فيه ما ثبت لها بذلك من جواز الحلو والسافرة كما ان الشهود بالطلاق يستفيدون جواز النكاح (قول الشارح لانها غير متهمة) أي ولأن فطما غير مقصود ولا بها تشهد على الوضع القبي هو فعل الغير (قول المتن بل يجب الخ) منبه يومه ايجب ذلك مع الوصف بالتحريم وليس مراداً قلن الوصف بالتحريم حكم لا يجب التعرض له (قول المتن أو قرآن) لانها تفيد الظن الغالب وذلك كاف في الشهادة بل قال الامام ان القرآن قد يفيد اليقين (قول المتن يدعله) أي لا يقدّم بتمامه بل يكتفى بما يصل بالمقطوع ونكون المرأة غير ذات لبن (قول الشارح قال الرافعي ويحسن الخ) قال في الطلب وكونه فقيها لا يكفي بل ينبغي أن يكون على مذهب القاضي وكلامه مقلد فلو كانا مجتهدين فقيه نظر لانه قد يتغير اجتهاد أحدهما عند الشهادة (قول الشارح في قبول الشهادة الخ) للرجح في الشهادة على الافرار بلزما للاشتراط وقد سوى بينهما للتولي في الخلاف

﴿ كتاب النفقات ﴾

الاخبار بنجاسة المأوى لاقرار بالرضاع لا يشترط فيه التعرض للشرط من الفقر ويشترط من غيره في أحد الوجهين بناء على اشتراطه في الشهادة والثاني لا يشترط لأن المقر يحتاج فلا يفر الاعن تحقيق وفي قبول الشهادة المطلقة على الافرار بالرضاع وجهان تبعاله جمع نفقة وأسباب وجوبها ثلاثة ملك النكاح وملك الخمين وقرابة البضية ومساكني

﴿ كتاب النفقات ﴾

وبدا بأولها فقال (على موسر لزوجه كل يوم مدا طعام ومصر مدو متوسط مدو نصف) واحتج الأصحاب لأصل التفاوت بقوله تعالى لينفق ذو سعة من سعته الآية واعتبروا النفقة بالكفارة بما جاء في كلامهم من أن كلا منهما مال يجب بالشرع ويستقر في الذمة وأكثر ما وجب في الكفارة لكل مسكين مدان وذلك (٧٠) في كفارة الأذى في الحج وأقل ما وجب فيها لكل مسكين مدو ذلك في كفارة

الحج والظهار ووقاع رمضان فأوجبوا على الموسر الأقل وعلى للمسر الأقل وعلى المتوسط ما بينهما كما تقدم يستوى في ذلك الزوجة المسلمة والتمية والحرة والأمة ولا يعتبر حال المرأة في شرفها وغيره ولا تعتبر كفايتها كنفقة القريب لأنها تستحقها أيام مرضها وشعبها (والمد مائة وثلاثة وسبعون درهما وثلاث درهم) لأنه رطل وثلاث بخداد ورطل بخداد مائة وثلاثون درهما كما تقدم في زكاة النبات قلت الأصح مائة وأحد وسبعون وثلاثة أسباع درهم والله أعلم بناء على ما رجحه هناك من أن الرطل مائة وثمانية وعشرون وأربعة أسباع درهم (ومسكين الزكاة) وقد تقدم في قسم الصدقات أنه من قدر على مال أو كسب يقع موقعا من كفايته ولا يكفيه (مصر) ومن فوقه ان كان لو كاف مدين يرجع مسكينا فتوسط (والافوسر) ويختلف ذلك بالرخص والفلا وقيل الموسر

مرجوح كما يعلم من السير (قوله وبدأ بأولها) وهو ملك النكاح لكونه الأغلب والأكثر ولا يسقط بعضي الزمان (قوله كل يوم) بليته للتأخرة عنه أخذ ما يأتي (قوله واعتبروا) أي قاسوا (قوله ما بينهما) وهو نصف ما على كل منهما (قوله ولا تعتبر كفايتها) خلافا لأبي حنيفة وإن قيل أنه قول قديم عندنا وجرى عليه السلف والخلف (قوله والمد مائة الخ) تقدم في الزكاة اعتبار الكيل فيما يأتي مثله هنا وقد حرر ابن الرفعة للشافعي بما ينع رطلا وثلاثين من حب الشعير وقدمناه نصف قدح بالكيل المصري (قوله ومن فوقه) منه من مالك أو يكسب قدر كفايته مع أنه مع المصير هنا فالمراد بمن فوقه ما فوق هذا (قوله بالرخص والفلا) وقلة الميال وكثرتهم (قوله واللبعض) وجعله موسرا في الكفارة ونفقة القريب لأن الأعراس يسقطهما (قوله البلد) أي محل الزوجة وقت الوجوب وإن لم يلق به واعتبر ابن سريج بقوت الزوج (قوله وجب لا تقبه) يسار أو عدمه ولا عبرة بأسرافه وتغييره (قوله طلوع الفجر) أي فجر كل يوم بمعنى أنه ينظر فيما عنده من المال ويوزع على مؤنة مؤنة في كل يوم من بقية عمره الغالب فإن لم يفضل عنه شيء أو فضل دون مد ونصف لمصر أو مد ونصف ولم يبلغ مدين فتوسط أو بلغها فأكثر فوسر ويعتبر الفاضل من كسبه

جميعها لأنها أنواع ثلاثة (قول الشارح وبدأ بأولها) أي لأنه معاوضة ولا يسقط بمضي الزمان بخلاف الأخيرين (قول للثمن كل يوم) أي بليته أعني للتأخرة صرح بذلك الرافعي في الفسخ بالأعراس فقال واليوم الثالث إلى انقضاء اليوم واليلة بعده لأن النفقة لهما وبمضيها تستقر له أقول وبه تعلم أنها ونشزت اليلة للمستقبل سقطت نفقة اليوم قبلها (قول الشارح واعتبروا النفقة الخ) وأيضا فقد اعتبر الشارع جنس طعام الكفارة بنفقة الأهل فقال من أوسط ما يطعمون أهلهم وذلك يدل على القارة والشاهية ينهيها قال الإمام ولأن نفقة الزوجة ليست على الكفاية كنفقة القريب بل تستحقها في أيام مرضها وشعبها فإذا بطلت الكفاية حسن تقريرها من الكفارات (قول الشارح وذلك في كفارة الأذى) أي الحلق (قول الشارح وعلى المتوسط ما بينهما) أي وهو نصف ما على هذا ونصف ما على هذا (قول الشارح ولا تعتبر كفايتها الخ) هذا الذي قول عندنا ينسب لقديم قال الزركشي وهو القوي في الدليل وحديث هنادي شاذ ذلك وهو مذهب أبي حنيفة وجرى عليه السلف والخلف قال والقياس على الكفارة لا يصح لأن الله تعالى جعل الكفارة فرعا لنفقة الأهل فقال من أوسط ما يطعمون أهلهم وقيل الاعتماد على فرض القاضي وعليه أن يجهدو بقدر (قول للثمن وللد مائة الخ) قد سبق في الزكاة أن المدار على الكيل وينبغي أن يكون هنا كذلك وقد حرر ابن الرفعة المد الشارح بما يصح رطلا وثلاثين من حب الشعير (قول للثمن ومسكين الزكاة مصر) قيل العبارة مقابلة بالأصل والمصر مسكين الزكاة (قول الشارح وقيل يرجع في الثلاثة إلى العادة) به قال المتولي واقتضى كلام البيهقي أنه المذهب وقال في المطلب وهو الذي يقتضيه كلام الأكثرين حيث لم يتعرضوا لضبط انكالا على العرف انتهى وقال الزركشي إن الأول من نفقة الإمام وكلام الأصحاب ما كتبه عنه ثم اعترض صنيع الشيخين بأن الإمام مصرح بأن القبرة على الكسب الواسع لا تخرج عن الأعراس هنا وإن أخرجت عن استحقاق مسهم الساكنين (قول الشارح غالب قوت البلد) أي لا ما خرج به ابن سريج من أنه يعتبر بقوت الزوج كما اعتبر بحاله في القدر الحاقا لجنسها بقدرها

من يز بدخله على خرجه والمصر عكسه والتوسط من استوى دخله وخرجه وقيل يرجع في الثلاثة (قول) إلى العادة وتختلف باختلاف الأحوال والبلاد (فرع) البديل على النفقة للمصر وكذا للكاتب واللبعض وإن أكثر ما لم الضعف ملك للكاتب ونقص حال الآخر (والواجب غالب قوت البلد) من الحنطة وغيرها (قلت فإن اختلف) غالب قوت البلد وقوتها من غير غالب (وجب لا تقبه) أي بالزوج (ويعتبر اليسار وغيره بطاوع الفجر والله أعلم)

لأنه الوقت الذي يجب فيه التسليم فالمرحلي عليه نفقة اليسار وإن أعسر في أثناء النهار والمعر بمكة ذكر ذلك صكه
الرافى في الشرح (وعليه تملكها) حبا كالكفارة (وكذا) عليه (طحنه وخبزه في الأصح) الحاجة اليهما والثاني لا كالكفارة
وفرق الأول بأنها في حبسه والثالث أن كانت من أهل القرى (٧١) الذين عاداتهم الطحن والخبز بأنفسهم

فلا والافتم (ولو طلب
أحدهما بدل الحب) من
خبز أو غيره أى طلبته
هى أو بذله هو بالمعجزة
(لم يجوز الممتنع) منها
(فإن اعتاضت) عنه
شيئا (جاز في الأصح) لا خبرا
ودقيقا) فلا يجوز (على
المنع) أما الجواز في
غيرهما كالبراهم والدقائير
والتياب فلا أنه اعتياض
عن طعام مستقر في النعمة
لمين كالاغتياض عن
الطعام المنسوب للنفق
ووجه النع القياس على
السلم فيه والكفارة فانه
لا يجوز الاغتياض عنهما
قبل قبضهما وانفصل الأول
في قياسه عن الثاني بأن
السلم فيه غير مستقر
وطعام الكفارة لا يستقر
لمين وأما الجواز في الخبز
والدقيق الذى قطع به
البعوى فلا يثبتها تستحق
الحب والاصلاح وقد فعله
فاذا أخذت ما ذكر فقد
أخذت حقها لا عوضه
ورجح المراقبون وغيرهم

كل يوم على مؤنة يموت فيه كذلك (قوله لأنه الوقت الذى يجب فيه التسليم) أى من حيث أن لها المطالبة
به ولا يلزمها الصبر عليه وليس لها حبسه ولا لحاكم إجباره لأنه واجب موسع وليس لها مطالبة بنفقة
مستقبلة وإن أراد سفرا على الاعتماد عند شيخنا الرملى ولو وقع التحكيم في أثناء اليوم أو الليلة وجب لها
بقسطه عن الباقي بخلاف ما لو نشزت وعادت لم يجب لها شيء من نفقة اليوم والليلة فإن كانت قبضتها فله
استردادها (قوله تملكها) أى الدفع اليها ولو مكاتبه أو إلى وليها أو سيد غير المكاتبه ولو بالوضع
بين يدي المدفوع له (قوله وكذا عليه طحنه الخ) أى بنفسه أو نائبه فإن اعتادت كالحب أو باعته
أو طحنه بنفسها مثلا فلها مؤنته (قوله فإن اعتاضت عنه) أى الحب وكذا عن مؤنته وكذا عن
الكسوة كما سيأتى (قوله جاز) بشرط القبض في المجلس خروج من بيع الدين بالدين لأنه هنا بيع
دين لمن هو عليه (قوله لا خبرا الخ) أى إلا أن لازم وجود ربا (قوله مستقر) ولو بحسب المال
فيدخل نفقة اليوم الحالي كما يأتى فهو كالتن في زمن الخيار (قوله النع) لأنه باهول الاعتماد كما تقدم (قوله
للأضية أو الحالية) ولها في الماضية مطالبة بالحكم والزامه بها بخلاف الحالية كما مر وما يقع من تقرير
مقدار معين عليه في الوثائق كل يوم فباطل إلا في اليوم الأول فقط وكذا في الكسوة إلا في الفصل الأول
(قوله فلا يجوز الاغتياض عنها) أى من الزوج كما هو سياق كلامه ولا من الأجنبي بالأولى (قوله ولا يجوز
الاغتياض من غير زوج قطعا) أى فيما يجوز فيه الاغتياض من الزوج فيدخل الماضية والحالية وهو
صحيح في الثانية وأما الماضية فيصح الاغتياض من الأجنبي عنها على الاعتماد الاغتياض عن الكسوة
كهو عن النفقة (فرع) من النفقة ماء الشرب لأنه من الطعام فهو تملك وهو مقدر بالكفاية
وجنسه من مال أو عذب ما يليق به عادة أمثاله (قوله أكلت) خرج ما لو طفت أو أعطت غيرها
فلا تسقط نفقتها وعليها الضمان (قوله معه) أى عنده وكذا لو أضافها أحدا كراماله ولو أياما فإن
فقد الكرامتهما فبالقسط (قوله سقطت) فما أكلته بدل عن الواجب كما هو أحد الوجهين وحل
السقوط إن أكلت قدر الواجب فأكثر والارجعت بقدر ما بقي من الواجب وتصدق يمينها في قدره

(قول المتن وعليه تملكها) أى الواجب الدفع ويكفى الوضع على قياس الخلع وأما الإيجاب والقبول
فليس بشرط لأن هذا وقاء عما وجب في ذمته (قول المتن حاز في الأصح) شمل إطلاقه الاغتياض عن
المؤن فإن قلنا باستحقاقها عند بيع الطعام فلا إشكال في صحة الاغتياض والاثار خلاف في الصحة هنا بناء
على تفريق الصفة كذا في الطلب وقوله والامتناء أن يتنازع عن الجميع وبتمام الاغتياض يسقط ما يقابل
المؤن لأن منعهما من ذلك إنما يتم بالبيع فيجوز خلاف تفريق الصفة (قول الشارح فلا يجوز الاغتياض)
انظر ما وجهه (قول المتن سقطت نفقتها) قلت هو كذلك ولكن هل الواجب أحد الأمرين التقدير
أولا كل أو الواجب المقدر وهذا بدله اغتفر رفقاً ومساعدة احتمالان في المطلب ولو أضافها إنسان أياما
فالظاهر السقوط ولو اختلفا فقالت قصت التبرع وقال بل على النفقة صدق الزوج بلاعين كالدفع
إليها شيئا وادعت أنه هدية وقال بل عن الله قاله الزركشى

من الوجهين في ذلك المنع لا يثبت هنا كذا في الاغتياض عن النفقة الماضية أو الحالية أم المستقبل فلا يجوز الاغتياض عنها قطعا ولا يجوز
الاغتياض من غير زوج قطعا (ولو أكلته معه كالعادة سقطت نفقتها في الأصح) لا اكتفاء الزوجات به في الأعمار والأعمار وجريان الناس
عليه فيها والثاني لا تسقط

لأنه لم يؤد الواجب وطوع غيره (قلت الآن تكون غير شديدة ولم يأذن وليها واقفا علم) في أكلها معه فاتها حينئذ لا تسقط عنه جزما حكما ذكره الرافعي في الشرح بخلاف ما إذا أذن الولي ففيه الخلاف قال وليكن السقوط مفرعا على جواز اعتياض الخبز وأن يجعل ماجرى قائما مقام الاعتياض يعني أن لم يلاحظ ماجرى عليه الناس في الأعصار كما تقدم (ويجب آدم غالب البلاد كريت وسمن وجبن وتمر) وخل (ويختلف بالفصول) فيجب (٧٢) في كل فصل ما يناسبه (ويقدره قاض باجتهاده ويفاوت) في قدره (بين موسر وغيره) فينظر ما يحتاج

إليه المد في فرضه على المعسر وضعفه على اللوسر وما بينهما على المتوسط وما ذكره الشافعي رضي الله عنه من مكيمة زيت أو سمن أي أوقية فتقريب (و) يجب (لحم يلبق يساره وأعصاره كعادة البلد) وما ذكره الشافعي رضي الله عنه من رطل لحم في الأسبوع الذي حمل على المعسر وجعل باعتبار ذلك على اللوسر رطلان وعلى المتوسط رطل ونصف وأن يكون ذلك يوم الجمعة لأنه أولى بالتوسع فيه محمول عندنا أكثرين على ما كان أيامه بمصر من قلة اللحم فيها ويزاد بعدها بحسب عادة البلد وقال البغوي يجب في وقت الرخص رطل على اللوسر كل يوم وعلى المعسر كل أسبوع وعلى المتوسط كل يومين أو ثلاثة وفي وقت الغلاء في أيام مرة على ما يراه الحاكم وقال القفال وغيره لا مزيد على ما ذكره الشافعي في

(قوله وطوع غيره) أي من حيث الدفع والأفهم مضمون عليها كما نقله البلقيني عن الأصحاب (قوله غير رشيدة) أي محجور عليها والهمة كالرشيدة (قوله لا تسقط عنه جزما) ولا مطالبة له أن كان رشيدا ولم يقصد أنه عن الثقة والأقوال الرجوع في الأولى ويحسب عليها من الثقة في الثانية ويصدق بلايين في قصده ذلك أن أنكرته وادعت نحو الهدية كما سفي المهر (قوله أذن الولي) أي صريح باللفظ ولا يكفي علمه أو رؤيته وسيد الأمة للطلق التصرف أو وليه كالولي ولا بد من كون الصلحة في أكلها معه والالم صرح بالأذن ويأتي مامر وتردد العلامة والشيخنا الرملي في المراد بالولي ومال شيخنا إلى أنه ولي المال وهل ينقطع الأذن بموته تأمله (قوله ففيه الخلاف) والمعتمد منه السقوط كما سفي (قوله يعني أن لم الخ) قيد للتفريع أي فإن لاحظ ذلك لم يكن مفرعا على ما ذكره (قوله آدم غالب البلد) أي بلد الزوجة أي محلها كما سفي فإن لم يكن آدم غالب لما يليق به لا يهاول تعدد آدم وجب الجميع كخيار وجبن ولولم يحتج الواجب إلى آدم لم يجب آدم غيره (قوله ويقدره قاض) أي عند تنازعهم أولو تبرمت من الادم فلها إبداله إن شاءت ولا يلزم الزوج إبداله إلا أن كانت غيره عمة أو سفية وليس لها من يقوم بأمورها فاللائق أنه يلزم الزوج إبداله قاله الأذري وأقروه (قوله أوقية) وهي أربعون درهما (قوله ويجب لحم) يفيد بقطعه عن الادم أنه ليس منه وقد يطلق اسم الادم عليه وقياس مامر في الحب لزوم ما يتعلق به بما يحتاج إليه من نحو ماء وحطب وما يطبخ معه من نحو قرع وكرنب وقياس مامر في الادم لزومه عليه لها وأن لم تأكله وأنه يقدره القاضي عند تنازعهما فيه وأنه يفاوت في قدره كما يؤخذ من كلام الشارح (قوله ويشبه أن يقال الخ) حمل شيخنا الرملي الأول على ما إذا كفي اللحم للغداء أو العشاء والثاني على ما إذا لم تكف لها ولم يخالفه شيخنا (قوله وكسوة) بكسر الكاف وضمها (قوله تكفيا) لأن له التمتع بجميع بدنها فوجب كفايته ولا يجب ما لا دونه وإن كانت عاداتهم

(قول الشارح لأنه لم يؤد الواجب وطوع غيره) ظاهر هذا التعليل أنه يذهب بخانا وتقل البلقيني عن الأصحاب الصمان (قول الآن تكون الخ) قيل هذا يشكل على ما سلف من التعليل بجريان الناس على ذلك فإنهم جروا على ذلك في الرشيدة وغيره فلامعنى لا غبار في شيء دون شيء (قول الآن ولم يأذن وليها) انظر كيف الأذن في الصغيرة وكأهم جعلوا الزوج كالوكيل عن الولي (قول الشارح بخلاف ما إذا أذن الولي) لو أذن ثم مات هل ينقطع الأذن وما المراد بالولي (قول الآن ويجب آدم) نية الزكشي على وجوب المشروب قال وهو امتناع وعلى الكفاية أقول في كونه امتناعا نظر قال الرافعي وقد قلب الفواكه في وقتها فتجب قال القاضي الرطب في وقته واليابس في وقته قال الزكشي مرادها إذا غلب التأدم بها والا ففتجب كما صرح بمصاحب الرغبة اه وفيه نظر (قول الشارح أي أوقية) حكى الجيلي عن بعض الأصحاب أن المراد الأوقية الحجازية وهي أربعون درهما وهو ظاهر فإن المراقبة لا تفي شيئا (قول الآن ويجب الادم) فكذا قطعوا به ولو قيل أنه تفريع على النهي من عدم لزوم الكفاية لكان متجها (قول الآن تكفيا) أي فلا يكفي ما يقع عليه الاسم بالاجماع

بخلاف

جميع البلاد لأن فيه كفاية لمن فتح قال الرافعي وتبعه للصفه وشبه أن يقال لا يجب الادم في

يوم اللحم ولم تعرضوا له لم يحتمل أن يقال إذا أوجبنا على اللوسر اللحم كل يوم يلزمه الادم أيضا ليكون أحدهما غداء والآخر عشاء على العادة (ولو كانت تأكل الخبز وحدهم وجب الادم) ولا نظر إلى عاداتها والأصل في وجوبه بقوله تعالى وعاشروهن بالمعروف وليس من المباشرة بالمعروف تكليفها الصبر على الخبز وحده (وكسوة) أي وعلى الزوج كسوة الزوج فقال تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف (تكفيا) أي على قدر كفايتها ويختلف ذلك بطولها وقصرها وحرها وبارد ولا يختلف

عدد الكسوة يسار الزوج واعساره ولكنها يؤثران في الجودة والرداءة (فيجب قميص وسراويل وخمار) للرأس (ومكب) أو نحوه يداس فيه هذا في كل من فصل الشتاء والصيف يؤخذ مما سياتي أنها تطلى الكسوة أول شتاء وصيف (وتزاد في الشتاء) على ذلك (جبة) محشوة أو نحوها للحاجة إلى ذلك فإن لم تكف لشدة البرد زيد عليها بقدر الحاجة وقيل لا يجب السراويل في الصيف وفي الحار أن نساء أهل القرى إذا لم تجر طنتهن أن يلبسن في

(٧٣)

لم يجب لأرجلهن شيء (وجنسها) أي الكسوة (قطن) فتكون لامرأة المومر من لينه ولا امرأة المسر من غليظه ولا امرأة المتوسط مما بينهما (فإن جرت عادة البلد لثله) أي الزوج (بكتان أو حرير وجب في الأصح) ويفاوت بين المومر والمسر في مراتب ذلك الجنس والثاني لا يجب بل يكفي الاقتصار على القطن لأن غيره رعونة (وعجبا تقعد عليه كزلية) بكسر الزاي أي لامرأة المتوسط (أوليد) في الشتاء (أو حصير) في الصيف كلاهما لامرأة المسر والمومر طنفسة في الشتاء ونطع في الصيف (وكذا فراش للنوم في الأصح) فيجب مضربة وثيرة أو قطيفة والثاني لا بل تنام على ما تقعد عليه نهارا (ومخدة ولحاف) أو نحوه (في الشتاء) في البلاد الباردة وذكر الزالي الملحفة أي في الصيف وسكت غيره عنها وفي البحر لو كانوا

بل لو طلبت التطويل ولو نحو ذراع أجيبت (قوله عند الكسوة) بخلاف جنسها ونوعها كما يأتي والمبرة في التعدد بأمنائها ولواتقلت إلى بلد اعتبر أهلها (قوله قميص) ويقع ما يحتاج إليه من خيط ونحوه كازرار فيلزمه وإن لم تخط به كما سفي الطحن ونحوه ولو دفعه لما تخطط لم يلزمها قبوله ويكفي ليس لم تنقب قوته وأولى منه الجديد (قوله وسراويل) هو اللباس للعروف ويقع تكته وما يخط به ويلحق به الأزار والرداء (قوله وخمار للرأس) هو ما تطلى به ويلحق به الكوفية ونحوها (قوله ومكب) بضم أوله وفتح ثانيه مثقلا وبكسر فسكون مخففا هو الداس (قوله أو نحوه) كالنمل والحف والقباب وما يتبع ذلك وجميع ما ذكر حيث جرت عادة به وكذا جميع ما يأتي ولا يحتاج لذكرها في كل موضع (قوله بقدر الحاجة) فلو جرت بحطب أو فحم أو سرجين وجب أيضا (قوله لم يجب لأرجلهن شيء) هو للتعبد (قوله عادة البلد) أي محل الزوجة (قوله لثله) أي مع مثلها فكل منهما مراعى هنا (قوله بكتان) أو حرير أو شعير أو صوف أو آدم نعم لو اعتادوا رقيقا لا يستلزمه ضرورة وجب صفيق يستر (قوله رعونة) أي نقص عقل وهي بضم أوليه للهملين (قوله زلية بكسر الزاي) وبتشديد اللام والتخفيف الشدة أيضا مضربة وقيل بساط صغير (قوله طنفسة) بكسر الطاء والفاء وفتحهما وضمهما وكسر الطاء وفتح الفاء وهي بساط صغير ويجب ما يفرش تحته من نحو حصير (قوله نطع) بفتح النون وكسرها مع سكون الطاء وفتحها (قوله وثيرة) بالثنية لينة الحشو (قوله قطيفة) هي الدية (قوله ومخدة) بكسر الليم وفتح الحاء للعجمة سميت بذلك لملاصقتها للحظ ولا يجب أكثر من واحدة وإن جرت عادة بالأكثر قاله شيخنا ويجري مثله في اللحاف وغيره فلا ذكر (قوله في البلاد الباردة) وقت البرد ليلا أو نهرا أو يلحق به زيت سراج ومنارته وآنيته ونحو قفيلته (قوله الملحفة) وهي للعروفة بالملاية الآن فتجب لها أن احتاجت للخروج لنحو حمام مثلا وينبغي عنها الأزار المعروف (قوله لم يلبس شيء) هو للتعبد (قوله كشط) وخلال وسواك (قوله ودهن) ولو لجمع البدن أو مطبيا (قوله وما يفسل به الرأس) وكذا ما يفسل به الثياب والأيدي والأواني من نحو صابون أو أشنان (قوله أو نحوه)

بخلاف الكفارة ووجهه البغوى بأنه يستمتع بجميع بدناتها فليحظ كفايتها (قول المتن وسراويل) مثله المنزلة في حق من اعتاده (قول المتن لثله) قضيته النظر إلى الزوج دونها قال الزركشي وليس كذلك فإن كلام الزاقي وغيره مصرح بأن الزوم على عادة البلد والمراد به مثلها من مثله وقد نص الشافعي في البويطي على اعتبار كسوة بلدها بمثلها (قول الشارح وثيرة) هو بالثاء المثلثة وهي الرطبة من كثرة حشوها (قول الشارح على ما تقعد عليه نهارا) أي من الذي سلف قريبا (قول المتن ومخدة ولحاف) لم يذكرها فيهما الخلاف في التي قبلهما لأنه لا غنية عنهما بخلاف فراش النوم فقد تستغنى عنه بما تجلس عليه نهارا (قول المتن ودهن) وينبغي أن يجب للسراج على المادة وأما الصابون والأشنان فقد صرح القفال بوجوبه قال جني لو احتاجت إلى خلل وجب عليه (قول المتن ومرتك) هو معرب (قول الشارح هياء لها) فإذا هياء وجب عليها استعماله (قول الشارح لاه لحفظ البدن) أي فلا

(١٥) - (قيلوني وعميرة) - رابع لا يتادون في الصيف لنومهم غطاء غير لباسهم لم يلزم شيء آخر وليكن ما يلزم من ذلك لامرأة المومر من المرتقع ولا امرأة المسر من التازل ولا امرأة المتوسط مما بينهما (و) عليه (آلة تنظيف كشط ودهن) من زيت أو نحوه (وما يفسل به الرأس) من سدر أو نحوه (ومرتك ونحوه لدفع صنان) إذا لم ينقطع بالماء والتراب (لا كحل وخطاب وما يزين) بفتح الباء غير ما ذكر فإنه لا يجب فإن أراد الزينة بهيأه ما تزين به (ودواء مرض وأجرة لطيب وحاكم) وقاصدا فلا يجب ذلك لأنه لحفظ البدن

العادة) فان كانت ممن لا يعتاد دخوله فلا تجب والثاني لا تجب الا اذا اشتد البرد وعسر الفصل الا في الحمام وعليه الغزالي وحيث وجبت قال الماوردي انما تجب في كل شهر مرة (و) الاصح وجوب (عن ماء غسل جماع ونفاس) اذا احتاجت الى شرائه (لا حيض واحتلام في الاصح) والفرق أن الحاجة اليه في الأول من قبل الزوج بخلافها في الثاني ويقاس بذلك ماء الوضوء فيفرق بين أن يكون عن لسه وغيره ومقابل الأصح في الأول ينظر الى وجوب التمكين عليها وفي الثاني ينظر الى حاجتها على أنه في الروضة في الاحتلام قال لا يلزم قطعاً أخذ من سياق كلام الرافعي كما أخذنا من المحرر الخلاف وهو صحيح فان الوجوب منقول عن فتاوى الفقهاء (ولها) عليه (آلات أكل وشرب وطبخ كقدر وقصة وكوز وجرة ونحوها) كغرفة (ومسكن) أي ولها عليه نهية مسكن (يليق بها) عادة من دار أو حجرة أو غيرها (ولا يشترط كونه ملكه) بل يجوز كونه

كاسفيناج وتوتيا وراسخت (قوله وادمها) وكسوتها وآلة تنظيفها ودهنها وغير ذلك من جميع ما مر (قوله في كل شهر مرة) وللعتماد اعتبار العادة فيه ولو باخلاصها (تنبيه) دخول الحمام جائز لمن بلا كراهة حيث لا رية ولا معصية (فرع) له وطء زوجته وان علم عدم اغتسالها للصلاة الصبح مثلاً والام عليها (قوله ماء غسل جماع ونفاس) أي لزوجه لا من زنا وشبهة وتعييره بالماء أولى من تعيير غيره بضمن الماء لان الماء هو الواجب أصالة وله إجبارها على قبوله وله دفع ثمنه برضاه وكذا كل ما وجب لها ما ذكر خلافاً لبعضهم (قوله لا حيض واحتلام) فلا يجب ماؤها ومثلها ادخال ذكره في نحو نوم (قوله ماء الوضوء) وأبريقه ويلحق بماء غسل نجاسة ولو بغير سببه ولا يجب ماء طهارة مندوبة (قوله لسه) ولو معها بأن تلامسها (قوله وغيره) أي غير لسه بأن يكون بلمسها وحدها أو بغير لسه (قوله عليها آلات كل) ويعتبر فيها عادة أمثالها كخزف أو خشب أو نحاس أو صيني أو غيره ويلحق به اجابات الفسيل ونحوها (قوله وشرب) بفتح أوله وضمه زاد ابن حجر وكسره وله منعها من أكل ذي ريح كريه أو لبسه مثلاً ونحو ذلك وان خالفت نشزت (قوله وقصة) بفتح أولها (تنبيه) جميع ما وجب لها ما مر اذا دفعه لها يجوز أن تمنعه من استعماله ولو في نحو أكل وشرب ولها أن تطالب به ولو بالحكم ولو بعد فراقها ولا يسقط لو تبرعت بمن مالها ولو أن كسر ثمنه مثلاً لم يجب إبداله الا في وقت جرت العادة بإبداله (فرع) لو مكنت في أثناء فصل فلها ما يناسبه بقسط ما بقي منه ان أمكن التقسيط والاستعمال ويحاسبها بما زاد عما يلزمه في ما بقي منه من قيمة ما كان يلزمه فيه وهو أوضح مما تقدم وأولى الا ان تراضيا بالأول وما ذكره بعضهم مما يخالف هذا للقضي للاعتراض والاشكال لا ينبغي الصير اليه ولا التحويل عليه ولو نشزت في بعض فصل سقط واجبه وان عادت فيه وله استرداده ان كانت قبضته كما مر في النفقة (قوله ومسكن) حضرة كانت أو بدوية (قوله يليق بها) وفارق اعتبار غيره بالزوج لانه امتناع وغيره عليك ولأنه يمكنه إبداله بخلاف المسكن ومنه يعلم أنه لا تقلها من بلد لبلدية حيث لاقت بها وان خشن عيشها وليس له منعها من نحو غزل الا في وقت استمتاعه ولا سدا طقات السكن الا كريةاً ونظراً جني فيجب سداها وله منع نحو أبويها وولدها من دخوله لخدمها وله منعها من الخروج ولولرض أبويها وولدها أو لولتهم (قوله أو غيرها) كشعر أو صوف أو خشب أو قصب وان كانت ممن قوم لا يعتادون السكنى على العتد (قوله ومستعارة) ومنه ما لو سكن معها في ملكها أو ملك نحو أيها نعم ان سكن في ذلك بغير إذن ولا منع من خروجها لزمته الأجرة كما مر (قوله لمن) أي لحره كما سيأتي (قوله في ذلك) أي في كونها ممن يليق بها أن تخدم نفسها (قوله في بيت أيها) أي كون مثلها تخدم عادة في بيت أيها وان لم تخدم بالفعل ليحل من أيها مثلاً قال العلامة البرلسي وكذا لو اعتادت أن تخدم في بيت زوجها قبله ومنه بالأولى يعلم أن بيتاً لها كذلك (قوله بحررة أو أمة) وكذا ذكر محل نظره

يجب كما لا تجب عمارة الدار للسأجرة وأما آلة التنظيف فانها نظير غسل الثياب وكسوتها (قول المتن ولها طعام) مثله آلة التنظيف والكسوة (قول المتن بحسب العادة) قضية صنيع الشارح أن للراد العادة في أصل الدخول وأما قدره فسيأتي عن الماوردي (قول الشارح والثاني لا تجب) أي الحاقه بالطيب وعليه فيجب ما تزيل به الوسخ من الماء (قول المتن وشرب) قال الزركشي هو بالفتح للصدر والقصة بالفتح قال وقد قيل الشرب بالفتح في حديث أيام مني أيام أكل وشرب (قول الشارح والبررة في ذلك بحالها) لو اعتادت ذلك في بيت الزوج دون أبويها ثم طلقت وتزوجت غيره فالظاهر وجوب الاخدام

مستأجراً ومستعارة (وعليه لم يلاحظ بها خدمة نفسها)

ومثل

اخدامها) لان من المعاشرة بالمعروف المأمور بها والبررة في ذلك بحالها في بيت أيها مثلاً دون أن تقع بالانتقال الى بيت زوجها (بحرة أو أمة

أومستأجرة أو بالاتفاق على من محبتها من حرية أو أمة للخدمة) إن رضى بها (وسواء في هذا مومر ومعر وعبد) ومكاتب وليس له أن يخدمها بنفسه في الأصح لأنها تستحق منه وتعتبر بذلك كصبي الماء عليها وحملها إليها المستحتم أو الشرب ونحو ذلك وله أن يفعل ما لا تستحق منه قطعا كالكنس والطبخ والنسل (فإن أخدمها بحرة أو أمة بأجرة فليس عليه غيرها) أي غير الأجرة (٧٥)

أو بأتمه أتفق عليها بالملك أو بمن محبتها لزمه نفقتها) ولزوم نفقتها تقسم فهو مكرر (وجنس طعامها) أي للصحوبة (جنس طعام الزوجة) وقد سبق (وهو) في القدر (مد على معسر) كالخدمومة لأن النفس لا تقوم بدونه غالبا (وكذا متوسط) عليه مد (في الصحيح وموسر مدوثل) اعتبارا بثنتي نفقة الخدومة فيهما وقيل على المتوسط مدوثل كالومر وقيل وسلس ليحصل التفاوت بين الراتب في الخادمة كالخدمومة وقيل على كل من الثلاث مد فقط (ولها) أيضا (كسوة تليق بحالها) من قميص ومقنعة وخف وملحفة لحاجتها إلى الخروج وجبة في الشتاء لاسراويل عند الجمهور ويجب لها ما تفرشه وما تنطى به قطعة لبد وكساء في الشتاء وبارية في الصيف ومخدة ويكون ذلك دون ما يجب للخدمومة جنسا ونوعا (وكذا) لها (أدم)

كصغير لا يميز ومسوح ومحرم وشمل ما ذكر السلم والذي في مسئلة أو ذمية وفهم من كلامه أنه لا يلزمه أكثر من واحدة وإن كانت عادت لها أكثر وهو كذلك إلا أن نحو مرض لا يكتفي فيه واحدة مثلا وتعين الخادم ابتداء إليه وفي الانتهاء إليها كأن ألقته مالم تكن ربية (قوله وليس له الخ) أي لا يجبرها على أن يخدمها بنفسه ولها منعه فتجوز بالرضا ومثله أصوله وأصولها وليس لها إجباره على دفع أجرة الخادم لها وتخدم نفسها ولا تجبر على الرضا بخدمة متبرعة عن الزوج لئلا كذا قالوا وفيه نظر كما مر في دفع الأجنبي النفقة عنه ولأن اللثة عليه لا عليها فراجع (قوله وله) أي يجوز لذلك برضا ولا تجبره عليه ولا تمنعه منه ولا يلزمها قبله لأنه بما عليه بخلاف ما عليها وبما ذكر من التقرير سقط ما لبعضهم هنا فراجع (قوله فهو مكرر) كذا قاله تباع فيه قال شيخنا الرملي وهذا استرواح أي أخذ الشيء على الراحة من غير تعب بفكر وتأمل بل ذلك لبيان أقسام الخادمة وهذا بيان ما يلزمها إذا رضى بها وقال بعضهم هو توطئة لما بعده وفيه تسليم للاعتراض (قوله لأن النفس الخ) دفع لعدم اعتبار النسبة الآتية في المعسر كغيره فتأمل (قوله اعتبار الخ) وذلك لأن للخدمة والخدمومة في النفقة حالة كمال وحالة نقص وهما مستويان في الثانية ويزاد في الأولى لفضل ثلث ما زاد لفاضلة كالأبوين في الإرث لهما حالة نقص يستويان فيها وهو السدس عند وجود الفرع الوارث الذكر وحالة كمال عند الفرع الوارث للإب فيها ثلثان وللام ثلث فقط زيد للإب ثلث ملام فتأمل (قوله ومقنعة) وهي الخمار للتقدم في الخدومة وقيل إنها فوق الخمار (قوله لاسراويل عند الجمهور) اعتبارا بما كان في الزمن الأول وقد جرت العادة الآن بما تعتمد وجوبه (قوله وبارية) بتشديد التحتية كما في اللغات وحكي تخفيفها نوعا من قصب كالخمر (قوله ذلك) أي ما يجب لها من الكسوة (قوله أدم) ومنه اللحم حيث جرت العادة به قال شيخنا (قوله وقدره بحسب الطعام) فيكون بقدر ثلثي ما يجب للخدمومة كما في النفقة (نفيه) كل ما لوجب لها ما ذكر يجب ما ينمي كزر القميص وخيطه ونسكة السراويل وظروف الأكل والشرب والطبخ وغير ذلك (قائدة) علم بما ذكرناه أن نفقة الخادمة مساوية لنفقة الخدومة في الجنس والنوع ونافعة في القدر وإن الأدم مساوية في الجنس ونافعة في القدر والنوع وإن الكسوة لها مساوية في القدر لكونها بالكفاية ونافعة في الجنس والنوع وينبغي أن تكون نواحيها مثلها وكذا أنواع غيرها مما مر من الظروف وغيرها فتأمل (قوله وتأنث) أي الخادمة الأنثى ومثلها الذكر (قوله ومن تخدم نفسها) أي من لا يجب إخراجها (قوله وجب إخراجها) أي بقدر الحاجة ولو أكثر من خادمة (قوله لرفيقة) أي من فيها رقوان جرت عادة

ومثل ذلك يقع في الجوارى البيض (قول اللث أومستأجرة) قال الامام والغزالي يشترط أن لا يزيد الأجرة على نفقة الخادم والأفلا يجب الاستئجار (قول الشارح في القدر) تصحيح لعود الضمير فإنه عائد على الجنس (قول اللث وكذا متوسط) استشكل الحاق المتوسط بالمعسر هنا بخلافه في نفقة الخدومة (قول الشارح لاسراويل) أي لا مثلها كمال السر دون أصله (قول اللث وكذا أدم على الصحيح) سكت عن اللحم وبناء الرافعي على الخلاف في مساواة أدمها لادم الخدومة يعني جنسا ونوعا وقضيته عدم لزومه

على الصحيح لأن العيش لا يتم بدونه ويكون من جنس أدم الخدومة ودونه نوعا وقدره بحسب الطعام والثاني لا أدم لها ويكتفي بما يفضل عن الخدومة (لا آلة تنظف) لأن اللائق بها أن تكون شعبة ثلاثا تمتد إليها العين (فإن كثروا وسخروا تأذت بقمل وجب أن ترفه) بما يزيل ذلك من مشط ودهن وغيرها (ومن تخدم نفسها في العادة أن احتاجت إلى خدمة لمرض أو زمانة وجب إخراجها) كما ذكر حرة كانت أو أمة (ولا اخذ لم لرفيقة)

باخدامها (قوله حيث لا حاجة) فان احتاجت فهي كالتي قبلها (قوله لنقصها) أي عن الحرية وبه يرد على الوجه المذكور بعده (قوله ويجب في المسكن امتناع) وكذا الخادم أخذ من العلة (قوله وفيما يستهلك الغن) لوقال وفي غير المسكن والخادم لكان أولى وأخصر وأعم وقد أشار الشارح اليه وما قيل من الاعتذار عن المصنف بذكر الخلاف مردود لما ذكره من الوفاء بما خصر مما ذكره فتأمل (قوله تملك) وان كان ذلك عن زمن مستقل كالزكاة الصعبة لأن العقد سبب أول وله استرداد إذا عرض مانع ولا يحتاج في تملكها إلى إيجاب وقبول لأنها تملك بدفعها بشرطه الآتي وتملكه بزيادة التصلة كحرير بدلا عن قطن بخلاف التفضله كأنه ينزله أحد مما فلا تملك الآخر إلا بلفظ أو صدقة أو هدية منه لما (قوله كال كفارة) فيدأ به لا بد من قصد دفعه عما وجب عليه والأفلا يقع عنه ويبقى الواجب ديناً عليه كما قاله شيخنا تبعاً لغيره وفيه بعد فينبغي الاكتفاء بقصد ما جرت العادة أنه يدفع عنها فراجع نعم إن قصد به التصديق عليها فظاهر (قوله فلو قترت) أي ضيق (قوله بما يضرها) أو يضر الزوج أو يضرهما أو الخادم (قوله للملوكة لها) أي كانت أو ذكر كما مر (قوله أو الحرية) خالف ذلك شيخنا الرملي في شرحه واعتدله أنه يملكها للخادمة والملك فيها لها لکن للخدمة مطالبة الزوج بدفعها للخادمة ولا تطالبه بنفقة ملوكته ولا أجرة مستأجره (قوله ولها أن تصرف الخ) أي بناء على ما ذكره من أنها ملك للخدمة (قوله تملك كالنفقة) فيجري فيه ما مر آنفاً ولها منعه من الاتقاء بجميع ما يملكه من القرش والأواني وغيرها كما مر (قوله شتاء) هو ستة أشهر وهي فصل باعتبار وجوب الكسوة السنة باعتبار ما فصلان وكل فصل منهما فصلان من فصول السنة الأربعة وهي الشتاء والربيع والصيف والخريف فالشتاء هنا هو الفصلان الأولان والصيف هنا هو الفصلان الباقيان ولو وقع التحكين في أثناء فصل من الفصلين هنا اعتبر قط ما بقي منه بما يجب فيه على ما تقدم بيانه ويبدأ بتلك البقية فصول كوامل دائماً بما ذكره علم أن ما عبر به المصنف أولى من عبارة غيره بقوله وتعطى الكسوة أول كل ستة أشهر من وقت التحكين الذي يرد بعضهم به على قائل الأول بأنه لا يتصور وجود تمكين في أثناء فصل إذ كل ستة أشهر من وقت التحكين تحسب فصلاً وهكذا ولم يدر هذا الراد ما لم يزم على كلامه هذا من الفساد إذ يقال عليه إذا وقع التحكين في نصف فصل الشتاء مثلاً لزمه أنه لا تتم الستة أشهر إلا في نصف فصل الصيف وعكسه فإن قال أنه يوجب أحد النصفين على الآخر فهو تحكم وترجيح بلا مرجح وأيضاً قد علم أنه ياتزم من الكسوة في الشتاء غير ما ياتزم منها في الصيف وياتزم على تطلب نصف الشتاء أنه ياتزم في نصف الصيف ما ليس لازماً فيه أو يسقط فيه ما كان لازماً فيه وعلى تطلب نصف الصيف أنه يسقط في نصف الشتاء ما كان لازماً فيه أو ياتزم فيه ما ليس لازماً فيه وكل باطل وإن لم يقل بالتطلب والحق كل نصف يباقي فصله ظل ما قاله ورجع إلى قائل الأول فلعمرى إن هذا الراد ما لجاهل أو غافل أو ذاهل

لأن الأدم دون آدم المخدمة نوعاً (قول المتن وفي الجملة وجه) بحث ابن الرقعة جريانه في الحرية الجملة التي لا يجب إعدامها بالأولى (قول الشارح كما تقدم الخ) إشارة إلى أن هذا الحكم مفهوم مما سبق (قول المتن بما يضرها) مثله ما يضر مدونها كأن تباع آلة التنظيف وتجلس شقة (قول المتن تملك) هنا قيد على فهم من قوله فيما سلف أن عليه تملكها جباو يجب بأن الفرض هناك بيان الجنس وهنا بيان صفة الاعطاء (قول المتن تملك) وجه في الكسوة بأن الله سبحانه وتعالى جعل كسوة الأهل أصلاً للكسوة في الكفارة كالطعام والطعام تملك فيها بالاتفاق وكذا الكسوة فوجب هنا مثلهما لخلاف من فوائده جواز كونه مستعاراً وعدمه وغير ذلك ونازع الزركشي في ظروف الطعام والقرش قد ذكر أن الوجه أن يكون امتناعاً وأطال في ذلك

حيث لا حاجة لنقصها جملة كانت أم لا (وفي الجملة وجه) لجرى العادة باخدامها (ويجب في المسكن امتناع) لا تملك كما تقدم أنه لا يشترط كونه ملكه (و) في (ما يستهلك كالطعام تملك) كال كفارة والحق به نحوه كآدم ودهن (وتصرف فيه) أي فيما يستهلك بالبيع وغيره للملكها له (فلو قترت بما يضرها منها) من ذلك ويملكها أيضاً نفقة مصحوبتها للملوكة لها أو الحرية ولها أن تصرف في ذلك وتكفيها من مالها (وما دام نفقه ككسوة وظروف طعام ومشط تملك) كالنفقة (وقيل امتناع) للاتفاق به مع بقاء عينه كالمسكن والخادم فيجوز كونه مستأجراً ومستعاراً على هذا دون الأول (وتعطى الكسوة أول شتاء وصيف) من كل سنة

وما يبق سنة فأكثر كالفرش وجبة الحرير يجدد وقت تجديده على العادة (فإن تلفت فيه) أي في الشتاء والصيف أي قبل مضيه (بالتقصير لم تبدل إن قلنا تمليك) فإن قلنا امتناع أبدلت (فإن مات فيه لم ترد) على التملك (٧٧) وزد على الامتناع (ولو لم يكس مدة

فدين) على التملك ولا شيء على الامتناع

(فصل) (الجديد أنها)

أي النفقة (تجب) يوما

فيوما (بالتمكن لا العقد)

والقديم يجب بالتقدم

وتستقر بالتمكن فلا

امتنت منه سقطت (فإن

اختلاف فيه) أي في التمكن

(مدق) على الجديد لأن

الأصل عدمه وصدقت على

القديم لأن الأصل بقاء

ما وجب (فإن لم تعرض عليه

مدة) وهو ساكت عن

الطلب أيضا (فلا نفقة فيها

على الجديد) لا تنفاه

التمكين وتجب نفقة تلك

للمدة على القديم إذا سقط

(وإن عرضت) عليه كأن

بعت إليه أي مسلمة نفسي

اليك والتفريع على

الجديد وهي عاقلة بالغة

(وجبت) نفقتها (من بلوغ

الخبر) له (فإن غلب) أي

كان غائبا عن بلدها ورفعت

الأمر إلى الحاكم له مظاهرة

له التسليم (كتب الحاكم

لحاكم بلده ليعلمه) الحال

(فيجىء) لها ينسلها (أو

يوكل) من يجيى لها

بنسلها وتجب النفقة من

وقت التسليم ويكون المهيء

بنفسه أو وكيله حين علمه

بالحال من غير تأخير (فإن

حيث لم يميز بين الكلام الصحيح والسقيم فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم (قوله وما يبق الخ) وأما ما لا يبق سنة فيجدد على العادة فيه كالدهن وماء الفصل (قوله كالفرش) وآلة الطبخ والآكل والشرب (قوله تلفت) أو تلفت كذلك ويلزم التلف الضمان (قوله بالتقصير) قيد للخلاف فلا تبدل في التقصير قطعا (قوله مات فيه) أو مات هو أو طلق أو ولدت الحامل الباتن وخرج بذلك ما لو نشرت فيستردها أخذته وإن أطاعت في أثناء الفصل كما مر كالنفقة فإن كان النشور في أثناء بعض الفصل التي مكنت في أثناءه رجع بالقسط الذي دفعه لها عنه (تنبيه) سيأتي في آخر البيّنات أنه لو اختلف الزوجان أو وارتبها أو أحدهما ووارث الآخر في أمتعة فإن صلحت لأحدهما فقط فله والا فلكل تخليف الآخر إن لم تكن بينة ولا اختصاص بيد فإن حلقا جعلت بينهما وإن نكل أحدهما خلف الآخر وقضى له بها قاله شيخنا الرملي واعتمده (قوله ولو لم يكس) وكالكسوة جميع ما مر غير الاسكان والا خدام للعلة المذكورة (تنبيه) لو تصرف فيما أخذته ثم ثبت استرداد رجع في بدله ولا يبطل التصرف كذا قاله شيخنا هنا وسيأتي قريبا عنه وعن شيخنا الرملي وابن حجر خلافا في النفقة فراجع

(فصل) في موجب الثؤن ومسقطاتها (قوله أي النفقة) لو قال أي الثؤن لكان أولى ليشمل الادم والكسوة وغيرها وعنفه قول المصنف الآتي فلا نفقة (قوله يوما فيوما) وإن أراد سفره ولو طويلا خلافا لابن حجر (قوله بالتمكن) أي النائي عن العقد فلا يرد نحو وطء النسبة ومنه النكاح الفاسد بعد علمه بالفساد لا قبله كالمسياتي (قوله وصدقت على القديم) كما لو اختلفا في النشور والنفقة وفرق بالنظر إلى الأصل في الجميع (قوله فإن لم تعرض عليه) أو لم يعلم بالعقد (قوله من بلوغ الخبر) إن كان المخبر ثقة أو صدقه الزوج ويصدق في علم تصديقه للمخبر (قوله كتب الحاكم) وجوبا إن عرف عمله والاك كتب الحاكم البلاد مع القوافل وينادي باسمه فإن لم يعرف فرضها قاض من ماله إن وجد له مال ويسلمها لها بكفيل لاحتمال طلاقه أو موته فإن لم يوجد له مال اقترض لها أو أذن لها في الاقتراض على الوجه المذكور في الاقتراض للأصل ويقرضها نفقة موثران علم ساره والافسر ولو منعه عنر عن الحضور لم يفرض القاضي شيئا لعدم تقصيره (قوله حين علمه) بما تقدم في الخبر (قوله بل قالوا تجنب الخ) وهو المتمد عند شيخنا الزياتي

(قول الشارح كالفرش) مثل ذلك آلة الطبخ والشرب والآكل كما يؤخذ من إطلاقهم (قول الشارح فإن قلنا امتناع أبدلت) وأما إذا كان بتقصير فلا بدال على الأول بالأولى ويبدل على الثاني وعليها غرم القيمة (قول المتن فإن مات فيه لم ترد) مثله موته وطلاقه وولادة الحامل الباتن وصورة المسئلة فيما بعد القبض وأما لو عرض مثل ذلك قبل الإعطاء فلا قيس كما قال الزركشي إن الحكم كذلك واستبعد في المطلب أن يوجب عليه كسوة فصل إذا طلق مثلاً في يوم النكاح ونحوه قال والأولى أن يجب لها من قيمة الكسوة ما يقابل زمن العصمة وهو ما عليه فضاء زماننا اه قال الزركشي وبه صرح الصيمري

(فصل الجديد) (قول المتن بالتمكن) دليله عدم دفع النبي ﷺ لعاشة النفقة قبل البناء بها ولأن العقد يوجب للمهر فلا يوجب عوضين مختلفين لكن جعل الثاني قديماً فيه نظراً في مختصر البويطي آخر قول الشافعي لها النفقة من يوم عقد النكاح وهو أحب القولين إلى لأنها متنوعة عن الرجال بحجبه اه ومن فوائد الخلاف صحة الضمان وأخذ الرهن على قدر منها والحوالة بها وعليها (قول المتن لا العقد) الذي حاول ترجيعه في المطلب الوجوب بهما قال أدلو وجبت بالتمكن مجرد لوجبت في وطء النسبة اه والذي نقله الشافعي عن جمل التمكن أصلاً أنها تجب بالتمكن والعقد شرط (قول الشارح والقديم يجب) حجته

لم يفعل) ما ذكر (ومضى زمن وصوله) إليها (فرضها القاضي) في ماله وجعل كالتسليم لها لأن المانع منه ولم تعرض البغوى وغيره للرفع إلى الحاكم وكتبه بل قالوا تجب النفقة من حين يصل الخبر إليه ويمضي زمان إمكان التقدم عليها حكاه في الروضة تبعاً للشرح (والقبر في مجنونة

ومراقة عرض ولي) لها ولا عبرة بمرضها أنفسهما على الزوج نعم لو سلمت المراهقة نفسها ففسلها الزوج ونقلها إلى داره وجبت النفقة (ونسقط) النفقة (بنشوز) أي خروج (٧٨) عن طاعة الزوج (ولو يمنع لمس بلاعتر) أي تسقط نفقة كل يوم

بالنشوز بلاعتر في كله وكذا في بعضه في الأصح ونشوز المجنونة المراهقة كالمقالة البالغة (وعبالة زوج) أي كبراً له بحيث لا تحملها الزوجة (أو مرض) بها (يضر معه الوطء عتر) في النشوز عن الوطء (والخروج من بيته بلاذن) منه (نشوز) لأن له عليها حق الحبس في مقابلة وجوب النفقة (الا ان يشرف على انهزام) فتخرج خوفاً من الضرر (وسفرها باذنه معه) حاجته أو حاجتها (أو) وحدها (لحاجته لا يسقط) النفقة (ولحاجتها يسقط في الأظهر) لاتقاء التمكين والثاني لا تسقط لاذنه في السفر ومنهم من أجرى القولين في سفرها لحاجتها معه (ولو نشزت فغاب فاطاعته) كأن خرجت من بيته بغير اذنه ثم عادت بعد غيبته (لم تجب) نفقتها زمن الطاعة (في الأصح) لاتقاء التسليم والتسليم والثاني تجب لعودها إلى الطاعة (وطريقها) على الأول في الوجوب (ان يكتب الحاكم) بغيرها الأمر إليه (كما سبق) أي

تبعا للبقية واعتمد شيخنا الرمي ما في النهاج من اعتبار الرفع إلى القاضي (قوله ومراقة) الصواب أن يقول ومصر لأنه وصف الأناث والأول وصف الذكور عند أهل اللغة (قوله ففسلها الزوج) ولو ضميراً أو مجنوناً أو تسلمها مكرهة والمجنونة مثلها (قوله ونقلها) ليس شرطاً على المصداً كاعلم (قوله ونسقط النفقة) وبقية اللؤن (قوله بنشوز) ومنه ما لو حبسته ولو بحق أو حبسها هو ولو ظلماً قاله شيخنا الرمي ومنه كونها معتدة عن غيره كوطء شبهة ومنه دعواها طلاقاً مثلاً وهل منه ما لو لم تكن في عدة بل عدة نحو من اقطع حيزها وأمرت بالصبر إلى سن اليأس لتعند بده بطهر ثم فراجع وتقدم أنها كذلك لانزوم الزوج ولو صرف لها اللؤن غير عالم بالنشوز ثم علم فله الاسترداد ولو تصرف فيه لم يصح لأنه باق على ملكه كما سيأتي ولو استمتع بها في حالة النشوز لحظة من نهار وجبت نفقته أو من ليلة وجبت نفقتها قاله ابن حجر وتبعه شيخنا في شرحه ويجري ذلك في سائر صور نشوزها وسيأتي (قوله خروج عن طاعة الزوج) وان لم تخرج من بيته أو قدر على تسلمها نعم لو استمتع بها حالة النشوز لم تسقط مؤنتها فيجب مؤنة زمان استمتع بها فيه من ليل أو نهار كما مر آنفاً عن ابن حجر وشيخنا (قوله يمنع لمس) أو نظر بنحو تنطية وجهه لا لدلال (قوله كل يوم) وهو النهار وليته (قوله وكذا في بعضه في الأصح) هو المصداً وكسوة الفصل كنفقة اليوم ويرجع فيما دفعه لماعن ذلك ويقتين أنه على ملكه ولو تصرف فيه تبين بطلانه كما تقدم ولا يعود بعودها للطاعة في بقية الليلة أو اليوم أو الفصل ما لم يستمتع بها على المصداً كما تقدم (قوله ونشوز المجنونة الخ) وان كان لا اثم عليهما (قوله وعبالة زوج) عتر لا تسقط به نفقتها وتثبت باقراره أو بأربع نسوة ينظره منتشراً ولا يحرم ذلك عليهن لأجل الشهادة ولا يمنع من نظره من ذلك (قوله عن الوطء) لأعن الاستمتاع (قوله والخروج) طاعة أو مكرهة بحق والام تسقط مؤنتها للعتر (قوله بلاذن) ولا علم رضامنه ولا ما جرت به عادة كحما ولا خروج تعلم أو استفتاء لم رضاه عنه ولا لبيعة أبو يها مثلاً قبل منه منها ولا لطلب حق عند قاض (قوله خوفاً من الضرر) ويلحق به خوفاً من فارق أو فاسق أو من ضربه المبرح (قوله وسفرها الخ) هذه تقدمت في باب القسم والنشوز بأولي ممانها (قوله باذنه معه) لا حاجة لاذنه في سفرها معه نعم ان نهاها عن السفر معه ولم يرجع فهي ناشزة وان قدر على ردها ما لم يستمتع بها كما مر (قوله حاجته) ولو مع حاجتها (قوله حاجتها) أي فقط وحاجة الأجنبي بسؤال أحدها كحاجة المسئول ويخرج بالسفر خر وجهاً في البلد ولو لصناعة بذاذه أو علم رضاه فليس مسقطاً (قوله كأن خرجت) فلو لم تخرج وجبت النفقة بمجرد اطاعتها كمرادة أسلمت (قوله وطريقها الخ) بناء على ما تقدم من اعتبار الرفع إلى

وجودها للرخصة واقامة عدم النشوز مقام عدم التمكين (قول المتن ومراقة) قال الزركشي فيه خلل من جهة اللغة فان ذلك من وصف الذكور وأما الأنثى فيقال فيها مصر ذكراً الجوهرى وغيره وقال الخليل يقال امرأة مصر إذا بلغت عصر الشباب (قول المتن ولو يمنع لمس) أي كقبلة ونحوها قال الامام الآن يكون امتناع دلال ولو منعته من نظرة لوجهها أو غيره بلاعتر فناشزة (قول المتن بلاذن) لو خرجت بلاذن لزيارة أبي يها أو عيادتها فليس بنشوز كما سيأتي (قول المتن حاجته) لو تزوج امرأة بين يدي دوهي بالكوفة ثم ذهب إلى الموصل وطلبها فسرهما من الكوفة إلى بغداد لا نفقة فيه لأن التسليم لم يحصل ومن بغداد إلى الموصل لها النفقة لأن العبرة في التسليم ببلد بغداد وهي بعدها مسافرة باذنه لحاجته وقبلها كذلك ولكن الاعتبار بالتسليم ببلد العقول يوجد قبل وصول بغداد (قول المتن فغاب) مثله لو حصلت النية

(ولو خرجت في غيبته لزيارة) لأهلها (ونحوها) كعبادة لهم (لم تسقط) نفقتها مدة ذلك قاله البغوي (والأظهر أن لا نفقة لصغيرة) لا تحتمل الوطء لتعذر معنى فيها كالناشزة والثاني تستحقها وهي معذورة في فواتوطئها كالمرضة والرتقاء وقرى الأول بأن للرضيطرأ ويزول والرتق مانع دائم فله رضى به والخلاف حيث عرفت على الزوج أو سلمت له والافالحكم ما سبق في الكبيرة وشملت العبارة كما إذا كان الزوج صغيرا أيضا وهو أولى بعدم الوجوب من الكبير (و) الأظهر (أنها تجب) (٧٩) لكبيرة على صغير (لا يتأتى منه

الجماع وقد عرفت نفسها على وليه لأنه لا مانع من جهتها والمانع من جهته والثاني لا يجب وهو معذور في فوات الجماع عليه (واحرامها بحج أو عمرة بلا إذن) من الزوج (نشوزان لم يملك تحليلها) بأن كان ما أحرمت به فرضا على قول (وان ملك) تحليلها بأن كان ما أحرمت به تطوعا أو فرضا على الأظهر كما تقدم في الحج (فلا) أي فليس احرامها بنشوز (حتى تخرج فمسافرة لحاجتها) فان سافرت باذنه سقطت نفقتها الأظهر كما تقدم أو بغير اذنه فناشزة كما تقدم ان خروجها بغير اذنه نشوز (أو) أحرمت بما ذكره (بإذن في الأصح لها نفقة ما لم تخرج) لأنها في قبضته والثاني لا نفقة لفوات الاستمتاع بها ودفع بأن فواته لسبب إذن هو فيه فاذا خرجت فمسافرة لحاجتها فان كان الزوج معها لم تسقط نفقتها على المذهب

الحاكم الذي اعتمده شيخنا الرملي (قوله ولو خرجت في غيبته) أي من غير إذن أو منع قبل غيبته والا لم تسقط في الأول مطلقا وتسقط في الثاني كذلك على ما مر قريبا والمراد خروج لغير سفر وغيبة عن البلد (قوله لأهلها) ولو غير محارم على المتمد حيث لا ريبه وخرج منهم الأجانب مطلقا (قوله كعبادة لهم لم تسقط) قال شيخنا الرملي وكذا تشييع جنازتهم وخالفه شيخنا الزبدي ولو في نحو أيها الكاف عنده استقصائية وخرج بما ذكر خروجها لزيارة قبورهم فلا تجوز كغيرهم (فرع) لو التمس زوجة غائب من حاكم ليفرض لها عليه نفقة فان لم يكن له مال حاضر لم يفرض لها شيئا اذ لا فائدة له والافرض لها نفقة مصر بشرط اثباتها نكاحه وإقامتها في منزله وحلقها على أنها تستحق النفقة وانها لم تأخذ منه قبل غيبته نفقة مستقبلة (قوله وشملت العبارة) في كلام المصنف بإطلاقها في الزوج كما تقدم (قوله وهو أولى) قال بعضهم بل العكس أولى اذ في الكبير منفعة ممكنة حيل بينه وبينها بخلاف الصغير فتأمل (قوله لكبيرة) أي من تحتمل الوطء ولو لم تبلغ (قوله على صغير) ومجنون وغيره (قوله واحرامها) وان لم تخرج على هذا من البيت نشوز قال شيخنا الرملي مطلقا ولا ثم عليها اذ لم ينهها بخلاف الصوم الآتي فراجع (قوله على قول) هو مقابل الأظهر كما يأتي (قوله باذنه) ومثله علم رضاه كما قاله شيخنا كما مر (قوله لسبب) هو منون واذن بعده فعل ماض (قوله لم تسقط) ما لم ينهها كما مر (قوله صوم) مثال فكل نفل مطلق من غيره كذلك (قوله لا امتناعها الح) فيه اشعر بأن الكلام في تمكين مكن وهو متمكن منه وأراد فعله فيخرج بالأول صوم نحو رتقاء والثاني من هو في اعتكاف واجب واعتمده شيخنا الرملي فيهما خلافا لابن حجر في تعميمه لجواز تحليلها مطلقا والثالث ما لم يرد التمتع بها فلا تمنع منه ولم يرتضه شيخنا الزبدي والرملي

قبل النشوز ثم عبارته تفهم أنها لو نشزت في البيت من غير خروج فغاب ثم أطاعت لا يكون الحكم كذلك كما لو ارتدت ثم أسلمت وهو ظاهر لأنها لم تخرج من يده (قول الشارح قاله البغوي) يستثنى منه ما لو نهاها عن الخروج ولو مطلقا فانه ينبغي أن يكون الخروج مع ذلك مسقطا (قول المتن والأظهر الح) يجريان في تسليم المهر أيضا (قول الشارح ما سبق في الكبيرة) أي عند التسليم من محبي القولين وعدم الاستحباب على الجديد (قول المتن نشوز الح) أي لأنه أبلغ في ذلك من النشوز بالفعل أعني في الحالة التي يكون الاشتغال به نشوزا ثم لا فرق بين أن يكون الزوج حلالا أو محرما أيضا (قول الشارح كما تقدم) أي في الأظهر وكذا المذهب فان قلت لم يتقدم التعبير بالمذهب في سفرها مع قلت بلى لما قال الشارح فيما سلف ومنهم من أجرى القولين في سفرها معه ثبت بذلك ان في سفرها معه طريقين أرجحهما القطع بعلم السقوط هذا مراده رحمه الله (قول الشارح وسواء الح) ينبغي أن يكون راجعا إلى مسألة الأظهر يعني ان الخلاف ثابت سواء خرجت الح ويجوز رجوعه أيضا إلى مسألة المذهب لكنه حيثئذ باعتبار آخر كلامه يوم ان سفر المرأة مع الزوج بغير إذن في الخروج والاحرام الأول مسقط وهو ممنوع فتأمل (قول المتن فان أبت فناشزة) أي ولو كان به مانع من الاستمتاع هذا

والا فتسقط على الأظهر كما تقدم وسواء خرجت باذنه أم بغير اذنه لوجود الإذن في الاحرام (ويمنعها) الزوج (صوم نفل) مطلق وله قطعه ان شرعت فيه (فان أبت) بأن فعلته على خلاف منعه (فناشزة في الأظهر) لا امتناعها من التمكين بما فعلته والثاني لالتهاف قبضته وله اخراجها منه متى شاء وتبع المحرر في حكاية الخلاف قولين وهو في الروضة والشرحين وجهان وصوب (والأصح ان قضاءه لا يتضييق) كان لم يتدب بالفطر وقد بقي من شعبان أكثر من الفاتر (كنفل فيمنعها) منه إلى أن يتضييق وله الزامها الفطر ان شرعت فيه قبل التضييق فان أبت فكما تقدم والثاني انه ليس كالنفل فلا يمنعها منه وعلى هذا في سقوط النفقة بفعله وجهان

لا يجب تنقّض قضاء ما عدت فيه بالقطر لتعديها (و) الأصح (أن لا يمنع من تعجيل مكتوبة أو لوقت) لتحوز فضيلة أول الوقت (وسن رتبة) لتأكيدها بخلاف النفل المطلق ومقابل الأصح ينظر إلى أنه نقل (فرع) صوم الاثنين والخميس كالنفل المطلق فيمنعها منه قطعا وصوم عرفة وعشوراء كالرواتب فلا يمنعها منه في الأصح وصوم النذر للنشأ بغير إذنه كموم النفل فيما تقدم فيه (ويجب للرجعة المؤن) من نفقة وكسوة وغيره البقاء حبس الزوج عليها وسلطته (الامانة تنظف) فلا يجب لها امتناع الزوج عنها وسواء في الوجوب الحرة والامة والحائل والحامل (فلو ظنت حاملا فأنفق فبانت حائلا استرجع ما دفع بعد عدتها) ونصدق في قبر أقرانها باليمين أن كذبها والا فلا يمين (والحائل البائن بخلع أو ثلاث لانفقة ولا كسوة) لها لا تنفاه سلطنة الزوج عليها (وتجبان لحامل) لقوله تعالى وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يضعن حملهن (لها) أي لنفسها بسبب الحمل (وفي قول للحمل) نفسه وهي طريق في الوصول إليه لأنه يتقضى بنائها (فعل الأول

وقال لأنه قد يطرأ له إرادته فيمنع من حيا ومروءة قال شيخنا ويؤخذ من ذلك منعها من تعليم صغار لأنه يحتمل عن أخذها من حدهن لقضاء وطرفه بخلاف نحو خياطة (قوله أصحهما) هو للتعبد على الرجوع (قوله أما الأمام) أي الوقت أخفا بما يأتي في النذر بعده (قوله وفي وجه) هو مرجوح (قوله لتحوز فضيلة أول الوقت) ويما يفيد أنه لو كان التأخير أفضل كإيراد أن له المنع ولم ير ضمه شيخنا الزيادة وشيخنا الرمي والتأخير للذ كور لا يفوت فضيلة أول الوقت لمن جعل قافهم ولو وصلت ثم قالت كنت محدثة مكنت من الثانية ولا يسقط من نفقتها أي لا فرق سقوط ما يقابل الثانية من أجره الأجير في نظيره مع وجوب الإذن له بأن ما هنا مستند بخلاف الآخر (قوله وسن) عطف على مكتوبة أي لا يمنع من تعجيلها أول الوقت ويعلم منه عدم التمتع من قطعا بالأول وقيل عطف على تعجيل وتقتصر في الفرض والنفل المذكور على ما يطلب لأهم غير المحصورين قال بعض مشايخنا وأهل ذلك إذا كان معها في الدار وليس مشتغلا بغيرها بحيث لا يبالي ببعدها عنه وهو أصح (قوله رتبة) ولو غير مؤكدة (قوله كالتفل المطلق) يفيد أن المراد بالرتبة ما عداه فيشمل العبد والضعف والكسوف وغيرها (قوله فيمنعها منه) لتكرره فالأيام البيض مثلا من كل شهر كذلك (قوله فلا يمنعها منه في الأصح) هو المعتقد لعدم تكرره فالأيام البيض من شوال كذلك (قوله وصوم النذر) وكذا اعتكافه وصلاته (قوله بغير إذنه) أي سواء كان مطلقا أو معينا بمكان أو زمان نعم إن شرط فيه بآذنه فلا ينقض له قطعه أما النذر بآذنه فله منعها منه ما لم تشرع فيه أيضا نعم ليس له منعها من فروع معين لها فيه وفي معينة (تتبع) لا فرق في جميع ما تقدم بين البالغة وغيرها ولو ادعت فساد شي مما لا يمنعها منه إذن لها في فساد أو إعادته كما مر (فرع) لو كان قبل النكاح معينا فكالقرض المؤقت فلا يمنعها منه ولا يسقط نفقتها به ولا خيار له لوجهه ولو نكح مستأجرة العين لم يمنعها من الاجارة ولا مؤنة لها مدتها قال الماوردي في الحاوي وله الخيار أن جهل لغوات التمتع عليه وإن رضى للمستأجر يتمكينه لأنه وعد لا يأنم وفارق ما مر في نذر الصوم بأن هنا حائلة (قوله ويجب للرجعة المؤن) نعم إن ادعت طلاقا باتنا أو ولادة وادعى الرجعة قبلها صدق ولا مؤن لها وإن راجعها ما لم تصدقه ودخل في الرجعية المطلقة عن نكاح فاسد لم يلزم بفساده أخذا من العلة (قوله فلو ظنت حاملا) ومثله لو كانت صغيرة وظنها مطيعة فأنفق فبان خلافه فيرجع أيضا بخلاف ما لو وقع عليها طلاقه ولم يعلم به إلا بعد العدة والنكاح فاسدا إذا لم يعلم به إلا بعد الاتفاق لوجود حبسها له كما مر (قوله في قبر أقرانها) إن عرفتها والافرازاد على قبر عادت لها أن تختلف والا فبما زاد على قبر أقرانها فان نسبتها فيما زاد على ثلاثة أشهر كعما في الروضة (قوله بخلع أو ثلاث) أو فسخ أو انفاسخ ولو بارض على المعتد كزوجة ورضاع (قوله وتجبان) أي النفقة والكسوة وكذا الأدم والخدام قاله شيخنا الرمي (قوله وفي قول للحمل) فطيه كالقول الأول لا يجب لحامل بحمل قضاء فلو استلحقه ولو بعد الرضاع

فضية اطلاقهم (قول المتن مكتوبة أول وقت) في تناوي القفال رحمه الله تعالى لو صلى الأجير ثم قال كنت محدثا مكن من الاعادة وحقق من الاجرة بقدر الصلاة الثانية قال الزركشي وقياسه أن يحسب منها أه أقول اما يحسب وجوب الإذن في الثانية فظاهر وأما سقوط ما يقابلها من النفقة فمحل نظر (قول المتن رتبة) انظر هل يشمل الرواتب الزائدة على العشر نعم يشملها بدليل قول الشارح بخلاف النفل المطلق (قول الشارح إلى أنه) أي للذ كور من التعجيل والسنة الرتبة (قول المتن وتجبان لحامل) قال القاضي الحسين المعنى فيها أنها مشغولة بمااته فهو مستمتع برحمها فكان الاستمتاع في حالة النكاح إذ النسل مقصوده كالوطء ولو نشزت الحامل سقطت

لا تجب الحامل عن شبهة أو نكاح فاسد) وتجب على الثاني لها على الواطي لأن الحمل له (قلت ولا نفقة لعنته وفاة وإن كانت حاملا واقفا علم)
كما ذكره الرافعي في الشرح لأنها بانتهوا الحمل قريب يسقط نفقته بالموت (٨١) (ونفقة العدة مقصورة كزمن النكاح

وقيل تجب الكفاية فيزاد وينقص بحسب الحاجة) والراجح في الروضة وأصلها القطع بالاول (ولا يجب دفعها قبل ظهور حمل) سواء جعلت لها أم له (فإذا ظهر وجب دفعها يوما بيوم وقيل) إنما يجب دفعها (حين تضع) فتدفع دفعة واحدة والاول مبني على أن الحمل يعرف وهو الاظهر والثاني على مقابلة وفي الروضة وأصلها حكاية خلاف المسألتين قولين (ولا تسقط نفقة العدة بمضي الزمان على المذهب) وقيل في الحمل بخلاف مبني على أن النفقة لها أو للحمل إن قلنا بالثاني سقطت لأن نفقة القريب تسقط بمضي الزمان (فصل) (أعسر بها) أي بالنفقة كأن تلفسحها أو غصب (فإن صبرتم) بها بأن أنفقت من مالها أو بما افترضته (صار ديننا) عليه والا فلها الفسخ في الاظهر) كما تفسخ بالجب والعنة بل هذا أولى لأن الصبر عن الاستمتاع أسهل من الصبر على النفقة والثاني لا فسخ لها لأن المعسر بمنظر لقوله تعالى وإن كان ذو عسرة فنظرة

رجعت عليه وعلى ولدها بعده بأجرة الارضاع وبما أنفقته الى وقت الاستلحاق كما لو أنفق على ولده لظنه معسرا فإن موسرا (قوله الحامل) بآئن نعم إن كانت القرقة فيها بفسخ أو انفساخ بمقارن لم يجب لها شيء قاله شيخنا الرملي (قوله الحامل عن شبهة) أي لا تجب على الواطي ولا على الزوج مدة عتدة الشبهة لو كانت منكوبة (قوله لها) هو العتد ولذلك تلزم المعسر ونسط بالنشوز كاستناعها من مسكن لا تنق بها ولا تسقط بمضي الزمان ولا بموته في أثناء العدة لأنها لا تنتقل لعدة الوفاة كما مر (قوله لعنته وفاة) وإن انتقلت اليها كرجعية بخلاف بآئن حامل قبل موته فلا تسقط لأنها لا تنتقل فليست بمنقبة وفاة كما تقدم (قوله والراجح الخ) هو العتد وفيه اعتراض على المصنف (قوله ظهر) أي باعتراف الزوج أو بينة ولو أربح نسوة (قوله يوما بيوم) أي من وقت الظهور ويجب دفع ما قبله من حين العلق دفعة واحدة (قوله يعرف) أي يعطى حكم المعروف وهو الراجح (قوله وفي الروضة الخ) فيه اعتراض من حيث الخلاف (فرع) لو أعتق أم ولده الحامل لزمه نفقة حتى تضع أو أعتق مملوكته الحامل منه فلا شيء عليه لها

(فصل) في حكم الاعسار بمؤنة الزوجة (قوله أعسر) أي الزوج ولو صغيرا أو مجنونا نعم إن كان للزوج ضامن بالاذن وهو موسر فلا فسخ أو ضمنها أب عن محجوره وهو موسر فلا فسخ أيضا ويثبت اعسار الصغير بالينة كغيره واعسار غيره بها إن عرف له مال والا كفي اليمين على المعتمد (قوله بالنفقة) قال بعض مشايخنا أو بما ينبغيها كأجرة الطحن وغيره لا ينحو ظروف ولا بالاعسار بنفقة الخادم وتصور ديننا عليه عند وجوده لامع علمه ومنه علم أنه لا فسخ بالعجز عن الخادم من أصله (قوله صارت) عليه دينان لم يمنع نفسه منه زمن الاعسار (قوله والا فلها) ولو رجعية (قوله) أن لا فسخ لها بمنع موسر) ولا متوسط سواء حضر أو غاب وإن انقطع خبره بأن تواصلت القوافل الى الأماكن التي يظن وصولها اليها ولم تخبر به وإن لم يبلغ العمر الغالب سواء غاب موسرا أو معسرا أو جهل حاله وإن شهدت بينة بأنه غاب معسرا وهذا ما اعتمدته شيخنا الزيادي وشيخنا الرملي وقال الأذرعى انه نص الشافعي وما نقل مما يخالف ذلك مردود نعم لو شهدت البينة أنه معسر الآن اعتمادا على اعساره السابق على غيبته من غير أن تصرح بذلك قبلت ولها العسك بذلك وقال شيخ الاسلام في المنهج وغيره وتبعه العلامة الطبرلاوي وغالب المتأخرين إن لها الفسخ بانقطاع خبره وعزى أيضا الى شيخنا الرملي في بعض الحواشي

نفقتها (قول المتن لا تجب الحامل عن شبهة) أي لا تجب على الواطي وكذا الزوج مدة العدة فيما لو كانت منكوبة (قول الشارح وقيل تجب الكفاية) أي نظرا الى أنها نفقة قريب بسبب الحمل نعم نستني الرجعية الحامل فلا تزداد بخلاف (قول المتن على المذهب) أي سواء قلنا بالنفقة لها أم للحمل لأنها التي تنفع بها وتسقط يراءتها فلم تجز بحري نفقة القريب

(فصل أعسر بها) (قول المتن صارت ديننا عليه) أي بشرط أن لا تمنع نفسها منه زمن الاعسار (قول المتن فلها الفسخ) أي ولو رجعية (قول الشارح كما تفسخ بالجب والعنة) استدلل أيضا بما روى البيهقي عن أبي هريرة يرفعه في الرجل لا يجد ما ينفق على امرأته قال يفرق بينهما وقد كتب عمر رضي الله عنه الى أمراء الاجناد يأمرهم بأخذ النفقة إن وجدوها والطلاق إن لم يجدوها قال الشافعي ولا أعلم أحدا من الصحابة خالفه (قول الشارح لأن المعسر الخ) أي وكما لا يفسخ بنشوزها فلا تفسخ بعجزه (قول المتن لا فسخ لها بمنع موسر)

(١١) - (قليوبي وعميرة) - رابع) الى ميسرة (والاصح أن لا فسخ) لها (يمنع موسر حضر أو غاب)

بأن لم يوفها حقها لا تنفاه الاعسار المتيقن للفسخ وهي متمكنة من تحصيل حقها بالحكم والثاني لها الفسخ لتضرر حلال طبع

(ولو حضر وغاب ماله فان كان بمسافة القصر) فافوقها (فلها الفسخ والا) بأن كان دونها (فلا يؤمر بالاحضار) عاجلا (ولو تبرع) رجل بها (لم يلزمها القبول) لما فيه (٨٢) من تحمل مئة التبرع (وقدرته على الكسب كالمال) فلو كان

يكسب كل يوم قدر النفقة فلا خيار لها فان النفقة هكذا تجب ولو كان يكسب في يوم ما يكفي لثلاثة أيام ثم لا يكسب في يومين أو ثلاثة أيام ثم يكسب في يوم ما يكفي للأيام الماضية فلا خيار فانه ليس بمعسر ولا تنق الاستدانة مثل هذا التأخير اليسير (وانما تفسخ بعجز عن نفقة معسر) فلو عجز عن نفقة المعسر أو المتوسط فلا خيار لان واجبه الآن نفقة المعسر (والاعسار) بالكسوة كهو (بالنفقة) لان النفس لا تبقى بدونها (وكذا بالأدم والمسكن في الاصح) الحاجة اليهما والتضرر بعدمهما (قلت الاصح) المنع في الأدم والله أعلم لقيام النفس بدونه ووجه المنع في المسكن بذلك أيضا وهو جيد (وفي اعساره بالمهر أقوال أظهرها) تفسخ قبل الوطء لاجده لبقاء المحوض قبل الوطء وتلفه بعده كبقاء المبيع في يد المفلس وتلفه والثاني تفسخ في الحالتين بناء في الثانية على أن المهر في مقابلة جميع الوطآت ولم تستوف كبقاء بعض المبيع

وهو غير معتمله (نبيه) لو حضر بعد الفسخ بشهادة يئنة الاعسار وادعى أن له مالا بالبلد خفي على يئنة الاعسار لم يقبل الا يئنة ولا يشترط أن تذكر علمها به ولا القدرة عليه وحيث يئنين بطلان الفسخ قاله شيخنا الرملي وانظر على قول شيخ الاسلام ومن تبعه لو حضر وادعى أن له مالا بالبلد هل يقبل قوله ويبطل الفسخ أولا (قوله وغاب ماله الخ) ومثل غيبته ماله لو كان ديننا غير متيسر الحصول بأن كان على غير موسر مقر باذل وغيبة مال مدينه كغيبته ماله وتقدر بيع ماله كأن كان عروضاً كغيبته أيضا ولو طلب الامهال لاحضار ماله الذي في مسافة القصر أمهل ثلاثا فان لم يحضره أمهل ثلاثا أخرى التي هي مدة الفسخ ثم تفسخ (قوله بمسافة القصر) وهي مرحلتان فأكثر وهذه ليس لها فوق وقول الشارح ثلث فوقها يقتضي حمل كلام المصنف على الاول وهو غير مستقيم فتأمل (قوله فلها الفسخ) وفارق عدم الفسخ بغيته هو بأن العذر في غيبته ماله من جهته وفي غيبته من جهتها (قوله بأن كان دونها) أي مسافة القصر فلا فسخ ومثله لو كان مؤجلا بقدر مسافة الامهال فأقل أو كان على موسر مقر باذل كما علم مما مر أو تعذر احضار ماله لنحو خوف (قوله رجل) ليس ولدا عن والد لزمه اعقافه ولا والد عن ولد في حجره ولا سيديا لأمه أو عبده فيلزمها القبول في ذلك ولا تفسخ وهذا ما اعتمدته شيخنا الزياي وشيخنا الرملي وقول الأذري بلزوم القبول أيضا في ولد عن والد لا يلزمه اعقافه غير معتد وان تبعه والد شيخنا الرملي في بعض حواشيه (قوله مئة) خرج ماله ودفعها له فيلزمها القبول لان المنة على الزوج لاعليها لانه ملكها بأخذها (قوله على الكسب) أي الحلال الا لا يثق به فخرج بالأول الكسب بالحمور وآلات الملاهي وبصناعاتها وبالكهانة والتنجيم ونحو ذلك فلها الفسخ مع قدرته عليه وبالثاني غير الا لا يثق كفعالة لدى هيئة وقول بعضهم لا عبرة بكونه لا تقابره محمول على ما اذا حصل منه الكسب بالفعل والكلام هنا في القدرة عليه (قوله فلو كان يكسب) لو قال فلو كان يقدر الخ لكان أنسب بكلام المصنف ولان القادر اذا امتنع من الكسب لم يكن لها الفسخ لانه كالموسر الممتنع قاله شيخنا الرملي (قوله أو ثلاثة أيام) أو أكثر ولو لنحو أسبوع (قوله اليسير) لو سكت عنه كان أولى لما علم أن الاعتبار بكون كسبه يفي بما مضى ولو لم يكتب بعد تلك المدة لعارض ثبت لها الفسخ أولا امتناع فلا كما علم ولو عجز عن الكسب لمرض يرجى زواله في نحو ثلاثة أيام فلا فسخ والا فلها الفسخ ولو عجز عنه لعدم من يستعمله فان كان نادرا فلا خيار والا فلها الخيار (قوله والاعسار بالكسوة) أي بأقلها وهو ما لا يستغنى عنه كالقميص بخلاف نحو السراويل والفرش أخذنا من العلة ويقال في المسكن كذلك وان لم يلحق بها فليس لها الفسخ (قوله أظهرها تفسخ) سواء كان

لكن قالوا لها الامتناع من الاستمتاع قال الزركشي وهل ثبت نفقتها مع الامتناع في ذمته قياس ما قالوا في المعسر عدم الثبوت وفيه نظر اه أقول قياس قولهم بالاستحقاق عند المنع لأجل عدم اقباض المهر الاستحقاق هنا مع الامتناع (قول المتن ولو تبرع الخ) مثله اذاؤها بضمان التبرع فيما يظهر (قول المتن كالمال) فعلى هذا لو امتنع كالمالك كسب كما يكاف المورس اعطاء المال والافسخ (فرع) الكسب الحرام كالمعلم لكن لو كان يكسب بصناعة الملاهي مثلام يستحق للسمى ولكن له الأجرة على تفويت عمله قاله الماوردي والرويانى قال الزركشي وهذا مردود مخالف لكلام الأحناف اه فلا أعني الماوردي والرويانى وكسب المنجم والكاهن قد يبدل عن طيب نفس فليتمحق بالمهبة

(ولا فسخ حتى يثبت عند قاض اعساره) باقراره أو بينة فلا بد من الرفع الى القاضي فيفسخه بعد الثبوت أو يأذن لها فيه وليس لها مع علمها بالعجز الفسخ قبل الرفع الى القاضي ولا بعده قبل اذنه فيه (تم في قول ينجز الفسخ) للاعسار (٨٣) بالنفقة وقت وجوب تسليمها وهو طالع

الفجر ولا يلزم الامهال

بالفسخ (والاظهر امهاله ثلاثة

أيام) ليتحقق عجزه وهي

مدة قربية يتوقع فيها القدرة

بقرض أو غيره (ولها الفسخ

صبيحة الرابع) بنفقته (الا

أن يسلم نفقته) ولا فسخ

عامضي (ولو مضى يومان

بلا نفقة وأنفق الثالث وعجز

الرابع بنت) على اليومين

وفسخت صبيحة الخامس

(وقيل تستأنف) الثلاثة

فلا تفسخ الا صبيحة السابع

(ولها الخروج زمن المهلة

لتحصيل النفقة) بكسب أو

سؤال وليس له منعها من

ذلك لا تنفاه الاتفاق المقابل

لحبسها (وعليها الرجوع

ليلا) لأنه وقت الدعة قال

الروائي وليس لها منع من

الاستمتاع بها وقال البغوي

لها منعه قال في الروضة

وهو أقرب (ولو رخصت

باعساره) العارض (أو

نكحته عالة باعساره فلها

الفسخ بعده) لأن الضرر

يتجدد ولا أثر لقولها رخصت

باعساره أبدا فإنه وعد لا

يلزم الوفاء به (ولو رخصت

باعساره بالمهر فلا) أي

فليس لها الفسخ بذلك

بعد الرضا به لأن الضرر

لا يتجدد وكذا لو نكحته

عالة باعساره بالمهر ليس لها

الاعسار بكله أو بعضه على التعمد وإن قبضت بعضه الآخر (قوله ولا فسخ) أي في جميع ما تقسم من النفقة والكسوة والسكن والمهر حتى يثبت عند قاض أو محكم اعساره فتفسخ بعد الثبوت ولو في غير مجلس القاضي وفسخ ويأذن في خط الصنف بالرفع على الاستئناف ويجوز النصب أيضا (قوله وليس لها الخ) نعم إن فقد القاضي والمحكم أو كان يفرمها مالا فلها الاستقلال بالفسخ قال بعض مشايخنا وصورة المسألة أن الرفع للقاضي سبق ادلاعية بمهلة بلا قاض وفسخها بنفذ ظاهرا وباطنا قاله شيخنا قال بعضهم والقياس لزوم الاشهاد لها (قوله للاعسار بالنفقة) قيده بهذا مع شمول كلامه لغير النفقة من الكسوة والسكن كما يأتي لما تقدم أول الفصل (قوله امهاله) أي في النفقة وغيرها ولو للمهر على التعمد خلافا لمن الرخص وغيره (قوله أن يسلم) أي بالفعل أو بالقدرة عليها (قوله نفقته) أي الرابع ولو أراد جعلها عن غير الرابع لم يقبل الا برضاها وما بعده كالخامس والسادس مثله (قوله عامضي) من الأيام الثلاثة أو غيرها الا مع البناء الآتي ولو تراخيا على جعل النفقة المذكورة عما قبل مدة الامهال فلها الفسخ على التعمد في الخامس وكذا لو جعلها عن بعض مدة الامهال لأنها تبنى كما مر (قوله وعجز عن الرابع الخ) وكذا لو أنفق الثالث والرابع وعجز عن الخامس اذ الضابط أنه متى أنفق ثلاثة أيام متوالية استأنفت والا فتبني قال بعض مشايخنا ولو فسخت فقدر في بقية اليوم على نفقته لم يبطل الفسخ وفيه نظر (قوله ولها الخروج) وان أمكنها الكسب في بيتها (قوله النفقة) وغيرها عالة الفسخ به (قوله وليس لها منعه الخ) حمل شيخنا الرمي الأول على غير زمن التحصيل فتسقط نفقته بمنعه فيه والثاني على وقت التحصيل فلا تسقط نفقتها بمنعه فيه (قوله العارض) دفع لتكرار ما بعده منه (قوله بعده) أي بعد الرضا أي ان أعسر ثلاثة بعد يوم الرضا (قوله ولو رخصت باعساره بالمهر فلا) فسخ قال بعضهم وان كان الرضا قبل العقد فيمن يعتبر رضاها فيه فراجع (قوله وكذا الخ) ايراد على كلام للصنف ليناسب ما قبله أو من حيث الخلاف (قوله بمهر ونفقة) وكذا غيرهما ويصير ذلك دينا على الزوج كما مر ولو أنفق عليهما الأب يرجع فله الرجوع قاله شيخنا الرمي (قوله زوج أمة) ولو مكاتبه لكن لا يلجئها أو مبيعة في قدر حصته وله الجأؤا فيها (قوله فالنفقة) خرج المهر فللسيد الفسخ به لأنه حق في غير المكاتبه والبيعة الفسخ بالمهر بناء على جواز الفسخ ببعضه وهو التعمد كما مر (قوله فلها الفسخ) وان لم يررض به السيد ما لم يسلمها النفقة كما مر (قوله لأنه حقها) الأنسب لأنه عائد على النفقة ولها مطالبة الزوج بها وأبرأؤه منها ويرأ بتسليمها لها ولا تدخل في ملك السيد الا بعد تسليمها فلا يصح أبرأؤه منها قبله ولا يتصرف فيها بعده الا ان أبدلها بغيرها وهذا في غير النفقة للناضية أما هي فالحق فيها للسيد فله

(قول للثمن حتى يثبت) لو علموا اعساره قبل سفره لم يكف أن يشهدوا بذلك بل لابد أن يشهدوا بالاعسار من غير إضافة لذلك الزمن ويجوز لهم ذلك استصحابا لما كان (قول الشارح بنفقته) أي لا بالمدة للناضية لأن للناضي لا يفسخ به وان توقف عليه الفسخ (قول الشارح ولا فسخ بما مضى) أي في حالة التسليم وعدمه ولنا عبر بالوادون الفاء (قول للثمن وقيل تستأنف) أي لأن القدرة الكاتبة به قطعت ما قبلها وزيفه الامام لأنه يؤول الى أن ينفق يوما ويترك ثلاثا وهكذا فيتمخذه عادة قال وما عتدى أن صاحب هذا القول يسمح بذلك وانما يقول به اذا لم يتكرر ذلك وينتهي الى الاعتقاد (قول للثمن زمن المهلة) وكذا ينبغي أن يكون الحكم فيما لو رخصت بالمقام معه في غير زمن المهلة (قول الشارح لها منعه) أي ولا نفقة عند التمتع (قول الشارح ولا أثر لقولها رخصت) يستثنى يوم القول المذكور فإنه يؤثر فيه (قول للثمن ولو رخصت الخ) قد يستشكل بما

الفسخ بذلك في الأصح (ولا فسخ لولي صغيرة ومجنونة باعسار بمهر ونفقة) لأن الفسخ بذلك متعلق بالشهوة والطبع وهو للمرأة لا مدخل للولي فيه وينفق عليها من مالها فان لم يكن لها مال فنفقتهما على من عليه نفقتهما قبل النكاح (ولو أعسر زوجها ما بالنفقة فلها الفسخ) لأنه حقا

(فان رضيت) بأعساره (فلا فسخ للسيد في الأصح) والثاني له الفسخ لان الملك في النفقة وضرر قوائمه يعود اليه وأجل الأول بأنها في الأصل لها ويتلقاها السيد من حيث (٨٤) أنها لا تملك (وله) أي السيد بناء على عدم الفسخ (أن يلجئها

الابراء منها والتصرف فيها وغير ذلك) تنبيه تصدق الأمة في عدم قبضها من الزوج اذا ادعاه وفي قبضها منه اذا أنكره السيد والكسوة وغيرها في جميع ما تقدم كالنفقة (قوله فان رضيت) أو كانت صغيرة أو مجنونة (قوله أن يلجئها) ما لم تكن صغيرة أو مجنونة أو مكاتبة كما مر (قوله أو زوجها من غيره) (قرع) لا يلزم تزويج مستولدة ولا عتقها ولا بيعها من نفسها ويحجران لم تنفق عليها على تخليتها بالكسب أو إيجازها فان تعذر فعلى بيت المال نفقتها فان تعذر كل ذلك فقال المتولي ترجع الى تزويجها ولو مع غيبة سيدها وأقر ذلك شيخنا في شرحه (فصل) في مؤنة القريب أي في لزومها وقدرها ونحو ذلك (قوله يلزمه) أي الشخص دفعه به ارادة الذكر فقط أو القرع فقط أو الأصل فقط والمراد به الحر أو البعض بخلاف الرقيق لأنه لا تملك له وكذا الكتاب كما لا نفقة له على غيره نعم عليه نفقة ولده من أمته أو من زوجته المملوكة لسيدته وليست مكاتبة له (قوله نفقة) وكذا كسوة وأدم وسكنى وغيرها ولو نحو دواء وأجرة طبيب وخدام احتاجه ولو لم نصب ومؤنة وزوجته اعفافه بها ولو عبر بالمؤنة لكان أولى وظاهر كلامهم عدم وجوب آلة تنظيف ونحو ما غسل أو وضوء وتفكه ونحو ذلك فراجع (قوله الوالد) المصوم الحر ولو بمبعض وكذا الولد فخرج تارك الصلاة والزاني المحسن والمرد ونحوهم وخرج الحواشي فلا تجب نفقتهم على مبعض خلافاً لابي حنيفة (قوله والأصل في الثاني النخ) قال شيخ الاسلام كذا استدلووا بهذه الآية والأولى الاستدلال بآية فان أرضعن لكم فآتوهن أجورهن لأنه اذا لزمه أجره أرضاعه فنفقة الزم وفيه نظراذ لا يلزم كما سيأتي (قوله المتفق) من الولد والوالد (قوله عن قوته) أي النفق والمراد من القوت المؤنة الشاملة للكسوة والسكنى والأدم وما يتعلق بذلك لا عن دينه (قوله عياله) قال الأذرعى وهم زوجته وخدامها وأمه ولده (قوله يومه وليته) للتفخرة عنه كما في نفقة الزوجة فيعتبر ذلك اليسار عند فجر كل يوم ولا يعتبر كون ذلك فاضلا عما يكفي للعمر الغالب بخلاف ما مر في الزوجة نظر الحرمة البضعية ولعلم الدينية بقوائمه كما يأتي فكل موسر في الزوجة موسر هنا ولا عكس (قوله ما يصرفه) سواء كفاه أولا وما يبدل من فاضل أو معمول له بتأويل أن يفضل (قوله من عقار وغيره) كالخدام أي اذا لم يحتج الى ذلك كما في باب الفليس فليراجع من محله (قوله وجهان) التعمد منهما الثاني في كلامه (قوله ويلزم الخ) هو في النفقة الحالة اذا طلبت كالدين ودخل في ذلك نفقة حليلة أصله وخدام أصله وغيرهما عامر وغير النفقة من اللؤن مثلها (قوله والثاني النخ) وأجيب بأن ما هنا من اللؤن الحالة والافهى من الدين المذكور (قوله مكتسبها) أي قادر

لواقطع السلم فيه ورضى السلم بتمتع السلم اليه بأن له الفسخ بمثل ذلك وأجيب بأن اللالية هنا كانت ثابتة اغتفر فيها ما لم يقتصر في السلم فيه

(فصل يلزم نفقة الوالد) وكذا عبده المحتاج اليه وزوجته وغير الأصول والفروع لا وجوب عليهم عندنا خلافاً للحنفية استدلووا بقوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك وأجاب الشافعي رحمه الله تعالى بأن المراد في أمر المصارة قال كذا فسر ابن عباس رضي الله عنهما وهو أعلم بكتاب الله تعالى (قول المتن والولد) خرج به الحمل (قول الشارح لوجود البضعية) أي وأحكامها كالمتفق ورد الشهادة (قول المتن عياله) قال العراقي لا يقتصر على القريب الا الزوجة ولفظ العيال يورهم خلافاً له أقول مثلها خادما غيا يظهر ثم الدليل ما روى مسلم أنها بنفسك فتصدق عليها فان فضل شيء فلاهلك فان فضل عن أهلك شيء قلته قرأتك ثم الذي يحته رأيت في الخادم بمثل ذلك منقولاً والمستولدة كالزوجة اه (قول الشارح من عقار وغيره) كالخدام (قول المتن ولا مكتسبها) ان أريد من تحصيلها بالكسب رجع الى الأول

اليه) أي الى الفسخ (بأن لا ينفق عليها ويقول) لها (افسحي أو جوعي) فاذا فسخت نفق عليها واستمتع بها أو زوجها من غيره وكفى نفسه مؤنتها (فصل) (يلزمه) أي الشخص ذكر ا كان أو أنثى (نفقة الوالدان علا) من ذكر أو أنثى (والولد وان سفل) من ذكر أو أنثى والأصل في الثاني قوله تعالى وعلى للولد له رزقهن وكسوتهن بالمعروف وقيس الأول عليه بجامع البضعية بل هو أولى لأن حرمة الوالد أعظم والولد بالتعهد والخدمة أليق (وان اختلف دينهما) فتجب على السلم نفقة الكافر والعكس لوجود البضعية (يشترط يسار للنفق بفاضل عن قوته وقوت عياله في يومه) وليته ما يصرفه الى من ذكر فان لم يفضل شيء فلا شيء عليه لأنه ليس من أهل الواساة (ويباع فيها ما يباع في الدين) من عقار وغيره لشبهها به وفي كيفية بيع العقار وجهان أحدهما يباع كل يوم جزء بقدر الحاجة والثاني لا يفعل ذلك لأنه يفتى ولسكن يفتقرض عليه الى أن يجتمع ما يسهل

وان

بيع العقار له (ويجوز كسوبا كسبها في الأصح) كما يلزمه الكسب لنفقة نفسه والثاني لا كما لا يلزمه الكسب لقضاء الدين (ولا تجب مالك كفايته ولا مكتسبها) لا تفاء حاجته الى غيره (وتجب لفقير

على كسبها لان اكتسب بالفعل لأنه من أفراد ما قبله وللرافى كسب حلال لا تقى به كافر في الزوجة على
 للعمد خلافا للأذرى (تنبيه) قدرة الأم أو البنت على التزوج لا تسقط للوثة إلا إذا تزوجت ومكنت
 لوجوب مؤنتها حيث تلحق على الزوج ولو مفسرا (قوله غير مكتسب) أى بالفعل بدليل ما بعده من التفصيل
 (قوله زمنا) أى به آفة منعه من الكسب فصح عطف الصغير عليه أو من هو عاجز عن الكسب فمطف
 الصغير عليه خاص واللاحق المذكور بعده يؤيد الأول (قوله والمرضى والأعمى) وكذا للتصرف فى مال
 ولده والمستغل بعلم شرعى والكسب يمنعه منه (قوله لافرع) بل يكلف الفرع الكسب لأجل أصله ولو بأمر
 وليه (قوله الكفاية) بأن يطعمه ولو بأكله معه أو بوكيله ما يقدر معه على التردد عادة لانهاية الشبع ولو
 دفعه لم يجز له التصرف فيها بغير الأكل فإن أيسر قبل أكله لم ترد ولو دفعها للفرع ثم تلفت ولو بالتلفه لم
 يدفع بدله لسفيه ونحوه لا رشيد ويضمن الفرع ما دفع له ان كان رشيدا أيضا وما ذكر فى نفقة البعض
 وأما نفقة الحمل فمثل أمه وأما نفقة زوجة الأب فمقدرة بنفقة المبرك كالمهر وكذا نفقة خادمها وينبغي أن
 يكون خادم البعوض مثله مقدرة بالكفاية وأما غير النفقة فيقدر الحاجة (قوله ولا يصير) أى النفقة وكذا
 غيرها من المؤن المتقدمة دينان تعدى بمنعها نعم تقدم أن نفقة الحمل والمثني اذا استلحقه ولو بعد سنين
 تصير ديننا وترجع بها الأم ان كانت باذن الحاكم أو شهدت عند فقده والافلا (قوله بفرض قاض) بالقاء
 ليس المراد به أن يقول القاضى فرضته فى ماله كل يوم كذا لانها لا تصير ديننا بذلك بل المراد القاضى يفترض
 من شخص مالا ثم يأذن لذلك الشخص بعد عوده اليه أن يعطى للأب مثلا كل يوم كذا ولو حمل الشارح
 كلام المصنف على هدم وجهه بالقاف لوافق المعتمد الذى هو المنقول لأن الأول بحث للغزالي كما ذكره فى شرح

وان أراد القادر وهو الذى فى الشرحين والروضة لم يصح ذلك مطلقا على طريق الرافى وبالنسبة للأصول
 على طريق النووى كما سيأتى فى قوله والافاقوال الخ فإنه مفروض فى القادر على الكسب كما هو صريح
 تعليل القولين الأولين ويجاب باختيار الشق الأول ويمنع رجوعه الى ما قبله وباختيار الثانى ويريد
 بالمكتسب من هو شأنه وعادته بخلافه فيما يأتى لكن هذا الثانى يلزم عليه أن الوالد لو كان كذلك
 لا يلزم الولد نفقته وفيه نظر (قول الشارح أو صغيرا) لو بلغ مبلغا يحسن فيه الاكتساب كالأولاد المحترقة
 فكما كالكبير نعم لو هرب وترك الحرفة لزم الولد النفقة (قول المتن أحسنها تجنب) (تنبيه) قدرة الأم
 والبنت على النكاح ليست كالقدرة على الكسب لان حبس النكاح أمد مطويل فلو تزوجت سقط
 الوجوب بالعقد وان كان الزوج معسرا أقول فلو كان غائبا فقد سلف أن الوجوب يتوقف على الإرسال له
 ليحضر فتجب من وقت حضوره والمتجه أن تكون تلك المدة على من كانت عليه قبل النكاح أقول هذا
 تطيل ما سلف بقولهم لتلايجمع بين متفقين وكفى الصغيرة والمجنونة إذا أعسر زوجها (قول للثن وهى
 الكفاية) أى لقصة هندرضى الله عنها مع خلوها عن شاتبة العارضة بخلاف نفقة الزوجة والمراد بها ما يستقل
 به للتصرف والتردد لا الشبع ولا دفع ألم الجوع ودخل فيها القوت والادم وخالف البيهقى فى الأدم ويجب
 أيضا الخادم ونفقته عند الحاجة وكذا الأدوية والسكن والقراض لكن مسكن المتفق يقسم به بلارىب على
 مسكن قريبه فقولهم يباع فيها المسكن والخادم ينبغي أن يكون محله بالنظر الى الكفاية فى القوت ونحوه (قول
 الشارح لا يجب فيها التملك) فعليه لو قال كل معى كفى ولا يجب تسليمها اليه قال الامام ولو أعطاه نفقة أو
 كسوة لم يجز أن يملكها لغيره فلو لم يأكلها حتى عرض اليسار لم يجز له الرجوع فيها ولو نفى الولد ثم رجع
 رجعت الام عليه بنفقته وكذا يستثنى نفقة الحمل اذا قلنا لا تسقط بمضى الزمان (قول المتن أو اذنه الخ) أى
 لم يحصل ذلك لأنها تستقر بمجرد الاذن هذا هو الظاهر خلافا لظاهر العبارة ثم الحصر يرد عليه ما لو لم يكن

غير مكتسب ان كان زمنا
 أو صغيرا أو مجنوناً عاجزاً
 عن كفاية نفسه وألحق
 البيهقى بالزمن المريض
 والأعمى (والأم) أى وان لم
 يكن كما ذكرنا فاقوال
 أحسنها تجنب) لأنه يتبع
 أن يكلف بعض الكسب مع
 اتساع ماله والثانى لا يجب
 للقدرة على الكسب
 (والثالث) تجنب (الأصل
 لافرع) لعظم حرمة الأصل
 (قلت الثانى أظهر والله أعلم)
 وإيراد الرافى فى شرحه
 يشعر بترجيحه (وهى
 الكفاية وتسقط بفواتها
 ولا تصير ديناً) عليه لأنها
 مواساة لا يجب فيها
 التملك (الاب فرض قاض)
 بالقاء (أو اذنه فى اقتراض)
 بالقاف (لغيبه أو منع)
 فانها حيث

تصير ديننا في الأمانة وصير ورتها ديننا بفرض القاضي ذكره الغزالي وقال القاضي أبو الطيب والشيخ أبو اسحق في التذكرة والبندنجي وغيرهم لا يصير ديننا إلا مدلأنه لا يعيش غالبا إلا به وهو اللبن أول الولادة ومدته يسيرة (ثم بعده) أي بدارضاع اللبن (إن لم يوجد إلا هي أو أجنبية وجب إرضاعه) على من وجد منها ما بقاء له (وإن وجدنا لم تجبر الأم) على الإرضاع سواء كانت في نكاح أبيه أم لا لقوله تعالى وإن تعاسرتم فسترضع له أخرى (فإن رغب) في إرضاعه (وهي منكوحة أبيه فلا منعها) من إرضاعه (في الأصح) لأنه يستحق الاستمتاع بها وقت الإرضاع لكن يكره له المنع (قلت الأصح ليس له منعها ومحمده الأكثرون والله أعلم) لأنها أشفق على الولد من الأجنبية ولبنها له أصلح وأوفق (فإن اتفقا) على إرضاعه (وطلبت أجرة مثل) له (أجبت أو فوقها فلا) تنجاب إلى ذلك (وكذا إن تبرعت أجنبية أو رضيت بأقل) من أجرة اللبن لا تنجاب الأم إلى طلب أجرة اللبن (في الظاهر) لقوله تعالى وإن أردتم أن تسترضعوا أولادكم فلا جناح عليكم والثاني تنجاب الأم لقوله تعالى فإن أرضعن لكم فأتوهن أجورهن مع وفور شفقتها وأوفقية لبسها (ومن استوى فرعاء) في القرب والارث أو علمهما (اتفقا) بالسوية بينهما

(٨٩)

الروض والمراد بقوله أو أجنبية أي القاضي يأذن للأب مثلاً أن يقترض من شخص مالاو يأذن له بعد القرض أن ينفق على نفسه منه كل يوم كذا فلا بد من وقوع القرض أيضاً قبل الإذن والا فلا يصير دينها كذا قررره شيخنا واعتمده وفي شرح شيخنا موافقته وكذا في شرح الروض وغيره والشرحين والروضة واعترض في شرح الروض وشرح النهج وغيرهما على النووي في تعبيره بالقائه نعم سيأتي أن أذن القاضي لأجنبي في الاتفاق تصير به ديناً وهذه غير ما هنا فتأمل (فرع) له أن يأخذ من مال قريبه قدر نفقته كل يوم عند امتناعه ولا يجوز مع عدم الامتناع إلا بأذن حاكم وكذا لو كان الملتزم مجنوناً نعم للأب وإن علا الولي على مال طفله أن يأخذ قدر نفقته بلا حاكم كما تقدم بخلاف الأم والولد ولو فقد الحاكم فأنفق القريب على نفسه باقتراض رجوع إن قصد الرجوع وأشهدوا إلا فلا واكتفى شيخنا عميرة بقصد الرجوع من غير إظهار فرأجه وللأب والجداً بغير فرعه لنفقتهما كما مر (قوله لا يصير ديننا إلا بذلك) أي الإقراض والإذن فيه على ما تقدم تصويره (تنبيه) قال بعضهم قد علم من ظاهر كلامهم المذكور أن في النفقة المذكورة شائبة امتناع من حيث سقوطها بمضي الزمن وشائبة إباحة من حيث عدم نصرف فيها بغير أكله وشائبة عليك من حيث ملكها بالدفع من غير ضيقة وعدم استردادها منه لو أيسر فياً كلها (قوله وعليها إرضاع الخ) ولها أخذ الأجرة عنه وطلبها لأنه الذي ملكها (قوله لأنه لا يعيش الخ) فلا امتنع ثمة قال بعض مشايخنا فليها الضمان قال وما نقل عن ابن أبي شريفة عن عدم الضمان إنما هو في المسألة الآتية بعد هذه وقال شيخنا بعدم الضمان في هذه أيضاً ويفارق ما لو شمت رائحة فأجهضت حيث تضمن جنينها بأن سبب الموت هنا ترك وهناك فعل لما به الرائحة وفيه نظر ظاهر ثم عاد وما إلى الأول فرأجه (قوله ومدته يسيرة) ويرجع في قدرها إلى أهل الخبرة من كونه مرة أو أكثر ولا يتقيد بزمن وقيد بعضهم بثلاثة أيام فتعبر به بالمدة المطلقة فيه تجوز فتأمل (قوله وجب إرضاعه) أي مع الأجرة كما مر بالأولى وفي هذه لو امتنع ثمة فلا ضمان عليها اتفاقاً (قوله منكوحة أبيه) خرج منكوحة غيره فلا منعها ما لم تكن مستأجرة لإرضاعه قبل نكاحه (قوله ليس له منعها) ولو بطلب أجرة المثل لكن لا نفقة لها إن قصص استمتاعها بها (قوله وطلبت) خرج ما لو سكتت فلا أجرة لها (قوله أجبت) أي الأم ولو خلية وفرضه في الزوجة محل الخلاف (قوله وكذا إن تبرعت الخ) ويصدق بيمينه في وجود المتبرعة ونحوها (قوله لا تنجاب الأم الخ) نعم لو تضرر الرضيع بغير لبن أمه أجبت الأم بالأجرة بلا خلاف (تنبيه) المراد بأجرة المثل فيما ذكر أجرة مثل الأم وتجب في مال الرضيع إن كان له مال والافعل من عليه نفقته والكلام في ولد وأم بلاز وج أحرار والافلز وج الحرة المنع مطلقاً والمجاب السيد في الأمانة مطلقاً (قوله ومن استوى فرعاء) أي في القرب

حاكم فإن الأم تنفق من مالها وتستقرض ثم ترجع بشرط الأشهاد على ذلك وعلى إرادة الرجوع ومثل الأم غيرها من مستحق الاتفاق (قول المتن أو فوقها فلا) هو صادق بما لو طلب خمسة وأجرة مثلها أربعة وكون غيرها الموجود أجرة مثله خمسة أو ستة ولم يرض بدونه وهو ظاهر لأن ارتفاع أجرة الأجنبية لمصلحة هناك من جودة اللبن أو غيره (قول المتن بأقل) لو كانت أجرة مثل الأجنبية خمسة وأجرة مثل الأم عشرة ففي إجابة الأم وجهان وقضية المتن إجابتها أعنى الأم إذا لم ترض الأجنبية بدون أجرة مثلها والمتجه عدم لزوم إجابة الأم لمافي من الكلفة عليه والفرض كفايته بالإرضاع وهو حاصل بما ذكر (قول الشارح من أجرة المثل) الظاهر أن المراد أجرة مثل الأم (قول الشارح والثاني تنجاب الأم) لو كانت الأجرة من مال

والارث أو عدمه اتفاقا معا والافعال تعتبر القرب ثم الارث ثم توزع بحسبه ومثله الاصول (قوله وان تفاوتنا في اليسار) أو كان يسار أحدهما بالآخر بكسب ولو غاب أحدهما أخذ الحاكم قسطه من ماله ان وجد والا اقترض الحاكم عليه فان لم يتيسر اذن الحاكم فللمحاضر أو لأجنبي ان ينفق بقصد الرجوع عليه اذا حضر أو على ماله ان وجد واعتبار قصد الرجوع مع اذن الحاكم تا كيد نعم لو لم يكن المحاضر مؤثما دفع الحاكم ما يأخذ منه أو من الأجنبي لعدل ينفق عليه (قوله هذا مقابل قوله فالاصح أقربهما) أي وصرح به لقوته وان كان للتعتمد الأصح المذكور وأما المقابل لقوله في الأصح فقد ذكره الشارح عقبه (قوله فان استويا) أي على هذا الوجه (قوله في الارث) أي في وجوده لاني قدره كبت وبتان أخذنا بما بعده (قوله والوارثان) وان اختلف قدر الارث أيضا (قوله على الوجهين) يعلم انهما استويا قريبا أيضا (قوله وجهان) أطلقهما هنا اعتمادا على المسئلة الآتية فان المرجح فيها على المرجوح هو المرجح في هذه على التعتمد وهو كونها توزع بحسب الارث قال بعضهم ولم يقع للمصنف اطلاق الخلاف من غير ترجيح في النهاج الا في مواضع ثلاثة هذا واحد منها والثاني في شروط الاقتداء والثالث في باب الدعاوى بناء على المرجوح وتقدم في شروط الاقتداء ما فيه زيادة على ذلك فراجع (قوله ووجه التوزيع) هو التعتمد كما علم (قوله وسيأتي ترجيحه) أي بناء على المرجوح فيها كما علم أيضا (قوله أبوان) أي أبوان علان جهة الأم والأب وأم وان علت من جهة الأب أو الأم (قوله فعلى الأب) هو التعتمد (قوله لبالغ) أي عقل والمجنون كالصغير (قوله ترجح منهما الثاني) وهو كونه عليهما بحسب الارث على هذا لوجه المرجوح (قوله وأجداد وأجدات) المراد أجداد فقط أو جدات فقط فان اجتماعا فعلى ما مر في الأبوين فيقدم الاجداد على الجدات وان كن أقرب منهم وعلى كل اذا تساوا أو تساوين في القرب والارث أو عدمه اتفقوا أو اتفقن معا والاقدم الأقرب ثم الوارث ثم توزع كما مروى في الروضة استواء الكل وضعف (قوله كالخلاف في طرف الفروع) يعلم منه أن ذلك عند الاختلاف في القرب والارث معا بأن اجتمع وارث بعينه غير وارث قريب كآبي الجد مع أبي الأم فبالقرب فان استويا في وجود الارث واختلفوا في القرب كأم أم الأم وأم الأب فعلى الأقرب قطبا أو استويا

الطفل وهناك متبرعة فلا وجه لجران هنا (قول الشارح وقيل لا أثر الخ) رد بأنه لا يلزم من عدم مراعاة الشيء منفردا أن لا يعتبر مرجحا لغيره ثم قوله لا أثر الخ معناه أنهما يستويان على هذا الوجه فاعلم ذلك فانه ينفعك في فهم الحاشية الآتية على قوله والافعال القرب (قول الشارح فان استويا في الارث) مثله بنت وبتان (قول المتن فعلى الأب) أي وان علا (قول المتن لبالغ) أي غير مجنون (قول المتن والافعال القرب) قد سلف أن الجد مقدم على الأم في إيجاب النفقة عليه فليكن مقدما على أمهاتها بالأولى فليخرج ذلك من كلامه نعم لو اجتمع أبو الأب والأم قال الرافعي ان اكتفينا بالقرب سويتا بينهما وان اعتبرنا الارث أو الولاية فالنفقة على أبي الأب اه أقول اذا قدم أبو الأب على الأم فهلا قسم على أيها ثم رأيت الاثر في شرح النهاج تعرض لذلك واعترضه بعين ما قلت ونقله عن غيره وقه الحمد وألفه أعلم ويمكن أن يقال بل يتعين ان قضية قول الرافعي المذكور انما هي تقديم الأب لانهما استويا قريبا وعند الاستواء في القرب يرعى الارث كما أرشد اليه قول الشارح السالف كالخلاف في طرف الفروع فيكون قوله اذا اكتفينا بالقرب يعني على مقابل الاصح القائل بأنه لا أثر للارث عند الاستواء في القرب أي بل يستويان (قول المتن وقيل بولاية المال) قال في البسيط مستند هذه الطريقة أن الشافعي رضي الله عنه قطع بأن الأب أولى في حالة الضم مع التردد في البالغ قال الرافعي والمراد

أحدهما أقرب والآخر وارثا (فالاصح أقربهما) لان القرب أولى بالاعتبار من الارث (فان استويا) قريبا (فبالارث) في (الاصح) لقوة قرابته وقيل لا أثر للارث لعدم توقف وجوب النفقة عليه (والثاني بالارث ثم القرب) هذا مقابل قوله فالاصح أقربهما فيقدم على هذا الولد البعيد على غيره القريب فان استويا في الارث قسم أقربهما (والوارثان) على الوجهين (يستويان أم توزع بحسبه) أي بحسب الارث (وجهان) وجه لاستواء اشتراكهما في الارث ووجه التوزيع اشعار بزيادة الارث بزيادة القرابة وسيأتي ترجيحه في المسئلة بعد هذه (ومن له أبوان فعلى الأب) نفقته صغيرا كان أو بالغا أما الصغير فللقوله تعالى فان أرضعنكم فآتهن أجورهن وأما البالغ فبالاستصخاب (وقيل عليهما لبالغ) لاستواءهما في القرب وهل يسوى بينهما أو يجعل بينهما أثلاثا بحسب الارث وجهان ترجح منهما الثاني (أو اجداد أو جدات ان

أدلى بعضهم ببعض فالأقرب) منهم عليه النفقة (والا فبالأقرب) وقيل الارث كالخلاف في طرف الفروع (وقيل بولاية المال) فانها تشر بتفويض الترية اليه

(ومن له أصل وفرع ففي الأصل على الفرع وإن بعد) لأنه أولى بالقيام بشأن أصله لعظم خرمته والثاني أنها على الأصل استصحابا لما كان في
 المحض والثالث أنها عليهما لأشراكهما (٨٨) في البضية مثاله أب وابن جد وابن أب وابن أم وابن (أو) له (محتاجون) ولم يقدر على

كفايتهم (يقدم زوجته)
 لأن نفقتها أكد (ثم
 الأقرب وقيل الوارث)
 على الخلاف السابق في
 طرفي الفروع والأصول
 (وقيل الولي) في الأصول
 كما تقدم

﴿فصل﴾ (الحضانة حفظ
 من لا يستقل) بأموره
 (وزيته) بما يصلحه
 (والإناث البقي بها) لأنهن
 أشفق وأهدى إلى التريبة
 وأصبر على القيام بها
 (وأولاهن أم) لو فور شفقتها
 (ثم أمهات) لها (بدلين
 بآناث) لأنهن يشاركنها
 في الإرث والولادة (يقدم
 أقربهن) فأقربهن
 (والجديد يقدم مدخن
 أم أب) ثم أمهاتها للدليلات
 بآناث (ثم أم أبي جد كذلك)
 أي ثم أمهاتها للدليلات
 بآناث (ثم أم أبي جد كذلك)
 أي ثم أمهاتها للدليلات
 بآناث يقدم من كل من
 الأمهات المنكورة
 القربى فالقربى وقدمت
 أمهات الأم على أمهات
 الأب لقوتهم في الإرث
 لأنهن لا يسقطن بالأب
 بخلاف أمهاته (والقديم
 تقدم) (الأخوات والحالات

في القرب واختلفوا في الإرث وعلمه كأبي الأب وأبي الأم فلي الوارث على المرجح (قوله أصل وفرع)
 سواء بعد كل منهما أم لا وسواء استويا في القرب إليه أم لا كما يؤخذ من أمثلة الشارح الآتية (قوله على
 الفرع) وفي تعدده ما تقدم وكذا في الأصل (قوله مثاله) أي اجتماع الأصل والفرع (قوله محتاجون) من
 الأصول والفروع ثل واحد منهما قد كثر الزوجة لأحاجة إليه بل هو مضر لاقتضائه تقديمها على نفسه وليس
 كذلك (قوله ثم الأقرب) من الأصول والفروع ولا يقدم أصل على فرع استويا قربا وحيث يوزع
 الواجب عليهما أن سد مسدا والأقرب والكلام في المستوين في الكمال أو عدمه والافيقم الولد الصغير
 أو المجنون ثم الأم ثم الأب ثم الولد الكبير والأوجه استواء أب مجنون مع ولد صغير أو مجنون ويقدم في
 المستوين أبو أب على أبي أم وذو صغرا أو مرض أو ضعف على غيره كذا قال ذلك كله شيئا
 الرمي قراجه وتأمله

﴿فصل﴾ في الحضانة هي بفتح الحاء لتمام خوذتها من الحضان بكسر هاء وهو الجنب لضم الحاضنة المحضون
 إليه وتنتهي بالبلوغ وبعد التمييز تسمى كفالة أيضا (قوله الحضانة) أي شربا (قوله حفظ الخ) عبر
 بالمصادر فأجرة الحاضنة والأعيان اللازمة بخارجة عنها فهي في مال المحضون أن وجدوا لأقلى من عليه
 نفقته ولذلك ذكرت عقب النفقات (قوله من لا يستقل) شمل الأم كروالتي والصغير والبالغ والمجنون والحر
 والرقيق نعم حضنة الزوجة لزوجها إن أمكن وطه كعكسها وبنت المجنون تقدم على غيرها وحضنة
 الرقيق لسيدته وحضنة البعض لسيدته وقريبه على ما راضيا عليه من مهايأة بينهما أو من غيرها أو
 غيرها إن تنازعا أخذها الحاكم منهما وأعطاه لحضنة وألزمهما أجرهما والرجل حضنة ولد أمته وله نزع
 من أبويه الحرين وتسليمه لغيرهما لجواز التفريق (قوله بما يصلحه) ويدفع عنه الضرر بنسل
 جسده ونياه ودهنه وكحل وورطه في الهد وتحريره لينام وهذه الحضنة الكبرى كما سيأتي (قوله
 والإناث بها أليق) أي من الذكور والمراد الإناث والذكور من النسب لاحق فيها لمحرر رضاع
 ولا مصاهرة (قوله أشفق) ولا نظر لتجو عطفة وقوة سلطنة (قوله بدلين بالأم) يفيد أن
 المراد الحالات والأخوات من جهتهما فقط (قوله على عمه) وتقدم بنتا ثنى كل جهة على بنت ذكرها

بالولاية الجهة التي يتدبرها لنفس الولاية التي قد يمنع منها مانع مع قيام الجهة قال الزركشي فليكن قول للتهاج
 بولاية المال على حذف مضاف أي بحجة ولاية المال (قول الشارح استصحابا لما كان الخ) رجح أيضا بأن الوجوب
 على الآباء منصوص عليه في قصة هند وغيرها

﴿فصل في الحضانة﴾ (قول الشارح لأنهن أشفق) أي ولا يقدح في ذلك كونها نوع ولاية وسلطنة وموئها على
 الأب كالنفقة ولهذا ذكرت ذيلًا للنفقة وقيل لأجرة لها بعد القظم واعلم أنه قد سلف أن الأم التي تحت
 والدة المحضون ليس له منها من الأرضاع ولكن إذا نقص الاستمتاع بذلك فلا نفقة لها مع الأجرة فهل
 الحضنة كالرضاع فيما ذكر هو محتمل (قول الشارح ووجه القديم الخ) وجه أيضا بأن الأخوات اجتمعن
 مع الوالدين الصلب والبطن وباروي البخاري الحالة بمنزلة الأم (قول الشارح بدلين بالأم) منه تعلم أن
 المراد الأخت لا بوزن أولام (قول الشارح لأنها أقرب منها) أي ووارثة (قول المتن وبنت أخ وأخت)

عليهن) أي على أمهات الأب والجدة كوراة وجه الجديد أنهن أقوى قرابة لأنهن يتقن على الولد ووجه القديم
 أن الأخوات والحالات بدلين بالأم وهي مقدمة على الأب فسكنها يقدم من بدلي بها على من بدلي به (وتقدم) جزما (أخت على خالة) لأنها
 أقرب منها (وخالة على بنت أخ) بنت (أخت) لأنها بدلي بالأم بخلافها (وبنت أخ و) بنت (أخت على عمه) كما يقدم ابن الأخ في البراث

خالف

على العم (وأخت من أبو بن علي أخت من أحدهما) لقوة قرابتها (والأصح تقديم أخت من أب على أخت من أم) لقوة قرابتها والثاني عكسه
للدلاء بالأم (وخالة وعمة لأب عليهما لأم) لقوة جهة الأبوة والثاني عكسه رعاية لجهة الأمومة (وسقوط كل جدة لأثر) وهي التي
تدلي بذكرين أثبتين كأم أبي الأم لدلائلها بمن لاحق له في الحضنة على الأصح والثاني لا تسقط لولادتها وشمول أحكام الأصول لها في العتق
ولزوم النفقة وغيرهما لكان متأخر عن جميع المذكورات لضعفها وفي (٨٩) معنى الجدة الساقطة كل محرم تدلي

بذكر لا يرث كبنيت ابن
البنيت وبنيت العم للأب
(دون أثنى غير محرم كبنيت
خالة) وبنيت عمه وبنيت
الحال والعم أي الأصح
لا تسقط بكونها غير محرم
لشفقتها بالقرابة وهدايتها
إلى التربية بالأبوة والثاني
تسقط لأن الحضنة تنحج
إلى معرفة بواطن الأمور
ويقع فيها الاختلاط التلم
فلا احتياط تخصيصها بالمحرم
(وتثبت) الحضنة (ليكل
ذكر محرم وارث) كالأب
والجد والأخ وابن الأخ
والعم لقوة قرابتهم بالمهرمية
والأرث والولاية (على
ترتيب الأرث) حالة
الاجتماع وقد تقدم
كيفيته في باب (وكنا
غير محرم) وهو وارث
(كأب عم) فإن له
الحضنة (على الصحيح)
لوفور شفقتة بالولاية
(ولا سلم إليه مشهارة بل)
نسلم (إلى ثقة يعينها) هو
ككبنته وغيرها والثاني
لاحضنة له لا تنفاه المهرمية
(فان فقد) في الذكر
(الأرث والمهرمية) كالأب

(قوله وأخت من أبو بن) وكذا عمه وخالة (قوله لقوة جهة الأبوة) أي بعد جهة الأمومة أو غالبا (قوله
كل جدة) ولو من جهة الأب (قوله عن جميع المذكورات) أي من الأصول والأفهي مقدمة على الأخوال
والحالات (قوله وبنيت العم للأب) قال شيخنا الرملي في شرحه هو عطف على كل محرم ادلا بمهرمية لها
وخرج بها بنت الحال وبذلك علم أن من أدلت بذكر غير وارث لاحق لها أن كانت محرما أو كانت بنت عم
للأم والأفها حق تأمل (قوله الأصح لا تسقط) هو للتعبد وان كان المحضون د كرافان بلغ حدا يشتهي
ففيه ماسيأتي وفارقت بنت العم للأب كما مر بقرب الحال للأم مع ادلائها بجنتين تأمل (قوله وتثبت) أي
عند فقد الأناث (قوله حالة الاجتماع) نعم يقدم الجد على الأخ مطلقا ويقدم الأخ للأب على الأخ للأم
فلو قال على ترتيب النكاح لكان أولى (قوله غير محرم) أي من القرابة لأمن العتق وغيره كما تقدم
(قوله بالولاية) وبه ينفارق بنت العم للأب كما مر (قوله كبنته وغيرها) بشرط كونها ثقة وظاهر كلامه
تسليم الذكركه ولو كان مشتهى وهو كذلك حيث لا ريبه وبهذا يجمع التناقض (قوله أو الأرث دون
المهرمية) أو عكسه كالعتق (قوله وأبي الأم) أي أو ابن الأخ من الأم كما في شرح شيخنا

خالف ابن الرفعة فقدم العمه وكذا الروياني والملاوردي قال ابن الرفعة وظاهر النص يقتضيه (قول الشارح
للدلاء بالأم) أي كما تقدم أم الأم على أم الأب ورد بأن الجدة من جهة الأم مساوية للجدة من جهة
الأب في الميراث بل أقوى لأنها لا تسقط بالأب بخلاف أمهاتها وامتازت بالدلاء بالأم التي هي أهل
للحضنة وفي الأخت من الأب زيادة في الميراث وقد تصير عصبة وأيضا الجدة فيها صفة في نفسها
وهو للميراث فكانت أولى بالترجيح من اعتبار صفة في غيرها أقول وهذا التوجيه يرد عليه
ماسيأتي من تقديم الخالة والعمه لأب عليهما لأم (قول الشارح لقوة جهة الأبوة) رجايرد على هذا
تقديم أم الأم على أم الأب (قول الشارح رعاية لجهة الأمومة) أي وليس هنا ميراث مرجح كما
في الأخت للأب مع الأخت للأم (قول الشارح كأم أبي الأم) هذه العبارة تشمل التي من جهة
الأم والتي من جهة الأب وهو كذلك (قول الشارح لكن متأخر) أي عن الأصول والأفهي
مقدمة على الأخوات والحالات على هذا (قول الشارح وبنيت العم للأب) كذا في عدة نسخ ولعله
تحريف فانها غير محرم (قول الشارح وبنيت الحال والعم) تبع في بنت الحال الرافعي في الشرح وخالفه
غيره لدلائلها بذكر غير وارث (قول المتن وتثبت) لما انتهى الكلام على اجتماع محض الأناث شرع
في اجتماع محض الذكور وله أحوال أربع اجتماع الأرث والمهرمية كالأب الأرث دون المهرمية كالأب
العم فقد هما كالأب الحال فقد الأرث فقط كالحال (قول المتن وكذا غير محرم) يرد عليه للعتق (قول الشارح
لضعف قرابته) أي بدليل سلب الأرث والولاية فتحتل العقل أي الدية وكان ينبغي تقديم هذا على
السئلة قبلها لأن الخلاف فيه متماسك لمكان المهرمية وللمرجح في الأولى طريق القطع (قول المتن ثم
الأب) يقدم على أمهاته لدلائلهم به (قول المتن وقيل تقدم عليه الخ) الخلاف مفرع على الجديد السابق
في قوله والجديد يقدم بعدهن الخ

(١٢) - (قليوبي وعميرة) - رابع) الحال وابن العمه (أو الأرث) دون المهرمية كالحال والعم للأب وأبي الأم (فلا)
حضنته (في الأصح) لضعف قرابته والثاني له الحضنة لشفقتة بالقرابة (وان اجتمع ذكور واناث فالأم) تقدم (ثم أمهاتها) لما تقدم (ثم
الأب وقيل تقدم عليه الحالة والأخت من الأم) لدلائلها بالأم بخلاف الأخت للأب لدلائلها به وهو مقدم على أمهاته ومدهن الجد أبو موهو
مقدم على أمهاته ومدهن أبو الجد هو مقدم على أمهاته (ويقدم الأصل) من ذكر أو أثنى

على ما تقدم (على الحاشية) كالأخ والأخت وان تقدم خلاف بتقديم الأخت (فان فقد) الأصل من الذكروا لأشئ وهناك حواش (فالأصح الأقرب) فالأقرب منهم فتقدم الأخوة والأخوات على غيرهم كالحالة والعمة (والأ) أي وان لم يكن فيهم أقرب بأن استووا في القرب (فالأشئ) فتقدم الأخت على الأخ وبنت الأخ (٩٠) على ابن الأخ (والأ) أي وان لم يكن فيهم أشئ كأخوين وابن أخ

(فيقرع) فيقدم من خرجت قرعته على غيره ومقابل الأصح وجهان أحدهما تقدم الأناث مطلقا فتقدم العمة والحالة على الأخ والعم والثاني تقدم العصب على غيرهم لقيامهم بالتأديب والتعليم فيقدم الأخ والعم على الأخت والحالة (ولاحضة لرفيق ومجنون وفاسق) لأنها ولاية وليسوا من أهلها (وكافر على مسلم) لأنه لا ولاية له عليه وسواء فيما ذكر الذكر والأشئ ورفيق الكل والبعض وذو الجنون الدائم والمتقطع الا اذا كان يسيرا كيوم في سنة (ونا كحة غير أبي الطفل) لأنها مشغولة عنه بحق الزوج وان رضى (الا عمه وابن عمه وابن أخيه) حيث رضوا (في الأصح) لان لكل منهم حق في الحضانة بخلاف الأجنبي والثاني لاحضانها في ذلك كالأجنبي (فان كان) الطفل (رضيا اشترط) في ثبوت الحضانة لانه (ان رضعه على الصحيح) والثاني لا يشترط وعلى الأب استتجار مربية

(قوله على ما تقدم) أي من الترتيب قطعا أو على الراجح (قوله فالأقرب منهم) ومنه تقدم الحالة على بنت الأخ وبنت الأخت خلافا في الروضة (قوله فلاشئ) أي يقينا اذا الخشئ هنا كالدكر فان ادعى الأثوة صدق يمينه (قوله على الأخ) ولو شقيقا (قوله وبنت الأخ) ولو من الأم (قوله على ابن الأخ) ولو لابوين (قوله ولا حضانة لرفيق) نعم لو أسلمت أم ولد كافر تبعا ولدها وحضانتها كافي الروضة وأصلها لفراغها بمنع السيد من قربانها قاله الاستوى فان نكحت انتقلت الحضانة لأهلها المستحقين لها لا للأب لكفره (قوله ومجنون) ومثله البرص والأجنم وتارك الصلاة وذو مرض دائم يشغله عن أحوال المحضون والسفيه والصغير والمفل سوا الذكروا لأشئ في جميع ذلك (قوله على مسلم) ولو باللفظ فمن وصف الاسلام من أولاد الكفار انتزع وجوبها منهم احتراماً للكلمة قاله الأذرع (قوله الذكروا لأشئ) والاعمى والبصير (تنبيه) علم عاذ كرامة لا يضر العمى لكن يستيب الحاكم عنه وأنه يكفى بالعدالة الظاهرة ولو قبل التسليم ويصدق في بقائها بعده فان نزع فيها قبله فلا بد من ثبوتها عند الحاكم ولا بد في الشهادة من بيان السبب كالشهادة بالجرح (قوله ونا كحة الخ) نعم لو خالته على حضانة الطفل ولو مع مال آخر لم يسقط حضانتها بالنكاح لانه عقد اجارة وهو لازم (قوله أبي الطفل) أي جده وان علا (قوله وان رضى) أي ولم يرض الأب الذكور والامهات استمرت لها ولا حق لنا كحة أي الأم كما فهم من كلامه (قوله الا عمه الخ) المراد من له حق الحضانة ولو غير من ذكر كما يؤخذ من العلة أي لو كان منفردا قاله شيخنا الرملي فلو فسق العم مثلا انقطعت حضانة الأم وخالفه شيخنا لان الحضانة لغيره حقيقة (قوله وابن أخيه) صورته شيخنا الرملي بما اذا كان المستحق غير الأم وأمهاتها كأن تزوج أخت الطفل لا مهابين أخيه لا ييه فانها تقدم على ابن أخيه لا ييه في الأصح اه فتأمل (قوله ان رضعه) ولو بالأجرة فان امتنع من ارضاعه سقط حقها (قوله عسر عليه) أي مع تقصيرها فلو كانت غير لبون لازم الأب ذلك وان عسر عليه (قوله طلقت) ولورجعا أوردى المطلق بدخوله بيته (قوله حضنت) أي حالاً بلا تولية كما وتأنيت الضمائر نظر الأناث الأغلب والا فالمراد من

(قول الشارح بتقديم الأخت) انظر لم يقل والحالة (قول المتن فالأصح الأقرب فالأقرب) يرد عليه ما جزم بمن تقدم الحالة على بنت الأخ والأخت على القولين الجديد والقديم فكيف يكون أصح في مخالفة الجديد ولذا قال الزركشي لا يقال بنت الأخ والأخت ليستا أقرب من الحالة لانا نقول معارض بالمثل فتأتي القرعة وبالجملة فمسئلة الحالة مستثناة من ذلك (قول الشارح فتقدم الأخت على الأخ) قضية عبارة كما ترى ان الأخت ولو من الأم تقدم على الأخ ولو من الأبوين وبه صرح ابن المقرئ ونقله عن الشامل وقس عليه ما يشابهه كيف الأخت وغيرها (قول المتن ولا حضانة الخ) عد للآوردى والقاضى من اللوانع السفه وأما العمى فالظاهر انه لا يقدح بخلاف الجنام والبرص فالظاهر أنهما قادحان (قول المتن وفاسق) ظاهره الا كتفاء بالعدالة الظاهرة فلا يكفى الثبوت عند القاضي لكن عبر في الحرر بالعدالة والذكور في الحاوى وتهذيب الشيخ نصر الا كتفاء بالستر لكن أفتى النووي بأنها اذا ادعت عليه الحضانة وأنكر الزوج لم تقبل الا بينة ويبحث في باب الحجر الا كتفاء في التصرف بالعدالة الظاهرة قال الزركشي ففي الحضانة أولى (قول المتن ونا كحة غير أبي الطفل) أي بمجرد العقد وان كان الزوج غائبا (قول المتن أبي الطفل) أي وان علا كافي زوجة الجنابي الأب وصورته أن يزوج ابنة بنت

رضعه عند أمه والاول قال في تكليف الأب

ذلك عسر عليه حيث تنقل الرضعة إلى مسكن الأم (فان كملت ناقصة) بأن عتقت وأفاقت أو تابت وأسلمت (أو طلقت منكوحة حضنت)

لزوجها (فان غابت الأم

زوجته

أو امتنت) من الحضنة (فللجدة على الصحيح) كالمومات أو جنت والثاني لا بل تكون للسلطان كما لو غاب الولي للنكاح أو عضل تنتقل
الولاية للسلطان لا لا بعد واجب بأن القريب أشق وأكثر فراغا من السلطان (هذا) الذي تقدم (كأنه في) طفل (غير مميز والمميزان افرق
أبواه) من النكاح (كان عند من اختار منهما) لأنه ^{بالتقدي} خير (٩١) غلامين أبيه وأمه حسنه الترمذي

(فان كان في أحدهما جنون
أو كفر أو رق أو فسق أو
نكحت) أجنبيا (فالحق
للآخر) فقط ولا تخيير
(ويخير بين أم وجد) لأنه
بمزية الأب (وكذا أخ
أو عم) مع الأم (أو أب
مع أخت أو خالة في الأصح)
والثاني يقدم في الأوليين
الأم وفي الآخرين الأب
(وان اختار أحدهما)
أي الأبوين أو من لحق بهما
كما ذكر (ثم الآخر حول
إليه) لا نقد يظهر له الأمر
على خلاف ما ظنه أو يتخير
حال من اختاره أولا ولو
رجع عن اختيار الثاني
إلى الأول أعيد إليه كما تصدق
به عبارة المصنف (فان
اختار الأب ذكر لم يمنعه
زيارة أمه) ولا يكلفها
الخروج لزيارته (ويمنع
أثني) من زيارة أمهات التألف
الصيانة وعدم البر وزوال الأم
أولى منها بالخروج لزيارتها
(ولا يمنعه) أي الأم
(دخولا عليها زائرة
والزيارة مرة في أيام) على
العادة لا في كل يوم) على
زارت لا تطيل للسكن (فان

له حق الحضنة ممن تقدم (قوله أو امتنت) ولا تجبر إلا إذا لزمها نفقة المحضون ومثل الأم في ذلك كل من له
حق الحضنة (فرع) لو قام بهم كلهم مانع منها عين الحاكم وجوباً من تصلح منهم أو من غيرهم (قوله غير مميز)
ومثله من بلغ سفياً (قوله والمميز) وهو من وصل إلى حالة بحيث يأكل وحده ويشرب وحده ويستنجي
وحده ولا يتقيد بسبع سنين (قوله عند من اختار) وإن أسقط حقه قبل كفالته ولا يجبر عليها وإن
اختاره إلا إذا لزمه نفقته ولو امتنع ما منها منقل الاختيار لمن بعدهما إن كان والأجبر الحاكم من تزمه
نفقته عليها ولو عاد للمتنع منها عادله التخيير (قوله مع الأم) وكذا يخير بين مستويين كأخوين أو أختين
على المصنف (قوله أو أب) ومثله بقية العصبية ومثله العمة أيضاً (قوله مع أخت) أي لغير أب فقط (تنبيه)
دخل في العصبية ابن العم لكن لا تسلم له كما مر بل توضع في موضع راقبها فيه أو يكون عنده امرأة ثقة (قوله
حول إليه) وإن لم يطلبه (قوله أعيد إليه) نعم لو ظهر أن تكرره لقلته عقله فهو كغير المميز فيوضع عند من كان
عنده قبله (تنبيه) علم بما ذكر أن من بلغ رشيداً ولو أشى لا يمنع من اعتزال أبويه وغيرهما ممن له الحضنة
في نوم وغيره ما لم تكن رية ويصدق مدعيها من ذكر يمينه فيها (قوله كما تصدق به عبارة المصنف) بأن
يقال اختار أحدهما ولو ثانياً وأكثر وحيثما تفتقيد الشارح باختيار الأول ليس مراداً (قوله لم يمنعه) أي
يحرم منه (قوله أثني) ومثلهما الخشني هنا وفي جميع ما يأتي (قوله من زيارة أمه) خرج به التمريض فيجب
تمكين أثني من تمريض أمها حيث أحسنه ولا يجب تمكين ذكر وإن أحسنه وعلم أنه لا يمنعه من
عبادتها (قوله ولا يمنعه الخ) قيل يشكل عليه منع الزوج أم زوجته من دخول بيته وأجيب بأن في هذا
مظنة الإفساد عليه (قوله لا في كل يوم) أي إن لم تجر به عادة والإجازة أخذاً من العلة (قوله فان مرضاً)
فلو ماتا أو أحدهما فليس للأب منع الأم من حضور تجهيز في بيته وله منعها زيارة قبر في ملكه ولو تنازعا في
محل دفنه أجيب الأب (قوله في الشقين) وهما زيارة الأم في الصحة وعبادة الأب لهما في المرض أوهما
التمريض في بيته أو في بيتها وهذا أقرب لكلامه وإن كان حكماً الأول كذلك (قوله وعند الأب) وإن
علا ومثله الوصي والقيم وللراد بالليل عدم وقت الحرفة ولو نهاراً وعكسه (قوله ويسلمه) وجوباً (قوله
لمكتب) ظاهره أنه بفتح الميم وسكون الكاف وتخفيف الفوقية وأنه اسم للعلم كما يصرح به كلام
الشارح وقال بعضهم أنه بضم الميم وفتح الكاف وتشديد الفوقية اسم للعلم أيضاً وهو الذي أراد الشارح
وأما الأول فهو اسم محل التعليم وقد يقال هو على حذف المضاف بدليل عطف حرفة عليه وهو الوجه ليساوي
الآخر وعلى الأول يقال له كتب بضم أوله مثقلاً (قوله حرفة) أي غير دينية إن لم تكن حرفة أبيه وعلم بما
ذكر أنه تراعى مصلحة الولد ولو كان أبوه في غير بلد أمه ولزم على إقامته معها ضياعه بالحضنة لأبيه كما أفتى

زوجته من غيره فتلد منه ويموت أبو الطفل وأمه فتحضنه زوجة جده (قول المتن أو امتنت) منه علم عدم
الإجبار وهو كذلك نعم لو وجبت للون عليها فقد الأب فلا إشكال في التعيين تبعاً عليه ابن الرقعة (قول
الشارح بأن القريب) أجيب أيضاً بأن المتمتع صالحاً للحضنة في حال الامتناع بخلاف الولي القائب لتعذر
الوصول إليه (قول المتن أو عم) مثله ابن العم لكن إن كان المميز أثني فالأم أحق قطماً (قول المتن حول) أي
بخلاف اختيار مجهول النسب لا يصح رجوعه عنه لتعلق حق الغير

مرضاً فالأم أولى بتمريضهما) لأنها أهدى إليه من الأب ونحوه (فان مرضى به في بيته) فذاك (والأقربى بيتها) ويودهما ويحترز في الشقين
عن الخلو بها (وان اختارها) أي الأم (ذكر فعندها ليلا وعند الأب نهاراً يؤديه) بالأمور الدينية والدنيوية (ويسلمه لمكتبه) ذي
(حرفة) يتعلم منهما الكتابة والحرفة (أو أثني فعندها ليلا ونهاراً)

ويزورها الأب على العادة) ولا يطلب احضارها عنده (وان اختارها أقرع) بينهما ويكون عندهم خرجت قرعته منهما (وان لم يختار) واحدا منهما (فالأم أولى) لأن الحضانة (٩٢) لها ولم تختار غيرها (وقيل بقرع) بينهما لأن الحضانة لكل منهما هذا

كله في القيمين (ولو أراد أحدهما سفر حاجة) كج وتجارة (كان الولد المميز وغيره مع القيم حتى يعود) للسافر لخطر السفر وسواء طال مدة أم لا (أو سفر نقلة فالأب أولى) من الأم بالحضانة حفظا للنسب وان كان هو المريد للسفر لكن (بشرط أمن طريقه والبلد المقصود) له (قيل ومسافة قصر) بين البلدين بخلاف مادونهما فكالمقيمين والأصح لافرق ولو كان الطريق مخوفا أو البلد المقصود غير مأمون لغيره ونحوها لم يكن له انتزاع الولد واستصحابه (ومحارم العصبه) كالجد والعم والأخ (في هذا) للذكور في سفر النقلة (كالأب) فهم في ذلك أولى من الأم بالحضانة حفظا للنسب (وكذا ابن عم ذكر) كذلك أيضا (ولا يطى أنثى) حذر من الخلوة بها لاتقاء المحرمية بينهما (فان رافقه بته سلم) الولد الانثى (اليها) وبذلك تؤمن الخلوة

(فصل) (عليه كفاية رقيقه نفقة وكسوة وان كان أعمى

بما ين الصلاح (قوله ويزورها الأب) واختار في زيارتها كما مر نعم لو كانت مزوجة ومنعه الزوج من دخول بيته خرجت الى الباب ليراهوا ويتفقدها (قوله وان اختارها) وهو ميمز (قوله ولو أراد أحدهما) فلو أرادا معا سفرًا واختلعا طريقا ومقصدا فالأم أولى وان طال السفر نعم ان كان طريق الأم مبالا غير مأمون أو فيه اضاعة للولد قدم الأب عليها (قوله مع التقيم) ينبغي ان خلت الإقامة عن مثل ما تقدم وكان فيها مصلحة للولد والا كان مع للسافر (قوله نقلة) ويصدق في قصدها فان رد عليها الميمز حلفت وأمسكت (قوله أولى من الأم) نعم ان سافرت معه استمر حقها كما يعود لها اذا عاد من سفره (قوله ونحوها) كعدم صلاحية البلد بحر أو برد أو ضرر بغير الطاعون وان كان في أمثاله فليس عنرا الامكان تخلقه (قائدة) يحرم دخول بلد الطاعون والخروج منها لغير حاجة ماسة (قوله فهم في ذلك أولى من الأم) نعم ان كان واحد منهم مقيما في بلد الأم ينزع منها الا في الأب والجد لأنهما أصل النسب فينقل مع الأب وان بقي الجد مع الجد وان بقي الأخ ولو جعل السارح الأب شاملا للجد هنا وفيما قبله لكان أنسب فتأمل (قوله بته) أي الثقة كما مر وغير البنات من المحارم مثلها (قوله اليها) أي ان لم تكن في رحله والاسلمت اليه (فصل) في مؤنة للملوك وامامها (قوله عليه كفاية) يفيد اعتبار نفس العبد زهادة ورغبة وان زاد على كفاية أمثاله (قوله نفقة وكسوة) لو سكت عنهما لكان أولى ليشمل غيرهما كما طهارة وتراب تيمم وأجرة طبيب ومن دواء وغير ذلك وقد يقال اقتصاره عليهما تبعاً للحديث ولأنهما أهم وأدوم ونصيبهما في كلامه ينزع الخافض الباء أو من أو على التمييز يجعل كفاية بمعنى كاف أو غير ذلك (قوله وان كان أعمى وزمنا ومدبرا) أو مطلقا أو مستولدة أو مرهونا أو مؤجرا أو موصى بمنفعته أو صغيرا أو معارا أو آبقا أو جانيا ولو على مكافئه أو مرتدا أو كسوبا وان امتنع من الكسب أو مبعضا بقسطه أو في نية أو مزوجا وكذا مزوجة لم تسلم لزوجها ليلادونها لانها في مقابلة الملك المتمكن من ازالته وبذلك فارق نفقة الزوجة الناشئة لأنها في مقابلة السلطنة ونفقة القريب للشرط فيه العصمة لعدم تمكنه من ازالة القرابة (قوله للكتاب) ما لم يعجز نفسه وان لم يعجزه السيد فالشيخنا الرملي خلافا للخطيب وشمل الكتابة الفاسدة وهو كذلك لاستقلاله بالكسب وانما وجبت فطرته فيها لأنها في مقابلة كسائه (قوله من غالب قوت رقيق البلد) قال بعضهم هي عبارة مقولة والمراد من قوت غالب أرقاء البلد وفيه نظر والصواب الأول والمراد ببلد اقامة العبد عادة (قوله من الحنطة الخ) ويدفع له جميع ذلك مهيأ وفارق الزوجة باستعماله بخدمة السيد والسيد ابدال طعامه ولو بعد دفعه له الا ان حصل له مشقة بتأخيرها عن وقت حاجة الأكل مثلا أو غيره (قوله في اليسار والاعسار) لافي الزهادة والبخل والاسراف كما يأتي ويراعى أيضا أمثال ذلك السيد

(قول المتن فالأب أولى) أي ولو كان سفره الى بادية والام في مدينة ولا فرق أيضا بين أن يكون الأب أولا في البلد التي فيها الأم أم لا (قول المتن قيل ومسافة قصر) قال الرافعي يشبه أن يكون منشأ الخلاف النظر الى حفظ النسب والتأديب والتعليم فمن نظر الى الثاني لم يشترط ومن نظر الى الأول اشترط لامكان معرفة الأحوال بوزد القوافل والأخبار عند التقرب اه ولو مات الولد فاختلعا في محل دفنه فالظاهر ان الأب يجب

(فصل عليه كفاية رقيقه)

وزمنا ومدبرا ومستولدة) حديث مسلم للملوك طعامه وكسوته ولا يكلف من العمل ما لا يطيق ولا شيء على السيد (كتاب لا يشترط) (من غالب قوت رقيق البلد) (ادومهم وكسوتهم) من الحنطة والشعير والزيت والقطن والكتان والصوف وغيرها ويراعى حال السيد في اليسار والاعسار فيجب ما يطيق بحاله من رفع الجنس الغالب وخسيسه (ولا يكفي) الاقتصار على (ستر العورة) قال القزالي

المحمول على الاستحباب ولو كان السيد يأكل ويلبس دون اللائق به المعتاد غالباً بخلاً أو رياضة قيل له الاقتصار في رقيقته على ذلك والصحيح لا يلزم مراعاة الغالب (وتسقط بعض الزمان ويبيع القاضي فيها ماله) إن امتنع منها كما في نفقة القريب (فإن فقد المال أمره ببيعه) أو اجارته (أو اعتاقه) فإن لم يفعل باعه القاضي أو أجره وهل يبيعه شيئاً فشيئاً أو يستدين عليه إلى أن يجتمع شيء صالح يبيع ملقب به وجهان أحدهما في الروضة الثانية (ويجبر أمته على ارضاع ولدها) من دأ من غيره لأن لبنها ومنافعها (وكذا غيره) أي غير ولدها (إن فضل عنه) لبنها لما تقدم (و) على (فطمه قبل حولين إن لم يضره) على (ارضاعه بعدهما إن لم يضرهما) وليس لها استقلال بقطام ولا ارضاع (واللحرة حق في التريفة فليس لأحدهما) أي الأبوين الحرين (فطمه قبل حولين) من غير رضا الآخر (ولها) ذلك (إن لم يضره ولا أحدهما) فطمه (بعد حولين) من غير رضا الآخر لأنهما مدة للرضاع التام (ولها الزيادة) على

وان قصد ويراعى كل سيد بحسب حاله ويراعى أمثال ذلك الرقيق جمالا وغيره فيفضل الجميل ونحو المأذون في التجارة والنفس ذكر أو أنثى على غيره (قوله بيلادنا) أفاد اعتبار كل بلد بما يناسب أهلها (قوله بلاد السودان) أي ونحوهم فيكفي بستر العورة عندهم حيث جرت به العادة وللرأد بالمعورة ما يحرم نظره ففي الأمة البرزة جميع البدن نعم يجب ستر عورة لا تنقيد بالنظر مطلقاً نظراً لحق الله تعالى (قوله يناولها) أي قدراً يسد مسداً ويسن أن يجلسه لياً كل معه خصوصاً في معالج الطعام ما لم تكن رية (قوله على الاستحباب) أو على قوم أقواتهم متقاربة أو على جواب سائل علم ^{على} حاله فأجاب بمقتضاه (قوله دون اللائق الخ) ولو كان يأكل ويلبس فوق اللائق به فله فعل ذلك معه أيضاً الإلزامية وله اعتبار الغالب كإمام (قوله ويبيع القاضي فيها) أو يؤجر ماله ويقدم الاجارة على البيع ويقتصر على بيع قدر الكفاية أو اجارته فإن عسر آخره حتى يجتمع قدر يسهل به ذلك فإن عسر باع الكل قال بعضهم بل الوجه يبيع كله ابتداءً ثانياً كل نفسه وهو ظاهر (قوله كما في نفقة القريب) راجع للمستثنين قبله فينفيد أنها لا تصير ديناً إلا باقتراض القاضي لعينة السيد مثلاً كما تقدم ومنه أن يقول القاضي للرقيق استدن وأنفق على نفسك قاله بعض مشايخنا وفيه نظر وينبغي للحاكم أن يأمر الرقيق بالاكسب إذا كان قادر عليه مقدماً على اقتراضه فليراجع (قوله فإن فقد المال) أي من سلطنة الحاكم (قوله أمره ببيعه) في غير أم الولد (قوله أو اجارته أو اعتاقه) ولو في أم الولد نعم قدم أنه لا يجبر فيها على العتق ولا التزويج بل عليه تخليتها لتكسب وتنفق على نفسها فإن تعذر كسبها فنفقته في بيت المال أو على أغنياء المسلمين كما يأتي (قوله باعه القاضي أو أجره) ليكن يجب أن يقدم اجارته على بيعه كإمام ويفعل في محجوراً لاحظ فإن تعذر البيع والاجارة قال شيخنا أو كان السيد محتاجاً إليه فكفايته في بيت المال بحالاً إن كان السيد فقيراً أو لا فقرضاً على السيد فإن تعذر بيت المال فعلى أغنياء المسلمين كذلك (قوله أحدهما في الروضة الثانية) هو العتق (قوله ويجبر أمته) أي له اجبارها على ارضاع ولدها لأن الابن ملكه فإن تعينت وجب الإتيان وقت استمناعه (قوله أو من غيره) ولو حراً وليس له منعها منه إلا إذا لم يكن مملوكاً له (قوله وكذا غيره) أي غير ولدها وله منعها منه (قوله إن لم يضره) أو يضرها أو يضرهما فإن تعارض ضررهما وعيت هي قاله الشمس الخطيب (قوله إن لم يضرها) أو يضره أو يضرهما (قوله وليس لها الخ) فيحرم عليها ذلك إلا بآذنه إن وجد والافاذن حاكم إن وجدوا فلا لها الاستقلال مع الصلحة (قوله وللحرة) قال بعض مشايخنا وقال وللزوج كان أولى ليشمل الأمة فراجع مع كلام الشارح (قوله فليس الخ) مقتضاه الحرمة (قوله أي الأبوين) وكذا كل من له حق في الحضنة (قوله فطمه) أي منعه من الارضاع ولو على غير أمة وإن لم يكن ضرر فيه (قوله من غير رضا الآخر) فإن تنازع عمل بالأصح (قوله إن لم يضره) ولم يضرها ولم يضرهما (قوله ولا أحدهما فطمه) أي ندباً وإن لم يرض الآخر بعد الحولين حيث لا ضرر والأجبره الحاكم عليه ولو بأجرة (قوله ولها) أي مع الكراهة الحاجة (قوله ولا يكفر رقيقه) لو قال مملوكه لكان أولى فإن غير الآدمي مثله (قوله الأعمال يطيقه) بأن لا يحصل له به ضرر لا يحتمل عادة وقال شيخنا الرملي يبيع التيمم وهو يقتضى تخصيصه بالآدمي ويلزم عدم معرفة مثله في غيره فالوجه الأول فراجعاً ما لا يطيقه فيحرم تكليفه به وإن رضى المملوك به وللرأد على الدوام كيوم أو يومين أو ثلاثة ثم يجوز بعد ذلك مطلقاً أو يوماً مثلاً وله تكليفه

(قول المتن إن فضل عه) محله إذا كان الولد منه أو ملكه والأفله ارضاعها الغير (قول المتن فليس لأحدهما الخ) الدليل عليه قوله تعالى فإن أرادوا فصلاً عن تراض منهما وتشاور فلا جناح عليهما قال الإمام وظاهر الآية الشريفة أنه لا فرق بين أن تريد الأم استكمال ارضاع الحولين بنفسها أو بغيرها لأن التؤنة على الأب في

الحولين (ولا يكفر رقيقه الأعمال يطيقه) للحديث السابق (ويجوز

عملا شافاني بعض الأوقات ويجب على الرقيق بذل جهده في خدمة سيده مترك الكسل فيها ولا يمنعه سيده من فعل راتبه ولو في أول وقتها كالقرض إلا أن اتسع الوقت واحتاج إليه ويجب عليه أراحته في وقت جرت العادة بالراحة فيه كاركابه في سفره عند تعبته ولو حمل سيده على الفساد أو كلفه مأمرا أجبر على بيعه إن تعين طريقا (قوله مخارجه بشرط رضاها) لأنها معاوضة فلا بد فيها من الصيغة من الجانبين فلا بد من أهليتهما للتصرف وهي عقد جائز من الجانبين فلكل فسخها متى شاء (قوله وهي خراج) أي ضرب خراج (قوله كل يوم أو أسبوع) أي مثلا (قوله بما يكتسبه) أي من كسب حلال والامتنع كما جرولا بد من كونه فاضلا عن مؤنته إن جعلت من كسبه وله التبسط بما زاد عن مال مخارجه لا التصديق به ونحوه ويجوز النقص في بعض الأيام بالزيادة في بعضها ومن الكسب ما يحصل بالبيع والشراء وغيرهما من العقود فله ذلك كالأذن والولي مخارجه رقيق محجور إن كانت مصلحة ﴿فرع﴾ يكره أن يقول عبدي وأمتي بل يقول غلامي وفتاى وجاريتي وفتاى ويكره للمالك أن يقول ربي بل يقول سيدي ومولاي ولا يكره أن يقال رب الدار ورب الدابة ويكره أن يقال لهم في دينه سيد وسيدة ويكره الدعاء على النفس والرقيق والمال والخادم والولد ويحرم الأذى لهم بلا سبب وأما حديث أن الله لا يقبل دعاء حبيب على حبيبه فضعيف باتفاق الحديث وفي الحديث للرفوع عن أبي موسى عن ابن عباس قال دخل أوس بن ساعدة الأنصاري على النبي ﷺ فقال يا رسول الله إن لي بنات وأنا أدعو عليهن بالموت فقال له لا تدع عليهن بالموت فإن البركة في البنات هن الجميلات عند النعمة والنعيات عند المصيبة والمرضات عند الشدة تقلمن على الأرض ورزقهن على الله اه (قوله دواها) أي المحترمة ولو عميا زمني مغلظة ككذب ويقدم على الزاني المحسن ويندب قتل غيرها لا بنحو جوع وعطش (قوله بسكون اللام الخ) لعله ليناسب ما بعده وبقبحها ما تلف به ويعتبر بقدر ما يدفع به ضررها ويغني عنه تخليتها للرعي فإن لم يكفها وجب اتعابه ويقال في السقي كذلك وقال العلامة السباطي يعتبر العرف فيهما وكالغلف ما يدفع الحر أو البرد عنها ويقدم المأكول على غيره ويجب ذبح المأكول إذا عجز عن نفقته مع غيره وله استعمالها ولو في غير ما هي له عرفا كفرس لحمل وبقر لكوب ﴿فرع﴾ له حبس حيوان ولو لسماع صوته أو التفرج عليه أو نحو كلب الحاجة إليه مع اطعامه (قوله أن ألفت ذلك) فإن لم تألفه فعل بهاماتألفه (قوله على بيع) أو اجارة (قوله أو ذبح) ويتعين عند تغذيه (قوله وفي غيره على بيع) أو اجارة كما تقدم وله البيع هنا ابتداء بخلاف الرقيق صونا للأدعي عن شبهة السلع (قوله على ما يراه) ويقدم غير المأكول عليه فإن تغذيه فكفايتها في بيت المال ثم على أغنياء المسلمين مجانا أو قرضا كما تقدم في الرقيق ﴿فرع﴾ يذبح المأكول لأكل غير المأكول إلا أن احتاج للمأكول كبير في برية يحتاج لركوبه ﴿تنبيه﴾ له غصب الغلف والماء والحيط لأكلها وشر بها وجرحها لكن يبدله (قوله ولا يحلب) أي يحرم كما قاله شيخنا ولو احتاج لغير اللبن وجب أيضا ويجب في النحل ما يدفع ضررها كبقاء عسل أو نحو دجاجة مشوية يعلقها بباب الكوارة وفي دود القز كذلك من ورق توت أو غيره ويباع ماله لذلك ويجوز زرع يته لأخذ الحرير عنه وإن مات فيه لأنه كذبح المأكول ﴿فرع﴾ قالوا يحرم ذبح غير المأكول ولو لتسهيل خروج وجه كالذي في حركة المذبوح فراجع (قوله ما يفضل عنه) أي عن كفايته بما لا يحصل له به ضرر لا يحتمل عادة ويجب حلب ما يضر بقاؤه ويندب أن لا يستقصي الحالب بل يبقى في الضرع شيئا وإن نقص أظفاره دفعا للذي عن المحلوب ﴿فرع﴾ يحرم

مخارجه بشرط رضاها
وهي خراج (معلوم) يؤديه
كل يوم أو أسبوع) عما
يكتسبه حسبما يتفقان
عليه (وعليه علف دواها)
بسكون اللام كما ضبطه
للمنف مصدر (وسقيها)
للمحترمة الروح ويقوم
مقامها تخليتها للرعي
وترد لاء أن ألفت ذلك
(فان امتنع) أجبر في
المأكول على بيع أو علف
أو ذبح وفي غيره على بيع
أو علف) صونا لها عن
التلف فإن لم يفعل تاب
الحاكم عنه في ذلك على
ما يراه ويقضيه الحال
(ولا يحلب) من لبنها
(ما ضر ولدها) وإنما يحلب
ما يفضل عنه (وما لروح له
كفناة ودار

الحالين اه أي إذا امتنع من النظام قبلها بشرط رضاها أي وأن يكون الكسب في ذلك عادة بعد
إخراج كفايته منها وحلالا اه

ضرب النابة على وجهها أو مقاتلتها مطلقا على غير ذلك لغير حاجة ويحرم جز نحو المصوف من أصل الظهر كحلقة لأنه يؤذى والكرامة في كلام الامام الشافعي رضي الله عنه محمولة على كراهة التحريم (فرع) يحرم النهش بينهما وانزاع خيل على بقرو يكره انزاع حمر على خيل ونحو ذلك ويطلب الانزاع في غير ذلك (قوله لا تجب عمارتها) أي بل تنيب ويكره تركها اذا أدى الى الخراب والمراد من حيث الملك لحق الله تعالى والمال لا تجب تسميته وخرج بحق الله تعالى حق الآدمي فيجب على الناظر عمارة الموقوف من ريع الوقف أو من جهة شرطها الواقف ويجب على الولي عمارة مال موليه منه أو من غيره مما هو له ويجب على الراهن عمارة للرهن ان لم يتراضيا على الترك كما يأتي وتجب العمارة على الناظر في المشترك بطلب شريكه سواء التوقف والمالك نحو مسجد لا عكس ذلك وكذا على ولي المجور ويجب على الحاكم في مال غائب أو ميت لا وارث له خاص وعليه ديون (قوله ويكره ترك سقي الزرع والشجر) أي ان كان عليه أوفيه ثم ربي بمؤنة السقي ولم يحتاج لتجفيفه لنحو وقود والافلا كراهة ويجب السقي في مرهون حفظا لحق المرتهن مالم يتراضيا على تركه كما مر خلافا للدارمي (قوله حنرا من اضاءة المال) أي بغير الفعل أما اضاءته بالفعل فحرام مطلقا كالقاء متاع في البحر بلا خوف كما صرح به الشيخان وبذلك يجمع التناقض في كلام الأصحاب (فرع) لا يكره العمارة بقدر الحاجة وان زادت على سبعة أذرع والنهي عنها محمول على ما لنحو تفاخرا وتماظم وأما الزيادة على قدر الحاجة فخلاف الأولى وقيل مكروهة (تنبيه) ورد في الحديث الحسن أو الصحيح خلافا لمن زعم خلافه اذا أراد الله عبدا شرا حصره في الماء والطين حتى يني وفيه أيضا كل بناء وبأل على صاحبه الا ما وها يعني الا في نحو المسا دعما يطلب وفيه أيضا ان العبد اذا طاول في البنيان ناداه الملك الى أين يا عدو الله وفيه أيضا ان التطاول في البنيان من علامة الساعة وروى أيضا من جمع المال من غير حقه سلطة الله على الماء والطين

كتاب الجراح

بكسر الجيم وأصل مشروعيته حفظ النفوس لأن القاتل اذا علم انه يقتل انكف عن القتل وهو معنى آية ولكم في القصاص حياة وهو أحد الكليات الخمس كما يأتي والقتل ظلما كبر الكبائر بعد الكفر وهو يوجب العقوبة في الدنيا من حيث حق الآدمي وفي الآخرة من حيث حق الله تعالى ولا يتحتم به لغير مستحله خلود في النار ولا دخولها ولا عقوبة لا يمكن العفو ويسقط حق الآدمي بالعفو أو بالقود أو بأخذ الدية فلا مطالبة له في الآخرة ويسقط حق الله بالتوبة الصحيحة لانها صحيحة منه على الراجح المعتمد أو بالحج على الصحيح أيضا لا بتسليم نفسه للقتل (قاعدة) قال بعضهم ينقسم القتل الى الاحكام الخمسة واجب كقتل المرتد وحرام كقتل المصوم بغير حق ومكروه كقتل الغازي قريبه اذا لم يسمعه يسب الله مثلا ومنسوب كقتل الغازي المذكور اذا سمعه يسب الله أو رسوله ومباح كقتل الامام الاسير عند استواء الحال في الاحظية فراجع (قوله جمع جراحة) وهو جمع كثرة وجمع القلة جراحات وأما جروح فجمع جرح لكثرة (قوله أو غير ذلك) كالموضحة ومأمها (قوله معنا) أي الجراحة أو الجراح لانه جماعة (قوله وغير ذلك) كالتجويج والسحر ولو عبر بالجناية لشمل كل ذلك بعد تخصيصها بالابدان فلا ترد الجناية على الأموال مثلا وبذلك علم ان تعبير المتهم بالجناية معترض أيضا فدعوا الأولية في غير محلها فكل

كتاب الجراح

جمعها باعتبار أنواعها أو باعتبار افرادها قيل التعبير بالجنايات أولى لمعومها وأجيب بأن الترجمة بها باعتبار الأغلب وبأن الجنايات تطلق على نحو القذف والزنا والسرقة (قول السارح أو غير ذلك) كالسحر وشهادة الزور

لا تجب عمارتها ولا يكره تركها الا اذا أدى الى الخراب ويكره ترك سقي الزرع والشجر عند الامكان حنرا من اضاءة المال والله أعلم

كتاب الجراح

جمع جراحة وهي اما مزهقة للروح أو مينة للعضو أو غير ذلك ويأتي معها غيرها كالقتل بمنقل ومسموم وغير ذلك والترجمة للأغلب

(الفعل المزهق) الروح (ثلاثة عمد خطأ وشبه عمد) وسيأتي التمييز بينها وجميع الأخبار بها عن الفعل لان المراد به الجنس (ولا قصاص الا في العمد وهو قصد الفعل والشخص (٩٦) بما يقتل غالبا) عدوانا فقتله (جرح) بالجرح بدل من ما كسيف (أو مثقل)

بفتح المثلثة والقاف المشددة
أى تقبل كأن رضر رأسه
بمحرك كير (فان فقد قصد
أحدهما) أى الفعل أو
الشخص (بأن وقع عليه
فمات أو رمى شجرة
فأصابه) فمات أو رمى
شخصا فأصاب غيره فمات
(فخطأ) وظاهر أن فقد
قصد الفعل لما لم يقصد
الشخص وأن الوقوع
منسوب للواقع فيصدق
عليه الفعل للقسم (وان
قصدما) أى الفعل
والشخص (بما لا يقتل
غالبا) عدوانا فمات (فشبه
عمد ومنه الضرب بسوط
أو عصا) وسيأتي في كتاب
الديات أن فيه وفي الخطأ
الدية ودليلها آية ومن قتل
مؤمنا خطأ فمات برقبة
مؤمنة ودية وحديث قتيل
الخطأ شبه العمد قتيل
السوط والعصا فيه مائة من
الابل رواه أبو داود وغيره
وصححه ابن حبان وغيره
وأجمعوا على وجوب
القصاص في العمد بشروطه
وظاهر أن الفعل غير
المزهق ينقسم الى الثلاثة
أيضا (فلو غرزة برة
بمقتل) كالدماغ والعين
والحلق والحاصرة فمات
(قصد) لخطر للوضع

من العبارتين أولى من الأخرى من وجه فتأمل (قوله الفعل) أى بمعنى الغوى الشامل للقول لأنه فعل
اللسان كالإقرار والسحر لكن قيل وصف القول بالمزهق بعيد وخرج بذلك القتل بالعين أو بالجلد
وسيأتي (قوله المزهق) أى المسرع للموت (قوله الا في العمد) ومنه قصد أى واحد من جماعة (قوله قصد
الفعل) أى مع وجوده أيضا فلا يلزم من قصده وجوده (قوله والشخص) أى الانسان اللعين ولو ضمنا
(قوله عدوانا) أى من حيث القتل لا من حيث الفعل وان كان حراما أيضا غير كبيرة كما يأتي (قوله أى
الفعل أو الشخص) بيان للاخذ وهو صادق بفقد هماما وهو المراد بقوله بأن وقع الخ وليس في كلام
الشارح الآتى معارضته كما استعرفه ومثل لفقد الشخص وحده بقوله أو رمى شجرة الخ ويقول الشارح أو
رمى شخصا الخ وزاده ليفيد أن الشجرة غير قيد وأشار بقوله وظاهر الخ الى عدم تصور وجود القتل مع
فقد قصد الفعل أى عدم وجود الفعل مع قصد الشخص الشامل له كلام المصنف فهو معلوم الاتقاء وأشار
بقوله وان الوقوع الخ الى أن تلك الصورة من أفراد الفعل للتقدم في كلام المصنف ليصح التقسيم كما صرح
به مع قطع النظر عن القصد فيها اذ ليس فيها قصد كما تقدم فلا تدافع ولا تعارض ولا اعتراض فافهم وتأمل والله
للقول (قوله أو عصا) أى لم يقتل بها ما يقتضى القتل غالبا كحرا أو يزدا أو نوال (قوله ودليلها) أى الدية في
شبه العمد والخطأ دليل مفر دم مضاف لأن دليل الخطأ الآتي ودليل شبه العمد الحديث وأخر دليله مع ما تقدم
ذكره فيما مر مراعاة لشرف الآية وللإختصار (قوله وأجمعوا الخ) هو مفهوم ما في الدليلين السابقين
(قوله وظاهر الخ) هو توطئة لما بعده وفيه استدراك على تعبيره بالمزهق فيما قبله فكان الوجه اسقاطه
(قوله ابرة) المراد بها ابرة الخياط لا نحو ابرة خياطة الظروف كالمسلة لانها تقتل غالبا (قوله بمقتل) بفتح
الفوقية واليم (قوله والحاصرة) والاحليل والثانة (قوله ان تورم) مستدرك اذ الدار على التألم الا أن

(قول المتن المزهق) هو شامل للبشارة والسبب ومخرج لغير المزهق عما تناول به جنس الفعل لكن
سيأتي أن غير المزهق يندرج في الثلاثة أيضا وأورد على التعبير بالفعل القول كشهادة الزور فلا عبر بالجناية
وحذف وصف الازهاق لتناول ذلك مع الجناية على مادون النفس (قول المتن ثلاثة) الحصر فيها ظاهر
وذلك لانه اما أن يقصد الفعل والشخص أو لا الثاني الخطأ والأول ان كان بما يقتل غالبا فعمد والا فمات
عمد (قول المتن ولا قصاص الا في العمد) قال الزركشى سواء مات في الحال أم بالسراية وسواء النفس
والطرف وفيه نظر لان القسم بالفعل المزهق (قول الشارح عدوانا) أى ويكون العدوان أيضا من حيث
القتل (قول الشارح فقتله) عطف على قصد الفعل أى وهو ان قصد الفعل الخ فقتله وأما قيد الشارح
بهذا وكذا قوله جارح أو مثقل وهو نصريح بما شملته العبارة ليشير الى خلاف أى حنيفه رضى الله عنه
في المثقل لنا حديث الجارية التي رض رأسها بين حجرين ثم ان عبارته كالمات اقتضت ان الغلبة وصف
للاكلة ولو جعلت وصفا للفعل كان أولى ليشمل قتل الابرة في المقتل وان أمكن شمول عبارتهما
لذلك (قول الشارح بالجرح) ويجوز الرفع (قول المتن فمات) في الخطأ وشبه العمد الآتين لان القسم هو
الفعل المزهق (قول الشارح أو رمى شخصا الخ) فيه رد على الزركشى حيث قال ان هذا وارد على تعريف
العمد السابق (قول الشارح أو رمى شخصا فأصاب غيره) لورمى شخصا ظنه زيدا فاذا هو عمرو
وجب القصاص (قول الشارح وظاهر ان فقد الخ) ليس الغرض من هذا ايراده على العبارة فان
العبارة صادقة بذلك لان فقد قصد أحدهما صادق بفقد هماما وإنما غرضه إيضاح الكلام وتحقيق
الرام (قول المتن ومنه الضرب بسوط أو عصا) خفيفة ولم يوال بين الضربات وكانت في غير

يقال انه علامة عليه (قوله فان لم يظهر أثر) أي قوي اذ لا يخلو عن الأصل (قوله في الحال) أي بحسب
 العرف ولو بد من يسير (قوله فنبه عمد) ويقال خطأ عمد وخطأ وخطأ شبه عمد (قوله لانه لا يقتل
 الخ) فلو كان يقتل مثله غالبا كغير عمد وهو كذلك كما قاله العبادي (قوله حبس) لاجابة اليه
 أو احترازهم به عما لو أخذ طعامه في مفازة غير مستقيم لان حبس مع عدم منع من الطلب غير مضمّن فالوجه
 أن يخرج بمنه (قوله الطعام) ومنه منع الاستقلال في حروليس عار في برد وشد محل فسد (قوله والشراب)
 الواو بمعنى أو هنا وفيما يأتي في الجوع والعطش (قوله والطلب) لاجابة اليه ان أريد منع التناول والابان
 أريد منع احضار طعام له فهو محتاج اليه لكن يخرج عن التقصود لان المنوع حيثئذ هو المطلوب منه
 لا المحبوس على أنه لا يلزم من منع الطلب عدم الحضور فتأمل (قوله فان مضت مدة) قدرها الأطباء باتنين
 وسبعين ساعة وهي ثلاثة أيام بلياليها وليس مرادا اذ للدار على ما من شأنه أن يكون مهلكا مثل ذلك
 الشخص غالبا ولذلك لو اعتاد الجوع مثلا أياما كثيرة لم يعتبر (قوله فان لم يكن به جوع وعطش) لا يخفى
 أن الواو في هذا على بابها من حيث الحكم وبمعنى أو من حيث الوصف سابق وعليه يحمل كلام ابن حجر
 أو يحمل فاعل سابق كل منهما (قوله فنبه عمد) أي ان كانت المدة مما يمكن احالة الهلاك عليها والا كساعة
 فهدر لانه موافقة قدر قاله ابن حجر (قوله وان كان به بعض جوع وعطش) سواء كان بحسب أولا والواو
 بمعنى أو كما مر (قوله فعمد) فعلى الحابس القصاص فان عقابية كاملة ان كانت المدة السابقة قصيرة
 كساعة والاف نصف دية ويهدر النصف الآخر للقابل للجوع والعطش السابق ان لم يوجد فيه حابس والا
 فعليه القصاص أو نصف الدية أيضا كما يأتي توزع على الدين ولا نظر لطول احدهما على الاخرى كذا
 قالوا وهو بظاهرة يشمل ما لو كانت مدة الحبس قصيرة كساعة في القصاص والدية وفيه بدو الوجه أن تقيد
 بما ينسب اليها الهلاك مع انضمامها لما قبلها والافلاشي على الثاني على نظير ما مر وظاهر كلامهم أنه لا قصاص
 على الاول في اللوت بالدين وفيه نظر والوجه وجوبه عليه كالثاني كالمشتركين في القتل (قوله وان لم يعلم
 الحال) ويصدق يمينه في عدم العلم به (قوله فلا) أي فليس بسدبل هو شبه عمد فعلى الحابس نصف
 دية شبه العمد مطلقا بشرطه السابق (قوله والثاني الخ) خصه بما بعد الاول في الروضة رجوعه لما قبلها
 أيضا وهو ظاهر فراجع (تنبيه) ما ذكر من الحبس وما بعده في الحر لان الرقيق يضمن بوضع اليد عليه
 مطلقا (قوله بالسبب) وهو ما يؤثر في القتل ولا يحصله وهو ما شرعى كالشهادة أو عادي ويقال عرق

مقتل والضروب غير مخير ولا ضعيف ثم حكمة التنصيص على السوط والعاذ كرها في الحديث
 الآتي (قول المتن فان لم يظهر أثر) نفي الظهور دون الوجود يفيدك أن أصل الاثر لا عبرة به (قول
 المتن ومات في الحال) أمال وتأخر اللوت زمانا طويلا فلاشي قطعا (قوله ولو غرزها فيما لا يؤلم) قال
 الزركشي ولم تتجاوز القوي (قول المتن ولو حبسه ومنه) خرج ما لو منعه فقط بأن كان في مفازة مثلا
 فأخذ طعامه وشربه حتى مات فلا ضمان (قول المتن والافلا في الاظهر) للامم لعبارة الروضة جعل
 هذا الخلاف راجعا لهذه الحالة والتي قبلها (قول المتن لحصول الهلاك به) أي فكان كما لو ضرب
 مريضا ضربا يقتله دون الصحيح وان جهل حاله فانه يجب القصاص وينجى بأن المرض يظهر حاله
 بخلاف الجوع (تنبيه) عبارة الروضة فان كان به بعض جوع وعطش ففي وجوب القصاص
 ثلاثة أقوال أحدها ان علم الحابس الحال لزمه القصاص والافلا والثاني يجب في الحالين والثالث عكسه
 ثم ان أوجبنا القصاص وآل الأمر الى الدية وجب في حالة العمد دية عمد كاملة وفي حالة الجهل دية شبه
 عمد وان لم توجه فالأظهر نصف دية العمد أو شبه العمد (قول المتن ويجب القصاص بالسبب) منه مسئلة

الحال يشعر بإصابة بعضها
 (وقيل لا شيء) فيه من
 قصاص أودية لانه لا يقتل
 مثله فالموت بسبب آخر
 (ولو غرزها فيما لا يؤلم
 كجلد عقب) ولم يتألم به
 فمات (فلاشي) فيه
 (بحال) من قصاص أودية
 لانه لم يمت به وللوث عقبه
 موافقة قدر (ووجب
 ومنه الطعام والشراب
 والطلب) لذلك (حتى مات
 فان مضت مدة يموت مثله
 فيها غالبا جوعا أو عطشا
 فعمد) وتختلف المدة
 باختلاف حال المحبوس
 قوة وضعفا والزمان حرا
 وبردا ففقد الماء في الحر
 ليس كهو في البرد (والا)
 أي وان لم تمض المدة
 المذكورة (فان لم يكن به
 جوع وعطش سابق)
 على الحبس (فنبه عمد
 وان كان) به (بعض
 جوع وعطش وعلم
 الحابس الحال فعمد)
 لظهور قصد الاهلاك
 (والا) أي وان لم يعلم الحال
 (فلا) أي فليس بعمد (في
 الاظهر) لانه لم يقصد
 اهلاكه ولا آتى بهلاك
 والثاني هو عمد لحصول
 الهلاك به والاول قال
 حصل به وبما قبله
 فيجب فيه نصف دية شبه
 العمد (ويجب القصاص بالسبب)

كالضيافة وترك علاج الجرح أو حسي كالأكرام والالتقاء من شاطئ أو في ماء (قوله كالبائنة) وهي ما تؤثر في القتل وتحصله ومنها رديه في نحو البئر وأما الشرط فهو مالا ولا ولكن يحصل التلف عنده كالحفر والامساك وليس من ذلك راوي الحديث وللقى وتقديم للبائنة ثم السبب ثم الشرط عند الاجتماع غالبا كما يعلم بما يأتي ولعل للصنف استغنى عن الضمان بالشرط مع ذكره لجله من السبب كما يأتي (قوله على رجل) وهو أولى من شخص لا إطلاق القصاص في كلام للصنف فتأمل (قوله بقصاص) ويسمى قودا لأنهم كانوا يقدون الجاني بحبل ونحوه لحل قتله والقصاص من القص وهو القطع ومنه للقص أو من قص الأثر (قوله وقالنا) فان قال أحدهما خطأ صاحي أو أخطأت أو أخطأنا أو قالنا أخطأنا فلا قود على واحد منهما فان رجع أحدهما اقتص منه ان قال تعمدت وتعمد صاحي والا فلا (قوله بعله) أي حالة القتل (قوله وعلمنا الخ) جعله ابن حجر قيدا وتبعه شيخنا في شرحه وفيه نظر مع ما بعده إلا أن يخص بمن يخفى عليه فتأمل (قوله فان فلا) وكذا لو سكتا فيه التفصيل للذكر بالأولى خلافا لابن حجر نعم لو قالوا لا يظهر لنا ما يقتضي رد الشهادة فالقاضي هو للقصر وعاهما مادية العمد (تنبيه) ذكر هذه للسألة هنا لأجل بيان السبب والافستائي في رجوع الشاهد في كتاب الدعوى ومعه رجوع الزكي ورجوع القاضي اجتماعا وانفرادا (قوله ولوضيف) الضيافة قيد وسيأتي محترزها وهي من السبب العرفي كما مروى من أنها لو كانت له بيده على وجه الأكرام أو بشئله إلى محله مثلا راجعه (قوله بمسموم) أي بسم منفردا أو مع غيره ولو في أطعمة متعددة لكن شرطه في التعدد أن يقدم له السموم منها وليس أدون من غيره قاله شيخنا وفيه بحث واضح فراجع (قوله صيبا أو مجنوننا) مراده غير المبرور يقابله ما بعده كما أشار إليه (قوله وجب القصاص) ان كان السم يقتل غالبا وعلم به والافشبه عمد في الأول وخطأ في الثاني (قوله وان لم يقل هو مسموم) قيل الصواب عكس هذه الغاية لأنها تقتضي أن وجوب القصاص مع القول بأنه مسموم أولى منه مع السكوت مع أن الأمر بالعكس لان في القول تنفيرا واعلاما بالقاتل واختلاف الناس في الجواب عن ذلك فقيل وهو الوجه ان الضيافة احسان والقول المذكور يناقيا فهو أولى بوجوب القصاص لانه حينئذ يسمى بخلاف السكوت الموهوم بقاء الضيافة فهو محسن وقيل ان السكوت يقربه من شريك الخطي وقيل انه يقربه من أخذ الطعام في المفازة وقيل لعدم الاغراء فيه الذي يوجد مع القول وقيل للرد من العبارة التعميم لا الغاية وقيل للرد منها نفي ما يتوهم من جريان الخلاف مع السكوت وقيل للرد منها عدم الأمر بالأكل أي وان لم يقل له كل من هذا الطعام وقيل

الحبس السابقة فكان ينبغي تأخيرها عن هذا (قول المتن فلوشهدا بقصاص الخ) قال الزركشي أمالو توقف الحاكم في الحادثة فروى له فيها عدل خبرا فقتله ثم رجع الراوي وقال تعمدت السكتب في فتاوى البغوي ينبغي وجوب القود كالشاهد وقال القفال والامام بالمتنع فان الخبر لا يخص بالواقعة حكى ذلك الرافعي قيل الديات (قول المتن لزهما القصاص) قال الامام هو أولى بذلك من الأكرام فان للكره قد يحترز ويؤثر هلاك نفسه وليس للقاضي محيص عن الحكم بالشهادة قال العراقي للقتضي لوجوب القصاص رجوعهما مع الاعتراف بالتعمد لا ككذبهما حتى لو شاهدنا للشهود بقتله حيا فلا قصاص لاحتمال عدم التعمد (قول الشارح أي فلا قصاص عليهما) لانهما لم يلجئا إلى ذلك في هذه الحالة حسا ولا شرعا فصار قولهما شرطا محضا كالامساك مع القتل (قول المتن ولوضيف بمسموم صيبا) مثله الأعجمي الذي يعتقد وجوب طاعة الأمر فتسكون هذه الصورة الواردة على كلامه الآتي (قول الشارح وان لم يقل هو مسموم) وجه هذه الغاية أن حالة عدم القول قوية

كالبائنة (فلوشهدا)
على رجل (بقصاص) أي
بموجبه (فقتل) بأن حكم
القاضي بشهادتهما (ثم
رجعا) عنها (وقالنا) نعمنا
الكتيب فيها (لزمهما
القصاص) إلا أن يعترف
الولى بعله بكذبهما فيها
أي فلا قصاص عليهما
وعلى الولى القصاص وفي
الروضة كما صلبا بعد تعمدنا
وعلمنا أنه يقتل بشهادتنا
فان قال لم نعلم أنه يقتل بها
فان كانا بمن لا يخفى عليه
ذلك فلا اعتبار بقولهما
أو بمن يخفى عليه لقرب
عهده بالاسلام فشبّه عمد
(ولوضيف بمسموم صيبا
أو مجنوننا) فأكله (فمات
وجب القصاص) وان لم
يقول هو مسموم

غير ذلك مما يعلم بالوقوف عليه (قوله ولم يفرقوا) هو مرجوح وللعلم التقيد للذكر بعده بقوله تقيد
 الصبي بغير المميز ومثله المجنون بأن لا يكون له نوع تميز وكذا أعجمي يتقد وجوب الطاعة (قوله أو بالنا
 عاقلا) أعني يميز أو لو غير بالغ لأنه الذي يقال في عمده عمدولته في مقابلة غير المميز قبله وهو عطف على صيبا
 فصيف مقدر فيه وخرج به ما لو قال لبائع عاقل كل هذا فأكله فهو هدر وان لم يقل هو مسموم فإن أكرهه
 على أكله وجب القود أن جهل الآكل كونه مسموما والافهرو وان جهل كونه قاتلا ويصدق في دعوى
 جهل كونه مما ان خفي عليه (قوله ولم يعلم حال الطعام) هو قيد لجريان الأقوال والافهرو قطعا (قوله فدية)
 أي لشبه العمد (قوله بالضم والفتح) وبالكسر أيضا (قوله في طعام شخص) أي يميز وخرج به ما لو دس في
 طعام نفسه فأكله من يعتاد الدخول اليه مثلما فاته فهو هدر (قوله الغالب أكله منه) قيد للخلاف لأنه
 شرط للقول بوجوب القصاص والافالحكم أنه شبه عمد مطلقا فذكر النهج له ليس في محله وغير المميز يجب
 فيه القود مطلقا (فرع) لو كان في دهليزه مثلاً بر ودعا أعمى أو بصير جاهلاً بها وهي مظنة وقوع فيها
 ضمنه ان كان معينا وليس له مندوحة عن المرور عليها والا فلا ضمان وإذا ضمن فهو بالقود في غير المميز
 وبديهة شبه العمد فيه ومثل البئر ربط كلب عقور ببابه وقال شيخنا لا يضمن هنا غير الأعمى لأن البصير
 مقصر (فرع) لو أنه شح فيه ضمنه أو ألقاه عليه أو عكسه فلا ولو في مضيق ولو أنه شح سبعا أو ألقاه عليه أو
 عكسه أو أغراه عليه في مضيق لا يمكن فيه الخلاص ضمنه والافلا لأن شأن الحياة النفور من الأذى (قوله
 ولو ترك الخ) هو من السبب العادي ويقال العرفي كما مر (قوله لأن البراء الخ) يبيد أنه في نحو الفصل لضمان
 (قوله ولو ألقاه) هو من السبب الحسي قال في شرح شيخنا أنه غير قيد فلا يأخذ بجرحه من عام عليه
 ففرق ضمنه ولم يرتفعه شيخنا الزيادة قال لأنه كمن أخذ طعامه في مغارة قل بعض مشايخنا وقد يفرق
 والفرق ظاهر لأنه قادر في المغارة أن يتقل إلى محل يحفظه ما يقيه من الجوع وليس قادرا في الماء أن يتقل
 إلى محل يقيه من الفرق ولأن من شأن الماء الاغراق وليس من شأن المغارة الاهلاك فتأمل (قوله في ماء)
 هو مبدود مفرد الياء وهو صريح كلام الشارح بعده وظاهر قول المصنف سباحة أيضا وقيل ان ما موصول
 أو بكرة بمعنى في فيضمحل نحو بحر من زيتق وعلى الأول فالحكم واحد (قوله بسكون التين) وتقل عن
 المصنف أنه بفتحها مع تشديد الراء المكسورة (قوله لأنه الهلك نفسه) منه يؤخذ أنه متمكن من خلاص
 نفسه والا ككتوف فهو محمد (فرع) مثل ذلك ما لو ألقاه مكتوبا في محل لا ماء فيه ذلك الوقت فطرقه
 الماء ففرق به فان غلب وجود الماء فيه فعمدا أو ندر فشبه عمد أو عرض نحو سيل غطأ (قوله عوم) هو علم

الشبه بشريك للخطي (قول المتن أو بالنا عاقلا ولم يعلم حال الطعام فدية) أي دية شبه عمد (قول المتن وفي
 قول قصاص) احتج به بما روى أبو داود في قصة اليهودية التي سمت من أنها لما قتلت مات بشرين البراء رضي
 الله عنه وأجاب الأول بأنه مرسل والمحمول ما خرجه البخاري من علم قتلها لكن جمع اليه في بينهما
 بأنه لم يقتلها أولا فلما مات بشر قتلها قال في البحر الاستدلال به ضعيف فاتها انما قدمت ذلك لرسول الله
 الله صلى الله عليه وسلم وهو أصناف أصحابه وما هذا سبيله لا يلزم فيه قصاص له نعم القول بالقصاص نص عليه
 الشافعي رضي الله عنه ووجه الروايات والبخاري والميموني (قول الشارح لتناوله باختياره) فتطلب الباشرة
 (قول المتن ولو دس ما) وجمعه سام ومسموم (قول المتن فلي الأقوال) نكث هنا طريقة قاطعة بعدم
 الضمان (قول المتن ولو ترك الجروح علاج جرح مهلك) خرج به ما لو قصد عرقه بغير أدته فترك عصب
 نفسه حتى مات وأيضا السلامة موثوق بها عند الربط (قول المتن فمكت فيه مضطجعا) أي
 والفرض إمكان الحركة

ولم يفرقوا بين المميز وغيره
 ولا نظروا إلى أن عمده
 عمدوا لنظر فيه بحال كذا
 في الروضة كأصلها وعن
 القاضي أبي الطيب وللوردى
 وابن الضباع والتولى
 وغيرهم تقيد الصبي بغير
 المميز (أو بالنا عاقلا ولم
 يعلم حال الطعام) فأكله
 فمات (فدية وفي قول
 قصاص وفي قول لانيء)
 لتناوله باختياره والثاني
 قال لتغيره والأول قال
 يكفي في التغير الدية (ولو
 دس ما) بالضم والفتح
 (في طعام شخص الغالب
 أكله منه فأكله جاهلا)
 بالجل فمات (فعلى
 الأقوال) وجه الثاني
 التسبب والأول قال تكفي
 فيه الدية (ولو ترك الجروح
 علاج جرح مهلك فمات
 وجب القصاص) ولا يمنع منه
 ترك العلاج لأن البرء غير
 موثوق به لو عالج (ولو ألقاه
 في ماء لا يهدم فرقا) بسكون
 التين (كتنيط فمكت
 فيه مضطجعا) أو مستلقيا
 (حتى هلك فهدر) لأنه
 الهلك نفسه (أو) ماء
 (مفرق لا يخلص منه الا
 بسباحة) بكسر السين أي
 عوم (فان لم يحسنها أو كان
 مع احسانها) مكتوبا أو
 زمنا) فهلك (فعمد

وان منع منها عارض كريح
وموج) فهلك (فشيبه عمد)
ففيه الدية (وان أمكنته
فتركها) فهلك (فلا دية في
الأظهر) لأنه الهلك نفسه
بإعراضه عما ينجي به والثاني
يقول قديمه منهادهشة
وعارض باطن (أو في نار
يمكن الخلاص منها فك
فيها) حتى هلك (ففي الدية
القولان) أظهرهما عدم
وجوبها (ولا قصاص في
الصورتين) أي الماء والنار
(وفي النار وجه) بوجوبه
بناء على وجوب الدية بخلاف
للا والفرق أن النار تؤثر
بأول الس جراحة يخلف
منها بخلاف الماء وقيل
بوجوب القصاص فيه أيضا
واحتز بقوله يمكن
الخلاص منها عما لا يمكن
لعظمها أو كونها في وحدة
أو كونه مكشوفاً أو منافات
بها ففعله القصاص (ولو
أسكه فقتله آخر أو خفر
مرفداه فيها آخر أو ألقاه
من شاهق) أي مكان عال
(فقتله آخر ففعله) أي قطعه
بالسيف نصفين (فالقصاص
على القاتل والردي والقاد
فقط) أي دون المسك
والخافر واللقى (ولو ألقاه
في ماء

لا ينسب (قوله عارض فشيبه عمد) خرج ماله كان موجودا حال الالتقاء فهو عمد (قوله وان أمكنته) ويصدق
الوارث اذا ادعى عدم الامكان أو وجود العارض للتقدم (قوله يمكن الخلاص الخ) فان لم يمكنه الخلاص
فهو عمد وفيه القصاص (قوله فسكت فيها) أي بلا عارض والافشيبه عمد كما مر قبله في الماء (قوله الأظهر
عدم الوجوب) هو للعمد (قوله واحترز الخ) لو حصل هذا المحترز راجعا للماء أيضا كان أولى كذا قيل وهو
مردود لما فيه من لزوم التكرار فتأمل (قوله ولو أسكه) ولو تميز القتل وهذا من الشرط كالخفر بعده
(فرع) لو قدم صيدا لم يهدف فأصابه سهم رام فعلى الرامي الضمان بالقود ان علم به قبل رميه والا فخطأ فان
قدمه أحد بعد ابتداء رمي الرامي فالضمان بالقود أو الدية على اللقمة قاله شيخنا الرمي وفيه تقديم الشرط
على الباشرة فراجع والوجه فيه وجوب القصاص على اللقمة ووجوب نصف دية خطأ على الرامي (قوله
فرداه) هو من الباشرة بعد الشرط فان قتله غير الردي فهو الباشرة والردي سبب ومنه يعلم أن الشيء الواحد
يكون مباشرة تارة وسببا أخرى ولا مانع منه (قوله أو ألقاه) هو من السبب الحسي وتلقيه من الباشرة
(قوله فقتله آخر) أي لم يعلم به اللقي حال القائه والا فعليه ما القود كما لو دفعه على من بيده سكين فقتله بها
لأنه قتل تعاون عليه اثنان وفيه مساواة السبب للباشرة وليس كالا كراه فراجع (قوله أي قطعه نصفين)
أصل القدلثة الشق طولا والقط القطع عرضا والقطع يسميها وهو المراد هنا فلذلك حمل الشارح كلام
المنصف عليه بل المراد الأعم من ذلك وهو حصول قتله به وحيداً ففعله نصفين ليس قيدا ولعله احتز به عن
تخويف أصعب مثلاً فتأمل (قوله القصاص على القاتل الخ) هو لف مرتب وهذا ان كانوا أهلاً للضمان فان
كان واحد منهم حريياً فلا ضمان على شريكه لقطع أثر قتله بمن هو من جنس من يضمن ولا عليه لمن

(قول المتن وان منع منها عارض) أفهم أنه لو ألقاه مع قيام الرياح وهي جان الأمواج وجب القود وهو
ظاهر (قول المتن وان أمكنته فتركها) أي لنصب مثلاً استشكل هذا بإيجاب القصاص على الصائل اذا
أمكن الوصول عليه الدفع فتركه وحاول بعضهم الفرق بأن السبب في مثله الصائل لم يتصل بالبدن قال
ابن الرفة فعليه اتصال فعل الصائل بالبدن وقدر الوصول عليه على الدفع فتركه فلا قود قلت ويمكن
الفرق بأن الصائل مع رادع وهو التكليف والذي أتى صار لا يمكنه الكف وقضيه أن الصائل لو رمى
بسمهم قُتبت للوصول عليه مع إمكان التحرك لا ضمان وقد يلزم (قول المتن ولا قصاص في الصورتين) أي
ولو قلنا بوجوب الدية (قول المتن وفي النار وجه) كما لو ترك الشخص مداواة جرحه والفرق أن السلامة
هنا محققة لو خرج من النار ولا كذلك المداواة (تنبيه) اذا لم توجب الدية في النار وجب على اللقي أرض
ما علق فيه النار الى وقت إمكان الخلاص فان لم يعرف قدر مفاشيء سوى التعزير (قول المتن فالقصاص
على القاتل الخ) دليل الأول حديث شورد يعني ذلك وقياساً على المرأة تمسك لزنائها غير وسواء أسكه للقتل
أم لا خلافاً لما لك رحمه الله تعالى فان كان للقتول عذاباً لمطالبة للمسك والقرار على القاتل بخلاف ماله
أسكه المحرم صيدا فقتله حلال فالضمان على المحرم وذلك لأن الضمان يدلان اتفاق واعلم أنهم لم يطعوا فعل
للمسك في السلب بل سوا بينهما ثم هناك اذا كان القاتل مكلفاً أمالوا أسكه وعرضه لجنون أو سبع ضار
فالقصاص على للمسك وأما الثانية فتقدماً للباشرة اذا لم يشرط معها وأما الثالثة فتقدماً
للباشرة على السبب ولأن الالتقاء اذا طرأت عليه مباشرة مستقلة انقلب شرطاً محضاً ثم محل
الخلاف اذا كان الشاهق يموت منه غالباً قال الامام في باب وضع الحجر ولو أتى انساناً على
سكين بيدان فقتله صاحب السكين بهما فالضمان عليهما وفرق ابن الرفة بأن التلف فيها حصل بنوع
واحد تعاوناً عليه وهناك قصد للقي الإهلاك بالصدمة والقاد بالسيف فطرماً وبقي النظر في تقديم الأقوى
ولو كان القاد مجنوناً فالضمان على اللقي بالقصاص

التزامه وان كان مجنوناً أو نحو سبغ فالضمان على الممسك والخافر وللقبي وهو بالدية في الكل أو بالقصاص
في غير الخافر أو بالقصاص في الكل فيه تردد وصرح مافي حاشية شيخنا الثالث فراجع نعم ان كان
الامساك والالقاء لنحو دفع صبال فلا ضمان أصلاً (قوله مفرق فالتقمة حوت) أي حيوان قاتل ولو غير
حوت وهذه المسئلة من توابع مسئلة الماء التي تقدمت فكان ذكرها معها أنسب ولعل غيره ضم مسئلة
النار الى الأولى لتناسبهما في الخلاف فتأمل (قوله وجب القصاص) سواء علم بالحوت أو لا أذن له في الالقاء
أولاً (قوله أو غير مفرق) فلا يجب قصاص وتجب دية شبه العمد ومحل ان لم يعلم بالحوت والاوجب
القصاص كما علم (تفنيه) لو قد فقه الحوت سابقاً قبل القصاص امتنع أو بعده وجب على من اقتصد دية عمد
في ماله لو رثة المقتصد منه ولا قصاص للشبهة (قوله فطليه أي السكره بكسر الراء القصاص) وان تعدد أو
كان بواسطة (قوله مثلاً) راجع لا قول المفسر بالجملة بعده فيشمل أمر من تخشى سطوتهم فانه اكراه
واشارة نحو آخرس بذلك (قوله اقتل هذا) خرج ما لو قال اقطع يده فقتله فليس من الاكراه بل
القصاص على القاتل وحده لأنه عدول عن الأمور به الى أغلاظ بخلاف ما لو أمره بالقتل فقطع يده لأنه من
جملة الأمور به فهو مكروه سواء ملتزم أم لا قاله شيخنا الرملة وقال شيخنا الزبيدي ليس من الاكراه
لعدوله كالتى قبلها (قوله قتلتك) خرج ما لو قال أتلقت مالك أو قتلت ولدك مثلاً فليس اكراه ولو ذكر له
ما يتضمن تهدياً نحو قطعك رياراً بأي قطعاً متعددة فهو اكراه أيضاً كما يأتي (قوله بأنه آثم بالقتل)
أي ولو كان آله لم يآثم ومنه يعلم أن القتل لا يباح بالاكراه ومثله الزنا لكن لا حد عليه للشبهة بخلاف
سائر المحرمات (قوله بأن عني) الأولى كان أخذاً بما بعده لأن من لا يجب القصاص عليه يلزمه نصف
دية عمد في الحر ونصف قيمة في العبد (قوله وزعت عليهما) ان عفى عنهما معا وكانا اثنين فلان عفى عن
أحدهما لزمه حصته أو زادوا على اثنين وزعت عليهم (قوله مراهما) للراديه وبالصبي للذكور بعده
غير البالغ والمجنون كالصبي وقال ابن عبدالحق ان عمد غير المميز منهما كالخطأ وهو كذلك كما صرحوا به
لكن من حيث انه لا قصاص على واحد منهما وعلى كل نصف دية عمد في ماله (قوله فطلي البالغ القصاص)
وعلى الآخر نصف دية عمد في ماله كما مر

(قول الشارح لأن الملاك الخ) أي فصار شبهة دارنة للقصاص ثم هذا الثاني خرج الربيع من الالقاء من
شاهق والأصحاب يبنون راد لهذا التخرج ومضغ له وذلك لأن التلقي لا قصاص عليه ولادية وهما تجب الدية
عند انتفاء القصاص قال الزركشي فظهر الفرق بينهما وهو أن الارسال في الهواء لا يقتل ما لم يصل فلهذا
اعترضه معترض نسب اليه وهما حصوله في الماء مهلك لا محالة قال ثم لا فرق بين أن يلتقمه الحوت قبل
وصول الماء أو بعده اهـ وقوله ثم لا فرق الخ يشكل على الفرق فتأمل ثم رأيت هذا الذي ظهر لي مسطوراً
في الرافعي ثم نقل عن الامام الفرق لأن الحوت خار بطبعه وليس له اختيار فكان كالألة (قول للفقهاء وغير
مفرق فالتقمة الحوت) أي ولم يعلم به للفقهاء والاوجب القود (قول للفقهاء وكذا على السكره في الاظهر) محل
الخلاف اذا كان للسكره على قتله غير نبي والا فيجب القصاص قطعاً (قول الشارح ومقابل الاظهر وجه الخ)
أي فكان كما لو ضرب به به واحتج له أيضاً بمحدث يرفع عن أمي الخطأ الخ (قول للفقهاء ولو أكره بالغ مراهما)
أي بالغ عاقل (قول المتن فطلي البالغ القصاص) أي وعلى الصبي نصف دية مغلفة (قول المتن ان قلنا عمد
الصبي عمد) أي التي له نوع تمييز وهو الاظهر قال الامام طريقة الخلاف ترجع الى أناتقل فعل للسكره الى
للسكره على صفته أم نجعل للسكره للباشر للقتل وتنظر الى صفة فعل للسكره قال الرافعي رحمه الله وهذا
يقدم في معنى الشركة له يريد أن راجع كون السكره بالفتح شريراً كما وهذا يقتضي ترجيح القول لانه
آلة (قول الشارح فان قلنا خطأ) عبارة الزركشي فان قلنا عمده كخطأ البالغ

شريك مخطئ ولا قصاص
على الصبي بحال ولو أكره
مراهق بالغ على قتل فأتى
به فلا قصاص على المراهق
وعلى البالغ القصاص في
الأظهر أن قلنا عمد الصبي
عمد فان قلنا خطأ فلا
قصاص قطعا (ولو أكره
على رمي شاخص علم
المكره) بكسر الراء (أنه
رجل وظنه المكره ضيدا)
فرماه فمات (فلا يصح
وجوب القصاص على
المكره) بالكسر ووجه
المنع أنه شريك مخطئ (أو
على رمي صيد فأصاب
رجلا) فمات (فلا قصاص
على أحد) منهما إلا أنهم
يتعمدا قتله (أو على صعود
شجرة فزلق وملت فتسبه
عمد) لأنه لا يقصد به القتل
غالبا (وقيل) هو (عمد)
فيجب به القصاص (أو
على قتل نفسه) بأن قال
اقتل نفسك والاقتلتك
فقتل نفسه (فلا قصاص في
الأظهر) لأن ما جرى ليس
بأكراه حقيقة لا اتحاد
للأمور به والخوف به
فكان اختياره والثاني يمنع
ذلك (ولو قال اقتلني والا
قتلتك فقتله) للقول له
(فالذهب لا قصاص) عليه
لأنه في القتل وفي قول
من الطريق الثاني عليه
القصاص بناء على أنه ثبت
للوارث ابتداء (والأظهر)
على عدم القصاص (لادية)

(قوله شريك مخطئ) أي شريك من نزل فعله منزلة فعل المخطئ لأنه ليس من الخطأ في الظن بخلاف ما سياتي
(قوله علم المكره بكسر الراء) أي رجل فعليه القودان كافأ والافنصفدية عمد وعلى المكره بالفتح
نصفدية خطأ (قوله أنه شريك مخطئ) ورد بأن الخطأ في الظن لا يتبرك كما تقدم (قوله لأنهم لم يتعمدا) فهو
خطأ مخطئ عاقلة كل منهما نصفدية الخطأ (قوله على صعود شجرة) ومثله نزول ونحوه (قوله فزلق) وإن لم
تسكن بما زلق عليها غالبا على التعمد والتقييد به عند من ذكره لتحريه مكان الخلاف وذكره في بعض نسخ
للتبجح لا محل له (قوله فتسبه عمد) فعلى عاقلة المكره بكسر الراء دية شبه العمدة كاملة (قوله وقيل هو عمد)
هذا رأى القزالي ابن كافأ والدية أو القيمة (قوله فقتل نفسه) أي وهو يميز حر والافنصفدية على مكرهه
(قوله فلا قصاص) وعليه نصفدية عمد وكفارة خلافا لابن حجر (قوله لا اتحاد للأمور به والخوف به)
يؤخذ منه أنه لو قطع طرف نفسه لم يكن أكرها قطعا وأنه لو قال اقطع طرف نفسك والاقتلتك كان أكرها
قطعا وأنه لو هدده بقتل يتضمن تهديبا كان أكرها أيضا وهو كذلك وصرح بهذه في الشرح الصغير (قوله
والثاني يمنع ذلك) هل للرادي منع الاختيار أو يمنع عدم الأكرام أو يمنع ما راجعه (تنبيه) لكل من المكره
بفتح الراء والمكره على قتله دفع للمكره بكسر الراء ولا ضمان فيه لو قتله (قوله فقتله) وكذا لو قطع طرفه
لأنه من الجملة المأذون في اتلافها قاله ابن الرفعة وتبعه شيخنا الزبدي وقال شيخنا الرمي بضمان العضو وقد تقدم
عنهما قريبا عكس هذا فراجع (قوله لا قصاص) سواء اتحادا أو حريقا واختلفا لشبهة الأذن (قوله لادية)

(قول الشارح وعلى البالغ القصاص في الأظهر) هذا هو الأظهر السابق حكايته في وجوب القصاص على المكره
بالفتح (قول الشارح قطعا) صرح هنا بالقطع لأنه رتبة المكره في التواخذه دون رتبة المكره بالكسر بدليل
ما سلف في المتن (قول المتن فلا يصح وجوب القصاص على المكره) أي وعلى عاقلة الظان نصفدية مخففة
خلافا لما في الروضة من أنه لا شيء عليه (قول الشارح ووجه المنع الخ) كذا في الروضة ووجه الأول أن المكره
هنا لما جهل الحال وعلم حل الفعل كان كالألة للجاهل وأشباهه ما لو أمر صبيا لا يعقل ثم الوجوب منسوب للتفسيه
والتهذيب قال البلقيني وغيره هو مفرع على مرجوح وهو كون المكره كالألة قالوا والعمد في الفتوى أنه
لا قصاص لأنه شريك مخطئ ثم حكاه البلقيني عن تعليق القاضي وتعليق البغوي والنهاية والبسيط ومنع
بعضهم صحة تقريره على المرجوح قال فان محل الخلاف بين الراجح والمرجوح صور بما إذا كان المكره
والمكره عالين فرجحوا فيه كون المكره شريكا كالألة لظهور رأي شار نفسه أمام جهل فلا يثار فهو بالألة
أشبه وهذا التقرير تعلم أن وجوب القصاص هنا لا يشك لما سلف من أن البالغ لو أكره صبيًا وقلنا إن عمده
خطأ لا قصاص وذلك لأن جهل الحال هنا يقتضي إلحاق المكره بالألة فيفقود في صورة الصبي المذكورة
لأنه عالم بالحال (قول المتن فلا قصاص على أحد) أي وعلى عاقلة كل نصف الدية وأطلق المتولي أن الحكم
يتعلق بالرامي ولا شيء على المكره (قول المتن وقيل هو عمد) أي كما في جهل المكره السابق قال الزركشي
وهذا مراد مولانا بوجه (قول المتن أو على قتل نفسه) خرج الطرف وكذا الولد (قول الشارح والثاني يمنع
ذلك) علله الرافعي بأنه بالجائز وحمله قاتله (قول المتن فالذهب) نظريه الزركشي بأن محل الطريقين
الأذن المجرد ومع الأكرام فيه خلاف مرتب على الأذن المجرد قال ابن الرفعة محل الخلاف إذا ما مكن دفعه بغير
القتل والافلاضمان جزما لأنه يدفع صائل ولو عدل عن قتله إلى قطع طرفه فمات قال القاضي سألت عنها القفال
فخرجها على ما لو وكله في الشراء بألف فزاده هل يجوز أو لا ونزع ابن الرفعة في ذلك وقال الأذن في اتلاف
الكل أذن في اتلاف البعض فلا ضمان خلافا لتخريج القفال (قول الشارح بناء الخ) علل أيضا
بأن القتل لا يباح بالأذن فكان كاذن المرأة في الزنا لا يسقط الحد أقول في التشبيه بالمرأة نظر لأنه

أيضا والثاني يجب بناء على أنها تبعت للوارث ابتداء (ولو قال اقتل زيد أو عمرا) والاقتلتك حق

(فليس باكره) فمن قتله
منهما فهو مختار لقتله فيلزمه
القصاص له ولا شيء على
الامر غير الامر

(فصل)

إذا (وجد من شخصين
معاقلان مرقان) للروح
(مذفقان) بالمعجبة والمهمة
أي مسرعان للقتل (كحز)
للقبة (وقد) للجنة (أولا)
أي غير مذفين (كقطع
عضوين) مات منهما
(فقتلان) فليهما
القصاص وإن كان أحدهما
مذفقاً دون الآخر فقياس
مسياتي أن المذفق هو
القاتل كذا في الروضة
كأصلها (وإن أنهى رجل
إلى حركة مذبح بأن لم يبق
إبصار وطلق وحركة اختيار
ثم جنى آخر فالأول قاتل)
لأنه صيره إلى حالة الموت
(ويبرز الثاني) لمتكه
حرمة ميت (وإن جنى الثاني
قبل الانتهاء إليها فذق
كحز به جرح فالثاني قاتل
وعلى الأول قصاص العضو
أومال بحسب الحال) ولا
نظر إلى سرية الجرح لولا
الحز لاستقرار الحياة عنده
(والا) أي وإن لم يذق
الثاني أيضاً مات الجاني عليه
بالجنايتين كأن أجافاً وأقطع
الأول يدم من الكوع
والثاني من المرفق (فقتلان)
بطريق السرية (ولو قتل
مريضاً بالزعر وعينه عيش مذبح وجب) بقتله (القصاص) لأنه قد عيش بخلاف من وصل بالجناية إلى حركة مذبح

يفيد أنه في الحر ووجب في الرقيق قيمته لأنه لا عبرة بأذنه في المال (قوله غير الأمر) ظاهر بأنه آم وإن علم هو أو المأمور أنه ليس باكره فراجع

(فصل) في الجناية من اثنين وماعها (قوله معا) أي في وقت واحد (قوله فقتلان) هو الجنس فيشمل ما لو كان فعلاً واحداً منهما كأن يرميا عليه صخرة ويشمل ما زاد على الفعليين من المتعددين منهما أو من أحدهما (قوله مرقان) أي يقينا وعلم من كلامه أن المرحق أعم من المذفق (قوله مسياتي) بقوله وإن جنى الثاني الخ (قوله هو القاتل) وعلى الآخر ضمان جرحه قوداً أودية أو حكومة (قوله رجل) أي مثلاً فالمرأة وغير البالغ وغير العاقل كذلك ولو قال شخص لكان أعم ولعل المصنف أراد بآيات الحكم في غير الرجل بالأولى لأنه من البرهان فتأمل (قوله إلى حركة مذبح) أي يقينا ولو باختيار عدلين وكذا لو شك على ما هو الوجه لأن شغل ذمة الثاني مع الشك يستمع تحقيق جناية الأول (قوله إبصار ونطق) هما غير منونين على نية الإضافة لما بعد الثالث ولذلك عبر بعضهم باختيار ياتون من ذلك أو قطع رأسه أو قطع نصفين مثلاً وصار بذلك يتكلم فلا نظر لكلامه ولا يمشي ولا يتنظم لأنه اتفاق ومنه ما حكى أن رجلاً قد نصفين وصار يتكلم وطلب الاستقاء وسقى وما حكى أن رجلاً قطع رأسه ووقع منه مثل ذلك وأنه لصق رأسه بيده فالتصق وحلت فيه الحرارة فمات من أطول فلا يسقط القود عن قاطعه ويورث ماله ولا يعود إليه وتخرج زوجته عن عصمته ولا يمدن إليه كما هو الوجه الوجه فراجع (قوله أو قطع الأول يدم الخ) قال الزركشي والقطمان من يد واحدة وكلام الشارح ظاهر فيه ثم قال ولا يقال إن فصل الثاني قطع أثر قبل الأول كالحز بعد القطع لا تنشر الألف إلى الأعضاء الرئيسة بالقطع الأول من القطعين أي مع نسبة الموت إليهما معاً فلا يرد المشبه به فراجع (قوله ولو قتل مريضاً) ولو بضرب يقتله دون الصحيح وإن جهل مرضه كما يأتي لأن جهله لا يبيح له الضرب فيجب القصاص عليه ولو عني عنه وجبتدية عمد في ماله وفارق عام لزوم القود فيما لو كان به جوع سابق وجهله لأن الضرب ليس من جنس المرض ولذلك أو ضرب من به جوع ضرر يقتل مثله وجب القود ويؤخذ من التعايل السابق أنه لو أبيع له الضرب لنحو مؤدب لم يجب القود وهو كذلك ويترمه دية عمد وقال ابن حجر دية شبه عمد (قوله بخلاف من وصل بالجناية الخ) وهو الذي تقدم في قول المصنف وإن أنهى الخ وذلك لوجود السبب فيه دون المريض ولو أنه دلت جرح جانيته واستمر محموراً حتى مات فإن قال عدلان إن موته من الجناية وجب القود والأفلاشي فيه (تنبيه) من وصل إلى الحلة المذكورة لا يصح منه اسلام ولا ردة ولا وصية ولا طمان ولا قذف ولا عقد كبيع ولا حل كتنق كإمر ولكن لا تشريع زوجته في العدة ولا تنقضي عدتها ولو كانت حبيته ولا تنجب مؤنة تجهيزه ولا يجوز تجهيزه فلا يكفي غسله

حق الله تعالى وهذا حق الأذن (قول المتن فليس باكره) خالف في ذلك القاضي وتبعه ابن عبد السلام فلم ير الإبهام مسقطاً لآلة الاكره قال ابن الرفعة وعليه فلا يجب القود على المكره بناء على اشتراط قصد العين

(فصل) هو مقتود لطرياً بالباشرة على المباشرة والسبب على السبب والحكم فيهما تقديم الأقوى والتسوية بين المتعادلين كذا قال الزركشي أقول وكأنه لم ينظر إلى ما في صدر الفصل لأنه مقدمة لا بعده (قول الشارح إذا) قدره المكان الفاء في قوله فقتلان (قول المتن مذفقان) هو خبر مبتدا محذوف وليس صفة للقطين لأنهما ينقسمان إلى المذفق وغيره ولا يصح أن ينقسماهما إلى المذفق وغيره لأنه يفسد بذلك قوله الآتي والا فقتلان (قول المتن فقتلان) أي لأنه لا يمكن إضافته إلى أحد هادون الآخر ولا إسقاطه (قول الشارح عيش مذبح) عبارة الامام لو انتهى إلى سكرات الموت وبنت أمارته وتغيرت أنفاسه لا يحكم له بالموت بل يلزم

ولا تصح الصلاة عليه ولا يجوز دفنه نعم تعتبر أفعال المريض من حيث الضمان مثلا ولا ينتقل ماله للوارث بخلاف الجريح فيها فراجع

فصل في اختلاف حال المقتول وفي اعتبار الكفارة في القتل وغير ذلك مما سياتي (قوله قتل) أي مسلم أو ذمي استغناؤه والواجب القود (قوله مسلما ظن كفره) أي حرابته بمعنى أنه ترد في حرابته وعدمها كاسلامه أو دميته فالمراد بالظن مطلق التردد هنا وفيما يأتي ويصدق في ذلك أن ادعاء (قوله زى الكفار) بكسر الزاى المعجمة أي عليه هيئة الجريبين لا هم المراد علم ذلك أن ذلك ليس بردة خلافا لمن زعمه بدارنا ومثله تعظيم آلتهم بدارهم (قوله بدار الحرب) ومثله صفهم في دارنا لوجود المعنى فيه فهو هدر أيضا (قوله لا عنبر) أي بالتردد للذ كور وخرج ماله عهد حر بيافيان مسلما فان قتله بدارهم فهو هدر بالأولى من الظن أو بدارنا وجبت دية شبه عمد لا قصاص على المعتد كذا قالوه والوجه في هذه القطع بعدم وجوب القصاص فتأمل (قوله أو بدار الاسلام وجبا) أي وجب القصاص ان وجدت شروطه والافلاكية (قوله وفي القصاص قول انه لا يجب) قال العلامة البرلسي محل هذا فيما لو عهد حرابته فان ظنها وجب القصاص قطعا وصرح كلام المصنف والشارح خلافا وهو الوجه وقد مررت الاشارة اليه فراجع (قوله من عهده مرثدا) أو ظنه بالأولى (قوله أو ذميا) المراد غير حر في كرام (قوله أو ظنه قاتل أبيه) ولا يتصور فيه خلف العهد وخرج بماد كرمالو ظن أو عهد اسلامه فقتله ولو بدارهم ففيه القود قطعان شك فيه وقتله بدارنا مطلقا أو بدارهم وعلم مكانه فكذلك والافهدرو هذه مستثناة من عموم التردد السابق فتأمل فانه فيه نظر (قوله فالذهب وجوب القصاص) يفتي تقييده بما تقدم في السلم فتأمل (قوله وفيما عدا الأولى قول النخ) فالمرعنه بالذهب أحد القولين للوافق لطريق القطع في الجميع أصلا وطردا (قوله بحث الرافعي النخ) فاجراء للمصنف الطرق فيها نظرا لذلك البحث وتقليبا وهو الوجه إذ الرافعي ليس من أصحاب الوجوه (تنبيه) شمل ماد كرمالو كان قاتل المرتد هو الامام وبه قال الخطيب وهو الوجه وخالفه غيره (فرع) لو قترس الحريون بمسلم فان قتله من علم اسلامه بدارهم وجبت الدية والافلاقيه شيخنا الرملي فراجع مع ماسياتي

قاتله القصاص وان كان يظن أنه في مثل حالة القود اه هذا ولكن كلامهم في باب الوصايا قد يخالف هذا وصرح بذلك جماعة من الأصحاب ولو ضرب بها انتهى به الى حركة المذبوح فالظاهر أنه كالجريح

فصل قتل مسلما

(قول المتن لا قصاص وكذا لاديني الاظهر) اطلاقه يقتضي ثبوت الخلاف سواء علم أن في دار الحرب مسلما أم لا ولكن طريقة صاحب التقرير بالجزم بوجوب الدية اذا علم أن فيها مسلما أو قصد عين شخص يظنه كافرا وان اتقى الأمران فلا دية جزما وان وجد أحدهما فلا دية على الاظهر ونفي الدية لقوله تعالى وان كان من قوم عدولكم وهو مؤمن فتحرير رقيقه مؤمنة قال الرافعي رحمه الله تعالى من بمعنى في أي في عدولكم ولم يذكر الله سبحانه وتعالى فيه سوى الكفارة ولأنه أسقط حرمة باقائه بدار الحرب ووجوبها لان ظاهر حال من في الدار العصمة (قول المتن وفي القصاص قول) هذا القول قال الزركشي هو الاقيس لان من خرج في دارنا على زى الكفار لا يرتاب في كونه منهم أقول فيه نظر لان فرض المستأني الحريين والذي في دارنا يظن أن يكون بأمان فاجبه وجوب القصاص عند تبين الاسلام (قول المتن من عهده مرثدا أو ذميا) لو كان بدل المهد فيهما الظن قال الرافعي فالوجه التسوية بينهما وبين ظن قاتل أبيه في القطع أو اثبات القولين (قول المتن ولو ضرب مريضا النخ) من نظائر المستلوي طي أجنية يظنها أمته المشتركة أو سرق نصابا يظنه دونه بل قالوا في هذه الأخيرة يقطع قطعا ويعني جريان خلاف القصاص فيها ومحل في غير اللؤدب والا فلا قصاص

فصل إذا (قتل مسلما ظن كفره) بان كان عليه زى الكفار (بدار الحرب لا قصاص) عليه (وكذا لاديني في الاظهر) للعنبر والثاني عليه الدية لانها ثبتت مع الشبهة (أو بدار الاسلام وجبا) أي القصاص ابتداء والدية بدلا عنه (وفي القصاص قول) أنه لا يجب وتجب الدية (أو قتل من عهده مرثدا أو ذميا أو عبدا أو ظنه قاتل أبيه فبان خلافا فالذهب وجوب القصاص) عليه وفيما عدا الأولى قول بعدم الوجوب طرد في الأولى وفيما عدا الأخيرة طريق قاطع بالوجوب بحث الرافعي مجتبه في الأخيرة (ولو ضرب مريضا جهل مرضه ضربا يقتل المريض) دون الصحيح (وجب القصاص) لان جهله لا يبيح الضرب

في القتل اسلام أو أمان) كافي القمي والمعاهد (فيهدر الحربي) لا تغفاه الشرط (والمرتد) في حق المسلم لذلك وسيدكر في حق ذمي ومرتد (ومن عليه قصاص كغيره) فيلزم قاتله القصاص (والزاني المحسن ان قتله ذمى به) كذا ان قتله مرتد أو زان محسن مثله والملة قاصرة (قوله أو مسلم فلا) أي لا يقتل بمسلم غير محسن ولو زانيا ولا محسن غير زان وأخذ البلقيني بما ذكر أنه لا يقتل كافر غير محسن بقتله كافر محصنا (تنبيه) شمل الزاني المحسن ما لو ثبت زناه باقراره وان رجع وحكم الحاكم بصحترجوعه وعلم القاتل بذلك وهو كذلك لسقوط حرمة (قوله نظرا الى استيفائه حد الله) أي في الواقع وان لم يقصده بل وان قصد خلافه نظرا الى شأن المسلم أنه من أهل استيفائه ولذا لم يكن من أهل استيفائه كذمي قتله (قوله ومجنون) نعم ان تقطع جنونه وجنى حال افاقته وجب القود عليه ويقتص منه حال جنونه وسكت كغيره عن النعمى عليه والنائم والقياس لا قصاص عليهما ووجوب دية عمد في مالهما (قوله وللذهب الخ) كان الاولى التعبير بالظاهر أو للشهور لعدم الطرق كما أشار اليه الشارح (قوله لتعديه) فالمراد به من سكر تعديا أما غيره فهو من أفراد من قبله (قوله كالمستنى) وليس مستنى حقيقة لعدم أداة الاستثناء (قوله كالمجنون) يفيد أن محل الخلاف اذا وصل الى حالة الجنون والافيجب القود قطعا ولو اختلفا في أنه جنون أو سكر صدق القاتل يمينه (قوله يوم القتل) أي وقت (قوله وعهد الجنون) ولومرة وان طال عهدها ولو تراض يتنان بجنونه وعقله تساقطا أو وجب القود نظرا لحالة التكليف قاله شيخنا وغيره وفيه تأمل بوجوب الدية فقط (قوله أناصي الآن) أي وأمكن فلا قصاص ولا يحلف وحيث سقط القصاص عن الصبي والمجنون وجب دية عمد في مالهما (قوله ولا قصاص) أي ولادية (قوله على حربي) أي بلا أمان وان أسلم بعد ذلك أو كانت عاقته نابتة بخلاف ما مر في

(قول المتن وقيل لا) أي كالموجوع جوعا لا يقتله وكان هناك جوع سابق جهلة والفرق أن الضرب ليس من جنس المرض بخلاف الجوع فإنه من جنس الجوع السابق وأيضا الجوع يخفى بخلاف للرض السابق (قول المتن لوجوب القصاص) لو قال لوجوب الضمان كان أولى بدليل قوله فهيدر ولكن الحامل على ذلك قوله بعد وفي القاتل وكذا قوله ومكافأة وقوله اسلام أو أمان مراده أن العصمة محصورة في هذين ويرد ضرب الرق على الأسير الوثني ونحوه لانه داخل في الثاني (قول الشارح به) أي الا أن يكون مثله (قول المتن في الاصح) أي سواء ثبت بالينة أو بالاقرار خلافا لما في التنبيه تبعا لما وردى من اختصاص ذلك بالأول ثم حاصل ما في الزركشي عدم الوجوب فيما لو قتله بعد الرجوع لاختلاف العلماء في محتمه رأي الأذرعى قال اذا قتله بعد العلم بالرجوع وجب القصاص قطعا (قول المتن بلوغ وعقل) أي ليدخل في أدلة القصاص ثم اذا وجب وطرا الجنون بعد ذلك استوفى منه حال الجنون ولو كان ثبوته باقراره (تنبيه) ينبغي أن يز يدوعصمة لاسيما في الحربي (قول الشارح أخذا عما تقدم) أي أي وهو اتفاه الفهم الذي هو شرط التكليف وما نقل في الروضة عن أصحابنا في الاصول من أنه غير مكلف وأن مرادهم بذلك عدم خطابه في حال السكر (قول المتن ولا يحلف) عبارة الحرر ولا يمكن تحليفه قيل وهي أحسن لاشعارها بالملة (قول المتن على حربي) أي اذا أسلم بعد ذلك أو عقده ذمة ولو كان اسلامه بين جرحه وموت الجروح (قول المتن ويجب القصاص على العصوم) قال الزركشي أي في حق المؤمن وأما في حق بعضهم مع بعض فسيأتي قال والدليل حديث من اعتقل مسلما وقتله فهو بمقود (قول المتن والمرتد) هذا العطف يقتضي أن المرتد لا يدخل في اطلاق العصوم

وبقاء علة الاسلام في الثاني (ومكافاة) بالهمز من المقتول للقاتل (فلا يقتل مسلم بدمي) لحديث البخاري لا يقتل مسلم بكافر (و يقتل ذمي به) أي مسلم (و بدمي وان اختلفت ملتهما) كيهودي ونصراني (فلا أسلم القاتل لم يسقط القصاص ولو جرح ذمي ذميا وأسلم الجرح ثم مات المجروح فكذا) أي (١٠٦) لم يسقط القصاص (في الاصح) المكافاة وقت الجرح

والثاني ينظر الى المكافاة وقت الزهوق (وفي صورتين انما يقتص الامام بطلب الوارث) ولا يفرضه اليه حنرا من تليط الكافر على السلم (والاظهر قتل مرتد بدمي) والثاني لا لبقاء علة الاسلام في الرد وعورض بأنه غير مقرر بالجزية (و بمرتد) والثاني لا اذ للقتول مباح الدم (لاذمي بمرتد) والثاني يقتل به لبقاء علة الاسلام فيه وعورض بما تقدم (ولا يقتل حر من فيه رق) لسم المكافاة (و يقتل قن ومدير ومكاتب وأم ولد بعضهم ببعض) لتكافئهم بتشاركهم في للملوكية (ولو قتل عبد عبدا ثم عتق القاتل أو) جرح عبد عبدا ثم عتق (عتق) الجرح (بين الجرح والسوت فكك حدوث الاسلام) للذمي القاتل أو الجرح فيما تقدم وهو عدم سقوط القصاص في القتل وكذا في الجرح في الأصح (ومن بعضه خر لو قتل مثله لا قصاص وقيل ان لم يزد حرية القاتل) على

الجرح لان القتل فيه مطلق بالباوع (قوله وبقاء علة الاسلام) فهو ملتزم للاحكام حكما وليس له تأويل وبذلك فارق ما لو قتل باع عادلا في القتال حيث يهدر (قوله ومكافاة) وأصلها في اللغة المساواة وللراد بها هنا أن لا يزد القاتل على المقتول بإيمان أو أمان أو حرية أو أصلية أو سيادة (قوله فلا يقتل مسلم) ولو زانيا عصنا أو رقيقا (قوله بدمي) كغيره من الكفار أو لم تبلغه الدعوة بالأولى ولعل هذا كره للرد على أبي حنيفة نعم ان حكمه لم ينقض حكمه (قوله وبدمي) وبما عهد ومؤمن وكذا يقال فيما بعده (قوله وأسلم الجرح) خرج ما لو أسلم قبل الجرح ولو بدت دعواه لانه للصدق فيها فلا قصاص وكذا لو أسلم بعد الرمي لم يجب قصاص أيضا كما يعلم عما يأتي من أن المكافاة تعتبر من أول أجزاء الجنابة الى الزهوق (قوله والأظهر قتل مرتد بدمي) وبما عهد كما مر ويقدم قتله قصاصا على قتله بالردة لانه حق آدمي فان عني عنه قبل موته قتل بالردة ولا أرش ولا دية للعاق لانه لا يجب شيء منهما في مال المرتد على الراجح المقتضى الان عني بعد اسلامه (قوله وعورض النخ) بل هو مردود لان بقاء علة الاسلام فيه توجب زيادة في اهداره بدليل عدم صحة بيع مرتدة وعدم صحة تزويجها من كافر وشمل ذلك ما لو أسلم المرتد بعد جنابته وهو كذلك كما تقدم (قوله ولا يقتل حر) ولو ذمي برفيق ولو مسلما خلافا لأبي حنيفة نعم ان حكمه لم ينقض حكمه كما مر ودليل عدم القتل حديث لا يقتل حر بغيره ما ورد بخلافه لم يثبت أو منسوخ أو مقيد (قوله بمن فيرق) ولو بالشك فلو قتل حر عبدا من ثلاثة أعبد عتق أحدهم وبما وخرجت الحرية للمقتول لم يجب قصاص وكذا لو شك في أنه حر أو رقيق نعم ان قتله بدارنا واجب القود وكذلك اللقيط (قوله ومكاتب) نعم لا يقتل مكاتب بقتله عبده وان كان أصله على العتد نظر السيادة فيه (قوله ومن بعضه حر لو قتل مثله لا قصاص) والثلية من حيث التبعض لا القدر كما يدل له الخلاف المذكور وفي التساوي قال شيخنا الرمي يتعلق بع الدية ويربع القيمة بماله ويربعهما برفقته وبذلك علم صحة ما أتى به العراقي وغيره من أنه لو قطع من نصفه جريد نفسه لزمه ثمن

(قول المتن فلا يقتل مسلم بدمي) نص عليه خلاف أبي حنيفة وغيره يفهم بالاولى وكذا حكم المسلم اذا قتل من لم تبلغه الدعوة لا يقتل به (قول الشارح والثاني النخ) أي هو كما لو جرح مسلم مسلما ثم ارتد المجروح ومات أو يجب بأن هذا خرج عن العصمة بخلاف مسئلتنا (قول المتن قتل مرتد بدمي) أي لان المرتد أسوأ حالا منه (قول الشارح والثاني) قديو يدعهم محبة بيع العبد المرتد للذمي (قول المتن وبمرتد) فتكون عصمته بالنظر الى اسلامه السابق وقديقح في قصر العصمة على الاسلام والامان (قول المتن لاذمي بمرتد) الخلاف في هذه بناء القفال على الخلاف في عكسها وكما لا يقتل به لا يضمنه (قول الشارح يقتل به) أي وطلبه للامام (قول الشارح وعورض) قال الزركشي منشأ الخلاف أن المرتد مهتر في نفسه أم معصوم عن غير المسلمين لان قتله تصرف شرعي (قول الشارح وعارض نافي القصاص النخ) بما يدل له اتفاقهم على أنه لو آل الأمر الى الدية وكانا نصفين تطوق بع الدية ويربع القيمة بماله ومثلها برفقته (فرع) شخص له عبيد ثلاثة أعتق واحدا منهم ومات واحد وقتل واحد قبل موته يقرع بينهم فان خرج العتق لاحدا الحيين فظاهر وان خرج على المقتول بان أنه قتل حرا وكانت الدية لورثته قال القاضي ولا قصاص على ظاهرذهب لان الحرية لم تتعين عليه وقت الموت بخلاف ما لو قال أنت حر قبل

جرح حرية المقتول بأن كانت قدرها أو أقل منها (وجب) القصاص لان المقتول حيث تنسأ أو قاضل وعارض نافي القصاص بأنه لا يقتل بجزء الحرية و بجزء الرق جزاء الرق بل يقتل جميعه بجزءه حرية وورقاشا فليتم قتل جزء حرية بجزء حرية وورقاشا

(ولا قصاص بين عبد مسلم وحر دمي) بأن قتل الأول والثاني أو عكسه لأن السلم لا يقتل بالدمي والحر لا يقتل بالبدن ولا تحجر الفضيلة في كل منهما
تقيسته (ولا) قصاص (بقتل ولد) للقاتل (وان سفل) لحديث لا يقاد للابن (١٠٧) من أبيه صححه الحاكم والبيهقي

والبنت كالابن والام
كالا ب قياسا وكذا الاجداد
والجدات وان علوا من
قبل الاب أو الام وللنهي
فيه أن الوالد كان سببا في
وجود الولد فلا يكون
الولد سببا في عذبه (ولا)
قصاص (له) أي للولد على
الوالد كأن قتل عتيقه
أو زوجة نفسه وله منها ابن
(ويقتل بوالديه) بكسر
الدال أي بكل منهم كغيرهم
(ولو تداعيا بجحولا فقتله
أحدهما فان ألحقه
القائف بالآخر اقتص) أي
الآخر ثبتت أبوته (والا)
أي وان لم يلحقه به (فلا)
يقتص لعدم ثبوت أبوته
وعبارة الحرر وغيره ان
ألحقه بالقاتل فلا قصاص
وفي الروضة كأصلها لو
ألحقه بغيرهما اقتص أي
ان ادعاه (ولو قتل أحد
أخوين) شقيقين (الاب
والآخر الام معا) والعية
والترتيب الآتي يزهد في
الروح (فلكل) منهما
(قصاص) على الآخر لانه
قتل مورثه (ويقتص)
للقصاص (بقرعة) أحدهما
(فان اقتص) الآخر (بها أو
مبادرا) أي قبلها (فلو ارت

قيمته لسببه (قوله ولا قصاص بين عبد مسلم وحر دمي) وهذا نص صريح بما هو معلوم من عموم كلامه المتقدم
كما مر الإشارة إليه (قوله ولا يقتل والد) أي لا يقتل والد وأن علا يقتل ولده ولو منفيا بلعان على العتد
وينقض الحكم بقتله إلا ان أضجه وذبحه كالبهيمة لقول الإمام مالك به حيثند (قوله ولا قصاص له) أي
لو ورث الولد قصاصا على والده لم يقتص منه بل قال ابن الرقة ولا يرث القصاص أيضا لمقارنة النقط للسبب
(قوله ولو تداعيا) هي من أفراد ما قبلها لا فائدة أن الامالة تسقط القود وان ثبتت عذبه بالاجتهاد وتقدم
البينة على القائف وان تأخرت عنه وعلى الانتساب بمداوغة أيضا (قوله وان لم يلحقه به) سواء ألحقه
بالقاتل أو بغيره أو لم يلحقه بأحدا وتجر فلا قصاص في أعم من عبارة الحرر وشاملة أيضا لما في الروضة ولو مع
الشرط الذي ذكره الشارح فهي أولى من عبارتهما جميعا فتأمل (قوله شقيقين) زاد في النهج حائزين
وهو لا بد منه لدفع احتمال أن للاب زوجة أخرى غير أمهما أو احتمال شقيق ثالث لم يقتل مع أخويه فقول
البرلسي ولم أفهم لا تشييد بمعنى غير مستقيم (قوله معا) أي يقينا على الوجه وقال شيخنا ولو احتملا بأن شك
في المتيقن فيه نظر لاحتمال السبق في كل منهما فلا قصاص عليه ولو علم السبق ورجى وقف الأمر عليه
والا فالصالح فراجع (قوله فلكل قصاص) فان عفا أحدهما اقتص منه دون الآخر (قوله بقرعة) أي
وجوب باقي فعلها والتقديم بها (قوله أحدهما) هو نائب فاعل يقدم وهو اللقص منه ولا ينافيه المبادرة
للد كورة لأنها قبل القرعة كما ذكره الشارح خلافا لما ذكره بعضهم فراجع (قوله أرجحهما في الروضة
الثاني) أي تقديم البادي بالقتل وهو للعتد ولا يصح التوكيل لبطلاته بالموت وللإمام

جرح فلاق لك يوم فاذا جرح ومات وجب القصاص وهذا الذي قاله حكاه الرافعي عن بعض الأصحاب
(قول المتن ولا قصاص بقتل ولد) نقل الشافعي رحمه الله في ذلك الاجماع ومراد في الجملة والافقد خالف
مالك فيما لو ذبحه كالنساء ولو قتل في قطع الطريق ففيه قولان حكاهما النووي رحمه الله ولو كان منفيا بلعان
فلا قصاص بقتله أيضا لأنه بصد أن يلحقه بالاستيلاد (قول المتن وان سفل) لأنه حكم يتعلق بالولادة
فاستوى فيه السافل والمالي كالارث وغيره كالنفقة (قول المتن ويقتل بوالديه) لأن أخذ الانقص بالأكل
اقتصار على بعض الحق وعكسه استفضال عن الحق قاله الماوردي (قول الشارح فقتله أحدهما) أي ولو
قبل العرض على القائف لجواز العرض بدل الموت على الصحيح وقوله أحدهما لا مفهوم له اذ لو قتلاه فالأمر
كذلك لأن شريك الأب يقتص منه (قول المتن اقتص) أي ولا يقدح في ذلك كون القتل صادرا قبل
انكشاف الحال خلافا للماوردي وقوله أي الآخر إشارة الى أن اقتص مبنى للفاعل فيكون قوله الآتي
فلانني لاقتصاص الآخر فقط لا مطلق القصاص فلا يرد ما قاله ابن الفر كاح من أن عبارة النهاج تقتضي
أنه لو ألحقه بغيرهما لا يقتص منه لأنه انما يتوجه اذا كان اقتص مبنا للجحول (قول الشارح لعدم
ثبوت الخ) من هنا تعلم أنه لو رجع القاتل عن الاستحقاق اقتص منه وان لم يلحقه القائف بأحد نعم
لو تزوجت امرأة في العتوانت بولد يمكن أن يكون من كل منهما فاتها كالتى قبلها الا في شيء وهو أن
الجحود لا يفيد النفي لثبوت النسب بالقراش فلا يسقط بالجحود (قول الشارح فلا قصاص) (تمة)
عبارة الحرر وان ألحقه بالآخر اقتص (قول الشارح شقيقين) شرط لصحة قوله فلكل منهما
القصاص على الآخر وتبر ذلك بما يأتي وأما اشتراط الحيابة فلا وجه له فيما يظهر لي (قول الشارح الآخر)
جعل الفاعل فيما مر ضمير أحدهما وجعله فيما هنا ضمير الآخر والصواب أن يقول بدل الآخر من

للقصص منه قتل اللقص ان لم يورث قاتلا بحق) وهو الراجح (وكذا ان قتلا مرتبا ولا زوجية) بين الاب والام أي فلكل منهما القصاص
على الآخر ويقتص لباقرعة أو من ابتداء بالقتل وجهان أرجحهما في الروضة الثاني ولو باد من أريد الاقتصاص منه بالقرعة أو لا بدائه
بالقتل فقتل الآخر

فلو ارتفعه (والا) أي وان كانت زوجة بين الأب والأم (فلي الثاني فقط) القصاص لما إذا سبق قتل الأب لم يرث منه قاتله ويرثه أخوه والأم وإذا قتل الآخر الأم ورثها الأول (١٠٨) فتنتقل إلي حصتها من القصاص ويسقط باقيه ويستحق القصاص على أخيه

ولو سبق قتل الأم سقط القصاص عن قاتلها واستحق قتل أخيه (ويقتل الجمع بواحد) كأن القوه من شاهر أو في بحر أو جرحوه جراحات مجتمعة أو متفرقة (والأولى العفو عن بعضهم على حصته من الدية باعتبار (الروس) وعن جميعهم على الدية فتوزع على عددهم فلي الواحد من العشرة عشرها وسواء كانت جراحة بعضهم أخس أو عدد جراحات بعضهم أكثر أم لا ولو كانت جراحة بعضهم ضعيفة لا تؤثر في الزهوق كالخدشة الخفيفة فلا اعتبار بها (ولا يقتل شريك مخطئ و)

شريك (شبه عمد ويقتل شريك الأب) في قتل الولد (وعبد شارك حرا في عبد وذمي شارك مسلما في ذمي وكذا شريك حربي في مسلم و) شريك (قاطع قصاصا أو حدا) بأن جرح القطوع بعد القطع فمات منهما (وشريك النفس) بأن جرح الشخص نفسه وجرحه غيره فمات منهما (و) شريك (دافع الضائل) بأن جرحه بعد جرح الدافع فمات منهما

قتلها معا (قوله فلي الثاني فقط) ثم قال البلقيني لو وجد مانع من تقديم أحدهما مع الزوجية كعدم إرثها أو غيره كالنور فلي كل القصاص منه كأن كان الولدان من أمته التي أعتقها في مرض موته وتزوج فيهما (قوله حصتها) وهي الثمن و يلزمه لورثة أخيه الباقي وهو سبعة أثمان الدية (قوله وسواء) أي في القتل وتوزيع الدية كما يصرح به عبارة النهج (قوله ولا يقتل شريك مخطئ) خرج بالقتل القطع وسيأتي والراد بالمشاركة نسبة الموت إلى فعلهما معا لاحقيقة للمشاركة من وجود فعلهما معا كما يعلم مما بعده وشمل المخطئ نحو الأب في قتل ولده خطأ فيقلب جانب الفعل ومنه شريك صبي ومجنون لا يميز لهما لأن غيرهما عمد عمد كما مرو منه شريك سبع أوجية كافي الأتوار وقيد شيخنا بما لا يقتل غالبا منهما واعتمده مخالف لما في حاشيته والا فيقتل شريكهما والوجه التعيم كافي الحاشية لأنه لا يميز لهما فلا يقال عمدهما عمد فتأمل (قوله بعد القطع) هو قيد لتسميته شريك قاطع لا للحكم بل هو عام شامل للمعية والقبلية ويمكن دخول المعية في كلامه بأن يكون الراد بعد الشروع في القطع فيشملهما ويعلم وجود القود في القبلية الأولى (قوله بعد جرح الدافع) فيه ما ذكر قبله ولو كان الثاني دافعا أيضا لم يضمن كالأول (قوله وفرق الخ) قد يقال لا حاجة لفارق لعدم الجامع إذ لا يشبه من لا يضمن أصلا بمن هو ضامن بالمال إلا أن يقال ذكر الفرق لإفادة القاعدة وهي أن من امتنع قتله لمعنى في فعله لا يقتل شريكه ومن امتنع قتله لمعنى في فعله أول معني في ذاته يقتل شريكه منه مالورميا مسلما في صف كفار وأحدهما عالم به دون الآخر فيقتل العالم لا الجاهل لعنره بالجهل وهو معني في ذاته وأوليس في فعله ومنه مالوا كرهه على رمي شخص ظنه للكره بفتح الراء صيدا فيقتل للكره بكسر الراء دون للكره بفتحها لعنره كما مرو من هنا يعلم أن الأولى في القاعدة أن يقال يقتل شريك من امتنع قتله لمعنى في فعله كما مر فتأمل (قوله أورد الخ) أي فالزهوق حصل بما يجب فيه القود وما يجوز فيه القود فهو من قاعدة اجتماع مقتض ومانع فقلب الثاني وليس ذلك في القاعدة الثانية لأن المانع فيها أمر خارج عما حصل به الزهوق فتأمل ثم اللازم للمخطئ حصته من دية الخطأ على

أحدهما لأنه لا يصح تقدير الآخر مع قوله بها فان قيل قوله ويقسم للقصاص معناه ويقسم لاستيفاء القصاص منه فيكون واقعا على المستوفى منه لا على المستوفى قلنا لكن ينقل الاشكال إلى قوله أو مبادرا فتأمل (قول الشارح فلوارثه) أي الآخر (قول الشارح ورثها) أي فبرث ثمن القصاص ويجب عليه لأخيه الذي قتل الأم سبعة أثمان الدية (قول الشارح واستحق قتل أخيه) أي ويلزم هذا للاستحق لأخيه للذ كور ثلاثة أرباع الدية (قول للثمن ويقتل الجمع بواحد) قال الزركشي بشرط أن يكون فعل كل واحدوا نفرد لقتل اه ويجب تقييده بما إذا لم يتواطوا على أنه سيأتي في مسألة السياط الآتية اشتراط التواطى مع أن صورتهما أن فعل كل واحد الخ قال فيها الزركشي وفارق الجراح حيث لا يشترط فيها ذلك لأن الجرح يقصد به الملاك بخلاف هذا فانظر كيف يجتمع كلامه ويجوز أن يحمل كلامه هنا على اشتراط أن يكون له مدخل في التلف (قول الشارح وعن جميعهم) هنا يفهم بالأولى (قول للثمن ويقتل شريك الأب) خلافاً لابي حنيفة رحمه الله لنا ما لو عفا أحد الشريكين ومالورميا ثم مات أحد الراميين قبل الإصابة (قول الشارح بعد القطع) أفهم عدم القصاص في المعية والسبق وليس مراداً فيما يظهر (قول الشارح بعد جرح الدافع) فيه نظر (قول الشارح لا يضمن شريك من لا يضمن) عبارة غيوة لأن من لا يضمن أخف حالا من تضمن الخطأ (وفارق شريك الأب بأن فعل الأب مضمون) (قول الشارح بأن الخطأ شبهة في الفعل)

أي

(في الاظهر) والثاني لا يقتل في الصور للذ كورة لأنه شريك من لا يضمن كشرريك للخطئ وفرق الأول بأن الخطأ شبهة في الفعل ويرث في فعل الشريك

عاقلة واللازم في شبه العمد حصته من دية العمد على عاقلة واللازم لشر يكما حصته من دية العمد في ماله وظاهر كلامهم أن الدية موزعة عليهما نصفين وهو واضح إن استويا في الجناية كأن قطع أحد ماله يده والآخر اليد الأخرى والا كأن قطع أحد ماله يده والآخر أصبعه مثلا فينبغي أن يحجب على كل واحد بقدر جنايته وقيل لو أوجب جناية أحدهما قودا كأن قطع يده عمدًا وآخر يده الأخرى خطأ ومات بهما فلا قود في النفس وعلى الخطي نصف دية الخطأ ويقاد من العمد في اليد لا شيء عليه من الدية فإن كان المقطوع عمدًا أصبعا اقتص منه فيه ولزمه أربعة أعشار الدية كذا نقلوه فراجعوه وحرره فانه غير مستقيم (قوله ولو جرحه الخ) هذه من أفراد ما تقدم وذكرها لدفع توهم أن الشخص لا يسمى شريك نفسه (قوله في الأولى) وعليه فيها نصف دية مخففة على العاقلة ونصف دية مغالطة في ماله قال شيخنا الرملي مع قود الجرح إن كان كما قالوا وفيه نظر بما مرّ أن تقابل هو سهو ولا نه شريك مخطي لما فيه من تضاعف العزم فراجعوه والذي يتجه أنه مع قود الجرح إن قتل به لا غرم فيه كما تصرّح به عبارة الخطيب وغيره وقد تقدم عن شيخنا فراجع وتأمل (قوله فيما بعدها) وعليه فيه ضمان جرحه حالة العصة قودا أو مالا (قوله ولو داوى) هو مثال فالحياطة والكي ونحوهما كذلك (قوله جرحه) خرج بهما لو داوى جرح غيره ففي الذنف يجب عليه القود وحده وعلى الأول ضمان جرحه من المال قاله شيخنا وظاهره عدم وجوب القود فيه وإن كان عمدا وأمكن وفيه نظر فراجعوه وفيما يقتل غالبا وعلمه يجب القود عليهما والافدية شبه العمد عليهما كذا قاله شيخنا وفيه نظر والوجه أن على الأول ضمان جرحه من دية العمد وعلى الثاني حصته من دية شبه العمد إن لم يقتل غالبا وعلمه والافن دية الخطأ تأمل (قوله مذنف) ولو جأه لا يجأه (قوله فلا قصاص على جرحه) أي من حيث النفس ولادية أيضا من حيث النفس ويلزمه ضمان جرحه فقط قودا إن علم الجروح الحال والافن دية العمد فقول شيخنا على جرحه نصف دية شبه العمد فيه نظر فراجعوه (قوله فشر يك جرح نفسه) أي جرحه شريك جرح نفسه فعليه القصاص كما مر (قوله أمهما) أي الأوجب يجب أي القصاص على الكل إن تواطوا فإن حصل عفوعنهم وزعت دية العمد عليهم على عدد الضربات لا على عدد الرءوس وفارق الجراحات فيما مر بأن الضرب لا يقصد به الإهلاك غالبا ولا يعظم تأثيره لكونه في ظاهر البدن ولو حصل العفو عن بعضهم فعليه ما يخصه بدد ضرباته (قوله بخلاف الخ) أي إذا لم يتواطوا ولا قصاص عليهم وعلى كل حصته من دية شبه العمد بدد الضربات أيضا (قوله عن القاتل) أي واحترز بقوله وضرب كل واحد غير قاتل عما لو كان ضرب كل واحد قاتلا لو انفرد فعليه القصاص فإن وجد عفو

أي فكان كما لو صدر الخطأ والعمد من شخص واحد (قول الشارح فيه) أي في الفعل فالضمير فيه راجع لقوله شبهة في الفعل (قول الشارح عمدًا وخطأ) هو بدل من قوله جرحين (قول الشارح وهو قاتل نفسه) سواء أعلم بحال السم أم لا وكما يتنق القصاص لادية أيضا ولكن عليه قصاص الجرح أو أورشه (قول للين لم يقتل) أي جزما (قول الشارح لقصد التداوى) هذا الوجه زيفه الرواية بأنه لا يعتبر قصد الفاعل بل كون الفعل ما يقصد به القتل غالبا ثم من تحليل هذا الوجه يستفاد أن محل الخلاف إذا قصد الاصلاح فلو استعجل لراحة نفسه مثلا فهو شريك قاتل نفسه قطعا (قائمة) قال الامام السم شيء يضاد القوة الحيوانية (قول الشارح حال السم) أي في غلبة القتل به وعدمه (قول الشارح بخلاف الخ) قيده للتولي بما إذا لم يعلم التاخر تقسم ضرب غيره والافهوكما لو حبسه في بيت وجوعه مع علمه بمجوعه السابق ونسرت الامام لأصل المسألة أن تكون جملة السياط بحيث يقصد بها الهلاك غالبا وجه اشتراط التواطى أن الهلاك لا يقصد بمثل هذا الفعل الامع التواطى

فيه شبهة في القصاص ولا شبهة في العمد (ولو جرحه جرحين عمدًا وخطأ ومات بهما أو جرح حرييا أو مرتدًا ثم أسلم وجرحه ثانيا فمات) بهما (لم يقتل) لشركة الخطأ في الأولى وغير المضمون فيما بعدها (ولو داوى جرحه بسم مذنف) أي قاتل سريرا (فلا قصاص على جرحه) وهو قاتل نفسه (وإن لم يقتل غالبا فشبه عمد) فله فلا قصاص على جرحه (وإن قتل غالبا وعلم حاله فشر يك) أي فالجرح شريك (جرح نفسه) فعليه القصاص في الاظهر (وقيل شريك مخطي) لقصد التداوى فلا قصاص عليه قطعا وإن لم يعلم الجروح حال السم فكما لو لم يقتل غالبا (ولو ضربوه بسياط أو عصا خفيفة فقتلوه وضرب كل واحد غير قاتل ففي القصاص عليهم أوجه أمهما يجب إن تواطوا) على ضربه بخلاف ما إذا وقع اتفاقا والثاني يجب مطلقا لتلا يصير ذريعة الى القتل والثالث لا قصاص على أحدهم واحترز بقوله غير قاتل عن القاتل فيجب

بعلبهم القصاص (ومن قتل جمعا (١١٠) من يقاتل بالولم أو معا) بأن ماتوا في وقت واحد وأشكل الحال بين الترتيب والدية

(فبالقرعة) بينهم فمن خرجت قرعته قتل به (والباقيين) في السائل (الديات قلت) أخصامن الرافعي في الشرح (فلو قتل غير الأول في الأولى (عصى ووقع) قتله (قصاصا وللاولدية والله أعلم) ولو قتله غير من خرجت قرعته فظاهر أن الحكم كذلك

(فصل) إذا جرح حر ييا أو مرتدا أو عبدا نفسه فأسلم (الحربي أو المرتد (وعتق) العبد (مات بالجرح فلا ضمان (من قصاص أودية) اعتبارا بحالة الجنابة (وقيل نجب دية) اعتبارا بحالة استقرار الجنابة (ولو رماها) أي الحربي أو المرتد والعبد (فأسلم وعتق) قبل إصابة السهم ثم مات بها (فلا قصاص) لعدم الكفاءة في أول أجزاء الجنابة (والذهب وجوب دية مسلم مخففة على العاقلة) اعتبارا بحال الإصابة وقيل لا يجب اعتبارا بحال الرمي والخلاف مرتب في الشرح على الخلاف فيما إذا أسلم وعتق بعد الجرح وأولى منه بالوجوب وكان تعبيرا للصنف فيه بالذهب لذلك

فكما مر ولو اختلف ضربهم فلكل حكمه في القصاص والدية وقيد شيخنا وجوب القصاص في هذه بمن علم بضرب غيره وفيه نظر فراجع (قوله أو أشكل) هو عطف على مرتبا بدليل جمع السائل بعده ولو عطف على ماتوا وأريد بالدية ما يشمل المحتملة لكان جائزا لكنه خلاف الظاهر (قوله فبالقرعة) وهي واجبة لقطع النزاع (قوله كذلك) أي يقع قتله قصاصا وإن أساء في هذه كالتى قبلها ولغيره الدية ولو قتله أولياء القتلى أو بعضهم أساء وأحصل لكل منهم بقدر حصته من عددهم وله المطالبة بما بقي فلو كانوا ثلاثة حصل لكل منهم ثلثية مقتوله من قدرها ولا قصاص عليهم لأن قتلهم بحق (تنبيه) الدية الواجبة يبر في قدرها عن نفس المقتول لا القاتل كما سيأتي في العفو وتؤخذ من ركة الحران كانت والافني ذمته حتى يطالبه المجني عليه بها في الآخرة وفي رقة الرقيق فإن مات فالمطالبة عليه في الآخرة أيضا

(فصل) في تغيير حال الجروح ومما معه ومسااته مبنية على ثلاثة قواعد أولها كل جرح وقع غير مضمون لا ينقلب مضمونا بتغيير الحال في الانتهاء ثانيها كل جرح مضمون في الحالين فالعبرة في قدر الضمان بالانتهاء ثالثها أن يعتبر في وجوب القود الكفاية من أول أجزاء الفعل إلى الانتهاء بقي حال رابع وهو عكس القاعدة الأولى أي أن كل جرح مضمون لا ينقلب غير مضمون بتغيير الحال كالردة بعد الجرح كما يأتي (قوله جرح) أي مضموم حر ييا أو مرتدا وفي عكسه بأن جرح حر يي أو مرتد معصوما عليه من مسلم أو ذمي أو مرتد أو أسلم الجرح فلا شيء على الحربي ويجب على المرتد القود فإن عني عنه فالدية (قوله هو أرجح الأوجه) أنه لدية خطأ) وهو المقتول على وجهه لو جوب الرجح هنا المبرعته بالذهب (قوله بالأول) وهو أنه لدية خطأ على وجه الوجوب الرجح للتقدم بقوله وقيل تجب دية أي إذا قلنا بوجوب الدية على ذلك الوجه فنقطع

(قول المتن ومن قتل جمعا مرتبا) قد ذكر للصنف هذه المسئلة بعد قتل الجماعة بالواحد لا يتوهم أن الواحد يكفي قتله عن الجماعة (فرع) لو ضرب به أحدهما خمسين سوطا ثم ضرب به الثاني ثلاثة أسواط مثلا وهو عالم بالأول فليطبها القصاص وإن كان جاهلا فلا قصاص على أحدهما وإن عكس الأمر فلا قصاص مطلقا لأنه شريك شبه العمد لكن محله عند عدم التواطى شرح الروض (قول الشارح بين الترتيب والدية) هما معتبران بالزهور لا بالفعل (قول المتن عصي) هذا يفيد أن القرعة واجبة وهو كذلك (قول المتن والأول دية) أي دية قتله لادية القاتل

(فصل إذا جرح الخ) حصل ما فيه بيان تغيير حال المجني عليه بين الفعل والووت (قول المتن أو مرتدا) أي إذا لم يكن الجرح مرتدا مثله (قول المتن فلا ضمان) أي كافي قطع يد السارق إذا مات منه (قول المتن وقيل يجب) اعترض الزركشي بأن في كل مسألة طريقين أحدهما في الأولين وجهان وفي الثانية القطع بنفي الدية وفي الثالثة القطع بالنفي والثانية فيها قولان (قول المتن تجب دية) أي مخففة (قول الشارح أي الحربي أو المرتد والعبد) معنى كلام الشارح أن أحدا من من الحربي والمرتد جزءا من الثاني والعبد هو الجزء الآخر ولهذا عطفه بالواو فإنك إذا أردت تفسير المتن من قولك إذا جاز يد وعمر فأذكرهما تقول أي زيد وعمر ولا يصح أن تقول أي زيد وعمر والله أعلم (قول المتن والذهب الخ) فضيته استواء للسائل في الخلاف مع أن إيجاب الدية في عبد نفسه أولى لأنه معصوم بالكفارة كذا قال الزركشي فتأمل مع الحاشية التي على قوله وقيل تجب (قول المتن دية مسلم) أي حر (قول الشارح بحال الإصابة) والرمي كالمقدمة قال الزركشي يخرج من هذا التفسير طريقة فاطمة بالوجوب (قول الشارح مخففة) يريد أن يصير المتن يبيح جريان الخلاف في صفة التخفيف كما يفيد أصل الوجوب

(قول)

وقوله مخففة على العاقلة هو أرجح الأوجه أنه لدية خطأ وقيل دية شبه عمد وقيل دية عمد

وقطع الامام والنزالي بالأول

على وجه الوجوب في مسائل الجرح وجزم به في الشرح الصغير (ولو ارتد المجرع ومات بالسراية فالنفس هدر) أي لا يجب لها شيء (ويجب قصاص الجرح) كالوضحة وقطع اليد (في الاظهر) اعتبارا بحالة الجناية والثاني يعتبر حالة استقرارها (يستوفيه قربه المسلم) للنفسي (وقيل الامام) لانه لا وارث للرتد (فان اقتضى الجرح) (١١١) مالا وجب أقل الأمرين من

أرشه ودية) للنفس (وقيل) الواجب (أرشه) بالغا ما بلغ في قطع اليد نصف الدية عليهما وفي قطع اليدين والرجلين دية على الأول وديتين على الثاني (وقيل) هو (هدر) تبعاً للنفس لا يجب به شيء وعلى الوجوب فالواجب في ألا أحد القريب منه شيئاً (ولو ارتد ثم أسلم ثمت بالسراية فلا قصاص) لتدخل حالة الاهدار (وقيل ان قصرت الردة وجب) القصاص ولا يضر فيه تخللها (وتجب الدية) على الأول لو فوجع الجرح والموت حالة العصمة (وفي قول نصفها) توزيعاً على حالي العصمة والاهدار وفي ثالث ثلثها توزيعاً على حالي العصمة وحالة الاهدار والاقوال فيما اذا طالت الردة فان قصرت وجب كل الدية قطعاً وقيل هي في الحالين (ولو جرح مسلم ذمياً فأسلم أو حر عبداً فعتق ومات بالسراية فلا قصاص) لانه لم يقصد بالجناية من يكافئه (وتجب دية مسلم) لانه

بأنه دية خطأ ولعل هذا توجيه آخر لتعريف المصنف بالذهب وان سكنت عنه الشارح أي اذا قلنا بأن الدية مخففة على وجه الوجوب الراجع في مسائل الرمي هنا فنقطع بأنها كذلك على وجه الوجوب المرجوح في مسائل الجرح السابقة فالعبر عنه بالذهب أحد الوجهين في وجوب الدية وعدمه وعذره في التعبير به ترتيب الخلاف وأحد الأوجه الثلاثة في كونها مخففة أولاً ولم يذكر الشارح عذراً في التعبير به فيها ما اكتفاء بالعذر الأول أو لعدم صحته هنا لعدم قطع الامام والغزالي في المسئلة السابقة لاني هذه لأن ترتيب الخلاف فيهما بعكس الأول ويمكن كونه توجيهاً كما مرّت الإشارة اليه فتمل (قوله ومات بالسراية) فان اتمل جرحه ولم يمت فله الاستيفاء بنفسه فان مات قبله فلا ورثه (قوله ويجب قصاص الجرح) فان وجب مال وقف كبقية أمواله (قوله يستوفيه قربه المسلم) وهو وارثه ولو لا الردة وله العفو على مال كإياي ويقتصر كماله فان لم يكن وارث فلا امام القود والعفو (قوله وعلى الوجوب) أي وجوب المال ابتداء أو بعفو يكون فينا (قوله ولو ارتد) أي المجرع وحده أو مع الجرح معاون عاد إلى الاسلام معاً فلا قصاص على الوجه الوجهيه وقول شيخنا الرمي ببقاء القود في الثانية فيه نظر لخالفته لعله وللقاعد السابقة اذ ليس معنى المكافأة المساواة كما توهمه بل عدم نقص المقتول عن القاتل بواحد مما مر فتمل (قوله وتجب الدية) وهي دية عمد حالة في ماله (قوله والاقوال) أي الثلاثة من وجوب كل الدية أو ثلثها أو نصفها (قوله وقيل هي الخ) أي الاقوال المذكورة لوقال المصنف وتجب الدية وان قصرت من الردة على للذهب لكان أنسب (قوله وتجب دية مسلم) أي مغلظة حالة في ماله (قوله وهي لسيد العبيد) فهو يطالب الجاني بها لابقيمته لكن لو دفع الجاني القيمة وجب على السيد قبولها وان كانت الدية عن الجاني (قوله فالزيادة) أي على قيمة العبد من الدية لورثته بالقرابة الخاصة وهذه على العكس فيما لو جرح ذمياً ثم استرق كما مرّت الإشارة اليه (قوله ولو قطع الخ) أي فالذي مرفى جرح لا مقدر له (قوله الواجبة) قال العلامة البرلسي

(قول الشارح على وجه الوجوب) هو قول المتن وقيل تجب دية (قول المتن لو ارتد) هذا عكس ما تقدم (قول الشارح لا يجب لها شيء) كما لو قتل في هذه الحالة وأولى (قول الشارح والثاني يعتبر حالة استقرارها) وذلك لان الجناية قد صارت نفساً فكما لا شيء في النفس بتلك الجراحة والنفس هنا مهددة فلا وارث لنا لأهلهنا فجعلت الردة قاطعة قائمة مقام الاندمال (قول المتن ولو ارتد) هذه الحالة متوسطة بين ما سلف (قول الشارح تخللها) لانه اذا قصرت زمنها لا يظهر أثر السراية ورد بأن السراية حاصلة في زمنها ولا بد وهي حالة غير مضمونة فاتهضت الشبهة (قول المتن ولو جرح الخ) هذه في الحقيقة نظير التي ابتداء الفصل بها ليجبها تفارقها من حيث ان المجرع مضمون في أول الأمر (قول المتن فللسيد الاقل الخ) فانه ان كان نصف القيمة أقل فهو أرض الجناية على ملكه ويزاد في حال الحرية لاحقاً له فيه وان كانت الدية أقل فمات نقص عن نصف القيمة نقص بسبب من جهته وهو الاعتاق (قول المتن الواجبة) مستدركة (قول المتن ونصف قيمته) احتراز عن قيمة النصف (قول المتن وفي قول الخ) الذي ظهر لي أن هذا الوجه لا يتجه غيره قياساً على المسئلة قبله والا فما الفرق ولا يصح التعويل في الفرق على كون الارش هنا مقسراً وفي الأولى غير مقدر فليتمل (قول الشارح بأن يقتل موت القطوع)

في الابتداء مضمون وفي الانتهاء حرم مسلم (وهي لسيد العبد) ساوت قيمته أو نقصت عنها (فان زادت على قيمته فالزيادة لورثته) لانها وجبت بسبب الحرية (ولو قطع يد عبد فعتق ثم مات بسراية فللسيد الاقل من الدية الواجبة ونصف قيمته) أرض اليد المقطوعة في ملكه لو اتمل القطع (وفي قول الاقل من الدية وقيمته) لان السراية حصلت بمضمون للسيد فلا بد من النظر إليها في حقه بأن يقتل موتاً للمقطوع رقيقاً ودفع بأن السراية لم تحصل في الرق حتى تعتبر في حق السيد فان كانت الدية أقل من القيمة أو من نصفها فلا شيء على الجاني

وان كانت مساوية فظاهر
(ولو قطع يده ففتق جرحه
آخران) كان قطع أحدهما
يده الأخرى والآخر جرحه
(ومات بسرابتهم) أى
بسراية قطعهم (فلاقصاص
على الأول ان كان حرا)
لعدم الكفاية (ويجب
على الآخرين) لوجودها
والسيد على الأول أقل
الأميرين من ثلث الدية
وأرش القطع في ملكه وهو
نصف القيمة وفي قول الأقل
من ثلث الدية وثلث القيمة
(فصل) (يشترط لقصاص
الطرف) بفتح الراء كاليد
(والجرح) بضم الجيم (ماشرط
لأنفس) من كون الجناية
عمدا عذوانا والجاني مكافا
ملتزما والمجنى عليه معصوما
(ولو وضعوا سيفا على يده
وتحاموا عليه دفعة فأبأوها
قطعوا) بشرطه (وشجاج
الرأس والوجه) بكسر
السين جمع شجة بفتحها
(عشر حارصة) بمهمات
(وهى ماشق الجلد قليلا)
نحو الحيدش (ودامية)
بتخفيف الياء (بدميه)
بضم أوله أى يدمى الشق
من غير سيلان الدم وقيل
معه (وباضعة) بموحدة
ومعجمة ثم مهملة (تقطع
اللحم) بعد الجلد (ومتلاحمة)

كالزركشى لا معنى له انتهى وفيه نظر فراجع (قوله ويجب) أى القود عن الآخرين فان
وجد عفو وزعت الدية أثلاثا فليهما ثلثاها للورثة وعلى الأول ثلثها يأخذ السيد منه الأقل منه
ومن أرش جنايته وهو نصف القيمة وما زاد للورثة أيضا ولو جرحه الأول أيضا بعد العتق
فلسيد الأقل من سدس الدية ونصف القيمة (تنبيه) لو لم يكن وارث أخذ السيد الزائد
أيضا بالولاء لأنه الوارث الآن

(فصل) فيما يعتبر في قود الأطراف والجراحات والمعاني ومأمعها (قوله يشترط لقصاص الطرف) ولو
طرف عبد للكاتب خلافا للبلقينى نعم قد يوجد قصاص النفس حيث لا يوجد قصاص الطرف كما لو قطع
حريد عبد ثم عتقه سيده ثم مات سراية وكفى شلل بعض الأعضاء فإنه يقتل السليم بالاشل ولا يقطع به ولا
يشترط في القتل الانضباط بخلاف الطرف فتأمله (قوله بفتح الراء) وهو بسكونها للبصر (قوله بضم
الجيم) وهو بفتحها نفس الفعل أو محله والمعاني كالجرح (قوله معصوما) ومكافئا أيضا (قوله وضعوا)
أى كلهم أو بعضهم أو غيرهم (قوله سيفا) مثله كل محدد يقطع ومنه منشار تجاذبوه فان أمسك بعضهم
عن الجنب عند جنب غيره فلا قود وبهذا يجتمع التناقض (قوله وتحاموا) أى كلهم فقط (قوله
عليه) أى السيف (قوله دفعة) بفتح الدال المرة وبضمها ما ينصب من مطر أو اناه مرة وكل صحيح
هنا وخرج بهما ولو تميز بهما فقل بعضهم فلاقصاص على واحد منهم ويجب على كل حكومة تليق بفعله ويجب
بلوغ مجموع الحكومات دية اليد على العمد وقارق وجوب القصاص في الجراحات بأنه لا يقال هنا ان كل
واحد منهم قطع يدا (قوله وشجاج الرأس والوجه) اضافتهما لبيان الواقع لأنه في غيرهما يسمى جرحا
لا شجة وأما الأسماء الآتية من الحارصة وما بعدها من العشر فلا يختص بالرأس والوجه (قوله عشر) أى
بالاستقراء باعتبار ذاتها وسيأتى أن أسماءها أكثر من عشرة (قوله حارصة) من حرص القصار
الثوب شقه وتسمى قاشرة أيضا (قوله وقيل معه) وتسمى حيثند دامة بمهمات وبه مع القاشرة
تكون الأسماء اثني عشر اسما (قوله ومتلاحمة) تفاؤلا بالتحامها (قوله وسمحاق بكسر السين) مأخوذ
من سحاق البطن وهو الشحم الرقيق فيها ويقال لها لاطية وملاطة وملاطة وبذلك تكون الأسماء خمسة عشر
(قوله وتسمى الجلدة به) وكذا كل جلد رقيقة (قوله تظهره) بمعنى تصل اليه ويعلم وصولها اليه

أى يقدر موته حرا وموته رقيقا ونوجب للسيد أقل العوضين (قول اللين ويجب) أى القصاص قطعا
وكذا النفس على الأصح (قول الشارح لوجودها) ولا يضرها شركة الأول كما في شركة الأول
(فصل يشترط لقصاص الطرف) دليل القصاص فيها قوله تعالى وكتبنا عليهم فيها الآية وأما اشتراط
ماشرط للنفس من كون الجناية عمدا الخ فلأن الشرع معتن بصيانة النفوس أعني فإذا لم يجب القصاص
لنفس في الخطأ وشبه العمد فقيام دونها أولى ولو قال يشترط لقصاص مادون النفس لشمع المعاني قال
الرافعي ولا يرد كون السليمة لا تقطع بالسلام والكاملة الاصابع لا تقطع بنافستها ولو قتل لقتل به لان قصاص
النفس لصيانة الروح وقد استويا فيها والشلل والنقصان لا يحلها وقصاص الطرف لصيانتها وقد تفاوتتا
فيه اه قال الغزالي هو يقارن النفس في شيئين أحدهما أن قصاص النفس يجب بسراية الجرح ولا
يشترط في جنايتها الانضباط بخلاف مادون النفس (فرع) لو قتل السيد مكاتبه فلا ضمان ولو قطع
طرفه ضمنه وهذا يلغزه (قول الشارح قطعوا) كالنفس (قول اللين عشر) الدليل على ذلك الاستقراء
(قول اللين أى تظهره) أى بحيث يصل اليها ما يوضع في الجرح وان لم ير العظم

تكسره (ومنقلة) بالتشديد (تنقله) بالتخفيف والتشديد من موضع الى موضع (ومأمومة) بالهمز (تبلغ خر يطة الدماغ) المحيط به المسماة
أم الرأس (ودامغة تحرقها) وتصل الدماغ وهي مذففة عند بعضهم والعشر تصور في الجبهة كالرأس ويتصور ماعدا الأخيرين منها
في الحذ وفي قصبة الأنف واللحي الأسفل (ويجب) (١١٣) القصاص في الموضحة فقط

لنيسر ضبطها واستيفاء
مثلها (وقيل وفيما قبلها
سوى الحارصة) لا مكان
ضبطه بخلاف الحارصة
وما بعد الموضحة واستثناء
الحارصة مزيد على المحرر
أخذنا من الشرح (ولو
أوضح في باقي البدن)
كالصدر والساعد (أو قطع
بعض مارن أو أذن ولم يبينه
وجب القصاص في الأصح)
أما في الأيضاح فلما تقدم
في الموضحة وقول الثاني
ليس فيها هنا أرض مقدر
بخلاف الموضحة لا يقدر
وأما في القطع بأن يقدر
المقطوع بالجزئية كالثالث
والرابع ويستوفى من
الجاني مثله فليسر ذلك
والثاني بمنعه والمارن
مالان من الأنف (ويجب)
القصاص (في القطع من
مفصل) لانضباطه وهو
بفتح الميم وكسر
الصاد (حتى في أصل نخذ
ومنكب ان أمكن بلا
اجافة والا) أي وان لم يمكن
الابها (فلا) يجب (على
الصحيح) لأن الجوائف
لا تنضبط والثاني قال ان
أجاف الجاني وقال أهل

بنحو غزارة مثلا (قوله تكسره) ولو بلا انفصال وبلا إيضاح (قوله تنقله) بضم أوله وكسر القاف للثقل
وقيل بفتح أوله وضم القاف الخفيفة وهو لا يناسب اسمها للدكور وإنما يناسبه لو قيل لها ناقلة والمراد بنقله
إزالته عن محله ولو بلا همز ولا إيضاح (قوله الدماغ) وهو الدهن المتجمع في داخل تلك الخريطة (تنبيه)
علم عاذ كرائه اجتماع في الرأس اثنا عشر اسما للسميات ستة متلاصقة مع بعضها فالجلد اسم لما ثبت فيه
الشعر المحلوق واللحم اسم لما تحته والسمحاق واللاطية واللطات واللطة اسم للجلدة التي تحته والقحف
والعظم اسم لما تحته وأم الرأس والخريطة والآلة بالمدا سم للجلدة التي تحته والدماغ اسم للدهن فيها (قوله
عند بعضهم) وسيأتي أنه مردود (قوله في الحذ) وكذا في سائر البدن (قوله لا مكان الخ) ورد بأن
الامكان لا يكفي بل لابد من التيسر كما سيذكره (قوله أو أذن) وكذا حشفة ولسان وشفة واطارها وهو
المحيط بها الاطار الدبر لعدم ضبطه وعليه يحمل ما في الروضة اذا الاطار ما أحاط بغيره كما في الصحاح (قوله
ولم يبينه) بأن بقي زيادة على الجلد ولم يتصق بحرارة الدم بعد فان التصق بها وجب حكومة فقط وان بقي الجلد
فقط أو فصلة وجب القصاص قطعا وان عاد والتصق (قوله وقول الخ) هو مبتدأ خبره لا يضر لأنه لا تلازم
بين الأرض والقصاص فان الأصبع الزائدة فيها القصاص فان لم يجب فحكومة لأرض والجائفة فيها الأرض
دون القصاص (قوله بالجزئية) لا بالمساحة لتلازم أخذ عضو كامل ببعض عضو سيأتي فيه كلام (قوله
مثله) أي الى قدر ما بقي من الجلدة المعلقة ثم يفعل ما هو الأصلح لنفسه بقول أهل الخبرة من إبقائها أو عدمه
ويجب إزالة اللحم بعد إنباته لا قبلها ولا فود بقطع ذلك اللحم (قوله أصل نخذ) وهو ما فوق الورك (قوله
ومنكب) هو مجمع ما بين العضد والكف (قوله فلا يجب) ان لم تمت الحنجرة عليه والا أجيف لان النفس
مستوقة نعم ان قال ان لم يمت لم أقتله لم يكن منها (قوله وقال أهل البصر) أي عدلان من أهل الخبرة
فأجيب بأن ذلك تخمين والجراحات لا تكاد تنضبط قوة وضعفا (قوله تعويرها بالعين المهملة) أي فلا
يتوقف على فقها بالفعل (قوله وقطع أذن الخ) هذا معلوم مما قبله الا أن يقال لا تلازم بين البعض والكل
(قوله أي جلدي البيهقيين) فسر الاثنين بذلك لانه معناه لغة وليناسب التحليل المذكور الشامل

(قول المتن ويجب القصاص في الموضحة) أي ولا نظر الى غلط ما فوقها من اللحم ورقته كالعضو الكبير
بالصغير (قول الشارح لا مكان ضبطه) هذا مردود فان اعتبر المماثلة بالجزئية لا بالمساحة والا لادى الى أخذ
موضحة بتلاصحه واذا كان كذلك فكيف ينتهي الى غاية العظم لتنضبط بالجزئية (قول الشارح وما
بعد الموضحة) محله اذا لم يكن مع الذي بعدها إيضاح والافله أن يوضح وبأخذ باقي الأرض كما سيأتي (قول
اللتن أو قطع) قبل الإحسان شق (قول الشارح لا يقدر) أي كما أن اليد السلاء والأصبع الزائدة فيهما
القصاص بمثلها وان لم يكن فيهما أرض مقدر (قول الشارح بالجزئية) أي لا بالمساحة كما في الموضحة
تقدر بالمساحة (قول الشارح والثاني بمنعه) أي ويجعله قدر التلاصحه مثلا (قول المتن فلا يجب على
الصحيح) نعم يجوز له القطع من مفصل دون ذلك مع أخذ الأرض كما سيأتي (قول الشارح أهل البصر)
أي عدلان منهم (قول المتن وقطع أذن) ولوردها في حرارة اللحم فالتصقت (قول الشارح بفتح الجيم)
وحكى كسرهما أيضا وهو غطاء العين من فوق وأسفل (قول الشارح أي جلدي البيهقيين) عبارة
الزركشي هما البيهقيان وجعل الحصيتين تفسيراً للجلدين (قول الشارح مضبوطة) أي وكانت بمنزلة

(١٥) - (قليوبي وعميرة) - رابع) البصر يمكن أن يقطع ويجاف مثل تلك الجائفة وجب لان الجائفة هنا تابعة
لامقصودة (ويجب) القصاص (في فق. عين) أي تعويرها بالعين المهملة (وقطع أذن وجفن) بفتح الجيم (ومارن وشفة ولسان وذ كر
واثنين) أي جلدي البيهقيين لأن لها نهايات مضبوطة (وكذا ألبان) بفتح الهمزة معنى البنية

لها ولأن شرط وجوب القصاص في البيضتين قطع جلديهما سواء قطعهما معهما أو وقتنا بأنفسهما بعده والافقيهما لاقصاص وكذا لودقهما كما قاله الرافعي وبما ذكر علم أن إطلاق الأثنين على البيضتين مجاز للجاورة أو أنه مشترك وصريح كلامه الآتي يدل عليه (قوله وهو) أي مشتاهما مع حذف القوية المخالف للقياس وإن كان هو الإصحح كما قاله الجوهري (قوله موضع القعود) بين الظهر والفخذ (قوله بضم الشين) أي هو الفصيح وفتحها اسم لشقري العين (قوله بضمف) أي فهو كالعلم فلم يلتفت إليه للصنف (قوله لعدم الوثوق بالنخ) فإن أمكن وجب كما في السن على الاعتماد بأن تنشر بمشار مثلا وهو بنون بعد الليم أو تحتية أو همزة (قوله أقرب مفصل) بفتح الليم وكسر الهمزة وإن تعدد كأن كسر عظم الكوع فله لقط الأصابع قاله ابن حجر وابن عبد الحق وسيأتي ما فيه (قوله وظاهر النخ) هو جواب عن اعتراض على للصنف بأن الكسر في الجني عليه ليس فيه إبانة ولا يجوز قطع عضو الجاني بدونها وبأن ما هنا مكرر مع ماسيأتي وتقرر الجواب أن يقال إن قطع الجاني يعلم منه أن الكسر في الجني عليه مشتمل على الإبانة فلا حاجة للتصريح بها وإن ماسيأتي فرد من أفراد ما هنا مشتمل على زيادة كقطع للفصل إلا بعد فلا تكرار فتأمل (قوله الشتمل على المشم) أي بالفعل وقول بعضهم غالبا غير مستقيم ما لم يرد بذلك ولولم يشتمل عليه لزمه خمسة أبعرة فقط أرش التنقيط وحده وما في شرح الروض مما يخالف ذلك غير معتمد أو مؤول ولو أوضح وأم أوضح وأخذنا بقي من أرش للأمانة وهي ثمانية وعشرون بيبرا وثلاث جيران فيها ثلث الدية كما يأتي ومعنى أوضح فيما ذكر استحق الإيضاح فلا ينافي ما يأتي أنه يوكل فيه وإن له الفوعة (قوله من الكوع) أي مفصله وهو العظم الذي يلي الإبهام إلى المفصل ويسمى الكاع أيضا وما يلي الخنصر يسمى الكرسوع وما بينهما يسمى الرسغ بالمعجمة آخره وما يلي إبهام الرجل يسمى البوع وأما الباع فهو يد اليمين وشمالا ولذلك يقال للذي لا يعرف كوعه من بوعه ونظم بعضهم ذلك بقوله

وعظم يلي الإبهام كوع وما يلي الخنصر الكرسوع والرسغ ما وسط

وعظم يلي إبهام رجل ملقب • بيوع نقد بالعلم واحذر من الغلط

والاربعة مضمومة الأولى (قوله فليس له التقاط أصابعه) أي ليس له التقاط شيء منها ولو آتاه فهو مفرد مضاعف فيعم (قوله فإن فعله) أي اللقط ولو لأصبع عزز وإن عفا عن الباقي ولو قبل اللقط (قوله والاصح أن له قطع الكف بعده) أي لا طلب حكومة لدخولها في قطع الأصابع كما لو قتله فقطع رجله أو يديه ثم أراد

الأعضاء التي لها مفصل (قول الشارح بضم الشين) أما بالفتح فهو هيب العين نعم حكى الفتح هنا أيضا (قول الشارح والخلاف جار) يريد ليس الخلاف محتما بما جحد كذا كما توهمه العبارة نعم هو خلاف غير هذا الخلاف (قول المتن وله قطع أقرب مفصل إلى موضع الكسر وحكومة الباقي) خالف في ذلك أبو حنيفة رحمه الله تعالى نظرا إلى أنه لا يجمع بين القود والللال ونظر الشافعي رحمه الله تعالى إلى أن ذلك أقرب إلى المماثلة وأيضا لومع من ذلك لا تخذه الناس ذريعة إلى القصاص في الأطراف (قول الشارح ومن ذلك النخ) جواب عما يقال هنا ينفي عما يأتي (قول المتن من الكوع) هو العظم الذي في مفصل الكف مما يلي الإبهام وما يلي الخنصر كرسوع والبوع هو التي عند أصل الإبهام من كل رجل وقال صاحب تقيف السنان الكوع رأس الزند مما يلي الإبهام والباع ما بين طرفي يدي الإنسان أو أحدهما يمين أو شمالا (قول المتن والاصح أن له النخ) اشتكل هذا بما قاله فيها لوقطع من نصف الساعد وأراد اللقط فإنه لا يمكن فلو قطع ثم أراد الكوع لم يمكن أيضا أقول يمكن الجواب بأنه في مسألة الكوع استوفى كل حقه وهو موضع الجناية فلا يقاس بغيره ولا يستشكل

وهو من التوارد وهو موضع القعود (وشفران) بضم الشين حرفا للفرج (في الأصح) لما ذكره والثاني قال لا يمكن استيفائها إلا بقطع غيرها والخلاف جار في الشفة واللسان بضمف ولا قصاص في كسر العظام لعدم الوثوق بالمماثلة فيه (وله) أي الجني عليه (قطع أقرب مفصل إلى موضع الكسر وحكومة الباقي) وله أن يفرو يعدل إلى المال كما في الروضة كأصلها وظاهر من ذكر القطع أن مع الكسر قطعنا ومن ذلك قوله بدو لو كسر عضده وأبانه إلى آخره المشتمل على زيادة (ولو أوضحه وهشم أوضح) الجني عليه (وأخذ خمسة أبعرة) أرش المشم (ولو أوضح وقتل أوضح) الجني عليه (وله عشرة أبعرة) أرش التنقيط المشتمل على المشم (ولو قطع من الكوع فليس له التقاط أصابعه فإن فعله عزز ولا غرم) عليه لأنه يستحق أنلاف الجملة (والاصح أن له قطع الكف بعده)

اليدين (قطع من الرفق) لأنه أقرب مفصل إليه (وله حكومة الباقي فلا طلب الكوع) للقطع (ممكن) منه (في الأصح) لعجزه عن حمل الجناية ومساحته والثاني لاعدوله عما هو أقرب إلى محل الجناية ولو قطع من الكوع على الأول فبها حكومة الساعد مع حكومة اللطوع من العضد (ولو أوضجه فذهب ضوؤه أوضحه فان ذهب الضوء) فظاهر (والا أذهب بأخف ممكن كقترب حديدة محما من حدقته) أو وضع كافور فيها (ولو لطمه لطمه تذهب ضوؤه غالباً فذهب لطمه منها فان لم يذهب أذهب) بالمطلة كما ذكر (والسمع كالبصر يجب القصاص فيه بالسراية في الأصح) لأن له محلاً مضبوطاً (وكذا البطش والتوق والشتم) يجب القصاص فيها بالسراية (في الأصح) لأن لها محلاً مضبوطاً ولاهل الحبرة طرق في إبطالها والثاني يقول لا يمكن القصاص فيها (ولو قطع أصباً فتأكل غيرها) كأصبع أو كف (فلا قصاص في التأكل) بالسراية وخرج فيه القصاص من

المفوع عن النفس على الدية لم يجب له شيء بالعفو لأنه استوفى قدرها كذا قالوا وفيه نظر لما سيأتي أن حكومة الكف تدخل في ذية الأصابع لا في لقطها والقياس للذكور لا يصح لأنه لا يمكن الزيادة في القتل على ذية النفس (قوله لأنه من مستحقه) أي مع وصوله به إلى تمام حقه فلا يرد ما يأتي (قوله ممكن منه في الأصح) هو العتد وخرج بالكوع والرفق ما لو طلب لقط الأصابع فلا يمكن إلا من لقط أصبع فقط لتعدد الجراحة فان لقط أكثر منها عزز كما مر وفارق ما ذكر مامر عن ابن حجر وابن عبد الحق بتعذر مفصل أقرب هناك بخلافه هنا وفيه نظر مع العلة المذكورة فراجع (قوله وله حكومة الساعد) أي مع حكومة الباقي من العضد السابقة فلو طلب حينئذ القطع من الرفق لم يمكن منه تعدد القطع مع عدم وصوله إلى تمام حقه قال بعضهم والضابط لذلك أن من أخذ مسمى اليد امتنع عليه القود والاقان وصل بالقود إلى تمام حقه ممكن منه والاقان (تنبيه) لو جنى عليه بقطعه من الرفق فطلب القطع من الكوع أو لقط الأصابع ولو أصباً واحدة لم يمكن منه لقدرته على استيفاء تمام حقه فلو قطع منه أو لقط الأصابع عزز وليس له طلب قطع الباقي ولا حكومة له لأنه استوفى ما يسمى بدائع قصيره كذا قاله شيخنا فأنظر مع مامر (قوله ضوؤه) هو يفتح الضاد وضمها وهذا شروع في وجوب القود في المعاني ومنها الكلام وسيأتي والتسليم ولم يذكره لدخوله في البطش فان أمكن زواله وحده وجب فيه القود خلافاً للطاوسي ومنها العقل وسيأتي ولا وصول إلى القود فيه للاختلاف في محله ولا وصول إلى إزالته بالسراية (قوله أوضحه) قال ابن حجر بالشرط المذكور في اللطمة وسيأتي (قوله لطمه مثلاً) أي أن زال الضوء من عينه جميعاً أو من أحدهما وقال أهل الحبرة إن اللطمة تذهب ضوءها فقط والامتنع اللطم ووجب المعالجة فان لم يمكن أيضاً فالدية كما لو لم يمكن إذهب الضوء إلا بذهب الحدقة وخرج باللطمة للوضحة فله استيفاء تام مطلقاً خلافاً لابن حجر في التسوية بينهما وإن تبعه شيخنا في شرحه وخرج بهما نحو الهاشمة فيمتنع مطلقاً ويرجع للمعالجة كما مر (فائدة) الحدقة اسم لسواد العين كله والتناظر اسم للسواد الأصفر في وسطه والمقلة اسم للسواد والبياض جميعاً (قوله والسمع كالبصر) صريح ذلك أنه لا خلاف في وجوب القصاص فيه كالبصر لكن قال ابن الرقعة إن نص الشافعي وقول الجمهور أنه لا قود فيه قال وهو للذهب وضعفه (قوله فتأكل) أو شل (قوله فلا قصاص في التأكل) بل فيه دية مغلظة في

بما لو قطع من الرفق فاقص من الكوع فانه لا يمكن بذلك من الرفق لأنه بالقطع من الكوع أخذ صورة يد فلا يمكن من الزيادة بل له الحكومة (قول المتن ممكن) فلو أراد بذلك القطع من الرفق لم يمكن قيل ويشكل تمكينه من قطع الكف بدلق الأصابع وفيه نظر يعلم من الحاشية التي على قول المتن والأصح أن له (قول المتن أوضحه) غير الوضحة مثلاً وإنما خصها الثلاث وهم اندراج فيها كذا في الزركشي ومراده مثلاً في أن الضوء الذاهب بها يجب فيه القصاص والا فلوزال بالهشم لا بهشم والثاني لا وعليه جماعة من الأصحاب (قول المتن أوضحه) إنما شرع القصاص في المعاني لأنه يمكن استيفاءؤها بالجناية على محلها فكانت كالروح (قول المتن من حدقته) الحدقة هي السواد الأعظم الذي في العين والأصفر الناظر واللقطة شحم العين الذي يجمع السواد والبياض ذكره ابن قتيبة (قول المتن لطمه مثلاً) لا يشكل هذا بما لو هشمه فذهب ضوؤه فانه لا بهشم بل يعالج بذلك فان الفرق لا محذور وان كان هذا وجهاً استحسنته الشيخان (قول المتن وكذا البطش) هو يزول بالجناية على اليد والرجل والدوق به على القدم والشم به على الرأس (قول الشارح بها) أي بالسراية

ذهب الضوء بها وخرج بان الضوء ونحوه من المعاني لا يباشر بالجناية بخلاف الأصبع ونحوها من الأجسام فيقطعه بمحل الضوء مثلاً نفسه والا يقصد بالأصبع مثلاً غيرها

(باب كيفية القصاص ومستوفيه والاختلاف فيه) وغير ذلك على ما سيأتي بيانه في الجميع (لا تقطع يسار يمين) من يدين أو رجلين مثلا (ولا شقة سفلى بليا وعكسه) أي (١١٦) يمين يسار وشقة عليا بسفلى (ولا أنثلة) بفتح الهمزة وضم اليم في الإفصح

(بأخرى) ولا أصبع
بأخرى (ولا زائد بزائد في
محل آخر) كزائد بجنب
الخصر وزائد بجنب
الابهام لا تنفاه للسواة
في الجميع في المحل للقصور
في القصاص (ولا يضر)
فيه حيث اتحد الجنس
(تفاوت كبر) وصغر
(وطول) وقصر (وقوة
بطش) وضعفه (في) عضو
(أصل) وكذا زائد في
الاصبع (لان الماتلة فيما
ذكر لا تكاد تتفق والثاني
في الزائد قال ان كان أكبره
في الجاني لم يقتص منه
أو في الجاني عليه اقتص منه
وأخذ حكومة قدر نقصان
(ويستبر قدر للوضحة)
في قصاصها (طولا وعرضا)
فيقاس مثله من رأس
الشاج ويخط عليه بسواد
أو حمرة ويوضح بالموسى
(ولا يضر تفاوت غلظ
لحم وجلد) في قصاصها (ولو
أوضح كل رأس ورأس
الشاج أصغر استوعبناه)
أيضا (ولا تتمه من الوجه
والقفا بل تأخذ قسط الباقي
من ارش للوضحة لو
وزع على جميعها) فان
كان الباقي قدر الثلث
قالا غودت أرشها (وان كان رأس الشاج أكبر أخذ منه
قدر رأس الشجوج فقط

ما هو لو اقتص في الأصبع قنأ كل غيرهما من الجاني لم يقع قصاصا ولا يسقط شيء في مقابلته بل لو عفا الجاني
عليه عن الأصبع لم الجاني أربعة أخماس دية الكف ان تأكلت الأصابع الأربع من الجاني عليه
(باب كيفية القصاص ومستوفيه والاختلاف فيه)

والقصاص من قص بمعنى قطع واقتص بمعنى تبع ويبر عنه بالقود كما مر والراد بالكيفية ما يبر الماتلة
والاستيفاء وقدم المستوفى هنا لأنه قد يوجد الاستيفاء من غير اختلاف مع قصر لفظه وأخره فيما يأتي لأنه مع
الاختلاف لا يكون إلا بده مع طول الكلام عليه ووقوعه بعد الأمرين جميعا (قوله وغير ذلك) كالغفو
للدكور في الباب وسكوته عنه هنا ليس معينا (قوله لا تقطع) الأولى تؤخذ كما في النهج ليشمل المعاني ولا
عبارة برضا الجاني أو الجاني عليه بذلك وتجب في الثاني دية وكذا الأول ويسقط القصاص فيه لأن الرضا
بغيره يتضمن العفو عنه (قوله يمين) وان فقدت يمين الجاني بعد الجناية أو لم تكن وكذا جميع ما يأتي ودخل
في كلام للصنف جانبا الرأس فلا يؤخذ الجانب الأيمن على الأيسر ولا عكسه وكذا مقدمه ومؤخره وظهر
عضو وباطنه ونحو ذلك والقاعدة للتمتع عند اختلاف الاسم أو المحل (قوله ولا زائد الخ) ولا أصل بزائد
وان اتحد المحل ولا حدث بعد الجناية بما قبلها ولا زائد بزائد وأصل دونه كان يكون لزائدة الجاني ثلاث مفصلات
ولزائدة الجاني عليه أو أصلية مفصلان ولا يدمستوية الأصابع والكف يبدأ قصر من أختها ولو خلقة يمل
للعمد (قوله في محل الآخر) فان كان في محله أخذ به ان لم يكن دونه كما مر ويؤخذ زائد بأصل ليس دونه
ان اتحد محلا كان تقع أصبعه وينبت له غيرها في محلها ثم يقطع نظيرتها الأصلية من غيره وصوره في الروضة
بأن يخلق بأربع أصابع ثم ينبت له أصبع في محل الفتوحة ثم يجنى على نظيرتها من غيره وفيه نظير هذه أصلية
تأخر وجودها فراجع (قوله وطول وقصر) أي في الجاني والجاني عليه حيث ساوت كل يد أختها كما مر ولا
فلا قصاص وتجب دية ناقصة حكومة ان كان القصر بجناية مضمونة والافدية كاملة وكذا يقال في الضعف
للدكور بعده (قوله بالموسى) أي لا بسيف وحجر وان أوضح بهما الاحتمال الحيف قال الخطيب فان أمن
الحيف جاز وانما اعتبرت الساحة هنا لأنه في وصف العضو وان لم استيعاب عضو ببعض آخر فلا يخالف ما مر من
اعتبار الجزئية في الأعضاء والجواب بغير هذا فيه نظران لم يؤول به فتأمله (قوله ولا يضر تفاوت الخ) وكذا
لا يضر وجود شعر وعينه ويجب ازالة شعر يخشى مع بقاءه حيف عند الايضاح نعم لو كان منبتر رأس الجاني
عليه فاسدا امتنع القود على للعمد (قوله ولا تتمه من الوجه والقفا) وكذا عكسه فلا تتم الجهة من الرأس

(باب كيفية القصاص)

من القص وهو القطع قاله الأزهرى ولما كان القصاص نارة يستوفى وتارة يعني عنه بدأ الآن بكيفية استيفائه
ثم يذكر بعد ذلك فملا الحكم العفو عنه (قول المتن ومستوفيه) هو عطف على كيفية ولو أخره عن
الاختلاف كان أولى لأن فصل الاختلاف الآتي سابق على فصل للمستوفى (قول المتن لا تقطع يسار يمين
الخ) هذه الأمور في الاطراف بمنزلة الكفاءة في النفوس ولو قال لا تؤخذ ليشمل فق العين ونحوه كان
أولى (قول المتن ولا زائد بزائد) كالأصل (قول الشارح لأن الماتلة الخ) أي ولا تطلق آية وكتبنا عليهم
فيها الآية ولأن في اعتبار ذلك ابطال مقصود القصاص ولما قتل وقطع العالم بالجاهل والصانع بالآخرى (قول
الشارح والثاني الخ) علل بأنه ليس للزائد اسم مخصوص يوجب النظر الى القصر ومراعاة الصورة (قول
المتن ولا تتمه من الوجه والقفا) أي ولا من غيرهما (قول المتن لو وزع) أي الارش على جميعها أي
الوضحة

(قول)

قالا غودت أرشها (وان كان رأس الشاج أكبر أخذ منه
قدر رأس الشجوج فقط

والصحيح ان الاختيار في موضعه الى الجاني) والثاني الى المجني عليه (ولو اوضح ناصية وناصيته أصغر ثم عليها (من باقي الرأس) من أي موضع كان (ولو زاد المقتص في موضحة على حقه) عمدا (لزمه قصاص الزيادة) ويقتص منه بعد ائمال موضحة (فان كان) الزائد (خطأ أو عني على مال واجب) له (أرش كامل وقيل قسط) منه بان يوزع عليهما (ولو اوضحه جمع) بان تحاملا وعلى الآلة وجروها معا (أوضح من كل واحد مثلها) أي مثل موضحة (وقيل قسطه) منها لا مكان التجزئة (ولا تقطع صحيحة) من يدا ورجل (بشلاء) بالمد (وان رضى) به (الجاني فاقبل) من غير اذنه (لم يقع قصاصا بل عليه دينها) وله حكومة (فلوسرى فعليه قصاص النفس) فان كان قطع باذن الجاني فلا قصاص في النفس ولا دية في الطرف ان أطلق الاذن ويجعل مستوفيا لحقه وان قال اقطعها قصاصا ففعل فقيل لا شيء عليه وهو مستوف لحقه وقيل عليه دينها وله حكومة وقطع به بغوى كذا في الروضة كاصليا (وتقطع الشلاء) من يدا أو رجل

(قوله ان الاختيار في موضعه الى الجاني) هو المقتصد لأنه حق لزمو جميع رأسه محل لجواز أدائه فله قضاؤه من أي محل أراد وهذا في حالة الاستيعاب وسيأتي البعض (قوله ولو اوضح ناصية الخ) يفيد أنه لا يجوز أخذ قدر الناصية من غيرها كؤخر الرأس أو أحد جانبيه وهو كذلك كما لا يجوز أخذ جانب يسار عن عين وعكسه كما علم مما مر (قوله من أي موضع كان) أي مع الاتصال والامتنع ولو بالرضا (قوله المقتص) أي المجني عليه بأن فعل قهرا أو برضا الجاني فلا يخالف ما يأتي من وجوب التوكيل من الامام (قوله خطأ) أي بغير ولو باضطرابه منه فان كان باضطرابهما معا هدر نصفها ان وجب قصاص فيقتص بغير نصفها بالمساحة فان وجب مال وجب أرش كامل لأن نصفها موضحة كاملة لو انقرد كما يعلم مما يأتي وبذلك صرح الخطيب وغيره وفيه نظر لأنه حيث لا معنى لاسقاط النصف المذكور فتأمل ولو كان الزائد باضطراب الجاني وحده فهدر ويصدق في أنه بغير اضطرابه لأن الأصل عدم اضطرابه (قوله اوضح من كل واحد مثلها) كما مر في قطع عضومنه واذا وجبت الدية فلي كل واحد منهم أرش موضحة كامل على المقتصد لأن ما يخص كل واحد لو انقرد به كان موضحة كاملة ولأنه قلزم كل واحد منهم موضحة كاملة وبذلك فارق توزيع الدية نعم بشكل على ما هنا مأمور في أخذ القسط اذا تقصت رأس الشاج وقد يجاب بأنه لما كان فيما مر استيفاء عضو كامل كان في إيجاب الارش الكامل يشبه تضاعف القرم فتأمل (قوله ولا تقطع صحيحة) وان شئت بفتح الشين بعد الجناية لعدم تعلق القصاص بها ابتداء ولا عبرة بمحدث الجناية وبذلك فارق ما لو قطع ناقص الأصابع كاملة ثم تقصت الاصبع المائلة لناقص حيث تقطع الآن لأن القصاص تعلق بالأصابع الاربع وانما كان عدم القطع مانع وهو الاصبع الخامس وقيل زال فتأمل (قوله من يدا أو رجل) قيد بذلك لناسبة ظاهر كلام المصنف المذكور بعده والافقيرها كذلك الا في أظف واذن وكذا لو سرى القطع مطلقا (قوله به) أي بالقطع (قوله بل عليه) أي المجني عليه دية الصحيحة التي قطعها من الجاني وله على الجاني حكومة يده الشلاء التي قطعها الجاني ولا قصاص هنا لعدم وجود بماتل (قوله فعليه) أي المجني عليه قصاص النفس أي نفس الجاني وتسقط به دية الصحيحة لدخولها في النفس فيقتل المجني عليه في الجاني فان عني وجب دية كاملة على المجني عليه وعلى الجاني أو في تركته حكومة الشلاء للمجني عليه أو لورثته ان قتل ولا تسقط لتقدم جوبها واليه يشير قول المصنف قصاص النفس فتأمل (قوله فلا قصاص في النفس) اقتصر على نفيه لانه ثبت في كلام المصنف والافلادية فيها أيضا كما يصرح به جعله مستوفيا لحقه (قوله ولادية في الطرف) ومعلوم عدم القصاص فيه كما تقدم (قوله ان أطلق الاذن) راجع للقصاص والدية (قوله وان قال الخ) هو مقابل للإطلاق (قوله وقيل عليه الخ) هو المقتصد أي على المجني عليه دية الصحيحة للجاني وله على الجاني حكومة الشلاء ولو سرى الى نفس الجاني هدرت للأذن قاله شيخنا وفيه نظر لأن اعتبار الاذن يسقط دية الصحيحة أيضا وقال ابن عبد الحق بوجوب الدية على المجني عليه والاذن أسقط القصاص فقط ولعل المعنى

(قول المتن والصحيح الخ) علل ذلك بأن جميع رأسه محل الجناية ومنعه الزركشي تقلا وتوجيها قال لأن الحق عليه فيؤديه من حيث شاء كالحقوق المالية أقول هذا التوجيه يقتضي ان الخيرة للجاني لانه نظير من عليه الدين ثم صوب ان الخيرة للمجني عليه لذلك ونقله عن العراقيين وغيرهم قال فكيف يرجع الاول ويعبر بالصحيح (قول المتن لزمه قصاص الزيادة) أي لان قدرها لو انقرد كان موضحة ولا يمكن بقاؤه على الاول لان ذلك استيفاء حق وهذا فعل على وجه التمدي (قول المتن وقيل قسط) لاتخاذ الجراحات والجراح ثم هنا ينسب للقتال وقيل انه يرجع عنه (قول الشارح مثل موضحة) أي كما يقتل الجميع بواحد (قول المتن وقيل قسطه) كاتلاف المال قال الزركشي هذا احتمال للامام والمنقول هو الاول

(بالصحيحة إلا أن يقول أهل الخبرة لا ينقطع الدم) لو قطعت بأن لم يفسد دم المروق بالحسم فلا تقطع حذر من استيفاء النفس بالطرف ونحو
دية الصحيحة (ويقنع بها) لو (١١٨) قطعت (مستوفيا) ولا يطلب بالشلل وتقطع شلاء بشلاء مثلها أو أقل شللا إن لم يخف زحف الدم

على هذا وجوب نصف دية على دية الصحيحة أو وجوب دية وتسقط دية الصحيحة لدخولها فيها فتأمل
وافهم (قوله أهل الخبرة) أي اتان منهم (قوله بشلاء) نعم لو حتم لم يمنع القطع لتبين ان لاشل وبذلك
فارق ما لو أسلم الكافر أو عتق العبد قال العلامة ابن عبد الحق وفيه بحث لأن محتمها بعد قطعها لا تصور وان
محتم قبل قطعها فهي من قطع صحيحة بصحيحة لأن اعتبار محتمها وقت الجناية فتأمل فلعلمه عن سبق قلم
نشأ من توهم ان المقطوعة هي الصحيحة (قوله والشلل بطلان العمل الخ) وان لم يزل الحس والحركة ومنه
ما سيأتي في كلام المصنف (قوله تشنج) بمنشأة مفتوحة فمعجزة كذلك فنون مشددة مضمومة فجيم أي
يس وقيل المسم ميل واعوجاج في الرسخ والأعسم من به شيء من ذلك وقيل من عمله يسار ما كثر ويقال
الأسير (قوله أو قصر الخ) فيه نظر بما مر أنه لا تؤخذ بمستوية يدا قصر من أختها إلا أن يحمل ما هنا
على ما إذا كان المسم في يديه جميعا وهو خفي أيضا وان هذا بيان لعناء لفة وليس مرادها فليراجع (قوله
ولا أثر الخ) ما لم يكن بجناية أو قوى استحشافها أو الأفلأ يؤخذ السليمة منها (قوله ذاهبة الأظفار) ولو
غير خبطة وله حكومة الأظفار (قوله وهو القطع الخ) فيه تصريح بأنه كان الصواب عدم ذكر الخلاف في
الأولى والتعير بالذهب في الثانية (قوله والد كرحمة وشللا كاليد) ونصهما على الحال المقدمة على
صاحبها الذي هو ضمير الخبر عند الجمهور أو من البدأ على رأي سيويه وخرج به تغير الأظفار فليس دخلا
في التشبيه مع أنه معلوم الاتقاء هنا فتأمل (قوله والأشمل الخ) ظاهر كلامه أنه ما تكرر فقط والأولى
عمومه لكل ما فيه انقباض وانسلاط وعلى كل هو من أفراد الشلل المتقدم تعريفه (قوله منقبض) أي
منكمش وفيه إيماء إلى أنه لا بد فيه من يس أو استحشاف كما قاله الخطيب (قوله أي جلدنا الخ) الذي دل عليه
ما ذكره ان الخصية اسم مشترك بين البيضتين والجلدين وان الاثنين اسم للجلدين فقط كما مر وان مثني
خصية ان كان مع التاء فهو اسم للبيضتين أو بدونها الذي هو من النواذر فهو اسم للجلدين فراجع ذلك

(قول النارج ولا يطلب أشر الخ) لاستوائهما في العضو ومجرد الاختلاف في الصفة لا يقابل بمال كأخذ
الصاع الرديء بدل الجيد (قول النارج بطلان العمل) أي وان لم يزل الحس وقيل بشرط زوال الحس
ولم يرجع الشيخان شيئا من الوجهين ورجح ابن الرقة الأول (قول النارج تشنج) أي يس (قول
المتن ولا أثر الخ) علله الإمام بأن منفعة اليد الظاهرة البطش وهو موجود فيها وعلله في الأم بأن ذلك علة
ومرض في الظفر أقول قضية العلة الأولى ان التي لا ظفر لها تؤخذ بها ذات الظفر وهو احتمال للإمام سيأتي
(قول النارج وللإمام احتمال في الثانية) قال الزركشي هذا الاحتمال انما فرضه الامام في ذاهبة الأظفار خبطة
وقول المتن ذاهبة الأظفار تصوير آخر (قول النارج منها شيء) أي من الدية (قول المتن صحة وشللا) حال
من ضمير الخبر (قول المتن كاليد) اعترض الزركشي بأن الأكر شللا من اليد لا يؤخذ بالأقل منه
وهنا يؤخذ مطلقا نسب ذلك لما وردى حيث أطلق وقال ولا يمنع منه اختلاف النوع أقول وقول النارج الآتي
بالشرط السابق اذا نظرت لعمومه وجدته مخالفا لمقالة لما وردى للذكورية والله أعلم (قول المتن لا ينسبط)
أي ولا حركة هناك أصلا (قول النارج لأنه لا خلل في العضو) فكان كاذن الأصم وأقف الأخشم بخلاف
اليد الشلاء وقوله لضعف الخ ظاهر مرجوعه لكل منهما وقد جعل ذلك غير مر اجعل العين خاصة (قول النارج
كالأثنين) أي فانهما جلدا البيضتين أيضا كما فسرهما بذلك فيما سلف والحاصل ان جلدي البيضتين هما
اسمان الخصيتان والأثنين هذان مراده والله أعلم (قول المتن ويقطع الخ) قيل ان كان الشم والسمع

كما تقسم والشلل بطلان العمل
قاله الامام (و يقطع سليم)
يدا ورجلا (بأعسم
وأعرج) والعسم بمهملتين
مفتوحتين تشنج في المرفق
أو قصر في الساعد أو العضد
(ولا أثر لحضرة أظفار
وسوادها) المزبد
لنضارتها فيقطع بطرفها
الطرف السليم أظفاره
منهما (والصحيح قطع
ذاهبة الأظفار بسليمتها
دون عكسه) أي لا تقطع
سليمة الأظفار بذاهبتها
لأنها أعلى منها ولا قاتل في
الأولى بعدم القطع لا تنفاه
وجهه وللإمام احتمال في
الثانية بالقطع لأن الأظفار
زوائد ثم الدية بدونها
والبغوى قال ينقص منها
شيء وهذا الاحتمال مقابل
الصحيح وهو القطع في
الثانية كالأولى (والذكر
صحة وشللا كاليد) كذلك
فيما تقدم فلا يقطع الصحيح
بالشلل ويقطع الأشمل
بالصحيح وبالاشل بالشرط
السابق (والاشل منقبض
لا ينسبط أو عكسه) أي
منسبط لا ينقبض (ولا أثر
للاتسار وعدمه فيقطع
فحل بخصي وعين) أي
ذكر الأول بذكر كل من

الآخرين لأنه لا خلل في العضو وتغير الانتشار لضعف في القلب والدماغ والخصي من قطع خصيه
أي جلدا البيضتين كالأثنين مثني خصية وهو من النواذر والخصيتان البيضتان العاجز عن الوطء (و) يقطع (أنص صحيح)

ثما (بأختم) أي غير شام

لان الشم ليس في جرم الانف
(واذن سمع بأصم) لان
السمع لا يحل جرم الاذن
(لا عين صحيحة بحدقة
عمياء) مع قيام صورتها
(واللسان ناطق بأخرس)
لان النطق في جرم اللسان
ويجوز العكس فيهما برضا
المجنى عليه (وفي قلع السن
قصاص لاني كسرهما) لعدم
الوثوق بالمائة فيه (ولو قلع
سن صغير لم يضر) بضم
أوله وسكون ثانيه التثنية
وقبح ثالثة المعجم أي تسقط
أسنانه الرواضع التي من
شأنها السقوط ومنها
للقوقعة (فلا ضمان في
الحال) لأنها تعود في جملة
الرواضع غالبا (فان جاء وقت
نبتها بأن سقطت البواقي
وعلى دونها وقال أهل
البصر فسد النبت وجب
القصاص ولا يستوفى له في
مغره) فيؤخر حتى يبلغ
فان مات الصبي قبل بلوغه
اقتص وأرثه في الحال أو
أخذ الأرض (ولو قلع سن
متغور فنبت لم يسقط
القصاص في الاظهر) لان
العود نعمة جديدة والثاني
قال المائدة قائمة مقام الأولى
وعلى القولين للمجنى عليه
أن يقتص أو يأخذ الدية
في الحال ولا ينتظر العود
(ولو نقصت يده أصبغا فقطع

كاملة قطع

(قوله ثما) خرج به نحو استحشاف فهو كاليد الشلاء فيما مروكذا الاذن (قوله واذن سمع بأصم) ولا يمنع
القود ثقب الاذان وان التحمت ولا خرمها ان لم يذهب به بعضها ولا قود يقطع الاذن المتصلة (قوله بحدقة)
لو أسقطه كان أخصر وأولى لأن الحدقة اسم لسوادها فقط كما مروا لان نسبة العمى الى الحدقة دون جميع
العين تحكم لانه عدم الابصار من الناظر الذي هو السواد الاعترفي داخل الحدقة فافهم (قوله مع قيام
صورتها) لعله احتراز به عن فقد بعض الأجفان أو فقد المذهب فانه مانع من القود ولو مع الابصار (قوله
ولا لسان ناطق) ولو حكما كالصغير (قوله بأخرس) يقتضيان بلوغه وان النطق ولم ينطق (قوله فيهما)
أي العين واللسان (قوله برضا المجنى عليه) ويقنع به ولا يطلب أرشا (قوله وفي قلع السن قصاص) ومثله
تزلزلهما (قوله لاني كسرهما) نعم قد مر وجوب القصاص فيه ان أمكن ينحو نشر (قوله ولو قلع الح) حاصله
أن القالع والقاع اما متغور ان أو غير متغورين أو القالع غير متغور فقط أو عكسه فلهذا رتبة وعلى كل اما ان
يكونا صغيرين أو كبيرين أو أحدهما صغيرا دون الآخر فهو ست عشرة صورة وحكمها أن غير المتغور ينتظر
فيه القود وأن المتغور لا ينتظر فيه ذلك (قوله بضم الح) فهو مثل يضرب مبنيا للمفعول لانه من باب (قوله
الرواضع) المراد جميع أسنانه والرواضع حقيقة الأربع التي تنبت أولا من أعلى وأسفل للسماة بالثنايا وتسمية
غيرها بذلك مجاز للجاورة (قوله فلا ضمان في الحال) لكن يضرر (قوله دونها) فان عادت سليمة فلا شيء
عليه أو معينة وجب قسط أو أرض بحسب الحال (قوله أهل البصر) أي الخبرة والمراد اثنان منهم (قوله
وجب القصاص) فلو اقتصر ثم عادت وجبت دية القوقعة قصاصا (قوله فان مات الصبي قبل بلوغه) أي وبعد
الحكم باليأس من عودها كما هو فرض المسألة والافلا قصاص قطعا ولادية على الاصح بل يجب حكومة
فقط قاله شيخنا فراجع (قوله للمجنى عليه) أي ان كان باثما والا انتظر بلوغه فان مات فلوارثه
ما ذكر (قوله ان يقتص أو يأخذ الدية في الحال) فلو عادت بعد ذلك فعلى الاظهر هي نعمة جديدة
فلا رجوع عليه بدية ولا بما أخذ من الدية والقياس على القول الآخر أنه يرجع بدية القوقعة قصاصا أو
بالدية التي أخذت منه فراجع (تنبيه) لو عادت سن الجاني بعد قلعها قلت ولو أكثر من مرة
على ما في شرح شيخنا كابن حجر وقيد شيخنا الزيادة مرة فقط نعم لو كان الجاني غير متغور ورضي
المجنى عليه المتغور بقطع سنه فقلعها ثم عادت لم تقلع ثانيا لانه رضى بدون حقه مع جواز عود له الى الدية

لا يثبتان عند ثقل الآفة المذكورة فلا يتجه القطع (قول المتن لا عين صحيحة الح) علل ذلك بأن البصر
في العين قال الامام وهو يخالف قول الاطباء ثم قال لكن الأمر الشرعي لا يدار على الأمور الحفية
ثم قوله لا عين تقديره لا تؤخذ عين اذ تقدير القطع غير صالح في العين (قول الشارح) ويجوز العكس
فيهما أي وهو أخذ العمياء بالصحيحة والاخرس بالناطق برضا المجنى عليه وهو ذو العين الصحيحة
واللسان الناطق (قول المتن وفي قلع السن) لقوله تعالى السن بالسن (قول الشارح) لأنها تعود) خولف
هذا في الموضحة حيث يقتص حالا وان غلب الالتحام فلا يثبت الضمان في غالب الموضحات (قول الشارح
لأنها تعود الح) قريب من قول غيره لأن القصاص انما وجب في السن لفساد النبت فكانت كالشعر
(قول الشارح) وعلى دونها) قيل كان ينبغي وعادت لأن جمع الكثرة تغير العاقل يختار فيه فعملت على فعلن
(قول الشارح ولا يستوفى له النخ) قيل هذا يأتي في قوله وينتظر غائبهم وكما لم يبيهم ورد بأن ذلك في الوارث
وهذا في المستحق (قول المتن لم يسقط القصاص في الاظهر) محل الخلاف اذا نبت قبل القصاص أو أخذ الدية
(قول الشارح لأن العود النخ) أي فهو كالمحال الموضحة (قول الشارح ولا ينتظر العود) لكن لو قتل ثم
عادت وقلنا بالثاني فليس للجاني قلع المائدة وهل يستحق أرض سنه ويسترد اذا كان دفعه فيه القولان

وعليه أرش اصبع) والمجنى عليه أن يأخذ يد اليد ولا يقطع (ولو قطع كامل ناقصة فإن شاء للقطوع أخذ يد أصابعه الأربع وإن شاء لقطها وليس له قطع اليد الكاملة والاصبع أن حكومة منابتين نجب أن لقط لأن أخذت من) لأن الحكومة من جنس اليد دون القصاص قد خلت فيها دونه ومقابل الأصبع في اللقط قاس على اليد وفي اليد قال تختص قوة الاستتباع بالكل (و) الأصبع (أنه نجب في الحالين حكومة خمس الكف) الباقي والثاني قال كل اصبع (١٢٠) تستمع الكف كما تستمعها كل الأصابع أي فلا حكومة في المسألة أصلا (ولو قطع

كف بلا أصابع فلا قصاص) عليه (الا أن تكون كفها مثلها) فعليه القصاص فيها (ولو قطع فاقص الأصابع كاملة) فقطع كفها وأخذ يد الأصبع (نص عليه) ولو شلت (بفتح الشين) أصبعاه فقطع يدا كاملة (فإن شاء) المجنى عليه (لقط) الأصابع (الثلاث السليمة) وأخذ يد أصبعين وأن شاء قطع يده وقنع بها) وفي استتباع الثلاث حكومة منابتها واستتباع يد الأصبعين حكومة منبتها الخلافاً السابقان المختلفا الترجيح

(فصل) إذا (قدم لفوقاً) في ثوب (وزعم موته) حين القد وادعى الولي حياته صدق الولي يمينه في الاظهر لان الاصل بقاء الحياة ووجه مقابله ان الاصل براءة الذمة وقيل يفرق بين أن يكون ملفوقاً على هيئة التكفين أو في ثياب الاحياء قال الامام وهذا لأصل له قال في الروضة وإذا صدقنا الولي بلا يمينه

لأنه مخير بينهما كما نقله الشيخان عن ابن كج (قوله وعليه أرش اصبع) أي ناقصة حكومة خمس الكف الذي استوفاه بالقطع (قوله فإن شاء النخ) علم انه ليس له قطع الكف لاشتغالها على الاصبع الزائدة فلو سقطت تلك الأصبع قبل أخذ الأرض جاز له قطع الكف كما مر (قوله مثلها) ولو بعد الجناية بأن سقطت أصابعه مثلاً قاله شيخنا الرملي وتقدم ما يشير اليه (قوله فطم) أي الكامل كفها أي الناقص وأخذ أي الكامل يد الأصابع لكن ناقصة حكومة الكف الذي قطعه (قوله المختلفا لترجيح) من حيث ان الأصبع الاستتباع في اليد دون اللقط (تنبيه) لو عكس ما ذكره بأن قطع كامل الأصابع يدا مشلولة أصبعين فله لقط الثلاثة الصحيحة وحكومة المشلولتين وله مع ذلك حكومة جميع الكف لان الحكومة لا تستتبع مثلها لضعفها بخلاف اليد كما مر

(فصل) في اختلاف مستحق الدم والجاني (قوله قد) أي قتل اذا القيد الشق طولا والقطوع عرضا والقطع يعمهما كما مر وليس خصوص واحد منهما مراداً (قوله ملفوقاً) ولو على هيئة الاموات واللف ليس بقيد وانما هو لاقادة الحكم في غيره بالأولى (قوله صدق الولي) وان لم يسلم دم أو قال أهل الخبرة انه دم الموتى (قوله يمينه) وهي يمين واحدة هنا وفيما يأتي خلافاً للبقيني وتقبل الشهادة بحياته ولو اعتمد ادعى أنهم رأوه يتلف ولا يصح بأنهم رأوه يتلف لانه لازم بعيد (قوله لان الاصل بقاء الحياة) قال البلقيني يؤخذ من ذلك ان الكلام فيمن علمت له الحياة والا كسقط صدق الجاني قطعاً وهو المعتمد (قوله وهذا لأصله) هو كذلك (قوله فالواجب اليد) أي يد عمده هو المعتمد (تنبيه) دعوى حرته ورقته كدعوى حياته وموته (قوله به) أي بالأصل فيه أي العضو وكذا لو ادعى حلوته بدجنايته (قوله وان لا قصاص) هو المعتمد

(قول المتن وعليه أرش اصبع) بخلاف الشلاء يقنع بهافي الكاملة اذا رضى الجاني بأخذها نظير ذلك من أتلف صاعاً بر فوجد للتلغف صاعاً أخذه ويطلب ببدل الباقي وان أتلف له صاعاً جيداً فوجد له صاعاً رديئاً فليس له الأخذ مع الأرض (قول الشارح أصلاً) أي لا حكومة خمس الكف ولا حكومة منابت الأصابع اذا لقطها (قول المتن فلا قصاص عليه) لو سقطت الأصابع فالظاهر وجوب القصاص كمنظيره في الأنامل ويتأكد هذا الحكم فيما لو كانت الأصابع حال الجناية مستحقة القطع بجناية أخرى (قول المتن ولو قطع فاقد الاصابع النخ) هذه مكررة مع قوله ولو نقصت يده أصابعاً فقطع كاملة قطع وعليه أرش اصبع (قول الشارح فقطع يدا النخ) لو كان شلل الأصبعين متأخراً عن القطع فالحكم كذلك بالأولى (قول المتن وان شاء قطع يده) بقياس الأولى على الاكتفاء باليد الشلاء عن قطع الصحيحة

(فصل قدم لفوقاً) (قول الشارح لأن الاصل النخ) أي ورجح هذا على الاصل الآتي لاعتضاده بوجود الجناية وهذا اللغني تجده ملحوظاً في المسائل الآتية وهو النافع في دفع اشتباهها (قول الشارح فالواجب اليد) لان اليمين من المدعى لا تثبت القصاص (قول المتن ولو قطع طرفاً) أعظم من هذا ولو جنى على ماديون النفس

واعتمده

قالوا يجب اليد دون القصاص (ولو قطع طرفاً وزعم نقصه) كشلل أو فقد اصبع

(فالذهب تصديقه ان أنكر أصل السلامة في عضو ظاهر) كاليد (والا) بأن اعترف به فيه أو أنكره في عضو باطن كالكف (فلا) يصدق ويصدق المجنى عليه والفرق عسر إقامة اليمة في الباطن دون الظاهر والأصل استمراره على السلامة والقول الثاني يصدق الجاني مطلقاً لأن الأصل براءة ذمته والثالث يصدق المجنى عليه مطلقاً لان الغالب السلامة وهذا لا قول مختصرة من طرق ومعلوم أن التصديق باليمين وان لا قصاص والمراد بالعضو الباطن

ما يعتاد ستره مروءة وقيل
 ما يجب وهو الصورة
 وبالظاهر ما سواه (أو)
 قطع (بدمورجليه ثبات
 وزعم) القاطع (سراية
 والولى انعدامكنا) قبل
 الموت (أو سببا) آخر
 للموت عنه أم لا (فالأصح
 تصديق الولى) يمينه لان
 الأصل عدم السراية فتجب
 ديتان والثاني تصديق
 الجاني يمينه لاحتمال
 السراية فتجبدية واحترز
 بالمكن عن غيره لقصر
 زمنه كيوم ويومين فيصدق
 الجاني في قوله بلا يمين
 (وكذا لو قطع يده) ومات
 (وزعم سببا) للموت غير
 القطع (والولى سراية) من
 القطع فالأصح تصديق الولى
 يمينه لان الأصل عدم
 وجود سبب آخر ووجه
 الثاني احتمال وجوده
 فيجب على الاول دية وعلى
 الثاني نصفها (ولو أوضح
 موضحين ورفع الحاجز)
 بينهما (وزعم قبل انعدامه)
 أى الايضاح ليقصر على
 أرض واحد (صدق ان
 أمكن) بأن قصر الزمان
 يمينه (والاحلف الجريح)
 أنه بعد الاندمال (وتبت له)
 (أرسان قيل وثالث) رفع
 الحاجز بعد الاندمال قبل
 الرفع يمينه ودفع بأنها
 دافعة للنقص عن أرضين
 فلا توجب زيادة
 (فصل) (الصحيح نبوة)

(قوله ما يعتاد ستره مروءة) هو العتمد (تنبيه) دعوى عدم العفوفية التفصيل المذكور كالتواضع أنه
 أزال ذكره وأثبته فأنكر أحد هما فقط (قوله وزعم سراية) أو قبل الاندمال (قوله يمكن) وصدق
 مدعى عدم الاندمال أو عدم الامكان منهما (قوله أم لا) قال شيخنا ولا بد من امكان الاندمال هنا أيضا
 لان إيهام السبب أضعف الاستدلال به فراجع وحرره (قوله بلا يمين) نعم ان أبهم الولى السبب وادعى
 الجاني أنه قتله عقب قطعه فلا بد من اليقين (قوله سببا للموت) عنه أم لا (قوله تصديق الولى) ان لم
 يمكن الاندمال والاصدق الجاني (قوله لان الأصل الخ) ولم ينظر لهذا الأصل في جانب الولى فيما مر لاشتغال
 ذمة الجاني بظاهر ابديتين (قوله بأن قصر الزمان) هو اصلاح لكلام المصنف المقتضى بظاهر أن يقال صدق ان
 أمكن كونه قبل الاندمال والا يمكن ذلك صدق الجريح وهذا غير صحيح ولذلك لم يذكر الشارح ما بعد
 الافتراض وافهم (قوله يمينه) أى ان أمكن الاندمال والاصدق بلا يمين ويجب أن يرفع فقط (قوله ارفع النخ)
 أى ان الأرض الثالث وجب لأجل الرفع الذي ثبت يمين الجريح أموقع بعد الاندمال الذي وجد قبل ذلك
 الرفع فرفع متعلق بثالث وبمتعلق برفع وقبل متعلق باندمال ويمينه متعلق بالثبوت الواقع صفة الرفع
 للعلوم من الوجوب فتأمل ذلك وافهم فانه محتاج الى دقة فهم (تنبيه) محل الخلاف اذا اتفق الرفع والجناية
 في العمد أو غيره والاوجب الثالث قطعا

(فصل في مستحق القود ومستوفيه) (قوله الصحيح نبوة) أى تلقيا على العتمد كما رجع اليه شيخنا
 آخر والدية مثله ومحل الخلاف في قصاص النفس وأما غيرها فثبت للورثة تلقيا بلا خلاف ولا يصح
 العفوفية على مال قبل الاندمال (قوله لكل وارث) بحسب الارث ودخل في الوارث وارث من ارثه
 وان خرج عن الارث ودخل فيه أيضا ذوا الارحام لان أخذهم للمال بالارث على الراجح فتخصيص

(قول المتن فالأصح تصديق الولى) ظاهره ولو كانت اللدة طويلة يمكن فيها الاندمال لكن بظاهر كلام ابن
 الرفعة تصديق الجاني واعتمده شيخ الاسلام (قول الشارح يمينه) أى ولو طالت اللدة جدا بحيث لا تتخلف
 عادة عن الاندمال فلا تسقط اليقين المذكورة ثم انظر ما الفرق بين هذه المسألة ومسألة الموضحين الآتية
 (قول المتن سببا) عنه أو أبهم كما سبق (قول الشارح ووجه الثاني) عبارة الزركشى ووجه الثاني أن الأصل
 براءة الذمة قال فالمسألة اذا من تعارض الاصلين فلم قدم الاول وأجاب بأن الأصل عدم وجود سبب أقوى من أصل
 براءة الذمة لتحقق الجناية اه وبه تعلم أن هذه المسألة لا تشكل على قطع اليدين والرجلين السابقة لان ما زعمه
 فيها معتد أيضا بالجناية (قول المتن ان أمكن) استشكل هذا بما لو قطع أطرافه ثم قتله وقال قتله قبل
 الاندمال فعلى دية وقال الولى بل بعد فعلك ديات والزمان يحتمل الاندمال فان الولى يصدق في بقاء الديات
 أقول لعل هذا محمول على ما اذا طال الزمان نعم مسألة الكتاب قد تشكل بمسألة قطع اليدين والرجلين السابقة
 (قول المتن والا) لم يقل والا بأن لم يمكن لانه مشكل اذ عند عدم الامكان يجب ثلاثة أروش بلا شك قطعا وانما المراد
 بقوله والا أن يكون الزمان طويلا مع امكان فرض الاندمال (قول الشارح لرفع الحاجز) عبارة
 الزركشى لأنه ثبت رفع الحاجز باعترافه وثبت الاندمال يمين الجاني عليه فقد حصل موضحة ثالثة ووجه
 الأصح بأن الجاني يقول رفعت الحاجز قبل الاندمال حتى لا يلزم مني الأرض فان لم يقبل قوله في الاتحاد وجب
 أن لا يقبل في الثالثة ولعل لازمة (قول الشارح بعد الاندمال قبل الرفع يمينه) يريد أن الاندمال كائن قبل
 الرفع باليمين فقوله باليمين متعلق بمقدر

(فصل الصحيح) (قول المتن نبوة) أى بعد نبوة الجاني عليه قيل الموت لكن جزم الرافعى بخلافه
 في الكلام على قوله اقتلنى والاقتلتك ثم ان المراد أن القصاص يتبع لجلتهم لأن كل واحد ثبت له كل

كالدية وقيل للعصبة خاصة لانه لم يقع العار فيختص بهم وقيل للوارث بالنسب دون السبب لانه لا تشق والسبب ينقطع بالموت بالموت فلا حاجة الى التشني (و ينتظر غائبهم) الى ان يحضر (١٢٢) (وكالصبيهم) بالبلوغ (ومجنونهم) بالافاقة (ومجنس القاتل) في

للماتل الثلاث ضبطا لحق القتل (ولا يغني بكفيل) لانه قد يهرب ويفوت الحق (وليتفقوا) أي مستحقو القصاص (على مستوف) له أحدهم أو غيره بالتوكيل وليس لهم أن يجتمعوا على مباشرة استيفائه لان فيه تعديبا لمقتص منه (والا) أي وان لم يتفقوا على مستوف بأن أراد كل منهم أن يستوفيه بنفسه (فقرعة) بينهم فمن خرجته تولاه باذن الباقي (يدخلها العاجز) عن المباشرة (ويستنيب) اذا خرجته (وقيل لا يدخل) لانها انما تجري بين المستوين في الأهلية وفي أصل الروضة أنها أصح عندنا لا كثيرين والرافعي نقل ترجيح عن الامام وجماعة و ترجيح الاول عن البيهقي وهو أوجه (ولو بدر أحدهم فقتله فلا تظهر لقصاص) عليه لانه حقا في قتله (وللباقيين قسط الدية من تركته) أي المقتول وله مثله على المبادر (وفي قول من المبادر) لانه أن تلف ما يستحقه هو وغيره فترمه ضمان حق غيره ومقابل

الشارح ليس للتقييد (قوله وقيل للعصبة) أي مطلقا وألذ كور خاصة ومن العصبة ذوو الارحام على الاصح ومنهم الامام اذا لم يكن وارث أولم يكن مستقرا فيستوفيه مع الوارث (قوله وينتظر) وجوب غائبهم حتى يحضر أو ياذن (قوله وكالصبيهم بالبلوغ) ولو سفيها لان عقوه عن القصاص صحيح وكال مجنونهم بالعقل نعم لولي له الاب والجد فقط أن يعفو على الدية عند حاجته بخلاف ولي الصبي لان له أمدا ينتظر ويراعى الجنون اذا اجتمع مع الصبا قاله شيخنا الرملي والزبادي والوجه ان يتطار بلوغه فاذا لم يفق عمل بمقتضى الجنون فراجع (قوله ويجبس) ولو بلا طلب الا في حامل كما يأتي والافاق غائب قتل عبده فلا بد من اذنه قاله الأذرعي والا في قاطع طريق تختم قتله فلا ملام الاستيفاء مطلقا (قوله القاتل) أي الجاني ولو في طرف أو معني (قوله لحق القتل) يفيد أن الحابس الحاكم وآه لا يحتاج الى طلب كما مر فلا حاجة لما استشكل به من أنه لا ولاية للحاكم على أموال القاتلين (قوله على مستوف) أي غير كافر في مسلم (قوله أحدهم أو غيره بالتوكيل) من باقيهم أو منهم وهذا في قصاص النفس أما في غيره فيمتنع بتوكيلهم لغيرهم كما يأتي (قوله لان فيه تعديبا) يؤخض منه جواز الاجتماع في نحو غرق وهو كذلك (قوله فقرعة) أي وجوب بالقطع النزاع (قوله باذن الباقي) لاحتمال العفو وبذلك فارق ولاية النكاح (قوله وقيل لا يدخل) وهو العتيد حتى لو خرجت لقادر فمجزأ عيبت بين الباقيين ولا ينافي ذلك اعتبار اذنه لما مر وسيأتي (قوله فلا تظهر لقصاص) نعم ان جهل تحريم المبادرة فلا قصاص جزا ما وسيأتي أو حكم حاكم بمنعه وجب القصاص جزا ما أيضا (قوله وله) أي لورثته (قوله فان جهله) أو حكم حاكم باستقلاله والدية على عاقبته لان الجهل كالحطأ قاله شيخنا ولو قتله أجنبي لزمه قصاص أودية لورثته وحق الآخرين في تركته ولا مطالبة لهم على الأجنبي (قوله لزمه القصاص) وأما حصته من الدية فالورثته في تركه الجاني وكذا بقية المستحقين ومنهم العاقب ان عفا على الدية والافلاشي له وعلم أنه لو قتل بعد عفو نفسه لزمه القصاص بالاولى ولا شيء لورثته ان كان قد عفا مجانا والافكار (قوله وهذا صادق النخ) وذلك لانه جعل الضمير في به عائدا لنفي القصاص واللفظ أن الحكم بعدمه لم يوجد معلوما فالقول بالقصاص مقيد بما اذا وجد العلم بالعفو ووجد

القصاص ولو كان الوارث بيت المال فقيل لا يثبت له القصاص لانه يلزم ثبوته لكل المسلمين وفيهم القاصر والصحيح الثبوت لانه للجهة (قول الشارح كالدية) بجامع أن كلا حق مورث ولقوله صلى الله عليه وسلم من قتل له قتيلا فاهله بخير النظرين ان أحبوا قتلوا وان أحبوا أخذوا الدية وجه الدلالة أنه خيرهم بين القتل والدية والدية تثبت لجهتهم اتفاقا فكذا القصاص (قول الشارح وقيل للعصبة) أي الذكور لكن ظاهر كلام الامام أن أصحاب الولاء يدخلون على هذا الوجه (قول المتن ويجبس القاتل) أي كما لو وجد الحاكم مال ميت منصوبا والوارث غائب فاه يأخذه حفظا لحق الغائب (قول المتن وقيل لا يدخل) العاجز النخ وهو العتيد (قول المتن ولو بدر) أي أسرع (قول الشارح في قتله) أي فكان كوطء الجارية للشركة لاحد فيه ولان مال الكاجوز لكل الانفراد (قول الشارح فترمه ضمان حق غيره) أي كما في اطلاق المال المشترك بين التلغ وغيره (قول الشارح لانه استوفى أكثر من حقه) أي فكان كمن استوفى النفس وهو يستحق الطرف (قول الشارح فله قسطه) حاصل هذا اذا قلنا يجب القصاص تعلقت الدية بركة الجاني دون المبادر قطعا (قول الشارح وهذا صادق بنى العلم) في صدق العبارة على هذا والذي يليه خفاء فان جلت الواو بمعنى

أو
الأظهر عليه القصاص لانه استوفى أكثر من حقه ومحل اذا علم تحريم القتل
فان جهله فلا قصاص قطعا وعلى وجوبه ان اقتص منه فله قسطه من الدية في تركه الجاني كالباقين (وان بادر بعد عفو غيره لزمه القصاص)
اذ لا حق في القتل (وقيل لا) س (ان لم يلزم) بالعفو (و) لم (يحكم قاض به) أي بنى القصاص وهذا صادق بنى العلم

والحكم وبنى العلم دون الحكم والمعكس ووجهه في الاولين عدم العلم وفي الثالث شبهة اختلاف العلماء فان منهم من ذهب الى أن الكل من الورثة الانفراد باستيفاء القصاص حتى لو عفا

(١٢٣)

بعضهم عنه كان لمن لم يفتأ يستوفيه

(ولا يستوفى قصاص الاباذن

الامام) أو نائبه لخطره

واحتياجه الى النظر

لاختلاف العلماء في شروطه

سواء فيه النفس والطرف

(فان استقل) به مستحقه

(عزر) واعتدبه (ويأذن

لاهل) لاستيفائه من

مستحقه (في نفس

لاطرف في الاصح) ولا

يأذن لغير اهل كالشيخ

والزمن والمرأة ويأذن له

في الاستنابة وعدم الاذن

في الطرف لانه لا يؤمن

أن يزيد في الايالم بتريد

الآلة فيسرى ومقابل الاصح

لاينظر لتلك (فان أذن)

له (في ضرب رقبته فأصاب

غيرها عمدا) بقوله (عزر

ولم يضره) لاهليته (وان

قال أخطأت وأمكن) بأن

ضرب كتفه أو رأسه بما يلي

الرقبة (عزله) لان حاله

يشعر بعجزه ويحلف (ولم

يضر) اذا حلف (وأجرة

الجلاد) وهو للنصوب

لاستيفاء الحدود والقصاصات

وصف بأغلب أوصافه

(على الجاني) في القصاص

(على الصحيح) لانها

مؤنة حق لزمه أداؤه

والثاني على للقتل

الحكم بعدم القصاص معا والافلا وهذا من دقائق الشارح رحمه الله تعالى قصديه الرد على من اعترض على كلام المصنف فله درهم ما أدراه بأساليب التراكيب وانتزاع مخجات الأساليب (قوله لا باذن الامام) نعم لا يحتاج لاذنه في سيد في قتل عبده وفي قاتل في الحراقة وفي مستحق مضطرا أو متفرد بحيث لا يرى سواء عجز عن الاتبات أولا بعد عن الامام أولا (قوله عزز) ان علم (قوله واعتدبه) أي بالقصاص وخرج به حد القذف والتعزير فلا يعتد بهما ولو باذن الامام لعدم تعلقهما بمحل معين مع امكان التدارك فيهما (قوله لأهل) أي من المستحقين حيث جاز أو من غيرهم سواء وجدت قرعة أولا (قوله ويأذن له) أي لغير الأهل في الاستنابة سواء قلنا يدخل في القرعة على الرجوع أولا اذ لا بد من أنه يوكل لتوقف الاستيفاء على اذنه فما أطال به بعضهم هنا غير مستقيم فراجع (تنبيه) لا باذن الامام لكافر في مسلم كما مر ولا عدو في عدوه والايضاح والعماني كالظرف للذكور فلا باذن للمستحق فيهما (فرع) يجوز للامام أن يأذن للشخص أن يستوفى من نفسه في قتل وقطع ولو في سرقة لاني جلدون نحوه لايها علم ايالم نفسه وظاهر من الجواز أنه لا يأنم بقتل نفسه هنا (قوله بقوله) لأنه لا يعلم الامنة (قوله وأمكن) فان لم يمكن فكالعمد فيعززه ولا يعزله (قوله عزله) ما لم يكن ماهرا (قوله على الجاني) ان لم يرزق الجلاد من بيت المال من سهم المصالح فان قصرت على الجاني بأن كان غير موسر بما في القطرة وتعذر بيت المال فعلى أغنياء المسلمين (قوله في القصاص) شمل النفس والطرف والتقييد به لأجل قول المصنف الجاني في غير القصاص كذلك كما يدل له ما ذكره قبله بقوله وهو للنصوب الخ (قوله ويقتص على الفور) أي للمستحق ذلك ان شاء بخلاف المال كالأرض أو الحكومة فلا يجب دفعة الا بعد الاندمال كما قاله الزركشي وقد مر أنه لا يصح العفو في الجرح على مال قبل الاندمال (قوله أو غيره من الساجد) أي ففيه ما ذكر من التفصيل والمقابر كالساجد (قوله فان التجأ الى المسجد الحرام أخرج) أي وجوبه فيحرم الاستيفاء فيه ان خيف تلويته بالدم والا كره (قوله وقيل تبسط الانطاع ويقتل فيه) أي للمسجد الحرام ويحجب عن قول الله تعالى ومن دخله كان آمنا بأنه مقيد بغير الجاني كما في حديث الصحيحين ان الحرم لا يبيد قارا أو على أن الترادف الأمن في الآخرة (قوله ولو التجأ الى الكعبة أو الى ملك انسان خرج قطعا) أي فيحرم الاستيفاء فيهما فلا خلاف ظاهره وان أمن التلويث وهو غير بعيد لشرف الكعبة ولذلك لم يجز فيها خلاف المسجد

أو نصح ولو لا تصريح الشارح لم لا يمكن أن التقي في عبارة النهاج صرف الى المجموع فيصدق بما قاله الشارح اللهم الا أن يعتذر بأن تقدير لم يبين الاعراب فقط وقوله هذا راجع لعبارة النهاج مع قطع النظر عن التصريح بلم في المظوف (قول الشارح ويأذن له) أي ولا يجوز الاذن لعدو الجاني (قول المتن ولم يعزله) أي بأن يكون الذي فعله فعلا لم يحصل به الاستيفاء (قول المتن وأجرة الجلاد) ولم يقل المستوفى للقصاص وان كان الكلام فيه اشارة الى أن هذا الحكم ليس خاصا بهذا الباب (قول الشارح في القصاص) انظر ما حكمة تقييده بالقصاص (قول الشارح لانه مؤنة حق) أي فكان ذلك كالحلق والختان (قول الشارح والواجب على الجاني التمكن) والأول يقول لا يحصل التمكن الا بإبادة العضو عن الجنة (قول الشارح أي للمستحق ذلك) ولا يقال يؤخر قدر مدة سراية الجرح الى نفس للقول ولا يؤخر في الأطراف الى الاندمال قاله الزركشي (قول المتن وفي الحرم) ظاهره لو كان الجاني فعل ذلك

والواجب على الجاني التمكن (ويقتص على الفور) أي للمستحق ذلك اذا أمكن (وفي الحرم) ان التجأ اليه سواء قصاص النفس والطرف ولو التجأ الى المسجد الحرام قال الامام أو غيره من الساجد أخرج منه وقتل صيانة للمسجد وقيل تبسط الانطاع ويقتل فيه قال في الروضة ولو التجأ الى الكعبة أو الى ملك انسان أخرج قطعا (و) في (الحرم والبرد والمرض)

وفي نص يؤخر قصاص الطرف لهذه الاسباب (وتنجس الحامل في قصاص النفس أو الطرف حتى ترضعه اللبن) به من غير مدوه هو اللبن أول
النتاج لا يعيش الولد بدونه غالبا (١٢٤) (ويستغنى بغيرها) صيانته (أو فطام) له (لحولين) ان لم يوجد ما يستغنى به

عن أمه من مرضعة أو لبن
بهيمة محل شربه (والصحيح
تصديقها في حملها بغير غيلة)
لأن لها مارات تحق تجدها
من نفسها فتتظر الحيلة
والثاني قال للأصل علم
الحمل (ومن قتل محمدا)
كسيف أو مشقل (أو خنق)
بكسر النون مصدر (أو
تجويج ونحوه) كإغراق
والقاء من شاق (أقص
به) رعاية للمائلة وسيأتي
أن له المدول عن غير السيف
إليه (أو بسحر فيسيف)
لأن عمل السحر حرام
ولا ينضبط (وكذا خمر)
بأن أوجرها (ولو لا) بأن
لاط بصغير (في الأصح)
والثاني في الخمر يوجر مائتا
كحل أو مائة وفي اللواط يدس
في دبره خشبة قرينة من
آلته ويقتل بها (ولو جوع
كتجويبه فلم يستزيد)
تجويبه (حتى يموت وفي
قول السيف) يقتل به
(ومن عدل إلى سيف عن
غيره بما ذكر) كخنق وتجويع
(قوله) ذلك لأنه أسهل
وأسرع قال البغوي وهو
الأولى (ولو قطع فسرى)
القطع إلى النفس (فللولي
حز رقبته) تسهلا عليه
(وله القطع) للمائلة (ثم

ولأنه في ملك الغير استعماله ولتلك لم يجز فيه خلاف أيضا (قوله وفي نص يؤخر قصاص الطرف لهذه
الاسباب) أي الحرم والحرم والبرد والرض وحمل على التنبأ وعلى حدود الله كالجلد في الزنا أو الرجم فيه
فانه يجب تأخيرها لتلك لبنائها على الساحة (تنبيه) قتل النفس كالتقصاص وقطع السرقة وجلد القذف
كقصاص الطرف هنا (قوله وتنجس) وجوبا ان طلب المستحق ولو بوليومته الحاكم فيمن لا ولي له
والأفلا رعاية للحمل ومنه علم أنها لا تنجس في حقوق الله تعالى (قوله الحامل) ولو من زنا أو مرتدة أو
حدث الحمل بمذنب وجوب القود وغيره في النهج بذات حمل ولعله لكون لفظ الحامل مذكرا لعدم هاء التأنيث
أو لشمول الحمل لغير الجنين كشيء على رأسها مثلا أو لكون الحامل تطلق على غير العاقلة كالبهيمة أو لأن
وصفها بالحامل في دعواه كما يأتي ليس حقيقة فتأمل (قوله لحولين) ليس قيذا فيجوز قبلها ان لم يضر
ويؤخر عنهما ان احتاج اليه ولا عبرة بالتوافق على النقص أو الزيادة (قوله من مرضعة) تعينت أو لا يجبر
الحاكم للتعينة أو واحدة منهم عند امتناعهن لكن بأجرة فيهما ولو لم يوجد إلا زانية محصنة قتلت وأخرت
الجانية لتدب العفو في الجناية (قوله أولبن بهيمة) نعم يندب صبر الولي حتى توجد امرأة (قوله تصديقها) ان
أمكن الحمل والا كآيسة فلا تصدق (قوله بغير غيلة) أي أمانة على الحمل ومعها لا يحتاج إلى يمين وإذا
صدقت لم يستحق الصبر إلى ظهور الحمل لا إلى أربع سنين قاله شيخنا الرملي (تنبيه) لا يمنع الزوج من
وطئها وان أدى إلى عدم القود (فرع) لو قتلها المستحق أو غيره قبل الولادة فطليه غرة ان انفصل الحمل
ميتا أو دية ان انفصل حيا متائلا ومتوان انفصل سالما أو لم ينفصل فلا شيء وعلى قاتلها غير المستحق
القصاص بشرطه وان قتلت بعد الانفصال وقبل استغناء الولد فقات وجب فيه القصاص ولو على جلد
فان أكرهه الإمام فعليه امما (قوله خنق بكسر النون مصدر) قال المصنف وبسكونها وفي المضارع مضبونة
فقط (قوله ونحوه) منه القاء في نار وعكسه وسنم الامهري لا يقتل به وسنم مسموم وذبح كالبهيمة وكسر عضد
ورجم في شهود رجعوا وانها شه حية قاله شيخنا الرملي وخالف شيخنا في هذه (قوله اقتص به) ان علم
تأثيره في الجاني والا كضرب يقتل مريضاتين السيف (قوله أو بسحر) وسيأتي ما يتعلق به في فعل ما ثبت
به القود وللحال (قوله وكذا خمر) يتعين فيه السيف ومثله بول وماء متنجس لكن على جوازه يبدل بطاهر
وله المدول عن اللع لعناب لا عكسه (قوله وفي قول السيف) هو العتد (قوله إلى سيف) أي قطع رأس
لا ذبح (قوله للمائلة) يفيد أنه لا تقطع يسار عن عين وعكسه وقال بعضهم لذلك لأن له اتلاف الجاهل والنفس

في وقت الاعتدال (قول الشارح وفي نص يؤخر قصاص الطرف لهذه الاسباب) نصره الزركشي وقوله
عن صاحب البحر وغيره وأيده بقولهم فيما لو قطع اليسار وبقي قصاص اليمين لا يجوز استيفاؤه حتى
يندمل قطع اليسار (قول المتن وتنجس الحامل) ولو من زنا (قول المتن في قصاص النفس) لقوله تعالى
فلا يسرف في القتل وقتلها اسراف لأن فيه هلاك نفسين وخرج بهذا حدود الله تعالى فلا تنجس فيها بل
ولا تستوفى مع وجود مرضعة لبنائها على الساحة فترضعه هي ثم يسلم للكافر فان لم يوجد امتنع إقامة
الحد عليها (قول المتن والصحيح تصديقها) لقوله تعالى ولا يحل لمن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن
ومن حرم عليه الكتمان وجب قبول قوله في الأظهر كالشهادة وقوله أيضا تصديقها قال للوردى
باليمين قال الرافعي في باب الفرائض وظهور بخايل الحامل كاف في الصبر وان لم تدعه المرأة فتتظر الحيلة
إلى مدة الحمل وهي أربع سنين (قول الشارح مصدر) أي لحنق يحنق بضمها في المضارع وجوز للمصنف
فتح النون (قول المتن وله القطع ثم الحز) لا يلزم من هذه العبارة أن يكون الولي ممكنا من مباشرة الطرف

فيخالف

الحز (السراية) (وان شاء انتظر) بعد القطع (السراية) لتكمل للمائلة (ولومات

بجائفة أو كسر عضد آخر) خط ثلثي

(وفي قول) له (كفعله) أي الجاني فيجفيه أو يكسر عضده وإن لم يكن في الجائفة والكسر لو لم يسر بأقصص والاول نظر الى علمه فيها
(فان لم يمت) بالجائفة (لم تزد الجوائف في الاظهر) بل تحز رقبته والثاني تزد حتى يموت والاول من الخلاف الاول قال الرافي في الشرح
أظهر عند البغوي والثاني قال أظهر عند الشيخ أبي حامد وغيره من العراقيين والرواية عبر في الروضة بدلهم بالاكثر بنوع عبارة الحرر
فيستوفي القصص بمثل ذلك أو بالسيف فيه قولان رجع كثير من الثاني وكانه (١٢٥) لما تقدم عنه في الشرح سبق قلم مني

عليه في المنهاج ولم يذكر
في الروضة ترجيحه عن
أحد (ولو اقتصر مقطوع
ثم مات سرية فلوليه خزوله
عفو بنصف دية) واليد
المستوفاة مقابلة بالنصف
(ولو قطعت يدها فاقصص
ثم مات) سرية (فلوليه
الخزفان عفا فلا شيء له لأنه
استوفى ما يقابل الدية ولو
مات جان من قطع قصاص
فهدر) لأنه قطع بحق (وان
مات) أي الجاني القاطع
والجني عليه المقتصص (سرية
معا أو سبق الجني عليه
فقد اقتصص) بالقطع
والسرية (وان تأخر فله
نصف الدية) في ركة الجاني
(في الأصح) والثاني لا شيء
لأن الجاني مات من سرية
بفعله وحصلت المقابلة
ودفع بأن القصص لا يسبق
الجناية وفي سبق الجني
عليه وجه أن له نصف الدية
لأن سرية الجاني مهجرة
(ولو قال مستحق يمين
أخرجها فأخرج يسارا
وقصد باحتيا) فقطعها
المستحق (فهجرة) أي

مستوفاة والماتة من حيث سرية لا مقابلة سرية فراجع (قوله وفي قوله كفعله) هو القصد إلا أن
قال إذا لم يمت أقتله فيمنع ويتعين السيف (قوله لم تزد الجوائف) هو القصد (قوله بل تحز رقبته)
وان امتنع عزز (قوله والاول) الذي هو الخز (قوله من الخلاف الاول) الذي هو الخز ومقابلة
(قوله سبق قلم) فكان الصواب أن يقول رجع كثير من الاول الذي هو بمثل ذلك الذي هو الثاني في
المنهاج للمبرزة بقوله وفي قول كفعله الذي هو القصد سبق القلم منسوب اليه أيضا وزاد في الاعتراض
على المصنف بقوله لم يذكر في الروضة ترجيحه عن أحد فهو أقوى بالاعتراض من الرافي (قوله ولو
اقتصص الخ) محل هذه والتي بعدها فيما لو تساوى في الدية والا كما مرأة قطعت يدها فاقصص ثم مات
فالعفو ثلاثة أرباع الدية لأن يد المرأة بقدر بع دية الرجل وفي عكسه لا شيء في العفو (قوله لا يسبق
الجناية) فلا يعتد به كان كالسليم في القصص وهو ممنوع (قوله وفي سبق الجني عليه وجه) فيه اعتراض على
المصنف من حيث عدم ذكر الخلاف (قوله ولو قال الخ) أي وكل منهما بالغ عاقل حر فلو كان المستحق
مجنونا أهدرت اليسار أو أخرج مجنونا فكالداهية أو رقيقا لم تهدر اليسار وان قصد باحتيا (قوله وقصد
باحتيا) أي علم أنها اليسار وأنها لا تجزى وتبرع بقسليمها للقطع (قوله فهجرة) وكذا نفسه لو سرى إليها
(قوله فكذب) ليس قيدا لتصديق كذلك (قوله في الظن المرتب الخ) أي فلا حاجة للجمع بين الظن
والجعل ولا عبرة بالكذب في الجعل (قوله لا قصاص في اليسار) أي مطلقا وان علم القاطع أنها اليسار
وأنها لا تجزى (قوله وتجب دية قتيلا) أي اليسار بلا يمين إلا إذا ادعى القاطع أن المخرج أباحها فلا بد
من يمينه أنه لم يبعها فان رد اليمين على القاطع حلف وأهدرت (قوله ويبقى قصاص اليمين) ويلزمه
الصبر به إلى أن يمال اليسار لئلا يهلك بالموالاة نعم ان ظن القاطع اجزاء اليسار أو أخذها عوضا سقط
قصاص اليمين وتجب ديتها (قوله دهشت) وكذا لو قال لم أسمع منه أخرج يمينك (قوله ظننتها اليمين)
أو ظننت أنها تجزى فان قال في حال دهشة المخرج ظننت أنه أباحها أو علمت علم اجزائها أو دهشت لزمه

فيخالف ما مر نعم لنا وجه قائل بذلك في مثل هذا (قول المتن لم تزد الجوائف في الاظهر) لا اختلاف تأثير
الجوائف باختلاف محلها والثاني تزد أي طلبا للماتة (قول الشارح والاول من الخلاف الاول) هو قوله فالخز
والثاني هو قوله وفي قوله كفعله لأنه قطع بحق وروى البيهقي عن عمر وعلى رضي الله عنهما من مات في حد
أو قصاص فلا دية له لأن الحق قتله اهـ وأوجب أبو حنيفة فيه كمال الدية (قول المتن وقصد باحتيا) أي مع
علمه بأنها اليسار (قول المتن فهجرة) قضيتها أن قطعها لو سرى إلى النفس فلا ضمان فيه (قول المتن فكذب)
قضية هذا أنه لو صدقه يختلف الحكم وليس كذلك بل لا قصاص في اليسار ويبقى قصاص اليمين إلا إذا أخذها
عوضا وهذا الاستثناء عام في الأحوال كلها وليس يلزم من أخذها عوضا أن يظن أنها اليمين بخلاف ما لو ظن
أنها تجزى عن اليمين (قول المتن لا قصاص) أي سواء قال القاطع ظننت أنه أباحها أو علمت أنها اليسار
وأنها لا تجزى أم ظننت أنها اليمين أم أخذتها عوضا وفي الأخيرة يسقط قصاص اليمين (قول المتن ظننتها الخ)

لا قصاص فيها ولا دية. واد تلفظ بالاذن في القطع أم لا وسواء علم القاطع أنها اليسار أم لا ولا يضر في العلم (وان قال) المخرج يد قطعها (جعلتها)
حالة الاخراج (عن اليمين وظننت اجزاءها) عنها (فكذب) المستحق في الظن المرتب عليه الجعل المذكور (فالأصح لا قصاص في
اليسار) لتسليط مخرجها بجعلها عوضا (وتجب دية فيها بالجعل المذكور) ومقابل الأصح فيها القصص لأن قطعها بلا استحقاق (ويبقى
قصاص اليمين) في هذه المسألة على الوجهين وفي المسألة قبلها (وكذا لو قال) المخرج (دهشت) بفتح وضم أوله وكسر ثانيه (فظننتها
اليمين وقال القاطع) المستحق أيضا (ظننتها اليمين) أي فلا قصاص فيها في الأصح وتجب ديتها ويبقى قصاص اليمين

قودها (تنبية) متى وجبت الدية فهي في ماله لا على عاقلة وحاصل مسألة الدهشة المذكورة أن يقال إن
اليمين فيها القود إلا أن ظن القاطع اجزاء اليسار عنها أو قصد أنها عوض عنها وأن اليسار مهددة في قصد
للخرج الإباحة مطلقا وفيها القود إن دهشهما أو علم القاطع أنها اليسار وأنها لا تجزى أو ظن إباحتها والا
قالية (تنبية) علم عما ذكر أن المخرج له أربعة أحوال قصد الإباحة قصد العوضية الدهشة عن السماع
وأن الحكم في اليسار إهدارها في الأول وجوب ديتها في الثاني مطلقا وكذا في الآخرين إن ظن القاطع
أنها اليمين أو ظن أنها تجزى والافقيا القود في اليمين ما مروا الله سبحانه وتعالى أعلم

(فصل في موجب العمد) أي فيما يلزم الجاني في جناية القتل والقطع عمدًا وفي العفو عنها (قوله بفتح
الجيم) أي واجبه أما بكسرهما فهو الفعل للترتب عليه الوجوب ويقال له السبب وللآخر السبب (قائدة)
روى البيهقي عن مجاهد وغيره قال كان في شريعة موسى عليه السلام تحتم القود في شريعة عيسى عليه السلام
تحتم الدية فخفف عن هذه الأمة بتخييرها بين الأمرين لما في الزام أحدهما من المشقة فراجع (قوله
بدل عنه) أي عن القود الذي هو بدل نفس المجني عليه فهو الواجب وبدل البدل يسمى بدلا فيجب على
امرأة قتل رجل لدية رجل وعلى رجل قتل امرأة دية امرأة وهذا هو العمد الذي عليه الشافعي وأصحابه
(قوله بغير عفو) بأن مات الجاني أما في نحو الأب فالواجب الدية ابتداء وقد يقال وجوبها ابتداء
لعرض لا يمنع كونها بدلا كما في التيمم للعاجز عن استعمال الماء وكما في القدية للعاجز عن المسوم ونحو ذلك
وهو الوجه (قوله لا بعينه) فهو المراد وفهم الصنف اتحاد معناه مع إيهام بغير بعينه مراعى للاختصار
فيه نظر فإن أحد البهمن قد لا يكون مغايرا لحقيقة الآخر وأشار الشارح إلى أن المراد من العبارة بين القدر
المشترك أي الحصصة التي نسبت إلى أحدهما كانت هي المقصود (قوله للولي عفو) ومعناه على الثاني
المدول إليها وغلب عليه معنى الأول فعدى العفو على بقوله على الدية أي على كل الدية أو بعضها (قوله
بأن لم تعرض للدية) بأن سكت بعد أن قال عفو لأنه ينصرف للقصاص والدية معا أو بعد أن قال عفو

خرج ماله قال علمت أنها اليسار وأنها لا تجزى أو ظننت الإباحة أو دهشت فإن قصاص اليسار واجب
و تبقى حاله راجعة وهي أن يقول لم أسمع منه إلا أخرج يسارك فأخرجتها قال الشيخان في كتب الأصحاب
أنه كحالة الدهشة لئلا يكون قضية قولهم أن الفعل للطابق للسؤال كالإذن يتحقق بصورة الإباحة اه
والحاصل أن المخرج أن قصد الإباحة هدرت يده والافقيا مضمونة بالدية إلا في حالة الدهشة على ما سلف
فبالقصاص واليمين قصاصها باق إلا إذا أخذ اليسار عوضا

(فصل موجب العمد القود) الدليل عليه قوله تعالى كتب عليكم القصاص في القتلى فأوجب القصاص
ولم يذكر الدية بل جعل وجوبها مشروطا بالعفو واستبدل الثاني بحديث من قتل له قتيلا فهو بخير النظرين
أما أن يودي وأما أن يقاد ورد بأن ذلك لا ينافي أن يكون أحدهما أصلا كما أن ما نسخ الحنفية بخير بين المسح
والقتل والقتل هو الأصل قال الإمام ولو قلنا بالتأني فلنسنتا تكرر كون القصاص مقصودا لقرض الزجر
(قول الشارح بغير عفو) كأن مات الجاني (قول الشارح وهو القدر المشترك) يريد أنه ليس واحدا معينا
بينهما ولكنه مبهم علينا بل هو قدر مشترك بينهما وذلك القدر المشترك هو أحدهما لا بعينه الذي يتحقق
في ضمن أي معين منهما (قول المتن وعلى القولين) قال الإمام رحمه الله إذا كنا نخير على القولين ورجع
للدية عند الموت في العبارة المشهورة لترجمة القولين تكلف والعبارة الناصية على المقصود أن يقال إن العمد
يقتضي ثبوت المال لا محالة ولكنه معارض ومواز للقصاص فهل ثبت تبعا وبلا أصلا ومعارض قولان
(قول المتن للولي عفو) لو كان الولي السلطان فالظاهر تعيين الدية على الثاني دون الأول (قول المتن وعلى
الأول) سكت عن التفريع على المرجوح لأنه طويل ولا عمل عليه (قول المتن فالمنه لدية) لكن
له اختيارها عقب ذلك ولو فرغنا على الثاني تعينت الدية

(فصل) (موجب العمد)
في نفس أو طرف وهو
بفتح الجيم (القود) بفتح
الواو أي القصاص وسمى
قودا لأنهم يفقدون الجاني
بجمل وغيره قاله الأزهرى
(والدية بدل) عنه (عند
سقوطه) بغير عفو أو
بفوقه عليها (وفي قول)
موجبه (أحدهما منهما)
وفي المهر لا بعينه أي وهو
القدر المشترك بينهما في
ضمن أي معين منهما (وعلى
القولين للولي عفو) عن
القود (على الدية بغير رضا
الجاني) لأنها بدل القصاص
على الأول وأحد ما صدق
موجبه على الثاني (وعلى
الأول لو أطلق العفو) عن
القود بأن لم تعرض للدية
(فالمنه لدية) وفي قول
أو وجه من طريق نجيب

لأنها بدله والأول يمنع البدلية في هذه الصورة (ولو عفا عن الدية لنا) هذا العفو بعده عليها) لأن اللائحة كالمعدوم (ولو عفا)
عن القود (على غير جنس الدية ثبت) الغير للعفو عليه (١٢٧)

القصاص (والافلا) ثبت
(ولا يسقط القود في
الاصح) لأن العوض لم
يحصل والثاني يسقط لرضاه
بالصلح عنه وعلى هذا قال
البنوي هو كما لو عفا مطلقا
أي فيأتي فيه الخلاف
السابق (وليس لمجور
فلس عفو عن مال إن
أوجبنا أحدهما) للتفويت
على الغرماء (والا) بأن
أوجبنا القود بينه (فإن
عفا) عنه (على الدية ثبتت
وإن أطلق) العفو (فكما
سبق) أي أن المذهب لاديه
(وإن عفا على أن لا مال
فالمذهب أنه لا يجب شيء)
وقيل تجب الدية بناء على
أن إطلاق العفو يوجبها
فليس له تفويتها ودفع
بأن - للفلس لا يكلف
الاكتساب (والمبذر)
بالمعجمة (وفي الدية كفلس)
فلا يجب في صورتي العفو
(وقيل كسي) فتجب
(ولو صالحا عن القود على
ماتى مير لنا إن أوجبنا
أحدهما) لأنه زيادة
على الواجب (والا) بأن
أوجبنا القود بينه
(فالاصح الصحة) لأنه

عن القصاص زمنا يقطع القبول عن الإيجاب في البيع والا وجبت (قوله يمنع البدلية) لعل المراد يمنع
إيجابها (قوله بعده) ولو على التراخي (قوله ولو عفا) على كل من القولين (قوله إن قبل الجاني) أي
باللفظ لأنه صلح فلا بد له من صيغة (قوله لمجور فلس) ومثله المريض فيأزاد على الثلث (قوله فكما سبق)
أي لأن المجور لا يكلف الكسب والعفو اسقاط للقود الثابت والدية تابعة له فيه لا ثابت للدية المعدومة كما
أشار إليه الشارح بقوله بناء الخ (قوله وقيل تجب الخ) قال بعضهم فيه إشارة إلى أن في المسألة وجهين فلا
يناسب التعبير بالمذهب وفيه نظر لاحتمال أنه أشار إلى الطرق بالبناء المذكور فعلى أن العفو يوجبها بحري
وجهان في الوجوب وعدمه وعلى مقابله يقطع بعدم الوجوب فالمعبر عنه بالمذهب أما طريق القطع الموافق
لأحد الوجهين من الحكاية أو عكسه فتأمل (قوله لا يكلف الخ) أي شأنه ذلك فلا يرد أنه يصح عفو
وإن كان عليه دين عصي بسببه وإن كان يجب عليه إلا كتسلبه (قوله في الدية) أي في إيجابها بالعفو
للدكتور كما أشار إليه الشارح (قوله لأنه زيادة) أي متعينة وبذلك فارق ما مر في غير الجنس (قوله رشيد)
للمراد بالبالغ العاقل الحر ولو سكران أو سفها فاذن الصبي والمجنون كالعدم واذن الرقيق يسقط القصاص
للامال (قوله وفي قول تجب دية) أي كاملة في القتل ونصفها في القطع وإن سرى وقيل دية كاملة فيهما
(قوله عن قوده) والعفو مطلقا ينصرف إليه كفا في الأم لا للارش أي لأنه لم يجب لكونه قبل السراية
فإن أطلق في العفو بعدها انصرف للقود أيضا وتبعه الارش فكانه عفا عن القود والارش معا كما
مر وكلام المصنف في الحالة الأولى لأن العفو صادر من المقطوع ولذلك كان تارة بلفظ الوصية وتارة
بلفظ غيرها كما يأتي فقول شيخنا صورة كلام المصنف أن يقول عفوت عن قوده على الدية أو على

(قول الشارح لأنها بدله) أي ولظاهر قوله تعالى فمن عفى له من أخيه شيء الآية وأوجب بأنها محمولة على العفو
على الدية (قول المتن لنا) لو فرغنا على الثاني تعين القصاص ثم لو فرض بعد ذلك موت الجاني وجب
أو عفو عليها فلا قود ولو تراخي الزمن (قول المتن ولو عفا الخ) قال الزركشي هو تفريع على القولين خلاف
ماتوهمه العبارة أقول لكن الشارح حمل العبارة على التفريع على الأول خاصة بدليل قوله فيأتي فيه
الخلاف فتأمل على أن الزركشي ذكر آخر أمثل هذا (قول الشارح لرضاه بالصلح) فهو نظير ما لو صالح عن الرد
بالعيب على مال قال الزركشي قضية التنظير أنه لو وقع الصلح مع العلم بفساده سقط القود قطعاً قال وهو متجه
(قول المتن فالمذهب الخ) قال الرافعي إن قلنا مطلق عفو لا يوجب المال فالمقيد بالنفي أولى وإن قلنا بوجوبه
فهنا وجهان أحدهما لا يجب أدلوكاف المفلس أن يطلق ليثبت المال لكان تكليفا لا كسبا اهـ فلهذا عبر
المؤلف بالمذهب (قول الشارح وقيل تجب) لأنه لو أطلق العفو لوجب نظر المبنى عليه فيكون النفي كالاسقاط
بما له حكم الوجوب (قول المتن وفي الدية) أي بخلاف القود (قول المتن وقيل كسي) أي لأن حجره لحق نفسه
فتلغو عبارته كالصبي قال الامام ولا وجه لتغير هذا لأنه لو وهب له شيء أو وصى له به لم يصح رده قال غيره كما
لا يصح اعراضه عن الغنيمة بخلاف المفلس في كل ذلك (قول المتن على ماتى مير) أي بالصفة الواجبة
(قول الشارح لأنه الخ) أي فكان كالصلح من مائة درهم على ماتين على الواجب وهو القود (قول المتن
وفي قول تجب دية) أي كاملة في الثانية ونصفها في الأول أما القود فلا يجب قطعا

بدل عن الواجب بالاختيار والثاني يقول الدية خلفه فلا يزداد عليها (ولو قال رشيد) لآخر (أقطعني ففعل فهدر) أي لا قصاص فيه ولادية
(فإن سرى) القطع أو قال (أقتلني) فقتله (فهدر) للآذن (وفي قول تجب دية) بناء على أنها تجب للوارث ابتداء (ولو قطع) بالبناء للمفول
أي عضوه (فمعا عن قوده)

وأرشه فان لم يسر (فلا شيء) من قصاص أو أرش فيه (وان سرى) الى النفس (فلا قصاص) فيه في طرف ولا نفس لان السراية من معفو عنه (واما أرش العضو فان جرى) في لفظ العفو عنه (لفظ وصية كما وصيت له بأرش هذه الجناية فوصية لقاتل) الاظهر محبتها كما تقدم في بابها فان أبطلت لزم أرش العضو وان (١٢٨) سقط أرشه ان خرج من الثلث والاسقط منه قدر الثلث (أو) جرى

الأرش ثم يقول عفوت عن أرشه كما نقله عن شيخه الطندائي ليس على ما ينبغي فراجع وحرره وخرج بالقود مالا قود فيه كجائفة وان عفان أرشها صح العفو وان عفان قودها لم يصح لانه لا قود فيها وان عفان عن قودها لو سرت فسرت الى النفس فللولي القود لانه عفان قبل وجوبه وهو لا يصح ايضا اعلم ان صيغة عفو لها انواع لانه اما ان يقول عفوت عن قوده وأرشه أو يقول عفوت عن قوده وأرشه وأرش ما يحدث عنه أو عفوت عن قودها وأوصيته بأرشه أو عفوت عن قوده وأوصيته بأرشه وأرش ما يحدث عنه أو عفوت عن قوده وأرشته مثلا من أرشه أو من أرشه وأرش ما يحدث عنه ونحو ذلك مما سيذكره وحاصله انه يصح العفو عن قود ذلك الجرح مطلقا وعن أرشه كذلك ويقط حالان لم يكن بلفظ وصية والا فلا حكمها وانه لا يصح العفو عما يسرى اليه ذلك الجرح من قودا وأرش الا ان كان بلفظ وصية وله حكمها فراجع ذلك وتأمله (قوله وأرشه) عطف على قوده أي فهو من العفو عنه لكن بغير لفظ وصية (قوله فان جرى النخ) أي وان كان حين عفان أرش العضو بعد العفو عن قوده أي بلفظ وصية فلا حكمها والاسقط حالا (قوله سقط قطعا) أي ان خرج من الثلث أو أجاز الوارث الزائد كما أشار اليه في طريقة قاطعة ومقابلها الحاككة المشار اليها بقوله وقيل النخ فالخلاف من حيث انه اسقاط ناجز أو مطلق بالموت والا فلا أرش معتبر من الثلث فيها لانه كإبراء المريض غرماء من دينه عليهم (قوله للسراية) أي في مقابلتها أو لاجلها سواء تعرض في عفو لما يحدث أولا لما سر أنه قبل وجوبه ويبدل له ما بعده (قوله ولو قطعت يده النخ) هو مفهوم ما ذكره قبله بقوله وتجب الزيادة المتقدمة (قوله فعفا) ولو بلفظ غير الوصية لانه وصية حكما فسقط ما لبعضهم هنا (قوله بكاملها النخ) محله ان تساوت الديتان كما مر (قوله في الاصح) تقدم أنه في النفس ضمن بلا خلاف (قوله بسراية) قيد خرج به المباشرة فلو قطع طرفه ثم حذر رقبته

(قول الشارح الى النفس) أما السراية الى العضو فتأتي (قول الشارح ولا نفس) شرط هذا ان يكون ذلك العضو مما يجب فيه القصاص فلو أجاز ففعا عن قودها ثم سرت وجب القصاص في النفس لانه عفا عن قود مالا قود فيه (قول الشارح اتفاقا) أي سواء أكان بهذه الالفاظ أم بلفظ الوصية (قول المتن وتجب الزيادة) أما اذا لم تعرض لها بالعفو فواضح وأما لو تعرض فكأسيأتي (قول المتن في عفو) أي اذا كان بلفظ ابراء أو اسقاط بدليل ما يأتي عن الشارح قريبا من قوله ولو كان العفو عما يحدث بلفظ الوصية (قول الشارح فان لم تصح الوصية النخ) كذا هو في الرافعي وسكتوا عما لو كان ذلك بلفظ الابراء لوضوح حكمه وهو سقوط الدية بكاملها ان وفي بها الثلث سواء صححنا الابراء عما لم يجب أم لا هذا ما تبين لي وهو ظاهر (قول الشارح سواء النخ) انظر كيف وجه هنا مع فرض المسألة بلفظ الوصية (قول المتن في الاصح) وجهه انه عفان الجناية في الحال فيقصر آره عليه وهذا بخلاف نظيره عما سلف في سراية النفس فانه تجب دية السراية قطعا وكأنه والله أعلم لضف العفو هنا بواسطة عدم الاندمال (قول الشارح في الاظهر السابق) مراده بذلك القولان في اسقاط الشيء قبل ثبوته (قول المتن ومن له قصاص) ما تقدم في عفو المجني عليه نفسه قبل السراية وهذا في عفو الوارث بعد موت المجني عليه (قول المتن سراية)

(لفظ ابراء أو اسقاط أو عفو سقط) قطعا (وقيل) هو (وصية) لا اعتبار من الثلث اتفاقا ودفع بأنه اسقاط ناجز والوصية ما تعلق بالموت (وتجب الزيادة عليه) أي الارش (الى تمام الدية) للسراية (وفي قول ان تعرض في عفو) عن الجناية (لما يحدث منها سقطت) أي الزيادة وهذا ومقابلها الرجح القولان في اسقاط الشيء قبل ثبوته ولو كان العفو عما يحدث بلفظ الوصية كقوله أوصيته بأرشه هذه الجناية وأرش ما يحدث منها أو تسرى اليه بني على القولين في الوصية للقاتل ويحى في جميع الدية ما تقدم في أرش العضو في الوصية ولو قطعت يده فعفا عن أرش الجناية وما يحدث منها فان لم تصح الوصية وجبت الدية بكاملها وان صح سقطت بكاملها ان وفي بها الثلث سواء صححنا الابراء عما لم يجب أم لم نصححه لان أرش الدين دية كاملة

فلا يزيد بالسراية شيء (فلو سرى) قطع العضو للعفو عن قوده وأرشه (الى

عضو آخر) كأن قطع أصبعه فكل باقي السكف (وان عمل) القطع السارى الى ما ذكر (ضمن دية السراية في الاصح) والثاني ينظر الى أنها من معفو عنه ويضمنها أيضا في العرض في العفو لما يحدث من الجناية في الاظهر السابق (ومن له قصاص نفس بسراية طرف) قطع (لو عفا عن النفس فلا قطع له) لان مستحقه القتل وقد عفا عنه

فلا قطع له) لان مستحقه القتل وقد عفا عنه (أو) عفا (عن الطرف فله حزر الرقبة في الأصح) لاستحقاقه والثاني يقول استحقه بالقطع الساري وقد عفا عنه (ولو قطعه ثم عفا عن النفس مجانا فان سري القطع بان بطلان العفو) ووقت (١٢٩) السراية قصاصا (والا) أي وان وقف

(فيصح) العفو (ولو وكل) باستيفاء القصاص (ثم عفا فاقص الوكيل جاهلا) عفو (فلا قصاص عليه) لعذره (والأظهر وجوب دية وانها عليه لا على عاقلة) أي فتكون حالة في الأصح مغلظة في المنهور (وهي لورثة الجاني والأصح أنه لا يرجع بها على العاق) لانه محسن بالعفو والثاني يقول نشأ عنه القرم ومقابل الاظهر يقول عفو بعد خروج الأمر من يده لتو والخلاف في قوله وأنها وجهان في الروضة كأصلها (ولو وجب) لرجل (قصاص عليها) أي المرأة (فكسحها عليه جاز وسقط) القصاص (فان فارق قبل الوطء رجع بنصف الأرض وفي قول بنصف مهر مثل) جزم في أصل الروضة بترجيح الاول أيضا والرافعي في الشرح عزاء ترجيحه للبغوي وقال في المحرر رجح الاول

﴿كتاب الديات﴾

جمع دية والهاء عوض من واو فاء الكلمة يقال وديت القليل أعطيت ديته وبيانه يأتي (في قتل الحر المسلم مائة بغير مثلثة في العمد ثلاثون حقة وثلاثون

فعفو عن أحد مما لا يسقط الآخر فلو قطع طرف عبد فمقت فحزر رقبته فقصاص الطرف للسيد والنفس لا ورثة (قوله فلا قطع) على التعمد خلافا للبقيني (قوله أو عفا) أي وارثه أو ان من واقعة على الوارث (قوله ولو قطعه ثم عفا الخ) أي لومات المجني عليه بقطع طرف فمصرية فقطع وليه طرف الجاني وعفا عن نفسه فسرى هذا القطع الى نفس الجاني ومات به تبيين بطلان العفو عن نفس الجاني ويقع موته بالسراية قصاصا عن نفس المجني عليه (قوله مجانا) ليس قيذا وتظهر قائدة فيما لو كان العفو بعوض فانه لا يلزم ويلزم رده ان كان قبض (قوله ووقت السراية قصاصا) لأن السبب وجد قبله وترتب عليه مقتضاه فلم يؤثر فيه العفو (قوله والا فيصح العفو) أي وان لم يسرق قطع طرف الجاني الى نفسه بل استمر حيا صرح العفو عنه فلا يلزمه شيء في مقابلة نفس المجني عليه بخلاف ما قبله لأن العفو انما يؤثر فيما بقي لا فيما استوفى (قوله لعذره) أي الذي هو غير مقصوفه فلا يرد قتل المبادر من الورثة لتوقفه على الاذن ولا قتل من عهده حريرا لعدم الثبوت فهما مقصران ولذلك لو قصر الوكيل بأن أخبره بالعفو من وثق به ولو نحو فاسق لزمه القود قطعاً لعدم جهله حيثئذ (قوله والأظهر وجوب دية) وان تمكن للوكيل من اعلامه بالعفو لأنه لا يلزمه (قوله مغلظة) فهي دية عمد في ماله (قوله وجهان) فالتعير بالأظهر في غير محله لكنه قلب (قوله قصاص عليها) أي في نفس أو طرف أو غيرهما سواء كانت الجناية على الزوج بغير القتل أو على مورثه مطلقا (قوله جاز) أي صح النكاح والصداق وخارج بالقصاص ما لو لم يمهاله دية فكسحها فيصح النكاح ويفسد الصداق لعدم صحة الاعتياض عنها وسواء في المرأة الحرة والرقبة ولو كانت الجناية على الزوج فسرى اليه ومات فمات على مهر مثلها وصية لقاتل قاله شيخنا فراجع (قوله مرجع بنصف الارش) هو للتعبد

﴿كتاب الديات﴾

آخرها عن القصاص لأنها بدله كما مر وجمعها باعتبار الاشخاص أو باعتبار النفس والأطراف بناء على أن الحكومة أو الأرض تسمى دية وهو الأصح فهي شرع المال الواجب بالجناية على خرف في نفس أو غيرها وغلبها على القيمة في غير الحر لسرفها (قوله والهاء عوض من واو فاء الكلمة) فأصلها ودي بكسر الواو وسكون الدال المهملة كوعدا مأخوذة من الودي بفتح الواو وسكون الدال المهملة وهو دفع الدية (قوله في قتل الحر المسلم) أي للعصوم لا الزاني المحسن وتارك الصلاة بعد الأمر لأنهما مهدران وان وجب القصاص فهما لو كان القاتل مثلهما كما في المرتد مثله (قوله خلفه) جمعها خلف بكسر ثم فتح أو خلفات من لفظها أو حوامل من غير

احترز عن الباشرة كان قطعه ثم قتله فانه اذا عفا عن أحد مما لا يسقط الآخر (قول المتن مجانا) كذلك الحكم لو كان على عوض (قول المتن والأظهر وجوب دية) استثنى ابن أبي عسرون ما اذا كان العفو في وقت لا يمكن معه اعلام الوكيل قبل صدور القتل قال فالعفو لتو ولا ضمان لكن الأصحاب أطلقوا القولين (قول المتن وجوب دية) لأنه بان أنه قتله بغير حق (قول المتن لا على عاقلة) لانه عامد في فعله غاية الأمر ان القصاص سقط للشبهة وعلة مقابلة أنه فعل معتقدا الاباحة (قول المتن وهي لورثة الجاني) غرضه من هذا أن العاق لو عفا على مال لم يستحق الذي على الوكيل وانما هو لورثة الجاني (قول المتن جاز) أما النكاح فواضح وأما الصداق فلان ما جاز الصلح عنه صح جملة صداقا

﴿كتاب الديات﴾

آخرها عن القصاص لأنها بدله (قول المتن في قتل الحر) خرج الرقيق فانه غلب فيه المالية فوجب القيمة (قول المتن خلفه) في الحديث في بطونها أولادها قال الرافعي اختلف فيه فقيل تأكيد وقيل اسم الخلفة

جذعة وأر بعون خلفه أي حاملا) لحديث الترمذي بذلك وسواء أوجب

(١٧) - (قليوبي وعميرة) - (راجع)

القصاص فعني على الدية أم لم يوجبه كقتل والد الدولة والبعير يطلق على الذكر والأنثى والخلفة بفتح الحاء المعجمة وكسر اللام وبالفاء (ومخسة

لفظها ومن كلامه يعلم اعتبار كون المائة اثنا (قوله جمع حقة وجذعة) يشير الى أنهما جمان لمؤث وفي كلام شيخنا رامي مائة ان الأول جمع للذكر والثوث وان الثاني جمع للذكر فقط وإنما ذكر الشارح ذلك إشارة الى اعتبار كونها اثنا فلا تجزى الذكور الا ابن البون في الخمسة انتهى ولا يخفى ما فيه من النظر لأن اعتبار كونها في الدية اثنا لا يقتضي خروج الشارح عن نهج اللغة الى الخطأ المحض فيها فراجع (قوله فان قتل) أو قطع أو جرح لذكر أو أنثى مسلم أو غيره من الاحرار كما يأتي وكذا في العاني (قوله في حرم مكة) ولو بقطع هوأه بالسهم وان مات خارجة بخلاف عكسه قاله شيخنا في شرحه وقال شيخنا يغلظ مطلقا والتغليظ في هذا خاص بكون الجنى عليه مسلما (قوله أو في الأشهر الحرم) ولو بقطع السهم لبعضها على ما ذكر (قوله ذى القعدة) وهو أولها على الاعتماد فهي من ستين ويغلظ في هذا وما بعده في الجنى عليه السلم وغيره ولا تغليظ في المبدقلا أو جرحا ولا في قتل الجنين بالحرم ولا تغليظ في الحكومات (قوله والحرم) خص بوصف التحريم لما قيل ان الله حرم فيه الجنة على ابليس وقيل لأن أول تحريم القتال وقع فيه وأل فيه للمح الصفة وخصت به لأنها أول السنة كما قيل الشهر للعروف نسكه الخ وأضيف الى الله دون غيره كما يقال شهر الله المحرم لما ذكر ولأنه اسم اسلامي وكان يسمى قبل ذلك صفر الاول قاله الجلال السيوطي (قوله محرما ذارحم) لوقال محرمرحم بالاضافة كما فعل غيره كشيخ الاسلام في النهج لكان أخصر وأولى ليخرج به نحو بنت عم هي أم زوجته أو مرضعتها (قوله ولا أثر للحرم الرضاع والمصاهرة) ولومع القرابة كما مر (قوله مؤجلة) بالنصب حال من فاعل الطرف وقيل بالرفع خبر (قوله أي ديته) لم يقل مثل ذلك في الخطأ مع أنه المراد لكان الشرط عقبه للامتنع منه (قوله لاسيأتى) وهو خبر الصحيحين ان امرأتين اقتلتا فحذفت بالحاء والنال المعجمتين احدهما الأخرى بحجر أي لا يقتل غالبا أذا من لفظ الحذف فقتلتها وما في بطنها فقتل رسول الله صلى الله عليه وسلم ان دية جنيها غرة عبدا وامة وقصى بدية المرأة على عاقلتها أي القاتلة وقتلها شبه عمد كما علم في الخطأ أولى والمعنى في ذلك أن القبائل في الجاهلية كانوا يقومون بنصرة الجاني منهم ويمنعون أولياء الدم من أخذ حقهم فأبدل الشرع تلك النصرة ببذل المال وخص تحميلهم بغير العمد كثره خصوصا من يتعاطى الأسلحة فحسنت أمانته لئلا يتضرر بما هو معذور فيه وأجلت عليهم

يقع أيضا على التي ولبت ومعها أولادها اه ثم قيل جمعها خلف بكسر الحاء وفتح اللام وقيل مخاض على غير لفظه كالمرأة تجمع على نساء (قول الشارح في الخطأ) ولو بفعل صبي عمدا اذا جلتا عمده خطأ وجوز ابن الرفعة أن يغلظ بالتثنية قال كما غلظ به الخطأ الحقيقي عند حصوله في الأشهر الحرم مثلا (قول الشارح جمع حقة وجذعة) يريد أن الذكور منهما لا يجزى (قول المتن فان قتل خطأ) خرج غيره فانه لا يزداد تغليظه بذلك لأن المكبر لا يكبر كما في غسالات الكلب لا يطلب فيها تثنية (قول المتن في حرم مكة) سبب التغليظ فيه تأمينه لداخله فاذا غلظ على الامة في شأن طيره وصيده فالضمان بالأدنى أولى بالتغليظ (قول المتن ذى القعدة الخ) قال في شرح مسلم الاخبار تظافرت بعدها على هذا الترتيب فهو الصواب خلاف من بدأ بالحرم لتكون من سنة واحدة اه واختص المحرم بالتعريف لكونه أول السنة فكأنهم قالوا هذا الذي يكون دائما أول العام (قول الشارح المدينة) قال بعض الاصحاب الا ان قلنا بضمان صيده قال بعضهم ولو ضمنا لاختصاص مكة بالنسك (قول الشارح لاسيأتى في بابها) منه ان شبه العمد مجرد دين العمد والخطأ فأعطى حكم هذا من جانب وحكم الآخر من جانب وحديث الحامل التي ماتت برمية الحجر (قول الشارح يثبت الرد) انما ألحقته لانها تشبه من حيث كونها عوضا عن شيء بخلاف الأضحية مثلا (قول المتن ومريض) من عطف الخاص على العام نية عليه لئلا يتوهم صحة أخذه من الابل

في الخطأ عشرون بنت مخاض وكذا بنات لبون وبنو لبون وحقاق وجذاع جمع حقة وجذعة لحديث الترمذي وغيره بذلك (فان قتل خطأ في حرم مكة أو الأشهر الحرم ذى القعدة وذى الحجة) بفتح القاف وكسر الحاء على المشهور فيهما (والحرم ورجب أو محرما ذا رحم) كالأم والأخت (ثلاثة) لعظم حرمة الثلاثة لاورد فيها ولا يلحق بمحرم مكة حرم المدينة ولا الاحرام ولا بالأشهر الحرم رمضان ولا أثر للحرم الرضاع والمصاهرة ولا لقرب غير محرم كولد العم (والخطأ وان تثلت) دية بما ذكر (فعلى العاقلة) ديته (مؤجلة) لاسيأتى في بابها (والعمد) أي ديته (على الجاني معجلة) على قياس ابدال المتلفات (وشبه العمد) أي ديته (مثلثة على العاقلة مؤجلة) التثنية لحديث النسائي وغيره والباقي لاسيأتى في بابها (ولا يقبل معيب) بتمثيت الرد في الرد في البيع (ومريض الابرص) أي

رفقاهم (قوله المستحق) أي الأهل وعطف للمريض خاص (قوله بأهل خبرة) أي اثنين منهم ويكفي تصديق المستحق بأنها حوامل فان تبين عدم الحمل ردها وأخذ بدلها ولو مات وتنازعا في أنها حوامل شق جوفها فان ظهر عدم الحمل فكأمر فان ادعى الدافع اسقاطها عند الأخذ صدق بيمينه ان أخذت بتصديق الآخذ في حملها أو بدليل به وأمكن والاصدق بلايين (قوله قبل خمس سنين) أي قبل تمام الخامسة منها (قوله وفي الروضة الخ) اعتراض من حيث الخلاف (قوله ومن لزمته الدية) أي السكامة للنصرف اليها الاسم عند الاطلاق وبها يخرج من لزمه الأرض أو القيمة أو الحكومة فيخير بين النقد والابل (قوله فمنها) أي من ابله أي من نوعها ولا تعين أعينها بل يتعين غيرها لو كانت مصيبة وكذا يقال فيما يأتي وظاهر كلامه أنه لا يجوز العدول الى ابل بلده الا عند عدم ابله وفي الروضة أنه يخير بينهما قاله شيخنا وهو للتعبد (قوله بلده) أي ببلد اقامته وان لم يكن محل الجناية وكذا ما بعده ولو لم يكن له بلد ولا قبيلة اعتبر غالب ابل الناس وكذا لو وجبت في بيت المال لأن جهة الاسلام لا تختص وقول البلقيني بوجوب القيمة في هذه مردود (قوله فأقرب بلاد) فلا يعتبر قرب القبيلة في البلد وعكسه ولو استوى اليه بلدان ولم يختلف نوع الغالب فيهما تخير كذا قاله شيخنا وفيه نظر لأنه مع اتحاد نوع الغالب في ابل البلدين لا يتصور التخيير لأن الذي يخرج مساو لكل من النوعين وانما يتصور التخيير اذا اختلف نوع الغالب في البلدين والتخيير حيث تظاهر فتأمل (قوله وعظمت المؤنة والشقة) قال شيخنا هما عطف على بدنته به يعلم اجتماع الأمور الثلاثة وفيه نظر بل أحدها كاف في سقوط الطلب بها مع أنه قد يجعل عظمة المؤنة أو الشقة ضابطا للبدن قال والراد بالمؤنة أن تزيد على قيمتها وهو بعيد جدا بل الوجه أن يراد بهامالا يحتمل بدله عادة في مثل ذلك وبالمشقة ما لا يحتمل تكافئه كذلك (قوله ولا يعدل الى نوع) ولو أعلى قاله شيخنا الرمي (قوله والأصح منه هو للتعبد وأختمن التعليل بجهالة صفتها جواز الصلح عنها اذا علمت وهو كذلك وعلمها بما يأتي في أخذ قيمتها على الجديد (قوله بأكثر الخ) لعله بقدر لا يتقارب به (قوله أو اثنا عشر) هي للتنويع فالذهب من أهله والفضة من أهلها وانظر ما للراد بالأهل فيهما (قوله والجديد قيمتها) أي ان لم يصبر للمستحق الى وجودها (قوله بنقد بلده الغالب) اقتصر للصنف على بلده لأنه التصور اذا اعتبار غيره انما يوجد عند وجود الابل فيه فقول شيخنا الأولي أن يقول بنقد محل الوجوب ليشمل غير بلده كما فعل شيخ الاسلام وغيره فيه نظر (قوله وقيمة الباقي) سواء كان البعض للوجود من ابله أو ابل بلده أو ابل أقرب البلاد اليه فان وجد

المرض كالزكاة كذا قيل وفيه نظر فان العيب خير للمرض كذلك يؤخذ في الزكاة من مثله (قول الشارح في الزمة) كالسلم فيه إشارة الى الفرق بين هذا وبين الزكاة في أخذ المريض من المراض لتعلق الزكاة بالعين (قول المتن بأهل خبرة) الحاقا لتلك بالتقويم (قول المتن والأصح اجزاؤها الخ) أي لصدق الاسم عليها (قول المتن فمنها) أي تيسيرا عليه (قول المتن من غالب ابل بلده) أي لأنها عوض متلف فاعتبر الغالب لا بلد المتلف (قول المتن فأقرب) كفاي الفطرة (قول المتن ولا يعدل الى نوع) ظاهره ولو كان أعلى وبه صرح الرافعي رحمه الله تعالى لكن نقل النص على الاجزاء فيه ونسب لجمع من اصحاب (قول الشارح هذا أطلقوه) الضمير فيه يرجع الى قوله فيجوز (قول المتن فالقديم الخ) ظاهره التخيير وهو اختيار الامام والجمهور على خلافه أي الدناير على أهلها والورق على أهلها فأوفي كلامه للتنويع (قول المتن أو اثنا عشر ألف درهم) فضيته أن الدينار يقابله اثنا عشر درهما (قول الشارح الحديث) لكنه مرسل (قول الشارح بنقد بلده) أي كفاي بلد المتلفات (قول المتن أخذ) لان الميسور لا يسقط بالمسور (قول المتن وقيمة) أي على الجديد وعلى القديم قسطه من النقد

(والأصح اجزاؤها قبل خمس سنين) وان كان الغالب ان الثقة لا تحمل قبلها والثاني اعتبر الغالب وفي الروضة كأصلها حكاية الخلاف قولين (ومن لزمته) الدية من العاقلة أو الجاني (وله ابل فمنها) تؤخذ (وقيل من غالب ابل بلده) ان كانت ابله من غير ذلك ومثل البلد القبيلة (والا) أي وان لم يكن له ابل (فغالب) بالجرايل (بلده) بلدي أو قبيلة بدوي (والا) أي وان لم يكن في البلدة أو القبيلة ابل (فأقرب) بالجبر (بلاد) أي فمن غالب ابل الاقرب ويلزمه النقل ان قرب المسافة فان بدت بأن كانت مسافة القصر وعظمت المؤنة والشقة لم يلزمه وسقطت المطالبة بالابل (ولا يعدل الى نوع وقيمة الا براض) فيجوز العدول به قال في البيان هكذا أطلقه وليكن مبني على جواز الصلح عن ابل الدية أي والأصح منه لجهالة صفتها (ولو عدت) الابل في الموضع الذي يجب تحصيلها منه أو وجدت فيه بأكثر من ثمن المثل (فالقديم) الواجب (ألف دينار أو اثنا عشر ألف درهم) فضة حديث بذلك رواه ابن حبان

وغيره (والجديد) الواجب (قيمته) بالغة ما بلغت يوم وجوب التسليم (بنقد بلده) الغالب (وان وجد بعض) منها (أخذ وقيمة الباقي

دية الرجل والحق بنفسها جرحها وبها الخنثى نفسا وجرحا لأن زيادته عليها مشكوك فيها (و) دية (يهودي ونصراني ثلث) دية (مسلم) أخذ من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أنه صلى الله عليه وسلم فرض على كل مسلم قتل رجلا من أهل الكتاب أربعة آلاف درهم رواه عبد الرزاق في مصنفه وقال به عمر وعثمان رضي الله عنهما (و) دية (مجوسي ثلثا عشر) دية (مسلم) كما قال عمر وعثمان وابن مسعود رضي الله عنهم ثمانمائة درهم ويبر عن ذلك بخمس دية النمي وهو من له كتاب ودين كان حقا وتحمل ذيبته ومنا كخته ويقر بالجزية وليس للمجوسي من هذه الخمسة إلا الخامس فكانت ديته خمس دية (وكذا وثني) أي عابدون بالثلاثة أي صنم (له أمان) بأن دخل لنار سولا فقتل ومثله عابد الشمس والقمر أي دية مجوسي والمرأة في الأربعة على النصف مما ذكر (والمذهب أن من لم يبلغه الإسلام) وقتل (أن تمسك بدين لم يبدل فدية دينه) دية وقيل دية

بعض من كل منها فإن اتحد نوعها فذلك والافله الاتعم من التأخر إن كان أعلى والارجع الى القيمة وهذا كله على الجديد وأما على القديم فيؤخذ بالقسط من النقد المذكور وهل القسط باعتبار عدد المائة من الابل أو باعتبار قيمة الأخوذ والمعدوم لو جمعت أو باعتبار نقص قيمة الأخوذ عن الألف حتى لو ساواها فلا شئ مراجع ذلك (قوله والمرأة) أي الأثني وهي مبتدأ والظرف بعدها الخبر كما أشار إليه الشارح والخنثى عطف عليها (قوله نفسا وجرحا) وطرفا ومعنى نعم في حلة الخنثى ومذاكيره وشفرته الأقل من دية امرأة وحكومة كل منها (قوله ودية يهودي الخ) أي له كتاب ودين يقر عليه بالجزية ويشترط أن يكون له أمان وأن تحمل منا كخته والاهدر في الأول ووجب دية مجوسي في الثاني ويقاس بالدية غيرها كذا قاله شيخنا وفي الثاني نظر لأن الدية معتبرة بأغلاظ الأصل كما يأتي فظاهر كلام المصنف أن لفظ يهودي وما بعده مرفوع عطف على المرأة وأخرجه الشارح عن إعرابه بتقدير لفظ دية قبله وهو معيب وقيل عنده عدم صحة الأخبار عنه بما بعده وأوجب الامام مالك في نحو اليهودي نصف دية مسلم وأوجب أبو حنيفة فدية مسلم كاملة وأوجب الامام أحمد دية المسلم في العمد ونصفها في الخطأ وشبه العمد (قوله ثلث عشر) الأخصر ثلث خمس مسلم قال الخطيب لعدم تكرار الثلث وتصويب الحساب (قوله وهو) أي الذي (قوله أي صنم) وقيل الوثن ما يكون من نحو نحاس والصنم ما يكون من حجر وعلى كل منهما فالكواكب لا تسمى بواحد منهما وإن اتحد حكم الدية في الجميع (قوله له أمان) لما تقدم كما تقدمت الإشارة اليه وإن كان ظاهر كلامه رجوعه للوثني وحده (قوله والمرأة) ومثلها الخنثى كما مر في السلم (قوله إن تمسك) أي يقينا فإن شك هل بلغته دعوة نبي أولا فهدر على للعمد (قوله بدين لم يبدل) أي عند أهلها أو باعتبار اعتقاده بأن لم يبلغه ناسخ له (قوله وقيل دية مسلم) فالتصير بالمذهب ليس في محله (قوله وقيل دية ذلك الدين) وفيه طريق قاطع بالأول ولعل تعبير المصنف بالمذهب لأجلها وجمع الأولى معها تنظيلا وكان حق الشارح أن يفتي على ذلك (تنبيه) يجري في هذه الديات التخليط في العمد وشبهه وفي الخطأ في الأشهر الحرم وفي الحرم المحرم لافي الحرم كما مرّت الإشارة إليه ففي قتل كتابي مثلا عمدا أو ذرا رحم أو في الأشهر الحرم من كل من الحقات والجذعات عشر ومن الحلقات ثلاث عشرة خلفه وثلث خلفه وفي قتل نحو مجوسي كذلك جنعتان وحقتان وخلفتان وثلاثا خلفه ويعتبر في التولد أكثر أصوله دية أبا كان أو أما سواء حلت منا كخته أولا كما في جزاء الصيد نظرا لمنع ابتداء والله أعلم

(قول المتن والمرأة الخ) لما فرغ من مغلطات الدية شرع في منقعاتها فمنها الآية ثم الكفر إلى آخر ما قرره (قول المتن نفسا) أي بالاجماع (قول المتن وجرحا) أي بالقياس (قول الشارح أربعة آلاف) قال الزركشي فاعتبر الثلث في الدراهم فقسنا عليه الابل وذهب أبو حنيفة إلى إيجاب دية مسلم ومالك إلى إيجاب النصف ومنهم من أوجب الثلث فأخذ به الشافعي للاتفاق عليه ومنه تعلم أن دليل إيجاب الابل فيه الاجماع (قول الشارح أيضا أربعة آلاف) وأما إيجاب الابل فيه فدليله الاجماع لأنه أقل مما قيل (قول الشارح ويبر عن ذلك) أشار بهذا إلى القياس الذي ثبت به الحكم المتعبد بقول الصحابة (قول الشارح أي عابدون) (تنبيه) المتولد بين مختلفي الدية يلحق بأغلاظهما قيل ويشكل بالخنثى حيث الحق بالمرأة قال السهيلي ولا يقال وثن الأمن كان من غير صخرة كالنحاس وغيره (قول المتن له أمان) ظاهره عوده إلى الوثني فقط وينبغي عوده إلى النكل (قول المتن والافك مجوسي) اعلم أن عموم هذا الكلام كما يشمل ما قاله الشارح يشمل من لم يبلغه دعوة نبي أصلا وفيه طريقان أحدهما قولان أرجحهما وجوب الأخس والثاني دية مسلم والثانية القطع بالأول فتعير المصنف بالمذهب صحيح بالنظر لهذا فيندفع الاعتراض

(فصل) (في موضحة الرأس أو الوجه لمسلم) أي منه (خمس) أبرة لحديث في الموضحة خمس من الابل رواه الترمذي والثلاثة وحسنه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده والبعير يطلق على الذكر والأنثى (و) في (هاشمة مع إيضاح عشرة) لما روى عن زيد بن ثابت أنه ^{يقول} أو جب في الهاشمة عشر من الابل ورواه الدارقطني والبيهقي (١٣٣) موقوفا على زيد (ودونه) أي وفي

هاشمة من غير إيضاح (خمس) أخذاً مما ذكر قبل (وقيل حكومة) ككسر سائر العظام (و) في منقطة وهي مسبوقة بهشم وإيضاح (خمس) عشر) بعيراً لحديث عمرو بن حزم بذلك رواه أبو داود والنسائي وابن حبان والحاكم ورووا من حديثه ما سبق في الموضحة (و) في (مأمومة ثلث الدية) لحديث عمرو بن ذلك أيضاً وقيل بها الدائمة وقيل تزداد حكومة لحرق الخريطة وقيل فيها الدية لأنها تذف ومنع ذلك (ولو أوضح) واحد (فهشم) آخر وتقل ثالث وأما رابع فلي كل من الثلاثة خمسة والرابع تمام الثلث) وهو ثمانية عشر بعيراً وثلث بعير وهذا كله في المسلم الذكراً فالحمة في الموضحة مثلاً نصف عشر دية فتراعى هذه النسبة في حق غيره ففي موضحة المرأة بعيران ونصف والذي بعير وثلثان والمجوسى ثلث بعير وعلى

(فصل) في حكم واجب ملدون النفس في السلم وغيره من الذكر والأنثى والخنثى والحر والرقيق (قوله في موضحة الرأس) ومنه البياض خلف الأذن هنا دون الوضوء لتعلقه فيه بالتغر (قوله أي منه) أشار إلى أن اللام بمعنى من لدفع توهم أنه المستحق لها بالجنابة على غيره ولا فائدة أن الظرف متعلق بالرأس والوجه فتأمل (قوله خمسة أبرة) لو قال نصف عشر دية صاحبها لكان أولى لأن الحمة مثلية أو خمسة كما يأتي ولكن أعم لأنه للبعير وسياً (قوله والثلاثة) هم أبو داود والنسائي وابن ماجه (قوله والبعير يطلق على الذكر والأنثى) وهذا الإطلاق لغة ولو سكت عنه لكان أولى لأن للبعير هنا الإناث كما تقدم في الدية وسنأتي الإشارة إليه (قوله مع إيضاح) ولولحاجة إليه لخرج العظم للشوم ولو وصلت الهاشمة إلى وجنة أو فم أو للوضحة إلى أنف وجب مع الأرض حكومة أيضاً ومحل ما ذكر في رأس أو وجه غير زائد يقينا والأفلا واجب حكومة لأرض (قوله أخذاً مما ذكر قبل) من أن شرط وجوب العشرة اجتماعهما والواجب في شيتين يقتضى التوزيع عليهما (قوله فهشم) الواو أولى (قوله وأم رابع) بفتح المهملة وتشديد الميم فعل ماض فلودمغ خامس فإن قلنا بل مرجوح أن الدائمة مدفعة فهو القاتل فعليه الدية وعلى كل من قبله ضمان جرحه والأقان مات بجراحاتهم وزعت الدية على الخمس وسقط مقدر الجروح الأول والأفلى الخامس حكومة فقط فراجع (قوله وهذا كله الخ) أي كما صرح به للمصنف أولاً وتؤخذ المذكورة من تذكر لفظه المتقدم وسكوت الشارح عن الحر هنا منع ما ذكر في السلم لا وجه له فتأمل (قوله فتراعى هذه النسبة الخ) هو صريح في اعتبار التثليث والتخميس ففي الموضحة عمداً خمس أبرة إناث مثلية حقة ونصف وجذعة ونصف وثلثان وفيها خطأ خمس خمسة بنت مخاض وابن لبون وبنت لبون وحقة وجذعة فراجع ذلك وحرره (قوله والذي) أي الذكراً ما ذكره في النسبة نصف وثلث بعير وفي المجوسية سدس بعير وانظر كيف التثليث والتخميس فيها وغيرها (قوله وعلى هذا القياس) أي قياس غير الموضحة من الهاشمة وغيرها عليها في تلك النسبة فتأمل (قوله ان عرفت) يقينا (قوله وجب قسط) أي ما لم تكن الحكومة لو اعتبرت أكثر منه والأوجب أن استويان غير (قوله وفي جاتفة ثلثية) وكذا في دامة بل هي منها كما يأتي وفي مأمومة كما مر

بأن الخلاف في غيره أوجه ونرى من النقصات الرق والاجتنان وسياً تيان

(فصل في موضحة الرأس)

(قول الشارح أخذاً مما ذكر) وذلك لأن الواجب في شيتين يوزع عليهما عند الانفراد (قول المتن وقيل حكومة) على هذا هل تبلغ أرض موضحة ترد فيه جواب القاضي ثم قال لا يبلغ بها (قول المتن خمسة عشر) لو تقل من غير إيضاح فهل يجب عشرة أبرة أم حكومة قال الرافعي فيه الوجهان السابقان يعني في الهشم المنفرد عن الإيضاح (قول المتن فهشم) الاتيان بالواو أولى (قول المتن حكومة) أي ولا يجوز أن يبلغ بها أرض الموضحة (قول الشارح ففيه حكومة) وذلك لأن الشين في الوجه والرأس أعظم لاشتغالها على المحاسن والحواس ولتلازم أن يجب في جرح العضو أكثر مما يجب فيه

هذا القياس (والشجاج قبل الموضحة) من الحارصة وغيرها للتقدم (ان عرفت نسبتها منها) أي من الموضحة بأن كان على رأسه موضحة اذا قيس بها الباضة مثلاً عرفت ان المقطوع ثلثاً ونصف في عمق اللحم (وجب قسط من أرضها) أي للموضحة (والا) أي وان لم تعرف نسبتها منها (فحكومة كجرح سائر البدن) أي باقية كالأيضاح والهشم والتخفيف ففيه حكومة (وفي جاتفة ثلثية) لحديث عمرو بن حزم بذلك رواه النسائي وابن حبان والحاكم وهذا

كالستنى بمقابلته (وهى جرح ينفذ) بالمعجمة (الى جوف كبطن وصدر وقررة نحر) بضم اللثة (وجبين وخاصة) أى كداخل اللذ كورات
 وصور فى الجبين بمناقل عنهم (١٣٤) من ان الجرح النافذ منه الى جوف الدماغ جاتفة ووجه بالعدل عن قول الحرر وغيره

الجبين للمفهوم عما ذكر
 معه ومنه الورك وليس من
 الجوف داخل القم والألف
 (ولا يختلف أرش موضحة
 بكبرها) فالكبرة وغيرها
 سواء فى أرشها للتقسيم
 (ولو أوضح موضعين بينهما
 لحم وجلد قبل أو أحدهما
 فموضحتان) وجهه فى
 الثانية وجود حاجز بين
 الموضعين والأصح فيها
 واحدة لأن الجناية أتت
 على الموضع كله كاستيعابه
 بالإيضاح ولو عاد الجاني فرفع
 الحاجز بينهما قبل الاندمال
 لزمه أرش واحد على
 الصحيح وكذا لو تأكل
 الحاجز بينهما لأن الحاصل
 بسراية فعله منسوب اليه
 (ولو انقسمت موضحة
 عمدا أو خطأ أو شملت
 رأسا ووجهها فموضحتان
 وقيل موضحة) نظرا
 للصورة والأول نظر الى
 اختلاف الحكم أو المحل
 (ولو وسع موضحة فواحدة
 على الصحيح) كما لو أتى
 بها ابتداء كذلك والثاني
 فثقتان (أو) موضحة
 (غيره فثقتان) لأن فعله
 لا يبنى على فعل غيره
 (والجاتفة كموضحة فى
 التعدد) وعدمه فلا جافه فى

(قوله كالستنى) لعدم أداة الاستثناء فيه والذي قبله خرج سائر البدن (قوله وخاصة) ومثناة وغجان
 بكسر أوله المهمل وهو ما بين الحصى والدبر (قوله جاتفة) وهى الدامغة السابقة فى كلام الشارح ولم يذكرها
 المصنف هناك لدخولها فيما هنا (قوله الجبين) بنون بعد الجيم مثنى جنب (قوله عما ذكر معه) وهو
 الحاصرة بعده والبطن قبله (قوله ومنه) أى ما ذكر (قوله داخل القم والألف) وكذا العين والفخذ والذ كر
 قال راد الجوف ما فيه إحالة للغذاء أو الهواء أو ما هو طريق له غير المذكورات (قوله لزمه أرش واحد) ان
 اتفقت الجنايتان عمدا وغيره والاتعدت كما يأتى ولو رفعه غير الجاني لزمه أرش ولزم الأول أرشان ولو
 رفعه مع غيره فكذلك كذا قالوا بقياس ما يأتى فيما لو أوضحه جمع انه يلزم الجاني ثلاثة أرش و يلزم من
 شاركه فى رفع الحاجز أرش واحد ولو اشتركا فى الموضحتين ورفع أحدهما الحاجز لزم الرفع أرشان والآخر
 أرش واحد كذا قالوه بقياس ما يأتى فيما لو أوضحه جمع انه يلزم الرفع ثلاثة أرش و يلزم الشريك فى
 الموضحتين أرشان فتأمل (قوله ولو انقسمت الخ) يشير الى أن الموضحة كالجاتفة تعدد صورة ومحلا
 وحكما وقاعلا (قوله شملت) بكسر الميم أفصح من قسحها (قوله أو موضحة غيره) فغير مجرور عطف على ضمير
 موضحة من غير إعادة الجار وهو طريقة المصنف تبع الشيخ ابن مالك ولم يجعله عطف على ضمير وسع مع محته
 لمنع العطف عليه من غيرنا كيد اتفاق مع أن غير وجدت فى خط المصنف مجرورة (قوله فى التعدد) نعم لو
 وسع جاتفة غيره من داخل فقط أو من خارج فقط فحكمومة فقط (قوله وكذا الخ) أى مما جاتفتان فالتشبيه

(قول الشارح كالستنى) وذلك لأن جروح باقى البدن ليس فيها مقدار الجاتفة (قول الشارح بمقابلته)
 الذى قبله قول المتن كجرح (قول المتن وهى جرح ينفذ الى جوف) أى ولو كان ذلك بآخرة ونحوها (قول
 المتن وقررة نحر) كأنها الثغرة التى فى أعلى الصدر بين الترقوتين (قول الشارح وصور فى الجبين) لك
 أن تقول هذا التصویر يرجع الى أن ذلك مأثومة فالحق ما فى الحرر إلا أن يقال لا بد فى الجاتفة من خرق
 الجلد أعنى خرق رية الدماغ فان قيل هذه تكون دامة قلنا نعم ولكن الدامغة لم تقدم لها دية فى المنهاج
 (قول الشارح المفهوم عما ذكر) الذى ذكر قول المتن كبطن الى قوله وخاصة الا قوله وجبين فليس عما ذكر
 (قول الشارح ومنه) الضمير فيه يرجع الى قوله عما ذكر (قول المتن موضحة) غيرها مما له مقدار
 كذلك وعلى ذلك النظر الى الاسم (قول الشارح لأن الجناية) عبارة الامام لأنه بازاله أحدهما أثبت الجناية
 على الموضع كله ولو أوضح جميع ذلك لم يجز أكثر من أرش للموضحة بالأولى (قول الشارح عمدا وخطأ)
 نصب اما على نزع الخافض أو صفة مصدر محذوف (قول الشارح أو شملت رأسا ووجهها) خرج ما لو شملت
 رأسا وقفا فلا خلاف فى إيجاب موضحة الرأس وحكومة القفا وخرج أيضا ما لو عمت الجبهة والحد فموضحة
 واحدة ثم شملت بكسر الميم على الأفصح (قول المتن أو موضحة غيره) أى فغيره مجرور ويجوز أيضا رفعه
 عطف على فاعل وسع ويجوز أيضا نصبه إقامة له مقام المضاف اليه (قول المتن كموضحة) من جملة ما دخل فى
 التشبيه عدم التعدد عند توسيعه هو وكذا التعدد عند توسيع الغير لها ولم يتعرض لها الشارح وقد تعرض
 لها الزركشى فقال لو وسع غيره الجاتفة من الظاهر والباطن تعددت والا فحكمومة على الموسع (قول
 الشارح وكذا لو انقسمت عمدا وخطأ) ظاهره اتحاد الجاتفة بذلك وهو خلاف ما فى الروضة وأصلها حيث
 قالوا يجزى فى اختلاف حكم الجاتفة وانقسامها الى عمدا وخطأ ما تقدم فى الموضحة والجواب عن الشارح
 رحمه الله تعالى ان قوله وكذا الخ عطف على صدر الكلام أى فهما جاتفتان

موضعين بينهما لحم وجلد قبل أو أحدهما فجاتفتان ولو رفع الحاجز بينهما
 أو تأكل فواحدة على الصحيح وكذا لو انقسمت عمدا وخطأ (ولو فثقتان) بالمعجمة (فى بطن وخرجت من ظهر فجاتفتان فى الأصح)
 (قول)

اعتبارا للحاجة بالداخله والثاني في الخارجة حكومة (ولو أوصل جوفه سناتا له طرفان فثنتان) حيث الحاجز بينهما سنيم (ولا يسقط الارش بالتحام موضحة وجائفة) لانه في مقابلة الجزء القاهب والالم الحاصل (والذهب أن في الأذنين دية لاحكومة) وهو قول أو وجه مخرج وجه بأن السمع لا يحلها وليس فيهما منفعة ظاهرة واستدل الأول بحديث عمرو بن حزم وفي الأذن خمسون من الابل رواه الدارقطني والبيهقي وسواء فيهما القطع والقلع والسميع والاصم (وبعض) منهما (بقسطه) من الدية وهو صادق بواحدة ففيها النصف وبه صرح في المهرر وبعضها ويقدر بالمساحة (ولو أيسبهما) بالجناية (قدية وفي قول (١٣٥) حكومة) لأن منفعتهما لا تبطل

بذلك وهي جمع الصوت
ليصل الى الصياح ومحل
السماع وعورض بطلان
المنفعة الأخرى وهي دفع
الهوام بالاحساس (ولو
قطع بإستين فحكومة وفي
قول دية) الأول مبني
على الأول والثاني على
الثاني كما في المهرر (وفي كل
عين نصف) دية لحديث
عمرو بن حزم في العين
خمسون من الابل رواه
مالك وحديثه أيضا وفي
العينين الدية رواه النسائي
وابن حبان والحاكم (ولو)
هي عين (أحول وأعمش
وأعور) أي ذى عين
واحدة ففيها نصف الدية
لأن المنفعة باقية في أعينهم
ومقدارها لا ينظر اليه
(وكذا من بينه بياض
لا ينقص الضوء) فيها
نصف الدية (فان نقص
فقط) منه فيها ان انضبط
النقص بالاعتبار بالصحيحة
التي لا بياض فيها (فان لم
ينضبط) النقص (فحكومة)

راجع لقوله لو أجافه في موضعين فما توهمه بعضهم هنا ليس في محله (قوله في الأذنين دية) ولو تعددت الأذان فان كانت كلها أصلية أو اشتبهت تعددت الدية فان علم زيادة بعضها ففيه حكومة وكذا جميع ما يأتي (قوله وهو) أي القائل بالحكومة قول أو وجه مخرج ومقابلة المبر عنه بالذهب نص في التعبير بالذهب ليس في محله (قوله وليس فيهما منفعة ظاهرة) هو مردود بأن دفع الهوام وجمع الصوت من النافع المقصودة خصوصاً الجمال المعتبر معهما (قوله وسواء الخ) ولو حصل مع ذلك إيضاح وجب أرش أيضاً (قوله وبعض الخ) يجوز فيه الرفع على الابتداء لوصفه للمقدر كما ذكره الشارح والجر عطفاً على الأذنين ولكن يبعده حرف الجر بعده ولزوم جريان الخلاف السابق فراجع (قوله من الدية) اقتصر عليه لانه الرجح وكان المناسب أن يزبدأ من الحكومة فتأمل (قوله ويقدر) أي البعض بالمساحة لمعرفة الجزئية المعتبرة في أجزاء الأطراف كما مر بخلاف الكل لاعتبار المائلة وفي اعتبار المساحة ما مر في للوضحة فراجع (قوله وعورض الخ) مراده رد القول ببقاء منفعتهما لأن هذه المنفعة توجب الدية وحدها كما توهمه بعضهم ولو أسقط لفظ الأخرى لكان واضحاً لان المنفعة واحدة لما جهتان جمع الصوت ودفع الهوام فتأمل (قوله الأول مبني على الأول) لنقص المنفعة عند الثاني مبني على الثاني لزوال جميع المنفعة عنده كذا قالوا وفيه على الثاني بمحذوق فتأمل ومحل القولين في قطع غير عمد أو عفا على مال والاوجب القود كما مر لا يقال العفو عن القود يقتضي وجوب الدية لانه لا يلزم بينهما كما لو قتل مرتد مثله فيجب القود ولا شيء لو عفا وكما لو قطع يديه ففسر كما تقدم (قوله ولو هي) قدر المبتدأ دون كان اما لانه وجد عين مرفوعة في كلام المصنف أولانه أخصر (قوله ففيها نصف الدية) خلافاً للثلاثة (قوله باقية في أعينهم) نعم لو كان نحو العمش بجناية نقص لاجله حكومة (قوله أم الناظر) وهو السواد الاصفر الذي هو محل الابصار في وسط السواد الاعظم (قوله وفي كل جفن) ولو بإيأسه وفي هدبه حكومة ان فسد المنيب والاقتزير فقط (قوله على قياس الخ) اذ لانص في ذلك خلافاً لزمعه ويندرج في الدية حكومة الاهذاب (قوله وفي مارن) ولو بإشلاله وفي اعوجاجه حكومة كاعوجاج الرقبة وتسويد

(قول الشارح اعتبارا الخ) أي كما أن الداخلة جائفة كذلك الخارجة تقاس عليها وتعتبر بها (قول الشارح لانه في مقابلة الخ) وفارق ذلك من غير الثغور وان كان الغالب على للوضحة الالتحام لتلا يلزم اهدار الموضحات دائماً بخلاف السن فان المجنى عليه يتنقل الى حالة أخرى ضمن فيها (قول المتن بقسطه) وقيل حكومة فلو آخر المتن قوله لا حكومة الى هنا لا فاد ثبوت الخلاف في البعض (قول المتن فحكومة) هذا يشكل على قطع الصحيحة بها (قول المتن وفي كل جفن) وان لم يكن هدب (قول الشارح على قياس الخ) يريد أنها لم ترد في كتاب عمرو بن حزم ولهذا قالوا أغرب ما ورد في قوله انه ورد في كتاب عمرو (قول المتن وقيل في الحاجز الخ)

فيها وسواء كان البياض على البياض أم على السواد أم الناظر (وفي كل جفن ربع دية ولو) كان (لاعمى) ففي الأربعة الدية على قياس أن في للتعدد من جنس الدية تقسم على أفرادها كالعينين والأذنين (و) في (مارن) وهو مالان من الانف مشتمل على طرفين وحاجز (دية) لحديث عمرو بن حزم وفي الانف اذا استوصل للارن الدية الكاملة وحديث طاوس عندنا في كتاب رسول الله ﷺ وفي الانف اذا قطع مارنه مائة من الابل رواها البيهقي ولا يزداد في قطع القضية مع شيء وتندرج حكومتها في دية في الاصح (وفي كل من طرفيه والحاجز ثلث) من الدية (وقيل في الحاجز حكومة وفيهما) أي في الطرفين (دية) لأن الجمال والمنفعة فيهما وقال الأول وفي الحاجز

(و) في (كل شفة نصف) لحديث عمرو بن حزم وفي الشفتين الذي يرواه النسائي وابن حبان والحاكم (و) في (السان) لناطق (ولو لا لكن وأرت) بالثناة (والتخ) بالثناة (وطفل دية) لحديث عمرو بن حزم وفي اللسان الدية ورواه من ذكر قبل وأبو داود (وقيل شرط الطفل ظهور أثر نطق بتحركه لبكاء ومص) فان لم يظهر فحكومة (ولا خرس حكومة) فان ذهب ذوقه وجبت الدية (و) في (كل سن لذكر حر مسلم خمسة أبرة) لحديث

(١٣٦)

الوجه (قوله وفي كل شفة) ولو باشلال وهي ما بين الشدين عايترا لاسنان واللثة ويندرج فيها حكومة الشارب ونحوه (قوله نصف) نعم لو كانت مشقوقة فقصة حكومة (قوله وفي الشفتين الدية) أي مع القياس المتقدم في المتعدو قال مالك بوجوب ثلثي الدية في الشفة السفلى (قوله وفي لسان) وان كان لمطر فان أصليان فان كان أحدهما أصليا والآخر زائدا ففي الأصل الدية وفي الآخر حكومة تنقص عن قسط قدره من الأصل (قوله لناطق) ولا عبرة بالنوق معه كذا في شرح شيخنا وفي العباب خلافه فراجعه وتأمله وسيأتي قريبا ما يؤيده (قوله والتخ) فلم انه لا يضر نقص بعض الحروف حيث لم يكن بجناية (قوله وطفل) نعم ان بلغ أو ان التطق ولم يظهر فحكومة بلا خلاف وفي لسان أصم لا يحسن الكلام دية على الأصح في الأنوار (قوله من ذكر قبل) وهم النسائي وابن حبان والحاكم (قوله فان ذهب ذوقه) أي الآخر وجبت الدية ويدخل فيها حكومة اللسان ولو ذهب ذوق الناطق مع كلامه فديتان على المتعدو ولا حكومة للسان (فرع) لو عاد اللسان بعد قطعه لم يسقط الدية ولا الارش وكذا سائر الاجرام الا في ثلاثة سن المتغور وسلخ الجلد والبقارة وأما المعاني فيسقط الارش يعود هامطلقا لان ذهابها مطلقون (قوله وفي كل سن) أصلية تامة متغورة متميزة خمسة أبرة لو قال نصف عشر دية صاحبها كان أعم وأولى ولو كانت أسنانه صفيحة واحدة وجب دية صاحبها فقط على المتعدو وفي ابطال منفعة السن أرش كامل كقلمها على المتعدو وفي ابطال منفعة السن أرش كامل كقلمها على المتعدو (قوله واعجاج الحاء) ويقال بالجيم (قوله أو قلمها به) أي معاقبو قلمه وحده بعد ما وجب فيه حكومة كما لو قلمه غيره وفي جعل ازالة السن دون سنخها قلمها تجوز لانه كسر لا قلع فتأمل (قوله وفي سن زائدة) أي خارجة عن سمت الاسنان والا ففيها أرش كامل كما في الأصبع الزائدة ولو قلع مع السن شيء من عظم الرأس وجب له حكومة ولو طالت السن بحيث لا تصلح للضغ ففيها حكومة فقط كما لو كانت ناقصة عن أختها (قوله وان بطلت المنفعة) أي كلها اذا قلمها وهي كذلك (قوله أو تنقصت) أي بغير جناية والا ففيها أرش ناقص حكومة (قوله ولو قلع النخ) تقدم ما فيه (قوله أي من أسنانه) بيان للقاعدة (قوله الارش السابق) وان طادت ناقصة وجبت حكومة للنقص وكذا لو طادت كاملة تجب حكومة لاجل الام قاله شيخنا فراجعه (قوله وهي ثنتان وثلاثون)

وحديث عمرو بن حزم وفي السن خمس من الابل رواد أبو داود والنسائي وابن حبان والحاكم (سواء كسر الظاهر منها دون السنخ) بكسر المهملة وسكون النون واعجاج الحاء وهو أصلها المستر باللحم (أو قلمها به وفي سن زائدة حكومة وحركة السن ان قلت) بحيث لا تنقص للنافع (فكصحيحة) تلك السن (وان بطلت المنفعة) بشدة الحركة (فحكومة) في سنها (أو تنقصت) المنفعة بالحركة (فالأصح) سنها (كصحيحة) ففيها الارش والثاني فيها الحكومة للنقص (ولو قلع سن صبي لم ينثر) بضبطه المتقدم أي من أسنانه التي تسقط وتعود غالبا (فلم تعد) وقت العود (وبان فساد المنبت) وجب الارش السابق (والاظهر أنه لو مات قبل البيان) للحال (فلا شيء) لان الأصل براءة النعمة والظاهر العود لو عاش والثاني يجب الارش لتحقيق الجناية والاصل

على هذا لو قطع طبقة مع الحاجز وجب نصف الدية مع حكومة كذا قال الزركشي ثم قال بعد ذلك الثالث يعني من التنبيهات محل الخلاف اذا أفرد الحاجز بالجناية لتكون عبارة للمصنف في حكاية الوجه تناول مالو قطع أحد الطرفين مع الحاجز وواجبه نصف الدية وحكومة (قول المتن وفي كل شفة) خالف مالك فقال في السفلى الثنتان أي لحركتها وفي العليا الثلث (قول الشارح وفي اللسان) نقل الشافعي في الام وكذا ابن المنذر فيه الإجماع (قول المتن سواء النخ) لو أبطل نفعها بالكلية فكذلك (قول المتن أو تنقصت) ظاهره ولو بجناية (قول الشارح ففيها الارش) لنقص البطش (قول المتن فلا شيء) يعني لادية والا فالحكومة واجبة (قول الشارح والثاني يجب) أي لو طاد بعضها مات فالظاهر عدم محي هذا القول (قول الشارح وهي ثنتان وثلاثون) أربع ثنات وأربع باعيات وأربع ضواحك لعله

وأربع

عدم العود (و) الاظهر (أنه لو قلع سن متغور فعادت لا يسقط الارش) لان العود نعمة جديدة

والثاني قال العائدة قائمة مقام الأولى (ولو قلمت الاسنان) كلها وهي ثنتان وثلاثون (فبحسابه) ففيها مائة وستون سيرا (وفي قول لا يزيد على دية ان اتحد جان وجناية) كأن يسقطها بضربه ولو أسقطها بضربات من غير تحلل اندمال ففيها القولان وقيل تزداد قطعا كما لو تحلل بالاندمال ما بين كل سن وأخرى أو تعدا لجاني (وفي كل لحم) بفتح اللام (نصف دية) كالأذن والحيان منبت الاسنان السفلى (ولا يدخل أرش

غالباني الآدمي نصفها في الفك الأعلى ونصفها في الفك الأسفل ولكل أربع منها اسم يخصها فالاربعة التي في
مقلم الفم تسمى الثنايا والتي تليها تسمى الرباعيات والتي تليها تسمى الضواحك وهي للراداة بالتواجد في
ضحكه صلى الله عليه وسلم لأن ضحكه تسمى والتي تليها تسمى الانياب بعدها اثنا عشر ضرسا ويلها أربعة
تسمى التواجد وهي من الأضراس يقال لها أضراس العقل ولا مانع من ارادتها في ضحكه صلى الله عليه وسلم
وهذه الاربعة مفقودة في الحصى والكوسج فأسنانهما ثمانية وعشرون سنا قالوا وأسنان المرأة ثلاثون سنا
وخرج بالآدمي غيره فأسنان البقر أربعة وعشرون سنا وأسنان الشاة إحدى وعشرون سنا وأسنان
التيس ثلاثة وعشرون سنا وأسنان الفرس تسعة عشر سنا (قوله وهي ستة عشر) أي في كل لحي ثمانية
كهايم ولو ذكر جميع الأسنان لكان أنسب لكنه لما خص الكلام بالحيين الأسفلين اقتصر على ما ذكره
ولا يقال لما عليه الأسنان العليا (قوله وفي كل يد) وان تعدت سواء علمت الأصالة في الكل أو اشتبه
الأصلي بغيره ففي كل واحدة القود أو نصف اليد وان علمت زيادتها بقول أهل الخبرة لنحو قصر فاحش
أو قلة بطش ففيها حكومة (قوله من كف) أي كوع دفعة واحدة فلو قطع أصابعه قبل كفه لزمه دية
كاملة للأصابع وحكومة للكف ولو سلخه غيره أو هو قبل قطعه نقص منه حكومة الجلد ولو قطع رجله
واحد يديه لصبال معاقاله شيخنا وخالفه غيره ثم قطع اليد الأخرى تعديا ومات بذلك لزمه ثلث الدية لليد قاله
شيخنا وفيه نظر فراجع وانظره (قوله وفي كل أصبع عشرة أبعرة) وان زادت على العدد الأصلي حيث
كان الكل أصليا واشتبه فان علم زيادتها كما في اليد ففيها حكومة (قوله وفي كل آكلة ثلث العشرة)
فان زادت الأنامل على الثلاثة أو نقصت عنها وزع عليها واجب الأصبع فلو كانت أربع أنامل للأصبع
وجب في كل آكلة ربع العشرة الا ان علمت زيادتها ففيها حكومة بخلاف ما لو زادت الأصابع فانه يجب دية
كاملة للأصبع الزائدة حيث تميز زيادتها بقصر فاحش أو انحراف مثلا والاف فيها حكومة كما في فلو كان له
ستة أصابع في يده وقال أهل الخبرة كلها أصلية أو اشتبهت وجب فيها ستون بعيرا وما في النهج مرجوح
أو مؤول بعود الضمير فيه على الأنامل دون الأصابع فراجع (قوله وأنامل أصابع الرجل الخ) ففي كل آكلة
من غير الإبهام ثلث العشرة وفي آكلة الإبهام نصفها (قوله وكذا قالوا) تبرأ منه لما قيل ان في خنصر الرجل
آكلتين فقط والواقع أنها ثلاثة وان كانت غير ظاهرة في الجنس (قوله وهي رأس الثدي) فهي
منه ولونها مخالف للونه وحولها دائرة كذلك ولا يزداد بقطع الثدي معها شيء كالفكر مع الحشفة

وأربع أنياب واثنا عشر رحي وأربع نواجذ وهي أقصاها وآخرها نباتا ويسمى ضررس الحلم وفي
القالب لا تنبت إلا بعد البلوغ من الناس فمن لا يخرج له شيء منها تكون أسنانه ثمانية وعشرين
ومنهم من يخرج له اثنان فتكون ثلاثين قال بعضهم وفي الحديث حتى بدت نواجذه يردها بها
الضواحك وانما وجب في زائد هنا بجناية لأن نباتها مختلف ويتقلم ويتأخر بخلاف الأصابع مثلا
(قول المتن وفي كل يد) نقل ابن النخعي في الإجماع (قول المتن ان قطع) ذكره على ارادة العضو
ثم هذا القيد بالنظر الى قوله فان قطع فوقه والاف لقط الأصابع وجبت دية اليد (قول المتن فحكومة)
هذا يشكل بما صححه في الروضة من أن القصبة تتبع الأنف (قول المتن وفي كل أصبع) فيها وكذا
الآكلة تسع لغات شهيرة وتزيد الاصبع عشرة وهي أصبوع (قول المتن ثلث العشرة) أي بالإجماع
(قول الشارح ومن فوقه) أي ولو من الفخذ (قول الشارح وفي كل أصبع) أي وكما
قسمت دية اليد على الأصابع كذلك تقسم دية الأصابع على أناملها وبركة الشارح للعلم به من
هذا (قول الشارح وهي رأس الثدي) هذا التعريف يشمل حمة الرجل فهو أحسن من قول

أي الرجل (حكومة وفي قول دية) كالمرأة و فرق الأول باتقاء النعمة (وفي اثنين) أي جلدتي البيضتين (دية وكذا ذكر) لحديث عمرو بن حزم في الذكرك وفي الاثنين الدية

(١٣٨)

رواها أبو داود والنسائي وابن حبان والحاكم (ولو) كان الذكرك (الصغير)

وشيوخ وعين) ففيه دية (وحشفة كذا ذكر) ففيها دية لأن معظم منافع الذكرك وهي لذة البشارة تتعلق بها (وبعضها بقسطه منها وقيل من الذكرك) لأنه المقصود بكمال الدية (وكذا حكم بعض مارن وحلمة) أي يكون بقسطه من المارن والحلمة وقيل بقسطه من جميع الأتف والتدي بناء على اندراج حكومة قصبة الأتف وحكومة التدي في دية المارن ودية الحلمة وقد تقدم (وفي الألبين) وهما موضع القعود (الدية) كالأثنين والمرأة كالرجل ففي أليها ديتها وفي الواحدة النصف ولو قطع بعض أحدهما وجب قسطه ان عرق قدمه والا فالحكومة (وكذا سفراها) أي المرأة وهما حرفا الفرج فيهما ديتها كالألبين (وكذا سلع جلد) في دية السلوخ منه (ان بقي) فيه (حياة مستقرة وحز غير السالغ) رقبته (بعد السلغ) أي ان فرض ذلك والا فالسلغ قاتله وجعل في وجوب الدية كواحد وجبت فيه من البدن كاللسان والذكرك

ولو أيسر التدين فدية أو قطع لبيهما أو أرحاهما فحكومة (قوله أي الرجل) ولو احتملا فشمل الخنثى (قوله أي جلدتي النخ) تقدم ما فيه ومحل وجوب الدية ان سقط البيضتان والافق الجلدتين حكومة ولو سل البيضتين فدية ناقصة حكومة الجلدتين (قوله وكذا ذكر) بقطعه أو أشلله وفي تعذر الجماع به حكومة فلو قطعه شخص بمسددك لزمه دية على التقيد قاله شيخنا وفيه نظر فراجع (قوله ففيها دية) ولا يزداد بقطع الذكرك مع ما شئ كما علم (قوله بقسطه منها) فلو اختل مع مجرى البول وجب الاكثر من قسط الدية وحكومة فساد المجري كافي الروضة (قوله وفي الألبين) ومثلها اللحمتان التائمتان بجنب سلسلة الظهر ففيهما الدية (قوله وحز غير السالغ رقبته) أو حزها السالغ واختلفت الجناية عمدا أو غيره ولونبت الجلد استردت الدية كما تقدم آنفا (قوله فرع) التعبير به أنسب من التعبير بالفصل كما لا يخفى وزاد الترجمة به لطول الكلام قبله وهو في إزالة اللعاني للبر عنها بالمنافع (قوله النافع) ذكر منها ثلاثة عشر ومحل الوجوب فيها ان لم يرجع عودها بقول اثنين فأكثر من أهل الخبرة فان لم تعد أومات بدمضى زمن قدره وجبت الدية والأفلا كما مر (قوله في العقل) سمي بذلك لأنه يعقل صاحبه أي يمنعه عن ارتكاب ما لا يطيق والكلام في العقل الفرزي اذا زال كله وهو ما عليه التكليف وقدم أول الكتاب أنه غريزة يتبعها العلم بالضروريات عند سلامة الآلات أي الحواس ومحل القلب على الراجع وله شعاع متصل بالدماغ وقيل محله الدماغ وعليه أبو حنيفة وجماعة وقيل محله هماغما وقيل لا محله قاله الامام فان زال بعضه وعلم كأن صار يجر يوما ويقيم يوما وجب قسطه والا فحكومة كافي العقل المكتسب وهو ما به حسن التصرف (قوله أي أزالته) كذا عبر به هنا وفي الشم وعبر في البصر بالذهاب عما والازالة وفي السمع وغيره بالابطال فليل هو تفنن في التعبير بدليل تعبيره أولا في الجميع بازالة النافع وبدليل أن المصنف لم يعبر بالابطال ولا بالذهاب وقيل وهو الأقعدان هذه الألفاظ الثلاثة قد يصح كل واحد منها في شيء لا يصح فيه غيره منها كما يقال لمن صرف ماله في شيء أذهب ماله في كذا ولا يقال أبطله ولا أزاله ويقال لمن أفسد صلاته أبطلها ولا يقال أذهبها ولا أزالها ويقال لمن نقل شيئا من محل إلى آخر أزاله ولا يقال أبطله ولا أذهبه فليل للمصنف والشارح نظرا إلى مثل ذلك فتأمل (قوله كأن ضرب برأسه أو لطمه) أي وأمكن زواله بذلك والا كضربه بقلم فزواله بما موافقة قدر لاضمان

غيره بعد هذا الذي يلتزمه الموضع اه قال الامام ولونها في الثالب يخالف لون التدي وحولها دائرة على لونها وهي من التدي لامن الحلمة (قول المتن وعين) أي لان العنة ضف في القلب لافي نفس الذكرك (قول الشارح لأن معظم منافع الذكرك) أي فهي كالأصابع من الكف (قول المتن منها) أي كالسن (قول الشارح وهما حرفا الفرج) هو تابع للزهرى حيث قال الاسكتان ناحيتا الفرج والشفران أطرافهما كأن أشجار العين أهدابها وقال غيره الشفران هما اللحمان المحيطان بالفرج احاطة الشفة بالقلم (فرع) في العقل دية وقد مر لآه أشرف للعاني (قول المتن وجبا) أي لاختلاف المحل ثم العقل محله القلب وقيل الرأس وقال الامام لا محل له معين (قول المتن وفي قول يدخل) وجه هنا بأن العقل يشبه الروح من حيث زوال التكليف بزواله ويشبه ضوء البصر من حيث انه يبقى الجمال في الأعضاء مع زواله كما يبقى الجمال في الحديقة بعد ذهب الضوء فتشبهه

بالروح (فرع) في إزالة النافع (في العقل) أي أزالته (دية) روى البيهقي حديث في العقل الدية ونقل ابن المنذر فيه الاجماع ولا يزداد عليها ان زال بجناية لا أرض لها ولا حكومة كأن ضرب برأسه أو لطمه (فان زال بجرح له أرض أو حكومة وجبا) أي الدية لا أرض لها ولا حكومة (وفي قول يدخل الأقل

في الأكثر) ففي زواله بالإضاح يدخل أرض للوضع في ديتته وفي زواله بقطع اليدين والرجلين تدخل ديتته في ديتتها (ولو ادعى) المجنى عليه (زواله) أي العقل بالجناية وأنكر الجاني (فان لم ينتظم قوله) أي المجنى عليه (وفعله في خلواته) بأن يروى فيها (فله دية بلايمين) لأن يمينه تثبت جنونه والمجنون لا يحلف وان انتظم قوله وفعله في خلواته صدق الجاني بيمينه وانه حلف لاحتمال صدور المنتظم اتفاقا أو جريا على العادة وفي قوله ادعى المدول اليه عن قول المهرر وغيره أنكر الجاني تصریح (١٣٩) بالدعوى لأصل اللانكار وفهم من

السياق أن المدعى المجنى عليه واستشكل سماع دعواه للتضمنة لزوال عقله وأول بأن للراد ادعى وليه ومنه منصوب الحاكم (وفي السمع) أي ابطاله (دية) روى السبق حديث في السمع الدية وقيل ابن المنذر فيه الاجماع (و) في ابطاله (من أذن نصف) من الدية (وقيل قسط النقص منه) من الدية (ولو أزال أذنيه وسمعه فديتان) لأن السمع ليس في الأذنين (ولو ادعى زواله وانزعج للصباح في نوم وغفلة فكاذب) لكن يحلف الجاني لاحتمال أن الانزعاج بسبب آخر اتفاقا (والا) أي وان لم ينزعج (حلف) لاحتمال تجلده (وأخذ دية وان نقص) السمع (فقسطه) أي النقص من الدية (ان عرف) قدره بأن عرف أنه كان يسمع من موضع كذا فصار يسمع من قدر نصفه مثلا (والا) أي وان لم يعرف

معها فتأمل (قوله في الأكثر) وكذا لو تساوى على هذا الوجه (قوله لأن يمينه تثبت جنونه) ولا يقال بيمينه تثبت عقله لا مكان صدوره اتفاقا (قوله والمجنون لا يحلف) يعلم منه أنه في زوال كل العقل والاحلف زمن افاقته (قوله وفي الخ) جواب عن عدول النصف للقتضي للاشكال المذكور المحوج للتأويل ولو بني ادعى في كلامه للجبهول لم يحتاج لذلك فتأمل (قوله للتضمنة لزوال عقله) صوابه أن يقال للتضمنة لبقاء عقله أو للتضمنة لعدم زوال عقله أو للنافية لزوال عقله فتأمل (قوله وفي السمع) وهو أفضل من البصر وغيره من الحواس على الاعتماد خلافا للخطيب ولذلك قدم على البصر في كلام الله ورسوله غالبا ولأنه يدرك به من سائر الجهات (قوله أي ابطاله) خرج ما لو ارتق بقول أهل الخبرة ففيه حكومة فان رجى عوده فلا شيء كما مر (قوله يحلف الجاني) أي أن سمعه باق ولا يكفيه أن يحلف أنه لا يترمه شيء (قوله حلف) ولا بد أن يقول أنه زال من جناية هذا (قوله وان نقص) أي من الأذنين أو من احدهما وسيأتي في كلامه وما ذكره يصدق بواحدة من الأذنين وفيها نصف الدية ولا يتعد السمع لأنه واحد تعدد منفذه بخلاف البصر فانه متعدد وعمله الحدقة كذا قاله الخطيب فراجع (قوله ان عرف) ولو بقوله ولا بد في محبة دعواه من تعيين قدر (قوله بفتح القاف) وحكى كسرهما ويسمى ترابا بكسر اللثام الفوقية وسكون الراء للهملزة قبل للوحدة

بالروح يدخل أرض الجناية في ديتته اذا كان الأرض أقل ولشبهه بالضوء لا يجمع بين بدله وأرض الجناية على الجرم كما لا يجمع بين دية الضوء وأرض العين القائمة وان كان بفوت العين القائمة تجب الحكومة بل يدخل الأقل في الأكثر (قول الشارح تدخل ديتته) أي وعلى الأول تجب ثلاث ديات (قول الشارح الأصل للانكار) أي لأنه لا يصلح الاجمها (قول الشارح وأول الخ) لهذا قال بعضهم ينبغي أن يكون ادعى في كلام المتن مبنيا للجبهول أي فلا يحتاج الى تأويل (قول المتن وفي السمع) جعل للواردى من طرق ابطاله الصوت المائل الحارق للعادة (قول المتن ومن أذن نصف الخ) قياسا على غيره من التعدد في البدن قال وقد يقال يجب فيه أي في الذاهب من احدى الأذنين الحكومة فان السمع واحد وربما كان الذاهب بانسد احدى الأذنين دون النصف أو أزيد ولكن لما عسر ضبط تقصير جعل للنقد ضابطا لأنه أقرب بخلاف ضوء البصر فان تلك اللطيفة متعددة وعملها الحدقة اه ولو ارتقت الأذن فتعطل السمع بعدم وصول الهواء أول طبقة باقية بقول أهل الخبرة فالحكومة (قول المتن وقيل قسط النقص) أي لأن السمع واحد (قول الشارح السمع) أي من أذنيه (قول الشارح انه كان يسمع الخ) أي عرف منه ذلك قبل الجناية وقس على نظيره الآتي (قول الشارح بفتح القاف الخ) أما بكسرها فهو المكافئ ثم طريق الاعتبار بالقرن أن يجلسا معا ويؤمر من يرفع صوته ويناديهما من مسافة بعيدة لا يسمع فيها واحدهما ثم يقرب شيئا فشيئا الى أن يقول السليم سمعت فيعلم الموضع ثم يديم النداء وهو يقرب الى أن يسمع المجنى عليه ويختبر من نظير تلك المسافة من جهات أخر لئلا يكذب تكثير الأرض

قدره بالنسبة (فحكومة) فيها اجتهاد قاض وقيل يعتبر سمع قرنه بفتح القاف وسكون الراء أي من له مثل سنه (في محتمو يضبط التفاوت بين سمعها) وذلك بأن يجلس قرنه بجنبه ويناديهما من يرتفع صوته من مسافة بعيدة لا يسمعه واحد منهما ثم يقرب المنادى شيئا فشيئا الى أن يقول القرن سمعت فيعرف الموضع ثم يديم النداء بذلك الحد من رفع الصوت ويقرب الى أن يقول المجنى عليه سمعت فيضبط ما بينهما من التفاوت أي ويؤخذ بنفسية من الدية (وان نقص) السمع (من أذن

سنت وضبط منتهى سماع الاخرى ثم عكس) أى سنت الصحيحة وضبط منتهى سماع العليّة (ووجب قسط التفاوت) من الدية فان كان النصف واجب ربع الدية (وفى ضوء كل عين) أى اذهابه (نصف دية) ذكر واقع حديث معاذ بن البصر الدية وهو غريب (فلو فقها لم يزد) على النصف بخلاف ازالة الاذن وابطال السمع منها لما تقسم (وان ادعى زواله) أى الضوء وأنكر الجاني (سئل أهل الخبرة) فانهم اذا وقفوا الشخص فى مقابلة عين الشمس ونظروا فى عينه عرفوا أن الضوء ذاهب أو قائم بخلاف السمع لا يراجعون فيه اذ لا طريق لهم الى معرفته (أو يمتحن بتقريب عقرب أو حديدة من عينه بقية ونظر هل يزعج أو لا فان أزعج قال قول قول الجاني يمينه وان لم يزعج فقول الجاني عليه يمينه) وفى الروضة وأصلها نقل السؤال عن نص الآم وجماعة والامتحان عن جماعة ورد الأمر الى خيرة الحاكم بينهما عن المتولى (وان نقص) الضوء (فكالمسمع) فى نقصه (١٤٠) فان عرف قدر النقص بأن كان يرى الشخص من مسافة فصلا لا يراه الا من

نصفها مثلا فقسطه من الدية والا فحكومة فى الأصح وان نقص ضوء عين عصب ووقف شخص فى موضع يراه ويؤمر أن يتباعد حتى يقول لا أراه فتعرف للمسافة ثم نصب الصحيحة وتطلق العليّة ويؤمر الشخص بأن يقرب راجعا الى أن يراه فيضبط ما بين المسافتين ويجب قسطه من الدية (وفى الشم) أى ازالته بالجناية على الرأس وغيره (دية على الصحيح) ذكروا فيه حديث عمرو بن حزم فى الشم الدية وهو غريب والثانى فيه حكومة لانه ضعيف النفع ودفع بأنه من الحواس التى هى طلائع البدن فكان كغيره منها وفى ازالته من أحد للنخرين نصف الدية وان نقص وعلم قدر الذهاب

(قوله كل عين) ولو عين أحول أو أعشى وهو من لا يبصر ليلا وأخفش وهو من لا يبصر نهارا ولو أعشاء فنصف دية أو أخفشه أو أعماه أو أجهره أو أشخص بصره فحكومة والفرق احتمال أن علم قوة الابصار لضوء النهار (قوله أهل الخبرة) ويكنى اثنان منهم واذا شهدوا بذهابه أخذت الدية بلا تحليف بخلاف الامتحان الآتى (قوله اذ لا طريق لهم الخ) فيه نظر بما مر أن لهم معرفة بتوقع عوده الا أن يقال لا يلزم من معرفتهم ببقائه لنوع من الادراك معرفتهم بزواله لعدم علامة عليه (قوله أو يمتحن) أى بعد السؤال على الاعتماد والتنويع وأما الوجه الثالث وهو رد الأمر الى خيرة الحاكم فهو مؤخر عنهما على الراجح لانه أضعفها (قوله ويؤمر أن يتباعد الخ) تقدم فى السمع عكس هذا بتقديم التباعد على القرب ولعله تفنن لافادة جواز كل من الأمرين فى كل من الحالتين وهذا لا يخالف ما فى شرح شيخنا الرملى من ذكره لذلك حكمة فراجع (تنبيه) متى اتهم الجاني عليه فى شئ أعاد كرامتحن بتخالف المسافة فى الجهة أو بتغير نحو ملبوس وغير ذلك حتى يظهر صدقه وكذا ما يأتى (قوله وعم قدر الذهاب الخ) أى بما مر فى السمع لانه مثله ولا دخل لأهل الخبرة فيه أيضا (قوله وفى الكلام الخ) أى بعد امتحانه وحلفه (قوله ثمانية وعشرون)

هذا كتبه قبل رؤيته فى كلام الشارح (قول المتن سنت الخ) بقى ما لودعى زواله من إحدى الاذنين قال الشافعى فى الام ان كانت الصحيحة اذا سنت بشئ عرف ذهاب سماع الاخرى سنت وان كان لا يعرف قال قول قوله يمينه ويجب له نصف الدية اه قال الماوردى وما ذكر من التجربة لا يكتفى مرة بل لابد من مرات يزول بها التصنع ويتفق فيها النداء فان اختلف حمل على أقل الوجوب (قول المتن لم يزد) هو كذلك واذا قطع الحدة مع ذلك وجب لها حكومة (قول المتن سئل أهل الخبرة) أى ولا تحليف (قول الشارح ورد الأمر الخ) أى هو الذى فى المتن (قول الشارح والا فحكومة فى الأصح) ومقابله يعتبر بقربه (قول الشارح عصب الخ) أى يفعل ذلك مرات وينظر قدر المسافات هل انحلت أم اختلفت كما سلف نظيره فى السمع (قول الشارح وعلم قدر الذهاب) قال الزركشى ويمتنع عند التنارع بسدا جلتلنخرين كما تقدم فى السمع اه ولو كان النقص منهما فان عرف قدره بأن علمناه أنه كان يشم من مسافة كذا وصار يشم من نصفها وجب القسط والا فحكومة هذا من جملة مراد الشارح فيما يظهر (قول الشارح ربع سبع) لأن الواحد من ثمانية وعشرين ربع سبع (قول المتن وقيل لا يوزع) قاله الاصطخرى وابن أبى هريرة وأفسده الماوردى قاله الشارح فيما يأتى ولانه يلزمها ضمان الحروف الشفوية فان التزم ذلك والافسد التعليل (قول الشارح فى لغة العرب متعلق بالموزع) أى فتفيد العبارة أن غير لغة العرب لا يوزع على هذه الحروف

وجب قسطه من الدية وان لم يعلم فحكومة (وفى الكلام) أى ابطاله بالجناية على اللسان (دية)

بل

روى البيهقى حديث ابن عمر فى اللسان الدية ان منع الكلام وتقل الشافعى فى الام فيه الاجماع (وفى) ابطال (بعض الحروف قسطه وللوزع عليها ثمانية وعشرون حرفا فى لغة العرب) أولها فى الذكر عادة ألف أى همزة فى ذهاب نصفها نصف الدية وفى كل حرف ربع سبع الدية لان الكلام يتركب من جميعها (وقيل لا يوزع على الشفوية والحلقية) والاولى الباء والقاء والميم والواو والثانية الهاء والهمزة والعين والحاء المهملتان والعين والحاء المعجمتان لأن الجناية على اللسان فتوزع الدية على الحروف الخارجة منه وهى ما عدا المذكورات والاول قال الحروف وان اختلفت مخارجها الاعتماد فى جميعها على اللسان وبه يستقيم النطق والحلقية منسوبة الى الحلق والشفوية الى الشفة وأصلها شفوية وقيل شفوة وعليه قول المهر الشفوية وقوله فى لغة العرب متعلق بالموزع وقوله قسطه أى ان كان فى البعض الباقي كلام مفهوم فان لم يكن فيه ذلك

فأحد الوجهين وجوب كمال الدية لأن منفعة الكلام قد فُتت وحُزِمَ به البغوى وقال الر و يأنى انه المذهب والثاني وجوب القسط وما تعطل به من المنفعة لا يجب به شيء كماله كسر صلبه فتعطل مشيه قال المتولي وهو المشهور ونصه في الالم كذا في الروضة وأصلها (ولو عجز عن بعضها) أي الحروف (خلقة) كالارت والالتخ (أو بأقصة أو بديهة) في

(١٤١)

أبطال كلامه لأنه مفهوم (وقيل

قسط) منها بالنسبة إلى

جميع الحروف (أو بجناية

فالمذهب لا تكمل دية)

في أبطال كلامه لثلا

يتضاعف الترم في القدر

الذي أبطله الجاني الأول

وقيل تكمل والخلاف

مرتب على الخلاف فيما قبله

قاله الرافعي أي فان قلنا

بالقسط هناك فهنا أولى أو

بالكمال هناك فهنا فيه

وجهان وحاصله طريقان

قاطعة وحاكية الخلاف ولو

أبطل بعض ما يحسنه في

المسائل الثلاث وجب قسطه

مما ذكر على الخلاف فيه

(ولو قطع نصف لسانه

فذهب ربع كلامه أو

عكس) أي قطع ربع لسانه

فذهب نصف كلامه

(فنصف دية) اعتبارا

بأكثر الأمرين المضمون

كل منهما بالدية ولو قطع

النصف فذهب النصف

فنصف دية أيضا وهو ظاهر

(وفي الصوت) أي أبطاله

مع بقاء اللسان على

اعتداله وتمكنه من

ولام ألف مكررة فلا شيء فيها استقلالاً وفي غير لغة العرب يوزع عليها قلت وأكثر وتوزع على أكثر اللتين لمن عرفهما أن كان الحرف الذي أزيل من المشترك بينهما والافعل لغة هومنها واعتبر شيخنا الزيايى العربية مطلقاً متى اجتمعت مع غيرها (قوله وأحد الوجهين) هو المذهب (قوله أو بجناية) أي من جنس من يضمن كالخربي والاكجناية سبع فكألافة فقوله لثلا يتضاعف الترم أي في نفسه ممن شأنه الترم سواء ضمن أم لا كالعبد إذا جنى عليه سيده وسواء أخذ أو لا (قوله وجب قسطه) ويوزع في المعجز الخلق والآفة على ما يحسنه أن أدخل كلامه بالمقصود والواجب جميع الدية وتوزع في الجناية على الجميع قاله شيخنا ولا يجبر حرف حدث أو أكثر أورش حرف ذهب بالجناية ويوزع على ما كان وقت الجناية (قوله مما ذكر) وهو ثمانية وعشرون حرفاً وغير الشفوية والحلقية ما عجز عنه أو بغير جناية أو بها (قوله المضمون كل منهما بالدية) أي الكلام واللسان بوصف النطق فيه فلا يخالف ما مر من أن في لسان الأخرس حكومة ولذلك لو ذهب نصف كلامه بجناية على اللسان بلا قطع ثم قطعه آخر وجبت عليه دية كاملة ولو قطع نصف لسانه فذهب نصف كلامه فاقص بقطع نصفه فذهب ربع كلامه وجبر ربع الدية ولو ذهب ثلاثة أرباع كلامه فلا شيء لأن المتولد من القصاص هدر (قوله مع بقاء اللسان الخ) ومع بقاء مبلع الطعام صحيحاً أيضاً فلو ضاق بأعو جاج عنق مثلاً وجبت حكومة ولو انسدف قال القزالي وإمامه وجبت دية وإن لم يمض أومات بغير عدم الطعام وهو المذهب (قوله وهذا من الصحابي الخ) هو مردود لأن زياداً المذكور تابعي لا صحابي وقد يقال مراده أن هذا لفظ الصحابي حكاه التابعي عنه فالعني وهذا اللفظ الذي ذكره التابعي هو لفظ الصحابي الناقل له عنه وهو من الصحابي الخ فتأمل (قوله وفي التوق الخ) أي الذي هو أحد الحواس الظاهرة

بل تعتبر حرف تلك اللغة وإن كثرت كما يشير لذلك قول النهاج الآتي ولو عجز عن بعضها خلقة ولو كان يحسن العربية وغيرها وزع على العربية وقيل على أكثرهما حر وفاقيل على أقلهما (قول المتن خلقة) دخل في هذا من كانت لغته كذلك كالفارسي فإن الفارسية ليس فيها ضاد ولا حاء ولا طاء ولا ظاد ولا عين فقضية عبارته ثبوت الخلاف وللحرف والقطع بكمال الدية (قول الشارح لأنه مفهوم) ولأن ضعف منفعة الضوء لا يقصد في كماله كضعف البصر وسائر المعاني (قول الشارح لثلا يتضاعف الترم) قضيته أن جناية الخربي كالألف وفيه نظر (قول الشارح على الخلاف فيه) أي فعلی الرابع ينسب في مسألة الجناية إلى جميع الحروف وفيما قبلها إلى ما يحسنه وقيل العكس (قول الشارح فيه) الضمير فيه يرجع إلى قوله مما ذكر (قول المتن فذهب ربع كلامه) يريد ربع الحروف (قول الشارح اعتباراً بأكثر الأمرين) قال الزركشي لأن الجناية لو لم تؤثر إلا في أحدهما لكان مضموناً بالدية فإذا أثرت في كل منهما وجب أن ينظر إلى الأكثر وغيره وكما لو أبطل البطش بقطع بعض الأصابع تجب دية ولو جاء آخر وقطع باقي اللسان وجب عليه ثلاثة أرباع الدية أخذاً بالأغلظ أيضاً ولو ذهب نصف الكلام بجناية على اللسان بلا قطع ثم قطعه آخر فله دية كاملة (قول الشارح أي أبطاله مع بقاء اللسان على اعتداله الخ) كذا صور في الطلب قال ويهنا يتبين أن مراد الأصحاب بزوال النطق زوال الكلام وإن وجد معه صوت لا يفهم والا لكان معنى الأمرين واحداً (قول المتن فعجز)

التقطيع والترديد (دية فان بطل معه حركة لسان فعجز عن التقطيع والترديد فديتان) لأنهما منفعتان في كل منهما دية (وقيل دية) لأن المقصود الكلام ويقترب بطريقين انقطاع الصوت وعجز اللسان عن الحركة وقد يجتمعان روى البيهقي عن زيد بن أسلم قال مضت السنة في الصوت إذا انقطع بالدية وهذا من الصحابي في حكم الرفوع (وفي التوق) أي أبطاله (دية) كغيره من الحواس ويبطل بجناية على اللسان أو الرقبة أو غيرها

(وتدرك به حلاوة وحموضة ومرارة وماوحة وعذوبة وتوزع) الدية (عليهن) فإذا أبطل ادراك واحدة وجب خمس الدية (فان نقص) الادراك فلم يدرك الطعوم على كمالها (فحكومة) في النقص (وتجب الدية في المضغ) أي إبطاله لأنه النفعة العظمى للأسنان وفيها الدية فكذا منفعتها كالبرص مع العينين (و) تجب (في قوة أمانة) أي إبطالها (بكسر صلب) لقوات الماء المقصود للنسل (و) في (قوة حبل) أي إبطالها من المرأة لقوات (١٤٢) الفصل وهي دية المرأة (و) في (ذهاب جماع) بجناية على صلب مع بقاء الماء وسلامة

الذكر كما صوروه فيكون للراد بطلان الالتذاذ بالجماع وعبر الامام بشهوة الجماع واستبعد ذهابها مع بقاء التي وعملت المسألة بأن الجامعة من النافع المقصودة ولو أنكر الجاني ذهاب الجماع صدق المجني عليه يمينه لأنه لا يعرف الامنه (وفي افضائها) أي للمرأة (من الزوج وغيره) أي من أي منهما (دية) أي ديتها (وهو رفع ما بين مدخل ذكر ودبر وقيل) مدخل (ذكر) مخرج (بول) وهو فوقه واقتصر في الروضة كأصلها على الثاني في كتاب النكاح في مسألة لا يثبت الخيار بكونها مفقضة قال الماوردي وعلى الثاني تجب الدية في الأول من باب أولى وعلى الأول تجب في الثاني حكومة وقال للتولي الصحيح ان كلا منهما افشاء موجب للدية لان الاستمتاع مختل بكل منهما فلوازال الحاجزين لزمه ديتان وسكت على مقالته في الروضة كأصلها بعد الوجهين

ومحله اللسان لأنه مفروض في سطحه على التعمد وقيل في طرف الحجر (قوله وتدرك به حلاوة الخ) فالحلاوة كالصل والحلاوة كالحل والمرارة كالصبر واللوعة كاللمخ والعذوبة كالماء والمضغ في ذوال ذلك يمينه فان اتهم امتحن بالمطعومات (قوله فان نقص) أي ولو لم يعلم قدر النقص والاوجب القسط (قوله على كمالها) أي مع ادراك لذتها فان ذهبت لذتها وجبت الدية (قوله وتجب الدية في المضغ الخ) قد خالف في تغييره بهذا أسلوبه السابق ولعله للاختصار بإسقاط لفظ الدية في جميع ما بعده وصدق المجني عليه في هذا وما بعده يمينه وسيصرح الشارح ببعضه (قوله أي إبطاله) بنحو تخدير الأسنان أو صلب مغرس اللحين لمنع حركتهما وفي نقص ذلك حكومة كغيره (قوله كالبرص مع العينين) أي من حيث أنه النفعة العظمى فيها لامن حيث الحكم كما علم (قوله أي إبطالها) بأن لم يبق له منى يخرج أصلا وكذا منع احباله مع خروجه ففيه دية أصلا قال الأذرعى ما لم يظهر للأطباء أنه عقيم والافلاشي (قوله صلب) فيه لغات ثلاث ضم أوليه وفتحهما وضم فسكون ويقال صالب أيضا (قوله وفي قوة حبل) أي ما لم يظهر للأطباء أنها عاقر (قوله وعبر الامام بشهوة الجماع) وهي الرادة سواء من الرجل والمرأة فقد ذكر الشارح للأول تصوير (تنبيه) في إبطال اللين بالجناية على التدين مثلا حكومة كما مر وفارق التي بأنه وصف ذاتي واللين بطرأ ويزول (قوله وفي افضائها) أي ان لم يلتحم والا حكومة كافشاء الحنث وزوال بكارته لأنه جراحة (قوله ديتها) ويندرج فيها أرض البكارة لله لان أزالها بوطء لا خلاف جهة الوجوب ولو لم يستمسك الفائط وجب حكومة أيضا (قوله وهو رفع الخ) هو للتعبد (قوله وعلى الأول الخ) هو للتعبد على التعبد (قوله فلوازال) أي على قول المتولي الرجوع وسكونه في الروضة وأصلها على مقالة المتولي هذه بوجوب ديتين للإشارة الى أنه وجه ثالث للاعتداده وفي بعض النسخ سكت عنه بمعنى أسقطه (قوله ولا يلزمها) بل ولا يجوز فيحرم عليهما (قوله افتضاها) بالقاء واللقاف (قوله فأرشها يلزمه وهو الحكومة) نعم لو أزالها بكر وجب القود عليها (قوله كنكاح فاسد) التعمد فيه وجوب مهر بكر فقط (قوله فلامهر) ولو رقيقة (قوله ولا أرض) أي في الحرة ويجب في

لرادهذا عدم النطق (قول الشارح كالبرص الخ) أي وكالتل مع اليد (قول المتن صلب) هو بضمهما وفتحهما وضم الأول مع سكون الثاني وصالب (قول المتن وفي افضائها) علله الماوردي بأنه يقطع التناسل لأن النطفة لا تستقر في محل العلق فكان كقطع الذكر وقدر وى الحاكم ذلك عن زيد بن ثابت رضي الله عنه ثم هو مأخوذ من القضاء بمعنى السعة ولو التحم سقطت الدية بخلاف الجائفة (قول المتن دية) أي ويدخل فيها أرض البكارة (قول المتن وقيل مدخل ذكر) أي لأن افشاء ما بين القبل والدبر عسر على الآلة فكان مرادهم بالافشاء هذا (قول المتن الابافشاء) أي سواء التفسير الأول والثاني (قول المتن فأرشها) يستثنى ما لو كان هذا الزيل يستحق عليها القصاص في نفسها (قول المتن أو بذكر) ولو بمحاثل كما هو مقتضى الاطلاق (قول المتن لشبهة أو مكرهة) يجب أيضا أرض البكارة عند اتقاء الأمرين اذا كانت رقيقة وقلنا بعدم اندراج أرض البكارة في اللهر وهو الأصح (قول المتن فمهر مثل)

السابقين وسواء الافشاء بالوطء وغيره كاصبع وخشبة والوطء بشبهة وبزنا (فان لم يمكن الوطء) للزوجة الذي هو حق الزوج (الابافشاء فليس للزوج) الوطء ولا يلزمها تمكينه (ومن لا يستحق افتضاها) أي البكر (فأزال البكارة بغير ذكر) كاصبع وخشبة (فأرشها) يلزمه وهو الحكومة المأخوذة من تقدير الرق كإسيائي (أو بذكر لشبهة) كنكاح فاسد (أو مكرهة فمهر مثل ثيب وأرث البكارة وقيل مهر بكر) ولا أرض وان طاوعته فلامهر ولا أرض (ومستحقه) أي الافتضاض وهو الزوج (لا شيء عليه في إزالة البكارة) بذكر

أوغیره (وقيل ان أزال بغير ذكر فأرش) عليه لعدوله عن الطريق المستحق له والأول يمنع اقتضاء العدول أرشا (وفي البطش) أي إبطاله بأن ضرب يديه فشلتا (دية وكذا المشي) أي إبطاله بأن ضرب صلبه فبطل مشيه لأن البطش والمشي من النافع الخطيرة (و) في (نقصهما حكومة) ومن نقص المشي أن يحتاج فيه إلى عصا (ولو كسر صلبه فذهب مشيه وجماعه) (١٤٣) أو مشيه ومنه فديتان (لأن

كلا منهما مضمون بديه عند الانفراد فكذا عند الاجتماع (وقيل دية) لأن الصلب يحمل المني ومنه يتبدأ المشي أي وينشأ الجماع واتحاد المحل يقتضي اتحاد الدية ومنع الأول محلبة الصلب لما ذكر في فرع) (أزل أطرافاً ولطائف تقتضي ديات) كاليدين والرجلين من الأول والعقل والسمع والبصر من الثاني (لمات) منها (سراية فدية) واحدة للنفس وتسقط ديات ما تقدمها لدخوله في النفس (وكذا لو حزه الجاني قبل اندماله) أي حز وقبته قبل اندمال جروحه تجب دية (في الأصح) للنفس ويدخل فيها ما تقدمها والثاني تجب ديات ما تقدمها أيضاً ولو حز بعد الاندمال وجب مع دية النفس ديات ما تقدمها لاستقرارها بالاندمال (فان حز عمداً والجنايات خطأ أو عكسه فلا تدخل) أي لا يدخل مادون النفس فيها (في الأصح) المبني مع مقابله على الأصح السابق من الدخول عند اتفاق

الريقة (قوله أو غيره) ويحرم أن نضررت به (تنبيه) لو كانت يفضيها كل أحد فلزوج الخيار في فسخ النكاح لأن من الرقي قاله الرافعي قال شيخنا وقياسه ثبوتهما إذا كان هو يفضي كل امرأة فراجعه فان فيه نظراً ظاهراً (قوله بأن ضرب يديه فشلتا دية) هو صريح أن بطش كل عضو مضمون بما يضمن بذلك العضو من مقدر أو حكومة فراجع (قوله بأن ضرب صلبه) أي ولم يكسره وإلا فلا تجب الدية إلا بعد الاندمال لاحتمال عود السلامة فلعود وحصل شين فحكومة فقط (قوله وفي نقصهما حكومة) أي أن لم يعرف والا فقسطه (قوله وجماعه) أي لثنته كما مر (قوله فديتان) فان أزال ذكره مع ذلك فدية ثالثة فان شلت رجلاه فدية رابعة وهكذا (قوله فرع) هذه ترجمة ذكر فيها اجتماع جنابات ما تقدم (قوله اذا) قدرها الشارح لأجل الجواب بعدها ويقال للقضاء الفاء النصيحة (قوله أزال أطرافاً ولطائف) أي أعضاء ومما في من آدمي حتى حقيقة ولورقيقاو يجب في البيمة قيمتها وقت الموت مع أرش أطرافها ولا يندرج الارش في القيمة وفارقت الآدمي بأن فيه نوع تعبد (قوله ديات) فيه تظليل على قيمة العبد (قوله فلمات منها) أي مجموعها اذ لا يتصور من اللطائف سراية (قوله بعد الاندمال) أي لجمعها وكذا البعض فتجب دية ما لم يعمل زيادة على دية النفس (قوله أي لا يدخل مادون النفس فيها) أي ولا يدخل بعض مادون النفس في بعض مع اختلاف الجنابة عمداً وغيره أيضاً كما علم مما مر في الموضحة (قوله تسقط الديتان) أي ديتا الخطأ في الأولى وديتا العمد في الثانية لانهما ديتا غير النفس فيهما

فصل في الجنابة التي لا يتقدر أرشها وفي الجنابة على الرقيق (قوله تجب الحكومة) سميت بذلك لتوقفها على حاكم أو محكم حتى لو وقعت باجتهاد غيرهما لم تعتبر كذا قالوه وفيه نظر لانه بعد أن يقال بهم وقوعها الموقوع لودفعها الجاني أو أخذها المجني عليه منه بلا حاكم على أن في دخول الحاكم فيها نظراً لأنها المعتبر فيها النسبة التي مرجعها إلى أهل الخبرة لا إلى الحاكم نعم توقف ما لا نسبة فيه على الحاكم ظاهر كما سيأتي في نحو آتلة لها طرفان أو اذا لم يوجد نقص فراجع (قوله فيما لا مقدر فيه) أي من الأطراف واللطائف

وأرش البكارة الأول للاستمتاع والثاني زوال البكارة ووجه الوجه الثاني أن الفرض الاستمتاع (قول الشارح أو غيره) استشكل بأنه قد يطلق قبل الدخول فيصير مهرها مهر ثيب بعد أن كان مهر بكر (قول المتن وقيل دية) محل الخلاف اذا كانت الرجل والذكر مع ذلك سليمين لا شلل فيهما ولا فيجب فيهما ديتان قطعاً وتجب هنا للصلب حكومة مع ذلك بخلاف مسألة الكتاب فانها تدخل في الدية والفرق أن فوات المسمى عند الشلل يضاف وفي مسألة الكتاب يضاف إلى كسر الصلب (قول الشارح فرع أزال أطرافاً ولطائف الخ) أي وأما غيرها فدخولها بالأولى (قول الشارح منها) خرج ما لومات من بعضها بعد اندمال البعض وكذا قبل اندماله بأن كان خفيفاً فان أرشه لا يدخل قال البلقيني لكن نص الشافعي في الثانية يقتضي الاندراج (قول المتن وكذا لو حزه الخ) أي لأن دية النفس وجبت قبل الاستقرار بدل الأطراف فدخل فيها بدل الأطراف كما لو سرت (قول المتن فلا تدخل) لانه انما يليق بالتفقات دون المختلفات وهذا عكس الراجح في نظيره من المدد ومقابله جعلهما كالعمدين والخطأين (قول الشارح تسقط الديتان فيهما) المراد بهما دية الخطأ ودية العمد

فصل تجب الحكومة

لما انتهى من الواجب المقدر شرع في الواجب غير المقدر (قول الشارح لا مقدر فيه) أي ولو لبكارة

الحز وما تقدمه في العمد أو الخطأ ولو قطع يديه ورجليه خطأ ثم حز رقبته عمداً أو قطع يديه ورجليه خطأ وعقافى العمد فيهما على دية وجب في الأول ديتا خطأ ودية عمد وفي الثاني ديتا عمد ودية خطأ وعلى التداخل تسقط الديتان فيهما (ولو حز) الرقبة (غيره) أي غير الجاني للتقدم (تحدث) أي الدية ولا يدخل فعل انسان في فعل آخر (فصل) تجب الحكومة فيما لا مقدر فيه

من الدية (وهي جزء نسبت إلى دية النفس وقيل إلى عضو الجناية نسبة نفسها) أي الجناية (من قيمته لو كان رفيقا بصفاته) التي هو عليها فان كانت قيمته بدون الجناية عشرة ووجد الجناية (١٤٤) نسمة فالنقص العشر فيجب عشر دية النفس وقيل عشر دية العضو المجني عليه كاليد (فان

كانت) أي الحكومة (الطرف) أي لأجله (له) أرض (مقدر) اشتراط أن (لا تبلغ) الحكومة (مقدرة) فان بلغت نقص القاضي شيئا (منه) (باجتهاده) قال الامام ولا يكفي حظ أقل ما يتمول (أو) كانت لطرف (لا تقدير فيه كفخذ) وظهر (فان) أي فالشرط أن (لا تبلغ) الحكومة (دية نفس) ويجوز أن تبلغ دية طرف مقدر الأرض كاليد وأن يزداد على دية (ويقوم) لمعرفة الحكومة (بعدماله) أي اندمال جرح (فان لم يبق) بعد الاندمال (نقص) لافيه ولا في القيمة (اعتبر أقرب نقص) فيه لنقص القيمة (إلى الاندمال وقيل يقدره) أي النقص المذكور (قاص باجتهاده) لثلاث تخلص الجناية عن غرم (وقيل لا غرم) وحينئذ يجب التعزير (والجرح المقدر) أرضه (كموضحة ويتبعه الشين حواله) ولا يفرد بالحكومة (وما لا يتقدر) أرضه (يفرد) الشين حواله (بالحكومة في الاصح) كما صرح به في الحرر والثاني المذكور في الوجيز أنه يتبع

والجراحات ولم يقع فيه قود أو أمانا للشعور فلا قود فيها مطلقا وتجب الحكومة فيها شأنه الزينة منها كالحية ولو لامرأة وتعتبر فيها بلحيت رجل كبير وفي غيره التعزير فقط راجعه (قوله وهي جزء نسبت إلى دية النفس) أي في الحر ونسبته إلى القيمة في الرقيق لان المتبر في الرقيق القيمة ولا يقوم الا بالنقد والمعتبر في الحر الدية ولا يقوم الا بالابل أصالة ويجوز اعتبار التقدير أيضا نعم لو قطع آفة لها طرفان وجب مع ديتها حكومة باجتهاد قاص لا بالنسبة لعدم إمكانها (قوله أي لأجله) أي الطرف أي لجراحة عليه ودفع بذلك كون الجناية بأزالة الطرف والحكومة لازالة فتأمل (قوله اشتراط الخ) أي على القولين فلا يبلغ جرح رأس أرض موضحة ولا جرح بطن أرض جاتقة ولا حارسة أرض متلاحمة وهكذا (قوله قال الامام) معتمد (قوله فان لا تبلغ دية نفس) وهذا محال لما تقدم من اعتبار النسبة فلما أراد أنه لا يضر بلوغها أرض عضو مقدر كما أشار إليه الشارح وهذا في الحكومة الواحدة فلو تعدت ولو لجرح واحد جاز بلوغها دية النفس كما يأتي (قوله ويقوم بعد اندماله) الا ان ملت الجروح بغير السراية أو دوام الجرح بلا برة فيقوم قبل اندماله (قوله أقرب نقص) أي أقرب وقت يوجد فيه نقص قبل وقت الاندمال اليه وهكذا إلى حال سيلان الجراحة فان لم يوجد نقص أصلا فرض القاضي حكومة باجتهاده على العتمد (تنبيه) اذا فرض القاضي حكومة في شخص لم تصر حكما لازما في كل شخص لاختلاف أحوال الجراحات وبذلك فارق نظيره في جزاء الصيد (قوله يتبعه الشين) وهو ما تقدم في التيمم (قوله ولا يفرد الخ) أي ان اتحاد المثل والا كوض حترأس تعدى شينها إلى القفا فلا يتبع ويفرد بحكومة على العتمد ولو أوضح جبينه فأزال حاجبه وجب الاكثر من أمور ثلاثة أرض موضحة وحكومة الشين وحكومة الحاجب قبل وهنا مستثنى عما تقدم (قوله يفرد الخ) أي فيقوم غير مجروح ثم مجروح بلا شين فمات نقص فهو حكومة الجرح ثم مجروح طامع شين فمات نقص بعد النقص الأول فهو حكومة الشين ويجوز بلوغ ذلك دية النفس وله العفو عن أحدهما فلا اشكال في ذلك كما زعم بعضهم (قوله كما صرح به) أي بالأصح المذكور في الحرر وهو العتمد وفي ذلك تصرح بأن لفظ في الاصح ليس في عبارة المصنف وإنما ذكره الشارح اعتراضا عليه ونسبته إلى الحرر زيادة في الاعتراض فتأمل (قوله وفي غيرها) أي نفس الرقيق عما لا يتقدر من الخرومات نقص من قيمته نعم ان (قول الشارح من الدية) يرجع إلى قوله تجب الحكومة (قول الشارح فيجب عشر دية النفس) أي لأن جملة مضمونة بالدية فكذا أجزاءه يعتبر بها كالمبيع لما ضمن بالثمن كان أرضه جزأ من الثمن (قول الشارح وقيل عشر دية العضو) أي فان كانت على يده وجب عشر ديتها أو على أصبه وجب عشر ديتها وأفسده الماوردي من حيث ان التقويم لما كان للنفس وجب أن يعتبر النقص بها وأيضا جناية الحكومة قد تقارب جناية المقدر كالمحقاق مع الموضحة فلو اعتبر النقص ليعد ما بين الارشين مع قرب ما بين الجنيتين قال الأصحاب قوم الحر عبدا كما ألحقنا العبد بالحر في تقدير أطرافه من قيمته وقد يستأنس أيضا بتقويم ما عتق بالسراية (قول الشارح كاليد) أما الذي لا مقدر فيه فانه يعتبر من دية النفس بلا خلاف (قول المتن بعدماله) أي لأن الجراحة قد تسرى إلى النفس أو إلى عضو مقدر فلا يكون واجبه الحكومة (قول المتن لا غرم) أي لعدم النقص (قول المتن فنسبته) الضمير فيه يرجع إلى قوله ذلك الغير (قول المتن فنسبته من قيمته) لو قطع يد عبد قيمته ألف فتراجع إلى ثمانمائة غرماه خمسمائة فلو قطع آخر يده قبل الاندمال ثم اندمنا لم نقرمه أربع مائة بل نصف ما وجب على الأول وهو مائتان وخمسون لان

الجرح وفي الروضة وأصلها كلام آخر في المسألة يوافق الثاني (و) تجب (في نفس الرقيق) المتلف (قيمته) بالغة ما بلغت الجناية ليستوى فيه القن والمدبر والمكاتب وأم الولد (وفي غيرها) أي النفس من الأطراف والاطراف (ما نقص من قيمته ان لم يتقدر) ذلك الغير (في الحر والا) أي وان قدر فيه كالموضحة وقطع الطرف وغيرها (فنسبته من قيمته)

كان الجرح على ماله أرش بمقدر اشترط أن لا يبلغ أرشه أرش للقدر الذي هو عليه فإن بلغه نقص منه القاضي كما تقدم في الحر قاله البلقيني واعتمده شيخنا ونقله عن شيخنا الرملي وفي شرحه تبعنا لابن حجر خلافاً وفرق تبعاله أيضاً بأن للنظور إليه في الرقيق أصالة نقص القيمة حتى في القدر أرشه على قول بخلاف الحر (تنبيه) يعتبر للبعض بقدر ما فيه من الحرية من الدية وبقدر الرق من القيمة ففي قطع يدين نصفه حر ربع الدية وربع القيمة وفيما لا مقداره يقوم كله رقيقاً سليماً بلا جرح ثم رقيقاً به ويوزع النقص نصفين فيجب نصفه من الدية ونصفه من القيمة وقال بعضهم يتجه أن يقدر حر كله ثم رقيقاً كله وينظر الواجب لذلك الجرح ثم يقدر نصفه الحر رقيقاً وينظر ما نقصه الجرح من القيمة ثم يوزع كل منهما على الرق والحرية فالواجب بالتقدير الأول عشر الدية والثاني ربع القيمة وجب فيمن نصفه حر كما مر نصف عشر الدية ونصف ربع القيمة اه كلامه وفيه نظروفساد ظاهر فراجع وتأمله (قوله تجب قيمتان) نعم لو جنى عليه اثنان فقطع كل منهما يده مثلاً مرتباً قبل الاندمال لم يمت منهما لزم الثاني نصف ما وجب على الأول فلو كانت قيمته ألفاً فصارت بالأول ثمانمائة لزم الأول خمسمائة ولزم الثاني مائتان وخمسون لأن ثمانمائة لآله لالم تستقر جنايته وقد أوجبنا على الثاني نصف القيمة فكان الأول اتقص نصفها فلو انتمت قبل جناية الثاني لزم أربعمائة فتأمل ذلك ففيه نظر ظاهر وفساد واضح

باب موجبات الدية

بكسر الجيم أي الأسباب المتضمنة لا يجابها (قوله في الباين) غلب الباب لسبقه على الكتاب ولدفع توهم عوده لكتاب الجراح (قوله والكفارة) عطف على الدية ولذلك سكت الشارح عنه بخلاف ما قبله ولا يخفى ما في كلام المصنف من القلاقة وأشار الشارح بقوله وذكر فيه الخ إلى أنه من الزيادة على الترجمة وليس بمعيب (قوله صاح) ولو بلا آلة أو في ملك نفسه (قوله على طرف) لا على غيره كوسطه إلا أن كان نحو جملون مدحرج (قوله سطح) أي عال بحيث ينسب الوقوع منه الهلاك (قوله بأن ارتعد) قال شيخنا وهو قيد لوجوب الدية وفي ابن حجر خلافاً والوجه اعتبار نسبة الوقوع إلى الصباح سواء ارتعد أو لا ويصدق الصالح في عدم الارتعاد أي عدم نسبة الوقوع لصياحه يمينه (قوله بعد الوقوع) قيد خرج ما لو مات مكانه فهدر فالمراد بعد ابتداء الوقوع وكالموت تلف بعض أطرافه أو لطائفه كزوال عقله ففيه الدية أيضاً ويجري هذا في الميزالآتي

الجناية الأولى لم تستقر كي يمكن اعتبار النقص وقد أوجبنا نصف القيمة فكان الأول اتقص نصف القيمة (قول الشارح فيجب) هذا الفعل يتعلق به من قيمته الذي في المتن وعبارة المحرر جزء من القيمة نسبتها إليها نسبة الواجب في الحر إلى الدية (قول الشارح منها) أي كما أن الواجب في الجملة القيمة (قول المتن فلا شيء) هذه المسئلة خالف فيها الحر لما سلف من أنه يجب في مثل هذا حكومتها باعتبار إحدى الحالات إلى الاندمال ويخالف أيضاً في وجوب القيمة بالغة ما بلغت واعتبار نقصان أوصافه من ضمان نفسه وعدم التفرقة بين الذكروالأنثى ووجوب نقد البلد دون الأبل ولو قتله بعد قطع يده موجبت قيمته مقطوع اليدين وهذا الأخير كان المراد منه بعد اندمال اليدين

باب موجبات الدية الخ

(قول المتن على صبي) أي ولو كان في ملك الصالح (قول الشارح بأن ارتعد به) صرح به في الحر (قول المتن فمات) في تعبيره بالفاء ما يقتضي الفورية وليس مراداً والشرط أن يموت من ذلك ولو زال عقله لزمه دية

أي فيجب مثل نسبه من الدية من قيمة العبد ففي قطع يده نصف قيمته (وفي قول) يجب (ما نقص) منها نظراً إلى أنه مال وتقدم في النصب أنه قديم (ولو قطع ذكره وأثنياءه في الأظهر) يجب (قيمتان والثاني) يجب (ما نقص) من قيمته (فإن لم ينقص) عنها (فلا شيء) فيه على هذا القول

باب موجبات الدية

أي غير ما تقدم في الباين (والعاقلة) عطف على موجبات وسيأتي بيانهم (والكفارة) للقتل وذكر فيه قبلها الترة وجناية العبد إذا (صاح على صبي لا يميز) كائن (على طرف سطح) أو برأ ونهر (فوقع بذلك) الصباح بأن ارتعد به (فمات) بعد الوقوع (فدية) أي ففيه دية (مغلظة) بالتثليث (على العاقلة وفي قول) فيه (فصاص) لأن التأثر به غالب والأول يمنع غلبته

ويجعل مؤثره شبه عمود قوله لا يميز مقابلة قوله بعد ومراهم متيقظ (ولو كان) الصبي للمصيح عليه (بارض) فبات (أوصاح على بالغ طرف سطح) ونحوه فسقط ومات (فلادية) (١٤٦) فيهما (في الأصح) والثاني في كل منهما الدية لان الصياح حصل به في

الصبي الموت وفي البالغ عدم التماسك للفضي اليه ودفع بأن موت الصبي بمجرد الصياح في غاية البعد وعدم تماسك البالغ به خلاف الغالب من حاله فيكون موتهما موافقة قدر (وشهر سلاح كصياح) فياذ كرفيه (ومراهم متيقظ كبالغ) فياذ كرفيه (ولو صاح على صيد فاضطرب صبي) لا يميز على طرف سطح (وسقط) ومات (فدية مخففة على العاقلة) فيه لتأثيره خطأ (ولو طلب سلطان من ذكرت) عنده (بسوء فاجهضت) أي ألفت جنينا فزمانه (ضمن الجنين) بالبناء للفعل أي وجب ضمانه وسيأتي ان فيه الغرة على العاقلة (ولو وضع صبي في مسبعة) أي موضع السباع (فأكله سبع فلا ضمان) عليه له أمكنه انتقال أم لا (وقيل ان لم يمكنه انتقال) عن موضع الهلاك (ضمن) لان الوضع والحال ماذ كر بعد اهلا كاعرفا والاول قال ليس باهلاك ولم يوجد ما يلجى السبع اليه ولو كان للوضع بالغ فلا ضمان قطعا

ولو بالغ على العمد (قوله ويجعل مؤثره) هو بفتح اللثة بمعنى التأثير (قوله وقوله لا يميز الخ) يفيد أن للراد غير المميز غير قوي التميز لأن التيقظ هو قوي التميز وما في الخطيب وغيره المخالف لهذا غير مناسب فراجع وتأمله (قوله بالغ) أي قوي التميز فالجنون والبرص والعمه والنائم والوسوس كغير المميز (قوله فلادية) ولا قصاص بلا خلاف وسواء في جميع ماذ كر الواقع والجالس والضطجع وغيرهم (قوله وشهر سلاح) أي على بصير يراه والتهديد كسهر السلاح ولو على أعمى (قوله ولو صاح) حلال أو محرم على صيد أي مثلا فاضطرب صبي ومات فدية خطأ (قوله لا يميز) بالمعنى السابق والصبي مثال كما تقدم (قوله ولو طلب سلطان) أو غيره على لسانه بآذنه أو كاذبا وللراد بالسلطان من تخشى سطوته (قوله من ذكرت الخ) في غيرها بالاولى قال بعض مشايخنا ومثل الطلب للذكور ما لو أخبرها بموت نحو ولدها أو قذفها فاجهضت فيضمن الجنين فقط لأنه فيهما اه وفيه نظر والوجه خلافه فيضمنها أيضا لان الاجهاض سبب ظاهر للهلاك كما يأتي (قوله ضمن الجنين) وكذا أنه ان ماتت بالاجهاض (قوله على العاقلة) أي عاقلة السلطان ان كان بأمره ولم يعلم الطالب بظلمه والافلى عاقلة الطالب ان لم يكن مكرها والافلى عاقلة ماما كما في الجلال (قوله ولو وضع صبي) أي حرا اذ الرقيق يضمن برضع اليد مطلقا (قوله في مسبعة) بفتح اليم وسكون السين للهملته وفتح اللوحدة كما يدل له التفسير للذكور وقيل بضم أوله وكسر اللوحدة (قوله موضع السباع) جمع سبع وللراد به الحيوان الضاري فيشمل نحو كلب عقور (قوله أم لا) أي أم لم يمكنه التخلص بذاته لصغر أو هرم فان كتفه مثلا ضمنه وكذا لو ألقى أحدهما على الآخر ومما في مضيق لافي متسع لأن السبع ينفر من الانسان بطبعه في التمسك وبذلك فارق ما لو أغرى نحو أعجمي ولو أنه شبه حية لان ألقى أحدهما على الآخر ولو في مضيق لأنها تنفر مطلقا والضمان في هذه للذكور بالقرود وقال شيخنا في السبع شبه عمد (قوله ولم يوجد ما يلجى السبع الخ) لعله احتراز عن القاء أحدهما على الآخر وقد تقدم (قوله فلا ضمان) وكذا لو كانت الأرض غير مسبعة وان أكله سبع قطعا (تنبيه) لو تلف الصبي بغير السبع كحرا أو برد أو جوع قال شيخنا الرمي يضمنه كالفرق فراجع (قوله ضمن) أي بديته شبه العمد على هذا للرجوح (قوله للفضي الخ) أي مع عدم قصد هلاك نفسه (قوله انخسف بسقف) لا بفعل الحارب والا كأن ألقى نفسه عليه فلا ضمان (قوله ضمنه التابع) له أي بديته شبه العمد (قوله ماذ كر) وهو الجأزه الى الحرب الخ (قوله والثاني لا لعدم شعوره) أي التابع فلو شعر به كأن علم سخافة السقف أو ثقل الحارب ضمنه قطعا

(قول الشارح لا يميز الخ) يريد أن المراد بعدم التميز من ليس مراهما متيقظا حاول بذلك دفع ما قيل من مفهوم عبارته في التميز غير المراهق متدافع (تنبيه) في فتاوى البغوى صالح بداية التعبير أو هيجهما بوثبة ونحوها فسقطت في ماء أو وحدة وجب الضمان كالصبي (قول للثني فلادية) اقتصاره على الدية يقتضي أنه لا قاتل هنا بالقصاص (قول للثني ولو صاح) أي ولو محرما على صيد غير الصيد من الأدنى مثله فيما يظهر (قول للثني ضمن الجنين) أي لان عليا أشار به الى عمر رضى الله عنهما فدفعوا اليه فكان اجماعا ولم ماتت هي فلا شيء فيها الا اذا ماتت بالاجهاض فعلى عاقلة دينها وينبغي للحاكم اذا طلبت امرأة أن يسأل عن حملها ويكشف الحال (قول الشارح لانه باشر) أي والباشرة مقدمة على السبب (قول للثني وكذا لو انخسف بسقف) قيد الامام هذا بما اذا كان

الانخساف

(ولو تبع بسيف هار بامنه فرمى نفسه بقاء أو نار أو من سطح فهلك فلا ضمان) له على التابع لأنه باشر

اهلاك نفسه قصدا (فلو وقع) فياذ كر (جاهلا) به (لمعى أو ظلمة ضمن) التابع له لاجائه الى الحرب للفضي الى الهلاك (وكذا لو انخسف به سقف في هربه) فهلك أي ضمنه التابع (في الأصح) لما ذكر والثاني لا لعدم شعوره بالهلك وفي الصورة الاولى لو كان الرامي نفسه صبي

(قوله وقلنا عمده خطأ) أي على الرجوع اذ لا يعتمد أن عمده عمد فلا يضمنه التابع ومن ذلك يعلم أن الكلام في صبي له قصدوا الاضمة قطعا (قوله ولو سلم صبي) في غير تسليم يكون مضمونا بالأولى وخرج بالصبي البالغ فغير مضمون إلا أن دخل به السباح إلى محل العرق وتركه برفع يديه من تحته مثلا فيضمنه بالقود إلا لعنرك كغلبة فلا ضمان قال شيخنا ولعل المراد لا ضمان بالقود وينبغي ضمانه بالدية لأنه مقصر بإدخاله لما ذكر فراجع (قوله العموم) وهو علم لا ينسي (قوله بإهمال السباح) ومنه مالو أمر شخص الصبي بدخول الماء فدخله فاختار افرق فهو مضمون على الأمر قاله العراقيون ومشى عليه شيخنا الرمي لكن فيه نظر ظاهر لأن عمده عمد إلا أن حمل على من يعتقد وجوب طاعة الأمر أو على غير ميمز فليراجع (قوله على العاقلة) أي على عاقلة السباح فقط لا عاقلة الولي ولو متعديا بتسليمه وكذا لو سلمه أجنبي ولو غير إذن الولي لأن السباح مباشر (قوله وأن المسلم الولي) هو قيد لا مفهوم له من حيث الضمان كما علم بل من حيث الجواز إذا كان مصلحة (قوله أي الحفر) أفاد أن لفظ عدوان صفة للحفر قبله لا مضاف للبئر ولا مفعلا لعدم صحتها لكن مقتضاه تضمين التأمير وسيأتي خلافه إلا أن يقال هو لا صلاح كلام للصنف لا من حيث الحكم فتأمل (قوله من المال) أنما قيد به الضمان لاستناده إلى الحفر بدليل ما بعده والمراد بالمال غير الرقيق لأنه مضمون بالقيمة على العاقلة كالحفر (قوله وكذا القول الخ) أي أن الضمان في المال على الحفر ونحوه وبالدية على العاقلة لأنه شبه عمد (قوله لا في ملكه) أي فيما يملك ترقبته أو منفعتة فيشمل للوَجَر والاستأجر والموصى له بالمنفعة والوقوف عليه نعم لو حفر في ملكه في الحرم ووقع فيه صيد ضمنه (قوله ودعا الخ) خرج التعدي بالدخول فهو غير مضمون ولو رقيقا (قوله رجلا) هو مثال فالأشئ والصبي والمميز وغيره سواء أولا فائدة أن غيره بالأولى (قوله لأن غيره) فهو جاهل بهامعذور فلو رآها أو أعلم بها أو كانت ظاهرة أو في منعطف وانحرف إليها فلا ضمان ومنه يعلم أنه لا ضمان بكعب عقور مربوط بدلهيزه أو سقاية فيه أو على بابه فيها ولا بتعليق قنديل كذلك ولا بفرش حصير أو حشيش كذلك ولا بنصب عمود أو سقف كذلك ولا بتطيين جدار تلف به ملبوس ملاصقه (قوله والثلاث من العدوان) فهي أمثلة له ولا ينسب تقديمها على الحفر في ملكه ويزول التعدي في الأولى بمنع المالك من طمها أو برضاها ببقائها أو بملك الحافر لطمها وكذا يقال في حصة شريكه في الثانية وتصديق المالك على الأذن بعد التردى لا يدفع الضمان بل لا بد من بينة (قوله وأذن الامام) ولو بنائبه ومثله القاضي كما قاله الهزوي وتقريره كاذنه فإن نهى ضمن الحافر مطلقا (قوله فلا ضمان) أي إن أحكم رأسها ولا فيضمن مطلقا ولو فتحها غيره بعد سدها أو حفرها بطمها ف عليه الضمان وحده ولو زاد في حفر غيره قطعها معا سوية وإن كان حفر أحدهما أكثر

الانحساف بسبب ضعف السقف بخلاف مالو ألقى نفسه في بئرو نحوها (قول الشارح وإن المسلم الولي) في الزركشي لو سلمه أجنبي فمها شريك كان وفيه نظر (قول المتن عدوان) أي لو كان التردى بعد موت الحافر ولو تردى فلم يمت ثم مات جوعا فلا ضمان ولو زال التعدي كأن اشترى البئر من مالكها أو رضى بابقائها قال المتولي أو منعه من الطم فلا ضمان ولو حفرها في أرضه للوَجَر فلا ضمان وإن تعدي بالحفر (قول الشارح للتملك أو الارتفاق) فضيته أنه لو حفرها للأهدين الغرضين يضمن وقد تنبع في هذا التقيد البغوي والمتولي لكن قال الامام مثل ذلك مالو حفرها في الموات لا تعرض (قول المتن ودعا رجلا) خرج به الصبي فإن الظاهر ضمانه قطعاً ويحتمل جريان خلاف نظرا إلى أن عمده عمد وأخطأ (قول المتن فلا ظهر ضمانه) ظاهر إطلاقه أن الحكم كذلك ولو كان الطريق واسعا بحيث لا يئلب المرور على البئر لكن في كلامهما على مسألة الطعام المسموم صورا المسئلة بما إذا كان الغالب مروره عليها وكانت مظنة ولم يعلمه (قول المتن وأذن الامام) تقريره بعد الحكم كاذنه ومثله القاضي

وقلنا عمده خطأ ضمنه
التابع له (ولو سلم صبي إلى
سباح ليعلمه) السباحة
أي العموم (ففرق وجب
ديته) لأن غرقه بإهمال
السباح وهي دية شبه
العمد ومعلوم أنها على
العاقلة وأن المسلم الولي
(ويضمن بحفر بئر
عدوان) أي الحفر ما يتلف
فيها من المال بخلاف
الحفر فضمنه العاقلة وكذا
القول في الضمان في جميع
المسائل الآتية (لا حفر
في ملكه وموات) للتملك
أو الارتفاق فانه غير
عدوان فلا ضمان فيه (ولو
حفر بدلهيزه بئرا ودعا
رجلا) فدخله (فسقط)
فيها فملك (فلا ظهر ضمانه)
لأنه غره والثاني لا ضمان
فيه لأن المدعو غير ملجأ
(أو حفر بملك غيره أو
مشارك بلا إذن) في
المستثنين (مضمون) أي
حفره فيها (أو حفر
بطريق ضيق يضر المارة
فكذا) أي هو مضمون
وإن أذن فيه الامام وليس له
الأذن فيما يضر والثلاث
من العدوان (أو لا يضر)
المارة (وأذن الامام) فيه
(فلا ضمان) فيه قال في التتمة

سواء حفر مصلحة نفسه خاصة أو لمصلحة المسلمين (والا) أى وان لم ياذن (فان حفر لمصلحته) فقط (فالضمان) فيه (أو مصلحة عامة) كالحفر للاستقاء أو لجمع ماء المطر (فلا) ضمان فيه (فى الأظهر) لجوازه والثانى قال الجواز مشروط بسلامة العاقبة (ومسجد) (١٤٨) كطريق) فيأذ كرفيه من الحفر بتفصيله ومنه ما فى التهمة لو حفر بترافى

مسجد ليجتمع فيها ماء للطرف فوق فيها انسان ان فعل ذلك باذن الامام فلا ضمان فيه أو بغير اذنه فعلى القولين (وما تولد من جناح) أى خشب خارج (الى شارع فمضمون) وان كان اشراعه جازا بان لم يضر بالمارة لأن الارتفاق بالشارع مشروط بسلامة العاقبة ولم يفرقوا فى الضمان بين أن ياذن الامام فى الاشراع أولا والتولد من جناح الى درب منسد بغير اذن أهله فيه الضمان وبآذنتهم لاضمان فيه (ويحل اخراج لليازيب الى شارع) للحاجة الظاهرة فيه (والتالف بها مضمون فى الجديد) لما تقدم فى الجناح والقديم لاضمان فيه لضرورة تصرف المياه ومنع الأول الضرورة (فان كان بعضه فى الجدار فسقط الخارج) منه فان أتلف شيئا (فكل الضمان) به (وان سقط كله) فان تلف (فنصفه) أى الضمان (فى الأصح) لأن التلف بالداخل غير مضمون فوزع على

(قوله سواء الخ) لعله يرجع الى السنتين وسكوت الشارح عنه فى الأولى يرشد اليه (قوله لجوازه) فهو للعتبر وبه يرد تعطيل الثانى كذا قالوا وفيه نظر يعلم مما سياتى (قوله ومسجد كطريق) بتفصيله وحاصله أن الحفر فيه مضمون الا اذا لم يضيق على المسلمين وقد حفر لمصلحة عامة ولو بغير اذن الامام أو لمصلحة نفسه باذنه خلافا للزركشى فى هذه (تنبيه) الحفر لمصلحة كالحفر لمصلحة نفسه فيأذ ك (قوله ومنه ما فى التهمة الخ) فهذا للذ كور فيها هنا لا يخالف حاصر عنها خلافا لمن زعمه (قوله فمضمون) أى على التفصيل الآتى فى اليازيب وان جاوز فى اخراجه العامة (قوله ولم يفرقوا الخ) أى لأن الاتفاق بالشارع مشروط بسلامة العاقبة (قوله الى درب منسد الخ) وكذا الى ملك غيره فبإذنه لاضمان والا فالضمان ومحله فى الدرب اذا خلا عن نحو مسجد كبر مسيله والا فكالشارع للتقديم (قوله ويحل) أى لغير كافر فى شوارع المسلمين (قوله لليازيب) جمع ميزاب من وزب يزب اذا مال وهو يتخني بدليل أو بهمة بدلتها وكذا برا مهملة قبل الزاى وعكسه فقيه أربع ثلث والأخيرة ذكرها ابن الانبارى وهى للشهيرة على الألسنة (قوله والتالف بها مضمون) وللنازل منها ولو بعد وقوعه على الأرض حكمها والضمان على مالكها كالجناح لاعلى ناصبها (قوله لما تقدم من الجناح) وهو شرط سلامة العاقبة (قوله ومنع الأول الضرورة) أى فجعلها حاجة ظاهرة كحاصر (قوله فان تلف) أى الخارج كله أو بعضه ولو بعد انفصاله من الداخل من الهواء بعد سقوطه كله (قوله بالداخل غير مضمون) ولو بعد انفصاله من الخارج فى الهواء بعد سقوط جميعه (قوله وفى أصل الروضة) وفى نسخة فى أصل الروضة وتقدم الفرق بينهما فى باب الحدث (قوله ترجيح الوزن) أى بناء على الوجه المقابل للأصح (قوله الى شارع) وكذا للسجدة والملك غيره بغير اذنه لا باذنه فيه ولو مستأجرا (قوله مضمون) لتعديده بفعله ما تلاو بذلك يجبره الحاكم على تقضه واصلاحه فان لم يفعل فللعامة تقضه حيثنذ كفى الأتوار (قوله فمال الى شارع) وكذا الملك غيره لكن لملك مطالبته بنقضه واصلاحه ولو لم يفعل فلا ضمان عليه ومثله أغصان شجرة مالت فى هواء ملك غيره (قوله لأن السقوط الخ) ولذلك لا يلزمه رفعه من (قول الشارح وان لم ياذن) أى ولم يذنه والاضمن مطلقا (قول الشارح ولم يفرقوا الخ) قال الرافعى لأن الحاجة الى الجناح أغلب من الحاجة الى البثروا كثروا اذا كبر الجناح تولد الهلاك فلا يحتمل اهداره اه وأسقط الفرق من الروضة قال الزركشى وضمان الجناح هنا كضمان لليازيب فان كان بالخارج فالكل أو بالجميع فالنصف قال ولو تولد التلف منه بصدمة قراكب من غير سقوط فلا ضمان كالتقاع فى الطريق اذا تضرع به ماش اه أقول ينبغى تخصيصه بالجناح الذى فيه المصادمة (قول المتن لليازيب) قال للصنف فلا يقال مزراب ورد بأنها لغة حكاه ابن مالك عن ابن الانبارى (قول المتن مضمون) ظاهر اطلاقه ولو بعد اجتماع الماء النازل منها فى الأرض (قول الشارح ومنع الأول الضرورة) أى لا مكان تصرف الماء فى ملكه فى خد ونحوه (قول المتن الى شارع) مثله ملك الغير وكذا السكة للفسدة واعلم أن حكم المائل كالطرف البارز من اليازيب والجناح وحكم غير المائل كالطرف الداخل (قول المتن وقيل الخ) به قال أبو اسحق وابن أبى هريرة والقفال وأبو الطيب والرويانى وللأوردى وغيرهم (قول المتن ولو سقط بدميله) أمالو بناء ما تلا فالظاهر أنه يضمن من تضرع بالساقط كما يضمن ما تلف بالسقوط

(قول) الخارج النصف والثانى القسط قيل بالوزن وقيل بالمساحة وفى أصل الروضة ترجيح الوزن فهما من الشرح (وان بنى جداره ما تلا الى شارع فكجناح) أى فماتوا لعمته مضمون (أو) بناء (مستويا فمال) الى شارع (وسقط) وأتلف شيئا (فلا ضمان) به لأن الميل لم يحصل بفعله (وقيل ان أمكنه هدمه أو اصلاحه ضمن) لتقصيره بترك النقض والاصلاح (ولو سقط) بدميله (بالطريق) فمهلك (أو تلف) به (مال فلا ضمان فى الأصح) لأن السقوط لم يحصل بفعله والثانى الضمان لتقصيره بترك رفعه ما سقط الممكن له

فالحلاف هنا هو الحلاف

فيما قبله (ولو طرح قنات) بضم القاف أي كناسات (وقشور بطيخ) بكسر الباء (بطريق) فحصل بها تلف لشيء (مضمون على الصحيح) لأن الارتفاق بالطريق مشروط بسلامة العاقبة والثاني غير مضمون لجريان العادة بالمساحة في طرح ما ذكر ولو طرح في موات فلا ضمان (ولو تعاقب سببا هلاك فعلي الأول) الحوالة وذلك (بأن حفر) واحد بئرا (ووضع آخر حجرا عدوا فاعثر به) بالبناء للفعل (ووقع) العائر (بها فعلي الواضع) الضمان لأن العثر بما وضعه هو الذي ألجأ إلى الوقوع فيها المهلك فوضع الحجر سبب أول للهلاك وحفر البئر سبب ثان له (فإن لم تعد الواضع) بأن وضع حجرا في ملكه وحفر آخر بئرا عدوا فاعثر ثالث بالحجر ووقع في البئر فهلك (فالمنقول تضمين الحافر) لأنه المتعدي قال الرافعي وينبغي أن يقال لا يجب عليه ضمان كما قالوا فإما لو كان حصول الحجر على طرف البئر بالسيل (ولو وضع واحد حجرا في طريق) (وآخران حجرا) بجانبه (فعر بهما) آخر فاعت

(فالضمان)

الشارع وإن أمر به الإمام ومنع الطروق خلافا لما في الآثار ما لم يجاوز العادة في الطول نعم لودق على الجدار لاصلاحه فسقط فمضمون ﴿تنبيه﴾ متى قيل بالضمان فيما مر من الجدار أو الليزاب أو الجناح لم يبرأ بيبعه مثلا إلا أن ملكه من مال إلى ملكه ورضى به ﴿فرع﴾ لو سقط من سطح شيء أو إنسان في شارع مثلا فألف شيئا لم يضمنه إن كان سقوطه بانتهيار الجدار تحته والافيض من (قوله فالحلاف الخ) أي فاعلم مرتبة الحلاف الأول من الحلاف الثاني لأنه عينه بدليل اتحاد العلة فيهما ولتلك فرعه بالفاء فتأمل (قوله ولو طرح) خرج ماله وقت بنفسها فلا ضمان وإن قصر في رفعها قاله شيخنا وفي شرح شيخنا أنه كالطرح (قوله بكسر الباء) أي على الأقصح ويجوز فتحها ويقال فيه طيخ أيضا (قوله بطريق) خرج طرحها في ملكه أو على بابه ففيها ما مر في وضع السقاية مثلا وخرج بالقنات الرش فغير مضمون إن كان لمصلحة عامة ولم يجاوز العادة والأفهم مضمون على اثره لأنه للبشر وهو غير مضبوط وبذلك فارق باقي نحو الجناح فيما تقدم ﴿فرع﴾ ما تلف بوضع الطين والتراب في الشارع مضمون إن خالف العادة والأفلا وتكسيرا الحطب فمضمون إن ضاق الشارع والأفلا ووضع اللتاع يباب الحانوت مضمون وكذا مشي أعشى بلا قائد (قوله فمضمون) أي على الرءوس لو تعدد الطارح كافي وضع الحجر الآتي (قوله في موات فلا ضمان) وكذا لو تعدد الماشي الشيء على القمامة أو كانت في منطف من الطريق وتقدم ما في ملكه ﴿فرع﴾ ما تولد من نحو سدر أو نخامة في حمام فعلي الفاعل في اليوم الأول وعلى الحامي فيما بعده لجريان العادة بفساده كل يوم نعم إن منعه الفاعل من إزالته استمر الضمان عليه (قوله سببا هلاك) خرج سبب اشتراك فيه جمع فكما مر فيما لو زاد في حفر غيره والراد بالسبب هنا ما لم يدخل في الهلاك لأن الحفر شرط كما تقدم (قوله بأن حفر واحد بئرا) ولو عدونا (قوله ووضع آخر) أي أهل الضمان والا كحفر في وسيل وسبع فلا ضمان على الحافر أيضا (قوله عدونا) قيد في وضع وكذا في حفر كما صرح به في المنهج لكنه غير محتاج إليه في ضمان الواضع المتعدي وبه في عدم تعدد الواضع هنا كما مر (قوله فوضع الحجر سببا أول للهلاك) أي لا في الوجود بل هو بالعكس وفيه إشارة أيضا إلى أن التعاقب المذكور ليس قيدا في الوضع فتأمل (قوله لأنه المتعدي) أي مع كونه كال مباشر وكذلك لو وضع غيره سببا في البئر عدوا فلا ضمان عليه بل على الحافر ولو لم يعد الحافر هنا فلا ضمان على واحد منهما ولو هوى أحدهما في بئر فغلب الآخر فهو يا معافانا فكل منهما ضامن مضمون كما لو تجاوزا حبلًا مثلًا فانقطع بينهما على التفصيل الآتي نعم إن قصد الماوى بجذبه للآخر خلاص نفسه فهو مضمون لاضامن قاله الأذرعى ولو ألقى شخصا على سكين بيد غيره ضمنه الملقى إلا أن تلقاه الآخر بها فعلي الضمان (قوله قال الرافعي الخ) وأجيب بأن السيل ليس من جنس أهل الضمان كما تقدم (قوله بجنبه) خرج ماله لو كان أحدهما أملا الآخر فالضمان على واضع الثاني الذي تليه البئر الأولى لقطع أثره بالثاني قاله شيخنا البرلسي واعتمده شيخنا لكن قياس ما مر تضمين الأول لأن الثلاثة أسباب

(قول الشارح فالحلاف هنا) يرجع إلى قوله الممكن (قول الشارح فحصل) لو تعدد الماشي عليها فزلق بها فلا ضمان (قول المتن فعلي الأول) لو تعادل السيلان كأن حفر واحد أو عمق آخر فعليهما الضمان ولو وقع عبدا من بئر بحبل فانقطع الحبل ومات ضمن قاله البغوي (قول الشارح لأن العثر) أي فكان العثر به بمنزلة الدفع من واضعه (قول الشارح كما قالوا) أقوى من هذا في الاشكال عليه ما نقلناه عن المتولى أنه لو حفر في ملك ونصب شخص في البئر حديدة ومات المتردى بها فلا ضمان على واحد منهما أما الحافر فظاهر وأما الواضع فلان المتردى هو المقضى إلى الحديدة ولهذا يقال كيف يقول الشيخان المنقول مع وجود مسئلة المتولى هذه (قول الشارح بجنبه) خرج به ماله لو كان أحدهما حفر بن أمم الآخر فعر بالاول ثم بالثاني

(أثلاث) نظرا إلى عدد الواضع (وقيل نصفان) على الأول نصف وعلى الآخر نصف نظرا إلى عدد الموضوع (ولو وضع حجرا) في طريق (فمتر به رجل فخرج فمتر به آخر) فهلك (ضمنه المخرج) لأن الحجر إنما حصل هناك بفعله (ولو عثر) ماش (بقاعد أو نائم أو واقف بالطريق وماتا أو (١٥٠) أحدهما فلا ضمان إن تسع الطريق) كذا في الحرر ووجه الاشتراك في عدم التعدي

وفي الروضة كاصلها والشرح الصغير اهدار الباروضيان عاقلة المشور به أي لنسبته إلى تقصير (والا) أي وإن ضاق الطريق (فالمذهب اهدار قاعد ونائم) لتقصيرهما (لا عاثر بهما وضمان واقف) لأن الوقوف من مرافق الطريق (لا عاثر به) لتقصيره والطريق الثاني ضمان كل منهم والثالث ضمان العاثر واهدار المشور به والرابع عكسه (تنبيه) ما تقدم من تضمين الواضع والحافر والمخرج وغيرهم النفس من الاستناد إلى السبب والمراد وجوب الضمان على عاقلتهم بالدية بدلالة الترجمة وغيرها

(فصل) إذا (اصطدام) أي كاملان ماشيان أو راكبان (بلا قصد) للاصطدام فوقهما وماتا (فعلى عاقلة كل) منهما (نصف دية مخففة) لو ارتد الآخر لأن كلامهما منهما بفعله وفعل صاحبه ففعله هل في حق نفسه مضمون

للهلاك متعاقبة فراجع (قوله نظرا إلى عدد الواضع) ورد بأنه من باب الاتلاف (قوله ضمنه المخرج) سواء كان عمدا أو سهوا أو جهلا أو قصدا زاله من الطريق لتعطف فعاد إليها (قوله بالطريق) أي لاني منعطف منها ولا تنفع عام أو دفع ضرر كذلك وبالطريق متعلق بقاعد ونائم وواقف (قوله فلا ضمان) أي على المشور به بل هو مضمون على المار كما يأتي لتقصيره وإطلاق الشارح في كلام المصنف ليوافق أصله الذي في الحرر وكان الأولى له حمل كلام المصنف على ما بعده لذكور في الروضة الذي هو التعمد (قوله اهدار العاثر) ولو أعمى أو في ظلمة (قوله وإن ضاق الطريق) قال الأذرعى أو اتسع ووقف لغرض فاسد (قوله لا عاثر بهما) فهو مضمون عليهما (قوله وضمان واقف) على العاثر به نعم إن انحرف إليه الواقف فكما شين اصطفا وسيا أي (تنبيه) الجالس في المسجد والنائم فيه إن كان لما لا يبره عنه كاعتكاف وصلاة مضمون على العاثر به أو لما يبره عنه كنائم غير معتكف ففعله تفصيل الطريق المذكور (قوله على عاقلتهم) بالدية الشاملة لقيمة الرقيق فليقال في النهج في نصب الجناح ومثله وضع للزيابو بناء الجدار لو كانت عاقلة يوم النصب غيرها يوم التلف فلا ضمان عليه قاله البغوي وهو واضح وخص ما ذكره لم تصور مثله في غيرها فتأمل

(فصل) فيما يوجب الشر كذا في الضمان وما يتبعه (قوله كاملان) يباو وعقل وحرية وقيد به لثلاث تكرار مع ما بعده وان انحرف في الحكم وكان حقه أن يقيد بنير الحاملين أيضا (قوله ماشيان أو راكبان) وكذا راكب وماش وكان الأولى ذكره لأنه أخفى عاقلة لا يقال أنه راعى ظاهر كلام المصنف الآتي لأن مراعاته تخرج المشايين فتأمل (قوله بلا قصد) لعمى أو غفلة أو ظلمة أو عدم قدرة على ضبط الدابة أو قطعها عنانها الوثيق أو نحو ذلك (قوله فوقهما وماتا) أشار بالقاء إلى ترتيب الموت على الاصطدام فوراً أو مع بقاء الألف والافلا والوقوع مثال (قوله فعلى عاقلة كل منهما نصف دية) خطأ في علم القصد ونصف دية شبه العمد في القصد نعم هي مثله في العمد كما يأتي فإن قصدا أحدهما دون الآخر فلكل حكمه ومحل ذلك أن لم تكن حركة أحدهما ضعيفة بحيث يقطع بأنه لا أثر لمصاحبه حركة الآخر والافالقوى هدر وعليه ضمان الآخر وهذا يجري فيما يأتي من الدابتين وغيرهما (قوله لو ارتد الآخر) أي وقد يقع التقاص إن وجبت قيمة الأبل واتحدت وكان عاقلة كل ورثة الآخر وكذا يقال في جميع ما يأتي فتأمل (قوله نصف قيمة الخ) لقيمة

فالمدار على الثاني (قول المتن ضمنه المخرج) لو مات هذا المخرج من تلك العثرة فلا خفاء في ضمان الواضع له وذلك يوجب أن يكون المخرج منسوباً إلى الواضع معنى فهلا كان ضمان الثاني عليه (قول الشارح لتقصيره) أي ولأن التلف حصل بحركته فلا يشكل عليه ككون المشي من مرافق الطريق كالوقوف (قول الشارح ضمان العاثر) علته أن الطريق للطوروق وهم بالعقد ونحوه مقصرون (قول الشارح والرابع عكسه) علته أن القتل بحركته والمشي ارتفاق (قول الشارح وغيرها) منه قوله في مسألة الامام الطالب لمرأة ضمن الجنين بالبناء للمفعول ومن ذلك إطلاق الضمان في مسائل كثيرة من غير أن يعلقه بالفاعل

(فصل اصطدام) (قول المتن فعلى عاقلة كل) من ثم تعلم أنهم أحاران (قول المتن فنصفها) على العاقلة

(قول

في حق صاحبه ضمان خطأ (وان قصدا) الاصطدام (فنصفها مغلظة) لأن القتل حينئذ شبه عمد

(أو) قصده (أحدهما) ولم يقصده الآخر (فلكل حكمه) من التخفيف والتقليظ (والصحيح أن على كل) منهما (كفارتين) واحدة لقتل نفسه وأخرى لقتل صاحبه والثاني كفارة بناء على أنها تجزأ وإن قلنا لا كفارة على قاتل نفسه فواحدة على الأول ونصفها على الثاني (وان ماتا مع مركوبيهما فكذلك) دية وكفارة (وفي تركه كل) منهما (نصف قيمة دابة الآخر)

أي مركوبه لا شترا كهما في اتلاف الدابتين (وصبيان أو مجنونان) اصطهما (١٥١) (ككاملين) فيما ذكر فيهما ومنه التخليط

المنى على الأظهر أن
عمدهما عمد وسواء ركبا
بأنفسهما أم أركبهما وليهما
(وقيل أن أركبهما الولي
تعلق به الضمان) لأن في
الاركاب خطر والأول قال
لا تقصير فيه (ولو أركبهما
أجنبي ضمنهما ودابتهما)
لتعديه في ذلك والضمان
الأول على عاقلته ولا شيء
عليهما ولا على عاقلتهما
(أو) اصطدم (حاملان
وأسقطتا) وماتا (قادية
كما سبق) من أن على عاقلة
كل نصفها الخ (وعلى كل)
أربع كفارات (على
الصحيح) لا شترا كهما في
اهلاك أربعة أشخاص
تقسيمهما وجنيتيهما والثاني
كفارتان بناء على التجزؤان
قلنا لكفارة على قاتل
نفسه ثلاث على الوجه
الأول وثلاثة أنصاف على
الثاني (وعلى عاقلة كل
نصف غرتي جنيتيهما) لأن
المرأة إذا ألت جنيتها
بجنايتها وجب على عاقلتها
الغرة كما لو جنت على حامل
أخرى (أو) اصطدم (عبدان
وماتا فهدر) لأن ضمان
جناية العبد تتعلق برقبته وقد
فانت وسواء اتفقت القيمتان
أم اختلفتا وإن مات أحدهما
وجب نصف قيمته
متطفا برقبة الحى (أو)

النصف كما قيل (قوله أي مركوبه) هو لمناسبة كلام النصف قبله سواء كان مملوكا له أو لا وتهدر حصة
كل في الأول ويجب في الثاني نصف قيمة كل من الركوبين في تركة كل من الراكبين وسكت عملومات
الركوبان أو أحد الراكبين أو الركوبين لظهور حكمه بما ذكر (قوله إن عمدهما) أي الصبيان أو
المجنونين عمد لكن بشرط وجود نوع تميز لهم (قوله وقيل إن أركبهما الولي) والمراد به على هذا
الوجه ولي التأديب واعتمده شيخنا الرملي وقال بعضهم ولي الأركاب فيدخل من لقي واحدا منهما في مغارة
واركبه لحاجته إليه (قوله لا تقصير فيه) يفيد أن محل الوجه الثاني فيما إذا لم يركبهما سديا ولا كان أركبهما
جموحا لا قدرة لهم على ضبطها مثلا فعلى الولي الضمان لهما ولما بينهما قطعا كالأجنبي (قوله ولو أركبهما
أجنبي) ولو اصلحتهما لكن بغير إذن الولي لمصلحة كما علم ضمنهما ودابتهما فإن أركبهما باذن الولي
لمصلحة تعلق الضمان وعنده بالولي (قوله ولا شيء عليهما ولا على عاقلتهما) وإن قصد الاصطدام وقتلنا
عمدهما عمد على المعتمد (فرع) لو تجاذبا حبلا ولولغيرهما فاقطع فسقطا وماتا فإن كان أحدهما
ظالما هدر وعلى عاقلته نصف دية الآخر والأفعلى عاقلة كل نصف دية الآخر فإن قطعه غيرهما فعلى عاقلته
ديتهما وإن أركخا أحدهما هدر وعلى عاقلته نصف دية الآخر قاله شيخنا وفيه نظر والوجه وجوب دية كلهما
فتأمل (قوله الثاني كفارتان) للناسب لما سيأتى أن يقول أربعة أنصاف (قوله نصف غرتي
جنيتيهما) وهو غرة كاملة فللدافع أن يسلم لكل رقيقا كاملا يختص به كما قاله ابن يونس وله أن يسلم لكل
رقيقا مشتركا بينهما نصفه لهذا ونصفه لذلك (قوله عبدان) وكذا أمتان حاملتين أو لا أو يراد بالعبدما يشمل
الامة كما تقدم عن ابن حزم (قوله فهدر) إن لم يوجد فيهما أوفى أحدهما غصب والا لزم الناصب ولو
متعدا فدء الناصب بالاقبل من نصف قيمته وأرش جنايته وقيل من كل قيمته الارش وهو ظاهر ما في النهج
ولم يعتمد شيخنا والاستيلاء كالنصب فيلزم السيد الأقل مما ذكر وضمان الجنين الرقيق بعشر قيمة أمه
(قوله برقبة الحى) الا فى نحو المستولدة كما مر (تنبيه) لو اصطدم حرور رقيق فإن مات الرقيق فنصف
قيمتة على عاقلة الحر ويهدر باقيه أومات الحر فنصف دية فرقة الرقيق ويهدر باقيه أيضا أو ماتا معا
فنصف قيمة الرقيق الذى على عاقلة الحر للسيد لكن يتعلق به نصف دية الحر ولورثة المطالبة به للتوثق (قوله
والملاحان فيهما المجرىان لهما) أى يتعلق بهما اجراؤهما بنفسهما أو بغيرهما كالرجح سواء تعدد كل منهما
أو انفرد ووصفه بالملاح من الملاح لا صلاحه شأن السفينة وقيل انه وصف للرجح سمي به المسير لها للابسة وقيل
انه مأخوذ من معالجة الماء الملح والمراد به من لدخل في سيرها الا ان حين كالماسك للدقة فالضمان عليه وحده
(قول المتن ضمنهما) أى ولو تعددا (قول الشارح بناء الخ) أى فتكون الكفارة التى على كل واحد نصفها عنه
ونصفها عن رقيقه لانهما اشتركا في قتل زيد فكفارتة عليها موزعة وفي قتل عمرو وكذلك (قول المتن نصف
غرتي الخ) قيل هذه العبارة تقتضى انه يجب على كل واحد عبد نصفه لهذا ونصفه لهذا وليس كذلك فلو فرق
النصفين أجزاء (قول الشارح وإن مات أحدهما) فلو أتر الحى في الميت عيبا تعلق أرشه بنصف هذه القيمة
ويحصل التقاص في ذلك المقدار (قول الشارح نصف قيمته الخ) أى لاقية النصف (فرع) لو داس بمقتدم
مداسه على مؤخر مداس سابقه فتمزق لزمه نصف الضمان أيضا (قول المتن والملاحان) هو المصلح لشأن
السفينة فهو من الملاح وقيل هو اسم للرجح سمي به الملاح وقيل لمعالجة الماء الملح (قول المتن كراكين)
قضيته انهما لو كانا صبيين وضعهما أجنبي يكون الضمان على الأجنبي قال الزركشى والظاهر أنه لا يتعلق به
ضمان لان العمد من الصبيين هو الذى اقتضى الهلاك والوضع في السفينة ليس كاركاب الملاح لان الاركاب
يحملها على السير والاتلاف

اصطدم (سفيتان فكدا بتين والملاحان) فيهما المجرىان لهما (كراكين

فما تقدم في ذلك ان كانتا
لها فاذا تلفت السفيتان
بما فيها للملوكتان
للملاحين الجريين وهلكا
أيضا بالاصطدام ففي ركة
كل منهما نصف قيمة سفينة
الآخر بما فيها وعلى عاقلة كل
منهما نصف دية الآخر
وفي مال كل منهما كفارتان
على الصحيح السابق
(فان كان فيهما مال أجنبي
لزم كلا) منهما (نصف ضمانه
وان كانتا لأجنبي لزم كلا)
منهما (نصف قيمتهما)
ووجه الضمان في ذلك أن
الاصطدام نشأ عن الاجراء
فان حصل غلبة الريح
وهيجان الامواج فلا
ضمان في الاظهر ومقابله
قيس عليه غلبة الدابة
الراكب وفرق الأول بأن
ردها بالبحر يمكن (ولو
أشرفت سفينة) فيها متاع
وراكب مثلا (على غرق
جاز طرح متاعها) في
البحر لرجاء سلامتها
(ويجب) طرحه (لرجاء
نجاة الراكب اذا خيف
هلاكه) ويجب القاء مالا
روح فيه لتخليص ذي
الروح وتلقي الدواب

(قوله فيما تقدم في ذلك) منه ضمان الولي اذا أركب حبيبين أو مجنونين أو أجنبي كذلك على ما مر منه تعلق
الضمان برقبتهما لو كانا رقيقين وغير ذلك (قوله نصف قيمة سفينة) أي استقرار أو الا فالطالب بكل القيمة
ويرجع القارم (قوله بما فيها) أومع نصف قيمة ما فيها من ماله (قوله نصف دية الآخر) مخففة في الخطأ
ومغلظة في غيره على العاقلة في غير العمد وعليه فيعلم أنه يجب فيه القودان أمكن بعدم الموت (قوله نصف
ضمانه) بالمثل في التلي والقيمة في التقويم ولو كان فيهما أوفى احداهما رقاء فهم من المال المذكور أو أحرار فلي
عاقلة الضامن لهم نصف دية كل منهم في غير قصد الاصطدام والافالقود ويقاد منه لو واحد بالقرعة أو السابق
فيهم وللبقية النيات في ماله أوفى تركته (قوله نصف قيمتهما) أي استقرارا كما مر (قوله فلا ضمان)
ويصدق بيمينه في عدم قصيره (فرع) خرق السفينة للإصلاح شبه عمد ولعمدته يوجب القود و إصابة
غير محل الحرق خطأ والضمان بالقسط على المعتد فلو كان فيها تسعة اعدال فوضع عدلا عشر افرق فعليه
العشر فقط (قوله سفينة فيها متاع وراكب مثلا) أو متاع وحده أو راكب وحده (قوله على غرق)
أي لها أو لمتاعها أو لراكبها أو لثنين منهم أو لكل (قوله جاز طرح متاعها) أي ان أذن من له تعلق
بذلك المتاع من مالك أو وليه أو سيده تحقيق مع مرتين في مرهون أو غريم في مفلس وعلم الرضا كالاذن
ولا يطرح من متاعها الا ما يحتاج الى طرحه منه بحسب الحال (قوله لرجاء سلامتها) هو بيان لحل الجواز
وهو بما يتوقف محله الكلام على تقديره لان قول المصنف لرجاء نجاة الراكب متعلق بقوله يجب كما يدل له
مخالفة الاسلوب ولا يصح تعلقه بجواز أيضا ولا بجاز وحده بذلك سقط ما لبعضهم هنا لا يقول عليه فراجع
(قوله ويجب لرجاء نجاة الراكب) أي وان لم يأذن المالك ولا غيره وصريح كلامه الآتي دخول المتاع في
الراكب وفي وصفه بالراكب تجوز نظر التغليب مثلا فطقه على المتاع عطف عام أو من حيث وصفه باللقاء
وعنده ومنه يعلم وجوب اللقاء بعض المتاع لسلامة بعضه واللقاء بعض غير المتاع كذلك والوجه أن يقال يجب
اللقاء غير الحيوان لسلامته واللقاء غير المصوم منه لسلامة المصوم منهما واللقاء بعض كل لسلامة بعضه ولا
يجوز اللقاء الحيوان للمصوم لسلامة غيره ويجوز اللقاء بعض المتاع المصوم لسلامة بعضه كما في اللقاء
لسلامة السفينة كما تقدم فانهم (قوله اذا خيف هلاكه) أي وظنت سلامته فان اتقى الخوف امتنع اللقاء
ولو لمال لنفسه أو لم ترج السلامة امتنع الوجوب (قوله مالا روح فيه) قال شيخنا ولو نحو مصحف
(قوله ذي الروح) أي المصوم ولو كلبا بخلاف الحربي والمرند والزاني الحصن ويلقى كل منهم لنجاة غيره
ولو مالا أو كافرا مصوما ويقدم في اللقاء من هؤلاء الاخص أخصا من القاعدة هنا للبنى عليها ما ذكره من
انه يقدم للقاء الاخص فالأخص في الاموال والأديمين نعم لا يلقي رقيقا لحرولا كافرا لمسلم ويلقى أسير كافر
لنجاة غيره ولو متاعا ان رآه الأمير مصلحة (لطيفة) حكى أن بعض الملاحين الحدائق أشرفت سفينته
على الفرق وفيها مسلمون وكفار فتحير في أمره ثم اتفق معهم على أن يخرج بعضهم ببعض ويجعلهم حلقة
ويدور فيهم بعد مخصوص وكل من وقع عليه آخر العدد يلقى في البحر ففعل ذلك فوقع العدد على جميع
الكفار فآلقاهم ونجا المسلمون وصورة المزج تلم من هذا البيت
الله يقضي بكل سر * ويرزق الضيف حيث كان

(قول الشارح فلا ضمان) أي والقول قوله في الطلبة قاله ابن النضر (قول للئن جاز طرح النخ) أي
بحسب الحاجة قال البلقي في هذا ولا يجوز الا باذن صاحبه (قول الشارح اذا خيف الخ) قال الزركشي ينبغي
تنزيل هذه الحالة على ما اذا غلب الهلاك والأولى على ما اذا غلبت السلامة اه أقول مثل غلبة السلامة استواء
الامرين فيما يظهر ثم قضية كلام المصنف ان هذا الحكم لا يتوقف على اذن المالك وان توقف على عدم

لا بقاء الأدميين (فان طرح
مال غيره بلاذن ضمنه
والا) أى وان طرحه باذنه
رجاء السلامة (فلا) ضمان
(ولو قال) لغيره (ألق
متاعك) فى البحر (وعلى
ضمانه أو على آنى ضامن)
فألقاه فيه (ضمن) الملقى
(ولو اقتصر على) قوله
(ألق) متاعك فى البحر
فألقاه (فلا) ضمان (على
المذهب) وفى وجه من
الطريق الثانى فيه الضمان
كقوله أددى فأداه فانه
يرجع عليه فى الأصح وفرق
الاول بأن أداء الدين ينفعه
قطعا واللقاء قد لا ينفعه
(وانما يضمن ملتصق
لخوف غرق ولم يختص
نفع اللقاء بالملقى) ففى
غير الخوف لا ضمان وكذا فى
الاختصاص بأن يكون
القاتل على الشط أو فى
سفينة أخرى وفى الاولى
المتاع وصاحبه فقط ولو
كان معه الملتصق أو غيره
قبل يسقط قسط المالك
وهو فى واحد معه مثلا
النصف والأصح المنع
(ولو عاد حجر منجنيق)
بفتح اليم والجيم (فقتل
أحرماة هدر قسطه وعلى
عاقلة الباقيين الباقي) من
ديته لانه مات بفعله وفعلهم
خطا فان كان أحد عشرة
سقط عشر ديته ووجب

فكل حرف مهمل مكان مسلم وكل حرف معجم مكان كافر والبد بتسعة بعد تسعة من أوله الى آخره مرة بعد
أخرى فافهم وتأمل (قوله فان طرح) ولو فى حالة الوجوب مال غيره للعصوم بلاذن ممن تقدم اعتبار اذنه
ضمنه بما مر (قوله ولو قال لغيره) ولو فى سفينة أخرى (قوله ألق متاعك) وان لم يكن معلوما ولا بحضرة
ولا فى شرح شيخنا تقييده بكونه معينا أو مشار اليه وبأن لا يرجع القاتل قبل اللقاء ومال شيخنا الزياى
الى الاول تبعا للبلقنى ولو قال لزيد ألق متاع عمرو والضمان على مباشر اللقاء (قوله على آنى ضامن)
ولا بد من ضمير مثلا يعود الى المتاع أى ضامنه أو ضامنه والأفلا ضمان والضمان عليه وحده ولو قال
أنا وأهل السفينة ضامنون لزمه الكل الا ان أراد اخبارا عن أحد منهم أو كلهم وصدقه فعليه وعلى من
صدقه وصدق منكر الاخبار عنه يمينه ويظهر أن الضمان فيه بعد الرعوس فراجع (قوله ضمن
الملقى) بفتح القاف أى ضمن القاتل المتاع الذى ألقاه للقول له وان لم يكن للقاتل فيها شئ أو لم تحصل
النجاة باللقاء والضمان بما ساء ان كان سمي شيئا كقوله وعلى ضمانه بكذا والاضمنه بقيمته أى بما
يساويه فى ذلك الوقت فى ذاته عند أهل الخبرة سواء للثلى وللتقوم لانها للحياولة ولذلك لو لفظه البحر
وجبرده ورجع بما دفعه وهذا ما اعتمد شيخنا مخالفا لشيخنا الرملى كوالده فى قولهما يضمن
للثلى بمثله مع موافقتهما على الرجوع اذ ارد (تنبيه) الحقوا بهذا ما لو قال لغيره اعف عن هذا الأسير
ولك على كذا أو اعف عن قصاص هذا ولك على كذا أو أطعم هذا ولك على كذا فانه يلزمه ما ألزمه لانه
الترام بعوض لغرض صحيح وانظر لو قال فى ذلك وعلى ضمانه (قوله وانما يضمن ملتصق) أى بشرطين
أحدهما وجودى وهو للشار اليه بقوله لخوف غرق والآخر عدى وهو للشار اليه بقوله ولم يختص الخ
وتقدم شرطان آخران للشار الى أحدهما بقوله ألق متاعك والى الآخر بقوله وعلى ضمانه (قوله لخوف
غرق) أى للتمس لنفسه فقط أو مع غيره أو ماله فقط أو مع غيره أو مع مال غيره ويدخل فيه خوف
غرق غيره فقط لأجل الشرط بعده فتأمل (فرع) قال شيخ شيخنا عميرة لو قال لرفيقه فى سفر مثلا
خوف من الأصوص عند طلبهم لهما ألق متاعك وعلى ضمانه ضمنه كما هنا وفيه نظر كما يعلم بما يأتى وما تقدم
من الشروط فتأمل (قوله ولم يختص الخ) بأن اختص بالتمس أو به وبالملقى أو بأجنبى فقط أو به
وبأحدهما أو عم الثلاثة فهذه ستصورذ كرها شيخنا وفى دخول الثالثة نظر مع فرض للسألة فى خوف
للمتمس الآن يقال هو من حيث عموم العبارة كما مر الإشارة اليه (قوله والأصح المنع) هو للتمس
فيضمن للمتمس الكل كما علم وذ كرها محل الخلاف (قوله منجنيق) هو آلة لرمى الحجارة ولفظه فارسى
معرب ويقال منجلىق باللام ومنجنوق بالواو ويذكروث (قوله أحرماة) وهم من مسك الحبل
ورمى الحجر لامن مسك الحشبة أو وضع فيه الحجر الا ان كان لهم دخل فى القتل (قوله خطأ) بالنصب حال

الضمان أى فى الحال الثانى (قول الشارح لبقاء الأدميين) ولا يجوز اللقاء الكافر للعصوم خلاص للسلم
كما لا يجوز قتله فى الخمسة (قول المتن أو على آنى ضامن) أى له (قول المتن ضمن) ان سمي قترا لزمه والا
فالظاهر القيمة مطلقا وأن تعتبر قبل الهيجان ولا بد أن يقول ألق هذا أو يكون المتاع معينا معلوما للقاتل
أو غير معلوم ولكن ألقاه بحضوره وله الرجوع قبل اللقاء لانه ليس على حقيقة الضمان بل اقتداء بكقوله
أعتق عبدك عني على كذا ولو لفظه البحر رد لصاحبه وأخذ الضامن ما غرمه (قول المتن ولم يختص الخ)
تحت ست صور (فرع) قال لرفيقه فى الطريق خوفا من الأصوص عند طلبهم لهما ألق وعلى ضمانه
فالحكم كذلك (قول الشارح لاضمان الخ) والحال أنه قال على آنى ضامن (قول المتن منجنيق)
هو فارسى معرب ويقال فيه أيضا منجنوق بالواو ومنجلىق باللام (قول الشارح فان كان) أى
المقتول (قول المتن أو قصدوه) نظر بعضهم فى هذا بأن قصد مع فرض الغلبة كيف يجرى فيه الخلاف

فعمد) قتله (في الاصح ان غلبت الاصابة) والثاني شبه عمداً لانه لا يتحقق قصد معين بالتجنيق والاول يمنع هذا وان غلب عدم الاصابة فنسبه عمداً جزماً (فصل) (دية الخطأ وشبهه (١٥٤) العمدة تترجم العاقلة) كما تقدم أول كتاب الديات و ذكر هنا طائفة ما بعده روى

الشيخان عن أبي هريرة أن امرأتين اقتلتا فقتل أحدهما الأخرى بحجر فقتلتها وما في بطنها فقتل رسول الله صلى الله عليه وسلم أن دية جنيها غرة عبد أو أمة وقضى بدية المرأة على عاقلها أي القاتلة وقتلها من صور شبه العمدة وإذا ثبت أن الدية فيه على العاقلة ففي الخطأ أولى (وهم عصيته) أي الجاني من النسب (الا الأصل والفرع) أي الأب وان علا والابن وان سفل في الحديث السابق في رواية وأن العقل على عصبتها وفي رواية فيه لأبي داود وبرأ الولد أي من العقل ويقاس عليه الأصل وروى النسائي حديث لا يؤخذ الرجل بجريمة ابنه (وقيل يعقل) في المرأة (ابن هو ابن ابن عمها) كما يلي نكاحها والاول يجعل البنوة مانعة هنا (ويقدم الأقرب) فالأقرب بأن ينظر في عددهم والواجب آخر الحول ويوزع على المدعى ما يأتي بيانه (فان بقي شيء) من الواجب (فمن يليه) أي الأقرب يوزع الباقي عليه وهكذا

فالواجب دية خطأ موزعة عليهم نعم ان قصدوا معيناً منهم وغلبت الاصابة فهو عمد فتجبدية عمد عليهم ولا يترتب عليهم قصاص لأنهم شركاء مخطئ وسكتوا عن ذكر هذا الشرط هنا لتحقق القلبية بخلاف ما بعده (قوله فعمد قتله) أي قتلهم القود فان آل الأمر إلى الدية وزعت عليهم (قوله وان غلب عدم الاصابة) أو استوى الأمران فنسبه عمد أيضاً

(فصل) في بيان العاقلة وكيفية تحملهم وسموا بذلك أخذاً من العقل بمعنى النع لمنهم عنه أو بمعنى الدية لتحملهم لها أو بمعنى الحبس أو العقاب لجسمهم الأبل بفناء دار المستحق بعقلها (قوله فخذفت) بالخاء والذال للمجتمين كما ضبطه شيخ الاسلام وهو بمعنى الرمي لكن مع اعتبار كون الرمي به من الحصى الصغير أي مع نسبة القتل اليه وسكت في الحديث عن كون الغرة على العاقلة أيضاً لانه معلوم لانه لا يتصور فيه عمد كما سيأتي (قوله ففي الخطأ أولى) لوجود المعنى السابق فيه بمنزلة (قوله وهم عصيته) والمراد بهم عند الإطلاق للتصبيون بأنفسهم أصالة والمراد بهم هنا أعم من ذلك والتقييد بالجمع على انهم الخ لا غلب ويرتب عليه ما بعده كقوله الجمع على انهم الصالحون لولاية النكاح ولو بالقوة ليدخل الفاسق من حين الفعل إلى القوات فلوارث الجارح بعد جرحه وقبل موت الجريح فعلى عاقلته السلمين أرض الجرح والزائد في ماله فلوعاد إلى الاسلام قبل موت الجريح فكل الدية على العاقلة اعتباراً بالطرفين ولو ارتد الجرح فعلى العاقلة الأقل من أرض الجرح والدية والباقي في ماله كذا قالوا فراجع فان فيه نظراً من وجوه وقولنا عند الإطلاق لدفع إيراد الأخوة من الأم وذوي الأرحام لانهم يعقلون كما سيأتي (قوله أي الجاني) ربما يفيد أن المجنى عليه يعقل لنفسه اذا كان عصبة للجاني وأن الجاني لا يعقل وان كان عصبة للمجنى عليه فراجع (قوله من النسب) الأولى اسقاطه ولا يمارضه الاستثناء بعده لأن الكلام في ضبط العاقلة لا في تقديم بعضهم على بعض فتأمل (قوله في الحديث الخ) أشار بالحديث الأول إلى الدليل على تحمل العصبية وبالحديث الثاني إلى إخراج الفرع منهم وبالحديث الثالث إلى إخراج الأصل وقدم القياس عليه لعدم صحته كما يؤخذ من صيغة التمريض (قوله هنا) بخلافها في النكاح فهي غير مقتضية ولعل الفارق بينهما وجود النص هنا على أن الولد لا يعقل أو لأن الأم أقوى شفقة على الولد فهي أشد اعتناء بدفع الضرر عنه (قوله نظراً إلى أن الخ) ورد بأن قرابة الأم تمحضت لترجيح (قوله ثم معتق) أي يوزع عليه وان تعدد ما بقي بعد عصبية النسب (قوله ثم عصيته) أي المعتق فيوزع عليهم ما بقي بعدهم ويقدمون كما في النسب فيقدم أخوته ثم بنوهم ثم أعمامهم ثم بنوهم ويعقلون ولو في حياة المعتق (قوله ثم معتقه) أي للمعتق على ما مر

نعم بعض الأصحاب يقول لا يتصور قصد رجل معين بالتجنيق

(فصل دية الخطأ وشبه العمدة) أي أما العمدة ولوم من صبي يميز فعلى الجاني على قياس التلقات ولما قال ابن عباس رضي الله عنهما لا تحمل العاقلة عمداً ولا صلحاً ولا اعتراكاً ثم محل الزوم أن تشهد البيئة أو يعترف بالقتل ويصدقوه (قول اللان وهم عصيته) أي الذين هم بصفة الكمال أعني من يصح أن يكون ولي نكاح بفرض الجاني أي من الفعل إلى الموت فمن أسلم بعد الجنابة لاشئ عليه (قول النارج والاول يجعل البنوة مانعة هنا) لعدم الحديث (قول اللان ثم عصيته) توقف الامام في الضرب عليهم مع وجود المعتق عند بقاء شيء لانه لا سبب ولا نسب وقال أيضاً ان الاصح عموم الضرب على عصبية المعتق من غير اعتبار الأقرب فالأقرب

هكذا

والأقرب الأخوة ثم بنوهم وان سفلوا ثم الأعمام ثم بنوهم

كالأثر (و) يقدم (مدل بأبوين) على مدل باب (والقديم التسوية بينهما) نظراً إلى أن المرأة لا تعقل (ثم) بعد عصبية النسب (معتق ثم عصيته) من النسب لا أصله وفرعه في الأصح (ثم معتقه ثم عصيته) إلا أصله وفرعه على الخلاف (والا) أي وان لم يوجد معتق ولا عصبة

(معتق أبي الجاني ثم عصبة) من النسب (ثم معتق معتق الأب وعصبة) وفي (١٥٥) الحر وغيره ثم بدل الواو (وكذا أبدا)

أي بعد معتق الأب وعصبة
معتق الجد وعصبة إلى
حيث ينتهي ويعلم بما
تقدم استثناء الأصل والفرع
من عصبة معتق الأب
ومعتق الجد على الخلاف
السابق (وعتيقها) أي
البرأة (يعقله عاقلها) دونها
(ومعتقون كمعتق) فيما
عليه كل سنة لأن الولاء
لجميعهم لا لكل واحد منهم
(وكل شخص من عصبة
كل معتق يحمل ما كان
يحملة ذلك للمعتق) قبل
موته ولا يقال يوزع عليهم
لأن الولاء لا يتوزع عليهم
توزعه على الشركاء بل
ينتقل لكل منهم وسيأتي
أن على الغني من العاقلة كل
سنة نصف دينار والتوسط
ربع دينار (ولا يعقل
عتيق في الظاهر) لا تنفاه
ارثه والثاني نظر إلى أن
العقل نصرة والعتيق أولى
بنصرة معتقه (فإن فقد
العقل) ممن ذكر (أو لم
يف) ماعليه بالواجب في
الجنابة (عقل بيت المال
عن المسلم الكل أو الباقي)
لأنه يرثه بخلاف الذي
فعله فيء فالواجب في ماله
فإن فقد بيت المال (فكله)
أي الواجب بالجنابة (على
الجاني في الظاهر) بناء
على أن الواجب ابتداء

(قوله لمعتق أبي الجاني) ويقل معتق الامهات أيضا على الترتيب في معتق الآباء لكن يقدم معتق الذكر
على معتق الأنثى في كل مرتبة تساويها ويستثنى فيهم الأصول والفروع وعصبة معتق الامهات كعصبة
معتق الآباء أيضا مادام الولاء لهم فإن انتقل عنهم سقط العقل عنهم بمعنى انتقاله إلى عصبة الأب إن اكتفى بهم
فلو تزوج رقيق بعتيقة فالولاء على أولاده لمعتقها وعصبتها فيعتقون عن الولد فإن عتق الأب انجر الولاء عنهم
لمعتق الأب وعصبته فيسقط التحمل عنهم على ما مر كما سيأتي في كتاب العتق (قوله ومعتقون كمعتق فيما
عليه) أي فطيمهم كلهم نصف دينار إن كانوا أغنياء أو ربعه إن كانوا متوسطين ويوزع ذلك النصف أو الربع
عليهم بحسب الملك لا الرءوس فإن اختلفوا غني وغيره فعلى الغني منهم حصته ولو كان الكل أغنياء وعلى
المتوسط حصته ولو كان الكل متوسطين (قوله وكل شخص من عصبة كل معتق يحمل ما كان يحملة ذلك
المعتق) لكن بحسب حال كل منهم فلو كان الشخص من العصبة غنيا فعليه ما على المعتق لو كان غنيا
وعكسه وإن كان المعتق متوسطا في الأولى أو غنيا في الثانية (تنبيه) علم بما ذكر أنه لو كان له معتقان
بالسوية أحدهما غني والآخر متوسط فعلى الأول نصف النصف من الدينار وعلى الثاني نصف الربع منه وعلى
كل من عصبة الأول مثله إن كان غنيا والآخر ربع وعلى كل من عصبة الثاني نصف الربع إن كان
متوسطا مثله والآخر نصف النصف فراجع ذلك وتأمله (قوله وسيأتي النسخ) (تنبيه) لو كان الفاضل بعد
التوزيع على الأقرب أقل مما يلزم الأبعد كأن فضل عن الأخوة ثلاث دنانير أو ربعه وهناك عم غني
فالوجه أنه لا يطالب إلا به فقط ولو كان الواجب أقل مما يقتضيه التوزيع فالوجه أن ينقص من حصة كل
واحد بقدر النسبة فلو كان الواجب دينار بالجنابة وله أربعة من العصبة أغنياء في درجة لزم كل منهم ربع
دينار إذا لو أوجبنا على كل منهم نصف دينار لزم على قدر الواجب ولو أوجبنا على أحدهم مثلاً نصفاً وعلى
أحدهم ربعاً كذلك لكان من التحكم وهكذا فتأمل ذلك وحرره (قوله ولا يعقل عتيق) وإن سفل ولا
عصبة (قوله عن ذكر) أي من العصبة من النسب والولاء ولو سكت عن هذا لكان أولى ليشمل ذوي
الأرحام والأخوة للام لأنهم يفتقون بدلا لعصبة للذكورين ويقدمون على بيت المال لاجتماع على توريثهم
في الجملة وعلى كل واحد منهم نصف دينار أو ربعه كما تقدم (قوله عقل بيت المال) أي من سهم المصالح (قوله عن
المسلم) أي غير القبط لأن وراثته بيت المال فلا فائدة في أخذها منه وعودها إليه وكذا كل من ورثته بيت المال
لمودها للذكور مالم يظهر له وارث فترجع إليه (قوله بخلاف الذي) ومثله للؤمن وكذا المرتد لأن
ماله فيء ولا عاقلة له فالواجب بقتله خطأ في ماله مؤجلاً فإن مات سقط الأجل (قوله فكله) أو الباقي منه بعد
التوزيع على الجاني مالم يكن ذواً وأرحام من الأخوة للام أو غيرهم والافهم مقدمون عليه بناء على الرجوع
من توريثهم ويقدمون أيضاً على بيت المال إذا لم ينتظم كما في الإرث والكلام في ذلك كور منهم غير الأصول
والفروع بناء على أن الواجب ابتداء عليه وهو العتق وفي الدميري وغيره أن الخلاف في الروضة وغيرها
وجهاً ولم ينه الشارح عليه فراجع (قوله وحيث النسخ) فيه تنبيه على أن قول المصنف على العاقلة ليس قيداً فلو

هكذا في شرح الزركشي (قول الشارح والثاني) على هذا يتجه تأخره عن المعتق وعصباته وأما عصبات
العتيق فلا يتحملون قطعا وكذا عتيق العتيق فيما يظهر وإن كان الجاني تحمل عنه ويمكن جريان
الخلاف فيه نظر لذلك (تنبيه) قطع الشافعي رحمه الله بأن العتيق لا يرث وزد في تحمله العقل لأن
اليراث مداره على النعمة ولا نعمة له على المعتق والعقل على الناصرة وهي لا تقبى (قول المتن عقل
بيت المال) لقوله صلى الله عليه وسلم أنا وارث من لا وارث له أعقل عنه وأرثه (قول المتن فكله) أي
والفاضل عن العاقلة من قسط العام ولو كان فقيراً ثبت في ذمته (قول الشارح وحيث وجب)

عليه ثم تحمله العاقلة والثاني للنع بناء على أن الواجب ابتداء على العاقلة وعلى هذا يكون ديناً في بيت المال في أحد وجهين وحيث وجب

في بيت المال أو على الجاني فيتأجل تأجيله على العاقلة ثلاث سنين في كل سنة ثلثة (وتؤجل على العاقلة دية نفس كاملة) بالاسلام والله كورة
بعد الحرية (ثلاث سنين في كل سنة) آخرها (ثلث) التأجيل بالثلاث رواه البيهقي من قضاء عمرو على رضي الله عنهما وعزاه الشافعي في
المختصر إلى قضاء النبي صلى الله عليه (١٥٦) وسلم والظاهر تساوي الثلاث في القسمة وأن كل ثلث آخر سنته وتأجيلها بالثلاث

لكثرتها وقيل لا يتأجل
نفس (و) تؤجل دية
(ذمي سنة) لأنها قدر ثلث
دية للسلم (وقيل ثلاثا)
لأنها دية نفس (و) تؤجل
دية (امرأة) مسلمة
(سنتين في الأولى) منهما
(ثلاث) من دية الرجل
والباقي في الثانية (وقيل)
تؤجل (ثلاثا) لأنها دية
نفس (وتحمل العاقلة العبد)
بالقيمة (في الأظهر) لأنها
بدل نفس والثاني هي في
مال الجاني حالة كبديل البهيمة
وعلى الأول إذا كانت قدر
دية أو ديتين (في كل
سنة قدر ثلث دية وقيل)
كلها (في ثلاث) لأنها
بدل نفس (ولو قتل
رجلين في ثلاث وقيل
ست) تؤخذ ديتهم في كل
سنة لكل ثلث دية على
الأول وسدس دية على
الثاني (والأطراف)
والأروش والحكومات
(في كل سنة قدر ثلث دية
وقيل كلها في سنة) قلت
أو كبرت (وأجل النفس
من الزهوق) للروح
(وغيرها من الجناية)
وقيل من الاندمال (ومن

أسقطه لكان أولى وأعم نعم يخالف الجاني العاقلة بأنها يسقط الواجب عنها بموتها بخلافه بأن الواجب عليه
كل سنة ثلث الواجب بخلاف الواحد منها (قوله في بيت المال أو على الجاني) وكذا على الأخوة للأمام أو على ذوى
الأرحام كما تقدم (قوله وتؤجل) أي تبث مؤجلة (قوله بعد الحرية) للمعومة من لفظ الدية (قوله وعزاه
الشافعي الخ) أفاد بهنا أن قضاء عمرو وعلى به ليس عن اجتهاد منهما لأن الشافعي لا يستدل به وحيتنذ وكان
للمناسبات سقوطهما أو تأخيرهما ليقعا تقوية لعزو الشافعي للذكر فتأمل (قوله والظاهر الخ) هو حكاية عن
قول الأصحاب لا بحث من الشارح فتأمل (قوله لكثرتها الخ) سيأتي ما يترتب على الخلاف (قوله لأنها قدر ثلث
الخ) والتمية للعاهد وللؤمن والمجوسى ذكرنا أو أانا كذلك لأنها ثلث وأقل من الثلث (قوله امرأة
مسلمة) وخشي كذلك (قوله وتحمل العاقلة العبد) بالمعنى الشامل للأمة أو هي مثله والمراد قيمته بالجناية
عليه من الحر وأما الجناية منه فهي تتعلق برقبته ولا يحملها سيده ولا عاقلة ولا عاقلة سيده وهذا معنى قولهم
لا تحمل العاقلة عبدا كما لا تحمل عمدا ولا ملحا ولا اعتبارا (قوله قدر ثلث دية) أي دية نفس كاملة فإن كانت
قدر نصف دية ففي السنة الأولى قدر الثلث وفي الثانية الباقي وهكذا فإن كانت قدر ديتين ففي ست من السنين
وكذا يقال فيما يأتي في الأطراف وما معها (قوله رجلين) أي مسلمين (قوله في ثلاث) من السنين وكذا
ثلاثة رجال وأكثر ولو قتل ثلاثة رجلا واحد على عاقلة كل منهم تسع دية في كل سنة من الثلاث (قوله من
الزهوق) بزهق أو بسراية جراح (قوله من الجناية) لكن لا مطالبة إلا بعد الاندمال فإن حصل قبل تمام
سنة من الجناية طوالت العاقلة بواجبها وإن مضت السنة قبل الاندمال سقط الطلب بواجبها عن العاقلة
وبطال بها بيت المال أو الجاني فلم يضي جميع السنين الثلاثة قبله فلا مطالبة على العاقلة بشئ من هذا ما
الروضة وغيرها نعم لو جنى على أصبع فسرى إلى الكف فأجل الكف من سقوطها لا من الجناية على العنق
(قوله من العاقلة) خرج الجاني وقدم رأته يؤخذ الجميع دفعة من ركنه إذا مات (قوله فلا يؤخذ الخ)
أفاد أن المراد بالسقوط عدم الوجوب عليه (قوله ولا يعقل فقير) ولو كسوبا (قوله من لا يملك) أي من ليس
في ملكه شيء زائد على ربع دينار فوق الكفاية للعترة في الكفارة على دوام بنية العمر الغالب فمن في
ملكه زائد على ذلك فليس فقيرا ثم إن كان الزائد قدر عشرين دينارا فأكثر فقتل أو دونها وأكثر من
ربع دينار فتوسط فإن لم يكن أكثر منه فقير كما علم لأنه يدفع الربع بعدد الوصف الفقير له ثم ملكه زيادة
على كفاية العمر الغالب وقد اعتبر وأن يبقى معه زيادة على كفاية العمر ولو دون الربع لم يخرج بها

دفع لما عساه يتوهم من قول المتن الآتي وتؤجل على العاقلة (قول المتن وتؤجل) بوجه نوقف ذلك
على ضرب القاضى وليس مرادا (قول الشارح لكثرتها) في قول المصنف كاملة إشارة لذلك (قول
للمتن في ثلاث) أي لأن كل نفس متميزة عن غيرها وقيل ست نظرا إلى أن النفس الواحدة تؤجل على
ثلاث فبراد بسبب الأخرى ثلاث (قول المتن من الزهوق) لا تموت فوجوب بدلها كما أن مادونها من الجناية
لا تموت فوجوب وان نوقف الطلب على الاندمال (قول الشارح من العاقلة) خرج به الجاني فإنه محل عليه
(قول المتن سقط) أي لأنها مواساة وقد شبه ذلك بتلف النصاب في أثناء الحول ثم التعبير بالسقوط يقتضى
سقوط الوجوب قال الرافعي رحمه الله وهما مساحتان للإمام رحمه الله قال لا يمكن أن يقال حصة الحول من الدية

لأنه

مات من العاقلة (بمعنى سنة سقط) من واجبها فلا يؤخذ من ركنه شئ

بخلاف من مات بعدها (ولا يعقل فقير) لأن العقل مواساة والفقير ليس من أهلها قال ابن الرقة والمراد به ما من لا يملك ما يفضل عن كفايته
على الدوام لا من لا يملك شيئا أصلا

لاملك له والمكاتب ليس
من أهل المواساة (وصي
ومجنون) وامرأة لأن
مبنى العقل على النصرة
ولانصرة بهم (ومسلم عن
كافر وعكسه) اذ لاموالاة
بينهما فلا مناصرة (ويقتل
يهودي عن نصراني وعكسه
في الاظهر) لا اشتراكهما
في الكفر المقر عليه
والثاني نظر الى انقطاع
الموالاة بينهما (وعلى الغني)
من العاقلة (نصف دينار
والمتوسط ربع كل سنة
من الثلاث وقيل هو) أي
المذكور (واجب الثلاث)
والتقدير بالنصف لانه
أول درجة المواساة في زكاة
الذهب والربع لحصول
المواساة به من متوسط بين
من لا شيء عليه ومن عليه
النصف (ويستبران) أي
الغني والمتوسط (آخر
الحول) فقط (ومن أعسر
فيه) أي في آخر الحول
(سقط) من واجب ذلك
الحول وأن كان موسرا من
قبل أو أيسر بعد من أعسر
بعد أن كان موسرا آخر
الحول لم يسقط من واجبه
(فرع) من كان في أول
الحول رقيقا أو صيبا أو
مجنونا أو كافرا وصار في
الآخرة بصفة الكمال
لا يدخل في التوزيع في
هذا الحول وما بعده وقيل

عن ذلك الوصف وبذلك سقط ما لبعضهم هنا (قوله ورقيق) وكذا مبعض لكن يعقل عنه بتقيد بعضه
كما علم (قوله ومجنون) وان تقطع جنونه وكان قليلا (قوله وامرأة) كما علم مما مر من أنها لا تعقل
عتيقها والحنثي كالمرأة لكن اذا بانت ذكوره رجع عليه بما كان يلزمه فيؤخذ منه ويدفع للمستحق
للعاقلة وترجع العاقلة على المستحق بقدره مما دفعه له (قوله ويقتل يهودي عن نصراني وعكسه)
والمراد بكل منهما غير الحر في فیشمل العاهد والوثمن ويشترط في غيرهما اقامة جميع السنة التي يعقل فيها في
دارنا وفيها اقامة تلك السنة مع جزء مما بعدها كذلك فمن أقام منهما سنة فأقل ومن غيرهما دون سنة لم
يطلب بشيء (قوله والأذرعى) (قوله وعلى الغني من العاقلة) أي ممن يؤخذ منه العقل من الورثة ليدخل
ذو الأرحام كما مر (قوله نصف دينار) أي مقداره اذا الواجب الابل فلو أخذ منهم دراهم صرفت في الابل
(قوله في زكاة الذهب) لانه نصف منقال من عشرين مثقالا (قوله لحصول المواساة) لانه نصف ما بين النصف
والعدم ولأن دون الربع لا تقع فيه بدليل عدم القطع به في السرقة وعن الامام مالك والامام أحمد أنه لا تقدير
بل يرجع الى رأى الامام (قوله ومن أعسر فيه أي في آخر الحول) وكذا من رقيقا وجن فيه سقط عنه التحمل في
ذلك الحول سواء الحول الأول أو غيره وكذا من كان كذلك في اثنتائه ولو أعاد الشارح ضمير فيه الى
الحول المضاف اليه لشمه (قوله من كان في أول الحول رقيقا الخ) وكذا من كان كذلك قبل أوله من حين
الفعل فلو رمى ذمي صيدا فأسلم فأصاب السهم انسانا لم يعقل عنه مسلم ولا ذمي ولو جرح ذمي انسانا خطأ ثم أسلم
ثم مات الجرح سراية فعلى عاقلة الذمي أن يرش الجرح وعليه الباقي فان جرحه ثانيا بعد اسلامه ومات
بالجرحين سراية فعلى عاقلة المسلمين نصف الدية من الباقي فان بقي منه شيء فعليه وتقدم أول الفصل لو ارتد
فارجع اليه ان شئت (قوله رقيقا) ولو مبعضا أو صيبا ولو مراهقا أو مجنونا ولو كان جنونه متقطعا أو كافرا
ولو مرتدا (قوله لا يدخل التوزيع في هذا الحول وما بعده) كما مر وهو للتعبد (تنبيه) للتعبد أن
الدعوى بالدية على الجاني وأن العاقلة يدفعونها ولا يدعى عليهم بها كذا قاله شيخنا وغيره والله أعلم

(فصل في جناية الرقيق) هو من اضافة المصدر الى فاعله أي ضمان الجناية الواقعة منه على غيره من
نفس أو مال (قوله مال جناية العبد) بالمعنى الشامل للامة ولو أعجميا أو غير عجمي لكن في هذين بأمير
غيرهما يتعلق الضمان بالآمر ولو قطعا في سرقة ويلزمه الفداء بالأرض بالنقا ما بلغ والمبعض في جزئه
الحر كالرقيق وفي الرقيق كالرقيق ولا نظر لها بآية ويفديه السيد بالأقل من حصته وما يقابلها من الأرض

لا تجب الا في آخره لأن موجب الدية للقتل وهو متقدم ولو كانت واجبة على العاقلة وكان ضرب الأجل
للتخفيف وجب أن لا يسقط بالموت وأن يحمل الأجل كسائر الديون ويشبه أن يقال الدية واجبة في المال
ولكن لا يضاف وجوبها الى العاقلة على التعيين بل ينظر الى الحول فان كانوا بصفة التحمل تعين
الوجوب عليهم والانيين تعلق الوجوب ببيت المال أو الجاني اذا لم يكن بيت المال اه (قول للثمن نصف
دينار) أو قيمة نصف دينار وكان ينبغي أن يقول أو ستة دراهم أي على أهل القصة (تنبيه) الدعوى
بالدية على الجاني والعاقلة يدفعون ولا يدعى عليهم وقوله كل سنة وجهه أنه يتعلق بالحول فيتكرر كالزكاة
كذا عللوا به ونظر فيه بعضهم بأن الزكاة لا تقيد بثلاث (قول للثمن واجب الثلاث) فعلى هذا يجب على
الغني في كل سنة سدس والمتوسط نصف سدس (قول للثمن آخر الحول) يفيدك عدم اعتبار غيرهما من
الشرط بآخره وهو كذلك فلو كان بعضهم أول الحول بل عند صدور أول فعل الجاني كافرا أو رقيقا أو
صيبا أو مجنونا ذلك ثم كمل فلا شيء عليه مطلقا كما نبه عليه الشارح بالفرع الآتي

(فصل مال جناية العبد)

بدخل فيما بعده وقيل فيها (فصل) (مال جناية العبد) بأن كانت غير عمد

(قوله أو عمدا وعنى على مال) ولا يقال ان المال في العقوبة برضا مستحقه فيتعلم بالذمة نظرا لأصل سببه ولذلك جعله في النهج غاية ويتعين على المجني عليه أو وارثه العقول وسبقه غيره اذ لا طريق له سواء لتقدم غيره عليه (قوله يتعلق برقبته) لأنه من جنس العقلاء جنائته مضافة اليه وبذلك فارق البيمة وعلم من اضافة التعلق الى رقبته أنه لا يتعلق بجزء منها ولو مثل محل الجنابة ولذلك لو عفا المستحق عن بعض حقه مجانا انفك من الرقبة بقسطه فليس كالمرهون لكون التعلق هنا قهريا (قوله وليس له يبيعه) أي ان أذن المستحق والا فلا يصح البيع كالمرهون وله أن يبيع منه بقدر الواجب ان أمكن ووجبر اغب وعلم بما ذكرناه يوفى جميع الأرض حالا ولو في غير جنابة العمد وهو الراجح للتعدي وقيل انه يؤجل كالدية في الحرف يباع منه في غير العمد قدر ثلث الأرض في السنة الأولى وكذا في الثانية والثالثة ورد بأنه لا أجل في القيم (قوله لها) أي للجنابة أي لأجلها ولو قال له أي المال لكان أنسب (قوله أو تسليمه لبيع) أي وللسيد تسليمه لمن شاء ليبيعه لأجل الأرض ولو بعد اختياره الفداء كما يأتي (قوله وفداؤه) أي وللسيد فداؤه ولو قهره على المجني عليه (قوله ربما يبيع بأكثر الخ) فلو وجد المشتري بذلك اعتبر قطعا (قوله القيمة يوم الجنابة) هو للتعدي سواء منع السيد من بيعه وقتها أولا (قوله ولا يتعلق بذمته مع رقبته) فلو بقي شيء من الأرض زائدا على قيمته لا يبيع به بعد العتق وعلم أن لا يتعلق بذمته فقط لا ضرار للمستحق بفوت حقه أو تأخيره الى مجهول مع عنده بعدم رضاه وبذلك فارق نحو القرض ولا يكسبه وحده أو مع ذمته أو رقبته أو مما معا ولا بذمة السيد ولا بأمواله وان أذن له في الجنابة لأنه لو اعتبر اذنه لما تعلق برقبته كالمعاملات نعم غير المميز ولو بالغا اذا جنى بأمر غيره ولو سيده يتعلق الارش بالآمر له كما مر آنفا ولو أقر الرقيق بجنابة ولم يصدق سيده ولا يثبت تعلق أرشها بذمة الرقيق كما مر في الافرار ولو أقره السيد على لقطة في يده ففقدت وهو غير أمين أو أنلفها مطلقا تعلق المال برقبته وأموال السيد كما مر في اللقطة (قوله أي فان لم الخ) يقتضي أن تعلقه بالرقبة ليس على معنى الوجوب الذي في المرهون والا لم يصح العتق قبل الوفاء أو ألزم السيد الوفاء فراجع (قوله سلمه) أي ولو بعد منعه أو بعد اختياره الفداء ولو في الجنابة الأولى لأنه وعد كما مر (قوله أي لبيع) دفع لتوهم أن البيع وقع وهذا تسليم له (قوله بالآقل من قيمته) أي وقت الجنابة كما مر لكن انظر هل يثبت قيمته وقت الجنابة الأولى أو الثانية لو اختلفا ويظهر اعتبار الأكثر منهما ان كان الأرض أكثر منهما فراجع (قوله والرجوع في بيعه) أي قبل اختيار الفداء والا فالراجح صحة البيع أيضا وحمل عليها بعضهم كلام المصنف (قوله والأرض) لانه للجنس فيشمل صورة الأرضين للذكورة وتوزيع قيمته أو الواجب منها أو مال الفداء عليهما بالنسبة (تنبيه) لو باعه السيد بعد اختياره الفداء ثم تغير الفداء بنحو غيبة أو افلاس ففسخ البيع وبيع في الجنابة قاله شيخنا وانظر هل يفسخ العتق أيضا لو كان أعتقه السيد بعد اختياره الفداء والقياس نعم لسبق تعلق حق

(قول المتن وليس له) أي لأنه متعلق الحق كالمرهون فيتخير فيما ذكر (قول المتن ولا يتعلق بذمته الخ) أي لأنه لو تعلق به لم يتعلق بالرقبة كسائر ديون المعاملات (قول الشارح فان لم يوف) ظاهر اطلاقه أن الحكم كذلك على هذا القول ولو كانت الجنابة خطأ وخالف في ذلك الجويني والغزالي لأن أرض الخطأ لا يجب على الجاني ولا على عاقلة الرقيق (قول المتن ولو جنى ثانيا الخ) قال ابن القطان في فروعوه لو كانت الثانية قتلا عمدا ولم ينف يبيع في الخطأ وحده ثم يقتل كما لو جنى خطأ ثم ارتد قال العلق عن ابن القطان فلو لم يجد من يشتريه لمكان القود فعندى أن القود يسقط لانا نقول لصاحبه ان صاحب الخطأ قد سبقك فلو قدمناك لا بطلنا حقه فأعدل الامور أن تشتريه كالأصل الى الأترك القود والعفو

أو عمدا وعنى على مال يتعلق (برقبته وليس له يبيعه لها) أي لأجلها أو تسليمه لبيع فيها (وفداؤه بالآقل من قيمته وأرشها وفي القديم) يفديه (بأرشها) بالقامابلغ لانه لو سلمه ربما يبيع بأكثر من قيمته والجديد ما يعتبر هذا الاحتمال وتعتبر القيمة يوم الجنابة وقيل يوم الفداء (ولا يتعلق بذمته مع رقبته في الاظهر) والثاني يتعلق بالذمة والرقبة مرهونة بما في الذمة أي فان لم يوف الثمن به طوب العبد بالباقي بعد العتق (ولو فداء ثم جنى سلمه للبيع) أي لبيع أو باعه (أو فداء) كما تقدم (ولو جنى ثانيا قبل الفداء باعه فيهما) أو سلمه لبيع أو باعه (أو فداء بالآقل من قيمته والأرضين) في الجديد (وفي القديم) يفديه (بالأرضين) لما تقدم (ولو أعتقه أو باعه ومحمناهما) أي قلنا بصحتها وهو القول الراجح في اعتاق المومر والرجوع في بيعه (أو قتله فداء) لزوما (بالآقل) من قيمته والأرض قطعا لتعذر البيع باحتمال الزيادة (وقيل) فيه (القولان) أحدهما يفديه بالأرض

لجنى عليه فراجعه **﴿قائدة﴾** يقال فدى لمن دفع مالا وأخر جلا وأفدى لعكسه وفادى لمن دفع رجلا وأخذ رجلا **(قوله فلو هرب العبد)** ويلزم السيد عوده إذا عرف محله ولا مشقة فيه **(قوله أو مات)** أى خير جناية مضمونة والاتعلق الجنى عليه ببذله فيلزم السيد تسليم الأرض منه أو من ماله فإن أوجب الجناية قودا فللسيد أن يقتص ويغوث حق الجنى عليه على العتد وفي الروض أنه يلزمه الفداء **(قوله وغير ذلك)** أى مفهوم كلام المصنف في الاستثناء **(قوله صادق الخ)** ولو قال مخرج لكذا أو مفهوم لكنا لكان أولى إذا صدق على شيء لا يمنع من الصدق على غيره فراجعه **(قوله ولو اختار الفداء)** ولا يكون إلا باللفظ لأنه أمر ثبت بالشرع ولا يكون بالفعل كالوطء **(قوله الرجوع)** أى مادام العبد بأقرب حاله والا كان أبق أو هرب أو قصت قيمته عن وقت الاختيار ولم تف بالأرض ولم يغرم السيد قدر النقص أو لزم ضرر للجنى عليه بتأخير البيع امتنع الرجوع وكذا لو باعه بأذن المستحق بشرط الفداء **(قوله لا امتناع بيعها)** أى وقت إرادته فيشمل ماله حدث الاستيلاء بعد الجناية ومثلها منذور العتق وللوقوف وفداءهما على الناذر والواقف ولو بعد موتها من تركتهما أو مخرج ماله كانت المستولدة مرهونة من مصر ويقدّم بيعها للجنى عليه على المرهن ويفديها في كل جناية كغير المستولدة **﴿تنبيه﴾** لا تعلق للجنى عليه بحمل غير المستولدة بل هو للسيد فإن لم يفدها يباعها والسيد حصه الحمل من الثمن يوم الجناية على العتد كما تقدم ويظهر في تقويمهما ما مر في الرهن **(قوله فيشترك أصحاب الأرواح)** وإن ترتب أو سبق فداء بعضها فلا كانت قيمتها ألفا وجبت جنايتين مرتبا وأرض كل منهما ألف فلكل خمسة فأن كان الأول قبض الألف يرجع عليه الثانى بنصفه وإن كان أرض الثانية خمسة رجع بثلثه وإن كان أرض الأولى خمسة والثانية ألفا وقبض الأولى الخمسة رجع عليه الثانى بثلثها وعلى السيد بخمسة تمام القيمة ليكمل له ثلثا الألف ومع الأول ثلثه

﴿فصل﴾ في القرة وهي اسم للخيار من الشيء كما هنا وأصلها البياض في وجه نحو الفرس أو بياض الوجه كله ومنه حديث نحشراً منى غراً أو مطلق البياض وذكر التحجيل على هذا البيان التخصيص وعلى كل لا يشترط هنا أن يكون العبد أبيض ولا الأمة بيضاء خلافاً لبعضهم أخذوا بمعناه القوي كإمر الرقيق خيار ما يملك الإنسان أو لا اعتبار سلامته هنا **(قوله في الجنين)** ذكر أو أنثى أو خشي وهو اسم للولد مادام في البطن مأخوذ من الاجتنان وهو الحفاء ومنه الجن الحفائهم عنا **(قوله الحر المسلم)** قيد بهما لاجل ما يأتي ولا بد من كونه معصوماً ليخرج جنين حر يمتن حرى وجنين مرتدة مملوك حملت به حال ردتها ثم أسلمت ثم أجهضت **(قوله بجناية على أمه)** ولو غير مضمونة أو أمة **(قوله كضربة)** أو صوم أو جوع أو صلاة حيث

(قول المتن برىء) لو علم مكان المأرب يلزمه احضاره لأن التسليم واجب عليه كذا بحته الزركشى وينبى تخصيصه بما إذا لم تكن مؤنة **(قول المتن أن له الرجوع)** علل ذلك بأنه وعد لا أثر له نعم لو قتل أو هرب بعد اختيار الفداء فليس له الرجوع ثم محل الخلاف المومر إذا لمصر لا أثر لاختياره قطعا **(قول الشارح والثانى الخ)** أى سواء قال اخترت الفداء أو قال أنا أفديه ولا يشترط صيغة التزام فلا أتى بصريح الالتزام وفرعنا على تعلق الحق بدمه العبد مع الرقة فالذى مال إليه الامام الصحة **(قول الشارح قطعا)** استشكل الامام ذلك بأن الاستيلاء تصرف في ملك نفسه فكيف يجعل بسببه ضامناً ثم قضية كلامهم الضمان ولو مات عقب الجناية وأمامها فالظاهر عدمه **(قول المتن وقيل القولان)** قال الزركشى لعل مأخذها جواز بيع أم الولد **(قول المتن فيفديها بالاقل)** أى ولا تأنى الطريقان خلافاً لظاهر العبارة **(قول الشارح وأرض تلك الجناية)** لأن الاسترداد بعيد

﴿فصل في الجنين غرة﴾ أصلها البياض ولذا ذهب أبو عمرو بن العلاء أنه يجب أن تكون بيضاء **(قول الشارح كضربة)** أو شرب دواء أو طلب سلطان أو تخويف أو تهديد أو صوم بخشي منه ولو فرضا

(فلو هرب العبد) أو مات برىء سيدة من علقته **(الإذا طلب)** منعه **(فمنعه)** فيصير مختاراً لفدائه وغير ذلك صادق بأن لم يطلب منه أو طلب ولم يمنعه (ولو اختار الفداء فلاصح أن له الرجوع وتسليمه) لبيع والثانى يلزمه الفداء **(ويفدى أم ولده)** الجناية لزوماً لا امتناع بيعها **(بالاقل)** من قيمتها والأرض قطعا **(وقيل)** فيها **(القولان)** أحدهما يفديها بالأرض أبداً وتعتبر القيمة يوم الجناية وقيل يوم الاستيلاء **(وجناياتها كواحدة في الإظهار)** فيفديها بالاقل من قيمتها والأرض فيشترك أصحاب الأرواح الزائدة على القيمة فيها بالخاصة كأن تكون ألفين والقيمة ألفا والثانى يفديها في كل جناية بالاقل من قيمتها وأرض تلك الجناية والثالث كالثانى إن وقت الجناية الثانية بعد فداء الأولى وكالأولى إن أخر الفداء عن الجنائيات

﴿فصل في الجنين﴾ الحر المسلم **(غرة ان انفصل ميتا بجناية)** على أمه مؤنة فيه كضربة قوية لا لاطمة خفيفة في حياتها أو موتها

يعتبر فيها انفصاله (والا) أي وان لم ينفصل ولا ظهر بالجناية على أمه (فلا) شيء فيه لأننا لم نتيقن وجوده (أو) انفصل (حيا) بجناية على أمه (و) بقي زمانا بلا ألم ثم مات فلا ضمان) فيه لأننا لم نتحقق موته بالجناية (وان) مات حين خرج أودام أمه ومات فدية نفس) لأننا تيقنا حياته وقدمات بالجناية (ولو ألفت) أي المرأة بالجناية عليها (جنينين) فترتان) فيهما (أو) يدا فقرة) فيها الظن أنها بالجناية بأت من الجنين الذي تحقق بها (وكذا لحم قال القوابل في صورة خفية) أي على غير أهل الخبرة (قيل أو قلن لو بقي تصور) أي ففيه غرة وان شككن في تصويره لو بقي فلا غرة فيه قطعا (وهي) أي الفرة (عبد أو أمة ميمز سليم من عيب مبيع) ولو رضى بقبول المعيب جاز (والاصح قبول كبير لم يعجز بهرم) والثاني لا يقبل بعد عشرين سنة والثالث لا يقبل بعدها في الأمة وبعد خمس عشرة سنة في العبد (ويشترط بلوغها) قيمة (نصف عشر الدية) وهي خمس من الأبل (فان) فقدت خمسة أبعرة) بدلها (وقيل لا يشترط) بلوغها ماذكر (فللفقد قيمتها) على هذا وهي (لورثة الجنين

اقتضى ذلك الاجهاض أو شرب دواء كذلك نعم يجوز القاؤه ولو بدواء قبل تفتح الروح فيه خلافا للغزالي (قوله متعلق بانفصال) أي لا بجناية لانه لا شيء في جنين انفصل بجناية على أمه بعد موتها على المتمد (قوله) بخروج رأسه مثلا ميتا) أي وان قادأ وماتت أمه قبل انفصاله لانه محل الخلاف فان انفصلت بقيته وجبت الفرة بخلاف كما يعلم من الشارح (قوله لتحقق وجوده) فلو حر شخص رأسه حيا لزمه القودالا ان كان في حركة المذبوح بالجناية (قوله لاننا لم نتحقق) وفي نسخة لم نتيقن وهي المناسبة لما بعده (قوله وان) مات حين خرج) أي بعد علم انفصاله ولو في حركة مذبوح لا نحو اختلاج (قوله فدية نفس) قال بعض مشايخنا دية شبه عمد فراجع (قوله جنينين) أي مثلا فإزاد كذلك وكذا بدنين ولو برأس واحدة أو أكثر من بدن لم تتحقق اتحاد الرأس فتجب غرتان (قوله أو يدا فقرة) أي ان ماتت عقبها أو ألفت باقيه والانفصال غرة وفي يدين ورجلين أو يدين فأكثر أو رجلين فأكثر غرة ولا يزداد حكومة للزائد على المتمد (قوله فيها) أي اليد وكذا ضميراتها وبها المذكورين (قوله وكذا) تجب الفرة في لحم قال القوابل أي أربع منهن أو رجل وامرأتان أو رجلان في صورة ولو تحو بدخفية أي على غير القوابل ففيه الفرة بخلاف ما لو قالوا لو بقي لتصور فلا شيء فيه وان كانت تنقضي بالعدة (قوله وهي عبد أو أمة) والخبره للدافع (قوله ميمز) ولودون سبع واشترط شيخنا الطبرلاوي بلوغه سبعا أيضا (قوله سليم الخ) فلا يقبل كافر وختنى وحامل وخصي (قوله لم يعجز بهرم) فلا يجزى الهرم هنا كما في الكفارة قال شيخنا على المتمد فيها خلافا للشيخ الاسلام في المنهج والتعبير بعدم القبول في غير المميز وغير السليم وعدم الاجزاء في الهرم يفيد الاجزاء في الأولين مع القبول بخلاف هذا فراجعو بعضهم عبر في الهرم بعدم لزوم القبول أيضا فيجوز في مافي الذي قبله وهو مفاد كلام المصنف (قوله والثاني الخ) علل بأخذه في النقص والثاني في الأمة كذلك وفي العبد بعدم دخوله على النساء (قوله قيمة) هو منصوب على التمييز المحول عن المضاف اليه ونصف بعده منصوب على المفعولية بعد حذف المضاف والاصل قيمة نصف عشر الدية وادعى بعضهم أنه لا يميز هنا وأن قيمة مفعول مضاف الى نصف ويلزم عليه تغيير اعراب كلام المصنف فتأمل (قوله نصف عشر الدية) أي دية الأب الساوي لعشر دية الأم كما سيذكره الشارح لانه أولى (قوله وهي) راجع الى نصف العشر المذكور وأتته لاجل الخبر كما هو الأولى (قوله خمس من الأبل) ففي غير الخطأ حقة ونصف وجذعة ونصف وخلفتان وفي الخطأ واحد من كل من الاصناف الخمسة فيه (قوله فان فقدت) أي الفرة العبد والأمة (قوله فخمسة أبعرة) على الوجه الراجح (قوله قيمتها) أي الفرة المذكورة على الوجه المرجوح (قوله وهي لورثة الجنين) وفارقت حصته من مورثه الموقوف له حيث تعود لورثة الميت الأول اذا انفصل هو ميتا

(قول الشارح متعلق بانفصال) أي فلا يجوز أن يتعلق بجناية لقوله أو موتها (قول الشارح انفصاله) أي وقفا مع الوارد (قول الشارح لم نتيقن وجوده) أي وان كان هناك قبل حركة (قول المتن ودية نفس) أي ولو كانت حركته حركة مذبوح (قول المتن عبد أو أمة) أي ولا بد أن يكون سنة سبع سنين فلو ميز قبلها فلا يكفي في الفرة أي والخبرة للعارف (قول المتن عيب مبيع) أي كما في ابل الدية لانه حق آدمي لو حظ فيه مقابل ملاقات من حقه فطلب عليه مشاقبة المأينة ثم ضابطه هذا يقتضي أن الحامل لا تجزى ويقتضي اجزاء الكافر لكن جزم الشيخان بأنه لا يجبر المستحق على قبول الكافر (قول المتن والاصح قبول كبير) لوجود المنفعة (قول الشارح والثالث) رد بأن السن كما لم يختلف في الابتداء فينبغي أن لا يختلف بينهما في الانتهاء (قول الشارح وبعد خمسة عشر) من اعتبر العشرين علل النقص بعدها ومن اعتبر خمسة عشر علل بأنه لا يدخل على النساء (قول المتن فان فقدت الخ) مفرع على الاشتراط (قول المتن وقيل لا يشترط) أي لا لطلاق الحديث (قول المتن فللفقد) مفرع على قوله لا يشترط (قول المتن وهي لورثة الجنين

بتقدير انفصاله حياتهم موته (وعلى عاقلة الجاني) خطأ كانت جنايته أو شبه عمد أو عمدا بأن قصد غير الحامل فأصابها أو قصد لها بما لا يؤدي إلى الاجهاض غالباً أو بما يؤدي إليه (وقيل ان تصد فطيه) والاول (١٦١) ينفي العمد في الجنين لعدم تحققه

أو عدم مباشرته بالجناية وظاهر أنه لا قصاص فيه ونص عليه في الأم وتقدم حديث الفرقة مع الدية في فصل لزومها العاقلة (والجنين اليهودي أو النصراني قيل كمسلم وقيل هدر والاصح) فيه (غرة) كثلث غرة مسلم) كفاي ديته (و) الجنين (الرفيق) فيه (عشر قيمة أمه) على وزان اعتبار الغرة في الحر بشرية أمه المساوي لنصف عشر الدية المتقدم (يوم الجناية وقيل) يوم (الاجهاض) والقيمة في الأول أكل غالباً فان فرض زيادتها بعده اعتبرت الزيادة فيعتبر أقصى القيم من الجناية إلى الاجهاض (لسيدها) ملكه الجنين (فان كانت مقطوعة) أي مقطوعة الأطراف (والجنين سليم قومت سليمة في الاصح) بأن تقدر كذلك لسلامته والثاني لا تقدر سليمة لنقصها لان الاعضاء أمر خلق وفي تقدير خلافه بعد ولو كان الجنين مقطوع الأطراف والام سليمة لم تقدر مقطوعة في الاصح لان نقصان الجنين قد يكون من أثر الجناية

بالتخليط على الجاني هنا (قوله جنايته) أي الجنين أي الجناية عليه (قوله كفاي ديته) وقياسه في الجنين نحو المجوسى كثلثي عشر غرة مسلم كما مر في ديته أيضاً (قوله والجنين الرفيق) هو مبتدأ خبره الجملة بعده المحذوفة الخبر للشارح بقول الشارح فيه ويصح عطفه على اليهودي مع التقدير للذكر والقول بأنه معطوف على الجنين أول الفصل ليس بشئ فتأمل (قوله فيه) ولو أتى كما مر (قوله عشر قيمة أمه) ولو أم ولد أو مكاتبه وقدر بعضهم في هذا بالشرط ومقتضاه عدم اجزائها مدونة فانظر هل للراد ذلك أو للراد عدم لزوم القبول كما تقدم (قوله على وزان اعتبار الخ) فهذا هو الضابط كما مر في الإشارة إليه (قوله فيعتبر أقصى القيم) هو للتعتمد نعم لو انفصل حياتهم ماتت بالجناية اعتبر يوم انفصاله قطعاً (قوله لسيدها) فلو كانت هي الجناية أو سيدها فلا شئ فيه (قوله ملكه الجنين) فالمعتبر لذلك ولو لم يكن سيدها (قوله أمر خلق) يفيد أن النقص الطاريء بجناية يفرض عدمه قطعاً (قوله في الاصح) هو للتعتمد فلم أن الأم تقوم سليمة مطلقاً وكذا تفرض كالأبدينا ان فضلها فيه (فروع) لو كان الجنين مبعضاً وزعت الغرة على قبر الرق والحرية على الأوجه ولو كانت الأم مبعضة فهل للتعبد عشر قيمتها أو عشر ديتها أو عشر مملكتها راجع ولو كانت كافرة والجنين مسلم فميرت مسلمة أو كانت حرة والجنين رقيق فميرت رقيقة ولو أنكر الجاني أمل الجناية أو أقر بها وأنكر الاجهاض أو أقر بها وادعى نزوله ميتاً أو ادعى موته بسبب آخر وأمكن لطول زمن صدق يمينه في جميع ذلك وتقبل يمينه الوارث ولو زجلا و امرأتين مطلقاً وكذا محض النساء في الثانية والثالثة لانهما من الولادة وتشهد في الأخيرة بطعام الأم إلى الموت ولو لم يمكن فيها ماذ كر صدق الوارث ولو اتفاما يمينتين في شئ من ذلك قدمت يمينه الوارث ولو ألفت جنينين عرف موت أحدهما دون الآخر وجب اليقين وهو غرة ودية أشئ ولو ألفت حياً وميتاً ومات هي والحى وادعى وارث الجنين سبق موتها ووارثها عكسه فان حلفاً أو نكلاً فلا توارث والاقصى الحالف

قال الأصحاب لو كان قدمت مورث الجنين ووقفنا شيئاً فلا يجعل هنا للوقوف لورثة الجنين بل يرجع لورثة ذلك الميت بخلاف الغرة يقدر فيها حياته تخليطاً على الجاني وأما نص الشيخ على أنها لورثة الجنين لخروج ذلك عن القواعد من التضمن مع الشك في الحياة ولأن الميت بن سعد قال يصرف للأم خاصة لأنه بمنزلة عضونها وعن علي العصبية وعن ربيعة لا يورث قال البندنجي ويقدر ملك الجنين لها ثم يورث كفاي الدية (قول المتن وقيل ان تعمد الخ) قيل قضية هذا التعبير تصور العمد فيه وأنه مع ذلك يجب على العاقلة على الراجح وليس كذلك لان من يقول على العاقلة يمنع تصور العمد أقول لا يلزم من قوله تعمد وجود حقيقة العمد المانع من تحمل العاقلة فليتأمل (قول المتن قيل كمستلم) أي لا إطلاق الخبر وقيل هدر أي لان التسوية غير لاقعة والباب باب تعبد فلا يصار إلى التجزئة فيكون هدراً قاله الزركشي والتحرير في حكاية الوجه الأول أن يقال تجب غرة نسبة قيمتها إلى دية النصرانية كنسبة الخمس من الأبل إلى دية المسلم (قول المتن وقيل يوم الاجهاض) لو مات قبل الاجهاض على هذا فهل يرجع إلى يوم الجناية أو تقدر حياتها يوم اللقاء أو تعتبرها قبيل الموت احتمالات الأولان للامام والآخر لابن الرفعة (قول المتن لسيدها) أي لانه المالك للجنين غالباً فلو كان لغيره فهي لملك الجنين (قول الشارح أمر خلق) كأنه يشير بهذا إلى ما قلناه غيره ينبغي أن يكون محل الوجهين النقص الخلق والنقص بغيره تقدر فيه السلامة قطعاً

(٢١) - (فليوبي وعميرة) - راجع) واللاتي الاحتياط والتخليط (وتحملة) أي العشر في الجنين الرفيق (العاقلة في الاظهر) هما القولان السابقان في حمل العاقلة المبتدئتين في حال الجاني

(فصل) (تجب بالقتل) عمدا أو شبه عمد أو خطأ (كفارة) قال تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة الآية وغير الخطأ أولى منه (وان كان القاتل صبيا أو مجنونا) فتجب في مالهما فيعتق الولي منه (وعبدا) فيكفر بالصوم (وذنيا) وتكفيره بالعتق بأن يسلّم عبده فيعتقه (وعامدا أو محظنا) كمتوسط بجنابة شبه العمد (ومتسبيا) كباشر (بقتل مسلم ولو) كان (بدار حرب) بأن ظن كفره لكونه على زى الكفار (وذنى وجنين) لضابتهما (وعبد نفسه ونفسه) لحق الله تعالى (وفي نفسه وجه) أنه لا يجب لها كفارة كما لا يجب ضمانه (لامرأة وصبي حر يمين وباغ وماتل ومقتص منه) أى لا تجب الكفارة بقتل واحد من الحية لعدم ضمان الأولين والحاجة الى دفع الاثنين بعدهما ولا مستحقاق القصاص في الأخير (وعلى كل من الشركاء) في القتل (ككفارة في الأصح) لأن كلا منهما قاتل والثاني على الجميع كفارة (وهي كظهور) أى كفارة للتقدمة في بابه (لكن لا اطعام) فيها (في الاظهر)

(فصل) في كفارة القتل وتقسيم معناها في بابها والراد عنها من تلزم وهو غير حرى لأمانه بقتله معصوما عليه (قوله تجب) أى فورا في العمد على العمد (قوله بالقتل) خرج به الاطراف واللثام والجروح فلا كفارة فيها (قوله صبيا أو مجنونا) أى لها نوع تميز مطلقا ولا بامر غيرهما والا فلي الأمر لها كما مر (قوله فيعتق الولي) ولو غير أب وجد ومنع الولي من العتق محمول على عتق التبرع (قوله منه) أى مالهما وللاب أو الجدان يكفر من ماله فان لم يكن لهما مال بقيت في ذمتها ولو صام الصبي أجزاء والسفيه كالصبي فيما ذكر (قوله وعبدا) بالمعنى الشامل للأمة ويكفران بالصوم (قوله وذنيا) ومعاهدا ومؤمنا لا جريا (قوله بأن يسلّم الخ) أو يبيع ضمنى (قوله وعامدا) ومنه جلاد علم ظلم الامام (قوله ومتسبيا) بالمعنى الشامل للشروط كحافر يروى بدموه وشهادته قروولا لا تجب على التسبب مع المباشر قاله شيخنا وفيه نظر فراجع ما يأتي في الشركاء (قوله ولو بدار حرب) وان هدر (قوله وذنى) ومعاهد ومؤمن وفي مرتد بقتله مرتدا آخر (قوله وجنين) ولو بقتل أمه في اصطدام (قوله نفسه) ان كانت معصومة أخذ من العلة بخلاف قتل مرتد نفسه أو زان محض كذلك أو تارك صلاة بعد أمر الامام بخلاف قتل واحد منهم للآخر كما يسلّم عامر لا معصوم عليه وهذا للذ كور موافق لما قاله ابن حجر في باب التيمم وقال شيخنا الرمل وأتباعه أن كلام من الذ كور بن معصوم على نفسه (قوله لامرأة وصبي) ومجنون كذلك لانهم هدر (قوله وباغ) قتله عادل أو عكسه (قوله ومقتص منه) ولو بوكالة أو جلاد في غير ما مر أو منفرد بلا اذن الامام (فرع) لا كفارة على عاتق قاتل بعينه كما لا قود ولادية عليه لان القتل عندها لا بها لانه يتفصل عنها جواهر لطيفة غير مرتبة تتخلل للناس وينسب للحاكم حبسه ولو أبدا وله تموير عينه ويندب للمائن أن يدعو للمعين فيقول اللهم بارك فيه ولا تضره ما شاء الله لا قوة الا بالله حصنتك بالحق القيوم الذى لا يموت أبدا ودفع عنك السوء بلا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم لوروده في بعض الاخبار (قوله لا تجب الكفارة بقتل واحد من الحية) وهم للرأاء الحربية والصبي الحربى والباغى والماتل والمقتص منه وبقى المجنون الحربى وعادل قتله باغ كما مر ونفى الوجوب للناسب لكلام المصنف يراد به عدم الطلب ولو ندبا أو جوارزا (قوله ولا مستحقاق القصاص) أى كاه أو بعنه (قوله وعلى كل من الشركاء كفارة في الأصح) لأن كلا منهما قاتل (أى مع عدم البديل هنا وبذلك فارق جزاء الصيد حيث توزع جزاؤه على قاتليه (قوله والثاني على الجميع كفارة) قال شيخنا عميرة ويظهر لزوم رقبة كاملة على الجميع ولا يتجزأ اعتاقهم (قوله لا اطعام فيها) أى

(فصل تجب بالقتل الخ) (قول الشارح أولى منه) ذهب مالك وأبو حنيفة الى عدم الوجوب في العمد لأنها عقوبة فلا يدخلها القياس (قول للثن ومجنونا) وكذا مكره (قول الشارح منه) كذا يعتق من ماله عنهما ان شاء اذا كان أبأ أو جادا ولو صام الصبي أجزاء في الأصح وسكنا عن السفيه وقصد كروا في كفارة اليمين أنه يكفر فيها بالصوم لكن صرح الصيمرى في باب الحجر بأن كفارة القتل تلزمه في ماله (قول للثن ومتسبيا) أى ولو شرطاً كالحفر والبيضة (قول للثن ولو كان بدار حرب) أى فانه لا يجب فيه قصاص ولادية (قول للثن وذنى) لقوله تعالى وان كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق الآية (قول الشارح كما لا يجب ضمانها) ولان في الكفارة معنى العباداة فيبعد أن تثبت على الميت (قول للثن وباغ) كذا لو قتل الباغى العادل لا كفارة عليه كما لا يضمنه قتله الزركشى (قول للثن وعلى كل من الشركاء) أما في العمد فكما لا قود ولان فيها معنى العباداة وهي لا تتوزع بخلاف الهدية وفارق جزاء الصيد لأنها لم تملك الحرمة لا بديل بخلاف الصيد ولو كان بعضهم حر ميا مطلقا فظاهر عدم التجزؤ قطعا بخلاف نظيره من الصيد لأنه يقبل ذلك بخلاف الكفارة (قول الشارح والثاني) عليه يتجه أن يجب على الجميع تحصيل رقبة ولا يتجزأ اعتاقهم ثم تعبيره بالأصح بخلاف تعبيره في اصطدام الحاملين بالصحيح (قول الشارح والثاني على الجميع كفارة) أى كما في جزاء الصيد

اقتصار اعلی الوارد فيهما من اعتناق رتبة مؤمنة فان لم يجدها فصيام شهرين متتابعين والثاني فيها الاطعام ككفارة الظهار الوارد فيها فمن لم يستطع فاطعام ستين مسكينا وتقدم الكلام على ذلك (كتاب دعوى الدم والقسامة) بفتح القاف

(١٦٣)

وهي ما لا يمان تقسم على أولياء الدم قاله الجوهري وعبر عن القتل بالدم للزومه له غالباً والدعوى به تستتبع الشهادة به الآتية في الباب (يشترط أن يفصل مدعى القتل ما يدعيه من عمد وخطأ) وشبه عمد (وافراد وشركة) فان الاحكام تختلف باختلاف هذه الاحوال (فان أطلق استقصاها القاضي) بما ذكر تصح بتفصيله الدعوى (وقيل يرض عنه) لثلاث ينسب الي تلقين وفي الروضة كاصلها في كلام الأئمة ما يشعر بوجوب الاستفصال وقال للامر جسي لا يلزم الحاكم أن يصحح دعواه وهذا أصح أي فلا يلزم الاستفصال فيكون أولى (وأن يمين المدعى عليه فلو قال) في دعواه في جماعة حاضرين (قتله أحدهم) فأنكروا وطلب تحليفهم (لم يحلفهم القاضي في الأصح) أي لا تحليفه لابهام المدعى عليه والثاني يحلفهم أي يأمر بحلفهم للتوصل الى اقرار أحدهم بالقتل واستيفاء الحق ولا ضرر عليهم في يمين صادقة (ويجزيان في دعوى

من المكفر فلوليه بدموته أن يكفر عنه بالاطعام لكنه بدل عن الصوم (قوله على ذلك) ومنه أن القياس لا يقع في الأصول وأما يقع في الأوصاف كالايمان للرقبة

(كتاب دعوى الدم والقسامة)

أي دعوى القتل والايمان عليه وعبر بالدم للزومه القتل غالباً كما سيذكر وبالقسامة لأنها صارت حقيقة عرفية على الحنبلين يمينان من جانب للدعي ابتداء كما سيأتي (قوله وهي) أي لغة واصطلاحاً وقيل لغة اسم للأولياء (قوله وعبر عن القتل بالدم) لأنه لا قسامة في غيره من الأطراف والجراحات والماني (قوله تستتبع) فسكوته عنها في الترجمة غير معيب (قوله في الباب) قال بعضهم فيه ايماء الى أن التعبير به كان أنسب من التمييز بالكتاب الذي سلكه للصنف أي لأنه من جملة ما قبله (قوله يشترط النخ) الحاصل من الشروط ستة تعتبر في كل دعوى ولو غير القتل كما يؤخذ من كلامه الآتي وهي كونها مفصلة ملازمة معلومة غير متناقضة من معين ملزم على مثله وما خرج عن ذلك مستثنى لا يرد عليه (قوله أن يفصل) أي في غير القتل بالسحر لعدم الاطلاع عليه فيعمل بتغير الساحر (قوله من عمد الخ) أي مع وصفه الامن فقيه موافق للقاضي في منعه (قوله وشركة) أي وذكرك عدد الشركاء ولو بناية كقوله لا يزعمون على عشرة ويطلب للدعي عليه بحصته من ذلك العدد كالعشر من العشرة نعم ان أوجب القتل فودا لم يحتج الى عدد لوجوبه على كل واحد (قوله للامر جسي) بمهملتين مفتوحة فسا كنه فجيم مكسورة عند الاسنوي أو مفتوحة عند الكرخي ثم سين مهمة (قوله فلا يلزمه الاستفصال) فهو مندوب وهو للتمسك كما أشار اليه بقوله فيكون أولى نعم ان كان الذي أغفله من الشروط امتنع استقصاؤه (فرع) كتبورق وقال ادعى بما في هذه الورقة كفي على التمسك ان قرئت بحضرة خصمه (قوله أي لا تحليف) أشار الى أنه لا يحلف واحدا منهم لعدم صحة الدعوى وفي شرح شيخنا أنه يحلفهم اذا كان لوث قادراً امتنع واحد منهم مثلاً أقسم الولي عليه واستحق الدية وكذا لو حلفوا كلهم وظهر للولي تعيين واحد ولم يرضه شيخنا الزيادة بعبارة ابن حجر (قوله أي يأمر بتحليفهم) لا حاجة الى هذا التأويل على ذلك الوجه بل فيه ايهام أن القاضي لا يحلفهم بنفسه وليس مراد افتئام (قوله للتوصل الخ) فلو حلفوا كلهم على هذا فقيه ما ذكر قبله قاله شيخنا الرمي أيضاً فراجع (قوله وسائر للمعاملات)

(كتاب دعوى الدم الخ)

شطر ميت موزون (قول الشارح تستتبع الخ) أي فلا يترض بعدم الترجمة عنها (قول المتن من عمد الخ) لا بد من تفصيل حقيقة العمد وغيره أيضاً (قول الشارح في جماعة حاضرين) عبارة الزركشي محل الخلاف اذا انحصروا والا فلا يبالى بقوله ولا يشكل بقصة خير لا خيال أن تكون الدعوى على قوم معينين منهم (تنبيه) انما قدر الشارح هذا ليعود عليه الضمير الآتي ولأن القسامة في الدعوى على الغائبين تختلف فيها وان كان الأصح سماعها (قول المتن لم يحلفهم) لعدم صحة الدعوى (قول الشارح أي لا تحليف) لم يقل أي لم يأمر بحلفهم كما سيأتي نظيره لثلايوهم أن لهم الحلف من غير أمره بعد طلب الخصم (قول الشارح والثاني يحلفهم) هذا يؤيد بصحة الوصية مبهمة (قول الشارح ولا ضرر) أي بخلاف الدعي فطيه الضرر بعدم التحليف فلو نكحوا جميعاً قال في الوسيط استشكلت اليمين للرودة على الدعوى البهيمية (قول الشارح بخلاف الخ) ولو نشأت تلك المعاملة عن وكيله أو وليه أو مورثه أو عبده ومثل العامل فهل يجري الخلاف أولاً لكون أصلها معلوماً محل نظر

غصب وسرقه وانلاف) على أحد حاضرين بخلاف دعوى القرض والبيع وسائر المعاملات لأنها تنشأ باختيار المتعاقدين وشأنها أن يضبط كل منهما صاحبه (وانما تسمع الدعوى من مكلف) أي بالغ عاقل

(ملتزم) كالذي بخلاف الحربي (على مثله) أي مكلف ملتزم ومنه في الشقين محجور بسفه أو فلس (ولو ادعى) على شخص (انفراده بالقتل ثم ادعى على آخر) (١٦٤) الشركة أو الانفراد (لم تسمع الثانية) لأن الأولى تكذبها ولا يمكن

من العود إلى الأولى لأن الثانية تكذبها (أو) ادعى (عمداً ووصفه بغيره) لم يبطل أصل الدعوى في (الاعتراف) لأنه قد يظن ما ليس بعمداً فيعتمد وصفه والثاني يبطل لأن في دعوى العمد اعترافاً براءة بالقالة (وتثبت القسامة في القتل بمحل لوث) بالثلاثة (وهو) أي اللوث (قرينة لصديق) للدعي بأن وجد قتيلاً في محلة أو قرية صغيرة لأعدائه أو تفرق عنه جمع) ولو لم يكونوا أعداءه وفي الروضة كأصلها وصف محلة بمنفصلة عن بلد كبير (ولو تقابل صفان لقتال) واقتتلوا (وانكشفوا عن قتيلاً) من أحد الصنفين (فان التحم قتال) بينهما أو وصل سلاح أحدهما إلى الآخر كما في الروضة وأصلها (فلوث في حق الصف الآخر والا) أي وان لم يلتحم قتال ولا وصل سلاح فلوث (في حق صفه) أي القتيلاً (وشهادة العدل) الواحد بأن شهد أن زياداً قتل فلاناً (لوث وكذا عبيد أو نساء) أي شهادتهم لوث (وقيل يشترط تفرقهم) لا احتمال

خارج بها الوصية والافرار والتمتع والكسوة والنفقة ونحوها فتسمع فيها الدعوى بالجهول (قوله ملتزم) فيتر زيادة على ما قبله لشموله للسكران وفي الأول شمول للعاهد والمؤمن والمراد التزامه حالة الدعوى وان لم يكن ملتزماً قبلها حال الجناية مثلاً (قوله ومنه في الشقين محجور بسفه) أوردق أو فلس فتسمع عليهم وليس منه صبي ومجنون نعم تسمع عليها لمن معه يئنه كما سيأتي (قوله لم تسمع الثانية) نعم ان صدقه الثاني وكان قبل الحكم بالأولى سمعت الثانية للاقرار وبطلت الأولى (قوله ولا يمكن من العود إلى الأولى) أي ان كان قبل الحكم بها ولا عمل بمقتضاها ولا تسمع الثانية (قوله أو ادعى عمداً ووصفه بغيره) هو مثال والمراد مخالفة وصفه لدعواه (قوله لم يبطل أصل الدعوى) وهو دعوى القتل مثلاً (قوله لأنه قد يظن) يفيد أنه لا فرق بين من غنى عليه وغيره (قوله فيعتمد وصفه) ويتم به الدعوى مع الأصل المذكور ولا يحتاج إلى تجديد دعوى (تمة) فتقدم أنه يشترط للدعوى أن تكون ملتزمة فلا تصح دعوى اقرار بشيء أو هبته أو بيعه حتى يقول في الهبة وقبضتها بذن الواهب وفي غيرها يلزمه التسليم إلى نعم يقول السفه في دعوى المال ويلزمه التسليم إلى وليه لستم محبة تصرف في الأموال (قوله بمحل لوث) فلا يكون القتال معاً ما يمينته أو اقرار (قوله وهو) أي شرماً وأمانة فهو الضعف وقيل للقوة أو هو من الاضداد (قوله قرينة) ولو حالية أو مقالية كالحسية للذكورة (قوله قتيلاً) وكذا بضمه ان غلب موته والا فليس لو ثا فليس من اللوث عدم وجود شخص دخل دار غيره مثلاً ولو وجد بضمه في محل وبضمه في آخر فاللوث أن يقسم على كل منهما أو أحدهما (قوله لأعدائه) أي في دين أو دنياه وهو متعلق بقرية ومحلة لكن يشترط على العمد أن لا يساكنهم غيرهم ولو من غير أصدقائه وأهله (قوله جمع) أي محصورون ولو بارادته على العمد (قوله بمنفصلة) وهو للعمد والافكا القرية للذكية كورة أو لا (قوله تقابل) بالموحدة المناسبة لقوله لقتال (قوله واقتتلوا) ذكره لقوله وانكشفوا وفيه خزانة مع ما بعده فتأمل (قوله أو وصل سلاح) ولو من نحو قتيلاً (قوله فلوث في حق الصف الآخر) أي ان ضمنوا والا كاهل عدل مع براءة فلا (قوله وشهادة العدل) أي اخباره بغير لفظ شهادة وكذا ما بعده فلا يكون لو تابع لفظ الشهادة في القتل العمد المدون بعد الدعوى بل يحلف يميناً واحدة ويستحق المال (قوله بأن شهد) ولو قبل الدعوى (قوله أن زياداً) أو أحد هذين (قوله وكذا عبيد أو نساء) ويكفي عبداً وامراً أو يعلم من هذا أن العدل فيما قبله هو عدل الشهادة تأمل (قوله وقول فسقة وصبيان وكفار) قال شيخنا فلا بد من ثلاثاً كثر من كل صنف واعتمد شيخنا الرمي الاكتفاء بواحد كما مر (تنبيه) من اللوث

(قول للثن ملتزم) هذا يعني عن التكليف ويكون شاملاً للسكران فلو اقتصر عليه كان أولى ثم هذا الشرط وغيره ما يعتبر عند الدعوى ولو كان قائماً عند الجناية (قول للثن أو عمداً ووصفه بغيره) قال الزركشي مثله عكسه وفيه الخلاف أيضاً (قول المتن أصل الدعوى) وهو مطلق القتل (قول الشارح والثاني يبطل) أي فلا يعتمد وصفه ولا يمكن من الرجوع للعمد (قول للثن قرينة) حالية أو مقالية (قول المتن لأعدائه) الضمير فيه يرجع إلى كل من قوله محلة أو قرية (قول المتن لأعدائه) محل هذا إذا كان يدخلها غير أهلها والافليس بشرط صرح به في الزوائد قال ابن الرفعة لأنها تكون حيث تشيئة بالدار التي تفرق أهلها عن قتيلاً (قول الشارح واقتتلوا) انظر هنا مع قوله الآتي والا (قول الشارح قتل فلاناً) أي ولو بعد الدعوى (قول المتن لوث) قال الماوردي لو كانت شهادتهم في قتل خطأ أو شبه عمد لم يكن لو ثا بل يحلف معها ويستحق المال (قول الشارح لاحتمال التواطؤ) رد بأن ذلك كاحتمال الكذب في شهادة العدل (قول المتن وكفار)

لان اتفاقهم على الاخبار عن الشيء يكون غالبا عن حقيقة والثاني قال لا اعتبار بقولهم في الشرع والثالث قول الكفار ليس بلوث (ولو ظهر لوث) في قبيل (فقال) (١٦٥) أحد بنيه قتله فلان وكذبه

الآخر بطل اللوث وفي قول لا) يبطل فيحلف المدعى على هذا دون الاول (وقيل لا يبطل) اللوث (بتكذيب فاسق) لان قوله غير معتبر في الشرع وهذا يخص القولين بالعدل والاصح لافرق (ولو قال أحدهما قتله زيد ومجهول وقال الآخر) قتله (عمر) ومجهول حلف كل على من عينه وله ربع الدية) لاعترافه بأن الواجب نصف الدية وحصة منه نصفه (ولو أنكر المدعى عليه اللوث في حقه فقال لم أكن مع المقتربين عنه) أي القتل (مدق يمينه) وعلى المدعى اليانة (ولو ظهر لوث بأصل قتل دون عمد خطأ) وشبه عمد (فلا قسامة في الاصح) لانه لا يفيد مطالبة القاتل ولا العاقلة والثاني قال بظهوره خراج الدم عن كونه مهذرا (ولا يقسم في طرف) وجرح (واتلاف مال الا في عذبي الاظهر) بناء على الاظهر السابق أن العاقلة تحمله ومقابله مبني على أنها لا تحمله وعدم القسامة فيما ذكر لانها

الشيوع على السنة العلم والخاص بأن فلانا قتله ونحو أمرضته بسحري ونحو تطلق ثوبه أو نحو سيفه بدم وتحرك يده بنحو سيف وليس هناك نحو سبع ووجود عدو وليس ثم رجل آخر لا وجود رجل عنده بلا سلاح ولا تطلق يدولو لعدو ولا قالوا قال قتلني فلان أو جرحني أو دمي عنده لا احتمال ارادة ضرره لعداوة مع خطر القتل وبذلك فارق حجة اقراره بالمال ونحوه ولو لوارث (قوله) وكذبه الآخر) أي صريحاً والاقلا يبطل وما هنا في الحاضر وسيأتي الغائب (قوله بطل اللوث) نعم بحث البلقيني أنه لو شهد عدل بخطأ أو شبه عمد بعد دعوى أحدهما لم يبطل اللوث بتكذيب الآخر قطعا فمن لم يكن يدعي أن يحلف خمسين يميناً ويستحق (قوله) وله ربع الدية الخ) فلو قال كل منهما المجهول غير من عينه أخى رد كل ما أخذه بتكاذبهما ولكل تحليف من عينه وان قال كل منهما المجهول من عينه أخى حلف كل خمسين يميناً أخرى عليه وله كمال نصف الدية وان قال أحدهما شيئاً مائلاً كردون الآخر فلكل حكمه (قوله مدق يمينه) وهي يمين واحدة وقال شيخنا خمسون وفيه نظر لأنها دفع اللوث (قوله) وعلى المدعى اليانة) بأنه كان حاضراً قتله فان أقامها وأقام هو يمينه بنيتة قدمت هذه ان اتفاقاً على سبق حضوره على غيبته والاستقطا ولو أقام المدعى عليه وحده يمينه بنيتة سمعت وان اقتصر على قولها كان غائباً (قوله ولو ظهر لوث) بشهادة عدل مثلاً ولو بعد دعوى مفصلة (قوله فلا قسامة) ولا يحلف مع شاهد لو كان لستم مطابقة للدعوى (قوله يمينه) وهي خمسون يميناً في الطرف والجرح ويمين واحدة في المال (قوله) وهي) أي القسامة أي حقيقتها عرفاً (قوله أن يحلف المدعى) أي ابتداء خمسين يميناً والافلا تسمى قسامة (قوله على قتل) ولو لكافر أو أثنى أو جنين أو عبداً وأمة كافر (قوله خمسين يميناً) وحكمة كونها خمسين أن الدية تقوم بألف دينار أو أنها ألف دينار على القديم السابق وقد طلب التخليط في عشرين ديناراً فجعلوا لكل عشرين ديناراً يميناً قال بعضهم وفي هذه الحكمة نظر من وجوه لأن دية المرأة على النصف من ذلك وأن دية الكافر على الثلث منه وأقل وأن دية الكافرة على قدر السدس منه أو أقل وان الفرة على نصف العشر منه وأن قيمة

هذا القسم لا تقبل روايتهم بخلاف المييد والنساء فلذلك أفرد كلاً عن الآخر (قول المتن بطل اللوث) فتشحول اليمين على المدعى عليه (قول المتن وفي قول لا) أي كسائر الدعاوى (قول الشارح والثاني قال بظهوره الخ) رجحه في الطلب وقال انه ظاهر النص لاسيما اذا قلنا الوجوب يلاقيه ابتداء وعند ذلك بكلام نقله عن ارافعي محمله انه اذا ثبت الكذب في حق جماعة جاز تعيين بعضهم فكما لا يعتبر ظهوره فيها يرجع الى الانفراد والشركة كذلك صفة القتل من عمد وغيره قال وعليه يحكم بالأخف وهو الخطأ لكن تكون الدية في ماله وتقل الزر كشيء عن التهذيب مثله ثم قال فظهر بهذا فساد عبارة المتن بل متى ظهر اللوث وفصل الولي سمعت الدعوى وأقسم قطعا وان لم يفصل لم تسمع الدعوى على الأصح ولا يقسم والثاني تسمع وثبت القسامة فيحبس المدعى عليه حتى يبين صفة القتل فان قال ما قتله عمداً لزم دية الخطأ في ماله اه (قول الشارح وجرح) أي ومعنى (قول الشارح لأنها الخ) وأيضا فالنفس أعظم حرمة بدليل الكفارة (قول المتن ان يحلف) أي ابتداء فخرج حلفه بعد نكول المدعى عليه حيث لا لوث وخرج بقوله المدعى حلف المدعى عليه حيث لا لوث أو بعد نكول المدعى فاليمين في كل ذلك خمسون ولا يسمى قسامة (قول المتن قتل ادعاه)

خلاف القياس يقتصر فيها على مورد النص وهو النفس ففي غيره القول قول المدعى عليه يمينه مع اللوث وعدمه (وهي) أي القسامة (أن يحلف المدعى على قتل ادعاه خمسين يميناً) لحديث الصحيحين بذلك التحصن لحديث البيهقي اليانة على المدعى واليمين على المدعى عليه (ولا يشترط موالاتها على المذهب) وقيل وجهان أحدهما يشترط

لأن لها أثر في الزجر والردع
والأول نظر إلى أنها حجة
كالشهادة فجوز تقريرها
في خمسين يوما (ولو
تخلها جنون أو اغما
بنى) بعد الافاقة وإن
اشتدت المولاة لقيام
المهر (ولومات) قبل تمامه
(لم ين وارثه على الصحيح)
والثاني محله الرواية
(ولو) كان القتل ورثة
(وزعت) الخمسون (بحسب
الأثر وجبر الكسر وفي
قول يحلف كل) منهم
(خمسين) لأنها كمين
واحدة في غير القسامة من
جماعة والفرق بأن الواحدة
لا تبعض ظاهر (ولو نكل
أحدهما) أي الوارثين
(حلف الآخر خمسين)
وأخذ حصته (ولو غلب)
أحدهما (حلف الآخر
خمسين وأخذ حصته) لأن
الخمسين الحجة (والا) أي
وإن لم يحلف الحاضر (مهر
لقائب) حتى يحضر فيحلف
معه ما يخصه ولو حضر
القائب بعد حلفه حلف
خمس وعشرين كما لو كان
حاضرا ولو كان الوارث
غير حاضر حلف خمسين ففي
زوجة وبنت يحلف الزوجة
عشرًا والبنت أربعين

الرفيق قد لا تنفي به أو أنها تز يدعى الية وأن الإيمان هنا واجبة وأن التغليظ لا يكون بإيمان مستقلة إلا
أن يقال إن الحكمة بالنسبة للدية الكامل ولا يلزم إيمان مستقلة لفظ أمر القتل فتأمل
(تنبه) يجب في كل عمن أن تفصل كما دعي من عهدا وشبهه أو خطأ أو أفرادا وشركة وقال الخطيب
أن ذلك مندوب لأن يمينه منزلة على دعواه فيمكن أن يقول والله إن فلانا أو هذا قتل فلانا أو هذا ولا
يكنى أن يكرر لفظ والله وحدهما اتفاقا (قوله ولو تخلها جنون أو اغما بنى) وكذا عزل قاض وعوده فإن عاد
غيره استؤقت (قوله لم ين وارثه) بخلاف مالومات المدعي عليه قيل أيمان بيمين تو جهت عليه فإن وارثه
يفنى لأنها إيمان نقي فتفيد مطلقا (قوله والثاني الخ) قياسا على مالومات شاهدا ثم مات فأقام الوارث
شاهدا بدمونه والفرق ظاهر (قوله بحسب الأثر) ولو عاتل في زوج وأختين لأب وأختين لأم يحلف
الزوج ثلاثة أسباع الخمسين يمين ثلثها سبعة عشر يمينًا وكل من الأختين لأب اثني عشر يمينًا لأن لها
تسعين من أربعة أسباعها والأختان للأُم اثني عشر يمينًا كل واحدة ستة أيمان لأن لها قدر تسعينها
ويكمل للنكسر في الجميع وهذا في الأثر للتيقن أما في الشك فيحلف الأكثر ويأخذ الأقل ففي ابن
واضح وولد حتى يحلف الواضح ثلثي الخمسين أربعين وثلاثين يمينًا ويأخذ نصف المال ويحلف الخفي
نصف الإيمان ويأخذ ثلث المال ويوقف الباقي على المدعي عليه إلى البيان أو الصلح ولا تعاد القسامة بعد
البيان فيعطى الباقي لمن تبين أنه بلا يمين ولو كانا خنتين حلف كل أربعين يمينًا ثلثي الخمسين مع الجبر
ويأخذ ثلث المال وفي الباقي مائة (فرع) لو ورثه بنون ثلاثة حلف كل منهم ثلث الخمسين سبعة
عشر فإن لم يحضر الواحد ولم ينظر حضور الاثنين حلف خمسين وأخذ ثلث الية فإن حضر آخر حلف
خمس وعشرين وأخذ الثلث أيضا فإن حضر الآخر حلف سبعة عشر فكل واحد يحلف بقدر ما يخصه لو كان
حاضرا مع من قبله قال ابن حنبل وغيره ولو أراد أحد الحاضرين أن يحلف الخمسين ممكن من ذلك قاله
المعادي (قوله ولو نكل الخ) وأما تبطل القسامة لأن نكوله ليس تكذيبا وإنما يطلها التكذيب
(قوله ولو غلب أحدهما) أوجب أن كان صغيرا (قوله حلف الآخر) أي الحاضر خمسين فلو تبين موت
القائب قبل حلفه وكان وارثا للقائب أخذ الباقي بلا إعادة حلف وإن مات بعد حلف الحاضر فلا يمين أن
يحلف قبر حصة القائب ويأخذها (قوله وإن لم يحلف الحاضر) ولو منع امتناعه بأن قال لا أحلف
الأقرب حتى لأن امتناعه ليس تكذيبا كما مر (قوله صبر القائب) وإنما يكف بالإيمان في غيبته
بخلاف إقامة الينة لأن الينة حجة عامة (قوله تحلف الزوجة عشرًا والبنت أربعين) لأن لها خمسة من
الثمانية هذا إن لم يكن ردلا نظام بيت المال والاحلف الزوجة سبعة أيمان بجبر النكسر لأن لها من
الخمسين لعدم الرد عليها وهو ستة وربع وحلفت البنت أربعين وأربعين بالجبر لأن لها الباقي فرضا وردا
وفي زوجة مع بيت المال تحلف الزوجة خمسين وتأخذ الربع ولا يثبت حق بيت المال بحلفها بل
ينصب الإمام مسخرا يدعي على للنسب إليه القتل ويحلفه خمسين يمينًا فإن حلف لم يطالب بغير حصة الزوجة

يفيد أنه لا بد من التعرض في اليمين لما فصله في الدعوى وينبغي أن يكتفى بقوله مثلا القتل المدعي به (قول
الشارح لأن لها أثر الخ) وأيضا كالأيمان وقرى بتعلق الاحتياط في اللعان من حيث الأنساب والعقوبة
(قول الشارح والثاني محله الرواية) وجهه القياس على توزيع الإيمان على الورثة لأنه يتأني الحقيقة
فالبناء على عمن المورث أولى (قول المتن وجبر النكسر) فلو حلف تسعة وأربعين يمينًا يحلف كل واحد
يمينين وإنما كان كذلك لانا لو أسقطناه نقص نصاب القسامة (قول المتن وفي قول يحلف) هما ميمان
عليهما أن الية تثبت الوارث ابتداء أولا (قول المتن ولو نكل الخ) ير يدعيها أن التوزيع مقيد بعدم
نكول بعضهم وعدم غيبته

(والله تعالى على المدعى عليه بلا لوث) (اليمين) (الرذوة) منه (على المدعى أو) للرذوة بنكول المدعى (على المدعى عليه مع لوث
واليمين مع شاهد خسون) لأنها يمين دم والقول الثاني يمين واحدة في الأربع لأنها (١٦٧) ليست بمأورد فيه التمس باليمين

وفي الأولى طريقة قاطمة
بالأول أسقطها من الروضة
وفي الثالثة طريقة قاطمة
بالأول هي الراجعة فقوله
الذهب المجموع (ونجب
بالقسامة في قتل الخطأ وشبه
العمد دية على العاقلة)
مخففة في الأول ومغلظة في
الثاني كما تقدم (وفي العمد
على المقسم عليه) ولا
قصاص فيه في الجديد
(وفي القديم) فيه (قصاص)
كما في غير القسامة وفرق
الأول بينهما (ولو ادعى
عمدا بلوث هل ثلاثة
حضر أحدهم أقسم عليه
خمين وأخذ ثلث الدية
فإن حضر آخر أقسم عليه
خمين) (كأول) (وفي
قول خمس وعشرين) كما
لو كان حاضرًا يحلف عليهما
خمين قال الرافعي في المحرر
 وغيره بحثا هذا الخلاف
(ان لم يكن ذكره) أي
الثاني (في الإيمان) السابقة
(والا) أي وإن كان ذكره
فيها (فينبغي الاكتفاء بها
بناء على صحة القسامة في
غيبه المدعى عليه وهو
الاصح) كقائه اليانة
ومقابله وجه يصف
القسامة والثالث إذا حضر
يقاس بالثاني فيما ذكر فيه

وان امتنع من الحلف حبس الى أن يحلف أو يقر لان السخر لا يحلف (قوله ان يمين المدعى عليه)
وان تعدد في حلف كل واحد خمسين يمينًا (قوله منه) أي المدعى عليه أي وان تعدد كما مر وظاهره سواء كان
الذي رد كاهم أو بعضهم فراجع (قوله على المدعى عليه) ولهدم على المدعى التناكل لانها غير الأولى
الاصلية عليه وكذلك اليمين مع الشاهد لما ذكره بذلك فارت القسامة غيرها (قوله ونجب بالقسامة)
عليه في العمد وعلى عاقلة في غيره وخرج بها اليمين المردودة فيجب بها القصاص على المعتد لانها كالأقرار
أو كالينة (قوله ولا قصاص فيه في الجديد) لغير البخاري اما أن تدوا صاحبكم أو تؤذوا بحرب من الله
وأما خبر تحلفون ونستحقون دم صاحبكم فالمراد بدله منه جميعا بين الدليلين وقدم الأول لصراحتي في أخذ
الدية والدم يطلق عليها وعلى القود (قوله في غير القسامة) استدلل بالقياس دون الحديث لما تقدم (قوله
كأول) لكن لا تجدد دعوى وانما حلفه خمسين لانه لم يتعد بل هو مدع واحد وحلفه على الحاضر
الأول من المدعى عليهم لا يفيد وجوب استحقاقه على من يدينه فهو تجديد استحقاق وإذا حضر المدعى عليه
الثالث من الثلاث حلف عليه كالتدعى قبله خمسين أيضا لما ذكره لو ذكر الاثنين التائبين في حلفه على
الأول أو ذكر الثالث في حلفه على الثاني لم يحتج الى إعادة الحلف على من ذكره كما قاله الرافعي وتبعه المصنف
بقوله ان لم يكن الخ (قوله قال الرافعي الخ) هو إشارة الى أن التبدل المذكور ليس من كلام الاصحاب وفيه
اعتراض على المصنف حيث ساقه مساق المذهب (قوله وهو الاصح) هو المعتد (قوله يقاس الخ) فيحلف
خمين على مقابل الاصح ان ذكره على الاصح ان لم يذكره ولا يحلف على الاصح ان ذكره (قوله ومن
استحق الخ) ذكره توطئة لما بعده لعله عامر في حلف المدعى وخرج به من ارتد بعد أن جرح غيره
ومات مرتدا فلا يقسم عليه لان ماله في (قوله من وارث) ولو كافرا ومجورا (قوله ولا يقسم
سيده) نعم ان عجز نفسه قبل الحلف حلف سيده لانه المستحق الآن ولو أوصى لأمه ولم يمتل بقية عبده
ان قتل فالخالف الوارث بددعواه أو دعوى الموصى له وهو غير مستحق فلم ين الحالف قد يكون
غير مدع أو غير مستحق نعم قال ابن الرفة لو كان اللوصى به في يد اللوصى له فهو الخالف جزما فراجع

(قول للثمن المردودة على المدعى) قال الزركشي فيه إشارة الى أنه اذا نكل المدعى عن القسامة في محل
اللوث فردت اليمين على المدعى عليه فنكل أنها ترد على المدعى مرة ثانية ثم نقل عن الرافعي معنى
ذلك وأن السبب للممكن للمدعى من الحلف أو لا لوث والسبب الممكن هنا النكول فصار تعدد
السبب كتعدد الخصومة (قول للثمن مع لوث) يرجع الى قول الشارح المردودة (قول الشارح هي
الراجعة) أي لقوله صلى الله عليه وسلم أقبرتكم يهود بخمين يمينًا قال القاضي في هذه المسئلة
وانما يحلف يميني للمدعى عليه بعد تجديد الدعوى هنا اذا كان واحدا فلو كانوا جماعة حلف كل
خمين بخلاف تعدد المدعى والفرق أن كلام المدعى عليهم ينفي عن نفسه القتل المدعى كما ينفيه العمد وانما
تعدد المدعى لا يثبت كل واحد لنفسه ما يثبت الواحد وانفرد (قول الشارح قصاص) أي شرطه (قول الشارح
كما في غير القسامة) منه علم أنهم لو كانوا جماعة فتوافى القديم ثم قوله أولا بالقسامة يخرج به اليمين المردودة
على المدعى فان القصاص يثبت بها لانها كالأقرار أو الينة (قول للثمن فان حضر آخر أقسم عليه) قال الزركشي
ادعى وأقسم عليه أقول وهذا فيه نظر عرف من قول المتن ادعى على ثلاثة ومن بحث الرافعي الآتي (قول
الشارح بحثا) منه علم أن كلام المهاج موهم (قول الشارح وجه يصف الخ) عبارة غير لاث لوث ضعيف
فلا ينهض قرينة حتى يسلم من قدح الخصم (قول للثمن ومن استحق بدل الدم أقسم) خرج ماله جرح

(ومن استحق بدل الدم أقسم) من وارث أو سيد (ولو) هو (مكاتب لقتل عبده) ولا يقسم سيده بخلاف ما اذا قتل عبد المأذون له فان
السيد يقسم دون المأذون له (ومن ارتد)

قبل أن يقسم (فالأفضل تأخير قسمه ليس) فانه لا يتورع عن اليمين الكاذبة (فان أقسم في الردة صبح) القسامة (على اللذهب) لان الحاصل به نوع اكتساب للمال فلا يمنع منه (١٦٨) الردة كالاختطاب وغيره قال الرافعي هذا هو المشهور وعن المزني وحكي قولا

مخرجا ومنصوصا انه لا يصح (ومن لا وارث له) خلاصا (للقسامة فيه) لان تحليف عامة للمسلمين غير ممكن ولكن نصب القاضي من يدعى على من ينسب اليه القتل ويحلفه

(فصل) (انما ثبت موجب القصاص) بكسر الجيم من قتل أو جرح (باقرار) به (أو) شهادة (عدلين) به (و) انما ثبت موجب (للمال) من قتل أو جرح (بذلك) أي باقرار به أو شهادة عدلين به (أو رجل وامرأتين أو رجل (ويعين) ولا يثبت الأول بالآخرين ولا الثاني بامرأتين ويعين وهذه المسائل من جملة ما يأتي في كتاب الشهادات ذكرت هنا تبعا للشافعي رضي الله عنه (ولو عفا عن القصاص ليقبل للمال رجل وامرأتان) أو رجل ويعين (لم يقبل) في ذلك (في الأصح) لان العفو انما يعتبر ببدن ثبوت موجب القصاص ولا يثبت بمن ذكر والثاني يقبل لأن القصد المال (ولو شهد هو ومها) أي الرجل والمرأتان (بها شمة قبلها) ايضاح لم يجب أرشها (أي الهاشمة) (على اللذهب) لان الايضاح قبلها الموجب للقصاص لا يثبت بمن ذكر وفي قول من طريقة وهو مخرج يجب أرشها لان مال ومثل المرأتين اليمين

(قوله قبل أن يقسم) فهو انما ارتد بدموت الجرح كما تقدم (قوله قال الرافعي الخ) فيبدأ في المسئلة قولين أو نسا ومخرجا فلا يناسب التعبير بالمذهب وفي الزركشي أن الخلاف طرق وانما ذكر المصنف أحد طريقين وهي طاعة أي سواء قلنا بزوال ملكه أولا والثانية ان قلنا بزوال ملكه لم يحلف أو بدمت زواله حلف وعلى هذا فتعير المصنف بالمذهب صحيح وكان حق الشارح التنبيه عليه فراجع (قوله ينصب) أي وجوبا (قوله ويحلفه) فان لم يحلف حبس الى أن يقرأ ويحلف كما مر ولا يحلف المنصوب

(فصل) فيما ثبت به موجب القود أو المال (قوله القصاص) أي في النفس أو عضو أو جرح كالموضحة قال شيخنا ولا يقبل غير الرجال في اللوضحة وان أوجبت مالا فراجع (قوله بكسر الجيم) لأنه بمعنى السبب المترتب عليه ذلك وهذا المرتب يقال له الموجب بفتح الجيم وبذلك علم أن المراد بالايجاب ترتب الحكم المذكور فيجوز العفو أو يندب فتأمل (قوله باقرار) ولو حكما فيشمل اليمين المردودة كما مر (قوله أو شهادة عدلين) ومثلها علم الحاكم (قوله موجب للمال) ان ادعاء وهو ما عدا القتل العمد (قوله من قتل) أي خطأ أو شبه عمد أو عمدا لا قود فيه كقتل الواهب لولده (قوله ولا يثبت الأول بالآخرين) ولو تباعفا ادعى بماله أو قصاص وأقام رجلا وامرأتين ثبت له المال دون القصاص (قوله ولو عفا الخ) سواء قبل الدعوى أو بعدها والخلاف في الثانية ولا يقبل في الأولى قطعا وفي ابن حجر عكس ذلك وتبعه شيخنا في شرحه ولعله سهو (قوله لم يقبل) نعم ثبت بذلك لو ثبت الحلف معه (قوله لان العفو الخ) وبهذا فرق السرقة فانها يثبتان فيهما ما ولو أقام بهذا المفور رجلين قبلا (قوله بها شمة قبلها ايضاح) أي شهد بهما معا ومهما من شخص واحد في مرة واحدة والابان كانا من شخصين أو في مرتين من شخص تباعفا من الهاشمة بذلك (قوله وهو مخرج) أي من نصفي الونفذ السهم من شخص الى آخر حيث عنت جاتفة ثانية وأجيب بأن هذا خطأ فتأمل

مسلمنا فارتد بدموت فلا يقسم عليه لان ماله في (قول المتن على اللذهب) قال الزركشي اختلفوا على طريقين احدهما ان يزل قسامته على الخلاف في ملكه ان قلنا لم يزل اعتد بها والا فلا والثانية الاعتداد بها مطلقا وهو الصحيح لانه لا يمنع الا اكتساب ثم قال بوضورة المسئلة أن يرتد بدموت الجرح والخلاف لقسامة لعدم الارث ولو عاد الى الاسلام اعتبر تاما صر في الردة من القسامة

(فصل انما ثبت الخ) (قول المتن باقرار) أي ولو حكما فيشمل الحلف بعد النكول نعم قد يرد حكم القاضي (قول المتن عدلين) خرج الرجل والمرأتان أو اليمين فان ذلك لا يثبت القصاص بل وعند الشهادة بذلك لا يثبت المال أيضا بخلاف نظيره من السرقة فان المال يثبت وان تخلف القطع لان الشهادة المعتبرة هناك كما ثبت القطع ثبت المال ولا كذلك هنا لان الواجب القود عينا أو أحدهما لا بعينه ثم لا يخفى أن شهادة المرأتين والرجل وان لم تقبل تثبت لو (قول الشارح لان العفو الخ) مبني على أن الواجب القود عينا أو ماله لو قلنا الواجب أحدهما لا بعينه فبالعفو يكون الواجب للمال فتقبل الشهادة ولو قال الزركشي ان الثاني مخرج على هذا (قول الشارح وهو مخرج الخ) ايضاح ذلك أن الشافعي رضي الله عنه كما نص هنا على ما تقدم نص في الوصف السهم من زيد الى عمرو أنه يثبت الخطأ في عمرو ورجل وامرأتين فقبل قولنا بالنقل والتخرج والمذهب تقرير النصين والفرق أن الجنابة هنا متحدة فاحتيط لها (قول الشارح أرشها) أي الهاشمة وأما اللوضحة فلا يثبت قودها ولا أرشها وقيل يثبت أرشها (فرع) لو ادعى رجل قصاصا ومالا قسمه بذلك رجل وامرأتان قبلت في المال ولا يمنع من الرد في القصاص

(قول)

ذكر وفي قول من طريقة وهو مخرج يجب أرشها

(وليصرح الشاهد بالمدعى) بفتح العين كالقتل (فلو قال ضربه بسيف فجرحه لثابت لم يثبت) قتله (حتى يقول ثبات منه أو فقتله) لاحتمال موته إن لم يقل ذلك بسبب غير الجرح (ولو قال ضربه برأسه فأدما ما أو فأسال دمه ثبتت دامية) بذلك ولو قال فسال دمه لم يثبت لاحتمال سيلانه غير الضرب (ويشترط لموضحة ضربه فأوضح عظم رأسه وقيل يكفى فأوضح رأسه) (١٦٩) لقهم المقصود منه وهذا جزم به أولاً في

الروضة كأصلها ثم ذكروا مقبله عن حكاية الامام والفراي وعبر فيه في المهر بالاقوى (ويجب بيان محلها وقدرها) أى اللوضحة (ليمكن قصاص) فيها (ويثبت القتل بالسحر باقرار لا بينة) لأن الشاهد لا يعلم قصد الساحر ولا يشاهد تأثير السحر (والاقرار أن يقول قتله بسحري) فان قال وسحري يقتل غالباً فاقرار بالعمد أو يقتل نادراً فاقرار بشبه العمد أو قال أخطأت من اسم غيره الى اسمه فاقرار بالخطأ وفي الاول القصاص وفي الاخير بين الدية في مال الساحر لا العاقلة الا أن يصدقوه لان اقراره عليهم لا يقبل (ولو شهد لمورته) غير أصله وفرعه (بجرح قبل الاندمال لم يقبل) لانه لو مات كان الأرض له فكانه شهد بنفسه (وبعد يقبل) لا تغاير التهمة (و) كذا لو شهد له (بمال في مرض موته) يقبل (في الاصح) والثاني لا يقبل كالجرح للتهمة وقرق الاول بأن الجرح

(قوله وليصرح) أى وجوباً (قوله لم يثبت قتله) لكتن لوث كما تقسم (قوله ثبات منه) أو ثبات مكانه على الاعتماد أو أنه رذمه فلوقال ابتداء أشهداً بقتله كفى أيضاً (قوله وقيل يكفى) هو الاعتماد على ما لا يعرف مدلول الايضاح الشرعى والافلا كذا قاله شيخنا الرملى قال بعضهم وهذا جمع بين الوجهين لكن يلزمه احالة الخلاف (قوله لكن قصاص فيها) فان أوجب ما لاوجب بيان محلها لمن كونه من الوجه أو الرأس أو غيرهما ولا يجب ذكر القدر في الاول لأن الارش لا يختلف به ويجب في الثاني لاختلاف الحكومة قاله شيخنا فراجع (قوله بالسحر) وهو لغة صرف الشئ عن وجهه وشرط من اولة النفوس الخيثة بأقوال وأفعال لينشأ عنها أمور خارقة للعادة ومنه بآهل السنة أنه حق وله حقيقة وأما يؤلم ويمرض ويقتل ويغرق ويجمع وتطعيمه حرام الاتصايل تقع أول دفع ضرر أو الوقوف على حقيقة واختلاف هل فيه قلب أعيان والأرجح لا والفرق بينه وبين الكرامة والمجزئة توقفه على الزاولة للذكورة وتوقف للمجزئة على التحدى وعدم توقف الكرامة على شئ نعم قالوا ان السحر والكرامة لا يظهران الا على يد الفاسق وفيه نظر فان كتب القوم مشحونة بذكر الكرامات عنهم (قوله فان قال النخ) وكذا لو قال قتله بالنوع الفلاني وشهد بذلك أنه يقتل غالباً فان قال لا يقتل غالباً فشبّه عمد ولو قال أمرضه بسحري فلم يمت فهو لوث فيقسم الولي ويأخذ الدية ولو لم يقل شيئاً بل اقتصر على قتله بسحري وجب عليه دية خطأ حمل على اليقين وخرج بالسحر القتل بالحال أو بالبين فلا قود ولا دية ولا كفارة فيهما وقد مر ما يتعلق بالبين في فصل الكفارة أيضاً وطعن بهذين القتل بنحو أساء الله تعالى (قوله ولو شهد) أى الوارث وقت شهادة وان لم يكن وارثاً قبله أو بعده (قوله كان الارش له) أى أصالة فلا يرد غنم الصحة مع دين مستغرق (قوله وفرق الاول بأن الجرح النخ) وكذا يفرق بأن المال يجب حالا (قوله العاقلة) أى الذين هم في محل التحمل ولو فقراء لأن الغنى متوقع كل وقت كالولاية بخلاف الابد اذا وفي الاقرب لبعد توقع اللوث كذا قالوا هنا وهو مخالف لما قالوه في عدم محقره من اللدبر وعلوه بقرب اللوث فراجع (قوله في المجلس) قال شيخنا الرملى أو بعده وأشار بقوله مبادرة الى أنها اخبار لاشهادة وقادتها توقف الحاكم عن الحكم ندباً فله الحكم من غير توقف حيث علم باستمرار الولي على تصديق الاولين (قوله فان صدق الولي الاولين) أى دام على تصديقهما حكم بهما وكذا لو لم يكذبهما

(قول الشارح قتله) خرج الجرح فانه ثبت بذلك وحينئذ فلولي اذا زعم بعد ذلك أن الموت منه أن يحلف خمسين يمينا وتثبت الدية ولو أنكر الجاني كون اللوث من الجرح فان الولي هو المصدق (قول المتن ويشترط لموضحة النخ) أى أمران الاول ما في قوله ويجب النخ (قول المتن يمكن قصاص) قضيته ثبوت الارش عند الاقتصار على الشرط الاول وهو الأصح لان الارش لا يختلف بموضع للموضحة من الرأس ومساحتها قال الزركشى وقياس هذا أن يثبت الارش برجل وامرأتين وبمصرح في الحاوى الصغير واستنكره وكلام الرافعي هنا كالصريح في عدم الثبوت اهـ (قول المتن باقرار) أى ولو حكما ولو قتله بالعين فلا ضمان لأنه لا يقدر على القتل بها اختياراً قال الامام والا لقضينا بنظر من نظر الى من تتوق نفسه اليه أو بالحال فقال بعض المتأخرين يجرى فيه تفصيل السحر (قول المتن والاقرار النخ) لو قال مرض بسحري ولم يمت فهو لوث

(٢٢) - (قليوبي وعميرة) - رابع) سبب الموت الناقل للحق اليه بخلاف المال (ولا يقبل شهادة العاقلة بفسق شهود قتل محموله) من خطأ أو شبه عمد لأنهم متهمون بدفع التحمل عن أنفسهم بخلاف بينة اقرار بذلك أو بينة عمد (ولو شهد اثنان على اثنين بقتله فشهدا على الاولين بقتله) في المجلس مبادرة (فان صدق الولي) المدعى (الاولين) أى استمر على تصديقهما (حكم بهما) وسقطت شهادة الآخرين لأن الولي كذبهما (أو) صدق (الآخرين أو الجميع أو كذب الجميع

بطلان أي الشهادة في الثالث ووجهه في الثاني أن في تصديق أي فريق تكذيب الآخر وفي الأول أن فيه تكذيب الأولين وعداوة الآخرين لها (ولو أقر بعض القصاص) لأنه لا يقبض وبالأقرار سقط حقه منه فيسقط حق الباقي وتبرع باقي وعلى على الهدية حقه منها بخلاف من أطلق الموقوف الأظهر وأن لم يمين باقي أو عين فأنكر ويصدق بيمينه فهي لكل (ولو اختلف شاهدان في زمان أو مكان أو آلة أو هيئة) للقتل كأن قال أحدهما قتله بكرة والآخر عشية أو قتله في البيت والآخر في السوق أو قتله بسيف والآخر برمح أو قتله بالحز والآخر بالقد (لنت) شهادتهما لتناقض فيها (وقيل) هي (لوث) للاتفاق فيها على القتل والاختلاف في الصفة غلط من أحدهما أو نسيان فيقسم للدعي وقوله قيل مأخوذ من طريق ما كية لقولن في اللوث كقاطعة بهوقاطعة باتفاقه وعبر في الروضة بالذهب

(قوله بطلان) أي بطل حقه أيضا كما عبر بالجمهور (قوله للقتل) خرج به الاختلاف في الأقرار فلا يبطل الشهادة به الآن تنفر الجمع كأن شهدوا حدثا أقر بمكة يوم كذا والآخر أنه أقر بمصر ذلك اليوم فبطل شهادتهما ولو شهدا أحدهما بالقتل والآخر بالأقرار فهو لوث وله الحلف مع أيهما شاء فإن حلف مع شاهد الأقرار فالهية على الجاني أو مع شاهد القتل فهي على العاقلة (قوله فيقسم للدعي) أي على هذا الوجه الرجوع مع أحد الشاهدين وبأخذ البديل وأجيب عنه بأن القسامة قد غلط فيها بدليل تكرار الإيمان (قوله وعبر في الروضة بالذهب) أي وهو الصواب الجاري على اصطلاحه السابق والله أعلم

﴿ كتاب البغاة ﴾

من البغي وهو مجاوزة الحلقة وتلك سموا به فهم لتقوم متجاوزون الحدود وأول من قاتل البغاة أي للردن منهم أمير المؤمنين أبو بكر الصديق رضي الله عنه وأول من قاتل غير الردن منهم أمير المؤمنين على رضي الله عنه وليس البغي وصفا من ماله بتأويل وما ورد من ذمه محمول على ما قد شرطنا مما سيأتي (قوله هم) أي شرعا مسلمون ولو قدامي فيشمل للردن كما مر على للعتد (قوله مخالفوا الإمام) ولو جارا أو ظاهرا (قوله وترك الانقياد) هو مفاد ما قبله (قوله أو منع) عطف على ترك لأنهم من الخروج عليه وسيأتي في الشارح ما يصرح بأنه عطف على الخروج فهو من عطف الخاص (قوله كالزكاة) هو حق الله ومثله حق الأدعي بالأولى (قوله شوكة) بحيث يحتاج الإمام إلى احتمال كفتهم بنفسه أو برجاله أو صرف أموال أو نصب قتال والا كافر أدقية يسهل الظفر بهم فليسوا بغاة وتلك اقتص من عبد الرحمن ابن ملجم بضم أوله وكسر الجيم قاتل على رضي الله عنه بقطع يديه ورأسه وخرقه مع تأويله بكونه نائباً عن أمراء قتل على رضي الله عنه ولها ومن قاتل عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهو أبو لؤلؤة عبد النيرة ابن شعبة واسمه فيروز الفارسي وكان مجوسيا وقيل نصرانيا وكذا لو استولوا على حصن وتخصوا به فإن استولوا على ما وراءه ما يضاف بغاة (قوله تحصل بقوة الشوكة) أشار به إلى أن اللطاع شرط في الشوكة لا شرط مستقل (قوله منصوب) صفة كاشفة (قوله ولو أظهر قوم رأي الخوارج) أي اعتقادهم وإظهاره أما بالفعل أو بالقول وقد أشار إلى الأول بترك الجماعات وللتأني بالتكفير المذكور (قوله وتكفير ذي كبيرة) فيحكمون بأحباط عمله وخلاؤه في النار ولا يفسقون بذلك سواء قاتلوا أو لاقى قبضتنا أو لا تأويلهم (قوله فلا يتعرض لهم) أي بالقتل إن كانوا في قبضتنا ولنا التعرض لهم بالدفع إن تضررت أياهم كإظهار بدعتهم

(قول اللين بطلان) ظاهره أن أصل الدعوى باق على حاله وهو ظاهر في تكذيب بعض الوردية فيحلف الخصم لكن عبارة الجمهور بطل حقه (قول اللين ولو أقر) خرج ما لو شهد فلا يخفى حكمه (قول الشارح للقتل) خرج ما لو كان للشهود به الأقرار فانه لا يؤثر الاختلاف في الزمان ولا المكان وكذا الأقرار بالآلة والهيئة فيما يظهر

﴿ كتاب البغاة ﴾

(قول اللين حق) لله تعالى أولاد دعي وما يدخل في هذا الضابط كما قال العراقي ما لو قاتل فستان من المؤمنين فأصلح الإمام ما بينهما لانه كان من حقه عدم للقائلة والرفع إلى الإمام فترك ذلك والافتيات عليه منع لحق متوجه عليهم (قول الشارح حتى لا تعطل الخ) كأنه يريد بما قال ابن الرفعة رحمه الله الخلاف في الإمام لأجل تنفيذ الأحكام لعدم الضمان (قول الشارح والاصح عدم اشتراطه) أي بدليل أن أهل صفين وأهل الجمل لم ينصبوا لها إماما قاله إمام الحرمين (قول اللين تركوا) وذلك لأنهم ليسوا إكبارا وقد قال لهم على رضي الله عنه لكم

(كتاب البغاة) جمع باغ (هم مخالفوا الإمام) بخروج عليه وترك الانقياد له (أو منع حتى توجه) عليهم كالزكاة (بشرط شوكة لهم وتأويل) لخروجهم على الإمام أو منعهم الحق (ومطاع فيهم) تحصل بقوة الشوكة (قيل وإمام منصوب) لهم حتى لا تعطل الأحكام بينهم والاصح عدم اشتراطه ولا تعطل لها (ولو أظهر قوم رأي الخوارج كبره) بمنعوا تكفير ذي كبيرة ولم يقاتلوا تركوا فلا يتعرض لهم

(والا) أي وان قاتلوا (فقططع طريق) أي فحكمهم حكمهم كذا في الروضة كأصلها عن النبوي بعد قولها من الجمهور ولو ثبت الامام اليهم واليا فقتلوه فليس لهم القصاص وهل يستحق قتل قاتله كقطع الطريق لأنه شهر السلاح أم لا لأنه لم يقصد اخافة الطريق وجهان زاد للصنف قلت أصحهما لا يستحق (وتقبل شهادة البغاة) قتلوا يلهم (وقضاء قاضيهما فيما قبل) (١٧١) فيه (قضاء قاضينا الآن يستحل

دماءنا) فلا يقبل قضاؤه لا تقبل الصلاة للشرطة في القاضي وكذلك الشاهد اذا كان يستحل دماءنا لا تقبل فهادتهم وللال كالهم في ذلك (وينفذ) بالتشديد (كتبه بالحكم) جوازا (وبحكم بكتابه) بسام البيئة في الأصح كتنفيذ كتابه بالحكم والثاني لا لا فيه من اقامة منصبه وفي الروضة كأصلها حكاية الخلاف قولين (ولو أقاموا حدا أو أخذوا زكاة وجزية وخراجا وفرقوا سهم للرزقة على جندهم صرح) مافلوه في البلد الذي استولوا عليه فاذا عاد اليها لا يلقي فملهم (وفي الأخير وجه) أنه لم يقع للوقع لأنه تمهيد لسبب الخروج على الامام (وما ألقه باغ على عادل وعكسه ان لم يكن في قتال ضمن) أي ضمن كل منهما متلفه من نفس ومال (والا) أي وان كان في قتال بسببه (فلا) ضمان على واحد منهما (وفي قول يضمن) الباغى ما ألقه

(قوله والا أي وان قاتلوا فقططع) أي ان أشهروا السلاح وأخافوا الطريق والافلا وعلى هذا يحمل التنافض للذكور (قوله أصحهما لا يستحق) هو التمسك بشرطه للذكور ولو سبوا الأعداء عزروا (قوله الا أن يستحل) ولو احتملوا للوارد خبر تأويل والافيقيل وبهذا يجمع بين الكلام للتخالف في كلام النووي والرافعي (قوله دماءنا) وأموالنا كما سيذكره (تبيينه) قاضينا وشاهدنا في هذا الاستحلال كذلك كما قاله الشافعي رضي الله عنه (قوله لا يتفاء العدالة) لم يقل الكفر لكان التأويل (قوله وكذلك الشاهد) أورد مع شمول كلامه يجعل الاستثناء حائلا اليه أيضا كما قال الزركشي نظرا لظاهر من كلامه ولعدم التثنية بعد المطلق بالواو ولو أوله بكل لكان أقرب (قوله وللال كالهم) وكذا بقية اللقغات كالقروج قاله الزركشي (قوله وينفذ بالتشديد) ضبطه بذلك لأن الكلام في عملنا لا في نفوذ في نفسه (قوله جواز) فهو خلاف الأولى نعم يجب ان كان لواحد منا على واحد منهم وكذا كتابه بسام البيئة (قوله ولو أقاموا حدا) أو عزرا (قوله وأخذوا زكاة) ولو معجلا وان زالت شوكتهم قبل وقتها (قوله صرح مافلوه) أي ان كان من مطاعهم والا فلا (قوله في البلد) ليس قيدا (قوله وما ألقه باغ) ولا يوصف اتلافهم محل ولا حرمة لأنه خطأ مفعول عنه لتأويلهم وبذلك فارق حرمة اتلاف الحرابي وان لم يضمن أيضا وعكسه كذلك (قوله وجب ضمانه قطعا) لعدم البيع له في كل من الجانبين كما مر حتى لو وطئ أحدهما أمة الآخر بلا شبهة سدوزمه للهران لم تطاوعه والوارثين (قوله والتأول بلاشركة) أو بتأويل قطع بطلان ضمان لأنه ليس من البغاة (قوله فلا يضمن الخ) قصر التشبيه على هذا ليخرج قضاء القاضي وشهادة الشاهد وغير ذلك مما مر فليسوا كالبغاة فيه فلا يعمل به (فرع) للردون ولهم شوكة لهم حكم البغاة على الراجح كما مر في الاشارة اليه (قوله ولا يقاتل الامام) أي لا يجوز فيحرم حتى يبعث اليهم فيجوز أي يجب لأنه بمنع ضم أن قتالهم واجب على الامام وكذا البعث ويجب في قتالهم ما في قتال الكفار من صبر واحتمل الاتيين وغير ذلك (قوله أمين الخ) أي ندبا في الجميع نعم ان كان البعث للناظرة وجب كونه فطنا (قوله مظنة بكسر اللام) اسم لما يظلم به فان كانت مصدرا جاز الكسر والفتح (قوله أزالحا) أي الامام ولو بنائبه للبعوث (قوله نصحهم) أي ندبا

علينا ثلاث لا نمنعكم مساجد الله أن تذكروا فيها اسمه ولا نمنعكم التي مادامت أيدينا في أيديكم ولا نبدأكم بقتال (قول المتن وتقبل الخ) اعلم يستثنى من الخطأ ما لو كانت الشهادة على موافقيه أو صرح بالسبب لا تتفاء التهمة حينئذ (قول الشارح لتأويلهم) أي فليسوا فاسقه (قول المتن فيما قبل فيه) أي فلا يعصى اذا خالف نصا أو قيا سا جليا ولا من جاهل وفاسق أو من تخلف فيه شرط مع امكانه (قول المتن الا أن يستحل) يرجع الى كل من قوله وتقبل شهادة البغاة وقضاء قاضيهما (قول المتن الا أن يستحل) أي بان يعلم ذلك أو يشك فيه (قول المتن وكذلك الشاهد) حاول الزركشي أن يدخله في عبارة المتن يجعل الاستثناء راجعا للصنفين (قول المتن ولو قاموا الخ) أي اذا كان للقيم لذلك ولادة أمورهم (قول المتن ضمن) يستثنى من هذا ما لو أريد اضعافهم وهو يمتهم قاله الماوردي (قول الشارح ودفع بشبهة تأويله) استدلل أيضا بقوله تعالى فأصلحو أي منيها حيث لم يذكر اتباعا بدم ولا مال وكما في حروب صفين والجل وغيرهما

علي العادل لأنه مبطل ودفع بشبهة تأويله ولو كان الاتلاف لا بسبب القتال وجب ضمانه قطعا (وللتأول بلاشركة يضمن) ما ألقه من نفس وماله وان كان في قتال (وعكسه كباغ) فلا يضمن ما ألقه في قتال على القول الراجح (ولا يقاتل) الامام (البغاة حتى يبعث اليهم أمينا فطنا) فحاسبهم ما يتفقون فان ذكروا مظنة بكسر اللام (أو شبهة أزالحا فان أصرؤا) بعد الازالة (نصحهم) بأن يعظمهم ويأمرهم بالعود الى الطاعة (م) أي ان لم يرجعوا

(آذتهم) بالمأى أعلمهم (بالقتال فان استعملوا) فيه (اجتهد) في الامهال وعدمه (وفعل ما رآه صوابا) منهما فان ظهر له أن استعملهم لتأمل في إزالة الشبهة أمهلهم أولا ستلحق مدلولهم لمهلهم (ولا يقاتل) اذا وقع قتال (مدبرهم ولا) يقتل (منخنهم) من أغتته الجراحة أضعفته وأسبرهم (ولا يطلق وان كان صبيًا وامرأة حتى تنقضي الحرب ويتفرق جمعهم الا أن يطبع باختباره) فيطلق قبل ذلك وهذا في الرجل وأما الصبي والمرأة فيطلقان (١٧٢)

سلاحهم وخيلهم اليهم اذا انتقضت الحرب وأمنت خاتمتهم) بعودهم الى الطاعة أو تفرقهم كما يرد غير ذلك من أموالهم (ولا يستعمل) سلاحهم وخيلهم (في قتال الا لضرورة) بأن لم يجد أحدا ما يدفع به عن نفسه السلاحهم أو ما يركبه وقبضت هزيمة الاخيلاهم (ولا يقاتلون بمظلم كمنار ومنجنيق) بفتح الميم والجيم آتري الحجارة (الا لضرورة بأن قاتلوا به) فاحتيج الى القاتلة بمنه دفعا كما أفصح به في المحرر (أو أحاطوا بنا) واحتجنا في دفعهم الى ذلك كما في الروضة وأصلها (ولا يستعان عليهم بكافر) لأنه يحرم تسليطه على المسلم (ولا بمن يرى قتلهم مدبرين) كالخنقي ابقاء عليهم (ولو استعانوا علينا بأهل حرب وآمنوهم) بالمد أى عقدوا لهم أمانا ليقاتلوا معهم كما في الروضة وأصلها (لم ينفذ) بالمعجمة أمانهم علينا (ونقد عليهم في الأصح) والثاني النع لأنه أمان على قتال المسلمين

فله المبادرة الى قتالهم ان كان في عسكره قوة والا انتظرها ولا يتقيد وجوب قتالهم حينئذ بمنعهم حقولا غير ذلك قاله شيخنا الرمل (قوله آذتهم بالقتال) أى بمداعلتهم بالمناظرة أو بمد وجودها (قوله أمهلهم) ولا يتقيد بمد (قوله لم يقاتلوا) وان بذلوا مالا ورهنوا ذرايرهم ويقاتلهم بالأسهل فالأسهل لأنهم كالماتل (قوله ولا يقاتل) أى يقتل كما أشار اليه الشارح (قوله مدبرهم) غير متحيز ولا متحرف ولا يقتل من ألقى سلاحه أو أغلق بابا أو ترك القتال ولا قود لو وقع قتل في شئ من ذلك بل بحسب حجة وكفارة (قوله ولا يطلق) أى أسبرهم وان كان صبيًا أو امرأة أو رقيقا من جنسه (قوله ويتفرق جمعهم) تفرقا لا عود بعده (قوله وأما الصبي والمرأة) أى غير اللقاتلين كما علم (قوله ويرد) وجوبا (قوله كما يرد غير ذلك) أى غير السلاح والخيل من أموالهم بمجرد انتضاء الحرب (قوله ولا يستعمل سلاحهم وخيلهم) فيحرم ويضمن وتلزمه الأجرة ولو في الضرورة (قوله كمنار) وتريق والقاء حيث لا يمنع طعام ولا شراب (قوله فاحتيج) يفيد أن المراد بالضرورة الحاجة (قوله ولا يستعان الخ) فيحرم الا لضرورة (قوله ولا بمن يرى الخ) فيحرم ان لم ير الامام كخنقي (قوله ابقاء عليهم) وفي نسخة ابقا لهم وفي أخرى اشفاقا عليهم (قوله وآمنوهم بالمد) والقصر مع تشديد الميم من لحن العوام (قوله أى عقدوا الخ) يفيد أن الاستعانة في صلح عقد الأمان فهو من عطف الطرف على مطروقه والابان لم يكن في صلحه نقد الأمان علينا وعليهم واذا قاتلوا انتقض عهدهم في حقنا وحقهم (قوله وقال الامام الخ) هو للعمد (قوله أهل القمة) خرج أهل العهد والأمان فينتقض عهدهم الا ان ثبت بحجة أنهم مكرهون (قوله مكرهين) ولو بقولهم (قوله أو أنهم محقون) أو ظننا أنهم استعانوا بنا على كفار وأمكن (قوله ويقاتلون الخ) خرج بالقتال غيره من ضمان ما ألقوه نفسا وما لا فيلزمهم ولو قودا على الرجح

(قول المتن ولا يطلق الخ) قال الماوردي وغيره المراد من ذلك حبسه وعلل بأنه امتنع من واجب عليه فيحبس به كالدين وقال الجمهور لا لأنه يضعف البغاة وهو الصحيح لأنهم لو حبسوا الوجوب البيعة لما جاز اطلاقهم الا بها فعلى الأول يكون الحبس واجبا وعلى الثاني يكون موكولا الى رأى الامام (قول الشارح بعودهم الخ) يفيد أن ذكر أمن القاتلة هنا لا ينافي ائمانه في الأسير لأنهم اذا تفرق جمعهم فقد أمنت خاتمتهم (قول المتن ولا يستعمل الخ) لقوله لا يحل مال امرئ مسلم الا بطيب نفس منه (قول المتن ولا يقاتلون الخ) لأنهم قد يرجعون فلا يجدون الى النجاة سبيلا (قول الشارح فاحتيج) قد يقال تعبير للصنف بالضرورة فيه تنبيه على ذلك ثم التقيد بعلم الضرورة ينبغي أن يأتي مثله في العطف الآتي (قول الشارح كما أفصح به) يرجع الى قوله فاحتيج وقوله كما في الروضة يرجع الى قوله واحتجنا (قول المتن وآمنوهم) في كلام المتولى التصريح بأن الاستعانة تنفى عن التصريح بعقد الأمان فيكون في عبارة الكتاب تصريح بالالزام ثم ضبط آمنوهم بالمد كما في قوله تعالى وآمنهم من خوف وحكى مكي من اللحن قصر الهمزة والتشديد (قول المتن أو مكرهين فلا) قضية كلام الرافعي الاكتفاء بدعوى ذلك من غير احتياج الى بيته وصرح به ابن الصباع وشرطه للزنى والبندنجي

وعلى الثاني قال البغوى لهم أن يكرروا عليهم بالقتل والاسترقاق وقال الامام ليس لهم اعتياله بل يبلغونهم للأمن (ولو أعاتهم أهل القمة) عاين بتجريم قتالنا مختارين فيه (انتقض عهدهم أو مكرهين فلا) ينتقض (وكذا ان قالوا ظننا جوارزه) أى القتال اعانة (أو أنهم محقون) فلا ينتقض (على للذهب) وفي قول من طريق ينتقض لفساد ظنهم (ويقاتلون) أى من قلنا لا ينتقض عهدهم في قتال انتقض (بمعناه) انتقامهم اليهم

(فصل) (شرط الامام كونه مسلماً) ابراعى مصلحة الاسلام والسلمين (مكافاً) ليلي أمر الناس (حراذ كرا) ليكمل ويهاب ويتفرغ
ويمكن من مخالطة الرجال (قرشياً) لحديث النسائي الأئمة من قرش (عدلاً) ليوثق به (علماً مجتهداً) ليعرف الأحكام ويعلم الناس ولا يفوت
الأمر عليه باستكثار المراجعة (شجاعاً) ليفزو بنفسه ويحالج الجيوش ويقوى على فتح البلاد ويحمي البيضة (ذا رأى وسمع وبصر ونطق)
ليرجع اليه ويتأني له فضل الأمور وما اشترطه الماوردي من سلامة من نقص (١٧٣) يمنع من استيفاء الحركة وسرعة

النهوض داخل في الشجاعة
كما دخل في الاجتهاد
العلم والعدالة بناء على
اعتبار فيه (وتتعد
الامامة بالبيعة) كما بايع
الصحابه ابا بكر رضى الله
عنهم (والأصح بيعة أهل الحل
والعقد من العلماء والرؤساء
ووجوه الناس الذين
يتيسر اجتماعهم) ولا يعتبر
فيهم عند الثاني من
كونهم أرباب كمال في
الجمعة والثالث يكفي أرباب
أكثر نسب الشهادة
والرابع ثلاثة لانها جماعة
لا يجوز مخالفتهم والخامس
اثنان لانهم أقل الجمع
والسادس واحد لان عمر
بايع ابا بكر أولاً ثم وافقه
الصحابه رضى الله عنهم
ويشترط في الواحد أن
يكون مجتهداً (وشرطهم
صفة الشهود) أي العدالة
وفي الروضة وأصلها وأن
يكون فيهم مجتهد ليظري
الشروط للعتبة هل هي
حاصلة فيمن يولونه (و)
تتعد أيضاً (باستخلاف

(فصل) في شروط الامام الأعظم ومأموره والامامة فرض كفاية كالقضاء فيجوز فيها ما فيه من جواز
القبول وعدمه (قوله حرا) وأما حديث أطيعوا وان ولي عليكم عبد حبشي فمحمول على غير الرقيق أو
على الحث في بذل الطاعة أو نحو ذلك لأنها قضية شرطية (قوله ذكرنا) بقينا فالحثي كالمرأة وان بان ذكرنا
(قوله قرشياً) فان فقد فكناني فمن بني اسماعيل أو جرهمي فمن بني اسحاق وقال ابن الرضا لا يبعد التقديم
بما في اثبات الاسم في الديوان (قوله مجتهداً) ويقدم المجتهد العدل على المجتهد الفاسق فان فقد المجتهد
مطلقاً فعدل جاهل أولى من عالم فاسق ويقدم الأقل فسقاً عند عدم العدل (قوله البيضة) أي جماعة الاسلام
(قوله وسمع) ولو بأذن واحدة أو به نقل (قوله وبصر) ولو بعين واحدة أو هو أعشى (قوله
ونطق) ولو مع تممة ولا يبصر فقد الشتم والنوق (قوله داخل في الشجاعة) فلا بد من اشتراطه ولا يحتاج
الى التصريح به وهذا في الابتداء فلا يضطرر وذلك كما لا يضطرر وفسق أو قطع يد أو رجل أو جنون أو
قليل انعام أو بصر طر وقطع اليدين أو الرجلين (قوله بناء الخ) هو مرجوح من حيث ذلك الاعتبار ولا بد
من وجودها هنا (قوله بالبيعة) والمعتبر عدم الرد لا القبول ويشترط الاشهاد في تولية الواحد لا الجمع (قوله
يتيسر اجتماعهم) بلا كلفة والراد حل الأمور وعقدتها (قوله ولا يعتبر فيهم عند) فيكفي واحد ولو غير
مجتهد على الغنم (قوله ويشترط) أي على الوجه السادس للرجوح (قوله وفي الروضة الخ) مبنى
على الرجوح من اشتراط العدد (قوله من عينه) وكل منهما أهل ولو أصله أو فرعاً أو جماعة من اثنين (قوله
أي جعله الخ) أي أن يفعله في حياته ليكون خليفة بعده ويشترط عدم الرد قبل موته من عهد له ولو غاب
للمهود له بعد الموت ونضرر وأبقيته فإليه إقامة نائب عنه مكانه ينزل بقدمه ويعتبر ترتيبه ولو مات مقدم
تولى من بعده ولمن صار الأمر اليه تولية غيرهم (قوله فيرضون) إن أرادوا ولو في حياته (قوله بين ستة)

(فصل) لما كان البني الخروج على الامام ناسب ذكر عقبه (قول المتن مكافاً) لما ولى للتقدير الخلافة كان
سنة ثلاث عشرة فألف الصولى كتاباً احتجاج فيه على ولاية الصغير بأن الله سبحانه وتعالى نبأ محمداً بن زكريا
عليه السلام وهو صبي وأن النبي ﷺ استعمل الصبيان في أمور قال الزركشي وأظنه حرقاً للاجماع وما عسك
به لاجته فيه (قول الشارح من مخالطة الرجال) ففي الصحيح لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة ولو ولي
الحثي ثم بان ذكرنا لم يصح (قول المتن قرشياً) وأما قوله ﷺ اسمعوا وأطيعوا ولو ولي عليكم عبد حبشي
فمحمول على غير الامامة العظمى (قول المتن مجتهداً) أي ولو فاسقاً عند تعذر المجتهد العدل أي فهو مقدم على
العدل غير المجتهد خلافاً لقضية كلام القاضي الحسين (قول المتن وسمع وبصر ونطق) اقتضى هذا أنه يجوز
أن يكون فاقداً للشم والنوق وهو كذلك قال الروائي ولا يجوز أن يكون أعور بخلاف القاضي (قول الشارح
ويشترط في الواحد) أي الذي ذكره السادس (قول المتن وباستخلاف) أي يشترط أن يكون فيه الأهلية وقت
الاستخلاف لا وقت الموت فقط ولا بد من القبول أيضاً وقته بعدم موت المستخلف على وجه الصحيح ما بين
الاستخلاف والموت (قول المتن فيرضون) ظاهره الوجوب وليس كذلك بل إن ركوا فكانت لأعهد

الامام من عينه أي به خليفة بعده ويرثه بعده اليه كما عهد أبو بكر الى عمر رضى الله عنهما (فلا جعل الأمر شورى بين جمع
فكاستخلاف) إلا أن المستخلف غير متعين (فيرضون أحدهم) كما جعل عمر رضى الله عنه الأمر شورى بين ستة فاتفقوا على عثمان
رضي الله عنه (أو) تتعد أيضاً (باستنباء جامع الشروط) بعدم موت الامام من غير عهد ولا بيعة بأن قهر الناس بشوكتهم وبخودهم
ليقتطع شمل المسلمين

(وكذا فاسق وجاهل) أي
تتعد باستيلائها للوجود
فيه بقية الشروط (في
الاصح) لما ذكر وان كان
عاميا بفعله والثاني ينظر
الى عصيانه (قلت) كما قال
الراقي في الشرح في الوعد
البلد من البغاة البنا (لو
لدعى) بعض أهله (دفع
زكاة الى البغاة صدق يمينه)
لأنه أمين في أمور الدين
(أوجزية فلا) يصدق
(على الصحيح) لأن
الذي غير مؤتمن فيما يدعيه
على المسلمين للعداوة
الظاهرة (وكذا خراج)
أي لا يصدق المسلم في دفعه
(في الاصح) لأنه أجرة
(ويصدق في حد) لأنه
أقيم عليه (الا أن ثبت
يمينه ولا أثر له في البدن
والله أعلم) فلا يصدق فيه
ويصدق فيما آثر بالبدن
وفي غير الأثر أن ثبت باقرار
لأنه يقبل رجوعه فيجمل
انكاره بقاء الحد عليه
كالرجوع وذكر هذه
للسائل هنا أنسب من ذكر
الراقي لها عند قوله في البغاة
ولو أقاموا حدا الى آخره
لتعلق الحقوق فيها بالامام
(كتاب الردة)
(هي قطع الاسلام بنية)
كفر (أو قول كفر
أو فعل) مكفر (سواء) في
القول (قوله استهزاء أو عنادا أو اعتقادا) وهذا مثل قول الجوهرى سواء على قمت أو قمت

وهم عثمان وعلي وطلحة والزبير وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص رضي الله عنهم وعن بقية
الصحابة أجمعين (قوله وكذا فاسق وجاهل) وكذا غيرهما ماعدا الكافر (تنبه) ليس لغير الامام
خلفه ولو من ولاء ولا أن يخلع نفسه ولا ينفذ حكمه وان رضى ولا يخلع نفسه الا بسبب يقتضيه في كل ذلك ولو
عجز عن القيام بأمور الخلافة انخلع (قوله ولو ادعى دفع زكاة الى البغاة) أي مطاعهم ولو بناتجه (قوله
صدق يمينه) نبالن اتهم والامدق بلا يمين (قوله السلم) خرج الكافر فلا يصدق بلا خلاف (قوله
ويصدق) أي بلا يمين (قوله في حد) أو تزيير (قوله وكذا خراج) جواب عن اعتراض على المصنف
(قوله من ذكر الرافعي لمخالج) أي في الشرح (كتاب الردة)

أعذنا الله وسائر المسلمين منها عنه وجزيل كرمه وهي لغة الردة من الرجوع وشرعا ما ذكره المصنف وكان
حدها القتل لأنه للمكن في قطع ألتها لأنها اعتقاد يخشى دوامه وهي أخشى أنواع الكبائر بعد الشرك
بالله تعالى أو هي منه وهي أفحش منه ويطبق القتل ظلالا ثم الزنا ثم القذف ثم السرقة وهذه الكبائر الخمس
الشريعة وحدودها الحفظ للدين والنفس والنسب والعرض والمال وأخر الردة عن القتل مع أنها أفحش منه
كما راعى موهم وكثرة حصوله من لا توجد الردة منه واعلم أنها تحيط ثواب الأعمال مطلقا وكذا العمل ان
اتصل بالموت جماعة فيهما والا فلا تحيط بمعنى أنه لا تزمه إعادة نحو صلاة أو صوم كان فعله قبلها وقال أبو حنيفة
رضي الله عنه بوجوب إعادة لأنها عند تحبط العمل أيضا وقيد بعضهم العمل الذي تحبط الردة بما وقع حال
التكليف لا ما قبله فراجع (قوله هي قطع الاسلام) أي بدو وجوده حقيقة فخرج للتقل لأنه يبلغ للأمن
والزديق وللنافق لعدم سبق الاسلام لها ولو لم يرد كذلك ولكن لم حكم الرد في سياساتي ويعبر في
القطع للذكور كونه عمدا بلا عذر كما يأتي فيخرج من سبق لسانه اليه أو وقع منه عن استهزاء أو ذكره
حاشا كبله وان حرمت حكايته عند غير القاضي وتبرئ من مطلق (قوله بنية كفر) أشار الى أن لفظ بنية غير
منون لقصد إضافة ما بهد مالي ولفظ فعل منون وان اعتبر فيه القيد لم يسمحة إضافة ما سبقه اليه (قوله في
القول) قيد به نظر الظاهر في كلام المصنف فالتية والفعل كذلك فلو عزموا أو أرادوا بقول ما يسم التية والفعل
اصح ذلك كقول العرب قال حبيد مثلا ولما كان أكثر فائدة وأدفع للاعتراض نعم قد يكون قصد الشارح
بالقيد الفرار من ركافة نسبة التية التي تدخل في القول على ذلك التقدير الى الاعتقاد الذي هو بمعنى التية
اذ يرجع الى أنه سواء نوى التية فتأمل (قوله استهزاء الخ) فخرج من يريه يديم نفسه أو أطلق كقول من

(قول المتن وجاهل) قال الزركشي الواو بمعنى أو فان الخلاف جار في أحدهما قال وسائر الشروط كذلك
ونبه على أن إطلاق التيهاج يشمل التغلب في حياة الامام قال والأمر كذلك ان كان الامام متغلبا والا فلا ينعقد
للتاني (قول المتن صدق يمينه) أي استحبابا وقيل وجوبا فلو نكل أخذت منه على الثاني دون الأول
(قول الشارح السلم) خرج به الكافر فلا يصدق في دفعه جزما
(كتاب الردة)

قال الأصحاب الردة انما تحبط الأعمال بالموت عليها لقوله تعالى قيمتوهو كافر فعليه لا يجب إعادة الحج الذي
فعله قبل رده اذا أسلم بعد ذلك خلافا لابي حنيفة لكن نص الشافعي على أن ثواب الأعمال يحبط بمجرد ردها
وهي فائدة جلية (قول المتن الردة) هي لغة الرجوع عن الشيء وشرعا ما قاله المصنف (قول المتن هي قطع الخ)
يرد عليه من تردد ويجاب بأن الرد قطع الجزم به ثم فيه دوز لأن الردة أحد أنواع الكفر فليحمل الكفر
في عمل الأصلي وقوله قطع الاسلام ولو كان مسلما تبعا لآية فحين بلغ وصف الكفر وكذا من حكم باسلامه
تبعا لاسلام أحد أبويه فلما بلغ وصف الكفر أي أعرب به عن نفسه (قول الشارح وهذا مثل الخ) أي فقد
ثبت عن اللغة فلا يترض

سئل عن شيء لم يرد له ولو جاءني جبريل أو النبي ﷺ ما قبلته واعلم أن التورية هنا فيما لا يحتمل
اللفظ لا تفيد في كفر باطنا أيضا وفارق الطلاق بوجود التهاون هنا (قوله فاندفع الخ) أي لانه يرجع الى
أنه لا تعين الهمزة الامع وجود أم وعكسه (قوله فمن نقي الصانع) هو الله تعالى وليس هناك من أسمائه لأنها
توقيفية على الاصح (قوله أو الرسل) لانه للجنس والنبي كالرسول (قوله أو كذب رسولا) خرج ماله
كذب عليه ومثل تكذيبه لو قصد تحقيره ولو بتصغير اسمه أو سبه أو سب اللاتسكة أو صدق مدعى النبوة
أو ضلل الأمة أو كفر الصحابة أو أنكر غير جاهل معذور البعث أو مكة أو الكعبة أو للبعث الحرام أو الجنة
أو النار أو الحساب أو الثواب أو العقاب والوجه فيمن قال علم الله وأما علم الله كذا وكان كاذبا عدم الكفر
بمجرد ذلك غايته أنه كذب فإن اعتقد عدم علم الله به أو أن علمه تعالى غير مطابق للواقع أوجز ذلك فلا
شك في كفره (فرع) من صلى خوفا من العذاب أو نكلا لذلك عصي بترك الصلاة لا يكفر فإن اعتقد عدم
الاستحقاق كفر (قوله بالاجماع) أي اجماع الأئمة الأربعة ولا بد من كونهم ملوما بالضرورة فخرج انكار
أن لبنت الابن السدس مع بنت الملب فلا يكفر به ولو من عالم به خلافا لبعضهم (قوله كالزنا) والكس والربا
(قوله كالنكاح) والبيع (قوله أو نقي وجوب مجمع عليه) وكذا لو نقي مشروعية نقل راتب كالبد (قوله
كرامة) أو سجدة (قوله كصلاة سادسة) أو زيادة ركعة في واحدة من الصلوات (قوله أو تردد فيه) أي
الكفر أي هل يكفر أولا وبعضهم جعله شاملا لتردد في إيجاد فعل مكفر أيضا كما لو تردد في القاء مصحف
بقاذورة وهو ظاهر ما في النهج وفيه نظر فراجع (قوله كفر) أي حال وهو فعل ماض جواب من نقي
وكفر بذلك لأن فيه تكديبا للرسول ﷺ ومنه يعلم التكفير بتكذيب الله تعالى بالأولى
كان ينقي محبة أبي بكر رضي الله عنه أو ينقي رضى الله عنه بما رواه الله عنه وخرج بذلك من سبه أو غيره
من الصحابة كعمر بن الخطاب والحسن والحسين أو نقي وجود أبي بكر أو غيره من الصحابة وإن لم يزم عليه نقي
محبة أبي بكر لأن لازم التذهب ليس بمذهب فلا يكفر بشيء ممن ذلك على الاصح للتمسك (قوله وهو أعم)
أي القول الزيد الذي هو النية لغة أعم لشمولها الحال والمستقبل وخصوص العزم بالثاني فحمل بعضهم
النية على العزم غير مستقيم في كلامهم للاعتراض على المصنف بأن ذكر النية مستترك وقيل الضمير
عائد الى العزم كما صرح به ابن حجر كما لا يوردى وغيره فهو أعم من النية وفيه نظر واضح لانهم صرحوا في

(قول للن الصانع) هذا شمل إطلاقه الاشتقاق من صنع الله الذي أتقن كل شيء والافليس من أسمائه
تعالى وهو خارج عن الأسماء الحسنى (قول المتن أو كذب رسولا) أو نقي رسالة رسول بخلاف من كذب عليه
خلافا للجويني (قول المتن أو حلال الخ) لحديث ما رواه بن قرة عن أبيه أنه ﷺ بعث أباه الى رجل عريس
بامرأة أبيه فضرب عنقه واصطفي ماله وحمل هذا على أنه استحل ذلك (قول المتن أو نقي وجوب مجمع عليه)
لقوله ﷺ والتارك لدينه لفارق للجماعة واعلم أن الامام استشكل تكفير مخالف الاجماع بأن من
خرق الاجماع ورد أصله لا يكفره وحمل كلام الاصحاب على ما إذا صدق المجمعين ثم خالف وأجاب الزنجاني
بأنه انكفره من حيث مخالفة الاجماع وقال ابن دقيق العيد الحق أن للسائل الاجماعية ان محبتها توارى كفر
جائدها مخالفة التوارى لمخالفة الاجماع والافلا قال الزركشي وغيره وهو الصواب وقضية هنا أن لا يصول على
حكم الاجماع في هذا الشأن ويجب أن وجه اختصاصه بالذكر كون الغالب على المجمع عليه التوارى
وعلمه من الدين بالضرورة (قول الشارح) ولم يذكر في الروضة الضمير فيه يرجع الى القول من قوله حمل عليها
(قول الشارح وهو أعم) وجه الأعمية شموله من نوى أن يكون كافرا حلالا من غير قول ولا فعل جوارح

فاندفع تصويب ذكر
الهمزة بدمعوا ومقابلتها
بأم (لمن نقي الصانع أو
الرسول أو كذب رسولا أو
حل محرما بالاجماع كالزنا
وعكسه) أي حرم حلالا
بالاجماع كالنكاح (أو نقي
وجوب مجمع عليه) كركعة
من الصلوات الخمس (أو
عكسه) أي اعتقد وجوب
ما ليس بواجب بالاجماع
كصلاة سادسة (أو عزم
على الكفر غدا أو تردد
فيه كفر) ومسألة العزم
حمل عليها قوله بنية كفر
الزيد على الرافضي ولم
يذكره في الروضة وهو أعم

(والفعل للكفر ما عده استهزاء صريحا بالدين أو جحودا له كالكفاء مصحف بقاذورة) باهجام النال (وسجود لمن أو شمس)
فكل من الثلاثة ناشئ عن استهزاء بالدين أو جحود له واقتصر في الروضة كأصلها على الاستهزاء (١٧٦)

ومثل بها (ولا تصح ردة
مسيو) لا (مجنون و) لا
(مكره) أي لا اعتبار بما
يصدر منهم مما هو ردة من
غيرهم لا تنفاه تسليفهم
(ولو ارتد فجن لم يقتل في
جنونه) لأنه قد يقتل ويهود
إلى الإسلام (والذهب
ممة ردة السكران
واسلامه) عن رده وفي
قول لا تصح رده وقطع
بعضهم بصحتها وفي قول
لا يصح اسلامه وان صحت
رده وقطع بعضهم بصلح
ممة اسلامه (وتقبل
الشهادة بالردة مطلقا) أي
على وجه الإطلاق (وقيل
يجب التفصيل) لا اختلاف
الناس فيما يوجبها والأول
قال لخطرها لا يقسم الشاهد
بها إلا عن صيرة (فعل الأول
لوشهدوا بردة فأنكر حكم
بالشهادة) فيازمه أن يأتي
بما يصير به الكافر مسلما
وعلى الثاني لا يحكم بها (فلو
قال كنت مكرها واقضته
قرينة كأمر كفار) له
(صدق يمينه) وحلف
لاحتال كونه مختارا (والا)
أي وإن لم تنقض قرينة (فلا)
يصدق ويجرى عليه حكم
المرتد (ولو قال) أي الشاهدان
(لفظ لفظ كفر قاذي
أكرها صدق مطلقا) بقرينة أو دونها والحزم أن يجند كله الإسلام (ولو مات
مرووف بالإسلام عن ابنين مسلمين فقال أحدهما ارتد فمات كافرا فإن ينسب كفره) كسجود لمن (له ربه ونصيبه في) ليت للال

غير موضع بأن الزم مغاير النية الشرعية كقولهم النية قصد الشيء معتقرا بقطعه فان تراخي عنه سمي عزمًا
فان قالوا هذا الزم الشرعي وأما القوي فهو شامل فيقال لهم النية لغة شاملة فهي مساوية له وحملها على
الشرعية دونه ودعوى الأهمية فيه تحكم فتأمل (قوله والفعل للكفر ما عده استهزاء صريحا) خرج
بالعمد السهو والغفلة ونحو النوم والاستهزاء بنحو أكرها أو خوف كسجود أسير لمن بحضرة كافر والقاء
نحو مصحف بقاذورة خوفا من وقوعه في يد كافر قاله شيخنا الرمي وفيه نظر إذ المظن إهانتها وهو بالصرح
ما كان معتقرا بنية تصرفه عنه كاليمين على اللوح لأجل مسح ما فيه من القرآن (قوله كالكفاء مصحف
بقاذورة) بالفعل أو بالزعم والتردد فيه ومسه بها كالكفاء فيها وألحق بعضهم به وضع رجله عليه ونزعه فيه
والمراد بالمصحف ما فيه قرآن ومثله الحديث وكل علم شرعي أو ما عليه اسم معظم قال شيخنا الرمي ولا بد في
غير القرآن من قرينة تدل على الإهانة والأفلا وشملت القاذورة الطاهرة كبصاق ومخاط ومنى (قوله أو
شمس) وكذا كل مخلوق ولو حيوانا والركوع كالسجود ومنه الانحناء عند ملاقات العظماء وقيد شيخنا
الرمي بما إذا قصد بذلك تعظيم الراكع له أو الساجد له كتعظيم الله تعالى والأفلا (قوله واقتصر في الروضة)
أي فهو كاف عن الجحود فذكره في كلام المصنف مستبرك (قوله أي لا اعتبار بالخ) أشار إلى أن وصف
ما ذكر بالصحة ونسبته ردة مجاز فيهما (قوله جن) أفاد بالقاء أن الجنون لم يتأخر عن الردة والابان طوب
وامتنع قبل جنونه فيقتل فيه حتما (قوله لم يقتل) أي لا يجوز قتله ولا ضمان على قاتله وإن أم (قوله ممة
ردة السكران) أي التمدى لأنه المراد عند الإطلاق والأفضل تأخير استنابته إلى إفاقته (قوله واسلامه
عن رده) ولا بد من عرض الإسلام عليه بعد الإفاقته فان وصف الكفر فترد (قوله وقطع بعضهم الخ)
والعبر عنه بالذهب أحد القولين من الحاكمة للوافق لطريق القطع في الردة وانحالف لها في الإسلام فتأمل
(قوله وتقبل الشهادة بالردة مطلقا) أي بلا تفصيل هو المعتمد (قوله أي على وجه الخ) أي لمطلقا ليس
من صيغة الشهادة كما يتوهم بل المراد عدم تفصيل الشاهد في شهادته فيكفي كفر بالله أو ارتد عن الإيمان
وكذا كفر أولئك خلافا للرافعي ولو طلبوا من حاكم عصمته خوفا من رفضه لما لم لا يقبل التوبة بعد
الشهادة أجابهم ويمتنع على الشاهد أن يشهد عن من لا يرى التوبة (قوله وقيل يجب التفصيل) ومنع عليه
شيخ الإسلام ونبيه الخطيب (قوله فيازمه الخ) فان أي قتل فلو قال بعد الشهادة كنت مكرها صدق يمينه
فان لم يحلف عمل بالشهادة ولا ضمان على قاتله (قوله لفظ لفظ كفر) أو فعل فعل كفر وادعى أكرها

(قول للثمن والفعل الخ) قال الزركشي يأتي في قسم الاعتقاد أيضا (قول للثمن ما عده) خرج غير
العمد كالسهو (قول للثمن صريحا) خرج الفعل للتردد كشكذ الزائر لمن دخل دار الكفر مثلا فلا
ينصرف إلى صريح الكفر إلا بقرينة (قول الشارح بالدين) متعلق بقوله استهزاء (قول الشارح أي
لا اعتبار) يريد أن الردة معصية على كل حال فكيف توصف بالصحة نقيضا أو اثباتا ثم دليل
الأكرها قوله تعالى إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان وقضية إطلاق الكتاب عدم اعتبار ردة
الضي ولو قلنا صحة إسلامه وهو كذلك قال الزركشي وإذا أوجبوا قضاء الصلاة على المرتد إذا عرض
له الجنون فها اعتبروا لفظه بالكفر تليظا عليه أيضا (قول الشارح بها) أي لعدم التفصيل لا لأنكار
كأنومه العبارة (قول للثمن والأفلا) بحث ابن الرقعة أن الشهادة إن كانت على إقراره بالكفر

فأنكر
أكرها صدق مطلقا) بقرينة أو دونها والحزم أن يجند كله الإسلام (ولو مات
مرووف بالإسلام عن ابنين مسلمين فقال أحدهما ارتد فمات كافرا فإن ينسب كفره) كسجود لمن (له ربه ونصيبه في) ليت للال

(وكذا ان أطلق) أي لم يبين سبب كفره فتصبيه في (في الاظهر) لاقراءه بكفر آية والثاني يصرف اليه لانه قد يستقدم اليه بكفر كفرا
والثالث الاظهر في أصل الروضة كالوجيز يستفصل فان ذكر ما هو

(١٧٧)

صرف اليه واقتصر في
المحرر على الاولين وفي
الشرح الصغير على
الاخيرين ورجع فيه
الثالث (ونجب استنباط
المرتد والمرتدة وفي قول
تستحب وهي) على
القولين (في الحال وفي
قول ثلاثة أيام فان أصرا
قتلا) لحديث البخاري
من بدل دينه فاقتلوه
واستتيب قبل القتل
لاحتمال أن يكون عنده
شبهة قتال (وان أسلم)
المرتد ذكرنا كان أو أثنى
(صح) إسلامه (وترك)
وقيل لا يقبل إسلامه ان
ارتد الى كفر خفي كزنادقة
وباطنية) هذا المقول
وجهان وقيل لا يقبل
إسلام الزنادقة الذين
يظنون الكفر
ويظهرون الإسلام
وقيل لا يقبل إسلام
الباطنية أي القائلين
بأن القرآن باطن وأنه
المراد منه دون ظاهره
(وولد المرتد ان انعقد
قبلها) أي الردة (أو بعدها
وأجد أبو به مسلم فمسلم)
بالتبعية (أو) أبواه
(مرتدان فمسلم) لبقاء علة
الإسلام فيهما (وفي قول
مرتد) بالتبعية (وفي قول
كافر أصلي قلت الاظهر

صدق أي يمينه مطلقا بقرينة أو دونها وفاق الطلاق في عدم القرينة وبأنه حق آدمي وبحقن الدماء هنا
(قوله وكذا ان أطلق) مرجوح (قوله والثالث الاظهر الخ) هو للتمدد (قوله أو غير كفر) كشرب
خمر أو زنا أو كل لحم خنزير فان تمردا استغفاله ولو باصراره على عدم التفصيل لم يحرم من الارث على
جميع الاقوال كذا في شرح شيخنا (قوله واقتصر في المحرر على الاولين) أي فالمصنف تابع له وهما غافلان
عماد كرام في الروضة وفي الشرح الصغير (قوله ونجب) هو للتمدد وكذا كونها في الحال (قوله فان
أصرا قتلا) ودفنا بقابر الكفار ويتولى القتل الامام ولو بنائبه لا غيره الا السيد في رقيقه ويعزر غيرهما
وان اعتد به ولو ذكر عند ارادة قتله شبهة ناظرناه بعد اسلامه لا قبلها وجوعا أطعم لأجل المناظرة (قوله وان
أسلم) بأن أتى بالشهادتين مرتين متواليين ولو بالعجمية وان أحسن العربية وقال شيخنا لا تسترط
الموالة وفيه نظر ولا بد من اعترافه بالرسالة ان كان ينكرها أو البراءة بما يخالف دين الاسلام ولا بد من
رجوعه عن اعتقاده بدينه ولا بد من تكرار لفظ أشهد قال شيخنا أو أثنى بالواو بدلها كفا في تشهد
الصلاة وبه يجمع التناقض ولا بد من مراعاة ألفاظ هذه الصيغة فلا يبدل لفظ منها ولو بمرادفه فلا يكفي
لامعبود بحق الا الله أو لا الرحمن الا الله أو لا اله الا الله أو أعلم أن لا اله الا الله أو أعلم أن محمدا رسول الله أو
أشهد أن محمدا رسول الله أو أن محمدا عبده أو أن محمدا رسول الرحمن أو نحو ذلك وأقر المصنف ضمير
أسلم الراجع الى اللتي اما باعتبار اللد كور أو كل أو عموم لفظ المرتد لثلاثي قلبيا (فرع) لا يبرز مرتد أول
مرة (قوله وترك) نعم ان كانت ردة بقذف جديد اسلامه (قوله هذا القول) هو بالميم وفي نسخة
بدونها وليس صحيحا وعليه فيراد المذكور (قوله الذين يظنون الخ) هذا ما قاله الشيخان هنا وفي صفة
الائمة وفي الفرائض وقال في اللعان الزنديق من لا يتحمل ديننا قال الاسنوي وهو الصواب (قوله وآباه المراد
منه) أي وأن الباطن هو المراد من القرآن (قوله وولد المرتد) أي من غير كافر أصلي والاف كافر أصلي لأنه
أشرف أبويه (قوله ان انعقد) أي حملت به أمه (قوله وأجد أبويه) ولو أثنى أو من جهة الأم أو كان ميتا
فالمراد بالأبوين الاصلان ولو بواسطة حيث نسب اليه ولو نسبة لنوعية (قوله أو أبواه مرتدان) أي وليس في
أصوله المنسوب اليهم مسلم والاف هو مسلم (قوله الاظهر مرتد) ظاهره وان كان في أصوله كافر أصلي فانظره
مع ما مرآ تقا والوجه حمل هذا على ما مر (قوله وتقتل العراقيون الاتفاق على كفره) ان أراد بالكفر الردة
أو الأعم فهو زيادة في الرد على القول باسلامه وتقوية لما رجحه وان أراد به الكفر الأصلي فقط فهو مرجوح

فأنكر أنه يقبل ذلك منه كمنظيره من الشهادة على الاقرار بالزنا (قول المتن ونجب استنباط) لأنه
كان كمنصوما بالإسلام والثاني أن سبب ذلك عروض شبهة (قول المتن والمرتدة) كأنه يشير
الى قول أبي حنيفة بعدم قتلها وانما تحبس وتضرب (قول المتن وفي قول تستحب) أي لحديث
من بدل دينه فاقتلوه ولم يذكر توبة (قول المتن في الحال) لظاهر قوله في الحديث من بدل دينه فاقتلوه
ولأنه حذف لم يؤجل (قول المتن وفي قول ثلاثة) لأنه وردت عن عمر رضي الله عنه وعن الصحابة أجمعين (قول
الشارح وقيل لا يقبل اسلام الباطنية) كأن وجه دخول هذا في الخفي من حيث انه خفي في ذاته وان أظهره
صاحبه (قول المتن أو بعدها) لو شك في القلبية واليهودية كان الحكم كذلك لأن الحادث يقدر بأقرب
زمن كذا بحثه الزركشي وبحث أيضا استثناء أولاد المبتدعة اذا كفرنا آباءهم فلا يسرى لأولادهم (قول
المتن وفي قول كافر أصلي) أي لانه لم يثبت له حكم الإسلام (قول المتن على كفره) هو صادق بما رجحه
وبالكفر الأصلي ومحل ذلك كله اذا لم يكن له أحد من أصوله مسلم

مرتد) زاده في الروضة أيضا (وتقتل العراقيون الاتفاق على
كفره واثم اعلم)

(٢٣) - (قليوبى وعميرة) - راجع

عبر القروضة وبه أي بانه
كافر قطع جميع العراقيين
وقتل القاضي أبو الطيب في
كتابه المجرى أنه لا خلاف
فيه في النكاح وفي زوال
ملكه عن ماله بها أي
الردة (أقوال أظهرها أن
هلك مرتدا بان زواله بها
وان أسلم بان أنه لم يزل)
والاول زواله بها والثاني عدم
زواله بها (وعلى الأقوال
يقضى منهدين لزمه قبلها
وينفق عليه منه) مدة
الاستبابة (والأصح يلزمه
غرم انفاقه) مال غيره (فيها
ونفقة زوجات وقف
نكاحهن وقريب) والثاني
لا يلزمه ذلك بناء على
قول زوال ملكه كما في
الروضة وأصلها وحكاية
الخلاف على هذا القول
(واذا وقفنا ملكه فتصرفه
ان احتمال الوقف كتمنق
وتدبير ووصية موقوف
ان أسلم نقد) بالمعجزة
(والأفلا ويبيع وهبته
ورهنه وكتابه باطلة)
في الجديد (وفي القديم
موقوفة) ان أسلم حكم
بصحتها والأفلا (وعلى
الأقوال يجعل ماله مع عدل
وأتمه عند امرأة ثقة)
تطلق حق المسلمين به وان
قلنا ببقاء ملكه (ويؤجره
له) كعقاره ورقيقه
(ويؤدى مكاتبه النجوم
الى القاضي) حفظا لها
(كتاب الزنا)

وانما ذكر مباحثا في الاعتراض على الرافعي في حكمه بالاسلام (قوله أبو الطيب) هو امام العراقيين فصح
نسبة النقل اليهم (تفيه) لا يخفى أن هذا الخلاف بالنسبة لأحكام الدنيا أما الآخرة فمن ملتمس أولاد
للردين أو الكفار الأصليين قبل بلوغه فهو في الجنة على الراجح خاتم لأهلها (قوله عن ماله) أي للمال
للمرض الزوال للوجود قبل الردة لا نحو أم ولهم مكاتب ولا مملوك حال الردة بنحو اصطيات لأن فيه وجهين
هل يملكه أو باق على ابنته (فرع) لا بد من ضرب الحجر على الردين من جهة الحاكم لأجل أهل النقي
ولا يصير محجورا عليه بنفس الردة (قوله يقضى الخ) ولو في حال حياته فيقضى الحاكم وان قلنا ببقائه على
ملكه فهو كالتركة لا يمنع انتقالها للورث قضاء دين لليت منها فلا اشكال على القول الاول والأظهر (قوله
قبلها) ولو غير انكاف (قوله يلزمه غرم انفاقه) أي الردة نفسها ومالا وتقييد الشرح له بالمال نظرا
لظاهر لا يمنع ذلك (قوله وثقته زوجات الخ) أي ثقة للورسين (قوله وقريب) وان تعدد وتجدد وكذا
أم ولورقيق (قوله وحكاية الخلاف الخ) أي فان قلنا ببقاء ملكه لزمنا ما ذكر قطعا (قوله وتدير) وإيلاد
(قوله الأقوال) كلها للتقدمة عند امرأة ثقة أو نحو محرم (قوله الى القاضي) لانه لفساد قبضه ويعتق اذا
أدى ولو أدى زكاة ماله حال الردة اعتد به وان أسلم ونينه للتمييز

(كتاب الزنا)

أخر من القتل والردة لأنه دونهما وهو من أكبر الكبائر ومن السبع التي يقتلها من الكليات الخمس كما مر
وإنما قطع آله كالسرقة حفظا لبقاء النسل مع أمن عماده لظهوره فلا ينافي ما مر في قتل المرتد

(قول الشارح عبر القروضة) وجه سياقتها أن الذي نقل الاتفاق القاضي أبو الطيب والنسب للعراقيين
القطع بذلك (قول المتن أظهرها الخ) وجه ذلك القياس على بضع امرأته بعد الدخول ووجه الثاني أن
العصمة تزول بالردة فكذلك المال ووجه الثالث أن الكفر لا ينافي للملك واعلم أن الثاني رجحه كثير من
الأصحاب ونسب المصنف قال صاحب البحر لأن حرمة النفس أعظم من حرمة المال وقد زالت لكفره
فكذلك حرمة ماله بالأولى ثم إن الأصحاب جعلوا معنى الزوال مما لا ينافي النكاح قبل الدخول بالردة
اللاوردى فنقل عن ابن سريج ان معناه زوال التصرف لا أنزال في نفسه والام يصدق على ابن أبي الدم وهو
حسن جدا لكنه غريب ثم الظاهر جريان هذه الأقوال فيما اكتسبه بعد الردة باصطيات ونحوه وحيث قد
فعل قول الزوال هل يقتل سيده لأهل النقي أم قول الصيد باق على ابنته لعدم أهليته للملك ذهب التولي
الى الثاني ويحتمل ترجيح الاول كما في العبد يكتسب سيده لكن يلوح فارق من حيث ان المرتد لا يقصد
بالكسب أهل النقي بخلاف العبد (قول الشارح والاول الخ) كان وجه التصدير بالأول أنها محكية في كلام
الأصحاب على وجه جعل هذا أولا وما في المتن ثالثا فليراجع من كلام الأصحاب (قول المتن وعلى الأقوال) أما
على قول الوقف والقائم فظاهر وأما على قول الزوال فلان غاية ذلك أن يكون المرتد كالميت تقضى ديونه من
تركته وإذا ماتت هو هناك دين هل نقول بانقل الكل لأهل النقي والدين متعلق به أم بالتثقل ما عدا قبر الدين
القياس الاول (قول المتن والأصح الخ) قال الزركشي ظاهره أن الخلاف جار على الأقوال ولم يذكره
الأصحاب الا على قول الزوال (قول المتن وإذا وقفنا الخ) أي أموالنا زنائه فواضح وان أبقينا منعنا تصرفه
نظرا لأهل النقي فيضرب عليه الحاكم الحجر ولكن يتفقد تصرفه الى أن يحجر عليه (قول الشارح
في الجديد) هما القول في وقف العقود (قول الشارح وان قلنا ببقاء ملكه) ولا يمكن على هذا القول بالجعل بل
لا بد من ضرب القاضي الحجر عليه كما نص عليه الشافعي رحمه الله

(كتاب الزنا)

بالقصر وهو ما ذكره بقوله
 (الإلاج الذ كره بفرج محرم
 بينه خال عن الشبهة
 مستهوى) يعني وهي مسمى
 الزنا (يوجد الحد) أي
 وهو الرجم القاتل في
 المحسن والجلد والتغريب في
 غيره كما سيأتي والمعتبر بالإلاج
 قدر الحشفة والمراد بالفرج
 القبل (ودبر ذكر وأثني)
 أجنبية (كقبل) فيوجب
 الإلاج فيه وهو اللواط
 الحد (على المذهب) كالزنا
 فيرجم المحسن ويجلد
 ويضرب غيره وفي قول يقتل
 فاعله بالسيف محصنا كان
 أو غير محسن وفي طريق
 أن الإلاج في دبر المرأة
 زنا (ولا حد بمخالفة) بإعجام
 الذال ونحوها من مقدمات
 الوطء (ووطء زوجه) بها
 الضمير المتصلة بالجيم واثاء
 الفوقانية للنونة (وأتمه
 في حيض وصوم واحرام)
 لأن التحريم لعارض
 (وكذا أتمه للزوجة
 والمعتدة) قطعا وقيل في
 الأظهر (وكذا مملوكته
 المحرم) برضاع أو نسب
 كأخته منها وبنته وأمه
 من الرضاع أو مصاهرة
 كوطوءة أبيه وأبنته (ومكره
 في الأظهر) لشبهة الملك
 والاكرام والثاني ينظر
 إلى المحرمية التي لا يستباح
 الوطء معها بحال ويقول
 الانتشار الذي يحصل به الوطء لا يكون إلا عن شهوة واختيار

(قوله بالقصر) أي على الأفصح وهي لغة حجازية وبالمدة تيمية وهولقة مطلق الإلاج في مطلق الفرج
 أوفى قبل الآدي خاصة وكلام الشارح ظاهر في هذا ولعل يقال في الدبر لواط وفي البهيمة أتيان وشرعا
 ما ذكره قال ابن حجر وكلام الشارح يوافق بقوله وهو أي شرعا ما ذكره مانع وفيه تأمل (قوله الذ كره)
 من الآدي الأصلي للتصل في فرج مطلقا أو من آدي قبل أو دبر وبذلك علم أنه يشمل الإلاج منه في غيره
 ومن غيره فيه ومنه فيه كأن أوجذ كره نفسه في دبر نفسه وهو كذلك كما قاله البلقيني وزاد أن جميع الأحكام
 تتعلق به كفساد صائم وفساد نسك ووجوب كفارة فيهما مع الحد ووجوب غسل وغير ذلك ووافق شيهنا
 الزبدي وهو صريح بما في شرح شيخنا الرملي (قوله مستهوى) أي جنسه ليدخل الصغير (قوله يعني الخ)
 هو كالصريح في فساد كلام المصنف وليس كذلك فإن اسمه معلوم من كونه للبويبه ويصرح به ما مر بقوله
 وهو ما ذكر مع أن وجوب الحد مطلق به فكان حقه أن يعمله به وقد يقال أشار بذلك إلى إخراج اللواط
 الشامل له كلام المصنف من حيث التسمية لغة بدليل تقييده الفرج بالقبل المتفق عليه لأن في الدبر طريقين
 فتأمل (قوله قدر الحشفة) الصواب إسقاط لفظ قدر لأن العبارة بها مع وجودها وإن خرجت عن حد
 الاعتدال وكذا يعتبر قدرها من مقطوعها ويعتبر قدرها معتدلة من أقران فاقدها خلقة فافهم (قوله
 والمراد الخ) خصه للتشبيه للذكر بدمه ولأجل التسمية السابقة والافهم من جملة الحد للذكر كور من حيث
 الحكم (قوله أجنبية) أي غير حليته أما هي فدبرها لا يوجب الحد مطلقا ولكنه يحرم مطلقا ويمزج به في
 غير المرة الأولى وليس كبيرة في تلك المرة وتقل بعضهم جوازهم عن بعض الصحابة كعلي رضي الله عنه ونوزع
 في ذلك النقل ونبرأ شيخنا من تلك النسبة وشمل الذ كره عبده فيحد بوطئه في دبره (قوله كالزنا) ظاهره أنه
 لا يسمي زنا ويبدل له ما ذكره بعد وهذا من حيث اللغة فهو زنا شرعا ولعلك يحنت فيه من حلف لا يزني (قوله
 فيرجم المحسن) أي الفاعل وأما للفقول فيجلد مطلقا وفي كلام الشارح نصريح بأن ذكر الخلاف والتعير
 بالمذهب في كلام المصنف غير مستقيم لأن وجوب الحد الذي هو المقصود لا خلاف فيه وأن كونه لا يسمى
 زنا لغة لا خلاف فيه أيضا لا في دبر الأثني فتأمل (قوله وبالثناء الفوقانية) أي بدلا من الماء لامتعاها وكان حقه
 ذكر البدية للذكورة أو التعير بأوفتأمل وسواء في الوطء للذكر في القبل أو الدبر (تنبية) أحكام
 الجن نبي على حل منا كحتم وعدمها فراجع من محله (قوله وقيل في الأظهر) فيه اعتراض على المصنف
 بعدم ذكر الخلاف الذي هو طرق وليس في الفصل بكذا إشارة إليه بدليل ما بعده (قوله مملوكته المحرم)
 وكذا المشتركة ولو في دبرها بخلاف أمة بيت المال فيحد لضف الشبهة فيها ومن ظنها مشتركة فبانت أجنبية
 فيحد بها لأن حقه للنع (قوله لشبهة الملك) راجع لأتمه للزوجة والمعتدة والمملوك المحرم والخلاف في المحرم
 فقط بدليل المقابل ولو رجع للسئلة للزوجة أيضا ويراد بالملك ما يسم الرقبة والافتقار لم يكن بعيدا ولا ينافيه
 تعليل الزوجة السابق وهذه من شبهة المحل وخرج بها شبهة الظن كأن ظنها حليته فلا تسقط الحد كما علم (قوله
 والاكرام) أي ولشبهة الاكرام في السكر وهذا من شبهة الفاعل ويلزمه النهي ولا يثبت النسب وفي كون

(قول للثمن خال عن الشبهة) قيد مستدرك لأن محرم يعني عنه وطء الشبهة إذا لا يوصف بحل ولا يحرم
 (قول الشارح أو محسن) حديث من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوه (قول الشارح وفي طريق الخ)
 أي فيثبت له حكم الزنا بلا خلاف ثم من هنا تعلم أن مسئلة دبر الذ كره ليس فيها طرق (قول للثمن ووطء زوجه)
 شبهة محل (قول للثمن ومكره) شبهة فاعل (قول الشارح ويقول الانتشار) منه تعلم أن محل الخلاف عند
 الانتشار وقضيته أيضا عدم الخلاف في المرأة وفيه نظر (قائدة) الزنا لا يحل بالاكرام قال الرافعي سواء الرجل

(وكذا كل جهة أباح بها عالم كسكاح بلاشهود) كذهب الامام مالك (او بلاولي) كذهب الامام أبي حنيفة لاحد بالوطء فيه (على الصحيح) وان اعتقد تحريمه لشبهة الخلاف (١٨٠) والثاني بمحمد معتقد تحريمه في السكاح بلاولي (ولا) حد (بوطء ميتة في الأصح)

لأنه مما ينفر الطبع منه فلا يحتاج الى الزجر عنه والثاني يحده كوطء الحية (ولا) بوطء (بهيمة في الأظهر) لما تقدم لكن يزرر فيهما ومقابله قيس على المرأة والثالث يقتل بالسيف محصنا كان أو غير محصن وتذبح للأكولة وتوكل وان كانت لغير الفاعل وجب عليه التفاوت بين قيمتها حية ومذبوحة ولا تقتل غير للأكولة (ويحد في مستأجرة) للزنا (ومبيحة) للوطء (ومحرم بنسب) أو رضاع أو مصاهرة (وان كان تزوجها) وليس ما ذكر شبهة دافعة للحد (وشرطه) أي الحد في الرجل والمرأة (التكليف الا للسكران وعلم تحريمه) فلا يحد الصبي والمجنون ومن جهل تحريم الزنا القرب عنده بالاسلام وزاد على غيره استثناء السكران أي فاته يحد وهو غير مكلف لا تنفاه فهمه وحده من قبيل ربط الأحكام بالاسباب كما تقدم في طلاقه (وحد المحصن) رجلا كان أو امرأة (الرجم) لأمره صلى الله عليه وسلم به في

السكر بفسد الرأطريقا في ضمان للهر وجهان (قوله لاحد بالوطء فيه) أي في السكاح بلاولي بدليل للقبالة في كلامه إشارة الى الاعتراض على المصنف في تعميم الخلاف لغيره وهناك من أسرار الشارح فتأمل وافهم (قوله لشبهة الخلاف) وهذه من شبهة الطريق ويؤخذ منها علم الحد في السكاح للوقت لقول ابن عباس بجوازها وفي السكاح بلاولي ولاشهود مع القول داود الظاهري به (قوله ولا بوطء بهيمة) فاعلة كانت أو مفعولة (قوله لكن يزرر) أي الأدب (قوله فيهما) أي البيتة والبهيمة (قوله وتذبح النخ) بناء على القول بقتل الفاعل (قوله ومبيحة) والقول بحله عن عطاء كذب عليه (قوله ليس ما ذكر) من الاجارة والاباحة والعقد في المحرم شبهة والراهن في محرمه الملوكة كما علم عامر قد ذكر الفاية في كلام المصنف هو محل التوهم بعدم ايجاب الحد ويوجب الحد بوطء مطلقته ثلاثا وملاعتته وزوجة غيره ومعتدة وخامسة وأخت وزوجة ومرتدة ووثنية قال البغوي وكذا مجوسية والعمد خلاف لما قيل بصحة العقد عليها (تنبيه) لو ادعى مسقطا للحد كجهل تحريم أو نسب صدق ان أمكن والا فلا (قوله وشرطه التكليف) يلوغ وعقل مع التزام الاحكام فيحد ذي وممرتدا لا حربي ونحو معاخذ (قوله فلا يحد الصبي) وان بلغ في أثناء الوطء واستدامه للشبهة في الابتداء بخلاف ما لو ظن أنه صبي فبان بالتأخير (تنبيه) حكم الحنفي هنا ما مر في الفصل (قوله وحد المحصن) أي وقت وطء الزنا وان تغير بعده فيرجم حرا سرق لا يكتفه ويرجم ذي أسلم فلا يسقط حده باسلامه وان ثبت باقراره على العمدة والعمدة في حصة الحد وقت الاداء فيحد بنصف ستمن بالسياط وسمن نصف العشكال (قاعدة) الا حصان لثة النخ وشرعا يطلق على نحو سبعة متان الاسلام والبلوغ والعقل وبكل منها فسرت ألقاذا حصن والحرية وبها فسر آية والمحصنات من النساء والعفة عن الزنا وبها فسر آية والذين يرمون المحصنات والاصابة في سكاك صحيح وبها فسر آية محصنين غير مسافحين وهذه المرادة هنا (قوله الرجم) واستغنى به عن قطع آية لدخولها في جملة بدنه المالك كما دخل فيه الجلد لوسيقه كأن رنى بكر أثم محصنا فيرجم فقط ولا يجلد ولا يرب على قاعدة ما أوجب أعظم الامر من بخصوصه لا يوجب أدونهما بعمومه كما في الحد الأظفر مع الأكبر كذا قالوا هنا وفيه تأمل (قوله وهو) أي المحصن هنا مكلف ببلوغ وعقل كامر وحرية كاملة ووطء في سكاك صحيح كما يأتي (قوله حر) أي كامل الحرية (قوله ولو هو ذي) هو قيد لوجوب الحد والا فالحر في محصن كما قاله شيخنا الرملي لوجود ما يأتي فيه فلا زنى بعد اسلامه رجم (قوله حال حرته) ولو

وانراة وبحت الزركشي في الاسم عن المرأة ونسبه للقصة (قول المتن وكذا كل النخ) شبهة طريق (قول المتن أباح بها) أي الوطء ثم يستثنى ما لو حكم القاضي بالصحة والفساد فلا يكون من هذا (قول الشارح والثاني) الى قوله بلاولي يفيدك ان على كلام المصنف مواخذة في حكاية الخلاف في السكاح بلاشهود (قول المتن ويحد في مستأجرة) نقل عن أبي حنيفة رحمه الله ان ذلك شبهة قال الزركشي لنا انه لو كان شبهة لتثبت النسب وهو لا يثبت باتفاق أو يقول يرد عليه ما أسلفه من أن الاكراه شبهة ولا يثبت النسب على ما يحسنه ونقله عن صاحب التبعة ثم نبه على أن الجرجاني استثنى ما لو اعتقد الاباحة وان قضية كلام المصنف عدم الفرق (قول المتن وان كان تزوجها) خلافا للحنفية حيث جعلوا العقد شبهة (قول الشارح ومن جهل تحريم النخ) والظاهر أنه يحلف (قول المتن مسلم وغيره) قال ابن النذر يجلد ويرجم أي لحديث ورد بذلك (قول المتن وهو مكلف) هذا الوصف شرط في أصل الحد فلا يختص بالاحصان (قول المتن غيب حشفة) ظاهره ولو مكرها وليس يبيدومنه التحليل فيما يظهر كذا حاوله الزركشي (قول الشارح والثاني) عبارة غيره

لان

الرجل والمرأة في أحاديث مسلم وغيره (وهو مكلف حر ولو)

هو (ذمى غيب حشفته قبل في سكاك صحيح لا فاسد) فانه فيه غير محصن (في الأظهر) نظرا الى الفساد والثاني ينظر الى السكاك (والاصح اشتراط التغييب حال حرته

وتكليفه) والثاني يكفى به
 في غير الحالين (و) الأصح
 أن (الكامل الزاني بنافص) من رجل أو امرأة (محض)
 نظر إلى حاله والثاني يشترط
 كمال الآخر (و) حد (البكر)
 من الكلف (الحرة) رجلا
 كان أو امرأة (مائة جلدة
 وتغريب عام) لأحد
 مسلم وغيره بذلك للزبد
 فيها التغريب على الآية
 (إلى مسافة القصر فافوقها)
 إذا رآه الإمام (وإذا عين
 الإمام جهة فليس له طلب
 غيرها في الأصح) والثاني له
 ذلك في جانب إليه (ويغرب
 غريب) من بلد الزنا (إلى
 غير بلده) هو (فإن عاد إلى
 بلده منع) منه (في الأصح)
 والثاني لا يتعرض له (ولا
 تغريب امرأة وحدها في
 الأصح بل مع زوج أو محرم
 ولو بأجرة) له عليها (فإن
 امتنع بأجرة لم يجز في الأصح)
 والثاني يجزى لأقامة الواجب
 وبهذا وجه تغريبها وحدها
 (و) حد (العبد خمسون
 ويغرب نصف سنة) على
 النصف من الحر (وفي قول
 سنقو) في (قول لا يغرب)
 والراد به الجنس الصادق
 بالذكور والأنثى ومنه الدبر
 والمكاتب وأم الولد والبعض
 (ويثبت) الزنا (بينه أو
 اقرار مرة ولو أقر ثم رجع
 سقط) الحد

حر بالأن أن كسبهم محكوم بصحتها (قوله وتكليفه) أي يشترط في التكليف الذي يصير به محصنا أن
 يوجد في حال حرته وتكليفه وان وقع عقد النكاح قبلهما (قوله بنافص) هو متعلق بالكامل كما
 يصرح به كلام الشارح لا بالزاني كما يتوهم فسط ما لبعضهم هنا مما لا يقول عليه (قوله مائة جلدة) وتغريب
 عام) بأمر الإمام فلو فعلها بنفسه أو فعلها غيره به وليس أتباع الإمام يعتد بهما ويصدق في معنى
 العام ويندب تخليفه إن اتهم لأنه حق الله تعالى وابتداء العام من ابتداء سفره فيكفي ولو ذهبا وإياها ولا
 يحتاج في عوده إلى إذن الإمام ويكفي حدوا حدلين زني مرارا قبله (قوله إلى مسافة قصر) بشرط أمن
 الطريق والقصد وعدم طاعون لحرمة دخول بلده وعدم اجارة على عينه لعمل يتفرع مع التغريب فيؤخر
 التغريب إلى زوال ما ذكر وله استصحاب أمة يقرب بها أو زوجة فقط ومال للتفقة لا غيرها كاهل ومال
 يز يد على التفقة نعم لو خرج أهلها لم يمنعوا بل له استصحاب من يخاف عليهم بعده ويقيدان خيفه به
 أو عوده ويحسب أن خيف افساده للنساء أو الفلمان قال شيخنا الرملي وكذا كل من خيف منه هذا الأمر
 ولو غير زان قال وهي مسألة نفيسة (قوله جهة) خرج البلد فله الانتقال إلى أخرى بقربها أو ببلد منها مثلا
 (قوله إلى غير بلده) وجوبا (قوله فان عاد) أي إلى دون مسافة القصر مطلقا أو إلى بلده أي ببلدونه الأصلية
 أو إلى بلد غريب منه (قوله منع منه) أي منعه الإمام وأعادته إلى ما كان فيه أو إلى مثله واستأنف المدة ومن
 لا وطن له يترك حتى يتوطن وإن لزم فوات الحد لأنه بعيد ويغرب مسافروا لو حج إلى غير مقصده وإن فاته الحج
 ولو زني فيما غرب إليه نقل إلى غيره في غير جهة وطنه ولا تستأنف المدة عليه (قوله ولا تغريب امرأة) وحتى
 وأمر بتجمل (قوله بل مع زوج أو محرم) أو مسح أو امرأة ثقة وللراد محبة من ذكر لها ذهبا وإياها
 لأقامة قاله شيخنا ونوزع فيه (قوله بأجرة له عليها) إن قدرت عليها والأفضل بيت المال والأفضل للسلمين
 (قوله لم يجز) ولا أتم عليه وعلى هذا يتأخر التغريب إلى وجوده (قوله وللرادية) أي بالعبد الجنس
 لو قال وللرادية الرقيق أو المملوك أو من فيه رق أو ما يشمل الأمة لكان واضحا إذ في الصدق الذي ذكره
 تأمل ظاهر (قوله الصادق بالذكور والأنثى) وبالمسلم والكافرو يأتي فيمن يصحب الأمر أو الأنثى ما مر في
 الحرمة والحر الأمر ولا نظر لضرر السيد بنيتها أو بقتله كما في قتله بلردة وقدر أن السيد أن يحده عبده ولو
 كافرا لكافر (قوله أو اقرار) أي حقيق فخرج ما لو طلب القاذف يمين للقذف أنه مازني فرد عليه اليمين
 وحلف فلا يثبت الزنا ولا الحد على واحد منهما ولا بد في الاقرار والبيئة من التفصيل ولو من عالم بذكر الزني
 بها وكيفية الادخال وزمانه ومكانه وكونه على وجه الزنا منه بها (قوله سقط الحد) أي جميعا وما بقي منه ان رجع
 في أثنائه وان شهد حاله بكذبه والرجوع مندوب بل والستر على نفسه ابتداء مطلقا ويندب للشاهد علم الشهادة

لأن الفاسد كالصحيح في المدة والنسب (قول المتن بنافص) متعلق بكامل فيكون ذكر الزاني ليس فيه كبير
 فائدة بل يستغنى عنه وأما مطلقه بالزاني كما هو ظاهر العبارة فقد أقصد الزر كشي من وجوه فليراجع وقد
 قال بعضهم الصواب الثاني بنافص (قول الشارح من الكلف) من تبعية (قول المتن جلدة) قال بالروايات
 وغيره سبى الجلد جلدا لوصوله إلى الجلد (قول الشارح لأحد من مسلم الخ) أي وليس فيه نسخ للآية خلافا
 للحنفية ثم في عطفه التغريب بالواو إشارة إلى عدم الترتيب ولقطة التغريب قد تشعر بأنه لو غرب نفسه
 لا يكفى به وهو كذلك (قول المتن فافوقها) أي لأن المقصود الأبعاد (قول المتن لم يجز) والظاهر أنه لا أتم
 ثم محل الخلاف إذا عين (قول المتن والعبد خمسون) لقوله تعالى فطيهن نصف ما على المحصنات من العذاب
 والراد بالجلد لأن الزجر لا يتبعض (قول المتن وفي قول سنة) أي كما أن مدة العنة والإيلاء لم يفرقوا فيها بين
 الحر والعبد ووجه الثالث ما في التغريب من تقويت حق السيد ثم الظاهر أن الأمة يعتبر معها محرم كالحرمة

قتل الردة قبل القطع والقتل قصاصا (والرجم) حتى يموت (بمطر وحجارة معتلة) لا بحصى خفيفة ولا بصخرة مذففة (ولا يحفر للرجل)
ثبت زناه بالينة أو بالافرار (والاصح استحبابه للرأفان ثبت) زناها (بينة) فان (١٨٣) ثبت اقرار فلا يستحب ليحكمها

المهر ان رجعت والثاني
يستحب مطلقا الى صدرها
والثالث لا يستحب بل هو
الى خيرة الامام (ولا يؤخر
لمرض وحر وبرد مفرطين)
لان النفس مستوفاة فيه
(وقيل يؤخر ان ثبت
باقرار) لانه لو لم يؤخر
ربما رجع في أثناء الرمي
فيعين ما وجد منه على قتله
(ويؤخر الجلد للمرض)
للمرجو البرء منه (فان لم
يرج برؤه) منه (جلد
لابسوط بل بشكك)
بكسر العين وبالثالثة (عليه
مائة غصن فان كان) عليه
(خمسون) غصنا (ضرب
به مرتين وتغسله الاغصان أو
ينكس به منعا على بعض
لينة بعض الاكم) فان اتنى
للس والانكباس لم يسقط
الحد (فان برا) بفتح
الراء بدل الضرب بالشكك
أجزاء الضرب به (ولا
جلد في حر أو برد مفرطين)
بل يؤخر الى اعتدال
الوقت واذا جلد الامام في
مرض أو حر أو برد فلهلك
المجلود (فلا ضمان على
النص) فيقتضى ان التأخير
مستحب ومقابل النص
قول مخرج بوجوب

(قوله قبل القطع والقتل قصاصا) للتمدان للسيد جميع ذلك كما تقدم (تنبيه) يشترط في الحد بالجلد بينة
وان أخطأ فيه كان جلده عن زنا فبان عن شرب في الاكتفاء في الخطأ نظر علم من قاعدتها يجب التعرض
له جملة أو تفصيلا يضر الخطأ فيه فتأمل ولا يكفي الاطلاق ولا بنية غير الحد كما ذكره ولا يشترط للقتل بينة ولا
يضر بنية غيره فلو قتله بقصد الظلم فبان أنه قاتل أيما اعتدبه (قوله والرجم) سمي بذلك لكونه يرمى بالاحجار
ولرقت بسيف اعتدبه وان قاتل الواجب (قوله بمطر) أي طين مستعجر (قوله وحجارة معتلة)
قال الماوردي فالتحار أن تكون مل الكف (قوله ولا يحفر للرجل) أي لا يتنب قالا لم غير فيه ولا يربط
ولا يقيد (قوله والاصح استحبابه) أي الحفر للمرأة قال بعضهم ومثلها الا مردا لجليل (قوله بينة) أولان
(قوله فلا يستحب) والحفر في قصة الغامدية مع أنها مقررة بيان للجواز (تنبيه) يجب في كل من الرجل
والمرأة ستر عورة وأمر بسلامة دخل وقتها وتوقى ضرب وجهه ويتنكب فيها ستر بقية البدن وعرض توبة
واجابة لشرب لا كل ولصلاقر كعتين ولا يبعد الضرب عنهما ولا بد نون منهما (قوله ولا يؤخر) أي الرجم
أي لا يجب تأخير المرض أو حر أو برد مفرطين نعم يتنكب التأخير لمرض يرجى برؤه ويجب للحمل ولو من زنا
وفظلم وغيره كما تقدم في القصاص وكذا سائر حدود الله تعالى (قوله ويؤخر الجلد) وجوب للمريض وغيره كما
يأتي ولا يحبس وان ثبت الزنا بالينة وخيفه ربه (قوله بكسر العين) أي على الأشهر وهو اسم للمرجون
وعليه التمازج الذي بها يحصل استيفاء الحد المذكور (قوله فان اتنى الخ) ولو احتمالا بأن شك في ذلك
وقارق الايمان باعتبار الزجر هنا (قوله برا بفتح الراء) أي على الاصح ويجوز الكسر (قوله بعد
الضرب) أي بعد جميعه فان برأ بعد اعتد بامضى وجلد الباقي كالأصحاء (قوله ولا جلد) أي جائز لان
الاصح وجوب التأخير كما يأتي وسكت المصنف عنه لاجل الخلاف الآتي (قوله يؤخر الى اعتدال الوقت) ولو
ليلا وهذا ان أمكن والا فلا يؤخر ولا ينقل الى بلد معتدل ولا يحبس لو أخر كما مر (قوله فيقتضى الخ) هو
مرجوح كما يأتي (قوله ومقابل النص قول مخرج) أي من التعزير وسيأتي الفرق بينهما فهو هنا

فيه يرجع الى قوله في الحدود (قول المتن والرجم الخ) قال الأصحاب جميع بدنه محل للرجم والاختيار انه يتوقى
الوجه (قول المتن ولا يحفر للرجل) ظاهر كلامه امتناع الحفر لكن مطلق شرح مسلم الى التخيير (قول
الشارح فان ثبت باقرار الخ) يحتمل أن يكون مثله ما لو ثبت بطلان لا احتمال بان تلاعن فيسقط ويحتمل خلافه
نظر الى أن الرجوع عن الاقرار مطلوب بخلاف هذا فقد يكون الزوج محقلا بهذا جزم في شرح المنهج (قول
المتن ولا يؤخر لمرض الخ) نعم يؤخر الحامل ولو من زنا حتى تقطع الولد ويوجد من يكفله (قول المتن وقيل
يؤخر) ظاهر الملاحقة جريان هنا الوجه ولو كان المرض لا يرجى برؤه قال الزركشي وحكاية هذا الوجه
تقتضى وجوب التأخير وليس كذلك بل قاله يجعل ذلك مستحبا كما في الجلد الآتي أقول قضية التنبيه
وجوب تأخير عن الرجم (قول المتن ويؤخر الجلد) هل يحبس مدة التأخير هو متبجح في التايب بالينة (قول
المتن فان لم يرج برؤه جلد) الماروي أن رجلا اشتكى حتى أضنى فصار جلده على عظمه فوقع على جارية لبعضهم
فأمر رسول الله أن يأخذوا له ما تشاء من ما يشاء فيضربوه بها ضربة واحدة قال الشافعي رضي الله عنه واذا
اختلفت هيئة الملاحقة باختلاف حال المصل فهذا أولى (قول المتن فلا ضمان) أي بخلاف ما لو ختنه الامام في
حر أو برد فانه يضمن بالية وفرق بأن الحق ثبت بالاجتهاد فأشبه التعزير فشرط فيه سلامة العاقبة بخلاف

الضمان وهو لحيمة أو نصفه وجهان على عاقلة الامم أو في بيت المال قولان وعلى الضمان يجب التأخير أو يجوز التعجيل بشرط سلامة العاقبة
وجهان زاد في الروضة

مرجوح أيضا والرأى بناء عليه من الخلاف للذكور الأول في الجميع (قوله المذهب وجوب التأخير)
هو للتعبد ولا ضمان مطلقا على التعبد أيضا قوله مطلقا أي سواء قلنا بالضمان أولا كما صرح به الخطيب
والصيرى وفارق وجوب الضمان في التعزير والحقن بأنهما بالأجتهاد وهو قد يخطئ ولا كذلك الحدود لأنها
مقدرة بالنص

كتاب بيان حد القذف

أخر عن الزنا لانه دونه رتبة وقبر او الحمن حيث هو لانه نهاية الشيء أو طرفه وشرطه مقبولة بمقدرة تجب على
معصية مخصوصة حقائقه أو لادى أو لها كالشرب والتعاصم والقذف فانه لها والغلب فيه حق الادى
لضايقته والقذف لقارمى مطلقا وشرع الرمى بالزنا في معرض التعزير لتخرج الشهادة به فتفسير الشارح
له بالرمى بالزنا لا يناسب واحدا من التعريفين الا أن يقال هو من التعزير بالاعم وسكت عنه هنالك كره في
اللعان وهو من اكبر الكبائر ومن السكيات الخمس ومن السبع الموبقات وقاعله فاسق بنص القرآن والنساء
كالرجال بالاولى لانهم احرص على الزنا لتقصيهم نعم من قذف غيره في خلوة بحيث لا يسمعه الا الله والحفظة
فليس بكبيرة موجبة للحد ولا يعاقب في الآخرة الاعقاب كذب لا ضرر فيه كما مروا كان حد القاذف دون حد
الزاني لانه اخف ودون حد المرتد لان مكان المرتد من دفع الحد عن نفسه باسلامه وانما لم تقطع آله كالسرقة
حفظا للعبادة والمعاملات وابقاء لاشرف نوع فضل به الانسان كما لم تقطع آله الزاني ابقاء للنسل كما مر (قوله
شرط حد القاذف) أي شرط القاذف الذي يجب عليه الحد وهو أحذر كانه الثلاثة وتقدم شرط القذف
وأحال شرط للقذوف على ماقى اللعان من كونه مكلفا حرا مسلما عاقفا (قوله التكليف) أي مع التزام
الأحكام ولو حكما ليدخل المرتد وعبد الذي يخرج الحربي والمأهول الثومن (قوله فلا يجد للكره) أي
بفتح الراء وكذا الكره بكسر هال كمن مر الثاني (قوله نوع تميز) قال شيخنا فيسقط الكمال (قوله
ولا يجد بقذف الولد) لكن يمزو كذا ما ذنوبه في القذف لانه لا يباح بالاذن وانما سقط الحد شبهة ومحل
في اذن خال عن نحو قرينة استهزاء (قوله ذكر اكران الولد أو اثني) لو قال ذكر اكران كل منهما أو اثني
لشمل الولد أيضا وكان أفيد (قوله كما لا يقتل به) يفيد أن مورث الولد مثله ان انحصر الارث فيه والافقيده
استيفاء الجميع كما يأتي لان حد القذف يورث كالتعزير لكن غير موزع على مقدار الارث ولتلك لومات
للقذوف مرتد افلوارته لولا الردة استيفاء لانه للتشقي ولو عفا عن بعضه لم يسقط منه شيء ولو عفا وارث على
مال سقط حقه ولا يستحق شيئا من المال ولو عفا عن قاذفه لم يجد بقذفه بده فراجعه (قوله فالحر) أي
كامل الحرية حالة القذف ثمانون وان رقب بده كما مر (قوله فالعبد لا تقبل شهادته) أي عند غير الخناطة
وبذلك علم عدم صحة دعوى الاجماع كما ذكره بعضهم واقتصر على العبد لانه محل توهم قبول الشهادة
فاخراج الامة بالفحوى أو للراد به ما شملها (قوله والرقيق) أي من فيرق حالة القذف أو بمون ولن عتق
بده كما مر (قوله الاحسان) ولا يلزم القاضي أن يسأل عن احسانه ولا عن غيره من نحو اصابة أو اذن

الخدم تخصيص للصف الرض وما عطف عليه يفيد أن نفي الخلق أي ضعفه لوجده بنفي المشروع
كان مضمونا (قول الشارح وجوب التأخير مطلقا) أي سواء قلنا بالضمان أم بده

كتاب حد القذف

(قول الشارح فلا يجد المكره) أي لانه معذور ولا للمكره لانه لا يمكنه أن يستعير لسان غيره ليقذف
به بخلاف القصاص لا مكان أن يضرب بيد غيره وذهب جماعة الى وجوبه على المكره بالفتح
كالقصاص (قول الشارح كما لا يقتل به) أي بقياس الأولى لأن القصاص يجب للكافر على الكافر

للمذهب وجوب التأخير
مطلقا

كتاب حد القاذف
بالمعجمة أي الرمي بالزنا
(شرط حد القذف
التكليف الا للكران)
زاد استثناءه والكلام
فيه كما تقدم في الباب قبل
هذا (والاختيار) فلا يجد
المكره على القذف كما
لا يجد عليه الصبي والمجنون
(ويبرز المميز) من صبي
أو مجنون له نوع تميز
(ولا يجد بقذف الولد وان
سفل) ذكر اكران الولد
أو اثني كما لا يقتل به
(فالحر) حده (ثمانون)
جلدة لآية فاجلدوهم
ثمانين جلدة والمراد فيها
الاحرار لقوله فيها ولا
تقبلوا لهم شهادة أبدا
فالعبد لا تقبل شهادته وان
لم يقذف (والرقيق) حده
(أربعون) جلدة على
النصف من الحر ومنه
للدير والمكاتب وأم الولد
والمبعض (و) شرط
(المقذوف) الذي يجد
قاذقه (الاجمالي وسبق
في) كتاب (اللعان) بقوله

(قوله والحسن مكلف حر مسلم عفيف عن وطء يحد به) هذا الجملة مقول القول والقول مع مقوله بيان لما سبق (قوله ولو شهد) أي عند قاض أو لأعلى للتمسك (قوله دون أربع) أي بغير واحد (قوله وكذا أربع) أي فيهم الزوج لأنه لا يتم به النصاب ويندب للشاهد مراعاة المصلحة للشهود له وعليه من ستر أو عدمه ولا يحد بشهادته إذا صرح بالزنا فيها (قوله حدوا) نعم لهم تحليف الشهود عليه أنه ما زنى فإن حلف حدوا والاحلفوا أنه زنى وسقط عنهم الحد كذا قاله شيخنا وهو يقتضي وجوب الحد عليهم إذا لم يحلفوا وفيه نظر والوجه سقوطه عنهم بامتناعهم من الحلف لوجود الشبهة فراجع (قوله أربع نسوة) لو أسقط لفظ أربع لكان أخصر وأعم إذا الأقل والأكثر كذلك وكذا الجمع في عيب وكفرة (قوله من أهل التمة) قيد لوجوب الحد عليهم فلا حد على حربي ولو معاهدا أو مؤمنا كما مر (قوله يحدون) هو بيان للتشبيه وفيه قلب الذكور ولو أعاد العيب والكفرة المذكور الشهادة بعد الكمال بالعتق والاسلام قبلت منهم (قوله ليسوا من أهل الشهادة) أي من أصلها فلا يرد ما لو شهد أربع من الفسقة فإنه لا حد عليهم ولا تقبل منهم لو أعادوها بعد الكمال لا يهام تزويج شهادتهم الأولى وبذلك فارقوا ما مر (قوله فليس تقاصا) فيعزر كل منهما (قوله والحدان لا يتفقان في الصفة) سكت عن الجنس المذكور قبله وهو يقتضي اتفاقهما فيه وقديقال عدم الاتفاق فيه معلوم بالأولى من عدم الاتفاق في الصفة وكذا النوع إن لم تشمل الصفة (قوله للروروذي) بمهمة بعد الميم ساكنة فواو مفتوحة فمهمة ثقيلة مضبوطة فواو ساكنة فذال معجمة مكسورة فتحتية قبل هو من الزيادة في النسبة إلى مرو (قوله لم يقع الموقع) وإن أذن فيه القاذف ويضمنه للمقذوف في غير الأذن لو مات نعم لمن بعد عن السلطان أو عجز عن بينة القذف الاستقلال ولو في البلد حيث آمن وكذا لسيد العبد القاذف له وكذا لولي المحجور القاذف له (قوله من منصب الامام) لكن لا يجوز للامام الاستيفاء إلا أن طلب صاحب الحق (تفسيه) خرج بالقذف السب فلمن سبه شخص أن يسبه بمثل ماسبه وهو للراد بقول النهج بقدر ماسبه بشرط أن لا يكون كذبا ولا قذفا نحو ظالم وأحق لأنه لا يخلو أحد عنهما ولا يجوز سب أصله ولا فرعه وإذا اتصرت بسبه فقد استوفى ظلامته وبرى الآخر من حقه ولا تعزير عليهما لكثرة وقوع ذلك وعلى الأول أم الابتداء لحق الله تعالى

﴿ كتاب قطع السرقة ﴾

آخرها عن القذف لأنها دونه إذا اعتناء بحفظ العرض أشد على أن المال وقاية له وسيأتي ولو أسقط لفظ قطع لكان أولى وقد أجاب عنه شيخنا في شرحه بأن القطع هو المقصود وفيه نظر فإن القصد لا ينافي الأولوية فتأمل والوجه أن يقال ذكره لصحة عود ضمير وجوبه عليه والتصريح بوجوبه فراجعوه من الكبار

وللعبد على العبد ولا كذلك القذف ثم الأم والجندات كالأب إذا الحفاف سواء كان الأصول من جهة الأب أو الأم ثم قضية الاقتصار على نفي الحد ثبوت التعزير قال الزركشي وهو المنصوص (قول المتن ولو شهد دون أربع) دليل هنا أن عمر رضي الله عنه جلد الثلاثة الذين شهدوا على المغيرة بن شعبه بالزنا رواه البخاري ولم يخالف فكان اجماعا (قول الشارح والثاني ينظر إليها) وجه أنهم جاءوا شاهدين لا هاتكين قال النزالي وهو الأقيس ثم محل الخلاف إذا كانت الشهادة في مجلس الحكم ومحلها أيضا إذا لم يكن هناك قرينة على علم القذف كما لو شهد بجرحه فاستفسره القاضي فأخبره بزناه فلا حد سواء كان بلفظ الشهادة أم لا (قول المتن وكذا أربع الخ) هذا في نقص الصفة والأولى في نقص العدد قال الامام ومحل الخلاف إذا شهدوا ثم انكشف نقص صفتهم والافهم قاذفون

﴿ كتاب قطع السرقة ﴾

والحسن مكلف حر مسلم عفيف عن وطء يحد به وتقدم شرح ذلك (ولو شهدون أربع) أي بغير واحد (قوله في الأظهر) حذرا من الوقوع في أعراض الناس بصورة الشهادة والثاني ينظر إليها (وكذا أربع نسوة وعيب وكفرة) من أهل التمة فانهم في كل من المسائل الثلاث يحدون (على المذهب) لأنهم ليسوا من أهل الشهادة والطريق الثاني في حدهم القولان تنزيلا لنقص الصفة منزلة نقص العدد (ولو شهد واحد على إقراره فلا حد عليه) (ولو قاذفا فليس تقاصا) لأن التقاص إنما يكون عند اتفاق الجنس والصفة والحدان لا يتفقان في الصفة لاختلاف القاذف والمقذوف في الحلقة وفي القوة والضعف غالبا نقله الرافعي عن إبراهيم المرورودي (ولو استقل المقذوف بالاستيفاء لم يقع (الموقع) لأن إقامة الحد من منصب الامام

﴿ كتاب قطع السرقة ﴾

بفتح السين وكسر الراء (يشترط لوجوبه في السرقة أمور) الأول (كونه ربع دينار خالصا وقيمه) أي مقوما به والدينار وزن مثقال يروي مسلم حديث لا تقطع لمسارق الا في (١٨٦) ربع دينار فصاعدا والبخاري حديث تقطع اليد في ربع دينار فصاعدا

أوفيا قيمته ربع دينار فصاعدا واحتراز بالخالص عن الغشوش فان بلغ خالص السرقة منه ربع دينار قطع به وكذا خالص التبرع يقطع بر ربع دينار قراضة والتقويم يستبر بالمضروب فلو سرق شيئا يساوي ربع مثقال من غير المضروب كالسبيكة والحلي ولا يبلغ بر مضروبا فلا قطع به (ولو سرق ربعا سبيكة) أو حليا (لا يساوي بر مضروبا فلا قطع) به (في الاصح) نظرا الى القيمة فيما هو كالسلة والثاني ينظر الى الوزن ولو سرق خاتما وزنه دون ربع وقيمه بالمتعرج فلا قطع به على الصحيح نظرا الى الوزن والثاني ينظر الى القيمة (ولو سرق دنانير ظنها فلو سالا يساوي بر ما قطع) ولا أثر لظنه (وكذا توبرث) بالثلاثة فيهما (في جيبه عام ربع جهله) السارق فانه يقطع به (في الاصح) ولا نظر الى جهله والثاني ينظر اليه (ولو أخرج نصابا من حرز مرتين) بأن تم بالثانية (فان تخلص) بينهما (علم المالك وإعادة الحرز) باصلاح القف أو اغلاق الباب مثلا (فلا خراج الثاني سرقة أخرى) فلا قطع وذلك وفي أصل الروضة وإعادة الحرز (ولا) أي

لانها نوع من النصب وشرع القطع فيها لحفظ المال لانها أحد الكليات الخمس ولذلك ذكرت آخرها وكان الحد فيها بقطع آلتها لانها الأصل ولعلم تطيل النعمة عليه من أصلها (قوله بفتح السين وكسر الراء) وهو الأفضح ويجوز اسكان الراء مع فتح السين وكسرها وهي لغة أخذت شي خفية وشرعا أخذت شي أو المال خفية من حرز مثله بلا شبهة ويعتبر في الاتم كونه عمدا ظاهرا وفي الضمان كونه مالا تمولا وفي القطع كونه نصابا كما يأتي وعلم بما ذكر أن أركانها ثلاثة سرقة وسارق ومسروق وقد يعتبر الحرز فيكون رابعا (قوله كونه ربع دينار) أي يقينا فلو شك فيه ولو باختلاف الوازين أو التقويمين أو الشاهدين فلا قطع مطلقا وأصاحبه الحلف على الأكثر لتفريم إذا لم يحلف الأخذ على الأقل (قوله عن الغشوش) أي باليس متقوما والاعتبرت قيمته وتضم اليه في النصاب (قوله فان بلغ خالص السرقة من ربع دينار) أي وزنا وقيمة وكذا التبرع والقراضة والسبيكة والحلي للذكورات (قوله والتقويم) أي لغير الذهب مطلقا والذهب غير المضروب لانه يستبر بالمضروب (قوله شيئا) أي من غير الذهب (قوله يساوي) أي في الوزن أو القيمة أوهما (قوله ولا يبلغ) أي في القيمة (قوله ولو سرق ربعا) أي من الذهب وزنا (قوله ولا يساوي ربعا) أي في القيمة كما يصرح به ما عدا (قوله ولو سرق خاتما) أي من الذهب (قوله نظرا الى الوزن) هو صريح في أنه لو بلغ وزنه بر ما قطع به وهو يقتضي اعتبار قيمة الصنعة وفيه نظر أفرجه (تنبيه) علم بما تقرره انه يستبر في الذهب بلوغة ربعا وزنا وقيمتها كما قاله شيخنا الرمي لكن لما كان لا يتصور نقص القيمة في المضروب اعتبر فيه الوزن فقط وأنه يستبر في غير الذهب ولومن الفضة للمضروبة أو من كتب حديث أو علم شرعي أو مصحف أو ثياب أو ماء أو تراب أو فاكهة أو بقول أو حشيش أو طعام ولو بما يسرع فساد أو معدن بلوغه قيمته ربع دينار مضروب من الذهب وقولهم العبرة في التقويم بنقد البلد الغالب الى آخره لا حاجته اليه بل لا معنى له الا ان كان يتوقف عليه معرفة قيمته بالذهب المضروب فتأمل وحرر (قوله ولا أثر لظنه) أي لا عبرة به مع وجود قصد السرقة ولذلك لو ظن أنه لغيره لم يقطع (قوله ولو أخرج نصابا من حرز) أي بنقب الحرز أو نحوه لا يهضم جداره أو نحوه كما سيأتي لان هذا من إزالة الحرز لا من هتكه (قوله وفي أصل الروضة الخ) يفيد أن عادة الحرز من غير المالك كالأدم وهو ما في شرح

هي تعدى باللام وبن وبالنصير كالمية والحكمة في مشروعية هذا الحد لما صون الأموال عن أخذها خفية من حرزها لتعصرا قامة اليقنة على ذلك ولقد لم يقطع في النصب لظهوره ولما قال المالك

يد بخمسين مئتين عسجدوديت * ما بالها قطعت في ربع دينار

أجابه السني عز الامانة أغلاها وأرخضا * دل الحياة فافهم حكمة الباري

(قول الشارح الأول) مبتدأ خبره قول للصف كونه (قول الشارح أي مقوما به) أي حال السرقة (قول الشارح والبخاري حديث) وفي مسلم أنه صلى الله عليه وسلم قطع سارقا في بجن أي ترس قيمته ثلاث دراهم قال الشافعي ولا مخالفة بين الأحاديث فان الدينار كان اذ ذاك اثني عشر درهما ولذا قومت الدية بالثني عشر ألف درهم من الخرق أو ألف دينار من الذهب ولهذا كانت القيمة عندنا تختلف باختلاف البلاد والأزمان قاله الزركشي (قول الشارح من غير المضروب) متعلق بقوله يساوي ربع دينار (قول المتن لا يساوي) هو أفضح من يسوي (قول المتن فلا قطع الخ) قال الرافعي لان المذكور في الخبر لفظ الدينار وهو منصرف الى المضروب (قول الشارح والثاني ينظر الى الوزن) عبارة الرافعي لبوغ المين في ذلك النصاب كما في نصب قوله فان تخلص أي وأمكن الذهاب اليه

وان لم يتخلل علم المالك أو تخلل ولم يسلح الحرز (قطع في الأصح) بقاء الحرز بالنسبة اليه والثاني ما يقيده ورأي الامام والغزالي في الصورة الثانية
القطع بعدم القطع لان المالك مضيق وأسقط ذلك من الروضة وفي وجهه

(١٨٧)

ان اشهر خراب الحرز بين

المرتين لم يقطع والا قطع
وفرايع ان كانت الثانية
في ليلة الاولى قطع أو في
ليلة أخرى فلا (ولو تهب
وعاء حنطة ونحوها فانصب
نصب) أي مقوم به وهو
ربع مثقال كما تقدم (قطع)
بذلك (في الأصح) لم تكن
الحرز الخارج به نصب
والثاني ينظر الى علم
اخراج (ولو اشترى كافي
اخراج نصايين) من حرز
(قطعا والا) بأن كان
الخرج أقل من نصايين (فلا)
يقطع واحد منهما توزيعا
للسروق عليهما بالسوية
في الشقين (ولو سرق خمر
وخزير أو كلبا وجلد ميتة
بلادنج فلا قطع) به لانه
ليس بمال وسواء سرقه
مسلم أو ذمي (فان بلغ اثناء
الحرز نصبا قطع) به (على
الصحيح) نظرا الى أخذه
من حرز والثاني نظرا الى
أن نافيه مستحق الارقة
بخطه شبهة في دفع القطع
(ولا قطع في) سرقة (طنبور
ونحوه) لانه من الملاحى
كالحرز (وقيل ان بلغ مكسره
نصبا قطع قلب الثاني أصح)
وفي الروضة كأصلها
عند الأكثرين (واقه
أعلم) واختار الأول الامام
(الثاني) من الشروط

شيخنا الرملي وخالفه شيخنا الزبدي (قوله وان لم يتخلل الخ) هو صريح في أن تخلل أحدهما لا يمنع
القطع خلافا للبقيني وان اشهر خراب الحرز عند الطارقين أو اختلفت الليلة كما يسمى بما بعده (قوله
لم يسلح الحرز) هو مبنى للفاعل والحرز مفعوله على ما في الروضة أو للمفعول والحرز نائب فاعله
على ما في التهاج فتأمل (قوله ورأي الامام الخ) فيه اعتراض على التعبير بالأصح في الثانية
والجواب عنه بإسقاطه من الروضة (قوله وفي وجهه) لم يقل والثالث ثلاثا يتوهم رجوعه للصورتين
وهو لا يصح لأن الثالث يعتبر اشتهار الحرز عند الناس الطارقين وعدمه والرابع يعتبر اختلاف الليلة
وعدمه سواء وجد فيها علم للمالك وإعادة الحرز أو لم يوجد وكذا ما بعده (قوله والثاني ينظر الخ) هو
شامل لما لو خرج دفعة أو شيئا فشيئا فقول شيخنا عمدة ان الأولى ليست من محل الخلاف فيه
نظر (قوله قطعا) ان كانا أهلا وان لم يطق كل منهما حمل النصايين فان كان أحدهما نصيبا أو أعجميا بأمر
الآخر قطع الكامل وحده وكذا يقال فيما بعده ولو عجز في الإخراج قطع من أخرج نصبا دون الآخر أخذ من
كلام المصنف والملة (قوله في الشقين) مما قبل الا وما بعدها (قوله خمر وخزير الخ) في تسميته بالواو
إشارة الى أنه لا فرق بين سرقة الجميع أو بعضها وقول الشارع لأنه أي للذكور (قوله وجلد ميتة) وكذا
جزء من حي كالبية شاء لأنه ميتة نعم ان دبح الجمل قبل اخراجه من الحرز قطع به ومثله خمر تخللت ولو بلغ اثناء
الحرز نصبا قطع به (قوله نظرا الى أن نافيه مستحق الارقة) فيه إشارة الى أنه دخل الحرز بقصد السرقة
فان دخل بقصد الارقة لم يقطع قطعا لجواز دخوله لذلك وهو كذلك (فرع) قال شيخنا ويجزى ذلك
في نحو فوط الحمام وطاساته لجواز دخوله فلا قطع بها الا على من دخل بقصد سرقتها وفيه نظر والوجه
أنه لا قطع بها مطلقا لأنها غير محرزة فتأمل ولو كسر آلة الله أو أمانة التصدق قبل اخراجه من الحرز ثم أخرجه وبلغ
نصبا قطع به قاله الخطيب (قوله من الملاحى) ومثلها كل محرم نحو صليب وكتب محرمة (قوله الثاني أصح)
بشرطه السابق وهو أن يكون قاصدا للسرقة والا بأن قصد آلة للسكر فلا قطع (قوله وفي الروضة الخ)
فيه اعتراض على الرافعي في تصحيحه ما ليس عليه للعظم (قوله ملكا غيره) أي كاه يقينا (قوله فلو ملكه)
كاه أو بضعه كإيائي (قوله كسراء) ولو قبل تسليمه عنه وكذا به ولو قبل قبضها لوجود القبول وبذلك فارق

قبل السرقة الثانية كذا ضبطه بعضهم (قول الشارع وان لم يتخلل علم للمالك) هذا يلزم منه عدم إعادة المالك
لحرز لأنه غير ممكن مع عدم العلم فتأمل (قول المتن ولو تهب الخ) يريد أنه لا يشترط الإخراج باليد ونحوها
بل ماله في معنى ذلك (قول المتن فانصب الخ) الذي في الروضة ان حصل الانصب دفعة قطع أو على
التدرج فكذلك على للذهب وقيل وجهان وبه قل أن على التهاج قلنا من وجهين (قول الشارع
وهو ربع) الضمير يرجع الى قول المصنف نصب (قول الشارع الخارج به) يرجع لمثله (قول المتن
فلا يقطع واحد منهما) أي هذا مراده فلا يراد ما قبل العبارة تصدق بقطع أحد مصادون الآخر على أن الزر كشي
اعترض هذا الإيراد بأنه اعترضه في مطلق التني لاقى التني للخط على آيات شي مسابق كما هنا (قول
المتن فلا يقطع واحد منهما) ولا يشكل بنظيره من القصاص لأن الفرق ظاهر ولو كان أحدهما غير ميمز فهو
كالبية (قول المتن ولو سرق الخ) قيل الأحسن ولو أخرج لانه ليس يسارق (قول المتن بلادنج) أي ولو
دخل حرز افقطع ألبه شاة وأخرجها فلا قطع لأنها ميتة (قول المتن ولا قطع) كأنه يقول يشترط في السرقة
أن يكون محترما (قول المتن طنبور) هو فارسي معرب (قول المتن كونه ملكا غيره) ولو سرق المشتري

(كونه) أي المسروق (ملكا غيره) أي السارق فلا قطع على من سرق مال نفسه من يد غيره كالرهن والمستأجر (فلا ملكه بارث)
بثلاثة (وغيره) كسراء (قبل اخراجه من الحرز أو قص فيه

السارق (ملكه) أي
للسروق لم يقطع (على
النص) لأن ما ادعاه محتمل
فيكون شبهة في دفع القطع
وفي وجه أو قول مخرج
يقطع وحمل النص على
إقامته بينة بما ادعاه
(ولو سرقا وادعاه) أي
المسروق (أحدهما له
أولهما فكذبه الآخر لم
يقطع للمدعى) لما تقدم
(وقطع الآخر في الأصح)
لأنه مقر والثاني لا يقطع
المكذب لدعوى رفيقه
الملك كما لو قال المسروق
منه أنه ملكه يسقط القطع
(وإن سرق من حرز شريكه
مشتركا) بينهما (فلا قطع)
عليه (في الاظهر وإن قل
نصيبه) منه لأن له في كل
جزء حقا وذلك شبهة
والثاني قال لاحق له في
نصيب شريكه فإذا سرق
نصف دينار من المشترك
بينهما بالسوية كان سارقا
لنصاب من مال شريكه
فيقطع به على الثاني (الثالث)
من الشروط (عدم شبهة
فيه فلا قطع بسرقة مال
أصل وفرع) للسارق لما
ينهم من الاتحاد (و) مال
(سيد) للسارق لشبهة
استحقاق النفقة عليه
(والاظهر قطع أحدهما وجين
بالآخر) أي بسرقة ماله

مولى به قبل قبوله ولو بعد موت الموصى فيقطع بالموصى له كغيره (قوله بأكل) ومنه يطلع نحو
جوهره أو دينار إذا لم يخرج بعد ذلك فإن خرج ولو ناقصا وجب القطع (قوله كاحراق) ومثله تضمن
بنحو ملك لا يبعد ظنا له (قوله وكذا إن ادعى النخ) يؤخذ من دليل الشارح في هذه وما يستدل بها
من محترقات الشرط الثالث لأن عدم الشبهة ولعل ذكرها هنا لأجل الملكية فتأمل (قوله ادعى ملكه)
أي لنفسه أو لمن لا يقطع بسرقة ماله كأصله وسيد (قوله أي السروق) وكذا لو ادعى ملك الحرز للسروق
منه وإن علم ملكه كما قاله شيخنا وانظره مع ما بعده وكذا لو أقر ملك السروق أو السروق منه بأنه ملك
السارق (قوله لأن ما ادعاه محتمل) أي في ذاته وإن كذبها المحس أو الشرع أو قامت بينة بخلافه أو كذبه
للقر أو للقر له وكذا لو ادعى أنه أخذ من غير حرز أو أنه دون نصاب أو أن المالك أذن له في الأخذ
ولا يستفصل في دعواه بشي من ذلك وإن علم كذبه نظر إلى أن الحدود تدفع بالشبهات قال أبو حامد ودعوى
الملك للذكورة من الحيل المحرمة ويسمى مدعيها بالسارق الظريف قاله الامام الشافعي وأما دعوى زوجية
الزنى بها فهو من الحيل المباحة وفارقت الأولى بأن فيها دعوى ملك ما هو مملوك لغيره بخلاف هذه وظاهر
كلامه أنه لو لم يكن هي زوجة لغيره وظاهر العلم بخلافه فراجع وحمل عدم القطع بدعوى الملكية للذكورة
قبل الرفع إلى القاضي أما بعده ولو قبل الثبوت فلا يسقط القطع (قوله وحمل النص) هو مبنى للفاعل
والنص مفعوله وضمير متايد للوجه أو القول المخرج وبتأويله المفعول جيد جداً فتأمل (قوله لأنه مقر)
بتكذيب رفيقه فإن لم يكذب بأن صدقه أو سكت أو قال لا أدري فلا قطع عليه أيضا (قوله أنه ملكه)
أي قال السروق منه أن السروق ملك للسارق فلا قطع وإن كذب السارق ومثل ذلك الحرز (قوله لأن له في
كل جزء حقا) هو يقتضي قطعه بمال شريكه غير المشترك وهو كذلك إن سرقه من حرز ليس فيه مال
مشترك بينهما أو فيه ودخله بقصد سرقة مال شريكه والافلا وفيه نظر (قوله سرق نصف دينار) أو ما قيمته
ذلك ولعل هذا هو المراد للتأمل (قوله ما بينهم من الاتحاد) شامل للمالو كان أحدهما رقيقاً أو لم تجب نفقته
على الآخر وهو كذلك ومن غير بوجوبها راديه في الجملة نعم لو فذر عتق رقيق غير ميمر لصغر سرقة أصله
أو فرعه قطع لعدم جواز تصرفه فيه (قوله ومال سيد) أي لا يقطع من فيه رقيق ولو مكاتباً ومبعضاً بسرقة
مال سيده ولا بمال أصل سيده أو فرعه أو غيره ممن لا يقطع السيد بسرقة ماله ولو سرق السيد مال المكاتب
أو مملكه المبعوض ببعض الحر لم يقطع على الراجح (قوله أحد زوجين النخ) وفارقت الزوجة العسدية بأن
نفقها دين على الزوج والدائن يقطع بسرقة مال مدينه نعم إن أخذت مال الزوج عن نفقة لها ماضية ولو
بدعواها فلا قطع أو أخذ الدائن مال مدينه بقصد مدينه فلا قطع ويصدق في دعوى حد مدينه أو بمطلته
(قوله فيما هو محرز عنه) ككونه في محل لا يجوز له دخوله أو في نحو صندوق يفتقروا أو خزنة كذلك والا
فلا قطع (قوله لعدم الأدلة) لم يقل لعدم الشبهة التي هو مفهوم الشرط المذكور فاقضى أنه يقول
بوجودها كالقول الثاني لكنها لما ضعف هنا كما علم من الفرق المذكور بينهما وبين العبد لم تعتبر

المبيع في زمن الخيار للبائع فلا قطع وإن قلنا الملك للبائع وكذا الموهوب قبل القبض لا قطع بسرقة (قول
المتن عن نصاب بأكل وغيره) هذا عده الشيخ أبو حامد من الحيل المحرمة وعد دعوى الزوجية عند ثبوت
الزنا من الحيل المباحة (قول الشارح كاحراق ثم أخرجه) بخلاف ما تضمنه الإخراج كصير تخمر خلافاً
لأن حنيفة ثم هذه المسألة كان ينبغي ذكرها في الشرط الأول (قول المتن إن ادعى) ومثله لو زعم السروق منه
أنه ملك السارق وإن كذب به لكان لا قطع في هذه بخلاف (قول المتن ولو) الاتيان بالقاء أحسن (قول المتن
ومال سيد) أي بالاجماع ولو كان العبد مكاتباً على الأصح (قول الشارح للسارق) وكذا لا قطع

وكان الوجه ذكره في التعليل فافهم وتأمل (قوله ان فرز) أي أفرزه الامام ولو بناتيه وهذا القيد
 لا حاجة اليه كما يعلم مما بعده فتأمل (قوله لطائفة) وان لم يكن لهم سهم مقدر خلافا للامام (قوله كمال مصالح)
 ولو غنيا (قوله وكصدقة) نحو زكاة سواء سرق منها أو من مال وجبت فيه وان لم يكن من جنسها كمال تجارة
 وذكر الفقير ليس قيدا كما يؤخذ من كلام الشارح ليدخل نحو غارم وغارز ومؤلفه فلما راد من يجوز له الأخذ
 منها (قوله والمذهب قطعه بباب مسجد) أي عام فان خص بطائفة فلهم الحكم المذكور و يقطع غيرهم مطلقا
 قطعا (قوله لأن المسلم لا يتفاد الخ) وكل ما شأنه ذلك لا قطع به لأن فيه حقاومه للمسجد نفسه والبسط التي
 تفرش فيه والنبر والنارة وكرسي مصحف ومصحفه ودكة للوذن وسلمها ودلو بئر ورشاؤها وبلاطه
 ورخامه في أرضه وكذا بكرة وفي شرح شيخنا عدم القطع في البكرة في التعمي أيضا وفيه نظر لأن عدم القطع
 على الذي أعماه في الجهات العامة كما يأتي فان حمل كلام شيخنا على ذلك فواضح وان كان بعيدا (قوله
 لتحصينه وعمارته) وكل ما شأنه ذلك به كسواريه وجدراته وجذوعه وباب سطحه وسطحه وشبابيكه
 والوجه أن رخام جدراته مثلها وكذا يقطع بستر الكعبة المحاط عليها ونحوه ان شد عليها ليكون محرزا
 قال الخطيب ومثله ستر النبر وفيه نظر (قوله ورأي الامام الخ) أي أن الامام خرج من عدم القطع في نحو
 الحصر وجهها ونقله الى الباب والجذع بعدم القطع فيهما فصار فيهما وجهان فالتعير بالمذهب فيها لا يصح الا
 بتغليب ما بعدهما عليهما (قوله وذكرك) أي الامام (قوله في الحصر والقناديل وجهين) أي في كل طريقة
 حاكية متعابذة للمذهب الذي هو الطريق الحازم كما يأتي (قوله وثالثا) أي وحكي الامام وجهها ثالثا مفصلا وهو
 الاعتماد من حيث الحكم وفيه نظر من حيث الخلاف لأن قناديل الزينة ليست في كلام المصنف للتقييد بقوله
 تسرج فلا يصح دخولها في القاطعة المبرع عنها بالمذهب ولا في الحاكية المتعابذة لها وقناديل الاستضاءة داخلة
 فيهما فلا يصح كون هذا الوجه مقابلا لها فان قيل الطريقة الحاكية شاملة للقسمين لعدم ذكر القيد
 للذكر فيها قلنا هذا لا يستقيم لأنه يلزم أن يكون هذا الثالث هو عين المبرع عنه بالمذهب لأن ذكر القيد فيه
 صريح في التفصيل المذكور ويلزم عدم صحة قول الشارح في قطع في الثاني كما يقطع فيه على الطريقة الأولى
 الجازمة ثم ان أراد بقوله كما يقطع الخ أنه داخلي في الطريقة الجازمة لم يصح كما علمت من ذكر القيد وان أراد
 أن القطع فيه مفهوم من ذلك القيد فسلم فتأمل (قوله للمقابل لها الخ) فيه نظر لأنه ان أراد الاعتراض على
 المصنف فسلم وقد علمت فها هو وان أراد الجواب عنه فغير مستقيم لأنه لا يجوز أن يكون الوجه الواحد
 مقابلا لطريقة قاطعة ولا حاكية وبذلك علم رد ما قاله بعضهم من أن تعير الشارح بقوله على الطريقة الأولى
 الجازمة وهي طريقة الجمهور اشارة الى الجواب عن تعير المصنف بالمذهب فتأمل (تنبيه) قال شيخنا
 لا يقطع بواب المسجد بشي مما ذكر فيه لأنه غير محرر عنه فراجع (قوله والذي يقطع في المسائل المذكورة)
 وهي ما يتعلق بالمسجد كما هو ظاهر كلام الشارح من تقييده السابق بالمسلم والأولى عمومها لما قبلها فيدخل

بسرقة بعض مال سيده (قول الشارح وهو يملك الحجر عليها) زاد الزركشي رفعها للمذهب مالك (قول
 المتن ومن سرق مال بيت المال الخ) مالم يسلم فيه سهم مقدرة لا يؤثر فيه الاقرار بانه على ذلك البلقيني فلو أفرز
 لطائفة من العلماء مثلا فلا قطع بسرقة غيرهم له (قول المتن وهو فقير) يرجع الى قوله وكصدقة (قول الشارح
 وان لم يكن له الخ) مثاله الغني يسرق مال الصدقات (قول الشارح وقناديل) وجه القطع فيها بأنه اذا ثبت
 في حق الأدنى غنى الله أولى (قول الشارح كما يقطع فيه على الطريق الأولى) أي أخذنا من مفهوم الشرح
 (قول الشارح على الطريقة الأولى) هي قول المصنف والمذهب قطعه (قول الشارح ما رأى الامام) الذي
 رآه الامام قوله ورأي الامام تخريج وجه الخ (قول الشارح وما ذكره الخ) الذي ذكره قوله وذكر في الحصر

قطعه بموقوف سرقه) لانه
مال محرز (وأم ولد سرقها
تامة أو محنونة) لانه مالوكه
مضمونة بالقيمة والثاني
قال للملك فيها ضعيف
وكذا في الموقوف بناء
على ان الملك فيه للواقف
أو للموقوف عليه وعلى
القول بأن الملك فيه لله
تعالى فهو كالمباحات (الرابع)
من الشروط (كونه محرزا
بملاحظة أو حصانة موضعه
فان كان بصحراء أو
مسجد) أو شارع وكل
منها لاصانة له (اشتراط)
في كونه محرزا (دوام لحاظ)
بكسر اللام له (وان كان
بمحسن) كدار وحانوت
(كفي لحاظ معتاد) ولم
يشترط دوامه ومن الحصن
حرز المال دون مال ككافي
قوله (واصطبل) بكسر
المهمزة (حرز دواب) أي
وان كانت نفيسة (لا آنية
وثياب) وان كانت خسيسة
(وعرصة دار وصفها حرز
آنية وثياب بذلة) بالمعجمة
(لاحلى ونقد) وثياب
نفيسة (ولو نام بصحراء أو
مسجد) أو شارع (على
ثوب أو توسد متاعا) حرز
قلو انقلب فزال عنه فلا
أي فليس حيثئذ محرزا
(وثوب ومتاع وضعه بقربه
بصحراء) أو مسجد (ان
لاحظه)

ما يتعلق بحال بيت المال أيضا ولا نظر لا تنفع الذي يجوز بالطلقات والتمنات لانه التبعة لنا لضرورة اقامته
بما لا يلحق له فيه ولا نظر أيضا النفقة الامام عليه عند عجزه لانها لضرورة بشرط الضمان عليه أي ان كان
بالغافل يرد ما قاله الرافعي أنه لا رجوع في نفقة الامام على القبط الذي (فرع) لو سرق من مال مرتد لم يقطع
ان ملت على الردة والسارق حق في التمسك بالمال لا قطع قاله شيخنا وقد يقال لا قطع مطلقا نظرا للقول بزوال ملكه
بالردة فراجع (قوله قطعه بموقوف) أي على من يقطع بسرقة ما لا يقطع بموقوف على نحو أصله وسيد
ولا بسرقة للموقوف عليه كما أو بعضه لأنه مستحق له وظاهر المذهب قطع الواقف بما وقفه وفيه نظر نظر القول بأنه
ملكه (قوله وأم ولد) أي ويقطع بأم ولد (قوله سرقها تامة أو محنونة) أو منعه عليها أو سكرى أو مكرهة
أو عمياء أو أعرجية تستحق الطاعة (قوله مضمونة بالقيمة) أي وغير مستقلة بالتصرف ليخرج للكاتب
والبعض فلا قطع على سارقها (قوله وكذا في الموقوف) أي للملك فيها ضعيف بناء على القولين الأولين
القائلين بالملك فيه وعلى القول الثالث بعدم الملك فهو من المباحات فقوله وعلى القول الخ من تامة الوجه الثاني
فتأمل (فرع) لا قطع على مسلم ولا على ذمي بموقوف على الجهات العامة أو في وجوه الخير نحو بكرة بئر
مسبلة وآلات رحا كذلك وقارق الذي هنا ما في نحو القناطر بأنه هنا داخل في الموقوف عليهم قصد ما من
حيث العموم كما علم (قوله أو حصانة) بالصاد المهملة هي القوة والمنعة (قوله وكل منها) أي الصحراء والمسجد
والشارع (قوله لاصانة له) أي في نفسه ولذلك لو دفن ماله بصحراء فلا قطع بسرقة لأنه مضيع له وقد قال
النزالي والحرز لا يملك المالك أنه مضيع لماله فيه ومرجه العرف لأنه ليس له ضابط لثمة ولا شرعا كالقبض في
المبيع والاحياء في الموات (قوله دوام لحاظ) أي عن استحقاقه صاحب المتاع والافليس حرز اقاله شيخنا
أخذا من مسألة الحمام فراجع فان فيه نظرا ظاهرا ولا يصرف في الدوام الفترات العارضة عادة ولو تنفذه السارق
فيها قطع ولا نظر لعدم رؤية الملاحظ خلافا للبقيني (قوله بكسر اللام) اسم لآخر العين ويقابل الموقوف وهو
مقدم الملاحظ للاقب والاراد هنا مطلق النظر منها (قوله واصطبل بكسر المهمزة) قال الزركشي وهي همزة
قطع أصلية (قوله حرز دواب) ان اتصل بالدور مطلقا أو الاقلا بدمن غلق الباب وملاحظة كاسياتي (قوله
خسيسة) أي ولم تجر المادة بوضعها فيه والا كعباءة وبرذعة ونحو سطل وسرج غير نفيس فهو حرز لها
(قوله حرز آنية) يتجه أنه غير ممنون لنية اضافة بذلة اليه خلافا لظاهر كلام الشارح لتخرج الآنية
النفيسة لأنها في معنى الحلى كما صرح به الزركشي (قوله لاحلى الخ) أي لأن حرزها يثبت بالدور والحانات
والأسواق المنبوعة (قوله أو توسد) أي مثلافه الخاتم في الأسيح وليس مغلخلا ولو بقص ثمين والسوار
في اليد ونحو الخلل في الساق والعمامة على الرأس والناس في الرجل والمثز رمز رابه والرداء متوشحا
به (قوله متاعا) أي مما يبد التوسد حرزا له لا نحو كيس جوهر أو نقد فخره شدة بوسطه لا نومه
عليه (قوله فلا انقلب) ولو بقلب السارق ومثله مية عن دابة وهلم حائط دار واسكاره حتى غلب عقله لأن
(قول المتن بموقوف) احتراز به عن غلة الوقف فيقطع بها بلا خلاف ولو كان وقف على القمامة مثلا قطع ولو
كان ذميا (قول الشارح وعلى القول) هو أيضا من تقاريع الضعيف (قول المتن أو حصانة) أي مع
لحاظ معتاد أو بدونه وقد يمثل له بالمقابر المتصلة بالعمارة وكذا الدور عند اغلاقها وقد يرد بان هذا لم يخل
عن أصل الملاحظة نعم قد يمثل له بالرافد على المتاع (قول المتن وان كان) الى قوله معتادا فيفيدك ان الدفن
للمال في الصحراء ليس بحرز (قول المتن واصطبل الخ) أي والاحاط المعتاد لا بد منه ولو لحظ الجيران مع
الاغلاق في المتصل بالعمارة تبارا كذا ينبغي (قول الشارح بكسر المهمزة) وهي همزة قطع أصلية قال
أبو عمرو وليس هو من كلام العرب (قول المتن حرز دواب) أي لا تنفي الحديث جعل المراح حرزا للماشية
(قول المتن بذلة) يرجع الى كل من قوله آنية وثياب

كما تقدم (محرز والافلا) ولو كثرت الطارقون مع الحائط خرج بزحمته عن كونه محرز في الاصح (وشروط الملاحظ قدرته على منع سارق بقوة أو استنفاء) فان كان ضعيفا لا يبالي به السارق وللوضع بعيد عن القوت (١٩١) فليس محرز (ودار منفصلة عن العمارة ان

كان بها قوى يقظان حرز مع فتح الباب واغلاقه والا) أي وان لم يكن بها أحد أو كان بها ضعيفا هو بعيد عن القوت كما تقدم أو قوى نائم (فلا) أي فليست حرز مع فتح الباب واغلاقه وفي وجه أنها في اغلاقه مع النوم حرز قال في الشرح الصغير وهو الأقرب وفي الروضة وهو أقوى وجزم الرافعي في الحرر بمقابلته انتهى ولا ترجيح في الشرح الكبير (ومتصلة) بالعمارة أي بدور أهله (حرز مع اغلاقه) أي الباب (وحافظ ولو) هو (نائم) ليلا ونهارا (مع فتحه ونومه غير حرز ليلا وكذا نهارا في الاصح) والثاني هي حرز في زمن الأمن اعتمادا على نظر الجيران ومراقبتهم (وكذا يقظان تغفله سارق) فانها في ذلك غير حرز (في الاصح) لتقصيره في المراقبة مع فتح الباب والثاني ينفي التقصير عنه بطم اشراط دوام المراقبة ولو بالغ فيها فانه سارق فرصته قطع بلا خلاف (فان خلت) أي الدار للتصلة من حافظ فيها (فالذهب أنها حرز نهارا من أمن واغلاقه) أي الباب (فان

ذلك من زوال الحرز لا من هتكه (قوله) كما تقدم أي لحاظا دائما وفيه إشارة إلى أن هذه المسئلة هي السابقة بقوله فان كان بصحراء الخ والتصرح بالقرب هنا معلوم من الملاحظة ولذا قال شيخنا الرمي ان ذكرها إيضاح (تنبيه) من هذا يعلم أن ثياب القصارين والصباغين ونحو ثياب أيام الزينة ولو تقيصة ونحو خشب أو جذوع خفيفة مرمية في الأزقة ولو على باب دار مالكة غير محرزة بلا حفظ وأما الثغيلة فمحرزة في الأزقة ولو بلا حفظ لافي الصحارى لا يحافظ (قوله والافلا) أي وان لم يلاحظه فليس بمحرز فلا قطع وان أغلق باب المسجد ودخله بقصد السرقة لا باخذ دخوله (قوله ولو كثرت الطارقون) وكذا الواقفون كرحمة نحو خباز أخذ بقوله خرج عن كونه محرز بزحمته (قوله وشروط الملاحظ قدرته على منع سارق) أي على منع السارق بالفعل ولن ضعف عن غيره فلو وضع متاعه بموضع فتغفله سارق أضف منه قطع أو أقوى منه فلا قطع (قوله أو استنفاء) بمجئته فثلاثة أو مهمة فنون (تنبيه) لا يشترط في الملاحظ أن يرا ما السارق على المعتمد ويشترط كونه يقظان (قوله) ودار منفصلة عن العمارة ان كان بها قوى يقظان حرز الخ) سواء زمن أمن أو خوف ليلا ونهارا ولو قال محرزة كان أولى ليشملها وما فيها نائم هي محرزة دون ما فيها زمن أمن بلا حفظ (قوله وفي وجه الخ) هو للتعبد وفي ذكره اعتراض على الصنف فتأمل وخرج بقوله بها ما لو كان خارجا عنهما فلا بد من يقظته كما تقدم (قوله أي بدور أهله) بمد الميزة المفتوحة وكسر الماء وفتح اللام أي فيها أهلها (قوله حرز مع اغلاقه) ومثل اغلاقه ما لو كان له صرير يوقظ النائم أو كان دائما خلفه بحيث لا يمكن فتحه الا بإيقاظه (قوله وحافظ ولو هو نائم) وكذا ضعيف (قوله في زمن الأمن) هو قيد لجريان الوجه للزجوح فزمن الخوف غير حرز قطعا (قوله اعتماد الخ) يؤخف من علة هذا الوجه ضعفه لعدم نظر الجيران ما في الدار وأما نفس الدار فمحرزة بذلك وكذا أبوابها المركبة عليها للنصوبة ومساميرها للثبنة وسقفها كذلك اتفاقا (قوله وكذا يقظان تغفله سارق) أي بغير الفترات القليلة المتفجرة فيما مر فالمراد أن التغفلة في نفس الحافظ اليقظان تزيل الحرز وخرج بها ما لو انتهز فرصته فيقطع كما سيذكره (قوله فانها في ذلك غير حرز في الاصح) لعل اسم الإشارة عائد للفقير من الحافظ الذي توجد منه التغفلة والتنبية من حيث جريان الخلاف فيه فلا يقال مقتضى التشبيه أنها غير حرز ليلا قطعاً فتأمل (قوله والثاني ينفي الخ) صريح كلامه أن الثاني لا يشترط دوام المراقبة فلا يجمله مع التغفلة مقصرا والأول يشترطها فيعده مقصرا ومنه يعلم عدم نوارد الخلاف على محل واحد فتأمل وافهم (قوله نهارا) ويلحق به ما قبل الشمس من الاسفار وما بعد الغروب إلى انقطاع الطارقين (قوله واغلاقه) وليس مفتاحه موضوعا بقربه ويلحق باغلاقه ما من آتفا من صريره ونحوه (قوله وعبر في الروضة الخ) فيه اعتراض على الصنف

(قول المتن محرز والافلا) ثم لا فرق في الصحراء بين اللواتي والملك كما بحثه الرافعي رحمه الله (قول المتن سارق) قيل يؤخذ من التنكير أنه لو كان ضعيفا ولكن السارق أيضا ضعيف يجب القطع وان كان لو سرقه في هذه الحالة قوى لا قطع ثم انظر ما ضابط لفارقة التي بها يقطع هل تحصل ولو بخطوة أو يشترط مفارقتها لذلك الموضع عرفا أو يكفي دفعه بالارض وأن يطارق الموضع الظاهر الأخير ولو تنازعا في الحائط فالقول قول السارق حتى لو اعترف بأصله ولكن قال كنت غافلا صدق أيضا (قول الشارح مع فتح الباب) قال ابن سراقه الآن يكون نائما على الباب (قول الشارح والثاني هي حرز الخ) محل ضعف هذا الوجه ان لم يكن للتاع في بيت من الدار مغلق والاوجب القطع (قول الشارح بعدم اشراط دوام المراقبة) ظاهره أن هذه العلة متفق عليها هنا وحيث تدفئ شكل (قول الشارح أو الوقت ليلا) من ثم تعلم أن ما يسرق من الاسواق المحكمة

فقد شرط (مما ذكر بأن كان الباب مفتوحا أو الزمن زمن خوف أو الوقت ليلا) أي فليست حرزا وعبر في الروضة بالذهب أيضا وفي الشرح والحرر بالظاهر ولم يذكره مقابل

(وخيمة بصحراء ان لم تشد أطناها وترخي أذيالها) بالمعجمة (فهي وما فيها كتاج بصحراء) فيشترط في كون ذلك محرز ادوام لحاله (والا) بأن شددت أطناها وأرخت (١٩٢) أذيالها (فحرز بشرط حافظ قوي فيها ولو) فهو (ثام) وفي الروضة كلاً منها

أونام بقرها وقوله وترخي بالرفع من عطف جملة على جملة في حيز النفي أي ان اتقى الشد والارخاء ولو صرح بالتأني في العطف كالحرر وغيره كان واضحاً (وماشية بأبنية مغلقة) أبوابها (متصلة بالعمارة محرزة بلا حافظ وميرية يشترط) في احرازها (حافظ ولو) هو (ثام) ولو كانت الأبواب مفتوحة اشتر حافظ مستيقظ (وابل بصحراء) ترعى مثلاً (محرزة بحافظ يراها) فان لم ير بعضها لكونه في وحدة مثلاً فذلك البعض غير محرز ولو نام عنها أو تشاغل لم تكن محرزة له ولولم يبلغ صوته بعضها اذا زجرها ففي المذهب وغيره ان ذلك البعض غير محرز وسكت آخرون عن اعتبار بلوغ الصوت لا مكان البدو الى ما لم يبلغه ولا ترجيح في الروضة كلاً منها (ومقطورة) سائرة نقاد (يشترط) في انحرارها (التفات قائدها اليها كل ساعة بحيث يراها) وراكب أولها كقائدها فان لم ير بعضها لمائل فهو غير محرز (وأن لا يزيد قطار على تسعة) للعادة

بكونه عبر بالمذهب مع عدم الطرق بل عدم الخلاف من أصله ويجعله منقول الاصحاب مع أنه بحث للرافعي (قوله وخيمة بصحراء) خرج مالهو كانت بالمران ولو في مسجد أو شارع فهي محرزة والمصحراء هنا قيد فلا بد في كونها وما فيها محرز من دوام لحاظ لشمهية المرور حيثئذ (قوله وفي الروضة الخ) فيدأن كون الحافظ فيها ليس قيدا وهو كذلك (قوله وترخي بالرفع) لعل الملجي له الى ذلك رسمه بالياء التي يجب حذفها مع الجزم ولو جعله محزوماً على لفتن يحزمه بحذف الحركات أو على خطأ الكاتب بآيات البناء أو نحو ذلك لسم ما يأتي من الاعتراض عليه بقوله هو من عطف جملة على جملة توجيه الصحة الرفع وفيه نظر لانه ان أراد بالجملة الثانية الجازم ومدخوله لم يصح كونه في حيز النفي الذي ذكره وان أراد بها الفصل وثابته لم يصح الرفع لقول النحاة بوجوب جزمه لانه فعل مضارع تسلط عليه جازم واختيار بعضهم الثاني وان المراد بالتأني معناه غير شديد وتصرحه بانتفاء الشد والارخاء معاقب قبل لا يوجب شمول ما بعدها لوجود أحد هما دون الآخر أيضا وهو فاسد اذ مع انتفاء الشد وحده تكون كمالو انتفاء ما فيها كتاج بصحراء فلا بد من دوام الحافظ ومع انتفاء الارخاء وحده يكون ما فيها كذلك وتكون هي محرزة بحافظ ولو تأمنا فامل (قوله ولو صرح الخ) هو مسلم من حيث كونه يصير من عطف المفرد لان جملة فيسلم من حيث الاعتراض في الاعراب وأما الاعتراض من حيث الحكم فباق فتأمل (الآية) اكتفى هنا بالثام بقرب الخيمة كما في الروضة كما تقدم بخلاف الدار ولعله لأن الخيمة أهيب والنفوس منها أرب فراجع (قوله بأبنية) ولو من نحو خشبتن أو قصب والكلام فيما اذا انحطت الأبنية بجميع جهات محل الماشية من سائر جوانبه فلو اتصل جانب منه بالبرية ففيه ما يأتي بعده (قوله محرزة بلا حافظ) ظاهره مولوي لا مع عدم الامن هو في شرح شيخنا تقييده بالنهار والامن (قوله ولو كانت الأبواب مفتوحة) هو مفهوم مغلقة اشترط حافظ مستيقظ ويكفي عنه قرب غوث أو نومه في الباب (قوله مثلاً) يحتمل رجوعه لابل وترعى فيشمل بقية الماشية كما هو المقصود ويشمل مالهو كانت في مراح لكن يشترط في هذه كونها معقولة أيضا (قوله لم تكن محرزة) نعم يكفي في كونها محرزة وجود الطارقين للرعي مثلاً (قوله في المذهب الخ) مرجوح (قوله لا مقطورة) أي وابل مقطورة كما هو صريح كلامه وليس هو قيد ابل غير الابل وغير المقطورة كذلك لانه لا يعتبر القطار ولا عدد القطار الا في الابل والبالغ حالة كونها في العمران (قوله تقاد) انما قيده لاجل كلام للصنف بعده والافالسائق كالتقائد (قوله التفات) ويكفي عن التفات مرورها بين الناس في نحو الاسواق (قوله قائدها) وسائقها وراكب آخرها كذلك (قوله تسعة) اعتمده الخطيب ومن تبعه وفي النهج اعتبار سبعة بتقديم السين واعتمده شيخنا الرمل ومن تبعه وفي شرحه موافقة السرخسي في التفصيل وسيأتي (قوله في الاصح) في مرجوح ليلا لا قطع فيه الا أن يكون بها حارس (قول المتن وماشية بأبنية الخ) سكت هنا عن اشتراط النهار زمن الامن فيحتمل اعتبار ذلك هنا في كونه من الدار للتهيئة ويحتمل اغتبار ذلك نظرا الى أن الماشية ليست كغيرها والوجه الاعتبار (قول المتن ولو هو ثام) لو خلت الابل عن الابنية وكانت معقولة لم تكن كغيرها بالثام أيضا (قول المتن وابل بصحراء) الى آخر أحكامها لما فرغ من الكلام على الابل اذا أحزرت في البناء أخذ يتكلم عليها في غير ذلك (قول الشارح ولو لم يبلغ صوته) أي مع النظر (قول المتن ومقطورة الخ) أي سوله كانت في الصحراء أو العمران بدليل ما يأتي عن أبي الفرج ثم هذا فيما يتعلق بالسائرة والذي سلف فيما يتعلق بالقلرة في الابنية أو الصحراء (قول المتن وأن لا يزيد) معطوف على قوله التفات قائدها (قول الشارح فكثير المقطورة) أي الآية لا التي

والثاني محرزة بسائقها المنتهى نظره اليها كالمقطورة المسوقة وهو اول الوجهين في الشرح المخير وعبر في الاول في الحرز بالاشبه ومنهم من لم يقيد المقطورة بعدد وتوسط أبو الفرج السرخسي فقال في الصحراء لا يتقيد القطار بعدد وفي العمران يعتبر ما جرت به العادة فيه وهو ما بين سبعة الى عشرة فان زاد لم تكن الزيادة محرزة قال الرافعي وهو الاصح وعبر عنه في أصل الروضة بالاصح (وكفن في قبر بيت محرز) ذلك البيت محرز ذلك الكفن (وكذا) كفن

(١٩٣)

أي محرز (في الاصح) للعادة والثاني ان لم يكن هناك حارس فهو غير محرز كمنع وضع فيه (لا بمضيعة) بكسر الضاد وبسكونها وفتح الياء أي بقعة ضائعة كما في الحرر وغيره فانه غيره محرز (في الاصح) اذا لا خطر ولا انتهاز فرصة في أخذه والثاني قال القبر حرز للكفن حيث كان لان النفوس تهاب للموتى ولو كان بمقبرة مخوفة بالعمارة ينذر تخلف الطارقين عنها في زمن يتأتى فيه النباش أو كان عليها حراس مرتبون فهو محرز جزما

(فصل) (يقطع مؤجر الحرز) المالك له بسرقة منه مال المستأجر لانه مستحق لمنافعه ومنها الا حراز يفرج بهذا التوجيه من استأجر محوطا للزراعة فأوى فيه ماشيته مثلا فلا يقطع مؤجره بسرقتها (وكذا معبره) أي الحرز يقطع بسرقة منه مال المستعير (في الاصح) لاستحقاقه

(قوله والثاني محرزة الخ) هو للتعبد (قوله بسائقها) ومثلها كب آخرها (قوله وتوسط أبو الفرج السرخسي) بأنه لا يتقيد القطار في الصحراء بعدد وفي العمران يتقيد بما بين سبعة الى عشرة واعتمده شيخنا الزياتي ونقله عن شيخنا الرملي وهو لا يخالف ما مر عنه فراجع (تنبيه) لصوف الدواب وشعرها ووبرها ولبنها والامتنع عليها حكمها في الاحراز وعدمه فلو حلب من لبنها نصابا قطع لكن قيده بعضهم بما اذا اتخذ مالك ما حلب منه أو كان مشتركا أو الا كسطين كل منهما لو اختلفا قطع فراجع (قوله وكفن) ولو غير مشروع (قوله وكذا كفن) أي مشروع ولو من غير مال الميت أو من بيت المال وليس من نحو غصب (قوله في قبر) أي مشروع لا نحو مغسوب ولا على وجه الارض وتصب احجار عليه نعم ان تعمير الحفر قطع سارقه (قوله محرز في الاصح) فيقطع سارقه ان أخرجه من جميع القبر لانه لا يحد في الهواء القبر (قوله لا بمضيعة) ولا بالقائه في بحر وان غاص فيه (قوله عليها حراس) وان زاد الكفن على المشروع (تنبيه) لا قطع على حافظ القبر بسرقة الكفن منه لا بغير محرز عنه ولا سرقة مال من دعاه لدخول داره أو حانوته ولو لئله حوشره (فرع) المالك في الكفن لصاحبه وهو الخاص به لو سرق ولو كل البيت نحو سبع عاد

لما لكه سواء كان المالك يبيت المال أو أجنبيا من ماله أو وارثا من التركة أو من ماله

(فصل) فيما يمنع القطع وما لا يمنعه وما يكون حرز الشخص دون آخر أو مال دون آخر وما ينبع ذلك (قوله يقطع مؤجر الحرز) اجارة صحيحة قبل انقضاء المدة (قوله المالك له) أي لمنفعته (قوله لانه مستحق لمنافعه) وبذلك فارق علم حد السيد بوط أمته للزوجة (قوله فلا يقطع مؤجره) ولا غيره أيضا وكذا يقطع مؤجر المدة (قوله لاستحقاقه منفعة) يفيد أن العارية صحيحة مستمرة وأن السروق مما يستحق وضعه فيه والا فلا قطع وقال شيخنا الرملي ان لزمته الاجرة كأن أحدث وضع الأمتعة فلا قطع والافقطع ان لم يؤمر بالرد راجع ذلك (فرع) لو أعار عبده لحفظ مال غيره أو رعى دوابه ثم سرق السيد من ذلك شيئا أو أعار ثوبا لشخص ثم سرق شيئا من جيبه أو سرق من دار اشتراها قبل استحقاق قبضها قطع في السائل الثلاث فان استحق القبض بأن وفي الثمن أو كان مؤجلا فلا قطع بسرقة مال البائع وقيده شيخنا

سلف لان الكلام في السائرة (قول الشارح وتوسط الخ) بذلك على أن قوله ومقطورة لا فرق بين الصحراء والعمران (قول المتن وكفن) خالف في ذلك أبو حنيفة رحمه الله نظرا أن للنباش انما يخصه لنا حديث من ينش قطيعناه وهو ما قلنا ملك الكفن لله تعالى أم الكفن كنظير من الوقف لئلا لو كان من بيت المال ثبت القطع أيضا نظرا الى أن تعيينه للميت واختصاصه به معتبر والقطع في هذه مخاض بالكفن الشرعي دون الذي دفن معه أو كان زائدا كما نبه عليه الشارح بالقياس الآتي (قول الشارح بكسر الضاد) أي والاصل مضيعة بسكون الضاد وكسر الياء ثم نقلت الكسرة الى الضاد

(فصل يقطع مؤجر الحرز) لا يشك على هذا عدم حتم وطى أمته للزوجة وقوله مؤجر أي اجارة صحيحة (قول الشارح يفرج بهذا التوجيه الخ) هذا قد يشك بأن يد المستأجر على الحرز ولاحق للمؤجر في منافعه تلك المدة وليس كغاصب الحرز لانه لا يبدله (قول المتن وكذا معبره) لو أعاره فمضا

(٢٥) - (قليوبي وعميرة) - رابع

منفعته والثاني لا يقطع لان له الرجوع عن

العارية متى شاء والثالث ان دخل بقصد الرجوع عن العارية لم يقطع أو بقصد السرقة قطع (ولو غصب حرزا لم يقطع) ماله بسرقة منه لان له الدخول فيه (وكذا أجنبي) أي لا يقطع بسرقة منه (في الاصح) لانه ليس حرزا للغاصب والثاني قال ليس للاحذ الدخول فيه

(ولو غصب مالا وأحرزه بحرزه فسرق المالك منه مال الناصب أو) سرق (أجنبي) منه المال (النصوب فلا قطع) على واحد منهما (في الأصح) أما المالك فلان له دخول الحرز لأخذه له والثاني نظر إلى أنه أخذ غير ماله وأما الأجنبي فلان الحرز ليس بوضا المالك والثاني فيه نظر إلى أنه حرز في نفسه والحصم (١٩٤) عليه المالك ومثل غصب المال في جميع ما ذكر سرقته (ولا يقطع مختلس

ومتهب واحد وديعة) وفيهم حديث ليس على المختلس والتهب والخائن قطع صححه الترمذي والاولان بأخذان لليل عيانا ويعتمد الاول على الحرب والثاني على القوة والظنة ويدفعان بالسلطان وغيره بخلاف السارق لاخذ خفية فشرع قطعه زجرا (ولو تخب) في ليلة (وعاد في ليلة أخرى فسرق قطع في الأصح قلت) أخذنا من الرافعي في الشرح (هذا اذا لم يعلم للمالك النقب ولم يظهر للطارقين والا) أي بأن علمه للمالك أو ظهر للطارقين (فلا يقطع قطعا والله أعلم) لانتهاك الحرز ومقابل الأصح وجه بأنه ما بعد انتهاك الحرز والأصح أن يبق الحرز بالنسبة إليه ولو تخب في أول الليل وأخذ في آخره قطع أيضا ويأتي فيه خلاف ما تقدم في إخراج النصب في مرتين بطريق الأولى فإنه هناك تم السرقة وهنا ابتدأها (ولو تخب) واحد (وأخرج غيره فلا قطع) على واحد منهما لأن الاول لم يسرق

بأن دخل لا بقصد السرقة والاقطع أيضا فراجع (قوله ولو غصب مالا) أي وان قل وكذا اختصاصا وخرج بالنصب من غنمه مال قراض أو دينة أو رهن فسرق ماله كمعه مال العامل أو الوديع أو الرهن فإنه يقطع ان دخل بقصد السرقة والا فلا كما مر (قوله المال للنصوب فلا قطع) أي على الأجنبي فلو أخذ مال الناصب ولو مع النصوب قطع كما يؤخذ من التعليل بخلاف المالك للنصوب وان دخل بقصد السرقة فلا قطع عليه (قوله والثاني فيه) أي الأجنبي (قوله واحد وديعة) ومنها العارية والامانة (قوله والاولان الخ) وسكت عن الثالث وهو الخائن للفسر بخاصة نحو الودية لم يتم أخذه للمالك من ماله كقهره عليه فلا يحتاج للفرق بينهما وبين السارق كما ذكره بخلاف الاولين فتأمل (قوله قطع في الأصح) ان لم يعد الحرز والا بأن أعيد الحرز وتقبه ثانيا وأخذ المال فإنه يقطع قطعا (قوله لانتهاك الحرز) أي بظهوره للمالك أو للطارقين واكتفى بذلك في علم القطع هنا لم يتم الشروع في السرقة بخلافه فيما مر فاعتبر مانع قوى باعادة الحرز فيه وهذا لم أن ماله سلكه الشارع في توجيه الأولوية غير مستقيم (قوله وأخرج غيره) ولو جنبنا بالقسم عليه أو مكرها أو حيوانا ملما كقرد أو أعجميا لا يعتد بالطاعة فان اعتد الطاعة أو كان آدميا غير مكره قطع الأمر وفارق ما هنا وجوب القود على الكره بكسر الراء وعلى من أمر نحو قرد بالقتل لان القود يجب بالسبب والقطع هنا انما يجب بالمباشرة أو ما في حكمها كما تقدم (قوله لا يقطع أعني حمل نصبرامه مال مسروق حامله) (قوله فلا قطع) أي بالمال المخرج على أحد فلو بلغ قيمة نحو الأجر الذي أخرج من الجدار نصبا قطع النقيب وحده لانه أخرج من حرزه بنقضه وان لم يأخذ ما ولم ينع المالك منه فتأمل (قوله تعاون في النقب) أي من موضع واحد فلو تباين موضعين معا قطع من أخرج نصبا منهما أو من أحدهما أو مرتبا فلا قطع على الثاني لانهم لم ينقب حرزا وكلامه شامل لما لو تباين أحدهما نصف عرض الجدار مثلا والآخر باقيه فراجع (قوله نقيب) لو أسقطه لاستغنى عن القيد الذي ذكره الشارع عن الروضة وأصلها (قوله ولو ووضعه) أي أحدهما النقيبين بوسط نقيب أي في أجزائه وأخذ الآخر لم يقطع وكذا لو ناوله فيه لصاحبه فان ناوله أو وضعه مخرج النقب فيهما وأخذ الآخر قطع الداخل أو داخل النقب قطع الآخر الخارج ولو قال أو بدل لو لاستغنى عما ذكره الشارع (قوله ولو رماه إلى خارج حرز) أو أخرج يده من الحرز قطع

فطوى العير جيبه وسرق منه قطع بلا خلاف (قول المتن ولا يقطع مختلس الخ) لا انتهى الكلام في شأن السرقة شرع تسلك في شأن السرقة مشيرا إلى تعريفها (قول المتن واحد وديعة) لو قال واحد عارية كان أولى لان الامام أحمد خالفنا فيها وقال بالقطع متمسكا بحديث المرأة التي كانت تستبرئ للتابع وقطعت وسلف لنا جوابه (قول المتن ولو تخب واحد وأخرج الخ) قال الشافعي رحمه الله لو بلغ قيمة الأجر الذي أخرج من النقب مقدار ما يجب به القطع قطع (قول المتن ولو تعاونوا) أي بأن يتحاملوا على الآلة معا ويخرج هذا لبنه وهذا لبنه على الأصح (قول الشارع وهو في الثانية الخ) لو قال المصنف الآخر بالتعريف لوفى بهذا الغرض وبعضهم لأجل تناول هذا القيد جعل قوله وصحه معطوفا على ان يردو كذا يقال في المسئلة الآتية (قول المتن حرز) الأحسن الحرز معرقا

(قول)

والثاني أحد من غير حرز (ولو تعاونوا في النقب وانفرد أحدهما بالأخراج أو وضعه ما قبل بقرب النقب فأخرجه آخر قطع المخرج) وهو في الثانية شريك في النقب كما في الروضة وأصلها (ولو ووضعه بوسط نقيب فأخذ خارج وهو ساوي نصابين لم يقطع في الاظهر) لانهم لم يخرجاه من تمام الحرز والثاني يقطعان لا شرا. كهما في النقب والأخراج كذا وجهه الرافعي رحمه الله وقد أن

للخلاف في مشتركين في النقب (ولو رماه إلى خارج حرز

أو وضعه بما جاز (فخرج به من الحرز (أو ظهر دابة سائرة) فخرجت به من الحرز (١٩٥) (أو عرض طريق صابغة فأخرجته)

وان أعاده به أو تلف بالرمي كاحراق نار وان غلبها أو أعاده إلى حرزه بندال رمي وأخذته غير الرامي ولو مالكة وقع في حرز آخر للمالك وقول شيخنا عتبة لا قطع لو أخذته للمالك لتوقف القطع على الطلب فيه نظر وقول شيخنا الرمي بعم القطع في وقوعه في حرز للمالك يحمل على ما إذا لم يخرج به من حرز مثله ولم يتخلل بينهما غير حرز كما أخرج من صندوق في بيت هو حرزه أيضا قائل (قوله أو وضعه بما جاز) ولو حكا كالورمي شجرة فسقط ثمرها في الماء الذي كور فيقطع بشرط كون الرامي داخلًا في حرز الثمرة (قوله سائرة) أي لجهة محل الخروج والافسكالواقفة (قوله لم يجرها) أي بالفضل بخلاف ما لو طرأ هبوبها (قوله لأنه أخرج به من الحرز) وان لم يأخذه أو أخذته غيره كما مر (قوله فلا يقطع) وان استولى عليها بعد خروجها أو فتح له بابا مغلقا فخرجت منه خلافاً للبقيين (قوله لأن لها اختياراً في السير) شمل ما لو أشار إليها بنحو حبش أو سارت مثقلة أي فلا قطع وخارج ما لو ساقها أو قادها فيقطع ومن هنا يؤخذ أنه لو سرق شاة لا تساوى نصاباً فتعقبها ما يكمل به النصاب من ولدها وغيره فلا قطع (قوله فان حركة فخرج) بالمسروق قطع وان حركة غيره قطع المحرك ان كان مشاركا للآخر في النقب معا والافلاوان حركة نحو سيل أو ربح فلا قطع (قوله ولا يضمن حرييد) ومثله ببعض ومكاتب كتابه صحيحة (قوله ولو سرق صغيراً) ولو نائماً (قوله بقلادة) أي مثلاً قتيابه ونحو دابة هورا كبها كذلك فلا قطع (قوله لأنها في يد المبي محرزة) فان نزعها منه قطع والكلام في قلادة لا تقة به والافلا قطع الا ان أخذها مع من حرزها فيقطع ومثله من أخذ قلادة نحو كلب من حرزها ولو معه وعلم من كلامه أن حرز القلادة هو نفس المبي فقول بعضهم انه لو نزعها بعد اخراجه من الحرز قطع والافلا غير مستقيم (قوله ولو نام عبد) ولو قويا ومثله عبد متيقظ غير مميز أو مميز وأكرهه والافلا بغير محرز منه (قوله قطع) أي بالعبء والبغير أو بهما معا (قوله لأنه أخرج به) أي للذكور من الحرز إلى غير حرز وان أدخله بعد في حرز آخر كقافلة أخرى نعم ان اتصلت القافلتان فلا قطع حتى يخرج منهما كما مر في الإشارة إليه (قوله أو حر) أي لو أخرج من القافلة حراً نائماً على سير فلا يقطع ولو غير مميز ومثله ببعض ومكاتب كما مر (قوله لأن البعير في يد الحر محرز) ولو رماه عنه فان كان قبل اخراجه من القافلة قطع أو بعده فلا (قوله بابها مفتوح) أي لا يفتحها والافلا يقطع حتى يخرج من الباب (قوله قطع) ان لم يكن هو الباب أو أحد السكان وليس للال محرزاً عنه ولذلك لو دخل دار فحدث بها مال وهو فيها فأخذه وخارج به لم يقطع لأنه أخذه من غير حرز الآن (قوله من بعض حرزه) وبه يعلم أن الكلام في مال يكون من الدار حرزاً له والافلا قطع بخلاف (قوله ويبيت خان) ومثله نحو مدرسة ورباط وحوش فيه

(قول المتن فثبت بوضعه) أي ولو كان ذلك عقب الوضع خلافاً للصحيح في نظيره من فتح قفص الطائر (قول المتن ولا يضمن حرييد) خرج الرقيق فان كان غير مميز ولو محبوساً فأخذه من حرز ولو من فناء دار سيد مولود خدعه قطع بخلاف ما لو كان خارج الفناء وأما المميز فان كان نائماً أو سكران أو حمله مربوطاً قطع وكذا أقوى على الامتناع أخرج من الحرز بالسلاح ونحوه أو نام على سير بقافلة كما سيأتي هذا يحصل ما في شرح الارشاد ومتنه وفي الزركشي لو حمل العبد فلا قطع في الأصح (قول المتن ولو سرق صغيراً) مثله لو سرق الامتعة من عليه ولم يكن المثل الذي وقع فيه القطع حرزاً لتلك الامتعة (قول المتن وأخرج به عن القافلة قطع) قال الزركشي لو كان العبد قويا فلا وفي شرح الارشاد ومتنه خلافه (قول المتن أو حر فلا) أي ولو أنزله من على البعير وهو نائم بعد اخراجه من القافلة فلا قطع لأنه رفع الحرز ولم يهتكه قاله البغوي (قول الشارح أو مطلقين) أي ولو كان من الدار لا يصلح حرزاً لذلك للتاع

من الحرز (قطع) لأنه أخرج به من الحرز بما قبل ما ذكر (أو) وضعه بظهر دابة (واقفة فثبت بوضعه) حتى خرجت به من الحرز (فلا) يقطع (في الأصح) لأن لها اختياراً في السير والثاني يقطع لأن الخروج حصل بفعله ولا يتأني الخروج في الماء الراكد الا بتحريره فان حركة فخرج قطع (ولا يضمن حرييد ولا يقطع سارقه) لأنه ليس بمال (ولو سرق صغيراً بقلادة) نصاب (فكذا) أي لا يقطع (في الأصح) لأنها في يد المبي محرزة به والثاني جن سرقته سرقته لها (ولو نام عبد على سير فقاده وأخرج به عن القافلة قطع) لأنه أخرج به من الحرز (أو حر فلا) يقطع (في الأصح) لأن البعير في يد الحر محرز والثاني قال أخرج به من الحرز (ولو نقل من بيت مغلق إلى من دار بابها مفتوح قطع) لأنه أخرج به من حرزه إلى محل الضياع (والا) بأن كان الأول مفتوحاً والثاني مغلقاً أو كانا مفتوحين أو مغلقين (فلا) يقطع ووجهه في المفتوح

أنه غير حرز (وقيل ان كانا مغلقين قطع) لأنه أخرج به من حرزه والاول قال من بعض حرزه فان الباب الثاني منه (و بيت خان وضعه

كيتو) صحن (دار في الأصح)

فيقطع في القسم الأول دون الباقي على خلاف في الرابع والثاني يقطع فيه قطعا لأن من الحان مشترك بين السكان (فصل) (لا يقطع صبي ومجنون) لعدم تكليفهما (ومكره) بفتح الراء شبهة الا كراه الدافعة للحد و قطع السكران على الخلاف فيه من قبيل ربط الاحكام بالاسباب (ويقطع مسلم وذمي (١٩٦) بمال مسلم وذمي) أي كل منهما لا التزام الذمي الاحكام كالمسلم (وفي

معاهد أقوال أحسنها ان شرط قطعه بسرقة قطع والا فلا) يقطع والأول يقطع مطلقا والثاني عكسه (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (الظاهر عند الجمهور لا قطع مطلقا) والله أعلم) قال فيه والتفصيل حسن وفي المهر أحسنها (وتثبت للسرقة يمين للدعي المردودة في الأصح) فيقطع بها لأنها كالينة أو كإقرار للدعي عليه وكل منهما يقطع به والثاني لا يقطع بها لأن القطع حق لله تعالى كذا في الروضة كأصلها وفيهما في الدعاوى الجزم بالتأني (و بإقرار السارق) ولا يشترط تكريره والذهب قبول رجوعه كالزنا) وفي قول لا كالمال والطريق الثاني القطع بقبول رجوعه فلا يقطع وفي القرم قولان أظهرهما وجوبه وفي طريق ثالث القطع بوجوب القرم أيضا (ومن أقر بعقوبة الله تعالى) أي بموجبها بكسر الجيم كالسرقة والزنا ابتداء أو بددعوى (فالصحيح أن للقاضي أن يعرض له بالرجوع) عن الإقرار

مساكن متعددة (قوله فيقطع الخ) هو للتعبد (فصل) فيما ثبت به السرقة ومن يقطع بها وما يقطع به غيرها وعلم من كلامه أن شرط للقطع كونه مكلفا مختارا ملتزما عالميا بالتحريم ولو حكما لا شبهة وليس أصلا ولا مأذونا له ويزران (قوله لعدم تكليفهما) ويزر من له نوع تمييز منهما (قوله ومكره بفتح الراء) ولا يزر أيضا خلافا لبعضهم ويزر للمكره بكسر الراء ولا قطع عليه الا اذا أمر من معتقد الطاعة على ما سيأتي (قوله على الخلاف فيه) للتعبد منه وجوب قطعه (قوله كل منهما) عائدا إلى كل من السارق والسروق منه دفع به توهم الاجتماع وكان الأولى التعبير بأوفيهما (قوله وفي معاهد) ومؤمن (قوله لا قطع) أي على للعاهد أو على للؤمن بسرقة ولو لمال مثله ولا على غيره بسرقة ماله ولو مسلما (قوله مطلقا) أي سواء شرط عليه القطع أو لا نعم يقتض عهد من شرط عليه ويبلغ للأمن (قوله قال فيه) أي الشرح وفيه إشارة إلى مخالفة عبارة المهر له وللتهاج كالمهر فلا اعتراض عليه أقوى (قوله وتثبت السرقة) أي المرتب عليها القطع كما سيذكره وسكوته عنه هنا لعدم القطع في البعض كما يأتي (قوله فيقطع بها) أي اليمين المردودة وهو مرجوح (قوله والثاني لا يقطع بها) وهو للتعبد ولا خلاف في وجوب المال السروق مطلقا (قوله وإقرار السارق) أي تثبت السرقة به لكن لا بد في القطع من وقوع الإقرار بددعوى لتوقفه على طلب المال كما يأتي ويشترط في الإقرار التفصيل كإثبات الشهادة الآتية (قوله وللذهب قبول رجوعه) أي من حيث القطع ويجب المال قطعا في هذه الطريق كإثبات الطريق الثالث لأنها قاطعة بقبول الرجوع ويرم المال أخذا من تعبيره بقوله أيضا والطريق الثاني عكس الأولى فقوله وفي القرم قولان أي على الطريق الثاني فتأمل (قوله كالزنا) يفيد صحة الرجوع في أثناء القطع فلا يبقى ما يضر بقاؤه قطعه هو ولا يلزم الامام قطعه ولا يقبل عوده إلى الإقرار بدرجوعه عنه ولو أقر وأقيمت عليه ينفذ حكم الحاكم عليه ففيه ماسر في نظيره في الزنا فراجع (قوله ومن أقر بعقوبة الله الخ) خرج بالإقرار البينة وبالعقوبة للمال والله الآدمي فلا يحل التعريض في شيء منها (قوله أن للقاضي أن يعرض له بالرجوع) جواز بعد الإقرار ونوبا قبله ليمتنع منه كما قاله شيخنا وفيه نظر من حيث فوات المال بعدم إقراره في الثانية فراجعه الآن يحمل على عدم انكار المال كما يأتي وكذلك أن يعرض للشهود ليمتنعوا من الشهادة أو يرجعوا عنها والراد بالرجوع فيه ما يعم بعد الإقرار وكذا في قيد الانكار كما مر نعم ان خيف انكار المال لم يحل التعريض (قوله والثاني لا يعرض) قاله شيخنا فيحرم كما يحرم التصريح على جميع الأوجه (قوله ما أخاك سرقت) بكسر المهملة وبوأسد تفتحها وهو القياس قال الزركشي

(فصل لا يقطع صبي) (قول الثاني ومكره) كإثبات الزنا (قول الثاني ان شرط قطعه) قضيته علم الاكتفاء على هذا القول بشرط علم السرقة من غير تعرض للقطع (قول السارح مطلقا) كذلك لا يقطع للمسلم بسرقة ماله قال الامام من الاستحليل أن لا يقطع للعاهد بسرقة مال المسلم ويقطع للمسلم بسرقة مال العاهد (قول السارح لأن القطع حق لله) كما لو ادعى عليه أنه زنى بأخته مكره وحلف اليمين المردودة (قول السارح القطع بوجوب القرم أيضا) يريد أن هذه الطريقة مراد التي وأن الامام نسبها للحقنين لكنه نبه بذلك على أن المرجع في الرافعي طريق الخلاف وقد راجع الرافعي فوجدت الأمر كذلك (قول الثاني فالصحيح الخ) أما التعريض بالانكار قبل الاعتراف فهو جائز قطعا بل جزم

للأوردى

(ولا يقول) له (ارجع) عنه والثاني لا يعرض له بالرجوع والثالث يعرض له ان لم يعلم أن له

الرجوع وان علم فلا يدل للأول قوله صلى الله عليه وسلم لما غزا المجر بالزنا ملك قبلت أو غنم شاة نظرت رواه البخاري ولمن أقر عنده بسرقة ما أخاك سرقت رواه أبو داود وغيره

وصريح الحديث أن التعريض لا تنكار للمال وليس هو المراد والناسب أن يقول لملك غصبت أو أخذت
 بأذن المالك أو من غير حرز أو نحو ذلك فتأمل ﴿ تنبيه ﴾ لا يجوز القطع إلا بطلب المالك ماله بمعنى
 الدعوى به وإثباته وإن لم يأخذه وإنما توقف على الطلب لاحتمال أن المالك يقر بإباحته للسارق بملك أو
 غيره فيسقط القطع ولا يكفي العلم بعدم عفو المالك بما هو قبل الدعوى لاحتمال عفو عند ارادتها (قوله ولو
 أقر بلا دعوى) ليس قيدا (قوله أنه سرق مال زيد الغائب لم يقطع) ومثله الصبي والمجنون وكذا السفينة على
 الاعتماد ويحتاجون كمالهم كحضور الغائب لاحتمال أن يملكوا للمال للسارق قبل الرفع للقاضي فيسقط القطع
 عنه (قوله بل ينتظر حضوره) لكن يحبس للمقر إلى حضوره وكذا إلى كمال من الحق به عن مر (قوله
 أو أقر أنه أكره أمة غائب على زنا) هو قيد لجوب المهر لها وعدم المدعيها لالو جوب المدعيه الذي
 الكلام فيه فلا يسقطه لكان أنسب بقوله حذف الحال ويتوقف المهر إلى حضوره (قوله وقفها عليه)
 بناء على الرجوع من عدم المدعي للوقوف عليه بوطء للوقوف عليه والاعتماد وجوبه عليه كما مر في
 بابه (قوله ويشترط ذكر الشاهدين إلخ) ظاهره ولو علم بالشر وطها فراجع ولا مدخل لشهادة الحسبة في
 المال فلا شهدت بالسرقة ثبت القطع دون المال كذا قاله شيخنا وانظره مع ما تقدم من اعتبار طلب المال
 وتوقف القطع عليه (قوله السرقة منه) أي هل هو زينا وعمرو مثلا بدليل ما بعده (قوله وغير ذلك)
 مجرور عطفا على السارق لا فائدة ذكر ما تبقى من الشروط كبيان السرقة وكونه لاشبهة لسارق فيه كما ذكره
 في شرح الروض وغيره والكاف في قول الشارح كاتفاق الشاهدين قياسية وقول بعضهم إن غير ذلك مرفوع
 عطفا على قول المصنف ذكر وهو توطئة لما بعده والكاف للتمثيل غير مناسب فافهمه قال شيخنا ولا
 يشترط ذكر كون المال نصا بالأنه لنظر الحاكم ولا كونه تميز المالك لأن المالك يثبت ماله بغير هذين الشاهدين
 ﴿ تنبيه ﴾ لا تصح الشهادة على الغائب في ذلك إلا أن ادعى عليه قبل غيبته لأن حقوق الله تعالى لا تثبت بالدعوى
 على الغائب ومثل الغيبة للتعزير والتواري (قوله أي أحدهما) خرج مالوا شهدا ما أنه سرق بكرة وآخر
 أنه سرق عشية فان اتفاقا على عين واحدة تساقطا ولا حكم والاتفاق ما شهد به كل وثبت القطع (قوله أن يحلف
 مع أحدهما) أي مع كل منهما إن وافق دعواه ويقر ما شهد به ما كان ادعى بدينار وعشرة دراهم فشهد
 أحدهما بالدينار والآخر بالدرهم ولو اختلفا في الحرز أو المسروق منه فباطلة أيضا فان وافق أحدهما
 الدعوى حلف المدعي معه وغرمه ولو شهدوا بكتب مثلوا والآخر بكبشين ثبت واحد وقطع به أن بلغ نصا

المسوردي والقاضي وغيرهما بالاستعجاب كذا في التكملة للزركشي رحمه الله (قول المتن لم يقطع
 في الحال) أي ولو كان محبس إلى حضوره (قول المتن أو أنه أكره) لو أقر أنه زني بها ولم يتعرض للأكره كان
 الحكم كذلك لكن قاعدة ذكر الأكره ثبوت للمهر (قول المتن ثبت) ولو شهد رجلان حسبة من غير
 دعوى ثبت القطع دون المال أي ولو كان لا قطع حتى يطلب صاحب المال بدليل ما سلف في مسألة الإقرار
 بسرقة مال الغائب بل يحتمل أن تقول هنا لا قطع حتى ثبت المال ولو باقرار أو رجل وامرأتين (قول
 المتن شروط السرقة) لأنه قد يظن ما ليس سرقة سرقة ولا اختلاف العلماء في الموجب للقطع ومن جملة ما ساقه
 الرافعي هنا أنه يشير إلى السارق إن كان حاضرا ويرفع نسبه إن كان غائبا قال الزركشي وهو مشكل إذ
 حدود الله تعالى لا يقضى فيها على غائب أقول يمكن حمل كلام الرافعي على شخص ادعى عليه بالسرقة فأنكر
 ثم غاب في البلد مثلا فشهدت عليه البيئة فان الظاهر قبولها في مثل هذا ولا يشترط تسمية بلوغه النصاب ولا
 عدم ملك السارق ولا عدم الشبهة كذا في الزركشي وفي التصحيح في اشتراط الأخير خلاف قليراجع
 (قول الشارح وغير ذلك) كأنه بالرفع عطفا على ذكره التوطئة لما بعده (قول الشارح أي لا يترتب عليها)

(ولو أقر بلا دعوى أنه سرق
 مال زيد الغائب لم يقطع في
 الحال بل ينتظر حضوره
 في الأصح) لاحتمال أن يقر
 أنه كان أباحه له والثاني
 يقطع في الحال لظهور
 موجب (أو) أقر (أنه
 أكره أمة غائب على زنا) واحد
 في الحال في الأصح) والثاني
 ينتظر حضوره لاحتمال أن
 يقر أنه كان وقفها عليه
 (وثبت) السرقة المراتب
 عليها القطع (بشهادة
 رجلين فلا شهد رجل
 وامرأتان) بسرقة (ثبت
 المال ولا قطع) وكذا شاهد
 ويمين المدعي بها (ويشترط
 ذكر الشاهدين شروط
 السرقة) الموجبة للقطع
 ببيان السارق والمسروق
 منه والمسروق وكونه من
 حرز بتعيينه أو صفته وغير
 ذلك كاتفاق الشاهدين بها
 (ولو اختلف شاهدان
 كقوله) أي أحدهما
 (سرق بكرة والآخر عشية
 فباطلة) أي لا يترتب عليها
 قطع ولا غرم وللشهود له
 أن يحلف مع أحدهما
 فيغرمه

وله الخلف مع الآخر وأخذ الثاني (قوله وعلى السارق رد ما سرق) غنياً كان أو لا قطع أولاً وقال مالك إن كان غنياً غرم والأفلا وقال أبو حنيفة إن قطع لم يغرّم وإن غرم لم يقطع (قوله وتقطع) بعد جلاوس للقطع وضبطه ثلاثاً تحرك أي يقطع الإمام ولو بناتيه أو نحو السيد من عبده ولو قطع السارق يد نفسه باذن الإمام كفى أو بغير إذنه لم يقطع حداً يؤخذ مما سياتي أنه إن قطعها بدت يوت للال سقط القطع عنها وقبله عدل إلى الرجل (قوله يمينه) أي إن كانت موجودة حال السرقة ولو شلاء إن أمن نزف الدم أو ناقصة بعض الأصابع أو زائدة خالقة أو عرضاً ولو تعددت قطعت الأصلية إن عجزت والا كفت ولا يقطعان متاولو سرق بعد ذلك قطعت الأخرى ولا يعدل إلى الرجل ولو تعددت قطع أحدهما عدل إلى الرجل ولو زادت على اثنين فلي ماذكر ولو قطع الإمام يده اليسرى أو لا فقياس ما يأتي في قاطع الطريق الأجزاء لأنه حد تام وإن أساء (قوله فرجه اليسرى) أي بئانه مال يده وقارق الحراة بأن اليد والرجل فيها حد واحد ولذلك يجوز تقديم قطع الرجل على اليد فيها (قوله وبذلك) أي بدفقد الأربع ولو بغير قطع أو كان في ابتداء السرقة وحكمة اختصاص القطع باليدين والرجلين أنها آلات السرقة بالأخول للشي وقسمت اليد لقوة بطشها وقطع من خلاف لابقاء جنس النعمة عليه وإنما لم يقطع ذكر الزاني إبقاء للفلس واللسان القاذف إبقاء للعبادة وغيرها كالمز والأمر بقتل السارق منسوخ أو مؤول بمن استعمل أو ضعف بل قال ابن عبد البر منكر لأصله (قوله وبفس) أي ندباً على ما يأتي ويحتمل في المحضري ويحسم البدوي بالنظر في العادة فيهما (قوله منى) بضم الميم وفتح اللام والقصر من أغليت وفتح الهم وكسر اللام لمن لأنه لا يقال غليت (قوله انمق) أي مصلحة (قوله ثبوت عليه) أي على التفصيل في مؤنة الجلاذ كما سيذكره (قوله وللإمام أهله) نعم إن كان غير عيز بلا كافل وخيف هلاكه وجب الحسم على الإمام وكذا على غيره ممن علم وقدر حكنا استتركه بعضهم فحرره (قوله كفت يمينه) وكذا غيرها (قوله لا اتحاد السبب) أي مع كونه حقاً لله تعالى فلا يرد تعدد القدية في الحج لأنها حق الفقراء (قوله وكذا لو ذهبت الخس) ولو مع بعض الراحة أيضاً (قوله والثاني) منى هو وما بعده على القياس على القود ورد بعدم اعتبار عائلته (قوله ولو سرق فسقطت يمينه) قال شيخنا الرملي بطلب المال وثبوته والتقييد يمينه في المرة الأولى وحكنا الحكم فيما بعدها (قوله سقط القطع) لأن الحق تعلق بيمينها وقدرت (قوله ومن لا يمين له) أي حال استحقاق القطع كما علم أو تعدد قطعها كما مر أو شلت ولم يؤمن نزف الدم تعلق الحكم بما بعدها وكذا ما بعدها (فرع) لو أخرج للقطع يده اليسرى للجلاذ فقطعها فإن قال أخرجتها لظني أنها اليمين أو أنها تجزى أجزائه والأفلا على المتمدن قاله شيخنا الرملي والوجه ضمانها بما في القود في مسئلة الدهنة

﴿ باب قاطع الطريق ﴾

من القطع بمنى المنع لا يترتب عليه من منع سلوك المسرة فهو البر وزلاختمال أو قتل أو إرهاب على ما يأتي

يريدانه ليس المراد بالبطان عدم الاعتبار أصلاً وبعبارة الحرر لم يثبت بشهادتهما شيء (قول المتن وعلى السارق) خالف الحنفية فقالوا إن قطع لم يغرّم وإن غرم لم يقطع وقال مالك إن كان غنياً ضمن والأفلا لئان القطع لله والغرم للأدنى (قول المتن وتقطع يمينه) أي ولو شلاء (قول المتن بعد قطعها) خرج مالو تكررت السرقة قبل قطعها كما سياتي (قول السارح والثاني لا يعدل إلى الرجل) أي لفقد ما به البطن (قول المتن والثاني لا) كالتقصص (قول المتن سقط القطع) أي لموت المرتد

﴿ باب قاطع الطريق ﴾

(وعلى السارق رد ما سرق) فإن تلف ضمنه (قال) على اليد ما أخذت حتى تؤديه رواء أبو داود وغيره (وتقطع يمينه) أولاً (فإن سرق ثانياً بعد قطعها فرجله اليسرى وثالثاً يده اليسرى ورابعاً رجله اليمنى وبذلك يضر ويضمحل قطعه بزمته أو دهن منى) لتفسد أفواه المذوق وينقطع الدم (قيل هو تسمية للحد) لأن فيمزي يداي لام (والأصح) أنه حق للقطع لأن الغرض المألجة ودفع الهلاك عنه ينزف الدم (فؤوته) عليه وللإمام أهله وعلى الأول ليس له أهله ومؤنته كؤنة الجلاذ (وتقطع اليد من سكوع والرجل من مفصل القدم) من السارق (ومن سرق مراراً بلا قطع كفت يمينه) لا اتحاد السبب (وإن نقصت أربع أصابع قلت) أخذنا من الرافعي في الشرح (وكذا لو ذهبت الخس في الأصح والله أعلم) والثاني يعدل إلى الرجل (وتقطع يمينه إذا قصص يمينه) الأصح والثاني لا بل يعدل إلى الرجل (ولو سرق فسقطت يمينه بأفة) أو جناية (سقط القطع) ومن لا يمين له يقطع رجله (أو) سقطت (يساره) بأفة (فلا) يسقط قطع يمينه (على المذهب) وقيل يسقط في قول

(هو مسلم مكلف له شوكه) بجماعة يترصدون في المسكن لفرقة فاذارواهم برزوا (١٩٩) قاصدين للاموال معتمدين في ذلك

على قوة وقسرة يتخلبون بها حيث لا غوث كما سيأتي (لا يختلسون يتعرضون لآخر قافلة) يسلبون شيئا (يعتمدون الحرب) برقص الحيل أو العدو على الاقدام فليسبوا قطاما لا تنفاه الشوكه (والذين يخلبون شرذمة) باعجام القتال (بقوتهم قطاع في حقهم لا قطاع) لقافلة عظيمة سلبوا منهم شيئا بل يختلسون (وحيث يلحق غوث) بالثلاثة (ليس) ذوو الشوكه بما ذكر (قطاع) بل منتهبون) وقد التوث يكون للبعد) عن المارة (أو لضف) في أهلها مع القرب عن الاغاة (وقد يخلبون) أي ذوو الشوكه (والحالة هذه) أي الضف (في بلاد فهم قطاع) وعبارة الحرر فلم حكم القطاع ولا تشرط فيهم الذكورة فالنسوة قاطعات طريق والواحد اذا كان له فضل قوة يخلب بها الجماعة وتعرض للنفوس والاموال مجاهر فهو قاطع طريق والكفار ليس لهم حكم القطاع وان أخافوا السبيل وقتلوا المراهقون لاعقوبة عليهم (ولو علم الامام قوما يخيفون الطريق

وفيه قطع الأيدي والأرجل وقدر النصاب في السرقة قد كرمها وأخرج عنها لأنها كجزئته وعبر بالقاطع دون القطع لأجل ما بعده والمراد بالطريق محل المرور ولو في داخل الأبنية والدور ولم باعتبار فعلهم أربعة أحوال من أصل تسعة لأنهم من ضرب ثلاثة القتل وأخذ المال والاختاف في مثلها يسقط منها خمسة كل واحد مع نفسه والاختاف مع القتل أو مع أخذ المال ويبقى أربعة كل واحد منفردا وجمع القتل مع أخذ المال فتأمل ويثبت برجلين لا برجل وامرأتين أو عيين (قوله مسلم مكلف) ولور قيقا وسيأتي محترضا (قوله بجماعة) قيد لمناسبة ما بعده وسيد كر محترزه (قوله للاموال) قيد للمال كما علم (قوله شرذمة) ولو مساوية لهم (قوله بالثلاثة) أو بالغين المعجمة وقيل بالمهملات والنون (قوله ذوو) بواو بن جماعة في نسخة بواو مفردا في معنى الجمع وفي نسخة ليسوا وهي أوضح لمناسبة الخبر ولا حاجة لتأويل الذي ذكره الشارح معها وأراد بما ذكر القوة ولو جعل ضمير ليس عائدا للذين المذكور قبله لكان أقرب فتأمل (قوله لضف في أهلها) أي بالنسبة للقطاع وان كانوا أقوىاء في ذاتهم ولتلك لودخلوا دارا ومنعوا أهلها من الاستغاثة ولو بالسلطان ولو مع قربه وقوته فهم قطاع حقهم كما علم (قوله أي الضف) وسكت عن البعد عن التوث وكان الوجه ذكره وما قيل إنه سكت عنه لعدم تنوع ادلاييد استغاثة أهل بلد بأهل بلد أخرى فتأمل (قوله وعبارة الحرر الخ) وهي أولى من عبارة التهاج (قوله والواحد) ولو أثنى وهذا مفهوم ماسبق بقوله بجماعة (قوله والكفار) ولو واحدا وهذا مفهوم مسلم فيأمرهم بكونهم ليس لهم حكم القطاع محله في غير من لهم ذمة والافلهم حكم المسلمين فيما ذكر (قوله والمراهقون) ولو واحدا وهذا مفهوم مكلف فيأمر واستتناؤهم من القطع فقط كما أشار إليه بقوله لاعقوبة عليهم وان كان لهم حكم القطاع من حيث غرامة المال وبل النفس (قوله ولو علم الخ) فله الحكم ببله (قوله قوما) ولو واحدا (قوله ولم يأخذوا مالا) أي نصابا (قوله عزهم) وجوب بان لم ير المصلحة في عدمه (قوله بحبس) في غير موضعهم كافي الروضة والأولى استدلاله الى ظهور توبتهم (قوله نصاب السرقة) فيعتبر فيه القيمة بالذهب المضروب وان كان النصاب من جمع مشتركين فيه وكون أخذ المال من حرز مسلم وعلم الشبهة ويؤخذ منه توقف القطع على طلب المال وسقوطه بما يسقط به القطع في السرقة وثبوته بما ثبت به كما ثبت الإشارة اليه (قوله يده اليمنى) أي للمال كالسرقة ورجله اليسرى للمحاربة ولو تعدت اليد والرجل فكما في السرقة ولو قفلت احدهما اكتفى بالباقي ولو قفلتاهما ساق الحكم بما جدهما ولو عكس ما ذكر كان قطع يده اليسرى ورجله اليمنى أولا أجزأ لهما حد تام وان أشاء وأجزأ لهما الضمان ولو قطع يده اليمنى ورجله اليسرى أولا لم يتعد بقطع رجله وفيها الضمان كما في مسألة البهشة ولا يسقط قطع رجله اليسرى وقارق ما قبله لان

(قول المتن هو مسلم) خرج الكافر وقفا مع مورد الآية لكن اعتمد الزركشي وغيره اعتبار الالتزام للأحكام ليدخل الذي (قول الشارح فليسوا قطاعا) أي بل حكمهم في القصاص والضمان كغيرهم (قول المتن والذين يخلبون) بين بهذا ان شرط الشوكه بالنظر لمن يخرجون عليهم لا مطلقا (قول الشارح بما ذكر) راجع لقوله الشوكه (قول الشارح لاعقوبة عليهم) أي ولكن يضمن النفس والمال وانما اختص المقتد القوة بالتخليط لفظ جنائته حيث اعتمد قوته بخلاف من يمتد الحرب (قول المتن ولو علم) يقتضي الحكم بالعلم هنا وقيل يقال ما فيه من حق الأدمى سوغ ذلك (قول المتن قوما يخيفون) الأول مفعول أول والثاني مفعول ثان واعتراض بأن قوما نكرة فلا يصح كونه مفعولا أول لهم (قول المتن ولا قتلوا) يجوز أيضا أن يضمن يأخذوا معنى يتلفوا فيستغنى عن هذا (قول المتن بحبس وغيره) ظاهره وجوب ذلك كقتل غيره وقطعه والواو في عبارته يعني أو

ولم يأخذوا مالا ولا قتلوا (نفسا عزهم بحبس وغيره) والحبس في غير موضعهم أولى (واذا أخذ القاطع نصاب السرقة قطعت يده اليمنى ورجله اليسرى فان عاد فيسراه ويمناه

وان قتل قتل حتما لا يسقط بوجه (وان قتل وأخذ مالا) ربح دينار (قتل ثم صلب) بعد غسله وتكفينه والصلاة عليه (ثلاثا ثم ينزل وقيل يبق حتى يسيل صديده وفي قول بصلب قليلا ثم ينزل فيقتل) وينسل ويكفن ويصل عليه (ومن أعانهم وكثر جمعهم) ولم يأخذ مالا ولا قتل نفسا (عزز بحبس وتغريب وغيرهما) (٢٠٠) أي بواحد عاذا ذكر برأي الامام (وقيل بتعين التغريب الى حيث يراه) واذا

عين صوبا منعه المدول الى غيره وهل يضر في البلد المنفى اليه بضرب وحبس وغيرهما وجهان قال في الروضة الأصح أنه الى رأي الامام وما اقتضته المصلحة (وقتل القاطع يظلم فيه معنى القصاص وفي قول) معنى (الحد) حيث لا يصح العفو عنه ويستوفيه السلطان (قيل الأول لا يقتل بولده وذمي) وعبد (ولومات) من غير قتل (قيدية) في الحر وقيمة في العبد من تركته (ولو قتل جنما قتل بواحد والباقي ديات) فان قتلهم مرتبا قتل بالأول ولو عفا وليه لم يسقط قتله لتعتمده (ولو عفا وليه) أي المقتول (بمال وجب المال) وسقط القصاص ويقتل حدا لتعتمده قتله (ولو قتل بمنقل أو بقطع عضو فعل به مثله) وعلى الثاني يقتل بالسيف في هذه الخامسة ولما العفو في الرابعة ولادية في الثالثة والثانية ولا قيمة فيها ويقتل في الأولى (ولو جرح فاندل لم يتعتمد قصاص في الأظهر)

فيه تبعض خصلة لم تعهد مركبة من خصلتين (تنبيه) يؤخذ مما مر في السرقة أنه لو سقط العضو للمستحق قطعه بعد طلب المال واثباته سقط القطع أو قبله لم يسقط ويتنقل لما بعده فراجع (قوله قتل) لاجل القتل احتمالا لاجل المال ان كان حال قتله ملاحظا لا أخذه سواء أخذه أم لا والا فلا يتعتمد قتله وصدق في عدم الملاحظة قبل أخذه وفيما بعد أخذه نظرا لآله الاذرع (قوله ثم صلب) أي حتما (قوله بعد غسله وتكفينه والصلاة عليه في محل محاربه ان كان في محل مرور الناس والافقي أقرب محل اليه مما هو من محال مرورهم ندبا ولومات حتف أنفه قبل صلبه لم يصب (قوله ثلاثا) أي من الايام ليليا وجوبا ولا يجوز الزيادة عليها ولو خيف انقجاره قبل انعامها أنزل وجوبا أيضا (قوله ومن أعانهم) ولو بدفع سلاح أو مركوب أو تبليت ولو اضافة وليس معنورا بخوفه منهم مثلا (قوله عزز) أي عززه الامام وجوبا بما ذكر بما يراه (قوله وتغريب) وسيأتي أنه دون عام في الحر ودون نصفه في الرقيق (قوله وهل يضر في البلد الخ) هو تغريب على الوجه المرجوح للمعين للتغريب والعمد عليه ما صححه في الروضة (قوله وقاتل القاطع يظلم فيه معنى القصاص) هو المعتمد لأنه حق أدى واجتمع مع حق الله تعالى (قوله لا يقتل بولده) ولا بغير كفه وهل يتعتمد قتله كما في العفو الآتي راجعه (قوله ولو عفا) أي ولو بلا مال لم يسقط قتله أي عن المحاربة ويسقط قتله عن القصاص (قوله لتعتمد قتله) ولأنك لا يسقط باقراره ولا يصح الرجوع فيه لو ثبت بالاقرار ولا شيء على قاتله بعد العفو وتجب دية قتله لورثته ودية المقتول في تركته (قوله وعلى الثاني) وهو كون القلب معنى الحد والخامسة فيه القتل بمنقل أو بقطع عضو والرابعة العفو من الولي والثالثة قتل الجمع والثانية الموت والأولى في قتل نحو ولده وذكرها على ألف والنشر غير المرتب لأنه الأولى (قوله ولا قيمة فيها) أي في الثانية في قتل العبد (قوله كالجائفة واجب المال) أي جزموا ولا قتل فيه مطلقا (قوله والساري) أي من الجروح قتل لشمول القتل لما بالسراية (قوله لا بعدها) ما لم يثبت تبعضها بينة بعد دعواه بها (قوله في الشقين) وهما قبل التوبة بعدها والعبر عنه بالذهب فيهما طريق القطع (قوله ودليل السقوط الخ) أي ولأنه قبلها غير متم فيها بخلافه بعدها قال شيخنا في شرحه والمراد بما قبل القدرة أن لا يعتد اليهم يد الامام بهرب أو استخفاف أو امتناع وقال الخطيب قبل الظفر بهم وهو الأقرب فراجع

(قول المتن ثم صلب) أي حتما (قول المتن ثم ينزل) هذا والوجه عقبه مفروضان بعد استيفاء الثلاث لكنه لو تغير قبلها أنزل وكذا لو خيف تغيره على الأصح (قول المتن وفي قول) وجهه أن الصلب في الحياة فيه تذيب فلو قدم القتل لقات فكان كجلد الحر يقدم على القصاص على ما عتمده الزركشي ونقله عن الامام كما سنبه عليه آخر الباب (قول الشارح وهل يضر في البلد) أي هل يضره أو يكفى بالنفي (قول المتن ولو عفا وليه) الضمير فيه يرجع الى قوله بالأول (قول الشارح ويقتل في الأولى) لو قتل عبد نفسه أو غير محصوم كزنان محصن لم يقتل على هذا القول أيضا (قول الشارح والساري قتل) هو محتمز قوله فاندل (قول الشارح وقيل في كل منهما قولان) وجه السقوط بعد القدرة أنه تعالى خصص هنا وأطلق في آية السرقة بقوله فمن تاب من بعد ظلمه وزد بأنه في هذا محل للتقيد على المطلق عكس القاعدة

(قول)

فالقاطع فيه كغيره والثاني يتعتمد كالقتل والثالث يتعتمد في اليدين والرجلين للشروع فيهما للقطع حدا دون غيرهما كالآف والأذن والعين والقصاص على الأقوال المتقابلة بالمثل وما لا قصاص فيه كالجائفة واجبة المال والساري قتل وقد تقدم حكمه (تسقط عقوبات شخص القاطع يتو بتقبل القدرة عليه لا بعدها على المذهب) في الشقين وقيل في كل منهما قولان ودليل السقوط قوله تعالى الا الذين

تأبوا من قبل أن تقدر واعليهم الآية وقد تقدم ما يخصه من قطع اليد والرجل وتحتم القتل والصلب (ولا يسقط سائر الحدود) أي باقيا وهو حدود الزنا والسرقة والشرب والقذف (بها) أي بالتوبة (في الظاهر) في حق قاطع الطريق وغيره والثاني يسقط بها قياسا على حد قاطع الطريق (فصل) في اجتماع عقوبات على غير قاطع الطريق (من لزمه) لأدميين (٢٠١) (قصاص) في النفس (وقطع) لطرف

(وحدقذف وطالبوه جلد) (قوله فان تلبسوا) اعلم أن التلاوة الذين تأبوا فاعلمه سهو من الشارح أو تحريص من الناسخ واعلم أن التوبة لغة الرجوع مطلقا وشرطا الرجوع عن الطريق العوج إلى الطريق المستقيم قال العلامة الخطيب ولا يستدعي سبق ذنب وشروطها في حقوق الله تعالى النسم والاقلاع والعزم على عدم العودة ويزاد في حق الآدمي رد الظالم اه فراجه لان رد الظالم شرط للتوبة مطلقا (قوله من قطع اليد) في المرة الثانية والرجل أي في المرة الأولى لان ذلك هو الأخذ بالحاربة وهو جزاء وعقوبة وقع تابعا لاختلاف الجهة (قوله) ولا يسقط سائر الحدود أي باقيا) وان ثبت بالاقرار نعم يستثنى منه قتل المرتد باسلامه وتارك الصلاة بفعله ومنه يعلم أنه يسقط بالتوبة حدود ثلاثة (قوله وهو حدود الزنا) ولومن كافر أسلم على المعتد فيحد بعد اسلامه جلدا ورجما وقتلا وقطعا وتقدم أن الحد يتعدان حد عقب كل مرة والاصح في حد واحد ويدخل الجلد في الرجم لمن زنى بكرا ثم محصنا لا لمن زنى محصنا كافرا ثم زنى فلا يدخل على المعتد كذا قاله شيخنا فراجه (قوله أي بالتوبة) والتفصيل المذكور بالنسبة لظاهر والا فهي تسقط العقوبة مطلقا في الآخرة كما لو أقيمت عليه الحدود في الدنيا نعم لا بد في هذه من التوبة عن العزم والاقدام

(فصل) في اجتماع عقوبات الله تعالى أو الآدمي أو لها فهي أقسام ثلاثة سواء في قاطع الطريق وغيره والتقييد بقوله على غير قاطع الطريق ليس في محله ولعله ناظر إلى الخلاف فليتأمل (قوله قصاص الخ) وكذا تعزير فهي أربعة ويقدم التعزير على الجلد لانه أخف (قوله ويأمر بقتله) وجوبا (قوله) لاقطعه بعد جلده) فيمهل وجوبا إلى أن يبرأ (قوله لانه قد يهلك) فلو علم عدم هلاكه عجل قتله الطقسي نعم لو خيف بالامهال فوت ما بعده نحو من به مرض مخوف طلب التعجيل قال شيخنا وجوبا (قوله خوفا الخ) فان لم يخف موته عجل جزما (قوله وعلى مستحق النفس الصبر) لان العقوبتين متبوعين ودرعا يؤول إليه الأمر فسقط ما لا امام هنا (قوله فان بادر فقتل) جل مستوفيا لحقه لكنه يزرر (قوله صبر الآخرين) وجوبا (قوله ويمهل) أي وجوبا والتعريب بين الجلد والقطع على المعتد (قوله ثم يقتل) أي بلامهلة (قوله بأن انضم إلى ما ذكر) وهو الشرب وزنا البكر والسرقة والردة وانما ذكر القذف دون غيره لتكرار المصنف له (قوله لانه حق آدمي) والقاعدة أن حق الآدمي

(قول الشارح من قطع اليد) اعترض المتأخر بأن قضيته عدم سقوط قطع اليد لانه لا يخص القاطع واعتذر العراقي بأن قطعها ليس عقوبة كاملة بل بعضها فان المجموع هنا عقوبة واحدة فلا تسقط بعضها كالرجل سقط كلها قال ولعل عبارة المتأخر هي التي غرت ابن الرضا حتى قل في الكفاية عن النووي اختيار عدم سقوط اليد (قول المتن ولا يسقط الخ) أي سواء ثبت بالبينه أم بالاقرار (قول الشارح والقذف) نازع الزركشي في ثبوت الخلاف فيه ونخصه بحدوده سبحانه وتعالى (قول الشارح والثاني يسقط بها) ظاهره عدم التوقف على صلاح حاله

(فصل من لزمه قصاص) (قول المتن جلد فاذا برأ قطع) هنا قد يعني عن قوله السابق لاقطعه بعد جلده الخ الآن ذكره هنا استيفاء للتقسيم (قول المتن دية) أي في تركه المقتول (قول المتن على حنيفة) أي زنا البكر وجوبا حتى يبرأ ثم يجلس لزانها ويمهل ثم يقطع ثم يقتل (أو) اجتماع (عقوبات الله تعالى

(فصل من لزمه قصاص) (قول المتن جلد فاذا برأ قطع) هنا قد يعني عن قوله السابق لاقطعه بعد جلده الخ الآن ذكره هنا استيفاء للتقسيم (قول المتن دية) أي في تركه المقتول (قول المتن على حنيفة) أي زنا البكر وجوبا حتى يبرأ ثم يجلس لزانها ويمهل ثم يقطع ثم يقتل (أو) اجتماع (عقوبات الله تعالى

(٢٠٢) (قريب وعبرة) - رابع) وجوبا حتى يبرأ ثم يجلس لزانها ويمهل ثم يقطع ثم يقتل (أو) اجتماع (عقوبات الله تعالى ولأدميين) بأن انضم إلى ما ذكر قذف (فصل حدقذف على) حد (زنا) لانه حق آدمي وقيل انه أخف (والاصح تقديمه على حد شرب

(١) هكذا في الاصل ولعل المحشى كتب على نسخة فيها فان تأبوا اه

مقدم مطلقا ان لم يفوت حق الله تعالى أو كانا قتلا أو قطعاً قاله شيخنا الرمل وبه صرح شيخ الاسلام
ولعله لا غلب كما يعلم مما يأتي فلا اجتماع قطع قصاص وقتل ردة قسم القطع أو اجتماع قطع سرقة وقطع
محاربة قطعت يده اليمنى لهما الاستواء الحقيقين قطعا اذ الغلب في المحاربة القود ورجله لمحاربة أو قتل
زنا وقتل ردة عمل الامام بالمصلحة في أيهما يقدم لاستوائهما في كونهما حقيقين لله تعالى أو قطع سرقة
وقتل محاربة قطع ثم قتل وطلب لمحاربة وقدم حق الله هنا لعدم قوت حق الآدمي به ولو اجتماع
قصاص بلا محاربة وقتل محاربة قدم أسبقهما لاستوائهما في كونهما حقا لا آدمي فان لم يكن سبق أقرع
بينهما ولو اجتماع قتل قصاص وقتل ردة قدم القتل عن القصاص وان سبقت الردة لانه حق آدمي ولا نظر الى
مصلحة أخذا مما سبق في القاعدة وقد ينظر فيه بما مر في قطع اليد اليمنى عن السرقة والمحاربة معا
الآن يقال لا يتصور في قطع اليد سبق لتوقفهما معا على طلب المال فتأمل (قوله وأن القصاص النخ)
تقدم للتعهد فيه عن شيخنا

﴿ كتاب الأشرية ﴾

أى بيان حقيقتها وحدودها ومستحقها وفيه بيان التزير ومستحقه لانه قد يكون على مشروب
أو تغليب المدعي لكونه عقوبة أولئك (قوله جمع شراب) بمعنى مشروب وحقيقته للتخلف من
ماء العنب وألحق غيره به وقيل المحر حقيقته في الجميع ولا اختلاف أنواعها جميعا كالتعازير والمراد بالمشروب
ما يعم للأكل (قوله أسكر) أى بأن كان فيه شدة مطربة في ذاته لا مافية تخدير كالبنج والخشيش كما يأتي
(قوله حرم) للاجماع على تحريم ما لو اقم آخر في غزوة خير لا تحريمه في ثالث سني الهجرة بعد أن كان حلالا
قبلها في أول الاسلام ثم أحل بعده ثم حرم ثم أحل ثم حرم مرين أو أكثر فهو مأكول عليه النسخ كما مر في
النكاح وشربه كبيرة وان مزجه بمثل من الماء ويكفر مستعله الا قدر الايسر من غير العنب لقول
أبي حنيفة بحله (قوله وحده شارب) وان لم يسكر حيث كان مكلفا مسلما مختارا عايدا عا لما به وبشعره
ونماطه شرابا صرفا بلا شبة ولا يرد حد الحنفي لما يأتي ويتعدد الحد لمن حد عقب كل مرة والا كفى حد
واحد كما مر (قوله وحرييا) ولو معا هذا كالأدمى بالأولى (قوله وعدم التزام النخ) أى بسبب عقد الجزية
فلا يرد عقابهما في الآخرة ويجب على كل منهما أن يتقياها وكذا كل مكلف ولو مكرها كما اعتمده شيخنا
ويندب لصبي ومجنون ولو بحدافته ويصدق للكره يمينه (قوله لوجهين) أحدهما وجوب الحد بناء

(قول الشارح تقديم لا تخف) هذا قاصر على جلد الزنا وكراهه فربها من قول البلقينى ان
كان حد الزنا رجما فلا خلاف في تقديم القطع عليه اه وعلى قياس ما قاله البلقينى حد القذف مقدم على الزجم
قطعا ثم قوله والثاني يرجع لحد الشرب أى فيقدم على حد القذف لانه أخف لكن صريح الشارح اقتضى
أن القصاص مقدم على حد الزنا وهو ممنوع

﴿ كتاب الأشرية ﴾

(قول المتن وحده شارب) ولو كان يرى حل تناوله ولو كان من عادة عدم سكره بشرب الخمر
(قول المتن الاصبيا النخ) الظاهر أن الاستثناء من الحد خاصة ثم رأيت الشارح ذكره بعد لان
المصحيح أن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة (قول المتن وكذا مكره النخ) نقل في شرح
التهذيب عن الأكثرين أن عليه أن يتقياها سواء كان معنورا بشربه أم لا قال وكذا سائر المحرمات
من الأكل والشرب والذي في البحر وغيره الاستعجاب (قول الشارح لوجهين) أحدهما يحد
بناء على أن شربها لا يباح بالاكراه

وأن القصاص قتلا وقطعا
يقدم على حد (الزنا)
تقدم للحق الآدمي والثاني
العكس تقديم لا تخف
(كتاب الأشرية)

جمع شراب (كل شراب
أسكر كثيره حرم قليله)
وكثيره (وحد شارب)
قليل كان أو كثيرا من
عنب أو غيره (الاصبيا
ومجنونا وحرييا وذنبا
وموجرا) أى مصروبا في
خلقه فهرا (وكذا مكره
على شربه على المنهب)
فلا يحدون لعدم تكليف
الأولين والآخرين وعدم
التزام للتوسطين حرمة
الشراب ومقابل المنهب
طريق حاك لوجهين (ومن
جهل كونها) أى الخمر

وهي الشدة من عصير العنب (خمر) فشر بها (لم يجد) لعذره (ولو قرب اسلامه فقال جهلت بحر يمهالم يجد) لجهله (أو) قال بعد علمه
بتمر يمه (جهلت الحد) لأن حقه أن يمتنع (ويجد بدردي خمر) (٢٠٣) وهو ما يبق في أسفل انائها نخبنا

(لا يخبز عجن دقيقه بها
ومعجون هي فيه)
لاستهلاكها (وكذا
حقنة وسعوط) بفتح
السين أي لا يجد بهما
(في الأصح) لأن الحد
للزجر ولا حاجة فيهما الى
زجر والثاني يجد بهما
للطرب بهما كالشرب
والثالث يجد في السعوط
دون الحقنة (ومن غص)
بفتح العين (بلقمة أساغها
بتمران لم يجد غيرها) وجوبا
ولا حد (والأصح) بتمر يمه
لنواء وعطش اذا لم يجد
غيرها (لموم النهى عنها
والثاني جوازها لذلك
والثالث جوازها للتداوى
دون العطش والرابع
عكسه والجواز في التداوى
مخصوص بالتفليس الذي
لا يسكر وبقول طيب
مسلم ويرقع الجواز
في العطش الى الوجوب
كتناول اللبنة للضطر
وعلى التحريم قيل يجد
وقيل لا وعلى الجواز لا حد
(وحد الحرار بون ورقين
عشرون) على النصف
من الحر (بسوط أو أيد
أو نعال أو أطراف ثياب
وقيل يتعين سوط) لاقتصار

على أنها لا تباح بالأكراه (قوله وهي الشدة الخ) هو بيان لحقيقة الحرمة وليراد هنا للسكر مطلقا كما مر
و يصدق في جهله يمينه نعم ان تشاين للسليم بحيث لا يخبز عليه لم يصدق ويحد (قوله انائها) أضافه نظرا
لما الكلام فيه والا فالبردي اسم لما يرسب في أسفل اناء كل مائع (قوله نخبنا) فهي خمرة معقودة وحده
بها نظر الأصل كما لا يخفى بالحشيش والبنج ونحوهما ولو من ذابة نظرا لأصلها ما لم تصل الى الشدة للطرية
(قوله لاستهلاكها) راجع للخبز والمعجون ولا يتقيد الحكم بهما أخذا من العلة فإلما ونحوه كالسمل
كذلك والراد باستهلاكها عدم ظهور عنها بالرؤية (قوله والثاني بحد الخ) صريح في أن الخلاف في
الحد أو ما الحرمة فهي باقية اتفاقا وهو كذلك في هذا وكذا ما قبلها أيضا لا تنحو وتدا وكما يأتي (قوله في السعوط)
نظر الكونه في الصماغ فلا يسمى شرابا (قوله ومن غص بفتح العين) أي للمعجمة ويجوز ضمها وبها
صدمه ملة ثقيلة بمعنى شرق (قوله ان لم يجد غيرها) بما يقوم مقامها ولو من بول نحو كلب فهو قيد للوجوب
ويانهم عدم الحرمة وعدم الحد والا فلا يجب بل يحرم ولا حد للشبهة (قوله بتمر يمه لنواء) أي وهي
سرفق والا فلا يجوز التداوى بما هي فيه كسرف بقية النجاسات (قوله اذا لم يجد غيرها) أي بما يفتنى عنها ولو
من مغلف كما تقدم وهذا قيد للخلاف فان وجد غيرها حرمت قطعاً ولكن لا حد كما مر (قوله والجواز في
التداوى الخ) هو قيد للجواز للبنى على الوجه الثالث للرجوح (قوله ويرقع الجواز في العطش) أي على
الوجه الثاني والرابع وكذا على الأول الرابع والثاني لأن حالة الاضطراب لا خلاف في الجواز فيها فلا أسقط
لفظ الجواز من عبارته لكان صواباً فتأمل (قوله الى الوجوب) وسيتخذ لحرمة فيها كما مر ومن العطش
غيره مما تقدم (قوله وقيل لا) أي لا يجد وهو للتعبد (قوله وعلى الجواز) أي فيما ذكر من الوجوه الاربع
لا حد أي لا خلاف نعم بحد خفي بشر يما يقول بجواز زجر الليل الطبع اليها لأنه من باب عدم الفلست لولا ذلك
لا ترد شهادته (فرع) يجوز إزالة عقل لسوء قطع ساحة بنحو بنج لا بمسكر على التعبد (قوله وحد الحر
أربعون) وقال الأئمة الثلاثة ثمانون (قوله ورقين) ولو مبعضا عشرون على النصف من الحر وقيل
ما ذكر عن الأئمة الثلاثة أن حده أربعون وهو معطوف على الحر وعدم تعريفه للناسب رعاية للاختصار
وهو يشمل الذكر والاشئ فيهما (قوله لاقتصار الصحابة عليه) أي على السوط بعده صلى الله عليه وسلم
(قوله فانه) أي النبي صلى الله عليه وسلم (قوله كان يضرب) أي بأمر بالضرب كما مر في الأحاديث كلها بيان
لإطلاق الضرب من غير تقدير كما سيذكره (قوله بأن سأل) أي أبو بكر من حضره في مجلسه أو من

(قول المتن ولو قرب اسلامه) يستثنى الخاطا للملأ كأهل النعمة بمصر (قول المتن انائها) أضافه لقول المتن
دردى خمر والا فالبردي ما يرسب في أسفل المائع مطلقا (قول الشارح ولا حاجة) أي لأن النفس لا تدعو
الى ذلك (قول الشارح والثالث بحد) كما يجرم في الرضاع السعوط دون الحقنة (قول الشارح بفتح العين)
أي وفيه الضم أيضا (قول المتن وعطش) بفتح الزر كشي جوازاً كل النبات المحرم عند الجوع اذا لم يجد
غيره ومثله بالحشيش قال لا تنه لا تزيد الجوع وفيه نظر يعرف بالنظر في حال أصلها عنداً كلها (قول الشارح
والثاني جوازها لذلك) كغيرها من النجاسات واحتج الأول بأن الله لما حرّمها سلب نعمها وبأن شرها شر
العطش بعد ذلك (قول المتن أربعون) أي خلافاً للأئمة الثلاثة حيث قالوا انها ثمانون (قول المتن وقيل يتعين
سوط) فلا يجزى الايدي والنعال ومراده بالسوط ما يشمل الصلّا خصوصاً للتخمين سيور في الحديث

الصحابة عليه بعد النبي صلى الله عليه وسلم فانه أتى بشارب فقال اضربوه بالأيدي والنعال وأطراف الثياب برواه الشافعي وفي صحيح البخاري
نحوه وفيه وفي صحيح مسلم أنه عليه الصلاة والسلام كان يضرب بالجر يد والنعال وقد رد ذلك الضرب للشارب بأمر بين في زمن أبي بكر رضي
الله عنه بأن سأل من حضره فضرب أربعين حياته ثم عمر أربعين إلى أن

تتابع الناس في الشرب
فاستشار فجلده ثمانين قال
على رضى الله عنه لأنه اذا
شرب سكر و اذا سكر هذى
واذا هذى افترى (ولو رأى
الامام بلوغه ثمانين جازى
الأصح) كما فعل عمر رضى
الله عنه والثاني للمنع لأن
علياً رضى الله عنه رجح
عن ذلك فكان يجلد في
خلافته أربعين (والزيادة)
عليها (تزييرات وقيل حد)
بالرأى (ويحد باقراره أو
شهادة رجلين لا بريح خمر
وسكر وقى) لاحتمال كونه
غالطاً أو مكرهاً (ويكفى في
اقرار وشهادة شرب خمر)
وقيل يشترط وهو عالم به
مختار) لاحتمال أن يكون
ساجداً به أو مكرهاً عليه
ودفع بأن الأصل عدم الجهل
والأكراه (ولا يحد سأل
سكره) بل يؤخر إلى أن
يفيق ليرتدع (وسوط
الحدود) في الشرب والزنا
والقذف (بين قضيب
وعصا ورطب ويابس)
للاتباع (ويفرقه) أى السوط
من حيث العدد (على
الأعضاء) ولا يجمع في
عضو واحد (الا للقاتل
كثيرة) النحر والفرج
ونحوهما (والوجه قيل
والرأس) لشرفه كالوجه
والأصح لا والفرق أن منطى
غالباً فلا يخاف تشويهه
بالضرب بخلاف الوجه

حضر الجلد في زمن النبي صلى الله عليه وسلم كما صرح به بعضهم ولعل للسؤال أجاب بالاربعين أخذاً بما
يعدى أجابه بذلك اجتهدا ووافق عليه الحاضرون ففعله أبو بكر وقيل أجابه برواية مسلم أنه صلى الله
عليه وسلم كان يضرب في الخمر بالجريد والنعال أربعين وعلى هذا قلل أبو بكر لم يكن بلغه ذلك حين سأل
وفيه نظر والوجه أن هذه الرواية لم تثبت وإن كانت في مسلم ولا ميسياً في عن علي رضى الله عنه كما يصرح به
قول الشارح وقد ثبت ذلك الخ ادلتها لكان علم بلوغها للخلفاء الاربعين ولمن حصر من الصحابة أبا بكر
حين سأل عن ذلك من أجد البعيد ولما استشار الامام عمر رضى الله عنه من حضره في كم يضرب ولما وسعه
الاجتهاد بمخالفتها بالزيادة عليها ولما وسع الامام علياً أن يقول كل سنة قتال واقهر وراجع والحق أحق من
للراء (قوله تتابع الناس) أى أكثر منهم الشرب (قوله فاستشار) أى عمر كما هو الظاهر أى شاوور من حوله
في الزيادة على الاربعين الى الثمانين فقيل لم يشيروا عليه فقط بما اجتهدوا وهو للوافق لميسياً وقيل أشاروا
عليه بما وافقهم ولذلك قال على رضى الله عنه جلد النبي صلى الله عليه وسلم أربعين وأبو بكر أربعين وعمر
ثمانين وكل سنة وهذا أى الاربعين كما قاله ابن حجر وغيره ما حبالى تبعه صلى الله عليه وسلم (قوله قال
على رضى الله عنه الخ) هو بيان لمستند الامام عمر في ضربه ثمانين لأن ذلك لازم (قوله هذى) من الهذيان
وهو التكلم بغير روية (قوله افترى) أى قذف وحداث القذف ثمانون (قوله كما فعل عمر رضى الله عنه)
باجتهاده ولم يثبت عن الصحابة موافقته عليه فدعوى الاجماع عليه مدخولة فلذلك رجح عنه على رضى
الله عنه كما ذكره بعد (قوله والزيادة الخ) هو جواب عن الواقع من عمر رضى الله عنه باجتهاده أو مع موافقة
الصحابة عليه أو مع وجود النص بخلافه عن النبي صلى الله عليه وسلم وأبى بكر كما قيل فيما مر (قوله عليها)
أى الاربعين الى الثمانين فقط ولا تجوز الزيادة بعدها لقيام الاجماع على منع الزيادة عنها (قوله تزييرات)
أى أكثر من تزيير على وجه مخصوص فلذلك بلغت قدر الحد وامتنعت الزيادة فافهم (قوله وقيل حد
بالرأى) أى وقيل الزيادة حد برأى الامام الذى يأمر بالحد لا بالنص عليها لعدم الاتفاق على ثبوته كما مر
فهو مخالف لبقية الحدود لجواز ترك بعضها وعدم تحقق مقتضيه (قوله ويحد باقراره) أى الحقيقى ومثله
علم السيد في عبده لا غيره (قوله ولا يحد حال سكره) فيحرم ولكن يجزى لو وقع مالم يصير ملقى كالخسبة
ويكره في السجدة ويحرم ان لوته بنجس (قوله وسوط) هو فى الأصل سيور تلف وتلوى سمي بذلك لأنه
يسوط الجلداً أى يشقه وكون السوط بين ما ذكر واجب كما قاله الزركشى وقيل مندوب (قوله الحدود)
لوقال المقوبة كان أولى ليشمل التزيير (قوله في الشرب والزنا والقذف) أشار الى أنه لا يوجد تعيين
الجلد في غيرها فالمراد بالزنا فى السكر (قوله قضيب) هو عصا رفيقة جداً (قوله ويفرقه) وجوبا (قوله
من حيث العدد) لامن حيث الزمان أو الحقة والتفصل (قوله الا للقاتل) فيحرم ولا ضمان لو مات (قوله
والوجه) فيحرم أيضاً (قوله والأصح لا) قيده بعضهم بغير نحو محلو قد أقرع والا فيجانب قطعاً ومتى
وضع يده على محل لم يسل عليه الضرب ولا يلطم وجهه فيحرم ان تأذى به ويجلد الرجل قاتلاً وتباً والمرأة جالسة
أتى بسوط مكسور فقال فوق هذا قاتى بسوط جديد لم تقطع تمرته فقال بين هذين قاتى بسوط قسرك به
ولان فأمر به وجلد (قول الشارح لأن علياً رضى الله عنه رجح عن ذلك) لك أن تقول ان كان الذى صدر من
عمر اجماعاً فكيف سأل على المخالفة وان كان غير اجماع فكيف احتج به الاصحاب ويحجب بأنه اجماع على
جواز الزيادة لا على تعيينها لميسياً أنها تزييرات (قول المتن تزييرات) أى لأنها لو كانت حداً لما جازر كما
ووجه الثاني أن التزيير لا بد من تحقق سببه وأيضاً لو كان تزييراً لما جاز بلوغه أربعين ورد بأن ذلك تزييرات
واعترض الرافعى بأن الجنابة المتولدة منه لا تنحصر فجاز تجاوز الثمانين (قول المتن ويحد باقراره) أى
الحقيقى (قول المتن قضيب) وهو العنص أى فيكون ضعيفاً

كذلك ويلف عليها ثيابها وجواربها ويلفها نحو امرأة ومحرم والحشى كالمرأة ولا يلف ثيابها الا محرم (قوله ولا تشديده) أي المحدث ولو أثنى وألبد مفرد مضاعف فيشمل اليدين معا فيحرم شدة مما عند شيخنا الرمي ويكره فقط عند الخطيب والأول موافق لما مر من تمكنه من وضع يده على ما يؤله ولا يتولى الجلد الا الرجال ولو من أثنى وخشى ويجلد ذوا الهيئة في محل خال واستحسن للساوري ما أحدثه أهل العراق من جلد المرأة في نحو غرارة لأنها أستر لها (قوله ولا تجرد) فيكره (قوله دون جبة) فيجب نزعه (قوله فلا يجوز) أي عدم تواليه فيحرم ولا يعتد به نعم إن بقي ألم الأول عند الضرب الثاني كفى قاله الامام ورجحه

فصل في التعزير من العزر وهو مفرد التعازير كما مر ويطلق لغة على التعظيم والتفخيم والتأديب والاجلال والردع والنوع والضرب الشديد ودون الحدوشر عاتدب على ذنب لا حد فيه ولا كفارة غالبا وهو لله أولادى ولا يستوفى ما يتعلق بالآدمى الا بمطلب ذلك الآدمى كإتي حد السرقة وغيره ويتم الامام اجابته المصلحة (قوله في كل مصيبة الخ) هنا الضابط للبالغ فقد يشرع التعزير ولا مصيبة كتأديب طفل وكافر وكمن يكتسب بالآلة لهو لا مصيبة فيها وقد يتنق مع اتقاء الحد والكفارة كقطع شخص أطراف نفسه وكصغيرة صدرت من ذى هيئة قبل نهى الحاكم له وان تكررت مؤثله وطء حليته في دبرها اذا تكرر وتكليف المالك بماله لا يطبق وقد يجتمع مع الحد كما فيمن تكررت منه الردة لأن الاصرار على الردة ويزر بعد اسلامه وقد يجتمع مع الكفارة كما في الظهار واليمين القموس وافساد صومه يوما من رمضان بجماع منه لحليته وقد يجتمع الثلاثة نحو من زنى بأمة في رمضان زاد ابن عبد السلام وهو صائم معتكف محرم في جوف الكعبة قال فيازمه العتق والفدية ويحد لزنאו ويمنع لقطع رحمه واتهاك الكعبة **فرع** يزر من وافق الكفار في أعيادهم ومن عسك الحيات ومن يدخل النار ومن يقول لدمى يا حاج ومن سعى زائر قبور الصالحين حيا (قوله كباشرة الأجنبية) من رجل بوطء أو غيره وان أوهم كلامه الأول والردا بالأجنبية غير حليته ولو محرما له (قوله والتزوير) هو محاكاة خط الغير (قوله بحبس) وله ادامة حبس من يكثر أذاه للناس ولا يكفه التعزير متى يموت (قوله صفع) هو الضرب بجمع الكف أو يبطنها (قوله أو توبيع بالكلام) وبالقيام من مجلس وخلع ملبوس ويجوز باركاب دابة نحو حمار مقلوب أو دورانه بين الناس وبكشف رأسه ويحلق رأسه بكرهه وجلب دون ثلاث وتعزير بدون عام في الحر ودون نصفه في الرقيق ولا يجوز منع طعام أو شراب أو صلاة أو خلق لحيه وان قلنا بالأصح أنه يكره حلقها لنفسه من نفسه وحلق رأس المرأة كاللحية ولو عزر به فيها كتنق ومنع شيخنا الرمي تبعا لابن دقيق العيد الضرب بالدرة المرفوعة الآن لدوى الهيئت لأنه صار عاراق ذريتهم فراجع (قوله ويجهد الامام) وكذا غيره ممن يجوز له التعزير من نحو كافل صبي أو مجنون أو سفيه وسيد في رقيقه ومعلم يعلم منه لكن باذن ولي محجور وزوج لحق نفسه (قوله وله أن يجمع الخ) هو دفع ما توهم من أن أولاد الأشياء فيفيد أنها لا باحة فله جمع نوعين فأكثر وتجب مراعاة الأخف فالأخف كالصبيان (قوله وله في التعلق بحق الله خاصة العفو ان رأى المصلحة) بخلاف التعلق بالآدمى

فصل يزر بحبس أو ضرب الخ وله أن يجمع بين نوعين منها كالضرب والحبس قال ابن الرفعة لكن ينبغي أن ينقص الضرب حيث أنه عن أدنى الحدود نقصانا لا يبلغ مع الذي ضم اليه من ألم الحبس مثلاً أدنى الحدود ثم من الأنواع التي يزر بها النقي أيضا ولا يجوز خلق لحيته في نسو يد وجهه وجهان والأكثر على الجواز ولا يجوز على الجديد بأخذ المال

(ولا تشديده) بل تركه
يداه مطلقتين حتى يتق
بهما (ولا تجرد ثيابه) بل
ترك عليه قميص أو قميصان
دون جبة عشوة أو فروة
(ويؤلى الضرب) عليه
(بحسب يحصل زجر
وتنكيل) فلا يجوز أن
يضرب في كل يوم سوطاً أو
سوطين

فصل في التعزير
(يزر في كل مصيبة لا حد
له ولا كفارة) كباشرة
الأجنبية فيما دون الفرج
وسرقة مادون النصاب
والسب بما ليس بقذف
والتزوير وشهادة الزور
والضرب بغير حق بحبس
أو ضرب أو صفع أو توبيخ
بالكلام (ويجهد الامام
في نفسه وقدره وقيل ان
تعلق بالآدمى لم يكف توبيخ)
فيه بخلاف التعلق بحق الله
نمالي وله أن يجمع بين
الحبس وغيره وله في التعلق
بحق الله خاصة العفو ان رأى
رأى للمصلحة فيه

(فان جلد موجب أن ينقص في عشرين جلدة) في (حر عن أربعين) جلدة في حدودها (وقيل عشرين) أدنى الحدود على الإطلاق (و يستوى في هذا (جميع المعاصي) السابقة (في الأصح) والثاني لا يلزم تبر كل معصية منها بما يناسبها مما يوجب الحد فتعزير مقدمات الزنا أو الوطء الحرام الذي لا يوجب الحد ينقص عن حد الزنا لأن حد القذف والشرب وتعزير السب بما ليس بحد ينقص عن حد القذف لأن حد الشرب وتعزير سرقة مادون النصاب يعتبر بأغلب حدود الجلد وهو مائة جلدة لأن القطع أبلغ منها (ولو عفا مستحق حد) عنه كحد القذف (فلا تعزير للإمام في الأصح) والثاني له التعزير لحق الله (أو) مستحق (تعزير فله) أي للإمام التعزير (في الأصح) والفرق بين الأئمة أن الحد مقدر لا يتعلق بنظر الإمام فلا سبيل إلى الدول إلى غيره بعد سقوطه والتعزير يتعلق أصله بنظر الإمام فإذا لم يؤثر فيه إسقاط غيره

﴿ كتاب الصيال وضمان

الولاية ﴾

(له) أي الشخص (دفع

كل صائل) مسلم وذمي

حر وعبد وصبي ومجنون

(على نفس أو طرف أو

بضع أو مال) وإن قل إذا

كانت المذكورات معصومة

﴿ كتاب الصيال ﴾

وضمان الولاية وكذا ضمان غيرهم وحكم الخن وسكوته عنهما غير معيب والصيال لغة الاستطالة والوثوب وشرعاً استطالة مخصوصة (قوله له) أي إن لم يكن من الولاية والأوجب الدفع عليهم ولو عن المال وفي غير الصيال ولهم وكذا لغيرهم عند الأمن على التمسك بالمعصية كسرب خمر في بيته كما قاله الإمام وتفسير الضمير بالشخص يشمل دفع ذمي أو حر في مسلمان أو كافر ولو حر يبا أو على مسلم ولو غير معصوم أو على بضع أو مال ولو لحرية أو حر في قال شيخنا وهو كذلك لأنه لا يجوز لتفسير المعصوم نحو القتل على ما يأتي (قوله مسلم الخ) سواء الذكر والأنثى ولو آدمية حاملاً والأصل والفرع نعم لا يدفع مضطر ولا مكره على أتلاف مال غير موقيد شيخنا الرمي بما إذا كان الأكرام بالقتل أو القطع فإن كان بأتلاف مال له جاز للمالك دفعه ولكل من للكره بفتح الراء والمول عليه دفع للكره بكسر الراء ولا ضمان وإن ظهر الأكرام بعد القتل مثلاً ﴿ فيه ﴾ لا يخفى أن الاختصاص كالمال فيما ذكر فيه (قوله على نفس) ولو عاؤ كالأصائل وكذا ما بذها وجو بأؤنبا فمن رأى شخصاً يحرق مال نفسه جاز أن يدفعه عنه أو رآه يريد قتل عاؤ كالأصائل أو رآه يزني بعاؤ كالأصائل وجب دفعه عنه (قوله أو بضع) وكذا مقدماته (قوله إذا كانت الخ) هو قيد لجوب الدفع وعدم الضمان ويجوز الدفع عن غير المعصوم إلا بنحو قطع أو تلف منفعة عضوهم قال شيخنا يجب الدفع عن بضع الحرية ولو بالقتل قال ودخل في المعصوم الكلب المحترم فيجب الدفع عنه ولو كان الصائل عليه مسلماً معصوماً وأدى إلى قتله وتقل عن الخادم ما يخالفه فراجع (قوله فان قتله) أي قبل الدافع الصائل لم يضمنه وعكسه بأن قتل الصائل الدافع فيضمنه ولو بالقود وإن لم يوجب الدفع على التمسك (قوله فلا ضمان) وفارق قليل للمال هنا ما في السرقة لوجود البيع هنا (قوله ولا يجب) أي على غير الولاية كما مر (قوله الدفع عن مال) الاقتض كولي في مال محجوره ووديعة وكالمرهون ولو على غير المرتهن وكما لو لم يوجب الدفع عن بضع أو خسارة أو نحو ذلك واختار الغزالي وجوب الدفع عن المال مطلقاً كما ذكره شيخنا في شرحه والاختصاص كالمال ويشترط الأمن كما يأتي في نحو النفس (قوله وكذا نفس) كالأصائل أو منفعة ولو ذمي (قوله كافر) ومثله مسلم غير معصوم أيضاً (قوله أو بهيمة) أي

(قول المتن وفي حر عن أربعين) لا يرد على هذا ما سلف من بلوغ حد الخمر ثمانين لأنها مزررات لا تعزير واحد

﴿ كتاب الصيال ﴾

(قول المتن كل صائل) دخل المرأة الحامل ويحتمل بعضهم تخريجها على قس الكفار بالمسلمين وكذا ما يأتي مثل هذا في دفع المرأة الحامل وقد قال الشيخ أبو حامد يحرم ذبح الحيوان المأكول الحامل بغيره (قول المتن فلا ضمان) أي جواز القتل ينافي ذلك ولأنه بطل حرمة دمه بصياله (قول المتن وكذا نفس) بحث الزر كنس

استثناء

(فان قتله فلا ضمان) فيه بقصاص ولا دية ولا قيمة ولا كفارة (ولا يجب الدفع عن مال) لا روح

فيه (ويجب عن بضع) قال البغوي بشرط أن لا يخاف على نفسه (وكذا نفس قصدها كافر أو بهيمة) أي يجب الدفع عنها (لا مسلم في الأظهر)

صائلة كما هو الفرض فخرج بهما لو حال بهيمة يتو بين ماله فلا يجوز دفعها ويضمنها ان تلفت بدفعه
(قوله فيجوز الاستسلام) ان لم يمكن هربا ونحو استغاثة والاوجب ذلك فان قاتل مع ذلك صار ضامنا قاله
بعض مشايخنا نعم لا يجوز استسلام من به نفع عام كعالم أو شجاع قاله شيخنا (قوله والدفع عن غيره كهو عن
نفسه الخ) أي ذاتها أو ماله من مال وغيره مما تقدم وأشار بقوله فيجب تارة الى الأول وبقوله ولا يجب
أخرى الى الثاني لكن كلام المصنف ظاهر أو صريح في ارادة الأول وعلى كل فهذا داخل فيما قبله ولعل
ذكره لأجل مخالفة الخلاف فتأمل (قوله ولا يجب) الدفع عن المال بشرطه وقارق حرمة كتمان الشهادة
المؤدى للضياع بوجود الصيال هنا (قوله فيها) ضميره في الموضعين عائدا الى أخرى للإشارة الى أن في
الدفع عن المال طريقين وأنه لا خلاف في الدفع عن النفس خلافا لما يروى ككلام المصنف (قوله ضمنها)
ان كانت موضوعة بحق على هيئة لا تختص سقوطها والاكتصوب أو نحو ميل فلا ضمان لها بل يضمن
واضعها ما ألتفتة (قوله ويدفع المائل) ويصدق في دعواه عدم الصيال وفي مراعاته للممكن يمينه فيهما
مالم تقم قرينة قوية على صياله كهجوم بنحو سيف وضعف المصول عليه عنه (قوله بكلام أو استغاثة)
فهما سواء الا ان لزم على الاستغاثة ضرر من نحو ظالم فيجب تأخيرها عن الزجر (قوله بالمعجمة والثلاثة)
لا بالمهمل والنون فانه لا يصح لشموله الاستغاثة بمن قتله أو يضربه مثلا (قوله وتحريم قتال) وكذا غيره
من نحو ضرب أو قطع فان خالف ضمن ولو بالقصاص على الاستمداى حيث وجدت شروط القصاص بأن دفعه
بما يقتل غالبا كما يصرح بذلك شرح شيخنا ومن هنا سلم أن وجوب تقديم الزجر على الاستغاثة من حيث
الحرمة اذ لا ضمان فيهما وكذا غيرهما عافيه الترتيب وخالفه فسقط ما لبصهم هنا من الاعتراض فراجع
ولو أمكن المصول عليه خلاص نفسه بهربا أو غيره وجب عليه وحرر عليه المقاتلة (تنبية) محل
مراعاة الترتيب عند امكانه فلو لم يجد الاسكينا أو سيفا ابتداء فله الدفع به أو التعم قتال واشتد الأمر
سقط الترتيب وكان المصول عليه غير معصوم كحربي فكذلك قال شيخ الاسلام وكذا في الفاحشة كأن
رآه قذرا أو لوط في أجنبية فله أن يبدأ بالقتل وان اندفع بدونه ولم يمتد به شيخنا تبعا لشيخنا الرملى وتقل عن

استثناء النفس الكافرة فلا يجب الدفع عنها لا تغاير الوجوب هنا (قول الشارح فيجوز الاستسلام) منه
ما وقع لعنان رضى الله عنه (قول الشارح والثاني يجب) أي لقوله تعالى ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة وكما
يجب عليه احياء نفسه بالطعام (قول المتن والدفع عن غيره الخ) اقتضى هذا الكلام أولا وآخر أن من
رأى انسانا يتلف مال الغير أو مال الرأى أو يمكن من دفعه من غير ضرر يلحقه لا يجب الدفع واستشكل
بتحريم كتمان الشهادة بل صرح الغزالي بالوجوب ثم لا يخفى أن ازالة المنكر من فروض الكفايات
فلعل للنفي هنا الوجوب المعنى ثم ظهر لي أن هذا الجواب غير صحيح لان وجوب الدفع عن البضع
من فروض الكفايات ويجوز أن يقال في ازالة المنكر بالفعل مثلا بمعنى أنه يحصله بيده مثلا فان
توقف التخليص على دفع وقاتل كان ذلك في الاموال ونحوها جائزا لا واجبا كما بين في هذا الباب
وبهذا ان شاء الله تعالى يزول الاشكال (قول الشارح فان أمكن هرب) أي اذا كان الصيال على النفس
أو غيرها وأمكن الحرب به (قول المتن فالذهب وجوبه) اذا تأملت هذه العبارة استغلت منها
أن معنى جواز الاستسلام السابق أنه اذا دار الأمر بين القتال وبين الاستسلام جاز الاستسلام وأما
اذا أمكن الحرب فانه يجب ويحرم الثبات والا لكان من حق المؤلف أن يقدمه على تحريم
القتال ولا يذكر وجوب الحرب وهذا ظاهر ان شاء الله ولكن بقي شيء وهو أنه لو تمكن من الحرب
فلم يفعل هل يكون مضمونا للظاهر نعم ولا يشكل على هذا ما لو ألقاه في ماء مفرق فترك السباحة وهو يحسنها

فيجوز الاستسلام له
والثاني يجب دفعه (والدفع
عن غيره كهو عن نفسه)
فيجب تارة ولا يجب أخرى
على خلاف فيها (وقيل
يجب) فيها (قطعا)
لان له الاثر بحق نفسه
دون غيره والوجوب
مقيد بما اذا لم يخف على
نفسه قال الرافعي كذلك
قيد الشيخ ابراهيم
المروذي وغيره وسكت في
الروضة عن الغزو (ولو
سقطت جرة) من علو على
انسان (ولم تدفع عنه
الابكرها) فكسرها
(ضمنها في الاصح) والثاني
لا تنزلا لها منزلة البهيمة
الصائلة ودفع بأن للبهيمة
اختيارا (ويدفع المائل
بالاخف) فلا يخف (فان
أمكن بكلام أو استغاثة)
بالمعجمة والثلاثة (حرم
الضرب أو بضرب يده
حرم سوط أو بسوط حرم
عصا أو بقطع عضو حرم
قتل فان أمكن هرب
فالذهب وجوبه وتحريم
قتال) والقول الثاني

لا يجب والطريق الثاني حمل نص المربي على من ينفق النجاة بموئيل على من لم ينفق (ولو عنت يده خلاصها بالاسهل من فك حية وضرب شديقه) بكسر الشين (فان (٢٠٨) عجز فلها قدرت أسنان) بالنون أى سقطت (فهو) لان العن لا يجوز

بحال (ومن نظر) بالبناء للفعول (الى حرمة) بضم الحاء وفتح الراء وبالهاء (في دار من حكمة) بفتح الكاف طاقه (أو تقب) بفتح التثنية (عمدا فرماه) أى الناظر صاحب الدار (بمخيف كحصاة فأعماه) أو أصاب قرب عينه فجرحه فلت فهو بشرط علم محرم وزوجة للناظر لأن له معها شبهة في النظر (قبل و) عدم (استتار الحزم) بالتياب لانه مع استتاره لا يطلع على شئ فلا يرى ودفع بأنه لا يدري متى يستتر وينكشف فيحسم باب النظر (قبل و) شرط (انذار) بالمعجمة (قبل رمية) على قياس دفع الصائل أولا بالاخف وعورض بأنه لا يجب ابتداءه بالقول بل يجوز بالفعل (ولو عزز ولي) ولده (فوال) من رفع اليه (زوج) زوجته فيما يتعلق به من نشوز وغيره (ومعلم) صبيه ويسمى في غير الولي تأديبا أيضا (المضمون) تزييرهم على العاقلة اذا حصل به هلاك لانه مشروط بسلامة العاقلة

شيخنا الرملي حمل كلام شيخ الاسلام على المحسن (قوله عنت) قال أهل اللغة العن بالضاد المعجمة ان كان بالجراحة والاقبال المشاة نحو عظ الزمان (قوله بالاسهل) فيقدم الانذار ثم الزجر ثم الفك ثم نحو بيج جلته أو عصر خصيته ثم ضرب شديقه ثم فق عينه قالوا بمعنى الفاء (قوله فهو) أى ان كان المضوض معصوما أو حرييا وان كان العاض مظلوما والا كترك صلاة بعد الأمر بها وزان محسن ومرتب فلا يهدر (قوله لأن العن لا يجوز بحال) أى حيث أمكن التخلص بغيره والا فهو حقه فله فعله (قوله) ومن نظر بالبناء للفعول لان بناءه للفاعل فاستدوي شرط كون النظر لا تعرض كخطبة وليس الناظر أصلا ولا فرعا للنظر اليه ويصدق ان ادعى غرضا ممكنا (قوله الى حرمة) جمع حرمة من الاحترام ولو خشي أو أمرد ولو مستورة (قوله في داره) ولو مطرقة أو مؤجرة ومثلها الحيمة في الصحراء وخرج بهما غيرهما كالسجد والشارع ونحوهما (قوله من كوة) أى غير واسعة وكذا من نحو منارة عملا يصعد صاحب الدار مقصرا بفتحها بخلاف باب مفتوح أى غير فتح الناظر (قوله عمدا) خرج ما لو وقع اتفاقا أو خطأ ويصدق الرامى في ذلك ولو خالفه الناظر وخرج ما لو كان الناظر محضونا أو أعمى أو في ظلمة فهو مضمون وان تبين بعد الرمي (قوله أى الناظر) ولو مؤجرا أو ميرا أو امرأة وصيبا (قوله بخيف) لا بثقل الا اذا لم يجد غيره فله رمية به فان لم يدفع به استغاث عليه بنحو سلطان فان تعذر فله ضربه بسلاح ورمية بنبل (قوله وزوجة) أى حليلة ولو أمة أو متاع (قوله قبل وعدم استتار الخ) هو مرجوح فيرمى ولو مستورة كما تقدم (قوله قبل وشرط انذار الخ) اعتمد شيخنا الرملي ان ظن أنه يقتل بالإفلاش شرط وهو جمع للتناقض (تنبية) متى قصر الرامى فهو ضامن مالا أو قودا (قوله ولو عزز ولي ولده) أى موليه (قوله وزوج زوجته) أى الحر وكذا الأمة بلا إذن سيدها (قوله ومعلم صبيه) الأولى متعلمانه ولو غير صبي وسواء أذن له الولي أولا اذ له التأديب ولو بالضرب بغير إذن الولي على المعتمد (قوله فمضمون) نعم لاضمان على سيدها وما ذونه في عبده بالضرب أو بنوع مخصوص منه فان قال عززه وأطلق فهو مضمون ولا على من عزز غيره باذنه مطلقا أو بنوع مخصوص ولا على من عزز ممتعنا من أداء حق عليه وان أدى الى قتله كما مر في الفلاس عن شيخنا الرملي ولا على مكترد بانه بضربها المعتاد (قوله على العاقلة) فهو ضامن شبه عمد نعم ان ضربه ضربا يقتل غالبا أو بما يقتل غالبا أو قصد قتله وجب القصاص أودية مغلظة في ماله كذا قاله بعض مشايخنا فليراجع (قوله اذا حصل به هلاك) منه يعلم أنه لا ضمان بنحو توخيح بكلام وصفه (قوله ولو حدم مقدر) فلا ضمان ولو في حر أو برد أو مرض يرجى برؤه (قوله بالنص) لان المراد من المقدر فيخرج بما بالاجتهاد وسيأتي (قوله دون الشرب) قيد لعدم الخلاف لا للاخراج من الحكم كما يعلم مما بعده (قوله ضرب) مبنى للجھول وكذا ضربها المذكور بعده (قوله بأن يتعين بالسوط) اذا تأملت ما ذكره الشارح في تقرير الخلاف ظهر لك أن المعبر عنه بالصحيح لأن الفعل وهو الالتقاء قد انقطع بخلاف الصيال والله أعلم (قول الشارح لا يجب) لأن اقامته بذلك المكان جائزة فلا توجب مفارقة (قول المتن فأعماه الخ) قضيته التخيير والمثول أنه يقصد العين ثم لا يضر احابته ما يجرها خطأ (قول المتن فهو) خالف في ذلك مالك وأبو حنيفة (قول المتن واستتار الحرم) عطف على قوله محرم (قول المتن وانذار) عطف على قوله علم (قول المتن فمضمون تزييرهم) قال الزركشي لو كان الضرب يقتل غالبا وجب القصاص (قول المتن ولو حدم) أى الامام ولو جلد المذنوب القاذف باذنه فلت فلا ضمان والا وجب الضمان بالقود (قول المتن مقدر) هو تأكيده فان الحد لا يكون الامقرا لكن أشار الشارح الى الجواب بقوله بالنص (قول الشارح بالنص)

(ولو حدم مقدر) بالنص كحد القذف دون الشرب فهلك (فلا ضمان) فيه والحق قتله (ولو ضرب شاربا) بنعال ونياب دفع فهلك (فلا ضمان) فيه (على الصحيح) والثاني فيه الضمان بناء على أنه لا يجوز أن يضرب به كذا بأن يتعين بالسوط (وكذا ان يكون سوطا)

ضربها فمات لاضمان فيه (عليه الشهور) والثاني فيه الضمان لان التقدير بها اجتهدى (٢٠٩) كما تقدم (أو أكثر) من أربعين

فمات (وجب قسطه بالعدد)
ففي أحد وأربعين جزء
من أحد وأربعين جزءا
(وفي قول نصف دية) لانه
مات من مضمون وغير
مضمون (ويجربان في
قاذف جلد أحدا وثمانين)
ففي قول يجب نصف الدية
والأظهر جزء من أحد
وثمانين جزءا منها (ولستقل)
بأمر نفسه (قطع سلعة)
منه وهي بكسر السين غدة
تخرج بين الجلد واللحم
ازالة اللشين بها (الأنخوفة)
من حيث قطعها (لاخطر
في تركها أو الخطر في قطعها
أكثر) منه في تركها فلا
يجوز له قطعها بخلاف ما
الخطر في تركها أكثر وفي
القطع والترك متساو فيجوز
له قطعها كغير الأنخوفة
(ولأب وجد قطعها من
صبي ومجنون مع الخطر)
فيه (ان زاد خطر الترك)
عليه (للسلطان) بضم
فراغه للنظر الدقيق المحتاج
اليه القطع ولو زاد خطره
على خطر الترك أو تساويا
امتنع القطع (وله) أي
للسولي الأب أو الجده
(وللسلطان قطعها بلا خطر)
فيه (وقصد وحجامة فلو
مات) الصبي أو المجنون
(بجائز من هذا) المذكور
(فلا ضمان في الاصح) والثاني

طريق قاطع بعدم الضمان في الضرب بالسوط وأن العبر عنه بالمشهور ومقابله طريق حاكمية مقابلة له وأن
مقابل المشهور طريق قاطع بالضمان في غير السوط وان الصحيح ومقابله طريق حاكمية مقابلة له فتأمل وافهم
واقه للوفى (قوله أو أكثر من أربعين) لم يقل سوطا على ما هو ظاهر العبارة ليفيد أن هذا لا يتقيد به
بل يجري في غير السوط مما تقدم فتأمل (قوله وجب قسطه) أي ان بقي ألم الضرب قبله والافضل الضمان
به عليه (قوله في أحد وأربعين) أي في الحروف في أحد وعشرين في غيره جزء من أحد وعشرين جزءا
من قيمته وهو ثلث سبغها (قوله والأظهر النخ) استشكله الزركشي بأن ألم السوط الأخير لا يساوى ألم
السوط الاول لان هذا لا في البدن صحيحا فيجب أن يسقط فان جهل وجب النصف وأجيب بأن المراد بالآلم
الغنوى وهو واحد في كل ضرب وأما ألم الجسم فغير معتبر وان كان واسطة في التألم الاول ولذلك لم يوجبوا
كون الضربة الثانية مثالا على محل الضربة الاولى فراجع (قوله ولستقل) وهو البالغ الماقل الحروف ولو
سفيها ومثله المكاتب والموصى بعته بعدم موت الموصى ولو قبل اعتاقه (قوله قطع سلعة منه) بنفسه أو
بنائبه ولا ضمان عليه (قوله بكسر السين) على الاصح ويجوز فتحها مع سكون اللام وفتحها وهو
الاصح في الأمثلة (قوله غدة) أقلها كالحصاة وأعلىها كالبطيخة (قوله لاخطر في تركها) أي والخطر
في قطعها فقط (قوله بخلاف ما الخطر في تركها أكثر) أو كان فيه فقط (قوله كغير الأنخوفة) بأن لا يكون
خوف في تركها ولا في قطعها فجعل الموصى ستة يمنع القطع في اثنين منها بأن يختص الخطر بالقطع أو يكون
فيه أكثر ويجب في اثنين أيضا بأن يختص الخطر بالترك أو يكون فيه أكثر كما قاله البلقيني وأقره شيخنا
في شرحه ويجوز في الباقيتين بقوله فيجوز هو جواز بعدم منع فيصدق بالواجب فتأمل وفي مال وجهل خطر
الترك أو القطع أو مالمعا وفي ابن حجر جواز القطع في الاولى دون البقية كذا قالوا وفيه بحث واضح لانه اذا
جهل خطر الترك فاما أن يعلم خطر القطع أولا والقطع في الاول امتنع والثاني هو جهلها معا واذا جهل خطر
القطع فاما أن يعلم خطر الترك أولا والقطع في الاول واجب والثاني هو جهلها معا وبما ذكر علم أن
ما جهلها معا داخل في كلامهم السابق لان قولهم ان الخطر يختص بالترك شامل لما اذا علم عدم خطر القطع
أو جهل وقولهم ان الخطر يختص بالقطع شامل لما اذا علم عدم خطر الترك أو جهل فلم يخرج عن كلامهم
الامسئلة جهل خطرهما معا والظاهر فيها عدم القطع لاجتماع القضي وللمانع فراجع وتأمله ويعلم الخطر
بقول أهل الخبرة ولو واحدا أو بمعرفة القاطع بنفسه أو بمعرفة الاولى اذا كان عارفا بذلك (قوله ولأب
وجد) ومثلهما أم لها وصاية وقيم ووصي والجواز هنا بمعنى الوجوب لانه بعدم منع كما مر فيجب بالاولى
عند اختصاص الخطر بالترك وحده (قوله لالسُلطان النخ) ظاهره وان اختص الخطر بالترك فراجع
مع ما يأتي (قوله أو تساوى بالمتنع القطع) بخلاف المستقل كما مر لانه يتصرف في نفسه (قوله الأب أو
الجده) وكذا من ألحق بهما كما مر وللسلطان علاج لاخطر فيه أي العلاج ومنه سلعة لاخطر في تركها ولا في
قطعها كما في المستقل كما مر ومنه ثقب الأذان وان كره في الذكرو خرج بالولي والسلطان غيرهما كالأجنبي
ومنه أبرقيق أو سفيه ومنه سيد في رقيقه فليس لهم علاج مطلقا ويضمنون قودا أو مالا (قوله كالتعزير)
وفرق بخوف الملاك هنا (قوله ولو فعل سلطان) وكذا غيره ممن مر بصبي أو غيره مأمع منه بدية مغلظة

دفع لما يقال ذكر التقدير في المتن مستدرك (قول الشارح فمات) أي بالجميع (قول المتن احدا وثمانين)
ذكر باعتبار السوط (قول المتن ولستقل) أي بأمر نفسه وهو الحر المكلف ولو سفيها (قول الشارح
والثاني النخ) أي فتجب الدية قال الزركشي وتكون شبه عمد (قول المتن فدية) ظاهره ولو كان الخطر
في القطع أكثر أو لاخطر في الترك لكن قطع الماوردي هنا بوجوب القصاص

ولا قصاص ولو كان ذلك بفعل الاب أو الجد فدية في ماله والجنون كالصبي (وما وجب بخطأ امام في حدو حكم فعلى عاقلة وفي قول في بيت المال) مثال الحضر في الحرم ثمانين (٢١٠) فلت في محل ضامه القولان (ولو حده بشاهدين فبانا عدين

أودمين أو مراقبين) فلت (فان قصر في اختبارهما فالضمان عليه والا بالقولان) وفي الشق الأول قال الامام يردد نظر الفقيه في وجوب القصاص فيحتمل أن لا يجب الاستناد الى صورة البيئة والاظهر وجوبه لمجموعه (فان ضمانا عاقلة أو يتحمل فلا رجوع على التميمين والمبدئين في الاصح) لانهم يزعمون أنهم صادقون والثاني نعم لانهم غروا القاضي والثالث للعاقلة الرجوع دون بيت المال وعلى الرجوع على المبدئين ينطق النعم بدمتهما وقيل برقبتهما وعلى الاول لارجوع على المراقبين لان قول الصبي لا يصلح للالتزام وعلى الثاني ينزل ما وجد منهما منزلة الاتلاف (ومن حجم أو فصد باذن) ممن يعتبر اذنه فأفضى الى تلف (لم يضمن) والالم بفعله أحد (وقتل جلاد وضربه بأمر الامام مباشرة الامام ان جهل ظلمه وخطأه) فالقصاص والضمان على الامام دون الجلاد (والا) أي وان علم ظلمه وخطأه (فالقصاص

في ماله وسيد كرا الشارح بضمه (قوله ولا قصاص) نعم لو عالج بقطع سلعة الخطر في قطعها فقط أو فيه أكثر وجب القصاص قاله البلقيني وأقره شيخنا في شرحه وخالفه الخطيب (قوله وما وجب) أي من غير الكفارة (قوله بخطأ امام في حد وحكم) ومنه التعزير (قوله فعل عاقلة) أي الامام (قوله فبانا) أو أحدهما (قوله فان قصر) قال شيخنا الرمي بأن لم يبحث أصلا (قوله والاظهر وجوبه) على عاقلة هو القصد اذ لم يبحث أصلا كما مر (قوله فلا رجوع على التميمين) وكذا لارجوع على المراقبين وكذا لارجوع على الفاسقين الا ان كانا متجاهرين بفسقهما بنير الكفر كما مر وهذا هو القصد لان تدليسهما الظاهر التي تقصير الامام فليهما القصاص أو المال (قوله ومن حجم أو فصد) أي مثلا فكل علاج كذلك بجراحة أو دواء (قوله باذن) بحيث ينسب الفعل اليه (قوله ممن يعتبر اذنه) ومنه الولي فيما يجوز له فعله بنفسه (قوله لم يضمن) ان كان عالما ولم يخطئ أو قال له للربض داوئي بهذا الدواء مثلا فان أخطأ أو كان غير عالم بالطب ضمن مطلقا وكذا ان قال له اقصدي مثلا ان رأيت مصلحة وكان غير حاذق بقول أهل فنه قاله شيخنا الرمي (تنبيه) يحرم على التائب قتل نفسه وان زاد الله ولم يطقه لان يراه مرجو نعم له مراعاة أهون مهلكين كان يلقي نفسه من نار في ماء أو يعدل الى السيف (قوله وان علم ظلمه وخطأه) الواو بمعنى أو فنه مخالفة الاعتقاد كأن أمرا امام حتى جلادا شافيا يقتل مسلم في ذمى فان أكرهه الامام فلا ضمان على واحد منهما والا فليجلدوا وحده وفي عكس ذلك لا ضمان على الجلاد وان لم يكرهه الامام (قوله ويجب ختان) الاول ختن لان الختان محل القطع من الذكروا الاثني وينسب اظهار ختن الذكور واخفاء ختن الاناث وأول من اختن من الرجال ابراهيم الخليل بالتقدم ومن النساء خليلته هاجر أم ولد اسمعيل والتقدم مخففا اسم آلة النجار على الارجح وقيل اسم مكان وكان عمره ثمانين سنة وقيل مائة وعشرين سنة وحمل بعضهم الاول على ما بعد النبوة والثاني على وقت الولادة وفيه نظر فليتأمل (قوله اللحمية) السمة بالبطر بفتح اللوحدة وسكون الظاء المشالة وهي فوق مخرج البول الذي هو فوق مدخل الذكر ومخرج بالرجل والمرأة الختن فيحرم ختنه لان الجرح مع الاشكال ممنوع على العتد في الروضة والمجموع ومنه يعلم أن من له ذكران مثلا لا يجوز ختن واحد منهما اذا اشتبه فان علم الاصل ختن وحده أو كانا أصليين ختنهما ولو خلق محتونا سقط الوجوب وقد ولد محتونا من الأنبياء أربعة عشر وقال السيوطي سبعة عشر وهم آدم وشيث وادريس ونوح وسام وهود وصالح ولوط وشعيب ويوسف وموسى وسليمان وزكريا ويحيى وحنظلة وعيسى ومحمد صلى الله عليه وسلم وقد نظمهم الجلال المذكور بقوله

وسبعة قد رووا مع عشرة خلقوا • وهم ختان غدا زلت ما نوسا

(قول المتن وفي قول في بيت المال) لان الوقائع نكثت والصمة لا تطرد فايجابها على العاقلة اجحاف (قول الشارح لانهم يزعمون) أي ولانه أيضا مأمور بالبحث (قول الشارح وعلى الاول) يتعلق بقوله بدمتها (قول الشارح وعلى الاول الخ) هذا شبه قول الاصحاب لو أتلغ العبد الوديعه فان قلنا الصبي يضمنها لو أتلغها تعلق برقية العبد وان قلنا لا يضمن تعلق بالنعمة (قول الشارح ممن يعتبر اذنه) شمل اذن الولي فيما يجوز له فعله (قول المتن ويجب ختان) قيل الصواب الختن مصدر لان الختان موضع الختن ومنه اذا التقي الختانان (قول المتن بعد الباء) أي على الفور الامتنع ولو بلغ محتونا فلا وجوب فقول

الشارح والضممان على الجلادان لم يكن اكرام) من الامام وان أكرهه فالضمان عليهما والقصاص على الامام وكذا الجلاد في الاظهر (ويجب ختان المرأة بجزء) أي بقطع جزء (من اللحمية بأعلى الفرج والرجل بقطع ما ينطوي خشفته) حتى ينكشف جميعها (بالباء) (بالباء)

محمد آدم أدريس شيت ونوح • سام وهو دشيب يوسف موسى
لوط سليمان يحيى صالح زكر • يا حنظله مرسل لمرسل مع عيسى

نعم في ذكر سام معهم نظرا لأنه ليس نبيا إلا أن كان مراده مطلق من ولد محتونا وغلب غيره عليه (فرع)
يجب قطع السر من الولود بالأولى من الحنظل لتوقف الحياة عليه غالباً وهو بضم السين ثم الهمزة الشديدة ويقال
لعله السرة (قوله الذي هو مناط التكليف) أي فاستغنى بذكره عن التكليف الذي هو المراد ولا بد من
الاطاقة أيضاً والسكران كالمسكاف وخرج بذلك الصبي والمجنون ومن لا يطيقه فلا يجب ختمهم وقال شيخنا
يجب على ولي المجنون ختمه ولا يجوز ختم الميتوان تعدى بتركه لسقوط التكليف عنه وعلم من وجوبه أنه
يجبره الإمام عليه لو امتنع وأنه لا ضمان لو مات به إلا أن كان في نحو حر فليخلف نصف الضمان قاله شيخنا (قوله
للأمر به) علة للوجوب بقوله تعالى أن اتبع ملة إبراهيم حنيفاً ومنها الحنظل كما مر وأمرنا باتباعه أمرنا
بفعل تلك الأمور فهو من شرعنا وليس أمرنا بها صيرها شرعاً لنا (قوله وعدم الخ) دفع لما يقال لا يلزم
من الأمر باتباع الملة الوجوب لاشتغالها على الواجب والتدوين والجواب أن هذا قطع جزء ولا يخلف ولولم
يكن واجبا لما جاز كافي قصع اليد أو الرجل في السرقة (قوله في سابعه) ويكره قبله والكلام في المطبق (قوله
سابع يوم من الولادة) أي بعده فلا يحسب من السبع يوم الولادة بخلاف الحقيقة والفرق لا يخفى أن آخره قال
الأربعين ثم إلى السنة السابعة (قوله آخر) وجوبا (قوله حتى يحتمله) بقول أهل الخبرة (قوله وعليه
الدية) مغلظة في ماله لأنها دية عمد (قوله أي أب أوجد) وكذا وصى وقيم وكلام الجنب بشملها (قوله
أجنبي) أي غير من له ولاية بغير إذن وليه أو بآذنه وهو عالم بعدم اطاقته فإن جهل فالضمان على الولي ويصدق
في دعوى جله يمينه (قوله ضمنه) أي بالقود وإن قصد إقامة الشعار نعم إن ظن الجواز فلا قود ويجب
الدية المغلظة (قوله وأجرته) وبقية مؤنه (قوله في مال المحتون) فإن لم يكن فلعلى من عليه نفقته من قريب
أو بيت مال أو سيد في رقيقه

(فصل) في بيان حكم ما تلفه الدواب (قوله مع دابة) الأولى مع دابة وولدها السائب معها مثلها كما
سيأتي (قوله ضمن) ولو صبي أو فتى رقيقه ولو بآذن سيده (قوله اتلافها) أي ما تلف بها أو بما عليها
لو وقع على شيء أو بسببها كأن أزعج بها فتلف وضمان النفس على العاقلة (قوله أم قاصبا) قال شيخنا
وكذا السكره لكن قرار الضمان على السكره بكسر الراء فراجع (قوله وسواء الخ) وسواء البصير
والاعمى أيضا وهذا إذا انفرد من ذكر فلا اجتماعاً أو اتان منهم استوى السائق والقائد ويقدم الراكب
عليهما قال ابن يونس إلا أن كان زمامها بيد غيره فطيه لا على الراكب فراجع ولو تعدد الراكب فعلى
المقدم أن نسب إليه فعل لا نحو مريض ولو ركب ثلاثة في الجانيين والوسط فقال شيخنا الزيادة والعلامة
ابن قاسم كالطبل أو ضموا سواء وقال شيخنا الرمي كوالده بتضمين الذي في الوسط وحده ولو تعدد

الشارح الذي هو مناط التكليف كأنه يشير إلى ذلك (قول المتن ويندب تعجيله) أي لولولاشي (قول المتن)
فلا ضمان في الأصح (تمة) كما يجب الحنظل يجب قطع السر لأن الطعام لا يستقر بدون ذلك قال القزالي
وتشيب أذن الصغيرة لتعلق الحلق حرام لأنه جرح لم تدع إليه ضرورة إلا أن ثبت فيه شيء من جهة الشرع
ولم يلق ذلك واعترض بحديث أم زرع قوله ^{عليه السلام} كنت لك كأي زرع الخ وقد نص الإمام أحمد على جوازه
للصبية لأجل الزينة وكرهته في حق الصبي (قول الشارح والثاني الخ) هذا يرشدك إلى شمول عبارة للنهاج
لمن بلغ مجنوناً وإن أباه قول الشارح السابق وهو في الصغير أسهل

(فصل من كان مع دابة أو دواب)

الذي هو مناط التكليف
للأمر به وعدم جوازه ولولم
يكن واجبا (ويندب
تعجيله في سابعه) أي سابع
يوم من الولادة (فإن
ضعف عن احتمال) في
السابع (آخر) حتى يحتمله
(ومن ختمه في سن
لا يحتمله) من ولي وغيره
فإن لم يزمه قصاص إلا
والباقي فلا وعليه الدية
(فإن احتمله وختمه ولي)
أي أب أوجد أو أمام إن لم
يكن له ولي غيره (فإن فلا
ضمان في الأصح) لأنه لا بد
منه وهو في الصغير أسهل
والثاني نظر إلى أنه غير
واجب في الحال وإن ختمه
أجنبي فثبت ضمنه في
الأصح (وأجرته في مال
المحتون) لأنه لمصلحة
(فصل) (من كان مع دابة
أو دواب ضمن اتلافها نفسا
ومالا ليلا ونهارا) سواء
أكان مال السكها أم أجيره أم
مستأجرا أم مستعيرا أم
غاصبا وسواء كان سائقها
أم راكبها أم قائدها لأنها في
يده وعليه تعديها وحفظها
(ولو بالتأورات) بالثلثة

مال فلا ضمان) لأن الطريق لا تخلو عنه وللعن من الطرق لا سيل إليه (ويحترز عما لا يعتاد كركض شديد في وحل فان خالف ضمن ما تولد منه) لخالفته المعتاد (ومن حمل خطبا على ظهره أو بهيمة فحك بناء فقط ضمنه) لأن سقوطه بفعله أو فعل دابته المنسوب إليه (وان دخل سوقا قتل به نفس أو مال ضمن) ذلك (ان كان زحاما) بكسر الزاي (فان لم يكن وتمزق) به (نوب فلا) يضمنه (الا نوب أعمى ومستدير البهيمة فيجب تنبيهه) أي كل من الأعمى والمستدير فان لم ينبه ضمنه (وانما يضمنه) أي ما ذكر (اذالم يقصر صاحب النال فان قضر بأن وضعه بطريق أو عرضه للدابة فلا يضمنه) فان كانت الدابة وحدها قاتلت زرعاً أو غيره نهاراً لم يضمن صاحبها أو ليلاً ضمن (لحديث الصحيح في ذلك رواه أبو داود وغيره وهو على وفق العادة في حفظ الزرع ونحوه نهاراً والداية ليلاً) (الا أن لا يفرط) في ربطها بأن أحكمه وعرض حلها (أو حضر صاحب الزرع ونهاون في دفنها) فلا يضمن (وكذا

أحد الثلاثة مثلاً وزع الضمان على الرؤوس نعم لو سقطت الدابة بمرض أو موت أو الرأكب كذلك قتل بهما شيء فلا ضمان قال الزركشي وكالمرض الرمح الشديد وخالفه ابن حجر ولو غلبت راكبها أو أتلقت شيئاً ضمنه لتقصيره بر كونه لا يقدر على ضبطه وشأنه أن يضبط وبذلك قارفت السفينة وخرج بخلبته مالوا انقلبت قهر عليه فلا ضمان عليه لعدم تقصيره وفيه بحث (تنبيه) لو أركب أجنبي أو ولي صبياً أو مجنوناً دابة ضمن الركب وان أمكنهما ضبطها على الاعتماد ولو تخسها انسان بغير إذن من صاحبها من الناحس وان كان رقيقاً ولو غلبت راكبها فريدها انسان بغير إذنه ضمن الرادحيث نسب ردها إليه ولو بإشارة فان رجعت فزعامة فلا ضمان عليه (تنبيه) ضمان النفس ونحوها في هذا الباب على العاقلة (فرع) لو كان خلف الدابة تبع لها كولدها ضمن ما يتلفه ان كان له يد عليه بملك أو غصب أو إغارة أو ودعة أو استحفاظ والا فلا يضمن ذلك كما لا يضمنه أيضاً (قوله قتل به) أي بالبول أو الروث حال وجوده أو بعده نفس أو مال فلا ضمان هو الاعتماد خلافاً لما في النهج (قوله في وحل) أو في زحمة للناس فيضمن ومثله في الضمان سوق نحو غنم أو بقر أو ابل غير مقطوعة في الأسواق قاله شيخنا الرملي وخالفه شيخنا (قوله لخالفته المعتاد) فما يعتاد من الركض وغيره لا ضمان فيه نظر العادة (قوله ضمنه) أي بمثله لأن البنات مثلية لصحة السلم فيها وضربها عن اختيار وما قبل من ضمانه بالقيمة يحمل على مالها يمكن بناؤه ببنات نعم لا يضمن جداراً بنى مثلاً (قوله ان كان زحام) أي حال دخوله فان طرأ الزحام فلا ضمان (قوله فان لم يكن) أو طرأ كما علم (قوله الاثوب) أي مثلاً والمراد مامعها وكذا أنفسهما (قوله أعمى) وكذا مصوب العين (قوله ومستدير الخ) أي مطلقاً وكذا مقبل غير مبرز لصبا أو جنون غافل ومفكر مطرق وملتفت وكذا الولم بمحدث محرفاً ينحرف إليه (قوله ضمنه) أي كلام من اللذ كورين ومأمعه ولو نحو مداس ويجب كل الضمان ان لم يكن من صاحب المتاع جذب والافعليه نصف الضمان ولو شك في فعل أحدهما رجع إلى القرينة (قوله بأن وضعه بطريق) ولو واسمعا وبأذن الامام ومنه ربط دابة بباب داره أو على حانوته فيضمن مطلقاً أيضاً ومن التقصير في المار مالوا أراد أن يسبق دابة عليها حطب فتمزقه ثوبه فلا ضمان فيه (قوله صاحبها) أي من محبها ولو غاصباً كما مر (قوله على وفق العادة الخ) فلو جرت بالحفظ نهاراً دون الليل فعليه أو بالحفظ فيهما ضمن فيهما أو بعده ففهما لم يضمن فيهما سواء البنان والصغراء قاله شيخنا كابد حجر وقال شيخنا الرملي انه يضمن في البنان مطلقاً (قوله أو حضر صاحب الزرع) أي حافظه ولو غير مالكه ونهاون في حفظه مع تمكنه من الدفع فلا ضمان والا ضمن صاحبها ولو أرسلها في مكان ملصوب فانتشرت لغيره وأفسدته ضمنه المرسل ليلاً ونهاراً ولو وجدها في زرعها فان لم يلزم على إخراجها دخولها في زرع غيره فله إخراجها إلى حديقته فيه عودها إلى زرعها فان زاد عليه ضمنها ان لم يكن مالكها سبيها ولو أمكنه منعها من الاكل بنحو ربط فها وأمن تلف شيء ببقائها لزمه بقاؤها فان أخرجها ضمنها بشرطه للذكور فان لزم على إخراجها دخولها في زرع غيره ولو زرع مالكها لزمه بقاؤها اذ لا ضرر عليه لأنه يغرم مالكها ما تلفته الا ما أمكنه منعها منه أي ولو مقطوعة (قول المتن بطريق) احتزبه عن ملكه (قول المتن ضمن ذلك) أي مطلقاً عن التقييد بالأعمى والمستدير (قول المتن اذالم يقصر الخ) الحق القفال بالتقصير ما لو كان يمشي من جهة وحمار الحطب من جهة أخرى فمر على جنب الحمار وأراد أن يتقدمه فتمزق ثوبه بالحطب فلا ضمان لأنه جان بمروره وجعل من ذلك ما لو كان الحطب موضوعاً بالطريق الواسع فمر به انسان وتعلق به (قول المتن لم يضمن صاحبها) محله اذا أرسلها في الصحراء دون البلد وللرأد صاحبها ذواليد لكن قال بغوى ان اللودع والمستأجر يضمنان نهاراً وتوقف فيه الشيخان (قول الشارح رواه أبو داود) وهو حديث البراء السابق وعلى النهار حمل حديث العجماء جبار أي هدر

(وهرة تنلف طير أو طعاما
ان عهد ذلك منها ضمن
مالكها في الأصح ليلا
ونهارا) لأن هذه ينبغي أن
تربط ويكف شرها والثاني
لا يضمن ليلا ولا نهارا لأن
العادة أن الهرة لا تربط
(والا) أي وإن لم يهد ذلك
منها (فلا) يضمن (في
الأصح) لأن العادة حفظ
الطعام عنها لا ربطها والثاني
يضمن في الليل دون النهار
كالعادة

(كتاب السير)
بكسر السين وفتح الياء
هو مشتعل على الجهاد
وما يتعلق به للتلقي من سير
رسول الله ﷺ في
غزواته فترجم بها ومنهم
من ترجم بالجهاد (كان
الجهاد في عهد رسول الله
ﷺ) بعد الهجرة (فرض
كفاية وقيل) فرض
(عين) لقوله تعالى الا
تفروا يذبكم عذابا اليما
ومن لم يخرج من المدينة
كان يحرسها وحراسها
نوع من الجهاد والاول
يمنع حراسة الجميع (وأما
بعده فلا كفارة حالان
أحدهما كفاية) يجب في
كل سنة مرة يكونون
ببلادهم ففرض

بنحو ما مر لتفريطه فإن أخرجها ضمنها ان ضاعت وضمن ملتلفه من زرع غير مال كماله التحدي ولو تدبير
وألف شيئا كزرع فلا ضمان وكذا لو انقلبت دابته من يده أو تفرقت الدواب على الراعي لم يجان ربح أو
ظلمة في النهار فلا ضمان بخلاف ما لو تفرقت الدواب لنومه أو غفلته أو لاشتغاله لتحديه (تنبيه) يستثنى من
الدابة الطيور كحمام وإن أرسله مالكه فألف شيئا أو التقط حبا فلا ضمان عليه ليلا ولا نهارا الجريان
العادة به وإن جاز حبه مع تعهده بما يحتاجه نعم إن أرسله لشيء بعينه ضمنه (فرع) لو حملت الرمح
ثوبا وأشرف أن يقع في ملكه فدفعه من الهواء إلى ملك غيره لم يضمنه (قوله وهرة) ومثلها كل حيوان
عاد الا الطيور كما مر ومنها النحل على الاعتماد عند شيخنا الزايدى فلا ضمان فيما ألفه مطلقا وبه قال العلامة
الخطيب تبعه الامام البلقيني ونقل شيخنا الرملي خلافا (قوله عهد) ولو مرة واحدة (قوله ضمن مال كماله)
مالم يفرط مالكه والمراد بمالكها ذواليد عليها ولو بابوا أول نحو تأديب نعم ان انقلبت قهرا فألفقت
شيئا فلا ضمان فيه كما مر (تنبيه) يدفع ذلك الحيوان بالأخف والأخف وجوبه وإن أدى إلى قتله كالصائل
قال بعضهم لو كان يتدفع بالزجر لكانت يعمدو يتلف ما دفع عنه مع التفاؤل عنه وتكرار ذلك منه جاز قتله ولو
في غير حال صياله لأنه لا يكف شره الا بالقتل فراجع

(كتاب السير)

أي الجهاد بكسر السين وفتح الياء جمع سيرة بكسر السين وسكون الياء وهي لغة الطريقة أو السنة أو التبع
أو الذكر الحسن عند الناس واصطلاحا ما يؤخذ بما ذكره الشارح توجيهها للتعبير بالسير التي ليس هذا
محلهما وإنما للناسب هنا التعبير بالجهاد والكتاب شامل للفرق وهي ما خرج فيها بنفسه ﷺ
وكانت ستا وعشرين وقيل سبعا وعشرين ورجع ولم يقاتل بنفسه إلا في واحدة منها وهي غزوة أحد
وقيل انه قاتل في تسع أو أكثر وحمل على معني عزمه على القتال أو على ما لو احتجج اليه لقاتل ولم يقتل
بنفسه الا واحد وهو أبي بن خلف في غزوة أحد وشامل للبعوث والسرايا وهي ما لم يخرج فيها بنفسه ﷺ
وكانت سبعا وأربعين (قوله بعد الهجرة) أما قبلها فكان ممنوعا مطلقا وله بعدها ثلاثة أحوال لأنه
أيسر له أو لا قتال من قاتله لا الابتداء به ثم أيسر له الابتداء به في غير الأشهر الحرم ثم أيسر له مطلقا وليس
فرض الكفاية إلا في الثالثة فيحمل قولهم انه بعد الهجرة فرض كفاية عليها فكانه قال بعد الهجرة
وبعد اباحتها مطلقا فتأمل وافهم (قوله فرض كفاية) وقيل فرض عين (فرع) قال شيخنا الزايدى
تبعنا لشيخنا الرملي القصد أن القيام بفرض العين أفضل من القيام بفرض الكفاية (قوله والاول يمنع
الح) أو يقول فرض العين على من عينه النبي ﷺ للخروج لأن الإمام اذا عين شخصا للقيام
بفرض الكفاية يتعين عليه ولا يجوز له انابة غيره فيه ولا أخذ أجره عليه (قوله وأما بعده) لو أسقطه كان
أصوب أو هو الصواب لأن الحالين المذكورين في عهده أيضا (قوله يجب في كل سنة مرة) ويجوز الزيادة

(كتاب السير)

جمع سيرة وهي الطريقة قال الامام وهذا الباب مع قسم القناتم تداخل فصولها فما نقص من أحدهما
فليطلب من الآخر وفي الحديث لروحة في سبيل الله أو غداة خير من الدنيا وما فيها (قول المتن فرض
كفاية) وقال بعضهم فرض كفاية فيما لم يفرقه بنفسه وفرض عين فيما غزاه بنفسه وقال بعضهم فرض
عين على المهاجرين دون غيرهم وقال بعضهم على الأنصار دون غيرهم (قول المتن وأما بعده الح) اعترض
بأن الحال الثاني كانت في زمنه ﷺ أيضا

عليها ويقع الزائد فرض كفاية كما هو قضية كلام السبكي وكافي صلاة الجنازة ويجوز ترك المرة لصغر
 كصنف بنا أورجاء اسلامهم (قوله اذا فعله الخ) وينبغي عن ذلك أن يشحن الامام الثغور بمكافئين مع
 احكام الحصون أي الثغور وتقليد الأمراء ذلك أو بأن يدخل الامام وأتباعه دار الكفار بالجيش لقتالهم
 فأحدهم من الأمرين كاف عن الفعل للتقدم على التعمد (قوله من فيهم كفاية) ولو من صبيان وأرقاء
 ونساء لأنه أصغر نكابة للكفار وبذلك فارق عدم الاكتفاء بغير المكاف في أحياء الكعبة في الحج
 ورد السلام ونحوهما (قوله سقط المخرج) أي الأنهم عن الباقي في أئمة الجميع بتركه حيث كانوا من أهل
 الوجوب (قوله الحجج العلمية) وهي البراهين على إثبات الصانع عز وجل وما يجنبه من الصفات وما
 يستحيل عليه منها وعلى إثبات النبوات للأتباع عليهم الصلاة والسلام وعلى إثبات ما ورد به الشرع من
 للعاد والحساب وغير ذلك (قوله وحل للشكالات) أي الأمور الخفية للمدرك لقوته (قوله ودفع الشبه)
 وهي أمور باطلة تشبه بالحق (قوله بما يتعلق بهما) أي من علم العربية قال الزخشي والعربية تنقسم
 إلى اثني عشر علما اللغة والصرف والاشتقاق والنحو والماني والبيان والعروض والقفية والخط
 وفرض الشعر وإنشاء الرسائل والخطب والمحاضرات ومنه التواريخ وأما البديع فهو ذيل البلاغة (قوله
 بحيث يصلح للقضاء والافتاء) بأن يكون معه زيادة على ما لا بد منه فان قدر على الترجيح دون الاستنباط
 فهو مجتهد الفتوى وان قدر على الاستنباط من قواعد امامه وضوابطه فهو مجتهد المذهب أو على الاستنباط
 من الكتاب والسنة فهو المجتهد المطلق وهذا قد انقطع من نحو الثلاثمائة لفظة البلادة على الناس ولا يشترط
 في المجتهد حرية ولا ذكرورة ولا عدالة على الراجح ويجب تعدد الفتوى بحيث يكون في كل مسافة قصر واحد
 وتعدد القاضي بحيث يكون في كل مسافة عدوى واحد (قوله لما ذكره بعده) وهو بحيث الخ وهي
 عطف على تفسير والكاف استقصائية ولا يصح عطفه على علوم خلافتين زعمه لا يخفى (قوله وأسقط أي
 للصنف من عبارات المهرر الفتوى ولعله استغنى بذكر القضاء عنها) (قاعدة) قال الشافعي رضي الله عنه
 طلب العلم أفضل من صلاة النافلة والجهاد (قوله والأمر الخ) ولا ينكر الأعلى فاعل يعتقد التحريم ولا
 غيره وان لم يعتقد الكبر التحريم ويعمل الحاكم بعقيدته فيعز رشافي خفيار وقع إليه في شرب نبيذ
 مسكر وشروط وجوب الأمر سلامة العاقبة ولو في العرض وعدم جراءة الفاعل وارتكابه أقوى مما أنكر عليه
 فيه ونحو ذلك وللمحتسب الانكار على فاعل الكسر وهو تارك للتدب من الشرائع الظاهرة (قوله وأحياء
 الكعبة) أي بجميع محلهم الشعائر من هم أهل للفرض لا غيرهم واكتفى العلامة السنياني بواحد
 ولو من أهل مكة (قاعدة) عدد الحاج في كل عام ستون ألفا فان نقصوا كانوا من الملائكة كذا ذكره
 بعضهم فراجع (قوله بأن يؤتى بالحج والاعمار) فهذا هو المراد من الزيارة في كلام المصنف ولا يكفي نحو
 صلاة واعتكاف ولا حج من غير اعتار أو عكسه (قوله ودفع ضرر المسلمين) أي كل مسلم من المصومين وكذا

(اذا فعله من فيهم كفاية
 سقط المخرج عن الباقي
 ما هو شأن فرض الكفاية
 بناء على قول الجمهور أنه
 على الجميع (ومن فرض
 الكفاية القيام بأقامة
 الحجج) العلمية (وحل
 للشكالات) في الدين ودفع
 الشبه (و) القيام (بعلوم
 الشرع كتفسير وحديث)
 بما يتعلق بهما (والفروع)
 الفقهية بحيث يصلح للقضاء
 والافتاء للحاجة اليهما
 وعرف القروع دون ما قبله
 لما ذكره بعده وأسقط من
 المهرر الفتوى (والأمر
 بالمعروف والنهي عن
 للنكر) أي الأمر بواجبات
 الشرع والنهي عن محرماته
 (وأحياء الكعبة كل سنة
 بالزيارة) بأن يؤتى بالحج
 والاعتبار كافي الروضة
 وأصلها بدل الزيارة الحج
 والعمرة (ودفع ضرر
 المسلمين

(قول الشارح بحيث يصلح للقضاء) احتراز عن القدر الضروري فانه فرض عين (قول الشارح والافتاء) يريد
 ان القاضي يرجع اليه الناس في فصل الخصومات والفتوى براد لفرض آخر فلا يسقط الفرض بأحد مما قال ابن
 الصلاح والذي فهمته من كلامهم علم حصول القصد بالمجتهد للفتوى وينبغي أن يحصل بذلك لفرض الفتوى
 وان لم يحصل به فرض الكفاية في أحياء تلك العلوم التي يستمد منها الفتوى (قول الشارح وأسقط من المهرر)
 فاعله النووي رحمه الله (قول الشارح وأسقط الخ) معطوف على قوله وعرف (قول الشارح أي الأمر بواجبات
 الشرع الخ) قد يشكل على هذا ما سلف من أن دفع المائل عن غير النفس والبضع جائز ليس بواجب وقد
 تعرضنا للجواب في الورقة السابقة عند قوله والدفع عن غيره كمو عن نفسه (قول الشارح بأن يؤتى بالحج)

كافر معصوم (قوله كسوة عار) بما بقي بدنه عما يضر من نحو حر أو برد (قوله وإطعام جائع) بقدر الكفاية (قوله زكاة) أو بنذر أو وقف أو كفارة أو وصية (قوله أن لم يكن في شيء منه) أي من سهم المصالح (قوله أهل العروة) أي المال بأن يملك ما يبدل زيادة على كفاية سنة فقط لا العمر الغالب خلافا للبلقيني ويقسم حلجة مسلم على كافر وكالكسوة والإطعام أجرة طيب ومن دوا لمريض وخدام لنقطع وحمل عاجز عن المشي وحمل متاع عاجز عن حمله ويحرم المنع على من سئل وإن كان ثم غيره مدفعاً للتواكل (قوله وتحمل شهادة) أي إذا حضر محل التحمل أو دعاه معذور جماعة أو امرأة (قوله والصنائع) عطف خاص على الحرق لأن الصناعة ما كانت بآلة والحرق أعم منها وسميت بذلك لانحراف الشخص إليها لاجل الكسب غالباً كما مر في الكفارة (قوله وما تم به للعائش) أي ما به قوام الدين والدنيا وعطفه على ما قبله مرادف (قوله وجواب سلام) أي مطلوب كل منهما بصيغة شرعية ولو من مصل علم قصده أو بخير العريية لقادر عليها فخرج جواباً ثانياً مشتتاً لرجل ليس بينهما نحو محرمية فلا يجب بل يحرم عليها الرد كالاتداء عليه ويكره له الرد والابتداء عليها ويجوز في نحو العجوز بلا كراهة ويندب في نحو المحرم ويحرم على كل من الختئين مع الآخر ابتداء ورداً والخشي مع الرجل كالأثني ومع الأثني كالرجل وخرج جواب كافر لمسلم لأنه يحرم على المسلم ابتداء به حتى لو علم كفره بعد سلامه عليه وجب كما قاله شيخنا وطلب كما قاله شيخ الإسلام أن يقول له رد على سلامي ولو بالسبي خلفه وأما عكسه بأن سلم الكافر على المسلم ولو بصيغة شرعية فيجب الرد لكن بصيغة وعليكم فقط بالواو أو بدونها وباليم ودونها وخرج نحو سلام الله عليكم أو السلام على سيدنا أو مولانا أو السلام على من اتبع الهدى أو السلام على المسلمين فلا يجب الرد لعدم الصيغة الشرعية وكذا وعليكم السلام لا يجب فيه الرد لما ذكر لأن صيغته المطلوبة ابتداء السلام عليكم أو سلامي عليكم أو سلام عليكم وصيغته كذلك رداً وعليكم السلام أو عليكم السلام وهذه الثانية تكفي في الابتداء أيضاً فلو ذكرها شخصان معاً تلاقياً وجب على من لم يقصد الرد منهما أن يرد على الآخر ويندب كبر لليم في الواحد ويزيادة ورحمة الله وبركاته ابتداء ورداً وخرج نحو الآكل بمن يأتي (قوله على جماعة) هو قيد لفرض الكفاية وإن كان في المسلم عليهم غير مكلف ولا يكفي رد غير المكلف عنهم ولا رد غيرهم ممن لم يسلم عليهم عنهم ولو مكلفاً وجواب الواحد فرض عين ويكفي جواب واحد لجماعة سلموا ولو مرتباً إذا لم يطل فصل سواء قصدهم أو أطلق (قوله ويسن ابتداءه) وإن ظن عدم اجابته لأن عليه وهو أفضل من الرد الواجب ولو من غير مكلف فيهما ومثله إبراء العسر وانظاره ولاتأثم لهما على الأصح وذكر شيخ الإسلام لهما ثالثاً في الصلاة بالسواك في جواب اشكال فيه والأولى فيه في الابتداء أن يكون من المار على غيره ومن ركب الجير على ركب القرس ومنه على ركب الحمار ومنه على الماشي ومنه على الجالس ونحوه وشمل الابتداء باللفظ أو بالكتابة لنحو غائب أو بأشارة حتى للأخرس ويجب اتصال الجواب به كإني أبيع ويجب معه الإشارة لنحو أصم ولا عبرة بأشارة ناطق ابتداء ولا رداً ولا بلفظ السلام وحده أو لفظ عليكم وحده كذلك ولا يقسم الخطاب وينبغي أن يشترط في حصول المقصود ظهور الشعار بذلك فلا يكفي واحد أو اثنان ونحو ذلك (قول المتن كسوة عار) أي لجميع بدنه على المادة ولا يكفي ستر العورة ويختلف الحال شتاءً وصيفاً ثم قضية كلام الرافعي الاكتفاء بسد الضرورة دون الارتقاء إلى كفاية الحاجة (فرع) يجب على الأغنياء فك الأسرى ولا يجب من يت مال (قول المتن ويت مال) لو كان فيه ولو لم يكن تصرف الوصول إليه كان كالعلم ثم يحتمل أن يكون ذلك حينئذ فرضاً على يت المال إذا استأذن الإمام وبه صرح الإمام (قول المتن وتحمل الشهادة) أي إذا حضر التحمل عليه أو كان الطالب قاضياً أو معذوراً (قول المتن وأداؤها) لا ينبغي أنه فرض على التحملين فقط بخلاف التحمل (قول المتن وجواب سلام) هو حق لله تعالى

كسوة عار وإطعام جائع
إذا لم تدفع زكاة ويت
مال من سهم المصالح بأن لم
يكن في شيء منه وهذا في
حق أهل العروة (وتحمل
الشهادة وأداؤها) للحاجة
اليهما (والحرف والصنائع
وما تم به للعائش) كالبيع
والشراء والحرائر (وجواب
سلام على جماعة) فيكفي من
أحدهم (ويسن ابتداءه)
أي السلام

على مسلم (لا على قاضي حاجة وآكل و) كائن (في حمام) ينتظف لان أحواله لم تناسبه (ولا جواب عليهم) لو أتى به لعلم مسنه (ولا جهاد على صبي ومجنون) لعدم تكليفهما (وامرأة) لضعفها عن القتال (ومريض) يتعذر قتاله أو يشتق عليه مشقة شديدة ولا عبرة بالصداع والحمى الخفيفة . (٢١٦) (وذى عرج بين) وإن قسّر على الركوب ولا عبرة بيسير لا يمنع

للشي (وأقطع وأشل) لان كلا منهما لا يتمكن من الضرب (وعبد) وان أمره سيده (وعادم أهبة قتال) من سلاح وثيقة وراحلة في سفر القصر فاضل جميع ذلك عن نفقة من تازمه نفقته وما ذكر معها في الحج (وكل عنر منع وجوب الحج منع الجهاد) أي وجوبه (الاخوف طريق من كفر وكذا من لصوص مسلمين على الصحيح) أي فان الخوف المذكور لا يمنع وجوب الجهاد لبنائه على مصادمة المخاوف ومقابل الصحيح بقيدها بالكفار (والدين الحال) على موسم (يحرم سفر جهاد وغيره) بالجر (الاباذن غريمه) أي رب الدين مسلما كان أو ذميا وله منعه السفر بخلاف المعسر وقيل له منعه لانه يرجو أن يوسر فيؤدي وفي الجهاد خطر الهلاك ولو استتاب الموسر من يقضى دينه من مال حاضر جاز له السفر (والمؤجل لا) يحرم السفر

فيهما الا في تبليغ رسالة بأن يقول له السلام على فلان فبلغه له فإذا قال له فلان يسلم عليك كفاءه أن يقول وعليه السلام فان قال له سلم لي على فلان أو حملتك السلام على فلان وجب على الرسول أن يقول السلام عليك من فلان ولا يكفي فلان يسلم عليك ويجب الرد بقوله وعليك السلام أو عليك وعليه السلام أو عليك كما السلام ولا يكفي غير ذلك قاله شيخنا فراجع (قوله على مسلم) تقدم مفهومه (قوله وآكل) بالمد أي متلبس بالاكل ان سلم عليه حالة بلعه أو مضغه بخلاف ما بعد بلع لقمة وقبل وضع أخرى (قوله ينتظف) خرج غير المنتظف ومن عسلخه (قوله ولا جواب عليهم) بل يكره لقاضي الحاجة ومثله المجامع (قوله لعدم مسنه) قضية هذا علم وجوب الرد على فاسق لعدم نده عليه وعلى مستمع الخطبة لكرهته عليه والمعتد فيهما وجوب الرد فاعلة للأغلب أو الأصل (قوله ولا جهاد) أي واجب وأجاز على ما يأتي (قوله وامرأة) ومثلها الخنثى والكافر (قوله وأقطع) يبدأ أوراها (قوله وأشل) يبدأ أوراها ومنه يعلم عدم الوجوب على الأعشى وقاعد الأصابع من إحدى اليدين قال في العباب وكذا فاقد كثر أنامل يده (قوله وعبد) أي من فيرق ولو مكاتباً ومبعضاً ويحرم أيضاً خبر اذن السيد (قوله وعاديه أهبة) وله الرجوع بعد فراغها ولو من الصف ما لم يلزم فشل المسلمين وسواء سفر القصر ودونه فنادى كرا في عدم الركوب فيعتبر كون السفر سفر قصر (قوله والدين الحال) وان كان بهرهن أو كفيل أو كان قليلا كدرهم (قوله يحرم سفر جهاد) وكذا الجهاد أيضاً وانما لم يذكره لعدم الأولى لانه أشد خوفاً منه والمراد بالسفر هنا ما يجوز فيه النقل على الراحة قاله شيخنا فراجع فاعلمه سيد (قوله الاباذن غريمه) أو يعلم رضاه (قوله وله منعه) وان حدث الدين في السفر نعم لا يحرم دوامه بغير منع بعد الحدوث فيه وكالدين الحال مؤنة أصل أو فرع واجبة وان سلم مؤنة يوم سفره وقال البلقيني لا يحرم في يوم سلم مؤنته ومال اليه شيخنا (قوله والمؤجل لا يحرم السفر) وان قصر الاجل وله للنسج بعد حلوله في أثناء السفر (قوله ويحرم على الرجل) قيده لانه محل الوجوب وبه يعلم الحرمة على غيره بالأولى (قوله جهاد) أي نفسه وسفره كما يعلم بما بعده فليس ساكتاً عنه كما قيل وسواء فيه وفيما بعده السفر الطويل والقصر حيث كان مخوفاً ويعتبر في الطويل الاذن ولو غير مخوف أيضاً والقصر أقل ما يحرم فيه التنفل على الدابة كما مر (قوله الاباذن أبويه) وكذا بنية أصوله ولومع وجود الأقرب ذكره أو أتاها (قوله ان كانا مسلمين) خرج الكافر من أصوله فلا يعتبر اذنه أي بالنسبة للجهاد فهو في غيره كالسلم ولو أسلم أصله بعد سفره فينبغي أن يكون كحدوث الدين فيمنع كما تقدم وشمل الأصل الحر والرق والمراد بالولد الحر والمبعض ويعتبر في البعض اذن سيده أيضاً ويعتبر في الرقيق اذن سيده فقط (قوله لا سفر تعلم فرض عين) وكذا كفاية على المعتد فلا يحرم السفر لها ولو نحو صنعة ومثلها آلتها (قوله جاز) أي ان أمن الطريق ولو منقردا وليس في بلده من يخفيه ويعتبر في فرض الكفاية أن يكون رشيداً وليس أمراً جليلاً (قوله فان أذن أبواه) أي جميع أصوله كما مر (قوله والتريم ثم رجوا بعد خروجه) قيد به لمناسبة ما بعده فقبله بمنع بالأولى (قوله الآن يخاف على نفسه) كلاً أو بعضاً أو منقعة ولو أمكنه الإقامة في طريقه في محل الرجوع من يأمن مع لزمه والافله للضي

(قول الشارح وثقة) ذهبوا وإياها وكذا إقامة ويكنى في تقديرها غلبة الظن بحسب اجتهاده قلته بحثاً وهو ظاهر (قول الشارح من تازمه نفقته) أي حين يحضر (قول الذين سفر جهاد الخ) الظاهر انه يمنع الجهاد كما يمنع السفر للجهاد لكن لم يظهر لي فرق بين لفظ السفر هنا واسقاطه في مسألة الأصول الآتية فلا يمنع رب الدين (وقيل يمنع سفر مخوفاً) كسفر الجهاد وركوب البحر (ويحرم) على الرجل (جهاد الاباذن أبويه ان) قول كانا مسلمين ولو كان الحى أخذهما فقط لم يجز الاباذن أيضاً (لا سفر تعلم فرض عين) فانه جاز من غير اذنها (وكذا كفاية في الاصح) كطلب درجة الفتوى والثاني يقبضه على الجهاد وفرق الأول بخطر الهلاك في الجهاد (فان أذن أبواه والتريم) في الجهاد (ثم رجوا) بعد خروجه وعلم به (وجب) عليه (الرجوع ان لم يحضر الصف) الآن يخاف على نفسه

أوماله فلا يلزمه الرجوع (فان) حضرو (شرع في قتال) ثم علم الرجوع (حرم الانصراف في الاظهر) والثاني لا يحرم بل يجب والثالث يتخير بين الانصراف والمصابرة والخلاف في الروضة أوجه وفي أصلها أقوال وأوجه (الثاني) من حال الكفار (يدخلون بلدة لنا فيلزم أهلها الدفع بالممكن فان أمكن تأهب لقتال وجب الممكن) على كل منهم (٢١٧) حتى على فقير وولد ومدين وعبد

بلا اذن) من الأبرار ورب الدين والسيد (وقيل ان حصلت مقاومة بأحرار اشترط) في العبد (اذن سيده) فلا يجب عليه والنسوة ان كان فيهن قوة دفاع كالعبيد والا فلا يحضرن (والا) أي وان لم يمكن تأهب لقتال (فمن قصد دفع عن نفسه بالممكن ان علم أنه ان أخذ قتل يستوى فيه الحر والعبد والمرأة والأعمى والأعرج والمريض) (وان جوز الأسر) والقتل (فله ان يستسلم) وأن يدفع عن نفسه (ومن هو دون مسافة القصر من البلدة كأهلها) فيجب عليه أن يحجى اليهم ان لم يكن فيهم كفاية وكذا ان كان في الأصح مساعدة لهم (ومن) هم (على المسافة يلزمهم الموافقة بقدر الكفاية ان لم يكف أهلها ومن يليهم قيل وان كفوا) يلزمهم الموافقة مساعدة لهم (ولو أسروا مسلما فالأصح وجوب النهوض اليهم لخلاصه ان توقعناه) كما ينهض

(قوله أوماله) ظاهره وان قل فراجع (قوله فان حضرو) قيد بمناسبة المقام والا فالشروع ولو بلا سفر كذلك (تنبيه) هذا الخلاف والتفصيل خاص بالفرع والدين كما هو صريح كلام المصنف فقير ماله الرجوع والانصراف مطلقا الامع الفصل كما مرّت الاشارة اليه آنفا (قوله بلدة لنا) هما مثال اذ غير البلد كالجيل والخراب القريب منها كذلك وبلاد النعمين كبلادنا لانه يلزمنا التبع عنهم كما يأتي (قوله ان علم الخ) أولم تأمن للرأه والامر دقاعة لو أخذنا (قوله وان جوز الخ) أو آمن من ذكر الفاحشة ولو حال القتال وله الدفع اذا أريدت منه بعد الأسر (قوله انه ان يستسلم) لا مقد آمن المذور الآن وقد يستمر بذلك فارق ما لو وصل عليه كافر فتأمل (قوله في الأصح) هو العتد والكلام فيمن يلزمه الجهاد ابتداء وليس لمن بلغه الخبر تأخير لتقرب خروج غيره بخلاف (قوله بقدر الكفاية) فهو فرض كفاية في حقهم وفيمن بلغه الخبر بما علمت (قوله ولو أسروا مسلما فالأصح وجوب النهوض اليهم) ولو على رفيق ونحوه بلا اذن (قوله ان توقعناه) أي خلاصه والا كان توغلا في بلادهم تركناه للضرورة

(فصل) فيما يكره من الغزو ومن يكرهه وما يجوز أو يسن فعله بهم ومن يحرم قتله منهم وما ينبغ ذلك والغزوة الطلب لان الغازي يطلب اعلاء كلمة الله تعالى واصطلاحا يعلم بما يأتي (قوله يكره) أي في التطوعة ويحرم في المرتزقة بلا اذن نعم ان كانت الصلحة في الغزو ولكن تركه الايام وجند ما قبلهم على الدنيا أو امتنع من الاذن فيه أو كان انتظار الاذن يفوت مقصود المكره بغير اذنه (قوله ويسن اذا بسرية) أن يؤمر الخ) نعم ان لزم على عدم الامارة خلل في القتال وجبت ويسن منع مخذل أو مرجف من الخروج ومن الجهاد بل يجب ان لزم على خروجه فساد في القتال أو طمع في المسلمين (قوله اذا بسرية) سميت بذلك لانها تخرج سرا أوليا غلبا وتعود الى الجيش وأقلاما مائة وأكثرها أو بعامة والراد بها هنا مطلق الجماعة الشاملة للبعث والكتيبة والفئة وهي مادونها الى الواحد ولما فوقها ويسمى بالنسر الى جماعة ثم الجيش والخمس الى أربعة آلاف ثم بالجحفل لما زاد بلانهاية (قوله البيعة) بفتح اللوخذة اليمين بالله (قوله بطاعة الامير) ويحرم كونه مبتدئا مخوفا ساق (تنبيه) يجوز بل يندب لكل جماعة أرادوا سفرا ولو قصيرا أن يؤمروا عليهم واحدا منهم ويجب عليهم طاعته ونحرم مخالفتها (قوله وله الاستعانة بكفار) وان لم يخالفوا معتقد العدو على العتد وسواء احتيج اليهم أولا ويراد بالمقاومة ولو بالقوة وشمل الكفار ما لو كانوا نساء باذن

(قول المتن قيل وان كفوا) قال الامام هذا يلزمه الايجاب على كل الأمة لكن قتاله يوجب على الأقربين فالأقربين بلا ضبط حتى يصل الخبر بأنهم قد كفوا وأخرجوا (قول الشارح يلزمهم الموافقة) لم يقل بقدر الكفاية كما هو ظاهر العبارة لئلا يتدافع

(فصل يكره غزو) (قول الشارح بما فيه الصلحة) قيل محل هذا في غير المرتزقة والا فيمتنع عليهم لانهم جدد مهمات الدين التي تعرض فلا يغزون بغير اذن الامام (قول المتن البيعة) هي اليمين والخلف بالله تعالى وسميت السرية سرية لأنها تنسرى ليلا وقيل من الشيء السري أي النفيس وقيل لأنهم يخفون سيرهم من السرور وبأن اللام في السراء

(٢٨) - (قليوبي وعميرة) - (رابع)

اليهم في دخولهم دار الاسلام لدفعهم لان حرمة المسلم اعظم من حرمة الدار والثاني قال ازعاج الجنود لخلاص أسير بعيد (فصل) (يكره غزو بغير اذن الامام أو نائبه) الامير لأنه أعرف بما فيه الصلحة (ويسن اذا بسرية) أن يؤمر عليهم وبأخذ البيعة عليهم (بالتبات) ويأمرهم بطاعة الأمير ويوصيه بهم للاتباع (وله الاستعانة بكفار تؤمن خيانتهم) أهل ذمة

أو مشركين (ويكونون بحيث لو انضمت فرق الكفر قوا ومنهم) قال في الروضة عن الماوردي ويقبل بالمستعان بهم ما يراه مصلحة من أفرادهم في جانب الجيش أو اختلاطهم به بأن يفرق بين المسلمين (و) له الاستعانة (بعبيد بأذن السادة ومراةقين أقوياء) في القتال ويستفهمهم في سقي الماء ومداواة الجرحى (وله بذل الأهبة والسلاح من بيت المال ومن ماله) فينال ثواب الأمانة وكذا إذا بذل واحد من الرعية (ولا يصح استئجار مسلم للجهاد) لانه بحضور المصنف يتعين عليه فلا أجر له (ويصح استئجار ذمي للجهاد) (للامام قيل ولغيره) من الآحاد والأصح المنع لأنه من المصالح العامة لا يتولاها الآحاد ويقتصر جهده العمل لان المقصود القتال على

(٢١٨)

أزواجهن (قوله أو مشركين) أي أهل حرب ولو عبيدا ومراةقين بالأذن كما مر ويمكن شمول ما بعدهم (قوله وعبيد) ولو مكاتبين وموصى بمنفعتهم ولوليت المال ذكورا أو إناثا وكذا ما بعده من المراهقين ولا بد من الأذن في الجميع على المصنف (قوله في القتال) أي فيما يتعلق به بدليل ما بعده (قوله والسلاح) عطف خاص (قوله فينال الخ) يمكن رجوعه للمستئين قبله (قوله ولا يصح استئجار مسلم) ولو صغيرا ورقيقا على المصنف والعلة للأغلب أو الأصل (قوله ويصح استئجار ذمي) أي كافر مطلقا خلافا للامام مالك وأبي حنيفة ونصح بلفظ المصلحة وتنسخ بإسلامه وبالمصلحة على ترك القتال قاله شيخنا وفي شرح شيخنا عدم الفسخ ولا توقف الإجارة على الحاجة وإذا لم يخرج الكافر أو انفسخت رجع عليه بما أخذه كله في الأولى وكذا في الثانية إن لم يمض من زمن الإجارة شيء والأقوال القسط كذا قاله بعض مشايخنا فراجع (قوله والأصح المنع) أي منع صحة إجارة الكافر من غير الامام وهو المصنف ولو من نحو قضاة المساكر حيث لا يباينهم فيها (قوله لأنه من المصالح العامة) ولذلك صح الاستئجار للأذان من غير الامام ولأن الأجير في الأذان مسلم فهو مأمون (قوله ويقتصر الخ) وأيضا يقتصر في معاقبة الكفار ما لا يقتصر في غيرها كما يأتي (قوله ويكره لغزق قتل قريب) وكذا يحرم لأقربائه قاله شيخنا وعن شيخنا الرملي خلافة (قوله وقتل محرم) أي قريب أيضا وكان الأولى للشارح ذكره (قوله إلا أن يسمعه يسم الله) أي يعلم منه ذلك (قوله وأمره صلى الله عليه وسلم) ولو قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمره صلى الله عليه وسلم ولو عبر به كان أعم وأولى وكذا من سب الإسلام أو المسلمين قاله ابن حجر (قوله ويحرم قتل صبي ومجنون وامرأة وخشي) ومن هرق (قوله فإن قاتلوا جاز قتلهم) وكذا من سب منهم الإسلام أو المسلمين نعم لا عبرة بسب صبي ومجنون (قوله ويحرم قتل راهب) هو عبد النصارى (قوله وأجير) أي من استأجروه على قتالنا أو استأجروا له لقتالهم ثم انضم إليهم نعم يحرم قتل الرسل منهم النساء (قوله وتفرغ الخ) أي لعدم ذكر الخلاف فيه (قوله وتسي نساؤهم) ولو مترهيات وكذا خناتاهم وأرقاؤهم ومجانينهم (قوله ويجوز الخ) أي على قول التارك (قوله ويرميهم بنار الخ) وإن أمكن (قول المتن بعبيد بأذن السادة ومراةقين) فيه بالأول على ما في معناه كالمديون والوالد بالتالي على ما في معناه كالنساء (قول المتن مسلم) أي ولو رقيقا لأن الأرقاء يجب عليهم إذا قصد الكفار دار الإسلام بمنزلة ذلك حضور المصنف (قول المتن ويصح الخ) الظاهر أنه لا بد منها من شروط الاستعانة بالكفار كما سلف ولوحصل صلاح في أثناء الطريق قبل وصول دار الحرب انفسخت الإجارة وقضية نظيره من الحج عدم الاستحقاق مطلقا (قول الشارح من الآحاد) كالأذان (قول الشارح على ما يتفق) أي يقع (قول المتن ومحرم) ظاهره وإن لم يكن قريبا والوجه خلافه بدليل تقدم الأقارب مطلقا في التصديق على محارم الرضاع (قول الشارح ضعيف) هو وصفه لشيخ (قول المتن لا قتال فيهم) قال الزركشي ينبغي أن يرجع للشيخ وما بعده

ما يتفق (ويكره لغزق قتل قريب) له من الكفار (و) قتل (محرم أشد) كراهة (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (إلا أن يسمعه يسم الله) تعالى (أمره صلى الله عليه وسلم) والله أعلم فلا يكره قتله (ويحرم قتل صبي ومجنون وامرأة وخشي مشكل) انتهى في حديث الصحيحين عن قتل النساء والصبيان والحق المجنون بالصبي والخنثى بالمرأة فإن قاتلوا جاز قتلهم (ويحرم قتل راهب) شيخ أو شاب (وأجير وشيخ) ضعيف (وأعجب وزمن لا قتال فيهم ولا رأي في الظاهر) لمعوم قوله تعالى اقتلوا للمشركين والثاني لا يحل قتلهم لأنهم لا يقاتلون فمن قاتل منهم أو كان له رأي في القتال وتدير أمر الحرب جاز قتله قطعا وتفرغ على الجواز قوله (فيسترقون) وتسي نساؤهم وصبياتهم (و) قتلهم (أموالهم) وعلى

المنع يرقون بنفس الأسر وقيل يجوز استرقاقهم وقيل يتركون ولا يتعرض

لهم ويجوز سبي نساءهم وصبياتهم واغتنام أموالهم في الأصح (ويجوز حصار الكفار في البلاد والقلاع ولرسال الماء عليهم ويرميهم بنار ومغجنين وتبينهم في غفلة) أي الأغرة عليهم لئلا وإن كان فيهم نساء وصبيان قال تعالى وخفوههم واحصروهم وحاصر صلى الله عليه وسلم أهل الطائف رواء الشيخان ونصب عليهم المنجنيق رواء البيهقي وقيل صلى الله عليه وسلم النار وأرسل الماء وأغار على بني المصطلق وسئل عن المشركين يبيتون فيصيبون من نساءهم ونذر لهم فقال هم منهم واهما الشيخان

فان

(فان كان فيهم مسلم أسير أو تاجر جاز ذلك) أي الرمي بما ذكر وغيره (على الذهب) وفيما إذا لم يكن ضرورة اليه قول بحرمته هذه طريقة والطريقة الثانية أن علم إهلاك المسلم لم يحز والافقولان (ولو التحم حرب فترسوا بنساء وصبيان) منهم ولو تركوا لغلّبوا المسلمين كما في الروضة كأصلها (جاز رميهم) في هذه الحالة (وان دفعوا بهم عن أنفسهم ولم تدع ضرورة إلى رميهم فلا ظهر تركهم) فلا يرمون والثاني جواز رميهم ورجوعه في الروضة (وان ترسوا بمسلمين فان لم تدع ضرورة (٢١٩) إلى رميهم تركناهم) فلا يرميهم (والا) أي وان دعت إلى

رميهم بأن يظفروا بنالو تركناهم (جاز رميهم) في هذه الحالة (في الأصح) على قصد قتال المشركين وتوقى المسلمين بحسب الامكان والثاني المنع إذا لم يأت رمي الكفار الأبرى مسلم (ويحرم الانصراف) عن الصف إذا لم يزد عدد الكفار على مثلينا) بأن كانوا مثلينا أو أقل قال تعالى فان يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين هو خير بمعنى الأمر (الامتحرافا

لقتال) كمن ينصرف ليكمن في موضع ويهجم أو ينصرف من مضيق لينبذ العدو إلى ملسع سهل للقتال (أو متحيزا إلى فئة يستجدها) قليلة أو كثيرة فانه يجوز انصرافه قال تعالى الا متحرفا إلى آخره (ويجوز إلى فئة بعيدة في الأصح) والثاني يشترط قربها ومن عجز بمرض ونحوه الانصراف بكل حال (ولا يشارك متحيزا إلى بيعة الجيش

قتلهم غير ذلك) نعم يجب عرض الاسلام على من لم تبلغه الدعوة قبل قتاله ويحرم ذلك ان التجوا لنحو الحرم بلا ضرورة فيه (قوله فان كان فيهم مسلم الخ) ولو ظنوا أو يقينا (قوله جاز ذلك) أي ولا ضمان في المسلم لأنه لم تعلم عينه كما هو فرض المسئلة (قوله قول بحرمته) للتعبد الكراهة فقط (قوله والثاني جواز رميهم) هو للتعبد حيث كانت حاجة ولو بلا ضرورة (قوله بمسلمين) أو ذميين (قوله تركناهم) وجوباً على للتعبد ولا عبرة بالحاجة هنا وفارق ما قبله بأن الحق في السلم لله وفي نحو النساء للعائنين (قوله وان دعت) أي الضرورة جاز رميهم (قوله ويحرم الانصراف) أي على كل مكلف حريجه عليه القتال كما مر وسيأتي في الشرح بعض مفهوم ذلك (قوله عن الصف) خرج غير الصف فيجوز فرار مسلم من كافرين وان طلبهما وان لم يطلبها (قوله اذا لم يزد الخ) ولا بد من اعتبار القوة أيضاً فيجوز انصراف مائة مناضغاة عن مائتين الا واحدا منهم أقوىاء (قوله ليكمن) مضارع كمن كنصر (قوله من مضيق) أو نحو شمس أو ريح (قوله متحيزا) ذاهبا (قوله فانه يجوز) ويصدق في قصده ذلك وان لم يعد لأنه لا يلزمه المود (قوله بعيدة) بحيث لو استغاث بها لم تسمعه (قوله ولم له الخ) أو محمول على جاسوس أرسله الامام فانه يشارك مطلقاً والحاصل أن كلاماً من التحريف والتحيز يشارك فيما غنم قبل مفارقه وحال مفارقه وبعد عوده الا ان بعد (قوله ولم ينب) هو بيان لما قبله أو لا حاجة اليه (قوله ونص الخ) ظاهره سواء بدأ ولا ومثله التحيز (قوله وواحد) وكذا اثنان وثلاثة لأن كثر على التعبد (قوله وتجوز المبارزة)

فان الاجير والراغب لا فرق فيهما بين الشباب والشيخ أقول لكل مراده لا قتاله بالفعل فيعود لكل ويتبين به محل الخلاف (قول الشارح وفيما الخ) أي وأما عند الضرورة فيجوز قطعاً (قول الشارح والطريق الثانية) ظاهره أن الأمر كذلك ولو كان ثم ضرورة وجبني لخصاص هذه الطريقة بحالة علم الضرورة ثم رأيت الزركشي صرح بذلك بأن حالة الضرورة لا خلاف فيها (قول الشارح والافقولان) عبارة الزركشي نقلاً عن الروضة والقولان (قول المتن وان دفعوا بهم) عبارة أصل الروضة وان لم تدع ضرورة بأن دفعوا بهم عن أنفسهم اه لكن قال الزركشي انه يعني النهاج احتراز بهذا عمالو فاعلوا ذلك مكر أو خديعة لعلمهم بأن شرعنا لا يقتلهم فانهم يرمون قطعاً ثم قال وما اقتضاه كلامه من أنه اذا لم تدع ضرورة ولكن لم يقصدا الدفع لا يتركون غير صحيح أقول تأمل الجمع بين كلاميه اللذان كورين (قول الشارح والثاني الخ) قال الزركشي أي كما ينصب للنجيق وغيره عليهم وان كان فيهم ذرية (قول المتن تركناهم) أي قطعاً (قول المتن الامتحرافا لقتال الخ) لو ادعى التحريف صدق بيمينه قال الغزالي وشرط فيه البغوى أن يعود قبل انقضاء القتال ومصححه في الروضة في باب قسم الغنيمة (قول الشارح نص عليه) الضمير فيه يرجع إلى كل من قوله يشاركه ولا يشاركه (قول الشارح ونص الخ) هذا ساقه لأنه كالدليل على ما رجاه (قول الشارح والثاني يقف مع العدد) أي ويقول تتبع الأوصاف عسراً والأول قال يستنبط من النص معنى يخصه (قول المتن المبارزة) مأخوذ من البروز وهو الظهور

فيما غنم بعد مفارقه) ويشاركه فيما غنم قبل مفارقه (ويشارك متحيزاً إلى قرية) الجيش فيما غنم بعد مفارقه (في الأصح) والثاني لا يشاركه لمفارقه ويشاركه فيما غنم قبل مفارقه قطعاً والتحريف يشاركه فيما غنم قبل مفارقه ولا يشاركه فيما غنم بعدها نص عليه ومنهم من أطلق أنه يشاركه ولو لم يكن لم يبعد ولم ينصب ونص فيما إذا انحرف وانقطع عن القوم قبل أن يستموا أنه لا يشاركهم (فان زاد) العدد (على مثلينا جاز الانصراف الا أنه يحرم انصراف مائة بطل عن مائتين وواحد ضغفاء في الأصح) نظر المعنى والثاني يقف مع العدد (وتجوز المبارزة)

ولا يستحب ابتداءها ولا يكره (فان طلبها كافر استحب الخروج اليه) لها (وانما تحسن ممن جرب نفسه) وعرف قوته وجرايمه
 فالضعيف الذي لا يثق بنفسه يكرمه ابتداء واجابة (و) انما تحسن (باذن الامام) فلا بارز بغير اذنه جاز ومثله الأمير المعبر به في الروضة
 كاصحابها (ويعجز اتلاف بناتهم (٢٢٠) وشجرهم لحاجة القتال والظفر بهم وكذا) يعجز اتلافها (ان لم

يرج حصولها لتافان رجي
 نهب الترك (والأصل في
 ذلك حديث الشيخين
 أنه صلى الله عليه وسلم قطع
 نخل بني النضير وحرق
 قاتل الله ما قطعتم من
 لينة الآية (ويحرم اتلاف
 الحيوان الا ما يقتلون
 عليه) كالخيل فيجوز
 اتلافه (لدفنهم أو ظفرهم
 أو غنمنا وخفنا رجوعه
 اليهم وضرره) لتافيحوز
 اتلافه دفعا لضرره

(فصل) (نساء الكفار
 وصبياتهم اذا أسروا
 رقاوا وكذا العبيد) يصرون
 بالأسر أرقاء لنا فيكون
 الثلاثة كسائر أموال
 النسيمة (الحسن لأهل
 الحسن والباقي للغانمين)
 ويجهدا الامام (في الاحرار
 الكاملين) اذا أسروا
 (ويفعل) فيهم (الاحظ
 للمسلمين من قتل) بضرب
 للرقبة (ومن تخلية
 سبيلهم وفداء بأسرى)
 مسلمين (أو مال
 واسترقاق) للاتباع
 ويكون مال الفداء ورقابهم
 اذا استرقوا كسائر
 أموال النسيمة ويعجز

نعم تحرم على فرع ومدين ورفيق لم يؤذن لهم في خصوصها وهي مأخوذة من البر وزوهو الظهور بأن يظهر
 اثنان مثلا كل واحد من صف القتال بين الصفيين مثلا (قوله وانما تحسن) أي يعجز أو تستحب (قوله
 تكميله) وان أذن له الامام وطلبها الكافر (قوله جاز) أي مع الكراهة وان طلبها الكافر والحاصل أنها
 تباح لقوى أذن له الامام ان لم يطلبها الكافر منه وتسأل له ان طلبها وتكره في غير ذلك وتقدم ما يحرم فيه (قوله
 ومثله الأمير) لاجابة اليه لأنه من أفراد ما قبله ولعل ذكره من الشارح للاعتراض على الروضة بذكره بعد
 ما قبله فتأمل (قوله نهب الترك) فيكره الاتلاف نعم ان فتحنا بلادهم صلحنا على أنها لنا أولهم أو قهرنا ولم
 نحتج اليها حرم اتلافها (قوله والأصل) لا يخفى أنه ليس في الحديث نصريح بواحد من الأحكام الثلاثة المذكورة
 وهي حاجة القتال والظفر بهم وعدم حصولها لتافانظره (قوله ويحرم اتلاف الحيوان) أي المحترم فتحوز خنزير
 يعجز اتلافه مطلقا بل يشب

(فصل) في حكم الاسر وما يؤخذ من أهل الحرب (قوله نساء الكفار) وان كن حوامل بمسلم أو غير
 كتابيات والراد غير المرتدات والحناني كالنساء (قوله يصرون الخ) فمعنى الرق فيهم اتفاله لتألفه
 مستمر وان كانوا مسلمين ولا يسرى في البعض رقبه بل الجزية الحرك حكم الحر على العتد والمجانين كالصبيان
 ذكور واناثا (قوله الكاملين) بذكورة يقينا وبلوغ وعقل وحرية ولو لبعضه كما مر (قوله ويفعل)
 وجوبا بحسب اجتهاده (قوله بأسرى مسلمين) وكذا بكفار وله فداء امرانا بسلاحهم لأنه دوام وبذلك
 فارق عدم بيعه لهم ولو اختار خصلة ثم ظهر له غيرها جاز له الرجوع عنها الا ان كانت الخصلة التي اختارها أولا
 قتلا والا فلا تطيبا لحقن الدم ومعلوم أن البعض لا يقتل وله ضرب الرق على جزء الواحد ولا يسرى لباقيه
 على العتد كما مر (قوله ويكون مال الفداء) ولو سلاحا لأنه لا يرد اليهم اذا أخذ كائني فيخمس (قوله
 ولو أسلم أسير) كامل أو بذل الجزية بالتزامها عصم دمه وكذا ولده الصغير والمجنون أخذما
 يأتي ومن التحليل بالاسلام لأنصار مسلمائنا وكذا ماله ان لم يخر الامام رقبه لازوجه فلا يصممها

(فصل نساء الكفار الخ) لنا قول ان العربي الكامل لا يجوز ارقاقه فينبغي جريان نظيره هنا ولم يذكره
 وخرج باضافة النساء الى الكفار نساء المسلمين الكافرات فلا ترق على ما سيأتي بيانه وينبغي أن يجري
 خلاف في سبي الراهنة قاله الزركشي (قول المتن من قتل) قد فعله في عقبه بن أبي معيط والنضر بن
 الحرث بيدر وجعل المتن ثمانية بن أثال وأبي عزة والفداء كثير قال تعالى فاماننا بصدوا ما فداء والاسترقاق وقع
 في بني قريظة وفي بني المصطلق وحكي بعض الاصحاب فيه الاجماع (قول الشارح لأنه لا يقر بالجزية) أي وفي
 الاسترقاق تقرروا بحسب ما أن كل من جاز المتن عليه جاز استرقاقه (قول المتن وكذا عربي في قول) ذكره
 الشافعي رضي الله عنه في موضع من الام عن بعض العلماء وقال لولا أنا نائم بالتمني لتمنينا أن يكون الحكم
 كهنا انتهى والتأنيم بالتمني فائدة جلية ثم دليل للذهب سبي هوزان وغيرهم من قبائل العرب كبنى المصطلق
 (قول المتن وفي قول الخ) وجهه أنه أسير محرم القتل فكان كالصبيان والنساء

فداء مشرك بمسلم أو مشركين بمسلم (فان خفي) على الامام (الاحظ في)
 الحال (حبسهم حتى يظهر) له فيفعله وسواء في الاسترقاق الكتابي والوثني والعربي وغيره (وقيل لا يسترق وثني) لأنه لا يقر بالجزية (وكذا
 عربي في قول) لحديث فيه لكتناه (ولو أسلم أسير عصم دمه) لحديث الشيخين أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا اله الا الله فاذا
 قالوا عصموا مني دماءهم (وبقي الخيار في الباقي وفي قول يتعين الرق) أي يصير رقيقا بنفسه الاسلام

بالأولى من زوجة من أسلم قبل الظفر به على ما يأتي (تفسيه) من قتل أسيرا بعد اختيار قتله فلا شيء عليه أو قبله عزز فقط أو بعد اختيار رقه لزمه قيمته غنيمه أو بعدا لمن عليه لزمه ديتة لو رتته ان قتله قبل بلوغ مأمنه والافهدر أو بعد الفداء فعليه ديتة غنيمه ان لم يمكن قبض الامام فداءه والالزمه ديتة لو رتته ان لم يبلغ مأمنه والافهدر (قوله واسلام كافر قبل ظفر به) أي قبل أسره كما مر بعصمه وماله وان كان بدارهم وليسامه (قوله وصغار ولده) وكذا حملة والكبير المجنون من ولده أخذنا من العلة والكلام في الأولاد الأحرار (قوله لازوجته) قال شيخنا أي الوجوده حال اسلامه ولو حاملته كما مر وقال شيخنا الرمل انه يعصمها لأنها الآن زوجة مسلم وفيه نظر لأنه يلزم أن لا يوجد زوجة لمسلم غير مصومة فان قيل يتصور في زوجة أسرت قبل اسلامه لأن اسلامه بعد أسرها لا يعصمها عن الاسترقاق الذي حكم به قبل اسلامه ويؤول قول الشارح عن الاسترقاق بالسابق على اسلامه ويرده أن كلام الصنف بقوله فان استرقت الخ صريح في خلافه فالوجه الذي لا يتجه غيره أن يراد بزوجه المذكورة هنا التي لا يعصمها أنها هي التي في عصمته حين أسلم وبزوجه التي يعصمها كما يأتي هي التي تزوجها بعد اسلامه أو وهو مسلم أصلي لثلاثين على كلام شيخنا الرمل تضعيف كلام الصنف وكلام الأصحاب المرتب عليه فتأمل وراجع وافهم والله الموفق للصواب (قوله فان استرقت) الأولى رقت لأنه لا يحتاج الى ضرب برق كما تقدم وكذا يقال فيما بعده وغيره فراجع (قوله انقطع نكاحه في الحال) لأن السلم لا يجوز له نكاح الرقيقة الكافرة مطلقا ولا المسلمة الا بشرط هي معدومة هنا وبذلك علم رد الوجه المذكور (قوله فان اعتقت الخ) أي على الوجه المرجوح (قوله ويجوز ارقاق زوجة ذمي) أي الحكم بالرق لا ضرب الرق عليها كما هو معلوم في النساء كما مر قال العلامة السباطي لعل هذا في زوجة ليست تحت قدرتنا أو في زوجة طرأت بعد عقد الجزية له فلا ينافي ما قالوه ان عقد الذمة لكافر يعصم زوجته تبعاً فراجع من محله وتأمله (قوله وينقطع به نكاحه) أي الذمي لأن حدوث الرق نقص بمنع ابتداء نكاحه لها وهذا شامل لما لو كانت كتابية وقدم جواز نكاح الكتابي الحر لها فراجع نعم سيأتي أن حدوث الرق كال موت فلا فرق فتأمل (قوله وكذا عتيقه) أي الذمي يجوز ارقاقه وان أسلم الذمي بعد أو كان العتيق عاقلا كبيراً ويرق بنفس الأسر كالرقيق الأصلي على المتمدن فقول الشارح يجوز ارقاقه مرجوح أو مؤول بمراعاة كلام الصنف كما مر (قوله والثاني المنع) ورد بأن سيده لو التحق بدار الحرب جاز رقه فعتيقه أولى (قوله لا عتيق مسلم وزوجه) قال شيخنا الرمل أي للوجودين حال اسلامه أن كان كافراً قبل وفيه نظر فالوجه أن يراد بعتيقه من أعنته بعد اسلامه أو وهو مسلم أصالة وبزوجه كذلك كما تقدم فلا تغفل (قوله ان كانا حريين) وكذا لو كان أحدهما ورق بسبي أو ارقاق (قوله واسترق الزوج) عائد لقوله كبيرين فقط وسواء فيما ذكر سيامعاً أو مرتباً وسواء سبق سبي الزوج أو الزوجة (قوله لحدوث الرق) أي وحدونه كال موت كما صرح جوابه وبذلك فارق جواز نكاح رقيق

(قول اللين ظفر به) وهو أسره (قول الشارح عن السبي) وكذا لو كانت الام هي التي أسلمت قبل الظفر (قول اللين لازوجته) لاستقلالها (قول الشارح حقه) أي كفاي الولاء (قول الشارح امساك الامة) ولأنه زال ملكها عن نفسها فزوال ملك الغير عنها أولى (قول الشارح فان اعتقت الى آخره) هو من تمة الوجه (قول اللين زوجة ذمي) أي بخلاف زوجة المسلم الآتية لأن نكاح المسلم يتخيل فيه التأمين (قول اللين لا عتيق مسلم) أي ولو كان السيد حين الاعتاق كافراً ثم أسلم قبل الأسر (قول اللين انفسخ النكاح) وذلك لأن السبي اذا بطل ملك المال بطل ملك النكاح (قول الشارح لحدوث السبي) عبارة غيره لأن السبي يقتضي في الحررة ملكاً يمكن فوجبه في الامة واجتماع رقين محال فقدم الأقوى المستند الى السبي لتعذر اسقاطه

(واسلام كافر قبل ظفر به يعصم دمه وماله) للحديث السابق فقيه وأموالهم (وصغار ولده) عن السبي ويحكم باسلامهم تبعاً له (لازوجته) عن الاسترقاق (على المذهب) وفي قول من طريق يعصمها لثلاثين يبطل حقه من النكاح (فان استرقت انقطع نكاحه في الحال) قبل دخول وبعده لا ممتنع امساك الامة الكافرة للنكاح (وقيل ان كان بعد دخول انتظرت المدة فلعلمها متنى فيها) فان اعتقت استمر النكاح وان لم تسلم لأن امساك الحررة الكتابية جائز (ويجوز ارقاق زوجة ذمي) اذا كانت حربية وينقطع به نكاحه (وكذا عتيقه) الحر في يجوز ارقاقه (في الأصح) والثاني المنع لثلاثين حقه من الولاء (لاعتيق مسلم وزوجه الحر بين) أي لا يجوز ارقاقهما (على المذهب) وفي قول من طريق يجوز (واذا سبي زوجان أو أحدهما انفسخ النكاح) بينهما ان كانا حريين صغيرين كانا أو كبيرين واسترق الزوج لحدوث الرق (قيل أو رقيقين) أيضا لحدوث السبي

والأصح للتعلم أسلماً ولا ادلّ يحدث رفق وانما انتقل من مالك الى آخر فاشبه البيع وغيره (واذا أرق) حربي (وعليه دين لم يسقط فيقضي من ماله ان غنم بعد ارقاقه) وان زال ملكه عنه بالرق فان غنم قبل ارقاقه أو معه لم يقض منه وفي الغنية وجه فان لم يكن له مال أو لم يقض منه بقي في ذمته الى أن يمتق فيطالب به هنا كانه كان الدين لمسلم وبمثلها أجاب الامام ان كان لذي وذكر البغوي فيه وجهان وان كان لحربي فمن القاضي حسين وهو الظاهر سقوط الدين وفيه احتمال للامام وفي التهذيب سقوط الدين في عكس هذه (٢٢٢)

أيضا وهو ارقاق الدائن وقال الامام فيما اذا كان على مسلم دين فرض أو ثمن لحربي استرق لا يسقط وفي الوسيط نحوه فيطالب به (ولو اقترض حربي من حربي أو اشترى منه ثم أسلماً أو قبلاً جزية دام الحق) لا التزامه بعقد (ولو ألتف عليه فأسلماً) أو أسلم للتلّف (فلا ضمان) عليه (في الأصح) لعدم التزامه والثاني قال هو لازم عندهم (والمال المأخوذ من أهل الحرب قهراً غنيمه) كما تقدم في باب قسمها وذكر هنا توطئة لقوله (وكذا ما أخذه واحداً وجمع من دار الحرب سرقة أو وجد كهيئة اللقطة) مما يعلم أنه للكفار فأخذفانه في القسمين غنيمه (على الأصح) بمعنى أنه يقسم قسمها خمساً لأهل الحس والباقي لمن أخذه والثاني يختص به من أخذه وعليه الامام والغزالي (فان أمكن كونه) أي الملتقط (لمسلم) بأن كان هناك مسلم (وجب تعريفه) قال الشيخ أبو حامد يوماً أو يومين وفي المذهب والتهذيب سنة وبدلت تعريفه في الخلاف السابق (قول) (وللغنائين التبسط في الغنيمه) قبل القسمة (بأخذ القوت وما يصلح به ولحم وشحم وكل طعام يتأكله عموماً) وفي الحرر وغيره على العموم (وعلف الدواب) بسكون اللام (تبتا وشعيراً ونحوهما وذبح حيوان ما كول للحمه والصحيح جواز القاكه) وهي مما يؤكل غالباً والثاني قال لا يتعلق بها حاجة

لرفيقة أو لحرة ابتداء (قوله والأصح للتعلم) هو للتعلم فلا يفسخ النكاح بينهما سواء أسلماً أو مرتباً لعدم حدوث الرق (قوله ان كان لذي) وكذا لما عهد أو مؤمن والمطالبة فيهما به وبودائعها ونحوها للامام (قوله وهو الظاهر) أي سقوط الدين ان كان لحربي هو الظاهر وهو للتعلم وكذا عكسه الذي في التهذيب وهو ارقاق الدائن أي والدين حربي لأنه العكس (قوله لا يسقط) هو للتعلم فالأصل أنه لا يسقط الدين حربي على مثله بارقاق أحدهما (قوله فيطالب) بكسر اللام سواء عتق أو كان مائت قبل عتقه فالمطالب الامام (قوله ثم أسلماً) أو أحدهما معاً أو مرتباً (قوله أو قبلاً) أو أحدهما كذلك جزية أو أماناً أو عهداً كذلك دام الحق (قوله فأسلماً) أو قبلاً جزية أو عهداً أو أماناً وكذلك للتلّف على ما تقدم وكالحربي مع مثله اذا عصم أحدهما الحربي مع العصوم اذا عصم الحربي في حكمي المعاوضة والاتلاف به دوام الحق في الأول وعدم الضمان في الثاني كما علم (قوله وكذا) بحكم بالغنيمه على ما أخذه أي قهراً أو برضا في حال الحرب فدار الحرب غير قيد (قوله واحد أو جمع) أي مسلمون أما الذي في ملك ما أخذه (قائدة) قال شيخنا الرملة وأتباعه أخذوا بما ذكر ان السراري المحلوبة من نحو الهند والترك يجوز وطؤها والتصرف فيها لاحتمال أن السابي لها أولاد من لكن الأحوط شراؤها من أمين بيت المال فان علم اسلام السابي امتنع ذلك حتى تخمس اه وفيه نظر ظاهر لأن الألباع محتاط لها فلا يكفي احتمال الحل فيها ولأنها ان كانت مملوكة لكافر سبأها فلا ولاية لأمين بيت المال عليها أو لمسلم وجب تخميسها ولا ولاية للأمين على أهل الحس إلا أن يقال يحتمل أنه ملكها كافر ثم ملكها منه مسلم ثم رجع أمرها لبيت المال بنحو موته بلا وارث وفيه من البعد ما لا يخفى ودونه مخرط القناد وقنمر (قوله غنيمه) في خبر الامام في الكامل منها عامر (قوله لمسلم) أو ذبي (قوله وفي التهذيب سنة) هو للتعلم (قوله يود في الخلاف) الأصح منه أنه غنيمه (قوله وللغنائين) ولو أغنياء أو ذهابين ولو أجرا بغير إذن الامام أو لم يرضخ لهم (قوله التبسط) أي التوسع (قوله قبل القسمة) أي قبل اختيار تلك الغنيمه (قوله بأخذ القوت الخ) أي بأن يأخذ كل واحد منهم ما يحتاجه من القوت لنفسه وعمونه لا غيره (قوله يتأداً كاه) لا التداهن بنحو دهن (قوله وفي الحرر الخ) ولعل المصنف أسقطه لصحة جملته معمولاً المصدر أو صفة المصدر محذوف (قوله وعلف الدواب) المحتاج إليها في الحرب لا لنحو الزينة (قوله بسكون اللام) مصدر عطف على أخذ فاجده معمول به ويجوز فتحها عطف على القوت وما بعده حال أو معمول محذوف أو بدل على الحل واختيار الأول لأنه يشترط العلف بالفعل كما يؤخذ مما بعده (قوله للحمه) وكذا

(قول المتن ثم أسلماً الخ) مثله لو عرض ذلك لأحدهما (قول الشارح أو أسلم للتلّف) انما قيد بذلك لأجل الخلاف (قول المتن من دار الحرب) مثله دارنا اذا دخلوها بأمان (قول الشارح وعليه الامام والغزالي) بل ادعي الامام اتفاق الأصحاب عليه (قول المتن وذبح حيوان ما كول) استدل بمفهوم قوله (قوله من ذبح شاة لاها بها لم يرجع كفافاً)

(قول)

أبو حامد يوماً أو يومين وفي المذهب والتهذيب سنة وبدلت تعريفه في الخلاف السابق (قول) (وللغنائين التبسط في الغنيمه) قبل القسمة (بأخذ القوت وما يصلح به ولحم وشحم وكل طعام يتأكله عموماً) وفي الحرر وغيره على العموم (وعلف الدواب) بسكون اللام (تبتا وشعيراً ونحوهما وذبح حيوان ما كول للحمه والصحيح جواز القاكه) وهي مما يؤكل غالباً والثاني قال لا يتعلق بها حاجة

حاقة ولا يجوز الفانيد والسكر وما تندر الحاجة اليه على الصحيح (و) الصحيح (أنه لا تجب قيمة المذبح) والثاني تجب لتدور الحاجة الى ذبحه ومنع الأول تدورهما (وأنه لا يختص الجواز بمحتاج الى طعام وعلف) بفتح اللام والثاني يختص بما لا يجوز لغيره أخذهما لاستغنائهما عن أخذ حق الغير والأول قال ليس فيما ورد في ذلك من الأخبار (٢٢٣) تقييد بالحاجة نعم ليس له صرف الطعام مثلا الى حاجة أخرى

بدلا عن طعامه وأنه لا يجوز ذلك لمن لحق الجيش بعد الحرب والحيازة ووجه الجواز مظنة الحاجة وعزة الطعام هناك (وأن من رجع الى دار الاسلام ومعه بقية) بما تبسطه (لزومه ردها الى اللقمة) أي القنينة كما في الصحاح والثاني لا يلزمه لان المأخوذ مبلغ والأول قال بقدر الكفاية وهما في الروضة وأصلها قولان ولا يملك بالأخذ (وموضع التبسط دارهم) أي الكفار كما في المهر وغيره دار الحرب (وكذا) محل الرجوع (مالم يصل عمران الاسلام في الأصح) فان وصله انتهى التبسط والثاني قصره على دار الحرب (ولانهم رشيدون ولا يجوزوا عليه بفسل الاعراض عن القنينة قبل قسمة) وبه يسقط حقه منها ولا يصح اعراض محجور عليه بسفه (والاصح جوازها) رشيد (بعد فرز الجنس)

يجوز ذبحه لا كل غير لحمه كجلده ويحبر دجله لا يؤكل ولا يجوز جملة سقاء أو خفا كما لا يجوز الذبح لذلك ويضمنه ذابحه بقيمة لحمه وجلده (قوله حاقة) بمهملة فحاف مشددة أي قوة (قوله ولا يجوز الفانيد والسكر) لمن احتاج الى شيء منها فله أخذه ويحسب عليه من قسمه وكذا يقال في اللبوس والركوب فيلزم من استعماله أجرته الا ان كان لضرورة القتال فلا والفانيد المراد هنا هو العسل الاسود وخرج به عسل النحل فيجوز التبسط به لنص الحديث عليه (قوله وما تندر الحاجة اليه) أي لا يجوز أخذه كدواء وسقاء وخف ونحوها (قوله نعم ليس له الخ) أي لا يجوز لمن أخذ الطعام الأكله فقط لانه على سبيل الإباحة لا التملك كما سيأتي وله التردد منه لذهابه ورجوعه الى ما يأتي (قوله والحيازة) فقبل الحيازة له التبسط وان لم يكن له حق في اللقمة كما مر وفي شرح شيخنا منعه ولم ير فيه شيئا (قوله الى دار الاسلام) أي دليل في قبضة المسلمين وان لم يكن فيها مسلم (قوله لزمه ردها) أي البقية الى القنينة قبل القسمة أو الى الامام بعدها ويقسمها الامام ان أمكن والا أخرج لأهل الجنس حصتهم منها وجعل الباقي للمالك وكان الغنائم أعرضوا عنه وكان عدم لزوم حفظه حتى يضم لغيره لأنه نافه (قوله كما في المهر الخ) دفع به توهم عود الضمير الى المسلمين المفهوم من دار الاسلام (قوله مالم يصل عمران الاسلام) بالمضي المذكور فيما مر فم لو وقع القتال في دار الاسلام وعز فيها ما تقدم فلم التبسط فيها (قوله رشيد) أي حال اعراضه ولو بمقت أو بلوغ أو عقل طرأ بعد القتال فيخرج ضدهم نعم يصح اعراض المكاتب واعراض البعض في جزء الحرية ان لم يكن مهاجرة وفي الكل في نوبته ان كانت صحيح وفي غير ذلك باطل لأن الرقيق لا يصح اعراضه لان الحق لسيد (قوله قبل قسمة) أي واختيار التملك (قوله ولا يصح الخ) هو المعتمد لانه من التصرف في الأموال والمهجور ممنوع منها وبذلك فارق حصة اسقاطه القصاص وانما يصح اعراض المفلس لأنه من الاكتساب وهو لا يلزمه قال شيخنا الرمي ومقتضاه أنه لو قام دين عصي به لم يصح اعراضه انتهى وفيه نظر بما قاله في باب المفلس أنه لا يلزمه التكسب لاجل الدين وان عصي به وانما اللزوم من حيث الخروج من العصيان فراجع من محله والصبي والمجنون كالسفيه الا ان كلاهما (قوله لان حقه الخ) أي لأن الاخصاس الأربعة باقية على الشيوع (قوله لجميعهم) أي حيث كانوا كاملين وصيغة الاعراض أن يقول أعرضت عن حتى أو أسقطته أو سأحتجته أو وهبته لهم وأراد الاسقاط فان أراد الهبة لم يصح وله الرجوع عن الاعراض قبل اختيار تملك الغنائم ونقل عن شيخنا الرمي عدم حصة الرجوع مطلقا لان العرض عنه حق تملك لا عين وبذلك فارق جواز العود بعد الاعراض عن نحو كسر الخبز والسابل قبل أخذ غيره لهما

(قول المتن لا تجب قيمة المذبح) والاملاجاز الذبح (قول المتن أنه لا يختص) تشبيها له بطعام الولائم لأن المأخوذ مباح كالصيد (قول النارج ولا يصح) استشكل بصحة عفو عن القصاص مجانا وقد اعتمد الزركشي وغيره حصة عفو ونسب لقضية كلام الجمهور كالمفلس (فرع) لو أعرض الشخص ثم رجع فيحتمل الصحة قبل تملك الغنائم فيحتمل أن التملك بمنزلة القبض في الهبة كما لو أعرض عن كسرة ثم رجع اليها (قول النارج والثاني منع ذلك) لانه يلزمه تملك الاخصاس الأربعة (قول النارج بلا عمل) أي فكان كالارث

لان حقه لم يتعين والثاني منه لتمييز حق الغنائمين (وجوازه لجميعهم) أي الغنائمين ويصرف حقهم مصرف الجنس والثاني منع ذلك (وبطلانه من ذوي القرى وسالب) أي مستحق سلب والثاني صحته منهما كالتامين وأحدهم وفرق الأول بتعين حق السالب وبأن حق ذوي القرى بلا عمل وحق الغنائمين بعمل حصل به المقصود الاعظم من الجهاد وهو اعلاء كلمة الدين والقنينة تابعة

وغير ذوى القربى من أصحاب الخمس جهات عامة لا يتصور فيها اعراض (والعرض مكن لم يحضر) فيضم نصيبه الى الغنم (ومن مات) ولم يمرض (فحقه لوارثه) فله طلبه (٢٢٤) والاعراض عنه (ولا تملك) الغنمة (الابقسمة ولهم) أى للغانمين (التملك)

(قوله وغير ذوى القربى الخ) هو جواب عن سكوت المصنف عنهم الموهوم لصحة الاعراض منهم وليس كذلك (قوله الابقسمة) أى ان قبل ما أقرز له أو رضى به لا بمجرد القسمة لان المعنى هنا هو اختيار التملك (قوله والتملك فى الأول) المتقدم بقوله ولهم التملك ولا بد من اللفظ كما أشار اليه بقوله كأن يقول كل منهم اخترت ملك نصيبى ولا يملك بالاستيلاء (قوله طريق ثان) أى على الوجه الثانى ومنفرد على الأول المعتمد (قوله فى أحد أوجه) وهو مرجوح والمعتمد باختيار التملك كما يؤخذ من التشبيه سواء قسم الامام أو غيره (قوله قرب) يجوز بناؤه للجهول والمعلوم (قوله تنفع) راجع لسكب وكلاب وغلب الثانى وخرج ما لا ينفع فكالعدم (قوله عددا) أى لقيمة لضعف الملك هنا بتوقفه على اختيار التملك وبذلك فارق اعتبار قيمتها عند من يراها فى الارث (قوله سواد العراق) سمي سواد الكثرة خضرته بالاشجار والخضرة ترى من البعد سوادا وعراقا لاستواء أرضه بخلافها عن الجبال والأودية وأصل العراق الاستواء وهو من إضافة الجنس الى بعضه لان طول السواد والعراق واحد وهو ما تنافس وعرض السواد مائة وستون فرسخا وعرض العراق مائة وخمسة وعشرون فرسخا فالسواد يز يد عليه فى العرض بخمسة وثلاثين فرسخا وجملة السواد بالتكبير عشرة آلاف فرسخ هذا ما فى شرح شيخنا فراجع (قوله بفتح العين) أى قهر لأنه لو كان صلحا لم يقسم وتفسير عنوة بقهر هو المراد والافهوى يقال على الصلح فهو من أسماء الاضداد كما قاله بعضهم فراجع (قوله بين الغانمين) وأهل الخمس ولعل اقتصار الشارح على الغانمين لاجل ما بعده (قوله ثم بذلوه) بعد قسمته واختيار تملكه والبذل انما يكون ممن يمكن بذله وهم الغانمون وذوو القربى ان انحصر واختلف غيرهم من بقية أهل الخمس فلا يحتاج الامام الى وقف حقهم الى بذله لان له ان يفعل فيه بالمصلحة (قوله وقفه عمر) ابن الخطاب أمير المؤمنين رضى الله عنه وهو أول وقف صدر فى الاسلام (قوله وآجره لأهله) اجارة مؤبدة للحاجة والمصلحة السكية (قوله وخراجه) المضروب عليهم بقدر معلوم لكل جريب وهو ثلاثة آلاف ذراع وستمائة ذراع ولعل هذا فى اصطلاح الفقهاء بناء على أن القصة ستة أذرع فقط وفى شرح التوضيح للشيخ خالد بن القصة ستة أذرع وثلاث ذراع وضر بها فى عشرة أصاب هو عشر الجريب فيكون الجريب على هذا أربعة آلاف ذراع وأربعمائة ذراع وأربعة وأربعين ذراعا وأربعة أنساع من ذراع فراجع وتأمل والخراج المضروب على كل جريب قدر معلوم فكل جريب الشير درهمان والبر أربعة أشجار وقصب السكر ستة والنخل ثمانية والعنب عشرة والزيتون اثنا عشر

(قول المتن وقيل يملكون قبلها الخ) وجهه أن ملك الكفار قد زال ويبعد بقاؤه بلامالك (قول الشارح بأن يقول كل منهم الخ) أى بخلاف القسمة فانها اذا حصلت مع الرضا كانت طريقا أيضا وان لم يوجد فيها هذا اللفظ ونحوه (قول المتن ويملك العقار) أى خلافا لأبى حنيفة حيث خير الامام بين قسمته أو وقفه أو زده على الكفار لتنا القياس على المنقول وقوله تعالى واعلموا أنما غنمتم من شئ الآية وقسمة خير على الغانمين ولو استولينا على البلد والعقار ثم أزالو ناعنه بعد أيام مثلا فالوجه عدم انقطاع حقنا منه حتى لو فرض استيلاء غيرنا من المسلمين بذلك عليه لا يخرج عن حق الأولين ثم المراد من كلام المتن ان الاستيلاء ثبت به حق التملك كما فى المنقول وجعل الزركشى قوله كالمقول إشارة للقياس (قول الشارح قرب به ملك العقار) وجه التقريب فى الاستيلاء أن الاستيلاء فى المنقول أكمل (قول الشارح فتح صلحا) أى ثم رده عليهم بخراج يؤدونه كل عام وقيل بضم صلح وبضم عنوة وقيل بالوقف

قبلها (وقيل يملكون) قبلها بالاستيلاء ملكا ضيفا يسقط بالاعراض (وقيل ان سلمت الى القسمة بأن ملكهم) بالاستيلاء (والا) بأن تلفت أو أعرضوا (فلا) ملك لهم والتملك فى الأول بأن يقول كل منهم اخترت ملك نصيبى طريق ثان للكم (ويملك العقار بالاستيلاء كالمقول) الذى الكلام السابق فيه فى أحد أوجهه والتشبيه مزيد على المحرز مذكور فى الروضة كأصلها قرب به ملك العقار والاكتفاء فى ملكه بالاستيلاء (ولو كان فيها) أى الغنمة (كلاب أو ماشية) (وأراد به بعضهم) من أهل الجهاد أو الخمس (ولم ينازع أعطيه والا) أى وان نازعه غيره (قسمت ان أمكن) قسمها عددا (والا أقرع) بينهم (والصحيح أن سواد العراق) من البلاد (فتح) فى زمن عمر رضى الله عنه (عنوة) بفتح العين (وقسم) بين الغانمين (ثم بذلوه) بالمعجمة أى أعطوه (ووقف) دون مساكنه لما سبأ

(قول)

فيها (على المسلمين) وقفه عمر رضى الله عنه وآجره لأهله (وخراجه) بزرع أو غرس (أجرة تؤدى كل سنة لصالح المسلمين) والوجه الثانى فتح صلحا

(قوله وهو) أي السواد واللبدا والنهاية داخلان في الحدود المذكورة (قوله الوصول) سمي بذلك لان نوحا صلى الله عليه وسلم لما وصل بسفيته الى الجودي أدلى حجرا في جبل ليحيط بمقبر ما بقي من الماء فوصل الى الارض في ذلك المثل (قوله القادسية) سميت بذلك لان ابراهيم صلى الله عليه وسلم دعا لها بالتقديس (قوله البصرة) بتثنية الباء والفتح أفصح والنسبة اليها بصري بالفتح والكسر لا بالضم ونسب قبة الاسلام وخزانة العرب وخزانة العلم بناها عتبة بن غزوان في خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه قيل كان بها سبعة آلاف مسجد وعشرة آلاف نهر لكل نهر اسم مخصوص وبنى بها السكوة بسنتين على الأشهر في خلافة عثمان رضي الله عنه (قوله يسمى الفرات) الصواب أن هذا هو نهر الصراة وما بعده هو نهر الفرات فما ذكره الشارح فهو ما خلاص الصواب والفرات اسم مكان بها لانه النهر المشهور (قوله أحياء المسلمون) وهم عثمان ابن أبي العاص وعتبة بن غزوان ومن معهم في سنة سبع عشرة في زمن عمر رضي الله عنه (قوله بعد) أي بعد فتح العراق (قوله من الدور والساكن) الا الخانات فانها من الوقف قال شيخنا وكذا الاشجار فهي وقف لدخولها في وقف الارض فيمتنع التصرف فيها كان موجودا منها حالة الوقف وكذا يقال في بناء الخانات (قوله وفتح مكة صلحا) أعلاها على يد الزبير رضي الله عنه وأسفلها على يد خالد بن الوليد رضي الله عنه لكن بعد وجود صورة قتال ابتداء من جهة خالد قبل التسليم له ثم سلموا فكف عنهم وبهذا يجمع التناقض في الاخبار والأقوال وفتح مصر عنوة وقيل فتح قراها صلحا وضعفه شيخنا الرملي وفتح مدن الشام صلحا وقراها عنوة ورجح الشبكي أن دمشق فتح عنوة وسيأتي في الجزية زيادة على المذكور هنا فراجع

(فصل) في الامان مع الكفار وهو أحد المقود التي تقيدهم الامن وهي ثلاثة امان وجزية وهدنة لان العقدان تعلق بمحصور أصالة فهو الامان والا فان كان الى غاية فالهدنة والا فالجزية وهذان يختصان بالامام ونائبه ويوالي الأقاليم في عقد الهدنة (قوله يصح) أي يعتبر الامان ويعمل به ان وجد من مسلم مكلف مختار ولفظ كل لا حاجة اليه فان أمنه غير من ذكر بلغ للامن ان ظن محته (قوله امان خربي) وهذا من مقابلة الفرد بالفرد سواء كان كل منهما كرا أو أتى (قوله وعند محصور) وهذا من مقابلة للفرد بالجمع وعكسه أولى وأما مقابلة الجمع بالجمع كأن أمن مائة ألف مناهة ألف منهم فقال الامام فكل واحد لم يؤمن الا واحدا منهم لكن محل الصلحة ان لم يسد باب الجهاد والابطال السكل ان وقع العقد دفعة والا فيصح الاول فالاول الى

(قول المتن وهو من عبادان) ابتداء النهاية داخل في السكل وكذا انتهاؤها (قول المتن وهو من عبادان الى حديثه للوصول الخ) هو بالفراسخ مائة وستون طولا وثمانون عرضا (قول الشارح أحياء المسلمون) ابتداء ذلك على يد عتبة بن غزوان وعثمان بن أبي العاص بعد فتح العراق وكان البناء في سنة سبعة عشر ولم يعبد بها صنم قط ثم هذا لا يختص بالبصرة بل كل موات كان في أرض العراق لا يدخل في هذا الحكم (قول الشارح الصحيح) موضع الخلاف الابنية التي كانت موجودة حين وقفها عمر رضي الله عنه فأما الحادث فملك قطعانهم استثنى بعضهم من الابنية التي كانت الخانات ونحوها مما يستعمل فجعله وقفا كالأراضي والشجر ولو اتخذ من طين الأرض لبن وبنى به فوقوف والشجر الذي غرس بسد ملكه ويجوز أن يبنى من طينها المساجد والربط (قول المتن وأرضها الحياة) ينبغي أن يراد التي كانت حياة وقت الفتح ليكون القاء معنى والا فالهوات وقت الفتح ملك من أحياء بعده سواء فتح عنوة أو صلحا

(فصل يصح من كل مسلم مكلف الخ) لو دخل دار نازع عمر رسالة لم يجز قتله وكذا من قال أردت سماع القرآن أو طلب مالي الذي عندكم وسيأتي ذلك في الجزية

(وهو من عبادان) بالوحدة المشددة (الى حديثه الوصول) بفتح الحاء والميم (طولا ومن القادسية الى حلوان) بضم الحاء (عرضا قلت) أخذنا من الرافعي في التبرح (الصحيح أن البصرة) بفتح الباء في الأشهر (وان كانت داخلة في حد السواد فليس لها حكمه الا في موضع غربي دخلتها) يسمى الفرات (وموضع شرقيها) أي الدجلة يسمى نهر الصراة وما عدا ذلك منها كان مواتا أحياء المسلمون بعد من أدخله في الحكم مشى على التحديد المذكور (و) الصحيح (أن ما في السواد من الدور والمساكن يجوز بيعه والله أعلم) ومن منعه مشى على أنه وقف (وفتح مكة صلحا فدورها وأرضها الحياة ملك يباع) ولم يزل الناس يتبايعونها (فصل) يصح من كل مسلم مكلف مختار امان خربي واحد (وعند محصور) منهم كشرة ومائة (فقط) أي بخلاف

أهل تاحية وبلد قد دخل في الضابط العبد وللأمة والمجور عليه بسفه وغيرهم وخرج الكرم والصبي والكافر (ولا يصح أمان أسير لمن هو معهم في الأصح) والثاني يصح لدخوله (٢٢٦) في الضابط والاول نظر الى أنه مقهور في أيديهم (ويصح) الأمان (بكل لفظ يفيد

ظهور الخلل فيبطل ما زاد (قوله أهل تاحية وبلدة) أي لم يعلم عندهم فلا يصح ان انسند باب الجهاد والا فيصح على التعمد كما علم (قوله لمن هو معهم) ولا غيرهم أخذ من العلة ويؤخذ من ذلك صحة أمان الأسير للطلق بدارهم للمنع من الخروج منها ولا يصح أمان أسير منهم معنا الا من الامام ونائبه وكذا من أسره ان لم يقبضه الامام منه والافلا على التعمد (قوله ولو كان الرسول كافرا) ولو صبيا مأموئا تغليب الحق البناء (قوله وكذا) أي لا يحصل الامان للكافر ان لم يقبل في الأصح هو التعمد وبه يعلم أن القبول على الفور (قوله من قادر على النطق) وهي كناية منه مطلقا ومن الآخر من فيها التفصيل المعروف ويصح بالعجمية أيضا (قوله أن لا تزيد) أي في أمان الرجال أما النساء والخنثى فلا يتقيد الامان لمن يزمان لعدم انسداد باب الجهاد فيهن (قوله بطل في الزائد) ان لم يكن بناضعف والافصح في الزائد بحسب الحاجة الى عشر سنين كما في الهدنة فان احتيج لزيادة عليها يزيد بقدر آخر أو أكثر ولا يزيد في كل عقد على عشر (قوله ولا يجوز أمان يضر المسلمين) ولو من الامام لغير الضرر ولا ضرار أي لا يضر أحد نفسه ولا يضر غيره أولا يضر أحد غيرهم ولا يتضرر اثنان مثلا وقدم (قوله وطليعة) هي ما يتقدم على الجيش ليطلع على أحوال عدوهم ثم يخبرهم (قوله قال الامام الخ) هو التعمد (قوله وليس للامام نيل الامان) ولا لغيره بالاولى (قوله فان خافها نبذها) أي الامام وكذا من آمنه لا غيرهما (قوله ولا يدخل الخ) أي ان آمنه غير الامام ونائبه وهو بدارنا (قوله ماله) أي ماله من المال سواء كان محتاجا اليه أولا وسواء كان له أو لغيره على التعمد (قوله وأهله) أي ولا يدخل ولده الصغير والمجنون ولا تدخل زوجته ولو بالنص عليها وكانت بدارنا (قوله بدار الحرب) وان شرط دخولهما (قوله وكذا ماله) أي ما بدارنا من ماله وولده لا يدخل الا بشرط دخوله الا زوجته كما مر وما ذكره المصنف قسم من غمانية أقسام لانها ما ان يكون الكافر بدارنا أو بدارهم وعلى كل امان أن يكون ماله وأهله معه أولا وعلى كل امان أن يؤمنه الامام ولو بنائبه أو غيره وحاصل الحكم فيها أنه ان آمنه الامام أو نائبه دخل ماله من ماله وأهله وكذا زوجته هنا ولو بلا شرط سواء آمنه بدارنا أو بدارهم ويدخل ماله من ماله منها ان شرط دخوله والافلا وان آمنه غير الامام لم يدخل ماله من ماله مطلقا ويدخل ماله من شرط دخوله والافلا نعم لا تدخل زوجته هنا ولو بالشرط كما تقدم (قوله والمسلم بدار كافر) أو بدار اسلام استولى عليها الكفار ولا يسمى دار كفر لان الاسلام يعلم (قوله استحب له الهجرة) أي ان لم يرج نصره المسلمين بمقامه ولم يقدر على الاعتزال فان رجع ما ذكره فمقامه أفضل أو قدر على الاعتزال حرمت

(قول المتن لمن هو معهم) هو مستدرك فغيرهم كذلك (قول المتن في الأصح) خص الامام الخلاف بتأمين غير من أسره والافيه بطل قطعا ثم الأمان من الأسير غير نافذ حتى في حق نفسه (قول الشارح أو كناية) قال الماوردي لا بد من النية (قول المتن بكتابة) أي مع النية (قول الشارح ولو كان الرسول كافرا) توسعة في حقن الدماء ولو كان الرسول صبيا فمحل نظر (قول الشارح فلو بدر مسلم الى آخره) ولو كان للؤمن ونازع الزر كشي في هذا الشرط واستند الى ظاهر قصة أم هانئ عام الفتح (قول المتن وكذا ان لم يقبل) لو سبق استيجاب أغنى عن القبول (قول الشارح والثاني لا يبطل بالسكوت) لبناء الباب على التوسعة كالمدة عند قوتنا مالم تبلغ سنة لان الجزية ترتبط بالسنة فقي استيفائها منع للجزية (قول الشارح كالمدة) أي على قول (قول المتن ولا يدخل الخ) لما قرع من حكم النفس أخذت كلام على المال والأهل (قول المتن وكذا ماله) أي لان اللفظ قاصر عن افادة ذلك ثم عبارة الكتاب تشمل مثل نياب بدنه (قول المتن الا بشرط) راجع لما بعد كذا فقط

مقصوده) صريح نحو أمنتك أو أجزتك أو أنت في أمان أو كناية نحو أنت على ما تحب أو كن كيف شئت (وبكتابة) بالفوقانية (ورسالة) ولو كان الرسول كافرا (ويشترط علم الكافر بالامان) بأن يبلغه فان لم يبلغه فلا أمان فلو بدر مسلم فقتله جاز واذا علمه (فان رده بطل وكذا ان لم يقبل) بأن سكت (في الأصح) والثاني لا يبطل بالسكوت (وتسكن إشارة مفهومة للقبول) من قادر على النطق وكذا في الايجاب (ويجب أن لا تزيد مدة على أربعة أشهر وفي قول يجوز) الا امان (مالم تبلغ سنة) كالمدة فلو زاد على الجائر بطل الزائد فقط تقرى بالصيغة واذا أطلق حمل على أربعة أشهر ويبلغ بعدها للأمن (ولا يجوز أمان يضر المسلمين كجاسوس وطليعة) فلا ينعقد قال الامام وينبغي أن لا يستحق تبليغ الأمان (وليس للامام نيل الامان ان لم يخف خيانه) فان خافها نبذها كالمدة وهو جائز من جهة الكافر ينفذ متى شاء (ولا يدخل في الامان ماله وأهله بدار الحرب وكذا

مامه منهما في الأصح الا بشرط) والثاني لا يحتاج الى شرط (والمسلم بدار كافر ان أمكنه اظهار دينه) بأن كان مطاعا في قومه أو له عشيرة محمودة ولم يخف فتنته في دينه (استحب له الهجرة) الى دار الاسلام لتلايكي دواله (قول)

(والاوجب ان اطاقها) فان لم يقدر عليها فنصور الى ان يقدر (ولو قدر أسير على هرب لزمه) لحاجة به من قهر الأسر (ولو أطلقوه بلا شرط فله اغتيالهم) قتلا وسبيا وأخذ المال (أو على أنهم في أمانه محرم) عليه (٢٢٧) اغتيالهم (فان تبعه قوم فليدفعهم ولو

بقتلهم) كالصائل (ولو شرطوا) عليه (أن لا يخرج من دارهم لم يجز) له (الوفاء) بالشرط (ولو عاهد الامام علجا) وهو الكافر الغثيظ الشديد (بدل على قلعة) تفتح عنوة (وله منها جارية جاز) ذلك للحاجة اليه معينة كانت أو مبهمة رقيقة أو حرة لأنها تصير رقيقة بالأسر والبهمة يمينها الامام (فان فتحت بدلاته) وفيها الجارية (أعطيا أو غيرها فلا) شيء له (في الأصح) لأن القصد الدلالة للوصلة الى الفتح والثاني يستحقها بالدلالة (فان لم يفتح فلا شيء) له لقوله منها (وقيل ان لم يلق الجمل بالفتح فله أجرة مثل) لدلالته (فان لم يكن فيها جارية أو مات قبل العقد فلا شيء) له (أو بدل الظفر قبل التسليم وجب بدل جزما) أو قبل ظفر فلا بدل (في الأظهر) لعدم القدرة عليها والثاني يجب لأنها حاصلة وتعتبر تسليمها (وان أسلمت) بدل الظفر أو قبله (فالذهب وجوب بدل) وقيل في كل قولان (وهو) أي البدل حيث وجب في للينة (أجرة

المهجرة فلا يستولى الكفار على محله فيشبه دار الكفر (قوله والاوجب) ولو على امرأة بلا محرم (تنبيه) كانت المهجرة في زمنه صلى الله عليه وسلم من غير بلد مالي وبعده من بلاد الكفر الى بلاد الاسلام كما مروا المهجرة من بلد يعمل فيها المعاصي ولم يقدر على ازالها فقتل شيخنا لا يجب بل تندب وقال العلامة السباطي كغيره يجب أيضا (قوله لزمه) وان أمكنه اظهار دينه (قوله اغتيالهم) والنية أن يخذله فيذهب به الى مكان فيقتله فيه (قوله على أنهم في أمانه) وكذا عكسه نعم ان قالوا أمانك ولا أمان لنا عليك فله اغتيالهم أيضا (قوله فليدفعهم) أي ندبا (قوله كالصائل) فليدفعهم بالأخف فالأخف مالم يحار به ولا انتقض عهدهم وله قتلهم مطلقا (قوله لم يجز له الوفاء) ان لم يمكنه اظهار دينه والافله الوفاء ولو حلفوه مكرها لم تنقض عينة ومنه منهم من اطلاق من الحبس الا بالخلف بقاءه أو بالطلاق فلا كفارة ولا وقوع (قوله علجا) من العلاج لقوته في نفسه وللرأب مطلق الكافر قال شيخنا وكذا السلم على المتمدد لكن تعطى له الجارية اذا أسلمت (قوله قلعة) بفتح القاف مع فتح اللام وسكونها وأصلها الحصن للبيع سواء كانت معينة أو مبهمة في فلاح محصورة (قوله منها) لا يملكه الا ان علمت (قوله جاز) ان كان في دلالته كافة كما في الاجارة على التعمد والالام يجز (قوله فان فتحت) على يد من عاقده عنوة بدلاتها أعطيا وان فتحت صلحا أعطى بدلها الآتي ان رضى به والا فان رضوا بدفعها بجنا أو ببطلما وهو من حيث يكون الرضخ أعطيا والانبذ الصلح وبقوا للأمن (قوله أو مات) أو هرب قبل العقد فلا شيء له أو مات قبله أي الظفر وبدل العقد له فلا شيء له أيضا أو مات بدل الظفر وجب البدل وسيا (قوله وان أسلمت) أي بدل العقد سواء قبل الظفر أو لم يمسس به (قوله وجوب بدل) قال شيخنا الرمن وهو من أصل القسيمة فان لم تكن فمن بيت المال (قوله في للينة) وكذا في البهمة بأن مات كل جارية فيها وعينها الامام (قوله وقيل قيمتها) وهو التعمد والحاصل أنه ان فتحت القلعة قهر بدلاته وفيها الأمة بدل الظفر حية أعطيا ان لم تسلم أو قيمتها ان أسلمت أو مات بدل الظفر والا فلا شيء له (فرغ) لو حاصر ناقلة فصالح زعيمها على نفي القتل عن مائة شخص منها مثلا جاز فان عد مائة غير نفسه فلناقله

(قول للئن أو على أنهم في أمانه) مثله عكسه (قول للئن فله أجرة مثل) قال ابن داود من خمس الخمس (قول الشارح لدلالته) يرد هذا بأن قوله مناهي معنى التطبيق على الفتح وان لم يصح به لفظا (قول للئن أو مات الخ) منه تعلم ان لوتها ثلاث أحوال (قول للئن فلا شيء له) أي وقد أخطأ ظنه وقيل رضى له لأنه أعانتا (قول للئن وجب بدل) لأنها حصلت في قبضة الامام فكانت في ضيائه (قول للئن في الأظهر) هذا الخلاف مفرع على قولنا عدم الاستحقاق اذا لم يفتح (قول الشارح وتعتبر) أي بالموت (قول للئن وان أسلمت بدل الظفر) لو أسلم هو أيضا في هذه الحالة فقط قال الماوردي وابن الصباغ ان تأخر اسلامه عن اسلامها لم تسلم اليه والاسلمت (قول الشارح أو قبله) بخلاف نظيره من اللوت لأنها هنا موجودة حيا غاية الأمر ان الاسلام منع (تنبيه) هل اسلامها قبل العقد كذلك أم يلحق بالموت الظاهر الثاني ثم رأيت شيخنا جزم به في شرح النهج وهو ظاهر (قول الشارح وقيل الخ) جريان الخلاف في الاسلام بدل الظفر يشكك على نظيره من اللوت فقد تقدم فيه الجزم بالاستحقاق ووجه الاشكال ظاهر خصوصا وقد قالوا بان البدل يجب في الاسلام السابق على الظفر ولا يجب في اللوت السابق فالاسلام للتأخر أولى بالجزم

مثل وقيل قيمتها) وفي الروضة كأمسها أن الجمهور عليه فبما ضاها من يد على الأول ضمان عقد وترجيحه مبنى على ترجيح قول وجوب مهر للتل في تلف المداق المعين قبل قبضه وتقدم ترجيحه في باب

﴿ كتاب الجزية ﴾ هي مال يطرفه الكفار بمقد على وجه يأتي (صورة عقدها) الاصل من اللوجب وسياي (أقرم) وفي الحرر وغيره أقرر نسكم (بدار الاسلام أو أدت (٢٢٨) في اقامتكم بها على أن تبدلوا) بالمعجزة أي تعطوا (جزية وتنفادوا الحكم الاسلام)

﴿ كتاب الجزية ﴾

من الجزاء لأنها في مقابلة اقامتهم بدارنا وكف أذانا عنهم لاني مقابلة مقامهم على الكفر وقيل من الجزاء بمعنى القضاء وذكر عقب الجهاد لأنها مغيابها والغنى في أخذها أنه معونة لنا وإهانة لهم وربما حملهم على الاسلام وغاية مشروعتها الى نزول عيسى صلى الله عليه وسلم لزوال شبهتهم فلا يقبل منهم الا الاسلام وهذا من شرعنا لأنه يحكم بها متلقيه من الكتب والسنة والاجماع وبالاختصاص المستمد من هذه الثلاثة وهو لا يخطئ فيه وليس للذهاب عند اعتبار ادلاعية بالاجتهاد مع النص والمجتهد لا يقلد مثله فافهم (قوله هي مال الخ) أي تطلق على المال وكذا على العقد وعليهما ما واختار الأول مناسبة ما يأتي فأركانها خمسة كما يؤخذ مما ذكره مقدم عقوده ومال وصيغة ومكان (قوله صورة عقدها الاصل) فلا يرد محتمل اقامتهم بدار الكفر وسيد كره ولا ابتداء الكافر بعقدها ولا عقدها للنساء لأنه يكتفي فيه بالتزام حكم الاسلام (قوله من اللوجب) وسياي أنه الامام ولو بنائيه فقط لا الآحاد (قوله وفي الحرر الخ) فعبارة النهاج أولى لافادتها الصحاح مع المضارع التي لا يصح معها غيرها من العقود (قوله بدار الاسلام) أي غير الحجاز كما يأتي (قوله حكم الاسلام) هو مفرد مضاف قيساوي ما في الحرر وغيره (قوله لا اعتقادهم حله) فالمقد منزل على ما يستقدون حرمة وان لم يصرح به (قوله ولو قال الخ) هو مستثنى من التاقيت البطل (قوله بخلافنا) أي بخلاف الشيعة من جهتنا بأن يقول أقرر نسكم ما شئت أنا أو ما شاء المسلمون أو ما شئتنا وكذا ما شاء الله فلا يصح العقد في ذلك كله (قوله ويشترط لفظ قبول) أي بشروطه في البيع من اتصاله بالايجاب وغيره وفي الاشارة والكتابة عامر في الضمان واذا فسد العقد من الامام أو نائبه لم يكف الكافر أقلها المدة اقامته بدارنا وخرج بفساد العقد اذا بطل بأن عقده الآحاد فلا شيء عليه (قوله فقال) أي قبل أسره والا فلا بد من بيعة (قوله صدق) بلايين ويندب ان اتهم ولا جزية عليه لعدم عقدها له (قوله أو نائبه في عقدها) ولو عموما على للتمسك (قوله والراية) أي بالجاسوس ما في الروضة كأصلها الذي هو الأعم منه بدليل وصفه بقوله يخافه

﴿ كتاب الجزية ﴾

(قول الشارح الاصل) قيد به لقوله بدار الاسلام (قول الشارح دون الشرب) أي دون العبادات ونكاح المحرم من المحارم وما أشبه ذلك (قول المتن لا كف اللسان الخ) أي وأما التعرض لعدم قتالنا ونحوه مما يتقضى به عهدهم فلا يشترط التعرض له جزما (قول المتن ولا يصح العقد مؤقتا) أي لأنه عقد يحقق الدم كالا سلام فكما لا يجوز الاسلام مؤقتا كذلك هذا اذا عقد مؤقتا بلفظ الأمان ومهما نكثوا بدارنا أخذنا منهم أقل الجزية عن كل سنة قاله الزركشي (قول الشارح ولو قال الخ) يريد أن هذا كالمستثنى من ضرر التاقيت كما يستثنى من محل الخلاف ما شئتنا أو ما شاء الله فإنه يبطل العقد جزما لعدم العلم بمقدار الأجل نعم هذا الذي اغتفرهنا من التطبيق بمشيتهم لم يعتفروا مثله في الهدنة (قول المتن لفظ قبول) مثله الاشارة في الاخرس وكذا ينبغي أن ينقد بالكتابة والقوفانية كالبيع (قول الشارح أنه يطالب) وجه ذلك أن الغالب كون الحرب لا يدخل دارنا إلا بأمان (قول الشارح في عقدها) خرج نائبه العام فلا يتناول ذلك وإنما اختصت بالامام لاحتياجها الى نظر واجتهاد وتعليقها بالمحصورين وغيرهم (قول المتن حاسوسا) هو صاحب سر الشر والناموس صاحب سر الخير (قول الشارح الراد الخ) يراد أن عبارة النهاج لا تفيد تحريم اجابة الجاسوس ولكنه مراده

وفي الحرر وغيره أحكام ومنها التعلق بالمعاملات والقرامات كما ذكرها صاحب التهذيب والبيان وحد السرقة والزنا دون الشرب لا اعتقادهم حله كما ذكرت في أبوابها (والأصح اشتراط ذكر قدرها) أي الجزية كالأجرة وسياي أن أقلها دينار لكل سنة عن كل واحد والثاني لا يشترط وينزل للطلق على الأقل (لا كف اللسان) منهم (عن الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم ودينه) أي لا يشترط ذكره لأن في ذكر الانقياد غنية عنه والثاني يشترط ذكره ليؤمن دعوى عدم ارادته (ولا يصح العقد مؤقتا على للذهب) وفي قول أو وجه يصح والطريق الثاني القطع بالأول ولو قال أقرر نسكم ما شئتكم جاز لأن لهم نيل المقدمتي شاءوا بخلافنا وسياي اقرارهم بالجزية في دار الكفر (ويشترط لفظ قبول) منهم لا واجب (ولو وجد كافر بدارنا فقال دخلت لسماع كلام الله أو رسوله أو بأمان مسلم صدق) فلا تعرض له (وفي دعوى

(قول

الامان وجه) أنه يطالب عليه بيعة لا مكانها غالبا (ويشترط لعقدها

الامام أو نائبه) في عقدها (وعليه الاجابة اذا طلبوا الاجاسوسا مخافة) للراد به ما في الروضة كأصلها عقب وجوب الاجابة فلو خاف غائلتهم وأن ذلك مكيدة منهم

لم يجبههم وفيها بعد ذلك فرغ الجاسوس الذي يخاف شره لا يقر بالجزية (ولا عقدا لليهود والنصارى والمجوس وأولاد من تهوداً وتنصر قبل النسخ) لديه (وان كان بعد التبديل فيه أو شككتنا في وقته) أي اليهود (٢٢٩) أو التنصراً كان قبل النسخ أم بعده

(وكذا زاعم التمسك

بصحف ابراهيم وزبور

داود صلى الله عليه وسلم

ومن أحد أبويه كتابي

والآخر وثني على المذهب)

في المستثنين وهو في الأولى

أصح وجهين قطع به

بعضهم وفي الثانية في أصل

الروضة أصح الطرق وقول

من طريق ثان قطع بعضهم

بمقابله وعبر في الروضة

كأصلها في المذكورين

بأنهم يقررون بالجزية ولا

يقر بها أولاد من تهود أو

تنصر بعد النسخ في ذلك

الدين ولا عبدة الأوثان

والشمس والملائكة

والسامرة والصابثون ان

خالفوا اليهود والنصارى

في أصول دينهم فليسوا منهم

فلا يقررون والا فنهزم

والأصل في اقرار المذكورين

بالجزية قوله تعالى قاتلوا

الذين لا يؤمنون بالله الى

قوله من الذين أوتوا

الكتاب حتى يعطوا الجزية

الى آخرها أي يلزموها

منقادين لحكم الاسلام

وغلب من أحد أبويه

كتابي وأدرج فيهم

التمسك بالصحف والزبور

للمشر بأن المراد مائة الخوف وذ كره فيهما منفردا خاص بعد عام لدفع توهم ارادة الجمع في الذي قبله هكذا أقام والجاسوس صاحب السر والنار والناموس صاحب السر الخبر ولا نقدر لاسير طلبها (قوله لم يجبههم) فيحرم عقدها لهم كما يجب عليه اذا طلبوا مع الامن (قوله قبل النسخ) وكذا معه كما يعلم بما بعده والمراد من تهود قبل نسخ شريعة موسى ببعثة عيسى أو من تنصر قبل نسخ شريعة عيسى ببعثة نبيينا ﷺ وقبل دعواه القبلية بلا عين فان تبين كذبه بشهادة عدلين فللامام قتله وان لم يشرطه عليه في العقد وكذا يقال فيما بعده (قوله وان كان الخ) أفاد أن للمعتبر النسخ وأنه لا يعتبر التبديل ولا علم اجتنابه وكذا التحريف (قوله وكذا زاعم الخ) وفارق عدم صحة نكاح التمسك بذلك بطلب حقن الدماء هنا وأفاد بذكر الزعم أنه يؤخذ بقوله وان لم يعلم صدقه ويفي أن يعتبر في التمسك اللذ كور كونه قبل بعثة تنسخه كما مر (قوله بصحف ابراهيم) وهي عشر صحائف ومثلها التمسك بصحف شيث وهي خمسون صحيفة أو بصحف ادريس وهي ثلاثون صحيفة تنعقد الجزية لجميع هؤلاء تغليباً لحقن الدم كما مر وسكت عن صحف موسى وهي عشرة قبل التوراة للاستغناء عنها بالتوراة (قوله أحد أبويه) الذ ذكر أو الآثني والمعتبر من نسب اليه وغلب فيه حقن الدم نعم ان اختار دين الوثني بعد بلوغه لم تعقله لأنه لا يقر وما في المنهج مؤول فراجع والمراد بالكتابي هنا من له كتاب بما ذكر (تنبيه) لو انتسب الى أبوين من اليهود أحدهما تمسك قبل النسخ والآخر بعد فقياس ما ذكر أن تعقله الجزية ويحتمل خلافه فراجع (قوله بعد النسخ) أي يقينا كما علم (قوله ان خالفوا الخ) فلم هنا حكم ما في النكاح وأصل كل دين نبية وكتابه كما مر (قوله وأدرج الخ) لوجعل هذا من مدخول الثاني أو مقياساً على ما فيه لكان أولى فتأمل (قوله وما روى) عطف على الدليل القرآني قبله (قوله من مجوس هجر) وقال سنوابهم سنة أهل الكتاب وأخذها أيضاً من أهل نجران (قوله ولا جزية على امرأة وخثي) فان طلبا عقدها لهما أعلمهما الامام بأنه لا جزية عليهما فان رغبا في بذلها عقدها لهما وما يؤخذ منهما هبة ولوتبين ذكورة الخثي طوبى لهما من وقت العقده ولا يثنى عنهما مدفعه أو لا على المعتمد ولو لم تعقله لم يلزمه شيء على المعتمد (قوله ومن في رق) ولا تعقله لو طلبها نعم ينبغي أن يكون المبعوض كالمراة للمكة ببعض الجز ولو عتق الرقيق عقدت له ان كان ممن تعقله وطلبها والابلغ المأمّن سواء أعتقه مسلم أم كافر (قوله وقيل الخ) فيه اعتراض على المصنف بعدم ذكر الخلاف (قوله ومجنون) ولا يصح عقده ليه عنه كالصبي ولا يجوز عقده للسفيه ولا عقده ليه له بأكثر من دينار ولا عبدة بالسفه الطاري بعد الرشد حال العقد وسياق (فرع) لو عقد على الرجال على أن يبذلوا عن ذرارهم شيئاً غير ما عليهم جازول منهم ان كان من ملهم لامن مال الترابي (قوله كساعة من شهر) أي مثلاً لزمته والضابط

(قول المتن وأولاد الخ) قال العراقي يرد على عبارة المنهاج والتنبيه والحاوي اذا تهود الأصل أو تنصر قبل النسخ لكن انتقلت ذريته عن دين أهل الكتاب بدت ذول القرآن أو قبله فلا يقر بالجزية كما نص عليه (قول المتن أو شككتنا) هو عمدة الصحابة في تقرير نصارى العرب (قول المتن بصحف ابراهيم) لشمول الكتاب في الآية لها (قول الشارح وعبر في الروضة الخ) كأنه يريد بهذا أن الأحسن اسقاط الحصر الذي في عبارة المنهاج (قول الشارح أي يلزموها منقادين) الالتزام تفسير الاعطاء والالتقاء تفسير الصغار (قول الشارح لأن آيتها السابقة الخ) ولأن الجزية لحقن الدم وسكنى الدار والمرأة محقونة وتابعة لغيرها وكذا الصبيان

وما روى البخاري أنه ﷺ أخذ الجزية من مجوس هجر (ولا جزية على امرأة وخثي) لأن آيتها السابقة المذكور (ومن فيه رق) وقيل يجب بقسط حرية (وصي ومجنون) لعدم تكليفهما (فان تقطع جنونه قليلاً كساعة من شهر لزمته أو كثيراً كيوم ويوم) أو يومين (فالأصح

تلقى الافاقه فاذا بلغت سنة وجبت) والثاني لا تجب والثالث تجب كالمقل والرابع يحكم بموجب الأغلب فان استوى الزمان وجبت (ولو بلغ ابن ذمي ولم يذل) بالمعجمة أى وسط (جزية الحق بأمنه وان يذلها عقده) وتقدم أن اعطاءها بمنى التزامها (وقيل عليه كجزية تأيه) ولا يحتاج الى عقدا كتفاء بقدايه (٢٣٠) (والذهب وجوبها على زمن وشيخ هرم وأعمى وراهب وأجير) لأنها

كأجرة الدار (وفقير عجز عن كسب فاذا تمت سنة) للفقير (وهو مصر فني ذمته حتى يوسر) وكذا حكم السنة الثانية وما بعدها ومقابل المذهب في غير الفقير أن لجزية عليهم ان قلنا لا يقتلون كالنساء وفي الفقير قول وغيره مشهور أنه لجزية عليه وعلى هنا تعقله على أن يذلها عند القدرة فاذا أسرفه وأول حوله (ويمنع كل كافر من استيطان الحجاز) وفي الشرح والاقامة به واقتصر عليها في الروضة (وهومكة والمدينة والجماعة وقراها) كالطائف لمكة وخيبر المدينة (وقيل له الاقامة في طرقه الممتدة) لأنها ليست موضع اقامة الناس روى البيهقي عن أبي عبيدة بن الجراح آخر ماتكم به رسول الله ﷺ أخرجوا اليهود من الحجاز وروى الشيخان حديث أخرجوا المشركين من جزيرة العرب ومسلم حديث لأخرجن اليهود والنصارى من جزيرة العرب والقصد منها الحجاز المشتعلة هي

أن تكون أوقاته لم تلتق لا تقابل بأجرة قاله شيخنا الرمل (قوله تلقى الافاقه) أن لم يكن والا انسحب عليه حكم الجنون فيها (قوله الحق بأمنه) فان مضت مدة قبله لزمه لها أقل جزية (قوله وتقدم الخ) هو اصلاح لتعير للصف بالبذل الذي فسر به بالاعطاء أى فالمراد منها عقدها (قوله وفقير) أى وكثره الجزية لأنها أجرة وللراية فقير الزكاة لو كان مسلماً وقيل الفطرة (تنبية) يدخل في عقدا الجزية لذمي أمواله وعبيده موز وجاته وصغار أولاده ومجانينهم وان لم يشترط دخولهم وكذا من له به علقه بقراءة أو مصاهرة من النساء والصبيان والمجانين والأرقاء ان شرط دخولهم (قوله ومقابل المذهب) فيه اعتراض على التفسير به (قوله ويمنع كل كافر من استيطان الحجاز) والاقامة به معاقبه باخراج النبي ﷺ منه كذا قيل فراجعه وسمى بالحجاز كما مر لجزره بالجبال والحجارة أولاً لأنه حاجر بين نجد وتهامة أو بين الشام واليمن لكن فيه نظر بما في الحديث أنه من اليمن الا ان حمل على مجاورته له وهو مقابل لأرض الحبشة من شرقها وقرمه مسيرة نحو شهر ما بين أيلة وسدوم وهو قطعة من جزيرة العرب كما يأتى (قوله وفي الشرح والاقامة به) وهي أولى كما اقتصر عليها في الروضة ويمنع أيضاً من أن يشتري شيئاً منه أو يتخذه ولو سكنى مسلم خلافا لابن حجر ومن الاقامة بجزائره ولو خرباها ومن الاقامة في بحر فیه ولو في سفينة نعم له ركوها خارج الحرم لافيه (قوله والجماعة) اسم لأرض واسعة ينسب اليها مسلمة الكتاب وأصلها اسم لجارية زرقاء كانت ترى من مسيرة ثلاثة أيام ولا قامت بتلك الأرض سميت بها وهي حجاز كما ذكر وقيل بمن وقيل فاصلة بينهما (قوله كالتأتملكه) ومثله وج وجددة (قوله وخيبر المدينة) على غانية برد منها ومثلها الينبع وسكن من قري الجماعة لعدم وجودها في الضمير العائد اليها تطلب فراجعه (قوله آخر ماتكم به رسول الله ﷺ) أى في شأن الكفار أو في شأن الحجاز أو المراد آخر ما سمعه الراوى للذكور فتأمل (قوله المشتعلة هي عليه) لأنها من أقصى عدن الى برف العراق طولاً ومن جددة وما والاها من ساحل البحر الى الشام مرها وسببت جزيرة لأنه أحاط بها أربعة أبحر دجلة والفرات وبحر فارس وبحر الحبشة كما مر (قوله أذن له) قال شيخنا وجوباً وسواء النسكر والأشئ في ذلك (قوله ما يحتاج اليه) هو مبنى للجهول أى ما يحتاج اليه المسلمون لأنهم للذكورون قبله

(قول المتن فاذا بلغت سنة) أى هلالية فلو كان جنونه خمسة أشهر فاقص أخذنا قدر الناقص بذلك من زمن الافاقه (قول المتن لو بلغ ابن ذمي) ولو بنيت المائة (قول الشارح أن اعطاهما) أى الذكور في الآية أى فيكون البذل هنا على الالتزام (قول المتن كجزية تأيه) لو كان أباً ومفقودين فالظاهر على هذا الوجه مراعاة جزية قومه وأقاربهم كذا قاله الزركشي ولك أن تقول صورة المسئلة أنه ابن ذمي فلا بد أن يكون لأبيه جزية ولو فقد (قول المتن وخيبر) إذا لم يكن دار أى والافيق جزمها (قول المتن وفقير) وجهه أنها لحقن الدم والفقير والتقى يشتركان فيه (قول الشارح ومقابل المذهب) عبارة الزركشي في حكاية هذا وقيل مبنى على قلتهم وبالتأمل يظهر لك أنه مراد الشارح وأما الفقير فليس فيه قولان (قول المتن وقراها) الضمير يرجع لمكة وما بعدها فقط (قول الشارح وخيبر) منها أيضاً فذك وقريظة والنضير ويمنع من الحجاز أيضاً (قول المتن وقيل) هو خاص بغير الحرم (قول الشارح آخر ماتكم به) لعل المراد فيما يتعلق بأمر الكفار

عليه (ولو دخله) الكافر (بغير إذن الامام

أخرجه وعز زمان علم أنه ممنوع) منه (فان استأذن أذن له ان كان) دخوله (مصلحة للمسلمين كرسالة وحمل ما يحتاج اليه فان كان تجارة ليس فيها كير حاجة

(قول

لم يأذن الا بشرط أخذ شيء منها) وقدره الى رأى الامام (ولا يقيم الا ثلاثة أيام) ولا يحسب منها يوم الدخول والخروج (ويمنع دخول حرم مكة فان كان رسولا) والامام في الحرم (خرج اليه الامام أو نائبه يسعه) ويخبر الامام (وان) دخله (مرض فيه نقل وان خيف موته) من نقله (فان مات) فيه (لم يدفن فيه فان دفن نبش وأخرج) منه (وان مرض في غيره من الحجاز وعظمت المشقة في نقله ترك والا نقل فان مات) فيه (وتنزل نقله دفن هناك) وليس حرم المدينة كحرم مكة فيما ذكر فيه لاختصاصه بالنسك وفيه حديث الشيخين لا يجمع بعد العام شركوك وغير الحجاز لكل كافر دخوله بالامان

(فصل) (أقل الجزية دينار لكل سنة) عن كل واحد لقوله صلى الله عليه وسلم لماذ لما بعثه الى اليمن خذ من كل حاكم أى محتلم دينارا رواه أبو داود والترمذي والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم (ويستحب للامام بما كسبه حتى يأخذ من متوسط دينارين وغنى أربعة) ولو شرط ذلك في العقد جاز ويعتبر الغنى وغيره وقت

(قوله لم يأذن) فيحرم ولو مع مسلم لتجارة معهما أو لطلب أو صياغة نص عليه (قوله الا بشرط أخذ شيء منها) مرة في السنة فقط ككالجزية نعم ان باع ما دخل به ثم رجع واشترى غيره أو مثله بثمنه ثم دخل به أيضا أخذ منه شيء آخر ثانيا وكذا ثالثا وهكذا بخلاف ما لو لم يبعه ورجع به ثم عاد به ودخل فلا يؤخذ منه شيء ثانيا (قوله وقدره) أى للأخوذ الى رأى الامام ظاهر مقدر العشر وفوقه ودونه فراجع (قوله ولا يقيم) أى في موضع واحد فان تعدد فله الإقامة ان كان بين كل موضعين مسافة قصر والأفلا (قوله ويمنع دخول حرم مكة) ولو لمصلحة عامة أو بذل مالا (قوله ويخبر الامام) فان امتنع الامن أدائها مشافهة تعين خروج الامام له فان تنفر رد بها أو أسعها من خبر الامام بها ولو كان طيبا وجب اخراجه المريض اليه محمولا فان تنذر رد أو وصف له مرضه وهو خارج ولا يجوز اجابته وان بذل مالا كما مر (قوله نبش) أى مالم يكن قد تهرى (قوله وعظمت المشقة) أو خيف موته من نقله أو زيادة مرضه وهذا هو العتمد وقيل يجب نقله مطلقا وقيل لا ينقل مطلقا (قوله وليس حرم المدينة كحرم مكة) فهاذا كرفيه (أى من حيث الوجوب ولكنه يتنبو بجوز في غير الحجاز دخول كل كافر له بأمان ولو تغير تجارة ونحوها كما ذكره

(فصل) في مقدار مال الجزية وما يتبعه مما يأتى (قوله أقل الجزية دينار) أى عند قوتنا والا فيجوز المقدمهم بدونه والدينار هو المضروب من الذهب الخالص فلا يجوز لنا العقد بغيره وان ساواه ويجوز بعد العقد أخذ غيره عنه عوضا بقيمته ولو منقوشا غير رائج ولا يجوز أخذ زيادة منهم على ما عقد عليه الا بنحو عقد كسبة (قوله بما كسبه) أى مشاعة ولا يجوز عقدها بدونها حيث أمكن ولا يجوز عقدها السفية بأكثر من دينار احتياط ولو بولي له لوجود حق النكاح على القصاص بأكثر من الدية وان حجر عليه بعد العقد بأكثر من ما عقده كما يأتى (قوله حتى يأخذ من متوسط دينارين) وضبط شيخنا في شرحه تبع لابن حجر المتوسط والغنى بما ذكره في النفقة وهو أن المتوسط من مائة زيادة على ما بقى ببقية عمره القالب أكثر من متوسط الى مدين فان ملكهما أو أكثر فهو غنى وخالفهما شيخنا واعتمد ضبطهما بالمعاقلة وهو أن المتوسط من مائة زيادة على ما بقى من بقية العمر القالب أكثر من ربع دينار الى عشرين دينارا فان زاد عليها فهو غنى (قوله ويستبرأ الخ) هذا ان عقد على الاوصاف كان يقول عند العقد على المتوسط منكم كذا وعلى الغنى منكم كذا فان عقد على الاشخاص قالما كسبه عند العقد فقط فلا يجوز أخذ زيادة على ما عقده كما مر فان فضل شيء مما عقده فدين ولا يتصور بقاء شيء على العقد على الاوصاف

(قول المتن لم يأذن الا بشرط الخ) قال الفزالي محل ذلك في التذمى وأما الحربى فلا يمكن من دخول الحجاز لتجارة كما نقله البلقيني عن النص قال البلقيني وجرى عليه الاصل

(فصل) أقل الجزية دينار (أى فلا يجوز عقدها بغيره ولو فضة تعدله وان جاز الاعتياض عنه بعد العقد بفضة أو غيرها) (قول الشارح عن كل واحد) أى ولو فقيرا أو سفيا (قول الشارح ولو شرط الخ) انظر كيف هذا مع قول الزركشى محل ذلك في الابتداء عند العقد وأما بعد صدوره فلانما كسبه كما نص عليه الشافعى رضي الله عنه اه والجواب عن هذا علم من الحاشية على قوله أيضا ولو شرط الخ الظاهر والله أعلم أن غرض الشارح من هذا الكلام أن معنى المتن تستحب المالك كسبه عند العقد ولا يتعين على الامام اجابة الكافر الى طلب العقد بدينار بل يسن له أن يخالفه ويما كسبه حتى يعقد له بأربعة مثلا فيكون العقد صادرا مع كل واحد (قول الشارح ولو شرط ذلك في العقد جاز) معناه أن يعقد له بدينار مثلا ويشترط في المقدان كان غنيا آخر الحول أخذ منه أربعة أو يقول مثلا عاقبتكم على أن على الغنى كذا والمتوسط كذا والفقير دينار اتم رأيت في الروضة ما يدل لهذا (قول الشارح ويصير) معطوف على قوله جاز

الاخذ ولو قال بعضهم أنه متوسط أو فقير قبل قوله الآن تقوم بينة بخلافه (ولو عقدت بأكثر) من دينار (ثم علموا جواز دينار
لزمهم ما ألزموه فان أبوا فالأصح أنهم ناقضون) العهد والثاني لا يفتنح منهم بالدينار (ولو أسلم ذى أومات بعد سنين أخذت
جزئتهم) في الإسلام منه وفي الموت (٢٣٢) (من تركته مقدمة على الوصايا ويسوى بينهما وبين آدمي على

للذهب) والطريق الثاني
تقدم هي في قول ودين
الآدمي في قول ويسوى
بينهما في قول (أو في خلال
سنة فقط للمضى) كالأجرة
(وفي قول لاشي) بناء
على أن الوجوب بالحول
كالزكاة (وتؤخذ) الجزية
باهاته فيجلس الآخذ
ويقوم الذي ويطأطئ
رأسه ويحني ظهره ويضعها
في الميزان ويقبض الآخذ
لحيته (ويضرب لحيته)
بمكسر اللام والزاي وهما
مجنس اللحم بين لماض
والأذن من الجانبين
(وكله مستحب وقيل
واجب) وهو معنى الصغار
في قوله تعالى وهم صاغرون
عند بعضهم (فعل الأول)
أي بالاستعجاب (له توكيل
مسلم بالأداء) للجزية
(وحالة) بها (عليه وأن
بعضها) بخلاف الثاني
(قلت هذه الهيئة باطلة
ودعوى استعجابها أشد
خطأ والله أعلم) وقال في
الروضة لا نعلم أصلاً معتمداً
ولم ينقل أن النبي صلى الله

(قوله قبل قوله) أي في أنه متوسط أو فقير لكنه يمينته (قوله ولو أسلم ذى أومات بعد سنين)
أخذت الجزية فمن منه أومات أو جن أو حجر عليه بسفه أو فلس أخذ جزئتهم أي السنين الماضية من تركته
في الموت ومن ماله في غيره لأن الصحيح أن الجزية تجب في العقد لا بآخر الحول ومحلها في الموت إن خلف
وارثاً مستغرقاً فإن لم يخلف وارثاً أصلاً سقطت أو غير مستغرق أخذ جميع ما مضى قبل موته من السنين مقدماً
على الإرث وأخذت السنة للموت من الوارث من تركته بقدر ما يقابل حصته كما يأتي وسقط الباقي سواء قبل
القسمه وبعدها على التمسك (قوله أو في خلال) أي لو أسلم أومات أو جن أو حجر عليه بسفه أو فلس في أثناء
سنة فقط من الجزية بقدر الماضي منها كذا في النهج ويأتي في الميت ما مر وأخذ القسط فيه ظاهر وكذا
في الجنون إن أطبق جنونه وأما محجور السفه والفلس ففيهما نظر لأنه إن كان المراد سقوط ما بقي من
السنة عنهما فلا قاتل به وإن أراد أنه يؤخذ منهما في بقية السنة سقط السفه والفلس فهو مردود لأن التمسك
أنه يؤخذ منهما ما وقع العقد عليه بمطلقاً كما صرح به شيخنا في شرحه وغيره وقد يجاب بحمل كلامه على
ما لو عقد على الأوصاف وكان المحجور قبل حجره غنياً ومتوسطاً فيؤخذ منه القسط بذلك الوصف قبل
الحجر وقسط الفقير بعده فتأمل ذلك وخرجه (قوله كالزكاة) وفرق بأن الجزية معاوضة (قوله وتؤخذ
الجزية باهاته) ما لم تؤخذ باسم الزكاة كما يأتي (قوله ويضرب) بكفه مفتوحة ضربتين وقيل واحدة ويقول
يا عدو الله أدحق الله تعالى (قوله ودعوى استعجابها الخ) فدعوى وجوبها أشد وأعظم خطأ بل هي حرام إن
حصل بها إيذاء والاكره (قوله المستند إلى تفسير الصغار في الآية) والصواب في تفسيره أنه بالإنذار أحكاماً

(قول المتن ناقضون) فعليه لو طلبوا العقد بدينار بعد التقاض بما ذكره ليجب اجابتهم نقل الزر كشي عن
النص أنهم إن دعوا إلى ذلك قبل ظهور الإمام عليهم لم يكن له الامتناع (قول المتن بعد) متعلق بكل من
قوله أسلم أومات (قول الشارح منه) متعلق بقوله أخذت (قول الشارح والطريق الثاني) محصلها تخريج
على الأقوال في اجتماع حق الله وحق الآدمي لكن الأصح هنا استواءهما نظر الجانب الأجرة والأصح
في الزكاة ودين الآدمي تقديم الزكاة (فرع) أسلم ثم مات وعليه زكاة وجزية قدمت الزكاة فيها يظهر
(قول الشارح بالحول) والأول يقول تجب بالعقد وتستقر بعضى المدة كالأجرة (قول الشارح) ويقبض
الآخذ لحيته) لو لم يكن له لحيته لم يأخذ بموضعها هو محتمل (قول الشارح من الجانبين) وهل يضربها
في الجانبين أو يكفي بجانب ظاهر المتهاج الأول ويبحث الرافعي الثاني (قول المتن وكله مستحب) لأن
القرض أخذ المال وهو حاصل بدون ذلك (قول المتن وقيل واجب) تحصيلاً لمعنى الصغار (قول الشارح
بخلاف الثاني) فلا يوكل مسلماً ولا كافراً (فرع) لو وكل شخص شخصاً في أمر الدعوى وجلس مع
القاضي منع من ذلك ذكره الزبيلي في أدب القضاء (قول المتن قلت الخ) قال الشافعي رضي الله عنه في
الأم وإن أخذ منهم الجزية أخذها باجمال ولم يضر أحداً منهم ولم ينله بقول قبيح والصغار أن يجري
عليهم الحكم لأن يضربوا أولاً أن يؤذوا انتهى قيل ولو أطلع عليه المصنف لاستشهد به (قول المتن ودعوى
استعجابها) لاشك أن الوجوب أولى بالإنكار فكان ينبغي أن يقول فضلاً عن وجوبها ثم وصفها
بالبطلان يقتضي أنها محرمة عنده (قول الشارح عليها) في نسخة عليه وهو ظاهر ليعود الضمير على
الخلاف وأما تأنيثه فيعود لهية أو الآية

عليه وسلم ولا أحد من الخلفاء الراشدين فعل شيئاً
منها وإن ذكرها لما تفرقت من أصحابنا الحراسانيين وقال جمهور الأصحاب تؤخذ الجزية برفق كما أخذ الديون انتهى وفيه يحمل على إذا كثر
طول الخلاف فيها المستند إلى تفسير الصغار في الآية بهاللبني عليها

(قول)

السائل المذكورة (ويستحب للامام اذا أمكنه ان يشرط عليهم اذا صولحوا في بلدهم ضيافته من عمرهم من المسلمين زائدا على أقل جزية وقيل يجوز منها ويجعل) على الاول (على غنى ومتوسط لا فقير في الاصح) (٢٣٣) والثاني عليه أيضا كالجزية (ويذكر

عدد الضيفان رجالا وفسانا وجنس الطعام والادم وقدرهما ولكل واحد كذا وعلف البواب ومنزل الضيفان من كنيسة وفاضل مسكن ومقامهم ولا يجوز ثلاثة أيام) والاصل في ذلك ما روى البيهقي أنه صلى الله عليه وسلم صالح أهل أيلة على ثلثة دينار وكانوا ثلثة رجل وعلى ضيافة من عمرهم من المسلمين وروى الشيخان حديث الضيافة ثلاثة أيام والطعام والأدم كالحبر والسمن والعلف كالتبن والحشيش ولا يحتاج الى ذكر قدره وان ذكر الشعر بين قدره وليكن المنزل بحيث يدفع الحر والبرد ولا يخرجون أهل النازل منها ومقامهم يضم لليم أوله اسم زمان أى مدة اقامتهم (ولو قال قوم تؤدى الجزية باسم صدقة لاجزية فللام اجابته اذا رأى) ذلك فتسقط عنهم الاهانة (ويضعف عليهم الزكاة) كما فعل عمر رضى الله عنه (فن خمسة أجرة شاتان) وخمسة وعشرين بنتا مخاض وأربعين شاة شاتان (وعشرين دينارا دينار ومائتي درهم عشرة وخمسة

(قوله من عمرهم) بحيث يسمى مسافرا وليس عاصيا بسفره (قوله من المسلمين) قيد للتنب لاللاجواز ويحمل اطلاق اللار على السلم سواء كان مسافرا اليارهم أو عكسه وسواء كان العقد بدارنا أو دارهم (قوله زائدا على أقل جزية) وهو الدينار فلا يجوز كونها منه اذا أمكنت من غيره (قوله ويذكر) وجوب عدد الضيفان وعدد أيام الضيافة كناية يوم في السنة مثلا وقدر الإقامة (قوله وجنس الطعام) ومنه الفاكهة والحلوى ونحوهما في كل زمان على العادة ويترتب لهم أجرة طبيب وثمان دواء (قوله وعلف البواب) أى جملتها أو لكل واحد واحد مثلا ويحمل الاطلاق عليها وهم في الجملة يوزعون فيما بينهم أو يتحمل بعضهم عن بعض وله أن يقارب بينهم في القدر كأن يجعل على واحد عشرة وعلى آخر دونها (قوله ومنزل الضيفان) ويشترط عليهم رفع يده ليدخله الفارس را. كبا مثلا (قوله ولا يجوز ثلاثة أيام) ندبا وعليهم أن يعطوا الضيف عند رحيله كفاية يوم وليلة ولو لم يأتهم ضيفان لم يترتب عليهم بذل الضيافة الا ان بشرط عدم مثلا في يوم وفات ذلك اليوم بغير ذلك العدد (قوله أيلة) بفتح الهمزة واللام وبينهما تحية ساكنة وآخره هاء هو اسم للوضع المعروف بالعقبة من منازل الحج الضرى وهو الراد من القرية في قول الله تعالى واستلهم عن القرية التي كانت حاضرة البحر الآية وأما أيلياء بكسر الهمزة واللام وبينهما تحية وآخره ياء مفتوحة بعدها همزة معدودة فهو بيت المقدس (قوله كالحبر والسمن) والزيت ونحوهما لاذيج دجاج ونحوه (قوله والعلف كالتبن والحشيش) والعت لا يحتاج الى ذكره لان الاطلاق يحمل عليه (قوله ولا يحتاج) أى اذا ذكر جنس العلف لا يحتاج الى ذكر قدره (قوله وان ذكر الشعر) هذا مستثنى من ذكر القدر أى لا يحتاج الى ذكر القدر فى شئ من أنواع العلف الا فى الشعر اذا ذكره قال شيخنا لكونه من الحبوب للسكينة وينبغى أخذ من العلفان القول ونحوه كذلك (قوله ولا يخرجون أهل النازل منها) فيحرم متى امتنعوا من شئ مما شرطه عليهم مما ذكره اتفقوا عليه المتنع منهم الا اذا أمكن الاخذ منه بالاجبار (قوله ومقامهم يضم لليم أوله اسم زمان أى مدة اقامتهم) واحترز به عنه بفتح اليم فانه اسم مكان الإقامة وهو مستثنى عنه بقوله ومنزل الضيفان الخ (قوله باسم صدقة) أى باسم زكاة لانه المراد فللام اجابته جوازا (قوله فتسقط عنهم الاهانة) أى لا يطالب فيمنع قطعا على القول بها السابق (قوله ويضعف عليهم) مرة ومرتين وأكثر بقدر امكانه نعم لا يضعف زكاة الفطر وسيأتى وجوب التضعيف اذا لم يف الاصل بالدينار (قوله كما فعل) أى أخذ كذلك عمر رضى الله عنه ولم يخالفه أحد فصار اجماعا (قوله وخمس العشرات) فيما يكون واجبه العشر وعشرها فيما واجبه نصف العشر (قوله لم يضعف الجبران) لانه خلاف القياس ولثلاثا يكثر التضعيف ولانه يؤخذ منا ومنهم فلملك ستا وثلاثين بعيرا ليس فيها بتالبون أعطى لتأبتي مخاض ومع كل واحدة شاتين أو عشرين درهما وأعطى حقين لنا وأخذنا لكل واحدة

(قول الشارح للسائل المذكورة) أى فى اللين وهى التوكيل والحوالة والتضمين (قول المتن ان يشرط) متعلق بقوله يستحب (قول الشارح فى بلدهم) خرج بلدنا (قول المتن فى الاصح) الخلاف مبنى على جواز كونها من الجزية وعدمه قال ابن الرضا فاذا لا خلاف (قول الشارح ولكل) قيل الواو مستتركة (قول الشارح والاصل فى ذلك) هو دليل على أصل للشريعة وعلى كون ذلك خارجا عن الجزية (قول المتن وخمس العشرات) أى فى السقي بلامؤنة (قول المتن ولو وجب الخ) انما خص الخلاف بهذه الصورة اشارة الى انه لو دفع حقين عن ست وثلاثين بدلا عن مئتي البون لم يضعفه الجبران قطعا وقول الشارح

(٣٠ - (قيلوبى وعيمرة) - راجع)

للعشرات ولو وجب بنتا مخاض مع جبران) بدل بنتي لبون عند فقدهما (لم يضعف الجبران فى الاصح) والثاني يضعفه فإخضع كل بنت مخاض أربع شياه أو أربعين درهما

ما ذكرهنا يقتضي أن الجبران يؤخذ عن الأصل وعن التضعيف وصرح شيخنا في شرحه
قال: لا يمنع تضييف الجبران منع تكراره عن كل واحدة كما أشار إليه الشارح (تنبية) الخبرة
في المصود والتزول هنا للامام ولو بنائبه لا لملك كما نص عليه الشافعي رضي الله عنه (قوله) لم يجب
قسمة أي قدر قسمة ولا يجب شيء في الوقص ولا في مال غير كوي كالعوامل والمعلقة و يعتبر
النصاب جميع الحول نعم لو تم الحول وليس عند مال يزكي أخذت الجزية من بقية أمواله (قوله)
(قوله) ثم للأخوذ جزية فيصرف كله مصرفها ولذلك قال عمر رضي الله عنه هؤلاء قوم حتى أبوا الاسم
ورضوا بالشيء (قوله) كالمرأة والصبي فلا تؤخذ من مالهما خلافا للامام مالك في الأخذ منهما ولا في خيفة
في الأخذ من المرأة فقط

(فصل) في بقية أحكام عقد الجزية مما يطلب منها لهم أو عكسه أو يمنع كذلك (قوله) يلزمنا بمقد
الجزية وإن لم يشترط (قوله) الكف عنهم سواء كانوا بدارنا أم لا (قوله) نفسا ومالا) وعرضا وسائر
ما يقرون عليه كخمر وخنزير لم يظهروا (قوله) وضمان ما تلفه عليهم) روى أبو داود وحديثا حسنة غير
واحدة لفظه ألا من ظلم معا هذا واتقصه حقه لو كلفه فوق طاقته أو أخذ منه شيئا بغير طيب نفس فأنا حجيجه
يوم القيامة اه قالوا وهذا محتمل أن يكون للزجر عن التعرض لهم ويحتمل أنه على حقيقته ويكون
حكمته صون أمته صلى الله عليه وسلم عن تورهم نقص مقامهم الناشئ عن مساواتهم للكفار في قيامهم معهم
في موقف الجليلة وهذا معلوم الاتفاق عنه ^{عليه السلام} لا يقال تخصته عن الكافر إن لم تكن بأذنه
فهو فضولي أو كانت بأذنه فهو وكيل عنه وكل منهما لا يناسب مقامه الشريف لا نأقول إن ذلك من الخيال
القاسد لأن الحاكم نائب الفاتحين في حقوقهم ولا يقال فيه أنه فضولي ولأن في تخصته للذكورة أوضح
دليل وأقوى شاهد على أنه لا يراعى أمته في أخذ حق عدوهم منهم ولو بغير سؤاله ولأن فيه تنبيه الكافر على
أنه لا ينبغي له أن يتعاضى عن طلب حقه بخسبة أنه ^{عليه السلام} يراعى أمته في عدم أخذه منهم ونحو ذلك
وليس في وكالته ^{عليه السلام} عن الكافر تورهم نقص في مقامه كما علم بمناظر فافهم وتأمل (قوله) ودفع
أهل الحرب عنهم) وكذا غيظهم من مسلم وذمي فلو أطلق الدفع كان أولى وأعم ولو شرط عدم الدفع
فسد العقدان كانوا بدارنا أو بمحل لو قصد عدم عدوهم من علينا والافلا ولا جزية عليهم مدة عدم الدفع حيث
وجب (قوله) وفي الروضة الخ) هو للعتيد (قوله) لا يلزمنا الدفع عنهم) أي إن لم يكن معهم مسلم ولو
أسير أو الأوجب الدفع عنه وعنهم لأجله في اللوضع الذي ينسب إقامته فيه عرفا وهذا المراد بجوار بلدهم لنا
(قوله) في بلد أحد ثناء) أي وجدت عمارة من المسلمين بعد استيلائهم على محله (قوله) كبغداد
والقاهرة والبصرة والكوفة لأن بغداد بناها أبو جعفر للنصور سنة أربعين ومائة والقاهرة بناها العزيز في
سنة تسع أو ثمان وخمسين وثلثمائة والبصرة بناها عتبة بن غزوان سنة سبع عشرة في خلافة عمر رضي الله
عنه والكوفة بناها عتبة المذكور بعد استيلائه في خلافة عثمان رضي الله عنه وهدم ذلك البناء قبل قتلهم
العهد كما في العباب وينبغي ولو قبل بلوغهم مأمهم والصلح على أحداث ذلك باطل والكنيسة معبد اليهود
بذل الخ دفع للمعاينة يقال عبارة تقتضي أن بتي الخاص تجبان عينا مع الجبران وهو لا يكون (قول)
التي ^{عليه السلام} بعض نصاب الخ) أي لأن الأثر عن عمر ليس فيه ذلك (قول الشارح والثاني الخ) لو كان
مالكا لمادون النصاب فهل يجري فيه ذلك تردد فيه ابن أبي الدم ولو وجب عليه نصف شاة
بالخطة أضحت بلا خلاف

(فصل يلزمنا الكف عنهم نفسا ومالا)

فيه الخلف من الأول لثلاثة الثاني وهو ضعيف (قول النبي) ونعمهم أحداث كنية) أي وإن لم يشترط

(ولو كان بعض نصاب لم
يجب قسمة في الاظهر)
والثاني يجب في عشرين
شاة شاة وفي مائة درهم
خمسة (ثم للأخوذ جزية
فلا يؤخذ من مال من
لا جزية عليه) كالمرأة
والصبي ويزاد على الضعف
إن لم يزد بدنتار عن كل
رأس إلى أن يبقى هو يجوز
الاقتصار على قبر الزكاة
ونصفها إذا وفي بالدينار

(فصل) (يلزمنا الكف
عنهم) بأن لا تعرض لهم
نفسا ومالا (وضمان ما تلفه
عليهم نفسا ومالا) أي
ضمنه التلغف منا (ودفع
أهل الحرب عنهم) كاتين
بدار الاسلام أو منفردين
ببلد (وقيل إن انفردوا
ببلد يلزمنا الدفع) عنهم
وفي الروضة كأصلها تقييد
البلد بجوار الدار أي دار
الاسلام والمستوطنون
دار الحرب وبذلوا الجزية
لا يلزمنا الدفع عنهم جزما
(ونعمهم أحداث كنية)
وبيعة (في بلد أحد ثناء)
كبغداد

(أو أسلم أهل عليه) كاليمين وما يوجد في الأول لا ينقض لاحتمال أنه كان في قرية أو برية فاقصص به عمارة المسلمين وإن عرف أحداث في بعض
(وما فتح عنوة لا يحد ثوبها فيه ولا يقرون على كنية كانت في الأصح) والثاني (٢٣٥) يقرون بالصلحة (أو) فتح (صلحا

بشرط الأرض لنا وبشرط
اسكانهم) بخراج (وابقاء
السكناس) والبيع (جاز)
وان ذكروا أحداثها جاز
أيضا (وان أطلق) أي لم
يشترط ابقاؤها (فالأصح
للمنع) منه والثاني لا وهي
مستتاة بقرينة الحال
لحاجتهم إليها في عبادتهم
(أو) بشرط الأرض
(لهم) ويؤدون الخراج
(قررت ولهم الأحداث)
أيضا (في الأصح) والثاني
للمنع لان البلد تحت حكم
الاسلام (ويمنعون وجوبا
وقيل تدبا من رفع بناء على
بناء جار مسلم) وان رضى
لحق الاسلام (والأصح
للمنع من المساواة) أيضا للتمييز
بين البناءين (و) الأصح
(أنهم كانوا بمحلة منفصلة)
عن العمارة (لهمنعوا) من
رفع البناء والثاني يمنعون
منه لما فيه من التجمل
والشرف (ويمنع الذي
ركوب خيل) لان فيه عزا
واستغنى الجويفي البراذين
الحبيسة (لا حبر وبنال
نقيسة) وقيل يمنع ركوب
البغال النقيسة لما فيه من
التجمل (وركبها كاف
وركاب خيل لا حديدولا
سرج) تميزا له عن المسلم

والبيعة معبد النصارى وقد انعكس العرف فيهما والكلام هنا وما يأتي فيما ليس لتحو نزول المارة (قوله)
أو أسلم أهل عليه) كالم أو المنع منهم (قوله كاليمين) قال شيخ الاسلام وللدينة وهو مثال لما أسلم أهل
عليه من حيث الاسلام والافهم ممنوعون من الحجاز مطلقا كما مر (قوله وما يوجد في الأول) وفي الثاني
بالأولى لا ينقض الا ان عرف أيضا (قوله وما فتح عنوة) كحصر وأصيان والتعريب ومنه ما فتح صلحا مطلقا
من غير شرط كون الأرض لنا أو لهم أو بشرط كون الأرض لنا مع السكوت عن أحداث وابقاء فلا يجوز فيه
الأحداث ولا يقر على الوجود (قوله جاز) أي الأحداث والابقاء قاله شيخنا الرمي بشرط وجود ضرورة
والا فلا يجوز (قوله أي لم بشرط ابقاؤها) وكنا أحداثها وأعمالها كمرعاة كلام المصنف (قوله فالأصح
للمنع) أي من الابقاء ومن الأحداث بالأولى كما مر والحاصل أنه لا يجوز الابقاء ولا الأحداث الا فيما فتح صلحا
بشرط كون الأرض لهم مطلقا ولنا مع شرط ذلك (فرع) قال الزركشي واذا حرم ابقاؤها أو أحداثها
لم يحرم علينا دخولها بغير إذنتهم له وفيه نظر لأن البناء ملك لهم واستعماله حرام فان حمل عدم الحرمة على
جواز اشتغال الأرض التي ليس عليها نحو بلاط لهم فواضح فراجع (قوله قررت) يشير إلى أن المراد
بالجواز لئلا يقرر أقرارهم على ذلك والافهم من المعاصي ولو تعدد الفتح واختلف الشرط كبيت المقدس اعتبر
الأول (قوله ويمنعون) أي ابتداء أخذ من ذكر البناء وكنا الاعادة بعد الهدم على التعمد فخرج ما لو
استأجره أو اشتراه من جازله الرفع لأنه دوام والروشن كالبناء لكن يمنع فيهما من اشراقه وأولاده على
المسلمين حتى يحمل ما ناولوا نحو بناء حاجز مرتفع فوق البناء ولم يمنع منه هنا لأنه لمصلحة تختلف أتمل (قوله من
رفع بناء) أي زيادة على قدر كفايته والاجازة للحاجة اليه (قوله جاز) للراية أهل محله وملاصقه (قوله
وان رضى) لا تملك الاسلام وانك لا يسقط عنه بوقفه ولا يبيح لكافر مطلقا ولا للمسلم وان حكم حاكم
يمنع عنه على التعمد نعم يسقط الهدم باسلامه ويرفع بناء المسلم عليه بعده (قوله بمحلة منفصلة عن العمارة)
أي عمارة المسلمين بحيث لا يكون منهم اشراق على المسلمين ولا مجاورة عرفا (قوله ويمنع) وجوبا الذي
أي الكافر ولو معاهد أو مؤمنا لذكر الكلف بخلاف غيره من ركوب خيل ولو في محلة انفرادها بها ويمنعون
وجوبا مطلقا من الركوب في زحمتنا ومن حمل السلاح ومن التخم ولو بغضة ومن استخدام للمالك ومن
استخدام للمسلم ومن خدمتهم للامراء ولو بالرضا (قوله ويركب) أي ويؤمر وجوبا بركوبه با كاف الخ
ويركوبه عرضا سواء في طويل السفر وقصيره وتقل عن شيخنا الرمي جواز الركوب بغير العرض في
الطويل (قوله لا حديد الخ) فيحرم تمكينه من ذلك لمن قدر عليه من المسلمين (قوله ويلجأ) وجوبا
فيحرم اثاره لمن قصد تنظيمه والا فلا (قوله ولا يقر ولا يصدر في مجلس فيه مسلمون) ولو واحدا
ولو طارئا وجوبا فيحرم ذلك الا لضرورة ويحرم الليل اليهم بالقلب من حيث الكفر ويكره لغيره وتكره
مهادتهم الا لتجسسهم أو رجاء اسلام أو جوار (قوله ويؤمر) ولو أثنى بالتبليغ ويغنى عنه العلامة
ونحوها المعروف الآن ولا يمنع من لبس نحو ديباج أو طيلسان (قوله والزنا) ويغنى عنه نحو منديل
على الكتف مثلا (قوله فوق الثياب) لذكر ونحت الازار للاثى والختى بحيث يظهر بعضه ليرى
(قول المتن ولهم الخ) قال الشافعي لأنها ليست أكبر من الشرك (فرع) لا يجوز لتادخولها لآبائهم وان
كان فيها صور حرم مطلقا وكذا كل بيت فيه صورة (قول المتن وجوبا) ظاهر منه أنه لا خلاف في أصل
للمنع وليس كذلك (قول الشارح للتمييز) أي كما يميزون في اللباس وغيره

والا كاف بكسر الهمزة بفتح على البرذعة ونحوها (ويلجأ إلى أضيق الطرق) عند زحمة المسلمين فيه بحيث لا يقع في وهدنة ولا يصدمه جدار
روى الشيخان حديثا اذا لقيتم أحدا من أي اليهود والنصارى في طريق فاضطروه إلى أضيق (ولا يقر ولا يصدر في مجلس) فيه مسلمون (ويؤمر
بالتبليغ) بكسر المعجمة (والزنا) ضم الزاي (فوق الثياب) والأول ما يخالف لونه لونهما بحيث لا يظهر بعضه ليرى باليهودي الاصفر

و بالنصراني الأزرق الثاني خيط غليظ يشد به وسطه و هما التمييز و جمعهما للتقول عن محمد بن أبي حمزة عن أبيه (أو مجردا) متجردا (أو مجرد عن ثيابه) في غير حمام بين مسلمين (جعل في عنقه خاتم حديد) بفتح التاء وكسرها (أو رصاص) بفتح الراء (ونحوه) (٢٣٦) أي الخاتم كالجلجل وفي الحرر وغيره يجعل عليه جلجل (ويمنع من

إسماعه المسلمين شركا) كقوله ثالث ثلاثة (وقولهم) بالنصب (في عزير والمسيح) صلى الله عليهما وسلم (ومن أظهار خمر وخنزير وناقوس وعيد) فإن أظهر شيئا مما ذكر عزير وإن لم يشترط في العقد (ولو شرطت هذه الأمور) في العقد أي شرط نفيها (فخالفوا) بأن أظهروها (لم ينتقض العهد) لأنهم يتدينون بها (ولو قاتلونا أو امتنعوا من) إعطاء الجزية أو من إجراء حكم الإسلام عليهم (انتقض) عهدهم بذلك لخالفته موضوع العقد ومقتضاه (ولو زنى ذمى بمسلة أو أصابها بشكاح) أي باسمه (أو دل أهل الحرب على عورة للمسلمين أو قتل مسلما عن دينه) ودعاه إلى دينهم (أو طعن في الإسلام أو القرآن أو ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم بسوء فلاصح) أنه إن شرط انتقاض العهد بها انتقض والا فلا ينتقض والثاني ينتقض مطلقا لتضرر المسلمين بها والثالث

(قوله بالنصراني الأزرق) أو الأكله وهو الرمادي وبالحجومي الأسود وبالسامري الأحمر وقد وقع الأمر بذلك في زمن التوكل محمد بن الفضل بالله بن السكتي بالله سنة سبع مائة واستمر إلى الآن وخص اليهود بالأصفر لصفرة ألوانهم من القس فيها ولا يضر كونه كان شعارا لبعض الصحابة كما قيل للعلم بكلمهم وبعد زمنهم عن البدع ويمنعون من المدول تغير بأمر ما ذكر (قوله وجمعهما الخ) فأحدهما كاف قالوا و معنى أوفى كلام المصنف (قوله والغيار) بالغي الغائل للزنا واجب هو المصنف وهو في حق البالغين العقل منهم (قوله فيه مسلمون) ولو واحدا (قوله جعل) وجوبا وكونه في عنقه مثلا أولى من نحو يده (قوله بفتح الراء) قال شيخنا الرمي وكسرها من نحو العوام فراجع (قوله أي الخاتم) يفيد أن نحوه معطوف على خاتم وهو مرفوع كما يدل عليه عبارة الحرر بكون جعل مبنيا للمفعول أو منصوب بكونه مبنيا للفاعل ويجوز جره عطفا على حديد أو رصاص (قوله وقولهم بالنصب) أي عطفا على شركا وعود ضمير الجمع بعد الأفراد سائغ ولا يجوز فيه الجر عطفا على إسماع لأن القول من غير إسماع لا يمنع منه نعم لو جر عطفا على ضمير إسماع للمضاف جاز ولا يضر عدم إعادة الجار الذي أوجبه الجمهور لأن المصنف لا يوجب كشيخه ابن مالك (قوله في عزير والمسيح) أي بانهما إثنان لله مثلا وقالت اليهود عزير ابن الله وقالت النصراني المسيح ابن الله (قوله وناقوس) مجرور عطفا على خمر أي من أظهاره وهو آله من نحو خشب تضرب بها النصراني لأعلام وقت صلاتهم مثلا (قوله وعيد) مجرور عطفا على خمر أي من أظهاره وكذا نحو لطم ونوح وقراءة نحو تورا وانجيل ولو يكنائهم ولا يمنع مما يتدينون به من غير ما ذكر كقسط في رمضان وإن حرم عليهم من حيث تكليفهم بالفروع وذلك حرم بيع المفطرات لهم فيه لمن علم ولو بالظن أنهم يتعاطونها نهار الأثناء عانة على معصية قوية على الدلالة بالتهاون بالدين وبذلك فارتد دخولهم للساجد (قوله أظهروها) بأن اطلع عليها المسلمون من غير تجسس (قوله لم ينتقض العهد) ففائدة الشرط الأرهاب والتخوف (قوله ولو قاتلونا) أي بلا شبهة كما مر في البغاة (قوله انتقض عهدهم) أي عهد من قاتل منهم وكذا من امتنع من إجراء الأحكام عليه أو من امتنع منهم عن الجزية نعم من أمكن أخذ الجزية منه بالإجبار لم ينتقض عهده كما تقدم وهو في الروضة (قوله ولو زنى ذمى بمسلة) أو لاط بمسلة (قوله أي باسمه) أي الشكاح أي بلفظه من إنكاح أو تزويج والتأويل باسمه لدفع إيهام صحته وحمل النقض فيه لمن كان طالما بامتناعه (قوله ودعاه الخ) عطف تفسير (قوله أو ذكر رسول الله) أي واحدا من الرسل أو نبيا أيضا أو القرآن أو قتل مسلما عمدا أو قذفه (قوله فلاصح) هو للعهد (قوله أنه إن شرط الخ) أي وعلينا وجود الشرط يقينا فإن شك فلا نقض وسواء قلنا ينتقض عهده أو لا يقام عليه موجب ما قلناه من حد أو تعزير (قوله جاز دفعه وقتاله) هو عطف تفسير وهو جواز بعد المنع فهو واجب لأن العمد وجوب قتله ولا يبلغ المأمن وظاهره أنه لا يجب لو طلب تجديد عهده فراجع (قوله لم يجب الخ) وفارق الهدنة بأنها محض أمان وفارق بلوغ من آمنه إلى ما آمنه لأنه يعتقد لنفسه أمانا (قوله بل يختار الخ) ما لم يطلب تجديد عهده والا وجبت إجابته (قوله ومعلوم الخ) وحديث يتعين لمن عليه فقط (قوله وإذا بطل أمان رجال لم يبطل أمان نسائهم الخ) لو قال ذرارهم كان أعم ليدخل الخنثى والمجانين ولو طلب أحد من هؤلاء

لا ينتقض مطلقا لأنها لا تدخل بمقصود العقد ومحله في

أصل الروضة (ومن انتقض عهده بقتال جاز دفعه وقتاله أو غيره لم يجب إبلاغه بأمنه في الأظهر بل يختار الإمام فيه قتلا ورقا ومنا فداءه فإن أسلم قبل الاختيار امتنع الرق) فيه الجائز في الأسير لأنه لم يحصل في يده الإمام بالقهر فيمتنع فداءه أيضا ومعلوم امتناع قتله (وإذا بطل أمان رجال لم يبطل أمان نسائهم والميمان في الأصح) والثاني يبطل تبعاهم

كما تبعوهم في الأمان ودفع بأنهم لم يوجد منهم ناقض (وإذا اختار دمي نبذ العهد والعقوق بدار الحرب بلغ للأمن) أي ما يأمن فيه ليكون مع
التبذ الجائر له خر وجه بأمان كدخوله (باب الهدنة) هي الصلح (٢٢٧) مع الكفار على ترك القتال مدة

معينة من غير عوض أو
معه كما سيأتي (عقدها
للكفار إقليم) كالروم
والهند (يختص بالامام
ونائبه فيها) فيجوز لهما

(و) عقدها (بلدة) أي
للكفارها (يجوز لوالى
الإقليم) لتلك البلدة كما في
أصل الروضة (أيضا) أي
معهما (وإنما تعقد لصلحة
كضعفنا بقلة عند واهبة
أو رجاء اسلامهم أو بذل
جزية) من غير ضعف
بنافي الرجاء والبذل (فإن
لم يكن) أي ضعف كما في
المحرر وغيره (جازت بلا
عوض أربعة أشهر) الآية
فسيحوا في الأرض أربعة
أشهر (لا سنة وكذا دونها)

فوق الأربعة لا تجوز (في
الظاهر) والثاني تجوز
لتقصها عن مدة الجزية
والأول نظر إلى مفهوم الآية
(ولضعف تجوز عشر
سنين فقط) روى أبو داود
أنه عليه السلام هادن قريش في
الحديبية على وضع الحرب
عشر سنين وفي الروضة
كأصلها أن العشر وما دونها
بحسب الحاجة (ومتى زاد
على الجائر) بحسب

بلوغ للأمن أجيب النساء أو الخنثى وكذا الصبيان بعد البلوغ والمجانين بعد الإفاقة وقبل ذلك لا يجابون
إلا أن طلبهم من له الحضنة (قوله كما تبعوهم) أي من شأنهم التبعية وإن احتاجوا في التبعية إلى شرط
(قوله بلغ للأمن) لأنهم لم يوجد منهم ناقض ولا حياة ومأمنه دار الحرب للشار إليها بقوله ما يأمن فيه أي على
نفسه وماله وغيرهما ومن له مأمنان اعتبر مسكنه منهما فإن سكنهما تخير الإمام

كتاب الهدنة

من الهدون وهو السكون لسكون القتال بسببها ففيها شبه الجزية والأمان كما مر وتسمى مهادة ومسالمة
ومعاهدة وموادعة وأصلها الجواز وقد تجب (قوله هي) أي شرعا وأما لغة فإمرا أو مطلق الصالحة
(قوله بالامام) أي لأهل العدل فلا يعقدها إمام البغاة فلو عقدها لمن ظنوا بحتمتها منه بلغوا للأمن كما لو
عقدها الآحاد (قوله ونائبه فيها) أي في عقدها ولو بالعموم (قوله وبلدة) أي يجوز لوالى الإقليم أن
يعقدها لأهل بلد وكذا الإقليم بقدر الحاجة على الاعتماد (قوله في الرجاء والبذل) وكذا في إعادتهم لنا أو عدم
إعادتهم علينا أو بعدد أروهم (قوله كما في المحرر) دفع به توهم عود الضمير للرجاء والبذل (قوله بلا عوض)
أومعه (قوله أربعة أشهر الخ) هذا في حق الرجال وأما النساء ونحوهن والأموال فيجوز عقدها لهما
مؤبدا (قوله وفي أثر روضة النخ) هو الاعتماد (قوله وأظهرهما) هو الاعتماد ولو دخل الينا كافر بأمان لسمع
كلام الله تعالى واستمع في مجالس لم يعمل أربعة أشهر لحصول غرضه بدونها (قوله فقط) فلا يجوز أكثر
من العشر ولو في عقود متعددة فإن احتيج بعد فراغ عقد جدد عقد آخر (قوله وإطلاق العقدي فسد) لأنه
يقتضي التأيد وهو باطل وليس له مدة محقة يحمل عليها الاختلاف بحسب الصلحة وبذلك فارق الأمان
(قوله بأن شرط النخ) ومن الفساد شرط إقامتهم بالحجاز أو دخولهم الحرم (قوله مال المسلمين) فصل
اللام يقتضي أن المراد المال المضاف للمسلمين ووصلها يقتضي خلافه وعبارة النهج مالنا والظاهر منه أن
ما اسم موصول أي الذي للمسلمين من مسلم ومال وغيرهما كرمسلم أفلت منهم فاللام في مالنا على الأول جزء

باب الهدنة

(قول الشارح مع الكفار) أي سواء منهم من قرع على دينه ومن لا يقر قال الزركشي ومعناها في اللغة
للمصالحة أي وأصلها السكون (قول الشارح أومعه) كأنه يريد للسنة المذكورة في قول للنهاج الآتي أو
بذل جزية فإنه معطوف على رجاء لا على اسلامهم بدليل قول الشارح عقبه من غير ضعف بنافي الرجاء والبذل
إله والاتقال في الرجاء وأسقط قوله والبذل هذا ما ظهر في كلام الشرح وفيه ظن واقعا علم (قول الشارح
تلك البلدة) يرجع لقول المتن الإقليم (قول الشارح أي معهما) الضمير فيه يرجع لكل من قول المتن الإمام
ونائبه (قول المتن كضعفنا) هذا مثال حاجة وهي أخص من الصلحة (قول المتن أو رجاء) عطف على
ضعفنا هذا مثال لأربعة أشهر والتي قبله مثال لعشر سنين (قول المتن أو بذل جزية) معطوف على قوله
أو رجاء اسلامهم (قول الشارح أي ضعف) خلاف ظاهر العبارة من اتقاء كل ما تقدم (قول المتن لا سنة
الخ) قضية العبارة عدم الخلاف في السنة وليس كذلك نعم لا خلاف فيما فوقها قال في الروضة لا يجوز فوق
السنة قطعا ولا سنة على المنهوب ولا ما بينهما وبين الأربعة (قول الشارح بحسب الحاجة) متعلق
بقول المتن الجائر (قول المتن على الصحيح) مقابلة يصح العقيد يلتزم الشرط لأنها ليست عقدا معاوضة
حتى تقصد بفساد الشرط (قول المتن أول تعقد) أي أو صالح لعقد الخ

الحاجة (فقولنا تفرق أسفقة) في عقد أحدهما يبطل في الزيد وغيره وأظهرهما في اللز يد فقط (وإطلاق العقد) عن ذكر السنة (فسده
وكذا شرط فاسد) يفسده (على الصحيح) بأن شرط منع فك أسرا) منهم (أو ترك مائتا) أي مال المسلمين في أيديهم (لهم أو لتعقد لهم
فئة بدون دينار) لكل واحد

(أو يدفع مال إليهم) مظلوف على يدون وسيأتي رد مسلة تأييدنا منهم والتخير في العقدية بالأصح (وتصح الهدنة على أن ينقضها الإمام متى شاء) فقام هذا القيم مقام تعيين المدة في الصحة (ومتى تمت) أي الهدنة (وجب الكف عنهم حتى تنقضي مدتها) (أو ينقضوها بتصریح منهم) (أو قاتلنا أو مكاتبنا أهل الحرب بغير قتلنا أو قتل مسلم) وما تنقضي به المدة تقض الإمام في مسئلة التقييد بمشيتبه (وإذا انقضت) أي الهدنة (جزأت الاغارة عليهم وبياتهم) (٢٣٨) فتصح الموحدة في بلادهم فلا كانوا يدارنا بقوا مأمونهم (ولو تقض بعضهم)

الهدنة (ولم ينكر الباقون بشمول ولا فصل) بأن ما كانوا وسكنوا (اتقض فيهم أيضا) لاشار سكونهم بالرضا بالنقض (وان أنكر وا باعترافهم أو اعلام الإمام ببقائهم على الهدنة فلا) يتقض فيهم (ولو خاف) الإمام (خياتهم) يظهر أماره لا بمجرد الوهم (فله نذعهم اليهم ويبلغهم للأمن) أي ما يأمنون فيهم من المسلمين وأهل عهدهم (ولا ينفذ عقد القعة بتهمة) بفتح الماء لانه عقد معاوضة مؤبد (ولا يجوز شرط رد مسلة تأييدنا منهم) لا امتناع ردها لقوله تعالى فلا ترجعوهن الى الكفار وسواء الحرة والامة (فان شرط فسد الشرط وكذا العقد في الاصح) أشار به الى قوة الخلاف في هذه الصورة وغير في صورة تقدمت بالصحيح اشارة الى ضعف الخلاف فيها فلا تكرار ولا تخالف (وان شرط) الإمام لهم (رد من جاء) منهم مسلما اليها (أولم يذكر

كلمة وعلى الثاني حرف جر وهو الأنسب لمعومه لما تقدم فتأمل (قوله أو يدفع مال إليهم) نعم ان دعت ضرورة كفك أسرى يذبونهم أو خوف استعصامهم لناجاز بل وجب دفعه اليهم لكن لا يملك كونه والعقد فاسد وعمل نذب فك الأسرى في غير العذيين والافواجب وحمل بعضهم الوجوب على الإمام والتنب على غيره فيه نظر (قوله مظلوف على يدون) لا على دينار لأن المقدحيتنذ صحيح (قوله وسيأتي الخ) بغيره من جملة ما هنا والجواب عن ايراده لأجل نوع الخلاف وعن تأخير ضرورة التقسيم معه (قوله ان ينقضها الإمام) وكذا ذكر عدل ذور أي في الحروب ولا مام حادث بعد الأول تقضها ان فسدت بنص أو اجماع وبذلك علم انها لا تنقض بموت الإمام ولا بغيره (قوله متى شاء) ولا يجوز ان يشاء أكثر مما يصح العقدية ابتداء ولا تصح مع منى شاء الله أو غيره الاما تقدم (قوله وجب الكف) أي كف أذا نأوا وذى أهل الهدنة لا الحربين ولا بعضهم عن بعض (قوله أو مكاتبنا أهل الحرب) أو أيوانهم وان لم بشرط في العقد (قوله قتل مسلم) أو ذمي يدارنا أو سبأقا أو نبي له من أنبيائه عليهم الصلاة والسلام (قوله وما تنقضي الخ) فهو من أفراد كلام المصنف وكالاته للمين السابق (قوله تقض) وان لم يعلموا بالنقض (قوله بعضهم) سواء أميرهم أو غيره (قوله لاشار الخ) وقار ق مثل ذلك في الجزية لقوتها وكذا في المسئلة بعدها (قوله للأمن) ومن له مأمنان يعتبر منكنه منهما فان سكنهما تخبر الإمام فيهما كما مر (قوله ولا يجوز شرط رد مسلة) خرج شرط رد مسلم سواء قيده بذكره أو أطلقه فلا يفسد العقد كما سئل كره وخرج شرط رد كافر أو كافرة فلا يفسد بالاولى (قوله تأييدنا) وكذا لو أسلمت عنيدنا بعد مجيئها من عندهم (قوله وسواء الحرة والامة) والواضحة والختنى (قوله فلا تكرار) أي على ما هنا وفي الروضة التمييز في هذه بالصحيح أيضا فهو مكرر مع قوله ولا يجوز شرط رد مسلة تأييدنا أو أسلمت عنيدنا كما مر ولا يجوز ردها اليهم وان جنت بعد اسلامها أو شككتنا في جنونها هل هو بعد اسلامها أو قبله ولو كانت كافرة وجنت ووصفت بالكفر ثم أفاق ردت اليهم (قوله الصادق الخ) أي الأمر محتمل للوجوب ولعدمه وهذا العلم موافق للاصل الذي هو براءة النمة وهو يصدق بالنذب ورجحوا هذا التنبيلاذ كره فالصادق نعت سبى للتنبيل وضمير به عائدا اليه وعدم فاعل صادق والوافق نعت لعدم والضمير في رجحوه عائدا للتنبيل فتأمل

(قول الشارح وما تنقضي الخ) يردان هذا لا يرد على عبارة المصنف بل هو داخل فيها (قول المتن وبياتهم) من عطف الخاص على العام (قول الشارح لاشار الخ) ولما ان هدنة البعض هدنة لكل (قول المتن ويلفهم) التبليغ واجب خلافا لظاهر البارقم في نسخة ويلفهم للأمن (قول المتن تأييدنا) مستدرك (قول الشارح فلا ترجعوهن الى الكفار) هذه الآية نزلت بعد ما وقع في الحديبية من الشرط العام فهي ناسخة أو مخصة هنا ان صح زواية التميم وان كان الشرط الذي وقع فيها خاصا بالرجال كما روى فلا اشكال (قول المتن فسد) أي لأنه شرط أحل حراما (قول الشارح والتنب) فيه نظر فانه حقيقة في الوجوب (قول الشارح الصادق به عدم الوجوب) الذي في قول المتن لم يجب دفع

(قول)

ردا فجاءت امرأة) مسلة (لم يجب) بار تفاع نكاحها باسلامها

قبل الدخول أو بعده (دفع مهر الى زوجها في الاظهر) والثاني يجب على الإمام اذا طلب الزوج المرأة ان يدفع اليها ماله من كل المداق أو بعضه من سهم المصالح فان لم يبدل شيئا فلا نهي له وان لم يطلب المرأة لا يطل شيئا قال تعالى وآتوهم أي الأزواج ما انفقوا أي من المهور الا مرفيه محتمل للوجوب والتنبيل الصادق به عدم الوجوب الموافق للاصل

ورجحوه على الوجوب لما قام عندهم في ذلك (ولا يرد) من جاءنا آتيا بكلمة الاسلام وطلب رده (صبي ومجنون) واتاهما (وكذا عبد) بالغ عاقل (وحر) كذلك (لا عشرة له على للذهب) لضيقهم وقيل يرد (٢٣٩) الأخيران لقوتها بالنسبة الى غيرها

وقطع البعض بالرد في الحر والجمهور بدمه في العبد (ويرد من له عشرة طلبته اليها الى غيرها) أي لا يرد الى غير عشرته الطالب له (الآن يقدر للطلوب على قهر الطالب والمهرب منه) فيرد اليه (ومعنى الرد أن يخلى بينه وبين طالبه) كما في الوديعة (ولا يجبر) للطلوب (على الرجوع) الى طالبه (ولا يلزمه الرجوع) اليه (وله قتل الطالب ولنا التعريض له لا التصريح) به روى البخاري أنه صلى الله عليه وسلم رد أبا جندل على أبيه سهيل بن عمرو وأبا بصير وقد جاء في طلبه رجلان فرده اليهما فقتل أحدهما في الطريق وأفلت الآخر وروى أحمد في مسنده أن عمر قال لا يجلد حين يرد الى أبيه ان دم الكافر عند الله كدم الكلب يمرض عليه بقتل أبيه وان لم يوجد طلب فلا رد (ولو شرط) عليهم في المدة (ان يردوا من جاءهم مرتدا) من لازمهم الوفاء) بذلك (فان أبوا فقد قضوا) العهد (والاظهر جواز

(قوله لما قام الخ) وهو عدم شغل التهمة التي هو الاصل كما مر (قوله ولا يرد صبي ومجنون واتاهما) وحرهما ورفيقهما فان كلا جاز ردهما حيث دوا وان وصفا كغرا (قوله وكذا عبد) ويستق أن جاء قهرا على سيده أو قبل عقد المدة (قوله عشرة طلبته) كلها أو من يحببه منها ولو واحدا برسول (قوله والمهرب) الواو بمعنى أو (قوله ولا يجبر الخ) أي لانه اذا لم يجبر المسلم على الانتقال من بلد الى بلد في بلاد الاسلام فبلاد الكفر أولى فلو شرط على الامام منه فسد العقد (قوله ولا يلزمه الخ) بل عليه المهرب من البلد اذا علم بمجيء من يطلبه خصوصا ان خشي فتنة (قوله وله قتل الطالب) قال شيخنا ان عجز عن غير القتل وهو يقتضي أنه كدفع الصائل فراجع (قوله ولنا التعريض له به) بقتل طالبه ولو بحضرة طالبه (قوله لا التصريح) فيمتنع نعم لنا التصريح لمن أسلم بعد عقد المدة قاله الزركشي وفيه نظر (قوله وأفلت) أي هرب (قوله ان عمر قال) ولعل النبي ﷺ سمعه وأقره أو علم به كذلك (قوله من جاءهم مرتدا) حرا أو رقيقا ذكرا أو أنثى (قوله لزهم الوفاء) وهو الرد فيما يظهر وهل يكفي التخلية والتمكين كما سيذكره على القول الثاني فراجع (قوله والاظهر جواز شرط أن لا يردوا المرتد) لكن ضرر من مهر المرأة وقيمة الرقيق فان عاد اليها رددنا عليهم القيمة دون المهر لان الرقيق يصير ملكا لهم والمرأة لا تصير زوجة لهم كذا في الروضة واعترض بأن الردة تقتضي انقضاء النكاح أو توقفه على انقضاء المدة فلا وجه للفرم وبأن ضرورة الرقيق ملكا لهم مبني على جواز بيع المرتد للكافر وهو مرجوح وقد يجب بأن استيلاءهم على المرأة منزل منزلة الشهادة بما يفسخ النكاح من نحو رضاع بجامع الحيولة بأن استيلاءهم على الرقيق منزل منزلة الملك لأنه ملك حقيقي فراجع (تنبيه) يجوز شراء ولد المعاهد من معاهد آخر غير أبيه لانه يملكه بالقهر لغير المعاهد لا من أبيه وان قلنا بالاعتماد انه يملكه بالقهر ولا يجوز سبيهم وعلى هذا يحمل ما قاله الماوردي فراجع

﴿ كتاب الصيد والنبات ﴾

ذكره هنا عقب الجهاد لاقية من الاكتساب بالاصطياد للشابه للاكتساب بالتزوي وذكره في الروضة وغيرها عقب بيع العبادات لانه عبادة وقول بعضهم ذكره هنا وهناك نظرا لكونه فرضا فيه نظر فتأمل (قوله جمع ذبيحة) بمعنى مذبوحة وجمعها لاختلاف أنواعها اما بذاتها كغنم وبقر وصيد مطير أو بهيئة ذبحها ككونه في حلق أولية أو غيرها كرمي بسهم أو بمحل ذبحها كالخلق واللينة وغيرها أو بألة ذبحها كسكين وسهم وكلب وجارحة والمعنى الأول هو المناسب لقولهم وأفراد الصيد لأنه في الاصل مصدر وهو هنا بمعنى الصيد وكل منهما يتوقف على فاعل ومفعول وفعل وآلة فهي أركان أربعة (قوله ذكاة الحيوان) هو لغة التطهير والتطيب والتحليل وشرعا ما ذكره والمراد الذكاة بالقتل أو بالألة أو بالتبعية فلا يرد الجنين (قول الشارح ورجحوه) الظاهر أن الضمير يرجع الى التلب فتأمل (قول المتن وكذا عبد الخ) صورة للسئلة مع الشرط السابق والافلا رد جزما (قول المتن ومعنى الرد الخ) علل بأن الشرط لم يجز معهم وتقسيم انكاره ﷺ على أبي بصير في امتناعه وقتله من قتله قال بعضهم ويجب عليه المهرب والتخلص من الطالب ان أمكنه (تنبيه) قولهم لان الشرط لم يجز معهم قد رأيت متكررا في كلامهم وفيه نظر فان قضيتهم علم مدى الحكم لمن ولدهما بعد العقد

﴿ كتاب الصيد والنبات ﴾

(قول المتن ذكاة) الذكاة لغة التطيب ومنه راحة ذكاة أي طيبة والذكاة تطيب الحيوان

شرط أن لا يردوا المرتد والثاني النع بل لابد من استرداده لاقامة حكم المرتدين عليهم التمكن منه والتخلية دون التسليم

جمع ذبيحة (ذكاة الحيوان لا كقول) البري

﴿ كتاب الصيد والنبات ﴾

الطالبة شرط لطلب الكاهن (بذبحه في حلق) هو أعلى العنق (أولية) بفتح اللام هي أسفله (أن قدر عليه) وسيا في أن ذكاته بقطع كل الحلقوم والريء فهو معنى الذبح وذالهما (٢٤٠) معجمة (والا) أي وإن لم يقدر عليه (فبقر) بفتح العين

(مزهق) للروح (حيث) أي في أي موضع (كان) ذكاته (وشرط ذابح) وعطر (وصائد) ليحل مذبحه ومفقوره ومصيد (حل منا كحته) بأن يكون مسلما أو كتابيا بشرط للذكور في كتاب النكاح قال تعالى وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم (وتحل ذكاة أمة كتابية) وإن لم تحل منا كحتها والفرق أن الرق مانع في النكاح دون الذبح وهذا مستثنى من مفهوم الشرط وخرج به المجوسى وغيره (ولو شارك مجوسى مسلما في ذبح أو اصطيد) قاتل كأن أمرا سكيناً على حلق شاة أو قتل صيدا بسهم أو كلب (حرم) المذبوح والمضطاد تغليبا للحرام (ولو أُرسل كلبين أو سهمين فإن سبق آلة المسلم فقتل) الصيد (أو أنها إلى حركة مذبوح حل ولو انعكس) ما ذكر (أو جرحا معاً) أو جهل ذلك (أو مرتباً ولم يذف أحدهما) بأعجام وأعمال أي لم يقتل صريفاً فذلك بهما (حرم) تغليبا للحرام ومسئلة الجهل مزيدة وفي الروضة

(قوله الطالبة شرطا) دفع به تحصيل الحاصل المأخوذ مما ذكره بأن معنى الذكاة والذبح واحد وقد يدفع ذلك بتقييد الذبح بكونه في الحلق أو الالبه والمقيد غير المطلق وحكمة الذبح تميز حلال اللحم من حرامه (قوله أن قدر عليه) أي حالة إصابة الآلة ولا نظر لما قبلها فالورى سهما على صيد يحدو فوق في حفرة مثلا وصار مقدورا عليه فأصابه السهم حيث شئت في غير مذبحه لم يحل ولو عكس ذلك لم يحرم وفارق حل المناكحة كما يأتي بأن القدرة تختلف باختلاف الأشخاص والأحوال (قوله بقطع النخ) سواء في مرة أو أكثر بحيث يكون به في ابتداء المرة الأخيرة حياة مستقرة (قوله في أي موضع) لعله بما يناسب الزهوق لا نحو حافر وخف (قوله حل منا كحته) من أول أجراء الفعل ولو بارسال جراحة إلى الزهوق فلو تحلل أو اقترن بجزء من ذلك مانع لم يحل والمراد حل للثمة كحته من حيث هي في ذات المنكوح فلا يرد الحرمة لعرض خاص ككأزواج النبي ﷺ ونحو المطلقة ثلاثا والملاعنة والامة الكتابية للنبي ﷺ وقول بعضهم لأهل ملته لتدخل الأمة المذكورة معترض بدخول المرتد والمرتدة ولذلك لم يعتبره المصنف (قوله والفرق النخ) فيه أنه فرق بصورة للسئلة (قوله ولو شارك مجوسى) وإن أسلم بعد الشروع في الفعل كما تقدم وهذا في الواقع الفعل منهما جميعا فلو أكره المجوسى مسلما أو المحرم حلالا على الرمي أو الذبح كان حلالا كما في شرح شيخنا وانظر حكم عكسه (قوله حرم) ويضمنه المجوسى أن أزمه المسلم أولا (قوله وفي الروضة النخ) وهي أولى لشمولها للمعية والترتيب كذا قيل والوجه تساويهما لقول الشارح ذلك فذكره لعبارة الروضة استشهاد لكلامه فتأمل (قوله ويحل ذبح صبي عيز) هو من المصدر المضاف إلى فاعله ورميه وارساله جراحة كذبحه كما سيذكره ولا يكره ذلك وكالصبي في ذلك الاتى والختى والحائض والنفساء والآخرى والاقلف والمكره (قوله وكذا غير عيز) أي فهو عطف على عيز قبله فهو في الصبي ويدل له عطف ما بعده عليه ورجوع الخلاف للجميع ولا يختص بماله نوع تميز وقيل عطف على صبي فقط ما بعده خاض بدعام وعليه فيستثنى منه نحو النائم أخذ من العلة وعلى كل فلفظ غير مرفوع مبتدأ خبره كذا ويجنون وسكران عطف عليه ولا يصح عطفهما على المضاف اليه (قوله لان لهم) أي جالة الفعل قال بعضهم ومنه يعلم عدم صحة ذبح من صار كالحشبة الملقاة من السكران أو المجنون أو المقضى عليه لانه حيثئذ أسوأ من النائم وهو واضح لكن تغييره بقوله في الجملة بما ينافية (قوله في الاصح) هو للتعبد

فانه لو خرجت روحه بغيرها كالحق لتغير لحمه لونا وطعما (قول المتن بذبحه النخ) أي بالاجماع قيل الحكمة فيه أنه أسرع إلى خروج الروح وأخف ثم مراده بالذبح هنا مطلق القطع فلا ينافى ما سياتى في قوله من نحر ابل وذبح بقرو غنم (قول المتن فبقر) أي ولكن يستثنى عقر الكلب للتردى كما سياتى وهو خبر لمبتدأ محذوف وهو قول الشارح ذكاته (قول المتن حل منا كحته) أي ولو كان يرى عدم حل ذلك المذبوح كالابل خلافا لما لك رحمه الله ولو قال نكاحنا له بذل صيغة الفاعلة لكان أوضح ولو أكره الشخص على الذبح صح وحل أكله (قول الشارح أو تو الكتاب) المراد اليهود والنصارى روى الشافعى في المجوسى صنوابهم سنة أهل الكتاب غير آكل ذبائحهم ولانا كحي نسايم (قول الشارح قاتل) خرج الاشتراك في مجرد الاصطيد أي الاصطيدان غير القاتل (قول المتن صبي عيز) أي ولو كتابيا قال الشافعى وذبحه وكذا ذبح الحائض أحب إلى من ذبح الكتابى (قول الشارح لانه ليس له قصد) أي فصار كما لو استرسل الكلب بنفسه

كأصلها بدلها ولو لم يعلم أيهما قتله فحرام (ويحل ذبح صبي عيز وكذا غير عيز ومجنون وسكران قول في الاظهر) لان لهم قصدا وإرادة في الجملة والثانى لا يحل لفساد قصدهم (وتكره ذكاة أعمى) لانه قد يخطئ الذبح (ويحرم صيده يرى وكتب في الاصح) لانه ليس له قصد صحيح والثانى يحل كذبحه أطلقه جماعة

فيحرم لا يرى الصيد فلا يمكن قصده (قوله وقينه الخ) أى فإذا لم يخبره أحد لم يحل جزما (قوله والمجنون) والسكران أيضا على الرجوح (قوله والمذهب هنا الحل) أى لما صاده الصبي ولو غير مميز والمجنون كذلك والسكران كذلك سواء بالسهم أو بالجراحة وهو المتمد (فرع) لو أخبر بصير بصيد في ظلمة أو من وراء شجرة فرماه حل جزما ولو أخبر فاسق أو كتابي أم ذبح هذه الشاة مثلا قبلناه وحلت ولورأينا شاة مذبوحة ولم يدر من ذبحها فإن كان في البلد نحو مجوسى لم تحل والاحتواء هذا بظاهره شامل لما نقل المجوس كواحد في بلد أو إقليم وليس كذلك خصوصه فى نحو مصر وإقليمها فالوجه تقييده بما إذا لم يظن من تحل ذبيحته وقيد بعضهم أيضا بجري العادة فيها بذيبح نحو المجوسى وهو غير بعيد ومال إليه شيخنا (قوله وتحل ميتة السمك) والمراد به حيوان البحر الذى يعيش فى البرعش مذبح (قوله وكذا الدود المتولد من طعام) ومثله النحل الصغير فى شمعته ونحو سوس داخل أو تمر فيه فهو حلال معه ولو بطبخ وأما للتولد من غير الشئ كمنمل فى خل أو غسل فلا يحل إلا أن تهرى ولو بطبخه منه أى ولم يضره كما يعلم من باب الطهارة ويحل ما تهرى من جراد وقع فى قدر أو يرمى فى باطنه للشقة كما يأتى فى السمك (قوله ميتا) أو حيا أيضا (قوله لم يميزه) أى شأنه ذلك (قوله أشار إليها الحر الخ) أى لأن ما حلت ميتته لا حاجة لذبحه (قوله ولا يقطع الشخص بعض سمكة) أى يكره له نعم يسن ذبح سمكة كبيرة والقلى كالقطع (قوله أو بلغ سمكة حية) أى فهو حلال وخرج الميتة فتحرم الكبيرة قطعا وتحل الصغيرة على أقرب الوجهين عند شيخ شيخنا عميرة (قوله لما فى جوفه) وردبأته معفو عنه وهذا فى الصغير كما مر فلا يتنجس بدهن قلى فيه مثلا ولا يحرم قليه حيا على القتمد نعم ما يقع الآن من تقطيع الصغير وجعله بسارية قبل استقصاء غسله فالوجه نجاسته ودهنه وما يتصل به فراجع (فرع) لو وجدت سمكة فى جوف أخرى حلت ما لم تتغير (قوله وطردها الوجهين فى الجراد) القتمد أنه كالسمك فى جميع أخواله

(قول المتن ميتة السمك) أى سواء مات طافيا أو راسبا خلافا لآبى حنيفة لناقضية الغبر (تنبيه) خالف مالك رحمه الله فى صيد المجوس للجراد ويكره ذبح السمك إلا أن يكون كبيرا يطول بقاؤه فيستحب إراحته (قول الشارح ولا اعتبار الخ) قضية هذا الحل فيما لو صادهما محرم ولكن الأصح التحريم قاله الزركشى (قول المتن وكذا الدود الخ) يفيد أن غير المتولد يحرم وهو كذلك ومنه النحل فى الصل قال فى الأحياء إذا وقت نملة أو ذبابة وتهرت أجزاؤها فانه يجوز انتهى ولو أخرج الدود وأكله مع طعام آخر حرم ولا فرق فى الجواز بين الذى يصير مميزه أو يسهل ولا بين الكثير والقليل (قول الشارح وإن قيل بطهارته) هو رأى القفال (قول الشارح وهذه المسئلة) مراده التى فى قول المتن وكذا الدود (قول الشارح كالسمك والجراد) تنمة العبارة لا حاجة إلى ذبحه ثم الإشارة فى الكاف إلى الإخالة على السمك والجراد (قول المتن ولا يقطع) اقتضى هذا أن القطن حرام للتعذيب وإنما الخلاف فى حل التناول واعتمده الزركشى وقال انه وقع فى الروضة ما يخالفه فلا تقر به وأن قول للتهاج حل يريده حل التناول اه أقول وقول الشارح ماذ كرفيه مخالفة لما يظهر ويجاب بأن قوله والثانى الخ يرشد إلى موافقته فتأمل والذى فى الروض التصريح بالحل (قول المتن حل فى الأصح) لو قطع بعض سمكة فمات بذلك حل المقتطوع (قول الشارح كما فى غير السمك) أى لعموم ما بين من حى فهو ميت (قول الشارح لما فى جوفه الخ) هذا لا يختص بالحية وعلله بحديث أحلت لنا ميتتان لأنه يخرج هذا فى الخلاف جارى فى الفائه فى الزيت للثلى وهو حى قال الزركشى ولو بلغ سمكة كبيرة ميتة حرم لنجاسة جوفها قال وفى الصغيرة كذلك وجهان وميلهم إلى الجواز

والمجنون بالسكب والسهم قال فى شرح للهنب والمذهب هنا الحل قال وصيد المميز بهما كذبحه (وتحل ميتة السمك والجراد) اجماعا (ولو صادهما مجوسى) فتحل ولا اعتبار بفعله قال فى الروضة ولو ذبح سمكة حلت (وكذا الدود للتولد من طعام كخل وفاكهة إذا أكل معه) ميتا يحل (فى الأصح) لم يميزه بخلاف أكله منفردا فيحرم والثانى يحل منه مطلقا لأنه جزء منه طيبا وطعنا والثالث يحرم مطلقا لاستقذاره وإن قيل بطهارته وهذه المسئلة قال فى الدقائق أشار إليها الحر بقوله ما حلت ميتته كالسمك والجراد (ولا يقطع) الشخص (بعض سمكة) حية (فإن فعل) ذلك (أو بلغ) بكسر اللام (سمكة حية حل) ماذ كر (فى الأصح) والثانى لا يحل للمقتطوع كما فى غير السمك ولا البلع لما فى جوفه قال فى الروضة وطردها الوجهين فى الجراد (وإذا رعى صيد امتوحشا أو ميرا فداؤشاة شردت بسهم أو أرسل عليه جراحة فأصاب

ونذوشرد بمعنى قهر كالنوحش واحترز بقوله كأمه التي تدعى الروضة وأصلها ومات في الحال مما إذا أدركه وفيه حياة مستقرة وأمكنه ذبحه ولم يذبح ومات فانه يحرم كإسياني (ولو تردى بغير ونحوه في بئر ولم يمكن قطع حلقومه فسكناد في حله بالرى) وكذا بإرسال الكلب في وجه اختاره البصريون (قلت الأصح لا يحل بإرسال الكلب وصححه الروياني والناشي والله أعلم) وفرق الروياني بأن الحديد يستباح به الذبح مع القدرة وعقر الكلب بخلافه (ومتى يسر لحوقه) أي الناد (مدوا واستعانة) بنون ومهمله (عن مستقبله فقدور عليه) فلا يحل إلا بالذبح في المذبح (ويكنى في الناد والتردى جرح يفضى

(٢٤٢)

إلى الزهوق وقيل يشترط مذفق) أي مسرع للقتل لينزل منزلة

(قوله ونذوشرد بمعنى قهر الخ) لكن لا يستعمل ند إلا في الأبل خاصة (قوله ولم يمكن) أي لم يسهل ذلك الوقت وإن سهل بعد ذلك وقال شيخنا لا بد من التعذر (قوله الأصح لا يحل) أي المتردى بإرسال الكلب ونحوه وهو للتعذر (قوله ومتى يسر) أي بالنسبة لحال الطالب قوة وضعفا واعتبر شيخنا التعذر فيه كإس (قوله واستعانة) بمهملتين أو بمجمة ثالثة (قوله جرح يفضى الخ) فإن نفذ إلى الجانب الآخر فلو وصل بعد نفوذه إلى صيد آخر وآثر فيه كذلك حل حيث لا يحال موته على سبب آخر (فرع) لو تردى بغير أن مثلاً فوق بعضهما في نحو بئر فإن مات الأسفل بشق الأعلى مثلاً لم يحل بخلاف ما لو طعن الأعلى بنحو سهم أو رمح فوصل إلى الأسفل وآثر فيه يقيناً فهمما حالاً وإن لم يعلم بالأسفل (قوله فإن لم يدرك فيه حياة مستقرة) أي لم يظلب على ظنه ادراكها فلا يحل إذا شك في وجودها فيه والحياة المستقرة يكون مامعاً حركة اختيارية وتعرف بالحركة القوية أو تفجير الدم أو القيام وتقدم أنه يكتفى بوجودها عند ابتداء آخر مرة لو تعدد القطع وهذا ما اعتبر فيه إذا لم يكن سبب للموت أو كان بسبب يحال عليه الموت كجرح وأكل نبات سمى وأكل ما يحصل به نفخ أو مريض وصل إلى حركة مذبوح بالمرض فلا تعتبر فيه تلك الحياة (قوله بلا تقصير) يقيناً فلو شك في تقصيره حل وليس من التقصير حيولة نحو سبع أو اشتغاله بنحو توجيهه للقبلة أو طلب مذبحه أو قلبه ولو وقع منكساً فلا يحرم في ذلك (قوله قبل القدرة عليه) ولا يكلف العدو خلفه مثلاً (قوله لتقصيره) ومنه الذبح بظهر السكين وسميت سكيناً لأنها تسكن الحياة والحرارة الناشئة عنها وتسمى مدية لقطعها مدة الحياة أيضاً (قوله غصبت) أي قبل الرمي فإن غصبت بعده فلا تقصير فيه (قوله أي علفت فيه) أي الألعاض والافتحل (قوله وفيها التذكير) وهو الغالب (قوله في الحال) قيد لا بد منه فإن ركه بعد قدرته عليه حتى مات لم يحل (قوله وقيل يحرم العضو) هو العمد أخذاً من تصحيحه في الروضة كأصلها (قوله بقطع) يقيد أنه بمحدد من آلات الذبح فخرج نحو خنق وبنذقة ونزع رأس نحو عصفور بيده (قوله مخرج) أي محل الخروج ويلزمه الدخول فهو مساو لما في الروضة (قوله ويستحب الخ)

(قول الشارح ونذوشرد) أي فلا ينبغي أن يتوهم مغايرتهما من ظاهر المتن (قول المتن تبسر) ير يدأمكن (قول المتن ويكنى الخ) دليله حديث لوطعت في غنّها لأجزاً وجرح الفخذ ليس مذقفاً غالباً ثم قضية كلامه أن الصيد لا يشترط فيه ذلك قطعاً ثم محل الخلاف في الرمي أما الجارحة فلا يشترط ذلك فيها قطعاً (قول المتن السكين) سميت بذلك لأنها تسكن حركة الذبوح (قول المتن ومات) ولو ما لا فلا ينافي جعله من أقسام ما فيه حياة مستقرة (قول المتن قدر عليه) يرد عليه ما لو أخرج الجنين رأسه فانه يحل بذكائه وإن كان مقدوراً عليه (قول المتن والرى) جمعه مروءة كسرير وسرر (قول المتن وهما عرقان) قال الزركشي

قطع الحلقوم في المقدور عليه (وإذا أرسل سهما أو كلباً أو طائراً على صيد فأصابه ومات فإن لم يدرك فيه حياة مستقرة أو أدركها ونذوشرد ذبحه بلا تقصير بأن سئل السكين فمات قبل إمكان الذبح (أو امتنع) منه (بقوته ومات قبل القدرة) عليه (حل) فيما ذكر (وإن مات لتقصيره بأن لا يكون معه سكين أو غصبت) منه (أو نشبت) بفتح النون وكسر الشين المعجمة (في الفم) بكسر المعجمة الخلف أي علفت فيه فحصر إخراجها وفيها التذكير أيضاً وسيأتي (حرم) في الصورة المذكورة (ولو رماه فقصده نصفين حلاً) تساوي أو تفاوتاً (ولو أبان منه عضواً) كيد أو رجل (بجرح مذفق) أي مسرع للقتل فمات في الحال كما في الروضة وأصلها (حل العضو والبدن) أي باقيه (أو غير مذفق ثم

هما

ذبحه أو جرحه جرحاً آخر مذقفاً) فمات (حرم العضو) لأنه آيين من حي (وحل الباقي) وحله

في الصورة الثانية فيما إذا لم يشبه بالجرح الأول فإن آيينه به تبين ذبحه ولا يجوز الجرح لأنه مقدور عليه ذكره في الروضة كأصلها (فإن لم يتمكن من ذبحه ومات بالجرح حل الجميع) كما لو كان مذقفاً (وقيل يحرم العضو) لأنه آيين من حي ومحله في الروضة كأصلها (وذكاة كل حيوان يرى قدر عليه بقطع كل الحلقوم) بضم الحاء (وهو مخرج النفس) وفي الروضة كأصلها بجراحه خروجاً ودخولاً (و) كل (الرى) وهو مجرى الطعام والشراب وهو تحت الحلقوم (ويستحب قطع الودجين) بفتح الواو والذال (وهما عرقان في صفحتي العنق) يحيطان بالحلقوم وقيل بالرى وأشار بكل إلى أنه يضرب بقاء يسير من أحد هاتين الحل (ولو ذبحه من قفاء عصي فإن أسرع) في ذلك (فقطع الحلقوم والرى) وبه حياة مستقرة

حل والا فلا) يحل (وكذا ادخال مسكين باذن ثعلب) ليدبحه ان أسرع فقطع الحلقوم والري داخل الجلود به حياة مستقرة حل والا فلا يحل (ويسن نحر ابل) في اللبة (وذبح بقر وغنم) في الحلق الاتباع في احاديث الشيخين وغيرهما (ويجوز عكسه) أي ذبح ابل ونحر بقر وغنم من غير كراهة لأنه لم يرد فيه نهى (وأن يكون البعير قائما معقول ركبته) روى الشيخان عن ابن عمر أنه سنة أني القاسم صلى الله عليه وسلم وفي شرح للذهب يستحب أن تكون العقولة اليسرى (٢٤٣) وقد ذكرت في رواية أبي داود

عن جابر فان لم ينحر قائما فباركا (والبقرة والشاة مضجعة جنبها الأيسر) الذي عليه عمل المسلمين لأنه أسهل على الذابح في أخذه السكين باليمين وامساكه الرأس باليسار كما قاله في شرح مسلم (وتترك رجلها اليمين) بلا شد لتستريح بتحريكها (وتشد باقي القوائم) لتلاضطرب حالة الذبح فيزل الذابح (وأن يحدشفرته) بضم الياء وفتح الشين لحديث مسلم وليحد أحدكم شفرته وهي السكين العظيمة (ويوجه للقبلة ذبيحته) بأن يوجه مذبحتها وقيل جميعها ويتوجه هو لها أيضا (وأن يقول) عند الذبح (باسم الله ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ولا يقل باسم الله واسم محمد) أي لا يجوز ذلك لايهامه التشريك ودليل الاضجاع والتوجيه والتسمية الاتباع في احاديث الشيخين وغيرهما

ولا يحرم قطع ما زاد ولو بانفصال رأسه وقال مالك بوجوب قطع الودجين ويسميان الوريدين ذوا الحلقوم والري وقال أبو حنيفة بوجوب قطع الودجين أيضا ولو ذبحه باليمين من خلف وامام فالتقيام حل على الأصح كما لو أخرج شخص حسونه أو نخسه في خصرته حاله ذبحه (قوله حل) أي مع العصيان والتعليب مثال (قوله نحر ابل) وكل ما عنقه كذلك كالنعام لأنه أقرب لمفارقة الحياة (قوله وذبح بقر وغنم) وكل ما قصر عنقه كالخيل (قوله جنبها الأيسر) لا الأيمن وإن عسر عليه لكون عمله بيده اليسرى بل يستيب غيره (قوله الذي عليه عمل المسلمين) المراد بيان عادة الناس لأنه دليل (قوله وهي السكين العظيمة) بيان للشفرة لغة والمراد هنا الأعم ويندب أمرار الآلة برفق ذهابا وإيابا وأن لا يحدها والذبيحة تنظره وأن لا يذبح واحدة بحضرة أخرى بحيث تنظر إليها وأن لا يبين رأسها وأن لا يزيد على القطع المطاوع وأن لا يكسر عنقها وأن لا يقطع عضوا منها قبل موتها وأن ينقلها عن محلها قبل موتها وأن يسوقها للذبح برفق وأن يعرض عليها ماء للشرب (قوله وأن يقول باسم الله) عند الذبح أو إرسال الجارحة (قوله ولا يقل) هو نهى محتمل للمحرمة والكراهة ويحتملها تعبير الشارح بقوله لا يجوز الخ والحاصل أن يقال تحرم الذبيحة والقول عند قصد التشريك والا فلا تحرم الذبيحة مطلقا ولكن يكره القول إن قصد التبرك ويحرم أن أطلق ولو ذبح على اسم الكعبة أو التقرب للجن حرم للذبح فيها أو على قصد صرف الجن عنه لم يحرم للذبح لعدم قصد التشريك

(فصل في الركن الرابع من أركان الذبح وهو آلة الذبح ومأمعها) (قوله يحل ذبح النخ) هو من اطلاق

هما الوريدين في الأدعي ولا يستحب أن يزيد على ما ذكره الشيخ لكن قال الواحد يحرم الزيادة لأنها جرح بعد تمام الذبح (قول المتن ويجوز عكسه) أي خلافا لما لا يجوز ذبح الأبل ولا نحر البقر والغنم لكن قال ابن النير لا أعلم أحدا حرم ذلك وإنما كرهه مالك فقط (قول المتن وأن يكون البعير) أي لقول الله تعالى فاذكروا اسم الله عليها صواف قال ابن عباس قياما على ثلاثة قوائم (قول المتن معقول) هو نصب على أنه خبر ثان لا على الحال لضافته إلى معرفة (قول المتن مضجعة) ثبت ذلك في الشاة وقيس به البقر وحكي في شرح مسلم الإجماع في ذلك (قول المتن وأن يقول الخ) خالف أبو حنيفة فقال إن تركها عمدا لم تحل لأنها يقال أباح لنا ذبائح أهل الكتاب وهم لا يذكرونها وفي الحديث أيضا إن قومًا من الأعراب يأتونا باللحم لا ندري أذكروا اسم الله عليه أم لا فقال صلى الله عليه وسلم سموا وكلوا أما الآية فتروية وكفاك دليلا على صحة التأويل الإجماع على أن من أكل ذبيحة لم يسم عليها لا يفسق قال الزر كشي وأحسن الأجوبة أن يراد بهما أهل به غير الله بملاحظة كون الواو للحال وقيل المراد به البيت قلله الامام أحمد بدليل قوله تعالى وإن الشياطين ليوحون إلى أوليائهم وذلك لأنهم كانوا يقولون تأكلون ما قتلتم ولأننا كلون ما قتل الله يعني البيت (قول الشارح من توجيه الذبيحة) أي المأمور به في الاحاديث

(فصل يحل ذبح إلى آخره) قيل الأحسن التقدير عليه لا يحل إلا بالذبح بكل محدد الخ

في الاضحية بالضأن والحق غير ذلك به ويفهم من توجيه الذبيحة للقبلة توجه الذابح لها وسن الصلاة على النبي في حالة الذبح كغيرها نص عليه الشافعي رحمه الله (فصل) (يحل ذبح مقدور عليه وجرح غيره بكل محدد) بفتح الدال الشدة أي شيء له حد (يجرح كحديد) أي كحديد خديد (ونحاس وذهب وخشب وقصب وقفزة وحجر وزجاج) وقفزة ورصاص (الانظر اوسناوساثر العظام)

وذكر اسم الله عليه فكلوه ليس السن والظفر والحق بهما باقي العظام ومعلوم مما سياتي أن ما قتله الكلب بظفره أو نابيه حلال فلا حاجة إلى استثنائه (فلو قتل بمنقل أو قتل بمحمد ٢٤٤) كبندقة وسوط وسهم بلا فصل ولا حد هذه أمثلة للأول والسهم بفصل

أو حد قتل بثقله من أمثلة الثاني (أو) قتل (بسهم وبندقة أو جرحه فصل وأثر فيه عرض السهم في مروره ومات بهما) أي بالجرح والتأثير (أو انخني بأحبولة) وهي ما يعمل من الحبال للاصطياد ومات (أو أصابه سهم فوق بارض) عالية (أو جبل ثم سقط منه) في السائل ومات (حرم) في السائل كلها (ولو أصابه سهم في الهواء فسقط بارض ومات - حل) وفي السقوطين لا يدرى الموت بالأول أو بالتاني وكذا في مستلتي سهم وبندقة وجرح وتأثير فطلب الثاني المحرم في الثلاث وحرمة للنخني والقتول بالثقل أو قتل الحد لقوله تعالى والخنقة والموقوذة أي للقتولة ولو كانت أصابة السهم في الهواء بغير جرح ككسر جناحه حرم والقتل بفتح القاف الشدة التقييل (و يحل الاصطياد بجوارح السباع والطيور ككلب وفهد وباز وشاهين) والمراد بحل الصطاد بها للمرك ميتا أو في حركة الذبوح كما في الروضة

للصدر على اسم للقول اذ المراد أن الذبوح من الحيوان تحصل ذكاته الحلاله بالفعل أصالة أو تبعا كما في الجنين الآتي في الأطعمة بكل آلة تجرح بجرحه بهائي أي موضع منه في غير المقدور عليه ابتداء أو دواما أو بقطع الحلقوم والري للقدور عليه كذلك وإن حرم الفعل أو الآلة أو كانت نجسة أو متنجسة أو غير ذلك قال بعضهم ومنها خيط قطع بجرحه لا يخنق (قوله وذ كر اسم الله عليه) هو قيد لا كل وضيمر عليه وكلوه للنهور أي للذبوح للأخوذ من أنه روح حكمة للنع للذكور في الظفر لأنه مدي الجوس والحق به السن وحكمة للنع في العظم لأنه زاد الجن غالباً فلا ينجس عليهم وهذا ظاهر في أنهم لا يأكلون لحم الميتة وحيث قد فالتنع في عظمها حسا للباب (قوله فلا حاجة إلخ) لأنه لا يمكن الاحتراز منه والاستثناء عائداً إلى كلام المصنف والحديث ويؤخذ مما ذكر أن لو قتل به عظم معلق في قلايته أنه لا يحل وهو محتمل فراجع والوجه حرمة (قوله وبندقة) ويجوز الاصطياد بالبندق في صيد لا يموت به ولا في صيد كالعصافير والبندق شامل لما كان بواسطة نار أو لا وهو مثال فكل مثل كذلك (قوله عرض السهم) هو بضم العين بمعنى الجانب وفتحها مقابل الطول وبكسرهما موضع للدس والدم من الناس (قوله بارض عالية) المراد بها ما ينسب موته إلى الوقوع منها على غيرها فدخل ماله وقع عن غصن شجرة على آخر أو أصابه جدران حائط في نحو بتر وقع فيها سواء كان به ماء أو لا وماله وقع في الماء بوقوعه أو بالسهم سواء كان هو أو الرامي في هواء الماء أو في الماء أو خارجا عنه (قوله حرم في السائل كلها) نعم إن كان الجرح مذقفاً في السائل كلها أو كانت الحبولة في عنق الجارحة وإن علمت على الصيد بها أو مات بثقل الجارحة كما يأتي لم يحرم وخرج بسقط ماله تخرج على الأرض أو الحبل فلا يحرم كما لو كان السقوط قريباً لا يؤثر في الموت ولو مات بشدة عدوه أو فزعاً من الجارحة حرم (قوله في الهواء) ولو باعانة الهواء للسهم وسياتي (قوله بارض) فإن سقط بنا حرم أو بماء فقد مر (قوله ككسر جناحه) ومنه جرح غير مؤثر وهذا تنقيح لأصالة السهم في كلامه (قوله ويحل الاصطياد) لغير المقدور عليه حال عدم القدرة عليه (قوله بجوارح) أي كواسب من قول الله تعالى ويعلم ما جرحتم أي كسبتم (قوله ككلب) أو خنزير وإن حرم اقتناؤه (قوله والمراد إلخ) فاطلق للصدر على اسم للقول (قوله في حركة الذبوح) فإن كانت حركته أقوى منها فإن ذكي حل والافلا (قوله وما علمتم من الجوارح مكابن) وهو مأخوذ من الكلب بفتح اللام بمعنى الإغراء وقيل من التضرية بالضاد المعجمة بمعنى الاعتقاد (قوله معلمة) ولو بتعليم نحو بجوسي أو وثني (قوله صاحبه) ليس قيدا في هذا وما بعده (قوله ولا يأكل منه) عقب إمساكه أو قتله بلا إذن من صاحبه أو بعده بزمان طويل أو باذن صاحبه فلا يضر وشمل الأكل من لحمه وكرشه عظمه واذنه وغيره لا شعره وريشه ووبره ولعق دمه كما يأتي لأنها غير مقصودة للصائد (قول التاني أو انخني) كان ينبغي ذكرها مع مسائل القتل بسبب واحد (قول الشارح عالية) فيه رد على من يقول تعينه بالوقوع بالأرض غير مستقيم (قول الشارح لا يدرى) أقول بل لو علمنا أن الموت بهما حرم تغليباً للمحرمة على أن قوله وكذا قد يخالف قول التاني أولاً ومات بهما (قول الشارح لقوله تعالى) استدلل أيضاً بمفهوم حديث ما أنهر الدم (قول الشارح بفتح القاف الشدة) فيه رد على الزركشي حيث قال بالكسر (قول الشارح والمراد إلخ) يعني أما موضع اليد على الصيد^(١) وملكه بغير المذكورات أيضاً حتى بالبندق خلافاً لبعض الأصحاب (قول الشارح ليأخذ الصائد) يعني يشترط في التعليم أن تمسك الجارحة الصيد ولا ترسله حتى يأتي صاحبها فيأخذه

كأصلها والمهر قال تعالى أحل لكم الطيبات وما علمتم من الجوارح مكابن أي صيده (بشرط كونها معلمة قول) بأن تخرج جراحة السباع بجر صاحبه في ابتداء الأمر وبشدته عدوه (ويستعمل بإرساله) أي يهيج باغرائه (ويملك الصيد) ليأخذه الصائد (ولا يأكل منه) (١) هذه العبارة غير واضحة فلتحرر

وفيه ذكر نذ كبر الجارحة وسيأتي تأنيها نظرا الى المعنى تارة والى اللفظ أخرى (ويشترط ترك الأكل في جارحة الطير في الاظهر) كجارحة السباع والثاني لا يشترط لانها لا تحتل الضرب لتعلم ترك الأكل بخلاف الكلب ونحوه في الروضة كأصلها ويشترط فيها أن تهيج عند الاغراء قال الامام ولا مطمع في ازجارها بعد الطيران ويعد اشتراط انكافها (٢٤٥) في أول الامراته (ويشترط تكرار

هذه الأمور بحيث يظن تأديب الجارحة) والرجوع في ذلك الى أهل الخبرة بالجوارح وقيل يشترط تكرره ثلاث مرات (ولو ظهر كونه معلما ثم أكل من لحم صيده لم يحل ذلك الصيد في الاظهر فيشترط تعليم جديد) والثاني يحل وأكله يحتمل أن يكون لشدة جوع أو لغيظ على الصيد إذا تعب ولو تكرر أكله حرم المأكل منه آخر وفيما قبله وجهان قال في الشرح الصغير الأقوى التحريم (ولا آثر لقي السم) في كونه معلما لأنه لم يتناول ماهو مقصود الصائد (ومعنى الكلب من الصيد نجس والأصح أنه لا ينجس عنه) والثاني يعني عنه الحاجة (و) الأصح على الأول (أنه يكفي غسله بماء وتراب) أي سبها احداها بتراب (ولا يجب أن يغور ويطرح) والثاني يجب ذلك ولا يكفي الغسل لأنه تشرب لما به فلا يتخلله الماء (ولو تحاملت الجارحة على صيد فقتله بنقلها حل في الاظهر) كما لو قتله بجرحها والثاني

(قوله نظرا الى المعنى) في التذ كبر بكونها كلبا أو يازا أو اللفظ في التأنيت بكونها جارحة (قوله وفي الروضة) هو العتد ان أراد غير الاغراء لأن الصير فيها أمران ترك الأكل وأن تهيج في الابتداء فقط (قوله ثم أكل) أي مما أرسل اليه حال صيده أو عقبه كما مر لا من غير ما أرسل اليه ولا منه بعد زمن كما تقدم وعليه حمل خبر كل وان أكل مع أنه قيل بضعفه واللحم ليس قيدا كما سبق آنفا (قوله لم يحل ذلك الصيد) أي الذي أكل منه لا ما قبله فهو حلال ولو حالت الجارحة بين الصيد والصائد بمنع تسليمه له بطل تعليمها أيضا (قوله ومعنى الخ) ذكره استطرادى ومحله باب النجاسة (قوله ولو كان الخ) شروع في أنه يشترط في الذبح الفعل أو القصد كما يشير اليه بالعملة (قوله باعانة ربح) خرج ما لو نسبت الاصابة الى الربح وحده فلا يحل أكله (قول الشارح وفيما ذكر نذ كبر الجارحة) أي في قول المتن بزجر صاحبه (قول الشارح ثم أكل) لو اختلف غير ذلك كالازجار مثلا قال الرافعي فينبغي أن يكون كالأكل ولو استرسل بنفسه وأكل لم يحل ولم يقدح في التعليم (قول الشارح حرم المأكل منه آخر) أي جز ما هو واردة على الكتاب وقوله وفيما قبله أي مما أكل منه كما رأيت في بعض الشروح منقول عن عبارة الشرح الصغير وحينئذ فانظر بين ذلك وبين مسألة القولين هل اختلافهما في أي صورته ولو سلم كون الوجهين في غير المأكل كونه للماضيين لاستقام ثم رأيت القنوي فرضهما لم يؤكل منه وعبارته ولا ينحطف التحريم على ما اصطاده من قبل ما لم يتكرر منه الأكل وفي موضع آخر ولا يحل ما قبل ذلك الذي أكل منه ان اعتاد الأكل لأن اعتياده يخرج عنه كونه معلما ثم رأيت الكمال للقدس اعترض ما في الحاوي الذي مشى القنوي على ظاهره وصوب أن الذي لم يأكل منه حلال سواء اعتاد الأكل أم لا وتقل ذلك عن الروضة وأصلها ثم راجعت الروضة فوجدت فيها ما يقطع الاشكال من أصله وهو أن قوله ولو تكرر الخ مفرع على مقابل الاظهر (قول الشارح وفيما قبله) أي ما أكل منه كما صرح به في الشرح الصغير ما قبل ذلك فلا ينحطف عليه بالتحريم كما أشار اليه المصنف بقوله ذلك الصيد (قول الشارح والثاني يجب) قال الامام هذا القائل طرده في كل لحم وما في معناه بمعة الكلب بخلاف مجرد ملاقة اللاعب من غير عض وفي للسئلة وجوه ستة يغسل بماء وتراب يغسل فقط يعني عنه مع نجاسته طاهر ان أصاب عرقا فضا حان سرت النجاسة الى كل الصيد لم يحل والاحل يجب التقوير (قول المتن حل) قال الرافعي رحمه الله لقوله تعالى فكلوا مما مسكن عليكم فلم يفرق بين ما قتله بنابه أو ظفروه أو قتله ولأنه يبعد تعليم الجوارح أن لا تقتل الاجرجا انتهى ولو مات فزعا أو من شدة العدو لم يحل قطعا (قول الشارح كالقتل بثقل السيف) رجحه جماعة والقولان مبنيان على أن الصفه أعني قوله تعالى من الجوارح هل هي للتخصيص أو للتفريق أقول وفي هذا أن الجوارح ليست بمعنى الكواكب وهذا البناء ينتسب للشافعي رضي الله عنه ومن أدلة الثاني أيضا حديث ما أنهر الدم ولو مات بالجرح والثقل حل قطعا (قول الشارح لا تتفاء الذبح) راجع لقول المتن وانجرح وقوله وقصد راجع لقول المتن أو احتسكت به وقوله والارسال راجع لقول المتن أو استرسل كلب (قول المتن صاحبه) مثله غيره (قول المتن فزاد) خرج به مجرد الاغراء ولو أغرى شخص كلبا مثلا بغير إذن صاحبه حل الصيد كالسكين المنصوبة (قول الشارح لم يحل الصيد في الأصح) لاجتماع الاسترسال المحرم والاغراء فطلب المحرم ولأن العدو ناشئ عن الاسترسال المحرم وزيادته

يحرم كالقتل بثقل السيف والسهم (ولو كان بيده سكين فسقط وانجرح به صيد) ومات (أو احتسكت به شاة وهو في يده فاقطع حلقومها ومريؤها أو استرسل كلب بنفسه فقتل لم يحل) واحدمن الثلاثة لا تتفاء الذبح وقصده والارسال (وكذا لو استرسل كلب فأغراء صاحبه فزاد عدوه) لم يحل الصيد (في الأصح) والثاني ينظر الى الاغراء للزبد به العدو ويجب بتقليب المحرم (ولو أصابه) أي الصيد (سهم باعانة ربح حل) إذا لم يكن الاحتراز عن هبوبها

ينظر الى قصد الفعل دون
مورده (ولو رمى صيدا
ظنه حجرا) حل ولا اعتبار
بظنه (أو سرب ظبا فأصاب
واحدة حلت ولو قصد
واحدة فأصاب غيرهما حلت
في الأصح) لوجود قصد
الصيد والثاني ينظر الى أنها
غير المقصودة (ولو غاب عنه
الكل والصيد ثم وجده
ميتا حرم) لاحتمال أن
موته بسبب آخر (وان
جرحه وغاب ثم وجده ميتا
حرم في الظاهر) لما ذكر
والثاني يحل حملا على أن
موته بالجرح وصححه
البنوي قال في الروضة
والغزالي في الاحياء وفي
شرح المذهب وهو الصحيح
(فصل) (ملك الصيد بضبطه
بيده) وان لم يقصد تملكه
(وبجرح مذبذب) أي
سرع لهلاك (و بازمان
يرمى وكسر جناح) ويكفي
فيه ابطال شدة العدو
وصبر ورته بحيث يسهل
لحوقه (و بوقوعه في شبكة
نصبها) فهو له وان طرده
طارد فوقع فيها (و بالجائه
الى مضيق لا يفلت) بضم أوله
وكسر اللام أي ينقلب
(منه) بأن يدخله يتأوى نحوه
(ولو وقع صيد في ملكه)
كمزرعة (وصار مقدورا
عليه بتوحد وغيره لم
يملكه في الأصح) والثاني يملكه كوقوعه في شبكة و فرق الاول بأن سقى الارض
الناسي عنه التوحد لم يقصد به الاصطياد فان قصد به فهو كمنصب الشبكة

(قوله ولو أرسل سهما لاختبار قوته) أو أرسل كلبا عبثا أو الى حجر أو الى ما لا يحل يقيننا أي فأصاب صيدا لم
يحل في ذلك كله كما يأتي ولو أرسل سهما وكلابا على صيد فان أزمته الكلب ثم ذبحه السهم حل والافلا (قوله
ظنه حجرا) أو ظنه لا يحل كذئب فانه يحل ولا اعتبار بظنه أي لالتائه بالاصابة فلا أصاب غيره لم يحل لأنه
أخطأ في الظن والاصابة معا وبه يعلم أنه لو علمه حجرا أو ذئبا وأصاب غيره لم يحل بالأولى كما س (قوله سرب)
يكسر أوله قطيع وأصله جماعة (قوله ولو قصد واحدة) أي برميها أو بإرساله الجارحة (قوله فأصاب غيرها)
واحدة أو أكثر أو أمسكت الجارحة كذلك أو أمسكت واحدة بعد إرسال أخرى نعم ان أمسكت غير الأولى
قبلها مع استدبارها حرمت للمسوكة (قوله وان جرحه) أي جرحا غير مذبذب والاحل قطعا (قوله حرم في
الظاهر) هو العمد وفي كلام الشارح إيماء الى الاعتراض على التعبير بالظاهر

(فصل) فيما يملك به الصيد وما يذكر منه (قوله يملك الصيد) الذي ليس بحريم ولا به أثر ملك ونحوه
كنضرب وقص جناح فان وجد به ذلك فضالة أو لقطعة أو هدى (قوله بضبطه بيده) أي بأخذه ولو بغير
اليده هو غير محرم ولا مرتد ولو لينظر اليه وان كان غير ميمز ولو بأمر غيره نعم ان قصد المميز ولو بصياغته
كان المقصود بناء على ما مر عن شيخنا الرملي أنه يعتبر قصد الصبي في تملك المباحات وتقدم أنه منظور فيه
وعليه فيظهر أن يكون ذلك المقصد مقارنا لأول الفعل لأنه لا يقدر على إزالة ملكه بعد ثبوته فتأمل (قوله
وان لم يقصد تملكه) بل وان قصد عدم التملك (قوله وكسر جناح) وكذا قص ريشه (قوله ويكفي فيه)
أي في الازمان اللوجب للملك كما هو الظاهر أو في الملك الناشئ عن الازمان وخرج بشدة العدو ما لو وقف
اعياء أو عطشا لا عجزا فلا يملك به (قوله في شبكة) أي لم تنفلت منها ولم يذهب بها أو ذهب بها ولم يقدر
على الامتناع بها والافلا يملكه (قوله نصبها) ولو غاصبها لها أي وكان نصبها لأجل الاصطياد أو لا بقصد شيء
فان قصد غير الاصطياد لم يملك ما يقع فيها وكذا لو قصد صيد نوع فوقع غيره لا يملكه وعلى ما ذكر يحمل
ما في النهج وغيره وخرج بالنصب ما لو وقعت منه فتعثر بها صيد فانه لا يملكه (قوله فهو له) أي فالصيد
ملوك للناس وان كان الوقوع فيها بدموته فيكون تركه له (قوله الى مضيق) بحيث يمكن أخذه بسهولة
(قوله ونحوه) أي البيت ومنه نحو بركة لأجل صيد سمك وجفرة لوقوع وحش (قوله ولو وقع صيد) أو
عشر في ملكه أي ما يستحق منفعة ولو باجارة أو اجارة (قوله لم يملكه) ولا ما حصل منه كبيض وفرخ
(قوله فان قصد به) أي قصد التوحد الاصطياد ومثله البناء لذلك وقيد شيخنا الرملي ما ذكر بما يعتاد
نوحه أو بناؤه للصيد كالابراج والافلا يملكه وان قصد به قال بعضهم وعليه فينبغي أن يقيد بما اذا سهل
انتقلته منه والافهم من الجائه الى المضيق فراجع وحيث قلنا لا يملكه فهو أحق به من غيره فليس لغيره أخذه

بالاغراء لاتنافيه (قول المتن ولو أرسل سهما) قال صاحب المعتمد لو كان بدل السهم جارحة لم يحل وجها
واحدا أقول عبارة الروضة على المذهب (قول المتن أو سرب) هو القطيع من المتوحش ومن غيره السرب
بالفتح (قول الشارح والثاني يحل) يحضه هذا مسئلة الظبية وتصديق الولي في قد الملقوف ويضد الأول
امتشاط المحرم اذا حصل انتناف وشك هل هو منه أو من أمر سابق فانه لا فدية

(فصل) يملك الصيد بضبطه بيده أي كسائر المباحات ولا فرق بين يد الكبير والصغير (قول المتن وكسر
جناح) عطف على قوله يرمى (قول المتن وكسر جناح) أي بأن تكون منفعة به فقط (قول المتن في
شبكة) ولو منصوبة (قول المتن في ملكه) حكم المستأجر والمعار كذلك

قاله في الشرح المغير وحكام في الكبير عن الامام (ومنى ملكه لم يزل ملكه بانقلاته) (٢٤٧) ومن اخذه لم يردده اليه (وكذا) لا يزول

(بارسال المالك له في الاصح)
كما لو سيب دابته فليس
لغيره أن يبيعه اذا عرفه
والثاني يزول كما لو أعتق
عبده لكن من صاده
ملكه والثالث ان قصد
بارساله التقرب الى الله
تعالى زال ملكه والا فلا
وعلى التقرب قيل لا يعمل
صيده كالعبد المعتق والاصح
في الروضة حله لئلا يصير في
معنى سوا تب الجاهلية وعلى
الأول لا يجوز ارساله لهذا
للعنى ولو قال عند ارساله
أبجته لمن يأخذه حل لأخذه
أكله ولا ينفذ تصرفه فيه
(ولو تحول حمامه) من برجه
(الى برج غيره) للشتم
على حمامه (لزمه رده) ان
يتميز عن حمامه وان حصل
بينهما بيع أو فرخ فهو
تبع للآتي فيكون للمالكها
(فان اختلط وعسر التميز
لم يصح بيع أحدهما وهبته
شيان منه ثالث) لانه
لا يتحقق الملك فيه (وبجوز)
بيع أحدهما وهبته ماله
منه (لصاحبه في الاصح)
ويقتفر الجهل بين المبيع
للضرورة والثاني ما يقتفره
(فان باعهما) أى الحمامين
ثالث (والمدد معلوم
والقيمة سواء) البيع
ووزع الثمن على المدد
أى وان جهل المدد كما في

غير اذنه لكن اذا اخذه ملكه ومن هذا ما لو استأجر سفينة فنزل فيها سمسك (فرع) لو اصطاد سمكة
فوجد في جوفها جوهرة فان لم تكن من بحر الجوهر أو كان بها أثر ملك فهي لقطة والا فيملكها ولو باع
السمكة بها صارت ملكا للشترى تبعا كافي المعلن في الارض التي ملكها اجابا له وقضيت أنه لو علم حال
شرائها بالجوهرة فيها أنه لا يملك الجوهرة فيها فراجع (قوله قاله في الشرح الصغير النخ) وهو المعتمد
(قوله بانقلاته) الابن حو قطع الشبكة كما مر أو بكسر باب حبس فيه ابتداء من غير ضبط بيد (قوله والاصح
في الروضة) أى بناء على وجه التقرب المرجوح (قوله وعلى الأول) الذى هو المعتمد من منع الارسال
مطلقا (قوله لا يجوز) أى فيحرم نعم ان خيف من حبسه هلاك له أو لغيره كارضاع له أو منه وجب ارساله
أخذا من حديث الغزاة ولا يزول ملكه عنه بارساله نعم لا يجب ارساله ان كان ولدا ما كولا فله ذبحه
(قوله حل لأخذه) أى العالم باباحته (قوله ولا ينفذ تصرفه فيه) لغيره ولو بالأكل قاله شيخنا كوالده
وفي شرح الروض جواز اطعام غيره منه واستوجه العلامة العبادى وهو وجبه على به أسوة (قوله لم يردده)
أى ان وضع يده عليه والا فلا لازم له التخلية والتمكين (قوله لم يصح الخ) نعم ان علما القدر والقيمة صح
قاله شيخنا الزملى تبعا للزركشى وابن الملقن والكلام فيما اذا باع منه شيئا بالشقص ولم يتبين أنه ملكه
فان باع جزءا معلوما يملكه أو تبين أن ما باعه ملكه فلا مانع من الصحة حيثن ذلك لو قال له أحدهما
أو كل منهما بعتك الحمام الذى لي فيه بكذا (قوله أى الحمامين ثالث) فيه ايماء الى أنه كان الانسب أن
يقول فان باع أى الحمامين ثالث (قوله والمدد معلوم) أى عدد مال كل واحد منهما منه معلوم كما أشار
اليه بالتمثال (قوله والقيمة سواء) أى قيمة كل واحدة من أحدهما قيمته مساوية لقيمة كل واحدة من
الحمام الآخر أو قيمة أفراد الحمامين مساوية هذا ظاهر كلامهم أو صريحه وينبغى أنه كذلك فيما لو علم أن
جملة قيمة حمام أحدهما قدر نصف قيمة جملة حمام الآخر مثلا فالثمن أثلاث بينهما وكذا لو علم مساواة
جزء متساوى الاسم لكل منها كأن تكون قيمة كل واحدة من ثلث حمام أحدهما مساوية لقيمة كل
واحدة من ثلث حمام الآخر وقيمة الثلثين الباقيين من كل منهما كذلك كالأول كان لأحدهما تسعون حمامة
منها ثلاثون قيمة كل واحدة درهمان وقيمة كل واحدة من الباقي درهم وللآخر ستون حمامة منها
عشرون قيمة كل واحدة منها درهمان وقيمة كل واحدة من الباقي درهم فالثمن بينهما أخماس
للاول ثلاثة أخماس وللثاني خمسه وهكذا فافهم وتأمل واقدر ثبوتى فضله من يشاء (قوله أى وان جهل
المدد النخ) قصر كلامه على هذه مراعاة لما في الروضة وأصلها وهو غير مناسب لان غير بما يكون عدول
المصنف عما فيهما للعموم فانه يدخل في كلامه هنا ما لو علم المدد وجهت القيمة وما لو جهل ما وتحو ذلك

(قول المتن لم يزل النخ) فهو كباقي العبد قال الشافعى رضى الله عنه لو كان حرب الوحشى يخرج عنه عن الملك
لكان حرب الانسى كذلك قال الزركشى وأما في ارساله فكما لو سيب دابته بل لا يجوز (قول الشارح لكن
من صاده ملكه) استدراك على قوله كما لو أعتق عبده (قول الشارح وعلى التقرب) أى على الوجه الضعيف
الثالث كافي الروضة (قول الشارح وعلى الأول) هو قول المتن في الاصح (قول الشارح لهذا المعنى) أى لاجل
هذا المعنى يحرم ارساله على الوجه الأول وقوله وعلى الأول يفهم الجواز على غيره من الأوجه وفيه
نظر (قول الشارح بين البيع) قال بعضهم لو علما القيمة والمدد في هذه الحالة ينبغي الصحة قطعا قال
الزركشى ثم ما صححناه هنا بشكل عليه أنه لو اختلط عبده بجيد التبر فقال بعتك عبدي من
هؤلاء فإنه لا يصح كما قاله البغوى والمتولى (قول المتن باعها) قيل الاحسن أن يقول باعها بالأفراد
ليعود الضمير على الثالث المتقدم (قول الشارح ولم يستوا القيمة) كأن المراد قيمة الأفراد

الروضة كأصلها أى ولم تستوا القيمة أو استوت ما تبين كان الثمن أثلاثا (والا) كان أحدهما مائة والآخر

فراجع (قوله فلا يصح) نعم لو وكل أحدهما الآخر في بيع حمامه صح ولهما قيمة الثمن بالمصالحة وفارق عدم صحة بيع عبده وعبده غيره بوكالته ولو مع اختلاطهما للضرورة هنا وكثرة الاختلاط في الحمام ولو توافقا على قيمة الحمام ابتداء صح ولكل التصرف فيما يخصه (فروع) لو شك في أن الحمام المختلط بحمامه مباح أولا جازله التصرف فيه لأن الإباحة هي الأصل فلا وادعاء غيره لم يصدق والورع تصديقه ما لم يعلم كذبه ولو اختلط حمام مباح غير محصور بحمام بلد ولو غير محصور جاز الاصطيد منه فإن كان للبائع محصورا حرم ولو اختلط حمامة أو ثمرة مملوكة لتغير بحمام أو بثمر له فله الأكل منه بالاجتهاد الواحدة ولو اختلط حمام أودهن أو دراهم أو نحوها حرام عليك فبئز قدر الحرام وضرفه في مصارفه جازله التصرف في الباقي ولا يخفى الورع ولتلك كره بعضهم اصطيد الحمام والأكل منه وبناء الأبراج والأكل من حمامها بل الواقع الآن اختلاط حمام الأبراج يقينا وأن ما يصاد من حمام الأبراج المملوك يقينا لكن ماله كمنجهول فلا يجوز صيده ولا بيعه ولا شراؤه ولا الأكل منه (قوله أو أزم من) أي الثاني فله الصيد وإن كان الأزمان بانضمام جرحه إلى الأول كما شملته العبارة قاله شيخنا عميرة وكلامهم صريح في خلافه كما سيأتي فيما لو أزم من أحدهما وذفف الآخر غيره فراجع (قوله وان أزم من الأول فهو له) وهو حينئذ مقدور عليه فكذلك (قوله ثم ان ذفف الثاني) أي وفيه حياة مستقرة بقطع ما ذكر حل لوجود تذكيره وان ذفف لا يقطعها أو وصل إلى حركة مذبوح حال جرحه الأول لم يحل (قوله بقيمته مزمنا) ان كان فيه حياة مستقرة حال تدفيفه والا فلا يضمن الثاني أصلا (قوله وفي الجرح الح) قال شيخنا هذا على المرجوح والمعتد أنه ان ذبحه الأول المزم من بعد جرح الثاني لزم الثاني ما نقص من أرش لحمه وجلده فقط وان لم يذبحه مع تمكنه فقد فوت على نفسه فلا يلزم الثاني جميع القيمة بل زيادة على الارش المتقدم بما يأتي وان لم يتمكن الأول من ذبحه لزم الثاني جميع القيمة ولو كانت قيمته سلعا عشرة ومجروحا بجرح الأول تسعة وجرحه الثاني وصارت قيمته مذبوحا ثمانية يلزم الثاني في عدم تمكن الأول ثمانية ونصف لان الدرهم التاسع فأت بغيرها فيوزع عليهما والثمانية فأت بغير الثاني وحده وفي التفويت تجمع قيمته قبل الجرحين وهو عشرة مع قيمته بعد الجرح الأول وهي تسعة فلهما تسعة عشر ويوزع عليهما ما فواتاه وهو العشرة فيلزم الثاني تسعة أجزاء من تسعة عشر جزءا من

(قوله) يصح البيع للجهل
حصنة كل باع من الثمن
(ولو جرح الصيد اثنان
متعاقبان فان ذفف الثاني)
أي قتل (أو أزم من دون
الأول فهو الثاني) ولا شيء
على الأول بجرحه لانه كان
مباحا حينئذ (وان ذفف
الأول فله) الصيد وعلى
الثاني أرش ما نقص من
لحمه وجلده ان كان لأنه
جنى على ملك الغير (وان
أزم من الأول) فله) الصيد
(ثم ان ذفف الثاني بقطع
حلقوم ومري فهو حلال
وعليه للأول ما نقص
بالذبح) عن قيمته مزمنا
(وان ذفف لا يقطعها أولم
يذفف ومات بالجرحين
فحرام) لاجتماع المبيع
والحرم المطلب (ويضمنه
الثاني للأول) في التدفيف
بقيمته مزمنا وفي الجرح
بنصفها وقيل بكلاهما

(قول المتن أو أزم من) هو شامل لما اذا تحقق الأزمان بالثاني بأن كان الأزمان حاصلين بمجموع الجرحين والحكم فيها أنه الثاني كما اقتضته العبارة (قول المتن دون الأول) العبارة صادقة بما لو ذفف الثاني وأزم من الأول وليس مرادا (قول الشارح وفي الجرح بنصفها) اعلم أنه لو مات قبل أن يتمكن الأول من ذبحه ففضية كلامهم يلزمه تمام القيمة مزمنا واستدرك عليهم صاحب التقریب أنه اذا كانت قيمته سلعا عشرة ومزمنا تسعة ومذبوحا ثمانية يلزم الثاني ثمانية ونصف وهذا الاستدراك هو الأصح وأما اذا تمكن من ذبحه قبل موته وترك فوجها أحدهما لشيء سوى الأرض لتقصير الأول والأصح يضمن زيادة عليه وعلى هذا قيل كمال القيمة مزمنا والأصح أنه كالجرح عند نفسه وجرحه غيره ومات بهما وكانت القيمة كما ذكر مثلا وفيه أوجه ستة أحدها يجب على الأول خمسة أي فيسقط من هذا المال لكونه ماله كما وعلى الثاني أربعة ونصف قاله ابن سريج وضعفه الأئمة لان فيه ضياع نصف دينار على المالك والسادس قاله ابن خيران واختاره صاحب الايضاح وأطبق العراقيون على ترجيحها أنه يجمع بين القيمة فتكون تسعة عشر فيقسم عليها ما فواتاه وهو عشرة فعلى الأول عشرة أجزاء من تسعة عشر جزءا من العشرة وعلى الثاني تسعة أجزاء من تسعة عشر من العشرة وهذا حصل ما في الروضة والأوجه الستة مبسطة فيها فقول الشارح نصفها انما يخرج على

العشرة وهي أربعة دراهم وأربعة عشر جزءاً من تسعة عشر جزءاً من درهم ويلزم الأول لو كان ضامناً عشرة أجزاء من ذلك فتقدر وهي خمسة دراهم وخمسة أجزاء من تسعة عشر جزءاً من درهم وهذا ما صححه الشيخان كما صاحب التقريب (قوله وان جرحاً معاً) والاعتبار بالاصابة (قوله وذقفا) بأن كان جرح كل منهما لو انفرد مذقفاً وكذا في أزمنا (قوله أو أزمنا) وكذا لو ذقف أحدهما وأزمنا الآخر فإن احتمل كون ما ذكر منهما أو من أحدهما فهو لهما وان علم تأثير فعل أحدهما وشك في الآخر سلم النصف لمن علم تأثير جرحه ووقف النصف الآخر فإن تبين الحال أو اطلعت فواضح والاقسم بينهما ونسب استحلال كل منهما الآخر (قوله ومعلوم الخ) قال في الطلب ويكون الصيد بينهما وينبغي أن يجري هنا ما في الاحتمال السابق (فرع) أرسل جماعة كلابهم على صيد ثم وجد ميتاً فإن علم قتل الجميع له كأن تعلق جميع الكلاب به فهو بينهم أو علم قتل بعضهم له كأن تعلق به كلب واحد مثلاً فهو لأصاحبه فإن شك وقف إلى الصلح فإن خيف فساد به بيع ووقف عنه لذلك

كتاب الأضحية

ذكرها عقب الصيد والذبايح لأشترها كما مع في توقف الحل على الذبح في الجملة وسميت بأول زمان فعلها وهو الضحى وأول طلبها في السنة الثانية من الهجرة كالعيدين وزكاة المال والفطر (قوله بضم الميمزة وتشديد الياء) أي على الأصح من لغاتها الثمانية لأنه يقال فيها أضحية بضم الميمزة وكسرهما مع تشديد الياء وتخفيفها وجمعها أضاحي ويقال أضحية بفتح الميمزة وكسرهما وجمعها أضحي كارطاة وأرطى ويقال أضحية بغير همز كما سبذ كره بفتح الصاد وكسرهما مع تشديد الياء فيهما وجمعها أضحايا (قوله اسم لما يضحى به) وهو ما يذبح من النعم تقرر بالي الله تعالى في يوم العيد وأيام التشريق الثلاثة (قوله أي التضحية) وهو الفعل للفهوم من الأضحية إذ لا تطلق الأضحية على الفعل حقيقة ولا يحجاز أو ما في شرح شيخنا غير مستقيم (قوله سنة) لمسلم بالغ عاقل حر ولو مبعوضاً غني بأن ملكها زائدة على كفاية عمومته يوم مولده كافي صدقة التطوع قاله ابن حجر ونبهه شيخنا الرملي واعتبر شيخنا الزبيري كفاية يوم العيد وأيام التشريق الثلاثة وعمما جرت به العادة من كملك وسمك وفطرة ونحوها وهي أفضل من صدقة التطوع لأنه قيل بوجودها وسيأتي أنها كانت واجبة في حقه عليه السلام وكان له أضحية مندوبة أيضاً وأكمله صلى الله عليه وسلم من أضحيته محمول عليها ويكره تركها للأقارب عليها وليس لأولي فعلها من مال محجوره ويسن من ماله عن الولود لأعن الجنين (قوله في حقنا) وأما هو صلى الله عليه وسلم فكانت واجبة عليه خصوصية عليه السلام كما مر والواجب عليه واحدة وما زاد عليها مندوب وسيأتي كونها سنة كفاية أو عين (قوله لا تجب إلا بالترام بالنذر) وكذا ما

الوجه المذكور الذي ضعفه الأئمة فلي تأمل ثم تأملت الوجوه الستة التي في مسئلة العبد فرأيت فيها أيضاً وجهاً خامساً ذهب إليه صاحب التقريب وغيره واختاره الإمام والنزالي هو أن على الجارح الأول خمسة ونصف والثاني أربعة ونصف فلعل الشارح رحمه الله اعتمد هذا الوجه وبنى كلامه عليه ولكن الذي اعتمده ابن القرى وغيره هو الذي في متن البهجة هو الوجه السابق والله أعلم (قول المتن فلهما) قال الزركشي محلها إذا كان جرح كل واحد لو انفرد لأزمنا أو ذقف (قول المتن وان ذقف أحدهما) قيل كان الأحسن ذكر هذه الصورة قبل صورة المية

كتاب الأضحية

(قول المتن لا تجب إلا بالترام) يريد به أن نية الشراء للأضحية توجبها وهو كذلك على الأصح (قول الشارح بالنذر) أي وما لحق به كجعلها أضحية أو هذه أضحية

(وان جرحاً معاً وذقفاً) بجرحيهما (أو أزمنا) به (فلهما) الصيد لأشترهما (في سبب الملك) (وان ذقف أحدهما أو أزمنا) في جرحهما معاً (دون الآخر) (قوله) أي للذقف أو الزمن الصيد لأنفراده بسبب الملك ولا شيء على الآخر بجرحه لأنه لم يجرح ملك

الغير ومعلوم حل الذقف في المستثنين والتذفيف في الذبح أو في غيره (وان ذقف واحد) في غير الذبح (وأزمنا آخر) مرتباً (وجعل السابق) منهما (حرم) الصيد (على الذهب) لاحتلال تقدم الأزمان فلا يحل بعده إلا بقطع الحلقوم والمرى ولم يوجد وفي قول من طريق ثان لا يحرم لاحتلال تأخر الأزمان وربحجان الأول للاحتياط في حل الصيد ومعلوم حله إذا كان

التذفيف في الذبح

كتاب الأضحية

بضم الميمزة وتشديد الياء اسم لما يضحى به كالضحية (هي) أي التضحية كما في الحرر وغيره (سنة) في حقنا مؤكدة (لا تجب إلا بالترام) بالنذر

(و يسئل لريدها أن لا يزىل شعره ولا ظفره في عشر ذي الحجة حتى يضحى وأن يذبحها) أي الأضحية (بنفسه ولا فيشهدها) روى الشيخان وغيرهما أحاديث تضحيتها
(٢٥٠) صلى الله عليه وسلم بنفسه ومسلم حديث إذا رأيت هلال ذي الحجة وأراد

أحدكم أن يضحى فليمسك عن شعره وأظفاره وفي رواية فلا يأخذن من شعره وأظفاره شيئاً حتى يضحى والحاكم حديث أنه صلى الله عليه وسلم قال لفاطمة قومي إلى أضحيته فاشهدها فانه بأول قطرة من دمها يفرلك ما سلف من ذنوبك وقال صحيح الإسناد وقولهم سنة أرادوا سنة كفاية وسنة عين لما سألني عنهم (ولا تصح) الأضحية من حيث التضحية بها (الامن ابل وبقر وغنم) اقتصار على الوارد فيها عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضي الله عنهم (وشرط ابل ان يطن في السنة السادسة وبقر ومعز في الثالثة وضأن في الثانية ويجوز ذكر وأثنى وخصي) والطاعن في الثانية هو الجذع والجذعة وفيما قبله الثني والثنية روى أحمد حديث ضحوا بالجذع من الضأن فانه جائز ولابن ماجه نحوه وروى الشيخان قوله صلى الله عليه وسلم لأبي بردة في التضحية بجذعة الغزولن تجزى عن أحد بعدك أي وإنما تجزى الثنية والثني ويقاس

الحق به (قوله لريدها) سواء طلبت منه أولاً وجبت عليه أولاً وأما غيره فينبغي على ما سألني من حصول الثواب له وحصول نحو الغفرة والعق فهو كالفعل أو من سقوط الطلب عنه فقط فلا يكره له الإزالة (قوله أن لا يزىل) فتكره الإزالة الألفه وقال الامام أحمد تحرم الإزالة المذكورة (قوله شعره) ولو من نحو عانة وابط (قوله في عشر ذي الحجة) ولو في يوم الجمعة على القصد لان الأقل يراعى وحكمة ذلك شمول الغفرة والعق من النار لجميع أجزائه (قوله حتى يضحى) ولو بواحدة لمن تعددت في حقه ويخرج وقت عدم الإزالة لمن لا يضحى بزوال وقت التضحية (قوله بنفسه) ولو مرافقاً ونسبها (قوله والا) بأن وكل غيره أي استنابه ليدفع عنه والأفضل للمرأة والحثي الاستنابة ويكره استنابة كافر ونحو صبي وأعمى فتصح استنابتهم والمراد بشهوده حضوره ولو أعمى (قوله تضحيتها صلى الله عليه وسلم بنفسه) فقد ضحى ﷺ بمائة بدنة نحر يده منها ثلاثاً وستين بدنة وأمر علياً رضي الله عنه فتجرح تمام المائة وفي ذلك إشارة إلى مدة حياته صلى الله عليه وسلم (قوله أن يطن) بضم العين من باب نصر وخصت الاسنان المذكورة وهي تحديد بدنة لعدم الأجزاء والحمل فيها للتودين إلى رداءة لحمها أو قلته (قوله وفيما قبله) أي قبل الطاعن الذي هو من الضأن المعالوم من تقييده بالثانية والذي قبله هو المعز والبقر والابل (قوله والخصي) أي يجزى وهو لغة وشرعاً من جمع ما ذكره وتقدم لهذا من يديان في الديار ومحصله ان الثني مع تاء التأنيث اسم للبيضتين ومع عدمها اسم للجلدتين وان لزمه سقوط البيضتين وندوره عدم التاء في مثناه (قوله عن سبعة) أي هنا وكذا في الكفارات والتج في الحج وارتكاب محظورات فيه وكذا كل أسباب مختلفة واجبة أو لانعم للتولية بين غنم ومعز وابل وبقر لا تجزى عن أكثر من واحد وسألني ويعتبر في السبعة أن يكون كل منهم مستقلاً سواء كان له أهل بيت أو لا ويظهر وجوب التصديق على كل واحد منهم بجزء من حصته يثا وخرج بالسبعة ما لو كانوا أكثر كثنائية واشتركو في بدنة أو بدتين فلا تقع عن واحد منهم ولو مع الجهل بعددهم أو بالحكم أو ضم لها شاة كما لو اشترك اثنان في شاتين ولا يضر شركة غير مضح معه في الثواب في الشاة أو في البدنة ولو امتنع بعض الشركاء في البدنة من الذبح فالوجه أن يقال ان كان لا يحتاج إلى نية كندورة منه ذبحت فحراً عليه والأفغيره أن يذبحها ان خيف خروج وقت الأضحية نظر الوصول لحقه وان فات كونها أضحية على الممتنع لتقصيره ويحتمل انه يرفع لحاكم لينوي عن الممتنع كافي الزكاة فراجع ذلك وللشركاء قسمة اللحم لانها افراز لا بيع مادام يثاوا لا فهو متقوم ولو كان عليه شاة واجبة فذبح بدنة توقع سبعة من الواجب والباقي تطوع بخلاف ما لو أخرج صبراً عن شاة في الزكاة كما مر وتقدم الفرق فيها بكونها في

(قول الثني ويسئل لريدها) لو دخل يوم الجمعة وهو يريد التضحية لم يطلب منه ترك أخذ الشعر ونحوه وكذا لو أراد الاحرام بالعمره وأما كراهة تخليل الحية كالحرم ففيه نظر وظاهر ان طلب الترك يزول بأول شاة يذبحها ولو كان يريد التعدد (قول الثني وأن يذبحها بنفسه) نحر ﷺ بيده الشريفة من الهدى ثلاثاً وستين بدنة وأمر علياً بنحرم ما غير من المائة أقول فيه إشارة خفية إلى عدد أعوام حياته صلى الله عليه وسلم فديته بنفسه وأبي وأمي وولدي والناس أجمعين (قول الثني وشرط ابل الخ) قال الزركشي هذه الاسنان تجزى بالاجماع والمعنى فيه ان هذه الاسنان لا تحمل أشاها ولا يزود كرها قبل ذلك (قول الثني وخصي) لانه ﷺ ضحى بكبشين موجواً أي مخصيين وأضاف لان الخصيتين غيراً كوتلين عادة بل قبل يحرم منهما وكذا الذكر والفرج للاستقذار (قول الشارح وفيما قبله) الضمير فيه يرجع إلى قوله والطاعن

(قول)

بالمعز والبقر والابل والخصي ما قطع خصياه أي جلدها البيضتين مثني خصية وهو من

النوادير والخصيتان البيضتان وجبر ما قطع منه زبادة لحم طيباً وكثرة (والبقر والبقرة) أي كل منهما يجزى (عن سبعة والشاة)

مجزى (عن واحد) وان كان له أهل بيت حصلت السنة لجميعهم وكذا يقال في كل واحد من السبعة فالضحية سنة كفاية لكل أهل بيت أى
وسنة عين لمن ليس له أهل بيت وكل من البعير والبقرة والشاة يقع على (٢٥١) الذكر والأنثى وأجزاء كل من

الأول من عن السبعة مقيس
على ما في حديث مسلم عن
جابر نحرنا مع رسول الله
صلى الله عليه وسلم بالحديبية
البدنة عن سبعة والبقرة
عن سبعة أى في التحلل
للأحصار عن العمرة والبدنة
الواحدة من الأبل (وأفضلها)
أى الاضحية (بعير ثم بقرة
ثم ضأن ثم معز) كذا في
أصل الروضة ولا حاجة الى
ذكر الاخبار إلا لشيء بعده
وفي الشرح والمحرر والبدنة
أحب من البقرة والبقرة
من الشاة والضأن من المعز
وفي حديث الشيخين في
الرواح الى الجمعة المذكورة
في بابها تقديم البدنة ثم البقرة
ثم الكبش (وسبع شاة
أفضل من بعير) أو بقرة
لكثرة الدم المراق (وشاة
أفضل من مشاركة)
بقدرها (في بعير) أو بقرة
للانفراد بارقة الدم
(وشرطها) أى الاضحية
لتجزى (سلامة من عيب
ينقص لحمها فلا تجزى
عجفاء) أن داهبه المنع
من شدة هزالها والمنع
دهن العظام (ومجنونة)
وهي التي تستدير في
المرعى ولا ترعى الا قليلا

الزكاة أصلاً أو بدلاً بخلافه هنا (قوله وان كان له أهل بيت حصلت السنة لجميعهم) صريح هذه العبارة أن
للراد بأهل البيت من تلزم نفقتهم للضحى وان التواب لهم كالضحى وان المضحى هو للزوم بالنفقة وشيخنا
وافق على الأول لأنه لو كان المراد بأهل البيت من اجتمعوا في الثؤنة عرفاً أو في السكنى لقال وان كانوا أهل بيت
وخالف في الباقي وقال انه لا فرق بين أن يكون للضحى هو للزوم أو غيره منهم وأن التواب خاص به هناك
وانما يسقط عن الباقي الطلب كما هو شأن فرض الكفاية أو سنة الكفاية وكلام الشارح صريح في خلافه
في هذه ومحمّل في التي قبلها (قوله وأفضلها) أى من حيث كثرة التواب (قوله اذ لا شيء بعده) مردود
أو بعده شرك من بدنة ثم شرك من بقرة الا أن يقال لا شيء بعده مع الانفراد أو لا شيء بعده في كلامه لأنه
مبذوكر المشاركة (قوله وسبع شياه الخ) واقتصر صلى الله عليه وسلم على الكبشين في بعض أحواله لأنهما
الموجودان ذاك فلا يعارض مامر والسبع من الضأن أفضل منهما من المعز قال العبادي ويظهر وجوب التصديق
بجزء من كل واحدة من السبع والوجه خلافه اذ للضحى واحد (قوله بقدرها) فان زاد فهو أفضل على المعتمد
واستكثر القيمة أفضل من العدد والاحم خير من الشحم ويقدم الأقرن على غيره ويقدم السمن على اللون
وأفضل الألوان البيضاء ثم الصفراء ثم العفراء ثم البلقاء ثم الحمراء ثم السوداء والذكر أفضل من الأنثى مالم
يكثر نزواته والا فالأنثى أفضل والخنثى كالأنثى (قوله وشرطها سلامة) حالة الذبح فقط (قوله الخ) ويقال له
النقى بكسر النون وسكون القاف وتفسيره بقوله والخ دهن العظام يشمل غير الرأس (قوله ومقطوعة
بعض أذن) ففادتها ولو خلقه لا تجزى بالأولى لأنها عضو لازم للحيوان وبذلك فارتت نحو الآلية
كالضرع وقال أبو حنيفة بجواز مقطوعة ثلث الأذن وقال الامام مالك بجواز مقطوعة الأذن لا مكسورة
القرن وتجزى فائدة الآلية لا مقطوعتها الاقلقة يسيرة أو ما يقطع من طرفها لأجل سمنها وخرج بالقطع الشق
والحرق والثقب وسيأتي وثلث الأذن كفقدها ان خرجت عن كونها مأكولة ولا تجزى مقطوعة بعض
اللسان (قوله وذات عرج) والين فيه ما يتخلف به عن الماشية وقت السعى لنحو المرعى وكذا يمنع
العرج ولو حال الذبح ففقد العضو بالأولى (قوله وعور) فالعوى بالأولى ولم يقيد العور بالين لأن فيه
(قول الشارح حصلت السنة لجميعهم) انظر هل يطلب من كل منهم ترك الشعر والظفر أم يختص ذلك بصاحب
البيت ينبغي الأول (قول الشارح أى وسنة الخ) حكمة التعبير بأى أن ما جدها مستفاد من المتن وما قبلها
مستفاد من الشرح (قول المتن وأفضلها) المراد الافضلية بالنظر الى اقامة الشعار والاقام الضأن أطيب من
الجميع وروى البيهقي في البقر ألبانها داء ولحمها داء وزعم أنه صحيح الاسناد واعترض بأنه صلى الله عليه
وسلم ضحى عن نسائه بالبقر وهو لا يتقرب بالداء (قول الشارح أى الاضحية) يعنى عند الانفراد فلا ينافى
ما يأتي من افضلية السبع (قول الشارح اذ لا شيء بعده) لك أن تقول بل بعده الشرك في البدنة والبقرة
(قول الشارح وفي الشرح الخ) هي أحسن من عبارة المتهاج لان قولهما والضأن من المنز لا يرد عليه
اعتراض الشارح فتأمل (قول الشارح تقديم البدنة الخ) أى فبدل الحديث على الافضلية على هذا الترتيب
(فائدة) قال النووي وأما تصحيته ^{عليه السلام} بكبشين فله لم ييسره غيرهما في ذلك الوقت (قول الشارح
بقدرها) خرج المشاركة بأزيد فهي أفضل (قول الشارح لتجزى) أما لو نذر معيه فضحى بها أو قال
جعلها اضحية فانها تعين ويجب ذبحها وقت الاضحية وتفرقة جميع لحمها ولا تجزى عن الاضحية المطلوبة
شرعاً بخلاف السليمة المنذورة نعم لو نذر سليمة ثم عرض العيب فالظاهر الاجزاء عن الاضحية (قول
الشارح فتزول) بل الجنون نوع من المرض

فتزول (ومقطوعة بعض أذن) وان كان يسيراً وهو كما قال الامام
ملا يلوح النقص به من بدو فيه وجهاته لا يضر (وذات عرج وعور

ومرض وجرب بين) في الأربعة (ولا يضر يسرها) لأنه لا يؤثر في اللحم (ولا فقد قرون) لا تغفأ نقص اللحم (وكذا شق اذن وخرقها وثقبها) لا يضر (في الأصح) اذ لا نقص فيها (قلت الأصح النصوص) المنقول في الشرح عن المعظم (يضر يسير الجرب والله أعلم) لأنه يفسد اللحم والودك وتبع في الحرر النزالي والامام وفي السنن الأربعة وغيرها حديث أربع لا تجزى في الاضاحي الموراء اليين عورها والمرضة اليين مرضها والرجاء اليين عرجها (٢٥٢) والعجفاء ومحمدة ابن حبان وغيره ووجه مقابل الأصح في شق

الاذن ونحوه ان موضعه يتصلب ويصير جلداً ثقيلاً يقل للصف في باب زكاة الغنم من شرح للمذهب عن الاصحاب ان الحامل لا تجزى في الأضحية لأن المقصود فيها اللحم وهو يقل بسبب الحمل بخلاف الزكاة لقصد النسل (و يدخل وقتها) أي التضحية كما في الحرر وغيره (اذا رقت الشمس كرمح يوم النحر) وهو العاشر من ذي الحجة وفي الشرح بدخول وقت صلاة العيد (ثم مضى قدر ركعتين خفيفتين) وخطين خفيفتين ويبقى حتى تغرب الشمس (آخر) أيام (التشريق) الثلاثة بعد العاشر (قلت ارتفاع الشمس فضيلة والشرط طلوعها ثم مضى قدر الركعتين والخطين والله أعلم) هذا مبني على دخول وقت صلاة العيد بالطلوع كما تقدم في بابها والأول على دخوله بالارتفاع المحكي هناك والحرر تبع الوجيز هنا

صفة كاشفة كما في الحديث ولا يضر ضعف بصر لا يؤثر في الرعي ولو لبلا وقال شيخنا لا يضر عدم الابصار ليل (قوله ومرض) واليين فيه ما يؤثر في الهزال ومنها الهباء وهي التي تهيم في الأرض ولا ترعى ومنها التولاء ومنها الجنونة (قوله ولا فقد قرون) أي لا يضر في الاجزاء فيجزى منها فاقد قرن واحد بالأولى وخرج بالفقدها كسرفيضر كما مروى عنه ان أثر في الهزال أو نقص اللحم به والا فلا يضر ولا يضر السكي ولا فقد الأسنان كلها أو بعضها ولو طارثا الآن أثر في الهزال (قوله وكذا شق اذن) لا يضر ولا خرقها ولا ثقبها والشق ما فيه طول وانفراج والخرق ما فيه الأول والثقب ما فيه استدارة (قوله النصوص) أي الراجح المعتمد (قوله حديث النخ) ليس فيه دليل لمنع الجرباء الا ان قيل بالقياس على العجفاء بدليل ما عطل به فيه (قوله ان الحامل النخ) ولو علقه ومضغة ومثلها فريضة العهد بالولادة وفي شرح شيخنا اجزاء هذه (فرع) لا يجزى التولدين نعم وغيرها ويعبر في التولدين بينهما الأقل فالتولدين غنم وبقر يجزى عن واحد فقط كما تقدم (قوله خفيفتين) لو قال خفيفات لكان أولى والحقة بأن يقتصر على الواجب فيهما وهي في عبارته قيد في الركعتين والخطين كما أشار اليه الشارح وليس ذلك من باب الحذف من الأول لدلالة الثاني كما قيل وفي شرح شيخنا ان التثنية باعتبار ان الخطبتين واحد والركعتين واحد فراجع (قوله أيام التشريق الثلاثة) قيدها بالثلاثة إشارة الى رد قول الامام مالك بأنها يومان (قوله طلوعها) أي طلوع جزء منها ويعبر في الغروب جميعها الحاقاً للخفي بالظاهر فيهما (قوله مبني على النخ) هو معتمد مبني على معتمد (قوله ومن نذر) وهو ربيد مطلقاً أو سفيه أو عبد في ذمته والتعيين فيهما بحد الرشد والعق والسفيه التعيين قبله قال بعضهم وعليه فلا بد من اذن الولي له فيه فراجع ذلك (قوله أضحية) بأن قال الله على أن أضحي أو أن أضحي بهذه وينصرف في الأول لما يجزى أضحية وقت ذبحه وفي الثاني لما عينه على ماسياتي (قوله معينة) قال

(قول المتن وجرب) هو نوع من المرض (قول المتن ولا فقد قرون) قال الماوردي العجب ان مالكا رحمه الله يمنع مكسور القرن ويجوز مقطوع الاذن وذلك غير ما كوله وهذه ما كوله وتجزى الخلوقة بلا اذن وبلائية (قول المتن وخرقها وثقبها) مقابل الأصح تمسك بحديث رواه على رضي الله عنه ومال اليه ابن الرفعة والخرقاء هي صاجبة الخرق المستدير كذا فسر في شرح للمذهب قيل فيشكل على تصحيحه ان بعض الاذن ولو يسير امضر قال الزركشي والخرق والثقب واحد فلو اقتصر على أحدهما سلم من التكرار (قول المتن كرمح) وذلك ان ما قبل هذا الوقت وقت كراهة فلم يعتبر (قول المتن يوم النحر) لو غلطوا فوقفوا الثامن وذبح في التاسع بناء على ذلك اجزاء الآن الواجب يجوز تقديمه على يوم النحر والتطوع يقع للحج ولو انكشف وأيام التشريق باقية لا يضر ذلك (قول الشارح المحكي هناك) يرجع لقوله على دخوله (قول الشارح هنا) أي في اعتبار الارتفاع وهناك أي في اعتبار الطلوع (قول الشارح واعتذر) أي بقوله انه جرى هناك على رأي وفرع هناك على آخر (قول الشارح واعتذر عنه) الضمير فيه راجع للوجيز (قول المتن معينة) لو قال جعلتها أضحية وهذه أضحية كان الأمر كذلك أيضاً بخلاف مجرد النية والحاصل أنه لا بد من اللفظ بخلاف الاضافة الى الله تعالى

وهناك واعتذر عنه في الشرح بأن كلا على رأي وروى الشيخان حديثان أول ما نبدا به في يومنا هذا صلى ثم يرجع فتنحر فنقل ذلك فقد أصاب سكتنا وحديث انه صلى الله عليه وسلم كان يصلي العيدين قبل الخطبة فيؤخذ منهما ان أول وقت التضحية بعد الصلاة والخطبة وروى ابن حبان حديث في كل أيام التشريق ذبح (ومن نذر) أضحية (معينة) فقال قد على ان أضحي بهذه) الشاة مثلاً (لزمه ذبحها

في هذا الوقت فان تلفت قبله) أي الوقت (فلا تبي عليه وان تلفها لزمه ان (٢٥٣) يشترى بقيمتها مثلها) بأن ساوت ثمن

مثلها (و يذبحها فيه) أي
في الوقت المذكور فان كانت
قيمتها يوم الاتلاف أكثر
من ثمن مثلها اشترى بها
كريمة أو أقل منه حصل
مثلها كافي الروضة كأصلها
وليس فيها مسألة المساواة
(وان نذر في ذمته) ما يضحى
به (ثم عين) المنذور له (لزمه
ذبحه فيه) أي في الوقت
المذكور (فان تلفت) أي
للعينة عن النذر (قبله)
أي الوقت (بقي الأصل
عليه في الأصح) الذي
قطع به الجمهور والثاني
لا يبقى لأنه عينه فتعين
والأول قال هو مضمون عليه
(وتشترط النية) للتضحية
(عند الذبح) لما يضحى به
(ان لم يسبق تعيين) لأنه
أضحى (وكذا ان قال
جعلها) أي الشاة مثلا
(أضحى) وهذان تعين
بشرط فيه النية عند ذبحها
(في الأصح) والثاني قال
يكفي تعيينها هذا ان لم يوكل
(وان يوكل بالذبح نوى عند
اعطاء الوكيل) ما يضحى
به (أو) عند (ذبحه)
التضحية به وقيل لا تكفي
النية عند اعطائه وله
تفويض النية اليه أيضا
وفي الروضة كأصلها يجوز

شيئا يشترط كونها من الذم ولو بغير صفة الاجزاء ولا تقع أضحية بغير الصفة وان كملت بعد النذر ككسبه
ويلزمه ذبحها وتفرقتها وعلم مما مر أنه لا يصح نذر التضحية بغير الثمن كالنذر لمقتضاء عدم وجوب ذبحه
وتفرقة فراجع (تنبيه) قد تعين التضحية بغير النذر كما تقدمت الاشارة اليه ومنه ما لو قال بعد شراء
شاة مثلا هذه أضحية أو جعلتها أضحية وان جهل وجوبها بذلك فتعين ذبحها وتفرقة جميعها نعم ينبغي عدم
الوجوب اذا قال وقت ذبحها اللهم هذه أضحتني فأجعلها خالصة لك ونحو ذلك لقريظة ارادة التبرك فليراجع
(قوله في هذا الوقت) فان فات الوقت لزمه ذبحها قضاء وان ذبحها قبله لزمه تفرقتها كلها ولزمه قيمتها في
أكثر الوقتين ويتصدق بها ولا يشترى بها غيرها (قوله وان تلفها) حقيقة بقتل أو كل أو غيره أو تلفها
حكما كان قصر حتى تلفت ولو بنحو سرقة أو اضلال (قوله لزمه ان يشترى) بنفسه وان كان قد خان
باتلافها (قوله فان كانت الخ) فالمعتبر أكثر القيمتين من وقت الاتلاف ووقت وجوب الذبح قال بعض
مشايخناو يعتبر ما بينهما أيضا (قوله كريمة) أو اثنين أو أكثر ولو بالمشاركة (قوله أو أقل منه) أي لو كانت
قيمتها أقل من ثمن مثلها حصل به مثلها ان كان هو التلف فان كان التلف أجنبيا أخذ القيمة منه ثم
اشترى بقدره مطلقا (قوله وان نذر في ذمته ثم عين) عنه بل لا تعيين قال شيخنا ولو معيبا على المتمدن وتقدم
انه لا يقع أضحية فلعل الكلام هنا من حيث وجوب ذبحه وتفرقة وفيه بحث ظاهر والأفضل ان يعين
عنه سليما والوجه انه لا يعين الا السليم المجزئ لأنه للنصرف اليه النذر كما مر فراجع (قوله لزمه ذبحه) فان
ذبحه غيره لم يقع عنه لعدم النية ويلزمه أرشه أو قيمته ويعين للنذر غيره وجوبا (قوله فان تلفت قبله) ولو
بلا تقصير أو باتلاف أجنبي أو تعيب بما يمنع الأجزاء بقي الأصل عليه ويلزم التلف قيمتها للنذر ولو ضلت
فعين غيرها ثم وجدها ولو قبل ذبح العين على المتمدن يلزمه ذبحها لأنها عادت للملكة والتقييد بقوله قبله ليس
قيدا (قوله الذي قطع به الجمهور) هو اعتراض على المصنف في تمييزه بالأصح (قوله ان لم يسبق تعيين) أي
بصفة نذر ابتداء أو بصفة نذر عند تعيين مافي الذمة أو عند الجعل الآتي فلو ذبحها حينئذ أجنبي في الوقت
كفي ويلزم المالك تفرقة لحما ان تمكن ولو باسترداده عن أخذه والافكا لو تلفت ويلزم الأجنبي الارش
يصرف كالأصل وقال بعضهم يلزمه قيمتها مذبوحة يشترى بها لحم ويفرقه للمالك واستوجه بعضهم تفرقة
الأجنبي وهو وجيه (قوله وكذا ان قال الخ) وكذا لو عينها عمافي الذمة لا بصفة نذر ولو ذبحه أجنبي
فكما مر في العينة عمافي الذمة للاحتياج الى النية كما تقدم (قوله عند اعطاء الوكيل) ولا يحتاج الى نية الوكيل
ولا يشترط في هذه اسلامه ولا غيره لانه لو لم يعلم انه مضح لم يضر (قوله وله تفويض النية اليه) أي الى الوكيل
بشرط كونه مسلما ميمزا لا كافرا وسكران ونحوهما نعم يكره تفويضها لنحو صبي ولا جني في واجب ولو

(قول المتن قبله) مثله فيه قبل التمكن (قول المتن ثم عين لزمه) وذلك لان التعيين يؤثر من غير سبق التزام وقع
سبقة أولى (قول المتن قبله) كذلك الحكم لو تلفت في الوقت أو بعده نعم ينبغي الخلاف اذا قصر بعد دخول
الوقت حتى مضى (قول الشارح لانه عينه) أي وخرج عن ملكه بالتعيين فكان العين في الدوام كالعين في
الابتداء (قول الشارح والاول قال هو مضمون عليه) يعني ان هذا العين مرصدا لو فاء مافي الذمة فوجب ان
يكون من ضمانه الى حصول الوفاء كالمبيع يتلف قبل القبض وكان اشتراء بدين على البائع (قول المتن وتشترط
النية) أي قصد افة الدم للتقرب فلا يفي عنه التعيين السابق لكن وقع في كلام الشيخين ما يخالف هذا فيما لو
ذبحها أجنبي (قول الشارح في قيد اشتراطها الخ) أي الذي أفهمته عبارة التهاج السابقة وهذا تعين والا
فلا كفاءة بها عند اعطاء الوكيل واشترطها عند الذبح فيما ذبح بنفسه كما اقتضاء منيع التهاج مما لا وجه له

تقديم النية على الذبح في الأصح المبني عليه جوازها عند اعطاء الوكيل في قيد اشتراطها عند الذبح بما اذا لم تقدمه ولو نوى جعل هذه الشاة
أضحى ولم يتلفظ بشيء

فالجديد أنها لا تصير أضحية بخلاف ما لو تلفظ بذلك (وله) أي المضحي (الأكل من أضحية تطوع وإطعام الأغنياء) منها (لا عليكم) ويجوز تملك الفقراء منها لينصرفوا (٢٥٤) فيه بالبيع وغيره (وبأكل ثلثا في قوله نصفاً) ويتصدق بالباقي عليهما وفي قول

يتصدق بثلثي أو كل ثلثا ويهدي إلى الأغنياء ثلثا ودليلها القياس على هدي التطوع الوارد فيه فسكروا منها وأطعموا البائس الفقير أي الشديد الفقر والقانع والمعتري السائل والمعرض من غير سؤال (والأصح وجوب تصدق ببعضها) وهو ما ينطلق عليه الاسم من اللحم ولا يكفي عنه الجلد ويكفي تملكه لمسكين واحد ويكون نيتاً لا مطبوعاً والثاني يجوز أن يل جميعها ويحصل الثواب بآفة الدم بنية القرية (والأفضل) التصدق (بكلها) (اللفظ تبركاً بأكلها) فإنها مسنونة كما قاله في أصل الروضة روى البيهقي أنه عليه السلام كان يأكل من كبده أضحيتيه (ويتصدق بجلدها أو ينتفع به) في الاستعمال وله إعارته دون بيعه وإجارته (وولد) الأضحية (الواجبة) المعينة ابتداء من غير نذر أو به أو عن نذر في الذمة (يذبح) مع أمه سواء كانت حاملاً عند التعمين أم حملت بعده كما في الروضة كما أصلها وليس فيه تضحية بحامل فان الحمل قبل انفصاله

هدياً أو كفارة (قوله فالجديد أنها لا تصير أضحية) أي لا تصير واجبة على الملتزم لأنه لا يحصل النذر بغير اللفظ فلا يحصل الجعل كذلك بالاول (قوله وله) أي للسلم غير المرتد (قوله الأكل) نداء (قوله وإطعام الأغنياء) بمعنى الزكاة (قوله لا عليكم) أي بنحوه أو بيعه فيجوز إرسال إليهم منها هدية ويمنع عليهم التصرف فيه بغير الأكل وكذا على ورثتهم ولا يجوز إطعام كافر مطلقاً سواء المضحي وغيره (قوله وفي قول يتصدق بثلث الخ) وهذا هو المتمد (قوله والقانع) من قنع كضرب إذا سأل لا من قنع كعلم لأنه لمن رضى ومضارع كل منهما مفتوح العين والأصح وجوب التصديق ببعضها ولو أقل متمول ويجب كونه نيتاً لا قديداً ولا يجوز التصديق به على كافر ومن تازمه نفقته كما قاله شيخنا فراجع ولا تنفي الهدية عن التصديق وإذا لم يتصدق ضمن أقل متمول يشترى به شقفاً (قوله ولا يكفي عنه الجلد) ولا غيره كالكرش والرتة والكبد والاذن وإن كانت من اللحم (قوله والأفضل التصديق بكلمها) ولا يجوز نقلها كالكز كاة لامتداد الإطعام إليها بذلك فارقاً للكفارة والنذر ويثاب عليها ثواب الأضحية بكلها وثواب الصدقة على ما تصدق به ولو كلها ولا يكره ادخارها ولو في زمن غلاء وله إعطاء مكاتب منها لاعتق نفسه (قوله اللفظ الخ) والأفضل كونها من الكبدة اقتداءً بفعله وأمره عليه السلام ولعل حكمته كونها يقع بها إكرام الله تعالى لأهل الجنة لما ورد أن أول إكرامهم بأكلهم زيادة كبده الحوت (قوله ويتصدق) هو ومثله وارثه بجلدها قال شيخنا ولو على من تازمه نفقته ولا يجوز بيعه ولا إجارته وتجوز عاريتاً ولا أخذه التصرف فيه لا بنحو بيع ولا يجوز إعطاؤه أجره للجزار وجوز بعضهم لمن يأخذه التصرف بالبيع وغيره وهو وجهه إن كان الذي أخذه من الفقراء كما مر في اللحم والألا فلا فليراجع (قوله للمعينة) أي من غير نذر كالجعل المتقدم (قوله يذبح) وجوباً وإن ماتت أمه وفي أكلها ما يأتي (قوله فان الحمل الخ) فهي حين التضحية غير حامل أخذاً من لفظ الولد (قوله وله أكل كله) هو للتمد والجنين كالولد وسواء مات الأم أو لا وكلها كل غيره كضيافة وتصدق لا نحو بيعه وله ركوب الأم لحاجة بأن لم يجزئها ولو بإجارة ولا نظر للإعارة وله إكراهها غيره لحاجة بشرط الضمان وليس له إجارته ولو لا ولدها وإذا تلف أو أحدهما فعلى المؤجر الإجارة والضمان وعلى الأجير

(قول المتن من أضحية) أفهم عدم جواز الجميع أي في حقه وحق الأغنياء أيضاً بقرينة عطف الإطعام على الأكل (فرع) لو ضحى عن ميت حرم الأكل كل منها على المضحي لأنها وقعت عنه فلا يأكل المضحي إلا بإذنه وهو متعذر فيجب التصديق بجميعها قاله القفال (قول المتن لا عليكم) أي لا عليكم تملك تصدق بدليل صحة الإهداء لهم (قول الشارح منها) أي فليس له إطعام الجميع لهم (قول المتن وفي قول الخ) قال الرافعي يشبه أن لا يكون هذا مخالفاً للاول بأن يكون من اقتصر على الثلثين ذكر الأفضل أو توسع فعند الهدية صدقة (قول الشارح فسكروا منها وأطعموا) لم يحمل الأكل على الوجوب لأن أصل إخراجها ليس بواجب وكافي الحقيقة وتبقى أمر الإطعام على ظاهره لأن الصدقة هي المقصود ونظير الآية كلوا من ثمره إذا أثمر وآواحقه وقوله تعالى وكاتبوهم وأموهم من مال الله (تنبيه) قوله تعالى فسكروا منها وأطعموا البائس الفقير دليل القولين من حيث أنه جعل ذلك متفقين كما أن آية وأطعموا القانع والمعتري دليل الثالث من حيث أنه جعلها أقساماً ثلاثة (قول المتن أو ينتفع به) وإن كان التصديق أفضل (قول الشارح لا يسمي ولداً) راجع لقول المتن والواجبة (قول المتن وله أكل كله) قال الزركشي هو مبني على مرجوح وهو جواز الأكل من أمه

(قول)

لا يسمي ولداً كما ذكره في كتاب الوقف (وله) أي المضحي (أكل كله) وقيل يجب التصديق ببعضه لأنه أضحية وصحة الروايات والأول الغزالي

(و) له (شرب فاضل لبنها) عن ولدها وقيل لا وفي آكله منها قولان أو وجهان أحدهما في شرح الهذب لا يجوز وفي الروضة كأصلها ترجيح كل منهما عن جماعة وأنه يشبه الجواز في المعينة ابتداء والنوع في (٢٥٥) الأخرى وإلى ذهب الماوردي وصلى

الجواز ففي قدر ما يأكله الخلاف في أضحية التطوع ولو كانت الواجبة بنذر مجازاة كقوله إن شفي الله مريضى فله على أن أضحي بهذه الشاة أو بشاة لم يجز الأكل منها جزما (ولا تضحية لرفيق) بناء على الاظهر أنه لا يملك بتملك سيده (فإن أذن سيده) فيها (وقته) أى للسيد بشرطها وإن قلنا يملك بتملك سيده وأذن له فيها وقت للرفيق وسواء فيما ذكر القن والمدير والمستولدة (ولا يضحي مكاتب بلا إذن) من سيده فإن أذن له التضحية في الاظهر والثاني المنع لأنها تبرع وهو ناقص الملك والسيد لا يملك ما في يده والأول قال له فيه حق فالحق لا يعدوهما وقد توافقا على التضحية فتصح ومن بعض رقيق له التضحية بما ملكه بحريته ولا يحتاج إلى إذن (ولا تضحية عن الغير) الحى (بغير إذنه) وبأذنه تقدم (ولا عن ميت إن لم يوص بها) وبأصائه تقع له

فصل في العقيقة (يسن أن يحن عن)

مولود (غلام) أى ذكر (بشأتين وجارية) أى أنثى (بشاة) بأن يذبح بنية العقيقة ما ذكر ويطبخ كما سيأتى والحق

الاجرة فقط فإن علم فكالمؤجر والقرار عليه (قوله وله شرب فاضل لبنها) هو المتمد وان كره والصوف ونحوه كاللبن فيما ذكر وقال الخطيب إن كان بقاؤه يضرها جاز أخذه والا فلا (قوله أحجمها) هو المتمد وجلدها وكبدتها وبقية اجزائها كحجمها فلا يجوز الأكل منها (تنبيه) وارث المضحي مثله في جميع ما تقدم ويجزى في التصديق عليه ما مر في الجلد (قوله ولا تضحية لرقيق) أى غير مكاتب كما سيذكره (قوله بشرطها) وهو أن ينويها عن السيد وعن شيخنا الرملى أن الأذن للعبد متضمن لنية السيد فلا حاجة لنية العبد بل لو نواها العبد لنفسه وقعت عن السيد فراجع (قوله فله) أى للمكاتب إذا ضحى بأذن سيده وقعت عنه لا عن السيد على الراجح (قوله ومن بعض رقيق الخ) هو المتمد (قوله ولا تضحية عن الغير) نعم يصح أن يضحي الولي من ماله عن محجوره واستثناء بعضهم تضحية الامام عن المسلمين وتضحية واحد من أهل البيت وذبح أجنبي أضحية مندورة معينة ابتداء كما مر غير صحيح لأنه ليس فيها تضحية عن الغير فافهم (قوله وبأصائه تقع له) قال شيخنا ويجب التصديق بجميعها على الفقراء ولا يجوز أكل الأغنياء منها ولا الناظر على وقفها ولا ذابحها لتعذر إذن الميت في الأكل نعم إن كان الذابح ممن فيه شرط الميت فينبغى جواز أكله (فرع) تسن التسمية ثم الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ثم التكبير ويسن التثليث في ذلك ثم يستقبل القبلة بنفسه ويوجهها أيضا مذبح ذبيحته ثم الدعاء بقوله اللهم هذا منك واليك فتقبل مني

فصل في العقيقة من العق بمعنى الشق لأن ما يذبح يشق نحره ويذبح أن تسمى نسيكه وذبيحة ويكره أن تسمى عقيقة لما فيها من التفاؤل وهي لغة شعر رأس المولود وشرا ما يذبح لاجله والمعنى فيها اظهار السرور ونشر النسب غالباً فلا يرد ولد الزنا (قوله يسن) مؤكدة ممن تلزمه نفقته أن ملكها زائدة على ما في الفطرة قبل مضي أكثر مدة النفاس كما قاله شيخنا وغيره ولا تطلب ممن أيسر بعدها ولا تجوز من مال المولود لأنها تبرع وصرفها عن الوجوب القياس على الاضحية لأن كلا منهما اراقدم بلا جناية (قوله عن مولود) ولو من زنا في حق أمه إن لم يكن عاروان مات قبل السبع (قوله عن غلام) ولو احتملا كالحثي على المتمد (قوله بشأتين) وأفضل منهما ثلاث وما زاد إلى سبع ثم بعير ثم بقرة وكالشأتين سبعان من نحو بدنة فأكثر وتجاوز مشاركة جماعة سبعة فأقل في بدنة أو بقرة سواء كان كلهم عن عقيقة أو بعضهم عن أضحية أو لا ولا كما مر وفضل الذكر كالدبة (قوله بشاة) فلو جمعهما مع الاضحية بشاة كفي قاله شيخنا الرملى وهو جار على ما قاله من تداخل الولائم كما مروى ابن حجر وغيره خلافه وهو الوجه (قوله بأن يذبح) أى ما ذكر من الشأتين أو الشاة بنية العقيقة فلا يكفي بدونها

(قول للثمن وله شرب الخ) ولا يجوز بيعه قطعاً واستشكل بعضهم جواز شربه وكذا أكل الولد مع خروج الاصل عن ملكه بالتعيين (قول الشارح بشرطها) أى من النية وغيره ففيه دفع ما قيل كيف يقع عن السيد مع عدم النية (قول للثمن لا تضحية عن الغير) أى لانها عبادة (قول الشارح وبأذنه تقدم) كان مراده بذلك التوكيل السالف في الحاشية على قوله فيفيد اشتراطها الخ (قول الشارح وبأصائه) أى والفرض أنها من غير ماله وبالأولى فيما إذا كانت من ماله وقال الرافعي فينبغى أن يقع له وإن لم يوص لأنها ضرب من الصدقة وحكى عن أبي العباس السراج شيخ البخاري أنه ختم عن رسول الله ﷺ أكثر من عشرة آلاف ختمة وضحي عنه مثل ذلك

(فصل يسن الخ) (قول للثمن وجارية) قال الفقهاء إنما كان كذلك لأن الغرض منها استبقاء النفس وفداؤها فأشبهت الدية

(سكالاضحية) في المذكورات (ويسن طبخها) ويكون بحلو تفاولا بحلاوة أخلاقه (ولا يكسر عظم) تفاولا بسلامته من الآفات (وأن تذبح يوم سابع ولادته) أي المولود وبها يدخل وقت الذبح ولا تقوت بالتأخير عن السابع (ويسمى فيه ويخلق رأسه بعد ذبحها ويتصدق بزته) أي النحر (ذهبا أو فضة ويؤذن في أذنه حين يولده ويحنك بتمر) بأن يعضغ ويدلك به حنكه داخل الفم حتى ينزل إلى جوفه شيء منه ذكره في شرح للذهب روى الترمذي وغيره حديث عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرهم أن يقرن عن الغلام شاتان وعن الجارية شاة وحديث سمرة الغلام مرتين بحقيقته تذبح عنه يوم السابع ويخلق رأسه ويسمى وحديث أنه صلى الله عليه وسلم أذن في أذن الحسن حين ولدته فاطمة بالصلاة وقيل في كل حسن صحيح وروى مسلم أنه صلى الله عليه وسلم أتى بسلام حين ولد وعمرات فلا كهن ثم ففرقاه ثم مجه فيه وروى البخاري ومججه عن علي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في شاة كراهية في عقيقة الذكر بشاة كراهية في عقيقة الأنثى

(قوله وسنها الخ) أي وهي كالأضحية في سنها وسلامتها والاهداء والتصدق وقدر الواجب وجنسه ووجوبها بالنذر أو الجمل واعتبار الأقل منها قدر أو جنسا ومشاركة ولو نال وجواز الإدخال من غير الواجبة ووجوب التصديق بجميع الواجبة وجواز أكل ولدها وشرب قاضل لبنها وعدم صحة نحو البيع ولو جلدتها وغير ذلك نعم لا يجب التصديق بحزم منها نيتا ويجوز بيع الشيء ما هدى له منها قاله شيخنا (قوله ويسن طبخها) ولو مندورة نعم يعطى فتحذها نيتا للقبالة والأفضل الإيمن (قوله بحلو) كسائر الولائم ويكره بحامض ولومع حلو (قوله ولا يكسر عظم) ولو بدنة شارك بسبعها مثلا أو أكثر أو كلها عن واحد أو أكثر فان كسر فخلاف الأولى لا مكروه ويندب العنق أول النهار عند طلوع الشمس ويندب لطخ رأسه بزعفران ويكره بدم العقيقة ولم يحرم لحبر ورده بل قيل بنده ويحرم لطخ الأبواب بدمها ودم الأضحية والأفضل بشها إلى الفقراء لادعائهم اليها (قوله ولا تقوت بالتأخير) وإن مات المولود فاذا بلغ سقط العنق عن غيره وطلب منه عن نفسه ولا يقوت الحلق وماله أيضا بالتأخير ولا بالموت إلا الحلق بالموت كذا قاله شيخنا (قوله ويسمى) ولو سقطا فان جهلت ذكوره أو أنثيته سمي باسم صلح لها نحو محمد وطلحة وأن يحسن اسمه وأفضل الأسماء عبد الله وعبد الرحمن ولا يكره باسم الله تعالى غير الخاص به كالحالق كما قاله النووي ولا باسم نبي أو ملك وتكره بعبد النبي أو عبد علي وكل ما يتطير بنفيه أو إثباته بكرة وغنيمته ونافع ويسار وحرب ومرة وشهاب وشيطان وحمار وتشد الكراهة بنحو ست الناس أو العلماء أو القضاة أو العرب أو الطبيب وتحرم ملك الأملاك ورفيق الله ونحوهما ويحرم التكنية بأبي القاسم مطلقا ولا بأس بلقب حضن لا بما توسع الناس فيه مما يضاف إلى الدين كبر الدين وعماد الدين وأمين الدين فهو خلاف الأولى أو مكروه ويحرم التلقب بما يكرهه وإن كان فيه لالتحقيق كالأعمش وتحرم تكنية كافر ومبتدع وقاسق الأئمة لأنهم ليسوا من أهل التكرمة ويسن تكنية أهل الفضل ولومن النساء (قوله فيه) أي السابع ولا بأس بتسميته قبله ولو يوم ولادته كما في بعض الأخبار وقال النووي تسن في السابع لمن أراد العنق وقبله لغيره ولو ولد ليلا حسب اليوم التالي لتلك الليلة (قوله ويخلق رأسه بعد ذبحها) أي كما في الحاج ويأتي هنا ما هناك في كيفية الحلق (قوله أو فضة) هي للتنويع وعبرة الروضة فان لم تبسر ذهب وعبرة غيرها فان لم يرد بالذهب (قوله في أذنه) أي اليمنى ويقام في اليسرى ليكون أول ما يطرق سمعه في الدنيا ذكر الله تعالى ولأن فيه أمانا من تابعة الجن ولأن فيه طرد الشيطان عن نفسه حالاً إذ لم يسلم منه إلا حريم وإبنتها كما في الأخبار (قوله بأن يعضغ) أي يعضغه رجل أو امرأة من أهل الصلاح ويقدم الرطب على التمر وبعدهما حلو لم يمس النار (قوله حنكه) أي المولود ذكر أو أنثى أو غيره (قوله الغلام مرتين) أي لا ينمو نمو مثله أو لا يشفع في والديه يوم القيامة إذا لم يقر عنه وتقتاس العلامة بالعلام في هذا وغيره مما ذكر (قوله فلا كهن) من لا يلو كقيام يقوم أي مضطرب وقهر بفتح المعجمتين فتح ومجها الجيم أي تقل بر يقوه حقه في فمه وكان المولود ابن الأنبي طليحة وسماه عبد الله (قوله وقيس عليها الذهب) وقيس عليها لانه أكل ولعل أمره بها بالفضة كان لعدم وجود الذهب عندها (قوله يحصل أصل السنة بشاة) وينبغي أن مثله سبع من بدنة أو بقرة ولو عبر به كان أولى وعلم من كلامه أنه لا يحصل السنة ولا أصلها غير النعم من حيوان أو غيره وفارق الوليمة بالنص هنا كما مر (قاعدة) ينسب التهنئة في الولد والولد ونحوه بنحو باريك (قول الشارح من تارمه نفقة للولود) أي ولو بتقدير إعساره (قول الشارح من ماله) الضمير فيه راجع لقوله المولود (قول الشارح ويكون بحلو) ولا يكره بحامض (قول الشارح ولا تقوت بالتأخير) كما يؤخذ من عطف أن يذبح على يسن ولو مات طلبت أيضا ولو كان الموت قبل السابع كما طلب تسميته بعد الموت

(كتاب الأطعمة) أي الحلال وغيره من الحيوان وغيره (حيوان البحر) أي ما يعيش فيه وإذا خرج منه كان عيشه عيش مدبروح (السماك منه) أي ما هو بصورة المشهورة (حلال كيف مات) أي حنف أنفه (٢٥٧) أو بضقة أو صدمة أو انحسار ماء أو

ضربة صياد (وكذا غيره)

أي غير السمك للشهور

حلال (في الأصح وقيل

لا) يحل لأنه لا يسمى سمكا

والاول يقال سماء (وقيل

ان كل مثله في البر)

كبقروغتم (حل والا)

أي وان لم يؤكل مثله في

البر (فلا) يحل (ككلب

وحمار) الثاني زاده في

الروضة وقال وان كان في

البحر حمار الوحش المأكول

صرح به صاحب الشامل

والتهذيب وغيرهما أي

تقليبا لشبه الحرام وعلى

الثالث مالا نظيره في البر

حلال (وما يعيش في بر

وبحر كضفدع) بكسر أوله

وثالثه (وسرطان وحية)

وعقرب وسلحفاة بضم

السين وفتح اللام وتمساح

(حرم) وفي الاولين قول

والآخرين وجه بالحل

كالسمك والحرمة في

الاربعة للاستنباط وفي

الحية والعقرب للسمية

(وحيوان البر يحل منه

الأنعام) قال تعالى أحلت

لكم بهيمة الأنعام وهي

الابل والبقر والغنم

(والخيل) روى الشيخان

عن جابر نهى رسول الله

صلى الله عليه وسلم يوم

خير عن لحوم الحر الأهلية

الله فيو بغير شدة ورزقك بره والرد بنحو جزاك الله خيرا

(كتاب الأطعمة)

جمع طعام بمعنى مطعم وذ كره عقب الصيد لبيان ما يحل منه وما لا يحل كما ذكر عقبه الأضحية لبيان ما يجزى فيها وما لا يجزى به العالم بطليله وغلب في الترجمة غير الحيوان عليه أو أنه طعام حلال والحيوان طعام بحسب المال (قوله أي الحلال الخ) أي من حيث ذاه لا معنى خارج كنصب ونحوه كتغير وثن وسمية (قوله غيره) منه الدنيلس بتشديد النون المكسورة وهو المعروف بأما الحاول ومنه القرش للعروف ويقال له لحم بلام ومعجمة مفتوحين ومنه الدعاميص ويقال له دود الماء (قوله المشهور) هو جواب عما ذكره بعده من التسمية بالسمك فيهما (قوله لأنه لا يسمى سمكا) فيه تصريح بأن الحل تابع للاسم على الوجهين والوجه أنه لا حاجة اليه على الاول (قوله وما يعيش في بر وبحر) أي ماشاء ذلك (قوله كضفدع) بكسر أوله وثالثه وبكسر أوله وفتح ثالثه وعكسه بضم أوله وفتح ثالثه ومن خواصه أنه لا عظم له وأنه إذا كفي طشت في بركة هو فيها منع من نسيقه فيها (قوله وسرطان) ويقال له عقرب الماء وهو يتولد من لحم الدنيلس غالبا (قوله وفتح اللام) أوضها (قوله وتمساح) ونسناس وترسة ويقال لها اللجاء بالجيم وللراد بالنسناس البري لأنه نوع من القروء بخلاف البحري كما علم (قوله للسمية) الوجه أن هذه حكمة لاعلة فان الحرمة ثابتة وان لم تكن سمية مع أن حيوان البحر الذي فيه السمية يحرم للضرر كما مر نعم ما كان من هذا النوع له نظير ما كول من البر كفرس البحر يحل بتذكيته لا بدونها على التعمد (قوله وحيوان البر) أي ماشاء أن لا يعيش الا فيه وعيشه في البحر عيش مدبروح (قوله يحل منه) أي يذبحه بشرطه (قوله الأنعام) سميت بذلك لكثرة نعم الله على عباده فيها من دروسل وشعروصوف ووبرور كوب وغير ذلك (قوله والخيل) وأصل خلقها من الرمح وهي أربعة أنواع منها العتاق أبوها عريبان وللقرف أبوها عجمي وأمه عربية والمهجين عكسه ومنها البراذين أبوها عجميان وسميت خيلا لاختيالهافي مشيها (قوله وبقر)

(كتاب الأطعمة)

(قول الشارح أي ما هو بصورة المشهورة) يريد دفع ما قيل عبارة اللحن تقتضي اختصاص اسم السمك بالنوع المشهور والأصح عدم الاختصاص (قول الشارح أو انحسار ماء الخ) قال أبو حنيفة بحرمة التي مات طافيا واستدل أئمتنا بحديث العنبر وإطلاق حديث هو الطهور ماؤه الحل ميتته قال القفال رحمه الله انما اختص السمك بعدم اشتراط الذكاة لأنه لا دم له يسيل وعيشه في الماء ينطقه ويطيبه وإذا فارقه لم يلبث أن ترهق روحه وقد لا تنبها له آلات الذبح قبل موته بخلاف غيره أقول الجراد وجد في الشق الاول من كلامه دون ما بعده (قول اللحن حل) أي بشرط الزكاة على هذا الوجه (قول اللحن وما يعيش في بر الخ) لو فرض أن الحية والعقرب لا يعيشان الا في البحر حرمتا أيضا للسمية خلاف ظاهر العبارة قال الماوردي رحمه الله حيوان البحر أقسام مباح ومحظور ومختلف فيه فالضفدع وذوات السموم حرام والسمك على اختلاف أنواعه حلال وما يعيش في البر والبحر فان كان يستقر في البر ومراعاة في البحر كطير الماء حل وبالعكس كالسلحفاة يحرم وان استقر فيهما ومراعاة فيهما ينظر أغلب أحواله فان استوت فوجهان (قول اللحن كضفدع) ورد النهي عن قتلها (فائدة) ذكر ابن مطرف أن السرطان يتولد من اللحم الذي في الدنيلس (قول اللحن وبقر وحش وحماره) أي وان استأنسا كما يحرم الأهل وان استوحش

وأذن في لحوم الخيل (وبقر وحش وحماره) وروى الشيخان

(٣٣) - (قليوبي وعميرة) - رابع

أنه صلى الله عليه وسلم قال في الثاني كلوا من لحواته

كل

أكل منه وليس به الاول

سميت بذلك لانها تفر الارض أى تشقها ومنها الجواميس كالحرباب وتقيده بالوحش لا لاخراج الأهل بل لحطب الحمار عليه (قوله وظي) بالمعنى الشامل للفرزال ومنه نيس الجبل بالجيم وللوحدة للفتوحين ويسمى الوعل بفتح الواو مع فتح العين وكسرها ويضم الواو مع كسر العين ويسمى الحرنيت بمجمة فهمة لثنتين بينهما تحية ويسمى الأيل بمزة مفتوحة فتحية مشددة مكسورة (قوله وضيع) هو اسم للذكر والأنثى وجمعهما ضباع كسبع وسباع قاله ابن الأنبارى وقال الأزهري هو اسم للأنثى فقط ويقال لها ضباع وضباعة وجمعها ضبعات ولا يقال ضبعة ويقال للذكر ضبعان بكسر فسكون ويقال للثني منهما أو من أحدهما الضبعان بفتح أوله وضم ثانيه وكسر آخره ومن شاء أنه يحيض ومن حقق أنه يتناوم حتى يصاد وهو ستة ذكرو ستة أنثى (قوله وشب) وهو حيوان يشبه الثور يعيش نحو سبع مائة سنة ومن شاء أنه لا يشرب الماء وأنه يبول في كل أو بين يومين يوم مرة وأنه للاثني منه فرجان ولذا ذكره كران ومنه أم حنين بمهمة مضمومة فموحدة مفتوحة فتحية ساكنة فتون دوية قدر الكف صفراء كبيرة البطن تشبه الحرباء وقيل هي الحرباء (قوله كل على مائة صلى الله عليه وسلم) ولم يأكل منه قط قيل له أحرام هو فقال لا ولكن ليس بأرض قومي فنفسى تعافه (قوله وأرنب) وهو يشبه الغنق غير أنه قصير الديدن طويل الرجلين كاليربوع ويقال للاثني منه عكرشة ولولدها خربق (قوله وتلب) ويكنى أبا الحسين وأتاه سيفها أى يطلوها للعقاب كذا قالوه وفيه نظر بما مر أن التولد بين ما كول وغيره لا يحل الآن يقال ان هذا أمر غير محقق فان تحقق عمله فراجعه ومن شاءه الروغان وأتاه ثعلبة وكنيتها أم هر بل قيل ومنه الثغاب الثلاثة ثم الفاء (قوله ويربوع) نوع من الفأر كائن عرس وحلمها مستثنى منه واليربوع قصير الديدن طويل الرجلين كما مر عكس الزرافة (قوله وفنك) دوية يؤخذ من جلدها الفراء كالسمور (قوله وسمور) حيوان كالسمور ويحل القنفذ ومنه الدليل والوبر بموحدة ساكنة في شكل القنفذ ويسمى غم بنى اسرائيل وابن عرس والحوصل والقام والسجلب وهو في شكل اليربوع وهذه الثلاثة يؤخذ منها الفراء كالسمور والآخران من ثعالب الترك ويحرم اليربوع بموحدتين مفتوحة فساكنة ويقال له الفرائق بالفاء أوله وهو من السباع ويعدى الأسد وتحرم الزرافة على الأصح في المجموع وفي الباب أنها حلال وبه قال بغوى وصوبه الأذرى والزركشى وهو حيوان طويل الديدن قصير الرجلين عكس اليربوع ذكر أنها متولدة من سبع حيوانات لان الزرافة بمعنى الجماعة لغة لها رأس كالابل وجلد كالغمر وذنب كالظبي وقرون وقوامم واغلاق كالبقرة في الثلاثة لكن لا ركب لها في يديها وقيل غير ذلك وقيل متولدة بين ما كولين وهذا وجه القول بحلها المذكور (قوله ويحرم بقل) وان حملته فرس لأنه متولدة منها ومن الحمار وأكثر شبهه بأمه ويحرم ذبحها مادامت حاملا به لأنه إلى موته نعم التولد بين فرس وحمار وحشى لم يحرم (قوله وحمار أهلك) وكنية الذكرا بوز يادوا لأنثى أم محمود (قوله وكل ذى ناب)

(قول اللان وضيع) هو اسم للاثني ويقال للذكر ضبعان (قول اللان وضيع) العرب نستطيعه وتعدى (قول الشارح لانه بنت بوركها اليه الخ) لم يبلغ أباحنيقة الحديث فحرمه (قول الشارح لان العرب) أى وثابها ضعيف أيضا (قول الشارح والحير) أى فتحريم الحير لم يقع الا في زمن خير وقبله كانت حلالا وبها رد على من تمسك في تحريم الحيل بآية والحيل والبغال والحير تركبوها من حيث انه في معرض الامتنان ولم يذكر الا كل وجه الرد أن الآية مكية فلودلت على التحريم لزم تحريم الحير قبل خير وهو ممتنع بالاتفاق (قول اللان وكل ذى ناب) قيل ينبغي أن يستثنى من ذى الناب الضبع والتعلب واليربوع وقوله ناب للمعنى فيه أن عيشه من فرسته التي تكسرها بنابه

(وظي) بالإجماع (وضيع) يضم الباء مثل جابر رضى الله عنه الضبع صيد يؤكل قال نعم قيل له قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نعم رواه الترمذى وغيره وقال حسن صحيح (وضيع) روى الشيخان أما كل على مائة رسول الله صلى الله عليه وسلم (وأرنب) لانه بنت بوركها اليه صلى الله عليه وسلم وقبله رواه الشيخان زاد البخارى وأكل منه (وتلب) بالثنية (ويربوع وفنك) بفتح الفاء والنون (وسمور) بفتح السين وضم الليم للتشديد لان العرب تستطيب الأربعة وظاهر أن المراد في كل مما ذكر الذكر والأنثى (ويحرم بقل) روى أبو داود عن جابر بن عبد الله بن خير الحيل والبغال والحمار فنهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن البغال ولم نهنا عن الحيل واحسانه على شرط مسلم (وحمار أهلك) لحديث جابر السابق عن الشيخين (وكل ذى ناب من السباع)

وعقوب (بكسر الهم) (من الطير) انتهى من الأول في حديث الشيخين وعن الثاني في حديث مسلم والرازي من الأول ما يبدو على الحيوان فيتقوى بنابه (كأسد ونمر) بفتح النون وكسر الهم (ودب) بالهمزة (ودب) وفيل وفرد وباز وشاهين

وصفر ونسر) بفتح أوله (وعقوب وكذا ابن آوى) بالمد (وهرة وحش في الأصح) لأن الأول تستخيه العرب والثاني يبدو بنابه والثاني في الأول نظر إلى ضعف نابه وفي الثاني قاسه على حمار الوحش وتحرم الهرة الأهلية أيضا على الصحيح (ويحرم ما نذب قتله كحبة وعقرب وغراب أبقع وحداة) بكسر الحاء وبالهمز (وقارة) بالهمز (وكل سبع) بضم الباء (ضار) بالتخفيف أي عاد فله حرمة سببان انتهى عن أكله والأمر يقتله روى الشيخان حديث خمس يقتلن الغراب والحدأة والقارة والعقرب والكلب العقور وفي رواية يسلم الغراب الأبقع والحبة بدل العقرب وفي رواية له أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل خمس إلى آخره في رواية لأبي داود والترمذي ذكر السبع العادي مع الحمة فأخذ من الأمر بالقتل حرمة إلا كل (وكذا رخعة) لحبث غذائها بالجيف (وبغاة) بفتح الموحدة

لأن كلمة من فريسته كذا الخلب كاسد وله سبعة اسم وثلاثون اسما (قوله وعقوب من الطير) ومنه الرش والعلق والترنير والصرد (قوله ونمر) بفتح النون وكسر الهم وسكون الهم مع فتح النون وكسرها سمي بذلك لاختلاف لونه لا يزال غضبا متعجبا بنفسه إن شبع لم تلبث أيام (قوله ودب) بالهمز وتركه وطبعه لا تفراد الوحدة وينام بأحدى عينيه (قوله وفرد) وطبعه ذكاء الفهم وسرعته والانس بالناس والضحك ومنه النساس البري كما مر وهذا آخر أمثلة ذى الناب (قوله وشاهين) هو فارسى معرب (قوله وصفر) بالصاد والزاي أو السين وهو من عطف العام (قوله ونسر) بفتح أوله وضمه وكسره (قوله وعقوب) نوع من الحدأة (قوله وكذا ابن آوى بالمد) أي في الجملة أوله وهو مفرد وجمعه نبات آوى سمي بذلك لأنه يأوى إلى جنبه يعوى إذا استوحش ليلا وصباحه يشبه صياح الميكان وهو كره الرجح دون الكلب وفيه شبه من الذئب والتطيب ومن خواصه أنه إذا مر تحت حائط عليه دجاج تساقطت من شدة خوفها منه وهذا ما بعد ملحق بذى الناب وأفرده للخلاف فيه (قوله وهرة وحش) وهي للروقة بالنفس وقيل غيره فهي حرام ويلحق بها في الحرمة ابن مقرض بضم مضومة ففان ما كنهته لمهله مكسورة فضاء معجمة أو بكسر الهم وفتح الراء يقال له الدلق بضم فتفتح وهو دويبة أصغر من الفأر كحلاء اللون طويلة الظهر تقتل الحمار وتقرض النبات (قوله وتحرم المرأة الأهلية) كالوحشية للتقدمة وهي السنور وفي تسميته بالصحيح فيها جواب عن تخصيص الصنف لها بالوحش فقام (قوله ويحرم ما نذب قتله) ومنه القمل والبرغوث والبق والبعوض والزنبور (قوله كحبة وعقرب) هما اسم للذ كزوالاثنى (قوله وغراب أبقع) ويقال له الأعور لحدة بصره أو لكونه يغمض إحدى عينيه عند النظر وسيأتي آتفا (قوله وحداة) بوزن ضبه (قوله وقارة) ومنها الجرذان (قوله والكلب العقور) هذا القيد لعل الذئب والافه وحرام مطلقا ويحرم قتل غير العقور وقيل يجوز قتل ما لا تقع فيه ولا ضرر كما نقل عن والده شيخنا الرملي تبعه اللامام الشافعي رضي الله عنه (قوله وكذا رخعة) طائر أبيض كبير بطي الطيران مصفر للبقار (قوله وبغاة الخ) هي من البوم وهو حرام بأنواعه كالهامة والصدى والضوع وملاعب ظله وغراب الليل ومنه الحفائش وهو الطوطاء نعم استثنى شيخنا الرملي من البغاة النور ويسمى الجوزية فقال أنه حلال ويحرم الرخ وهو أعظم الطيور جثة لأن طول جناحه عشرة آلاف باع المساوية لأربعين ألف ذراع (قوله يقال له الزاغ) بمجمتين وقد يكون عقر للنقار والرجلين هذا أحد ترغيبه والآخر أسود أو رمادي اللون يسمى التذاف الصغير وهو حلال على الأصح للضعف أيضا (قوله ويحرم الغراب الأسود الكبير) ويسمى وهي ميتة وكذا يقال في ذى الخلب (قول الشارح بفتح النون وكسر الهم) ويجوز أن كان الهم مع فتح النون وكسرها (قول اللين وشاهين) هو فارسى معرب (قول اللين وصفر) قيل الصواب أن هذا مع الذئب قبله من عطف العام على الخاص (قول اللين ونمر) قال ابن الصباغ لا تحلبه يبدو به ولو كنه خيث كالرخعة (قائدة) قال ابن مطرف النسر مثلث النون (قول اللين وهرة) قال ابن الصباغ رحمه الله ويحرم النمس لأن له نابا يبدو به على الدجاج وهو أسوأ حالا من الهرة (قول الشارح لأن الأول تستخيه) زاد الزركشي من جنس الكلاب وله ناب يبدو به أو يأكل النجاسات (قول اللين ويحرم ما نذب قتله) لأن الأمر بقتله أسقط احترامه ومنع اقتناؤه ولو وطئ شخص بهيمة ما كوله وجب ذبحها وحل أكلها (قول اللين كحبة) هي وكذا العقرب تطلق على الذكر والأنثى

وبالمعجمة والمثلثة طائر أبيض بطي الطيران أصغر من الحدأة ملحق بها (والاصح حل غراب زرع) وهو أسود صغير يقال له الزاغ بمجمتين وقد يكون عقر للنقار والرجلين لأنه مستطاب يأكل الزرع والثاني نظر إلى أنه غراب ويحرم الغراب الأسود الكبير في الأصح وقطعه به

بيضا) بفتح اللوحدين
وتشديد الثانية وعجم العين
وبالقصر وهو المعروف
بالهرة (وطاوس) لأنها
مستخبثان والثاني يفتح
ذلك (وتحل فاعلة وكركي
ووط) بفتح أوله (واوز)
بكسر أوله وفتح ثانيه
(ودجاج) بفتح أوله (وحمام
وهو كل ما عب) أي شرب
الماء من غير مص (وهدر)
أي صوت (وما على شكل
صفور) بضم أوله (وان
اختلف لونه ونوعه كندليب)
بفتح العين والهمزة الميمتين
فيهما نون وآخره موحدة
بعد تخانية (وصعوة)
بفتح الصاد وسكون العين
الهمزتين (وزرزور) بضم
أوله لأنها من الطييات وقال
تعالى أحل لكم الطييات
(لاخفاف) بضم الحاء
وتشديد الطاء في الصحاح
(ونمل ونحل وذباب) بضم
المعجمة (وحشرات) بفتح
السين (كخفساء) بضم
الحاء وفتح الفاء وبلد
(ودود) أي فاتها لا نحل
لاستخبثاتها وفي التنزيل
في صفة النبي ﷺ ويحرم
عليهم الحباث وتقدم حل
أكل دود الخل والفاكهة
مع (وكذا ما تولد من
ما كولد وغيره) لا يحل

القنفذ الكبير والجبل لأنه يسكن الجبال ويحرم بقية أنواع الغراب كالقمق ويقال القمق وهو على قدر
الحلطة طويل الذنب وذو لونين أبيض وأسود قليل وهو لا يقع السابق والمعروف أن لا يقع ما لونه بسواد ورماذه
يتشامم العرب بصوته ويعرف بالأعور كما مر (قوله وهو المعروف بالهرة) وليست من طيور العرب بل
تجلب من النوبة واليمن ولها قوة على حكاية الأصوات وقبول التلقين (قوله وطاوس) وهو ذو ألوان في
ريشه يعجب بها وبنفسه وهو عفيف طبعاً لكنه يتشامم باقتنائه (قوله ووط) هو من الأوز
فقط الأوز بضمه عام (قوله وحمام) هو بتفسيره للذكور يشمل غير الحمام المعروف كالحمام والقطا
واللباسي والدرج والفاخت والحباري والشقراق وأبو قردان والحمة والحجل ويسمى دجاج البر والقبيج
بالقاف والوحدة للفتوحتين والجيم ويسمى ذكره يعقوب والقمرى ويقال لذكره ورشان وشفنين
بكسر الشين والنون بينهما فاعلة كنة ويطلق على ذكر الحمام كما مر (قوله وهدر) هو لازم لعب
قد كرهنا كيد (قوله وما على شكل عصفور) سمي بذلك لما قيل أنه عصي نبي الله سليمان صلى الله عليه
وسلم وفر منه وكنته أبو يعقوب ومنه النمر بضم النون وفتح العين المعجمة ويصغر على تغير ومنه حديث
أبا عمير ما فعل النمر كما قيل والبلبل بضم اللوحدين ويقال له الهزار والتم بكسر المثناة كالأوز والتهب بكسر
المثناة أوله كاللقلق والتنوط بضم المثناة أوله وسكون النون وكسر الواو وقيل بفتح المثناة أوله كالدرج
(قوله بضم أوله) ويجوز فتحه (قوله كندليب) وهو المعروف بالهزار بفتح الهاء كما مر يلتذ بصوته
(قوله وصعوة) صغير أحمر الرأس (قوله وزرزور) بضم أوله وثالثه للمعجمين سمي بذلك لأن صوته
الزرزرة (قوله لاخفاف) وهو المعروف بعصفور الجنة نسب إليها زهده في أقوات الناس ويطلق الخفاف
على الخفافش وهو الوطواط وهو حرام أيضاً وكذا النمس والتهاس والصوع وملاعب ظله واللقق كما مر
(قوله ونمل) ويحل قتل الصغير الأحمر منه لا يذاته وسمى بذلك لتشمله بكثرة ما يحمل مع قلة قوائمه وهو
لا خوف له وعيشه بالشتم مع أنه أحرص الحيوان على القوت (قوله ونحل) جمع مفردة نحلة ويقال له الدبر
بفتح الهمزة وسكون اللوحدة أوحى إليه في يوم الرحمة وهو عيد الفطر وهو حيوان في طبعه الشجاعة والنظر
في العواقب والفهم ومعرفة فصول السنة وأوقات المطر وتدير الرعي والمرنع وطاعة الأمير وبديع الصنعة
وذكر أنه تسعة أصناف (قوله وذباب) مفرد جمعه أذبة كغراب وأغربة وقيل جمع وهو أجمل الحيوان
يلقى نفسه فيما يهلكه كالنار والراديه المعروف ويطلق على ما يشمل البعوض والناموس والقمل والبرغوث
والبق والنمل والنحل وغيرها فاعلة على هذا عام ومنه الحديث الصحيح الذباب كله في النار إلا النحل أي
لتعذيب أهلها به لا لتعذيبه بها (قوله وحشرات) ومنها الحرايا بكسر الحاء وسكون الراء وفتح اللوحدة
تموت قصورها وهي كالفار تتلون بساتر ألوان ومنها حمار قبان بوحدة مشددة بعد القاف وهي دابة كالدينار
ومنها الحزدون بهمزتين مكسورة فاعلة كنة فتدال معجمة مفتوحة كالورل (قوله كخفساء) منها الزعقوق
ويسمى الجعلان بضم الجيم ومنها الججد بمجمتين مضمومتين وهو الصرصار (قوله ما تولد من
ما كولد) وإن كان على صورة الماء كولد وولد على غير صورة الماء كولد نحو كلب

(قول المتن بيضا) قال الزركشي ليست من طيور العرب وإنما تجلب من النوبة واليمن (قول المتن وتحل فاعلة
الخ) قال القاضي قاعدة للشافعي رضي الله عنه أن كل طير يأكل الطاهر ولا يكون نهاشاً فهو حلال إلا ما استثنى
(قول المتن ونمل ونحل) قال القفال الحكمة فيها أنه لا حمية فيها يتنفع بها (قول المتن وحشرات) يستثنى
منها القنفذ واليربوع والورير

تقليبا لأصله الحرام (ومالا نص فيه ان استطابه أهل سار وطباع سليمة من العرب في حاله قاهية حل وان استخبثوه فلا وان جهل اسم حيوان سئلا عنه وعمل بتسميتهم) له مما هو حلال أو حرام (وان لم يكن له اسم عندهم اعتبر بالأشبه به) (٢٦١)

من شاتين (فرع) يراعى في المسوخ أصله ان بدلت صفته فقط فان بدلت ذاته كلبن صار دما ولو كرامة لولى اعتبر حاله الآن فيحرم أكله ويخرج عن ملك مالكه فان عاد لبنا عاد لملك مالكه كجلد دبغ فيجب رده اليه ويحل تناوله ويخرج بالمسوخ ما لم يمسح كلبن خرج من ضرعه دما ومنى كذلك فهو باق على طهارته مطلقا (قوله تقليبا لأصله الحرام) ومنه النهاس ويقال له السمع بكسر السين من الضبع والذئب والزرافة لما تقدم (قوله العرب) أى اثنان منهم ويقدم الأكر فقر يش والمبرة في كل زمن بأهله ان لم يسبق فيه حل عن قبلهم أو حرمة فان لم يوجدوا فهو حلال نظرا لأصله (قوله في صورة أو طبع أو طعم لحم) ويقسم الطبع فالطعم فالصورة (فائدة) قال الفزويني وروى في الحديث عن عمر أن الله خلق في الأرض ألف أمة ستمائة في البحر وأربعمائة في البر وقال مقاتل بن حبان ان لله تعالى ثمانين ألف عالم أو بعون ألفا في البر وأربعون ألفا في البحر (قوله وهي التي الخ) هو تفسير لمعنى الجلالة والمراد ما علفت بنجس مطلقا ولو من غير الطفرة لأنه يكره اطعامها ومنه شاة ارتضت بلبن نحو كلب أو أتان وسقى الزرع بالنجس مثل الملف به على العتيد وخرج بذلك بيض صلق بنجس وزرع نبت في نجس فلا يكره وخرج بالنجس التنجس فلا يكره أيضا (قوله والنتن) عطفه على الرائحة تفسير وكالرائحة الطعم واللون (قوله فان علفت طاهرا) وكذا بنجس أو متنجس وخرج بالملف والالتغير بالتسل مثلا فلا تزول به الكراهة (قوله ويجرى الخلاف في لبنها وبيضها) وكذا عرقها وصفوها وشعرها وجنينها ولدها نهم لا كراهة في لبن فرس ولنت بئلا ولو في نحو لحم ما كولة علفت حراما كغصوب ومسروق (قوله حتى تطفأ أربعين ليلة) هذا بالنظر للاغلب من أن التغير يزول بذلك لأن كل أكلة يمكث نفعها في البدن أربعين يوما فلوزال التغير بدون ذلك أو بغير علف زالت الكراهة نعم ما ذكر مندوب في البدنة وينبغي في البقرة ان تطفأ ثلاثين يوما وفي الشاة سبعة أيام وفي الدجاجة ثلاثة لخبر ورد بذلك ولو عاد التغير عادت الكراهة (قوله يصدق بالحرمة والكراهة) وقدمت على الحرمة للاتفاق على طهارة المعروفة بذلك حال الحياة ولأن التغير كتنن اللحم الذي وهو لا يحرم ما لم يضر (قوله مائع) قيد ليناسب كلام الصنف اذ الحكم في الحامد كذلك (قوله حرم) أى ما لم يكن معفو عنه كبول وروث بقر الدباسة على الحب فله الأكل منه ولو جميعه الا ما علم تنجسه قال شيخنا ويندبه اذا أكل ما لم يعلم طهارته أن يغسل فيه منه احتياطا (قوله بمخامرة) أى بمباشرة ومخالطة والمراد بالتنجس ما فيه نجاسة فيعم للتنجس (قوله كحجامة) لافصادة وحلاقة ومشاطة لبدن أو غيره بطاهر وكلامهم شامل لكراهة ما كسب بالشئنة للمعولة من شعر الخنزير لسكران (قوله وكفس لزبل) ودبغ وجزارة وصباغة بغير طاهر لاصباغة لتحوط ولا حياكة ولا نحوهما من سائر الحرف الحالية عن ذلك وأفضل للكاسب الزراعة ثم الصناعة ثم التجارة (قوله ونحوه) أى الزبل كالعنزة والسرقين أو نحو الكفس مما تقدم والأول أولى لسلامته من التكرار (قوله مكر وملاحر) الكامل الاتفاع به كما يأتي (قوله ويسن أن لا يأكله) أى لا يتفجع به الحرس سواء الكاسب له أو

من شاتين (فرع) يراعى في المسوخ أصله ان بدلت صفته فقط فان بدلت ذاته كلبن صار دما ولو كرامة لولى اعتبر حاله الآن فيحرم أكله ويخرج عن ملك مالكه فان عاد لبنا عاد لملك مالكه كجلد دبغ فيجب رده اليه ويحل تناوله ويخرج بالمسوخ ما لم يمسح كلبن خرج من ضرعه دما ومنى كذلك فهو باق على طهارته مطلقا (قوله تقليبا لأصله الحرام) ومنه النهاس ويقال له السمع بكسر السين من الضبع والذئب والزرافة لما تقدم (قوله العرب) أى اثنان منهم ويقدم الأكر فقر يش والمبرة في كل زمن بأهله ان لم يسبق فيه حل عن قبلهم أو حرمة فان لم يوجدوا فهو حلال نظرا لأصله (قوله في صورة أو طبع أو طعم لحم) ويقسم الطبع فالطعم فالصورة (فائدة) قال الفزويني وروى في الحديث عن عمر أن الله خلق في الأرض ألف أمة ستمائة في البحر وأربعمائة في البر وقال مقاتل بن حبان ان لله تعالى ثمانين ألف عالم أو بعون ألفا في البر وأربعون ألفا في البحر (قوله وهي التي الخ) هو تفسير لمعنى الجلالة والمراد ما علفت بنجس مطلقا ولو من غير الطفرة لأنه يكره اطعامها ومنه شاة ارتضت بلبن نحو كلب أو أتان وسقى الزرع بالنجس مثل الملف به على العتيد وخرج بذلك بيض صلق بنجس وزرع نبت في نجس فلا يكره وخرج بالنجس التنجس فلا يكره أيضا (قوله والنتن) عطفه على الرائحة تفسير وكالرائحة الطعم واللون (قوله فان علفت طاهرا) وكذا بنجس أو متنجس وخرج بالملف والالتغير بالتسل مثلا فلا تزول به الكراهة (قوله ويجرى الخلاف في لبنها وبيضها) وكذا عرقها وصفوها وشعرها وجنينها ولدها نهم لا كراهة في لبن فرس ولنت بئلا ولو في نحو لحم ما كولة علفت حراما كغصوب ومسروق (قوله حتى تطفأ أربعين ليلة) هذا بالنظر للاغلب من أن التغير يزول بذلك لأن كل أكلة يمكث نفعها في البدن أربعين يوما فلوزال التغير بدون ذلك أو بغير علف زالت الكراهة نعم ما ذكر مندوب في البدنة وينبغي في البقرة ان تطفأ ثلاثين يوما وفي الشاة سبعة أيام وفي الدجاجة ثلاثة لخبر ورد بذلك ولو عاد التغير عادت الكراهة (قوله يصدق بالحرمة والكراهة) وقدمت على الحرمة للاتفاق على طهارة المعروفة بذلك حال الحياة ولأن التغير كتنن اللحم الذي وهو لا يحرم ما لم يضر (قوله مائع) قيد ليناسب كلام الصنف اذ الحكم في الحامد كذلك (قوله حرم) أى ما لم يكن معفو عنه كبول وروث بقر الدباسة على الحب فله الأكل منه ولو جميعه الا ما علم تنجسه قال شيخنا ويندبه اذا أكل ما لم يعلم طهارته أن يغسل فيه منه احتياطا (قوله بمخامرة) أى بمباشرة ومخالطة والمراد بالتنجس ما فيه نجاسة فيعم للتنجس (قوله كحجامة) لافصادة وحلاقة ومشاطة لبدن أو غيره بطاهر وكلامهم شامل لكراهة ما كسب بالشئنة للمعولة من شعر الخنزير لسكران (قوله وكفس لزبل) ودبغ وجزارة وصباغة بغير طاهر لاصباغة لتحوط ولا حياكة ولا نحوهما من سائر الحرف الحالية عن ذلك وأفضل للكاسب الزراعة ثم الصناعة ثم التجارة (قوله ونحوه) أى الزبل كالعنزة والسرقين أو نحو الكفس مما تقدم والأول أولى لسلامته من التكرار (قوله مكر وملاحر) الكامل الاتفاع به كما يأتي (قوله ويسن أن لا يأكله) أى لا يتفجع به الحرس سواء الكاسب له أو

(قول للنن ومالا نص فيه الخ) دليل هذا قوله تعالى قل أحل لكم الطيبات أى ما استطيبه النفوس والخطاب مع قوم الرسول ﷺ وغيرهم لهم في ذلك تبع وينبغي الاكتفاء بقول شخصين منهم ولو اختلف خبران وخبران فالظاهر التحريم كذا في الزركشي وفي التصحيح ما يخالفه فليراجع (قول للنن وقيل يكره) أى لأنها كاللحم النتن (قول النتن فان علفت طاهرا) مثلهما للتنجس فيما يظهر ولوزالت الرائحة ثم عادت فينتجه

بفسله كما تقدم في باب النجاسة فيحل بعد غسله (وما كسب بمخامرة نجس كحجامة وكفس) لزبل ونحوه (مكروه) لا يكره حر أو عبد (ويسن أن لا يأكله)

(و) أن يطعم رقيقه ولا يكره (٣٦٢) له كسبه جراً أو عبد (وناضحه) وهو البعير وغيره يستحق عليه المأوى مالك وغيره حديثاً أنه

سئل عن كسب
الحجامة فهي عنه وقال
أطعمه رقيقك وأعلقه
تلمحك (وعمل جنين وجد
ميتاً في بطن مذكاة) بالمعجمة
روى أبو داود وغيره
حديث أبي سعيد الخدري
قلنا يا رسول الله اتنا نحر
الأبل ونذبح البقرة والشاة
فنجد في بطنها الجنين
أفئلقه أم نأكله فقال
كلوه إن شئتم فإن ذكاته
ذكاة أمه أي ذكاتها التي
أحلتها أحلتها بعلها وظاهر
أن سؤالهم عن الميت لأنه
عمل الشك بخلاف الحي
للممكن الذبح فمن المعلوم أنه
لا يعمل إلا بالتذكية فيكون
الجواب عن الميت ليطلق
السؤال (ومن خاف على
نفسه موتاً أو مرضاً مخوفاً)
من عدم الأكل فقد حلال
ياكله ويسمى مضطراً
(ووجد محرماً) كهيئة
ولحم خنزير (لزمه أكله
وقيل يجوز) له الأكل
وركه (فإن توقع حلالاً
قريباً) أي على قرب (لم يجوز
غيره سد الرق) وفي سده
الوجوب وقيل الجواز
أخذاً بما تقدم (والا) أي
وإن لم يتوقعه (ففي قول
يشيع) جوازاً (والأظهر
سد الرق) فقط لا بدفع
الضرورة به فيجب في الأصح
والا أن يخاف تلفاً لن
لنفسه (عليه فيشيع قطماً
وجوباً في الأصح) (وله) أي المضطر (أكل آدمي ميت) لأن حرمة الحي أعظم فلو كان قديماً لم يمتسك في أكله وجهان قال في الروضة للشيخ

غيره ولو يتبرأ كل كسفة أو هدية فتسكروه بذلك (قوله وأن يطعمه رقيقه الخ) المراد أن يملك الحر
يتنفع به سواء يملك الكاسباً وغيره ولم يكره كالحرف لشرف الحر عليه (قوله فهي عنه) وصرفه عن
الحرمة أن النبي ﷺ احتج وأعطى الحجامة أجرته وقال أطعمه رقيقك وناضحك فاعطاه
الأجرة دليل على جواز أخذها والأصل فيما يجوز أخذه جواز الانتفاع به وأمره بأطعمه لرقيقه وناضحه
ليس صريحاً في منعه منه وإنما يفيد الأول وهو المطلوب ولو كان يعطى الحجامة حراماً لم يجز دفع الأجرة
له لأن كل صنعة محرمة لا يجوز دفع أجره لفاعلها ولا يجوز لفاعلها أخذها كأكل كل صنعة مكرهة يكره
فيها ما ذكر (فرع) لا يحرم الأكل ولا للعامة ولا أخذ الصدقة والهدية عن أكرماله حرام إلا ما علم
حرمة ولا يخفى الورع (قوله جنين) أي ليس علقه ولا مضغة وميت عقب ذبح أمه لا قبله حالاً ولم ينفصل
منه شيء قبل ذبحها أو بعده وفيه حياة مستقرة كخروج رأسه وإن عاد ولم ينسب موته إلى سبب كضربه
نم أن خرج رأسه وفيه حياة مستقرة فذبحته وميت قبل انفصاله حل لو خرج وفيه حركة مذبوح كذلك
ولو شك في موته بذبحها أو لم يعمل ولو مكث بعد ذكاته ما من منطوي لا حياته مات لم يعمل (قوله في بطن مذكاة)
بذكاة شرعية ولو بسهم أو بجراحة أو يموت بحتف أنفه كافي حيوان البحر ولو وجد جنين في بطن
الجنين حل أيضاً لشمول الحكم له (قوله إن شئتم) دفع توهم الوجوب من الأمر بالأكل أي أكله مباح
لكم (قوله أي ذكاتها الخ) يفيد أن ذكاة أمه مرفوعة خبراً لأن ويجوز نصبه بزعم الحافظ الذي هو
الباء للوحدة لا الكاف التي ذهب إليها الحنفية من عدم حلها إلا بذبحه كما هو أدل وأمكن فيه ذلك لم يحتج إلى
السؤال عنه فهو من التهاوت التي لا معنى له فتأمل (قوله ومن خاف) أي وهو معصوم ولو كافراً فخرج
لترده والحر في وتارك الصلاة وقاطع الطريق وقاطع عليه قصاص وخرج فهو عاص بنحو سفر لا بأقامة
ومعنى خاف علم أو ظن بوجهان أو استوى الأمران ولا يتوقف على قول نحو طيب (قوله مرضاً مخوفاً) وكذا
غير مخوف مما يبيح التيمم ولو بانقطاع عن رقيقة أو بطل برء وإن دام زماناً طويلاً (قوله وجد محرماً)
بتشديد الراء المفتوحة من مأكول أو مشروب غير مسكر ويقدم غير المقلظ عليه قال شيخنا وجوباً أو غير
بين ميتة مأكول وغيره ولم يمتد الخطيب بتقديم الأولى وجوباً (تنبيه) يظهر من كلامهم وجوب
الاجتهاد في اشتباه ميتة بذكاة وفي اشتباه ميتة آدمي بغيرها وفي اشتباه ميتة غير مقلظ بميتة ولا يطرأ
ما مر في باب الاجتهاد من نصريحهم بمنع الاجتهاد في مثل ذلك لأنه في معرض التطهر والملك وما هنا في
معرض التخفيف في التجاسع مع أنه ربما يشمله قولهم أن يكون له أصل فيما طلب منه الذي هو الأكل هنا
فتأمل وراجع (قوله لزمه أكله) ولا يجب أن يتقياها إذا وجد طاهر أبداً وخرج بالأكل كل المتمكين من الزنا
فلا يجوز المضطرة لأنه لا يباح بالأكرام (قوله سد الرق) بالسبب البهيم كما اختلعه الأذرع فالمراد بالرق بقية
الروح وبالمعجمة فالمراد بالرق قوة البدن (قوله فيشيع) هو الضم أي بقدر ما يظن أنه يكفيه لا بأن لا يجد
للطعام مساعداً (قوله وله) أي المضطر بل عليه إذا كان فيه نفع والا كان وصل إلى حالة الموت فلا يجوز (قوله
أكل آدمي ميت) أي غير ميتة نبوية فيمتنع فيه مطلقاً ولا يارضه كون الأنبياء أحياء لأنه أمر آخر وروى ولا

عود النجاسة (قول المتن وعمل جنين) قال ابن النسر كان الناس على أبحاثه حتى جاء أبو حنيفة فحرمه
أشار بهذا إلى أنه انفرد بذلك (قول المتن مذكاة) شمل المذبوحة وغيرها من الصيد والناد (قول المتن لزمه
أكله) أي لقوله تعالى ولا تقتلوا أنفسكم (قول المتن وقيل يجوز) قال الرافعي لأنه قد ير يد الورع لترده في
الانتهاء إلى حد الضرورة كالمصول عليه (فرع) إذا أكل ثم قدر على الطاهر وجب عليه التقي (قول المتن
لا بدفع الضرورة به) أي فليس مضطراً بذلك (قول الشارح وله أكل الخ) صرح به شيخ الإسلام في شرح

وجوباً في الأصح (وله) أي المضطر (أكل آدمي ميت) لأن حرمة الحي أعظم فلو كان قديماً لم يمتسك في أكله وجهان قال في الروضة للشيخ

يجوز لكافراً كل ميتة مسلم مطلقاً (قوله القياس تحريره) هو المقتصد (قوله وقتل مرتد وحرري) وكذا قتل من له عليه قصاص ومثلها زان محصن وتارك صلاة ولا يبدل لحم طعام لو اضطرراً (قوله لا تهما) أي المرتد والحرري سواء الذكروا لأنهم وكذا من ألقى بها (قوله الأصح حل قتل الصبي والمرأة الحربيين) وكذا الخنثى والمجنون والكلام فيما قبل الاستيلاء عليهم والافهم من المصوم قال ابن عبد السلام ويقسم بالغ حربى على صبي كذلك وكالصبي ما شبهه (تنبيه) له الطبخ أو الشئ في ميتة غير الآدمي المحترم مطلقاً وكذا فيه أن لم يتمكن من الأكل بهوته (قوله ولو وجد طعام غائب الخ) أي ولم يقدر على ميتة ولا غيرها والاقدمها عليه كما سيأتي آنفاً والمراد الغائب المصوم غير المضطر والافعال في التصحيح يفصل بين ما قرب حضوره وغيره (قوله وغرم قيمة ما أكله) الأولى بدله (قوله الخلاف السابق) والأصح منه وجوب الأكل بقدر سد الرمق إلا أن خاف تلفاً فيشبع (قوله أو حاضر مضطر) أي وجد طعام حاضر مصوم ولم يجد ميتة ولا غيرها لم يلزمه بدله له وحضور الولي في مال محجوره كحضوره في مال نفسه (قوله أن لم يفضل عنه) أي قدر سدر مقه وعموم هذا شامل لما لو كانا مسلمين أو كافرين أو مختلفين فراجعهم (قوله فإن آثر) أي صاحب الطعام الذي هو الحاضر المضطر إليه أيضاً (قوله مسلماً) أو مصوماً واحداً أو أكثر ويقسم بينهم أن أمكن والاقدم أب على ابن وعالم على غيره وكذا نحو جوار أو رحم والآخر فيدفعه لمن شاء (قوله بخلاف الكافر) أي فلا يجوز إظهاره ظاهره وإن كان صاحب الطعام كافراً أيضاً فراجعهم الذي يظهر أنهما حيثنذ كالمسلمين (قوله أو غير مضطر) أي وجد المضطر طعام حاضر غير مضطر ولم يجد غيره من ميتة ولا غيرها لزم صاحب الطعام المضطر مسلم أو ذمي (قوله ونحوه) كقوله والمراد المصوم (قوله إلا أن كان الخ) قال شيخنا بطل الشيخنا الرملي أن الاستثناء عائد إلى القهر والقتال أي ليس لغير المسلم أن يقهر المسلم ولا يقتله وإذا قتله ضمنه بديته في غير العمد وكذا في قتل العمد على المتمدن وظاهر كلام الشارح رجوع الاستثناء إلى عدم الضمان ويفهم من الضمان منع المقاتلة وظاهره جواز القهر به قال ابن حجر قال لانه هنا مقصود بذلك قارقي منع أكله ميتة المسلم كما تقدم (قوله وإنما يلزمه بعوض الخ) لعله في مضطر لم يجد طعامه على سائر المسلمين وصاحب الطعام ليس منهم فراجعهم (قوله فبنسبة) قال شيخنا ولا يشتري حالاً وإن رضى بذمته لانه لا يأمن مطالبته حالاً وقال الزركشي ونسبه شيخ الإسلام يجوز إذا رضى ويمنع من مطالبته إلى يسار موع على الأول ينبغي أن يستثنى الولي في مال محجوره والمراد بالعوض ثمن مثله زماناً ومكاناً ولا يبدل سترته في ثمن طعام ويحلى عارياً بلا إعادة

المنهج وهو ظاهر وأما قتل غير المصوم والفلة من بدن نفسه فقضية متن الارشاد الجواز وقضية متن الحاوى وشرح القنوى الوجوب وقوله أكل يجب في هذا الاقتصار على سد الرمق قطماً ولا يجوز شبه ولا طبخه وقيد الرافى الجواز بما إذا لم يجد ميتة غيره أقول كان محصل تقييد الرافى وكذا امتناع الشئ في ميتة المصوم (قول المتن جاز) أي لقوله ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة واعلم أن ذلك مستحب صريح به القاضي وغيره (قول المتن فإن منع فله) ظاهره جواز ذلك للذمي وفيه نظر فقد قال النووي لو وجد الذمي ميتة مسلم فالقياس تحريرها عليه أنه فقتل الحى أولى ويجوز أن يقول له انتزاعه مالم يؤد إلى قتله أو تلف عضوه ويحتمل أن يعممه مطلقاً قال في التصحيح والأصح أنه يجب على المضطر قهر مالك الطعام وانتزاعه إذا لم يخف وأما القتال فلا يجب وقوله الخ اقتضى أنه لا يجب ثم محل هذا إذا لم يجد المضطر ميتة فإن وجد فليس له المقاتلة نص عليه وسيأتي الكلام فيه قريباً (قول المتن والافينية) كذا قاله الشيخان وفرط عليه أن المال لو كان لمحجور جاز لولي البيع تسبته قال الزركشي وهو كماله مشكل والوجه أن له أن يمتنع بالبيع حالاً ولكن لا يطالب الا عند القدرة لأجل الاعسار

القياس تحريره (وقتل مرتد وحرري) بالغ وأكلهما لانهما غير معصومين (لا ذمي ومستأمن وصبي حربى) وخيرية لحرمة قتلهم (قلت الأصح حل قتل الصبي والمرأة الحربيين للأكل واقه أعلم) قتل الرافى الحل عن الامام والحرمة عن البغوى زادنى الروضة الأصح قول الامام (ولو وجد طعام غائباً كل) منه (وغرم) قيمة ما أكله وفي وجوب الأكل والتقدير للأكل الخلاف السابق (أو حاضر مضطر لم يلزمه بدله) بالمعجمة (أن لم يفضل عنه فإن آثر) بالمعجمة هذه الحالة (مضطر مسلماً جاز) بخلاف الكافر وإن كان ذمياً (أو غيره مضطر لزمه الطعام مضطر مسلم أو ذمي) ونحوه (فإن منع فله) أي للمضطر (قهره) وأخذ الطعام (وإن قتله) ولا شئ في قتله إلا أن كان مسلماً والمضطر غير مسلم ثم القهر عليه ما يسد الرمق وفي قول قدر الشيع (وإنما يلزمه) الاطعام (بعوض ناجزان حضر وآلا فبنسبة) ولا يلزمه بلا عوض (فلو أطعمه

مطلقة من الهلاك كما في
العفو عن القصاص يلزم
معه الهدية فيلزمه قيمة ما كل
في ذلك المكان والزمان
(ولو وجد مضطرمية وطعام
غيره) وهو غائب كما في
الروضة وأصلها (أو محرم
ميتة وصيدا فالمنه
أكلها) والثاني أكل الطعام
والصيد والثالث التخيير
بين الاثنين في المستلئين
فالأول نجس لاضمان فيه
والثاني ظاهر فيه الضمان
والخلاف في الأولى أوجه
ويقال أقوال وفي الثانية
قولان والثالث قول أوجه
وفيها طريق قاطع بالأول
بناء على أن ما يذبحه المحرم
من الصيد ميتة (والاصح)
في المضطر (نحر يم قطع
بضنه) كالحمة من نقه
(لأكله) بلفظ المصدر لانه
قد يتولد منه الهلاك (قلت)
أخذا من الرافعي في الشرح
(الاصح جوازه) لانه تلاف
بعض لاستيفاء الكل
كقطع اليد للأصالة
(وشطره) أي الجواز (فقد
الميتة ونحوها) بما تقدم
(وأن يكون الخوف في
قطعه أقل) من الخوف في
ترك الأكل بخلاف ما إذا
كان مثله أو أكثر (ويحرم
قطعه) أي بعض الانسان
من نفسه (لغيره) أي

فان خاف من البرد لم يجزه بذلها (قوله ولم يذكر عوضا) ظاهره ولو مع المجز عن ذكره معجزه عن النطق
فراجعه ولو احتلكا في ذكر العوض وقدر صدق المالك (قوله يلزم معه الهدية) أي على الوجه المرجوح
(قوله ولو وجد مضطرمية) قال الزركشي من غير أدبي فراجعه (قوله وهو غائب) قيد به لاجل كلام
للروضة وأصلها ولجل التفصيل في مفهومه والأقوال وجه اسقاطه أختا بمصوم كلام المصنف اذا الحاضر الممتنع
من البذل كذلك وليس قهره ولا قتاله خلافا لما في بعض الحواشي (قوله أو محرم الخ) قال شيخنا ويتغير
المحرم بين الصيد وطعام الغير وله فيه نظر لانه بقتله صار ميتة فهو من أقراد المسئلة قبله فراجعه (قوله فالمنه
أكلها) أي الميتة وهو جواز عدمه فيجب فيها ولا يجوز قهره ولا مقاتلة كما سر (قوله وفيها طريق) فقلبت على
الأولى في التعبير بالمنه فيها للوجوب لتقديمها على طعام الغير (قوله بناء على الخ) يؤخذ منه أن صيد الحرم
للحلال كذلك لانه ميتة على المعتمد وخرج بما ذكره مالو بذل الحاضر طعامه مجانا أو بشمن مثله كما سر أو
بزيادة يتغابن بها فلا تجل الميتة ويندب للمضطر شراء الطعام بالزيادة التي لا يتغابن بها وله أن يحتال في فساد العقد
ليلزمه عن التل ولو لم يجد المحرم الاصيدا والحلال الاصيدا الحرم كما وافقني (قوله بلفظ المصدر) احتراز عن
اسم الفاعل أو عن الكل للقبال لبعض (قوله جوازه) فليس واجبا خلافا لبعضهم (قوله بما تقدم) كالمرتد
والحرابي (قوله أقل الخ) أو عدم الخوف من أصله (قوله أو أكثر) أو كان الخوف في القطع وحده بالأولى
(قوله ويحرم قطعه أي بعض الانسان) أي للمصوم (قوله لغيره) ما لم يكن نبيا فيجب له في هذه والتي بعدها
(قوله ومن مصوم) أي على القاطع فيدخل امتناعه من أحد المهترين لآخر

كتاب المسابقة والناضلة

الأولى مأخوذة من السبق يسكون الموحدة وهو التقديم وأما بفتح الموحدة قاسم للمال الذي يجعل بين المتسابقين
والثانية وهي أفضل من الأولى كما يأتي مأخوذة من النضل وهو الغلبة يقال نضله غلبه وناضله غلبه وزنا ومعنى
ولم يسبق أحدهم للصنفين الامام الشافعي رضي الله عنه في تصنيف هذا الباب وكان الانسب ذكره قبل الجهاد
لانه كالوسيلة لنفسه فيه الآن يقال آخره للإشارة الى عدم توقف الجهاد عليه ولا شتمه على ما ينفع فيه
ولعدم توقف طلبه على المجاهد وذكره عقب الأطعمة لوجود الاكتساب فيه بالعوض وقدمه على الايمان
(قول الشارح كما في العفو عن القصاص) قال الزركشي كذا ذكره الرافعي هنا لكن الأصح في العفو
للطلق عدم لزوم الهدية (قول الشارح والثاني أكل الطعام) حل عينه (قول الشارح ظاهرا) أي بناء
على أن ما يذبحه المحرم من الصيد ليس بميتة (قول الشارح والخلاف في الأولى الخ) أي فبالنظر الى اختلاف
الأصحاب في نوع الخلاف ساغ التعبير بالمنه في الجملة (قول الشارح لانه قد يتولد الخ) وكقطعه من
غيره بجامع العصمة (قول المتن ويحرم قطعه) أي لانه مصوم (قول المتن ومن مصوم) لان عصمة
بضنه كعصمة كله قال العراقي وهو يفهم جواز قطع البعض من غير المصوم وليس كذلك للتعذيب صرح
به الماوردي (بتمة) في اعطاء النفس حظها من الشهوات للباحة مذاهب حكاها الماوردي أحدها
منعها وقهرها كي لا تطنى والثاني اعطاؤها تحيلا على نشاطها وبثال روحانيتها والثالث قال وهو الأشبه
التوسط لان في اعطاء الكل سلاطة وفي لمنع بلادة (قول الشارح دل على ذلك) يريد أن هذا الحكم
مذكور في الرافعي لم ينفرد التوروي بزيادته

كتاب المسابقة

سابق على الخيل التي ضمرت من الحيفاء الى ثنية الوداع وعلى الخيل التي لم تضمر من الثنية الى
مسجد بني زريق والمسابقة الأولى خمسة أميال وأربعة والثانية ميل

(قول)

للمضطر (و) قطعه (من مصوم) لنفسه أي للمضطر (واقه أعلم) دل على

كتاب المسابقة والناضلة

ذلك قوله في الروضة كما صلاها لا يجوز أن يقطع لنفسه من مصوم غير مولا لغيره أن يقطع من نفسه المضطر

الاول على الخيل ونحوها والثاني على السهام ونحوها كما سيأتي (ها) اذا قصد بهما التناهب للجهاد (سنة) أي كل منهما مسنون (ويحل أخذ عوض عليهما) على ما يأتي بيانه (وتصح المناضلة على سهام وكذا زار يقو رماح ورمي بأحجار) باليد وبالقلع (ومنجنيق) بفتح الليم والجيم (وكل نافع في الحرب) غير ما ذكر (على الذهب) ووجه مقابله (٢٦٥) الاولين بقلة الرمي بهما في الحرب

وفي الآخرين بأنهما ليسا من آلة الحرب ومنع ذلك وقطع بالأول في الأربعة وفي الروضة فيها طريقان أحدهما الجواز والثاني وجهان أحدهما الجواز وفي الشرح فيها وجهان أحدهما الجواز ثم حكى طريق القطع به وقوله كأصله وكل نافع في الحرب يعني مما يشبه الأربعة فيأتي فيه الطريقان وإن لم يصرح به في الروضة كأصلها (لا على كرة صولجان) بفتح الصاد واللام أي محجن وهاء كرة عوض عن واو (وبندق وسباحة وشطرنج) بكسر أوله المعجم والمهملة في تكملة الصغاني وغيره فتحة (وخاتم ووقوف على رجل ومعرفة ما يده) من شفع ووتر كما في الروضة وأصلها من الفرد والزوج لأن هذه الأمور لا تنفع في الحرب (وتصح المسابقة على خيل) وابل وهما الأصل فيها (وكذا قيل وبغل وحمار في الأظهر) الحديث لاسبق الأفيخف أوحافر أو نصل رواء الأربعة وحسنه الترمذي

لعدم الاحتياج اليها فيه (قوله الأول الخ) هو صريح في مغايرتهما وليس كذلك بل الأول أعم قال الأزهرى النضال في الرمي والرهان في الخيل والسباق فيهما قال تعالى اناذهبنا نسيق أي بالرمح فتأمل (قوله) اذا قصد الخ فان قصد بهما محرم حرماً أو مباح أياً كما حالة الاطلاق (قوله سنة) أي لئلا كور المسلمين ويحرمان على النساء والخنثى بعوض ويكرهان بدونه وأما الكفار فقل بجوازهما لهم لصحة بيع السلاح لهم وبه قال العلامة السباطي وينبغي أن يجري فيهم ما في المسلمين من حيث تكليفهم بفروع الشريعة والسباق خاص بالخيل والابل والبغال والحمير والفيلة لا غيرها من الحيوان نعم تجوز المسابقة على البقر بلا عوض (قوله كل منهما مسنون) لكن المناضلة أفضل ويكره تركها لمن فعلها (قوله على سهام) والعربية منها تسمى النبل والمجمية تسمى النشاب قاله الأزهرى (قوله رماح) عطف عام لأن الزار يقو رماح صغار (قوله ورمي بأحجار باليد وبالقلع) أي ليري أيهما أبعد رمياً ما شيلها للعراف بالملاج والراماة التي تسمى الطابة بأن يرمى كل منهما إلى الآخر فحرام إلا أن غلبت السلامة وكذا كل أنواع اللعب الخطرة ومنها اللعب بالحيات ويجوز التفرج عليها حيث جازت والأفلا (قوله ومنجنيق) عطفه خاص لأنه مع آلة الرمي الحجارة كما مر (قوله غير ما ذكر) كأشياء القسي والسهام والابرة (قوله لا على كرة الخ) أي لا تصح المسابقة عليها وتحرم إن كان بعوض وكذا جميع ما يأتي لأنه من أكل أموال الناس بالباطل ولذلك قال ابن سريج لو تراهن اثنان على رقي نحو جبل أو أقال صخرة أو حمل كذا إلى موضع كذا أو السعي إلى موضع كذا أو كذا كل كذا أو شرب كذا كان حراماً لأنه ضلال وجهالة وأكل مال بالباطل مع مافيه من ترك نحو صولات وفعل منكرات (قوله صولجان) هو عصا طويل طرفه معوج (قوله وبندق) قال شيخنا وهو ما يرمى به إلى الحفرة قال غيره وكذا بمقلع أو قوس ولم يرتضه (قوله وسباحة) أي عوم وكذا الغطس في الماء ولا يجوز على البقاف كما قاله الأذرعى واعتمده الخطيب كالإكمام والعوم علم لا ينسى (قوله وغيره فتحة) مبتدأ وخبر (قوله وخاتم) ويقال له خاتام وخاتم وختم (قوله ووقوف على رجل) ومساواة بأقدام أو سفن (قوله نصل) قال الرافعي شامل للسهام والسيوف والرمح والسكين ونحوها وزاد بعض الكذايين في الحديث أوجناح وله حكاية مشهورة (قوله وسابق صلى الله عليه وسلم على الخيل) فكان سباقه على الضمرة منها من الحفيا بالحاء المهملة وللدوالقصر اسم مكان ويقال له الحيفاء بتقديم التحية على الفاء أي ثنية الدواع وبينهما نحو

(قول الشارح على السهام) أي سواء العربية منها وهي النبل والمجمية وهي النشاب قاله الأزهرى (قول المتن ورمح) من عطف العام على الخاص وما بعده عكسه (قول الشارح وفي الشرح) قوته تعطى ترجيح الخلاف فلهذا اعتمده الشارح في حل عبارة المتن (قول المتن لا على كرة الخ) قال الزركشي بعده محله على عوض والافيجوز قال ومنه يؤخذ جواز اللعب بالخاتم (قول الشارح أو نصل) قال الرافعي هو شامل لنصل السهم والسيوف والسكين والرمح واستعمل لبغل بحديثه كونه عليه الصلاة والسلام لبغله الشبهاء يوم حنين (تنبيه) تعجب الزركشي من إهمال المؤلف الأبل أقول لا عجب فقد تبرك في ذلك بالافتداء بالكتاب العزيز حيث اقتصر عليها أي الخيل (قول الشارح وفتحها) منه يستدل على جواز العوضين (قول الشارح قصر الحديث) رده الامام بأن العدول عن ذكر البعير والفرس إلى الخف والحافر مؤيد لإرادة التعميم (قول الشارح وسابق) (تنبيه) ثبت أيضاً أن الناقة

وصححه ابن حبان ويروى سبق بسكون اللوحدة

(٣٤) - (قليوبي وعميرة) - رابع

مصدر أو بفتحها وهو اللال الذي يدفع إلى السابق والثاني قصر الحديث على الأبل والخيل لأنها المقاتل عليها غالباً وسابق صلى الله عليه وسلم على الخيل رواه الشيخان (لا طير) جمع طائر كراكب وركب

(وصراع) بموضع فيهما (في الاصح) لأهلهما من آلات القتال والثاني قال يتنفع بالطير في الحرب لانتهاء الاخبار وصراع النبي صلى الله عليه وسلم ركاة على شبيه رومابوداود في مراسيله واجيب بأن الغرض أن يرى مشدته ليسم بدليل أنه لا صرعه فأسلم رد عليه غنمه ويصح عليهما بلاعوض جزما (والاظهر ان عقدهما) أي السابقة والمتأصلة بموضع (لازم) كالأجارة (لاجاز) وهو الثاني كالجعالة وبلاعوض جائز جزما وعلى (٢٦٦) لزومه (فليس لأحدهما فسخه ولا ترك العمل قبل شروع) فيه (و بده

ولا زيادة ولا نقص) فيه ولا في مال بموافقة الآخر وعلى الجواز يجوز جميع ذلك وعلى التزم لها فسخ المقدر ولن له فضل منهما إذا لم يمكن أن يدركه الآخر ويسبقه ترك العمل لأنه ترك حق نفسه (و شرط للسابقة) من اثنين (علم للوقف) التي يجريان منه (والغاية) التي يجريان اليها (وتساويهما فيهما) فلا شرط تقدم موقف أحدهما أو تقدم غايته لم يجز (وتعين الفرسين) مثلا (ويتعينان) فلا يجوز إبدال واحد منهما وفي قيام الوصف مقام التعيين وجهان أحدهما في أصل الفروضة نعم (وامكان سبق كل واحد) منهما فان كان فرس أحدهما ضميما قطع بتخلفه أو قارها يقطع بتقدمه لم يجز ولو كان سبق أحدهما ممتكنا على التهور ففي الاكتفاء به وجهان أحدهما النع ولا اعتبار بالاحتمال النادر

خمس أميال وعلى غير الضمرة منها من ثنية الوداع إلى مسجد بني زريق وبينهما نحو ميل (قوله وصراع) بكسر أوله وقد يضم ولا ترد مصارعة (قوله) ركاة على شبيه لأنه كان لأجل أن يرى قوته ليسم ولما أسلم رد عليه غنمه (قوله لازم) أي من جهة ملتزم العوض ولو غير التسابقين وإذا فسدت وجب أجره للثلث على التمسك (قوله كالأجارة) نعم يفسخ العقد هنا بموت المالك وتقل عن شيخنا خلافة فراجع ولا يلزم تسليم العوض قبل السابقة (قوله فليس لأحدهما) أي الملتزم منهما وكذا الاجنبي الملتزم ولو قال وليس للتمتع فسخها لكان أولى وتفسير للتمتع الفسخ (قوله و شرط السابقة) هو مفرد مضاف فيعم أي شروطها وهي ثمانية علم للبدا والغاية وتساويهما وتعيين الركوبين واتحاد جنسهما وامكان وصولهما ولم يذكر المصنف هذين وامكان سبق كل منهما وعلم العوض للشروط (قوله علم الوقف والغاية) اما بالشرط أو بالعرف عند الإطلاق (قوله أو تقدم غايته) أو سبق بلاغاية أو وقوف للسبق في أثناء السافة (قوله مثلا) يحصل أمذ كره ليدخل البعيران والبغلان والحماران والحمار والبغل ويحتمل أنه ليدخل الراميان في المناضلة لأهلهما مثلهما في جميع الشروط وهذا أفيد نعم لو تناضلا على أن العوض لأحدهما رميض مع اتحاد القوسين (قوله أحدهما في أصل الفروضة نعم) هو التمسك ولم يدخل ذلك في كلامه لأجل الخلاف ولومات أحدهما ركوبين أو عجز مثلا جاز إبداله في الوصف دون العين وكذا أحدا را كيت حيث لا فسح ويقوم وارثه مقامه (قوله وامكان سبق كل واحد) فيه إشارة إلى اتحاد الجنس لا النوع نعم يجوز بين بغل وحمار كما هو (قوله أحدهما للتمتع) هو التمسك (قوله والعلم بالمال النع) أي جنسا وقدر في العين وصفة أيضا في باقي النعمة كإني الأجرة (قوله بمحل) بكسر اللام ويقال له محل وحال سمي بذلك لأنه بسببه حل المقدر وأخذ لئلا له وتبره ويكتفي واحد ولولا أكثر من اثنين (قوله فرسه كفء) بتثنية أوله وكذا كونه كفوا لهما (قوله وان سبق النع) قال شيخنا لا بد من ذكر ذلك في المقدر كما يرشد إليه كلام الشارح الغضباء كانت لا تسبق وأن اعرايا جاء بقصود فسبقها (قول الشارح كالأجارة) أي بجامع اشتراط العلم بالمقود عليه من الجانبين ووجه إلحاقها بالجعالة النظر إلى أن العوض مبذول في مقابلة مالا يوثقه فكان كرد الأبق (قول للثن فليس لأحدهما) أي بغير العيب فلو بان في العوض للعين عيب جاز الفسخ كالأجارة (قول للثن و شرط السابقة) ذكر من شروطها خمسة وقد استدرك الرافعي على الوجيز استباقهما على الباتين فلا أرسل الباتين من غيرا كب فلا يجوز ومن الشروط أيضا امكان قطع السافة وتعيين الفارس بالعين أي فلا يكفي فيه الوصف بخلاف الدابة كذا يحثه الزركشي وهو ظاهر (قول للثن وتعين الفرسين) لان الغرض امتعتهما وأيضا فليضمرا ويمرنا على المدو (قول للثن ويتعينان) اتباع الشرط (قول للثن وامكان سبق كل) أي غالبا استنبط بعضهم من هذا اشتراط اتحاد الجنس وهو كذلك إلا في البغل والحمار (قول للثن ويجوز شرط المال) كلامه يفيدك أن لا يخرج للثلاث حالات

(قوله) (والعلم بالمال المشروط) عينا كان أو دينا (ويجوز شرط المال من غيرهما بأن يقول الامام أو أحد الرعية من سبق منكما فله في بيت المال أو على كذا) لما فيه من التحريض على تعلم القروضية وبذل مال في طاعة (ومن أحدهما فيقول ان سبقتني فلك على كذا أو سبقتك فلا تني) لي (عليك فان شرط ان من سبق منهما فله على الآخر كذا لم يصح) لأن كلامهما متردد بين أن يتم وان يتم وهو صورة القمار المحرم (الابحلال فرسه كفء ففرسهما) ان سبق أحدهما لهما وان سبق لغيره شيئا كإني المحرم وغيره فيصح

(فان سبقهما أخذ الماين) جاء امعا واحدهما قبل الآخر وقيل مال للتأخر للمعلل والثاني لأنهما سبقاه (وقيل) لثاني فقط (وان سبقاه وجاء امعا فلاشيء لأحد وان جاء مع أحدهما) وتأخر الآخر (فقال هذا لنفسه ومال للتأخر للمعلل والذي معه) لاثم سبقاه (وقيل للمعلل فقط) اقتصارا لتحليله على نفسه (وان جاء أحدهما للمعلل ثم الآخر فمال الآخر للأول في الأصح) لسبقه الاثنين والثاني له والمعلل لسبقهما الآخر والثالث للمعلل فقط لما تقدم والرابع لنفسه كمال الأول لنفسه (وان تسابق (٢٦٧) ثلاثة فصاعدا وشرط) بادل

المال غيرهم (لثاني) منهم (مثل الأول فسد) المقدر كما لو كانا اثنين وشرط ما ذكر لاثمهما لا يجتهد واحد منهما في السبق وقيل جاز وهو الأصح في الروضة كأصلها لان كل واحد يجتهد هناك أن يكون أولا وثانيا وان شرط لثاني أكثر من الأول لم يجز على الأصح في الروضة كأصلها (ودونه) أي وان شرط لثاني منهم دون الأول (يجوز في الأصح) كالأصح فيهما لو كانا اثنين لانه يجتهد ليفوز بالأكثر والثاني قال قد يتكاسل عنه فيفوت مقصود العقد فلا يجوز (وسبق ابل بكف) وفي الروضة كأصلها بتكيد بفتح الفوقاية أشهر من كسرها وهو جمع الكففين بين أصل المتق والظفر (وخيل بعتق) والفرق أن الابل ترفع أعناقها في العدو فلا يمكن اعتبارا رفعها والحيل تمدحها فالتقدم ببعض الكف أو المتق سابق وان زاد طول أحد

(قوله فان سبقهما الخ) فيه صور ثمانية لأن المعلل إما أن يكون معهما أو مع الأول منهما أو مع الثاني أو بينهما أو متأخرا عنهما أو جاء امعا لم يرتب أو سابقا لهما وجاء كذلك وحكم المال مذكور في كلامه نعم الأولى ليست في كلامه وحكمها لا شيء فيها لأحد (قوله وشرط الخ) فيه التشرع بكون البادل غيرهم وليس كذلك فلو عممه لكان أولى (قوله فسد) مرجوح والتمتع بالصحة كما ذكره من الروضة (قوله لم يجز) هو التمتع (قوله يجوز في الأصح) هو التمتع أيضا (قوله ابل) ومثله كل ذي خف (قوله بكف) المراد منه ما ذكره في الروضة (قوله وخيل) وكل ذي حافر (قوله بعتق) ولو شرط خلاف شيء من ذلك فسد العقد وفي الإطلاق يحمل على المتق في الأبل والحيل قاله شيخنا وفيه نظري الأول فراجع (قوله ان الابل ترفع أعناقها) فلو كانت تمدحها في الحيل على التمتع عند شيخنا تبعنا لشيخنا الرمل وفيه بحث فراجع (قوله فالسبق بتقدمه الخ) وسبق الأقصر بتقدمه بجزء من عنقه زائد على قدر عنقه من الآخر (تنبيه) لو شرط السبق بالأقدام أو أذرع اعتبرت من آخر اللبدان لأن أوله ولا وسطه ولو وقف أحدهما لم يضر غيرهما ما فهو مسبق والا فلا (قوله بشرط المناظرة) أي زيادة على الشروط السابقة كما مر شروط عشرة وهي بيان للبادة والمخاطة وبيان عند الثوب وعدد الاصابة وقدر المسافة وقدر الفرض وارتفاع وصفة الرمي وتعيين الفرس والسهم وبيان البادى بالرمي والتمتع بأنها مندوبة وليست شرطا للصحة الا ببيان البادى وعدد الاصابة فقط (قوله أن يبر) بضم الباء أي يسبق (قوله لمن أصابها) ولو في

(قول المتن فان سبقهما الخ) ذكر المصنف أحوال أربعة أن يسبقهما جاء امعا أو مرتبا والثاني أن يسبقاه ويجئ معا الثالث أن يسبقاه مترين ويجئ مع الأول الرابع أن يتوسط مجيئه بينهما قال الزركشى والصور للمكة ثمانية أن يسبقهما وهما معا أو مرتبا أو يسبقاه وهما معا أو مرتبا أو يتوسط بينهما أو يكون مع أولهما أو ثانيهما أو يجئوا معا أقول حكم الأولين أن يأخذ المعلل الجميع والثالث لا شيء والرابعة للأول والخامسة كذلك والسادسة للأول والمعلل والسابعة للأول والثامنة لا شيء (قول المتن وقيل لثاني) كأن قاتل هذا يحمل دخول المعلل محلا لغيره منهما أخذ المال اذا سبق ولتفسيه أخذ المال اذا سبق ولم يكن بينهما سبق (قول المتن وجاء امعا) قال الزركشى مثله ما لو ترتبوا وكان المعلل مع الثاني بخلاف ما لو كان فكل (١) اه وماله مردود وامله تحريف في النسخة فان الذي رأيته في الروضة وغيرها السبق للأول في المستتين (قول المتن مع أحدهما) أي السابق اقتضرا (قول الشارح على نفسه) والأول مبنى على أنه يحمل لنفسه ولغيره وهو الأصح (قول الشارح غيرهم) قيل بذلك لأن قوله لثاني مثل الأول لا يمكن صدوره إلا من غيرهم (قول الشارح وشرط ما ذكر) يرجع لقوله بادل وقوله قد يتكاسل عنه الضير فيه يرجع لقوله بالاكثر (قول المتن وسبق ابل بكف) أي فلو شرط خلاف هذا بطل العقد فليس المراد الحمل عليه عند الإطلاق فقط هذا ما اقتضاه كلام الشيخين وغيرهما (قول المتن وقيل السبق بالقوائم) هي المتعبر في ابتداء الميدان قطعا وعبرة الروضة الاقدام (قول المتن يبر) هو بالضم يسبق وحمل كونه ناضلا جد استوائهما في عدد الرمي أو اليأس على تقدير المساواة (قول الشارح كخمسة) لو أصاب أحدهما الخمس المذكورة ولم يصب الآخر شيئا أصلا فالظاهر أن الأول

المتقين فالسبق بتقدمه بأكثر من قدر الزائد (وقيل) السبق (بالقوائم فيهما) لأن العدو بها (ويشترط المناظرة) أي فيها (بيان أن الرمي مبادرة وهي أن يبر أحدهما باصابة العدو للشرط) كخمسة من عشرين فمن أصابها ناضلا لمن أصاب أربعة من عشرين فيستحق لئال الشرط في العقد (أو مخاطة) بتشديد الطاء (وهي أن تقابل أصابتهما) من عند معلوم كعشرين من كل منهما (و يطرح الشترك) أي ما اشتركا

فيه من الاصابات (من زاد) فيها (بمدد كذا) كخمس (فناضل) لا آخر فيستحق المال المشروط في العقد ثم اشترط بيان أن الرمي مبادرة أو محاطة أحد وجهين وأصحهما في أصل الروضة وعزاء الرافعي لا يشترط والاطلاق محمول على المبادرة لأنها الغالب (و بيان عدد نوب الرمي) بين الراميين كآربع نوب كل نوبة خمسة أسهم (و) عدد (الاصابة) كخمس من عشرين (ومسافة الرمي) بالقرعان أو المشاهدة وإن كان فيها عادة غالبية ففي قول لا يشترط (٢٦٨) بيان المسافة وينزل المطلق على العادة وهو المرجح في الروضة كأصلها (وقدر

القرع) بفتح القين المعجمة والراء أي ما يرمى اليه (طولا وعرضا الآن يعقد بموضع فيه غرض معلوم فيحمل المطلق عليه) والقرع من خشب أو جلد كالشن أو قرطاس (وليبينا صفة الرمي) في الاصابة (من قرع) بسكون الراء (وهو اصابة الشن بلا خدش) (أو خرق) بالمعجمة والراء (وهو أن ينقبه ولا يثبت فيه أو خرق) بالمعجمة ثم للمهمة (وهو أن يثبت فيه) (أو مرق) بالراء (وهو أن ينفذ من الجانب الآخر ولا يشترط الأخير وكذا جميع ما قبله في الأصح وعليه قوله) (فإن أطلقا اقتضى القرع) لأنه المتعارف (و يجوز عوض المناضلة من حيث يجوز عوض المسابقة وبشرطه) أي عوض المسابقة فيجوز أن يكون عوض من غير الراميين ومن أحدهما ومنهما بمحطل يكون أخذا عما تقدم وصرح ببعضه للوردى رمية كرميها

أول العشرين ولا يحتاج إلى تمام بأقرب مطلقا (قوله من زاد) أوله يمكن لصاحبه شيء (قوله وأصحهما) هو المتمدون جهلاها لأنه نادرو تحمّل على سهم فسهم فإن ذكر قدرا اتبع كخمس ثم خمسة وهذه نوب الرمي للذكورة (قوله وعدد الاصابة) هو العتمد ويؤخذ من مثال الشارح أن لا تكون نادرة كنسبة من عشرة ولا عنتنة كأن تكون متواليّة ولا متيقنة كواحد من مائة (قوله بالذرعان) والغالب وقوعها في مائتين وخمسين ذراعا بذراع اليد (قوله وهو المرجح) هو العتمد (قوله طولا وعرضا) وارتفاعا وغلظا (قوله كالشن) وهو بالشين المعجمة ثم النون الثقيلة الجلد البالي والرادا يريدونه من أي نوع كان ويندب وقوف الرماة صفا فإن تنازعوا في موقف وقفا فيه واحدا بعد واحد (قوله في الأصح) هو العتمد ولا يضر في كل نوع ما بعده وبقى منها الحرم بالمعجمة ثم المهمة وهو أن يصيب طرف القرع فيخرمه والحوالي من حبال الصبي وهو أن يقع السهم بين يدي القرع ثم شب إليه (قوله بمحطل الخ) لكن لا يأتي هنا جميع الصور السابقة فتأمل

ناضل قيل لكن يلزم ذلك نقض حد المحاطة ولو شرط بعد طرح الشترك أن من فضل له شيء فهو ناضل هل يجوز ويكون محاطة ظاهر كلامهم لا ويحتمل أن يقال تلك الصورة الأصلية وهذا ملحق بها (قول المتن نوب الرمي) هي للمروفة بالارشاق جمع رشق بكسر الراء ويجوز أن يتفقا على أن يرى أحدهما جميع العدد ثم الآخر كذلك والاطلاق محمول على سهم قاله في الروضة وفي الصحاح الرشق بالفتح الرمي وبالكسر الاسهم وهو الوجه من الرمي (قول المتن وقدر القرع) ويشترط أيضا إمكان الوصول إلى القرع على ندور قال الأصحاب ويجوز ما دون المائتين ذراع وكذا المائتان وخمسون على الأصح ولا يجوز فيما زاد على ثلاثمائة وخمسين وقيل بينهما وجهان (قول الشارح كالشن) قال المصنف هو الجلد البالي (قول المتن صفة الرمي) أي كما يطلب بيان عدد الاصابة يطلب بيان صفة الاصابة وقول الشارح في الاصابة دفع لما قيل هذا صفة الاصابة لصفة الرمي كما عبر به الكتاب والشيخ النووي قد تبع صاحب التنبيه في هذا التعبير والافالتي في المحرر صفة الاصابة (قول المتن أن يثبت) لم يقل أن يثقبه ويثبت لأنه لو وقع في ثقبه قديمة وثبت كفي وكذا لو كان هناك صلبة ولو لاها ثبت كما سيأتي في المتن (قول المتن فإن أطلقا الخ) أفاد هذا أن الطلب الأول ندب لا وجوب (قول الشارح من حيث) قال الزركشي معناه من جهة كذا لأن حيث في اللغة ظرف مكان والسكان مجاور للجهة (قول الشارح رمية) يرجع لقوله يكون (قول الشارح فلا يصح إلا بمحطل) لو كانا حزينين ولم يحلل واحد فهل يكفي مع أنه لا يأخذ إلا قدر حصته دون جميع المال فيه وجهان قاله الزركشي أقول سيأتي قريبا في كلام الشارح التصريح بأنه لا بد أن يكون عدده كعدد الحزب (قول المتن ولا يشترط الخ) لما ذكر ما يجتمعان فيه ذكر ما يفترقان فيه (قول المتن وجزأ بداله) قال للوردى لكن يجوز تأخير الرمي لبدالها إذا اختلفت ولا يجوز إذا لم تختلف (قرع) يشترط اتحاد الجنس فلا يجوز على سهام ورماح

(قول)

في القوة والعدد المشروط يأخذ مالهما إن غلبهما ولا يغرر إن غلب

صورة الأل أن يقول الامام أو أحد الرعية ارمي عشرة فن أصاب منها كذا فله في بيت المال أو على كذا وصورة الثاني أن يقول أحد هارمي كذا فإن أصبت أنت منها كذا فلك على كذا وإن أصبت أنا فلا شيء على عليك وصورة الثالث أن يشترط كل منهما المال على صاحبه إن أصاب (الأصح إلا بمحطل كما تقدم) ولا يشترط تعيين قوس وسهم) لأن الاعتماد على الرامي (فإن عين لنا وجزأ بداله) أي المعين (بمثله) من نوعه وأن لم يحدث فيه خلل يمنع من استعماله (فإن شرط منع ابداله

فسد العقد) فساد الشرط بالتضييق فيه على الرامي فانه قد تعرض له أحوال خفية تموجه الى الابدال ولا يشترط تعيين نوع في العقد ويتراضيان بعده على نوع مثلا ولو عين فيه نوع لم يحز العدول عنه الى أجود منه أو دونه الا بالتراضي وذلك كالقسي والسهام الفارسية فهي أجود من العربية (والاظهر اشتراط بيان البادى) منها (بالرمي) لاشتراط الترتيب بينهما احتراما من اشتباه اللصيق بالخطي لورميما والثاني لا يشترط بيانه ويقرع بينهما ان لم يبين في العقد (ولو حضر جمع المناضلة فانتصب زعيما) منهم (يختار ان أصحابا) بالتراضي بينهم بأن يختار زعيم واحدا ثم الآخر في مقابلته واحدا وهكذا الى آخرهم فيكونون حزبين (جاز ولا يجوز شرط تعيينهما) الأصحاب (بقرة) ولا أن يختار واحد جميع الحزبان ولا لأنه لا يؤمن أن يستوغب الحذاق والقرعة قد تجمعهم في جانب فيفوت مقصود المناضلة وبعد تراضي الحزبين يتوكل كل زعيم عن أصحابه في العقد ويقدمه الزعيان (فان اختار) زعيم (٢٦٩) (غير يباظنه راميا فبان خلافه)

(قوله ولا يشترط تعيين نوع في العقد) هو العتمد وخرج بالنوع الجنس كقوس ورمح فلا بد من بيانه (قوله بيان البادى) أى بالشخص فلو رمى غيره قبله لم يحسب له ولا عليه سواء أخطأ أو أصاب (قوله لأنه لا يؤمن الخ) يؤخذ منه أنه لو ضم حاذق الى غيره في كل جانب جاز الاقتراع اذ لا مانع (قوله لا يحسن الرمي أصلا) خرج ما لو كان يحسنه بضعف فلا خيار للحزب الآخر ويستمر العقد على الصحة فهما (قوله وتنازعوا الخ) يفيد أنه لا يتعين بطلان من في مقابلته وعلى قول البلقيني بأنه يبطل مقابله لا تنازع فتأمل (قوله وفي عدد الرمي) ولا يشترط فيما يخص كل حزب ان ينقسم على عدده صحيحا فراجع ذلك (قوله وقيل بالسوية) هو العتمد كما ذكره عن الروضة قال بعضهم وعلى هذا فللزعم منع غير الحذاق من حزبه عن الرمي بخلافه على الأول لم ينافيه من منعهم من المال فراجع (قوله وزع عليهم بالسوية) ظاهره وان قلنا ان الاستحقاق في الحزب الناضل بحسب الاصابة فراجع (قوله بالنصل) بالصاد المهملة لا بعرض السهم بضم العين أى جانبه ولا يفوقه بضم الفاء أوله أى محل الوزر (قوله تلف وزر) ولو مع خروج السهم من القوس (قوله من غير تقصير) قيد لحسبانه له وعدم حسبانه عليه فان قصر حسب عليه (قوله موضعه) أى موضعا لو كان باقيا أصابه فيه (قوله فلا يحسب عليه) أى ان لم يصب الغرض في الموضع المنتقل اليه فلا ينافي ما في الروضة كما أشار اليه الشارح فهما مسئلتان هذا (قول المتن فساد العقد) أى لأنه عقد معاوضة كالأجارة (قول الشارح ويقرع) انما لم يعمد هذا لأن هذا العقد موضوع على النشاط وقوة النفس والقرعة في خر وجها لانسان كسر قلب لصاحبه فمعت واشترط البيان في العقد قال ابن الرفعة (قول المتن فانتصب) أى بنصب القوم (قول المتن جاز) ويكون كل حزب في الاصابة والخطأ كالشخص الواحد (قول الشارح وفي عدد الرمي الخ) لكن لو أراد الزعيم عند الرمي الاقتصار على الحذاق من حزبه ومنع غيرهم فالظاهر ان له ذلك لكن قولهم يشترط أن يكون عدد الرمي ينقسم عليهم صحيحا يأتى بذلك (قول المتن بالنصل) أى لا بعرض السهم مثلا (قول الشارح وما بعد لا) المراد بلا التي في قوله فلا والمراد بما بعدها قوله بحسب (قول الشارح ولا يرد على التهاج) كان وجه عدم الورود صدقه بما وبغيره مماثل أن يصيب محلا آخر غير الغرض وغير موضعه وهذا الشق الثاني وان قال الزركشى وغيره انه أولى بالحسبان عليه من مسألة الروضة فكان الشارح رحمه الله تعالى لا يرى ذلك بل يقول بعدم الحسبان عليه وقد يوجه بأن من أصاب الغرض في غير موضعه فقد تعهد وقصده حسب عليه بخلاف من لم

أى انه غير رام أى لا يحسن الرمي أصلا (بطل العقد) فيه وسقط من الحزب الآخر واحد) بازاته (وفي بطلان الباقي قولاً) تفريق (الصفقة) ففي قول لا تفرق فيبطل فيه وفي الراجع تفرق فيصح فيه (فان صححنا فلم جميعا الخيار) في الفسخ للتبعض (فان أجازوا وتنازعوا فيمن يسقط بدله فسخ العقد) لتعذر امضائه ثم الحزبان كالشخصين في اشتراط استوائهما في عددهما عند الاكثر وفي عدد الرمي والاصابة وفي جواز شرط للمال من غيرهما ومن أحدهما ومنهما بمحلل حزب ثالث يكافى كل حزب في العدد والرمي كما صرح به الماوردي (واذا فضل حزب قسم المال) للشروط (بحسب الاصابة) لان الاستحقاق

بها (وقيل بالسوية) بينهم وعلى الأول من لم يصب منهم لاشي له والثاني هو الصحيح في الروضة كأصلها ومنهم من قطع به نظرا الى أن الحزب كالشخص وإذا غرم حزب المال للشروط وزع عليهم بالسوية (ويشترط في الاصابة للشروط أن تحصل بالنصل) لأنه المفهوم منها عند الاطلاق (فلا تلف وزر) بالانقطاع (أو قوس) بالانكسار في حال الرمي من غير تقصير (أو عرض شيء انصدم به السهم) كهيئة (وأصاب) في المسائل الثلاث الغرض (حسب له والا) أى وان لم يصبه (لم يحسب عليه) لعنره فيعذر ميه (ولو نقلت ربح الغرض فأصاب موضعه حسب له) عن الاصابة للشروط (والا فلا يحسب عليه) وما بعد لا مزيد على المحرر وفي الروضة كأصلها لو أصاب الغرض في الموضع المنتقل اليه حسب عليه لاله ولا يرد على التهاج (ولو شرط خسق فتقب وثبت ثم سقط أو لقي صلابة فسقط) من غير تقب (حسب له) اذ لا تقصير منه

هو الوجه في كلامه وإن كان المقصد حسانه عليه فيها فتأمل ثم إن عرضت الرمح بعد الرمي وكانت أصابته لغرض في غير موضعه بواسطة الرمح لم يحسب عليه وحمل شيخنا الرمي كلام للصنف على هذه
 ﴿ فرع ﴾ ينبغي حضور شاهدين عند التقرض لشهدا على المصيب والخطي. ويطلب منهما علم مدح
 الأول وعدم ذم الثاني ﴿ كتاب الإيمان ﴾

بفتح المنزة ولعل ذكرها هنا لعدم احتياج ما قبلها إليها كالمكر وتوطئة لكتاب القضاء للشيخ أبيه فيود ذكر
 منها التنزيل لأن أحد قسميه يمين وفيه كفارته (قوله جمع يمين) وهي لغة للبدن التي وسميت بذلك لأنه كان
 في الجاهلية إذا حلف أحدهم أخذ يمين صاحبه يمينه واليمين والقسم والحلف والإيلاء الفاظ مترادفة وفيه
 نظر بما أمر أن الحلف أعم ومثرا تحقيق أمر محتمل بكسر الميم الثانية قيل وبفتحها سواء كان ذلك الأمر
 ماضيا أو مستقبلا نفيا أو اثباتا فيهما عالم به الحالف أو جاعلا فالمراد احتمال الصيغة في ذاتها لا أمر غير محقق
 الوجود أو العلم فخرج بالتحقيق لقول اليمين وبالحتمل نحو لا موتن لصدقه بتحقيق وقوعه مع علم تصور
 الحنث فيه وإنما حث في نحو لا قتل الميت لعدم صدقه بتحقيق علمه فيه هناك حرمة اليمين (قوله بذات
 الله) خرج ذات غيره كالنبي والولي قال الشافعي أخشى أن يكون معصية وحمل على الزجر عنه والتنفير لانه
 مكروه (قوله بأن يحلف) أي للكلف المختار ولو حكما فدخل السكران ولا بد من قصد اليمين تكليفاً
 (قوله بما مفهومه) أي بلفظ مسماه الذات والصفة وظاهرهما أنهما ليسا يمينين كقوله بذات الله أو باسم الله أو
 صفة الله كذا وبصرح الرافعي لكن اعتمد شيخنا خلافاً عن ذلك يمين (قوله أو الصفة) هي مائة مخلو
 فيدخل ما مفهومه مما كما خالق (قوله والذات) وهي الاسم الدال عليها وحدها أو مع الصفة وهذا مبتدأ
 خبر ما بعده ذكره لعل بآتي بقوله والصفة وكان المناسب التعبير بالقاء بدل الواو ولا يصح عطفه على
 ما قبله لاقتضائه أن الصفة وحدها لا تكون يميناً بل يميناً يميناً يتخللها ينظم ما ذكره خمسة أقسام
 ما اختص الله تعالى به وما هو فيه أظرب وما هو فيه في غيره سواء وما هو في غيره أغلب وما هو صفة له وادخل
 بينهم الرابع في الثالث نظر الصحة الاطلاق لا العرف كالعالم (قوله وكل اسم له مختص به تعالى) ولو بالاضافة
 أو مشتقاً ومن غير أسماء الحسن كصانع الموجودات قال شيخنا الرمي ومنه الجنب الرفيع والاسم الأعظم
 ومقسم الأديان وفي شرحه عدم الانقاد بالجنب الرفيع وأنه ليس كناية (قوله ولا يقبل قوله) أي الحالف
 أي لا يخرج من الحنث دعواه أنه لم يرد به أي بهذا القسم كما قاله الشارح يعني المختص به تعالى أي أنه

﴿ كتاب الإيمان ﴾
 جمع يمين (لا تنقد) اليمين
 (الابذات الله تعالى أو صفة
 له) بأن يحلف بما مفهومه
 الذات أو الصفة والذات
 (كقوله والله ورب العالمين)
 أي مالك الخلق (والحي
 التي لا يموت ومن قسمي
 يمينه) أي قدرته بصرفها
 كيف يشاء (وكل اسم له
 مختص به سبحانه وتعالى)
 غير ما ذكر كالأله والرحمن
 وخالق الخلق (ولا يقبل
 قوله) في هذا القسم (لم
 أرد به اليمين) لا في الظاهر
 ولا في الباطن من الله تعالى

يصير أخطأ موضعه الأصلي فإن له غير ما خصه بالذات كان نحو لمن محله قبل إرسال السهم فهو معلوم وفي
 عدم أصابة موضعه فلا يحسب عليه بخلاف الذي أصاب القرض فإنه قد قصد فيحسب عليه لتقصيره هذا غاية
 ما ظهر لي فليتأمل فقد تأملت بعد ذلك وليس بشيء.

﴿ كتاب الإيمان الخ ﴾

(قول النبي صلى الله عليه وسلم) خرج بذلك الأنبياء والسكينة والملائكة وغير ذلك الحديث من كان جالفاً فليحلف
 بالله أو ليصمت قال الشافعي وأخشى أن يكون الحلف بغير معصية وبما صرح الجويني والماوردي وقطع
 الإمام بعدم التحريم ومن ذلك الحلف بالطلاق واعترض ابن برهان بالتعير بالذات في كلام المتكلمين
 والفقهاء وقال ليست بهذا المعنى معنى الحقيقة معروفة في اللغة وإنما هي بمعنى صاحبة (قول الشارح بما مفهومه
 الذات) أراد بهذا ما يأتى إلى قوله والصفة وذلك لأن الرزقي والخالق ونحوهما مفهومها الذات لأنها أسماء
 لها وهي المرادة منها وكذا النبي والوجود ونحوها إذا ريد به الذات تكون مفهومه وقوله أو مفهومه الصفة
 والذات ناظر لقوله بدو الصفة كوعظمة الله وذلك لأن الحالف بالعظمة المضافة لله تعالى فالعظمة محمل صفة

لم يرد أي بافراده اليقين لانه منصرف اليه من غير ارادة فلا ينصرف عن اليقين الا بصرفه بارادة غير اليقين فهما
مستلزمان عدم ارادة اليقين و ارادة عدم اليقين والذي في كلام المصنف هي الأولى وبقى مسئلة بالية ليست في المتنازع
وهي ارادة غير الله تعالى باسم من هذه الأسماء التي في هذا القسم وحكمها عدم قبوله في ذلك ومن قال ان هذه
التي في المتنازع يجعل ضمير به عائدا لاسم الله فقط وانه كان الصواب ان يقول لم أرده الله تعالى لان ارادة غير
اليقين مقبولة غير مسبب بل هو سواء أو غافل أو جاهل بأساليب الكلام بل كلامه متناقض اذ مفاد لم أرده
الله ولم أرده اليقين واحده وهو عدم الارادة المفيدة للاطلاق ومفاد أرده غير الله أو أرده غير اليقين اثبات
للارادة المتعلقة بغير الله أو بغير اليقين فيبين المفادين مضادة فالمتنازع لو غير لفظ اليقين بلفظ الله لم يختلف الحكم
فيه لما ذكره المعترض على التعبير بقوله لان ارادة غير اليقين مقبولة غير مستقيم فبان بذلك فساد الاعتراض
على المتنازع وفساد التصويب عليه وأن كلامه هو الحق الذي لا غبار عليه ولذلك لم يعترض عليه هذا الشارح
الحق الذي عجزت العقول والاقلام عن احرازه بأساليب الكلام فلا زالت التسع حجاب الرضوان منهلة عليه
ولا زال قبره وضيقا فوقه وحواله (قوله والرب) لان القرينة ضعيفة لا قوة لها على الغناء القصد وبذلك
فارت الاضافة فيما تقدم (قوله والحق) والطالب والغالب والبارك والملك (قوله الا أن يريد به غيره)
ظاهره ولو لمعه فليس يمينا وهو محتمل فراجع (قوله سواء) نصب على الحالية أو بنزع الحافض أو المصدرية
أي استعمالا سواء (قوله الابنية له) ظاهره ولو لمعه غيره وهو محتمل وفيه مع ما قبله تدافع في صورة اجتماع
ارادته مع غيره فراجع (قوله فهو يمين) هو المتمد (قوله كوعظمة الله) فالعظمة صفة محضة له تعالى
بحسب الوضع فقول بعضهم انها المجموع الذات والصفة فيه نظر بل هو فاسد اذ لو كان كما قال لم تصح اضافتها
الى الله تعالى كما لا يقال خالق الله ولا رازق الله فتأمل وراجع (قوله وكلامه) ومنه منسوخ التلاوة والتوراة
والانجيل كذا ذكره شيخنا هنا وهو لا حاجة اليه الا اذا أراد بالكلام ما صدق فتأمل (قوله بأن يؤتى الخ)
هذا شرط للصراحة فهو يمين مع الهاء بالنية (قوله وبالقدرة الخ) وبكلامه الحروف أو النقوش
وبالبقية ظهورا آثارها وكتاب الله والقرآن والمصحف يمين ما لم يرد بالكتاب الحروف أو نحوها وبالقرآن
الخطبة أو نحوها وبالمصحف الاوراق أو نحوها (قوله وحق الله فيمين) صريح ان جرحه والافسكناية قاله
شيخنا الرمل وحق الكتاب أو للمصحف والقرآن كذلك ما لم يرد ما تقدم (تبيينه) هذا الذي تقدم في

والمناف اليه مفهومه الذات وبالجملة فالحل محل تأمل ونظر فان الرحمن والرحيم والخالق ونحو ذلك
مفهومها الصفة والذات بلا ريب وأما نحو وعظمة الله فالخلاف به نفس العظمة مثلا وهي محض صفة
غاية الأمر انه لا بد من اضافتها وذلك لا يخرجها عن صكونها هي المخلاف بها وليست الذات المقدسة
من مفهومها فليتنامل وعبرة المهر بذات الله أو صفته فالأول كالذي أعبدته ومن نفس يده الخ
والذي في الروضة أن يحلف بالله أو باسم من أسمائه أو صفة من صفاته وأراد بالأول نحو الذي
أعبدته أو الجدل له أو فلق الحبة أو نفس يده أو مقلب القلوب ونحو ذلك ويجوز أن يكون قول
الشارح رحمه الله والذات كقوله الخ استئنافا وحيث قد فيتضح الكلام ويؤول الاشكال (قول المتن
وما انصرف الخ) قال الزركشي وجه اندراج هذه في القسم الأول وان كانت صفات أنها
غلبت عليها الاسمية (قول المتن سواء) نصب على الحال (قول المتن الابنية) فهو كناية وما قبله نص
أو صريح وظاهره ويجوز أن تقول الصريح قسبان نص وظاهره فلا واسطة بين الصريح والكناية (قول المتن
كوعظمة الله) قال الزركشي علم بما فسر به الصفة ان المراد بما سلف جميع أسمائه سواء اشتقت من صفة
ذات كالسميع والعليم أم من صفة فعل كالخالق والرازق (قول الشارح الضمير في الستة) انظر لو أتى بالضمير بعد
تقدم ذكر الظاهر هل يكفي

(وما انصرف) من هذا
القسم (اليه سبحانه عند
الاطلاق كالرحيم والخالق
والرازق والرب) والحق
(تعتقد به اليقين الا أن يريد
غيره) تعالى فانه يستعمل في
غيره مقيدا كرحيم القلب
وخالق الافلاك ورازق الجيوش
ورب الابل (وما استعمل
فيه وفي غيره) تعالى (سواء
كالشيء والوجود والعالم)
بكسر اللام (والحي) والتي
(ليس يمين الابنية) له تعالى
فهو يمين وفي وجهه
الرافعي في الشرح انه ليس
يمين وصح في الروضة الأول
(والصفة كوعظمة الله
وعزه وكبرياه وكلامه
وعلمه وقدرته ومشيته يمين)
بان يؤتى بالظاهر بدل الضمير
في الستة (الا أن ينوي) أي
يريد (بالعلم بالعلوم وبالقدرة
للقدر) فانه يقبل فيه ولا
يكون واحدا منها يمينتان
اللفظ محتمل له (ولو قال وحي
الله فيمين) لقلبه استعمل فيها
بمعنى استحقاق الله الالهية
(الا أن يريد العبادات) التي
أمر بها فليس يمين لاحتمال
اللفظ لها (وحروف القسم)
عند أهل اللسان ثلاثة (باء)
موحسدة (وواو وطاء)
فوقانية (كبابه وواقه وناقه)

لا فعلن كذا (وتختص التاء)
 الفوقانية (بائه) والواو
 بالظهور وتدخل للوحدة عليه
 وعلى للضم فهي الاصل
 وتليها الواو (ولو قال الله ورغم
 أو نصب أو جر) لا فعلن
 كذا (فليس يمين الابنية)
 لها والحن بالرفع لا يمنع
 انعقاد اليمين والنصب برفع
 الجار (ولو قال أقسمت أو
 أقسم أو حلفت أو أحلف
 بالله لا فعلن) كذا (فيمين
 ان نواها أو أطلق وان قال
 قصت خبرا ماضيا) في
 صيغة الماضي (أو مستقبلا)
 في المضارع (صدق باطنا
 وكذا ظاهرا على للذهب)
 وفي قول لا وبقطع بعضهم
 لظهور اللفظ في الانشاء فان
 حرفه يمين ماضية قبل
 قوله في ارادتها قطعاً (ولو قال
 لغيره أقسم عليك بالله أو
 أما لك بالله لتفعلن) كذا
 (وأراد يمين نفسه فيمين)
 يستحب للمخاطب ابراره
 فيها (والافلا) وعمل على
 الشفاعة في فعله (ولو قال ان
 فعلت كذا فانا يهودي أو
 بريء من الاسلام فليس
 يمين) ولا يكفر به ان قصد
 تبديد نفسه عن الفعل قال في
 الروضة وليقل لا اله الا الله محمد
 رسول الله ويستغفر الله
 وان قصد الرضا بذلك اذا فعله
 فهو كافر في الحال (ومن سبق
 لسانه الى لفظها) أي اليمين

صفات الثبات الثبوتية القائمة به في الأزل أما صفاته السلبية وهي القائمة به كذلك كعدم جسميته وعرضيته
 وصفاته القلبية كخلقه ورزقه ورحمته وهي الثابتة له في ازال فتدرد شيخنا في الأولى وقال القاضي تنعقد
 اليمين وجرى عليه العبادي وجزم بعدم انعقاد اليمين بالثانية تبعاً للإمام الرافعي والجمهور خلافاً للخفاف
 فراجعهم وأما نحو على عهد الله وميثاقه وكفاله وأشهد بالله ولعمري الله فكناية (فرع) لو قال ان فعلت كذا
 فأيمان اليمين لازمة لي أو فأيمان المسلمين لازمة لي فان أراد اليمين بالله أو أطلق لم تنعقد وان أراد ببيعة الحجاج
 انعقدت على ما يأتي لان البيعة كانت في عهد رسول الله ﷺ بالمصافحة فلما جرى الحجاج رتبها أيماناً
 تشتمل على ذكر اسم الله تعالى وعلى الطلاق والحج والاعتاق وهدية المال وانظر ماذا يلزم منها ولو
 شرك في بيعة بين ما ينعقد به ولا ينعقد به كواثقه والكعبة فقال العبادي للبيعة عندي الانعقاد سواء
 قصد الحلف بكل منهما أو أطلق أو بالجميع فراجعهم (قوله وتختص التاء بالله) الافصح ويختص الله بالتاء
 وسمع شاذاً قرب الكعبة وتالرحمن وتحياته لا ينعقد بها اليمين وقيل هو كناية وحكمة اختصاصها بغير
 ضعفها لانها بدل عن الواو التي هي بدل عن الموحدة وخرج بهذه الثلاثة الفاء والالف الممدودة والتحتية نحو
 فآله وآله وبالله قال شيخنا فهي كناية وكذا به بتشد اللام وحذف الألف على المعتد (قوله أو جر)
 أو سكن أيضاً (قوله والحن الخ) أي هنا وكذا في سائر الأيمان الصريحة والكناية لا يمنع الانعقاد على أنه
 لا لحن لا مكان جعل الرفع على الابتدائية لحنوف أي الله أحلف به والنصب على نزع الخافض والتسكين على
 ثبة الوقف (قوله أو حلفت أو أحلف) وكذا عزمت وأعزم وأشهد ولو حذف لفظ الله لم ينعقد بيميننا
 وان نواه (قوله عليك) فلا سكت عنه فيمين مطلقاً (قوله يمين نفسه) أي فقط (قوله يستحب الخ)
 أي ما يقع في مكروه أو حرام ولا يكره عدم ابراره الا في السؤال بوجه الله وان كان مكروهاً فيكره السؤال به
 ورده (قوله والا) بأن أراد يمين المخاطب أو يمينها معاً والشفاعة أو لم يرد شيئاً فلا يكون يميناً وفي الثانية
 بحث يمين عامر (قوله ولو قال ان فعلت الخ) والحلف بذلك حرام ولو قال يعلم الله أو يشهد الله فان كان
 صادقاً فلا بأس وان كان كاذباً فحرام بل ان قصد أن الله يعلم ذلك وهو كاذب فيه كفر كما قاله النووي وتبعه
 شيخنا (قوله ان قصد تبديد نفسه) أو أطلق (قوله لا اله الا الله) والأولى الا تيان بأشهاد بل يتعين ان كان كفر

(قول المتن وتختص التاء بالله) قيل الصواب ويختص الله بالتاء لان الباء مع فعل الاختصاص إنما تدخل
 على القصور (قول الشارح فهي الاصل) قال النجاة أبدلوا من الباء واوا لقرب المخرج ثم من الواو تاء لقرب
 المخرج كما في تراث وانما اختصت التاء بلفظ الله لانها بدل من بدل فضاقت التصرف فيها قال ابن الحشاش
 هي وان ضاق تصرفها قد بورك لها في الاختصاص بأشرف الأسماء وأجلها (قول المتن بالله) اخترز
 عن أن يقول أقسم فقط لكن أورد حديث الرؤيا التي فسرها الطبريق وقوله فيها أقسمت عليك لتخبرني
 فقال ﷺ لا تقسم وأجيب بأن المراد لا تقسم قسماً شرعياً كذا قال القاضي عياض لكن قال في شرح
 مسلم هو عجيب فان الذي في جميع نسخ مسلم فوالله يا رسول الله لتحدثني (قول المتن أقسم عليك) أي أما
 بعون عليك فيمين ولا يأتي فيها هذا التفصيل (قول المتن ولو قال ان فعلت كذا) لو قال ان فعلت كذا فلي
 عتق أو صلاة مثلاً لزمه ما لزم أو كفارة يمين ولو قال العتق يلزمه لا أقفل كذا فالظاهر أنه كذلك لانه في
 معنى ان فعلت كذا فلي عتق (قول المتن فليس يمين) لكنه حرام كما صرح به الماوردي والدارمي والنووي في
 الاذكار وقوله فليس يمين أي لانه خال عن اسم الله تعالى وصفاته وعن التزام دعوى القرب (قول المتن
 ومن سبق لسانه) قال الشافعي اتفقوا كلامهم غير المعقود عليه ولهذا لو قصد الى شيء فسبق لسانه

(قوله بلا قصد) أي لفظها (قوله وبلى والله أخرى) أوجع بينهما ابن الصلاح قال القاضي ومن لغو اليمين ما لو دخل على صاحبه فأراد أن يقوم له فقال والله لا تقوم لي وهو كثير وتعم البلى به (قوله وهي مكروهة) أي في الحرام والمكروه صادقاً كان أو كاذباً ماضياً كان أو مستقبلاً فعلاً أو تركاً وعلى هذا فقولهم اليمين القموس كبيرة هو من حيث اقتطاع اللال بها لا من حيث ذاتها فراجع ذلك وإنما كرهت اليمين لأنه لا يبرح عما يجز عن الوفاء بها ولكثرة تولع الشيطان به للوقع له في التدم كما في حديث الحلف حنثاً أو ندم قال الامام الشافعي رضي الله عنه ما حلفت بالله صادقاً ولا كاذباً قط (قوله فطاعة) أي ليست مكروهة ثم إن توقف عليها فعل واجب أو ترك حرام وجبت أو فعل مندوب أو ترك مكروه نذبت (قوله عصي بحلفه) أي من حيث الترك أو الفعل لا من حيث اليمين كما تقدم قاله سببية نعم لو أمكن سقوط الواجب كقود أو كان كفاية لم يصح كذا قالوه وفيه نظر إلا أن أرادوا إمكان علم الحنث كما لو حلف لا ينفق على زوجته فله طريق في أنه لا يحنث بأن يكفيها ويرثها وتبرئ (قوله ولزمه الحنث) وفي عكس ذلك يحرم الحنث ويحصل الحنث في ترك الواجب بفعله وفي فعل الحرام بتركه في وقت قيده إن قيد والافتبركه مطلقاً قال بعض مشايخنا ولا بد من العزم على الترك فراجع هذا كما ترى إنما يتصور في المستقبل أي فيما يمكن فعله أو تركه بعد حلفه وإن سبق سببه أما لو حلف أنه ترك واجباً معيناً كاذباً أو فعل حراماً كذلك فهو حنث بمجرد حلفه وهذه من الحلف على الماضي وتلزمه فيه الكفارة خلافاً للآفة الثلاثة (قوله سن حنثه) بالثلثة وفي عكس ذلك يكره حنثه وفيه ماضى (قوله فالأفضل الخ) أي يندب عدم حنثه تعظيماً لاسم الله تعالى نعم إن تعلق به غرض ديني كان لاياً كل طيباً ولا يلبس ناعماً كره حنثه وفي عكسه حنثه قطعاً ٧ فيهما سواء قصد التأسي بالسلف أولاً وقال الشيخان ينظر إلى قصد الحالف وهو المتمد (قوله إذا كانت صادقة لا تكره) هذا وما بعده مستثنى من الكراهة السابقة بل لو توقف خلاص الحق عليها وجبت قياس مأمراً أن الوجوب لا من حيث ذاتها بل من حيث التوقف (قوله ولا تكره اليمين لتوكيد كلام) اثباتاً أو نفيًا ماضياً أو مستقبلاً ومنه حديث والله لأغزون قريشاً (تنبيه) علم بمأمراً من كلامهم هنا ومن قولهم إن اليمين لا تغير حكم المخوف عليه حراماً أو غيره أنها لا تكون حراماً مطلقاً وأن وصفها بالوجوب وغيره لا من حيث ذاتها بل باعتبار ماهي

إلى غيره كان من لغو اليمين اهـ وجعل منه صاحب الكافي ما لو أراد صاحبه أن يقوم فعلم عليه أن يقعد نعم اللغو لا يجري في العتاق والطلاق لتعلق حق الغير قاله الرافعي رحمه الله تعالى (قول الشارح لا والله تارة الخ) لو قاله ما في وقت واحد كانت الأولى لغو والثانية منعقدة قاله اللوردى (قول الشارح المفسر به) الضمير فيه يرجع لقوله لغو (قول المتن ومستقبل) لو حلف لا يصعد السماء فلا حنث بل لا تنعقد اليمين للامتناع ولو حلف ليصعدن انعقدت وحنثت حالاً وفرق الرافعي بأن هذا يخجل بتعظيم اسم الله تعالى وحرمة بخلاف تمتنع الحنث كالمثال الأول (قول المتن وهي مكروهة) كأنه أراد به ما يشمل الحرام والمكروه وقال الزركشي المراد أنها مكروهة في الجملة كما في الحرر (قول المتن سن حنثه) وتكون اليمين مكروهة في الحالين وإن بحث الزركشي أنها خلاف الأولى في الثاني لعل في الأول (قول الشارح ليتنفع السالكين) وإيضافاً أقامته تغيير لموجب الشرع (قول الشارح فرع الخ) يؤخذ منه أن القسم الأخير في كلام المتن مكروه أيضاً (قول المتن جائز) أراد به ما يشمل المندوب والواجب وغيره وأنهم قوله أن الأولى التأخير وهو كذلك خروجاً من خلاف أبي حنيفة

يمينه ويسمى ذلك لغو اليمين المفسر به في قوله تعالى لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم في حديث أبي داود والبيهقي (وتصح) اليمين (على ماض ومستقبل) نحو والله ما فعلت كذا أو فعلته والله لأفعلن كذا أولاً أو فعله (وهي مكروهة) قال تعالى ولا تجعلوا الله عرضة لأيمانكم (الا في طاعة) كفعل واجب أو مندوب وترك حرام أو مكروه فطاعة (فإن حلف على ترك واجب أو فعل حرام عصي) بحلفه (ولزمه الحنث) بالثلثة (وكفارة أو) على (ترك مندوب أو فعل مكروه) كالاتفات في الصلاة (سن حنثه) وعليه كفارة أو على ترك مباح أو فعله كدخول دار وأكل طعام ولبس ثوب (فالأفضل ترك الحنث وقيل) الأفضل (الحنث) ليتنفع المساكين بالكفارة (فرع) الأيمان الواقعة في السعوى إذا كانت صادقة لا تكره ولا تكره اليمين لتوكيد كلام (وله تقديم كفارة بغير صوم على حنث جائز) كالحنث في المباح (قيل

وسيلته كما تقدمت الإشارة إليه فراجع ذلك من محله وحرره (قوله وله تقديم الخ) فقدم التقديم أولى مطلقا وإذا قدم وقت التكفير بعلم الحنف فله الرجوع بما في الزكاة المعجلة نعم لو كان التقديم بالعتق امتنع الرجوع ويقع نداء وكذا لو خرج المبدع عن الأجزاء في الكفارة للمعجلة قبل وقت الحنف فيكفر بعتق آخر أو غيره (قوله فلا يجوز التقديم على السببين) ولا مقارنة السبب الأول أيضا كأن أعتق مع الشروع في الجرح ولو وكل معه لم يصح التوكل وعلم بما ذكر جواز العتق بعد النذر في شفاء المريض ولو قبل الشفاء سواء قبله بوقت بعد الشفاء أولا (قوله على اللوت) وكذا غيره مما مر ولعل خصوص ذكره لعدم الإطعام فيه

(فصل) في حصة كفارة اليمين من الكفر بفتح الكاف وسكون الفاء وهو الستر وأصله في اللغة لا يطلق الأعلى ستر جسم بجسم آخر فها هنا مجاز أو حقيقة شرعية وتقدم أنها جارية في حق مسلم زاجرة في حق غيره وسميت بذلك للأغلب إذ لا يتم في نحو اللباس كالمنسوب ثم إن كان عقد اليمين طاعة وحلها معصية كأن لا يزني ثم زنى كفرت أم الحنف وأعكسه كأن لا يصلي فزاد صلاه كفرت أم العقد كذا قاله وفيه نظر بما مر فإن كانا مباحين تعلقت بهما لكنها بالحنف أحق لانه للوجوب لها كما يأتي قالوا وهي مخيرة ابتداء أي في الحصال الثلاثة الأولى مرتبة انتهاء أي في الحصة الرابعة التي هي الصوم لا اعتبار توقفها على فقد الثلاثة قبلها (قوله بتخير) أي الكفر الحر الرشيد غير للفلس ولو كافرا (قوله بين عتق) أي اعتاق وهو أفضلها ولو في زمن مجاعة على الاعتماد خلافا لابن عبد السلام (قوله وإطعام) أي عليك أخذنا مما يأتي (قوله عشرة مساكين) ولو في عشرة أيام ولا يجوز أقل من العشرة (قوله كل مسكين مدحج) فلا يكفي أقل من مدحج واحد (قوله من غالب الخ) للعتق ما في الفطرة (قوله بلده) أي بلده الخائف الذي حنف فيه وإن لم يحلف فيه أو أدى عنه غيره بأذنه ويحتمل عود ضمير بلده للحنف للعلوم من اللقائم فيوافق ما ذكر في كلام شيخنا اعتبار وقت التكفير فإن أراد به وقت وجوب التكفير فهو ما تقدم لانه بالحنف وإن أراد وقت إرادة التكفير فقد يخالف ما مر والوجه اعتبار قوت بلده بالحنف حال إرادة التكفير وإن كان في غيره فتأمل (قوله أو كسوتهم) أي العشرة فلا يجوز دونهم ولأن إطعم بعضهم ويكسو بعضهم لانه تلقى من خصلتين (قوله بما يسمى كسوة) ولو متنجسا أو من جلد أوليد أو فروة حيث اعتيد وأوجب الإمام مالك وأحمد سائر العورة (قوله كقميص) ولو بلا كم على الاعتماد أو كبير أجد الواحد فلا يكفي دفعه لأكثر من واحد قبل تقطيعه (قوله أو عمامة) أو مقنعة أو طرحة أو قلنسوة وقبع وطاقيّة وفصاوية وعصابة والاكتفاء بالعرق في التهج وغيره محمول على ما يجعل تحت سرج الفرس لا العرقية للعروفة بالطبقة كما مر (قوله أو أزار) هو المنزر وهو ما يشد

(قول الشارح إلى ارتكاب حرام) والاول نظر إلى أن التحريم ثابت قبل اليمين وبعده فالتكفير لا يفيد الاستباحة (فرع) قال القاضي لو أيس من الحنف وكان قد شرط الرجوع فيما دفعه رجعا كالزكاة وكذا قال الامام لا فرق بين البابين أقول انظر هل يأتي ذلك في العتق عن كفارة اليمين

(فصل بتخير الخ) (قول المتن وإطعام) لو أطعم خمسة وكسا خمسة لم يصح لأن هذا قسم رابع والتخير في الآية بين ثلاثة فقط (قول المتن قوت بلده) أي فلا يجزئ قوت نفسه إذا خالف قوت البلد (تنبيه) إنما اعتبر المدأخذ من حديث العرق ولأنه سداد الرغب وكفاية المقصد ونهاية الزائد والكسوة لا سبيل إلى ضبطها لاختلاف الناس في الطول والقصر وغير ذلك وعن البيهقي أن الواجب سائر العورة وهو قول مالك وأحد قيل وهو قوي لأنها إحدى الحصال فيجب تقديرها كالإطعام واعتذر عنه الأصحاب بأنه خارج عن اعتبار

إلى ارتكاب حرام والصوم لا يجوز تقديمه على الحنف (و) له تقديم (كفارةظهار على المودو) كفارة (قتل على الموتو) تقديم (منذور مالي) على المطلق عليه كشفاء المريض في قوله إن شئ الله مريضى فله على أن أعتق عبدا والمراد في الجميع التقديم بعد الحلف والظهار والجرح والنذر الأسباب الأولى والحنف وما بعده الأسباب التواني فلا يجوز التقديم على السببين ولا يجوز تقديم الصوم على الموت وصوروا التقديم على المود بما إذا ظهر من رجعية ثم كفر ثم راجعها وما إذا أطلق بعد الظهار رجعا ثم كفر ثم راجع أما إذا أعتق عقب الظهار عنه فهو تكفير مع المود لا قبله لأن اشتغاله بالاعتاق عود

(فصل) (بتخير في كفارة اليمين بين عتق كالظهار) أي كعتق كفارته وهو عتق رقبة مؤمنة بلا عيب يخل بالعمل والكسب كما تقدم في محله وإطعام عشرة مساكين كل مسكين مدحج من غالب قوت بلده أو كسوتهم بما يسمى كسوة كقميص أو عمامة أو أزار

أو رداء (لاخف وقفازين ومنطقة) بكسر الهمزة وتقدم تفسير الثلاثة في باب زكاة النذور ومحرمات الاحرام (ولا تشتغل صلاحته) أي ما يكتسب (للدفع اليه فيجوز سراويل صغير كبير لا يصلح له) يجوز (قطن وكتان) (٢٧٥) وحرير لامرأة ورجل وكيس

لم تذهب قوته فان عجز عن
الثلاثة) أي كل منها (لزمه
صوم ثلاثة أيام) الآية
(ولا يجب تباعها في الأظهر)
لاطلاق الآية والثاني يجب
احتياطاً (وان غاب ماله
انتظره ولم يصم) لأنه واجد
(ولا يكفر عبد بماله) لأنه
لا يملك (الا اذا ملكه سيده
طعاماً أو كسوة وقلنا يملك)
بتمليك فانه يكفر به والاظهر
عدم ملكه فلا يكفر به
ولو ملكه عبد اليقظه عن
الكفارة وقلنا يملكه ففعل
لم يقع عنها لامتناع الولاية
للعبد وقيل يقع والولاية للعبد
(بل يكفر بصوم فان ضره)
الصوم قال في الحرر لطول
النهار وشدة الحر (وكان)
حلف وحنت باذن سيده
فيهما (صام بلا اذن) منه
(أو وجد بلا اذن لم يصم
الاباذن) منه لأن حقه على
القور والكفارة على
التراخي (وان اذن في
أحدهما) فقط (فالأصح
اعتبار الحلف) فان كان
باذن صام بلا اذن وان كان
بغير اذن لم يصم الاباذن
والثاني اعتبار الحنت فان
كان باذن صام بلا اذن أو
بغير اذن لم يصم الاباذن

على الوسط ليسر العورة (قوله أو رداء) وهو ما يجعل على الكف كالقوطة ويكتفى للتدليل الذي يجعل في
اليدين عند شيخنا الرمي وفيه نظر بما مر في العرقية (قوله لاخف) وجوب ومداس ونعل ونحوها (قوله
وقفازين) وخاتم وفصه (قوله ومنطقة) ودرع ولومن نحو حديد كالزردية للعروقة (قوله فيجوز
سراويل صغير) وقيصه وعمامة ورداؤه ونحوها لسكينة السراويل ولا التبان وهو سراويل لا تصل
الى الركبة صغير قاله شيخنا الرمي فراجع (قوله فان عجز) وقت ارادته التكفير بحجر سفه أو فلس مطلقاً
أورق على ما يأتي أو بجزءه عن قدر ما يخرج به زيادة على ما يكفي للعمر الغالب (قوله والثاني يجب) أي
تتابع الاحتياط حملاً للطلق على التقيد في كفارة الظهار ومنع الحمل بأن حق الله أوسع (قوله انتظره) ولو
فوق مسافة القصر وجوبا (قوله ولم يصم) أي لا يصح صومه عن الكفارة (قوله ولا يكفر عبد بماله)
ولو مكاتب ولا يكفر سيده عنه به نعم المكاتب التكفير بالاطعام والكسوة باذن سيده وليس سيده أن يكفر عنه
بذلك ويمتنع بالعتق مطلقاً (قوله والأظهر) هو الاعتماد نعم لسيده بموتة أن يكفر عنه بغير الاعتاق (قوله
والولاية للعبد) على هذا القول الرجوح كذا في الروضة وفي نسخة منها والولاية للسيد وهو تحريف (قوله
بل يكفر) أي العبد (قوله بصوم) ومثله محجور السفه والفلس قبل فك الحجر عنه (قوله لطول الخ) كأنه احتراز
عن نحو المرض (قوله صام بلا اذن) وليس له منعه والفرض أنه يضره في خدمة سيده كما سيذكر ولو باعه
لم يكن له منعه ولو آجره فللمستأجر منعه ولا يصوم الاباذن (قوله فالأصح) مرجوح (قوله والثاني
اعتبار الحنت) هو الاعتماد (قوله والراد الخ) فيه اعتراض على للصف من اقتضاء كلامه خلاف ذلك
(قوله وفي الروضة الخ) تقدم ترجيحه (قوله ولو لم يضره) أي العبد ومثله الأمة التي لا تحمل للسيد أما من
تحمل له فلا تصوم الاباذن مطلقاً (قوله لا عتق) أي على الذهب كما مر في الرقيق نعم ان قال له سيده ان عتقت
عن كفارتك فنصبي حر قبل عتقك أو معه كما قاله شيخنا صرح عتقه عنها (قوله ولا صوم لاليته) فلو لم يكن
له مال فهو في نوبته كالحر وفي غيرها كالرقيق

الاسم وهو أصل وعن اعتبار الكفاية وهو عرف (قول للثمن منطقة) أي يولا قلنسوة ولا خلاف في عدم
اجزاء المنطقة وأما الخف فعلى الأصح ومثله القفازان فيما يظهر ووجه عدم الاجزاء أن ذلك لا يسمى كسوة
(قول للثمن قطن) جمعه أقطان كقفل وأقفال (قول اثنان وكتان) أي وصوف وشعر (قول الشارح أي كل
منها) أي لا مجموعها فان المعنى عليه فاسد (قول الشارح احتياطاً) أي وحملنا المطلق على التقيد في كفارة
الظهار أقول قد يمنع من الحمل أن الظهار حق آدمي وهذا حق الله تعالى جاز اعتبار التخليط فيما يترتب على ذلك
دون هذا وإضافته سبب حرام ومقدار الصوم مختلف فيه (قول للثمن ملكه سيده) مثله غيره (قول الشارح
يكفر به) أي ان اذن له سيده في التكفير به قاله الزركشي (قول الشارح لطول النهار الخ) كأنه احتراز
عن أن يضره مرض (قول الشارح والثاني اعتبار الحنت) وذلك لأن الاذن اذا صدر في اليمين لا يلزمه الاذن
فيما يترتب عليها لأنها مانعة من الحنت قال ابن الرفعة رحمه الله تعالى مأخذ الخلاف يلتفت الى أن سبب الكفارة
ماذا ان قلنا اليمين فقط كان الاعتبار الاذن فيها وان قلنا الحنت فقط اعتبر وان قلنا المجموع وهو الأصح أنجه
اعتبار الحنت اذا يلزم من وجود الاذن في أول السببين الذي ليس بملجى لسبب الآخر ترتب الحكم
عليه ويلزم من الاذن في أحد السببين ترتب الحكم عليه كالأذن فيهما

والمراد أن في كل من الحلف باذن والحنث بغير اذن وعكسه وجهين في الصيام بغير اذن أحدهما جوازه والثاني منعه والترجيح مختلف وهو
الجواز في الأولى والمنع في الثانية وفي الروضة كأصلها المنع في الأولى والجواز في الثانية ولو لم يضره الصوم في الخدمة لم يحتج الى اذن فيه (ومن
بعضه حر وله مال يكفر بطعام أو كسوة لا عتق) لنقصه عن أهلية الولاية ولا صوم لاليته

يحنت ولو خرج وتر في
أهله ومتاعه (فإن مكث
بلا عذر حنت وإن بعث
متاعه) وأهله كما لو لم يبعثهما
لأن حلفه على سكنى نفسه
وإن مكث لعذر كان أغلق
عليه الباب أو منع من
الخروج أو خاف على نفسه
أو ماله لو خرج لم يحنت (وإن
اشتغل بأسباب الخروج
كجمع متاع وإخراج أهل
وليس ثوب) للخروج
(لم يحنت) بمكته لما ذكر
كما لو عاد له بعد الخروج في
الحال (ولو حلف لا يسكنه
في هذه الدار فخرج أحدهما
في الحال لم يحنت وكذا
لو بنى بينهما جدار ولكل
جانب مدخل) لا يحنت
(في الأصح) لاشتغاله
برفع الساكنة والثاني
يحنت لحصولها إلى تمام
البناء من غير ضرورة وفي
الروضة كأصلها نسبة
صحيحه إلى الجمهور وترجيح
الأول إلى البغوي (ولو
حلف لا يدخلها وهو فيها
أولا يخرج وهو خارج
فلا حنت بهذا) للذكور
لأنه لا يسمى دخولا ولا
خروجا (أولا يتزوج أولا
يتطهر أولا يلبس أولا
يركب أولا يقوم أولا يقعد
فاستدام هذه الأحوال
التي هو عليها من الزوج
إلى آخرها) حنت قلت

(فصل في الحلف على السكنى والسكنى وغيرهما) (قوله فليخرج) على العادة فلا يكلف المدوفى
منه لكن يشترط أن ينوي التحول ليشير عن الخروج المعتاد ولا يكلف أقرب البايين فله الخروج من
الابعد إلا أن كان بصمود نحو سطح (قوله فإن مكث بلا عذر حنت) قال بعضهم إن كان مكث بقدر زمن
الاعتكاف وقال شيخنا يعتبر ما بعد مكث في العرف (قوله أو منع من الخروج) قال شيخنا وليس من النجس
حلف غيره عليه بعدم الخروج (قوله أو خاف على نفسه) وكذا على متاعه أو عرضه أو على ماله لو أخذه معه
أو تركه فيما يظهر فإن لم يخف لم يحنت ليل كان أو نهارا وإن اختص الأمن به ومن العذر ضيق وقت صلاة
(قوله لم يحنت بمكته) وإن طال زمنه نعم إن أمكنه في جمع للتأخر أتابه غيره في جمعه بمن يأمنه ولو بأجرة
قدر عليها ولم يفعل حنت (قوله عادليه) أي إلى جمع للتأخر أي مع فقد قاب كإمساكهم بالعود إليه ماله
عاد بعد تحويله ولو لم يغرض فلا يحنت وإن طال مكته (قوله ولو حلف لا يسكنه) أولا يسكن معه
أولا يسكنه بينهما (قوله في هذه الدار) أو أطلق فإن نوى شيئا عمل به حتى لو نوى أن لا يسكنه في
البلد حنت بسكناء فيها ولو في طرف بعيد عنه من طرفها (قوله فخرج أحدهما) أي بنية التحول ولو
إلى محل ملاصق لها من نحو خان أو في دار كبيرة حيث استقل كل محل يرافقه من نحو بالوعة وحش ومصدر
وسلم وغير ذلك (قوله لم يحنت) فلو قال أردت مدة كسهر مثلا قبل منه في اليمين بانه لا يطلق أو عتق ولو
حلف لا يسكنه زيد أو عمر أو غيره من بنيهم أو لا يسكنه زيد أو عمر أو غيره من بنيهم بذلك (قوله وكذا) لا يحنت
على مرجوح لو بنى بينهما جدار ولكل جانب مدخل في الأصح فيقيد أنه لو كانا معا في أحد جانبي الجدار
حنت قطعا ويظهر أن جملة لكل منهما مدخل جملة حالية ليقيد أن كلا من الداخلين موجود قبل بناء الجدار
بينهما ويحتمل عطف لكل على بينهما فيكون كل من الداخلين جلد بناؤه كالجدار فراجع (قوله لاشتغاله
النخ) يقيد أن محل الحلف في تعاطيه البناء بنفسه فلو مكث حتى بنى غيره الجدار ولو بأمره حنت قطعا
أو خرج كما مر حتى بنى غيره الجدار ثم عاد لم يحنت قطعا فراجع ذلك (قوله والثاني يحنت) وهو للتعبد
عند شيخنا (قوله ولو حلف النخ) اعلم أن هذه للسائل مختلفة في الحكم والغنى ولم يجعلوا لها ضابطا يجمع
جزئيات أفرادها فيرجع فيها إلى النقول في كل واحدة منها (قوله أولا يقعد) أولا يسافر أو لا يشارك أو لا يستقبل
القبلة أو لا يسكن فاستدام هذه الأحوال حنت فلو كرر الحلف فيها تكررا الحنت وكذا لو حلف عليها وشرع
فيها واستدامها فيحنت أيضا وهكذا فلو حلف بكلمة تكرر بكل لحظة حنت فلو قال كماليت فأنت طالق
طلقت ثلاثا بمضى ثلاث لحظات ولو حلف لا يلبس إلى وقت كذا فاستدامه لحظة حنت أو لا يقيم في محل كذا

(فصل حلف لا يسكنها النخ) (قول المتن فإن مكث) أي ولو مترددا في المكان واستدل لعدم اعتبار التنازع
بأن يقربني إلى أسكنت من ذريتي فأنطلق على ذلك أسكانا وليس معهم رجل ولا متاع واقتضى كلامهم أن المكث
ولو قل يضر قال الرافعي هو ظاهر إن أراد لا أمكث وإن أراد لا آخذها مسكنا فينبغي عدم الحنت بمكث نحو
الساعة ثم أجاب بأن مجرد التنية لا يخرج عن السكنى كالقيم لا يصير مسافرا بمجرد التنية (قائدة) جعل الماوردي
من العذر ضيق وقت القرينة (قول المتن لم يحنت) أي لأن المشتغل بأسباب الانتقال ليس ساكنا عرفا
(قول المتن لا يسكنه) مثله لا يسكن معي أو لا يسكن معه (قائدة) قال الزركشي من قال في مسأله جمع التنازع
بعدم الحنت قال هنا كذلك ومن لا فلا إلا الرافعي في الشرح الصغير فصحيح هناك عدم الحنت وصحيح هنا
الحنت وفرق الزركشي بأن قصد الساكنة موجود هنا وقصد التحول موجود هناك وفيه نظر (قول المتن
وكذا لو بنى بينهما النخ) أي بفعلهما أو بأمرهما أو بأمر الحالف أو فعله (قول الشارح التي هو عليها النخ) يقال

ثلاثة أيام فأقامها ولو متفرقة حنت بخلاف عدم الكلام لأن المقصود منه المهجر وهو لا يحصل بغير التوالى
 (قوله لا يسمى تزوجاً) لأن الحلف فيه منصرف إلى العقد وهو لا يتقدر بمدة قال شيخنا الرملي ويحنت من
 خلف لا يتسرى باستدامته مطلقاً وافقه شيخنا كابن حجر في التسرى الشرعي وهو حجب الأمة مع
 الوطء بخلاف العرفي وهو حجبها من الابتداء فلا يحنت باستدامته كالتزويج فراجع (قوله وتطهرا) أي
 استدامة الطهر لا تسمى تطهراً لأنه منصرف إلى فعل الطهارة وهو لا يتقدر بمدة فلو حلف في أثناء الوضوء
 حنت باتمامه قاله شيخنا وفيه نظر (قوله ليست تطيباً) لأنه ينصرف إلى الفعل (قوله وكذا ووطء) أي
 لا يحنت باستدامته لأنها لا تسمى ووطئاً وإن كان ووطئاً وتقدم الفرق بينهما في الظاهر فارجع إليه واستدامة
 الوطء بعدم التزويج وإن أزل (قوله وصوم وصلاة) لا يحنت باستدامتهما لأن الحلف فيهما ينصرف إلى
 انعقادهما بالنية وهي لا تتقدر بزمان وقولهم صمت شهراً وصليت يوماً مثلاً لا ينافي ذلك (قوله بنسيانها) أو
 بإشارة أخرى (قوله والمسائل الأربع الخ) وألحق بها القصب فلا يحنت باستدامته من حلف لا ينصب
 (قوله لا يدخل داراً) ومنها الرباط والدرسة والسجد بخلاف البيت لا يحنت بدخول دهليزه لأنه محل
 البيات (قوله حنت بدخول دهليز الخ) أي بنفسه حيث ينسب إليه فلو حمله إنسان بغير أمره وإن قدر على
 منعه أو ركب دابة زمامها في يد غيره لم يحنت فإن حمله بأمره أو كان الزمام بيده حنت وقال بعض مشايخنا
 لا يحنت في الحمل مطلقاً ويحنت في الدابة مطلقاً ولفظ الدهليز فارسي معرب (قوله لا بدخول طاق معقود قدام
 الباب) ولا بدخول درب كذلك وإن نسب لها ودخل في حدها حيث لا باب في أوله ولا بدخول نحو اصطبل
 كبستان ليس داخل في حدها ولا باب له منها (قوله لا دخوله في البيع) وفرق بأنه من مسماها ولا يسمى دخوله
 دخولاً لها كالذي بعده (قوله وكذا محوط) أي لا يحنت بدخول المحوط الذي لم يسقف فإن كان مسقفاً
 ولو لبعضه حنت به وإن لم يدخل تحت السقف حيث كان للسطح مرقى من الدار والأفلا يحنت به مطلقاً
 (قوله لم يحنت) نعم إن اعتمد على ذلك الداخل من رجله أو رأسه أو يده فقط حنت قال شيخنا ولو أدخل
 بدنه كله ولم يعتمد على شيء منه كأن علق بحبل مثلاً لم يحنت وفيه نظر ثم رأيت في شرح شيخنا أنه يحنت
 فراجع وحرره (قوله لبقاء اسم الدار) فالمراد بالأساس أسفل الحيطان كلها أو بعضها فوق الأرض لا ما تحتها
 من الأرض فإن لم يبق فوق الأرض شيء لم يحنت بدخولها ولو بعد أعادتها زال وال الخلاف عليه وهو اسم
 الدار نعم إن أعيدت بنقضها وحده حنت قاله شيخنا فراجع ولو لم يذكرك لفظ الدار حنت بدخول عرصتها
 (تنبيه) السفينة والآدمي كالدار فلو قال لا أركب هذه السفينة أولاً أكلم هذا الآدمي فزاع منها بعض
 الألواح أو قطع منه بعض الأعضاء ثم ركبها أو كمل حنت لبقاء الاسم بخلاف ما لو حلف لا يلبس هذا الثوب
 ثم وجت من شهر ولا يقال تزوجت شهراً وكذا الطهر والطيب (قول الشارح بخلافها الخ) إيضاحه أن
 المحرم لا يجب عليه تطليق زوجته وكذا الطيب إذا حرم وهو فيه لأفدية عليه ولا يجب تزويج اللباس والفدية
 إن استدام قاله الزركشي (قول المتن ومن حلف لا يدخل داراً الخ) (فرع) قال إن خرجت من الدار
 فأنت طالق ولها بستان باب يفتح إليها فخرجت إلى فالتى يقتضيه الذهب أنه لا يحنت إن كان يعد من
 مرافق الدار والأفلا يحنت قاله الشيخان (قول المتن أو بين يمين) ظاهره ولو طال ذلك الدهليز (فائدة)
 الدهليز فارسي معرب (قول الشارح من الجوانب الأربعة) أي من بعض الجوانب فلا حنت قطعاً في الجانب
 الواحد وفي غيره تردد لا إمام (قول الشارح لبقاء اسم الدار) أي صورته إن بقي هناك رسوم وبعض
 جدر بخلاف ما لو بقي الأساس المدفون فقط فإن اسم الدار يزول وإن اقتضى كلام النهاج خلاف ذلك أقول
 بل هو مراد النهاج قطعاً بدليل قوله وإن صارت قضاء

فيهما لا تسمى تزوجاً
 وتطهرا بخلافها في باقي
 الأحوال فتسمى لبساً وركوباً
 إلى آخرها (واستدامة طيب
 ليست تطيباً في الأصح) فلا
 يحنت بها الحالف لا يتطيب
 (وكذا ووطء وصوم وصلاة
 والله أعلم) أي استدامتها
 ليست نفسها في الأصح فلا
 يحنت باستدامتها الحالف
 لا يفعلها ويتصور في الصلاة
 بنسيانها والمسائل الأربع
 ذكرها الرافعي في الشرح
 (ومن حلف لا يدخل داراً
 حنت بدخول دهليز)
 بكسر الدال (داخل الباب)
 لا تأنى له (أو بين يمين
 لا بدخول طاق) معقود
 (قدام الباب) وقيل يحنت
 به دخوله في البيع (ولا
 يعود سطح) من خارجها
 (غير محوط وكذا محوط)
 من الجوانب الأربعة (في
 الأصح) والثاني يحنت
 لأحاطة حيطان الدار به
 (ولو أدخل يده أو رأسه أو
 رجله) فيها (لم يحنت)
 لأنه لم يدخل (فإن وضع
 رجله فيها معتمداً عليها
 حنت) لأنه نوع من
 الدخول فإن مدّها فيها
 وهو قاعد خارجها لم يحنت
 (ولو أنه دمت فدخل وقد
 بقي أساس الحيطان حنت)
 لبقاء اسم الدار

(وان صارت قضاء أو جعلت مسجداً) (٢٧٨) أو حماماً أو بستاناً فلا يحسن لزوال اسم الدار (ولو حلف لا يدخل دار زيد حنث

بدخول ما يسكنها بملك لا باعارة واجارة وغصب إلا أن يريد) بداره (مسكنه) فيحنث بالملك وغيره (ويحنث بما يملكه ولا يسكنه إلا أن يريد) بداره (مسكنه) فلا يحسن بما لا يسكنه والأصل في ذلك أن الإضافة إلى من يملك تقتضي الملك (ولو حلف لا يدخل دار زيد ولا يكلم عبده أو زوجته فباعهما أو طلقها فدخل وكلم لم يحنث) لزوال الملك بالبيع والطلاق (الأن يقول داره هذه أو زوجته هذه أو عبده هذا فيحنث) تنظيراً للإشارة (الأن يريد مادام ملكه) فلا يحسن (ولو حلف لا يدخلها من ذا الباب فترع ونصب في موضع آخر منها لم يحنث) بالثاني (ويحنث بالأول في الأصح) فيهما حمل اليمين على التنفيذ دون النصب الحش ونحوه والثاني العكس حملاً على النصب والثالث لا يحسن بواحد منهما حملاً على التنفيذ والنصب معاً هذا إن أطلق فإن قال أردت بعض هذه المحامل حمل عليه قطعاً (أو لا يدخل بيتاً حنث بكل بيت من طين أو حجر أو آجر أو خشب أو خيمة) أو صوف أو شعر أو وبر أو جلد فإن نوى نوعاً منها حمل عليه

فترع منه بعض خيوطه لم يحنث بلبسه لأن للتعبير فيه إحاطة المحلوف عليه بالبدن قاله شيخنا تبعاً لشيخنا الرملي وفي السفينة نظر (قوله أو بستاناً فلا يحسن) وكذلك جعلت مخزن الحلب أو غيره أو زريبة لدواب أو طاحونا وإن بقيت على هيئتها وقت الحلف وسواء أشار إليها وقت الحلف أو لا أخذنا ما سألنا (قوله دار زيد) أو حانوته (قوله لا باعارة واجارة وغصب) أي لا يحسن بدخول دار تحت يد زيد بشي من ذلك وإن كان ساكنها فيها وكذلك تحت يده بوقف عليه أو بوصية له بمنفعتها وقال ابن الرفعة من أئمتنا كالائمة الثلاثة يحنث بالمعار وغيره مما ذكر (قوله الآن يريد الخ) هذا كله في الحلف بالله تعالى أما الحلف بالطلاق والعق فيقع بما يملكه وإن لم يسكنه وبما يسكنه ولو لم يملكه لأنهما حق آدمي والرجوع عنه لا يصح وإن لم تكن إرادة فالكمل سواء في الحكم كذا قالوا وفيه نظر فتأمل (قوله ويحنث بما يملكه ولا يسكنه) ومثله ما يعرف به كدار العدل ببغداد وهذا راجع لما قبل الإرادة إشارة إلى أن قول المصنف ما يسكنها مستدرك وشمل الملك ما تجدد بعد الحلف زيادة على الوجود وقتة وهو كذلك على التعمد واليه يرشد التعبير بالمضارع وهو نظير ما لو حلف لا يكلم عبد زيد أو لا يمس شعره فإنه يشمل للوجود والتجدد ولو بعد خلق شعره الأول لقبرته على اتحاد العبد وجريان العادة بعود الشعر في زمن سير وبذلك فارق ما لو حلف لا يكلم ولز يدفانه لا يحنث بكلام الولد الحادث بعد الحلف (قوله فباعهما) فيه التنبيه بعد أو سواء باع الكل أو البعض معينا أو شيوفاً وكالبيع غيره كوقف وقرض أخذاً من الملة (قوله لم يحنث) وإن لم يعلم بالبيع أو الطلاق (قوله لزوال الملك الخ) يعلم منه أن الكلام وقع بعد لزوم البيع من جهة البائع وأن الطلاق بائن (قوله أن يقول) أو ينوي (قوله تنظيراً للإشارة) أي على الإضافة والاسم ثم إن زال الاسم كأن عتق العبد أو جعل الدار نحو مسجد كما مر لم يحنث قاله شيخنا واعتد به ولو لم يذكر اسم الدار والعبد حنث بدخولها مطلقاً (قوله الآن يريد) أي في اليمين بالله كاتقسم (قوله حملاً ليمين على التنفيذ) لأنه الحقيقة دون النصب لأنه المجاز (قوله والثاني العكس) فيه تقديم المجاز على الحقيقة وهو خلاف الأصل في الألفاظ (قوله والثالث الخ) فيه حمل اللفظ على حقيقته ومجازه معا وهو ما عليه الإمام الشافعي وموافقوه (قوله أو لا يدخل بيتاً حنث بكل بيت) أي إن حلف بالعريضة سواء كان حاضر ياً أو بدوي ياً في جميع ما يأتي فإن حلف بالمعجمة كقوله در خانه نروم أو نه خانه نروم لم يحنث إلا بالمبنى فقط وخرج بالبيت الدار وإن أطلق عليها اسم البيت كافي مضر فلا يحنث بدخولها كعكسه (قوله أو خشب) منه القصب والجريد وحله أن أحكم البناء فيها لا نحو بيوت الرعاة من جريد وحشيش كما قاله الماوردي (قوله أو خيمة) والراد بها العرفية للتخذه من نحو الثياب إذا نصبت وشدت أطناها وإن

(قول المتن وإن صارت قضاء) لو قال لا أدخل هذه حنث بدخول العريضة وإن صارت قضاء (قول المتن ولو حلف لا يدخل دار زيد الخ) لأن الإضافة تقتضي الملك ألا ترى أنه لو قال هذه الدار لز يدثم قال أردت أنه يسكنها باعارة أو اجارة لا يقبل ولو قال داري لز يدخل أقراره للتناقص (فرع) لو قال لا أدخل خانوت زيد قضيته أن الأمر كذلك لكن ساق الزركشي كلاماً طويلاً فيها وكذا في الدار للوجرة مثلاً وحاول الحنث نظراً إلى عرف الألفاظ دون عرف اللفظ قال وتقل هذا في الشامل عن الأئمة الثلاثة (قول الشارح بالملك وغيره) ولو مضموماً (قول الشارح فلا يحسن بما لا يسكنه) أي بل يحنث بما يسكنه ولو مضموماً (قول المتن من ذا الباب) مرجع الإشارة جملة التنفيذ والباب وقوله فترع أي الباب للنصب وهذا ظاهر والاعتراض عليه لا وجه له (قول المتن لم يحنث) بالثاني ولو سداً لأول (قول المتن ويحنث بالأول) أي لأنه هو المحتاج إليه في الدخول والخروج (فرع) حلف لا يدخل من باب هذه الدار فدخلها باباً آخر حنث على الأصح (فرع) حلف لا يدخل هذه الخيمة فضربت في مكان آخر حنث بدخولها (قول المتن أو خشب) فلا يحنث ببيوت الرعاة من الجريد والحشيش لأنه لا يراد بالسكنى (قول المتن أو خيمة) قال الزركشي قضية كلامهم تصويرها بما إذا انحلت مسكناً

لم ترخ أذناها وخرج بها اللغوية وهي مأخوذ من نحو أعواد وتسقف بنحو حنث كما سرف بيوت الرعاة ويظهر أنه لا يحنث بدخوله تحت نحو بردة جعلت على أعواد لدفع حر الشمس مثلاً ويردد النظر في بيوت الأعراب ويظهر الحنث بها كالحيمة وور بما يشملها قول الشارح أو من شعر فتأمل (قوله لأنها لا يقع عليها اسم البيت) نعم إن كان في واحد منها نحو خلوة حنث بدخولها كغار جبل هي للبيات والسكنى فيه (قوله فدخل يتنافيه زيد وغيره) حنث وإن استثناء بقلبه أو لسانه لأن الدخول لا يتبع بعض بخلاف السلام كما يأتي ولو قال موضعاً لكان أعم وأولى إذ غير البيت مثله إلا نحو حمام أو مسجد مما لا يختص بأحد عرفاً قاله شيخنا الرملي وحيث قد في مفهوم كلام المصنف تفصيل فتأمل (قوله والظاهر منه علم الحنث) وهو المتمد ولا يلزمه بعد علمه الخروج حالاً ولا تنحل اليمين (قوله فسلم) أي ولو من الصلاة على قوم هو فيهم وقصد السلام عليهم وكان المحلوف عليه بحيث يسمع والأفلاحت مطلقاً وأما اعتبار قصدتها بخلاف السلام من غير الصلاة لا تصرف السلام فيها لتحلل منها (قوله لم يحنث) لما تقدم وظاهره سواء حلف بالله أو بالطلاق فراجع (قوله إن أطلق حنث) إلا في السلام من الصلاة كما مر

﴿فصل﴾ في الحلف على الأكل والشرب وما يتناول به بعض المأكولات وغير ذلك والقاعدة في ذلك العمل بالعرف فإن اضطرب عمل باللغة (قوله حنث برؤوس) أي بأكل ثلاث رؤوس إن حلف بالطلاق نظر التحقق العصة فإن حلف بالله حنث بواحدة كاملة عند شيخنا وهو الوجه لما يأتي وقال الخطيب وابن عبد الحق يحنث ببعض واحدة أيضاً ولو حلف لا يأكل رؤوساً بالتكثير لم يحنث إلا بثلاث مطلقاً عند الجميع هذا في النبي وأما في الإتيان كما لو حلف ليأكل رؤوساً أو رؤوس فلا يبرأ إلا بثلاثة مطلقاً كما ذكره الشيخان وفاقاً لابن الصاغ وغيره وقال الماورد والرويان إذا حلف على معدود في الإتيان نجواً كمن الناس أولاً صدق على الساكن لم يبرأ إلا بثلاثة اعتباراً بأقل الجمع وفي النبي يحنث بواحدة اعتباراً بأقل العدد والفرق أن في الجميع يمكن وإتيان الجميع متعذر فاعتبر في كل ما يناسبه اهـ لكن في جعل أقل العدد واحداً نظر فراجع (قوله تباع وحدها) أي شأنها ذلك (قوله لا يبلد الخ) أي إلا أن كان الحالف من بلد تباع فيه مفردة سواء حلف فيه أو في غيره أكله فيه أو في غيره على العتمد من الخلاف المذكور بده (قوله والاقوى الحنث) هو المتمد (قوله وهل يعتبر) أي على كل من الوجهين (قوله وجهان) أي أحدهما الثاني كما تقدم (قوله إذا حلف) أي ولانية له فإن نوى شيئاً حمل عليه فلا يحنث بغيره وكذا يقال في جميع ما يأتي (قوله على مزايل الخ) أي على بيض شأنه أن يفارق باتنه في حياته ولو غيراً كقول اللحم كفرابو حية لأن البيوض كلها مأكولة وإن حرمت لضرر كسب في بيض الحيات وسواء أكله وحده أو مع غيره ويحنث ببعض بيضة لأنها اسم جنس سواء عرفه أو نكره فإن قال ييوزالم يحنث إلا بثلاثة مطلقاً ويشترط في الحنث كونه يسمى حالاً أكله بيضاً بأن

(قول المتن ولا يحنث بمسجد) لو نواه فالظاهر الحنث وبصرح الجرجاني خلافاً لابن سراقه (قول المتن فلا وجه لظهور الخ) لو قال والله لا أدخل عليه عامداً ولا ناسياً حنث عند دخوله جاهلاً بلا خلاف (تنبيه) لا تنحل اليمين بالفعل ناسياً ولا جاهلاً

﴿فصل﴾ حلف لا يأكل الرؤوس الخ (قول المتن ولانية له) قيل كان ينبغي أن يقول مثل ذلك في مسألة البيض الآتية (قول الشارح والبقروا لابل) لأنها تفصل عن أبدانها وتباع وحدها (قول المتن لا طبر وحت) قال الشيخ عز الدين رحمه الله تعالى قاعدة الإيمان أتباع العرف ما لم يضرب فإن اضطرب اعتبرت اللغة (قول المتن وصيد) من عطف العام على بعض أفراده (قول الشارح بخلاف أكلها) منفصلة أو متصلة (قول الشارح والاقوى الحنث) علماً أن تكون في شارح التنبيه بأن العرف إذا ثبت في موضع عم كخبز الرز بطبرستان فقول الشارح تقلاعاً عن الروضة وهل يعتبر نفس البلد أي على الأول

فيه زيد وغيره) ما لا بذلك (حنث وفي قول إن نوى الدخول على غيره دونه لا يحنث) كما في مسألة السلام الآتية وقرئ بينهما بأن الدخول لا يتبع بخلاف السلام (فلا جهل حضوره) في البيت (خلاف حنث الناسي) والجاهل في ذلك والظاهر منه علم الحنث أخذنا من الرافعي في الشرح (ولو حلف لا يسلم عليه فسلم على قوم هو فيهم) علمه (واستثناءه) باللفظ أو بالنية (لم يحنث وإن أطلق حنث في الظاهر والله أعلم) لظهور اللفظ في الجميع والثاني وجه بأن اللفظ صالح للجميع والبعض فلا يحنث بالشك ولو جهل فيه لم يحنث في الظاهر أخذنا مما تقدم ﴿فصل﴾ حلف لا يأكل الرؤوس ولا نية له حنث برؤوس تباع وحدها وهي رؤوس النعم والبقر والابل (لا) برؤوس (طير وحت) وصيد الأبلد تباع فيه مفردة) في حنث بأكلها فيه بخلاف أكلها في غيره فلا يحنث به في وجه صححه المصنف في تصحيح التنبيه وفي الروضة كالمطهر ورجعه الشيخ أبو حامد والرويان والاقوى الحنث وهو أقرب

إلى ظاهر النص وهل يعتبر نفس البلد الذي ثبت فيه الخرف أم كون الحالف من أهل وجهان فإن قصد أن لا يأكل ما يسمى رأساً حنث برأس السمك والطير وغيره وإن قصد نواخصاً لم يحنث بغير ما تسمى (والبيض) إذا حلف لا يأكله (يحمل على مزايل باتنه في الحياة كدجاج)

بفتح أوله (ونعامة وحمام لاسمك وجراد) لانه يخرج منه بعد الموت بشق البطن فيحنت بأكل القسم الأول دون الثاني (واللحم) إذا حلف لا يأكله يحمل (على نعم) أي ابل وبقروغم (وخيل ووحش وغير) ما كولين فيحنت بالأكل من مذ كاهوا في الميتة وما لا يؤكل كالذئب وجهان رجح القفال وغيره (٢٨٠) الحنت والشيخ أبو حامد والرويانى المنع قال في الروضة المنع أقوى (لاسمك

وجراد) لانهما لا يفهمان من اطلاق اللحم عرفاً (وشحم بطن) وشحم عين لانهما يخالفان اللحم في الصفة كالاسم (وكذا كرش وكبد) بفتح أولهما وكسر ثانيهما (وطحال) بكسر الطاء (وقلب) ومعى وورثه (في الأصح) والثاني نظر الى أنها مقام مقام اللحم (والأصح تناوله) أي اللحم (لحم رأس ولسان) وجلدوا كارع والثاني يقول لا يفهم من اطلاق اللحم عرفاً (وشحم ظهر وجنب) وهو الأبيض الذي لا يخاطله الأحمر لانه شحم سمين ولهذا يحمر عند الهزال والثاني نظر الى اسم الشحم وينبني عليهما الخلاف في قوله (وأن شحم الظهر لا يتناوله الشحم) إذا حلف لا يأكله (وأن الآلية والسنام) بفتح أولهما (لبسا شحما ولا لحما) أي ليس كل منهما ما ذكر لخالفته له في الاسم والصفة فلا يحنت بهما من حلف لا يأكل شحما ولا لحما وقيل هما شحم وقيل لحم فيحنت (والآلية لا يتناول سناما ولا يتناولهما) فلا يحنت من حلف لا يأكل أحدهما بالآخر

يتصلب قشره لا بما يسمى عنقودا في بطن الدجاجة ولا بما خرج منها بلا قشر متصلب ولا بما فرخ منه ولا بأكله في ناطف كحلوة المنقوش المعروفة (فائدة) البيض كله بالصاد المعجمة الا من النمل فهو بالطاء المشالة (قوله بفتح أوله) أي على الأصح فهو مثلث الأول وهو اسم للثني واسم الذكر الديك ويحنت بيضه أيضا وهو بيض في عمره مرة واحدة بيضة واحدة أو في كل سنة بيضة واحدة (قوله لاسمك) أي بيضه المعروف بالبطارخ (قوله من مذكاهما) سواء أكله مطبوخا أو مشويا أو نيئا (قوله وما لا يؤكل) في اعتقاد الخالف (قوله المنع) أي منع الحنت في أكل لحم الميتة وغيره المأكول أقوى وهو المعتمد (قوله لاسمك) أي حيوان البحر وان لم يكن من السمك المعروف (قوله بفتح أولهما الخ) ويجوز سكون ثانيهما مع فتح أولهما وكسره (قوله ومعى) هو مقصور بوزن رضا اسم للمصارين (قوله ورتة) بالهمز وتركه وقائصة وذكر وأنثيين وأما الجلد فان رق فمك اللحم والافلا (فرع) لا يحنت من حلف لا يأكل ميتة بميتة سمك وجراد ولا من حلف لا يأكل ذمما بكبد وطحال (قوله وشحم ظهر) وبطن وعين وجنب وفي تناوله لشحم الظهر والجنب نظر لانهما من اللحم وهو لا يتناوله (قوله والدم) ويسمى الودك (قوله وكل دهن) قال شيخنا من حيوان كسمن وزبد وهو ظاهر وفي شرح شيخنا تناوله لدهن خير ذى الروح كسمسم وزيتون يرتضه شيخنا وليس من الدم اللبن والقشطة على المعتمد عند شيخنا (فرع) السمن والزبد واللبن والدهن متغيرة لا يتناول واحد منها واحدا من البقية والقشطة متغيرة لغير اللبن والدهن ما كان من ذى الروح المذكي فلا يحنت من حلف عليه بغيره والزفر يتناول اللحم والبيض ولومن سمك فيهما ويتناول دهن الحيوان لا غيره ولا دهن ميتة والرق ما كان عن لحم وفيما كان عن نحو كرش وجهان والظاهر الحنت به والادم والادام والتبادم شيأى (قوله ولحم البقر يتناول جاموسا) أي وعرايا وهي البقر الشهور ولا يتناول أحدهما الآخر ولحم النعم يتناول ضانا ومرا ولا يتناول أحدهما الآخر (قوله مشيرا الى حنطة) أي الى قدر منها يمكن تناوله عادة ولو في مدة طويلة كما في شرح الروض لكن ينظر الى قدر ذلك الطول بماذا يقدر من الزمن (قوله لا آكل هذه) وكذا لا آكل الحنطة هذه لان تأخير الإشارة عن الاسم كالاقتصار عليها هنا وفيما يأتي (قوله حنت بأكلها) أي جميعها ولو مقلية ويطحنها ولا يضر بقاء دقيق نافع في الرخا ونحوها خلافا للامامة السنباطي والخطيب والبرلسي ولا يحنت بما ينشأ عنها لوزرعت (قوله لا آكل هذه الحنطة) بأن قدم الإشارة أولم يذكرها نحو لا آكل حنطة (قوله حنت بهامطبوخة) مالم تصر عسيده لانها حينئذ كالطبخونة الآتية (قول المتن لاسمك) بيضه هو البطارخ قال الزركشي ولا يجوز أكل المصران الذي مع البطارخ في الجوف لانه محتو على النجاسة (قول المتن كرش) يقال بفتح الكاف وكسر الراء وسكون الراء مع فتح الكاف وكسرها ومثلها الكبد (قول المتن في الأصح) ولا يحنت أيضا بالجلد قال بعضهم الا ان كان صغيرا يؤكل معه ولا يحنت أيضا بقائصة الدجاج ونحوه (قول الشارح الذي لا يخاطله) أي أماما يخاطله فلا حنت به قطعا (قول الشارح وقيل هما شحم الخ) وجه الأول أنهما في معناه ووجه الثاني نياتهما في اللحم وشبههما به في الصلابة (قول الشارح وبطن) وكذا يتناول اللبن بلارب دون دهن السمسم ونحوه لان الدم مرتبط بذى الروح (قول المتن حنت بأكلها) أي كلها لكن في الطحن لا بد من شيء يعلق في الرخا والظاهر عدم اغتفاره (قول المتن حنت بهامطبوخة) أي مع بقاء الحيات

(والدم يتناولهما) وشحم ظهره وبطن (وكل دهن) فيحنت بأكل أحدهما من حلف لا يأكل دسما (ولحم البقر يتناول جاموسا) فيحنت بأكله من حلف لا يأكل لحم بقرو يحنت ببقر الوحش أيضا (ولو قال) في حلقه (مشيرا الى حنطة لا آكل هذه حنت بأكلها على هيتها ويطحنها ونحوها) عملا بالإشارة (ولو قال) فيه (لا آكل هذه الحنطة حنت بهامطبوخة ونيتة ومقلية) بفتح الليم

(لا بطحينها وسو يشها وعجينها وخبزها) لزوال اسمها (ولا يتناول رطب تمر أو لبسرا ولا غنيز ميا وكذا العكوس) فلا يحنت بأكل التمر من حلف لاياً كل رطباً والعكس وكذا الباقي (ولو قال) في حلفه (لا آكل هذا الرطب فتعمر فأكله أولاً) كأم ذا الصبي فكلمه شيخاً فلا حنت) به (في الأصح) لزوال الاسم والثاني يحنت لبقاء الصورة وان (٢٨١) تعيرت الصفة (والخبز يتناول كل خبز

كخطة وشعير وأرز وبقلا

وذرة) بفتح الهمزة وضم الراء وتشديد الزاي واللام مع القصر واعجام الذال والماء عوض من واو أو ياء (وحص) بكسر الحاء وفتح اليم وكسرهما فيحنت بأكل أي منها من حلف لاياً كل خبزاً ولا يضر كونه غير معهود بلده وسواء ابتلعه بعد مضغ أم دونه أكله على هيئته أم بعد جعله ثريداً كما قال (فلو ثرده) بالثلثة مخففاً (فأكله حنت) لكن لو صار في الرقة كالحسو فتحساه لم يحنت (ولو حلف لا يأكل سوياً فسفه أو تناوله باصبع) مبالغة (حنت) لأنه يبدأ كلاً (وان جملة في ماء فشر به فلا) يحنت لأنه ليس أكل (أو) حلف (لا يشربه) أي السويق (فبالعكس) أي يحنت في الثانية دون الأولى (أو) حلف (لا يأكل لبناً أو ماءً آخر) كالسبل (فأكله خبز حنت) لأن أكله كذلك (أو شر به فلا) يحنت لأنه لم يأكله (أو) حلف (لا يشربه فبالعكس) أي يحنت في الثانية دون الأولى (أو) حلف (لا يأكل كل سمنافاً كلب خبز جامداً أو ذائباً) بالمعجمة (حنت) كالأكل وحده (وان شر به ذائباً فلا) يحنت (وان أكله في عصيدة حنت ان كانت عينه ظاهرة) بخلاف ما إذا كانت مستهلكة (وإذا دخل في

(قوله لا بطحينها) أي لا يحنت بأكله ويظهر أن منه الجريش وعطف سو يقها يدل لذلك لأنه دقيقها فهو من عطف الغاير أو الأعم فتأمل (قوله وكذا الباقي) بما ذكر وغيره من بقية أنواعه فان أوله مطلع ثم خلال بفتح المعجمة ثم بلح ثم بسر ثم رطب ثم تمر ولا يحنت في الرطب بالمشدخ بضم اليم وفتح المعجمة والذال للشددة وآخره خاء معجمة ويقال له بمصر المعمول وهو ما عولج حتى يترطب ويحنت في البسر والرطب بالنصف نعم ان قال رطبة أو بسرة لم يحنت به (قوله لزوال الاسم) لأنه للعتبر حيث أخرج عن الإشارة قلو أخرها عنه أو اقتصر عليها حنت مطلقاً والمراد بالشيخ البالغ والعبد اذا عتق كالصبي اذا بلغ (قوله كل خبز) أي مخبوز ومنه السكنافة والقطائف والرقاق ونحوها وخرج به القلي كالزلاية وما يخبز تارة ويقل أخرى كالسنبوسك فلكل حكمه فيحنت به مخبوزاً لا مقبياً (فرع) العيش والجلف بكسر الجيم وسكون اللام خاص بالخبز المعروف لا بنحو فطير ورقاق (تنبيه) ظاهر كلامهم أنه يحنت في الخبز ولو ببعض رغيف والوجه أنه يجري فيه ما يقال في الروس فتأمل (قوله وسواء الخ) هذا في الحلف بالله أما بالطلاق فلا يحنت إلا بأكله بعد مضغ لأنه لا كل لغة للعتبر في الطلاق (قوله لكن لو صار الخ) هو استثناء من التريده الذي يحنت به والرقعة في الأصل ماء طبيخ اللحم والمراد بها هنا أعم من ذلك (قوله كالحسو) هو بفتح الحاء وضم السين المهملين وتشديد الواو اسم للمزوج من الدقيق والخبز أو نحوهما بالماء حتى يصير كاللأنع (قوله فتحساه لم يحنت) وكذا لودقه ناعماً واستفه لأنه لا يسمى الآن خبزاً (قوله سوياً) هو دقيق الشعير أو مطلق الدقيق أو ما قل ينار قبل طحنه (قوله فبالعكس الخ) لأن الأكل في الجوامد والشرب في اللاتعات ولو حلف لا يطعمه حنت بكل منهما ولو حلف لا يتوق حنت بوجود طعمه بضمه وإن مجه والايجار في الجلق وان وصل جوفه لا يسمى كلاً ولا شرباً ولا ذوقاً فلا يحنت به فيها (قوله لبناً) وهو ينصرف عند الإطلاق إلى الماء كقول ولومن آذى أو صيد بجميع أنواعه ولو في زبد أو قشطة ومنه اللبأ الذي ينزل أول الولادة بخلاف المعمول في النار في الأواني وبخلاف اللبن والمصل والاقط والسمن واللبن غير الماء كقول كلبن الاتان (قوله عينه ظاهرة) أي جرمه في العصيدة مثلاً مشاهداً متميزاً في الحس لا ريحه وطعمه ولونه (تنبيه) لو حلف لاياً كل عنباً أو رماناً أو قصباً أو نحوها فعصره وشرب ماءه أو مصبه ورعى ثقله لم يحنت لأن هذا لا يسمى كلاً ومنه سكر وضعه في فمه وذاب بنفسه وبلعه فان أذابه حنت

(قول المتن لا بطحينها الخ) استشكل الزركشي ذلك بما لو قال ان ظاهرت من فلانة الأجنبية فانت على كظهر أُمي ثم تزوجها وظاهر منها فانه يكون مظاهر من الأولى ويكون قوله الأجنبية تعريفاً قال فما الفرق اه أقول الفرق ان الظاهر لا يصح شرعاً إلا من زوجة فوجب انحطاط الوصف معه على التعريف بخلاف أكل الخنطة فانه يمكن مع وصف الخنطة فجاز اعتبار وصف الخنطة معه ويحتمل أن يكون على التقريب (قول المتن فكلمه شيخاً) مثله البالغ ولو قال لا آكل لحم هذه البقرة وأشار لسخلة حنت بها بخلاف نظيره من البيع فانه يبطل لأن الصيغة اذا فسدت بعضها فسدت كلها (قول المتن ولو حلف لاياً كل سوياً) من قواعد الباب أن الأفعال مختلفة الاجناس كالأقوال ثم ما صح هنا من أن الأكل لا يشترط فيه المضغ صحح في الطلاق خلافه (قول المتن أو حلف لاياً كل لبناً الخ) (فرع) حلف لاياً كل مما اشتراه زيد لا يحنت بما اشتراه زيدا مع عمرو (قول المتن ان كانت عينه ظاهرة) بحيث يرى جرمه

حلف (لا يشربه فبالعكس) أي يحنت في الثانية دون

(٣٦) - (قليوبى وعميرة) - رابع

الأولى (أو) حلف (لاياً كل سمنافاً كلب خبز جامداً أو ذائباً) بالمعجمة (حنت) كالأكل وحده (وان شر به ذائباً فلا) يحنت (وان أكله في عصيدة حنت ان كانت عينه ظاهرة) بخلاف ما إذا كانت مستهلكة (وإذا دخل في

كالتمر والزبيب (قلت)
أخذنا من الرافعي في
الشرح (وليمون وبنق
وكذا بطيخ) بكسر الباء
فيهما (ولب وفتق) يضم
الثاء وفتحها (و بنق
وغيرهما في الأصح) فهو
من يابس الفاكهة والثاني
ينفيها عنه وعن البطيخ
(لاقئ) بكسر القاف
وبالثمة والمد (وخيار
وباذنجان) بكسر الهمزة
المعجمة (وجزر) فليست
من الفاكهة (ولا يدخل
في الثمار) بالثمة اذا
حلف لاياً كلها (يابس
والله أعلم) وهي جمع تمر
(ولو أطلق بطيخ وتمر
وجوز لم يدخل هندي)
من الثلاثة فيها فلا يحث
بأكله من حلف لاياً كلها
والهندي من البطيخ
الأخضر (والطعام) اذا
حلف لاياً كله (يتناول
قوتاً وفاكهة وادماً وحلواً)
وتقدم في باب الرباء الدواء
وفيه هنا وجهان (ولو قال)
في حلفه (لا آكل من هذه
البقرة تناول لحمها)
فيحث به (دون ولد) لها
(ولبن) منها فلا يحث
بهما (أو من هذه الشجرة
فتر) يحث به (دون
ورق وطرف غصن) منها
عملاً في الحث بالتعارف
في المستلثين

قاله شيخنا ولله اذا كسره بأسنانه لان أداره بلسانه حتى ذاب كما هو الوجه فراجع (فرع) لو حلف
لا يفطر حث بكل مفطر ولو جماعاً لبردة وحيض وجنون ودخول ليل (قوله فاكهة) وهي في الأصل
اسم لكل حلوة يذو الطعم ذي شجر (قوله وعنب) وتين ومنه الجوز المعروف أخذنا بطلاقهم ويقال له
التين الأحمر وتوقف بعضهم في الحث به هنا وفي دخوله في التين عند اطلاقه فراجع (قوله يضم الحمزة
الخ) ويقال أترج وترنج أيضاً (قوله ورطب) بفتح الراء ومحلها ان بلغ أو ان لذاته ونحوه لا نحو حصرم
عنب ورماني (قوله ويابس) ان بقي فيه لذاة لا نحو حشف تمر ويابس بطيخ وعلح ليمون وحشفه ونحو
ذلك (قوله وليمون) ونارنج وأثبت نون ليمون صحيح لغة خلافاً لمن منعه ولا يحث بالزيتون على الاعتماد
من وجهين (قوله وكذا بطيخ) وقصب سكر وموز (قوله بكسر الباء فيهما) أي التين والبطيخ ويجوز
سكونها في الاول وفتحها في الثاني ويقال فيه بطيخ بكسر الطاء وفتحها وتأخير الباء عنها وتشديد بها
(قوله وبنق) بالموحدة أو له وقد تبدل بالفاء (قوله فهو) أي الب فطفه تفصيل كالتي قبله
(قوله لاقئ) ومنها الفقوس للمروف (قوله وخيار وباذنجان وجزر) بفتح الجيم وكسرها ثم
زاي ثم راء فليست أي الاربعة من الفاكهة وهي أجناس فلا يحث من حلف على واحد منها بغيره
منها (قوله جمع تمر) بفتح أوليه وهو جمع ثمرة وجمع الثمار تمر يضم أوليه وجمعه أثمار (قوله
والهندي من البطيخ الأخضر) وهذا عرف قديم قد اقلب الآن في حث بدون الاصفر على الاعتماد
(قوله قوتاً) منه التمر والزبيب واللحم والاولان من الفاكهة أيضاً وقد تقدم والثلاثة من الادم عند
ابن حجر ونوزع في الثلاثة منها فراجع وفي شرح الروض أنه لا يحث بها الا ان اعتاد التقوت بها والا
فلا (قوله وادماً) منه الفجل والثمار والبصل واللح والخل والشيرج والتمر بالثمة الفوقية ونحوها
(قوله وحلواً) قال العمري بالمعنى ظاهر كلام الفقهاء خلافاً وهو ما يركب بصناعة من الحلو وغيره
بالنار كالنشا مع العسل والحلو بخلافها كالسكر والقانيد والراء هنا الأعم وماتقرر يعلم أن قول شيخ
الاسلام بشمول الفاكهة للادم والحلوا فيه نظر فتأمل (فرع) لا يتناول الحلو منها طمناً من جنسه
كالرمان والعنب والاجاص (قوله وفيه) أي في تناول الطعام هنا للدواء وجهان أحدهما أنه لا يتناوله هنا
وفارق الرباب وجوده على الطعم فيه (قوله لحمها) وكذا بقية أجزائها (قوله دون ولد) وكذا جنين (قوله
ولبن) وما يتخذ منه كجبين (قوله فتمر) ومنه الطلع ومثله الجمار فيحث به قاله شيخنا فراجع ولا
يحث بغيرها كولد منها ولا بصمغها ولا بأكل تمر غصن زرع فيها أو تمر من غصن زرع منها وأتمر كما مر
في الحنطة والبيض (قوله وطرف غصن) أي لا يحث بأكله الا ان جرت العادة بأكله فيحث به (فرع)
حلف لا يشرب ماء النيل أو البحر أو الندير أو البئر ولو مع الإشارة لم يحث بالشرب منه أو حلف لا يشرب منه
حث بشربه منه يبدأ وقم أو كرع أو بانه وغير ذلك (تنبيه) جميع ما تقدم عند الإطلاق فان أراد الحالف
شيثاً معيناً رجع الى ما أراد

(فصل) في المسائل المنشورة (قوله التمرة) بالثمة أو اللثة واختلطت بجنسها ولم تتميز وأمكن اشتباهاها
(قوله الأتمر) أو بعضها غير ما يدق مدركه كما يأتي فان أكله حثاً بآخر جزء من آخر واحدة فتعتد

(قول التين رطب وعنب ورماني) خالف في ذلك أبو حنيفة متمسكاً بالعطف في قوله تعالى فيهما فاكهة ونخل
ورمان وقوله تعالى حبا وعنباً الى أن قال وفاكهة وأباورد بأن ذلك نظير قوله تعالى وملائكته ورسله وجبريل
أي باعتبار أن فاكهة في سورة الرحمن مسوقة في مقام امتنان فتم

(فصل حلف لاياً كل هذه التمرة الخ)

لم يحث لجواز أن تكون التروكة هي الحلو ف عليها (أولاً) كلها فاختلطت) بنهر (لم ير إلا بالجميع) لاحتمال أن تكون التروكة الحلو ف عليها (أولاً) كان هذه الزمان فإنا ير بجميع حبها) ولو قال لا آكلها فترك حبة لم يحث (٢٨٣) (أولاً) ليس هذين لم يحث بأحدهما) لأن

الحلف عليها (فإن لبسها
معا أو مرتباً حثت أولاً
أليس هذا ولا هذا حثت
بأحدهما) لأنه يمينان
(أولاً) كلن ذا الطعام
غداً فثابت قبله (أي الغد
فلا شيء عليه) لأنه لم يبلغ
زمن البر والحث (وان
مات أو تلف الطعام في الغد
بعد تمكنه) من أكله
(حث) لأنه تمكن من
البر (وقبله) أي التمكن
(قولان كمكره) لأنه
قوت البر بنهر اختياره
والأظهر فيه علم الحث
(وان أكله بأكل وغيره
قبل الغد حث) لأنه قوت
البر باختياره وهل الحث
في الحال لحصول اليأس
عن البر أو بعد مجيء الغد
فيه قولان أو وجهان
وعلى أولهما لو كانت
كفارة بالصوم جاز أن
ينوي صوم الغد عنها وعلى
ثانيهما حثه بمضي زمن
امكان الأكل من الغد
أو قبل غروب الشمس
وجهان أصحهما عند
النفوى الأول (وان تلف
أو أكله أجنبي) قبل الغد
(فكمكره) لما تقدم
والأظهر فيه علم الحث
(أو لا قضين حثك عند

في الطلاق من حيثئذ (قوله لاحتمال النخ) يفيد أن المراد بالجميع ما أمكن اختلاطها به فلو اختلطت بخاب
من صبرة تعلق الحكم به ومثل التمر كل ما عيزت أفراده كزبيب ولو حلف لا يأكل منه أولاً كل منه أولاً كان منه كفاه
البعض حثاً وبراو المانع مثل ذلك أيضاً فلو حلف لا يشربه أولاً شربه فاختلط بمائع آخر وامتزج بجميع
أجزائه لم يحث في الأول ولم ير في الثاني إلا بشرب الجميع أو لبشرين منه أولاً يشرب منه كفاه شرب بعضه
فيهما براو حثاً (قوله فترك حبة) وبعض الحبة مثلها براو حثاً إلا ما دق مدركه كإبر ولا عبرة بشحمها
وقشرها (قوله أولاً لا يلبس هذين) أو هذا وهذا (قوله لأنه يمينان) لا عادة حرف النفي فإن لبسها معا
أمر بتأويله كفارتان ولو قال لا يلبس هذين أو هذا وهذا لم ير بأحدهما أو يلبس هذين أو هذا وهذا
فلا بد من الترتيب وهل يعتبر القور في الأولى ولليلة في الثانية ويظهر عدم اعتبارهما راجعاً (تنبية)
لو كرر اليمين على شيء واحد فسيأتي فيه ما في الإيلاء وهو أنه إن قصد الاستئناف أو أطلق وتعدد المجلس
تعدت الكفارة والأفلا (قوله فثابت) أي لا يقتله نفسه والاحتث لأنه قوت البر باختياره قاله شيخنا
فراجع (قوله وان مات) أو نسي حتى تلف الطعام وسواء تلف كله أو بعضه في جميع ما ذكر (قوله بعد
تمكنه) بزمن يسع الأكل ولا ضرورة فإن كانت ضرورة كان لم يجد مساعداً لا كل ولو بأكل طعام سابق
على الحلف لم يحث ولو حلف ليسافر غداً أو يقضيه حقه غداً فهو كالطعام المذكور ولو حلف بالطلاق
الثلاث ليسافر في هذا الشهر فخالف قبل فراغه فإن مضى الشهر ولم يسافر تبين بطلان الحلف ويقع الطلاق
الثلاث لأنه قوت البر باختياره وهذا على طريقة شيخنا الرملي من أن الحلف لا يخلص في الإثبات للقيود
كما مر في الحلف وتقدم عن شيخنا وغيره كالحطيب وابن حجر وابن عبدالحق أنه يخلص فيه (قوله بنهر
اختيار) يفيد أنه لو تلف بتقصيره حث (قوله وان أكله) أي إذا كرا لم يحث مختاراً أو الأفلا يحث (قوله
حث) خلافاً للأئمة الثلاثة (قوله فيه قولان) للتعذر من الثانية وهو أنه لا يحث إلا بعد مجيء الغد (قوله
أصحهما عند النفوى الأول) وهو حثه بمضي زمن إمكان الأكل من الغد وهو للتعذر (قوله أكله أجنبي)
ولم يقدر على منعه من أكله لم يحث (قوله عند رأس الهلال) أو مع أوله أو فيه أو مع رأسه ولو حلف لفظ رأس
نعين من رؤيته (قوله فليقض) وعليه السفر إليه إن لم يكن به عن من أعذار الجمعة قاله ابن حجر نعم إن سافر
الحالف حث لتفويته البر باختياره (قوله وان قدم) أي لو لبس نية الحالف أن لا يؤخر حقه عن الشهر والام
يحث (قوله حث) أي إن لم يكن له عنده ولو بما رخص في الجمعة غير محذور بيع كره ومنه الاعتسار بالدين

(قول المتن لم يحث) أي بخلاف ما لو أكل الجميع فانه يحث بأكثر مرة يأكلها (قول المتن لم يحث بأحدهما)
أي كالحلف ليلبسها (فرع) قوله لا ألبس هذا وهذا مثل هذين بخلاف لا يلبس هذا وهذا قال الرافعي
وهو مشكل لأن الإثبات مبني على النفي أقول لو قال للريض لبيدني أعنت هذا وهذا وهما ثلثاه عتق
الأول ولا يقرع وهذا يؤيد الفرع المذكور (قول المتن حث) أي حين التلف (قول المتن وقبله) قال
الزركشي هو شامل لما لو مات قبل الغد مع أنه لا حث قطاً أقول هذا عجيب فإن هذه قد سلفت في المتن
فليست مرادة قطاً (قول المتن قبل الغد حث) أي إذا كان وقت الانفاق ذا كرا اليمين وقال الأئمة الثلاثة
لا حث لأن الغرض أن لا يؤخره عن الغد (قول المتن آخر الشهر) راجع لقوله الطعام (١) ليكفيه لا يستغفر

رأس الهلال فليقض عند غروب الشمس آخر الشهر) فوق الغروب أول جره من الليلة الأولى من الشهر (وان قدم) القضاء على الغروب
(أو مضى بعد الغروب قصر مكانه) أي القضاء (حث) فينبغي

(١) قول المحشي راجع لقوله الطعام النخ هكذا في النسخة التي بأيدينا وفيه سقط خبره له

أن يعدل الال ويتسد ذلك الوقت فيقضي فيه (وان شرع في الكيل) أو الوزن (حيثنولم يفرغ لكثرة الابددة لم يحنت) وبمثله
أجيب فيما لو ابتدا حيثنولم مقدمة (٢٨٤) القضاء كحمل الليزان (أولا يتكلم فسبح) الله (أو قرأ قرآنا فلا حنت)

ومنه الشك في الحلال ومنه موت صاحب الحق ولا عبرة بوارثه لاسناد الخطاب اليه (قوله أن بعد) بضم أوله
وكسر ثانيه من الاعداد لا من العدد (قوله حيثنولم) أي في الوقت ولم يفرغ الابددة أو كان شرعه في قدر
يعلم أنه لا يسع القضاء لم يحنت ومثل الشرع في العد الشرع في احضار الحق أو احضار نحو الليزان كما قاله
الشارح (فرع) لو حلف ليقتضيه حقه الى حين أو زمان أو دهر أو مدة قريية أو بعيدة أو حقب أو احقاب
أو نحو ذلك حنت قبيل للوت ان تمكن من القضاء وفارق الطلاق بأنه تعليق وهنا وعد لا يختص بزمن (قوله
فسبح الخ) ضابطه أن لا يأتي بمليط العلة ومنه اعتبار الخطاب ولو بغير العربية (قوله أو قرأ قرآنا)
ولو جنباً أو قرأ من التوراة ما لم يتيقن تبديله (قوله وفي وجه الخ) هو اعتراض على المصنف (قوله فسلم عليه)
ولو من صلاة مع قصده في السلام منها كما مر (قوله حنت) ان تلفظ بحيث يسمعه وفيه قوة السماع وفهم
الخطاب ولو بالقوة فدخل ما لو كله تأمناً وخرج ما لو كان أصم أو مجنوناً أو مغمى عليه أو بعيداً ولا بد من
مواجهته بالكلام أيضاً فلو توجه الى غيره ولو نحو جدار وخطب ذلك الغير لم يحنت وان قصد افهامه مراده
(قوله أو أشار اليه) ولو أخرج ما لو كان أصم أو مجنوناً أو مغمى عليه أو بعيداً ولا بد من
النحوية لكونه لفظاً كما مفيداً كما قاله ابن حجر تبعاً للزركشي وفي شرح شيخنا اعتبار حقيقة
الشرعية وفيه نظر الا ان كان مقصوده منها اعتبار الخطاب في الكلام كما مر (قوله والقديم الحنت الخ)
وهو مردود بأن حمل الكلام على المجاز مع امكان الحقيقة وعدم قرينة على المجاز ليس معتبراً والآية التي
استدل بها تدل على أن ذلك من الحقيقة وهو لم يقل به فتأمل (قوله وقصد قراءة) ولومع التفهم كما علم
عامة (قوله أي وان لم يقصد قراءة) بأن قصد التفهم أو أطلق على الاعتماد كما تقدم في الضابط فقوله أفهمه
مقصوده بمعنى أتى بما يفهم به مقصوده (فرع) لو حلف لا يسمع كلاماً لم يحنت بسماع قراءته أو حلف
لثنتين على الله أحسن الثناء أو أكله أو أعظمه أو أجله كفاءه أن يقول سبحانك لا أحصى ثناء عليك أنت
كما أئنت على نفسك ولا يحتاج الى زيادة بعضهم ولك الحمد حتى ترضى أو ليعبدنه بمجامع الحمد أو بأجل
الحمد أو أعظمها أو أكلها كفاءه أن يقول الحمد لله حمداً يوافي نعمه ويدافع نقمه ويكفي مزيده ولو حلف
ليصلين على النبي صلى الله عليه وسلم بأفضل الصلاة كفاءه ما في التشهد (قوله وان قل) ولو غير متمول كما
قاله ابن حجر وقال شيخنا يشترط كونه متمولاً (قوله وما وصي به) وكذا منصوب وضال ومسرور
وغائب قال شيخنا نعم ان جهل من هو عليه أو انقطع خبره لم يحنت به وفي شرح شيخنا خلافه (قوله
ودين) ولو على مكاتبه ولو بنجوم الكتابة على الاعتماد وكذا على ميت قال شيخنا ان كان له تركه والا فلا يحنت
به واعتمده ويحنت بما على العسر (قوله والثاني الخ) ورد بالتأجير (قوله لا مكاتب) أي كتابة صحيحة فيحنت
بالمكاتب كتابة فاسدة كالمستولدة (قوله لأنه كالحارج عن ملكه) ولذلك لا يحنت به من حلف لاعبدله
أو لارقيق على الاعتماد وسواء عتق أو عاد الى الرق بتعجيز أو نجوه (فرع) لو حلف لا ملك له حنت ولو

به لأن اسم الكلام عند
الاطلاق ينصرف الى كلام
الآدميين في محاوراتهم
وفي وجه أنه يحنت (أو
لا يكلمه فلم عليه حنت)
لأن السلام عليه نوع من
الكلام (وان كاتبه أو راسله
أو أشار اليه يد أو غيرها)
كرأس (فلا) حنت به
(في الجديد) اقتصاراً
بالكلام على حقيقته
والقديم الحنت حملاً للكلام
على المجاز مع الحقيقة وفي
التنزيل للقديم وما كان
لبشر ان يكلمه الله الا وحياً
أو من وراء حجاب أو يرسل
رسولاً وللعديد فلن أكله
اليوم انسيا فأشارت اليه
(وان قرأ آية أفهمه بها
مقصوده وقصد قراءة لم
يحنت) لأنه لم يكلمه (والا)
أي وان لم يقصد قراءة
(حنت) لأنه كله (أولا
مال له حنت بكل نوع
وان قل حتى ثوب بدنه)
لصدق الاسم عليه (ومدير
ومعلق عتقه) بصفة (وما
وصي به) من مال (ودين)
حال وكذا مؤجل في
الأصح) والثاني نظر الى
أنه لعدم استحقاق المطالبة
به كالمعذور (لا مكاتب في
الأصح) لأنه كالحارج عن ملكه والثاني يحنت به لأنه عبد
ما بقى عليه درهم (أو ليضربته قاله) فيه

وفيه نظر والظاهر أنه مثل الشرع في احضار الكيل والليزان (قول اللين أو لا يتكلم) قال الزركشي ضابط
الكلام فيما يظهر اللفظ للركب لا فائدة الخطاب بلفظه واعتبر بالوردى والفقال المواجهة به محتاجة قصة عائشة
مع أم سلمة عند خروج عائشة ونهى أم سلمة لها (قول اللين أفهمه) الظاهر أن الشرط في الحنت قصد الافهام
وان لم يفهم الخطاب (قول اللين وقصد قراءة) ولومع قصد الاعلام

(قول)

(بما يسمى ضرباً ولا يشترط) فيه (ايلام) وقيل يشترط (الآن يقول ضرباً شديداً) فيشترط فيه الايلام (وليس وضع سوط عليه وعض وخنق) بكسر النون (وتنفش) بفتح العين (ضرباً قليل) (٢٨٥) ولا لطم ووكز) أي دفع والأصح

ان كلا منهما ضرب
(أو ليضربه مائة سوط
أو خشبة فشد مائة) من
السياط أو الخشبات
(وضربه بها ضربة أو)
ضربه (بعشكال) بكسر
العين وبالمثلثة أي عزجون
(عليه مائة شمر اخ) بكسر
الشين (بر ان علم اصابة
الكل أو تراكم بعض على
بعض فوصله ألم الكل)
وفي الروضة كاصلاها
تصحيح انه لا يبر في قوله
مائة سوط بالعشكال (قلت)
أخذنا من الرافعي في الشرح
(ولوشك في اصابة الجميع بر
على النص والله أعلم) وفي
قول مخرج انه لا يبر (أو
ليضربه مائة مرة لم يبر
بهذا) المذكور من العشكال
أو المائة المشدودة لأنه لم
يضربه الا مرة (أولا
أفارقك حتى استوفي حق)
منك (فهرب ولم يمكنه
اتباعه لم يحت) بخلاف
ماذا أمكنه (قلت) أخذنا
من الرافعي في الشرح
(الصحيح لا يحت اذا
أمكنه اتباعه والله
أعلم) لأنه حلف على فعل
نفسه فلا يحت بفعل
غيره والحنث مبني على
حنث المكره المرجوح
(وان فارقته) الخالف (أو

بنحو منسوب وآبق لا ينجس ولا متنجس ولا يز وجته ولو أمة) (قوله بما يسمى ضرباً) أي عرفاً فخرج نحو
وضع اصبع أو نحوه (قوله وقيل يشترط ايلام) وبه قال الامام مالك رحمه الله تعالى (قوله الآن يقول) أو
ينوي (قوله ضرباً شديداً) فيشترط فيه الايلام قطعا (قوله بكسر النون) وبالسكون لحن (قوله أي دفع)
بيان للراد سواء بظهر الكف أو بطنها وأصله الضرب باليد مطبوعة (قوله والأصح ان كلاهما) أي اللطم
والوكز (قوله ضرب) فيربه وهو للتمد وكذا الرفس واللكم والصفع والرمي بنحو حجر أصابه
(فرع) قال الحنفية لو قال لأضربنه حتى يغشي عليه أو يبول حمل على حقيقة أو حتى أقتله أو يموت أو
يقع ميتا حمل على أشد الضرب قال الرافعي و يظهر على أصلنا الحمل على الحقيقة أيضا واعتمده شيخنا الرافعي
قال بخلاف ما لو قال لأجبرن مديني على الترك فيحمل على مطلقه فراجع (قوله فوصله ألم الكل) ولو
بانكباس بعضها على بعض ولم تمس البدن (قوله وفي الروضة كاصلاها تصحيح انه لا يبر في قوله مائة سوط
بالعشكال) وهو انعم لأنه ليس من جنس السياط فيكفيه أن يشد مائة سوط والمائة في ذلك مثال فلو كانت
خمس مائة ضرب بها مرتين وهكذا (قوله ولوشك) أي تردد ولو مع رجحان في عدم الاصابة حصل البر (قوله
مخرج) أي ثافي الزمان أنه لا يكفي العشكال حالة الشك و فرق بقوة ارادة التشكيل فيه (قوله لأنه لم
يضربه الا مرة) فلا بد من تعدد المائة ولو غير متوالية ولو حلف لا أخليك تفعل كذا حمل على منعه منه
مع علمه وقدرته (قوله منك) تديبه لأجل ما بعده فلو لم يقل منك كفي الاستيفاء من وكيله ومن الأجنبي
قال شيخنا وبالحواله ان قبض في المجلس (قوله فلا يحت بفعل غيره) وان أذن له فيه (قوله وكانا
ماشيين) ظاهره وان فارقته لنحو بول بخلاف ما لو كانا واقفين أو قاعدين (قوله فارقته) قيل لا حاجة اليه
وستعرفه (قوله وفي المحرر) فهي أولى لعدم العلة فيها (قوله حنت) ان كان عامدا علما مختارا وحمل الحنث
مالم يكن أراد بالاستيفاء براءة الذمة منه ويصدق في ارادته ذلك ظاهرا وباطنا (قوله والأخيرة) نعم ان
فارقته فيها بأمر الحاكم لم يحت لأنه اكراه (قوله ولتفويته في الثالثة) وكذا في الرابعة وانما لم يذكره فيها
لأجل الخلاف ومقتضى العلة انه يحت بمجرد ابرائه واحتياله وهو مبني على الحنث بتلف الطعام قبل اللغد

(قول المتن ولا يشترط ايلام) أي لصدق الاسم ألا ترى انه يقال ضرب به ولم يؤله لكن قال الامام لا بد من شيء
ما من الألف ولو وضع الأتمة على جسده فهو متلاعب لا ضارب (قول الشارح وقيل يشترط) هو مذهب مالك
(قول المتن ضرباً شديداً) قال الامام ولا حد يوقف عنده في هذا لكن يرجع الى ما يسمى شديداً وتقل
الشيخان عن الحنفية انه لو قال لأضربنه حتى يغشي عليه أو حتى يبول حمل على الحقيقة أو حتى أقتله أو يقع
ميتا حمل على أشد الضرب قال الرافعي و يظهر على أصلنا الحمل على الحقيقة أيضا اهـ (قول الشارح بكسر
النون) ولا يقال بسكونها (قول المتن اصابة الكل) يتصور بأن يسطها على الحصير ثم يضرب (قول
المتن فوصله ألم الكل) لأن حيالولة البعض كحيالولة الثياب واعترض تغييره بالألم بأنه غير شرط كما سلف قال
بعضهم الآن يقال لما ذكر العدد في حلقه كان قرينة على ارادة الايلام فيلحق بقوله ضرباً شديداً او عبارة
الروضة تقل الكل (قول المتن حتى استوفي حق) زاد الشارح منك وباعتبارها لا يبرأ الا بالتقبض منه
و بدونها يصح من الوكيل ومن الأجنبي اذا أدى عنه (قول المتن فهرب ولم يمكنه الخ) مثله لو أذن له في المفارقة
(قول الشارح بخلاف ما اذا أمكنه) أي فانه يحت كنظيره في انقطاع خيار التبايعين (قول المتن لم يحت)

وفي حتى ذهب) التبريم (وكانا ماشيين أو أبراه) من الحق (أو احتال) به (على غريم) للتبريم (ثم فارقته) في المسئتين (أو أفلس) هو أي ظهر انه
مفلس (ففارقته اليوم) وفي المحرر الى ان يوسر (حنث) في المسائل الخمس لوجود المفارقة في الأولين والأخيرة ولتفويته في الثالثة البر
باختياره وعدم الاستيفاء الحقيقي في الرابعة بالاحتياال وقيل لا حنث فيها

نظرا الى تسمية الاحتيال استيفاء (وان استوفى) حقه (وقارقه فوجده ناقضا ان كان جنس حقه لبيته أردا) منه (لم يحنث والا) أي وان لم يكن جنس حقه بان كان حقه المراهم فخرج ما أخذ من محاسا أو مفشوشا (حنث عالم) به وفي غيره (٢٨٦)

وهو الجاهل به (القولان في حنث الناس والجاهل أظهرهما لا) ثم للفارقة للرب عليها الحنث هي القاطعة لخيار المجلس في البيع (أو) حلف (لأراى منكرا الارضه الى القاضي فرأى) ذلك (ويمكن) من الرفع (فلم يرفع حتى مات حنث ويحمل على قاضي البلد فان عزل) وتولى غيره (فالبر بالرفع الى الثاني أو الارضه الى قاض بر بكل قاض) في ذلك البلد وغيره (أو الى القاضي فلان فرأه) أي للنكر (ثم عزل) القاضي (فان نوى مادام قاضيا حنثا ان أمكنه رفعه فتركه والا) أي وان لم يمكنه رفعه لمرض أو غيره (فكمكره) والأظهر عدم حنثه (وان لم ينو) مادام قاضيا (بر رفع اليه بعد عزله) ويحصل الرفع الى القاضي بالخبره برسول أو كتاب وان لم يكن معه صاحب للنكر

(فصل) حلف لا يبيع أولا يشتري فعقد لنفسه أو غيره (بولاية أو وكالة حنث ولا يحنث بعقد وكيله له أو لا يزوج أو لا يطلق

أولا يعتق أو لا يضرب فوكل من فعله لا يحنث الا ان يريد ان لا يفعل هو

فيأمر وهو مرجوح فلا يحنث هنا الا بعد لفارقة لأنها كالفد فلا بد منها في الحنث (تنبيه) لو قال لثريمة لا تفارقني حتى استوفى أو توفيني حتى فهي من الحلف على فعل غيره فان قارقه الثريم وهو لا يبالي بحلفه أو يبالي وهو عامد عالم مختار ولو بقرار منه حنثا فان فر الحالف منه لم يحنث وان أمكن اتباعه كما مر ولو قال لا تفترق أو لا افترقنا حتى استوفى حتى ففيهما الحلف على فعل كل منهما ما قد علم (قوله لبيته أردا) منه لم يحنث وان لم يتسامح بمثله لأن النقص فيه مظنون وبذلك فارق نفسه من غير جنس لأنه محقق (قوله حنث عالم به) أي قبل لفارقة (قوله أظهرهما) لا يحنث عليه لجهله وهو للحنث (قوله لخيار المجلس في البيع) وهي لفارقة العرفية (قوله لأراى منكرا) أي فاعله ويحمل على رؤية البصر لمن كان حال حلقه بصيرا والا فلي العلم به والمراد منكرا في اعتقاد الحالف ولو وحده (قوله حتى مات) أي الحالف (قوله على قاضي البلد) قال شيخنا قاضي بلد الحلف وفي شرح شيخنا قاضي بلد الحالف وفي شرح الارشاد لابن حجر قاضي بلد النكر وفي شرحه للأصل تفصيل راجع منه وكل من اعتبر واحدا لا يحصل عنده البر بالرفع الى غيره ولا الى نائبه ولا اليه في غير محل ولايته ويتجه الاكتفاء بأي قاض منهم حيث كان له ولاية تأديب الفاعل لأن مقصود الحالف منع فاعله منه فراجع ويلزم على ما ذكرنا أنه لو تعدد القاضي في البلد كفي الرفع لو واحد وان لم يجب اجابته فراجع (قوله فان عزل) أو مات وتولى غيره في محل ولايته فالبر بالرفع اليه في محلها (قوله في ذلك البلد وغيره) وان لم تازمه اجابته (قوله وان لم ينو) بأن أطلق أو قصد عينه ويكون ذكر القضاء فيه للتعريف لا للتقييد (قوله بالخبره) أي القاضي (قوله برسول أو كتاب) ولو من غير الراي أو بغير علمه ويكفي علم القاضي من غير اخبار ولو كان الحالف هو فاعل النكر لم يبر الرفع نفسه الى القاضي فلو كان هو القاضي فلا يبر الرفع نفسه لقاض غيره وعلم القاضي ولو من غير الفاعل كالرفع الا في رفع نفسه

(فصل) في الحلف على أن لا يفعل كذا أو الأصل فيه أن اللفظ يحمل على حقيقته ما لم يكن مجازا متعارفا ويريد فلا يحنث أمير حلف لا يبيني داره الا بفعله ولا من حلف لا يخلق رأسه بفعل غيره ولو بأمره (قوله ففقد) أي بأن وجبت الصيغة الصحيحة للوحدة للملك ولو مع خيار مما سياتي أنه لا يحنث بفاسد الا ان أراد أو كان في الشك (قوله ولا يحنث) بما ذكر ولا بغيره وان لم يتمكن من فعله بنفسه كما مر الا ان أراد أن لا يفعله هو ولا غيره فيحنث بفعل غيره (قوله فيحنث) وهذا يشمل من وكله فيه قبل حلفه ومثله ما لو أذن لزوجته في الخروج ثم حلف عليها أن لا تخرج الا بأذنه فلا بد من الأذن بعد الحلف والواقع الطلاق على العتد في المستلئين ونقل عن شيخنا الرملي علم الحنث في الأولى (قوله بعقد وكيله) أي لا يرجعه له سواء قلنا انها ابتداء نكاح أو استدامة أمالو حلف لا يرجع فيحنث برجعه بنفسه وبوكيله (قوله لأن الوكيل الخ)

مثل ذلك الصكره على الطلاق اذا ترك التورية مع القدرة (قول الشارح نظرا الى تسمية الاحتيال استيفاء) الصحيح الحنث ولو جعلنا الحوالة استيفاء لأن ذلك باعتبار الحكم وليس على الحقيقة (قول المتن ويحمل) أي نظرا الى أن الجنس قاضي البلد بقرينة كون الحالف منها (قول المتن وان لم ينو) صادق بالاطلاق وبقصد العين

(فصل حلف الخ) (قول المتن فوكل من فعله) لو كان المحلف عليه لا يتعاطى الا بالأمر دون للبشارة كالا حجام والفصد وحلق الرأس وبناء الدار حنث وفي الروض خلاف هذا وجعل الرافعي بناء الدار من الذي لا يحنث به وحكي في حلق الرأس طريقين من غير ترجيح وجزم بالحنث فيه في محرمات الاحرام (قول المتن لا يحنث) ولو بحضرة (قول المتن الا ان يريد) بحث الزركشي استثناء ما لو وكل قبل الحلف ثم

فعل

ولا يحنث (أولا ينكح حنث بعقد وكيله لا بقبوله هو لغيره) لأن الوكيل في قبول النكاح سفير محض لا بدله من تسمية الموكل

يؤخذ منه أن من حلف لا يزوج موليته من زيد فوكل زيد من يقبل له أن الولي يحنث خلافاً لمن زعم خلافه
 قاله شيخنا ولو حلفت امرأة لا تزوج فأذنت لوليها فزوجها حنث كذا قالوه فانظره مع ما مر في حلق الرأس
 (قوله لا يبيع مال زيد) أولاً يبيع لزيد مالا على المعتمد (قوله لفساد البيع) ويؤخذ منه أن عدم الأذن
 مثال (قوله وهو) أي البيع وكذا غيره من سائر الحلوف عليه وان أضافه إلى مالا يقبله كان حلف لا يبيع
 خيراً أو مستولدة منزل على الصحيح ولو في العبادات إلا في النكاح فلو حلف على الفاسد كان لا يبيع بيعاً
 فاسداً ففعله حنث به واعلم أن الفاسد غير الباطل فلا يحنث الحالف على أحد هما بالآخر قاله شيخنا (قوله
 وصدقة) وهبة مندوبين (قوله لا اعارة ووصية ووقف) وكذا اجارة وضيافة ونذر وكفارة وزكاة
 وهبة شواب لأن الهبة مافيه تملك تطوع في حياة (قوله لم يحنث بهبة) ولا بهدية وقرض وقراض وان
 ظهر ربح وضيافة وغارية ويحنث بصدقة فرض أو نقل ولو على غنى وذمى وعتق وإبراء ووقف وبذلك علم
 حنث من حلف لا يتصدق على عبده فأعتقه أو على مدينه فأبرأه (فرع) لو حلف لا يشارك فقارض
 حنث قال الزركشي ومحلّه بعد ظهور الربح لأقبله فراجع (تنبيه) قال شيخنا ليس لعين تابعة للوقف
 حكمه كلبن الموقوف وصوفه ووبره خلافاً للبقيين فانظره وتأمله (قوله وقال الأول الصدقة أخص من
 الهبة) فالمراد بالهبة هنا ما قابل الصدقة والهبة وفيها ما يشملهما كما تقرر (فرع) حلف لا يبرته حنث
 بنحو صدقة وإبراء لا نحو زكاة (قوله أولاً كل الخ) واللبس والركوب كالأكل (قوله شركة) معاً أو
 مرتباً لأن اليمين منزلة على ما اشتراه وحده بنفسه ولو سلم أو تولية أو مباحة أو أمراً أو فريضته أو
 اشترى باقية وخرج ما اشتراه وكيله وما لا يسمى بيعاً كارت ووصية وهبة ورد بهيب واصلح وأقاله وقسمة
 نعم من الشركة ما ملكه بقسمة رد كان اشترياً بطيخة ورمانة ثم راضياً برد شي عن إحدى الحصتين لأنها
 بيع (قوله بمشترى غيره) أي بملك غيره وان لم يكن بشراء وظاهر ذلك يشمل الماتعات فراجع (قوله
 يتيقن) أي يظن واستشكل ذلك بمسئلة التمرة فيما مر (قوله أي بعضها) قيد للظاهر والأفلاؤ أخذها بشفعة
 جواز أو في مرتين أو أكثر فذلك (فروع) حلف لا يأكل مما طبخه زيد حنث بما وقف عليه وحده حتى
 ينضج لا بغير ذلك كتقطيع لحم ووضع ماء أولاً كل مما خيره حنث بما وضعه في الثور أولاً يقطع بهذه السكين
 فغير حدها من الجانب الآخر لم يحنث أولاً يكتب بهذا القلم فغير حدها من كسر الأولى لم يحنث لأن القلم اسم لها
 لا للقضية أولاً يلبس حلياً حنث بخلخال وسوار ودملج وطوق وخاتم سواء من ذهب أو فضة أو لا يلبس
 خاتماً حنث بلبسه في الخنصر فقط أولاً يصلي حنث بإحرام بفرض أو نقل لأبصلاة جنازة أو لا يزور فلانا فتبيع
 جنازته لم يحنث أولاً يشربه ماء أولاً كل له طعاماً وأطلق فضيفه لم يحنث بشرب مائه وأكل خبزه أو طعامه لانه
 يملكه بوضعه في فمه على المعتمد وهذا يشمل كون الحلف بالله وبالطلاق فراجع قال شيخنا الرمي ولو حلف
 لا يشرب من مائه أولاً كل من طعامه فضيفه لم يحنث لما مر وفيه نظر والفرق بين هذا وما مر ظاهر فتأمل

فعل الوكيل ذلك بعد الحلف فلا حنث كما قال القاضي فيما إذا حلف لا يبيع وجعل البلقيني مثله ماله حلف
 لا يخرج الأباذنه وكان قد أذن قبل الحلف في الخروج (قول المتن بما اشتراه مع غيره) قال العراقي تبعاً لشيخه
 لو اشترى نصف الطعام مشاعاً ثم اشترى عمر والنصف الآخر مشاعاً فالحكم كذلك (قول الشارح كالكف
 والكفين) هذا قال النووي رحمه الله أنه يشكل على ماله حلف لا يأكل هذه التمرة فاختلطت بتمر فأكله
 الواحدة (تمت) حلف لا يلبس هذا الثوب فسل خيطاً منه ثم لبسه فلا حنث (فرع) حلف لا يصلي
 خلفه فوجده يصلي اماماً في الجمعة وقد ضاق الوقت محل نظر يحتمل أن يصلي ويحنث ويحتمل أنه يصلي
 ولا يحنث لأنه ملجأ

على الصحيح (أولا يهب
 له فأوجب له فلم يقبل لم
 يحنث) لعدم تمام العقد
 (وكذا ان قبل ولم يقبض)
 لا يحنث (في الاصح) لان
 مقصود الهبة من نقل الملك
 لم يحصل والثاني نظر إلى تمام
 العقد (ويحنث) الحالف
 لا يهب (بعمري ورفعي
 وصدقة) لأنها أنواع من
 الهبة مذكورة في بابها (لا اعارة
 ووصية ووقف) فليست من
 مسمى الهبة (أولا يتصدق
 لم يحنث بهبة في الاصح)
 والثاني يحنث بها كعكسه
 وقال الأول الصدقة أخص
 من الهبة كما تقدم فلا يحنث
 بغيرها من الهبة (أولاً كل
 طعاماً اشتراه زيد لم يحنث
 بما اشتراه مع غيره) كعمرو
 شركة (وكذا لو قال من
 طعام اشتراه زيد) لم يحنث
 بما ذكر (في الاصح) لان
 كل جزء منه مشترك والثاني
 قال بدخول من يصدق
 الأكل مما اشتراه زيد
 (ويحنث بما اشتراه سلماً)
 لانه نوع من الشراء (ولو
 المختلط لما اشتراه بمشترى
 غيره لم يحنث) بالأكل من
 المختلط (حتى يتيقن أكله
 من ماله) بأن يأكل كثيراً
 كالكف والكفين بخلاف
 القليل كعشر حبات وعشرين
 حبة فيمكن أن يكون من

مال الآخر (أولاً يدخل داراً اشتراها زيد لم يحنث بدار أخذها) أي بعضها (بشفعة) لان الأخذ بها لا يسمى شراء عرفاً

ولو حلف لا يشرب له ماء فأكل خبزه أو لبس قميصه لم يحنث وكذا عكسه أولاً يأكل خبزه فلبس قميصه لم يحنث وعكسه ﴿ فرع ﴾ تقدم في الطلاق عن اقتناء والد الشيخنا الرملي أنه لو حلف لا يكتب مع فلان في شهادة لم يحنث ان كتب خطه قبل رفيقه الا ان اراد ان لا يجتمع خطهما فراجعه أو لينفردن بعبادة فانه يطوف منفردا أو يتولى الامامة العظمى

﴿ كتاب النذر ﴾

بالمعجمة هولة الوعد بشرط أو التزام ما ليس بلازم أو الوعد بخير أو بخير أو شر وشرعاً التزام قرينة لم تتعين أي شأنه ذلك فلا يرد أن نذر اللجاج مكروه وعلم من ذلك أن أركانه ثلاثة ناذر ومنذور وصيغة وشرط الناذر اسلام واختيار وتقود تصرفه فيما ينذر فيصح نذر سكران وسفيه مهمل ولو في الاموال ورقيق كضمانه ولا يصح نذر صبي ومجنون ومحجور سفيه وكافر ومكره مطلقاً ولا محجور فلس في عين ماله وإنما صح وقف الكافر لعدم اعتبار القرية في الوقف وشرط الصيغة لفظ يشعر بالالتزام وفي معنى اللفظ إشارة الاخرس والكتابة مع التنية ولو من ناطق فلا يصح بالتنية وتقدم شرط المنذور في الحد (قوله لجاج) وهو التهادي في الحصومة وعطف غضب عليه تفسير ويقال له نذر غلق وغير لجاج وغضب وغلق فهي الفاظ مترادفة والغلق بالتعين للمعجمة وفتح أوليه ويقال في الجميع انه متعلق به حث أو منع أو تحقيق خبر (قوله والله على) أو فعلی وان لم يقل لله بخلاف يلزم لي فلفظ (قوله ككفارة يمين) قال الامام نعم ان قصد التقرب لزمه ما التزم عيناً فراجعه وشملت الكفارة ما لو كانت بالصوم فيخير بين أن ينوي الكفارة أو النذر كما لو نذر العتق (قوله أو نذر) هو مجرور عطفاً على يمين مضافاً الى كفارة أي فعلی كفارة نذر فلو قال فعلی نذر خير في نذر اللجاج بين كفارة وقربة من القرب ولزمه في نذر التبرر قربة من القرب وتعيينها اليه ولو قال فعلی يمين فلفظ ولو قال فعلی كفارة فانظره وله اذا اختار شيئاً في جميع ما مر الرجوع عنه الى غيره ولو أغلظ ولو قال نذرت لله بكذا فيمين الا ان نوى النذر ولو قال نذرت لفلان بكذا فصرح في الاقرار (قوله ونذر تبرر)

﴿ كتاب النذر ﴾

(قول الشارح أو ان لم يخرج) أو ان لم يكن الأمر كما قلته لأن اليمين اما حث أو منع أو تحقيق خبر والنذر المذكور كاليمين (قول المتن لله على) أو فعلی (قول الشارح وفي قول ما التزم) لحديث من نذر أن يطيع الله فليطعه أي وكما في نذر التبرر ووجه الثالث أنه أخذ شبهاً من نذر التبرر من حيث انه التزام طاعة ومن اليمين من حيث المنع ولا يهيل الى الجمع ولا الى التعطيل فوجب التخيير وإنما خرج من حديث الوفاء بالنذر لشبهه باليمين قال الامام محل الخلاف اذا قصد منع نفسه فان قصد التقرب لزمه ما التزم قولاً واحداً قول سكت عن حالة الاطلاق وينبغي أن تلحق بقصد المنع لانه الغالب من هذه الصيغة والتبادر منها (قول الشارح بأن يلزم الح) اعلم انه يقع عند القضاة الآن ان الانسان يشهد على نفسه بما فيه ان أحياني الله ببقية هذا اليوم وطالب فلان فلانا بكذا كان على القيام له بنظيره على وجه النذر وغرضهم من هذا التحيل على جعله من نذر المجازاة كي يلزمه ما التزم وفيه عندي بحث من ثلاثة أوجه الأول أنهم شرطوا في نذر المجازاة حدوث النعمة قال في شرح الروض بخلاف النعم المستمرة كنظيره من سجدات الشكر وقوله ان أحياني الله معناه ان استمرت حياتي وحيث فلا يصح أن يكون من المجازاة الثاني اناسم أنه من النعم الحادثة لكن قد قرنه بالمطالبة المانعة من لزوم خصوص الملتزم لكونها لحاجاً والمانع مقدم على المقتضى الثالث ان في الروضة عن الغزالي لو قال ان ظهر المبيع مستحقاً فلك على كذا أنه لا يصح قال الغزالي لا يقال انهبة قربة لانا نقول ليست قربة هنا بل هو من الباح انتهى والفرع المذكور من هذا الوادي فليتأمل وفي فتاوى الفقهاء لو قال لله على أن أعطى

﴿ كتاب النذر ﴾ بالمعجمة (هو ضربان نذر لجاج) وغضب (كان كلمته) أي فلانا أو ان لم أخرج من البلد (فله على عتق أو صوم) أو صلاة (وفيه) اذا وجد المعلق عليه (كفارة يمين) لانه يشبه اليمين (وفي قول ما التزم وفي قول أيهما شاء) وعلى الأول حمل حديث مسلم كفارة النذر كفارة اليمين (قلت الثالث أظهر) قاله في الروضة أيضاً (ورجحه العراقيون) كما قاله الرافعي في الشرح (والله أعلم) قال لكن رجح الأول البغوي والرويانى وابراهيم المروزي والموفق ابن طاهر وغيرهم (ولو قال ان دخلت النار) فعلی كفارة يمين أو نذر لزمته كفارة بالدخول في الصورتين ونذر تبرر بأن يلزم قربة

ان حدثت نعمة أو ذهبت

نقمة كان شقي مريضاً (أذهب عني كذا) (فقله على أوفلى كذا) من صوم أو غيره (فيلزمه ذلك اذا حصل للعلق عليه) قال صلى الله عليه وسلم من نذر أن يطيع الله فليطعه رواه البخاري (وان لم يطقه بشئ كلفه على صوم لزمه) ذلك (في الاظهر) والثاني لا لعدم العوض (ولا يصح نذر معصية) كشرب الخمر أو الزنا الحديث مسلم لا نذر في معصية الله (ولا واجب) كالصبح أو صوم أول رمضان اذا لمعنى لا يجابه بالنذر (ولو نذر فعل مباح أو تركه) كقيام أو قعود (لم يلزمه الفعل أو الترك) روى أبو داود حديث لا نذر الا فيما ابتغى به وجه الله (لكن ان خالف لزمه كفارة يمين على المرجح) في المذهب كما في المحرر وفي قول أووجه لا كفارة و يؤخذ ترجيحه من الروضة كأصلها حيث حكى الخلاف في نذر المعصية ان خولف ورجح فيه علم الكفارة ثم أحيل عليه نذر الواجب ونذر المباح المذكور وفي شرح المذهب الصواب أنه لا كفارة في الثلاثة (ولو نذر صوم أيام نذر تعجيلها) مسارعة الى براءة الذمة (فان قيد بتفريق أو موالاته واجب) ذلك (والا) أي وان لم يقيد (جازاً) أي التفريق والموالاته

سمى بذلك لما فيه من طلب البر وهو قرينة مندوب ولومع التعليق (قوله حدثت نعمة الخ) خرج بالحدوث النعمة المستمرة والنعمة هنا أعم بما في سجد الشكر وكذا النقمة (قوله كان شقي الخ) وان كرره ولو بعد طول الفصل ويعلم الشفاء بقول عدل رواية وفي التجربة ما مرفى التيمم ولا يصح ان علق بمشيئة الله تعالى (قوله أو غيره) كعتق وصلاة وصدقة ومال للفقراء أو لعين ولوجنينا ورقيقا ويشترط عدم رده لالميت الا في نحو مشهد صالح ينتفع به بسراج مثلاً وللعين للطالبة به ولو قال ان شقي الله مريض عمرت مسجد كذا أو دار زيد أو فلى ألف دينار فلقوا وكذا لو قال العتق يلزمي ما فعلت كذا أو فعلته أولاً أو فعلته أو لا فعلته اذا تعليق ولا التزام والعتق لا يحلف به لكن قال شيخنا الرملي ان نوى الالتزام تخير كنذر اللجاج ولو قال مالي صدقة فلقوا وان دخلت الدار فالى صدقة فكنذر اللجاج أو ان شقي الله مريض فالى صدقة فغير فيلزمه صرف جميع ماله للفقراء ولو قال مالي طالق فان نوى النذر فكذلك اللجاج والا فلقوا ولو قال جعلت هذا للنبي صلى الله عليه وسلم صح وصرف في مصالح الحجرة الشريفة ولو قال ان حصل لي كذا جئت له بكذا فلقوا (قوله فيلزمه ذلك) لاعلى الفور ولو بقرينة مالية الالمين وطالب كما هو وهذا يسمى نذر المجازاة لأنه في مقابلة غيره ومعنى لزمه تعلقه بذمته ويجب الوفاء به نعم قال الزركشي ان نوى به اليمين لزمه فيه كفارة فراجع (قوله ولا يصح نذر معصية) لقائها أولاً ولزمها ولا مكروه كذلك ولا خلاف الاولى كذلك (قوله ولا واجب) أي عيني (قوله مباح) أي في أصله وان طلب نذر التحريم فهو على عبادة (قوله على المرجح) مرجوح والعمد أنه لا كفارة فيه وقول شيخنا الرملي يحمل علم الكفارة على ما اذا خلا عن حث ومنع وتحقيق خبر وإضافة الى الله تعالى والافقية الكفارة وهذا جمع بين الكلامين انتهى غير مستقيم اذا لا يتصور وجود صورة خالية عما ذكر فيلزم احالة مالا كفارة فيه فيبطل الجمع المذكور مع أن في صحة النذر مع الحث ونحوه نظراً لأنه خال عن صفة الله تعالى وأيضاً في جعل ماذ كرم من نذر المباح نظر لأنه التزام قرينة على ترك مباح أو فعله فهو من نذر اللجاج وانما نذر المباح أن يقول الله على أن أقوم مثلاً وان شقي الله مريض فلقوا أو أقوم وهذا لا كفارة فيه وكذا يقال في المعصية والواجب فتأمل ذلك وحرره فانه مما لا وجه للعدل عنه (قائمة) قال شيخنا في شرحه يقع كثيراً من اقتراض من آخر مالا أن ينذر لقرضه كل يوم كذا مادام القراض أو شئ منه في ذمته والمرجح محته لأن فيه نعمة ربح القرض ودفع نقمة المطالبة به ولو لم يقل ادبني منه شيئاً بطل حكم النذر لانقطاع ديمومة الكل (فرع) لو جمع في نذر بين ما يصح وما لا يصح كقوله ان سلم مالي وهلك مال زيد أعنت عبدى أو طلق زوجتي فلكل حكمه ويلزمه في الجزاء عتق العبد لا طلاق الزوجة (قوله صوم أيام) أي غير معينة (قوله نذر تعجيلها) الا لنذر أو فوات ما هو أهم (قوله واجب ذلك) أي التفريق أو الموالاته ولا يجزى أحدهما عن الآخر فلو نذر عشرة أيام متفرقة فصام عشرة متوالية حسب له منها خمسة فقط وهي الافراد والخمسة باطلة ان علم والافتل مطلق ولو نذر عشرة متوالية فصام عشرة متفرقة فالوجه أنه لا يقع شئ منها عن النذر لقوات الشرط مع عدم تصور القضاء وفي وقوعها نقلاً ما مرفى ان وصل اليوم الاخير بصوم تسعة بعده متوالية حسب من العشرة (قوله جازاً) بألف التثنية بدليل تفسير الشارح وغيره وفي بعض النسخ سقوط الالف ولعله من الناسخ لتوهمه أنها مكررة مع الالف بعدها فراجع

الفقراء عشرة دراهم ولم يرد الصدقة لم يلزم وهو يؤيد ما قلناه ذكره في شرح الروض (قول المتن ان حدثت نعمة) ظاهر اطلاقه أنه لا يشترط أن تكون تلك النعمة نادرة الحصول (قول المتن نذر تعجيلها) أي مالم يعارضه مارض من جهاد أو مشقة في سفر (قول المتن بتفريق) ظاهره ولو لم يعين مقدار التفريق وهو ظاهر

(أوسنة معينة) كسنة كذا أوسنة من الغدا ومن أول شهر كذا (صامها) عن نقره الاماذ كرفي قوله (وأفطر) أي منها (العيد) أي يومه (والتشريق) أي أيامه الثلاثة لأنها غير قابلة للصوم لحرمته فيها (وصام رمضان) منها (عنه) لأنه غير قابل للصوم غيره (ولا قضاء) لما ذكر عن النفر لأنه غير داخل فيه لما تنقسم (وان أفطرت بحض ونفاس) في السنة (وجب القضاء) لأيامها (في الأظهر) لأنها قابلة للصوم (قلت) أخذ من الرافعي في الشرح (الأظهر لا يجب) بقطع الجمهور واقدا علم (لأنها غير قابلة للصوم منها فلا يدخل في بذرها) (وان أفطر يوما بلا عذر) من السنة (وجب قضاؤه ولا يجب) (٢٩٠) استئناف سنة فان شرط التتابع وجب استئنافها (في الأصح)

وفاء بالشرط والثاني قال ذكره مع التعيين لنوع (أو غير معينة وشرط) فيها (التتابع وجب ولا يقطعه صوم رمضان عن فرضه وفطر العيد والتشريق ويقضيها تباعا متصلة بآخر السنة) ليقى بنفره (ولا يقطعه حيض) أي في زمنه (وفي قضاءه القولان) أظهرهما لا يجب كما تقدم (وان لم يشرطه) أي التتابع (لم يجب) فيصوم كيف شاء (أو يوم الاثنين أبدا لم يقض أثنائي رمضان) اللازمة وهي أربعة لعدم دخولها في النفر لما تقدم (وكذا العيد والتشريق) الأيام الخمسة لا يقضى أثنائها (في الأظهر) للذكر والثاني يقضيها لأن محيى الاثنين فيها غير لازم وفي الاثنين الخامس في رمضان هذا الخلاف ترجيحه (فلولزمه صوم شهرين

(قوله سنة معينة) وتحمل على الهلالية ان لم يقيد بنفرها (قوله لأنها) أي أيام الحيض والنفاس وهو شامل لما اختلفت عاداتها أو جلسته بدواء ونحوه فراجع (قوله بلا عذر) هل منه نسيان النية ليلا راجعه أما بالنفر فان كان لشقة تبسح الفطر للقيم كالمرض ونحوه فلا قضاء حضرا كان أو سفرا أو لعذر السفر مع عدم الشقة لو صام وجب القضاء قاله شيخنا نبيالشيخنا الرمي فراجع (قوله فان شرط التتابع) ولو بنية قاله شيخنا في شرحه (قوله وجب استئنافها) وان كان فطره لعذر كمرض وجنون كفاي الكفارة قاله شيخنا أيضا قائله (قوله عن فرضه) خرج ما لو صامه عن غيره فهو باطل ويقع التتابع حيث تنوي بوجوب الاستئناف وكذا لو أفطره وهذا شامل لجميع رمضان وبعضه ولو يوم ما منه فراجع وحرره فان الوجه فيه أنه لا يقطع التتابع مطلقا لأنه لم يدخل في النفر في وقته والتقييد بقوله عن فرضه بيان لما هو عنه لا قيد لخروج غيره فتأمل وراجع (قوله ويقضيها) أي أيام رمضان والعيد والتشريق (قوله تباعا) أي متتابعة متصلة بالسنة ولا يضر لو نخلها ما لا يقبل الصوم مثلا (قوله ولا يقطعه حيض) ومثله النفاس ولا يجب قضاؤه أيضا لما قاله بالحيض الذي شاء المكرر وخرج بذلك المرض ولو جنونا والسفر فقياس ما مر وجوب الاستئناف فراجع (قوله فيصوم كيف شاء) فان صام شهر أو ولو غير متوالي فهي اثناعشر شهرا بالهلال ويقضى أيام العيد والتشريق والحيض والنفاس ورمضان قاله شيخنا وفي قضاء الحيض والنفاس نظر كما مر نعم ان كانت تخلو عنه في شهور وصامت غيرها فوجب القضاء له وجه لتقصيرها وان صام أياما فهي ثلاثمائة وخمسة أوسنة وخمسون يوما لان ذلك مقدار الاثنى عشر شهرا العربية وقولهم يصوم ثلاثمائة وستين يوما فيه نظر لأنه ليس مقدار السنة العربية كما علمت ولا مقدار السنة القبطية لأنها ثلاثمائة وستة وستون يوما فراجع ذلك وحرره (قوله وكان وجه الخ) مردود لأنه لم يهد نعم نقل ابن حجر ونسبه شيخنا الرمي أن حذفها وإثباتها

(قول المتن وأفطر العيد الخ) وذلك لأنها لا تصح عند التعيين فالأولى أن لا يدخل عند الإطلاق (قول المتن وشرط التتابع وجب) قال للوردى ولو بالنية لكن صحح الرافعي أن نية تتابع الاعتكاف لا تؤثر فيما لو نذر اعتكاف شهرا أقول له في غير المعين فلا تخالف (قول المتن ولا يقطعه صوم رمضان عن فرضه) خرج ما لو صامه عن نذر أو فطوع فانه لا يصح وينقطع التتابع مطلقا (قول الشارح أظهرهما لا يجب) لك أن تقول قضاؤه أولى من العيد ورمضان فليستأمل (قول الشارح فيصوم كيف شاء) اذا كان قد أطلق أمالو شرط التفريق فانه يلزمه كما سلف نظيره (قول المتن ان سبقت الكفارة) قال ابن الرضا الا اذا كان قادرا على العتق وقد نذر الصوم لأنه حينئذ لم يتقدم فاقضى استثناءه اه وهو محل توقف (قول الشارح وأصافه للمصنف الخ) الذي في الزركشي نقلا عن

تباع الكفارة صامها ويقضى أثنائها

لنفره (وفي قول لا يقضى ان سبقت الكفارة النفر قلت اذا القول أظهر واقدا علم) رجحه في الروضة أيضا والرافعي في الشرح نقل ترجيح كل عن طائفة والاول ناظر الى وقت الأداء والثاني الى وقت الوجوب (تنبيه) ذكر الجوهرى في جمع اثنين أثنان وبعبر في الحرر وغيره معرقا باللام وأضافه المصنف هنا حاذقا قنونه وقال في شرح للهاب قول الشيخ اثنانين رمضان صوابه أثنانين بحذف النون انتهى وكان وجهه التبعية لحذفها من المفرد ووجه اثباتها أنها محل الاعراب بخلافها في المفرد وظاهر على الحنف بقاء سكون الياء كما نقل عن ضبط للمصنف في الموضعين

ترجيح عدم القضاء ولعل
السكوت عن زيادته للعلم
بمن الزيادة السابقة ولو
كان لها عادة غالبية فعدم
القضاء فيما يقع في عاداتها
أظهر (أو) نذر (يوما
بعينه لم يصم قبله) والصوم
بعده قضاء (أو يوما من
أسبوع) بمعنى جمعة (م)
نسيه صام آخره وهو الجمعة
فان لم يكن هو وقع قضاء
وان كان هو وقع أداء
(ومن شرع في صوم نفل
فنذر اتهامه لزمه على
الصحيح) والثاني لا يلزمه
لأنه نذر صوم بعض اليوم
(وان نذر بعض يوم لم
ينعقد) نذره لأنه غير
معهود شرعا (وقبل) ينعقد
و (يلزمه يوم) أقل للمعهود
(أو يوم قدوم زيد) فلا يظهر
انقاده) والثاني قال لا يمكن
الوفاء به لا تنفاء نيية النية
للمشروط لا تنفاء العلم بقدومه
قبل يومه وأجاب الأول
بامكان العلم بقدومه قبل
يومه فيبيت (فان قدم
ليلا أو يوم عيد أو في
رمضان فلا شيء عليه)
لعدم قبول الأولين للصوم
والثالث لصوم غيره (أو
نهارا وهو مفطر أو صام
قضاء أو نذرا وجب يوم
آخر عن هذا) لقوات
صومه (أو وهو صائم نفلا

لغتان (قوله وتقضى زمن حيض وتقاس في الأظهر) مرجوح والعمد عدم القضاء كما ذكره عن الروضة
(قوله لم يصم قبله) فلا يصح عنه ويأثم ان علم (قوله والصوم بعده قضاء عنه) سواء صام نظيره أو غيره وهذا
ان عينه بوقته أو باسمه ووقته معافان عينه باسمه فقط كيوم خميس فله صوم أي خميس شاء ولا يتصور فيه
القضاء ولا يصح صوم يوم غيره عنه ويستقر في ذمته بمضي أول خميس بعد النذر فلو مات قبل صومه عصي
(قوله بمعنى جمعة) بيان لمراد من الأسبوع وتصور القضاء فيه كذا قيل وهو لا يستقيم اذا الأسبوع والجمعة
ليس فيها تعيين وقت فلا يتصور فيها القضاء الا ان عينه كأول شهر كذا أو آخره وانما حوله الشارح
للأسبوع لأنه اسم للسبعة أيام ولا يلزم أن يكون آخرها يوم جمعة بخلاف الجمعة فتأمل (قوله وهو الجمعة)
هذا بناء على أن أول الأسبوع يوم السبت وهو للعمد وصح نذر يوم الجمعة لأنه مندوب في نفسه وانما
المكروه افراده حتى لو قيد نذره بالافراد لم يصح نذره (قوله ومن شرع في صوم نفل) ليس الشروع والصوم
قيدا والمراد أن ينذر اتهام نفل شرع فيه سواء كان ملتبساه أولا أو كل نفل شرع فيه (قوله لزمه) الاتهام
لانفس الصوم بل هو باق على التقلية وانما يحرم الخروج منه ولا يجب فيه نيية النية وفي تعليل الوجه الثاني
نظر (قوله بعض يوم) وكذا بعض كل عبادة كبعض ركعة ونحو ذلك نعم يصح نذر بعض النسك وبعض
الطواف قاله شيخنا وعليه فهل يلزمه النسك كاملا والطواف كاملا واذا فعله يقع قدر ما نذره واجبا
وغيره نفلا أو يفرق بين النسك والطواف والذي يتجه فيها الثاني لكن لا يخرج عن النذر الا بفعل
الجميع في النسك وكذا في الطواف ان قلنا بالمرجوح أنه لا يندب التطوع بنحو طوقه منه وعلى هذا
لو قصد في نذره الاقتصار على البعض الذي نذره لم ينعقد نذره على نظير ما مر من افراد يوم الجمعة فراجع
(قوله يوم قدوم زيد) خرج أمس يوم قدومه فلا يصح نذره على العمدة الذي صححه في المجموع ونقل
خلاف ذلك عنه سهو قاله شيخ الاسلام لكن الجواب الآتي ر بما يخالفه فيتجه صحة نذره أيضا كما هو
الوجه الوجه فراجع (قوله ليلا أو يوم عيد) أو تشرىق أو في يوم حيضها أو في تقاسها (قوله
فلا شيء عليه) قال الرافعي ويندب أن يصوم اليوم التالي ليل في الأول ويوما في الثاني شكرا لله تعالى
(قوله وهو مفطر) أي لا ينحو جنون والافلا شيء عليه (قوله أو صام قضاء) أو نذر واجب يوم آخر قال
الامام الشافعي رضي الله عنه وأحب أن يعيد ذلك القضاء والنذر لأنه تبين أن ذلك مستحق الصوم

الفراء أنه يجمع على أثنان وأثنان بخلاف النون وقال انها في عبارة المصنف بفتح الياء ويجوز التسكين نحو
أعطيت القوس باريها (قول المتن لم يصم قبله) كالواجب بالشرع (قول المتن صام آخره) القياس صوم
الأسبوع كله ولكن امتنعوا من ذلك لأن النية تكون مترددة لكن هذا قد يشكل بما لو نذر أن يصلي
في ليلة القدر حيث قالوا يلزمه ايضاح تلك الصلاة في جميع ليالي القدر (قول المتن وهو الجمعة) ذهب البيهقي
الى أن أول الأسبوع الأحد وأطال في بيان ذلك لكن حكى ابن النحاس قولاً أن أول الأيام الأحد وأول
الجمعة السبت قيل وهو أحسنها وقد أيد كون الأول الأحد بأن الاثنين سمي بذلك لأنه ثاني الأسبوع وكذا
سمي الخميس لأنه خامسه (قول الشارح وان كان هو الخ) انظر كيف يصح نذر الجمعة مع أن صومه منفردا
مكروه (قول المتن وقيل ينعقد) يحتاج الأول الى جواب عما لو نذر بعض ركعة فانه يلزمه ركعة على ما في
تكمله الزركشي لكن الذي صوبه غيره عدم لزوم (قول المتن أو نذرا) ظاهره ولو كان ذلك النذر تعلق
بهذا اليوم بعينه وفي كلام الماوردي الجاق مثل هذا برميضان (فرع) لو كان مفطرا لجنون فلا قضاء
(قول المتن وقيل يجب تسميته) أي فلا بد من نية النذر من الآن

فكذلك وقيل) لا بل (يجب تسميته ويكتفيه) بناء على لزوم الصوم من وقت قدومه والصحيح أنه

بده) أي بدقدومه (فقلنا
في الأرباع وجب صوم
الخمس عن أول التنزين
ويقضى الآخر) يوم
(فصل) اذا (نذر الشيء
الى بيت الله تعالى) ناويا
الكعبة (أو آياته فالذهب
وجوب آياته بحج أو عمرة)
وفي قول من طريق لا يجب
ذلك حملا للنذر على الجائز
والأول يحمله على الواجب
وان لم ينو الكعبة فقل
يحمل عليها والاصح لا يصح
نذره (فان نذر الاتيان لم
يلزمه مشي) فله الركوب
(وان نذر الشيء أو أن يحج
أو يعتمر ماشيا فلا ظهر
وجوب الشيء) والثاني له
الركوب (فان كان قال
أحج ماشيا فمن حيث يحرم
من الليقات أو قبله) وان
قال أمشي الى بيت الله تعالى
فمن دويرة أهله (يمشي في
الاصح) والثاني يمشي من
حيث يحرم (واذا أوجبنا
لشيء فركب لعذر أجزاءه
وعليه دم في الاظهر)
لتركه الواجب والثاني لادم
عليه كما لو نذر الصلاة
قائما فصلي قاعدا لمجزه
لا شيء عليه (أو بلا عذر
أجزأه على للشهور)
لأنه لم يترك الاهيئة التي لم
(وعليه دم) لترفه بتركها
والثاني لا يجزئه لأنه لم يأت بما التزمه بالصفة مع قدرته عليها والدم في المستثنين شاة وفي قول بدنة

غيرهما (قوله من أول النهار) وهو الذي تقدم ترجيحه لأن الصوم لا يتبعض و بذلك فارق ما لو نذر
اعتكاف يوم قدوم زيد قائما يلزمه من وقت قدومه وعلم من الجواب التمس أنه لو أخبر بقدمه غدا وبيت
النبي صومومه وأجزأه ان قدم ولا يضر ترده في قدومه وعدمه حيث كان الخبر عدلا أو صدقه كما مر
في اخباره لابل رمضان (قوله عن أول التنزين) فان صامه عن الثاني أجزأه عن مع الام ويصوم الذي
بعده عن الأول (قوله ويقضى الآخر) في كونه قضاء نظر فتأمل
(فصل) في نذر اتيان الحرم للشي أو غيره وما يحمل عليه ألقاظ نذر العبادة أو غيرها وما يتبع ذلك (قوله
نذر) ولو داخل للمسجد أو الكعبة (قوله ناويا الكعبة) وكذلك ذكرها بالأولى ومثل الكعبة سائر
أجزاء الحرم كدار أبي جهل وجبل أبي قيس وخرج بما ذكر سائر المساجد ولو مسجد للدينة والأقصى
فلا يصح نذر الشيء إليها ولا آياتها ولا زيارتها نعم يصح نذر زيارة من فيها كقبره صلى الله عليه وسلم وغيره
(قوله آياته) أو الذهاب إليه أو الانتقال إليه أو الشيء إليه أو مسه ولو بشو به ويجزئ ذلك
في سائر أجزاء الحرم كما مر ولو نذر الشيء مثلا الى عرفات فان نوى الحج لزمه والا فلا (قوله بحج أو عمرة)
وان نقاه في نذره لأنه شديد التعلق وبذلك فارق بطلان نذر الأضحية مع نفي التصديق بها (قوله لا يجب
ذلك) أي الاتيان والنسك فيندب وهو يفيد انعقاد نذره مطلقا وان الخلاف في الوجوب أو التنب فتأمل
(قوله فان نذر الاتيان) أي غير الشيء وهذا تفصيل للذكر قبله (قوله أو أن يحج الخ) أو عكس ذلك
(قوله وجوب الشيء) وصح نذره لأنه مندوب وان كان الركوب أفضل منه ولذلك لا يصح نذر الحقاء الا في
محل يندب فيه ومحل حجة نذر الشيء ان كان حال النذر قادرا عليه والا فلا يلزمه النسك را كبا وادم عليه
وبذلك علم حجة نذر العضوب للنسك والشيء فيه ولا يلزمه الشيء فان قيد فيه أن يفعل بنفسه لنا نذره (قوله
والثاني له الركوب) كما لو نذر الصلاة قاعدا فله القيام وفرق بأن ما هنا يمكن تداركه بالمال وبأن للنذور هنا
وصف وذاك جزء فهو كجزاء بدنة بدلا عن شاة منذورة (قوله أحج) أو أعتمر ماشيا أو أمشي حاجا أو معتمرا
(قوله أو قبله) وكذا بعده وان أم لجأ وزنه لليقات يريد بالنسك قال شيخنا ويلزمه اذا جاوزه مر بدارا كبا
دما للجائزة والركوب وفي وجوب دم الركوب نظر فراجع (قوله من دويرة أهله) للرا من ابتداء
سيره للنسك والأفضل له تأخير الاحرام الى الليقات (قوله فركب) ولو جزءا يسيرا ولا يتعدد الدم بتعدد
الركوب الا ان تخلله مشي من للنذور لا نحو حوط وترحال وزول لقضاء حاجة وهكذا ومتى فسد نسكه سقط
عنه وجوب الشيء فيه وانما يلزمه الشيء في القضاء لأنه الجزئ عن النذر قال الدميري وانما يلزمه الشيء في القضاء
في محل ركبه فيه في الأصل والا فلا وفيه نظر فراجع (قوله لعذر) وهو ما يبيح القعود في الصلاة (قوله
والثاني الخ) وفرق بأنه عهد لزوم الدم في الحج مع العذر

(فصل نذر الشيء الخ) (قول المتن وجوب آياته) قال في الكفاية لأن مطلق كلام الناذرين يحمل على
ما ثبت له أصل في الشرع فمن نذر أن يصلي يحمل على الصلاة الشرعية لا البداء والمهود في الشرع قصد
الكعبة لحج أو عمرة فحمل النذر عليه اه (قول الشارح لا يجب ذلك) الظاهر أن مرجع الإشارة للحج
والعمرة وأما الاتيان فواجب ويحتمل عدمه أيضا (قول المتن وان نذر الشيء) أو أن يحج ولو في حجة الاسلام
(قول المتن وجوب الشيء) أي لأنه جملة وصفات العبادة كما لو نذر أن يصلي قائما (قول المتن فان كان قال أحج
ماشيا فمن حيث يحرم) مثله عكسه (قول الشارح أو قبله) قال الزركشي من تفقه أو بعده (قول الشارح
والثاني الخ) به أنه لم يجز قطعا (قول الشارح فصلي قاعدا الخ) والجواب أن الصلاة لا تصح بالمال بخلاف
الحج أشار اليه الشافعي رضي الله عنه (قول الشارح لترفه بتركها) أي كالحرم اذا تطيب

(قول)

والثاني لا يجزئه لأنه لم يأت بما التزمه بالصفة مع قدرته عليها والدم في المستثنين شاة وفي قول بدنة

ووجوب الشيء فما ذكر في العمرة حتى يفرغ منها وفي الحج حتى يفرغ من التحللين وقيل من الأول وله الركوب بعد ذلك قال الرافعي

(قوله والقياس الخ) هو العتمد وخلال الفسك ليس قيدا بل المراد ما ليس من سبب الفسك (فرع) هل من الركوب السفينة ترد فيه شيخنا وما مال إلى أنه ليس منه لأنه لا يسمى ركوبا عرفا إذا بحثت به من حلف لا يركب وفيه نظر أما أولافلان للنذر وهنا للنهي وهذا لا يسمى منيا اتفاقا وأما ثانيا فلان للراد بالركوب هنا ما يقابل الشيء وهذا مما يقابله قطعاً مع أن كون ركوب السفينة لا يسمى ركوبا عرفاً فافهم منع ظاهر فان قيل لا يتبادر إلى الفهم قلنا يشاركه في ذلك ركوب نحو غزال وقد فتأمل (قوله لزمه) بحسب ما التزم معرداً أولاً (قوله استنبأ) فان عجز عن الاستنباء أيضاً وفات عام التذوق قبل محته فلا قضاء عليه (قوله ويستحب) نعم ان خشي العصب وجب التعجيل (قوله فان تمكن) يتوفر شرط الوجوب وإذا شئ للمضروب بعد حج غيره عنه لم يقع له بل للأجير ويلزمه الحج بنفسه ويرجع على الأجير بما أخذه كما قالوه في حجة الاسلام وقد يفرق بأن تلك وظيفة العمر فراجع (قوله لزمه فيه) ويقع عن النذر ان لم يكن عليه حجة الاسلام والا وقع عنها وكان نذر تعجيلها فان لم يحج فيه أولم يمين عاماً لم يقع حجه عنها بل عن حجة الاسلام وان نوى بالنذر وحده لأنه لا يقع عن غير هاتين بقائهما (قوله فان منعه مرضاً) ومنه نحو الجنون والاعماء ومثله خطأ الطريق أو الوقت أو النسيان لها أولاً حدهما أو للفسك (قوله بعد الاحرام) قيد لوجوب القضاء (قوله أو عدو) عطف على مرض أى أو منعه عدو فلا قضاء الخ فهو من النع الخاص به بعد الاحرام (قوله أو صده) هو عطف على منعه وهذا من النع العام له ولغيره بعد الاحرام (قوله للعدو) ومثله السلطان وهذا يشمل الخاص والعام (قوله على النص) هو العتمد (قوله وخرج) أى من النص في قضاء نذر صوم يوم كما تقدم (قوله في المرض) أى بعد الاحرام فيكون فيمطر يقان وللعتمد منهما طريق القطع بوجوب القضاء كما تقدم (قوله بان كان مريضاً) هذا مفهوم القيد المتقدم بقوله بعد الاحرام (قوله هذا) أى ما ذكره بقوله وان منعه الخ وحاصله من حيث الخلاف أنه لا خلاف في المرض قبل الاحرام بعد القضاء وكذا لا خلاف في وجوب القضاء فيه بعد الاحرام أو فيه مطلقاً وان غير المرض ان كان خاصاً وبعد الاحرام ففيه قولان والافهمه النص والتحريم ومن حيث الحكم أنه لا قضاء الا في المرض بعد الاحرام لأنه لا يجوز التحلل فيه الا بشرط بخلاف غيره وتقدم وجوب القضاء في النسيان وغيره مما لا يخفى به وقد كنت ذكرت عن شيخنا ما يخالف هذا فليحذر وسكت الشارح عن ذكر مقابل الأظهر اما عدم ذكر الروضة له كما يؤخذ من الإشارة السابقة وأعلمه من مقابل النص أو لغير ذلك (قوله أو نذر صلاة) أى معينة بخلاف ما لو نذر صلاة جميع النوافل دائماً وأن يقوم فيها كذلك أو سجدت نحو تلاوة عند مقتضاها كذلك لم

(قول المتن وجب القضاء) كما لو نذر الصوم سنة معينة فأفطر فيها بنذر المرض قاله الزركشى قال وحكى الامام تخريجه على الخلاف في التي بعدها قال أعني الزركشى وأما في العدو فكأن حجة الاسلام اذا صدعها في أول سنى الامكان ويفارق المرض لاختصاصه بجواز التحلل من غير شرط بخلاف المرض هذا هو النص وخرج ابن سريج قولاً أنه يجب لأن باب النذر أوسع من واجب الشريعة قال ومسئلة المرض مقيدة بما حدد الاحرام بخلاف مسئلة العدو (قول المتن أو عدو الخ) عبارة الروضة أو منعه عدو أو سلطان وحده اهـ وبه تعلم الفرق بين المنع والصدأى المراد بالمنع أن يمنع الشخص وحده وبالصد المنع العام له ولغيره (قول الشارح بأن كان مريضاً) أى ولم يحرم (قول الشارح هذا) أى ما ذكر في الشرح هو المتن نعم غير في الروضة في مسئلة المرض بالمذهب الذي قطع به الجمهور قال وحكى الامام تخريجه على الخلاف في العدو اهـ وقد أشار إليه في المتن حيث لم يحك فيه خلافاً

عليه في الروضة (ومن نذر حجاً أو عمرة لزمه فعله بنفسه) ان كان محجاً (فان كان معصواً بالسناب) كما في حجة الاسلام (ويستحب تعجيله في أول زمن (الامكان) مبادرة إلى براءة الدمة (فان تمكن فأخر فمات حج من ماله) وان مات قبل التمكن فلا شيء عليه كحجة الاسلام (وان نذر الحج عامه وأمكنه لزمه فيه (فان منعه مرض) بعد الاحرام (وجب القضاء أو عدو أو سلطان أو رب دين لا يقدر على وفائه (فلا قضاء (في الأظهر) أو صده عدو أو سلطان بعد ما أحرم قال الامام أو امتنع عليه الاحرام للعدو فلا قضاء على النص وخرج ابن سريج قولاً بوجوبه وحكى الامام هذا الخلاف في المرض وان لم يمكنه العام قال في التهمة أن كان مريضاً وقت خروج الناس ولم يتمكن من الخروج معهم أولم يجد رفقاً وكان الطريق يخوفاً لا يتأتى إلاّ حاد سلوكه فلا قضاء عليه لأن النذور حج في تلك السنة ولم يقدر عليه كما لا تستقر حجة الاسلام والحالة هذه هذا ما في الروضة كما صلتها في المسئلة (أو) نذر (صلاة أو صوماً

ينعقد نذره لما فيه من ابطال رخصة الشرع (قوله في وقت) أي معين ولو نذر صلاة ركعتين فأحرم بأربع لم يصح على التعمد وقال النووي بجوازه وله تشهيدان أو تشهيد واحد وإن نذر تشهدين لزمه أو نذر صلاتين لم يكفه صلاة بتسليمه واحدة (قوله لمنعه مرض) أي من فعلها لم ينه عن فعل ذلك فيه والام يصح النذر ولو نذر أن يصلي في أفضل الأوقات أو أحبها إلى الله في ليلة القدر أو نذر أن يعبد الله عبادة لا يشركه فيها أحد فليطف وحده كما مر وعجزه عن القيام فيها بالمرض فله فعلها جالسا ومن المرض الاغماء وفارق عدم وجوب صلاة يوم استغرقه الاغماء بأن النذر لا يتكرر وعن شيخ شيخنا عميرة وجوب ما فات بنحو الحيض هنا لذلك وقياس ما مر خلافه وهو الوجه فراجع (قوله أو عدو وجب القضاء) للصلاة والصوم اما في الصلاة بأن منعه من فعلها كما مر أو أكرهه على فعل مبطل لها واستشكل منع العدو للصوم لأنه لا يمكنه للنه عن التوبة والا كراه على تعطى الفطر لا يبطله وقد يقال ان ذلك بيان لحكمه لو وجد وأن هذا قول الرافعي القائل ببطلانه بالا كراه كما مر في باب المصنف تبعه بذكره ولم يتنبه لما مر له من تصحيح خلافه كما أنه لم ينه على ما تقدم في نذر صومه سنة معينة بأنه لا يجب قضاء ما فات منها بالمرض على الراجح للتعمد فعمل ما هنا مبني على المرجوح الذي هو طريقة الرافعي فافهم ذلك فانه مما قل العنور عليه الابتوفيق (قوله وجب القضاء) ويجب فعل الصلاة في الوقت العين كيف أمكن كما في الفرض الأصلي (قوله هذا التوب) يفيد أنه ليس المراد بقوله هديا ما ينصرف اليه الهدى الشرعي وإنما للراديه التصديق لشيء مخصوص كزيت وشمع وغيرهما سواء كان في الذمة أو معيناً ولو عين نجسا معين ولو أطلق ما في القيمة كفي أقل متمول من غير نجس وبما ذكر سقط ما لبعضهم هنا نعم في حجة نذر العين من النجس تأمل (قوله لزمه حمله) ان أمكن وموته عليه فان عجز عنها يبيع منه جزء لها (قوله إلى مكة) أي حرما ان لم يمين موضعاً منه والافاليه ولو عين وقتاً لم يتعين (قوله بعد ذبح الخ) قال شيخنا ان كان مما يجزى في الأضحية والالزمه صرفه لم حيا فان ذبحه ضمن نفسه وفيه نظر فراجع (قوله على من بها) ما لم يمين الناذر غيرهم كسرها وطيبها والاوجب صرفه فيما نواه كزيت أو قودان احتيج اليه والايص وصرف ثمنه في مصالحها ككافي العقار ونحوه مما يشق نقله وليس لحاكم مكة التعرض له فيه ولا أخذه (قوله من الفقراء الخ) وهم من يصح صرف زكاة المسكين عليهم ويصحبهم ان انحصروا وأمكن والا كفي ثلاثة منهم (قوله على أهل بلد) شمل مالو كان فيهم كافر أو كانوا كلهم كفارا وسلوك واجب الشرع بالنذر في نحو ذلك من حيث وجوب صرفه وتخصيص أهله ونحو ذلك كما يأتي في نذر الرقبة الكافرة وفي شرح شيخنا أن شرط حجة التسنن أن لا يكون أهل البلد كفارا لأن النذر لا يصرف للكفار فراجع (قوله لزمه) أي صرفه إلى فقرائه ولو بذبح لأن نذر الذبح لا يصح إلا بالحرم ويصحب أهله كما مر ولا يجوز نقلها إلى غيرهم ولو نذر التصديق على ميت أو قبره فان لم يقصد تملكه وجري عرف بصرف ذلك لأهل محله صحح النذر والافلا ولو نذر تصديقاً بشيء عن مريض ان شفي فشفي جاز صرفه ان لم تلمز نفقته (قوله في مكان) بخلاف الزمان كما مر (قوله الا المسجد الحرام) هذا الاستثناء من حيث الشخص فلو نذر فريضة أو نفلاً في مسجد لزمه في أي مسجد شاء

في وقت لمنعه مرض أو عدو
وجب القضاء) لتعين الفعل
في الوقت (أو) نذر (هديا)
كان قال قد على أن أهدى
هذا التوب أو الشاة إلى مكة
(لزمه حمله إلى مكة والتصدق
به) بعد ذبح ما يذبح منه
(على من بها) من الفقراء
أو الساكين (أو) نذر
(التصدق على أهل بلد معين
لزمه) سواء مكة وغيرها
(أو) نذر (صوماً في بلد لم
يتعين) فله الصوم في غيره
سواء عين مكة أم غيرها
(وكذا صلاة) نذر هافي
مكان لم يتعين (الا للمسجد
الحرام) فيتعين (وفي قول
ومسجد المدينة والأقصى
قلت) أحداً من الرافعي في
الشرح (الأظهر

(قول المتن إلى مكة) قال الزركشي أو أطلق (قول المتن وكذا صلاة) فرق ابن الرفعة بين ذلك وبين لزوم الصوم في زمن معين بأن الشارع عهد منه النظر إلى الصوم في زمن معين بخلاف الصلاة فانه لم ينظر فيها إلى مكان معين قال ولا يشكل على الفرق لزوم الاعتكاف بالنذر لأن الشارع نظره إلى إمكانية مخصوصة بخلاف الصلاة اه واعلم أن حكم الاعتاق في نذره في المساجد كالصلاة على الراجح

هينهما كالمسجد الحرام والله أعلم) لاشتراك الثلاثة في عظم الفضيلة ونظر القول الآخر إلى أنهما لا يتعلق بهما نسك بخلاف الأول وعلى التعيين يقوم الأول مقامهما في الأصح ويقوم أحدهما مقام الآخر في أحد وجهين وصحح في الروضة التنازله أنه يقوم أولهما مقام الآخر دون عكسه كالمصحح في نذر الاعتكاف وتقدم في كتابه حديث الشيخين (٢٩٥) لانسد الرجال إلا إلى ثلاثة مساجد

وحديث الامام أحمد صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة صلاة في مسجدي (أو) نذر (صوما مطلقا فيوم) لانه أقل ما يفرد بالصوم (أو أياما قلائد) ذكره الامام (أو) نذر (صدقة) أي بأي شيء (كان) بما يتمول كداتق ودونه (أو) نذر (صلاة فركتان) أقل واجب منها (وفي قول ركة) أقل جائز منها (فعلى الأول يجب القيام فيهما مع القدرة)

عليه (وعلى الثاني لا) يجب فيما يأتي به (أو) نذر (عتقا فعلى الأول) المبني على واجب الشرع عليه (رقبة كفارة) بأن تكون مؤمنة سليمة من العيب (وعلى الثاني) المبني على جائز الشرع عليه (رقبة فتصدق بكفارة معيبة) قلت الثاني هنا أظهر والله أعلم) رجعته في الروضة أيضا (أو) نذر (عتق كافرة معيبة أجزأت كاملة

ولا يتعين ما عينه (قوله تعينهما) وخرج بهما مسجد قباء فلا يتعين وإن صح الحديث أن ركعتين فيه تعدل عمرة (قوله وصحح في الروضة) هو المتمد (قوله وتقدم الخ) وتقدم هناك أن الصلاة في المسجد الحرام بمائة صلاة في مسجد المدينة الشريفة بمائتين في الأقصى ومائة ألف فيما سواه وأما الصلاة في مسجد المدينة بصلاتين في الأقصى وبألف صلاة فيما سواه وأما الصلاة في الأقصى بخمس مائة فيما سواه (قوله مطلقا) أي عن عدد وإن وصفه بدهر طويل أو حقب أو كثير بالثلثة أو بالوحدة سواء ذكر ذلك معرفا أو منكرا وقال شيخنا إن عرف الدهر والعصر حمل على بقية عمره (قوله أو أياما قلائد) وكذا الأيام وهو مشكل بما مر في الروس وقال الخطيب هنا يلزمه جميع الأسبوع (قوله صدقة) وإن وصفها بظم أو نحوه (قوله فركتان) أي بسلام واحد فلوزاد عليهما لم يصح إحراره على المتمد عند شيخنا (قوله الثاني هنا أظهر) نظر التشوف الشارع إلى فك الرقاب (قوله أجزأت كاملة) وإن قدر على ما عينه (قوله تعينت) ولا يلزمه بدلها لو أنفها هو أو أجنبي وله أخذ بدلها منه ملكا لا يتصرف فيه (قوله أو نذر صلاة قائما) أي نذر القيام في صلاة تقلين معينين فلا يرد ما عترض به عليه (قوله طول قراءة) ويكتفي حصولها في الركعة الأولى كالجمعة وغيرها ما لم يرد أكثر ويكتفي فيه أقل زيادة على ما ينبغي لامام غير محصورين على المتمد (قوله أو الجماعة) سواء في الفرض أو النفل ما لم يكره تطويلها ويصح نذر الحصة العليا من خصال الكفارة الحرة وهي العتق دون غيرها على المتمد ومتى خالف شيئا مما ذكر من الأوصاف وفات لا يقضى نعم لو نذر الجماعة كلما عطس فطس في الصلاة في غير القيام آخر قراءتها بالمبايعة والسلام فلا تقوت قبله وإن طال الفصل كما هو ظاهر كلامهم ويتجه أنه لا يلزمه قراءتها أصلا لأن طلبها صادف وقت كراهتها كما لو نذر ابتداء ونظيره ما لو نذر أن يصلي ركعتين كلما عطس فطس وقت الكراهة فراجع

كتاب القضاء

بالمصلحة اللازمة ونحوه وشرعا الحكم بين الناس كما ذكره أو الإلزام بحكم الشرع وهو أفضل من الجهاد ويحتاج إلى مول وملتول ومولى فيه ومحل ولاية وصيغة والمولى هو الامام الأعظم أو نائبه بآذنه وشرطه تقوّد تصرفه فيما يولى فيه وأهليته كما يأتي والمتولى هو النائب وشرطه صحة تصرفه فيما يتولى فيه واعتبار أهليته أيضا والمتولى (قول المتن بخلاف عكسه) فائدة لو قال بصيغة العموم لله على أن أصلى النوافل قائما لم ينعقد لأن فيه إبطال رخصة الشرع كذات به عليه إبراهيم المروروزي كرامة الأصحاب وقال البغوي والقاضي ينعقد (قول المتن أو طول قراءة الصلاة الخ) قال في شرح الروض بشرط أن لا ينصرف ترك التطويل (قول المتن لزمه) لو خالف سقط عنه النذر لانه ترك الوصف الملزم ولا يمكن قضاء الصفة وحدها وأعلم أن صحة نذر تطويل القراءة والجماعة محله في الفرائض قال البلقيني ولا يلزم النذر في النوافل وإن شرعت الجماعة فيها (قول الشارح والثاني قال الخ) (تمة) لو نذر زيارة قبر رسول الله ﷺ لزمه ولو قال إن شئني الله مريض فله على أن أتصدق بدينار فشي جاز دفعه إليه إذا كان فقيرا ولا يلزمه نفقته

كتاب القضاء

أصله قضاي من قضيت قلبت الياء همزة لتطرفها أن ألف زائدة قال امام الحرمين هو شرعا اظهر حكم الشرع فان عين ناقصة تعينت لتعلق النذر بالعين (أو) نذر (صلاة قائما لم يجز قاعدا بخلاف عكسه) أي نذر الصلاة قاعدا فتجوز قائما (أو) نذر (طول قراءه الصلاة أو سورة معينة أو الجماعة لزمه) ما ذكر لانه طاعة (والصحيح انعقاد النذر بكل قرينة لا تجب ابتداء كعبادة) ليرى (وتشيع جنازة والسلام) لأن الشارع رغب فيها فهي كالعبادة والثاني قال ليست على وضعها (كتاب القضاء) أي الحكم بين الناس (هو فرض كفاية) في حق الصالحين له في الناحية

فیولی الامام فیہا اُحدہم لیقومہ (۲۹۶) (فان تعین) لہ فیہا واحد بأن لم یصلح غیرہ (لزم مطلبہ) وقبولہ اذا وبہ (والا) ای

فيه هو ما يتصرف فيه وشرطه جواز شرعاً وتعيينه من الأنكحة أو المماء أو الأموال أو غير ذلك ومحل الولاية مكان نفوذ تصرفه ويشترط تعيينه ببلد أو محلة أو إقليم أو غير ذلك والصيغة ايجاب ولو بكتابة أو رسالة أو اخبار موثوق به أو نحو ذلك وهو صريح كوليته القضاء وخلفته فيه واستنبطت فيه واقض بين الناس واحكم بينهم أو كتابة كاعتمدت عليك في كذا وفوضته اليك وأنتك فيه ووكتك فيه وقبول كالأقوال يجوز عقد القضاء أو الامامة برزق أو نحوه ولو من غير بيت المال ولا يجوز لأحدهما أخذ شيء من بيت المال إن تعين وكان مكتسباً والا فلا أخذ كفايته وموونه (فرع) يجوز للإمام أن يرزق من بيت المال من عمله مصلحة عامة للمسلمين كأمير ومؤذن ومحتسب ومفت ومعلم قرآن أو علم شرعي (قوله فيولي الإمام) وجوباً لأنه في حقه فرض عين كإيقاع الحكم بين المتخاصمين وعليه أن لا يخلى مسافة عدوى عن قاض كمالا يخلى مسافة قصر عن عالم يفتي (قوله لزمه) أي في الناحية فقط وهي مادون مسافة العدوى من وطنه ويجبر عليه لو امتنع ولا يفسق بامتناعه ولو توقف على بذل مال منه وجب بذله ولا يملكه الآخر بذله لئلا يزل كذلك ويندب بذله لعزل غير صالح ويحرم لعزل صالح ولو بأفضل منه ويفسق طالب عزله ولو بغير بذل مال (قوله بتوليته) أي قبوله ففيه استخدام (قوله يكره) هو الاعتماد نعم إن كان أطوع للناس أو أقرب لقبول الناس أو أقوى على القيام بالأمر أو ألزم في الحكم فلا كراهة (قوله مثله) في اللقبولية (قوله فله القبول) ندباً (قوله خاملاً) أي غير مشهور (قوله ويكره) إن جوز أن غيره يقبل والا فلا كراهة (قوله بالناحية) فلا يلزمه في غيرها لأن أمد القضاء يطول غالباً وبذلك قارق نحو الجهاد بما يتوقف على سفر (قوله وشرط القاضي) ولو في الواقع ويندب فيه أن يكون قرشياً نسيباً ذا حلم ولين وفطنة ونيقظ ووقار وسكينة كاتباً صحيح الحواس والأعضاء عارفاً بلغة أهل محل ولايته فتو عاسلاً من الشجاء صدوقاً وافر عقل ولا يجوز له أخذ مال على القضاء الا قدر أجرته إن لم يكن له شيء في بيت المال كما مر (قوله سميع) وإن كان سميحه ثقيلاً (قوله بصير) ولو بين واحدة أو لا يرى نهاراً أو عكسه وفي شرح شيخنا أن من لا يرى نهاراً كالأعمى وخالفه شيخنا لكن قال لا يحكم الا وقت ابصاره وليس معز ولا في غيره ولا يرد ولاية النبي ﷺ لابن أم مكتوم على المدينة لأنه ولاية في امامة الصلاة فقط كذا قالوا أو يقال انه كان قبل عماء أو هو خصوصية له أو أنه منسوخ (قوله ناطق) ولو مع لكمة أو نحوها (قوله رفيق) ولو مبعضاً (قوله وامرأة) وخشى وإن بان ذكراً (قوله وكافر) ولو على كفارقان وقع فهو تقليد سياسة لا ولاية والزامه لهم من اطاعتهم لا من حكمه (قوله وأخرس) وإن فهمت اشارته (قوله ومنفل الخ) هو محترز كاف وسكت عن محترز مكلف لعلمه من ذلك بالأولى أو هو منه ولا يصح في محجور السفه دون محجور العلس لكماله ويصح كونه أمياً ولا يعرف الحساب كما علم (قوله هو متعلق الاجتهاد) وما بعده متعلق الكتاب والسنة قال للواردى وآيات الأحكام في القرآن خمسمائة آية وكنا أحاديث السنة وهذه المرادة من معرفة الكتاب

في الواقعة من مطاع واحترز بالمطاع عن المفتي واعترض والوجه أنه الزام من له في الوقائع الخاصة بحكم الشرع لمعين أو غيره فخرج بالالزام المفتي وبخاصة العامة ومن ثم كان الحكم بثبوت الهلال مجرد ثبوت لان الحكم على عام غير ممكن قال القرأى وهو أفضل من الجهاد (قول الشارح فيولى الامام الخ) أى وجوب عين عليه (تنبه) اعتبر الأصحاب بين المفتين قدر مسافة القصر قال الزركشى فينبى أن يكون هنا كذلك وذكر الامام أنه لا يجوز اخلاء مسافة العدوى عن القاضي ونقله شريح والرواى عن الاصطخرى (قول المتن ويكره الخ) يجب فرضه فيما لو كان هناك من هو شامل أو يرجو الرزق (قول المتن عدل) هو مفعول عن الاسلام

وان لم يتعين له واحد في
الناحية بأن كان معه غيره
(فان كان غيره أصح
وكان) أي الأصح
(يتولاه) أي يرضى بتوليته
(فللمفضل) وهو غير
الأصلح (القبول وقيل
لا) ويحرم طلبه وتوليته
(و) على الأول (يكراه
طلبه وقيل يحرم) والفاضل
يندب له القبول وقيل
يلزمه ويستحب له الطلب
وان كان الأصلح لا يتولى
فهو كالمعدم (وان كان)
غيره (مثله فله القبول
ويتدب) له (الطلب ان
كان خاملا يرجوه نشر
العلم أو) كان (محتاجا الى
الرزق) ويحصل به من بيت
اللال (والا) أي وان لم
يكن خاملا ولا محتاجا الى
الرزق (فالأولى) له (ركه
قلت) كما قال الرافعي في
الشرح (ويكره) له
الطلب والقبول (على
الصحيح والله أعلم) والثاني
هما خلاف الأولى (والاعتبار
في التعيين وعدمه بالناحية)
كما تقدم أخذنا من هنا
(وشرط القاضي) أي من
يولي قاضيا (مسلم مكلف)
أي بالغ عاقل (حر ذكر
عدل سميع بصير ناطق كاف)
فلا يولاه رقيق وامرأة
وفاسق وكافر لنقصهم ولا

أصم وأعمى وأخرس ومفلج ومختل النظر بكبر أو مرض (مجتهد وهو أن يعرف من القرآن والسنة ما يتعلق بالأحكام) (قول هو متعلق الاجتهاد (وخامه وعامه) ومطلقة ومقيدة) (ومجهول ومبينه وناسخه ومنسوخه ومتواتر السنة وغيره) أى الأحاد (والمحصل والمرسل)

أي غير المتصل (وحال الرواة قوة وضعفا) فيقدم الخاص على العام المعارض له والمقيد على المطلق والناسخ والمتصل والقوى (ولسان العرب لغة ونحو) وأقوال العلماء من الصحابة فمن بعدهم اجماعا واختلافا فلا يخالفهم في اجتهاده (والقياس بأنواعه) الأولى والمساوى والادون فيعمل بها كقياس الضرب للوالدين على التأنيف لهما وقياس احراق مال

(٢٩٧)

اليتيم على أكله في التحريم
فيهما وقياس التفاح على
البر في باب الرابح بجامع الطعم
المشتمل عليه مع القوت
والكيل البر (فان تعذر
جمع هذه الشروط) في
رجل (فولي سلطان له
شوكة فاسقا أو مقلدا نفذ)
بالمعجمة (فضاؤه للضرورة)
لثلا تعطل مصالح الناس
قاله في الوسيط تفقها قال
في الروضة كأصلها وهذا
حسن (ويندب للامام
إذا ولي قاضيا أن يأذن له في
الاستخلاف) اعانة له
(فان نهاه) عنه (لم
يستخلف) ويقتصر على
ما يمكنه ان كانت توليته
أكثر منه (فان أطلق)
توليته فيما لا يقدر الاعلى
بعضه (استخلف فيما
لا يقدر عليه) حاجته اليه
(لا) في (غيره) أي ما يقدر
عليه (في الأصح) والقادر
على ما وليه لا يستخلف
فيه في الأصح أيضا والثاني
في المستثنين يستخلف
كالامام بجامع النظر في
المصالح العامة ولو أذن
الامام له في الاستخلاف
قطع ابن كعب بأنه يستخلف
في المقدور عليه كغيره وقال

والسنة التي يتوصل الى استنباط الأحكام الشرعية منها (قوله أي غير المتصل) فيشمل المعضل والمنقطع
والوقوف وغيرها لان المتصل ما لم يسقط أحد من رواه من ابتداء سنده الى انتهائه فان سقط الصحابي فهو
المرسل أو التابعي أيضا فهو الوقوف أو اتان متصلين فهو المعضل أو واحد ولو كان من مكانين فهو المنقطع أو
أسند الى النبي ﷺ من غير ذكر شيء من الرواة فهو المرفوع (قوله لغة ونحو) وبلاغة وصرفا وغير
ذلك من علوم الأدب وهي اثنا عشر علما كما قاله الزمخشري اللغة والنحو والصرف والمعاني والبيان
والاشتقاق والعروض والقافية والخط وقرض الشعر وانشاء الرسائل والخطب والمحاضرات والتواريخ
وأما البديع فهو كالذي لهما (قوله وأقوال العلماء) أي في المسئلة التي يريد الخوض فيها (قوله تعذر) ليس
قيدا (قوله فولي سلطان) خرج نائبه فلا يصح توليته لمن ذكر (قوله له شوكة) بيان للواقع في السلطان
وفي كلام شيخنا الرملي الاكتفاء بأحدهما قال شيخنا محله ان اختصت الشوكة له على أهل محل مخصوص
بعيد عن السلطان مثلا وليس من ذوى الشوكة من شوكته بغيره كالقاضي الأكبر (قوله فاسقا أو مقلدا)
وكذا غيرهما ممن فقد الشروط ماعدا الكافر قال شيخنا ومحل اشتراط الشوكة في الفاسق والمقلد وجود
عدل ومجتهد والافلاول هل هنا وجه اقتصار المصنف عليهما وذكر التعذر فيهما فتأمل ولو اجتمع عالم فاسق
وعالم عدل قدم الأول ان كان فسقه بحق الله والا كرشوة قدم الثاني ويراجع العلماء (تنبيه) يحرم على
الامام تولية غير أهل مع وجود أهل ويحرم القبول أيضا ولا تنفذ توليته (قوله للضرورة) قال شيخنا
ويشترط في قاضي الضرورة ان يذكرك مستنده في سائر أحكامه والافلاول ذكره شيخنا الرملي أيضا ولو زالت
شوكة من ولاء انزل ويسترد منه ما أخذه من الأوقاف والجوامك ونحوها لان الضرورة في نفوذ أحكامه
والضرورة تقدر بقدرها (قوله لم يستخلف) أي مطلقا لا في نحو سماع بينة أو تخليف ما لم ينه عنه ذلك
بخصوصه (قوله فيما لا يقدر الخ) أي ان اتحد المحل فلو ولاء في محلين متباعيين فله اختيار أحدهما وبه
ينعزل عن الآخر بخلاف تولية مدرس في مدرستين متباعتين فله استنابة في أحدهما قاله شيخنا الرملي
(قوله استخلف) ولو أصله وفرعه (قوله فيما لا يقدر عليه) سواء حال التولية أو بعدها ما لم يعلم نهي عنه
(قوله قطع ابن كعب الخ) هو للتعتمد من حيث الحكم وغيره للتعتمد من حيث الخلاف (قوله قطع
القفال بجواره) هو للتعتمد كما مر ما لم ينه عنه خصوصه كما تقدم (تنبيه) خرج بالاستخلاف ما لو فوض
اليه الأمر في استخلاف شخص فليس له تعيين أصله أو فرعه ولو فوض الولاية لانيان وهو في غير محل

(قول المتن لغة ونحو) الأول للفردات والثاني للركبات (قول المتن فان تعذر الخ) قضيت أنه مع عدم
التعذر لا ينفذ قضاؤه إذا ولاء وقضية العلة النفوذ (قاعدة) قال ابن السمعاني في القواطع وهذا الذي ينفذ
للضرورة اذا ادعى عليه خصم وجب عليه الاجابة ظاهرا لا باطنا (تنبيه) لو علم من نفسه الفسق وخفي
حاله على الامام حرم عليه القبول ولا يصح ولايته من ذى الشوكة ولا غيره قال الزركشي وقاضي القضاة
إذا ولي من ليس أهلا من الفسقة وغيرهم لا يصح توليته (قول المتن له شوكة) مثله غيره فيما يظهر لان الغرض
تعذر الشروط (قول المتن كالقاضي) قال الرافعي لو ادعى الى كل منهما خصم واحد وجب اجابة الأصل

(٣٨) - (قليوبي وعميرة) - رابع) الرافعي القياس محي الخلاف فيه وسكت عليه في الروضة وما ذكر في الاستخلاف

العام والاستخلاف في أمر خاص كتخليف وسماع بينة قطع القفال بجواره وقال غيره هو على الخلاف وهو مقتضى اطلاق أكثرين كذا في
الروضة كأصلها (وشترط المستخلف) بفتح اللام (كالقاضي) أي كشرط المتقدم (الأن يستخلف في أمر خاص كسماع بينة فيكفي علمه بما
يتعلق به ويحكم باجتهاده) ان كان مجتهدا

(أو اجتهاد مقلده) بفتح اللام (إن كان مقلدا) بكسر هاء حيث ينفذ قضاء المقلد (ولا يجوز أن يشترط عليه خلافه) أي بخلاف الحكم باجتهاده
 أو اجتهاد مقلده وقضية ذلك (٢٩٨) أنه لو شرط له يصح الاستخلاف وكذا لو شرطه الامام في تولية القاضي لم تصح

توليته (ولو حكم) بتشديد الكاف (خصمان رجلا في غير حد لله تعالى جاز مطلقا) على التفصيل الآتي بشرط أهلية القضاء (وفي قول لا يجوز) مطلقا (وقيل) يجوز (بشرط عدم قاض بالبلد وقيل يختص) الجواز (بمال دون قصاص ونكاح ونحوهما) كاللمان وحد القنف وكل من الوجهين مأخوذ من طريقة حاكمية للقولين في ذلك والتمنع منها داخل فيما قبل والجواز منها زائد عليه فاقصر عليه والتعير فيه بقيل صحيح ولا يجزى التحكيم في حدود الله تعالى إذ ليس لها طالب معين (ولا ينفذ حكمه) أي الحكم (الأعلى) راض به فلا يكفي رضا قاتل بحكمه (في ضرب دية على عاقلته) بل لابد من رضاهم به (وإن رجع أحدهما قبل الحكم امتنع الحكم ولا يشترط الرضا بعد الحكم في الأظهر) والثاني يشترط كقبول الحكم (ولو نصب) الامام (قاضيين يبلدوخص كلا) منهما (بمكان) منه (أو زمن أو نوع) كالأموال أو الدماء أو الفروج (جوز

ولايته لينذهب ويحكم بها صرح التفويض قاله شيخنا كوالده (فرع) لو لواه القضاء في بلد وسكت عن صوابها عمل بالعرف فيها من دخول وعدمه ويراعى في اختلاف العرف الأكثر فالأقرب عندها (قوله أو اجتهاد مقلده) أي المتمدن عند مقلده إن لم يكن هو متبحرا والافباء عمادة ولا يجوز له الحكم بغير مذهبه (قوله إن يشترط) خرج بالشرط الأمر والنهي نحو الحكم بذهب كذا أو لا تحكم فيلغو ولا تبطل التولية ويصيران في التفويض (قوله وقضية ذلك الخ) هو العتمد في السلتين (قوله ولو حكم خصمان) أي رشيدان يتصرفان لأنفسهما وليس الحكم أصلا ولا فرعا لأحدهما ولا عدو له (قوله حاز مطلقا) أي ولو مع وجود قاض ولو مجتهدا وهو العتمد مع وجود الشرط المذكور (قوله بشرط أهلية القضاء) أي غير الاجتهاد فلا يجوز تحكيم أعمى ولا أصم ولا امرأة ولا خنثى ولا رقيق ولا كافرو ولو في خصم كافر (قوله وقيل يجوز بشرط عدم قاض بالبلد) هو العتمد ولو لغير الأهل فيمتنع تحكيم غير الأهل مع وجود قاضي الضرورة إلا أن كان يأخذ ماله وقع بحيث يضرحال الثارم فيجوز التحكيم وإن كان القاضي مجتهدا وهذا ما قاله شيخنا فهمان كلام شيخنا الرملي (قوله والتعير فيه بقيل صحيح) أي لانه أحد وجهين من الطريقة الحاكمية والجواب بخلاف هذا غير مستقيم ومقصود الشارح الجواب عن المصنف حيث لم يعبر بالمذهب (قوله ولا يجزى التحكيم في حدود الله) وكذا حقوق الله المالية التي ليس لها طالب معين أخذ من العلة (قوله راض به) أي لفظا في غير بكر نعم لو كان أحد المحكمين له قاضيا لم يحتج إلى رضا لانه نائب الحاكم وليس للحكم أن يحكم بملء على العتمد وليس له حبس ولا ترسيم ولا استيفاء قصاص ونحوه ولا ينقض حكمه وله أن يشهد به في المجلس على نفسه لابعده لانه ينزل بالفرق (قوله قاضيين) أو أكثر بحسب الحاجة على العتمد (قوله بمكان) ولا ينفذ قضاؤه في غيره ولا في بعضه الذي منع من الدعوى فيه كخارج مجلسه العين (قوله بل عمم) أي صريحا أو تزيلا كأن أطلق لانه يحمل عليه (قوله في محل الاجتهاد) ومثله اختلاف الاعتماد في المقلدين وخرج بذلك السائل المتفق عليها فيجوز شرط الاجتماع أخذ من العلة (تنبيه) يقدم في الطلب الأصل على خليفته ثم الأسبق طلبا ثم يقرع ويقدم في اختيار الخصمين عند التنازع على الحضور لأحد القاضيين صاحب الحق فإن تساوى يافيه كافي التحالف أجيب طالب الأقرب فإن تساوى أقرع

(قول المتن في غير حد الله) أي بخلاف حدود الله تعالى لأن مناط الحكم رضا المستحق وهو مفقود فيه قال ابن الرفعة ولا يجزى هنا ما تقدم من ولاية غير الأهل للضرورة لفقد العلة وهي ولاية ذي الشوكة (قول المتن جاز) دليله نجاح عمر وابن كعب إلى زيد بن ثابت وعثمان وطلحة إلى جبير بن مطعم ولم يخالفوا فكان إجماعا رضي الله عنهم (قول المتن وفي قول لا يجوز) أي لانه يؤدي إلى اختلال أمر الحكام وقصور نظرهم والافتيات عليهم (قول الشارح والتعير فيه بقيل صحيح) أي لأن الراديه الطريقة غاية الأمر أن شق التمتع منها لا دخل فيما قبله لم تعرض له (قول المتن وكذا إن لم يخص) قال الشيخ أبو علي والقاضي والامام وإذا أرسل الخصم بحاجب من سبق داعيه فإن جاء أمعا أقرع بينهما (فرع) ولاهما ولم ينص على تعميم ولا غيره صح وحمل على الاستقلال ولا كذلك نظيره من الوصيين والفرق أن الوصيين لو شرط اجتماعهما على العمل صح بخلاف هذا وقضية الفرق أن الوكيلين كالوصيين نعم استشكل بالوقال الوصي أوصى إلى من شئت ولم

وكذا إن لم يخص) بما ذكر بل عمم ولا يتهمان كما نأوز ما نأوا وحاشا فانه يجوز

(في الأصح) كالوكيلين الوصيين (إلا أن بشرط اجتماعهما على الحكم) فلا يجوز لما يقع بينهما من الخلاف في محل الاجتهاد والثاني لا يجوز كالامام لا يتعدد

﴿فصل﴾ إذا (جن قاض أو أغمى عليه أو عمى أو ذهبت أهلية اجتهاده وضيطة بفقلة أو نسيان لم ينفذ حكمه) في حال غلاز كروينغزل به على
 الاصح الآتي (وكذا لو فسق) لم ينفذ حكمه (في الأصح) والثاني ينفذ كالامام وافرقي الأول بحدوث الفتن في حق الامام دون القاضي (فان
 زالت هذه الاحوال لم تعد ولايته في الأصح) والثاني تعود من غير استئناف تولية (والامام عزل قاض ظهر منه خلل أو لم يظهر وهناك) أي في
 حال عدم الظهور (أفضل منه أو مثله وفي عزله به مصلحة كتسكين فتنة والافلا) (٢٩٩) أي وان لم يكن في عزله به مصلحة

فليس له عزله (لكن ينفذ
 العزل في الأصح) لطاعة
 السلطان والثاني لا ينفذ
 لا تبفاء المصلحة فيه وقوله
 مثله وكذا دونه وقوله وفي
 عزله الخ قيد في مثله ودونه
 الصالحين للقضاء وان لم يكن
 ثم من يصلح للقضاء غيره لم
 يحجز عزله فلو عزل لم ينزل
 (والمذهب أنه لا ينزل قبل
 بلوغه خبر عزله) وفي قول
 من الطريق الثاني انه
 ينزل كأرجح القولين في
 الوكيل والفرق بينهما على
 الأول عظم الضرر في نقض
 الاقضية دون تصرفات
 الوكيل (واذا كتب الامام
 اليه اذا قرأت كتابي فانت
 معزول فقرأه انزل وكذا
 ان قرأ عليه في الأصح)
 نظر الى أن الغرض اعلامه
 بصورة الحال لا قراءته بنفسه
 والثاني ينظر الى صورة
 اللفظ (وينزل بموته) أي
 القاضي (وانزال من أذن
 له في شغل معين كبيع مال
 ميت) أو غائب (والاصح
 انزال نائبه للطلق) بما
 ذكر (ان لم يؤذن له في

﴿فصل﴾ في انزال القاضي وعزله وغيرهما (قوله جن قاض أو أغمى عليه) وان قصر زمنه (قوله) وكذا
 لو فسق) أوزاد فسقه بحيث لو عرض على موليه لا يرضاه (قوله هذه الاحوال) ومنها العمى وقيد شيخنا
 الرملي بما اذا تحقق زواله والا عادت الولاية بعوده قال بعضهم ولعل مراده أنه يتبين علم زواله فلا ينافي
 ما قالوه من أنه لا تعود الولاية بعود الأهلية بعد زوالها الا في الأب والجد والحاضنة والناظر بشرط الواقع
 (قوله والامام عزل قاض ظهر منه خلل) ولو بالظن الغالب وهناك الخليفة العام عن الامام ويحرم على
 الامام عزله بلا سبب وخرج بذلك القاضي فله عزل نوابه مطلقا وأما نحو مدرس وناظر وقيم يتيم فليس لموليه
 ولا لغيره عزله ولا ينزل لو عزله الا بسبب يقتضيه ولا يكفي فيه غلبة الظن وقال شيخنا بالاكتفاء ونوزع
 فيه (قوله لكن ينفذ) أي مع الحرمة والقاضي عزل نفسه مطلقا لم يتعين (قوله الصالحين) لاجابة
 له مع المثل (قوله خبر عزله) الذي ثبت به ولايته ونائبه مثله فلا ينزل من لم يبلغه خبر العزل منهما ببلوغ
 الآخر ويصح حكمه قبل بلوغه ولو لم يعلم بعزله على العتد (قوله عظم الضرر) أي غالبا (قوله الغرض
 اعلامه) أي بواسطة القراءة فلا يكفي اخباره بما في الكتاب من غير قراءة ولو من عدلين خلافا لبعضهم
 وفي نحو بعض الكتاب ما مر في الطلاق ولو كتب عزلك أو أنت معزول انزل ببلوغ الكتاب (قوله
 والاصح انزال نائبه) وان لم يبلغه الخبر لخروجه عن الأهلية وبذلك فارق العزل فيما تقدم (قوله غنى)
 قال بعض مشايخنا أو غنى وعنتك فراجع (قوله ولا ينزل قاض) ولو قاض ضرورة بموت امام
 لكن عن غيره ذي الشوكة كما مر آتفا ولا وال بذلك ولو بالولاية العامة ولا ناظر وقف أو قيم وأمين بيت المال أو
 محتسب أو ناظر جيش كذلك (قوله بحكمه) وخرج شهادته باقرار الخصم عنده فتقبل (قوله بحكم حاكم) ولو
 قاض ضرورة فليس ذكر جائز الحكم قيد او لعل ذكره لدفع توهم شمول حاكم الشرطة وفيه نظر (قوله قبلت)

يقول غنى ولا عنك فانه لا يصح ولم ينزلوه على الوصاية عن الوصي كي يصح وافرقي بأن الأصل منع وصاية الوصي
 حتى يصرح للوصي بأنه يوصى عنه

﴿فصل جن قاض الخ﴾ (قول المتن لم ينفذ) عبر بهذا دون الانزال ليلام حكاية الخلاف في القول الآتي
 (قول المتن ظهر منه خلل) عزل النبي ﷺ امام قوم بصرى في القبلة وقال لا تصل بهم بعد هذا أبدا رواه
 أبو داود (قول المتن لكن ينفذ العزل) أي والامام آثم (قول الشارح والثاني ينظر الخ) كما في تعليق الطلاق
 على قراءة الكتاب وافرقي بأن تفاصيل الصفات تراعى في تعليق الطلاق وأمر العزل يراعى فيه عرفا الاعلام
 ولوراعى الامام غير الاعلام عدائنا وقضية هذا الفرق أنه لو أعلم رجلا بيقول الامام في هذا انزل (قول
 المتن في شغل معين) انظر هل يقال في هذا لا ينزل الا ببلوغ الخبر كالعام أم لا (قول الشارح ووال) كالأمير
 والمحتسب وناظر الجيش ووكيل بيت المال وما أشبه ذلك (قول المتن ولا يقبل الخ) أي لا يغير قادر على الانشاء
 فلا يقدر على الاقرار (قول المتن جائز الحكم) قيل هو نأ كيد

استخلاف أو) ان (قيل) له (استخلف عن نفسك أو أطلق) له الاستخلاف (فان قيل) له (استخلف عنى فلا) ينزل الخليفة بما ذكر
 والثاني الانزال مطلقا والثالث عدمه مطلقا رعاية لمصلحة الناس (ولا ينزل قاض) ووال (بموت الامام) وانزاله بسدة الضرر في تعطيل
 الحوادث (ولا ناظر يتيم ووقف بموت قاض وانزاله) لتلاستل أبواب الصالح (ولا يقبل قوله بعد انزاله حكمت بكذا) وانما ثبت حكمه
 بالينة (فان شهد مع آخر بحكمه لم يقبل على الصحيح) لانه يشهد على فعل نفسه والثاني يقبل اذا لايجر بشهادته نفعاً الى نفسه ولا يدفع ضرراً
 (او بحكم حاكم جائز الحكم قبلت في الأصح) والثاني النج لانه قد يرمد فعل نفسه فان بين بغيره قبلت

(ويقبل قوله قبل عزله حكمت بكذا فان كان في غير محل ولايته فكمعزول) فلا يقبل (ولو ادعى شخص على معزول) أي ذكر للقاضي (أنه أخذ ماله برشوة) أي على سبيل الرشوة كما في المحرر وغيره والراية مثله (أو شهادة عبيدين مثلا) أي أو غيرهما ممن لا تقبل شهادته ودفعه إلى المدعي (أحضر وفصلت) (٣٥٥) خصوصتهما وإن قال حكم بعبيدين ولم يذكر مالا أحضر وقيل لا حتى تقوم

بينه يدعواه) قال في المحرر
درججه مرجحون وفي
الشرح أنه أصح عند
البغوي والأول أصح عند
الرويان وغيره وجزم في
أصل الروضة بتصحيحه
(فإن حضر) على الوجهين
وادعى عليه (وأنكر
صدق بلا بين في الأصح)
لأنه أمين الشرع فيصان
منصبه عن التحليف
والابتدال بالمنازعات (فإن
الأصح يمين والله أعلم)
كالودع وسائر الأمانات إذا
ادعى عليهم خيانة وفي
المحرر والشرح أن الأول
أحسن وفي الروضة كأصلها
أنه أصح عند الشيخ أبي
عاصم والبغوي وأن الثاني
أصح عند العراقيين
والرويان (ولو ادعى على
قاض جور في حكم لم يسمع)
ذلك لأنه أمين شرعا
(ويشترط بينة) به
فلا يحلف فيه (وإن لم
يتعلق) ما يدعى به عليه
(بحكمه حكم بينهما) فيه
(خليفته أو غيره) أي
قاض آخر

(فصل) في آداب القضاء
وغيرها (ليكتب الإمام لمن

ما لم يعلم الشهود عنده أنه يعني نفسه والافلات قبل شهادته (قوله ويقبل) ولو قاضي ضرورة وبين السبب كما
تقسم (قوله حكمت بكذا) ولو بطلاق نساء قريته (قوله ولو ادعى) أي أخبر كما أشار إليه الشارح (قوله
على سبيل الرشوة) الإضافة بيانية فالمدعى به هو الرشوة (قوله أو شهادة عبيدين) عطف على رشوة فالل
لأخوذة غير الرشوة كما أشار إليه بقوله ودفعه إلى المدعي ولعل المراد بدفعه ما يعم أمر القاضي للمدعي عليه بإعطاء
المال للمدعي وإنما عبر بدفعه لأجل قول المصنف أخذ ماله الخ (قوله أحضر) ولو بوكيله ثم تعاد
الدعوى ولا يحضر قبل الإخبار بها لئلا يترتب ما قصد ابتداله (قوله وفصلت خصوصتهما) بأن يعيد المدعى عليه
الدعوى على القاضي المعزول ويأمر القاضي المدعى عنده بإعادة ما أخذه بالرشوة وبإعادة ما أخذه المدعى من
المدعى عليه (قوله وإن قال الخ) للتمسك في المسئلة أنه لا يحضره حتى يخبره المدعى بأن معه بينة وأنه
لا تشهد البينة إلا بعد إحضاره والدعوى عليه فإن حملت الإقامة في كلام المصنف على الإخبار فالصحيح الوجه
الثاني أو على الشهادة فالصحيح الأول وهذا جمع بين الوجهين لكن يلزم عليه إحالة الخلاف فافهم (قوله
الأصح يمين) بل لو عزل بجور أو فسق حلف قطعا قاله الزركشي (قوله وسائر الأمانات) ولو أماناته حتى
لو حوسبوا وظهر معهم مال وقالوا أخذناه عن أجرتنا رجع عليهم بما يزيد على أجرته مثلهم (قوله ولو ادعى
على قاض) أي حسن السيرة ظاهر العدالة حال ولايته في محلها والاحلف (قوله وإن لم يتعلق بحكمه) أي
ولا يقدح في ولايته كما قاله الزركشي

(فصل) في آداب القضاء وغيرها من حيث التولية وغيرها وعلم من ذكر الآداب أنها مندوبة على الأصل
أي غالبا (قوله ليكتب) أي ندبا وكذا جميع الأفعال الآتية كما علم (قوله الإمام) وكذا القاضي لخلفائه ونوابه
ويندب أيضا أن يجعل الكاتب عنده نسخة أخرى ليتذكر بهما ما يكتبه ومن كتبه له ويبلغ في الوصية بما
يكتبه وفي مراجعته العلماء فيما يقع له (قوله به الخ) ضمير به عائدا إلى القضاء وضمير فيه وضمير إليه عائدا إلى ما

(قول المتن ويقبل قوله) خلافا لما لك حيث قال لا يقبل إلا بينة لنا القياس على ولي البكر وأجاب بالفرق بوفور
الشفقة (فرع) لو ولاه قاض قضاء بلد أو ولاه آخر قضاء بلدا آخر فهل له أن يزوجه امرأة وهو في بلد من
أهل البلدة الأخرى الظاهر لا لأن مستنيبه في البلد الذي هو فيه عاجز عن ذلك (قول المتن في غير محل ولايته)
ينبغي أن يكون ضابط ذلك في البلد الوصول إلى حد تقصير فيه الصلاة (قول الشارح أي على سبيل الرشوة)
يقضي أن المدعى به نفس الرشوة للأخوذة (قول المتن أحضر) أي ولو وكل كفي (قول المتن بعبيدين) قال
ابن الرفة وهو يعلم ذلك وأنه لا يجوز وأنا أطالبه بالقرم أقول انظر ذلك مع قول النهاج ولم يذكر مالا (قول
المتن وقيل لا) أي لأنه كان أمين الشرع والظاهر من أحكام القضاء مضيا على الصحة ومنصبه يسان عن
الابتدال بالارسال خلفه قبل تبين الحال ولا كذلك مسألة الرشوة لأنه يسهل على المدعى إقامة البينة على
الحكم لأنه يقع ظاهر انحلاف أخذ المال ثم معنى البينة إقامتها ليتين الحاكم الحال كي يحضره على بصير ولا
ينفي ذلك عن إعادتها بعد ذلك (قول الشارح كالودع وسائر الأمانات الخ) ولعموم حديث البينة على المدعي
واليمين على من أنكر ولو عزل بفسق وجور حلف قطعا بحسنه الزركشي رحمه الله تعالى

(فصل ليكتب الإمام الخ) (قول الشارح أي المكتوب) ولذا قال في التنبية ويشهد على التولية

(قول)

يؤليه القضاء ببلد كتاباه وما يحتاج إليه فيه) لأنه يكتسب لعمره بن حزم

لما جئنا إلى اليمن رواه أصحاب السنن وفيه الزكاة والديات وغيرها (ويشهد بالكتاب) أي المكتوب (شاهدين يخرجان معه إلى البلد) بعد
أقرب (يخبران بالحال) من التولية وغيرها

ويكفي اخبارهما من غير كتاب (وتسكنى الاستفاضة) بها (في الاصح) كما جرى عليه الخلفاء والثاني قال التولية عقد والعقد لا تثبت بالاستفاضة ثم منهم من أطلقها ومنهم من ذكرها في البلد القريب وليس للتقييد كما دل عليه كلام الروضة وأصلها (لا مجرد كتاب) بها أي لا يكفي (على المذهب) وفي وجه من الطريق الثاني المحكي في الوسيط يكفي لبعدها الجراءة في مثل ذلك على الامام (ويبحث) بالرفع والمثلثة (القاضي عن حال علماء البلد وعدوله) قبل دخوله فان لم يتيسر فحين يدخل (ويدخل يوم الاثنين) قال في الروضة

(٣٠١)

قال الأصحاب فان تيسر يوم الاثنين فالحبس والا فالسبب

(وينزل وسط البلد) بفتح

السين ليتساوى أهله في

القرب منه (وينظر أولاً في

أهل الحبس) لأنه عذاب

(فمن قال حبست بحق

أداه) فيه (أو ظلماً فعلي

خصمه حجة) وصدق

للمحبوس يمينه ان لم تقم

(فان كان) خصمه (غائباً

كتب اليه ليحضر) عاجلاً

فان لم يفعل أطلق (ثم) بعد

فراغه من المحبوسين ينظر

في (الأوصياء) بأن يطلبهم

(فمن ادعى وصاية) بكسر

الواو وفتحها (سأل عنها)

من جهة ثبوتها بالينة

(وعن حاله ونصرفه

فمن وجده) مستقيم الحال

قويا أقره أو (فاسقاً

أخذ المال منه أضعافاً

لكثرة المال أو لسبب

آخر (عضده بمعين

ويتخذ) بالمعجمة (مزكياً)

بالزاي للحاجة اليه وسياقي

شرطه في أواخر الباب

(قوله ويكفي اخبارهما بها) أي بالحال أو التولية والأول الأقرب بل هو اللتين فان كان في البلد كما أثبت التولية عنده بشرطها (قوله لا مجرد كتاب بها) ولا اخباره بنفسه نعم ان صدقوه وجب عليهم طاعته خلافاً لابن حجر (قوله بالرفع) دفعاتوهم عود الضمير على الامام لوصب (قوله عن حال الخ) أي ان لم يعرفهم (قوله ويدخل يوم الاثنين) أي صبيحته وعليه عمامة سوداء ويقصد للسجد ويصلي فيه ركعتين ويأمر بقراءة العهد الذي معه وينادي من كانت له حاجة فليحضر محل كذا وعند النظر في أهل الحبس ينادي من كان له محبوس فليحضر يوم كذا وهكذا فيما يأتي (قوله وسط البلد) ان لم يكن له موضع معين معروف به (قوله وينظر أولاً) ندباً فيهما كما تقدم خلافاً لابن حجر ويقسم على هذا النظر في اليهود وأحوالهم (قوله أداه فيه) إلى وفاته أو ثبوت اعتساره ومن كان له حداً ونزيراً أقامه عليه وأطلقه (قوله وصدق الخ) ويطلق بلا كفيل فان رآه غسن (قوله أطلق) أي بعد حلفه ويحسن أخذ كفيل عليه ومن لم يعرف له خصم نادى عليه فان لم يحصل له خصم بعد ثلاث أطلقه (قوله في الأوصياء) على أيتام أو غيرهم ويبدأ بمن شاء منهم ثم بعدهم ينظر في أمناء القاضي على الأطفال وله عزهم بلا سبب لأنهم من جهة بخلاف الأوصياء ثم في الأوقاف ولو عامة ومتوليها وأهلها وبما زالت اليهم وهل لبعضهم ولاية على بعض أو لا ثم ينظر في اللقطة من حيث حفظها أو تملكها وجعلها في بيت المال أو غيره (قوله وعن حاله) ويجب على من سأله اخباره ولو بمافيه قنف وكذا جميع الباب (قوله فمن وجده) يقيناً وظناً أو شك فيه على الاعتماد (قوله أخذ المال منه) وجوباً ان كان باقياً والافيدله (قوله مزكياً) للراد به وبما بعده الجنس فلا يكفي واحد في واحد منها وتقييداً للجميع بالحاجة يفهم أنه لو لم يحتج اليهم لم يتخذهم ومحل ندب اتخاذهم ان رزقوا من بيت المال وكذا رزق من يدون السجلات والمحاضر ونحوها منه أيضاً فان لم يكن فعلي من أراد الكتابة فان لم يرد لم يجبر ويحرم اتخاذ صنف منهم لا يقبل غيرهم كما يأتي في الشهود (قوله مسلماً) حرا ذكراً حراً فصيحاً (قوله وكتب حكمية) هي الحجج المعروفة الآن وسيأتي في كلامه الآخرون (قوله كالشاهد) يفيد أنه لا يكون أصلاً ولا فرعاً للترجم عنه وبه صرح ابن الرفعة (قوله كفي الخ) هو للتعهد وكذا أربع نسوة فيما ثبت بهن (قوله ويكفي في الزنا رجلاً) هو للتعهد

(قول المتن لا مجرد كتاب) ذكر المصنف في زوائد الروضة وشرح المذهب أنه يجوز الاعتماد على الفتوى اذا أخبر من يثق به أنه خط المفتي أو كان يعرف خطه ولا يشك فيه قال الزركشي ينبغي أن يجي هنا مثله (قول المتن فعلي خصمه حجة) قيل هذا مشكل لأن وضعه في الحبس حكم من القاضي الأول بحسبه فكيف يكلف الخصم الحجة (قول المتن وكاتباً) كان له عليه الصلاة والسلام كتاب منهم زيد بن ثابت وعلي ومعاوية رضي الله عنهم أجمعين (قول المتن وسجلات) السجل الكتاب وأصله الاستحكام والاستيناق (قول المتن و مترجماً) أي لحدث أنه ^{عليه السلام} أمر أنسا (١) أن تعلم العبرانية من أجل مكاتبة اليهود قال فتعلمتها في نصف شهر

(وكاتباً) لما ذكر (و بشرط كونه مسلماً عدلاً عارفاً بكتابة محاضر وسجلات) وكتب حكمية لان القاضي لا يتفرغ لها غالباً (و يستحب) فيه (فقهاء وفور عقل وجودة خط) وضبط للحروف (ومترجماً) للحاجة اليه في معرفة كلام من لا يعرف القاضي لفته من خصم أو شاهد (و شرطه عدالة وحرية وعدد) كالشاهد وان كان الحق بما ثبت برجل وامرأتين كفي في ترجمته مثل ذلك واشترط الامام والبقوى رجلين ويكفي في الزنا رجلاً وفي قول يشترط أربعة (١) (قوله أمر أنسا) الذي في البخاري أنه أمر زيد بن ثابت

(والأصح جواز أعمى) في الترجمة والثاني قياسه على الشهادة و فرق الأول بأنها تفسير لفظ لا يحتاج الى معابنة وإشارة بخلاف الشهادة (و) الأصح (اشتراط عدد في إسماع قاض به صمم) كالترجم والثاني لا يشترط لان المسمع لو غير أنكر عليه الخصم والحاضرون بخلاف المترجم وعلى الثاني يشترط الحرية في (٣٠٢) الأصح وعلى الأول يشترط لفظ الشهادة أيضا في الأصح وليجرح الخلاف في

لفظ الشهادة والحرية مع ما بعده في الترجم ويشبه أن يكتفى بإسماع رجل وامرأتين في المال كما في المترجم وأجاب في الوسيط بالمنع أما إسماع الخصم الأصم ما يقوله القاضي والخصم فقال القفال لا يشترط فيه العدد لأنه إخبار محض (ويتخذ درة) بالمهمة (للتأديب وسجنا لأداء حق ولتعزير) كما اتخذها عمر رضي الله عنه (ويستحب كون مجلسه فسيحا) أي واسعا ثلاثا يتأذى بضيقه الحاضرون (بارزا) أي ظاهرا ليعرفه من يراه (مصونا من أذى حر وبرد) وريح وغبار ودخان (لا تفتا بالوقت) من صيف وشتاء (والقضاء) بأن يكون دارا (لا مسجدا) فيكره اتخاذ مجلسا للحكم في الأصح صونا له عن ارتفاع الأصوات واللفظ الواقفين بمجلس القضاء عادة ولو اتفقت قضية أو قضايا وقت حضوره في المسجد لصلاة أو غيرها فلا بأس بفصلها (ويكره أن يقضى في حال غضب وجوع وشبع مفرطين وكل حال يسوء خلقه)

(قوله والأصح جواز أعمى) هو مستثنى من قياسه على الشاهد حيث تقيأ أمر القاضي الحاضرين بالسكوت خوف الاشتباه (قوله به صمم) أي تقل سمع كالمترجم (قوله كالترجم) وقد غنى عنهم (قوله لفظ الشهادة) هو العتد (قوله ويشبه أن يكتفى الخ) هو العتد وكذا الاكتفاء برجلين في الزنا كالمترجم (قوله فقال القفال الخ) هو العتد قال شيخنا وقياسه عدم اشتراط الحرية والذكورية وغيرهما أخذنا من الملة (قوله درة) بكسر الميم أوله وتشديد ثانيه (قوله كما اتخذها) أي الدرة والسجن عمر رضي الله عنه أمير المؤمنين وكانت درته من ثوب رسول الله ﷺ وأما يضرب بها أحدا على معصية وعاد إليها ومنع ابن دقيق العيد الضرب بالدرة في هذه الأزمنة لذوى الهيئات لأنه يعير به ذرية المضر وبوكان سجن عمر رضي الله عنه (١) ولا يلزم القاضي طلب المسجون إذا هرب وإذا حضر سأله فإن لم يجد عنرا عزره وله نقله من سجن إلى آخر حيث خيف هربه ولو طلب صاحب الحق ملازمة غريمه بغير حبس أوجب لأكسبه وأجرة السجن على المسجون وأجرة السجن على صاحب الحق (قوله كون مجلسه فسيحا) ويندب تعدده بعدد الأجناس من ذكور وخنائى ونساء ويكره اتخاذ حاجب الالتجاء زحمة وكونه مسموحا لنحو نساء (قوله من صيف وشتاء) ومن الصيف الربيع ومن الشتاء الخريف ويندب كونه ذا زهرة كخضرة في الربيع وذاماء في الصيف وذا كبر في الشتاء ويوضع له فراش على مرتفع ووسادة يتكى عليها لأنه أهيب وإن كان متواضعا ويركب في مسيره ويسلم على الناس في طريقه ودخوله (قوله أو غيرها) كطير (قوله فلا بأس) لكن مع منع الخصوم من نحو مشائمة فيه ومن الجلوس فيه إن أمكن (قوله ويكره) ولو في غير مسائل الاجتهاد أو كان الغضب لله مالم تدع حاجة إلى القضاء (قوله الفقهاء) أي أهل الافتاء العدول ولو عبيدا ونساء (قوله أن لا يشترى الخ) أي لا يعامل مطلقا إلا لأصله أو فرعه سواء في ذلك عامل لنفسه أو لغيره (قوله ثلاثا يحاني) فإن وقعت المحاباة حرم العقد وحرم أخذها (قوله فان أهدى) أو أضاف أو وقف على عبته أو نذر له أو تصدق عليه ولو صدقة واجبة قال شيخنا غير الزكاة

(قول المتن جواز أعمى) أي يغتفر ذلك هنا وإن كانت شهادة بلفظها لكون الشهود عليه حاضرا بين يدي القاضي والحاجة داعية إلى ذلك فاعتذر ذلك هنا وغلب فيه معنى الرواية وإن كان المطلب في المترجم معنى الشهادة من حيث العتد والحرية ولفظ الشهادة وغير ذلك (قائدة) أجرة الرسول على الطالب إن لم يمنع الدعي عليه من الحضور والافعل الدعي عليه ثم تعيين الرسول والوكيل والكاتب إلى صاحب الحق دون القاضي (قول المتن صمم) أي تقل سمع (قول الشارح مع ما بعده) أي والتجته اشتراط لفظ الشهادة فيه جزما ووجه واعلم أن اشتراط الحرية في المسمع يعلم من اشتراط العدد (قول المتن وسجنا) لو كان مستأجر العين على عمل لا يمكن في الحبس امتنع حبسه ولو امتنع الشخص من الأداء ولم يمال ظاهر فهل يحبس حتى يبيع أم لا وجهان وحكى في الروضة في الفلاس عن الأصحاب التخيير والريض والخبرة وابن السبيل نقل الرافعي لا يحبسون ويمنع من التمتع بزوجه إن رآه القاضي وأفتى الغزالي بذلك في محادثة الصديق أيضا (قائدة) أجرة الحبس على المسجون (قول الشارح ولو اتفقت الخ) هو يفهم من التعبير بالاتخاذ (قول المتن في حال غضب) أي وينفذ لقصة الزير للشهورة (قول المتن الفقهاء) أي ولو أودون منه بدليل استشارته ﷺ لغيره (قول الشارح ومشاورتهم الخ) روى أبو داود الاستشارة معان والاستشارة مؤتمن

(قول)

فيه كرض مؤلم وخوف مزعج (ويندب أن يشاور الفقهاء) ومشاورتهم عند اختلاف وجوه النظر وتعارض الآراء (و) يندب (أن لا يشترى ويبيع بنفسه ولا يكون له وكيل معروف) ثلاثا يحاني (فان أهدى) (١) العبارة فيها نقص ، وكأنه يريد أن يصف سجن سيدنا عمر ولم يكمله

فراجع أو أبرأه من دين عليه أو وفي عنه دين عليه لا بشرط رجوع لكن يصح ما ذكر وإن حرم (فرع)
 الإهداء للمفتي والمعلم ولولقرآن والواعظ يندب قبوله إن كان لحض وجه الله تعالى والأفالأولى عنده بل يحرم
 إن لم يعلم أنه عن طيب نفس (قوله إليه) ولو بناتبه أو إلى بيته أو محجوره أو نحوه (قوله خصومة) ولو
 ما لا (قوله حرم قبولها) ولا يملكها ويحرم الإهداء ونحوه مما مر على فاعله إلا لأجل الحكم بالحق
 (قوله ولا يحرم الخ) ما لم تكن مقدمة لخصومة كما علم (قوله أن يثيب) أو يردّها أو يحطها في بيت المال (قوله
 حرم قبولها) أي جميعها الآن يمكن فصل الزائد ورده (قوله لنفسه) أما على نفسه فإقرار على الاعتماد
 قال شيخنا الرملي ويصح حكمه لمحجوره وإن كان وصيا عليه قبل القضاء وإن تضمن استيلاءه على المال
 وكذا بآثبات وقف شرط نظره لقاض وجد وصفه فيه وإن تضمن وضع يده عليه وبآثبات حال بيت المال
 وإن كان برزق منه لا بما أجره هو أو مأذونه من وقف على مدرسة هو مدرستها مثلا (قوله وسأل) فلو لم
 يسأل لم يلزمه لأنه يمتنع الحكم له قبل سؤاله (قوله أو يمينه) أو قبول بيته أقامها (قوله لزمه ما ذكر)
 وكذا وحلف المدعي عليه ابتداء وسأل القاضي الشاهد ليكون حجة له فلا يطالبه مرة أخرى (تنبيه)
 صيغة الحكم حكمت له بكذا أو قضيت له به أو ألزمت له الحق وأما صح عندي كذا بالبينة العادلة فهو ليس بحكم
 بالحق بل تعديل للينة وكذا ثبت عندي كذا ليس بحكم أيضا إلا في نحو وقف على الفقراء (فائدة) الحكم
 بالموجب يلزمه الصحة ويتناول الآثار الموجودة والتابعة والحكم بالصحة يتناول الموجود فقط ولكنه
 أقوى من حيث استلزامه الملك وقد ذكر الولي العراقي الفرق بين الحكم بالصحة والحكم بالموجب في مؤلف
 له ونحن نذكر حاصله لما فيه من الفوائد الجليلة ونذكر ما خولف فيه في آثباته مع زيادة عليه فنقول الآثار
 للترتبة إن كانت متفقا عليها فأمرها واضح لا حاجة إلى ذكره وأما المختلف فيها فشرط صحة الحكم بها ومنع
 المخالف من نقضها أن يكون قد دخل وقتها كما لو حكم حنفى بموجب التديرو من موجب منع بيعه عنده فليس
 للشافعي أن يأذن في بيعه إذا رفع إليه فإن لم يدخل وقتها حين الحكم فهو افتاء لا حكم منه كما لو علق إنسان طلاق
 امرأة أجنبية على نكاحه لها وحكم مالكي بموجبها فإذا عقد ذلك الإنسان عليها كان للشافعي الحكم
 باستمرار النكاح إذا رفع إليه لأن وقوع الطلاق معلق على سبب لم يوجد حال الحكم فهو نظير ما لو قال
 حكمت بصحة بيع هذا العبد إذا بيع أو بطلاق هذه المرأة إذا طلقها زوجها وهذا جهل أو سفه وفي شرح
 شيخنا اعتماد خلاف هذا والرد على الولي العراقي فيه ولم يرتضه شيخنا وغيره ولى بهم أسوة ومنه ما لو حكم
 شافعي بموجب الإجارة ثم مات المؤجر فله حنفى أن يحكم بفسخها لعدم دخول وقت الفسخ حال حكمه وقد
 يستوى الحكم بالصحة والحكم بالموجب كما لو حكم حنفى بالنكاح بلا ولي أو بشفعة الجوار أو بالوقف على
 النفس وكما لو حكم شافعي بإجارة الجزء الشائع من دار أو عبد وقد يفتقران كما في مسألة التديرو السابقة للشافعي
 الحكم بصحة بيعه إن حكم الحنفى بالصحة لا إن حكم بالموجب وكما لو حكم الشافعي ببيع دار لها جار فله حنفى
 الحكم بصحة الشفعة للجار إن حكم الشافعي بالصحة لا إن حكم بالموجب لأنه للاستمرار والدوام ومنه ما لو
 حكم مالكي في القرض فيمتنع على الشافعي أن يحكم بالرجوع في عينه إن حكم بالموجب لا إن حكم بالصحة
 ومنه ما لو حكم شافعي في الرهن فالمالكي الحكم بفسخه بنحو عتق الرهن مثلا إن حكم الشافعي بالصحة لا إن
 حكم بالموجب لأن موجب عند الشافعي استمراره ومن أراد المزيد على ذلك فليراجع أصله وغيره من محله

(قول المتن وكذا أصله وفرعه) أي حتى في سماع الدعوى والبينة ويجوز لزوجه وصديقه وفي
 التهذيب يجوز أن يحلف ابنه على خلوصه لأنه ليس حكما له (قول الشارح والثاني ينقل الخ) لعموم أدلة
 القضاء بين الناس ولأنه أسير البينة بخلاف الشهادة لهما ولو حكم لولده على ولده امتنع أيضا وقيل يجوز كالبيع

(استحب اجابته وقيل نجب) كالأشهاد و فرق الأول بأن الكتابة لا تثبت حقا بخلاف الأشهاد (ويستحب نسختان أحدهما هو الأخرى تحفظ في ديوان الحكم) ويكتب على رأسها اسم الخصمين (وإذا حكم) القاضي (باجتهاده ثم بان) حكمه (خلاف نص الكتاب أو السنة أو الإجماع أو قياس جلي نقضه هو وغيره (٣٠٤) لا قياس (خفي) فلا ينقض الحكم المخالف له ومن الجلي قياس الضرب على

التأليف لا والدين في قوله تعالى فلا تقل لها أف بجامع الابداء ومن الحق قياس الأرز على البر في باب الربا بعلية الطعم (والقضاء) فيما باطن الأمر فيه بخلاف ظاهره (ينفذ ظاهر الأباطنا) فلو حكم بشهادة زور بظاهري العدالة لم يحصل بحكمه الحل باطنا سواء المال والنكاح وغيرهما وما باطن الأمر فيه كظاهره وهو متفق عليه بين المجتهدين ينفذ القضاء فيه باطنا أيضا وكذا في المختلف فيه في الأصح عند جماعة والثاني لا والثالث ينفذ باطنا لمعتقده دون غيره وعليهما لا يحل للشافعي الأخذ بحكم الحنفى بشفعة الجوار (ولا يقضى) القاضي (بخلاف علمه بالإجماع) كأن علم أن المدعى أبرأ المدعى عليه عما ادعاه وأقام به بينة أو أن المدعى قتله وقامت به بينة أنه حي فلا يقضى بالبينتين فيما ذكر (والأظهر أنه يقضى بعلمه) كأن رأى المدعى عليه اقترض من المدعى ما ادعى به أو سمعه يقربه وأنكر هو ذلك فيقضى به عليه مصرحا

(قوله استحب اجابته) نعم يجب التسجيل جزما في حكومة لصبي أو مجنون وغائب لهم أو عليهم ويندب للقاضي إذا أراد الحكم أن يعلم الخصم أن الحكم توجه عليه لأنه أطيب للقلب قال الأذرى ويجوز الحكم على الليث باقراره حيا على أصح الوجهين (قوله نسختان) انظر قرطاس النسخة الثانية وأجرة كتابتها على من (قوله أو قياس جلي) أو خلاف نص مقلده (قوله نقضه) بقوله نقضته أو بطلته وهذا المتمدن وقال شيخ الاسلام بان أن لا حكم قال بعضهم وهو خلاف لفظي وأبدى بعضهم له فوائد منها الزوائد الحاصلة قبل النقض فهي على النقض الثاني وعلى تبين البطلان الأول فراجع وحرره ويندب التسجيل بالنقض ان لم يكن الأول مسجلا ولا واجب (قوله لا باطنا) خلافا للحنفية (قوله والنكاح) فيحرم الوطء على الزوج المحكوم له (قوله في الأصح) هو للمتمدن (قوله وعليهما لا يحل الخ) وعلى الأول المتمدن يحل ما ذكره الدعوى به وان لم يعتقده ولا يحتاج إلى تقليد نعم لو قضى قاض بصحة نكاح زوجة المفقود بعدمضى أربع سنين والعدة وأنقضى خيار مجلس أو نفي بيع العرايا أو منع القصاص في المثل أو صحة بيع أم الولد أو صحة نكاح الشغار أو نكاح المتعة أو حرمة الرضاع بعد حولين أو قتل مسلم بدمي أو توارث بين كافر ومسلم أو باستحسان فاسد استنادا لعادة الناس بلا دليل نقض قضاؤه في ذلك كله قاله شيخنا كوالده (فرع) قال خصمان لقاض حكم بينهما فلان بكذا فاقضه واحكم بينهما بخلافه لم يجبه لان الاجتهاد لا ينقض بمثله (قوله ولا يقضى) أي يحرم ولا ينفذ على الراجح في المجتهد وقطعا في غيره (قوله بخلاف علمه) ولو بالظن ولا بعلمه المخالف للينة فيتوقف (قوله أنه يقضى بعلمه) ان كان مجتهدا والا فلا يقضى بعلمه قطعا بل بالينة المخالفة له (قوله فيقضى به عليه مصرحا بأنه يعلم ذلك) فان لم يصرح بذلك لم ينفذ حكمه قاله شيخنا الرملي (قوله الا في حدود الله) وكذا تزييراته (قوله شاهدان) أو أكثر ما لم يبلغوا عدد التواتر على ما قاله بعض مشايخنا

(قول المتن نص الكتاب) المراد ما يشمل الظاهر وقوله السنة أي ولو آحادا (قول المتن أو الإجماع) النقض بمخالفة الإجماع بالإجماع والباقي في معناه كتب عمر إلى أبي موسى لا يمنعك قضاء قضيت بالأمس ثم رجعت في نفسك وهديت لرشدك ان تنقضه فان الحق لا ينقض والرجوع إلى الحق خير من التماذي في الباطل (قول المتن نقضه) يجب عليه التسجيل بذلك ان كان قد سجل بالحكم والا فيسن (قول المتن لا باطنا) خلافا لأبي حنيفة حيث نقضه باطنا وأباح للشهود له الوطء (قول الشارح عند جماعة) منهم البغوي ونقله القاضي والامام عن الجمهور وهو قضية قولهم يحل للشافعي الأخذ بشفعة الجوار إذا حكم الحنفى لكن وقع للرافعي هنا أنه قال ان قلنا للصيب واحد لم ينفذ باطنا ولا نقض (تنبيه) محل النفوذ الأحكام التي لا تنقض أشار إليه الماوردي وابن عبد السلام وقال الزركشي لكن قضية إطلاقهم النفوذ سواء الذي ينقض والذي لا ينقض (قول المتن بخلاف علمه) قال الزركشي المراد به هنا اليقين بخلاف ما يأتي في القضاء بعلمه قبل الصواب أن يقول بما يعلم خلافه لأنه إذا شهدت عنده البينة بشي لم يعلمه يحكم بها ويصدق أنه قضى بخلاف علمه ورده البلقيني بأنه في هذه أعمأ يقضى بما شهد به الشهود لا بصدقهم فلم يقض بخلاف علمه ولا بما يعلم خلافه فالعبارتان مستويتان (قول الشارح فلا يقضى الخ) أي ولا يقضى بخلافها (قول المتن أنه يقضى بعلمه) توقف جماعة في الفاسق الذي نفذت أحكامه للضرورة ووجه التوقف ظاهر لانه لا ضرورة في قبول قوله (قول المتن الا في حدود الله) بحث الزركشي استثناء الردة (قول المتن لم يعمل به) أي بخلاف غيره فانه يعمل

بأنه يعلم ذلك والثاني علل بأن فيه تهمة (الا في حدود الله تعالى) لتدبير السر في أسبابها وشمل غير المستثنى القصاص وحد القذف فيقضى فيهما بعلمه كالمال وفي قول لا لأن العقوبة يسعى في دفعها ولا يوسع فيها ولورأى ورقة فيها حكمه أو شهادته أو شهد شاهدان أنك حكمت أو شهدت بهنالم عمل به (ولم يشهد

حتى يتذكر (لا مكان الزور ومشاكلة الخط (وفيها) أي العمل والشهادة (وجه في ورقة مصونة عندهما) أي عند المطلوب منه العمل والمطلوب منه الشهادة للصيانة والوثوق (وله الحلف على استحقاق حق أو أدائه اعتمادا على خط مورثه اذا وثق بخطه وأما ته) تعلقه في الروضة كأصلها عن الأصحاب وفيها من الشامل لا يجوز الحلف على ذلك اعتمادا على خط نفسه حتى يتذكر وسيأتي في كتاب الدعوى جواز الحلف على البت بظن مؤكدي متمد خطه أو خط أبيه وفي الروضة كأصلها نحوه (٣٠٥) (والصحيح جواز رواية الحديث بخط

محفوظ عنده) وعليه عمل العلماء سلفا وخلفا والثاني المنع كالشهادة وفرق الأول بالتوسعة في الرواية.

(فصل) (ليسو) القاضي وجواب قيل استحبنا (بين الخصمين في دخول عليه) بأن يأذن لهما فيه (وقيام لهما) ونظر اليهما (واستماع لكلامهما) (وطلاقة وجه) لهما (وجواب سلام) منهما (وبجلس) بأن يجلسهما ابن كاششرفين بين يديه أو أحدهما عن يمينه والآخر عن شماله وكذا سائر أنواع الأكرام فلا يخص أحدهما بشئ منها (والأصح رفع مسلم على ذم فيه) أي المجلس بأن يجلس المسلم أقرب إلى القاضي كما جلس على رضي الله عنه بحجب شريح في خصومة له مع يهودي رواه البيهقي والثاني يسوي بينهما فيه ويشبه كما في الروضة كأصلها أن يجري الخلاف في سائر وجوه الأكرام وظاهر أنه يأتي على كل من

(قوله حتى يتذكر) ما حكم به أو شهد به ولا يكفي تذكره خطه (قوله مورثه) أو مكاتبه أو مآذونه أو وكيله أو شريكه أو غيرهم (قوله وفيها من الشامل الخ) مرجوح (قوله جواز الحلف على البت) معتمد (قوله جواز رواية الحديث) والعمل بالفتوى (قوله بخط محفوظ) أو أخبار عدل (قوله عنده) أو عندهم من شق به وإن لم يتذكر قراءة ولا سماعا ولا اجازة للتوسع في ذلك

(فصل) في بيان كيفية ما يلزم القاضي من التسوية بين الخصمين وما يتبعها (قوله الخصمين) متى خصم بفتح الحاء وسكون الهمزة وجمع خصوم ومن العرب من يطلق الخصم على الفرد والجمع ولذا كرر المؤلف قال بعضهم وهو الأصح والخصم بكسر الصاد الشديد الخصومة وللراد بهما التخصمان عند الحاكم ولو بالوكالة لهما أو لأحدهما فلا يعتبر الموكل ولا مجلسه (قوله وقيام لهما) فلو قام لأحدهما لظنه أنه غير مخاصم فإن أمه مخاصم قام للآخر واعتذر له أو يقول قصدت القيام لكما إن أمكن (قوله ويشبه الخ) هو العتد والوجوب هو العتد أيضا فيحرم عليه مخالفتها قال ابن قاسم وفي حرمة نحو الحديث وطلاقة الوجه توقف ويسقط جواب السلام من الأول إذا لم يسلم الثاني ويتفرع طول الفصل بسا الأول إذا سلم الثاني وإذا كان أحدهما غير مسلم وسلم المسلم أجابه حالات تقدم أو تأخر وهل يسقط جواب الكافر فيهما نظر الرفع المذكور أو يكفي عدم التوقف في الرد على سلامه راجعه (قوله لينتكم المدعى منكما) فان عرفه قال له تسلم (قوله طالب) جواز قبل طلب خصمه ووجوب أن طلب (قوله فذاك ظاهر) أنه يلزمه ما أقر به من غير حكم الا في اقرار مختلف فيه فلا بد من الحكم قال شيخنا في شرحه قوله الدفع عن أحد الخصمين لعدم النفع لهما وله أن يشفع له إن ظن قبوله لا عن حياء أو خوف والائتم (قوله وأن يسكت) وهو أولى إلا أن علم جهله فيجب اعلامه (قوله فله ذلك) ان كان المدعى عليه متصرفا عن نفسه والا كوكيل أو ولي نصبت البينة (قوله وأظهر كذبه) أي في الواقع وقد لا يكون كاذبا للظنة ظن أنسيان ولذلك لا يزر خلافا لما يغله جهلة القضاة (قوله أو زاد عليه لا حاضرة ولا غائبة) أو كل بيعة أقيمها زور أو كاذبة فان قال يمتني عيبه أو فسقة ثم أقام بيعة كاملة فان مضت مدة استبراء أو عتق أو قال هو لا غيرهم واعتذر بنسيانهم أو جهله بهم قبلت والا فلا ولو أنكر وبيعة ثم ادعى رد أو تلفا قبل (قوله لا نهر بما الخ) أي شأنه ذلك فلا يضرب اعترافه بعلم نسيان أو

بالحكم ما لم يصرح الأول بالانكار (قول للث الحلف الخ) احتج ابن دقيق العيد على جواز اليمين بظنة الظن بحلف عمر في شأن ابن صياد بحضور النبي ﷺ ولم ينكر عليه (قول الشارح عن الشامل الخ) الفرق على هذا أن التذكر يمكن في خط نفسه ولورأي خط وكيله أو شريكه أو أخبره عدل ووثق به في كل ذلك جازله الحلف

(فصل ليسو الخ) (قول الشارح والثاني يسوي بينهما) أي لعدم الامر بالتسوية في غيره (قول للث وأن يقول) قال في التنبيه لان الدعوى تتضمن سؤال المدعى طلب الجواب

الوجهين الوجوب والاستحباب السابقان (وإذا جلسا)

(٣٩) - (قليوبي وعميرة) - (رابع)

بين يديه مثلا (قوله أن يسكت) حتى تسكما (وله) (أن يقول لينتكم المدعى) منكما (فإذا ادعى طالب خصمه بالجواب فان أقر فذاك) ظاهر (وأن أنكر فله أن يقول للمدعى أنك بيعة وأن يسكت فان قال لي بيعة وأريد تحليفه فله ذلك) لأنه قد لا يحلف ويقر فيستغنى المدعى عن إقامة البينة وإن حلف أقامها وأظهر كذبه فله في طلب تحليفه غرض (أو) قال (لا يمتني) أو زاد عليه لا حاضرة ولا غائبة وحلفه (ثم أحضرها قبلت في الأصح) لأنه بما لم يعرف له بيعة

أونسي ثم عرف أوتدكر والثاني لا يقبل المناقضة الآن يذكر كلامه تأويلا بما ذكر من جهل أونسيان وإن قال لا ينشأ خسارة وحلفه ثم أحضرها قبلت جز ما قلها حضرت وجزم البقوى في مسئلة الكتاب بالقبول وحكى النزالي فيها الوجهين (وإذا ازدحم خصوم) مدعون (قدم الأسبق) فلا سبق منهم (٣٠٦) (فإن جهل) الأسبق (أوجبا أو ما أقرع) بينهم وقدم من خرجت قرعته هذا إذا لم يكن فيهم

من ذكر في قوله (وقدم مسافرون مستوفزون) شدوا الرجال ليخرجوا مع رفقتهم على مقيمين (ونسوة) على رجال (وإن تأخروا) أي المسافرون والنسوة في الحجى إلى القاضي (مالم يكتروا) وينبغي كفاي الروضة كأصلها أن لا يفرق بين كونهم مدعين ومدعى عليهم وتقديمهم جائز رخصة وقيل واجب واختار في الروضة أنه مستحب فإن كثروا أو كان الجميع مسافرين أو نسوة فالتقديم بالسبق أو القرعة كما تقدم (ولا يقدم سابق وقارع إلا بدعوى) واحدة ثلاث بطول على الباقيين ويطحق بهما للمسافر في احتمال للرافعي وكذا المرأة قال ويحتمل أن يقدم بجميع دعاويه وهو الأرجح في الروضة إن لم يضر بالباقيين أضرار إينا والافيقم بواحدة (ويحرم اتخاذ شهود معينين لا يقبل غيرهم) لما فيه من التضيق على الناس (وأدله شهد) عنده (شهود فعرف) فيهم (عدالة أو فسقا عمل بملء) فيهم فيقبل من عرف عدالته ويرد من عرف فسقه (والا) أي وإن لم يعرف فيهم ما ذكر (وجب الاستزكا

جهل (قوله وجزم البقوى الخ) فالتسليم بالذهب (قوله مدعون) فلا يتبرأ المدعى عليهم (قوله قدم الأسبق) وجوباً إلى مجلس الحكم إن حضر خصمه والافيقم غيره مؤثراً لما تقدم تقديم السلم على غيره مطلقاً وجوباً كما قاله البلقيني وهو المتمد (قوله أقرع) وجوباً (قوله مسافرون) ولورجالاً على مقيمين ولونساء بجميع دعاويهم (قوله ونسوة على رجل) استوى لكل سفراً أو إقامة والحجى كل ثلاثة وقدم شابة على عجوز (قوله مالم يكتروا) أي بحيث يحصل ضرر تبهرهم لا يحتمل عدة (قوله أن لا يفرق الخ) هو للتمد (قوله أنه مستحب) هو للتمد (قوله وهو الأرجح) وهو للتمد كما مر والتقييد بالدعوى الواحدة فيما إذا كانوا ذكورا وانفقوا سفراً أو إقامة أو أتاها كذلك وهو للتمد وكل ذلك في قاض يلزمه فصل الخصومة والأفله تقديم من شاء (فرع) الازدحام على الفتى والدرس والباتع ونحوهم كالقاضي سواء تعين من ذكر أو لا وسواء كان الافتاء وغيره فرض عين أو كفاية أولاً كما قاله شيخنا الرملي واليه رجع شيخنا الزبدي آخره واعتد به (قوله ويحرم اتخاذ شهود معينين لا يقبل غيرهم) وتقدم أن للزكي وغيره كذلك وعلم بقوله لا يقبل غيرهم أنه لا يضر تعيينهم مع قبول غيرهم أخذاً من العادلة تعين من يكتب الوثائق إن رزق من بيت المال أو كان متبرعاً والافيقم لأدائه إلى الغداة في الأجرة ولا يظهر التكبر على الشهود ولا الاستهزاء بهم ولا ينعت عليهم في الألفاظ مثلاً (قوله وإذا شهد) أو زكى (قوله عمل بملء) إن لم يكن قاضى ضرورة (قوله وجب الاستزكا) ولما حكم الحيالة بدالينة وقبل الزكية ولو بني رطل للدعى إن رآه وللدعى ملازمته ولو بناتيه ولا ينفذ تصرف أحدهما في مدهتها ولما حكم بدال الزكية أن يحكم حالا والأولى أن يقول قبله للدعى عليه أنه يدفع فلو طلب الإمهال أمهل ثلاثة أيام ولا يجب استيفاء حتى ولا حرج ولا حبس قبل الحكم (قوله فلا تستجزأ) أي العدالة كافي بالمعنى وشيخنا الرملي قال لا يبعد اختلافها بذلك (قوله مزكياً) اثنين ويندب كون البتسواء وأن لا يعلم أحدهما بالآخر ومع كل ورقة محتومة من غير علم صاحبه (قوله يبعث) من البعث اليه ويسمى مزكياً أيضاً كما عبر به في الحرر وغيره

(قول الشرح أونسي الخ) لو زاد علم التمسك بنسيان ولا غلط فالظاهر القبول أيضاً (قول الشرح شدوا الرجال) تفسير لبستوفزون كما أشار إليه بتضييحه (قول المتن ويحرم اتخاذ شهود) أماتعين من يكتب الوثائق جاز في أصح الوجهين (قول المتن عمل بملء) خالف أبو حنيفة فقال إذا طلب الخصم الزكية وجب وإن علم القاضي العدالة واستثنى البلقيني أصله وفرعه فلا يقضى بملء في عدالتهما كما لا يزكيهما (قول المتن وجب الاستزكا) أي وإن لم يطلب الخصم (قول المتن مزكياً) هو في الحقيقة بجرح ويزكى ولكن وصف بأحسن أحواله قال الزركشي مزكياً كذا بخط المصنف وصوابه إلى للزكي كما عبر به في الحرر وغيره لأن أصح السائل وإن سمو بذلك فالزكى هو للبعوث إليه كما بينه الأصحاب وقول المتن يشافه الزكى قال أي يشافه القاضي لأن العول عليه شهادة للزكى وإنما أرسل إليه أولاً ليمهله الأمر بما كتبه والاعتماد على ما يجري آخراً ثم نقل عن الشيخين أنهما اتفقا على جمع من الأصحاب أن العول على قول أصحاب المسائل خلافاً لابي اسحق وأن ابن الصباغ اعتذر عن قبولها وهي شهادة على شهادة والأصل حاضر لمكان الضرورة قال الامام وللايتشهر الزكون ويكثر ترددهم ثم قال الرافعي إن ولي صاحب المسئلة الحرج والتعديل فحكم

القاضي

عدالته ويرد من عرف فسقه (والا) أي وإن لم يعرف فيهم ما ذكر (وجب الاستزكا

بأن يكتب ما يميز به الشاهد والشهود له وعليه) من الاسماء والحرف وغيرها (وكذا قدر الدين) المشهود به (على الصحيح) والثاني لا يكتبه لأن العدالة لا تختلف بقله المال وكثرة فلا تستجزأ أو الأول قال على تقدير تسليم ذلك ذكر المال أطيب لقلب الزكى وكثيره أسدر بالاحتياط (ويبعث به) أي بما يكتبه (مزكياً) يبعث عن حال من ذكر في قبول الشاهد في نفسه وهل بينه وبين المشهود له أو عليه ما يمنع شهادته من قرابة أو عداوة

ويسمى الأولان صاحبي مسألة أيضا (قوله ثم يشافه للزكي) أي يشافه للبعوث الحاكم الذي أرسله بماسحه من البعوث إليه وقيل يشافه للبعوث إليه بما يملكه للبعوث من جهة الحاكم وهذا هو ظاهر عبارة المصنف فالزكي الأول في كلامه هو البعوث والثاني هو البعوث إليه وكلام الشارح يوافق لكن بعد هذا الوجه الثاني المذكور فتأمل (قوله وشرطه) أي للزكي البعوث إليه وشرط للبعوث مثله في خبر خبرة باطنه (قوله وخبرة باطن النخ) أي أن يكون البعوث إليه خيرا يباطن من يملكه أو يجرحه ولو باستقضاة عن خبره من غيره من الناس وقال ابن الرفعة لا حاجة في الجرح إلى خبرة الباطن وهو المصنف (قوله لكننا) راجع إلى غير عدل أي أن يقول هو غير عدل لأنه مجروح بالأمر القلاني مثلا ولو لم يقل لكننا لم يقبل ويتوقف ندبنا في الحكم وقيل وجوبا ويندب تفرقة الشهود واستقصاء شهادتهم والاولى قبل التزكية ولا يجب عليه وإن سأل الخصم ولا يجب عليهم إجابته (قوله هو عدل) أو مرضى أو مقبول القول ولا يكفي لأعلم فيه إلا خبرا أولا أعلم منه ما رده شهادة على المصنف كما وقع لأمر المؤمنين كما يأتي (قوله على ولي) للزكي أنه ليس بمصنف تمنع الشهادة وقال القفال معنى على أنه ليس عدوا لي ومعنى لي أنه ليس ولدا لي مثلا وظاهر كلام المصنف أن قائل ما ذكر هو البعوث إليه بدليل ما مر من اعتبار خبرة الباطن وظاهر كلام ابن الصلاح أنه راجع للبعوث لا اعتذار عنه من أنه شهادة على شهادة مع حضور الأصل بالحاجة إليه فإنه لا يلزم للبعوث إليه الحضور وهذا ما مشى عليه شيخنا الرملي وقال شيخنا الزبيري أنراجع لكل منهما فراجع (قوله ويجب ذكر سبب الجرح) كزنا وسرقته وان كان فقيها موافقا للقاضي في مذهبه ولا يجوز ذكر جرح أكبر مع الاكتفاء بدونه ولا يكون بذلك الزنا فإذا اذالم يكتف بدونه أو مثل عنه والافهوقاذف قال شيخنا وفي كلام شيخنا الرملي ما يخالفه وأما كان الشاهد إذا نقص عن التصاب قاذفا لأنه مندوب إلى الستر وإذا لم يذكر سبب الجرح وجب التوقف إلى البحث عنه كما مر من الإشارة إليه (قوله الاستقضاة) أي عن يمينه قولهم وإن لم يملئوا عدد التواتر ولا يجب ذكر ما يمتدونه من مائة أو غير ما على المصنف (قوله وتاب منه وأصلح) ذكر أصلح تأكيدها كالتوبة وإن لم يذكر شروطها ولا مدتها خلافا لابن حجر (قوله والأصح أنه لا يكفي النخ) نعم إن قال هو عدل فيما شهد به على قبل وحكم عليه بذلك

القاضي مبنى على قوله ولا يعتبر المدل أنه حاكم وإن بحث وشهد بالحكم أيضا مبنى عليه أنه شاهد ولا بد من المدون راجع للزكيين فقط فرسول والعمدة على قولهما لأن شهادة الفرع مع حضور الأصل مردودة اه وتبعه النووي رحمه الله تعالى أقول وفي قولهما حكم القاضي مبنى على قوله ما يفيد أن البعوث يقتل في البلدان تجرد عن الحكم إلا أن يحمل ذلك على ما لو حكم نائب القاضي المذكور بالجرح أو التعديل ثم شاف القاضي ثم رأيت كلاما للشيخين محمله أن نائب القاضي يشافه بالبوت وإن لم يحكم ويستقر فيه ذلك لأنه معني له بخلاف القاضي المستقل ذكر ذلك الشيخان عند الكلام على كتب القاضي للقاضي (قول المتن أيضا مذكرا) قال صاحب التصحيح مراده به صاحب السئلة وبالزكي الآتي البعوث إليه لا للبعوث المذكور (قول المتن وخبرة) بالعسر والفتح كذا ضبطه المشي رحمه الله (قول الشارح لكننا) يرجع لقوله أو غير (قول الشارح وقيل لا يشترط) عليه الامام بأن قبلنا شهادته مع إمكان الوصول إلى الأصول اه وقضيت اختصاص الخلاف بأصحاب السائل (قول المتن وقيل يزبد النخ) قال ابن الصلاح فيما نقله عن خط الشيخ أبي محمد نقله عن القفال أن معناه ليس عدوا لي بل تقبل شهادته على وليس يابن لي بل تقبل شهادته لي قال ومن أصحابنا من قال معناه للباقة في القبول بكل حال وليس بصحيح وبينه (قول الشارح وقيل يكفي) أي لأنه اعترف بما لو ثبت بالبينة يقضى عليه

(ثم يشافه للزكي بما عنده)
وقيل تكفي كتابته وشرطه
كشاهد مع معرفته الجرح
والتعديل (أي أسبابهما
لأنه يشهد بهما) وخبرة
باطن من يملكه) أو يجرحه
(الصحة أو جوار أو معاملة)
ليتأني له التعديل أو الجرح
(والأصح اشتراط لفظ
شهادة) منه فيقول أشهد
أنه عدل أو غير عدل لكننا
وقيل لا يشترط لفظها (وأنه
يكفي هو عدل) مع لفظها
(وقيل يزبد على ولي) وهو
على الأول تأكيده (ويجب
ذكر سبب الجرح) للاختلاف
فيه بخلاف سبب التعديل
(ويستدفعه) أي الجرح
(للمعانة أو الاستقضاة
ويقدم على التعديل) لما
فيه من زيادة العلم (فإن
قال المعدل عرفت سبب
الجرح وتاب منه وأصلح
قسم) قوله على قول الجرح
(والأصح أنه لا يكفي في
التعديل قول المدعي عليه
هو عدل وقد غلط) في
شهادته على وقيل يكفي في
حقه

التي يأتي ضابطه (هو جاز ان كان عليه) أي الغائب (بينه) بما يدعى به (وادعى للدعي جحدوه فان قال هو مقر لم تسمع بينته) ولت دعواه (وان أطلق) أي لم يتعرض لجحدوه ولا اقراره (فالأصح أنها) أي بينته (تسمع) لأنه قد لا يعلم جحدوه ولا اقراره والبيئة تسمع على الساكت فلتجعل غيبته كسكوته والثاني نظر الى أن البيئة انما يحتاج اليها عند الجحد (و) الأصح (أنه لا يلزم القاضي نصب مسخر) بفتح الحاء المعجمة للشددة (ينكر عن الغائب) لأنه قد لا يكون منكرا والثاني يلزمه لتكون البيئة على انكار منكر وعدم الزوم بصدق بما قال أبو الحسن العبادي وغيره ان القاضي يخبر بين النصب وعدمه (ويجب أن يحلفه) أي للدعي (بعد البيئة أن الحق ثابت في ذمته) احتياطا للغائب لأنه لو حضر ربما ادعى ما يبرئه منه (وقيل يستحب) فله تركه وباب تداركه ان كان هناك دافع غير منحسم (ويجربان) أي الوجهان (في دعوى على صبي أو مجنون) أو ميت ليس له وارث خاص وان كان فيحلف بسؤال الوارث والوجوب فيهم أولى لمجزهم عن التدارك (ولو ادعى وكيل على الغائب فلا تحليف)

(باب القضاء على الغائب)

قد خالف في هذا الباب الأئمة الثلاثة فلم يقلوا به (قوله بينه) أي علمها الحاكم ولو بعد الدعوى وقبل القضاء ولو عبر بحجة كان أولى ليدخل الميمن مع الشاهد وسواء كانت الحجة على الحق أو على الاقرار وخالف شيخنا في هذه ولا يتصور هنا الميمن للرودة الا ان كان ردها قبل غيبته لكن في هذه ليست الدعوى على غائب (قوله فان قال هو مقر) ولم يقل انه تمتنع فان قال هو مقر لكنه تمتنع أو لم يكن لا يقبل اقراره سمعت الدعوى والبيئة كالأمر أطلق بالأولى (قوله لم تسمع) نعم ان كان الغائب مال حاضر وأراد للدعي إقامة البيئة ليوفي له القاضي حقه منه لا يكتب لقاضي بلد الغائب سمعت على العتمد وان قال هو مقر وكذا لو ادعى على غائب وديعة تلقها بتقصير لأن القاضي الوفاء من مال الغائب فيها (قوله يخبر بين النصب وعدمه) للعتمد أنه مستحب قال بعض مشايخنا وأجرته على الغائب فراجعوا جاز انكار للسفر وان كان كاذبا للمصلحة (قوله ويجب أن يحلفه) أي وان كانت حجته بيينا مع شاهد فيجتمع عليه يمينان ومحل وجوب تحليفه ان لم يكن للغائب نائب حاضر والا فلا يحلف بالأسئلة وخرج بالغائب الحاضر فلا يحلف التحليف وان ارتاب القاضي في البيئة وكالغائب التواري وللتعزز على العتمد (قوله بعد البيئة) أي بعد تعديلها (قوله ثابت) أي مستمر الثبوت وانه يلزم أدائه ولا يجب التعرض لصدق شهوده لكمال الحجة هنا خلافا لابن حجر وشرح شيخنا كان حجر ولم يرتفع شيخنا الزيادة وخرج بالدعوى بالحق الدعوى باسقاطه كقوله كان له على ألف قضيته أو أبرأني منه وأخلف بمطالبته ولي حجة بذلك فلا تسمع الدعوى ولا البيئة لعدم المطالبة قال ابن الصلاح والطريقة لسماعها أن يدعى انسان أن الغائب أحياه هو يترف مر بد الدعوى بالدين والحوالة ويدعى البراء أو القضاء فتسمع دعواه وبيته بذلك قال شيخنا الرملي والحاضر في هذا كالغائب على العتمد قال في المصلي وفائدة ذلك سقوط المطالبة بالبراءة ولا يمين استظهار في غير الحقوق التالية مما يقبل فيه شهادة الحسبة كطلاق وعق (قوله على صبي أو مجنون) ومثلها السفه (قوله وان كان النخ) فلا بد من سؤاله كما مر في الغائب ولو جهل السؤال أعلمه الحاكم به ومثله ولي الصبي والمجنون فالولم يوجد سؤال من هؤلاء جاز للحاكم التحليف ولا يجب ولو سئل الحاكم ولم يحلف لم ينفذ حكمه قاله شيخنا الرملي وفي عكس ما ذكره بأن ادعى ولي لوليه شيئا على شخص آخر أو على وليه وأقام بينة وجب انتظار كمال للدعي له ليحلف ثم يحكم له كما هو مقتضى كلام الشيخين وهو العتمد خلافا لشيخ الاسلام تيمسكي وابن عبدالسلام نعم لو ادعى للدعي عليه مسقطا كإبراء مورث الصبي أو استيفائه أو شهادة على رسم القبالة لم يشتر دعواه ويؤمر بدفع اللال حالا ولا يؤخر الى كمال الصبي ليحلف كما يأتي في دعوى الوكيل وعلم بما ذكره الدعوى على الصبي ولو مع حضور وليه وقولم بعدم محتها عليه محمول على عدم البيئة وقال الخطيب الدعوى على الصبي بمعنى الدعوى على وليه (قوله لمجزهم عن التدارك) صريح في أن الصبي والمجنون اذا كلاليس لهما نقض ما وقع وقال شيخنا الرملي لهما ذلك كما في الغائب اذا حضر (قوله ولو ادعى وكيل) قال شيخنا عن غائب فوق مسافة المدوى وفيه نظر بل الوجه صحة الدعوى من الوكيل مطلقا لكن بقيد عدم التحليف بكون الوكيل في تلك المسافة والا فلا بد من حضوره وحلفه ولا يحكم على الغائب قبله فان حمل كلام شيخنا على هذا لمسلم كما لو ادعى شخص ثم وكل وغاب فانه لا يحكم الا ان حضر

(باب القضاء على الغائب الخ)

(قول المتن ان كان عليه بينة) لأن الاقرار حقيقة أو حكما يتعذر في الغائب (قول المتن بعد البيئة) أي وبعد تعديلها (قول المتن أن الحق ثابت الخ) قال ابن الرقعة لعل المراد مستمر الثبوت والا فالغائب نفسه

وحلف لأن غيبته حيلة لاسقاط اليمين فلا تعتبر (قوله ويطلى المال) أي بعد الحكم (قوله هناك) أي في ولاية الحاكم والأرجح إلى الانتهاء الآتي (تنبيه) لو اعترف الخصم بوكالة المدعي قبل في إثبات الحق لافي وجوب تسليمه له ولو قال شخص لاخر أنت وكيل فلان القائل عليه مال ومعي به بينة فادعي عليك به وأقيم البينة فأنكر الوكالة أو قال لأعلم أني وكيل لم تصح الدعوى عليه ولا تصح إقامة بينة عليه أنه وكيل لأن الوكالة حقه ولم يدع بها وإذا ثبتت وكالته فله عزل نفسه (قوله ولو حضر الخ) قال شيخنا هي مسألة مستقلة بنفسها وليس لها ملحق بما قبلها وليست من فروع الباب فراجع (قوله أمر بالتسليم) نعم له تخليفه أنه لا يعلم أن موكله أبرأه مثلا (قوله وإذا ثبت) أي حكم بثبوت كيا يأتي وطلبه المدعي أيضا قاله شيخنا (قوله له مال) ولو دينا قال شيخنا أترمل ولو جانيا أو مراهونا فيجبر للرتن والمجنى عليه على البيع ويؤ في لكل منهما حقه ويدفع الباقي للمدعي قال بعضهم ولولم يكن في نحو للرهنون فضل فلا يبيع وشمل الدفع للرتن ما لو كان دينه مؤجلا لكن يتجه في المؤجل أن يحمل ما يدفع له رهننا تحت يده لاستيفاء مقرره (قوله حاضر) أي في محل ولاية القاضي وحضور الدين بحضور من هو عليه (قوله قضاء) أي وجوبه بان طلب كماله ليس قيد بل يجوز الاتهام ولو مع وجود المال وحضوره فلا يحمل ما بعد الأراجح للقضاء لكان أملي (قوله أجابه) وجوبا ولو في قاضي ضرورة وله انتهاء حكم بطله ان كان مجتهدا (قوله سماع بينة) ولو شاهدوا واحدا ولو قبل تبديله وقيم الشاهد الآخر أو بدله أو يحلف عند المكتوب اليه ثم يحكم ولا يتقبل الانتهاء بقاضي بلد القاتب ويتقبل الوفاء بمن المال في ولايته كما تقدم (قوله أن يشهد عدلين) ويكتفي بحضورهما ويكتفي في نحو حلال ومضان عدل واحد (قوله يؤديانه الخ) ولا بد من تبديلهما بذلك الأداء عند القاضي الآخر ولا يكتفي بتدليل الأول لهما إلا قبل الأداء ولا بد أن يقول لهما أشهدكما أني كتبت لفلان ما في هذا أو بما سمعنا وضمن خطهما فيه ولا يكتفي أشهدكما أن هذا خطي مثلا ولو ضاع الكتاب أو انمحي عمل بقولهما (قوله ويستحب كتاب به الخ) ويستحب نسخة ثانية معهما بلا ختم ليطالعاها (قوله ويختتمه) فوق نحو شمع (قوله ويحمل) أي يحمله من لوجه إلى القاضي من الشاهدين أو غيرهما (قوله ان أنكر الخصم المحضر القاضي) فلا بد من حضوره خلافا لبعض فقهاء اليمين ولا بد من حكم ثان من ذلك القاضي لكن بلا دعوى ولا حلف (قوله صدق يمينه) ان لم يكن معر وفا بذلك الاسم والأفلاي باليقوله

لو كان حاضر أو طلب هذا مع البينة لا يجب (قول للثمن ولو حضر الخ) قال العراقي هي مسألة مستقلة ليست من تمام التي قبلها ولا هي في الحقيقة من فروع هذا الباب قال وهل المراد بنية الموكل النية المختبرة في القضاء عليه أو مطلق النية عن البلد رجح البلقيني الثاني (قول المتن وله مال) لو كان مراهونا أو جانيا فهل للقاضي طلب صاحب الدين أن يترمه المرتن والمجنى عليه بأخذ حقهما بطريقه ليدفع القاضل لرب الدين قال البلقيني هذا موضع نظر والأرجح لذلك أنه أقول ولو كان مال القاتب دينا فالظاهر أن القاضي يتخفى منه (قول المتن والآخر) يوهم أن وجود المال الحاضر مانع من ذلك وليس كذلك ويجب بأن القالب أن طلب الانتهاء عند من المالك (قول المتن سماع بينة) قال الزركشي المراجعات ثلاث مطلق السماع الثبوت عند القاضي الحكم قال ومراد المتنازع هنا الثانية بدليل قوله ليحكم بها أقول ليس في قوله ليحكم دليل فالعبارة شاملة للقسمين بلاريب (قول المتن عدلين) لو كان المكتوب به حلال رمضان كفى القاضي أن يشهد على نفسه واحدا قاله الرافعي

هناك مشارك له في الاسم
والصفات ولا يبالى بقوله
(فان كان) هناك مشارك
له في ذكر (أحضر فلان
اعترف) بالحق (طوب
وزك الأول والا بت)
الحاكم (الى الكاتب ليطلب
من الشهود زيادة صفة
تميزه ويكتبها تانيا ولو حضر
قاضي بلدا لغاب ببلد الحاكم
فشافه بحكمه ففي امضائه
اذا عاد الى ولايته خلاف
القضاء ببلده) وقد تقدم
(ولوناداه) كاتنين (في
طرفي ولا يتيها امضاء وان
اقتصرت على سماع بينة كتب
سمعت بينة على فلان
وبسمها ان لم يسلطوا ولا
أي وان علما (فالأصح
جواز ترك التسمية) هو
المفهوم من كلام البغوي
 وغيره وقال الامام والغزالي
 لا يجوز وعبر في المحرز
 بالأشبه وقال في الشرح
 يجوز ان يقدر فيه خلاف
(والكتاب بالحكم بمعنى
مع قرب المسافة) كبعدها
(وسماع البينة لا يقبل على
الصحيح الا في مسافة قبول
شهادة على شهادة) وهي
كما سيأتي ما فوق مسافة
السدوى التي يرجع منها
مبكر الى موضعه لئلا وقيل
هي مسافة القصر والثاني

(قوله وعلى المدعى بينة) لو يكفي فيها مستور العدالة ولا يبالغ الحاكم في البحث عنها (قوله أحضر)
أي أحضره للمدعى عليه ولا يلزم صاحب الحق إحضاره بل له الزام المدعى عليه بتوفية حقه قاله العلامة
البرلسي قالو يؤخذ مما هنا أن الوثائق الشاهدة باقرار فلان بن فلان مثلاً أنه اذا أنكر ذلك كلف
بأحضر مشارك (قوله والا) بأن لم يعترف بالحق وكذا لو مات وكان معاصراً له يمكن معاملته له
(قوله بت) الحاكم المكتوب اليه (قوله زيادة صفة تميزه) فان لم توجد زيادة وقت الأمر حتى
ينكشف قال شيخنا الرمي ولا بد من زيادة من تجد حكم وان كان الحاكم عالمًا بتلك الزيادة قبل
طلبها ولا يحتاج في هذا الحكم الى دعوى ولا حلف (قوله ولو حضر الخ) للراد ولو شافه القاضي الذي
حكم وهو في محل ولايته قاضياً آخر سواء كان هو المكتوب اليه أو لا سواء كان في محل ولايته أو لا قال
شيخنا كشيخنا الرمي وللراد بالقاضي في كل منهما من توقف تخليص الحق عليه ولو عرفنا كعض
الشرطة (قوله بحكمه) أي لاسماع البينة (قوله وقد تقدم) أي أنه من القضاء بالعلم فلا يجوز الا من
المجتهد كذا قاله شيخنا تبعاً لغيره كما مر فانظر مع ما قبله من أن للراد بالقاضي الحاكم العرفي (قوله ولوناداه)
أي بالحكم كما مر (قوله أمضاء) وان لم يحضر الخصم ومعنى أمضاء نقضه اذا كان في عمله وهو يحتاج الى
صينة كنفذته أو أمضيته قال بعض مشايخنا لا يحتاج فراجع وخرج بالحكم للشفافية بسماع الحجة فلا
يقضى بها ان تيسرت شهادة الحجة والافقه القضاء (قوله وان اقتصر) أي في الانتهاء السابق (قوله ان
لم يسلط) بحسب الأذرى وجوب تعديلها ان لم يكن في بلد انتهى اليه من عدلها ويجوز للمدعى عليه تجريحها
(قوله جواز ترك التسمية) هو المتمد وخرج بالبينة الشاهد مع البين واليمين للرودة والافرار فلا يد
من بيانها (قوله والكتاب بالحكم) أي الانتهاء ولو بلا كتاب (قوله بمعنى مع قرب المسافة كبعدها)
قال شيخ الاسلام كغيره والمراد بالمسافة هنا ما بين القاضي في هذا وما بعده في سماع البينة وأما ما اعتبر البعد
في الحكم لأنه قد تم ولم يبق الاستيفاء الحق وأما البينة فلأنه مع القرب يسهل إحضارها للحاكم الآخر
وأما المحكوم عليه فقبل الحكم بشرط أن يكون بينه وبين من يحكم عليه من القاضيين دون الآخر فوق
مسافة العدوى وبعد الحكم لا يعتبر له مسافة مطلقاً فامل فم لو عسر إحضار البينة مع القرب لنحو مرض
قبل الانتهاء مطلقاً كما ذكره في المطلب

﴿ فصل ﴾ في الدعوى بالعين الثابتة اماعن البدأ وعن المجلس كما سيأتي (قوله ادعى عينا) خرج بالعين

(قول المتن وعلى المدعى بينة) هذه البينة يكفي فيها بالعدالة الظاهرة ولا يبالغ فيها بالبحث والاستزكاء
كما أشار اليه الرافعي في الشهادات (قول المتن لزمه الحكم الخ) يؤخذ من هذا أن الوثائق الشاهدة باقرار
فلان بن فلان اذا وجد شخص ببلد النسبة يقضى عليه الآن بحضور من شاركه في الاسم والنسب المذكور
أي فهو المكلف بذلك لصاحب الحق فاذا أحضره كلف صاحب الحق ما قاله المصنف فليتنبه لذلك (قول
المتن بحكمه) قال الزركشي احتراز عن المشافهة بسماع البينة لأنه لا يقضى بها من مثل هذا قطعاً لأن
الإحضار بها لا يحصل علماً بخلاف الحكم فبذلك مسلك الشهادة فيختص بمحل الولاية (قول المتن
في طرفي ولا يتيها) الشرط أن يكون الحاكم الذي أقيمت عنده البينة في ولايته بخلاف الآخر ﴿ تنبيه ﴾
احتراز بالحاكم عن سماع البينة فانه لا يكفي فيه المناداة المذكورة كما يشهد بذلك أيضاً قول المتنازع الآتي
وسماع البينة الخ (قول المتن جواز ترك التسمية) جزم القاضي بوجوب التسمية وحكى إجماع الأصحاب
عليه وقواه ابن أبي القاسم وقال هو متعين ليتأتى للخصم القدر فيهم
﴿ فصل ادعى عينا الخ ﴾

مالبس عينا لا يوصف باحضار ولا عدمه كدين ونكاح وطلاق ووكالة ووصاية ونسب ونفي وآيات وغيرها (قوله غائبة عن البلد) ولو في محل ولاية القاضي والدعي عليه في البلد (قوله فيه تطلب الخ) هو اعتراض وجواب على أحد طريقين (قوله حدوده الأربعة) فان عرف بعضها اكتفى بها وبالجملة أو السكة فكذلك يكتفى بها والاوجب ذكر الجميع (قوله ويبلغ للدعي في الوصف) بقدر ما يدفع الاشتباه وان زاد على صفات السلم وذكر الوصف في التلويح واجب وذكر القيمة في مندوب والتقوم بعكسه وهذا لا يخالف ما ذكره في الدعوى من وجوب وصف العين بصفة السلم دون قيمتها مثلية كانت أو متقومة لانه في عين حاضرة بالبلد يسهل حضورها بمجلس الحكم ولما بينت هنا فاتها لا تشهد الا بالصفات كما اقتصر عليه الشارح كغيره (قوله طريقه) أي في كيفية البعث (قوله الى الدعي) ان كان مليا فمع نحو محرم ان كان أمة نحل له والائع أمين تقوى ينسب الحتم عليها بختم لازم لتلا بديل ويطلب الأمر على الشهود فان كان حيوانا جعل في نحو عنقه قلادة وختم عليها (قوله بكفيل) وجوب بشرط كونه مليا فقادرا (قوله والثاني بكفيل بالثمن) قال شيخنا من أمة يبيع العين للدعة للدعي ويأخذ منه كفيلة بثمنها وصح البيع للضرورة وإذا ثبت للدعي تبين بطلان البيع له فراجع واستفيد من كلامه أن الخلاف في كيفية البعث لافيه كما أشار إليه الشارح قبله (قوله كتب يراءة الكفيل) ولو أحضر الخصم عينا أخرى مشاركة لمافي الاسم والصفة فكأمر في المحكوم عليه (قوله مؤنة الرد) وكذا مؤنة الاحضار وكذا ثقة نحو رفيق بسبب السفر وكذا أجر مدة الحياولة لأجرة الخصم للدعي عليه وفي شرح شيخنا كابن حجر أن ثقة الدعي به مدة الخصومة في بيت المال ثم باقتراض ثم على الدعي (قوله لا البلد) نعم الغائبة عن البلد في دون مسافة العدوى كالتى في البلد (قوله ما يمكن) أي ما يسهل احضاره بلا مشقة لا تحتل مادة بم ان كان مشهورا للناس لم يحتاج لاحضاره فان عرفه القاضي بنى على أنه محل خصي بملته (قوله بمدة للدعي) أو يصفه وتشهد البينة بصفاته أو يحضره القاضي أو نائبه ويتعين هذا فيما لا يعرفه الشهود الا بالعين وتتمد الشهود بالصفات وقت التحمل ويحكم القاضي هنا بالتحديد أو التسمية بالصفة بخلاف الغائب عن البلد كما تقدم

(قول المتن ويتمد في المقار) قال الشيخ في النهج أي الذي لم يشتهر (قول المتن حدوده) ويذكر أيضا الحارة والسكة وهل هو في صدرها أو يمينها أو غير ذلك (قول المتن يشهد الخ) فثلاثة الأقامة الأولى قبل العين للذكورة (قول المتن يبدنه) أي وجوبها بالضمير في بدنه يرجع للدعي من قوله الى الدعي (قول الشارح بالثمن) بأن يبيعه له أو يطلب منه كفيلة بالثمن ثم ان سلمت العين له تبين بطلان البيع والأمين الصحة وتولى القاضي ذلك للضرورة (قول المتن مؤنة الرد) أي والاحضار وكذا ثقة الكفيل لكن الزائد بسبب السفر وكذا أجرته تلك للدة (قول المتن بصفة) لانها اعجازت عند القينة عن البلد لا حاجة توهى متفية من كلام الشيخ رحمه الله نعم ان الدعوى تتمد بالصفة وتسمع بخلاف الشهادة وهو كذلك (قول الشارح وما لا يمكن) عبارة شرح الارشاد والتقيد بسهولة النقل ليخرج ما يتعذر نقله أو يتعسر لكونه ثقيلًا فالأول كالمقار محدوده وقيم البينة بتلك الحدود فان قال الشهود عرفه بينه ولا عرف الحدود بم القاضي من يسمعها على عينه ولو كان المقار مشهورا فلا حاجة الى التحديد وأما الثاني وهو الذي يتعسر فيصفه للدعي في دعواه ويحضره القاضي للشهادة أو يبعث نائباً (قول المتن واذا وجب احضار) أي بأن كانت العين من شأنها أن يجب احضارها كبد هذا هو المراد من قوله وجب

القاضي (يته وحكم بها) وكتب الى قاضي بلد لئلا يسلمه للدعي ويتمد في المقار حدوده الأربعة (أو لا يؤمن) اشتباها كغير المعروف من العيب والعيوب (فلاظهر مع البينة) فيها اعتمادا على الصفات والثاني قال الصفات تشابه (و) على الأول (يبلغ الدعي في الوصف) ما أمكنه (ويذكر) معه (القيمة) في التقوم وغيره (و) الاظهر (أنه لا يحكم بها) أي بالبينة لخطر الاشتباه ومقابله ما ينظر الى ذلك (بل يكتب الى قاضي بلد المال بما شهدت به فيأخذ ويبيعه الى الكاتب ليشهدوا على عينه والاظهر) في طريقه (أنه يسلمه الى الدعي بكفيل يبدنه) والثاني بكفيل بالثمن (فان شهدوا بينه كتب يراءة الكفيل والا فلى الدعي مؤنة الرد أو غائبة عن المجلس لا البلد أمر باحضار ما يمكن احضاره ليشهدوا بينه ولا تسمع شهادة بصفة) وما لا يمكن احضاره كالمقار يحضره للدعي وقيم البينة عليه بتلك

الحدود ولو كان مشهورا لا يشبه فلا حاجة الى تحديده (واذا وجب احضار فقال ليس يبدى عين بهما الصفة صدق يمينه ثم) بدخلفه (الدعي

دعوى القيمة فان نكل) عن اليمين (فحلف للمدعى أو أقام بينة) حين أنكر (كف الاحضار وجلس عليه ولا يطلق الا باحضار أو دعوى تلف) فتؤخذ منه القيمة (ولو شك للمدعى هل تلفت العين فيلزمه قيمة أم لا فيدعيها) أى العين (فقال غصبني كذا فان بقى لزمه رده) إلى (والا فقيمته سمعت دعواه) . (٣١٢) ويحلف غريمه أنه لا يلزمه رد العين ولا قيمتها (وقيل لا) تسمع (بل

يدعيها) أى العين (ويحلفه ثم يدعى القيمة) ويحلفه (ويجزيان فيمن دفع ثوبه لدلال ليبيعه فجعله وشك هل باعه فيطلب الثمن أم أطلقه فقيمته أم هو باق فيطلبه) أى أيدي ذلك في دعوى أولى ثلاث دعاوى ويحلف الخصم على الاول يميناً واحدة أنه لا يلزمه رد الثوب ولائنه ولا قيمته وعلى الثاني ثلاث أيمان (وحيث أوجبنا الاحضار) للمدعى (فثبت للمدعى استقرت مؤثته على المدعى عليه والا) أى وان لم يثبت للمدعى (فهو) أى مؤثته الاحضار (ومؤثته الرد على المدعى)

(فصل) (الغائب الذي تسمع البينة ويحكم) بها (عليه من بمسافة بعيدة وهي التي لا يرجع منها مبكراً إلى موضعه ليلاً وقيل) هي (مسافة قصر ومن بقرية) وهي دون البعيدة بوجوبها (كحاضر فلا تسمع بينة ولا يحكم) عليه (بغير حضوره) (الا لتواريه أو تمززه)

(قوله دعوى القيمة) أى في التقوم أو التل في التل (قوله أو دعوى تلف) أى مع الحلف أو البينة (قوله والا فقيمته) الأولى بطله هنا وفيما يأتي (قوله ليبيعه) فبما إن الرفعة بأكثر من ثمن مثله قال شيخنا ولا وجهه (قوله في دعوى) أى على الأصح أولى ثلاث على مقابله (قوله ويحلف الخصم الخ) فان رد العين على المدعى حلف مترددا كما دعى قال شيخنا ويطلب متردداً أيضاً (قوله أو مؤثته الاحضار) ومؤثته الرد على المدعى قال شيخنا الرمل وكذا أجر مدة الاحضار وخالفه شيخنا في هذه تبع الشيخ الاسلام بخلاف الغائبة كما مر ولو تلفت العين في مدة الاحضار فلا ضمان فيها (فرع) قال شيخنا الرمل للحاكم الأمين استخلاص مال الغائب من عين أو دين حيث خيف فوته بهرباً أو عساراً أو جعلوا الأقاليم لا الدين

(فصل) في بيان من يحكم عليه في غيبته وما يذكر منه (قوله منها) متعلق بمبكر أو إلى موضعه متعلق بلا يرجع فلا اعتراض والمراد بالمبكر عرفاً وقيل من الفجر وبالليل قبيل هذه المسافة فوق مسافة المدوى ولم يذكر الصنف ولا غيره لما غاب وحيث قد تكون أعم من مسافة القصر وذكر عن بعضهم أن غايتها إلى أول مسافة القصر فراجع وأما دون هذه فهي للسماة بمسافة المدوى كما تقدم وسيأتي ضبطها بهذا واعتبار المسافة يقتضى أنه لا يمتد محل ولاية القاضي وتقل عن شيخنا أن من ليس في محل ولايته كالتى في البعيدة فراجع (قوله ولا يحكم عليه) أى على من في المسافة القريبة بغير حضوره ولو في الواقع فلا حكم فتبين أنه فيها تبين بطلان الحكم قال شيخنا الرمل وكذا كل تصرف من الحاكم تبين في الواقع ما يوجب عدم صحته كحكمه على صبي أو مجنون أو سفیه تبين كماله (قوله ويحكم عليه بغير حضوره) أى بعد يمين الاستظهار كما مر لانه كالتاب (قوله في حلقه) لو قال عقوبة قد كان أولى ليشمل التعزير قال شيخنا وصورتها أن يدعى عليه بها في حضوره ثم يقرأ أو يقيم عليه البينة فيهرب قبل الحكم والا فدعوى الحسبة لا تسمع على الغائب (قوله كحد الزنا) والشرب وأما نحو خد السرقه بمغفاه الحقان فيحكم فيه بحق الآدمي دون حق الله تعالى فيحكم في السرقة بالمال دون القطع (قوله ولو عزل) أو انزل (قوله بعد سماع بينة)

(قول الشارح عن اليمين) أى المأخوذة من قول اللين صدق بيمينته (قول المتن أو دعوى تلف) أى فيقبل منه ذلك وان ناقضها بالانكار أو بالضرورة لتلايخه عليه الجبس مع احتمال صدقه (قول المتن ولو شك للمدعى الخ) يشمل المشتري وغيره (قول المتن أوجبنا الاحضار) أى في البلد لا يتكرر مع الذى سلف رأس الصفحة يعنى قوله أو غائبة عن المجلس الخ (قول المتن فهو ومؤثته) أى ولا تجب الاجرة بخلاف العين الغائبة عن البلد لسهولة الأمر هنا ولو تلفت العين في الطريق بانها أم دار ونحوها لم يضمها قال ابن الرفعة لأنها تلفت تحت يد مستحقها وجعل هذا حيلة لعدم ضمان أجرها أيضاً (قول المتن ومؤثته الرد) قال الزركشى كذلك تجب مؤثته الرد في الأولى إلى دار المدعى إذا كانت العين مضمونة

(فصل الغائب الخ) (قول المتن وقيل الخ) هو كالحلاف فيمن دعى لأداء الشهادة (قاعدة) لو كان دون مسافة المدوى ولكنه خارج عن محل ولاية القاضي فهو كالبعيد لانه لا يجب حضوره لو طلب (قول المتن بغير حضوره) قال ابن القاص ولا بد من نصب وكيل عنه بخلاف الغائب (قول الشارح يوم الشهادة) كذلك قبله إذا لم تمض

فتسمع البينة ويحكم عليه بغير حضوره (والا ظهر جواز القضاء على غائب في قصاص وحد قتل ومنعه في حد لله تعالى) مدة كحد الزنا والشرب والفرق أن حق الله تعالى مبني على السهولة بخلاف حق الآدمي والثاني المنع مطلقاً لأن العقوبة لا يوسع بابها والثالث الجواز مطلقاً كالمال فيكتب القاضي إلى قاضي بلد الشهود عليه ليأخذ به العقوبة (ولو سمع بينة على غائب فقدم قبل الحكم لم يستعدها) أى لم يجب استعادتها (بل بخبره) بالحال (ويمكنه من جرح) البينة والقادم بهذا الحكم على حجته بالأداء والبراء والجرح يوم الشهادة (ولو عزل بعد سماع بينة ثم ولي

أى ولم يحكم بقبولها والافتراء (قوله وجبت الاستعادة) قال ابن الرقعة محله ان تبسرت عاداتها والافلا حاجة للاستعادة ومال شيخنا الرملى الى خلافه (قوله واذا استعدى) يقال أعداء الحاكم أزال عدوه (قوله أحضره) ولو يهوديا في يوم السبت أو نصرانيا في يوم الأحد وجوب ان علم القاضى كذب الطالب أو كان الطالب مكثري على عمل يتعطل بحضوره أو كان في وقت خطبه لم يحضره وفي كلام شيخنا الرملى أنه يحضره في صورة الاكثراء وان تعطل العمل ولم يوافق شيخنا (فرع) لو طلب شخص حضور شخص لحاكم بشرطه وجب الحضور ان كان عليه حق يتوقف ثبوته على حضوره والاوجب الوفاء أو الحضور وان لم يثبت الحق (قوله يدفع ختم طين رطب أو غيره) أى كشمع مختوم عليه (قوله وليكن مكتوب بالغ) قال شيخنا وهذا قد هجر في هذه الاعصار وصار يعتمد عليه الآن الكاغذ المعروف (قوله أو بمرتب) هى للتفريع لان الاعتماد الترتيب بين الحتم والترتب قال شيخنا والترتيب مستحب (قوله ومؤتته) أى للترتب على الطالب حيث ذهب به ابتداء كما هو الفرض سواء قلنا بالتخير أو الترتيب فان ذهب به بامتناعه في الحتم فؤتته على الطالب لتعديه بامتناعه سواء قلنا بالتخير أو الترتيب وحيث فلا يظهر فرق بين التخير والترتيب وقول شيخ الاسلام ان المؤتة على الطالب على قول التخير وعلى للمتبع على قول الترتيب فيه نظر فتأمل ومحل وجوب مؤتة للترتب ان لم يرزق من بيت المال قال بعضهم وينبغي أن يجري هنا ما في احضار العين انه اذا لم يثبت الحق فالمؤتة على الطالب مطلقا ولم يرزقه شيخنا (قوله فان امتنع) ويثبت امتناعه بقول للترتب ان كان معه والافبعدين ومحل تعديه بالامتناع ان كان مع الطالب أو للترتب أمر القاضى والافلا ولا يقبل قول للترتب أمرنى القاضى باحضارك ولا يلزمه الحضور معه من غير طلب خصمه والافتكاه (قوله بلاعذر) من أعتذر بالجماعة ولو بقول العمون (قوله أحضره بأعوان السلطان) ولا يلزمه الحضور الا ان كان مع العمون أمر كما مر واذا امتنع من الحضور مع العمون لاختفائه بهرب مثلا نودى على بابة أنه ان لم يحضر بعد ثلاثة أيام سريانه أو ختم عليه فان لم يحضر بعدها أجيب الخصم بالطلبه منهما لکن محلهما ان لم يكن في البيت غيره أو يؤمر بالخروج منه مستعيرا لمستأجر ومحل التسمير ان كان الباب ملكه والقاضى أن يهجم عليه بنحو مسح ان كان في البيت نساء قال ابن القاص ويبحث مع الذى يهجم عدلين يقفان قريبا منه قال ولا يهجم في حدائقه ولا في قطع طريق ولولم يحضر بعدما ذكر حكم القاضى عليه بالينة لکن بعد النداء على بابة أن القاضى ير يد الحكم عليه بالنكول (قوله وان امتنع لعذر) أى عما تقدم (قوله وكل من خصم عنه الخ) عبارة شيخنا الرملى وللغزير يرسل اليه القاضى من يسمع الدعوى بينه وبين خصمه أو يلزمه بالتوكيل وله الحكم عليه بالينة كالتائب انتهى ولم يوافق على ما ذكره الاسنوى (قوله فليس له احضاره) أى يحرم عليه ولو في دون مسافة المدوى (قوله نائب) أو صلح بين الناس وان لم يصلح للقضاء (قوله لم يحضره) أى يحرم احضاره (قوله بل يسمع الخ) أى ان كان فوق مسافة المدوى لان الكتاب بسماع الينة لا يقبل فيها (قوله اليه) أى الى نائبه أو الصلح ليتوسط بينهما في الصلح

وجبت الاستعادة) للينة (واذا استعدى على حاضر بالبلد) أى طلب من القاضى احضاره (أحضره يدفع ختم طين أو غيره) للدعى يعرضه على الخصم وليكن مكتوب عليه أجب القاضى فلانا (أو بمرتب لك) من الاعوان يباب القاضى ومؤتته على الطالب (فان امتنع) للطالب (بلاعذر) أحضره بأعوان السلطان وعززه) بما يراه والثؤنة عليه وان امتنع لعذر كمرض وكل من خصم عنه فان وجب تحليفه بت القاضى اليه من يحلفه (أو) على (غائب في غير) محل (ولا يته فليس له احضاره أو فيها وله هناك نائب لم يحضره بل يسمع بينته) عليه (ويكتب اليه بذلك) (أو لا نائب له) هناك

مدة الاستبراء (قول للئن واذا استعدى) يقال أعداء الحاكم أزال العدوان كاشكاه بمعنى أزال شكواه (قول للئن أو بمرتب) ير يدان ذلك راجع لنظر القاضى بحسب ما يراه من خصم أو مرتب (قول للئن فان امتنع) لا يثبت الامتناع الا بشاهدين قال الماوردى والرويانى اذا كان البيوت الخصم فان كان العمون كفى قوله لا من باب الاخبار أى فيتقيد بالثقة (قول للئن فليس له احضاره) هذا يؤخذ منه ان له القضاء عليه ولو كان في مسافة المدوى (قول للئن وله هناك الخ) انظر هل يلحق بهذا ما لو كانت البلدة متسعة ولما قضاة وطلب شخص لقاض في طرفها وهو بالطرف الآخر ظاهر كلامهم وجوب الاجابة ولا نظر الى وجود قاضى

(قوله فالأصح بحضره) أي بعد البحث عن هذه الدعوى ولو لم يثبت له إلا يصح بحجود دعوى دمي على من لم يحضر ألقها وهذا واجب في الغالب بخلاف الحاضر لقلة الشبهة (قوله من مسافة العدوى) هو العند (قوله وهي التي يرجع الخ) هذا غايها المدونة منها وأبداؤها من محل تكبره ولو غير المدونة لانداءها في البلد محل جواز قصر الملة للمأفر منه فراجع (فرع) قال شيخ شيخنا البرلسي لو كان في البلد واسعة قضاة وطلب شخص لقاض وعما في طرفها وجبت الإحالة ولا نظر لقاضي طرف المدعى عليه انتهى فراجع (قوله الحدة) أي ابتداء أو دوام أو يتصرف فيها مدة توبة الفاسق وخرج بها المدة لكنها لا تحصر من خارج البلد الامع محرم ونحوه وثبت التحذير بينة وكذا بقولها ان كانت من قوم عادتهم التحذير (قوله مجلس الحكم) ولو تحلف بخلاف حضور الجامع لحلف اقتضاء الحاكمتين حضرة (قوله بل توكل) أو يحضر القاضي البهاو يجري فيها في المنور على ماسبق وإذا حضر البهاو القاضي متلاخاته من وراء سنو بكني في كونها هي اعتراف الخصم أو شهادة اثنين من عاينها والاطقت بنحو ملحقه وخرج من التراب (قوله وهي من لا يكثر خروجها لحاجات) أي من لا تخرج لمعاودة

باب القسمة

بكسر القاف وسكون السين قال شيخ الاسلام وغيره وهي غير الحصص بعضها من بعض وظاهره ان هذا معناها لغة وشرعا فراجع (قوله أو منصوب بهم) أي نصرت حكمهم والاف كمنصوب الحاكمتين ولو طلب الشركاء من الحاكم قسمة ما بأيديهم لم يجز له اجابتهم كما قال العلامة السبكي وتقسيم في باب الفس رجيحه عن شيخنا أولم تجب عليه كما قاله العراقي حتى يقيموا بينة غير شاهدتين يثبت بهما ملكهم وان لم يكن لهم منازع وسمعت البيهقي مع علم الدعوى للحاجة اليها (قوله كذا كر عدل) ضابط لجميع صير وغير ذلك من شروط الشهادة وكذا عفيف عن الطمع لأنه لا يجوز للحاكم أخذ أجره على صاحب الحكم لأنه حق الله والقول بجواز الأخذ كما في الروضة محمول على غير هاتين الاعمال (قوله يعلم الساحة) وهي علم يعرف به مقادير الاسطحة (قوله والحساب) وهو علم يعرف به مقادير الاعداد وينتدب كونه طارفاً فيقيم التقويمات على القسمة (قوله ولا يشترط في منصوبهم العدالة) نعم ان كان فيهم محجور عليه اشترطت وعليه يحمل ما قاله شيخنا في شرحه (قوله والحرية) أي ولا يشترط في منصوبهم الحرية ولا غيرها ما عدا التكليف ولو وكل بعضهم واحدا منهم ليقسم مع بقيتهم فانهم حصصهم مع حصص موكليهم والا فلا

طرفها وهو متجه لظهور الفرق بين الحاضر والغائب (قول للثلاثة الأصح بحضره) أي ولو كان بعد تحرير دعواه ومعرفة خلاف الحاضر في البلد (قول للثلاثة الأصح ان الحدة الخ) من جملة أدلته حديث واغد يا أنيس الى امرأة هذا فان اعترفت فارحها قالوا انها كانت محذرة وقوله لا يحضر أي يستحب عدم احضارها (فرع) لو اختلفا في التحذير فليها اليمة (قول للثلاثة) من لا يكثر الخ) قال ابن أبي الفم الأولى في ذلك رده الى العرف والمادة

باب القسمة الخ

(قول للثلاثة أو منصوب بهم) هو شامل للحكم (قول للثلاثة) انظر كيف يصح حمل الخبر على التلذاهنا (قول للثلاثة يعلم الساحة) مصدر مسحت أي ذرعت ولا يشترط علم الساحة والحساب لقاضي بخلاف هذا لان هذا هنا بمنزلة الفقه للشرط للقاضي لا حياحه اليه (قول التارح بالاقرع) أي بالقرعة يحصل الازام بخلاف ما لو نصوا انسانا ولو في قسمة التعديل والاقرار فانه لا بد من رضاهم بالقرعة أيضا فلا يحصل الازام بالقرعة ولو كان ذلك على وجه التحكيم بينهم لم يرأيت بعد كتابة هذه الحاشية في شرح الروض ما يحالها في مسألة التحكيم وليس كما قال

(فالأصح بحضره من مسافة العدوى فقط وهي التي يرجع منها مكررا لبلا) الى موضعه والثاني من دون مسافة القصر والثالث من أي مسافة قربت أو صلت لكن له أن يبعث الى بلده من يحكم بينهما (و) الأصح (أي المحذرة لا تحضر) أي لا تكلف حضور مجلس الحكم بل توكل والثاني تحضر كغيرها (وهي من لا يكثر خروجها لحاجات) كشراء خبز وقطن وبيع غزل ونحوها بأن لم تخرج أصلا بالضرورة أو لم تخرج الا قليلا للحاجة ومنها الغراء والزبارة والحمام

باب القسمة

(قد قسم) المشترك (شركاء) أو منصوب بهم أو منصوب الامام وشروط منصوبه ذكر جر عدل يعلم الساحة) بكسر الليم (والحساب) ولا يشترط في منصوبهم العدالة والحرية لأنه وكيل عنهم ومنصوب الامام ملزم بالاقرار (فان كان فيها

تقوم وجب قسامان) لاشراط العددي القوم (والافقاسم وفي قول) من طريق (اثنان) بناء لقولين على أن منصب القاسم منصب الحاكم
أو منصب الشاهد والكلام في منصوب الامام ولو فوض الشركاء القسمة الى واحد بالتراضي جاز قطعا (وللامام جعل القاسم ما كافي التقويم
فيعمل فيه بعدلين ويقسم) بنفسه (ويجعل الامام رزق

(٣١٥)

منصوبه من بيت المال فان لم يكن

فيه مال كافي المحرر (فأجرة

على الشركاء فان استأجروه

وسمى كل منهم (فقرا

لهم والا) بأن أطلقوا المسمى

(فالأجرة موزعة على

الحصص وفي قول) من

طريق (على الرؤس) لأن

العمل يقع لهم جميعا (ثم

ما عظم الضرر في قسمته

كجوهرة وثوب نفيسين

وزوجي خف ان طلب

الشركاء كلهم قسمته لم يجهم

القاضي ولا يمنعهم ان قسموا

بأنفسهم ان لم تبطل منفته

كسيف يكسر) بخلاف ما

تبطل منفته فيمنعهم لانه

سفه (وما يبطل نفقه التقصود

كحمام وطاحونة صغيرين

لا يحجب طالب قسمته في

الاصح) لما فيها من الضرر

والثاني يحجب لدفعها ضرر

الشركة (فان أمكن جعله

حاميين) أو طاحوتين

(أجيب) وان اجتبع الى

احداث براء مستوقد (ولو

كان له عشر دار لا يصلح

لسكني والباقي لآخر) يصلح

لسكني (فالاصح اجبار

صاحب العشر بطلب

صاحبه دون عكسه) أي

لا يجبر صاحب الباقي بطلب صاحب العشر والفرق ان صاحب العشر متعنت في طلبه والآخر معذور ووجه الرجوع في الاولى ضرر صاحب

العشر وفي الثانية تميز ملكه (وبالايظم ضرره قسمته أنواع أحدها بالاجزاء كتنين) من حبوب ودراهم وأدهان وغيرها (ودار متفقة

الابنية وأرض مشبهة الاجزاء

(قوله جاز) وان كان فيها تقويم لأن الرجوع للاتفاقوا عليه (قوله بعدلين) أو بطله كافي الروضة
(قوله ويجعل الامام رزق منصوبه من بيت المال) وجوباً وحيتن يجب نصبه ولو لم يكف واحد وجبت
الزيادة (قوله كافي المحرر) لو أتى كلام المصنف على اطلاقه لكان أولى لبشمل ماله كان غيره أهم أو منع
ظلماً ولا يبعد أن المصنف أراد ذلك (قوله فأجرة) أي ان استأجروه فالتقصود من ذكره نفي كونها على
بيت المال ولو لم توجد اجارة فلا شيء له (قوله فان استأجروه) أي كلهم معا أو مرتبوا ولو بأوليائهم فان
استأجره بعضهم فعليهم وحده وعلى الولي طلب القسمة ان كان فيها مصلحة لموليه وللولي بذل الاجرة من
مال موليه مع الشركاء وان لم يكن فيها حظ لموليه (قوله على الحصص) أي الأخوة لا الأصلية في قسمة
التعديل (قوله ان لم تبطل منفته) فلا يضر نفسه (قوله بخلاف ما يبطل منفته) أي بالسكنية بحيث لا ينفع
به بوجه فيمنعهم الحاكم وجوباً واذا تنازع الشركاء فيما لا يقسم استغوا به مهايأة ولكل الرجوع متى شاء
أو أجروه لبعضهم أو لغيرهم فان لم يرضوا بذلك أجبرهم الحاكم على اجارته ان أمكن والا فلي الاتعاض به
مهايأة (قوله كحمام) وهو محل الاستحمام لامع نحو مستوقد (قوله وطاحونة) وهي محل دوران الدواب
حول الحجر لامع نحو دار الدواب (قوله فان أمكن الخ) هذا ما لا يظم ضرر موانعاً لقسمته لضرورة للفقوم
(قوله دار) أي مثلاً (قوله لآخر) واحداً كدرو طلب كل القسمة وطلعت النار عن نحو بناء وشجر والام
يجب أحد القسمة (قوله متعنت) فلو كان بجانب الدار ملك له أو نحو موات أجيب للقسمته ونظم حصته
بجانب ملكه كما قاله شيخنا الرملة لم تنم نعتته حيث نكذبا يقال في الآخر (قوله ووجه الرجوع) وهو مقابل
الاصح وهو علم اجابة صاحب الاكثر في الاولى واجباره بطلب صاحبه في الثانية ومقتضى تطلبه اجبار
صاحب الاكثر في الاولى واجباره معاً في الثانية قال بعضهم ولعل هذا وجه عدول الشارح عن أن يقول
والثاني الخ فراجع (قوله أنواع) أي ثلاثة لأنه ان تساوت الانصاء صورة وقيمة فهو الاول والا فان لم يخرج
الى شيء آخر من خارج فالثاني والا فالثالث بذلك علم وجه تقديم بعضها على بعض (قوله بالاجزاء) وتسمى
قسمة التشابهات (قوله متفقة الابنية) بأن لا يكون فيها بناء غير سورها أو بأن يكون في كل جانب منها مثل
ما في الآخر من الابنية وكذا من غيرها (قوله وأرض مشبهة الاجزاء) أي مقايضة في القوة والضعف وليس
فيها نحو زرع فتقسم وحدها ولو اجباراً فان كان فيها زرع لم تصح قسمته وحده ولا قسمته ما معاً ان كان

(قول المتن تقويم) لو كان فيها خرص قال الامام فالقياس أن يكون كذلك لكن قال النووي في تصحيح
التبيين الصحيح الاكتفاء بواحد (قول الشارح الى واحد بالتراضي) قال للآوردى والرويانى ولا يقبل قول
هذا الواحد لانه غير نائب القاضي وكذا لا تقبل شهادته لا تشهد على فعل نفسه (قول المتن فيعمل فيه الخ)
قال الزركشي هو كالمستثنى من شرط العدد (قول الشارح وزوجي خف) قال ابن الانباري العامة تغطي
بطن الزوج اثنان وليس ذلك في السنة العرب اذ كانوا لا يتكلمون بالزوج موحداً بل يقولون عددي زوجا
حمام قال الزركشي الحاصل ان الواحد هو الفرد فان ضم اليه غيره من جنسه سمي كل واحد منهما زوجا (قول
المتن ولا يمنعهم) استئناف (قول المتن كسيف يكسر) مثال لا يمنعهم منه (قول المتن صيرين) قال هذا لأن

لا يجبر صاحب الباقي بطلب صاحب العشر والفرق ان صاحب العشر متعنت في طلبه والآخر معذور ووجه الرجوع في الاولى ضرر صاحب
العشر وفي الثانية تميز ملكه (وبالايظم ضرره قسمته أنواع أحدها بالاجزاء كتنين) من حبوب ودراهم وأدهان وغيرها (ودار متفقة
الابنية وأرض مشبهة الاجزاء

فيجب للمتنع عليها الاضرار عليها (فتصل السهام كيلا) في السكيل (أو وزنة) في الوزون (أو وزنا) في الفروع والارض (بمد الانبياء ان استوت) كالاتلزيد وعمرو وبكر (ويكتب في كل رقعة اسم شريك أو جزء يميز بحد أو جهة) مثلا (وتخرج في بنادق مستوية) وزنا وشكلا من طين مجفف أو شمع (ثم يخرج من لم يحضرها) أي الرقاع حين الكتابة والادراج بمد جعلها في حجر مثلا (رقعة على الجزء الأول ان كتب الاسماء فيعطى من خرج اسمه أو على اسم زيد ان كتب الاجزاء) فيعطى ذلك الجزء ويصل كذلك في الرقعة الثانية فيخرجها على الجزء الثاني أو على اسم عمرو وتعين الثالثة لباقي ان كانت ثلاثون تعيين من يتدأ به من الشركاء والاجزاء منوط بنظر القاسم (فان اختلفت الانبياء كنصف (٣١٦) وتقسوسدس) في ارض (جزمت الارض على اقل السهام) وهو

السدس فتكون ستة أجزاء (وقسمت كما سبق ويحترز عن تفريق حصة واحد) وهو في غير الأقل في كتابة الاجزاء في ست رقاع اذا بدى بصاحب السدس وخرج على اسمه الجزء الثاني أو الخامس فيفرق حصة غيره فيبدأ بمن له النصف مثلا فان خرج على اسمه الجزء الأول أو الثاني أعطيهما والثالث ويثنى بصاحب الثلث فان خرج على اسمه الجزء الرابع أعطيه والخامس وتعين السادس لصاحب السدس وفي كتابة الاسماء زيد وعمرو وبكر في ثلاث رقاع أو ست ان خرج اسم بكر صاحب السدس على الجزء الأول أخذه وان خرج على الجزء الثاني اسم عمرو صاحب الثلث أخذه مع الثالث وتعين الثلاثة للباقيين بصاحب النصف ولا يخفى الحكم لو خرج اسم

فصلا لم يبد صلاحه جازت قسمتهما معا بالتراضي وتجوز قسمة العتكان بمد تقض رؤسه ومياريه الوزن قاله شيخنا وتصح قسمة الثمر على الشجر من نخل وعنب خرما ولو منصفوا لا يضح قسمة غيرهما وشملت الأرض شركة الوقف ولو لم يستجدا فتجوز قسمتهما مع في هذا النوع دون غيره على التعمد (قوله فيجب للمتنع) ولو في شركة الوقف (قوله ويكتب) مثلا فنحو عما وحصى كذلك (قوله مستوية) ندبا (قوله من لم يحضرها) والأولى كونه ميبا لبعالتهمة وله كغيره البداية بأي نصيب أو شريك شاء كما سيذكره (قوله ويحترز) أي وهو با (قوله وهو) أي التفريق يحصل في البداية بصاحب الأقل (قوله أعطيهما والثالث) ويخرج بين الآخرين وان خرج على اسمه الثالث أعطيه والذين قبله أيضا وأقرع بين الآخرين وهكذا ان خرج باسمه الرابع أعطيه والذين قبله وتعين الأول لصاحب السدس والآخران لصاحب الثلث وان خرج على اسمه الخامس أعطيه والذين قبله أيضا وتعين الأخير لصاحب السدس وللآخر الأولان كذا في شرح الروض واعترضه الاستوى واعتبر كغيره نظر القاسم فيما يضمن في المورنين ولو بدأ بصاحب السدس على خلاف ملتمعه خرج على اسمه الثاني أو الخامس لم يطله وتماد القسمة أو غيرهما أعطيه وعمل في الآخرين بقياس ما مر (قوله أعطيه) أي الرابع وأعطى معه الخامس ولا يطل مع الثالث لزوم التفريق وان خرج على اسمه الخامس فلي قياس كلام الشيخين من مراعاة القبلية أعطى معه الرابع وعلى كلام غيرهما يرجع لنظر القاسم فان ظهر له اعطاء السادس مع أعطيه وأقرع بين الباقيين وهكذا (قوله وفي كتابة الاسماء) وهي الأولى لأنها ليس فيها اجتناب شيء (قوله أوست) منها ثلاثة باسم زيد واثنتان باسم عمرو (قوله بحسب قوة انبئت وقرب ما) أو في جانب منها عنب وفي الآخر نخل أو فيه برؤ في الآخر شجر ولم تستو القيمة في ذلك (قوله ويجوز للمتنع الخ) ولا يمنع من الاجبار الاشتراك في نحو للمر ولا في نحو سطح بين سفلى وعلو ولو أمكن قسمة الجيد وحده والردي وحده فلا اجبار (قوله بحسب الأخوذة) هو التعمد كما تقدم (قوله فلا اجبار الخ) أي ولا قسمة أيضا فان تراضيا بها فهي

الحل المذكور (قول للثمن مستوية) لأنها لا تختلف لما سبقته الكثرة إلى اليد ففيه ترجيح لصاحبها (قول للثمن على أقل السهام) أي لا ينادى بالقليل والكثير (قول للشارح فان خرج الخ) لو خرج على اسمه الجزء الرابع مثلا فديقع نزاع فيما يضمن اليه هل هو الخامس والسادس أو الثالث والثاني (قول للشارح أوست) أي باسم صاحب النصف ثلاث باسم صاحب الثلث اثنان وقائمة هذه سرعة خراج نصيبهما (قول للثمن فلا اجبار) قال للوردى ولو تراضيا بذلك لم يكن قسمة بل هو بيع محض يبيع كل واحد منهما حقه من إحدى

الشارح

ز يقبل اسم عمرو أو أحدهما أولا وتوسط بينهما اسم بكر ولا تفريق لخصتهما في ذلك (الثاني)

من الأنواع القسمة (بالتعديل) بأن تعدل السهام بالقيمة (كأرض تختلف قيمة أجزائها بحسب قوتها ونبات وقربها) فإذا كانت لاثنتين نصفين وقيمة ثلثها للثمن على ما ذكر كقيمة ثلثها الحاليين عن ذلك جعل الثلث سهمين والثلثان سهمين أو أقرع بكتابة الاسمين أو الجزأين نحو ما تقدم فنخرج له جزءا أخذه (ويجوز) للمتنع (عليها في الاظهر) الحاقا للثمن في القيمة بالتساوي في الاجزاء أو الثاني لا يجبر لاختلاف الأغراض والتافع وعلى الأول أجرة القاسم بحسب الأخوذ وقيل بحسب الشركة في الأصل (ولو استوت قيمة دارين أو خاتونين) لاثنتين بالسوية (فطلب جعل كل) منهما (أو أحدهما اجبار) في ذلك تجاوز ما ذكر أو تباعد لشدته اختلاف الأغراض باختلاف المال والابنية (أو) قيمة (عبيد أو قباب

من نوع أجبر) للمتنع لقله اختلاف الأغراض فيها (أنوعين) كبدين تركي وهندي ونو بين ابر بسم وكتان (فلا) اجبار في ذلك
(الثالث) من الأنواع القسمة (بالرد بان يكون في أحدا الجانبين) من الأرض (بأرض وشجر لا يمكن قسمته فبعدم يأخذه) بالقسمة بأن
خرج له بالقرعة (قسط قيمته) فان كانت القسمة خسر خسارة (ولا اجبار (٣١٧) فهو بيع) وقيل فيما يقابل الردود

وفيما سواه الخلاف في قسمة

التعديل (وكذا التعديل)

بيع (على الذهب) وقيل

فيها الخلاف في قسمة

الأجزاء (وقسمة الأجزاء

افراز في الأظهر) والثاني

بيع ودخول الاجبار

فيها الحاجة اليه ومعنى أن

القسمة افراز أنها تبين أن

ما خرج لكل من الشر يكون

متلاها الذي ملكه ووجه

أنها بيع أنها لما انفرد بها

كل من الشر يكون ببعض

للشرك بينهما كأنه باع

كل منهما لما كان له مما انفرد

بما حبه بما كان لصاحبه

ما انفرد هو به ولا يشترط

فيها لفظ البيع (ويشترط

في) قسمة (الرد الرضا

بمخرج القرعة) كلف

الابتداء (ولو تراضيا بقسمة

ملا اجبار فيه اشترط

الرضا بالقرعة في الأصح

كقولها رضينا بهذه

القسمة أو بما أخرجته

القرعة) اعترض قوله

لا اجبار فيه بأن صوابه

عكسه كلفي الحرر القسمة

التي يجبر عليها اذا جرت

بالتراضي الى آخره ويجب

بأن المراد ما اتفق فيه الاجبار بما هو محله وهو أصح في المراد بما في الحرر وفي الروضة كأصلها قسمة الاجبار لا يعتبر فيها التراضي لا عند

اخراج القرعة ولا بعدها واذا تراضيا بقسم يقسم بينهما فهل يشترط الرضا بمخرج القرعة أم يكفي الرضا الأول قولان

أظهرهما الاشتراط

بيع كما قاله الماوردي (قوله من نوع أجبر للمتنع) أي ان زالت الشركة ومنه نحو دكا كين صغار متلاصقة وان اختلفت قيمتها ومنه منفعة أرض استحقها جماعة ولم يرضوا بالمهاياة ومنه شجر في أرض مملوكة دون أرضه وليس لهم منفعة الأرض والا فلا اجبار (فرع) تصح قسمة للنافع المملوكة ولو برصية مهاياة ولو مساهمة ولا اجبار فيها ولا تصح بغير الهاياة فان انفقوا عليها وتنازعوا في البناءة أقرع بينهم ولكل منهم الرجوع متى شاء ومتى استوفى زائدا على خقه لزمه أجره بما زاد على قدر حصته من الزائد وان امتنعوا من الهاياة أجزأ الحاكم العين وقسم الأجرة بينهم ولا تصح قسمة الديون في النعم ولو بالتراضي وكل من أخذ منها شيئا لا يختص به كذا قالوا هنا فأنظره مع قوله ان محل عدم الاختصاص في ثلاث مسائل فيما يأخذه أحد الورثة من الدين الوروث وفيما يأخذه أحد سيدي للكتاب من نجوم الكتابة وفيما يأخذه أحد الوقوف عليهم من ربح الوقف عليهم فراجع وحرر ولا تصح قسمة وقف بين أربابه نعم ان كان على سبيلين جاز (قوله لا يمكن قسمته) أي وليس في الجانب الآخر ما يحلله (قوله وهو بيع) فتثبت فيه أحكامه من شفعة وخيار وغيرهما (قوله وفيما سواه الخ) أي ففي طرق وفي ذلك اعتراض على المصنف بعدم ذكر الخلاف في القسمين (قوله بيع) أي في غير ما دخله الاجبار منها كما مر (قوله ولا يشترط فيها) أي في القسمة بأنواعها لفظ البيع (قوله الرضا) أي باللفظ كما يأتي (قوله بمخرج القرعة) ولا يعتبر له مجلس ولو تراضوا بالقرعة كأن رضى واحد بأحد الجانبين وواحد بجانب آخر أو رضى واحد بأخذ النقيض والآخر بالحسب أو نحو ذلك لم يحتج الى رضى أصلا (قوله مما هو محله) وهو قسمة التعديل والافراز (قوله أصح الخ) أي لا يهاجمه اجتماع التراضي والاجبار وهو فاسد وهو أصح من عبارة الروضة المذكورة أيضا (قوله قسمة الاجبار) أي القسمة التي وقعت بالاجبار بالفعل (قوله واذا تراضيا) أي بالقسمة بقاسم يقسم بينهما فيما هو محل الاجبار (قوله أظهرهما الاشتراط) أي اشتراط الرضا باللفظ بعد القرعة وهو العمد وفيه اعتراض على المصنف في تغييره بالأصح (تنبيه) حيث قلنا القسمة بيع

الدار بن بحصته من الأخرى (قول المتن لا يمكن قسمته) قال الزركشي لا بد أن يز يدعى هذا وما في الجانب الآخر لا يبادل ذلك الا بضم شيء آخر من خارج (قول الشارح فيما يقابل الردود) أي وهو نصف البئر مثلا الذي قبله بالمال الذي أخذ من سلسله البئر ورد الى شريكه (قول الشارح بيع) أي ولا ينافيه الاجبار كما في الحاكم يبيع مال للمتنع فمرا (قول المتن في الأظهر) قال الرافعي محل الخلاف اذا لم يقسما بأنفسهما متفاضلا والافقو بيع قطعا (قول الشارح ولا يشترط فيها) أي في القسمة مطلقا (قول المتن ويشترط الخ) أي ولو قسم بينهم الحاكم (تنبيه) هل خيارهم على الفور أم عند امتداد المجلس وجهان (قول المتن بمخرج القرعة) ثم قوله الا في أيضا بمخرج القرعة يفيدك أنهما لو اقتسما بالتراضي من غير قرعة لا يتوقف على تصريح برضا متأخر وبذلك صرح في شرح المنهج (قول الشارح أصح في المراد) وذلك لأن عبارة الحرر تصدق بالوتر افعال القاضي عن رضائهما وسألا أن يقسم بينهما قسمة افراز أو تعديل فقسم بينهما وأقرع فان أقرعه الزام لهما لا يتوقف على رضائهما بذلك كما أشار اليه الشارح رحمه الله فيما سلف صدر الباب بخلاف عبارة للنهاج باعتبار التأويل المذكور هذا غاية ما ظهر لي وهو مراده ان شاء الله تعالى والله أعلم

بأن المراد ما اتفق فيه الاجبار بما هو محله وهو أصح في المراد بما في الحرر وفي الروضة كأصلها قسمة الاجبار لا يعتبر فيها التراضي لا عند اخراج القرعة ولا بعدها واذا تراضيا بقسم يقسم بينهما فهل يشترط الرضا بمخرج القرعة أم يكفي الرضا الأول قولان أظهرهما الاشتراط

تحليف شريكه) فان
فكل وحلف المدعى نقضت
القسمه (ولو ادعاه في قسمه
راض) بان نصبا قاسما أو
اقتسما بأنفسهما ورضيا
بعد القسمه (وقلنا هي
بيع فالأصح أنه لا أثر للغلط
فلا فائدة لهذه الدعوى)
والثاني له أثر لأنهما تراضيا
لاعتقادهما أنها قسمه
عدل فتنقض القسمه ان
قامت بينة بالغلط ويحلف
الشريك ان لم تقم (قلت)
كما قال الرافعي في الشرح
(وان قلنا افراز نقضت ان
ثبت) التلط (والا فيحلف
شريكه والله أعلم ولو
استحق بعض للقسم
شاملا) كالثالث (طلت
وفي الباقي خلاف فريق
الصفقة) ففي قول تبطل
فيه أيضا والأظهر يصح
ويثبت الخيار (أو من
التصيين معين سواء)
بالنصب (بقيت) أي
القسمه في الباقي (والا)
أي وان كان المعين من
أحدهما أكثر من المعين
من الآخر (طلت) تلك
القسمه لأن ما بقي لكل
واحد لا يكون قدر حقه
بل يحتاج أحدهما إلى
الرجوع على الآخر
وتعود الأشاعة

اشترط فيها شروط البيع كالقبض في المجلس للربوي وامتناع قسمه الرطب منها بفتح الراء وغير ذلك
كخيارى المجلس والشروط (قوله بينة) وهي هنا ذكر ان عدلان ومثلها اقرار ويمين ودو علم قاض
(قوله وادعاء) أي وعين قنرا (قوله فله تحليف شريكه) أي لا تحليف القاصم ولا الدعوى عليه وبحث
البليغين سماع الدعوى عليه ان كان للرادد بالأجرة وغيره رجاء ان يثبت فيردو يفرم (قوله بأنفسهما)
أو بمنصوب الحاكم تراضيهما (قوله وقلنا هي بيع) أي على الأصح في التحليل والرد جعل للرجوع
في الافراز (قوله فلا فائدة لهذه الدعوى) إلا ان كانت قسمه ربوي وعلم الغلط (قوله بطلت) ولو
زرع أو بنى أو غرس قبل ظهور فسادها فكأن لو بان فساد البيع لكن لا يلزم الشريك منها من نحو ارض
القلع الا بقدر حصة شريكه

﴿ كتاب الشهادات ﴾

قدمت على الدعوى نظرا لتحملها وتقدم أنها اخبار بحق لتبر على الغير بلفظ أشهد وقال بعضهم هي اخبار
عن شيء بلفظ خاص فهو أولى لشموله لتجوز الشهادة بالهلال ولعل اختيار الأول لأجل قولهم والافراز اخبار
بحق لتبره عليه وعكسه الدعوى وعلم بما ذكر أن أركانها خمسة (قوله شرط الشاهد) ومثله للزكي في جميع
ما يأتي (قوله أعدادهم) ومنهم السفيه لأنه غير عدل وقبل الامام أحمد شهادة الرقيق وقبل الامام مالك
شهادة الصبيان على بعضهم فيما يقع بينهم من الجراحات (قوله وسكت عن النطق) للبر عنه بالصيغة وهو
الركن الخامس فلا بد فيها من وجوده وهو لفظ أشهد فقط لا غيره وان أدى معناه لأنه لا تجوز الشهادة
بالمعنى ولا يكتفى أشهد بما شهد به هذا ولو بدت تقدم شهادته ولا بما وضعت به خطي ولا بنعم في جواب تشهد بكذا
مثلا ولو أخبر عدل شاهدا بما ينافي شهادته وظن صدقه اجتنبه وامتنعت عليه الشهادة أو بما كابر رجوع

(قول المتن أو حيف) وذلك لأن القاضي اذا ثبت عليه بالبينة أنه جبار في حكمه ينقض في جده أو غيره (قول
الشارح ورضيا بعد القسمه) أما اذا قلنا لا يستبرأ الرضا بعد القسمه فتكون كقسمه الاجبار ﴿ تنبيه ﴾
لوقسم القاضي بينهما قسمه ردا بشرط الرضا بدأ أيضا (قول المتن لا أثر للغلط) لأنه لما وقع الرضا بعد القسمه
فكأنه رضى بترك الزيادة فصار كمن اشترى شيئا بخين ولا أثر عنده لدعوى النبن في البيع والشراء (قول
الشارح ان قامت بينة الخ) وجه في الكفاية عدم سماع البينة بأنه يجوز أن يكون قدر رضى بدون حقه لما
صدر منه الرضا آخر انهم لو كان للقسم ربويامن جنس واحد نقضت (قول المتن نقضت) أي لأن الافراز
لا يتحقق مع التفاوت بخلاف البيع (قول الشارح ففي قول تبطل الخ) هذه طريقة والثانية القطع بالبطان
وهو ما حكاه للوردى عن الجمهور ونسبها في المطلب النص وجزم بها القاضي أبو الطيب وغيره ووجهها ان
ما شرع له القسمه من التمييز يتم ولا فرق على هذه الطريقة بين الافراز والبيع (قول المتن بقيت) وفيه
وجه انها تبطل نظرا لتفرق في البسيط وله التفات إلى فريق الصفقة قال الزركشي وهو من جهة على
القول به في المسئلة قبلها

﴿ كتاب الشهادات ﴾

(قول المتن شرط الشاهد) أي فلا بد من تأويل في البتة أو الخبر (قول المتن مسلم) خرج الكافر لقوله تعالى
ذوي عدل منكم واشترط الحرية لأن مخاطبة الآية الأحرار بدليل اذا تدابروا ولقوله تعالى عن رضون من
الشهداء وانما يرتضى الأحرار وأيضا فنقد القول على التفرع ولاية وخالف أحمد فقبل شهادة الرقيق
واختاره ابن التمر وغيره وأما الصبي فلا لأنه لا يقبل اقراره على نفسه فشهادته على غيره بالأولى وقبل مالك
شهادة الصبيان في الجراحات التي تقع بينهم ما تفرقوا (قول المتن مروءة) هي الاستقامة

(قول)

جمع شهادة وتحقق بشاهد ومشهود له ومشهود عليه ومشهود

به وتأتي الأربعة وما يتعلق بها (شرط الشاهد مسلم حرم مكلف عدل ذو مروءة غير متمم) فلا تقبل شهادة أعدادهم وسكت عن النطق

كل منها (و) اجتناب
(الاصرار على صغيرة)
فبارتكاب كبيرة أو اصرار
على صغيرة من نوع أو أنواع
تقتضي العدالة إلا أن تطلب
طاعات المصروع على ما أمر
عليه فلا تقتضي العدالة عنه
ومن الكبائر القتل والزنا
واللواط وشرب الخمر القمار
للسكر وغيره والسرقة
والقذف وشهادة الزور
ومن الصغائر النظر إلى
ملاي يجوز والنية والسكوت
عليها والكذب الذي
لا حد فيه ولا ضرر
والاشراف على بيوت
الناس وهجر المسلم حقوق
ثلاث والجلوس مع الفساق
ابتناسا لهم (ويحرم اللعب
بالرد على الصحيح) الحديث
أبي داود من لب بالرد
فقتل عصى الله ورسوله
وفي حديث مسلم فكانما
غرس يده في لحم خنزير
ودمه أي وذلك حرام
والثاني يكره كالشطرنج
(ويكره) اللعب (بشطرنج)
بكسر أوله المعجم والمهمل
وقته لانه صرف العمر
إلى الملاي جدي (فإن شرط
فيه مال من الجانبين) أي
أن من غلب من اللاعبين
كان له على الآخر كذا
(قمار) محرم فقد به

الشاهد فكذلك ومن شهد بأقرار مع علمه بخلافه بالمناعية الإخبار به (قوله وشرط العدالة) أي حالة
الأداء مطلقا إلا في النكاح فحالة العقد أيضا وهي ملكة راسخة في النفس تمنع صاحبها من ارتكاب
ما يبطلها وتحقق أي تظهر تلك الملكة بخلاف كره المصنف كما أشار إليه الشارح (قوله واجتناب الاصرار
على صغيرة) بأن يصر على الترك فترك المصراع عليه اصرار والعزم على الكبيرة صغيرة نعم أن غلبت طاعات المصروع
على معاصيه لم ترد شهادته ومعنى غلبتها مقابلة الفرد بالفرد من غير نظر إلى المضاعفة قال شيخنا وفيه بحث
بقول ابن مسعود وروى مرفوعا أيضا ويل لمن غلبت وحداه على عشراته فتأمل وراجع (قوله من نوع
أو أنواع) راجع للكيرة والصغيرة (قوله ومن الكبائر) أشار إلى عدم حصرها فيما ذكره وقد
اختلف في عددها وفي حدها وكل منظور فيه فقيل في عددها سبعون وقيل سبعمائة وقيل غير ذلك وقيل في
حددها أنها ما توجب الحد وقيل ما فيها عيب شديد وقيل غير ذلك ومنها تقديم الصلاة على وقتها وتأخيرها
عنه بغير عذر وقال بعضهم أن هذه من الصغائر ومنها ترك تعلم فرض عيني في بيع أو تجارة أو صلاة وإن بحث
باعتقاده بأن لا يستند بفرض فحاشا أو وضوء كذلك وغير ذلك فقد شهد أنه حيث قصر فيه (قوله القتل) أي
العمد ولو لكافرا أو لنفسه ولو متهرا كالزاني المحسن (قوله واللواط) وكذا إتيان البهائم على المعتد (قوله
القمار للسكر وغيره) أو القمار المسكر من غير الخمر (قوله والسرقة) أي لا يقطع به ودونه صغيرة ومنها
التصيب وقال شيخنا أنه كبيرة مطلقا كما مر (قوله والقذف) ولو تير محسن خلافا للحليمي نعم قال
ابن عبد السلام قذف المحسن في خلوة بحيث لا يسمعه إلا الله والحفظة ليس بكيرة موجبة للحد لا تنفاه
المفسدة اه وحيتنذ فهي من الصغائر وعليه فيمكن فيه الاستغفار لاتهم بلوغ صاحبها فراجع (قوله
وشهادة الزور) ولو بآيات فلس أو نفيه ان كانت عندها كم والافني كونها كبيرة ترد والزيور كذلك
وهو مما كاتلحط والنية كبيرة مطلقا وهي نقل الكلام بين الناس ولو كفار الفساد مع العلم بأنه للفساد
وان لم يقصد به الفساد واليمين الفاجرة كبيرة ان كان فيها اقتطاع مال وان قل كما مر والافصيرة وقطعة الرحم
وعقوق الوالدين وضرب المسلم بغير حق ونسيان القرآن (قوله والنية) بكسر أوله وهي ذكر الشخص
المسلم بما يكره وان كان فيه وهي في أهل العلم والقرآن العاملين بهما والافصيرة (قوله والاشراف الخ)
وان لم يوجد نظر قال شيخنا وهذا من الصغائر كالذي بعده (قوله وهجر المسلم) أي بلا سب شرعي
والافيجوز ولو في جميع الدهر (قوله ويحرم اللعب بالنرد) أي ومن الصغائر كالذي بعده ما يأتي والنرد
هو المعروف الآن بالطولة أو الطاولة بفتح أوله المهمل فيها والحق بها كل ما يعتمد الخارج كلب الطلاب
المعروف ويحرم المنقلة التي معها شيخنا الرمل وسيا أي عنه خلاف هذا فقل هذا مجموع عنه عنده (قوله
ويكره اللعب بشطرنج) ان كان من يستند حله والاحرم لاعاته على عمل لا يمكن الانفراد به
وبذلك فارق عدم حرمة الكلام مع المالك في وقت خطبة الجمعة (قوله وقته) أي أوله المعجم
والمهمل (قوله لا يجدي) أي لا ينفع (قوله قمار محرم) قال شيخنا الرمل والمحرم العقد وأخذ
المال لانه غصب من الجانبين أو أحدهما وأما اللعب فهو باق على كراهته وإنما عزر عليه الحاكم
المعتد للحرمة عملا باعتقاده لكن تقدم عنه حرمة المنقلة مع الطلاب وهو يخالف هذا فراجع

(قول المتن وشرط العدالة) أي فهي الملكة وهذه شروط تحققها (قول الشارح فلا تقتضي العدالة عنه)
قال بعضهم بشرط أن يؤمن أتباعه لمواه عند الغضب (قول المتن ويحرم اللعب الخ) وهو صغيرة (قول المتن
ويكره الخ) ذهب الأئمة الثلاثة إلى التحريم (قول الشارح فلا ترد به الشهادة) ظاهره ولو بالمرّة الواحدة فتكون

الشهادة بخلاف ما إذا شرط من جانب أحد اللاعبين أي ان غلب بعضهم أوله بذلك لا خروا ان غلب أسك فليس يقار فلا ترد به الشهادة لكه
عقد مسابقة على غير القتال

لما فيه من تنشيطها للسير وإيقاظ النوام (ويكره القناء) بكسر القين والد (بلا آله وسباعه) لما فيه من اللهو (ويحرم استعمال آله من شعار الشربة) الخمير (كظبور وعود وصنج ومزمار عراقى واستماعها) لأنها تطرب (لا يراعى فى الأصح) لأنه يشتط على السير فى السفر (قلت الأصح تحريمه والله أعلم) قال فى الروضة بعد تصحيحه أيضا وهو هذه الزمارة التى يقال لها الشبابة ويجوز دف لعرس وختان وكذا غيرها (عما هو سبب لظاهر السرور) فى الأصح وإن كان فيه جلاجل) فى واحد من الثلاثة وقيل لا يباح ما هو فيه فى واحد منها ومقابل الأصح فى الثالث لا يجوز الحالى عنها فيه (ويحرم ضرب الكوبة وهى طبل طويل ضيق الوسط) واسع الطرفين حديث إن الله حرم الحر والميسر والكوبة رواه أبو داود وابن حبان والمعنى فيه التشبه بمن يتادضربه وهم المختنون قاله الامام (لا الرقص إلا أن يكون فيه تكسر

(قوله فلا يصح) أى وهو حرام وأخذ المال فيه كبيرة كما نرى يحرم اللب بكل ما عليه صورة محرمه وبكل ما فيه أخراج صلاة عن وقتها أو اقترن بفحش (قوله ويباح الحداء) بضم أوله المهمل وكسر مع اللد وقبل الألف دال مهملة وقال النووى هو مندوب وهو المختنم (قوله من رجز) بحجم قبلها مهملة وبها معجمة نوع من الشعر وقيل الحداء تحسين الصوت بالشعر (قوله ويكره القناء) بكسر أوله والمد فان قصر فهو ضد الفقر وإن مد مع الفتح فهو معنى النفع ومحل كراهة الأول ما لم يخف منه فتنة كما هو فى الإفحش والتفنى بالقرآن حرام قال الماوردى مطلقا لاجراجه عن نهجه القويم وقيدته غيره بما لا يصل به إلى حد لم يقل به أحد من القراء (قوله بلا آله) أما بهاء فيحرم وقال شيخنا الرملى كالزركنى بحرمة الآلهة دونة على قياس ما مر عنه (قوله وسباعه) أى استماعه فلا يحرم بلا قصد (قوله كظبور) بضم أوله ومثله الرابة المعروفة وقطع الصبى ونحو القناجين ونحو ذلك (قوله وصنج) بفتح أوله ويقال له الصفاقين وهما من صفر أى نحاس تضرب احداهما على الأخرى وقيل من صفر عليه أوتار يضرب بها وما قيل عن بعض الصوفية من جواز استماع الآلات المطربة لما فيها من النشاط على الله كراؤ غير ذلك فهو من تهوهم وضلالهم فلا يصول عليه نعم يجوز لتعوم مرض بقول طيب عدل (قوله ومزمار عراقى) بكسر الميم أوله وبها زاي معجمة ساكنة وهو ماله بوق والقالب أنه يوجد مع الأوتار ولومن حشيش رطب كالبرسيم ونحوه (قوله لا يراعى) بتحتية مفتوحة فراء مهملة ثم ألف ثم عين مهملة (قوله قلت الأصح تحريمه) وهكذا استماعه (قوله يقال لها الشبابة) وهى مالبس لها بوق ومنها المأصول للشهور والسفارة ونحوها (قوله ويجوز دف) بل يندب على المختنم ولومع الجلاجل وهو بضم اللام الفصح من فتحها وتشديد القاء واستماعه مثله (قوله جلاجل) جمع جلاجل كقند والمراد بها الخلق التى تجعل داخل دائرة الدف والقطع العراض التى تؤخذ من صفر وتوضع فى خروق دائرة (قوله وقيل لا يباح الخ) فى ذكر هذا الوجه اعتراض على المصنف حيث لم يذكر ما يدل عليه على قاعدة رجوع الخلاف لما بعد كذا واليه أشار الشارح بقوله ومقابل الأصح فى الثالث وقيدته بالحالى عنها لا محل أفراده عن الأولين لجواز الحالى فيهما جزما لا يقال يلزم على ذلك أن الوجه الثالث يقول بحرمة الحالى عن الجلاجل ويحل غير الحالى عنها لا نقول يحتمل أن القائل به هو بعض القائلين بالوجه الثانى فهو محرم مطلقا وإنما قيد بالحالى لأنه محل تفرده عنهم ويحتمل أنه ثبت عنده أن الدف الوارد كان فيه الجلاجل فقيد الحل به لوروده ومنع الحالى رجوعا إلى أصل النفع فى آلات الملاهى فتأمل (قوله الكوبة) بضم الكاف وسكون الواو قبل الموحدة (قوله واسع الطرفين) أو أحدهما (قوله المختنون) بكسر النون فى الأشهر ويختصها على الأصح أى المتشبهون بحركات النساء كما سيأتى بعده (قوله لا الرقص) فلا يحرم ولا يكرهه (قوله فيحرم) أى على الرجال والنساء وما ورد من أنه ^{يكره} وقف لعائشة يسترها حتى تنظر إلى الحبيشة وهم يلعبون ويرقنون والزفن بالزاي المعجمة والفاء الرقص محمول على أنه كان يغير تكسر وما قيل عن بعض الصوفية بجوازه مع التكسر فهو كذب محض وخيال باطل أو محمول على ما

كبيرة وصرح فى شرح المنهج بأنه صغيرة (قول المتن وصنج) وهو الذى يتخذ من صفر يضرب بأحدى الصنجتين على الأخرى (قول المتن قلت الأصح تحريمه) لأنه يطرب بانفراده (قول المتن لا الرقص) قال ابن أبى النعمان لورفع رجلا وقد على الأخرى فرحاً بنعمة الله تعالى عليه إذا هلع به شئ أخرجه وأزعجه عن مكانه فوثب فراراً من غير مراعاة تزيين فلا بأس به

(وانشاده) واسماعه (الأن يهجو) فيه ولو بما هو صادق فيه (أو يفحش) فيه بضم الياء وكسر الحاء (أو يعرض) وفي الحرر وغيره يشيب فيه (بأمرأة معينة) أو غلام معين فيحرم وترد به الشهادة بخلاف الميمين لأن التشيب صنعة وغرض الشاعر تحسين الكلام لا تحقيق المذكور (والمروءة) للشخص (تخلق يخلق أمثاله في زمانه ومكانه فلا كل في سوق) والشرب فيها لتعير سوق الا اذا غلبه العطش ومثله الجوع (والمشى) فيها (مكشوف الرأس) أو البدن غير المورة (٣٢١) عن لا يلبق بمثله (وقبله زوجة وأمة)

له بحضرة الناس واكثر حكايات مضحكة بينهم (وليس فقيه قباة وقلنسوة حيث) أي في بلد (لا يعتاد) للفقير (وا كباب على لب الشطرنج أو) على (غناء أو سماعه وادامة رقص يسقطها) أي المروءة (والامر فيه) أي في مسقطها (يختلف بالأشخاص والاحوال والأما كن) فيستقيح من شخص دون آخر وفي حال دون حال وفي بلد دون آخر كما علم مما تقدم (وحرقه دنيئة) بالهمز (كحجامة وكنس ودينغ مما لا يلبق به) بالقوانيئة (نسقطها) لاشعارها بالحسنة (فان اعتادها وكانت حرقه أيه فلا) نسقطها (في الاصح) والثاني نعم لما تقدم قال في الروضة لم تعرض الجمهور لهذا القيد وينبغي أن لا يتقيد بصنعة آباءه أي المذكور في الشرح بل ينظر هل يلبق به هو أم لا (والتهمة) بضم التاء وفتح الهاء في الشخص (أن يجر اليه) بشهادته (تفعأ أو يدفع عنه) بها (ضرر اقترب شهادته لبعده) للأذن له كما في الحرر وغيره (ومكانه) وغريم له ميت أو عليه حجر فلس وبما هو وكيل فيه ويرأى من ضمنه) هو (و بجراحة موروثة) غير أصله وفرعه قبل ان يملكها لانه لو مات كان الارش له (ولو شهد لورث له مريض أو جريح بال قبل الاندمال) وهو غير أصل وفرعه (قبلت) شهادته (في الاصح) والثاني قال لا كالجراحة للتهمة و فرقا الاول بأن الجراحة سبب الموت الناقل للحق اليه بخلاف المال وسد الاندمال تقبل قطعا لا تنفاه التهمة (وترد شهادة

ليس بالاختيار (قوله الأن يهجو) هذا وما بعده مقيد بغير حر في ومرتد (قوله بأمرأة) أي غير حليته فلا يحرم فيها إلا أن تأذت به وتسقط مروءته بذلك ما يندب اخفاؤه منها (قوله أو غلام) أي أمرد (قوله) فيحرم وترد به الشهادة راجع للمهجو وما بعده (قوله للميمين) أي المرأة والامرء على العتد فيه والمراد بالابهام عدم معرفته ولو بقرينة حاله أو مقالته (قوله والمروءة) وهي لغة الاستقامة مطلقا وعرفا مذكوره (قوله يخلق أمثاله) أي الاخلاق للباحة غير للزريه ويحرم تعاطي مسقط للشهادة لمن عنده شهادة وقصد اسقاطها والافلاحرمة كذا قاله شيخنا وفيه بحث يعلم بما يأتي (قوله والمشي) أي مثلاف كشف الرأس كاف (قوله وقبله الخ) أي لا كرام وخلا عن دناءة أوروبية ولا يرد تقبيل ابن عمر رضي الله عنه أمته التي وقعت في سهمه بحضرة الناس لما قال الزركشي ان ذلك كان لأجل صورة الاستحسان أولاه ظن أنه ليس من هناك ينظر اليه أولان المرة الواحدة لا تسقط للمروءة كما نص عليه انتهى والوجه أن يقال انه فعل ذلك لأجل التشريع لانه قصد به اجماع الصحابة عليه ولتلك صارجا كما ذكر في محله (قوله) حكايات مضحكة أي فعلها تصنعها لطبا والمراد كثرتها عرفا فلا يرد ما ذكر عن بعض الصحابة وغيرهم (قوله قباة) هو الفتوح من امامه وخلفه سمي بذلك لاجتماع طرفيه وأما القباة للجمهور الآن الفتوح من امامه فقط فقد صار شعار الفقهاء ونحوهم (قوله وا كباب) أي مداومة عرفا (قوله أو غناء) منه أو عنه كاتخاذ امرأة تغني للناس (قوله وحرقه) سميت بذلك لانحراف الشخص اليها التكبس وهي أعم من الصناعة لاعتبار الآلة في الصناعة دونها (قوله دنيئة) فالحرمة أولى كالكاهن والعراف والصور ويلحق بها حمل نحو طعام الى نحو بيته والتشفي في نحو كل وليس لا بقصد الاقتداء بالسلف (قوله) تسقطها وان قرره فيها كما مثلا (قوله فان اعتادها) بأن تلبس بها مدة يحكم العرف بكونها صارت حرقه (قوله وينبغي أن لا يتقيد الخ) هو للعتد (فرع) تندب التوبة من مسقطات المروءة وهل يعتبر فيها مضي سنة كغيرها مما يأتي أو يكفي مضي زمن يقضي العرف بنفيها عنه أو لا يعتبر ذلك راجعه (قوله) أن يجر الخ أي أن يظهر حالة الشهادة أن فيها جرح تقع له فبشهادته لا يخ له ابن حالة الشهادة مقبولة وان مات الابن بعدها (قوله وغيره) أي غير المأذون له فهو إشارة لكون عبارة المصنف أولى (قوله وغريم له ميت أو عليه حجر فلس) أي أن يشهد بمال عين أو دين كما قاله ابن حجر وشيخنا واعتمد ملديونه لليت أولمديونه المحجور عليه بالفلس وان لم تستغرق الديون تركه لليت أو مال المحجور لانه لما تعلق حقه بالمال فيهما فكأنه يشهد بنفسه ويرى ما يظهر غريم آخر لليت أو المحجور وخرج بذلك غريمه للوسر أو المعسر قبل موته لتعلق حقه بالثمة (قوله وبما هو وكيل فيه) لانه ثبت لنفسه ولاية على اليهودية نعم ان شهادته بعد

(قول المتن الأن يهجو) عليه حمل حديث لأن يمتلى جوف أحدكم الحديث (قول المتن أو يفحش) أي يمدح الناس ويظهرهم متجاوزا الحد في ذلك (قول المتن قباة) سمي بذلك لاجتماع طرفيه وكل شيء مقبولة فقد جمعت طرفيه (قول المتن وبما هو وكيل فيه) لو عزل فان كان قد خاضع لم تقبل شهادته والا قبلت

(٤١) - (قليوبي وعميرة) - راجع

يدفع عنه) بها (ضرر اقترب شهادته لبعده) للأذن له كما في الحرر وغيره (ومكانه) وغريم له ميت أو عليه حجر فلس وبما هو وكيل فيه ويرأى من ضمنه) هو (و بجراحة موروثة) غير أصله وفرعه قبل ان يملكها لانه لو مات كان الارش له (ولو شهد لورث له مريض أو جريح بال قبل الاندمال) وهو غير أصل وفرعه (قبلت) شهادته (في الاصح) والثاني قال لا كالجراحة للتهمة و فرقا الاول بأن الجراحة سبب الموت الناقل للحق اليه بخلاف المال وسد الاندمال تقبل قطعا لا تنفاه التهمة (وترد شهادة

عاقلة بفسق شهود قتل) يحملونه من خطأ أو شبهة بخلاف شهود اقرار بذلك أو شهود محمود كرهذه المسائل هنا مع تقديمها في كتاب دعوى
الدم لا بد تكرار الالتماس (و) ترد شهادة (غرماء مفلس بفسق شهود دين آخر) لا يتم بدفعون بها ضرر المراجعة (ولو شهدا) أي
الشاهدان (لاثنين بوصية) من ركة (فشهدا) أي الاتان (لشاهدين بوصية من تلك التركة قبلت الشهادتان في الاصح) والثاني المنع
لاحتمال المواطاة ويدفع بأن الأصل (٣٢٢) علمهما مع أن كل شهادة منفصلة عن الأخرى (ولا تقبل) الشهادة (لأصل

ولا فرع) للشاهد (وتقبل)
منه (عليهما وكذا) تقبل
من اثنين (على أيهما
بطلاق ضرة أمهما أو قذفها
في الاظهر) والثاني المنع
فانها تخرج نفعا الى الأم
فالقذف محوج الى اللعان
المسبب للفراق والاول قال
لا عبرة بمثل هذا الجر ولا
تقبل لمكاتب أصل أو فرع
ومأذونهما (واذا شهد
لفرع) أو أصله (وأجنبي
قبلت الاجنبي في الاظهر)
من قولي تفريق الصفقة
والثاني لا تفريق فلا تقبل
له (قلت) أخذ من الرافعي
في الشرح (وتقبل لكل
من الزوجين) من الآخر
(ولأخ) من أخيه
(وصديق) من صديقه
(والله أعلم) ادلائمة (ولا
تقبل من عدو) لشخص
عليه (وهو من بغضه
بحيث يتمنى زوال نعمته
ويحزن بسروعه ويفرح
بمضيته) وذلك قد يكون
من الجانبيين وقد يكون
من أحدهما (وتقبل له)
أي العدو (وكذا عليه في
عداوة دين ككافر

عزله ولم يكن خاصم قبله قبلت فان كان خاصم قبله لم تقبل قال شيخنا الرملي وكذا بعده قال بعضهم ولعله أراد
بالخاصمة المنازعة وليس مراداً بل انما المراد بها الدعوى منه أو عليه فتأمل هو يجري هنا ما مر في شهادة الحاكم
بحكمه بعد عزله (فرع) تقبل شهادة أصل الوكيل وفرعه له بالوكالة (تنبيه) الوصي والقيم
كالوكيل لكن ينظر ما صورة الوصي راجحه (قوله عاقلة) ولو فقراء (قوله مفلس) أي محجور فليس وان كان
عند القرماء هون تفي ديونهم لاحتمال ظهور غرماء غيرهم (قوله بوصية) أو اقرار أو دين (قوله لأصل ولا
فرع) ولو برشد أو تزكية أو على بعض له آخر نعم ان لم يكن الحق للشهود له قبلت كما مر ادعى شيئاً لبيت
للأل أو ناظر ادعى شيئاً للوقف أو ولي ادعى شيئاً للمولى أو وكيل ادعى شيئاً لوكله فشهد لواحد منهم أصله أو فرعه
بذلك (قوله وتقبل منه) أي حيث لا عداوة (قوله بطلاق) أي بآث وكنار جرحي قطعاً ومحلها ما لم تكن الأم
هي الدعية (قوله لفرع الخ) المراد ما لجمع في شهادته بين من تقبل له ومن لا تقبل سواء قدم الاول
على الثاني أو عكسه (قوله من الزوجين) وعليه نعم لا تقبل شهادة عليها زناها مع ثلاثة غير مولا لها بأن فلانا
قذفها (قوله من عدو لشخص عليه) قال شيخنا الرملي ومنه شهادة عدو الوارث بدين على ميتة ولا تقيد
العداوة بزمن فلو بالغ في خصامة شخص عند ارادة الشهادة عليه مثلاً فرد عليه لم تقبل شهادته عليه وان لم
يرد عليه قبلت ولا تقيد بشخص أيضاً فقاطع الطريق عدو لكل أحد وخرج بالشهادة عليه الشهادة
لقبولة (قوله يتمنى زوال نعمته) أي مطلقاً فان تمنى زوالها الى نفسه فهو الحسد (فرع) قال ابن
عبد السلام لو شهد لأصل أو فرع أو على عدو أو شهد فاسق بحق يعله والحاكم يحفل بذلك فالتحار جوازه قال
بعضهم بل يجب اذا تمين طريقاً لا اتصال الحق (قوله أي غير سني) وهو من يخالف ما عليه الامامان أبو الحسن
الأشعري وأبو منصور لما ترى بدي بضم المثناة الفوقية لانهما على ما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه
(قوله كنكرى صفات الله) ولوالذاتية (قوله لما قام عندهم) أي من التأويل فقبلت شهادتهم وان
استحلوا دماءنا وأموالنا لعنهم فيما لم يعلم بحجى الرسول بضرورة وتقبل شهادة الناعية على المعتمد كروايته
وهو من يدعو الناس الى بدعته ولا تقبل شهادة الخطابي لئلا يأن لم يذكر فضل نفسه كرايته فعل كذا أو سمعته
قاله فان ذكره أو شهد لغيره قبلت وهو المنسوب الي أي خطاب الأسد الكوفي كان يقول بألوهية جعفر
الصادق فلما مات جعفر ادعى الألوهية لنفسه وهم يستقنون أن أصحابهم لا يكذبون (قوله لا يضبط) أي دائماً
أو غالباً ما لم يبين السبب ويندب للحاكم استفضاله فيه (قوله ولا مبادر) ولو في مال يتيم أو زكاة أو كفارة

(قول الشارح والثاني المنع) لو حكم بشهادة الاولين ثم شهد الآخرون فالظاهر اختصاص الرد بالتأخر على هذا
(قول المتن لأصل) لو ادعت المرأة الطلاق فشهد لها ابناها لم تقبل ولو شهدا حسبة من غير دعوى قبلت روضة
(فرع) لو شهد على الميت وهو عدو الوارث فوجهان (قول المتن وتقبل لكل من الزوجين) لان شهادة
الأخ تقبل مع وجود النسب فمع وجود السبب أولى (قول المتن الحسبة) سميت بذلك لان صاحبها يحتسبها
عند الله لازالة الفاحشة ثم الدليل عليها خبر الأخرى كخبر الشهود الذي يأتي بشهادة قبل أن يسئلها وقصة

الشهود

ومبتدع) أي غير سني (وتقبل شهادة مبتدع لانكفره) ببديعه كنكرى صفات الله وخلق

أفعال عبيده وجوارز رؤيته يوم القيامة لا اعتقادهم أنهم مصيبون في ذلك لما قام عندهم بخلاف من نكفره ببديعه كنكرى حدوث العالم
والبعث والحشر للاجسام وعلم الله بالمعدوم والجزئيات لا تكرارهم بعض ما علم بحجى الرسول بضرورة فلا تقبل شهادتهم (لامفعل لا يضبط ولا
مبادر) بالشهادة قبل أن يسئلها فكل منهما منهم ويستثنى من الثاني ما ذكر في قوله (وتقبل شهادة الحسبة في حقوق الله تعالى)

كالصلاة والزكاة والصوم بأن يشهد بتركها (وفيما له فيه حق مؤكّد كطلاق وعشق وغفوعن فصاص وبقاء عدة وانقضائها) بأن يشهد بما ذكر
 ليمنع من مخالفة ما يترتب عليه (وجذله) تعالى بأن يشهد بموجبه والأفضل فيه الستركحد (٣٢٣) الزنا والسرقة وقطع الطريق (وكذا

النسب على الصحيح) لأن
 في وصله حقا لله تعالى
 والثاني قال هو حق لآدمي
 وحقه كالتصاص وحد
 القنف والبيع والافرار
 لا تقبل فيه شهادة الحسبة
 وصورتها مثلا أن يقول
 الشهود ابتداء للقاضي تشهد
 على فلان بكذا فأحضره
 لشهد عليه فان ابتدأوا
 وقالوا فلان زني فهم قذفة
 وأما تسمع عند الحاجة إليها
 فلو شهد اثنان أن فلانا أعتق
 عبده أو أنه أخو فلانة من
 الرضاع لم يكف حتى يقول أنه
 يسترقأ وأنه يريد نكاحها
 وما تقبل فيه هل تسمع فيه
 الدعوى قيل لا اكتفاء
 بالينة وقيل نعم لأن الينة
 قد لا تساعدو يراد استخراج
 الحق باقرار للدعي عليه
 (ومنى حكم) القاضي
 (بشاهدين فبانا كافرين أو
 عبيدين أو صبيين نقضه هو
 وغيره) لتيقن الخطأ فيه
 (وكذا فاسقان في الأظهر)
 كما في المسائل المذكورة والثاني
 لا ينقض لان قبولها بالاجتهاد
 وقبول يئنة فسقهما
 بالاجتهاد ولا ينقض الاجتهاد
 بالاجتهاد وعورض بأن
 الحكم بالاجتهاد ينقض بخبر

أو وقف أو غائب أو غير ذلك بل ينصب القاضي من يدعي ثم يطلب البينة ولا يحتاج الى حضور خصم ولو أعاد
 للبائر شهادة قبلت (وتنبه) علم عامر أنه لا يشترط في الشاهد معرفته بفروض الصلاة والوضوء مثلا
 اذ لم يقصر في العلم وأنه لا يضر توقفه فيها اذا ادعاهما جازما بها ولا غير ذلك من غير ما تقدم (قوله كالصلاة)
 وكالحج ولو عن ميت ونحوه (قوله كطلاق) ولو في خلع لا في ماله (قوله بقاء عدة وانقضائها) واستيلاد
 واسلام وبلوغ وسفه ووقف ووصية لامين فيها ونحوه رضاء ومصاهرة والثابت في الوقف أصله لا شروطها
 مالم يذكرها الشاهد (قوله مثلا) هو راجع الى لفظ تشهد والى ابتداء والى فأحضره ويكفي أشهد وأنا
 شاهد أو عندي شهادة أو معي شهادة ولا يضر تقدم دعوى فاسدة كعبد بن ادعيا أن سيدهما أعتق
 أحدهما ولا يضر السكوت عن فأحضره مع أنه لا يحتاج الى احضاره الا ان كان بمسافة لا يحكم فيها على
 غائب ولا فقيه مافى القضاء على الغائب وعليه يحمل ما في شرح شيخنا تبعال ابن حجر (قوله فهم قذفة) أي
 مالم يصلوه بقولهم فأحضره الخ (قوله وقيل نعم الخ) وهو للتمسك لا في محض حدود الله تعالى (قوله فبانا)
 أي ظهر ولو بينة أنهما كانا وقت الحكم على ما ذكر بخلاف ماله كانا قبلها أو صار ابده ولا يضر طر وموت
 أو جنون أو اغماء أو غمي أو خرس (قوله نقضه) قال شيخنا بمعنى أن بطلانه لا يتوقف على صيغة نقض
 ولا غيره (قوله وكذا فاسقان) ولا بد في شهادة يئنة الفسق من ذكر التاريخ لاحتمال طر وه بعد الحكم
 (قوله لأن قبولها بالاجتهاد الخ) قيل للنهي أن القاضي اجتهد في ثبوت عدالة الشاهدين ليرتب الحكم
 عليهما واجتهد في رد عدالة الشاهدين بالفسق ولا ينقض اجتهاد باجتهاد وقيل للنهي أن شرط العدالة في
 الشاهد ثابت بالاجتهاد مطلقا وقيل غير ذلك (قوله ينقض بخبر الواحد) فخير الاثنين كما هنا أولى (قوله ولو
 شهد كافر) أي ليس مخفيا كفره ولا فلا يقبل لبقاء التهمة (قوله أو عبدا أو صبي) أو أعمى أو أخرس
 (قوله بعد كماله) باسلام وحرية وبلوغ وإحصار وطلاق ومثله مبادرة كإمر (قوله أو فاسق تاب) بعد
 شهادته ثم أعادها فلا تقبل ومثله شهادة عدو أو سيد أو ظالم مروءة وقيد شيخنا الفسق بالحق والاقبلت
 حالا وكذا مرتد أسلم (قوله وتقبل شهادته) أي الفاسق في غيرها ومثله حارم للرؤية (قوله بسنة) أي
 تقريرية على الأوجه نعم يكفي في غيبة بصيرة لم تبلغ صاحبها استغفار ولو بلغته بعد الاستغفار فالوجه بقاؤها

الشهود على الغيرة بن شعبة (فرع) لافرق في الشهود عليه بين كونه حاضرا أو غائبا (فرع) أكل رجلان
 في آخر رمضان ثم جاءا وشهدا أنه يوم العيد قال بعضهم تنجبه علم القبول لأن لها في ذلك غرضا (قول المتن
 كطلاق) يدل على أن الغلب في حق الله تعالى عدم ارتفاع ما يقع منه وان تراضى عليه الزوجان (فرع) لا تقبل
 في التذير وتطبيق العتق أو الطلاق (فرع) العتق الضمني لا تقبل فيه شهادة الحسبة لأن الغرض فيه الملك ثم
 يشبه العتق بخلاف الخلع (قول المتن وبقاء عدة) كذلك البلوغ لما يترتب عليه من التكليف (قول المتن فبانا)
 أو أحدهما وقت الحكم أو الشهادة فلو شهدا بنفسهما ولم يؤثر خال ينقض الحكم لاحتمال الطريان (قول المتن
 نقضه هو وغيره) قضيته توقف الأمر على النقض قال في البحر وهو للنسب لكن الامام والنزالي قالوا للنهي
 بالنقض تبين عدم النفوذ فان القضاء الحكم عندنا وانما هو اظهار خلافا لآبي حنيفة (قول الشارح لتيقن
 الخطأ فيه) قضية هذا أن محل النقض اذا لم يكن الحاكما يرى ذلك والافلا نقض أي الا أن يكون ذلك مخالفا
 لدليل من قياس جلي أو غيره (قول المتن وكذا فاسقان) لو قال أكرهني السلطان على الحكم بقولهما وكنت
 أعلم فسقهما قبل من غير بينة (قول الشارح وقيل تقدر بستة أشهر) التي في تعليق البغوى خمسون يوما

الواحد (ولو شهد كافر أو عبدا أو صبي ثم أعادها بعد كماله قبلت أو فاسق تاب) بعد ما أعادها (فلا) تقبل منه لأنه منهم في ذلك بخلافهم (وتقبل
 شهادته في غيرها) بشرط اختباره بعد التوبة لمدة يظن بها صدق توبته وقدرها إلا كثرون بسنة وقيل تقدر ستة أشهر وقيل لا تقدر
 بعدة ويختلف الظن بالأشخاص وأمارات الخلق (ويشترط في توبة مصيبة قولية القول

فيقول وأنا نادم عليه ولا أعود اليه (وكذا (٣٣٤) شهادة الزور) يقول فيها على وزان ذلك شهادة في باطله والقاذف (مثلا) قذفي باطلا وأنا نادم

عليها ولا أعود اليها (قلت)
أخذا من الرافعي في الشرح
(و) للعصية (غير القولية)
كالزنا والشرب والسرقة
(يشترط) في التوبة منها (إقلاع)
عنها (وندم) عليها (وعزم
أن لا يعود) اليها (ورد
ظلمة آدمي أن تعلق به
والله أعلم) من مال وغيره
فيؤدي الزكاة مستحقها
ويرد المصوب إن بقي وبده
أن تلف مستحقه ويمكن
مستحق القصاص وحد
القذف من الاستيفاء وما
هو حقه تعالى كالزنا والشرب
أن لم يظهر عليه أحد فله أن
يظهره ويقر به ليقام عليه
الحد وله أن يستر على نفسه
وهو الأفضل وإن ظهر فقد
فات الستر فيأتي الإمام
ويقر به ليقم عليه الحد
(فصل) (لا يحكم بشاهد)
واحد (إلا في هلال رمضان)
فيحكم به فيه (في الأظهر)
كما تقدم في كتاب الصيام
وذكره هنا للحصر فيه
لا يعد تكرارا (ويشترط
للزنا أربعة رجال) قال تعالى
والذين يرمون المحصنات ثم
لم يأتوا بأربعة شهداء الآية
(وللاقرار به اثنان) كغيره
(وفي قول أربعة) كفعله
ولا يثبت اللواط واثنان
البهيمة الأربعة وفي وجه
من طريق يثبتان باثنين
ولا بد في الشهادة بالزنا من

(قوله فيقول) أي عند القاضي أن وصلت اليه نعم لا يشترط القول في نحو يا خذير يا ملعون (قوله في
التوبة منها) أي ومن القولية أيضا (قوله وعزم على أن لا يعود) وعدم وصوله إلى حالة الفراغ وعدم
طول الشمس من مغربها (قوله من مال) بينه أو بيده أو بالعزم على رده إذا قدر و برده لمستحقه
أو وارثه أو لحاكم ثقة والأقوال المرفوعة (فرع) يجب التوبة فورا من كل ذنب ولو صغيرة وإن أتى
بمكفر لأن هذا بالنسبة لآخره وتصح من ذنب دون آخر وتكرر بتكرره لا بتذكرة وإذا تاب في قتل
قبل تسليم نفسه محت في حق الله دون حق الآدمي وإسلام للرتبة أو الكافر توبة من الكفر بشرط الندم
عليه وكذا صلاة تركها

(فصل) في بيان أنواع الشهود وتعدد الشهود وحاصل كل منها خمسة أنواع لأن الشهود إما أربعة
من الرجال أو رجلان فقط أو رجل واحد أو رجل وامرأتان أو أربع نسوة واليمين مع الرجل مؤكدة والأول
في نحو الزنا والثاني فيما يطالع عليه الرجال والثالث في نحو هلال رمضان والرابع فيما يقصد منه المال والخامس
فيما يطالع عليه النساء غالبا كما سيأتي (قوله فيحكم به فيه) بوجوب الصوم على العموم فهو حكم حقيقة بلا
خلاف ولا يجوز نقضه وفيه رد على من ادعى أن هذا ثبوت لا حكم لأنه إنما يكون على معين وتقدم في الصوم
زيادة على ما هنا فرأى (قوله للحصر فيه) أي الحصر الحقيقي من حيث أنه حكم كما مر فلا يرد قبول
الواحد في الحرص وفي القسمة وفي ثبوت إسلام كافر ملت للصلاة عليه وتوابعها وفي أخبار النون للحاكم
بامتناع الحصر لأجل تعزيره وفي صحة الأحكام بالحج بدل رأي هلال شوال وفي صحة صوم شهر فدر صومه
بذلك وفي صحة الوقوف برفة كذلك وغير ذلك خلافا لمن خالف في بعض ذلك (قوله للزنا) أي لاتبائه
وإن لم يحجب فيه حد كالميتة وكذا اللواط واثنان البهائم وخرج باتبائه رد الشهادة به فيكفي اثنان لأنه تجزئ
بأن شهدا بنفسه وفسراه بالزنا لكان يشترط أن يقولوا انهما إنما ذكرناه لتجريح وبذلك فارق ما لو شهد
دون أربعة بزنا (قوله في فرجها) أي فلاتة إن غابت أو هذه فلا بد من تعيينها باسمها ونسبها ولا يشترط
ذكر زمان أو مكان إلا أن ذكر أحدهم فيجب سؤال باقيهم لاحتمال تناقضهم فلا حد (قوله وللمال)

أخذ من قصة للتخلفين في نبوك وأما عدم التقدير الذي هو الثالث صححه القاضي وغيرهما قال الإمام وكيف
يطمع في التقدير وهو لا يثبت الا بتوفيق (قول المتن قلت الخ) هذه الثلاثة مشترطة في العصية القولية أيضا
(قول المتن إقلاع عنها) أي بدم التلبس بالفعل حالاً و بدم التلبس بالعزم على الفعل حالاً فهو متعلق بالحال
والندم بالماضي والعزم أن لا يعود بالمستقبل قال تعالى فاستغفروا لذنوبهم ولم يصروا على ما فعلوا الأول الندم
والثاني العزم على أن لا يعود (قول المتن ورد ظلمة) روى مسلم من كان لأخيه عنده مظلمة في عرض أو مال
فليستحله اليوم قبل أن لا يكون دينار ولا درهم فأن كان له عمل أخيمه بقدر مظلمته ولا أخذ من سيئات
صاحبه وطرح عليه (فائدة) لو تلف عنده وهو مفلس وجب عليه أن يكسب لوفائه ولو انقطع خبر المظالم
ولم يعرف له وارث دفعه للإمام العادل والصدق به على قصد الترم لوعلمه

(فصل لا يحكم الخ) (قول المتن إلا في هلال رمضان) قد سلف أن آخر قول الشافعي اعتبار الاثنين (فرع)
لو شهد مسلم أن هذا النصراني أسلم قبل موته فهل يحكم بذلك من حيث الصلاة عليه ونحوها وجهان بناء على
التولي على القولين في هلال رمضان حكاه عنه في شرح المهذب وأقره (قول المتن اثنان) لأنه ليس كالشهادة
على نفس الزنا لتمكن القمر من الرجوع قال البندنجي وهذه المسئلة تتصور في موضع واحد وهو إذا قذف
رجل رجلاً ادعى القاذف على القذوف بأنه أقر بالزنا وأنكر وقضيته علم سماعها بالقرار ابتداء (فائدة)
قد تعتبر ثلاثة على وجه وذلك في العام لم يصرف له الزكاة وفي الإفلاس وفي حصة الورثة (قول المتن وعقد مالي)

كيسج واقالة وحوالة (وضمان وحق مالي كخيار وأجل رجلان أو رجل وامرأتان) لعموم قوله تعالى واستشهدوا أي فيما يقع لكم شهيدين من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان فعموم الأشخاص فيه مستلزم لعموم الأحوال المخرج منه ما شرط فيه الأربعة ومالا يكتفي فيه بالرجل والمرأتين (ولغير ذلك من عقوبة الله تعالى) كحد الشرب وقطع الطريق والقتل بالردة (أولادي) كالتقصص في النفس أو الطرف وحد القنف وما يطلع عليه رجال غالبا كنكاح وطلاق ورجعة (٣٢٥) واسلام وردة وخروج وتعديل وموت

واعسار ووكالة ووصاية وشهادة على شهادة رجلان روى مالك عن الزهري مضت السنة أنه لا تجوز شهادة النساء في الحدود ولا في النكاح والطلاق وقيس على الثلاثة باقي المذكورات بجامع أنها ليست بمال ولا يقصد منها مال والقصد من الوكالة والوصاية الراجعتين إلى المال الولاية والخلافة لا المال (وما يختص بمعرفة النساء أولا يراه رجال غالبا كبكرة وولادة وحيض ورضاع وغيوب تحت الثياب) كبرص ورتق وقرن (ثبت بمسابق وباربع نسوة) روى مالك عن الزهري مضت السنة أنه تجوز شهادة النساء فيما لا يطلع عليه غيرهن من ولادة النساء وغيوبهن وقيس بما ذكر باقي المذكورات واحتراز بقوله تحت الثياب عما قال البغوي الغيب في وجه الحرة وكفيها لا يثبت الا برجلين وفي وجه الأمة وما يبدو عند المهنة يثبت برجل

أي ويشترط بمعنى يقبل رجلان أو رجل وامرأتان وكذا رجل ويمين كما يأتي للمال وعقد مالي أي أوفسخه ومنه الاقالة وتمثيل للمنصب بها للمقدمين على مرجوح (قوله وضمان) وإبراء وقرض ووقف وصلاح وشفعة ورد بعيب ومسابقة وغصب ووصية بمال وقرار ومهر في نكاح أو وطء شبهة أو خلع وقتل خطأ وقتل صبي ومجنون وقتل حر عبد أو مسلم ذميا أو والد ولدا وسرقة لا قطع فيها (قوله وحق مالي) ومنه رهن وقبض مال ولو في كتابة ومن حقوق العقود طاعة زوجة لاستحقاق نفقة وكذا قتل كافر لسلبه وازمان صيد لملكه وعجز مكاتب وأفلاس ورجوع ميت عن تدير وأما الشركة والقراض والكفالة فكالوكالة الآتية (قوله كخيار المجلس) أو شرط أو عيب (قوله فعموم الأشخاص) في قول الله تعالى يا أيها الذين آمنوا (قوله ولغير ذلك) أي المذكور من هلال رمضان والزنا وما يقصد منه للمال أي ويشترط رجلان لغير ما ذكر (قوله كحد الشرب الخ) أي بأن شهدوا بأنه استحق الجلد بذلك (قوله وحد القنف) والتعزير (قوله وكالة) وكذا الشركة والقراض والكفالة كما مر نعم ان أراد في الشركة والقراض حصته من الربح فكالل مال ومثله دعوى المرأة النكاح لا تبارت كفاي للهركا تقدم وكذا اعتق وبلوغ وإيلاء وظهار وفسخ نكاح ورضاع محرم ومقدمات نكاح وقرار ولو من النساء وولاء واحسان وحكم وقضاء عدة بأشهر وخلع من جانب المرأة ودعوى الرقيق التدير والاستيلاء والكتابة بخلاف دعوى السيد شيئا من الثلاثة فانه من قسم المال المتقدم (قوله وما يختص) أي يشترط بمعنى يكفي شهادة أربع نسوة لما الخ (قوله ورضاع) أي من الثدي أو أن اللبن منه أما الرضاع من أمه مثلاً فلا بد من رجلين (قوله لا يثبت الا برجلين) وهو العتمد وان قلنا بحرمة نظر ذلك نعم ان قصد منه للمال فكالل (قوله وما يبدو) أي من الأمة (قوله ثبت برجل وامرأتين) وكذا برجل ويمين نعم ان لم يكن للقصد للمال فلا بد من رجلين كما في شرح شيخنا (قوله ونحوها بالنصب) أي عطقا على عيوب كالحيض والحمل فلم أنه يستثنى من عيوب النساء ما في وجه الحرة وكفيها وما يبدو عنه للمهنة من الأمة فلا يثبتان بالنساء التفردات ولا بد في الأول من رجلين ويكفي في الثاني رجلان أو رجل وامرأتان (قوله فلا يثبت برجل ويمين) ان لم يقصد منه للمال والا فكالل (تنبيه) علم بما ذكر أن المرأتين واليمين لا يثبت بهما شيء وقال الامام مالك ثبت بهما

أي أوفسخه ومنه الاقالة نعم القراض والشركة كالوكالة (قول المتن كيسج) كذا الاجارة والوقف والصلح والفرقة والمهر والوصية والجنایات الموجبة للمال ومن حق المال الرد بالعيب وشرط رهن وطاعة الزوجة (قول المتن كخيار) أي المجلس أو شرط أو عيب أو عجز مكاتب وأفلاس ونحوه (قول المتن قوله تعالى واستشهدوا) قال الزركشي نص سبحانه وتعالى على ذلك في الديون وقضا عليها غيرها والمعنى في ذلك كثرتها وعموم التأويل بها (قوله روى مالك الخ) هو مرسل ولكنه اعتضد فيما يظهر (قول المتن كبكرة) وثبوت (قول المتن وحيض) للنساء طرق في معرفته (قول المتن وغيوب) وكذا الحمل (قول النارج روى الخ) أي وأما اعتبار الأربع فلا ن كل امرأتين برجل قال الماوردي ويشترط في شهادة الرجال بالولادة أن

وامرأتين (وما لا يثبت برجل وامرأتين لا يثبت برجل ويمين وما ثبت بهما ثبت برجل ويمين) روى مسلم وأبو داود وغيره أنه عليه السلام قضى بشاهدو يمين (الاعيوب النساء ونحوها) بالنصب فلا يثبت برجل ويمين لحظها (ولا يثبت شيء بامرأتين ويمين) لعدم وروده وقيامها مقام رجل في غير ذلك لو روده (و) في الشاهد واليمين (انما يخلف المدعى بعد شهادة شاهده وتعديله ويذكر) وجوبا (في حلقه صدق الشاهد) فيقول والله ان شاهدي صادق وانى مستحق لكنا قال الامام ولو قسم ذكر الحق وآخر تصديق الشاهد

فلا بأس وذكر صدق الشاهد ليحصل الارتباط بين اليمين والشهادة المختلفتي الجنس (فان ترك) المدعى (الحلف) بعد شهادة الشاهد (وطالب يمين خصمه فله ذلك) لأنه قد يتورع عن اليمين وييمين الخصم تسقط الدعوى (فان نكل) عن اليمين (فله) أي المدعى (أن يحلف يمين الرد في الأظهر) والثاني المنع لأنه (٣٣٦)

أو يقر وعلى الأول لو لم يحلف المدعى سقط حقه من اليمين وليس له مطالبة الخصم كما سيأتي في كتاب الدعوى (ولو كان بيده أمة وولدها) يسترقهما (فقال رجل هذه مستوداتي علق بهذا في ملكي وحلف مع شاهد) أو شهد له رجل وأمرأتان بذلك (ثبت الاستيلاء) لأن حكم المستولدة حكم للمال فتسلم إليه وإذامات حكم بمقتضاها باقراره (لأن نسب الولد وحرية في الأظهر) لأنها لا يثبتان بهذه الحجة فيبقى الولد في يد صاحب اليد وفي ثبوت نسبه من المدعى بالاقرار مذكور في باب والثاني يثبتان تبعاً لها فينزح الولد من المدعى عليه ويكون حراً نسبياً باقرار المدعى (ولو كان بيده غلام) يسترقه (فقال رجل كان لي وأعتقته وحلف مع شاهد) أو شهد له رجل وأمرأتان بذلك (فالمذهب انتزاعه ومصيره حراً) كما نص عليه ومنهم من خرج قولاً من مسألة الاستيلاء بنفي

الأموال وإن محض النساء لا يثبت بهن مال ولا ما يطلع عليه الرجال وإن الرجل والمرأتين أو اليمين لا يثبت بهن ما يطلع عليه الرجال وأن نحو الزنا لا يثبت بدون أربع من الرجال (فرع) يشترط في كل شاهد أن يكون عارفاً بما يتعلق به ففى عيوب النساء يكون عالماً بالطب (قوله فلا بأس) هو المعتمد (قوله وطلب يمين خصمه) فالولم يطلبه فالحصم أن يقول له احلف أو حلفني وخلصني (قوله وييمين الخصم) أي لا يطلب اليمين قبل الحلف فلا يسقط الطلب ولا الدعوى خلافاً لما رجحه الشيخان كما قيل ولعل الشيخين ببناء على مرجوح ادلوسقط ذلك بالطلب احتيج إلى نكول بدمه ولا إلى رد يمين فتأمله (قوله تسقط الدعوى) أي فلا مطالبة أصلاً وقال شيخ شيخنا عميرة أنه أن يدعى في مجلس آخر ويقم اليمين ولو شاهداً ويمنافرا جمعه (قوله يمين الرد) هو صريح في أن شهادة الشاهد سقط اعتبارها (قوله سقط حقه من اليمين) أي في هذا المجلس وله تجديد الدعوى ويحلف وظاهر ما في شرح شيخنا كابن حجر سقوط الدعوى مطلقاً (قوله في ملكي) أي مني دليل ما بعده (قوله لأن حكم المستولدة الخ) فيه إشارة إلى أن الثابت باليمين هو للمالية فيها والاستيلاء تابع له باقراره كما ذكره الشارح بعده وكذا يقال في ثبوت النسب والحرية على القول الثاني فالحكم بالتبعية فيه نظراً لا قراراً فأسلكه بعضهم هنا بما يخالف ذلك فيه نظر فتأمله (قوله فيبقى الولد في يد صاحب اليد) أي على سبيل الملك فلا وأسند دعواه إلى زمن يمكن فيه حدوث الولد تبع الولد أمه والدة المدعى الز وادمن حيثئذ (قوله ما ذكر في باب) وهو أنه إن كان صغيراً لم يثبت نسبه من استدلاله الابينة أو كبراً ثبت تصديقه (قوله وهو الراجح في أصل الروضة) ولعل عنده في علم حمل كلام الصنف عليه مراعاة النص الموافق له (قوله مالا) عينا أو ديناً أو منفعة (قوله حلف معه بعضهم) وحلفه على الجميع إن ادعاه وإن ادعى قدر حصته فقط حلف عليها فقط وكذا كل من حلف منهم ولا يكفي حلف واحد منهم عن غيره ولا يأخذ الاقرار حصته مطلقاً (قوله ولا يشارك فيه) لتلازم ثبوت ملك لشخص يمين غيره (قوله ويبطل حق الخ) أي من اليمين فقط ولا يحلف وارثه بدموت مورثه (قوله بنكوله) خرج امتناعه بلا نكول فلا يبطل حقه (قوله إن حضر) أي وعلم بالخصومة قال شيخنا والنائب كالحاضر إذا علم ونكل كما في شرح شيخنا (قوله إن حضر) أي وعلم بالخصومة وشرع فيها والافكال نائب (قوله حلف) أي على الجميع على

يذكر وأنها شاهدوها من غير تعد نظر (فرع) التي تقبل في شهادة النسوة لو شهدن فيه على الاقرار لم يقبلن فيه (قول المتن فان نكل الخ) سكت عما إذا حلف وحكمه أنه لا يمكن من الحلف مع شاهده بعد ذلك (قول المتن لأن نسب الولد الخ) عبارة المهرر وهل يحكم له بالولد وينزع من المدعى عليه قولان قال الزركشي لكن يلزم منه ما قاله للصنف رحمه الله اه أقول عبارة المهرر أحسن ومنها علم أن قول الشارح رحمه الله الآتي والثاني يثبتان تبعاً الفرض من ثبوت الانتزاع كما أشار إليه الشارح رحمه الله بقوله الآتي فينزح الولد وبهذا التقرير اندفع ما عساه يقال كيف يقول الشارح رحمه الله والثاني يثبتان تبعاً علم يقول بعد ذلك أن النسب والحرية يثبتان بالاقرار والله تعالى أعلم (قول الشارح ما ذكر في باب) فان كان صغيراً لم يثبت محافظة على حق الولد السيد وإن كان كبيراً وصدة ثبت (قول المتن فالمذهب أنه لا يقبض الخ) ويمكن من في يده من التصرف فيه

(قول

ذلك فجعل في المسئلة قولين ومنهم من قطع بالأول وهو الراجح في أصل الروضة والفرق أن المدعى هنا يدعى

ملكاً وحجته صالح لا يثبت به والفتق يترتب عليه باقراره (ولو ادعت ورثة مالا لم يورثهم وأقاموا شاهداً حلف معه بعضهم وأخذ نصيبه ولا يشارك فيه) كما نص عليه (ويبطل حق من لم يحلف بنكوله إن حضر وهو كامل فان كان غائباً أو صبيّاً أو مجنوناً فالمذهب أنه لا يقبض نصيبه فإذا زال عنده حلف وأخذ

بغير إعادة شهادة) وقيل في قول يقبض نصيبه ويوقف ولو تغير حال الشاهد قبل الحلف لم يقدح في أحد وجهين (ولا تجوز شهادة على فعل كزنا وغصب وطلاق وولادة) ورضاع (ألا بالبصار) له مع قاعله فلا يكفى فيه السماع من الغير (وتقبل) فيه (من أصم) لا بصره (والأقوال كعقد) وفسخ وإقرار بهما (يشترط سماعها وبصار قائلها) فلا تقبل فيها (٣٢٧) شهادة أصم لا يسمع شيئا (ولا يقبل

أعمى) حمل شهادة في مبصر (الأأن يقر) رجل (في أذنه) بطلاق أو عتق أو مال لرجل معروف الاسم والنسب (فيتعلق به حتى يشهد) عليه (عند قاض به) فيقبل (على الصحيح) والثاني المنع سدا للباب (ولو حملها بصير ثم عمى شهد أن كان المشهود له وعليه معروف في الاسم والنسب) بخلاف مجهوليهما أو أحدهما أخذنا من مفهوم الشرط (ومن سمع قول شخص أورأى فعله قان عرف عينه واسمه ونسبه شهد عليه في حضوره إشارة وعند غيبته وموته باسمه ونسبه قان جهلهما لم يشهد عند موته وغيبته) وكذلك ان جهل أحدهما فيما يظهر (ولا يصح تحمل شهادة على منتقبة) بالنون قبل التاء من اتقبت كما في الصحاح (اعتادا على صوتها) قان الأصوات تشابه (فان عرفها حينها أو باسم ونسب جاز) التحمل عليها منتقبة (ويشهد عند الأداء بما

ما مر (قوله بغير إعادة شهادة) أي ان كان السابق ادعى الجميع والاعتقاد جزما كاللعوى (قوله لم يقدح) للمعتمد خلافه فلا بد من شاهد غيره لغير من حلف ولا تعاد الدعوى ان كان ادعى من قبله بالجميع (قوله بالبصار) صريحه أنه لا تصح شهادة الأعمى وان مس الذكرا يندم في الفرج والمعتمد جوازها ان أسكهما الى أن حضروا بين يدي القاضي وان لم يستمر الذكرا في الفرج ويجوز النظر لفرج الزانيين لتحمل الشهادة لانهما متكاهرمة أنفسهما ولا تبطل شهادتهما لو تعمدا النظر لغير الشهادة لا بصغيرة (قوله فلا تقبل فيها) أي الأقوال فهو مفهوم شرط السماع وذكر الأعمى هو مفهوم إحصاء الكثرة متقيد بالبصريات كما أشار اليه الشارح بقوله في مبصر وبذلك صح الاستثناء لقيام الفعل مقام البصر (قوله في أذنه) أي مثلافنحو وضع يده على فمه وكونهما في محل ليس فيه غيرهما والاستفاضة كذلك (قوله وعند غيبته) قال شيخ الاسلام الى فوق مسافة العدوى وقال الشيخ عميرة المراد الغيبة عن مجلس القاضي ولو في مسافة العدوى قال ولا أعلم لشيخنا يعني شيخ الاسلام سلفا فيما ذكره انتهى وفي كلام شيخنا الرمي موافقة شيخ الاسلام واعتمد شيخنا الزيادي كلام شيخه البرلسي المذكور (قوله وكذا ان جهل أحدهما فيما يظهر) هو للمعتمد ان لم يعرف بالآخر والا كفى وحده ولا ينبش بعد دفنه وان اشتدت الحاجة اليه خلافا للفرز الى (قوله بينهما) برؤية سابقة عين أنهما هي أو باستفاضة كذلك أو باسمهما ونسبهما وأخبر عدلان أنهما هي فيجوز أن يشهد على شهادتهما (قوله جاز التحمل عليها منتقبة) ولا تجوز رؤيتها (قوله عدل أو عدلين) ولو في الشهادة ولو من أقاربها

(قول المتن بغير إعادة شهادة) وذلك لأن الشهادة تتعلق بأمر الميراث وأثبت ملك للميت وذلك في حكم الحصة الواحدة فلذا تعدى حكمها لكل بخلاف اليمين فانها قاصرة على الخائف لا تتجاوزها أرها وأما الدعوى فانها وان فرض اختصاصها فهي وسيلة والوسائل يسامح فيها ولا ينظر اليها نعم ينبغي أن يكون محل ذلك اذا ادعى الأول بالجميع لا بقدر نصيبه فقط والإفلا بد من إعادة الشهادة كذا يحتمل الزكري رضى الله عنه (قول المتن بالبصار) أي فيجوز رؤية الزنا اذا كان لغرض التحمل (قول المتن على الصحيح) وذلك لانه لو امتنع ذلك لزم أن لا تجوز شهادة البصير على التائب والميت (قول المتن إشارة) اقتضى هذا أنه لا بد في الشهادة على الحاضر من الإشارة اليه وقوله ونسبه لو اقتصر على اسمه وإضافته لمعتقه كفلان عتيق السلطان فينبغي الاكتفاء بذلك اذا لم يلتبس (قول المتن وعند غيبته) الظاهر أن المراد غيبته عن مجلس القاضي وفي شرح المنهج فوق العدوى ولا أعلم له فيه سلفا (قول المتن قان جهلهما الخ) قال ابن أبي السهم وأما شهادة الشاهد على من لا يعرفه اعتمادا على حليته وصفته كما يفعله كثير من جهلة اليهود ثم يؤذيها في غيبته أو موته فلا يجوز قول واحد ولا أعرف فيه خلافا أقول نعم صرح الرافعي بأنه اذا جهلهما ولو كان استفاض بين الناس من عدائه فلان بن فلان ساغ له أن يشهد ثم ما قاله في المتهاج مع ما قاله ابن أبي السهم مرفك فساد كثير من الأحكام الواقعية في زماننا لان اليهود يؤدون في الغيبة معولين في النسب على أخبار المشهود عليه وذلك باطل وان وصفوا حليته فليتنبه لذلك (قول الشارح منتقبة) كأن صورة هذا في الاسم والنسب أن يستفيض عند موته منتقبة أنها فلا تفت فلان ثم يتحمل عليها وهي كذلك (قول الشارح وقيل يجوز بتعريف عدل) وحيث قد

يتم (مما ذكر فيشهد في العلم بعينها عند حضورها وفي العلم بالاسم والنسب عند غيبتها وموتها) ولا يجوز التحمل عليها بتعريف عدل وعدلين) أنها فلا تفت بنت فلان (على الأشهر) المبرية في الحرر وفي الروضة كاصلاها عند الأكثرين وقيل يجوز بتعريف عدل لأنه خبر وقيل بتعريف عدلين بناء على جواز الشهادة على النسب بالسماع منهما والأول مبنى على اشتراط السماع من جمع يؤمن نواطوهم

على الكذب (والعمل على خلافه) أي الأشهر وهو التحمل بما ذكر وفي ذكر العمل به المزيدي على الروضة أمه ^{رسها اختارته إلى السيل إلى بنو} قمت بينة على عينه بحق فطلب (٣٢٨) للمدعي التسجيل ^{بمعنى} القاضي بالحلية لا الاسم والنسب عالم ثبتا ولا يكتفى فيهما

قول المدعي ولا اقرار من قامت عليه اليقينة لان نسب الشخص لا يثبت باقراره ويثبت بينة حسبة على الصحيح فاذا قامت عند القاضي بنسبه سجل به (وله الشهادة بالتسامع على نسب) لانه كذا أو اثني (من أب وقبيلة وكذا أم في الأصح) كالأب والثاني المنع لا يمكن رؤية الولادة (وموت على المذهب) وفي وجه من طريق المنع لأنه يمكن فيه المعاينة (لاعتق وولاه ووقف ونكاح وملك في الأصح) لأن مشاهدة أسبابها متيسرة وعبرة المحرر فيها رجح المنع (قلت الأصح عند المحققين والأكثرين في الجميع الجواز والله أعلم) لأن مدتها طول فتعسر إقامة اليقينة على ابتدائها فتمس الحاجة إلى اثباتها بالتسامع والرافعي في الشرح نقل في غير الملك المنع عن طائفة والجواز عن أخرى زاد في الروضة الجواز أقوى وأصح وهو المختار وسكت فيها على قول الرافعي في الملك أقرب الوجهين إلى إطلاق الأكثرين الجواز والظاهر أنه لا يجوز إلى آخره (وشرط التسامع) في استناد

(قوله والعمل على خلافه) أي عمل الشهود والناس لا عمل الأصحاب كما قاله البلقيني (قوله إشارة إلى الليل اليه) واعتمده بعض للتأخيرين ونقل عن شيخنا الرملي أنه فعله وأقر عليه في تزويج بنته (قوله سجل القاضي) أي جوازا (قوله لا الاسم والنسب) أي من غير انضمام الحلية اليهما (قوله لأن نسب الشخص لا يثبت باقراره) لما يفعله الآن بعض الشهود من جهلهم (قوله ويثبت بينة حسبة على الصحيح) هو المعتمد وكذا يعلم القاضي (قوله سجل به) فيقول حضر رجل ذكر أنه فلان بن فلان وحليته كذا وكذا وهذا واضح ان كان المراد التذكر كذا قال كان المراد الكتابة به إلى بلد آخر ففيه نظر فراجع (قوله وله الشهادة بالتسامع) أي ما لمعارض بانكار النسب اليه مثلا أو باخبار من يورث خبره ريبة بأن لم يقطع بكذبه (قوله وعبرة المحرر فيها رجح المنع) فليس فيه جزم بالمنع كفا في المنهاج فالجزم فيه مستعرض (قوله الأصح عند المحققين والأكثرين في الجميع الجواز) وهي المسائل الخمس المذكورة وهي الرق والولاء والوقف والنكاح والملك كفا في النسب والموت قبلها والمراد بالنسب من الأب لامن الأم قاله الخطيب والمعتمد خلافه والمراد بالوقف ثبوت أصله وأما تفاصيله وشروطه فلا تثبت بذلك قال ابن الصلاح نعم ان ذكرها الشاهد في شهادته تثبت على ما ذكره واذا لم تثبت فقتل النووي ان كان الوقف على جماعة قسم بينهم بالسوية أو على جهات فكذلك والارجح إلى رأي الناظر والمراد بالملك أصله وأما حدود نحو العقار فلا تثبت بذلك أيضا قاله شيخنا وألحق بما ذكر ولاية القاضي وعزله ونصر الزوجة واستحقاق الزكاة والتصدق والرضاع والولادة والحمل والوثن وقسم العيب والسفوة والرشد والعدة والجرح والتعديل والكفر والاسلام والوصية والارث والقسامة والنسب والصداق والاثربة والعسر والافلاس فجملة ذلك مع ما ذكره المصنف اثنان وثلاثون مسألة وبعضهم نظم غالبها (قوله وسكت فيها الخ) هو اعتراض على المصنف لمخالفة كلامه (قوله والظاهر أنه لا يجوز) وهو مرجوح كما تقدم ^{تنبيه} صورة الشهادة بالتسامع أن يقول أشهد أن هذا ولد فلان أو أنه ملكه أو أنه وقفه أو أنه عتيقه أو مولاه أو أنها زوجته ولا يشهد بالأسباب الأخرى ولا بالأفعال كأن يقول ان فلانة ولدت فلانا وان

علم أنه على هذا لا يشترط عدل الشهادة (قول المتن والعمل الخ) قال البلقيني يريد عمل بعض البلدان لا عمل الأصحاب وحيث لا عبرة به (قول المتن سجل القاضي الخ) أي فيكتب حضر رجل ذكر أنه فلان بن فلان ومن حليته كذا قال ابن أبي النعمان ان كان الترض منها التفكير عند حضورهما بعد ذلك فصحيح وان كان الترض الكتابة بالصفة إلى بلد آخر اذا غاب المدعي عليه ليقابل حليته منافي الكتاب ويعمل بمقتضى ذلك ان أنكر فهو في غاية الاشكال وكذا ان كان الترض الاعتماد على الحلية عند الاحتياج إلى الثبوت والحكم ثانيا ولا أخيب أحدا بقوله قال وتزيل كلامهم على الحالة الأولى بأباه جعلهم الحلية في المجهول كالاسم والنسب في المعروف أقول قد سلفك عن قريبا على قول المنهاج فان جهلها الخ أن الحلية لا تسوغ الشهادة في النيلة بلا خلاف فكيف يكون في مرتبة الاسم والنسب (قول المتن بالحلية) انظر لقوله لو قامت بينة على عينه فانه يهديك إلى دفع ما نقلنا عن ابن أبي النعمان في القولة التي قبل هذه (قول المتن وموت على المذهب) ألحق الصميري والماوردي بالتسامع فيه أن يمر بباب القتل فيسمع النوح في داره والناس جلوس لتعزية فيخبره واحد بموته (قول المتن وملك) لو انضم إلى الملك اليد والتصرف بغيره بالتسامع قطعا (قول المتن سماعه الخ) هل يشترط التكرار وطول المدة خلاف (قول المتن وقيل كفي الخ) وجهه أن القاضي يسمع ما كذا الشاهد ^{فرع} لو جزم الشاهد بالشهادة

الشهادة اليه (سماعه) أي الشهود به (من جمع مؤن تواطوهم على الكذب) لكثرةهم فيقع العلم أو الظن القوي بخبرهم (وقيل يكفى) سماعه (من عدلين) وعلى الأول

لا تشترط العدالة ولا الحرية ولا الذكورة وعبر في الروضة كأصلها في الثلاثة يفتني (ولا تجوز الشهادة على ملك بمجريد) أو تصرف (ولا يبد
وتصرف في مدة قصيرة وتجوز في طويلة في الأصح) والثاني قال قد يوجدان من غاصب ووكيل ومستأجر ومرجع الطول والقصر العرف
وقيل أقل الطويلة سنة (وشرطه) أي التصرف المنضم إلى اليد (تصرف) (٣٣٩) ملاك (في العقار) (من سكنى وهدم

و بناء وبيع) وفسخ بعده
(ورهن) ولا يكتفى
التصرف مرة واحدة لانه
لا يحصل ظنا (وتبني شهادة
الاعسار على قرآن وتخايل
الضر والاضافة) مصدر
أضاق الرجل ذهب ماله
والضيق بالكسر والفتح
مصدر ضاق الشيء وبالفتح
جمع الضيقة وهي الفقر
وسوء الحال والضر بالفتح
خلاف النفع وبالضم
المزال وسوء الحال وهو
المناسب هنا وتخايل جمع
مخيلة من خال بمعنى ظن
أي ما يظن بها ما ذكر بأن
يراقب الشاهد المشهود له
في خلواته وذلك طريق
لخبرة باطنه التي ذكر فيها في
التفليس وشرط شأهده
أي اعسار شخص خبرة
باطنه

(فصل) (تحمل الشهادة
فرض كفاية في النكاح
وكذا الاقرار والتصرف
المالي وكتابة الصك في
الأصح) أما فرضية
التحمل في النكاح فلتوقف
الانقضاء عليه وفي الاقرار
وتأليه للحاجة إلى اثباتهما
عند النزاع والثاني قال

فلانا وقف كذا أو اشتراه أو تزوج فلانة وهكذا لانه كذب محض لما مر أنه يشترط في الشهادة بالفعل الابصار
وبالقول السماع والابصار وإذا ذكر الشاهد مستنده كالاستصحاب بطلت شهادته إذا ذكره على وجه الريبة
والافلا (قوله لا تشترط العدالة والحرية ولا الذكورة) وهو العتمد وكذا لا يشترط الاسلام ان بلغوا عدد التواتر
لانه يفيد العلم الضروري (قوله في مدة قصيرة) نعم ان استفيض بين الناس نسبة الملك اليه كفى (قوله وتجوز
في طويلة) نعم لا يكتفى في الرق الا ان انضم اليها استفاضة أو شيوع بين الناس (قوله في العقار) ذكر ملائمة
ما بعده لا للتقييد به (قوله مرة واحدة) فلا بد من التكرار بنوع أو أنواع وفي شرح شيخنا أن الواو في كلام
المنصف بمعنى أو فراجع

(فصل) في تحمل الشهادة وأدائها وكتابة الصك. قلنا ان الشهادة تطلق على تحملها كشهدت بمعنى
تحملت وعلى إثباتها وعلى للشهود به وهو المراد هنا كتحملت شهادة بمعنى مشهود به فهو مصدر بمعنى
المفعول والمعنى تحمّل حفظه أو الاطاعة به (قوله فرض كفاية) أي في حق من هم أهل ثبوت وان
زادوا على النصاب على ما يأتي (قوله وكتابة الصك) أي في حق من طُلب منهم الشهادة (قوله
والفرضية فيها) أي كتابة الصك (قوله دونها) أي أضغف منها فيما قبلها الذي هو الاقرار والتصرف
المالي المعبر فيه أي فيما قبلها بالصحيح لان مقابلها كان واهيا جادا فكانه انقرض بالحكم فهو أقوى من المعبر
فيه بالأصح لقوة مقابله (قوله من طلب منه يلزمه) ظاهره وان زاد على النصاب وكان بحضرة غيره وهو
غير بعيد لان المطلوب منه الاضفاء فقط وهو لا كفاية فيه عليه حتى ان كل من سمع ولو بلا طلب صار متحملا
فليس معنى الزوم الا عدم التشاغل عند السماع تأمل (قوله فان دعي لتحمل) بأن لم يكن بحضرة
الحمل (قوله فالأصح عدم وجوب الاجابة) أي لا عينا ولا كفاية لان الحمل لا عذر له فهو أولى بطلب

ثم قال مستندى السماع قال السبكي لا يضر بل قال بعضهم لو ذكر السماع في الشهادة لا على وجه التردد والتبري
لم يضر وجعل ذلك جمعا بين ما وقع للشيخين في موضع من أن التصريح بأن السند السماع لا يضر وفي موضع
بأنه يضر (قول المتن وتجوز في طويلة) استثنى الزركشي نقلا عن الروضة الشهادة بالرق قال وكان وجهه
الاحتياط للحرية (قول الشارح وفسخ بعده) لا بد منه والا فالبيع يزول الملك فكيف يشهد به بالملك
(فصل تحمل الشهادة الخ) (قول المتن الشهادة) قال الزركشي تطلق بمعنى الاداء بمعنى التحمل وبمعنى
الشهود به وهو المراد أقول بل المراد الاول لانه لا معنى لتحمل المشهود به الا بتأويل حفظه أو أدائه قال ويبدل
على وجوب التحمل والاداء قوله تعالى ولا يأتى بالشهداء اذا ما دعوا دلت على وجوب التحمل وبالمعنى على
الاداء الا ان التحمل انما وجب للاداء بعد وجوبها فكونها دلت باللفظ على التحمل دون الاداء محل
توقف بل جعلها الشارح دليلا للاداء ولم يذكرها في التحمل (قول الشارح فلانها لا يستغنى عنها الخ) قال
القاضي قوله تعالى ولا يأتى كاتب ولا شهيدان كان المخاطب بها المكتوب به لم يجب وان كان الكاتب وجبت
(قول الشارح يلزمه) ظاهره لزوم عين فان كان هذا مراده فيجب أن يكون قوله الآتي والثاني قاس على ما اذا
دعي التحمل باقيا على ظاهره وهو الشق الثاني هنا لکن في الزركشي ما قد يخالفه ثم رأيت في شرح المنهج
ما هو صريح في أن محل فرض الكفاية عند حضور التحمل أو غيبته مع العنراه وهو ظاهر

(٤٢) - (قليوبي وعميرة) - رابع

لا توقف محتما واستيفاء مقاصد مما عليه وقال هو مندوب وأما فرضية كتابة
الصك فلانها لا يستغنى عنها في حفظ الحق والمال ولها أثر ظاهر في التذكرو الثاني قال هي مندوبة والفرضية فيها دونها فيما قبلها المعبر فيه في
الروضة بالصحيح لان الحجة بالشاهد لا بها في التعبير بالأصح في الثلاث تعاقب الثلاثة ثم على فرضية التحمل من طلب منه يلزمه اذا حضره
الحمل فان دعي التحمل فالأصح عدم وجوب الاجابة الا أن يكون الحمل مريضاً أو مجوساً أو امرأة مخدرة أو قاضيا يشهد به على أمرت عند

فتأزمه الاجابة (واذا لم يكن في القضية الا اثنان) بأن لم يتحمل سواهما أو ملت غيرهما أو جن أو فسق أو غلب (لزمهما الاداء) اذا دعيه قال تعالى ولا ياب الشهاداء اذا ما دعوا (٣٣٠) (فلو أدى واحد وامتنع الآخر وقال) لدعى (احلف معه عصي) لان من مقاصد

الاشهاد التورع عن اليمين (وان كان) في القضية (شهود) كأربعة (فالأداء فرض كفاية) عليهم (فلو طلب من اثنين) منهم (لزمهما في الأصح) والا لأفضى إلى التواكل والثاني قاس على ما اذا دعي للتحميل لا تزمهما الاجابة والفرق ظاهر (وان لم يكن) في القضية (الا واحد لزمه) الاداء (ان كان فيما ثبت بشاهد ويمين والا فلا) ياتزمه (وقيل لا ياتزم الاداء الا من تحمل قصدا لا اتفاقا) والاصح ياتزم الآخر (ولو جوب الاداء شروط أن يدعى من مسافة العدو) فأقل وهي كما تقسم التي يرجع منها مبكرا ليلا إلى موضعه (وقيل دون مسافة قصر) وهذا يزيد على الأول بما بين المسافتين فان دعى من مسافة القصر لم يجب عليه الحضور للإداء لبعدها (وأن يكون عدلا فان دعى ذوفسق جمع عليه) كشارب الخمر (قيل أو مختلف فيه) كشارب النبيذ (لم يجب) عليه الاداء والأصح في الثاني وجوب الاداء وان عهد من القاضي رد الشهادة به لانه

الحضور عند التحمل (قوله فتأزمه) أي تأزم من دعى الاجابة لاجل عثر التحمل بعدم قهره على الحضور عند التحمل حسا أو شرطا ولا يجوز للدعوان امتنع وان كان ثم غيره خشية التواكل نعم ان زاد على النصاب وحضر قنير النصاب كفي عن غيره بل لو حضر نصاب غير المدعو كفي على الوجه الوجهي وللمدعو حينئذ طلب أجره ان كان كلفة وأجره ركوب وان لم يركب واذا دعى من مسافة فوق المدى فله طلب ما شاء وان كثرت له الامتناع لا خذله قاله شيخنا وهذا التقرير الذي سلكناه هو صريح كلام الشارح وهو واضح لا غبار عليه وما نقل عن شرح شيخنا وغيره مما يخالفه غير مستقيم ولعله نشأ من اشتباه التحمل للذكر بالاداء الآتي فراجع وتأمله (قوله واذا لم يكن الخ) هذا شروع فيما ياتزم التحمل عند التحمل سواء وقع اتفاقا أولا (قوله لزمهما الاداء) أي عينا فورا وكذا الواحد فيما ثبت به مع اليمين والنساء كالرجال فيما ثبت بهن ولو مع غيرهن وفي طلب الأجر مما تقدم (قوله عصي) وان كان امتناعه لتحويله من الشهود عليه وامتناعه يخرج عن أهلية الشهادة وليس للقاضي طلب احضاره لعدم محتمل شهادة فلا بد من ثبوته الا ان أراد التأخير إلى وقت آخر فتقبل شهادته حالا (قوله فرض كفاية) أي قبل الطلب وكذا بعده ان زاد للطلاب عن النصاب (قوله من اثنين) أو من واحد (قوله والفرق ظاهر) وهو أنهما هنا يؤديان أمانة التزمها بخلاف التحمل وهذا صريح فيما قدمناه (قوله بشاهد ويمين) أي عند الحاكم والبراد هنا كل من يمكن خلاص الحق على يديه وان لم يكن من جانب الشرع قاله شيخنا (قوله والأصح الخ) هو التقدم في كلام المصنف (قوله من مسافة العدو فأقل) أي أقل من آخرها ادلا أقل لها (قوله لم يجب عليه الحضور) وان كان الطالب الامام الأعظم (قوله والأصح في الثاني وجوب الاداء) هو للتمسك لان الشاهد أن يتحمل شهادة على ما يخالف معتقده يؤدي عندها كبراهما (قوله لانه قد يتغير اجتهاده) خرج به القلد فلا يجب على الشاهد أن يشهد عنده بما يعلم أنه يخالف اعتقاده مقلده (قوله ونحوه) من بقية اعداء الجمعة (قوله أشهد على شهادته) أي يجب عليه ذلك ان طلب منه قال ابن حجر أو خيف ضياع الحق لو لم يشهد غيره قال بعضهم بالوجوب مطلقا نظرا لطلب الشهادة منه (قوله وكان في صلاة الخ) ضبط ذلك بما في الرد بالعيب (فرع) تجوز الشهادة على المكوس لاجل رد الحقوق إلى أربابها ولو لم تقبل الشهادة عند قاض وطلب الشاهد لقاض آخر تقبل شهادته عنده وجب حضوره إليه

(قول المتن عصي) مثله من يدعى رد الوديعة وطلب الشهادة بذلك مع تمكنه من اليمين قاله الزركشي (قول المتن ان كان فيما ثبت الخ) لا يقال هلا قال ان كان القاضي يرى ذلك لا تناقوله ذكر الثبوت يعني عنه لانه يفهم منه (قول المتن لا اتفاقا) لانه لم ياتزم وأجاب الأصح بأن ذلك نظير التوب تلقية الرمح في داره يجب عليه الخروج من عهدها ويقرب من هذا كراهة الشمس ولو بثقه وسجود التلاوة وان لم يسمع (فرع) لو كان ذلك مما تقبل فيه شهادة الحسبة كالطلاق ينبغي أن يجب قطعا اذا تحمل اتفاقا وهو ظاهر (قول المتن ان يدعى الخ) لو كان المشهود به حسبة من نسب أو طلاق ونحوهما فينبغي أن يجب من غير دعاء وهو ظاهر وأما فيما فوق مسافة المدى فالظاهر علم الوجوب فيها كغيرها لا مكان الشهادة على الشهادة لكن ينبغي أن يقال يجب أن يحضر أو يشهد على شهادته من يطلب على ظنه أنه يتوجه (قول الشارح فأقل الخ) صريح في أن الأقل المذكور ليس من مسمى مسافة المدى وفيه نظر

(فصل)

قد يتغير اجتهاده (وأن لا يكون معذور بمرض ونحوه) كتخدير المرأة (فان

كان أشهد على شهادته أو بش القاضي من سمعها) واذا اجتمعت الشروط وكان في صلاة أو حلم أو على طمام فله التأخير إلى أن يفرغ

(فصل) (تقبل الشهادة على الشهادة في غير عقوبة) كمال وعقد وفسخ وطلاق وعق وولادة ورضاع ووقف مسجد وزكاة ووجهة عامة (وفي عقوبة لآدمي على المذهب) كقصاص وحدقنف بخلاف عقوبة الله تعالى كحد الزنا والشرب على الأظهر ومنه خرج قول في عقوبة لآدمي بناء على أن علة أن العقوبة لا توسع بابها ودفع التخرج بآن العلة أن حق الله مبني على الساهلة بخلاف حق آدمي فلذلك عبر المصنف فيه بالمذهب وهذا الخلاف والتخرج والترجيح ذكره الرافعي في الشرح في القضاء على القاتب والكسب إلى قاضي بلده لينى عليه وأحال هنا عليه حكم الشهادة على الشهادة واقتصر على تصحيح القول في الشق الأول وللنع في الثاني وتبعني الاقتصار في الروضة وعبر بالمذهب خلاف تمييزه في النهاج في القضاء بالأظهر (وتحملها بأن يسترعيه) (٢٣١) الأصل (فيقول أنا شاهد بكذا

وأشهدك) على شهادتي (أو أشهد على شهادتي أو يسمعه يشهد عند قاضي) أن لفلان على فلان كذا فله أن يشهد على شهادته وإن لم يسترعه (أو) يسمعه (يقول أشهد أن لفلان على فلان ألفاً عن ثمن مبيع أو غيره) كقرض فتجوز الشهادة على شهادته وإن لم يشهد عند قاضي (وفي هذا وجه بالمنع) لاحتمال التوسع فيه (فلا يكتفى سماع قوله لفلان على فلان كذا أو أشهد بكذا أو عندي شهادة بكذا) لأن الناس قد يتساهلون في إطلاق ذلك على عدة ونحوها (وليسين الفرع عند الأداء جهة التحمل) فإن استرعاه الأصل قال أشهد أن فلانا شهد أن لفلان على فلان كذا وأشهدني على شهادته وإن لم يسترعه بين أنه شهد

(فصل) في تحمل الشهادة على الشهادة (قوله بخلاف عقوبة الله) أي اثباتها ما رفعها كأن كانا شاهدين بأنه أقيم عليه الحد فيصح التحمل عنهما (قوله كحد الزنا) ومثله الاحصان وإن ثبت الزنا بإقراره خلافاً للقبيني (قوله عبر للمصنف فيه بالمذهب) نظر الدفع التخرج فانه قاطع (قوله في الشق الأول) وهو عقوبة لآدمي (قوله خلاف تمييزه الخ) فكان جفمه هناك التمييز بالمذهب كما هنا الآن يقال انه لم يعتبر رد التخرج (قوله بأن يسترعيه) أي يطلب منه رعاية الشهادة وحفظها حقيقة أو حكماً فمن سمعه يسترعي غيره كذلك (قوله الأصل) قال بعضهم ليس قيد بل للفرع أن يسترعي غيره وهكذا لكن عليه هل يكفي تسمية الفرع الذي قبله أولاً بمن تسمية الشاهد الأصلي وجده أو مع ما بعد مراجعته (قوله أنا شاهد بكذا) أي أنا شاهد بأن لفلان على فلان كذا كما يأتي وظاهر كلامهم أنه لا يحتاج إلى بيان السبب فراجع (قوله عند قاضي) وكذا يحكم أو غيره ممن يراد بالشهادة عنده الإلزام كما مر (قوله وفي هذا وجه) وحمل على ما إذا دلت القرائن القطعية على تساهل الشاهد (قوله بطله) أي بمعرفة الشاهد بجهة التحمل (قوله وكان الشاهد موافقاً للقاضي^(١)) نعم يندب استفساله (قوله لا ما شهد به الأصل) منه يعلم أنه لو تحمل فرع واحد عن أصل فيما ثبت بشاهدتين فأراد ذو الحق أن يخلف مع هذا الفرع لم تجز لأن شهادة الأصل لا تثبت بشاهدتين وإنما لو شهد فرعان على أصل واحد فله الخلف معهما (قوله لأنه) أي ذلك (قوله وإن حدث) أي قبل شهادة الفرع أو بعدها وقبل الحكم ولا يضر حدوث ذلك بهذا الحكم (قوله أو عداوة) أي بين للشهود عليه والأصل (قوله منعت شهادة الفرع) لأنها لا تهجم غالباً فتنورث ريبة فيما مضى وليس لها منها للضامة ضبط فتعطف إلى حالة التحمل فيبطل ذلك التحمل حتى لو زالت هذه اللوائح احتيج إلى تحمّل جديد وبذلك يلغز ويقال لنا شخص قبلت شهادته وامتنع الحكم به الفسق غيره (فرع) قال شيخنا الرملي وتكذيب الأصل للفرع كقوله ثبت مانع من قبول الفرع قبل الحكم أيضاً (قوله وجنونه) أي حالة الشهادة والحكم وإن أفاق بعده فلا فرق بين الجنون للطبق والتقطع وفي شرح شيخنا تقييداً بالمطبق وحمله شيخنا على أن المراد بإطباقه وجود حالة الشهادة ودوامه إلى تمام الحكم فراجع

(فصل تقبل الشهادة الخ) (قول المتن يسترعيه) أي يطلب منه رعاية الشهادة وحفظها (قول المتن بكذا) يرجع لقوله على شهادة فلان (قول المتن ولا تحمل النسوة) (فرع) لو تحمل فرع واحد عن أصل فيما ثبت بشاهدتين فأراد ذو الحق أن يخلف مع هذا الفرع لم تجز لأن شهادة الأصل لا تثبت بشاهدتين ولو شهد على أصل واحد فرعان فله الخلف معهما (قول المتن كونه على الصحيح) لأنه لا يوقع في ريبة (قول الشارح قبلت شهادته) أي كأصله لو كان كذلك

عند القاضي أو أنه أسند للشهود به إلى سببه (فإن لم يبين جهة التحمل) (ووفق القاضي بطله فلا بأس) في ذلك كأن يقول أشهد على شهادة فلان بكذا (ولا يصح التحمل على شهادة مردود الشهادة) كفاسق ورفيق وعدو (ولا تحمل النسوة) وإن كانت الأصول أو بعضهم نساء وكانت الشهادة في ولادة أو رضاع أو مال لأن شهادة الفرع تثبت شهادة الأصل لا ما شهد به الأصل (فإن مات الأصل أو غاب أو مرض لم يمنع) ذلك (شهادة الفرع) لأنه محلها كما سيأتي بشرطه وذكرنا توطئة لما بعده (وإن حدث ردة أو فسق أو عداوة منعت) شهادة الفرع (وجنونه) أي الأصل (كونه على الصحيح) والثاني كفسقه فيمنع شهادة الفرع (ولو تحمل فرع فاسق أو عبد) أو صبي (فأدى وهو

(وتكفي شهادة اثنين على الشاهدین) قالوا شهد على مقرین (وفي قول يشترط لكل رجل أو امرأة اثنان) لأن شهادة نهما على واحد قائمة مقام شهادته فلا تقوم مقام شهادة غيره (وشروط قبولها) أي شهادة الفرع (تعذر أو تعسر الأصل بموت أو عمنی (۳۳۲)

أو مرض يشق) به حضوره (أو غيبة لمسافة عدوى وقيل قصر) في الأول توسع بخذف لفظة فوق ولو ذكرها قبل مسافة وقال وقيل لمسافة قصر كان موافقا لما في الروضة وأصلها والمحرر (وأن يسمى الأصول) لتعرف عدالتهم (ولا يشترط أن يزكهم الفروع فإن زكهم قبل ذلك منهم واشترطه بعضهم تسمية لشهادتهم (ولو شهدوا على شهادة عدلين أو عدول) بذكرهم (ولم يسموهم لم يجز) أي لم يكف لأن القاضي قد يعرف جرحهم لو سموهم ولا أنه ينسد باب الجرح على الخصم

(فصل) إذا (رجعوا) أي الشهود (عن الشهادة قبل الحكم امتنع) الحكم بها لأنه لا يدري أصدقوا في الأول أو في الثاني فلا يبقى ظن الصديق فيها (أو بعده) أي الحكم (وقبل استيفاء مال استوفى أو عقوبة) كالقصاص وحد القذف والزنا والشرب (فلا) يستوفى لأنها تنسقط بالشبهة والرجوع شبهة والمال

(قوله وتكفي شهادة اثنين على الشاهدین) بأن يشهد كل على كل فلا يكفي واحد على واحد ولو في هلال رمضان قاله شيخنا الرملي (قوله تعذر أو تعسر الأصل) أي حال شهادة الفرع وبعدها إلى تمام الحكم فلو تسرت شهادة الأصل قبل الحكم بزوال غرضه كحضور غائب فلا بد من شهادته وتبطل شهادة الفرع (قوله أو مرض) أي غير الانغماء على الاعتماد إلا أن أيس من زواله والتعليل بقرب زواله غير معتبر أو هو حكمة لا تظليل ويلحق بما ذكره أئمة الجماعة والجماعة قال شيخنا تاج الدين الرملي ولو انحورح كرية (قوله كان موافقا للح) أي أنه لا بد منها على الاعتماد (قوله وأن يسمى الأصول) أي يذكروهم بما يتميزون به من اسم أو نسب مثلا وبحت الأذرعى وجوب تسمية القاضي للشهود عنده في هذه الأزمنة لتلبية الجهل والفسق فيهم (قوله ولا يشترط أن يزكهم الفروع) ولأن يتعرضوا لمصدقهم لأنهم قد لا يعرفونهم وبذلك فارق تعرض الخالف في عينية لمصدق شاهده (فرع) لو اجتمع أصل وفرع أصل وجب تقديم شهادة الأصل (قوله واشترطه بعضهم) وهو مرجوح وعلى الأول يجوز لهم تزكيتهم (قوله تسمية لشهادتهم) وبذلك فارق ما لو شهد اثنان في واقعة حيث لا يصح أن يزك أحدهما الآخر

(فصل) في رجوع الشهود ومأمعه (قوله إذا رجعوا) خرج ما لو قالوا له توقف فيجب عليه التوقف فان قالوا له احكم فله الحكم بلا إعادة شهادة ومن الرجوع قول الشاهد أبطلت شهادتي أو فسختها أو ردتها على الاعتماد (قوله امتنع الحكم بها) ولا تقبل لو أعادوها بل يفسقون ان قالوا تعمدنا (قوله أو بعده الخ) وليس للحاكم الرجوع لو رجع الشهود بعده ان كان حكم بالصحة فان كان حكم بالثبوت أو بالموجب فله الرجوع بل يتعين عليه ان ثبت عنده خلافه بل لو قامت بينة وصرحت بأنهم رجعوا قبل الحكم تبين بطلانه (قوله وقالوا تعمدنا) فان قالوا أخطأنا فلا قصاص فان قال بعضهم تعمدت وبعضهم أخطأت فلكل حكمه فلي الأول القصاص ان قال أخطأ صاحبى لأنه شريك عخطى في الفعل ولا بد أن يزیدوا وعلمنا أنه يقتل بشهادتنا فان قالوا لم نعلم ذلك لم يعتبر قولهم ان لم يخف عليهم ذلك والا كن قرب عهده بالاسلام أو نشأ بعيدا عن العلماء فثبه عمد (قوله قصاص) أي في القتل بشرطه السابق وفي الرجم وكذا في الجلدان وقع في وقت يقتل غالبا كجرو قالوا علمنا أنه يجلد فيه (قوله أودية) أي غير ما ذكر ولو لم يمت بالجلد لم يستوف منهم بل يعزرون قاله البلقيني (قوله ويحدون الخ) فيه اعتبار رعاية المائة وهو الاعتماد

(قول المتن على الشاهدین) أي على كل واحد منهما (قول المتن تعذر أو تعسر) وذلك لأن باب الشهادة يراعى فيه الأقوى بحسب الامكان ومن الاعذار كون المرأة مخدرة وخوف خروج من ظالم ونحوه (قول المتن أو مرض يشق أو غيبة) يرجع كل منهما إلى قوله أو تعسر (قول الشارح وقيل لمسافة قصر) لا يقال أي حاجة للفظ مسافة لأننا نقول متى سقطت على هذا التقدير فسد المعنى لوجوب تقدير القرينة حيثئذ (قول المتن ولو شهدوا الخ) قال الزركشي انما أخر هذه عن مسألة التزكية ليفيد أن تزكية الفروع للأصول وان جازت فلا بد من تعيينهم بالاسم ولو قدمها لم يكن صريحاً في ذلك (تسمية) شهد فرع أن الأرض التي حدودها كذا لقان ولا يعرف عين الأرض والأصل يعرفها قال الروياني يحتمل أن يصح كما يروى الراوى وان لم يشهد الثاني النبي صلى الله عليه وسلم

(فصل رجعوا الخ) (قول الشارح أودية مغلفة) قال الرافعي وقياس مشاركة الشهود له في الصورة الثانية أن لا يجب عليه هنا الانصاف وأبطله ابن الرقعة بأنه يأنزم على كلام الرافعي ان الشهود لو رجعوا وحدثهم بأنهم النصف

وان لا ينسقط بها (أو بعده) أي الاستيفاء (لم ينقض) أي الحكم (فان كان المستوفى قصاصاً أو قتل ردة أو رجم زنا أو جلده ومات المجاود (وقالوا تعمدنا) شهادة الزور (فعلهم قصاص أو دية مغلفة) موزعة على عدد رؤسهم ويحدون في شهادة الزنا حد القذف برجعون وقيل يقتلون بالسيف (وعلى القاضي) الزاجع دون الشهود (قصاص) أودية مغلفة

(ان قال نعمت) الحكم بشهادة الزور (وان رجع هو وهم فعلى الجميع قصاص) اودية منفظة (ان قالوا احمدنا فان قالوا اخطانا) أو عني على مال (فعليه نصف دية وعليهم نصف) منها (ولو رجع منك فالأصح أنه يضمن) ويتعلق به قصاص لأنه بالتركية يلجى القاضي الى الحكم للفضي الى القتل والثاني المنع لأنه كالمسك مع القاتل (أو) رجع (ولى) دم (وحده فعليه قصاص اودية أو مع الشهود فكذلك) على الولي وحده . ماذكر لأنه الباسر وهم معه كالمسك مع القاتل (وقيل هو وهم شركاء) لتعاونهم على القتل فعلى الجميع القصاص أو ادية نصفها على الولي ونصفها على الشهود ولو رجع القاضي معهم فثلث الدية عليه وثلث على الولي (٣٣٣) وثلث على الشهود وكان المصنف أخذ

ترجيح الأول من بداءة
الرافعي به الناقل في الشرح
ترجيحه عني الامام
وترجيح الثاني عن
البعوى وقال في المحرر
رجح كلا مرجحون
لكنه في الروضة زاد الأصح
الأول (ولو شهدا بطلاق
بائن أو رضاع) محرم (أو
لعان و فرق القاضي) في
المسائل الثلاث (فرجعا)
عن الشهادة (دام الفراق)
وقولها للمحتمل لا يرد به
القضاء (وعليهم) هو
أخضر من عليهما (مهر
مثل وفي قول نصفه ان
كان) الفراق (قبل وطء)
لأنه الذي فات على الزوج
والأول نظر الى بدل البضع
للقوت ولو رجعا عن
الشهادة بطلاق رجعي فلا
شرم انهم يقوتوا شيئا فان لم
يراجع حتى انقضت العدة
التحق بالبائن ووجب
الغرم وقيل لا لتقصيره
بترك الرجعة (ولو شهدا
بطلاق) بائن (و فرق
فرجعا فقامت بيته أنه كان

(قوله ان قال نعمت) ويعتبر لوجوب القصاص أن يقول وعلمت أنه يقتل بحكمي (قوله فعلى الجميع
القصاص) بشرطه السابق (قوله وعليهم نصف) ويوزع على رءوسهم (قوله انه يضمن) أي وحده سواء
قال علمت صدق الشهود أو كتبهم وسواء رجعوا معه أو لا وسواء رجع القاضي أيضا أولا وقول شيخنا
الرملي انه يلزم للزكينة قدر ما يلزم الشهود اذا رجعوا معهم ميني على مرجوح ولو رجع فرع مع أصله اختص
الضمان بالفرع كذا قاله شيخنا فانظره (قوله أو رجع ولي الخ) قال البلقيني ولا عبرة برجوع الولي في
قطع الطريق واعتمده شيخنا الرملي (قوله أو مع الشهود) أو مع القاضي والزمكى أيضا أخذ من العلة وبما
يأتي بعده (قوله ولو رجع القاضي الخ) هو مبني على مرجوح (قوله و فرق القاضي) كان يقول فرقت
بينكما أو حكمت بالفراق أو حكمت بالتحريم (قوله دام الفراق) قال شيخنا والديمومة في البائن ما لم يوجد
سبب يخالفه (قوله وعليهم) ان كان الزوج حيا والا فلا غرم اذ لا نفويت (قوله مهر مثل) وان أبرأته
الزوجة منه قبل أخذه منه وهو الطالب ان كان أهلا ولا قوليه فان كان رقيقا فهو لسيده أو مبعضا سقط
(قوله ووجب الغرم) وهو العتد كمالو جرح شاة غيره وترك صاحبها ذبحها فعلى الجارح قيمتها (قوله
فلا غرم) ويستردان ما غرماء قبل البيعة ولو شهدا أنه تزوجها بألف ودخل بها ثم بعد الحكم رجعا غرما
ما قصص عن مهر التل على العتد أو أنه طلقها بألف ومهرها ألفان غرما ألفا أو أنه أعتق أمته بألف
وقيمتها ألفان غرما كل القيمة لأن الرقيق يؤدي من كسبه وهو لسيده كمالو رجعا عن الشهادة بالكتابة أو
بعتور رقيق ولو أم ولد غرما كل القيمة والغرم في المدبر للحياولة فيستردان بدلت ما خرج من ثمن المال
والغرم في المعلق بصفة عند وجودها وفي أم الولد بدلت موت سيدها اذا شهدا بتعلق العتق أو الإيلاء (قوله
اذ لم يقوتا) فلورجع شهود الرضاع اختص الغرم بهم (قوله ودفعه) أي المال فقبل دفعه لا غرم على
الشهود وهل الإبراء كالدفع راجعه (قوله لحصول الحياولة) صريح في أن الغرم القيمة ولو في التل
جوا عتمده شيخنا وفي شرح شيخنا كالتبج خلافة وفيه نظر لأن يدعي ان الحياولة هنا كالتلف لكن
يرده (قول الشارح) وقد يصدق الخ والعتبر في القيمة وقت الحكم لا وقت الشهادة (قوله بشهادتهم) أي مع

وان التقاضى اذا رجع وحده لا يطالب لبقاء النصاب فالوجه ان الشهود والقاضي كالمشتركين ولو انفرد أحدهما
اختص بالغرم بخلاف جملة الشهود فانهم كالقاتل الواحد (قول الشارح) لكنه في الروضة زاد الخ) ونقصية
جعل من الزيادة عدم أخذه من كلام الرافعي واللام يكن زيادة هنا وجه الايمان بل يمكن (قول المتن) فلا غرم
أي فلو كانوا غرموا قبل اقامة البيعة رجعوا به ~~فرع~~ لو رجع بشهود الرضاع أيضا في هذه المسئلة
بعد الحكم بشهادتهم فالظاهر اختصاص الغرم بهم لأنهم فوتوا ما لزم الأولين ورجوعهم بعد الحكم لا يفيده
(قول الشارح والثاني المنع) لأن الضمان بالبداء والاتلاف ولم يوجدوا أحدهما (قول الشارح) كمن حبس
هو تنظير (قول الشارح) المقوت) يرجع لقوله الجميع (قول الشارح) لقسطه) الضمير فيه يرجع لقوله كل

بينهم رضاع) محرم (فلا غرم) اذ لم يقوتا (ولو رجع شهود مال) عين أو دين بعد الحكم به ودفعه (غرموا في الأظهر) للشهود عليه لحصول
الحياولة بشهادتهم والثاني المنع وإن أتوا بما يفضي الى القوت كمن حبس للمالك عن ماشيته حتى ضاعت وقد يصدق المشهود له الشهود في الرجوع
فيلزمه رد المال (ومتى رجعوا كلهم وزع عليهم الغرم) بالسوية (أو بعضهم وبق) منهم (نصاب فلا غرم) على الراجع لقيام الحجة بمن بقي
(وقيل يفرم قسطه) لوقوع الحكم بشهادة الجميع المقوت كل منهم لقسطه (وان نقص النصاب ولم يزد الشهود عليه فقص) يفرمه الراجع
وهو النصف في أحداثنين (وان زاد) الشهود على النصاب كثلاثة رجح منهم اثنان (فقص)

من النصاب وقيل من العدد) يفرمه من رجع فيقرمان النصف على الأول والثاني على الثاني (وان شهد رجل وامرأتان) ورجعوا (قطعه نصف وهما نصف أو) هو (وأربع) (٣٣٤) من النساء (فرضاع) ورجعوا (فقطه ثلث وهن ثلثان فان رجع هو أو ثلثان

فلا غرم) على من رجع (في الأصح) لبقاء الحجة والثاني عليه أو عليهما الثلث لا تقدم (وان شهد هو وأربع بمال) ورجعوا فقل كرضاع فطيه ثلث وعليهن ثلثان (والأصح) هو نصف وهن نصف سواء رجعن معه أو وحدهن) لأنه نصف الحجة وهن معه كذلك اذ لا يثبت المال بالنساء وحدهن بخلاف الرضاع (وان رجع ثلثان) منهن (فالأصح لا غرم) عليهما لبقاء الحجة والثاني عليهما أربع بناء على الأصح فيما قبلها (والأصح) أن شهود احسان أو صفة مع شهود تعليق طلاق (وعتق) اذا رجعوا (لا يفرمون) لأن ما شهدوا به لا يترتب عليه الرجم والطلاق والعتق والثاني ينظر الى توقفها عليه فيقرم شهود الصفة النصف وشهود الاحسان الثلث وقيل النصف

(كتاب الدعوى والبيئات) الدعوى اسم للدعاء تتعلق بمدعى باختلافه تختلف البيئة فجمعت (تشرط الدعوى عند قاض في عقوبة) لآدمي (كقصاص) و) حد

الفرم كما مر (قوله في رضاع) ومثله كل ما يثبت بمحض النساء (قوله لبقاء الحجة) فان رجع النسوة الأربع أو الرجل وامرأتان فلي الرجوع نصف لبقاء نصف الحجة (قوله لا تقدم) بقوله لوقوع الحكم بشهادة الجميع (قوله لا يفرمون) أي شهود الاحسان والصفة سواء رجعوا فقط أو منع غيرهم وسواء شهدوا قبل شهود الزنا والتعليق أو بعدهم والضان يتعلق بشهود الزنا والتعليق وظاهر كلامهم وقوع الطلاق والعتق في رجوع شهود الصفة فقط وفي علم غرمهم في هذه نظر ولعل هذا منشا قول الأسنوي للمروفي أنهم يفرمون وقول البلقيني انه الأرجح ويقال مثل ذلك في شهود الاحسان فراجع (قوله لا يترتب عليه الرجم) لأنه كالشرط مع السبب فيها وفي الاحسان صفة كمال (قوله الى توقفها عليه) فهو كالزكي مع الشاهد ورد بما ذكره وبأن الزكي معين للشاهد على ثبوت للشهود به (فرع) لو شهد أربع ببار بمائة ثم رجع واحد عن مائة وأخر عن مائتين وأخر عن ثلاثمائة وأخر عن الأربعمائة غرم الكل مائة أربعمائة ثم رجع واحد عن مائة نصف مائة لبقاء نصف الحجة فيها ولا غرم في المائتين الباقيتين لبقاء الحجة فيها قال شيخنا تيممنا فيه بحث والوجه أن يقال لا غرم على الأولين ويقرم الثالث نصف الأربعمائة وحدهم ويقرم هو والرابع نصفها الآخر فتأمل

(كتاب الدعوى والبيئات)

جمع الدعوى دعاوى بفتح الواو وكسر هاء قال بعضهم مدار الخصومة على خمسة الدعوى والجواب واليمين والنكول والبيئة وقد ذكرها للنصف كذلك (قوله اسم للدعاء) أي الطلب وهو معناها لغة وأما شرعا فهي اخبار بحق له على غيره عندنا كم (قوله مدعى) أصله مدعى به فدخله الحذف والايصال (قوله تختلف البيئة) بكونها شاهدا أو شاهدين أو أربعة من الرجال أو من النساء وسمى الشهود بيئة لأن بهم يبين الحق (قوله تشرط الدعوى) أي فيما لا تسمع فيه شهادة الحسية والافهية كافية عن الدعوى وتسمع فيها الدعوى على العتق الا في محض حقه كما تقدم (قوله عند قاض) وكذا الحكم وغيره ممن يرجي الخلاص على يده (قوله في عقوبة لآدمي) لو قال في غير عين ودين كان أولى لدخول نحو نكاح ورجعة وإيلاء فلا تضرب للدة لنفسها لتفسخ بعدها وعنة كذلك ولما لم فلا يستقل به احد الزوجين أوهما ولا تسمع الدعوى في عقوبة الله وان توقفت على الحاكم وكذا التحريم لخلق الله الا ان تطلق به مصلحة عامة كطرح حجارة بطريق وليس للفقراء استقلال بأخذ أموال الله كزكاة وان غزاهم مال كها ونوى الزكاة وعلموا به وانحصر واقاله شيخنا الومل لكن لو أخذوها حيثما اعتد به لوجود النية وان حرم عليهم وأما المين والدين ففيهما تفصيل يأتي (قوله فلا يأخذها) أي يحرم عليه ذلك فلا يستقل به فان كان قصاصا وقع للوقع مطلقا

(قول المتن من النصاب وقيل من العدد) الخلاف مبني على الوجهين فيما اذا رجع بعضهم بقي نصاب ان قلنا لا غرم وهو الأصح وزع الثرم هنا على العدد للمعتبر وهو النصاب وحصة من نقص من العدد للمعتبر نزع عليه بالسوية وان قلنا بالثرم هناك وزع هنا على جميع الشهود (قول الشارح بناء على الأصح) يرجع لقول المتن والأصح هو نصف الخ (قول المتن لا يفرمون) استشكل مسألة الاحسان بتفريم شهود الزكية (كتاب الدعوى والبيئات)

(قول المتن عند قاض) مثله الحكم والسيد (قول الشارح فلا يأخذها) أي لا يجوز أخذها وان كان يقع الموقع في بعض أفرادها كالتقصاص فليجمل الاشتراط في عبارة للتهاج للجواز واعلم أن عقوبة الله تعالى لا بد فيها من الرفق الى القاضي أيضا غاية الأمر أنها لا يدعى فيها

(قول)

(قذف) فلا يأخذها مستحقها بدون رفع الى القاضي لخطرها والاحتياط في ثباتها واستيفائها (وان استحق) شخص (عينا) عند آخر

(فله أخذها) بدون رفع إلى القاضي (أن لم يخف فنته والأوجب الرفع إلى قاض) تحرز عنها (أودينا على غير متنع من الأداء طالبا ولا يحل أخذ شي له أو على منكر ولا يئنه) له (أخذ جنس حقه من ماله) أن ظفر به (٣٣٥) (وكذا غير جنسه أن فقده على المذهب)

الضرورة وفي قول من طريق المتنع لأنه لا يتمنع من ملكه (أو على مقرر متنع أو منكر وله يئنه فكذلك) أي له أخذ حقه استقلالاً (وقيل يجب الرفع إلى قاض) والأول قال فيه مؤنة ومشقة وتضييع زمان (وإذا جاز الأخذ فله كسر باب وتقب جدار لا يصل للمال إلا به) ولا يضمن ما فوته (تم) المأخوذ من جنسه (أي الحق) يملكه ومن غيره يبيعه (استقلالاً) (وقيل يجب رفعه إلى قاض يبيعه) وفي الحر رجح كلا منهما طائفة وبدأ فيه بالأول وقوة كلام الشرح تطي زجيحه وفي أصل الروضة أجمعهما عند الجمهور الاستقلال ثم بيع القاضي بعد إقامة البيئنة على استحقاق المال (والمأخوذ مضمون عليه) أي الأخذ (في الأصح) فيضمنه أن تلف قبل ملكه (وبيعه) لأنه أخذه لفرض نفسه كالستام والثاني قال أخذه لتوثق والتوصل به إلى الحق كالرهن واذن الشرع في الأخذ يقوم مقام إذن المالك عليهما (ولا يأخذ) المستحق (فوق) حقه أن أمكن الاقتصار

أو غيره فكذلك أن عجز عن رفع إلى قاض أو عن إثباتها عندما ولم يجد (قوله فله أخذها الخ) أي أن كانت تحت يد عادية والا كوديعة فلا بد من إعلامه خوف الأرباب مع محض الأمانة (قوله لم يخف) أي لم يظن (قوله إلى قاض) تقدم المراد به (قوله أودينا) ومنه نفقة زوجة ويلحق به نفقة نحو القريب كما يأتي والنفقة كالعين أن وردت على عين ويستوفى بنفسه وكالدين أن وردت على النعمة فيستوفى بما يأخذه من ماله (قوله ولا يحل) فيحرم ولا يملكه ويجب رده ويضمنه أن تلف (قوله على منكر) ومثله من لا يقبل إقراره كصبي (قوله ولا يئنه) أوله يئنه أو امتنع أو طلبت مالا أو طلب الحاكم رشوة (قوله على مقرر متنع) ولو صغيراً أو قبل رفع لقاض ومثل للمتنع من يدعي عساراً أو أن قام به يئنه أو صدق بيئته وهو يعرف كذبه أو يدعي تأجيلاً كذباً أو يدعي عساراً بنفقة قريب كذباً أو يحصد قرابته (قوله فله) بنفسه لا بوكيله (قوله كسر باب الخ) ولا يحتاج إلى إذن حاكم على المتمدن محل الكسر ونحوه أن كان ملكاً لمدينه ولم يتعلق به حق وليس محجوراً عليه والا ككثير ومعار ومهون ومحجور فلس فلا (قوله للمال) وكذا الاختصاص (قوله يملكه) أي بلفظ أن كان دون صفة حقه نحو مكسر عن صحيح وملكه بلا لفظ أن كان صفة حقه فإن كان بصفة أعلى كصاح عن مكسرة فهو كغير الجنس فيما يأتي (قوله يبيعه) أي بنقد البلد وإن لم يكن جنس حقه ثم يشتري بصفة حقه ويملكه بلفظ وإن كان بصفة حقه وعن شيخنا الرملي أن الذي بصفة حقه يملكه بلا لفظ بل بمجرد أخذه كما تقدم وفيه نظر ولا يصح قياسه على ما تقدم قال شيخنا ويجب أن يقدم في الأخذ النقد على غيره وغير الأمانة عليها قال البلقيني ولو كان مدينه محجوراً عليه بفلس لم يجز له أن يأخذ إلا قدر ما يخصه بالمضاربة (قوله استقلالاً) أي أن لم يكن له حجة من بيئته أو علم قاض والا فلا بد من الرفع إليه (قوله ثم بيع القاضي) على الوجه المرجوح (قوله مضمون) أصلاً وزوائد ويجب رد الزوائد (قوله قبل ملكه وبيعه) وكذا بديعه حتى يملكه أو يملكه على مامر (قوله كالستام) من حيث كونه مضموناً لكونه أخذه لفرض نفسه والا فالضمان هنا بأقصى القيم وفي الستام بقيمة يوم التلف (قوله في الأصح لعنره) هو المتمدن (تنبية) لوجاه المديون بوقاه دينه فقال

(قول المتن فله أخذها) أن كانت تحت يد عادية والا فليس سبيله إلا الطلب منه (قول المتن أن لم يخف) ظاهره الاكتفاء بمجرد الخوف والوجه تخصيصه بما إذا غلب الخوف أو استوى الأمران (قول المتن إلى قاض) مثله أمير ونحوه ممن يرجي الخلاص على يده والمقصود عدم الاستقلال (قول المتن على غير متنع الخ) هو مخرج المنكر والمقرر المتنع (قول المتن أو على منكر ولا يئنه) قال الماوردي وغيره يلحق به ماله وإن كان يئنه ولكنه مجز لقوة سلطان المستحق قال في الكافي وكذلك لو كان باب الحاكم فاسداً (قول المتن وكذا غير جنسه) لا إطلاق قصة هند رضي الله عنها مع أن حقوقها مختلفة من دهن ومنشط وأدم وحجب وكسوة وغير ذلك (قول المتن فكذلك) أي لقصة هند رضي الله عنها (قول المتن وقيل يجب) لأنه متمكن في الجملة وعلى هذا القول جماعة كثيرون ولذا اعتبر الزركشي التعبير فيه بقيل أقول لا وجه للاعتراض لاحتمال أن يريد أن مقابله الأصح لا الصحيح (قول الشارح ولا يضمن الخ) أي كدفع الصائل (قول المتن يبيعه) أي بضميوت الحق بالبيئنة وقيل يواطى رجلا يقره بالحق ويمتنع من الدفع ويقره بالأخذ بالمال وضمف كل بأن الأول يحجر إلى تكليف البيئنة والثاني كذب فلذا رجح الاستقلال (قول الشارح واذن الشرع الخ) إيضاح لجعله كالستام وكالمهون فإن

عليه فإن لم يمكنه بأن لم يظفر إلا بمتاع يز يد قيمته على حقه أخذه ولا يضمن الزيادة في الأصح لعنره مواع منه بقدر حقه أن أمكن بتجزئة والاباع السك والخذ من ثمنه قدر حقه ورد الباقي بهبة ونحوها (وله أخذه مال غريم غريمه) كأن يكون له مدعى عمرودين ولعمرو على بكر مثله لزيد أن يأخذ من مال بكر ماله على عمرو ولا يمنع من ذلك

رد عمرو واقرار بكر له ولا جحد بكر استحقاق زيد على عمرو كذا في الروضة كمالها ويؤخذ منه علم الترمذي بالاختصاص بل مال الثاني منزلة
الأول (والأظهر أن المدعى من (٣٣٦) يخالف قوله الظاهر والمدعى عليه من يوافقه) ذكرنا لتعلق الدعوى بهما والثاني أن

المدعى من لو سكت خلى ولم يطالب بشئ والمدعى عليه من لا يخلى ولا يكفيه السكوت فإذا طالب زيد عمرا بدين في ذمته أو عين في يده فأنكر فزيد لو سكت ترك ويخالف قوله الظاهر من براءة عمرو وعمرو لا يترك ويوافق قوله الظاهر فهو مدعى عليه وزيد مدعى على القولين ولا يختلف موجهها غالبا وقد يختلف منه قوله (فإذا أسلم زوجان قبل وطء فقال الزوج) أسلمنا ما فالنكاح باق وقالت أسلمنا (مرتبا) فلا نكاح (فهو) على الأظهر (مدعى) لأن ما قاله خلاف الظاهر وهي مدعى عليها وعلى الثاني هي مدعية وهو مدعى عليه لأنها لو سكت تركت وهو لا يترك لو سكت تركت عنهما انقضاء النكاح فعلى الأول تخلف المرأة ويرتفع النكاح وعلى الثاني يخلف الزوج ويستمر النكاح (ومنى ادعى نقدا اشترط بيان جنس ونوع وقدر وصحة ونكسران اختلفت بهما قيمة) كإثابة ذرهم فضة ظاهرة صحاح أو مكسرة واشترط ذلك المفيد لعلمه تصح الدعوى

الشيخان لا يأخذ منه ولا يرد له شيئا إن كان بعد ملكه لأن ملكه كدفع المدين له نعم شجعة أنه لو خشي من رده ضررا فله أخذه الآن ثم رده عليه بوجه حيلة (قوله رد عمرو) أى منع عمرو زيدا عن الأخذ من مال بكر (قوله واقرار بكر له) أى لعمر ودينه قال شيخنا تبع المال في المنهج ولا بد من جحد بكر مال عمرو أو امتناعه من دفعه وظرفيه بأن امتناع عمرو من زيدا كافي في جواز الأخذ أخذا من التنزيل المذكور بعده لكن لا بد من عجز زيدا عن مال عمرو (قوله ويؤخذ الخ) أى لأن منع عمرو زيدا عن الأخذ من بكر فرع عن علمه بإرادة أخذه وظاهر كلامه أن هذا شرط لجواز الإقدام وهو ما يفيد شرح شيخنا آخر وفي كلامه أولا ما يفيد الجواز وأن الواجب أن يعلم زيد عمر أنه أخذ من مال بكر لئلا يأخذ منه ثانيا ظاهرا (قوله وتنزيل الخ) يفيد أن لا يترك بكر وتجب جداره وشرح شيخنا كالشارح وفي شرح الخطيب المنع (فرع) لو كان لسكن من اثنين على الآخر دين وجحد أحدهما فلا يخبر أن يجحد قدر دينه ليقع التقاض وإن لم يكونا من النوعين المختلف الجنس للضرورة (قوله ذكرنا) بألف التثنية للمدعى والمدعى عليه لا يجوز بدونهما دفع توهم أنه لا حاجة لذكر المدعى عليه ليس الكلام فيه وتقدم شروطهما في باب القسامة (قوله تخلف المرأة) للمعتد أن الذي يخلف هو الزوج على هذا أيضا كالثاني كما رجحناه في أنكحة الكفار لقوة جانبه باستمرار النكاح وفي عكس ما ذكره يصدق الزوج أيضا (قوله نقدا أودينا مثليا أو متقوما نعم يجب في السلم ذكر صفاته وإن لم يختلف به القيمة على المعتد (قوله ظاهرة) نسبة إلى السلطان الظاهر (قوله عينا) أى من غير التقدين وفيهما يذكروا قيمة أحدهما بالآخر (قوله وجب ذكر القيمة) أى مع الجنس كإثابة العباب ويسن ذكر الوصف (قوله ويكفى) أى يجب الضبط بالصفات مع ذكر الجنس وينبغي ذكر القيمة وعلمنا ما ذكرنا أن الدعوى لا تسمع بالمجهول نعم قد استثنى من ذلك مسائل تسمع فيها الدعوى بالمجهول للضرورة كوصية واقرار ودية وغرة وفرض مهر وموتعة وحكومة ورضخ ونفقة وكسوة وحق إجراء الماء في أرض جددت (قوله ادعى نكاحا) خرج ما لو ادعى زوجية امرأة فلا يحتاج إلى تفصيل قاله شيخنا عميرة ولو ادعت زوجية رجل فانكر وحلفت اليمين المردودة ثبتت زوجيته وأوجب مؤنتها وحل له وطؤها ظاهرا وكذا باطنان كان كاذبا في إنكاره (قوله لم يكف الاطلاق) كأن يقول هذه زوجتي ولو من فقيه عارف كما اقتضاء اطلاقهم نعم يكفي في أنكحة الكفار ما لم يذكروا استمراره بعد الاسلام (قوله مرشد) أى عدل فإن كان يصح عقده مع فسقه قال بولي يصح عقده (قوله وشاهدي عدل)

فيهما اذنا من المالك بخلاف هذا ولكن اذن الشرع كإثابتهما (قول الشارح بالأخذ) فلا يحل الأخذ عند الجهل لأن بكره يتضرر بالأخذ منه ثانيا وأما قوله وتنزيل الخ فالظاهر أن غرضه منه جواز الأخذ تعويلا على امتناع عمرو ولا نظر إلى إقرار بكر لا فاعجل ما له هو مال عمرو لكن اعتمادا لادعى خلاف ذلك (قول الشارح لأنها لو سكت تركت) يوزع في هذا بأن الزوج يدعى دوام التمكين بمقتضى استمرار النكاح فلا تخلى لو سكت ثم الظاهر أن الكلام مفروض فيما لو ابتدأت بدعى رفع يده عنها بحكم التعاقب والا فالزوج لو ابتدأ لكان يترك وسكوته لو سكت ففيه المضيان قاله الزركشي (قول للثان معها) قال الزركشي مستدرك لأن من اعتبر القيمة اكتفى بها عن الصفات (قول للثان وجب ذكر القيمة) قال الزركشي مع الجنس فيما يظهر (قول للثان لم يكف الاطلاق الخ) وجه الاحتياط في أنكحة وكثرة اختلاف الأئمة في شروطه

به (أو) ادعى (عينا تنضبط) مثلية أو متقومة (كحيوان) وحبوب وثياب (قوله) (ووصفها بصفة السلم وقيل يجب معها ذكر القيمة) هذا إن بقيت (فإن تلفت وهي متقومة) ويجب ذكر القيمة لأنها الواجب أو مثلية فلا يجب ويكفى الضبط بالصفات (أو) ادعى (نكاحا لم يكف الاطلاق على الأصح بل يقول نكحتها بولي مرشد وشاهدي عدل ورضاها

ان كان يشترط (بأن كانت غير مجبرة والثاني يكتفى بالاطلاق فيه كالمال (فان كانت أمة فالأصح وجوب ذكر المعجز عن طول) أي مهر لحره (وخوف عنت) أي زنا المشتريين في جواز نكاح الأمة والثاني لا يجب (٣٣٧) ذكرهما (أو) ادعى (عقدا ماليا

كبيع وهبة كفى بالطلاق في الأصح) والثاني يشترط التفصيل فيقول في البيع تعاقدنا بشمن معلوم ونحن جازر التصرف وتقرقنا عن تراض (ومن قامت عليه بينة) بحق (ليس له تخليف للدعي) على استحقاقه لانه كظم في الشهود (فان ادعى أداء) له (أو ابراء) منه (أو شراء عين) من مدعيها (أو هبتها أو قباضها) منه (حلفه) أي خصمه (على نفيه) وهو أنه ما تآدى منه الحق ولا أبرأ منه ولا باعه العين ولا وهبه إياها (وكذا لو ادعى علمه بفسق شاهده أو كذبه) فانه يحلفه على نفيه (في الأصح) فانه لو أقر بذلك بطلت الشهادة والثاني لا يحلفه ويكتفى بظاهر العبالة وتعديل المزكين (وإذا استمهل) من قامت عليه البينة (ليأتى بدافع أمهل ثلاثة أيام) وقيل يوم فقط (ولو ادعى رق بالغ فقال أنا حر) بالأصالة (فالقول قوله) وعلى المدعي البينة وان استخذه قبل انكاره وجرى عليه البيع مرارا ونداواته الأيدي (أو رق صغير ليس في يده لم يقبل الا بينة أو في يده حكم له به ان لم يعرف

ولا يشترط تعيينهما (قوله وخوف عنت) واسلامها ان كان مسلما ويقول زوجنيها من له ولاية نكاحها من مالك أو غيره (قوله عقدا ماليا) أي غير السلم كما مر (قوله كفى بالطلاق) ولا بد من وصف الصفة لانه مشترط في كل عقد (تنبيه) بحث الأذرى أن الدعوى بنحو ريع وقف تكون على الناظر لاعلى المستحق وان حضر الا في وقف على جماعة معينين سواء شرط النظر لكل في حصته أو للقاضي للدعي عنده والدعوى عليهم ان حضروا أو على الحاضر منهم لكن لا يحكم عليه الا بعد اعلام الجميع بالحال ومن هذا القبول الدعوى على الورثة أو بعضهم (تنبيه) قال شيخنا والذي استقر عليه رأي السبكي أن الحاكم ولو خفيا لا يتوجه عليه ولا على نائبه دعوى لبيت المال أو نحو يقيم أو محجور تحت نظره أو وقف كذلك بل منصب الحاكم مدعيه عليه عنده أو عند غيره فراجع وتأمله (قوله فان ادعى أداء المالح) سواء ادعى ذلك حالة الدعوى عليه أو بعدها أو بعد الحكم عليه كما مال اليه شيخنا الرملي حيث أمكن سبق ما ليطاء على وقت الدعوى عليه (قوله حلفه) أي ان لم يكن حلف بين الاظهار أو مع شاهده (قوله وهو أنه ما تآدى المالح) فان نكل في هذه السائل حلف للدعي عليه و بطلت الشهادة قاله شيخنا الرملي (قوله علمه بفسق شاهده) أي مثلا حال شهادته لا بعدها لانه لا يؤثر كما ومثل هذا ما لو قامت بينة بأعسار مدين فلداته تخليفه لاحتمال مال باطن وما لو قامت بينة بعين وقالت لا تعلمه باع ولا وهب فليخصمه تخليفه أنها ما خرجت عن ملكه لانه يحتمل خروجها بغير ما ذكر وانما يمكن التخليف في هذه السائل طعن في الشهود لانه في دعوى مستقلة حكما (قوله من قامت عليه البينة) وهو للدعي عليه (قوله ليأتى بدافع) ولا بد من ذكر الدافع من العامى لاحتمال أن يعتقد مالبس بدافع دافعا (قوله أمهل) وجوبا بكفيل أو ترسيم ان خيف هربه (قوله ثلاثة أيام) غير يومى الامهال والعود ولا يزاد عليها وان كانت بينته بعيدة بل يؤمر بدفع الحق ثم يأتى بالدافع بعد ذلك ولو عاد بعد الثلاث وطلب عين خصمه على نحو ابراء ما أجيب أو أقام بعض البينة أو كلها وطلب الامهال للتعديل أو التكميل أمهل ثلاثا أيضا ولو وى الحق ابتداء ثم أتى ببينة ولو قبل الثلاث سمعت (قوله بالغ) عاقل رشيد (قوله بالأصالة) قبل لقبوله يمينه في غيرها لا بد من بينة وحل تصديقه ما لم يسبق منه اقرار بالرق (قوله وجرى عليه البيع) ويرجع مشتر به على بانه بشمنه وان كان أقر له بملكه عنده (قوله صغير) أو مجنون (قوله حكم له به) ان حلف (قوله وهو عجز) أو بدباوغه أو المجنون بدافقته (قوله فانكاره لقول) ظاهره وان ادعى عنرا (قوله مؤجل) أي كله وتسمع بالحال كله أو بعضه وان ادعى بملكه ليس له الحال قال البلقيني وكذا لو كان كله مؤجلا وقصد بدعواه تصحيح عقد وقع فيه (فرع) لا تسمع الدعوى بدين على معسر ليطالبه اذا أيسر

(قول المتن ان كان يشترط) خرج ماله وان لا يشترط فانه يخلف ذلك اشتراط تعيين الولي من أب أو جد قاله الزركشي (فرع) لو ادعى أنها زوجته لم يحتج بالتفصيل ومسئلة الكتاب فيما لو ادعى أنه نكحها (قول الشارح والثاني يشترط المالح) قال الشيخ عز الدين بل هو أولى بالاحتياط لان الناس يتساهلون فيها بخلاف الأنكحة (قول الشارح والثاني لا يحلفه) لانه لم يدع عليه محقا (قول المتن أمهل ثلاثة أيام) لو قال لي بينة في المكان الفلاني والأمريز يدعى الثلاثة ففهوم كلامهم عدم الامهال فلو قضى عليه ثم أحضرها بعد الثلاثة أو قبلها سمعت ولو حضر الشهود بعد الثلاثة وطلب منه التعديل أمهل ثلاثة أيام أيضا (قول المتن فالقول قوله) أي لان الأصل في الناس الحرية (قول المتن ولا تسمع دعوى دين المالح) لو كان بعضه حالا وبعضه مؤجلا سمعت

(٤٣) - (قليوبى وعميرة) - رابع) استنادها الى التقاط (كما تقدم في كتاب القبط فان عرف استنادها اليه لم تقبل الا بينة في الأظهر (فأوانكر الصغير وهو عجز) في صورة عدم الاستناد (فانكاره لقول وقيل) هو (كبالغ) فلا يحكم برقه الا بينة (ولا تسمع دعوى دين مؤجل في الأصح) اذ لا يتعلق بها الزام في الحال والثاني تسمع تعرض الثبوت والثالث ان كان له بينة تسمع تعرض التسجيل وان لم تكن له بينة لم تسمع

(فصل) اذا (أصر المدعى عليه على السكوت عن جواب الدعوى جعل كسكوتا كل) فترد اليه على المدعى وعلى التسليم (فان ادعى عليه) عشرة فقال لا يلزم من العشرة بكف حتى يقول ولا يعضا وكذا يحلف (ان حلف لان مدعى العشرة مدعى لكل جزء منها فاشترط مطابقة الانكار واليمين دعواه) (فان حلف) (٣٣٨) على نفي العشرة واقتصر عليه فنا كل) عمادون العشرة (فيحلف

للمدعى على استحقاق دون عشرة بجزء موطنه واذا ادعى مالا مضافا الى سبب كافر ضحك كذا كفاه في الجواب (لا تستحق) بالقوقانية (على شينا أو) ادعى (شفعة كفاه) في الجواب (لا تستحق على شينا أو لا تستحق تسليم الشقص) وذلك لان المدعى قد يكون صادقا ويعرض ما يسقط الدعوى ولو اعترف به وادعى السقط طوبى بالبينة وقد يجوز عنها فدعت الحاجة الى قبول الجواب المطلق (ويحلف على حسب جوابه هذا) ولا يكف التعرض لنفي الجهة (فان أجاب بنفي السبب المذكور حلف عليه وقيل له حلف بالنفي المطلق) كما لو أجاب به والاولى ادعى مطابقة اليمين للجواب (ولو كان يده مرهون أو مكري وادعاه ماله كفاه) في الجواب (لا يلزم من تسليمه) ولا يجب التعرض للملك (فلو اعترف بالملك وادعى الرهن والاجازة فالصحيح أنه لا يقبل بيينة) والثاني يقبل قوله بدونها (فان عجز

(فصل) فيما يتعلق بجواب المدعى عليه (قوله أصر المدعى عليه على السكوت) لالدهشة والانباء والاوجب على القاضي أن يشرح له الحال وكذا لو نكل ولم يعرف ما يترتب على النكول يجب الشرح له أيضا وسكوت الأصم قبل علمه بالحال ليس نكولا بخلاف علم الاشارة من الآخرس بعد سماعه (قوله جعل كسكوتا كل) أي ان حكم القاضي بنكوله أو قال للمدعى احلف أو نحو ذلك (قوله فيحلف) أي من غير تجديد دعوى الا ان اقتصر في الجواب على العشرة وحلفه القاضي عليها ثم أراد تخليفه على مادونها فلا بد من تجديد دعوى نعم ان استند بموجب العشرة لعقد كبيع فيكفيه نفي العقد نحو ما بينته بعشرة ولو قال المدعى عليه عند طلب اليمين أنا أدفع المال ولا أحلف لم يلزم للمدعى قبوله بغير اقرار وله تخليفه لعدم أمنه منه بذلك أن يدعى عليه بما دفعه له وكذا لو قال ذلك عند اقراره حلف للمدعى بمن الرد فيلزمه الحاكم أن يقر والاقال للمدعى احلف (قوله بجزء) وان لم يتمول لصحة الدعوى بمعل للتمند (قوله لنفي الجهة) أي السبب فلو تعرض لنفيه جاز لكن لو أقام للمدعى بيينة لم تسمع بيينة المدعى عليه بذلك بأداء مثالا لها ثبت الحق وقد نقاه أولا ومن هذا ما لو ادعت عليه نفقة أو كسوة فيكفيه الجواب المطلق نحو لا يلزم مني لها شيء وان علم بمكينها لاحتال تسقط خفي قاله شيخنا واعتمده ولو ادعى عليه وديته لم يكفه الجواب بلا يلزم مني التسليم لانه انما يلزمه التخليفة فيجب بلا يلزم مني شيء أو ردتها أو تلفت ونحو ذلك كلا يلزم مني التخليفة (قوله بيده مرهون أو مكري) أي في الواقع (قوله أولا) بتشديد الواو وهو متعلق بجزء أو اعترف لا بخاف اذ لا معنى له قاله العراقي (قوله بسكون الحاء) لاقادته أنه مصدر معمول لحلف وأن ضميره عائد على المدعى لا بفتحها المقتضى أنه فعل جواب بشرط وأن ضميره عائد للمدعى به (قوله فحيلته الخ) فلا يكفي في الجواب في هذا وغيره أن يقول يثبت ما يدعيه لاحتال علمه أنه للمدعى وهو عاجز عن الاثبات (قوله فاذا كره لا يجب) وعكس هذه مثلها كأن يدعى للرهن على الرهن بيدينه وخاف الرهن أن يحدد للرهن الرهن ان اعترف له بالدين فحيلته في الجواب أن يقول ان ادعت ألقا الرهن بها فلا يلزم مني أو مرهون فاذا كره لا يجب ولا يكون

بالكل واستشكل بأنه ان لم يقل يلزمه التسليم الى لم تسمع وان قاله لم يصح وان فصل فهمادعوتان (فصل) أصر المدعى النخ (قول المتن بجزء) أي وان قل لان المدعى عليه فا كل عن كل مادون العشرة ثم الجزء يشمل ما لا يتمول وهو كذلك بناء على صحة الدعوى به وهو ما صححه الرافعي رحمه الله تعالى (قول المتن قلن أجاب) لو أجاب بالنفي المطلق كان له الحلف على نفي السبب (فرع) حلف على نفي السبب فأقام للمدعى بيينة فأراد للمدعى عليه أن يقيم بيينة بالقضاء أو البراء لم تسمع لانها ثبت الحق وقد نقاه أولا (قول الشارح والثاني يقبل قوله) أي بالنسبة الى ثبوت الاجارة والدين فانه لم يقل به أحد قاله العراقي (قول المتن أولا) قال العراقي الأحسن تقديمه عقب عنها أو تأخيرها عن اعتراف فان تعلقه بالخوف لا معنى له (قول المتن فحيلته الخ) قال العراقي هذا يلزمه الجاء للمدعى الى تعيين أحد القسمين وهو يتصور بذلك لان البينة قد تساعد على اقرار الخصم بألف مطلقا ولا يمكنهم تعيين الجهة وكما اكتفينا بالجواب المطلق في المدعى عليه لتلازمه ما ليس يلزم لوعين الجهة وجب الاكتفاء بإطلاق المدعى وعدم الجأته الى التعيين خوفا مما ذكر

(قوله) منها) على الاول (وخاف أولا ان اعترف بالملك) للمدعى (جحد) بسكون الحاء (الرهن والاجارة فحيلته أن يقول) في الجواب (ان ادعيت ملكا مطلقا فلا يلزم مني تسليم) للمدعى (وان ادعيت مرهونا فاذا كره لا يجب) وكذا يقال في المؤجر (واذا ادعى عليه عينا) عقارا أو منقولا (فقال ليس هي لي أو هي لرجل لا أعرفه أو لا بني الطفل

أو وقف على الفقراء أو مسجد كذا فلا يصح أن لا تصرف الحصومة عنه (٣٣٩) (ولا تنزع العين منه بل يحلفه للدعي

أنه لا يلزمه التسليم) للعين (ان لم تكن بينة) بها والثاني تنصرف عنه وينزع الحاكم العين من يده فان أقام للدعي بينة على استحقاقها أخذها والا حفظها الى أن يظهر مالها وفي وجه في الأولين تسلم العين للدعي اذ لا مزاحم له (وان أقر به) أي بالذكور (لعين حاضر يمكن مخاضته وتحليفه مثل فان ضيقه صارت الحصومة معه وان كذبه ترك في يد المقر) كما تقدم تصحيحه في كتاب الاقرار (وقيل يسلم الى للدعي وقيل يحفظه الحاكم لظهور مالك) له (وان أقر به) لغائب فالأصح انصرف الحصومة عنه ويوقف الأمر حتى يقدم الغائب فان كان للدعي بينة قضى بها وهو قضاء على غائب فيحلف معها وقيل على حاضر) اذ الحصومة معه فلا يحلف معها وصحة في الروضة كأصلها وان لم يكن للدعي بينة فله تحليف للدعي عليه أنه لا يلزمه تسليمه اليه فان نكل حلف للدعي وأخذه واذا عاد الغائب وصلى للمقر دالية بلا حجة لأن البد له باقرار صاحب

أخذها بما يذكره من قولها لتزيد مع الحاجة (قوله أو وقف على الفقراء أو مسجد كذا) أي وهو ناظر عليه فيهما والا انصرف عنه الحصومة الى ناظره ونزع العين منه اليه (قوله ولا تنزع العين منه) حتى لو ادعاه بذلك لنفسه سمعت دعواه كما قاله القاضي مجلي وابن أبي عسرون (قوله بل يحلفه للدعي) فان أقرأ أو نكل وحلف للدعي ثبتت له العين في الأولين والبدل للحيولة في البقية وانما يلزمه البدل لاحتمال صدقه في اقراره وعدم انزع العين منه لاحتمال أن له ولاية عليها ومعنى عدم انصراف الحصومة عنه من حيث طلب تحليفه لاثبات الملك له (قوله ان لم يكن بينة) ليس قيد بل له التحليف ولو كان له بينة (قوله لعين) مفهومه المجهول وقدر وحاضر مفهومه الغائب وسيأتي ويمكن مخاضته لا مفهوم له وانما هو لمناسبة ما بعده اذ المحققون كذلك وولي مقامه (قوله ترك في يد المقر) ولا تنصرف الحصومة عنه من حيث الحلف على مثل ما مر (قوله قضى بها) نعم ان أقام ذوالبدنية أنها للغائب قدمت لقوتها باقرار ذي البدله وانصرف الحصومة عنه وان دفت تهمة كذبهم ان أثبت أنهم وكيل عنه فهي تحت يده بالوكالة وأنها مؤجرة معه فيده عليها بالاجارة والافيد عليها بالاستصحاب (قوله قضاء على غائب) فيتقيد بمساقته السابقة فيه بأن يكون فوق مسافة المدوى (قوله فيحلف معها) هو للتمسك (قوله وصحة في الروضة كأصلها) قال شيخنا الرملي هو سبق نظر من الشارح لأن التصحيح فيهما على مقابل الأصح المرجوح وقال بعضهم لعل النسخة الواقعة للشارح قد سقط منها المقابل فظن أن التفرغ والتصحيح على الوجه الصحيح وهو محتمل (قوله وان لم يكن للدعي بينة) هو مراعاة لكلام المصنف والافقد مر أن له التحليف وان كان عليه بينة (قوله فان نكل الخ) هو تفرغ على ماني الروضة ومعنى أخذه على هذا أخذ بدله كما مر ولا تنزع العين منه (قوله كعقوبة) لا دعي كفود وحد قذف وتزوير وكذب تجارة مأذون أماعقوبة الله تعالى فلان سمع الدعوى فيها كما تقدم (قوله كآرش) لعيب وضمان متلف (قوله فلى السيد) قال في التهذيب فان ادعى على العبد سمعت واعتمده شيخنا الرملي نعم يكون الدعوى والجواب عليه في دعوى القتل خطأ أو شبه عمد بمحل لو سمع أنه لا يقبل اقراره لأن الولي يقسم وتعلق الدية برفقته وقد يكونان عليهما كما في نكاح العبد ونكاح الكتاب فانهما يثبت باقرارهما

(قول المتن ان لم تكن بينة) قضيته علم مشروعية التحليف مع وجودها وعبارتها الحرر يقيم البينة أو يحلفه (قول الشارح فان أقام للدعي الخ) تفرغ على قوله والثاني ينصرف عنه الخ (قول المتن ترك في يد المقر) أي فتبقى الحصومة معه (قول المتن وقيل يسلم الى للدعي) أي يمينه قال الامام هو باطل لأنه اعطاء بمجرد الدعوى (قول المتن لظهور مالك له) أي كلال الضائع قال في الروضة في موضع وهذا أقوى الوجوه (قول المتن فالأصح انصراف الحصومة) أي بالنسبة الى قيمة العين والافله تحليفه جاء أن يقر فيغرم البدل للحيولة وعبارة الزكشي حكاية مقابل الأصح والثاني لا تنصرف بل يحلف أنها لغيره لنزع الملك من يده باليمين للرودة لتلايته خذ ذلك ذرية الى اسقاط الدعوى (قول الشارح وصحة الخ) هذا وكذا قوله الآتي فان نكل حلف للدعي وأخذ ما نأه هو مقرر في الروضة وأصلها على مقابل الأصح القائل بأن الحصومة لا تنصرف وأما على الأصح وهو انصرافها فالذي رأيته في الروضة ترجيح أنه قضاء على غائب كما في التهاج ثم قال بذلك وحيث قلنا بانصراف الحصومة فلها التحليف لتغريم البدل لعل نسخة الشارح رحمه الله من الروضة واذا قلنا ينصرف باسقاط لا أعني عند التفرغ على الوجه الضعيف فيسكون منشأ ما ذكره هنا قسم النسخة التي وقف عليها فعمل التفرغ على الضعيف بسبب ذلك تفرغ على الصحيح

اليد ثم يتألف للدعي الحصومة معه (وما قبل اقرار عبده كعقوبة فالدعوى عليه وعليه الجواب ومالا) قبل اقراره به (كآرش فلى السيد) الدعوى به وجوابها لأن الرقبة التي هي متعلقة حق السيد

ورجعة وإيلا ومعتق وولام
ووصاية ووكالة (وفي مال
يبلغ نصاب زكاة) عشرين
مثقلا ذهباً أو مائتي درهم
فضة ولا تغليظ فيما دونها إلا
أن يراه القاضي لجرأة في
الحالف فله ذلك بناء على
الأصح أن التغليظ لا يتوقف
على طلب الخصم (وسبق
بيان التغليظ في) كتاب
(اللعان) بزمان وهو بعد
عصر جمعة ومكان كعند
منبر الجامع فيأتي هنا
والتغليظ بهما مستحب
وكذا زيادة الأسماء والصفات
للدعوة هنا كذلك كأن
يقول والله الذي لا اله إلا هو
عالم الغيب والشهادة الرحمن
الرحيم الذي يعلم من السر
ما يعلم من العلانية فلا يقتصر
على قوله والله كفى (ويحلف
على البت في فعله) أثباتاً
كان أو نفياً لأنه يعلم حال
نفسه (وكذا فعل غيره)
أي على البت (أن كان أثباتاً)
لأنه يسهل الوقوف عليه
(وأن كان نفياً فعلى نفي العلم)
أي لأنه لا يعلمه لأنه يسر
الوقوف عليه (ولو ادعى ديناً
لمورته فقال أبرأني لحلف
على نفي العلم بالبرائة) وهو
حلف على نفي فعل غيره
(ولو قال جني عبدك على
بما يوجب كذا فلا يصح
حلفه على البت) لأن عبده

(فصل) في كيفية الحلف وضابط الحالف (قوله تلفظ يمين) ندبا وإن أمطه للمدعى أو المدعى عليه
وان امتنع منه فهو ناكحل (قوله في اليمين مال) وليس بنجس لأنه لا تغليظ فيه (قوله كدعوى دم) أي
عمد لأن غيره كاللأل (قوله وعق) فتلفظ على العبد مطلقاً وعلى السيد أن بلغت قيمة العبد نصاباً وفي
طلاق وكذا في خلع أن بلغ عوضه نصاباً مطلقاً والاقط الحالف منهما إن كان المدعى الزوجة فإن كان المدعى
الزوج فلا تغليظ عليهما (قوله ووصاية) كأن يحلف على إثبات كونه وصياً على من أنكرها (قوله
وكالة) على من أنكرها ولو في درهم (قوله عشرين مثقلاً الخ) دفع به توهم أن يراد بالنصاب من
الحيوان أو النبات لأنها وغيرهما تعتبر بما يساوي نصاب النقد المذكور ويعتبر النصاب بدعوى الخصمين
فلو اختلفا في شيء فقال أحدهما عشرين مثقلاً والآخر خمسة عشر مثقلاً مثلاً فلا تغليظ لعدم اتفاقهما
على النصاب (تنبيه) دعوى حق للمال كأجل وخيار تابعة لمال الذي هو فيه (قوله فله ذلك)
أي التغليظ وكذا في النجس إذا رأى ذلك (قوله بزمان ومكان) أي لا يجمع وتكرير الفاظ (قوله
بعد عصر جمعة) أي في السلم وفي الكافر بنيره (قوله كعند منبر الجامع) أي في السلم ولو أثنى وإن كانت
مخدرة وإن لم تحضر مجلس الحكم للدعوى كما مر (قوله بهما) أي الزمان والمكان (قوله كأن يقول
والله الخ) أي في السلم أما اليهودي فبالله الذي أنزل التوراة على موسى ونجاه من الغرق والتصراني فبالله
الذي أنزل الإنجيل على عيسى والمجوسى والوثني فبالله الذي خلقه وصوره ويحرم على القاضي أن يحلف
بطلاق أو عتق أو فتر ويحجب عزله قال شيخنا ومحل في قاض لا يرى مقلده ذلك ولا يحرم على غير القاضي
التحليف بما ذكر نعم المحكم كالقاضي (قوله الرحمن الرحيم) ووجد في كلام الشيخين زيادة الطالب
الغالب المترك للهالك وهو مبنى على الرأي الضعيف للرجوع من أن أسماء الله ليست توقيفية قال في
الروضة ويندب وضع للمصحف في حجر الحالف به وأن يقرأ عليه أن الذين يشتركون بعهد الله الآيتوان
يعظه قال بعضهم ويندب تحليفه قائماً (قوله في فعله) للراد به مالم يسر فعل غيره فيشمل نحو تعلق نحو طلاق
بطلوع الشمس وظهور عيب مبيع وما وقع منه حال جنونه (قوله لأنه يعلم حال نفسه) أي شأنه ذلك (قوله
وإن كان نفياً) أي مطلقاً فإن كان تقيماً قيداً حلف على البت أيضاً (قوله فعلى نفي العلم) أي إن ادعى عليه
العلم وإن لم يعلم المدعى علم المدعى عليه بذلك والافعال شيخنا يحلف على البت ونوزع فيه (قوله جني عبدك)
أي المميز والافهو كاليهيمة ففيه القطع كما يأتي والاضافة فيه للابسة لأن المراد من هو تحت يده ولو معاراً أو

(فصل تلفظ اليمين الخ) (قول المتن تلفظ يمين الخ) وذلك لأن اليمين موضوعة للزجر فشرع التغليظ بمبالغة
واختص بما هو متأكد كنفى نظر الشرع (قول الشارح عشرين مثقلاً الخ) أي فليس المراد أي نصاب حتى
من الأبل مثلاً (قول الشارح مستحب) بخلاف الجمع لا يأتي هنا (قول الشارح لأنه يسر) أي وبدليل ما روى
أبو داود أن حصرياً ادعى على كندی أرضاً بأن أبا ما غتصبها منه فأنكر الكندی فقال له الحضرمي تحلف
بالله أنك ما علم أن أباك غتصبها فقها الكندی لليمين ولم ينكر النبي ﷺ ذلك (فرع) لو حلف في هذا على
البت اعتد به ويحمل على نفي العلم لأن الاحاطة به غير ممكنة كما قال الشاهد شهادته واثاره لا وارث له سواء
فان هذا التقي محمول على نفي العلم قال الزركشي ولو كان نفياً محصوراً فينبغي أن يحلف على البت كما تجوز الشهادة
ويستنع التقي المطلق واعلم أيضاً أن اليمين على نفي العلم إنما توجه إذا مرض المدعى لأنه يعلم المدعى به بل لا تسمع
دعوى المدعى إلا بد كذا في نفي شيء ولو علق بأمر طائر مثلاً وطلب يمينه فمضى على البت وليس ذلك فعله ولا فعل
غيره بل هو لتحقيق شيء فيحلف أن هذا الطائر غراب فالحاصل أن اليمين على البت لا على نفي فعل الغير (قول
المتن أبرأني) أي وأنت تعلم ذلك إذ لا بد من هذا في مثل هذه الدعوى (قول المتن فالأصح) قال الرافعي إن قلنا يتعلق

ماله وفعله كفعله والثاني ينظر إلى أنه فعل غيره (قلت) أخذنا من الرافعي في الشرح

(ولو قال جنت بهيمنتك حلف على البت

منصوبا وكذا البيمة الآتية لأن الدعوى على من محبها (قوله ويجوز البت) هو للتعبد (قوله جواز) فاعل تقدم ونقل مصدر عطف عليه واعتمد شيخنا الرمي اطلاق ما هنا وضمف ما في الشامل وقال الماوردي ولا يجوز الحلف عليه لا يجوز الدعوى به وله اللطالبة به (قوله نية القاضي) ومثله كل من له ولاية التحليف (قوله المستحلف) أي الطالب للحلف فلا بد من طلبه وطلب الخصم وموالة اليمين وكونها بما يجوز الحلف به ممن يجوز له التحليف (قوله بحيث لا يسمع القاضي) فان سمعه عزره وأعاد اليمين عليه وجوباً فان وصلها بكلام لم يفهمه القاضي نهاه عنه وأعادها أيضاً فان قال كنت أذكر الله قال له ليس هذا موضع الذكر قال بعض مشايخنا والمراد بسماعه علمه بذلك ولو باخبار عدل أو الخصم ان اعتقد صدق فراجع (قوله وفي ذلك) عائذ لكور من التورية ومأمها (قوله الفاجرة) فيها إيماء الى أنه لو كان الحالف محققاً الواقع نفعه التورية لأنها حينئذ غير فاجرة كما لو أخذ من ماله بنحو ظفر فادعى عليه أنه أخذ من ماله بغير إذنه وطلب تحليفه على ذلك فحلف ونوى بغير استحقاق لم يكن آثماً ولم تكن يمينه فاجرة كما قاله البلقيني وهو للتعبد (قوله أو حلفه غير القاضي) أو القاضي بنحو طلاق أو عتق أو نحوه كما مر (قوله أو خصم) خلافاً لابن عبد السلام (قوله وتنفع التورية) وابن حرمت حيث يبطل بها حق مستحق فنفعها من حيث عدم انعقاد اليمين (قوله في دعوى) قيد به ليوافق أصله كالرخصة وأصلها والوجه عدم التقيد ولعله مراد المصنف كما قاله شيخ الاسلام يشمل طلب القاذف يمين المقذوف أو وارثه على أنه مازني وقال الرافعي لو ادعت زوجة وقوع الفرقة بينها وبين زوجها حلف على نفيها ولو علق الطلاق بفعل من أفعالها فزعمته وأنكر فطلبت يمينه لم يحلف قال بعضهم هذا مشكل فليراجع (قوله لو أقر الخ) خرج به نائب المال كوكيل ووصى وقيم فلا يحلف لأنه لا يصح اقراره (قوله اليمين على اللعي واليمين على من أنكر) قالوا والمعنى فيه أن جانب اللعي ضعيف لما لفته للأصل فكلف الحجة القوية وجانب اللعي عليه قوى لموافقته للأصل فاكفى منه بالحجة الضعيفة (قوله اليمين على اللعي عليه) هو بيان لمن أنكر في الرواية قبله (تنبيه) يستثنى من هذه القاعدة التي ذكرها المصنف مسائل تطلب من الطولات (قاعدة) لا يجوز عندنا أخذ مال على ترك اليمين (قوله ولا يحلف قاض) أي قبل عزله كما تقدم (قوله أناصي) أو سفيه محجور (قوله لم يحلف) نعم لو كان كافراً مسيئاً أثبت وادعى تسجيده حلف سقوط القتل عنه والحكم برقه لو وجد علامة البلوغ مع حقن الدم فان أنكر قتل (قوله لبراءة) أي في غير نحو الوديمة إذا حلف الوديع على عدم استحقاق الودع مثلاً (قوله أقام يمينه) ولو شاهداً ويميناً (قوله حكم بها) ولا يميز الحالف خلافاً لما يفعله

الأرض بالرقبة فعل البت أو بها وبالذمة معاً فلي نفي العلم لأن العبد ذمة وتكون الرقبة كالمرتبة بما ثبت في الذمة (قول المتن قطعا) أي لأنه لا ذمة لها (قول الشارح أنه لا يجوز الخ) قد يقال لا يجعل الظن للؤكد المذكور هنا في المنهاج الا بالتدكير (قول المتن فلو وري أو تأول) قال الزركشي التورية قصد ما يخالف ظاهر لفظه والتأويل اعتقاد خلافه لشبهة عنده كالحنفي في شفعة الجوار (قول المتن بحيث لا يسمع) أي أمالو سمعه فلا يعتد باليمين وتعاد (قول الشارح في دعوى) هذا صحيح للعبارة لكن مع ذلك لا يلائم قوله الآتي فأنكر الآن يؤول بمعنى صمم على الإنكار نعم قيل عبارة المنهاج تشمل ما لو طلب القاذف يمين المقذوف أنه مازني أقول هذه دعوى فهي يمين في دعوى ثم هذا الضابط يرد عليه اليمين المردودة (قول المتن ولا يحلف قاض) هذا خارج عن الضابط ان أراد توجه الدعوى لأنها هنا غير مسموعة وان حشينا على ظاهر المنهاج في تعبيره باليمين فهذا مستثنى من الضابط (قول المتن أناصي) لو قسم المال بين الثرماء فظهر شخص وقال لبعضهم أنت تعلم ثبوت ديني لم يحلف (قول المتن ثم أقام يمينه) أي ولو شاهداً مع يمين

(بظن مؤ كد يعتمد خطه
أو خط آية) وتقدم في
كتاب القضاء جواز الحلف
اعتقاداً على خط مورثه اذا
وثق بخطه وأمانته ونقل
الشيخان عن الشامل أنه
لا يجوز له الحلف اعتقاداً
على خطه حتى يتذكر
(وتعتبر نية القاضي
المستحلف) للخصم (قوله
وري أو تأول خلافها أو
استثنى بحيث لا يسمع
القاضي لم يدفع) ذلك (ثم
اليمين الفاجرة) وفي ذلك
حديث مسلم اليمين على نية
المستحلف حمل على القاضي
قال في الروضة اذا حلف
الانسان ابتداء أو حلفه
غير القاضي من قاهر أو
خصم أو غيرهما فلا اعتبار
بنية الحالف وتنفع التورية
(ومن توجهت عليه يمين)
في دعوى وفي المهر والروضة
وأصلها بدل يمين دعوى (لو
أقر بطلوبها لزمه فان
أنكر حلف) لحديث البيهقي
على اللعي واليمين على
من أنكر ر وأما البيهقي وفي
الصحيحين حديث اليمين
على اللعي عليه (ولا يحلف
قاض على تركه الظلم في
حكمه ولا شاهداً أنه لا يكتب)
في شهادته لأن منصبهما يائي
ذلك (ولو قال مدعى عليه أنا
صبي) وهو محتمل (لم يحلف
ووقف) الأمر (حتى يبلغ)
فيدعى عنه (واليمين تفيد قطع الخصومة في الحال لبراءة فلو حلف ثم أقام يمينه) بمداها (حكم بها)

(فليحلف أنه لم يحلفني) عليه (ممكن) من ذلك (في الأصح) لأن ناقاله محتمل غير مستبعد والثاني للتعاضد لا يؤمن أن يدعي للدعي أنه حلفه على أنه ما حلفه وهكذا في دور الأمر ولا ينفصل وأجيب بعدم سماع ذلك من للدعي لئلا يتسلسل (وإذا نكل) للدعي عليه عن الحلف للطالب منه (حلف للدعي) لتحويل الحلف إليه (وقضى له ولا يقضى له) (بنكوله) أي للدعي عليه لأنه عليه الصلاة والسلام رد اليمين على طالب الحق واما الحاكم وقال صحيح الاسناد (والنكول أن يقول أنا نكل أو يقول له القاضي احلف فيقول لأحلف) فقوله هذا نكول (فإن سكت حكم القاضي بنكوله) إذا لم يظهر كون سكوته لدعته وغباوة ونحوهما (وقوله) أي القاضي (للدعي احلف حكم بنكوله) أي للدعي عليه في سكوته وفي الروضة كالأصلها نازل منزلة الحكم به (واليمين الردودة) وهي يمين للدعي بد نكول للدعي عليه يرد هاهو أو القاضي (في قول كينة وفي الأظهر كإقرار

جهلة القضية لاحتمال نسيانه (قوله لما ذكر) وهو عدم البراءة الشاهد له حديث أنه ^{عليه السلام} أمر رجلا بعد ما حلف بالخروج من حق صاحبه كأنه عرفه ^{بنكويه} (قوله عند قاض) أو أطلق وسواء عين القاضي أو أطلقه فإن قال للقاضي للدعي يمين يديه حلفت عندك فإن نكل حلفه والاحلف ولا عبرة بإقامته فإنه حلفه حيث لم يذكر (قوله ممكن من ذلك) فإذا حلف طالبه بالحلف وقول الروضة طالبه بالمبال سبقت فلم فإن أقام يمينه بأنه حلفه فكما لو حلف ويحمل لأقامتها ثلاثة طلبه وإذا لم يقمها وواد إلى الحلف ممكن منه وإن نكل حلف للدعي عليه يمين الرد وانفذت الخصومة والعوى ولا تسقط يمين الأصل إلا بدعوى أخرى لأنها الآن في غير الدعوى الأولى (قوله وإذا نكل) هذا شروع في النكول ولذلك عبر عنه شيخ الإسلام بفصل من زيادته (قوله حلف للدعي) أي بطلب اليمين منه وهذا في الحكم للعين وسيأتي مقابله كالفقراء وإذا حلف ثبت حقه وإن لم يقض له القاضي به على الأصح فإن قضى ثبت قطعا وهذه المذكورة في كلامه بقوله وقضى له لعدم ذكره الخلاف فيها (قوله ولا يقضى له بنكوله) خلافا لأبي حنيفة وأحمد رضي الله عنهما (قوله والنكول الخ) هذا بيان لقوله نكل للتقدم (قوله أو يقول) أي بدعوى اليمين عليه وينبئ تكرير العرض عليه ثلاثا (قوله احلف) خرج ما لو قال له آت حلف بالاستفهام فقوله بدعوى لا حلف ليس نكولا (قوله فقوله هذا نكول) فيه إيماء إلى الاعتراض على عبارة المصنف ومن النكول عدوله عما ذكره له القاضي من الأساءة كقوله قل والله فقال والرحمن أو عكسه لأن القاضي أن يحلف بالرحمن على التمسك بخلاف ما لبقيني وكذا امتناعه من التغليظ باللفظ أو الزمان أو المكان نكول على التمسك بخلاف ما لو امتنع عن الصلة كقوله قل والله فقال بالله أو بالله أو عكسه فليس نكولا على التمسك (قوله حكم القاضي بنكوله) فيقول حكمت بنكولك أو بأنك ناكل ونحو ذلك فلا يكون بسكوته نكولا قبل الحكم به بخلاف ما تقدم فيه (قوله إذا لم يظهر الخ) ليس قيداً لصحة الحكم بنكوله لأنه صحيح وإن ظهر له ذلك لتقصير المدعي عليه غالباً بعدم تعلمه مثلاً أو بما هو قيد لعدم وجوب التنبيه على القاضي لأنه إذا ظهر له منه ما ذكر وجب تنبيهه على التمسك كما يجب عليه أن يبين للجاهل ما يترتب على النكول وحكمه أن يقول له إن نكلت عن اليمين حلف المدعي وأخذ منك الحق وإذا حكم بلا قول فقد حكمه أيضاً (قوله نازل منزلة الحكم به) وكذا أقبال القاضي على المدعي ليحلفه وإن لم يقل له احلف نازل منزلة الحكم بنكوله أيضاً وللمدعي عليه أن يعود إلى اليمين قبل نكوله حقيقة أو تزيلاً وللمدعي أن يعود إلى طلب اليمين منه مطلقاً وإذا طلبها منه وامتنع لم يكن له العودة إلى يمين الرد لأنه أطل حقه برضاه لخصمه ولو طلب بعد إقامة شاهد تخليف المدعي عليه فذلك ولا ينفعه بذلك إلا اليئنة لتقصيره ولو هرب المدعي عليه قبل الحكم بنكوله امتنع الحلف على المدعي (قوله وفي الأظهر كإقرار المدعي عليه) هو المعتمد فيجب بقراءتها الحق كما مر (قوله لم تسمع) هو المعتمد

(قول المتن حكم القاضي) أي لا بد من الحكم في حالة السكوت كأن يقول جلتك نكلاً أو يقول للدعي احلف بخلاف التصريح بالنكول فإنه يرد اليمين معه من غير توقف على الحكم به حيث حكم بالنكول فليس للمدعي عليه أن يطلب العودة إلى اليمين إلا برضا المدعي فالو رضى فلم يحلف لم يكن للمدعي أن يعود إلى الحلف لأنه أطل حقه برضاه يمين المدعي عليه قاله في الروضة (قول المتن كينة) أي تنبئ الجانب المدعي فتجعل يمينه بمنزلة يمينه قيمتها والثاني غلب جانب المدعي عليه تزيلاً بالنكول منزلة إقراره (قول المتن لم تسمع) قد خالف الشيخان ذلك في موضع آخر وقالوا بالسماع لأنه إقرار تقديرى وصوبه الزركشي

بنتل بشي سقط حقه من اليمين وليس له مطالبة الخصم) وله أن يقيم البيعة (وان تطل بالقلم ينقوم مراجعة حساب أمهل ثلاثة أيام وقيل أبدا) لأن اليمين حقه فله تأخيرها إلى أن يشاء كالبيعة وقرئ الأول بأن البيعة قد لا تساعده ولا تحضر واليمين إليه (وان استمهل المدعي عليه حين استخلف لينظر حسابه لم يعمل) الآن أن يرضى المدعي لانه مقهور بطلب (٣٤٣) الأقرار أو اليمين بخلاف المدعي

(وقيل) يعمل (ثلاثة) كالمدهي (ولو استمهل في ابتداء الجواب) لينظر في الحساب (أمهل إلى آخر المجلس) قال في الروضة كالمهل ان شاء أي للمدعي (ومن طوب بزكاة) فادعي دفعها إلى ساع آخر أو غلط خالص وأزمناء اليمين على وجه (فشكل وتغير رد اليمين) بأن لم ينحصر للمستحقون في البلد ولارد على السلطان والساعي (فالأصح أنها تؤخذ منه) لأنه لم يأت بدافع والثاني لا إذ لم تقم عليه حجة وان انحصر المستحقون في البلد ومنعنا نقل الزكاة وهو أظهر ردت اليمين عليهم ويتغير الرد على السلطان والساعي وان قلنا باستحباب اليمين وهو الأصح المتقدم في باب زكاة النيات لم يطلب بشي (ولو ادعى ولي صبي دينه) على شخص (فأنكر ونكل) عن الحلف (لم يحلف الولي) لأن اثباته الحق لغير الخالف بعيد (وقيل يحلف) لأنه المستوفى (وقيل ان ادعى مباشرة سبه حلف) والا فلا يحلف

سواء في العين والدين (قوله سقط حقه من اليمين) ولو في مجلس آخر وان لم يحكم القاضي بنكول خصمه (قوله وليس له مطالبة الخصم) ولو في مجلس آخر أيضا ولا ينفعه الاقامة البيعة ولو شهدا ويميننا (قوله وان تطل) الأولى أبدى عنرا لان التعلل اللهو والاشتغال (قوله أمهل) وجوبا كما مر (قوله ثلاثة أيام) غير يومى الامهال والعود ولا يزاد عليها كما تقدم ولو أقام شاهدا وطلب الامهال لأعام السنة أمهل ثلاثة أيام وكذا للتعلل (قوله لينظر حسابه) خرج استمهاله لاقامة بيعة فيمهل ثلاثا كما تقدم وتقدم أنه لو كانت بيعة جديدة أمر بدفع الحق ولا يترك لأحضرها وله بعد ذلك أن يأتي بالدافع (قوله أي للمدعي) هو من تصرف الشارح وهو مرجوح لان امهال المدعي لا يتوقف على زمان فالعتمد أن الضمير عائدا إلى القاضي والمراد بالمجلس إلى آخر النهار (فرع) لو نكل مدعي عليه بنحو وقف عام أو مسجد أو مال ميت بلا وارث أو على وارث بوصية من تركته ميتة حبس المدعي عليه إلى أن يقرأ أو يحلف وليس ذلك من القضاء بالنكول بل لعدم الدافع (قوله على وجه) أي مرجوح كما مر في باب (قوله فالأصح) أي على الوجه المرجوح المنكور وكذا ما بعده (قوله وهو الأصح) هو العتمد (قوله لم يطلب بشي) وان انحصر المستحقون وأنكروا الدفع (فرع) من طوب بجزية فادعي مسقطا فان أمكن كان ادعى أنه أسلم قبل مضي الحول وكان غائبًا وحلف لم يطلب فان لم يمكن أو أمكن ولم يحلف أخفت عنه وليس ذلك من القضاء بالنكول بل لعدم الدافع (قوله ولي صبي) وتقدم أن الوكيل والوصي والقيم وكذا الساعي كالولي وكالصبي المجنون (قوله لم يحلف الولي) خرج بالحلف اقامة البيعة فيغرم بها فان ادعى مسقطا كإدائه آخر إلى الكمال ويحلفه (قوله يحلف) محل الخلاف اذا حلف على ثبوت الدين أما اذا أرا داتبات تصرفه فله الحلف قطعا ويثبت للمال نهما

فصل في تعارض اليمينين (قوله أي كل الخ) فيه دفع توهم أن العين مشتركة بينهما وأن كل واحد يدعي بحصة منها فتأمل (قوله أنكرهما) فان أقر لأحدهما ولو بعد اقامة البيعة عمل بأقراره

(قول المتن سقط حقه) أي في هذا المجلس وغيره ويكون ذلك بمنزلة حلف المدعي عليه قال الرافعي ولا يتوقف سقوط حقه من اليمين على حكم القاضي بنكوله (قول المتن لينظر حسابه) خرج ما لو طلب الامهال لاقامة بيعة بأداء أو ابراء فانه يمهل ثلاثة أيام قاله الزركشي ولو زعم أنها غائبة فالظاهر أنه لا امهال وقد تعرض لنحو المسئلة في متن الروض في الكلام على بيعة الداخل والخارج (قول المتن فالأصح الخ) هذا كالمستثنى من قوله لا يحكم بالنكول بل باليمين والتحقيق أنه لا حكم فيهما بالنكول بل الحكم مستند للأصل لان الحكم بالنكول ليس في مذهبننا (قول المتن لم يحلف الولي) قال في القوت كما لا يحلف الساعي والوكيل انتهى فليتنبه لمسئلة الوكيل فيما يباشر فيه فانه لا يحلف كالولي والبلوى نعم بها (قول المتن وقيل يحلف إلى آخره) هو ما راجعاه في الصداق حيث قال لا يتحالف ولي الصغير مع الزوجة فيه (خاتمة) من وجب عليه يمين نقل للمنف عن البويطي جواز افتدائها بالمال والمذهب المنع فان ذلك من قول البويطي لامن قول الشافعي رضي الله عنهما قال شريح في روضه لا يجوز عندنا خلافا لما لك

فصل ادعيا عينا الخ (قول المتن سقطتا) لانهما متعارضا للوجوب فأشبهها الدليلين اذا تعارضا (قول المتن وفي قول تستعملان) أي صيانة عن الاسقاط بقدر الامكان وقوله في قول استدلل بحديث

فصل اذا (ادعيا) أي كل من اثنين (عينا في يد ثالث) أنكرها (وأقام كل منهما بيعة) بها (سقطتا) فيصار إلى التحليف فيحلف لكل منهما يميننا (وفي قول تستعملان) فتزعم العين منه وعلى هذا (في قول تقسم) بينهما أي يكون لكل نصفها (و) في (قول يقرع) بينهما

فياخذها من خرجت قرعته (و) في (قول يوقف الأمر حتى يمين أو يخطمها) وسكت في الروضة كاصلا عن ترجيح واحد من الثلاثة (ولو كانت في يدهما وأقاما بينتين بقيت) في يدهما (٣٤٤) (كما كانت) على قول السقوط وتجعل بينهما على قول القسمة ولا يحسن الوقف

وفي القرعة وجهان (ولو كانت بيده) وحده (فأقام غيره بها بينة وهو بينة قدم صاحب اليد) ترجيحاً لبينته بها (ولا تسمع بينة الابن بينة المدعي) لأنه وقت اقامتها (ولو أزيلت يده بينة ثم أقام بينة بملكه مستنداً إلى ما قبل ازالة يده واعتذر بغيره بشهوده) سمعت (و) قدمت (لأنها انما أزيلت لطعم الحجة وقد ظهرت فينقض القضاء (وقيل لا) والقضاء بحاله (ولو قال الخارج هو ملكي اشتريته منك فقال بل ملكي وأقاما بينتين) بما قاله (فلم الخارج) لزيادة علم بينته بالانتقال (ومن أقر لغيره بشئ ثم ادعاه لم تسمع) دعواه (الآن يذ كر انتقالاً) منه لأنه مؤاخذ باقراره ويستصحب إلى الانتقال (ومن أخذ منه مال بينة ثم ادعاه لم يشترط ذكر الانتقال في الاصح) لأنه قد يكون له بينة بملكه فترجع باليد السابقة كما تقدم والثاني يشترط كالأقرار (والمذهب أن زيادة عدد شهود أحدهما لا ترجح) لكمال الحجة في الطرفين وفي قول من طريق ترجيح لأن القلب

(قوله وسكت في الروضة الخ) وقضية كلام الجمهور ترجيح الثالث لأنه أعدل (قوله في يدهما) أولاً في يد أحد (قوله بقيت في يدهما) إن لم يكن مرجح لأحد مما ومنه اليد الآتية وظاهر أن مقيم البينة أولاً في الذي يدهما يحتاج إلى اقامتها ما يبالى النصف الذي بيده لتقع بمدينة الخارج ولو أقام كل منهما بينة بما في يد الآخر حكم له بهو بقيت في يدهما وكذا لو لم تكن بينة سواء حلف كل منهما أو نكلا (قوله بيده وحده) أي لأعن التقاط والافهني كالطم (قوله ترجيحاً لبينته بها) أي باليد وان كانت بينته شاهداً ويميناً والأخرى شاهدين ومن المرجح ما لو شهدت أحدهما بيمينه والأخرى بشراء فتقدم هذه لصحة نقلها ولو شهدت بينة الخارج بأن الداخل أقر له بالملك قدمت ما لم تشهد الأخرى بانتقاله من المقر والافتقار وتقدم من قالت اشتراه من زيد وهو ملكه على من قالت وهو في يده وتقدم من قالت وهو في يده على من قالت وتسلمه منه وليس من المرجح بينة وقف ولا بينة مع حكم فأوقامت بنت من وقف وقفاً ولو مع حكم به بينة إن أباهاباعه لها أو ملكه لها قبل وقفه سمعت وبطل الوقف قاله شيخنا الرملي وترجح الحكم بالصحة أو المطلق لجله عليها على الحكم بالموجب (قوله بمدينة المدعي) ولو قبل تعديلها نعم إن كان في إقامة بينة الداخل أولاد دفع ضرر كدفع تهمة سرقة سمعت ولا يحتاج لإعادتها بمدينة الخارج قاله شيخنا الرملي (قوله مستنداً الخ) لابد من ذكره في الدعوى وفي الشهادة والافتلا تسمع (قوله واعتذر الخ) ليس بقيد إلا أن ظهر ما يخالفه على الاعتماد كما قاله الولوي العراقي للجمهور (قوله بما قاله) خرج ما لو شهدت كل بينة بأنه اشتراه من صاحبه فتقدم بينة ذي اليد (قوله الآن يذ كر انتقالاً) قال شيخنا الرملي ولا بد من ذكر سبب الانتقال في هذا وفي نظائره كإقرار أو هبة أو شراء فأقام بينة أنه أقر له بها والآخر بينة بأنها ملكه قدمت الأولى لذكر السبب (قوله مؤاخذه بإقراره) ولو حكماً كاليمين المردودة (قوله لم يشترط ذكر الانتقال) قال شيخنا ولا يشترط ذكر السبب هنا مطلقاً كما قاله الجمهور بخلاف ما تقدم بأن ذاك في دعوى واحدة بخلافه هنا (فرع) لو قال وهبته له وملكه لم يكن إقراراً بلزوم الهبة لجواز اعتقاد لزومها بالعقد (تنبيه) لو اختلف زوجان أو وارثان أو أحدهما ووارث الآخرة في أمتعة دار وإن صلحت لأحد مما فقط ولا بينة ولا اختصاص بيد كل تحليف الآخر فإن حلفا جلت بينهما وإن حلف أحدهما قضى له قاله شيخنا الرملي (قوله رجل وامرأتان) أو أربع نسوة فيما يقبلن فيه (قوله شاهد ويمين) أي وليس معه يد والأرجح (قوله رجح الشاهدان) وكذا الرجل والمرأتان وكذا

شخصين اختصاصاً في شيء وأقام كل بينة فجعل بينهما واستدل الثاني بحديث يروى عنه والثالث بالقياس على ما لو زوجها وليان ونسي أسبقهما (قول للثمن فياخذها من خرجت قرعته) أي مع اليمين بناء على أن الحكم بدعواه مع القرعة فإن قلنا باليمين فلا وحكي الأول في البحر عن النص وغاية الأصحاب (قول الشارح عن ترجيح واحد الخ) ورجح الرافعي الثالث في التحالف ولو كانت البيئتان في نسب سقطت الأقوال الثلاثة وليس هناك إلا القياقة (قول للثمن ومن أخذ الخ) هذه المسئلة في الحقيقة من فروع قوله قبل ذلك ولو أزيلت يده بينة وإنما أخرها إلى هنا لبيان الفرق بين ما استحق بالأقرار وما أزيل بالبينة لكن قد سلف أن بينة الداخل تحتاج أن تضيف إلى ما قبل الإزالة وحيت فلا وجه لمقابل الاصح فليست أم (قول الشارح لأن القلب الخ) وكنظيره من الرواية وفرق الأول بأن الشهادة نص فيتبع (قول الشارح وترجع إلى آخره) جواب عن قول الزركشي أن الذي رجحه الرافعي طريق الخلاف وفي الثانية طريق القطع (قول الشارح لانهما الخ) وأيضاً فالخالف

يصدق

إلى الزائد أميل (وكذا لو كان لأحد همارجلان وللاخر رجل وامرأتان) لا يرجح الرجلان وفي قول

من طريق يرجحان لزيادة الوثوق بقولهما وترجع طريق القطع في المسئلتين في أصل الروضة (فإن كان لا آخر شاهد ويمين ترجح الشاهدان في الأظهر لأنهما حاجة بالإجماع وفي الشاهد واليمين خلاف والثاني يتعادلان لأن كلامهما حاجة كافية في المال (ولو شهدت بينة لأحدهما

بملك من سنة) الى الآن (و) بينة (الآخر) بملك (من أكثر) من سنة الى الآن كسنتين واليمين في يد غيرهما (فالأظهر) ترجيح (الأكثر) لان الأخرى لا تعارضها فيه والثاني لا ترجيح به لان مناط الشهادة الملك في الحال وقد استويا فيه (ولصاحبها) أي بينة الأكثر على ترجيحها (الأجرة والزيادة الحادثة من يومئذ) أي يوم ملكه بالشهادة وعلى الثاني فيهما (٣٤٥) كالأصل الخلاف السابق في تعارض

اليمينين أي من القسمة والاقراع والوقف حتى يبين الأمر أو يطلعا (ولو أطلقت بينة وأرخت بينة فالذهب أنهما سواء) وقيل كما في أصل الروضة تقدم المؤرخة لأنها تقتضي الملك قبل الحال بخلاف المطلقة قال الأول لكنها لا تنفي وفي الشرح حكاية طريقين طارد للقولين من المسألة السابقة وقاطع بالتسوية وكيف فرض فالظاهر التسوية انتهى (وأنه لو كان لصاحب متأخرة التاريخ يد قسم) على صاحب متقدمة التاريخ وقيل العكس وقيل يتساويان لان لكل جهة ترجيح ثلاثة أوجه في الروضة كأصلها ولو كانت اليد لصاحب متقدمة التاريخ قسم قطعا (وأنها لو شهدت بملكه أمس ولم تعرض للحال لم تسمع حتى يقولوا ولم يزل ملكه أولا نعم مزيلة) وفي قول تسمع من غير هذا القول ويثبت بها الملك أمس ويستصحب ومنهم من قطع بالأول (وتجوز الشهادة بملكه الآن استصحابا لما سبق من ارث وشراء

الأربع نسوة فيما يقبلن فيه (قوله بملك) أي من غير اسناد لسبب (قوله واليمين في يد غيرهما) أخذه الشارح من كلام المصنف سابقا لاحقا ومثله لو كانت يدهما أولا يبدأ أحد (قوله ترجيح الأكثر) وان شهدا بوقف أو أحدهما به والأخرى بملك (قوله لا تعارضها فيه) أي الأكثر فيسقط ما تعارضها فيه ويبقى أصل استمرار الملك السابق (قوله الأجرة) نعم لو كان المدعى بصدقا أو مبيعا قبل قبضتهما فلا أجرة على الزوج أو البائع ولو بالتفويت كما مر في بابهما (قوله فالذهب أنهما سواء) هو للتعبد سواء كان يدهما أو يد غيرهما أولا يبدأ أحد نعم لو شهدت أحدهما بالحق والأخرى بالبراء قدمت بينة البراء ومحل الاستواء ما لم يوجد مرجح والا ككونه بيد أحدهما أو كانت بينته غير شاهد ويمين أو أسندت بينته لسبب كمتنج في ملكه أو عمر فيه أو حمل فيه أو ورثه من أبيه فتقدم بينته ولا أثر لقولها بنت دابته من غير تعرض للملكها (فرع) قال الأذرعى لا تجوز الشهادة بالارث والشراء أو نحو ذلك حتى يعلم الشاهد ملكا للنقل عنه (قوله يد قسم) وان كانت شاهدة بوقف مالم تكن اليد عادية كنصب وبيع من أهل وقف بلا موجب به يعلم أنه لو أقام بينة يمين في يد غيره أنها اشتراها من زيد منذ سنتين وأقام ذو اليد بينة أنه اشتراها من زيد منذ سنة فتقدم بينة الخارج لانه ثبت بها أن يد المأجل عادية ولا نظر لاحتمال زوال ملكه وعوده لانه خلاف الأصل ولا اليد العصرية وكذا لو تنازع في شيء اشترياه من أمين بيت المال فتقدم سابقة التاريخ على التعبد (قوله ثلاثة أوجه) هو إشارة الى أن تعبد المصنف فيه بالمذهب قلب لما قبله عليه (قوله لا نعلم مزيلا) ولا يكفي لان يرى زوال ملكه أولا لافي من الرتبة (قوله وفي قول الخ) اعتراض على المصنف (قوله ومنهم من قطع بالأول) كما لو ادعى رقيق شخص بيده وأقام آخر بينة أنه كان ملكه أمس وأنه أعتقه فانه تسمع بينته وفرق بأن المقصود هنا اثبات العتق وذ كر ذلك وقع تبعا (قوله فوجهان) حمل الأول منهما على ما اذا ذكره على وجه الرتبة والثاني على ما اذا ذكره على وجه الرتبة (قوله ولو شهدت بينة باقراره) هذا مرجح لنقل قبول البينة الشاهدة بالملك أمس فانه لا تقبل كما مر حتى تقول ولا نعلم مزيلا كما تقدم أو تبين سبب ملكه كأن تقول اشتراء منه أو أقر له به فالأقرار في كلام المصنف

يصدق نفسه والشهود يصدقون غيرهم قال ابن الرقبة ان قلنا القضاء يستند الى الشاهد واليمين أو الى اليمين والشاهد عاضده قدم الشاهدان والاتساع لان العدد لا ينظر اليه (قول الشارح الى الآن) أي أما الشهادة بالملك فيما مضى من غير تعرض للحال فانه لا تسمع (قول المتن وللآخر من أكثر) ولولم تعين وقتنا (قول الشارح في يد غيرهما) زاد الزركشي أو في يدهما زاد شيئا لا يبدأ أحد (قول المتن فالأظهر) لو فرض مثل ذلك في نكاح قسم السابق قطعا لان الانتقال يطلب في المال دون النكاح (قول الشارح وقيل يتساويان) وحكي ابن الصباغ طريقة قاطعة بالأول زركشي (قول المتن وأنها لو شهدت الخ) شمل اطلاقها لو شهدت وأبأنه ورث هذه الدار فلا يقبل حتى تعرضوا للمقالة المصنف لكن خالف في ذلك العمراني ونسبه لنقل الربيع والزرني واحتج بسامع البينة على الشراء من مالكها فانه يحكم له قال والبراث أقوى (فرع) شهدت على حاكم بحكمه في زمن متقدم نقل الزركشي عن بعض المتأخرين أنه لم يرفها نقلا قال ويحتمل التوقف لان الحكم بها لم يستند حاضرا بل اعتمادا على استصحاب ما ثبت مع احتمال زواله وظهور اليد الحاضرة في خلافه أي فلا بد أن يصل ذلك في الشهادة بما يلائم ما ذكره المصنف رحمه الله (قول الشارح لا تقبل) أي بخلاف ما لو شهدت

(٤٤) - (قليوبى وعصيرة) - رابع

فوجهان قال القاضي حسين تقبل لا نعلم أنه لا مستند له سواء وقال القرزالي قال الأصحاب لا تقبل كما لا تقبل شهادة الرضاع على امتصاص الثدي وحركة اللقوم (ولو شهدت) بينة (باقراره) أي المدعى عليه (أمس بالملك له) أي المدعى (استديم) الأقرار وان لم تصرح البينة

مثال (قوله موجودة) أي ظاهرة لان غيرها تابعة كافي البيع لانها كالحمل للذكور (قوله اذ يكفي الخ) يفيد ان البيعة مطلقة وانها اقيمت عقب الدعوى فان أرخت أو تأخرت عن وقت الدعوى فله الزيادة من وقت التراجع أو الدعوى وسواء تأخرت البيعة بتمامها أو أحد شقيها لان الحكم منسوب الى الشقين على الأصح (قوله لاحتمال كونه الخ) ورد بأن الأصل عدم ذلك (قوله فأخذه منه) أي بعد قبضه لان قبضه كالأقفير يرجع بلا خلاف (قوله بحجة) أي عن إقراره أو تصديقه أو يمينه للرودة والافلا يرجع نعم ان عثر في ذلك كأن جهل كونه يمنع الرجوع يرجع لميزه كما لو اشترى من أقر برقه للملكه لظاهر اليد ثم نبت له حر الأصل فانه يرجع (قوله مطلقة) قيد لعل الخلاف لانه اذا قيدت بحال العقد أو بدمرجع قطعا (تنبيه) زوائد البيع المشتري وان يرجع بالثمن وان تعجب منه الغزالي (قوله على بائعه) لاعلى بائع بائعه لانه لم يتلق الملك عنه (قوله لم يضر ما زادوه) أي ولا يكون مرجعا لعدم ذكره في الدعوى فلا يستحق به الزوائد لو كانت فان أعاد الدعوى بذكره فيها وذكروا في شهادتهم كان مرجعا كما مر واستحق الزوائد ان كانت (قوله للتناقض بين الدعوى والشهادة) خرج به التناقض في الملك فلا يضر كإلوا دعي بالثمن من عبد فشهدوا باستحقاقه من ثمن دار فانه ثبت له الألف (فرع) له عليه عشرة فدفع له منها خمسة وجعل الخمسة فصيفة البيعة أن تقول تشهدان له خمسة من جملة عشرة قولنا تشهد بالكل ولا بالباقي

(فصل) في اختلاف التداعين (قوله تعارضا) ان اتفقا على أن لهم بجر العقد واحد مطلقا أو اطلقا أو احداهما أو اتفق تاريخهما فان اختلف عمل بالأسبق منهما فان كانت هي الشاهدة بالكل لتفت الأخرى أو البعض عمل بالأخرى في الباقي وقول الرافعي يمثل ذلك عند علم اتحاد التاريخ يخرج جوج وأجاب عنه شيخنا في شرحه كابن حجر فراجع (قوله ويقول الخ) أي ان القول بالتعارض الذي هو الأصح يقول قد تقدم أنه يجري قولان أحدهما سقوط البيعتين وهو الأصح وعليه فيتحال فان ثم رجعا الى فسخ العقد منهما أو أحدهما أو الحاكم والقول الثاني يستعملان وعليه يجري هنا قول واحد من الأقوال الثلاثة السابقة وهو

بالملك أمس وقالت عقبه ولا فعل لمز لا فانها تقبل كما سلف لانه استصحب تابع (قول الشارح بالملك في الحال) بخلاف الشهادة بالملك كما سلف والفرق أن البيعة هنا شهدت بأمر يقيني فيستصحب وهناك بالملك وهو أمر تخميني فضيف الاستصحاب قاله الامام (قول المتن يرجع على بائعه) هذا كالمستثنى من مسألة الشجرة حينما كنتي بتقدير الملك فيها قيل البيعة ولوراعينا ذلك هنا امتنع الرجوع والحكمة في عدم اعتباره مسبب الحاجة الى ذلك في عهدة العقود وأيضا فالأصل عدم المعاملة بين المشتري والدعي فليستند للملك المشهود به الى ما قبل الشراء وقال القاضي أبو سعيد قد تعارض أصلان عدم استحقاق الرجوع وعدم المعاملة بينهما فينبغي أن يكون على قولين وقال الغزالي العجب كيف يترك في يده نتاج حصل قبل البيعة وبعد الشراء ثم هو يرجع على البائع بالثمن وبعض الحنفية يملله بأنه بالبيع الأول كان البائع ضمن له العهدة في الثمن (قول المتن لم يضر) اقتصاره على نفي الضرر بما يدل على أن السبب الذي شهدت به لا يكون مرجعا عند المعارضة لانها شهدت به قبل دعواه

(فصل قال آجرتك الخ)

(قول المتن تعارضا) لو كانت احداهما أسبق تاريخا ففيها قولان أظهرهما تقدم السابقة والثاني اللاحقة وجه الثاني أنها ناسخة ووجه الاول انه ان سبق العقد على الدار صرح ولما المتأخر وان سبق على البيت صح وبطل الذي بيده وفي الباقي قولان فريق الصفة فكانت السابقة في التاريخ راجحة بذلك لانها بحجة بكل حال وقال صاحب التقرير بموضع القولين في مسألة سبق التاريخ اذا لم يتفقا على أنه لم يجر العقد واحد فان اتفقا على أنه لم يجر العقد واحد فهي مسألة تعارض البيعتين قال الرافعي عقب هذا ولا أن تقول يجب أن يقال أيضا موضع التعارض في المطلقين والثنين احداهما مطلقة ما اذا اتفقا على أنه لم يجر العقد

بالملك في الحال (ولو أقامها بملك دابة أو شجرة لم يستحق ثمنه موجودة) هذا قامة المسبوق بالملك اذ يكفي لصق البيعة سبقة بلحظة لطيفة (ولا ولما منفصلا ويستحق حلا في الأصح) تبعا للام والثاني لا يستحقه لاحتمال كونه لغير مالك الأم بوصية (ولو اشترى شيئا فأخذه منه بحجة مطلقة يرجع على بائعه بالثمن وقيل لا) يرجع (الا اذا ادعى ملك سابق على الشراء) لاحتمال انتقال الملك من المشتري الى المدعي ودفع بأن الأصل عدم هذا الاحتمال فيستند الملك المشهود به الى ما قبل الشراء (ولو ادعى ملكا مطلقا فشهدوا له) به (مع سببه لم يضر) ما زادوه (وان ذكر سببا وهم سببا آخر ضرر) ذلك للتناقض بين الدعوى والشهادة وان لم يذكر السبب قبلت شهادتهم لانهم شهدوا بالمقصود ولا تناقض

(فصل) اذا قال (آجرتك) هذا (البيت) شركنا (بشرة فقال بل) آجرتني (جميع الباطل) المستملة عليه (بالعشرة وأقاما بيعتين) بما قالاه (تعارضتا في قول

يخالفان ثم ينسخ العقد وينسخ على ما سبق في البيع وعلى المتأجر أجره مثل ما سكن في البيت أو المار ونحوي. والقرعة على الصحيح على قول الاستعمال دون القسمة والوقف فمن خرجت قرعته عمل بقوله (ولو ادعى) أي كل من اثنين (شئناي بدنا) أنكرهما (وأقام كل منهما بيته أو اشتراه) منه (ووزنه ثمنه) فان اختلف تاريخ بيع حكم للسابق (٣٤٧) تاريخنا (والا) بأن اتحد التاريخ

(تعارضنا) فعلى قول السقوط يخلف لكل منهما يمينانه ما باعه ولا تعارض في الثمن فيلزمه ما قيل نعم فيحلف عليهما وعلى القرعة من خرجت له سلم إليه الشيء واسترد الآخر ثمنه وعلى القسمة لكل منهما نصف الشيء. بنصف الثمن واسترداد النصف الآخر وعلى الوقف ينزع الشيء والثمنان من الخصم ويوقف الجميع (ولو قال كل منهما بتمكته بكذا وأقامهما) أي اليمينين بما قالاه وطالب باليمين (فإن اتحد تاريخهما تعارضنا) فيحلف على قول السقوط يمينين ولا يلزمه شيء من الثمن وعلى القرعة من خرجت له قضى له ثمنه وللآخر تخلف الخصم على ثمنه وعلى القسمة لكل نصف ثمنه وكأنهما باعا بشمين متفقين أو مختلفين وعلى الوقف يؤخذ المبيع والثمنان على وزان ما تقدم ويوقف الجميع (وان اختلف) تاريخهما (لزمه الثمنان) لا مكان الجمع باتتقال للدعي من المشتري إلى البائع الثاني

القرعة (قوله بتعالفان ثم ينسخ العقد) هو المتمد (قوله ونحوي) القرعة على الصحيح (دون القسمة والوقف) وهما القولان السابقان من الأقوال الثلاثة التي تقدم أنها مفرقة على استعمال اليمينين فعمل في عبارة الشارح سقطا كما بصرح به كلام الزركشي وأما تأت القسمة والوقف لأن المقد لا يقسم ولا يوقف (قوله ووزنه ثمنه) وكذا الوسكتا عنه فلو ذكرته أحداهما قدمت وان تأخرت (قوله بأن اتحد التاريخ) لو قال بأن لم يختلف التاريخ كان أولى لأنه مفهوم كلام المصنف ويشمل ما لو أطلقا أو أحدهما إلا أن يحمل على اتحاد التاريخ ولو اختلفا لا يشمل ماذكر (قوله تعارضنا) نعم إن قيدت أحدهما بملك البائع وقت المقد دون الأخرى قدمت وان تأخرت (قوله فعلى قول السقوط) الذي هو المتمد من أحد القولين عند التعارض يخلف لكل منهما يمينانه ما باعه وحتتد فلا بيع له (قوله ولا تعارض في الثمنين) لاتفاق اليمينين على وزنه وانا التعارض في الشيء (قوله فيلزمه) نعم إن تعرضت أحدهما لقبض المبيع دون الأخرى قدمت ولا رجوع بالثمن (قوله وقيل نعم) أي إن التعارض في الثمنين أيضا فيحلف على علم أحدهما ولا يلزمه شيء (قوله وعلى القرعة) لو قال وعلى القول الثاني بعدم السقوط ونحوي الأقوال الثلاثة فعلى القرعة الخ لكان واضحا ويجري مثل ذلك فيما يأتي (قوله بنصف الثمن) الذي وزنه وان اختلف منهما (قوله ولو قال الخ) هذه عكس التي قبلها (قوله بتمكته) ولا بد أن يقول وهو ملكي والام تسمع دعواه (قوله بما قالاه) أي من البيع ومثله الشهادة بالقرار به (قوله يمينين) ولا يلزمه شيء من الثمنين (قوله وعلى القرعة) فيه ما تقدم من التأويل (قوله بأن يسه) فإن لم يسه حلف لكل يمين ولا يلزمه شيء كما لو اتحد التاريخ (قوله ولومات الخ) هذه الأحكام بالنسبة للتركة أما تجوز الصلاة عليه فواجبة وله إطلاق الدعاء والنية (قوله فان عرف أنه كان نصرانيا) لا حاجة لهذا لأنه لازم لكفر الولد (قوله كقولهم) الكاف للثمن والقول

واحد والآخر الثاني بين اليمينين لجواز أن يكون التاريخ مختلفا وحينئذ ينبت كذا الزيادة بالينة الزائدة (قول الشارح دون القسمة) أي لأن التنازع فيه المقد هو لا يقسم وأما الوقف فلا المقود عندنا لا يوقف وأيضا تفوت النافع بالتأخير (قول الشارح بأن اتحد التاريخ) مثله ما لو أطلقا وأطلقت أحدهما (قول الثمن تعارضنا) لو شهدت أحدهما مع ذلك بأن البائع مالك للمبايع وقت البيع أو بأنها ملك للمشتري الآن قدمت (قول الشارح ولا تعارض في الثمنين) يعني أن اليمينين تعارضتا من وجه وأعتما من وجه آخر (قول الشارح أي اليمينين الخ) الذي صورها به الشافعي رضي الله عنه وعزاه الرافعي لا كثيرين أن يقول للمدعي وهي ملكي وتشهد البينة بذلك وان كانت ليست في ملكه الآن قال للموردى لأن محبة البيع توقف على الملك فلا بد من ثبوته (قول الشارح فيحلف) أي ولا يلزمه شيء من الثمنين (قول الشارح وللآخر الخ) اقتضى هذا أن خروج القرعة مانع من العمل بالينة الأخرى (قول الشارح نصف ثمنه) أي فإذا كان ثمن هنا مائة وثمان هذا خمسين فللاول خمسون والثاني خمسة وعشرون ولا شيء ملها غير ذلك هذا معنى كلامه فيما يظهر (قول الشارح لا مكان الجمع) أي بخلاف المسئلة السابقة فانه بالبيع الأول يبطل البيع الثاني (قول الشارح لا مكان الجمع) أي ويفارق الصورة السابقة بأن القصد طلب عين واحدة تضيق عن حقها والقصد هنا الاثبات والذمة متسعة لها (قول الشارح بتعارضهما) أي كتحديد التاريخ (قول الشارح كقولهم ثالث ثلاثة) أي لا بد من بيان هذا ونحوه في الشهادة وأما بيان ما به الاسلام ففيه وجهان

بأن يسه ما بين التاريخين (وكذا) يلزمه الثمنان (ان أطلقا أو) أطلقا (أحدهما) وأرخت الأخرى (في الأصح) لا مكان الجمع والثاني يقول بتعارضهما فيحلف على قول السقوط يمينين ولا يلزمه شيء من الثمنين وعلى الأقوال الثلاثة ما تقدم ولومات عن ابنين مسلم ونصراني فقال كل منهما مات على ديني فأرته (فإن عرف أنه كان نصرانيا لصدق النصراني) يمينه لأن الأصل بقاء كفره (فإن أقاما يمينتين مطلقتين) بما قالاه (قسم المسلم) لأن مع يمينته زيادة علم وهو انتقاله من النصرانية (وان قيدت) أحدهما (ان آخر كلامه اسلام وعكسته) أخرى (كقولهم ثالث ثلاثة)

(تعارضنا) وكذا ان قيلت بينة النصراني فقط فعلى قول السقوط يصدق النصراني يمينه وعلى القرع من خرجت قرعته فله التركة وعلى القسمة يقسم بينهما نصفين وعلى الوقف يوقف (وان لم يعرف دينه وأقام كل) منهما (بينه اتهامات على دينه تعارضنا) أطلقنا أو قيدنا بمثل ما ذكرنا وقيل بينة النصراني فقط ففيه ما تقدم على الأقوال الأربعة (ولومات نصراني عن ابنين مسلم ونصراني فقال للسلم أسلمت بعد موته فليراث يثنا وقال النصراني (٣٤٨) بل قبله) فلا يرثه (صدق للسلم يمينه) لأن الأصل بقاؤه على دينه (وان أقاماهما)

أى البيتين بما قاله (قدم النصراني) لأن مع بينته زيادة علم بالاتقال الى الاسلام قبل موت الأب فهى نافلة والأخرى مستحبة لدينه (فلو اتفقا على اسلام الابن في رمضان وقال المسلم مات الأب في شعبان وقال النصراني في شوال صدق النصراني) لأن الأصل بقاء الحياة (وتقدم بينة للسلم على بينته) اذا أقاماهما بما قاله لأنها نافلة من الحياة الى الموت والأخرى مستحبة للحياة (ولومات عن أبو بن كافرين وابنين مسلمين فقال كل) من الفريقين (مات على ديننا صدق الابوان باليمين) لأن الولد محكوم بكفره في الابتداء تبعاً لها فليس يصحح حتى يعلم خلافه (وفي قول يوقف الأمر حتى يتبين أو يسطلحوا) والتبعية نزول بالبلوغ وفي وجه يصدق الابنان باليمين لأن ظاهر الدار الاسلام (ولو شهدت) بينة

لا بد منه ولا بد من تفسير كلمة الاسلام وكلمة النصر خصوصاً من لا يعرف ما به الكفر والاسلام ولو قالت بينة علمنا تنصرونم اسلامه قدمت قصما (قوله تعارضنا) قال البلقيني ان بقيتا عنده الى موته والا فلا (قوله وان لم يعرف دينه) انظر كيف يجهل دينه مع كفر أحد ولديه فان قيل كفره الآن محتمل لاحتمال اسلامه قلنا يلزم علم كفره فيستصحب عليه وان قيل برده قلنا يلزم ان ماله فيء لا يستحقه واحد منهما وقد يقال يحتمل ان ولده للسلم أسلم بعد بلوغه ولا يلزم بقاء الأب على الكفر وفيه ما فيه (قوله على الأقوال الأربعة) هو صريح في أن النصراني يصدق يمينه على قول السقوط والذي اعتمدته شيخنا الرملى وصرح به شيخ الاسلام ان كلا منهما يحلف للآخر يميناً ويقسم للآل بينهما وان كان في يد أحدهما أو في يد غيرهما ولم يدعه (قوله صدق للسلم يمينه) سواء اتفقا على وقت موت الأب أم لا (قوله قدم النصراني) أى بينته نعم ان قالت بينة للسلم علمنا تنصرون ولد بدموت أبيه تعارضنا فيحلف للسلم (قوله والأخرى مستحبة للحياة) نعم ان قالت رأينا حيا في شوال تعارضنا فيحلف النصراني وذكروا في التهج هنا كلاماً مكرراً مع ما قبله (قوله ولو مات عن أبو بن كافرين وابنين مسلمين) وفي عكس هذه في التهج كلام غير محرر وقال شيخنا انه ان عرف الابوين كفر سابق وقال أسلمنا قبل بلوغه أو بلغ أو أسلم بعد اسلامنا ولم يتفقوا على وقت الاسلام في الثالثة فصدق الابنان لأن الأصل بقاء الكفر وان لم يعرف الابوين كفر واتفقوا على وقت الاسلام في الثالثة صدق الابوان عملاً بالظاهر في الأولى وبأصل بقاء الصبا في الثانية (فرع) مات عن مال وأولاد فوضعوا أيديهم على المال ومات أحدهم عن ولد صغير ثم بعد كماله ادعى بمال أبيه وبارت أبيه من جده فقالوا ان أباك مات في حياة أبيه فان كانت بينة عمل بها والا فان اتفق معهم على وقت موت أحدهما واختلف في الآخر صدق من ادعى البعدي والأصديق هو في مال أبيه وهم في مال أبيهم ولا ارث بينهما وان نكلا جعل مال أبيه ومال أبيهم لهم (قوله انه اعتق) أى بلا تنسيق لأحدهما على الآخر كما مر في الفرائض (قوله الذي هو أحد القولين) من الطريق الحاكية (قوله جمعا بين البيتين) ولا يفرع لاحتمال ارقاق حر وتحرير رفيق أى كمال واحتمل مثل ذلك في النصف لأنه أسهل

(قول المتن تعارضنا) أى بالنظر الى الارث ولكن ينسل ويصلى عليه ويدفن وينوى في الصلاة ان كان مسلماً (قول الشارح ان قيلت) عبارة الروضة أطلقنا أو قيدنا (قول الشارح ما تقدم) اقتضى صنيعة أنه على السقوط يصدق النصراني وليس كذلك بل الحكم كما لو اتفقت بينهما فيحلف كل منهما لا خروجهما على المال بينهما سواء كان في يدهما أو يد أحدهما (قول المتن ولومات) أى شخص (قول المتن وفي قول الخ) قال في الروضة هو أرجح دليل ولكن الاصحاب على الأول (قول المتن قدم الاسبق) أى لأن التصرفات النجزية في مرض الموت يقدم منها الأول فالأول (قول المتن قيل يفرع) أى لاحتمال اللعبة ووجه مقابلة أن القرع عرقاً تقضى الى ارقاق الحر وعكسه واعلم أن القول بالتنصيف مشكل فانه ان كانت اللعبة فلا وجه سوى الاقراء وان كان الترتيب فلا وجه للتنصيف السابق (قول الشارح الذي هو أحد القولين) (قاعدة) ذكر هذا للتنبيه على أن للذهب عبرهنا عن أحد القولين من الطريقة الحاكية وليس المراد طريقة قاطعة بذلك

(أنا اعتق في مرضه سالماً وأخرى) أنه اعتق (غائماً وكل واحد) منهما (ثلث ماله فان اختلف تاريخ) للبيتين (قدم وحمل الاسبق) تاريخاً (وان اتحد) التاريخ (أقرع) بينهما (وان أطلقنا) أو أحدهما (قيل يفرع بينهما) اقتصر عليه البغوى (وقيل في قول يعتق من كل نصفه) ذكره جماعة منهم الامام (قلت للذهب يعتق من كل نصفه) الذي هو أحد القولين كما في الروضة كأصلها عن غير تصريح بترجيح (والله أعلم) جمعين البيتين (ولو شهدا جنيان انه أوصى بعتق سائر عتقائه) من أى ثلث ماله (ووارثان

خاتران أنه رجع عن ذلك ووصى بعق غانم وهو ثلثه ثبتت) أي الوصية (لغانم) لأن سالم وارتفعت التهمة في الشهادة بالرجوع عنه بذكر بدل يساويه (فإن كان الوارثان فاسقين لم يثبت الرجوع فيعتق سالم) بشهادة الأجنبيين (ومن غانم ثلث ماله) أي الموصي أي قدر ثلث ماله (بعد سالم) بأقرار الوارثين الذي تضمنته شهادتهما وهو ثلثاه وكان سالم مالهك (٣٤٩) أو غصب من التركة ولو كان الوارثان

غير حائرين عتق من غانم قدر ثلث حصتها

﴿فصل في القائف﴾

الملحق للنسب عند الاشتباه

بما خصه الله به من علم

ذلك (شرط القائف)

ليعمل بقوله فيما ذكر

(مسلم عدل مجرب) بأن

يعرض عليه ولد في نسوة

ليس فيهن أمه ثم في نسوة

آخر كذلك ثم في نسوة

آخر كذلك ثم في صنف

رابع فيهن أمه ويصيب

في الكل والأصح الحاق

الأب بالأُم في عرض الولد

معه في رجال ومنهم من

اكتفى بالعرض مرة وقال

الامام العبرة بقلبة الظن

وقد تحصل بدون ثلاث

(والأصح اشتراط جر

ذكر) كالقاضي والثاني

لا كالمفتي (لا عدد) كالقاضي

والثاني يشترط كالزكي

(ولا كونه مدلياً) أي من

بنى مدج فيجوز كونه من

سائر العرب ومن العجم

والشترط وقف مع ماورد

في الحديث وهو ما روى

الشيخان عن عائشة قالت

دخل علي النبي ﷺ

مسروراً فقال ألم ترى

(قوله بدل يساويه) أي في القيمة ولا نظر لحرقه أو نحوها فإن لم يساوه لم يقبل في الزائد وفي الباقي خلاف تبعيض الشهادة فإن قلنا به وهو المتمد كما تقدم عتق كل غانم ونصف سالم والاعتق الأول كله وقدر نصيب الورثة من الثاني (قوله وهو ثلثاه) أي غانم وثمانيتان الباقيين (قوله عتق من غانم) أي مع عتق سالم كله ﴿فصل في القائف﴾ من القيافة أي التي هي من خواص العرب وهو لغة المتبع للآثار والشبه وشرط ما ذكره موجهة كباتع وباعة والحق كحكم بعد دعوى فلنذكر هنا (قوله عدل) أي في الرواية والامم محتج لما بعده (قوله والأصح الحاق الأب بالأُم) وكذا سائر العصبة والأقارب على المتمد (قوله وقال الامام الخ) هو المتمد لما قبل من أنه يمرض في كل مرة مما تقدم ولد لواحدة منهم محمول على الأكل (قوله حر ذكر) وكذا بقية شروط الشاهد إلا السمع على المتمد ولا بد من علم تهمة وعداوة فلو كان ابنا لأحد المتداعين قبل الحاقه بغير أبيه أو كان عدواً له فبالعكس (قوله مسروراً) سبب سروره أن أسامة وزيدا كانا محبوبيه ﷺ وكان قد نبئ زيدا أباه وكان أسامة أسود طويلاً أفتى الأنصار بذي أبيض قصيراً أخنس الأنف وكان الكفار يطعنون في نسبهما اغتالة له ﷺ فلما وقع من المدلجى ما ذكره أثره ﷺ عليه وفرح به وهو لا يقر على خطأ (قوله مجهولاً) أي غير مميز كسبي ومجنون وسكران قال البلقيني ونائم ولم يوافقوه (قوله لحقه) ولا عبرة بانكاره بعد كماله ويعرض بعد البلوغ ما لم ينتسب بعد الموت ما لم يدفن ولا ينشئ لودفن وعن أبي حنيفة الحاق الولد بالمتنازعين معا (قوله في وطء) وكذا استدخال التي كالوطء (قوله بشبهة) قال شيخنا ولا بد في ثبوت وطء الشبهة من بينة أو تصديق الولد المكلف والالحق بالزوج ولا يمرض ولا يكفي اتفاق الزوجين والوالطي عليه فراجع

وحمل الشارح على ذلك الموافقة لما في الروضة وأصلها وقوله من غير تصريح يعني أنها في الروضة وأصلها حكيا الطريقين من غير تصريح بترجيح (قول المتن حاتران) قيل هذا ذكره توطئة للسئلة الآتية ولا مفهوم له هنا (قول الشارح وارتفعت التهمة) أي ولا يقدح فيها ما بطن من طلب الكسب ونحوه كالحرقه في العبد ونظر إلى ذلك ماله فمنع وهذا قد يؤيد بما لو شهد أجنبيان أنه وصى لزيد بغيرهم وشهد وارثان أنه رجع عن ذلك ووصى به لغيرهم فارتفعت التهمة لا يقبلان في الرجوع جزماً (قول الشارح وهو ثلثاه) أي ثلثا غانم ﴿فصل شرط القائف﴾ ذكر هنا لأنه دعوى في الأنساب (قول المتن القائف) هو متبع الآثار والنظائر من قولهم قفيته إذا تتبع أثره (قول المتن مسلم) لو قال اسلام كان أيين (قول المتن مجرب) كما لا يولي القضاء إلا بعد معرفته بالأحكام فلا ودعي علمه به لم يقبل حتى مجرب (قول المتن حر ذكر) لأن قول النساء لا يقبل في الأنساب ثم الحرية مفهومة من العدالة ولكن صرح بالخلاف فيها (قول الشارح لحقه) أي ولا ينقض الإبينة فلو بلغ وانتسب لم يؤثر بخلاف عكسه ومن ثم علم أن القائف يرجع إليه بعد البلوغ أيضاً ويمرض أيضاً على القائف بعد الموت فإن دفن فلا ينشئ قل الرافعي لو كان لأحد مما عليه يدقسم كذا أطلقه الغزالي والفقهاء والاشبه أن كان يد التقاط لم يؤثر والإيقاع سبق دعواه والأفوجهان أحقهما يستويان فيعرض على القائف (قول المتن وتنازعا) كذلك لو ادعاه أحد مما فقط والآخر ساكتاً أو منكراً لأن

إن مجزاً المدلجى دخل على فرأى أسامة وزيدا عليهما قطيفة قد غطيا رؤوسهما وقد بدت أقدامهما فقال إن هذه الأقدام بعضهما من بعض (فإذا تداعيا مجهولاً) لقيطاً أو غيره (عرض عليه) أي القائف فمن الحق به لحقه كما تقدم في كتاب القبط (وكذا الواشتر كافي وطء) لامرأة (قوله لم تكنا منهما وتنازعا) بأن وطئاً بشبهة) كأن وجدها كل بفراسه فظنهما زوجته وأمه (أو) وطئاً (مشاركة لهما أو بوطئ زوجته) وطئاً فوطئها آخر بشبهة

وجهان وسواء المورس وغيره
(وصريحه تحرير واعتاق
وكذا فك رقبة في الاصح)
لوروده في القرآن والثاني
هو كناية لاستعماله في غير
العتق وظاهر ان المراد الصبي
المشتمة على المشتقات من
هذه الألفاظ نحو أنت حر
أو محرر أو حررتك أو عتقتك
أو عتقتك أو فكتك
الرقبة الى آخره (ولا يحتاج)
الصريح (الى نية ويحتاج
إليها كناية وهي لا ملك لي
عليك لا سلطان) أي لي
عليك (لا سبيل) أي لي
عليك (لا خدمة) أي لي عليك
(أنت) بفتح التاء (مأينة
أنت مولاي) لا شترأ كه
بين العتيق والعتق (وكذا
كل صريح أو كناية
للطلاق) أي كناية هنا فيما
هو صالح فيه بخلاف قوله
للعبد اعتد أو استبري
رحمك ونوى العتيق فانه
لا ينفذ (وقوله لعبد أنت
حرة ولأمتك أنت حر
صريح) ولا أثر للخطأ في
التذكير والتأنيث (ولو قال
عتقتك إليك أو خيرتك
ونوى تفويض العتيق إليه
فاعتق نفسه في المجلس
عتق) وفي الروضة كما صلتها
الحال بدل المجلس (أو)
قال (أعتقتك على ألف
أو أنت حر على ألف فصيل)
في الحال كما في الروضة

من اشترى بشرط العتيق عليه واكرهه ولى الصبي على العتيق عن كفارة قتل العمد وشبهه لوجوب الفور
فيه بخلاف الخطأ وزاد بعضهم في الحركونه أهلاً للولاء ليخرج البعض فيما ملكه ببعضه الحر (قوله ويصح
تعليقه) أي من صحيح العبارة وان لم يكن مطلق التصرف كصفيه وراهن مصر ومفلس ومرد وسواء علمت
الصفة المعلق عليها أو لا ولا يصح الرجوع عن التعليق بالقول ويصح بالفعل كبيع ونحوه وأما تأنيته فلا يمنع
من نفوذه ويلغو التأنيث (قوله وضافته الى جزء) وكذا الى الله تعالى نحو أعتقتك الله وهو كناية (قوله
فيعتق كله) ان كان المباشر المالك أو شريكه باذنه والا كوكيل أجنبي فلا يعتق الا ما اعتقه فقط ان كان ما اعتقه
جزءاً من ما عيننا كنصف والا كان أعتق بعضه أو شيئاً منه أو يده فلا يعتق شيء منه وفي هذه اشكال وجواب
في شرح شيخنا فليراجع (قوله وجهان) أيهما السراية (قوله وصريحه) ولو ضمير العربية (قوله على
للمشتقات من هذه الألفاظ) الثلاثة وأما المصادر فكنايات (قوله نحو أنت حر) أو هو حر أو هذا حر فان قاله
خوفاً من مكس عتيق ظاهراً وكذا يعتق ظاهراً في نحو أفرغ من عملك وأنت حر أو لمن زاحم في طريق
تأخر يا حر فبان عبده أو تأخرى يا حرة فبانت أمته وقال الخطيب لا يقع العتيق فيهما وبه قال شيخنا تبعاً
لشيخ شيخنا البرلسي تبعاً للرافعي ولو قال أنت حر مثل هذا العبد أو مثل هذا عتيق الأول فيهما وكذا الثاني
في الثانية كما صوبه النووي وأما أنت ابني أو بتي أو أبي أو أمي أو هذا ابني أو أبي أو هذه أمي أو بتي فيعتق
ظاهراً وباطناً ولو في الخوف من مكس بشرط إمكانه حساوان عرف نسبه وقال شيخنا ان أراد بذلك اللطافة
فلا يعتق صريحاً بل هو كناية ومثلهما يبي ويأتي فيمن اسمها حرة ما مر في الطلاق وهو انه ان كان اسمها حرة
حالة النداء لم يعتق الا ان قصد اعتقها أو قبله وهجر وقصد النداء وحده لم يعتق والاعتقت (قوله ولا يحتاج الى
نية) الا اكتفاء فيكفي معرفة معنى اللفظ (قوله ويحتاج إليها كناية) ويأتي في اقتراحها بكل اللفظ أو جزئها ما في
الطلاق وهو بجزء منه ومنه أنت ونحوه على التعبد (قوله وهي الخ) المراد بالحصر فيما ذكرهنا والا
فضابطها كل ما أنبأ عن فرقة أو زوال ملك (قوله لا ملك لي) أو لا يدا ولا أمر أو لا امرأة أو لا إمارة أو لا
حكم أو لا قدرة (قوله بفتح التاء) ليس قيداً لذل الخ لا يضر وسيأتي (قوله أنت مولاي) أو أنت سيدي
أو ياسيدي وقال السبكي هذه لغو ومن الكناية أنت عتيق الله أو أعتقتك الله كما مر (قوله للطلاق)
أو لظهار صريح أو كناية فيما هو صالح فليس منه ما لو قال لعبد أو أمتك أنا منك حر فهو لغو هنا بخلاف
نظيره في الطلاق (قوله عتقتك إليك) أو أعتاقتك (قوله ونوى) أي في خيرتك فان قال خيرتك إليك
أو خيرتك في أعتاقتك لم يحتاج الى نية ولو قال وهبتك نفسك ونوى العتيق عتيق ولا يحتاج الى قبول ولو
نوى التملك أو قال ملكتك نفسك عتيق ان قبل فوراً فيهما فان قيده بموضع ففيه ما في الخلع ولو
كان فاسداً عتيق ولزمه قيمته ذكره كان أو أثى ولو أوصى له بوصية اعتبر القبول به المثلوث (قوله في المجلس)
المراد منه الفورية كما في الخلع (قوله على ألف) فلو قال ولى عليك ألف عتيق مجاناً كما في الطلاق

(قول المتن ويصح تعليقه) أي قياساً على التدبير (قول المتن في الاصح) مدرك الخلاف وروده من
القرآن وعدم تكرره فيه (قول المتن في غير العتيق) أي كالفك من الامر (قول المتن ولا يحتاج) هو
كذلك ولكن لا بد من قصد اللفظ لعنا كنظيره في الطلاق فالمراد أي أمة في الطريق فقال تأخرى يا حرة فإذا
هي أمت لم يعتق (قول المتن أيضاً ولا يحتاج) هذا شأن الصريح وانما ذكره توطئة لما بعده ثم قال الزركشي
للكره يحتاج في عدم الوقوع الى عدم نية العتيق (قول المتن لا ملك) الاحسن نحو لا ملك (قول المتن أنت
مولاي) بخلاف أنت سيدي لانه خطاب تطف ولا اشار له بالعتق (قول المتن ونوى) يرجع لقوله أو خيرتك
(قول المتن عتيق في الحال) أي كالخلع وأولى لتشوف الشارع الى العتيق (فرع) قال أعتقتك ولى عليك
ألف فقبل عتيق مجاناً كنظيره في الطلاق (قول المتن ولو قال بعتك نفسك الخ) لو قال بعتك نصفك مثلاً

كأصلها (أو قال لعبد أعتقني على ألف فأجاب عتيق في الحال ولزمه الألف) في الثلاث (ولو قال بعتك نفسك بألف فقال اشتريت

فالمذهب صحة البيع
ويستحق في الحال وعليه
ألف والولاء لسيده
وتقل الربيع قولاً أثبتته
بعض دون بعض أنه
لا يصح ففيه طريقان
(ولو قال لحامل أعتقتك
أو أعتقتك دون حملك
عتقاً) لأنه كالجزء منها
ولقوة العتق لم يبطل في
الثانية بخلاف البيع فيها
كما تقدم (ولو أعتقه) أي
الحمل (عتق دونها) ولو
اعتقهما عتقاً بخلاف
البيع في المستثنين فيبطل
كما تقدم (ولو كانت لرجل
والحمل الآخر لم يعتق أحدهما
يعتق الآخر) وفي الروضة
وأصلها أواخر الباب في
فتاوى القاضي حسين أنه
لو قال لجاريته وحملها مضغة
أعتقت مضفتك كان
لنوا لان اعتاق ما لم ينفخ
فيه الروح لا يصح (وإذا كان
بينهما عبد فاعتق أحدهما
كاه أو نصيبه عتق نصيبه
فان كان معسراً بقي الباقي
لشريكه والأسرى إليه
أولى ما يسره وعليه
قيمة ذلك يوم الاعتاق
وتقع السراية بنفس
الاعتاق وفي قول بأداء
القيمة وقول ان دفعها بان
أنها بالاعتاق) وان لم يدفعها
بان أنه لم يعتق الاصل في ذلك
حديث الشيخين من أعتق
شركاً له في عبده كان له مال

(قوله في الحال) مستدرك (قوله ولزمه الألف) أي ان لم تكن معينة والا لزمه قيمته ولو قال ان أعطيتني
ألفاً فانت حر لم يشترط القور كما في الطلاق لأنه لا يملك ولو قال أعتقتك علي أن تعلمني وان لم يقل شهراً مثلاً
عتق بقيمته وان قال شهر من الآن عتق بما ألزم (قوله نفسك) فان قال بعتك نصفك صح وسرى
(قوله بألف) أي غير معينة كما مر فان قال بهذه الألف بطل البيع (قوله ففيه طريقان) والمبر عنه
بالمذهب أحد القولين من الحاكبة (قوله ولو قال لحامل) ولو قبل تمام انفصاله أو انفصل بدموتها (قوله
عتقاً) نعم ان كان ذلك في مرض موته وتلقته في بالأم فقط عتقت فقط (قوله لأنه كالجزء منها) فعتقه بالتبعية
لها وان استثناء (قوله ولو أعتقه أي الحمل عتق دونها) أي وان كان قد نفخت فيه الروح كما سيذكره
وانفصل حياً فان انفصل ميتاً ولو بجناية لم يعتق والواجب فيه ماني الارقاء لا غرة (قوله والحمل الآخر)
كوصية أو غيرها كان باعها فحملت عند الشترى ثم ردّها فلان الحمل يبقى له لأنه زيادة ولو كان الحمل مضغة
أو علقة وقال أعتقت مضفتك أو حملك لم يعتق ولو قال مضغة هذه الامة أو علقها حرة فهو اقرار
بانقضاء الولد جراً فان قال علقته بها في ملكي منى صارت أم ولد أيضاً (قوله فاعتق أحدهما) ولو مسلماً
مع كافر أو عكسه (قوله بقي الباقي لشريكه) ولا يلزم المعسر نقص حصته شريكه لو نقصت قيمتها وللرأد
بشريكه الجنس فلو كانوا ثلاثة مثلاً وأعتق واحد لزم قيمة حصص الآخرين ولو أعتق اثنان حصتهما
واحد معسر لزم المومر حصته شريكه الذي لم يعتق ولو كانا مومرين لزمهما قيمة حصته شريكهما الذي
لم يعتق على عدد الرؤوس وان تفاوتا في قدر الملك (قوله والا) بأن كان مومراً برأد على ما يترك للفلس
سواء قدر حصته شريكه أو بعضها وقت الاعتاق سواء كان عليه دين أو لا (قوله سري اليه) أي سري
إلى ما ليس به من حصته شريكه كلها أو بعضها وان تعلق به حق لازم غير استيلاء وغير وقف وغير كتابة
كما سيأتي في الكتابة أنهما لو كاتباه عبداً هما ثم أعتق أحدهما نصيبه لم يسر حتى يعجز (قوله قيمة ذلك) أي
نصيب شريكه وهذا صريح فانه يلزمه قيمة النصف لانصف القيمة وهو ماني الروض وغيره وفي الروضة
عكسه وبه قال البلقيني وهو نظير ما رجحوه في المهر في بابه نعم قد يسرى ولا قيمة كان وهب أصل لقرعه بعض
عبد ثم أعتق الاصل ما بقي منه فلا يسرى إلى ما اعطاه لو لم يولده ولا شيء عليه ومثله ما لو باع بعض عبد ثم حجر على
المشترى بالفلس وأعتق البائع ما بقي له فانه يسرى عليه ولا شيء عليه لأنه صادق ما كان له أن يرجع فيه
(قوله وفي قول بأداء القيمة) وعلى هذا ينبغي منع شريكه من التصرف في حصته وللشريك مطالبة المعتق
بالقيمة على كل قول فان لم يطالب طالبه العبد فان لم يطالب طالبه القاضي وتوخذ من تركته لومات قبل

صح وسرى ان قلنا الولاء للسيد والافلا يسرى قاله البغوي في فتاويه (قول المتن فالمذهب صحة البيع) أي
كالكتابة (قول المتن والولاء لسيده) أي كما لو كاتبه (قول المتن ولو قال لحامل الخ) لو كانت المستله في
مرض الموت والثالث لا يفي الا بالأم فيحتمل عتقها دونها كما لو قال أعتقت سالماً واما ما كان الأول ثلث ماله
(قول المتن عتق دونها) لو انفصل ميتاً بجناية بحث الزكشي علم عتقه ولا تورث عنه الغرة (قول المتن
ولو كانت لرجل الخ) أما في عتق الولد فلانه اذا لم يستعج الأم وهي في ملك المعتق ففي الأجنبية أولى وأما في
عكسه فلا خلاف للالك (قول المتن فاعتق أحدهما) أي ولو كافر والشريك مسلم (قول المتن يوم
الاعتاق) أي فان كان باللفظ فوقته ومثله القول بالوقف وان قلنا بالأداء فكذلك المعتبر فيه يوم الاعتاق
على الأصح (قول المتن وتقع السراية بنفس الاعتاق) وعليه يكون حكمه كالأحرار حتى في الحد وان
كانت القيمة لم تدفع بعد (قول المتن وفي قول بأداء القيمة) ولا ينبغي الأبراء بدليل حديث ان كان مومراً يقوم
عليه ثم يعتق ورد بان هذا يدل على اعتبار التقويم لا الدفع (قول المتن وفي قول ان دفعها الخ) وذلك لان القول
الأول يراعى العبد والثاني يراعى الشريك وهذا راعى الجهتين (قول الشارح وان لم يدفعها) أي بأن أعسر مثلاً

يبلغ ثمن العبد قيمته عدل فأعطى شركاءه حصصهم وعق عليه العبد والافتد عتق منه ما عتق ويقاس الموسر ببعض الباقي على الموسر بكافة السراية اليه وقيل لا يسرى اليه اقتصارا على الوارد في الحديث (واستيلاداً حلالاً بشرى ويكون الموسر يسرى وعليه قيمة نصيب شريكه وحصته من مهر مثل ونجوى الأقوال في وقت حصول السراية فعلى الأول والثالث لا تجب قيمة حصته من الولد) وعلى الثاني تجب (ولا يسرى تدير) من أحد مما نصيبه إلى الباقي (ولا يمنع السراية دين مستغرق في الظاهر) لتفوت تصرف المدين فيما يملكه للملك له والثاني يقول هو في الحقيقة غير موسر (ولو قال لشريكه الموسر أعتقت نصيبك فطيك قيمة نصيبه فأنكر صدق يمينه فلا يمتنع نصيبه وصلى نصيب المدعى باقراره ان قلنا يسرى بالاعتاق ولا يسرى إلى نصيب المنكر) ولا يمتنع (٣٥٣) على القولين الآخرين (ولو قال

لشريكه ان أعتقت نصيبك فنصبي حر بعد نصيبك فأعتق الشريك وهو موسر يسرى إلى نصيب الأول ان قلنا السراية بالاعتاق وعليه قيمته) وفي الروضة وأصلها وان قلنا بالتين فكذلك الحكم اذا أدت القيمة وان قلنا بالاداء فنصيب المطلق ممن يمتنع فيه وجهان أحدهما عنه والثاني عن الممتنع وعليه قيمته وبني على الوجهين فيما إذا أعتق أحدهما نصيبه بعد اعتاق الأول قبل الاداء فترجى على قوله أحدهما يمتنع عنه والاصح عن الأول وعليه قيمته وقوله وهو موسر احتزبه عن المصنف لا يسرى عليه وعق على المطلق نصيبه (فلا قال) لشريكه ان أعتقت نصيبك فنصبي حر قبله فأعتق الشريك فان كان للمطلق

أدائها قال الباقين والرضا بدمته كالاداء على القولين الآخرين (قوله يبلغ ثمن العبد) أي قيمة حصص شركائه فيعتق الحديث مضاف أي ثمن باقي العبد (قوله قيمة عدل) أي لا حيف فيها (قوله واستيلاداً حلالاً بشرى يكون للموسر يسرى) ولو غير مطلق التصرف نحو محنون وان كان لا ينفذ عتق لان الفعل أقوى (قوله من مهر مثل) أي مهر مثل ثيب ان تأخر الانزال عن نصيب الحشفة والا فلا وعليه أيضاً رضى بكارة ان كانت بكراً ان تأخر الانزال عن زوالها أيضاً قال شيخنا مطلقاً راجعاً (قوله لا تجب الخ) لان مقدار الولد حر ا على الأول وتزول استحقاق السراية منزلة حصول الملك على الثالث (قوله وعلى الثاني تجب) وفي ان مقدار الولد حر ا كله أو نصفه وجهان أحدهما الأول وانما وجبت قيمته لتوقف الحكم بحريته على دفع قيمة أم تأمل (قوله ولا يمنع السراية دين) أي لا يحجز ولا يمنع ولو حال وجود الصفة فقط (قوله صدق يمينه) فان رد اليمين على المدعى حلف واستحق القيمة ويعتق نصيب المنكر عنه لان رد اليمين كالإقرار بخلاف البعض ولا سراية عليه لأنه لم يفتى عتقاً (قوله ويعتق نصيب المدعى) أي نفسه وان أخذ القيمة بحلفه راجعاً وعليه فالولا في نصيب كل عن نفسه (قوله ولا يسرى إلى نصيب المنكر) وان كان موسراً (قوله بعد نصيبك) وكذا لو أطلق (قوله يسرى الخ) وقدمت السراية على التعليق لأنها أقوى تكونها قهرية (قوله والثاني) هو الصحيح على الرجوع (قوله على قوله) أي الاداء (قوله دور لفظي) أي مرجعه إلى اللفظ لاحقاً مرجعه إلى العقل (قوله والاصح يعتق على كل نصيبه) هو المتمد كالقبليّة ويبطل الدور (قوله بكسر الحاء) من حيث كونه ضبط للمنفق لا من حيث الحكم (قوله بالتثنية) أو بالأفراد لا مضاف (قوله بأن علق الخ) أو فرعان من الصيغة معاً (قوله ومما موسران) فان أيسر أحدهما يسرى عليه الكل (قوله لان سبيلها) أي بالسراية سبيل الاتلاف فوزعت على الموسر وهو المتمد (قوله كافي نظيره في الشفعة) ورد بتعطيل الأول المذكور وبأن الشفعة مراعى في الأخذ بها فائدة الملك (قوله اعتاقه) أي إيجاد العتق منه منجزاً أو مطلقاً كونه باختيار حقيقة كما لو اشترى

(قول التين لا تجب قيمة الخ) أي لا نأجلناها أم ولد حالاً فيكون الوضع في ملكه (قول الشارح وعلى الثاني الخ) عليه هل انعقد جميع الولد حر أو نصفه ثم عتق النصف الآخر قولان (قول الشارح ولا يمتنع على القولين الخ) هذا اذا حلف المدعى عليه أما لو رد اليمين فحلف المدعى واستحق القيمة فقالوا انه لا يمتنع أيضاً (قول الشارح والاصح عن الأول) قضية البناء أن المسئلة البنية يقع العتق فيها عن العتق لا عن الملق فتدبر وللراداة يقع من العتق اذا أدى القيمة كما يعلم بمراجعة الرافعي (قول الشارح لان سبيلها الخ) أي وكان ذلك كالو نجسنا ما وقد أتى بعضهم جزءاً وآخر جزأين من النجاسة (قول التين بشرط السراية الخ) يرد عليه ما لو وصى له ببعض

(٤٥) - (قيلوبى وعميرة) - راجع مصر اعتق نصيب كل عنه والولا عتقاً وكذا ان كان موسراً أو بطلنا الدور) وهو الاصح (والأ) أي وان محضاه (فلا يمتنع شيء) لا ملو عتق نصيب المنجز لعتق قبله نصيب الملق ومضى عليه بناء على ترتيب السراية على العتق فلا يمتنع نصيب المنجز فيلزم من القول بمتعده عدم عتقه وفما ذكر دور وهو توقف الشيء على ما يتوقف عليه وهو دور لفظي ولو قال في المسئلة فنصبي حر مع عتق نصيبك فأعتقه وقلنا السراية بالاعتاق ففي وجه يمتنع على المنجز جميعه ويلتزم كرمع لان الملق يتأخر عن الملق عليه والاصح يعتق على كل نصيبه نظر الاعتبار المانع السراية (ولو كان عبداً رجل نصفه ولا آخر ثلثه ولا آخر سبعة فأعتق الآخرين) بكسر الحاء (نصيبها) بالتثنية (مما) بأن علق العتق بشرط واحد أو وكلاً من أعتقه فادفعه وهما موسران (فالقيمة) للنصف الذي يسرى اليه العتق (عليها نصفان على المذهب) لان سبيلها سبيل ضمان المتلف بعد الموسر وفي قول من الطريق الثاني القيمة عليه امل فسر للملكين كافي نظيره في الشفعة (وشروط السراية اعتاقه

بأختياره فلا يورث بعض ولده لم يسر (عقته عليه إلى باقية) والمرضى بمسراة (ثلاثة) فإذا اعتق أحد الشرى يكن نصيبه في مرض الموت ولم يخرج من الثلث إلا نصيبه فلا سراية (٣٥٤) عليه (والميت بمسراة أو وصى بعتق نصيبه) من عبد فاعتق بدموته (لم يسر)

وإن خرج كله من الثلث لا تنقل المال غير الموصى به بالموت إلى الورث (فصل) إذا ملك أهل تبرع أصله أو فرعه عتق عليه قال ^{عليه} لن يجزى ولو ولد له إلا أن يجده مملوكا فيشتريه فيعتقه أي بالشراء رواه مسلم وقال تعالى وقالوا اتخذوا الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون دل على في اجتماع الولدية والعبدية وسواء في الأصل الذكر والأنثى وإن علا وفي الفرع كذلك وإن سفلا وسواء للمالك الاختيار بالشراء ونحوه والقهرى بالارث ولا يفتق غير الأصل والفرع من الأقارب وقوله أهل تبرع لم يقصد له مفهوم لما سيأتى من العتق على الصبي والمجنون ولبس من أهل التبرع (ولا يشتري لطفل قريبه) الذى يعتق عليه أى لا يصح اشتراؤه (ولو وهبه أو وصى له) به (فإن كان كاسبا فلى الولي قبوله ويعتق) على التفصل (وينفق من كسبه والا) أى وإن لم يكن القريب كاسبا (فإن كان الصبي مسراة وجب) على الولي (القبول ونفقته في بيت المال أو

بعض قريبه أو تزولا يدخل ماله وعبد بعد بعض قريبه سيده لأن قبل عبده كفته وماله وصى شخص ببعض قريبه وقبل واره بدموته فانه يسرى أيضا على الميت (قوله ولم يخرج من الثلث إلا نصيبه فلا سراية) فإن وسع الثلث بعض نصيب شرى بعتق بخله أو كاه عتق كاه وقارق كون استيلاده من رأس المال لأنه أقوى وخارج بالموسر للمسر فلا يسرى استيلاده نعم إن كان المستوليا مملوكا لشرى بعتق له قال شيخنا الرملى وهذا في عتق التبرع فلا يعتق للريض عن كفارة عليه بعض رقبته بنيتها يسرى ولا يتوقف على الثلث لأنها تقع كلها عن كفارة

(فصل) في العتق بالبعضية بمعنى الأملية والفرعية (قوله أهل تبرع) للراد به الحر الكامل أخذنا مما سيأتى ليخرج الكتاب وكذا للبعض قال شيخنا الرملى ونوزع بأن النعم في البعض لكونه ليس أهلا للولاء لأنصف ملكه وأنتق أم ولد عنه بدموته لا تقطع الرق بموته مع وجود شاتبة الحرية فيه (قوله أصله أو فرعه) أى من النسب فيهما ولو حملا أو اختلعا ديننا أو منفيا بلعان بعد استلحاقه فلو ملك زوجته الحامل منه عتق حملا وفهم من كلام المصنف أن الملك مقدم على العتق على الذهب قال شيخنا شيخنا عميرة لو قال لمن عتقك بعتق عتقته عتق على ألف ففعل لم يعتق فراجع (قوله ولا يشتري لطفل) ومثله المجنون والسفيه (قوله قريبه) سواء كاه أو جزؤه لأنه يعتق عليه (قوله ولو وهبه الخ) أى لو حصل له ملكه بلا عوض (قوله كاسبا) للراد أنه لا تلازم نفقته (قوله فلى الولي قبوله) فإن لم يقبل في هذه المالى بعدها قبل الحاكم لم يقبل فله أن يقبل بعد كاهه في الوصية (قوله في بيت المال) تبرعا في السلم وقرض في الكافر على التمسك كما ذكره في أحد موضعين (قوله حرم القبول) ولا يصح (قوله قريبه) أى كل قريبه أما جزؤه قريبه فيمتنع قبوله مطلقا ولا يصح لضرره لأنه يسرى ويغرم القيمة (قوله وقيل من رأس المال) هو التمسك (قوله ولا يرث) أى حيث قلنا يعتق من الثلث أخذنا من العلة بخلاف ما إذا عتق

أبنته فترث قبل الوصية أخوه عتق الشخص على الميت وسرى إلى باقية إن وفى به الثلث

(فصل) إذا ملك الخ (قول المتن إذا ملك الخ) اقتضت عبارة حصول الملك أولا ثم ترتب العتق وهو الذهب لكن قال أبو اسحق يحصلان معا واستشكل في المطلب الأول بأن البعضية تنافي الملك فكيف يحصل مع اقترانها بسببه ولذا قال ابن الحداد لا يملك القريب الحرى بالقهر وقيل العتق مترتب على سبب الملك لا على حقيقة الملك وهو الشراء وهو اختيار أى اسحق وفي آخر النهاية جواز الشراء ذرية إلى تخليصه من الرق وقال الفزالي المختار أن من اشترى قريبه أن دفع ملكه بالعتق لأنه حصل ثم انقطع قال الزركشى وهو قضية قولهم بدم وجوب القصاص على قاتل ولده وعدم ثبوت المهر على العبد السيد (قول المتن أو فرعه) لو كان منفيا بلعان ففيه وجهان فلو استلحقه بعد ذلك قال الزركشى ثبت العتق (فرع) لو وكاه في شراء من يعتق على الوكيل لم يعتق ^{لأن} قلنا الملك يقع للوكيل ابتداء (فرع) في فتاوى القاضي لو قال لمن عتقك بعتق عتقته عتق على ألف ففعل لم يعتق قال البغوي ويحتمل أن يحكم بعتقه (فرع) اشترى زوجته الحامل منه الظاهر أن الحمل يعتق فلو طلع على عيب امتنع الرد فيما يظهر (قول المتن فإن كان كاسبا) ولكن وهبه بعتق امتنع القبول لخنور السراية (قول المتن ونفقته في بيت المال) أى إن كان مسلما فإن كان كافرا فكذا ذلك لكن قرضا (قول المتن من ثلثه) علل بأنه دخل في ملكه وخرج بلامقابل ثم على هذا لا يرث لثلاثي جمع بين الوصية والارث وعلى مقابلة يرث (فرع) حاول الزركشى أن يكون من هذا القبيل ماملك بمماوضة غير محضة كالصدائق ومحوض الخلع (قول المتن ولا يرث) هو عائد إلى الصورتين

(قول)

موسراة حرم القبول لثلاثي تضرر الصبي بالاتفاق عليه (ولو ملك في مرض

موتة قريبه بلا عوض) كان ورثه أو وهبه (عتق) عليه من ثلثه (وقيل من رأس المال) لحصوله بلامقابل وعبر فيه في الروضة بالأصح أخذنا من قول الرافعي أنه أولى بالترجيح (أو عوض بلا محاباة من ثلثه) يعتق (ولا يرث)

لأن عتقه من التلصوصية ولا يجمع بينها وبين الارث (فان كان عليه دين فقيل لا يصح الشراء) لأنه لا يترتب عليه العتق (والاصح محته) اذا خلل فيه (ولا يعتق بل يباع للدين) فهو مانع من عتقه (أو بمحاياة فقهرها كهبه) فتكون من الثلث وقيل من رأس المال كما تقدم (والباقي من الثلث ولو وهب لعبد بعض قريب سيده فقبل وقتنا يستقر به) أي بالقبول وهو الأصح للذكور في باب معاملات العبيد (عتق وسرى وعلى سيده قيمة باقية) لأن الهبة له هبة لسيده وقبوله كقبول سيده وقال في الروضة ينبغي أن لا يسرى لأنه دخل في ملكه فقهره كالارث وفيها كاصلها في كتاب الكتابة قبل الحكم الرابع تصحيحه وحكاية الأول وجهها في الوسيط وفرض للسئلة فيما اذا لم يتعلق بالسيده لزوم النفقة انتهى والأول جزم به البغوي في التهذيب هنا وشيخه القاضي الحسين في كتاب

(٣٥٥)

اللقيط

(فصل ١)

(اذا اعتق في

مرض موته عبدا لا يملك
غيره عتق ثلثه) لأن العتق
يبرع معتبر من الثلث كما
تقدم في كتاب الوصايا (فان
كان عليه دين مستغرق لم يعتق
شيء منه) لأن العتق
وصية والدين مقدم عليها
(ولو أعتق ثلاثة) لا يملك
غيرهم قيمتهم سواء دفعة
كقولهم أعتقتكم (عتق
أحدهم بقرعة وكذا وقال
أعتقت ثلث كل عبد)
منكم (أقرع) بينهم لأن
اعتاق بعض العبد كاعتاق
كله فيكون كما لو قال أعتقتكم
(وقيل يعتق من كل ثلثه)
فقط فلا أقرع (والقرعة أن
ياخذ ثلاث رقاع متساوية
يكتب في ثنتين منها (رق وفي
واحدة عتق وتدرج في بنادق
كما سبق) في باب القسمة
(وتخرج واحدة باسم أحدهم
فان خرج العتق عتق ورق
الآخران) بفتح الحاء (أو
الرق ورق وأخرجت أخرى

من رأس المال وهو الأصح في الأولى فيرث (قوله لأن عتقه من التلصوصية ولا يجمع بينها وبين الارث) أي
لأنه لا يبرع الدور المعبر عنه بقولهم لا يملكون وورث لكان عتقه تبرعا على وارث فيبطل لتصرفه لغيره فلو كان عتقه
للتوقف على عتقه التوقف عليها فيتوقف كل من اجزائه وارثه على الآخر (قوله دين مستغرق) هو في بعض
النسخ ولا حاجة اليه (قوله بل يباع للدين) ان لم يسقط ببراء أو غيره والاعتق كله أو بعضه بحسب المال أو
ما اجزاه الوارث (قوله أو بمحاياة) أي من البائع له (قوله وقيل من رأس المال) تقدم أنه للعتد (قوله
لعبد) أي غير مكاتب ولا مبعوض لأن المكاتب له ملك فاذا قبل بعض سيده لا يعتق على سيده وان عجز بعد
ذلك ولو بتعجز السيد للبعض في نوبته لا يعتق وفي نوبته سيده كالتقن وان لم تكن مهايأة ففيا يقابل الرق
كالتقن (قوله وهو الأصح) هو للعتد (قوله وسرى) هو مرجوح وعدم السراية للذكور عن الروضة هو
للعتمد (قوله لزوم النفقة) أي فان لم يمت لم يصح القبول جزما وان أذن له السيد فيه كما قاله شيخنا
(فصل ١) في الاعتاق في مرض اللوثو بيان القرعة (قوله اذا اعتق) أي تبرعا لا عن نذر وقع في محته ولا
عن كفارة ولا عتق كله عنهما وسرى لو عتق جزؤه كما سر (قوله عتق ثلثه) أي ان تأخر موته عن موت
سيده والامات رقيقا كما على العتد من أوجه ثلاثة (قوله مستغرق) فان لم يستغرق عتق ثلث ما يبق بعه
مالم تجز الورثة ولو سقط الدين ببراء فكما لو لم يكن دين (قوله عتق أحدهم بقرعة) أي يبين عتقه بها وان
كان مات قبل القرعة وينبذ كسبه لو كان ويورث عنه وليس من القرعة ما لو قيل ان طار غراب مثلا فقلان
حر أو ان وضع صبي يده على رأسه فهو حر ونحو ذلك (قوله لأن اعتاق الخ) هنا اذا كان في الحياة فان قال بعد
موتى تعين الوجه الثاني لأنه لا سراية بعد اللوث (قوله ثلاث رقاع) قال شيخنا الرمي ويجوز رقعتان ونماد ان
خرج الرق أولا (قوله ويجوز الخ) قال القاضي وهو أولى وأصوب من الأول لعدم تعدد الاخراج فيه ولأنه
أقرب الى فصل الأمر (قوله على الحرية) أو على الرق والأول أولى لما سر (قوله بسهمي رق وسهم عتق)

(قول الشارح لأنه الخ) عبارة غيره لأنه عقد عتاقه فاذا لم يترتب عليه العتق وجب أن يبطل (قول الشارح
فتكون الخ) هذا يعرفك أن المراد المحايأة لا منه والله أعلم (قول الشارح كالارث) أي كارت البعض من
أصله أو فرعه السابق قبيل الفصل

(فصل أعتق الخ) (قول المتن عتق ثلثه) لو مات قبل موت اللوصى فهل يموت كله رقيقا أو حرا أو ثلثه حرا
أوجه أصحها عند السيد في الأول لان ما يعتق يجب أن يبقى للورثة متلا وتعلق الوصايا عن ابن الاستاذ
تصحيح الثاني وقال في البحر ان الثالث هو ظاهر للذهب (قول المتن يكتب في ثنتين الخ) لان الرق نصف
الحرية ثم قيل هذا واجب وقيل احتياط فلا يكتب واحدة للرق وأخرى للحرية كفي ثم ان خرجت التي للحرية
انفصل الامر والا احتيج الى ادراج القرعة في البندقة تانيا قال الامام والوجه أنه احتياط (قول المتن ويجوز)

باسم آخر) فان خرج العتق عتق ورق الثالث وان خرج الرق ورق وعتق الثالث (ويجوز أن تسكب أسماؤهم) في الرقاع (ثم تخرج رقعة على
الحرية فمن خرج اسمه عتق ورقا) أي الباقيان (وان كانوا ثلاثة قيمة واحدة مائة وآخر مائة وآخر مائة أقرع) بينهم (بسهمي رق وسهم
عتق) فيكتب في رقعتين ورق وفي واحدة عتق الى آخر ما تقدم (فان خرج العتق لذي اللاتين عتق ورقا) أي الباقيان (أو الثالث عتق ثلثاه)
ورق باقية والآخران أولاهما عتق (ثم يخرج بين الآخرين بسهمي رق وسهم عتق) في رقعتين (فمن خرج) العتق على اسمه منهما (عم منه
الثلث) فان كان ذا اللاتين عتق نصفه أو ذا الثلاثة عتق ثلثه ورق الباقي والآخران كسب في الرقاع أسماؤهم فان خرج على الحرية سلم
ذي الثلاثة عتق وتم الثلث من خرج اسمه بدها الى آخر ما تقدم (وان كانوا فوق ثلاثة أمكن توزيعهم بالسدوا القيمة) في جميع الاجزاء

(كسبة قيمتهم سواء جعلوا اثنين اثنين) أي جعل كل اثنين منهم جزءا والاثنتان جزءا وصنع كما سبق في الثلاثة التساوية القيمة (أو بالقيمة دون العدد كسبة قيمة أحدهم مائة وقيمة اثنين مائة) قيمة (ثلاثة مائة جعل الأول جزءا والثلاثة جزءا) وأقرع بينهم كما تقدم وفي عتق الاثنين أن خرج وافق ثلث المدد ثلث القيمة ففوله دون المدد صادق ببعض الأجزاء في مقابله ثبت قبله في جميع الأجزاء ولا يتأني التوزيع بالمدد دون القيمة (وان تنظر بالقيمة) مع المدد (كآر بة قيمتهم سواء في قول يجوز أن ثلاثة أجزاء واحد) جزء (وواحد) جزء (واثنان) جزء (فان خرج العتق لواحد عتق ثم أقرع لتسليم الثلث) (٣٥٦) بين الثلاثة أثلاثا كما صرح به في التهذيب فمن خرج له سهم العتق عتق ثلثه (أو) خرج

أو بكتابة الأسماء كما مر وسيد كره (قوله كسبة قيمتهم سواء) أوقية ثلاثة منهم مائة مائة وثلاثة خمسون خمسون فيضم خمسين إلى خمسين (قوله ولا يتأني التوزيع بالمدد دون القيمة) أي بحيث تكون ثلاثة أجزاء كل جزء قدر الثلث قيمة وعدا ما فلا يتأني ما في الروضة من تمثيله للذكورة للاستواء في العدد دون القيمة لأنه باعتبار قطع النظر عن القيمة كأن للصنف قطع النظر عن العدد (قوله كما صرح به في التهذيب) ودل عليه كلام الشيخين ويورد على من أتى الاثنين على حالهما وردد فيما إذا خرجت لهما هل يعتق من كل سلسلة أو يقرع ثانيا إلى غير ذلك (قوله وثالث الثاني) أي الذي يخرج اسمه ثانيا (قوله في استحباب) هو للتمتع (تنبيه) لو أعتق عبدا مرتباً قسم الأول فالأول إلى تمام الثلث ولا أقراع (قوله من يوم الاعتاق) أي وهو متعلق بقوله عتقوا وبقوله لم كسبهم وبين فساد تصرف الوارث فيهم ولو وقفا وزوجا وبين أن عليهم عام حد نحوزنا وكالكسب الوارث الجناية وفارق ما هنا كسب الوصي بعتقه بعده ثم قبل عتقه لأنه ملك للوارث قبله (قوله ولا يرجع الوارث بما أنفق) وهم لا يرجعون عليه بخدمة ان خدموا بغير استئذانهم والا رجوعا عليه (قوله فيما إذا عتق من الثلاثة واحد) قيد بهذا المثال لأجل قول المصنف عبداً آخر والأفالحكم لا يتقيد بذلك لكن فيما لو عتق أو لأعبد وبعض عبده ثم ظهر مال هل يكمل بقية العبد من غير قرعة أو يقرع بينه وبين غيره والذي مال إليه شيخنا الأول حذر من زيادة التقيص (قوله وقوم يوم اللوت) أن لم يزد قيمته على وقت الاعتاق لأن الاعتبار أقل قيمة من وقت الاعتاق إلى وقت قبض الوارث التركة (قوله نصف ما عتق) لأنه إذا سقط من كسبه خمسة وعشرون بقي منه خمسة وسبعون وهي مع قيمة العبد الثلاثة ثلثا مائة وخمسة وسبعون ثلثا مائة مائة وخمسة وعشرون فيها شرط بأن الكيفية الأولى أولى لكن صوب القاضي والامام وغيرهما الثانية لأن الإخراج فيها يكون مرة واحدة فهي أقرب إلى فصل الأمر (قول الشارح فقوله الخ) اعلم أن الزركشي اعترض للثالث بأن المثال غير مطابق من جهة أن الستة لم تكن صحيحاً فالتوزيع يمكن بالعدد دون القيمة قال وصواب المثال خمسة قيمة أحدهم مائة واثنين مائة واثنين مائة فصواب عبارة الكتاب وإن أمكن بالعدد دون القيمة قال وقد صرح بما ذكرنا في التشرح والروضة والذي سلكه الشارح رحمه الله حسن وفيه تصحيح لكلام اللغزني رضي الله عنهم أجمعين (قول الشارح لثبت) يرجع لقول المتن وإن كانوا فوق ثلاثة الخ (قول الشارح بين الاثنين) يرجع لقول المتن الاثنين (قول المتن أظهرهما الأول) لأنه أشبه بما ورد في الحديث قاله الشافعي رضي الله عنه (قول المتن في استحباب) أي لأن المقصود حاصل بكل وجه الوجوب مراعاة ظاهر ما ورد (قول المتن عتقوا) أي بأن عتقهم من يوم الاعتاق حتى لو كان أحدهم نكح أمة لا تباح في الحرية بطل نكاحها (قول المتن ولا يرجع الوارث الخ) أي كما لو أنفق من ثمن أنهار زوجته ثم بان فساد النكاح وكالاتفاق على الشترى شراء فاسداً بخلاف مالهو أنفق على البتة بنية الحمل ثم تبين عدمه

العتق (للاتين برق الأخران ثم أقرع بينهما) أي بين الاثنين (فيعتق من خرج له العتق وثلث الآخر وفي قول يكتب اسم كل عبدي رقعة) ويخرج على الحرية رقعة ثم أخرى (فيعتق من خرج أولاً وثلث الثاني قلت) كما قال الرافعي في التشرح (أظهرهما الأول والله أعلم والقولان في استحباب وقيل استحباب) قال في الروضة كآصلها وهو مقتضى كلام الأكثرين والأصل في القرعة ما روى مسلم عن عمران بن الحصين أن رجلاً من الأنصار أعتق ستة أعبد عاؤ كيناه عند موته لم يكن لمال غيرهم فدعاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فجزأهم أثلاثاً ثم أقرع بينهم فأعتق اثنين وأرق أربعة والظاهر تساوي الأثلاث في القيمة (وإذا أعتقنا بعضهم بقرعة فظهر مال وخرج كلهم من الثلث عتقوا ولهم كسبهم من يوم الاعتاق ولا يرجع الوارث

(فصل)

بما أنفق عليهم) إذا لموجب الرجوع به (وان خرج ما ظهر عبداً آخر) فيما إذا عتق من ثلاثة واحد (أقرع) بين الباقيين

فمن خرج له العتق عتق (ومن عتق بقرعة حكم بعتقه من يوم الاعتاق وتعتبر قيمته حيث فوله كسبه من يوم من غير محسوب من الثلث ومن بقي رقيقاً قوم يوم اللوت وحسب من الثلثين هو وكسبه الباقي قبل اللوت لا الحادث بعده) لأنه ملك الوارث (فلو أعتق ثلاثة لا يملك غيرهم قيمة كل) منهم (مائة فكسب أحدهم مائة) قبل موت السيد (أقرع) بينهم (فان خرج العتق لكسب عتق وله المائة وان خرج لغيره عتق ثم أقرع) بين الباقيين الكاسب وغيره (فان خرجت) القرعة (لغيره عتق ثلثه) لضميمة مائة الكاسب (وان خرجت) القرعة (له) أي للكاسب (عتق به ونج به كسبه) ويكون الوارث الباقي منه ومن كسبه مع العبد الآخر وذلك مائة مائة وخمسون نصف ما عتق وذكري الحر

طريقها الجبر والمقابلة فقال ويستخرج ذلك بطريق الجبر بأن يقال عتق من العبد الثاني (٣٥٧) شيء وتبعه من الكسب مثله غير

للعق (قوله طريقه بالجبر والمقابلة) وهي أن يقال عتق من العبد الثاني شيء وتبعه من كسبه شيء مثله يبقى للورثة ثلاثمائة الاشدين تعدل مثل ما عتق وهو مائة وشي مائة مائتان وشيطان وذلك يعدل ثلثمائة الاشدين فتجبر وتقابل فائتان وأربعة أشياء تعدل ثلاثمائة تسقط منها للمائتين مائة تعدل أربعة أشياء فالثي خمسة وعشرون فعلم أن الذي عتق من العبد ربعه وتبعه ربع كسبه

(فصل في الولاء) وهو بالمد وفتح الواو لغة القرابة مأخوذ من اللوالة وهي اللعانة والمقاربة وشرعا عمو به سببها نعمة للعق على رقيق أو يقال سببها زوال الملك عن رقيق بالحرية (قوله من عتق عليه رقيق) المراد من وقع عنه عتق رقيق وإن اختلفا ديننا إن لم ير منه سواء من نفسه أو من غيره بوكالة أو ولاية أو من أجنبي بأذنه بوض أو دونه أو بغير أذنه ومحمناه كما في أصل الروضة وهو للعتق خلافا للخطيب في جعل ولاته لما لكه فخرج بذلك من أقر بحريته واشتراه فانه يعتق ولاؤه موقوف ومن طراه الرق بعد ولاته كعتق كافر التحق بدار الحرب واسترق ثم ملكه غير سيده الأول وأعتقه فولاؤه في هذا الثاني لا للأول ولا بينهما ومنه لو أعتق الامام عبد يتيما لفلان فولاؤه للمسلمين لانه (قوله ثم لمصته) أي من حيث الارث به لأنه مات قبل أن يثبت له ولو في حياة للعق على الرجوع والولاء لأعلى العصباء فلو خلف العتق ابنين فالولاء لهما فلو مات أحدهما عن ابن فالولاء لعمه وإن كان هو الوارث لأبيه فلو مات الآخر عن نعمة بنين فالولاء بينهم على العشرة بالسوية ولو أعتق عتيق أبامعتقه فكل الولاء على الآخر ولو أعتق أجنبي أختين فاشترى أباهما يعتق عليهما فليس لأحداهما ولولاء على الأخرى ولو أعتق كافر مسلما وله ابنان مسلم وكافر فإن مات العتيق في حياة معتقه فإيراته لبيت المال أو بدموته فولاؤه للمسلم فقط فإن أسلم الآخر قبل موته فولاؤه لهما (قوله لغة) بضم اللام وفتحها بمعنى الاختلاط أو بمعنى اللصقة وتفسير بعضهم بالقرابة بعيد (قوله ويرتب على الولاء الارث) هو إشارة لمراد بالترتيب في كلام المصنف كما مر وكالارث ولاية التزويج وتحمل الدية وصلاة الجنازة فهي أربعة أحكام (قوله بلا وارث) لعبد والأب (قوله فإله للبنت) إن لم يكن لبيت عصبة نسب كاخ أو ابن عم والأفاله له ولا شيء لها وقد غلط في هذه المسئلة أربعمائة قاض غير المتفقه لكن صور بعضهم مسئلة الفضاة بغير هذه كالمرفى الفرائض (قوله ولو نكح عبد معتقه) بفتح التاء

(فصل من عتق عليه رقيق الخ) (قول المتن باعتاق) منه شراء العبد نفسه ثم أو ردها أو أقر بحرية عبد ثم اشتراه فانه يعتق ويكون الولاء موقوفا على النص ثم لا فرق في ثبوت الولاء بين الاتفاق في الدين والاختلاف فيه (فرع) أعتق شخص كافرا ثم التحق بدار الحرب فاسترقه فاعتقه حكمي ابن القطن والدارمي ثلاثة أوجه الأول والثاني بينهما والراجح الثاني فقد قال ابن البان انه قول الشافعي ومالك (قول المتن ثم لمصته) اعلم أن الذي يتنقل اليوم الارث به لا نفسه كالنسب سواء قال المتولي ووجه ذلك أن ثبوت الولاء للمعتق انما هو لما له عليه من النعمة وهي ليست له حتى يثبت له ولولاء (تنبيه) قوله ثم لمصته يقتضي أنه لا يثبت في حياة المعتق وليس كذلك بدليل ارث المسلم من العتيق المسلم في حياة المعتق الكافر (قول المتن ولا ترث امرأة) لانها ليست بعصبة ومن ثم علم أن المراد بالعصبة السابقة العصبة بنفسه (قول المتن الامن عتيقها) أي للحديث وأما أولاده وعتقاؤه فلان نعمة العتق صرت اليهم تبعا (قول المتن بلا وارث) من جملة هذا الوارث المنق عصبة الأب ولو بدلت فإتمام نعمة على البنت وهذا المسئلة هي التي غلط فيها أربعمائة قاض حيث قالوا ان البنت هي الوارثة وغفلوا عن كون المقدم المعتق ثم عصبة ثم معتق للمعتق وصورها الامام بأخ واخت اشترى أباهما فعتق ثم أعتق عبدا ومات بدموت الأب فالمراث للأخ (قول الشارح لأنه عتيق عتيقها) لأنها بنت معتقه (قول المتن ومن مسرق) أي فعتق فلا ولولاء عليه أي فيكون هذا مستثنى من استرسال الولاء على أولاد العتيق وأحفاده واستثنى الرافعي معها من أبوه محرر الأصل فلا يثبت عليه الولاء لموالي أمه (قول الشارح فلا ولولاء عليه) وذلك لأن نعمة منعتهم من نعمة التي على أصوله فلا تنقل له بحال

محسوب من الثلث فيقي الوارث ثلثمائة سوى شيتين تعدل مثلي ما أعتقناه وهو مائة وشي فثلاثة مائتان وشيطان وذلك يقابل ثلثمائة سوى شيتين فتجبر وتقابل فائتان وأربعة أشياء تقابل ثلثمائة تسقط للمائتين فيبقى أربعة أشياء في مقابلة مائة فالثي خمسة وعشرون فعلمنا أن الذي عتق من العبد ربعه وتبعه من الكسب ربعه غير محسوب من الثلث (فصل في الولاء) (من عتق عليه رقيق باعتاق أو كتابة وتدير واستيلاد وقرابة وسراية فولاؤه له) أما بالاعتاق فله حديث الشيخين انما الولاء لمن أعتق وأما بغيره فبالقياس عليه (ثم لمصته) الأقرب فالأقرب لحديث الولاء لغة كلحمة النسب رواه ابن حبان وابن خزيمة والحاكم وقال صحيح الاسناد ويرتب على الولاء الارث فقد صرح به في المحرر (ولا ترث امرأة بولاء الامن عتيقها وأولاده وعتقاؤه) وقد تقدم ذلك في كتاب الفرائض (فإن عتق عليها أبوها ثم أعتق عبدا مات بدموت الأب بلا وارث فإله للبنت) لانه عتيق عتيقها (والولاء لأعلى العصباء) كإن المعتق مع ابن ابنه (ومن مسرق فلا ولا عليه الا لعتقه وعصبة)

فلا ولولاء عليه لمعتق أحد من أصوله وصورة أن تلد رقيقا فترث من رقيق أو حر وأعتق الولاء وأعتق أبواه أو أمه (ولو نكح عبد معتقه

فانت بولد فولا فولا (الأم) لا تعتق بعتقها (فان اعتق الأب ابجر) الولاء (الى مواليه ولولم لا ابر قيقا وعتق الجد ابجر الى مواليه فان
اعتق الجد والاب قيقا ابجر) الى (٣٥٨) مواليه ايضا (فان اعتق الاب جد ابجر) من موالى الجد (الى مواليه وقيل) لا ابجر

الى موالى الجد بل (يبقى
لمولى الأم) حتى يموت الأب
فينجز الى موالى الجد
(ولولمك هذا الولد اب ابجر
ولاء اخوته لآيه من مولى
الأم اليه وكذا ولاء نفسه
في الأصح) كالواعتق الأب
غيره ثم يسقط ويصير كحر
لاولاء عليه (قلت) كما قال
الرافعي في الشرح (الأصح
للتصوص لا بجره ولقد أعلم
لأنه لا يمكن أن يكون له على
نفسه ولاء

﴿ كتاب التديير ﴾

هو تطبيق عتق بالموت الذى
هو دبر الحياة (صريحاً أنت
حر بعد موتى أو إذا مات أو
متي مت فانت حراً أو أعتقتك
بموتى وكذا دبرتك أو
أنت مدبر على للذهب)
للتصوص لا شتاره في معناه
وفي قول من طريق ثان
مخرج من الكتابة هو
كنية لخاله عن لفظ العتق
والحرية (ويصح بكنية
عتق معنية كخليت حبيلك
بموتى) بنية العتق
(ويجوز) التديير (مقيداً
كان مت في ذا الشهر أو
للرض فانت حر) فان مات
على الصفة المذكورة عتق
والا فلا (ومطلقاً كان
دخلت الدار) فانت حر

أى عتيقة لغيره فولا أولاد ملتقى أيهم وخرج بالعبء الحر فأولاده منها أحرار أصالة لا ولا عليهم لأحد وان
طراً لأبويه رقيق ثم عتقوا على الراجح وخرج بالعتيقة الحرة إذا نكحها العبد فأولاده منها أحرار لا ولا
عليهم لأحد مادام رقيقاً فإذا عتق ثبت الولاء لمواليه (قوله ابجر الولاء الى مواليه) ولا يعود الى موالى الأم وان
عدم موالى الأب بل هو لبيت المال على الراجح (قوله بجر ولواء اخوته لآيه) ولومع أمه (قوله لا بجره) بل
يبقى لموالى أمه قال شيخ شيخنا عميرة وعلى هذا الوات اخوته ورثهم موالى أمه لأن لم الولاء على هذا الولد
الذى له الولاء على اخوته بعتق آيه (قوله لأنه لا يمكن الخ) ولهذا إذا اشترى العبد نفسه من سيده أو كاتبه
سيده وعتق بأداء الفم أو النجوم كان ولأؤه لسيده لأن نفسه كما علم عامر

﴿ كتاب التديير ﴾

هو لغة النظر في العواقب وشرعاً ما ذكره (قوله بالموت الذى هو دبر الحياة) أى فسمى تديير ذلك وقيل سمي
به لأن السيد يرأمر نفسه في الدنيا باستخدامه وفي الآخرة بعقوبة ورده الرافعي بأن التديير في الأمور
ما خوذ من لفظ الدبر وعورض بأنه ما خوذ من النظر في العواقب كما مر وكان معروفاً في الجاهلية فأقره الشرع
وأشار بقوله بالموت الى أنه ليس وصية كما سياتى والرا دموت السيد وحده أو مع صفة قبله لا معه ولا بعده كما
يأتى (قوله أنت حر) وكذا عضوه نحو يدك حرّة أو رجلك أو رأسك ويكون مذبراً جميعه على التعمد خلافاً
لخطيب لأن كل تصرف قبل التطبيق تصح اضافته الى بعض محله وهل هو من السراية أو من التعبير بالبعض
عن الكل ويظهر الثاني كما يرشد اليه ما بعده وأما الجزء الشائع فالمذبر ما ذكره فقط نحو نصفك أو ربك
فان قال بعتقك صح ويرجع لما بينه هو أو ولأؤه ولا يضر المحن بكسر التاء في هذا كرا أو عكسه أو فتح
الكاف في مؤنث أو عكسه (قوله مخرج من الكتابة) وسياتى مع الفرق بينهما فان التديير مشهور في معناه
والكتابة لا يعرفها الا خواص (قوله ويصح بكنية عتق) وكذا صريح وقف نحو حبستك بموتى
(قوله مقيداً) أى يمكن لا بنحو ألفت سنة فانه لا يصح وكذا الوقيد بشئ أو زال قبل موته كقوله إذا مت
في هذا الشهر فانت حر فإذا مضى الشهر قبل موته زال التديير ﴿ فرع ﴾ لو قال لبيد ان قرأت قرأتنا
ومت فانت حر فقرأ شيئاً من القرآن ثم مات السيد عتق بموته وكذا ان قال ان قرأت القرآن بالهمزة
فان ذكر القرآن بغير همز لم يعتق الا ان قرأ جميعه قبل موته كذا نقله البغوى عن الامام الشافعي فراجع
(قوله ويشترط الدخول) لا الفورية وهذه الصورة من التديير كما علم مما تقدم (قوله ثم دخلت الخ)
وهذه الصورة والتي بعدها التديير بل هما من تطبيق العتق بصفة (قوله وهو على التراخي) أى لا يشترط

(قول المتن فان اعتق الجد) أى أبو الأب (قول المتن وقيل بيق الخ) هذا الخلاف قريب من الخلاف فيما لو أسلم
الجد أو الأب كافراً ولها أطفال هل يحكم بإسلامهم أم لا (قول الشارح ثم يسقط) هذا الوجه ينفى الامام بأن الولاء
إذا ثبت لا يسقط (قول المتن قلت الأصح الخ) لو فرض على هذا موت الاخوة عن موالى الام خاصة فهل يرثونهم
من حيث ان لم الولاء على هذا الولد الذى له الولاء على اخوته من حيث اعتاق الاب الظاهر نعم فليتأمل
(قول الشارح لأنه لا يمكن الخ) أى فيبقى لموالى أمه

﴿ كتاب التديير الخ ﴾

(قول المتن أنت حر) لو قال نحو أنت حر كان أحسن (قول الشارح من الكتابة) أى فيما لو قال كاتبك على
كذا ولم يقل فاذا أدبت فانت حر وللذهب تقرير التصيين والفرق ان الكتابة تحتمل للراسلة والمخارجة
بخلاف التديير (قول المتن ومطلقاً) قال الزركشى لأنه إما وصية أو عتق على صفة وكل منهما يقبل التطيل (قول
المتن ثم دخلت) لو أتى بالواو بدل ثم فنقلنا عن البغوى اشتراط الدخول بمثل موت أيضاً وصوب الزركشى خلافه
وقال ان هذا وجه شارفي التهمة الى أنه مفرع على أن الواو للترتيب وقال ان للشيخين جزماً في نظيره من الطلاق
بأنه لا فرق بين التقديم والتأخر وأن هذا وجه مفرع على ما قاله (قول المتن وهو على التراخي) أى في كل من

الصورتين

بموتى فان وجدت الصفة ومات عتق والا فلا ويشترط الدخول قبل

موت السيد في حصول العتق (فان قال ان مت ثم دخلت) البار (فانت حر) بشرط دخول بموتى في حصول العتق (وهو على التراخي

وليس للوارث بيعه قبل الدخول) وله كسبه (ولو قال اذا امت ومضى شهر فانت حر فلوارث استخدا منه في الشهر لا يبيعه) لحق البيت (ولو قال ان شئت فانت مدبر أو انت حر بدموتي ان شئت اشترطت المشيئة متصلة) أي على الفور (فان قال مني شئت) بدل ان شئت (فلترأخي) ويشترط المشيئة في الصورتين قبل موت السيد (ولو قال لا بعدهما اذا متا فانت حر لم يمتق حتى يموتا) معا أو مرتبا (فان مات أحدهما فليس لوارثه بيع نصيبه) وله اجارته ثم عتقه بموتهما معا قبل عتق تديره والصحيح لا تنطقه بموتين فهو عتق بحصول المصفاة وفي موتهما مرتبا قبل لا تديره والصحيح انه بموت أحدهما يصير نصيب الآخر مدبرا ونصيب البيت لا يكون

(٣٥٩)

فيه الفورية فتجوز ولو عبر بالفاء اشترط الفورية ولو عبر بالواو جاز الدخول قبله وبدمع الفور وعلمه فان أراد شيئا تابع قاله الاستوى واعتمد شيخنا الرملي تبعنا الشيخين اشترط الترتيب فيها مثل ثم الا ان أراد القبيلة (قوله وليس للوارث بيعه) ولا غيره مما يزيل الملك ومال شيخنا الزياي الى منع وطئها وان لم يحل حسبا للباب كالرهنه نعم ان امره الوارث بالدخول فامتنع جاز له بيعه قطعا وليس له رهنه لعدم قائده وليس له تنجيز عتقه ان خرج من الثلث لما فيه من ابطال الولاء لبيت وهو مقصود له وعلى هذا ليس له تنجيز ما يخرج من الثلث مطلقا والأولى للوارث في غير ما يخرج منه الاجازة لا التنجيز فتأمل (قوله وله كسبه) ولو باجارة وهل تبطل بدخوله هو محتمل فان لم تبطل عتق مسلوب للثمن مدتها والاجرة للوارث وان بطلت ملك منفعة نفسه وقياس أم الولد البطلان وما ذكرهنا يجري في المسئلة بعدها (قوله ان شئت) فان لم يخاطب فهو مثل مني ولا عبرة بعدم المشيئة بدو وجودها ولا عكسها اذا شرطنا الفور (قوله قبل موت السيد) ما لم يصرح بأنها بعده (قوله والصحيح لا) هو المتمدن فيهما (قوله يصير نصيب الآخر مدبرا) فله بيعه ويبطل تديره (قوله ونصيب البيت لا يكون مدبرا) بل باق على تعليق ليس للوارث تصرف فيه فاذا مات الثاني عتق وليس تديره وفي الخطيب ان عتق نصيب البيت الثاني بالتدير (قوله ومجنون) أي حال جنونه فلا يضر طروء (قوله والثاني الخ) ورد بالناء عبارته (قوله ويصح من سفبه) وللولي ابطاله بالبيع اذا رآه مصلحة ويصح من محجور فليس ومن مبعض لامن مكاتب ولو بادن سيده كما تقدم (قوله لم يبطل) وان التحق بدار الحرب (قوله ولو لورثته المدبر لم يبطل تديره) ولا يرق لوسبي لبقائه على ملك سيده فلو مات سيده جاز رقه ان كان عتيق ذمي لان كان عتيق مسلم (قوله ولحربي حمل مدبره) لدار الحرب وكذا أم ولده ومكاتبه كتابة فاسدة (قوله بخلاف مكاتبه) أي كتابة صحيحة بخلاف المنقول من دين الى آخر وبخلاف المرتد بعد تديره أو كتابته فليس له حملهم وصورتهم في المرتدان يسلم ثم يرتد بعد ما ذكر (قوله وبيع عليه) هو من عطف السبب لان بيعه تقض ولا يحتاج الى تقض قبله (قوله بالقول) لو حمله على البيع

الصورتين (قول المتن وليس للوارث) أي وان كان مورثه كان له الابطال ونظيره الوصية (قول المتن يبيعه) لو تجز عتقه فالظاهر للنفوذ (قول المتن متصلة) لانه يشبه التملك ولان الخطاب يقتضي جوابا وكفاي نظيره من الطلاق (قول الشارح قبل موت السيد) انظر ما للفرق بين هذا وبين ما لو قال اذا مت فانت حر ان شئت حيث قالوا تعتبر المشيئة بعد الموت (قول المتن ولو قال الخ) أي قال كل منهما الصيغة المذكورة (قول الشارح والثاني الخ) عبارة غيره وذلك لان الحجر لمصلحة والمصلحة هنا في جوازها لانه ان طش لم يلزمه وان مات حصل الثواب وقد اختاره جماعة منهم القارقي وقال وأما قولهم انه ليس من أهل العتود فانه يبطل بالسفيه ثم الخلاف جار في وصيته واعلم أن تعليق الصبي باطل قطعا والخلاف جار هنا وان قلنا هو تعليق لانه في معنى الوصية من حيث اضافته لما بعد الموت (قول المتن على المذهب) لانها لا تؤثر في العتود الماضية (قول المتن ولحربي) صورته أن يكون قد دخل دارنا بأمان (قول المتن تقض وبيع) لو بيع من أول

ومجنون وصبي لا يبيز وكذا يبيز في الأظهر) والثاني قال لا تصيب فيه (ويصح من سفبه) أي محجور عليه بسفه لصحة عبارته (وكافر أصلي) حربي أو ذمي (وتدير المرتد يبنى على أقوال ملكه) فلي قول ببقائه يصح وزواله لا يصح ووقفه وهو الأظهر ان أسلم بان محته وان مات مرتدا بان فساد (ولو دبر ثم ارتد لم يبطل) تديره (على المذهب) والطريق الثاني يبطل والثالث يبنى على أقوال ملكه ان بقي لم يبطل أو زال بطل أو وقف وقف ووجه الطريق الأول الصيانة لحق العبد عن الضياع فيعتق اذا مات السيد مرتدا ووجه الطريق الثاني بأنه لو بقي التدير لتفقد العتق بمن الثلث وشرط ما ينفذ من الثلث بقاها الثلثين للورثة ومال المرتد فيء لا لورث ودفع بأن الشرط سلامة الثلثين المستحقين من ورثة أو غيرهم (ولو ارتد المدبر لم

يبطل) تديره فلو مات السيد قبل موته عتق (ولحربي حمل مدبره) الكافر الكائن في دار الاسلام (الى دارهم) بخلاف مكاتب الكافر من غير ضاه لاستقلاله (ولو كان لكافر عند مسلم فديره تقض) تديره أي باطل (ويصح عليه) لأن ما مور بازالة الملك عنه وهي لا تحصل بالتدير كما ذكره الرافي في الشرح في كتابة الذمي في أثناء تطيل ولم يذكر للسئلة هنا ولا هي في الروضة (ولو دبر كافر كافر فأسلم) العبد (ولم يرجع السيد في التدير) بالقول بناء على القول بصحة الرجوع به الآتي (زعم) العبد (من سيده) وجعل عند عدل دفعا للذل عنه (وصرف كسبه اليه) أي الى سيده وهو باق على تديره لا يباع (وفي قول يباع) عليه ويبطل التدير دفعا لادلاله ورجع الأول

بتوقع الحرية وان رجع السيد في التدبير بالقول وجوز الرجوع به بيع عليه جزا وظاهر ان البيع عليه حيث لم يزل ملكه بيع أو غيره (وله) أي السيد (بيع المدير) لأنه باع مدير رجل من الاقارب ورواه الشيخان (والتي تطلق عتق بصفة وفي قوله وصية) للعبد بعتقه (فلو باعه) السيد (ثم ملكه لم يرد) (٢٣٦٠) التدبير على الذهب (وفي قول على قول التعليق مود على قول عودا لحدث في المين

(ولورجعه عنه بقول كابلته فسخته تقتضت رجعت فيه صح ان قلنا وصية والا فلا) يصح (ولو علق عتق مدير بصفة صح) (عتقه) (واعتق بالاسبق من الموت والصفة) ففي سبق الموت العتق بالتدبير (وله موط مديره ولا يكون رجوعا) عن التدبير (فان اولها بطل تديره) لان الاستيلاد اقوى منه (ولا يصح تديره ام ولد) اذ لا فائدة فيه (ويصح تديره مكاتب وكتابه مدير) فيكون كل منهما مديرا مكاتبا فيعتق بالاسبق من موت السيد وأداء النجوم وذلك في الثاني مبني على الاظهر ان التدبير تعليق عتق بصفة فان قلنا وصية بطل بالكتابة ويبطل أيضا اذا أدت النجوم قبل موت السيد فان مات قبل أدائها ففي المسئلة الأولى ومثلها الثانية قال الشيخ أبو حامد تبطل الكتابة وكذا قال الشيخ في التفتيه وفي التهذيب ارتفعت وقال ابن الصباغ لا تبطل كما لو أعتق السيد مكاتبه قبل الأداء فينبه ولده وكسبه انتهى وعلى الأول يكونان السيد ومكاتب

كان أولى كذا كره بدمو لمل الحامل للشارح على ذلك لفظ الرجوع دون لفظ الإزالة (قوله بتوقع الحرية) التي ينظر في الشرع لما توقع الولاء لسيد كافي المنهج (قوله أي السيد) بنفسه أو بولي في السفه (قوله بيع المدير) أو هبته أو نحوها عايز بل الملك (قوله رواد الشيخان) وفي الرواية أن يبعه كان في دين عليه ولكنه ليس قيدا لما ورد أن عاتقة باعت مديره لم يملك ينكر عليها أحسن من الصحابة (قوله تعليق عتق بصفة) لعدم احتياجه إلى فعل أو قبول بدلت (قوله وفي قول الخ) أشار الشارح إلى أنه ليس في المسئلة طرق وأنه لا خلاف في عدم العود على قول الرخصة كذا قيل وهو في الثاني مسلم وفي الأول ممنوع اذا اختلف المبنى على خلاف آخر واشتمل على قطع يسمى طرقا كما علم من سير كلام الشارح في مواضع كثيرة وهو هنا كذلك اذا لم يمتد عودا لحدث لم يمتد هنا قطعاً وان قلنا بعودا لحدث ففيه هنا قولان فتأمل (قوله العتق بالتدبير) أي ان احتمله الثلث والاعتق منه بقدره والباقي بوجود الصفة ان قال أنت حر قبل موتى بلا مرض يوم أو قبل مرضى الذي أموت فيه يوم عتق كله بموته من رأس المال ولا سبيل لأحد عليه وهذه حيلة في عتق المدير من رأس المال (قوله بطل تديره) لو قال بطل تديره كان أنسب (قوله ويصح تديره مكاتب وكتابه مدير) وصح تعليق كل منهما بصفة فيكون مديرا مكاتبا مطلقا ويعتق بالاسبق من الثلاثة وفيه ما يأتي (قوله قال الشيخ أبو حامد تبطل الكتابة الخ) قال بعضهم ويجمع بين الكلامين بحمل البطلان على أنه لا يطالب بالنجوم وحمل عدم البطلان على أنه يتبعه كسبه وولده كذا ذكره ابن الصلاح وظاهر أنه لو لم يسهل التمسك منه بقدره ويتوقف باقيه على الأداء على هذا هل يتوقف باقيه على أداء جميع النجوم أو على قدر ما يقابل الباقي منها بظهر الآن الاحتمال الثاني فليراجع (فصل) في حكم حمل المدير والمطقة وما ينبع ذلك (قوله والثاني ثبت) وبه قال الأئمة الثلاثة (قوله بجامع العتق الخ)

الأمر كفي في تحصيل الغرض المذكور (قول المتن تعليق عتق بصفة) وذلك لأنه لا يحتاج إلى فعل ولا إنشاء قبول بعد الموت فكان كالتعليق على دخول البار (قول المتن وفي قول وصية) لا اعتبار من الثلث (قول المتن وكتابة مدير) لان كلامهما لا ينافي مقصودا آخر (قول الشارح من موت السيد الخ) واذا مات السيد أولا وخرج بعض من الثلث فقط عتق ذلك البعض ويصير باقيه متوقفا على دفع قسطه قاله الرافعي (قول الشارح وفي التهذيب ارتفعت) اعلم أن للكتابة اذا أولادها السيد ثم ملت قبل عجزها عتق عن الكتابة ويتبعها كسبها وولدها كما نقله في الشرح الصغير عن البخاري وأقره فلينظر الفرق بين المكاتبين وعبارة الرافعي وانما السيد قبل الأداء عتق بالتدبير ان احتمله الثلث حيث دفع السيد (قوله أي حامد انها تبطل الكتابة قال ابن الصباغ) وعندى أنه ينبغي أن يشبهوه وهو كسبه كما لو أعتق مكاتبه قبل الأداء فكذلك لا يملك ابطال الكتابة بالاعتاق ووجب أن لا يملكه بالتدبير قال ويحتمل أن يراد بالبطلان زوال العقد دون سقوط أحكامه انتهى قال في الخادم وهذا الاحتمال الثاني جزم به الرواية في فلو خرج من الثلث بعض العبد عتق ذلك البعض ويبقى باقيه مكاتباً يعتق بأداء قسطه كما نقله الرافعي عن النص وأبي حامد وغيره (قول الشارح لا تبطل) أي بل يعتق بالموت عنها فينبه ولده وكسبه (قول الشارح عن الكتابة) لأنه متضمن للبراءة عن النجوم

(فصل) في تدبير الخ (قول المتن لا يثبت) لم يقل لا يسرى لان السراية لا تكون الا في الاشخاص ولا تكون في الاشخاص (قول الشارح والثاني الخ) به قال الأئمة الثلاثة (قول المتن ولود بر حاملا) لو استثناء صح

فان العتق في القيس عليه عن الكتابة والكلام هنا في العتق بالتدبير (فصل) (اذا وليت مديره من شخص أو زنا) بخلاف ولما حدث بعد التدبير وان فصل قبل موت السيد (لا يثبت لولد حكم التدبير في الاظهر) كما لا يثبت لولد المهرهونة حكم الرهن بجامع أن كلامهما قبل الرفع والثاني ثبت كما ثبت لولد المستولاه حكم أمة بجامع العتق بموت السيد ولو كانت حاملا عند موت السيد تبعها الحمل قطعا (ولو دبر حاملا

ثبتته) أي المصالح (حكم التدبير على المذهب) وفي قول من الطرقي الثاني البني على أن الحمل لا يثبت ولا يثبت على التبعوت (فإن ماتت) في حياة السيد بعد انفصال الحمل (أورد ج في تدبيرها) بالقول بناء على القول بصحة الرجوع به (دام تدبيره) أي الحمل للنفصل والتصل (وقيل إن يرجع وهو متصل فلا) يدوم تدبيره بل يتبعها في الرجوع (ولو دبر حملها صح) تدبيره (فإن مات) السيد (عتق الحمل دون الأم وإن باعها صح) البيع (وكان رجوعا عنه) أي عن تدبيره الحمل (ولو ولدت المعلق عتقها) بصفة ولما من (٣٦١) زنا أو نكاح حدث بعد التعليق

وانفصل قبل وجود الصفة
(لم يعتق الولد وفي قول إن
عتقت بالصفة عتق) وهما
كالقولين في ولد المدبرة
ولو كانت حاملا عند وجود
الصفة عتق الحمل قطعا وظاهر
أن الحامل عند التعليق
كالحامل عند التدبير فيتبعها
الحمل على الأصح في
تصحيح التنبيه (ولا يتبع
مدبر أولاده) المملوك لسيده
وأما يتبع الأم في الرق
والحرية (وجنابته) أي
المدبر (كجنابة قن) فإن
قتل بها فالتدبير أو بيع
فيها بطل التدبير أو فداء
السيد بقي التدبير والجنابة
عليه كالجنابة على قن فإن
كانت بالقتل وأخذ السيد
قيمه لا يلزمه أن يشتري بها
عبد يدبره (ويعتق بالموت)
أي موت السيد (من
الثالث كله أو بعضه بعد
الدين) فلا استغرق الدين
التركة لم يعتق منه شيء أو
نصفها وهي هوقط بيع
نصفه في الدين ويعتق ثلث
الباقية وإن لم يكن دين
ولأمال سواء عتق ثلثه وإن

ورد بجواز بيع المدبرة (قوله ثبتته حكم التدبير) أي إن كان ملكه ولم يستنه والافلا يثبت له حكمه كان
مات في الثانية وهي حامل تبعا (قوله بالقول) قيده لأنه إذا باعها حاملا تبعا في البيع حيث كان متصلا
وبطل تدبيره (قوله بل يتبعها في الرجوع) أي كما يتبعها في التدبير وفرق بأن العتق قوة (قوله فيتبعها)
نعم إن ماتت الأم أو السيد قبل وجود الصفة بطل التعليق في الولد بخلاف ولد المدبرة (قوله بطل التدبير)
أي فيما بيع من كله أو بعضه (قوله بقي التدبير) فإن مات السيد قبل البيع والفداء لزم الفداء من التركة إن
أمكن وعتق كله فإن لم تكن تركة بطل تدبيره إن استغرقه الأرض والاعتق منه ثلث ما بقي بعده (قوله لا يلزمه
أن يشتري الخ) لأنه باق على ملكه وبذلك فارق الأضحية والوقف (قوله من الثلث) نعم إن علق
عتقه من قبل موته وعاش بقديره فأكثر بعد التعليق كان قال أنت حر قبل موتى بيوم ومات بعد يوم
بلا مرض أو قال قبل مرض موتى بيوم عتق من رأس المال كامر (قوله وإن لم يكن دين) أو سقط بإبراء
مثلا (قوله فوجدت في المرض فمن رأس المال) وكذا إن وجدت في حجر الفليس أو في الجنون أو السفه
وليس في عشرين خلاف لم يعلق الحق بالتدبير (قوله نعم الخ) هو للتمتع (قوله فليس رجوع) هو للتمتع
(قوله بل يحلف الخ) فإن رد العين حلف العبد وثبت تدبيره

بخلاف ما لو قال أعتقتك دون حملك نعم بشرط في استثناء حمل المدبرة إن تلده قبل الموت (فرع) ولادة
لفوق ستة أشهر من وطء الزوج بعد التدبير فله حكم الحادث بعده بخلاف ما إذا كان لا يطؤها أو يطؤها وولدت
لمن ستة أشهر من الوطء (قول الشارح بل يتبعها الخ) كما يتبعها في التدبير وفرق الأول بتغليب الحرية في
التدبير (فرع) وهب ولده جارية حاملا ثم رجع فيها هل يثبت في الحمل أيضا ظاهر كلامهم نعم والرق ظاهر
(قول المتن وكان رجوعا عنه) أي سواء قصد به الرجوع أم لا (قول المتن لم يعتق الولد) أي لأنه عقد يلحقه الفسخ
فلم تعد إلى الولد الحادث كالرهن والوصية والتدبير وقول الشارح حقه قد وهما كالقولين الخ يروهم أنه على
القول الثاني لاختصاص الأم قبل وجود الصفة يبقى حكمها في الولد كولد المدبرة والذي عليه الجمهور أنه إذا مات
السيد أو ماتت بطل حكم الصفة في الولد بخلاف ولد المدبرة إذا ماتت في حياة السيد يبقى حكمه على القول
للدكتور (قول الشارح عتق الحمل قطعا) أي بخلاف التدبير فإن لم يدغوله خلافا وقوله وظاهر الخ هو كذلك
ولكن لو ماتت الأم أو السيد قبل وجود الصفة بطل التعليق في الولد بخلاف نظيره في ولد المدبرة هذا هو الظاهر
خلاف ما في شرح النهج (قول الشارح لم يعتق منه شيء) لو فرض بذلك إبرا من الدين مثلا فعتق وحاول
ابن الرقة تخريج وجه يقدم النفوذ كعتق الرهن إذا ردت من الرهن ورد بأن العتق هنا لما تأخر عن اللفظ
لتوقفه على الموت ساعا اعتباره بخلاف تنجيز الرهن لأنه لما ردت لنا نعم إذا حصل الإبراء هل يقضى به من الآن أم
نقول يثبت العتق من حين الموت تردد لا مام قال والظاهر الأول (قول المتن فوجدت في المرض) لو وجدت في
حال جنون السيد أو سفهه فهي معتبرة قطعا بخلاف ما لو وجدت في المرض أو حجر الفليس ففيه خلاف لتعلق
الحق بالتدبير (قول المتن فليس رجوع) أي كما أن وجود الردة لا يكون اسلا ما وجود الطلاق لا يكون رجعة

(٤٦) - (قليوبي وعميرة) - راجع
خرج من الثلث عتق كله وسواء في اعتبار التدبير من التلذذ وقع في الصحة أم في المرض
(ولو علق عتقا على صفة تختص بالمرض كان دخلت) الدار (في مرض موتى فأنعتق من الثلث) عند وجود الصفة (وإن احتملت)
الصفة (الصحة) والمرض بأن لم يقيد به (فوجدت في المرض فمن رأس المال) يعتق (في الاظهر) اعتبارا بوقت التعليق والثاني من الثلث اعتبارا
بوقت وجود الصفة ورجح الأول بأنه حين التعليق لم يكن منهما ما يطل حق الورثة نعم إن وجدت الصفة باختيار السيد عتق من الثلث جزما (ولو
ادعى عبده التدبير فأنكر فليس رجوع) بناء على جواز الرجوع بالقول (بل يحلف) أي مدبره

وله اسقاط العين عن نفسه بأن يقول ان كنت دبره فقد رجعت عنه بناء على جواز الرجوع بالقول (ولو وجد مع مدبر مال فقال كسبه بعد موت السيد وقال الوارث قبله صدق المدبر يمينه) لان اليلة (وان أقام يمينتين) بما قاله (قدمت يمينته) لا ذكر
 ﴿ كتاب الكتابة ﴾ يعلم المراد بها (٣٦٢) من صيغتها الآتية والاصل فيها قوله تعالى والذين يفتنون الكتاب بما

ملكتم أي ما كنتم فكتبوهم
 ان علمتم فيهم خيرا (هي
 مستحبة ان طلبها رقيق
 أمين قوي على كسب)
 وبها يفسر الشافعي رضي
 الله عنه الخبر في الآية (قيل
 أو غير قوي) على الكسب
 فترا الى أن الأمين يمان
 بالصدقات ليعتق والاول
 قال لا وثوق بذلك وقيل
 يستحب لقوى غير أمين
 كالمفسر به ابن عباس وغيره
 الخبر بالقدرة على الكسب
 والشافعي ضم اليها الأمانة
 لانه قد يضيع ما يكسبه
 فلا يثق (ولا يكره بحال)
 لانها عند فقد الوصفين قد
 تقضى الى العتق ولا يجب
 اذا طلبها العبد الموصوف
 بهما والا لبطل أثر الملك
 واحتكم المالك على
 المالكين (وصيغتها
 كاتبك على كذا) كالتف
 (منجما اذا أدبته فانت
 حرو بين عدد النجوم
 وقسط كل نجم) وهو
 الوقت المضروب بذكره
 الجوهري ويطلق على
 المال المؤدى فيه ويكفي
 ذكر نجمين (ولو ترك لفظ

(قوله وله اسقاط العين) وله رفع التدبير بالبيع (قوله صدق المدبر يمينه) ان أمكن (قوله لان اليد الخ)
 وبذلك فارق قوله المدبر قالوا للمستولى اذا ادعاه الوارث قبل الموت والاستيلاء فان الوارث يصدق وتقدم يمينه
 للمدبر على الوارث لو أقام يمينتين ﴿ كتاب الكتابة ﴾

بكسر الكاف وحق فتحها ولفظها اسلاحي وسميت بذلك لجران المادة بكتبتها في كتاب وهي لغة الضم
 والجمع وشراعتي بلفظها بوض منجم بنجمين فأكثر وهي خارجة عن القواعد لان العبد وكسبه
 للسيد فكأنه باع ماله بماله لكن قام الاجماع على جواز ما قاله البلقيني رحمه الله ليس لنا عقد يتوقف على صيغة
 مخصوصة الا السلم والنكاح والكتابة وقد مر ذلك في مواضعه (قوله يعلم المراد بها الخ) أي يعلم نعرها وأركانها
 وهي أركانها ورقيق وصيغة وعوض والصيغة الآتية مشتملة عليها فأغنت عن ذكرها وغير ذلك (قوله
 وبهما) أي الكسب والأمانة (قوله لا يفتني بيمين الخ) أشار الى أن هذا المراد من الأمانة لانحو عبادة وصلاة
 (قوله ولا يكره بحال) فهي مباحة أي من حيث ذاتها والا فقد نكره لما رخص كأن ظن كسبه بمحرم
 ومحرم ان علم ذلك كفجور وقد نجب كما يعلم عامر في نفقة الرقيق اذا توقفت نفقته على بيت المال للتوقف
 على كتابته مثلا فراجع فتدريها الأحكام الخمسة (قوله لبطل الخ) وبذلك فارق بقاء اليتام في الآية على
 الوجوب (قوله اذا أدبته) أو برئته أو فرغت منه ولا بد من ذلك ليفارق الخارجة (قوله ويبين) أي
 وجوب الأمانة من الصيغة (قوله ويكفي ذكر نجمين) فالمراد من الجمع ما زاد على الواحد وابتدأها من العقد
 ولا يشترط فيها طول زمان فيكفي نحو ساعتين لا مكان نحو الأقرض ويرجع في النية اليه ونصح بتقديم
 قبول العبد كغيرها من العقود (قوله جاز) أي في الكتابة الصحيحة ولا بد من ذكره في الفاسدة لانها تطلىق
 والنية لا تخلصه (قوله ولا يكفي الخ) فالكتابة بخير ذلك باطلة فقوله بلا تعليق أي بلا تلفظ به بأن عدم لفظه
 ونيتهما (قوله مخرج) أي من التدبير كما مر (قوله ويقول الكتاب) فورا بنفسه لا بوكيله أو أجنبي
 (قوله أي الكتاب والكتاب) بكسر القوفية في أحدهما وفتحها في الآخر (قوله مختارين) فلا تصح من

﴿ كتاب الكتابة الخ ﴾

(قول المتن على كسب) أي بحيث تنفي بالنجوم (قول الشارح الخبر في الآية الخ) اعلم أن الخبر يطلق بمعنى المال كما
 في قوله سبحانه وتعالى وانما لحب الخير لشديد وبمعنى الدين كما في قوله سبحانه فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره
 (قاعدة) حكى ابن المصباح عن الشافعي رحمه الله أنه استدلل على عدم الوجوب بأن الأمر في الآية واردة بعد
 التهي وهو أن يبيع الانسان ماله بماله محظور فيكون الأمر بعده فيها للإباحة وثبت الاستحباب من محل آخر
 وقال الاصطخري المصنف قوله سبحانه ان علمتم فيهم خيرا حين وكل ذلك الى اجتهاد السادات (قول المتن اذا
 أدبته الخ) ليس تعليقا محضا وانما هو تعبير عن مقصود الكتابة وما لها بدليل حصول العتق بالبراء ونحوه
 (قول المتن ويبين الخ) وجه ذلك انه عقد معاوضة فلا بد فيه من البيان كالبيع (قول الشارح وهو الوقت)
 سمي بذلك لان العرب كانت تعرف الأوقات بالنجوم فسمى الوقت نجما (قول المتن جاز) لم يجز وافي ذلك
 خلاف انعقاد البيع بالكتابة نظر الجانب العتق (قول المتن بلا تعليق) قاله الامام (قول المتن ولانية) لو قال
 كاتبك فقط لم يكف قطعا (قول المتن واطلاق) قال الزركشي هو يعني عن التكليف

(قول)

التعليق) أي اذا الى آخره (ونواه) بقوله كاتبك على كذا الى آخره

(جاز ولا يكفي لفظ كتابة بلا تعليق ولانية على المذهب) المتصور في قول من طريقه ان مخرج بكفي كالتدبير وافرقت الاول بأن التدبير مشهور
 في معناه بخلاف الكتابة لا يعرف معناه الا الحواص (ويقول الكتاب قبلت) وبه يتم الصيغة ويؤخذ منها أن معنى الكتابة عقد عتق بلفظها
 بوض مؤجل بوقتين فأكثر (فيها) أي المكاتب والمكاتب (تكليف) بأن يكونا بالتين علقين (واطلاق) بأن يكونا مختارين

والسيد غير محجور عليه بسفه والمبد غير مرهون ومؤجرو لا تصح كتابة على المحجور عليه با كان أو غيره لأنها تبرع (وكتابة الرضى) مرض الموت (من الثلث فان كان له) عند الموت (مثلا) أى للقبيلان كانت قيمته ثلث التركة (صحت كتابة كانه فان لم يملك غيره وأدى في حياته مائتين وقيمتها مائة عتق) لأنه يبقى الورثة مثله ومما لثلاثين (وان أدى (٣٦٣) مائة عتق ثلثه) ويبقى

للورثة ثلثه والمائة وللأدى في الستين هو المكاتب عليه وان لم يؤد شيئا قبل موت السيد فثلثه مكاتب فاذا أدى حصته من النجوم عتق (ولو كاتب - تدبى على أقوال ملكه) فطلى قول بقائه يصح وزواله لا يصح (فان وقفناه) وهو الاظهر (بطلت على الجديد) في وقف العقود وعلى القديم ان أسلم بان صحتها وان مات مرتدا بان بطلانها ونصح كتابة الكافر غير المرتد (ولا تصح كتابة مرهون) لأنه معرض للبيع (ومكرى) لأنه مستحق للنفقة فلا يتفرغ الاكتساب لنفسه (وشرط العوض كونه دينيا مؤجلا) ليحصله ويؤديه (ولو منفعة) كبناء (ومنجا بنجمين فأكثر) كما جرى عليه الصحابة فمن بعدهم (وقيل ان ملك) السيد (بعضه وباقيه حر لم يشترط أجل وتنجيم) في كتابته لأنه قد يملك ببعضه الحر ما يؤديه فقتلنى هذه الصورة على هذا الوجه

مكره ولا له فقول النهج ان الاختيار من زيادته فيه نظر لكنه تبع فيه ما في التصحيح (قوله والسيد غير محجور عليه بسفه) بخلاف السفه للهمل فيصح منه ولا يصح من محجور فليس ولا من مكاتب لبعده ولو باذن السيد ولا من اذن الحاكم بصرف أمواله في الديون ولا من موصى له بالنفقة ولا من مبعض لأنه ليس أهلا للولاية يمكن شمول كلام المصنف لثلاثه يجعل الاطلاق عدم وجود مانع لها فلا يحتاج لزيادة أهلية الولاية كما فعل في النهج (قوله والمبد غير مرهون ولا مؤجر) ذكرهما هنا لبيان معنى الاطلاق في المبد فلا ينافي ذكر المصنف لهما بذلك ومنهما ما موصى بمنفته ومنسوب معجوز عن خلاصه (قوله وكتابة الرضى من الثلث) ولو باضاف قيمته (قوله فاذا أدى) بعد موت السيد (قوله حصته) أى الثلث (قوله عتق) ذلك الثلث الذى بقيت فيه الكتابة كذا ذكره فراجع (قوله ولو كاتب مرتد) أى حال رده بطلت ولم يصح فلوارتد بعدها بطل حزمطوان التحق بدار الحرب ويمتد بما أخذه من النجوم وينفع المبد ما بقى منها للحاكم ويعتق فان طلب التعجير عجزه الحاكم ولا يبطل هذا التعجير بموت السيد ولو مسلما وكتابة المبد المرتد صحيحة ويعتق بالاداء فان مات على رده بطلت (قوله على الجديد في وقف العقود) الواقعة من المرتد فيما يقبل التعليق منها وبطلانها فيما لا يقبل التعليق منها والكتابة من ذلك ولعلها انما صحت كتابة المبد المرتد كما مر لأنه لا مال له لأن كسبه للسيد أو هو مستثنى لأجل تشوف الشارع للعتق (قوله وتصح كتابة الكافر) هو مصدر مضاف لفاعله ومفعوله وكون ظاهر كلام الشارح الأول لا ينافيه وشمل الكافر الحربى وغيره فدخل ماله كاتناحر بين نعم لو قهر أحدهما الآخر بطلت وظاهر أنه لا يصح أن يكاتب الكافر مسلما لأنه مأمور بازالة ملكه عنه حالا (قوله غير المرتد) هو قيد في السيد لا في المبد كما مر (قوله ولا تصح كتابة مرهون) ظاهره ولو من سيد موسر وهو يخالف عتقه إلا أن يقال لبقاء الملك فيه فلم يحصل ما تشوف اليه الشارع من العتق الناجز فتأمل (قوله كونه دينيا) وعلم من كونه عوضا أعمال وأنه معلوم قدره وجنسا وصفة بصفات السلم الاعزة الوجود نعم لو كاتب كافر كافرا على خرقان ترافعا لينا قبل قبضه أبطناها أو بعده حصل العتق لكن يرجع السيد على المبد بقيمته ان وقع القبض قبل اسلامها (قوله مؤجلا) أى مستملا على أجل يشمل للنفقة المتعلقة بالعين (قوله ليحصله) أى بحسب الأصل فلا يرد للبعض أو لأنه تعبد (تنبيه) ذكر الاجل بعد الدين من ذكر التعبد بدليله وهو من محاسن الخطابات والبلاغة والاعتراض بالاكتماء بالمؤجل عن الدين والاعتذار بكونه من دلالة الالتزام أو التضمن أو التصريح بما علم غير مستقيم لأنه انما يتجه لو قدم للمؤجل فتأمل (قوله موصوفين النخ) هو تصريح بأن ذلك في النفقة بالقيمة بخلاف ما بعده وعلم بقوله في وقتين عدم اتصالهما والافهما وقت واحد كما سيأتى (قوله ويشترط في النفقة)

(قول الشارح والمبد النخ) دفع لما يقال كونه مطلق التصرف قيد في السيد فقط وهو خلاف ظاهر العبارة (قول الشارح ليحصله) هذا التعليل قد يتخلف في البعض فالأولى التعليل بأنها خارجة عن القياس فيجب الاقتصار على ما ورد فيها وان كان في الحول تعجيل العتق (قول للنخ ولو منفعة) كما لا يجوز ان تجعل المنافع أجرة قال الزركشى عبارته تقتضى أمرين أحدهما اشتراط تأجيلها كالدين وليس كذلك بل ان كانت منفعة عين اعتبر فيها التعجيل واشترط اتصالها بالعقد وان كانت في النعمة جاز التعجيل والتأجيل الثانى الاكتفاء بها وحدها وللنقل أنه ان كانت منفعة عين حالة فلا بد معها من دينار مثلا لأن التنجيم شرط (قول الشارح والاصح لا تستثنى) قال الزركشى لأنه تعبد

والاصح لا تستثنى ومن التنجيم بنجمين في النفقة أن يكاتب على بناء دارين موصوفين في وقتين معلومين ويشترط في النفقة التي يمكن الشروع فيها في الحال كالخدمة أن تصل بالمقدول بدفعها الصحة الكتابة من ضميمته فاذا كاتبه على شحمة شهر من الأرباب على دينار يؤديه بعد انقضاء الشهر الثانى أو يوم منه صحت ولو قدم شهر الدينار على شهر النعمة

لم يصح ولو انصرف على خدمة الشهرين وصرح بأن كل شهر نجم لم يصح أيضا لهما نجم واحد ولا ضمنية (ولو كاتب على خدمة شهر) من الآن (ودينار عند انقضائه) أوفى (٣٦٤) أثنائه كبد المقد يوم (محت) في السنتين وقيل

أي للتعطلة بالعين أخدم من اللئال وهذه توطئة لما في كلام المصنف وإشارة إلى أن الضمنية إما بدفع أو من النعمة أو في أثنائه والأول لا خلاف فيه وهو ما ذكره الشارح والثاني فيه خلاف وهو ما ذكره المصنف ففهم وتأمل (قوله لم يصح) أي لعدم اتصال النعمة بالمقدم تعلقها بالعين (قوله عند انقضائه) أي مع فراغه أو قبيل فراغه فقط في أثنائه من غير أو عام (قوله كبد المقد يوم) قال شيخنا فيه إشارة إلى أنه لا بد من تعيين وقت أدائه وفيه نظر لأن بعد المقد يوم شامل لجميع بقية الشهر فليس للراد الاتصاف به بكونه في الشهر لا قبله ولا بعده حتى لو قال ودینار تؤديه في ذلك الشهر كان صحيحا ويبدل له ما خفي للسئلة السابقة من التصريح بكون الدينار بعد مدة الشهر ولم يقيد لأدائه زمانا تأمل (تنبيه) لا يشترط بيان الخدمة ويرجع فيها للعرف كما في الاجارة (قوله وكضم الدينار الخ) فيه تصريح بأن اختلاف النعمة بكونها متعلقة بالقيمة وبالعين كاف في تعدد النجوم وحينئذ يلزم أن يكون خياطة التوب متأخرة عن الشهر لأن منافعه فيه مستفرقة بخدمة السيد الآن يقال ان السيد قد يأن له فيه ما أو يكون في وقت حال من الخدمة وكلام الشارح شامل له (تنبيه) قول النهج ولا تخلو للنعمة في القيمة من التأجيل وإن كان في بعض نجومها تأجيل فالتأجيل فيها شرط في الجملة اه أشار به إلى أنه يصح كون الموضع كله منفعته وأن نجومها متعددة وأن التأجيل فيها موجود باللازم لأنه إذا كاتبه على بناء دارين مثلا في وقتين معلومين فاما أن يتأخر الوقتان عن العقد فالتأجيل واقع فيهما معا فالموضع كله مؤجل واما أن يتصل الأول منهما بالعقد فيأتم تأجيل الآخر فالتأجيل واقع في جملة الموضع وبذلك علم أن الموضع سقط لفظ شرط أو بطله بوجوده لكان واضحا وأنه لا حاجة لما ذكره بعضهم هنا مما لا يخلو من نظر أو فساد فراجع (قوله وبنتك هذا التوب بألف) قال شيخنا خرج السلم فيصح لكن فيه نظر بتعليقه السابق بقوله لأنه شرط عقدا في عقد فأنمله (قوله هذا الطريقة الرجعة) وفيها القطع بطلان البيع لا اتفاق القولين عليه وإنما الخلاف في الكتابة فصحا مسياقي بقوله ووجه ترجيح القطع الخ (قوله من أهل مباينة السيد) قال البلقيني يؤخذ منه أنه لو كان مبينا صح البيع قطعا قاله شيخنا وهو ظاهر (قوله فما خص العبد الخ) أي وما خص التوب يسقط من الألف وهل على هذا يسقط من كل نجم من النجمين قدر نصف ما يخص التوب لو اتفقا النجمان قدر أو يسقط من كل نجم قدر نصف ما يخصه بالنسبة لو اختلفا أو يسقط كله من نجم واحد وما بقي منه يؤدي فيه والآخر بحاله وهل يكون الإسقاط من النجم الأول أو الثاني وهل إذا استغرق على هذا جميع ما في النجم يسقط واجبه ويبقى الآخر أو يوزع ما في الآخر عليهما وعلى التوزيع هل تعتبر النسبة أو بحسب مراد السيد أو العبد راجع ذلك وحرره (قوله لمن أدى حصة عتيق) فيه تصريح بأنه ليس عتيق بعضهم مطلقا بأداء غيره فقوله وعلق عتيقهم بأدائه أي العوض منزل على معنى أن كل واحد مطلق عتيقه بأداء ما يخصه فسقط ما قبل عن بعضهم هنا تأمل (قوله فلي الأول سدس للسمي) أي موزعا على النجمين مثلا فلي في كل نجم سدس ما فيه تساويا أو تفاوتا وكذا يقال في الثلث والنصف هكذا يجب أن يفهم تأمل وراجع

لا لاتحاد النجم وكضم الدينار ضم خياطة توب موصوفه (أو) كاتب العبد (على أن يبيعه كذا) كتوب بألف (فسدت) لأنه شرط عقدا في عقد (ولو قال كاتبك وبنتك هذا التوب بألف ونجم الألف) بنجمين مثاقيل آخر كل شهر نصفه (وعلق الحرية بأدائه) وقبل العبد (قال المذهب صحة الكتابة دون البيع) فيبطل وفي قول تبطل الكتابة أيضا وهما قولان تفريق المصفة هذه الطريقة الرجعة والطريق الثاني فيهما قول بالصحة وقول بالبطلان وهما قولان الجمع بين عقدين مختلفي الحكم ووجه ترجيح القطع بطلان البيع تقدم أحدهما على مصلح العبد من أهل مباينة السيد وعلى صحة الكتابة فقط يوزع الألف على قيمتي السيد والتوب فما خص السيد يؤديه في النجمين مثلا (ولو كاتب عبيدا) كثلاثة صفقة (على عوض منجم) بنجمين مثلا (وعلق عتيقهم بأدائه) فالنص صحتها ويوزع (السمي

قلنا

كألف (على قيمتهم يوم الكتابة فمن أدى حصة عتيق ومن عجز) منهم (رق) فإذا كانت قيمة أحدهم مائة وقيمة الثاني مائتين وقيمة الثالث ثمانية على الأول سدس السمي وعلى الثاني ثلثه وعلى الثالث نصفه ومقابل النص

قول مخرج بطلان كتابتهم (و يصح كتابة بعض من يقيم حر فلو كاتب كاصح في الرق (٣٦٥) في الاظهر) من قول في الصفة

و بطل في الآخر (ولو كاتب
بعض رقيق فسدت ان كان
باقي لغيره ولم ياذن) في كتابته
(وكذا ان) اذن فيها أو
(كان له على المذهب) لان
العبد لا يستقل فيها بالتردد
لا كتاب النجوم وفي
قول تصح كاعتاقه والطريق
الثاني القطع بالاول وهو
الراجع في الثانية وحكام
في الاول الرافعي وليس فيه
الروضة (ولو كاتبه معاً أو
وكلاً) من كتابه أو وكل
أحدهما الآخر فكاتبه
(صح) ذلك (ان اتفقت
النجوم) قال في الروضة
كأصلها جنساً وأجلاً وعدداً
وفي هذا اطلاق النجم على
المؤدى وجعل المال على
نسبة ملكية ما صرح به
أو أطلق (فلا يجوز) العبد
(فجزءاً أحدهما) وفسخ
الكتابة (وأراد الآخر
إبقاءه) فيها وانظره
(فكابتداء عقد) فلا يجوز
بغير اذن الآخر ولا باذنه
على الاظهر (وقيل يجوز)
بالاذن قطعا لأن البوام
أقوى من الابتداء (ولو
أبراً) أحد المكاتبين معاً
العبد من نصيبه من النجوم
(أو أعتقه) أي نصيبه من
العبد (عتق نصيبه) منه
(وقوم الباقي) وعتق عليه
(ان كان موسراً) والعبد
عاجز عائد الى الرق فان لم
يكن كذلك فان أدى

(قوله قول مخرج) أي من بيع عبيد جمع بضمن فانه باطل ورد باتحاد المال هنا كذا قالوا وفيه نظر لاقتضائه
معه بيع عبده لجماعة بضمن واحد فراجع وقد يلزم الصحة في ذلك و يوزع الملك فيه على عدد من وسنهم
كالتن (قوله من يقيم حر) أو موقوف على جهة عامة وفي الرق خلافه (قوله فلو كاتب كاه) ولومع
علمه بحرية باقيه (قوله صح في الرق) و بطل في الآخر أي ويسقط ما يقابل من السمي بنسبة القيمة فإذا
أدى قسط الرق عتق (قوله فسدت) أي فهمي من الكتابة الفاسدة فإذا لم ينسخها السيد وأدى النجوم
عتق ومضى الى باقيه ان كان له مطلقاً ولما أسره من حصة غير ما وكلها فيقرم له ما لم يورجعه العبد على
سيده بمادفه له و يفرم للسيد قسط القدر للكتاب من القيمة نعم استثنى من ابطال كتابة البعض ثلاث
مسائل مالو أوصى بكتابة رقيق ولم يخرج من الثلث الا بعضه ولم تجز الورثة فتصح كتابة ذلك القدر ومالو
أوصى بكتابة بعض رقيق ومالو كاتب في مرض موته بعض رقيق وهو ثلث حاله وللعبد في الاولى الصحة وفي
الاخرين البطلان لان فيهما التبعض ابتداء (قوله وهو الراجع في الثانية) أي طريق القطع بالبطلان
هو الراجع فيما اذا كان البعض الباقي من الرقيق للسيد (قوله جنساً وأجلاً وعدداً) وكذا صفة أيضاً فالجنس
والصفة للمال والاجل والمدد للزمان فان اختلف شيء من ذلك لم يصح كذهب وفضة أو فضة صحاح ومكسرة
أو فضة صحاح في نجم واحد وفي نجمين وأحد النجمين لأحد مما شهر ولأخر شهران أو ان لهذا نجمين
ولأخر ثلاثة وقال شيخنا للراد بالعبد في الدفقات ككان بشرط أن يدفع لأحد مما في النجم الواحد
ثلاث دفعات ولأخر دفعتين وفيه نظر مع قولهم ان الاتفاق في قدر المال لا يشترط فلا جعل في النجم
الواحد لواحد خمسة ولأخر عشرة لم يضر فراجع (قوله صرح به أو أطلق) فان شرط اختلاف النسبة
فسدت أيضاً وحيث فسدت في أي ما قسم (قوله فلا يجوز بغير اذن الخ) أي يحرم على الآخر إبقاء الكتابة
في نصيبه بل يجب عليه تعجيل العبد وفسخها ليعود نصيبه الى الرق فلم أنه لا يعود الى الرق بمجرد فسخ شريكه
(قوله ولو أبراً أحد المكاتبين الخ) خرج بالابراء موالاته ما لا يقتضي نصيبه فلا يعتق وان رضى الآخر
بتقديمه اذ ليس للعبد تخصيص أحد مما بالقبض وما أخذه لا يختص به فهر اعليه (قوله والعبد عاجز عائد الى
الرق) جملة حالة متعينة لصحة الحكم بما قبلها من التقديم والعتق المرتين على اليسار الذي نشأ عنه السراية
دفع بها ما اقتضاه كلام المصنف من وجودهما مع اليسار قبل فسخ السيد الآخر الذي يعود به العبد الى الرق وهو
فاسد (قوله فان لم يكن كذلك) ظاهر مع ما بعده ان ضمير يكن عائد للمبدأ فان لم يكن العبد عائد الى
الرق ويحتمل ان ضميره عائد الى القيد قبله وهما اليسار والعود للرق وهو أفيد والمعنى فان لم يكن الامر
كذلك بأن كان المبرى معسراً وان عاد العبد الى الرق أو لم يعد العبد للرق وان كان المبرى موسراً فلا مراية
فيهما ثم ينظر فان أدى الشريك حصته من النجوم عتق نصيبه عن الكتابة وصار الولاء لهما وان عجز
قبل الاداء عاد ما تقدم من عتقه على الشريك المبرى ان كان موسراً وقت التعجيل والا فلا هكذا يجب ان يفهم
هذا التقرير في هذا المقام الذي قد زاحمت فيه الأفهام واختلفت فيه العقول والأوهام والله ولي التوفيق والالهام

فلنا فسادها لم يفتق حتى يؤدي الجميع ثم يراجعان (قول الشارح بطلان كتابتهم) كما في بيع عبيد جمع
بضمن (قول المتن فسدت) أي فان أدى عتق ويراجعان وحيث تنفذوا أحسن من قول المهر بطلت (قول الشارح
وهو الراجع) يرجع لقوله والثاني القطع الخ (قول المتن ولو أبراً أو أعتقه) خرج به مالو أدى له نصيبه بغير
اذن الآخر فانه لا يعتق بناء على عدم صحة القبض وهو الأصح به عليه الزركشي وقال قد وقع في ذلك اضطراب
للحاوي الصغير (قول الشارح عتق نصيبه الخ) أي وقت المعجز لا وقت الاعتاق والابراء صرح بذلك
الرافعي رحمه الله تعالى (قول الشارح كما تقسم) أي فيما اذا أبراً أو أعتق والحال ان العبد عاجز عائد الى الرق
والحاصل ان تلك كان المعجز فيها موجوداً وهذه مراً بعد ذلك ويكون العتق فيها وقت المعجز قاله الشيخان

نصيب الشريك من النجوم عتق نصيبه من العبد عن الكتابة وان عجز وعاد الى الرق عتق نصيبه على الشريك الأول بالقيمة كما تقسم

(فصل) (يلزم السيدان يحط عنه) أي السيد (جزء من المال) للكتاب عليه (أو يدفعه إليه) بدقيقته ويقوم مقامه غيره من جنسه قال تعالى وآتوهم من مال الله الذي آتاكم فسر الايتاء بما ذكر لأن القصد منه الاعانة على العتق (والحط أول) من الدفع لما ذكر (وفي النجم الأخير أليق) لأنه أقرب إلى العتق (والأصح) (٣٦٦) أنه يكفي ما يقع عليه الاسم) أي اسم المال (ولا يختلف بحسب المال) فله وكثرة

والثاني لا يكفي ما ذكر
ويختلف بحسب المال
فيجب ما يليق بالحال فان لم
يتفق على شيء قدره الحاكم
باجتهاده (و) الأصح
(أن وقت وجوبه قبل
العتق) ليستعين به عليه
والثاني بعده ليتبلغ به على
الأول يتعين في النجم
الأخير ويجوز من أول
عقد الكتابة وبعد الأداء
والعتق قضاء (و) يستحب
الربع والاقالسبع) روى
النسائي والبيهقي عن علي
كرم الله وجهه يحط عن
للكتاب قدر ربع كتابته
وروى عنه رفعه إلى
النسائي ^{عليه السلام} وروى
مالك في اللوط عن ابن عمر
رضي الله عنهما أنه كاتب
عبدا له على خمسة وثلاثين
ألفا ووضع منها خمسة آلاف
وذلك في آخر نجومه
وخمسة سبع خمسة وثلاثين
(ويحرم) على السيد
(وطء مكاتبته) لاختلال
ملكه فيها (ولا حد فيه)
لبقاء ملكه فيها ويزران
علم تجريمه وكذلك هي
(ويجب) به (مهر) لها
وان طأعت (والولد) منه
(حر) لأنها علفت به في

(فصل) فيما يجب على السيد وما يحرم عليه وما يسن له وحكم ولد الكتابة وغير ذلك (قوله يلزم) خلافا
للإمام مالك والإمام أبي حنيفة (قوله السيد) وكذا وارتبه مقدما على مؤنة تجهيز ولو تعدد السيد وجب
الحط على كل منهم أو تعدد الرقيق وجب الحط لكل منهم نعم يستثنى السيد المريض إذا لم يزد الكتاب على
ثلاثة لأنه يلزم على الإيتاء علم عتقه كله لم يصح خروجه من الثلث (قوله ان يحط) أي في الكتابة الصحيحة
على غير منقعة فقط (قوله جزء من المال) ان زاد على قدر ما يحط (قوله للكتاب عليه) فلا يصح من غيره
قبل قبضه (قوله ويقوم مقامه) أي للقبوض غيره من جنسه وكذا من غيره ان رضى السيد به والدفع بدل
عن الحط والآية شاملة لها والحط ايتاء وزيادة لأنه محقق (قوله أليق) أي أنسب لأنه أفضل (قوله ما يقع
عليه الاسم) وهو أقل متمول على التعمد (قوله ويجوز من أول عقد الكتابة) في الحط مطلقا وفي
الدفع بشرطه السابق آتيا من أنه فيما أخذ منه الخ فهو واجب موسع كما قاله البغوي (قوله ويستحب ربع)
وأوجب الإمام أحمد وأفضل منه ثلث وأقل منه خمس فسدس وهذا في حق التصرف عن نفسه أما الولي فيتعين
عليه الأقل مراعاة للمصلحة (قوله ويحرم وطء مكاتبته) وشرطه في العقد فسدسه عندنا وقال الإمام مالك
بفساد الشرط فقط وقال الإمام أحمد بصحتها وغير الوطء مثله لأنها كالحرم ومثلها البهنة وكذا أمة مكاتبه
ويلزم باحباطها قيمتها (قوله لا اختلال ملكه) يفيد أنه في الكتابة الصحيحة فيجوز الوطء في الفاسدة
(قوله ويجب به مهر) واحد وان تعدد الوطء مما لم يؤد قبل وطء آخر ولو عجزت قبل أخذه سقط أو حل نجم
قبله وقع القصاص بشرطه (قوله منه) هو قيد لكونه حرا نسبيا (قوله الأظهر) هو التعمد وان كان من
عبدها (قوله مع قول آخر) وعلى هذا القيمة قطعا فصيح التعبير بالذهب (قوله ومصارف) قال الزركشي يجوز
في الصيرورة في الكتابة أي لأن الكتابة سابقة وقد يقال الصيرورة باعتبار انضمام الوصفين (قوله فان عجزت
عتقت بموته) أي عن الأيلاد وتبعها أولادها فان مات السيد قبل عجزها أو أدت النجوم أو نجز عتقها عتقت
عن الكتابة وتبعها كسبها وولدها (قوله وولدها) أي الحادث قبل الاستيلاء وقبل الكتابة (قوله من
نكاح أو زنا مكاتب) أي له حكم الكتاب تبعها ولو يجوز للسيد مكاتبته استقلالاً ويمتنع بالأسبق من أدائه

(فصل يلزم السيد الخ) (قول المتن ان يحط عنه) لو حط من غير النجوم لم يصح لأنه لا اعانة فيه على العتق
(قول الشارح قال تعالى وآتوهم الخ) ذهب الحسن البصري إلى أن المراد الإيتاء من مال الزكاة ورد بأن
الضمير للسادات وعن مالك وأبي حنيفة أنه لا يجب واختاره الروياني قال لأنه لو وجب لعتق كالزكاة (قول
المتن انه يكفي الخ) لا إطلاق للإيتاء في الآية الكريمة والثاني اشتد منها معنى خصصها واعلم أن هذا الحكم خالف
للمعة لأن آياتها تعرضت للتقدير حيث قال على اللوسع قدره وعلى القدر قدره متاعا بالمعروف (قول المتن وان
وقت وجوبه) يحتمل أمرين وجوب بامن حين العقد ووجوب باموسما ويتضيق عند العقد قال البغوي الثاني
أن يدخل بالعقد وقت الجواز لأنه سبب في الإيتاء كدخول رمضان لجواز دفع زكاة الفطرة (قول المتن
ويستحب) ذهب أحمد إلى وجوبه لأنه ورد في القاعدة حمل المطلق على التقيد (قول المتن ويحرم) لو شرط
ذلك في عقد الكتابة فسد العقد وقال مالك فسد الشرط فقط وقال أحمد يصحان (فرع) يجوز الوطء في
الكتابة الفاسدة (قول المتن ولا تجب قيمته الخ) قال الزركشي لو تأخر الوضع إلى بعد العتق لم تجب القيمة
قطعا (قول المتن يتبعها) معنى التبعية هنا كونه تابعاً في العتق بسبب الكتابة حتى لو نجز عتقها قبل الأداء
عتقت عن الكتابة وتبعها ولو مات بطلت فيها وفيه لأنه عقد معاوضة فيوقف حكم الولد فيه على الناقد

بخلاف

ملكه (ولا تجب قيمته على للذهب) وفي قول لها قيمته بناء على قول يأتي ان حق الملك في ولدها من

غيره لها والأول مبني على مقابلة الأظهر ان حق الملك فيه للسيد مع قول آخر انه مملوك له (ومصارف) بالولد (مستولدة مكاتبه فان عجزت
عتقت بموته) أي السيد (و ولدها من نكاح أو زنا مكاتب في الأظهر يتبعها رقا وعتقا

وليس عليه شيء) السيد والثاني هو مملوك السيد يتصرف فيه بالبيع وغيره كولد المرهونة (و) على الأول (الحق) أي حق الملك (فيه السيد وفي قول لما فلو قتل فقيمه لدى الحق) منهما (والذهب أن أرش جنايته عليه) أي على الولد (وكسبه ومهره ينفق منهما عليه وما فضل منهما وقف فان عتق فله والا فليسيد) وفي وجه لا يوقف بل يتصرف إلى السيد هذا كله على قول أن حق الملك فيه للسيد وعلى قول أنه لما يكون مذكراً من الارش وغيره لما (ولا يمتنع شيء من المكاتب حتى يؤدي الجميع) أي (٣٦٧) جميع المال للمكاتب عليه لحديث

المكاتب عبد ما بقى عليه درهم رواه أبو داود وغيره ووصفه في الروضة بأنه حسن (ولو آتى) المكاتب (بمال فقال السيد هذا حرام) أي ليس ملكه (ولا يئنه) له بذلك (حلف المكاتب أنه حلال) أي بملكه (ويقال للسيد تأخذه أو تبرئه عنه) أي عن قدره (فإن أي قبضه القاضي) وإن كان قدر المكاتب عليه عتق العبد (فإن نكل المكاتب) عن الحلف (حلف السيد) لترض امتناعه من الحرام ولو كان له يئنه سمعت لذلك (ولو خرج المؤدى مستحقاً رجع السيد ببذله) وهو مستحقه (فإن كان في النجم الأخير بأن انعتق لم يرضع وإن كان) السيد (قال عند أخذه أو تبرئه) لأنه بناء على ظاهر الحال من صحة الاداء وقبض علم محته (وإن خرج مبيعاً فله رده وأخذ بذله) وله أن يرضى به (ولا يتزوج) المكاتب (الاباذن سيده) لبقائه على الرق (ولا يفسرى بأذنه على المذهب) خوفاً

وعتق أمه والسيد وطؤه ولو كان أثنى ولم يكتبها وله استخدامهما وإذا عتق تبعاً لأمه لا يرجع بمأداه من النجوم كغيره وكذا لو نجح السيد عتقه ولو مات أمه قبل السيد بطلت كتابته كأمه ولو عتقت بغير الكتابة لا يتبعها أيضاً (قوله ينفق) بفتح الفاء مبنيًا للعجول أي ينفق عليه السيد بموته منهما فإن لم تكن فؤوته على السيد (قوله حتى يؤدي الجميع) ولو القدر الواجب حظه فيتوقف عتقه على حظه أو أدائه وفي معنى الأداء الإبراء والحوالة بها لأعليها (قوله أي ليس ملكه) يفيدان حرمة لا وصفه فيخرج ما لو جاءه بطعم فقال السيد أنه ميتة فيحلف السيد الآن ادعى المكاتب أنه ذكاه بنفسه فالمدق المكاتب لا ما أخبر عن فعل نفسه (قوله حلف المكاتب) فإن رد الممين على السيد حلف ولا يأخذه كما يأتي (قوله تأخذه أو تبرئه) هما بمعنى الأمر وبالتخيير سقط ما قيل كيف يؤمر السيد بأن يأخذه مع دعواه أنه حرام (قوله ولو خرج المؤدى) ولو بعد موت السيد والعبد (قوله وهو مستحقه) فيه إشارة إلى أن في البدلية ارتكاب مجاز (قوله لأنه بناء الخ) يفيد أنه لم يقصد الانشاء والاعتق قاله شيخنا وقال شيخنا الرمي أنه يعتق في الاطلاق أيضاً بما لا ينحصر ويصدق السيد في علم قصد الانشاء أو علم الاطلاق إذا ادعاه العبد وأنكر وفهم من بان أن لا يعتق أن المدفوع على ملك مالكه فزواته له (قوله وأخذ بذله) لم يقل هنا وهو مستحقه كما مر اما العلم به من ذلك أولان له الرضا به هنا وإذا رده بان أن لا يعتق وانما يعتق بأخذ البذل فإن رضى به عتق من وقت الرضا وظاهر ذلك أن الزوات للعبد لم يملك السيد لما أخذناه وقال شيخنا أنه في الرضا يمين عتقه من القبض وعليه فالزوات للسيد قال وهذا كما في نقص الصفة فإن نقصت عنه كوزن لم يعتق بالأخذ ولا بالرضا إلا أن أبرأه من النقص (قوله ولا يتزوج للمكاتب) ذكرنا كان أو أثنى غير إذن (قوله ولا يفسرى) مطلقاً أي لا يطأ ولو بغير نسر كما يشير إليه الكلام الشارح (قوله خوفاً الخ) أي مع ضعف الملك هنا فلا ينافي امتناعه مع الاذن وحيث تقيس على الراهن لا يصح وأما ذكره لانه محل طريق القطع للقابل لما قول الشيخ أبي محمد الذي هو الطريق الحاكية ورده ولم يقطع بالتمنع أيضاً وكلامهما فيمن لا يحمل (قوله في الثاني) وهو نكاحهم ببنى العبيد (قوله أن في نسرى للمكاتب) الشامل لمن يحمل التعبير بالمذهب فيها جميع كآتي قبلها في كلام الشيخ أبي محمد (قوله وما هنا أرجح) أي المنع هنا مطلقاً هو الأرجح المستند خلافاً لما يقتضيه التبيين من جوازه بالأذن ووجه الرجحان أن النفقة قد تستغرق كسبه فيفوت مقصود العتق ولا كذلك التبرع (قوله أي جاريته) فيه إشارة إلى أن لأم الجوارى للجنس وإن الوطء بعد الشراء (قوله أي قبل عتق أبيه) هو تفسير الظرفية وتدخل المية فيها بخلاف التدير والاستيلاد (قول الشارح وليس عليه شيء) لأنه لم يجر معه عقد ولم يصد منه قبول (قول الشارح كولد المرهونة) أي بجامع أن كلا عقد يقبل الرفع (قول المتن وفي قول لما) أي لا مملوك كان للسيد لعتق يستقها ورده بأنه كامة ثم القولان مفرغان على أنه ثبت له حكم الكتابة والأفهوم ملك السيد قطعه ليعه (قول المتن والا فليسيد) منه أن عتق قبل عتقه (قول الشارح لحديث المكاتب الخ) ولأنه كان للقلب المعاوضة فلا يجب تسليمه إلا بقبض كل عوض وإن كان للقلب التطبيق فلا بد من وجود تمام الصفة قال الاصطخري ولو فضلت حبة لم يعتق (قول الشارح وله أن يرضى به) أي ويقع العتق من غير توقف على إبراء من قدر نقص الممين بخلاف ما لو خرج ناقصاً جزءاً

من هلاك الجارية في الطلق فمنعه من الوطء كتمع الراهن من وطء المرهونة وقال الشيخ أبو محمد لا يبطل إجراء الوجهين في وطء الراهن من مؤمن حبلاً هنا وفي الروضة في بابي معاملات العبيد ونكاحهم كآصلها في الثاني أن في نسرى المكاتب باذن سيده قولين كبيره وما هنا أرجح (وله شراء الجوارى لتجارة فإن وطئها) أي جاريته على خلاف منعنا منه (فلاحد) عليه نسبة الملك ولا مهر لانه لو ثبت ثبت له (والولد) من وطئه (نسب) فإن ولده في الكتابة) أي قبل عتق أبيه (أو بعد عتقه لبون ستة أشهر) منه

(بمع رقاو عتقا) وهو مملوك لا يبيع بغير موافقة سيده (ولا يصير مستولفا في الظاهر) لأنها عقلت بمملوك والثاني نصير لان ولها تمتلح حق الحرية بكتابته على أبيه وامتناع ببيعته فينتب لها حرمة الاستيلاء (ولو ولدته بعد العتق لفوق ستة أشهر) منه وفي الروضة وأصلها ستة أشهر فأكثر (وكان) (٣٦٨) يطؤها فهو حر وهي أم ولد) وان احتمل أن الملق قبل العتق تغليب الحرية

بده أو ملحقه به (قوله بغير رقاو عتقا) فان لم يتق أو مرق وصار مملوكا للسيد (قوله ببيع بغير موافقة) وهل ببيع استعماله أيضا راجع (قوله فينتب لها حرمة الاستيلاء) ورد بان ثبوت حق الحرية فمن ملك أبيه له لا من الإيلاء كذا قيل فتأمل (قوله لفوق الخ) لم على هذه اللفظة تدافع كلامه في الستة أشهر وهي ملحقه بما فوقها خفا بمفهوم كلامه السابق وهو للمنفذ كذا ذكره عن الروضة والمراد ستة غير لحظة الموطأ (قوله منه) أي من العتق (قوله وكان يطؤها) أي مع العتق أو بده ولو مرة وطأ يمكن كون الولد منه (قوله بعد العتق) أو منه كما تقدم (قوله على الخلاف) والأظهر أنها لا يصير أم ولد والحاصل أنه ان حملت بالولد قبل العتق بقيت أم ولد وهو مملوك ولا يصير أم ولد ولا فهو حر وهي أم ولد (قوله عجل النجوم) كالأو بضا (قوله غرض) أي صحيح (قوله أي المال النجوم) إشارة إلى أن النسب ثابت للضمير (قوله أو خوف عليه) أي من شيء يرجح زواله عند الحول والالزام القبول قطعا (قوله في زمن نهب) وان وقعت الكتابة فيه ومن الغرض حاله كان يخاف تعلق الزكاة به أو أحضره في غير محل التسليم كما في السلم (قوله فيجبر على قبضه) أي أو على الإبراء وفارق نعين القبض في السلم لان المقصود هنا العتق (قوله فان أبي) أي وعجز القاضي عن إجباره أو تنذر به تنبيهه للكان هنا كالزمان كما مررنا الإشارة إليه (قوله لم يصح) أي ان لم يطم بفساد الدفع والبراء وعتق وسواء كان الالتباس من العبد أو السيد وخرج بقوله ليرثه مالو عجل ذلك البعض بغير شرط فأخذه منه وأبرأه عما بقي أو ادعى المجز عن الباقي فأبرأه منه أو أعتقه فانه يصح الإبراء والعتق في جميع ذلك وخرج بقوله عجل مالو جاء به في الحل ولو بعد الشرط فانه يبطل الشرط ويصح القبض والبراء والعتق (قوله ولا الاعتياض عنها) وهذا ما جزم به في الروضة وأصلها هاتوا جز ما في الشفعة بصحته وقال الاسنوي نص الشافعي عليه في الأم وغيره ما وحمل الجورجى الأول على الاعتياض من الاجنبي والثاني على الاعتياض من السيد والذي اعتمده شيخنا بطلان شيخنا الرمي عدم الصحة مطلقا لأن من المرجح حلت ذكر الشيء في بابه (قوله فلو باع السيد) أي على الرجوع (قوله يعطيه السيد) أي يلزمه اعطاؤه لفساد قبضه لنفسه (قوله ولا يصح بيع رقبته) ولو بشرط العتق أي لأجنبي بغير رضاه فان رضى فهو صحيح لنفسه أو باعه لنفسه صح وكان فسخا للكتابة فيهما فتق في الثانية ليس عن الكتابة فلا يتبعه كسبه ولا ولده قاله شيخنا كابن حجر واعتمده وعن شيخنا الرمي خلافا (قوله فلو باع) أي على الرجوع (قوله أظهرهما النعم) نعم لو علم المشتري كالسيد بضممة البيع وأذن له السيد في قبضها صح وعتق لانه حيث توكيل محض عن السيد (قوله وهبته كيبه) فتبطل ان كانت لأجنبي بغير رضاه على نظير ما مررنا لطل الوصية به أيضا (قوله لانه ممة كالأجنبي) منه يعلم ان غير هذه الثلاثة

(قول الشارح فيجبر على قبضه) أي بخلاف بخلاف نظيره من سائر الديون فان في ذلك قولين ولو أدى هكذا والسيد ثابت ولا ضرر قبضه القاضي بخلاف غيره من الديون الآن يكون بهار من نظرا لك كما نظر هنا لك الرقبة (قول للثمن فان أبي قبضه القاضي) قيل هذا لا يلام الجبر وأجيب بأن القاضي مخير بين جبره والقبض (قول للثمن لم يصح الدفع ولا الإبراء) أي سواء كان الالتباس من العبد أو من السيد وذلك لأن الإبراء للعق بشرط باطل والتعجيل على شرط غير صحيح لانه يشبه بالجاهلية فانهم كانوا يزبدون في الحق ليراد في الأجل ومثلها أبرأتك بشرط ان تعجل أو اذا عجلت فقد أبرأتك (قول الشارح أظهرهما النعم) والثاني يعتق لكن قد سلف ان عليه العتق هناك لان السيد سلف المشتري على قبض النجوم وهناك يقال التسليط انما هو على الرقبة أشار إليه القاضي (قول الشارح وفي القديم الخ) احتج له بقصة بريرة وأجيب بأنها عجزت نفسها قبل

وان لم يطأها جسد العتق فليست له على الخلاف ولو جعل (للكاتب النجوم) قبل عتقها (لم يجبر السيد على القبول ان كان له في الامتناع من قبضها) غرض كثرة حفظه أي المال النجوم إلى محله (أو خوف عليه) كان عجل في زمن نهب (والا) أي وان لم يكن له في الامتناع غرض (فيجبر) على قبضه (فان أبي قبضه القاضي) عنه وعتق المكاتب (ولو عجل بضمها) أي النجوم (ليبرته من الباقي فأبرأ) مع الأخذ (لم يصح الدفع ولا الإبراء) وعلى السيد رد المأخوذ ولا حق (ولا يصح بيع النجوم ولا الاعتياض عنها) لأنها غير مستقرة (فلو باع السيد) (وأدى) (للمكاتب) (المشتري) (النجوم) (لم يتق في الظاهر ويطلب السيد للمكاتب) بها (والمكاتب المشتري بما أخذ منه) والثاني يعتق لان السيد سلف المشتري على قبضها منه فأشبه الوكيل وفرق الأول بأن المشتري يقبض لنفسه بخلاف الوكيل ونعم الثاني بأن ما أخذه المشتري يعطيه السيد لانه جعل كوكيله

(ولا يصح بيع رقبته في الجديد فلو باع) السيد (فأدى) (للمكاتب النجوم) (الى المشتري) (ففي عتقه القولان) شراء أظهرهما النعم وفي القديم صح ببيع كبيع المطلق عتقه بصفه وملكه المشتري مكاتباً وعتق بأداء النجوم اليه والولاء له (وهبته كيبه) فيما ذكر (وليس له) أي للسيد (بيع ما في يد المكاتب واعتاق عبده وزوج أمته) لأنه ممة كالأجنبي (ولو قال له رجل أعتق مكاتبك على كذا ففعل

هتق ولزمه ما التزمه وهو افتداء منه (فصل) (الكتابة لازمة من جهة السيد ليس له فسخها إلا أن يعجز) المكاتب (عن الأداء) عند الحل
لنجم أو بعضه فللسيد الفسخ في ذلك وفيما إذا امتنع من الأداء مع القدرة عليه كافي الروضة كأصلها أو غاب وقته كإسياني (وجائزة للمكاتب
فله ترك الأداء وإن كان معه ولا فداء عجز نفسه) أي قال أنا عاجز عن كتابتي (٣٦٩) مع تركه الأداء (فلسيد الصبر)

عليه (والفسخ) للكتابة
(بنفسه وإن شاء الحاكم)
وليس على الفور (وللمكاتب
الفسخ) لها أيضا (في
الأصح) والثاني قال لا ضرر
عليه في بقائها (ولو استعمل
المكاتب) السيد (عند
حلول النجم استحب) له
(إمهاله فان أمهل) السيد
(ثم أراد الفسخ) لسبب
عائقه (فله) ذلك (وإن
كان معه عروض أمهاله)
لزوما (ليبيعها فان عرض
كساد فله أن لا يزيد في
المهلة على ثلاثة أيام) كافي
الروضة كأصلها عن البغوي
لا يلزم أكثر منها وسكتا
على ذلك (وإن كان ماله
غائبا أمهاله إلى الاحضار إن
كان دون مرحلتين والا)
بأن كان مرحلتين أو
أكثر (فلا) يمهل والسيد
الفسخ وفي الروضة كأصلها
ذكر هذا التفصيل عن ابن
الصباغ والبغوي وغيرهما
وحمل إطلاق الامام والغزالي
أن للسيد الفسخ عليه
(ولو حل النجم وهو) أي
المكاتب (غائب) أو غاب
بعد حلوله يعبر اذن السيد
كافي الروضة كأصلها

مثلها في النعم من التصرف كالمطبة والتصديق وغير ذلك (قوله عتق) أي عن السيد ولا يؤمله مطلقا (قوله ولزمه)
أي للتمس (قوله ما التزمه) ما لم يقل أعتقه عنى أو غنا أو افلاثنى عليه في الأولى وكذا في الثانية تغليب الجانب
السيد ولأن لزوم على خلاف الأصل فليراجع

(فصل) في لزوم الكتابة وجوازها وحكم تصرفات المكاتب وغير ذلك (قوله الكتابة) أي الصحيحة لأن
الفاسدة جائزة لها (قوله أو بعضه) أي غير الواجب في الإتياء والمكاتب الرفع للحاكم ليأمر السيد بحمله قال
شيخ الاسلام ولا يحصل التقاص لأن السيد أن يؤديه من غير ماله وفيه نظر لما رأته لا يجوز الاعطاء من غير
مال الكتابة ولأن جواز الاعطاء من غيره لا يمنع من جواز التقاص فراجع (قوله أو غاب) أي بغير اذن
السيد ولا فليس له الفسخ (قوله وجائزة للمكاتب) خلافاً لابي حنيفة رضي الله عنه (قوله أي قال أنا عاجز)
أي مثلاً إذا لدار على الامتناع من الأداء (قوله وللمكاتب الفسخ لها) أي تعطيه بنفسه وفي فسخ السيد
بنفسه أو للمكاتب لا يحتاج إلى ثبوت عجز باقرار أو بينة وفي فسخ الحاكم يحتاج لذلك مع ثبوت الكتابة
وحلول النجم الأخير (قوله استحب له إمهاله) نعم يلزمه الإمهال لقضاء حاجة ووزن مال وأكل ونحو ذلك
من كل ضروري (قوله أمهاله لزوما) ولا يلزمه أن يزيد على ثلاثة أيام كإسياني (قوله وسكتا على ذلك) وهو
للتعمد (قوله أمهاله إلى الاحضار) أي وجوبه على التعمد قال شيخنا إلى ثلاثة أيام كما مر في الكساد قال
شيخنا الرملي وإن زادت المدة على الثلاث وفرق بما يمل عدم جدواه بمراجعته (قوله فلا يمهل) أي لا يجب
إمهاله (قوله وهو غائب) ولولدون مسافة القصر وفي شرح شيخنا إلى مسافة القصر أو العدوى (قوله بغير
اذن السيد) في المستثنين قال شيخنا الرملي ومثل اذنه انظاره قبل السفر (قوله فليس للقاضي الخ) وإن كان
معتورا في غيبته لنحو مرض أو خوف (قوله ولا تنفسح بحجونه المكاتب) ولا يحجونه السيد ولا يموت (قوله
و يؤدي القاضي عنه) أي بعدما مر في جواز الفسخ عنده (قوله يضيع) أي يفسد حاله (قوله لم يؤد) أي

شراء عاشر رضي الله عنهما وبأن محل المنع إذا لم يرض المكاتب به وهذه قدر ضمت جزم بذلك القاضي قال
الزركشي وهو الحق وقول الجرجاني لا يصح بيعه رضي أو سخط ممنوع

(فصل) الكتابة لازمة الخ (قول المتن ليس له الخ) نصريح باللازم وتوطئة لما جده (قول الشارح في ذلك) كما
في البيع عند افلاس المشتري بالثمن ومن ثم تعلم أنه لا بد من الفسخ ولا يحصل بمجرد التعجيل لنفسه وسيأتي
ذلك صريحا (قول الشارح وفيما إذا امتنع الخ) أي فليس ما أفاده الاستثناء من الحصر مرادا (قول المتن
فلسيد الصبر) بسكون الباء وكسرها (قول المتن بنفسه) أي لا يفسخ بجمع عليه فلم يحتاج إلى الحاكم نعم إن
كان في يده وفاء وهو مع ذلك يعجز نفسه فقد جزم الماوردي بمنع استقلال السيد بالفسخ لكونه مختلفا فيه
فقال لا بد من الحاكم (قول المتن وللمكاتب الفسخ) أي كالمترهن (قول المتن في الأصح) استشكل حكاية
الخلاف مع الجزم بجوازها من جهته وأجيب بأن معنى جوازها يمكنه من تعجيل نفسه لا إنشاء الفسخ (قول
الشارح وهذا أحسن) قال الرافعي لكنه قليل الجدوى مع قولنا أن السيد إذا وجد له مالا يستقل بأخذه إلا
أن يقال يمنعه الحاكم والحال ما ذكر قال الزركشي ومع ذلك هو قليل الجدوى أيضا لأنه إذا منعه الحاكم ففسخ
و يعود له المال (قول الشارح مكن السيد من الفسخ) قال الزركشي لا يمكن هنا إلا بعد الرفع إلى القاضي

(٤٧) - (قليوبي وعميرة) - رابع (فلسيد الفسخ) إن شاء بنفسه وإن شاء بالحاكم (ولو كان له مال حاضر فليس للقاضي
الأداء منه) ويمكن السيد من الفسخ لأنهم بما عجز نفسه لو كان حاضر أو لم يؤد المال (ولا تنفسخ) الكتابة (بجحون المكاتب ويؤدي
القاضي) عنه (إن وجد له مالا) قال الغزالي زيادة على الجمهور ورأى له مصلحة في الحرية وإن رأى أنه يضيع إذا أفاق لم يؤد وهذا أحسن
وإن لم يجد له مالا مكن السيد من الفسخ فإذا فسخ عاد المكاتب قتاله وعليه نفقته فإن أفاق وظهر له مال كأن حصله قبل الفسخ دفعه إلى السيد

وحكم بتقه ونقض التعجيز (ولا) تنسخ الكتابة (بجنون السيد يدفع) وجوب الكتاب للمال (الى وليه ولا يعتق بالدفع اليه) أى الى السيد لأن قبضه فاسد ولو تلف في يده فلا ضمان لتقصير الكتاب بالدفع اليه ثم ان لم يكن في يد الكتاب شيء آخر يؤديه فللولى تعجيزه ولا تنسخ أيضا باغما السيد والحجر عليه بسفه ولا باغما العبد (ولو قتل سيده) عمدا (فلو ارثه قصاص فان عفا على دية أو قتل) للكتاب (خطأ أخذها) أى أخذ الوارث الدية (مما به) لأنه معه كاجنبى وفي قول ان كانت الدية أكثر من القيمة أخذت القيمة (فان لم يكن) معه ما يفي بما ذكر (فله) أى الوارث (تعجيزه) (٣٧٠) في الأصح (والثاني للنك لأنه اذا عجزه سقط مال الجناية لأن السيد لا يثبت له

على عبده دين فلا فائدة للتعجيز ودفع بأنه يستفيد به الرد الى الرق المحض (أو قطع) الكتاب (طرفه) أى السيد (فأقتصاه والدية) للطرف (كأسبق) في قتله (ولو قتل) للكتاب (أجنبيا أو قطعه) عمدا (فعفا على مال أو كان) مفعله (خطأ أخذ) للمستحق (مما به) وما سيكسبه الأقل من قيمته والأرض) وفي قول ان كان الأرض (بأكثر من القيمة أخذ) وفي المطلق على دية النفس تعيب وذكروا في الروضة كأصلها مسألة السيد بعد هذه وقال فيها القولان أى في هذه وهو يقتضى ترجيح أقل الأمرين فيها أيضا (فان لم يكن معه) أى الكتاب (شيء) وسأل للمستحق تعجيزه عجزه القاضى) للستول (ويبيع) منه (بقدر الأرض) ان زادت قيمته عليه والا فكله (فان بقى منه شيء بقيت فيه

ولا يمنع سيده من الأخذ بنفسه وان أدى الى ضياعه قاله شيخنا كوالد شيخنا الرملى وفي شرحه تبعا لابن حجر خلافة (قوله وحكم بتقه) ويرجع السيد بما أتفق عليه ان لم يقصد التبرع ولم يعلم بالمال وأنفق باذن الحاكم أو أشهدوا أو أقام العبد بعد افاقته بينة أنه كان أدى النجوم للسيد قبل جنونه حكم بتقه ولا رجوع للسيد عليه وما ذكرهنا يأتي بمنزوال الحجر الآتى (قوله وجوبا) هو من حيث عدم صحة الدفع لغير الولي والا فللمكتاب تعجيز نفسه ونسخ الكتابة كما مر (قوله ولا تنسخ أيضا باغما السيد) وانظر على هذا هل ينتظر افاقته كفاي بقية الأبواب أو يقبض عنه الحاكم أو غير مراجعه وحرره (قوله والحجر عليه) أى السيد بسفه ويقوم وليه مقامه كما مر في الجنون ومثله حجر الفليس لكن يقبض بنفسه (قوله ولا باغما العبد) وحينئذ هل يأتي فيه ما مر في جنونه راجعه وسكت عن حجر السفه فيه وذكروا شيخ الاسلام في النهج ويأتى فيه ما مر في جنونه (تنبيه) صفة النسخ من السيد فسخت الكتابة نقضتها بطلتها رفعتها عجزته ونحو ذلك ولا جود بالتقرير بل لا بد من انشاء عقد (قوله مما به) وما يكسبه (قوله وفي قول الخ) ورد بأن الواجب يتعلق هنا بذمته فيلزمه الدية بالغته ما بلغت وبذلك فارق الأجنبى (قوله كما سبق في قتله) فيلزمه الأرض بالغما بلغم (قوله الأقل من قيمته والأرض) نعم ان أعتقه السيد أخذ المستحق مما به الأرض بالتأ ما بلغ فان لم ينف ما به فداء السيد على ما سيأتى (قوله وهو يقتضى الخ) تقدم أنه مرجوح (قوله عجزه القاضى) أى عجز منه بقدر الأرض ان لم يستغرقه ولا يبيع قل التعجيز وفارق للرهنون بتشوف الشارع للعتق هنا كذا قاله شيخنا وهو في الحقيقة لا يترتب عليه فائدة فأمله (قوله عتق) ولا يسرى على باقيه ولا على من اشتراه (قوله وللسيد فداؤه) وله تعجيزه بطلب المستحق ويبيع كالحاكم (تنبيه) قال الزركشى لو تفرع بيع بعضه ببيع كله (قوله ولو أعتقه بعد الجناية أو أبرأه) خرج ما لو أدى النجوم للسيد فانه يعتق ولا يلزم السيد فداؤه (قوله عتق) أى ان كان السيد موسرا والالم يصح عتقه ولا أبرأؤه لتلايفوت حق الجنبى عليه (قوله ولزمه الفداء الخ) بأقل الأمرين كما مر (قوله ولو قتل) خرج ما لو قطع طرفه مثلا فيلزمه ضمانه وليس لئامن لا يضمن كله بالقتل ويضمن بعضه بالقطع الا هذا (قوله ومات رقيقا) وترقى أولاده كما مر (قوله كالبيع الخ) أى بلا محاباة في ذلك (قوله كالبيع نيئة) وكل ما يحسب من التلثا وقع في المرض

(قول المتن ولا يجنون) أى ولا يموت (قول المتن كما سبق في قتله) فيكون الواجب الأرض بالغما بلغم قال الماوردى والنزالي لأن حق السيد لا يتعلق برقبته لأنها ملكه وانما يتعلق بذمته فيلزمه وفاؤه بالغما بلغم كدين المعاملة بخلاف ما اذا كان المستحق أجنبيا فان حقه يتعلق بالرقة فلا يجوز أن يزاد عليها (قول الشارح وهو يقتضى الخ) قال بعضهم هو قضية قولهم انه معه في الجناية كالأجنبى قال الزركشى نعم صرح الرافعى بعد هذا فيما لو أدى النجوم فعتق بأن الواجب في الجناية على السيد لا يتعلق برقبة الكتاب بل هو في ذمته بعد العتق (قول الشارح كالبيع الخ) انظر هل له التدبير ولو غير اذن السيد

(قول)

الكتابة) فاذا أدى حصته من النجوم عتق (وللسيد فداؤه وابقاؤه مكاتبا) وعلى المستحق

قبوله في الفداء وهو بأقل الأمرين (ولو أعتقه بعد الجناية أو أبرأه) من النجوم (عتق ولزمه الفداء) لأنه فوت متعلق حق الجنبى عليه كما لو قتله (ولو قتل المكاتب بطلت) كتابته (ومات رقيقا) لقوات محلها (ولسيدة قصاص على قاتله) العائد (للكافى) له (والا فالقيمة) له لبقائه على ملكه ولو قتله فليس عليه الا الكفارة قاله في المهرر (ويستقل) للكتاب (بكل تصرف فيه ولا خطر) كالبيع والشراء والاجارة (والافلا) أى وما فيه تبرع كالصدقة والهبة أو خطر كالبيع نيئة والقرض فلا يستقل به

(ويصح باذن سيده في الاظهر) لأن الحق فيه لا يمدوهما والثاني نظر الى أنه يفتوت غرض العتق (ولو اشترى من يعتق على سيده صح) والملك فيه للكتاب (فان عجز وصار لسيده عتق) عليه (أو) من يعتق (عليه) يصح بلاذن وباذن فيه القولان) أظهرهما الصحة (فان صح فكتاب عليه) فيتبعه رقا وعتقا (ولا يصح اعتاقه وكتابه باذن على للذهب) لأنهما يقبان الولاء والكتاب ليس أهله وفي قول يصح ويوقف الولاء والطريق الثاني القطع بالأول وعلى الثاني ان عتق للكتاب (٣٧١) كان الولاء له وان مات رقيقا كان لسيده

﴿فصل﴾ (الكتابة الفاسدة لشرط) فاسد كشرط أن يبيعه كذا (أو عوض) فاسد كنخمر (أو أجل فاسد) كنجم (كالصحيحة في استقلاله) أي للكتاب (بالكسب) وأخذ أرش الجناية عليه (ومهر شبهة) في الأمة (وفي أنه يعتق بالأداء ويقبضه كسبه) كالتعليق (بصفة) في أنه لا يعتق بإبراء) ولا بأداء الغير عنه تبرعا (وتبطل) كتابته (بموت سيده) قبل الأداء لعدم حصول التعليق عليه في السائل الثلاث (وتصح الوصية برقبته ولا يصرف اليه من سهم للكتابين) بخلافهما في الصحيحة (وتخالقها) أي تخالف الفاسدة الصحيحة والتعليق (في أن السيد فسحها) وهو بنفسه أو بالحاكم (وأنه لا يملك ما يأخذه بل يرجع للكتاب به ان كان متقوما) بخلاف غيره كالخمر فلا يرجع فيه بشيء (وهو) أي ويرجع السيد (عليه بقيمته يوم

كذلك نعم ما صدق به عليه من نحو لحم وخبز مما جرت العادة بأكله وعدم بيعه يجوز له اهداؤه كغيره كافي نص الام ولا يكفر بالمال ولا يدير عبده كما تقدم (قوله باذن سيده) وكذا يقبل سيده ما تبرع به العبد عليه أو على مكاتبه آخر بأداء ما عليه للسيد (قوله من يعتق على سيده) سواء اشترى جميعه أو جزءا (قوله عتق عليه) ولا يسرى في صورة الجزء وان اختار تعجيز ملامر (قوله عليه) أي العبد (قوله أظهرهما الصحة) معتمد (قوله فكتاب عليه) أي على العبد فتبعه رقا وعتقا (قوله ولا يصح اعتاقه وكتابه) ووطؤه وتديره لعبده كما تقدم فان أعتق عن سيده أو أجنبي باذن سيده صح وولاءه لمن وقع العتق عنه ﴿فصل﴾ في الفرق بين الكتابة الصحيحة والباطلة والفاسدة وما يتبع ذلك والباطلة ما اختل فيها ركن والفاسدة ما اختل فيها شرط والباطلة ملغاة الا في تعليق معتبر بأن تقع عن صح تعليقه كان أعطيني هذا الدم فانت جروا علم أن الباطل والفاسد عندنا سواء الا في مواضع منها الحج والعارية والخلع والكتابة وقال الاسنوي يجري ذلك في سائر الابواب وقد مر في محله (قوله في استقلاله بالكسب) فله معاملة سيده لكن المعتمد خلافه (قوله ومهر شبهة) لو أسقط لفظ شبهة كان أخصروا عم (قوله وفي أنه يعتق بالأداء) قال البندنجي وليس لنا عقد فاسد يملك به كالصحيح الا هذا أي لأنه حصل للطلق عليه وهو العتق (قوله وأنه يقبضه كسبه) وكذا ولده في كتاب عليه وأنه لا يلزم السيد تفقته وان لزمته فطرته (قوله تبرعا) ولو بوكالة (قوله وتبطل بموت سيده) نعم ان كان قال ان أدبت الى اوالى وارثي لم تبطل بموته (قوله وتصح الوصية برقبته) ويصح عتقه عن الكفارة ويصح تملكه ويجوز وطء الأمة ويمنعه من السفر وتلزم فطرته ولا يعتق بتعجيل النجوم (قوله وتخالقها في أن للسيد فسحها) وكذا العبد لجواز هلمن الجانبين بقول أو فعل كالبيع (قوله متقوما) أي له قيمة كما أشار اليه (قوله بخلاف غيره كالخمر) فلا يرجع العبد على السيد بشيء ان تلف وله الرجوع بمحترم لم تلف ويرجع السيد على العبد بقيمة العبد راجعه وفي حاشية شيخنا ما يصرح برجوعه (قوله غالب تعدا البلد) فيدلو وقوع التجانس فيهما وكونهما من القودلان التقصاص خاص بهما على العتد (قوله سقوط أحد الدينين بالآخر) بشرط كونهما تقدين حالين لا مؤجلين أو

(قول المتن ويصح باذن سيده الخ) لو تبرع على السيد صح وان تقدم الايجاب كنظيره من بيع الرهن للرهن (قول المتن عتق) أي من حين الفسخ (قول الشارح القطع بالأول) أي لأنه قد يستفيد من أكسبه ما يمينه ﴿فصل الكتابة الفاسدة الخ﴾ (قول المتن في استقلاله) منه تعلم أنه يسوغ له معاملة السيدونستفيد أيضا من هناما يصرح به من تبعية الكسب قال الزركشي لكن أقوى الوجهين في الرافعي أنه لا يعامل سيده (قول المتن وأخذ أرش الجناية عليه ومهر شبهة) وذلك لأنهما في معنى الكسب (قول المتن بالأداء) أي الى السيد في وقت الحل وذلك لوجود الصفة والمراد أداء للسمي فلا يفتى الا براء كما سيأتي ولا الاداء لغير السيد كالوارث قيل واذا تأملت وجدت ذلك في الحقيقة من أحوال افتراقهما لامن أحوال استوائهما بخلاف تبعية الكسب (قول المتن ويقبضه كسبه) وأولاده كذا قاله الأصحاب ونازعهم صاحب الانتصار من حيث أنه تعليق عتق بصفة الكسب والأولاد لا يتبعان فيه (قول المتن ان كان متقوما) أي له قيمة

العتق) وان تلف ما أخذه السيد يرجع عليه بمثله أو قيمته وعلى القيمة (فان تجانس) أي واجبا السيد والعبد أي كانا من جنس واحد أي غالب تعدا البلد (فأقوال التقاص) فيه فعل القول به الأصح الآتي سقوط الدينين للتاوين (ويرجع صاحب الفضل) في أحدهما (به) على الآخر (قلت) أخذ من الرافعي في الشرح (أصح أقوال التقاص سقوط أحد الدينين بالآخر) من الجانبين (بلا رضا) اذ لا حاجة اليه (والثاني برضاها) كالخيل والمختار

(والثالث برضا أحدهما) لوجود القضا منه بإدله القضا من حيث شاء (والرابع لا يسقط) وإن رضيا (واقده أعلم) لأنه بيع دين بدين وهو منهي عنه فليأخذ أحدهما من الآخر ثم يدفع إليه للأخوذ عن دينه ليسلم من النهي ويحجب بأنه في بيع الدين لغير من عليه (فإن فسخها) أي الفاسدة (السيد فليشهد) بالقسخ خوف النزاع فيه (فلو أدى) للكاتب فيها (للألف فقال السيد كنت فسخت فأنكره صدق العبد) للنكر (بيمينه) وعلى السيد اليانة (والأصح بطلان الفاسدة بجنون السيد وانغمائه والحجر عليه) بفسخه (لا بجنون العبد) وانغمائه لأنها تبرع فيؤثر فيها اختلال عقل السيد دون العبد ووجه بطلانها فيهما جوازها من الطرفين كالوكالة ووجه عدمه أن القلب فيها التطبيق وهو لا يبطل بما ذكر (ولو أدى) العبد (كتابة فأنكر سيده أو وارثه صدقا) باليمين (ويحلف الوارث على نفي العلم) والسيد على البت (ولو اختلفا) أي السيد والكاتب (في قدر النجوم) أي اللال (أوصفتها) وفي الروضة كأصلها أو جنسها أو عددها أو قدر الأجل ولا ينة (تحالفا) على الكيفية السابقة في البيع (تم) بدلت التحالف (إن لم يكن) السيد (قبض ما يدعيه لم تنفسخ الكتابة في الأصح بل إن لم يتفقا) على شيء (فسخ) (القاضي) الكتابة والثاني تنفسخ بالتحالف وعلى الأول أن

(٣٧٢)

أحدهما ولا متقومين ولا مثليين نعم يقع التقاض في التلئين هنا لتشوف الشارع للعتق (قوله في بيع الدين لغير من عليه) بناء على الرجوح (قوله فإن فسخها السيد) أو العبد فليشهد الفاسخ منهما ندبا (قوله بفسخه) لا بفلس (قوله لا بجنون العبد وانغمائه) ولا حجر سفة عليه كافي النهج (قوله ولو أدى العبد الخ) وفي عكس ذلك إذا أنكر العبد فأنكره تعجيز لنفسه إن كان عامدا عالما فإن اعترف السيد بقبض النجوم عتق العبد بالافرار (قوله في قدر النجوم) أي أو جنسها أو عددها غير للفسد والاكدعوى نجم أو نجمين صدق مدعى الصحة (قوله تحالفا) ويبدأ بالسيد (قوله على شيء) أي عما قاله أحدهما (قوله في الأصح) هو للتعبد (قوله صدق السيد) أي مع أنه مدعى للفساد لأن الحق لها وبذلك فارق مال الزوج ابنته ثم ادعى الفساد حيث لا يقبل لتعلق الحق بثالث (قوله النجوم الآخر) قال بعضهم وهو أكثر من الأول ليكون للاختلاف فائدة وفيه نظروا واضح اذ اختلاف وقت للطالبة ووقت حصول العتق فائدة أي فائدة (قوله فإن اعتق أحدهما) أو أبرأ (قوله فالأصح في المهر) مرجوح وكان الوجه التعبير بالأظهر أخذا بما بعده (قوله وإن عجز قوم) فإن كان أحدهما أبرأه عن نصيبه فلا يعتق منه شيء بل بطلان الكتابة بالعجز (قوله بل الأظهر العتق) أي ولا سراية ثم إن عتق نصيب الآخر باعتاق أو أداء أو أبرأه فالولاء لم يمت وإن عجز عجزه الآخر وعاد نصيبه رقيقا (قوله إن أعتقه) إلا أن عتق بأداء أو أبرأه فلا سراية (قوله فالذهب) هو للتعبد (قوله يقوم عليه الباقي)

(قول المتن والثالث الخ) وجهه غير الشارح بأن ذلك نظير للتلى للشرك يجبر أحدا الشريكين على قسمته بطلب الآخر (قول المتن لم تنفسخ) أي كافي البيع ووجه مقابلة أن العقد إذا انتهى إلى النزاع فكأنه لم يكن قولهما (قول المتن عتق للكاتب) أي لاتفاقهما على العتق على كل تقدير (قول المتن على للعتق) قال الزركشي احتراز عما إذا كان أحدهما أبرأه عن نصيبه فانه لا يعتق منه شيء بالعجز لأن الكتابة تبطل به والعتق في غير الكتابة لا يحصل بالأبرأ (قول المتن بل الأظهر العتق) كما لو كانا عبدا وأعتق أحدهما نصيبه وعلى العتق فالولاء لم يمت ولا سراية لأن الليتمعسر (قول المتن فإن أعتقه) خرج ما لو عتق نصيب الصديق بقبضه

اتفقا على ما قاله أحدهما فظاهر بقاء الكتابة وفي الروضة كأصلها هل تنفسخ الكتابة ويفسخها الحاكم لأن لم يراضيا على شيء فيه ماسبق في البيع وسبق فيه أن الحاكم يفسخ وكذا للتحالفان أو أحدهما في الأصح وفي البيان هل يتولى القسخ الحاكم أو كل واحد منهما فيه وجهان كافي للتباين (وإن كان) السيد (قبضه) أي ما يدعيه (وقال للكاتب بعض القبوض) وهو الزائد على ما اعترف به في العقد (وديمة لي عند السيد عتق) الكاتب (ورجع هو بما أدى والسيد بقيمته وقد يتقاضان) في تلف المؤدى بأن كانت

قيمته من جنس قيمة العبد (ولو قال) السيد (كاتبك وأنا بجنون أو محجور

النجوم

على فأنكر العبد) الجنون أو الحجر (صدق السيدان عرف سبق ما ادعاه والا فالعبد) ومعلوم أن تصديق كل منهما يمينه وصرح بها في المهر في السيد (ولو قال السيد وضعت عنك النجم الأول أو قال البعض) من النجوم (فقال) الكاتب (بل) وضعت النجم (الآخر أو الكل) أي كل النجوم (صدق السيد) يمينه كافي الروضة كأصلها (ولو مات عن ابنين وعبد فقال كاتبني أبو كذا فإن أنكر صدقا) يمينهما على نفي العلم بكتابة الأب كافي الروضة كأصلها (وإن صدقاه) أو قامت بكتابته ينة (فكاتب فإن أعتق أحدهما نصيبه فالأصح) في المهر (لا يعتق بل يوقف فإن أدى نصيب الآخر عتق كله وولاءه للاب وإن عجز قوم على العتق) الباقي (إن كان مؤسرا) وعتق كله وولاءه له وبطلت كتابة الأب (والا) أي وإن كان معسرا (فنصيبه حر والباقي لا خرقلت) أخذ من الرافعي في الشرح في مقابلة تصحيح المهر كالغوى قول عدم العتق (بل الأظهر العتق والله أعلم وإن صدقه أحدهما فنصيبه مكاتب ونصيب للكاتبين) يمينه على نفي العلم بكتابة أبيه (فإن أعتقه للصدق) أي أعتق نصيبه (فالذهب أنه يقوم عليه) الباقي

لانكره الكتاب (قوله ويعتق) وولاه ما اعتق من العبد كانه أو بعضه للمصدق وحده

﴿ كتاب أمهات الأولاد ﴾

بكسر الهمزة وضمهما مع فتح اليم وكسرها والراء حكمن من حيث الاستيلاء والعقبة والاستيلاء قرية
ان قصد به الولد والافلا (قوله جمع أمية) قال شيخ الاسلام وفيه تسميح وانما هو جمع أم كما قاله الجوهري
(قوله يقال في البهائم) أي من غير الآدمي أمات وفي الناس أمهات وقال بعضهم يقال كل في كل ولكن
أمهات في الناس أكثر وعكسه في غيرهم وفي هذا المذكور إشارة إلى عموم الباب لغير الآدمي ولغير العتق
فتخصيصه بأمهات المقام (قوله إذا) هي لتيقن والظنون الغالب وجوده كالوطء هنا فلذلك أثرها على
ان لأنها للمتوهم وجوده (قوله أحبل) الأولى حبلت فالمراد كونها سبيا في الحبل باستئصال منه المحترم
في حياته ولو في الدبر أو بوطئه وان حرم لقائه كأخته أو بحوسية أو كافر في منسلة أو لعارض كحيض وكتابة
وضمير أحبل عائذ للمالك البالغ الحر ولو بعضا للممكن نسبة الولد إليه غير محجور الفليس وغير الليت وان
كان سبيا أو مجنوناً أو مجبوياً أو عتينا أو خصياً أو كافراً أو لومرتداً وأسلم أو مكرهاً أو راهناً على ما يأتي فخرج
الصبي وان نسب إليه الولد والرفيق ولو مكاتباً وان عتق بعد والمسوح ومحجور الفليس وان برئ من الدين
بعد أو ملكها بعد فك الحجر قاله شيخنا الرملي وخالفه الخطيب وخرج من حبلت بمنية بدموية وان ثبت
النسب والأثر (قوله أمته) أي للملاوكة كالأو بعضاً أو تقريراً أو مالا غير التعلق بها حق النير فشمّل
أمته المكاتبه وبنتها والزوجة والمهرمة عليه كإمره وللشركة ويسرى إلى نصيب شريكه ان كان موسراً
والأبنت الاستيلاء في حصته فقط وشمّل من اشتراها بشرط اعتاقها وان لم يسقط عنه طلب الاعتاق وشمّل
أمة ولده ولو مكاتبته أو مزوجة وأمة مكاتبه أو مكاتب ولدته وخرج بملاوكة غير من ذكر وسيأتي ومن نذر
التصدق بها أو بشمئها ومن اشتراها موروثة بشرط اعتاقها ومن نذر عتقها وللوصي بها وخرجت من الثلث
ومن تعلق بها مال جناية أو رهن وهو معسر ولم يملكها بعد وخرج للوروث مع تعلق دين بالتركة ومن
اشترها عبيده للأذن وعليه دين وأمة بيت المال وان ملكها بعد وكذا للسبية (قوله فولدت) بتمام انفصاله ولو
من غير محله المعتاد لا يخرج بعضه مع الاتصال ويثبت بالقائه بعض الاستيلاء لا العتق فان ألفت بعضه بدموت
السيد تبين عتقها ولما كسبها (قوله كمضعة) الكاف استقصائية (قوله أخبر بها القول) رجلان

التجوم فلا يسرى لأنه مجبر عليه وكذا الوأبر أمه لا سراية على للذهب لان الكذب يستفاد ان الإبراء لقو
بخلاف ماله صدر من المصدق الاعتاق فنسأل الله تعالى أن يمن علينا بالعتق من نار جهنم آمين وصلى الله على
سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم (قول المتن ان كان موسراً) وولاه ما اعتق من كل العبد أو بعضه للمصدق خاصة

﴿ كتاب أمهات الأولاد الخ ﴾

﴿ فائدة ﴾ إذا كانت الأمة مستولدة مكاتبه ثم مات السيد قبل الأداء عتقت عن الكتابة وتبعها الكسب
والولد قاله البغوي ولو كانت مديرة مكاتبه ومات قبل الأداء قال الرافعي عتقت بالتدبير فان لم تخرج من الثلث
عتق قدر الثلث وبقيت الكتابة في الباقي فإذا أدى قسطه عتق كما نص عليه وأورده الشيخ أبو حامد وجماعة
ثم قال الرافعي بعد ذلك بنحو صفحة في مسألة المدير للكاتب ولومات السيد قبل الأداء عتق بالتدبير ان
احتمله الثلث وحينئذ فمن الشيخ أبي حامد أنه تبطل الكتابة قال ابن الصباغ وعندى أنه ينبغي أن يتبعه
ولده وكسبه كما لو أعتق السيد مكاتبه قبل الأداء فكما لا يملك إبطال الكتابة بالاعتاق وجب أن لا يملكه
بالتدبير قال ويحتمل أنه أراد بالبطلان زوال العبد دون سقوط أحكامه اه قال في الخادم وبهنا
الاحتمال الثاني جزم الروياني اه أقول هنا الذي تقرر عن أبي حامد قد نقلها الجلال الحلبي عنه وعن
البغوي وأبي اسحاق الشيرازي وهو مشكل لان الاستيلاء أقوى من التدبير فكيف يكون

(ان كان موسراً) ويعتق

وفي قول لا يقوم فلا يعتق

وقطع بعضهم بالاول

﴿ كتاب أمهات الأولاد ﴾

جمع أمية أصل أم قاله

الجوهري وقال بعضهم

يقال في البهائم أمات (إذا

أحبل أمته فولدت حيا

أوميتاً وما يجب فيه غرة)

كمضعة فيها صورة آدمي

ظاهرة أو خفية أخبر بها

القوابل

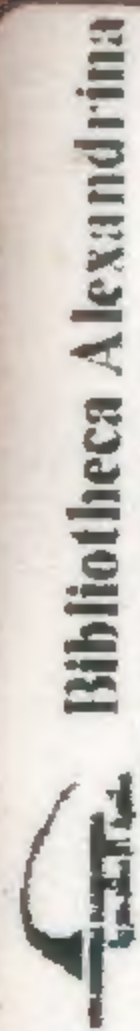
(عققت بموت السيد)
 روى ابن ماجه وغيره
 حديث أئمة ولدت من
 سيدها فهي حرة عن دبر
 منه وقال الحاكم صحيح
 الاسناد (أو) أحبل (أمة
 غيره نكاح) لا غرو فيه
 بحريتها (أو زنا) (فالولد رقيق)
 تبعالامة (ولا تصير أم ولد)
 له (إذا ملكها) لا تنفاه
 الملوقة بحر ولو ملكها
 حاملة من نكاحه عتق
 عليه الولد كما قاله في المهر
 ومعلوم أن ولد المالك انقصد
 حراً (أو بشبهة) كأن ظنها
 أمته وزوجته الحرة (فالولد
 حر) لظنه وعليه قيمته
 لسيدها (ولا تصير أم ولد)
 له (إذا ملكها في الظاهر)
 والثاني تصير لملوكها بحر
 والاول نظر إلى انتفاء ملكه
 حيث تنو كالشبهة المذكورة
 فيما ذكر نكاح أمة غر
 بحريتها ولو ظن بالشبهة أنها
 زوجته المملوكة فالولد
 رقيق ولا استيلاد إذا
 ملكها جزماً (وله) أي
 السيد (وطء أم الولد) منه
 (واستخدامها وإجارتها
 وأرض جناية عليها) وقيمتها
 إذا قتلت كما قاله في المهر
 (وكذا تزويجها بغير إذن
 في الأصح) كالقنة والثاني
 يشترط رضاها كالمكاتبة
 وهما في الروضة كأصلها
 قولان ثانيهما قديم (وبحرم
 بيعها وهبتها ورهنها) فلا يصح نسيء من ذلك وفي الرهن تسليط على البيع

أو رجل وامرأتان أو أربع نسوة وإن خالفهم غيرهم وخرج بقوله فيها صورة خفية ملو قالوا لو بقيت
 صورت فلا يثبت بها استيلاد ولا عتق ولا يجب فيها غرة لكن تنقضي بها العدة ويقال لهذه مسألة المتصور
 لهذه الأحكام المذكورة (قوله عتقت) كلاً أو بعضاً لا تعقد ولها في ملكه حراً كلاً في غير البعض
 بالاجماع وفيه على الراجح المقتضى (قوله بموت السيد) ولو يقتلها له واسترقاقه كونه وتنسخ إجارتها لو
 كانت مؤجرة لاستحقاقها العتق قبل موته وبذلك فارق ما لو أجرة سيده مدة ثم مات السيد في أثناءها أو
 أعتقه نعم لو أجرة بعد إجارتها ثم مات لم تنسخ الإجارة كالعبد (قوله أو أمة غيره بنكاح) خرج استدخال
 المتى فينقصد فيه الولد حراً وعليه قيمته لسيده ولا يثبت الاستيلاد لعدم ملكها وإن ملكها بعد حملها به
 (قوله لا غرو فيه) سيد كرمفهومه وفيه احتراز عن تكرار الشبهة في كلام المصنف (قوله عتق عليه
 الولد) قال العلامة البرلسي ولهدا بالعب على تردد (قوله ومعلوم الخ) دفع به عود الرق لأحوال السيد
 الذي أومه كلام المصنف (قوله أو بشبهة) أي من الواطئ كما يؤخذ من الأمثلة فخرج بها شبهة الإكراه
 وشبهة الطريق كالحكم بصحة نكاح المومنة فالولد رقيق فيها (قوله وكالشبهة الخ) ومنه مالو
 استدخلت أمة ذكر نائم حر فإن الولد ينقصد حراً لأنه ليس زمانه وعليه قيمته لسيده ويحتمل أنه يرجع
 عليها بعد عتقها قاله البغوي (قوله وله وطء أم الولد) الإلزام كرده وتزويج وإسلامها مع كافر لكن
 يحال بينهما ولا يجبر على عتقها وخرج بها بشبهة في حرم وطؤها وإن ثبت الاستيلاد به إذا حبست كما مر (قوله
 وإجارتها) لأنفسها وفارق البيع بأدائه إلى العتق قال شيخنا الرملي وإجارتها كإجارتها وقال الشمس
 الخطيب يجوز إجارتها لنفسها وهو وجه جدلانه كاستعارة الحر نفسه عن استأجره وإذا مات السيد
 انفسخت الإجارة إن لم تكن سابقة عن الاستيلاد (قوله وقيمتها إذا قتلت) أي للسيد لموتها على الرق
 نعم لو أبت بعد غصبها فترم القاصب قيمتها ثم مات السيد وأعتقها رجع القاصب بما غرمه ومثلها العبد
 المنصوب إذا أعتقه ~~أو فرع~~ لو رجع شهود عتقها غرموا قيمتها لقوات ملكها أو شهود إقرار السيد
 بأمية الولد لا يرمون ببقاء ملكها والقات عليه سلطنة لا قيمة لها وإذا مات السيد وجب عليهم قيمتها لو أرت
 لقوات ملكها عليه (قوله وكذا تزويجها بغير إذن) وفارق المكاتبة بملك السيد منها فيها (قوله وهما في
 الروضة كأصلها قولان ثانيهما قديم) فيه اعتراض على المصنف في نصيره بالأصح (قوله ويحرم بيعها)
 ولا يصح ولولم يعتق عليه وتقدم محبة كتابتها نعم يصح بيعها من نفسها كما مر بناء على أنه عقد عتاق وهو
 الأصح وينبغي عليه أنه لو باعها بغيرها يصح وسرى إلى باقيها لأنه لا يصح بيعها من سيدها البعض (قوله
 وهبتها) أي لا يصح ولو لنفسها كما هو ظاهر إطلاقهم هنا (قوله فلا يصح نسيء من ذلك) أشار إلى فائدة
 الحرمة في المذكورات نعم يصح بيع مستولدة للفلس والراهن ومالك الجانية المعسرين كما مر وكذا مستولدة
 حر في استرق أو استرق أو قهرها حر في آخر وتقدم في هذه أنه لا ينقصد الاستيلاد فيها ومهر مالو ملكها بعد

التدبير هادماً لأحكام الكتابة بالموت ولا يكون الاستيلاد هادماً لها لا يقال لعل سببه كون العتق في مسألة
 المدير من الثلث فيكون الكسب ركة ليعين على خروجه من الثلث لا نأقول في المسألة المذكورة أن
 خرج العبد من الثلث فلا اشكال وينبغي أن يتبعه كسبه وولده ما بقا لحكم الكتابة وإن لم يخرج من
 الثلث عتق منه بالتدبير ما يحتمله الثلث ويبقى الباقي مكاتباً لجميع كسبه له تؤدي منه النجوم عن باقيه
 قالوجه ما قاله ابن الصباغ والله أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

البيع وتصح هبة غير المرهونة والجانية (فرع) الوقف والوصية والتدبير كالهبة (قوله ولو ولدت)
 أي للمستولدة (قوله من زوج أوزنا) أوشبهة ليس فيها ظن الحرية والافهوج حر (قوله تبعها لها في حق
 الحرية) أشار بذلك إلى مفاد التشبيه في كلام المصنف ومنه يعلم منع بيعه وهبته ورهنه ووقفه وتدبيره
 والوصية به وجواز اجارته واعارته وتزويجه واستخدامه وغيره مما منعه محرم وطء الولد لا شيء وإذا وطئها
 صارت أم ولد كما سر ولا يجبر الولد أن يزوجها ولا يتزوج هو بغير إذن سيدها وبطل حكم الولد بما
 ذكر إذا ماتت أمه في حياة السيد وحكم أولادها الإناث حكم أولادها بخلاف الذكور ودخل في ذلك
 ما لو حملت من زوج أوزنا بغيرها في نحره من ثم ملكها حاملا فأنه يتبعها في حكمها أيضا على المتمدن عند
 شيخنا الرملي (قوله وأولادها قبل الاستيلاء) ولو بدعوى السيد أو وارثه فان كلا منهما هو المصدق
 لو نازعت فيه كما أنه يصدق أيضا فيما لو أنكر الحمل أو الولادة أو الإسقاط أو تصوير السقط ويحرم عليها
 كغيرها إسقاط ما نفخت فيه الروح ويكره قبله ويكره العزل وتغيير الشهوة ويحرم قطع النسل ولو بدواء
 (قوله وعق المستولدة) وكذا أولادها التقدم ولو قال ولولدها حكمها الشمل ذلك وسلم من جر الضمير بالكاف
 الذي هو شاذ ولولدها حكمها أن كان من الإناث لأنه يتبع أمه بخلاف من الذكور قاله الشمس الخطيب
 بخلاف راجعه لأنه شامل لتعدد الطبقات وان سفلت (قوله من رأس المال) وإن أوصى به من الثلث وتلقوا
 وصيته بذلك (قوله نزل) أي الاستيلاء (قوله منزلة استهلاك المال بانفاقه في الذات) فلا تؤثر فيه
 الوصية به من الثلث ولأنه يكون قرابة إذا قصد به الولد والعق كبقية المباحات وبما ذكر فارق حجة الوصية
 بحجة الإسلام من الثلث كذا ذكره وفيه بحث ذكرناه في غير هذا المحل (فروع) لو أوصى بعق
 أمة بعد موته بمدة كعشرين سنة مثلا توقف عتقها على مضي تلك المدة وأولادها في تلك المدة يعتقدون من
 رأس المال ويمتنع على الوارث التصرف فيهم بما يزيل للملك فلم يحكم ولد المستولدة كما قاله الشيخان ولو
 تزوج حرجارية أجنبي ثم ملكها ابنه أو تزوج عبد جارية ابنه ثم عتق لم يفسخ النكاح فيهما والولد
 رفيق ولا استيلاء فيهما (فائدة) في ذكر أحكام الأولاد في أبواب الفقه الشامل لما ترجمه للمصنف السابقة
 واقتصاره على العتق لأنه المقصود بالتبويب فولد المستولدة قد علم بحكمه هنا ولما كانت كتابة تقدم في الباب
 المتأول لهذا وهو أنه يتبعها عتقا ورقا فيعود رقيقا بموتها على الرق وولد الدبرة والمعلقة تقدم أيضا آنفا أنه
 لا يتبعهما في العتق وولد المنذورة العتق وولد الأضحية والمنذورة والمهدى له حكمها إلا في جواز أكله
 على ما فصل في محله وولد الموصى بمنفعها كآمة وولد المؤجرة والمارة لا يتعدى حكمها إليه وكذا ولد
 المرهونة والمضمونة والمغصوبة والوديعة والجانية والمستأجرة والموقوفة وأمة القراض ولأنه قال
 الزركشي إن ضابط ما يتعدى حكمه إلى ولده هو كل ما لا يقبل حكمه الرفع والأفلا وولد العبد ونصح
 شهادته على عدو أصله وولد الكافر كافر ولمن في أصوله مسلم محكوم بإسلامه وولد المرتدين مرتد
 والله سبحانه وتعالى أعلم

(ولو ولدت من زوج أوزنا)
 فالولد للسيد يعتق بموته
 كهي) تبعها لها في حق
 الحرية (وأولادها قبل
 الاستيلاء من زنا أو زوج
 لا يعتقون بموت السيد وله
 بيعهم) لأنهم حدثوا قبل
 ثبوت حق الحرية للأمة
 (وعق المستولدة من رأس
 المال) وإن كان الاستيلاء
 في مرض الموت نزل منزلة
 استهلاك المال بانفاقه في
 الذات والشهوات ويقدم
 عتقها على الديون والله أعلم
 في بعض النسخ ما نصه
 قال مؤلف رحمه الله تعالى
 ثم هذا الربع في التوزيع
 الآخر سنة ستين وثمانمائة



Bibliotheca Alexandrina



0580773